

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْفِهْرُ الْعَبَّادِيُّ

عَلَى

مُحَفَّرِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

الْمُتَفَرِّغُ بِعَبْدِ الْوَهَّابِ الْبُخَّارِيِّ فِي الشَّرْحِ الْمُنْهَاجِ وَالْفِهْرِ الْعَبَّادِيِّ
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَنِظَةَ الْهَيْثَمِيِّ
٩٧٣ هـ

اجْتَمَعَ بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي
كَلِيةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد الرابع



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **بَحْثُ أَهْلِ الشَّامِ فِي فِرْقَةِ الْبَغْيِ الْأَعْيُنِ**

مَنْهَجُ الْمَنَاجِجِ وَبَحْثُ الْمَنَاجِجِ

اسم المؤلف : **الشيخ محمد رشيد رضا**

الشيخ محمد رشيد رضا

اسم المعقق : **الدكتور أسامة الشامي**

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧٣٦ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - المجلد الرابع

سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الإيداع : ٥٠٥٤ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٢١

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

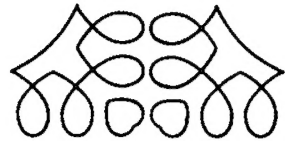
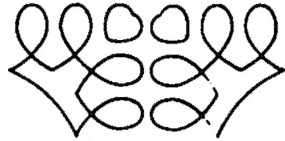
طبع . نشر . توزيع



١٠ شارع جعفر الصادق أمام جامعة الأزهر بالقاهرة - تليفون : ٢٤٨٨٩٨٤ - ٢٤٨٨٧١٩ / ٢٤٨٨٦٩٧ - فاكس : ٢٤٨٨٦٩٧

www.dareelhadith.com

E-mail: info@dareelhadith.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

هي لُفْعَةُ: التطهيرُ والإصلاحُ والنماءُ والمدحُ، وشرعاً: اسمٌ لما يخرجُ عن مالٍ أو بَدَنِ على الوجه الآتي سُمِّيَ بذلك لوجود تلك المعاني كُلِّها فيه، والأصلُ في وجوبها الكتابُ نحو ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [بقره: ١٣]، والأظهرُ أنها مُجْمَلَةٌ لا عَائَةٌ، ولا مُطْلَقَةٌ ومُشْكَلٌ عليها آيةُ البيعِ فإنَّ الأظهرَ فيها من أقوالٍ أربعةٌ أنها عَائَةٌ مخصوصةٌ مع استيواءِ كُلِّ من الآيتين لفظاً؛ إذ كُلُّ مُفْرَدَةٍ مُشْتَقٌّ واقتَرنا بأنَّ فترجيحَ عُموماً تلك وإجمالِ هذه دقيقٌ، وقد يُفَرَّقُ بأنَّ جِلَّ البيعِ الذي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

□ فُودُ: (هي لُفْعَةُ) إلى قوله: (والأظهرُ) في المُعْنَى إلّا قوله: (والإصلاحُ). □ فُودُ: (هي لُفْعَةُ التطهيرِ) قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ دَسَّهَا﴾ [النسر: ٩] أي: طَهَّرَهَا مِنَ الْإِثْمِ مُعْنَى. □ فُودُ: (والتماءُ) بالمدِّ أي: الزيادةُ يقالُ زَكَ الزَّرْعُ إذا نَمَا. □ فُودُ: (والمدحُ) قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [نجم: ٣٢] أي: لا تَمْدَحُوهَا وتُطْلَقُ أيضاً على البركةِ يقالُ زَكَتِ الثَّقَفَةُ إذا بوركَ فيها وعلى كثرةِ الخيرِ يقالُ فلانٌ زاكٌ أي: كثيرُ الخيرِ شَيْخُنَا وَمُعْنَى. □ فُودُ: (لوجود تلك المعاني كُلِّها إلخ) أي: لِأَنَّهُ يَطْهَرُ الْمُخْرَجُ عَنْهُ عَنْ تَذْنِيبِهِ بِحَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَالْمُخْرَجُ عَنِ الْإِثْمِ وَيُضْلِحُهُ وَيَنْمُو الْمَالُ بَبَرَكَةٍ إِخْرَاجِهِ وَدُعَاؤِ الْآخِذِ لَهُ وَيَمْدَحُ مُخْرَجُهُ عِنْدَ اللَّهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ بِصِحَّةِ إِيْمَانِهِ فَالْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ وَاللُّغَوِيِّ مَوْجُودَةٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ شَيْخُنَا. □ فُودُ: (نَحْوُ ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [بقره: ١٣]) أي: وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [البقره: ١٣٠] مُعْنَى. □ فُودُ: (مُجْمَلَةٌ) أي: لا تَذُلُّ عَلَى الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ، وَلَا الْمُخْرَجِ مِنْهُ، وَلَا الْمُخْرَجِ لَهُ وَإِنَّمَا بَيْنَهُمَا الشُّبُهَةُ. □ فُودُ: (وَمُشْكَلٌ عَلَيْهَا) أي: آيَةُ الزَّكَاةِ يَغْنِي عَلَى تَرْجِيحِ أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ. □ فُودُ: (مُشْتَقٌّ) أي: كَلِمَةٌ اشْتِقَاقِيَّةٌ فَيَشْمَلُ الْمُشْتَقُّ مِنْهُ كَمَا هُنَا وَيَتَدَفَّعُ بِهَذَا قَوْلَ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: مُشْتَقٌّ فِيهِ نَظَرٌ اهـ. □ فُودُ: (واقتَرنا) الِاتِّسَابُ الْأَخْصَرُ اقْتَرَنَ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ. □ فُودُ: (دَقِيقٌ) أي: غَيْرُ ظَاهِرٍ. □ فُودُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ جِلَّ الْبَيْعِ إلخ) لَا يَخْفَى سُقُوطُ هَذَا الْكَلَامِ لِيُوضَحَ أَنَّ التَّرَدُّدَ فِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

□ فُودُ: (مُشْتَقٌّ) فِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى، وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرَاءِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ مَعْنَى الشَّرَاءِ الشَّرْعِيَّ هُوَ أَوْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ كَأَن مَعْلُومًا لَهُمْ فَكَانَتْ دَلَالَةُ لَفْظِ الْبَيْعِ مُتَضَعَةً بِخِلَافِ مَعْنَى الزَّكَاةِ شَرْعًا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لَهُمْ لَا هُوَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَلَا مُتَعَلِّقًا وَاجْتِنَاسُهَا فَكَانَتْ دَلَالَةُ اللَّفْظِ غَيْرَ مُتَضَعَةٍ فَلْيَسْأَلْ. □ فُودُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ جِلَّ الْبَيْعِ إلخ) لَا يَخْفَى سُقُوطُ هَذَا الْكَلَامِ لِيُوضَحَ أَنَّ التَّرَدُّدَ فِي الْإِجْمَالِ

هو منطوق الآية موافق لأصل الجَلْ مُطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة مُتمحصّة فما حرمه الشرع خارج عن الأصل، وما لم يُحرّمه موافق له فقلّما به ومع هذين يتقدّر القول بالإجمال؛ لأنّه الذي لم تُضَحّ دلالة على شيء مُعَيّن والجَلْ قد عُلمت دلالة من غير إبهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المُخصّص لِتَضَاحٍ دلالة على معناه، وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لِتَضَاحٍ أخذ مال الغير قهراً عليه، وهذا لا يُمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصَدَقَ عليه حدّ المُجمل، وبذلك لذلك فيهما أحاديث البائتين؛ لأنّه ﷺ اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها؛ لأنّه يُحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا ببيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل، وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما تجب فيه؛ لأنّه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا ببيان ما لا تجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب، ومن ثمّ طوّل من ادّعى الزكاة في نحو خيل وزقي بالدليل والسنة والإجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة

الإجمال وعده ليس في الجَلْ والوجوب لظهور مغناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة، ويُمكن أن يُفْرَق بأنّ معنى البيع الشرعي هو أو ما يصدق عليه كان معلوماً لهم فكانت دلالة لفظ البيع مُضحّة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوماً لا هو، ولا ما يصدق عليه، ولا متعلّقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير مُضحّة فليُتأمل سم. ٥ قوله: (لأصل الجَلْ) أي: قبل ورود الشرع.

٥ قوله: (مطلقاً) أي: بلا شرط وجود منفعة في المبيع. ٥ قوله: (ومع هذين) أي: الموافقة لأصل الجَلْ مُطلقاً والموافقة لأصل الجَلْ بشرط المنفعة. ٥ قوله: (دلالة) أي: دلالة الآية عليه. ٥ قوله: (وأما إيجاب الزكاة إلخ) عدّل قوله: بأنّ جَلْ البيع إلخ فكان الاتسب وجوب الزكاة إلخ. ٥ قوله: (مع إجماله) الأولى حذفه. ٥ قوله: (لذلك فيهما) يعني لِمُوافقة جَلْ البيع لأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل. ٥ قوله: (بأحاديث البيوعات) الاتسب هنا ببيان البيوعات، وفي قوله فأكثر منها من أحاديثها. ٥ قوله: (لا ببيان البيوعات إلخ) عطف على قوله بأحاديث إلخ كزدي. ٥ قوله: (والسنة) إلى الباب في النهاية والمُعني. ٥ قوله: (والسنة إلخ) عطف على الكتاب أي: كخبر بُني الإسلام على خمس، نهاية ومُعني. ٥ قوله: (بل هو معلوم إلخ) عبارة المُعني، وهي أخذ أركان الإسلام فيكفر جاحداً وإن أتى بها ويُقاتل المُنتبِ من أدائها وتؤخذ منه قهراً كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المُجمّع عليها أما المُختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وزكاة الثمار والزروع في الأرض الخراجية والزكاة في غير مال المُكلّف فلا يكفر جاحداً لاختلاف العلماء رضي الله تعالى عنهم في وجوبها اه. وفي النهاية والعباب نحوها.

وعده ليس في المحلّ، والوجوب لظهور مغناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة ﴿فَاعْتَبِرُوا بِأَوَّلِ الْبَصْنَرِ﴾ [العنبر: ١٢]..

فَمَنْ أَتَكَرَّ أَصْلَهَا كَفَرٌ، وَكَذَا بَعْضُ جَزَائِهَا الضَّرُورِيَّةُ وَفُرِصَتُ زَكَاةِ الْمَالِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ بَعْدَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَوَجِبَتْ فِي ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ النَّقْدِيِّ وَالْأَنْعَامِ وَالْقُوتِ وَالتَّمْرِ وَالْعِنَبِ لِثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ يَأْتِي بَيْنَهُمْ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ.

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

أَيُّ بَعْضِهِ وَيَدَّأُ بِهِ وَبِالْإِبِلِ مِنْهُ اقْتِدَاءً بِكِتَابِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَأنَّهُ أَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ. (نَبِيَّةٌ) أَبْدَلَ شَيْخُنَا الْحَيَوَانَ بِالْمَاشِيَةِ ثُمَّ ذَكَرَ مَا يُصْرَحُ بِأَنَّهَا أَعْمٌ مِنَ النِّعَمِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ مُحْكَمًا وَابْدَأَ فَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ أَنَّهَا الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ، وَفِي النَّهَايَةِ أَنَّهَا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ فَهِيَ أَخْصُ مِنَ النِّعَمِ أَوْ مُسَاوِيَةٌ لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُثَنِّي الْآتِي إِنْ اتَّحَدَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ جُوبِ

• قَوْلُهُ: (فَمَنْ أَتَكَرَّ أَصْلَهَا) أَيُّ: أَتَكَرَّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَمْوَالِ عِشْرَ (كَفَرٌ) أَيُّ: وَمَنْ جَهِلَهَا عُرِفَ فَإِنْ جَحَدَهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَفَرَ نَهَائَةً. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا بَعْضُ جَزَائِهَا الضَّرُورِيَّةِ) أَيُّ: دُونَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ كُوجُوبِهَا فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَمَالِ التَّجَارَةِ نَهَائَةً زَادَ الْعُبَابُ وَفِطْرَةُ اهْ قَالَ شَيْخُنَا وَلَيْسَ زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ ابْنِ اللَّبَّانِ فِيهَا ضَعِيفٌ جِدًّا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ كَمَا قِيلَ: وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا إِلَّا خِلَافًا لَهُ حَظٌّ مِنَ التَّنْظِيرِ اه. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ) وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ فُرِصَتٌ فِي شَوَالٍ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ بَعْدَ فَرَضِ رَمَضَانَ إِنْ فَضِيحِي اهْ يُجِيرُ مِي. • قَوْلُهُ: (التَّقْدِينِ) أَيُّ: الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ فَيَشْمَلُ التَّبَرَّ (وَالْأَنْعَامِ) أَيُّ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الْإِنْسِيَّةِ مُعْنَى.

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

• قَوْلُهُ: (وَلَأنَّهُ الْإِنْفِخُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْوَاوِ. • قَوْلُهُ: (أَبْدَلَ شَيْخُنَا الْإِنْفِخُ) أَيُّ: وَفَاقًا لِأَبِي شُجَاعٍ. • وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ ذَكَرَ الْإِنْفِخُ) أَيُّ: وَفَاقًا لِشَارِحِهِ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزَنِيِّ. • وَقَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا أَهْمٌ) الْإِنْفِخُ قَالَ شَيْخُنَا؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ دَابَّةٍ اه. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ الْإِنْفِخُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَيْسَ فِيمَا اسْتَدَّ إِلَيْهِ إِبْطَاتٌ لِلْمُدَّعِي لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْمَذْكُورِينَ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَشْهَرِ أَوْ عَلَى مَا أَحَاطَ بِهِ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: لَا يُحِيطُ بِاللُّغَةِ إِلَّا نَبِيٌّ، وَلَوْ كَانَ عَدَمُ الذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى الْعَدَمِ لِلزَّمِّ بَطْلَانُ كُلِّ مِنَ التَّقْلِينِ بِضَرْفٍ عِبَارَةٌ عِشْرَ أَقُولُ: يُنَكِّرُ الْجَوَابَ عَنْ كَلَامِ الشَّيْخِ بِأَنَّهَا أَعْمٌ عُرِفَ اه. • قَوْلُهُ: (إِنَّهَا) أَيُّ: الْمَاشِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيُّ: مِنْ إِبِلِهَا مُسَاوِيَةٌ لَهُ.

• قَوْلُهُ: (فَمَنْ أَتَكَرَّ أَصْلَهَا كَفَرٌ، وَكَذَا الْإِنْفِخُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ هِيَ اخْتِذَ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ حَيْثُ تَجِبُ إِجْمَاعًا فَيَكْفُرُ جَائِدُهُ لَا حَيْثُ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمَالٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَزَكَاةُ تِجَارَةٍ وَفِطْرَةُ اه.

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

• قَوْلُهُ: (النِّعَمُ) أَيُّ: وَهِيَ ثَلَاثَةٌ.

زكاة الماشية شرطان إلى آخره (إنما تجب) منه (في النعم) وجمعه أنعام وجمعه أناعيم يذكّر ويؤنث سميت بذلك لكثرة إنعام الله فيها (وهي الإبل والبقر والأهلية والغنم) وتقييدها بالأهلية أيضا غير محتاج إليه؛ لأن الأطباء إنما تسمى شياه البر لا غنمه كما اقتضاه كلامهم في الوصية وبقرض أنها تسماه فهو لم يشتهر أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا الخيل والرقيق) وغيرهما لغير تجارة لخير الشيخين «ليس على المسلم في عبده، ولا فريسه صدقة» (والمؤنذ من) ما تجب فيه، وما لا تجب فيه كالمؤنذ بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين (غنم وطياء) بالمد جمع ظبي ويأتي بيانه آخر الحج؛ لأنه لا يسمى بقرا، ولا غنما وإنما لزم المحرم جزاؤه

• قول (سني): (في النعم) هو اسم جمع لا واحد له فإن قيل لو حذف المصنف لفظه النعم كان أخصر وأسلم أجيب بأنه أفاد بذكرها تسمية الثلاث نعما مغني ونهاية. • قوله: (أناهم) كذا في أصله **وَاللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ كَانَ أَنَايِمٌ بَدُونِ يَاءٍ فَضَرَبَ عَلَيْهِ فَلْيَحْرَزُ بَضْرِيٍّ**، وكذا في النهاية والمغني أنايم بلا ياء. • قوله: (يذكر ويؤنث) أي: برجوع الضمير عليه، وهذا مخاليف لقول الجوهر ي وأسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدمي لزمها التانيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم ع ش. • قوله: (سميت إلخ) حقه أن يؤخر عن قول المتن: وهي الإبل إلخ.

• قوله: (لكثرة إنعام الله إلخ) أي: لإتقانها تتخذ للنماء غالبا لكثرة منافعها نهاية ومغني.

• قول (سني): (وهي الإبل والبقر والغنم إلخ) الإبل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كجمل وأحمال، والبقر اسم جنس جمعي واحد بقرة وباقورة للذكر والأنثى فالتاء للوحدة والغنم اسم جنس إفرادي يصدق على القليل والكثير وعلى الذكر والأنثى، وقيل: اسم جمع لا واحد له من لفظه شيخنا. • قوله: (وتقييدها إلخ) أي: تقييد الغنم بالأهلية لإخراج الأطباء غير محتاج إلخ كردي. • قوله: (أيضا) أي: كالبقر. • قوله: (فهو إلخ) أي: وإطلاق الغنم على الطيأ.

• قول (سني): (لا الخيل) هو مؤنث. اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والإناث سميت بذلك لاغتياها في مشيها وأوجبها أبو حنيفة في الإناث من الخيل وخدها أو مع الذكور، والرقيق اسم جنس إفرادي يطلق على الذكر وغيره وعلى الواحد والمتعدد شيخنا ومغني، وكذا في النهاية إلا قوله وأوجبها إلى والريقي. • قوله: (لغير تجارة) إلى قوله لكن بالنسبة في النهاية إلا قوله ويأتي إلى إاته، وكذا في المغني إلا قوله: وإنما لزم إلى أما مؤنذ. • قوله: (جمع ظبي)، وهو الغزال نهاية ومغني.

• قوله: (لأنه) أي: المؤنذ. • قوله: (وإنما لزم إلخ) عبارة النهاية ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقوله لإحتياط؛ لأن الزكاة مواساة فناسها التخفيف والجزاء غرامة للمتعدي فناسه التغليط اه قال سم قوله: وإنما لزم إلخ يتأمل اه ولعل وجهه أنه لا يتوهم المنافاة هنا حتى يحتاج إلى دفعه بذلك؛ لأنهم

• قوله: (وإنما لزم) يتأمل.

تغليظاً عليه أَمَا مُتَوَلَّدٌ مِمَّا تَجِبُ فِيهِمَا كِلَاهِلٍ وَبَقَرٍ أَهْلِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَتُعْتَبَرُ بِأَحَقِّهِمَا عَلَى الْأَوْجِهَ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَقَيِّقُ لَكِنْ بِالنَّسْبَةِ لِلْعَدِيدِ لَا لِلسَّنِّ كَأَرْبَعِينَ مُتَوَلَّدَةً بَيْنَ ضَايٍ وَمَعَزٍ فَتُعْتَبَرُ بِالْأَكْثَرِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ. (وَلَا شَيْءَ فِي الْإِبِلِ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا) لِيُخْبِرَهُمَا هَلِيسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَّةٌ (فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ وَ) فِي (خَمْسِ عَشْرَةَ ثَلَاثَ) مِنَ الشَّيَاءِ (وَ) فِي (عِشْرِينَ أَرْبَعُ) مِنَ الشَّيَاءِ (وَ) فِي (خَمْسِ وَعِشْرِينَ بَنَتْ مَخَاضٍ) وَسَيَاتِي أَنْ فِي الذُّكُورِ ذَكَرًا، وَفِي الصَّغَارِ صَغِيرَةٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَكَذَا الْبَاقِي (وَ) فِي (سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ لَبُونِ وَ) فِي (سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً) وَيُجْزَى عَنْهَا بَنَاتُ لَبُونِ (وَ) فِي (وَاحِدِي وَسِتِّينَ جَذَعَةً) وَيُجْزَى عَنْهَا جَفَّتَانِ أَوْ بَنَاتُ لَبُونِ لِإِجْزَائِهِمَا عَمَّا زَادَ (وَ) فِي (سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنَاتِ لَبُونِ وَاحِدِي وَسَبْعِينَ حَقَّتَانِ وَ)

غَلَبُوا فِي كُلِّ مِنَ الْبَاتَيْنِ جَانِبَ الْوَحْشِيِّ. ۞ قَوْلُهُ: (بِالنَّسْبَةِ لِلْعَدِيدِ) أَيُّ: كَالْبَقَرِ فِي هَذَا الْإِثْبَاتِ.

۞ قَوْلُهُ: (كَأَرْبَعِينَ الْإِبِلِ) أَيُّ: كَمَا يُعْتَبَرُ السَّنُّ فِي أَرْبَعِينَ الْإِبِلِ. ۞ وَقَوْلُهُ: (فَيُعْتَبَرُ بِالْأَكْثَرِ) أَيُّ: سَيِّئًا كَرْدِي. ۞ قَوْلُهُ: (كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) عِبَارَتُهُ ثُمَّ فَيُعْتَبَرُ بِالْأَكْثَرِ كَمَا يَأْتِي فِي الْأُضْحِيَّةِ فَلَا يُخْرِجُ هُنَا إِلَّا مَا لَهُ سَتَانِ أَوْ بَصْرِيٌّ وَعَشْرٌ زَادَ سَمٌ وَقَدْ يُقَالُ: قِيَاسُ اغْتِيَارِ الْأَخْفِ عَدَدًا اغْتِيَارُهُ سَيِّئًا ثُمَّ ظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِصُورَةٍ أَحَدِهِمَا أَوْ لَا أَه. ۞ قَوْلُهُ: (لِيُخْبِرَهُمَا) أَيُّ: الصَّحِيحَيْنِ.

۞ قَوْلُهُ (سَيِّئًا) (فَفِيهَا شَاةٌ) أَيُّ: وَلَوْ ذَكَرًا، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ الشَّاةُ وَإِنْ كَانَ وَجُوهُهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِلرَّفَقِ بِالْفَرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الْبَعِيرِ يَقْضِي بِالْمَالِكِ، وَإِيْجَابَ جِزْءٍ مِنْ بَعِيرٍ وَهُوَ الْخُمْسُ مُضِرٌّ بِهِ وَبِالْفُقَرَاءِ بِالتَّبْيِضِ مُغْنِي وَنَهَائِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (فَلَا يَرُدُّ الْإِبِلِ) أَيُّ: إِطْلَاقُ قَوْلِهِ: وَخَمْسِ وَعِشْرِينَ بَنَتْ مَخَاضٍ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِقَيْدِي الذُّكُورِ وَالْكِبَارِ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي. ۞ قَوْلُهُ: (وَيُجْزَى) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ فِيهِ فِي النِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. ۞ قَوْلُهُ: (لِإِجْزَائِهِمَا الْإِبِلِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيُجْزَى عَنْهَا بَنَاتُ لَبُونِ أَيْضًا.

۞ قَوْلُهُ (سَيِّئًا) (وَسِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنَاتِ لَبُونِ) أَيُّ: تَعَبُّدًا لَا بِالْحِسَابِ، وَإِلَّا فَمُقْتَضَى الْحِسَابِ أَنْ تَجِبَا فِي اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ؛ لِأَنَّ بَنَاتِ اللَّبُونِ وَجِبَتْ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَوَاحِدِي وَسَبْعِينَ جَفَّتَانِ وَقَوْلُهُ: وَمِائَةٌ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونِ أَيُّ: تَعَبُّدًا لَا بِالْحِسَابِ، وَإِلَّا لَوَجِبَتْ الْجَفَّتَانِ فِي اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ الْحَقَّةِ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَوَجِبَتْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونِ فِي مِائَةٍ وَثَمَانِيَةٍ، فَهَذَا كُلُّهُ بِالتَّصُّ وَلَا دَخَلَ لِلْحِسَابِ فِيهِ شَيْءٌ.

۞ قَوْلُهُ: (فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) عِبَارَتُهُ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ يُزَكَّى زَكَاةً أَحَقُّهُمَا أَه، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْعَدِيدِ وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلسَّنِّ كَمَا فِي أَرْبَعِينَ مُتَوَلَّدَةً بَيْنَ ضَايٍ وَمَعَزٍ فَيُعْتَبَرُ بِالْأَكْثَرِ كَمَا يَأْتِي تَطْيِيرُهُ فِي الْأُضْحِيَّةِ فَلَا يُخْرِجُ هُنَا إِلَّا مَا لَهُ سَتَانِ أَوْ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ اغْتِيَارِ الْأَخْفِ عَدَدًا اغْتِيَارُهُ سَيِّئًا ثُمَّ ظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِصُورَةٍ أَحَدِهِمَا أَوْ لَا، وَقَدْ يُؤَيِّدُ بَأَنَّهُ لَوْ اغْتَبِرَ الصُّورَةُ لِأَحَدِهِمَا لَكَانَ الْقِيَاسُ الْحَاقِقَ بِهِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ أَه.

في (مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون) فإن نقصت الواحدة أو بعضها لم يجب سيوى
 الحقتين (ثم إن زادت على ذلك تغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر عشر فحينئذ في
 كل أربعين بنت لبون في (كل خمسين حقة) يخبر البخاري عن كتاب أبي بكر لأبي بصير
 لما وجهه إلى البحرين على الزكاة بذلك لكن فيه ما يشكل على قواعدين، وقد ذكرت
 الجواب عنه في شرح المشكاة وعلم مما تقرّر أن في مائة وثلاثين بنت لبون وحقة، وفي مائة
 وأربعين حقتين وبنت لبون، وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وللواحدة الزائدة على العشرين
 قسط من الواجب فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط جزء من مائة وأحد
 وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون، وما بين النصب مما ذكر عفو لا يتعلق به الواجب ولا
 ينقص ينقصه فلو كان معه تسع إبل فالشاة في خمس منها فقط فلو تلفت أربع لم يسقط منها
 شيء (فرغ) ملك سيئ إبل ثلاثة أحوال، ولم يتركها لزمه ثلاث شياه؛ لأنه إذا أخرج في كل
 سنة شاة كان الباقي نصابا قال الشيخ أبو حامد قال العمراني: وإنما يصح إن كانت قيمة كل

قود: (ثم إن زادت على ذلك تغير الواجب إلخ) والحاصل: أن بنات لبون الثلاث تجب في مائة
 واحد وعشرين وتستمر إلى مائة وثلاثين فتغير الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنت لبون، وفي
 كل خمسين حقة ففي المائة والثلاثين حقة وبنت لبون، وفي مائة وأربعين بنت لبون وحقتان، وفي مائة
 وخمسين ثلاث حقات وهكذا شرح بأفضل ويأتي في الشرح مثله. قود: (لما وجهه إلخ) ظرف لكتاب
 أبي بكر إلخ. قود: (إلى البحرين) هي بلفظ التثنية اسم لإقليم مخصوص من اليمن، وقاعدته هجر.
 (قائلة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التتوير أن الأنبياء لا تجب عليهم الزكاة؛ لأنهم لا ملك
 لهم مع الله تعالى ولأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليهم، والأنبياء مبرءون
 من الدنس لبعضهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال المناوي في شرحها ما نصه، وهذا
 بناء ابن عطاء الله على مذهب إماميه أن الأنبياء لا يملكون، ومذهب الشافعي خلافه اه ونقل بالدرس
 عن فتاوى الشهاب الرملي القول بوجوب الزكاة عليهم ع ش. قود: (لكن فيه) أي: في ذلك
 الكتاب. قود: (مما تقرّر) وهو قوله: ثم إن زادت على ذلك تغير الواجب إلخ. قود: (وللواحدة
 إلخ) كلام مستأنف. قود: (الزائدة على العشرين) أي: في مائة واحد وعشرين. قود: (إن كانت
 إلخ) أي: لأنها إذا ساوت في الثاني قيمة شاة وهي الواجبة في الأول كان الباقي في الحول الثاني بعد

قود: (إن كانت إلخ) أي: لأنها إذا ساوت في الثاني قيمة شاة أي: وهي الواجبة في الأول كان
 الباقي في الحول الثاني بعد واجب الأول نصابا، وفي الثالث قيمة شاتين أي: وهما واجب الأول
 والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الأول والثاني نصابا هذا معنى كلام العمراني فيما يظهر
 فتأمل ثم رأيت الفتى شيخ المصنف قال معتزضا على القمولي: الصواب حذف لفظة كل من كلام
 العمراني فتأمل اه ومع ذلك ففيه نظر أيضا وإن تبعه المصنف فقال في تجريده: اغتیار كونها بقيمة
 شاتين في الثالث لا يتجه، وفي تخصيصه ذلك بالثنتين نظر أيضا وقول الفتى الصواب إلخ أي: لأنه

من السَّتِّ تُساوي قيمة شاة في الحَوْلِ الثاني وقيمة شاتين في الحَوْلِ الثالثِ واعتَرَضَ بأن الصَّوابَ إسقاطُ كُلِّ، والتعبيرُ بِشاةٍ في الثالثِ أيضًا،

واجِبُ الأوَّلِ نصابًا، وفي الثالثِ قيمةُ شاتينِ أي: وهما واجبُ الأوَّلِ والثاني كانَ الباقي في الحَوْلِ الثالثِ بَعْدَ واجبِ الأوَّلِ والثاني نصابًا وهذا مَعْنَى كلامِ العِمْرانيِّ فيما يَظْهَرُ سَم. ه فَوَد: (واعتَرَضَ بأن الصَّوابَ إسقاطُ كُلِّ) أي: وإبدالُها بلفظٍ واحدٍ فيقال: إن كانت قيمةُ واحدةٍ من السَّتِّ إلخ كذا يَظْهَرُ

إذا ساوَتْ واحدةً فَقَطْ ما ذَكَرَ كانَ الباقي في كُلِّ من الحَوْلِ الثاني والثالثِ بَعْدَ قدرِ واجبِ الأوَّلِ والثاني نصابًا فَتَأَمَّلْهُ، وإِثْمًا الَّذِي يَتَّبِعُهُ في هذا المَحَلِّ أنْ يقال: إنَّهُ يُشْتَرَطُ في الشاةِ في الخُمْسِ أنْ تُساوِيَ نَحْوَ قيمةِ خُمْسِ بَنَتِ مَخاضٍ ومَرَّ أيضًا أَيْضًا أَنَّ المُسْتَحَقِّينَ شُرَكَاءَ في الخُمْسِ بِقدرِ قيمةِ الشاةِ الواجِبَةِ فيها، وأنَّ الوقْفَصَ عَفْوٌ فلا تَتَعَلَّقُ به الزكاةُ. وبهذا الأخيرِ يَتَبَيَّنُ أنْ ما قاله الشَيْخُ أَبُو حامِدٍ مَبْنِيٌّ على الضَّعِيفِ أنَّ الواجِبَ يَتَعَلَّقُ بالوقْفَصِ أيضًا أَمَّا على الصَّحيحِ فالشاةُ في الحَوْلِ الثاني مُتَعَلِّقَةٌ بالخُمْسِ فَقَطْ فَلِزَمَهُ وَقُصُّها، وكذا في الثالثِ فلا فَرْقَ بَيْنَ الخُمْسِ والسَّتِّ، وما فَوْقَها إلى العَشْرِ فَجَزَمَ المُصَنِّفُ بما قاله الشَيْخُ عَفْلَةً عَمَّا ذَكَرْتَهُ وإِثْمًا الصَّوابُ أنْ حُكِمَ ذَلِكَ حُكْمَ الخُمْسِ فيما قَدَّمَهُ فيه أَيْضًا وَعَلَى التَّنْزِيلِ، واغْتِمَادِ كلامِ الشَيْخِ يَوْجُهُ ما ذَكَرَهُ بأنَّ المُسْتَحَقِّينَ شازَكَوه في الحَوْلِ الثاني بقيمةِ شاةٍ، والغالبُ نَقْصُهُما عَنِ قيمةِ واحدةٍ من السَّتِّ، وفي الثالثِ شازَكَوه بقيمةِ شاتينِ، والغالبُ فِيهِمَا ذَلِكَ أَيْضًا فَصَحَّ قولُ الشَيْخِ تَغْلِيلًا لِمَا ذَكَرُوهُ إذا أُخْرِجَ في كُلِّ سَنَةٍ شاةٌ كانَ الباقي نصابًا فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِمَّا يُشْتَبَهُ، وَمِنْ ثَمَّ غَلِطَ فِيهِ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ اه وأقول: لا يَخْفَى أَنَّ الشارِحَ اسْتَدَّ في حُكْمِهِ على المَذْكُورِينَ بالغَفْلَةِ والغَلَطِ إلى أنَّ الوقْفَصَ لا تَتَعَلَّقُ به الزكاةُ. والبَعِيرُ السَّادِسُ في المِثَالِ وَقُصَّ فلا تَتَعَلَّقُ به الزكاةُ فَهُوَ كَالْعَدَمِ فلا يَجِبُ لِلْعَامِ الثاني والثالثِ شَيْءٌ لِنَقْصِ النِّصابِ، وَهُوَ الخُمْسُ لِمِلْكِ المُسْتَحَقِّينَ بِتَمَامِ العامِ الأوَّلِ مِقْدَارَ شاةٍ مِنْها وَلِقَائِلِ أنْ يَقُولَ إذا نَقَصَ النِّصابُ بَعْدَ تَمَامِ العامِ الأوَّلِ بِمِلْكِ المُسْتَحَقِّينَ ما ذَكَرَ كَمَلِّ مِنَ البَعِيرِ السَّادِسِ، ولا تَكُونُ التَّكْمِيلَةُ وَقُصًّا؛ لِأَنَّ الوقْفَصَ ما زَادَ على النِّصابِ والتَّكْمِيلَةُ حَيْثُ غَيْرُ زائِدَةٍ فَيَتَعَقَّدُ الحَوْلُ الثاني لِتَحَقُّقِ النِّصابِ بِالتَّكْمِيلَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَيْضًا وَهَكَذَا وبهذا يَظْهَرُ أنْ ما ادَّعاه مِنَ الغَفْلَةِ والغَلَطِ لا مَنَافَا لَهُ إِلَّا الغَفْلَةُ والغَلَطُ فَتَعَوَّدُ بِاللَّهِ مِنَ الهُجُومِ على تَغْلِيلِ الأَيْمَةِ مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ ومُراجَعَةُ لِلْأَفْاضِلِ السَّنِينَ العَدِيدَةِ نَعَمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ ما ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ إذا كانتِ قيمةُ كُلِّ مِنَ السَّتِّ في العامِ الثاني قَدْرَ قيمةِ شاةٍ، وفي الثالثِ قَدْرَ قيمةِ شاتينِ وفَرَضْنَا أنْ قيمةُ كُلِّ في العامِ الأوَّلِ قَدْرَ قيمةِ شاةٍ فَقَدْ مَلَكَ المُسْتَحَقُّونَ بِتَمَامِ العامِ الأوَّلِ قَدْرَ قيمةِ شاةٍ فَقَدْ مَلَكَ المُسْتَحَقُّونَ بِتَمَامِ العامِ الأوَّلِ واحدةً وَبِتَمَامِ الثاني أُخْرَى فَيَنْقُصُ النِّصابُ فلا يَجِبُ ثَلَاثُ شِياهُ كَمَا قالوا بَلْ يُثَانِ وبالْأَوَّلَى الْبِقْصُ إذا فَرَضْنَا أنْ قيمةُ كُلِّ في العامِ الأوَّلِ دُونَ قيمةِ شاةٍ مَعَ أنْ إطلاَقُهُمْ شامِلٌ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أنْ يُجَابَ بِأنَّهُ إذا صَارَتْ مَعَ كُلِّ ابتداءِ الحَوْلِ الثالثِ تُساوي قيمةَ شاتينِ فَهِيَ قَدْرٌ واجبٌ في العامِ الأوَّلِ والثاني والباقي بَعْدَهُ نِصابٌ فَيَجِبُ فِيهِ لِلْعَامِ الثالثِ شاةٌ أُخْرَى فَلْيَتَأَمَّلْ. ه فَوَد: (واعتَرَضَ بأن الصَّوابَ إسقاطُ كُلِّ) أي: وإبدالُها بلفظٍ واحدٍ فيقال: إن كانت قيمةُ واحدةٍ من السَّتِّ تُساوي إلخ كذا يَظْهَرُ أَنَّهُ المرادُ.

وَكُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الْوَقْصَ تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ خِلَافًا لِمَنْ غَلِطَ فِيهِ كَمَا بَيَّنَّتُهُ فِي شَرْحِ
الْمُبَابِ قَبِيلٍ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ شَاةٌ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ فَانْظُرْهُ فَإِنَّهُ

أَنَّهُ الْمُرَادُ وَإِنَّمَا كَانَ الصَّوَابُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا سَاوَتْ وَاجِدَةً فَقَطْ مَا ذَكَرْتُ أَنِّي : قِيَمَةُ شَاةٍ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي
وَقِيَمَةُ شَاتَيْنِ فِي الْحَوْلِ الثَّالِثِ كَانَ الْبَاقِي فِي كُلِّ مِنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ بَعْدَ قَدْرِ وَاجِبِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي نِصَابًا
فَتَأْمَلْهُ سَم . هـ فَوَدُ : (كَمَا بَيَّنَّتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ بَعْدَ كَلَامِ نَصِّهِ وَإِنَّمَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي هَذَا
الْمَحَلِّ أَنْ يُقَالَ : يُشْتَرَطُ فِي الشَّاةِ فِي الْخُمْسِ أَنْ تُسَاوِيَ نَحْوَ قِيَمَةِ خُمْسِ بَنَتٍ مَخَاضٍ ، وَمَرَّ أَنْ
الْمُسْتَحَقِّينَ شُرَكَاءَ فِي الْخُمْسِ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِيهَا وَأَنَّ الْوَقْصَ عَفْوٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ وَبِهَذَا
الْأَخِيرِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْوَاجِبَ يَتَعَلَّقُ بِالْوَقْصِ أَيْضًا أَمَا عَلَى
الصَّحِيحِ فَالْشَّاةُ فِي الثَّانِي مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخُمْسِ فَقَطْ فَلِزَمَ تَقْصُصُهَا ، وَكَذَا فِي الثَّالِثِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْخُمْسِ
وَالسَّتِّ وَمَا قَوْفُهَا إِلَى الْعَشْرِ فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ بِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ غَفْلَةً عَمَّا ذَكَرْتُهُ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنَّهُ تَلَزَمَهُ
شَاةٌ فَقَطْ لِلأَوَّلِ انْتَهَى ، وَأَقُولُ : لَا يَخْفَى أَنَّ الشَّارِحَ اسْتَنَدَ فِي حُكْمِهِ عَلَى الْمَذْكُورَيْنِ بِالْغَفْلَةِ وَالْغَلِطِ
إِلَى أَنَّ الْوَقْصَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ ، وَالْبَعِيرُ السَّادِسُ فِي الْجِثَالِ وَقْصٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ فَهُوَ كَالْعَدَمِ فَلَا
يَجِبُ الْعَامُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ شَيْءٌ لِيَقْصُ النِّصَابُ ، وَهُوَ الْخُمْسُ بِمِلْكِ الْمُسْتَحَقِّينَ بِتَمَامِ الْعَامِ الْأَوَّلِ
بِقَدَارِ شَاةٍ مِنْهَا ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِذَا تَقْصَى النِّصَابُ بَعْدَ تَمَامِ الْعَامِ الْأَوَّلِ بِمِلْكِ الْمُسْتَحَقِّينَ مَا ذُكِرَ
كَمَلَّ مِنَ الْبَعِيرِ السَّادِسِ ، وَلَا تَكُونُ التَّكْمِيلَةُ وَقْصًا ؛ لِأَنَّ الْوَقْصَ مَا زَادَ عَلَى النِّصَابِ ، وَالتَّكْمِيلَةُ حَبِيزٌ
غَيْرُ زَائِدَةٍ فَيَنْقَعِدُ الْحَوْلُ الثَّانِي لِتَحَقُّقِ النِّصَابِ بِالتَّكْمِيلَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَيْضًا وَهَكَذَا وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ مَا ادَّعَاهُ
مِنَ الْغَفْلَةِ وَالْغَلِطِ لَا مَنَاسَ لَهُ إِلَّا الْغَفْلَةُ وَالْغَلَطُ نَعَمْ يَرِدُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
قِيَمَةُ كُلِّ مِنَ السَّتِّ فِي الْعَامِ الثَّانِي قَدْرَ قِيَمَةِ شَاةٍ فَقَدْ مَلَكَ الْمُسْتَحَقُّونَ بِتَمَامِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَاجِدَةً وَبِتَمَامِ
الثَّانِي أُخْرَى فَيَنْقُصُ النِّصَابُ فَلَا يَجِبُ ثَلَاثُ شِيَائِهِ كَمَا قَالُوا بَلَّ ثِنْتَانِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ إِذَا صَارَتْ كُلُّ
مَعَ ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ الثَّالِثِ تُسَاوِي قِيَمَةَ شَاتَيْنِ فَهِيَ قَدْرٌ وَاجِبُ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالْبَاقِي بَعْدَهُ نِصَابٌ
فَيَجِبُ فِيهِ لِلْعَامِ الثَّالِثِ شَاةٌ أُخْرَى فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَم بِحَذْفِ . هـ فَوَدُ : (وَكُلُّهُ الْخُ) أَنِّي : مِنْ أَقْوَالِ الشَّيْخِ أَبِي
حَامِدٍ وَالْعِمْرَانِيِّ وَمَنْ اعْتَرَضَهُ .

هـ فَوَدُ : (كَمَا بَيَّنَّتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ الْخُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ : وَلَوْلَمْ يُزَكَّ أَرْبَعِينَ عَتَمًا أَوْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ
حَوْلَيْنِ وَلَمْ تَتَوَلَّدْ ثُمَّ زَكَاهَا مِنْ غَيْرِهَا أَوْ مِنْ عَيْنِهَا لَزِمَتْهُ شَاةٌ فَقَطْ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ أَهْ أَنِّي : لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ
شَرِيكَهُ فَهُوَ شَرِيكَ فِي الْجِثَالِ الْأَوَّلِ بِشَاةٍ ، وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ قِيَمَةِ شَاةٍ ، وَالْخُلُطَةُ مَعَهُ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٌ ؛ إِذْ لَا
زَكَاةَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ ثُمَّ قَالَ فِي الْمُبَابِ أَوْ أَنِّي : لَمْ يُزَكَّ سِتًّا أَنِّي : مِنَ الْإِبِلِ ثَلَاثَةُ أَخْوَالٍ لَزِمَتْهُ ثَلَاثُ شِيَائِهِ
إِنْ كَانَ إِذَا أَخْرَجَ لِكُلِّ سَنَةٍ بَقِيَ النِّصَابُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ : هَذَا مَا فِي الْجَوَاهِرِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي
حَامِدٍ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَاةً كَانَ الْبَاقِي نِصَابًا قَالَ الْعِمْرَانِيُّ : وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ
كُلِّ وَاجِدَةٍ مِنَ السَّتِّ تُسَاوِي قِيَمَةَ شَاةٍ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَقِيَمَةَ شَاتَيْنِ فِي الْحَوْلِ الثَّالِثِ ، وَفِيمَا قَالَهُ
الْعِمْرَانِيُّ نَظَرُ ظَاهِرٌ .

مُهِمَّ (وَبُنْتُ الْمَخَاضَ لَهَا سَنَةً) كَامِلَةً؛ لِأَنَّ أُمُّهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ ثَانِيًا فَتَصِيرَ مَاخِضًا أَيْ: حَامِلًا (وَاللَّبُونُ سَنَتَانِ) كَامِلَتَانِ؛ لِأَنَّ أُمُّهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَلِدَ ثَانِيًا وَيَصِيرَ لَهَا لَبْنٌ (وَالْحَقَّةُ ثَلَاثٌ) كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُرَكَّبَ وَتُحْمَلَ عَلَيْهَا وَيَطْرُقَهَا الْفَحْلُ، وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ أَنْ يَطْرُقَ (وَالْجَذْعَةُ أَرْبَعٌ) كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَجْذَعُ مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا أَيْ: تُسَقِّطُهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِالْإِجْدَاعِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَرْبَعِ وَحِينَئِذٍ يُشَكِّلُ بِمَا يَأْتِي فِي جَذْعَةِ الضَّأْنِ، وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ يُلَوِّغُهَا، وَهُوَ يَحْصُلُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ الْإِجْدَاعِ وَيُلَوِّغُ السَّنَةَ، وَهُنَا غَايَةُ كَمَالِهَا، وَهُوَ لَا يَجْمَعُ إِلَّا بِتَمَامِ الْأَرْبَعِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، وَهَذَا آخِرُ أَسْنَانِ الزَّكَاءِ، وَهُوَ نِهَايَةُ الْحُسْنِ دُرًّا وَنَسْلًا وَقُوَّةً وَاعْتِبَارًا فِي الْجَمِيعِ الْأَثْنَةُ لِمَا فِيهَا مِنْ رَفِيٍّ الدَّرِّ وَالنَّسْلِ. (وَالشَّاءُ) الْوَاجِبَةُ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ (جَذْعَةُ ضَائِنٍ لَهَا سَنَةً) كَامِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ تُجْذِعْ أَوْ أُجْذَعَتْ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً (وَقِيلَ سِنَةٌ أَشْهُرٌ أَوْ ثِنْتَةٌ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ) كَامِلَتَانِ (وَقِيلَ سَنَةً) وَقِيلَتْ الشَّاءُ هُنَا بِالْجَذْعَةِ

فَوُدَّ: (كَامِلَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ سَنَةً فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ وَحِينَئِذٍ إِلَى هَذَا.

فَوُدَّ: (كَامِلَةً) عِبَارَةٌ الْمُحَلِّيِّ وَالشَّرِيئِيِّ وَالزَّمَلِيِّ أَيْ: وَغَيْرِهِمَا وَطَعَنْتُ فِي الثَّانِيَةِ، وَكَذَا فِي الْبَقِيَّةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَخَالَفَ، وَأَنَّ مُرَادَهُمْ مَا بِهِ يَتَحَقَّقُ كَمَالُ السَّنَةِ مَثَلًا بِضَرِيٍّ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ أُمُّهَا الْإِنْسَ) أَيْ سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّ الْإِنْسَ نِهَايَةً. فَوُدَّ: (فَتَصِيرُ مَاخِضًا الْإِنْسَ) فِيهِ تَفْرِيعُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَتَصِيرُ مِنَ الْمَخَاضِ أَيْ: الْحَوَامِلِ اهـ. فَوُدَّ: (وَيَصِيرُ لَهَا الْإِنْسَ) الْأَوَّلَى إِبْدَالُ الْوَائِ بِالْفَاءِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

فَوُدَّ (سَنِيٍّ): (وَاللَّبُونُ) مَغْطُوفٌ عَلَى (الْمَخَاضِ). فَوُدَّ: (وَالْحَقَّةُ) مَغْطُوفٌ عَلَى (بُنْتُ) الْإِنْسَ سَم. فَوُدَّ (سَنِيٍّ): (وَبُنْتُ الْمَخَاضِ الْإِنْسَ) قَالَ الْمُعَلِّمِيُّ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَهُوَ أَيْ الْإِبِلُ حَوَارُ بِضَمِّ الْحَاءِ وَبِالزَّاءِ ثُمَّ بَعْدَ فَضْلِهِ مِنْ أُمِّهِ فَصِيلٌ، ثُمَّ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ابْنُ مَخَاضٍ وَبُنْتُ مَخَاضٍ، وَفِي الثَّالِثَةِ ابْنُ لَبُونٍ وَبُنْتُ لَبُونٍ، وَفِي الرَّابِعَةِ حَقٌّ وَحَقَّةٌ، وَفِي الْخَامِسَةِ جَذْعٌ وَجَذْعَةٌ، وَفِي السَّادِسَةِ ثَنِيٌّ وَثِنْتَةٌ، وَفِي السَّابِعَةِ رِبَاعِيٌّ وَرِبَاعِيَّةٌ بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَفِي الثَّامِنَةِ سَدَسٌ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَالدَّالِ وَسَدِيسَةٌ، وَفِي التَّاسِعَةِ بَازِلٌ، وَفِي الْعَاشِرَةِ مُخْلِفٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ اهـ زَادَ شَرْحُ الرُّوْضِ ثُمَّ لَا يَخْتَصُّ هَذَانِ أَيْ: بَازِلٌ وَمُخْلِفٌ بِاسْمِ بَلٍّ يُقَالُ بَازِلٌ عَامٌ وَبَازِلٌ عَامَتَيْنِ فَكَثُرَ فَلَمَّا كَبُرَ بَانَ جَاوَزَ الْخَمْسَ سِنِينَ بَعْدَ الْعَاشِرَةِ فَهُوَ عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْوَائِ فَلَمَّا هَرَمَ فَالذَّكَرُ فَجِمَّ بَفَتْحِ الْقَافِ وَكُسِرَ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةُ وَالْأَتْنَى نَابٌ وَشَارِفٌ انْتَهَى اهـ ش. فَوُدَّ: (أَنْ يَطْرُقَ) أَيْ: وَأَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ أَيَضًا ش. فَوُدَّ: (أَوْ أُجْذَعَتْ الْإِنْسَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَهَا سَنَةً.

فَوُدَّ (سَنِيٍّ): (وَقِيلَ سَنَةً) وَجْهٌ عَدَمُ إِجْزَاءِ مَا دُونَ هَذِهِ السَّنِينَ الْإِجْمَاعُ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

فَوُدَّ (سَنِيٍّ): (وَاللَّبُونُ) مَغْطُوفٌ عَلَى (الْمَخَاضِ) وَقَوْلُهُ: (وَالْحَقَّةُ) مَغْطُوفٌ عَلَى (بُنْتُ).

أو الثنية حملاً للمطلق على المقيّد كما في الأضحية (والأصح أنه مخير بينهما) أي الجذعة والثنية (ولا يتعين غالب غنم البلد) أي: بلد المال بل يُجزئ أي غنم فيه لصديق الاسم، ولا يجوز العدول عنه هنا، وفيما يأتي في زكاة الغنم إلا ليمثله أو خير منه قيمةً وحينئذ قد يمتنع التخيير المذكور، ويتعين الضأن فيما لو كانت غنم البلد كلها ضائنة، وهي أعلى قيمة من المعز ويُسَرَطُ - كما صحّحه في المجموع خلافاً لما قد يقتضي تصحيحه كلام الروضة

• فُود: (حملاً للمطلق على المقيّد) أي: بجامع أن في كل شاة مطلوبة شرعاً يُجزئ مئ. • فُود: (أي بلد المال) إلى قوله: لأن الواجب في النهاية والمغني إلا قوله هنا إلى إلا ليمثله وقوله وحينئذ إلى ويتعين. • فُود: (أي بلد المال) شامل لغنمه هو سم أي: المالك. • فُود: (لصديق الاسم إلخ) عبارة النهاية والمغني ليخبر «في كل خمس شاة» والشاة تطلق على الضأن والمعز اه. • فُود: (ولا يجوز العدول عنه) أي عن غنم بلد المال إلى غنم بلد آخر نهايةً ومغني. • فُود: (هنا) أي: في الغنم المخرج عن الإبل. • فُود: (وفيما يأتي في زكاة الغنم إلخ) كذا في المنهج والاسنى. • فُود: (وحيث قد يمتنع إلخ) أي: كأن يكون المثل أحد النوعين والآخر دونه سم. • فُود: (ويتعين إلخ) عطف تفسير. • فُود: (ويتعين الضأن إلخ) أي: عن الإبل، ولا يجوز إخراج المعز عنه سم ونهاية قال ع ش وقياسه أنه لو كان غنم البلد كلها من المعز وأن الثنية منها على قيمة من جذعة الضأن تعينت ثنية المعز واقتصار الشارح م ر على الضأن نظراً للغالب من أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز اه. • فُود: (كما صحّحه في المجموع) وهو المعتبر نهايةً قال ع ش: قضية ما ذكر أن الشاة المخرجة عن الإبل المراض تكون كالمخرجة عن الإبل السليمة وسباني أن إبله مثلاً لو اختلقت صبعة ومرضا أخرج صحيحة قيمتها دون قيمة المخرجة عن الصالح الخالص. وقياسه أن يقال: يخرج هنا صحيحة عن المراض دون قيمة الصحيحة المخرجة عن السليمة، وأما مجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها لا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن المريضة القيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره يأتي فيما لو كان الإبل صغاراً.

• فُود: (حملاً للمطلق على المقيّد كما في الأضحية) الحمل كما في الأصول بالقياس فليُحرر القياس هنا. • فُود: (ولا يجوز العدول عنه) أي: عن غنم البلد هنا، وفيما يأتي في زكاة الغنم إلخ مثله في الرؤس وشرجه، وقد يفهم منه أنه في زكاة الغنم لا يُجزئ ما دون غنم البلد وإن كان مثل غنمه، ولا يخفى إشكاله للقطع بإجزاء المخرج من غنمه، وإن كان دون غنم البلد فكيف لا يُجزئ إخراج مثله إذا كان دون غنم البلد مع أنه لا يتعين الإخراج من غير غنمه، والوجه أن المراد أنه لا يُجزئ ما دون غنم البلد إذا كان أي: غنم البلد دون غنمه أو مثله أما إذا كان أعلى وأخرج من دونه الذي هو كغنمه هو فلا وجه إلا للإجزاء بل هذا من غنمه؛ لأنه لا يجب الإخراج من غيرها بل يجوز مماثلها ولو بالشراء بل قد يقال: غنم البلد في قوله: لا يجوز العدول عنه شامل لغنمه هو فليُتأمل. • فُود: (وحيث قد يمتنع) أي: كأن يكون المثل أحد النوعين والآخر دونه اه. • فُود: (ويتعين الضأن) أي: عن الإبل.

وأصلها - صِبْغَةُ الشَّاةِ وَكَمَالُهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ مَرِيضَةً أَوْ مَعِيَةً؛ لَأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا فِي الدَّمَةِ فَلَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ صِفَةُ الْمُخْرَجِ عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي بَعْدَ الْفَصْلِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَحِيحَةً فَرُقَ قِيمَتُهَا دَرَاهِمَ كَمَنْ فَقَدْ بَنَتْ الْمَخَاضِ مِثْلًا فَلَمْ يَجِدْهَا، وَلَا ابْنُ لَبُونٍ، وَلَا بِالثَمَنِ فَيُفَرَّقُ قِيمَتُهَا لِلضَّرُورَةِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يُعْزَى الذِّكْرُ)، وَلَوْ عَنْ إناثٍ، وَهُوَ جَذَعُ ضَائِنٍ أَوْ ثَنِيٍّ مَعِزٍ كَالْأَصْحِيَّةِ لِيَصْدَقَ اسْمُ الشَّاةِ عَلَيْهِ؛ إِذْ تَأَوَّاهَا لِلوَحْدَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَلِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَبِهِ فَارَقَ مَنْعَ إِخْرَاجِ الذَّكَرِ عَنِ الْإناثِ فِي الْغَنَمِ، وَالْفَرْقُ بَأَنَّهُ هُنَا بَدَلٌ، وَثُمَّ أَصْلٌ لَا يَتَأْتِي عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ أَصْلٌ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُرَادَ الْبَدَلِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ؛ إِذْ هِيَ لَا تُنَافِي الْأَصَالَةَ مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِقِيَمَةِ الْإِبِلِ. (وَكَذَا بِعَمْرِ الزَّكَاةِ) أَي: مَا يَجِبُ فِيهَا وَهُوَ بَنَتْ مَخَاضٍ فَمَا فَوْقَهَا

■ قَوْلُهُ: (صِبْغَةُ الشَّاةِ الْخُ) أَي: بِخِلَافِ بَعِيرِ الزَّكَاةِ الْمُخْرَجِ عَمَّا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَيُعْزَى وَلَوْ مَرِيضًا إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ أَوْ أَكْثَرُهَا مَرَاضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ شَوْبَرِيٍّ أَوْ بَعْجَرِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي الْخُ) أَي: فَإِنَّ الْوَاجِبَ ثَمَّ فِي الْمَالِ نِهَائَةً. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِدُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَنْ فَقَدْ الْخُ فِي الْمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِدُ صَحِيحَةً الْخُ) يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُعْتَبَرُ هُنَا وَفِيمَا بَعْدَهُ عَدَمُ الْوُجْدَانِ فِي الْبَلَدِ وَمَا حَوْلَيْهِ مِمَّا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ سَمِ أَوْ بَصْرِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (فَرَّقَ قِيمَتَهَا الْخُ) قَدْ يُشْكِلُ الْحَالُ بِأَنَّ قِيَمَةَ الصَّحِيحَةِ الْمُجْزِئَةِ غَيْرُ مُنْضَبِطَةٍ لِتَقَاوُظِهَا جَدًّا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْوَاجِبُ قَدْرُ قِيَمَةِ أَي: صَحِيحَةٍ مُجْزِئَةٍ، وَلَوْ أَقْلُهَا سَمِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا بِالثَمَنِ) أَي: لَا فِي مِلْكِهِ، وَلَا بِالثَمَنِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَنْ إناثٍ) إِلَى قَوْلِهِ بِنَاءً فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: إِذْ تَأَوَّاهَا إِلَى الثَمَنِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ بَدَلُهَا إِلَى إِلَّا أَنَّهُ. ■ قَوْلُهُ: (لِيَصْدَقَ اسْمُ الشَّاةِ) أَي: فِي الْخَبَرِ. ■ وَقَوْلُهُ: (لِلْوَحْدَةِ) أَي: لَا لِلثَّانِيَةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) أَي: بِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (أَي: مَا يَجِبُ فِيهَا) هَذَا التَّفْسِيرُ يُخْرِجُ الثَّنِيَّةَ أَي: مِنَ الْإِبِلِ، وَكَلَامُ غَيْرِهِ كَالْمَصْرُوحِ بِدُخُولِهَا، وَهُوَ مُتَّجِعٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أَجْزَأَتْ فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَمَا فَوْقَهَا فَمَا دُونَهَا بِالْأَوَّلَى وَحَيْثُ يُدْخِلُهَا فَالْأَوَّلَى تَفْسِيرُهُ بِمَا يُعْزَى فِيهَا بِصْرِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَنَتْ مَخَاضٍ الْخُ) هَلْ يُشْتَرَطُ الصَّحَّةُ وَالْكَمَالُ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَرَاضًا؛ لِأَنَّ إِجْزَاءَ ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِ الْوَاجِبِ فِي الدَّمَةِ؛ إِذَا الْوَاجِبُ لَيْسَ فِي الْمَالِ؛ إِذَا الْوَاجِبُ أَصَالَةٌ هِيَ الشَّاةُ، وَهِيَ فِي الدَّمَةِ، وَمَا ذَكَرَ بَدَلُ عَنْهَا، أَوْ يُعْتَبَرُ صِفَةُ الْمَالِ هُنَا أَيْضًا

■ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِدُ صَحِيحَةً الْخُ) يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُعْتَبَرُ هُنَا وَفِيمَا بَعْدَهُ عَدَمُ الْوُجْدَانِ فِي الْبَلَدِ وَمَا حَوْلَيْهِ مِمَّا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ. ■ قَوْلُهُ: (فَرَّقَ قِيمَتَهَا دَرَاهِمَ) قَدْ يُشْكِلُ الْحَالُ بِأَنَّ قِيَمَةَ الصَّحِيحَةِ الْمُجْزِئَةِ لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا لِغَدَمِ انْتِصَابِهَا بِتَقَاوُظِهَا جَدًّا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْوَاجِبُ قَدْرُ قِيَمَةِ أَي: صَحِيحَةٍ مُجْزِئَةٍ تُجْزِئُهُ بَقِيَّةُ هَلْ يُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِالْبَلَدِ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَ وَجَدَ فِيهَا شَيْءٌ قَبْلَ أَوْ لَا مُطْلَقًا رَاجِعُهُ. ■ قَوْلُهُ: (لَا يَتَأْتِي عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ أَصْلٌ) أَي: هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَنَتْ مَخَاضٍ فَمَا فَوْقَهَا الْخُ) هَلْ يُشْتَرَطُ الصَّحَّةُ وَالْكَمَالُ فِي بَنَتِ الْمَخَاضِ وَمَا فَوْقَهَا وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَرَاضًا؛ لِأَنَّ إِجْزَاءَ ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِ

ثُمَّ بَدَّلَهَا كَابِنِ لَبُونٍ عِنْدَ فَقْدِهَا الْأَصْحَ أَنَّهُ يُجْزَى (عَنْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ)، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ

فِي نَظَرٍ وَالْمُتَّجِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ سَمِ أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي وَإِلْجَازِيهِ عَنْهَا الْخُ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ الشُّوْبَرِيِّ اعْتِمَادُهُ. وَكَلَامُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِي كَالضَّرِيحِ فِيهِ عِبَارَتُهُمَا وَأَفَادَتُ إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّكَاةِ اغْتِيَارَ كَوْنِهِ أَتَى بَنَتْ مَخَاضٍ فَمَا قَوْفُهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَكَوْنُهُ مُجْزِيًا عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَإِنْ لَمْ تُجْزَ عَنْهَا لَمْ تُقْبَلْ بَدَلُ الشَّاهِدِ اهـ وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَوْنُهُ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَكَوْنُهُ مُجْزِيًا الْخُ يَشْمَلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَمْسَةٌ مَثَلًا كُلُّهَا مَعِيَّةً فَأَخْرَجَ بَنَتْ مَخَاضٍ مَعِيَّةً مِنْ جَنْسِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ فَتُجْزَى وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَا لَوْ أَخْرَجَ شَاءَ حَيْثُ اغْتَبَرَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَرَاضًا وَبَيْنَ مَا لَوْ أَخْرَجَ بَنَتْ مَخَاضٍ مَعِيَّةً عَمَّا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَرِيضَةً بِأَنَّ الْمَرِيضَةَ تُجْزَى عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَرِيضَةً فَتُجْزَى عَمَّا دُونَهَا بِالْأَوَّلَى، وَالشَّاهِدُ فِيهَا دُونَ الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ لَمَّا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ وَأَوْجَبَهَا الشَّارِعُ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً اهـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَدَّلَهَا الْخُ) خِلَافًا لِظَاهِرِ مَا تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي وَالثَّاهِي وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: ثُمَّ بَدَّلَهَا الْخُ فِي الرُّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَتُجْزَى بَنَتْ الْمَخَاضِ أَوْ بَدَّلَهَا عِنْدَ فَقْدِهَا مِنْ ابْنِ لَبُونٍ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا يَأْتِي، وَفِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا فَهَمَهُ الْإِسْتَوْي وَتَبِعَهُ شَرْحُ الْمُنْهَجِ، وَكَذَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فَقَالَ: وَلَا يُجْزَى ابْنُ لَبُونٍ وَإِنْ أَجْزَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ.

قَوْلُهُ: (عِنْدَ فَقْدِهَا) أَفَادَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى مَعَ وُجُودِهَا انْتَهَتْ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِإِضْفَالِ قَوْلُهُ: كَابِنِ لَبُونٍ عِنْدَ فَقْدِهَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِهِ الْإِزْشَادِ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَهُوَ ظَاهِرُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ الْبَهْجَةِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْأَسْتَوْي وَجَزَى عَلَيْهِ الزَّيَادِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ وَسَمِ فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ وَنَقَلَ الشُّوْبَرِيُّ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ إِجْزَاءِ ابْنِ اللَّبُونِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ بَنَاتِ الْمَخَاضِ. وَظَاهِرُ الْخَطِيبِ وَالْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ عَدَمُ إِجْزَاءِ ابْنِ اللَّبُونِ مُطْلَقًا اهـ. قَوْلُهُ: (الْأَصْحَ أَنَّهُ يُجْزَى) أَيُّ: عَوَضًا عَنِ الشَّاهِدِ أَوْ تَعَدُّثُ

الْوَاجِبِ فِي الذَّمِّ؛ إِذَا الْوَاجِبُ لَيْسَ فِي الْمَالِ؛ إِذَا الْوَاجِبُ أَصَالَةُ الشَّاهِدِ وَهِيَ فِي الذَّمِّ، وَمَا ذُكِرَ بَدَلُ عَنْهَا، أَوْ يُعْتَبَرُ صِفَةُ الْمَالِ هُنَا أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَدَّلَهَا هُنْدَ فَقْدِهَا) يُوَافِقُهُ قَوْلُ الرُّوْضِ فَرَعَ تُجْزَى بَنَتْ مَخَاضٍ ثُمَّ بَدَّلَهَا فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ اهـ وَقَوْلُهُ ثُمَّ بَدَّلَهَا فِي نُسْخَةٍ أَوْ بَدَّلَهَا كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ بَدَّلَهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ وَنَحْوِهِ كَمَا سَبَّأْتِي اهـ. وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ تُجْزَى بَنَتْ الْمَخَاضِ أَوْ بَدَّلَهَا عِنْدَ فَقْدِهَا مِنْ ابْنِ لَبُونٍ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا يَأْتِي، وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ بَلْ يَقْتَضِيهِ خِلَافًا لِمَا فَهَمَهُ الْإِسْتَوْي اهـ لَكِنْ قَالَ فِي الْمُنْهَجِ وَتُجْزَى بِعَبْرِ الزَّكَاةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَأَفَادَتُ إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّكَاةِ اغْتِيَارَ كَوْنِهَا أَتَى بَنَتْ مَخَاضٍ فَمَا قَوْفُهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ إِجْزَاءِ الذَّكَرِ هُنَا وَإِنْ أَجْزَا عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ عِنْدَ فَقْدِ بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِهِ فَقَالَ: وَلَا يُجْزَى ابْنُ لَبُونٍ وَإِنْ أَجْزَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ اهـ فَقَدْ تَبِعَا مَا قَالَ الْإِسْتَوْي فَلْيُتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (هِنْدَ فَقْدِهَا) أَفَادَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى مَعَ وُجُودِهَا.

قيمة الشاة بناء على الأصح أنه الأصل أي: القياس، وإن كانت الشاة هي الأصل أي: المنصوص عليه فالواجب أحدهما لا يعنيه وبهذا يجمع بين الخلاف في ذلك ولإجزائه عنها فعملاً دونها أولى فلو أخرجته عن خمس مثلاً وقَعَ كُلُّه فرضاً لَيَقْدَرُ تَجْزِيَهُ بخلاف نحو مسح كُلِّ الرَّاسِ في الوضوء، فإن قُلْتَ: بل يُمكنُ تَجْزِيَهُ بِنِسْبَةِ قيمةِ الشاةِ إلى قيمتهِ بدليل ما رجَّحه الزركشي في إخراج بَشْتِ اللبون عن بَشْتِ المخاض أنه لا يَقَعُ فرضاً

نهايةً ومُعْنَى قال ع ش ظاهرُ التَّعبيرِ بالإجزاء أنَّ الشاةَ أَفْضَلُ مِنْهُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقالَ بِأَفْضَلِيَّتِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ وَإِنَّمَا أَجْزَأَ غَيْرُهُ رَفَقًا بِالْمَالِكِ، وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الشاةِ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الشاةِ فَإِنْ تَسَاوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَلْ يُقَدَّمُ الْبَعِيرُ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ الشاةُ لِأَنَّهَا الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا؟ كُلُّ مُحْتَملٍ وَالْأَقْرَبُ الْثَالِثُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلِإِجْزَائِهِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

هـ فَوَدَّ: (وَلِإِجْزَائِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ الْخ. هـ فَوَدَّ: (فَلَوْ أَخْرَجَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهَلْ يَقَعُ فِيمَا لَوْ أَخْرَجَهُ عَمَّا دُونَهَا كُلُّهُ فَرَضاً أَوْ بَعْضُهُ كَحُمُسِهِ عَنْ خُمُسِهِ فِيهِ وَجْهَانِ يَجْرِيَانِ فِيمَا لَوْ ذَبَحَ الْمُتَمَتِّعُ بَدَنَهُ أَوْ بَقَرَةً بَدَلَ الشاةِ هَلْ يَقَعُ كُلُّهَا فَرَضاً أَوْ سُبُعُهَا وَفِيْمَنْ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ فِي وَضُوئِهِ أَوْ أَطَالَ زُكُوعَهُ أَوْ سَجُودَهُ فَوْقَ الْوَاجِبِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَأَقْنَى الْوَالِدُ رَضَا اللَّهُ عَنْهُ تَقَلُّلُ فِي بَعِيرِ الزَّكَاةِ وَنَحْوِهِ بِوُقُوعِ الْجَمِيعِ فَرَضاً، وَفِي مَسْحِ جَمِيعِ الرَّاسِ وَنَحْوِهِ بِوُقُوعِ قَدْرِ الْوَاجِبِ فَرَضاً وَالْباقِي تَقْلًا، وَالضَّابِطُ لِذَلِكَ أَنَّ مَا لَا يُمكنُ تَمْيِيزَهُ يَقَعُ الْكُلُّ فَرَضاً، وَمَا امْكُنَ يَقَعُ الْبَعْضُ فَرَضاً وَالْباقِي تَقْلًا كَمَا مَرَّ اهـ وَفِي الْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَمَا امْكُنَ يَقَعُ الْبَعْضُ الْخ أي: سِوَاةِ امْكُنَ تَجْزِيَتِهِ بِنَفْسِهِ كَمَسْحِ جَمِيعِ الرَّاسِ أَوْ بَدْلِهِ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ بَشْتَ لَبُونٍ عَنْ بَشْتِ مَخَاضٍ بِلَا جُبْرَانِ كَمَا يَأْتِي اهـ. هـ فَوَدَّ: (إِنَّهُ الْخ) بَيَانٌ لِمَا رَجَّحَهُ الزركشي والضميرُ لِلشَّانِ.

هـ فَوَدَّ: (فَلَوْ أَخْرَجَهُ عَنْ خَمْسٍ مَثَلًا وَقَعَ كُلُّهُ فَرَضاً لَيَقْدَرُ تَجْزِيَهُ بخلاف مسح كُلِّ الرَّاسِ فِي الْوَضُوءِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ فِي بَابِ الْوَضُوءِ وَإِذَا عَمَّ رَأْسَهُ وَلَوْ دَفْعَةً فَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَمْسُ فَرَضٌ وَالْباقِي تَطَوُّعٌ، فِي سِيَاقِ التَّقْلِ عَنْ الْمَجْمُوعِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ خِلَافًا فِي ذَلِكَ مَا نَصَّهُ: وَمِنْ نِظَائِرِ ذَلِكَ مَا لَوْ طَوَّلَ قِيَامَ الْفَرَضِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ فَقِيلَ الْوَاجِبُ الْجَمِيعُ وَقِيلَ الْقَدْرُ الَّذِي لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَجْزَأَهُ، وَمَا لَوْ أَخْرَجَ بَعِيرًا عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ فَقِيلَ الْوَاجِبُ الْخُمْسُ وَقِيلَ الْوَاجِبُ الْجَمِيعُ، وَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُهْدِيَ شاةً أَوْ يَضْحَى بِهَا فَأَخْرَجَ بَدَنَهُ فَقِيلَ الْوَاجِبُ السَّبْعُ وَقِيلَ الْوَاجِبُ الْجَمِيعُ وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ إِلَى أَنْ قَالَ اهـ وَمَا رَجَّحَهُ مِنْ أَنَّ الْباقِي تَطَوُّعٌ جَرَى عَلَيْهِ أَيْضًا فِي التَّحْقِيقِ هُنَا وَفِي الرُّوضَةِ فِي بَابِي الدَّمَاءِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَفِي الْمَجْمُوعِ فِي التَّنْذِيرِ لِكَيْتَه رَجَّحَ فِي الزَّكَاةِ أَنَّ الزَّائِدَ فِي بَعِيرٍ مَا فَرَضَ وَفِي بَقِيَّةِ الصَّوَرِ تَقْلٌ وَقَالَ إِنَّ الْأَصْحَابَ مُتَّفِقُونَ عَلَى تَضَحِيحِهِ وَكَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا رَبُّمَا يُفْهَمُ وَيَتَقَلَّبُ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ اهـ وَبِجَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدَهُ هُنَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ وَمَا لَوْ نَذَرَ أَنَّهُ يُهْدِي شاةً أَوْ يَضْحَى بِهَا؛ لِأَنَّ شاةً نَحْوِ التَّنْذِيرِ وَالْأَضْحِيَّةِ مُقَابِلَةٌ شَرْعًا بِجُزْءٍ مِنَ الْبَدَنَةِ.

إلا ما يُقابلُ خمسةَ وعشرينَ جزءًا من سِتَّةِ وثلاثينَ بدليلٍ أخذِ الجُبرانِ في مُقابِلَةِ الباقي، قلتُ: ممنوعٌ؛ لأنَّ الواجبَ ثَمَّ الشَّاةُ أصالةً، وهي من غيرِ الجنسِ فتَعَدَّرَ تَجْزِيهَ؛ لأنَّ القيمةَ تخمينٌ، وهنا من الجنسِ ففيه زيادةٌ محسوسةٌ معروفةٌ بالأجزاءِ من غيرِ نظَرٍ لقيمةٍ فأمكنَ فيه التجزيءُ، وخرَجَ بِعَبرِ الزكاةِ ابنُ المخاضِ، وما دونَ بَنَتِ المخاضِ. (فإنَّ عَديمَ) من عنده خمسَ وعشرونَ (بَنَتِ المخاضِ) بأنَّ تَعَدَّرَ إخراجُها وقتَ إرادةِ الإخراجِ ولو لِنَحْوِ رهنٍ بِمُؤَجَّلٍ مُطلقًا أو بِحالٍ لا يَقدِرُ عليه أو غَصَبَ عَجَزَ عن تَخْلِيصِهِ أي: بأنَّ كانَ فيه كُلفُها وقعَ عَرَفًا فيما يَظْهَرُ (فابنُ لَبُونٍ) أو خُشْيٍ وَلَدَ لَبُونٍ يُخْرِجُها عنها، وإنَّ كانَ أَقلَّ قيمةً منها، ولا يُكَلِّفُ شِراءَها، وإنَّ قَدْرَ عليها بخلافِ الكُفَّارةِ لِبناءِ الزكاةِ على التَخْفِيفِ ولا يُجْزِئُ الخُشْيُ من أولادِ المخاضِ قَطْعًا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الأثوثةِ كذا قِيلَ، وفيه نظَرٌ لِجُزْأَيْنِ خلافِ قَوِيٍّ بِأجزاءِ ابنِ المخاضِ فلا قَطْعَ، وله إخراجُ بَنَتِ اللَّبُونِ مع وجودِ ابنِ اللَّبُونِ لكنَّ إنَّ لم يَطْلُبْ جُبرانًا،

قود: (إلا ما يُقابلُ خمسةَ وعشرينَ إلخ) الأخصَرُ الواضِحُ إلا قَدَرُ خَمْسَةِ إلخ. قود: (في مُقابلِ الباقي) وهو أَحَدُ عَشَرَ جُزْأًا. قود: (لأنَّ الواجبَ ثَمَّ) أي: في إخراجِ بَعرِ الزكاةِ عَنَ دونِ خَمْسِ وعشرينَ. قود: (لأنَّ القيمةَ تخمينٌ إلخ) وأيضًا فالشَّاةُ قد تُساوي البَعرَ قيمةً أو تَزِيدُ عليه فيها فلا يَتَصَوَّرُ نِسْبَةً أَصْلًا سَم. قود: (وهنا) أي: في إخراجِ بَنَتِ اللَّبُونِ عَنَ بَنَتِ مَخاضِ.

قود (سني): (فإنَّ عَديمَ إلخ) أي: في مالِهِ بِدليلٍ ولا يُكَلِّفُ شِراءَها إلخ سَم عبارةُ المُعْني بِأنَّ لم تُكُنْ في مِلْكِهِ وقتَ الوُجوبِ اه وعبارةُ الرُّوضِ وشَرْحُهُ يُؤْخِذُ ابنَ لَبُونٍ وَلَوْ خُشْيٍ ومُشْتَرٍ عَنَ بَنَتِ مَخاضِ لم تُكُنْ في إِبِلِهِ بِعَني في مِلْكِهِ، وكذا جَوَّ وما قَوَّه وإنَّ كانَ كُلُّ مِنْهُمَا أَقلَّ قيمةً مِنْها، ولا يُكَلِّفُ تَحْصِيلُها بِشِراءٍ أو غيرِهِ اه. قود: (بأنَّ تَعَلَّرَ) إلى قولِهِ بِخلافِ الكُفَّارةِ في النِّهايةِ إلا قولُهُ أي: بأنَّ كانَ إلى المُعْني. قود: (وقتَ إرادةِ الإخراجِ) وَفَاقًا لِلنِّهايةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْني كَمَا مَرَّ. قود: (أو غَصَبَ إلخ) أي أو نَدَّ وَعَجَزَ عَنَ الإِمْساكِ فيما يَظْهَرُ وعليهِ فَيَبْغِي أَنْ يُقَسَّرَ المَعْجُزُ بِنَظِيرٍ ما قَسَّرَ بِهِ الشَّارِخُ في الغَضَبِ بِضَرِي. قود: (فابنُ لَبُونٍ أو خُشْيٍ إلخ) أي: لِأَنَّهُ جاءَ في رِوايةِ أَبِي داودَ فَإِنَّ لم يَكُنْ فيها بَنَتُ مَخاضِ فابنُ لَبُونٍ ذَكَرَ وقولُهُ ذَكَرَ ارادَ بِهِ التَّأكِيدَ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ الغَلَطِ والخُشْيِ أَوَّلَى، وَلَوْ ارادَ أَنْ يُخْرِجَ الخُشْيُ مَعَ وجودِ الأُنثَى لم يُجْزِهِ لاحْتِمَالِ ذُكُورِيَّتِهِ مُعْني وَنِهايةً. قود: (وإنَّ كانَ) أي: وَلَدَ اللَّبُونِ ذَكَرًا أو خُشْيًا. وقود: (مِنْها) أي: مِنْ بَنَتِ المَخاضِ. قود: (وإنَّ قَدَرُ عَلَيْها) الأَوَّلَى التَّذْكِيرُ، عبارةُ المُعْني على شِراءِ بَنَتِ مَخاضِ اه. قود: (وفيهِ نظَرٌ) أي: في قولِهِ قَطْعًا. قود: (فلا قَطْعَ) أي: فَإِنَّ

قود: (لأنَّ القيمةَ تخمينٌ) قد يُقالُ: هَذَا لا يَمْنَعُ إِمْكانَ التَّجْزِيءِ مَعَ اِعتِبارِ الشَّرْعِ التَّقْوِيمِ، وإنَّ كانَ تَخْمِينًا فيما لا يُخَصِّى مِنَ المَسائِلِ، وفيهِ ما يَأْتِي في الفِضْلِ الآتِي. قود: (لأنَّ القيمةَ إلخ) وأيضًا فالشَّاةُ ثَمَّ قد تُساوي البَعرَ قيمةً أو تَزِيدُ عليه فيها فلا يَتَصَوَّرُ نِسْبَةً أَصْلًا. قود (سني): (فإنَّ عَديمَ) أي: في مالِهِ بِدليلٍ ولا يُكَلِّفُ شِراءَها إلخ.

ولو فقد الكل فإن شاء اشترى بنت مخاض أو ابن لبون أما إذا لم يعدم بنت المخاض بأن وجدها، ولو قبيل الإخراج فتعفن إخراجها، ولو معلوفة بخلاف ما لو وجدها وإرثه بين تمام الحول والأداء فلا يتعفن على المعتد، والفرق ظاهر ويبحث الإسئوي أنها لو تلفت بعد التمكين من إخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره فإن قلت ينافيه ما بحثه أيضا أن العبرة في التعذر بوقت الأداء المتعذر عنه فيما تقرر بإرادة الإخراج قلت: يتعفن أن مراده بوقت التمكين هنا وقت إرادته الإخراج مع التمكين ثم مع ذلك أخر حتى تلفت، فإن قلت: يلزم عليه أنه يلزمه البقاء على تلك الإرادة بأن لا يعدل لما يتأخر إخراجها عنها قلت: ليس ذلك ببعيد؛ لأن هذا التعفن حيث فيه احتياط تام للمستحقين فعدوله عنه بغيره المذكور تقصير أي تقصير

الخشي ولذ المخاض أولى من ابن المخاض. فود: (أو ابن لبون) أي أو جفا أو خشي ولذ لبون أو جف شرح المنهج. فود: (بأن وجدها) أي: في ملكه أسئ. فود: (لو وجدها وإرثه إلخ) أي: بأن مات المورث بعد تمام الحول وقبل الأداء فقولته بين إلخ متعلق بقوله: وإرثه. فود: (فلا تتعفن على المعتد إلخ) المعتد الثمين كالمورث؛ لأن العبرة بوقت الأداء شرح م ر اه سم عبارته مع المثن وإن عديم بنت المخاض حال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وإرثه من التركة لزمت إخراجها اه فقيد تعينها على الوارث لكونها من التركة خلافا لما حكاه سم عنه من الإطلاقي. فود: (امتنع ابن اللبون) الأوجه عدم امتناعه اختيارا بحالة الأداء شرح م ر اه سم عبارته ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكين من إخراجها فلا وجه عدم امتناع ابن اللبون اختيارا بحالة الأداء كما استظهره الشبكي خلافا للإسنوي اه قال ع ش أي: وإن كان تلفها يفعله على ما اقتضاه إطلاقه وذكر ابن حج عن بحث الإسئوي ما يخالفه وأطال في تأليده وإلى رده أشار الشارح م ر بقوله خلافا للإسنوي اه.

فود: (ينافيه) أي: البحث المذكور. فود: (فيما تقرر) أي: في حل المثن فقولته بإرادة الإخراج أي: بوقتها على حذف المضاف. فود: (هنا) أي: في البحث الثاني. فود: (ثم مع ذلك) أي: مع التمكين وقت الإرادة. فود: (يلزم عليه) أي: على ذلك المراد كزدي. فود: (إنه يلزمه) أي: المالك. فود: (بأن لا يعدل إلخ) يعني عن تلك الإرادة لإرادة إخراج نحو ابن اللبون عوضا عن بنت المخاض الموجودة حتى تلفت. فود: (لما يتأخر إخراجها عنها) ضمير إخراجها يرجع إلى ما، وعنها إلى بنت مخاض. فود: (ذلك) إشارة إلى قوله أنه يلزمه البقاء إلخ كزدي. فود: (لأن هذا الثمين) أي: تعفن إخراج بنت المخاض حيثيذ أي: حين تلفها بعد التمكين بالمعنى المذكور ويختل أن المراد بقوله هذا الثمين البقاء على تلك الإرادة ويقول حيثيذ حين كون المراد ما ذكر. فود: (فيه) أي: في هذا الثمين، وكذا ضمير عنه. فود: (بغيره المذكور) هو قوله: مع التمكين هذا ما ظهر لي في حل هذا المقام ثم رأيت في الكزدي ما نصه: قوله: حيثيذ يرجع إلى قوله إن مراده إلخ والضمير في فيه وفي

فود: (فلا يتعفن على المعتد) المعتد الثمين كالمورث؛ لأن العبرة بوقت الأداء شرح م ر.

ومرّ أنه إذا لم يجدها، ولا ابن لبون فرق قيمتها، ومحلّه إن لم يكن بماله سنّ مجزئ وأمكن الصّعود إليه مع الجبران، وإلا وجب على ما بحثه شارح وأئده غيره بأن ابن اللبون بدل، وقد ألزمه تحصيله فكذا هنا هـ وفي كلّ من البحث والتأييد نظر ظاهر أمّا البحث فلاّته مخالفت للمنقول في الكفاية وجرى عليه الاستوي والزر كشي وغيرهما أنّه مخيّر بين إخراج القيمة والصّعود بشرطه كما حرّره في شرح الثّباب ويجري ذلك في سائر أسنان الزكاة فإذا قيّد الواجب خيّر الدافع بين إخراج قيمته والصّعود أو التزول بشرطه وأمّا التأييد فلو ضوح الفرق بين البدل والأصل فكيف يُقاس أحدهما بالآخر حتى يُقال إذا ألزم بتحصيل البدل فكذا بتحصيل أصل آخر (والمعينة كمعدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها. (ولا يكلف) بنت مخاض (كريمة) أي: دفعها

عنه يزعمان إلى هذا الثّمين وقوله بقيده المذكور إشارة إلى قوله لما يتأخّر إلخ وقوله تنصير أي: تنصير عظيم فيصير أيّما هـ. فود: (ومرّ) أي: قيل قول المصنّف أنّه يجزئ الذّكر. فود: (ومحلّه) أي: ما مرّ. فود: (سنّ مجزئ إلخ) شامل للثنية التي لها خمس سنين وطمعت في السادسة وليست من أسنان الزكاة. فود: (والأوجب إلخ) أي الصّعود إليه. فود: (على ما بحثه شارح إلخ) وكذا بحثه الشيخ عميرة ثم نقله عن العراقي في التّكثّر ش. فود: (تخصيله) أي: إخراج ابن اللبون. فود: (أنّه إلخ) بيان للمنقول، والصّميّر لمن عديم بنت مخاض وبدله. فود: (ويخرجي ذلك إلخ) كان الأولى أن يؤخّره ويذكره قيل المثني الآتي. فود: (في سائر أسنان الزكاة إلخ) عبارة شينخا ولمن عديم واجبا من الإيل ولو جذعة في ماله أن يصعد ذرّة ولو للثنية وتأخذ جبرانا بشرط أن تكون إيله سليمة أو يتزل ذرّة ويغطي الجبران هـ. فود: (فكذا بتحصيل أصل آخر) قد يقال: الأصل الآخر بدل هنا بدليل إجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة سم.

فود (سني): (والمعينة إلخ) أي: والمقصوبة العاجز عن تخليصها والمزهوة بمؤجل أو بحال وعجز عن تخليصها مغني وتقدّم في الشرح، وعن النهاية مثله. فود: (فخرج) إلى قوله مثلاً في النهاية والمغني إلّا قوله حيث إلى لأن قول المثني: (ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها، وظاهر أن محلّه في غير نحو الولي والوكيل؛ إذ عليهما رعاية مصلحة المالك، والمصلحة في دفع غيرها،

فود: (فكذا بتحصيل أصل آخر) قد يقال الأصل الآخر بدل هنا بدليل إجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة.

فود في (سني): (ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محلّه في غير نحو الولي والوكيل؛ إذ عليهما رعاية مصلحة المالك، والمصلحة في دفع غيرها، وظاهر العبارة أنّه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم إلّا واجدة فهزيلة جاز إخراجها وقياس ذلك أنّه لو كان عنده ست وسبعون كرائم إلّا واجدة فهزيلة جاز إخراجها مع كريمة فليزج ذلك.

وإبله مهازيل بخلاف ما إذا كُنْ كُلُّهُنَّ كرائم كما يأتي للخبر الصحيح «إِنَّكَ وَكَرَائِمُ
أموالهم» (لكن تُمنَع) الكريمة إذا كانت عنده (ابن لبون) وحق (في الأصح) لوجود بنت
مخاض مُجَرَّثَةٍ بماله فلزمه شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض)
عند فقدها؛ لأنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عديمها فلا يؤخذ (في الأصح)
وفارق إجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بأن فيه مع ورود النص زيادة يسر عليها توجب
تميزه بفضل قوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع، والتفاوت بين الحق وبنت
اللبون لا يوجب هذا الاختصاص. (ولو اتفق فرضان) في إبله (كما تثنى بهي) فرضها خمس
بنات لبون أو أربع حقاقي؛ لأنها خمس أربعينات وأربع خمسينات (فالمذهب) أنه (لا يتقضى
أربع حقاقي بل) الواجب (هن أو خمس بنات لبون) حيث لا أغبط لما يأتي؛ لأن كلاً يصدق
عليه أنه واجب، ولا يجوز إخراج حقتين وبنتي لبون ونصف، وإن كان أغبط للتشقيص،
وقضيته إجزاء ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلاً إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو
الأغبط،

وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم إلا واحدة فتهزيلة جاز إخراجها وقياس ذلك
أنه لو كان عنده بنت وسبعون كرائم إلا واحدة فتهزيلة جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول
يأتي عن الأسنى ما يصرح بما قاله أولاً، وأما ما قاله ثانياً ففي البجيري عن الإطفيحي أنه لو كان بعض
إبله كراماً وبعضها مهازيل يُخرج كريمة بالقسط الآتي فيما إذا كان بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً اهـ.
• قوله: (وإبله إلخ) أي بقيتها أسنى. • قوله: (مهازيل) أي: هزلاً ليس عتياً سم. • قوله: (بخلاف ما إذا
كُنْ كُلُّهُنَّ كرائم) أي: قِيلَ زَمُهُ إخراج كريمة مُغْنِي ونهاية. • قوله: (كما يأتي) أي: في الفصل الآتي في
شرح (وخيار). • قوله: (وإنك وكرائم أموالهم) وكرائم الأموال نفائسها التي يتعلّق بها نفس مالِكها
ليعزّيها بسبب ما جمعت من جميل الصفات فإن تطوّر بها فقد أحسن أسنى. • قوله: (مع ورود النص)
أي: في إجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض. • قوله: (لا يوجب هذا الاختصاص) أي: اختصاص
الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعاً نهايةً ومُغْنِي. • قوله: (في إبله) أي: أو بقره، ولا يكون
ذلك إلا فيهما جنفاً اهـ بجري. • قوله: (لما يأتي) أي: في قول المصنف: وإن وجدتهما إلخ.

• قوله: (وقضيته) أي: قضية تغليب عدم الجواز بالتشقيص. • وفود: (إجزاء ثلاث مع حقتين) أي:
بزيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرّعاً. • وفود: (وأربع مع حقة) أي: بأن يزيد على الواجب ربع
بنت لبون. • قوله: (إذا كان إلخ) متعلّق بالأجزاء والضمير المُستترّ راجع لإخراج كل من ثلاث بنات
لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة. • قوله: (هو الأغبط) هل أو المساوي في الغبطة سم أي: كما

• قوله: (وإبله مهازيل) أي: هزلاً ليس عتياً. • وفود: (إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الأغبط) هل
أو المساوي في الغبطة.

وهو كذلك لكن يُشكّل عليه أنّ من خيّر بين شيئين لا يجوز له تبيعُهما كما في كفارة اليمين، وقد يُفَرَّق بأنّ التخيير ثمّ بالنصّ مع أنّ كلّ خصلة مقصودة لذاتها، ولا كذلك هنا، ويُؤدّه تعيّن الأغبط هنا لا ثمّ (فإن وجد بماله أحدهما) كاملاً (أخذ) إنّ لم يُحصل الآخر الأغبط، ولا يلزمه تحصيله، وإن سهّل على المُعتمد ولا يجوز هنا نزول، ولا ضمود لعدم الضرورة إليه (والا) يوجد بماله أحدهما كاملاً بأن فقد كلّ منهما أو بعض كلّ أو بعض أحدهما أو وجداً أو أحدهما لا بصفة الإجزاء أو بصفة الكرم (فله تحصيل ما شاء) منهما أي:

يؤدّ مسألة المثني مع قول الشارح حيث لا غبط. ٥ قوله: (وهو كذلك) أي: كما في الرّوض وشرّحه، وإن لم يذكر الشرط المذكور سم وقوله كما في الرّوض إلخ أي: والنهاية والمُغني وقوله: وإن لم يذكر الشرط إلخ أي: هنا صريحاً، ولا فيؤخذ من سابق كلامه اغتيال الشرط المذكور هنا أيضاً. ٥ قوله: (لكن يشكّل عليه) أي: على إجزاء ما ذكر.

٥ قول (سني): (فإن وجد بماله إلخ) عبارة المُغني والنهاية واعلم أنّ لهذه المسألة خمسة أحوال؛ لآته إما أن يوجد عنده كلّ الواجب بكلّ الحسائين أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكلّ منهما أو بأحدهما أو لا يوجد شيء منهما، وكلّها تُعلم من كلامه، وقد شرّع ببيان ذلك فقال فإن وجد إلخ اه. ٥ قوله: (كاملاً) إلى التّبيه في النهاية، وكذا في المُغني إلا قوله أو بصفة الكرم. ٥ قوله: (كاملاً) أي: تاماً مُجزئاً نهائياً ومُغني.

٥ قول (سني): (أخذ) أي: وإن وجد شيء من الآخر؛ إذ التّاقص كالمغدوم شرّح المنهج وأسنى وشيخنا. ٥ قوله: (إن لم يُحصل الآخر الأغبط) أي: ولا تعيّن الأغبط ويتّبعني أو المُساوي في الغبطة أي: ولا يتّعيّن ما بماله سم ويوافقه قول المُغني والنهاية وقوله أخذ قد يقتضي أنّه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ، وعبارة الرّوضة والمحرّر لا يكلّف تحصيل الآخر وإن كان غبط، وهي تقتضي أنّه لو حصل الآخر ودفعه أجزاء لا سيما إن كان غبط، وهذا هو الظاهر اه. ٥ قوله: (ولا يجوز هنا نزول إلخ) أي: مع الجبران نهائياً ومُغني. ٥ قوله: (ولا ضمود) أي: بالجبران سم. ٥ قوله: (أحدهما) أي: واحد منهما سم. ٥ قوله: (كاملاً) أي: بصفة الإجزاء نهائياً ومُغني. ٥ قوله: (أو بعض أحدهما) أي: ولم يوجد من الآخر شيء؛ لآته لو وجد بعض الآخر اتّحد مع قوله أو بعض كلّ ع ش عبارة سم قوله: أو بعض أحدهما لعلّ الأولى بدل هذا أو أحدهما وبعض الآخر فتأمل اه. ٥ قوله: (أو بصفة الكرم) عطّف على

٥ قوله: (وهو كذلك) أي: كما في الرّوض وشرّحه وإن لم يذكر الشرط المذكور. ٥ قوله: (إن لم يُحصل الآخر الأغبط) أي: ولا تعيّن الأغبط ويتّبعني أو المُساوي في الغبطة أي: ولا يتّعيّن ما بماله. ٥ قوله: (ولا ضمود) أي: بالجبران. ٥ قوله: (ولا يوجد بماله أحدهما) أي: واحد منهما. ٥ قوله: (أو بعض أحدهما) لعلّ الأولى بدل هذا أو أحدهما وبعض الآخر فتأمل. ٥ قوله: (أو بعض أحدهما) أي: أو فقد بعض أحدهما، ولا يخفى أنّ المفهوم منه أنّه وجد أحدهما وبعض الآخر دون بعض، وليس

كُلُّهُ أَوْ تَمَامِهِ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَغْبَطَ لِمَشَقَّةِ تَحْصِيلِ الْأَغْبَطِ، وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ لَهُ أَنْ يَصْقَدَ أَوْ يَنْزَلَ مَعَ الْجُبْرَانِ فَلَهُ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقِ أَصْلًا وَيَصْقَدَ لِأَرْبَعٍ جِذَاعٍ فَيُخْرِجُهَا وَيَأْخُذَ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَنْزَلَ لِخَمْسٍ بَنَاتٍ مَخَاضٍ فَيُخْرِجُهَا مَعَ خَمْسٍ جُبْرَانَاتٍ فَعُلِيمٌ أَنَّ لَهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَ حِقَاقٍ وَأَرْبَعَ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقِ أَصْلًا فَيَدْفَقُهَا أَوْ بَعْضُهَا وَالْبَاقِي مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ مَعَ الْجُبْرَانِ لِكُلِّ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَدْفَقُهَا أَوْ بَعْضُهَا وَالْبَاقِي مِنْ الْحِقَاقِ وَيَأْخُذَ الْجُبْرَانِ لِكُلِّ، وَفِيمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضُ أَحَدِهِمَا كَحِقَّةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا أَصْلًا فَيَدْفَقُهَا مَعَ ثَلَاثِ جِذَاعٍ وَيَأْخُذَ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ أَوْ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا فَيَدْفَقَ خَمْسَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ مَعَ خَمْسٍ جُبْرَانَاتٍ.

(تَبْيِيحٌ) قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا فَقَدَهُمَا يَجُوزُ لَهُ جَعْلُ الْحِقَاقِ أَصْلًا، وَيَدْفَقُ أَرْبَعَ بَنَاتٍ لَبُونٍ مَعَ أَرْبَعٍ جُبْرَانَاتٍ لَا جَعْلَ بَنَاتِ اللَّبُونِ أَصْلًا وَيَدْفَقُ خَمْسَ حِقَاقٍ، وَيَأْخُذَ خَمْسَ جُبْرَانَاتٍ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ الْوَاجِبِ هُنَا فَا مَتَّعَ أَخَذَ الْجُبْرَانِ كَذَا قِيلَ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْأَوَّلَى

قَوْلُهُ لَا بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ: بِلَا صِفَةِ الْإِجْزَاءِ حَتَّى يَظْهَرَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ مِنْ التَّشْبِيرَيْنِ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ إِدْرَاجِهِ فِي تَفْسِيرِ وَلَا فِي الْمَثْنِ؛ وَلِذَا عَدَلَ التَّهْيَاةُ إِلَى قَوْلِهِ وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَوْ وَجِدَا نَفْسَيْنِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ بَذَلُهُمَا إِنْ أَحَدُهُمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ كُلُّهُنَّ كَرَائِمَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ لَهُ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: فَلَهُ إِلَى جَوَازِ تَرْكِهِمَا وَالتَّزْوِيلِ أَوْ الصُّمُودِ الْإِنْفَ.

□ قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ) أَيُّ: الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: بِأَنْ فَقَدَ كُلُّ مِنْهُمَا الْإِنْفَ. □ قَوْلُهُ: (وَبَنَاتِ اللَّبُونِ الْإِنْفَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْحِقَاقِ أَصْلًا الْإِنْفَ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهَا الْإِنْفَ) أَيُّ: كَانَ دَفَعَ حِقَّةً مَعَ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ نِهَآةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مَعَ الْجُبْرَانِ لِكُلِّ) أَيُّ: مِنْ الْبَاقِي سَم. □ قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوضُ مَوَافِقَ لِهَذَا الْقِيلِ سَمَ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى وَكَلَامُهُ مُتَّجِعٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا يُعْلَمُ بِتَبَيُّعِ كَلَامِهِمْ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ أَخَذَ الْوَاجِبَيْنِ الْإِنْفَ كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي رَدِّهِ قَفَى أَصْلِ الرُّوضَةِ مَا نَصَّهُ الْحَالُ الرَّابِعُ أَنَّ يَوْجَدُ بَعْضُ كُلِّ صِنْفٍ بِأَنْ يَجِدَ

بَصَحِيحٌ وَلَا مُرَادًا، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي هَذَا الْمَقَامِ: وَلَا أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَوْجَدَ أَوْ أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ بِأَنْ لَمْ يَوْجَدَ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَوْ وَجَدَ بَعْضُ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا أَوْ وَجَدَا أَوْ أَحَدُهُمَا لَا بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ إِنْ قَوْلُهُ: أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا أَيُّ: أَوْ وَجَدَ بَعْضُ أَحَدِهِمَا أَوْ فَقَدَ أَحَدُهُمَا وَوَجَدَ بَعْضُ الْآخَرِ، وَهَذَا مَا أَرَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا لِكُنْهِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ عَمَّرَ بِالْوُجُودِ فَاصْبَابَ الْمَقْصُودَ بِخِلَافِ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ بِالْفَقْدِ فَلَمْ يُصِيبِ الْمَقْصُودَ فَتَأَمَّلْهُ أَقُولُ الشَّارِحُ أَصْلَحَ هَذَا الْمَحَلَّ طَب. □ قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ) أَيُّ: الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: بِأَنْ فَقَدَ كُلُّ مِنْهُمَا الْإِنْفَ.

□ قَوْلُهُ: (مَعَ الْجُبْرَانِ لِكُلِّ) أَيُّ: مِنْ الْبَاقِي. □ قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوضُ مَوَافِقَ لِهَذَا الْقِيلِ فَإِنَّهُ قَالَ: وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحِقَاقِ أَصْلًا وَيَنْزَلَ إِلَى أَرْبَعٍ بَنَاتٍ لَبُونٍ يُحْصِلُهَا وَيَدْفَقُ أَرْبَعَ

ففيها نظراً، ولا نُسلم أنَّ كلامهم يقتضي ما ذكر فيها؛ لأنَّ أحدَ الواجبين المُخَيَّرَ فيهما لا يصلحُ للبدلية عن الآخر بل إذا وجدَ هو أو بعضه فإنما يَقَعُ عن نفسه ثم يُكْمَلُ من غيره وفيما إذا كان له أربعاً لِه إخراج أربع حَقاقٍ وخمسة نبات لبون إذ لا تشقيص؛ لأنَّ كُلَّ مائتين أصل برأسها، ولا يُشكَلُ عليه ما يأتي من تعيّن الأغبط لحمل هذا على ما إذا استويا في الأغبطية أو كان في اجتماع الحَقاقِ ونبات اللبون أغبطية، ويأتي أنها لا تنحصِرُ في زيادة القيمة. (وقيل: يجبُ الأغبط للفقراء) أي: الأصنافِ وغَلَبَ الفقراءُ منهم لِكثرتهم وشهرتهم؛ لأنَّ استواءهما في القدرة عليهما كهُو في وجودهما الآتي ويُردُّ بوضوح الفرق، وليس له فيما ذكر أن يصعد أو ينزل لدرجتين كأنَّ يجعلَ نبات اللبون أصلاً ويصعدُ لخمسة جذاعٍ يأخذُ عشرَ جبراناتٍ أو الحَقاقِ أصلاً وينزلُ لأربعِ نباتٍ مخاضٍ ويدفعُ ثمانِي جبراناتٍ لكثرة

ثلاث حَقاقٍ وأربعِ نبات لبون فهو بالخيار إن شاء جعلَ الحَقاقِ أصلاً فدفعها معَ نبات لبون وجبران، وإن شاء جعلَ نبات اللبون أصلاً فدفعها معَ حَقَّةٍ وأخذَ جبراناً انتهى فتأملَ صَنِيعَهُ كيف صرَّحَ بالتخيير بينَ التوعينِ ومعَ ذلكَ سَوَّعَ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ وَهَذِهِ الصُّورَةُ الْمَقُولَةُ عَنْ أَصْلِ الرُّوضَةِ فَقَدِمْتُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. وفي مُطَابَقَةٍ دَلِيلُهُ لِمُدْعَاهُ نَظَرٌ؛ إِذْ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ بَدَلِيَةِ أَحَدِهِمَا عَنْ كُلِّ الْآخَرِ الَّذِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ بَدَلِيَّتِهِ عَنْ بَعْضِ الْآخَرِ الَّذِي فِي الصُّورَةِ الْمَقُولَةِ عَنْ أَصْلِ الرُّوضَةِ. هـ فَوُدَّ: (هَنَ الْآخِرِ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا ذَكَرَهُ قُبِيلَ التَّيْبَةِ إِذَا صَلَحَ فِيهِ أَحَدُ الْوَاجِبَيْنِ عَنْ بَعْضِ الْآخَرِ لَكِنْ قَدْ يَتَوَجَّهُ أَنَّهُ حَيْثُ صَلَحَ لِلْبَدَلِيَةِ فِي الْبَعْضِ فَلْيَصْلُحْ فِي الْكُلِّ، وَإِلَّا احْتِاجَ لِفَرْقٍ وَاضِحٍ سَم، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِوُجُودِ الضَّرُورَةِ هُنَاكَ لَا هُنَا وَبِكثَرَةِ الْجُبَرَانَاتِ هُنَا لَا هُنَاكَ. هـ فَوُدَّ: (وَفِيهَا إِذَا كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُشَكَلُ إِلَى الْمُتَنِ. هـ فَوُدَّ: (وَفِيهَا إِذَا كَانَ) الْإِلْحَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا إِذَا فَقَدَهُمَا الْإِلْحَ. هـ فَوُدَّ: (إِذْ لَا تَشْقِصُ الْإِلْحَ) أَيُّ: بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمَائَتَيْنِ مُغْنَى. هـ فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي مِنْ تَعْيِنِ الْأَغْبُطِ) أَيُّ: وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا شَرْحُ الرُّوضِ اهـ سَم. هـ فَوُدَّ: (لِحَمَلِ هَذَا) أَيُّ: مَا هُنَا. هـ فَوُدَّ: (عَلَى مَا إِذَا اسْتَوَى) أَيُّ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرَضَيْنِ وَالْمُجْتَمِعِ مِنْهُمَا. هـ فَوُدَّ: (وَيَأْتِي) أَيُّ: فِي شَرْحِ فَالْصَّحِيحُ الْإِلْحَ. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّ اسْتَوَاءَهُمَا فِي الْقُدْرَةِ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ: لِأَنَّ اسْتَوَاءَهُمَا فِي الْعَدَمِ كَاسْتَوَائِهِمَا فِي الْوُجُودِ وَعِنْدَ وُجُودِهِمَا يَجِبُ إِخْرَاجُ الْأَغْبُطِ كَمَا سَبَّأْتَاهُ. هـ فَوُدَّ: (بُوضُوحِ الْفَرْقِ) وَهُوَ أَنَّ فِي تَكْلِيفِ الْأَغْبُطِ مَعَ عَدَمِهِ مَشَقَّةٌ عَلَى الْمَالِكِ وَلَا مَشَقَّةٌ فِي دَفْعِهِ حَيْثُ كَانَ مُوجُودًا ع ش. هـ فَوُدَّ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيُّ: مِنَ الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ.

جُبراناتٍ ثم قال: وكلامهم يقتضي ذلك. هـ فَوُدَّ: (هَنَ الْآخِرِ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا ذَكَرَ قُبِيلَ التَّيْبَةِ إِذَا صَلَحَ فِيهِ أَحَدُ الْوَاجِبَيْنِ عَنْ بَعْضِ الْآخَرِ لَكِنْ قَدْ يَتَوَجَّهُ أَنَّهُ حَيْثُ صَلَحَ لِلْبَدَلِيَةِ فِي الْبَعْضِ فَلْيَصْلُحْ فِي الْكُلِّ وَإِلَّا احْتِاجَ لِفَرْقٍ وَاضِحٍ. هـ فَوُدَّ: (وَلَا يُشَكَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْ تَعْيِنِ الْأَغْبُطِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدُهُمَا.

الجبران مع إمكان تقليله، ومن ثم لو رضي في الأول بخمس جبرانات جاز (وإن وجدتهما) بماله بغير صفة الإجزاء فكالمذم كما مر أو بصفته حال الإخراج، ولا نظّر لحال الوجوب كما عُلِمَ مرّ فيما إذا وجد بنت المخاض قبل الإخراج نعم لا يمتد أن يأتي هنا نظير بحث الاستوي السابق من أنه لو قصّر حتى تلف الأغبط لم يجرئه غيره. (فالصحيح تعين الأغبط) أي: الأنفع منهما إن كان من غير الكرام؛ إذ هي كالمعدومة كما تحقّق الشككي وكلام المجموع ظاهر فيه بأن كان أصلح لهم لزيادة قيمة أو احتياجهم لنحو در أو حرب أو حمل؛ إذ لا مشقة في تحصيله، وإنما يُخَيَّر فيما يأتي في الجبران، وفي الصعود والتزول، والأغبط أولى إن تصرف لنفسه؛ لأن الجبران ثم في الذمة فتخيّر دافعه كالكفارة، وأحد الفرضين هنا متعلّق بالعين فزوعيت مصلحة مُستحقّه وإمكان تحصيل الفرض هنا يقيّنه والاستغناء عن التزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجرئ غيره) أي: الأغبط (إن دلّس) المالك بأن أخفى الأغبط (أو قصّر الساعي)،

□ فود: (مع إمكان تقليله) أي: بما مرّ بقوله قلّه في تلك الأحوال إلخ سم. □ فود: (في الأول) وهو الصعود لخمس جذاع. □ فود: (تعين الأغبط) أي: وإن كان المال لمخجور عليه ع ش. □ فود: (أي الأنفع) إلى المتن في النهاية لإقوله بأن كان إلى وإنما يُخَيَّر. □ فود: (إن كان من غير الكرام) فإن قلت كيف يتصور كونه الأغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن أن يجرئ هنا ما ذكره أول الفصل الآتي بقوله فإن قلت ينافي الأغبط هنا إلخ سم. □ فود: (بأن كان إلخ) تصوير للأنفع أو للأغبط والمال واحد. □ فود: (إذ لا مشقة إلخ) تعليل للمتن. □ فود: (وإنما يُخَيَّر إلخ) ردّ لدليل مقابل الصحيح. □ فود: (فيما يأتي في الجبران) أي: بين الساتين والعشرين دزهما سم. □ فود: (وفي الصعود إلخ) عطف على في الجبران. □ فود: (والتزول) أي: بينهما سم عبارة النهاية وعند فقد الواجب بين صعوده وتزوله اه. □ فود: (أولى) أي: لا واجب سم عبارة البصري أي: ثم لا متعين اه. □ فود: (إن تصرف لنفسه) خرّج الوكيل والولي سم. □ فود: (لأن الجبران إلخ) متعلّق بقوله: وإنما يُخَيَّر في الجبران. □ فود: (وأحد الفرضين إلخ) بالتصّب عطفًا على الجبران. □ فود: (ولإمكان إلخ) متعلّق بقوله وإنما يُخَيَّر في الصعود والتزول. □ فود: (أي الأغبط) إلى قول المتن وقيل في النهاية لإقوله ما لم يغتد إلى المتن وقوله لأن القصد إلى ويجوز، وكذا في المعنى لإقوله لا من المأخوذ وقوله لا ينصف حقّه. □ فود: (سبي: إن دلّس أو قصّر الساعي) ويصدّق كلّ من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير

□ فود: (مع إمكان تقليله) أي: بما مرّ بقوله قلّه في تلك الأحوال الخمسة إلخ. □ فود: (إن كان من غير الكرام) فإن قلت: كيف يتصور كونه الأغبط وهو من غير الكرام قلت: يمكن أن يجرئ هنا ما ذكره أول الفصل الآتي بقوله: فإن قلت ينافي الأغبط هنا إلخ. □ فود: (وإنما يُخَيَّر فيما يأتي في الجبران) أي: بين الساتين والعشرين دزهما. □ فود: (والتزول) أي: بينهما. □ فود: (والأغبط فيهما أولى) أي: لا واجب. □ فود: (إن تصرف لنفسه) خرّج الوكيل والولي.

ولو في الاجتهاد في أيهما أَعْطِيَ فتردُّ عَيْتُهُ إِنْ وُجِدَ، وإلا فقيمتُهُ (والا) يذْلُس ذاك، ولا قَصْرُ هذا (فَيُجْزَى) عن الزكاة؛ لأنَّ رَدَّهُ مُشَقٌّ (والأصحُّ) بناءً على الإجزاء ما لم يَمْتَقِد الساعي جُلَّ أَخِذَ غير الأَعْطِيَ ويُفَوِّض الإمام له ذلك لإجزاء غير الأَعْطِيَ حينئِذٍ (ووجود قدر التفاوت) بينه وبين الأَعْطِيَ إذا كانت الأَعْطِيَّةُ بزيادة القيمة؛ لأنَّه لم يدفع الفرض بِكَمَالِهِ، فإذا كانت قيمة أَحَدِ الفرضَيْنِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَالْآخَرُ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَأَخْرَجَ الْأَوَّلَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِخَمْسِينَ (ويجوزُ إخراجُه) دَنَانِيرَ أَوْ (دَرَاهِمَ) من نقدِ البلد، وإنَّ أَمَكَنَهُ شِرَاءَ كَامِلٍ؛ لأنَّ القصدَ الجبرُّ لا غيرُ، وهو حَاصِلٌ بها، وهذا أَظْهَرُ من وُجُوهٍ أُخْرَى غُلِّلَ بها؛ لأنَّها كُلُّها مدخولةٌ كما يَظْهَرُ بِتَأْمُلِهَا، ويجوزُ أَنْ يُخْرِجَ بِقَدْرِهِ جزءًا من الأَعْطِيَ لا من المأخوذ فلو كانت قيمةُ الْحَقَاقِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، وَأَخَذَ الْحَقَاقِ

فَيُخَذُ مِنَ الْمَالِكِ التَّفَاوُتُ، وظاهرُه وإنْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى تَذْلِيلِ الْمَالِكِ أَوْ تَقْصِيرِ السَّاعِي ع ش .
 «قود:» (ولو في الاجتهاد) أي: بأنَّ أَخَذَهُ عَالِمًا بِالْحَالِ أَوْ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ فِي أَنَّ الْأَعْطِيَ مَاذَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ عِبَارَةٍ شَرَحَ الْمَنْهَجَ بِأَنْ لَمْ يَجْتَهِدْ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ الْأَعْطِيَ أَهْ أَيْ: مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ . «قود:» (فتردُّ عَيْتُهُ إلخ) أي: فَيَلْزَمُ الْمَالِكُ إِخْرَاجُ الْأَعْطِيَ وَيَرُدُّ السَّاعِي مَا أَخَذَهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَيَذَلُّهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا نَهَايَةُ وَمُغْنِي قَالَ ع ش هَلْ ذَلِكَ الْبَدَلُ مِنْ مَالِهِ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ التَّحَرِّيِ أَوْ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَه .

«قود:» (سني:» (والأصحُّ إلخ) والثاني لا يَجِبُ بَلْ يُسَنُّ؛ لِأَنَّ الْمُخْرَجَ مَحْسُوبٌ مِنَ الزَّكَاةِ فَلَا يَجِبُ مَعَهُ شَيْءٌ آخَرَ كَمَا إِذَا أَدَّى اجْتِهَادُ السَّاعِي إِلَى أَخِذِ الْقِيَمَةِ بِأَنْ كَانَ حَقَقًا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَهَا شَيْءٌ آخَرُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ . «قود:» (ما لم يَمْتَقِد إلخ) هَلَّا قَدَّمَ هَذَا عَقِبَ قَوْلِهِ وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ فَتَأْمَلْهُ سَم . «قود:» (إذا كانت الأَعْطِيَّةُ إلخ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ سَم . «قود:» (بزيادة القيمة) أي: وَلَا فَلَا يَوْجِبُ مَعَهَا شَيْءٌ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ نَهَايَةُ وَمُغْنِي . «قود:» (لأنَّه إلخ) تَغْلِيلٌ لِلْأَصَحِّ . «قود:» (أخذ الفرضين) أي: كَالْحَقَاقِ . «قود:» (وَالْآخَرُ) أي: كَبَنَاتِ اللَّبُونِ نَهَايَةُ . «قود:» (دنانير أَوْ دَرَاهِمَ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنْ غَيْرَهُمَا لَا يُجْزَى وَإِنْ اعْتِيدَ تَعَامُلُ أَهْلِ الْبَلَدِ بِهِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ التَّغْيِيرَ بِهِمَا لِلْغَالِبِ فَيُجْزَى غَيْرُهُمَا حَيْثُ كَانَ هُوَ نَقْدُ الْبَلَدِ وَيَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُ قَوْلِ الْمُحَلِّيِّ وَمُرَادُهُم بِالْدَرَاهِمِ نَقْدُ الْبَلَدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ مَا نَصَّهُ أَيْ: لَا خُصُوصُ الدَّرَاهِمِ وَهِيَ الْفِضَّةُ ع ش أَقُولُ: وَكَذَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لِأَنَّ الْقَصْدَ إلخ . «قود:» (من الأَعْطِيَ) أي: لِأَنَّهُ الْأَصْلُ نَهَايَةُ .

«قود:» (ما لم يَمْتَقِد الساعي إلخ) هَلَّا قَدَّمَ هَذَا عَقِبَ قَوْلِهِ: وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ فَتَأْمَلْهُ . «قود:» (إذا كانت الأَعْطِيَّةُ بزيادة القيمة) وَلَا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ قَالَ الرَّافِعِيُّ شَرَحَ م ر، وَخَرَجَ مَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ .

فالجبر بِخَمْسَةِ أَتْسَاعِ بَنْتِ لَبُونٍ لَا يَنْصِفُ حَقَّةً؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ خَمْسُونَ، وَقِيَمَةُ كُلِّ بَنْتِ لَبُونٍ تِسْعُونَ (وَقِيلَ: يَتَقَيَّنُ تَحْصِيلُ شِقْصِ بِهِ) مِنَ الْأَغْبَاطِ. (وَمَنْ لَزِمَهُ بَنْتٌ مَخَاضٍ فَقَدِمَهَا) وَابْنُ لَبُونٍ فِي مَالِهِ وَأَمَكْنَهُ تَحْصِيلُهُمَا (وَعِنْدَهُ بَنْتٌ لَبُونٍ دَفَقَهَا) إِنْ شَاءَ (وَأَخَذَ شَاتَيْنِ) بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ، وَلَوْ بِذَكَرٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ (أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) إِسْلَامِيَّةٌ نَقْرَةٌ أَيْ: فِضَّةٌ خَالِصَةٌ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِالذَّرْهَمِ حَيْثُ أُطْلِقَ نَعَمْ لَوْ لَمْ يَجِدْهَا وَغَلَبَتْ الْمَغْشُوشَةُ جَارَ بِنَاءٍ عَلَيَّ

• فَوَدَّ: (فَالْجَبْرُ بِخَمْسَةِ أَتْسَاعِ بَنْتِ لَبُونٍ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَتَّفَاوَتْ التَّقْوِيمُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْكَسْرِ وَإِلَّا قَبْتَنِي أَنْ يَزَادَ فِي الْكَسْرِ حَيْثُ تَحَقَّقَ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا لِضَغَبِ الرَّغْبَةِ فِي الْكَسْرِ وَيَشْمَلُهُ قَوْلُهُ: أَيْفَا أَنْ يُخْرَجَ بِقَدَرِهِ جُزْءًا فَلْيَتَأَمَّلْ حَتَّى التَّامُّلِ بِصُرِّي. • فَوَدَّ: (بِخَمْسَةِ أَتْسَاعِ بَنْتِ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى بِخَمْسِينَ وَبِخَمْسَةِ أَتْسَاعِ الْخُ أ. هـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّفَاوُتَ خَمْسُونَ وَقِيَمَةُ كُلِّ بَنْتِ لَبُونٍ الْخُ) أَيْ: وَنِسْبَةُ الْخَمْسِينَ لِلتَّسْعِينَ خَمْسَةُ أَتْسَاعٍ؛ لِأَنَّ تِسْعَ التَّسْعِينَ عَشْرَةً بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (وَابْنُ لَبُونٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَفِي الصُّعُودِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَمَكْنَهُ تَحْصِيلُهُمَا، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى أَمَّا إِذَا. • فَوَدَّ: (وَابْنُ لَبُونٍ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الْهَاءِ. • وَفَوَدَّ: (فِي مَالِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِعَدَمِ. • فَوَدَّ: (وَأَمَكْنَهُ الْخُ) يُنْظَرُ وَجْهُ هَذَا التَّقْيِيدِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ تَحْصِيلُهُمَا فَلَهُ دَفْعُ بَنْتِ لَبُونٍ عِنْدَهُ وَأَخَذُ الْجُبْرَانِ وَإِنْ جَارَ لَهُ أَيْضًا إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ وَالْمَعْيِيَةُ كَمَعْدُومَةٍ كَمَا أَنَّ مَنْ أَمَكْنَهُ تَحْصِيلُهُمَا كَانَ لَهُ دَفْعُ بَنْتِ لَبُونٍ عِنْدَهُ وَأَخَذُ الْجُبْرَانِ وَلَهُ تَحْصِيلُهُمَا فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا وَلِهَذَا قَيَّدَ قَوْلَهُ دَفَقَهَا بِقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ سَمٍ وَلَعَلَّ لِدَفْعِ ذَلِكَ النَّظَرَ قَالَ النَّهْيَةُ: وَإِنْ أَمَكْنَهُ الْخُ وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُ إِنْ الْوَضَلِيَّةِ مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ. • فَوَدَّ: (بِصِفَةِ الْإِجْزَاءِ) أَيْ: بِصِفَةِ الشَّاةِ الْمُخْرَجَةِ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ وَفَاقًا وَخِلَافًا إِلَّا أَنَّ السَّاعِي لَوْ دَفَعَ الذَّكَرَ وَرَضِيَ بِهِ الْمَالِكُ جَارَ قَطْعًا نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ) أَيْ: فَلَهُ إِسْقَاطُهُ شَرْحُ الْمُنْهَجِ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ تُوْخَذُ عِنْدَ الْمَيَاوِ غَالِيًا، وَلَيْسَ هُنَاكَ حَاكِمٌ وَلَا مُقَوِّمٌ فَضَبَطَ ذَلِكَ بِقِيَمَةِ شَرْعِيَّةِ كَصَاعِ الْمَصْرَاةِ وَالْفِطْرَةِ وَنَحْوِهِمَا زِيَادِي. • فَوَدَّ: (إِسْلَامِيَّةٌ نَقْرَةٌ) وَالذَّرْهَمُ النَّقْرَةُ يُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَجَدِيدًا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ يُسَاوِي نِصْفَ فِضَّةٍ وَتِلْكَ كَمَا قَالَ الْحَلَبِيُّ لِتَنَاسِبِ الدَّرَاهِمِ الْمَذْكُورَةِ قِيَمَةَ الشَّاتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي شَاةِ الْعَرَبِ، وَهِيَ تُسَاوِي نَحْوَ أَحَدِ عَشَرَ نِصْفَ فِضَّةٍ بَلْ أَقَلَّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الذَّرْهَمُ الْمَشْهُورُ حَقْنِي أ. هـ. بُجَيْرِي، وَقَدْ يُخَالَفُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ وَهِيَ الْمُرَادُ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَوَغَلَبَتْ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالنَّهْيَةِ أَوْ غَلَبَتْ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيْ: الْفِضَّةُ الْخَالِصَةُ مُغْنَى.

• فَوَدَّ: (وَأَمَكْنَهُ تَحْصِيلُهُمَا) يُنْظَرُ وَجْهُ هَذَا التَّقْيِيدِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ تَحْصِيلُهُمَا فَلَهُ دَفْعُ بَنْتِ لَبُونٍ عِنْدَهُ وَأَخَذُ الْجُبْرَانِ وَإِنْ جَارَ لَهُ أَيْضًا إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ وَالْمَعْيِيَةُ كَمَعْدُومَةٍ كَمَا أَنَّ مَنْ أَمَكْنَهُ تَحْصِيلُهُمَا كَانَ لَهُ دَفْعُ بَنْتِ لَبُونٍ عِنْدَهُ وَأَخَذُ الْجُبْرَانِ، وَلَهُ تَحْصِيلُهُمَا فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا وَلِهَذَا قَيَّدَ قَوْلَهُ دَفَقَهَا بِقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ وَيُجَابُ.

الأصَحُّ من جوازِ التعاملِ بها إخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب أَمَّا إذا وجدَ ابنُ لبونٍ فلا يجوزُ بِنْتُ لبونٍ إلا إذا لم يطلب جبرانًا كما مرَّ (أو) لزمه (بِنْتُ لبونٍ فقدمها دَفَعَ بِنْتُ مخاضٍ مع شاتين) بِصِفَةِ الشاةِ التي في الإبلِ في جميع ما مرَّ فيها (أو عشرين درهمًا أو) دَفَعَ (حَقَّةً وأخذَ شاتين أو عشرين درهمًا) كما رواه البخاري عن كتاب أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وكذا كُلُّ من لزمه سِتْرٌ فقدّه وما نُزِلَ منزَلته له الصُّعُودُ لأعلى منه، ولو غيرَ سِتْرٍ زكاةً وأخذَ الجبرانَ، والتُّزُولُ لأسفلَ منه إن كان سِتْرٌ زكاةً ودَفَعَ الجبرانَ، وخَرَجَ بِعَدَمِها ما إذا وجدَها فيمْتَنِعُ التُّزُولُ. وكذا الصُّعُودُ إن طَلَبَ جبرانًا، ونَحَوَ المصِيبَ، والكريمَ هنا كَمَعْدومٍ نظير ما مرَّ وأما مَنَعَتْ بِنْتُ المخاضِ الكريمةُ ابنَ لبونٍ كما مرَّ؛ لأنَّ الذَّكَرَ لا مدخلَ له في فرائضِ الإبلِ فكان الانتقالُ إليه أَغْلَظَ من الصُّعُودِ والتُّزُولِ (والخيَارُ في الشاتينِ والدرَاهِمِ) وأحَدُهما هو مُسَمًى الجبرانِ الواحدِ (لِدَافِعِها) مالِكا كان

□ فَوُدَّ: (قدر الواجب) أي: أو أَقَلُّ إذا رَضِيَ المالكُ كما هو ظاهرُ لأنَّ الحقَّ له بَقِيَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إعطائه ما يكونُ نَقْرَتُهُ قدرَ الواجبِ التَّلَوُّعُ بالْفِئْسِ وهو حَقُّ المُسْتَحِقِّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْسَبَ أو لا يكونَ له قيمةٌ سم. □ فَوُدَّ: (كما مرَّ) أي: في شَرْحِ فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ المخاضِ فابنُ لبونٍ.

□ فَوُدَّ (سُيِّ): (فَعَدِمَها) أي: في مالِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وكذا كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ سِتْرٌ فَقَدَهُ الْخُ) وَلَوْ صَعِدَ مِنْ بِنْتِ المخاضِ مَثَلًا إِلَى بِنْتِ اللَّبُونِ قال الزَّرْكَشِيُّ: هَلْ تَقَعُ كُلُّهَا زَكَاةً أو بَعْضُهَا الظَّاهِرُ الثَّانِي فَإِنْ زِيَادَةُ السِّنِّ فِيهَا قد أَخَذَ الجُبرانَ في مُقَابَلَتِها فَيَكُونُ قدرُ الزَّكاةِ فِيهَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ جُزْءًا، وَيَكُونُ أَحَدُ عَشَرَ فِي مُقَابَلَةِ الجُبرانِ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وما نُزِلَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الهَاءِ.

□ فَوُدَّ: (وخرَجَ بِعَدَمِها الْخُ) أي: في مَوْضِعَيْنِ. □ فَوُدَّ: (ما إذا وجدَها) أي: وَلَوْ مَعْلُوفَةً كَمَا تَقَدَّمَ عَ ش. □ فَوُدَّ: (فَيَمْتَنِعُ التُّزُولُ) أي: مُطْلَقًا مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (كَمَعْدومٍ الْخُ) أي: فَوُجُودُ الكريمةِ لا يَمْنَعُ الصُّعُودَ والتُّزُولَ وَإِنْ مَنَعَ وَجُودُ بِنْتِ مَخاضٍ كَرِيمَةٍ مُعْدُولٍ إِلَى ابنِ لبونٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَسَم.

□ فَوُدَّ: (نظير ما مرَّ) أي: في شَرْحِ تَعْيِينِ الْأَغْبَطِ. □ فَوُدَّ: (كما مرَّ) أي: في المَثْنِ قَبِيلَ: وَلَوْ اتَّفَقَ فَرَضَانِ. □ فَوُدَّ: (لا مدخلَ له في فرائضِ الإبلِ) أي: لَمْ يَجِبْ مِنْهَا ذَكَرٌ وَأَمَّا أَخْذُهُ عِنْدَ فَقْدِ بِنْتِ المخاضِ فَهُوَ بَدَلٌ عَنْهَا لا فَرَضٌ عَ ش. □ فَوُدَّ: (فَكَانَ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ) أي: مَعَ وَجُودِ بِنْتِ المخاضِ فِي مالِهِ.

□ فَوُدَّ (سُيِّ): (لِدَافِعِها) أي: فَيَدْفَعُ ما شاءَ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ دُونَ قِيَمَةِ الْآخَرِ حَيْثُ كَانَ الدَّافِعُ

□ فَوُدَّ: (إخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب) أي: أو أَقَلُّ إذا رَضِيَ المالكُ كما هو ظاهرُ؛ لأنَّ الحقَّ له بَقِيَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إعطائه ما يكونُ نَقْرَتُهُ قدرَ الواجبِ التَّلَوُّعُ بالْفِئْسِ وهو حَقُّ المُسْتَحِقِّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْسَبَ أو لا يكونَ له قيمةٌ. □ فَوُدَّ: (كَمَعْدومٍ نظير ما مرَّ) أي: فَوُجُودُ الكريمةِ لا يَمْنَعُ الصُّعُودَ والتُّزُولَ.

أو ساعيًا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء أخذًا ودفعًا كما يلزم وكيلًا ورعاية مصلحة المالك (و) الخيار (في الصدوق) والتزول للمالك في الأصح؛ لأنهما شرعا تخفيفًا عليه حتى لا يكلف الشراء فناسبت تخييره، ولو مع الجمع بينهما كما إذا لزمه بشا ليون فنزل عن إحداهما لينتج المخاض مع إعطاء جبران وصعد عن الأخرى لِحَقَّةٍ مع أخذه لكن إن وافقه الساعي، وإلا أُجيب هذا ما بحثه الزركشي والذي يتجه المنع مطلقًا؛ لأن الواجب واحد فإما أن يصعد، وإما أن ينزل وأما الجمع فخارج عن القياس من غير حاجة إليه، ومحل الخلاف إن دفع غير الأغبط وإلا لزم الساعي قبول الأغبط جزئًا (إلا أن تكون إله معية) يمرض أو غيره فلا يجوز له الصدوق لمعيب مع طلب الجبران إلا إن رآه الساعي مصلحة؛ لأن الجبران للثفاوت بين السليمتين، وهو فوق الثفاوت بين المعيتين فقد تزيد قيمة الجبران المأخوذ على المعيب المدفوع، ومن ثم لو عدل تسليم مع طلب الجبران جاز، وله التزول لمعيب مع دفع جبران

المالك فإن كان الدافع الساعي راعى الأصلح كما ذكره الشارح بقوله: لكن يلزمه إلخ وبقي ما لو تعارض على الوكيل والولي مصلحة الموكل والمولى عليه دفعًا ومصلحة الفقراء على الساعي أخذًا فهل يراعيهما أو يراعي مصلحة الفقراء فيه نظر والذي يظهر أن الساعي إن كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لأنه نابت عنهم ويجب على الولي والوكيل ما دفعه له الساعي، وإن كان الدافع هو الولي أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو مولى كما يفيد ذلك قولهم: والخيرة للدافع ع ش ويصرح بهذا قول المغني والنهاية فإن قيل كيف يلزمه مراعاة الأصلح والخيرة للمالك أجيب بأنه يطلب منه ذلك، فإن أجابه فذاك وإلا أخذ منه ما يدفعه ذلك اه أي: وجوبًا فيجبر على أخذه ع ش. ■ فود: (لكن يلزمه) أي: الساعي رعاية مصلحة إلخ ويسن للمالك إذا كان دافعًا اختيار الأنفع لهم نهاية ومغني. ■ فود: (أخذًا) أي: للأغبط للجبران لئلا يتأني ما قبله، ويمكن إرادته بأن فوض المالك الخيرة بين أخذ الشاتين وأخذ العشرين إليه فلا تنافي، أو المراد بالأخذ طلبه، وإن لم يلزم المالك موافقته شوربي وتقدم الجواب الأخير عن المغني والنهاية. ■ فود: (هذا ما بحثه الزركشي) أي: وأقره الأسنى. ■ فود: (مطلقًا) أي: وافقه الساعي أو لا. ■ فود: (ومحل الخلاف) إلى قول المتن ولا تجزئ شاة في المغني، وكذا في النهاية لإا قوله إلا إن رآه الساعي مصلحة. ■ فود: (ومحل الخلاف) أي: الذي في المتن. ■ فود: (إلا إن رآه الساعي إلخ) أي: فيجوز كما أشار إليه الإمام قال الإسئوي: وهو متجه أسنى ومغني وسم وخالف النهاية فقال: فلو رأى الساعي مصلحة في ذلك فلاؤجه المنع أيضًا أخذًا بموم كلامهم خلافًا للإسئوي اه. ■ فود: (لأن الجبران إلخ) تغليل للمتن. ■ فود: (ومن ثم) أي: لإجل ذلك التغليل.

■ فود: (أو ساعيًا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء إلخ) لو تعارض رعاية الساعي مصلحة الفقراء أخذًا، ورعاية الوكيل أو الولي مصلحة المالك دفعًا. ■ فود: (إن دفع غير الأغبط) يفيد جواز غير الأغبط. ■ فود: (إلا إن رآه الساعي مصلحة) نقله الإسئوي عن إشارة الإمام إليه وقال: إنه متجه.

لِتَبَرُّعِهِ بِزِيَادَةٍ. (وَلَهُ صُعُودٌ دَرَجَتَيْنِ وَأَخَذُ جُبْرَانَيْنِ وَتُرُوءٌ دَرَجَتَيْنِ مَعَ) دَفْعِ (جُبْرَانَيْنِ) كَمَا إِذَا أُعْطِيَ بَدَلُ الْحَقِّ بِنْتِ مَخَاضٍ (بِشَرْطِ تَعَدُّ دَرَجَةٍ) قُرْبَى فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصْعَدُ عَنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ لِلْحَقِّ، وَلَا يَنْزِلُ عَنْ الْحَقِّ إِلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّ بِنْتِ اللَّبُونِ لِإِمْكَانِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْجُبْرَانِ لِلزَّائِدِ نَعَمْ لَوْ صَعِدَ دَرَجَتَيْنِ وَرَضِيَ بِجُبْرَانٍ وَاحِدٍ جَازَ قَطْعًا مُطْلَقًا وَصُعُودُ وَتُرُوءٌ زَائِدٌ عَلَى دَرَجَتَيْنِ كِلَا عِطَاءٍ بِنْتِ مَخَاضٍ عَنْ جَذْعَةٍ وَعَكْسِهِ كَمَا ذَكَرَ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ مَا لَوْ لَزِمَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَقَدْهَا وَالْحَقُّ فَلَهُ الصُّعُودُ لِلْجَذْعَةِ وَأَخَذُ جُبْرَانَيْنِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ؛ لِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ لِبْنْتِ اللَّبُونِ لَيْسَتْ فِي جِهَةِ الْجَذْعَةِ (وَلَا يَجُوزُ اخْتِيارُ جُبْرَانٍ مَعَ ثَنِيَّةٍ)، وَهِيَ مَا لَهَا خَمْسُ سِنِينَ كَامِلَةٌ (بَدَلُ جَذْعَةٍ) فَقَدْهَا (عَلَى أَحْسَنِ الْوُجْهِينِ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهَا أَسْنٌ مِنْهَا بِسَنَةٍ فَكَانَتْ كَجَذْعَةٍ بَدَلُ حَقِّةٍ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ عَنْهَا أَصَالَةُ انْتِفَاءِ نِيَّاتِهَا وَلَا تَعَدُّ الْجُبْرَانِ بِإِخْرَاجِ مَا فَوْقَهَا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَ الثَّنِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا

فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَلَهُ صُعُودٌ دَرَجَتَيْنِ الْخ) أَيُّ: كَمَا لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِنْتُ لَبُونٍ فَصَعِدَ إِلَى الْجَذْعَةِ عِنْدَ فَقْدِ بِنْتِ اللَّبُونِ وَالْحَقِّ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوَيْلٌ: (فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ) أَيُّ: الَّتِي يُرِيدُ إِخْرَاجَهَا وَجَهَتُهَا هُوَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ بِجُبْرَانٍ. □ فَوَيْلٌ: (فَلَا يَصْعَدُ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ لِلْحَقِّ الْخ) أَيُّ: وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَنَفْعَةٌ لِلْفُقَرَاءِ لِتَنْزِيلِ الدَّرَجَةِ الْقُرْبَى مِنْزِلَةَ الْوَاجِبِ عَ ش. □ فَوَيْلٌ: (لِلزَّائِدِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ الزَّائِدُ بِدُونِ لَامِ الْجَرِّ. □ فَوَيْلٌ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: تَعَدُّ الدَّرَجَةُ الْقُرْبَى أَوْ لَا. □ فَوَيْلٌ: (وَصُعُودُ وَتُرُوءٌ الْخ) أَيُّ: وَحَكَمَ لِلصُّعُودِ وَالتُّرُوءِ بِثَلَاثِ دَرَجَاتٍ كَدَرَجَتَيْنِ عَلَى مَا سَبَقَ كَانَ يُعْطَى عَنْ جَذْعَةٍ فَقَدْهَا وَالْحَقِّ وَبِنْتِ اللَّبُونِ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيَذْفَعُ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ أَوْ يُعْطَى بَدَلُ بِنْتِ مَخَاضٍ جَذْعَةً عِنْدَ فَقْدِ مَا بَيْنَهُمَا وَيَأْخُذُ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوَيْلٌ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيُّ: فِي الصُّعُودِ وَالتُّرُوءِ لِلدَّرَجَتَيْنِ فَيَجُوزُ بِشَرْطِ تَعَدُّ الدَّرَجَةِ الْقُرْبَى فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ. وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْبَى فِي الْجِهَةِ الدَّرَجَتَانِ الْمُتَوَسَّطَتَانِ؛ إِذْ لَوْ تَعَدَّرَتْ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى لَمْ يَتَّجِهْ الصُّعُودُ وَالتُّرُوءُ مَعَ تَعَدُّ الْجُبْرَانِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَقْلِيلِهِ سَم. □ فَوَيْلٌ: (وَلَا يَتَّعَدُّ الْجُبْرَانُ الْخ) أَيُّ: فَعَايَةُ دَرَجَاتِ الصُّعُودِ مَعَ الْجُبْرَانِ أَرْبَعُ بَانَ يَصْعَدُ مِنْ بِنْتِ الْمَخَاضِ إِلَى الثَّنِيَّةِ فَيَأْخُذُ أَرْبَعَ جُبْرَانَاتٍ، وَغَايَةُ دَرَجَاتِ التُّرُوءِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْجُبْرَانِ ثَلَاثُ بَانَ يَنْزِلُ مِنَ الْجَذْعَةِ إِلَى بِنْتِ الْمَخَاضِ وَيَذْفَعُ ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ بِجُبْرَانٍ. □ فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَ الثَّنِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ الْخ) أَيُّ: دُونَ مَا فَوْقَهَا وَلِأَنَّ مَا فَوْقَهَا تَنَاهَى نُمُوهَا أَسْنَى وَنَهَايَةُ وَقُصْبَةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ السَّاعِيَ لَا يُجَبَّرُ عَلَى قَبُولِ مَا فَوْقَ الثَّنِيَّةِ مُطْلَقًا لَكِنَّ قَوْلَهُمْ: وَلَا تَعَدُّ الْجُبْرَانُ الْخ قَدْ

فَوَيْلٌ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيُّ: فِي الصُّعُودِ وَالتُّرُوءِ لِلدَّرَجَتَيْنِ فَيَجُوزُ بِشَرْطِ تَعَدُّ الدَّرَجَةِ الْقُرْبَى فِي جِهَةِ الْمُخْرَجَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْبَى فِي الْجِهَةِ الدَّرَجَتَانِ الْمُتَوَسَّطَتَانِ؛ إِذْ لَوْ تَعَدَّرَتْ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى لَمْ يَتَّجِهْ الصُّعُودُ وَالتُّرُوءُ مَعَ تَعَدُّ الْجُبْرَانِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَقْلِيلِهِ.

في الأضحية أما إذا لم يطلب جبرانا فيجوز جزما (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) عن جبران واجد؛ لأن الحديث يقتضي التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزئ خصلة ثالثة كما لا يجوز في كفارة مخيرة إطعام خمسة وكسوة خمسة نعم إن كان الآخذ المالك ورضي بالتفريق جاز؛ لأن الحق له (وتجزئ شاتان وعشرون لجبرائين)؛ لأن كلاً مستقل فأجبر الآخر على القبول. (ولا شيء في) (البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبع)، وهو (ابن سنة) كاملة؛ لأنه يتبع أمه في المسرح وتجزئ تبيعة بالأولى (لثم في كل ثلاثين تبع) وفي (كل أربعين تبيعة) واستغني بهذا عما يوجد في بعض النسخ، وفي أربعين تبيعة، وهي ما (لها سنتان) كاملتان لتكامل أسنانها وتجزئ تبيعان بالأولى وباحت أن في كل أربعين تبيعا تبيعا ظاهرا أنه وهم؛ لأن

يقتضي أنه يُجبر عليه بجبران واحد فليراجع.

¶ قول (سني): (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم إلخ) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا، وذلك لأن الحق لله تعالى سم ويأتي عن النهاية ما يوافقه. ¶ قوله: (نعم إن كان الآخذ المالك إلخ) أي: بخلاف الساعي كما مر نظيره؛ لأن الحق للفقراء، وهم غير معينين، وقضية ذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز، وهو مختل والأقرب المنع نظرا لأصله، وهذا عارض نهاية قال ع ش ويجري ذلك في كل ما أخرج فيه المالك ما لا تجزئ فلا يكفي وإن رضي به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بطني لبون ونصفا مع حقتين فيما لو اتفق قرضان اه. ¶ قوله: (لأن الحق له) أي: وله إسقاطه بالكلية مغني ونهاية.

¶ قول (سني): (وتجزئ شاتان وعشرون إلخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيره لما لاخر فهل يمتنع نظرا لقصد ما لا يصح شرعا لا يمتنع فليحترز بصري. ¶ قوله: (لأن الحديث) إلى التنبية في النهاية والمغني إلا قوله: واستغني إلى وهي، وقوله وبحت إلى وذلك. ¶ قوله: (لأن كلاً مستقل إلخ) ولو توجه عليه ثلاث جبرانات فأخرج عن واجدة شاتين وعن أخرى عشرين يزهما وعن أخرى شاتين أو عشرين يزهما جاز مغني. ¶ قوله: (لأنه يتبع إلخ) أي: سمي بذلك لأنه إلخ نهاية. ¶ قوله: (وتجزئ تبيعة) أي: وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لفرص تعلق بهاع ش. ¶ قوله: (عما يوجد في بعض النسخ) أي: قبل قوله ثم في الكل إلخ.

¶ قوله: (لتكامل أسنانها) أي: سمي بذلك لتكامل إلخ نهاية. ¶ قوله: (بالأولى) عبارة النهاية والمغني على الأصح. ¶ قوله: (تبيعا تبيعا) الأول تمييز والثاني اسم أن سم. ¶ قوله: (الظاهر أنه ولهم إلخ) وهو كذلك والمسألة منقولة في زوائد الروضة وعبارتها: ولو ملك إحدى وستين بثت مخاض فأخرج واجدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يجب ثلاث جبرانات، وفي الحاوي وجه أنها تكفيه وخدما حذرا من الإجحاف وليس بشيء اه فالبحت المذكور إنما يتخرج على الوجه المزجوج

¶ قوله في (سني): (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا وذلك لأن الحق لله تعالى. ¶ قوله: (وبحت أن في كل أربعين تبيعا تبيعا) الأول تمييز، والثاني اسم أن.

المُخْرَج عنه حيث كان في سِنٍّ تَجِبُ فيه الزكاة لا تُعْتَبَرُ مُوَافَقَةُ سِنِّهِ لِلْمُخْرَجِ وَسَيَأْتِي فِي رَدِّ اسْتِشْكَالِ إِخْرَاجِ الصَّغِيرِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَعَلِمَ مِنَ الْمُتَنِّ أَنْ الْفَرْضَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا بِزِيَادَةِ عَشْرِينَ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ كُلِّ عَشْرَةٍ فِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ مُسْتَنَابَاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ وَيَأْتِي فِيهَا تَفْصِيلٌ مَا مَرَّ فِي الْمِائَتَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ لَا جُبْرَانَ هُنَا كَالْغَنَمِ لِقَدَمِ وَزُودِهِ. (وَلَا شَيْءَ فِي) (الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَذَعَةٌ ضَائِيٌّ أَوْ نِثْيَةٌ مَعِزٌّ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ شَاتَانِ) فِي (مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثَ) مِنَ الشَّيَاءِ (وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ) كَمَا فِي كِتَابِ الصَّدِيقِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (نَبِيَّةٌ) أَكْثَرُ مَا يُتَصَوَّرُ مِنَ الْوَقْصِ فِي الْإِبِلِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ مَا بَيْنَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ، وَفِي الْبَقَرِ تِسْعَ عَشْرَةٍ مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ وَسِتِّينَ، وَفِي الْغَنَمِ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَتِسْعُونَ مَا بَيْنَ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(فصل) فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ لِمَا مَرَّ وَبَعْضِ شُرُوطِ الزَّكَاةِ

(إِنْ اتَّخَذَ نَوْعَ الْمَاشِيَةِ) كَأَنَّ كَانَتْ إِبِلُهُ كُلُّهَا

بَصْرِيٍّ. □ فُودٌ: (خَيْثُ كَانَ فِي سِنٍّ الْخُ) أَيُّ: كَمَا فِي الْآتِيَةِ سَم. □ فُودٌ: (يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) الْجُمْلَةُ صِفَةُ سِنٍّ. □ فُودٌ: (لَا تُعْتَبَرُ الْخُ) خَيْرٌ أَنْ. □ فُودٌ: (مُوَافَقَةُ سِنِّهِ لِلْمُخْرَجِ) لَعَلَّ الْإِتْسَابَ مُوَافَقَةُ الْمُخْرَجِ لَهُ فِيهِ. □ فُودٌ: (وَذَلِكَ الْخُ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمُتَنِّ. □ فُودٌ: (لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا بِزِيَادَةِ عَشْرِينَ) الْخُ أَيُّ فِي سِتِّينَ بَقَرَةً تَبِيعَانِ، وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةً تَبِيعَ، وَفِي ثَمَانِينَ مُسْتَنَابٍ، وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَعَةٍ، وَفِي مِائَةٍ مُسِنَّةً وَتَبِيعَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَعَشْرَةِ مُسْتَنَابٍ وَتَبِيعَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فُودٌ: (فَقِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ مُسْتَنَابَاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ) أَيُّ: يَتَقَوَّى فِيهِ فَرْضَانِ مُغْنِي. □ فُودٌ: (تَفْصِيلٌ مَا مَرَّ الْخُ) أَيُّ: مِنْ خِلَافٍ وَتَفْرِيعٍ مُغْنِي. □ فُودٌ: (هُنَا) أَيُّ: فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ نِهَآيَةً. □ فُودٌ: (كَمَا فِي كِتَابِ الصَّدِيقِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ الْخُ)، وَلَوْ تَفَرَّقَتْ مَاشِيَةُ الْمَالِكِ فِي أَمَاكِنَ فَهِيَ كَالَّتِي فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي بَلَدَيْنِ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ، وَلَوْ مَلَكَ ثَمَانِينَ فِي بَلَدَيْنِ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ لَا تَلْزَمُهُ إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ أَيُّ: وَيَذْفَعُ زَكَاتَهُ لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ وَيُقَالُ مِثْلُهُ فِيمَا يَأْتِيهِ إِدْبَارُهُ شَيْخِنَا فَإِنْ اجْتَمَعَ الْمُسْتَحِقُّونَ فِي الْبَلَدَيْنِ أَعْطَاهُمَا الشَّاةُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَإِلَّا أَعْطَاهُمَا لِلْإِمَامِ، وَهُوَ يُعْطِيهَا لِمَنْ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلِ الزَّكَاةُ إِه.

فَصْلٌ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ

□ فُودٌ: (وَبَعْضُ شُرُوطِ الزَّكَاةِ) إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ مِنْ شُرُوطِهَا كَوْنُهَا نَعْمًا وَكَوْنُهَا يُصَابِعَ عَشْرٍ. □ فُودٌ (نَوْعُ الْمَاشِيَةِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِزَعْمِهَا، وَهِيَ تَمُوتُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فُودٌ: (كَأَنَّ كَانَتْ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ مَا وَجَّهَ الْخُ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا نَظَرَ إِلَى فَإِنْ قُلْتُ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ مَرَّ إِلَى وَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَخْرَجَ هُوَ بِنَفْسِهِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا قِيلَ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ قُلْتُ إِلَى الْمُتَنِّ.

□ فُودٌ: (خَيْثُ كَانَ فِي سِنٍّ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) أَيُّ: كَمَا فِي الْآتِيَةِ

أَرْحَبِيَّةٌ أَوْ مَهْرِيَّةٌ أَوْ بَقْرُهُ كُلُّهَا جَوَامِيسٌ أَوْ عِرَابًا أَوْ غَنَمُهُ كُلُّهَا ضَائِنًا أَوْ مَعْرًا (أَخِذَ الْفَرَضُ مِنْهُ)، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَتِ الصِّفَةُ مَعَ اتِّحَادِ النُّوعِ وَلَا نَقَصَ وَجِبَ أَعْبَطُهَا كَالْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ فِيمَا مَرَّ، وَلَا نَظَرَ لِامْكَانِ الْفَرْقِ بَأَنَّ الْوَاجِبَ ثُمَّ أَصْلَانِ لَا هُنَا؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ الْقِيَاسِ أَنَّهُ لَا حَيْفَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ فَلَا يُنَافِي هَذَا الْفَرْقُ الْآتِي فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَعِيَّةً، وَفَارَقَ اخْتِلَافُ الصِّفَةِ هُنَا اخْتِلَافَ النُّوعِ بِأَنَّهُ أَشَدُّ، فَإِنْ قُلْتَ: يُنَافِي الْأَعْبَطُ هُنَا مَا يَأْتِي

قُودَ: (أَرْحَبِيَّةٌ) نِسْبَةً إِلَى أَرْحَبَ بِالْمُهْمَلَتَيْنِ وَالْمَوْحِدَةِ قَبِيلَةً مِنْ هَمْدَانَ. قُودَ: (أَوْ مَهْرِيَّةٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ أَيْ وَسُكُونِ الْهَاءِ نِسْبَةً إِلَى مَهْرَةٍ بِنِ حَيْدَانَ أَبُو قَبِيلَةٍ أَسْنَى وَكُرْدِي.

قُودَ (سَنَى): (أَخِذَ الْفَرَضُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ تَوْرِهِ لَا مِنْ خُصُوصِ مَالِهِ ع ش. قُودَ: (وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ) تَهْمِيدٌ لِمَا يَأْتِي مِنْ تَضَحِيحِ تَفْرِيعِ فَلَوْ اِلْتَحَ عَلَى مَا قَبْلَهُ. قُودَ: (نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَتِ الصِّفَةُ) أَيْ: بَأَنَّ تَقَاوُثَ فِي السَّنِ مُغْنِي وَلَعَلَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى الْكَافِ. قُودَ: (وَلَا نَقَصَ) وَأَسْبَابُهُ فِي الزَّكَاةِ خَمْسَةُ الْمَرْضُ وَالْعَيْبُ وَالذُّكُورَةُ وَالصَّغَرُ وَزِدَادَةُ التَّنَوُّعِ بَأَنَّ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ تَوَعَانِ أَحَدُهُمَا زِدِيَّةٌ كُرْدِي.

قُودَ: (وَجِبَ أَعْبَطُهَا) أَيْ: بِلَا رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي لِاتِّحَادِ التَّنَوُّعِ هُنَا سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى قَعَامَةُ الْأَصْحَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ السَّاعِي يَخْتَارُ أَتَمَّهَا أَهْ قَالَ ع ش أَيْ: اِنْتَفَعَ الْمُوصُوفِينَ بِالصِّفَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ يَأْتِي هُنَا نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُجْزَى غَيْرُهُ إِنْ دَلَّسَ الْمَالِكُ أَوْ قَصَرَ السَّاعِي اِلْتَحَ أَه. قُودَ: (كَالْحِقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ) أَيْ: قِيَاسًا عَلَى وَجُوبِ الْأَعْبَطِ هُنَاكَ. قُودَ: (وَلَا نَظَرَ لِامْكَانِ الْفَرْقِ) أَيْ: بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا مَرَّ. قُودَ: (ثُمَّ) أَيْ: فِيمَا مَرَّ سَمِ.

قُودَ: (فَلَا يُنَافِي هَذَا الْفَرْقُ اِلْتَحَ) هَذَا فَاعِلُهُ (وَالْفَرْقُ) مَفْعُولُهُ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِي أَيْ: لَا يُنَافِي عَدَمُ الْفَرْقِ هُنَا الْفَرْقُ الْآتِي أَه. قُودَ: (وَفَارَقَ اخْتِلَافَ الصِّفَةِ) أَيْ: حَيْثُ وَجِبَ مَعَهُ الْأَعْبَطُ.

قُودَ: (اخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ) أَيْ: الْآتِي حَيْثُ لَمْ يَجِبَ مَعَهُ الْأَعْبَطُ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ اخْتِلَافِهَا صِفَةً وَاخْتِلَافِهَا تَوَعًا شِدَّةً اخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ فَفِي لُزُومِ الْإِخْرَاجِ مِنْ أَجْوَدِهَا زِيَادَةً لِإِجْحَافِ بِالْمَالِكِ انْتَهَتْ لَا يُقَالُ الْإِخْرَاجُ مِنْ أَجْوَدِهَا وَمِنْ غَيْرِهِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْقِيَمَةِ الَّتِي شَرَطُوهُ سَيَانِ قَائِي إِجْحَافِ فِي الْإِخْرَاجِ مِنْ أَجْوَدِهَا فَضْلًا عَنْ زِيَادَتِهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَتَمَّهَا سَيَانِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ سَمِ.

قُودَ: (بِأَنَّهُ) أَيْ: اخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ كُرْدِي. قُودَ: (يُنَافِي الْأَعْبَطُ هُنَا) أَيْ: وَجُوبُ الْأَعْبَطِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الصِّفَةِ. قُودَ: (مَا يَأْتِي) أَيْ: عَنْ قَرِيبٍ فِي قَوْلِهِ: (لَوْ كَانَ الْبَقَرُ أَرْدَا اِلْتَحَ).

فَصْلٌ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ اِلْتَحَ

قُودَ: (وَجِبَ أَعْبَطُهَا) أَيْ: بِلَا رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي لِاتِّحَادِ التَّنَوُّعِ هُنَا. قُودَ: (وَبَنَاتِ اللَّبُونِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الصِّمَرَانِيِّ عَنْ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ. قُودَ: (ثُمَّ) أَيْ: فِيمَا مَرَّ. قُودَ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا الْفَرْقُ اِلْتَحَ) هَذَا فَاعِلُهُ (وَالْفَرْقُ) مَفْعُولُهُ. قُودَ: (وَفَارَقَ اخْتِلَافَ الصِّفَةِ) أَيْ: حَيْثُ وَجِبَ مَعَهُ الْأَعْبَطُ. قُودَ: (اخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ) أَيْ: الْآتِي حَيْثُ لَمْ يَجِبَ مَعَهُ الْأَعْبَطُ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ

أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ الْخِيَارُ قُلْتُ: يُجْمَعُ بِحِمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ كُلُّهَا خِيَارًا لَكِنْ تَقْدُّ وَجْهَ الْخَيْرِيَّةِ فِيهَا أَوْ كُلُّهَا غَيْرُ خِيَارٍ بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهَا وَصْفُ الْخِيَارِ الْآتِي، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْأَغْبَطِيَّةَ لَا تَنْخَصِرُ فِي زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ وَذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا انْفَرَدَ بَعْضُهَا بِوَصْفِ الْخِيَارِ دُونَ بَاقِيهَا فَهُوَ الَّذِي لَا يُؤْخَذُ (فَلَوْ أَخَذَ) السَّاعِي أَوْ أَخْرَجَ هُوَ بِنَفْسِهِ (عَنْ ضَائِنٍ مَعْرَا أَوْ عَكْسَهُ) أَوْ عَنْ جَوَامِيسَ عِرَابًا أَوْ عَكْسَهُ (جَازَ فِي الْأَصَحِّ) لِاتِّحَادِ الْجَنْسِ؛ وَلِهَذَا يُكْمَلُ نِصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ (بِشَرْطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ) بِأَنْ تُسَاوِيَ قِيَمَةُ الْمُخْرَجِ مِنْ غَيْرِ النَّوْعِ تَقْدُّ أَوْ اتَّحَدَ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ مِنَ النَّوْعِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ كَأَنْ تَسْتَوِيَ قِيَمَةُ ثَنِيَّةِ الْمَعْرِ وَجَذْعَةِ الضَّائِنِ وَتَبِيعِ الْعِرَابِ وَتَبِيعِ الْجَوَامِيسِ وَذَعْوَى أَنَّ الْجَوَامِيسَ دَائِمًا تَنْقُصُ عَنْ قِيَمَةِ الْعِرَابِ مَمْنُوعَةً، وَلَوْ تَسَاوَتْ قِيَمَتَا الْأَرْحَبِيَّةِ وَالْمَهْرِيَّةِ أَجْزَأَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى قَطْعًا عَلَى مَا قِيلَ، وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ التَّمَاثُلَ بَيْنَ الضَّائِنِ وَالْمَعْرِ وَالْعِرَابِ وَالْجَوَامِيسَ أَظْهَرَ فَجَرَى فِيهِمَا الْخِلَافُ تَنْزِيلًا لِهَذَا التَّمَاثُلِ مَنْزِلَةً لِاخْتِلَافِ الْجَنْسِ بِخِلَافِ الْأَرْحَبِيَّةِ وَالْمَهْرِيَّةِ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهَ تَفْرِيعِهِ فَلَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ الْمُقْتَضِي عَدَمَ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا،

فَوُدَّ: (وَقَدْ مَرَّ) أَيُّ: فِي شَرْحِ تَعْيِينِ الْأَغْبَطِ. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيُّ: وَحُمِلَ مَا يَأْتِي.

فَوُلَّ (سُئِلَ): (هَنْ ضَائِنٍ) هُوَ جَمْعُ مُفْرَدِهِ لِلْمَذْكُورِ ضَائِنٍ وَلِلْمُؤَنَّثِ ضَائِنَةٌ بِهَمْزَةٍ قَبْلَ التَّوْنِ مُغْنِي وَزِيَادِي.

فَوُلَّ (سُئِلَ): (مَعْرَا) هُوَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَسُكُونُهَا جَمْعُ مُفْرَدِهِ لِلْمَذْكُورِ وَمَاعِزٌ وَلِلْمُؤَنَّثِ مَاعِزَةٌ وَالْمَعْرِ بِمَعْنَى الْمَعْرِ، وَهُوَ مُتَوْنٌ مُنْصَرَفٌ فِي التَّكْثِيرِ؛ إِذِ الْفَتْحُ لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّائِيثِ مُغْنِي وَع ش.

فَوُلَّ (سُئِلَ): (جَازَ فِي الْأَصَحِّ) هَذِهِ الصُّورَةُ لَيْسَتْ مِنْ اخْتِلَافِ النَّوْعِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: وَإِنْ اخْتَلَفَ الْإِنْفُ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْكُلُّ مِنَ الضَّائِنِ وَأُخِذَ عَنْهُ مِنَ الْمَعْرِ أَوْ عَكْسِهِ ع ش. فَوُدَّ: (لِاتِّحَادِ الْجَنْسِ الْإِنْفِ) فَيَجُوزُ أَخْذُ جَذْعَةِ ضَائِنٍ عَنْ أَرَبَعِينَ مِنَ الْمَعْرِ أَوْ ثَنِيَّةِ مَعْرِ عَنْ أَرَبَعِينَ مِنَ الضَّائِنِ بِاِغْتِيَابِ الْقِيَمَةِ نِهَائَةً. فَوُدَّ: (تَقْدُّ الْإِنْفِ) أَيُّ: الْمُخْرَجُ. فَوُدَّ: (قِيَمَةُ الْوَاجِبِ الْإِنْفِ) مَفْعُولٌ تُسَاوِي.

فَوُدَّ: (وَذَعْوَى أَنَّ الْجَوَامِيسَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ: وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ قِيَمَةَ الْجَوَامِيسِ دُونَ قِيَمَةِ الْعِرَابِ فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا عَنِ الْعِرَابِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ لَمْ يُصَرِّحُوا بِذَلِكَ مَبْنِيٍّ عَلَى عُزْفِ زَمَنِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَزِيدُ قِيَمَةُ الْجَوَامِيسِ عَلَيْهَا بَلْ هُوَ الْغَالِبُ فِي زَمَانِنَا ه. فَوُدَّ: (وَكَانَ الْفَرْقُ) أَيُّ: بَيْنَ الْأَرْحَبِيَّةِ وَالْمَهْرِيَّةِ وَبَيْنَ نَحْوِ الْمَعْرِ وَالضَّائِنِ حَيْثُ اخْتَلَفَ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ كَرُذِي. فَوُدَّ: (مَا وَجْهَ تَفْرِيعِ فَلَوْ الْإِنْفِ) يَجُوزُ كَوْنُ الْفَاءِ فِي فَلَوْ لِمُجَرَّدِ الْمُطْفِ فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ سُؤَالُ سَم قَالَ ع ش: وَلَوْ عَبَّرَ بِالْوَاوِ كَانَ

الرَّوْضِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ اخْتِلَافِهَا صِفَةً وَاخْتِلَافِهَا نَوْعًا شِدَّةُ اخْتِلَافِ النَّوْعِ فَهِيَ لُزُومُ الْإِخْرَاجِ مِنْ أَجُودِهَا زِيَادَةً إِنْجَاحًا بِالْمَالِكِ ه. لَا يُقَالُ: الْإِخْرَاجُ مِنْ أَجُودِهَا، وَمِنْ غَيْرِهِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْقِيَمَةِ الَّذِي شَرَطُوهُ سَيَّانٍ فَآيُ إِنْجَاحٍ فِي الْإِخْرَاجِ مِنْ أَجُودِهَا فَضْلًا عَنْ زِيَادَتِهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّهُمَا سَيَّانٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَوُدَّ: (مَا وَجْهَ تَفْرِيعِ فَلَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ الْمُقْتَضِي الْإِنْفِ) يَجُوزُ كَوْنُ الْفَاءِ فِي فَلَوْ لِمُجَرَّدِ الْمُطْفِ فَلَا

قُلْتُ: وجهه النظر إلى أَنَّ قوله منه إنما دُكر لكونه الأصل كما تَقَرَّر لا لانحصارِ الإجزاء فيه. (وإن اختلف) النوع (كضأن ومغن) وكأرحبية ومهرية وجواميس وعراب (لفي قول يؤخذ من الأكث) وإن كان الأخطُ خلافه تغليبا للغالب (لأن استوعبا فالأغبط) هو الذي يؤخذ أي: لأنه لا مُرجح غيره وقيل يتخير المالك (والأظهر أنه) أي المالك (يُخرج ما شاء) من النوعين (مقسطاً) عليهما بالقيمة رعايةً للجائنين (فلذا كان) أي: وُجد (لثلاثون غنزا)، وهي أنثى المعز (وعشرو نجات) ضأنًا (أخذ غنزا أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع غنر) مُجزئة (وزئع نعجة) مُجزئة، وفي عكسه ثلاثة أرباع نعجة وزئع غنر، والخيرة للمالك كما أفاده المثنى لا للشاعي فمَعْنَى قوله أخذ أي: أخذ ما اختاره المالك، وكذا يُقال في الإبل والبقر فلو كانت قيمة غنر مُجزئة دينارًا ونعجة مُجزئة دينارين لزمه في المثال الأول غنر أو نعجة قيمتها دينار وزئع وقس على ذلك نعم لو وُجد اختلاف الصفة في كُل نوع أخرج من أي نوع شاء لكن من أجوده أي: مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر.

أظهر اهـ. ة فود: (قُلْتُ إلخ) حاصله أن التفرع باختيار ما أراده المُصنّف من المُفرّع عليه ورُبما جعل التفرع قرينة الإرادة سم وفيه أن عدم صحة المعنى لا يصلح أن يكون قرينة. ة فود: (كما تَقَرَّر) أي: حيث قُدِّرَ قوله وهذا هو الأصل عَقِبَ قول المُصنّف أخذ الفرض منه. ة فود: (كأرحبية) إلى قوله نعم في النهاية، وكذا في المُعْنَى إلّا قوله كما أفاده إلى فلو كانت. ة فود: (تغليبا للغالب) أي: اختيارًا بالغلبة مُعْنَى. ة فود: (وهي أنثى المعز) تقدّم أن أنثى المعز ماعزة فالغنر والماعزة مترادفان ع ش. ة فود: (والخيرة للمالك) دَفَعَ لِمَا قد يَتَوَهَّم من أخذ سم عبارة المُعْنَى لو عَمَرَ المُصنّف بأعطى دون أخذ لكان أولى؛ لأن الخيرة للمالك اهـ. ة فود: (كما أفاده المثنى) أي بقوله يُخرج ما شاء وقوله أي: أخذ ما اختاره المالك أي: بدليل ما شاء. ة فود: (فَكَذا يُقال في الإبل إلخ) فلو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشر مهرية أخذ منه على الأظهر بنت مَخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية نهاية. ة فود: (نعم) إلى قوله أي: مع اعتبار إلخ في الأسنى مثله. ة فود: (أي مع اعتبار القيمة هنا إلخ) أي: لاختلاف النوع غاية الأمر أنه انقسم إليه اختلاف الصفة فيهما وذلك إن لم يؤكد اختيار القيمة ما نفاه سم.

يَتَوَجَّه عليه سؤال. ة فود: (قُلْتُ إلخ) حاصله أن التفرع باختيار ما أراده المُصنّف من المُفرّع عليه، ورُبما جعل التفرع قرينة الإرادة. ة فود: (والخيرة للمالك) دَفَعَ لِمَا قد يَتَوَهَّم من أخذ م ر. ة فود: (كما أفاده المثنى) أي بقوله يُخرج ما شاء. ة فود: (أخذ ما اختاره المالك) أي: بدليل ما شاء. ة فود: (أي مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر) أي: لاختلاف النوع غاية الأمر أنه انقسم إليه اختلاف الصفة فيهما، وذلك إن لم يؤكد اختيار القيمة ما نفاه.

(ولا تُؤخذ مريضة، ولا معيبة) بما يُردُّ به المبيع عطفُ عامٍّ على خاصٍّ للتهي عن ذلك رواه البخاري (إلا من مِثْلِهَا) أي: المراضِ أو المُعَيَّبَاتِ؛ لأنَّ المُسْتَحْقِّينَ شُرَكَاءُ، ولو كان البعضُ أَرَدًا من بعضٍ أخرجَ الوسطَ في العيبِ، ولا يلزمُه الخيارُ جمعًا بينَ الحقِّينِ، فلو ملَّكَ خمسًا وعشرينَ بعيرًا معيبةً فيها بنْتُ مخاضٍ من الأجودِ وأخرى دونها تغيَّثتْ هذه؛ لأنَّها الوسطُ وإنما لم تجبِ الأولى كالأغبطِ في الحَقاقِ وبناتِ اللبونِ؛ لأنَّ كُلًّا ثُمَّ أَصْلٌ منصووصٌ عليه، ولا حيفٌ بخلافه هنا، ويُؤخذُ ابنُ لبونٍ تُخْشَى عن ابنِ لبونٍ ذَكَرَ مع أنَّ الحُنُوثَةَ غِيْبَتْ في المبيعِ، ولو انقَسَمَتْ ماشيتُهُ لِسَلِيمَةٍ ومُعِيْبَةٍ أَخَذَتْ سَلِيمَةُ بِالْقِسْطِ ففي أربعين شاةً نصفُها سَلِيمٌ ونصفُها معيبٌ وقيمةُ كُلِّ سَلِيمَةٍ دينارانِ، وكُلُّ معيبةٍ دينارٌ

• قوله (سَي): (ولا تُؤخذ مريضة إلخ) عبارةُ التَّهْيَاةِ والمُعْنَى ثم شَرَعَ في أسبابِ التَّقْصِي في الزَّكَاةِ وهي خَمْسَةُ المَرَضِ والعَيْبِ والذُّكُورَةِ والصَّغُرِ والزَّهَادَةِ فقال: (ولا تُؤخذ إلخ). • قوله: (بما يُردُّ) إلى قوله كذا عُبِّرَوا في التَّهْيَاةِ إلَّا قوله فَلَوْ مَلَّكَ إلى وَيُؤْخَذُ. • قوله: (بما يُردُّ به المبيع) وهو كُلُّ ما يَنْقُصُ العَيْنَ أو القِيَمَةَ نَقْصًا يَقُوتُ به عَرَضٌ صَحِيحٌ إذا غَلَبَ في جَنْسِ المبيعِ عَدَمُهُ كُزْدِيٌّ على بافْضِلٍ. • قوله: (أي المراضِ إلخ) أي: بأن تَمَحَّضَتْ ماشيتُهُ مِنْهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قوله: (وَلَوْ كَانَ الْبَعْضُ) أي: مِنَ المَرَضِ أو المَعْيَبَاتِ سَم. • قوله: (أَخْرَجَ الْوَسْطَ إلخ) فَلَمَّ أَخْرَجَ مِنَ أَجُودِ التَّنَوُّعِ فِيمَا مَرَّ أَيْفًا إلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ أَخَذَ الْأَجُودَ ثُمَّ بَاغْتِيَارِ الْقِيَمَةِ لِاخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ فَلَا إِجْحَافَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلَوْ أَخْرَجَ الْأَعْلَى أَجْحَفَ، وَقَدْ يُقَالُ هَلَا أَخْرَجَ هُنَا الْأَعْلَى بَاغْتِيَارِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا وَقَدْ يُفَرَّقُ بِاخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ فِيمَا مَرَّ أَيْفًا بِخِلَافِهِ هُنَا سَم. • قوله: (بِخِلَافِهِ هُنَا) يُحَرَّرُ لِمَ كَانَ أَخَذَ الْأَجُودَ مِنَ السَّلِيمِ لَيْسَ حَقِيقًا وَمِنَ المَعْيَبِ حَقِيقًا سَم وَقَدْ يُجَابُ أَخَذًا بِمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ اخْتِلَافِ الصَّفَةِ وَاخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ بَأَنَّ اخْتِلَافَ المَعْيَبِ أَشَدُّ فَلَوْ أَخْرَجَ الْأَعْلَى مِنْهُ أَجْحَفَ. • قوله: (وَيُؤْخَذُ ابْنُ لَبُونٍ تُخْشَى عَنْ ابْنِ لَبُونٍ إلخ) لَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَ إِجْرَائِهِ هُنَا وَلَمَّا أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنَ الذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ فَإِنْ كَانَ أَتَى فَهُوَ أَرْقَى مِنْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا أَجْزَأَ عَنْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ بِخِلَافِهِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ رَغْبَةَ الْمُشْتَرِي تَخْتَلِفُ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ع ش. • قوله: (وَلَوْ انْقَسَمَتْ مَاشِيَتُهُ إلخ) أي: وَاتَّخَذَتْ نَوْعًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قوله: (يُصَفُّهَا سَلِيمٌ إلخ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إلَّا صَحِيحَةٌ فَعَلِيهِ صَحِيحَةٌ بِتِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ جُزْءًا مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ قِيَمَةِ مَرِيضَةٍ أَوْ مَعِيْبَةٍ وَيَجْزُو مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ قِيَمَةِ صَحِيحَةٍ وَذَلِكَ دِينَارٌ وَرُبُعٌ عَشْرٍ دِينَارٍ وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى.

• قوله: (وَلَوْ كَانَ الْبَعْضُ) أي: مِنَ المَرَضِ والمَعْيَبَاتِ. • قوله: (أَخْرَجَ الْوَسْطَ) لِمَ أَخْرَجَ مِنَ أَجُودِ التَّنَوُّعِ فِيمَا مَرَّ أَيْفًا إلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ أَخَذَ الْأَجُودَ ثُمَّ بَاغْتِيَارِ الْقِيَمَةِ لِاخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ فَلَا إِجْحَافَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلَوْ أَخْرَجَ الْأَعْلَى أَجْحَفَ، وَقَدْ يُقَالُ: هَلَا أَخْرَجَ هُنَا الْأَعْلَى بَاغْتِيَارِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِاخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ فِيمَا مَرَّ أَيْفًا بِخِلَافِهِ هُنَا، وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَعْبُطِ الْمُتَقَدِّمِ أَوَّلَ الْفَضْلِ، وَجَوَابُهُ مَا أَشِيرَ إِلَيْهِ ثُمَّ. • قوله: (بِخِلَافِهِ هُنَا) يُحَرَّرُ لِمَ كَانَ أَخَذَ الْأَجُودَ مِنَ السَّلِيمِ لَيْسَ حَقِيقًا وَمِنَ المَعْيَبِ حَقِيقًا اهـ.

تُؤْخَذُ سَلِيمَةٌ بِقِيَمَةِ نِصْفِ سَلِيمَةٍ وَنِصْفُ مَعِيَةٍ مِمَّا ذُكِرَ وَذَلِكَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ، وَلَوْ كَانَتْ
الْمُنْقَسِمَةُ لِسَلِيمَةٍ وَمَعِيَةٍ سِتًّا وَسَبْعِينَ مِثْلًا فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ صَحِيحَةٌ أُجِذَ صَحِيحَةٌ بِالْقِسْطِ مَعَ
مَرِيضَةٍ كَذَا عَبَّرُوا بِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَرِيضَةَ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قِسْطٌ وَعَلَيْهِ فَوَجْهُهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ تَنْضَبُطُ
مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الصُّحَّةِ لَا مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الْعَيْبِ أَوْ صَحِيحَتَانِ أُخِذَتَا مَعَ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ

• فَوُدَ: (تُؤْخَذُ سَلِيمَةٌ بِقِيَمَةِ نِصْفِ سَلِيمَةٍ إلخ) وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ فِي مَالِهِ صَحِيحَةٌ تَقِي قِيَمَتَهَا بِالْوَجِبِ
مُقْسَطًا كَانَ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَرِيضَةِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَالصَّحِيحَةُ مِائَةً، وَفِي مَالِهِ صَحِيحَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ أَرْبَعِينَ
فَقِيَمَةُ الصَّحِيحَةِ الْمُجْزِئَةِ أَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَنِصْفُ دِرْهَمٍ أَخْرَجَ الْقِيَمَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِيمَا
لَوْ انْقَسَمَتْ مَاشِيَتُهُ لِصِغَارٍ وَكِبَارٍ وَلَمْ تَوْجَدْ فِي مَالِهِ كَبِيرَةٌ بِالْقِسْطِ ع. ش. • فَوُدَ: (أُجِذَ صَحِيحَةٌ بِالْقِسْطِ
مَعَ مَرِيضَةٍ إلخ) هَذَا التَّغْيِيرُ مُحَلٌّ تَأْمُلُ فَلْيُرَاجِعْ وَلْيُحَرِّزْ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ الْأَفَاضِلِ نَقْلًا عَنْ
شَرْحِ الْمُهَذَّبِ بِصَحِيحَةٍ وَمَرِيضَةٍ بِالْقِسْطِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَوَجْهُهُ إلخ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ
عَلَى النَّبِيِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ تَأْمَلُ كَلَامَهُمْ فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَذْنَى تَأْمُلُ وَفَهُمْ مُرَادُهُمْ مِنَ التَّنْصِيبِ يَقْطَعُ
بِأَنَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَيَعْلَمُ مَا وَقَعَ فِيهِ الشَّارِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ثُمَّ رَأَيْتُ
فِي شَرْحِ الْمُبَابِ لِلتَّوْبِ بْنِ عِرَاقٍ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ كَانَ الْكَامِلُ دُونَ الْفَرَضِ كَمَا تَنِي شَاةٌ فِيهَا كَامِلَةٌ فَقَطُّ
أَجْزَائُهُ كَامِلَةٌ وَنَاقِصَةٌ أَيْ: بِالتَّنْصِيبِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ بِخَيْثُ تَكُونُ نِسْبَةُ قِيَمَةِ الْمُخْرَجِ إِلَى قِيَمَةِ
النَّصَابِ كِنِسْبَةِ الْمَأْخُودِ إِلَى النَّصَابِ رِعَايَةً لِلْجَائِزِينَ أَنْتَهَى اه. بَصْرِيُّ وَفِي سَمِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوُدَ: (كَذَا
عَبَّرُوا بِهِ) أَيْ: قَيَّدُوا الصَّحِيحَ بِقَوْلِهِمْ بِالْقِسْطِ دُونَ الْمَرِيضَةِ سَم. • فَوُدَ: (مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الصُّحَّةِ لَا
مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الْعَيْبِ) قَدْ تَمَنَعَ هَذِهِ التَّفْرِقَةَ سَم. • فَوُدَ: (أَوْ صَحِيحَتَانِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بِنْتُ

• فَوُدَ: (كَذَا عَبَّرُوا بِهِ) أَيْ: قَيَّدُوا الصَّحِيحَ بِقَوْلِهِمْ بِالْقِسْطِ دُونَ الْمَرِيضَةِ. • فَوُدَ: (فَوَجْهُهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ
إِلخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مِنْ لَازِمِ تَقْسِيطِ الصَّحِيحَةِ التَّنْصِيبَ عَلَى الْمَرِيضَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَقْسُطُ عَلَى الصَّحِيحَةِ
وَعَلَى الْمَرِيضَاتِ بِأَنَّ تَسَاوِيَّ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ قِيَمَةِ صَحِيحَةٍ وَخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ
سِتَّةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ قِيَمَةِ مَرِيضَةٍ فَلَوْ مَنَعَ اخْتِلَافُ مَرَاتِبِ الْمَرَضَى التَّنْصِيبَ لَمَنَعَهُ هُنَا فَلْيَتَأْمَلْ فَلَا مَانِعَ
مِنْ تَقْسِيطِ الْمَرِيضَةِ أَيْضًا بِأَنَّ تَسَاوِيَّ خَمْسَةِ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ قِيَمَةِ صَحِيحَةٍ
فَلْيَتَأْمَلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُبَابِ فِي تَظْهِيرِ هَذَا الْمِثَالِ مَا نَصَّهُ وَإِنْ كَانَ الْكَامِلُ دُونَ الْفَرَضِ كَمَا تَنِي شَاةٌ فِيهَا
كَامِلَةٌ فَقَطُّ أَجْزَائُهُ كَامِلَةٌ وَنَاقِصَةٌ بِالتَّنْصِيبِ اه. وَظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ التَّنْصِيبِ فِي الْمَرِيضَةِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ
اغْتَرَضَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ كَانَ يَتَخَيَّرُ أَنْ يَخْجَلَ بِالتَّنْصِيبِ عَقِبَ كَامِلَةٍ وَيُؤَخَّرُ نَاقِصَةً عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَ
فِي الْكَامِلَةِ فَقَطُّ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ قَالَ: وَكَانَتْ تَبِعَ قَوْلَ الْمَجْمُوعِ مَرِيضَةً وَصَحِيحَةً بِالْقِسْطِ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَ الْبَيَارَتَيْنِ ظَاهِرٌ فَإِنَّ بِالْقِسْطِ فِي هَذِهِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَلِيهِ فَقَطُّ وَهُوَ صَحِيحَةٌ، وَفِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مُتَعَلِّقٌ
ذَلِكَ اه. وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ تَقْسِيطَ الصَّحِيحَةِ يَسْتَدْعِي تَقْسِيطَ الْمَرِيضَةِ فَلْيَتَأْمَلْ.

• فَوُدَ: (مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الصُّحَّةِ لَا مَعَ اخْتِلَافِ إلخ) قَدْ تَمَنَعَ هَذِهِ التَّفْرِقَةَ. • فَوُدَ: (أَوْ صَحِيحَتَانِ
أُخِذَتَا مَعَ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَيْ: نَعِمَهُ صَحِيحٌ قَدَرُ الْوَاجِبِ فَمَا قَوْفُهُ وَجَبَ

بأن تكون نسبة قيمتهما إلى قيمة الجميع كسببتهما إلى الجميع. (ولا ذكر)؛ لأن النص ورد بالإناث (إلا إذا وجب) كإبن لبون أو حتى في خمس وعشرين إبلًا عند فقد يثبت المخاض وكجذع أو ثني فيما دونها وكتبيع في ثلاثين بقرة (وكذا) يؤخذ الذكر فيما (لو تمحضت) ماشيته غير الغنم (ذكورا) وواجبها في الأصل أنثى (في الأصح) كما تؤخذ معية من مثلها نعم يجب في ابن لبون أخذ في ست وثلاثين أن يكون أكثر قيمة منه في خمس وعشرين إبلًا

لبون صحيحة. • قوله: (بأن تكون نسبة قيمتهما إلخ) أي: بأن تكون كل واحدة منهما بأربع وسبعين جزءًا من ستة وسبعين جزءًا من قيمة مريضة ويجزأين من ستة وسبعين جزءًا من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحتين الموجودتين على ذلك فيتبعي أن لا يجب إخراجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة سم أي: فإن لم يجددما فرق قيمتهما كما يأتي ومز.

• قوله: (لأن النص) إلى قوله فإن لم توجد في المعنى إلا قوله: وواجبها في الأصل أنثى، وكذا في النهاية إلا قوله على وجوه إلى قطعًا وقوله في غير الغنم. • قوله: (أو حتى) أي: أو ما فوقه أنثى.

• قوله: (وكجذع) أي: من الضان (أو ثني) أي من المعز سم. • قوله: (وكتبيع إلخ) أي وتبيعين بدلًا عن المستة اه كزدي على بأفضل. • قوله: (في ثلاثين بقرة) ظاهره ولو كانت إناثا ع ش أقول بل هو متعين، ولا لتكرار مع قول المصنف وكذا لو تمحضت إلخ. • قوله: (غير الغنم) أي: وستاتي الغنم آتيا سم.

• قوله (سني): (وكذا لو تمحضت إلخ) لو تمحضت ماشيته خنثى فبحث الإنثوي عدم جواز الأخذ منها لاحتمال ذكوره وأنوثتها أو عكسه بل يجب أنثى بقيمة واحدٍ منها وجزم بذلك في الباب سم وأقره الشوري وع ش. • قوله: (في الأصل) لعله أراد به على ما اقتضاه إطلاق الحديث.

• قوله: (منه في خمس وعشرين) أي: من المأخوذ في خمس إلخ.

صحيح لا يثق بماله مثاله أربعون شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة الصحيحة أي كل صحيحة ديناران والأخرى أي: وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحيحة دينار ونصف دينار، فإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة يتسعة وثلاثين جزءًا من أربعين من قيمة مريضة ويجزؤ من أربعين من قيمة صحيحة وذلك دينار ورُبُع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق لا يثق بماله قال في شرحه بأن يكون نسبة قيمته إلى قيمة الجميع كسببته إلى الجميع جمعًا بين الحقيين اه فقول الشارح مع رعاية القيمة أي: بالنسبة المذكورة بأن تكون كل واحدة منهما بأربعة وسبعين جزءًا من ستة وسبعين جزءًا من قيمة مريضة ويجزأين من ستة وسبعين من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحتين الموجودتين على ذلك فيتبعي أن لا يجب إخراجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة.

• قوله: (وكجذع) أي: من الضان. • قوله: (أو ثني) أي: من المعز.

• قوله في (سني): (وكذا لو تمحضت ذكورا) لو تمحضت ماشيته خنثى فبحث الإنثوي عدم جواز الأخذ منها لاحتمال ذكوره وأنوثتها أو عكسه بل يجب أنثى بقيمة واحدٍ منها، وجزم بذلك في الباب. • قوله: (غير الغنم) أي: وستاتي الغنم آتيا.

يُسَوَّى بين النصب، ويُعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الأولى، وهي خمسان وخمسون خمساً أما الغنم فكذلك على وجه، والأصح إجزاء الذكر عنها قطعاً، وخروج المتمحصات ما لو انقسمت إلى ذكور وإناث فلا يؤخذ عنها إلا الإناث كالمتمحصات إناثاً لكن الأنثى المأخوذة في المختلطة تكون دون المأخوذة في المتمحصات لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها فإن تعدد واجبها وليس عنده إلا أنثى واحدة جاز إخراج ذكر معها، وإيراد هذه على المثني نظراً إلى أنها لم تتمحص وأجزأه إخراج ذكر غير صحيح؛ لأن هذه حالة ضرورة نظير ما مر في السليم والمعيب.

• قوله: (فلو كانت قيمة المأخوذ إلخ) ما هو المأخوذ في خمس وعشرين حتى تُعرف قيمته هل هو أوسطها، وكذا يقال في الصغار الآتية كذا أفاده المحقق سم والأقرب أن المأخوذ في خمس وعشرين أقل ما يصدق عليه اسم ابن اللبون حيث لا مانع من نحو عيب فيقوم ثم يزداد عليه بالنسبة بصري.
• قوله: (على الجملة الثانية) متعلق بالزيادة ومتعلق بالنسبة مخلوفاً أي: إلى الجملة الأولى بغيري.
• قوله: (فكذلك) أي كالإبل والبقر في الخلاف المتقدم. • قوله: (والأصح إجزاء الذكر إلخ) أي: حيث تتمحصت ذكوراً ولعل الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوتت القيمة بين ذكورها وأنثاها يسير بخلاف غيرها، وأما التفاوت بالنظر لقوات الدر والتسل فلم ينظروا إليه ليتيسر تحصيل الأنثى بقيمة الذكر ع ش.
• قوله: (لوجوب رعاية نظير التقسيط إلخ) الوجه في بيان التقسيط هنا أن يقال: لو كان في الخمس والعشرين هنا خمسة عشر أنثى وعشرة ذكور وجب أنثى مجزئة تساوي ثلاثة أخماس قيمة أنثى مجزئة وخمسة قيمة ذكر مجزئ سم. • قوله: (فإن تعدد واجبها) أي: كمياتي شاة. • وقوله: (جاز إخراج ذكر معها) يتبني مع مراعاة التقسيط السابق سم. • قوله: (ولإيراد هذه) الإشارة راجعة لقوله فإن تعدد واجبها إلخ ع ش. • قوله: (لأن هذه إلخ) لعل الأولى أن يقال لما تعينت الأنثى لجهة الزكاة صارت ماشيته بعدها ذكوراً متمحصاً فأخرج منها بقية الواجب ذكراً، وأما ما علل به الشارح فقد كتب عليه الفاضل المحقق سم أنه فيه ما فيه أي: إن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وإن كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة؛ لأن المراد لا يدفع الإيراد بصري. • قوله: (حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم متمحصت تفصيلاً سم.

• قوله: (فلو كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين) ما هو المأخوذ في خمس وعشرين حتى تُعرف قيمته هل هو أوسطها، وكذا يقال في الصغار الآتية. • قوله: (لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هنا أن يقال: لو كان في الخمس والعشرين خمسة عشر أنثى وعشرة ذكور وجب أنثى مجزئة تساوي ثلاثة أخماس قيمة أنثى وخمسة قيمة ذكر مجزئ. • قوله: (فإن تعدد واجبها) أي: كمياتي شاة. • قوله: (جاز إخراج ذكر معها) يتبني مع مراعاة نظير التقسيط السابق. • قوله: (لأن هذه) فيه ما فيه. • قوله: (لأن هذه حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم متمحصت تفصيلاً.

(وفي الصغار) إذا ماتت الأمهات عنها وبني حولها على حولها كما يأتي أو ملك أربعين من صغار المعز ومضى عليها حول فاندفع استشكال ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعده تبلغ حد الإجزاء (صغيرة في الجديد) لقول الصديق رحمته الله والله لو منقوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منمها والعناق صغيرة المعز ما لم تجذع ويجتهد الساعي في غير الغنم وليحترز عن النسوية بين ما قل وكثر فيؤخذ في سِتِّ وثلاثين فصيلاً فصيلاً فوق المأخوذ في خمس وعشرين، وفي سِتِّ وأربعين فصيلاً فصيلاً فوق المأخوذ في سِتِّ وثلاثين وهكذا، والكلام فيما إذا اتحد الجنس ففي خمسة أبيرة صغار تجب جذعة أو ثنية؛ لأنها لما كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه، ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فإن لم توجد به فالقيمة كما مر، وكذا يقال فيما سبق.

(ولا تؤخذ) (زبي) أي: حديثة عهد يحتاج ناقة كانت أو بقرة أو شاة، وإن اختلف أهل اللغة في

• قوله: (إذا ماتت الأمهات إلخ) أي: وقد تم حولها نهاية. • قوله: (ما لم تجذع) أي: لم تبلغ سنة مضي وع ش. • قوله: (وكثر) الأولى: وما كثر. • قوله: (في غير الغنم) أي: وأما الغنم فقد اختلف واجب أنصافها بالمدد. • قوله: (فصيل فوق المأخوذ إلخ) يتبني أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم. • قوله: (والكلام إلخ) عبارة المضي والنهاية: ومحل إجزاء الصغير إذا كان من الجنس فإن كان من غيره كخمس أبيرة صغار أخرج عنها شاة لم يجز إلا ما يجزئ في الكبار اه.

• قوله: (ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار إلخ) عبارة شرح العباب: ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فإن لم يجد لاقعة فالقيمة، ولو ملك مائة مائة جزء من فتجبت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فيتبني أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساوي مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءاً من صغيرتين سم. • قوله: (وجبت كبيرة إلخ) وإن كانت في سِتِّ فوق سِتِّ فزبه لم يكلف الإخراج منها بل له تحصيل السن الواجب، وله الصعود والتزول في الإبل كما تقدم نهاية وأسنى. • قوله: (به) أي: بالقسط ع ش. • قوله: (كما مر) أي: في شرح، ولا يتعين غالب غنم البلد كزدي. • قوله: (فيما سبق) أي: فيما وجب فيه التقسيط مما اختلفت ماشيته نوعاً أو سلامة وعينا أو إناثاً وذكوراً ونحوها، ولم يجد ما يفي بالتقسيط فيخرج القيمة. • قوله: (ولا تؤخذ) إلى قوله والذي يظهر في النهاية والمضي إلا قوله: وإن اختلف إلى سُميت.

• قوله: (سني: زبي) بضم الزاء وتشديد الباء الموحدة والقصر نهاية.

• قوله: (فوق المأخوذ إلخ) يتبني أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم.

• قوله: (ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط إلخ) عبارة شرح العباب: ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فإن لم يوجد لاقعة فالقيمة اه.

• ولو ملك مائة مائة من الكبار فتجبت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فيتبني أن الواجب كبيرتان بالقسط

إطلاقها على الثلاثة سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تُرَبِّي ولَدَهَا ويستمرُّ لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها أو إلى شهرين قولاً لأهل اللغة، والذي يظهر أنَّ العبرة بكونها تُسَمَّى حديثة عرفاً؛ لأنه المناسِبُ لِتَنْظَرِ الفقهاء (واكولة) بِفَتْحِ فَضْمِ أَي: مُسَمَّنَةٌ لِلأَكْلِ (وحامل) والحقُّ بها في الكفاية عن الأصحاب التي طَرَقَهَا الفحل لِقَلْبَةِ حملِ البهائم من مرَّةٍ واحدة بخلاف الآدميَّات وإِنَّمَا لم تُجْزَى في الأصحَّة؛ لأنَّ مقصودَها اللحم وَلَحْمُهَا رديءٌ، وهنا مُطْلَقُ الانتفاع، وهو بالحامل أكثرُ لزيادة ثَمَنِها غالباً، والحملُ إِنَّمَا يكونُ عَيْتاً في الآدميَّات (وخيار) عامٌ بعدَ خاصٍّ كذا قيل، وهو غيرُ مُتَّجِهٍ بل هو مُغَايِرٌ والمُرَادُ وخيارٌ يوصفُ آخرَ غيرِ ما ذُكِرَ، وحينئذٍ فيظهرُ ضبطُه بأنَّ يزيدَ قيمةً بعضها يوصفُ آخرَ غيرِ ما ذُكِرَ على قيمةٍ كُلِّ من الباقيات وأَنَّهُ لا عبرةَ هنا بزيادة لأجلِ نحوِ يطاح وأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ وصفٌ من أوصافِ الخيارِ التي ذُكِرُواها لا يُعْتَبَرُ معه زيادةٌ، ولا عَدَمُها اعتباراً بالمِظَنَّةِ وذلك لِخَبَرِ «إِنَّكَ وَكَرَائِمُ أَمْوَالِهِمْ» نعمُ إِنَّ كَانَتْ ماشيته كُلُّهَا خياراً أَخَذَ الواجبُ منها كما مرَّ إِلا الحوامل؛ لأنَّ الحاملَ حيوانانِ

• فَوُدَّ: (والذي يظهرُ إلخ) أَقْرَهُ ع ش. • فَوُدَّ: (أَنَّ العبرةَ بِكُونِهَا إلخ) قد يُقالُ لا يُعَدَّلُ إلى العَرَفِ إِلا عِنْدَ فَقْدِ ضابطِ شَرْعِيٍّ وَلُغَوِيٍّ والثاني مَوْجُودٌ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ، وقد يُقالُ لَمَّا اختلفَ قولُ أَهلِ اللُّغَةِ وَلَمْ يظهرْ تَرْجِيحُ أَحَدِ القولَيْنِ تَعَيَّنَ المصيرُ إلى العَرَفِ بضرري. • فَوُدَّ: (بِفَتْحِ) إلى المثني في الْمُغْنِي وإلى قوله: وفيه نَظَرٌ في النِّهَايَةِ إِلا قوله كَذَا قيل إلى فيظهرُ. • فَوُدَّ: (بِفَتْحِ فَضْمِ) أَي: مَعَ التَّخْفِيفِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ (سُي): (وحامل) أَي: وَلَوْ بِغَيْرِ مأكولٍ سَم، وظاهرُه وإِنْ كَانَ غيرَ المأكولِ نَجَساً كَمَا لَوْ تَرَا خِنْزِيرٌ على بَقَرَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ فِي أَخِذِهَا الاختصاصَ بما فِي جَوْفِهَا ع ش. • فَوُدَّ: (التي طَرَقَهَا الفحل إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ على أَنَّهَا لَمْ تَحْمِلْ مِنْهُ ع ش. • فَوُدَّ: (لِقَلْبَةِ حملِ البهائم إلخ) وبَقِيَ مَا لَوْ دَفَعَ حَائِلاً فَتَيَّنَ حَمْلُهَا هَلْ يَثْبُتُ لَهُ الخيارُ أَمْ لا فِيهِ نَظَرٌ والأقْرَبُ الأوَّلُ فَيَسْتَرِدُّهَا ع ش. • فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ تُجْزَى) أَي: الحامل. • فَوُدَّ: (وهو غيرُ مُتَّجِهٍ) قد يُقالُ ما وَجَّهَ عَدَمَ اتِّجَاهِهِ بضرريَّ عبارةً سَم فِيهِ نَظَرٌ اه أَي: لِأَنَّ المِدارَ فِي المُمومِ والخُصوصِ على المَفْهُومِ وهو مَوْجُودٌ هُنَا لا على الإِسْتِغْمَالِ والإِرَادَةِ سَيِّمًا الخالي عَنِ القَرِينَةِ. • فَوُدَّ: (والمُرَادُ إلخ) عِلَّةٌ وَبَيَانٌ لِلْمُغَايِرَةِ. • فَوُدَّ: (غيرِ ما ذُكِرَ) أَي: مِنَ الرُّبَا والأَكُولَةِ والحاملِ ع ش. • فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لا عبرةَ إلخ) عَطَفَ على قوله ضَبَطَهُ. • فَوُدَّ: (وَفَلْكَ) إلى المثني في الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِخَبَرِ «إِنَّكَ إلخ») أَي: وَلِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا تُؤْخَذُ الأَكُولَةُ، وَلَا الرُّبَى وَلَا المَاحِضُ أَي: الحاملُ، وَلَا تَحْمِلُ الغَنَمَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ وَلَا يَكْلَفُ كَرِيمَةٌ كُرْدِي. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الحاملَ حيوانانِ) أَي: فَمِنْ أَخِذِهَا أَخَذَ حَيَوَانَيْنِ بِحَيَوَانٍ نِهَايَةً.

بأنَّ تُساوياً مائةَ جُزْءٍ مِنْ كَبِيرَتَيْنِ وإحدى وعشرينَ جُزْءاً مِنْ صَغِيرَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (وهو غيرُ مُتَّجِهٍ) فِيهِ نَظَرٌ.

(إلا برضا المالك) في الجميع؛ لأنه مُحِيسٌ بالزيادة. (ولو اشترك أهل الزكاة) أي: اثنان من أهلها كما يُفِيدُهُ قوله: زَكَيَا، وإطلاق أهل على الاثنين صحيح؛ لأنه اسم جنس وهما مثال (في) جنس واحد، وإن اختلف النوع من (ماشية) نصاب أو أقل ولأحدهما نصاب ينحو إرب أو شراء (زَكَيَا كَرَجَل) كخُلْطَةِ الجوار الآتية بل أولى، وقد يُفْهَم من قوله: زَكَيَا أنه ليس لأحدهما الانفراذ بالإخراج بلا إذن الآخر، وليس مُرادًا بل له ذلك، والانفراذ بالنية عنه على المنقول المُعْتَمَد فيرجع بِتَدَلٍ ما أخرجه عنه لإذن الشارع في ذلك ولأن الخُلْطَةَ تجعل المالكين مالاً واحداً فَسَلْطَنَهُ على الدفع المُبْرَئِ المُوجِبِ للرجوع وبهذا فارتقت نظائرها، ونقل الزركشي أن محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر إن أدى من المُشْتَرَك، وفيه نظر بل ظاهر

• فَوَيْلٌ (سني): (إلا برضا المالك) ويتبني أن محله في الرئي إذا استغنى الولد عنها، وإلا فلا لحرمة التفريق حيث يقع ش.

• فَوَيْلٌ (سني): (ولو اشترك أهل الزكاة إلخ) أي: بأن كان بينهما مال مملوك لهما بعقد أو غيره كان وراثته ع ش. • فَوَيْلٌ: (في جنس) إلى قوله: وقد يُفْهَم في المُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (في جنس واحد إلخ) خرج به الاشتراك في غنم وبقر ونحوهما نهاية. • فَوَيْلٌ: (أو أقل ولأحدهما نصاب) أي: وإن لم يتم إلا بحصته من المُشْتَرَك بدليل قوله الآتي: ولأحدهما ثلاثون أنفرد بها سم. • فَوَيْلٌ: (ولأحدهما إلخ) قيد لقوله: أو أقل. • وفَوَيْلٌ: (ينحو إرب) مُتَعَلِّقٌ بِاشْتِرَاكِ بَصْرِيٍّ. • فَوَيْلٌ: (وبهذا) أي بالتعليل الثاني.

• فَوَيْلٌ: (فارتقت) أي: زكاة الخُلْطَةِ. • فَوَيْلٌ: (نظائرها) أي: من كل حق محتاج إلى نية أدى عن غيره بغير إذنه فإنه لا يسقط بخلاف زكاة الخُلْطَةِ؛ لأنها تجعل المالكين كمال واحد كزدي. • فَوَيْلٌ: (ونقل الزركشي إلخ) اعتمدته النهاية فقال: وظاهر كلامهم كالخبر أنه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يُخْرِجَ من المال المُشْتَرَك وأن يُخْرِجَ من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المزوزي أن محله إذا أخرج من المُشْتَرَك والظاهر أن كلامهم كالخبر مخمول عليه أي: على ما نقله الزركشي اه.

• فَوَيْلٌ: (إن أدى من المُشْتَرَك) أي: بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحدهما فيرجع وإن لم يأذن الآخر كما سيأتي ثم ذلك في خُلْطَةِ الجوار الآتية أظهر منه في خُلْطَةِ الشبوع التي الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الرُّوض في سياق الكلام على خُلْطَةِ الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في

• فَوَيْلٌ: (أو أقل ولأحدهما نصاب) أي: وإن لم يتم إلا بحصته من المُشْتَرَك بدليل قوله الآتي ولأحدهما ثلاثون أنفرد بها. • فَوَيْلٌ: (ونقل الزركشي إلخ) والظاهر أن كلامهم والخبر مخمول عليه أي: على ما نقله الزركشي شرح م ر. • فَوَيْلٌ: (إن أدى من المُشْتَرَك) أي: بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحدهما فيرجع وإن لم يأذن الآخر كما سيأتي. • فَوَيْلٌ: (إن أدى من المُشْتَرَك) أي: اشتراك في خُلْطَةِ الجوار فَلَمَّا المراد بالمُشْتَرَك فيها المتجاوز هذا في خُلْطَةِ الجوار الآتية أظهر منه في خُلْطَةِ الشبوع التي الكلام الآن فيها؛ ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الرُّوض في سياق الكلام على خُلْطَةِ

كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الأستاذ رجح ذلك ثم قد يُفيدُهما الاشتراك تخفيفاً كتمانين بينهما سواءً وتثقيلاً كأربعين كذلك وتثقيلاً على أحدهما وتخفيفاً على الآخر كسنتين لأحدهما ثلثاها وكان اشتركا في عشرين مُناصفةً ولأحدهما ثلاثون انفرد بها فبَلَزَمَهُ أربعة أحماسٍ شاةٍ، والآخرُ خمسُ شاةٍ، وقد لا تُفيدُ شيئاً كما تثنيتُ سواءً ويأتي ذلك في خُلطَةِ الجوارِ أما إذا لم يكن لأحدهما نصابٌ فلا زكاة، وإن بَلَغَهُ مجموعُ المالين كأن انفرد كلُّ منهما بِتِسعةٍ عَشَرَ واشتركا في ثنتين أو خلطَا ثمانيةً وثلاثين ومِيراً شاتين دائماً.

خُلطَةُ الشُّبُوعِ فَإِنَّهُ فِيهَا مُسْتَبَعَدٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نَصَابٌ عَلَى السَّوَاءِ أَوْ التَّفَاوُتِ فَإِذَا أَخْرَجَ قَدْرَ الْوَاجِبِ فَقَدْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ قَدْرٍ وَاجِبٍ مِنْ يَمِينِهِ لَا مِنْ يَمِينِهِ صَاحِبِهِ حَتَّى يَتَصَوَّرَ الرُّجُوعُ فِيهِ نَعْمَ يَتَصَوَّرُ فِيهِ بَنَحُو مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ شاةً لِأَحَدِهِمَا فِي عَشْرِينَ مِنْهَا يَنْصُفُهَا وَفِي الْعَشْرِينَ الْآخَرَى ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا وَقِيَمَةُ الشَّاةِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ فَإِنْ أَخَذَتْ مِنَ الْعَشْرِينَ الْمُرَبَّعَةِ رَجَعَ صَاحِبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْآخَرِ بِنِصْفِ دِرْهَمٍ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ سَم. ٥ فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَا فَرْقَ) أَي: فِي الرُّجُوعِ بِغَيْرِ إِذْنٍ بَيِّنَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ، وَأَنْ يُخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (رَجَعَ ذَلِكَ) أَي: عَدَمَ الْفَرْقِ. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ قَدْ يُفِيدُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَنَصَّوْا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْإِقْوَالُ وَكَانَ اشْتَرَاكَ إِلَى: وَقَدْ لَا يُفِيدُ. ٥ فَوَدَّ: (الِاشْتِرَاكَ) أَيِ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ اشْتَرَاكَ الْخُ، وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنْ نَوْعِي الْخُطْلَةِ الْمُسَمَّى بِخُطْلَةِ شَرِكَةٍ وَيُعْبَرُ عَنْهَا أَيْضًا بِخُطْلَةِ الْأَعْيَانِ وَخُطْلَةِ الشُّبُوعِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (كَتَمَانِينَ) أَي: شاةً. ٥ فَوَدَّ: (لِأَحَدِهِمَا ثُلَاثَاها) أَي: وَلِلْآخَرِ ثُلَاثَاها نِهَائِيَّةً. ٥ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أَي: مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَقْسَامِ (فِي خُطْلَةِ الْجَوَارِ) وَهِيَ الثَّانِي مِنْ نَوْعِي الْخُطْلَةِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَكَذَا لَوْ خَلَطَا الْخُ وَيُسَمَّى أَيْضًا خُطْلَةً أَوْصَافٍ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي خُطْلَةِ الْجَوَارِ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَهُ قَبْلَ الْمَثَلِ الْآتِي. ٥ فَوَدَّ: (كَانَ انْفَرَدَ الْخُ) هَذَا مِنْ خُطْلَةِ الشُّبُوعِ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ وَقَوْلُهُ الْآتِي: (أَوْ خَلَطَا الْخُ) مِنْ خُطْلَةِ الْجَوَارِ الْآتِي؛ وَلِذَا ذَكَرَهُ النَّهَايَةَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ خَلَطَا ثَمَانِيَةَ الْخُ) أَي: أَوْ كَانَ يَمْلِكُ كُلُّ مِنْهُمَا عَشْرِينَ مِنَ الْغَنَمِ فَخَلَطَا تِسْعَةَ عَشَرَ بَعِثِلَهَا وَتَرَكََا شَاتَيْنِ مُتَفَرِدَتَيْنِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (دَائِمًا) لَيْسَ بِقَيِّدٍ.

الْجَوَارِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى الرُّجُوعِ فِي خُطْلَةِ الشُّبُوعِ فَإِنَّهُ فِيهَا مُسْتَبَعَدٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نَصَابٌ مَثَلًا عَلَى السَّوَاءِ أَوْ التَّفَاوُتِ فَإِذَا أَخْرَجَ قَدْرَ الْوَاجِبِ فَقَدْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ قَدْرٍ وَاجِبٍ مِنْ يَمِينِهِ لَا مِنْ يَمِينِهِ صَاحِبِهِ حَتَّى يَتَصَوَّرَ الرُّجُوعُ نَعْمَ يَتَصَوَّرُ فِيهِ بَنَحُو مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ حَيْثُ قَالَ: أَوْ تَفَاوُتَ قَدْرَ الْيَمْلَكَيْنِ كَانَ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ شاةً لِأَحَدِهِمَا فِي عَشْرِينَ مِنْهَا يَنْصُفُهَا وَفِي الْعَشْرِينَ الْآخَرَى ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا وَقِيَمَةُ الشَّاةِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ فَإِنْ أَخَذَتْ مِنَ الْعَشْرِينَ الْمُرَبَّعَةِ رَجَعَ صَاحِبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْآخَرِ بِنِصْفِ دِرْهَمٍ قَالَه ابْنُ الرَّفْعَةِ اهـ.

(وَكَذَا لَوْ خَلَطَا) أَي: أَهْلُ الزَّكَاةِ (مُجَاوِرَةً) بِأَنْ كَانَ مَالُ كُلِّ مُعْتَمِدٍ فِي نَفْسِهِ فَيَزَكِّيَانِ كَرَجُلٍ إِجْمَاعًا وَلِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ عَنْ كِتَابِ الصَّدَقَةِ (لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ)، وَخَرَجَ بِأَهْلِ الزَّكَاةِ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالِيَيْنِ مَوْفُوقًا أَوْ لِيْذِيٍّ أَوْ مُكَاتِّبٍ أَوْ لِيْثِيٍّ الْمَالِ فَيُعْتَبَرُ الْآخَرُ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا زَكَاةً، وَإِلَّا فَلَا (بِشَرْطٍ) دَوَامِ الْخُلْطَةِ سَنَةً فِي الْحَوْلِيِّ فَلَوْ مَلَكَ كُلُّ أَرْبَعِينَ شَاةً أَوَّلَ الْمُحَرَّمِ وَخَلَطَاها أَوَّلَ صَفَرٍ لَمْ تَثْبُتْ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَإِذَا جَاءَ الْمُحَرَّمُ أَخْرَجَ كُلُّ شَاةٍ وَتَثَبَّتْ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ، وَبَقَائُهَا فِي غَيْرِ الْحَوْلِيِّ وَقَتِ الْوُجُوبِ كَبَدْوِ صَلَاحِ الثَّمَرِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ وَنَصُّوْا عَلَيْهِ مَعَ اشْتِرَاطِهَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ أَيْضًا بِدَلِيلِ

«قَوْلِهِ (سَيِّئٌ): (وَكَذَا لَوْ خَلَطَا مُجَاوِرَةً الْخُ) وَيَتَّبِعِي لِلْوَلِيِّ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ الْمَضْلُحَةِ لَهُ مِنَ الْخُلْطَةِ وَعَدَمِهَا قِيَاسًا عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي الْإِسَامَةِ وَيَقِي مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَةُ الْوَلِيِّ وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ فَهَلْ يُرَاعَى عَقِيدَةُ نَفْسِهِ أَوْ عَقِيدَةُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَتُهُ وَعَقِيدَةُ شَرِيكِهِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فَكُلُّ مِنْهُمَا يَفْعَلُ بِعَقِيدَتِهِ فَلَوْ خَلَطَ شَافِعِي عَشْرِينَ شَاةً بِمِثْلِهَا لِيَصْبِيَ حَقِّي وَجِبَ عَلَى الشَّافِعِيِّ نِصْفُ شَاةٍ عَمَلًا بِعَقِيدَتِهِ دُونَ الْحَقِيقِيِّ ع. ش. «فَوَدَّ: (وَلِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الْخُ) مَا الْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِجَوَازِ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ وَلِخَبَرِ الْخُ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي هَامِشٍ نُسْخَةً قَدِيمَةً مَا نَصَّهُ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى إِجْمَاعًا وَلِخَبَرِ الْخُ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى إِجْمَاعَاهُ أَيْ: فَسَهَا الْقَلَمُ وَلَمْ يُلْحِظِ الْوَازِ. «فَوَدَّ: (لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفَرِّقُ الْخُ) نَهَى الْمَالِكَ عَنْ كُلِّ مِنْ التَّفْرِيقِ وَالْجَمْعِ خَشْيَةَ وَجُوبِهَا أَوْ كَثَرَتِهَا وَنَهَى السَّاعِي عَنْهُمَا خَشْيَةَ سَقُوطِهَا أَوْ قِلَّتِهَا، وَالْخَبَرُ ظَاهِرٌ فِي الْجَوَارِ وَمِثْلُهَا الشُّيُوعُ وَأَوَّلَى نِهَاطَةً. «فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِأَهْلِ الزَّكَاةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَقَوْلُهُ: أَهْلُ الزَّكَاةِ قَيْدٌ فِي الْخِلَاطِيِّينَ فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمَالِيَيْنِ مَوْفُوقًا الْخُ اه. «فَوَدَّ: (فَيُعْتَبَرُ الْآخَرُ) أَيْ: نَصِيبُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ. «وَقَوْدُ: (زَكَاةً) أَيْ: زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدِ نِهَاطَةً وَمُغْنِي. «فَوَدَّ: (فَلَوْ مَلَكَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمَحَلُّ مَا تَقَدَّمَ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمِ لِلْخِلَاطِيِّينَ حَالَهُ انْفِرَادٍ فَإِنْ انْتَقَدَ الْحَوْلُ عَلَى الْانْفِرَادِ ثُمَّ طَرَأَ الْخُلْطَةُ فَإِنْ انْتَقَدَ حَوْلَاهُمَا بِأَنْ مَلَكَ كُلُّ الْخُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ حَوْلَاهُمَا بِأَنْ مَلَكَ هَذَا غُرَّةً مُحَرَّمَةً وَهَذَا غُرَّةً صَفَرٍ وَخَلَطَا غُرَّةَ شَهْرِ رَبِيعٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ حَوْلِهِ شَاةٌ وَإِذَا طَرَأَ الْانْفِرَادُ عَلَى الْخُلْطَةِ فَمَنْ بَلَغَ مَالَهُ نِصَابًا زَكَاةً وَمَنْ لَا فَلَا اه. وَقَوْلُهُمَا فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ حَوْلِهِ شَاةٌ قَالَ الْكَزْزَدِيُّ عَلَى بَافْضِلٍ أَيْ: فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ. وَأَمَّا فِيمَا بَعْدَهُ فَشَاةٌ يَضُمُّهَا عَلَى الْأَوَّلِ فِي الْمُحَرَّمِ وَالْآخَرَى عَلَى الثَّانِي فِي صَفَرٍ، وَلَوْ مَلَكَ وَاحِدٌ أَرْبَعِينَ فِي الْمُحَرَّمِ ثُمَّ آخَرُ عَشْرِينَ بِصَفَرٍ وَخَلَطَاها حَيْثُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَوَّلِ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ وَعَلَى الثَّانِي ثَلَاثَ شَاةٍ فِي صَفَرٍ، وَفِي كُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ عَلَيْهِمَا شَاةٌ عَلَى ذِي الْعِشْرِينَ ثَلَاثًا لِحَوْلِهِ، وَعَلَى الْآخَرِ ثَلَاثًا لِحَوْلِهِ اه. «فَوَدَّ: (لَمْ تَثْبُتْ الْخُ) أَيْ: الْخُلْطَةُ نِهَاطَةً. «فَوَدَّ: (الْمُحَرَّمِ) الْأَوَّلَى التَّنْكِيرُ. «فَوَدَّ: (وَبَقَائُهَا الْخُ) عَطَفَ عَلَى دَوَامِ الْخُلْطَةِ. «فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْخُلْطَةِ وَقَتِ الْوُجُوبِ. «فَوَدَّ: (مَعَ اشْتِرَاطِهَا قَبْلَهُ الْخُ) أَيْ قَبْلَ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

اتِّحَادٍ نَحْوِ الْمُتَلَقِّحِ وَالْجَرِينِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُطَرِّدَيْنِ؛ إِذْ لَوْ وِرَثَ جَمْعٌ نَخْلًا مُثْمِرًا فَاقْتَسَمُوا بَعْدَ الزَّهْوِ لَرِمَهُمْ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ لِاشْتِرَاكِهِمْ حَالَةَ الْوُجُوبِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ تُعْتَبَرُ الْخُلْطَةُ فِيهِ عِنْدَ الْوُجُوبِ كَالزَّهْوِ فِي الثَّمَرِ كَذَا فِي الْحَاوِي وَفُرُوعِهِ وَمُرَادُهُمْ خُلْطَةُ الشَّيْبُوعِ أَمَّا خُلْطَةُ الْمُجَاوِرَةِ فَلَا بُدَّ مِنْهَا مِنْ أَوَّلِ الزَّرْعِ إِلَى وَقْتِ الْإِخْرَاجِ بِدَلِيلِ اشْتِرَاكِهِمْ الْإِتِّحَادَ فِي نَحْوِ الْمَاءِ وَالْجَرِينِ وَ (أَنْ لَا تَتَمَيَّزَ)

• وفود: (لأنه إلخ) متعلّق بنصوا، والضمير لوقت الوجوب كزدي. • فود: (ولأنهما) أي اشتراط الخُلْطَةِ قَبْلَ وَقْتِ الْوُجُوبِ وَاشْتِرَاطُهَا بَعْدَهُ. • فود: (إذ لو وِثِرَ إلخ) عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ. • فود: (إذ لو وِثِرَ جَمْعٌ نَخْلًا مُثْمِرًا) عِبَارَةُ الْمُبَابِ: وَ (مَا) أَيْ: وَيَتَّبِعِي عَلَى ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ مَا لَوْ وَرِثْنَا نَخْلًا مُثْمِرًا وَاقْتَسَمَا بَعْدَ الْوُجُوبِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ الْمُشْتَرَكَةِ حَيْثُذِ اهْ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ: زَكَاةُ الْخُلْطَةِ أَيْ: خُلْطَةُ الشَّيْبُوعِ، وَقَوْلُهُ حَيْثُذِ أَيْ: وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَقَدْ صَرَّحَ صَاحِبُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَفُرُوعِهِ بِأَنَّ مَا لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ تُعْتَبَرُ الْخُلْطَةُ فِيهِ عِنْدَ الْوُجُوبِ كَبَدُوِّ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرِ وَمُرَادُهُمْ خُلْطَةُ الشَّيْبُوعِ أَمَّا خُلْطَةُ الْمُجَاوِرَةِ فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي أَوَّلِ الزَّرْعِ إِلَى وَقْتِ الْإِخْرَاجِ بِدَلِيلِ اشْتِرَاكِهِمْ الْإِتِّحَادَ فِي الْمَاءِ الَّذِي تُسْقَى مِنْهُ الْأَرْضُ، وَالْجِرَاتِ وَمُلَقِّحِ النَّخْلِ وَالْجِدَادِ وَالْجَرِينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ اهْ وَسَيَأْتِي كَلَامُهُ هُنَا يُصَرِّحُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْخُلْطَةِ فِي هَذَا الْمِثَالِ خُلْطَةُ الْجَوَارِ إِلَّا أَنَّ ذِكْرَ الْإِقْتِسَامِ يُنَافِي ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ إِنَّمَا هِيَ لِخُلْطَةِ الْجَوَارِ سَم. • فود: (فاقتسموا إلخ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ أَنَّ الشُّرُوطَ لِخُلْطَةِ الْجَوَارِ سَم أَيْ: الَّتِي فِيهَا الْكَلَامُ. • فود: (وَأَنْ لَا تَتَمَيَّزَ إلخ) وَيُشْتَرَطُ فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ فِي التَّقْدِيرِ أَنَّ لَا يَتَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا بِصُنْدُوقِي يَضَعُ فِيهِ كَيْسَهُ وَلَا بِحَارِسٍ يَخْرُسُهُ لَهُ وَنَحْوِهِمَا قَالَ سَم فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ وَدَائِعٌ لَا تَبْلُغُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا نِصَابًا فَجَعَلَهَا فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ جَمِيعَ الْحَوْلِ الظَّاهِرُ ثُبُوتُ حُكْمِ الْخُلْطَةِ لِانْطِبَاقِ ضَائِعِهَا عَلَيْهِ وَنَبَتْ الْخُلْطَةِ لَا تُشْتَرَطُ، وَأَمَّا التَّجَارَةُ فَيُشْتَرَطُ فِي الْجَوَارِ فِيهَا أَنْ لَا يَتَمَيَّزَا فِي الدُّكَّانِ وَالْحَارِسِ وَالْحَمَالِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ مِنْ خِزَانَةٍ وَنَحْوِهَا وَإِنْ كَانَ مَالُ كُلِّ بَزَاوِيَةِ أَيْ رُكْنٍ كَمَا

• فود: (إذ لو وِثِرَ جَمْعٌ نَخْلًا مُثْمِرًا إلخ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ: وَمَا أَيْ وَيَتَّبِعِي عَلَى ثُبُوتِ الْخُلْطَةِ مَا لَوْ وَرِثْنَا نَخْلًا مُثْمِرًا وَاقْتَسَمَا بَعْدَ الْوُجُوبِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ الْمُشْتَرَكَةِ حَيْثُذِ اهْ وَقَوْلُهُ: زَكَاةُ الْخُلْطَةِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ: أَيْ: خُلْطَةُ الشَّيْبُوعِ وَقَوْلُهُ حَيْثُذِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيْ وَقْتُ الْوُجُوبِ ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ صَرَّحَ صَاحِبُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَفُرُوعِهِ بِأَنَّ مَا لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ تُعْتَبَرُ الْخُلْطَةُ فِيهِ عِنْدَ الْوُجُوبِ كَبَدُوِّ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرِ وَمُرَادُهُمْ خُلْطَةُ الشَّيْبُوعِ أَمَّا خُلْطَةُ الْمُجَاوِرَةِ فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي أَوَّلِ الزَّرْعِ إِلَى وَقْتِ الْإِخْرَاجِ بِدَلِيلِ اشْتِرَاكِهِمْ الْإِتِّحَادَ فِي الْمَاءِ الَّذِي تُسْقَى مِنْهُ الْأَرْضُ وَالْجِرَاتِ وَمُلَقِّحِ النَّخْلِ وَالْجِدَادِ وَالْجَرِينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ اهْ وَسَيَأْتِي كَلَامُهُ هُنَا يُصَرِّحُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْخُلْطَةِ فِي هَذَا الْمِثَالِ خُلْطَةُ الْجَوَارِ إِلَّا أَنَّ ذِكْرَ الْإِقْتِسَامِ يُنَافِي ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ إِنَّمَا هِيَ لِخُلْطَةِ الْجَوَارِ. • فود: (فاقتسموا بَعْدَ الزَّهْوِ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ أَنَّ الشُّرُوطَ لِخُلْطَةِ الْجَوَارِ اهْ.

ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرب) أي: محل الشرب، ولا في الدلو والآنية التي تشرَّب فيها، ولا فيما تجتمع فيه قبل السقي وما تُنَحَّى إليه لِشَرَبِ غيرها بأن لا تنفرد أحدهما بِمَحَلٍّ لا تردُّ فيه الأخرى لا بأن يتَّحدا في محلٍّ واحدٍ مِمَّا ذُكِرَ دَائِمًا، وكذا في جميع ما يأتي فَعَلِمَ أَنَّ ما يُعْتَبَرُ الاتِّحادُ فيه لا يُشْتَرَطُ اتِّحادُهُ بالذَّاتِ بل أن لا يختصَّ أحدُ المالين به، وإن تعدَّد إلا الفحل عند اختلاف النوع كما يأتي (والمسرح) الشامل للمرعى وطريقه أي: فيما تجتمع فيه لِساقٍ للمرعى، وفيما ترعى فيه، والطريق إليه؛ لأنها مُتَّوَحَّةٌ في الكلِّ (والمراح) يضمُّ الميم أي: مأواها ليلًا (وموضع الحلب) يفتح اللام مصدَرٌ وحكي سُكُونُها وقد يُطْلَقُ على اللبن، وهو - أعني محلَّ الحلب - : المحلب يفتح الميم أُمَّ بِكْسَرِها فهو الإناء الذي يُحلب فيه ولا يُشْتَرَطُ اتِّحادُهُ كالحالب (وكذا الراعي والفحل) لكن إن اتَّحد النوع، وإلا لم يضرَّ اختلافُهُ لِلضَّرورةِ حينئذٍ (في الأصح) وإن استمير أو ملكه أحدهما (لا يئة الخلطة في الأصح)؛ لأنَّ المُقتَضَى لِتَأثيرِ الخلطة هو خِفَةُ المؤنة باتِّحادٍ ما ذُكِرَ، وهو موجودٌ، وإن لم تُتَوَّعْ عليه السوم فإنَّ هذا التعليل موجودٌ فيه، وإن لم يُتَوَّعْ، ومع ذلك قالوا: لا بُدَّ

في الإيعاب والأستى والميزان والوزان والكيل والمكيال والذراع والذراع والتقاد والمُنَادِي والمُطالِب بالاثمان كُرْدِيٍّ على بافضل. وما نقله عن سم فيه تَوَقُّفٌ، وإن أقرَّه ش أيضًا إلا أن يَأْذَنَ أصحابُ الودائع في الجعل المذكور فإنه وإن لم تُشْتَرَطْ نية الخلطة لَكِنْ تُشْتَرَطُ نَفْسُ الخلطة وظاهرُ أنه لا عبرة بها إلا إذا كان بفعل أو إذن المالك أو الولي فليُراجَع. ٥ فَوَدَّ: (ماشية أحدهما) إلى قولِ المثنى والأظهرُ في النهايةِ إلَّا قوله ولا في الدلو إلى ولا فيما وقوله ويُشكِّلُ إلى ويضُرُّ، وكذا في المُغْنَى إلَّا قوله: ومن ثمَّ إلى ويصدق. ٥ فَوَدَّ: (إحدهما) أي: إحدَى الماشيتين. ٥ فَوَدَّ: (بأن يتَّحدا) أي: المالان.

٥ فَوَدَّ: (كما يأتي) أي: أيضًا في الشرح. ٥ فَوَدَّ: (مضد) أي: وهو المراد هنا نهايةً ومُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (يُطْلَقُ) أي: بِضَبْطِهِ. ٥ فَوَدَّ: (فلا يُشْتَرَطُ اتِّحادُهُ كالحالب) أي: وكما لا يُشْتَرَطُ اتِّحادُ آلةِ الجزِّ، ولا خلطُ اللبنِ في الأصحَّ نهايةً ومُغْنَى قال ع ش وكذا لا يُشْتَرَطُ اتِّحادُ الجزِّ قياسًا على الحالب ولا خلطُ الصوفِ قياسًا على خلطِ اللبنِ وقياسُ اشتراطِ اتِّحادِ موضعِ الحلبِ اشتراطِ اتِّحادِ موضعِ الجزِّ إه عبارة الكُرْدِيٍّ: وكذا لا يُشْتَرَطُ اتِّحادُ الجزِّ وآلةِ الجزِّ اه.

٥ فَوَدَّ (سني): (وكذا الراعي والفحل إلخ) ويجوزُ تعدُّدُ الرُّعاةِ قَطْعًا بِشَرطِ عَدَمِ انفرادِ كُلِّ براعٍ والمرادُ بالاتِّحادِ أن يكونَ الفعلُ أو الفُحُولُ مُرسَلةً فيها تُتَوَّعُ على كُلِّ مِنَ الماشيتين بِحَيْثُ لا تَخْتَصُّ ماشيةٌ كُلُّ بِفعلٍ عن ماشيةٍ الآخرِ وإن كانت ملكًا لأحدهما أو مُعاراةً له أو لهما إلا إذا اختلفَ النوعُ كضأنٍ ومغزٍ فلا يضرُّ اختلافُهُ جَزْمًا لِلضَّرورةِ ويُشْتَرَطُ اتِّحادُ مكانِ الإنزاءِ كالحلبِ نهايةً ومُغْنَى وأكثرُ ذلكَ موجودٌ في الشرح. ٥ فَوَدَّ: (اختلافه) أي: الفعلِ. ٥ فَوَدَّ: (وإن استمير إلخ) أي: الفعلِ. ٥ فَوَدَّ: (وهو موجود إلخ) أي: المُقتَضَى. ٥ فَوَدَّ: (ويُشكِّلُ عليه إلخ) أي: على عَدَمِ اشتراطِ نيةِ الخلطة، ويختلُّ أن مَرَجَعَ

من قصده إلا أن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة بإطلاقها بخلاف السوم فإنه موجبة على خلاف الأصل فوجب قصده، ومن ثم لم يشترط قصد الاعتلاف؛ لأنه لما لم يوجب كان موافقاً للأصل ويضرب الافتراق في واجدٍ مما ذكر أو يأتي زمناً طويلاً كثلاثة أيام مطلقاً أو يسيراً بتعمد أحدهما له أو بتقريره للثفرق ويجزئ أيضاً أخذ الساعي الواجب من مال أحدهما فيرجع على شريكه بحصته من القيمة؛ لأن الخلطة صيرت المالين كالمال الواحد، ومن ثم

الضمير التقليل المذكور. هـ قوله: (بأن الخلطة ليست موجبة بإطلاقها إلخ) أي: ليست موجبة للزكاة في جميع صورها بل الموجب التصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم إلخ قال البجيرمي: وحاصله أن السوم له مدخل تام في الإيجاب ولذا يلزم من انتفائه عدم الوجوب بخلاف الخلطة فإنه لا يلزم من وجودها الوجوب، ولا يخفى ما فيه، وبالجمل في هذا الفرق خفاء فليحترز اللهم إلا أن يكون بإطلاقها متعلقاً بليست، ويراد بالإطلاقي موافقة الأصل بقربة ما بعده. هـ قوله: (مطلقاً) أي: ولو بلا قصد مغني ونهاية. هـ قوله: (أو يسيراً بتعمد إلخ) عبارة النهاية والمغني فإن كان يسيراً ولم يعلم به لم يضرب فإن علم به وأقره أو قصداً ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذرع وغيره ضراً.

هـ قوله: (ويجزئ أخذ الساعي إلخ) عبارة المغني والنهاية والأسنى: ويجوز للساعي الأخذ من مال أحد الخليطين وإن لم يضطر إليه أي: بأن كان مال كل منهما كاملاً ووجد فيه الواجب كما له الأخذ من مالهما فإن أخذ شاة مثلاً من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لا منها لأنها غير مثلية فلو خلطاً مائة بمانه وأخذ الساعي من أحدهما شاتين رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لا بشاة ولا بنصف شاتين فإن أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما؛ إذ لم يؤخذ من كل منهما إلا واجبه لو انفرد فلو كان لزيد مائة ولعمرو خمسون وأخذ الساعي الشاتين من عمرو رجع بثلثي قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث، وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاتيه وعمرو بثلثي قيمة شاتيه، وإذا تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه؛ لأنه غارم، ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر أربعون منها فواجبهما تبيع وميسة على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعهما وعلى صاحب الأربعين أربعة أسباعهما فإن أخذهما الساعي من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما وإن أخذهما من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتهما، وإن أخذ الثبيع من صاحب الأربعين والميسة من الآخر رجع صاحب الميسة بأربعة أسباعها وصاحب الثبيع بثلاثة أسباعه، وإن أخذ الميسة من صاحب الأربعين والثبيع من الآخر فالمنصوص أنه لا رجوع لواحد منهما على الآخر؛ لأن كلا منهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه. هـ قوله: (فيرجع على شريكه إلخ) أي: كما تقدم أي: وإن لم ياذن كما هو ظاهر قال في الروض: فرغ قد

هـ قوله: (فيرجع على شريكه) أي: كما تقدم أي: وإن لم ياذن كما هو ظاهر قال في الروض: فرغ قد يثبت التراجع في خلطة الإشراف مثل أن يكون بينهما خمسة من الإبل فيعطي الشاة أحدهما أي: فيرجع على الآخر بنصف قيمتها فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل شاة تراجعاً أيضاً فإذا تساوى نقاصاً

أَجْزَأَتْ نَيْئُهُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَيُصَدَّقُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ. (وَالْأَظْهَرُ تَأْثِيرُ خُلْطَةِ الشَّعِيرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ التِّجَارَةِ) بِاشْتِرَاكِ أَوْ مُجَاوِزَةٍ لِمُثْمُومٍ خَبِرَ (وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعِ خَشْيَةِ الصَّدَقَةِ) وَلِوُجُودِ خِفَّةِ الثُّمُونِ بِالْخُلْطَةِ هُنَا أَيْضًا (بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَخَيَّنَ) فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ (النَّاطُورِ) هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ حَافِظُ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ وَحُكْمِي إِعْجَائُهَا، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ حَافِظُ الْكَرَمِ وَالثَّانِي الْحَافِظُ مُطْلَقًا (وَالْجَرِينُ وَالذُّكَّانُ وَالْحَارِصُ) ذِكْرُهُ بَعْدَ النَّاطُورِ مِنْ ذِكْرِ الْأَعْمَ بَعْدَ الْأَخْصَ عَلَى غَيْرِ الْأَخِيرِ (وَمَكَانُ الْحَفِظِ وَنَعْوَاهَا) كَمَا تَشْرَبُ بِهِ وَجَرَاتٍ وَمُتَقَهَّدٍ وَجَدَادٍ نَخْلٍ وَمِيزَانٍ وَمِكْيَالٍ وَوَزَانٍ وَكَيْالٍ وَخَمَالٍ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَقَاطٍ وَمُلْقَحٍ وَنَقَادٍ وَمُنَادٍ وَمُطَالِبٍ بِالْأَثْمَانِ؛ لِأَنَّ الْمَالِيْنَ إِنَّمَا يَصِيرَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ بِذَلِكَ وَاسْتَشْكَلَ الْبُلْقِينِي الْجَرِينِ، وَهُوَ بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ

• فَوَدُ: (وَيُصَدَّقُ فِيهَا) أَيِ: الشَّرِيكَ فِي الْقِيَمَةِ سَم. • فَوَدُ: (بِاشْتِرَاكِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي الْمُغْنِي • فَوَدُ: (وَعَرْضِ التِّجَارَةِ) يَشْمَلُ الرَّقِيقَ سَم. • فَوَدُ: (بِاشْتِرَاكِ) أَيِ كَوُجُودِهَا فِي الْمَاشِيَةِ. • فَوَدُ: (فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ) أَيِ: فِي الزَّرَاعَةِ نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (حَافِظُ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ) كَذَا فِي الْمَحَلِّيِّ وَالَّذِي فِي الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْتَجِعُ حَافِظُ الزَّرْعِ وَالشَّجَرِ اه. • فَوَدُ: (وَالذُّكَّانُ) أَيِ وَبِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَخَيَّنَ فِي خُلْطَةِ الْجَوَارِ فِي التِّجَارَةِ الذُّكَّانُ وَهُوَ بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْحَانُوتُ مُغْنِي وَنِهَآةً. • فَوَدُ: (حَلَى غَيْرِ الْأَخِيرِ) وَالْأَخِيرُ هُوَ قَوْلُ الْقَبِيلِ عَلَى احْتِمَالِ الْإِغْجَامِ. • فَوَدُ: (وَمَكَانُ الْحَفِظِ) أَيِ: كَخِزَانَةٍ، وَلَوْ كَانَ مَالٌ كُلُّ بِنَاحِيَةٍ مِنْهُ نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (كَمَا) إِلَى الْمُغْنِي فِي النَّهَآةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: وَاسْتَشْكَلَ إِلَى وَصُورَةِ الْخ. • فَوَدُ: (تَشْرَبُ) أَيِ: الْأَرْضُ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّنْبِيَةَ عِبَارَةً النَّهَآةِ وَالْمُغْنِي وَمَا يُسْقَى بِهِ لَهَا اه. • فَوَدُ: (وَجَرَاتٍ) أَيِ: وَخَصَادٍ نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (وَمِيزَانٍ) أَيِ: وَذِرَاعٍ وَذِرَاعُ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوَدُ: (وَنَقَادٍ) أَيِ: صَرَافٍ (وَمُنَادٍ) أَيِ: ذَلَالٍ. • فَوَدُ: (لِأَنَّ الْمَالِيْنَ إِنَّمَا يَصِيرَانِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابٌ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ جَمَاعَةً وَدَعَا عَنْهُ شَخْصٍ دَرَاهِمَ وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ سَنَةً هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا، وَهُوَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ سَوَاءَ كَانَ مَالٌ

اه قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمَا ذَكَرَ مِنَ التَّرَاجُعِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ التَّقَاضُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا تَرَاجُعَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ اه وَقَالَ فِي الرُّوضِ قَبْلَ ذَلِكَ: وَإِنْ كَانَ لَزِيدٌ أَرْبَعُونَ مِنَ الْبَقَرِ وَلِعَمْرُو ثَلَاثُونَ فَأَخَذَ التَّبِيْعَ وَالْمُسَيِّتَةَ مِنْ عَمْرُو رَجَعَ بِأَرْبَعَةِ أَسْبَاعٍ قِيَمَتِهَا أَوْ مِنْ زَيْدٍ رَجَعَ بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعٍ فَإِنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ فَرَضِهِ فَلَا تَرَاجُعَ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ يَرْجِعُ زَيْدٌ بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعٍ قِيَمَةِ الْمُسَيِّتَةِ وَعَمْرُو بِأَرْبَعَةِ أَسْبَاعٍ قِيَمَةِ التَّبِيْعِ اه. • فَوَدُ: (وَيُصَدَّقُ فِيهَا) أَيِ الْقِيَمَةِ.

• فَوَدُ: (بِاشْتِرَاكِ) (وَعَرْضِ التِّجَارَةِ) يَشْمَلُ الرَّقِيقَ. • فَوَدُ: (وَقِيلَ الْأَوَّلُ حَافِظُ الْكَرَمِ وَالثَّانِي الْخ) الْأَوَّلُ هُوَ النَّاطُورُ بِالْمُهْمَلَةِ وَالثَّانِي هُوَ بِالْمُفْعَلَةِ.

موضِعُ تجفيف الثَّمارِ وتخليص الحبِّ وقيل محلُّ تجفيف الزبيب ومثله البندَرُ للحنطة، والمربدُّ للتمرِّ بأنَّ الخلطة إنَّما تكون قبل الوجوب، والجربى بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه. ويُجاب بأنَّ الإخراج لما توقَّفَ على التجفيف كان العرف بعد توقُّف الارتفاق بالخلطة عليه فاتَّضح وجه عدِّهم له على أنَّ قوله إنَّما إلى آخره غير صحيح كما عُلِمَ ممَّا مرَّ آنفاً وصورة خلطة المجاورة في ذلك أن يكون لكلِّ صَفٍّ نخيل أو زرع في حائطٍ واحد، وكيس دراهم في صندوقٍ واحد أو أمتعة تجارية في دُكانٍ واحد

كُلِّ واحدٍ منهما يتلَّغ نصاباً أم لا فيما يظهر فليراجع ثم رأيت في سم على الغاية ما نصَّه.
(فرغ) عنده ودائع لا تبلَّغ كُلِّ واحدٍ منها نصاباً فجعلها في صندوقٍ واحدٍ جميع الحولِ فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لأنطباع ضابطها، ونية الخلطة لا تشتطُّ انتهى اهـ ش زاد البجيرمي فوجب عليهم زكاتها وزَّعت على الدراهم اهـ، وظاهر ذلك وإن لم يَأْذُن أصحاب الدائع في ذلك الخجل ولم يعلِّموا، وفيه توقُّف؛ إذ الخلطة وإن لم تشتطُّ يثبتها لكن الظاهر أنه لا بُدَّ من فعلها وحصولها بفعل المالك أو الولي أو بإذنه فليراجع. هـ فود: (فمثله) أي: مثل الجربى في الاستشكال.
هـ فود: (البندر) أي: بفتح الموحدة والذال المهملة (للحنطة) أي موضع تصفية الحنطة (والمربد) أي: بكسر الميم وإسكان الزاء. هـ فود: (بأن الخلطة إلخ) متعلِّق باستشكال. هـ فود: (بأن الإخراج) أي للزكاة. هـ فود: (عليه) متعلِّق بتوقُّف إلخ والأوَّلَى أن يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفاً عليه.
هـ فود: (وجه عدِّهم له) أي للجربى واتحاده من شروط الخلطة. هـ فود: (علِمَ ممَّا مرَّ إلخ) كأنه في قوله: إذ لو ورتَّ جمعٌ نَحْلاً مثبِّراً إلخ وحيثُذ فيه بحث؛ إذ للبلقيني أن يريد الخلطة المثبِّنة لحكم الاختلاط فلا يردُّ عليه ما مرَّ؛ لأنَّ حكم الاختلاط ثابت فيه حالة الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع، والجواز إنما ثبت بعدها فليتأمل سم وأشار الكُردي إلى الجواب عنه بما نصَّه: وهو أي: ما مرَّ آنفاً قوله: إلى وقت الإخراج قبيل قول المصنِّف أن لا يتميَّز اهـ. هـ فود: (في ذلك) أي: ما تقدَّم في المتن. هـ فود: (أن يكون لكلِّ إلخ) أي من الخليطين خلطة جوارٍ عبارة النهاية لكلِّ منهما نخيل أو زرع مجاورٍ لنخيل الآخر أو لزَّعه أو لكلِّ واحدٍ كيس في صندوقٍ إلخ اهـ. هـ فود: (في حائط) خرَّج ما إذا كان كلُّ في حائط سم أي: في بُستانٍ فلا خلطة. هـ فود: (وكيس إلخ) الواو بمعنى أو.
هـ فود: (وكيس دراهم إلخ) ظاهره وإن كان أحد الكيسين وديعة عند الآخر سم، وظاهر إطلاقه

هـ فود: (كما علِمَ ممَّا مرَّ) يُحتمل أن يريد قوله السابق ويقاها في غير الحولي وقت الوجوب إلخ.
هـ فود: (كما علِمَ ممَّا مرَّ) كأنه في قوله إذ لو ورتَّ جمعٌ نَحْلاً مثبِّراً إلخ وحيثُذ فيه بحث؛ إذ للبلقيني أن يريد الخلطة المثبِّنة لحكم الاختلاط فلا يردُّ عليه ما مرَّ؛ لأنَّ حكم الاختلاط ثابت فيه حالة الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجواز إنما ثبت بعدها فليتأمل. هـ فود: (لكلِّ صَفٍّ نخيل أو زرع في حائط) خرَّج ما إذا كان كلُّ في حائط. هـ فود: (وكيس دراهم إلخ) ظاهره وإن كان أحد الكيسين وديعة عند الآخر.

ومر ما يُعلم منه أنه ليس المراد بما يجب اتحاده كونه واحداً بالذات بل أن لا يظهر تميز أحد المالكين به، وإن تقدّد. (ولو جوب زكاة الماشية) التي هي النعم كما عُرِفَ بِمَا قَدَّمَهُ وَمَرَّ عَلَى مَا فِيهِ أَنَّهُ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ أَيْضاً فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَالْإِضَافَةُ هُنَا بِمَعْنَى فِي نَحْوِ بِلْ مَكْرُ اللَّيْلِ أَيْ: الزَّكَاةُ فِيهَا كَمَا بِأَصْلِهِ، وَيَصِحُّ كَوْنُهَا بِمَعْنَى اللَّامِ (شَرْطَانِ) غَيْرُ مَا مَرَّ وَيَأْتِي مِنَ النَّصَابِ وَكَمَالِ الْمِلْكِ وَإِسْلَامِ الْمَالِكِ وَحُرِّيَّتِهِ أَحَدُهُمَا (مُضَى الْحَوْلِ) كُلُّهُ، وَهِيَ (فِي مِلْكِهِ) لِيَخْبَرَ لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِلْ صَحِيحٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَلَى أَنَّهُ اعْتَصَدَ بِآثَارِ صَحِيحَةٍ عَنْ كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِلْ أَجْمَعَ التَّائِبُونَ وَالْفُقَهَاءُ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سُمِّيَ حَوْلًا؛ لِأَنَّهُ حَالٌ أَيْ: ذَهَبَ وَأَتَى غَيْرُهُ. (لَكِنْ مَا تُتَّبَعُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لَا غَيْرُ (مِنْ نَصَابٍ) قَبْلَ تِمَامِ حَوْلِهِ، وَلَوْ بِلْ حَظَّةٍ (فَزَكَّى بِحَوْلِهِ) أَيْ: النَّصَابُ لِمَا مَرَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَوَافَقَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفَ وَلَآنَ الْمَعْنَى فِي اسْتِثْنَاءِ الْحَوْلِ حُصُولُ النَّمَاءِ، وَالنَّتَاجُ نَمَاءٌ عَظِيمٌ فَتَبَعَ الْأَصْلَ فِي حَوْلِهِ وَإِنْ مَاتَ، فَوَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِائَةٌ فَوَلَدَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ قَبْلَ الْحَوْلِ وَجَبَ شَتَانٍ أَوْ عِشْرِينَ لَمْ يُفِدْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهَُا لَمْ

وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الْوَدِيعَةِ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ صَاحِبُهُ لِلْآخِرِ بَوْضْعِهَا مَعَ ذَرَاهِمِهِ فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ، وَفِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخُ) أَيْ: فِي شَرْحٍ أَنْ لَا تَتَمَيَّزُ فِي الْمَشْرَبِ. □ فَوَدَّ: (الَّتِي) إِلَى قَوْلِهِ ضَعِيفٌ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَمَرَّ إِلَى فَلَا اعْتِرَاضَ. □ فَوَدَّ: (بِمَا قَدَّمَهُ) أَيْ: قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيْ: فِي أَوَّلِ الْبَابِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْوَضْعُ الْخُ) فَاعِلُ مَرَّ وَالضَّمِيرُ لِمُسَاوَاةِ الْمَاشِيَةِ لِلنَّعَمِ. □ فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ كَوْنُهَا الْخُ) أَيْ وَالْإِضَافَةُ لِلْمَلَابَسَةِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ مَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ ضَعِيفٌ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) الْأَوَّلَى وَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ النَّصَابِ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ. وَقَوْلُهُ: (وَكَمَالُ النَّصَابِ الْخُ) بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا) أَيْ: الشَّرْطَيْنِ. □ فَوَدَّ: (سُمِّيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَدَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِسَاعِيهِ اعْتَدَ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ) أَيْ: فِي شَرْحٍ، وَفِي الصَّفَارِ صَغِيرَةٌ فِي الْجَدِيدِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ مَاتَ) أَيْ الْأَصْلُ سَم. □ فَوَدَّ: (فَإِذَا كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي قُلُوْ كَانَ عِنْدَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ مِنَ الْغَنَمِ فَوَلَدَتْ وَاحِدَةً مِنْهَا سَخْلَةٌ قَبْلَ الْحَوْلِ وَلَوْ بِلْ حَظَّةٍ وَالْأُمُهَاتُ بَاقِيَةٌ لِرِمَمِهِ شَتَانٍ، وَلَوْ مَاتَتْ الْأُمُهَاتُ وَبَقِيَ مِنْهَا دُونَ النَّصَابِ أَوْ مَاتَتْ كُلُّهَا وَبَقِيَ النَّتَاجُ نَصَابًا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ مَا يَكْمُلُ بِهِ النَّصَابُ فِي الْأَوَّلَى زَكَّى بِحَوْلِ الْأَصْلِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَجَبَ شَتَانٍ) أَيْ: كَثِيرَتَانِ عَ شَ أَيْ بِالْقِسْطِ فَإِنَّ لَمْ تَوْجَدَا بِهِ فَالْقِيَمَةُ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ عِشْرِينَ لَمْ يُفِدْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَذَكَرَ فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ أَنَّ فَائِدَةَ الضَّمِّ إِنَّمَا تَظْهَرُ إِذَا بَلَّغْتَ بِالنَّتَاجِ نَصَابًا آخَرَ بِأَنْ مَلَكَ مِائَةً شَاةٍ فَتَبَجَّتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ فَتَبَجَّتْ شَتَانٍ قُلُوْ تَبَجَّتْ عَشْرَةٌ فَقَطْ لَمْ يُفِدْ انْتَهَى قَالَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلْ

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ مَاتَ) أَيْ: الْأَصْلُ.

تبلغ بالنتاج ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يُفقد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم ماتت من الأمهات عشرون. ويُرد بأن كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا يرد عليهما هذا قيل: يرد الأول على المتن؛ لأن العشرين يصدق عليها أنها تُتبع من نصاب ومع ذلك لا تُزكى بخوله، ويُرد بأنه عليم من كلامه أن الأمهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء زائد على الأربعين فالنتاج أولى فإيراد مثل ذلك عليه تساهل، أو أربعون شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة واستشكل الإسنادي هذا بأنه يقتضي أن السوم لا يجب في جميع النصاب وأجيب بفرض ذلك فيما إذا كان النتاج قبل آخر الحول ينحو يومين مما لا يؤثر العلف فيها، وفيه نظر لمنافاته لكلامهم وبأن السخلة المُقدَّاة باللبن لا تُعد معلوفة عُرقاً، ولا شرعاً أي: لأن اللبن كالكلأ؛ لأنه ناشئ عنه، وبأن اللبن الذي تشربه السخلة لا يُعد مؤنة عُرقاً؛ لأنه يُستخلف إذا حلب كالماء وأجيب بغير ذلك أيضاً مما فيه نظر، وأحسن من ذلك كله أن يُحاب بأن النتاج لما أُعطي حكم أمهاته في

قد نظهر له فائدة وإن لم تبلغ به نصاباً آخر وذلك عند التلف بأن ملك أربعين سنة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الأمهات عشرون قبل انقضاء الحول وكذا لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فلما نوجب شاة لحول الأمهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وإن لم تبلغ به النصاب اهـ. وقد في المتن: إلا قوله وكذا لو مات إلخ قال ع ش قوله: عشرة صوابه عشرون كما عبر به حجاج اهـ. □ فود: (واعترض إلخ) أقره النهاية والمُفني كما مر آتياً. □ فود: (ورد إلخ) تقدّم عن النهاية آتياً ما يرد هذا الرد. □ فود: (في خصوص ذلك المثال) أي: ولادة المائة عشرين فقط وقوله هذا أي ولادة أربعين عشرين. □ وفود: (يرد الأول) أي: ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) أي على طرديه. □ فود: (بأنه) أي: الشأن. □ وفود: (من كلامه) أي: المفيد أن ما بين النصابين وقص.

□ فود: (أو أربعون) إلى المتن في النهاية والمُفني إلا قوله بفرض إلى بأن السخلة وقوله مما فيه نظر وقوله ثم زابت إلى وخرج وقوله ويقوله إلى ويُشترط. □ فود: (أو أربعون إلخ) مغطوف على قوله مائة إلخ. □ فود: (وماتت) أي: الأربعون الأمهات كلها.

□ فود: (فتجب شاة) أي: صغيرة ع ش. □ فود: (واستشكل الإسنادي هذا) أي: قولهم لكن ما يُتبع من نصاب إلخ، وكذا الإشارة في قوله بفرض ذلك. □ فود: (لمنافاته لكلامهم) أي: الشايل لما إذا كان النتاج في نصف الحول. □ فود: (أي لأن اللبن كالكلأ إلخ) على أنه لا يُشترط في الكلأ أن يكون مباحاً على ما يأتي بيانه نهاية ومُفني. □ فود: (لأنه يُستخلف إلخ) أي: يأتي من عند الله تعالى ويُستخلف إذا حلب فهو شبيه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية. □ فود: (بغير ذلك) راجع النهاية والمُفني إن رُمته.

□ فود: (فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة.

الحول فأولى في السوم فتمحل اشتراطيهما في غير هذا التابع الذي لا تقتصرون إسمائه ثم رأيت شيخنا أشار لذلك، ويأتي عن المتولي ما يخالف ذلك مع رده، وخرج بنتج ما ملك ينحو شراء كما يأتي ويقول: من نصاب ما نتج من دونه كعشرين نتجت عشرين فحولها من حين تمام النصاب ويقول بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الأول بل للثاني، ويشترط اتحاد سبب الملك الأمهات والنتاج فلو أوصى به لشخص لم يضم لحول الوارث، وكذا لو أوصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله لملك الأمهات ثم مات ثم نتجت لم يزك بحول الأصل وانفصال كل النتاج قبل تمام الحول، وإلا فلا زكاة، واتحاد الجنس فلو حملت بإبل إن قصور فلا ضم.

• فود: (فتمحل اشتراطيهما) أي: الحول والسوم. • فود: (ويأتي إلخ) أي: قول قبيل المصنف فإن علفت إلخ. • فود: (كما يأتي) أي: في المتن أيضًا. • فود: (وبقوله بحوله ما حدث إلخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغني مختصرًا ما قلناه كالشراح من قيد قبل تمام حوله ولو بلحظة قلنا فإن انفصل النتاج بعد الحول أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعده كجنين خرج بمضه في الحول ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول لم يكن حول النصاب حوله لانقضاء حول أصله اه. قال ع ش أفهم كلامه م ر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حول أصله حوله لكن كلام ابن حج يفيد خلافه اه. • فود: (أو مع آخره) قال في شرح الرزوي إن ذلك قضية كلامه كأصله وأنه ظاهر سم ومرر أيضًا عن النهاية والمغني ما يفهم خلاف تلك القضية. • فود: (ويشترط اتحاد سبب الملك إلخ) قال النهاية والمغني عقب المتن بشرط كونه مملوكًا لملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ثم قال: وخرج بقولنا: أن يكون مملوكًا إلخ ما لو أوصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله لملك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يزك بحول الأصل كما نقله في الكفاية عن المتولي وأقره اه. قال الرشيدي قوله: بالسبب الذي ملك به النصاب يعني أنه انجر إليه ملكه من ملك الأصل لا أنه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب اه. • فود: (فلو أوصى به) أي: بالنتاج (لشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفرع اختيار شرط آخر لم يصرح به الشراح رحمهم الله تعالى، وهو اتحاد المالك، وكان وجه تعرضه له توهم أن ما ذكره مغل عنه، وليس كذلك فقد يتجدد السبب ويختلف المالك كما إذا أوصى بها لشخص وبتاجها لآخر ثم رأيت عبارة المغني والنهاية بشرط أن يكون مملوكًا لملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب اه بصري. • فود: (وكذا لو أوصى الموصى له بالحمل به إلخ) كان أوصى زيد المالك لأربعين من الغنم بحملها لعمرو ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالحمل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالإرث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزكى النتاج بحول الأصل؛ لأنه ملك النتاج بسبب غير الذي ملك به الأمهات ع ش. • فود: (وانفصال كل النتاج إلخ) مكرّر مع ما قلناه عقب من نصاب.

• فود: (أو مع آخره) قال في شرح الرزوي: إن ذلك قضية كلامه كأصله وأنه ظاهر.

(ولا يُضَمُّ المملوكُ بِشراءٍ أو غيره في الحول)؛ لأنه لم يتم له حولٌ والنتاج إنما خرج عنه للنص عليه، وخرج في الحول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فإذا اشترى غرة المحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تبيع عن محرم وللغرة ربيع ميسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أرباع ميسنة عند محرم، وربطها عند رجب وهكذا، ومن ثم لو طرأت الخلطة على الانفراد لزم للسنة الأولى زكاة الانفراد، ولما بعدها زكاة الخلطة. (فلو ادعى المالك (النتاج بعد الحول) أو نحو البيع أثناءه أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعي واحتج بقول كل (مصدق) المالك؛ لأن الأصل عدم الوجوب مع أن الأصل في كل حديث تقديره بأقرب زمن (فإن اتهم) من الساعي مثلاً (حلف)

• قول (سني): (ولا يضم المملوك إلخ) أي: إلى ما عنده. • قوله: (أو غيره) أي: كإثبات وصية وهيبة نهاية ومغني. • قوله: (لأنه) إلى قوله نعم في النهاية والمغني لا قوله: (ومن ثم إلى المشي وقوله: مع أن الأصل إلى المشي، وما أتبه عليه. • قوله: (لأنه لم يتم له حول إلخ) أي: وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهاية ومغني. • قوله: (والنتاج إنما خرج عنه) أي: من اشتراط الحول (للتص عليه) أي: فبقي ما عداه على الأصل نهاية ومغني. • قوله: (فإذا اشترى غرة محرم ثلاثين إلخ) أي: أو وربها أو نحو ذلك نهاية ومغني. • قوله: (ومن ثم لو طرأت إلخ) لا يظهر وجه تفريعه على ما قبله فكان الأولى أن يقول: كما لو طرأت إلخ.

• قول (سني): (بغذ الحول) أي: أو مع آخره كما قدمه آنفاً خلافاً للنهاية والمغني. • قوله: (أو نحو البيع إلخ) عبارة المغني والنهاية: أو أنه استفادته بنحو شراء وادعى الساعي خلافه اهـ. • قوله: (أو نحو البيع أثناءه إلخ) أي: ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والمغني: ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو إقالة استأنفه من حين الرد فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لإخراجها لا يتطّل به الرد قبل التمكن من أدائها فإن سارع لإخراجها ولم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر فإن أخرجه من المال أو غيره بأن باع منه بقدرها واشترى بتمنه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة وله الأرض، وإن أخرجه من غيره رد؛ إذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الأداء من مال آخر، ولو باع النصاب بشرط الخيار فإن كان المالك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفاً بأن كان الخيار لهما ثم فسخ المقتل لم ينقطع الحول لعدم تجدد الملك، وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول، وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من المقتد اهـ.

• قوله: (واحتج بقول كل إلخ) أي: بخلاف ما لو قطعت قرائن الأحوال بكذب أحدهما كان ثم الحول في رمضان والنتاج بنو أربعة أشهر وادعى المالك حين طلب الساعي في نصيب شوال الزكاة أنها بغذ الحول فلا يبالى بكلامه كما يأتي عن البصري. • قوله: (مع أن الأصل في كل حديث إلخ) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضي خلافه بصري، وقد يجاب بأن هذا راجع لما في المشي فقط.

ندباً فإن أتى ثرك، ولا يحلف ساع، ولا مستحق. (ولو مات) المالك في الحول انقطع فيستأنفه الوارث من وقت الموت نعم السائمة لا يستأنف حولها منه بل من وقت قصده هو لإسامتها بعد علمه بالموت ومثل ذلك ما لو كان مال مورثه عرض تجارة فلا يتعقد حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة، وأما إفتاء التلقيني بالاكتفاء هنا وفي السائمة بقصد المورث فهو مخالف لكلام الأصحاب فاحذره، وإن وافقه الأذرع في بعضه (أو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة في غير نحو قرض النقد (استأنف)؛ لأنه ملك جديد فاحتاج

• **قود:** (ندباً) أي: احتياطاً لحق المستحقين (فإن أتى) أي: نكل (ترك، ولا يحلف ساع) أي: لأنه وكيل (ولا مستحق) أي: لعدم تعيينهم نهاية ومغني قال شيخنا: وكذا إيمان الزكاة كلها مسنونة اه ويأتي عن ع ش ما يوافقه. • **قود:** (ولو مات المالك) أي: للتصايب نهاية. • **قود:** (انقطع إلخ) وملك المرنّد وزكاته وحوله موقوفات فإن عاد إلى الإسلام تبيّن بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله وإلا فلا نهاية ومغني (في الحول إلخ) وظاهر أنه إن وقع الموت قبل آخِر الحول أو مع آخِرِهِ فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من الشركة سم. • **قود:** (مئة) أي من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لإسامتها بعد علمه بالموت) هذا صريح في أنه لو كان الراعي هو الوارث وقد أسامها غير عالم بموت مورثه فلا تعتبر هذه الإسامة كما اعتمده ع ش. • **قود:** (ومثل ذلك إلخ) في الرزق مثله. • **قود:** (حتى يتصرف إلخ) أي: الوارث بعد علمه بموت مورثه كما يفيد التشبيه.

• **قود:** (هنا) أي: في عرض التجارة. • **قود:** (في بعضه) أي: في السائمة كما يأتي. • **قود:** (أو زال ملكه إلخ) أي: عن التصايب أو بعضه يبيع أو غيره نهاية ومغني أي: كهيئة شرح بأفضل.

• **قود (سبي):** (فعاد) أي: بشراء أو غيره نهاية ومغني أي: كردّ ببيع وإقالة وهبة كردّي على بأفضل. • **قود (سبي):** (أو بادل بمثله) أي: كإبل بإبل مغني. • **قود:** (مبادلة) إلى قوله: وكذا في المغني، وكذا في النهاية إلا قوله وفي الوجيز إلى وسجل. • **قود:** (مبادلة صحيحة) أي: أما المبادلة الفاسدة أي: كالمعاوضة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض؛ لأنها لا تزيل الملك فلو عاوض غيره بأن أخذ منه تسعة عشر ديناراً بمثلها من عشرين ديناراً زكى الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها نهاية ومغني. قال ع ش قوله: فلو عاوض إلخ صريح ما ذكر أن الحول إنما يتقطع فيما خرج عن ملكه دون ما بقي، وظاهر قوله: السابق عن التصايب أو بعضه إلخ استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيرها إلا أن يقال المراد استأنف فيما بادل فيه وأجاب عنه سم على حجة ناقلة عن بعضهم بأن محل انقطاعها بها أي: بالمعاوضة إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام التصايب من نوع المتسم له ع ش. • **قود:** (في غير نحو قرض إلخ) عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المغني بغير الصرف قال

• **قود:** (في الحول إلخ) وظاهر أنه إن وقع الموت قبل آخِر الحول أو مع آخِرِهِ فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من الشركة.

لِحَوْلٍ ثَانٍ وَأَتَى بِالْفَاءِ، وَمَثَلٌ لِيَفْهَمَ الْاسْتِثْنَاءَ عِنْدَ طُولِ الزَّمَنِ وَاخْتِلَافِ النَّوعِ بِالْأَوَّلَى وَيُكَرِّرُهُ لَهُ ذَلِكَ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَازَ مِنَ الزَّكَاةِ وَفِي الْوَجِيزِ يَحْرُمُ زَادٌ فِي الْإِحْيَاءِ: وَلَا تَبَرُّأً بِهِ الذَّمُّ بَاطِنًا وَأَنَّ هَذَا مِنَ الْفِقْهِ الضَّارِّ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ يَأْتُمُّ بِقَصْدِهِ لَا بِفِعْلِهِ، وَشَمِلَ الْمَثْلُ يَتَّبِعُ بَعْضُ النَّقْدِ الَّذِي لِلتَّجَارَةِ بِبَعْضٍ كَمَا بِفِعْلِهِ الصَّيَارِفَةُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَكَذَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ سَائِمَةً لِلتَّجَارَةِ فَبَادَلَهَا بِمِثْلِهَا فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ أَيْضًا، وَلَوْ أَقْرَضَ نِصَابٌ نَقْدًا فِي الْحَوْلِ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَمْ يَزُلْ بِالْكُلِّيَّةِ لِثُبُوتِ بَدَلِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُقْتَرِضِ وَالدَيْنِ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا يَأْتِي.

(و) الشَّرْطُ الثَّانِي (كَوْنُهَا سَائِمَةً) بِفِعْلِ الْمَالِكِ أَوْ وَكَيْلِهِ

الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: فِي غَيْرِ التَّجَارَةِ أَيْ: بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الصَّرْفِ كَمَا يَأْتِي، وَلَا يُقْتَرَضُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ إِذَا كَانَ فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يُقْتَرَضُ بِهِ إِذَا قَالَ ع ش أَيْ: أَمَّا هِيَ فَلَا يَضُرُّ الْمُبَادَلَةُ فِيهَا أَثْنَاءَ الْحَوْلِ عَلَى مَا يَأْتِي أَه قَلَّلَ الشَّارِحُ أَذْخَلَ بِالتَّخْوِ عَرَضَ التَّجَارَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُكَرَّرُ) أَيْ: كَرَاهَةً تَثْرِيهَ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ أَيْ: الْكَرَاهَةُ أَه.

□ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ: إِزَالَةُ الْمِلْكِ النَّصَابِ أَوْ بَعْضِهِ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ بِمُعَارَضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. □ قَوْلُهُ: (إِنْ قَصَدَ بِهِ الْفِرَازَ) أَيْ: فَقَطُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ أَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ فَقَطُّ أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَازِ فَلَا يُكَرَّرُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا.

□ قَوْلُهُ: (وَفِي الْوَجِيزِ يَحْرُمُ الْإِلْخُ) أَيْ: إِذَا قَصَدَ بِذَلِكَ الْفِرَازَ مِنَ الزَّكَاةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا هَذَا مِنَ الْفِقْهِ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَإِنْ أَبَا يَوْسُفَ كَانَ يَفْعَلُهُ وَالْعِلْمُ عِلْمَانِ ضَارٌّ وَنَافِعٌ، وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الضَّارِّ أَه.

□ قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) أَيْ: فَإِنَّهُمْ يَسْتَأْنِفُونَ الْحَوْلَ كُلَّمَا بَدَّلُوا وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ سُرَيْجَ بَشَّرُوا الصَّيَارِفَةَ بِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنَّهُمْ يَسْتَأْنِفُونَ الْإِلْخُ أَيْ: بِشَرْطِ صِحَّةِ الْمُبَادَلَةِ مِنَ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ وَالمُثَآئِلَةِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَالْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ فَقَطُّ عِنْدَ اخْتِلَافِهِ وَالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ مُطْلَقًا ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ أَيْضًا) هَلْ مَحَلُّهُ حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ زَكَاةَ الْعَيْنِ أَمَّا حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ زَكَاةَ التَّجَارَةِ فَلَا كَمَا إِذَا سَبَقَ حَوْلُ التَّجَارَةِ سَمَ وَجَزَمَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ بَاعِشَنَ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلٍ وَيُفْهَمُ أَيْضًا مَا مَرَّ عَنِ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي تَقْيِيدُ الْمُبَادَلَةِ بِغَيْرِ التَّجَارَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالشَّرْطُ الثَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ: مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَاعْتَمَدَ إِلَى الْإِسْنَوِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ مَا فِيهِ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (بِفِعْلِ الْمَالِكِ الْإِلْخُ) أَيْ: مَعَ عَلَيْهِ بِمِلْكِيهَا ع ش وَشَيْخُنَا وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَيْضًا مَا

□ قَوْلُهُ: (فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ أَيْضًا) هَلْ مَحَلُّهُ حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ زَكَاةَ الْعَيْنِ أَمَّا حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ زَكَاةَ التَّجَارَةِ فَلَا كَمَا إِذَا سَبَقَ حَوْلُ التَّجَارَةِ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوَضِ فَلَوْ عَارَضَ أَيْ: بِأَنَّ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ تِسْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا بِتِسْعَةِ عَشَرَ مِنْ عِشْرِينَ زَكَّى الدِّينَارَ لِحَوْلِهِ وَتِلْكَ لِحَوْلِهَا أَه أَقُولُ: لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ؛ إِذْ بِالْمُعَارَضَةِ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا اسْتَشْكَلُوا ذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ أَجَابَ بِأَنَّ مَحَلَّ انْقِطَاعِهِ بِهَا إِذَا لَمْ يُقَارِنْهَا مَا يَحْصُلُ بِهِ تَمَامُ النَّصَابِ مِنْ نَوْعِ الْمُتَمِّمِ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِثُبُوتِ بَدَلِهِ) إِنْ كَانَ ثُبُوتُ الْبَدَلِ يُقَارِنُ مِلْكَ الْمُقْتَرِضِ، وَلَا فَهْوَ مُشْكِلٌ.

أَوْ وَلِيَّهِ أَوْ الْحَاكِمِ لِغَيْبَتِهِ مَثَلًا لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي سَائِمَةٍ بِنَفْسِهَا

يُعْذَرُهُ وَجِبَارَةٌ شَرْحَ بِأَفْضَلِ لِبَاعِثَيْنِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ السَّوْمُ مِنَ الْمَالِكِ الْمُكَلَّفِ الْعَالِمِ بِمِلْكِهِ لَهَا أَوْ مِنْ نَائِبِهِ وَلَوْ حَاكِمًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِسَامَةَ وَلِيَّ الْمَخْجُورِ كِإِسَامَةِ الرَّشِيدِ لَكِنْ لَوْ كَانَ الْحِظُّ لِلْمَخْجُورِ فِي تَرْكِهَا فَهَذَا مَوْضِعٌ تَأْمُلُ انْتَهَى، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى تَأْمُلٍ بَلْ يَتَّبِعِي الْقَطْعُ بَعْدَ صِحَّةِ الْإِسَامَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ: وَهَلْ تُعْتَبَرُ إِسَامَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مَاشِيَتُهُمَا أَوْ لَا أَثَرُ لِذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَعَدُّ تَخْرِيجُهَا عَلَى أَنَّ عَمْدَهُمَا عَمْدٌ أَمْ لَا هَذَا إِذَا كَانَ لُهُمَا تَمَيُّزٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ اغْتَلَقْتَ مِنْ مَالٍ حَزْبِي لَا يَضْمَنُ أَنَّ السَّوْمَ لَا يَنْقَطِعُ كَمَا لَوْ جَاعَتْ بِلَا رَغْيٍ وَلَا عَلْفٍ. وَالمُتَوَلَّدُ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ لَهُ حُكْمُ الْأُمِّ فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً ضُمَّ إِلَيْهَا فِي الْحَوْلِ وَلَا فَلَاحَ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ وَيَتَعَدُّ تَخْرِيجُهَا الْخُ أَيُّ: فَيَكُونُ الرَّاجِعُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَابَ بِإِسَامَتِهِمَا. وَقَوْلُهُ: (لَا يَضْمَنُ) أَيُّ: بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَمَانٌ. وَقَوْلُهُ: (إِنَّ السَّوْمَ لَا يَنْقَطِعُ) مُقْتَضًاهُ عِبَارَةٌ سَمَّ بَعْدَ ذِكْرِ مَقَالَةِ الْأَذْرَعِيِّ الْمَازَةَ قَوْلُهُ: فَهَذَا مَوْضِعٌ تَأْمُلُ لَا يَتَعَدُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ مُرَاعَاةَ الْمَضْلَحَةِ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِإِسَامَتِهِ إِذَا اقْتَضَتْ الْمَضْلَحَةُ خِلَافَهَا كَانَ كَانَ الْعَلْفُ يَسِيرًا جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ فِي الزَّكَاةِ وَمَا يَضْرِفُهُ عَلَى الْإِسَامَةِ مِنْ نَحْوِ أَجْرَةِ رَاعِيهَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ اقْتَضَتْ الْمَضْلَحَةُ الْإِسَامَةَ كَانَ كَانَتْ مُؤَنَّةُ الْإِسَامَةِ مَعَ قَدْرِ الزَّكَاةِ حَقِيرَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُؤَنَةِ الْعَلْفِ فَيُعْتَدُّ بِهَا، وَكَذَا لَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأْمَلْ. وَيَتَّبِعِي أَنَّ يَجْرِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الْحَاكِمِ لِغَيْبَةِ الْمَالِكِ مَثَلًا أَه قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَأَقُولُ: يَتَّبِعِي أَنَّ يَكُونَ الْوَكِيلُ كَذَلِكَ أَه يَعْنِي الْوَكِيلَ الْمُطْلَقَ لِلْمَالِكِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَاشِيَتِهِ، وَأَمَّا وَكِيلُهُ فِي خُصُوصِ إِسَامَةِ مَاشِيَتِهِ بَأَنَّ أَمْرَهُ بِهَا فَيُعْتَدُّ بِهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ه. قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي الْخُ) عِلَّةٌ لِلتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ بِفِعْلِ الْمَالِكِ

ه. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّهِ) قَالَ التَّائِيْرِيُّ مَا نَصَّهُ: (فَنَبِيَّةٌ): قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الظَّاهِرُ أَنَّ إِسَامَةَ وَلِيَّ الْمَخْجُورِ كِإِسَامَةِ الرَّشِيدِ مَاشِيَتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْحِظُّ لِلْمَخْجُورِ فِي تَرْكِهَا فَهَذَا مَوْضِعٌ تَأْمُلُ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ إِسَامَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مَاشِيَتُهُمَا أَوْ لَا أَثَرُ لَهَا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَعَدُّ تَخْرِيجُهَا عَلَى أَنَّ عَمْدَهُمَا عَمْدٌ أَوْ لَا إِذَا كَانَ لُهُمَا تَمَيُّزٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ لَوْ اغْتَلَقْتَ مِنْ مَالٍ حَزْبِي لَا يَضْمَنُ أَنَّ السَّوْمَ لَا يَنْقَطِعُ كَمَا لَوْ جَاعَتْ بِلَا عَلْفٍ وَلَا رَغْيٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ وَالمُتَوَلَّدُ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ لَهُ حُكْمُ الْأُمِّ فَإِنْ كَانَتْ هِيَ السَّائِمَةُ ضُمَّ إِلَيْهَا فِي الْحَوْلِ وَلَا فَلَاحَ وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ زَكَوِيَّيْنِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ لَكِنْ يُشْكَلُ بِأَيِّ أَصْلِيهِ يُلْحَقُ، وَيَتَّبِعِي عَلَى قِيَاسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُلْحَقَ بِالْأُمِّ أَه مَا فِي التَّائِيْرِيِّ وَقَوْلُهُ: فَهَذَا مَوْضِعٌ تَأْمُلُ لَا يَتَعَدُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ مُرَاعَاةَ الْمَضْلَحَةِ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِإِسَامَتِهِ إِذَا اقْتَضَتْ الْمَضْلَحَةُ خِلَافَهَا كَانَ كَانَ الْعَلْفُ يَسِيرًا جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ فِي الزَّكَاةِ، وَمَا يَضْرِفُهُ عَلَى الْإِسَامَةِ مِنْ نَحْوِ أَجْرَةِ رَاعِيهَا كَانَ كَانَ الْوَاجِبُ بَنَتْ مَخَاضِ نَسَاوِي عَشْرِينَ دِينَارًا، وَأَجْرَةُ رَاعِيهَا فِي الْعَامِ خَمْسَةَ دَنَانِيرَ، وَكَانَ الْعَلْفُ بَنَحْوِ دِينَارَيْنِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اقْتَضَتْ الْمَضْلَحَةُ الْإِسَامَةَ كَانَ كَانَتْ مُؤَنَّةُ الْإِسَامَةِ مَعَ قَدْرِ الزَّكَاةِ حَقِيرَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُؤَنَةِ الْعَلْفِ فَيُعْتَدُّ بِهَا وَكَذَا لَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأْمَلْ وَيَتَّبِعِي أَنَّ يَجْرِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الْحَاكِمِ لِغَيْبَةِ الْمَالِكِ مَثَلًا.

والسائمة الراعية في كلِّ مباح وذلك للتقييد بالسوم في الأحاديث في الإبل والغنم والحق بهما البقر فافهم أنه لا زكاة في معلوفة؛ لأن مؤنتها لما لم تتوفر لم تحتمل المواساة أما المملوك فإن قلت: قيمته بحيث لم يُعد مثله كلفة في مقابلة نمايتها فهي سائمة، وإلا فهي معلوفة على ما رجحه الشبكي واعتمد الجلال البلقيني أنه يؤثر مطلقاً

إلخ. هـ قوله: (والسائمة الراعية في كلِّ مباح) كان الأولى أن يؤخره ويذكره قبيل قوله: أما المملوك إلخ. هـ قوله: (في كلِّ مباح) والكلأ بالهمز: الحشيش مطلقاً رطباً أو يابساً والهشيم هو اليابس والعشب والخلأ بالقصر هو الرطب، وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم أن استقاء الماء وسقيها إياه لا يضُرُّ في وجوب الزكاة ويؤجبه بأن الغالب أنه لا كلفة في الماء، ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلز كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف المملوك الذي قيمته غير يسيرة شينخنا. هـ قوله: (وذلك أي: اشترط كونها سائمة. هـ قوله: (أما المملوك) شامل لما لا يستتبه الأديون وما استتبه، وبعضهم نقل عن شينخنا الرملي تصويره بغير ما يستتبه ورده م ر بأنه بتسليم صحته ليس للتقييد إلا بنقل سم على حججهم على عبارة النهاية: ولو أسيئت في كلِّ مملوك كان ثبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان أصحهما كما أفتى به الفقهاء وجزم به ابن المقرئ أولهما لأن قيمة الكلأ تافهة غالباً ولا كلفة فيها ورجح الشبكي أنها سائمة إن لم يكن للكلأ قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يُعد مثلاً كلفة في مقابلة نمايتها، وإلا فمعلوفة، ولو جزه وأطعمها إياه في المزرعة أو البلد فمعلوفة اه زاد المصنف والكلأ المقصوب كالمملوك فيما ذكر فيه اه. قال ع ش قوله م ر كان ثبت في أرض مملوكة أي: أو اشتراه ولو بقيمة كثيرة، ومثل ذلك ما يستتبه الناس كان استأجر أرضاً للزراعة ويذكر بها حياً فثبت فهو من الكلأ المملوك فهي الراعية له الخلاف المذكور، وقوله أصحهما كما أفتى به الفقهاء إلخ أي: إنها سائمة فتجب فيها الزكاة وقوله فمعلوفة أي إن كان ما أكلته من المجزور قدرًا لا تعيش بدونه بلا ضرر بين اه ع ش. هـ قوله: (هلى ما رجحه الشبكي) اعتمد م ر اه سم أي: في غير النهاية، وكذا اعتمد شرح المنهج وشينخنا، وكذا الشارح في الحاصل الآتي، وإن تبرأ هنا منه. هـ قوله: (أنه يؤثر مطلقاً) أي: وإن قلت اعتمد في شرحي بأفضل، وفي الكردني عليه، وكذلك في الأسنى وشروح الإزساد والمباني للشارح، وظاهر المعنى والنهاية اعتماداً أنها لو رعت ما اشتراه أو المباح في محلها فسائمة، وإن جزه فمعلوفة اه:

هـ قوله: (والسائمة الراعية في كلِّ مباح) لم يتعرض لاختيار سقيها من ماء مباح أو عدم اختياره. هـ قوله: (فافهم أنه لا زكاة إلخ) قد يقال: التقييد بالسوم في الأحاديث خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له كما تقرَّر في الأصول إلا أن يمنع أن السوم بما لا يتبغي التوقف فيه فليأتمل. هـ قوله: (أما المملوك) أي: كان ثبت في أرض مملوكة له أو موقوفة عليه شرح م ر. هـ قوله: (أما المملوك) شامل لما لا يستتبه الأديون، وما استتبه وبعضهم نقل عن شينخنا الرملي تصويره بغير ما يستتبه ورده م ر بأنه بتسليم صحته ليس للتقييد إلا بنقل. هـ قوله: (هلى ما رجحه الشبكي) اعتمد م ر.

والإسنوي وغيره إفتاء القفال بأنها لو رعت ما اشتراه في محلّه فسائمة، وإلا فمعلوفة قال القفال: ولو رعاها ورقًا تنائر فسائمة، وإن قدّمه لها فمعلوفة أي: ما لم يكن من حشيش الحزم فلا ينقطع به السوم؛ لأنه لا يملك وإنما يثبت لآخذه نوع اختصاص فإذا غلفها به فقد غلفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن الصماد، وفيه ما فيه؛ لأنّ المدار على الكلفة وعدمها لا على ملك المعلوف والحاصل أنّ الذي يشجّه من ذلك أنّ ملك العلف أو مؤنة تقديم المباح لها إن عدّه أهل الرّف تافهاً في مقابلة بقايتها أو نمايتها فهي باقية على سومها، وإلا فلا فإن قلت: يُشكّل على هذا ما يأتي في العلف من النظر إلى الضرر البين، وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشر مطلقاً قلت: يفرّق بأنّ ما هنا فيه النظر للمعلوف وذلك فيه النظر لزمّنه فينقطع كلّ بما يناسبه على أنّ المدرك فيهما واحد في الحقيقة كما يعلم ممّا يأتي فإن شراء الماء لا يسقط الوجوب من أصله فلم يُنظر فيه لإتافه وغيره بخلاف العلف هنا ويظهر إثبات ذلك أيضاً فيما لو استأجر من يرعاها بأجرة فيفرّق بين كثرة الأجرة وقليتها، ولا أثر لشرب التناج لين أمه؛ لأنه ناشئ عن الكلال المباح مع كونه تابعا

• فود: (والإسنوي وغيره إفتاء القفال إلخ)، وكذا اعتمدته النهاية والمغني بشرط عدم الجز كما مرّ، وظاهر هذا الإفتاء ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدّم عن ع ش وضعفه الحفني فقال: لأنه إذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حتّى اه. • فود: (قال القفال إلخ) اعتمدته النهاية. • فود: (وإن قدّمه إلخ) أي إن جمّع الورق المتناثر وقدمه للماشية. • فود: (ما لم يكن إلخ) أي: ما قدّمه لها. • فود: (لأنه لا يملك) أي: ولهذا لا يصحّ أخذه للبيع نهاية. • فود: (قاله ابن الصماد) أقرّه النهاية والضمير راجع لقوله أي: لم يكن إلخ. • فود: (والحاصل إلخ) اعتمدته شيخ الإسلام في المنهج والخطيب في شرحي التبيين ومختصر أبي شجاع والجمال الزملي في شرح البهجة كزدي على بأفضل، وكذا اعتمدته الحفني وشيخنا والبجيرمي. • فود: (يشكّل على هذا) أي: الحاصل المذكور. • فود: (ما يأتي إلخ) أي: أيضاً في المثني. • فود: (مطلقاً) أي: وإن كانت قيمة الماء تافهة. • فود: (قلت: يفرّق بأنّ ما هنا إلخ) يقال عليه: لم كان النظر هنا للمعلوف وهناك لزمّنه سم ويأتي نظيره في قول الشارح فإن شراء الماء إلخ. • فود: (ويظهر إلخ) يتّبعني لمن يتأمل فيه ويحرّر فإن في أصل الرّوضة إطلاق وجوب الزكاة في الماشية المستأجر على رعيها بصري. وقد يجاب بأنّ شأن المتأخرين تقييد إطلاق المتقدمين بما يظهر لهم. • فود: (إثبات ذلك إلخ) أي: الحاصل المذكور وهل يتأتّى ذلك أيضاً فيما جرث به عادة ولاه الجور من أخذ شيء من رعاة المواشي في مقابلة رعيهم من الكلال المباح لما فيه من الكلفة، أو يقال: هي في الحقيقة راعية في كلال مباح، ولا نظر لهذا المأخوذ محل تأمل بصريّ وجزم ع ش بالثاني. • فود: (فيفرّق بين كثرة الأجرة إلخ) أي: إن عدت كلفة فمعلوفة وإلا فسائمة كزدي.

• فود: (قلت يفرّق بأنّ ما هنا إلخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للمعلوف وهناك لزمّنه.

ولذا لم يفرّد بحول، وقول الاستوي عن المتولي: لا يُضَمُّ لأُمِّه حتى يُسَامَ بَقِيَّةَ حَوْلِهَا اعْتَرَضَ
بأنه يلزَمُ منه أنه لا يُزَكَّى ما دام صَغِيرًا؛ لأنه لا يُجْتَرَى بالسوم عن لَبِنِ أُمِّه، وهو باطل، وخرَجَ
بإِسَامَةٍ مِنْ ذِكْرِ سَائِمَةٍ وَرِثَتِهَا وَتَمَّ حَوْلُهَا، ولم يعلم فلا زكاة فيها خلافاً لما بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وما
لو أَسَامَهَا غَاصِبٌ أَوْ مُشْتَرٍ شِرَاءً فَايْذَا.

(فَإِنْ غُلِفَتْ مُعْظَمُ الْحَوْلِ) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا (فَلَا زَكَاةَ) فِيهَا لِكَثْرَةِ مُؤَنِّيَّتِهَا حِينَئِذٍ (وَالَا) تُعْلَفُ مُعْظَمَهُ
كَأَنَّ كَانَتْ تُسَامُ نَهَارًا وَتُعْلَفُ لَيْلًا (فَالْأَصَحُّ) أَنَّهَا (إِنْ غُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ) إِثْمَا
لِقَلَّةِ الزَّمَنِ كَيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّهَا تَصْبِرُ عَنِ الْعَلْفِ الْيَوْمَيْنِ لَا الثَّلَاثَةَ، وَإِنَّمَا لَا يَسْتَفْنِيهَا
بِالرَّعِيِّ فَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهَا بِالْعَلْفِ حِينَئِذٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ (وَجِبَتْ) زَكَاتُهَا لِخِفَةِ مُؤَنِّيَّتِهَا
(وَالَا) تَعِيشُ أَصْلًا أَوْ مَعَ ضَرَرٍ بَيْنَ يَدَيْهِ بِدُونِهِ (فَلَا) زَكَاةَ لِظُهُورِ الْمُؤَنَةِ سِوَاءِ أَكَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ الَّذِي
غُلِفَتْ بِهِ مُتَوَالِيًا أَمْ غَيْرَ مُتَوَالٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى قَلَّةِ
الْمُؤَنَةِ وَكَثَرَتِهَا،

• فَوَدَّ: (وَلِذَا) أَيُّ: وَلِكُونِ النَّتَاجِ تَابِعَةً لِلْأُمِّهَاتِ. • فَوَدَّ: (وُخْرِجَ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

• فَوَدَّ: (وُخْرِجَ) بِإِسَامَةٍ مِنْ ذِكْرِ الْخُ (وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرَجِ عَمَّا لَوْ أَسَامَهَا الْوَارِثُ عَلَى ظَنِّ بَقَاءِ مَوْرَثِهِ
ثُمَّ تَبَيَّنَ وَفَاتَهُ وَأَنَّهَا فِي مِلْكِ الْوَارِثِ جَمِيعَ الْمُدَّةِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لِكُونِهَا أَسَامَةً بِالْفِعْلِ مَعَ كُونِهَا
فِي مِلْكِهِ فَظَنُّهُ لِلْإِسَامَةِ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَقُوعِهَا لَهُ أَمْ لَا أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَقَدْ يَدُلُّ لَهُ
كَلَامُ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ عَشْرَ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ، وَعَنْ شَيْخِنَا مَا يُصْرَحُ بِالثَّانِي. • فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ
الْأَذْرَعِيُّ) تَقَدَّمَ رَدُّ هَذَا سَمٍ. • فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ أَسَامَهَا الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: سَائِمَةُ الْخُ. • فَوَدَّ: (شِرَاءَ
فَايْذَا) أَيُّ: كَالْمُعَاوَاةِ عَشْرَ. • فَوَدَّ: (لَيْلًا وَنَهَارًا) أَيُّ: وَلَوْ مُفَرَّقًا مُغْنَى وَنَهَايَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا
يُورِثُهُ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَا يَسْتَفْنِيهَا بِالرَّحِي الْخُ) وَلَوْ كَانَ يُسَرِّحُهَا نَهَارًا وَيُلْقِي لَهَا شَيْئًا مِنَ الْعَلْفِ لَيْلًا لَمْ
يُؤَثِّرْ نَهَايَةً. • فَوَدَّ: (فَلَا يَتَغَيَّرُ الْخُ) جَوَابُ إِنْ غُلِفَتْ الْخُ وَكَانَ حَقُّ هَذَا الْمَزْجِ أَنْ يَزِيدَ وَأَوَّ الْعَطْفِ قَبْلَ
وَجِبَتْ الْآتِي فِي الْمُتْنِ. • فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ الْخُ) أَيُّ: بَلْ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ كَانَ كَانَتْ تُسَامُ نَهَارًا

• فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) تَقَدَّمَ رَدُّ هَذَا.

• فَوَدَّ فِي الرَّسْخِ: (فَإِنْ غُلِفَتْ مُعْظَمُ الْحَوْلِ الْخُ) لَوْ ثَبَتَ السُّؤْمُ ثُمَّ ادَّعَى انْقِطَاعَهُ لَوْجُودِ عَلْفٍ مُؤَثِّرٍ فَهَلْ
يُصَدَّقُ بِلَا بَيِّنَةٍ أَوْ لَا بَدٌّ مِنْ بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ يَمَّا يَظْهَرُ وَيُمْكِنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ فَهُوَ كَمَا لَوْ ادَّعَى هَلَكَ
الْمَخْرُوصِ بِسَبَبِ ظَاهِرٍ لَمْ يُعْرِفْ فَإِنَّهُ يَخْتِاجُ لَبِيْنَةً بِوُقُوعِهِ ثُمَّ يَصَدَّقُ فِي التَّلَفِّ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ، فِيهِ
نَظَرٌ، وَلَوْ وَجَدَ الْعَلْفَ بَعْدَ ثُبُوتِ السُّؤْمِ ثُمَّ شَكَّ هَلْ وَجَدَ عَلْفٌ مُؤَثِّرٌ أَوْ لَا فَهَلْ يَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ ثَبَتَ
السُّؤْمُ وَالْأَصْلُ بِقَاوُوهُ وَعَدَمُ انْقِطَاعِهِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) أَيُّ: بَلْ قَوْلُهُمُ
السَّابِقُ كَانَ كَانَتْ تُسَامُ نَهَارًا وَتُعْلَفُ لَيْلًا مَعَ تَفْصِيلِهِمْ فِيهِ كَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِمْ فَالْأَصَحُّ إِنْ غُلِفَتْ قَدْرًا الْخُ
مُصْرَحٌ بِهِ.

وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدَ بِالْعَلْفِ قَطْعَ السُّومِ، وَالْأَنْقَطَعُ بِهِ مُطْلَقًا.
(وَلَوْ سَامَتْ) الْمَاشِيَةُ (بِنَفْسِهَا) فَلَا زَكَاةَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَصْدُ السُّومِ (أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةُ) بِنَفْسِهَا الْقَدْرَ الْمُؤَثَّرَ فَلَا زَكَاةَ أَيْضًا لِحُصُولِ الْمُؤَنَةِ، وَقَصْدُ الْعَلْفِ غَيْرُ شَرْطٍ لِرُجُوعِهِ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الْوُجُوبِ (أَوْ كَانَتْ عَوَامِلُ) لِلْمَالِكِ وَلَوْ فِي مُحَرَّمٍ أَوْ بِأَجْرَةٍ أَوْ لِفَاصِبٍ (فِي حَرْثٍ وَنَضِجٍ)، وَهُوَ مَحَلُّ الْمَاءِ الْمُعَدِّ لِلشُّرْبِ (وَنَحْوِهِ) كَحَمْلِ (فَلَا زَكَاةَ فِي الْأَصَحِّ)؛

وَتُعْلَفُ لَيْلًا مَعَ تَفْصِيلِهِمْ فِيهِ كَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِمْ فَلَا صَحَّ إِنْ عُلِفَتْ قَدْرًا إِنْخَ مُصَرَّحٌ بِهِ اهـ. ة فُود: (وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُفَرَّقُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُ: أَوْ لِفَاصِبٍ، وَقَوْلُهُ الْأَصَحُّ إِلَى وَزَمَنِ الْإِنْخ. ة فُود: (وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَا صَحَّ إِنْ عُلِفَتْ الْإِنْخ. ة فُود: (وَالْأَنْقَطَعُ بِهِ) قَبْلَهُ النِّهَايَةُ وَالْعُرْزُ وَالْأَسْنَى بَأَنْ يَكُونَ مُتَمَوَّلًا قَالَ فِي الْإِيْعَابِ: فَإِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ لَمْ يُؤَثَّرْ قَطْعًا اهـ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ الْأَوَّلِ وَلَا أَثَرُ لِمُجَرَّدِ نِيَّةِ الْعَلْفِ، وَلَا لِعَلْفٍ يَسِيرٍ كَمَا مَرَّ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ السُّومِ وَكَانَ مِمَّا يَتَمَوَّلُ اهـ. قَالَ ع ش: وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَهَا قَدْرًا يَسِيرًا وَقَصَدَ بِهِ قَطْعَ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ اهـ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لِأَنَّهَا مُعَدَّةُ الْإِنْخ. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَيُّ: وَإِنْ قُلَّ أَوْ كَانَ قَدْرًا تَعْيِشُ بَدْوِيهِ بِلَا ضَرَرٍ بَيْنَ شَرْحِ بِأَفْضَلِ لِيَاغِشِي.

ة فُود (سُنِّي): (وَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا الْإِنْخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ الْمَادَّةُ مِنْ رَغْبِ الدَّوَابِّ فِي نَحْوِ الْجَزَائِرِ فَهِيَ سَائِمَةٌ، وَأَمَّا مَا يَأْخُذُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ الْمُلتَزِمِ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَهُوَ ظَلَمٌ مُجَرَّدٌ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِسَامَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ جَمِيعَ السَّنَةِ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَتْ تَزَعَى فِي كُلِّ مَبَاحٍ جَمِيعَ السَّنَةِ لَيْكُنْ جَرَتْ عَادَةُ مَالِكِيهَا بِعَلْفِهَا إِذَا رَجَعَتْ إِلَى بُيُوتِ أَهْلِهَا قَدْرَ الزِّيَادَةِ لِمَاءٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ يَسِيرٍ يُلْحَقُهَا هَلْ ذَلِكَ يَقْطَعُ حُكْمَ السُّومِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر وَلَوْ كَانَ يُسَرُّهَا نَهَارًا وَيُلْقَى لَهَا شَيْئًا لَمْ يُؤَثَّرْ أَتَاهَا سَائِمَةٌ ع ش. ة فُود: (أَوْ اعْتَلَفَتْ السَّائِمَةُ بِنَفْسِهَا) أَيُّ: أَوْ عُلِفَتْهَا الْفَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا زِيَادَةً وَمُغْنَى.

ة فُود (سُنِّي): (أَوْ كَانَتْ عَوَامِلُ الْإِنْخ) أَيُّ: وَإِنْ أُسِمَتْ.

(تَنْبِيْهٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ حَصَلَ مِنَ الْعَوَامِلِ نِتَاجٌ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ يُقَالُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا تَمَّ نِصَابُهُ وَحَوْلُهُ مِنْ حِينِ الْإِنْفِصَالِ، وَمَا مَضَى مِنْ حَوْلِ الْأَمْثَالِ قَبْلَ اتِّفَاصِهِ لَا يُعْتَدُ بِهِ لِعَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا ع ش وَقَوْلُهُ إِذَا تَمَّ نِصَابُهُ وَحَوْلُهُ الْإِنْخ أَيُّ: وَسَوْمُهُ بِشَرْطِهِ. ة فُود: (وَلَوْ فِي مُحَرَّمٍ) أَيُّ: كَانَ تَكُونُ مُعَدَّةً لِنَارَةٍ أَوْ قَطْعَ طَرِيقٍ كَمَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ إِيْعَابٌ اهـ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. ة فُود: (أَوْ لِفَاصِبٍ) لَعَلَّ وَجْهَ الْإِثْبَانِ بِهِ دَفْعُ تَوَهُّمِ وَجُوبِ زَكَاتِهَا إِذَا اسْتَعْمَلَهَا غَاصِبُهَا لِأَنَّهُ لَا مُؤَنَةَ لَهَا عَلَى مَالِكِيهَا كَالسَّائِمَةِ فَتَجِبُ زَكَاتُهَا. ة فُود: (وَهُوَ مَحَلُّ الْمَاءِ الْمُعَدِّ لِلشُّرْبِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ كَذَلِكَ تَعْلَلُ وَالَّذِي فِي الْمَحَلِّيِّ وَالْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ وَهُوَ حَمْلُ الْمَاءِ لِلشُّرْبِ فَلْيُحَرِّزْ بِضَرِيٍّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهُوَ حَمْلُ الْمَاءِ لِلشُّرْبِ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْتِ لِلشُّرْبِ أَوْ نَحْوِهِ لِمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمَحَلِّيِّ مِنْ أَنَّ التَّضَخَّ السَّقْيُ مِنْ مَاءٍ بَيْتٍ أَوْ نَهْرٍ يَبْعِيرُ أَوْ بَقْرَةٍ وَيُسَمَّى نَاضِحًا اهـ.

لأنها مُقَدَّةٌ لاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ فَأَشْبَهَتْ ثِيَابَ الْبَدَنِ وَصَحَّ «لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ شَيْءٌ» ، وَفِي رِوَايَةٍ «لَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ» . وَزَمَنْ كَوْنِهَا عَوَامِلَ يُقَاسُ بِزَمَنِ غَلْفِهَا فِيمَا مَرَّ وَفُرُقٌ بَيْنَ غَدَمٍ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مُحَرَّمٍ وَجُوبِهَا فِي حَلَلٍ مُحَرَّمٍ بِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ فِي النَقْدِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُحْتَجْ لِقَصْدٍ ، وَلَا فِعْلٍ فَلَمْ يُسْقِطْهَا فِيهِ إِلَّا قَوِيٌّ ، وَالْمُحَرَّمُ لَا قُوَّةَ فِيهِ بِخِلَافِهَا فِي الْحَيَوَانِ ، وَمَنْ ثُمَّ احتاجت إلى إسامية وقصد فتأثرت بأدنى مؤثرٍ ، ومنه الاستعمالُ المُحَرَّمُ (وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءٌ أُخِذَتْ زَكَاتُهَا عَنْهُ) نَدَبًا لِلأَمْرِ بِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَلأنَّهُ أَسْهَلُ وَلَا يُكَلَّفُونَ حِينَئِذٍ رَدَّهَا لِلتَّيْدِ ، وَلَا السَّاعِي أَنْ يَتَّبِعَ الْمُرَاعِي (وَالْإِلا) تَرُدُّ الْمَاءَ لِتَحْوِ اسْتِغْنَائِهَا بِالْكَلا (فَعَنْدَ يُبَيِّنُ أَهْلُهَا) وَأَفْتِيهِمْ فَيُكَلَّفُونَ الرَّدَّ إِلَيْهَا؛ لأنَّهُ أَضْبَطُ وَيُظْهَرُ فِيمَا لَا تَرُدُّ مَاءً ، وَلَا مُسْتَقَرٌّ لِأَهْلِهَا لِذَوَامِ انْتِجَاعِهِمْ مَعَهَا تَكْلِيفُ السَّاعِي الثَّجَمَةَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَلَفَتْهُ أَمُورٌ مِنْ كَلَفَةِ تَكْلِيفِهِمْ رَدَّهَا إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُتَوَلَّى قَالَ: الْإِلازِمُ لِلْمَلَاكِ التَّمَكُّيُّ مِنْ أَخِذِ الزَّكَاةِ دُونَ حَمْلِهَا إِلَى الْإِمَامِ ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّهُ «وَأَتَاؤُا الزَّكَاةَ» يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَمْلِ إِلَيْهِ حَتَّى لَوْ كَانَ بَعِيرًا جَمُوحًا لَزِمَهُ الْعِقَالُ ، وَعَلَيْهِ حُجْلٌ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا أَعْطَوهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْقَاضِي قَالَ: يَلْزِمُهُ التَّسْلِيمُ بِالْعِقَالِ ثُمَّ يَسْتَرِدُّهُ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ فَقَالَ: مُؤَنَّهُ إِيصَالُهَا

• قَوْلُهُ: (وَزَمَنْ كَوْنِهَا الْإِنْخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ وَشَرْطُ تَأْثِيرِ اسْتِعْمَالِهَا أَنْ يَسْتَمِرَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ ، وَإِلَّا لَمْ يُؤْزَرْ أَهْلُهَا أَيْ مُتَوَالِيَةً أَمْ لَا كَمَا يُقَيَّدُ الْقِيَاسُ عَلَى زَمَنِ الْفِعْلِ . • قَوْلُهُ: (وَفُرُقٌ بَيْنَ هَدَمٍ وَجُوبِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُنْهِي وَالْأَسْنَى وَفُرُقٌ بَيْنَ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مُحَرَّمٍ وَبَيْنَ الْحَلَلِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيهَا الْجِلُّ وَفِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْحُرْمَةُ إِلَّا مَا رُخِّصَ فَإِذَا اسْتَعْمِلْتَ الْمَاشِيَةَ فِي الْمُحَرَّمِ رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى الْفِعْلِ الْخَسِيسِ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلْتَ الْحَلْلَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَعْمِلَ فِي أَصْلِهِ أَهْلُ . • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا الْإِنْخ) أَيْ: الزَّكَاةُ . • قَوْلُهُ: (وَالْمُحَرَّمُ الْإِنْخ) أَيْ: الْإِسْتِعْمَالُ الْمُحَرَّمُ . • قَوْلُهُ: (لِلْأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهْيِ وَالْمُنْهِي . • قَوْلُهُ: (وَلأنَّهُ أَسْهَلُ) أَيْ عَلَى كُلِّ مَنِ الْمَالِكِ وَالسَّاعِي نَهْيًا زَادَ الْمُنْهِي : وَلَوْ كَانَ لَهُ مَاشِيَتَانِ عِنْدَ مَاءٍ بَيْنَ أَمْرٍ بِجَمْعِهِمَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَهْلُ . • قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ اعْتِيَادِ الْمَاشِيَةِ وَرُودِ الْمَاءِ . • قَوْلُهُ: (لِتَحْوِ اسْتِغْنَائِهَا الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهِي بِأَنَّهُ اسْتَفْتَتْ عَنْهُ فِي زَمَنِ الرِّبْعِ بِالْكَلا أَهْلُ . • قَوْلُهُ: (بِالْكَلا) عِبَارَةُ النَّهْيِ بِالرِّبْعِ أَهْلُ . • قَوْلُهُ: (وَأَفْتِيهِمْ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ . • قَوْلُهُ: (لَوْ مَنَعُونِي الْإِنْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَكَّنَ بِدُونِ اللَّهِ وَالَّذِي فِي الْمُنْهِي وَالنَّهْيِ وَغَيْرِهِمَا وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي الْإِنْخَ فَلْيَحْرَزْ بَصْرِي وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ اقْتَصَرَ الشَّارِحُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَمْلِ . • قَوْلُهُ: (وَالْقَاضِي الْإِنْخ) عَطْفُ عَلَى الْمُتَوَلَّى كُرْدِي . • قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ الْإِنْخ) وَكَذَا فِي • قَوْلُهُ: (وَفُرُقٌ بَيْنَ هَدَمٍ وَجُوبِ الزَّكَاةِ الْإِنْخ) فُرُقٌ أَيْضًا بِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيهَا الْجِلُّ وَفِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْحُرْمَةُ إِلَّا مَا رُخِّصَ فَإِذَا اسْتَعْمِلْتَ الْمَاشِيَةَ فِي الْمُحَرَّمِ رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَلَا تُنْظَرُ إِلَى الْفِعْلِ الْخَسِيسِ ، وَإِنْ اسْتَعْمِلْتَ الْحَلْلَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ فِي أَصْلِهِ شَرْحُ م ر .

إلى الساعي أو المستحق على المؤدي فيلزمه العقال في الجموح وعليه حمل أصحابنا ما ذكر
عن أبي بكر رضي الله عنه اهـ ويؤايقه قول المجموع عن صاحب البيان وأقره ومؤنه إحصاء الماشية
إلى الساعي على المالك؛ لأنها للتمكين من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا يوجب الدفع إلى
الإمام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بقدومه فإن أرسل ساعيًا وجب تمكيته من القبض
ولو ينحو عقال الجموح ثم يؤخذ منه بعد القبض لا حملها إلى محله إن بعد؛ لأن في ذلك
مشقة لا تطاق وبهذا التفصيل يجمع بين كلام التيممة وغيره، وتعليل المجموع يشير لما
ذكرته فتأمل، وفيه عن الأصحاب يلزمه بعث السعاة لأخذها أي: متى لا يعلم منهم أنهم
يؤدونها بأنفسهم. (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عذبه إن كان ثقة) وللشاعي عذها
(والا) يكره ثقة أو قال: لا أعرف عذها (فتقد) أي: وجوبًا كما هو ظاهر والأولى كون العد
(عند مضيق) ثم به واحدة فواحدة وبند كل واحد من الآخذ والمخرج قضيت يشير به إليها
ويضمه علي ظهرها؛ لأنه أسهل وأبعد عن الغلط فإن ادعى أحدهما خطأ بما يختلف
الواجب به أعيد العد ويسن لأخذ الزكاة الدعاء لمعطيتها ترغيبًا وتطمينًا لقلبه وقيل: يجب
ويكره لغير نبي أو ملك أفراد الصلاة

النهاية والمفني فقال: ولو كانت الماشية متوحشة يغسر أخذها وإنساكها فعلى رب المال تسليم السن
الواجب للساعي، ولو توقفت ذلك على عقال لزمه أيضًا، وهو مخمل قول أبي بكر رضي الله تعالى
عنه والله لو متعوني عقالا؛ لأن العقال هنا من تمام التسليم اهـ قال ع ش قوله: ولو توقفت ذلك على
عقال لزمه إلخ أي: ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويترأ المالك بتسليمها للساعي على
الوجه المذكور، ولا ضمان على الساعي أيضًا إن تلفت في يده بلا تقصير اهـ وقوله أي: ويتصرف إلخ
تقدم ويأتي في الشرح خلافه ولعله لم يطلع عليه. ة قوله: (وبهذا التفصيل) أي: قوله إن قلنا إلخ.

ة وقوله: (يجمع بين كلام التيممة) أي: بحمله على الشق الأول منه. ة وقوله: (وهيره) أي: كالقاضي
بحمله على الثاني منه. ة قوله: (وتعليل المجموع) أي قوله: لأنها للتمكين إلخ. ة وقوله: (لما ذكرته)
أي: قوله أو بقدومه فإن أرسل إلخ. ة قوله: (وفيه) أي: في المجموع قوله: يلزمه أي: الإمام.

ة قوله: (أو نحو وكيله) إلى الباب في النهاية إلا قوله: وقيل: يجب وقوله: وقيل: يخرم وإلى قوله:
ويسن الترضي في المفني إلا قوله أي: وجوبًا وقوله أو ملك. ة قوله: (أو نحو وكيله) أي: كونه نهاية
ومفني. ة قوله: (من الآخذ والمخرج) شامل لنائب الساعي وولي المالك ونائبه. ة قوله: (ويضمه إلخ)
الواو بمعنى أو كما عثر به شيخ الإسلام والمفني. ة قوله: (أعيد العد) أي: وجوبًا ع ش. ة قوله: (لأخذ
الزكاة) أي: من الساعي أو المستحق. ة قوله: (الدعاء لمعطيتها إلخ) أي: فيقول آجرك الله فيما
أعطيت وجعله لك طهورًا وبارك لك فيما أبقيت، ولا يتمين دعاء نهاية ومفني. ة قوله: (ويكره لغير نبي
أو ملك) أي: أما بينهما فلا كراهة مطلقًا؛ لأنها حقهما فلهما الإنعام بها على غيرهما ليخبر أنه

على غير نبيٍّ أو ملكٍ وقيل يحرمُ والسلام كالصلاة فيكره إفراد غائب به أي: إلا في المكاتبات أخذًا مما يأتي في السمير؛ لأنها منزلة منزلة المخاطبة ثم رأيت المجموع صرح بذلك هنا فقال: وما يقع منه في غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع منه خطاها وتسن لمعطي نحو صدقة أو كفارة أو نذر ربنا تفضل منّا إنك أنت السميع العليم وتسن الترضي والترحم على كل خير ولو غير صحابي خلافاً لمن خصّ الترضي بالصحابة.

(باب زكاة النبات)

أي: النابت، وهو إما شجر، وهو على الأشهر ما له ساق وإما نجم، وهو ما لا ساق له كالزرع والأصل فيه الكتاب والشئ والإجماع (تختص بالقوت)، وهو ما يقوم به البدن غالباً؛ لأن الاقتيات ضروري للحياة فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنهما أو تأدماً مثلاً كما يأتي (وهو من القمار الرطب والعنب) إجماعاً (ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات.

قال: «اللهم صل على آل أبي أوفى». □ فود: (على غير نبيٍّ أو ملك) أي: إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كآل، نعم من اختلف في نبوته كلقمان ومريم لا كراهة في إفراد الصلاة والسلام عليهما لازتفاعهما عن حال من يقال رضي الله عنه نهاية. □ فود: (وقيل يحرم) وقيل يستحب وقيل خلاف الأولى معني. □ فود: (لمعطي نحو صدقة إلخ) أي: كإفراء دزس وتصنيف وإفتاء نهاية زاد المعني وإثبات وزاد اه قال ع ش: وكذا يتبني للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك؛ لأن تبعه في التحصيل عبادة اه. □ فود: (على كل خير) عبارة النهاية على غير الأنبياء من الأخيار اه قال البصري هل المراد بالخير ظاهره، وهو من تميز بعلم أو صلاح أو نحوه، أو كل مسلم؛ لأن المسلم الفاسق الجاهل أخرج إلى طلب الرضا له من الله سبحانه من غيره يتبني أن يرجع ويحور اه أقول: كلامهم كالصريح في الأول ويؤيده أن الترضي دعاء مشوب بالتعظيم فلا يناسب في حق الفاسق.

باب زكاة النبات

□ فود: (أي النابت) لما كان النبات يستعمل مصدراً واسماً بمعنى التابت فسرّه بما هو المراد هنا.
□ فود: (وهو) أي: التابت. □ فود: (مثلاً) أي: أو تدوياً.
□ فود: (سني) (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما نهاية والمعني.
□ فود: (سني) (والأرز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ عند أكليه كله؛ لأنه خلق من نوره بلا واسطة، وكل ما تبث في الأرض فيه داء ودواء إلا الأرز فإن فيه دواء ولا داء فيه شيننا وبجبرمي.
□ فود: (بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات) أي: السبع، والثانية كذلك إلا أن الهزمة مضمومة أيضاً، والثالثة بضمهما وتخفيف الزاي على وزن كُتب والرابعة بضم الهزمة وسكون الراء كوزن قفل

باب زكاة النبات

(والعذس وسائر المُقتات اختيَارًا)، ولو نَادَرَا كَالْحِمْصِ والبسلاء والباقلاء والدُّرَّة والدُّخْن، وهو نوعٌ منها واللُّوبيا، وهو الدُّجْر والجُلْبَان والمَاش، وهو نوعٌ منه، وظَاهِرٌ أَنَّ الدُّقْسَةَ قالَ فِي القَامُوسِ: وهي حَبٌّ كَالجَاوِشِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بِمَكَّةَ وَنَوَاحِيهَا مُقْتَاتَةٌ اختيَارًا بل قد تُؤَثَّرُ كَثِيرًا على بعضِ ما ذُكِرَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ والسَّيْلُ والبعلُ العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ». وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الثَّمَرِ والجَنَظَةِ والحُبُوبِ فَأَمَّا القِثَاءُ والبَطِيخُ والرُّمَّانُ والقَضْبُ أَي: بالمُعْجَمَةِ، وهو الرُّطْبَةُ يَفْتَحُ فَشُكُونٌ فَقَفَوْا عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقِيَاسٌ بِمَا فِيهِ غَيْرُهُ بِجَمَاعِ الاقْتِيَابِ وَصِلَاحِيَةِ الاذْخَارِ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ، وَعَدَمُهُمَا فِيمَا لَا تَجِبُ فِيهِ سِوَاةِ أَزْرَعٍ ذَلِكَ قَصْدًا أَمْ نَبَتْ اتِّفَاقًا كَمَا فِي المَجْمُوعِ حَاكِيًا فِيهِ الاِتِّفَاقَ وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِ شَيْخِنَا فِي مَثْنٍ تَحْرِيرِهِ وَشَرْحِهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ: وَأَنْ يَزْرَعَهُ مَالِكُهُ أَوْ نَائِبُهُ فَلَا زَكَاةَ فِيمَا انْزَرَعَ

وَالْخَامِيسَةُ حَذَفَ الهمزة وَتَشْدِيدُ الزَّايِ وَالسَّادِسَةُ رُتْزَ بَنُو يَمِينَ الزَّاءِ وَالزَّايِ وَالسَّابِعَةُ يَفْتَحُ الهمزة مَعَ تَخْفِيفِ الزَّايِ عَلَى وَزْنِ عَضْدِ عَشْرٍ قَالَ شَيْخِنَا وَالشَّانِعُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ الْخَامِيسَةُ اهـ.

❑ قَوْلُ (سَيِّدٍ): (وَالْعَدَسُ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَالدَّالِ الْمُهِمَّلَتَيْنِ، وَمَا اسْتَهْرَ مِنْ أَنَّهُ أُجِلَ عَلَى سِمَاطِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَصِغْ وَكُلُّ مَا رُوِيَ فِيهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ فِي الْأَرَزِّ وَالْبَاذِنَجَانِ وَالْهَرِيسَةِ كَمَا قَالَ الْأَجْهَوْرِيُّ:

أَخْبَارُ زُرٍّ نَسَمَ بِإِذْنِجَانٍ عَدَسٍ هَرِيسَةٍ ذَوُو بُطْلَانٍ
شَيْخِنَا وَيُجِيرُمِي. ❑ قَوْلُهُ: (كَالْحِمْصِ) يَكْسِرُ الْحَاءَ مَعَ تَشْدِيدِ الْمِيمِ مَفْتُوحَةً أَوْ مَكْسُورَةً، وَمَا اسْتَهْرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ ضَمِّ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمُضْمُومَةِ فَلَيْسَ لُغَةً شَيْخِنَا. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْبَسْلَاءُ) هُوَ حَبٌّ كَرُويٌ أَكْثَرُ مِنَ الذَّخْرِيجِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْبَاقِلَاءُ) بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الْقَصْرِ أَوْ بِالتَّخْفِيفِ مَعَ الْمَدِّ، وَهُوَ الْفَوَلُّ شَيْخِنَا وَيُجِيرُمِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَالدُّرَّةُ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ بِخِلَافِ مَا اسْتَهْرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ جَعْلِهِ بِالدَّالِ الْمُهِمَّلَةِ وَفَتْحِ الزَّاءِ شَيْخِنَا. ❑ قَوْلُهُ: (وَاللُّوبِيَا) بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ. ❑ وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الدُّجْرُ) بِتَثْنِيَةِ الدَّالِ وَشُكُونِ الْجِيمِ كَرْدِيٍّ عَلَى بِاقْضَلٍ. ❑ قَوْلُهُ: (وَالجُلْبَانُ) بِضَمِّ الْجِيمِ عَشْرٌ، وَفِي الْقَامُوسِ كَعُثْمَانٌ وَيَجُوزُ شُدُّ الْبَاءِ اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْمَاشُ)، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْكَشْرِ كَرْدِيٍّ عَلَى بِاقْضَلٍ. ❑ قَوْلُهُ: (إِنَّ الدُّقْسَةَ) كَثْرَةٌ وَيَجُوزُ فَتْحُ الدَّالِ قَامُوسٌ. ❑ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) خَبَرٌ أَنَّ. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا بِمَكَّةَ وَنَوَاحِيهَا إلَخَ) لَعَلَّهُ فِي زَمَنِهِ، وَإِلَّا فَلَا وَجُودَ لَهَا بِمَكَّةَ الْآنَ. ❑ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيَاسٌ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النِّهَايَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ إلَخَ) عِلَّةٌ لِجَمِيعِ مَا فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْبَعْلُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى (مَا) مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا إلَخَ عَشْرٌ قَالَ الشُّوَبَرِيُّ وَفِي الْمِضْبَاحِ الْبَعْلُ مَا يَشْرَبُ بِعُرْوِهِ قَيَسْتَفْنِي عَنِ السَّقْفِيِّ اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إلَخَ) مُذَرِّجٌ مِنَ الرَّوَايَةِ تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْحَدِيثِ عَشْرٌ. ❑ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الرُّطْبَةُ) أَي: الْحَشِيشُ الْأَخْضَرُ شَرْحٌ بِاقْضَلٍ لِبَاعِثِينَ. ❑ قَوْلُهُ: (أَمْ نَبَتْ اتِّفَاقًا) أَي: كَانَ سَقَطَ الْحَبِّ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ عِنْدَ حَمْلِ الْغَلَّةِ، أَوْ وَقَعَتِ الْمَصَافِيرُ عَلَى سَنَابِلِ قَتَنَاتِ الْحَبِّ، وَنَبَتْ نِيهَاةً.

بِنَفْسِهِ أَوْ زَرَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَنَظِيرِهِ فِي سَوَمِ النِّعَمِ اهـ. وفي الروضة وأصلها ما حاصِلُهُ أَنَّ مَا تَنَافَرَتْ مِنْ حَبِّ مَمْلُوكٍ بِنَحْوِ رِيحٍ أَوْ طَيْرٍ زُرْعِيٍّ. وَجَرَى عَلَيْهِ شُرَاحُ التَّنْبِيهِ وَغَيْرُهُمْ فَقَالُوا مَا نَبَتْ مِنْ زَرْعٍ مَمْلُوكٍ بِنَفْسِهِ زُرْعِيٍّ وَعَلَيْهِ يُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَالْمَاشِيَةِ بِأَنَّ لَهَا نَوْعَ اخْتِيَارٍ فَاحْتِيجَ لِصَارِفٍ عَنْهُ، وَهُوَ قَصْدُ إِسَائَتِهَا بِخِلَافِهِ هُنَا وَأَيْضًا فَنَبَاتُ الْقَوْبِ بِنَفْسِهِ نَاجِزٌ فَالْحَقُّ بِالْغَالِبِ وَلَا كَذَلِكَ فِي سَوَمِ الْمَاشِيَةِ فَاحْتِيجَ لِقَصْدٍ مُخَصَّصٍ، وَيُظْهِرُ أَنَّ يُلْحَقَ بِالمَمْلُوكِ مَا حَمَلَهُ سَيْلٌ إِلَى أَرْضِهِ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ فَنَبَتْ وَقَصْدٌ تَمْلُكُهُ بَعْدَ النَّبْتِ أَوْ قَبْلَهُ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا حَمَلَهُ سَيْلٌ مِنْ دَارٍ

قوله: (إِنْ مَا تَنَافَرَتْ مِنْ حَبِّ مَمْلُوكٍ إلخ) أي: وَنَبَتْ سَم. قوله: (وَعَلَيْهِ) أي: عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي النَّبْتِ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ قَصْدِ الزَّرْعِ فِيهِ. قوله: (فَاحْتِيجَ إلخ) لِمَ ذَلِكَ سَم. قوله: (بِخِلَافِهِ) أي: الْأَمْرُ (هُنَا) أي: فِي الْحَبِّ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ بِخِلَافِ هَذَا. قوله: (فِي سَوَمِ الْمَاشِيَةِ) الْأَوَّلَى حَذَفُ فِي. قوله: (وَيُظْهِرُ أَنَّ يُلْحَقَ بِالمَمْلُوكِ إلخ) أي: فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا. قوله: (إِلَى أَرْضِهِ) أي: أَرْضِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَلَوْ مَنفَعَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ حَمَلَهُ إِلَى أَرْضٍ مُبَاحَةٍ فَتَبَّتْ فِيهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ كَمَا يَأْتِي. قوله: (وَقَصْدٌ تَمْلُكُهُ إلخ) يَتَّبَعِي فِيمَا تَمْلُكُهُ بَعْدَ النَّبْتِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى حَالِهِ حِينَئِذٍ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ جَازَ تَمْلُكُهُ، وَإِلَّا فَلَا؛ إِذْ هُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكٍ صَاحِبِهِ إِلَى الْآنَ، وَقَدْ لَا يَسْمَحُ بِهِ الْآنَ بَعْدَ النَّبَاتِ، وَالْإِعْرَاضُ عَمَّا ذُكِرَ لَا يُزِيلُ الْمِلْكَ وَإِنَّمَا يُبَيِّحُ اخْذَهُ وَتَمْلُكُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ لِتَضَاهِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ وَيَتَّقِ النَّظَرَ فِيمَا لَوْ لَمْ يَتَمَلَّكْ فَإِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِلْكًا لَهُ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَعَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمْلِكُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ لِمَا تَقَرَّرَ فَإِنْ عَلِمَ قَوَاضِي أَنَّهُ الْمُخَاطَبُ بِالزَّكَاةِ وَهَلْ يَأْتِي فِي مَالِكِ الْأَرْضِ نَظِيرٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْعَارِيَةِ، أَوْ يُقَالُ: لَهُ أَنْ يَقْلَعَهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُ إِذَنْ بِالْكَلِّيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَظَاهِرٌ أَنَّ لَهُ حُكْمَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ فَيُضْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُخْرِجُ مِنْهُ الزَّكَاةَ حَيْثُ يَطْمَعُ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَالِكَهُ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ لَا مَحَلَّ تَأَمُّلٍ، وَلَقَدْ الْأَوَّلُ الْأَقْرَبُ فَلْيَتَأَمَّلْ جَمِيعُ مَا ذُكِرَ وَلْيَحَرِّزْ فَإِنِّي لَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ثَقَلًا ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَ سَمَ قَالَ قَوْلُهُ: وَقَصْدُ إلخ قَضِيَّتُهُ تَوَقُّفُ مِلْكِهِ عَلَى قَصْدِ تَمْلُكِهِ وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْعَارِيَةِ وَلَوْ حَمَلَ السَّيْلُ بَذْرًا إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَّتْ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ إِعْرَاضِ مَالِكِهِ. ثُمَّ قَوْلُهُ: أَمَّا مَا أَعْرَضَ مَالِكُهُ عَنْهُ وَهُوَ يَمْنُ بِصِحِّ إِعْرَاضِهِ لَا كَسْفِيهِ فَهُوَ لِذِي الْأَرْضِ إِنْ قُلْنَا بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ بِمَجَرَّدِ الإِعْرَاضِ انْتَهَى بِضَرْبٍ. قوله: (وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا حَمَلَهُ سَيْلٌ إلخ) أي: إِنْ قَصْدٌ تَمْلُكُهُ قَبْلَ النَّبْتِ أَوْ بَعْدَهُ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ،

قوله: (وفي الروضة وأصلها أَنْ مَا تَنَافَرَتْ مِنْ حَبِّ إلخ) عبارة الرُّوضِ وَمَا تَبَّتْ مِنْ انْتِشَارِ الزَّرْعِ قِيلَ: يُضْمُّ إِلَى أَصْلِهِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَمَرَّدْ بِقَصْدٍ، وَقِيلَ كَالزَّرْعَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ اهـ. قوله: (أَوْ طَيْرٍ) أي: وَنَبَتْ. قوله: (فَاحْتِيجَ لِصَارِفٍ عَنْهُ) لِمَ ذَلِكَ. قوله: (وَقَصْدٌ تَمْلُكُهُ إلخ) قَضِيَّتُهُ تَوَقُّفُ مِلْكِهِ عَلَى قَصْدِ تَمْلُكِهِ وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْعَارِيَةِ، وَلَوْ حَمَلَ السَّيْلُ بَذْرًا إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَّتْ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ إِعْرَاضِ مَالِكِهِ ثُمَّ قَوْلُهُ: أَمَّا مَا أَعْرَضَ مَالِكُهُ عَنْهُ، وَهُوَ يَمْنُ بِصِحِّ إِعْرَاضِهِ لَا كَسْفِيهِ فَهُوَ لِذِي الْأَرْضِ إِنْ قُلْنَا بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ بِمَجَرَّدِ الإِعْرَاضِ اهـ.

الحرب فَنَبَتْ بدارنا وبه يُخَصُّ إطلاَقُهُمْ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ كَتَخْلِي مُبَاحٍ وَثِمَارٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى غَيْرِ مُقَيَّنٍ كَمَسْجِدٍ أَوْ فَقَرَاءٍ؛ إِذْ لَا مَالِكٌ لَهَا مُقَيَّنٌ بِخِلَافِ الْمُقَيَّنِ كَأَوْلَادٍ زَهْدٍ مِثْلًا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ أَوْ الْمُدْرِسِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ زَكَاةُ

وَالْأَفْلَا، وَهُوَ مَحَلٌ تَأَمَّلْ؛ إِذْ مُتَقَضًى مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ وَيُخْتَصُّ بِهِ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ لِمَا ذَكَرَ حُكْمُ الْفَيْءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرِّزْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَ قَالَ قَوْلُهُ: فَتَبَتْ إِلَيْهِ ظَاهِرُهُ أَنْ مَنْ قَصَدَ تَمَلُّكُهُ مَلَكٌ جَمِيعُهُ فَلْيَنْظُرْ وَجْهَ ذَلِكَ وَهَلَا جُعِلَ غَنِيمَةً أَوْ قِيَّتًا بَلْ لَا يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَنِيمَةً إِنْ وَجَدَ اسْتِيلَاءَ عَلَيْهِ أَوْ جَعَلْنَا الْقَصْدَ اسْتِيلَاءً، وَهُوَ بَعِيدٌ خُصُوصًا إِنْ نَبَتْ فِي غَيْرِ أَرْضِهِ انْتَهَى، وَهُوَ مَا تَقَدَّمتُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ اخْتِيَارَهُ أَنَّهُ غَنِيمَةً مَحَلٌ تَأَمَّلْ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ فِيهِ بَصْرِيٌّ وَقَالَ ع ش أَقُولُ: يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ هَذَا يَمَّا يُغْرَضُ عَنْهُ مَلَكُهُ مَنْ نَبَتْ هُوَ فِي أَرْضِهِ بَلَا قَصْدٍ فَإِنْ نَبَتْ فِي مَوَاتٍ مَلَكُهُ مَنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ كَالْحَطَبِ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ كَانَ يَمَّا لَا يُغْرَضُ عَنْهُ لَكِنْ تَرَكُوهُ خَوْفًا مِنْ دُخُولِهِمْ بِلَادَنَا فَهُوَ فِيهِ، وَإِنْ قَصَدُوهُ فَمَيَّنُوا بِقِتَالٍ فَهُوَ غَنِيمَةٌ لِمَنْ مَتَّعَهُمْ أَه. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ انْتَهَى فِي الشُّقِّ الثَّانِي وَهُوَ كَوْنُهُ يَمَّا لَا يُغْرَضُ عَنْهُ كُلٌّ مِنَ التَّرِكِ وَالْقَصْدِ الْمَذْكُورَيْنِ كَمَا هُوَ مَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ فَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ سَمِ مِنْ أَنَّهُ غَنِيمَةٌ بِشَرْطِهَا. ه. قَوْلُهُ: (فَتَبَتْ بدارنا) أَيِ نَبَتْ بَارِضًا وَاحِدًا وَمَا قَصَدَ تَمَلُّكُهُ بَعْدَ التَّيَبِّ أَوْ قَبْلَهُ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَالْأَفْلَا. ه. وَقَوْلُهُ: (وَبِهِ يُخَصُّ إِلَيْهِ) أَيِ: بِهَذَا التَّفْصِيلِ يُخَصُّ إطلاَقُهُمْ إِلَيْهِ يَعْنِي أَنْ إطلاَقَهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ تَمَلُّكُهُ كَزَيْدٍ أَقُولُ لَا يَتَّعَدُ أَنْ يُحْمَلَ إطلاَقُهُمْ الْمَذْكُورُ عَلَى مَا إِذَا نَبَتْ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ فِي دَارِنَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَيُسْتَنْتَى مِنْ إطلاَقِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ حَمَلَ السَّبِيلُ حَبًّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَتَبَتْ بَارِضًا فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ كَالْتَخْلِ الْمُبَاحِ بِالصَّخْرَاءِ إِلَيْهِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَتَبَتْ بَارِضًا أَيِ: فِي مَحَلٍّ لَيْسَ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ كَالْمَوَاتِ أَه زَادَ شَيْخُنَا هَذِهِ الْمَسَائِلُ خَارِجَةً فِي الْحَقِيقَةِ بِالْمَلِكِ فَالتَّغْيِيرُ بِالِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا صَوْرَتِي أَوْ بِالتَّظَرُّ لظَاهِرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ حَيْثُ لَمْ يَصْرَحْ هُنَا بِاشْتِرَاطِ الْمَلِكِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ اتِّكَالًا عَلَى عَلَيْهِ مِمَّا سَبَقَ أَه.

ه. قَوْلُهُ: (وِثْمَارٍ مَوْقُوفَةٍ إِلَيْهِ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى تَخْلِ مُبَاحٍ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى، وَكَذَا أَيِ: يُسْتَنْتَى مِنْ إطلاَقِ الْمُصَنِّفِ ثِمَارِ الْبُسْتَانِ وَغَلَّةِ الْقَرْيَةِ الْمَوْقُوفَتَيْنِ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَالْقَنَاظِرِ وَالْمَسَاكِينِ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَالِكٌ مُعَيَّنٌ. أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَغَلَّةُ الْقَرْيَةِ إِلَيْهِ أَيِ: وَالحَالُ أَنَّ الْغَلَّةَ حَصَلَتْ مِنْ حَبِّ مُبَاحٍ أَوْ بَذَرِهِ النَّاطِرُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ أَمَا لَوْ

ه. قَوْلُهُ: (فَتَبَتْ بدارنا) ظَاهِرُهُ أَنْ مَنْ قَصَدَ تَمَلُّكُهُ مَلَكٌ جَمِيعُهُ فَلْيَنْظُرْ وَجْهَ ذَلِكَ وَهَلَا جُعِلَ غَنِيمَةً أَوْ قِيَّتًا بَلْ لَا يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَنِيمَةً إِنْ وَجَدَ اسْتِيلَاءَ عَلَيْهِ أَوْ جَعَلْنَا الْقَصْدَ اسْتِيلَاءً وَهُوَ بَعِيدٌ خُصُوصًا إِنْ نَبَتْ فِي غَيْرِ أَرْضِهِ. ه. قَوْلُهُ: (فَتَبَتْ بدارنا) أَيِ: فَتَجِبُ فِيهِ إِذَا قَصَدَ تَمَلُّكُهُ قَبْلَ التَّيَبِّ أَوْ بَعْدَهُ.

ه. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُخَصُّ إطلاَقُهُمْ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ م ر فِي شَرْحِهِ وَيُسْتَنْتَى مِنْ إطلاَقِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ حَمَلَ السَّبِيلُ حَبًّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ فَتَبَتْ بَارِضًا فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ كَالْتَخْلِ الْمُبَاحِ بِالصَّخْرَاءِ انْتَهَتْ.

كالمُعْتَمِدِ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ بل الوجه خلافه؛ لأنَّ المقصودَ بذلك الجهة دونَ شخصٍ مُعْتَمِدٍ كما يدلُّ عليه كلامهم في الوقفِ وبعضهم بأنَّ الموقوفَ المصروفَ لأقرباءِ الواقفِ فيما يأتي كالوقفِ على مُعْتَمِدٍ، وفيه نظرٌ بل الوجه خلافه أيضًا؛ لأنَّ الواقفَ لم يقصدهم وإنما صرفَ إليهم حكمَ الشرعِ، ومن ثمَّ لا زكاةَ فيما جُعِلَ نذرًا أو أضحيةً أو صدقةً قبل وجوبها ولو نذرًا مُعْلَقًا بِصِفَةٍ حَصَلَتْ قَبْلَهُ كَانَ شَفِي مَرِيضِي فَعَلِي أَنْ أَتَصَدَّقَ بِشَرٍّ نَخْلِي فَشَفِي قَبْلَ بُدْوَ صَلاَحِهِ فَإِنْ بَدَأَ قَبْلَ الشِّفَاءِ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ النَّذْرَ الْمُعْلَقَ يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ قَبْلَ وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ لَمْ تَجِبْ، وَلَا وَجِبَتْ وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ ذَلِكَ فِي النَّذْرِ.

(تبيين) في المجموع أنَّ غَلَّةَ الأرضِ الموقوفةَ على مُعْتَمِدٍ تُزَكَّى قَطْعًا وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا نَبَتْ فِيهَا مِنْ بَذْرِ مُبَاحٍ يَمْلِكُهُ الموقوفُ عليه بخلافِ المملوكِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لِمَالِكِهِ فَعَلِيهِ زَكَاتُهُ سَوَاءً أَنْبَتَ فِي أَرْضٍ موقوفةٍ أو مملوكةٍ، وقد قالوا إِنَّ زَرْعَ نَحْوِ المَغْصُوبَةِ يُزَكِّيهِ مَالِكُ البَذْرِ وَإِنَّ الثَّمَرَ المُبَاحَ، وما حمَله السَّيْلُ مِنْ دَارِ الحَرْبِ لَا يُزَكِّي؛ لِأَنَّهُ لَا مَالِكَ لَهُ مُعْتَمِدٌ،

استأجرَ شخصٌ الأرضَ وَبَذَرَ فِيهَا حَبًّا يَمْلِكُهُ فَالزَّرْعُ لِصَاحِبِ البَذْرِ وَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (بَلِ الوجهُ خِلَافُهُ) مُعْتَمِدٌ ش. □ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ) (إِلْخ) أَي: وَاقَفْتُ بَعْضُهُمْ (إِلْخ) ع. ش. □ فَوَدَّ: (فِيمَا يَأْتِي) أَي: فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى غَيْرِ أَقَارِبِهِ وَقَفًا مُتَقَطِّعَ الْآخِرِ فَانْقَطَعَ الموقوفُ عَلَيْهِمْ وَانْتَقَلَ الحَقُّ إِلَى أَقْرَبِ رَجَمِ الواقِفِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَالواقِفِ عَلَى مُعْتَمِدٍ) أَقُولُ هُوَ مُتَّجِهٌ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي أَي: لَتَعَيَّنِ المَالِكُ هُنَا الْآنَ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الواقِفَ) (إِلْخ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ جَعَلَ الواقِفَ الوقْفَ مُتَقَطِّعَ الْآخِرِ فِي قُوَّةٍ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ لِأَقْرَبِ رَجَمِي وَأَيْضًا إِنَّ المَدَارَ عَلَى تَعَيَّنِ المَالِكِ وَلَوْ مِنْ الشَّرْعِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) (إِلْخ) لَا يَظْهَرُ تَفْرِيعُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَرَعَ لَوْ مَلَكَ نَصَابًا فَتَذَرُ التَّصَدُّقَ بِهِ أَوْ بَشِيءَ مِنْهُ أَوْ جَعَلَهُ صَدَقَةً أَوْ أَضْحِيَّةً قَبْلَ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ لِعَدَمِ مِلْكِ النَّصَابِ اهـ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ وَجوبِهَا) أَي: الزَّكَاةَ.

□ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَدَأَ) أَي: صَلاَحُ الثَّمَرِ المَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَهُ) أَي: الوُجُوبِ. □ فَوَدَّ: (وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ ذَلِكَ) (إِلْخ) قَالَ هُنَاكَ فِي مَوْضِعٍ وَيَتَعَقَّدُ مُعْلَقًا فِي نَحْوِ إِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ نَذْرٌ لَهُ قَبْلَ مَرَضِي يَوْمَ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ هُنَا قَبْلَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ البَابِ انْتَهَى اهـ سم. □ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا نَبَتْ فِيهَا) (إِلْخ) هَلَا حَمَلَهُ عَلَى مَا نَبَتْ فِيهَا مِنْ بَذْرِه المملوكِ لَهُ كَذَا قَالَه الفاضِلُ المُحَسِّي وَكَانَ إِشَارَةً إِلَى التَّوَقُّفِ فِي تَقْيِيدِهِ بِالمُبَاحِ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (إِنْ زَرْعَ نَحْوِ المَغْصُوبَةِ) (إِلْخ) أَي: كَالْمُشْتَرَاةِ شِرَاءً فَايِدًا.

□ فَوَدَّ: (وَإِنَّ الثَّمَرَ) (إِلْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى إِنَّ غَلَّةَ الأرضِ (إِلْخ). □ فَوَدَّ: (المُبَاحُ) أَي: كَالنَّخْلِ المُبَاحِ فِي الصَّخْرَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا حَمَلَهُ السَّيْلُ مِنْ دَارِ الحَرْبِ) أَي: وَبَتَّ بَارِضٍ مُبَاحٍ ع. ش. وَشَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ ذَلِكَ فِي النَّذْرِ) قَالَ هُنَاكَ فِي مَوْضِعٍ وَيَتَعَقَّدُ مُعْلَقًا فِي نَحْوِ إِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ نَذْرٌ لَهُ قَبْلَ مَرَضِي يَوْمَ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ هُنَا قَبْلَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ البَابِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ) (إِلْخ) هَلَا حَمَلَهُ عَلَى مَا نَبَتْ فِيهَا مِنْ بَذْرِه المملوكِ لَهُ.

وخرج بالمقتات غيره مما يؤكل تداولاً أو تأدماً أو تنقماً كالقُرطم والثُّرْمِسِ وحبُّ الفُجْلِ
والسَّمِيسِ وباختيار ما يُقتات اضطراراً كحبِّ الحنظلِ والحُلْبَةِ والغاسولِ، وهو الأُشنانُ،
وضبطه جمعُ بَكلٍ ما لا يستنبثه الآدميون؛ لأنَّ من لازمِ عَدَمِ استنباتِهِم له عَدَمُ اقتنائِهِم به
اختياراً أي، ولا عكس؛ إذ الحُلْبَةُ تستنبثُ اختياراً ولا تُقتاتُ كذلك، وعلى زارعِ أرضٍ فيها
خِراجٌ وأجرَةٌ الزكاةُ، ولا يُسقطُها وجوبُهما لاختلافِ الجهة، والخَبَرُ النافي لاجتماعِهما
ضعيفٌ إجماعاً بل باطلٌ، ولا يؤدِّيهِما من حبِّها لا بعدَ إخراجِ زكاةِ الكلِّ، وفي المجموع: لو
أَجَرَ الخراجيَّةُ فالخراجُ على المالكِ، ولا يحلُّ للمُؤجِّرِ أرضٍ أخذَ أَجْرَها من حبِّها قبلَ أداءِ
زكاتها فإنَّ فعلَ لم يملك قدرَ الزكاةِ فيؤخذُ منه عُشرُ ما بيده أو نصفُه كما لو اشترى زَكُوها لم
تُخرجْ زكاته ولو أخذَ الإمامُ أو نائبُه كالفاضي بشرطه الآتي آخرَ البابِ الخراج

■ فُود: (وخرج) إلى قوله: (وهو الأُشنانُ) في النهايةِ إلَّا الحُلْبَةُ، وكذا في المُغني إلَّا الثُّرْمِسَ
والسَّمِيسَ. ■ فُود: (كالقُرطم إلخ) أي: والتينِ والسَّفرجلِ والخرُوجِ والرُّمَّانِ واللُّوزِ والجوزِ والثَّجَّاجِ
والشَّيْشِ مُغني. ■ فُود: (والثُّرْمِسِ) بضمِّ التاءِ وقد تفتَحُ وبالبهمِ معروفٌ يُدقُّ بيمضَر وتُفْسَلُ به
الأيادي. ■ فُود: (حبُّ الفُجْلِ) بضمِّ الفاءِ وإسكانِ الجيمِ اه كُرْدِيٌّ على بأفْضَل. ■ فُود: (والسَّمِيسِ)
بكَسْرِ السَّيْنِ وسُكُونِ الميمِ. ■ فُود: (كحبِّ الحنظلِ) يُفْسَلُ مرَّاتٍ إلى أنْ تَرَوُلَ مرَّاتُهُ ثم يُقتاتُ به
حالَ الضَّرورةِ، وقوله: (والغاسولُ إلخ)، قال في الصَّحاح: حَبُّ الأُشنانِ حَبٌّ يُخَبَرُ ويؤكَلُ في
الجذبِ اه اه كُرْدِيٌّ على بأفْضَل. ■ فُود: (ولا تُقتاتُ كذلك) أي: اختياراً سَم. ■ فُود: (وعلى زارعِ)
إلى قوله: والخَبَرُ في المُغني. ■ فُود: (وعلى زارعِ إلخ) عبارةُ النهايةِ والأُسنَى: ولا فَرْقَ في وجوبِ
العُشْرِ أو نصفِهِ بَيْنَ الأرضِ المُستأجرةِ وذاتِ الخراجِ وغيرِهما لِعُمومِ الأخبارِ وخَبَرٍ: «لا يَجْتَمِعُ عُشْرُ
وخراجٌ في أرضٍ مُسلمٍ» ضَعِيفٌ وتكونُ الأرضُ خراجيَّةً إذا فَتَحَها الإمامُ عتوةً ثم تَعَوَّضَها مِنَ الغَنايمِ
وَوَقَّفَها عَلَيْنَا وَضَرَبَ عَلَيْها خراجاً أو فَتَحَها صلحاً على أنْ تكونَ لَنَا وَيَسْكُنَها الكُفَّارُ بخِراجٍ معلومٍ فهو
أَجْرَةٌ لا يَنْسَقُطُ بالإسلامِ فَإِنْ سَكَنَها به وَلَمْ تُشْتَرَطْ هِيَ لَنَا كَانَ جِزْيَةً يَنْسَقُطُ بِإسلامِهِم اه.

■ فُود: (وأجرة) الواوُ بِمَعْنَى أو التي لِمَنْعِ الحُلُولِ. ■ فُود: (لِاجتماعِهما) أي: المُشْرِ والخراجِ نِهايةً.
■ فُود: (ولا يؤدِّيهِما) أي: الخراجُ والأجرة. ■ فُود: (فالخراجُ على المالكِ) أي: لا على المُستأجرِ
سم. ■ فُود: (لَمْ يَمْلِكْ) أي: المُؤجِّرُ. ■ فُود: (ولو أخذَ) إلى قوله أو طَلَمَّا في النهايةِ والمُغني إلَّا قوله
أو نائِبُه إلى الخراج. ■ فُود: (ولو أخذَ الإمامُ إلخ) وَلَوْ دَفَعَ المَكْسَ مثلاً بِنِيةِ الزكاةِ أَجْزَأُه على المُفْتَمِدِ

■ فُود: (ولا تُقتاتُ كذلك) أي اختياراً. ■ فُود: (وعلى زارعِ أرضٍ فيها خِراجٌ إلخ) عبارةُ الرُّوضِ
وتَجِبُ وإنْ كانتِ الأرضُ مُستأجرةً أو ذاتِ خِراجٍ قال في شَرْحِهِ فَتَجِبُ الزكاةُ مَعَ الأجرةِ أو الخِراجِ ثم
قال: وأما خَبَرُ «لا يَجْتَمِعُ عُشْرُ وخراجٌ في أرضٍ مُسلمٍ» فَضَعِيفٌ قاله في المجموع اه.
■ فُود: (فالخراجُ على المالكِ) أي: لا على المُستأجرِ.

على أنه بدل عن المشر فهو كأخذ القيمة بالاجتهاد أو التقليد والأصح إجزاؤه أو ظُلْمًا لم يُجزَ عنها وإن نواها المالك وعلم الإمام بذلك وقول بعضهم يحتمل الإجزاء يُردُّ بأن الفرض أنه قاصد الظلم، وهذا صارف عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم أنها زكاة؛ لأن العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الأخذ أمّا معه كأن قصد بالأخذ جهةً أخرى فلا ويُؤيده قول بعضهم: يُحمل الإجزاء على ما إذا رضي الأخذ عمّا طلبه من الظلم بالزكاة

حيث كان الأخذ لها مُسْلِمًا فقيرًا أو نحوَه من المُستحقين شئنا. □ فُرد: (على أنه بدل عن المشر إلخ) يتبني أن الخراج المأخوذ كذلك إن كان من جنس المشر الواجب أجزأ عندنا بشرط نية المالك إن دفع باختياره أو من غير جنسه نُظِرَ في اعتبار النية وعدمه لِمَذْهَبِ الْأَخِيذِ سَمِ وَيَأْتِي عَنْ ش عَمْ اشْتِرَاطُ نِيَةِ الْمَالِكِ حَيْثُ بَدَلَ. □ فُرد: (والأصح إجزاؤه) أي: يَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ فَإِنْ نَقَصَ عَنِ الْوَاجِبِ تَمَمَ نَهَايَةُ وَمُغْنِي وَرَوَّضَ قَالَ ش عَمْ شَ أَي: وَتَقُومُ نِيَةُ الْإِمَامِ مَقَامَ نِيَةِ الْمَالِكِ كَالْمُتَمَتِّعِ وَلَيْسَ مِنْهُ مَا يَأْخُذُهُ الْمُتَمَتِّعُونَ بِالْبِلَادِ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا نَائِبِينَ عَنِ الْإِمَامِ فِي قَبْضِ الزَّكَاةِ، وَلَا يَقْصِدُونَ بِالْمَأْخُذِ الزَّكَاةَ بَلْ يَحْمِلُونَهُ فِي مُقَابَلَةِ تَعْيِهِمْ فِي الْبِلَادِ وَنَحْوِهِ أَوْ بِخِلَافِ مَا يَأْخُذُهُ الْمُتَمَتِّعُونَ لِأَعْشَارِ الْبِلَادِ مِنَ الْإِمَامِ بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ غَيْرِهَا فَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ إِذَا كَانَ بِتَقْلِيدِ صَحِيحٍ فَإِنَّهُمْ نَائِبُونَ عَنِ الْإِمَامِ.

□ فُرد: (أو ظلمًا) أي: لِمُجَرَّدِ قَصْدِ الظُّلْمِ بَدُونَ أَنْ يَنْصَمَّ إِلَيْهِ قَصْدُ أَنَّهُ بَدَلَ الْمَشْرِ كَمَا يُفِيدُهُ الْمُقَابَلَةُ وَقَوْلُهُ يَرُدُّ إلخ وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ إلخ، وَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْخَرَاجُ الْمَأْخُذُ ظُلْمًا لَا يَقُومُ مَقَامُ الْمَشْرِ، وَإِنْ أَخَذَهُ السُّلْطَانُ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَدَلَ الْمَشْرِ فَهُوَ كَأَخْذِ الْقِيَمَةِ بِالْإِجْتِهَادِ فَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ أ. □ فُرد: (يُردُّ بأن الفرض إلخ) قَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ الْأَخِيذُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، وَلَمْ يَقْصِدْ حِينَ الْأَخِيذِ الْغَضَبَ وَلَا كَوْنَهُ بَدَلًا عَنِ الزَّكَاةِ يُجْزَى خِلَافًا لِمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: وَبِهَذَا يُتَلَمَّ إلخ فَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ سَمِ رَجَعَ تِلْكَ الْقَضِيَّةَ كَمَا يَأْتِي. □ فُرد: (إنه قاصد الظلم) أي: فَقَطْ. □ فُرد: (محله عند عدم الصارف إلخ) قَدْ يَنْقُضِي أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الزَّكَاةَ بَنِيهَا لِفَقِيرٍ فَاعْتَقَدَ الْفَقِيرُ أَنَّهَا هَدِيَّةٌ أَوْ عَنْ ذَنْبٍ وَقَصَدَ اخْذَهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَمْ تُجْزَ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ سَمِ. □ فُرد: (ويؤيده) أي: تَقْيِيدُ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ بِعَدَمِ الصَّارِفِ مِنَ الْأَخِيذِ. □ فُرد: (يُحْمَلُ الْإِجْزَاءُ) أَي: إِجْزَاءُ الْخَرَاجِ الْمَأْخُذِ ظُلْمًا عَنِ الزَّكَاةِ. □ فُرد: (بالزكاة) مُتَعَلِّقٌ بِرَضِي.

□ فُرد: (على أنه بدل عن المشر) يتبني أن الخراج المأخوذ كذلك إن كان من جنس المشر الواجب أجزأ عندنا بشرط نية المالك إن دفع باختياره أو من غير جنسه نُظِرَ في اعتبار النية وعدمه لِمَذْهَبِ الْأَخِيذِ. □ فُرد: (على أنه بدل عن المشر) فَهُوَ كَأَخْذِ الْقِيَمَةِ بِالْإِجْتِهَادِ أَوْ التَّقْلِيدِ انْظُرْ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نِيَةُ الْمَالِكِ، وَلَا يَكْفِي نِيَةُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ دَفَعَ الْمَالِكُ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهِ، وَإِلَّا اغْتَبِرَ اغْتِيَادُ الْأَخِيذِ، وَقَدْ يُقَالُ: لَا اغْتِيَارَ بَنِيَّةِ الْمَالِكِ وَاخْتِيَارِهِ إِلَّا إِنْ رَأَى جَوَازَ ذَلِكَ وَلَوْ بِتَقْلِيدٍ مِنْ يَرَاهُ. □ فُرد: (عند عدم الصارف) قَدْ يَنْقُضِي هَذَا أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الزَّكَاةَ بَنِيهَا لِفَقِيرٍ

وَعَدَّمَهُ عَلَى قَاصِدِ الظُّلْمِ الَّذِي لَمْ يُعْمَلْ عَلَى نِيَّةِ الدَّافِعِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمَكْسَ لَا يُجْزَى عَنْ الزَّكَاةِ إِلَّا إِنْ أَخَذَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ عَلَى أَنَّهُ بَدَّلَ عَنْهَا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ لَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ كَمَا بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الزَّوَاجِرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَايِرِ، وَفِي غَيْرِهِ وَسَيَأْتِي لَدُنْكَ مَزِيدٌ.

(تَبِيهٌ) أَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ أَرْضَ مِصْرَ لَيْسَتْ خَرَاجِيَّةً ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ أَتَكَرَّرَ إِفْتَاءُ حَنْفِيٍّ بِقَدَمٍ وَجُوبِ زَكَاتِهَا لِكُونِهَا خَرَاجِيَّةً بِأَنَّ شَرْطَ الْخَرَاجِيَّةِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ يَمْلِكُهَا مِلْكًا تَامًّا، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ أَيُّ: حَتَّى عَلَى قَوَائِدِ الْحَنْفِيَّةِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ بَنَى ذَلِكَ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَنْفِيُّ أَنَّهَا قُتِبَتْ عَنْهُ وَأَنَّ عُمَرَ وَضَعَ عَلَى رُغُوسِ أَهْلِهَا الْجِزْيَةَ وَأَرْضُهَا الْخَرَاجُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخَرَاجَ بَعْدَ تَوْظِيْفِهِ أَيُّ: عَلَى أَرْضِ يَتَبَيَّنُ الْمَالُ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْأَمَانِ مَا يَرُدُّ جِزْمَهُمْ بِفَتْحِهَا عَنْهُ وَصَرَّحَ أَئِمَّتُنَا بِأَنَّ النُّوَاحِيَّاتِي الَّتِي يُؤْخَذُ الْخَرَاجُ مِنْ أَرْضِيهَا، وَلَا يُعْلَمُ أَصْلُهُ يُحْكَمُ بِجَوَازِ أَخْذِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ

• قَوْلُهُ: (وَعَدَّمَهُ الْإِنْفَ) عَطَفَ عَلَى الْإِجْزَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا يُعْلَمُ الْإِنْفَ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ، وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي الْإِنْفَ) أَيُّ: فِي آخِرِ فَضْلِ آدَاءِ الزَّكَاةِ. • قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ مَزِيدٌ) يَأْتِي فِيهِ كَلَامٌ آخَرُ سَمِىَ أَيُّ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ حَالَةُ إِطْلَاقِي أَخْذِ الْإِمَامِ الْمَكْسَ بِأَنَّ لَا يَقْصِدُ شَيْئًا مِنَ الْغَضَبِ وَبَدَّلَ الزَّكَاةَ كَأَخْذِهِ بِاسْمِ الزَّكَاةِ بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ فَيُجْزَى عَنْ الزَّكَاةِ إِذَا تَوَاهَا الْمَالِكُ حِينَ الْأَخْذِ لِمَدَمِ الصَّارِفِ حَيْثُ يَنْبَغِي مِنَ الْإِجْزَاءِ قَصْدُ الْإِمَامِ نَحْوَ الْغَضَبِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَقْتَرِنَ هَذَا الْقَصْدُ بِالْقَبْضِ فَلَوْ تَقَدَّمَ لَمْ يَقْضَ اهْ وَفِيهِ فَسْحَةٌ فِي حَقِّ الثُّجَارِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ هَدَمُ مُقَارَنَةِ قَبْضِ نَاطِرِ الْكَمْركِ بِقَصْدِ نَحْوِ الْغَضَبِ وَالظُّلْمِ وَأَيْضًا أَنْ أَصْلَ وَضْعِ الْكَمْركِ كَمَا فِي بَعْضِ كُتُبِ الْحَقَنِيَّةِ بِقَصْدِ جَعْلِهِ زَكَاةَ مَالِ الثُّجَارَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا يُعْلَمُهُ سُلْطَانُ الْوَقْتِ وَيَقْصِدُهُ، وَهُوَ كَافٍ فِي سَقُوطِ الزَّكَاةِ بِهِ إِذَا تَوَاهَا الْمَالِكُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْهُ وَلَمْ يَقْصِدْهُ نَاطِرُ الْكَمْركِ فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنِ السُّلْطَانِ. • قَوْلُهُ: (أَنْ أَرْضَ مِصْرَ الْإِنْفَ) مَفْعُولُ أَخْذٍ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَقَلَ الْإِنْفَ) أَيُّ تَأْيِيدًا لِمَدَمِ كَوْنِ أَرْضِ مِصْرَ خَرَاجِيَّةً. • قَوْلُهُ: (بِقَدَمٍ وَجُوبِ زَكَاتِهَا) يَعْنِي زَكَاةَ النَّائِبِ فِي أَرْضِ مِصْرَ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْإِنْفَ) مُتَعَلِّقٌ بِاتَّكَرَّرَ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ حَتَّى عَلَى قَوَائِدِ الْحَقَنِيَّةِ) أَيُّ: مِنْ عَدَمِ الزَّكَاةِ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَأُجِيبَ الْإِنْفَ) أَيُّ: عَنْ طَرَفِ الْحَقَنِيِّ.

• قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي الْإِنْفَ) رَدُّ لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْحَقَنِيُّ الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (وَصَرَّحَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِمِلْكِ الْإِنْفَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ يَنْبَغِي فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَصَرَّحَ أَئِمَّتُنَا بِأَنَّ النُّوَاحِيَّاتِي الَّتِي يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ وَجُوبَ الْخَرَاجِ

فَاعْتَمَدَ الْفَقِيرُ أَتَاهَا هَدِيَّةٌ أَوْ عَنْ دَيْنٍ وَقَصَدَ أَخْذَهَا عَنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَمْ تُجْزَ، وَفِيهِ تَنْظَرُ وَلَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ. • قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي لِدُنْكَ مَزِيدٌ) يَأْتِي فِيهِ كَلَامٌ آخَرُ. • قَوْلُهُ: (وَصَرَّحَ أَئِمَّتُنَا بِأَنَّ النُّوَاحِيَّاتِي الَّتِي يُؤْخَذُ الْخَرَاجُ مِنْ أَرْضِهَا الْإِنْفَ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ وَجُوبَ الْخَرَاجِ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَتَأَيَّ بِمِلْكِهَا وَفِي بَحْثِ عُيُوبِ الْمَبِيعِ مَا يُصَرَّحُ بِذَلِكَ أَيْضًا.

يَحَقُّ، وَيَمْلِكُ أَهْلُهَا لَهَا فَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْبَيْدِ الْمِلْكُ، وَحَيْثُ بَدَأَ فَالْوَجْهَ أَنَّ أَرْضَ مِصْرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ الْخِلَافُ فِي فَتْحِهَا أَوْ غَنَوَةِ أَوْ صُلُحِ فِي جَمِيعِهَا أَوْ بَعْضِهَا كَمَا بَاتِيَ بِسَطِّهِ قُبَيْلَ الْأَمَانِ صَارَتْ مَشْكُوكًا فِي جُلِّ أَخْذِهَا مِنْهَا، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا هِيَ كَذَلِكَ تُحْمَلُ عَلَى الْجِلِّ فَاذْفَعُ الْأَخْذَ الْمَذْكُورَ.

(نَسْبَةُ آخَرُ) قَدَّمَ مُخَالَفَ لِشَافِعِي أَوْ بَاعَهُ مَثَلًا مَا لَا يَمْتَقِدُ تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ بِهِ عَلَى خِلَافِ عَقِيدَةِ الشَّافِعِي فَهَلْ لَهُ أَخْذُهُ اعْتِبَارًا بِاعْتِقَادِ الْمُخَالَفِ كَمَا اعْتَبَرُوهُ فِي الْحُكْمِ بِاسْتِعْمَالِ مَاءٍ وَضُوءِهِ الْخَالِي عَنِ النَّيَّةِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي اعْتِبَارِ اعْتِقَادِ الْمُقْتَدِي بِأَنَّ سَبَبَ هَذَا رَابِطَةُ الْاِقْتِدَاءِ، وَلَا رَابِطَةَ ثُمَّ حَتَّى يُعْتَبَرَ لِأَجْلِهَا اعْتِقَادُ الشَّافِعِي، وَهَذَا يَغْنِيهِ مَوْجُودُ هُنَا وَأَيْضًا مَرَّ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى شَافِعِي لِعِبِّ الشُّطْرَنْجِ مَعَ حَنْفِي؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى مَعْصِيَةٍ بِالنَّسْبَةِ لِاعْتِقَادِ الْحَنْفِي؛ إِذْ لَا يَتِمُّ اللَّعِبُ الْمَحْرُومُ عِنْدَهُ إِلَّا بِمُسَاعَدَةِ الشَّافِعِي لَهُ وَيَأْتِي أَنَّ الشَّافِعِي لَا يُنْكِرُ عَلَى مُخَالَفٍ فِعْلَ مَا يَجِلُّ عِنْدَهُ وَيَحْرُمُ عِنْدَ الشَّافِعِي؛ لِأَنَّا نَقَرُّ مَنْ اجْتَهَدَ أَوْ قَلَّدَ مَنْ يَصِيحُ تَقْلِيدُهُ عَلَى فِعْلِهِ اتِّفَاقًا، أَوْ لَا اعْتِبَارَ بِعَقِيدَةِ نَفْسِهِ وَيُجَابُ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ اعْتِبَارَ اسْتِعْمَالِ الْمُؤَدِّي لِلتَّرْكِ احْتِيَاظًا مَعَ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ مِثْلًا لِإِمَامِنَا بِهِ يَوْجِبُ لَا يُقَاسُ بِهِ الْفِعْلُ الْمُؤَدِّي لِلْوُقُوعِ فِي وَرِطَةِ تَحْرِيمِ إِمَامِنَا لِنَحْوِ أَكْلِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا، وَعَنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ بَأَنَّا، وَإِنْ لَزِمْنَا تَقْرِيرَ الْمُخَالَفِ لَكِنْ يَلْزَمُنَا الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ مَا يَرَى هُوَ تَحْرِيمَهُ فَحُرْمَةُ إِعَانَتِهِ لَهُ بِالْأَوَّلَى

لَا يُبَاقِي مِلْكُهَا، وَفِي بَحْثِ غُيُوبِ الْمَبِيعِ مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ أَيْضًا سَمِ . قُودُ: (وَحَيْثُ بَدَأَ فَالْوَجْهَ الْإِنْخ) أَقْرَهُ ع ش . قُودُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ تِلْكَ التَّوَاحِي . قُودُ: (فِي جُلِّ أَخْذِهِ) أَي: الْخِرَاج . قُودُ: (فَاذْفَعُ الْأَخْذَ الْإِنْخ) أَي: أَخْذَ الزَّكَاةِ كَشِي . قُودُ: (قَدَّمَ مُخَالَفَ لِشَافِعِي الْإِنْخ) أَي: أَخْضَرَ لَهُ الْمُخَالَفَ طَعْمًا لِيَأْكُلَهُ كُرْدِي . قُودُ: (مَا لَا يَمْتَقِدُ الْإِنْخ) تَنَازَعَ فِيهِ قَدَّمَ وَبَاعَ . قُودُ: (هَلَى خِلَافِ عَقِيدَةِ الشَّافِعِي) يَغْنِي أَنَّ الشَّافِعِي يَمْتَقِدُ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِهِ دُونَ الْمُخَالَفِ كُرْدِي . قُودُ: (كَمَا اعْتَبَرُوهُ الْإِنْخ) أَي: قِيَاسًا عَلَيْهِ . قُودُ: (بِأَنَّ سَبَبَ هَذَا) أَي: اعْتِبَارَ اعْتِقَادِ الْمُقْتَدِي دُونَ الْإِمَامِ . قُودُ: (رَابِطَةُ الْاِقْتِدَاءِ) قَدْ يُقَالُ مُقْتَضَى هَذِهِ الرَّابِطَةِ الْمَكْسُورُ أَي: اعْتِبَارُ اعْتِقَادِ الْإِمَامِ لَا الْمَأْمُومِ . قُودُ: (وَلَا رَابِطَةَ ثُمَّ) أَي: فِي مَاءِ الرُّضْوِ وَقَالَ الْكُرْدِي أَي: فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ . قُودُ: (وَهَذَا الْإِنْخ) أَي: عَدَمُ الرَّابِطِ وَقَالَ الْكُرْدِي أَي: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ . قُودُ: (وَأَيْضًا الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا اعْتَبَرُوهُ الْإِنْخ . قُودُ: (وَيَأْتِي الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَرَّ الْإِنْخ . قُودُ: (هَلَى فِعْلِهِ) أَي: مَا يَجِلُّ عِنْدَهُ . قُودُ: (اتِّفَاقًا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَقَرُّ الْإِنْخ . قُودُ: (أَوْ لَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَخْذَهُ الْإِنْخ أَي: أَوْ لَيْسَ لِلشَّافِعِي أَخْذُ ذَلِكَ . قُودُ: (وَيُجَابُ عَنْ الْأَوَّلِ) أَي: عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى اعْتِبَارِ عَقِيدَةِ الْمُخَالَفِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ . قُودُ: (الْمُؤَدِّي الْإِنْخ) صِفَةُ اعْتِبَارِ الْإِنْخ . وَقَوْلُهُ: (احْتِيَاظًا) مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَي: بِالْإِغْيَارِ . قُودُ: (لَا يُقَاسُ الْإِنْخ) خَبَرُ إِنْ . قُودُ: (وَعَنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ) أَي: وَيُجَابُ عَنْ الْقِيَاسِ بِمَا مَرَّ وَالْقِيَاسُ بِمَا يَأْتِي . قُودُ: (بَأَنَّا وَإِنْ لَزِمْنَا تَقْرِيرَ الْمُخَالَفِ لَكِنْ يَلْزَمُنَا الْإِنْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْجَوَابِ عَدَمُ جَوَازِ الْأَخْذِ أَيْضًا فِي عَكْسِ مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ بِأَنَّ قَدَّمَ

وهذا هو الذي يشجّه ترجيحه خلافاً لمن مال إلى الأول، وعبارة الشبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته، وحاصلها أنّ من تصرّف فابعداً اختلّفت المذاهب فيه فأراد قضاء دين به لمن يفسده ففيه خلاف والأصح أنّ من يضحّضه إن كان قوله مما ينقض لم يجعل له، وكذا إن لم ينقض وقلنا: المصيب واحد أي: وهو الأصح ما لم يتصل به حكم؛ لأنّه فيما باطن الأمر فيه كظايره ينفذ ظاهراً وباطناً كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه.

(وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) يفتح فسكون نبث أصغر باليمن يصبغ به، ولو دون نصاب لقلّة حاصليلهما غالباً (والقريطم) بكسر أوله وثانيه وضمة هما حبّ القصير (والصل) من النحل كذا قيل شارح وأطلقه غيره ولعلّ الأول ليكون القديم لا يوجب في غسل غيره وذلك لأنّار فيما عدا الزعفران عن الصحابة لكونها ضعيفة. (ونصابه خمسة أوسق) من سقي جمع أو حمل

مخالف لإشافيّ أو باعه مثلاً ما يقتضيه المخالف تعلّق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي، وفيما لو أعطى حنفيّ لإشافيّ مالاً نصاب لا يفي لغالب عمره ما يقطع أو يظنّ ظناً غالباً أنّه زكاة أو نحوها فليراجع. ٥ قوله: (وهذا) أي: الثاني من عدم الجواز (هو الذي يشجّه) أقرّه ع ش وسم. ٥ قوله: (إن من تصرّف فابعداً إلخ) الأولى إن من تصرّف تصرّفًا مختلف المذاهب في فساده أي كاستبدال الوقف والمعاواة. ٥ قوله: (به) أي: بما وقع نحو فمن في ذلك التصرف. ٥ قوله: (لمن يفسده) أي: يقتضيه فساده كزديّ أي: هل يجوز له أخذه. ٥ قوله: (ففيه إلخ) أي: في جواز أخذه وجله. ٥ قوله: (أن من يضحّضه) أي يقتضيه صحة ذلك التصرف. ٥ قوله: (إن كان قوله مما ينقض) أي: لكونه مخالفاً للتص مثلاً. ٥ قوله: (لم يجعل له) أي: لمن يفسده. ٥ قوله: (وكذا إن لم ينقض) أي: لكونه مخالفاً للقياس الخفيّ مثلاً. ٥ قوله: (ما لم يتصل به) أي: بصحة ذلك التصرف، وهو راجع لما بعده، وكذا فقط.

٥ قوله: (لأنّه) أي: حكم القاضي (فيما باطن الأمر فيه كظايره) أي: بخلافه فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره كإدبتيّن ظاهرهما العدالة فينفذ ظاهراً لا باطناً فلا يفيد الحل باطناً لِمالي ولا ليضع. ٥ قوله: (يفتح) إلى قول المتن ونصابه في النهاية والمغني إلّا قوله ولو دون إلى المتن، وما أتبه عليه. ٥ قوله: (ولو دون نصاب إلخ) يعني لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كزديّ وبصريّ. ٥ قوله: (فيما عدا الزعفران) أي: وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلّي والذي في النهاية والمغني فيما عدا الورس والحق الورس بالزعفران فليراجع.

٥ قوله (سقي): (ونصابه إلخ) أي: القوت الذي تجب فيه الزكاة.

(تنبيه) مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في كلّ ما خرج من الأرض إلّا الحطب والقصب والحشيش، ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب أحمد تجب فيما يكال أو يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعيّ قاله في القلائد باعثن.

٥ قوله (سقي): (خمس أوسق) أي: أقلّه ذلك وما زاد فيجسبه فلا وقص فيها والأوسق جمع وسقي،

لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» (وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ رَطْلٍ بِبَغْدَادِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ الْوَسُقَ سِتُّونَ صَاعًا إجماعًا فَجُمْلَةُ الْأَوْسُقِ ثَلَاثُمِائَةٌ صَاعٍ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثٌ وَقُدِّرَتْ بِالْبَغْدَادِيِّ؛ لِأَنَّهُ الرُّطْلُ الشَّرْعِيُّ (وَبِالْمُشَقِّ ثَلَاثُمِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رَطْلًا وَثُلُثَانٍ)؛ لِأَنَّ رَطْلَ دِمَشْقٍ سِتُّمِائَةٌ دِرْهَمٍ، وَرَطْلُ بَغْدَادٍ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا (قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّهَا بِالرُّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةٌ) رَطْلٍ (وَالثَّانِي وَأَرْبَعُونَ) رَطْلًا (وَسِتَّةٌ أَسْبَاعٍ) مِنْ رَطْلٍ (لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رَطْلَ بَغْدَادٍ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ وَقِيلَ بِأَسْبَاعٍ وَقِيلَ وَثَلَاثُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَتَقْدِيرُ الْأَوْسُقِ بِذَلِكَ تَحْدِيدٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْإِجْمَاعِ بِالْكَيْلِ قَالَ الزُّوْيَانِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ بِمِكَيَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَيْ لِلْخَبَرِ الْآتِي أَوَّلُ زَكَاةِ النَّقْدِ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوَزْنِ اسْتَظْهَارًا،

وَهُوَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَفْصَحِ مُضَدَّرٌ بِمَعْنَى الْجَمْعِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِجَمْعِهِ الصَّبِيحَانَ شَيْخُنَا وَنَهَايَةَ وَمُعْنَى قَالَ عَشْرَ الْمُرَادُ هُنَا الْمَوْسُوقُ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ اهـ. □ فَوُدَّ: (لِخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ الزُّوْيَانِيُّ إِلَى وَإِنَّمَا، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (فَجُمْلَةُ الْأَوْسُقِ الْخ) أَيِ: فَإِذَا ضُرِبَتْ الْخَمْسَةُ الْأَوْسُقُ فِي السِّتِينَ صَاعًا كَانَتْ الْجُمْلَةُ ثَلَاثُمِائَةَ صَاعٍ شَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ الْخ) أَيِ: فَإِذَا ضُرِبَتْ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ فِي الثَّلَاثُمِائَةِ صَاعٍ صَارَتْ الْجُمْلَةُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ مُدًّا. □ فَوُدَّ: (وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثٌ) أَيِ: فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ أَلْفًا وَسِتُّمِائَةً رَطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ شَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (وَقُدِّرَتْ) أَيِ: الْخَمْسَةُ الْأَوْسُقُ.

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ الرُّطْلُ الشَّرْعِيُّ) أَيِ: الَّذِي وَقَعَ التَّقْدِيرُ بِهِ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ عَشْرَ. □ فَوُدَّ: (وَرَطْلُ بَغْدَادٍ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا) أَيِ فَيُضْرَبُ فِي أَلْفٍ وَسِتُّمِائَةٍ تَبْلُغُ مِائَتَيْنِ أَلْفٍ وَثَمَانِيَةَ آلَافٍ وَيُقَسَّمُ ذَلِكَ عَلَى سِتِّمِائَةٍ يَخْرُجُ بِالْقِسْمَةِ مَا ذَكَرَ نَهَايَةَ.

□ فَوُدَّ (سِتِّي): (لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ رَطْلَ بَغْدَادٍ الْخ) يَبَيِّنُهُ أَنْ تَضْرِبَ مَا سَقَطَ مِنْ كُلِّ دِرْهَمٍ وَهُوَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةٍ تَبْلُغُ أَلْفَيْنِ دِرْهَمٍ وَمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةَ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ يَسْقُطُ ذَلِكَ مِنْ مَبْلَغِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ الزَّائِدُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِالْقِسْمَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ نَهَايَةَ.

زَادَ الْمُعْنَى لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الْإِسْقَاطِ مِائَتَا أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةٌ وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعًا دِرْهَمٍ فَمِائَتَا أَلْفٍ وَخَمْسَةُ آلَافٍ وَمِائَتَا دِرْهَمٍ فِي مُقَابَلَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَاثْنَتَيْنِ رَطْلًا وَبِالْبَاقِي وَهُوَ خَمْسُمِائَةٌ وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعًا دِرْهَمٍ فِي مُقَابَلَةِ سِتَّةِ أَسْبَاعٍ رَطْلٍ؛ لِأَنَّ سُبْعَهُ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ اهـ. □ فَوُدَّ: (تَحْدِيدٌ) أَيِ: فَلَا زَكَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْهَا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخُلْطَةِ السَّابِقَةِ شَرَحُ بِأَفْضَلِ.

□ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَصَحِّ)، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَعَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالْمَجْمُوعِ وَرَوَى الْمَسَائِلُ أَنَّهُ تَقَرَّبَ عَلَيْهِ لَا يَقْضَى نَقْصُ رَطْلٍ أَوْ رَطْلَيْنِ قَالَ الْمَحَامِلِيُّ وَغَيْرُهُ بَلْ وَخَمْسَةُ أَقْرَبُ فِي الْمَجْمُوعِ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. □ فَوُدَّ: (وَالْإِجْمَاعُ بِالْكَيْلِ) أَيِ: عَلَى الصَّحِيحِ مُعْنَى زَادَ النَّهَائِيَةُ بِمَا كَانَ فِي زَمَنِ ۞ اهـ.

□ فَوُدَّ: (اسْتَظْهَارًا) أَيِ: أَوْ إِذَا وَافَقَ الْكَيْلُ نَهَايَةَ وَمُعْنَى زَادَ شَرَحُ بِأَفْضَلِ فَإِنَّ اخْتِلَافًا فَلَبَّغَ بِالْأَرْطَالِ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يَبْلُغْ بِالْكَيْلِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَمْ تَجِبْ زَكَاةُ، وَفِي عَكْسِهِ تَجِبُ اهـ عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ قَوْلُهُ:

والمُعْتَبَرُ فِيهِ مِنْ كُلِّ نَوْعِ الْوَسْطِ، وَهُوَ بِالْإِرْدَبِ الْمِصْرِيِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ إِلَّا سُدُسٌ إِرْدَبٌ كَمَا حَزَرَهُ الشُّبْكِيُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّاعَ قَدْ حَانَ بِالْمِصْرِيِّ إِلَّا سُبْعِي مَدٍّ.
(وَالْمُعْتَبَرُ الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ أَيُّ: يُلَوِّغُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ حَالَةً كَوْنَهُ (تَمْرًا أَوْ زَيْبِيًا إِنْ تَقَمَّرَ أَوْ تَزْتَبُ)

اسْتَظْهَرَا أَنِّي: طَلَبًا لِيُظْهَرَ اسْتِمَاعُ الْوَاجِبِ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ احْتِطَاءً قَالَ مَرْفَلَزُ حَصَلَ نَقْصٌ فِي الْوَزْنِ لَا يَقْصُرُ بَعْدَ الْكِيلِ أَهْ فَلَا يَرُدُّ أَنْ يَصَابَ الشَّعِيرُ يَنْقُصُ عَنْ نِصَابِ نَحْوِ الْبُرِّ وَالْفَوْلِ فِي الْوَزْنِ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَعُ شِئْنًا أَتَتْهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ) أَيُّ فِي الْوَزْنِ مِنْ كُلِّ نَوْعِ (الْوَسْطِ) أَيُّ: فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْخَفِيفِ وَالزَّيْنِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الْكُرْدِيُّ مَثَلًا نَوْعَ الْحِنْطَةِ بَعْضُهُ فِي غَايَةِ الثَّقَلَةِ وَبَعْضُهُ فِي غَايَةِ الْخِفَةِ وَبَعْضُهُ مُتَوَسِّطٌ وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْوَزْنِ هُوَ الْمُتَوَسِّطُ، وَكَذَا نَوْعُ الشَّعِيرِ وَغَيْرُهُ أَه. □ فَوَدَّ: (سِتَّةُ أَرَادِبٍ إِلَّا سُدُسٌ إِرْدَبٌ الْخُ) اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ، وَفِي الْأَسْنَى هُوَ أَوْجَهُ وَأَيْدَهُ سَمِ فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ وَقَالَ الْقَمُولِيُّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ وَرُبُعٌ إِرْدَبٌ وَاعْتَمَدَهُ الْخَطِيبُ فِي الْمَغْنِيِّ وَمَرْفَلَزُ فِي النَّهَائِيَةِ وَاللَّهُ وَيَا لِرْدَبِ الْمَدْنِيِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ صُمًّا كُرْدِيُّ عَلَى بَاقِضٍ. □ فَوَدَّ: (كَمَا حَزَرَهُ الشُّبْكِيُّ الْخُ) وَصَبَّهَا الْقَمُولِيُّ بِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ وَرُبُعٌ إِرْدَبٌ، وَهَذَا بِحَسَبِ زَمَانِهِ وَأَمَّا الْآنَ فَحَرَّرُوها بِأَرْبَعَةِ أَرَادِبٍ وَوَيْبَةٍ؛ لِأَنَّ الْكَيْلَ قَدْ كَبُرَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ هَذَا بِحَسَبِ السَّابِقِ، وَإِلَّا فَالْنِّصَابُ الْآنَ بِالْكَيْلِ الْمِصْرِيِّ أَرْبَعَةُ أَرَادِبٍ وَسُدُسٌ بِسَبَبِ كِبَرِ مَا يُكَالُ بِهِ الْآنَ حَتَّى صَارَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَرَادِبُ وَسُدُسٌ بِقَدْرِ السِّتَةِ الْأَرَادِبِ وَالرُّبُعِ مِنَ الْأَرَادِبِ الْمُقَدَّرَةِ نِصَابًا سَابِقًا أَه. □ فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّاعَ قَدْ حَانَ الْخُ) أَيُّ: وَكُلُّ خَمْسَةِ عَشَرَ مَدًّا سَبْعَةُ أَفْدَاحٍ وَكُلُّ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا وَبَيْبَةٍ وَنِصْفٌ وَرُبُعٌ ثَلَاثُونَ صَاعًا ثَلَاثٌ وَبَيَاتٍ وَنِصْفٌ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ وَبَيْبَةٍ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَرَادِبٍ وَنِصْفٌ وَثَلَاثٌ فَالْنِّصَابُ عَلَى قَوْلِهِ خَمْسُمِائَةٍ وَسِتُونَ قَدْ حَانَ وَقَالَ الْقَمُولِيُّ كَيْلُهُ بِالْإِرْدَبِ الْمِصْرِيِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ وَرُبُعٌ إِرْدَبٌ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ بِجَعْلِ الْقَدَحَيْنِ صَاعًا كَزَكَاةِ الْفِطْرِ وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ فَالْنِّصَابُ سِتْمِائَةٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سُي): (وَالْمُعْتَبَرُ تَمْرًا أَوْ زَيْبِيًا) قَالَ فِي الرُّوْضِ: فَإِنْ أَخَذَ الزَّكَاةَ أَيُّ: فِيمَا يَجِفُّ رُطْبًا رَدَّهَا، وَلَوْ تَلَفَتْ فَعِيمَتَهَا، وَلَوْ جَفَفَتْ وَلَمْ تَنْقُصْ لَمْ يُجْزِ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْزِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ عِنْدَ الْقَبْضِ بِخِلَافِ مَا سَبَّأْنِي فِي الْمَقْدُونِ؛ لِأَنَّهُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ لَكِنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِغَيْرِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَبْضُ الْحَبِّ بَعْدَ جَفَافِهِ فِي قَشِرِهِ ثُمَّ مِيزَهُ فَإِنْ كَانَ قَدَرُ الْوَاجِبِ أَجْزَاءً، وَإِلَّا رُدَّتْ التَّضَارُوتُ لَوْ أَخَذَهُ وَذَلِكَ

□ فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ مِنْ كُلِّ نَوْعِ الْوَسْطِ) قَدْ يُقَالُ: أَوْسَاطُ الْأَنْوَاعِ مُخْتَلِفَةٌ يَفْقَلًا وَخِمَةً فَيَلْزَمُ اخْتِلَافُ مِقْدَارِ النَّصَابِ بِاخْتِلَافِهَا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ بِالْإِرْدَبِ الْمِصْرِيِّ سِتَّةُ أَرَادِبٍ إِلَّا سُدُسٌ الْخُ) وَقَالَ الْقَمُولِيُّ: سِتَّةُ أَرَادِبٍ وَرُبُعٌ فَجَعَلَ الْقَدَحَيْنِ صَاعًا كَزَكَاةِ الْفِطْرِ وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

□ فَوَدَّ (سُي): (وَالْمُعْتَبَرُ تَمْرًا أَوْ زَيْبِيًا الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي الزَّكَاةَ رُطْبًا رَدَّهَا أَهْ وَهَلْ مَحَلُّ رَدِّهَا إِنْ بَيَّنَّ، وَإِلَّا كَانَ تَبَرُّعًا كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ زَكَاةِ التَّقْدِيرِ فِيمَا إِذَا أَخَذَ الرَّدِّيَّ عَنْ الْجَيِّدِ أَوْ الْمَكْسُورَ عَنْ الصَّحِيحِ أَوْ يَفَرِّقُ فِيهِ نَظَرًا، وَالْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ فَلْيُرَاجَعْ قَالَ فِي الرُّوْضِ: فَإِنْ أَخَذَ

لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَيْسَ فِي حَبٍّ، وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» (وَالَا) يَتَثَمَّرُ، وَلَا يَتَرْتَّبُ (ف) يُوسُقُ (رُطْبًا وَجَنَّا) وَيُخْرِجُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَكْمَلُ أَحْوَالِهِ، وَيُضَمُّ غَيْرُ الْمُتَجَفِّفِ لِلْمُتَجَفِّفِ فِي إِكْمَالِ التَّصْبِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ، وَمَا يَجِفُّ رَدِيْقًا كَمَا لَا يَجِفُّ، وَكَذَا مَا يَطْوُلُ زَمَنٌ جَفَافَهُ كَسَنَةٍ كَمَا يَحْتَهُ الرَّافِعِيُّ وَلَهُ قَطْعٌ مَا لَا يَجِفُّ أَيُّ: وَمَا أَلْحَقَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ؛

لِأَنَّهُ عِنْدَ الْقَبْضِ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ لِكَيْتَهُ مُخْتَلِطٌ بِقَشِرِهِ وَنَحْوِهِ سَم. □ فَوُدَّ: (لِخَبَرِ مُسْلِمٍ لَيْسَ فِي حَبٍّ، وَلَا تَمْرٍ إلخ) أَيِ فَاغْتَبَرِ الْأَوْسُقَ مِنَ الثَّمَرِ مُغْنِي.

□ فَوُدَّ (سَمِي): (وَالَا قَرُطْبًا وَجَنَّا) قَضَيْتُهُ امْتِنَاعَ إِخْرَاجِ الْبُسْرِ وَعَدَمَ إِجْزَائِهِ نَعَمَ إِنْ لَمْ يَتَأَثَّ مِنْهُ رُطْبٌ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ الْبُسْرِ وَإِجْزَاؤُهُ مَرَّاتُهُ سَم عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ نَعَمَ إِنْ لَمْ يَتَأَثَّ مِنْهُ رُطْبٌ أَيُّ: غَيْرُ رَدِيٍّ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِيهِ مَرَّاتُهُ ش. □ فَوُدَّ: (فِي وَسُقٍ رُطْبًا وَجَنَّا) أَيُّ: بِتَقْدِيرِ الْجَفَافِ فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ سِتَّةُ أَوْسُقٍ مِمَّا لَا يَتَجَفَّفُ قَدَرْنَا جَفَافَهَا فَإِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ تَجَفَّفَتْ كَانَتْ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ وَجَبَتْ زَكَاتُهَا أَوْ أَقَلُّ مِنْهَا فَلَا شَيْخُنَا وَعَ ش. أَيُّ: وَإِنْ شَكَّ فَلَا اقْرُبْ عَدَمَ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ اخْتِذَا مِمَّا يَأْتِي فِي الْأَرْزُ الشَّعِيرِ. □ فَوُدَّ: (وَيُخْرِجُ مِنْهُ) أَيُّ: وَيُقَطَّعُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْهُ فِي الْحَالِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ وَنِهَائِهِ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَوْ جَعَلَهُ دِينَارًا ثُمَّ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنَ الدِّينَارِ لَمْ يَجُزْ. □ فَوُدَّ: (وَيُضَمُّ غَيْرُ الْمُتَجَفِّفِ) أَيُّ: بِتَقْدِيرِ الْجَفَافِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِيهِ مِمَّا أَلْحَقَ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (وَمَا يَجِفُّ رَدِيْقًا كَمَا لَا يَجِفُّ إلخ) أَيُّ فَيُغْتَبَرُ رُطْبًا وَيُقَطَّعُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَيُؤْخَذُ الْوَاجِبُ رُطْبًا شَرْحُ الْمَنْهَجِ. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ قَطْعٌ مَا لَا يَجِفُّ إلخ) وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ فِي قَطْعِهِ كَمَا فِي الرِّزْوَةِ فَإِنْ قَطَعَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَائِهِ إِيْمَ وَعَزَرَ وَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَأْذَنَ لَهُ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مِنَ الْاسْتِخْبَابِ نِهَائِهِ وَمُغْنِي وَيَأْتِي بَعْضُهُ فِي الشَّرْحِ قَالَعَ ش. قَوْلُهُ مَرَّاتُهُ وَيَجِبُ إلخ أَيُّ: عَلَى الْمَالِكِ ثُمَّ هَذَا وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا كَانَ ثُمَّ عَامِلٌ، وَالْوَاجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ وَلَوْ قَوْقُ مَسَافَةِ الْعَدْوَى أَوْ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْإِقْلِيمِ إِمَامٌ وَلَا ذُو شَوْكَةٍ فَهَلْ يَجِبُ اسْتِثْنَاءُ أَهْلِ حَلِّهِ وَعَقْدِهِ اخْتِذَا مِنْ تَطَايُرِهِ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ: وَمَا أَلْحَقَ إلخ) أَيُّ: مِمَّا يَجِفُّ رَدِيْقًا وَمَا يَطْوُلُ زَمَنٌ جَفَافَهُ.

السَّاعِي الزَّكَاةَ رُطْبًا رَدِّهَا، وَلَوْ تَلَفَتْ فَقِيمَتُهَا، وَلَوْ جَفَّتْهَا وَلَمْ تَنْقُصْ لَمْ يُجْزِ أَوْ قَوْلُهُ فَقِيمَتُهَا أَيُّ: بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِهِ، وَقَوْلُهُ: لَمْ يُجْزِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ عِنْدَ الْقَبْضِ كَمَا لَوْ قَبِضَ الْمُسْتَحِقُّ سَخْلَةً فَكَمَلَتْ بِيَدِهِ لَا تُجْزِي بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي فِي الْمَعْدِنِ أَنَّهُ إِذَا قَبِضَهُ السَّاعِي مُخْتَلِطًا ثُمَّ مَيَّزَهُ فَإِنْ كَانَ قَدَرُ الْوَاجِبِ أَجْزَاءَهُ، وَالْأَرْدُ التَّفَاوُتُ لَوْ أَخَذَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ لِكَيْتَهُ مُخْتَلِطٌ بغيرِهِ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَبِضَ الْحَبَّ بَعْدَ جَفَافِهِ فِي قَشِرِهِ ثُمَّ مَيَّزَهُ فَإِنْ كَانَ قَدَرُ الْوَاجِبِ أَجْزَاءً، وَالْأَرْدُ التَّفَاوُتُ أَوْ أَخَذَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْقَبْضِ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ لِكَيْتَهُ مُخْتَلِطٌ بِقَشِرِهِ وَنَحْوِهِ.

□ فَوُدَّ (سَمِي): (وَالَا قَرُطْبًا وَجَنَّا) قَضَيْتُهُ امْتِنَاعَ إِخْرَاجِ الْبُسْرِ وَعَدَمَ إِجْزَائِهِ نَعَمَ إِنْ لَمْ يَتَأَثَّ مِنْهُ رُطْبٌ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ الْبُسْرِ وَإِجْزَاؤُهُ مَرَّاتُهُ ش.

لأنه لا نفع في بقائه، وكذا ما ضرَّ أصله لِتَحْرِ عَطَشٍ قال بعضهم: أو خيفَ عليه قبل أوانه وتُخرج منه، وإن كان رُطْبًا لِلضَّرُورَةِ، ومن ثمَّ لو قَطَعَهُ من غيرِ ضَرُورَةٍ لَزِمَهُ تَمَرُّ جافٍّ أو القيمةُ على ما يأتي آخِرَ البابِ وعلى كُلِّ منهما له التَصَرُّفُ في المَقْطُوعِ؛ لأنَّ الزكاةَ لم تَتَعَلَّقْ بِغَيْبِهِ كَذَا قِيلَ، وفيه نَظَرٌ لِمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي قَبِيلُ الصِّيَامِ فِي شَاةٍ وَاجِبَةٍ فِي خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ أَنَّ الْمُسْتَحِقِّينَ شُرَكَاءَ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا فَيُطْلَى الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ لِقَدَمِ الْعِلْمِ بِمَا عَدَا قَدْرَ الزكاةِ وَلِلسَّاعِي قَبْضُهُ عَلَى النَخْلِ ثُمَّ يَقْسِمُهُ بِالْخَرَصِ وَبَعْدَ قَطْعِهِ مَشَاعًا ثُمَّ يَقْسِمُهُ

• فُود: (وَكَذَا مَا ضَرَّ أَصْلَهُ الْخ) أَي: وَإِنْ كَانَ يَجِفُّ سَم. • فُود: (لِتَحْرِ عَطَشٍ)، وَلَوْ انْدَفَقَتْ بِقَطْعِ الْبَغْضِ لَمْ تُجْزِ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فُود: (أَوْ خِيفَ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْأَصْلِ الضَّرَرُ. • فُود: (قَبْلَ أَوَانِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَطْعِ، وَكَذَا الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ. • فُود: (وَإِنْ كَانَ رُطْبًا) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ حَدًّا يَصْلُحُ لِتَجْفِيفِهِ وَنِيَابِيبُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: قَبْلَ أَوَانِهِ، وَالْأَقْلَوُ كَانَ وَصَلَ إِلَى ذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ اغْتِيَارَ تَجْفِيفِهِ وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى بِدُونِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم أَي: كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. • فُود: (لَزِمَهُ تَمَرُّ جافٍّ) أَي: أَوْ زَيْبٌ جافٍّ قَالَ سَم لُزُومُ التَّمَرِّ الْجافِّ هُوَ بَحْثُ الرَّافِعِيِّ الْآتِي فِي الْفُرُوعِ آخِرَ الْبَابِ اه. • فُود: (وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) أَي: لُزُومُ التَّمَرِّ أَوْ الْقِيَمَةِ. • فُود: (لَمْ تَتَعَلَّقْ بِغَيْبِهِ) أَي: بَلْ بِالتَّمَرِّ أَوْ الْقِيَمَةِ. • فُود: (فَيُطْلَى الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ) فِيهِ نَظَرٌ سَم. • فُود: (لِقَدَمِ الْعِلْمِ الْخ) يَكْفِي الْعِلْمُ عِنْدَ التَّوْزِيعِ سَم. • فُود: (وَلِلسَّاعِي قَبْضُهُ الْخ) أَي: قَبْضٌ مَا لَا يَجِفُّ وَمَا الْحَقَّ بِهِ بِخِلَافِ مَا يَجِفُّ كَمَا يَأْتِي فِي التَّشْبِيهِ كُرْدِيٍّ وَسَم.

• فُود: (هَلَى النَخْلِ) أَي: قَبْلَ الْقَطْعِ رَوْضٌ أَي: مَشَاعًا. • فُود: (ثُمَّ يَقْسِمُهُ بِالْخَرَصِ) أَي: بِأَنَّهُ يَخْرُصُهُ وَيُعَيِّنُ الْوَاجِبَ فِي نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَاتٍ أَسْنَى. • فُود: (وَيَبْغُ قَطْعُهُ الْخ) هَذَا الْكَلَامُ نَصٌّ فِي صِحَّةِ الْقَبْضِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِجْزَائِهِ عَنِ الزَّكَاءِ، وَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوضِ مِنْ عَدَمِ إِجْزَائِهِ مَا قَبْضَهُ السَّاعِي رُطْبًا، وَإِنْ تَمَرَّ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَنْقُصْ لَا يُخَالِفُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَهَلْ لِلْسَّاعِي أَخْذُ قِيَمَةِ عَشْرِ الْمَقْطُوعِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالْأَشْبَهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْمَنْعُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ سَم. • فُود: (مَشَاعًا) أَي: بِتَسْلِيمِ جَمِيعِ الْمَقْطُوعِ لِلْسَّاعِي أَسْنَى. • فُود: (ثُمَّ يَقْسِمُهُ) أَي:

• فُود: (وَكَذَا مَا ضَرَّ) أَي: وَإِنْ كَانَ يَجِفُّ. • فُود: (وَإِنْ كَانَ رُطْبًا لِلضَّرُورَةِ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ حَدًّا يَصْلُحُ لِتَجْفِيفِهِ، وَنِيَابِيبُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: قَبْلَ أَوَانِهِ، وَالْأَقْلَوُ كَانَ وَصَلَ إِلَى ذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ اغْتِيَارَ تَجْفِيفِهِ وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى بِدُونِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فُود: (لَزِمَهُ تَمَرُّ جافٍّ) لُزُومُ التَّمَرِّ الْجافِّ هُوَ بَحْثُ الرَّافِعِيِّ الْآتِي فِي الْفُرُوعِ آخِرَ الْبَابِ. • فُود: (لِأَنَّ الزَّكَاءَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِغَيْبِهِ) أَي: بَلْ بِالتَّمَرِّ الْجافِّ أَوْ الْقِيَمَةِ. • فُود: (فَيُطْلَى الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ) فِيهِ نَظَرٌ. • فُود: (لِقَدَمِ الْعِلْمِ) يَكْفِي الْعِلْمُ عِنْدَ التَّوْزِيعِ.

• فُود: (وَلِلسَّاعِي قَبْضُهُ الْخ) كَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَهُ قَطْعَ مَا لَا يَجِفُّ وَمَا ضَرَّ أَصْلَهُ أَوْ خِيفَ عَلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الرُّوضِ مُصَرَّحَةً بِتَعَلُّقِي هَذَا بِمَا ذَكَرَ وَتَرْتِيبِهِ عَلَيْهِ وَحَيْثِيَّةِ فَقَوْلُهُ وَبَعْدَ قَطْعِهِ مَشَاعًا الْخ الْمُصَرَّحُ بِصِحَّةِ الْقَبْضِ وَالْإِجْزَاءِ لَا يُخَالِفُ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنِ الرُّوضِ مِنْ عَدَمِ إِجْزَائِهِ مَا قَبْضَهُ السَّاعِي رُطْبًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ ذَلِكَ. • فُود: (وَيَبْغُ قَطْعُهُ مَشَاعًا ثُمَّ يَقْسِمُهُ الْخ) هَذَا الْكَلَامُ نَصٌّ فِي صِحَّةِ

بناءً على الأصح أَنَّ قِسْمَةَ الْمِثْلِيَّاتِ إِفْرَازٌ، وَلَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ بَيْعُهُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْتَحْقِّينَ، وَلَوْ لِلْمَالِكِ وَتَفَرُّقُهُ تَحْفِيفُهُ وَتَتَشَرُّهُ بَعْدَ الْقَطْعِ، وَالْأَلْزَمَةُ عَلَى الْأَوْجِهِ لِيُسَلِّمَهُ تَمَرًا، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلْمَالِكِ الْاِسْتِقْلَالَ بِالْقِسْمَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِ التَّيْتَةِ عَنْ جَمْعٍ: تَجَوُّزُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْفُقَرَاءِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا، وَلَا رَيْبًا، لِأَنَّ لِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُمْ أَكْثَرَ مِنْ نَصِيْبِهِمْ فَيَسْتَظْهَرُ بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّ مَعَهُمْ زِيَادَةٌ وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ تَجَوُّزُ الْقِسْمَةِ عَلَى النَّخْلِ بِأَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِمْ نَخِيلًا يُعْلَمُ أَنَّ ثَمَرَتَهَا أَكْثَرُ مِنَ الْعُشْبِ أَه. وَيَجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ؛

بَكِيلٍ أَوْ وَزْنٍ. ■ فَوُدَّ: (بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الشَّقِّينَ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَلَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْخُ أَيُّ: وَلَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَيْضًا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا قَالَ سَمِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لِلْسَّاعِي أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَ الْمَسَاكِينِ لِلْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَقْطَعَهُ وَيُفَرِّقَهُ بَيْنَهُمْ يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْأَحْظُ أَه وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قُبِيلُ قَوْلِ الْمُثَنِّ وَقِيلَ يَنْقَطِعُ الْخُ مِثْلَهُ أَه وَعِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ بَعْدَ الشَّقِّينِ ثُمَّ يَبِيعُهُ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الْمَالِكِ وَغَيْرِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ أَوْ يَبِيعُ هُوَ وَالْمَالِكُ وَيَقْتَسِمَانِ الثَّمَنَ أَه. ■ فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَخْفِيفُهُ الْخُ) لَعَلَّهُ فِيمَا ضَرَّ أَضْلَهُ لِيَنْخَوِّعَ عَطَشُ أَوْ خِيفَ عَلَيْهِ. ■ فَوُدَّ: (وَالْأَلْزَمَةُ) ظَاهِرُهُ لُزُومُ السَّاعِي فَلْيُرَاجَعْ سَمِ أَيُّ: بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ رُجُوعِ قَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخُ لِقَوْلِهِ: وَلَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْخُ وَيُمْكِنُ رُجُوعُهُ لِقَوْلِهِ وَلِلْسَّاعِي الْخُ فَيُقَيَّدُ لُزُومُ الْمَالِكِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: لِيُسَلِّمَهُ تَمَرًا. ■ فَوُدَّ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ) انْظُرْ هَذَا مَعَ مَا يَأْتِي قُبِيلُ قَوْلِ الْمُثَنِّ وَقِيلَ يَنْقَطِعُ بِنَفْسِ الْخَرْصِ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَالْمُعْتَمِدُ خِلَافَ هَذَا الْبَحْثِ أَه وَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ أَيْضًا أَنْ قَوْلَ الشَّارِحِ: (وَيَجِبُ الْخُ) مُقَابِلُ لِهَذَا الْبَحْثِ وَيَأْتِي مَا فِيهِ. ■ فَوُدَّ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَسَبَّانِي) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مِثْلُهُ. ■ فَوُدَّ: (وَيَجِبُ الْخُ) أَيُّ: فِيمَا إِذَا احْتِيَجَ لِلْقَطْعِ فِيمَا لَا يَجِفُّ وَمَا الْحَقُّ بِهِ ع ش وَسَمِ قَالَ الْكُرْدِيُّ: هَذَا مُقَابِلُ لِيَبْحَثَ الْبَغْضِ أَه أَقُولُ: بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَهُ قَطْعٌ مَا لَا يَجِفُّ الْخُ) كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ■ فَوُدَّ: (اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ) أَيُّ: فِي الْقَطْعِ سَمِ.

الْبَغْضِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِجْزَائِهِ عَنِ الزَّكَاةِ فَالْقَوْلُ بِأَنْ قَبْضَهُ رُطْبًا لَا يُجْزِئُ وَإِنْ تَتَمَّرَ فِي يَدِهِ لَا يُخَالِفُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي غَيْرِهِ. ■ فَوُدَّ: (وَيَبْعَدُ قَطْعُهُ الْخُ) وَهَلْ لَهُ اخْتِذُ قِيَمَةِ عُشْرِ الْمَقْطُوعِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَالْأَشْبَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْمُنْعُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَه. ■ فَوُدَّ: (وَلَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ بَيْعُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لِلْسَّاعِي أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَ الْمَسَاكِينِ لِلْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَنْ يَقْطَعَهُ وَيُفَرِّقَهُ بَيْنَهُمْ يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْحَظُّ لَهُمْ أَه وَسَكَتَ عَنْ ذَلِكَ فِي الشَّقِّ الثَّانِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالأَوَّلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةُ الشَّارِحِ، وَظَاهِرٌ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَاحِدًا مِنَ السَّاعِي أَوْ الْمَالِكِ تَخْفِيفُهُ، وَإِنْ أُمِنَ خِلَافُ قَوْلِ الشَّارِحِ، وَالْأَلْزَمَةُ عَلَى الْأَوْجِهِ لَكِنْ قَوْلُ الرُّوضَةِ يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْحَظُّ يُفِيدُ أَنَّ عَلَيْهِ مُرَاعَاةَ الْحَظِّ فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ التَّخْفِيفِ إِذَا كَانَ أَحْظَ. ■ فَوُدَّ: (وَالْأَلْزَمَةُ) ظَاهِرُهُ لُزُومُ السَّاعِي فَلْيُرَاجَعْ. ■ فَوُدَّ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلْمَالِكِ الْاِسْتِقْلَالَ بِالْقِسْمَةِ) انْظُرْ هَذَا مَعَ مَا يَأْتِي قُبِيلُ قَوْلِ الْمُثَنِّ وَقِيلَ يَنْقَطِعُ بِنَفْسِ الْخَرْصِ. ■ فَوُدَّ: (اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ) أَيُّ: فِي الْقَطْعِ.

لأنهم شَرُّ كَأَوْه فاحتيج لإذن نائِبهم فإن قَطَعَ بغير إذنه، وقد سَهَلْتُ مُراجعتَه عَزَّرَ وسيأتي أنَّ القاضي يستفيد بولاية القضاء ولاية الزكاة ما لم يُؤَلَّ لها غيره فحينئذ هو قائم مقام العايل في جميع ما ذَكَرَ. (تنبيه) ما أفهمه ما ذَكَرَ من صحبة قبض الساعي للرطب ليس إطلاقه مُراداً بل ما يَجِفُّ لا يَصْبَحُ قَبْضُهُ له فيلزمه رُده إن بقي وبذلك إن تلف فإن أخره عنده حتى جفَّ وسأوى قدر الزكاة أجزاً فإن زاد رُدَّ الزائد أو نقص أخذ ما بقي هذا ما نقلاه عن العراقيين ثم ما لا إلى قول ابن كَجَّ لا يُجْزَى بِحَالٍ لِفَسَادِ القَبْضِ من أصله اهـ وهذا هو القياس، وإن اختار في المجموع الأول، وقد يُوجَّه بأن الزكاة لما خَرَجَتْ عن قياس المعاملات شُمِيع فيها بإجزاء ما وُجِدَ شرط إخراجِه، ولو بعد قبض الساعي له فاسدًا. (و) يعتبِرُ (الحب) أي: بُلُوغُه نَصَابَتَا حَالِ كونه (مُضْفًى مِنْ) نحو (يَبِيه) وقشر لا يُؤْكَلُ، ولا يُذَخَّرُ معه ويظهر اغْتِنَاءُ قَلِيلٍ فيه لا يُؤَثَّرُ في الكيل (وما) مُبْتَدَأُ أو معطوف على فاعِلٍ يعتبِرُ (أذخِرَ في قشره) الذي لا يُؤْكَلُ معه (كالأرز)،....

فَوَدَّ: (لأنهم) أي: المُسْتَحَقِّينَ سَم. فَوَدَّ: (فإن قَطَعَ بغير إذنه، وقد سَهَلْتُ إلخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُعَزَّرُ إِذَا عُسِّرَتْ مُراجعتَه وَلَعَلَّهُ إِذَا احتجَّ لِلْقَطْعِ ثُمَّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَلِلْمَالِكِ الْإِسْتِغْلَالُ بِالْقِسْمَةِ يُقَيَّدُ جَوَازُ الْإِسْتِغْلَالِ بِهَا دُونَ الْقَطْعِ سَم. فَوَدَّ: (هَزَّرَ) أي: وَلَا ضَمَانَ عَ شَ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ عَصَى وَعَزَّرَ إِنْ عَلِمَ بِالتَّخْرِيمِ أَي: عَزَّزَهُ الْإِمَامُ إِنْ رَأَى ذَلِكَ قَالَهُ فِي الْمُهَذَّبِ قَالَ وَلَا يُعَرَّمُ مَا تَقَصَّ، لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْذَنَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْقَطْعِ وَإِنْ تَقَصَّتْ بِهِ الْقَمَرَةُ اهـ أي: إِذَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا احتجَّ لِلْقَطْعِ لَتَحْوِ عَطَشٍ (ما أفهمه ما ذَكَرَ) أي قَوْلُهُ: وَلِلْسَاعِي إلخ. فَوَدَّ: (بَلْ مَا يَجِفُّ إلخ) أي: لَا رَدِيئًا وَلَا مَعَ طُولِ الزَّمَنِ؛ إِذْ هُمَا مِمَّا لَا يَجِفُّ كَمَا تَقَدَّمَ وَيُثْلَمُ مَا ضَرَّ أَصْلَهُ أَوْ خِيفَ عَلَيْهِ سَم. فَوَدَّ: (فيلزمه رُده إن بقي إلخ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا بَيَّنَّ وَلَا كَانَ تَبَرُّعًا كَمَا بَاتِي فِي بَابِ زَكَاةِ التَّقْدِيرِ إِذَا أَخَذَ الرَّدِيَّةَ عَنِ الْجَيِّدِ أَوْ الْمَكْسُورَ عَنِ الصَّحِيحِ سَم. فَوَدَّ: (ثم ما لا إلى قول ابن كَجَّ إلخ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ وَشَرَحَ الرُّوضِ اهـ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا بَاتِي. فَوَدَّ: (وهذا) أي: قَوْلُ ابْنِ كَجَّ. فَوَدَّ: (وإن اختار في المجموع الأول) أي ما نقلناه عن العراقيين من الإجزاء. فَوَدَّ: (ويوجَّه) أي: الْأَوَّلُ وَهُوَ الْإِجْزَاءُ كَرَدِيٍّ وَيَأْتِي فِي شَرْحٍ وَيَجِبُ بَيْدُ صِلَاحِ الثَّمَرِ إلخ جَزْمُهُ بِالْإِجْزَاءِ. فَوَدَّ: (ويظهر إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ. فَوَدَّ: (وما مُبْتَدَأُ) أي: وَالْخَبَرُ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ.

فَوَدَّ: (أو معطوف إلخ) أي: فَيَقْدَرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حَالًا وَالتَّقْدِيرُ وَيُعْتَبَرُ مَا أَذْخَرَ فِي قَشْرِهِ مَقْشُورًا

فَوَدَّ: (لأنهم) أي: المُسْتَحَقِّينَ. فَوَدَّ: (فإن قَطَعَ بغير إذنه وقد سَهَلْتُ مُراجعتَه هَزَّرَ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُعَزَّرُ إِذَا عُسِّرَتْ مُراجعتَه، وَلَعَلَّهُ إِذَا احتجَّ لِلْقَطْعِ ثُمَّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: وَلِلْمَالِكِ الْإِسْتِغْلَالُ بِالْقِسْمَةِ يُقَيَّدُ جَوَازُ الْإِسْتِغْلَالِ بِهَا دُونَ الْقَطْعِ. فَوَدَّ: (بَلْ مَا يَجِفُّ) أي: لَا رَدِيئًا وَلَا مَعَ طُولِ الزَّمَنِ؛ إِذْ هُمَا مِمَّا لَا يَجِفُّ كَمَا تَقَدَّمَ وَيُثْلَمُ مَا ضَرَّ أَصْلَهُ أَوْ خِيفَ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (ثم ما لا إلى قول ابن كَجَّ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ.

فَوَدَّ: (أو معطوف على فاعِلٍ يعتبِرُ) فِيهِ خَزَاةٌ مَعَ قَوْلِهِ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ.

ولو في قشرته الحمراء (والعَلْس) يَفْتَحُ أُولَاهُ، وَلَا يُدْخِرُ فِي قَشْرِهِ غَيْرُهُمَا فَكَافَ التَّشْبِيهِ حِينَئِذٍ لِإِفَادَةِ عَدَمِ انْحِصَارِ الْأَفْرَادِ الذَّهْنِيَّةِ لَا الْخَارِجِيَّةِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (هـ) نِصَابُهُ (عَشْرَةُ أَوْسُقٍ) تَحْدِيدًا اعْتِبَارًا لِقَشْرِهِ الَّذِي ادْخَاؤُهُ فِيهِ أَصْلَحَ لَهُ وَأَبْقَى بِالنِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصُهُ يَجِيءُ مِنْهُ

فَيُنَاسِبُ مَا عَطَفَ هُوَ عَلَيْهِ كُزْدِيٌّ أَشَارَ بِهِ إِلَى دَفْعِ اعْتِرَاضِ سَمٍ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: أَوْ مَغْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ يَتَمَيَّزُ فِيهِ خَزَاةٌ مَعَ قَوْلِهِ فَعَشْرَةُ أَوْسُقٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي قَشْرَتِهِ الْحُمْرَاءِ) أَيُّ: اللَّاحِقَةِ بِالْحَبِّ يَغْنِي نِصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ وَإِنْ كَانَ فِي قَشْرَتِهِ الْحُمْرَاءُ فَقَطْ كُزْدِيٌّ عِبَارَةٌ سَمِ ارَادَ بِهَذَا أَنَّ الْحُمْرَاءَ أَيْضًا لَا تَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ، وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْوَاوَ لِلْحَالِ فَيَكُونُ قَيْدًا، وَفِيهِ مَعَ هَذَا مَا فِيهِ اهـ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى، وَلَا أَثَرَ لِلْقَشْرَةِ الْحُمْرَاءِ اللَّاصِقَةِ بِالْأَرْزِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَا أَثَرَ لِلْقَشْرَةِ الْإِنِّحِ أَيُّ: خِلَافًا لِحَجِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (يَفْتَحُ أُولَاهُ، وَلَا يُدْخِرُ فِي قَشْرِهِ غَيْرُهُمَا) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُدْخِرُ فِي قَشْرِهِ الْإِنِّحِ) أَيُّ: الَّذِي لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ، وَإِلَّا وَرَدَ عَلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ سَم. □ فَوَدَّ: (فَكَافَ التَّشْبِيهِ الْإِنِّحِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَالْكَافُ اسْتِغْنَاءٌ اهـ أَيُّ: إِنَّهَا ذَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ سِيَوَاهُمَا، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَهِيَ تَقَاتُ ع ش. □ فَوَدَّ: (اعْتِبَارُ الْقَشْرَةِ الَّذِي ادْخَاؤُهُ فِيهِ أَصْلَحَ لَهُ الْإِنِّحِ) فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ تَصْفِيَّتُهُ مِنْ قَشْرِهِ، وَإِنْ قَشْرُهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ نَعَمْ لَوْ حَصَلَتْ الْأَوْسُقُ مِنْ دُونِ الْعَشْرَةِ اعْتَبَرْنَا دُونَهَا نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنَى أَوْ لَمْ يَخْصُلْ مِنَ الْعَشْرَةِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَإِنَّمَا ذَلِكَ جَزْئِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَعَلِمَ الْإِنِّحِ فِي فَتَاوَى الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ مَا نَصَّهُ سُبُلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ زَكَاةُ أَرْزٍ شَعِيرٍ وَضَرَبَ ذَلِكَ الْوَاجِبَ حَتَّى صَارَ أَيْبَضَ فَحَصَلَ مِنْهُ أَصْلُهُ مَثَلًا ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنِ الْأَرْزِ الشَّعِيرِ هَلْ يُجْزَى أَوْ لَا فَاجَابَ بِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مَا أَخْرَجَهُ عَنْ وَاجِبِهِ انْتَهَى أَقُولُ هَذَا قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ تَصْفِيَّتُهُ الْإِنِّحِ فَالْقِيَاسُ الْإِجْزَاءُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ مَا فَعَلَهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَصَرُّفٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ فِي حَقِّهِمْ وَإِنَّمَا اسْتَقِطَ عَنْهُ تَبْيِضُهُ تَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ فِيهِ تَثْوِيثٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ بَلْ فِيهِ رَفَقٌ لَهُمْ بِتَحْمِلِ الْمُؤْنَةِ عَنْهُمْ وَيَقِي مَا لَوْ لَمْ يَضْرِبْهُ وَشَكَّ فِيمَا حَصَلَ عِنْدَهُ هَلْ يَبْلُغُ خَالِصُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ لَا هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ. وَلَا يَكْلُفُ إِزَالَةَ الْقَشْرِ لِيَخْتَرِ خَالِصَهُ هَلْ يَبْلُغُ نِصَابًا أَوْ لَا، وَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجُوهَلٍ الْأَكْثَرُ حَيْثُ كُلِّفَ امْتِحَانُهُ بِالسَّبَكِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ تَحَقُّقُ الْوُجُوبِ وَجُوهَلٍ قَدَرُ الْوَاجِبِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلَمَّا شَكَّ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالنِّصْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْتِبَارًا الْإِنِّحِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي قَشْرَتِهِ الْحُمْرَاءِ) أَيُّ: السُّفْلَى، وَهَذِهِ الْمُبَالَغَةُ تَقْتَضِي أَنْ نِصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ سَوَاءٌ كَانَ فِي قَشْرَتِهِ السُّفْلَى، وَهِيَ الْحُمْرَاءُ أَيْ فَقَطْ أَوْ كَانَ فِي الْعُلْيَا الْمُسْتَلَزِمِ لِكُونِهِ فِي السُّفْلَى أَيْضًا، وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ؛ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ الْخَالِصُ مِنَ الْقَشْرَةِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ تَقْدِيرُ كُونِهِ فِي الْقَشْرَةِ الْوَاحِدَةِ وَكُونِهِ فِي الْقَشْرَتَيْنِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْوَاوَ، (وَلَوْ كَانَ الْإِنِّحِ) وَآوُ الْحَالِ فَيَكُونُ قَيْدًا، وَفِيهِ مَعَ هَذَا مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي قَشْرَتِهِ الْحُمْرَاءِ) ارَادَ بِهَذَا أَنَّ الْحُمْرَاءَ أَيْضًا لَا تَدْخُلُ فِي الْحِسَابِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُدْخِرُ فِي قَشْرِهِ) أَيُّ: الَّذِي لَمْ يُؤْكَلْ مَعَهُ، وَإِلَّا وَرَدَ عَلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ.

خَمْسَةُ أَوْسُقٍ غَالِيًا، وَقَوْلُ أَبِي حَامِدٍ قَدْ بَجِيَءٌ مِنَ الْأُرْزُ الثُّلُثُ فَيُعْتَبَرُ ضِعْفُهُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ اعْتِمَادَهُ وَاعْتَمَدَهُ أَيْضًا ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا ضَعْفُ أَيْضًا نَقْلُ الْمَاوَرْدِيِّ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا عَدَمَ تَأْثِيرِ قِشْرَةِ الْأُرْزِ الْحُمْرَاءِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بِهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَخَرَجَ بِلَا يُؤْكَلُ مَعَهُ الذَّرَّةُ فَيَدْخُلُ قِشْرُهُ فِي الْحِسَابِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَهُ وَتَنْحِيتُهُ عَنْهُ نَادِرَةٌ كَتَقْشِيرِ الْجَنْطَةِ، وَلَا تَدْخُلُ قِشْرَةُ الْبَاقِلَا السُّفْلَى فِي الْحِسَابِ فَيَصَابُهُ عَشْرَةٌ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ لَكِنْ اسْتَفْرَزَهُ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ رَجَعَ الدُّخُولَ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ. (وَلَا يَكْمَلُ جَنْسُ بَعْضِهِ) إِجْمَاعًا فِي التَّمْرِ وَالزَّيْتِ وَقِيَاسًا فِي نَحْوِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ (وَيُضَمُّ النَّوعُ إِلَى النَّوعِ) كَتَمْرِ مَعْقِلِي وَبَرْنِي وَبُرِّ مِصْرِي وَشَامِي لِاتِّحَادِ الْأَسْمِ وَمَرَّ أَنْ الدُّخْنَ نَوْعٌ مِنَ

• قَوْلُهُ: (غَالِيًا) أَيْ: وَقَدْ يَكُونُ خَالِصُهَا مِنْ ذَلِكَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَلَا زَكَاتَ فِيهَا أَوْ خَالِصٌ مَا دُونَهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَهُوَ نِصَابٌ أَيْ: تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاتُ شَرْحُ الْمَنْهَجِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَةِ مِثْلُهُ.

• قَوْلُهُ: (فَيُعْتَبَرُ) اعْتَمَدَهُ مَرَاهِمٌ، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَالْخَطِيبِ فِي الْمُغْنِيِّ وَمَرَّ فِي التَّهْيَةِ، وَظَاهِرُ التَّخْفَةِ اعْتِمَادُ اغْتِيَارِ الْمَشْرَةِ مُطْلَقًا وَصَرَّحَ بِاعْتِمَادِهِ فِي الْإِيَابِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ أَيْضًا ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِنْفَ)، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّهْيَةُ وَالتَّهْيَةُ كَمَا مَرَّ آتِفًا. • قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَيْ: مَا نَقَلَهُ الْمَاوَرْدِيُّ الْإِنْفَ، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ التَّهْيَةُ وَالتَّهْيَةُ وَاسْمُ كَمَا مَرَّ آتِفًا. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهْيَةِ وَالتَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (هَلَى مَا اعْتَمَدَهُ) وَقَالَا لِأَنَّهُمَا غَلِيظَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ أَتَتْهُ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ مَعَهُ فَتَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَا يُدْخَرُ فِي قِشْرِهِ غَيْرُهُمَا وَيُسْتَفْتَى عَنِ انْتِدَاعِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِمَا ذَكَرَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ الدُّخُولَ) أَيْ: دُخُولُ قِشْرَةِ الْبَاقِلَا السُّفْلَى فِي الْحِسَابِ قَالَ سَم لَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةَ الدُّخُولِ هُنَا الدُّخُولُ فِي قِشْرَةِ الْأُرْزِ الْحُمْرَاءِ اهـ أَيْ: بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

• قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْفَ) أَيْ: الدُّخُولَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَم): (وَلَا يَكْمَلُ الْإِنْفَ) أَيْ: فِي النَّصَابِ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي التَّهْيَةِ وَالتَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ) أَيْ: كَالْمَدَسِ مَعَ الْجَمْعِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِاتِّحَادِ الْأَسْمِ) أَيْ: وَإِنْ تَبَايَنَّا فِي الْجُودَةِ وَالزَّادَةِ وَاخْتَلَفَ مَكَانُهُمَا نِهَائَةً وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (فَيُعْتَبَرُ) اعْتَمَدَهُ مَر. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا ضَعْفُ أَيْضًا نَقْلُ الْمَاوَرْدِيِّ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا عَدَمَ تَأْثِيرِ قِشْرَةِ الْأُرْزِ الْحُمْرَاءِ حَتَّى الْإِنْفَ) وَلَا أَثَرَ لِلْقِشْرَةِ الْحُمْرَاءِ اللَّاصِقَةِ بِالْأُرْزِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ شَرْحُ مَر. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَدْخُلُ قِشْرَةُ الْبَاقِلَا السُّفْلَى فِي الْحِسَابِ) قَالَ الشَّيْخَانِ: لِأَنَّهُمَا غَلِيظَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ اهـ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ مَعَهُ فَتَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَلَا يُدْخَرُ فِي قِشْرِهِ غَيْرُهُمَا وَيُسْتَفْتَى عَنِ انْتِدَاعِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِمَا ذَكَرَهُ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ الدُّخُولَ) أَيْ: فِي قِشْرَةِ الْأُرْزِ الْحُمْرَاءِ.

الدُّرَّة، وهو صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُضَمُّ إِلَيْهَا لِكُنْهٍ مُشْكِلٍ لِاخْتِلَافِهَا صُورَةً وَلَوْنًا وَطَبَقًا وَطَعْمًا، وَمَعَ
الِاخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَنَقَّلُ النَّوْعِيَّةُ أَتْفَاقًا أَخَذًا مِنَ الْخِلَافِ الْآتِي فِي السُّلْتِ فَلْيُحْمَلْ
كَلَامُهُمْ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الدُّرَّةِ يُسَاوِي الدُّخْنَ فِي أَكْثَرِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ، وَمَرَّ أَيْضًا أَنَّ الْمَاشَ نَوْعٌ
مِنَ الْجُلْبَانِ فَيُضَمُّ إِلَيْهِ (وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بِقْسِطِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَوَاشِي الْمُتَنَوِّعَةِ
كَمَا مَرَّ (فَإِنَّ عَشْرَ التَّقْسِيطِ لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ) (أَخْرَجَ الْوَسْطَ) لَا أَعْلَاهَا، وَلَا أَدْنَاهَا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ
فَإِنْ تَكَلَّفَ وَأَخْرَجَ مِنْ كُلِّ بِقْسِطِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ (وَيُضَمُّ الْعَلْسُ)، وَهُوَ قُوْتُ نَحْوِ أَهْلِ صَنْعَاءَ فِي
كُلِّ كِمَامٍ حَبَّانٍ وَأَكْثَرُ (إِلَى الْجَنْطَةِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا) عَبَّرَ بِهَذَا هُنَا مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ النَّوْعُ إِلَى النَّوْعِ
لِيُبَيِّنَ أَنَّ مَالَ الْعِبَارَتَيْنِ وَالْمَقْصُودَ مِنْهُمَا وَاحِدٌ (وَالسُّلْتُ) بِضَمٍّ فَشُكُونٌ (جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ) فَلَا
يُضَمُّ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ اكْتَسَبَ مِنْ تَرْكُوبِ الشَّبَهَيْنِ الْآتِيَيْنِ طَبَقًا انْفَرَدَ بِهِ فَصَارَ أَصْلًا مُسْتَقِلًّا
بِرَأْسِهِ (وَقِيلَ شَعِيرٌ) فَيُضَمُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَارِدٌ مِثْلُهُ (وَقِيلَ جَنْطَةٌ)؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهَا لَوْنًا وَمَلَاسَةً.

• فُودَ: (وَطَبَقًا) مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَقَدْ صَرَّحَ الْأَطْبَاءُ بِأَنَّهُمَا بَارِدَانِ بِإِسَانٍ بَصْرِيٍّ، وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِلَافِهَا فِي
دَرَجَاتِ الْبُرُودَةِ وَالْيُسُوسَةِ. • فُودَ: (عَلَى نَوْعٍ مِنَ الدُّرَّةِ) الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَمَرَّ إِلَخَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ
الدُّخَنِ يُسَاوِي الدُّرَّةَ سَمَ.

• فُودَ (سُنِّي): (وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ إِلَخٍ) أَيُّ: مِنَ التَّنَوُّعَيْنِ أَوِ الْأَنْوَاعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرُ مَفْهُومٍ الْمُتَنَ أَنَّهُ
لَوْ أَخْرَجَ مِنْ أَحَدِ التَّنَوُّعَيْنِ عَنْهُمَا لَا يَكْفِي وَإِنْ كَانَ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ أَعْلَى قِيَمَةً مِنَ الْآخَرِ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّهُ
لَا ضَرُورَةَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَيْسَ بَدَلًا عَنِ الْوَاجِبِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ أَمَّا: • فُودَ: (بِخِلَافِ الْمَوَاشِي) أَيُّ فَإِنَّ
الْأَصَحَّ أَنَّهُ يُخْرِجُ نَوْعًا مِنْهَا بِشَرْطِ رِعَايَةِ الْقِيَمَةِ وَالتَّنْزِيعِ كَمَا مَرَّ، وَلَا يُؤْخَذُ الْبِغْضُ مِنْ هَذَا وَالْبِغْضُ
مِنَ الْآخَرِ لِلْمَشَقَّةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فُودَ: (لِكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ) أَيُّ: وَقِلَّةِ الْحَاصِلِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.
• فُودَ: (لَا أَهْلَاهَا) أَيُّ: لَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ فَلَوْ أَخْرَجَ الْأَعْلَى زَادَ خَيْرًا عَشْرُ أَمَّا بُجَيْرِي.

• فُودَ: (مِنْ كُلِّ بِقْسِطِهِ إِلَخٍ) أَيُّ: أَوْ مِنَ الْأَعْلَى شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.
• فُودَ (سُنِّي): (وَيُضَمُّ الْعَلْسُ إِلَخٍ) قَدْ يُقَالُ احْتِيَاجٌ لِهَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ يُفْعَلُ عَنْ نَوْعِيَّتِهِ سَمَ.
• فُودَ: (وَأَكْثَرُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَثَلَاثَةٌ. • فُودَ: (لِيُبَيِّنَ أَنَّ مَالَ الْعِبَارَتَيْنِ إِلَخٍ) إِذْ مُفَادٌ هَذَا كَوْنُ
الْمُضْمُومِ إِلَيْهِ جِنْسٌ مُضْمُومٌ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُضْمُومَ وَالْمُضْمُومَ إِلَيْهِ نَوْعًا جِنْسٌ وَاحِدٌ سَمَ، وَقَدْ يُقَالُ لَا
يُصَوِّرُ الْأَوَّلُ إِذْ لَا وُجُودَ لِلْجِنْسِ إِلَّا فِي ضِمْنِ النَّوْعِ.

• فُودَ: (فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُمْ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الدُّرَّةِ) قَدْ يُقَالُ: الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَمَرَّ إِلَخَ أَنْ يَقُولَ عَلَى
نَوْعٍ مِنَ الدُّخَنِ يُسَاوِي الدُّرَّةَ إِلَخَ.

• فُودَ (سُنِّي): (وَيُضَمُّ الْعَلْسُ إِلَخٍ) قَدْ يُقَالُ: احْتِيَاجٌ لِهَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يُفْعَلُ عَنْ نَوْعِيَّتِهِ.
• فُودَ: (لِيُبَيِّنَ أَنَّ مَالَ الْعِبَارَتَيْنِ إِلَخٍ)؛ إِذْ مُفَادٌ هَذَا كَوْنُ الْمُضْمُومِ إِلَيْهِ جِنْسٌ مُضْمُومٌ وَذَلِكَ أَنَّ
الْمُضْمُومَ وَالْمُضْمُومَ إِلَيْهِ نَوْعًا جِنْسٌ وَاحِدٌ.

(تنبيه) يَمَقُّ كَثِيرًا أَنَّ الْبَرَّ يَخْتَلِطُ بِالشَّعِيرِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الشَّعِيرَ إِنْ قُلَّ بَحِثْ لَوْ مُيِّزٌ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي النَقْصِ لَمْ يُعْتَبَرْ فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ شَعِيرٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْجَسَابِ، وَلَا لَمْ يُكْمَلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ فَمَا كَمُلَ نِصَابُهُ أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ.

(وَلَا يُضْمُّ ثَمَرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى ثَمَرِ وَزَرْعِ عَامٍ (آخَرِ) فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ وَلَوْ فُرِضَ أَطْلَاعُ ثَمَرِ الْعَامِ الثَّانِي قَبْلَ جُذَاذِ الْأَوَّلِ إِجْمَاعًا (وَيُضْمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ)، وَإِنْ اخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ لِاخْتِلَافِ نَوْعِهِ أَوْ مَحَلِّهِ لِجَزَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَنَّ إِدْرَاكَ الثَّمَارِ، وَلَوْ فِي النَّخْلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَكُونُ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ إِطَالَةً لِزَمَنِ التَّفَكُّهِ فَلَوْ اعْتَبِرَ التَّسَاوِي فِي الْإِدْرَاكِ تَقَدَّرَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فَاعْتَبِرَ وَقُوعُ الْقَطْعِ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ إِجْمَاعًا عَلَى مَا حُكِيَ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ عَلَى مَا فِي الْكِفَايَةِ عَنْ

■ قَوْلُهُ: (فَلَا يُجْزَى الْإِلْحُ) يُتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ سَيِّدُ عَمَرَ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُخَسَّبُ مِنَ الْوَاجِبِ فَقَوْلُهُ وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْحُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لَهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيُّ: بَانَ كَثُرَ بَحِثٌ لَوْ مُيِّزٌ أَثَرُ فِي التَّقْصِصِ.

■ قَوْلُهُ: (أَخْرَجَ هُنَا) مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ عِبَارَتُهُ فِي بَابِ زَكَاةِ التَّقْدِيرِ فَإِذَا بَلَغَ خَالِصُ الْمَغْشُوشِ نِصَابًا أَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَالِصٌ يُكْمِلُهُ أَخْرَجَ قَدْرَ الْوَاجِبِ خَالِصًا أَوْ مِنَ الْمَغْشُوشِ مَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ قَدْرَ الْوَاجِبِ فَلَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ إِنْ تَقَصَّتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَنْ قِيَمَةِ الْغِشِّ وَيَتَّبِعِي فِيمَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ عَلَى قِيَمَةِ الْغِشِّ وَلَمْ يَرْضَ الْمُسْتَحِقُّونَ بِتَحْمِيلِهَا أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ الثَّانِي لِإِضْرَارِهِمْ حَيْثُ يَخْلَافُ مَا إِذَا لَمْ تَزِدْ أَوْ رَضُوا اه. وَقَالَ سَمِ قَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي فِيمَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ الْإِلْحُ قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَانَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَجْزَاءَ إِخْرَاجِ الْمَغْشُوشِ عَنِ الْمَغْشُوشِ وَإِنْ زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ عَلَى قِيَمَةِ الْغِشِّ وَلَمْ يَرْضَ الْمُسْتَحِقُّونَ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْعُبَابِ فِي الْمَغْشُوشِ زَكَاةً بِخَالِصٍ أَوْ بِمَغْشُوشٍ خَالِصُهُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ يَقِينًا، وَلَا يُجْزَى مَغْشُوشٌ عَنْ خَالِصٍ اه وَيَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا كُلُّهُ يُجْزَى نَظِيرُهُ هُنَا أَيْضًا وَإِنَّمَا سَكَتُوا عَنْهُ هُنَا اكْتِفَاءً بِمَا بَاتِي اه فَقَوْلُ الشَّارِحِ مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَلِطِ أَيُّ وَمِنْ الْمُخْتَلِطِ مَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ قَدْرَ الْوَاجِبِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ) إِلَى قَوْلِهِ لِجَزَيَانِ الْعَادَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُقْنِي.

■ قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَيُضْمُّ ثَمَرُ الْعَامِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اتِّفَاقٍ وَاجِبٍ الْمَضْمُونَيْنِ وَاخْتِلَافِهِ كَانَ سَقَى أَحَدُهُمَا بِمُؤْنَةٍ وَالْآخَرُ بِدُونِهَا شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. ■ قَوْلُهُ: (وَاخْتَلَفَ إِدْرَاكُهُ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَذْرَكَ بَعْضُهُ وَلَمْ يَتَلُغْ نِصَابًا جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ثُمَّ إِذَا أَذْرَكَ بَاقِيَهُ وَكَمَّلَ بِهِ النِّصَابَ زَكَاةً الْجَمِيعِ سَوَاءً كَانَ الْأَوَّلُ بَاقِيًا أَوْ تَالِفًا فَإِنْ بَاعَهُ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي زَدُهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَيَذَلُّهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا عَشْرَ رِيَالٍ فِي الشَّرْحِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُشْنِ وَتَجِبُ بَيْدُو صِلَاحُ الثَّمَرِ مِنْهُ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ مَحَلِّهِ) أَيُّ: حَرَارَةٌ وَبُرُودَةٌ كَنَجْدٍ وَتِهَامَةٍ إِذْ تِهَامَةٌ حَارَّةٌ يُسْرِعُ إِدْرَاكَ ثَمَرِهَا وَنَجْدٌ بَارِدَةٌ نِهَآيَةً وَمُقْنِي. ■ قَوْلُهُ: (فَاعْتَبِرَ وَقُوعُ الْقَطْعِ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ) فَالْعَبْرَةُ فِي اتِّحَادِ الْعَامِ بِوُقُوعِ الْقَطْعَيْنِ فِيهِ قَالَ م ر وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي اتِّحَادِ الْعَامِ بِوُقُوعِ

■ قَوْلُهُ: (فَاعْتَبِرَ وَقُوعُ الْقَطْعِ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ إِجْمَاعًا إِلَى الْإِلْحِ) فَالْعَبْرَةُ فِي اتِّحَادِ الْعَامِ بِوُقُوعِ الْقَطْعَيْنِ فِيهِ قَالَ م ر وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي اتِّحَادِ الْعَامِ بِوُقُوعِ الْإِطْلَاعَيْنِ فِيهِ.

الأصحاب لجزيان المادة بأن ما بين اطلاع النخلة إلى بُدُو صلاحها، ومُنْتَهَى إدراكها ذلك لكن رُدُّ بأن الْمُعْتَمَد اثنا عَشَرَ شَهْرًا نظير ما يأتي (وقيل إن اُطْلُع الثاني بعد جِدادِ الأول) يَفْتَح الجِيم وكَسَرها وإعجام الذال وإهمالها أي: قَطَعها (لم يُضْم) لِحُدُوثِهِ بعد انصرام الأول فأسبَته ثَمَرُ العام الثاني ولو اُطْلُع الثاني قبل بُدُو صلاح الأول ضُمَّ إليه جزمًا، قيل قضية كلامه أنه لو تُصَوَّر نخل أو كرم يحمل في العام مرتين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر وليس كذلك بل الحملان كشمرة عامتين إن كان كُلُّ بعد جِدادِ الآخر أو وقتَ نِهايته ويُزَدُ إيرادُه، وإن صَحَّ ما قاله من الحُكم بأن كلامه جرى على الغالب المُعْتَاد فلا تُزَدُ عليه هذه الصُّورة النادرة، وإن نَقَلَ ثِقَات كثرته في مشارِق الحَبَشَةِ وبهذا اعترض من عُبِّرَ بالاستِحالة، وقد يُقال إن أريدَ أن العُرجون بعد جِدادِ ثَمَرِهِ يَخْلُفُ ثَمَرًا آخَرَ فهو المُحالُ عادة؛ لأنَّا لم نَسْمَعْ بِمِثْلِهِ أو أنه يَخْرُجُ بِجَنْبِ تلك المراجين عُراجين أخرى قبل جِدادِ تلك أو بعده فهو موجودٌ مُشَاهَدٌ في بعضِ النواحي (وَزِدْنا العامَ يُضْمَانِ)، وإن اسْتَخْلَفَا من أَصْلٍ

الإِطْلَاعَيْنِ فِيهِ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ الْأَوَّلَيْنِ وَالْجَبْرَةُ فِي الضَّمِّ هُنَا بِاطْلَاعِهَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي شَرْحِ إِزْشَادِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ قَبْلَ تَخْلِهِ إِلَى الْآخَرِ إِنْ طَلَعَ الثَّانِي قَبْلَ جِدادِ الْأَوَّلِ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي عَامٍ وَاحِدٍ اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَكَذَلِكَ الْإِبَاعُ وَالْإِمْدَادُ وَاعْتَمَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى وَالْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ وَالْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَجَزَمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مَنْهَجِهِ بِأَنَّ الْبَيْرَةَ يَقْطَعُ الثَّمَرَيْنِ لَا بِاطْلَاعِهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّخْفَةِ، وَفِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَهُوَ وَجِيهٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْخُ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَيِ: فِي الزَّرْعَيْنِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (بِفَتْحِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (يَخْمِلُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ الْخُ) أَيِ: بِأَنَّ يَنْفَصِلُ الْحَمْلُ الثَّانِي عَنِ الْحَمْلِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا مَا خَرَجَ مُتَابِعًا بِحَيْثُ يَتَأَخَّرُ بُرُوزُ الثَّانِي عَنْ بُرُوزِ الْأَوَّلِ بِنَحْوِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ يَتَلَاخَقُ بِهِ فِي الْكَبِيرِ فَكُلُّهُ حَمْلٌ وَاحِدٌ ش. □ فَوَدَّ: (مَرَّتَيْنِ) أَيِ: أَوْ أَكْثَرَ كَمَا أَنَّ فِي الرُّومِ نَوْعًا مِنَ الْكُرْمِ الْمَعْرُوفِ فِيهِ أَنَّهُ يَثْمِرُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (بِلِ الْحَمْلَانِ كَثْمَرَةً هَامِنَيْنِ) أَيِ فَلَا يُضْمُّ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ كُلُّ الْخُ) الْأَوَّلَى إِنْ كَانَ الثَّانِي بَعْدَ جِدادِ الْأَوَّلِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَيُزَدُ إِيْرَادُهُ الْخُ) حَاصِلُهُ أَنَّ مَا فِي الْمَثْنِ مُتَّبِعٌ بِالْغَالِبِ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا الرَّدِّ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَا يَذْفَعُ الْإِيْرَادُ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ صَحَّ مَا قَالَهُ مِنَ الْحُكْمِ) اعْتَمَدَ هَذَا الْحُكْمُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ: التَّغْلُ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُقَالُ الْخُ) أَيِ جَمْعًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَخْلَفَا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَوَاجِبُ الْخُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى لِأَقْوَلِهِ وَعَنِ الْجِدَادِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ اسْتَخْلَفَا الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَالْمُسْتَخْلَفُ مِنْ أَصْلٍ كَذَرَةٍ سُبِّلَتْ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي عَامٍ يُضْمُّ إِلَى الْأَصْلِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنَ الْكُرْمِ وَالتَّغْلِ؛ لِأَنَّهُمَا □ فَوَدَّ: (لَكِنْ رُدُّ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْخُ) اعْتَمَدَ هَذَا الْمُعْتَمَدُ م ر أَيْضًا.

أَوْ اخْتَلَفَا زَرْعًا وَجَدَادًا كَالذُّرَّةِ تُزْرَعُ رَبِيعًا وَصَيْفًا وَخَرِيفًا وَفَارَقَ مَا مَرَّ أَنَّ حَمْلِي الْعِنَبِ وَالنَّخْلِ لَا يُضَمَّانِ بَأَنَّ هَذَيْنِ يُرَادَانِ لِلدَّوَامِ فَكَانَ كُلُّ حَمَلٍ كَثْمَرَةً عَامَ بِخِلَافِ الزَّرْعِ لَا يُرَادُ لِلتَّأْيِيدِ فَكَانَ ذَلِكَ كَزَرْعٍ وَاحِدٍ تَعَجَّلَ إِدْرَاكَ بَعْضِهِ (وَالْأَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ) بَأَنَّ يَكُونُ بَيْنَ حَصَادِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دُونَ اثْنَتَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرِيبَةً، وَلَا عِبْرَةَ بِابْتِدَاءِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ الْحَصَادَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَعِنْدَهُ يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ وَنَازَعُ الْإِسْنَوِيِّ فِي ذَلِكَ وَأَطَالَ بِمَا لَا يُجْدِي،

يُرَادَانِ لِلتَّأْيِيدِ فَجُعِلَ كُلُّ حَمَلٍ كَثْمَرَةً عَامَ بِخِلَافِ الذُّرَّةِ وَنَحْوَهَا فَالْحَقُّ الْخَارِجُ مِنْهَا ثَانِيًا بِالْأَوَّلِ كَزَرْعٍ تَعَجَّلَ إِدْرَاكَ بَعْضِهِ اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. يُضَمُّ إِلَى الْأَصْلِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَقَعْ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ وَيُمْكِنُ تَوَجُّهُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُسْتَخْلَفًا مِنَ الْأَصْلِ نُزِّلَ مَنَزِلَةً أَصْلُهُ اه. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ اخْتَلَفَا زَرْعًا الْخ) وَلَوْ تَوَاصَلَ بَذْرُ الزَّرْعِ عَادَةً بَانَ امْتَدَادُ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ مُتَلَاحِقًا عَادَةً فَذَلِكَ زَرْعٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ حَصَادُهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَأَمَّا إِنْ تَوَاصَلَ الْبَذْرُ بَانَ اخْتَلَفَ أَزْقَانُهُ عَادَةً فَإِنَّهُ يُضَمُّ أَيْضًا بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ لَكِنْ بِشَرْطِ وَقُوعِ الْحَصَادَيْنِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ أَيْ: فِي اثْنَتَيْ عَشَرَ شَهْرًا عَرِيبَةً سَوَاءً أَوْقَعَ الزَّرْعَانِ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ أَمْ لَا كَزِدِّي عَلَى بِافْضَلِ وَبِأَعَشَنَ وَنِهَائَةٍ وَمُعْنَى، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بَأَنَّ مَا تَوَاصَلَ زَرْعٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ زَرْعُهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ اه. ه. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْخ) لَعَلَّ الْفَرْقَ بِاعْتِبَارِ قَوْلِهِ وَإِنْ اسْتَخْلَفَا الْخ لَا بِاعْتِبَارِ زَرْعِي الْعَامِ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ نَظِيرَ حَمَلٍ مَا ذَكَرَ سَمِ وَصَنِيعَ مَا مَرَّ عَنِ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى صَرِيحٌ فِيمَا تَرَجَّاهُ.

ه. قَوْلُهُ (سُي): (وَقُوعُ حَصَادَيْهِمَا الْخ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ التَّخْلِ حَيْثُ اغْتَبِرَ فِيهِ اتِّحَادُ الْإِطْلَاقَيْنِ أَيْ: عِنْدَ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى أَنَّ نَحْوَ التَّخْلِ بِمُجَرَّدِ الْإِطْلَاقِ صَلَحَ لِلِاتِّصَافِ بِهِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ بِخِلَافِ الزَّرْعِ فَإِنَّهُ لَا يُتَتَمَعُ بِهِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ لِلْأَدَمِيِّينَ الْحَبَّ خَاصَّةً فَاعْتَبِرَ حَصَادُهُ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ بِابْتِدَاءِ الزَّرْعِ) أَيْ: فَيُضَمَّانِ إِذَا وَقَعَ حَصَادُهُمَا فِي سَنَةٍ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الزَّرْعَانِ فِي سَنَةٍ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَنَازَعُ الْإِسْنَوِيِّ فِي ذَلِكَ) أَيْ: فِي الْأَظْهَرِ الْمَذْكُورِ، عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَجُمْلَةُ مَا فِيهَا عَشْرَةُ أَقْوَالٍ أَصْحَبَهَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّهُ ثَقُلَ بِاطِلَ يَطُولُ الْقَوْلُ بِتَفْصِيلِهِ وَالْحَاصِلُ أَنِّي لَمْ أَرِ مَنْ صَحَّحَهُ فَضْلًا عَنْ عَزْوِهِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ الْخ قَالَ الشَّيْخُ فِي

ه. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ أَنَّ حَمْلِي الْعِنَبِ الْخ) لَعَلَّ الْفَرْقَ بِاعْتِبَارِ قَوْلِهِ وَإِنْ اسْتَخْلَفَا الْخ لَا بِاعْتِبَارِ زَرْعِي الْعَامِ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ نَظِيرَ حَمَلِي مَا ذَكَرَ.

ه. قَوْلُهُ فِي (سُي): (وَالْأَظْهَرُ اهْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادَيْهِمَا فِي سَنَةٍ) وَالْمُرَادُ بِالْحَصَادِ حُصُولُهُ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ كَمَا أَفَادَهُ الْكَمَالُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ وَقَالَ إِنَّ تَغْلِيلَهُمْ يُرِيدُ إِلَيْهِ شَرْحُ م. ر. وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ فَضْلٌ: وَإِنْ تَوَاصَلَ بَذْرُ الزَّرْعِ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ مُتَلَاحِقًا أَيْ: عَادَةً فَذَلِكَ زَرْعٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ تَوَاصَلَ وَاخْتَلَفَتْ أَزْقَانُهُ ضَمُّ مَا حَصَلَ حَصَادُهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ اه. وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بَأَنَّ مَا تَوَاصَلَ زَرْعٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ حَصَادُهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ.

ويكفي عنه، وعن الجداد في الثمر زمان إمكانيهما على الأوجه ويُصدَّق المالك أنه زرع عاتين ويحلف ندبا إن أتتهن.

(وواجب ما شرب بالمطر) والماء المنصب إليه من نهر أو جبل أو عين أو الثلج أو البرد (أو شرب غروقه) به ويصح جرؤه أي: أو شرب بغروقه (لقربه من الماء) ويُسمى البعل (من نحر زرع العشر) واجب (ما سقى) من بئر أو نهر (بنضح) بنحو بئر أو بقرية يُسمى الذكُر ناضحا والأنثى ناضحة وكل منهما سانية (أو دولا ب) يضم أوله، وقد يفتح، وهو ما يديره الحيوان أو ناعورة يديرها الماء بتفسيه أو بدلو (أو بما اشتراه) شراء صحيحا أو فايدا أو غصبه أو استأجره

شرح منهجه ويُجاب بأن ذلك لا يقدح في نقل الشيخين؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ اهـ.
 قوله: (ويكفي عنه إلخ) أي: عن الحصاد في الزرع عبارة النهاية والمغني والمرداد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكمال بن أبي شريف اهـ.
 قوله: (وعن الجداد إلخ) أي على ما اختاره من اغيار القطع دون الإطلاع خلافاً للنهاية والمغني.
 قوله: (زمن إمكانيهما إلخ) أي: حصوليهما بالقوة بالفعل كُردي.

قوله (سني): (وواجب ما شرب إلخ) ولا تجب في المعشرات زكاة لغير السنة الأولى بخلاف غيرها لأنها إنما تكرر في الأموال التامة وهذه منقطعة التمام معرضة للفساد نهاية ومغني ويأتي في الشرح مثله.
 قوله: (من نهر إلخ) أي: أو ساقية حُفرت من النهر وإن احتاجت لمؤنة نهاية.

قوله: (أو الثلج) عطف على المطر ويحتمل على نهر.
 قوله: (أو شرب غروقه إلخ) أي: عطفًا على الضمير المُستتر مع الفضل.
 قوله: (به) الباء هنا كالباء في المثنى بمعنى من أو للسببية كما يفيدها قوله: ويصح جرؤه إلخ وقال الكردي الباء هنا للتعدي أي: أشربه الماء غروقه على أن يكون الماء مفعول أشرب وغروقه فاعله اهـ وفيه ما لا يخفى.
 قوله: (ويصح جرؤه) أي: عطفًا على المطر.

قوله: (ويُسمى) إلى قوله من ماء إلخ في النهاية والمغني إلا قوله أو استأجره.
 قوله: (بنضح بنحو بئر إلخ) أي: بتقل الماء من محله إلى الزرع بحيوان أو غيره كالنطيل والشادوف ويُعتبر في صورة الحيوان أن يكون بغير إدارة كأن يُحمل الماء في راوية على نحو جمل ويؤتى به إلى الزرع فيسقى به شينخا ويُجبرمي.
 قوله: (سانية) بسين مُهملة ونون ومثناة من تحت نهاية ومغني أي ساقية، وفي المختار والسانية الناضحة وهي الناقة التي يُستقى عليها بُجبرمي.
 قوله: (ما يديره الحيوان) أي: أو الآدميون شينخا.
 قوله: (أو ناعورة) عطف على دولا ب.
 قوله: (يديرها الماء نفسه) وحيث كان الماء يديرها بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر ليخفف المؤنة ش وأجيب بأنه لما كان يحتاج لإصلاح الآلة إذا انكسرت كان فيه مؤنة بُجبرمي.
 قوله: (أو بفلو) مفعول على قول المصنف بنضح.

قوله: (أو استأجره) يتأمل فيه إلا أن يقال غاية الأمر فساد الإجارة فلم يخرج الماء عن كونه بموضع

قوله (سني): (بنضح) يشمل حمل الماء على الناضح إلى الأرض بدون ساقية أو دولا ب أو غير ذلك.

قوله: (أو استأجره) يتأمل فيه إلا أن يقال غاية الأمر فساد الاستئجار، ولم يخرج الماء عن كونه بموضع.

لِوُجُوبِ ضَمَانِهِ أَوْ وَهَبَ لَهُ لِيُعْظِمَ الْمِئَةُ مِنْ مَاءٍ أَوْ ثَلَجٍ أَوْ بَرَدٍ فَمَا فِي الْمَثْنِ مَوْصُولَةٌ (نصفه)
 أي: المُشْرِ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ حُكْمِي فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالْمَعْنَى فِيهِ
 كَثَرَةُ الْمُؤْنَةِ وَخِفَتُهَا كَمَا فِي السَّائِمَةِ وَالْمَعْلُوفَةِ بِالنَّظَرِ لِلْوُجُوبِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَمْ تُؤَثَّرْ
 كَثَرَةُ الْمُؤْنَةِ إِسْقَاطُ الْوُجُوبِ مِنْ أَصْلِهِ هُنَا وَآثَرَتْهُ ثُمَّ قُلْتُ: لِأَنَّ الْقَصْدَ بِاقْتِنَاءِ الْحَيَوَانِ نِمَاؤَهُ لَا
 نَفْسَهُ فَتَنْظُرُ لِلْوَاجِبِ فِيهِ بِالْحَاصِلِ مِنْهُ كَمَا مَرَّ قَبْلَ الْبَابِ. وَمِنْ الْحَبِّ وَالشَّمْرِ عَيْتُهُ فَتَنْظُرُ إِلَيْهَا
 مُطْلَقًا ثُمَّ أَوْجَبُوا التَّفَاوُتَ بِحَسَبِ الْمُؤْنَةِ وَعَدَمِهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مُوَاسَاةٌ، وَهِيَ تَكْثُرُ وَتَقِلُّ
 بِحَسَبِ ذَلِكَ فَتَأْتِلُهُ وَلِلْبَلْقَيْنِي إِفْتَاءٌ طَوِيلٌ فِي الْمَسْقِي بِمَاءٍ غَيْرِ أَوْدِيَةِ مَكَّةَ حَاصِلُهُ أَنَّ

سم. □ فَوَدَّ: (لِوُجُوبِ ضَمَانِهِ) أَي: عَوَظِهِ رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ وَيُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ لِمَا عَدَا الشَّرَاءَ
 الصَّحِيحَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ مَاءٍ الْخ) بَيَانٌ لِمَا فِي قَوْلِ الْمَثْنِ بِمَا اشْتَرَاهُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فَمَا فِي الْمَثْنِ الْخ)
 عِبَارَةُ الْمُغْنَى الْأَوَّلَى قِرَاءَةٌ مَا مَقْصُورَةٌ عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ لَا مَمْدُودَةٌ اسْمًا لِلْمَاءِ الْمَعْرُوفِ فَإِنَّهَا عَلَى
 التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ تَعُمُّ الثَّلَجَ وَالْبَرَدَ بِخِلَافِ الْمَمْدُودَةِ وَقَوْلِ الْإِسْتَوِي وَتَعُمُّ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَاءَ التَّجَسُّسَ
 مَمْنُوعٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ انْتَهَتْ، وَقَدْ يُقَالُ الْمَاءُ التَّجَسُّسُ دَاخِلٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ إِنْ أُريدَ صُورَةُ الشَّرَاءِ
 الصَّادِقَةِ بِالصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ وَخَارِجٌ عَلَى كِلَيْهِمَا إِنْ أُريدَ حَقِيقَتُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَمَا مَلَحَظَ الْإِسْتَوِي فِي
 التَّخْصِيصِ، وَقَدْ يُقَالُ لَعَلَّ مَلَحَظَهُ أَنَّ الْمَاءَ الْمُطْلَقَ لَا يُطْلَقُ شَرْعًا عَلَى التَّجَسُّسِ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (أَيِ
 الْمُشْرِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنَى، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولُهُ، وَمِنْ ثَمَّ حُكْمِي فِيهِ الْإِجْمَاعُ.
 □ فَوَدَّ: (وَالْمَعْنَى فِيهِ) أَي: فِيمَا ذَكَرَ مِنْ وَجُوبِ الْمُشْرِ فِيمَا شَرِبَ بَنَحْوِ الْمَطَرِ وَنُصْفِهِ فِيمَا شَرِبَ بَنَحْوِ
 التَّضْحِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي النَّابِتِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْمَاشِيَةِ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْخ) وَيُمْكِنُ
 الْفَرْقُ بَانَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي لَا يَقُومُ الْبَدَنُ بِدُونِهَا فَوَجَبَ زَكَاتُهُمَا مُطْلَقًا وَإِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ
 الْوَاجِبِ بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ فَإِنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا فَلَمْ تَتَمَلَّكْ بِهِ الزَّكَاةُ مُطْلَقًا سَمَ زَادَ
 الشُّوْبَرِيُّ وَبَانَ مِنْ شَأْنِ الْعَلَفِ كَثَرَةُ الْمُؤْنَةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ مِنْ شَأْنِهِ خِفَةُ الْمُؤْنَةِ بَلِ الْإِبَاحَةُ اهـ.
 □ فَوَدَّ: (فَتَنْظُرُ إِلَيْهَا) أَي: إِلَى عَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لِلْوَاجِبِ) أَي: لِلْوُجُوبِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ الْحَبِّ الْخ)
 مَعْطُوفٌ عَلَى بِاقْتِنَاءِ الْخِ الْحَبِّ وَالشَّمْرِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: كَثُرَتِ الْمُؤْنَةُ أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (بِحَسَبِ
 الْمُؤْنَةِ الْخ) الْإِنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ بِحَسَبِ كَثَرَةِ الْمُؤْنَةِ. □ فَوَدَّ: (نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ) أَي: الْوَاجِبُ كُرْدِي.
 □ فَوَدَّ: (فِي الْمَسْقِي الْخ) أَي: مِنْ الزَّرْعِ أَوْ الثَّمَرِ.

□ فَوَدَّ: (فَمَا فِي الْمَثْنِ مَوْصُولَةٌ) أَي لَا مَمْدُودَةٌ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَمْ تُؤَثَّرِ الْخ) يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بَانَ
 مَشْرُوعِيَّةِ الزَّكَاةِ لِدَفْعِ حَاجَةِ الْفُقَرَاءِ مَثَلًا، وَالْحَاجَةُ إِلَى الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ أَشَدُّ بَلْ ذَاكَ ضَرُورِي لَا يُمَكِّنُ
 الْإِسْتِفْنَاءَ عَنْهُ فَشَرِعَتْ زَكَاتُهُ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الثَّمَرَ وَالزَّرْعَ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي لَا
 يَقُومُ الْبَدَنُ بِدُونِهَا فَوَجَبَتْ زَكَاتُهُمَا مُطْلَقًا وَإِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ الْوَاجِبِ بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ فَإِنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ
 دُونَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا فَلَمْ تَتَمَلَّكْ بِهِ الزَّكَاةُ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (لَا نَفْسَهُ) قَدْ يُقَالُ: قَصَدْتُ عَيْنَ الثَّمَرِ وَالْحَبِّ لَيْسَ

المسقي منها بِمُشْتَرَى فاسيدًا للقرار أو مع الماء أو للماء وحده أو بِمَقْصُوبٍ مَثَلًا فِيهِ نَصِيفُ الْعُشْرِ مُطْلَقًا؛ لَأَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِذَا تَوَجَّهَ الْبَيْعُ إِلَى الْمَاءِ وَحْدَهُ فِي كُلِّ زَرْعَةٍ، وَإِنْ فُرِضَتْ صِحَّتُهُ بِخِلَافِ شِرَائِهِ مُطْلَقًا أَوْ مَعَ الْقَرَارِ وَفُرِضَتْ صِحَّتُهُ فَإِنْ مَا سَقِيَ بِهِ أَوَّلًا فِيهِ النِّصْفُ لِلْمُؤْنَةِ بِخِلَافِ الْمَسْقِي بِهِ بَعْدَ فَإِنْ فِيهِ الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ إِنَّمَا يُقَابِلُ الْأَوَّلَ دُونَ مَا بَعْدَهُ فَلَا مُؤْنَةَ فِي مُقَابَلَتِهِ اهـ وما فصله في الصحيح فيه نظَرُ ظَاهِرٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ وَجُوبُ النِّصْفِ فِيهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ حَيْثُ مَلَكَ بِمُؤْنَةٍ لَمْ يَلْزَمَهُ سِوَى النِّصْفِ فِي سَنَةِ الشِّرَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّ الثَّمَنَ مُقَابِلُ الْأَوَّلِ مَاءٍ فَقَطْ بَلْ لِكُلِّ مَا حَصَلَ مِنْهُ. قَالَ: وَإِذَا لَمْ يَمْلِكْ مَحَلَّ النَّبْعِ لَمْ يَمْلِكِ الْمَاءَ فَيَجِبُ الْعُشْرُ مُطْلَقًا اهـ وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الْعُشْرِ فِي تِلْكَ الْعُيُونِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُا تَخْرُجُ مِنْ جِبَالٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ، وَأَصْلُ مَنْبِجِهَا الَّذِي يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْمَاءُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ بَلْ، وَلَا مَعْرُوفٌ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ هَذَا، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ إِلَّا أَنْ قَوْلَهُمْ لَوْ وَجَدْنَا نَهْرًا يَسْقِي أَرْضَيْنِ لِحِمَامَةٍ، وَلَمْ نَعْرِفْ أَنَّهُ حُفِرَ أَوْ انْحَرَقَ يَنْفِيسُهُ حُكْمَهُ لَهُمْ بِمِلْكِهِ ظَاهِرٌ فِي مِلْكِ مَاءِ تِلْكَ الْعُيُونِ، وَمَنْ ثُمَّ أَجْمَعَ أَهْلَ الْجَحَازِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى أَنَّ مِيَاهَهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا

■ فَوَدَّ: (بِمُشْتَرَى فاسيدًا) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ صِفَةُ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ أَيُّ: شِرَاءِ فاسيدًا بَصْرِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (لِلْقَرَارِ) أَيُّ: لِمَحَلِّ الْمَاءِ وَحْدَهُ كُرْدِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيُّ: أَوْ بِمَسْرُوقٍ.
 ■ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: فِي السَّنَةِ الْأُولَى وَمَا بَعْدَهَا كُرْدِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ زَرْعَةٍ) أَيُّ: فِيمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ كُلُّ زَرْعٍ بِخُصُوصِهِ مِنْ وَقْتِ زَرْعِهِ إِلَى وَقْتِ إِذْرَاكِهِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَعَ ظَهْوَرِهِ فِي الْفَهْمِ وَفِي الْخَارِجِ يُغْنِي عَمَّا فِي الْبَصْرِيِّ مِمَّا نَصَّه قَوْلُهُ: فِي كُلِّ زَرْعَةٍ كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَقَدْ مَحَلَّهُ إِذَا اكْتَفَتْ الزَّرْعَةُ بِسَقِيَّتِهِ وَاجِدَةٌ فَلَوْ غَبَرَ بِسَقِيَّتِهِ بَدَلُ زَرْعَةٍ لَكَانَ اتَّسَبَ اهـ. ■ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ شِرَائِهِ) أَيُّ الْمَاءِ وَحْدَهُ (مُطْلَقًا) أَيُّ: بِدُونِ التَّرْقِيصِ بِمُدَّةِ كَسَنَةٍ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ الْقَرَارِ) يَقِي مَا لَوْ اشْتَرَى الْقَرَارَ وَحْدَهُ شِرَاءً صَحِيحًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا سَقِيَ بِهِ فِيهِ الْعُشْرُ مُطْلَقًا فَإِنَّهُ لَا مُؤْنَةَ حَتَّى يَزِيدَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَاءِ أَضْلًا فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنْفَا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ. ■ فَوَدَّ: (وَفُرِضَتْ صِحَّتُهُ) أَيُّ الشِّرَاءِ مُطْلَقًا أَوْ مَعَ الْقَرَارِ. ■ فَوَدَّ: (وَمَا فَصَّلَهُ فِي الصَّحِيحِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: فَإِنْ مَا سَقِيَ بِهِ أَوَّلًا إِلَخْ كُرْدِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (إِنَّهُ حَيْثُ إِلَخْ) بَيَانٌ لِكَلَامِهِمْ. ■ وَفَوَدَّ: (فِي سَنَةِ الشِّرَاءِ إِلَخْ) تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ مُطْلَقًا. ■ فَوَدَّ: (قَالَ) أَيُّ الْبَلْقِينِي.
 ■ فَوَدَّ: (لَمْ يَمْلِكِ الْمَاءَ) أَيُّ لَا يَكُونُ مِلْكًا لِأَحَدٍ بَلْ يَصِيرُ مُبَاحًا. ■ فَوَدَّ: (فِي تِلْكَ الْعُيُونِ إِلَخْ) أَيُّ: فِي الْمَسْقِيَّ بِهَا مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ. ■ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: عَنِ التَّفْصِيلِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْحَاصِلُ الْمَذْكُورُ.
 ■ فَوَدَّ: (وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِلَخْ) أَيُّ: مُتَقَضًا لِقَضِيَّةِ قَوْلِ الْبَلْقِينِي كُرْدِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (هَذَا إِلَخْ) أَيُّ: الْقَضِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ. ■ فَوَدَّ: (أَرْضَيْنِ) بِفَتْحِ التَّوْنِ. ■ فَوَدَّ: (ظَاهِرٌ إِلَخْ) خَبَرٌ أَنَّ.

إِلَّا لِكُونِهِ يُؤْكَلُ وَالْحَيَوَانُ كَذَلِكَ، وَقَالَ تَعَالَى فِي الْإِنشَائِ بِالْإِنْعَامِ: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]. فَتَفْسُهُ مَقْصُودَةٌ أَيْضًا.

لكن قال الأذرعى - كما يأتي - محل قولهم ما مجهل أصله مُلْكٌ لذوي اليد عليه إن كان منبؤه من مملوك لهم بخلاف ما منبؤه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باقى على إباحته اهـ. وعليه فيجب في أودية مكة العُشْرِ؛ لأن ماء عُيونها مُباح؛ لأن جميع منابعها في موات قطعاً (والقنوت)، وكذا السواقي المحفورة من النهر العظيم (كالمطير على الصحيح) ففي المسقي بها العُشْر؛ لأنه لا كلفة في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الأرض أو العين أو النهر وإحيائها أو تهيتها لأن يجري الماء فيها بطبيعته إلى الزرع بخلاف المسقي ينحو الناضح فإن الكلفة في مقابلة الماء نفسه. (و) في (ما سقي بهما) أي: النوعين (سواء) أو مجهل حاله

فرد: (لكن قال الأذرعى إلخ) مَنع للمناقضة المذكورة فثبت المطلوب وهو وجوب العُشْرِ في أودية مكة كزدي. فرد: (هل أن مياها) أي: مكة أي: مياه عُيونها. فرد: (كما يأتي) أي: في إحياء الموات كزدي. فرد: (وعليه) أي: ما قاله الأذرعى. فرد: (لأن ماء عُيونها مُباح إلخ) قد يقال هو وإن كان مُباحاً إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة، ولا أثر لمجرد الإباحة التي لم تدفع المؤنة فالمُتَّجِه أن الواجب نصف العُشْرِ لكن هذا ظاهر إذا كان المُشْتَرَى الماء أي، ولو مع القرار فإن كان القرار أي: وخذه فالمُتَّجِه العُشْر لأنه حيثيذ كالمسقي بالقنوت فليُتأمل سم، وفي الكزدي على بأفضل ما نصه وبحث سم في خواشي التُخفة في حصول المُباح بكلفة وجوب نصف العُشْرِ لكن نقل عن الجلي أن ما يأخذه السُلطان أو حافظ النهر لا يمنع العُشْر، وهذا إن لم يمكن استزاده من آجذه يظهر أنه مثله فحرزه اهـ أقول تقدّم عن ع ش أن ما يأخذه المُتَكَلِّم على نحو الجزائر من نحو المُلتزم من الدراهم على رعي الدواب فيها فهو ظلم مجرد لا يمنع من الإسامة اهـ وقضيته أن ما يؤخذ ظُلماً على الماء لا يمنع العُشْر مطلقاً. فرد: (وكذا السواقي) إلى قوله فتعيّره في المُغني، وكذا في النهاية إلا قوله الغلبة على الضعيف. فرد: (وكذا السواقي إلخ) القناة هي الآبار المُتَّصِل بعضها ببعض تحت الأرض والساقية هي المحفورة من النهر وجة الأرض. فرد: (بل في عمارة الأرض إلخ) عبارة المُغني لأن مؤنة القنوت إنما تُخرج لعمارة القرية والأنهار إنما تُخفر لإحياء الأرض فإذا تهيات وصل الماء إلى الزرع بطبيعته مرة بعد أخرى اهـ. فرد: (وإحيائها) أي: الأرض والعين والنهر ابتداء. فرد: (أو تهيتها) أي هذه الثلاثة دوماً. فرد: (أي النوعين) أي كمطر ونضح.

فرد (سني): (سواء) المراد الاستواء باختيار عيش الزرع ونمائه أخذاً مما يأتي أن الغلبة باختيار ذلك

فرد: (لأن ماء عُيونها مُباح) قد يقال هو، وإن كان مُباحاً إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة، ولا أثر لمجرد الإباحة التي لم تدفع المؤنة فالمُتَّجِه أن الواجب نصف العُشْرِ لكن هذا ظاهر إذا كان المُشْتَرَى الماء فإن كان القرار فالمُتَّجِه العُشْر؛ لأنه حيثيذ كالمسقي بالقنوت فليُتأمل. فرد: (وكذا السواقي إلخ) ما ينسبها للقنوت.

فرد في (سني): (سواء) المراد الاستواء باختيار عيش الزرع ونمائه أخذاً مما يأتي أن الغلبة باختيار

كما يأتي (ثلاثة أرباعه) أي: العشر رعايةً للجانبين (لأن غلب أحدهما ففي قول يُعتَبَر هو ترجيحاً للغلبة (والأظهر) أنه (مقسط) كما هو القياس فإن كان ثلثاه ينحو مطرٍ وثلثه ينحو نضح وجب خمسة أسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلث وتُعتَبَر الغلبة على الضعيف والتقسيط على الأظهر (باعتبار غيش الزرع) أو الثمر (ونمايه)؛ لأنه المقصود بالسقي فاعتبرت مدته من غير نظرٍ إلى مجرود الأنفع فتعبيره بالنماء، المراد به مدته وجد أو لا (وقيل يقصد السقيات) النافعة بقول الخبر إذا كان من بذره إلى إدراكه ثمانية أشهر فاحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقي ينحو مطرٍ، وفي شهرين زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقيها ينحو نضح. فيجب على المتمد ثلاثة أرباع العشر ورُبُع نصف العشر فإن احتاج في أربعة أشهر لسقية بمطرٍ وأربعة لسقيتين ينضح وجب ثلاثة أرباع العشر، وكذا لو جهل المقدار من نفع كل باعتبار المدة أخذاً بالاستواء لئلا يلزم التحكم، ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين إلى أن يعرف

سم. □ فؤد: (كما يأتي) أي: أيًا بقوله: وكذا لو جهل المقدار إلخ. □ فؤد: (إلى مجرود الأنفع) أي ولا إلى عدد السقيات نهاية. □ فؤد: (المراد به مدته إلخ) أي: التماء. □ فؤد: (النافعة) إلى قوله وبهذا في المعنى إلا قوله فإن احتاج إلى وكذا. □ فؤد: (بقول الخبر) يتبني الاكتفاء في ذلك بإخبار واحد أخذاً من الاكتفاء منهم به في الخارص الآتي فراجعه ش. □ فؤد: (فلذا كان) إلى قوله بهذا في النهاية إلا قوله ولا فرق إلى ويضم. □ فؤد: (فلذا كان إلخ) أي: غيش الزرع ومدته. □ فؤد: (فسقيها) أي: الثلاث سقيات فالضمير مفعول مطلق عددي. □ فؤد: (وكذا لو جهل المقدار إلخ) ويظهر أنه يعمل بما كان في نفس الأمر عند زوال الجهل بصري أي أخذاً من قول الشارح الآتي إلى أن يعرف الحال.

□ فؤد: (أخذاً بالأضواء إلخ) وقيل وجب نصف العشر؛ لأن الأصل براءة الذمة من الزيادة عليه محلي ومغني، وفي بعض النسخ بالاستواء. □ فؤد: (ولو علم أن أحدهما أكثر إلخ) تبع شيخه في شرح الروض فإنه حكى في هذه الصورة ما ذكره الشارح فيهما عن الماوردي وأقره، وقد سوى الزافعي في الحكم بين هذه الصورة والتي قبلها كما نقله عنه في الخادم، وكذا سوى بينهما في الجواهر نقلًا عن ابن شريح والجمهور ثم حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي أن يكون المعتد فيها التسمية لما ذكرته بصري أقول وفي النهاية والمغني وشرح المنهج مثل ما في الشرح إلا أنه زاد الثاني ذكره الماوردي اه. والأول قاله الماوردي وهو ظاهر اه. فبعد اتفاق هذه الشروح على اعتماد ما في شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه تبعًا لما انفرد السيد البصري بتزجيجه. □ فؤد: (فيؤخذ اليقين إلخ) قال سم انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه انتهى والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح؛ لأن الأصل عدم الوجوب ع ش وقوله وإن تصرف المالك إلخ يخالف

الحال، ولا فرق في كل ما ذكر بين أن يقصد السقي بماء فيعرض خلافه، وأن لا يُضْمَّ المسقي بنحو مطر إلى المسقي بنحو نضح في إكمال النصاب، وإن اختلف الواجب وبهذا المستلزم لاختلاف الأرض غالباً يُعلم أن من له أرض في محال مُتَفَرِّقة، ولم يتحصّل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر أنه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه، وإن ظنَّ حصوله بمشاة زرع أو سيزرع ويثجد حصاده مع الأول فإذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة، ويلزمه الإخراج عنه وإن تلف وتقدر رده؛ لأنه بان لزوم الزكاة فيه، ويُصدّق المالك في كونه مسقياً بماذا ويحلف ندباً إن اتهم.

(ويجب) الزكاة فيما مرّ (يبدو صلاح الثمن) ولو في البعض ويأتي ضابطه في البيع؛ لأنه حينئذ

قول الشارح والنهاية إلى أن يُعرف الحال وقول المُغني ويوقف الباقي إلى البيان وعُتِبَ الحنفِي كلاماً ش بما نصّه وفي الرشيدي ما نصّه قوله: فَيُؤْخَذُ الْبَقِيَّةُ أَي: ويوقف الباقي كما في شرح الرّوض ومغنى أخذ البقية أن يُعْتَبَرُ بِكُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ وَيُؤْخَذُ الْأَقْلُ مِنْهُمَا هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ اَّتَهَى قَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّهُ سَقَى سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِأَحَدِهِمَا وَشَهْرَيْنِ بِالْآخِرِ وَجُهِلَ عَيْنُ الْأَكْثَرِ قَلَوْ خَرَجَ ذَلِكَ الزَّرْعُ ثَمَانِينَ إِزْدَبًا مَثَلًا فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْأَكْثَرَ هُوَ الَّذِي بِمَاءِ السَّمَاءِ يَكُونُ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ نِصْفِ الْعُشْرِ وَذَلِكَ سَبْعَةُ أَرَادَبٍ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعَكْسِ يَكُونُ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ نِصْفِ الْعُشْرِ وَرُبْعُ الْعُشْرِ وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَرَادَبٍ فَالْبَقِيَّةُ إِخْرَاجُ خَمْسَةِ أَرَادَبٍ وَيُوقَفُ إِزْدَبَانِ إِلَى عِلْمِ الْحَالِ فَإِنْ أَرَادَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ أَخْرَجَهُمَا اهـ.

• فَوَدَّ: (ولا فرق إلخ) عبارة المُغني: وسواء في جميع ما ذكر في السقي بماءين أنشأ الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأ فاصداً السقي بأحدهما ثم عَرَضَ السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يُسْتَنْصَحُ حُكْمُ مَا قَصَدَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (وإن اختلف الواجب) أي: وهو العُشْرُ في الأول ونُصْفُهُ في الثاني نهاية.

• فَوَدَّ: (وبهذا). أي: بقوله وَيُضْمُّ الْمَسْقِيُّ إلخ. • فَوَدَّ: (يُعلم أن من له إلخ) الأمر كذلك والمسألة مُصَرَّحٌ بها في الرّوضة والعزیز والجواهر وغير ما بصري. • فَوَدَّ: (بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) أي: ويجب على نحو المُشْتَرَى رده إن كان باقياً وبذلك إن كان نالفاً ش.

• فَوَدَّ: (ويُصدّق) إلى الثمن في النهاية والمُغني. • فَوَدَّ: (ويُصدّق المالك في كونه مسقياً إلخ) أطلقوا تَصَدَّقَ الْمَالِكُ، وإن اتهم مع أن قرائن الأحوال قد تقطع بكذبه كزارع بقلادة لا ماء فيها، ولا فيما قَرَّبَ مِنْهَا يُحْتَمَلُ السقي منه بنحو ناضح فَلَعَلَّ كَلَامَهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمَالِكُ هَلْكَ بِحَرِيقٍ وَقَعَ فِي الْجَرِينِ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي الْجَرِينِ حَرِيقٌ لَمْ يُيَالْ بِكَلَامِهِ بِصُرِّيْ عِبَارَةُ الشارح في زكاة الماشية مع الثمن قَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الثَّنَاجَ بَعْدَ الْحَوْلِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مُسْطَطَاتِ الزكاة وخالفه الساعي واحتمل قول كل صدق المالك إلخ وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجى وكأنه لم يستحضره.

• فَوَدَّ: (فيما مر) أي: من الثمن والزرع. • فَوَدَّ: (ولو في البعض) إلى قوله نَعَمْ في النهاية والمُغني إلا قوله قال إلى ولا يُشْتَرَطُ. • فَوَدَّ: (ولو في البعض) وإن قل كحبة ش وباعش وكردني على بأفضل.

• فَوَدَّ: (ضابطه) أي: بدو الصلاح نهاية. • فَوَدَّ: (في البيع) أي: في باب الأصول والثمار مُغني.

ثَمَرَةٌ كَامِلَةٌ وَقَبْلَهُ بَلَغَ أَوْ حَصِرَ (وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ)، وَلَوْ فِي الْبَعْضِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ قُوْتُ وَقَبْلَهُ يَقُلُّ قَالَ أَصْلُهُ فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ وَرِثَ نَخِيلًا مُثْمِرَةً وَبَدَأَ الصَّلَاحَ عِنْدَهُ فَالزَّكَاةُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَنْ انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا وَجَدَ فِي مِلْكِهِ وَحَذَفَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ حَيْثُ تَعْلِيْقُهُ الْوُجُوبَ بِمَا ذَكَرَهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ تِمَامُ الصَّلَاحِ وَالِاشْتِدَادُ، وَمُؤْنَةُ نَحْوِ الْجِدَادِ وَالتَّجْفِيفِ وَالْحَصَادِ وَالتَّصْفِيَةِ وَسَائِرِ الْمُؤْنِ مِنْ خَالِصِ مَالِهِ، وَكَثِيرٌ يُخْرِجُونَ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الْحَبِّ ثُمَّ يُزَكُّونَ

■ قَوْلُ (وَأَشْتِدَادُ الْحَبِّ إلخ) أَيُّ: وَحَيْثُ اشْتَدَّ الْحَبُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ عَلَى الْمَالِكِ الْأَكْلُ وَالتَّصَرُّفُ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي اجْتِنَابُ الْفَرِيكِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْفَوَلِ حَيْثُ عَلِمَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ الزَّرْعِ انْتَهَى عَمِيرَةُ اهـ ع ش وَيُثَلُّ الزَّرْعُ فِيمَا ذَكَرَ الثَّمَرُ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. ■ قَوْلُهُ: (قَالَ أَصْلُهُ) أَيُّ: أَصْلُ الْجِنَاحِ، وَهُوَ الْمُحَرَّرُ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَوْ اشْتَرَى إلخ)، وَلَوْ اشْتَرَى نَخِيلًا بِشَرْطِهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ قَبْدًا الصَّلَاحَ فِي مُدَّتِهِ فَالزَّكَاةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ وَهُوَ الْبَائِعُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ أَوْ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ الْمِلْكُ لَهُ بِأَنْ أَقْضَى الْبَيْعُ فِي الْأَوَّلَى وَقَسَخَ فِي الثَّانِيَةِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَبْقَ الْمِلْكُ لَهُ وَأَخَذَ السَّاعِي الزَّكَاةَ مِنَ الثَّمَرَةِ رَجَعَ عَلَيْهِ مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لهُمَا فَالزَّكَاةُ مَوْقُوفَةٌ فَمَنْ ثَبَّتَ لَهُ الْمِلْكُ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ، وَإِنْ اشْتَرَى التَّخِيلَ بِشَرْطِهَا أَوْ ثَمَرَهَا فَقَطُّ كَافِرٌ أَوْ مُكَاتَّبٌ قَبْدًا الصَّلَاحَ فِي مِلْكِهِ ثُمَّ رَدَّهَا بَغْيًا أَوْ غَيْرَهُ كَمَا قَالَهُ بَعْدُ الْبُدُو الصَّلَاحَ لَمْ تَجِبْ زَكَاةُهَا عَلَى أَحَدٍ أَمَّا الْمُشْتَرِي فَلِإِنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ وَأَمَّا الْبَائِعُ فَلِإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي مِلْكِهِ حِينَ الْوُجُوبِ أَوْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمًا قَبْدًا الصَّلَاحَ فِي مِلْكِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَمْ يَرُدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ فَهَرَا لِتَعْلَقَ الزَّكَاةُ بِهَا فَهِيَ كَعَيْبٍ حَدَثَ بِيَدِهِ فَلَوْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنَ الثَّمَرَةِ لَمْ يَرُدَّهَا وَلَهُ الْأَرْضُ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهُ الرُّدُّ أَمَّا لَوْ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِرِضَاهُ فَجَائِزٌ لِإِسْقَاطِ الْبَائِعِ حَقَّهُ، وَإِنْ اشْتَرَى الثَّمَرَةَ وَحَذَاهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ قَبْدًا الصَّلَاحَ حَرَّمَ الْقَطْعَ لِتَعْلَقَ حَقُّ الْمُسْتَحَقِّينَ بِهَا فَلَإِذَا لَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِالْإِنْبَاءِ فَلَهُ الْفَسْخُ لِتَضَرُّرِهِ بِمَهْضِ الثَّمَرَةِ مَاءَ الشَّجَرَةِ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ وَابَى الْمُشْتَرِي إِلَّا الْقَطْعَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ؛ لِإِنَّ الْبَائِعَ قَدْ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ وَلِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِي الرِّضَا بِالْإِنْبَاءِ؛ لِإِنْ رَضَاهُ إِعَارَةً وَإِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنِ الْمُشْتَرِي؛ لِإِنْ بُدُو الصَّلَاحِ كَانَ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ أَخَذَهَا السَّاعِي مِنَ الثَّمَرَةِ رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي.

(فَرَعٌ) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ لَوْ بَدَأَ الصَّلَاحَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهَذَا عَيْبٌ حَدَثَ بِيَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي قَالَ وَهَذَا إِذَا بَدَأَ بَعْدَ اللَّزُومِ، وَإِلَّا فَهَذِهِ ثَمَرَةٌ اسْتَحَقَّ إِبْقَاءُهَا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَصَارَ كَالْمَشْرُوطِ فِي زَمَنِ قَبْضِهِ أَنْ يَنْفَسِخَ الْعَقْدُ إِنْ قُلْنَا الشَّرْطُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ يُلْحَقُ بِالْعَقْدِ شَرْحُ الرُّضَى وَمُعْنَى زَادَ الثَّهَابُ وَالْأَرَجُحُ عَدَمُ انْفِصَاحِ الْعَقْدِ بِمَا ذَكَرَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَقِيسِ عَلَيْهِ لَمَّا أَوْجَدَهُ الْعَاقِدَانِ فِي حَرَمِ الْعَقْدِ صَارَ بِمَثَابَةِ الْوُجُودِ فِي الْعَقْدِ بِخِلَافِ الْمَقِيسِ؛ إِذْ يُفْتَقَرُ فِي الشَّرْعِيِّ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الشَّرْطِيِّ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَحَذَفَهُ) أَيُّ: حَذَفَ الْجِنَاحُ قَوْلَ أَصْلِهِ الْمَذْكُورَ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ تَعْلِيْقُهُ إلخ) أَيُّ: تَعْلِيْقُ الْمُصَنِّفِ الْوُجُوبَ بِبُدُو الصَّلَاحِ كُرْدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (وَمُؤْنَةُ نَحْوِ الْحِدَادِ إلخ) أَيُّ: كَالذَّبَاسِ وَالْحَمَلِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَخْتَاجُ إِلَى مُؤْنَةٍ نِهَائِيَةٍ وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ خَالِصِ مَالِهِ إلخ) فَلَوْ خَالَفَ

الباقى، وهو خطأ عظيم، ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيما يجب بل لا يجزئ قبلهما نعم يأتي في المعدين تفصيل في شرح قوله فيهما يتقن مجيء كله هنا فتنبه له. فالمراد بالوجوب بذلك انعقاده سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تمرًا أو زبيبًا أو حنًا مصفى فليعلم أن ما اعتمد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل أو رطبًا عند الحصاد أو الجداد حرام، وإن نؤوا به الزكاة، ولا يجوز لهم حسابه منها إلا إن صفى أو

وأخرجها من مال الزكاة وتعدّر استزادته من أخذها ضمن قدر ما قوته ويخرج في مقداره لقلبته ظنه ع ش. قوله: (لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية إلخ) أي: إلا الأرز والملس فإنه يؤخذ واجبهما في قشرهما كما مرّ مضمي ونهاية أي: ويجوز إخراجها خالصًا عن القشر ع ش. قوله: (فيما يجب) أي: لا ردنا، ولا مع طول الزمن، ولا مع مضرة أضله أو خوف عليه. قوله: (بل لا يجزئ قبلهما) فلما أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتنمر أو يترب غير ردي لم يجزه ولو أخذه لم يقع الموضع، وإن جفقه ولم ينقص لفساد القنص كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الرزق، وهو المعتد وإن نقل العراقيون خلافه ويرويه حنّا إن كان باقيا ومثله إن كان تالفًا كما في الروضة في باب الغصب نهاية ومضمي وكذا في الأسنى إلا أنه اختار رد القيمة عند التلف قال ع ش قوله م ر وهو المعتد هذا بخلاف ما لو أخرج حنّا في بينه أو ذهبًا من المعدين في ثرايه فصفاه الأخذ قبله الحاصل منه قدر الزكاة والفرق أن الواجب هنا ليس كامنًا في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدين فإن الواجب بعينه موجود فيما أخرجه غايته أنه اختلط بالثراب أو التبن فمَنع المختلط من معرفة مقداره فإذا صفا وتبين أنه قدر الواجب أجزأ لزوال الإبهام اه وتقدم عن سم مثله. قوله: (نعم يأتي في المعدين تفصيل إلخ) ذلك التفصيل مصرّح بعدم اشتراط تجديد الإقباض هناك فيناهي قوله هنا وجددوا إقباضه سم، وقد ينفق المنافاة بحمل قوله هنا وجددوا إلخ على ما يشمل تجديد التبة بقرينة تأييده بكلام المحلّي المشتغل عليه صراحة. قوله: (يتقن مجيء كله هنا) أي: خلافًا للأسنى والنهاية والمضمي كما مرّ آنفاً.

قوله: (بذلك) أي: يبدو الصلاح والاشتياد. قوله: (انعقاده سبباً لوجوب الإخراج إلخ) عبارة غيره انعقاد سبب وجوب الإخراج إلخ. قوله: (سنابل) أي: بعد بدو اشتداد الحب فإن لم يشتد أو شك فيه فلا زكاة فيها ولا يخرم التصرف فيها باعش. قوله: (أو رطباً) الأولى كونه بفتح الزاء وسكوني الطاء. قوله: (حرام) نعم إن عجل زكاة ذلك مما عنده من الحب المصفى أو الثمر الجاف جاز وسيأتي جواز التصرف في الثمر بعد الخرص والتضمين وقبوله باعش.

ذلك. قوله: (ومع وجوبها لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية إلخ) ومحل ما تقرّر في غير الأرز والملس أما هما فيؤخذ واجبهما في قشرهما كما مرّ شرح م ر. قوله: (نعم يأتي في المعدين تفصيل إلخ) ذلك التفصيل مصرّح بعدم اشتراط تجديد الإقباض هنا فيناهي قوله هنا وجددوا إقباضه فليتأمل.

جَفَّ وَجَدُّدُوا إِقْبَاضَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ مُجَلِّيًا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فَقَالَ: مَا حَاصِلُهُ أَنْ
فَرَضَ أَنْ الْآخِذَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فَقَدْ أَخَذَ قَبْلَ مَحَلِّهِ، وَهُوَ تَمَامُ التَّصْفِيَةِ، وَأَخَذَهُ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ
إِقْبَاضِ الْمَالِكِ لَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَيْتِهِ لَا يُبَيِّحُهُ قَالَ: وَهَذِهِ أُمُورٌ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ جَمِيعِهَا، وَقَدْ تَوَاطَأَ
النَّاسُ عَلَى أَخِذِ ذَلِكَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ بِرُؤُونِهِ أَحْلَى مَا وَجَدَ، وَسَبَّبَهُ
نَبَذُ الْعِلْمِ وَرَاءَ الظُّهُورِ أَهْوَ وَاعْتَرَضَ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَمَرَ أُمَّ الدَّرْدَاءِ أَنَّهَا إِذَا
اِحْتَاجَتْ تَلَقُّطَ السَّنَائِلِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ عَادَةٌ مُسْتَمْرَّةٌ مِنْ زَمَنِهِ عليه السلام وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ
الزَّكَاةِ وَغَيْرِهِ تَوْسِيعَةً فِي هَذَا الْأَمْرِ وَإِذَا جَرَى خِلَافٌ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّ الْمَالِكَ تُتْرَكُ لَهُ نَخْلَاتُ
بَلَا خَرَصَ بِأَكْلِهَا فَكَيْفَ يُضَاقِقُ بِمِثْلِ هَذَا الَّذِي اعْتِيدَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ
أَهْ، وَفِيهِ مَا فِيهِ. فَالْصَّوَابُ مَا قَالَهُ مُجَلِّيًا وَيُلْزَمُهُمْ إِخْرَاجُ زَكَاةٍ مَا أَعْطَوْهُ كَمَا لَوْ أَتْلَفُوهُ، وَلَا
يُخْرِجُ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي السَّاعِي مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ وَتُوزَعُ فِيهَا
ذِكْرٌ مِنَ الْحُرْمَةِ بِإِطْلَاقِهِمْ نَدَبَ إِطْعَامِ الْفُقَرَاءِ يَوْمَ الْجَدَادِ وَالْحَصَادِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ
أَوْجِبَهُ لِيُزَوِّدَ النَّهْيَ عَنِ الْجَدَادِ لَيْلًا، وَمَنْ ثُمَّ كَرِهَ فَافْتَهَمَ هَذَا الْإِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَتْ
بِهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الزَّرْعَ شَيْءٌ لَمَّا ذَكَرَ جَوَازَ التَّقَاطُطِ السَّنَائِلِ بَعْدَ الْحَصَادِ قَالَ وَيُحْمَلُ

• فَوَدَّ: (وَجَدُّدُوا) يَفْتَضِي تَعْيِيْنَهُ وَأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِنَيْتِ الْمَالِكِ حَيْثِيَّةً، وَلَا عِنْدَ الْإِقْبَاضِ الْأَوَّلِ كَمَا
صَرَّحَ بِهَذَا الثَّانِي قَوْلُهُ: وَإِنْ تَوَوَّأَ بِهِ الزَّكَاةُ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ نَعَمْ يَأْتِي فِي الْمَعْدِنِ إِلَخْ صَرِيحٌ فِي الْإِكْتِفَاءِ
بِالنَّيَّةِ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ نَحْوِ التَّصْفِيَةِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ مَا سَيَأْتِي فِي الْمَعْدِنِ بِصُرْفِيٍّ وَتَقَدَّمَ جَوَابُ الْإِشْكَالِ
الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْإِشْكَالُ بِمُتَفَاتِيهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ الصَّرِيحُ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالنَّيَّةِ ابْتِدَاءً فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُحْمَلُ
التَّفْصِيلُ فِيهِ عَلَى الْمَنْقُولِ فَقَطَّ لَا عَلَى مَا يَشْمَلُ مَا بَحَثَهُ هُنَاكَ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِالنَّيَّةِ ابْتِدَاءً أَيْضًا.

• فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيْ بِقَوْلِهِ إِنَّ مَا اعْتِيدَ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَلَاكِ إِلَخْ. • فَوَدَّ: (أَنْ الْآخِذَ) أَيْ: لِلْسَّنَائِلِ عِنْدَ
الْحَصَادِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَهَا) أَيْ: بَعْدَ تَصْفِيَةِ الْمُسْتَحَقِّ. • فَوَدَّ: (وَهَذِهِ أُمُورٌ) أَيْ: إِقْبَاضُ الْمَالِكِ وَنَيْتُهُ
بَعْدَ التَّصْفِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيْ: مَا قَالَهُ الْمُحَلِّي. • فَوَدَّ: (حَلَى أَنْ هَذِهِ) أَيْ: التَّقَاطُطُ السَّنَائِلِ
وَالثَّانِي لِرِعَايَةِ الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ) أَيْ: فِي جَوَازِ التَّقَاطُطِ السَّنَائِلِ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا جَرَى
خِلَافٌ إِلَخْ) أَيْ: كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيْ: كَلَامُ الْمُعْتَرِضِ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) أَيْ: مِنْ كَوْنِهِ
قَوْلُ صَحَابِيٍّ وَكَوْنُهُ وَاقِعَةً حَالِي قَابِلٍ لِلْحَمْلِ عَلَى غَيْرِ الزَّكَاةِ. • فَوَدَّ: (فَالصَّوَابُ إِلَخْ) أَيْ: الْأَصُوبُ
وَالْأَفْلاَحُ غَيْرُاضٍ قَوِيٌّ جَدًّا. • فَوَدَّ: (وَيُلْزَمُهُمْ إِلَخْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حَرَامٌ. • فَوَدَّ: (إِخْرَاجُ زَكَاةٍ مَا
أَعْطَوْهُ) أَيْ: وَيَرْجِعُ فِي مِقْدَارِهِ لِعَلْبَةِ ظَنِّهِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. • فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ أَتْلَفُوهُ) أَيْ: النَّصَابُ كُلُّهُ أَوْ
بَعْضُهُ بِنَحْوِ الْأَكْلِ. • فَوَدَّ: (حَلَى مَا مَرَّ) أَيْ: فِي التَّيْبَةِ الَّذِي قِيلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالْحَبُّ مُصَفًى مِنْ
تَيْبِهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ إِلَخْ) قَدْ يُنْتَعَزُ إِطْلَاقُهُ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَا فَرْقَ إِلَخْ) اعْتَمَدَهُ الْأَسَنَى وَالثَّاهِيَّةُ
وَالْمُعْنِي. • فَوَدَّ: (لَمَّا ذَكَرَ إِلَخْ) لِعَلْبَةِ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (وَيُجَابُ إِلَخْ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ
وَالْتَكْلُفِ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيْ: الزَّرْعَ شَيْءٌ.

على ما لا زكاة فيه أو عُلِمَ أنه زَكِيٌّ أو زادت أجرته جميعه على ما يحصل منه فكذا يُقال هنا قول المُحَنِّي.

قوله: (فيلزمه بذلك إلخ) ليس موجوداً في نُسَخِ الشرح التي بأيدينا وأما قول شيخنا: الظاهر الغموم وأن هذا القدر مُتَقَرَّرٌ فهو، وإن كان ظاهر المعنى، ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن الأوفق بكلامهم ما قدمته أولاً ومن لزوم إخراج زكاته بإطلاقهم المذكور في الحب مع أنه لا يُزَكَّى إلا مُصَفًّى، ولا غرض فيه. ويُزَدُ بِتَقْيِينِ الحمل في مثل هذا على ما لا زكاة فيه، وقد صرحوا بأن من تصدَّقَ بالمال الزكوي بعد حوله تلزمه زكاته، ولم يُفَرِّقُوا بين قليله وكثيره فتَقْيِينِ حمل الزكشي ليجتمع به أطراف كلامهم، ولا ينافي ذلك ما ذكره في منع غرض نخل البصرة؛ لأنه ضعيف كما يأتي ويأتي رد قول الإمام والغزالي: المنع الكلِّي من التصرف خلاف الإجماع، وضعف ترك شيء من الرطب للمالك، وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي بإبراء القول الرطب محمولان على ما لا زكاة فيه؛ إذ الوقائع الفعلية تسقط بالاحتمال وكما لم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره إلى الاعتراض عليه بأنه خلاف الإجماع الفعلي، وكلام الأكثرين وعليه الأئمة الثلاثة كذلك لا يُنظَرُ

• قوله: (أو زادت إلخ) محل تأمل بصري أي: فإن مقتضاه أن من شروط وجوب إخراج الزكاة أن لا تزيد المؤنة على الحاصل من الثمر أو الحب فليراجع. • قوله: (الظاهر الغموم) أي غموم جواز التقاط السنايل بعد الحصاد ولا يحمل على ما ذكره الزكشي سم. • قوله: (ما قلنتم إلخ) وهو قوله: قُلِمَ إلخ ويَحْتَمِلُ ما نقله عن المحلي والمال واحد. • قوله: (ومن لزوم إخراج إلخ) عطف على قوله من الحرمة سم أي: ونوزع فيما ذكر من لزوم إلخ بإطلاقهم نذب أطعام الفقراء يوم الحصاد. • قوله: (ويُزَدُ إلخ) أي: التزاع. • قوله: (بين قليله إلخ) أي: التصديق. • قوله: (ولا ينافي ذلك) أي: حمل الزكشي. • وقوله: (لأنه إلخ) أي: ما ذكره إلخ. • قوله: (ويأتي) إلى المتن ذكره عن ش عن الشارح وأقره. • قوله: (ويأتي إلخ) عطف على قوله ولا ينافي إلخ سم. • قوله: (وضعف ترك شيء إلخ) عطف على رد إلخ. • قوله: (وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي إلخ) أي: الدالان على جواز التصرف في الزكوي قبل إخراج زكاته قال الكردبي الباكورة المُعْجَلُ الإدراك من كل شيء اه. • قوله: (في منع بيع هذا) أي: القول الرطب. • قوله: (عليه بأنه) أي المنع. • قوله: (وكلام إلخ) عطف على الإجماع. • وقوله: (وعليه) أي: جواز البيع. • قوله: (كذلك) تأكيد لقوله وكما إلخ. • وقوله: (لا ينظر) بيناء

• قوله: (فيلزمه بذلك) عبارته فيما مرَّ لو قطع من غير ضرورة وتلزمه ثمر جاف أو القيمة على ما يأتي آخر الباب اه. • قوله: (وأما قول شيخنا الظاهر الغموم) أي: غموم جواز التقاط السنايل بعد الحصاد ولا يحمل ما ذكره على الزكشي. • قوله: (ومن لزوم إخراج إلخ) عطف على قوله من الحرمة. • قوله: (وضعف ترك شيء إلخ) عطف على رد.

فيما نحن فيه إلى خلاف ما صرح به كلامهم. وإن اعترض بنحو ذلك؛ إذ المذهب نقل فإذا زادت المشقة في التزامه هنا فلا عتب على المتخلف بتقليد مذهب آخر كمدّهب أحمد فإنه يُجيز التصرف قبل الخرص والتضمين، وأن يأكل هو وعياله على العادة، ولا يُحسب عليه، وكذا ما يهديه من هذا في أوانيه.

(وُسْنُ خَرَصُ الثَمَرِ) الذي تجب فيه الزكاة وإن كان من نخيل البصرة، وما أطال به الماوردي من استثنائه ونقل فيه الإجماع؛ لأنهم لا يمتنعون منه مُجتازًا فيخرجون أكثر مما عليهم

المفعول. □ فؤد: (فيما نحن إلخ) وهو منع ما اغتيد من إعطاء الملاك إلخ. □ فؤد: (كلامهم) أي: الأكثرين. □ فؤد: (وإن اعترض بنحو ذلك) أي: إنه خلاف الإجماع الفعلي إلخ. □ فؤد: (إذ المذهب إلخ) متعلق بقوله لا يُنظر إلخ وعلة لعدم النظر. □ فؤد: (فإذا زادت الشقة إلخ) أي: كما هي ظاهرة. □ فؤد: (في التزامه إلخ) أي: التزام مذهب الشافعي في منع التصرف قبل إخراج الزكاة. □ فؤد: (فلا عتب إلخ) بفتح العين وسكون الناء المثناة الفوقية أي: لا منع شرعًا. □ فؤد: (كمذهب أحمد إلخ) وبه قال الإمام والغزالي كما يأتي واعلم أنه يكفي هنا تقليد الآخذ فقط كما مرّ أول باب النبات كزدي، وفيه أن ما مرّ كما يعلم بمراجعته إنما هو في أخذ الإمام أو نائيه بخصوصه فما نحن فيه من أكل المالك بنفسه أو إطعامه لعياله وأجبايه أو للفقراء فلا بُدّ فيه من تقليد المالك أيضًا وأيضًا على ما قاله الإمام والغزالي ما تصرف فيه المالك يُحسب عليه كما يعلم مما يأتي بخلاف مذهب الإمام أحمد. □ فؤد: (فإنه يُجيز التصرف إلخ) والمصرح به في كُتب الحنابلة أن شرطه أن لا يجاوز الربع أو الثلث. □ فؤد: (وكذا ما يهديه إلخ) الذي رأيته في كُتب الحنابلة أنه لا يجوز له أن يهدي شيئًا منه فتنبّه له كزدي على بافضل أقول يُحتمل أن جواز الإهداء فيه خلاف عند الحنابلة وأطلع الشارح على ما لم يطلع عليه المحسني الكزدي من تزجيج جواز الإهداء عندهم.

□ فؤد (سني): (وُسْنُ خَرَصُ الثَمَرِ إلخ) قضية صنيع شرح البهجة دخول الخرص والتضمين ما لا يجف فليتأمل وليراجع سم وتقدم عن ع ش وشيخنا الجزم بذلك. □ فؤد: (الذي تجب) إلى المتن في المغني والنهاية. □ فؤد: (وما أطال الماوردي إلخ) أي: وتبعم الروياني قال: هذا في التخل أما الكرم فهم فيه

□ فؤد في (سني): (وُسْنُ خَرَصُ الثَمَرِ إلخ) في البهجة فإن يضمن (أي الخارص)

بِالصَّرِيحِ الْمَالِكِ الثَمَرِ الْجافِّ وَيَقْبَلُ ذَلِكَ

فناقد في كله تصرفه. وبعد أن يضمن لو لم يُلَفِّه يضمنه مُجَفًّا اه. فقوله الثمر الجاف قال في شرحه أي: إن كان يجف وقوله يضمنه مُجَفًّا قال في شرحه: إن كان يجف فإن لم يجف أو اتلفه قبل الخرص أو التضمين أو القبول ضمنه رطبًا لا جافًا فيغرم القيمة اه ولا يخفى أن هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضي دخول الخرص، والتضمين ما لا يجف فليتأمل وليراجع وقوله فيغرم القيمة الأوجه أنه إنما يغرم المثل كما يعلم مما يأتي.

وَأَلْحَقَ بِهِمْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ رَدُّهُ بِأَنَّهُ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ تَقَرُّدُ بِهَا (إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهُ) أَوْ صَلَاحُ بَعْضِهِ (عَلَى مَا لَيْكِهِ) لِلأَمْرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ، وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ يَوْجُوبُهُ وَبَحْتُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا عَلِمَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ تَصَرُّفَ الْمُلَاكِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْجَفَافِ، وَالْخَرَصُ التَّخْمِينُ فَهُوَ هُنَا حَزْرٌ مَا يَجِيءُ مِنَ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ نَمْرًا أَوْ زَبِينًا بِأَنْ يَرَى مَا عَلَى كُلِّ شَجَرَةٍ ثُمَّ إِنْ شَاءَ، وَهُوَ الْأَوَّلَى قَدَّرَ عَقِبَ رُؤْيَا كُلِّ مَا عَلَيْهَا رُطْبًا ثُمَّ جَافًا، وَإِنْ شَاءَ قَدَّرَ الْجَمِيعَ رُطْبًا ثُمَّ جَافًا بِشَرْطِ اتِّحَادِ النُّوعِ، وَخَرَجَ بِالشَّمْرِ الْمُرَادِ بِهِ الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ الْحَبُّ لِتَقَدُّرِ الْحَزْرِ فِيهِ لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلْمَالِكِ إِذَا اسْتَدَّتْ الضَّرُورَةُ لَشَيْءٍ مِنْهُ أَخَذَهُ وَيَحْسِبُهُ وَاسْتَدَّلَ بِمَا لَا يَتَأْتَى عَلَى قَوَاعِيدِنَا فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ نَقَلَ عَنِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ مَا قِيلَ إِنَّهُ يُوَافِقُهُ وَيَعْدُ بَدْءُ الصَّلَاحِ

كَغَيْرِهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَأَلْحَقَ بِهِمْ الْخُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ السُّبْكِيُّ وَعَلَى هَذَا يَتَّبَعِي إِذَا عُرِفَ مِنْ شَخْصٍ أَوْ بَلَدٍ مَا عُرِفَ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (وَقَلَّ فِيهِ الْإِجْمَاعُ) فَقَالَ يَخْرُجُ خَرَصُهَا بِالْإِجْمَاعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

٥ فَوَدَّ (سُنِّي): (إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهُ الْخُ) وَيَجُوزُ خَرَصُ الْكُلِّ إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي نَوْعٍ دُونَ آخَرَ فِي أَقْبَسِ الْوَجْهَيْنِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً وَأَقْرَأَهُ سَمَ وَاعْتَمَدَهُ ش. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ صَلَاحُ بَعْضِهِ) أَيِ، وَلَوْ حَبَّةٌ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ بَدَأَ صَلَاحُ حَبَّةٍ فِي بُسْتَانٍ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْكُلِّ بِلا شَرْطِ قَطْعِ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَبَحْتُهُ الْخُ) أَيِ: وَجُوبَ الْخَرَصِ (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: عَلَى سَنِّ الْخَرَصِ. ٥ فَوَدَّ: (وَالْخَرَصُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي تَضْعِيفِ الْمُتَنِّ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ بَحَثَ إِلَى وَيَتَعَدَّى الْخُ. ٥ فَوَدَّ: (وَالْخَرَصُ التَّخْمِينُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْخَرَصُ لُغَةُ الْقَوْلِ بِالْقَطْعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قِيلَ الْفَرْسُونَ﴾ [الذِّكْرِ: ١٠] وَاصْطِلَاحًا مَا تَقَرَّرَ وَحُكْمُهُ الرِّفْقُ بِالْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقُّ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (بِأَنْ يَرَى مَا عَلَى كُلِّ شَجَرَةٍ) أَيِ: وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى رُؤْيَا الْبَغِصِ وَقِيَاسِ الْبَاقِي لِتَوَافُقِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (بِشَرْطِ الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِنْ شَاءَ الْخُ.

٥ فَوَدَّ: (لِتَقَدَّرِ الْحَزْرُ فِيهِ) أَيِ: لَا اسْتِثْنَاءَ حَبَّةٍ وَلَا تَنَافُؤَ غَالِيًا رُطْبًا بِخِلَافِ الثَّمَرَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَا تَنَافُؤَ غَالِيًا الْخُ هَذَا دُونَ مَا قَبْلَهُ يَشْمَلُ الشَّعِيرَ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ وَالْحُكْمُ إِذَا كَانَ مُعْتَلًّا بِعِلَّتَيْنِ يَتَّقَى مَا بَقِيََتْ إِخْدَامُهُمَا فَلَا يَجُوزُ خَرَصُهُ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (فَهُوَ ضَعِيفٌ) فِيهِ تَأْمُلٌ فَإِنَّ شِدَّةَ الضَّرُورَةِ تُبَيِّحُ الْحَرَامَ الْمُخَفَّضَ فَضْلًا عَنِ الْمُشْتَرَكِ بِالْإِشْتِرَاكِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ مَعَ نِيَّةِ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ فَلْيُرَاجَعْ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَقَلَ عَنْ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ الْخُ) تَقَدَّمَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يُوَافِقُهُ بَلَّ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ سَمَ. ٥ فَوَدَّ: (قِيلَ إِنَّهُ) مَا فَايِدُهُ زِيَادَتُهُ. ٥ فَوَدَّ: (وَيَتَعَدَّى بَدْءُ الصَّلَاحِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالشَّمْرِ.

٥ فَوَدَّ: (إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهُ أَوْ صَلَاحُ بَعْضِهِ) نَعَمْ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ نَوْعٍ دُونَ آخَرَ فَفِي جَوَازِ خَرَصِ الْكُلِّ وَجْهَانِ فِي الْبَحْرِ وَالْأَوْجَةِ عَلَى مَا قَالَ الشَّيْخُ عَدَمُ الْجَوَازِ لَكِنَّ الْأَقْبَسَ كَمَا قَالَ ابْنُ قَاضِي شُبُهَةَ الْجَوَازِ شَرْحُ م ر. ٥ فَوَدَّ: (لِتَقَدَّرِ الْحَزْرُ فِيهِ) فِي تَعْدُّهِ فِي الشَّعِيرِ نَظَرٌ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَقَلَ عَنْ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ مَا قِيلَ: إِنَّهُ يُوَافِقُهُ) تَقَدَّمَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يُوَافِقُهُ بَلَّ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ.

قَبْلَهُ لِيَقْتَدِرَ خَرْصِهِ وَلِقَدَّمَ تَعْلُقِي حَقَّ الْفُقَرَاءِ بِهِ (وَالْمَشْهُورُ إِدْخَالُ جَمِيعِهِ فِي الْخَرْصِ) لِمُشْرُومِ الْأَدِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِمُشْرِ الْكُلِّ أَوْ نِصْفِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ شَيْءٍ لِأَكْلِهِ وَأَكْلِ عِيَالِهِ وَنَحْوِهِمْ لَكِنْ يَشْهَدُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ خَبَرٌ صَحِيحٌ بِهِ وَحَمَلُوهُ كَالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَظْهَرِ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُتْرَكُ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْءٌ لِيُفَرِّقَهُ بِنَفْسِهِ فِي أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ، وَفِي تَضْعِيفِ الْمُتَنِّ مَذْرُوكُ هَذَا الْمُقَابِلِ نَظَرٌ مَعَ شَهَادَةِ الْحَدِيثِ وَبَعْدَ تَأْوِيلِهِ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَيْسَ عَنْهُ جَوَابٌ شَافٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ إِذَا دَعَتْ حَاجَةُ الْمَالِكِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَجِدْ خَارِصًا يَثِقُ بِهِ وَتَوَى أَنْ يُخْرِجَ بَعْدَ الْجِدَادِ عُمًا يَأْكُلُهُ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِتَأْوِيلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَاكُورَةُ قَبْلَ بَيْعِ الْخَارِصِ وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِسْتِشْهَادِ (وَأَنَّهُ يَكْفِي خَارِصٌ) وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَهِدُ وَيَعْمَلُ يَقُولُ نَفْسِهِ فَهُوَ كَالْحَاكِمِ، ..

❦ قَوْلُهُ: (قَبْلَهُ) الْأَوَّلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ خَرَجَ الْمُقْتَدِرُ بِالْمُعْطِ قَالَ ع ش وَمِنْهُ أَيْ: مِمَّا قَبْلَ الْبُدْوِ الْبَلْخُ الَّذِي اغْتَبَدَ بَيْعُهُ قَبْلَ تَلَوْنِهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لِيَقْتَدِرَ خَرْصِهِ) أَيْ: لِيَعْدَمَ انْقِصَابُ الْمِقْدَارِ لِكَثْرَةِ الْعَاهَاتِ قَبْلَ بُدْوِهِ نِهَائَةً.

❦ قَوْلُهُ (سُيْ): (إِذْخَالَ جَمِيعِهِ) أَيْ: جَمِيعِ الثَّمَرِ وَالْعِنَبِ نِهَائَةً. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ نِصْفِهِ) أَيْ: لِيَنْصِفَ الْمُشْرِ. ❦ قَوْلُهُ: (نَحْوِهِمْ) أَيْ: كَأَجْبَائِهِ وَضِيْفَائِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَشْهَدُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالثَّانِي أَنَّهُ يُتْرَكُ لِلْمَالِكِ ثَمَرُ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَاتٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُهُ وَاحْتِجَّ لَهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا خَرَضْتُمْ فَخَذُوا وَذَهَوِ الثَّلَثُ فَإِنْ لَمْ تَذَهَوِ الثَّلَثُ فَذَهَوِ الرَّبْعُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَانَ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ عِيَالِهِ وَقَلَّتِهِمْ وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُتْرَكُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الزَّكَاةِ لَا مِنَ الْمَخْرُوصِ لِيُفَرِّقَهُ الْخُ زَادَ النَّهْيَةَ إِذْ فِي قَوْلِهِ خَذُوا وَذَهَوِ إِشَارَةٌ لِذَلِكَ أَيْ: إِذَا خَرَضْتُمْ الْكُلَّ فَخَذُوا بِحِسَابِ الْخَرْصِ وَاتْرَكُوا لَهُ شَيْئًا مِمَّا خَرِصَ فَجَعَلَ التَّرْكَ بَعْدَ الْخَرْصِ الْمُقْتَضِي لِلْإِجَابِ فَيَكُونُ الْمَثْرُوكُ لَهُ قَدْرًا يَسْتَجِيقُهُ الْفُقَرَاءُ لِيُفَرِّقَهُ هُوَ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَحَمَلُوهُ الْخُ) أَيْ: حَمَلَ الْأَئِمَّةُ ذَلِكَ الْخَبَرَ تَبَعًا لِلشَّافِعِيِّ الْخُ نِهَائَةً. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ الزَّكَاةِ شَيْءٌ) أَيْ: لَا مِنْ الْأَشْجَارِ بَعْضُهَا مِنْ غَيْرِ خَرْصٍ نِهَائَةً. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي تَضْعِيفِ الْمُتَنِّ) أَيْ: بِتَغْيِيرِهِ بِالْمَشْهُورِ لَا بِالْأَظْهَرِ. ❦ قَوْلُهُ: (مَذْرُوكُ هَذَا الْمُقَابِلِ) الْأَوْفَقُ لِمَا بَعْدَهُ إِسْقَاطُ لَفْظِ مُذْرِكٍ.

❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ: هَذَا الْمُقَابِلُ، وَهُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَهُ الْخُ) أَيْ: مُطْلَقُ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْمُقَابِلُ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُقَابِلِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ جَمِيعُهُ فِي الْخَرْصِ سِوَاءِ خَرْصٍ وَلَمْ يَدْخُلِ الْجَمِيعُ أَوْ لَمْ يَخْرُصْ اهـ أَيْ: فَلَا يَتَنَافَى قَوْلُهُ الْآتِي وَتَوَى الْخُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ الْجَوَابُ الْخُ)، وَهُوَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ.

❦ قَوْلُهُ (سُيْ): (وَأَنَّهُ يَكْفِي خَارِصٌ) وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ بَعْثُهُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ مَعْرِفَتِهِ عِنْدَهُ وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ قَوْلِهِ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَاحِدٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَكْفِي فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَبِتَحْكِيمِهِمَا فِي النَّهْيَةِ.

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَجْتَهِدُ الْخُ) وَلِأَنَّهُ كَانَ يَتَعَمَّقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ خَارِصًا أَوَّلَ مَا تَطَيَّبَ الثَّمَرَةُ مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ.

ولو اختلفَ خَارِصَانِ تَوَقَّفْنَا حَتَّى يُعْرِفَ الْأَمْرُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَلَوْ فَقَدَ خَارِصٌ مِنْ جِهَةِ السَّاعِي حَكْمَ الْمَالِكِ عَدْلَيْنِ يَخْرُصَانِ عَلَيْهِ وَيُضْمَّنَانِهِ كَمَا يَأْتِي، وَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ احتياطاً لِحَقِّ الْفُقَرَاءِ وَلِأَنَّ التَّحْكِيمَ هُنَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ رَفَقاً بِالْمَالِكِ، فَبَحَثْ بَعْضُهُمْ إِجْرَاءً وَاحِدٌ يُرَدُّ بِذَلِكَ، وَبِتَحْكِيمِهِمَا مَعَ التَّضْمِينِ الْآتِي الْمُفِيدَ لِلتَّصَرُّفِ رَدُّ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَالْأَسْتَاذِ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ كَمَا مِمَّه يَنْفُذُ التَّصَرُّفُ فِي الرُّطْبِ قَبْلَ الْجَفَافِ فِيمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ بِالْإِجْمَاعِ وَالْأَلْمَنِ النَّاسُ مِنَ الرُّطْبِ وَخَمَلٌ - مَا قَالَاهُ - آخِرُونَ عَلَى مَا بَعْدَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ (وَشَرْطُهُ) الْعِلْمُ بِالْخَرْصِ وَيُظْهَرُ الْإِكْتِفَاءُ فِيهِ حَيْثُ لَا شَاهِدَانِ بِهِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ (وَالْعَدَالَةُ) وَتَأْتِي شُرُوطُهَا، وَحَيْثُ أُطْلِقَتْ أُرِيدَ بِهَا عَدَالَةُ الشَّهَادَةِ لَكِنْ لِأَجْلِ حِكَايَةِ الْخِلَافِ صَرَّحَ بِبَعْضٍ مَا خَرَجَ بِهَا فَقَالَ (وَكَذَا الْخُرْئَةُ وَالذُّكُورَةُ فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّهُ وَلَايَةٌ، وَلَيْسَ مَنْ لَمْ تَكْمُلْ فِيهِ شُرُوطُ عَدَالَةٍ

قُود: (وَلَوْ اختلفَ خَارِصَانِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ اختلفَ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ وَقياسُ مَا فِي الْمِيَاهِ أَنْ يُقَدَّمَ الْأَكْثَرُ عَدَدًا ش. قُود: (وَلَوْ فَقَدَ خَارِصٌ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الْحَاكِمُ خَارِصًا أَوْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا تَحَاكَمَ إِلَى عَدْلَيْنِ عَالِمَيْنِ بِالْخَرْصِ يَخْرُصَانِ إلخ اه. قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي خَرْصُهُ هُوَ وَلَوْ احْتِنَاطٌ لِلْفُقَرَاءِ وَكَانَ عَارِفًا بِالْخَرْصِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَتَمِّهِ اه. قُود: (حَكْمَ الْمَالِكِ عَدْلَيْنِ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ سَم. قُود: (كَمَا يَأْتِي) أَي: تَضْمِينًا صَرِيحًا فَيَقْبَلُهُ الْمَالِكُ. قُود: (عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ) أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ، وَهُنَا مِنَ الْمَالِكِ فَقَطُّ. قُود: (يُرَدُّ بِذَلِكَ) أَي: بِالتَّغْلِيلِ الثَّانِي. قُود: (وَبِتَحْكِيمِهِمَا إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي رَدُّ إلخ. قُود: (يَنْفُذُ التَّصَرُّفُ إلخ) أَي: بِلا خُرْمَةٍ. قُود: (وَحَمَلٌ مَا قَالَاهُ آخِرُونَ إلخ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْحَمْلُ مَعَ قَوْلِهِمَا فِيمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ مَعَ أَنَّهُ بَعْدَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ يُبَاحُ التَّصَرُّفُ فِي الْجَمِيعِ كَمَا سَيَأْتِي آيْنًا سَم وَيَضْرِي.

قُود (سُي): (وَشَرْطُهُ إلخ) أَيِ الْخَارِصِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ مُغْنِي. قُود: (الْعِلْمُ بِالْخَرْصِ) أَي: لِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ وَالجَاهِلُ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قُود: (بِالْإِسْتِغْنَاءِ) يَظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهَا عِلْمٌ مَنْ يَبْعَثُهُ مِنْ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِالْخَرْصِ بَضْرِي.

قُود (سُي): (الْعَدَالَةُ) أَي: فِي الرِّوَايَةِ مَحَلِّيٌّ وَمُغْنِي، وَهَذَا أَقْعَدُ مِمَّا سَلَكَه الشَّارِحُ وَإِنْ كَانَ الْمَأْلُ وَاحِدًا بَضْرِي. قُود: (مَا خَرَجَ بِهَا) هَلَا قَالَ مَا دَخَلَ فِيهَا سَم.

قُود (سُي): (وَكَذَا الْخُرْئَةُ إلخ) وَعِلْمٌ مِنَ الْعَدَالَةِ الْإِسْلَامِ وَالْبُلُوغِ وَالْمَقْلُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا وَبَصِيرًا إِذَا الْخَرْصُ إِخْبَارٌ وَلَايَةٌ وَانْتِفَاءٌ وَضَمٌّ مِمَّا ذَكَرَ يَمْنَعُ قَبُولَ الْخَبَرِ نِهَايَةً.

قُود: (حَكْمَ الْمَالِكِ عَدْلَيْنِ إلخ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. قُود: (وَحَمَلٌ مَا قَالَاهُ آخِرُونَ إلخ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْحَمْلُ مَعَ قَوْلِهِمَا فِيمَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ مَعَ أَنَّهُ بَعْدَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ يُبَاحُ التَّصَرُّفُ فِي الْجَمِيعِ كَمَا سَيَأْتِي آيْنًا. قُود: (صَرَّحَ بِبَعْضٍ مَا خَرَجَ بِهَا) هَلَا قَالَ مَا دَخَلَ فِيهَا.

الشهادة أهلًا لها. (إذا غرس) وضمن (فالأظهر أن حق الفقراء) أي: المستحقين ومزجهم تغليبهم (يتقطع من عين الثمر) بالمثلثة (ويصير في ذمة المالك التمر) بالمشثاء (والزبيب) إن لم يتلفا بغير تقصير منه فإن تلفا بغير تقصير منه قبل التمكن من الأداء فلا ضمان عليه (ليخرجهما بعد جفافه) أي: كل منهما؛ لأن الخرص مع التضمن يبيح له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقهم منه (ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورتين (التصريح) من الساعي أو الخارص المحكم في الخرص (بتضمينه) أي حق الفقراء لنحو المالك كضمتك إياه بكذا أو أخذه بكذا.

فرد: (ومزج) أي: في شرح ويجب الأغبط للفقراء.

فرد (سني): (وتصير الخ) مغطوف على أن حق الخ لا على يتقطع الخ، وإن كان هو المتبادر لعدم الرابط إلا أن يجعل الثمر والزبيب حالين يتأويلهما بالتكرار بصري ويجوز أن يجعل الثمر الخ خبراً لصير والظرف حالاً منه مقدماً عليه. فرد: (إن لم يتلفا) إلى قوله ويأتي في النهاية والمغني إلا قوله أي: كل منهما وقوله أو أخذه بكذا، وما أتبه عليه. فرد: (إن لم يتلفا) أي: قبل التمكن نهاية والمغني والأولى أفراد الضمير بإزجاءه إلى الثمر الشامل للرطب والعنب كما في النهاية والمغني. فرد: (بغير تقصير منه الخ) فإن تلف بتفريط كان وضعه في غير جزر مثله ضمن وإنما لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة؛ لأنها علقه بتنت من غير اختيار المالك قبلاء الحق مشروط بإمكان الأداء نهاية. فرد: (أي كل منهما) هلاً فسر الهاء بالتمر فلا إشكال حينئذ في أفراد ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما؛ لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والزبيب، ولا حاجة إلى التأويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الإشكال المخروج لبيان الحكمة الواضحة فليتامل سم. فرد: (من الساعي) عبارة النهاية والمغني من الخارص أو من يقوم مقامه أي: ومنه شريكه ش ثم قال المغني والمضمن هو الساعي أو الإمام اه وعبارة شرح بأفضل وشرح الرخص وإذا خرص وأراد نقل الحق إلى ذمة المالك فلا بد أن يكون ماذوناً له من الإمام والساعي في التضمن اه. فرد: (أو الخارص) أن للجنس فيشمل الاثنين، ولا يخالف ما قدمه في شرح وإنه يكفي خارص من اشتراط تعدد المحكم. فرد: (لنحو المالك) أي: من وليه أو وكيله أو شريكه. فرد: (كضمتك إياه بكذا) أي نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تمرًا أو زبيبًا نهاية ومغني. فرد: (أو أخذه بكذا) أي: أو أقرضتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تمرًا أو زبيبًا بغيري.

فرد في (سني): (بعد جفافه) هلاً فسر الهاء بالتمر فلا إشكال حينئذ في أفراد ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما؛ لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والزبيب، ولا حاجة إلى التأويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الإشكال المخروج لبيان الحكمة الواضحة فليتامل.

(وَقَبُولُ الْمَالِكِ) أَوْ وَلِيِّهِ أَوْ وَكِيلِهِ لِلتَّضْمِينِ (عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الذَّمِّ يَسْتَدْعِي رِضَاهُمَا وَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَضْمِينِ السَّاعِي أَحَدَ شَرِيكَيْهِ قَدَرِ حَقِّهِ بِلِ الْكُلِّ. كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُضْمَنَ زَكَاةُ حِصَّةِ الْمُسْلِمِ شَرِيكِهِ الْيَهُودِيِّ كَمَا يَأْتِي وَبَحْثُ أَخْذِ مِنْ هَذَا، وَمِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ حِصَّتَهُ أَوْ أَخْرَجَهَا ثُمَّ اقْتَسَمَا حُلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ شَرِيكُهُ حِصَّتَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ قَالَ غَيْرُهُ أَوْ يَتَّقِ، وَقَدْ اقْتَسَمَا بَعْدَ الْجَفَافِ لِلضَّرُورَةِ؛ إِذَا لَا يَكْلُفُ بغيره مَعَ صِحَّةِ الْقِسْمَةِ وَتَبَعِيَّةِ الزَّكَاةِ لِلْمَالِ أَهْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِنَاعِ اسْتِقْلَالِ الْمُلَّاكِ بِالْقِسْمَةِ الَّتِي هِيَ يَتَّقِ بَعْدَ تَعَلُّقِ حَقِّ الزَّكَاةِ فَلْيَحْمِلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا انْقَطَعَ حَقُّهُمْ مِنْ عَيْنِهِ بِتَضْمِينِ صَحِيحٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ

قَوْلُ (سَيِّ) (وَقَبُولُ الْمَالِكِ) أَيُّ قَوْرًا وَيُزِيدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيُّ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَقْبَلُ حَيْثُ عَبَّرَ بِالْفَاءِ بِخَيْرِيٍّ، وَقَدْ يُعَيَّدُ أَيْضًا قَوْلُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يُضْمَنْ أَوْ ضَمَّنْهُ فَلَمْ يَقْبَلِ الْمَالِكُ بَقِيَّ حَقِّ الْفُقَرَاءِ بِحَالِهِ أَهْلِهِ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْعُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ يَقْبَلُ ذَلِكَ الْمَالِكُ الْأَهْلُ أَوْ وَكِيلَهُ، وَلَا يَكُنْ أَهْلًا قَوْلُهُ وَيَجِبُ فِي الْقَبُولِ أَنْ يَكُونَ قَوْرًا أَهْلِهِ. قَوْلُهُ: (بِلِ الْكُلِّ) أَيُّ، وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ كَمَا يَأْتِي.

قَوْلُهُ: (كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَنَ زَكَاةُ حِصَّةِ الْمُسْلِمِ شَرِيكِهِ الْيَهُودِيِّ) قَضِيَّتُهُ صِحَّةُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْمُسْلِمُ فِي الْقَبُولِ ع. ش. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ: فِي آخِرِ الْبَابِ. قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِنْ هَذَا) أَيُّ: مِنْ جَوَازِ تَضْمِينِ السَّاعِي أَحَدَ شَرِيكَيْهِ قَدَرِ حَقِّهِ الْخ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِهِ) أَيُّ: غَيْرِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ. قَوْلُهُ: (لَوْ ضَمِنَ الْخ) لَعَلَّهُ بِنَاءً الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي يَنْفِي لَوْ قَبِلَ تَضْمِينُ السَّاعِي حِصَّتَهُ لَهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَخْرَجَهَا) أَيُّ: وَمِمَّا عِنْدَهُ مِنَ الْحَبِّ الْمُصَفَّى أَوْ الثَّمَرِ الْجَافِ. قَوْلُهُ: (وَلِنْ لَمْ يُخْرِجْ شَرِيكُهُ الْخ) أَيُّ: لَمْ يُضْمَنَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرُ الْبَاحِثِ الْمُتَقَدِّمِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ إِفْرَازٌ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَكْلُفُ بغيرِهِ) يَنْفِي بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحِصَّةِ شَرِيكِهِ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيُّ: فِيمَا قَالَ الْغَيْرُ. قَوْلُهُ: (إِذَا كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِنَاعِ اسْتِقْلَالِ الْمَالِكِ الْخ) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ وَالْحَبِّ مُصَفًّى مِنْ يَبِينُهُ سَمِ أَيُّ: مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَبَحْثُ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلْمَالِكِ الْإِسْتِقْلَالَ بِالْقِسْمَةِ الْخ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِي قِسْمَةِ الْمَالِكِ يَبِينُ وَيَتَنَ الْمُسْتَحْقِّينَ، وَمَا هُنَا فِي قِسْمَةِ الشَّرِيكَيْنِ يَتَنَهُمَا. قَوْلُهُ: (فَلْيَحْمِلْ ذَلِكَ) أَيُّ: مَا قَالَ الْغَيْرُ.

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا انْقَطَعَ الْخ) قَدْ يُقَالُ قَدْ فُرِضَ أَنَّهُ ضَمِنَ حِصَّتَهُ أَوْ أَخْرَجَهَا وَمَعَ ذَلِكَ يَنْقَطِعُ حَقُّهُمْ مِنَ الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَلَامُهُ بِالنِّسْبَةِ لِشَرِيكِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ ضَمَانٌ وَلَا إِخْرَاجٌ فَالْحَقُّ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَيْنِ

قَوْلُهُ: (إِذَا كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِنَاعِ اسْتِقْلَالِ الْمُلَّاكِ بِالْقِسْمَةِ الْخ) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ وَالْحَبِّ مُصَفًّى مِنْ يَبِينُهُ. قَوْلُهُ: (فَلْيَحْمِلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا الْخ) إِنْ أَرَادَ حَمْلَ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْحَمْلِ كَمَا يَنْزُرُكَ بِالتَّأَمُّلِ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا انْقَطَعَ حَقُّهُمْ) قَدْ يُقَالُ: قَدْ فُرِضَ أَنَّهُ ضَمِنَ حِصَّتَهُ أَوْ أَخْرَجَهَا وَمَعَ ذَلِكَ يَنْقَطِعُ حَقُّهُمْ مِنَ الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: كَلَامُهُ بِالنِّسْبَةِ لِشَرِيكِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ ضَمَانٌ، وَلَا إِخْرَاجٌ فَالْحَقُّ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لَهُ.

أُطْلِقَ بُطْلَانُ الْقِسْمَةِ وَأَنَّ إِخْرَاجَ أَحَدِهِمَا قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا جِصَّتْهُ بِشَيْءٍ فِي الْمَالِ كُلُّهُ قَبْطُلٌ فِي جِصَّةِ الشَّرِيكِ لِقَدَمِ إِذْنِهِ، وَلَمْ يُحَسَّبْ لِلْمُخْرِجِ إِلَّا الرُّبْعُ إِنْ تَنَاصَفَا وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ لِبَقَاءِ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِجِصَّتِهِ وَنَظِيرُهُ مَا لَوْ بَاعَ شَرِيكَ عَبْدَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه يَبْطُلُ فِي نَصْفِ كُلِّ لَا فِي كُلِّ أَحَدِهِمَا هـ. وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُتَقُولَ الْمُعْتَمَدَ أَنَّ الْخُلْطَةَ أَيْ: شَيْئًا أَوْ جَوَازًا فِي الْحَيَوَانِ وَالْمُقَشَّرِ وَغَيْرِهِمَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ تَجَعُّلُ الْمَالَيْنِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فَيَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْإِخْرَاجُ مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه اِكْتِفَاءً بِإِذْنِ الشَّارِعِ وَيَرْجِعُ عَلَى الشَّرِيكِ بِجِصَّتِهِ مَا لَمْ يَنْوَ التَّبَرُّعَ وَحِينَئِذٍ فَمَتَى أَخْرَجَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ أَوْ خَلِيطَيْنِ جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي قَدَرِ حَقِّهِ كَمَا لَوْ ضَمِنَ قَدْرَ الزَّكَاةِ تَضَمِينًا صَحِيحًا، وَلَا يُجَابُ سَاعَ طَلَبِ قِسْمَةٍ مَا يَجِبُ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْقَطْعِ بِأَنْ يُفْرَدَ الزَّكَاةُ بِالْخَرَصِ فِي نَخْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قُلْنَا: الْقِسْمَةُ يَبْعُ، وَإِلَّا أُجِيبَ، وَكَذَا بَعْدَ الْقَطْعِ وَقَبْلَ الْجَفَافِ وَعَلَى الْمَنْعِ يَقْبِضُ السَّاعِي الْوَاجِبُ مِنَ الْمُقْطُوعِ مُشَاعًا يَقْبِضُ الْكُلَّ. وَبِهِ يَبْرَأُ الْمَالِكُ وَيَمْلِكُهُ الْمُسْتَحِقُّونَ يَقْبِضُ نَائِبُهُمْ ثُمَّ يَبِيعُهُ أَوْ يَبِيعُهُ هُوَ وَالْمَالِكُ وَيَقْتَسِمَانِ الثَّمَرَ، وَيَلْزَمُهُ فِعْلُ الْأَخْطِ، وَلَيْسَ لَهُ اخْتِذُ قِيَمَةِ الْوَاجِبِ مَعَ بَقَاءِ الثَّمَرَةِ أَيْ: إِلَّا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّ فِي الْخُلْطَةِ، فَإِنْ أَتْلَفَهَا الْمَالِكُ، أَوْ تَلَفَتْ عِنْدَهُ بَعْدَ قَطْعِهَا لَزِمَتْهُ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ رَطْبًا وَقَتَّ التَّلَفِ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ:

بِالنِّسْبَةِ لَهُ سـ. ■ فَوَدَّ: (وَأَنَّ إِخْرَاجَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى بُطْلَانِ الْقِسْمَةِ. ■ فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ) إِنِّي بَعْضُهَا. ■ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْخُ) إِنِّي: مَا قَالَهُ الْبُغْضُ. ■ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَنْوَ التَّبَرُّعَ) يَشْمَلُ الْإِطْلَاقَ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يُجَابُ) إِلَى قَوْلِهِ ذَكَرَهُ الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. ■ فَوَدَّ: (قِسْمَةً مَا يَجِبُ) إِنِّي مِمَّا يَضُرُّ أَصْلَهُ وَنَحْوَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الرُّوضِ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَفَارَقَ الْخُ. ■ فَوَدَّ: (بِأَنْ يُفْرَدَ الْخُ) إِنَّمَا فَسَّرَ الْقِسْمَةَ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَقِيقَةً بَلْ الْمُرَادُ بِهَا تَعْيِينُ شَيْءٍ لِلزَّكَاةِ لِيَتَصَرَّفَ الْمَالِكُ فِي الْبَاقِي تَوْثِيقًا كُرْدِيًّا. ■ فَوَدَّ: (إِنْ قُلْنَا الْقِسْمَةُ يَبْعُ) إِنِّي: لِامْتِنَاعِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالرُّطْبِ لِيَعَابُ. ■ فَوَدَّ: (وَالَا) إِنِّي: بِأَنْ قُلْنَا إِنَّهَا إِفْرَازٌ وَهِيَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ لِيَعَابُ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَنَّهُ الْأَصَحُّ. ■ فَوَدَّ: (وَعَلَى الْمَنْعِ) إِنِّي: الْمَرْجُوحُ. ■ فَوَدَّ: (مِنَ الْمُقْطُوعِ الْخُ) إِنَّمَا قِيدَ بِهِ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُقْطُوعِ الَّذِي يَجِبُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْقَبْضُ كَمَا مَرَّ وَإِنَّمَا الَّذِي لَا يَجِبُ فَهُوَ كَمُقْطُوعٍ كَمَا مَرَّ أَيْضًا كُرْدِيًّا أَقُولُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا يَجِبُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ نَحْوُ مَا يَضُرُّ أَصْلَهُ وَتَقَدَّمَ عَنِ الرُّوضَةِ وَالرُّوضِ أَنَّهُ مِثْلُ الْمُقْطُوعِ فَلِلْسَّاعِي قَبْضُهَا مُشَاعًا يَقْبِضُ الْكُلَّ ثُمَّ لِلْسَّاعِي أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَ الْمَسَاكِينِ لِلْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَنْ يَقْطَعَ وَيُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْأَخْطُ. ■ فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ فِعْلُ الْأَخْطِ) إِنِّي: مِنَ الْبَيْعِ أَوْ التَّقْرِيقِ أَوْ التَّجْفِيفِ. ■ فَوَدَّ: (مَعَ بَقَاءِ الثَّمَرَةِ) إِنِّي: الَّتِي لَا تَجِبُ أَوْ تَضُرُّ أَصْلَهَا رَوْضٌ. ■ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَتْلَفَهَا الْخُ) إِنِّي: الثَّمَرَةُ الَّتِي تَضُرُّ بِالْأَصْلِ أَوْ تَجِبُ رَدِّهَا رَوْضٌ. ■ فَوَدَّ: (وَقَتَّ التَّلَفِ) إِنِّي: أَوْ الْإِتْلَافِ أَسْتَسِي. ■ فَوَدَّ: (قَالَ) إِنِّي: فِي الْمَجْمُوعِ.

وفارق هذا ما مر في مسألة العراقيين بأنه ثم يلزمه إبقاؤها إلى الجفاف حتى يدفع الجاف فإذا قطع قبله فقد تقدى فلزمه الجاف، وهنا لا إبقاء عليه؛ لأن الفرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثمر بل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره، وفيه غموض فتأمل (وقيل يقطع حتى الفقراء بتقصير الغرمي)؛ لأن التضمين لم يرد، وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان إما يأتي أنه لا يضمّن ما تلف بغير تقصير (وإذا ضمّن) وقيل على الأول (جاء تصرفه في جميع المخزوصين بغيره)؛ لأنه ملكه بذلك، ولم يبق لأحد تعلق به، وهذا هو فائدة التضمين واستبعده الأذرع في معسر بصرفه في دينه أو يأكله وبقاؤه في ذمته لا حظ لهم فيه وتبعه غيره فقال: إنما يضمّنه حيث يرى المصلحة، ولا مصلحة هنا فإن ظنّها فاختلف ظنّه باع الإمام جزءا من الثمر أو الشجر أي حيث لم يكن مرهونا وبحت بعضهم أنه متى أمكن الاستيفاء من الشجر أو غيره خُرس عليه وضّمّنه، وإلا فلا أمّا قبل الخرس والتضمين أو القبول فلا ينقذ تصرفه ببيع أو غيره

• قوله: (وفارق هذا) أي: لزوم قيمة الواجب رطبا هنا (ما مر) أي: في شرح ولا فرقا بين لزوم الثمر الجاف. • قوله: (لما يأتي) أي: في الفرع ويحتل في قول المصنف ولو ادعى هلاك المخزوص إلخ فإنه يفيد أيضا. • قوله: (ما تلف بغير تقصير) أي: كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفريط بنهاية ومغني. • قوله: (على الأول) أي: المذهب.

• قوله: (لأنه) إلى قوله وتبعه في المغني والنهاية. • قوله: (واستبعده إلخ) أي: إطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمين مغني ونهاية. • قوله: (بصرفه إلخ) أي: يظن أنه يصرفه إلخ. • قوله: (لا حظ لهم) أي للمستحقين. • قوله: (فقال) أي: الغير. • قوله: (إنما يضمّنه) أي: يضمّن الإمام أو نائبه للمالك. • قوله: (فإن ظنّها فاختلف ظنّه إلخ) أي: فإن ضمّنه على ظنّ أنه مويرر نقد التضمين ثم إن بان أنه معسر بتلف الثمر كله باع الإمام من الثمر أو غيره متى يملكه ما بقي بما ضمّنه وبذلك يندفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على هذا البحث اه؛ لأن الباحث إنما بحث عدم جواز التضمين لمن علم إعساره لإفساده أيضا إذا تبين خلاف ظنّه. • قوله: (أي حيث لم يكن إلخ) أي: ويصيح بيعه حيث لم يكن إلخ. • قوله: (وبحث بعضهم إلخ) جزم به النهاية. • قوله: (أما قبل الخرس) إلى قوله كما يأتي في النهاية والمغني. • قوله: (فلا ينقذ تصرفه إلخ) أي في الكل أو البعض شائما كما

• قوله في (الشي): (وإذا ضمّن إلخ) ومحل جواز التضمين إذا كان المالك مويرا يتبعي ولو بالشجر فإن كان معسرا فلا شرح م ر. • قوله: (باع الإمام إلخ) ما المراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على هذا البحث. • قوله: (فلا ينقذ تصرفه) أي: في الكل أو البعض شائما كما في شرح الروض، وكذلك البعض معيّن كما هو ظاهر، وحاصل ذلك مع قوله الاتي آنفا، ومع ذلك يحرم عليه التصرف إلخ أنه يحرم التصرف مطلقا سواء أكان في الكل أم في البعض معيّن أم شائما ووجه الحرمة أنه تصرف في حق غيره؛ لأن ما أوقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقا للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق

إلا فيما عدا قدر الزكاة كما يأتي، ومع ذلك يحرم عليه التصرف في شيء منها لثقل الحق بها مع كون الشركة غير حقيقية؛ لأن المقلب فيها جانب التوثيق فحرم التصرف مطلقاً وبهذا تعلم ضعف إفتاء غير واحد بأن للمالك قبل التضمين الأكل إذا نوى أنه يخرج الجاف؛ لأن حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز أكله بنية غرم بذله. (ولو ادعى المالك

في شرح الرزق، وكذلك البغض ممتنعاً كما هو ظاهرٌ وحاصل ذلك مع قوله الآتي أننا ومع ذلك يحرم عليه التصرف إلخ أنه يحرم التصرف مطلقاً في الكل والبغض ممتنعاً أو شائئاً؛ لأنه تصرف في حق الغير أي: المستحقين؛ لأن لهم في كل حبة حقاً بغير إذنه لكنه مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويتطّل في قدرها نعم إن استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سبأتي آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم. **قوله:** (ومع ذلك يحرم عليه التصرف إلخ) كذا في الرزق وشرجه لكن يخالفه قول النهاية والمغني، وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع المخروص لا في بعضه، وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائئاً لبقاء الحق في العين لا ممتنعاً فيحرم أكل شيء منه أي: لأن الأكل إنما يرد على معين بخلاف البيع يقع شائئاً بغيري. **قوله:** (مع كون الشركة إلخ) جواب سؤال عبارة الأسنى فإن قلت هل جاز التصرف فيه أيضاً في قدر نصيبه كما في المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقية بل المقلب فيها جانب التوثيق فلا يجوز التصرف مطلقاً اه. **قوله:** (لأن المقلب فيها إلخ) أي: فلا يقال هل جاز التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك سم. **قوله:** (فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وإن كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائئاً، وكذا ظاهر عبارة الرزق وأضله وغيرهما، ولا يخلو عن الإشكال، وقد يدفع بأنه تصرف في حق غيره؛ لأن ما تصرف فيه من كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم إن استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم وتقدم عن النهاية والمغني ما يفيد جواز التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائئاً. **قوله:** (وبهذا تعلم ضعف إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني وشرحي الرزق والمنهج.

غيره بغير إذن صاحب الحق فيحرم لكنه مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة، ويتطّل في قدرها، نعم إن استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سبأتي في آخر الباب فينبغي عدم التحريم؛ لأنه خص التصرف بغير حق المستحقين فلتأمل، وقضية ذلك أنه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير إذن شريكه إلا أن يفرق بالنسبة للبعض بأن المقلب هنا التوثيق. **قوله:** (لأن المقلب فيها جانب التوثيق) أي: فلا يقال: هل جاز التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك. **قوله:** (فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وإن كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائئاً، وعبارة الرزق.

(فرغ): يحرم الأكل والتصرف قبل الخرص قال في شرحه لكن إن تصرف في الكل أو البعض شائئاً صح فيما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الرزق وأضله وغيرهما، ولا يخلو عن الإشكال، وقد يدفع بأنه لا يؤمن أن يتلف ما عدا قدر الزكاة وإن لم يلزمه فيما إذا تلف بغير تقصير إلا حصّة الواجب من ذلك الباقي كما يدل عليه قوله: الآتي آخر الصفحة أو بعضه زكى الباقي، والأولى

(هَلَاكُ الْمَغْرُوضِ) أَوْ بَعْضُهُ (بِسَبَبِ غَفْيٍ كَسْرَفِيٍّ) جَعَلَهَا مِنَ الْهَلَاكِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمَسْرُوقَ يَخْفَى، وَلَا يَظْهَرُ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (أَوْ ظَاهِرٍ) كَحَرِيقٍ (عُرِفَ) دُونَ غُثُومِهِ أَوْ مَعَهُ، وَلَكِنْ أَتَاهُمْ فِي هَلَاكِ الثَّمَرِ بِهِ (صُدِّقَ بِتَمِينِهِ) فِي دَعْوَاهُ مَا ذَكَرَ وَالْيَمِينُ هُنَا، وَفِي سَائِرِ مَا بَأْتِيَ مُسْتَحْتَجَّةٌ (فَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ الظَّاهِرُ) بِأَنْ عُرِفَ عَدَمُهُ أَوْ لَمْ يُعْرَفْ شَيْءٌ (طَوْلَبَ بَيِّنَةً) بِوُقُوعِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِسَهُولَةِ إِقَامَتِهَا (ثُمَّ يُصَدِّقُ بِتَمِينِهِ فِي الْهَلَاكِ بِهِ) أَيِ ذَلِكَ السَّبَبِ لِاحْتِمَالِ سَلَامَةِ مَالِهِ بِخُصُوصِهِ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى دَعْوَى الْهَلَاكِ مِنْ غَيْرِ تَقَرُّضٍ لِسَبَبٍ قَبْلَ قَوْلِهِ وَيَحْلِفُ نَدْبًا إِنْ أَتَاهُمْ. (وَلَوْ ادَّعَى حَيْفَ الْخَارِصِ) عَلَيْهِ بِإَخْبَارِهِ بِزِيَادَةِ عَمْدًا قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ كَدَعْوَى الْجَوْرِ عَلَى الْحَاكِمِ (أَوْ غَلَطَهُ بِمَا يَبْغَى) وَوُقُوعُهُ عَادَةً مِنْ عَالِمٍ بِالْخَرَصِ كَالرُّبْعِ (لَمْ يُقْبَلْ) لِلْعِلْمِ بِبُطْلَانِ دَعْوَاهُ نَعَمْ يُحْطُ عَنْ الْقَدْرِ الْمُمَكِّنِ الَّذِي لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ قُبِلَ (أَوْ بِمُحْتَمَلٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَيُتَرَى قَدْرَهُ كَوَاجِدٍ فِي مِائَةٍ وَكُسْدُسٍ أَوْ عَشْرِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبَنْدَنِجِيُّ

■ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ بِأَنْ عُرِفَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَاسْتَبْعَدَ إِلَى الْمُثْنِ، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِذَا قَوْلُهُ أَوْ كُسْدُسٍ إِلَى الْمُثْنِ. ■ قَوْلُهُ: (كَحَرِيقٍ) أَيِ: أَوْ بَزْدٍ أَوْ نَهَبٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ أَتَاهُمْ الْخُ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَتَّهَمُ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (فِي دَعْوَاهُ مَا ذَكَرَ) أَيِ: فِي دَعْوَى التَّلْفِ بِذَلِكَ السَّبَبِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنْ عُرِفَ عَدَمُهُ) فِيهِ تَوَقُّفٌ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَشَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ وَقُوعُهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ كَانَ قَالَ تَلْفَ بِحَرِيقٍ وَقَعَ فِي الْجَرِينِ وَعَلِمْنَا خِلَافَهُ لَمْ يَلْتَمَسْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا إِلَى بَيِّنَتِهِ اتِّفَاقًا هـ، وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرْحِ الْمُنَهْجِ مَا يَوَافِقُهُ.

■ قَوْلُهُ (سُيْ): (أَوْ غَلَطَهُ الْخُ)، وَلَوْ لَمْ يَدَّعِ غَلَطَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَجِدْهُ إِلَّا كَذَا صُدِّقَ لِمَدَمِ تَكْذِيبِهِ لِأَحَدٍ وَاحْتِمَالِ تَلْفِهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ أَسْنَى وَنِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ بِبُطْلَانِ دَعْوَاهُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لِلْعِلْمِ بِبُطْلَانِهِ عَادَةً فِي الْغَلَطِ هـ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُتَرَى قَدْرَهُ) أَيِ: وَلَا لَمْ يُسْمَعْ دَعْوَاهُ سَمَ وَنِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (كَوَاجِدٍ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَكَانَ بِمِقْدَارًا يَقَعُ عَادَةً بَيْنَ الْكِتْلَيْنِ كَوُسْتِي

دَفْعُهُ بِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَا تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ كُلِّ أَوْ بَعْضٍ فِيهِ حَقٌّ لِلْمُسْتَحَقِّينَ نَعَمْ إِنْ اسْتَنْتَى فِي الْبَيْعِ قَدْرَ الزَّكَاءِ عَلَى مَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ فَيَتَّجُهُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمَسْرُوقَ الْخُ) قَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْهَلَاكِ قَوَاتُهُ عَنْ يَدِهِ.

■ قَوْلُهُ فِي (سُيْ): (أَوْ بِمُحْتَمَلٍ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَيِ: وَكَانَ بِمِقْدَارًا يَقَعُ بَيْنَ الْكِتْلَيْنِ فِي الْمَادَةِ كَالْوُسْتِي فِي الْمِائَةِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا قَيَّدْنَا الْمُحْتَمَلُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِمَا يَقَعُ بَيْنَ الْكِتْلَيْنِ احْتِرَازًا عَمَّا فَوْقَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُحْتَمَلٌ أَيْضًا كَالْخُمْسَةِ فِي الْمِائَةِ فَإِنَّ الرَّافِعِيَّ قَدْ جَرَمَ بِأَنَّهُ يُقْبَلُ وَيَحْلِفُ عِنْدَ التَّهْمَةِ، وَحَكَى الْوَجْهَيْنِ فِيمَا يَقَعُ بَيْنَ الْكِتْلَيْنِ خَاصَّةً فَلِذَلِكَ شَرَحْنَا بِهِ كَلَامَهُ هُنَا هـ وَوَجْهُ تَخْصِيصِ الْخِلَافِ بِمَا يَقَعُ بَيْنَ الْكِتْلَيْنِ عَدَمُ تَحَقُّقِ التَّقْصِ وَاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنْ تَفَاوُتِ الْكِتْلِ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُتَرَى قَدْرَهُ) أَيِ: وَلَا لَمْ يُسْمَعْ دَعْوَاهُ.

واستبعد في الشدس، وقد مثله الرافعي بنصف العشر (قيل) وخلف ندباً إن أتهم (في الأصح)؛ لأن صيدقه ممكن، هذا كله إن تلف المخزوص، ولا أعيد كيئله.

(فرغ) عليم بما مر أنه إذا أثلّف الثمر الذي يجف بعد الخرص والتضمين والقبول لزومه زكاته جافاً أو قبل ذلك لا يخوف ضرر أصله لزومه مثله؛ لأنه مثلي على تناقض فيه وترجيح الروضة هنا القيمة هو منصوص الشافعي والأكثرين ووجهه هنا، وإن كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين لخشية فساد الرطب قبل وصوله إليهم كما راعوا ضد ذلك حيث ألزموه فيما إذا أثلّف نصاب الماشية عين الحيوان الواجب وإن كان متقوماً رعاية للجنس ما أمكن بخلاف ما لو أثلّفه أجنبي لا تلزمه إلا القيمة ففرقوا بين المالك وغيره وأيد ذلك جمع بقولهم

في مائة وسقي قيل في الأصح وخط عنه ما ادّعاء فإن كان أكثر مما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضاً كخمس أوسقي في مائة قيل قوله وخط عنه ذلك القدر اه وكذا في المغني والأسنى إلا أنها زادا عقب كخمس أوسقي في مائة قال البندنجي وكعشر التمرة وسديها اه. □ فود: (هذا كله) أي: قوله: أو بمحتمل وبين قدره إلى هنا منهج ونهاية ومغني. □ فود: (ولا أعيد كيئله) أي: وعمل به نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي قوله: أعيد كيئله أي: وجوباً والتغيير بالإعادة لتزويل الخرص منزلة الكيل ويمكن أنه كيل أولاً بعد الجذاذ ثم ادعى بعده الغلط اه. □ فود: (عليم بما مر) لعل من قول المصنف فإذا خرص فلا يظهر أن حق الفقراء إلى قوله ولو ادعى إلخ، وما ذكره الشارح في شرحه. □ فود: (أو قبل ذلك) أي: قبل الخرص أو التضمين أو القبول إيعاب وأسنى. □ فود: (لا يخوف ضرر إلخ) أي: فإن كان يخوف ذلك ونحوه فقد تقدم أن اللازم حينئذ قيمة الواجب رطباً. □ فود: (لزمه مثله) أي: عشر الرطب أو نصفه قال سم لزوم المثل هو الأوجه م ر اه وتقدم عن المغني والنهاية ما يفيد ترجيحه، وعن ع ش أنه المعتد. □ فود: (وترجيح الروضة إلخ) اعتمد الإيعاب والأسنى. □ فود: (هنا) إنما قال هنا فإنه رجح في باب الغصب لزوم المثل كما مر. □ فود: (القيمة) أي: قيمة عشر الرطب إن سقي بلا مؤنة إيعاب وأسنى. □ فود: (كما راعوا ضد ذلك) أي: فأوجبوا المثل في إثلاف المتقوم. □ فود: (وإن كان متقوماً) الواو للحال. □ فود: (رعاية للجنس إلخ) الأنسب لما قبله ما في الأسنى والإيعاب لأن الماشية أتفع للمستحقين من القيمة بالذر والتسل والشعر اه. □ فود: (بخلاف ما أثلّفه أجنبي) إن كان المراد بخلاف ما لو أثلّف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه إلا القيمة في غاية الظهور سم أقول وجزم الكزدني بذلك وعليه قول الشارح ففرقوا إلخ أي: في الماشية لكن في الجزم نظر لاحتمال رجوعه إلى الثمر مطلقاً سواء كان إثلافه قبل التضمين أو بعده. □ فود: (وأيد ذلك) أي: أيد ترجيح الروضة هنا

□ فود: (لزمه مثله) لزوم المثل هو الأوجه م ر. □ فود: (وترجيح الروضة إلخ) عبر في الروض بقوله: لزمه عشر الرطب فقال في شرحه أي قيمته. □ فود: (بخلاف ما لو أثلّفه أجنبي) إن كان المراد بخلاف ما لو أثلّف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله: لا يلزمه إلا القيمة في غاية الظهور.

جواباً عن بحث الرافعي وجوب التمر الجاف؛ لأنه واجبه، وقد فوّته لا نقول: واجبه الجاف إلا إذا جف أو ضمّته بالخرص وسلطناه عليه ولا فرق في لزوم القيمة بين ما يتشتر وغيره، ولو تلف كله بعد ذلك قبل إمكان الأداء بلا تقصير لم يلزمه شيء أو بعضه زكى الباقي قال الدارمي: ولو أثلّف المال بعدهما أجنبيّ لزم المالك الزكاة إن ضمّن الجاني، وإلا فلا أو قبل التضمين فلا شيء عليه ويطلب الفاضل. وعليه إن غرم القيمة وقتلنا هي الواجب يدفعها المالك للمستحقين، ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها وغيرهما وإذا لزمه التمر فقال له المالك: أدعني بما عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القايض والمقايض إلا إذا قلنا فيمن قال لمدنيته اشتري لي كذا بما عليك أنه يصح ويبرأ؛ لأن الاتحاد وقع

القيمة كزدي. □ فود: (عن بحث الرافعي إلخ) أي: فيما إذا أثلّف التمر الذي يجب قبل الخرص والتضمين والقبول سم. □ فود: (لأنه إلخ) من كلام الرافعي وعلة لقوله بوجوب التمر الجاف. □ فود: (لا نقول إلخ) مَقول الجمع كزدي. □ فود: (ولا فرق إلخ) يظهر أنه من الشرح وليس من مَقول الجمع. □ فود: (في لزوم القيمة) أي: قيمة عشر الرطب على تزجيج الروضة. □ فود: (ولو تلف) إلى قوله قال إلخ في النهاية والمغني. □ فود: (ولو تلف إلخ) أي: بأفة سماوية أو غيرها كسرقه قبل جفافه أو بعده إيعاب. □ فود: (بغذ ذلك) أي: الخرص والتضمين والقبول، وكذا قبل ذلك المعلوم بالأولى. □ فود: (زكى الباقي) أي: بحصته وإن كان دون نصاب إيعاب ونهاية. □ فود: (ولو أثلّف المال بغذهما) أي: بغذ الخرص والتضمين كما عبّر به في الباب وشرحه عن الدارمي سم. □ فود: (إن ضمّن الجاني) قال في شرح الباب بأن كان ملتزماً، ولو مُعسراً لا حزيماً فيما يظهر انتهى اه سم. □ فود: (والأفلا) أي: كما لو تلفت بأفة إيعاب. □ فود: (فلا شيء عليه إلخ) أي: لأن الزكاة متعلقة بالعين إيعاب. □ فود: (الفاصل) أي: المثلّف بغذ التضمين أو قبله. □ فود: (وعليه) أي: على ما قاله الدارمي. □ فود: (إن غرم القيمة إلخ) قياس جريان الأجنبي على قياس الضمان في مسألة الحيوان ضمانه هنا بالمثل سم أقول قضيت قول الشارح المارّ أيضاً بخلاف ما لو أثلّفه أجنبيّ إلخ أن الضمان هنا بالقيمة. □ فود: (وإذا لزمه التمر إلخ) يحتمل أن هذا فيما إذا أثلّف الأجنبيّ بغذ الخرص والتضمين وقوله المتقدم إن غرم فيما إذا أثلّف قبلهما ويحتمل أن هذا مبني على بحث الرافعي وما تقدّم على ما رجّحه الروضة ومال إليه الشارح في إثلاف المالك ولعلّ هذا هو الأقرب.

□ فود: (جواباً عن بحث الرافعي) أي: فيما إذا أثلّف التمر قبل ذلك فقوله في شرح قوله السابق ويُعتبر تمراً أو زبيبا إلخ لزمه تمر جاف أو القيمة على ما يأتي آخر الباب بنى فيه قوله لزمه تمر جاف على بحث للرافعي المذكور. □ فود: (ولو أثلّف المال بغذهما) أي: بغذ الخرص والتضمين كما عبّر به في الباب وشرّحه عن الدارمي. □ فود: (إن ضمّن الجاني) قال في شرح الباب بأن كان ملتزماً ولو مُعسراً لا حزيماً فيما يظهر اه. □ فود: (وعليه إن غرم القيمة إلخ) قياس جريان الأجنبي على قياس الضمان في مسألة الحيوان ضمانه هنا بالمثل.

ضِمْنَا لَا قَصْدًا وَيَأْتِي رَابِعُ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَآخِرُ الْوَكَالَةِ مَا فِي ذَلِكَ، وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ
عَنْ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي رُطْبٍ خَرَصَهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَالزَّامَهُ بِحَصَّتِهِ تَمْرًا
فَيَلْزَمُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي الْجَمِيعِ وَاعْتَقِرَ عَدَمَ رِضَا بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ وَهُمْ الْمُسْتَحِقُّونَ لِمَا يَأْتِي أَنَّ
شَرِكْتَهُمْ غَيْرُ حَقِيقَةٍ لِبِنَاءِ الزَّكَاةِ عَلَى الرِّفْقِ، وَلَا يَأْتِي هُنَا خِلَافُ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ تَضَمُّينِ
ذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُهَا وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ قَوْلُهُمْ آخِرَ الْمُسَاقَاةِ لَوْ خَافَ الْمَالِكُ عَلَى التَّمْرِ الْعَامِلَ أَوْ
عَكْسَهُ فَلَهُ خَرَصُهُ عَلَيْهِ وَتَضَمُّينُهُ إِثَابَهُ بِتَمْرِ قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ: وَلِلشَّاعِي أَنَّ يُضْمَّنَ يَهُودِيًّا
شَرِيكَ مُسْلِمٍ زَكَاتِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ رَوَاحَةَ رحمته الله ضَمَّنَ يَهُودَ خَيْرَ زَكَاتِ الْغَانِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَائُهُمْ
فِي التَّمْرِ وَابْنَ رَوَاحَةَ مِنَ الْغَانِمِينَ فَتَضَمُّينُهُ لَهُمْ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُمْ مَلَكَوْا ذَلِكَ بِبَدَلِهِ مِنَ التَّمْرِ
الْمُسْتَقَرِّ فِي ذِمَّتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ رحمته الله سَاقَاهُمْ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ، وَهُمْ لَا تَلْزَمُهُمْ زَكَاتُهُ قَالَ الشُّبَكِيُّ
وَرَعِمَ أَنَّهُ يَفْتَقِرُ فِي مُعَامَلَةِ الْكُفَّارِ مَا لَا يَفْتَقِرُ فِي غَيْرِهَا لَا بِرَضَايِهِ ذُو لُبٍّ.

قُودَ: (مَا فِي ذَلِكَ) أَيُّ: مِنْ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ. قُودَ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِعَابِ وَفِي
الْمَجْمُوعِ قَالَ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ رُطْبٌ مُشْتَرَكٌ عَلَى التَّخِيلِ فَخَرَصَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَالزَّمَّ
ذِمَّتَهُ لَهُ تَمْرًا جَافًا قَالَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ تَصَرَّفَ الْمَخْرُوصُ عَلَيْهِ فِي الْجَمِيعِ وَلَزِمَهُ لِصَاحِبِهِ التَّمْرُ كَمَا
يَتَصَرَّفُ فِي نَصِيبِ الْمَسَاكِينِ بِالْخَرَصِ قَالَ الْإِمَامُ وَمَا ذَكَرَهُ بَعِيدٌ فِي حَقِّ الشُّرَكَاءِ، وَمَا يَخْرِي فِي حَقِّ
الْمَسَاكِينِ لَا يُقَاسُ بِهِ تَصَرُّفُ الشُّرَكَاءِ فِي أَمْلَاكِهِمْ الْمُحَقَّقَةِ انْتَهَى كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَضَعَفَ ابْنُ عَدَلَانَ مَا
قَالَهُ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ اهـ. قُودَ: (فَيَلْزَمُهُ) أَيُّ: يَلْزَمُ التَّمْرُ عَلَى الْمَخْرُوصِ عَلَيْهِ. قُودَ: (وَيَتَصَرَّفُ)
أَيُّ: الْمَخْرُوصُ عَلَيْهِ فِي الْجَمِيعِ لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ خَرَصَ وَتَضَمَّنَ آخَرُ مِنَ السَّاعِي أَوْ الْإِمَامُ بَعْدَ
خَرَصِ وَالزَّامِ الشَّرِيكَ كَمَا يُقِيدُهُ مَا مَرَّ أَيْنَا عَنْ الْإِعَابِ، وَالْأَفْطُلَانَةُ مُشْكِلٌ قَلِيلٌ رَاجِعٌ. قُودَ: (وَاعْتَقِرَ
الْخُ) مِنْ عِنْدِ الشَّارِحِ وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ. قُودَ: (عَدَمَ رِضَا بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ) أَيُّ: عَلَى
خَرَصِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ وَالزَّامِهِ بِحَصَّتِهِ تَمْرًا. قُودَ: (خِلَافُ الْقِسْمَةِ) أَيُّ: بِأَنَّهُ يَصِحُّ الْإِلْزَامُ
الْمَذْكُورُ إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ، وَأَنْ لَا يَصِحُّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهَا بَيْعٌ. قُودَ: (وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ) أَيُّ: صَاحِبُ
التَّقْرِيبِ. قُودَ: (فَلَهُ الْخُ) أَيُّ: لِلْمَالِكِ فِي الْأَصْلِ وَالْعَامِلِ فِي الْعَكْسِ. قُودَ: (وَلِلشَّاعِي أَنَّ يُضْمَّنَ
يَهُودِيًّا الْخُ) أَيُّ، وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ الذَّمِّيِّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ التَّضَمُّينَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مِنْ تَمْرٍ مَنَزَلَةٌ
الْقَرَضِ إِيْعَابٌ. قُودَ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ: الْيَهُودَ. قُودَ: (وَابْنَ رَوَاحَةَ مِنَ الْغَانِمِينَ) بَيَانٌ لِلْوَقَائِعِ؛ إِذْ مُجَرَّدُ
كَوْنِهِ سَاعِيًّا كَافٍ فِي صِحَّةِ التَّضَمُّينِ. قُودَ: (فَتَضَمُّينُهُ لَهُمْ الْخُ) أَيُّ: تَضَمُّينَ ابْنِ رَوَاحَةَ لِلْيَهُودِ ظَاهِرٌ
فِي أَنَّ الْيَهُودَ مَلَكَوْا ذَلِكَ الرُّطْبَ بِبَدَلِهِ الثَّابِتِ فِي ذِمَّتِهِمْ، وَهُوَ التَّمْرُ. قُودَ: (لِأَنَّهُ رحمته الله الْخُ) هَذَا عِلَّةٌ
لِقَوْلِهِ إِنَّهُمْ شُرَكَائُهُمْ فِي التَّمْرِ. قُودَ: (قَالَ الشُّبَكِيُّ الْخُ) رَدُّ لِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ وَرُودُهُ عَلَى قَوْلِهِ فَتَضَمُّينُهُ
إِلْخُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ إِصْصَالُ الْعِلَّةِ بِمَعْلُولِهَا وَالْمُؤَيِّدُ اسْمُ فَاعِلٍ بِمُؤَيِّدِهِ اسْمُ مَفْعُولٍ. قُودَ: (وَرَعِمَ أَنَّهُ
يَفْتَقِرُ) أَيُّ: هُنَا، وَالْأَفْعَدُ اغْتَفَرُوا فِي مُعَامَلَةِ الْكُفَّارِ مَا لَمْ يَفْتَقِرُوا فِي غَيْرِهَا فِي مَوَاضِعَ سَمَ.

قُودَ: (وَرَعِمَ أَنَّهُ يَفْتَقِرُ) أَيُّ: هُنَا، وَالْأَفْعَدُ اغْتَفَرُوا فِي مُعَامَلَةِ الْكُفَّارِ مَا لَمْ يَفْتَقِرُوا فِي غَيْرِهَا فِي مَوَاضِعَ.

(بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ)

أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهُوَ ضِدُّ العَرَضِ وَالدِّينِ فَيَشْمَلُ غَيْرَ الْمَضْرُوبِ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ رَعَى اِخْتِصَاصَهُ بِالْمَضْرُوبِ كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاجِدٍ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ النَّقْدُ الْوَاظِنُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ وَضْعَهُ اللَّغَوِيَّ الْمَضْرُوبُ مِنَ الْفِضَّةِ لَا غَيْرُ وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لِلَاخْتِلَافِ

بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ ضِدُّ العَرَضِ الْخ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ النَّقْدَ الْمُرَادَ فِي هَذَا الْبَابِ ضِدُّ مَا ذُكِرَ وَإِلَّا فَالذِّينُ قَدْ يَكُونُ ذَهَبًا وَفِضَّةً وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ النَّقْدُ فِي بَابٍ مَنْ تَلَزَّمَهُ الزَّكَاةُ فِي قَوْلِهِ أَوْ عَرَضًا أَوْ نَقْدًا سَمِ .
• قَوْلُهُ: (لِمَنْ رَعَى الْخ) وَهُوَ الْإِسْنَوِيُّ مُعْنِي . • قَوْلُهُ: (اِخْتِصَاصُهُ بِالْمَضْرُوبِ) أَيُّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مُعْنِي . • قَوْلُهُ: (الْوَاظِنُ) أَيُّ صَاحِبِ الْوَزْنِ كُرْدِي . • قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحُ الْخ) قَدْ يُنَمَّعُ الصَّرَاحَةُ بِجَوَازِ أَنَّ لَهُ مَعْنَى آخَرَ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَصْلُ النَّقْدِ لُغَةُ الْإِعْطَاءِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمَنْقُودِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَضْذِرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَلِلنَّقْدِ إِطْلَاقَانِ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يُقَابَلُ الْعَرَضُ وَالذِّينُ فَشَمِلَ الْمَضْرُوبَ وَغَيْرَهُ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا الثَّانِي عَلَى الْمَضْرُوبِ خَاصَّةً وَالتَّائِضُ لَهُ إِطْلَاقَانِ أَيْضًا كَالنَّقْدِ إِذَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ م ر لُغَةُ لِإِعْطَاءِ ظَاهِرِهِ وَلَوْ لَغِيْرَ الْمَنْقُودِ فَلْيُرَاجَعْ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمَنْقُودِ لَعَلَّ الْمُرَادَ مَا يُعْطَى مِنْ خُصُوصِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا مُطْلَقٌ مَا يُعْطَى بِذَلِيلِ قَوْلِهِ وَلِلنَّقْدِ إِطْلَاقَانِ إِذْ هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُ هَذَيْنِ الْإِطْلَاقَيْنِ إِذَا قَالَ ع ش قَوْلَهُ م ر وَلِلنَّقْدِ إِطْلَاقَانِ أَيُّ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ وَقَوْلَهُ م ر وَالتَّائِضُ لَهُ إِطْلَاقَانِ الْخ أَيُّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِه . • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ إِذْ كَانَ لِلنَّقْدِ مَعْنَيَانِ عُرْفِيَّ عَامٌّ وَلَغَوِيَّ خَاصٌّ كُرْدِي .

بَابُ زَكَاةِ النَّقْدِ

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ ضِدُّ الْعَرَضِ) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ النَّقْدَ الْمُرَادَ فِي هَذَا الْبَابِ ضِدُّ مَا ذُكِرَ وَإِلَّا فَالذِّينُ قَدْ يَكُونُ ذَهَبًا وَفِضَّةً وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ النَّقْدُ فِي بَابٍ مَنْ تَلَزَّمَهُ الزَّكَاةُ فِي قَوْلِهِ أَوْ عَرَضًا أَوْ نَقْدًا فَلَا يَكُونُ ضِدُّ النَّقْدِ الْمُفَسِّرُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَلْيَتَأَمَّلْ .
(فَرَعَ) اِئْتَلَعَ نِصَابًا وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلَ قَهْلٍ تَلَزَّمَهُ زَكَاةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَنْمَعُ أَنَّهُ كَالْغَائِبِ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَلَا يَلْزَمُ آدَاؤُهَا حَتَّى يَخْرُجَ فَلَوْ تَبَسَّرَ إِخْرَاجُهُ بِنَحْوِ دَوَاءٍ قَهْلٍ يَلْزَمُهُ لِأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَالْإِنْفَاقِ مِنْهُ عَلَى مُمُونِهِ وَأَدَاءِ ذَيْنِ حَالٍ طَوَلِبَ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَّهُ فِيمَا لَوْ تَبَسَّرَ إِخْرَاجُهُ بِلَا ضَرَرٍ أَنْ يَلْزَمَهُ آدَاءُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ وَلَوْ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ كَمَا فِي ذَيْنِهِ الْحَالِ عَلَى مَوْبِرٍ مُقَرَّرٍ وَأَنْ يَلْزَمَهُ إِخْرَاجُهُ كَتَفَقُّةِ الْمُمُونِ وَالذِّينِ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ قَهْلٌ يُتَجَّهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ يَتَبَسَّرُ لَهُ إِخْرَاجُهُ بِلَا ضَرَرٍ فَتَرَكَ اسْتَحَقَّتْ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ فَتَخْرُجُ مِنْ تَرَكْتِهِ وَلَا يَشُقُّ جَوْفُهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَبَسَّرْ لَهُ إِخْرَاجُهُ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبِ الْإِخْرَاجُ مِنْ تَرَكْتِهِ بَلْ إِنْ خَرَجَ وَلَوْ بِالنَّقْدِ بِشَقِّ جَوْفِهِ وَجَبَتْ تَرَكْتُهُ وَإِلَّا فَلَا . • قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ وَضْعَهُ اللَّغَوِيَّ الْخ) قَدْ تُنَمَّعُ الصَّرَاحَةُ بِجَوَازِ أَنَّ لَهُ مَعْنَى آخَرَ فِي اللَّغَةِ .

المذكور؛ لأنه إن أريد التقد في هذا الباب شَمِلَ الكُلُّ اتِّفَاقًا أَوْ الوَضْعُ اللُّغَوِيُّ فهو ما ذُكِرَ والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع (نصاب الفضة مائتا درهم و) نصاب (الذهب عشرون مِثْقَالًا) إجماعًا تحديدًا فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة للشك ولا بُد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف جذق صانعيها (بوزن مكة) للخبر الصحيح «المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة» والمِثْقَال ولم يتغير جاهلية ولا إسلامًا اثنتان وسبعمائة حبة شعير متوسطة لم تُقَسَّر وقُطِع من طرفيها ما دق وطال والدرهم اختلف وزنه

فود: (شَمِلَ الكُلُّ) يَنْبَغِي حَتَّى الدِّينِ مِنَ التَّقْدِ وَلَا يُسْتَعْنَى بِذِكْرِهِ فِي بَابٍ مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ هُنَاكَ قَدْرَ نَصَابِهِ سَم. فود: (والأصل) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ بَعْضُ الْخ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا بُدَّ) إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَلَا شَيْءَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيلَ) إِلَى (قَالَ) وَقَوْلُهُ: (أَوِ الْبِرْسَابِي). فود: (الكتاب) أَنَّى قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ» (آية: ٣٤) وَالكَثْرُ مَا لَمْ تَوْذَرْ زَكَاتَهُ وَالتَّقْدَانِ مِنْ أَشْرَفِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ إِذْ بِهِمَا قَوَامُ الدُّنْيَا وَنِظَامُ أَحْوَالِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ حَاجَاتِ النَّاسِ كَثِيرَةٌ وَكُلُّهَا تَقْضَى بِهِمَا بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْوَالِ فَمَنْ كَتَرَهُمَا فَقَدْ أَبْطَلَ الْحِكْمَةَ الَّتِي خَلَقَ لَهَا كَمَنْ حَبَسَ قَاضِيَ الْبَلَدِ وَمَنَعَهُ أَنْ يَقْضِيَ حَوَائِجَ النَّاسِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى.

فود: (تَحْدِيدًا) أَنَّى يَتَبَيَّنُ لِبُظْهَرِ. فود: (فَلَوْ نَقَصَ الْخ) (فَرَضَ): ابْتَلَعَ نَصَابًا وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلَ فَهَلْ تَلَزَمَهُ زَكَاةٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ كَالْغَائِبِ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَلَا يَلْزَمُ أَدَاؤُهَا حَتَّى يُخْرَجَ فَلَوْ تَبَسَّرَ إِخْرَاجَهُ بَنَحَوْ دَوَاءَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ لِأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَالْإِتِّفَاقِ بَيْنَهُ عَلَى مُمُونِهِ وَأَدَاءِ دَيْنٍ حَالٍ طَوَّلَبَ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَهَّ فِيمَا لَوْ تَبَسَّرَ إِخْرَاجَهُ بَلَا ضَرَرٍ أَنْ يَلْزَمَهُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ وَلَوْ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ كَمَا فِي دِينِهِ الْحَالِ عَلَى مَوْبِرٍ مُقَرٍّ وَأَنْ يَلْزَمَهُ إِخْرَاجُهُ لِنَفَقَةِ الْمُؤْمِنِ وَالَّذِينَ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ فَقَدْ يَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ يَتَبَسَّرُ لَهُ إِخْرَاجُهُ بَلَا ضَرَرٍ فَتَرَكَ اسْتِحْقَاقَ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فَتُخْرَجُ مِنْ تَرْكِهِ وَلَا يَشُقُّ جَوْفُهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَبَسَّرْ لَهُ إِخْرَاجُهُ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبِ الْإِخْرَاجُ مِنْ تَرْكِهِ بَلْ إِنْ خَرَجَ وَلَوْ بِالتَّعَدِّي بِشَقِّ جَوْفِهِ وَجَبَتْ تَرْكِتُهُ وَإِلَّا فَلَا سَمَ عَلَى حَجٍّ. قَالَ شَيْخُنَا الشُّوْبَرِيُّ ابْتِلَاعُهُ قَرِيبٌ مِنْ وَقُوعِهِ فِي الْبَحْرِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ تَلَفٌ فَلْيَكُنْ هُنَا كَذَلِكَ أَهَ أَقُولُ: قَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ مَا فِي الْبَحْرِ مَا يَوْسُ مِنْهُ عَادَةً فَاشْتَبَهَ الْغَائِبُ وَالَّذِي ابْتَلَعَهُ يَسْهُلُ خُرُوجُهُ بِاسْتِعْمَالِهِ الدَّوَاءِ بَلْ يَغْلِبُ خُرُوجُهُ لِأَنَّهُ لَا تُحِيلُهُ الْمَعْدَةُ فَاشْتَبَهَ الْغَائِبُ كَمَا قَالَ سَمَ أَهَ ش. فود: (فَلَا زَكَاةَ) أَنَّى وَإِنْ رَاجَ رَوَاجُ التَّامِّ نِهَآيَةً. فود: (لِلشك) أَنَّى فِي النَّصَابِ مُغْنَى. فود: (وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ) أَنَّى فِي نَقْصِهِ فِي مِيزَانِ وَتَمَامِهِ فِي آخِرِ سَم. فود: (وَلَمْ يَتَغَيَّرْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا) سَيَاتِي أَنَّهُ حَدَّثَ فِيهِ أَيْضًا تَغْيِيرٌ. فود: (لَمْ تُقَسَّرْ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي.

فود: (اختلف وزنه إلخ) وَكَانَ غَالِبَ الْمُعَامَلَةِ فِي زَمَنِهِ ﷺ وَالصَّدْرُ الْأَوَّلُ بَعْدَهُ بِالذَّهَرِ الْبَغْلِيُّ

فود: (شَمِلَ الكُلُّ) يَنْبَغِي حَتَّى الدِّينِ مِنَ التَّقْدِ وَلَا يُسْتَعْنَى بِذِكْرِهِ فِي بَابٍ مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ هُنَاكَ قَدْرَ نَصَابِهِ. فود: (وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ) أَنَّى: فِي نَقْصِهِ فِي مِيزَانِ وَتَمَامِهِ فِي آخِرِ وَقَوْلُهُ مَعَ التَّحْدِيدِ يَتَأَمَّلُ.

جاهلية وإسلاماً ثم استقر على أنه ستة ذوانق والدائق ثمان حبات وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم فقلیم أنه متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقرايط الوقت وقيل أربعة عشر قيراطاً والمثقال أربعة وعشرون قيراطاً على الأول وعشرون على الثاني قال شيخنا ونصاب

الأسود وهو ثمانية ذوانق والطبري وهو أربعة ذوانق قال المجموع عن الخطابي (وكان أهل المدينة يتعاملون بالدرهم عدا عند قديمه ﷺ فأرشدتهم إلى الوزن وجعل العيار وزن أهل مكة) وهو ستة ذوانق إيمان زادع ش عن شرح البهجة والطبرية نسبة إلى طبرية قصبة الأردن بالشام وتسمى بنصيبين والبغلية نسبة إلى البغل؛ لأنه كان عليها صورته اه. فود: (ثم استقر إلخ) أي ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد الملك واجمع عليه المسلمون، قال الأذرعني كالسبكي ويجب اعتقاد أنه كان في زمنه ﷺ؛ لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمن خلفائه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك نهاية وإيمان. فود: (والدائق إلخ) قال في المصباح الدائق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبة خزنوب وإن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خزنوب والدائق الإسلامي حبة خزنوب وثلاث حبة خزنوب فإن الدرهم الإسلامي ست عشرة حبة خزنوب وتفتح التون وتكسر وجمع المكسور ذوانق وجمع المفتوح ذوانق بزيادة ياء قاله الأزهري ع ش. فود: (وخمسا حبة) أي: حبة شعير كما عبر به العباب سم ويصري. فود: (فقلیم منه متى زيد إلخ) أي: لأن ثلاثة أسباعه إحدى وعشرون وثلاثة أخماس فإذا ضمت هذه للخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المثقال.

فود: (ومتى نقص من المثقال إلخ) أي: لأن ثلاثة أعشاره إحدى وعشرون وثلاثة أخماس فإذا نقصت هذه من الثنتين وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيخنا. فود: (بقرايط الوقت) وهي الأربعة والعشرون رشدي والقيراط ثلاث حبات من الشعير بيجيرمي. فود: (قال شيخنا إلخ) وقدر نصاب الذهب بالبندقي سبعة وعشرون إلا ربعاً ومثله الفندقلي وبالمخوب ثلاثة وأربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره لذلك أن هذا بالمثقال الاصطلاحي وهو غير معمول عليه، وأما بالمثقال الشرعي المعمول عليه فنصاب البندقي الكامل به عشرون؛ لأنه حرز قوجد مثقالاً كاملاً ولا غش فيه ومثله المجر الكامل لكانت فيه غش بمقدار شعيرة فالنصاب به عشرون وثلاث وقدر نصاب الفضة بالريال أبي طاعة ثمانية وعشرون ريالاً ونصف ريال مع زيادة نصف درهم بناء على أن الريال فيه درهمان من الثعالب وخمسة وعشرون ريالاً بناء على أن الريال فيه درهم من

فود: (وخمسا حبة) أي حبة شعير كما عبر به في العباب.

الذهب بالأشرفي خمسة وعشرون وسبعين وتسع ا هـ والظاهر أن مراده بالأشرفي القايضي أو البرسباني وبه يعلم النصاب بدنانير المعاملة الحادثة الآن على أنه حدث أيضاً تغيير في المتقال لا يوافق شيئاً مما مر فليفتتبه له وليجتهد الناظر فيما يوافق كلام الأئمة قبل التغيير (وزكائهما ربع عشري) لخبرين صحيحين بذلك

الثحاس كذا قرره مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره أن هذا بالدرهم الإصطلاحي وأنا بالدرهم الشرعي وهو المعول عليه فيصاب الريال أبي طاعة وأبي مذق عشرون ريالاً؛ لأنه حرز الأول فوجد أحد عشر درهماً وثلاثة أسباع درهم والثاني أحد عشر درهماً وثلاثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقلده بعضهم في الأتصاف المعروفة بسبعين نصف وبتين وثلاثي نصف؛ لأن كل عشرة أتصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهماً فالجملة مائة درهم. ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن السابق من الأتصاف الكبيرة الخالصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش شيخنا وفي الكرد في قال السيد محمد أسعد المدني في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي ينقص عن المدني بقدر ثمنه فيتنقص ثمن الماتتين وهو خمسة وعشرون وبتين مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثمان دراهم ثم قال وأما الزوية سيكة ملوك الهند فالنصاب منها اثنان وخمسون رويةً وأما الديوانية وهي التي يقال لها في مصر أتصاف الفضة فحين لا يمكن ضبطها بالعدد لتفاحش الاختلاف في وزنها رجحنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك مائة وخمسة وسبعون درهماً مدنياً وبقي سيكة فضة يدخلها الثحاس تضرب في إسلامبول يقال لها زلطة بضم الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلطة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة الثحاس واختلاف الوزن لا يتضبط عددها وكذلك القرش وهو وإن كان أقل منها نحاساً فهو كثير بالنسبة إلى الريال وهما لا يتضبطان بالعدد لتفاوت أوزانهما وإنما يرجع إلى الوزن في أنواعهما.

(تيممة) والنصاب من الفضة بالدرهم المئمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الأولى والثاء في الثانية غير ثمن درهم إلى آخر ما قاله في الرسالة المذكورة اهـ. هـ قوله: (القايضي) وهو أقل وزناً من الدينار المعروف الآن ع ش واقتصر النهاية على القايضي قال القليوبي؛ لأنه الذي كان في زمن شيخ الإسلام اهـ.

هـ قوله (سني): (وزكائهما ربع عشر) وهو خمسة دراهم في نصاب ونصف متقال في نصاب الذهب فإن وجد عنده نصف متقال سلمه للمستحقين أو من وكلوه بينهم أو من غيرهم وإن لم يوجد سلم إليهم متقالاً كاملاً نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم يتفاضل معهم بأن يبيعوه لأجنبي ويتعاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة؛ لأنه يكره للإنسان شراء صدقة ممن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا ونهاية ومغني قال ع ش قوله م ر ممن تصدق عليه مفهومه أنه لو اشتراه ممن انتقل إليه من المتصدق عليه لم يكره اهـ وفيه وقفة فليراجع. هـ قوله: (لخبرين) إلى المثني في المغني. هـ قوله: (لخبرين صحيحين إلخ) عبارة المغني لما روى الشيخان أنه عليه السلام قال: «ليس فيما دون

ويجب فيما زاد بحسابه إذ لا وقص هنا وفارق الماشية بضرب سوء المشاركة لو وجب جزء وإنما تكرر الواجب هنا بتكرر السنين بخلافه في التمر والحب لا يجب فيه ثانيا حيث لم ينو به تجارة؛ لأن النقد تام في نفسه ومتهيئ للانتفاع والشراء به في أي وقت بخلاف ذئبك. (ولا شيء في المغشوش) أي المخلوط من ذهب ينحو فضة ومن فضة ينحو نحاس (حتى يبلغ خالصه نصابا) يخبر الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة؛ فإذا بلغ خالص المغشوش نصابا أو كان عنده خالص يكمله أخرج قدر الواجب خالصا أو من المغشوش ما يعلم أن فيه قدر الواجب ويصدق المالك في قدر الغش فلو كان لمحجور تعين الأول

خمس أواق من الورق صدقة» وروى البخاري «وفي الرقة ربع المشر» ولما روى أبو داود والبيهقي بإسناد جيد «ليس عليك شيء حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت وحال عليها الحول ففيها نصف دينار» اهـ. **قوله:** (ويجب فيما زاد بحسابه إلخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم ففي المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهمان ونصف فالجملة سبعة دراهم ونصف شيئا. **قوله:** (إذ لا وقص هنا) أي كالمعشرات. **قوله:** (ولأنما تكرر الواجب هنا) أي كالماشية. **قوله:** (بخلافه) أي الواجب. **قوله:** (لا يجب فيه) أي فيما ذكر من التمر والحب. **قوله:** (أي المخلوط) إلى قوله ويتبني في النهاية والمغني لإا قوله ويصدق إلى قلر كان. **قوله:** (من ذهب إلخ) عبارة المغني أي المخلوط بما هو أذن منه اهـ. **قوله:** (لخبر الشيخين إلخ) ولخبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومغني. **قوله:** (أواق) بالتثوين على وزن جوار وإثبات التختية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهنزة وتشديد التختية وفي لغة بحذف الألف وفتح الواو وهي أربعون درهما بالاتفاق كزدي على بافضل. **قوله:** (من الورق) بكسر الزاء وفتحها مع فتح الواو فيهما ويجوز إسكان الزاء مع تثليث الواو ففيه خمس لغات ويقال رقة أيضا أي والهاء عوض عن الواو شيئا. **قوله:** (أو من المغشوش إلخ) عطف على قوله قدر الواجب إلخ قال ع ش ومثل المغشوش الفضة المقصورة فيشترط أن يكون وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخالصة أي الكاملة اهـ وقوله الفضة المقصورة إلخ أي والدينار المقصود. **قوله:** (ما يعلم) أي يقينا عباب. **قوله:** (أن فيه قدر الواجب) أي ويكون متطوعا بالغش شرح بافضل ونهاية ومغني. **قوله:** (ويصدق المالك إلخ) عبارة شرح الرزوي ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف إن أنهم ولو قال أجهل قدر الغش وأدى اجتهادي إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي قبوله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك انتهت سم. أي وإلا فيخير بين أن يسبكه

قوله: (ويصدق المالك في قدر الغش) عبارة شرح الرزوي ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف إن أنهم ولو قال أجهل قدر الغش وأدى اجتهادي إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي قبوله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اهـ.

إِنْ نَقَصْتُ مُؤْنَةَ السَّبِّكَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَنْ قِيَمَةِ الْغِشِّ وَبَنَيْتُ فِيهَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ عَلَى

وَيُؤَدِّي خَالِصًا وَأَنْ يَخْطَأَ وَيُؤَدِّي مَا تَقَرَّنَ أَنَّ فِيهِ الْوَاجِبَ خَالِصًا كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلٍ . هـ فَوَدَّ : (إِنْ نَقَصْتُ الْغِشَّ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَاوَتْ أَوْ زَادَتْ فَيُخْرِجُ مِنَ الْمَغْشُوشِ مَا فِيهِ قَدْرُ الْوَاجِبِ خَالِصًا إِذْ لَا فَايِدَةً حَيْثُ فِي السَّبِّكَ إِذْ يَغْرَمُ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ وَالْمُسْتَفَادُ بِهِ مِثْلُهَا أَوْ أَقْلُ سَم . هـ فَوَدَّ : (الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمُغْنَى أَيْ إِنْ كَانَ ثَمَّ سَبِّكَ ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ الْخَالِصِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِسَبِّكَ اهـ .

هـ فَوَدَّ : (الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ) أَيْ بَأَنَّ لَا يَوْجَدُ خَالِصٌ مِنْ غَيْرِ الْمَغْشُوشِ وَلَا تَعَيَّنَ ؛ لِأَنَّ فِي الْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَغْشُوشِ قَوَاتِ الْغِشِّ وَفِي السَّبِّكَ غَرَامَةٌ مُؤْنَتُهُ وَفِي إِخْرَاجِ الْخَالِصِ السَّلَامَةُ مِنْهُمَا سَم . هـ فَوَدَّ : (هَنْ قِيَمَةُ الْغِشِّ) مُتَعَلِّقٌ بِنَقْصِ وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ التَّعَيَّنَ الْمَذْكُورَ فِيهَا إِذَا كَانَ لِلْغِشِّ قِيَمَةٌ وَلَا فَلَا فَلْيُجَرِّعْ ثَم رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ الْمُغْنَى وَالنَّهَائِيَةِ وَالْإِيْعَابِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَيُكَرِّهُ لِلْإِمَامِ الْغِشَّ قَلِيلَهُ الْحَمْدُ .

هـ فَوَدَّ : (وَيَبْنِي فِيهَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ الْغِشَّ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا فِي الْإِخْرَاجِ عَنْ الْمَغْشُوشِ وَمَا يَأْتِي عَنْ الْقَمُولِيِّ وَغَيْرِهِ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ فَكَيْفَ يَتَأْتَى قَوْلُهُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قَوْلُ جَمْعِ الْغِشِّ بَلْ قَدْ يُلْتَزَمُ فِي الْإِخْرَاجِ الْمَغْشُوشِ وَإِنْ زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ عَلَى قِيَمَةِ الْغِشِّ وَلَمْ يَرْضَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْإِيْعَابِ فِي الْمَغْشُوشِ زَكَاةٌ بِخَالِصٍ أَوْ بِمَغْشُوشٍ خَالِصَةً بِقَدْرِ الْوَاجِبِ يَقِينًا ثَم قَالَ وَلَا يُجْزَى مَغْشُوشٌ عَنْ خَالِصٍ انْتَهَى وَنَازَعَهُ الشَّارِحُ فِيمَا قَالَه ثَانِيًا بِمَا يَتَّبِعِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ هَذَا وَقَدْ يُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَحَقُّ قَبُولَ الْمَغْشُوشِ عَنْ الْخَالِصِ مُطْلَقًا فَلْيُحَرِّزْ سَم .

هـ فَوَدَّ : (إِنْ نَقَصْتُ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَاوَتْ أَوْ زَادَتْ فَيُخْرِجُ مِنَ الْمَغْشُوشِ مَا فِيهِ قَدْرُ الْوَاجِبِ خَالِصًا إِذْ لَا فَايِدَةً حَيْثُ فِي السَّبِّكَ إِذْ يَغْرَمُ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ وَالْمُسْتَفَادُ بِهِ مِثْلُهَا أَوْ أَقْلُ وَقَدْ يُشْكَلُ التَّعَيَّنُ فِي الْجِثْلِ إِذْ لَا خَسَارَةً عَلَى الْمُؤَلَّى وَالْوَلِيِّ رَضِيَ بِتَحْمُلِ الْعَيْبِ . هـ فَوَدَّ : (مُؤْنَةُ السَّبِّكَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ إِنْ كَانَ ثَمَّ سَبِّكَ ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ الْخَالِصِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِسَبِّكَ . هـ فَوَدَّ : (الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ) أَيْ بَأَنَّ لَا يَوْجَدُ خَالِصٌ فِي غَيْرِ الْمَغْشُوشِ وَلَا تَعَيَّنَ ؛ لِأَنَّ فِي الْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَغْشُوشِ قَوَاتِ الْغِشِّ وَفِي السَّبِّكَ غَرَامَةٌ مُؤْنَتُهُ وَفِي إِخْرَاجِ الْخَالِصِ السَّلَامَةُ مِنْهُمَا . هـ فَوَدَّ : (وَيَبْنِي فِيهَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ الْغِشَّ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمَغْشُوشِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ سِيَاقُهُ وَمَا يَأْتِي عَنْ الْقَمُولِيِّ وَغَيْرِهِ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ فَكَيْفَ يَتَأْتَى قَوْلُهُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قَوْلُ جَمْعِ كَالْقَمُولِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ الْغِشَّ مَعَ أَنَّ كَلَامَ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَرَيَانِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمَغْشُوشِ لَوْ سَلَّمَ جَرَيَانُهُ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ بَلْ قَدْ يُلْتَزَمُ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ الْمَنْعُ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا بِهَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمَغْشُوشِ ؛ لِأَنَّ الْمُخْرِجَ فِي الْأَوَّلِ لَيْسَ كَالْمُخْرِجِ عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي وَالثَّانِي أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ إِجْرَاءُ إِخْرَاجِ الْمَغْشُوشِ عَنِ الْمَغْشُوشِ وَإِنْ زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبِّكَ عَلَى قِيَمَةِ الْغِشِّ وَلَمْ يَرْضَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْعِبَابِ فِي الْمَغْشُوشِ زَكَاةٌ بِخَالِصٍ أَوْ بِمَغْشُوشٍ خَالِصَةً بِقَدْرِ الْوَاجِبِ يَقِينًا اهـ ثَم قَالَ وَلَا يُجْزَى مَغْشُوشٌ عَنْ خَالِصٍ اهـ . وَقَوْلُهُ أَوْ لَا أَوْ بِمَغْشُوشٍ الْغِشَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَحَيْثُ يَكُونُ مُتَطَوِّعًا بِالنُّحَاسِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا

قيمة الغنّ ولم يرَضِ المُسْتَحِقُّونَ بِتَحْمِيلِهَا أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ الثَّانِي لِإِضْرَارِهِمْ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَزِدْ أَوْ رَضُوا وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قَوْلُ جَمْعِ كَالْقَمْوَلِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ لَوْ أُخْرِجَ خَمْسَةُ عَشَرَ مَغْشُوشَةً عَنْ مَائَتَيْنِ خَالِصَةٍ فَيُظْهَرُ الْقَطْعُ بِإِجْرَاءِ مَا فِيهَا مِنَ الْخَالِصِ عَنْ قِسْطِهِ وَيُخْرِجُ الْبَاقِي مِنَ الْخَالِصِ وَقَوْلُ آخَرِينَ لَا يُجْزَى لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُسْتَحْقِّينَ مُؤَنَّةً

أقول: بَلْ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْمَغْشُوشَ لَا يُجْزَى عَنِ الْخَالِصِ . □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَزِدْ) شَامِلٌ لِلْمُسَاوَاةِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ إِذْ لَا فَايِدَةً لَهُمْ مَعَ تَعَبِ السَّبَكِ سَم . □ فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ الْإِنْفِ) أَيِ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ غَيْرَ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ إِذِ الْمَالُ هُنَا خَالِصٌ وَهُنَاكَ مَغْشُوشٌ سَم . □ فَوُدَّ: (لَوْ أُخْرِجَ خَمْسَةُ عَشَرَ الْإِنْفِ) هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلْيُحَرِّزْ فَإِنَّ الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ خَمْسَةُ مَغْشُوشَةٍ الْإِنْفِ بَصْرِيٌّ . □ فَوُدَّ: (خَالِصَةٍ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ . □ فَوُدَّ: (هَنْ قَسْطِهِ) أَيِ مِنَ الْمَالِ كَأَن كَانَ مَا فِيهَا مِنَ الْخَالِصِ دِهْمَيْنِ وَنِصْفًا فَيُجْزَى عَنْ مَائَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُ دِهْمَيْنِ وَنِصْفًا مِنَ الْخَالِصِ عَنِ الْمَائَةِ الْبَاقِيَةِ . □ وَفَوُدَّ: (يُخْرِجُ الْبَاقِي مِنَ الْخَالِصِ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْ مَغْشُوشٍ يَتْلُغُ خَالِصَهُ قَدْرَ الْبَاقِي فَلْيَتَأَمَّلْ سَم . □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُ آخَرِينَ لَا يُجْزَى لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُسْتَحْقِّينَ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ تَجْرِيدِ صَاحِبِ الْعُبَابِ بَلِ الظَّاهِرُ مَا مَرَّ مِنَ الْإِجْرَاءِ وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِيهِ تَكْلِيفَهُمْ بِمَا ذَكَرَ بَلْ إِنَّمَا أَنْ نَجْعَلَهُ مُتَطَوِّعًا بِالْفِشِّ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَوْ نَكْلِفَهُ تَمْيِيزَ غِشَّةٍ لِيَأْخُذَهُ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُهُمْ لَوْ عَلَّقَ فِي الْخُلْعِ عَلَى دَرَاهِمٍ فَأَعْطَنَاهُ مَغْشُوشَةً وَقَعَ وَمَلَكَهَا وَلَا نَظَرَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ إِلَى الْفِشِّ لِحَقَارَتِهِ فِي جَانِبِ الْفِضَّةِ وَيَكُونُ تَابِعًا أَهْ أَقولُ: إِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَحِقُّ الْقَبُولَ مُطْلَقًا سَم . □ فَوُدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُسْتَحْقِّينَ الْإِنْفِ) قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى التَّكْلِيفِ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمَغْشُوشِ سَم .

الْإِنْفِ أَهْ وَقَوْلُهُ ثَانِيًا وَلَا يُجْزَى الْإِنْفِ نَازَعَهُ فِي شَرْحِهِ فِي ذَلِكَ بِمَا يَتَّبِعِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ هَذَا وَقَدْ يَتَّجِعُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَحِقُّ قَبُولَ الْمَغْشُوشِ عَنِ الْخَالِصِ مُطْلَقًا فَلْيُحَرِّزْ . □ فَوُدَّ: (مَا إِذَا لَمْ تَزِدْ) شَامِلٌ لِلْمُسَاوَاةِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ إِذْ لَا فَايِدَةً لَهُمْ مَعَ تَعَبِ السَّبَكِ . □ فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ الْإِنْفِ) أَيِ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ غَيْرَ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ إِذِ الْمَالُ هُنَا خَالِصٌ وَهُنَاكَ مَغْشُوشٌ . □ فَوُدَّ: (هَنْ قَسْطِهِ) أَيِ مِنَ الْمَالِ كَأَن كَانَ مَا فِيهَا مِنَ الْخَالِصِ دِهْمَيْنِ وَنِصْفًا فَيُجْزَى عَنْ مَائَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُ دِهْمَيْنِ وَنِصْفًا مِنَ الْخَالِصِ عَنِ الْمَائَةِ الْبَاقِيَةِ وَقَوْلُهُ وَيُخْرِجُ الْبَاقِي مِنَ الْخَالِصِ يَتَّبِعِي أَوْ مِنْ مَغْشُوشٍ يَتْلُغُ خَالِصَهُ قَدْرَ الْبَاقِي فَلْيَتَأَمَّلْ . □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُ آخَرِينَ لَا يُجْزَى لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُسْتَحْقِّينَ مُؤَنَّةً إِخْلَاصِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ تَجْرِيدِ صَاحِبِ الْعُبَابِ بَلِ الظَّاهِرُ مَا مَرَّ مِنَ الْإِجْرَاءِ أَوْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِيهِ تَكْلِيفَهُمْ بِمَا ذَكَرَ بَلْ إِنَّمَا أَنْ نَجْعَلَهُ مُتَطَوِّعًا بِالْفِشِّ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَوْ نَكْلِفَهُ تَمْيِيزَ غِشَّةٍ لِيَأْخُذَهُ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُهُمْ لَوْ عَلَّقَ فِي الْخُلْعِ عَلَى دَرَاهِمٍ فَأَعْطَنَاهُ مَغْشُوشَةً وَقَعَ وَمَلَكَهَا وَلَا نَظَرَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ إِلَى الْفِشِّ لِحَقَارَتِهِ فِي جَانِبِ الْفِضَّةِ وَيَكُونُ تَابِعًا أَهْ أَقولُ: إِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْإِخْرَاجِ عَنِ الْخَالِصِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَحِقُّ الْقَبُولَ مُطْلَقًا . □ فَوُدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُسْتَحْقِّينَ) قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى التَّكْلِيفِ فِي الْإِخْرَاجِ

إخلاصه بل سوى في المجموع في إخراجِه عن الخالص بينه وبين الرديء وإن له الاسترداد؛ لأنه لم يُجزئه عن الزكاة إلا إذا استهلك فيخرج التفاوت ثم قال ولو أخرج عن مائتين خالصتين خمسة عشر مغشوشة فقد سبق أنه لا يُجزئه وإن له استردادها ومحل الاسترداد إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وعلى عَدَم الإجزاء لو خَلَصَ المغشوش في يد الساعي أو المُستحق أجزاً كما في ثراب المعدين بخلاف سَخلة كُثِرَتْ في يده؛ لأنها لم تكن بِصِفَةِ الإجزاء يوم الأخذ والثراب والمغشوش هنا بِصِفَتِهِ لِكُنْه مُخْتَلِطٌ بِغَيْرِهِ وَيُكْرَهُ لِلإمام ضرب

فؤد: (بل سوى إلخ) عطف على قوله ويتبني إلخ. فؤد: (في إخراجِه) أي المالك. فؤد: (بينه) أي المغشوش. فؤد: (وبين الرديء) أي لِنَحْوِ خُسُونَةِ إِذَا أَخْرَجَهُ عَنِ الْجَيِّدِ لِنَحْوِ نَعْمَةٍ سَم. فؤد: (وإن له إلخ) عطف تفسير على قوله إخراجِه إلخ. فؤد: (إلا إذا استهلك) كَأَن مُرَادَهُ لِقَلَّتِهِ سَم وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا إِذَا رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَّ لَهُ الْإِسْتِزَادَ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ مَا يَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ وَغَيْرِهِ فَالْمُرَادُ بِالْإِسْتِهْلَاكِ هَلَاكُ الْمُخْرَجِ الْمَغْشُوشِ أَوْ الرَّدِيِّ وَتَلَفُهُ. فؤد: (فيخرج التفاوت) وَيَأْتِي عَنِ الْإِعَابِ وَغَيْرِهِ بَيَانُ مَعْرِفَةِ التَّضَاوُتِ. فؤد: (ثم قال) أي في المجموع. فؤد: (انتهى) أي كَلَامُ الْمَجْمُوعِ. فؤد: (إن بين هذا الدفع إلخ) أي وَإِلَّا فَلَا يَسْتَرِدُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا وَلَوْ يَكُونُ مُسْقِطًا لِلزَّكَاةِ أَوْ لَا يُرَاجَعُ أَهْ وَالظَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ فَإِنَّ عَدَمَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِسْتِزَادِ كَالْتَلَفِ فِي يَدِ الْمُسْتَحِقِّ فَيُخْرَجُ التَّضَاوُتُ. فؤد: (إنه عن ذلك المال) أي الخالص الجيد. فؤد: (وعلى عَدَمِ الإجزاء) أي عَدَمِ إجزاء المغشوش عَنِ الْمَغْشُوشِ الَّذِي هُوَ قَوْلُ الْآخَرِينَ وَحَمَلَهُ الشَّارِحُ عَلَى مَا إِذَا زَادَتْ مُؤْنَةُ السَّبَكِ إلخ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ أَيْضًا إِلَى عَدَمِ إجزاء المغشوش عَنِ الْخَالِصِ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَأَقْرَبُهُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. فؤد: (في يده) أي الساعي أو المُسْتَحِقُّ. فؤد: (والثراب إلخ) أي يَعْنِي وَمَا فِي ثُرَابِ الْمَعْدِنِ وَالْمَغْشُوشِ وَلَوْ قَالَ وَالوَاجِبُ فِي الثَّرَابِ وَالْمَغْشُوشِ بِصِفَتِهِ إلخ كَانَ أَوَّلَى. فؤد: (ويكرهه) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمَا لَا يُزَوِّجُ إِلَى وَلَا يُكْرَهُ. فؤد: (ويكرهه للإمام إلخ) أي لِيَخْبَرَ الصَّحِيحِينَ: «مَنْ غَشَا فَلَيْسَ بِنَاهٍ فَإِنْ عَلِمَ مِغْيَاظَهَا أَوْ قَدَرَ الْغِشَّ صَحَّتِ الْمُعَامَلَةُ بِهَا مُعَيَّنَةً وَفِي الذَّمِّ اتِّفَاقًا وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُوهُ أَصْحَحُهَا الصَّحَّةُ مُطْلَقًا وَلَوْ كَانَ الْغِشُّ قَلِيلًا بَحْثٌ لَا يَأْخُذُ خَطَأً مِنَ الْوَزْنِ فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ مُعْنَى زَادَ النَّهَايَةَ وَيُحْمَلُ الْمَقْدُّ عَلَيْهَا إِنْ غَلَبَتْ أَيْ فِي مَحَلِّ الْمَقْدِّ أَهْ. زَادَ الْإِعَابُ قَالَ الصَّبْرِيُّ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ وَلَا بِخَالِصٍ إِلَّا إِنْ عَلِمَ قَدْرَ الْغِشِّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ وَلَا أَثَرٌ فِي الْوَزْنِ وَيَبِيعُ الدَّرَاهِمَ الْخَالِصَةَ أَوْ الْمَغْشُوشَةَ بِذَهَبٍ مَخْلُوطٍ بِقِصَّةٍ لَهَا قِيَمَةٌ لَا يَجُوزُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَدُّ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ

عَنِ الْمَغْشُوشِ. فؤد: (بينه وبين الرديء) أي لِنَحْوِ خُسُونَةِ إِذَا أَخْرَجَهُ عَنِ الْجَيِّدِ لِنَحْوِ نَعْمَةٍ. فؤد: (إلا إذا استهلك) كَأَن مُرَادَهُ لِقَلَّتِهِ فَيُخْرَجُ التَّضَاوُتُ عِبَارَةً شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِذَا قُلْنَا لَهُ اسْتِزَادَهُ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا أَخَذَهُ وَإِلَّا أَخْرَجَ التَّضَاوُتُ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ كَيْفِيَّةَ مَعْرِفَةِ التَّضَاوُتِ.

المغشوش ولغيره ضرب الخاليس إلا بإذنه وما لا يُرَوِّج إلا بتلبيس كأكثر أنواع الكيمياء الموجودة الآن يدوم إثمهُ بدوامه كما في الإحياء وشُدَّ فيه ولا يُكره إمساك مغشوش موافق لنقد البلد ولا يُكْمَلُ أحدُ التقذنين بالآخر ويُكْمَلُ كُلُّ نوعٍ من جنسٍ بآخر منه ثُمَّ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ إن سَهْلٌ وإلا فمن الوسط ويُجزئُ جيّدٌ وصحيحٌ عن رديءٍ ومكسورٍ بل هو أفضلٌ لا عكسهما

عجوة كما يُعلَمُ ممّا يأتي فيها اه. ه فوّد: (ولغيره ضرب الخاليس إلخ) عبارة الباب مع شرحه ويُكره لغير الإمام الضرب لدرهم أو دنانير ويتبني أن يُلْحَقَ بهما الفلوس لِلْعِلَّةِ الآتية بغير إذنه ولو ضرب ذلك خالصاً لآته مِنْ شَأْنِ الإمام وإلّا فيه افتياناً عليه وللإمام تَفْزِيرُهُ قال القاضي وتَفْزِيرُهُ لِلْمَغْشُوشِ أَشَدُّ وفي التوسط الوجه التَّحْرِيمُ مُطْلَقاً ولا شك إذا زَجَرَ الإمام عنه اه. عبارة شيخنا ويَحْرُمُ على غير الإمام ضرب المغشوش ويُكره له ضرب الخاليس وبهذا تعلّم أن قول الشيخ الخطيب أي والنهاية ويُكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصةً ضَعِيفٌ بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوش اه. ه فوّد: (وما لا يُرَوِّج إلخ) ولو ضرب مغشوشة على سبكة الإمام وغشها أزيد من غش ضربه حرّم فيما يظهر لما فيه من التلّيس بإيهام أنه مثل مضروبه نهاية قال ع ش ومثل المغشوشة المذكورة الجيدة أو المغشوشة بجثل غش الإمام لَكِنْ صَنَعَتَهَا مُخَالِفَةٌ لِصَنَعَةِ دَرَاهِمِ الإمام وَمَنْ يَعْلَمُ بِمُخَالَفَتِهَا لَا يَزْعَبُ فِيهَا كَرَعَتَهُ فِي دَرَاهِمِ الإمام فَتَحْرُمُ لما في صَنَعَتِهَا مِنَ التَّلْذِيسِ اه. ه فوّد: (موافق لنقد البلد) أي إذا كان نقد البلد مغشوشاً وإلا فَيُكْرَهُ إمساكه بل يَسِيْكُهُ ويَصِفِيهِ نهايةً ومُغْنِي.

ه فوّد: (يدوم إثمهُ إلخ) خَبَرُ قوله وما لا يُرَوِّج إلخ وقَضِيَةُ تَغْيِيرِهِ بِالْإِثْمِ أَنَّ ضَرْبَ مَا ذَكَرَ حَرَامٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ. ه فوّد: (ولا يُكْمَلُ أحدُ التقذنين إلخ) أي لا خِطْلَافَ الْجِنْسِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ه فوّد: (ويُكْمَلُ كُلُّ نوعٍ إلخ) أي فَيُكْمَلُ جيّدٌ نوعٍ برديئه ورديء نوعٍ آخر وعكسه كما في الماشية والمُعْشَرَاتِ والمراد بالجودة العزيمة والصبر على الضرب ونحوهما وبالزداة الخسونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القمولي وليس الخلوص والفش من نوع الجودة والزداة إيعاب وفي النهاية والمغني ما يوافقه.

ه فوّد: (إن سَهْلٌ) أي بأن قَلَبَ الْأَنْوَاعِ. ه فوّد: (وإلا إلخ) أي فَإِنْ كَثُرَتْ وَشَتْ اغْتِيَارُ الْجَمِيعِ أَخَذَ مِنَ الْوَسْطِ كما في الْمُعْشَرَاتِ مُغْنِي ونهاية قال ع ش قوله م ر أَخَذَ مِنَ الْوَسْطِ إلخ أي أو يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِهَا مُرَاعِيًا لِلْقِيَمَةِ كما تَقَدَّمَ فِي اخْتِلَافِ التَّوَعْنِ مِنَ الْمَاشِيَةِ اه. ه فوّد: (فمن الوسط) والأعلى أولى كما مرَّ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمُعْشَرَاتِ شَرَحَ الْبَابِ. ه فوّد: (لا هكسهما) أي لا يُجْزئُ رديءٍ ومكسورٌ عَنْ جَيِّدٍ

ه فوّد: (ولغيره ضرب الخاليس إلا بإذنه) أي يُكْرَهُ قَالَ فِي الْبَابِ لِلْإِمَامِ تَفْزِيرُهُ وَلِلْمَغْشُوشِ أي وتَفْزِيرُهُ لِلْمَغْشُوشِ أَشَدُّ اه وقوله وللإمام تَفْزِيرُهُ نَقَلَهُ فِي شَرْحِهِ عَنْ جَمَاعَةٍ قَالَ وَجَزَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ فِي الْغَضَبِ ثُمَّ قَالَ وَفِي التَّوَسُّطِ الْوَجْهَ التَّحْرِيمُ مُطْلَقاً وَلَا شَكَّ فِيهِ إِذَا زَجَرَ الْإِمَامُ عَنْهُ اه أقول: وعلى الكراهة يُعْلَمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ قَدْ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْحَرَامِ. ه فوّد: (لا هكسهما) أي لا يُجْزئُ كما عَبَّرَ بِهِ فِي

فَيَسْتَرِدُّهُمَا إِنْ بَيَّنَّ. (وَلَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءُهُمَا) أَيِ التَّقْدِيرِ بِأَنْ أَذْيَا وَصِغَ مِنْهُمَا (وَجْهَلُ أَكْثَرُهُمَا) كَأَنَّ كَانَ وَزَنَهُ أَلْفًا وَأَحَدُهُمَا سِتْمِائِيَّةٌ وَالْآخَرُ أَرْبَعُمِائِيَّةٌ وَجْهَلُ عَيْنِهِ (زَكَّى الْأَكْثَرَ ذَهَبًا وَفِضَّةً)

وَصَحِيحُ نِهَائِهِ وَمُعْنَى. هـ فَوُدْ: (فَيَسْتَرِدُّهُمَا الْخ) أَيِ وَلَهُ اسْتِزَادَهُ إِنْ بَيَّنَّ عِنْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ عَنِ ذَلِكَ الْمَالِ وَالْأَفْلَ يَسْتَرِدُّهُ كَمَا لَوْ عَجَّلَ الزَّكَاءَ قَتْلَفَ مَالَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ وَإِذَا جَازَ لَهُ الْاسْتِزَادُ فَإِنْ بَقِيَ أَخَذَهُ وَالْأَخْرَجَ التَّضَاوُتَ وَكَيْفِيَّةَ مَعْرِفَتِهِ أَنْ يَقُومَ الْمُخْرَجُ بِجَنْسِ آخَرٍ كَانَ يَكُونُ مَعَهُ مِائَتًا يَزِيدُهُمْ جَيِّدَةً فَأَخْرَجَ عَنْهَا خُمْسَةَ مَعِيَّةٍ وَالْخُمْسَةَ الْجَيِّدَةَ تُسَاوِي بِالذَّهَبِ نِصْفَ دِينَارٍ وَالْمَعِيَّةُ تُسَاوِي بِهِ خُمْسَتَيْنِ دِينَارٍ فَيَبْقَى عَلَيْهِ يَزِيدُهُمْ جَيِّدٌ نِهَائِيٌّ وَلِيَعَابَ وَأَسْنَى. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنْ بَقِيَ أَخَذَهُ الْخُ فُضِيَّةٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِدَفْعِ التَّضَاوُتِ مَعَ بَقَائِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْمُرَادَ جَازَ لَهُ أَخَذَهُ وَجَازَ دَفْعُ التَّضَاوُتِ وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَوْلُهُ م ر أَنْ يَقُومَ الْمُخْرَجُ بِجَنْسِ آخَرٍ أَنِّي وَلَا يَجُوزُ تَقْوِيمُهُ بِجَنْسِهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَجُوزُ بَيِّنُهُ مِثْلُهُ مُفَاضِلَةٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الرَّبَا وَقَوْلُهُ م ر فَيَبْقَى عَلَيْهِ يَزِيدُهُمْ جَيِّدٌ أَنِّي وَذَلِكَ لِأَنَّ نِصْفَ الدِّينَارِ إِذَا قُسِمَ عَلَى الْخُمْسَةِ الْجَيِّدَةِ خَصَّ كُلَّ نِصْفِ خُمْسٍ مِنْهُ يَزِيدُهُمَا وَالْمَعِيَّةُ تُسَاوِي خُمْسَتَيْنِ دِينَارٍ وَفِيهِمَا أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْجَيِّدَةِ فَيَبْقَى مِنَ نِصْفِ الدِّينَارِ نِصْفُ خُمْسٍ يُقَابَلُ بِدَرَاهِمٍ مِنَ الْجَيِّدَةِ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَجُوزُ بَيِّنُهُ الْخُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَبْقَى هُنَا أَصْلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ كُلُّ نِصْفِ خُمْسٍ مِنْهُ يَزِيدُهُمَا صَوَابُهُ إِمَّا إِسْقَاطُ لَفْظَةِ نِصْفٍ أَوْ إِفْرَادُ لَفْظَةِ يَزِيدُهُمَا قَوْلُهُ إِنْ بَيَّنَّ أَيِ عِنْدَ الدَّفْعِ أَنَّهُ مِنَ الْمَالِ الْجَيِّدِ وَالصَّحِيحِ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي التَّعْجِيلِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى عِلْمِ الْآخِذِ لَا تَبْيِينِ الدَّفَاعِ ع ش. هـ فَوُدْ: (أَيِ التَّقْدِيرِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيُزَكِّي فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَخْتَلُوا إِلَى وَلَيْسَ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمُؤَنَةُ السَّبَكِ عَلَى الْمَالِكِ. هـ فَوُدْ: (وَجْهَلُ عَيْنِهِ) أَيِ عَيْنِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ السَّتْمِائِيَّةُ.

هـ فَوُدْ (سَنَى): (زَكَّى الْأَكْثَرَ).

(فَرَعَ) لَوْ مَلَكَ نِصَابًا يَضْفُهُ بِيَدِهِ وَبَاقِيَهُ مَقْصُوبٌ أَوْ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ زَكَّى الَّذِي بِيَدِهِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ أَنِّي إِمْكَانَ الْأَدَاءِ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ لَا الْوُجُوبِ أَنِّي وَجُوبِ الْأَدَاءِ وَلِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَنْقُطُ بِالْمَقْصُورِ إِيْعَابٌ وَأَسْنَى وَنِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش أَنِّي وَأَمَّا الْمَقْصُوبُ وَالَّذِينَ فَإِنْ سَهَّلَ اسْتِخْلَاصُهُ لِكُونِهِ حَالًا عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّ وَجَبَ زَكَاتُهُ قَوْرًا أَيْضًا وَلَا قَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى يَدِهِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ كَمَا يَأْتِي اهـ. هـ فَوُدْ: (ذَهَبًا وَفِضَّةً) أَيِ مِقْدَارِ كَوْنِ الْأَكْثَرِ ذَهَبًا وَكَوْنِهِ فِضَّةً عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَشَرْحِي الْمُنْهَجِ وَالرَّوْضِ وَالنَّهْيَةِ زَكَّى كُلًّا مِنْهُمَا بِفَرْضِهِ الْأَكْثَرَ اهـ.

الرَّوْضِ فِي نُسخَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهِيَ أَوْفَقُ بِالْأَصْلِ اهـ. هـ فَوُدْ: (فَيَسْتَرِدُّهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَإِذَا قُلْنَا بِاسْتِزَادِهِ أَيِ الرَّدِيِّ الْمُخْرَجِ عَنِ الْجَيِّدِ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا أَخَذَهُ وَلَا أَخْرَجَ التَّضَاوُتَ اهـ وَقَضِيَّتُهُ إِجْرَاؤُهُ حَالَ التَّلْفِ مَعَ وَجُوبِ التَّضَاوُتِ لَا مَعَهُ حَالَ بَقَائِهِ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ إِجْرَائِهِ حَالَ التَّلْفِ مَعَ التَّضَاوُتِ إِجْرَاؤُهُ حَالَ الْبَقَاءِ مَعَ التَّضَاوُتِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوُدْ: (إِنْ بَيَّنَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ إِنَّهُ عَنِ ذَلِكَ الْمَالِ.

احتياطاً إن كان لغير محجور ولا تقيّن التمييز الآتي فيزكي ستمائة ذهباً وستمائة فضةً وحينئذ يبرأ يقيناً ولا يكفي تزكية كُله ذهباً؛ لأنه لا يجرى عن الفضة كملكه (أو ميز) بينهما بالنار ويحصل عند تساوي أجزائه بسبك أدنى جزء أو بالماء بأن يَضَع فيه ألفاً ذهباً ويُعَلَّم ارتفاعه ثم ألفاً فضةً ويُعَلَّمه وهو أزيد ارتفاعاً من الأول ثم يَضَع المختلط فإلى أيهما كان ارتفاعه أقرب فهو الأكثر ويأتي هذا في مختلط جهل وزنه بالكليّة؛ لأن علامته بين علامتي الخالص فإن استوت نسبتُهُ إليهما كأن يكون ارتفاع الفضة أصبغاً والذهب ثلثي أصبغ والمختلط خمسة أسداس أصبغ فهو نصفان وإن زاد على علامة الذهب بشعيرتين ونقص عن علامة الفضة

• قوله: (فيزكي إلخ) تفرّع على ما في المتن. • قوله: (ويحصل) أي التمييز بالتار. • قوله: (هذ تساوي أجزائه) أي بأن يكون ما في كل جزء منهما قدر ما في غيره من ذلك سم وع ش. • قوله: (أو بالماء) عطف على بالتار. • قوله: (بأن يَضَع إلخ) أي بأن يَضَع ماء في قسعة مثلاً ثم يَضَع فيه ألفاً إلخ مُعْنِي. • قوله: (ثم ألفاً فضةً إلخ) أي ثم يُخْرِج الألف ذهباً ثم يَضَع فيه ألفاً إلخ مُعْنِي. • قوله: (وهو أزيد ارتفاعاً إلخ) أي لأن الفضة أكثر حجماً من الذهب نهايةً ومُعْنِي. • قوله: (ثم يَضَع المختلط إلخ) ولا شك أنه يكتفي بوضع المخلوط أولاً ووسطاً أيضاً أسنى ونهايةً ومُعْنِي. • قوله: (ويأتي هذا في مختلط إلخ) وكذا يأتي في مغشوشة بنحو نحاس لم يعلم هل خالصها يائتان وغشها مائة أو بالعكس شيناً. • قوله: (جهل وزنه بالكليّة) إن كان المراد بذلك أنه لم يعلم أن ما فيه من الذهب والفضة متساويان ومتفاوتان مع العلم بأن الجملة ألف فواضح وإن كان المراد الجهل بالجملة أيضاً فهو مُشْكِلٌ سم. • قوله: (كان يكون ارتفاع الفضة أصبغاً إلخ) أي فالفضة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً رشيداً. • قوله: (فهو نصفان) باعتبار الوزن أو باعتبار الحجم فليُحَرَّر من شرح البهجة وما بهامش نسختنا منه سم ويأتي آتياً ما يبيّن به أن المراد الثاني.

• قوله: (ويحصل هذ تساوي أجزائه) المراد كما هو ظاهرٌ بتساوي أجزائه أن يكون ما في جزء كلٍّ منه من كلٍّ منهما مساوٍ في القدر لما في الجزء الآخر منه. • قوله: (جهل وزنه بالكليّة) إن كان المراد بجهل وزنه بالكليّة أنه لم يعلم أن ما فيه من الذهب والفضة متساويان أو متفاوتان مع العلم بأن الجملة ألف فواضح وإن كان المراد الجهل بالجملة أيضاً فهو مُشْكِلٌ إذ لا يتجّه حينئذ كون الموضوع من خالص كل ألفاً إذ لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الإناء ولا يتجّه أيضاً الجزم بأن علامة المخلوط بين علامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على علامتين أو نقصها عنهما. • قوله: (فهو نصفان) لم يبيّن أنه نصفان باعتبار الوزن أو باعتبار الحجم فليُحَرَّر من شرح البهجة وما بهامش نسختنا منه.

• قوله: (وإن نقص عن علامة الذهب بشعيرتين إلخ) في هذا التغيير نظر؛ لأن المفهوم من النقص عن علامة الذهب أنه لم يصل إليها وذلك مُتَعَدِّرٌ؛ لأن بعضه فضة فيلزم أن يجاوزها؛ لأن الفضة أكبر جُزْماً من الذهب فالمختلط منها ومن الذهب أكبر جُزْماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لأن علامته بين

بشعيرة فثلثاه فضة وثلثه ذهب وبأن يَضَعَ فيه سِتْمِائَةِ فَضَّةٍ وَأَرْبَعِمِائَةِ ذَهَبًا وَيُعْلَمُ ارتفاعهما ثُمَّ يَمْكِسُ ثُمَّ يَضَعُ الْمُشْتَبَةَ وَيُلْحَقُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ

قوله: (فثلثاه فضة إلخ) أي أو بالعكس فبالعكس أسنى ونهاية ومغني. ه قوله: (وبأن يَضَعَ إلخ) أي بأن يَضَعَ في الماء قدر المخلوط منهما مَرَّتَيْنِ في أحدهما الأكثر ذهبا والأقل فضة وفي الثانية بالعكس ويُعْلَمُ في كُلِّ مِنْهُمَا علامة ثم يَضَعُ المخلوط فيلحق بما وصل إليه قال الاستوحي ونقل في الكفاية عن الإمام وغيره طريقا آخر يأتي أيضا مع الجهل بمقدار كُلِّ مِنْهُمَا وهو أن يَضَعَ الْمُخْتَلَطَ وهو ألف مثلا في ماء ويُعْلَمُ كما مر ثم يُخْرِجُهُ ثم يَضَعُ فيه من الذهب شيئا بعد شيء حتى يَرْتَفِعَ لتلك العلامة ثم يُخْرِجُهُ ثم يَضَعُ فيه من الفضة كذلك حتى يَرْتَفِعَ لتلك العلامة وَيَقْتَبِرُ وَزْنَ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ كَانَ الذَّهَبُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ وَالفِضَّةُ ثَمَانِمِائَةٍ عَلِمْنَا أَنَّ نِصْفَ الْمُخْتَلَطِ ذَهَبٌ وَنِصْفُهُ فَضَّةٌ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ اهـ. والمراد أَنَّهُمَا يَصِفَانِ في الحِجْمِ لا في الْوِزْنِ فَيَكُونُ زِنَةُ الذَّهَبِ سِتْمِائَةٍ وَزِنَةُ الْفِضَّةِ أَرْبَعِمِائَةٍ لِأَنَّ الْمُخْتَلَطَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ أَلْفًا بِالنِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَبَيَّانُهُ بِهَا أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ كُلًّا مِنْهُمَا أَرْبَعِمِائَةٍ وَزِدْتَ عَلَى الذَّهَبِ مِنْهُ بِقَدَرِ نِصْفِ الْفِضَّةِ وَهُوَ مِائَتَانِ كَانَ الْمَجْمُوعُ أَلْفًا نِهَائِيَةً وَعُجَابٌ قَالَ ع ش قوله م ر فَيَكُونُ زِنَةُ الذَّهَبِ سِتْمِائَةٍ إِنْ لَمْ يَصَاحُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِالنِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ حِجْمَ الْوَاحِدِ مِنَ الْفِضَّةِ كَحِجْمِ الْوَاحِدِ مِنَ الذَّهَبِ وَنِصْفِ مِنْهُ فَحِجْمُ جُمْلَةِ الْفِضَّةِ كَحِجْمِ قَدَرِهَا وَنِصْفِ قَدَرِهَا مِنَ الذَّهَبِ فَإِذَا كَانَ الْإِنَاءُ أَلْفًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ بِمِقْدَارِ الْفِضَّةِ وَمِقْدَارُ نِصْفِهَا وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْجُمْلَةِ أَلْفًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ سِتْمِائَةِ ذَهَبًا وَأَرْبَعِمِائَةِ فَضَّةٍ سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَوْلُهُ م ر وَبَيَّانُهُ بِهَا إِنْ لَمْ يَصَاحُ أَنَّهَا إِذَا وَجِدَ الْإِنَاءُ أَلْفًا إِذَا قِيْدَ قِيْقَوِي اغْتِيَارَ ظَنُّهُ وَتَعَصَّدَ التَّخْمِينُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ اهـ دَمِيرِي. وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر مَا يُخَالِفُهُ أَيْ مِنْ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ إِصَابَتَهُمَا لِقَوْبِهِ وَجْهٌ مَحَلُّهُ وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر فَإِنْ كَانَ الذَّهَبُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ وَالفِضَّةُ ثَمَانِمِائَةٍ عَلِمْنَا إِنْ لَمْ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْفِضَّةَ الْمَوَازِينَ لِلذَّهَبِ يَكُونُ حِجْمُهَا بِمِقْدَارِ حِجْمِهِ مَرَّةً وَنِصْفًا وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ لَكِنْ فِي كَلَامِ ابْنِ الْهَائِمِ أَنَّ جَوْهَرَ الذَّهَبِ كَجَوْهَرِ الْفِضَّةِ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهَا وَمِنْ ثُمَّ كَانَ الْمِثْقَالُ ذَرْهَمًا وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعِ ذَرْهَمِ وَالذَّرْهَمُ سَبْعَةُ أَغْشَارِ الْمِثْقَالِ اهـ. ه قوله: (ويلحق بما وصل إليه) أي وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين فإن الأجزاء تنضم مع الصوغ ويتمزج بعضها مع بعض فالإختيار بما علامته أقرب إلى

علامتي الخالص وعبارة شرح الرُّوض وغيره وإن كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان إلخ ولا عُبَارَ عَلَيْهَا. ه قوله: (فثلثاه فضة وثلثه ذهب) قال في شرح الرُّوض أو بالعكس فبالعكس اهـ. ه قوله: (ثم يَمْكِسُ) قد يُقَالُ لا حاجة إلى العكس بل لو اقتصر على وضع سِتْمِائَةِ فَضَّةٍ وَأَرْبَعِمِائَةِ ذَهَبًا وَعُلِمَ ثُمَّ وَضِعَ الْمُشْتَبَةُ فَإِنْ وَصَلَ إِلَى عِلَامَةٍ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ الْأَكْثَرَ الْفِضَّةُ وَالْأَقْلَى الذَّهَبُ وَجَبَابٌ بَانَ الْإِجْزَاءُ تَنْضَمُ مَعَ الصَّوْغِ وَتَمَزَّجُ بِمَعْضَاهَا مَعَ بَعْضِ بَخْلَافِ الدَّرَاهِمِ بِدُونِ الصَّوْغِ فَقَدْ يَزِيدُ مَحَلُّهَا فَإِذَا لَمْ يَمْكِسْ وَلَمْ يَصِلِ الْمُخْتَلَطُ لِعِلَامَةٍ مَا وَضَعَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْإِجْزَاءِ لِجَوَازِ أَنْ لَا يَصِلَ

وإنما لم يجعلوا الماء مِقيارًا في الربا؛ لأنه أَضْيَقُ ولذا جعلوه مِقيارًا في السلم وليس له الاعتمادُ على غَلَبَةِ ظَنِّهِ من غير تمييزٍ لَتَقْلُبَ حقَّ الغير به فلم يُقبل ظَنُّهُ فيه ومُؤَنَةُ السبكِ على المالك ولو فقد آلة السبكِ أو احتاج فيه لِزَمَنِ طَوِيلٍ أَجْبَرَ على تزكية الأكثر من كُلِّ منهما ولا يُعَدَّرُ في التأخير إلى التمكن؛ لأنَّ الزكاة، فوريةٌ كذا نقله الرافعي عن الإمام وتوقف فيه فقال ولا ينفذ أن يجعل السبكِ أو ما في معناه من شروط الإمكان. (وهو كمي المحرّم) من النقد (من حلي وغيره)

علامته فيكون أكثره هو الأكثر مما قُرب لعلامته سم. هـ فود: (وإنما لم يجعلوا الماء مِقيارًا في الربا) أي كأن يكتفوا في المِثَالَةِ بأن يغوص الموضوع فيه أحد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الآخر فيه ويكون هذا قائمًا مقام الوزن سم. هـ فود: (لأنه أَضْيَقُ) أي لأن المدار ثم على حقيقة المِثَالَةِ والوزن بالماء لا يُفيدُها إذ غاية ما يُفيدُه الظنُّ وهنا على ظنِّ الأكثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المذكورة يُفيدُه إيعاب. هـ فود: (في السلم) عبارة في الإيعاب في قضاء الديون كالخرض في المكيلات اه. هـ فود: (وليس له إلخ) أي ولا يعتمد المالك في معرفة الأكثر غَلَبَةَ الظنِّ ولو تولى إخراجها بنفسه ويصدق فيه إن أخبر عن علمٍ نهائيةً ومغني وشرح الروض. هـ فود: (فلم يُقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقياً فإن فقد عمل بغَلَبَةِ الظنِّ على ما مرَّ عن الدميري ع ش. هـ فود: (ولو فقد إلخ) عبارة النهاية والمغني وإذا تعلَّز الإمتحان وعسر التمييز بأن يفقد آلة السبكِ إلخ اه. هـ فود: (ولو فقد آلة السبكِ إلخ) أي أو لم يجد سببًا إلا بأكثر من أجرة المثل كما هو ظاهر أخذًا من نظائره إيعاب. هـ فود: (أو احتاج فيه لِزَمَنِ طَوِيلٍ) أي عُرْقًا ويُحتمل أنه ما زاد على ثلاثة أيام إيعاب. هـ فود: (كذا نقله إلخ) أي قوله ولو فقد إلخ نهائية. هـ فود: (وتوقف إلخ) أي الرافعي. هـ فود: (ولا ينفذ أن يجعل السبكِ إلخ) مُتَمَدِّع ش. هـ فود: (سبي: من حلي) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء واجده حلي يفتح الحاء وسكون اللام مُغْنِي ونهائية.

هـ فود: (سبي: وغيره) أي كالأواني ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها مُحَرَّمَةٌ فَلَوْ كَانَ له إناؤه وزنه مائتا درهم وقيمه ثلاثمائة وجب زكاة مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع آخر دونه ولا من جنس

لواحدة من الملامتين وحيثيذ فالاعتبار بما علامته أقرب إلى علامته فيكون أكثره هو الأكثر مما قُرب لعلامته وأيضًا فقد يكون ما أخذه الموضوع أولًا من الماء سببًا لَعَدَمِ وصوله لعلامة الآخر فلا بُدَّ حيثيذ من النظر لما هو أقرب إليه فمجرد عدم وصوله لعلامة الأول لا يقتضي أنه يصل لعلامة الآخر وإن أكثره من جنس أكثر الآخر فليتاُمَلْ. هـ فود: (وإنما لم يجعل الماء مِقيارًا في الربا) أي كأن يكتفوا في المِثَالَةِ بأن يغوص الموضوع فيه أحد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الآخر ويكون هذا قائمًا مقام الوزن. هـ فود: (فقال ولا ينفذ إلخ) قال في شرح العباب وأجيب بأن السبكِ يُمكن تقديمه على

بالجر إجماعاً وكذا المكروه كضبة فضة كبيرة لحاجة وصغيرة ليزينة (لا المباح في الأظهر)؛ لأنه مُعَدٌّ لاستعمال مباح فأشبهه أميعة الدار والأحاديث المُقتضية لوجوب الزكاة وحُرْمَةُ الاستعمال حتى على النساء حملها البيهقي وغيره على أَنَّ الحُلِّيَّ كان مُحَرَّمًا أَوَّلَ الإسلامِ على النساءِ على أنها في أفرادٍ خاصَّةٍ فيَحْتَمَلُ أَنَّ ذلك لإسرافٍ فيها بل هو الظاهر من سياق بعض الأحاديث ولو مات مؤزَّته عن حُلِّيِّ مباح فَمَضَى عليه حولٌ أو أكثر ولم يعلم به لَزِمَهُ زكاته على ما في البحر؛ لأنه لم يَنْوِ إمساكه لاستعمال مباح ورُدُّ بأنَّ المُوافق لما يأتي في

آخِرَ وَلَوْ أَعْلَى أَوْ يُكْسَرُهُ وَيُخْرِجُ خَمْسَةً أَوْ يُخْرِجُ رُبْعَ عَشْرَةٍ مُشَاعًا نِهَايَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ بزيادة. □ فَوُدَّ: (بالجر) إلى قوله ولا نَظَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ هُوَ إِلَى وَلَوْ مَاتَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَحَادِيثُ إِلَى وَلَوْ مَاتَ. □ فَوُدَّ: (بالجر) أَنِّي عَطَفًا عَلَى حُلِّيٍّ لَا بِالرَّفْعِ عَطَفًا عَلَى الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ تَقْيِيدَ الْمُحَرَّمِ حَيْثُ يُدْخِلُ بِالْحُلِّيِّ تَفْصِيلَهُ الْآتِي بِقَوْلِهِ فَمِنْ الْمُحَرَّمِ الْخُ وَلِإِنَّ الْغَيْرَ حَيْثُ يُشْمَلُ أَيْضًا غَيْرَ الْمَكْرُوهِ وَغَيْرَ الْمُبَاحِ وَلَيْسَ مُرَادًا سَم. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا الْمَكْرُوهُ الْخُ) أَيُّ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَيْضًا نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (كَضْبَةٍ فَضَّةٍ الْخُ) قُوَّةُ الْكَلَامِ تَذُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ اسْتِعْمَالِ إِنْاءٍ فِيهِ ضَبَّةٌ مَكْرُوهَةٌ سَم عَلَى الْبُهْجَةِ وَهِيَ تَقْيِيدُ الْكَرَاهَةِ فِي الْجَمِيعِ لَا فِي مَحَلِّ الضَّبَّةِ فَقَطَّ ع ش.

□ فَوُدَّ (سُنِّي): (لَا الْمُبَاحَ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجَائِزُ الَّذِي لَمْ يَتَرَجَّعْ تَرْكُهُ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ وَالْمُنْدُوبَ إِنْ تَصَوَّرَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مُعَدٌّ الْخُ) وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُحَلِّي بَنَاتِهِ وَجَوَارِيَهُ بِالذَّهَبِ وَلَا يُخْرِجُ زَكَاتَهُ وَصَحَّ نَحْوُهُ عَنْ عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَسْنَى وَلِإِعَابٍ.

□ فَوُدَّ: (لِاسْتِعْمَالِ مِبَاحٍ) وَلَوْ اشْتَرَى إِنْاءً لِيَتَّخِذَهُ حُلِيًّا مِبَاحًا فَحَسِبَ وَاضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي طَهْرِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ غَيْرُهُ فَقَبِيَّ حَوْلًا كَذَلِكَ فَهَلْ تَلَزَمَهُ زَكَاتُهُ الْأَقْرَبُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا؛ لِأَنَّهُ مُعَدٌّ لاسْتِعْمَالِ مِبَاحٍ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَاضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ الْخُ أَيُّ أَوْ لاسْتِعْمَالِهِ لِلشَّرْبِ مِنْهُ لِمَرَضٍ أَخْبَرَ مِنَ الثَّقَةِ أَنَّهُ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا هُوَ وَأَمْسَكَه لِأَجْلِهِ أَوْ اتَّخَذَهُ ابْتِدَاءً لِذَلِكَ فَقَوْلُهُ فِي طَهْرِهِ أَيُّ مَثَلًا ه. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهَا الْخُ) أَيُّ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ (وَقَوْلُهُ فِيهَا) أَيُّ فِي تِلْكَ الْأَفْرَادِ. □ فَوُدَّ: (لَزِمَهُ زَكَاتُهُ) كَذَا م ر ه سَم وَكَذَا فِي الرُّوْضِ وَالْعُبَابِ وَأَقْرَأُهَا شَارِحُهُمَا وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَغَيْرِهَا. □ فَوُدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَيُّ فِي الْمَثْنِ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِعَابِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْجَوَاهِرِ وَنَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ

وَقَبِ الْوُجُوبُ فَلَمْ يُحَسَبْ زَمَنُهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِمْكَانِ كَمَا أَنَّ وُضُوءَ الرَّفَاهِيَةِ لَمَّا ائْتَمَرَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْوَقْتِ لَمْ يُعْمَلْ زَمَنٌ فِيهِ لَزُومٌ بَلْ اغْتَبِرَ فِيهِ مُضِيُّ زَمَنِ يَسَعُ فِعْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ فَقَطَّ ه.

□ فَوُدَّ: (بِالْجَزْ) أَنِّي عَطَفًا عَلَى حُلِّيٍّ لَا بِالرَّفْعِ عَطَفًا عَلَى الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ تَقْيِيدَ الْمُحَرَّمِ حَيْثُ يُدْخِلُ بِالْحُلِّيِّ تَفْصِيلَهُ الْآتِي بِقَوْلِهِ فَمِنْ الْمُحَرَّمِ الْخُ وَلِإِنَّ الْغَيْرَ حَيْثُ يُشْمَلُ أَيْضًا غَيْرَ الْمَكْرُوهِ وَغَيْرَ الْمُبَاحِ وَلَيْسَ مُرَادًا.

□ فَوُدَّ (سُنِّي): (لَا الْمُبَاحَ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجَائِزُ الَّذِي لَمْ يَتَرَجَّعْ تَرْكُهُ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ وَالْمُنْدُوبَ إِنْ تَصَوَّرَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (لَزِمَهُ زَكَاتُهُ) كَذَا م ر.

اتَّخَذَ سُورَ بِلَا قَصْدٍ عَدَمٌ وَجُوبُهَا وَبُجَابُ بِمَا يَأْتِي أَنَّ ثُمَّ صَارِقًا قَوِيًّا هُوَ الصَّوْعُ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِعْمَالِ غَالِيًّا وَلَا صَارِفَ هُنَا أَصْلًا وَلَا نَظَرَ لِنَيْتِهِ مُؤَزَّهٍ؛ لِأَنَّهَا انْقَطَعَتْ بِالمَوْتِ وَلَوْ حُلِّيَتْ الكَعْبَةُ مَثَلًا بِتَقْدِيرِ حُزْمٍ كَتَمَلِيقٍ مُحَلَّى فِيهَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ قَطْعًا لِقَدَمِ المَالِكِ الْمُعَيَّنِ مَعَ حُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَنَارَعَ الْأَذْرَعِي فِي صِحَّةِ وَفِيهِ مَعَ حُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَبُجَابُ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ عَيْتُهُ لَا وَصْفُهُ

عَنِ الزَّوْيَانِيِّ وَلَوْلَيْدِهِ احْتِمَالٌ وَجِهٌ فِيهِ إِقَامَةُ لِنَيْتِهِ مُؤَزَّهٍ مُقَامَ نَيْتِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَارَقَ مَا لَوْ اتَّخَذَهُ بِلَا قَصْدٍ شَيْءٌ بِأَنَّ فِي تِلْكَ اتِّخَاذًا دُونَ هَذِهِ وَاتِّخَاذًا مُقَرَّبًا لِلِاسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ عَدَمِهِ وَنَوَازِعَ فِيهِ بِمَا لَا يُجْدِي أَم. هـ فَوَدُ: (هُوَ الصَّوْعُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ هُوَ الْإِتِّخَاذُ أَمَّا قَالِ سَمِ قَوْلُهُ هُوَ الصَّوْعُ يَتَأَمَّلُ أَمَّا عِبَارَةُ البَصْرِيِّ قَوْلُهُ هُوَ الصَّوْعُ الْإِنْفِخَ لَا يَخْلُو عَنْ غَرَابَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِتِّخَاذَ لَا يَنْحَصِرُ فِيهِ بَلْ يَصْدُقُ بِالشِّرَاءِ وَالْإِنْتِهَابِ بَلْ ذَكَرَ الْجَلَالُ الْبَلْقِينِيُّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِتِّخَاذِ مَا نَصَّهُ وَفِي الْإِسْتِذْكَارِ لِلدَّارِمِيِّ قَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمِيرَاثِ وَالشِّرَاءِ الْإِنْفِخَ فَجَعَلَ مَسْأَلَةَ الْمِيرَاثِ مِنْ صُورِ الْإِتِّخَاذِ فَمُقْتَضَاهُ عَدَمٌ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَمَضَى حَوْلَ فَلَعَلَّ مَا فِي الْبَحْرِ مُفْرَعٌ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ فِي مَسْأَلَةِ الْإِتِّخَاذِ أَم. هـ وَقَدْ ذَمَّنَا أَنَّ مَا فِي الْبَحْرِ اتَّفَقَ الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى اعْتِمَادِهِ فَقَوْلُهُ فَلَعَلَّ الْإِنْفِخَ الْمُخَالَفَ لِذَلِكَ الْإِتِّفَاقِ فِي قُوَّةِ خَرْقِ الْإِجْمَاعِ. هـ فَوَدُ: (وَلَا صَارِفَ هُنَا الْإِنْفِخَ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ لَا يَتَأْتِي اقْتِضَاءُ الصَّوْعِ الْإِسْتِعْمَالَ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ سَمِ قَوْلُهُ اقْتِضَاءُ الصَّوْعِ وَلَعَلَّهُ حَقُّهُ اقْتِضَاءُ الْإِزْثِ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ حُلِّيَتْ الْإِنْفِخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَلَوْ حُلِّيَ الْمَسَاجِدُ أَوْ الْكَعْبَةُ أَوْ قَنَادِيلُهَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ حُرِّمَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْمُضْطَحِّفِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُثَقَّلْ عَنِ السَّلَفِ فَهُوَ بِذَعَةٍ وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ إِلَّا مَا اسْتَبَيَّ بِخِلَافِ كُشُورَةِ الْكَعْبَةِ بِالْحَرِيرِ فَيَزَكِّي ذَلِكَ إِلَّا إِنْ جُعِلَ وَفَقًا عَلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُزَكِّي لِإِدْمَامِ الْمَالِكِ الْمُعَيَّنِ وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا أَنَّ مَحَلَّ صِحَّةٍ وَفِيهِ إِذَا حُلَّ اسْتِعْمَالُهُ بِأَنِ احْتِيجَ إِلَيْهِ وَلَا قَوْفُفُ الْمُحَرَّمِ بِاطِلٍ وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ وَقْفَهُ لَيْسَ عَلَى التَّحْلِي كَمَا تَوَهَّمُ فَإِنَّهُ بِاطِلٌ كَالْوَقْفِ عَلَى تَزْوِيقِ الْمَسْجِدِ وَنَفْسِهِ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ وَقَضِيَّةٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةٍ وَفِيهِ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَذْرَعِيُّ نَفْلًا لَهُ عَنِ الْيَمْرَانِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَمَّا فِي الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ عَمَّ قَوْلُهُ مَرَّرَ وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِنِّي حِينَئِذٍ حَصَلْتُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ وَلَا فَهُوَ كَغَيْرِ الْمُحَلَّى أَم. هـ فَوَدُ: (مَثَلًا) إِنِّي أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ مَشْهَدٌ عُيَابٌ. هـ فَوَدُ: (حُرْمٌ) إِنِّي فَيَزَكِّي رَوْضٌ وَعُيَابٌ. هـ فَوَدُ: (كَتَمَلِيقٍ مُحَلَّى) إِنِّي يَثَلُّ تَغْلِيقِي قَنْدِيلٍ.

هـ فَوَدُ: (فَإِنْ وَقَفَ) إِنِّي نَحَرْتُ قَنَادِيلَ التَّقْدِيرِ أَوْ الْمُحَلَّاةَ بِهِ أَسْنَى وَإِيْعَابٌ. هـ فَوَدُ: (بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ) إِنِّي مِنَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا. هـ فَوَدُ: (هَيْتُهُ الْإِنْفِخَ) إِنِّي عَيْنُ الْمُحَلَّى (لَا وَصْفُهُ) الَّذِي هُوَ الْإِسْتِعْمَالُ.

هـ فَوَدُ: (وَيُجَابُ الْإِنْفِخَ) فِي شَرْحِ الْعُيَابِ وَفَارَقَ مَا لَوْ اتَّخَذَهُ بِلَا قَصْدٍ شَيْءٌ بِأَنَّ فِي تِلْكَ اتِّخَاذًا دُونَ هَذِهِ وَاتِّخَاذًا مُقَرَّبًا لِلِاسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ عَدَمِهِ وَنَوَازِعَ فِيهِ بِمَا لَا يُجْدِي أَم. هـ فَوَدُ: (هُوَ الصَّوْعُ الْإِنْفِخَ) يَتَأَمَّلُ. هـ فَوَدُ: (وَلَا صَارِفَ هُنَا أَصْلًا) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي اقْتِضَاءُ الصَّوْعِ الْإِسْتِعْمَالَ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ. هـ فَوَدُ: (وَيُجَابُ الْإِنْفِخَ) فِي شَرْحِ الْعُيَابِ وَجُوبُهُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا حُلَّ اسْتِعْمَالُهُ بِأَنِ احْتِيجَ إِلَيْهِ وَمَنْ

فَصَحَّ وَقْفُهُ نَظَرًا لَدَلِّكَ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقْفُ عَيْنِهِ عَلَى نَحْوِ مَسْجِدٍ أَحْتَاجُ إِلَيْهَا لَا لِلتَّزْيِينِ بِهِ أَمَّا وَقْفُهُ عَلَى تَحْلِيَّتِهِ بِهِ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَصُرُ حِلُّهُ. (وَمِنْ النِّقْدِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ) (الْمُحْرَمِ الْإِنَاءُ) كَمِيلٍ وَلَوْ لَا مَرَأَةً إِلَّا لِبَجَائِ عَيْنٍ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ وَذُكِرَ هُنَا لِبُضْرُورَةِ التَّقْسِيمِ وَبَيَانِ الزَّكَاةِ فِيهِ فَلَا تَكَرَّارَ (وَالسُّوَانِ) بِكَسْرِ السِّينِ أَكْثَرُ مِنْ ضَمِّهَا (وَالْخُلُخَالُ) بِفَتْحِ الْخَاءِ وَسَائِرُ حُلِيِّ النِّسَاءِ

• فَوَدَّ: (فَصَحَّ وَقْفُهُ) أَيِ وَقْفُ الْمُحَلَّى كِإِنَاءٍ وَنَحْوِهِ. • فَوَدَّ: (نَظَرًا لَدَلِّكَ) أَيِ لِقَصْدِ الْعَيْنِ كَزُدِّي وَقَوْلُهُ هُوَ الْإِسْتِعْمَالُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى هُوَ التَّحْلِيَةُ. • فَوَدَّ: (أَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْخُ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا فِي نَحْوِ تَضْيِيبِ مُبَاحٍ بِهَا لِنَحْوِ جِذْعِهِ وَبَابِهِ لَا فِي صَرْفِهِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَوْقُوفِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَحْلِيَةِ الْمَسْجِدِ نَفْسِهِ دُونَ وَقْفِ الْقَنَادِيلِ عَلَيْهِ ع. ش. عِبَارَةُ الْكَزُدِّي قَوْلُهُ أَحْتَاجُ إِلَيْهَا أَيِ أَحْتَاجُ الْمَسْجِدَ إِلَى عَيْنِ الْمُحَلَّى بِنَحْوِ إِجَازَتِهَا لَهُ لِتَحْصِيلِ مَصَالِحِهِ وَقَوْلُهُ عَلَى تَحْلِيَّتِهِ بِهِ أَيِ بِالْمُحَلَّى كَقَنْدِيلٍ وَنَحْوِهِ اه. وَقَوْلُهُ بِنَحْوِ إِجَازَتِهَا لَهُ الْخُ فِيهِ وَقْفَةٌ فَإِنَّ هَذِهِ الْإِجَارَةَ فَائِدَةٌ غَيْرُ جَائِزَةٍ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ بِنَحْوِ التَّسْرِيجِ فِيهَا. وَقَوْلُهُ: (أَيِ بِالْمُحَلَّى الْخُ) أَيِ: أَوْ بِالنَّقْدِ نَفْسِهِ.

• فَوَدَّ: (فَبَاطِلٌ) أَيِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكٍ وَاقِفِهِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ إِنْ عَلِمَ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ الَّتِي أَمْرُهَا لِيَبْتَ الْمَالِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لَا يَنْتَصُرُ حِلُّهُ) قَدْ يُنْتَعَى بِأَنَّ التَّحْلِيَةَ تَشْمَلُ التَّضْيِيبَ وَيَنْتَصُرُ إِبَاحَتُهُ بِلَا كَرَاهَةٍ كَمَا فِي تَضْيِيبِ نَحْوِ جِذْعِهِ وَبَابِهِ بِضَيْةٍ صَغِيرَةٍ لِحَاجَةٍ سَمِ فِيهِ أَنْ كَلَامَ الشَّارِحِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِهِ فِي التَّحْلِيَةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. • فَوَدَّ: (كَمِيلٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَذُكِرَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (كَمِيلٍ الْخُ) وَمَا تَتَّخِذُ الْمَرْأَةُ مِنْ تَصَاوِيرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَرَامٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ نِهَائَةً وَإِعَابًا قَالَ ع. ش. أَيِ حَيْثُ كَانَ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ يَمِيشُ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ بِخِلَافِ الشَّجَرِ وَحَيَوَانٍ مَقْطُوعِ الرَّاسِ مَثَلًا فَلَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا فَتَجِبُ زَكَاتُهُ كَمَا مَرَّ فِي الضَّيِّةِ الْكَبِيرَةِ لِحَاجَةٍ اه. • فَوَدَّ: (إِلَّا لِبَجَائِ عَيْنٍ الْخُ) أَيِ فَهُوَ مُبَاحٌ لِلْبُضْرُورَةِ وَيَجِبُ كَسْرُهُ بَعْدَ زَوَالِهَا لِأَنَّ مَا أُبِيحَ لِلْبُضْرُورَةِ يُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا شَيْخُنَا وَلَوْ قِيلَ بِجَوَازِ إِمْسَاكِهِ لِاحْتِمَالِ طُرُؤِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ بَعْدَ لَمْ يَبْعُدُ لِأَنَّهُ يُتَقَرَّرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِي الْإِتِّدَاءِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (تَوَقَّفَ عَلَيْهِ) أَيِ وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ نِهَائَةً قَالَ ع. ش. أَيِ أَمَّا إِذَا قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ كَانَ الذَّهَبُ أَصْلَحَ اه. • فَوَدَّ: (وَذُكِرَ هُنَا) أَيِ الْإِنَاءُ مَعَ بَيَانِ حُرْمَتِهِ أَوَّلَ الْكِتَابِ سَمِ. • فَوَدَّ: (بِكَسْرِ السِّينِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَلَا زَكَاةَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ.

زَعَمَ صِحَّتَهُ عَلَى التَّحْلِيِّ فَقَدْ وَهَمَ إِذْ هُوَ حَيْثُ يُدْرِكُ الْقَرْفَ عَلَى تَزْوِيقِ الْمَسْجِدِ وَنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ وَقَضِيَّةٌ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةِ وَقْفِهِ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَذْرَعِيُّ نَاقِلًا لَهُ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ اه. • فَوَدَّ: (أَحْتَاجُ إِلَيْهَا) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا فِي نَحْوِ تَضْيِيبِ مُبَاحٍ بِهَا لِنَحْوِ جِذْعِهِ وَبَابِهِ لَا فِي صَرْفِهِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَوْقُوفِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فَبَاطِلٌ) أَيِ مَعَ بَيَانِ حُرْمَتِهِ أَوَّلَ الْكِتَابِ. • فَوَدَّ: (لَا يَنْتَصُرُ حِلُّهُ) قَدْ يُنْتَعَى بِأَنَّ التَّحْلِيَةَ تَشْمَلُ التَّضْيِيبَ وَيَنْتَصُرُ إِبَاحَتُهُ بِلَا كَرَاهَةٍ كَمَا فِي تَضْيِيبِ نَحْوِ جِذْعِهِ وَبَابِهِ بِضَيْةٍ صَغِيرَةٍ لِحَاجَةٍ.

(للْبَسِ الرَّجُلِ) بَأَنْ قَصَدَ ذَلِكَ بِاتِّخَاذِهِمَا فَهُمَا مُحْرَمَانِ بِالْقَصْدِ فَالْبَسُ أَوَّلَى وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ خُشُوعٌ لَا تَلِيْقُ بِشَهَامَةِ الرَّجُلِ بِخِلَافِ اتِّخَاذِهِمَا لِلْبَسِ امْرَأَةً أَوْ صَبِيٍّ وَالْخُشْيُ كَرَجُلٍ فِي حُلِيِّ النِّسَاءِ وَكَامْرَأَةٍ فِي حُلِيِّ الرِّجَالِ أَخَذًا بِالْأَسْوَأِ (فَلَوْ اتَّخَذَ) الرَّجُلُ (سِوَاوَا) بِلا قَصْدٍ (لِلْبَسِ) أَوْ غَيْرِهِ (أَوْ قَصْدَ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ) بِلا كَرَاهَةٍ (فَلَا زَكَاةَ) فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى بِالصِّيَاغَةِ بَطْلُ تَهَيُّؤِهِ لِلإِخْرَاجِ الْمُلْحِقِ لَهُ بِالنَّامِيَّاتِ إِذِ الْقَصْدُ بِهَا الِاسْتِعْمَالُ غَالِيًا مَعَ إِفْضَائِهَا إِلَيْهِ غَالِيًا فَلَا تُرَدُّ السَّبَائِكُ وَفِي الثَّانِيَةِ يُشَبِّهُ مَا مَرَّ فِي الْمَوَاشِيِّ الْعَوَائِلَ وَقَضِيَّةَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْوِيَ بِذَلِكَ التَّجَارَةَ وَأَنْ لَا وَحِينَئِذٍ فَيُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فَيَمْنُنُ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِيُؤَجِّزَهَا بِقَصْدِ التَّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِمَا يَأْتِي أَنَّ التَّجَارَةَ فِي النِّقْدِ ضَعِيفَةٌ نَادِرَةٌ فَلَمْ يُؤَثِّرْ قَصْدُهَا مَعَ وُجُودِ صُورَةِ الْحُلِيِّ الْجَائِزِ الْمُتَنَافِي لَهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بِلا قَصْدٍ مَا إِذَا قَصَدَ اتِّخَاذَهُ كَثْرًا فَيُزَكَّى وَإِنْ لَمْ يَحْرُمِ الْاِتِّخَاذُ فِي غَيْرِ الْإِنَاءِ وَلَوْ قَصَدَ مُبَاخَا ثُمَّ غَيَّرَهُ لِمُحْرَمٍ أَوْ عَكْسَهُ تَغَيَّرَ

• قَوْلُهُ: (وَكَامْرَأَةٍ فِي حُلِيِّ الرِّجَالِ) أَيُّ كَالَةِ الْحَرْبِ الْمُحَلَّاةِ سَم. • قَوْلُهُ: (بِالْأَسْوَأِ) أَيُّ الْأَخْوَطِ مُعْنًى.

• قَوْلُهُ (سَبِيٍّ): (فَلَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ سِوَاوَا) أَيُّ مَثَلًا وَلَوْ اتَّخَذَهُ لَاسْتِعْمَالٍ مُحْرَمٍ فَاسْتَعْمَلَهُ فِي الْمُبَاحِ فِي وَقْتٍ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ عَكِيسَ فَقَبِي الرُّجُوبِ اِحْتِمَالًا أَوْ جِهَتُهُمَا عَدَمُهُ نَظَرًا لِقَصْدِ الْاِتِّدَاءِ فَإِنْ طَرَأَ عَلَى ذَلِكَ قَصْدٌ مُحْرَمٌ اِبْتَدَأَ حَوْلًا مِنْ وَقْتِهِ وَلَوْ اتَّخَذَهُ لَهَا وَجَبَتْ قَطْعًا وَفِيهِ اِحْتِمَالٌ شَرْحُ م ر ه سَم وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (بِلا كَرَاهَةٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَكْرُوهِ كَالْقَضْبَةِ الْكَبِيرَةِ لِحَاجَةِ وَالصَّغِيرَةِ لِزِينَتِهِ سَم. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) هِيَ قَوْلُهُ بِلا قَصْدٍ. • وَقَوْلُهُ: (وَفِي الثَّانِيَةِ) هِيَ قَوْلُهُ أَوْ قَصْدَ الْإِنْفَاقِ ش.

• قَوْلُهُ: (إِذَا الْقَصْدُ بِهَا) أَيُّ بِالصِّيَاغَةِ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ الْإِجَارَةِ. • قَوْلُهُ: (الْمُتَنَافِي لَهَا) أَيُّ لِلتَّجَارَةِ. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَنْعِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ بِلا قَصْدٍ) أَيُّ إِلَى آخِرِهِ. • قَوْلُهُ: (مَا إِذَا قَصَدَ اتَّخَاذَهُ كَثْرًا) أَيُّ بَأَنْ اتَّخَذَهُ لِيُدْخِرَهُ وَلَا يَسْتَعْمِلَهُ لَا فِي مُحْرَمٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ كَمَا لَوْ اُدْخَرَهُ لِيَبْعَهُ عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى ثَمَنِهِ وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَصَدَ الْإِنْفَاقَ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ وَكُلَّمَا قَصَدَ الْمَالِكُ بِالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ الِاسْتِعْمَالُ الْمَوْجِبُ لِلزَّكَاةِ بَأَنْ قَصَدَ بِهِ اسْتِعْمَالًا مُحْرَمًا أَوْ مَكْرُوهًا اِبْتَدَأَ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ قَصْدِهِ وَكُلَّمَا غَيَّرَهُ إِلَى الْمُسْقِطِ لَهَا بَأَنْ قَصَدَ بِهِ اسْتِعْمَالًا مُحْرَمًا

• قَوْلُهُ: (وَكَامْرَأَةٍ فِي حُلِيِّ الرِّجَالِ) أَيُّ كَالَةِ الْحَرْبِ الْمُحَلَّاةِ. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ سِوَاوَا) الْإِنْفَاقَ وَلَوْ اتَّخَذَهُ لَاسْتِعْمَالٍ مُحْرَمٍ فَاسْتَعْمَلَهُ فِي الْمُبَاحِ فِي وَقْتٍ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ عَكِيسَ فَقَبِي الرُّجُوبِ اِحْتِمَالًا أَوْ جِهَتُهُمَا عَدَمُهُ نَظَرًا لِقَصْدِ الْاِتِّدَاءِ فَإِنْ طَرَأَ عَلَى ذَلِكَ قَصْدٌ مُحْرَمٌ اِبْتَدَأَ حَوْلًا مِنْ وَقْتِهِ وَلَوْ اتَّخَذَهُ لَهَا وَجَبَتْ قَطْعًا وَفِيهِ اِحْتِمَالٌ شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (بِلا كَرَاهَةٍ) احْتَرَزَ عَنِ الْمَكْرُوهِ كَالْقَضْبَةِ الْكَبِيرَةِ لِحَاجَةِ أَوْ الصَّغِيرَةِ لِزِينَتِهِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا الْقَصْدُ بِهَا) أَيُّ الصِّيَاغَةِ الِاسْتِعْمَالُ أَيُّ وَالِاسْتِعْمَالُ صَادِقٌ بِالْمُبَاحِ كَاسْتِعْمَالِ النِّسَاءِ وَلَوْ اشْتَرَى إِنَاءً لِيَتَّخِذَهُ حُلِيًّا مُبَاخًا فَحَبَسَ وَاضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي طَهْرِهِ وَلَمْ يُمْكِنْ غَيْرُهُ فَبَقِيَ

الحكم ولو قصد إعازته لمن له استعماله لم يجب جزئاً (وكذا لو انكسر الخلي المباح فقلبه (وقصد إصلاحه) فلا زكاة فيه في الأصح وإن دام أحوالاً يدوام صورة الخلي مع قصد إصلاحه هذا إن توقف استعماله على الإصلاح بنحو إحام ولم يحتج لصوغ جديد فإن لم يتوقف عليه فلا أثر للكسر قطعاً وإن احتاج لصوغ جديد ومضى حول بعد علمه بتكسره

أو مكروها ثم غير قصده إلى مباح انقطع الحول اهـ . فؤد: (لمن له استعماله) أي بلا كراهة .
 هـ فؤد: (المباح) إلى قوله كما في أصل الروضة في النهاية والمفني والإيعاب وشرحي المنهج والروض إلا قوله ومضى حول بعد علمه . هـ فؤد: (فقلبه إلخ) عبارة النهاية والأسنى وشرح المقاب وقصد إصلاحه عند علمه بانكساره ثم قالوا وشمل كلامه ما لو لم يعلم بانكساره إلا بعد حول أو أكثر فقصد إصلاحه فإنه لا زكاة فيه أيضاً كما في الوسيط ؛ لأن القصد يبين أنه كان مرصداً له فلو علم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته ، فإن قصد بعده إصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اهـ سم وقوله أي الأسنى فالظاهر إلخ يؤيد أو يعين قول الروض بعد وكلما قصد الموجب ابتداء الحول وكلما غيره إلى المسقط انقطع انتهى اهـ . هـ فؤد: (فلا زكاة فيه إلخ) أي وإن كان علمه بذلك بعد أحوال كما نقله شيخ الإسلام في شرحي البهجة والروض والتملي في نهايته والشارح في الإيعاب وغيرهم اهـ كزدي على بأفضل أي خلافاً لما يفيد صنيح الشارح . هـ فؤد: (ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في المقاب وعبارة وإن احتاج للإصلاح بسبك وصوغ عاد زكواً وحوله من انكساره اهـ . وقضيته أنه لا فرق بين العلم وغيره سم أقول: ويصرح بذلك المفهوم قول باعشن في شرح بأفضل ما نصه أي فإن لم يعلم بانكساره فلا زكاة مطلقاً اهـ أي سواء احتاج إصلاحه إلى سبك وصوغ أم لا وباتي عن الكزدي على بأفضل مثله .

حولاً كذلك فهل تلزمه زكاته الأقرب كما قاله الأزرعي لا ؛ لأنه معد لاستعمال مباح شرع م ر .
 هـ فؤد في (سني): (وقصد إصلاحه) قال في شرح الروض عند علمه بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريره له أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقصد إصلاحه لا زكاة أيضاً ؛ لأن القصد يبين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فإن قصد بعده إصلاحه فالظاهر أنه لا وجوب في المستقبل اهـ ويؤيد أو يعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كما بيناه . هـ فؤد: (ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في المقاب وعبارة وإن احتاج للإصلاح بسبك وصوغ عاد زكواً وحوله من انكساره اهـ . وقضيته أنه لا فرق بين العلم وغيره وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الخلي المباح فإنه لا زكاة فيه وإن دارت عليه أحوال إن قصد عند علمه بانكساره إصلاحه إلخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريره له أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقصد إصلاحه لا زكاة

زَكِّي قَطْعًا وَانْقَعَدَ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ الْكَسْرِ وَخَرَجَ يَقْصِدُ إِصْلَاحَهُ مَا إِذَا قَصَدَ كَثْرَتَهُ أَوْ جَمْلَهُ نَحْوَ تَبِيرٍ فَيَزَكِّي قَطْعًا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ لِلِاسْتِعْمَالِ وَصَحِّحَ فِي الْكَبِيرِ فِي مَوْضِعٍ عَدَمَ وَجوبِهَا وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَيُعْتَبَرُ فِيهَا صَنْعَتُهُ مُحَرَّمَةٌ وَزَنُّهُ دُونَ قِيَمَتِهِ الزَّائِدَةِ بِسَبَبِ الصَّنْعَةِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةُ الْإِزَالَةِ فَلَا احْتِرَامَ لَهَا وَفِيهَا صَنْعَتُهُ مُبَاحَةٌ كِلَاهُمَا لِتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِقِيَمَتِهِ الْغَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهَا بِهَيْئَتِهَا

• فَوَدَّ: (زَكِّي قَطْعًا) أَيِ وَإِنْ قَصَدَ صَوَّغَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ سَم. • فَوَدَّ: (مَا إِذَا قَصَدَ الْخُ) وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ الْخُ) مَفْرُوضَانِ فِيهِمَا إِذَا تَوَقَّعَ اسْتِعْمَالُ الْمُتَكَبِّرِ إِلَى الْإِصْلَاحِ وَالْآنَ فَلَا زَكَاةَ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ آتِفًا. • فَوَدَّ: (مَا إِذَا قَصَدَ كَثْرَتَهُ الْخُ) أَيِ وَلَوْ مَعَ قَصْدِ الْإِصْلَاحِ نِهَآيَةً وَشَرْحُ بَافْضِلٍ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ تَبِيرٍ) أَيِ كَالدَّرَاهِمِ أَسْنَى وَنِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا) أَيِ وَقَدْ عَلِمَ بِانْكِسَارِهِ وَالْآنَ فَلَا زَكَاةَ مُطْلَقًا أَهْ كُرْدِي عَلَى بَافْضِلٍ. • فَوَدَّ: (وَيُعْتَبَرُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَيْخُنَا تَلْبِيَةً حَيْثُ أَوْجَبْنَا الزَّكَاةَ فِي الْحُلِيِّ وَاخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُ وَوَزَنُهُ فَالْعَبْرَةُ بِقِيَمَتِهِ لَا وَزَنِهِ بِخِلَافِ الْمُحَرَّمِ لِعَيْنِهِ كَالْأَوَانِي فَالْعَبْرَةُ بِوَزَنِهِ لَا قِيَمَتِهِ فَلَوْ كَانَ لَهُ حُلِيٌّ وَوَزَنُهُ مِائَتًا يَزْهَمُ وَقِيَمَتُهُ ثَلَاثُمِائَةٍ تَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ رُبْعَ عَشْرِهِ مَشَاعًا ثُمَّ يَبِيعَهُ السَّاعِي بِغَيْرِ جَنْبِهِ وَيُفَرِّقَ ثَمَنَهُ عَلَى الْمُسْتَحْقِّينَ أَوْ يُخْرِجَ خَمْسَةَ مِصْوَغَةٍ أَوْ كَخَاتَمٍ قِيَمَتُهَا سَبْعَةٌ وَنِصْفٌ نَقْدًا وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهُ لِيُعْطِيَ مِنْهُ خَمْسَةُ مُكْسَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُسْتَحْقِّينَ أَوْ كَانَ لَهُ إِنَاءٌ كَذَلِكَ تَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ خَمْسَةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ يَكْسِرَهُ وَيُخْرِجَ خَمْسَةً أَوْ يُخْرِجَ رُبْعَ عَشْرِهِ مَشَاعًا أَه. وَزَادَ فِي الْأَسْنَى فِي الْأَوَّلِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُ سَبْعَةٍ وَنِصْفٍ نَقْدًا أَه وَاعْتَمَدَهُ ش وَالْكُرْدِيُّ وَفِي الْعُبَابِ مِثْلُ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ جَيِّدَةً تُسَاوِي لِحَبْوَةِ سَبْكِيهَا وَلَيْسَ بِسَبْعَةِ دَرَاهِمٍ وَنِصْفًا لَمْ يَجُزْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَبِقِيَمَتِهِ وَقَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ سَبْعَةَ دَرَاهِمٍ وَنِصْفًا؛ لِأَنَّهُ رَبَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفُقَرَاءَ مَلَكَوْا قَدْرَ الْفَرَضِ أَه. • فَوَدَّ: (فِيهِمَا صَنْعَتُهُ مُحَرَّمَةٌ) أَيِ كَالْإِنَاءِ وَالْحُلِيِّ الَّذِي لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَفِيهِمَا صَنْعَتُهُ مُبَاحَةٌ) أَيِ كَمَا تَكُونُ وَمَكْسُورٍ لَمْ يَتَوَّ إِصْلَاحَهُ عُبَابٌ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ كَالْحُلِيِّ الَّذِي يَجِلُّ لِبَعْضِ النَّاسِ أَه.

(تَبَيَّنَ): قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ كُلِّ حُلِيٍّ حُرْمٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ كَلَانِ الْتَقْدِيرِ يَجِلُّ كَسْرُهُ وَلَا ضَمَانٌ فِيهِ بِخِلَافِ مَا حُلَّ لِأَحَدِهِمَا يَحْرُمُ كَسْرُهُ وَيَضْمَنُ صَنْعَتُهُ اتِّفَاقًا لِإِمْكَانِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لِإِعَابِ وَأَسْنَى وَمُغْنِي.

أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ يَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ مُرْصَدًا لَهُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْوَسِيطِ فَلَوْ عَلِمَ انْكِسَارَهُ وَلَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ حَتَّى مَضَى عَامٌ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ فَإِنْ قَصَدَ بَعْدَهُ إِصْلَاحَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا وَجُوبَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَه وَقَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ الْخُ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الرُّوضِ بَعْدَ وَكُلَّمَا قَصَدَ الْمَوْجِبُ أَيِ كَانَ قَصْدَ بِالْحُلِيِّ اسْتِعْمَالًا مُحَرَّمًا أَوْ مَكْرُوهًا ابْتَدَأَ الْحَوْلَ وَكُلَّمَا غَيَّرَهُ إِلَى الْمُسْقِطِ أَيِ كَانَ غَيْرَ قَصْدَ الْإِسْتِعْمَالِ الْمُحَرَّمِ أَوْ الْمَكْرُوهِ إِلَى الْمُبَاحِ انْقَطَعَ أَيِ الْحَوْلُ أَه. • فَوَدَّ: (زَكِّي قَطْعًا) أَيِ وَإِنْ قَصَدَ صَوَّغَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ.

الموجودة حينئذ. (ويحرم على الرجل) والخُنْثَى (حُلْيُ الدَّهَبِ) ولو في آلة الحرب للخبير الصحيح إلا إن صِدْيَ بحيث لا يَتَبَيَّنُ كما نقله في المجموع عن جميع وأقرهم ويؤجّه بزوال الخِيَلَاءِ عنه حينئذٍ نظير ما مرّ في إناء نقد صِدْيٍ أو عُشِي (لا الألف) لِمَنْ زال أَنْفُهُ وإنْ أَمَكَّنْ من فِضَّةٍ؛ لأنّه لا يصدأ غالباً ولا يفسد المنبت ولما صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ به من جعله فِضَّةً فَأَتَتْ

❦ قول (سبي): (ويحرم على الرجل إلخ) هذا التفصيل كُلُّهُ مفروض في الرجل والخُنْثَى كما ترى فَمَفْهُومُهُ جَوَازُ نَحْوِ الْأَصْبُعِ وَالْيَدِ وَالْأُتْمَلَتَيْنِ لِلْمَرْأَةِ وَيُدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ عَلَّلُوا امْتِنَاعَ ذَلِكَ بِتَمَحُّضِهِ لِلزَّيْنَةِ وَالزَّيْنَةُ غَيْرُ مُتَمَنِّعَةٍ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ بَلْ هِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهَا وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ بِخِلَافِهِ لَكِنْ خَالَفَ م ر فِي ذَلِكَ سَم وَمَالَع ش أَيْضًا إِلَى الْجَوَازِ كَمَا يَأْتِي لَكِنْ نَقَلَ الْبَحْرِيُّ عَنْ جَمْعٍ خِلَافَهُ عِبَارَتَهُ وَقَضَيْتُهُ أَيْ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا اتِّخَاذُ أَصْبُعٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَيَتَّبِعِي التَّحْرِيمَ زِيَادِي وَجَفِي وَقَلْبِي وَيَزَامَوِي اهـ ووافقهم الشيخ باعثن فقال وَيَحْرُمُ عَلَى رَجُلٍ وَأَتَى أَصْبُعٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ اهـ. ❦ قوله: (والخُنْثَى) إلى قول المشي ويحل في النهاية إِنْ قَوْلُهُ فِاطِلَاقٌ إِلَى وَيَحْتَ وَقَوْلُهُ وَالتَّطْرِيفُ بِالْحَرِيرِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِنْ قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَيَحْتَ.

❦ قوله: (والخُنْثَى) أي ولو اتَّصَحَّ بِالْأَنُوثَةِ وَقَدْ مَضَى حَوْلُ أَوْ أَكْثَرُ فَيَتَّبِعِي وَجُوبُ الزَّكَاةِ لِأَنَّهُ فِي مَدَّةِ الْخُنُوثَةِ مَمْنُوعٌ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فَأَشْبَهَ الْأَوَانِي إِذَا اتَّخَذَتْ عَلَى وَجْهِ مُحْرَمٍ ش. ❦ قوله: (إلا إن صِدْيَ إلخ) عبارة الْعَبَابِ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ مَا لَمْ يَصْدَأْ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَمَرَّ أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا حَالَ لَوْنُهُ وَذَهَبَ حُسْنُهُ يُلْتَحَقُّ بِالذَّهَبِ إِذَا صِدْيٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْبُزْدَجِيُّ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ وَفِيهِ نَظَرٌ انْتَهَتْ اهـ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَفِيهِ نَظَرٌ مُعْتَمَدٌ وَجْهُهُ أَنَّهُ ذَهَبٌ دَانًا وَهَيْئَةً بِخِلَافِ مَا صِدْيٌ فَإِنَّ صَدَاهُ يَمْتَنِعُ صِفَةَ الذَّهَبِ عَنْهُ اهـ. ❦ قوله: (بحيث لا يَتَبَيَّنُ) أي فلا حُرْمَةَ لَكِنْ يَتَّبِعِي كَرَاهَتَهُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ ثُمَّ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي النِّسَاءِ حُرْمٌ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِهِنَ وَالْأَفْلَاحُ ش. ❦ قوله: (أو عُشِي) رُبَّمَا يُفْهَمُ تَغْيِيرُهُمُ بِالتَّغْيِيشِ أَنَّهُ لَوْ عَطِيَ بَنَحْوِ طِينٍ أَوْ خِرْقَةٍ حَلٍّ وَعَلَيْهِ فَهَوَ كَالْحَرِيرِ لَكِنَّهُمْ لَمْ يُشِيرُوا لِذَلِكَ بِاعْثَنِ أَقُولُ: يَمْتَنِعُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِفْهَامِ تَغْيِيدُهُمُ التَّغْيِيشَ بِكُونِهَا بَنَحْوِ نُحَاسٍ عِبَارَةُ شَرْحِ بَاقِضِلِ أَمَّا إِنْ أِنَاءَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا عُشِيَ بِنُحَاسٍ أَوْ نَحْوِهِ بِحَيْثُ سَتَرَهُ فَإِنَّهُ يَحِلُّ اهـ.

❦ قوله في (سبي): (ويحرم على الرجل إلخ) هذا التفصيل كُلُّهُ مفروض في الرجل والخُنْثَى كما ترى فَمَفْهُومُهُ جَوَازُ نَحْوِ الْأَصْبُعِ وَالْيَدِ وَالْأُتْمَلَتَيْنِ لِلْمَرْأَةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ عَلَّلُوا امْتِنَاعَ ذَلِكَ بِتَمَحُّضِهِ لِلزَّيْنَةِ وَالزَّيْنَةُ غَيْرُ مُتَمَنِّعَةٍ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ بَلْ هِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهَا وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ بِخِلَافِهِ لَكِنْ خَالَفَ م ر فِي ذَلِكَ. ❦ قوله: (إلا إن صِدْيَ) عبارة الْعَبَابِ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ مَا لَمْ يَصْدَأْ اهـ وَمَرَّ أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا حَالَ لَوْنُهُ وَذَهَبَ حُسْنُهُ يُلْتَحَقُّ بِالذَّهَبِ إِذَا صِدْيٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْبُزْدَجِيُّ كَمَا نَقَلَ فِي الْخَادِمِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ وَفِيهِ نَظَرٌ شَرْحِ م ر. ❦ قوله: (لا الألف إلخ) عبارة الْعَبَابِ لَا كِتَابِيلِ مُبَانِ أَتَفٍ وَأُتْمَلَةٌ وَلَوْ مِنْ كُلِّ الْأَصَابِعِ وَأَسْنَانٍ أَوْ لِسْدُهَا إِنْ تَقَلَّقَتْ وَلَا

عليه (والأثملة) بثلاث أوله وثانيه فهي تسع أفصحها وأشهرها فتح ثم ضم (والسن) وإن تعدد فأولى شذها به عند تحريكها وذلك قياسا على الأنف وكل ما جاز له بالذهب فهو بالفضة أجوز (لا الأصبع) أو البذل وأكثر من أثملة من أصبع فلا يجوز من ذهب وكذا فضة؛ لأنها لا تعمل فتتمحض للزينة بخلاف الأثملة وأخذ منه الأذرعى أن ما تحتها لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه أن الزائدة إن عملت حلت وإلا فلا إطلاق الزكشي المنع

❦ قول (سني): (إلا الأثف والأثملة والسن) أي فيجوز له اتخاذ ذلك من الذهب ولا زكاة فيه وإن أمكن نزع ورده كما اقتضاه كلام الماوردي نهاية ومغني وإيعاب قال ع ش ويؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذ؛ لأنه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة ويتبعني أن مثل الأثف العين إذا قُلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه. ❦ فود: (هالبا) أي إذا كان خالصا نهاية ومغني.

❦ قول (سني): (والأثملة) أي ولو لكل أصبع والأنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل نهاية ومغني وإيعاب وأسنى وهذا صريح في دخول أثملة الإبهام فما في حاشية شينغا على الغزي مما نصه ولو قُطعت أثملته جاز اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع ما عدا الإبهام اه لعله من تحريف التايخ أو سبق قلم نشأ من انتقال نظره عن الجملة الأولى إلى الجملة الثانية المشتملة على الاستثناء في كلامهم المذكور فليراجع. ❦ فود: (أفصحها وأشهرها إلخ) قال الدميري أصحها فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهر في غيرها اه عبارة المختار الأثملة بفتح الهمزة والميم أيضا وقد يضم أولها وأما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي في المغرب انتهى اه ع ش. ❦ فود: (وإن تعدد) أي بل وإن كان بدلا لجميع الأسنان ع ش. ❦ فود: (وذلك) أي جواز اتخاذ الأثملة والسن من الذهب. ❦ فود: (أجوز) أي أولى نهاية ومغني.

❦ قول (سني): (إلا الأصبع) أي ولو للمرأه ر اه سم على المنهج أقول: ولو قيل بجوازه لإزالة التشويه عن يدها بفقد الأصبع وحصول الزينة لم يتعد ع ش وتقدم عن سم ما يوافقه وعن المتأخرين ما يخالفه. ❦ فود: (وأخذ منه) أي من التعليل. ❦ فود: (ويؤخذ منه) أي من التعليل أو من كلام الأذرعى. ❦ فود: (حلت) أي الأثملة من ذهب مثلا فوقها.

(فرغ) لو اتخذ للزينة نحو أثملة أو أنف فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الزيني حيث يذهب أو لا للربا ويتجه أن يقال إن التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزع مخدور يتم صار كالجوهر منه فيدخل في بيعه ويصح بيعه حيث يذهب بالذهب؛ لأنه متمحض للزينة غير مقصود بالنسبة لمنفعة الزينة بخلاف الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مذعجوة؛ لأن الذهب المصفحة به يتأتى ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا.

تُركى وإن أمكن نزع اه وقوله ولا تُركى قال في شرحه أي كل من هذه المذكورات يحل استعمالها فهي كالحلي المباح اه وقوله وإن أمكن نزع اه قال في شرحه كما ذكره الصنبري والماوردي وأقرهما القمولي وغيره وهو ظاهر للحاجة إليه اه. ❦ فود: (حلت) أي الأثملة من ذهب مثلا فوقها.

فيها ليس بصحيح وَبَحَثَ الْغَزِّيُّ الْإِحَاقَ أَنْثُلَةً سُفْلَى بِالْأَصْبَحِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَحَرَّكُ (وَيَحْرُمُ مِنْ الْخَاتَمِ) مَنْ ذَهَبَ وَهُوَ مَا يَسْتَمْسِكُ بِهِ فَضْهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِقُومِ أَدْلَةٍ التَّحْرِيمِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الضَّبَّةِ وَالتَّطْرِيفِ بِالْحَرِيرِ بِأَنَّ الْخَاتَمَ أَلْزَمَ لِلشَّخْصِ مِنَ الْإِنَاءِ وَاسْتِعْمَالِهِ أَدْوَمَ. (وَيَجِلُّ لَهُ) أَيِ الرَّجُلِ (مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ) إِجْمَاعًا بَلْ يُسَنُّ وَلَوْ فِي الْيَسَارِ لِكُنْهَ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَحَادِيثِ وَكَوْنُهُ صَارَ شِعَارًا لِلرُّوَافِضِ لَا أَثَرُ لَهُ وَيجوزُ بِقَصِّ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَدُونِهِ

(فَرَعَ) آخِرُ حُكْمٍ مَا اتَّصَلَ بِالرَّقِيقِ مِمَّا ذُكِرَ فِي الطَّهَارَةِ أَنَّهُ إِنْ صَارَ بِحَيْثُ يُخْشَى مِنْ نَزْعِهِ مَخْذُورٌ يَتِمُّ كَفَى غَسْلُهُ وَلَمْ يَجِبْ لِيَصَالِ الْمَاءُ إِلَى مَا تَخْتَهُ مِنَ الْبَدَنِ وَلَا التَّيْمُمُ عَمَّا تَخْتَهُ وَلَا فَحْكُهُ حُكْمُ الْجَبِيرَةِ هَكَذَا يَتَّبِعِي سَم. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ فِي الْأَنْثُلَةِ الرَّائِدَةِ. فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى. فَوَدَّ: (الْحَاقُ أَنْثُلَةً سُفْلَى الْخُ) أَيِ بَأَنَ فَبَدَّتْ أَصْبَغُهُ فَأَرَادَ اتِّخَاذَ أَنْثُلَةٍ بَدَلِ السُّفْلَى مِنْ أَنْبُلِ الْأَصْبَغِ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا تَتَحَرَّكُ كَمَا لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْأَصْبَغِ لِذَلِكَ وَمِثْلُ الْأَنْثُلَةِ السُّفْلَى الْأَنْثُلَةُ الْوُسْطَى لَوْجُودِ عِلَّةٍ مَنَعَ الْأَنْثُلَتَيْنِ فِيهَا ع ش.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَيَحْرُمُ مِنْ الْخَاتَمِ) أَيِ اتِّخَاذًا وَاسْتِعْمَالًا عَلَى الرَّجُلِ مُغْنَى وَنَهَايَةً قَالَ ع ش وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا لُبْسُ الدَّمْلُجِ وَالسَّوَارِ وَالطُّوْقِ خِلَافًا لِلغَزَالِيِّ أَهْ دَمِيرِيٍّ وَالدَّمْلُجُ بَضْمُ الذَّالِ وَاللَّامِ ع ش. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ وَيُفَارِقُ ضَبَّةَ الْإِنَاءِ الصَّغِيرَةَ عَلَى رَأْيِ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ الْخَاتَمَ الْخُ زَادَ الْمُغْنَى نَعَمْ إِنْ صَدَّقَ بِحَيْثُ لَا يَتَّبِعُ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ نَقْلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَأُجِيبَ عَنْ قَوْلِ الْقَاضِي بِأَنَّ الذَّهَبَ لَا يَصْدَأُ بِأَنَّهُ مِنْهُ نَوْعًا يَصْدَأُ وَهُوَ مَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ اه. فَوَدَّ: (أَيِ الرَّجُلِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَجُوزُ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (أَيِ الرَّجُلِ) وَيُقَالُ الْخُتْنَى بَلْ أَوَّلَى نَهَايَةٍ وَمُغْنَى قَالَ سَم هَلْ يَجِلُّ لِلرَّجُلِ الْخَاتَمُ فِي رَجُلِهِ فِيهِ نَظَرُ اه وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ الْأَصْلُ فِي الْفِضَّةِ التَّحْرِيمُ إِلَّا مَا صَحَّ الْإِذْنُ فِيهِ عَدَمُ حِلِّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَوَدَّ (سَمِي): (مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ) أَيِ وَيَجِلُّ لَهُ الْخَتْمُ بِهِ أَيْضًا وَثِقُلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الْكِرْمَانِيِّ عَلَى الْبُخَارِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ وَاعْتَمَدَ الْجَوَازَ قَلِيلَ الْحَمْدِ ع ش. فَوَدَّ: (بَلْ يُسَنُّ الْخُ) أَيِ يُسَنُّ لُبْسُهُ فِي خِنْصَرِ يَمِينِهِ وَفِي خِنْصَرِ يَسَارِهِ لِلِاتِّبَاعِ لِكُنْ لُبْسُهُ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ نَهَايَةً. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ) الْخُ وَلِأَنَّهُ زَيْنَةُ الْيَمِينِ أَشْرَفُ نَهَايَةً. فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ الْخُ) أَيِ اللَّبْسِ فِي الْيَمِينِ مُغْنَى. فَوَدَّ: (لَا أَثَرُ لَهُ) أَيِ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ لَا تَتَرَكُ بِمُوَافَقَةِ بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ لَنَا فِيهَا إِيْعَابٌ. فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ بِقَصِّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيَجُوزُ لُبْسُهُ فِيهِمَا أَيِ الْخِنْصَرَيْنِ مَعَ بَقْصٍ وَبِدُونِهِ وَيَجُوزُ نَقْشُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ اه قَالَ ع ش أَيِ فِي النَّقْشِ لِكُنْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِذَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى مُلَاقَاةِ التَّجَسُّسِ كَانَ لُبْسُهُ فِي الْيَسَارِ وَاسْتَنْجَى بِهَا بِحَيْثُ يَصِلُ مَاءُ الْإِسْتِنْجَاءِ إِلَيْهِ اه عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَا يُكْرَهُ نَقْشُهُ بِاسْمِ نَفْسِهِ أَوْ كَلِمَةٍ حِكْمَةٍ أَوْ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ اسْمِ رَسُولِهِ ﷺ وَلَا يُكْرَهُ التَّخْتُمُ بِنَحْوِ رِصَاصٍ وَحَلِيدٍ وَنَحَاسٍ اه.

فَوَدَّ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الضَّبَّةِ) أَيِ عَلَى رَأْيِ الرَّافِعِيِّ شَرْحُ م ر.

فَوَدَّ (سَمِي): (الْخَاتَمُ) هَلْ يَجِلُّ لَهُ الْخَاتَمُ فِي رَجُلِهِ فِيهِ نَظَرُ.

وبه يُعلم جُلُّ الحلقة إذ غابَتْهَا أَنَّهُا خَاتَمٌ بِلَا فَصٍّ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي قِطْعَةٍ فِضَّةٍ يُنْقَشُ عَلَيْهَا ثُمَّ تُتَّخَذُ لِيُخْتَمَ بِهَا هَلْ نَجَلُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى إِنَاءً فَلَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا أَوْ تَحْرُمُ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى إِنَاءً لِيُخْبِرَ الْخَتَمُ وَمَوْجِزُ الْأَوَانِي أَنَّ مَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ الْإِنَاءِ حُرْمٌ سَوَاءٌ أَكَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْبَدَنِ أَمْ لَا وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لاسْتِعْمَالِهِ يَتَقَلَّقُ بِالْبَدَنِ حُرْمٌ وَلَا فَلَاحِيئُهُ فَلَا وَجْهَ الْجُلِّ هُنَا وَيُسَنُّ جَعْلُ فَصٍّ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ لِلاتِّبَاعِ وَلَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلْمَرْأَةِ وَأَلٌ فِي الْخَاتَمِ لِلْجِنْسِ فَيَصْدُقُ بِقَوْلِهِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا لَوْ اتَّخَذَ لِرَجُلٍ خَوَاتِيمَ كَثِيرَةً لِيَلْبَسَ الْوَاحِدَ مِنْهَا بَعْدَ الْوَاحِدِ جَازٌ وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الْإِتِّخَاذِ لَا اللَّبْسِ وَاعْتَمَدَهُ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ لَكِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ جَوَازَ

• قُود: (وَحَيْثُ فَلَا وَجْهَ الْجُلِّ هُنَا) فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ الْحُرْمَةُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ الْفِضَّةِ سَمٍ وَشَيْخُنَا عِبَارَةٌ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ وَخَرَجَ بِالْخَاتَمِ الْخَتَمُ وَهُوَ قِطْعَةٌ فِضَّةٍ يُنْقَشُ عَلَيْهَا اسْمُ صَاحِبِهَا وَيُخْتَمُ بِهَا فَلَا يَجُوزُ وَيَبْحَثُ بَعْضُهُمُ الْجَوَازَ انْتَهَتْ أ. ه. • قُود: (وَيُسَنُّ جَعْلُ فَصٍّ الْخ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قُود: (وَلَا يُكْرَهُ الْخ) كَذَا فِي الْإِبَاعِ وَالْمُغْنِي. • قُود: (لُبْسُهُ) أَيِ خَاتَمِ الْفِضَّةِ. • قُود: (لِلْمَرْأَةِ) أَيِ الْخَلِيلَةِ وَالْمَرْوُجَةِ لِمَعَاب. • قُود: (وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الْإِتِّخَاذِ لَا اللَّبْسِ) وَفِيهِ خِلَافٌ مُتَشَبِّهٌ وَالَّذِي يَتَّبِعِي اعْتِمَادَهُ فِيهِ مَا أَفَادَهُ شَيْخِي مِنْ أَنَّهُ جَائِزٌ مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى سَرَفٍ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيَجُوزُ تَعَدُّهُ اتِّخَاذًا أَوْ لُبْسًا فَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ لَا يُعَدَّ إِسْرَافًا. وَإِنَّمَا عَبَّرَ الشَّيْخَانِ بِمَا مَرَّ أَيِ بِالْخَاتَمِ لِأَنَّهُمَا يَتَكَلَّمَانِ فِي الْحُلِيِّ الَّذِي لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَمَّا إِذَا اتَّخَذَ خَوَاتِيمَ لِيَلْبَسَ اثْنَيْنِ مِنْهَا أَوْ أَكْثَرَ دَفْعَةً فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ لِرُجُوبِهَا فِي الْحُلِيِّ الْمَكْرُوهِ أ. ه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَيَجُوزُ تَعَدُّهُ الْخَ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَثُرَتْ وَخَرَجَتْ عَنْ عَادَةِ أَمْثَالِهِ كَعِشْرِينَ خَاتَمًا مَثَلًا وَقَوْلُهُ م. ر. فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّخَذَهَا لِيَلْبَسَهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ سَمِ عَنْ م. ر. وَقَوْلُهُ م. ر. لِرُجُوبِهَا الْخَ قَضِيَّتُهُ أَنَّ التَّعَدُّ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ حَيْثُ جَرَتْ بِهِ عَادَةُ مِثْلُهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ عَنْ ش. أَقُولُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَجْرًا مِنَ التَّقْيِيدِ بِعَادَةِ أَمْثَالِهِ هُوَ الظَّاهِرُ دُونَ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنَ التَّعْمِيمِ وَلِذَا قَالَ سَمِ وَجَوَازُ تَعَدُّ اللَّبْسِ مَنْوُطٌ بِاللِّبَاقَةِ بِاللَّابِسِ فَمَنْ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَدُّ اللَّبْسِ كُلِّسِ اثْنَيْنِ يَحْرُمُ أ. ه. وَقَالَ شَيْخُنَا وَيَجِلُّ لِلرَّجُلِ الْخَاتَمُ مِنَ الْفِضَّةِ بِحَسَبِ عَادَةِ أَمْثَالِهِ قَدْرًا وَعَدَدًا وَمَحَلًّا وَلَوْ اتَّخَذَ خَوَاتِيمَ لِيَلْبَسَ الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ جَازٌ فَإِنْ لَبَسَهَا مَعًا جَازٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِسْرَافٌ وَلَوْ تَخْتَمَ فِي غَيْرِ الْخِنَصْرِ جَازٌ مَعَ الْكِرَاهَةِ أ. ه. • قُود: (لَكِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ الْخَ) تَقَدَّمَ عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا اعْتِمَادُهُ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ إِسْرَافٌ.

• قُود: (وَحَيْثُ فَلَا وَجْهَ الْجُلِّ هُنَا) فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ الْحُرْمَةُ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي اسْتِعْمَالِ الْفِضَّةِ وَيَلْزَمُ جُلُّ اسْتِعْمَالِ حَبْلِ الْفِضَّةِ بِنَحْوِ النَّشْرِ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا. • قُود: (وَأَلٌ فِي الْخَاتَمِ لِلْجِنْسِ فَيَصْدُقُ الْخَ) فَالْمُعْتَمَدُ ضَبْطُهُ أَيِ الْخَاتَمِ بِالْمُرْفِ قَبْرِجٌ فِي زِيَّتِهِ لَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ الْخَوَارِزْمِيُّ وَغَيْرُهُ فَمَا خَرَجَ عَنْهُ كَانَ إِسْرَافًا كَمَا قَالُوهُ فِي الْخُلْخَالِ لِلْمَرْأَةِ وَعَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلَا وَجْهَ اغْتِيَارُ عُرْفِ أَمْثَالِ اللَّابِسِ وَيَجُوزُ تَعَدُّهُ اتِّخَاذًا أَوْ لُبْسًا فَالضَّابِطُ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِسْرَافًا شَرْحُ م. ر. وَجَوَازُ تَعَدُّ اللَّبْسِ

اتَّخَذَ خَاتَمَيْنِ وَأَكْثَرَ لَيَلْبَسَهَا كُلُّهَا مَعَ وَتَقْلَهُ عَنِ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَنْعَ الصَّيْدَ لِأَنِّي أَنْ يَتَّخِذَ فِي كُلِّ يَدٍ زَوْجًا وَقَضِيَّتُهُ جُلُّ زَوْجٍ بَيْنِي وَفَرْدٍ بِأُخْرَى وَبِهِ صَرُوحُ الْخَوَارِزْمِيِّ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ اعْتِمَادُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ الظَّاهِرُ فِي حُرْمَةِ التَّعَدُّدِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفِضَّةِ التَّحْرِيمَ عَلَى الرَّجُلِ إِلَّا مَا صَحَّ الْإِذْنُ فِيهِ وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْأَكْثَرِ مِنَ الْوَاحِدِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحِبَّ غَلَّلَ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّعَدُّدَ صَارَ شِعَارًا لِلْحَقَمَاءِ وَالنِّسَاءِ فَلْيُحَرِّمْ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ حَتَّى عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَحَكِي وَجِهَانٍ فِي جَوَازِهِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمُ الْجَوَازُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقُمُولِيَّ صَرُوحًا بِالْكَرَاهَةِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالْأَذْرَعِيُّ صَوَّبَ التَّحْرِيمَ وَالْأَوْجَهُ الْأَوَّلُ وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ النِّسَاءِ مَمْنُوعٌ وَالْكَلَامُ فِي الرِّجَالِ فَقَدْ صَرُوحُ الرَّافِعِيِّ فِي الْوَدِيعَةِ بِجَلِّ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ وَإِذَا جُوزْنَا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ دَفْعَةً وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ لِكِرَاهَتِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ قَالَ غَيْرُهُ وَمَحَلُّ

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ اعْتِمَادُهُ الْخ) قَالَ م ر مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لُبْسًا وَاتِّخَاذًا مُتَّحِدًا وَمُتَّعِدًا لَكِنْ تَعَدُّهُ لُبْسًا مَكْرُوهًا كَلْبَسَهُ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ سَم. • فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ فِي حُرْمَةِ التَّعَدُّدِ) أَيِ لُبْسًا سَم. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي يَدٍ أَوْ يَدَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) أَيِ وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَالْإِمَامِ وَم ر. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ الْكَرَاهَةِ. • فَوَدَّ: (وَزَعَمَ أَنَّهُ) أَيِ التَّخْتُمِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ. • فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ الْخ) أَيِ فِي تَعَدُّدِ الْخَاتَمِ اتِّخَاذًا وَلُبْسًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَمَحَلِّهِ. • فَوَدَّ: (بِجَلِّ ذَلِكَ) أَيِ تَعَدُّدِ الْخَاتَمِ وَكَوْنِهِ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ. • فَوَدَّ: (لِكِرَاهَتِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ) هَلْ كَرَاهَةُ لُبْسِ الْاِثْنَيْنِ مَشْرُوعَةٌ بِلُبْسِهِمَا فِي يَدٍ وَاحِدَةٍ أَوْ هِيَ ثَابِتَةٌ فِي لُبْسِهِمَا فِي يَدَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ سَم أَقُولُ: قَضِيَّةٌ مَا قَدَّمْنَا عَنْ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخُ عَدَمَ اشْتِرَاطِ الْبَيْدِ الْوَاحِدَةِ. • فَوَدَّ: (قَالَ غَيْرُهُ الْخ) تَقَدَّمَ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَغَيْرِهِمَا اعْتِمَادُهُ.

مَنْوُطٌ بِالْبَيَاقَةِ بِاللَّائِسِ فَمَنْ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَدُّدُ اللَّائِسِ كَلْبَسِ اثْنَيْنِ يَحَرِّمُ وَقَدْ يَتَّبِعُهُ جَوَازٌ مَا تَقَصَّ عَنْ مِثْقَالٍ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ عُرْفِ اللَّائِسِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «وَلَا تُبَلِّغُهُ مِثْقَالًا» وَلَوْ اعْتَبِرَ عُرْفُ اللَّائِسِ مُطْلَقًا لَزِمَ امْتِنَاعُ مَا زَادَ عَلَى الْجُبَّةِ إِنْ زَادَ عَلَى عُرْفِهِ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ اعْتِمَادُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ الظَّاهِرُ فِي حُرْمَةِ التَّعَدُّدِ) أَيِ لُبْسًا مُطْلَقًا فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ لُبْسًا وَاتِّخَاذًا مُتَّحِدًا أَوْ مُتَّعِدًا لَكِنْ تَعَدُّهُ مَكْرُوهًا كَلْبَسَهُ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا م ر مِنْهُ وَيَجُوزُ تَعَدُّدُهُ اتِّخَاذًا وَلُبْسًا فَالضَّابِطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ لَا يَتَّخِذَ إِسْرَافًا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ إِنَّمَا عَبَّرَ الشَّيْخَانِ بِمَا مَرَّ لِأَنَّهُمَا يَتَكَلَّمَانِ فِي الْحُلِيِّ الَّذِي لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لِوُجُوبِهَا فِي الْحُلِيِّ الْمَكْرُوهِ شَرَحَ م ر وَفِي كَلَامِ ابْنِ الْعِمَادِ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي لُبْسِ الْمُتَّعَدِّ وَيَتَّبِعُ مَا لَوْ اتَّخَذَ الْمُتَّعَدُّدُ لَيَلْبَسَ الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ هَلْ يُكْرَهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُرُّ إِلَى الْمَكْرُوهِ الَّذِي هُوَ لُبْسُ الْمُتَّعَدِّدِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ ابْنِ الْعِمَادِ هَذَا فَتَجِبُ الزَّكَاةُ حِينَئِذٍ أَيْضًا أَوْ لَا إِذْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمُ مَا قَدْ يَجُرُّ إِلَيْهِ أَلَا تَرَى لِحَوَازِ اتِّخَاذِ الْحَرِيرِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُرُّ لِبَسِهِ الْمُحَرَّمُ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ م ر لَعَدَمَ الْكَرَاهَةِ. • فَوَدَّ: (لِكِرَاهَتِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ) هَلْ كَرَاهَةُ لُبْسِ الْاِثْنَيْنِ مَشْرُوعَةٌ بِلُبْسِهِمَا فِي يَدٍ وَاحِدَةٍ أَوْ هِيَ ثَابِتَةٌ فِي لُبْسِهِمَا فِي يَدَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ.

جواز التَّقَدُّدِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُعَدَّ إِسْرَافًا وَلَا حُرْمًا مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِي مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفِيعَةِ مِنْ وَجُوبِ نَقِصِهِ عَنْ مِثَالِ النَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِهِ مِثْقَالًا وَسَنَدُهُ حَسَنٌ وَإِنْ ضَعُفَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَلَمْ يُبَالُوا بِتَصْحِيحِ ابْنِ جِبَّانَ لَهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَأَنَاطُوهُ بِالْعُرْفِ وَنَقْلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ وَغَيْرِهِ وَعَلَيْهِ فَالْعَبْرَةُ بِعُرْفِ امْثَالِ اللَّابِسِ فِيمَا يَظْهَرُ. (و) يَجُلُّ مِنَ الْفِضَّةِ (جَلِيَّةٌ) أَيْ تَحْلِيَّةٌ (آلَاتُ الْحَرْبِ) لِلْمُجَاهِدِ أَوْ الْمُرْصِدِ لِلْجِهَادِ كَالْمُرْتَزِقِ (كَالسَيْفِ وَالرُّمَحِ)

□ فَوَدَّ: (وَالْأَحْرَمُ مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ) هَلْ مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ مَا عَدَا الْأَوَّلَ إِذَا رُتِّبَ وَأَخَذَهُمَا إِذَا لَمْ يُرْتَّبِ سَمِ أَقُولُ: الْإِسْرَافُ قَدْ يَكُونُ بِمَا قَوْقُ الثَّلَاثَةِ مَثَلًا فَلْيَكُنِ الْمُحَرَّمُ فِي الْمُرْتَّبِ حَيْثُيْذُ مَا عَدَا الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ وَفِي الْمَعْيَةِ مَا عَدَا أَيْ ثَلَاثَةَ اخْتَارَهَا. □ فَوَدَّ: (فَأَنَاطُوهُ بِالْعُرْفِ) أَيْ عُرْفِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَعَادَةً امْتَنَالِهِ فِيهَا فَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ كَانَ إِسْرَافًا كَمَا قَالُوهُ فِي خُلُخَالِ الْمَرَاةِ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (فَالْعَبْرَةُ) أَيْ فِي رُتْبَتِهِ نَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَيَجُلُّ) أَيْ لِلرُّجُلِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَيْ تَحْلِيَّةٌ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ جَازَ جَازَ الْإِسْتِغْمَالُ لَكِنْ كَانَ يُمَكِّنُ جَعْلَ الْمُشْنِ شَامِلًا لَهُ بِأَنْ يُرَادَ جَلِيَّةٌ آلَةُ الْحَرْبِ فِعْلًا وَاسْتِغْمَالًا سَمِ. □ فَوَدَّ (سَمِي): (كَالسَيْفِ) يُحْتَمَلُ أَنْ غِلَافَهُ كَهَوَّ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَغِلَافَهُ كَهَوَّ اهْ وَفِي بَاعْشَنِ مَا

□ فَوَدَّ: (وَالْأَحْرَمُ مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ) هَلْ مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْرَافُ مَا عَدَا الْأَوَّلَ إِذَا رُتَّبَ فِي الْأَخِذِ وَأَخَذَهُمَا إِذَا لَمْ يُرْتَّبِ. □ فَوَدَّ: (فَالْعَبْرَةُ بِعُرْفِ امْثَالِ اللَّابِسِ) كَذَا م ر. (فَرَعُ): لَوْ اتَّخَذَ لِلرَّقِيقِ نَحْوَ أُنْمُلَةٍ أَوْ أَنْفٍ مِنْ ذَهَبٍ فَهَلْ يَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ وَعَلَى الدُّخُولِ هَلْ يَصِحُّ بَيْعُ ذَلِكَ الرَّقِيقِ حَيْثُيْذُ بِذَهَبٍ أَوْ لَا لِلرَّبَا وَنَتَجَهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ التَّحَمَّ ذَلِكَ بِحَيْثُ صَارَ يُخْشَى مِنْ نَزْعِهِ مَخْدُورُ تَيْئُمٍ صَارَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ فَيَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ وَيَصِحُّ بَيْعُهُ حَيْثُيْذُ بِالذَّهَبِ لِأَنَّهُ مُتَمَحِّضٌ لِلتَّبَعِيَةِ غَيْرَ بِالنَّسْبَةِ لِمَتَّعَةِ الرَّقِيقِ بِخِلَافِ الدَّارِ الْمُصَفَّحَةِ بِالذَّهَبِ حَيْثُيْذُ امْتَنَعَ بَيْعُهَا بِالذَّهَبِ لِإِقَاعِدَةِ مَدَّ عَجُوزَةٍ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ الْمُصَفَّحَ بِهِ يَتَأَثَّرُ وَيَقْصُدُ فَضْلُهُ عَنْهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا. (فَرَعُ آخَرُ): حُكْمُ مَا اتَّصَلَ بِالرَّقِيقِ وَمَا ذَكَرَ فِي الطَّهَارَةِ أَنَّهُ إِنْ صَارَ بِحَيْثُ يُخْشَى مِنْ نَزْعِهِ مَخْدُورُ تَيْئُمٍ كَفَى غَسْلُهُ وَلَمْ يَجِبْ لِيَصَالِ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ مِنَ الْبَدَنِ وَلَا التَّيئُمُ عَمَّا تَحْتَهُ وَلَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْجَبْرِ هَكَذَا يَنْتَهِي.

(فَرَعُ آخَرُ): إِذَا أَوْجَبْنَا الزَّكَاةَ فِيمَا إِذَا اتَّخَذَ خَوَاتِمَ لِيَلْبَسَ الْمُتَعَدِّدَ مِنْهَا لِكِرَاهَةِ ذَلِكَ فَهَلِ الْمُرَادُ وَجُوبُهَا فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِيمَا عَدَا وَاحِدًا بِأَنْ يَخْتَارَ وَاحِدًا لِعَدَمِ الْوُجُوبِ إِنْ اتَّخَذَهَا مَعَ وَلَا فَالْأَوَّلُ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (أَيْ تَحْلِيَّةٌ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ جَازَ جَازَ الْإِسْتِغْمَالُ لَكِنْ كَانَ يُمَكِّنُ جَعْلَ الْمُشْنِ شَامِلًا لَهُ بِأَنْ يُرَادَ جَلِيَّةٌ آلَةُ الْحَرْبِ فِعْلًا وَاسْتِغْمَالًا. □ فَوَدَّ (سَمِي): (كَالسَيْفِ) يُحْتَمَلُ أَنْ غِلَافَهُ كَهَوَّ.

والمنطقية) يكسر الميم وهي ما يُشَدُّ بها الوسطُ وأطراف السهام والذُرُوع والخودِة والثرس والخُفَّ وسيكِين الحربِ دونَ سيكِينِ المِهْنَةِ والمِقْلَمَةِ؛ لأنَّ في ذلك إرهابًا للكُفَّارِ ولا تجوزُ بِذَهَبٍ لزيادة الإسرافِ والخِيَلَاءِ وخَيْرٌ (أَنَّ سَيِّفَهُ ﷺ يَوْمَ الفَتْحِ كان عليه ذَهَبٌ وَفَضَّةٌ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَمَوِيَّةٌ بِسَيْرٍ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ﷺ قَبْلَ مَلِكِهِ لَهُ وَوَقَائِعُ الْأَحْوالِ الْفِعْلِيَّةِ تَسْقُطُ بِمِثْلِ هَذَا عَلَى أَنَّ تَحْسِينَ التَّرْمِيزِ لَهُ مُعَارِضٌ بِتَضْعِيفِ ابْنِ الْقُطَّانِ وَالتَّحْلِيَّةُ فِعْلٌ عَيْنُ النِّقْدِ فِي مُحَالٍ مُتَّفَرِّقَةٍ مَعَ الْأَحْكامِ حَتَّى تَصِيرَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا وَلِإِمْكَانِ فَصْلِهَا مَعَ عَدَمِ ذَهَابِ شَيْءٍ مِنْ عَيْنِهَا فَارْقَبْتَ التَّمَوِيَّةَ السَّابِقَ أَوَّلَ الْكِتَابِ أَنَّهُ حَرَامٌ لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ بَعْضِهِمْ جَوَازَ التَّمَوِيَّةِ هُنَا حَصَلَ مِنْهُ

خُلَاصَتُهُ أَنَّ اسْتِدْلَالَهُمْ لِجَوَازِ تَحْلِيَّةِ آلَاتِ الْحَرْبِ بِمَا ثَبَتَ (أَنَّ قَبِيْعَةَ سَيِّفِهِ ﷺ وَنَفْلَهُ كَانَا مِنْ فِضَّةٍ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ تَحْلِيَّةِ الْغُنْدِ وَالْكَلامِ حَيْثُ لَا سَرَفٌ كَتَمِّمِ الْغُنْدِ بِالتَّحْلِيَّةِ وَالْأَحْرَمُ فِي غَيْرِ الْخَارِجِ عَنْ حَدِّ نَحْوِ السَّيْفِ أَمَّا الْخَارِجُ عَنْهُ فَحَرَامٌ جَزْمًا لَكِنَّ أَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ بِشَرْطِ كَوْنِ بَعْضِهِ فِي حَدِّ نَحْوِ السَّيْفِ فَلْيَقْلُدْهُ مَنْ ابْتَلَى بِهِ اهـ.

❦ قول (سني): (والمنطقية) لم يشترط الشارع كونها مُغتَادَةً وفي الذميري بشرط أن تكون مُغتَادَةً فَلَوْ اتَّخَذَ مِنْطَقَةً ثَقِيلَةً لَمْ يُمَكِّنْهُ لِنُسْجَانِهَا مِنْ فِضَّةٍ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَدٍّ لِاسْتِغْمَالِ مُبَاحٍ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْإِيعَابِ وَمَحَلُّ جُلِّ التَّحْلِيَّةِ لَهُ إِنْ لَمْ يُسْرِفْ فَلَوْ حَلَّى مِنْطَقَةً حَتَّى ثَقُلَتْ وَشَقَّ عَلَيْهِ لِنُسْجَانِهَا حَرَمٌ كَذَا قِيلَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى السَّرَفِ عُرْفًا وَإِنْ لَمْ تَثْقُلِ الْآلَةُ الْمُحَلَّةُ وَلَا شَقَّ حَمْلُهَا اهـ. ❦ قُود: (يكسر الميم) إِلَى قَوْلِهِ وَالتَّحْلِيَّةُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يُحْتَمَلُ إِلَى وَتَحْسِينَ التَّرْمِيزِ. ❦ قُود: (والخودِة) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَا الْبَيْضَةُ. ❦ قُود: (دونَ سيكِينِ المِهْنَةِ إلخ) أَيِ أَمَّا سَيِّكِينُ الْمِهْنَةِ وَالْمِقْلَمَةُ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ تَحْلِيَّتُهُمَا كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا تَحْلِيَّةُ الدَّوَاةِ وَالْمِرَاةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرَ مِنْ سَيِّكِينِ الْمِهْنَةِ الْمِقْشَطُ اهـ. ❦ قُود: (والمِقْلَمَةُ) أَيِ وَسَيِّكِينِ الْمِقْلَمَةِ وَهُوَ الْمِقْشَطُ وَالْمِقْلَمَةُ بِكُسْرِ الْمِيمِ وَعَاءُ الْأَقْلَامِ عَشْرَ اهـ بَجَيْرِ مِي. ❦ قُود: (لأنَّ في ذلك إرهابًا إلخ) وَقَدْ ثَبَتَ (أَنَّ قَبِيْعَةَ سَيِّفِهِ ﷺ كَانَتْ مِنْ فِضَّةٍ) نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَأَنَّ نَفْلَهُ كَانَ مِنْ فِضَّةٍ وَالْقَبِيْعَةُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَكُسْرِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى رَأْسِ قَائِمِ السَّيْفِ وَنَفْلُ السَّيْفِ مَا يَكُونُ فِي أَسْفَلِ غِمْدِهِ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا اهـ عِبَارَةٌ عَشْرَ قَبِيْعَةُ السَّيْفِ هِيَ مَا عَلَى مِقْبَضِهِ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ حَدِيدٍ مُخْتَارٍ اهـ. ❦ قُود: (ولا تجوزُ بِذَهَبٍ إلخ) وَلَوْ نُسِجَتْ يَزْعُ بِذَهَبٍ أَوْ طَلِيَتْ بِفِضَّةٍ بِهِ حُرْمًا عَلَى الرَّجُلِ إِلَّا إِنْ فَاجَأَهُ حَرْبٌ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فَيَجُوزُ إِنْ لِلضَّرُورَةِ إِيْعَابٌ. ❦ قُود: (بغيرِ فِعْلِهِ) أَيِ أَمْرِهِ. ❦ قُود: (بتَضْعِيفِ ابْنِ الْقُطَّانِ) أَيِ لِذَلِكَ الْخَبَرِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِجَزْمِ الْأَصْحَابِ بِتَحْرِيمِ تَحْلِيَّةِ ذَلِكَ بِالذَّهَبِ أَسَى وَنِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرَ قَوْلُهُ مَرَّ لِي بِجَزْمِ الْأَصْحَابِ إلخ مُتَعَدِّ اهـ. ❦ قُود: (التَّمَوِيَّةُ السَّابِقُ إلخ) أَيِ فِي الْأَوَانِي. ❦ قُود: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ بَعْضِهِمْ إلخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِّ أَنَّهُ لَمْ تَمَوِيْهَا بِفِضَّةٍ سِوَاةٍ حَصَلَ مِنْهَا شَيْءٌ أَمْ لَا وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُهُمْ

❦ قُود: (السَّابِقُ أَوَّلَ الْكِتَابِ) تَقَدَّمَ بِهَا مِيشَهُ مَا يَتَّبَعِي مُرَاجَعَتُهُ.

شيء أو لا على خلاف ما مر في الآنية وقد يُفَرَّق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا ما لا يلبسه كالسرج واللجام) وكل ما على الدائبة كبريتها (في الأصح) كالأنية أمّا غير نحو مُجاهِد فلا يحل له تحلية ما ذُكِرَ كما ارتضاه جمع تبعاً للروايات لكن قضية كلام الأكثرين أنه لا فرق ويؤجّه بأنّه تُسمّى آلة حرب وإن كانت عند من لا يُحارب ولأن إغاطة الكُفّار ولو من بدارنا حاصلة مُطلقاً وبه يُفَرَّق بين هذا وحرمة قنينة كلب لصيد على من لم يصطد به. (وليس للمرأة) ولا للخنثى (حلية آلة الحرب) مُطلقاً؛ لأن فيه تشبّها بالرجال وهو حرام ككسبه وجواز قتالها بسلّاح الرجل لما فيه من المصلحة نعم إن كان مُحلّي لم يحز لها استعماله إلا عند الضرورة بأن تَقَرَّن القتال عليها ولم تجد غيره فعلم أنه لا يحل استعمال المُحلّي إلا لمن حلّت له تحليته كذا قيل وقياس ما مر في الآنية المُموّهة أن ما لا يتحصّل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله.....

حرمة التّمويه بأن فيه إضاعة مال؛ لأن ذلك في تمويه لا حاجة إليه وما هنا فيه حاجة أي من شأنه ذلك اهـ. فود: (وقد يُفَرَّق إلخ) الفرق مُتّجه جداً وما يتخيّل من أن فيه إضاعة مال ليس في محله؛ لأن محلّها حيث لا غرض مقصود فيها والغرض فيما نخن فيه واضح بصري. فود: (كبريتها) أي والركاب والقلادة والثغر وأطراف السيور نهاية زاد المغني ولا يجوز تحلية لجام البغل والجمار وسرجهما وجهاً واحداً؛ لأنهما لا يُعدّان للحرب اهـ. فود: (لكن قضية كلام الأكثرين) إلى قوله فعلم في المغني إلا قوله وبه يُفَرَّق إلى المغني وإلى قوله كذا قيل في النهاية إلا ما ذُكِرَ. فود: (أنه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المُجاهِد وغيره وهو كذلك إذ هو بسبيل من أن يُجاهِد نهاية ومغني. فود: (ولأن إغاطة إلخ) لعل الأولى وبأن إلخ بالباء. فود: (وبه يُفَرَّق إلخ) أي بالتزجيه الثاني. فود: (مطلقاً) أي لا بدّ من ولا فية وإن جاز لهنّ المحاربة بآلتها مغني ونهاية. فود: (وجواز قتالها إلخ) عبارة النهاية والمغني لا يُقال إذا جاز لهنّ المحاربة بآلتها غير مُحلّاة فَمَعَ التحلية أجوز إذ التحلي لهنّ أوسع من الرجل؛ لأننا نقول إنما جاز لهنّ لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية اهـ.

فود: (نعم إن كان) أي سلاح الرجال. فود: (وقياس ما مر في الآنية إلخ) قد يُفَرَّق بما فيما هنا من التشبيه الحرام ولولا هذا لجاز ما يتحصّل منه أيضاً؛ لأن التحلي لها أوسع سم. فود: (أن ما لا يتحصّل إلخ) الجملة خبر وقياس إلخ وما واقعة على المُحلّي من آلة الحرب. فود: (أن ما لا يتحصّل إلخ) قضيته أن يجزّي ذلك في قوله السابق لا ما يلبسه إلخ بدليل قوله عقبة كالأنية سم. فود: (يجوز استعماله) أي للمرأة

فود: (لكن قضية كلام الأكثرين) اعتمدّه الزملي. فود: (وقياس ما مر في الآنية إلخ) قد يُفَرَّق بما فيما هنا من التشبيه الحرام ولولا هذا لجاز ما يتحصّل منه أيضاً؛ لأن التحلي لها أوسع إلا أن يُقال إن ما لا يتحصّل كالمغذوم فلا يُعدّ استعمالاً تشبّها وفيه ما فيه. فود: (إن ما لا يتحصّل إلخ) قضيته أن يجزّي ذلك في قوله السابق لا ما لا يلبسه إلخ بدليل قوله عقبة كالأنية.

مطلقاً ويُؤخذ من تعليل ما دُكر بالشبهة بالرجال أن الصبي أو المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وإن ألحق بها في الحلبي ويُوجه بأن فيه شبهة من النوعين إذ لا شهامة له فأشبهت النساء وهو من جنس الرجال. فكان القياس جواز حلبي الفريقيين له (ولها) وللصبي والمجنون (لبس) أنواع حلبي الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار وخلخال ونعل ودرهم ودنانير مفعلة أي لها غرض تجعل في القلادة قطعاً أو مثقوبة على الأصح في المجموع لدخولها في اسم الحلبي وبه ردّ السنوي وغيره ما في الروضة وغيرها

(مطلقاً) أي ولو بلا ضرورة ويحتمل أن المراد بالإطلاق ما يشمل المرأة وعدم الضرورة ولا حاجة حينئذ إلى تقدير للمرأة. □ فؤد: (ما دُكر) أي في المتن. □ فؤد: (يجل له إلخ) اعتمدت م ر اه سم وكذا اعتمدت النهاية وشرح المنهج والإيعاب. □ فؤد: (وإن ألحق) أي من دُكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة. □ فؤد: (ويوجه إلخ) أي ذلك المأخوذ. □ فؤد: (بأن فيه) أي من الصبي والمجنون. □ فؤد: (فكان القياس جواز حلبي الفريقيين) أي أن لا حرمة على وليهما في إلباسهما حلبي الرجل والمرأة. □ فؤد: (وللصبي) إلى قوله أو مثقوبة في النهاية والمغني. □ فؤد: (وللصبي والمجنون) وفائدة أن لهما ذلك أنه لا حرمة على وليهما في إلباسهما ما دُكر سم. □ فؤد: (ودنانير مفعلة) أي فلا زكاة فيها نهاية ومغني وعباب. □ فؤد: (أي لها هـ ر إلخ) عبارة البجيرمي والمفعلة هي التي يجعل لها عيون ينظم فيها سواة كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حرير قاله الحلبي وقبده بعضهم بكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المعتقد اه. ومال ع ش أيضاً إلى التقييد المذكور كما يأتي. □ فؤد: (تجعل في القلادة) القلادة كناية عن دنانير أو دراهم كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبته المرأة بجيرمي. □ فؤد: (قطعاً) أي اتفاقاً. □ فؤد: (أو مثقوبة إلخ) وفقاً لشرحي الروض والمنهج وخلافاً للنهاية والمغني. □ فؤد: (لدخولها إلخ) هذا التعليل في غاية الظهور ولم يذكروا علة التحريم الذي في الروضة وغيرها حتى تتأمل فيها. □ فؤد: (وبه) أي بما في المجموع. □ فؤد: (حلي ما في الروضة إلخ) اعتمدت النهاية والمغني عبارتهما ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بأن جعلتها في قلادتها زكاتها بناء على تحريمها وهو المعتقد كما في الروضة وما في المجموع في باب اللباس من حلها مخمول على المفعلة؛ لأنها صرقت بذلك عن جهة التقيد إلى جهة أخرى بخلاف غيرها اه. قال ع ش قوله م ر مخمول على المفعلة وهي التي يجعل لها غزوة من ذهب أو فضة ويعلق بها في خيط كالسنبعة وإطلاق الغزوة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحو فيه نظر اه. وعبارة شيخنا وكذا ما علق من التقدين على النساء والصغار في القلائد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتقد ما لم يجعل لها هـ ر من غير

□ فؤد: (يجل له تحلية إلخ) كذلك اعتمدت م ر اه. □ فؤد: (وإن ألحق بها) أي بالمرأة.

□ فؤد: (وللصبي والمجنون) فائدة أن لهما ذلك أنه لا حرمة على وليهما في إلباسهما. □ فؤد: (مفعلة) أي فلا زكاة فيها شرح م ر. □ فؤد: (وبه ردّ السنوي وغيره ما في الروضة من التحريم) أي للمثقوبة واعتمدت م ر ما في الروضة.

من التحريم بل زَعَمَ الإسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ لِكَيْتِه غَلِطَ فِيهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ غَلَطَهُ قَوْلُهُ تَجِبُ زَكَاةُهَا بِقِيَا
نَقْدِيَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ بِالثَّقَبِ عَنْهَا اهـ. والوجه أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ
الْحُلِيِّ إِلَّا إِنْ قِيلَ بِكَرَاهِيَّتِهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِي تَحْرِيمِهَا لَكِنْ صَرَّحَ الإسْنَوِيُّ نَقْلًا
عَنِ الزُّوْبَانِيِّ وَأَقْرَبَهُ بِقَدَمِهَا وَحَيْثُ بِهِ قَائِلٌ بِوُجُوبِ زَكَاةِهَا مَعَ عَدَمِ حُرْمَتِهَا وَلَا كَرَاهِيَّتِهَا وَهُوَ
كَلَامٌ لَا يُعْقَلُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ. وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ النُّعْلُ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنْ خُلْخَالٍ وَزُتْنٍ بَائِنًا
مِثْقَالٍ مُرْدُودٍ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي نَعْلِ لَا يُقَدُّ مِثْلُهُ سَرَقًا فِي جَنْبِهِ وَبِهِ فَارَقَ الْخُلْخَالَ وَكُنَاجَ
كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَيَنْبَغِي أَنْ مَا وَقَعَ فِي جِلِّهِ لَهَا خِلَافٌ قَوِيٌّ يُكْرِهُ لُبْسَهُ لَهَا؛ لِأَنَّهُمْ
نَزَّلُوا الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ أَوْ التَّحْرِيمِ مَنَزِلَةَ النَّهْيِ كَمَا فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَمَا كُرِهَ هُنَا تَجِبُ
زَكَاةُهَا وَاعْتِيَادُ عِظَمَاءِ الْفَرَسِ لُبْسَهُ لَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِمْ نَعَمَ لَا يَمْنَعُ فِي نَاحِيَةِ اعْتَادِ الرِّجَالِ فِيهَا
لُبْسَهُ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ فَلَا نَظَرَ لَاعْتِيَادِهِمْ لَهُ وَلَا لِقَدَمِهِ كَمَا

جَنْبِهَا بِحَيْثُ تَبَيَّنَ بِهَا الْمُعَامَلَةُ وَالْأَفْلَاحُ حُرْمَةُ كَالصَّفَا الْمَعْرُوفِ اهـ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا إِنْخَافُ فِيهِ وَقَفَّةٌ
وَمُخَالَفَةٌ لِصَرِيحِ مَا مَرَّ عَنْ عِشِّ وَالْبَجِيرِيِّ وَالْإِطْلَاقِ مَا مَرَّ عَنْ النَّهْيِ وَالْمُفْنِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ التَّحْرِيمِ)
أَيُّ لِلْمُتَّقِيَةِ اعْتِمَادُهُ مَرَاهِمٌ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِنْخَافُ) أَيُّ مَا فِي الرُّوَضَةِ إِنْخَافُ. هـ قَوْلُهُ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ إِنْخَافُ) مَحَلُّ
تَأْمُلٍ. هـ قَوْلُهُ: (غَلَطَهُ قَوْلُهُ إِنْخَافُ) مَقْعُودٌ فَنَائِلٌ وَضَمِيرُهُمَا لِلْإِسْنَوِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (لِقِيَا نَقْدِيَّتِهَا) أَيُّ صِحَّةِ
الْمُعَامَلَةِ بِهَا وَكَوْنِهَا مُعَدَّةً لَهَا وَإِطْلَاقُ اسْمِ الدَّزْهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ عَلَيْهَا عُرْفًا. هـ قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهُ إِنْخَافُ) هَلْ
يَجْرِي هَذَا فِيمَا أَلْبَسَ مِنْ ذَلِكَ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ سَمٌ وَيَأْتِي عَنْ عِشِّ مَا يُقَدُّ الْجَرِيَانُ وَكَذَا يُقَدُّ مَا مَرَّ
فِي شَرْحِ اللَّبْسِ الرَّجُلِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ بِخِلَافِ اتِّخَاذِهِمَا لِلْبَسِ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا. هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ قِيلَ
بِكَرَاهِيَّتِهَا إِنْخَافُ) سَبَاتِي اعْتِمَادُهُ فِي قَوْلِهِ وَيَنْبَغِي إِنْخَافُ. هـ قَوْلُهُ: (بِقَدَمِهَا) أَيُّ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ. هـ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ
الْإِسْنَوِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَلَامٌ لَا يُعْقَلُ إِنْخَافُ) قَدْ مَنَعُ أَنْ حَاصِلُ كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ الْحُلِيَّ قِسْمَانِ مَا بَقِيَ
نَقْدِيَّتُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا وَالْمُعَامَلَةُ بِهِ فَفِيهِ زَكَاةٌ مُطْلَقًا وَمَا لَمْ يَتَّقَ فِيهِ ذَلِكَ فَمُبَاحُهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ
وغيره تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. هـ قَوْلُهُ: (مَرْدُودٌ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ إِنْخَافُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُوجِّهُ إِنْخَافُ) أَيُّ الرَّدِّ.

هـ قَوْلُهُ: (وَكُنَاجُ إِنْخَافُ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَتَّعُودْهُ مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهْيِ وَمِنْهُ التَّاجُ فَيَجِلُّ لَهَا لُبْسُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
مِمَّنْ اعْتَادَهُ كَمَا هُوَ الصَّوَابُ فِي بَابِ اللَّبَاسِ عَنْ الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ قَالَ عِشِّ قَوْلُهُ مَرَّ فَيَجِلُّ لَهَا
وَمِثْلُهَا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ فَيَذْكُرُ الْمَرْأَةَ لِلتَّمْثِيلِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (مَنَزِلَةُ النَّهْيِ) أَيُّ عَنِ التَّرْكِ فِي الْأَوَّلِ وَعَنِ
الْفِعْلِ فِي الثَّانِي كَرْدِيٍّ. هـ قَوْلُهُ: (لُبْسُهُ) أَيُّ التَّاجِ أَسْنَى. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمَ لَا يَمْنَعُ فِي نَاحِيَةِ إِنْخَافُ) وَالْمُخْتَارُ بَلْ
الصَّوَابُ الْجَوَازُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَرْدُدٍ لِمَعْمُومِ الْخَبَرِ وَلِدُخُولِهِ فِي اسْمِ الْحُلِيِّ إِيْمَابٌ وَأَسْنَى. هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ
يُقَالَ إِنْخَافُ) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ مُعْتَادُ الرِّجَالِ لُبْسَ تَاجٍ مِنَ التَّقْدِينِ أَمَا لَوْ كَانَ مُعْتَادُهُمْ لُبْسَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَقَدْ

هـ قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهُ إِنْخَافُ) هَلْ يَجْرِي هَذَا فِيمَا أَلْبَسَ مِنْ ذَلِكَ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي
الْمَجْمُوعِ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

هو شأن سائر المحرمات وهذا أقرب (وكذا) لها (لأن ما نسيج بهما) أي الذهب والفضة (في الأصح) لمعوم الأدلة (والأصح تحريم المبالغة في السرف) في كل ما أبيع مما مر (كخلاف وزنه) أي مجموع فردتيه لا أحدهما فقط خلافاً لمن وهم فيه (بائناً دينار) أي مثقال ومن غير بمائة أراد كل فردة منه على حياها ليكنه يؤهم أن هذا شرط وليس كذلك بل المدار على المائتين وإن تفاوت وزن الفردتين ولا يكفي نقص نحو المئتين عن المائتين كما يفهمه التعليل الآتي وحيث وجد السرف الآتي وجبت زكاة جميعه لا قدر السرف فقط ولم يرتض الأذرع التقييد بالمائتين بل اعتبر العادة فقد تزيد وقد تنقص وبحث غيره أن السرف في

يقال في ثبوتها له تشبه بالرجال وإن جعلته بينهما بصري وهذا مجرد بحث في الدليل ولا فقد مر عن النهاية والمغني اعتماد الجمل مطلقاً. **قوله:** (لها) وفي نسخة أي من النهاية ولمن ذكر ممن مرع ش. **قوله:** (لأن ما نسيج بهما) أفهم أن غير اللبس من الإفراش والتدثر بذلك لا يجوز قال السيوطي حاشية الروضة لم يترعوا الإفراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال البلقيني ويتبعني أن يتبعني جل ذلك على القولين في إفراش الحرير قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الإفراش هنا كما سبق في لبس التغل بخلاف الحرير انتهى شويزي وقوله في لبس التغل المعتد فيه الجواز فيكون المعتد في الفرض الجواز أيضاً ش. **قوله:** (لمعوم الأدلة) أي ولأن ذلك من جنس الحللي مغني ونهاية. **قوله:** (سبي) (والأصح تحريم المبالغة إلخ) والثاني لا تحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور وخلاخيل لئلا يحد منها بعد الواجد. ويأتي في لبس ذلك معاً ما مر في الخواتيم للرجل نهاية ومغني عبارة الشارح في شرح قول الباب ويترجعه جل لابس عدد لا يقي اهـ والتقييد باللاتي مأخوذ من قولهما ما لم يسرفن فحيث جتمع بين خلاخل جاز ما لم يعد الجمع بينهما إسرافاً عرفاً اهـ. **قوله:** (في كل) إلى المتن في المغني وإلى قوله خلافاً في النهاية. **قوله:** (وإن تفاوت وزن الفردتين) ظاهره وإن انتفى السرف رأساً عن أحدهما كأن كانت عشرة مثاقيل والأخرى مائة وتسعين وفيه تأمل وما المانع حيثيذ من جل الأولى وإن حرمت الأخرى سم وقد يقال إن مجموع فردتيه متزل منزلة ملبوس واحد. **قوله:** (ولا يكفي نقص نحو المئتين إلخ) أي بل لا بد أن يكون بحيث يعد زينة ولا تنفرد منه النفس. **قوله:** (التعليل الآتي) وهو قوله وذلك لانقضاء إلخ. **قوله:** (وحيث وجد السرف إلخ) وفقاً للنهاية والمغني والاسنى والإيعاب. **قوله:** (الآتي) أي في قوله أما الزكاة فتجب بأدنى سرف. **قوله:** (وجبت زكاة جميعه إلخ) أي وإن لم يحرم لبسه؛ لأن السرف إن لم يحرم كره والحلي المكروه تجب فيه الزكاة وظاهر أن الطفل في ذلك كله كالنساء أسنى وإيعاب.

قوله: (سبي) (والأصح تحريم المبالغة إلخ) والثاني لا تحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور وخلاخيل لئلا يحد منها بعد الواجد ويأتي في لبس ذلك معاً ما مر في الخواتيم للرجل شرح م. **قوله:** (وإن تفاوت وزن الفردتين) ظاهره وإن انتفى السرف رأساً عن أحدهما كأن كانت عشرة مثاقيل والأخرى مائة وتسعين وفيه تأمل وما المانع حيثيذ من جل الأولى وإن حرمت الأخرى.

خَلْخَالِ الْفِضَّةِ أَنْ يَلْغُ الْفَنِي بِثِقَالٍ وَهُوَ بَعِيدٌ بَلْ يَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ فِيهِ بِمَا تَنِي بِثِقَالِ كَالذَّهَبِ
كَمَا يُصْرَحُ بِهِ التَّعْلِيلُ الْآتِي الْمَأْخُودُ مِنْهُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْوَزْنِ دُونَ النَّفَاسَةِ وَذَلِكَ لِاتِّفَاءِ الزَّيْنَةِ
عَنْهُ الْمُجَوِّزَةُ لَهُنَّ التَّحْلِي بَلْ يَنْفُزُ الطَّبِيعُ مِنْهُ كَذَا قَالُوهُ وَبِهِ يُعْلَمُ ضَابِطُ السَّرَفِ وَاعْتَبِرْ فِي
الرَّوْضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ مُطْلَقًا السَّرَفُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْمُبَالِغَةِ كَالْمَثْنِ وَيُجْمَعُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّرَفِ
ظُهُورُهُ فَيُسَاوِي قِيْدَ الْمُبَالِغَةِ فِيهِ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَثْنِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ
مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّرَفِ الظَّاهِرُ لَا مُطْلَقُ السَّرَفِ ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ لُبْسِهِ وَحُرْمَتِهِ

هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْإِنْخ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ وَتَعْلِيلُ لَهُ. هـ فَوَدَّ: (لِاتِّفَاءِ الزَّيْنَةِ الْإِنْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا إِبَاحُهُ مَا
يَتَّخِذُهُ النِّسَاءُ فِي زَمَنَاتِنَا مِنْ عَصَائِبِ الذَّهَبِ وَالتَّرَاكِيِبِ وَإِنْ كَثُرَ دَهْنُهَا؛ لِأَنَّ التَّنَاسُلَ لَا تَنْفَرُ مِنْهَا بَلْ هِيَ فِي
نَهَايَةِ الزَّيْنَةِ نَهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ سَمَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْخَلْخَالِ إِذَا كَثُرَ؛ لِأَنَّ التَّنَاسُلَ تَنْفَرُ مِنْهُ حَيْثُ زَمَّ رَاهُ قَالَ ع
شُ قَوْلُهُ م ر مِنْ عَصَائِبِ الذَّهَبِ الْإِنْخ الْمُرَادُ بِهَا هِيَ الَّتِي تُفَعَّلُ بِالصَّنُوعِ وَتُجَعَّلُ عَلَى الْعَصَائِبِ أَمَّا مَا يَقَعُ
لِنِسَاءِ الْأَرْيَافِ مِنَ الْفِضَّةِ الْمُثْقَوَةِ أَوِ الذَّهَبِ الْمُخِيطَةِ عَلَى الْقُمَاشِ فَحَرَامٌ كَالدَّرَاهِمِ الْمُثْقَوَةِ الْمُجْمَعُولَةِ
فِي الْقِلَادَةِ كَمَا مَرَّ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْضًا حُرْمَةُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ ثَقَبِ دَرَاهِمٍ وَتَغْلِيْقِهَا عَلَى رَأْسِ
الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ م ر الْآتِي وَكَالْمَرْأَةِ الطُّفْلُ فِي ذَلِكَ اهـ. وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَسَلِّكَ النِّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى مِنْ حُرْمَةِ اتِّخَاذِ قِلَادَةٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوِ الذَّنَابِيرِ الْمُثْقَوَةِ الْغَيْرِ الْمُعَرَّاةِ وَأَمَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ
وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ جَوَازِهِ الظَّاهِرِ مِنْ حَيْثُ الْمَذْكُورُ فَلَا حُرْمَةَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ وَيَنْبَغِي تَقْلِيدُهُ لِأَهْلِ بَلَدِهِ
اعْتَادُوهُ. هـ فَوَدَّ: (وَاعْتَبِرْ فِي الزَّوْضَةِ الْإِنْخ) هُوَ الْأَوْجَهُ م رَاهُ سَمَ وَعَ ش. هـ فَوَدَّ: (وَيُجْمَعُ بِأَنَّ الْمُرَادَ
الْإِنْخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِهِ السَّرَفَ تَبَيَّنَ لِلْمُحَرَّرِ بِالْمُبَالِغَةِ إِذَا أَسْرَفَتْ
وَلَمْ تُبَالِغْ فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ لِكَيْتِه يُكْرَهُ فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْعِمَادِ وَفَارَقَ مَا سَيَأْتِي فِي آلَةِ
الْحَرْبِ حَيْثُ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ عَدَمُ الْمُبَالِغَةِ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ جِلَّتُهُمَا لِلْمَرْأَةِ بِخِلَافِهَا لِغَيْرِهَا
فَاغْتَفِرَ لَهَا قَلِيلُ السَّرَفِ اهـ وَزَادَ الثَّانِي وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ اغْتِفَارِ السَّرَفِ مِنْ غَيْرِ مُبَالِغَةٍ هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ
الْعِمَادِ. وَجَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْأَوْجَهُ الْاِكْتِفَاءُ فِيهَا بِمُجَرَّدِ السَّرَفِ وَالْمُبَالِغَةِ فِيهِ جَرَى عَلَى
الْغَالِبِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَمْ تُبَالِغْ الْإِنْخ ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ بِمُجَرَّدِ السَّرَفِ وَالْمُرَادُ بِالسَّرَفِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ أَنْ
تُجَعَّلَ عَلَى مِقْدَارٍ لَا يَعْدُ مِثْلَهُ زِينَةً كَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَوْلُهُ م ر السَّابِقُ بَلْ تَنْفَرُ مِنْهُ التَّنَاسُلُ الْإِنْخ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ فِيهِ
بَيْنَ الْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ الْإِنْخ) وَكَالْمَرْأَةِ الطُّفْلُ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لَا يُقَيَّدُ بِغَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ
فِيمَا يَظْهَرُ وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا لُبْسُ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى مَا مَرَّ وَكَذَا مَا
نُسِجَ بِهِمَا إِلَّا أَنْ فَاجَأَتْهُمَا الْحَرْبُ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ نَهَايَةً وَشَرَحُ الْمَنْهَجِ. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ الْمُرَادُ
بِالطُّفْلِ غَيْرُ الْبَالِغِ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ وَقَوْلُهُ لَكِنْ لَا يُقَيَّدُ بِغَيْرِ آلَةِ أَنْي كَمَا قَيَّدَتِ الْمَرْأَةُ بِهِ فَيَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ

هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لِاتِّفَاءِ الزَّيْنَةِ الْإِنْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ إِبَاحُهُ مَا تَتَّخِذُهُ النِّسَاءُ فِي زَمَنَاتِنَا مِنْ عَصَائِبِ
الذَّهَبِ وَالتَّرَاكِيِبِ وَإِنْ كَثُرَ دَهْنُهَا إِذَا التَّنَاسُلَ لَا تَنْفَرُ مِنْهَا بَلْ هِيَ فِي نَهَايَةِ الزَّيْنَةِ شَرَّحَ فِي م ر بِخِلَافِ نَحْوِ
الْخَلْخَالِ إِذَا كَثُرَ؛ لِأَنَّ التَّنَاسُلَ تَنْفَرُ مِنْهُ حَيْثُ زَمَّ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَاعْتَبِرْ فِي الزَّوْضَةِ الْإِنْخ) هُوَ الْأَوْجَهُ م ر.

أما الزكاة فَتَجِبُ بِأَدْنَى سَرَفٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْرَمْ كُرَّةً وَمَرَّةً وَجُوبُهَا فِي الْمَكْرُوهِ (وَكَذَا) يُحْرَمُ (إِسْرَافُهُ) أَيِ الرَّجُلِ (فِي آلَةِ الْحَرْبِ) لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْخِيَلِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ وَجْهَ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِالْمُبَالَغَةِ هُنَا إِذَا الْأَصْلُ جَلُّ النَقْدِ وَعَدَمُ الْخِيَلِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ فَاعْتَمَرَ لَهَا قَلِيلُ السَّرَفِ بِخِلَافِهِ (وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ) يَعْنِي مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ فِيمَا يَظْهَرُ وَغِلَافُهُ وَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهُ (بِقِصَّةٍ) لِلرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِكْرَامًا لَهُ (وَكَذَا) يَجُوزُ تَحْلِيَةُ مَا ذُكِرَ (لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ)

حُلِيِّهَا وَلَوْ فِي آلَةِ الْحَرْبِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَهَا لُبْسُ أَنْوَاعِ حُلِيِّ الذَّهَبِ الْخ.

□ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (فَاعْتَمَرَ لَهَا الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ الْخ) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِنْ حَاقَ اللَّوْحُ الْمُعَدَّ لِكِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْمُصْحَفِ فِي ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَأَسْنَى وَلِعَابًا قَالَ سَمِ أَقُولُ: يَتَّبِعِي أَيْضًا إِنْ حَاقَ التَّفْسِيرُ حَيْثُ حُرِّمَ مَسَّهُ بِالْمُصْحَفِ بَلْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ يَعْنِي مَا فِيهِ قُرْآنٌ الْخ لَا فَرْقَ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ الْمُعَدَّ لِكِتَابَةِ الْقُرْآنِ أَيِ وَلَوْ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ كَالْأَلْوَحِ الْمُعَدَّةِ لِكِتَابَةِ بَعْضِ السُّورِ فِيمَا يَسْتَمُونَهُ صِرَافَةً اهـ.

□ فَوَدَّ: (يَعْنِي مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَتَبَ ذَلِكَ عَلَى قَمِيصٍ مَثَلًا وَلَبَسَهُ فَلَا يَجُوزُ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهَذَا تَغْلِيمَ الْقُرْآنِ وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِهِ التَّزَيُّنَ ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ وَتَغْلِيلُهُ ظَاهِرُ الْمَنْعِ.

□ فَوَدَّ: (وَغِلَافِهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ تَحْلِيَةُ مَا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ كَتَحْلِيلَتِهَا إِلَى أَمَّا بَقِيَّةُ الْخ.

□ فَوَدَّ: (وَغِلَافِهِ) أَيِ بَيِّنَ جِلْدُهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَغِلَافُهُ الْخ) أَيِ لَا كُرْسِيَهُ وَلَا عِلَاقَتَهُ شَرْحُ الْعِبَابِ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَتْ التَّحْلِيَةُ بِالتَّثْمِيهِ وَلِمَا إِذَا كَانَتْ بِالْإِصْبَاقِ وَزَيِّ الذَّهَبِ بِوَرَقَةٍ م ر وَلَوْ حَلَّتْ مُصْحَفَهَا بِالذَّهَبِ ثُمَّ بَاعَتْهُ لِلرَّجُلِ أَوْ آخَرَتْهُ أَوْ أَعَارَتْهُ إِيَّاهُ فَقُلَّ يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ بِتَخَوُّ الْقِرَاءَةِ فِيهِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْمَنْعُ قَرِيبٌ وَهَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ يَخْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ وَلَا فَلَ يُنَكِّنُ غَيْرُ الْجِلِّ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ حَيْثُ يُدْ عَلَى الْإِنَاءِ الْمُؤَوِّ الَّذِي لَا يَخْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ مَعَ أَنَّهُ يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلرَّجُلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِجْتِهَادِ سَمِ. □ فَوَدَّ: (تَحْلِيَةُ مَا ذُكِرَ) شَامِلٌ لِغِلَافِ الْمُصْحَفِ وَلِذَا قَالَ بِاعْتِنٍ يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ تَحْلِيَةُ مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ لَوَحًا وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ وَغِلَافُهُ بِذَهَبٍ اهـ. لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْمُغْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ عِبَارَتُهُ وَيَحِلُّ تَحْلِيَةُ غِلَافِ الْمُصْحَفِ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ بِالْقِصَّةِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَأَمَّا بِالذَّهَبِ قَالَ الْمَجْمُوعُ فَحَرَامٌ بِلَا خِلَافٍ نَهَى عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ أَيِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ لِلْمَرْأَةِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَلِيَّةً مُصْحَفٍ اهـ فَلْيُرَاجَعْ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ) وَالطُّفْلُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ كَالْمَرْأَةِ نِهَآيَةً وَعِبَابٌ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَيِ فِي

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَجَوَازُ تَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِنْ حَاقَ اللَّوْحُ الْمُعَدَّ لِكِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْمُصْحَفِ فِي ذَلِكَ شَرْحُ م ر أَقُولُ: يَتَّبِعِي أَيْضًا إِنْ حَاقَ التَّفْسِيرُ حَيْثُ حُرِّمَ مَسَّهُ بِالْمُصْحَفِ بَلْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ يَعْنِي مَا فِيهِ قُرْآنٌ الْخ لَا فَرْقَ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَكَذَا لِلْمَرْأَةِ بِذَهَبٍ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَتْ التَّحْلِيَةُ بِالتَّثْمِيهِ وَلِمَا إِذَا كَانَتْ بِالْإِصْبَاقِ وَزَيِّ الذَّهَبِ بِوَرَقَةٍ م ر وَالطُّفْلُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ كَالْمَرْأَةِ شَرْحُ م ر وَلَوْ حَلَّتْ مُصْحَفَهَا بِالذَّهَبِ ثُمَّ بَاعَتْهُ لِلرَّجُلِ أَوْ

كَتَحْلِيهَا بِهِ مَعَ إِكْرَامِهِ أَمَّا بَقِيَّةُ الْكُتُبِ فَلَا يَجُوزُ تَحْلِيهَا مُطْلَقًا قَطْعًا.

(تَبْيِيهِ) يُؤْخَذُ مِنْ تَبْيِيرِهِمْ بِالتَّحْلِيَةِ الْمَالُ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْوِيهِ حُرْمَةُ التَّمْوِيهِ هُنَا يَذْهَبُ أَوْ فِضَّةٌ مُطْلَقًا لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ فَإِنْ قُلْتَ الْعِلَّةُ الْإِكْرَامُ وَهُوَ حَاصِلُ بِكُلِّ قُلْتَ لَكِنَّهُ فِي التَّحْلِيَةِ لَمْ يَخْلُفْهُ مَحْظُورٌ بِخِلَافِهِ فِي التَّمْوِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيَّدُ الْإِطْلَاقُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ مِنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي إِكْرَامِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي نَحْوِ وَرَقِهِ وَجِلْدِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي إِكْرَامُهَا إِلَّا بِذَلِكَ فَكَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِهَا يُمَكِّنُ الْإِكْرَامُ فِيهِ بِالتَّحْلِيَةِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلتَّمْوِيهِ فِيهِ رَأْسًا. (وَشَرَطُ زَكَاةِ النِّقْدِ الْحَوْلُ) كَمَا فِي الْمَوَاشِيِّ نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نَقْدًا نِصَابًا سِتَّةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ أَقْرَضَهُ لَا أَخْرَجَ لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ كَمَا مَرَّ

جَوَازِ تَحْلِيهِ بِالذَّهَبِ وَغَيْرِهِ يَمَّا يَجِلُّ لَهَا كَمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّبَاسِ وَقَدْ مَرَّرْنَا أَنَّ الْمَجْنُونَ مِثْلُهُ اهـ.

• فَوَدَّ: (كَتَحْلِيَّتِهَا بِهِ) أَيُّ قِيَاسًا عَلَى تَرْجُئِ الْمَرْأَةِ بِالذَّهَبِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ كُتِبَ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَيُّ وَسِوَاهُ كَانَتْ لِلرَّجُلِ أَوْ الْمَرْأَةِ بِالْفِضَّةِ أَوْ بِالذَّهَبِ. • فَوَدَّ: (تَبْيِيهِ) يُؤْخَذُ مِنْ تَبْيِيرِهِمْ (إِلَخ) بِتَذَكُّرِ مَا أَسْلَفْنَاهُ يُعْلَمُ مَا فِي هَذَا التَّبْيِيهِ فَلَا تَغْفُلْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْفَاضِلَ الْمُحْسَنِي قَالَ قَوْلُهُ حُرْمَةُ التَّمْوِيهِ هُنَا إِلَخُ الْوَجْهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ لِعَرَضٍ جَائِزَةٍ مَرَّاهُ بِصَرِيٍّ.

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا كُرْدِيٍّ أَيُّ وَسِوَاهُ كَانَ لِلرَّجُلِ أَوْ لِلْمَرْأَةِ. • فَوَدَّ: (بِكُلِّ) أَيُّ مِنَ التَّمْوِيهِ وَالتَّحْلِيَةِ. • فَوَدَّ: (يُؤَيَّدُ الْإِطْلَاقُ) أَيُّ إِطْلَاقُ التَّزْيِينِ الشَّامِلِ لِلتَّمْوِيهِ بِعِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ أَيُّ إِطْلَاقُ الْجَوَازِ سِوَاهُ التَّحْلِيَةِ وَالتَّمْوِيهِ اهـ. • فَوَدَّ: (قَوْلُ الْغَزَالِيِّ إِلَخ) اعْتَمَدَهُ الْعُبَابُ وَالْأَسْنَى وَالنَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ إِلَخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كِتَابَتِهِ لِلرَّجُلِ أَوْ لِلْمَرْأَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَلِإِعَابٍ. • فَوَدَّ: (فَقَدْ أَحْسَنَ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِالْكِتَابَةِ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ مِم. • فَوَدَّ: (لِإِكْرَامِهَا) أَيُّ حُرُوفِ الْقُرْآنِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِذَلِكَ) أَيُّ بِالتَّمْوِيهِ قَالَ الْكُرْدِيُّ أَيُّ كَتَبَ الْقُرْآنَ اهـ. • فَوَدَّ: (فَكَانَ) أَيُّ التَّمْوِيهِ وَكَذَا ضَمِيرُ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيُّ فِي إِكْرَامِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ أَوْ فِي كِتَابَتِهِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيُّ الْإِكْرَامِ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِهَا) أَيُّ غَيْرِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (سِتَّةَ أَشْهُرٍ) أَيُّ مِثْلًا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ وَلَوْ زَالَ

أَجْرَتُهُ أَوْ أَعَارَظَتْهُ لِيَاءَهُ فَهَلْ يَجِلُّ لَهُ اسْتِغْمَالُهُ بِنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِيهِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْمَنْعُ قَرِيبٌ وَهَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ وَلَا فَلَا يُمَكِّنُ غَيْرُ الْجِلِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ حَيْثِيَّةً عَلَى الْإِنَاءِ الْمُمَوَّهِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ مَعَ أَنَّهُ يَجِلُّ اسْتِغْمَالُهُ لِلرَّجُلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِجْتِهَادِ. • فَوَدَّ: (حُرْمَةُ التَّمْوِيهِ هُنَا) الْوَجْهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ لِعَرَضٍ جَائِزَةٍ مَرَّاهُ. • فَوَدَّ: (قَوْلُ الْغَزَالِيِّ مِنْ كَتَبَ الْقُرْآنَ بِالذَّهَبِ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِالْكِتَابَةِ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كِتَابَتِهِ لِلرَّجُلِ وَلِلْمَرْأَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْأَفْرَعِيُّ شَرْحَ الرَّمْلِيِّ.

فإذا كان مؤسراً أو عاد إليه زكاه عند تمام السنة الأشهر الثانية كما قاله الشيخ أبو حامد وجعله أصلاً مقيماً عليه وذكره الرافعي أثناء تعليل واعتمده البلقيني وغيره ولو حلّى حيواناً بنقد حرّم ولزمته زكاته (ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) واليوافيت لقدم وزودها في ذلك ولأنها معدة للاستعمال كالماشية العاملة.

(باب زكاة المعدن)

هو يفتح فشكل فشكل مكان الجواهر المخلوقة فيه ويطلق عليه نفسها كنقد وحديد ونحاس وهو المراد في الترجمة من عدن كضرب أقام ومنه جنات عدن (والركاز) هو ما دُفن بالأرض من ركز غرز أو خفي ومنه أو سمع لهم ركز أي صوتاً خفياً (والتجارة) وهي تليق المال بالتصرف فيه لطلب النماء (من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة من معدن) من أرض مباحة أو مملوكة له كذا اقتصرُوا عليه وقضيته أنه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة

ملكه فعاد كزدي. □ فود: (فإذا كان) أي الآخر. □ فود: (موسراً) أي وبإذلاً. □ فود: (كاللؤلؤ) إلى الباب في النهاية والمغني. □ فود: (اليوافيت) أي والزبرجد والفيروزج والمزجان مغني زاد النهاية ومثلها اليسك والعتير ونحوهما اهـ.

(خاتمة) لا يجوز تقييد الأذان للقرط وإن أبيع القرط لأنه تغذيت بلا فائدة ووجب القصاص على المثيب إن وجدت شروطه كما قاله في الآثار ويجوز ستر الكعبة بالحريز ليفعل السلف والخلف له تعظيماً لها بخلاف ستر غيرها به وأخذ بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره ﷺ به ويتبني اعتماده قال ابن عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالقناديل أي من غير التقدين والشموع التي لا توقد لأنه نوع احترام مغني.

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

□ فود (سني): (زكاة المعدن) الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] أي: زكوا من خيار ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾ أي من المال ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] أي من الحبوب والثمار وخبر الحاكم في صحيحه (أنه ﷺ أخذ من المعادن القبلية الصدقة) وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء وإسكان الراء مغني ونهاية. □ فود: (هو) إلى المتن في المغني والنهاية. □ فود: (وهو) أي الإطلاق الثاني ومن الإطلاق الأول قول المصنف من استخرج ذهباً أو فضة من معدن. □ فود: (ومن جنات عدن) أي إقامة مغني. □ فود: (وهو) إلى قوله كذا في النهاية والمغني. □ فود: (وهو من أهل الزكاة) خرج به المكاتب فإنه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه وأما ما يأخذه العبد فليسيده فتلزمه زكاته مغني ونهاية. □ فود: (من أهل الزكاة) أي ولو صبياع ش. □ فود: (وقضيته) أي قضية اقتصارهم على ما ذكر.

باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

عائمة أو من أرض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر في ذلك أنه إن أمكن حُدُوثه في الأرض وقال أهل الجيرة إنه حدث بعد الوقفية أو المسجدية يملكه الموقوف عليه كزبيع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكه المقيم زكاته أو قبيلها فلا زكاة فيه؛ لأنه من عين الوقف وإن ترددوا فكذلك. ويؤيد ما تقرر من أنه قد

قود: (والذي يظهر) إلى قوله وإن ترددوا في حاشية شيخنا بلا غزو وإلى قوله ويؤيد في البحر من عن الزبدي. قود: (ونحو المسجد) أي يملكه المسجد ونحوه ويصرف في مصالحهما شيخنا.

قود: (لأنه من عين الوقف) يتأمل مع ما سيأتي في الركا في بيان ما جعله من زوائده بصري عبارة سم قوله؛ لأنه من عين الوقف قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة إليه فليُنظر ماذا يفعل به وهل له حكم الأرض حتى يمتنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف ولا يمتد أن يفعل به ما يفعل بالثمرة الغير المؤثرة إذا دخلت في الوقف. ويُنَجَّه أن يقال إن أمكن الإنفاق به مع بقاء عينه كجعله حلياً مباحاً يتنفع به بمباح لبس أو إعاره أو إجارة وجب وإلا فقل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل أن له حكم الأرض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالأرض اهـ وجرى شيخنا على هذا الاحتمال فقال وإن كان موجوداً حال الوقفية فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اهـ. قود: (ولزم مالكه المقيم إلخ) أي بأن وقف على معين لا إن وقف على جهة عامة ونحو مسجد كردي. قود: (وإن ترددوا فكذلك) المفهوم منه أن المعنى أنه لا زكاة فيه؛ لأنه من عين الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه سم عبارة البصري.

قود: (وإن ترددوا فكذلك) أما عدم وجوب الزكاة فواضح لأن الأصل براءة الذمة ومع احتمال تقديمه على الوقفية لا زكاة وأما جعله من عين الوقف كما يقتضيه صنيعة فمحل تأمل لأن الأصل في كل حادث أن يُقدَّر بأقرب زمن ولهذا إذا شك في كون الركا جاهلياً أو إسلامياً كان له حكم الإسلام لا يقال لو لوحظ ما ذكر قبيتي أن تجب الزكاة أيضاً؛ لأننا نقول عارضه بالنسبة إليها الأصل المتقدم وأما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه شيء فتعين العمل به لا يقال يلزمه تضيض الأحكام في أمر واحد؛ لأننا نقول لا مانع منه عند اختلاف المدارك بل هو متعين حبيد وله نظائر شتى فليُتأمل. ثم رأيت الفاضل المحشي قال وقد يتوقف في الحكم بوقفية إلخ اهـ.

قود: (ملكه الموقوف عليه إلخ) لقائل أن يقول إنه نزل منزلة ثمرة الشجرة. قود: (لأنه من عين الوقف) ظاهره شمول الوقف له وصحته بالنسبة إليه أيضاً فليُنظر ماذا يفعل به وهل له حكم الأرض حتى يمتنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف. قود: (لأنه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة إليه ولا يمتد أن يفعل به ما يفعل بالثمرة غير المؤثرة إذا دخلت في الوقف ويُنَجَّه أن يقال إن أمكن الإنفاق به مع بقاء عينه كجعله حلياً مباحاً يتنفع به بمباح لبس أو إعاره أو إجارة وجب وإلا فقل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل أن له حكم الأرض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالأرض. قود: (وإن ترددوا فكذلك) المفهوم منه أن المعنى أنه لا زكاة فيه؛ لأنه من عين الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه.

يحدث قولهم إنما لم يجب إخراج الزكاة للمدة الماضية وإن وجدته في ملكه؛ لأنه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال كون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والأصل عدم وجوب الزكاة وحديث «إن الذهب والفضة مخلوقان في الأرض يوم خلق الله السموات والأرض» ضعيف على أن المراد جنسهما لا بالنسبة لتحل بقيته (لزمه زرع عشرة) للخبر الصحيح به وخرج بذهباً وفضة غيرهما فلا زكاة فيه (وفي قول الخمس) قياساً على الركاز الآتي بجايغ الإخفاء في الأرض (وفي قول إن حصل يتقرب) أي كطحن ومعالجة بنار (فربغ العشر) وإلا فخصه) ويجاب بأن من شأن المعدن التقب والركاز غدته فأنطنا كلاً بمطنته (ومشترط النصاب) استخرجه واحداً أو جمع للمعوم الأدلة السابقة ولأن ما دونه لا يحتمل

فرد: (لأنه لم يتحقق كونه ملكه إلخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه إلى أن وصل إليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت أحوال زكى لتلك الأحوال جميع ما علم أنه كان موجوداً حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى سم عبارة البصري مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه زكى لساير الأحوال ومقتضى ما يأتي أن الوجوب في المعدن بحصول التل في يده أنه لا يزكى لعدم انعقاد سبب الوجود فليحرر اه وقد يقال إن تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول التل في يده بل من أفرادِهِ.

فرد (سني): (لزمه زرع العشر) أي سواء كان مديوناً أو لا بناء على أن الذين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استخرجه سليم من دار الحرب كان غنيمة مخمسة نهاية وأسنى. قال ع ش قوله م ر بناء على أن الذين إلخ أي وهو الزاجع اه. فرد: (للخبر إلخ) ولا تجب عليه زكاته في المدة الماضية إذا وجدته في ملكه؛ لأنه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال كون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والأصل عدم وجوب الزكاة منفي ونهاية وتقدم في الشرح مثله وعن سم والبصري ما يتعلق به. فرد: (غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وخديد نهاية ومنفي. فرد: (أي كطحن إلخ) أي وحفر نهاية ومنفي.

فرد (سني): (ومشترط النصاب) أي ولو بقسمه إلى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه أو عرض تجارة يقوم به روض ويأتي في الشرح مثله. فرد: (أو جمع) عبارة الروض والنهاية والمنفي ولو استخرج اثنين من معدن نصاباً زكياه للخلطة اه زاد الباب ونتج اختيار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اه قال الشارح في شرحه أي نظير ما مر في الخلطة من اختيار الاتحاد في تلك الأمور السابقة فيها حتى يصير المالان كالمال الواحد وقد يناع في باتهم كما لم يشترطوا هنا الحول؛ لأنه نماء منحصر فلا

فرد: (لأنه لم يتحقق كونه ملكه إلخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه إلى أن وصل إليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت أحوال زكى لتلك الأحوال جميع ما علم أنه كان موجوداً حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى. فرد: (أي كطحن إلخ) لم يجعل من التقب حفر الأرض وقطعه منها. فرد: (استخرجه واحداً أو جمع) قال في الروض فرغ إذا استخرج اثنين نصاباً زكياه للخلطة اه.

المُواساة بخلافه (لا الحول)؛ لأنه إنما اعتُبر لأجل تكامل النماء والمُستخرج من المعدين نماء كله فأشبه الثمر والزرع (على المذهب وفيهما) وخيّر الحول السابق مخصوص بغير المعدين؛ لأنه يُستنبط من النص معنى يُخصّصه ووقت وجوبه حصول التيل بيده ووقت الإخراج بعد التخليص والتقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقي ومؤنة ذلك على المالك كما مرّ نظيره ثم فلا يُجزئ إخراجها قبلها ويضمنه قابضه ويُصدق في

يحتاج إلى الإزفاق كذلك لا يحتاج إلى الإزفاق أيضًا باشتراط اتحاد ما ذكر وهذا أقرب للمعنى ولكلامهم اهـ. □ فود: (بغير المعدين) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى على. □ فود: (مغني يُخصّصه) أي كتكامل النماء هنا. □ فود: (ووقت وجوبه) إلى قوله أي إن توى في النهاية والمغني. □ فود: (ووقت وجوبه حصول التيل إلخ) يُتجه فيما لو ملك الأرض بإخياء وعلم أن فيه مَعْدِنًا كَانَ شَاهِدَهُ لا نكشافه بنحو سبل وأنه يُلغ نصابًا أن يجب الزكاة من حين الملك وأن يُجزئ إخراج الخالص عنه قبل استخراجه فليُتأمل سم أي وقولهم ووقت وجوبه حصول التيل بيده جزي على الغالب من عدم يتقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب. □ فود: (ووقت الإخراج) أي وقت وجوب إخراج زكاة المعدين نهايةً ومغني. □ فود: (بعد التخليص والتقية) أي عقب التولية والتقية من الثراب ونحوه كما أن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الإخراج التقية ويُجزئ على التقية كما في تقية الحبوب مغني وشرح الرّوض وشرح المُباب وظاهر ذلك وجوب التقية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتقدّم في شرح ويجب يبدو صلاح الثمر واشتداد الحب ما يُفقد خلافه فليُراجع. □ فود: (ووجب قسط ما بقي) أي وإن نقص عن النصاب كتلف بعض المال قبل التمكن مغني ونهاية روض وعباب.

□ فود: (كما مرّ نظيره إلخ) أي كمؤنة الحصاد والذبايس مغني وأسنى وإعباب. □ فود: (ثم) أي في تقية الحبوب كُردّي. □ فود: (فلا يُجزئ إخراجها قبلها) ظاهره وإن علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضي به المُستحق ويُحتمل الإجزاء حيثيذ كما مرّ نظيره في إخراج المغشوش بل لا يُتجه فرق بينهما سم. □ فود: (ويضمنه إلخ) عبارة النهاية والمغني وشرح المُباب وشرح الرّوض فإن قبضه الساعي قبلها ضمن قبلزومه رده إن كان باقيا وبذلك إن كان تالفاً ويُصدق بيمينه في قدره إن اختلفا فيه قبل التلف أو بعده إذا اُضِل براءة الدّمة فإن تلف في يده قبل التمييز له غريمه فإن كان ثراب فضة قوم بذهب أو ثراب ذهب قوم بفضة فإن اختلفا في قيمته صدق الساعي بيمينه؛ لأنه غريم. قال في المجموع فإن مئز الساعي فإن كان قدر الواجب أجزاءً ولا ردّ التّفاوت أو أخذه ولا شيء للساعي بعمله لئبرعه اهـ

□ فود: (ووقت وجوبه حصول التيل بيده) يُتجه فيما لو ملك الأرض بإخياء مثلاً وعلم أن فيها مَعْدِنًا كَانَ شَاهِدَهُ لا نكشافه بنحو سبل وأنه يُلغ نصابًا أن تجب الزكاة من حين الملك وأن يُجزئ إخراج الخالص عنه قبل استخراجه فليُتأمل. □ فود: (ووجب قسط ما بقي) أي وإن نقص عن النصاب روض. □ فود: (فلا يُجزئ إخراجها قبلها) ظاهره وإن علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضي المُستحق ويُحتمل الإجزاء حيثيذ كما مرّ نظيره في إخراج المغشوش بل لا يُتجه فرق بينهما.

قدره وقيمته إن تلف؛ لأنه غارم ولو ميّزه الآخذ فكان قدر الواجب أجزأه أي إن نوى به الزكاة حيثئذ وكذا عند الإخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسّد القبض لاختلاطه بغيره وبه فازق ما لو قبض سخلّة فكبرث في يده ويقوم ثراب فضة يذهب وعكسه. (نبيه) ظاهر إطلاقهم هنا ضمان قابضه أنه يرجع عليه به وإن لم بشرط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في التعجيل بأن المخرج ثم مجزئ في ذاته وتبين عذم الإجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط في الرجوع به شرطه بخلافه هنا

قال ع ش قوله م ر ضمن أي من ماله لتفصيله في الجملة بقبضه اه. □ فود: (أجزاء) أي فقوله السابق فلا يجزئ إخراجُه إلخ أي ما دام كذلك لا مطلقاً سم. □ فود: (حيثئذ) أي بعد التمييز. □ فود: (إن نوى) أي المالك المخرج كزدي. □ فود: (وإنما فسّد القبض) يُحتمل أن المراد الفساد ظاهراً أو أنه بالتمييز يتبين الإعتداد به وإلا فالإجزاء مع الفساد مطلقاً مشكلاً وما وقع فاسداً لا يتقلب صحيحاً سم. □ فود: (ويقوم ثراب فضة إلخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالثراب في الموضعين المعدن المخرج نهايةً ومغني. □ فود: (وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي إلخ) يقدح في هذا الفرق ما تقدّم من أن شرط الاسترداد في إخراج الرديء عن الجيد في التقود أن يبين أنه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والحاصل أن الأوجه التأييد كما في مسألة إخراج الرديء عن الجيد والمفشوش عن الخالص ثم رأيت الفاضل المحشي أشار إلى ذلك بمزيد به بسط فعلك بمراجعتي بصري. □ فود: (لسبب إلخ) متعلق بعدم الإجزاء. □ فود: (غير مانع إلخ) خبر قوله وتبين إلخ. □ فود: (فاشترط في الرجوع به شرطه) قد يقال ما لا يجزئ في ذاته أقرب إلى التبرع مما يجزئ في ذاته فليحتج للشرط بالأولى سم. □ فود: (فإنه غير مجزئ إلخ) لك أن تمنعه بأنه لو كان غير مجزئ في ذاته لما أجزأ إذا ميّزه فكان قدر الواجب سم. □ فود: (ففسّد القبض) هذا صريح في أن مدار الفرق فسّد القبض فقد ينفص هذا بأنهم قد صرحوا بعدم إجزاء الرديء عن الجيد ومن لازمه فسّد القبض من أضله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان ه سم بحذف.

□ فود: (فكان قدر الواجب) عبارة شرح الرّوض عن المجموع فإن كان قدر الواجب أجزاءً وإلا ردّ التّفاوت أو أخذه ولا شيء للساعي بعمله لأنه متبرّع اه. □ فود: (أجزاء إلخ) فقوله السابق فلا يجزئ إخراجُه إلخ أي ما دام كذلك لا مطلقاً. □ فود: (فسّد القبض) يُحتمل أن المراد الفساد ظاهراً وأنه بالتمييز يتبين الإعتداد به وإلا فالإجزاء مع الفساد مطلقاً مشكلاً وما وقع فاسداً لا يتقلب صحيحاً. □ فود: (ويقوم ثراب فضة إلخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز وعمره قال في شرح الرّوض فإن اختلفا في قيمته صدق الساعي لأنه غارم اه. □ فود: (وعليه يفرق إلخ) قد يفرق بأن الإخراج قبل الوجوب ينافي التبرع. □ فود: (فاشترط في الرجوع به شرطه) قد يقال ما لا يجزئ في ذاته أقرب إلى التبرع مما يجزئ في ذاته فليحتج للشرط بالأولى. □ فود: (بخلافه هنا) يتبني أن يجري على ما لا يقال

فإنه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض من أصله فلم يحتج لشرط (ويضم بعضه إلى بعض إن) اتحد المعدن لا إن تعدد وإن تقارب وكذا الركاز (وتابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الأول بملكه وإن أثلف أولاً فاولاً (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل

فوق) (سني: (ويضم بعضه إلخ) أي بغد نيئه. هـ فود: (إن اتحد) إلى قوله بخلاف إلخ في النهاية إلا لفظة نحو في لغير نحو نزهة وكذا في المعنى إلا قوله أي لغير إلى ثم عاد. هـ فود: (إن اتحد المعدن لا إن تعدد إلخ) عبارة المعنى والنهاية إن اتحد المعدن أي المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق إلخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقارباً أو تباعداً إذ الغالب في اختلاف المكان استيفاء العمل وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه فافاد أنه يشترط اتحاد المخرج أيضاً بأن كان جنساً واحداً ويمكن أن المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملهما وبالضمير المستتر في قوله لا إن تعدد إلخ المعنى الثاني فقط على طريق الاستخدام. هـ فود: (وكذا الركاز) الأولى تقديمه على قوله لا إن تعدد إلخ لئيد الاشتراك في الشروط الآتية أيضاً. هـ فود: (وإن أثلف أولاً فاولاً) أي كان كان كلماً أخرجه شيئاً باعه أو وهبه إلى إن أخرجه نصاباً فيجب زكاة الجميع ويتبين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الإخراج عنه وإن تلف وتعدد رده قياساً على ما ذكره ابن حجر في زكاة التاب ع ش اه

هنا فيما لو أخذ الرطب عن زكاة ما يستمر. هـ فود: (فإنه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض إلخ) صريح في أن مدار الفرق فساد القبض لعدم الإجزاء وحيث قد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة التقيد مما نصه واللفظ للرؤوس وشرجه ولا يجزئ رديء ومكسور عن جيد وصحيح كما لو أخرجه مريضة عن صحيح وله استيزادها كما يأتي في الفرع الآتي ثم قال وإذا أخرجه رديئاً عن جيد كان أخرجه خمسة معينة عن مائتين جيدة فله استيزادها كما لو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول هذا إن بين ذلك عند الدفع وإلا فلا يسترده اه. فقد صرحوا بعدم إجزاء الرديء عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من أصله ومع ذلك شرطوا في الاستيزاد البيان كما ترى فإن قلت هذا الكلام إنما أفاد اشتراط البيان وكلام الشارح في شرط الاستيزاد وهو غير مجزئ البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من مبحث التجميع فسباني فيه أنه يكفي في الاستيزاد مجرد قوله هذه زكاتي المعلقة وإن لم يشترط الاستيزاد على أنه لا حاجة بنا إلى ذلك فإن كلامهم هذا مصرح بعدم الاستيزاد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر وفرق الشارح المذكور مصرح بالاستيزاد عند عدم الشرط نظراً لفساد القبض فإن قلت مدار الفرق أنه مجزئ في ذاته مع فساد القبض قلت لا نسلم أنه غير مجزئ في ذاته وإلا لم يجزئ إذا ميّزه فكان قدر الواجب. هـ فود: (ففسد القبض إلخ) قد يشكل فساد القبض من أصله مع ما تقدم من الإجزاء إذا ميّزه الساعي فكان قدر الواجب. هـ فود: (لا إن تعدد إلخ) وظاهر أن ما أخرجه من أحد المعدنين يضم إلى ما أخرجه من الآخر قبله في إكمال النصاب كما يعلم مما يأتي آتياً. هـ فود: (وكذا الركاز) قال في شرح الرؤوس نقله في الكفاية عن النص. هـ فود: (ولا يشترط بقاء الأول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الرؤوس وإن أثلفه أولاً فاولاً اه ولا يخفى إشكال ذلك؛ لأن النصاب حيث لا يجتمع في ملكه وفي

على الجديد؛ لأنه لا يحصل غالباً إلا متفرقاً (وإذا قطع العمل بغدير) كإصلاح آلة وهرب أجير ومريض وسفر أي لغير نحو نزهة فيما يظهر أخذاً مما يأتي في الاعتكاف ثم عاد إليه (ضم) وإن طال الزمن عرفاً؛ لأنه عاكف على العمل متى زال الغدر (والا) يقطع بغدير (فلا) ضم وإن قصر الزمن عرفاً؛ لأنه إعراض ومعنى عدم الضم أنه لا (يضم الأول إلى الثاني) في إكمال النصاب بخلاف ما يملكه بغير ذلك فإنه يضم إليه نظير ما يأتي (ويضم الثاني إلى الأول) كما يضمه إلى

بجبرمي. هـ فود: (أي لغير إلخ) عبارته في الإيعاب أي لإحاجة كما هو ظاهر اهـ. هـ فود: (أي لغير نحو نزهة) يقتضي أنه لو سافر لغير ض لا يتعلّق بالاستخراج أنه يكون غدرًا وهو محل تأمل لأنه إعراض عن العمل فلز قيد السفر بما يتعلّق بالاستخراج لكان متجهًا ثم رأيت الأذعري قال ويتبيّن أن يفرّق بين سفر وسفر والزركشي عن ابن عبد السلام إن المسألة مصورة بالسفر بغير اختياره بضري. أقول: ما ذكره متجه معنى لكن قضية إطلاق شرحي المنهج والروض والمغني السفر وتقيد التخصة كالتحاية والإيعاب بما تقدّم بحثاً أن الإطلاق هو المنقول وأنهم لم يرضوا بما نقله الزركشي عن ابن عبد السلام.

هـ فود: (ولا يقطع بغدير) أي بأن قطعه بلا غدر نهاية ومغني. هـ فود: (فلا ضم إلخ) نعم يتسامح بما اغتيد للإسراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح بأكثر منه كما قال المحب الطبري إنه الوجه وهو مقتضى التعليل نهاية. هـ فود: (في إكمال النصاب) أي حتى يزكي الأول سم.

هـ فود: (بخلاف ما يملكه) أي بأن كان في ملكه عند حصول الأول تمام النصاب سم عبارة الرّوض مع شرحه: (فزع): وإن استخرج دون النصاب من معدن أو ركاز وفي ملكه نصاب من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به زكي المستخرج في الحال ليضمه إلى ما في ملكه لا إن كان ملكه غائبًا فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته فيتحقّق لزوم وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضًا إلا أنّهما جميعًا نصاب كان ملك مائة درهم فقال من المعدن مائة فيزكي المعدن في الحال اهـ. وفي العباب مع شرحه ما يوافقه.

هـ فود: (فإنه إلخ) أي الأول. هـ وفود: (إليه) أي ما يملكه. هـ فود: (نظير ما يأتي) أي أنّما في قول المصنّف كما يضمه إلخ.

هـ فود (س): (ويضم الثاني إلى الأول) أي إن كان باقياً نهاية ومغني وعباب قال ع ش أي فإن تلف قبل إخراج باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكّل هذا بما مرّ من قوله ولا يشترط بقاء الأول إلخ؛ لأن ما مرّ حيث تبايع العمل وما هنا حيث قطعه بلا غدر اهـ وفي البصري ما يوافقه.

شرح الرّوض وشرط الضم اتّخاذ المعدن فلز تعدّد لم يضم تقارباً أو تباعداً وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اهـ.

هـ فود في (س): (فلا يضم الأول إلى الثاني) أي حتى يزكي الأول. هـ فود: (بخلاف ما يملكه) أي بأن كان في ملكه عند حصول الأول تمام النصاب.

ما ملكه) من جنسه أو عرض تجارة تقوم بجنسه ولو (بغير المعدن) كإرب وإن غاب بشرط عليه ببقائه (في إكمال النصاب فإن كُئِلَ به النصاب) زكى الثاني فلو استخرج بالأول خمسين ثم استخرج تمام النصاب لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما قبلها فيزكيا لعدم الحول ثم إذا أخرج حق المعدن من غيرهما ومضى حول من حين كمال المائتين لزمه زكائهما ولو كان الأول نصاباً ضم الثاني إليه قطعاً. (وفي الركاب أي المركوز إذا استخرجه أهل الزكاة (الخُمُس) كما في الخبر المتفق عليه ولعدم المؤنة فيه وبه فارق ربيع المُشْرِ في المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة وقلتها معهود في المُعْشَرَات (يُصْرَف) كالمعدن (يُصْرَفُ الزكاة على المشهور)؛ لأنه حق واجب في المُستَفَاد من الأرض كالحب

• فَوَدَّ: (وَلَوْ بِغَيْرِ الْمَعْدِنِ) دَخَلَ مَا لَوْ مَلَكَ مِنْ مَعْدِنٍ آخَرَ وَلَوْ دُونَ نِصَابٍ سَم. • فَوَدَّ: (كَزَابٍ) أَيْ وَهِيَةً وَغَيْرِهَا نَهَاءً. • فَوَدَّ: (بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِبَقَائِهِ) أَيْ بَقَاءِ مَالِهِ الْغَائِبِ وَقَدْ حُصِلَ عُيُوبُ وَرَوُضُ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ اسْتَخْرَجَ تَمَامَ النَّصَابِ) أَيْ مِائَةً وَخَمْسِينَ بِالْعَمَلِ الثَّانِي وَقَدْ قَطَعَ بِغَيْرِ عُدْرٍ إِيحَابٌ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كُئِلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي النَّهَائِيَةِ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ إِذَا أُخْرِجَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَعَقَّدُ الْحَوْلُ عَلَى الْمَائَتَيْنِ مِنْ حِينِ تَمَامِهِمَا إِذَا أُخْرِجَ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَمَضَى حَوْلُ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَيَتَعَقَّدُ الْحَوْلُ عَلَيْهِمَا مِنْ حِينِ التَّيْلِ إِنْ كَانَ نَقْدًا وَأَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَعْدِنِ مِنْ غَيْرِهِمَا أَهْ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ اتِّعَادُ الْحَوْلِ مِنْ حِينِ التَّيْلِ فِي نَحْوِ هَذَا الْمِثَالِ وَإِنْ أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِهِمَا لِتَقْصِ النَّصَابِ إِلَى حِينِ الْإِخْرَاجِ بِمِلْكِ الْمُسْتَحَقِّينَ قَدَرِ الْوَاجِبِ مِنْهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا قِيلَ فِي نَظَائِرِهِ ذَلِكَ إِنْ تَصَوَّرَ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ قَالَ وَأَخْرَجَ زَكَاةَ التَّيْلِ مِنْ غَيْرِهِمَا قَالَ مَا نَصَهُ وَمَرَّ وَيَأْتِي فِي نَظَائِرِهِ بَسْطُ فَاغْرَفِهِ أَهْ. وَلَعَلَّهُ إِشَارَةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِشْكَالِ وَمَا يُمَكِّنُ فِي جَوَابِهِ وَمَا قِيلَ فِي نَظَائِرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فَوَدَّ: (أَيِ الْمَرْكُوزِ) إِلَى قَوْلِهِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ سَبَبٌ إِلَى الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْيَدُ لَهُ. • فَوَدَّ: (إِذَا اسْتَخْرَجَهُ أَهْلُ الزَّكَاةِ) خَرَجَ بِهِ الْمُكَاتَّبُ فَلَا زَكَاةَ فِيمَا وَجَدَهُ مَعَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَمَا وَجَدَهُ الْعَبْدُ فَلْيَسِيدِهِ فَتَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ وَمَا وَجَدَهُ الْمُبْعُضُ فَلْيَدِي التَّوْبَةِ وَإِلَّا فَلَهُمَا كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوَدَّ (سَمِي): (مُصْرَفُ الزَّكَاةِ) الْمَصْرِفُ بِكَسْرِ الرَّاءِ مَحَلُّ الْمَصْرَفِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَيَفْتَحُهَا مُصَدَّرٌ مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ بِغَيْرِ الْمَعْدِنِ) دَخَلَ مَا لَوْ مَلَكَ مِنْ مَعْدِنٍ آخَرَ وَلَوْ دُونَ نِصَابٍ. • فَوَدَّ: (وَمَضَى حَوْلُ مِنْ حِينِ كَمَالِ الْمَائَتَيْنِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَيَتَعَقَّدُ الْحَوْلُ عَلَيْهِمَا مِنْ حِينِ التَّيْلِ إِنْ كَانَ نَقْدًا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمِلْكُ دُونَ نِصَابٍ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُمَا جَمِيعًا نِصَابٌ فَيَزَكِي الْمَعْدِنُ فِي الْحَالِ وَيَتَعَقَّدُ الْحَوْلُ عَلَيْهِمَا مِنْ حِينِ التَّيْلِ إِنْ كَانَ نَقْدًا أَهْ وَأَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَعْدِنِ مِنْ غَيْرِهِمَا فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ أَيْ وَهُوَ مَا لَوْ مَلَكَ مِائَةً وَنَالَ مِنَ الْمَعْدِنِ مِائَةً أَهْ وَقَدْ يَسْتَدُّ عَلَى اتِّعَادِ الْحَوْلِ مِنْ حِينِ التَّيْلِ فِي نَحْوِ

والشعر وبه اندفع قياسه بالقيء (وشطره النصاب والنقد) الذئب أو الفضة ولو غير مضروب (على المذهب) كالمعدن فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده (لا الحول) إجماعاً وكان سبب عدم جريان خلاف المعدن هنا الحصول هنا دفعة فلم يُناسبه الحول وذلك بالتدرج

• قوله (سني): (وشطره النصاب) أي واتخاذ المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش. • قوله: (أو الفضة) الأولى الواو. • قوله: (فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل إلخ) سكت عما إذا قطع الإخراج بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الأول والثاني إلى الآخر مطلقاً أو على تفصيل المعدن فليراجع سم أقول: كلام الباب كالصريح في أن الركاز على تفصيل المعدن وفي الإيجاب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن في تنعيم النصاب وجميع هذه التفرعات سواء وفقاً وخلقاً اهـ وبإشارة الكردني على بافضل وما أخرج من ركاز تارة يضم بعضه إلى بعض وذلك إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يقصر قطع بعذر كإصلاح آلة وهرب أجير وسفر لغير نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الأول وذلك إذا انقطع العمل بغير عذر وإن قصر الزمن نعم يُتسامح بما اعتيد للإسراحة فيه من ذلك العمل أو تعذر الركاز ثم معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الأول دون عكسه وجوب الزكاة في الثاني فقط. فلو وجد مائة مثلاً ثم وجد مائة أخرى من ذلك المحل ولم يكن ثم ما يقطع التابع بينهما زكاهما حيثنذ وإن لم تكن المائة الأولى باقية عنده كان اتلف الأول ولو وجد المائة الأخرى في ركاز ثانٍ أو كان ثم ما يقطع التابع بين الإخراجين زكى المائة الثانية حالاً دون الأولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذي يملكه من غير الركاز نصاب فأكثر وجنسهما متحد فإن نال الركاز مع تمام حول ماله الذي ملكه من غير الركاز زكاهما حالاً أو نال الركاز في أثناء حول ماله زكى الركاز حالاً وماله يحزله وإن كان ماله الذي يملكه دون نصاب وما ناله من الركاز يكمل النصاب زكى الركاز حالاً وانعقد الحول من تمام النصاب بحصول التيل وهذا التفصيل جميعه يجري في المعدن اهـ. • قوله: (إجماعاً) عبارة النهاية والمغني بلا خلاف اهـ. • قوله: (وكان سبب إلخ) لا يخفى ما فيه سم عبارة المغني فلا يشترط أي الحول بلا خلاف وإن جرى في المعدن خلاف للمسقة فيه اهـ.

هذا المثال وإن أخرج من غيرهما لتفصيل النصاب إلى حين الإخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي هنا ما قيل في نظائره ذلك إن تصور ثم رأيت الشارح في شرح الباب بعد أن قال وأخرج زكاة التيل من غيرهما في المثال المذكور أي وهو ما تقدم عن شرح الروض قال ما نصه ومر ويأتي في نظائره بسط فاعرفه اهـ. ولعله إشارة لما ذكرناه من الإشكال وما يمكن في جوابه مما قيل في نظائره فليأمل. • قوله: (فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده) سكت عما إذا قطع الإخراج بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الأول والثاني إلى الآخر مطلقاً أو على تفصيل المعدن فليراجع سم. • قوله: (وكان سبب إلخ) لا يخفى ما فيه.

وهو قد يُناسبه الحول. (وهو أي الركاز (الموجود) يُدْفَنُ لا على وجه الأرض أو على وجهها وعِلْمُ أَنَّ نَحْوَ سَبِيلٍ أَظْهَرَهُ فَإِنْ شَكَّ أَوْ كَانَ ظَاهِرًا فَلَقَطَهُ (الجاهلي) أي دَفِنَ الجاهلية وهم من قبل الإسلام أي بِعَثِيهِ بَعَثِيهِ وعِبَارَةُ أَصْلِهِ عَلَى ضَرْبِ الجاهلية والروضة دَفَنَ الجاهلية رَجَحَتْ بِأَنَّ الْحُكْمَ مُنَوِّطٌ بِدَفْنِهِمْ إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ بِضَرْبِهِمْ كَوْنُهُ دَفْنٌ فِي زَمَانِهِمْ لَا حِيَالٍ أَنَّ مُسْلِمًا وَجَدَهُ ثُمَّ دَفَنَهُ كَذَا قَالَاهُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ عَدَمُ أَخْذِهِ ثُمَّ دَفْنِهِ وَلَوْ نُظِرَ لِدَلَالَةِ لَمْ يُوجَدْ رِكَازٌ أَصْلًا قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مِنْ دَفْنِهِمْ لِتَقْدَرِهِ بَلْ يُكْتَفَى بِقَلَامِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ وَجِدَ دَفْنٌ جَاهِلِيٌّ بِمِلْكٍ مِنْ عَاصِرِ الْإِسْلَامِ وَعَانَدَ فَهُوَ فِيهِ. (فَإِنْ وَجِدَ إِسْلَامِيٌّ) كَأَنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَوْ اسْمُ مَلِكٍ إِسْلَامِيٍّ

قوله (سني): (وهو الموجود الجاهلي) أي في مَوَاتٍ مُطْلَقًا سَوَاءَ كَانَ بِدَارِ الْإِسْلَامِ أَمْ بِدَارِ الْحَرْبِ وَإِنْ كَانُوا يَذُبُّونَ عَنْهُ وَسَوَاءَ أَخْيَاهُ الْوَاجِدُ أَمْ أَقْطَعَهُ أَمْ لَا نِهَايَةً وَشَرْحُ الرُّوضِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ.
 قوله: (يُدْفَنُ الْخ) عبارة التَّهْيَاةِ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مَذْفُونًا فَلَوْ وَجَدَهُ ظَاهِرًا وَعِلْمُ أَنَّ السَّبِيلَ أَوْ السَّبْعَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَظْهَرَهُ فَرِكَازٌ أَوْ أَنَّهُ كَانَ ظَاهِرًا فَلَقَطَهُ فَإِنْ شَكَّ فَكَمَا لَوْ تَرَدَّدَ فِي كَوْنِهِ ضَرْبِ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ الْإِسْلَامِ اهـ. قوله: (وهم من قبل الإسلام) شَامِلٌ لِلْمُؤْمِنِينَ حَيْثُيٍّ وَلَمَنْ قَبْلَ عِيسَى وَغَيْرِهِ م ر اهـ سمَّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي يَشْمَلُ مَا إِذَا دَفَنَهُ أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ مُوسَى أَوْ عِيسَى مَثَلًا قَبْلَ نَسْخِ دِينِهِمْ وَفِي كَلَامِ الْأَنْدَرُمِي مَا يُعَيِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِرِكَازٍ وَأَنَّهُ لِيُزَيِّتَهُمْ إِنْ عَلِمُوا وَإِلَّا فَهُوَ مَالٌ ضَائِعٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ اهـ.
 قوله: (وَرَجَحْتُ) إني عبارة الرُّوضَةِ كُرْدِي. قوله: (قال السُّبْكِيُّ الْخ) وهو مُتَعَيِّنٌ بِنِهَايَةٍ وَمُغْنِي.
 قوله: (بَلْ يُكْتَفَى بِقَلَامِيَّةٍ مِنْ ضَرْبِ الْخ) أي كَانَ يَوْجَدُ عَلَيْهِ اسْمُ مَلِكٍ قَبْلَ مَبْتَعِيهِ بَعَثِيهِ بِخِلَافِ مَا وَجِدَ عَلَيْهِ اسْمُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِهِمْ عِلْمُ وَجُودِهِ بَعْدَ مَبْتَعِيهِ بَعَثِيهِ فَلَا يَكُونُ رِكَازًا بَلْ قَيْتَاعٌ شـ. قوله: (وَلَوْ وَجِدَ الْخ) عبارة التَّهْيَاةِ وَالْأَسْنَى وَيُتَعَبَّرُ فِي كَوْنِهِ رِكَازًا أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ مَالِكَهُ بَلَقْتَهُ الدَّعْوَةَ وَعَانَدَ وَإِلَّا فَهُوَ فِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ جَمْعٍ وَأَقْرَهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ دَفْنَهُ مِنَ أَذْرَكِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ رِكَازًا اهـ قَالَ ع ش قوله م ر وَلَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ إني أَوْ بَلَقْتَهُ وَلَمْ يُعَانِدْ اهـ. قوله: (وعانَدَ فَهُوَ فِيهِ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ تُعْفَدْ لَهُ ذِمَّةٌ وَلَهُ وَاِرْثٌ وَإِلَّا فَلْيُؤَاوِرْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُوجُودًا وَمَا لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا وَيُؤْخَذُ قَهْرًا عَلَيْهِ أَوْ بِنَحْوِ سَرِقَةٍ وَإِلَّا فَهُوَ غَنِيمَةٌ سـ. قوله: (أو اسْمُ مَلِكٍ إِسْلَامِيٍّ) لَوْ أُرِيدَ بِالْإِسْلَامِيٍّ إني فِي كَلَامِ الْمُتَنِ الْمَوْجُودُ فِي

قوله: (وهم من قبل الإسلام) شَامِلٌ لِلْمُؤْمِنِينَ حَيْثُيٍّ لَمَنْ قَبْلَ عِيسَى وَغَيْرِهِ م ر. قوله: (بِمِلْكٍ مِنْ عَاصِرِ الْإِسْلَامِ وَعَانَدَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ دَفْنَهُ مِنَ أَذْرَكِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ رِكَازًا اهـ. قوله: (وعانَدَ فَهُوَ فِيهِ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ تُعْفَدْ لَهُ ذِمَّةٌ وَلَهُ وَاِرْثٌ وَإِلَّا فَلْيُؤَاوِرْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُوجُودًا وَمَا لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا وَيُؤْخَذُ قَهْرًا عَلَيْهِ أَوْ بِنَحْوِ سَرِقَةٍ وَإِلَّا فَهُوَ غَنِيمَةٌ. قوله: (أو اسْمُ مَلِكٍ إِسْلَامِيٍّ) لَوْ أُرِيدَ بِالْإِسْلَامِيٍّ إني فِي كَلَامِ الْمُتَنِ الْمَوْجُودُ فِي زَمَنِ الْإِسْلَامِ سَبِيلَ مَلِكٍ الْكُفَّارِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ الْحُكْمَ صَحِيحٌ قَتَائِلُهُ.

(عَلِمَ مَالِكُهُ) بِعَيْنِهِ (فَلَهُ) فَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَيْهِ (وَالَا) يُعْلَمُ مَالِكُهُ كَذَلِكَ (فَلْقَطَةُ) فَيُعْطَى أَحْكَامُهَا مِنْ تَعْرِيفٍ وَغَيْرِهِ هَذَا إِنْ وَجِدَ يَنْخَوِ مَوَاتٍ أَمَّا إِذَا وَجِدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارُنَا فَهُوَ لِمَالِكِهِ فَيُحْفَظُ لَهُ حَتَّى يُؤَيَّسَ مِنْهُ فَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ لِيَبَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ضَرْبُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ ضَائِعٌ (وَكَذَا) يَكُونُ لِقَطْعَةِ بَقِيَّتِهِ (إِنْ لَمْ يُعْلَمَ مِنْ أَيْ الضَّرِبَيْنِ هُوَ) كَثِيرٌ وَخُلِيٍّ وَمَا يُضْرَبُ مِثْلُهُ جَاهِلِيَّةً وَإِسْلَامًا

زَمَنِ الْإِسْلَامِ شَمِلَ مِلْكَ الْكُفَّارِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ الْحُكْمَ صَحِيحٌ فَتَأَمَّلْ سَمَ عِبَارَةَ التَّهْيَاةِ وَالْمُنْفِي وَهِيَ اسْمُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ ظَاهِرَةٌ فِي عَدَمِ الشُّمُولِ . وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُفِيدُ أَنَّ مَا وَجَدَ عَلَيْهِ اسْمُ مَلِكٍ كَافِرٍ عُلِمَ وَجُودُهُ بَعْدَ الْبَغْتَةِ فِيهِ .

❦ قَوْلُ (سُئِلَ): (عَلِمَ مَالِكُهُ) شَامِلٌ لِنَخْوِ الدَّمِيِّ وَلَا يُنَافِيهِ مَا سَبَّأَنِي فِي التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيِّ الْمَجْهُولِ الْمَوْجُودِ بِغَيْرِ الْمِلْكِ وَلِلْحَرْبِيِّ وَظَاهِرٌ أَنَّ حُكْمَهُ كَبَقِيَّةِ أَمْوَالِهِ فِي الرِّوَضِ وَإِنْ وَجَدَ فِي مَلِكٍ أَيْ لِحَرْبِيٍّ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَهُ حُكْمُ الْفَتَى إِنْ أَخِذَ بِغَيْرِ قَهْرٍ كَمَا فِي شَرْحِهِ لَا إِنْ دَخَلَ بِأَمَانِهِمْ أَيْ فَيَرُدُّ عَلَى مَالِكِهِ وَجُوبًا وَإِنْ أَخَذَ أَيْ قَهْرًا فَهُوَ غَنِيمَةٌ أَه . وَفِي الْعُبَابِ وَمَا وَجَدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارِ الْحَرْبِ غَنِيمَةٌ مُطْلَقًا قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيْ سَوَاءٌ أَخَذَهُ قَهْرًا أَمْ غَيْرَ قَهْرٍ كَسَرَقَةٍ وَاخْتِلَاسٍ . وَأَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي إِنَّهُ فِيهِ أَيْ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الرِّوَضُ فَاسْتَشْكَلَهُ الشَّيْخَانِ بَأَنَّ مَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِلَا أَمَانٍ وَأَخَذَ مَالَهُمْ بِلَا قَهْرٍ إِمَّا أَنْ يَأْخُذَهُ خُفْيَةً فَيَكُونُ سَارِقًا أَوْ جِهَارًا فَيَكُونُ مُخْتَلِسًا وَهُمَا خَاصَّةٌ لِمَلِكِ الْآخِذِ وَاعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ مَا ذَكَرَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْآخِذِ بِهِمَا بَأَنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ غَنِيمَةٌ مُخَمَّسَةٌ أَه وَجِبَابٌ بِحَمَلِ كِلَاهِمَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اخْتِصَاصُ الْآخِذِ بِمَا عَدَا الْخُمْسَ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ: بِعَيْنِهِ .

❦ قَوْلُهُ: (هَذَا الْخُ) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالْأَقْلَقَةُ . ❦ قَوْلُهُ: (يَنْخَوِ مَوَاتٍ) أَيْ كَمَسْجِدٍ وَشَارِعٍ .
❦ قَوْلُهُ: (بَدَارُنَا الْخُ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَ بِمَمْلُوكٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَدْخُلْهَا بِأَمَانِهِمْ فَهُوَ غَنِيمَةٌ أَوْ بِأَمَانِهِمْ فَيَجِبُ رَدُّهُ عَلَى مَالِكِهِ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَم مِثْلُهُ بِزِيَادَةٍ . ❦ قَوْلُهُ: (بَقِيَّتِهِ) وَهُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِمَالِكِهِ وَوُجُودُهُ يَنْخَوِ مَوَاتٍ .

❦ قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ): (عَلِمَ مَالِكُهُ) شَامِلٌ لِنَخْوِ الدَّمِيِّ وَلَا يُنَافِيهِ مَا سَبَّأَنِي فِي التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيِّ الْمَجْهُولِ الْمَوْجُودِ بِغَيْرِ الْمِلْكِ وَلِلْحَرْبِيِّ وَظَاهِرٌ أَنَّ حُكْمَهُ كَبَقِيَّةِ أَمْوَالِهِ فِي الرِّوَضِ وَإِنْ وَجَدَ فِي مَلِكٍ أَيْ لِحَرْبِيٍّ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَهُ حُكْمُ الْفَتَى إِنْ أَخِذَ بِغَيْرِ قَهْرٍ كَمَا فِي شَرْحِهِ لَا إِنْ دَخَلَ بِأَمَانِهِمْ أَيْ فَيَرُدُّ أَيْ عَلَى مَالِكِهِ وَجُوبًا وَإِنْ أَخَذَ أَيْ قَهْرًا فَهُوَ غَنِيمَةٌ أَه . وَفِي الْعُبَابِ وَمَا وَجَدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارِ الْحَرْبِ غَنِيمَةٌ مُطْلَقًا قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيْ سَوَاءٌ أَخَذَهُ قَهْرًا أَمْ غَيْرَ قَهْرٍ كَسَرَقَةٍ وَاخْتِلَاسٍ . وَأَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي إِنَّهُ فِيهِ أَيْ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الرِّوَضُ فَاسْتَشْكَلَهُ الشَّيْخَانِ بَأَنَّ مَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِلَا أَمَانٍ وَأَخَذَ مَالَهُمْ بِلَا قَهْرٍ إِمَّا أَنْ يَأْخُذَهُ خُفْيَةً فَيَكُونُ سَارِقًا أَوْ جِهَارًا فَيَكُونُ مُخْتَلِسًا وَهُمَا خَاصَّةٌ لِمَلِكِ الْآخِذِ وَاعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ مَا ذَكَرَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْآخِذِ بِهِمَا بَأَنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ غَنِيمَةٌ مُخَمَّسَةٌ أَه وَجِبَابٌ بِحَمَلِ كِلَاهِمَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اخْتِصَاصُ الْآخِذِ بِمَا عَدَا الْخُمْسَ .

تغليبا لحكم الإسلام (وإنما يملكه) أي الجاهلي (الواجد) له وتلزمه الزكاة فيه (إذا وجدته في موات) ولو بدارهم وإن دُبروا عنه ومثله خراب أو قلاع أو قبور جاهلية (أو ممتلك أحياء) أو في موقوف عليه واليد له نظير ما يأتي عن المجموع بما فيه فإن كان موقوفاً على نحو مسجد أو جهة عاتية صرف لجهة الوقف على الأوجه. ويؤجبه ذلك بأنه لتبعيته للأرض نزل منزلة زوائدها بقدم المعارض ليده عليه (فإن وجد في) أرض غنيمية فغنيمية أو فني فني (أو في مسجد أو شارع) ولم يعلم مالكه (فلقطة على المذهب)؛ لأن يد المسلمين عليه وقد جهل

فود: (تغليبا إلخ) أي ولأن الأصل في كل حادث أن يقدر بأقرب زمن بصري.

فوق (سني): (إذا وجدته إلخ) أي وكان من أهل الزكاة وهل يشمل الأهل الصبي والمجنون لأن الظاهر ملكهما ما استخرجاه والزكاة تجب في مالهما سم وتقدم عن ع ش في المغنين الجزم بالشمول.

فود: (ولو بدارهم إلخ) وسواء أحياء الواجد أم أقطع أم لا معني. فود: (جاهلية) راجع لما قبل القبر أيضاً. فود: (أو في موقوف عليه إلخ) قال سم على المنهج فزع في أصل الروضة وجدته بموقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب انتهى أي فهو له كما اعتمده م ر فلو نفاه من بيده الوقف قتبني أن يفرض على الواقف فإن أعاده فهو له وإلا فليمن ملك منه إن ادعاه وهكذا إلى المحي وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود للناظر أو للمستحق؛ لأن الحق له والناظر إنما يتصرف له الأقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل ما يوجد فيه للمسجد لا يعمد نعم وعليه قتبني نفاه ناظر لا يصح نفيه فليحوز كل ذلك ع ش. فود: (واليد له) ظاهره وإن كان اليد عليه لغيره قبل وهو وقفه قضية كلام سم وع ش. فود: (نظير ما يأتي عن المجموع الآتي) ليس زائداً على هذا إلا بالقيد الآتي سم. فود: (بما فيه) أي من قوله إنه مخمول على الظاهر فقط إلخ. فود: (فإن كان) أي ما وجد فيه الركاز. فود: (صرف لجهة الوقف) يتأمل هذا مع ما تقدم في المغنين المعلوم وجوده حال الوقفية بصري وقد يفرق بجزئية المغنين من الأرض الموقوفة خلقة دون الركاز. فود: (ويؤجبه ذلك) أي قوله أو في موقوف عليه إلخ. فود: (في أرض) إلى المنز في النهاية. فود: (فغنيمية) أي فليغنيين. وفود: (فني) أي فليأهل الفني منها.

فوق (سني): (أو شارع) أي أو طريق نافذ نهاية. فود: (لأن يد المسلمين إلخ) أي ولأن الظاهر أنه لمسلم أو ذمي ولا يجزئ تملك مالهما بغير بدل فهو نهاية.

فود في (سني): (وإنما يملكه الواجد وتلزمه الزكاة إلخ) أي إن كان أهلاً للزكاة وهل يشمل الأهل الصبي والمجنون لأن الظاهر ملكهما ما استخرجاه والزكاة تجب في مالهما.

(فرغ) المكتتب يملك ما يأخذه من المغنين أي والركاز ولا زكاة عليه وما يأخذه العبد فليسيده أي فتلزمه زكاته روض. فود: (نظير ما يأتي عن المجموع) الآتي ليس زائداً على هذا إلا بالقيد الآتي.

مَالِكُهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مِنْ سَبِيلِ مِلْكِهِ طَرِيقًا يَكُونُ لَهُ وَأَنَّ مَا سَبَّلَهُ الْإِمَامُ طَرِيقًا مِنْ بَيْتِ
الْمَالِ يَكُونُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ بَنَى فِي مَوَاتٍ فَهُوَ رِكَازٌ وَلَا يُغَيِّرُ الْمَسْجِدُ
حُكْمَهُ قَالَ وَصُورَةُ الْمَتْنِ مَا إِذَا جُهِلَ حَالُهُ وَتَعَجَّبَ مِنْهُ الْغَزَّيُّ بِأَنَّ الْمَسْجِدَ وَالشَّارِعَ صَارَا فِي

فُود: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَالْوَجْهَ حَمَلَ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى مَا لَوْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ التَّسْبِيلِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ
فِي الدَّفْنِ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الرِّكَازَ فِي مَجْلِسِ التَّسْبِيلِ وَكَلَامُ الْغَزَّيِّ عَلَى مَا إِذَا مَضَى مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ
الْمُضِيِّ يُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ التَّسْبِيلِ فَيَكُونُ مِلْكًا لِلْمُسَبَّلِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ بِالتَّسْبِيلِ وَبَعْدَ
الْمُضِيِّ صَارَتِ الْيَدُ لِلْمُسْلِمِينَ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ دُفْنٌ بَعْدَ التَّسْبِيلِ وَأَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا لِبَعْضِهِمْ بِطَرِيقِ
شَرْعِيٍّ وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّفْصِيلُ أَوْ يُعَيِّنُهُ مَا سَيَأْتِي فِي تَنَازُعِ نَحْوِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي مِنْ قَوْلِهِ هَذَا إِنْ احْتَمَلَ
صِدْقُهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدِ الْخُ سَمٍ وَبُضْرِيٍّ وَزَادَ الْأَوَّلُ وَهَذَا كُلُّهُ فِي مَمْلُوكٍ سُبُلٍ . وَأَمَّا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا فِي
مَوَاتٍ فَلَأَنَّهُ يَصِيرُ مَسْجِدًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ وَالْوَجْهَ فِيمَا وَجَدَ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنٍ
يُمَكِّنُ دَفْنَهُ فِيهِ بَعْدَ صَيُورَتِهِ مَسْجِدًا فَهُوَ عَلَى إِبَاحَتِهِ قِيمَلِكُهُ وَاجِدُهُ إِذَا لَمْ يَسْبِقْ مِلْكُ أَحَدٍ عَلَيْهِ وَإِنْ
وُجِدَ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ دَفْنَهُ فِيهِ فَهُوَ لَقَطَةٌ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ صَارَتْ لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ . فُود: (طَرِيقًا)
أَيُّ أَوْ مَسْجِدًا نِهَآيَةً وَسَمٍ . فُود: (يَكُونُ لَهُ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ يَكُونُ لَهُ إِنْ أَدْعَاهُ وَإِلَّا فَلِمَنْ مَلَكٌ
مِنْهُ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِعَ ذَكَرَ هَذَا فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ سَمٍ . فُود: (طَرِيقًا) أَيُّ أَوْ مَسْجِدًا
نِهَآيَةً . فُود: (مَا إِذَا جُهِلَ) أَيُّ حَالِ الْمَسْجِدِ كُرْدِيٍّ . فُود: (وَتَعَجَّبَ مِنْهُ الْغَزَّيُّ الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَآيَةَ مَا
قَالَ الْغَزَّيُّ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ وَالبُضْرِيِّ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَا قَالَه الْغَزَّيُّ .

فُود: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مِنْ سَبِيلِ مِلْكِهِ طَرِيقًا يَكُونُ لَهُ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ يَكُونُ لَهُ إِنْ أَدْعَاهُ
وَإِلَّا فَلِمَنْ مَلَكٌ مِنْهُ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي وَقِيَاسُ بَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ الْمَذْكُورَ بِهِ لَوْ وَقَفَ مِلْكُهُ مَسْجِدًا كَانَ لَهُ أَيُّ
إِنْ أَدْعَاهُ وَإِلَّا فَلِمَنْ مَلَكٌ مِنْهُ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِعَ ذَكَرَ هَذَا عَلَى مَا يَأْتِي وَقَدْ يُقَالُ مَا بَحَثَهُ
فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثَةِ ظَاهِرٌ بَاطِنًا وَكَذَا ظَاهِرًا مَا لَمْ يَمُضِ بَعْدَ التَّسْبِيلِ وَالْبِنَاءُ مُدَّةٌ تَحْتَجِلُ الْكثْرَةُ إِذْ لَا بُدَّ
حَيْثُ لِلْمُسَبَّلِ مَعَ الْإِحْتِمَالِ وَالْوَجْهَ حَمَلَ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى مَا لَوْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ التَّسْبِيلِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ
الدَّفْنُ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الرِّكَازَ فِي مَجْلِسِ التَّسْبِيلِ وَكَلَامُ الْغَزَّيِّ بَعْدَ عَلَى مَا إِذَا مَضَى مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ
الْمُضِيِّ يُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ التَّسْبِيلِ فَيَكُونُ مِلْكًا لِلْمُسَبَّلِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ بِالتَّسْبِيلِ وَبَعْدَ
الْمُضِيِّ صَارَتِ الْيَدُ لِلْمُسْلِمِينَ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ دُفْنٌ بَعْدَ التَّسْبِيلِ وَأَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا لِبَعْضِهِمْ بِطَرِيقِ
شَرْعِيٍّ وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّفْصِيلُ أَوْ يُعَيِّنُهُ مَا سَيَأْتِي فِي تَنَازُعِ نَحْوِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي مِنْ قَوْلِهِ هَذَا إِنْ احْتَمَلَ
صِدْقُهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدِ الْخُ فَتَأَمَّلْهُ وَهَذَا كُلُّهُ فِي مَمْلُوكٍ سُبُلٍ . وَأَمَّا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا فِي مَوَاتٍ فَلَأَنَّهُ يَصِيرُ
مَسْجِدًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ . وَالْوَجْهَ فِيمَا وَجَدَ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ دَفْنَهُ فِيهِ
بَعْدَ صَيُورَتِهِ مَسْجِدًا فَهُوَ عَلَى إِبَاحَتِهِ قِيمَلِكُهُ وَاجِدُهُ إِذَا لَمْ يَسْبِقْ مِلْكُ أَحَدٍ عَلَيْهِ وَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ مُضِيِّ
زَمَنٍ يُمَكِّنُ دَفْنَهُ فِيهِ فَهُوَ لَقَطَةٌ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ صَارَتْ لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا تَقَدَّمَ . فُود: (وَتَعَجَّبَ مِنْهُ الْغَزَّيُّ الْخ)
اعْتَمَدَ مَا قَالَه الْغَزَّيُّ .

يَدِ الْمُسْلِمِينَ وَاخْتَصَرُوا بِهِمَا وَيُرَدُّ بَأَنَّ اخْتِصَاصَهُمَا بِهِمَا أَمْرٌ حُكْمِي طَارِئٌ فَلَمْ يَقْتَضِ يَدَا لَهُمَا عَلَى الدَّفِينِ فَلَزِمَ بَقَاؤُهُ بِحَالِهِ وَلَا يُقَالُ الْوَاقِفُ مَلَكُهُ؛ لِأَنَّهُ يُكْتَفَى فِي مَصِيرِهِ مَسْجِدًا بَيْنَهُمَا وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ لِتَقْدِيرِ دُخُولِهِ بِمِلْكِهِ وَبِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنَّ مَنْ وَجَدَهُ بِمِلْكِهِ لَا يَكُونُ لَهُ بَلْ لِمَنْ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَيْهِ وَلَا قَائِلٌ بِهِ. وَيُرَدُّ بَأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ نَظِيرَةً مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ فِيهَا تَعَاوُزَ أَمْلَاكٍ وَمَسْأَلَتُنَا لَيْسَ فِيهَا إِلَّا طَرُؤُ مَسْجِدِيَّةٍ أَوْ شَارِعِيَّةٍ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي مِلْكًا وَلَا يَدًا حِسِّيَّةً فَلَمْ يَخْرُجْ مَا قَبْلُهَا عَنْ حُكْمِهِ وَقَوْلُهُ لَا قَائِلٌ بِهِ يَرُدُّهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ وَتَبَقُّوهُ بَلْ نَقْلُهُ شَارِخٌ عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ مَكَانًا مِنْ غَيْرِهِ يَنْحَوِي شِرَاءَ يَكُونُ لَهُ بِظَاهِرِ الْيَدِ وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَخْذُهُ بَاطِنًا بَلْ يَلْزَمُهُ عَرْضُهُ عَلَى مَنْ مَلَكَهُ مِنْهُ ثُمَّ مِنْ قَبْلِهِ وَهَكَذَا إِلَى الْمُحِبِّي وَيَأْتِي هَذَا فِي وَاقِفٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ مَلَكَ أَرْضَهُ يَنْحَوِي شِرَاءَ فَالْيَدُ لَهُ ثُمَّ لَوَزْنَتِهِ ظَاهِرًا كَالْمُشْتَرِي (أَوْ) وَجَدَهُ (فِي) مِلْكٍ شَخْصٍ أَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ وَالْيَدُ لَهُ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَقَوِيِّ مُشِيرًا إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنْهُ بِمَا

• فَوَدُ: (وَيُرَدُّ) أَيُّ مَا قَالَ الْغَزِّي. • فَوَدُ: (فَيَلْزَمُ بَقَاؤُهُ الْخُ) أَيُّ فَيَكُونُ لِلْمُسْبِلِ إِنْ سَبَقَ مِلْكُهُ الْأَرْضَ عَلَى التَّسْبِيلِ وَالْأَقْلَوِاجِدِهِ. • فَوَدُ: (وَلَا يُقَالُ الْخُ) أَيُّ فِيمَا لَوْ بَتَّى مَسْجِدًا فِي مَوَاتٍ. • وَفَوَدُ: (لِأَنَّهُ الْخُ) مُتَمَلِّقٌ بِالتَّيِّ وَعِلَّةٌ لَهُ. • فَوَدُ: (وَبِأَنَّهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى بَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْخُ وَضَمِيرُ يَلْزَمُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَذْرَعِيِّ كُرْدِي. • فَوَدُ: (وَيُرَدُّ) أَيُّ قَوْلُ الْغَزِّي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْخُ. • فَوَدُ: (بِأَنَّ هَذِهِ الْخُ) أَيُّ مَسْأَلَةٌ مَنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْخُ. • فَوَدُ: (أَنَّهُ) أَيُّ الْمَسْجِدِيَّةِ أَوْ الشَّارِعِيَّةِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ مَا قَبْلُهَا. • فَوَدُ: (وَقَوْلُهُ) أَيُّ الْغَزِّي. • فَوَدُ: (يُرَدُّهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ) أَقُولُ: بَلْ قَوْلُ الْمَنِيِّ الْآتِي أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ الْخُ مَعَ التَّائِلِ فَتَأْتِلُ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ بَلِ الْمَسْأَلَةُ مُصَرَّحٌ بِهَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَعِبَارَتُهَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ الَّذِي وَجَدَ فِيهِ الْكَثْرُ لِلْوَاكِدِ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَحْيَاهُ فَمَا وَجَدَهُ رِكَازًا وَإِنْ كَانَ انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَجِلَّ لَهُ أَخْذُهُ بَلْ عَلَيْهِ عَرْضُهُ عَلَى مَنْ مَلَكَهُ مِنْهُ وَهَكَذَا حَتَّى يَتَّهِيَ إِلَى الْمُحِبِّي انْتَهَتْ أ. • فَوَدُ: (وَيَأْتِي هَذَا) أَيُّ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ إِنَّ مَنْ مَلَكَ مَكَانًا الْخُ. • فَوَدُ: (فَالْيَدُ لَهُ) أَيُّ الْوَاقِفِ (ثُمَّ لَوَزْنَتِهِ ظَاهِرًا) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ الْوَقْفِ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْكَثْرُ أَمَّا إِذَا مَضَى ذَلِكَ فَالْيَدُ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَدْ نُسِخَتْ يَدُ الْوَاقِفِ عَلَى قِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّنَازُعِ وَلَيْسَ نَظِيرَ مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرِكِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ يَدَهُ ثَابِتَةٌ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ يَدِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُيذُ فَالْقِيَاسُ أَنَّ مَا وَجَدَ فِيهِ لُقْطَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدُ: (وَالْيَدُ لَهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَتْ لِنَظِيرِهِ فَانْظُرْ لَوْ ادَّعَاهُ النَّاطِرُ حَيْثُيذُ وَتَبَّحَّه أَنَّهُ لَمْ يَنْ

• فَوَدُ: (يُرَدُّهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ) أَقُولُ: بَلْ قَوْلُ الْمَنِيِّ الْآتِي أَوْ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ الْخُ مَعَ التَّائِلِ فَتَأْتِلُ. • فَوَدُ: (فَالْيَدُ لَهُ ثُمَّ لَوَزْنَتِهِ ظَاهِرًا) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ الْوَقْفِ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْكَثْرُ أَمَّا إِذَا مَضَى ذَلِكَ فَالْيَدُ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَدْ نُسِخَتْ يَدُ الْوَاقِفِ عَلَى قِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّنَازُعِ وَلَيْسَ نَظِيرَ مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرِكِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ يَدَهُ ثَابِتَةٌ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ يَدِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُيذُ فَالْقِيَاسُ أَنَّ مَا وَجَدَ فِيهِ لُقْطَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدُ: (وَالْيَدُ لَهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَتْ لِنَظِيرِهِ فَانْظُرْ لَوْ ادَّعَاهُ النَّاطِرُ حَيْثُيذُ وَتَبَّحَّه أَنَّهُ لَمْ يَنْ

أبدئته في شرح العُباب مع بيان أنَّ غيري سَبَقَنِي إليه وآتاه محمولٌ على الظاهر فقط أو والباطن إن كان وارث الواقف مُستغْرِقاً لِتَرَكَّتِهِ. (فله إن ادَّعاه) أو لم ينفه عنه على ما صَوَّبَهُ الإسْنَوِيُّ لِكُنْه مردودٌ بلا يمين كَأَمْتِعَةِ الدارِ وقال الإسْنَوِيُّ لا بُدُّ منها إن ادَّعاه الواجدُ وهو ظاهرٌ (والا) يَدْعِيهِ (ف) هو (لِمَنْ مِلْكُ مِنْهُ) ثُمَّ لِمَنْ قَبْلَهُ (وهكذا) يجري كما تَقَرَّرَ (حتى ينتهي) الأمرُ (إلى المحيي) للأرض أو من أقطعهُ السُّلْطَانُ إِيَّاهَا بأنَّ مِلْكَهُ رَقَبَتُهَا وإن لم يُعْمَرْها والقولُ بِتَوْقُفِ مِلْكِهِ على إحيائها غَلَطٌ أو من أصابها من غَنِيمةٍ عامرةٍ أو عَشْرَها فتَكُونُ له أو لِوُزَائِهِ وإن لم يَدْعِهِ بل وإن نَفاه كما يُصَرِّحُ به كلامُ الدارِمِيِّ؛ لأنَّه مِلْكُهُ بالإحياءِ أو نحوه تبعاً للأرض ولم

يُحْتَمَلُ سَبْقُ وَضْعِ يَدِ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ إِيَّاهُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ يَدَهُ نَائِيَةٌ عَنِ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِ سَم.

• قَوْلُهُ: (عَلَى الظَّاهِرِ فَقَطُّ) أَيُّ وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ إِيْعَابٌ. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيُّ الْوَاجِدُ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْفِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ تَنَازَعَهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِأَنَّ مِلْكَهُ إِلَى فَيَكُونُ وَقَوْلُهُ بَلْ وَإِنْ نَفَاهُ إِلَى لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَالَ الإسْنَوِيُّ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْفِهِ عَنْهُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةُ كَذَا قَالَاهُ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالسُّبْكِيُّ الشَّرْطُ أَنَّهُ لَا يَنْفِيهِ قَالَ الإسْنَوِيُّ وَهُوَ الصَّوَابُ كَسَائِرِ مَا بِيَدِهِ وَالْمُعْتَمَدُ مَا قَالَاهُ وَيُفَارِقُ سَائِرَ مَا بِيَدِهِ بِأَنَّهَا ظَاهِرَةٌ مَغْلُومَةٌ لَهُ غَالِيًا بِخِلَافِهِ فَتُغَيَّرُ دَعْوَاهُ لَا حَيْثُمَا أَنَّ غَيْرَهُ دَفَنَهُ اه. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْعِيهِ) أَيُّ بِأَنَّ سَكَتَ عَنْهُ أَوْ نَفَاهُ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (فَلِمَنْ مِلْكُ مِنْهُ) وَيَقْرَأُ وَرَثَتُهُ مَقَامَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنْ نَفَاهُ بَعْضُهُمْ سَقَطَ حَقُّهُ وَسَلَكَ بِالْبَاقِي مَا ذَكَرَ مُغْنِي وَنِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَلِمَنْ مِلْكُهُ مِنْهُ الْخُ قِيَاسٌ مَا قَدَّمَهُ فِيمَنْ وَجَدَهُ فِي مِلْكِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي هُنَا مُجَرَّدُ عَدَمِ التَّقْيِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَعْوَاهُ ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لِمَنْ مِلْكُ مِنْهُ أَوْ وَرَثَتُهُ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمُوا بِهِ وَادَّعَوْهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا وَأَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ وَأَعْلَمَهُمْ وَاجِبٌ لَكِنْ اطَّرَدَتِ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا بِأَنَّ مَنْ نُسِبَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَسَلَّطَتْ عَلَيْهِ الظُّلْمَةُ بِالْأَدَى وَأَتَهَامُهُ بِأَنَّ هَذَا بَعْضُ مَا وَجَدَهُ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا فِي عَدَمِ الْإِعْلَامِ وَيَكُونُ فِي يَدِهِ كَالْوَدِيعَةِ فَيَجِبُ حِفْظُهُ وَمُرَاعَاتُهُ أَبَدًا أَوْ يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهُ مَصْرُفَ بَيْتِ الْمَالِ كَمَنْ وَجَدَ مَالًا أَيْسَ مِنْ مِلْكِهِ وَخَافَ مِنْ دَفْعِهِ لِأَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ أَنْ أَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ لَا يَضُرُّهُ مَصْرَفُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الثَّانِي لِلْعُذْرِ الْمَذْكُورِ وَيَتَّبِعِي لَهُ إِنْ أَمَكَنْ دَفَعَهُ لِمَنْ مِلْكُ مِنْهُ تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا بَيْتِ الْمَالِ اه. • قَوْلُهُ: (بَلْ وَإِنْ نَفَاهُ الْخُ) كَذَا فِي الْإِيْعَابِ لَكِنْ اقْتَصَرَ الْعُبابُ وَالرَّوَضُ وَشَرْحُهُ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَالنِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي عَلَى مَا قَبْلَهُ وَاعْتَمَدَهُ سَم فَقَالَ قَوْلُهُ وَإِنْ نَفَاهُ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ إِذْ لَيْسَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْإِحْيَاءِ قَطْعِيًّا وَحَبِيبُ فَإِذَا نَفَاهُ هُوَ أَوْ وَرَثَتُهُ حُفِظَ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ فَلْيَبِيتِ الْمَالِ اه وِعِبَارَةٌ

يُحْتَمَلُ سَبْقُ وَضْعِ يَدِ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ إِيَّاهُ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ يَدَهُ نَائِيَةٌ عَنِ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (بَلَا يَمِينِ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَقَالَ الإسْنَوِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ أَيْضًا م ر. • قَوْلُهُ: (بَلْ وَإِنْ نَفَاهُ) فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ إِذْ لَيْسَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْإِحْيَاءِ قَطْعِيًّا وَحَبِيبُ فَإِذَا نَفَاهُ هُوَ أَوْ وَرَثَتُهُ حُفِظَ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ فَلْيَبِيتِ الْمَالِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَفَاهُ) فِيهِ نَظَرٌ وَعِبَارَةٌ شَرْحِ الرَّوَضِ تُخَالِفُهُ فَالْوَجْهُ خِلَافُهُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ قِيَاسٌ قَوْلِ

يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ بِبَيْعِهَا؛ لِأَنَّهُ مَدْفُوعٌ مَثْقُولٌ فَيُخْرِجُ خُمْسَهُ الَّذِي لِرَبِّهِ يَوْمَ مِلْكِهِ وَزَكَاةَ بَاقِيهِ
لِلْمُسْنِينَ الْمَاضِيَةِ كَضَالٍ وَجَدَهُ فَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ لَيْسَ لِمُورَثِي سُلُوكِ بِنَصِيْبِهِ مَا ذُكِرَ فَإِنْ
أَيَسَ مِنْ مَالِكِهِ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ. وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ فِي نَظَرِهِ أَنَّهُ لِيَبَيِّتَ
الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مَا لِيَبَيِّتَ الْمَالِ لِلْإِمَامِ وَمَنْ دَخَلَ تَحْتَ يَدِهِ صَرَفَهُ لِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِيهِ كَالْفُقَرَاءِ.
(وَلَوْ تَنَازَعَهُ) أَيِ الرِّكَازِ الْمَوْجُودِ بِمِلْكِكَ (بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ أَوْ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ وَمُعِينٌ) وَفِي نُسْخَةٍ أَوْ فَالَوَاؤُ
بِمَعْنَاهَا وَكَانَ سَبَبُ إِثَارِهَا الْإِشَارَةُ إِلَى مُغَايَرَةِ يَدِ الْمُسْتَعْمِرِ لِيَدِ الْمُسْتَأْجِرِ (وَمُسْتَعِينٌ) بِأَنَّهُ ادَّعَى

عَشْرَ قَوْلِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ قَالَ سَمِئْتُ أَنِّي مَا لَمْ يَتَّفِقْ فَالْشَّرْطُ فِيمَنْ قَبْلَ الْمُخْبِي أَنْ يَدَّعِيهِ وَفِي الْمُخْبِي أَنْ لَا
يَتَّفِقَ عَلَيْهِمْ رَأْيُهُمْ لَكِنْ فِي الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَيَكُونُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَيُّ وَإِنْ نَفَاهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْذَارِمِيُّ
انْتَهَى. وَالْأَقْرَبُ مَا فِي الزِّيَادِيِّ إِذَا قَالَ الْبُجَيْرِيُّ اعْتَمَدَ مَا قَالَهُ الزِّيَادِيُّ الْحَلْبِيُّ وَالْجَفْنِيُّ إِذَا وَقَفَ الْقَلْبُ إِلَى
مَا قَالَهُ سَمِئْتُ أُنْتِئِلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (وَزَكَاةَ بَاقِيهِ لِلْمُسْنِينَ الْمَاضِيَةِ) أَيِ بَرِّعِ الْمُسْنَرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ لَيْسَ لِمُورَثِي سُلُوكِ بِنَصِيْبِهِ مَا ذُكِرَ) هَذَا مَقْرُوضٌ فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ فِي وَرَثَةِ مَنْ قَبْلَ الْمُخْبِي ثُمَّ قَالَ فِي الْمُخْبِي فَإِنْ مَاتَ الْمُخْبِي قَامَ وَرَثَتُهُ مَقَامَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ
بَعْضُهُمْ أُعْطِيَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ وَحُفِظَ الْبَاقِي فَإِنْ أَيَسَ مِنْ مَالِكِهِ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ انْتَهَى وَهُوَ
يُفْهِمُ أَنَّ مَنْ نَفَاهُ مِنْهُمْ انْتَهَى عَنْهُ وَقَضِيَّتُهُ انْتِفَاؤُهُ بِنَفْيِ الْمُخْبِي سَمِئْتُ. وَأَقُولُ: وَمِثْلُ صَنِيعِ شَرْحِ الرَّوْضِ
صَنِيعُ الْمُخْبِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاقْتَصَرَ النِّهَايَةُ عَلَى ذِكْرِهِ فِي وَرَثَةِ مَنْ قَبْلَ الْمُخْبِي. □ قَوْلُهُ: (سُلُوكِ بِنَصِيْبِهِ
إِلَافٍ) أَيِ وَسَلَّمْ نَصِيْبُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ لِمُورَثِنَا إِلَيْهِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ) ظَاهِرُهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا
وَلَوْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ جَائِزًا يَصْرِفُهُ هُوَ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَيُمْكِنُ أَنْ أَوْ فِي كَلَامِهِ لِلتَّوْبِيعِ قَالَ
بَعْضُهُمْ وَيَجُوزُ لِوَاجِدِهِ أَنْ يَمُوتَ مِنْهُ نَفْسُهُ وَمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ حَيْثُ كَانَ يُمْكِنُ يَسْتَحِقُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ
بُجَيْرِي أَيِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الرِّكَازِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ سَكَتَ
وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي نُسْخَةٍ إِلَى الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الرِّكَازِ الْمَوْجُودِ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِالرِّكَازِ هُنَا
دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ الْبَاقِي عَلَى دَفْنِهِمْ وَإِلَّا لَمْ يَتَصَوَّرْ مُنَازَعَةُ الْمُشْتَرِي وَنَحْوِهِ وَلَا قَوْلُهُ الْآتِي بِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنَ
دَفْنُهُ قَبْلَ نَحْوِ الْإِعَارَةِ وَلَا قَوْلُهُ لَا إِنْ قَالَ دَفَنْتُهُ إِلَافٍ بَلِ الْمُرَادُ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْأَصْلِ لَا بِإِغْيَارِ الْحَالِ
وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ خَفِيَ عَلَى بَعْضِ الضَّعْفَةِ سَمِئْتُ. □ قَوْلُهُ: (بِمِلْكِكَ) بِالتَّوْبِيعِ. □ قَوْلُهُ: (إِثَارُهَا) أَيِ الْوَاوِ.
□ قَوْلُهُ: (وَفِي نُسْخَةٍ أَوْ إِلَافٍ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَمُعِيرٍ شَمِئْتُ. □ قَوْلُهُ: (الْإِشَارَةُ إِلَافٍ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

الْمُصَنَّبِ السَّابِقِ وَإِلَّا فَلَقَطَةُ أَنَّهُ هُنَا لَقَطَةُ أَوْ مَالٌ ضَائِعٌ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ) هَذَا مَقْرُوضٌ فِي
شَرْحِ الرَّوْضِ فِي وَرَثَةِ مَنْ قَبْلَ الْمُخْبِي ثُمَّ قَالَ فِي الْمُخْبِي فَإِنْ مَاتَ الْمُخْبِي قَامَ وَرَثَتُهُ مَقَامَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ
بَعْضُهُمْ أُعْطِيَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ وَحُفِظَ الْبَاقِي فَإِنْ أَيَسَ مِنْ مَالِكِهِ تَصَدَّقَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَهُوَ
يُفْهِمُ أَنَّ مَنْ نَفَاهُ مِنْهُمْ انْتَهَى عَنْهُ وَقَضِيَّتُهُ انْتِفَاؤُهُ بِنَفْيِ الْمُخْبِي. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الرِّكَازِ الْمَوْجُودِ) لَيْسَ الْمُرَادُ
بِالرِّكَازِ هُنَا دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ الْبَاقِي عَلَى دَفْنِهِمْ وَإِلَّا لَمْ يَتَصَوَّرْ مُنَازَعَةُ الْمُشْتَرِي وَنَحْوِهِ وَلَا قَوْلُهُ الْآتِي بِأَنَّهُ

كُلُّ مَنُهَا أَنَّهُ لَهُ وَأَنَّهُ الَّذِي دَفَنَتْهُ وَقَالَ الْبَائِعُ مَلَكَتْهُ بِالْإِحْيَاءِ (صَدَقَ ذُو الْيَدِ) وَهُوَ مُشْتَرٍ وَمُكْتَرٍ وَمُسْتَعِيرٌ؛ لِأَنَّ يَدَهُ نَسَخَتْ الْيَدَ السَّابِقَةَ (بِهِمِينِهِ) كِتَابِيَّةُ الْأَمْعَةِ هَذَا إِنْ احْتَمَلَ صِدْقَهُ وَلَوْ عَلَى نَعْدٍ وَلَا بَأْنَ لَمْ يُمَكِّنْ دَفَنُهُ فِي مُدَّةٍ يَدِهِ لَمْ يُصَدَّقْ وَكَانَ تَنَازُعُهُمَا قَبْلَ عَوْدِ الْعَيْنِ وَلَا فَمُكْرٍ أَوْ فَمُعِيرٍ إِنْ سَكَتَ أَوْ قَالَ دَفَنْتُهُ بَعْدَ الْعَوْدِ إِلَى وَأَمَكَّنَ لَا إِنْ قَالَ دَفَنْتُهُ قَبْلَ نَحْوِ الْإِعَارَةِ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ لَهُ حُصُولُ الدَّفْنِ فِي يَدِهِ فَتَسَحَّطَ الْيَدُ السَّابِقَةُ وَلَوْ أَدْعَاهُ اثْنَانِ وَقَدْ وَجَدَ بِيَمْلِكَ غَيْرَهُمَا فَلَيَمَنَ صَدَقَهُ الْمَالِكُ (تَبَيَّنَ) لَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي مِنْ أَخِيذِ مَعْدِنٍ وَرِكَازٍ مِنْ دَارِنَا؛ لِأَنَّهُ دَخِيلٌ فِيهَا

قُودُ: (أَوْ قَالَ الْبَائِعُ الْخُ) أَيُّ أَوْ قَالَ ذُو الْيَدِ ذَلِكَ وَقَالَ الْمَالِكُ مَلَكَتْهُ الْخُ إِيْعَابٌ وَأَسْنَى فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْبَائِعُ أَيُّ وَنَحْوُهُ.

قُودُ (سُنِّي): (صَدَقَ ذُو الْيَدِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُصَدَّقَ الْبَائِعُ أَيُّ وَنَحْوُهُ إِذَا تَنَازَعَا قَبْلَ الْقَبْضِ سَم.

قُودُ: (هَذَا) أَيُّ تَصْدِيقُ ذِي الْيَدِ. قُودُ: (إِنْ احْتَمَلَ صِدْقَهُ) أَيُّ بَأْنَ أَمَكَّنَ دَفَنَ مِثْلِهِ فِي مِثْلِ زَمَنِ يَدِهِ أَسْنَى وَنَهَايَةً. قُودُ: (لَمْ يُصَدَّقْ) أَيُّ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ يَدْفَنُهُ صَاحِبُ الْيَدِ فَهُوَ لِلْمَالِكِ بِلَا خِلَافٍ أَسْنَى وَإِيْعَابٌ. قُودُ: (وَكَانَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ احْتَمَلَ الْخُ كُرْدِي.

قُودُ: (قَبْلَ عَوْدِ الْعَيْنِ) أَيُّ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْمُكْرِي أَوْ الْمُعِيرِ. قُودُ: (وَلَا فَمُكْرٍ الْخُ) أَيُّ قَبَائِعٍ مُغْنِي. قُودُ: (وَأَمَكَّنَ) أَيُّ بَأْنَ مَضَى زَمَنٌ مِنْ حِينِ الرَّدِّ يُمَكِّنُ دَفَنُهُ فِيهِ إِيْعَابٌ وَيُظْهَرُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَأَمَكَّنَ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ سَكَتَ أَيْضًا. قُودُ: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَيُّ الْمَالِكِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قُودُ: (فَتَسَحَّطَ) أَيُّ يَدُ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُسْتَعِيرِ أَسْنَى. قُودُ: (وَلَوْ أَدْعَاهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (وَقَدْ وَجَدَ بِيَمْلِكَ غَيْرَهُمَا) أَيُّ وَلَمْ يَدْعِهِ عُيَابٌ. قُودُ: (لَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي الْخُ) هَذَا التَّغْيِيرُ عَلَى نَحْوِ مَا عَبَّرَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الرِّكَازِ الْجَاهِلِيِّ وَعَبَّرَ فِي الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ وَيَمْنَعُ نَذْبَا الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ الذَّمِّيِّ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ الْإِسْلَامِيِّ فَإِنْ أَخَذَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ شَيْئًا مَلَكَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَه. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِسْلَامِيِّ مَا يَدَارِ الْإِسْلَامَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَقْهُومُ قَوْلِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ أَنْ مَا أَخَذَهُ بَعْدَ الْمَنْعِ

لَمْ يُمَكِّنْ دَفَنُهُ قَبْلَ نَحْوِ الْإِعَارَةِ وَلَا قَوْلُهُ لَا إِنْ قَالَ إِنْ دَفَنْتُهُ الْخُ بَلِ الْمُرَادُ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْأَصْلِ لَا بِاِغْتِيَابِ الْحَالِ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ خَفِيَ عَلَى بَعْضِ الضَّعْفَةِ.

قُودُ (سُنِّي): (صَدَقَ ذُو الْيَدِ) يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُصَدَّقَ الْبَائِعُ إِذَا تَنَازَعَا قَبْلَ الْقَبْضِ. قُودُ: (تَبَيَّنَ لَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي الْخُ) هَذَا التَّغْيِيرُ عَلَى نَحْوِ مَا عَبَّرَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الرِّكَازِ الْجَاهِلِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَعَبَّرَ فِي الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ وَيَمْنَعُ نَذْبَا الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ الذَّمِّيِّ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ الْإِسْلَامِيِّ فَإِنْ أَخَذَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ شَيْئًا مَلَكَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَه. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِسْلَامِيِّ مَا يَدَارِ الْإِسْلَامَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَقْهُومُ قَوْلِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ أَنْ مَا أَخَذَهُ بَعْدَ الْمَنْعِ لَا يَمْلِكُهُ وَالْكَلَامُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْأَصْلِ وَالْحَاشِيَةِ فِي غَيْرِ مَا وَجَدَ بِيَمْلِكَ وَأَدْعَاهُ. قُودُ: (تَبَيَّنَ لَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي مِنْ أَخِيذِ مَعْدِنٍ وَرِكَازٍ مِنْ دَارِنَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا يُمْنَعُ مِنَ الْإِحْيَاءِ بِهَا وَقَوْلُهُ نَعَمْ مَا أَخَذَهُ قَبْلَ الْإِزْعَاجِ يَمْلِكُهُ كَحَطْبِهَا قَالَ فِي شَرْحِ

نقم ما أخذَه قبل الإزعاجِ بملكه كحطبها.

(فصلٌ في زكاةِ التجارةِ)

لا يملكه والكلام كما عُلِمَ بما مرَّ في الأصلِ والحاشية في غير ما وُجِدَ بملكه وأدعاه سم قال الشارحُ في شرح قول الصَّابِ وَيَمْنَعُ نَذْبًا ما نَصَّهُ كما صرَّح به الدارميُّ واقتضته عبارةُ الشَّيْخَيْنِ آخِرًا لَكِنْ قَضِيَّةٌ قِيَاسُهُمَا الْمَنْعُ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الْإِحْيَاءِ بَدَارِنَا الْوُجُوبُ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ ظَاهِرٌ فِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفْرَقُ بِمَا مَرَّ مِنْ تَأْيِيدِ صَرَرِ الْإِحْيَاءِ اهـ وقولُ سم وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ ارَادَ الْخُ أَيَّ كَمَا حَمَلَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا كَلَامُ الصَّابِ إِنْ مَا فِي وَسْطِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّمَا هُوَ الْمَنْعُ بِمَا بَدَارَ الْإِسْلَامَ لَا مُطْلَقًا .
 هـ قوله: (نقم ما أخذَه قبل الإزعاجِ بملكه الخ) قال في شرح الرُّوضِ وَيُقَارِقُ مَا أَحْيَاهُ بِتَأْيِيدِ صَرَرِهِ اهـ فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ مَا وُجِدَ بِمِلْكِكَ ذِمِّي بَدَارَ الْإِسْلَامَ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ لَامْتِنَاعٍ أَخْذَهُ وَإِحْيَائِهِ بَدَارَ الْإِسْلَامَ قُلْتَ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا وُجِدَ بِمِلْكِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَعْدِنٍ أَوْ رِكَازٍ حُكِمَ لَهُ بِهِ إِنْ ادَّعَاهُ فِي الرُّكَازِ وَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكَهُ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ مَعَ دَلَالَةِ الْيَدِ عَلَى الْمِلْكِ أَمَّا فِي الْمَعْدِنِ فَلِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكَهُ تَبَعًا لِمِلْكٍ مَحَلَّهُ بَنَحْوِ الشَّرَاءِ وَأَمَّا فِي الرُّكَازِ فَلِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنْ نَحْوِ مَوَاتٍ قَبْلَ الْإِزْعَاجِ ثُمَّ كَثَرَهُ فِي مِلْكِهِ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَمَّا إِذَا وُجِدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارِنَا فَيُحْفَظُ الْخُ شَامِلٌ لِمَا وُجِدَ بِمَمْلُوكِ الذَّمِّيِّ . وكذا قولُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ نَارَعَهُ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ شَامِلٌ لِلْمُشْتَرِي الذَّمِّيِّ وَكَذَا قَوْلُهُ السَّابِقِ فَإِنْ وُجِدَ إِسْلَامِيٌّ عِلِمَ مَالِكُهُ شَامِلٌ لِلذَّمِّيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ مِلْكُهُ كَمَا تَقَرَّرَ فَيَتَأَنَّى أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ مَالِكٌ لِلْمَوْجُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ .

فصلٌ في زكاةِ التجارةِ

هـ قوله: (في زكاةِ التجارةِ) أَيَّ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَوُجُوبِ فِطْرَةِ عِبِيدِ التَّجَارَةِ ع ش والتجارةُ تَقْلِبُ الْمَالِ بِالْمُعَاوَضَةِ لِعَرَضِ الرُّبْحِ أَسْنَى وَمُغْنِي وَلِيَعَابَ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَنَّهَا تَقْلِبُ الْمَالِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ لِيَطْلُبَ التَّمَاءُ اهـ إِذَا الْمُرَادُ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ الْبَيْعُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ع ش

الرُّوضِ وَيُقَارِقُ مَا أَحْيَاهُ بِتَأْيِيدِ صَرَرِهِ اهـ فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ مَا وُجِدَ بِمِلْكِكَ ذِمِّي بَدَارَ الْإِسْلَامَ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ لَامْتِنَاعٍ أَخْذَهُ وَإِحْيَائِهِ بَدَارَ الْإِسْلَامَ قُلْتَ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا وُجِدَ بِمِلْكِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَعْدِنٍ أَوْ رِكَازٍ حُكِمَ لَهُ بِهِ إِنْ ادَّعَاهُ فِي الرُّكَازِ وَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكَهُ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ مَعَ دَلَالَةِ الْيَدِ عَلَى الْمِلْكِ أَمَّا فِي الْمَعْدِنِ فَلِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكَهُ تَبَعًا لِمِلْكٍ مَحَلَّهُ بَنَحْوِ الشَّرَاءِ وَأَمَّا فِي الرُّكَازِ فَلِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَخْذَهُ مِنْ نَحْوِ مَوَاتٍ قَبْلَ الْإِزْعَاجِ ثُمَّ كَثَرَهُ فِي مِلْكِهِ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَمَّا إِذَا وُجِدَ بِمَمْلُوكٍ بَدَارِنَا فَيُحْفَظُ الْخُ شَامِلٌ لِمَا وُجِدَ بِمَمْلُوكِ الذَّمِّيِّ وَكَذَا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ نَارَعَهُ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ شَامِلٌ لِلْمُشْتَرِي الذَّمِّيِّ وَكَذَا قَوْلُهُ السَّابِقِ فَإِنْ وُجِدَ إِسْلَامِيٌّ عِلِمَ مَالِكُهُ شَامِلٌ لِلذَّمِّيِّ لِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ مِلْكُهُ كَمَا تَقَرَّرَ فَيَتَأَنَّى أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ مَالِكٌ الْمَوْجُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ قوله: (كحطبها) قال في الرُّوضِ وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَيَّ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ مُصْرِفَ الْمَعْدِنِ مُصْرِفُ الزَّكَاةِ .

فصلٌ في زكاةِ التجارةِ

قال ابن المنذر وقد أجمع على وجوبها عاثة أهل العلم أي أكثرهم وصح خبر وفي البر صدقته وهو الثياب المعدة للبيع والسلاح وزكاة العين لا تجب في هذين فتعين حملها على زكاة التجارة وزوى أبو داود مرفوعاً الأمر بإخراج الصدقة مما يُعد للبيع وبذلك يعلم أن نفي الوجوب في العبد والغرس في الخبر السابق محمول على ما لم يُعدّ منهما للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها نعم النصاب هنا إنما يكون (معتبراً بإخراج الحول) أي فيه؛ لأنه حالة الوجوب دون ما قبله لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطرفيه) قياساً للأول بالآخر (وفي قول بجميعة) كالماشية (فعلى) الأول (الأظهر) وكذا على الثاني بالأولى فحذفه لذلك أو لأنه ليس من غرضه (لورده) مال التجارة (إلى النقد) الذي يُقوّم به آخر الحول بأن يبيع به مثلاً (في)

فشراء بزر البقم ليزرع ويباع ما يثبت ويحصل منه ليس من التجارة وإن خفي على بعض الضمّة فقال بوجوب الزكاة فيه ولزمه فيما إذا اشترى نحو بزر سمسم أو كتان أو قطن ليزرع ويباع ما يحصل منه كما هو عادة الزراع أن تجب زكاة التجارة فيما يثبت منه إذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصاباً وهو ظاهر الفساد ويأتي فيه زيادة بسط إن شاء الله تعالى. □ فوه: (قال) إلى قوله وفائدة إلخ في النهاية لا قوله أي ولم يكن إلى المثني وقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المغني لا قوله أي أكثرهم. □ فوه: (أي أكثرهم) أي فلا يرد أن أبا حنيفة لا يقول بوجوبها ع ش. □ فوه: (وصح خبر وفي البر إلخ) والبر بباء موحدة مفتوحة وزاي مضممة مشددة يُلحق على الثياب المعدة للبيع عند البرازين على السلاح قاله الجوهر في نهاية ومغني. □ فوه: (وزكاة العين لا تجب في هذين) أي في الثياب والسلاح بالإجماع ع ش. □ فوه: (خمنه) أي الخبر. □ فوه: (وبذلك) أي خبر أبي داود. □ فوه: (في الخبر السابق) أي في أوائل زكاة الحيوان.

□ فوه (سني): (الحول) ويظهر انعقاده بأول متاع يشتري بقضدها ويثني حول ما يشتري بعده عليه شوبري اه بجنرمي ويأتي ما يتعلق بذلك. □ فوه: (نعم النصاب هنا إلخ) حل معنى وإلا فالظاهر أن قول المصنف معتبراً إلخ حال من النصاب.

□ فوه (سني): (وفي قول بجميعة) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فإن كمل بعد ذلك استأنف الحول من حيثئذ نهاية. □ فوه: (فعلى الأول) وهو اختيار آخر الحول نهاية.

□ فوه: (وكذا على الثاني إلخ) أي والثالث أيضاً نهاية ومغني وسم. □ فوه: (الذي يقوّم به إلخ) أي كما يفيد ذلك جعل أن للعهد نهاية ومغني زاد سم وفيه أنه لا قرينة اه. □ فوه: (بأن يبيع به) شامل للبيع بعين وفي الذمة سم. □ فوه: (مثلاً) أي أو يؤجر أو يهب به.

□ فوه: (وكذا على الثاني بالأولى) لك أن تقول إن أريد الأولوية حتى بالنظر للخلاف الذي في قوله فالأصح فهو ممكن وإن أريد الأولوية في مجرد الإنقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا أن الخلاف داخل في التثريب فلا وجه لقطع النظر عنه. □ فوه: (الذي يقوّم به إلخ) أي كما يفيد ذلك جعل أن للعهد وفيه أنه لا قرينة. □ فوه: (بأن يبيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه وفي الذمة.

خلال الحول وهو دون النصاب) أي ولم يكن يملكه نقد من جنبه يكمله أخذًا مما يأتي ...

فرد: (أي ولم يكن يملكه إلخ) أقول: هو متجه بل هو مأخوذ مما يأتي بالأولى للتوضيح هنا بالفعل بخلافه فيما يأتي فإنه يقوم لا غير فإذا ضُم مع التقويم فلأن يضم مع التوضيح بالأولى ثم رأيت الفاضل المحسني قال لعل هذا هو الأوجه وإن كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج خلافه أخذًا بإطلاقهم انتهى بصري أقول: بل المسألة مصرح بها في العباب عبارته مع شرحه وإن باع أي عرضها أثناء الحول بدون نصاب منه أي من تقديمها ولا يملك تمامه انقطع حولها أو بدون نصاب من عرض أو من نقد آخر أي غير نقد التقويم بنى حوله على حول مال التجارة اهـ. فرد: (نقد من جنبه إلخ) لعل تشييده بالنقد لأنه لو كان الذي يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وأبقى منه شيئًا لم يقطع الحول وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج سم. فرد: (أخذًا مما يأتي) أي في شرح فالأصح أنه يبتدأ حول إلخ بقوله ومحل الخلاف إلخ.

فرد: (أي ولم يكن في ملكه نقد من جنبه يكمله إلخ) فيه أمران الأول لعل هذا هو الأوجه وإن كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج خلافه أخذًا بإطلاقهم كما سنحكيه عنه والثاني أن تشييده بالنقد في قوله نقد من جنبه لعله لأنه لو كان الذي يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وأبقى منه شيئًا لم يقطع الحول، وقد جزم بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه بهامش شرح المنهج وصورة ما كتبه تنبيه لو نقص المال ناقصًا وكان في ملكه من النقد ما يكمل به نصابًا فلا أثر له في استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من إطلاقهم نعم لو بقي من عرض التجارة شيء لم ينض ولو قل فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذي نقص ناقصًا ولو باع جميعه بنقد ناقص عن النصاب يقوم به ولكن في ذمة المشتري ثم اغتاض عنه ما لا يقوم به ولو في المجلس، فالظاهر الانقطاع بخلاف عكسه اهـ صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذي نقص ناقصًا يحتمل أن محله إن لم يكن حوله سابقًا حول الذي لم ينض وإلا فالعبرة بحول الذي لم ينض وبضم هذا إليه فيه أخذًا من كلام ذكره في المجموع في نظير ذلك حيث قال ما نصه فلو اشترى العرض بالمائة أي المائة الدرهم التي معه فلما مضت ستة أشهر استفاد خمسين درهمًا من جهة أخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة؛ لأن الخمسين لم يتم حولها؛ لأنها وإن ضمت إلى مال التجارة فلانما تضم إليه في النصاب لا في الحول؛ لأنها ليست من العرض ولا من ربحه فإذا تم حول الخمسين زكى المائتين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضًا للتجارة في أول المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضًا ثم استفاد مائة ثالثة في أول شهر ربيع فاشترى بها عرضًا آخر فإذا تم حول المائة الثانية قوم عرضها فإذا بلغت قيمته مع الأولى نصابًا زكاهما وإن نقصا عنه فلا زكاة في الحال فإذا تم حول المائة الثالثة فإن كان الجميع نصابًا زكاة وإلا فلا اهـ وفي القوت ما نصه: (إشارة) تضم أموال التجارة بعضها إلى بعض في النصاب وإن اختلف حولها اهـ ويتبني حملها على ما تقرر عن المجموع فلا يضم ما سبق حوله إلى ما تأخر حوله في النصاب في الحول الأول فليتأمل. فرد: (أخذًا مما يأتي) أي في قوله الآتي قريبًا

إلا أن يَفْرَقَ (واشترى به سِلْعَةً فالأصح أنه يَنْقَطِعُ الحَوْلُ ويَبْدَأُ حَوْلُهَا من) وقت (بِشْرَائِهَا) لِيَتَحَقَّقَ نَقْصُ النِّصَابِ حِشًّا بِالتَّنْضِيضِ بخلافه قَبْلَهُ؛ لَأَنَّهُ مَظْنُونٌ أَمَّا لو لم يُرَدُّ إِلَى النَقْدِ كَأَن بَادَلَ بِمَرْضَاهَا عَرْضًا آخَرَ أَوْ رَدَّ لِنَقْدٍ لَا يَقُومُ بِهِ كَانَ بَاعَهُ بِدَرَاهِمَ والحَالُ يَقْضِي التَّقْوِيمَ بِدَنَانِيرٍ أَوْ النَقْدَ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا أَوْ وَهُوَ نِصَابٌ فَلَا يَنْقَطِعُ الحَوْلُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى حُكْمِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ جُمْلَةِ التِّجَارَةِ وَفَائِدَةُ عَدَمِ انْقِطَاعِهِ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا شَارِحٌ وَفِيهَا مَا فِيهَا لِمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُمُ الصَّرِيحُ فِي أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ اشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً تَمَثِيلًا لَا تَقْيِيدَ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ قُبَيْلَ آخِرِ الحَوْلِ نَقْدًا آخَرَ يُكْمِلُهُ زَكَاةً ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمُنْقُولَ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ الحَوْلُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ تِمَامَهُ لِيَتَحَقَّقَ النَقْصُ عَنِ النِّصَابِ بِالتَّنْضِيضِ.

(وَلَوْ تَمَّ الحَوْلُ) الَّذِي لِمَالِ التِّجَارَةِ (وَقِيَمَةُ العَرَضِ دُونَ النِّصَابِ فَالْأصح أَنَّهُ يَبْدَأُ حَوْلُ وَيَهْلُ الْأَوَّلُ) فَلَا تَجِبُ زَكَاةٌ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلٌ ثَانٍ وَهُوَ نِصَابٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ.....

• فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ) تَقَدَّمَ عَنْ سَمِّ وَالبَصْرِيُّ اعْتِمَادَ عَدَمِ الْفَرْقِ. • فَوَدَّ: (لِيَتَحَقَّقَ نَقْصُ النِّصَابِ الْخُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ نَقَصَ بِنَقْدٍ غَيْرِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ وَهُوَ انْقَاصٌ مِنْ ذَلِكَ التَّقْدِيرِ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ أَنَّ مَالَ التِّجَارَةِ لَا يُسَاوِي نِصَابًا اسْتَأْنَفَ الحَوْلَ مِنْ حَيْثُ خَرَّ شَيْخُنَا اهـ بِجَيْرِمِي وَيَرُدُّهُ مَا مَرَّ عَنِ الْعُبَابِ وَالرَّشِيدِي وَقَوْلُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي وَالثَّانِي لَا يَنْقَطِعُ كَمَا لَوْ بَادَلَ بِهَا سِلْعَةً نَاقِصَةً عَنِ النِّصَابِ فَإِنَّ الحَوْلَ لَا يَنْقَطِعُ اهـ وَقَوْلُ الرُّوضِ وَلَوْ بَاعَهُ بِدُونِ النِّصَابِ مِنْ نَقْدِ التَّقْوِيمِ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ انْقَطَعَ أَوْ مِنْ عَرَضٍ أَوْ نَقْدٍ آخَرَ بَنَى أَيَّ حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ مَالِ التِّجَارَةِ كَمَا إِذَا بَاعَهُ بِنِصَابٍ اهـ. • فَوَدَّ: (عَرْضًا آخَرَ) أَيَّ وَلَوْ دُونَ نِصَابٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الْعُبَابِ وَالرُّوضِ وَالثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (كَأَن بَاعَهُ بِدَرَاهِمَ) أَيَّ وَلَوْ دُونَ نِصَابٍ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْعُبَابِ وَالرُّوضِ عِبَارَةً شَرْحَ بِأَفْضَلِ كَأَن بَاعَ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ عَرْضًا اشْتَرَاهُ بِنِصَابٍ ذَهَبٍ أَوْ دُونَهُ بِجَانِبِ وَخَمْسِينَ وَزَهْمًا قِصَّةً اهـ. • فَوَدَّ: (وَالْحَالُ يَقْضِي التَّقْوِيمَ بِدَنَانِيرٍ) أَيَّ إِنَّمَا لِكُونِهِ اشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ كَوْنِهَا غَالِبُ نَقْدِ الْبَلَدِ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَلَا يَنْقَطِعُ الحَوْلُ الْخُ) جَوَابٌ أَمَّا. • فَوَدَّ: (وَفَائِدَةُ الْخُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْخُ. • فَوَدَّ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْخُ) أَيَّ فِي الرَّدِّ لِنَقْدٍ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ دُونَ نِصَابٍ وَلَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا. • فَوَدَّ: (الصَّرِيحُ الْخُ) صِفَةُ كَلَامِهِمْ.

• فَوَدَّ: (زَكَاةً) أَيَّ مَالَ التِّجَارَةِ لَا الْمَجْمُوعَ فَالْتَّقْدُ لِآخَرٍ مَضْمُونٌ إِلَيْهِ فِي النِّصَابِ دُونَ الحَوْلِ سَم.

• فَوَدَّ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ التِّجَارَةَ الْخُ) فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَيَهْلُ الْأَوَّلُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى بِيَعِضِ مَالِ الْغَنِيِّ عَرْضًا لِلتِّجَارَةِ أَوَّلَ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ بَيَّاعِهِ عَرْضًا آخَرَ أَوَّلَ صَفَرٍ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَتَلَفِ قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ نِصَابًا لِأَنَّهُ بِأَوَّلِ مُحَرَّمٍ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ يَنْقَطِعُ مَا اشْتَرَاهُ أَوَّلًا لِنَقْصِهِ عَنِ النِّصَابِ وَيُبْتَدَأُ لَهُ حَوْلٌ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَبِأَوَّلِ صَفَرٍ مِنْ

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخُ. • فَوَدَّ: (يُكْمِلُهُ زَكَاةً) أَيَّ هُوَ لَا الْمَجْمُوعُ فَالْتَّقْدُ لِآخَرٍ مَضْمُونٌ إِلَيْهِ فِي النِّصَابِ دُونَ الحَوْلِ لَكِنْ قَوْلُهُ زَكَاةً لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ وَمَا بِهِمَا يَشْرِيهِ وَشَرْحُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

إذا لم يكن له من جنس ما يُقوَّم به ما يُكْمِلُ نصاباً ولا كأن ملك مائة درهم فاشترى بِنَصْفِهَا عَرْضَ تِجَارَةٍ وَبَقِيَ نَصْفُهَا عِنْدَهُ وَبَلَغَتْ قِيَمَةُ الْعَرْضِ آخِرَ الْحَوْلِ مِائَةً وَخَمْسِينَ ضُمُّ لِمَا عِنْدَهُ وَلَزِمَتْ زَكَاةُ الْكُلِّ آخِرَهُ قَطْعًا بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بِالْمِائَةِ وَمَلَكَ خَمْسِينَ بَعْدَ فَإِنَّ الْخَمْسِينَ إِنَّمَا تُضْمُّ فِي النَّصَابِ دُونَ الْحَوْلِ فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ زَكَّى الْمِائَتَيْنِ (تَبَيَّنَ) لَا زَكَاةَ عَلَى صَغِيرٍ بَادِلٌ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ التَّقْدِيرِ غَيْرُهُ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ.....

السَّيِّئَةُ الثَّانِيَةُ يَنْقُطِعُ مَا اشْتَرَاهُ ثَانِيًا كَذَلِكَ وَهَكَذَا فَلَا يَجِبُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةٌ إِلَّا إِذَا بَلَغَ نَصَابًا وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يُزَكَّى الْجَمِيعُ آخِرَ حَوْلِ الثَّانِي عَشْرَ وَيَأْتِي عَنِ الْإِيْعَابِ وَغَيْرِهِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوُدَّ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخُ) أَيِ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَلَزِمَتْ زَكَاةُ الْكُلِّ الْخُ) أَيِ الْمِائَتَيْنِ لِتَمَامِ النَّصَابِ لِإِيْعَابِ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بِالْمِائَةِ الْخُ) أَيِ عَرْضًا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ آخِرَ الْحَوْلِ مِائَةً وَخَمْسِينَ فَلَوْ بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ قَبْلَ نَيْهِ زَكَاتُهَا لِحَوْلِهَا وَالْخَمْسِينَ لِحَوْلِهَا سَم. □ فَوُدَّ: (وَمَلَكَ خَمْسِينَ بَعْدَ) أَيِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا لِإِيْعَابِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنَّ الْخَمْسِينَ الْخُ) وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مِائَةٌ دَرَاهِمَ فاشْتَرَى بِهَا عَرْضَ تِجَارَةٍ أَوَّلَ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ اسْتَقَادَ مِائَةً أَوَّلَ شَهْرِ رَجَبٍ فاشْتَرَى بِهَا عَرْضًا فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْمِائَةِ الْأُولَى وَقِيَمَةُ عَرْضِهَا نَصَابٌ زَكَاهَا وَالْأَوَّلَى فَلَا فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِيَةِ وَبَلَغَتْ مَعَ الْأُولَى نَصَابًا زَكَاهُمَا وَالْأَوَّلَى فَلَا فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِيَةِ وَالْجَمِيعُ نَصَابٌ زَكَاهُ وَالْأَوَّلَى فَلَا انْتَهَى كَلَامُ الْمَجْمُوعِ مُلْخَصًا لِإِيْعَابِ وَكَذَا فِي سَمٍ عَنِ الشَّهَابِ عَمِيرَةَ بِهَامِشِ الْمُنْهَجِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنَّ الْخَمْسِينَ إِنَّمَا تُضْمُّ) أَيِ إِلَى مَالِ التَّجَارَةِ فِي النَّصَابِ دُونَ الْحَوْلِ أَيِ: لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْعَرْضِ وَلَا مِنْ رِبْحِهِ لِإِيْعَابِ. □ فَوُدَّ: (فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ زَكَّى الْمِائَتَيْنِ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا يُفْرَدُ كُلُّ بِحَوْلٍ وَأُصْرَحَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَيِ وَالْإِيْعَابِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ بِتَقْوِيمِهِ آخِرَ الْحَوْلِ وَقَدْ وَهَبَ لَهُ مِنْ جَنْبٍ تَقْدِيمَهُ مَا يَتِمُّ بِهِ نَصَابًا زَكَّى الْجَمِيعَ لِحَوْلِ الْمُوْهَبِ مِنْ يَوْمٍ وَهَبَ لَهُ لَا مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ لِانْقِطَاعِ حَوْلِ تِجَارَتِهِ بِالنَّقْصِ أَهْ قَتَائِلُ قَوْلُهُ لِانْقِطَاعِ الْخُ وَبِهِ يَنْقُطِعُ مَا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ لِشَيْخِنَا عَمِيرَةَ مِنْ قَوْلِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ يُزَكَّى عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَهْ ش. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ) أَوْ لِلْفِرَارِ مِنْ

□ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بِالْمِائَةِ) أَيِ عَرْضًا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ آخِرَ الْحَوْلِ مِائَةً وَخَمْسِينَ فَلَوْ بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ قَبْلَ نَيْهِ زَكَاتُهَا لِحَوْلِهَا وَالْخَمْسِينَ لِحَوْلِهَا. □ فَوُدَّ: (فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْخَمْسِينَ زَكَّى الْمِائَتَيْنِ) كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا يُفْرَدُ كُلُّ بِحَوْلٍ وَأُصْرَحَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ فَإِنْ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ بِتَقْوِيمِهِ آخِرَ الْحَوْلِ وَقَدْ وَهَبَ لَهُ مِنْ جَنْبٍ تَقْدِيمَهُ مَا يَتِمُّ بِهِ نَصَابًا زَكَّى الْجَمِيعَ لِحَوْلِ الْمُوْهَبِ مِنْ يَوْمٍ وَهَبَ لَهُ لَا مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ لِانْقِطَاعِ حَوْلِ تِجَارَتِهِ بِالنَّقْصِ أَهْ قَتَائِلُ قَوْلُهُ لِانْقِطَاعِ الْخُ وَبِهِ يَنْقُطِعُ مَا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ لِشَيْخِنَا مِنْ قَوْلِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَالَ التَّجَارَةِ يُزَكَّى عِنْدَ تَمَامِ قَوْلِهِ أَهْ. وَسَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ وَشَرْحُهُ فِي نَظِيرِهِ عَنِ الْأَصْلِ وَالرَّبْحِ خِلَافَهُ وَأَنَّ كُلًّا يُزَكَّى لِحَوْلِهِ لَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَ الرِّبْحِ وَغَيْرِهِ لَا يَبَحُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لأنَّ التَّجَارَةَ فِي التَّقْدِينِ ضَعِيفَةٌ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهَا وَ الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ زَكَاةُ عَيْنٍ فَفَلَبَثَ وَاتَّرَ فِيهَا انْقِطَاعُ الْحَوْلِ بِخِلَافِ الْغُرُوضِ وَكَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى وَاِثٍ مَاتَ مُوَرِّثُهُ عَنْ غُرُوضٍ تِجَارَةٍ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِنَيْيَتِهَا فَحِينَئِذٍ يَسْتَأْنِفُ حَوْلَهَا (وَيَصِيرُ عَرْضُ التَّجَارَةِ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ عَيْنُهُ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (لِلْقَيْنَةِ بِنَيْيَتِهَا) أَيِ الْقَيْنَةِ فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِمُجَرَّدِ نَيْيَتِهَا بِخِلَافِ عَرْضِ الْقَيْنَةِ لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِنَيْتِ التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّ الْقَيْنَةَ الْحَبْسُ لِلانْتِفَاعِ وَالنِّتَّةُ مُحْصَلَةٌ لَهُ وَالتَّجَارَةُ التَّقْلِيبُ بِقَصْدِ الْإِرْبَاحِ وَالنِّتَّةُ لَا تُحْصَلُهُ عَلَى أَنَّ الْاِقْتِنَاءَ هُوَ الْأَصْلُ فَكَفَى أَدْنَى صَارِفٍ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْمُسَافِرَ يَصِيرُ مُقِيمًا بِالنِّتَّةِ عِنْدَ جَمْعِ الْمُقِيمِ لَا يَصِيرُ مُسَافِرًا بِهَا اتِّفَاقًا (نَبِيَّة) لَوْ نَوَى

الزَّكَاةَ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ التَّجَارَةَ فِي التَّقْدِينِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّقْدِينِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَضْرُوبِ فَلَا زَكَاةَ عَلَى تَاجِرٍ يَتَجَرُّ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْغَيْرِ الْمَضْرُوبِينَ وَإِنْ لَمْ يَسَمَّ صَيْرَفِيًّا فِي الْعُرْفِ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (نَادِرَةٌ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ بَصْرِيٌّ وَيَذْفَعُ التَّوَقُّفُ قَوْلَ الشَّارِحِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهَا. □ فَوُدَّ: (الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ) الْإِنْفِخَ أَيِ بِالْتَّصُّ وَالْإِجْمَاعِ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (فَقَلَبْتُ) أَيِ زَكَاةَ الْعَيْنِ عَلَى زَكَاةِ التَّجَارَةِ فِي التَّقْدِينِ. □ فَوُدَّ: (وَأَثَرُ فِيهَا) أَيِ فِي زَكَاةِ التَّقْدِينِ فَكَانَ الظَّاهِرُ التَّفْرِيعَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِزَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْوَاوُ لِلتَّفْسِيرِ. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّتَّةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ جَمْعٍ. □ فَوُدَّ: (حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهَا الْإِنْفِخَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ الْحَوْلُ إِلَّا فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْفِعْلِ فَلَوْ تَصَرَّفَ فِي بَعْضِ الْغُرُوضِ الْمَوْرُوثَةِ وَحَصَلَ كَسَادٌ فِي الْبَاقِي لَا يَتَعَقَّدُ حَوْلٌ إِلَّا فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ بِالْفِعْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِيٌّ. □ فَوُدَّ: (إِنْ هَيْئَةً) أَيِ الْبَعْضِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَأَقْرَبُ الْوَجْهَيْنِ تَأْوِيلُ بَعْضٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيُزَجَّعُ فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ إِلَيْهِ انْتَهَى سَم. □ فَوُدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرِ الْإِنْفِخَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالنِّتَّةِ وَعِبَارَتُهُمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَوْ نَوَى الْقَيْنَةَ بِبَعْضِ عَرْضِ التَّجَارَةِ وَلَمْ يُعَيِّنْ قَعِي تَأْوِيلُهُ وَجِهَانِ أَقْرَبُهُمَا كَمَا قَالَ شَيْخِي أَنَّهُ يُؤْثَرُ وَيُزَجَّعُ فِي التَّعْيِينِ إِلَيْهِ وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَقْرَبُهُمَا الْمَنْعُ اهـ.

□ فَوُدَّ (لِلْقَيْنَةِ) بِكُسْرِ الْقَافِ وَضَمُّهَا وَمَعْنَى الْقَيْنَةِ أَنْ يَتَوَى حَبْسَهُ لِلِانْتِفَاعِ بِهِ بِجَيْرِ مَيٍّ. □ فَوُدَّ (سَيٍّ) (بِنَيْيَتِهَا) أَيِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْإِسْتِفْمَالِ بِلَا نِيَّةٍ قَيْنَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُؤْثَرُ مُعْنَى وَرَوْضٍ وَعِبَابٍ وَشَرْخٍ بِأَفْضَلِ. □ فَوُدَّ: (فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِمُجَرَّدِ نَيْيَتِهَا) أَيِ وَلَوْ كَثُرَ جِدًّا بِحَيْثُ تَقْضِي الْعَادَةُ بِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يُحْبَسُ لِلِانْتِفَاعِ بِهِ وَيَصْدَقُ فِي دَعْوَاهِ الْقَيْنَةُ وَلَوْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى خِلَافِ مَا ادَّعَاهُ ش. □ فَوُدَّ: (التَّقْلِيبُ) أَيِ بِالْبَيْعِ وَتَحْوِيلِهِ ش. □ فَوُدَّ: (يَصِيرُ مُقِيمًا بِالنِّتَّةِ الْإِنْفِخَ) أَيِ بِنَيْتِ الْإِقَامَةِ وَهُوَ سَائِرٌ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ كَمَا تَقَدَّمَ بَصْرِيٌّ عِبَارَةً الْمُعْنَى يَصِيرُ مُقِيمًا بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ إِذَا نَوَى وَهُوَ مَا كَيْتَ وَلَا يَصِيرُ مُسَافِرًا إِلَّا بِالْفِعْلِ اهـ.

□ فَوُدَّ: (إِنْ هَيْئَةً) أَيِ الْبَعْضِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ فِيمَا إِذَا نَوَى الْقَيْنَةَ بِبَعْضِ عَرْضِ التَّجَارَةِ وَلَمْ يُعَيِّنْ وَجِهَانِ حَكَهُمَا الْمَاوَزْدِيُّ وَأَقْرَبُهُمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ تَأْوِيلُ النَّتَائِرِ فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ إِلَيْهِ اهـ.

الْقِيَّةَ لاسْتِعْمَالِ الْمُحْرَمِ كُلِّسِ الْحَرِيرِ فَهَلْ تُؤْتَرُ هَذِهِ النِّيَّةُ قَالَ الْمُتَوَلَّى فِيهِ وَجْهَانِ أَوَّلُهُمَا أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَأَصْرَ هَلْ يَأْتُمُّ أَوْ لَا اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِأَصْرٍ صَمَمٌ؛ لِأَنَّ التَّصْمِيمَ هُوَ الَّذِي اخْتُلِفَ فِي أَنَّهُ هَلْ يُوجِبُ الْإِثْمَ أَوْ لَا وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ يُوجِبُهُ وَمَعَ ذَلِكَ الَّذِي يُتَّخَذُ تَرْجِيحُهُ لَهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِنِيَّتِهِ هُنَا وَإِنْ أَثَرَتْ ثُمَّ وَفُرِقَ بِأَنَّ سَبَبَ الزَّكَاةِ وَهُوَ التَّجَارَةُ قَدْ وَقَعَ فَلَا بُدَّ مِنْ رَافِعٍ لَهُ وَالنِّيَّةُ الْمُحْرَمَةُ لَا تَصْلُحُ لذلك وَإِنَّمَا أَثِمَ بِهَا لِمَعْنَى آخَرَ لَا يُوجَدُ هُنَا وَهُوَ التَّغْلِيظُ وَالزَّجْرُ عَنِ الرُّكُودِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ التَّغْلِيظِ عَلَيْهِ بِنِيَّةِ الْمُحْرَمِ عَدَمُ الْإِنْقِطَاعِ هُنَا فَاتَّحَدَا فَتَأَمَّلْهُ. (وَأِنَّمَا يَهْمُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا

• فَوَدَّ: (لِاسْتِعْمَالِ الْمُحْرَمِ) الْأَوَّلَى التَّوْصِيفُ. • فَوَدَّ: (الَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْغِ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَلِلْمُغْنَى وَالتَّهْيِئَةِ وَجِبَارَتُهُمَا وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ بِنِيَّتِهِ اسْتِعْمَالَ جَائِزًا أَوْ مُحْرَمًا كُلِّسِ الدِّيَاغِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ بِالسَّيْفِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي التَّيَّةِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ اهـ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (إِذَا اقْتَرَنَتْ نِيَّتُهَا لِلْغِ) أَيِ نِيَّةِ التَّجَارَةِ بِهَذَا الْعَرَضِ بِكَسْبِ ذَلِكَ الْعَرَضِ وَتَمَلُّكِهِ بِمُعَاوَضَةٍ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ التَّجَارَةَ تَغْلِبُ الْمَالِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ بِنَحْوِ الْبَيْعِ لَطَلَبِ التَّمَاءِ فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْبِزْرَ الْمُشْتَرَى بِنِيَّةِ أَنْ يُزْرَعَ ثُمَّ يُتَّجَرَ بِمَا يَتَّبَثُ وَيَحْصُلُ مِنْهُ كَبِزْرِ الْبَقْلِ لَا يَكُونُ عَرَضُ تِجَارَةٍ لَا هُوَ وَلَا مَا نَبَتَ مِنْهُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ شِرَاءَهُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ بِهِ نَفْسَهُ بَلْ بِمَا يَتَّبَثُ مِنْهُ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ بِمُعَاوَضَةٍ بَلْ بِزُرَاعَةِ بَزْرِ الْقِيَّةِ وَلَا يُقَاسُ الْبِزْرُ الْمَذْكُورُ عَلَى نَحْوِ صَنِيعِ اشْتِرَائِهِ لِيُصْنَعَ بِهِ لِلنَّاسِ بَعُوضٌ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ هُنَاكَ بَعَيْنُ الصَّنِيعِ الْمُشْرَى لَا بِمَا يَنْشَأُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْبِزْرِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ بَعَكْسِ ذَلِكَ وَلَا عَلَى نَحْوِ سِنَمِ اشْتِرَائِهِ لِيُغَصَّرَ وَيُتَّجَرَ بِهِفِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ الدُّهْنُ مَوْجُودٌ فِيهِ بِالْفِعْلِ حَسًّا وَجُزْءٌ مِنْهُ حَقِيقَةٌ لَا نَاشِئٌ مِنْهُ فَالتَّجَارَةُ هُنَاكَ بَعَيْنُ الْمُشْرَى أَيْضًا وَلَا عَلَى نَحْوِ عَصِيرٍ عَنِ اشْتِرَائِهِ لِيُتَّخَذَ خَلًّا وَيُتَّجَرَ بِهِ لِأَنَّ الْعَصِيرَ لَا يَخْرُجُ بِصَيْرُورَتِهِ خَلًّا عَنْ حَقِيقَةٍ إِلَى أُخْرَى بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَإِنَّمَا الْمُتَغَيَّرُ صِفَتُهُ فَقَطُّ فَالتَّجَارَةُ هُنَاكَ أَيْضًا بَعَيْنُ الْمُشْرَى لَا بِمَا هُوَ نَاشِئٌ مِنْهُ بِخِلَافِ الْبِزْرِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ بَعَكْسِ ذَلِكَ وَمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ تَغْلِيلَهُمْ عَدَمَ صَيْرُورَةِ مِلْحٍ اشْتَرَا لِيُفَجِّنَ بِهِ لِلنَّاسِ بَعُوضَ مَالٍ تِجَارَةً بِاسْتِهْلَاكِ ذَلِكَ الْمِلْحِ وَعَدَمَ وَقُوعِهِ مُسْلَمًا لَهُمْ يُعِيدُ أَنَّ الْبِزْرَ الْمَذْكُورَ يَصِيرُ مَالًا تِجَارَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَهْلَكْ بِالزَّرْعَةِ بَلْ انْبَثَّتْ أَجْزَاؤُهُ فِي نَبَاتِهِ كَسَرَيَانِ أَجْزَاءِ الدَّبَاغِ فِي الْجِلْدِ فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَرُدُّهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَلَوْ سَلِمَ فَتَغْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ عَلَى انْتِفَاءِ مَشْرُوطِهِ وَمَقْلُومٍ أَنَّ وُجُودَ الشَّرْطِ لَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْمَشْرُوطِ ثُمَّ مَا ذَكَرَ كُلُّهُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ الَّتِي زُرِعَ فِيهَا الْبِزْرُ الْمَذْكُورُ عَرَضُ تِجَارَةٍ وَلَا

• فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِأَصْرٍ صَمَمٌ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ بَلْ وَلَا لِيُزَادَةَ قَيْدُ الْإِضْرَارِ بَلِ الْعَزْمُ بِمَغْنَاهُ الْمُرَادُ لَهُمْ مَحَلُّ الْخِلَافِ وَمَوْجِبُ الْإِثْمِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ قَالَ الْكَمَالُ الْمُقْدِسِيُّ فِي حَاشِيَةِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَيْخُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَالْخَاسِئَةُ أَنَّ مِنْ مَرَاتِبِ مَا يَجْرِي فِي النَّفْسِ الْعَزْمُ أَيِ الْجَزْمُ بِقَضْدِ الْفِعْلِ وَهُوَ مُوَآخَذَةٌ بِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بِكَسْبِهِ بِمُعاوَضَةٍ) مُحَضَّةٌ وَهِيَ مَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ عَوَضِهِ (كَثِيرًا) بِقَرْضٍ أَوْ نَقْدٍ أَوْ ذَنْبٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ وَكَإِجَارَةٍ لِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ

فَسَيَاتِي عَنِ الْمُبَابِ وَغَيْرِهِ مَا يُعِيدُ أَنَّ التَّابِتَ فِي أَرْضِ الْفَنِيَّةِ لَا يَكُونُ مَالَ تِجَارَةٍ مُطْلَقًا، نَعَمْ لَوْ كَانَ مِنَ الْبَذْرِ وَالْأَرْضِ الَّتِي زَرَعَ هُوَ فِيهَا عَرْضَ تِجَارَةٍ كَانَ اشْتَرَى كُلُّ مِنْهُمَا بِمَتَاعِ التَّجَارَةِ أَوْ بِنَيْتِ التَّجَارَةِ فِي عَيْنِهِ كَانَ التَّابِتُ مِنْهُ مَالُ تِجَارَةٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِشَرْطِهَا كَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُبَابِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ لِعَامِ إِخْرَاجِ الْبَقَمِ مِنْ تَحْتِ الْأَرْضِ كَالسَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الزَّرْعِ لَا لِلْأَعْوَامِ الْمَاضِيَةِ إِلَّا لِمَا عَلِمَ بِلُغْوِهِ فِي نَصَابًا بِأَنَّ شَاهِدَهُ لَا تَكْشِفُهُ بَنَحْوِ سَبِيلٍ وَلَا يَكْفِي الظَّنُّ وَالتَّخْمِينُ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ وَالبَصْرِيُّ فِي زَكَاةِ الْمُغْدِينَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا لِلْفَنِيَّةِ فَلَا يَكُونُ التَّابِتُ حَيْثُ مَالُ تِجَارَةٍ لِقَوْلِ الْعَبَّاسِ مَعَ شَرْحِهِ وَالرَّوْضِ وَالبَهْجَةِ مَعَ شُرُوحِهِمَا وَالْفَقْهُ لِلْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ بِمُعاوَضَةٍ لِلتَّجَارَةِ تَخْلًا مُثْمِرَةً أَوْ غَيْرَ مُثْمِرَةٍ فَاتَّصَرَّتْ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ غَيْرَ مَزْرُوعَةٍ فَزَرَعَهَا يَبْذُرُ التَّجَارَةَ وَيَلْغُ الْحَاصِلُ نَصَابًا وَجَبَتْ زَكَاةُ الْعَيْنِ لِقَوْلَيْهَا فِي الثَّمَرِ أَوْ الْحَبِّ الْعَشْرُ أَوْ يَضْفُهُ ثُمَّ يَغْدُ وَجُوبُ ذَلِكَ فِيهِمَا هُمَا مَالُ تِجَارَةٍ فَلَا تَنْسَقُطُ عَنْهُمَا زَكَاةُ أَهْلِ تَقْصِيدِهِمْ بِكَوْنِ كُلِّ مِنَ الْبَذْرِ وَالْأَرْضِ لِلتَّجَارَةِ يُعِيدُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ أَحَدُهُمَا لِلْفَنِيَّةِ لَا يَكُونُ الْحَاصِلُ مَالِ تِجَارَةٍ . وَإِنَّمَا أُطْلِقْتُ فِي الْمَقَامِ لِكَثْرَةِ الْأَوْهَامِ .

• قول (سني): (بِكَسْبِهِ) وَكَذَا فِي مَجْلِسِ الْمُقَدِّ كَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ فِي الْإِمْدَادِ وَلَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِهَا بِكُلِّ تَمَلُّكِ إِلَى أَنْ يُفْرَغَ رَأْسُ مَالِ التَّجَارَةِ بَاعْثِينَ فِي الْبَحْرِ مِمَّا عَنِ الْحَلْبِيِّ وَالْإِطْفِيحِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ .

• قول (سني): (بِمُعاوَضَةٍ كَثِيرًا) يُمَكِّنُ تَقْرِيرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِطَرِيقَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ قَوْلَهُ مُعاوَضَةٍ عَامٌّ أَرِيدَ بِهِ خَاصٌّ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي فَإِنَّهُ حَيْثُ حَكَمَ الْخِلَافَ فِي نَحْوِ الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْخَارِجِ أَنْ فِيهِ مُعاوَضَةٌ إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ مُحَضَّةٍ عَلِمَ أَنْ مُرَادَهُ بِالْمُعاوَضَةِ الْمُحَضَّةِ ثَانِيَهُمَا أَنْ يَجْعَلَ قَوْلَهُ كَثِيرًا تَشْمِيلًا لِلتَّصْوِيرِ لَا تَمَثِيلًا وَالْمَعْنَى بِمُعاوَضَةٍ مِثْلُ الْمُعاوَضَةِ فِي الشِّرَاءِ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُعاوَضَةَ فِيهِ مُحَضَّةٌ بِصُرِّي .

• فُود: (مُحَضَّةٌ) أَيُّ وَسْطَانِي غَيْرُ الْمُحَضَّةِ سَم .

• قول (سني): (كَثِيرًا) أَيُّ وَمِنْهُ مَا لَوْ تَعَوَّضَ عَنْ ذَنْبٍ قَرْضِهِ نَاوِيَا التَّجَارَةَ م ر اه سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا مَلَكَهُ بِهِ ذَاتُ ثَوَابٍ أَوْ صَالَحَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَنْ دَمٍ أَوْ قَرْضٍ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ قَرْضٍ مِثْلُهُ فِي الزِّيَادِيِّ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَرَدَّ بِذَلِكَ وَتَوَى بِهِ التَّجَارَةَ لَا يَكُونُ مَالُ تِجَارَةٍ وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مَالُ تِجَارَةٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ؛ لِأَنَّهُ قَبِضَهُ عَوَضًا عَمَّا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ فَانْطَلَقَ عَلَيْهِ الضَّابِطُ اه وَقَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مَالُ تِجَارَةٍ لَنُحِجَّ وَسَيَاتِي عَنْهُ عَنْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ الْجَزْمُ بِذَلِكَ . • فُود: (وَكَإِجَارَةٍ) عَطَفَ عَلَى كَثِيرًا وَكَذَا مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَكَافْتِرَاضٍ وَكَثِيرًا نَحْوِ دِبَاغٍ كُرْدِي . • فُود: (وَكَإِجَارَةٍ لِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي

• فُود: (مُحَضَّةٌ) أَيُّ وَسْطَانِي غَيْرُ الْمُحَضَّةِ .

• فُود فِي (سني): (كَثِيرًا) أَيُّ وَمِنْهُ مَا لَوْ تَعَوَّضَ عَنْ ذَنْبٍ قَرْضَهُ نَاوِيَا التَّجَارَةَ م ر . • فُود: (وَكَإِجَارَةٍ لِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الزُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَكَذَا أَيُّ مِنَ الْمَمْلُوكِ بِالْمُعاوَضَةِ مَا أَجَرَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ مَالَهُ أَوْ مَا

ومنه أن يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ففيما إذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فمضى حول ولم يؤجرها تلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له؛ لأنه حال الحول على مال للتجارة عنده والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وإن أجزها فإن كانت الأجرة نقداً عيناً أو مؤجلاً تأتى فيه ما مر ويأتي

والنهاية ومن المملوك بمعاوضة ما أجر به نفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره بأن كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اهـ وكذا في العباب وشرجه إلا أنه أبدل المنافع بالمستغلات وفي الرزح وشرجه إلا قولهم بأن كان إلخ قال سم وقوله أو ما استأجره عطف على نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما أجر به ما استأجره وقوله أو منفعة ما استأجره عطف على قوله ما من قوله ما أجر به نفسه أي من المملوك بمعاوضة منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فليتأمل اهـ. وقال ع ش قوله أو منفعة ما استأجره يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فإن الإجارة وإن وردت على العين متعلقة بمنفعتيها وقد يقال الفرق ظاهر؛ لأن المراد من قوله أو ما استأجره العوض الذي أخذه عن منفعة ما استأجره بأن أجر ما استأجره بدراهم فهي مال تجارة ومن قوله أو منفعة إلخ نفس المنفعة كان استأجر أياً بقصد التجارة فمنافعها مال تجارة اهـ فالمراد من قولهم أو منفعة إلخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه أن يستأجر المنافع إلخ ويأتي ما فيه. □ قوله: (ومنه) أي من التملك بمعاوضة.

□ قوله: (المنافع) أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجمالة ليعاب. □ قوله: (تلزمه زكاة التجارة إلخ) فيه وقفة لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما أوجر وتلفت الأجرة قبل تمام الحول أو عقبه قبل التمكن من إخراج زكاتها وسبب أن الثاني لا زكاة فيه فليكن الأول مثله في عدم الزكاة بل أولى ثم رأيت الكردبي على بأفضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال ما يصفه وفيه أن المنفعة قد تلفت بمضي الزمان من غير مقابل فما الذي يؤكده اهـ وبالجمله أن ما قاله الشارح هنا وإن سكنت عليه سم وأقره الرشدبي مشكلاً لا يسوغ القول به إلا أن يوجد نقل صحيح صريح فيه فليراجع. □ قوله: (على مال التجارة) أي وهو منفعة الأرض سم. □ قوله: (نقداً عيناً) أي ولم يستهلكه كما هو ظاهر ويأتي عن ع ش في هامش ليعمل به إلخ ما يفيد. □ قوله: (يأتي فيه ما مر وما يأتي) كان مراده بما مر نحو قوله لو رد إلى التقدي إلخ فإذا أجزها بتقدي من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي أن الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الإخراج قبل قبضه التفصيل الآتي سم عبارة الكردبي قوله ما مر راجع إلى عيناً

استأجره بل أو منفعة ما استأجره اهـ وقوله أو ما استأجره عطف على ما من قوله ما أجر به نفسه أي من المملوك منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فليتأمل. □ قوله: (لأنه حال الحول على مال للتجارة) أي وهو منفعة الأرض. □ قوله: (ما مر ويأتي) كان مراده بما مر نحو قوله لو رد إلى التقدي إلخ فإذا أجزها بتقدي من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي أن الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الإخراج قبل قبضه التفصيل الآتي.

أَوْ عَرْضًا فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ أَوْ نَوَى قَبِيَّتَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ فِيهِ اسْتَمَرَّتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ وَهَكَذَا فِي كُلِّ عامٍ وَكَاقْتِرَاضٍ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ. لَكِنْ قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ وَإِنْ اقْتَرَنْتْ بِهِ النِّتَّةُ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ أَيْ الْأَصْلِيَّ الْإِرْفَاقُ لَا التَّجَارَةُ وَكَثِيرَاءِ نَحْوِ دِبَاغٍ أَوْ صَبِغٍ لِيَعْمَلَ بِهِ لِلنَّاسِ بِالْعَوَضِ وَإِنْ لَمْ يَمَكْتُ عَنْدهُ حَوْلًا لَا لِأَمْتَةٍ نَفْسِهِ وَلَا نَحْوِ صَابُونٍ وَيَلْبَحُ اشْتَرَاهُ لِيَفْسِلَ أَوْ يَعْجَنَ بِهِ لِلنَّاسِ فَلَا يَصِيرُ مَالٌ تِجَارَةً فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَإِنْ بَقِيَ عَنْدهُ حَوْلًا؛ لِأَنَّهُ

وَيَأْتِي إِلَى دَيْتَا يَغْنِي فِي صُورَةٍ كَوْنِ التَّقْدِ عَيْنًا يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ مِنْ أَحْكَامِ التَّقْدِ الْعَيْنِ وَفِي صُورَةٍ كَوْنِ التَّقْدِ دَيْتَا يَأْتِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِي أَحْكَامِ الذِّينِ التَّقْدِ وَهُمَا ظَاهِرَانِ اهـ. **قوله:** (أَوْ عَرْضًا فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ الْخ) وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا تَقْدًا وَاسْتَهْلَكَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَأْتِي عَنْ ش فِي هَامِشٍ لِيَعْمَلَ الْخ مَا يُفِيدُهُ. **قوله:** (وَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ فِيهِ الْخ) وَكَذَا الْإِطْلَاقُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَعْنِي هَذَا الْإِفْتِرَانِ الْخ سَم. **قوله:** (وَكَاقْتِرَاضٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَاءُ الْبَلْقَيْنِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُتَن. **قوله:** (لِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْخ) أَيْ أَمَّا لَوْ قَبِضَ الْمُفْرَضُ بِدَلِّ الْقَرْضِ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ كَانَ أَقْرَضَ حَيَوَانًا ثُمَّ قَبِضَ بِمِثْلِهِ الصُّورِيِّ كَذَلِكَ فَالْمُتَّجِعُ أَنَّهُ مَالٌ تِجَارَةً سَم عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش. **قوله:** (وَكَثِيرَاءِ نَحْوِ دِبَاغٍ الْخ) أَيْ كَثِيرَاءِ شَحْمٍ لِيَذْهَبَ بِهِ الْجُلُودُ عُبَابٌ. **قوله:** (لِيَعْمَلَ بِهِ لِلنَّاسِ الْخ) أَيْ فَتَقَرَّرَ زَكَاتُهُ بِعَدِّ مُضَيِّ حَوْلِهِ نِهَايَةً أَيْ حَيْثُ كَانَ الْحَاصِلُ فِي يَدِهِ مِنْ غَلَّةِ الصَّبِغِ أَوْ مِمَّا اشْتَرَاهُ بِهَا مِنَ الصَّبِغِ أَوْ كَانَ الْأَوَّلُ بَاقِيًا فِي يَدِهِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا فَتَجِبَ زَكَاتُهُ ع ش. **قوله:** (وَإِنْ لَمْ يَمَكْتُ عَنْدهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِذَا مَكْتُ عَنْدهُ حَوْلًا فَوَاضِحٌ أَنَا نَقُومُ تِلْكَ الْعَيْنِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَأَمَّا إِذَا أُخْرِجَتْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ دُفْعَةً أَوْ بِالتَّذْرِيعِ فَهَلْ نَقُومُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ بِفَرْضٍ بِقَائِمِهَا إِلَيْهِ أَوْ عَنْدَ التَّصَرُّفِ فِيهَا أَوْ يُنْظَرُ لِمَا أَخَذَ وَيُوزَعُ عَلَى الْعَيْنِ وَالصَّنْعَةِ وَيَجْمَعُ مَا يُقَابِلُ الْعَيْنَ وَيُخْرِجُ مِنْهُ مَحَلٌّ تَرُدُّدٍ وَلَعَلَّ الثَّالِثَ أَقْرَبُ ثُمَّ يُعْمَلُ قَوْلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْخ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَنْضَ بِجَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْأَقْمَعْلُومُ أَنَّ الْحَوْلَ يَنْقَطِعُ بِضَرِّي أَيْ بِشَرْطِهِ قَالَ ع ش. قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الصَّبِغِ بَيْنَ كَوْنِهِ تَمَوُّبًا وَغَيْرِهِ وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي مِنَ التَّغْلِيلِ لِلصَّابُونِ اخْتِصَاصُهُ بِالثَّانِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَخَذًا بِإِطْلَاقِهِمْ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّابُونِ بِأَنَّهُ يَخْصُلُ مِنَ الصَّبِغِ لَوْ أَنَّ مُحَالَفَ لِأَصْلِ الثُّوبِ يَبْقَى بِبَقَائِهِ فَتَزَلْ مَنَزِلَةُ الْعَيْنِ بِخِلَافِ الصَّابُونِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ مُجَرَّدُ إِزَالَةِ وَسَخِ الثُّوبِ وَالْآثَرِ الْحَاصِلِ مِنْهُ كَأَنَّهُ الصِّفَةُ الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْغَسْلِ فَلَمْ يَحْسُنِ الْإِحَاثُ بِالْعَيْنِ اهـ. **قوله:** (لَا لِأَمْتَةٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى النَّاسِ. **قوله:** (وَلَا نَحْوِ صَابُونٍ الْخ) لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ وَلَا شِرَاءَ نَحْوِ صَابُونٍ وَيَلْبَحُ لِيَفْسِلَ الْخ.

قوله: (أَوْ نَوَى قَبِيَّةً ثُمَّ قَوْلُهُ وَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ فِيهِ) بَقِيَ الْإِطْلَاقُ وَيُتَّجِعُ فِيهِ اسْتِمْرَارُ التَّجَارَةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَعْنِي هَذَا الْإِفْتِرَانِ الْخ. **قوله:** (لَكِنْ قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ لَا يَصِيرُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. **قوله:** (لِأَنَّ مَقْصُودَهُ أَيْ الْأَصْلِيَّ الْخ) قَدْ يَفْتَضِي هَذَا التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ قَبِضَ بِدَلِّ الْقَرْضِ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ كَانَ أَقْرَضَ حَيَوَانًا ثُمَّ قَبِضَ بِمِثْلِهِ الصُّورِيِّ كَذَلِكَ كَانَ مَالٌ تِجَارَةً فَلْيُرَاجَع.

يُسْتَهْلَكُ فَلَا يَمَقُّ مُسْلِمًا لَهُمْ أَيْ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَبَعْدَ هَذَا الْاِقْتِرَانِ لَا يَحْتَاجُ لِجَنَّتِهَا فِي بَقِيَّةِ الْمُعَامَلَاتِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُعْتَمَرَ فِي الْاِقْتِرَانِ هُنَا بِالْفِعْلِ الْمُتَمَلِّكُ مَا يَأْتِي فِي كِنَايَةِ الطَّلَاقِ (وَكَذَا) الْمُعَاوَضَةُ غَيْرُ الْمُحَضَّةِ وَهِيَ الَّتِي لَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ الْمُقَابِلِ وَمِنْهَا الْمَالُ الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ عَنْ دَمٍ وَ (الْمَهْرُ وَعَوَضُ الْخُلْعِ) كَأَنْ زَوْجَ امْتَنَ أَوْ خَالَعٌ زَوْجَتَهُ بِعَرَضٍ نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ لِصِدْقِ الْمُعَاوَضَةِ بِذَلِكَ كُلُّهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَلِهَذَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيمَا مَلَكَ بِهِ (لَا) فِيمَا مَلَكَ (بِالْهَبَةِ) الْمُحَضَّةِ بِأَنْ لَمْ يُشْرَطْ فِيهَا ثَوَابٌ مَعْلُومٌ وَلَا فَهْيٌ يَنْتَقِ (وَالْاِحْتِطَابُ) وَالْاِصْطِيَادُ وَالْإِرْثُ وَإِنْ نَوَى الْوَارِثُ أَوْ غَيْرُهُ يَمُنُّ ذِكْرُ حَالِ مِلْكِهِ التَّجَارَةَ بِمَا مَلَكَهُ؛ لِأَنَّ التَّمَلُّكَ مُجَانًا لَا يُعَدُّ تِجَارَةً. وَافْتَاءُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ يُؤْزَرُ مَالٌ تِجَارَةً فَلَا يَحْتَاجُ لِجَنَّتِ الْوَارِثِ اخْتِيَارًا لَهُ جَارٍ عَلَى اخْتِيَارِهِ الضَّعِيفِ أَيْضًا أَنَّ الْوَارِثَ لَا يُشْرَطُ قَصْدُهُ لِلشُّومِ اكْتِفَاءً بِقَصْدِ مُؤَزِّهِ (وَالْاِسْتِرَادُ) أَوْ الرَّدُّ (بَقِيَّةً) كَمَا لَوْ بَاعَ عَرَضٌ قِنِيَّةً بِمَا وَجَدَ بِهِ عَيْتًا فَرَدَّهُ وَاسْتَرَدَّ عَرَضَهُ أَوْ فَرَدَّ عَلَيْهِ بِقِيَّةٍ فَقَصَدَ بِهِ التَّجَارَةَ أَوْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ قِنِيَّةً شَيْئًا وَلَوْ عَرَضٌ تِجَارَةً أَوْ بِعَرَضٍ تِجَارَةً عَرَضٌ قِنِيَّةً فَرَدَّ عَلَيْهِ كَذَلِكَ فَلَا يَصِيرُ مَالٌ تِجَارَةً لَانْتِفَاءِ الْمُعَاوَضَةِ وَمِثْلُهُ الرَّدُّ بِنَحْوِ إِقَالَةِ أَوْ تَحَالُفٍ. (وَإِذَا مَلَكَهُ) أَيْ

فَرَدَّ: (مَا يَأْتِي فِي كِنَايَةِ الطَّلَاقِ) وَالْمُعْتَمَدُ مِنْهُ الْاِكْتِفَاءُ بِجُزْءٍ لَكِنْ الْمُعْتَمَرُ ثُمَّ اقْتِرَانُ التَّيَّةِ بِجُزْءٍ مِمَّا يَأْتِي بِهِ الزَّوْجُ حَتَّى لَوْ خَالَعَهَا بِكِنَايَةٍ وَلَمْ يَتَوَّعَ لَفُظُهُ فَلَقَوُا وَإِنْ نَوَى مَعَ الْقَبُولِ وَقَضِيَّةً كَلَامَ سَمِ عَنْ مَرِ الْاِكْتِفَاءِ هُنَا بِهَا وَإِنْ اقْتَرَنَتْ بِالْقَبُولِ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ وَيَنْتَهِي اخْتِيَارُهَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ انْتَهَتْ اِهْع شِ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَالَ فِي الْإِمْدَادِ هَلِ الْمِيرَةُ بِاقْتِرَانِهَا أَتَاهَا بِجُزْءٍ مِنْ لَفْظِ الْقَبُولِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَبِيعِ أَوْ مِنَ الْإِجَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُتَمَنِ أَوْ بِأَوَّلِ الْعَقْدِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْكِنَايَةِ فِي الطَّلَاقِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي عَلَى الْخِلَافِ الْآتِي ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ الْآخِرُ هُوَ الْأَقْرَبُ انْتَهَى وَنَقَلَ الْهَاتِفِيُّ فِي حَوَاشِي الشُّحْفَةِ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ اخْتِيَارُهَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَإِنْ خَلَا عَنْهَا الْعَقْدُ اِهْ.

فَرَدَّ: (كَأَنَّ زَوْجَ امْتَنَ الْخُ) أَيْ أَوْ تَزَوَّجَتِ الْحُرَّةُ بِذَلِكَ أَسْنَى وَلِإِعَابِ قَالَ ع شِ أَمَّا لَوْ زَوْجَ غَيْرِ السَّيِّدِ مَوْلِيَّتَهُ فَإِنْ كَانَ مُجْبِرًا فَالْتَّيَّةُ مِنْهُ حَالُ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُجْبِرٍ فَالْتَّيَّةُ مِنْهَا مُقَارَنَةُ لِعَقْدٍ وَلِهَا أَوْ تَوَكَّلَهُ فِي التَّيَّةِ اِهْ. فَرَدَّ: (أَوْ خَالَعُ الْخُ) أَيْ خَرَّ أَوْ عَبْدَ أَسْنَى وَلِإِعَابِ. فَرَدَّ: (فِيمَا مَلَكَ بِهِ) أَيْ بِصُلْحٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ خُلْعٍ. فَرَدَّ: (وَالْاِصْطِيَادُ الْخُ) أَيْ وَالْاِحْتِشَاشُ نِهَآةً وَمُغْنِي. فَرَدَّ: (بِأَنَّهُ يُؤْزَرُ الْخُ) بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّوْرِيثِ. فَرَدَّ: (أَوْ الرَّدُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَيَضُمُّ فِي النَّهَآةِ وَالْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ كَمَا يَبْنِي إِلَى بَخْلَافٍ مَا الْخُ. فَرَدَّ: (أَوْ اشْتَرَى الْخُ) قَدْ يُغْنِي عَمَّا قَبْلَهُ. فَرَدَّ: (فَلَا يَصِيرُ مَالٌ تِجَارَةً الْخُ) أَيْ فَلَا يَعْمَدُ مَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ مَالٌ تِجَارَةً بِخِلَافِ الرَّدِّ بِقِيَّةٍ أَوْ نَحْوِهِ يَمُنُّ اشْتَرَى عَرَضًا لِلتَّجَارَةِ بِعَرَضٍ لَهَا فَإِنَّهُ يَنْقُى حُكْمُهَا كَمَا لَوْ بَاعَ عَرَضٌ التَّجَارَةَ وَاشْتَرَى بِمَنْعِهِ عَرَضًا وَكَمَا لَوْ تَبَايَعَ التَّاجِرَانِ ثُمَّ تَقَايَلَا لِإِعَابِ وَأَسْنَى وَمُغْنِي وَنِهَآةً. فَرَدَّ: (بِنَحْوِ إِقَالَةِ) أَيْ كَفَلَسَ نِهَآةً وَمُغْنِي.

فَرَدَّ: (وَيَعَدُّ هَذَا الْاِقْتِرَانُ الْخُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْاِكْتِفَاءُ فِي مَسَآلَةِ الْأَرْضِ السَّابِقَةِ بِقَصْدِ التَّجَارَةِ عِنْدَ اسْتِجَارِهَا بِخِلَافِ مَا قَدْ يَنْقَضِيهِ قَوْلُهُ وَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ فِيهِ اسْتَمَرَّتْ الْخُ فَلْيُرَاجَعْ.

مَالِ التَّجَارَةِ (بِنَقْدٍ) أَيِ بَعَيْنٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ (بِنَصَابٍ) أَوْ دُونَهُ وَبِمِلْكِهِ بَاقِيَهُ كَأَنِ اشْتَرَاهُ بَعَيْنٍ عِشْرِينَ دِينَارًا أَوْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمًا أَوْ بَعَيْنٍ عَشْرَةَ وَبِمِلْكِهِ عَشْرَةَ أُخْرَى. (فَقَوْلُهُ مِنْ حِينَ مِلْكِهِ) ذَلِكَ (النَّقْدُ) فَيَبْنِي حَوْلَ التَّجَارَةِ عَلَى حَوْلِهِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَجَنْسِهِ كَمَا يَبْنِي حَوْلَ الدَّيْنِ عَلَى حَوْلِ الْعَيْنِ وَبِالْعَكْسِ مِنَ النَّقْدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ تَقَدَّمَ عِنْدَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَبْنِي عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ صَرْفَهُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ لَمْ يَتَقَيَّنْ بِخِلَافِهِ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى بِعَيْنِهِ

• قَوْلُهُ: (أَيِ بَعَيْنٍ ذَهَبٍ الْخ) وَلَوْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنٍ أَحَدَهُمَا ثُمَّ عَوَّضَ عَنْهُ عَرْضًا مَثَلًا فَالْوَجْهَ عَدَمُ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ س. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ) أَيِ إِذَا كَانَتْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْحُلِيِّ كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (كَأَنِ اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ الْخ) أَيِ سِوَاةٍ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِهِذِهِ الدَّرَاهِمَ أَوْ بَعَيْنٍ هَذِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْضُودَ عَلَيْهِ فِي الصُّورَتَيْنِ مُعَيَّنٌ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِيُكْوِلَهُ اشْتَرَيْتُ بِهَذَا الدِّينَارِ فَإِنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الشَّرَاءِ بِهِ وَبَيْنَ الشَّرَاءِ فِي ذِمَّتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ اشْتَرَيْتُ بِعَيْنِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الشَّرَاءُ فِي الذِّمَّةِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى فِيهَا لَمْ يَتَّعَ عَنْ الْمَوْكَلِّعِ ش. • قَوْلُهُ: (بَعَيْنٍ عِشْرِينَ دِينَارًا) أَيِ أَوْ بِعِشْرِينَ فِي الذِّمَّةِ وَتَقَدَّمَ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ حَتَّى أَيِ وَكَانَ مَا أَقْبَضَهُ مِنْ جِنْسٍ مَا اشْتَرَى بِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقْبَضَهُ مِنَ الْفِضَّةِ ذَهَبًا أَوْ عَكْسَهُ فَإِنَّهُ يَتَقَطَّعُ الْحَوْلُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ عَمِيرَةُ الْبُرْلُسِيِّ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ.

• قَوْلُهُ (سَمٍ): (فَقَوْلُهُ مِنْ حِينَ مِلْكِهِ التَّقْدُ) أَيِ مِنْ غَيْرِ الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْحُلِيَ الْمُبَاحَ مِنْ عَرْضِ الْقَيْنَةِ ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَبْنِي حَوْلَ الدَّيْنِ عَلَى حَوْلِ الْعَيْنِ) أَيِ كَأَنِ كَانَ مَلَكَ عِشْرِينَ دِينَارًا مَثَلًا وَأَقْرَضَهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ س. • قَوْلُهُ: (وَبِالْعَكْسِ) أَيِ كَأَنِ اسْتَوْفَى فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ نِصَابًا أَقْرَضَهُ.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ الْخ) يُسْتَنْتَى مَا لَوْ تَقَدَّه فِي الْمَجْلِسِ فَإِنَّهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ التَّقْدُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَصَرَّحَ بِهِ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُسِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَعَلِمَهُ لَوْ اشْتَرَى بِفِضَّةٍ فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَ عَنْهَا فِي الْمَجْلِسِ ذَهَبًا لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَوَّضَ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ ه. س. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَقَدَّمَ مَا هُنْدَهُ) أَيِ أَعْطَى حَالًا النَّصَابَ الَّذِي عِنْدَهُ فِي هَذَا التَّمَنِ.

• وَقَوْلُهُ: (لَا يَبْنِي عَلَيْهِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَتَقَطَّعُ حَوْلُ مَا هُنْدَهُ. • وَقَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى بِعَيْنِهِ) أَيِ فَإِنَّ صَرْفَهُ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ مُتَعَيَّنٌ وَهُوَ صَوْرَةُ الْمُتَنِ.

• قَوْلُهُ: (أَيِ بَعَيْنٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) لَوْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنٍ أَحَدَهُمَا ثُمَّ عَوَّضَ عَنْهُ عَرْضًا مَثَلًا فَهَلْ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْإِخْتِلَافِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَبْنِي حَوْلَ الدَّيْنِ عَلَى حَوْلِ الْعَيْنِ وَبِالْعَكْسِ) نَظَرٌ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ التَّجَارَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّقَى بِعَيْنِهِ كُلَّ الْحَوْلِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَأَجَابَ بِأَنَّ كَمَا يَبْنِي الْمُشْتَرَى بِالنَّقْدِ عَلَى حَوْلِ حُصُولِ بَدَلٍ مُخَالَفٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَبْنِيَ مَعَ حُصُولِ بَدَلٍ مُوَافِقٍ أَوَّلَى قَالَ وَلَا يَتَخَرَّجُ هَذَا عَلَى مُبَادَلَةِ التُّقُودِ لِعَدَمِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا فِي الْقَرْضِ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ بِهِ الْإِرْفَاقُ ه. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَبْنِي حَوْلَ الدَّيْنِ عَلَى حَوْلِ الْعَيْنِ) أَيِ كَأَنِ كَانَ مَلَكَ عِشْرِينَ دِينَارًا مَثَلًا وَأَقْرَضَهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ تَقَدَّمَ مَا هُنْدَهُ فِيهِ) يُسْتَنْتَى مَا لَوْ تَقَدَّه فِي الْمَجْلِسِ فَإِنَّهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنٍ التَّقْدُ

فَيَتَقَيُّنْ أَيْدَاءَ حَوْلِهِ مِنَ الشُّرَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (أَوْ) مَلَكَهٖ بِعَيْنَيْ نَقْدٍ (دَوْنَهُ) أَيِ النَّصَابِ وَلَيْسَ فِي مَلَكَهٖ بَاقِيهِ (أَوْ) بِعَرَضٍ قَنِيَّةٍ) أَيِ كَحُلِّيٍّ مُبَاحٍ (فَهِ) حَوْلُهُ (مِنَ الشُّرَاءِ)؛ لِأَنَّ مَا مَلَكَهٖ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَوْلٌ حَتَّى يَبْنِي عَلَيْهِ. (وَقِيلَ إِنْ مَلَكَهٖ بِنَصَابٍ سَائِمَةٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهَا)؛ لِأَنَّهَا مَالُ زَكَاةٍ جَارٍ فِي الْحَوْلِ كَالنَّقْدِ وَالصَّحِيحِ الْمُنْعَى لِاخْتِلَافِ الزَّكَاتَيْنِ قَدْرًا وَمُتَعَلِّقًا (وَيَضُمُّ الرِّبْحَ) الْحَاصِلَ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ أَوْ مَعَ آخِرِهِ فِي نَفْسِ الْعَرَضِ كَالسُّنَنِ أَوْ غَيْرِهِ كَارْتِفَاعِ الشُّوْقِ (إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ) إِنْ لَمْ يَنْهَضْ يَكْسِرُ الثَّوْبَ بِمَا يَقُومُ بِهِ قِيَاسًا عَلَى النَّتَاجِ مَعَ الْأُمُثَالِ وَلْيُسْرِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى حَوْلِ كُلِّ زِيَادَةٍ مَعَ اضْطِرَابِ الْأَسْوَاقِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ ارْتِفَاعًا وَانْخِفَاضًا فَلَوْ اشْتَرَى فِي الْمُخَرَّمِ عَرَضًا بِمِائَتَيْنِ فَسَاوَى قُبَيْلَ آخِرِ الْحَوْلِ ثَلَاثِمِائَةً أَوْ نَحْضٌ فِيهَا وَهِيَ مِمَّا لَا يَقُومُ بِهِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّ الرِّبْحَ كَامِنٌ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ. (لَا إِنْ نَحْضٌ) أَيِ صَارَ نَاحِيًا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِنْ جَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ النَّصَابِ وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ أَوْ اشْتَرَى بِهِ عَرَضًا قَبْلَ تَمَامِهِ فَلَا يَضُمُّ

■ وَفُودُ: (فَيَتَمَيَّنُ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ الْخُ كُزْدِيَّ وَقَوْلُهُ أَنِّي أَعْطَى حَالًا الْخُ فِي إِبْلَاقِهِ نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ عَنْ سَمِّ وَالرَّشِيدِيَّ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيَّ أَنَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ فِي الذَّمَّةِ ثُمَّ نَقَدَهُ فَإِنَّهُ يَتَقَطَّعُ حَوْلُ النَّقْدِ وَيَبْتَدَأُ حَوْلُ التَّجَارَةِ مِنْ وَقْتِ الشُّرَاءِ إِذْ صَرَفَهُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ لَمْ يَتَمَيَّنْ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّ ثُمَّ نَقَدَهُ أَيِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ سَمَّ عَلَى حَتِّ تَقْلَافٍ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَإِنْ نَافَاهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِ مَرَّ إِذْ صَرَفَهُ الْخُ أَه. ■ فُودُ: (أَيِ كَحُلِّيٍّ مُبَاحٍ) أَيِ وَكَتَبَابٍ سَائِمَةٍ سَمَّ.

■ فَوَيْلُ (سَمِّي): (أَوْ دَوْنَهُ الْخُ) وَلَوْ شَكَّ هَلْ اشْتَرَى بِنَصَابٍ أَوْ دَوْنَهُ فَحَوْلُهُ مِنَ الشُّرَاءِ وَالِاحْتِيَاطُ الْبِنَاءُ لِإِعَابٍ. ■ فُودُ: (الْحَاصِلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِّ فِي الْأَظْهَرِ فِي الْمُغْنِيَّ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ مَعَ آخِرِهِ.

■ وَفُودُ: (النَّصَابُ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. ■ فُودُ: (أَوْ مَعَ آخِرِهِ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالِإِعَابِ.

■ فُودُ: (فِي نَفْسِ الْعَرَضِ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ فَإِنَّ الْمَضْمُونِ زِيَادَةُ الْقِيَمَةِ إِلَّا أَنْ يَجْمَلَ فِي لِسْبِيَّةٍ فَلَا تَسَامُحَ بَصْرِيَّ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيَّ سَوَاءٌ أَحْصَلَ الرِّبْحَ بِزِيَادَةٍ فِي نَفْسِ الْعَرَضِ كَسَمَنِ الْحَيَوَانِ أَمْ بِارْتِفَاعِ الْأَسْوَاقِ أَه. ■ فُودُ: (قُبَيْلَ آخِرِ الْحَوْلِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ قَبْلَ آخِرِ الْحَوْلِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ أَه.

■ فُودُ: (أَوْ نَحْضٌ فِيهِ) أَيِ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ قَبْلَ آخِرِهِ بِلَحْظَةٍ نَهْيَةٍ. ■ فُودُ: (وَهِيَ مِمَّا لَا يَقُومُ بِهِ) فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ بِهَا نَوْعُ حَزَازَةٍ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيَّ أَوْ نَحْضٌ فِيهِ بِمَا لَا يَقُومُ بِهِ أَه. ■ فُودُ: (كَامِنٌ) أَيِ مُسْتَرٌّ كُزْدِيَّ.

■ فَوَيْلُ (سَمِّي): (لَا إِنْ نَحْضٌ) أَيِ الْكُلُّ مُغْنِيَّ. ■ فُودُ: (ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيَّ أَيِ صَارَ نَاحِيًا بِنَقْدٍ يَقُومُ بِهِ بِبَيْعٍ أَوْ إِبْلَاقٍ أَجْنَبِيٍّ أَه. ■ فُودُ: (مِنْ جَنْسِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَوْ قَالَ مِمَّا يَقُومُ بِهِ لَكَانَ

كَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَصَرَّحَ بِهِ السُّبُكِّيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ فِيمَا كَتَبَهُ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْمُنْهَجِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فَعَلِيهِ لَوْ اشْتَرَى بِفِضَّةٍ فِي ذِمَّتِهِ مَثَلًا ثُمَّ عَيَّنَ عَنْهَا فِي الْمَجْلِسِ ذَهَبًا لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَرَضٌ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ أَه. ■ فُودُ: (أَيِ كَحُلِّيٍّ مُبَاحٍ) أَيِ وَكَتَبَابٍ سَائِمَةٍ.

■ فُودُ: (النَّصَابُ) يَأْتِي مُخْتَرَزَةً وَلَوْ بَاعَ الْعَرَضُ بِدَوْنِ قِيَمَتِهِ زَكَاةُ الْقِيَمَةِ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا فَفِي زَكَاةِ الزَّائِدِ

إلى الأصل بل يُزَكَّى الأصل بخوله ويُفرد الربح بخول (في الظاهر) ومثله أصله بأن يشتري عرضاً بمائتي درهم ويبعه بعد ستة أشهر بتلثمائة وميسكها إلى تمام الحول أو يشتري بها عرضاً يساوي ثلثمائة آخِر الحول فيُخرج آخِرَه زكاةً مائتين فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة؛ لأن الربح متميز فاعتبر بنفسه ولكونه غير جزء من الأصل فارق النتائج مع الأمهات ولهذا رد الغاصب النتائج لا الربح فعلم أنه لو نضَّ بغير جنس المال فكبيح عرض بقرض فيضم الربح للأصل وكذا لو كان رأس المال دون نصاب ثم نضَّ بنصاب وأمسكه لتمام حول

أولى؛ لأن جنس رأس المال قد يكون عرضاً إلا أن يقال إن مراده بجنس رأس المال ما يقوم به بضري وقد يرد عليه أن المراد لا يدفع الإيراد.

¶ قول (سني): (في الظاهر) فلو اشتري عرضاً للتجارة بعشرين ديناراً ثم باعه بستة أشهر بأربعين ديناراً واشتري بها عرضاً آخر وبلغ آخِر الحول بالتقويم أو بالتخصيص مائة زكى خمسين؛ لأن رأس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فتزكى الثلاثون الربح مع أصلها العشرين؛ لأنه حصل في آخِر الحول من غير نضوض له قبله ثم إن كان قد باع العرض قبل حول العشرين الربح كان باعه آخِر الحول الأول زكاه أي العشرين الربح لحولها أي بستة أشهر من مضي الأول وزكى ربحها وهو ثلاثون لحولها أي بستة أشهر أخرى وإن لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح زكى ربحها وهو الثلاثون معها؛ لأنه لم ينض قبل فراغ حولها مغني وروض وعباب. ¶ فود: (أو يشتري بها إلخ) عطف على يمسكها إلخ. ¶ فود: (فعلم أنه لو نضَّ إلخ) مختار قوله من جنس رأس المال. ¶ فود: (وكذا لو كان رأس المال دون نصاب إلخ) ظاهره أنه في حيز فعلم وأن الربح هنا يضم للأصل فيكون مختار تقييده بالنصاب في قوله السابق أي صار ذهباً أو فضة من جنس رأس المال النصاب إلخ لكن انظر هذا مع ما في الرّوض وشرجه كغيرهما مما نصّه وإذا اشتري عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه في أثناء الحول بعشرين منها ولم يشتري بها عرضاً زكى كلاً من العشرين لحوله بحكم الخلط إلخ فإنه دل على أنه لا ضم هنا فليراجع سم وقوله كغيرهما أي كالعباب وشرجه للشارح وما ذكره أيضاً قضية إسقاط النهاية قيد النصاب السابق وبإعادة المحل والمغني ولو كان رأس المال دون نصاب كان اشتري عرضاً بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكهما إلى تمام حول الشراء زكاهما إن ضمنا الربح الأصل واعتبرنا النصاب آخِر الحول فقط ولا زكى مائة الربح بعد ستة أشهر اه. قال الشهاب عميرة

معها وجهان أو جههما الوجوب شرعاً م ر ويُنتظر هذا وإن زادت ولو قبل التمكن إلخ. ¶ فود: (وكذا لو كان رأس المال دون نصاب إلخ) ظاهره أنه في حيز فعلم وأن الربح هنا يضم للأصل فيكون هذا مختار تقييده بالنصاب في قوله السابق إلا إن نضَّ أي صار ذهباً أو فضة من جنس رأس المال النصاب إلخ لكن انظر هذا مع ما في الرّوض وشرجه كغيرهما مما نصّه وإذا اشتري عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه في أثناء الحول بعشرين منها ولم يشتري بها عرضاً زكى كلاً من العشرين لحوله بحكم الخلط إلخ فإنه

الشراء وأنه لو نَصَّ بما يُقوَّم به بعدَ حَوْلٍ ظَهَرَ الرِّبْحُ أو معه زَكَّى بِحَوْلٍ أَصْلُهُ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ
وَاسْتَوْفَى لَهُ حَوْلٌ مِنْ نَصْوِهِ. (وَالْأَصَحُّ أَنْ وَلَدَ الْعَرَضِ) مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ السَّائِمَةِ كَحَيْلٍ
وَجَوَارٍ وَمَعْلُوفَةٍ (وَقَمَرَةٍ) وَمِنْهُ هُنَا صُوفٌ وَغُصْنٌ شَجَرٍ وَوَزَقَةٌ وَنَحْوُهَا (مَالٌ بِجَارَةٍ)؛ لِأَنَّهُمَا
جَزْأَانِ مِنَ الْأُمِّ وَالشَّجَرِ (وَأَنْ حَوْلَهُ حَوْلُ الْأَصْلِ) تَبَقَا لَهُ كِنْتَاجُ السَّائِمَةِ (وَوَاجِبُهَا) أَيِ التَّجَارَةِ
أَيِ مَالِهَا (رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ) اتِّفَاقًا فِي رُبْعِ الْعُشْرِ كَالنَّقْدِ؛ لِأَنَّ عُرُوضَهَا تُقَوَّمُ بِهِ وَعَلَى الْجَدِيدِ
فِي كَوْنِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَعَلِّقٌ هَذِهِ الزَّكَاةُ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ مِنْ عَيْنِ الْعَرَضِ وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ
أَنَّهَا إِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِآخِرِ الْحَوْلِ فَإِنْ أَخَّرَ الْإِخْرَاجَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ وَتَقَصَّصَتِ الْقِيَمَةُ ضَمِنَ مَا نَقَصَ
لِتَقْصِيرِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ وَإِنْ زَادَتْ وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ أَوْ بَعْدَ الْإِثْلَافِ فَلَا يُعْتَبَرُ

فِي حَاشِيَةِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ إِنْ ضَمَمْنَا الرُّبْعَ أَيِ النَّاصِ وَذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ اهـ. ة فَوَدَّ: (وَلَا نَهْ لَوْ نَصَّ)
إِلَى الْمُغْنَى فِي الْأَسْنَى وَالْعُبَابِ وَشَرْحِهِ بِمَثَلِهِ. ة فَوَدَّ: (وَلَا نَهْ لَوْ نَصَّ الْخُ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ نَصَّ
إِلْخُ كُرْدِي. ة فَوَدَّ: (زَكَّى بِحَوْلٍ أَصْلُهُ لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ الْخُ) أَيِ سِوَا أَظْهَرَ رِبْحَهُ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ وَالتَّمَكُّنِ
مِنَ الْأَدَاءِ أَمْ لَا لِيَعَابَ. ة فَوَدَّ: (وَاسْتَوْفَى لَهُ الْخُ) أَيِ لِلرُّبْعِ. ة فَوَدَّ: (مِنْ الْحَيَوَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ زَادَتْ
فِي الْمُغْنَى. ة فَوَدَّ: (غَيْرِ السَّائِمَةِ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِي وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ كَلَامَهُ السَّابِقَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّغْمِيمَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيمَا يَأْتِي لَوْلَدِ السَّائِمَةِ
فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ة فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ الثَّمَرِ. ة فَوَدَّ: (صُوفٌ) أَيِ وَبَرٍ وَشَعَرٍ مُغْنَى. ة فَوَدَّ: (وَنَحْوُهَا) أَيِ
كَالْبَنِّ لِيَعَابَ وَاللَّبَنِ وَالسَّمَنِ عَمِيرَةٌ. ة فَوَدَّ: (وَعَلَى الْجَدِيدِ فِي كَوْنِهِ الْخُ) وَعَنِ الْقَدِيمِ أَنَّهُ يُخْرِجُ رُبْعَ
عُشْرِ مَا فِي يَدِهِ سَمِ عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالْقَدِيمِ يَجِبُ الْإِخْرَاجُ مِنْ عَيْنِ الْعَرَضِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَمْلِكُهُ وَالْقِيَمَةُ
تَقْدِيرٌ وَفِي قَوْلِهِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا لِتَمَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ اهـ. ة فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ زَادَتْ فِي النِّهَايَةِ.
ة فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. ة فَوَدَّ: (وَإِنْ زَادَتْ وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ الْخُ) وَفَاقًا لِلْعُبَابِ وَالرُّوضِ
وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى عِبَارَةٌ الْأَوَّلِ مَعَ شَرْحِهِ لِلشَّارِحِ.

(فَرَعَ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ مَا حَاصِلُهُ لَوْ قَوَّمُ الْعَرَضُ آخِرَ الْحَوْلِ بِمَاتَتَيْنِ وَبَاعَهُ بِتَلْخِيْمَانَةٍ لِرَغْبَةٍ أَوْ عَيْنٍ
ضُمَّتِ الزِّيَادَةُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ سِوَا أَكَانَ الْبَيْعُ قَبْلَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ أَمْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ
الزِّيَادَةَ حَدَّثَتْ بَعْدَ الْوُجُوبِ فَلَمْ يَلْزَمْهُ زَكَاةُهَا وَإِنْ قَوَّمُ آخِرَ الْحَوْلِ بِتَلْخِيْمَانَةٍ وَبَاعَهُ بِتَقْصَصٍ نَظَرَ إِنْ قُلَّ
التَّقْصَصُ بَأَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا زَكَاةُ مَا بَيْعَ بِهِ وَإِنْ كَثُرَ كَانَ بَاعَ مَا قَوَّمُ بَارَبَعَيْنِ بِخُمْسَةٍ وَثَلَاثَيْنِ زَكَّى
الْأَرْبَعَيْنِ وَكَانَ بَاعَ مَا قَوَّمُ بِتَلْخِيْمَانَةٍ بِسَمَانَيْنِ حَالَ كَوْنِهِ مَغْبُونًا أَوْ مُحَابِيًا زَكَّى ثَلَاثِيَانَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّقْصَصَ

دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَمَّ هُنَا فَلْيُرَاجَعْ. ة فَوَدَّ: (غَيْرِ السَّائِمَةِ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِي وَلَوْ كَانَ
الْعَرَضُ سَائِمَةً يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ السَّابِقَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ التَّغْمِيمَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ
فِيمَا يَأْتِي لَوْلَدِ السَّائِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فَوَدَّ: (وَعَلَى الْجَدِيدِ فِي كَوْنِهِ الْخُ) وَعَنِ الْقَدِيمِ أَنَّهُ يُخْرِجُ عُشْرَ مَا فِي
يَدِهِ.

ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف وللشاعي تصديقه نظير ما مر في عد الماشية. (وإن ملك) العرض (بتقيد) ولو غير نقد البلد وفي الدمة وإن كان غير مضروب أو مفشوشاً (قوم)

بتقريبه هكذا فصله أصحابنا انتهى ما في المجموع ثم قال وإذا اشترى بياضين درهم أو بياضين مائتي قفيز جنطة وقيمتها آخر الحول مائتان لزمه خمسة دراهم فلز آخر أداء الزكاة فعادت قيمتها إلى مائة نظر فإن كان ذلك قبل مكنة الأداء زكى الباقي فقط بديهمين ونصف إذ لا تقصير منه أو بقدره أي مكنة الأداء زكى الكل بخمسة دراهم؛ لأن التقصير من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن أو بعد الإثلاف لم يلزمه شيء للحول السابق فإذا زادت في الحال المذكور مائتين ولو قبل الإنكان أو اتلف الجنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعد أربع مائة لزمه خمسة دراهم؛ لأن المائتين هنا القيمة وقت التمكن أو الإثلاف اهـ. وفي الرزق وشراجه ما يوافقه وعبارة الأخيرين ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها ففي زكاة الزايد معها وجهان أو جههما الوجوب اهـ قال ع ش قوله م ر ولو باع العرض أي بعد حوالين الحول وقوله زكى القيمة أي لا ما باع به فقط؛ لأنه قوت الزيادة باختياره فضمتها ويصدق في قدر ما قوته اهـ ع ش. هـ قوله: (ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك إلخ) بل الذي يظهر أن على المالك حيث لا ساعي تحكيم عدلين عارفين قياساً على الخرض المار بجامع أن كلا منهما تخمين لا تحقيق فيه وأما عد الماشية فأمر محسوس مُحَقَّق فتأمله حتى التأمل بصري عبارة ع ش قال ابن الأستاذ ويتبعني للتاجر أن يباير إلى تقويم ماله بعدلين ويمتنع بواحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك إذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج به. ويتبعه أنه لا يجوز أن يكون هو أحد العدلين وإن قلنا بجوازه في جزاء الصيد ويُفَرَّقُ بأن الفقهاء أشاروا ثم إلى ما يضبط المثلية فيبعد اتهامه فيها ولا كذلك هنا إذ القيم لا ضابط لها انتهى ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب أي في الأخذ به سم على البهجة أي في مثل ذلك العرض حالاً فإذا فرض أنها ألف وكان التاجر إذا باعه على ما جرت به عادته مُفَرَّقاً في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلاً اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق؛ لأن الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كَوْنُ الألفين قيمته اهـ وما تقدم عن ابن الأستاذ اعتمده الشارح في الإيعاب. هـ قوله: (نظير ما مر في عد الماشية) وقد يُفَرَّقُ بأن متعلق العد متعين ويتبدل الخطأ فيه بخلاف التقويم فإنه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالثمة فيه أقوى ومن ثم لم يكتف بخضبه للثمة بل لو لم يوجد خارض من جهة الإمام حكّم عدلين يخرضان له كما مر ع ش. هـ قوله: (ولو غير نقد) إلى قوله: (أو بتقيد لا يقوم به) في النهاية والمغني إلا قوله: (أو مفشوشاً) وقوله: (أي بعين) إلى المثني وقوله: (بتقيد) إلى المثني وقوله: (أو كان الأقرب) إلى المثني وقوله: (مال التجارة) إلى المثني. هـ قوله: (وإن كان غير مضروب إلخ) حاصله مع قوله أي بعين المضروب أنه إذا ملك بتقيد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسيه وهذا هو ما أشار إليه بقوله

هـ قوله: (وإن كان غير مضروب) حاصله مع قوله أي بعين المضروب أنه إذا ملك بتقيد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسيه وهذا ما أشار إليه بقوله الآتي غير المضروب فيما مر اهـ.

به) أي بعين المضروب الخالص ولا فيمضروب أو خالص من جنسه (إن ملكه ينصاب) وإن أبطله السلطان وحينئذ فإن بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا وإن بلغه بتقدي آخر؛ لأن الحول مبني على حوله فهو أقرب إليه من نقد البلد (وكذا) إذا ملكه بتقدي (دونه) أي النصاب (في الأصح)؛ لأنه أصله ولو ملك من جنسه ما يكمله قوم بذلك الجنسي ولا يجري فيه هذا الخلاف؛ لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول إذ ابتدأه من حين ملك النقد (أو) ملكه بتقدي وجعل أو

الآتي غير المضروب فيما مر سم. عبارة الكُردي على بأفضل فإن كان مضروباً ولو مضموشاً قوم بعين المضروب الخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه. □ فؤد: (أي بعين المضروب الخالص) يعني إن ملك بالمضروب الخالص فهو راجع إلى قوله ولو غير نقد البلد وفي الذمة. □ وفؤد: (والإلخ) أي وإن لم يملك بالمضروب الخالص فهو راجع إلى قوله وإن كان غير إلخ كُردي أي ولو حذف قوله وإن كان إلخ قال أي بعين ذلك التقدي إن كان مضروباً خالصاً وإلا فيمضروب إلخ كان أخصر مع السلامة عن الزكاة.

□ فؤد (نسي): (قوله: إن ملكه ينصاب) وإن ملكه ينصبتين من التقدين كان اشتراه بيمائتي ديزهم وعشرين ديناراً قوم أحدهما بالآخر لمعرفة التقييط يوم الملك فإن كان قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما نصفين أو عشرة من الدينار قوم آخر الحول ثلثه بالدرهم وثلثه بالدينار وكذا يقوم أحدهما بالآخر لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب فيزكيان إن بلغا في الأحوال كلها ينصبتين في آخر كل حول فإن لم يبلغا ينصبتين فلا يزكيان وإن بلغهما المجموع لو قوم الكل بأحدهما وإن بلغ أحدهما نصاباً زكي وخذه شريح الرزح زاد شريح العباب فعلم أنه لا بد من تقويمين فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التقييط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة اه. □ فؤد: (وإن أبطله إلخ) حقه أن يقدم على قول المصنف قوم كما في النهاية والمغني. □ فؤد: (وإن بلغه بتقدي آخر) أي كان اشترى عرضاً بدينارين وباعها بيمائتي ديزهم وقيمتها آخر الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيما باعه به وإن كان نقد البلد؛ لأنها لم تبلغ بما قومت به نصاباً ويبدأ لها حول من آخر الحول الأول وهكذا وإن مضى سنون كُردي على بأفضل. □ فؤد: (لأن الحول إلخ) علة لما في المتن عبارة غيره لأنه أصل ما بيده فكان أولى من غيره اه وهي أولى. □ فؤد: (أو ملكه بتقدي وجعل إلخ) ولو ملك بذهب وفضة وجعل مقدار الأكثر منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدر أن الأكثر هو الذهب أو الفضة فلا يتعد أن يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الأكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك

□ فؤد: (أو ملكه بتقدي وجعل إلخ) لو ملك بذهب وفضة وجعل مقدار الأكثر منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدر أن الأكثر هو الذهب أو الفضة فلا يتعد أن يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الأكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويحكمي الأكثر من كل منهما بقي المثال وقومنا الفضة

نسي أو (بعرض) لِقْنِيَّةٍ أو يَنْحُو نِكَاحٍ أو خُلِعَ (ف) يُقَوِّمُ (بغالب نقد البلد) إذ هو الأصل في التقويم فإن بَلَغَ به نِصَابًا زَكَاةً وإلا فلا وإن بَلَغَهُ بغيره فإن لم يَكُنْ بها نَقْدٌ لَتَعَامِلُهُم بِالْفُلُوسِ مثلاً اَعْتَبِرْ نَقْدَ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهَا. (فإن غَلَبَ) في الْبَلَدِ (نقدان) على التساوي أو كان الْأَقْرَبُ في صُورَتِهِ الْمَذْكُورَةِ بِلَدَيْنِ اخْتَلَفَ نَقْدُهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ (وبَلَغَ) مَالُ التَّجَارَةِ (بأحدهما) فقط (نِصَابًا قَوْماً) مَالُ التَّجَارَةِ كُلُّهُ إِذَا مَلَكَ بِغَيْرِ نَقْدٍ وَمَا قَابِلَ غَيْرِ النَقْدِ إِذَا مَلَكَ بِنَقْدٍ وَعَرْضٍ كَمَا يَأْتِي (به) لِيَلْوِغَهُ نِصَابًا بِنَقْدٍ غَالِبٍ يَمِينًا

وَيُزَكَّى الْأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَفِي الْمِثَالِ لَوْ قَوَّمْنَا الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ بَعْدَ فَرَضِ أَنَّ الْأَكْثَرَ الذَّهَبُ فَسَاوَتْ الْعِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الْفِضَّةِ عَشْرَةً مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ قَوَّمْنَا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ بَعْدَ فَرَضِ أَنَّ الْأَكْثَرَ الْفِضَّةُ فَسَاوَتْ الْعِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ أَرْبَعِينَ مِنَ الْفِضَّةِ فَيَقَوِّمُ الْعَرْضُ بِهِمَا مَرَّتَيْنِ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ وَيُزَكَّى بِاِغْتِيَارِ الْأَكْثَرِ فِيهِمَا فَيَقَوِّمُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ بِالذَّهَبِ وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهِ بِالْفِضَّةِ وَيُزَكَّى عَنْ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الْقِيَمَةِ ذَهَبًا وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهَا فِضَّةً وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ لَا يُجْزَى عَنْ الْآخَرِ فَلَوْ مَلَكَ بِهِمَا وَجْهَلْ قَدَّرَ كُلُّ مِنْهُمَا فَيُخْتَمَلُ اِغْتِيَارُ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ شَكَّ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ وَيُخْتَمَلُ وَجُوبُ الْإِحْتِيَاظِ بِأَنَّ قَوْماً جَمِيعُ الْعَرْضِ مَا عَدَا مَا يُسَاوِي أَقْلَ مُتَمَوِّلٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا فَلْيُرَاجَعْ سَم. عبارة ع ش قال سم على الْبَهْجَةِ فَلَوْ جُهِلَتِ النِّسْبَةُ فَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يُحْكَمَ بِاسْتِوَائِهِمَا أَوْ عَلِمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ وَجْهَلْ عَيْنُهُ فَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَتَمَيَّنَ فِي بَرَاءَةِ دَمِيَّتِهِ أَنْ يُفَرِّضَ الْأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَهَلْ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى التَّذَكُّرِ إِنْ رَجَا أَحَدُ أَقْوَالٍ: لَا يَتَعَدَّى أَنْ لَهُ ذَلِكَ بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الدَّمِيرِيِّ أَنَّهُ يَكْفِي غَلْبَةُ الظَّنِّ انْتَهَتْ. هـ قوله: (جْهَلْ أَوْ نَسِيَ) كَذَا فِي شَرْحِي الرُّوضِ وَالْمُبَابِ. هـ قوله: (أَوْ يَنْحُو نِكَاحٍ الْخ) عَطَفْتُ عَلَى بَعْضِ. هـ قوله: (أَوْ خُلِعَ) إِنِّي أَوْ صَلَحَ عَنْ دَمٍ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

هـ قوله (نسي): (فِيغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ بَلَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَهُوَ الْأَصْحَحُ نِهَايَةً قَالَ ع ش وَالْبَعِيرَةُ بِالْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ وَقَدْ حَوْلَانِ الْحَوْلِ الَّذِي فِيهِ الْمَالِكُ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَبِإِبْرَارِ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ أَيِ بَلَدِ الْإِخْرَاجِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُبَابِ إِنِّي وَبَلَدُ الْإِخْرَاجِ هِيَ بَلَدُ الْمَالِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ نَقْلِ الزَّكَاةِ اهـ. هـ قوله: (أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهَا) أَيِ بَلَدِ الْإِخْرَاجِ لِمَعَابٍ.

وَالذَّهَبُ بَعْدَ فَرَضِ أَنَّ الْأَكْثَرَ الذَّهَبُ فَسَاوَتْ الْعِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الْفِضَّةِ عَشْرَةً مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ قَوَّمْنَا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ بَعْدَ فَرَضِ أَنَّ الْأَكْثَرَ الْفِضَّةُ فَسَاوَتْ الْعِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ أَرْبَعِينَ مِنَ الْفِضَّةِ فَيَقَوِّمُ الْعَرْضُ بِهِمَا مَرَّتَيْنِ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ وَيُزَكَّى بِاِغْتِيَارِ الْأَكْثَرِ فِيهِمَا فَيَقَوِّمُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ بِالذَّهَبِ وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهِ بِالْفِضَّةِ وَيُزَكَّى عَنْ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الْقِيَمَةِ ذَهَبًا وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهَا فِضَّةً وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَحَدَ الْجِنْسَيْنِ لَا يُجْزَى عَنْ الْآخَرِ فَلَوْ مَلَكَ بِهِمَا وَجْهَلْ قَدَّرَ كُلُّ مِنْهُمَا فَيُخْتَمَلُ اِغْتِيَارُ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ شَكَّ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ وَيُخْتَمَلُ وَجُوبُ الْإِحْتِيَاظِ بِأَنَّ قَوْماً جَمِيعُ الْعَرْضِ مَا عَدَا مَا يُسَاوِي مِنْهُ أَقْلَ مُتَمَوِّلٍ بِكُلِّ مِنْهُمَا فَلْيُرَاجَعْ.

وبه فارق ما مر فيما لو تم النصاب بأحد ميزانين أو يتقيد لا يقوّم به على أنّ الميزان أضبط من التقويم فائز التفاوت فيها لا فيه (فإن بلغ) هـ (بهما) أي بكل منهما (قوّم بالأنفع للفقراء) يعني المستحقين نظير ما مر مع ذكر حكمه، إشاراً للفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات اللبون (وقيل بتخيّر المالك) فيقوّم بأيهما شاء كمعطي الجبران وصحّحه في أصل الروضة واقتضاه كلام المجموع وغيره واعتمده السنوي وغيره ويؤيده ما يأتي في الفطرة في أقوات لا غالب فيها أنه يتخيّر ولا يتميّن الأنفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكر بأن تعلّق الزكاة بالعين أشد من تعلّقها بالقيمة فتدريج هنا أكثر (وإن ملك يتقيد وعرض)

قوله: (وبه إلخ) أي بالتعليل. هـ وقوله: (فارق ما مر إلخ) أي من عدم وجوب الزكاة. هـ وقوله: (بأحد ميزانين) أي دون الآخر. هـ وقوله: (فيها) عبارة المختار الميزان معروف اهـ ومقتضاه أنه مذكّر ع ش وقد يُمنع بأن تذكير المختار خبر الميزان لكونه مما يذكّر ويؤنث.

قوله (سني): (بالأنفع للفقراء) ضعيف ع ش وكردّي على بافضل. هـ وقوله: (نظير ما مر) أي في شرح وقيل يجب الأغبط للفقراء كردّي.

قوله (سني): (وقيل بتخيّر) هو المعتقد ع ش وكردّي على بافضل. هـ وقوله: (كمعطي الجبران) أي كتخيّره بين شاتي الجبران ودرأجه نهاية ومغني. هـ وقوله: (واعتمده السنوي إلخ) وكذا اعتمده المنهاج والنهاية والمغني. هـ وقوله: (وهليه) أي على تخيّر المالك هنا. هـ وقوله: (اجتماع ما ذكر) أي الحقائق وبنات اللبون.

قوله (سني): (وإن ملك يتقيد وعرض) هل من ذلك ما لو ملكه بتقيد منشوش بنحو نحاس فيقوّم ما قابل خالصه به وما قابل نحو نحاسه بغالب نقد البلد سم وقضية ما مر في شرح فإن ملك بتقيد قوّم به أنه ليس

قوله: (فيقوّم بأيهما شاء) في العباب وشرجه للشارح ولو اشتراه أي عرض التجارة بنصائين أو أقل من التقدين قوّم بهما جميعاً بنسبة التسيط يوم الملك بأن يقوّم أحد التقدين بالآخر فإن اشترى عرضاً بمائتي درهم وعشرين ديناراً فساوت المائتان عشرين مثقالاً أو عشرة فينصف المرص في الأولى وثلثه في الثانية مشتري بدراهم ونصفه في الأولى وثلثاه في الثانية مشتري بالذنانير وكذا يقوّم آخر الحول وبهذا مع ما قبله عليم أنه لا بد من تقويمين فيقوّم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التسيط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة فيزكيان إن بلغا في الأحوال كلها بنصائين في آخر كل حول وإن لم يبلغا بنصائين فما بلغ منهما نصاباً زكاه وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصاباً وإن بلغه لو قوّم الكل بأحد التقدين إذ لا يضم أحدهما إلى الآخر اهـ. وعبارة الرّوضي وشرجه وإن ملكه بنصائين من التقدين قوّم أحدهما بالآخر لمعرفة التسيط يوم الملك فإن كانت قيمة المائتين عشرين ديناراً قوّم آخر الحول بهما بنصفين إلخ اهـ.

قوله في (سني): (وإن ملك يتقيد وعرض) هل من ذلك ما لو ملكه بتقيد منشوش بنحو نحاس فيقوّم ما قابل

كَمَا تَنِي دِرْهَمٍ وَعَرَضَ قَنِيَّةً (قَوْمٌ مَا قَابِلَ النَّقْدِ بِهِ) (و) قَوْمٌ (الباقِي بِالْغَالِبِ) مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ دُونَ نِصَابٍ أَوْ مِنْ أَحَدِ الْغَالِبَيْنِ إِذَا بَلَغَهُ بِهِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ كَانَ حُكْمُهُ ذَلِكَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِ الصُّفَةِ أَيْضًا كَأَنِ اشْتَرَى بِنِصَابٍ ذَنَانِيرَ بَعْضُهَا صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا مُكْسَرٌ وَتَفَاوُتًا فَيَقْوَمُ مَا يَخْصُ كُلًّا بِهِ. لَكِنْ إِنْ بَلَغَ بِمَجْمُوعِهِمَا نِصَابًا زَكَّى لِاتِّحَادِ جَنْبِهِمَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ التَّقْوِيمِ بِالْمُكْسَرِ هُنَا دُونَ غَيْرِ الْمَضْرُوبِ فِيمَا مَرَّ بِأَن كَسَرَهُ لَا يُنَافِي التَّقْوِيمَ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَيَجِبُ فِطْرَةُ عَبِيدِ التَّجَارَةِ مَعَ زَكَائِهِا) لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ وَهُوَ الْمَالُ وَالْبَدَنُ فَلَمْ يَتَدَاخَلَا كَالْقِيَمَةِ وَالْجِزَاءِ فِي الصَّيْدِ (وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ سَائِمَةً) أَوْ تَمَرًا أَوْ حَبًّا قَالَ ابْنُ

مِنْ ذَلِكَ وَيَتَّبِعِي حَمْلُ مَا مَرَّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُقَابِلِ الْغِشَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ لِقَلْبِهِ وَجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالطَّلُوعِ بِهِ وَمَا قَالَهُ سَمَ عَلَى خِلَافِهِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا تَنِي دِرْهَمٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَقْوَمُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ مِنْ أَحَدٍ إِلَى لِأَنَّ الْخ.

هـ فَوَدَّ (سَمَ): (قَوْمٌ مَا قَابِلَ النَّقْدِ بِهِ وَالباقِي الْخ) أَيِ مَا قَابِلَ الْعَرَضِ وَيُعْرَفُ مُقَابِلَهُ بِتَقْوِيمِهِ وَفَتْ الشَّرَاءِ وَجَمْعُ قِيَمَتِهِ مَعَ النَّقْدِ وَنَسَبَتِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ فَلَوْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِمَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَتَوَبَّ قِيَمَتُهُ خَمْسَةً فَمُقَابِلُهُ ثَلَاثُ مَالٍ التَّجَارَةِ فَيَقْوَمُ بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَلَوْ اخْتَلَفَ جَنْسُ التَّقْدِيرِ الْمُقَوِّمِ بِهِمَا لَمْ يَكْمُلْ نِصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ وَلَا تَجِبُ زَكَاةُ فِيمَا لَمْ يَتَلَفَّ نِصَابًا مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا قَلِيلًا وَمَرَّ عَنِ الْأَسْنَى مِثْلُهُ.

هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ دُونَ نِصَابٍ) كَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْبَاقِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ مِنْ أَحَدِ الْغَالِبَيْنِ) عَطَفَ عَلَى مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَبَلَغَ بِأَحَدِهِمَا الْخ. هـ فَوَدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ التَّقْسِيطُ رَوْضٌ. هـ فَوَدَّ: (فَيَقْوَمُ مَا يَخْصُ كُلًّا بِهِ) أَيِ فَيَقْوَمُ مَا يَخْصُ الصَّحِيحَ بِالصَّحِيحِ وَمَا يَخْصُ الْمُكْسَرُ بِالْمُكْسَرِ رَوْضٌ. هـ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ فَإِنْ مَلَكَ الْعَرَضُ بِنَقْدِ قَوْمٍ بِهِ. هـ فَوَدَّ: (لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ اشْتَرَى) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَالُ وَالْبَدَنُ) وَقَوْلُهُ: (قَالَ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَأَتَّفَقَ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (إِذْ لَا تُضْمُ) إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَتَّصَرُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمَالُ وَالْبَدَنُ) فِيهِ نَظَرٌ تَأْمُلُ شَوَبَرِي وَوَجْهَ النَّظَرِ أَنَّ الْبَدَنَ لَيْسَ سَبَبًا لِزَكَاةِ الْفِطْرِ وَإِنَّمَا سَبَبُهَا إِذْ رَأَى جُزْءًا مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءًا مِنْ شَوَالٍ شَيْخُنَا اهْ بُجَيْرِمِي وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْبَدَنَ سَبَبٌ أَيْضًا وَلَوْ بَعِيدًا لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ. هـ فَوَدَّ: (فِي الصَّيْدِ) أَيِ الْمَمْلُوكِ إِذَا قَتَلَهُ الْمُعْرِمُ نِهَائَةً. هـ فَوَدَّ: (أَوْ تَمَرًا أَوْ حَبًّا) وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَلَوْ كَانَ الْعَرَضُ مِمَّا يَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ لَكَانَ أَعَمَّ وَاسْتَفْتَى عَنْ تَقْدِيرِ هَذَا مُغْنَى. هـ فَوَدَّ: (أَوْ تَمَرًا أَوْ حَبًّا) أَيِ كَانَ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ تَخْلًا مُثْمِرَةً أَوْ فَائِزَةً أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ قَرْعًا يَبْدُرُ التَّجَارَةَ سَمَ وَعُجَابٌ.

خَالِصَهُ بِهِ وَمَا قَابِلَ نَحْوِ نَحَائِهِ بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ. هـ فَوَدَّ: (فَيَقْوَمُ مَا يَخْصُ كُلًّا بِهِ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الرَّوْضِ فَيَقْوَمُ مَا يَخْصُ الصَّحِيحَ بِالصَّحِيحِ وَمَا يَخْصُ الْمُكْسَرُ بِالْمُكْسَرِ اه. هـ فَوَدَّ: (أَوْ تَمَرًا أَوْ حَبًّا) أَيِ كَانَ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ تَخْلًا مُثْمِرَةً أَوْ فَائِزَةً أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ قَرْعًا يَبْدُرُ التَّجَارَةَ.

النقيب أو اشترى دنانير للتجارة بجنطة مثلاً (لأن كمل) بتثليث الميم (نصاب إحدى الزكاتين فقط) كتبيع وثلاثين من الغنم قيمتها مائتان وكأربعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت زكاة ما كمل نصابه لوجود سببها من غير معارض) (أو كمل) (نصابهما) واتفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هي الواجبة (في الجديد) لقوتها للإجماع عليها بخلاف زكاة التجارة وإذا أخرج زكاة العين في الثمر والحب لم تسقط زكاة التجارة

• قوله: (أو اشترى دنانير) ليتأمل بصري عبارة الإيعاب ويأتي ما تقرر في الثمر والحب كما بحثه بعض المحققين فيما لو كان المملوك للتجارة نفداً كان اشترى لها دنانير بجنطة مثلاً بخلاف ما لو اشترى لها أو لغيرها نفداً بتقدي كما يفعله الصيارفة فإن الحول ينقطع بذلك ومن ثم لا زكاة على الصيارفة اهـ.

• قوله: (مثلاً) لعله راجع للشراء والدنانير أيضاً أي فمثل الشراء سائر المعاوضات ومثل الدنانير الدراهم ومثل الجنطة بقية العروض. • قوله: (كتبيع وثلاثين إلخ) أي وكسعة عشر من الدنانير قيمتها مائتان وكعشرين منها قيمتها دون المائتين في مسألة ابن النقيب أي وغالب نقد البلد الدراهم.

• قوله: (أو كمل نصابهما) أي كأربعين شاة أو أربعين مائتا درهم مثني. • قوله: (واتفق إلخ) الأولى حذف الواو.

• قوله (سني): (فزكاة العين) قال في شرح المنهج: أي والمثني والنهاية فعلم أنه لا تجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة في عينه كان اشترى شجرة للتجارة قبل أو قبل حوله صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر وزكاة الشجر عند تمام حوله اهـ.

وخرج بقوله: (كغيره) قبل حوله إلخ) ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ إذا بدا الصلاح بعد الإخراج ولو بيوم وجبت حينئذ - كما هو ظاهر - زكاة العين في الثمر فليتأمل سم قال ع ش وعليه فقد يقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين في مال واحد؛ لأنه زكى الثمر عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكى عنها بعد بدو الصلاح فتكرر فيه زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مائتين اهـ.

• قوله: (وإذا أخرج زكاة العين في الثمر والحب إلخ) أي فيما إذا بدا صلاح الثمر واشتداد الحب قبل حول التجارة وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما فإن تم نصاب العين دون الشجر والأرض فهل يسقط زكاتها لعدم تمام نصابهما أو يضم الشجر إلى الثمر والأرض إلى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاته وتسقط زكاة العين فيه نظراً الأقرب أخذاً من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام النصاب ع ش. أقول: ويصريح بالأول قول الشارح: (إن بلغت نصاباً إلخ) وما نذكر في حاشيته من عبارة العباب وشرحه. • قوله: (لم تسقط إلخ) قال في الروض وشرحه وتتعدد الحول للتجارة على

• قوله في (سني): (فزكاة العين) قال في شرح المنهج فعلم أنه لا تجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة في عينه كان اشترى شجرة للتجارة قبل أو قبل حوله

في قيمة عروضها من نحو الجذع والأرض وتبين الحب إن بَلَغَتْ نصاباً إذ لا تُضمُّ لقيمة الثمر والحب (فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لو سبق حول التجارة بأن) أي كأن (اشترى بمالها بعد ستة أشهر) من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر ولا يتصور سبق حول العين في السائمة؛ لأنه ينقطع بالمبادلة بل في الثمر والحب بأن يبدو الصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كما عُلِمَ

التمر من الوقت الذي يُخرج زكاته فيه بعد الجداد لا من وقت الإدراك وتجب زكاة التجارة فيه أبداً أي في الأحوال الآتية اه والظاهر أن ابتداء الحول الثاني على الشجر من وقت الثمك من الإخراج عقب تمام الحول الأول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج زكاة التمر فيختلف حولهما سم. ه فود: (في قيمة عروضها) أي التجارة. ه فود: (إذ لا يضم إلخ) تعليل لمفهوم قوله إن بَلَغَتْ إلخ وهو ما لو لم تبلغه بضرى عبارة الباب وشرجه ولا يسقط بإخراج العشر زكاة التجارة للجذوع والثمار والأرض لكن إذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة أو الحب؛ لأنه أدى زكاتها ولاختلاف حكمها كما عُلِمَ مما تقرر اه. ه فود: (إذ لا يضم لقيمة الثمر إلخ) هل هذا بالنظر لحول التمر والحب الأول لإدائه الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيما بعده؛ لأن زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حولها عن النصاب وبَلَغَتْ بقيمة التمر والحب نصاباً زكى الجميع لحول التمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يُخرج فيه زكاته بعد الجداد كما في الحاشية الأخرى عن الرزح سم. أقول: والذي يقتضيه كلامهم أنه يزكى في الصورة المذكورة الجميع لحول التجارة الثاني إذا لم تبلغ قيمة التمر أو الحب نصاباً أيضاً وإلا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله أعلم. ه فود: (لأنه إلخ) أي السوم.

صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن التمر زكاة الشجر عند تمام حوله اه قال في الرزح وشرجه ويتقدم الحول للتجارة على التمر من الوقت الذي يُخرج زكاته فيه بعد الجداد لا من وقت الإدراك وتجب زكاة التجارة فيه أبداً أي في الأحوال الآتية اه والظاهر أن ابتداء الحول الثاني على الشجر من وقت الثمك من الإخراج عقب تمام الحول الأول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج زكاة التمر فيختلف حولهما وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدأ قبل حوله إلخ ما لو تم حول التجارة قبل بدء الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحيثيذا فإذا بدا الصلاح بعد الإخراج ولو يوم وجبت حيثيذا كما هو ظاهر زكاة العين في التمر فليأمل. ه فود: (إذ لا تضم لقيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول التمر والحب الأول لإدائه الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيما بعده؛ لأن زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حولها عن النصاب وبَلَغَتْ بقيمة التمر والحب نصاباً زكى الجميع لحول التمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يُخرج فيه زكاته بعد الجداد كما في الحاشية الأخرى عن الرزح وشرجه.

مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْعَيْنِ ثُمَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ أَيْزَ حَوْلِهَا (فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِتَمَامِ حَوْلِهَا) لِأَنَّهُ لَا يَحْبِطُ بَعْضُ حَوْلِهَا وَلَئِنْ التَّوَجُّبُ قَدْ وَجَدَ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ (ثُمَّ) مِنْ انْقِضَاءِ حَوْلِهَا (بِفَتْحٍ حَوْلًا لِزَكَاةِ الْعَيْنِ أَيْزًا) أَيِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ وَمَا مَضَى مِنَ السَّوْمِ فِي بَقِيَّةِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ (وَإِذَا قُلْنَا عَامِلُ الْقِرَاضِ لَا يَمْلِكُ الرِّبْحَ بِالظُّهْرِ) بَلْ بِالْقِسْمَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ (فَعَلَى الْمَالِكِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ) رِبْحًا وَرَأْسَ مَالٍ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ (فَإِنْ أَخْرَجَهَا) مِنْ عِنْدِهِ فَوَاضِحٌ أَوْ (مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ حُسِبَتْ مِنَ الرِّبْحِ فِي الْأَصَحِّ) كَثُورَ الْمَالِ مِنْ نَحْوِ أَجْرَةِ ذَلَالٍ وَفَطْرَةِ عَبْدٍ تِجَارَةً وَفِدَاءٍ جُنَايَةً (وَإِنْ قُلْنَا) بِالضَّعِيفِ أَنَّهُ (يَمْلِكُ) الرِّبْحَ الْمَشْرُوطَ لَهُ (بِالظُّهْرِ) لَوْزِمَ الْمَالِكُ زَكَاةُ رَأْسِ الْمَالِ وَحُصَّتْهُ مِنَ الرِّبْحِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِهَمَا (وَالْمَذْهَبُ) عَلَى هَذَا الضَّعِيفِ (أَنَّهُ يَلْزَمُ الْعَامِلَ زَكَاةُ حُصَّتِهِ) مِنَ الرِّبْحِ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَيْهِ مَتَى شَاءَ بِالْقِسْمَةِ فَهُوَ كَذَيْنٍ حَالٌ عَلَى مَلِيٍّ وَعَلَيْهِ فَايْتِدَاءُ حَوْلِ حُصَّتِهِ مِنَ الظُّهْرِ.

• فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ إِنَّمَا يَقُولُهُ وَإِذَا أَخْرَجَ الْخ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ زَكَاةُ التِّجَارَةِ الْخ) أَيِ فِي قِيَمَةِ الْعُرُوضِ لَا الْعَيْنِ كَمَا مَرَّ كَرْدِي عِبَارَةٌ ش. وَلَيْسَ فِيهِ وَجُوبُ زَكَاتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ فِي الثَّمَرِ مُتَعَلِّقٌ بِعَيْنِهِ وَيُخْرَجُ مِنْهُ وَمَا وَجَبَ فِي الشَّجَرَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقِيَمَتِهِ خَالِيًا عَنِ الثَّمَرِ اه. • فَوَدَّ: (وَمَا مَضَى مِنَ السَّوْمِ فِي بَقِيَّةِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ) زَادَ الرُّوضُ عَقِبَ هَذَا فَإِذَا اتَّفَقَ الْحَوْلَانِ وَاشْتَرَى بِهَا عَرَضًا أَيْ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ مِنْ حِينِ شِرَائِهِ فَلَوْ حَدَثَ نَقْصٌ فِي نِصَابِ السَّائِمَةِ أَيْ حَيْثُ غَلَبْنَا انْتَقَلَ إِلَى التِّجَارَةِ وَاسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ فَلَوْ حَدَثَ نِتَاجٌ لَمْ يَنْتَقِلْ أَيْ إِلَى زَكَاةِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ انْتَقَدَ لِلتِّجَارَةِ انْتَهَى اه سم. • فَوَدَّ: (بَلْ بِالْقِسْمَةِ) إِلَى الْبَابِ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (فَوَاضِحٌ) أَيِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَامِلِ ع ش. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَيِ عَلَى ذَلِكَ الضَّعِيفِ.

(خَاتِمَةٌ) يَصِحُّ بَيْعُ عَرَضِ التِّجَارَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ وَجُوبِهَا أَوْ بَاغَهُ بِعَرَضٍ قَنِيٍّ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ زَكَاتِهِ الْقِيَمَةُ وَهِيَ لَا تَقُوتُ بِالْبَيْعِ وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لِتِجَارَةٍ أَوْ وَهَبَهُ فَكَتَبَ الْمَاشِيَةَ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا لِأَنَّهُمَا يَبْطُلَانِ مُتَعَلِّقَ زَكَاةِ التِّجَارَةِ كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ مُتَعَلِّقَ زَكَاةِ الْعَيْنِ. وَكَذَا لَوْ جَعَلَهُ صَدَاقًا أَوْ صَلَاحًا عَنْ دَمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا لِأَنَّ مُقَابِلَهُ لَيْسَ بِمَالٍ فَإِنْ بَاغَهُ مُحَابَاةً فَقَدَرُ الْمُحَابَاةِ كَالْمَوْهَبِ فَيَبْطُلُ فِيمَا قِيَمَتُهُ قَدَرُ الزَّكَاةِ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ وَيَصِحُّ فِي الْبَاقِي تَقْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ مُغْنَى وَنِهَايَةً وَشَرْحُ الرُّوضِ وَشَرْحُ الْعُبَابِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَرُجِعَ فِي الْبَاقِي أَيْ وَيَتَعَلَّقُ حَقُّ الْمُسْتَحِقِّينَ بِمَا بَطَلَ فِيهِ التَّصَرُّفُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْقَطِعُ تَعَلُّقُ الْمَالِكِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْإِخْرَاجِ فَإِنْ دَفَعَ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَاجِبَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ غَيْرِ مَالِ التِّجَارَةِ تَصَرَّفَ فِي بَاقِيهِ وَإِلَّا فَلِلْإِمَامِ التَّعَلُّقُ بِمَا بَقِيَ لِأَنَّهُ حَقُّ الْفُقَرَاءِ اه.

• فَوَدَّ: (وَمَا مَضَى مِنَ السَّوْمِ فِي بَقِيَّةِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ) زَادَ الرُّوضُ عَقِبَ هَذَا فَإِذَا اتَّفَقَ الْحَوْلَانِ وَاشْتَرَى بِهِمَا عَرَضًا أَيْ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ مِنْ حِينِ شِرَائِهِ أَمَا إِذَا كَانَ لَا يَتَلَقَّ نِصَابًا إِلَّا بِأَحَدِهِمَا فَالْحُكْمُ لِمَا يَلْقَاهُ بِهِ فَلَوْ حَدَثَ نَقْصٌ فِي نِصَابِ السَّائِمَةِ أَيْ غَلَبْنَا انْتَقَلَ إِلَى التِّجَارَةِ وَاسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ فَلَوْ حَدَثَ نِتَاجٌ لَمْ يَنْتَقِلْ أَيْ إِلَى زَكَاةِ الْعَيْنِ لِأَنَّ الْحَوْلَ انْتَقَدَ لِلتِّجَارَةِ اه وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

باب زكاة الفطر

سُمِّيَتْ به؛ لَأَنَّ وُجُوبَهَا بِدُخُولِهِ كَذَا قِيلَ وَإِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى ضَعِيفٍ وَإِنَّ الإِضَافَةَ بَيَانِيَّةٌ وَهِيَ خِلَافُ الظَّاهِرِ أَنَّهَا بِمَعْنَى اللَّامِ فَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ مُوجِبِهَا الْمَرْكَبِ الْآتِي وَيُقَالُ زَكَاةُ الْفِطْرَةِ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ بِضَمِّهَا غَرِيبٌ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ عَنِ الْفِطْرَةِ أَيْ الْخَلْقَةِ إِذْ هِيَ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ كَمَا بَأْتِي وَتُطْلَقُ عَلَى الْمُخْرَجِ أَيْضًا وَهِيَ مُؤَلَّدَةٌ لَا عَرَبِيَّةٌ وَلَا مُعَرَّبَةٌ بَلْ هِيَ اصْطِلَاحٌ لِلْمُقَاهَاةِ

باب زكاة الفطر

قوله: (سُمِّيَتْ) إلى قوله: (كما في المجموع) في المعنى إلا قوله كَذَا إلى ويقال. قوله: (سُمِّيَتْ به إلخ) كَذَا في المعنى وقول الشارح وإنما يتأتى إلخ ممنوع أما الأول فليجوز أن يكون مراد قائل ذلك أن وجوبها يتحقق به إذ هو الجزء الأخير من العلة وأيضاً فباء السببية لا يتعين أن يكون مذخولها هو السبب التام وإنما الثاني فواضح جداً وما أدرى ما منشأ الحمل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال إن منشأ قوله به أي بالفطر؛ لأننا نقول المرجع زكاة الفطر والتذكير على تأويل اللفظ أو الاسم سائغ شائع ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله وإنما يتأتى إلخ فيه نظر؛ لأن قول هذا القائل إن وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره أيضاً معه فهو لا ينافي كون الوجوب بالجزئين. وقوله: (وإن الإضافة بيانية) هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بأنها سُمِّيَتْ بالفطر فإن قال سُمِّيَتْ به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز أن مرجع الضمير المذكور لفظ زكاة الفطر كما أن مرجع الضمير في بدخوله الفطر انتهى اه بصري ولك أن تسلم رجوع الضمير إلى الفطر وتمنع الثاني بأن المراد وجمل الفطر جزءاً من الاسم وله نظائر.

قوله: (وإن الإضافة إلخ) عطف على قوله ضعيف. قوله: (ويقال) إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا قوله كما في المجموع إلى وفرضت. قوله: (ويقال زكاة الفطر) وكذا يقال صدقة الفطر معني.

قوله: (وتطلق) أي الفطرة بالكسر. وقوله: (أي كما أطلقت على الخلقة سم. قوله: (وهي) أي الفطرة بمعنى المخرج سم وع ش وقوله مؤلدة أي تطلق بها المؤلدة. وقوله: (لا عربية) وهي التي تكلمت بها العرب مما وضعها واضع لغتهم. وقوله: (ولا معربة) والمعرب هو لفظ غير عربي واستعملته العرب في معناه الأصلي بتغيير ما أي في الغالب ع ش عبارة الرشيد في قوله مؤلدة لا عربي

باب زكاة الفطر

قوله: (وإنما يتأتى على ضعيف) فيه نظر؛ لأن قول هذا القائل إن وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره أيضاً معه فهو لا ينافي كون الوجوب بالجزئين وقوله وإن الإضافة بيانية هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بأنها سُمِّيَتْ بالفطر فإن قال سُمِّيَتْ به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز إداء مرجع الضمير المذكور لفظ زكاة الفطر كما أن مرجع الضمير في بدخوله للفطر. قوله: (وتطلق) أي الفطرة وقوله أيضاً أي كما أطلقت على الخلقة. قوله: (وهي) أي بهذا المعنى اه.

فَتَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْحَاوِي وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْقَامُوسِ مِنْ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُخْرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا مِنَ الشَّارِعِ فَأَهْلُ اللُّغَةِ يَجْهَلُونَهُ فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ وَنَظِيرُ هَذَا أَعْنِي خُلُطَةُ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ بِالْحَقَائِقِ اللُّغَوِيَّةِ مَا وَقَعَ لَهُ فِي تَفْسِيرِهِ التَّعْزِيزُ بِأَنَّهُ ضَرَبَ دُونَ الْحَدِّ وَيَأْتِي فِي بَابِهِ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ مَعَ يَبَانِ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ مِنْ هَذَا الْخُلُطِ شَيْءٌ كَثِيرٌ وَكُلُّهُ غَلَطٌ يَجِبُ التَّنْبِيهُ لَهُ وَفَرَضْتُ كَرَمَضَانَ ثَانِي سِنِي الْهِجْرَةِ وَنَقَلَ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَجُوبِهَا وَمُخَالَفَةَ ابْنِ اللَّبَّانِ فِيهِ غَلَطٌ صَرِيحٌ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ قَالَ وَكَيْفَ زَكَاةُ الْفِطْرِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ كَسَجْدَةِ السَّهْوِ لِلصَّلَاةِ تَجِبُ نَقْصُ الصَّوْمِ كَمَا يَجِبُ الشُّجُودُ نَقْصُ الصَّلَاةِ وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ»

إِنِّخْ بِمَعْنَى أَنْ وَضَعَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ مَوْلَدٌ مِنْ حَمَلَةِ الشَّرْعِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَتَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً وَإِلَّا فَاَلْمَوْلَدُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي وَلَدَهُ النَّاسُ بِمَعْنَى اخْتَرَعُوهُ وَلَمْ تَعْرِفْهُ الْعَرَبُ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْفِطْرَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [روم: ٣٠] هـ. قُود: (فَتَكُونُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً) أَنِّي فِي الْقَدْرِ الْمَخْرَجِ وَالْإِنْسَابِ أَنْ يَقُولَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً أَوْ اضْطِلَاحِيَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ مَا أَخَذَتْ التَّسْمِيَةَ بِهِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ. ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ قَالَ مَا نَعُهُ فَإِنْ قُلْتَ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ فَتَكُونُ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً لِأَنَّ الشَّرْعِيَّةَ مَا كَانَتْ بَوْضِعَ الشَّارِعِ قُلْتَ هَذِهِ التَّنْبِيَةُ لِقُوَّةٍ وَهِيَ صَحِيحَةٌ فَالْمُرَادُ حَقِيقَةً مَنَسُوبَةً لِحَمَلَةِ الشَّرْعِ وَهُمْ الْفُقَهَاءُ وَالتَّنْبِيَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا شُبْهَةَ فِي صَحَّتِهَا وَإِنْ كَانَ الْمُنْبَادُ مِنَ التَّنْبِيَةِ فِي شَرْعِيَّةٍ بِاعْتِبَارِ الْاضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّ هِيَ مَا كَانَ بَوْضِعَ الشَّارِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَى ع ش.

هـ قُود: (فَغَيْرُ صَحِيحٍ) قَدْ يُقَالُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ صَاحِبِ الْقَامُوسِ بِالْعَرَبِيَّةِ غَيْرِ الْمُعَرَّبَةِ قَيْشَمُلُ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَيَتَسَلَّمَ أَنْ مُرَادَهُ الْحَقِيقَةَ اللُّغَوِيَّةَ فَهَرُ مُثَبَّتٌ مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي وَلَا مَانِعٌ مِنْ كَوْنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَنَادَوْنَ صَدَقَ يَوْمَ الْفِطْرِ مِنْ غَيْرِ تَشْرِيعٍ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَمِرًّا إِلَى زَمَنِ ﷺ أَوْ انْقَطَعَ بَعْدَ بَعْتِهِ وَبِالْجُمْلَةِ قَتَاوِيلُ كَلَامِ الْإِجْلَاءِ وَحَمْلُهُ عَلَى مَحْمَلٍ حَسَنِ أَوَّلَى بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ تَضَرُّعِهِ بِأَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ فَإِنْ كَانَ كَمَا نَقَلَهُ الْفَاضِلُ الْمُحْسِنِيُّ مِنْ أَنَّ عِبَارَتَهُ وَالْفِطْرُ صَدَقَ الْفِطْرِ فَلَيْسَ تَضَرُّعًا فِي كَوْنِهَا عَرَبِيَّةً وَعَدَمُ التَّنْبِيَةِ عَلَى كَوْنِهَا بِهَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ الشَّرْعِيَّةِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِشَهْرَتِهِ أَهْ بِضَرْفٍ بِحَذْفٍ. هـ قُود: (وَفَرَضْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤَيِّدُهُ) فِي الْمَعْنَى الْإِلَاقَوْلُهُ: (وَنَقَلَ) إِلَى (قَالَ). هـ قُود: (ثَانِي سِنِي الْهِجْرَةِ) كَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي قَالِ ع ش لَمْ يُبَيَّنْ فِي أَيِّ يَوْمٍ مِنْ أَيِّ شَهْرِ وَعِبَارَةُ الْمَوَاهِبِ اللَّذَنِيَّةِ وَفَرَضْتُ زَكَاةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ هـ. قُود: (غَلَطٌ صَرِيحٌ إِنِّخْ) لَكِنَّ صَرِيحَ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ فِيهِ خِلَافًا لِغَيْرِ ابْنِ اللَّبَّانِ وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَادُّ مُتَكَرِّرٌ فَلَا يَنْخَرِقُ بِهِ الْإِجْمَاعُ أَوْ يُرَادُ بِالْإِجْمَاعِ فِي عِبَارَةٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ كَيْجٍ لَا يَكْفُرُ جَاغِدَهَا نِهَائَةً. هـ قُود: (تَجِبُ نَقْصُ الصَّوْمِ إِنِّخْ) وَجْهٌ الشُّبْهِ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ وَاجِبَةً وَذَلِكَ مُنْذَوْبًا ع ش. هـ قُود: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ قَوْلٍ وَكَيْفَ.

هـ قُود: (وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْقَامُوسِ) عِبَارَتُهُ وَالْفِطْرَةُ صَدَقَ الْفِطْرِ.

والخبز الحسن الغريب «شهر رمضان مُعلّق بين السماء والأرض لا يُرفع إلا بزكاة الفطر»
(تجب بأول ليلة العيد) أي بإدراك هذا الجزء مع إدراك آخر جزء من رمضان كما يفيدُه قوله
فتُخرج إلى آخره وقوله فيما بعد له تعجيل الفطرة من أول رمضان (في الأظهر)

هـ فود: (والخبز الحسن الغريب شهر رمضان إلخ) والظاهر أن ذلك كناية عن توقّف ترتّب ثوابه العظيم على إخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا يُنافي حصول أصل الثواب ويتردّد النظر في توقّف الثواب على إخراج زكاة مُموّنه وظاهر الحديث التوقّف على إخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبع على أنه لا ينبغي أن فيه تطهيراً له أيضاً إنحاف لابن حنبل ع ش زاد البجيرمي عن الشوريّ والبرزماوي ما نصّه ولا يعلّق صوم المومن بالمعنى المذكور إذا لم تؤدّ عنه الفطرة إذ لا تقصير منه هـ. فود: (أي بإدراك هذا) إلى قول المتن ويسنّ في النهاية إلّا قوله وبأول الليل إلى ولما تفرّز وقوله بشرط الغنى إلى المتن وكذا في المتن إلّا قوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولو شك إلى المتن هـ. فود: (مع إدراك آخر جزء إلخ) قال الاستوئي ويظهر أثر ذلك فيما إذا قال لبعده أنت حرّ أول جزء من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه انتهت أي قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهياة في رقيق بين اثنتين بليلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنتين كذلك وما أشبه ذلك فهي عليهما لأن وقت الوجوب حصل في توبتيهما مُعني عبارة شيخنا ولو قال لبعده أنت حرّ مع آخر جزء من رمضان وجبت على العبد لإدراكه الجزأين بخلاف ما لو قال أنت حرّ مع أول جزء من ليلة شوال فلا تجب على أحد ولو كان هناك مهياة بين اثنتين في رقيق إلخ هـ. فود: (كما يفيدُه قوله فتخرج إلخ) في إفادته ما ذكر نظر لجواز أن الإخراج عمّن مات بمجرّد أنه أدرك أول ليلة العيد وإن عديم الإخراج عمّن ولد لمجرّد أنه لم يدرك أول ليلة العيد سم هـ. فود: (وقوله فيما بعد له تعجيل الفطر إلخ) وجه الدلالة منه أن في التعبير به إشعاراً بأن لزمن رمضان في وجوبها دخلاً فهو سبب أول وإلّا لما جاز إخراجها فيه لانحصار سبب وجوبها حيثيذ في أول شوال وكتب عليه سم على حنبل ما نصّه قوله وقوله فيما بعد إلخ قد يقال هذا لا يدلّ على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان إذ لو كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمًا على السببين وهو مُنتبج فليتأمل ثم الوجه كما واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المُشترك بين كُله وبعضه فصَحّ قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هنا مع إدراك جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لكانه قد يشتهيه مع

هـ فود: (فتخرج إلخ) في إفادته ما ذكر نظر لجواز أن الإخراج عمّن مات بمجرّد أنه أدرك أول ليلة العيد فليتأمل هـ. فود: (وقوله فيما بعد إلخ) قد يقال هذا لا يدلّ على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان إذ لو كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمًا على السببين وهو مُنتبج فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المُشترك بين كُله وبعضه فصَحّ قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هنا مع إدراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لكانه قد يشتهيه مع عدم التأمل .

لِإِضَافَتِهَا فِي خَبَرِ الشَّيْخَيْنِ إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ (فَرَضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَبِأَوَّلِ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الصَّوْمِ وَدَخَلَ وَقْتُ الْفِطْرِ، وَعَلَى فِيهِ عَلَى بَابِهَا خِلَافًا لِمَنْ أَوَّلَهَا يَحْتَمِلُ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوُجُوبَ يُلَاقِي الْمُؤَدَّى عَنْهُ أَوَّلًا حَتَّى الْقِنُّ كَمَا يَأْتِي وَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ فَكَانَتْ عِنْدَ تِمَامِ صَوْمِهِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى فِطْرَةَ عَبْدِهِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ مَاتَ الْمُخْرِجُ

عَدَمَ التَّامُّلِ اهـ ع ش . ة فُودُ: (لِإِضَافَتِهَا) أَي زَكَاةُ الْفِطْرِ . ة فُودُ: (فَرَضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَي أَظْهَرَ فَرَضَتِهَا أَوْ قَدَرَهَا أَوْ أَوْجَبَهَا بِأَنْ فُوضَ اللَّهُ الْوُجُوبَ إِلَيْهِ . ة فُودُ: (هَلَّى النَّاسِ) أَي وَلَوْ كُفَّارًا إِذَا هَذَا هُوَ الْمُخْرِجُ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَهُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالْمُوسِرِ . ة فُودُ: (صَاعًا الْخ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا أَوْ حَالًا وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ لِكَوْنِهِمَا اللَّذَيْنِ كَانَا مَوْجُودَيْنِ فِي زَمَنِهِ إِذَا ذَاكَ بُجِّرَ مَيِّ . ة فُودُ: (وَبِأَوَّلِ اللَّيْلِ الْخ) أَي لَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ إِدْرَاكُ الْجُزْءِ الثَّانِي إِلَّا بِإِدْرَاكِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فَلَا يُقَالُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَقْتَضِي تَوَقُّفَ الْوُجُوبِ عَلَى إِدْرَاكِ الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ قَالَهُ الْبُجَيْرِيُّ . وَقَالَ الْكُرْدِيُّ هَذَا جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَانَ قَائِلًا يَقُولُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجِبَ مُرَكَّبٌ فَاجَابَ بِأَنْ قَوْلُهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ يَدُلُّ عَلَى التَّرَكُّبِ اهـ وَأَقُولُ: الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّهُ تَيَمُّةٌ لِذَلِيلِ الْمُتَنِّ وَهُوَ قَوْلُ الشَّارِحِ لِإِضَافَتِهَا الْخُفَّاءُ قَالَهُ وَالْفِطْرُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ . ة فُودُ: (وَهَلَّى فِيهِ) أَي فِي الْخَبَرِ . ة فُودُ: (حَتَّى الْقِنُّ الْخ) قَدْ يُقَالُ وَحَتَّى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ إِنَّمَا هُوَ الْوُجُوبُ الْمُسْتَقَرُّ بِخِلَافِ الْمُتَقَبِّلِ لِلتَّغْيِيرِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْخُطَابِ الْمُسْتَقَرِّ مَانِعٌ مِنَ الْخُطَابِ مُطْلَقًا سَم . ة فُودُ: (وَلَمَّا تَقَرَّرَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِإِضَافَتِهَا الْخُ . ة فُودُ: (طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ) أَي مِنَ اللَّغْوِ وَالزَّفَقِ نِهَاجَةً . ة فُودُ: (هَذَا تِمَامُ صَوْمِهِ) أَي وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ . ة فُودُ: (وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ أَنَّهُ الْخُفَّاءُ) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ نِهَاجَةً وَمُغْنِي . ة فُودُ: (ثُمَّ مَاتَ الْمُخْرِجُ) بِكُسْرِ الرَّاءِ .

ة فُودُ: (حَتَّى الْقِنُّ) قَدْ يُقَالُ وَحَتَّى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ إِنَّمَا هُوَ الْوُجُوبُ الْمُسْتَقَرُّ بِخِلَافِ الْمُتَقَبِّلِ لِلتَّغْيِيرِ فِيهِ نَظَرٌ . ة فُودُ: (ثُمَّ مَاتَ الْمُخْرِجُ الْخ) وَمَنْ مَاتَ قَبْلَ الْغُرُوبِ عَنْ رَقِيقِي فِطْرَتِهِ رَقِيقَهُ عَلَى الْوَرِثَةِ وَلَوْ اسْتَفْرَقَ الَّذِينَ الثَّرَكَةُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ فَالْفِطْرَةُ عَنْهُ وَعَنْهُمْ أَي الْأَرْقَاءِ فِي الثَّرَكَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الَّذِينَ وَالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ وَجُوبِ فِطْرَةِ عَبْدٍ أَوْ صَبِيٍّ بِهِ لغيره قَبْلَ وَجُوبِهَا وَجَبَتْ فِي تَرَكَّتِهِ أَوْ قَبْلَ وَجُوبِهَا وَقَبْلَ الْمَوْصِي لَهُ الْوَصِيَّةُ وَلَوْ بَعْدَ وَجُوبِهَا فَالْفِطْرَةُ عَلَيْهِ وَإِنْ رَدَّهَا قَمَلَى الْوَارِثَ فَلَوْ مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ وَبَعْدَ الْوُجُوبِ فَوَارِثُهُ قَائِمٌ بِمَقَامِهِ وَيَقَعُ الْمِلْكُ لِلْمَيِّتِ وَفِطْرَتُهُ فِي الثَّرَكَةِ أَوْ يَبَاحُ جُزْءُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَرَكَةٌ سِوَاهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْوُجُوبِ أَوْ مَعَهُ فَالْفِطْرَةُ عَلَى وَرَثَتِهِ إِنْ قَبِلُوا الْوَصِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ كَانَ فِي مِلْكِهِمْ شَرْحٌ م ر وَفِي الزَّوْضِ وَشَرْحُهُ: (فَضَّلَ) لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَفَرَّغَتْ الشَّمْسُ لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَهُمَا فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطِ فَفِطْرَتُهُ

أو باعه قبله وجب الإخراج على الوارث أو المشتري وإذا قلنا بالأظهر. (فتخرج عمن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع

• فود: (وجب الإخراج إلخ) والقياس استزداد ما أخرجه المورث إن عليم القايض أنها زكاة معجلة وكموت السيد موت العبد فيستردّها سيده ع ش أي بشرطه. • فود: (أو باعه قبله إلخ) انظر إذا قارن تمام البيع التاقل للملك أول جزء من ثلثة العيد فإنه لم يجمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت أي تمام الزهوق ذلك لم يجمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصي ذلك فإنه لم يجمع الجزآن في ملك الموصي ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمُتَّجَه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما مهايأة في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فإن الظاهر وجوبها عليهما؛ لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بتمايه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ م ر اه سم. وتقدم عن المغني ما يوافق. • فود: (أو طلق) قال سم على البهجة لو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه تسقط فطرته عنها لأنها لم تترك الجزأين في عصمته ولزمها فطرة نفسها؛ لأن الوجوب بلاقها ولم يوجد سبب التحمل عنها م ر ولو علق طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الحكم كذلك؛ لأن الطلاق يقع مقارناً للجزء الثاني من جزأي الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة ع ش وتقدم عن الاستوي وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر؛ لأنها لم تترك الجزء الأول. • فود: (أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولزمه فطرته وإنما قيلت دعواه بعد الحول ببيع المال الزكوي أو وقفه قبله؛ لأنه فيها لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فإنه يريد نقلها إلى غيره شرخ م ر اه سم قال ع ش قوله م ر ولزمه إلخ أي لزم السيد وقياس ذلك أنه لو ادعى

على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لهما فعلى من يتول إليه الملك فطرته اه. وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد إذا استغفره خيارهما إلى أن يتبين من آل إليه الملك فليراجع. • فود: (أو باعه قبله إلخ) انظر إذا قارن تمام البيع التاقل للملك أول جزء من ثلثة العيد فإنه لم يجمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت أي تمام الزهوق ذلك لم يجمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصي ذلك فإنه لم يجمع الجزآن في ملك الموصي ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمُتَّجَه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما مهايأة في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فإن الظاهر وجوبها عليهما؛ لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بتمايه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ م ر. • فود: (أو أعتق إلخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولزمه فطرته وإنما قيلت دعواه بعد الحول ببيع المال الزكوي أو وقفه قبله؛ لأنه فيها لا تنقل الزكاة

(بعد الغروب) ولو قبل التمكن بشرط يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستيفاء القريب كموته وإنما سقطت زكاة المال بثلثه قبل التمكن للثقل بغيره وهنا الزكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ومن ثم لو تلف ماله هنا قبل التمكن سقطت كما في تلك (دون من ولد) أي تم انفصاله وتجدد من زوجة وبن وإسلام وغنى بعد الغروب لعدم إدراكه الموجب ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك.

طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرته عنه وقوله م فإنه يريد نقلها إلى غيره أي وهو العبد بتقدير يساره بطرو مال له قبل الغروب أو بتمام ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً واعتقه سيده قيل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده اهـ.

¶ قوله (سني): (بعد الغروب) أي أو معه بخلاف من مات قبله شيخنا. ¶ قوله: (بشرط يؤدى عنه) بيان لمن في ضمن مات كزدي أي يؤدى ببناء المفعول. ¶ قوله: (وكانت حياته مستقرة إلخ) مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بأن وصل إلى حركة مذبح لا تخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجنانية وإلا ففيه نظر؛ لأنه ما دام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله ع ش. ¶ قوله: (هذه) أي وقت الغروب.

¶ قوله: (واستيفاء القريب) أي الذي يؤدى عنه كزدي. ¶ قوله: (وإنما سقطت إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولو قبل التمكن عبارة النهاية والمغني ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الأصح في المجموع بخلاف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالذمة اهـ.

¶ قوله: (أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب اهـ سم عبارة النهاية ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب؛ لأنه جنين ما لم يتم انفصاله اهـ قال ع ش قوله م وباقيه بعده قال سم على المنهج ويتغي أو معه؛ لأنه لم يترك الجزء الأول ولم يغقب تمام انفصاله شيء من رمضان بل أول شوال اهـ. ¶ قوله: (وتجدد) أي حدث نهاية. ¶ قوله: (وإسلام وغنى) فيه حرازة إذ التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى سم. ¶ قوله: (بعد الغروب) أي أو معه شيخنا. ¶ قوله: (بعد الغروب) أي في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام سم. ¶ قوله: (ولو شك في الحدوث إلخ) بقي ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب؛ لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أولاً؛ لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت

لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فإنه يريد نقلها إلى غيره شرح م ر. ¶ قوله: (أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب. ¶ قوله: (وإسلام وغنى) فيه حرازة إذ التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى. ¶ قوله: (بعد الغروب) أي في المخرج عنه في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام. ¶ قوله: (ولو شك في الحدوث إلخ) بقي ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب؛ لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أو لا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت الوجوب فيه نظر.

(وَيُسْنُ أَنْ) تُخْرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ لَا قَبْلَهُ وَأَنْ يَكُونَ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا مِنْ بَيْتِهِ أَفْضَلُ لِلأَمْرِ الصَّحِيحِ بِهِ وَأَنْ (لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاتِهِ) بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي الْحُرْمَةِ حَيْثُ. وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ التَّرْكِ فَهُوَ فِي الْحُرْمَةِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْفِعْلِ وَبِمَا قُرَّرَتْهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَقَامَيْنِ نَدَبُ الْإِخْرَاجِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالْأَفْضَلُ الْأَفْضَلُ وَنَدَبُ عَدَمِ التَّأْخِيرِ عَنْهَا وَالْأَفْضَلُ وَأَنَّ كَلَامَ الْمُتَنِّينِ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِي يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُؤْهِمُ نَدَبُ إِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ وَوَجْهُ إِنْدِفَاعِهِ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمُنْدُوبِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَهَا فَمَا أَوْهَمَهُ صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ مُطْلَقُ النَّدْبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ الْأَفْضَلِيَّةِ الَّتِي تَوْهَمُهَا الْمُعْتَرِضُ وَإِنْ تَبِعَهُ شَيْخُنَا فَجَرَى عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَهَا غَيْرُ مُنْدُوبٍ

الْوُجُوبِ سَمِ قَالَ ع ش بَعْدَ نَحْوِ مَا ذُكِرَ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَرُجِّعَ هَذَا الْأَصْلُ عَلَى كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِقَوِيَّتِهِ بِاسْتِصْحَابِ بَقَاءِ الْحَيَاةِ وَالزَّوْجِيَّةِ اللَّذَيْنِ هُمَا سَبَبُ الْوُجُوبِ اهـ .
 ٥ فَوَدَّ: (أَنْ تُخْرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ لِلْخِلَافِ فِي الْمُغْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ لَا قَبْلَهُ. ٥ فَوَدَّ: (يَوْمَ الْعِيدِ الْإِنِّ) قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ نَعَمْ لَوْ شَهِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ بِالْأَمْسِ فَلَاخْرَاجُهَا لَيْلًا أَفْضَلُ قَالَهُ شَيْخُنَا كَشَيْخِهِ الْبُرْلُوسِيُّ وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ إِخْرَاجِهَا فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَدَّ فَرَاغَهُ اهـ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ .
 ٥ فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهُ) شَامِلٌ لِلْيَلَّةِ وَسَيَّانِي مَا فِيهِ سَم. ٥ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَكُونَ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاتِهِ) وَلَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ وَصَلَاةُ الْعِيدِ فِي جَمَاعَةٍ هَلْ يُقَدَّمُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الثَّانِي مَا لَمْ تَشْتَدَّ حَاجَةُ الْفُقَرَاءِ فَيُقَدَّمُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ ع ش وَجَزَمَ بِذَلِكَ بِاعْشَن. ٥ فَوَدَّ: (لِلأَمْرِ الصَّحِيحِ بِهِ) أَيِ بِالْإِخْرَاجِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ) أَيِ تَأْخِيرُهَا عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ يَوْمِ الْعِيدِ مُغْنَى وَنِهَآيَةً وَشَيْخُنَا. ٥ فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ الْخِلَافُ. ٥ فَوَدَّ: (وَبِمَا قُرَّرَتْهُ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَنْدَفِعُ الْإِنِّ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (نَدَبُ الْإِخْرَاجِ الْإِنِّ) أَيِ الْأَوَّلُ نَدَبُ الْإِنِّ. ٥ فَوَدَّ: (وَالْأَيِ) أَيِ بَأَنَّ أَخْرَجَهَا مَعَ الصَّلَاةِ .
 ٥ فَوَدَّ: (وَنَدَبُ عَدَمِ التَّأْخِيرِ الْإِنِّ) أَيِ وَالثَّانِي نَدَبُ عَدَمِ التَّأْخِيرِ الْإِنِّ الشَّامِلِ لِلْمَعْمِيَةِ. ٥ فَوَدَّ: (وَأَنَّ كَلَامَ الْمُتَنِّينِ الْإِنِّ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ الْكَلَامَ الْإِنِّ. ٥ وَفَوَدَّ: (هَلِيهِ) أَيِ عَلَى الْمُتَنِّ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ يُؤْهِمُ نَدَبُ إِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ) أَيِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَرُدُّهُ مُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ مَا يُفْهَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (فَمَا أَوْهَمَهُ) أَيِ الْمُتَنِّ مِنْ أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَ الصَّلَاةِ مُنْدُوبٌ. ٥ فَوَدَّ: (الَّتِي تَوْهَمُهَا) صِفَةُ الْأَفْضَلِيَّةِ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَبِعَهُ شَيْخُنَا الْإِنِّ) أَيِ وَالْمُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (فَجَرَى عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَهَا غَيْرُ مُنْدُوبٍ) فِي الْجَزْمِ بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ إِنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْهَاجِ صَادِقٌ بِإِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ مَعَ

٥ فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهُ) شَامِلٌ لِلْيَلَّةِ وَسَيَّانِي مَا فِيهِ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَبِعَهُ شَيْخُنَا فَجَرَى عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَهَا مَعَهَا غَيْرُ مُنْدُوبٍ) فِي الْجَزْمِ بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ إِنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْهَاجِ صَادِقٌ بِإِخْرَاجِهَا مَعَ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اهـ وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِنَاءٌ عَلَى حَمْلِهِ كَلَامِ الْمُنْهَاجِ عَلَى الْمَقَامِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهِ

وَالْحَقُّ الْخَوَارِزْمِيُّ كَشَيْخُهُ الْبَغَوِيُّ لَيْلَةَ الْعِيدِ يَوْمَهُ وَوَجَّهَ بِأَنَّ الْفُقَرَاءَ يُهَيِّئُونَهَا لِقَدَمِهِمْ فَلَا يَتَأَخَّرُ أَكْلُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَإِنَاطَةُ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ لِلْغَالِبِ مِنْ فِعْلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ فَلَوْ أَخَّرَتْ عَنْهُ شَيْءٌ إِخْرَاجُهَا أَوَّلَهُ لَيُسَبِّحُ الْوَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ يُسَنَّ تَأْخِيرُهَا عَنْهَا لانتظار قريب أو جارٍ ما لم يخرج الوقت اهـ (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عُذْرٍ كَفَيْتِ مَالٍ أَوْ مُسْتَحَقُّ لِقَوَاتِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ وَهُوَ إغْنَاؤُهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي يَوْمِ الشَّرُورِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فَوْرًا لِمَعْيَانِهِ بِالتَّأْخِيرِ وَمِنْهُ

أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِنَاءً عَلَى حَمْلِهِ كَلَامَ الْمُنْهَاجِ عَلَى الْمَقَامِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَيْهِ فَكَوْنُهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْدُوبٍ بَلْ لِأَنَّهُ خِلَافٌ غَرَضِهِ مِنْ إِرَادَةِ بَيَانِ سُنَّةٍ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ سَمِ . هـ فَوَدُ: (وَالْحَقُّ الْخَوَارِزْمِيُّ الْخُ) وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا يُخْرِجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ فَتُحَقِّقُ الْوُدُودُ . هـ فَوَدُ: (وَوَجَّهَ الْخُ) قَدْ يَفْتَنُضِي أَفْضَلِيَّةَ الْإِخْرَاجِ لَيْلًا سَمِ أَيْ مِنَ الْإِخْرَاجِ نَهَارًا .

هـ فَوَدُ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . هـ فَوَدُ: (وَإِنَاطَةُ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ جَزَمَ بِذَلِكَ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِلا عَزْوٍ . هـ فَوَدُ: (وَإِنَاطَةُ ذَلِكَ الْخُ) أَيْ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ كُزْدِي أَيْ قَوْلُهُمْ يُسَنَّ الْإِخْرَاجَ قَبْلَ الصَّلَاةِ . هـ فَوَدُ: (نَعَمْ يُسَنَّ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَسَيَأْتِي فِي زَكَاةِ الْمَالِ التَّأْخِيرُ لانتظار نحو قريب وجارٍ أَفْضَلَ قِيَاتِي مِثْلُهُ هُنَا مَا لَمْ يُؤْخَرْهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ اهـ ع ش . وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ هُنَا لِفَرْصٍ مِنْ هَذِهِ ثُمَّ تَلَفَ الْمَالُ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ لِمَا يَأْتِي ثُمَّ إِنَّ التَّأْخِيرَ مُشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ اهـ .

هـ فَوَدُ: (بِلا عُذْرٍ) وَلَيْسَ مِنَ الْعُذْرِ انتظارُ الْأَخْوَجِ ع ش قَالَ سَمِ هَلْ مِنَ الْعُذْرِ عَدَمُ تَبَيُّنِ الْمَالِكِ إِذَا بَيَعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لُهُمَا أَوْ تَأَخَّرَ قَبُولُ الْمُوصَى لَهُ بِهِ اهـ . هـ فَوَدُ: (كَفَيْتِ مَالٍ الْخُ) أَيْ لَا كَانْتِظَارَ نَحْوِ قَرِيبٍ كَجَارٍ وَصَالِحٍ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْهُ لِذَلِكَ بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَدَّ ضَرَرُ الْحَاضِرِينَ شَيْئُهَا . هـ فَوَدُ: (أَوْ مُسْتَحَقُّ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ فِي مَحَلٍّ يُخْرَمُ نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ حَلْبِي اهـ بِجَيْرِمِي . هـ فَوَدُ: (تَأْخِيرُهَا هُنَا) أَيْ تَأْخِيرُ الْفِطْرَةِ عَنِ الصَّلَاةِ كُزْدِي . هـ فَوَدُ: (وَيَجِبُ الْقَضَاءُ الْخُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ الْمُؤَخَّرَةَ عَنِ التَّمَكُّنِ تَكُونُ آدَاءَ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفِطْرَةَ مُؤَقَّتَةٌ بَرَمِنْ مَحْدُودٍ كَالصَّلَاةِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ . هـ فَوَدُ: (فَوْرًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا إِذَا أَخَّرَهَا بِلا عُذْرٍ اهـ

عَلَيْهِ فَكَوْنُهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْدُوبٍ بَلْ لِأَنَّهُ خِلَافٌ غَرَضِهِ مِنْ إِرَادَةِ بَيَانِ سُنَّةٍ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي التَّائِيْدِيِّ: (نَتَبِيَّةٌ): اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعِبَادَاتِ مَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ فِعْلِهِ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ وَجُوبِهِ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ دُونَ ذَلِكَ اهـ . هـ فَوَدُ: (وَوَجَّهَ الْخُ) قَدْ يَفْتَنُضِي أَفْضَلِيَّةَ الْإِخْرَاجِ لَيْلًا . هـ فَوَدُ: (نَعَمْ يُسَنَّ) تَأْخِيرُهَا هُنَا لانتظار قريب أو جارٍ ما لم يخرج الوقت اهـ عِبَارَةُ التَّائِيْدِيِّ لَوْ أَخَّرَ الْآدَاءَ إِلَى قَرِيبٍ الْغُرُوبِ بَحَيْثُ يَنْصَبِّقُ الْوَقْتُ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَأْتِمُّ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْإِغْنَاءُ عَنِ الطَّلَبِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا أَنْ يُؤْخَرْهَا لانتظار قريب أو جارٍ فَيُقَاسُ الزَّكَاةُ أَنَّهُ لَا يَأْتِمُّ مَا لَمْ يُخْرَجِ الْوَقْتُ اهـ . هـ فَوَدُ: (بِلا عُذْرٍ) كَفَيْتِ مَالٍ الْخُ) هَلْ مِنَ الْعُذْرِ عَدَمُ تَبَيُّنِ الْمَالِكِ إِذَا بَيَعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لُهُمَا أَوْ تَأَخَّرَ قَبُولُ الْمُوصَى لَهُ بِهِ . هـ فَوَدُ: (وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فَوْرًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا إِذَا أَخَّرَهَا بِلا عُذْرٍ اهـ .

يُؤَخِّدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْصِرْ بِهِ لَيَحْوِي نِسَابًا لَا يَلْزَمُهُ الْفُورُ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَنْظَائِرِهِ (تَبِيَّةٌ) ظَاهِرٌ قَوْلُهُمْ هُنَا كَفِيَّةٌ مَالٍ أَنَّ غِيَّتَهُ مُطْلَقًا لَا تَمْنَعُ وَجُوبَهَا وَفِيهِ نَظَرٌ كِفَاتِيَّةٌ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَمْنَعُهُ مُطْلَقًا أَخَذًا مِمَّا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا وَقْتُ الْوُجُوبِ لَا تَثْبُتُ فِي الذُّمَّةِ إِذَا ادَّعَاءُ أَنَّ الْغِيَّةَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَجْزِ هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ يَجْتَمِعُ بِهِ أَطْرَافُ كَلَامِهِمْ وَهُوَ أَنَّ الْغِيَّةَ إِنْ كَانَتْ لِدُونِ مَرَحِلَتَيْنِ لَزِمَتْهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْحَاضِرِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ الْاقْتِرَاضُ بَلْ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى حُضُورِ الْمَالِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ كَفِيَّةٌ مَالٍ أَوْ لِمَرَحِلَتَيْنِ فَإِنْ قُلْنَا بِمَا رَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ يُمْنَعُ أَخَذَ الزَّكَاةَ؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ كَانَ كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ فَيَأْخُذُهَا لَمْ تَلْزَمْهُ الْفِطْرَةُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَجُوبِهَا فَقِيمَرٌ مُعَدِّمٌ وَلَا نَظَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْاقْتِرَاضِ لِمَشَقَّتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. (وَلَا فِطْرَةَ) ابْتِدَاءً وَلَا تَحْمُلًا (عَلَى كَافِرٍ) أَصْلِيٍّ إِجْمَاعًا وَلِلخَبَرِ وَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا نَعَمٌ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ كَغَيْرِهَا (إِلَّا فِي عَبْدِهِ) أَيِ قَتْلِهِ

سم. فُود: (وَهُوَ ظَاهِرٌ الْفُخْ) نَعَمْ إِنْ انْتَحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَطَالَبُوهُ وَجَبَ الْفُورُ كَمَا لَوْ طَوَّلَبَ الْمُوَسِّرُ بِالذِّنِّ الْحَالُ م ر ه سم. فُود: (تَبِيَّةٌ الْفُخْ) وَفِي ع ش عَقَّبَ حِكَايَةَ هَذَا التَّبْيِيهِ بِتَمَامِهِ مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّةٌ ائْتِصَارِ الشَّارِحِ م ر عَلَى كَوْنِ الْغِيَّةِ عُدًّا فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَهُ م ر الْوُجُوبُ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا اغْتَفِرَ لَهُ جَوَازُ التَّأْخِيرِ لِعُدِّهِ بِالْغِيَّةِ ا ه. وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّةٌ ائْتِصَارِ الشَّارِحِ الْفُخْ أَيِ وَالْمَنْهَجُ وَالْمُغْنَى.

فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ كَانِ لِمَرَحِلَتَيْنِ أَوْ دُونِهَا ع ش. فُود: (إِذَا ذَا الْفُخْ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ كِفَاتِيَّةٌ بَعْضُهُمْ الْفُخْ وَتَوَجُّبُهُ لِلنَّظَرِ فِي ذَلِكَ الْإِفْتَاءِ. فُود: (أَوْ لِمَرَحِلَتَيْنِ الْفُخْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِدُونِ مَرَحِلَتَيْنِ.

فُود: (كَانَ كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ) أَيِ تَلْزَمُهُ الْفِطْرَةُ مَعَ جَوَازِ التَّأْخِيرِ إِلَى حُضُورِ الْمَالِ. فُود: (ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْلَدَانِ فِي أَبٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا أَجْزَأُ إِلَى وَجْزَمَ وَقَوْلُهُ وَيُعَلَّلُ إِلَى أَمَّا الْمُرْتَدُّ وَقَوْلُهُ وَوَجْهٌ إِلَى أَمَّا الْمُكَاتَّبُ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى وَجْزَمَ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُهُ إِلَى أَمَّا الْمُرْتَدُّ.

فُود: (سُيْ): (هَلَى كَافِرٍ) فَلَوْ خَالَفَ وَأَخْرَجَهَا حِينَئِذٍ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْفُرُوعِ وَكَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ صِحَّةِ إِخْرَاجِهِ بَأَنِّ يَأْتِي بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ وَيُقَالُ بِالذَّرْسِ عَنْ ابْنِ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ خِلَافَهُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهَا عَمَّا مَضَى لَهُ فِي الْكُفْرِ فَقِيَاسٌ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ م ر مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ قَضَائِهِ لِمَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْكُفْرِ عَدَمُ صِحَّةِ آدَائِهِ هُنَا وَقَدْ يُقَالُ يَصِيحُ وَيَقَعُ تَطَوُّعًا وَيُقَرَّرُ بَأَنِّ الْكَافِرِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فِي الْجُمْلَةِ إِذَا يُعْتَدُّ بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ مِنْهُ فَإِذَا أَدَّى الزَّكَاةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لَمَّا خُصَّصَ وَقُوعِهَا قَرْضًا وَقَفَّتْ تَطَوُّعًا ع ش أَيِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. فُود: (أَصْلِيٍّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً. فُود: (وَلِلخَبَرِ) أَيِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ فِي الْأَطْهَرِ.

فُود: (نَعَمْ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا الْفُخْ) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَهَذِهِ مِنْهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ فِي

فُود: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) نَعَمْ إِنْ انْتَحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ وَطَالَبُوهُ وَجَبَ الْفُورُ كَمَا لَوْ طَوَّلَبَ الْمُوَسِّرُ بِالذِّنِّ الْحَالُ م ر. فُود: (نَعَمْ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ كَغَيْرِهَا) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَهَذَا

وَمُسْتَوْلَذِيهِ (وَقَرِيبِهِ) وَخَادِمِ زَوْجِيهِ (الْمُسْلِمِ) كُلُّ مِثْنٍ ذِكْرٌ وَزَوْجَتُهُ الْمُسْلِمَةُ دُونَهُ وَقَتَّ
الْغُرُوبِ (فِي الْأَصَحِّ) فَتَلَزَمَتْهُ كَالنَّفَقَةِ وَلَآنَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْفِطْرَةَ تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدِّي عَنْهُ ثُمَّ
يَتَحَمَّلُهَا الْمُؤَدِّي وَعَلَى التَّحَمُّلِ فَهُوَ كَالْحَوَالَةِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ أَعْسَرَ زَوْجٌ فَالْإِخْرَاجُ كَمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا
أَجْزَاءُ إِخْرَاجِ الْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ الْمُتَحَمِّلِ نَظَرًا لِكُونِهَا طَهْرَةً لَهُ فَلَا تَأْيِيدُ فِي هَذَا لِلضَّامَانِ
خِلَافًا لِأَمْرِ زَعَمَهُ وَإِنَّمَا الْجَوَابُ بِكَوْنِهِ نَوَى فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ نَيْتِهِ هُوَ مَحَلُّ النِّزَاجِ

الْحَدِيثُ السَّابِقُ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» لِيَجُوزَ أَنَّهُ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ الَّذِي يَمْتَلِكُ سَمًّا . فَوُدَّ: (مُسْتَوْلَذِيهِ) الْأَوَّلَى
وَلَوْ مُسْتَوْلَذَةً . فَوُدَّ: (الْمُسْلِمَةِ) أَيِ إِذَا اسْلَمْتُ ثُمَّ غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَهُوَ مُتَخَلِّفٌ فِي الْعِدَّةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً
عِبَارَةً سَمًّا .

(فَرَعَ) اسْلَمْتُ الزَّوْجَةَ وَتَخَلَّفَ الزَّوْجُ وَجَبَتْ الْفِطْرَةُ إِنْ اسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ م ر هـ . وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا
عَلَى الْغَزِيِّ مِثْلُهُ بَلَا غَزَوْ زَادَ الشُّوْبَرِيُّ وَالْأَقْبِيئِيُّ فُرْقَتَهَا مِنْ حِينَ إِسْلَامِهَا فَلَا زَوْجِيَّةَ وَلَا وَجُوبَ
وَيُظْهَرُ أَنَّ الْفِطْرَةَ حَيِّثُ عَلَيْهَا هـ . فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْأَصَحَّ الْإِنْفِ) وَالثَّانِي أَنَّهُ تَجِبُ عَلَى الْمُخْرَجِ ابْتِدَاءً نَهَايَةً
وَمُغْنِي . فَوُدَّ: (وَعَلَى التَّحَمُّلِ فَهُوَ كَالْحَوَالَةِ) أَيِ قُوجُوبُهَا عَلَى الْمُؤَدِّي بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ
لَا بِطَرِيقِ الضَّامَانِ وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَاخِرُونَ مُخْتَجِعِينَ بَاتَهُ لَوْ آذَاهَا الْمُخْتَمِلُ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ الْمُتَحَمِّلِ
أَجْزَاءً وَسَقَطَ عَنِ الْمُخْتَمِلِ نَهَايَةً . فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ لَا الضَّامَانِ .

فَوُدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهَا الْإِنْفِ) يَنْبَغِي لَوْ كَانَ كَالضَّامَانِ لَلَزِمَهَا الْإِخْرَاجُ . فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) يُرِيدُ بِهِ قَوْلَ
الْمُصَنِّفِ قُلْتُ الْإِنْفِ كُرْدِي . فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا أَجْزَاءُ الْإِنْفِ) رَدٌّ لِدَلِيلِ الْقَوْلِ بَاتَهُ بِطَرِيقِ الضَّامَانِ . فَوُدَّ: (نَظَرًا
لِكُونِهَا طَهْرَةً لَهُ الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْإِعْتِذَارِ وَقُوَّةُ التَّأْيِيدِ الْمَذْكُورِ لِلْمُصَنِّفِ سَمًّا .

فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا الْجَوَابُ) أَيِ عَنْ اسْتِدْلَالِ الْقَائِلِينَ بِكَوْنِهِ بِطَرِيقِ الضَّامَانِ بِالْأَجْزَاءِ الْمَذْكُورِ .
فَوُدَّ: (بِكَوْنِهِ نَوَى) أَيِ بَاتَهُ اغْتَنِيَزَ عَدَمُ الْإِذْنِ لِكُونِ الْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ قَدْ نَوَى نَهَايَةً . فَوُدَّ: (لِأَنَّ إِجْرَاءَ
نَيْتِهِ) أَيِ الْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ .

مِنْهَا وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ ظَلُمْتَ آلِيكَ﴾ [النَّحْلُ: ١٤٤] أَيِ تُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ وَلَا يُنَافِيهِ
قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» لِيَجُوزَ أَنَّهُ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ الَّذِي يَمْتَلِكُ وَيُخْتَمِلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ
عَلَى الْكَافِرِ مُطْلَقًا فَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ . فَوُدَّ: (وَلِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْفِطْرَةَ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ
الرُّوْضِ وَيَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنِّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ الْمُؤَدِّي عَنْهُ مُكَلَّفًا وَالْأَقْبِيئِيُّ عَلَى الْمُؤَدِّي قَطْعًا هـ . وَقَدْ يُمْنَعُ
بِأَنِّ خِطَابِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ مُسْتَقِرًّا أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَقَبِّلًا عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ
ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْخِطَابِ الْمُسْتَقِرِّ مَانِعٌ مِنَ الْخِطَابِ مُطْلَقًا . فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ أَعْسَرَ زَوْجٌ الْخِزَّةَ)
لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ إِعْسَارَهُ وَقَتَّ الْوُجُوبِ وَالْمُعِيرُ حَيِّثُ لَا يُخَاطَبُ بِهَا فَمَا مَعْنَى تَعَلُّقِهَا بِهِ تَعَلَّقَ
حَوَالَةٍ . فَوُدَّ: (نَظَرًا لِكُونِهَا طَهْرَةً) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْإِعْتِذَارِ وَقُوَّةُ التَّأْيِيدِ الْمَذْكُورِ لِلْمُصَنِّفِ .
فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا الْجَوَابُ الْإِنْفِ) أَيِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ .

وَجَزَمَ فِي البسيط بَأَنَّهَا تَصِيحُّ مِنَ الكَافِرِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَنَقْلَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الإِمَامِ لِقَدَمِ صِحَّةٍ نَبِيَّةٍ وَعَدَمُ صَائِرٍ إِلَى أَنَّ الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ يَتَوَيَّ لَكُنْ فِي المَجْمُوعِ عَنْهُ يَكْفِي إِخْرَاجَهُ وَنَبِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ المُكَلَّفُ بِالإِخْرَاجِ أَهْ وَظَاهِرُهُ وَجُوبُهَا وَيُعْلَلُ بِأَنَّهُ غُلِبَ فِيهَا المَالِيَّةُ وَالمُوَاسَاةُ فَكَانَتْ كَالْكُفَّارَةِ أَمَّا الْمُزْتَدُّ وَمُؤَوَّفَةٌ إِنْ عَادَ إِلَى الإِسْلَامِ وَجَبَتْ وَلا فَلَ. (وَلَا) فِطْرَةٌ عَلَى (رَقِيقٍ) لَا عَنْ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ المُكَاتِبِ لَا يَمْلِكُ وَهُوَ يَمْلِكُهُ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَمِلُ المُوَاسَاةَ وَلَا سِتْقَالَهِ نَزَلَ مَعَ السَّيِّدِ مَنْزِلَةً أَجْنَبِيٍّ فَلَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ (وَفِي المُكَاتِبِ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ (وَجْهٌ) أَنَّهَا تَلْزَمُهُ فِي كَسْبِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمُؤَوَّفَةٌ وَوَجْهٌ أَنَّهَا تَلْزَمُ سَيِّدَهُ؛ لِأَنَّ الكُلَّ يَمْلِكُهُ

■ قَوْلُهُ: (تَصِيحُّ مِنَ الكَافِرِ) أَيُّ عَنْ مُسْلِمٍ يَلْزَمُهُ مُؤَوَّفَتُهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَنَقْلَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الإِمَامِ) (إِنِّ) عِبَارَةُ الْمُتَنَبِّئِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيُّ أَنَّهُ كَالْحَوَالَةِ قَالَ الإِمَامُ لَا صَائِرَ إِلَى أَنَّ الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ يَتَوَيَّ وَالكَافِرُ لَا تَصِيحُّ مِنْهُ النَّبِيَّةُ أَهْ. زَادَ النَّهْيُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَنَبِّئَ عَنْهُ نِيَّةُ الْعِبَادَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِ المَجْمُوعِ أَنَّهُ يَكْفِي إِخْرَاجَهُ وَنَبِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ المُكَلَّفُ بِالإِخْرَاجِ أَتَتْهُ وَظَاهِرُهُ وَجُوبُهَا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَظَاهِرُهُ وَجُوبُهَا مُغْتَمَدٌ أَيُّ وَجُوبُ النَّبِيَّةِ عَلَى الكَافِرِ وَهِيَ لِلتَّمْيِيزِ لَا التَّقَرُّبِ أَهْ وَفِي البَصْرِيِّ مِثْلُهُ. ■ قَوْلُهُ: (هَنَّهُ) أَيُّ الإِمَامِ. ■ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ وَجُوبُهَا) أَيُّ وَجُوبُ النَّبِيَّةِ لِلتَّمْيِيزِ لَا لِلْعِبَادَةِ كُزْدِيٍّ وَشَيْخُنَا عِبَارَةُ سَمِ وَالبَصْرِيِّ عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَيُجْزَى دَفْعُهَا بِلا نِيَّةٍ تَقَرُّبٍ وَتَجِبُ نِيَّةُ التَّمْيِيزِ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (غُلِبَ فِيهَا) أَيُّ الْفِطْرَةِ (المَالِيَّةُ) أَيُّ عَلَى الْعِبَادَةِ (وَالْمُوَاسَاةُ) أَيُّ الإِغْطَاءِ كُزْدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُزْتَدُّ وَمُؤَوَّفَتُهُ) (إِنِّ) وَكَذَا الْعَبْدُ الْمُزْتَدُّ نِهَابَةً زَادَ الْمُتَنَبِّئُ وَلَوْ غَرِبَتِ الشَّمْسُ وَمَنْ تَلْزَمُ الكَافِرُ نَفَقَتُهُ مُزْتَدُّ لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَى الإِسْلَامِ أَهْ قَالَ ع ش بَقِيَ مَا لَوْ أَزْتَدَّ الْأَصْلُ أَوْ الْفَرْعُ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا قَبِلَ فِي الْعَبْدِ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (فَهِيَ) مُؤَوَّفَةٌ (إِنِّ) أَيُّ فِطْرَةُ الْمُزْتَدِّ وَمُؤَوَّفَةٌ وَلَوْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَأَسْلَمَ مَنْ هُنَّ أَيْضًا قَبْلَهُ فَالْأَوَجُّ وَجُوبُ فِطْرَةِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ نِهَابَةً قَالَ ع ش وَيَتَبَنَّى أَنْ تَوَقَّفَ فِطْرَتُهُنَّ عَلَى الإِخْتِيَارِ وَيَكُونُ مُسْتَتَيًّا مِنْ وَجُوبِ التَّعَجُّلِ وَتَحْتَمِلُ وَجُوبَ إِخْرَاجِ زَكَاةٍ أَرْبَعٍ قَوْرًا لِتَحَقُّقِ الزَّوْجِيَّةِ فِيهِنَّ مُنْهَمَةٌ ثُمَّ إِذَا اخْتَارَ أَرْبَعًا تَعَيَّنَ لِمَنْ أَخْرَجَ عَنْهُنَّ الْفِطْرَةَ وَهَذَا الثَّانِي أَقْرَبُ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا) فِطْرَةٌ عَلَى رَقِيقٍ أَيُّ اسْتِقْرَارٍ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ السَّابِقَ وَعَلَى بَابِهَا إِنِّ وَلَا مَا يَأْتِي سَمِ أَيُّ فِي شَرْحِ وَلَا الْعَبْدُ فِطْرَةُ زَوْجِيَّةٍ. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) (إِنِّ) أَيُّ المُكَاتِبِ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَمْ تَلْزَمْهُ) أَيُّ السَّيِّدِ (فِطْرَتُهُ) أَيُّ المُكَاتِبِ. ■ قَوْلُهُ: (وَفِي المُكَاتِبِ وَجْهٌ) لَوْ فَسَخَ المُكَاتِبُ الْكِتَابَةَ بَعْدَ الْوُجُوبِ لَمْ تَجِبْ عَلَى سَيِّدِهِ فِيمَا

■ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ وَجُوبُهَا) (إِنِّ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَيُجْزَى دَفْعُهَا بِلا نِيَّةٍ تَقَرُّبٍ وَتَجِبُ نِيَّةُ التَّمْيِيزِ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (فَهِيَ) مُؤَوَّفَةٌ إِنْ عَادَ إِلَى الإِسْلَامِ وَجَبَتْ وَلا فَلَ) قَالَ م ر وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعَبْدِ الْمُزْتَدِّ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ الْجُمْهُورِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَنْ مُسْلِمٍ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ الْمَاوَزْدِيُّ مِنَ الْوُجُوبِ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ إِلَى الإِسْلَامِ. ■ قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَلَا) فِطْرَةٌ عَلَى رَقِيقٍ أَيُّ اسْتِقْرَارًا فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ السَّابِقَ وَعَلَى بَابِهَا إِنِّ وَلَا مَا يَأْتِي. ■ قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَفِي المُكَاتِبِ وَجْهٌ) لَوْ فَسَخَ المُكَاتِبُ الْكِتَابَةَ بَعْدَ إِدْرَاكِ سَبَبِ الْوُجُوبِ فَهَلْ يَتَبَيَّنُ

أما المكاتبُ كتابَةٌ فابسدةٌ قتلزَمَ سيِّدهُ جزْماً (ومن بعضه حُرٌّ يلزَمُه) من الفِطْرَةِ عن نفسه (قسطه) يقدر ما فيه من الحُرِّيَّةِ وباقيها عنه على مالِك الباقي كالنَّفَقَةِ هذا إن لم تكن مُهايَأةً وإلا لَزِمَتْ مَنْ وَقَعَ زَمَنُ الوُجُوبِ في نَوْبَتِه بِنَاءٍ على الأصحِّ عند الشَّيْخَيْنِ وإن اعترضَا أَنَّ المُوَنَ النَادِرَةَ تدخلُ في المُهايَأةِ وكذا شريكانِ في قِرْنٍ وَلَدانِ في أبٍ تهايَا فيه وإلا فعلى كُلِّ قدرٍ حصَّتهِ والكلامُ في نفسِ المُبْعُضِ كما تَقَرَّرَ أَمَّا مملوكُه وقريبُه

يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الفسخَ إِنَّمَا يُرْفَعُ المَقْدَرُ مِنْ حِينِهِ سَمِ زَادَ شَ وَانْظُرْ وَلَدَ الزَّنا وَلَدَ المُلاعِنَةِ هَلْ فِطْرَتُهُ على أُمِّهِ أَوْ لا فِيهِ نَظَرٌ والأقْرَبُ الأوَّلُ فَلَوْ اسْتُلْحِقَ المَنْفِيُّ بِلِغَانِ الزَّوْجِ لِحَقُّهُ وَلا تَرْجِعْ أُمُّهُ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعْتَهُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ عُبَابٌ وَفِي بَعْضِ الهَوَامِشِ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا اتَّفَقَتْ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْحَاكِمِ وَإِلَّا فَتَرْجِعْ وَهُوَ قَرِيبٌ اهـ. وَقَوْلُهُ وَفِي بَعْضِ الهَوَامِشِ إِلَخْ أَقُولُ: فِي شَرْحِ العُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَّ: (هَئِهِ) أَيُّ عَنِ المُبْعُضِ. هـ فَوَدَّ: (هَذَا إِلَخْ) أَيُّ التَّقْسِيطِ. هـ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَكُنْ مُهايَأةً) أَيُّ أَوْ كَانَتْ وَوَقَعَ جُزْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا وَجُزْءٌ مِنْ شَوَّالٍ فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ بَاعْثَيْنِ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مِثْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ لَزِمَتْ إِلَخْ) لَوْ وَقَعَتْ التَّوْبَتَانِ فِي وَقْتِ الوُجُوبِ بَأَنَّ كَانَ آخِرُ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ آخِرُ نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا وَأَوَّلُ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ نَوْبَةُ الْآخَرِ فَيَنْبَغِي تَقْسِيطُ الواجِبِ عَلَيْهِمَا سَمِ على البَهْجَةِ شَ زَادَ سَمِ على حَجٍّ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيبِ مَا يُؤَيِّدُهُ أَوْ يُعَيِّنُهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَنَّ المُوَنَ النَادِرَةَ) أَيُّ الَّتِي مِنْهَا الفِطْرَةُ سَمِ.

هـ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ فَعَلَى كُلِّ قَدَرٍ حِصَّتُهُ) نَقَلَ سَمِ على البَهْجَةِ عَنِ الشَّارِحِ اعْتِمَادَهُ بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ المُبْعُضُ أَوْ مَاتَا مَعًا وَشَكَّكْنَا فِي المُهايَأةِ وَعَدَمِهَا فَهَلْ تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِطْرَةُ كَامِلَةٌ أَوْ القِسْطُ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ والأقْرَبُ الثَّانِي وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ عَلِمَ قَدْرَ الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ فَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ فَالأقْرَبُ المُناصَفَةُ شَ.

هـ فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيُّ بِقَوْلِهِ عَنْ نَفْسِهِ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا مَمْلُوكُهُ) إِلَى المَنْ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا مَمْلُوكُهُ وَقَرِيبُهُ إِلَخْ) قَالَ فِي شَرْحِ العُبَابِ أَمَّا زَوْجَتُهُ فَيَلْزَمُهُ مِنْ فِطْرَتِهَا مِثْلُ القَدْرِ الَّذِي يَلْزَمُهُ لِنَفْسِهِ اهـ أَيُّ لِمَا

وُجِبَها عَلَى السَّيِّدِ أَوْ لا؛ لِأَنَّ الفسخَ إِنَّمَا يُرْفَعُ مِنَ الْآنِ فَقَدْ كَانَ مُسْتَعِيلًا زَمَنُ الوُجُوبِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَلْيُراجِعْ. هـ فَوَدَّ: (سَيِّدُهُ جُزْماً) أَيُّ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَتُهُ. هـ فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُهايَأةً إِلَخْ) وَإِذَا وَقَعَ زَمَنُ الوُجُوبِ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ وَلَزِمَتْهُ الفِطْرَةُ لَزِمَتْ المُبْعُضُ فِطْرَةُ نَحْوِ قَرِيبِهِ وَلا يُنَافِيهِ أَنَّهُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ لَهُ حُكْمُ الرِّقِّ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لغيرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ صَرَّحَ بِهِ أَيْضًا. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ لَزِمَتْ مَنْ وَقَعَ زَمَنُ الوُجُوبِ فِي نَوْبَتِهِ) بَقِيَ مَا لَوْ وَقَعَ أَحَدُ جُزْأَيْهِ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا وَالجُزْءُ الْآخَرُ فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ كَانَ ثَمَّتْ نَوْبَةُ أَحَدِهِمَا بِآخِرِ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَكَانَ أَوَّلُ نَوْبَةِ الْآخَرِ لَيْلَةَ الْعِيدِ فَهَلْ تَجِبُ عَلَيْهِمَا أَوْ لا تَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ والأقْرَبُ الأوَّلُ كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُهايَأةً؛ لِأَنَّ عَدَمَ اخْتِصاصِ أَحَدِهِمَا بِمَجْمُوعِ الجُزْأَيْنِ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاكِهِمَا فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيبِ مَا يُؤَيِّدُهُ أَوْ يُعَيِّنُهُ فَإِنَّهُ قَالَ مَا نَصَّهُ فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا وَطَلَعَ الفَجْرُ فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ وَقُلْنَا يَجِبُ بِالْوَقْتَيْنِ لَزِمَتْهُمَا اهـ وَلا يَضُرُّ فِي التَّأْيِيدِ وَالتَّضْرِيحِ تَقْرِيبُهُ عَلَى مَزْجِوْحٍ كَمَا لا يَخْفَى. هـ فَوَدَّ: (أَنَّ المُوَنَ النَادِرَةَ) الَّتِي مِنْهَا الفِطْرَةُ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا مَمْلُوكُهُ وَقَرِيبُهُ إِلَخْ) قَالَ فِي شَرْحِ العُبَابِ أَمَّا زَوْجَتُهُ فَيَلْزَمُهُ مِنْ

فيلزمه كل زكاته مطلقاً كما هو ظاهر. (ولا) فطرة على (معسي) وقت الوجوب إجماعاً وإن أيسر بعد، وقول البغوي لو أعسر الأب وقت الوجوب ثم أيسر قبل إخراج الابن لزم الأب

سَيَاتِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا لَزِمَ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ نَفْسَهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَسَيِّدَهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً سَمَ وَعِبَارَةٌ عَ شَ وَهَلْ تَجِبُ عَلَى الْمُبْعُضِ فِطْرَةٌ كَامِلَةٌ عَنْ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَرَقِيقِهِ أَوْ بِقِسْطِهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ الْقِسْطُ ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْمُعْتَمَدُ وَجُوبُ فِطْرَةِ كَامِلَةٌ عَنْ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَرَقِيقِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ اهـ زِيَادِي. هـ قَوْلُهُ: (فِيلْزَمُهُ كُلُّ زَكَاتِيهِ) أَيُّ يَلْزَمُ الْمُبْعُضُ كُلُّ زَكَاتِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَالْقَرِيبِ مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءٌ كَانَتْ مَهَابَةً أَوْ لَمْ تَكُنْ كُزْدِي. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أَيُّ وَإِنْ قَالَ الْخَطِيبُ بِالْقِسْطِ فِي مَمُونِهِ أَيْضًا بَاعَشِينَ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى مُغْسِرِ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَمُدَّ مِنْهُ مَنْ اسْتَحَقَّ مَعْلُومٌ وَظِيْفَةٌ لَكِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ أَخْذُهُ وَقَدْ الْوُجُوبُ لِمُطَاوَلَةِ النَّاطِرِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ غَيْرُ قَادِرٍ وَإِنْ كَانَ مَالِكًا يَقْدِرُ الْمَعْلُومُ مِنْ رِيْعِ الْوَقْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ حِينَ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَمَنْ لَهُ ذَيْنَ حَالٍ عَلَى مُغْسِرٍ تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ وَقَدْ الْوُجُوبُ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ وَمَنْ غَصِبَ أَوْ سَرَقَ مَالَهُ أَوْ ضَلَّ عَنْهُ وَيُعَارِقُ زَكَاتُ الْمَالِ حَيْثُ وَجِبَتْ فِي الدِّينِ وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ أَخْذُهُ فِي الْحَالِ وَفِي الْمَالِ الْمَقْصُوبِ وَالْمَسْرُوقِ وَنَحْوِهِمَا وَلَكِنْ لَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ فِي الْحَالِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالذَّمِّ ر سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّ التَّغْلِيلَ بِتَعَلُّقِ الْفِطْرَةِ بِالذَّمِّ لَا دَخَلَ لَهُ فِي عَدَمِ وَجُوبِهَا حَيْثُ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي وَجُوبِ زَكَاتِ الْفِطْرِ وَجُودُ مِقْدَارِ الزَّكَاتِ فَاضِلًا عَمَّا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ وَهَذَا وَاجِدٌ بِالْقُوَّةِ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجٍّ مِنْ الْوُجُوبِ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ عَ شَ أَقُولُ: وَقَدْ يُصْرِّحُ بِالْوُجُوبِ قَوْلُ الْإِيْعَابِ وَالْمُغْنِي مَا نَصَّهُ تَبَعَةً أَفْتَى الْفَارِقِيُّ بِأَنَّ الْمُقِيمِينَ بِالْأَرِيطَةِ الَّتِي عَلَيْهَا أَوْقَفَ عَلَيْهِمُ الْفِطْرَةَ وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى غَيْرِ مَعِينٍ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوا الْعِلَّةَ قَطْعًا فَهُمْ أَغْنَاءُ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الصَّوْقِيَّةِ مُطْلَقًا فَإِنَّ الْفِطْرَةَ لَا تَلْزَمُ فِي الْمَعْلُومِ الْحَاصِلِ لِلرِّبَاطِ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ دَخَلَ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى عَزَمِ الْمَقَامِ فِيهِ لِتَعَيُّنِهِ بِالْمَحْضُورِ نَعَمْ لَوْ شَرَطَ لِكُلِّ وَاحِدٍ قُوَّتَهُ كُلَّ يَوْمٍ فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِمْ وَكَذَا مُتَّفَقُهُ الْمَدَارِسِ فَإِنَّ جَرَايَتَهُمْ مُقَدَّرَةٌ بِالشَّهْرِ فَإِذَا أَهْلُ شَوَّالٍ وَلِلْوَقْفِ عِلَّةٌ لَزِمَتْهُمُ الْفِطْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضُوهَا لِثَبُوتِ مِلْكِهِمْ عَلَى قَدْرِ الْمَشَاهِرَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْعِلَّةِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَدْ الْوُجُوبُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُشْتَرَطُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ إِلَى هُوَ هُنَا وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَاسْتِغْلَالًا.

هـ قَوْلُهُ: (وَقَدْ الْوُجُوبُ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَيْسَرَ مَعَ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ وَجِبَتْ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ نَظَرًا لِكُزْنِهِ مُوسِرًا وَقَدْ الْوُجُوبُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّ الْجُزْءَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ صَادَقَهُ مُغْسِرًا فَهَلْ يَصْلُحُ لِلْعَلِيَّةِ مَعَ

فِطْرَتِهَا مِثْلُ الْقَدْرِ الَّذِي يَلْزَمُهُ لِنَفْسِهِ اهـ أَيُّ لِمَا سَيَاتِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا لَزِمَ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ نَفْسَهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَسَيِّدَهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى مُغْسِرِ وَقَدْ الْوُجُوبُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَمُدَّ مِنْهُ مَنْ اسْتَحَقَّ مَعْلُومٌ وَظِيْفَةٌ لَكِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ أَخْذُهُ وَقَدْ الْوُجُوبُ لِمُطَاوَلَةِ النَّاطِرِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ غَيْرُ قَادِرٍ وَإِنْ كَانَ مَالِكًا يَقْدِرُ الْمَعْلُومُ مِنْ رِيْعِ الْوَقْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ حَتَّى أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَمِنْ لَهُ ذَيْنَ حَالٍ عَلَى مُوسِرٍ تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ وَقَدْ الْوُجُوبُ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَهُ وَمَنْ غَصِبَ أَوْ سَرَقَ مَالَهُ أَوْ ضَلَّ عَنْهُ وَيُعَارِقُ زَكَاتُ

مبني على ضعيف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليبا بل واستقلا سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (ليلة العيد ويومه شيء فمفسر) ومن فضل عنه شيء فموسر؛ لأن القوت لا بد منه ويسر لمن طرأ يساره أثناء ليلة العيد بل قبل غروب يومه فيما يظهر إخراجها وأفهم المتن

ذَلِكَ أَوْ لَا بَصْرِي أَقُولُ: والذي يُقِيدهُ كلامُ ع ش والكُرْدِي على بأفضل أن العبرة في الإغسار واليسار بالجزء الأخير فقط أي وقت غروب الشمس. □ فؤد: (مبني على ضعيف) أي والموافق للصحيح الاستقراء على الإين بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله أب مفسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الإين الفطرة لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الإين بطريق الحوالة وهو الأصح بل تستبرأ على الإين لانقطاع التعلّق بالحوالة اهـ. □ فؤد: (وهو) أي المفسر مبتدأ خبره قوله بخلاف إلخ سم.

□ فؤد (سني): (فمن لم يفضل) بضم الصاد وفتحها نهاية ومغني أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الآتي ويسر إلخ سم.

□ فؤد (سني): (عن قوته وقوت من في نفقته إلخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد من الكفك والتقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد وليته لا يقتضي وجوبها عليه فإنه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب التفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يلقى بحاله من ذلك لزوجته ع ش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما هيأ للعيد من كفك وسمك ونقل كلوز وجوز وزبيب ونحوه وغير ذلك اهـ.

□ فؤد (سني): (شيء) أي يخرج في فطرته نهاية ومغني.

□ فؤد (سني): (فمفسر) ولو تكلف المفسر بافتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الإخراج وتقع زكاة كما لو تكلف من لم يجب عليه الحج فإنه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فليراجع سم على المنهج وقياس الاعتداد به أو نذبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض أو نحوه وأخرج ع ش. □ فؤد: (لأن القوت إلخ) أي وإنما اعتبر الفضل عما ذكر لأن إلخ إيجاب. □ فؤد: (إخراجها) هل تقع حيث وجبة سم ونقل ع ش عن العباب أنها تقع واجبة لكن عبارة

المال حيث وجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الإخراج في الحال بتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لأنها تتعلّق بالذموم ر.

□ فؤد: (مبني على ضعيف) أي والموافق للصحيح الاستقراء على الإين بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح. □ فؤد: (وهو هنا بخلاف إلخ) وهو أي المفسر مبتدأ خبره بخلافه.

□ فؤد في (سني): (فمن لم يفضل) أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الآتي ويسر إلخ. □ فؤد: (إخراجها) هل تقع حيث واجبة.

أنه لا يجب الكسب لها أي إن لم تصر في ذمته لتعديبه. وإنما أوجبه لنفقة القريب؛ لأنه كالنفس (ويشترط) في الابتداء (كونه) أي الفاضل عما ذكر (فاضلاً عن) دين ولو مؤجلاً على تناقض فيه ويفارق ما يأتي في زكاة المال أن الدين لا يمنعه بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين مانعاً لها لقوتها بخلاف هذه إذ الفطرة طهرة للبدن والدين يقتضي حبسه بعد الموت ولا شك أن رعاية المخلص عن الحبس مقدّمة على رعاية المطر وعن دست ثوب لاتي به وبمؤنه وعن لاتي به وبهم من نحو (مسكين) بفتح الكاف وكسرها

العباب لا تُفيدة كما يظهر بالمرآجة. هـ فود: (أنه لا يجب الكسب إلخ) وهو كذلك كما صرح به الزايعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلاً عن رأس ماله وضيغته ولو تمسكن بدونهما ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة نهاية ومغني وعباب قال ع ش قوله م ر وهو كذلك ومثله بالأولى الولي إذا قدر على التحصيل بالدعاء أو نحوه فإنه لا يكلف ذلك؛ لأن الأمور الخارقة للعادة لا تُبنى عليها الأحكام وقوله م ر وضيغته والضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكلف الثول عنها إن أمكن ذلك بموضع على العادة في مثلها ع ش. هـ فود: (في الابتداء) سيذكر مختزلة. هـ فود: (عن دين إلخ) وفقاً لشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغني وع ش وشيخنا. هـ فود: (وفارق) أي الدين هنا حيث يمنع الوجوب إذا لم يكن المخرج فاضلاً عنه. هـ فود: (أن الدين إلخ) بيان لما يأتي. هـ فود: (بتعلقها إلخ) متعلق بقوله ويفارق. هـ فود: (وعن دست ثوب إلخ) إلى قوله وإن ألفه في النهاية والمغني إلا قوله لتعديبه إلى وخرج. هـ فود: (وعن دست ثوب إلخ) ومنه قميص وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج إليه من زيادة للبرد والتحمل مما يترك للمفلس شرح بأفضل وفي الكرد في عليه وزاد في الفلس في الإيعاب وذراعة يلبسها فوق القميص وثكة ومنديل وقلنسوة تحت العمامة وطيلسان وخف وكل ما اعتاده وأزرى به فقد يترك له أو يشتري له ويترك له ما يحتاج إليه للبرد وإن كان زمن صيف لا يحتاج فيه إليه لأنه بصدد الاحتياج إليه شتاء انتهى اهـ. هـ فود: (لا يبي به وبمؤنه) أي منصباً ومروءة قدراً وتوفاً زماناً ومكاناً كما هو واضح لإيعاب قال الكرد في على بأفضل بعد ذكر ذلك عنه ما نصه ويقفهم منه ومن غيره مما يبيته في الأصل أنه لا بد أن يكون المخرج زائداً عما جرث به عادة أمثاله من التحمل به يوم العيد وهو ظاهر اهـ وفي باعثن ما يوافقه. هـ فود: (وعن لاتي به إلخ) فيه مع ما قبله شبه تكرار ولو قال وعن لاتي به وبمؤنه من دست ثوب ونحو مسكين إلخ لسلم منه. هـ فود: (من نحو مسكين إلخ) أي ولو مستأجراً له مدة طويلة ثم الأجرة إن كان دفعها للمؤجر واستأجر بعينها فلا حق له فيها فهو مفسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب على المعتمد والمنفعة وإن كانت مستحقة له بقبته

هـ فود: (فاضلاً عن دين إلخ) على القول بأنه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل إذا قدمت على الدين مع أن الدين يقدم على المسكين والخادم؛ لأن المقدم على المقدم مقدم مع أنهم آخروها عنهما كما تقرر اللهم إلا أن يجاب بمنع أن المقدم على المقدم مقدم كلياً أو بأن الدين إنما قدم عليهما لسهولة تحصيلهما بالكره واعتياد ذلك بخلاف الفطرة مع قلبيها بالنسبة إليهما.

(وخادم محتاج إليه) أي كل منهما لسكنه أو لخدمته ولو لمنصبه أو ضخامته أو خدمة مؤنه لا لعمله في أرضه وماشيته (في الأصح) كما في الكفارة بجامع أن كلاً مطهرٌ أما لو ثبتت الفطرة في ذمته فباع فيها كل ما يباع في الدين من نحو مسكن وخادم لتعديه بتأخيرها غالباً وبه يفرق بين هذا وحالة الابتداء ويندفع استشكال الأذرعى لذلك وخروج بلائقي غيره فإذا أمكنه إبداله بلائقي وإخراج التفاوت لزومه وإن ألفه. (ومن لزومه فطرته) أي كل مسلم لما مر في الكافر لزومه فطرة نفسه ليساره (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بقرابة أو ملك أو زوجية لم يقرن بها

المدة لا يكلف ثقلها عن ملكه بموضع كالسكني لاحتياجه لها ع ش.

• قول (سني): (يحتاج إليه) نعم إن أمكنه الاستيفاء عن المسكن لاغتياؤه السكنى بالأجرة أو لئيسر مسكن مباح بنحو مدرسة فلا يتعد أن يأتي هنا نظير ما سيجيء في الحج إيعاب أي من أنه يلزمه صرف التقدي الذي معه للحج. • قوله: (كما في الكفارة إلخ) وقياس ما يأتي في التلبس وقسم الصدقات أنه يترك له هنا أيضاً نحو كُتِبَ الفقه بتفصيلها الآتي وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه إلى الخادم أو المسكن فكالمعدم إيعاب وباعشن. • قوله: (أما لو ثبتت الفطرة إلخ) مختز في الابتداء سم. • قوله: (لا يضمنه في أرضه إلخ) قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية أي يقال هي أن يحتاجه يسكنه أو سكن من تلزمه مؤنته لا يحبس ذوابه أو خزائن مئلاً لها فيه ع ش. • قوله: (غيره) أي التمس من القرب ونحو المسكن والخادم كزدي على بأفضل. • قوله: (وإن ألفه) أي غير اللائقي معتمد ع ش. • قوله: (لما مر في الكافر) أي من أنه لا تلزمه فطرة نفسه.

• قول (سني): (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) وتسقط عن الزوج والقريب المومنين بإخراج زوجته أو قريبه للفطرة عن نفسه بافترض أو غيره ولو بغير إذنهما عياب وشرحه وروض وشرحه وتقدم ويأتي في الشرح ما يفيد. • قوله: (بقرابة) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني. • قوله: (بقرابة) قال في الروض وشرحه ولا تجب على الأب فطرة ولدي له ملك قوت يوم العيد وليلته فقط أو قدر على كسبه ولو صغيراً يسقط نفقته عنه بذلك وتسقط أيضاً عن الولد لإعساره انتهى عبارة باعشن فلو قدر على قوت يوم العيد وليلته فقط لم تجب أي فطرته على اضله ولا قرعه بل ولا يصح إخراجها عنه إلا بإذنه وهذا كثير الوقوع فليست له اه. • قوله: (بقرابة أو ملك إلخ) ويثاب المخرج عنه أو لا فيه نظر والأقرب الثاني فليراجع ع ش. • قوله: (أو زوجية) وتجب فطرة زوجية وكذا بائن حامل ولو أمة كتفقتها بخلاف البائين

• قوله: (أما لو ثبتت الفطرة إلخ) مختز في الابتداء.

• قوله في (سني): (ومن لزومه فطرته إلخ) ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن؛ لأنهن محبوسات بسببه ولا تلزمه الفطرة فيما يظهر؛ لأن الفطرة إنما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسألة أن يسلمن قبل غروب الشمس ليلة العيد فإن أسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلبي شرح م ر ويتبني وجوب فطرة أربع؛ لأن فيهن أربع زوجات قال في الروض ولا تجب فطرة ولدي ملك قوت يوم العيد وليلته فقط أي أو قدر على كسبه كما في شرحه ولو صغيراً يسقط نفقته وتسقط

مَسْقُطٌ نَفَقَةٍ كَتَشَوْرُ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوُجِدَ مَا يُؤَدِّيهِ عَنْهُمْ لِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ (لَكِنْ لَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ الْعَبْدِ وَالْقَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ الْكَفَّارِ) وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمْ لِمَا مَرَّ وَيُظْهَرُ فِي قَوْلِ شَيْبٍ وَلَمْ يُعْلَمِ إِسْلَامُ سَابِيهِ أَنَّهُ لَا فِطْرَةَ عَنْهُ فِي حَالِ صِفَرِهِ وَكَذَا بَعْدَ بُلُوغِهِ إِنْ لَمْ يُسْلِمِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ خِلَافَ مَنْ فِي دَارِنَا وَشَكَّكُنَا فِي إِسْلَامِهِ عَمَلًا بِأَنَّ الْغَالِبَ فِيمَنْ بَدَارِنَا الْإِسْلَامَ. (وَالْعَبْدُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ) وَلَوْ حُرَّةٌ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهَا فِي نَحْوِ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِفِطْرَةِ نَفْسِهِ فَفِيهِ أَوْلَى وَمَرَّ وَجُوبُهَا عَلَى الْمُتَبَقِّضِ وَوَجْهُ دُخُولِهِ أَغْنَى الْعَبْدَ فِي الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوُجُوبَ يُلَاقِيهِ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهُ السَّيِّدُ عَنْهُ فَيُصَدِّقُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لَا مَتْرُونَةٍ (وَلَا الْإِبْنُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَبِيهِ) وَسُرِّيَّتُهُ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةٌ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمَا؛ لِأَنَّهَا لَا زِمَةٌ لِلْأَبِ مَعَ الْإِعْسَارِ فَتَحْتَمِلُهَا عَنْهُ وَلَآنَ فَقْدَهَا يُسَلِّطُهَا عَلَى الْفَسْخِ فَيَحْتَاجُ لِإِعْفَائِهِ ثَانِيًا بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا (وَفِي الْإِبْنِ وَجْهٌ) أَنَّهَا تَلْزِمُهُ كَالنَّفَقَةِ وَاتَّقَصَّرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ. وَمِمَّنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ دُونَ فِطْرَتِهِ أَيْضًا مُطْلَقًا عَبْدٌ يَتِيْتُ الْمَالِ

غير الحامل لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا فَيَلْزِمُهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا إِيْعَابٌ وَع ش. ة فؤد: (لِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ الْخ) أَي فِي الرِّقَبِ وَالْبَاقِي بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ بِجَامِعِ وَجُوبِ التَّقَيُّقِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ة فؤد: (لِمَا مَرَّ) أَي يَقُولُهُ ﷺ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ «بِالنَّاسِ» مُعْنَى وَنِهَآيَةً.

ة فؤد (سُي): (فِطْرَةُ الْعَبْدِ) أَي الرِّقَبِ نِهَآيَةً. ة فؤد: (وَلَوْ حُرَّةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَجْهٌ الْخ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. ة فؤد: (وَمَرَّ وَجُوبُهَا عَلَى الْمُتَبَقِّضِ) إِنْ أَرَادَ وَجُوبَ فِطْرَةِ نَفْسِهِ فَالَّذِي مَرَّ وَجُوبُ الْقِسْطِ فَقَطُّ أَوْ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ فَلَمْ يَمُرَّ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاحْتَرَزَ بِهِ أَي الْعَبْدُ عَنِ الْمُتَبَقِّضِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْمِقْدَارُ الَّذِي يَجِبُ عَلَى نَفْسِهِ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ أَه. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمُبَآبِ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنْ سَمَ تَوْجِيهِهُ وَعِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُتَبَقِّضِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ أَصْلِهِ وَفَرَسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ أَه قَالَ ع ش أَي كَامِلَةً كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الزِّيَادِيِّ عَنِ الرَّمْلِيِّ أَه. ة فؤد: (فِي الْقَاعِدَةِ) أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْخ. ة فؤد: (أَنَّ الْوُجُوبَ) أَي الْفِطْرَةَ نَفْسُ الْعَبْدِ. ة فؤد: (لِأَنَّهَا) أَي نَفَقَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ سَم. ة فؤد: (فِيهِمَا) أَي فِي الْعِلَّتَيْنِ. ة فؤد: (وَمِمَّنْ تَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ أَجَرَ فِي النِّهَآيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهَلِ الْحُرَّةُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قَوْلُ شُرْطٍ إِلَى مَنْ أَجَرَ. ة فؤد: (أَيْضًا) أَي مِثْلُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَثْنِ. ة فؤد: (مُطْلَقًا الْخ) أَي سِوَاكَ كَانَ

عَنِ الْوَلَدِ أَيْضًا لِإِعْسَارِهِ أَه.

(فَرَعَ) اسْتَلَمَتِ الزَّوْجَةَ وَتَخَلَّفَ الزَّوْجُ وَجَبَتِ الْفِطْرَةُ إِنْ اسْتَلَمَ فِي الْعِدَّةِ م ر. ة فؤد: (وَمَرَّ وَجُوبُهَا عَلَى الْمُتَبَقِّضِ) إِنْ أَرَادَ وَجُوبَ فِطْرَةِ نَفْسِهِ فَالَّذِي مَرَّ وَجُوبُ الْقِسْطِ فَقَطُّ أَوْ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ فَلَمْ يَمُرَّ فَلْيُحَرِّزْ. ة فؤد: (فِي الْقَاعِدَةِ) أَي قَوْلُهُ وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْخ. ة فؤد: (أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْوُجُوبَ) أَي لِفِطْرَةِ نَفْسِهِ. ة فؤد: (فَيُصَدِّقُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَزِمَتْهُ الْخ) فِي صِدْقِ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِيَسَارِهِ نَظَرٌ. ة فؤد: (لِأَنَّهَا) أَي نَفَقَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ.

والمسجد وموقوف على جهة أو معين ومن على مياسير المسلمين نفقته، ومن تجب هذه على واحد وتلك على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن أجرته وشرط نفقته على المستأجر ومن حج بالنفقة ففطره الأول والثاني على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحر الغني الخادمة للزوجة بغير استئجار تلزمها

مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا كُرْدِيٍّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ. هـ فُؤَد: (والمسجد) أي سواء كان العبد ملكًا له أم وقفًا عليه مُغْنِي وَإِعَابٌ وَأَسْنَى. هـ فُؤَد: (ومن على مياسير المسلمين إلخ) أي الحر الفقير عن الكسب مُغْنِي وَكُرْدِيٍّ. هـ فُؤَد: (بقِ شَرَطَ عَمَلِهِ مَعَ عَامِلٍ إلخ) أي وشرط العاقر نفقته عليه نهاية عبارة سم قال في الرّوض في باب المساقاة ونفقته أي عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرطت في الثمرة لم يجز أو على العامل جاز ولو لم يُعَدَّرْ فالعُرف كافٍ انتهى. هـ فُؤَد: (وهل الحر الغني إلخ) قَيَّدَ بِالْغَنِيِّ لِيَتَأْتِيَ التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهَا تَلْزَمُهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا أَوَّلًا.

(فَرَعَ) حَيْثُ وَجِبَتْ فِطْرَةُ الْخَادِمَةِ فَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ مُوسِرٌ وَإِلَّا فِطَرْتُهَا عَلَى زَوْجِهَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي وَجوبِ فِطَرَتِهَا فَحَيْثُ ابْتَسَرَ فِطَرْتُهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَعَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ أُمَةً وَوَجِبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا بَأَن سَلِمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا فَإِنْ كَانَ حُرًّا مُوسِرًا فِطَرْتُهَا عَلَيْهِ أَوْ حُرًّا مُغْنِيرًا فَعَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَعَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ حَيْثُ خَدَمَتْهَا بِنَفَقَتِهَا خِدْمَةً لَا تَمْنَعُ التَّسْلِيمَ لَيْلًا وَنَهَارًا وَإِنَّمَا قَدَّمَ الزَّوْجَ فَالسَّيِّدُ فِي الْفِطْرَةِ عَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ لِأَنَّهُمَا الْأَصْلُ فِيهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. هـ فُؤَد: (بغير استئجار إلخ) عبارة المُغْنِي وَدَخَلَ فِي عِبَارَتِهِ أَي الْمُصْطَفِ مَا لَوْ أَخَذَ زَوْجَتَهُ الَّتِي تُخَدِّمُ عَادَةً أَمَتًا أَوْ اجْنَبِيَّةً وَاتَّفَقَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ فِطَرْتُهَا كَنَفَقَتِهَا بِخِلَافِ الْاجْنَبِيَّةِ الْمُؤَجَّرَةِ

هـ فُؤَد: (مع عامل قراض أو مساقاة) قال في الرّوض في باب المساقاة ونفقته أي عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرطت في الثمرة لم يجز وعلى العامل جاز ولو لم يُعَدَّرْ فالعُرف كافٍ اهـ. هـ فُؤَد: (وهل الحر الغني الخادمة إلخ) قَيَّدَ بِالْغَنِيِّ لِيَتَأْتِيَ التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهَا تَلْزَمُهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا أَوَّلًا.

(فَرَعَ) حَيْثُ وَجِبَتْ فِطْرَةُ الْخَادِمَةِ فَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ مُوسِرٌ وَإِلَّا فِطَرْتُهَا عَلَى زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي وَجوبِ فِطَرَتِهَا فَحَيْثُ ابْتَسَرَ فِطَرْتُهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَعَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا؛ لِأَنَّ التَّمَقُّعَ تَجِبُ عَلَى الْمُغْنِيرِ بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَهَا نَفَقَتَانِ وَاحِدَةٌ عَلَى زَوْجِهَا بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْأُخْرَى عَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ بِالْإِخْدَامِ وَلَهَا فِطْرَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ لَا تَتَعَدَّدُ وَإِنَّمَا فِطَرْتُهَا عَنْ زَوْجِهَا إِذَا اعْتَصَرَ إِلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ لَا يُنَافِي مَا مَرَّ أَنَّ التَّحْمُلَ مِنْ قِبَلِ الْحَوَالَةِ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ إِنَّمَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ عَلَى الْمُحِيلِ وَلَا تَمْنَعُ تَعَدُّدَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى الْبَدَلِ وَالتَّرْتِيبِ كَمَا هُنَا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ أُمَةً وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا فَإِنْ سَلِمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا فَإِنْ كَانَ حُرًّا مُوسِرًا فِطَرْتُهَا عَلَيْهِ أَوْ حُرًّا مُغْنِيرًا فَعَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَعَلَى زَوْجِ الْمَخْدُومَةِ

بِنَاءٍ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبِعَهُ الْقُمُولِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهَا خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ
كَالْمُتَوَلَّى فِطْرَةُ نَفْسِهَا مَعَ أَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى زَوْجِ مَخْدُومَتِهَا اعْتِبَارًا بِهَا أَوَّلًا؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلزَّوْجَةِ
وَهِيَ لَا تَلْزَمُهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً وَالزَّوْجُ مُعْسِرٌ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى
كَلَامِهِمْ فِي النِّفَقَاتِ أَنَّ لَهَا حُكْمَهَا إِلَّا فِي مَسَائِلَ اسْتَنْتَوَاهَا لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا. أَمَّا الْمُسْتَأْجَرَةُ
فَعَلَيْهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَيْهَا وَالْوَاجِبُ لَهَا إِنْمَا هُوَ الْأَجْرُ لَا غَيْرُ فَهِيَ

لِخِدْمَتِهَا كَمَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَكَذَا الَّتِي صَحِبَتْهَا لِتَخْدُمَهَا بِنَفَقَتِهَا بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُؤْجَرَةِ
كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي النِّفَقَاتِ تَجِبُ فِطْرَتُهَا أَوْ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَقَالَ
الرَّافِعِيُّ الْإِنْفَ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَبِهِ جَزَمَ الْمُتَوَلَّى ثُمَّ جَمَعَ بِمَا يَأْتِي أَيْضًا قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّ الْمُؤْجَرَةُ لِخِدْمَتِهَا أَيْ
وَلَوْ إِبَارَةً فَائِدَةً وَمِثْلُ هَذَا مَا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ فِي مِصْرِنَا وَقُرَاهَا مِنْ اسْتِجَارِ شَخْصٍ لِزَعْمِي دَوَابَّهُ مَثَلًا بِشَيْءٍ
مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ لَا فِطْرَةَ لِكُونِهِ مُؤْجَرًا إِبَارَةً صَحِيحَةً أَوْ فَائِدَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَخْدَمَهُ بِالنَّفَقَةِ أَوْ الْكُسُوفِ
فَتَجِبُ فِطْرَتُهُ كَخَادِمِ الزَّوْجَةِ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ خَادِمَ الزَّوْجَةِ اسْتِخْدَامُهُ وَاجِبٌ كَالزَّوْجَةِ بِخِلَافِ مَنْ
يَتَعَلَّقُ بِالزَّوْجِ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِخْدَامُهُ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَخْدُمَ نَفْسَهُ فَإِنْ فُرِضَ اسْتِخْدَامُهُ بِلَا إِبَارَةٍ
كَانَ كَالْمُتَبَرِّعِ بِالنَّفَقَةِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ أَوْ اعْتَمَدَ الْأَوَّلُ بِاعْتِنِ وَالثَّانِي شَيْخُنَا وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ
كَالْغَنِيِّ فَيَمْنُ حَجٌّ بِالنَّفَقَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ) الْإِنْفَ وَالْأَوَّجَهُ حَمْلُ الْأَوَّلِ أَيْ مَا
جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَهَا مُقَدَّرٌ مِنَ النَّفَقَةِ لَا تَتَعَدَّاهُ وَالثَّانِي أَيْ مَا قَالَه
الرَّافِعِيُّ كَالْمُتَوَلَّى مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مُقَدَّرٌ بَلْ تَأْكُلُ كِفَايَتَهَا كَالْإِمَاءِ شَرَحَ مَرَّ هُ سَمِ
وَهَذَا الْجَمْعُ حَسَنٌ بِالْعِ كَرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ بِاعْتِنِ عِبَارَتُهُ وَأَمَّا خَادِمُ زَوْجَتِهِ الَّتِي يُخْدَمُ
مِثْلُهَا عَادَةً فَإِنْ أَخْدَمَهَا أَمَتَهُ أَوْ أَمَتَهَا أَوْ أُخْتِيَّةً وَلَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ مِنَ النَّفَقَةِ أَوْ كُسُوفٍ أَوْ أُجْرَةٍ وَلَوْ
بِإِبَارَةٍ فَائِدَةٍ لَزِمَهُ فِطْرَتُهَا وَإِنْ عُيِّنَ لَهَا شَيْءٌ فَلَا فِطْرَةَ لَهَا عَلَيْهِ وَيُجِيزُهُ يُقَالُ فِي خَادِمِهِ هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا
يَلْزَمُهُ) أَيْ زَوْجُ الْمَخْدُومَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِطْرَةُ نَفْسِهَا) فَاعِلٌ تَلْزَمُهَا.

هـ. قَوْلُهُ: (اعْتِبَارًا بِهَا) أَيْ بِنَفْسِهَا يَعْنِي لِأَجْلِ اعْتِبَارِ نَفْسِهَا مُسْتَقِلَّةً لَا تَابِعَةً لِلزَّوْجَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوَّلًا)
عَطَفَ عَلَى يَلْزَمُهَا كَرْدِيٍّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي أَقْرَبُ الْإِنْفَ) قَدْ يَنْقُضِي ذَلِكَ وَجُوبَ فِطْرَةِ الْخَادِمَةِ وَإِنْ لَمْ
تَجِبْ فِطْرَةُ الْمَخْدُومَةِ لِكُفْرِهَا وَلَا مَانِعَ فَلْيُراجِعْ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ لَكِنْ الْقِيَاسُ مَا جَزَمَ بِهِ
الْمُتَوَلَّى وَجَرَى عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي النِّفَقَاتِ مِنْ وَجُوبِ فِطْرَتِهَا لِأَنَّهَا فِي نَفَقَتِهِ كَأَمَتِهَا الَّتِي يُنْفِقُهَا أَوْ أَيْ بَأَنَّ

حَيْثُ خِدْمَتُهَا بِنَفَقَتِهَا خِدْمَةٌ لَا تَمْنَعُ التَّسْلِيمَ لَيْلًا وَنَهَارًا وَإِنَّمَا قَدَّمَ الزَّوْجَ فَالسَّيِّدُ فِي الْفِطْرَةِ عَلَى زَوْجِ
الْمَخْدُومَةِ لِأَنَّهُمَا الْأَصْلُ فِيهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ الْإِنْفَ) وَالْأَوَّجَهُ حَمْلُ
الْأَوَّلِ أَيْ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَهَا مُقَدَّرٌ مِنَ النَّفَقَةِ لَا تَتَعَدَّاهُ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
لَهَا مُقَدَّرٌ بَلْ تَأْكُلُ كِفَايَتَهَا كَالْإِمَاءِ شَرَحَ مَرَّ هـ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي أَقْرَبُ الْإِنْفَ) قَدْ يَنْقُضِي ذَلِكَ وَجُوبَ فِطْرَةِ
الْخَادِمَةِ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ فِطْرَةُ الْمَخْدُومَةِ لِكُفْرِهَا وَلَا مَانِعَ فَلْيُراجِعْ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَكَذَا الْحُرَّةُ
الَّتِي صَحِبَتْهَا لِتَخْدُمَهَا بِنَفَقَتِهَا بِإِذْنِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبِعَهُ الْقُمُولِيُّ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى

كأجير لغير الزوجة وعكس ذلك مكاتب كتابة فائدة ومسائل المساقاة والقراض والإجارة المذكورة تلزم السيد الفطرة لا النفقة وكذا زوجة حيل بينها وبين زوجها فتلزمه فطرتها لا نفقتها. (ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الفطرة فطرتها) إذا كانت موبسة بها (وكذا سيد الأمة) بناءً على الأصح السابق أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه ابتداءً ثم يتحمل المؤدى فإذا لم يصلح للتحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وإن أيسر المؤدى بعد وإذا قلنا بالأصح فقبل هو كالضمان وانتصر له الإسري وأطال. والأصح في المجموع أنه كالحالة ومن ثم لو أعسر زوج الحرة الموبسة لم يلزمها الإخراج.....

تخديمها أمثها ويُنق عليها فتجب فطرتها كما بيته في الباب وشرجه قبل ما ذكر سم واعتدته شينها عبارته ومنها المؤجر بالتفقة فلا تجب فطرتها على المستاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس الأجير إن كان حراً موبساً وعلى سيده إن كان رقيقاً نعم المستاجر لخدمة الزوجة بالتفقة له حكمها فتجب فطرتها مثلها اه. وقال البصري والقلب إلى الأول أميل أخذاً من تغليل المجموع عدم لزوم فطرتها للزوج باتها في معنى المؤجرة اه. فود: (وعكس ذلك) المشار إليه ما ذكر في قول المصنف لكن لا يلزم إلخ يعني ما ذكر في أنه تجب التفقة دون الفطرة وعكسه وهو المكاتب وما بعده في أنه تجب الفطرة دون التفقة. فود: (ومسائل المساقاة إلخ) عطف على مكاتب.

فود: (المذكورة) إشارة إلى قوله: قن شرط إلى ومن حج إلخ. فود: (وكذا زوجة إلخ) عطف على مكاتب اه كزدي. فود: (وعكس ذلك مكاتب إلخ) أي يجب فطرتها دون نفقته كما يذكره سم.

فود: (وكذا زوجة حيل إلخ) وفقاً للنهاية والمفني والزوي وشرجه وللإيعاب عبارته وفطرة التائسة عليها ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولو لنحو صغر ومعتدة عن شبهة بخلاف نحو مريضة لأن المرض عذر عام ومن حيل بين الزوج وبينها كما في المجموع عن كلام الأصحاب اه. وصريح صنيعة أن من حيل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعتدة السابقتين في كلامه وعليه قلل المراد بمن حيل إلخ ما حصلت بنحو شاهد زور فليراجع قال ع ش قوله م ر زوجة حيل بينها إلخ ظاهره وإن كانت الحيلولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حيثيذ ومن الحيلولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها بحق اه وهذا قد يخالف ما مر من الإيعاب أيضاً.

فود: (يلاقي المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الأمة. فود: (فإذا لم يصلح إلخ) أي لإعساره أو رقيقه. فود: (بعد) أي بعد وقت الوجوب. فود: (وإذا قلنا بالأصح) أي السابق أن الوجوب إلخ. فود: (فقبل هو) أي التحمل. فود: (لم يلزمها الإخراج) يعني لو كان كالضمان

المؤجرة لكن القياس ما جزم به المتولي وجرى عليه الزاعم في التفقات من وجوب فطرتها؛ لأنها في نفقته كأمثها التي بنفقتها اه أي بأن تخدمها أمثها ويُنق عليها فتجب فطرتها كما بيته في الباب وشرجه قبل ما ذكر. فود: (وعكس ذلك مكاتب كتابة فائدة إلخ) أي يجب فطرتها دون نفقته كما يذكره.

كما سيصححه التحول الحق إلى ذمة المتحمل فهو كإعسار المحال عليه ولو كان المؤدى عنه يبلد والمؤدى بالآخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه ولمستحقه؛ لأنه لا تصح الحوالة على غير الجنس وإن صح ضمانه ولا يلزم المؤدى نية الإخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية إخراج ما لزمه منها في الجملة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الإخراج بغير إذن على الضمان وبه على الحوالة ومراؤه إخراج المتحمل عنه؛ لأنه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتج لإذن بخلافه على الحوالة. لكن مرآته لا يحتاج إليه ولو عليها (قلت الأصح المنصوص لا يلزم الحرة)

لزمها الإخراج. هـ وفود: (كما سيصححه) أي بقوله قلت الأصح إلخ كزدي. هـ فود: (لتحول الحق إلى ذمة إلخ) انظر وجه هذا التحول مع فرض إعساره وقت الوجوب المفتضي لعدم مخاطبته رأساً سم وقد يجاب بأن التحول إنما يقتضي انقطاع تعلقي المحيل ولا يستلزم مطالبة المحال عليه بأن يكون مويراً كما أشار إليه الشارح بقوله فهو إلخ. هـ فود: (ولو كان إلخ) عطف على قوله لو أعسر إلخ عبارة المغني ومن فوائد الخلاف ما لو كان المؤدى عنه يبلد والمؤدى ببلد آخر واختلفت قوت البلدتين فإن قلنا بالحوالة وجب أن يؤدى من بلد المؤدى عنه وهو الأصح وإن قلنا بالضمان جاز أن يؤدى من بلد المؤدى لأنه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها دعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعا لهما وقيل غير ذلك اهـ. هـ فود: (ولا يلزم المؤدى إلخ) التغيير بعدم لزوم يدل على الجواز سم. هـ فود: (منها) أي من زكاة الفطر. هـ فود: (لكن مرآته) أي في شرح ولا فطرة على كافر إلخ سم. هـ فود: (ولو عليها) أي الحوالة.

هـ فود (س): (قلت الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حقيقاً والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما عملاً بعبدة كل منهما وفي عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملاً بعبدته وعليها عملاً بعبديتها فأبى واحد منهما أخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعي يوجب إخراج صاع من غالب قوت البلد والحقيقي لا يوجب ذلك فإن كان الغالب البر وأخرج الزوج الشافعي عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى عندها وإن أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر في الذي أخرجته فإن كان من الثمر أو الزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكفي ذلك في عبدة الشافعي فيلزمه أن يخرج عنها بحسب عبديته صاعاً من البر وإن أخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الأقوات فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم أربعة أرطال بالبغداديين والصاع عند الشافعية خمسة أرطال وثلاث بالبغداديين فإذا أخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزم الزوج الشافعي إخراج رطل وثلاث بالبغداديين عنها

هـ فود: (لتحول الحق إلى ذمة المتحمل) انظر وجه هذا التحول مع فرض إعساره وقت المفتضي لعدم مخاطبته رأساً. هـ فود: (وإن صح ضمانه) يراجع. هـ فود: (ولا يلزم المؤدى إلخ) التغيير بعدم لزوم يدل على الجواز. هـ فود: (لكن مرآته) أي في شرح ولا فطرة على كافر إلخ.

الغير الناضجة ولو غنيقة لكن يُسنُّ لها خروجاً من الخلاف (والله أعلم) وتلزم سيّد الأمة والفرق أن الحرّة مُسلمة للزوج تسليمًا كاملاً والأمة في تسليم السيّد وقبضته ومن ثم حلُّ له استخدامها والسفرُ بها وإنما وجب مع ذلك فطرتهَا على الزوج المُوسر إذا سلّمَتْ له ليلاً ونهاراً؛ لأنَّ يساره لا يسقط تحمُّل السيّد بل يقتضي تحمُّله عنه والمُعسر ليس من أهل التحمُّل فافترقا وما ذُكر في زوجة العبد الحرّة هو ما في المجموع لكنَّ الذي في موضع آخر منه كالروضة وأصلها أنها تلزمها؛ لأنَّه ليس أهلاً للتحمُّل بوجبه بخلاف الحرّ المُعسر وفي المجموع ليس للمؤدّي عنه مُطالبَة المؤدّي بإخراجها. وقوى الإسناد والأدعي مُطالبته ولو حسبه ولو غاب قال في البحر فللزوجة افتراض نفقتها للضرورة لا فطرتهَا؛ لأنَّه المُطالب بها

حتى يكمل الصاع عنده كُردّي على بأفضل وباعسن في شرحه. □ فود: (الغير الناضجة) أي أما الناضجة فتلزمها فطرة نفسها نهايةً وإيمابً وسم. □ فود: (ولو غنيقة) كذا في النسخ وكان الظاهر ولو غنيّة كما في الفتح وشرح بأفضل. □ فود: (لكن يُسنُّ) إلى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمغني إلا قوله والمُعسر إلى وفي المجموع وقوله وقوى إلى ولو غاب. □ فود: (يسنُّ لها) أي للحرّة المذكورة إخراج فطرتهَا عن نفسها. □ فود: (خروجاً من الخلاف) أي ولتطهيرها نهايةً قال ع ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فإن كانت مخالفة راعت مذهبها اه. □ فود: (وإنما وجب إلخ) عبارة النهاية والمغني ولا يتقضى ذلك الفرق بما لو سلّمها سيّد لها ليلاً ونهاراً والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولاً واحداً؛ لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيّد بل يحملها الزوج عنه اه. □ فود: (تحمله عنه) أي تحمُّل الزوج عن السيّد. □ فود: (فافترقا) أي سيّد الأمة والحرّة. □ فود: (وما ذُكر في زوجة العبد) أي من عدم لزوم فطرتهَا عليها. □ فود: (هو ما في المجموع) اعتمدته النهاية والمغني وشيخ الإسلام. □ فود: (لأنَّه) أي الزوج العبد. □ فود: (وفي المجموع ليس للمؤدّي عنه إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. □ فود: (مطالبته ولو حسبه) أقول: ليس الكلام في ذلك ولا تختصُّ بها أي الزوجة هذا ولو قيل بأنَّ لها المُطالبَة لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تُخرج الزكاة لم يتعدَّ ع ش وتقدّم عن الشوريّ والبرماوي ترجيح عدم التعلّق إذ لا تقصير من المؤدّي عنه. □ فود: (للضرورة إلخ) عبارة غيره افتراض نفقتها دون فطرتهَا لتضررها بانقطاع الثقة دون الفطرة ولأنَّ الزوج هو المُخاطب بإخراجها اه. □ فود: (لأنَّه المُطالب) أي وطريقه أن يوكل من يدفعها عنه بيلدها أو يدفعها للقاضي؛ لأنَّ له نقل الزكاة فإن لم يتمكّن من ذلك بقيت في ذمته إلى الحضور ويُعذر في التأخير ع ش وقوله أو يدفعها للقاضي أي إن كانت الزوجة من محل ولايته كما يأتي في الشرح.

□ فود: (الغير الناضجة) يُعذر اللزوم للناضجة. □ فود: (وإنما وجب مع ذلك إلخ) قال في شرح الزواجر قولاً واحداً. □ فود: (هو ما في المجموع) قال في شرح الزواجر وهو المُعتمد.

وَكَذَا بَعْضُهُ الْمُحْتَاجُ (ولو انْقَطَعَ خَبَرُهُ) أَي الْقِرْنُ مع تَوَاضُلِ الرِّفَاقِ (فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ إِخْرَاجِ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ) لَيْلَةُ الْمَيْدِ وَيَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَيَاتِهِ. (وَقِيلَ) لَا يَجِبُ إِلَّا (إِذَا عَادَ) كَرَكَاةِ الْمَالِ الْغَائِبِ وَفُوقِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا جَازَ ثُمَّ لِلنَّمَاءِ وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ هُنَا (وَفِي قَوْلٍ لَا شَيْءَ) يَجِبُ مُدَّةُ غِيَابِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ نَعَمْ يَلْزَمُهُ إِذَا عَادَ الْإِخْرَاجَ لِمَا مَضَى كَذَا قِيلَ تَفْرِيقًا عَلَى الثَّالِثِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُهُ مَعَ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهَا عَلَى الثَّانِي وَجَبَتْ. وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى عَوْدِهِ رَفَقًا بِهِ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ فَعَلِيهِ لَوْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ فِي غَيْبَتِهِ أَجْزَاهُ لَوْ عَادَ وَأَمَّا عَلَى الثَّالِثِ فَلَا يُخَاطَبُ بِالْوُجُوبِ أَصْلًا مَا دَامَ غَائِبًا فَلَا يُجْزَى الْإِخْرَاجُ حِينَئِذٍ فَإِنْ عَادَ خَوِطِبَ بِالْوُجُوبِ الْآنَ لِلْحَالِ وَلِمَا مَضَى وَحِينَئِذٍ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ تَنْتَهْ مُدَّةُ غَيْبَتِهِ إِلَى مَا يُحْكَمُ بَعْدَهُ بِمَوْتِ الْمَفْقُودِ وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ اتِّفَاقًا وَكَانَ وَجْهُ غَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لِلْحُكْمِ بِمَوْتِهِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ أَنَّهُ مَحْضٌ حَقٌّ لِلَّهِ

قُودُ: (وَكَذَا بَعْضُهُ الْخُ) أَي فَلَهُ الْإِفْتِرَاضُ عَلَى مُتَّفِقِهِ الْغَائِبِ لِنَفَقَتِهِ دُونَ فِطْرَتِهِ. قُودُ: (أَي الْقِرْنُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَفِي قَوْلٍ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. قُودُ: (أَي الْقِرْنُ الْخُ) أَي الْغَائِبِ وَلَمْ تُغْلَمْ حَيَاتُهُ وَلَمْ تَنْتَهْ غَيْبَتُهُ إِلَى مُدَّةٍ يُحْكَمُ فِيهَا بِمَوْتِهِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. قُودُ: (مَعَ تَوَاضُلِ الرِّفَاقِ) كَأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ سَمَ (وَيَوْمُهُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا الْمُغْنَى. قُودُ: (لَا تَجِبُ الْخُ) أَي فِطْرَتُهُ أَي إِخْرَاجُهَا.

قُودُ: (يَجِبُ مُدَّةُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ أَي لَا يَجِبُ شَيْءٌ بِالْكَلْبَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنْهَا وَهَذَا الْقَوْلُ مَحَلُّهُ إِذَا اسْتَمَرَ انْقِطَاعُ خَبَرِهِ فَلَوْ بَانَثَ حَيَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَعَادَ إِلَى سَيِّدِهِ وَجَبَ الْإِخْرَاجُ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى يَدِهِ فَعَلَى الْخِلَافِ فِي الضَّالِّ وَنَحْوِهِ أَمْ أَي الَّذِي فِي الْمُتَنِّ، وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتَلْزَمُ مَالِكُ الْمُذَبِّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُتَلَقُّ عِنْتَهُ وَالْمَرْهُونُ وَالْجَانِي وَالْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ وَالْمَغْصُوبُ وَالضَّالُّ وَالْآبِقُ وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ مَا لَمْ تَنْتَهْ غَيْبَتُهُ إِلَى مُدَّةٍ يُحْكَمُ فِيهَا بِمَوْتِهِ فِي الْحَالِ أَمْ. قُودُ: (اتِّحَادُهُ) أَي الثَّالِثِ. قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ) عِبَارَةٌ الْإِسْنَوِيِّ أَيِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيِ الثَّانِي وَقِيلَ إِنَّهَا تَجِبُ وَلَكِنْ لَا يَجِبُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِذَا عَادَ انْتَهَى سَمَ يَغْنَى وَلَا يُنَاسِبُ هَذَا الْجَوَابُ تَقْرِيرَ الشَّارِحِ لِهَذَا الْوَجْهِ بِمَا قَدَّمَهُ. قُودُ: (لَوْ هَادَ) أَي اتِّفَاقًا وَكَذَا لَوْ بَانَثَ حَيَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ عَلَى الْمُغْتَمَدِ.

قُودُ: (فَلَا يُجْزَى الْخُ) وَهُوَ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ. قُودُ: (وَلَا لَمْ يَجِبْ اتِّفَاقًا) أَي وَمَحَلُّ غَدَمِ الْوُجُوبِ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ وَجُودُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ. قُودُ: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ تَحَقَّقَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ وَجْهُ إِلَى وَاسْتَشْكِلَ وَقَوْلُهُ وَعَيْنٌ إِلَى فَالَّذِي يَنْتَجُهُ. قُودُ: (وَكَانَ وَجْهُ غَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لِلْحُكْمِ الْخُ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ حُكْمُ الْحَاكِمِ بَلْ يَكْفِي مُضِيُّ الْمُدَّةِ سَمَ قَالَ ع ش وَهُوَ أَيِ غَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ

قُودُ: (مَعَ تَوَاضُلِ الرِّفَاقِ) كَأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ. قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهَا عَلَى الثَّانِي الْخُ) عِبَارَةٌ الْإِسْنَوِيِّ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْوَجْهِ وَقِيلَ إِنَّهَا تَجِبُ وَلَكِنْ لَا يَجِبُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِذَا عَادَ أَمْ. قُودُ: (وَلَا لَمْ يَجِبْ اتِّفَاقًا) أَي وَمَحَلُّ غَدَمِ الْوُجُوبِ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ وَجُودُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قُودُ: (وَكَانَ وَجْهُ غَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لِلْحُكْمِ بِمَوْتِهِ الْخُ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ حُكْمُ الْحَاكِمِ بَلْ يَكْفِي

تعالى فسومع فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالاً بأنها تجب لفقراء بلد العبد وذلك متقدّر وتردّد الإسنوي وغيره بين استثنائها وإخراجها في آخر عهد وصوله إليه؛ لأن الأصل بقاؤه فيها وإعطائها للقاضي؛ لأن له نقلها وتفرقتها أي ما لم يفوض قبضها لغيره. وعين الغزّي الاستثناء وأبطل الأخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته ولم يتحققه وتردّد بتحقيق كونه في ولايته والأصل عدم خروجه منها إذ الكلام في قاض كذلك وحينئذ فالدّي يتجّه في ذلك أنه يدفع البرّ للقاضي ليخرجه في أي محل ولايته شاء وتعيّن البرّ لإجرائه هنا

قضية كلام الشارح م وقال الزبادي جزم ابن حجج بأن مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الزملي فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر إذ لا بد من تقدّم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين ببطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد. فود: (تجب لفقراء بلد العبد) أي ومن غالب قوت بلده. فود: (وذلك متقدّر) أي: لانه لا يعرف موضعه نهاية. فود: (وتردّد الإسنوي إلخ) عبارة النهاية والمغني ورد بأن هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بلده علم وصوله إليها وهي مستثناة على هذا أيضاً أو يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لأن له نقل الزكاة وهي مستثناة منها أيضاً لاحتimal اختلاف أجناس الأقوات نعم إن دفع للقاضي البرّ خرج عن الواجب بيقين لانه أعلى الأقوات اه. فود: (ينين استثنائها) أي من اختيار قوت بلد المخرج عنه فيعتبر فيها قوت بلد المخرج شيخنا وإيعاب أي ومن اختيار فقراء بلد المخرج عنه على ما مر عن النهاية والمغني. فود: (وأخراجها إلخ) عطف على قوله استثنائها عطف مغاير على ما مر عن النهاية والمغني وأخذنا من قول الشارح الآتي وهذا مع ما قبله إلخ وجرى الكردي على أنه من تيمّة الاستثناء فالتردّد حينئذ بين اثنتين لا ثلاثة ويؤيده قول الشارح وعين الغزّي الاستثناء إلخ. فود: (أي ما لم يفوض إلخ) أي بأن فوضه الإمام لغيره سم عبارة الكردي قوله ما لم يفوض إلخ أي ولا قل لمن فوض إليه اه. فود: (بأن شرطه إلخ) قد يمنع هذا إن لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالإنقيال في محل ولايته وإن قرأها في غيره فليراجع م ر اه سم أقول: ويؤيد اشتراط ما ذكر تقيدهم القاضي هنا بأن يكون له ولاية الزكاة ومعلوم أنه ليس له ولاية الزكاة في خارج محل ولايته. فود: (في قاض كذلك) أي كان العبد في محل ولايته ولم يتحقق خروجه عنه ع ش. فود: (في أي محال ولايته إلخ) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع سم أقول: يأتي في الشرح والنهاية في قسم الصدقات التصريح بامتناعه.

مضي المدة. فود: (ما لم يفوض قبضها لغيره) أي بأن فوضه الإمام لغيره. فود: (بأن شرطه إلخ) قد يمنع هذا إن لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالإنقيال في محل ولايته وإن قرأها في غيره فليراجع م ر. فود: (في أي محال ولايته) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع.

على كُلِّ تقديرٍ لما يأتي أَنَّهُ يُجْزَى عن غيره وغيره لا يُجْزَى عنه فَإِنْ تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ عن محلِّ ولاية القاضي فالإمام فَإِنْ تَحَقَّقَ خُرُوجُهُ عن محلِّ ولايته أيضًا بَأَن تَقَدَّدَ الْمُتَقَلَّبُونَ ولم يُنْقِذْ في كُلِّ قَطْرِ الأَمْرِ الْمُتَقَلَّبُ فيه فالذي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَتَقَيَّنُ الاستِثْنَاءَ لِلضَّرُورَةِ حينئِذٍ. أمَّا إذا لم يَنْقَطِعْ خَبَرُهُ فيُخْرِجُ عنه في بَلَدِهِ وبهذا مع ما قَبْلَهُ يَظْهَرُ الفرقُ بين مُنْقَطِعِ الخَبَرِ وغيره خلافًا لِمَنْ زَعَمَ عَدَمَ الفرقِ (والأصحُّ أَنَّ من أَسْرَعَ بِمَعْصِي صَاعٍ بِلَزْمِهِ) إخراجُه عن واحدٍ فقط؛ لأنَّهُ مِشْهُورٌ وفارقٌ بِمَعْصِي الرِّقْبَةِ في الكُفَّارَةِ بَأَن لها بَدَلًا أَي في الجُمْلَةِ والتبعضُ هنا مَعْمُودٌ (و) الأصحُّ (أنَّهُ لو وَجَدَ بِمَعْصِي صَاعٍ أَوْ الصَّيْغَانِ قَدَّمَ نَفْسَهُ) لِيَخْبَرَ الشَّيْخَيْنِ «أَبْدَأُ بِتَقْيِيسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَقُولُ» وَخَيْرٌ مُسْلِمٍ «أَبْدَأُ بِتَقْيِيسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَهُمُ الْكَفَالَةُ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَأْتِكَ» وظاهرُ قولِهِ قَدَّمَ نَفْسَهُ وَجُوبُ ذَلِكَ. وبه صَرَّحَ الأصحابُ وَأَخَذَ مِنْهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ لو وَجَدَ كُلُّ الصَّيْغَانِ لَزَمَهُ تَقْدِيمُ نَفْسِهِ أيضًا؛ لأنَّ في تَأْخِيرِهَا غَرَرًا بِاحْتِمَالِ تَلَفِ مَالِهِ فَبَقِيَ إخراجُه عنها وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَأَفْتَى بِأَنَّهُ لا يَجِبُ وهو الأَوْجَهُ مُدْرَكًا ولا نَظَرَ لذلك الغَرَرُ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ مَالِهِ وعلى الأولِ فالذي يَظْهَرُ الاعتِدَادُ بِالْمُخْرَجِ وَإِنْ أَيْتَمَّ وَفُتِرَ بَيْنَهُ

فُوتِرَ: (فَإِنْ تَحَقَّقَ) إلى المَثْنِ أَقْرَهُ ع ش. فُوتِرَ: (بَأَن تَعَدَّدَ الْخُ) البَاءُ بِمَعْنَى الكاف. فُوتِرَ: (الأَمْرُ الْخُ) الْأَخْصَرُ الْأَعْمُ في كُلِّ قَطْرِ أَمْرِهِ. فُوتِرَ: (فِي بَلَدِهِ) أَي العَبْدِ ع ش. فُوتِرَ: (مَعَ مَا قَبْلَهُ) لَعَلَّهُ قَوْلُهُ وَتَرَدَّدَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ. فُوتِرَ: (يَتَقَيَّنُ الْإِسْتِثْنَاءَ) أَي فَيُخْرِجُهَا في آخِرِ بَلَدٍ عَهْدَ وَصُولِهِ إِلَيْهَا كَزِدِّي أَنِّي أَوْ في بَلَدِهِ السَّيِّدِ وَمِنْ قَوِيَّتِهَا عَلَى مَا مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فُوتِرَ: (إِخْرَاجُهُ) إلى قولِهِ وَأَخَذَ في النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قولَهُ وفارقَ إلى المَثْنِ وقولَهُ لِيَخْبَرَ إلى وَخَيْرٍ. فُوتِرَ: (أَي في الجُمْلَةِ) أَي فلا يُتَقَضُّ بِالْمَرْتَبَةِ الْآخِرَةِ مِنْهَا نِهَايَةً.

فُوتِرَ (سَيِّئًا): (قَدَّمَ نَفْسَهُ) أَي وَجُوبًا نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي في الشَّرْحِ مِثْلُهُ. فُوتِرَ: (وَأَخَذَ مِنْهُ جَمْعُ الْخُ) قد يورَدُ عَلَيْهِمْ أَنَّ قَضِيَّةَ دَلِيلِهِمْ أَنَّ مَنْ لا يَلْزَمُهُ إِلَّا فِطْرَةُ نَفْسِهِ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ بِإِخْرَاجِهَا لِوُجُودِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْغَرَرِ في التَّأْخِيرِ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْوُجُوبَ مَوْسَعٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ التَّلَفَ إِنْ لَمْ يُبَادِرْ بِالْإِخْرَاجِ أَتَجِبُ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ وَتَقْدِيمُ نَفْسِهِ سَم. فُوتِرَ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر أيضًا سَم. فُوتِرَ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي مَا جَرَى عَلَيْهَا الْجَمْعُ. فُوتِرَ: (فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِخْتِدَادُ الْخُ) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَ بَعْضُ الصَّيْغَانِ وَخَالَفَ التَّرْتِيبَ فَإِنَّ الْمُتَجَبَّ عَدَمَ الْإِخْتِدَادِ مَعَ الْإِثْمِ وَتَجَبُّ الْإِسْتِزْدَادِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ وَلَا عَلِمَ الْقَائِضُ لِفَسَادِ الْقَبْضِ مِنْ أَصْلِهِ م ر سَم عَلَى حَجِّ وَقَوْلِهِ وَخَالَفَ التَّرْتِيبَ أَي وَيُعْلَمُ

فُوتِرَ: (وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ الْخُ) قد يورَدُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ قَضِيَّةَ دَلِيلِهِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا فِطْرَةُ نَفْسِهِ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ بِإِخْرَاجِهَا لِوُجُودِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْغَرَرِ في التَّأْخِيرِ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْوُجُوبَ مَوْسَعٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ التَّلَفَ إِنْ لَمْ يُبَادِرْ بِالْإِخْرَاجِ أَتَجِبُ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ وَيُقَدَّمُ نَفْسُهُ. فُوتِرَ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ مُدْرَكًا) اعْتَمَدَهُ م ر أيضًا. فُوتِرَ: (فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِخْتِدَادُ بِالْمُخْرَجِ الْخُ) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَ

وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قَدَّمَ الْمُتَأَخَّرَ وَقَعَ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ قَهْرًا عَلَيْهِ بَأْتَهُمْ تَوَسَّعُوا فِي نِيَّةِ الْحَجِّ بِمَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا بِهِ فِي غَيْرِهِ لِشِدَّةِ تَشْبِيهِهِ وَلُزُومِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ نَوَاهُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْتَقَدَ عُمْرَةً وَمَنْ نَوَى بَعْضَ حُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ انْتَقَدَ كَامِلًا (ثُمَّ) إِنْ فَضَلَ عَنْهُ شَيْءٌ قَدَّمَ (زَوْجَتَهُ)؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا آكُذُ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ (ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ)؛ لِأَنَّهُ أَعْجَزُ وَنَفَقَتُهُ مُنْصَوِّصَةٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهَا (ثُمَّ الْأَبَ) وَإِنْ عَلَا وَلَوْ مِنْ جِهَةٍ أُمَّ لِشَرْفِهِ (ثُمَّ الْأُمَّ) كَذَلِكَ لِوِلَادَتِهَا وَقَدِّمَتْ عَلَيْهِ فِي النَّفَقَةِ؛ لِأَنَّهَا لِسَدِّ الْخَلَّةِ وَهِيَ أَحْوَجُ وَالْفِطْرَةُ لِلتَّطْهِيرِ وَالْأَبُ أَحَقُّ بِهِ لِشَرْفِهِ بِشَرْفِهِ وَنَفَقَتُهُ الْإِسْنَوِيُّ بِتَقْدِيمِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ عَلَيْهِمَا وَهُمَا أَشْرَفُ مِنْهُ فَذُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِمُ الْحَاجَّةُ فِي الْبَابَيْنِ وَيُجَابُ بِأَنَّ النَّظَرَ لِلشَّرَفِ إِنَّمَا يَظْهَرُ وَجْهَهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ كَالْأَصَالَةِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ فَتَأَمَّلْهُ (ثُمَّ الْكَبِيرَ) الْعَاجِزَ عَنِ الْكَسْبِ ثُمَّ الْأَرْقَاءَ لِشَرْفِ الْحُرِّ وَعِلَاقَتِهِ

ذَلِكَ مِنْهُ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ ع ش . وقد يُقَالُ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي إِخْرَاجِ الزَّيْدِ وَالسَّنَابِلِ وَالرُّطَبِ عَنْ الْجَيْدِ وَالْحَبِّ وَالتَّمْرِ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِسْتِزْدَادِ بِالْبَيَانِ مَعَ فُسَادِ الْقَبْضِ اشْتِرَاطُهُ بِالْبَيَانِ هُنَا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ .
 « فَوَيْلٌ (سُئِيَ) : (ثُمَّ زَوْجَتَهُ الْخَ) لَا يَتَعَدَّدُ أَنَّ خَادِمَ الزَّوْجَةِ يَلِيهَا فَيَقْدِّمُ عَلَى سَائِرِ مَنْ ذَكَرَ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِسَبَبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَدِّمَةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهَا وَفَاقًا فِي ذَلِكَ ل (م ر) سَمِ عَلَى الْمُتَهَجِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُوسِرًا فَأَخْرَجَتْ الزَّوْجَةُ عَنْ نَفْسِهَا بغيرِ إِذْنِهِ لَا رُجُوعَ لَهَا لِأَنَّهَا مُتَبَرِّعَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلِأَنَّهَا عَلَى الزَّوْجِ كَالْحَوَالَةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمُحِبُّ لَوْ أَدَّى بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش .
 « فَوَيْلٌ (سُئِيَ) : (ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ) أَيُّ وَإِنْ تَعَدَّدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَتَعَدَّدُ تَقْدِيمُ وَلَدِ صَغِيرٍ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَبِ أَيْضًا م ر ه سَمِ وَقَدْ يَدَّعِي انْتِدِرَاجَهُ فِي الْمَتْنِ إِذَا مُرَادُ وَإِنْ سَقَلَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بِاعْتِسَنِ .
 « فَوَيْلٌ : (لِأَنَّهُ أَعْجَزُ) أَيُّ يَمُنُّ يَأْتِي بَعْدَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَيُّ الْأَبِ وَمَا بَعْدَهُ ع ش . « فَوَيْلٌ : (كَذَلِكَ) أَيُّ وَإِنْ عَلَتْ وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ . « فَوَيْلٌ : (لِسَدِّ الْخَلَّةِ) أَيُّ الْحَاجَّةِ . « فَوَيْلٌ : (وَنَفَقَتُهُ) أَيُّ الْفَرْقِ الْمَذْكُورَ بَيْنَ بَابِي التَّفَقُّةِ وَالْفِطْرَةِ . « فَوَيْلٌ : (الْعَاجِزُ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا سُبْعِي مَدَّ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى . « فَوَيْلٌ : (الْعَاجِزُ عَنِ الْكَسْبِ) أَيُّ وَهُوَ زَمِينٌ أَوْ مَجْنُونٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَالْأَصَحُّ عَدَمُ وَجُوبِ نَفَقَتِهِ وَسَيَأْتِي أَيْضًا ذَلِكَ فِي بَابِ التَّفَقُّاتِ مُعْنَى وَنِهَآيَةٍ . « فَوَيْلٌ : (ثُمَّ الْأَرْقَاءَ) هَذَا نِهَآيَةُ الْمَرَاتِبِ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ ذَكَرَ جَمِيعَ الْمَرَاتِبِ لَا يُوَافِقُ

بَعْضَ الصَّيغَانِ وَخَالَفَ التَّرْتِيبَ فَإِنَّ الْمُتَّجِعَ عَدَمَ الْإِعْتِدَادِ مَعَ الْإِثْمِ وَيُتَّجِعُ الْإِسْتِزْدَادُ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ وَلَا عَلِمَ الْقَابِضُ لِفُسَادِ الْقَبْضِ مِنْ أَصْلِهِ م ر .

« فَوَيْلٌ فِي (سُئِيَ) : (ثُمَّ زَوْجَتَهُ الْخَ) لَا يَتَعَدَّدُ أَنَّ خَادِمَ الزَّوْجَةِ يَلِيهَا فَيَقْدِّمُ عَلَى سَائِرِ مَنْ ذَكَرَ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِسَبَبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَدِّمَةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهَا .

« فَوَيْلٌ فِي (سُئِيَ) : (ثُمَّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ) أَيُّ وَإِنْ تَعَدَّدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقِيلَ يَقْدِّمُ وَلَدَ صَغِيرٍ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرِ عَلَى وَلَدِ الْكَبِيرِ وَعَلَى الْأَبِ أَيْضًا وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّدُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِمَا م ر . « فَوَيْلٌ : (فَذُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهِمُ لِلْحَاجَّةِ فِي الْبَابَيْنِ) كَيْفَ هَذَا مَعَ تَقْدِيمِهِمُ الْأَبَ عَلَى الْأُمِّ . « فَوَيْلٌ : (ثُمَّ الْأَرْقَاءَ) بِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْكَبِيرَ لَيْسَ نِهَآيَةً

لازمة والمِلْكُ بِصَدِّ الزَّوَالِ وَلَوْ اسْتَوَى جَمْعٌ فِي دَرَجَةٍ تَخَيَّرَ وَإِنْ تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ بِفَضَائِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا التَّطَهِيرُ وَهُمْ مُسْتَوُونَ فِيهِ بِلِ النَّاقِصِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ. (وهي) أَيِ الْفِطْرَةِ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ (صَاع) وَحِكْمَتُهُ أَنَّ نَحْوَ الْفَقِيرِ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ غَالِبًا

أَنَّ الْفَرْضَ وَجُودُ بَعْضِ الصَّيْمَانِ لَا جَمِيعِهَا وَجِبَابٌ أَنَّ الْمَذْكُورَ جُمْلَةُ الْأَرْقَاءِ وَقَدْ لَا يَجِدُ إِلَّا لِبَعْضِهِمْ فَتَأَمَّلْهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنِّي وَالثَّاهِيَةُ وَالْمُغْنِي يَتَّبِعِي أَنْ يَبْدَأَ مِنْهُ أَيُّ مِنَ الرَّقِيقِ بِأَمِّ الْوَلَدِ ثُمَّ بِالْمُدَبِّرِ ثُمَّ بِالْمُعَلِّيِّ عَنْقَهُ بِصِفَةِ أَمِّ سَم. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ اسْتَوَى جَمْعٌ الْخ) أَيُّ كَابِتَيْنِ وَزَوْجَتَيْنِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَابِتَيْنِ هَلْ مِثْلُهُمَا أَبُو الْأَبِ وَأَبُو الْأُمِّ لَا سِتَوَانِيَهُمَا فِي الدَّرَجَةِ أَوْ يُقَدِّمُ أَبُو الْأَبِ لِقَدِّمِ ابْنِهِ عَلَى الْأُمِّ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ إِبْلَاقُهُمُ الْأَوَّلُ أَم. هـ فَوَدُ: (تَخَيَّرَ الْخ) يَتَّبِعِي التَّخَيَّرُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ اسْتَوَى اثْنَانِ مَثَلًا فِي دَرَجَةٍ وَوَجَدَ صَاعًا وَبَعْضُ آخَرَيْنِ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ الصَّاعَ أَوْ بَعْضُ الصَّاعِ مِنْهُمَا سَم. هـ فَوَدُ: (وَهِيَ صَاعٌ).

(فَرَاهَانِ) أَحَدُهُمَا: يَجِبُ صَرْفُ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَى الْأَصْنَافِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقِيلَ يَكْفِي الدَّفْعُ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ لِأَنَّهَا قَلِيلَةٌ فِي الْغَالِبِ وَبِهَذَا قَالَ الْإِسْطَخْرِيُّ وَقِيلَ يَجُوزُ صَرْفُهَا لِوَاحِدٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ وَابْنِ الْمُنْذِرِ، ثَانِيَهُمَا: لَوْ دَفَعَ فِطْرَتَهُ إِلَى فَقِيرٍ مِمَّنْ تَلَزَمَهُ الْفِطْرَةُ فَدَفَعَهُ الْفَقِيرُ إِلَيْهِ عَنْ فِطْرَتِهِ جَازٍ لِلدَّفْعِ الْأَوَّلِ أَخَذَهَا إِنْ وَجَدَ فِيهِ مُسَوِّغٌ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ لَا يَنَافِي أَخْذَ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ أَخْذَهَا يَفْتَضِي غَايَةَ الْفَقْرِ وَالْمَسْكِنَةِ مُغْنِي وَإِعَابٌ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا. وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ صَرْفِهَا إِلَى وَاحِدٍ وَلَا بَأْسَ بِتَقْلِيدِهِ فِي زَمَانِنَا هَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ كَانَ الشَّافِعِيُّ حَيًّا لَأَفْتَى بِهِ أَم. هـ فَوَدُ: (وَحِكْمَتُهُ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذِهِ الْحِكْمَةُ لَا تَأْتِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجُوبِ صَرْفِ الصَّاعِ لِلثَّمَانِيَةِ الْأَصْنَافِ وَلَا تَأْتِي فِي صَاعِ الْأَقِطِ وَالْجُبْنِ وَاللَّبَنِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَا كَانَ شَأْنُ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنْ جَمْعِ الزُّكُوتِ وَتَفَرُّقِهَا وَفِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ جَمَعَهَا لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لِكُلِّ فَقِيرٍ صَاعًا وَعَنْ الثَّانِي بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ الْوَاجِبِ وَهُوَ الْحَبُّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. وَقَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُ الْخ) أَيُّ: وَلَوْ سَلَّمَ الْزُرُومُ فَالْكَلَامُ فِي وَجُوبِ الصَّاعِ ابْتِدَاءً لَا فِي دَفْعِهِ بَعْدَ الْجَمْعِ وَأَجَابَ شَيْخُنَا عَنْ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ بِمَا نَصَّهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ نَظَرٌ لِقَوْلِ مَنْ يُجُوزُ دَفْعُهَا لِوَاحِدٍ أَم. هـ فَوَدُ: (غَالِبًا) أَيُّ: لِأَنَّهَا أَيَّامٌ سُورٍ وَرَاحَةٍ عَقِبَ الصَّوْمِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.

المراتبِ وَيَتَدَفَّعُ مَا قَدْ يُقَالُ ذَكَرْتُ جَمِيعَ الْمَرَاتِبِ يُوَافِقُ أَنَّ الْفَرْضَ وَجُودُ بَعْضِ الصَّيْمَانِ لَا جَمِيعِهَا لَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ حِينَئِذٍ ذَكَرَ الشَّارِحُ لَهُ وَجِبَابٌ أَنَّ الْمَذْكُورَ جُمْلَةُ الْأَرْقَاءِ وَقَدْ لَا يَجِدُ إِلَّا لِبَعْضِهِمْ فَتَأَمَّلْهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَبْدَأَ مِنْهُ أَيُّ مِنَ الرَّقِيقِ بِأَمِّ الْوَلَدِ ثُمَّ بِالْمُدَبِّرِ ثُمَّ بِالْمُعَلِّيِّ عَنْقَهُ بِصِفَةِ أَمِّ سَم. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ اسْتَوَى جَمْعٌ فِي دَرَجَةٍ تَخَيَّرَ الْخ) يَتَّبِعِي التَّخَيَّرُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ اسْتَوَى اثْنَانِ مَثَلًا فِي دَرَجَةٍ وَوَجَدَ صَاعًا وَبَعْضُ آخَرَيْنِ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ الصَّاعَ أَوْ بَعْضُ الصَّاعِ مِنْهُمَا. هـ فَوَدُ: (وَحِكْمَتُهُ أَنْ نَحْوُ الْفَقِيرِ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذِهِ الْحِكْمَةُ لَا تَأْتِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجُوبِ

وهو بحميل نحو ثلاثة أرطال ماء فيجيء منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان (وهو أربعة أمداد والمُد رطل وثلاث وخمسة أمداد مائة وثلاثون درهمًا (بشمانية درهم وثلاثة وسفون درهمًا وثلاث) من درهم (قلت الأصح) أنه (بشمانية وخمسة وثمانون درهمًا وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهمًا وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) ومز أيضًا أن الأصل الكيل وإنما قُدِّرَ بالوزن استظهارًا وإلا فالمدار على الكيل وهو بالكيل المصري قدحان إلا سبقي مُد. وقال ابن عبد السلام يُعْتَبَرُ بالعدس فكل ما وسع منه خمسة أرطال وثلاث فهو صاع وخَيْرُ «المُد رطلان» ضعيف على أنه وارد في صاع الماء فلا حجة فيه لو صح وقد قال مالك أخرج لنا نافع صاعًا وقال: (هذا صاع أعطانيه ابنُ عُمَرَ وقال هذا صاع رسول الله ﷺ فقبرته فإذا هو بالعراقي خمسة أرطال وثلاث) ولما نازعه فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد لما حج استدعى بصيعان أهل المدينة وكلهم قال إنه ورثه عن أبيه عن جده وأنه كان يُخرج به زكاة الفطر إلى رسول الله ﷺ

فرد: (وهذا) أي الصاع الذي هو خمسة أرطال وثلاث نهاية. فرد: (فالمدار على الكيل إلخ) هذا فيما يكال أما ما لا يكال أصلاً كالأقيط والجبن فيغيّره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي عَنْ النَّهْيَةِ بِمِثْلِهِ. فرد: (قدحان إلا سبقي إلخ) أي على ما قاله الشُّبْكِيُّ واعتمدته الشارح وأما على ما قاله القمولي فقد حان واعتمده النهاية والمغني كما تقدّم ويأتي. فرد: (وقال ابن هبيل السلام إلخ) عبارة الكزدي على بأفضل يعني أن العبارة بالكيل فيما يكال وإن زاد أو نقص في الوزن ومما يستوي وزنه وكيّله العدس والماش وقد عاير المنصور الصاع التبوّي بالعدس فوجد خمسة أرطال وثلاث قال ابن عبد السلام وتقارؤهُ لا يُخْتَلُ بِمِثْلِهِ فكل صاع وسع من العدس ذلك اغتبر الإخراج به ولا مبالاة بتفاوت الحب والحب وزنا اه. فرد: (وخير المُد إلخ) دفع لما يرُد على قوله السابق والمُد رطل وثلاث. فرد: (في صاع الماء) ما هو سم أقول: المُتَبَايِرُ مِنَ الْجِبَارَةِ أَنَّ صَاعَ الْحَبِّ إِذَا كِيلَ بِهِ الْمَاءُ يَصِيرُ كُلُّ مُدٍّ مِنْ أَمْدَادِهِ الْأَرْبَعَةِ رِطْلَيْنِ لِثِقَلِ الْمَاءِ. فرد: (وقد قال مالك) أي: الإمام. فرد: (وقال) أي: ابن عُمَرَ. فرد: (ولما نازعه) أي: مالك. فرد: (فيه) أي: في كون صاع رسول الله ﷺ بالعراقي ما ذكر. فرد: (لما حج) أي: الرشيد. فرد: (استدعى إلخ) جواب لما نازعه إلخ والضمير للرشيد. فرد: (وكلهم قال إنه) أي: فأخضر أهل المدينة صيعانهم وقال كل منهم إن ما أخضره ورثه إلخ. فرد: (زكاة الفطر إلخ) نائب فاعل يُخرج.

صَرَفَ الصَّاعَ لِلثَّمَانِيَةِ الْأَصْنَافِ وَلَا تَأْتِي فِي صَاعِ الْأَقِيطِ وَالْجَبْنِ وَاللَّبَنِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لَمَّا كَانَ شَأْنُ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّيْرِ الْأَوَّلِ مِنْ جَمْعِ الزُّكُوتِ وَتَفْرِيقِهَا فِيهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ جَمَعَهَا لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لِكُلِّ فَقِيرٍ صَاعًا وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ الْوَاجِبِ وَهُوَ الْحَبُّ فَلْيَتَأَمَّلْ. فرد: (على أنه وارد في صاع الماء) ما هو.

فَوُزِنَتْ فَكَانَتْ كَذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ اعْتَبَارُهُمْ لَهُ بِالْوِزْنِ مَعَ الْكِيلِ أَنَّهُ تَحْدِيدٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي رُءُوسِ الْمَسَائِلِ. لَكِنْ اسْتَشْكَلَ فِي الرُّوْضَةِ ضَبْطَهُ بِالْأَرْطَالِ بِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ قَدْرُهُ وَزَنُّهُ بِاخْتِلَافِ الْحُبُوبِ ثُمَّ صَوَّبَ قَوْلَ الدَّارِمِيِّ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْكِيلِ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ دُونَ الْوِزْنِ قَالَ فَإِنْ قُعِدَ أَخْرَجَ قَدْرًا يَتَّقَى أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ وَعَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ بِالْوِزْنِ تَقْرِيبٌ أَهْ (وَجَنَسُهُ) أَيِ الصَّاعِ الْوَاجِبِ (الْقَوْتُ الْمُعْشَرُ) أَيِ الْوَاجِبِ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ وَمَوْ يَأْنَهُ (وَكَذَا الْأَقِطُ) يَفْتَحُ فَكَسِرَ عَلَى الْأَشْهَرِ وَبِحُجُورِ سُكُونِ الْقَافِ مَعَ تَثْلِيثِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ لَبَنٌ يُجَفَّفُ (فِي الْأَطْلَهِي) لِصِبْغَةِ الْحَدِيثِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُنْزَعْ زُبْدُهُ وَلَمْ يُفْسِدِ الْمِلْحُ جَوْهَرَهُ وَلَا يَضُرُّ ظُهُورُهُ نَعَمْ لَا يَحْسِبُ فَيُخْرِجُ قَدْرًا يَكُونُ مُحَضَّ الْأَقِطِ مِنْهُ صَاعًا وَيُعْتَبَرُ بِالْكِيلِ

■ فَوُدَ: (فَوُزِنَتْ الْخ) أَيِ الصِّيمَانِ الَّتِي أَحْضَرَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ. ■ وَفَوُدَ: (كَذَلِكَ) أَيِ خَمْسَةِ أَرْطَالٍ وَثَلَاثَةِ. ■ فَوُدَ: (وَجَرَى الْخ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. ■ فَوُدَ: (لَكِنْ اسْتَشْكَلَ فِي الرُّوْضَةِ ضَبْطَهُ بِالْأَرْطَالِ) أَيِ جَفَلَهُمُ الْوِزْنَ اسْتَظْهَارًا. ■ وَفَوُدَ: (بِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِسْظَهَارَ لَا يَتَأَثَّرُ مَعَ اخْتِلَافِ الْحُبُوبِ خِفَةً وَثِقَلًا وَعَدَمِ اخْتِلَافِ مَا يَحْتَوِيهِ الْمِكْيَالُ فِي الْقَدْرِ ش. ■ فَوُدَ: (بِاخْتِلَافِ الْحُبُوبِ) أَيِ كَالذَّرَّةِ وَالْجَمِّصِ نِهَائَةً.

■ فَوُدَ: (ثُمَّ صَوَّبَ الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى عِبَارَةً الثَّانِي وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ الْكِيلُ وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْوِزْنِ اسْتَظْهَارًا وَالْعِبْرَةُ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ إِنْ وَجِدَ أَوْ مِغْيَارَهُ فَإِنْ قُعِدَ أَخْرَجَ قَدْرًا يَتَّقَى أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الصَّاعِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ قَالَ جَمَاعَةُ الصَّاعِ أَرْبَعُ حَفَنَاتٍ بِكَفِّي رَجُلٍ مُعْتَدِلِهِمَا انْتَهَى وَالصَّاعُ بِالْكِيلِ الْمِضْرِيِّ قَدَحَانٍ وَيَتْبَعِي أَيُّ نَذْبًا أَنْ يَزِيدَ شَيْئًا يَسِيرًا لِاحْتِمَالِ اسْتِمَالِهِمَا عَلَى طِينٍ أَوْ تِينٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَهْ زَادَ الْأَوَّلُ وَإِذَا كَانَ الْمُعْتَبَرُ الْكِيلَ فَالْوِزْنُ تَقْرِيبٌ وَيَجِبُ تَقْيِيدُ هَذَا بِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْكِيلُ أَمَّا مَا لَا يُكَالُ أَصْلًا كَالْأَقِطِ وَالْجُبْنِ إِذَا كَانَ قِطْعًا كِبَارًا فَمِغْيَارُهُ الْوِزْنُ لَا غَيْرُ كَمَا فِي الرَّيَا أَهْ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَهُوَ أَرْبَعُ حَفَنَاتٍ رَجُلٍ مُعْتَدِلِهِمَا وَهُوَ بِالْكِيلِ الْمِضْرِيِّ قَدَحَانٍ وَيَتْبَعِي أَنْ يَزِيدَ شَيْئًا يَسِيرًا لِاحْتِمَالِ اسْتِمَالِهِمَا عَلَى طِينٍ أَوْ تِينٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَكِنْ هَذَا بِحَسَبِ الزَّمَنِ الْقَدِيمِ وَأَمَّا الْآنَ فَيَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ كِبَرُ الْكِيلِ أَهْ.

■ فَوُدَ: (أَيِ الصَّاعِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ وَيَجِبُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ بِالْكِيلِ وَقَوْلُهُ وَالصَّاعُ مِنْهُ إِلَى وَجِبْنٍ وَقَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ بِالْوِزْنِ إِلَى وَلَا فَرْقَ.

■ فَوُدَ: (أَيِ الْوَاجِبِ فِيهِ الْعُشْرُ الْخ) أَيِ: لِأَنَّ التَّصَدَّقَ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْمُعْشَرَاتِ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالنَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَقِيَاسَ الْبَاقِي عَلَيْهِ بِجَمَاعِ الْإِفْتِيَاتِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. ■ فَوُدَ: (وَهُوَ لَبَنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ وَيَجِبُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ بِالْكِيلِ وَقَوْلُهُ وَفَارَقَ إِلَى وَلَا فَرْقَ. ■ فَوُدَ: (وَلَمْ يَفْسِدِ الْمِلْحُ الْخ) أَيِ وَلَمْ يَبْعَثْهُ وَإِنْ لَمْ يُفْسِدْ شَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ فَالْمَرَاتِبُ ثَلَاثُ إِفْسَادِ جَوْهَرِهِ وَتَغْيِيْبُهُ وَظُهُورُ الْمِلْحِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيْبٍ فَيُجْزَى فِي الْأَخِيرَةِ وَلَا يُحْسَبُ الْمِلْحُ دُونَ الْأَوَّلَتَيْنِ فَلَا يُجْزَى فِيهِمَا أَهْ. ■ فَوُدَ: (جَوْهَرُهُ) أَيِ ذَاتِهِ ش. ■ فَوُدَ: (وَيُعْتَبَرُ بِالْكِيلِ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ خِلَافَهُ.

وَيُجْزَى لَبَنٌ بِهِ زُبْدُهُ وَالصَّاعُ مِنْهُ يُعْتَبَرُ بِمَا يَجِيءُ مِنْهُ صَاعٌ أَقِطٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْخُرَاسَانِيُّونَ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ وَجِبْنَ بِشَرْطِي الْأَقِطِ وَيُعْتَبَرُ بِالْوِزْنِ وَفَارَقَ الْأَقِطُ بَأَنَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُكَالَ وَيُقَدَّ الْكِيلُ فِيهِ ضَاطِبًا بِخِلَافِ الْجُبَنِ وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بَيْنَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ إِذَا كَانَتْ لَهُمْ قُوتًا لَا لَحْمَ وَمَصْلَ وَمَخِيضَ وَسَمَنَ وَإِنْ كَانَتْ قُوتَ الْبَلَدِ لَا نَتْفَاءَ الْاِقْتِيَابِ بِهَا عَادَةً. (وَيَجِبُ مِنْ) غَالِبِ (قُوتِ بَلَدِهِ) يَعْنِي مَحَلَّ الْمُؤَدَى عَنْهُ فِي غَالِبِ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ تَقْوَسَ الْمُسْتَحْقِّينَ إِنَّمَا تَتَشَوَّفُ لِذَلِكَ وَأَوْ فِي خَبَرٍ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَيْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا

فُودَ: (وَيُجْزَى لَبَنٌ بِهِ زُبْدُهُ) شَامِلٌ لِللَّبَنِ نَحْوِ الْأَدَمِيِّ وَالْأَرْنَبِ وَالظَّبْيَةِ وَالضَّبْعِ وَقَدْ يُخْرَجُ عَلَى دُخُولِ الصُّورَةِ التَّادِيرَةِ فِي الْعُمُومِ وَفِيهِ خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ مِنْهُ الدُّخُولُ سَمَ وَنِهَاقُ قَالَ ع ش أَيْ فَيُجْزَى لَبَنٌ كُلُّ مِمَّا ذَكَرَ وَهَلْ يُجْزَى اللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالْمَاءِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ اللَّبَنُ يَتَأْتِي مِنْهُ صَاعٌ أَجْزًا وَلَا فَلَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا فِيمَنْ يَقْتَاتُهُ مَخْلُوطًا أَمَّا إِذَا كَانُوا يَقْتَاتُونَهُ خَالِصًا فَالظَّاهِرُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ مُطْلَقًا كَالْمَعِيبِ مِنَ الْحَبِّ اه. فُودَ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْخُرَاسَانِيُّونَ) الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَاقِ لِأَنَّهُ فَرَعَ عَنِ الْأَقِطِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَضَ عَنْ أَصْلِهِ قَالَهُ الْعِمْرَانِيُّ فِي الْبَيَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. فُودَ: (لِأَنَّهُ الْوَارِدُ) أَيْ: الْأَقِطُ.

فُودَ: (بِشَرْطِي الْأَقِطِ) وَمِمَّا عَدَمَ نَزْعِ الزُّبْدِ وَعَدَمُ إِفْسَادِ الْمِلْحِ جَوْهَرَهُ وَذَاتَهُ وَقَدْ يُقَالُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ شَرْحِ بَافْضِلٍ فِي الْأَقِطِ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ هُنَا أَيْضًا عَدَمُ تَغْيِيبِ الْمِلْحِ لَهُ. فُودَ: (فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ) الْخُ) أَيْ: الْأَقِطِ وَاللَّبَنِ وَالْجُبَنِ وَقِيلَ تُجْزَى لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ دُونَ الْحَاضِرَةِ حَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَضَعْفُهُ مُغْنِي. فُودَ: (لَا لَحْمَ وَمَصْلَ وَمَخِيضَ) الْخُ) أَيْ: وَلَا شَيْءَ آخَرَ مِمَّا يُغَايِرُ الْأَجْنَاسَ السَّابِقَةَ فِي الْمَنِيِّ وَالشَّرْحِ كَالْخَشَبِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَقْتَاتُونَهُ فِي بَعْضِ بِلَادِ الْجَاوِيِّ بِاتِّخَاذِ الْخُبْزِ مِنْهُ. فُودَ: (وَمَصْلَ) الْخُ) وَكَذَا الْكُشْكُ وَهُوَ بَفَتْحِ الْكَافِ مَعْرُوفٌ مُغْنِي وَنِهَاقُ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَهُوَ مَاءُ الشَّعِيرِ اه. أَيْ: وَنَحْوُهُ.

فُودَ: (وَإِنْ كَانَتْ قُوتَ الْبَلَدِ) الْخُ) أَيْ: فَلَوْ كَانُوا لَا يَقْتَاتُونَ سِوَى هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ وَجَبَ اغْتِيَاؤُ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَنْ لَا قُوتَ لَهُمْ مُجْزَى الْخُ) ع ش. فُودَ: (وَمَصْلَ) هُوَ مَاءُ نَحْوِ الْأَقِطِ يُعَابَ. فُودَ: (مِنْ غَالِبِ) إِلَى قَوْلِهِ خُفًا فِي النَّهَاقِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي الْمَغْنِيِّ. فُودَ: (بِغْنِي مَحَلَّ الْمُؤَدَى عَنْهُ) أَيْ بَلَدًا كَانَ أَوْ لَا. فُودَ: (فِي غَالِبِ السَّنَةِ) فَإِنْ غَلَبَ فِي بَعْضِهَا جَنَسٌ وَفِي بَعْضِهَا جَنَسٌ آخَرَ أَجْزًا أَذْنَاهُمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَا فِي الْعُجَابِ نِهَاقُ قَالَ ع ش قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعُجَابِ وَاسْتَوَيَا فِي الْغَلْبَةِ كَيْسَتُهُ أَشْهُرُ مِنْ بُرٍّ وَسِتَّةٌ مِنْ شَعِيرٍ أَيْ أَمَّا لَوْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجْزَ غَيْرُهُ اه.

فُودَ: (وَيُجْزَى لَبَنٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُجَابِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ أَرْنَبٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَالتَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ كَالْأَقِطِ مِمَّا نَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ جَزْيًا عَلَى الْغَالِبِ اه. فُودَ: (وَيُجْزَى لَبَنٌ بِهِ زُبْدُهُ) شَامِلٌ لِللَّبَنِ نَحْوِ الْأَدَمِيِّ وَالْأَرْنَبِ وَقَدْ يُخْرَجُ عَلَى دُخُولِ الصُّورَةِ التَّادِيرَةِ فِي الْعُمُومِ وَفِيهِ خِلَافٌ فِي الْأَصُولِ وَالْأَصَحُّ مِنْهُ الدُّخُولُ.

من تمر أو صاعاً من زبيب لبيان بعض الأنواع التي يُخرج منها ولا نظراً لوقت الوجوب خلافاً للفرائي ومن تبعه ويفرق بين هذا واعتبار آخر الحول في التجارة بأن القيمة مضطربة غالباً أكثر من القوت فلم يكن ثم غالب يضبطها فاعتبرت وقت الوجوب لتقدير اعتبار ما قبله بخلافه هنا ووقت الشراء في بلد بها غالب بأن المدار ثم على ما يتبادر لفهم العاقدین لا غير وهو إنما يتبادر لذلك ومن لا قوت لهم مجزئ يخرجون من قوت أقرب محل إليهم. فإن استوى محلان واختلفا واجباً خيّر ولو كان الغالب مختلطاً كثيراً بشعير اعتبر أكثرهما ولا تخير ولا يخرج من المختلط إلا إن كان فيه قدر الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتز

قود: (لبيان بعض الأنواع إلخ) يعني أن أَوْ في الحديث للتويع لا للتخير كما قال به المقابل الآتي كزدي. قود: (ولا نظراً لوقت الوجوب إلخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الإيماب ويراعى غالب قوت السنة كما صوّبه في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافاً للفرائي ومن تبعه كمحلي وابن يونس وابن الرقعة وغيرهم اهـ. قود: (بين هذا) أي: اعتبار غالب السنة هنا. قود: (ووقت الشراء إلخ) عطف على آخر الحول أي واعتبار وقت الشراء في المشتري مطلقاً من غير بيان نوع الثمن كزدي وفي المشتري بعرض القنية والمملوك بنحو نكاح. قود: (وهو) أي غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء. وقود: (لذلك) أي: لفهم العاقدین. قود: (ومن لا قوت) إلى المثني في النهاية والمثني. قود: (من قوت أقرب محل إلخ) أي: من غالب قوته نهايةً ومثني. قود: (فإن استوى محلان) أي في القرب ويرجع في ذلك إليه إن لم يكن ثم من يعرفه ع ش. قود: (واختلفا واجباً) أي اختلف الغالب من أوقائهما نهايةً ومثني. قود: (تخير) أي والأفضل الأعلى مثني. قود: (اعتبر أكثرهما) أي وجب الإخراج منه فإن لم يجد إلا نصفاً من ذا ونصفاً من ذا فوجهان أوجههما أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزئ الآخر نهايةً ومثني عبارة شيخنا أوجههما أنه يخرج النصف من الواجب الذي هو الأكثر ويتبقى النصف الباقي في ذمته إلى أن يجده اهـ قال ع ش قوله م ر وجب الإخراج منه أي من خالص ذلك الأكثر وليس له أن يخرج قمحاً مخلوطاً بشعير كما هو ظاهر قلّو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قمحاً خالصاً إن كان الأغلب من البر ولا تخير بينهما فإما أن يخرج صاعاً من خالص البر أو من خالص الشعير ولا يجوز إخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر شيخنا وع ش. قود: (ولا يخرج إلخ) راجع لما قبل ولا إلخ أيضاً.

قود: (ولو كان الغالب مختلطاً كثيراً بشعير اعتبر أكثرهما إلخ) وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج أنهم لو كانوا يقتاتون برّاً مخلوطاً بشعير أو نحوه تخير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه ثبته عليه الإسروي قلّو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الآخر فوجهان أقربهما أنه يخرج النصف الواجب ولا يجزئ الآخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين شرح م ر وهل المراد بالنصف الواجب فيما إذا استوى الخليطان أحد النصفين الموجودين. قود: (والأ) أي بأن استويا.

نوع ماله في زكاة المال ويؤدّه ما مرّ في تعليل الأوّل الفارق بينهما (وقيل يَتَخَيَّرُ بين جميع الأقوات) وبه قال أبو حنيفة لظاهر الخبر (ويُجْزَى) على الأولين (الأعلى) الذي لا يلزمه (عن الأدنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عَدَمَ إجزاء الذهب عن الفضة يَتَعَلَّقُ الزكاةُ ثمّ بالعين فتَقَيَّنَتْ الموساةُ منها والفطرة طهرة للبدين فنظّر لما به غذاؤه وقوائمه والأقوات مُتَسَاوِيَةٌ في هذا الغرض وتعيين بعضها إنّما هو رفق فإذا عدّل إلى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة ويُؤخَذُ منه أنّه لو أراد إخراج الأعلى فأبى المُسْتَحِقُّ إلا قبول الواجب أوجب المالك وفيه نظر بل ينبغي إجابة المُسْتَحِقِّ حينئذٍ؛ لأنّ الأعلى إنّما أجزأ رفقا به فإذا أبى إلا الواجب له فنبغي إجابته كما لو أبى الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق. (ولا عكس)

• فَوُدَّ: (ما مرّ إلخ) أي بقوله لأنّ نفوس المُسْتَحِقِّينَ إلخ. • فَوُدَّ: (بينهما) أي بين زكاة الفطر وزكاة المال. • فَوُدَّ: (على الأولين) إلى قول المتن وإنّ الثمر إلخ في النهاية والمغني إلا قوله ويُؤخَذُ إلى المتن.

• فَوُدَّ (سب): (ويُجْزَى الأعلى عن الأدنى) بل هو أَفْضَلُ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَفَعَ بَنَتْ لَبَوْنِ عَنْ بَنَتْ مَخَاضٍ نِهَائَةً وَمُغْنَى وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَشَرْحُ الْعُبَابِ. • فَوُدَّ: (الأعلى) رَسْمُهُ بِالْيَاءِ هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ مِمَّا يُمَالَعُ ش. • فَوُدَّ: (قوت محله) أي أو قوت نفسه. • فَوُدَّ: (مُتَسَاوِيَةٌ في هذا الغرض) أي في أصله فلا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي فإِذَا عَدَّلَ إِلَى الْأَعْلَى إلخ سم. • فَوُدَّ: (وتعيين بعضها إنّما هو رفق) مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

• فَوُدَّ: (فإذا عدّل إلى الأعلى) كَذَا فِي أَصْلِهِ هُنَا بِالْفِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي بِالْيَاءِ فَلْيَحْزَرْ بِضَرْيٍ أَيْ وَمَا يَأْتِي هُوَ الصَّوَابُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. • فَوُدَّ: (وفيه نظر إلخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَإِنَّ الشَّرْعَ حَيْثُ حَكَّمَ بِالْإِجْزَاءِ الْأَعْلَى بَلْ بِأَفْضَلِيَّتِهِ صَارَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُخَاطَبِ بِهَا أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ فَكَيْفَ لَا يُجَابُ الْمَالِكُ إِلَى الْأَعْلَى مَعَ تَخْيِيرِ الشَّرْعِ لَهُ بَلْ قَوْلُهُ لَهُ إِنَّهُ أَفْضَلُ فِي حَقِّكَ وَتَنْظِيرُهُ بِالذِّينِ لَا يَخْلُو عَنْ غَرَابَةٍ وَبِقَرَضِ اعْتِمَادِ مَا قَالَهُ يُحْمَلُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى السَّاعِي أَوْ عَلَى الْمَخْصُورِينَ ثُمَّ رَأَيْتِ الْفَاضِلَ الْمُحْشَى سَمَ قَالَ قَوْلُهُ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ وَالظَّاهِرُ الْفَرْقُ وَيُجَابُ الْمَالِكُ بِأَنَّ الدِّينَ مَخْضُ حَقِّ آدَمِيٍّ وَتَنْصَوْرُ فِيهِ الْجِنَّةُ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ أَهْ بِضَرْيٍّ وَمَا نَقَلَهُ عَلَى الْفَاضِلِ الْمُحْشَى لَيْسَ فِيمَا بَأَيْدِينَا مِنْ نُسْجِهِ عِبَارَةٌ عَ شَ بَعْدَ سَرْدِ كَلَامِ الشَّارِحِ. أَقُولُ: وَلَعَلَّهُ أَيْ الْفَرْقُ أَنَّ الزَّكَاةَ لَيْسَتْ دَيْنًا حَقِيقِيًّا كَسَائِرِ الدِّيُونِ بَدَلِيلُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ بَلْ إِذَا أَخْرَجَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ وَجَبَ قَبُولُهُ فَالْمُغْلَبُ فِيهَا مَعْنَى الْمَوَاسَاةِ وَهِيَ حَاصِلَةٌ بِمَا أَخْرَجَهُ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ ضَاثًا عَنْ مَغْزٍ أَوْ عَكْسَهُ وَجَبَ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ قَبُولُهُ مَعَ أَنَّ الْحَقَّ

• فَوُدَّ: (فَتَقَيَّنَتْ الموساةُ منها) قَدْ يَمَالُ تَعَلُّقُهَا بِالْعَيْنِ مَعَ كَوْنِ الْمَقْصُودِ دَفْعَ حَاجَةِ الْمُسْتَحِقِّ لَا يَفْتَنُّهُ التَّعَيُّنُ وَمُنِعَ إِلَّا عَلَى الْأَذْفَعِ لِحَاجَتِهِ. • فَوُدَّ: (فإذا عدّل إلى الأعلى) إِنْ أَرِيدَ الْأَعْلَى فِي هَذَا الْغَرَضِ نَافَى قَوْلُهُ مُتَسَاوِيَةٌ أَوْ فِي غَرَضٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَيُرِيدَ التَّسَاوِيَّ فِي أَصْلِ هَذَا الْغَرَضِ.

أي لا يُجزئ الأدنى الذي ليس غالب قوت محله عن الأعلى الذي هو قوت محله (والاعتيان) في كون شيء منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة في وجهه)؛ لأن الأزيد قيمة أرفق بهم (وبزيادة الاقتيات في الأصح)؛ لأنه الأليق بالعرض من هذه الزكاة كما عُلِمَ مما تقرر. (فالبر خَيْر من التمر والأرز) والشمير والزبيب وسائر ما يُجزئ (والأصح أن الشمير خَيْر من التمر) والزبيب؛ لأنه أبلغ في الاقتيات (وأن التمر خَيْر من الزبيب) لذلك والشمير والتمر والزبيب خَيْر من الأرز كما بُجِّت وفيه نظر ظاهر لِكَيْتِه ظاهر كلامهم وكأنه لقدم كثرة ألف الصدر الأول له فعُلِمَ أن الأعلى البر فالشمير فالتمر فالزبيب فالأرز وبتَرَدُّ النظر في بَقِيَّةِ الحبوب كالذرة والدخن والفول والحمص والعَدَسِ والماشِ ويظهر أن الذرة يقسمها في مرتبة الشمير وأن بقية

تعلق بغيره اهـ. هـ قوله: (أي لا يُجزئ الأدنى إلخ) وسكنوا عن المساوي والظاهر إجزاؤه ثم رأيت الزركشي نقل عن الذخائر أنه لا يُجزئ أيضا لأنه إخراج قيمة وهو ممنوع اهـ وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يُجزأ إلا على إيجاب عبارة باعثن وفي المساوي خلاف والصحيح إجزاؤه لِكُنْ في شرعي الإزشاد أنه لا يُجزئ في الجنس المساوي وأن غلبة النوع كغلبة الجنس اهـ.

هـ قوله (سني): (وبزيادة الاقتيات إلخ) أي: بالنظر للغالب لا يُلْدَةُ نَفْسِهِ مُعْنَى ونهاية. هـ قوله: (مما تقرر) أي أيضا في قوله والفطرة طهرة للبدن فنظر إلخ. هـ قوله: (والشمير والتمر إلخ) ويتبني أن يكون الشمير خَيْرًا من الأرز وأن الأرز خَيْر من التمر مُعْنَى زاد النهاية لغلبة الاقتيات به وقول الجازم في شرح الحاوي والأرز خَيْر من الشمير مَبْنِيٌّ على أن المُعْتَبَر زيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشمير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشمير ولم أر فيه نصا ويتبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكنوا عنها والمزجج في ذلك لغلبة الاقتيات اهـ وأقره سم وقال الكزدي على بأفضل وفي الإيجاب نحوها وهو أوجه مما في التخصة وإن قال فيها إنه ظاهر كلامهم اهـ. قال ع ش قوله م ر وتقديم الذرة والدخن وتقدم أن الدخن نوع من الذرة وهو يقتضي أنهما في مرتبة واحدة وقوله م ر على ما بعد الشمير أي فيكونان في مرتبة الشمير فيقدمان على الأرز زيادي ويتبني تقديم الذرة على الدخن وتقديم الأرز على التمر اهـ ش أي وتقديم الشمير على الذرة كما يأتي عن سم وغيره. هـ قوله: (له) أي: للأرز. هـ قوله: (يقسمها) كأنه أراد يقسمها الثاني الدخن. هـ وقوله: (في مرتبة الشمير إلخ) الوجه تقديم الشمير

هـ قوله في (سني): (فالبر خَيْر من التمر إلخ) والأوجه تقديم الشمير على الأرز والأرز على التمر لغلبة الاقتيات به وقول الجازم في شرح الحاوي والأرز خَيْر من الشمير مَبْنِيٌّ على أن المُعْتَبَر زيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشمير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشمير ولم أر فيه نصا ويتبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكنوا عنها والمزجج في ذلك لغلبة الاقتيات شرح م ر. هـ قوله: (ويظهر أن الذرة يقسمها) كأنه أراد يقسمها الثاني الدخن. هـ قوله: (في مرتبة الشمير وأن بقية الحبوب إلخ) الوجه تقديم الشمير على الذرة والدخن وتقديم الأرز على التمر والزبيب خلافا لما ذكره الشارح

الخبوب الجمّص فالماش فالعدس فالقول فالبقية بعد الأرز وأن الأقط فاللبن فالجبن بعد الخبوب كلّها وما نصّوا على أنّه خير لا يختلف باختلاف البلاد وقيل يختلف. وانتصر له بعضهم ولا يجزئ تمر منزوع النوى كما قاله جمع بخلاف الكيس فيخرج منه ما يأتي صاعاً قبل كبسه. (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) يلزمه الإخراج منه (وعن) ممّونه نحو (قريبه أعلى منه) وعكسه؛ لأنّه ليس فيه تبعض الصاع (ولا يقص الصاع) عن واحد من جنسين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب وإن تعدّد المؤدّي كشركيّين في قن؛ لأنّ العبرة بتلّده لكون

على الذرة والدخن وتقديم الأرز على التمر والزبيب خلافاً لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على الأرز وقضية كون الدخن قسماً من الذرة أنّها لا تقدّم عليه كما لا تقدّم بعض أنواع البرّ مثلاً على بعض نعم إن ثبت أنّها أبلغ منه في الإقتيات فينبغي تقديمها والقياس التزم ذلك في أنواع نحو البرّ إذا تفاوتت في الإقتيات لكنّ قضية إطلاقهم خلافه سم عبارة شيوخنا فالأعلى البرّ ثم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الأرز ثم الجمّص ثم الماش ثم العلس ثم القول ثم التمر ثم الزبيب ثم الأقط ثم اللبن ثم الجبن غير منزوع الزبد ثم أجزاء كل من هذه لمن هو قوته. وقد رمز بعضهم لذلك بقوله:

بالله سلّ شيوخ ذي رمز حكى مثلاً عن قوت ترك زكاة الفطر لو جهلاً
حروف أولها جاءت مرتبة أسماء قوت زكاة الفطر لو عقلاً

اه. زاد باعثن وهذا هو المعتد وإن قدّم بعض المتأخّر في الثخفة اه. وعبارة الكردي على شرح بأفضل قال القليوبي في حواشي المحلّى جملة مراتب الأقوات أربع عشرة مرموز إليها بحروف أوائل البيت الأول من هذين البيتين فالباء من بالله للبرّ والسين من سلّ للسلّ والسين من شيوخ للشعير والذال من ذي للذرة ومنها الدخن والراء للأرز والحاء للجمّص والميم للماش والعين للعدس والفاء للقول والتاء للتمر والزاي للزبيب والألف للأقط واللام للبن والجيم للجبن اه. فود: (وما نصّوا إلخ) أي أصحابنا وأئمتنا. فود: (فيخرج منه إلخ) وعليه قلّيس هو ممّا يكال كالجبن فيغيّره الوزن باعثن. فود: (يلزمه) إلى قول المشي قلّت في النهاية والمغني إلّا قوله وإن تعدّد إلى كما لا يجوز وقوله وقول ابن أبي هريرة إلى وأما إلخ. فود: (وهن ممّونه) أي وعمّن تبرّع عنه بإذنه نهاية ومغني. فود: (نحو قريبه) أي كزوجته وعبيده نهاية ومغني. فود: (إلته إلخ) أي وإلته زاد خيراً وكما يجوز أن يخرج لأحد جبرائيل شاتين وللآخر عشرين يزهما نهاية ومغني. فود: (هن واحد من جنسين) سيذكر مختزّهما. فود: (كشريكيّين في قن) ولو أخرج أحدهما من الأعلى فينبغي أن يلزم الآخر

وتقديم الذرة والدخن على الأرز وقضية كون الدخن قسماً من الذرة أنّها لا تقدّم عليه كما لا تقدّم بعض أنواع البرّ مثلاً على بعض نعم إن ثبت أنّها أبلغ منه في الإقتيات فينبغي تقديمها والقياس التزم ذلك في أنواع نحو البرّ إذا تفاوتت في الإقتيات لكنّ قضية إطلاقهم خلافه. فود: (كشريكيّين في قن) لو أخرج أحدهما من الأعلى فينبغي أن يلزم الآخر موافقته إنلّا يلزم تبعض الصاع؛ لأنّ إلزام غير الواجب بعيد

الوجوب ثلثيه ابتداءً وذلك لإظهار الخير وكما لا يجوز في الكفارة المخيرة أن يُطعم خمسة ويكسو خمسة أما من نوعي جنس فيجوز وقول ابن أبي هريرة لا يجوز زيفه ابن كج. وتوقف الأذرع في نوعين متباعدين وأما عن غير واجد كأن ملك واجد نصفين فخرج نصف صاع يجب الإخراج منه عن نصف ونصف صاع أعلى من ذلك عن النصف الثاني وإن اختلف الجنس فيجوز لتعدد المخرج عنه فلا محذور حيث. (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشرفها) أي أعلاها كالكفارة المخيرة.

موافقته؛ لأن إلزام غير الواجب بعيد وجواز إخراج نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض الصاع فالوجه رجوع الأول إلى الواجب حيث امتنع الثاني من الإخراج من الأعلى؛ لأن الواجب هو الأصل في الوجوب فليتأمل سم. هـ. فود: (أما من نوعي الجنس فيجوز) أي حيث كانا من الغالب نهاية ومغني عبارة الإيعاب ثم المراد الأغلب جنسًا فقط حتى يجوز إخراج بعض أنواعه وإن لم يغلب خصوص ذلك النوع أو نوعًا حتى لو كان الأغلب نوعًا لم يجز نوع غيره وإن اتحد جنسًا قال الاستوئي والثاني واضح انتهى ثم قال وأفهم كلامهم أنه لو غلب جنس وله أنواع جاز التبعض منها وبه صرح الدارمي وقال ابن أبي هريرة لا يجوز ويؤيد ما مر أن اختلاف النوع باختلاف الجنس وتزييف ابن كج لما قاله توقف فيه الأذرع ثم اختار أن النوعين إن تقاربا أجزآ وإلا فلا قال وظاهر كلامهم أنه لا عبرة باختلاف النوع مطلقًا وجهه بعضهم بأنهم لم يمتثلوا إلا باختلاف الأجناس كالشعير والتمر والزبيب اه. وتقدم عن باعشن عن شرحي الإزشاد ما يوافق ما مر عن النهاية والمغني ثم قال هنا أما من نوعي جنس فيجوز كما في الثخفة وغيرها وهو يؤيد أن أنواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وإن غلب بعضها أو كان أنفع اه وظاهر أن الأخوط هو ما مر عن النهاية والمغني بل يمكن الجمع به بين المقاتلين. هـ. فود: (فيجوز) قضيته جواز تبعضه من الدرة والدخن بناء على أنه نوع منها كما اقتضاه كونه قسمًا منها كما دل عليه كلام الشارح سم. هـ. فود: (لا يجوز) أي إذا غلب أحدهما فقط كما مر عن الإيعاب وأما إذا غلبا فيجوز باتفاق. هـ. فود: (فأخرج) الأولى إبدال الفاء بالواو. هـ. فود: (فأخرج إلخ) عبارة النهاية والمغني نصفين عشرين أو مبعضين ببلدين مختلفي القوت فإنه يجوز تبعض الصاع اه. هـ. فود: (يجب الإخراج منه) حتى التمييز بما يجب إلخ ولو قال من الواجب لكان أخصر وأسلم. هـ. فود: (وإن اختلف إلخ) غاية وكان حقه أن يؤخر عن فيجوز. هـ. فود: (أي أعلاها) أي في الإقيات إيعاب ومغني.

وجواز إخراج نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض الصاع الذي أطلقوا امتناعه فلا يبعد أن الحكم إما إخراج الآخر من الأعلى وإما رجوع الأول إلى إخراج الواجب مع هذا الآخر فيتمين أن ما أخرجه من الأعلى لم يقع الموقع فليتأمل والوجه وجوب رجوع الأول إلى الواجب حيث امتنع الثاني من الإخراج من الأعلى؛ لأن الواجب هو الأصل في الوجوب فليتأمل. هـ. فود: (أما من نوعي جنس فيجوز) قضيته جواز تبعضه من الدرة والدخن بناء على أنه نوع منها كما اقتضاه كونه قسمًا منها كما دل عليه كلام الشارح.

(ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) للأصح السابق أنها تلزم المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (قلت الواجب) الذي لا يجزئ غيره إذا وجد الحب (الحب السليم) أي من غيب يُنافي صلاحية الأذخار والافتيات كما يُعلم من قواعد الباب. وسُئل عما يأتي أن العيب في كل باب مُعتبر بما يُنافي مقصود ذلك الباب فلا تجزئ قيمة ومعيب ومنه مُسوس ومبلول أي إلا إن جف وعاد لصلاحية أذخار والافتيات كما عُلِمَ مما ذكرته وقديم تغير طعمه أو لوئه أو ريحه وإن كان هو قوت البلد لكن قال القاضي يجوز حينئذ وقيدته ابن الرفعة بما إذا كان المخرج يأتي منه صاع وفيهما نظر؛ لأنه مع ذلك يُسمى معيباً والذي يوافق كلامهم أنه يلزمه إخراج السليم

فوق (سني): (ولو كان عبده) أي أو زوجته أو قريته.

فوق (سني): (بقوت بلد العبد) أي ويندفع لفقراء بلد العبد وإن بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر إلى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أخذاً بما قالوه فيما لو حلف ليفضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فإنه لا يكلف ذلك ع ش. فوق: (إذا وجد الحب) حق المقام إذا تعين الحب كما في النهاية والمغني. فوق: (فلا تجزئ) إلى قوله لكن قال في النهاية لا قوله ومبلول إلى وقديم وكذا في المغني لا قوله وقديم إلى وإن كان. فوق: (فلا تجزئ قيمة) أي اتفاقاً نهاية ومغني أي من مذهبن ع ش.

فوق: (ومنه) أي المعيب. فوق: (مسوس) بكسر الواو أسنى وإيعاب أي وإن كان يقتات مغني ونهاية. فوق: (تغير طعمه إلخ) ويجزئ حب قديم قليل القيمة إن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه نهاية وعباب. فوق: (وإن كان إلخ) أي المسوس أو المعيب. فوق: (لكن قال القاضي إلخ) عبارة شرح العباب قال القاضي وأقره ابن الرفعة وغيره إلا إذا فقدوا غيره واقتاتوه قال الأزرعي ويجب الجزم به إذا لم يجد سواه لجذب أو جايحة استأصلت زرع الناحية قال الأزرعي كابن الرفعة ويتجه اختيار بلوغ لب المسوس صاعاً كما ذكر في الإقط المملح اه وقد ينظر في كلام القاضي وما يُقرع عليه بأن الذي اقتضاه كلامهم أنه لا يجزئ ذلك وإن كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليماً من قوت أقرب البلاد إليه اه عبارة ع ش قال سم على المنهج لو لم يكن قوتهم إلا الحب المسوس أجزأ كما قاله م ر قال في العباب ويتجه اختيار بلوغ لب المسوس صاعاً اه ووافق عليه م ر اه وقضية قول الشارح م ر السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يجزئ فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إلخ خلافه اه وقوله وقضية قول الشارح إلخ ظاهر المنع فتأمل. فوق: (يجوز حينئذ) أي حين إذ كان المسوس قوت بلديهم.

فوق: (مع ذلك) أي بلوغ دقيق المسوس لو أخرج منه قدر دقيق صاع سليم إيعاب. فوق: (أن يلزمه إخراج السليم إلخ) فلو فقد السليم من الدنيا فهل يُخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يُخرج

فوق: (والذي يوافق كلامهم أنه يلزمه إخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فهل يُخرج من

من غالب قوت أقرب المحال إليهم وقد صرحوا بأن ما لا يُجزئ لا فرق بين أن يقتاتوه وأن لا ولا نظر إلى ما هو من جنس ما يُقتات وغيره كالمخيض؛ لأن قيام ما ينع الإجزاء به صيره كآته من غير الجنس وذقيقي وسويقي وإن اقتاتوه ولم يكن له سواه ورواية أو صاعاً من ذقيقي لم تثبت. (ولو أخرج الأب أو الجد من ماله فطرة) أو زكاة مال من هو تحت ولايته من (ولده الصغير) أو المجنون أو السفية (الفني جاز) ورجع عليه إن نوى الرجوع (كأجنبي أذن) لآخر أن يُخرجها عنه ففعل فإنها تُجزئ إن نوى الأذن أو المُخرج بعد تفويض النية إليه أخذاً مما يأتي

القيمة فيه نظر والثاني قريب م ر سم على حَجَّ وتَوَقَّف فيه شَيْخُنَا وقال الأقرب الثالث أخذاً مما تقدَّم فيما لو قَدَّ الواجب من أَسْنَانِ الزكاة من أنه يُخرج القيمة ولا يُكَلِّف الصَّعُودَ عنه ولا الثَّرْوَل مَعَ الجُبرَانِ ع ش. فود: (من غالب قوت أقرب المحال إلخ) ظاهره وإن بَعْدَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُخْرِجَ وَجوب ثَقْلِهِ على وَجوب ثَقْلِ الْمُسْلِمِ فيه م ر اه سم. فود: (وقد صرحوا بأن ما لا يُجزئ إلخ) قد يَرُدُّ على هَذَا التَّايِيدِ أَنَّ كَوْنَ الْمُسَوِّسِ فِي الصَّوْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مِمَّا لَا يُجْزِي هُوَ عَيْنُ مَحَلِّ التَّرَاع. فود: (وذقيقي إلخ) مَغْطُوفٌ على قِيَمَةِ عِبَارَةِ الْعُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يُجْزِي ذَقِيقٌ خِلَافاً لِلْأَنْطَاطِي وَسَوِيقٌ وَخُبْزٌ خِلَافاً لِجَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَرَغْمُهُمْ أَنَّهُمَا أَرْفَقَ بِالْمُسْتَحِقِّ مَرْدُودٌ بَانَ الْحَبِّ أَكْمَلَ نَفْعاً لِصَلَاحِيَّتِهِ لِكُلِّ مَا يَرَاؤُهُ مِنْهُ اه.

فود: (لَمْ تَثْبُتْ) أَنِّي ضَعِيفَةٌ بَلْ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عِيْنَةَ إِيْعَاب. فود: (وإن اقتاتوه) أَنِّي هُوَ دُونَ أَهْلِ الْبَلَدِ ع ش انظر لم لم يُعْبَرُ هُنَا بِصِغَةِ الْجَمْعِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَعِيبِ. فود: (الأب) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُدَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنَّ نَوَى إِلَى أَمَّا الْوَصْفِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَرَجَعَ إِلَى الْمُثْنِ. فود: (والجد) أَنِّي مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا مُغْنِي.

فود (سني): (جاز) أَي: لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةً عَلَيْهِ وَيَسْتَقْبَلُ بِتَمْلِيكِه فَيَقْدُرُ كَأَنَّهُ مَلِكُهُ ذَلِكَ ثُمَّ تَوَلَّى الْأَدَاءَ عَنْهُ نِهَآةً وَمُغْنِي. فود: (إِنْ نَوَى إلخ) أَي حِينَ الْأَدَاءِ نِهَآةً وَإِيْعَاب.

فود (سني): (كأجنبي أذن) أَي فَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ كَمَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الدُّيُونِ فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَمْ يُجْزِهِ قَطْعاً؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى نِيَّةٍ فَلَا تَسْقُطُ عَنِ الْمُكَلَّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مُغْنِي وَنِهَآةً زَادَ الْإِيْعَابُ قَالَ الرَّزَّكَسِيُّ وَقِيَاسُهَا عَلَى الدِّينِ يَنْقُضِي أَنَّ لِلْمَوْذِي الرُّجُوعَ إِذَا شَرَطَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَكَأَنَّهُ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَمْ يُجْزِهِ إلخ أَي وَإِنْ كَانَ الْمُخْرِجُ عَنْهُ مِمَّنْ يَنْفَقُ عَلَيْهِ الْمُخْرِجُ مَرُوءَةً وَحَيْثُ لَمْ يُجْزِهِ تَسْقُطُ عَنْهُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ وَلَهُ اسْتِزْدَادُهَا مِنَ الْأَخِيذِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهُ أَخْرَجَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ م ر لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ إلخ مِنْهُ يُؤْخَذُ جَوَابٌ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ فِي الدَّرْسِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ أَهْلُ الزَّكَاةِ مِنْ دَفْعِهَا وَظَفَرُ بِهَا الْمُسْتَحِقُّ هَلْ يَجُوزُ لَهُ اخْتُذَافُهَا وَتَقَعُ لَهُ زَكَاةٌ أَمْ لَا وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ الْأَخِيذِ ظَفَرُ أَوْ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ ع ش. فود: (مِمَّا يَأْتِي) أَي فِي فَضْلِ إِدَاءِ الزَّكَاةِ.

الموجود أو يتنظر وجود السليم أو يُخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب م ر. فود: (من غالب قوت أقرب المحال إليهم) ظاهره وإن بَعْدَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُخْرِجَ وَجوب ثَقْلِهِ على وَجوب ثَقْلِ الْمُسْلِمِ فيه م ر.

أما الوصي أو القيم فلا يجوز له ذلك كَأَبٍ لا ولاية له على الأوجه إلا إن استأذن الحاكم فإن
فُقِدَ قال الأذرعِي فليكل أي من الوصي والقيم إخراجها من عنده ويُجزئ أدأهما لذنيه من غير
إذن قاضٍ ويُفَرَّقُ بأنه لا يتوقَّفُ على نية على ما يأتي قبيل الشَّرِكَةِ بخلاف الزكاة تتوقَّفُ عليها
فاشترط كون المخرج يستقل بِمِلْكِهِ المخرج عنه؛ لأنه إذا استقل بذلك فالنية أولى وفَرَّقُ
القاضي بغير ذلك ممَّا لا مدخل له في الفرق كما يُعلَّمُ بِتَأْمِلِهِ (بخلاف الولد الكبير) الرشيد
فلا يجوز أن يُخرج عنه بغير إذنه؛ لأنَّ الأب لا يستقل بِمِلْكِهِ بخلاف نحو الصغير فكأنه

فَوَدَّ: (أما الوصي إلخ) عبارة المُبَابِ وشرجه لا الوصي والقيم ولو أبا الأم فلا يُخرجان مخجورهما
من مالهما إلا بإذن القاضي لهما في ذلك ويظهر أنه بعد إذن القاضي له في الأداء من ماله كالأب فإن
نوى الرجوع رجع وإلا فلا ويبحث الأذرعِي أنه لو كان بمحل لا حاكم فيه ولا ولي جاز للغير إخراج
فطرة صبي ومجنون بلا إذن لا سيما إن قلنا أنه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه سم. فَوَدَّ: (فلا
يجوز له ذلك) أي الأخير عنه من ماله نهاية أي مال نفسه سواء نوى الرجوع أم لا ع ش. فَوَدَّ: (فإن
فُقِدَ أي الحاكم. فَوَدَّ: (أي من الوصي والقيم إلخ) بقي أب لا ولاية له ويُفَرَّقُ بأنه لا ولاية له سم قال
ع ش وبقي ما لو فُقِدَ الوصي والقيم والحاكم هل للأحد الإخراج عنه أم لا فيه نظر ثم رأيت عن القوت
للأذرعِي ما يفيد الأول اه وتقدم عن الإيعاب مثله فكلام سم فيما إذا كان لنحو الصغير وصي أو قيم.
فَوَدَّ: (على ما يأتي إلخ) الذي يأتي ثم إنه لا بد من قصد الأداء عن جهة الدين ففي الفرقي نظر سم.
فَوَدَّ: (وفرق القاضي إلخ) الذي فرق به القاضي هو أن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه
ولم يزد في شرح الرُّوضِ أي والنهاية على حكايته وكان معناه أن المتعين لا يحتاج إلى نظر واجتهاد
فلم يحتاج لإذن من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المتعين وهذا معنى قريب ففي دعوى
أنه لا دخل له نظر فليتأمل سم عبارة ع ش قوله م ر لأن رب الدين متعين إلخ أي فلا ينسب في الدفع له
إلى أنه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف الفقراء فإنه قد يتهم بأنه قد يدفع لمن لا يستحق أو لمن غيره
أخوَجَ منه ويؤخذ من تعليل الشارح م ر أنه لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم اه.

فَوَدَّ: (أما الوصي والقيم فلا يجوز إلخ) عبارة المُبَابِ وشرجه لا الوصي والقيم ولو أبا الأم فلا
يُخرجان مخجورهما من مالهما إلا بإذن القاضي لهما في ذلك ويظهر أنه بعد إذن القاضي له في الأداء
من ماله كالأب فإن نوى الرجوع رجع وإلا فلا ويبحث الأذرعِي أنه لو كان بمحل لا حاكم فيه ولا ولي
جاز للغير إخراج فطرة صبي ومجنون بلا إذن لا سيما إن قلنا أنه يتصرف في ماله وتردد في أنه هل يعتبر
إذن العبد أو سيده وواضح أنه لا عبرة بإذن العبد وإن قلنا إنها تجب ابتداء على المؤدى عنه اه
باختصار. فَوَدَّ: (أي من الوصي والقيم) بقي أب لا ولاية له وقد يُفَرَّقُ بأنه لا ولاية له. فَوَدَّ: (على ما
يأتي قبيل الشَّرِكَةِ) الذي يأتي ثم أنه لا بد من قصد الأداء عن جهة الدين ففي الفرقي نظر. فَوَدَّ: (وفرق
القاضي إلخ) الذي فرق به القاضي هو أن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يزد في شرح
الرُّوضِ على حكايته وكان معناه أن المتعين لا يحتاج إلى نظر واجتهاد فلم يحتاج لإذن من له النظر العام

مَلَكُهُ فِطْرَتُهُ ثُمَّ أَخْرَجَهَا عَنْهُ. (وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدٍ) أَوْ أُمَةٍ يَصِفَيْنِ مِثْلًا (لَزِمَ الْمُوسِرُ يَصِفُ صَاعًا) وَلَا يَلْزَمُ الْمُعْسِرُ شَيْءًا (وَلَوْ أَيْسَرَا) أَيِ الشَّرِيكَانِ (وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا) بِاخْتِلَافِ مَوْتِ مَخْلُوقِهِمَا بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْعِبْرَةَ يَتَلَدِّيهِمَا كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَلَقَدْ أَغْفَلَهُ هُنَا فِي الرُّوضَةِ لِلْعِلْمِ بِهِ مِمَّا قَدَّمَهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقُوَّةِ تَلَدِّي الْعَبْدِ (أَخْرَجَ كُلَّ وَاحِدٍ يَصِفُ صَاعًا مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَا تَبْعِيضَ لِلصَّاعِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا أَخْرَجَ جَمِيعَ مَا لَزِمَهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ. أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْعِبْرَةَ يَتَلَدِّي الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَيُخْرِجُ كُلُّ مَنْ قُوَّةِ مَحَلِّ الرَّقِيقِ وَأَوَّلَ بَعْضِهِمُ الْمَثْلَ لِتَوْافِقِ الْمُعْتَمَدِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي وَاجِبِهِ يَقُودُ لِلْعَبْدِ وَهُوَ فَاسِدٌ مَعْنَى وَلَفْظًا كَمَا لَا يَخْفَى

❦ قَوْلُ (سَيِّئِي): (فِي عَبْدٍ) أَيِ رَقِيقٍ وَالْمُعْسِرُ مُخْتَلَجٌ إِلَى خِدْمَتِهِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (لَزِمَ الْمُوسِرُ الْإِنْفَ) أَيِ: لِاتِهِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَتَنَهَمُ مُهَيَّاتَةً فَإِنْ كَانَ وَصَادَفَ زَمَنُ الْوُجُوبِ نَوْبَةَ الْمُوسِرِ لَزِمَهُ الصَّاعُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَوِ الْمُعْسِرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْمُبْعُضِ الْمُعْسِرِ مُغْنِي وَنَهَايَةً وَإِعَابًا.

❦ قَوْلُ (سَيِّئِي): (وَلَوْ أَيْسَرَا الْإِنْفَ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَالْمُبْعُضُ وَمَنْ فِي تَفَقُّهِ الْإِدْبَةِ كَالْعَبْدِ مَعَ السَّيِّدَيْنِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَجُوزُ التَّبْعِيضُ فِي فِطْرَتَيْهِمَا وَيُخْرِجُ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ بَلَدِيَّتِهِمَا انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَإِنْ كَانَ عَبْدُهُمَا بغيرِ بَلَدِيَّتِهِمَا أَخْرَجَا فِطْرَتَهُ مِنْ قُوَّةِ بَلَدِهِ وَكَذَا الْمُبْعُضُ وَمَنْ فِي تَفَقُّهِ الْإِدْبَةِ اهـ. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمَعَ مُتَأَخَّرُونَ كَالسُّبْكِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ وَالْبُلْقِينِي وَالزَّرْكَشِيَّ وَقَالَ الْمُحَامِلِيُّ إِنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَزَمَ بِهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَكَذَا فِي الْمَجْمُوعِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَجُوزُ التَّبْعِيضُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ قَوْلُ الْإِنْهَاجِ وَأَصْلُهُ وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ يَتَلَدَّى آخَرَ فَلَا صَحَّ الْإِنْفَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِيهَا وَالْإِنْهَاجُ فِي الْعَبْدِ مِنْ جَوَازِ التَّبْعِيضِ مُفْرَعٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُؤَدَّى اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّعِيفِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَقَدْ) أَيِ الْمُصَنَّفِ (أَغْفَلَهُ) أَيِ تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ الْبِنَاءِ (هُنَا) أَيِ فِي الْإِنْهَاجِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ بِهِ) أَيِ بِالْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ (بِمَا قَدَّمَهُ) أَيِ هُنَا فِي الرُّوضَةِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ الْعِبْرَةَ الْإِنْفَ) بَيَّانٌ لِمَا قَدَّمَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (الْمُعْتَمَدُ الْإِنْفَ) أَيِ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ يَتَلَدَّى الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَيُخْرِجُ الْإِنْفَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ فَاسِدٌ مَعْنَى) أَيِ: لِاتِهِ لَا مَعْنَى حِينَئِذٍ لِقَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا إِذَا اتَّفَقَا كَاخْتِلَافِهِ عَلَى هَذَا فِي وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ مِنْ وَاجِبِ الْعَبْدِ.

❦ وَقَوْلُهُ: (وَلَفْظًا) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ عَدَمَ ذِكْرِ الْعَبْدِ الَّذِي هُوَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ

الْكَايِلُ وَهُوَ الْقَاضِي بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَهَذَا مَعْنَى قَرِيبٌ فَقَدْ دَعَوَى أَنَّهُ لَا دَخَلَ لَهُ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

❦ قَوْلُهُ فِي (سَيِّئِي): (وَلَوْ أَيْسَرَا الْإِنْفَ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَالْمُبْعُضُ وَمَنْ فِي تَفَقُّهِ الْإِدْبَةِ كَالْعَبْدِ مَعَ السَّيِّدَيْنِ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَجُوزُ التَّبْعِيضُ فِي فِطْرَتَيْهِمَا وَيُخْرِجُ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ بَلَدِيَّتِهِمَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَوَّلَ بَعْضِهِمُ الْإِنْفَ) عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا مَعْنَى لِقَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا إِذَا اتَّفَقَا كَاخْتِلَافِهِ عَلَى هَذَا.

❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ فَاسِدٌ مَعْنَى وَلَفْظًا كَمَا لَا يَخْفَى) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْفَسَادِ مَعْنَى أَنَّهُ لَا دَخَلَ لِاخْتِلَافِ

وأولى منه تأويل الإنشوي له بحمله على ما إذا كان وقت الوجوب محلاً لا قوت فيه واستوى محل سيده الذي فيه قوت إليه إما مر أن العبرة في هذا بأقرب محل قوت إليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليبهم وظاهره تعيين إخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل مختار بين الإخراج من أي البلدين شاء وأما الجواب بأن الفرض هنا

ولو أيسر إلخ وفيه نظر إذ لا بُعد مع اتحاد سياق الكلام سم ويحتمل أن الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة ومجرد فساد المعنى لا يصلح أن يكون قرينة كما تقرر في محله . فود: (تأويل الإنشوي له إلخ) اقتصر صاحب المغني والنهاية على حمل المتن عليه وقالوا إن الحمل عليه أولى من بناءه على الضعيف بضري . فود: (فيخرج كل حصته إلخ) أي وإن لزم تبعض الصاع فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع سم . فود: (وظاهره) أي تأويل الإنشوي . فود: (وليس كذلك إلخ) ظاهره أنه سلم له ما اقتضاه كلامه من أن كلاً له أن يخرج من واجب نفسه وإن لزم تبعض الصاع وفيه نظر ومخالفة لإطلاقهم أنه لا يبعض الصاع والموافق لذلك إخراج كل منهما من قوت أحد البلدين كما لو كان الحر في محل لا قوت فيه واستوى إليه بلدان فإنه يختار ولا يبعض كما هو ظاهر سم . فود: (بين الإخراج إلخ) الأولى في الإخراج . فود: (بأن الفرض) بالفاء .

واجبهما في وجوب الإخراج من واجب العبد فتقيد وجوب الإخراج من واجبه باختلاف واجبهما بما لا معنى له وأن مفهومه أنه إذا اتحد واجبهما لا يجب الإخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير وبالفساد لفظاً بعد الحمل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أيسر إلخ وفيه نظر إذ لا بُعد مع اتحاد سياق الكلام . فود: (وأولى منه تأويل الإنشوي إلخ) وفي شرح الإزبادي للشارح والأولى تأويل عبارتهما أي الروضة والجنهاج بحملهما على ما قدمته من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلده المؤدي وحيثي ذلك فكلماهما هنا في رقبتي غير مكلف فيجوز التبعض حيثياد وقوله اعتبر بلده المؤدي أي: لأن الوجوب في هذه الحالة إنما يلاقي المؤدي ابتداء كما صرح به قبيل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وأدعى فيه القطع ويحتمل أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من ملاقة الوجوب لغير المكلف إذا كان لا يستقر والمخذور إنما هو ملاقة ما يستقر ولا يخفى ما فيه فليتأمل . فود: (فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وإن لزم تبعض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع . فود: (قال وحيث أمكن) إلى قوله: (لا يعدل إلى تغليبهم) قضيه أنه بدون التأويل غلط وليس كذلك فإن التفرع على أحد القولين وإن كان مرجوحاً لا يكون غلطاً . فود: (وليس كذلك بل كل مختار إلخ) ظاهره أنه سلم له ما اقتضاه كلامه من أن كلاً له أن يخرج من واجب نفسه وإن لزم تبعض الصاع وفيه نظر ومخالفة لإطلاقهم أنه لا يبعض

فيما إذا كانا ببلدين وضوره ما قدمه أن العبرة بقوت بلد العبد إذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تغلق الزكاة بمحلين هنا لا ثم وتغلقها بمحلين يقتضي جواز نقلها كما لو ملك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد بجوز إخراج الشاة بأحد البلدين فكذلك هنا يسقط تغلق فقراء أحد البلدين بذمة المالكين بخلاف ما إذا كانا ببلد واحد فهو بعيد جدا والفرق المذكور مجرود خيال لا يقول عليه ويفرق بين ما هنا ومسألة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المتقسمة في البلد فلفقراء كل تغلق بها وشركة فيها لكن لما عسر التشخيص وساءت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أحدهما وثم ليست متعلقة بالمالكين المتقسمين إلا على الضعيف أنهما المخاطبان بالفرض أو لا ؟ فعلى هذا يتجه القياس على مسألة الشياه وأما على المتمدن أنها لزمت العبد أولا فهو بمحل واحد ولا تغلق فيه فلا جامع بينه وبين مسألة الشياه بوجه فالقياس عليها حينئذ اشتباه من تفريع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل.

قود: (إذا كانا) أي السيدان. قود: (أن العبرة بالخ) بيان لما. قود: (فهو بعيد الخ) جواب وأما الجواب الخ. قود: (هنا) أي في مسألة الشياه. قود: (وتم الخ) عطف على قوله هنا والمشار إليه مسألة اشترائك المومنين. قود: (فعلى هذا) أي الضعيف. قود: (كما لا يخفى الخ). (خاتمة) لو اشترى عبدا ففرت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار مجلس أو شرط ففطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك فإن كان الخيار لهما ففطرته على من يتول له الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطره رقيقه على ورثته كل بقسطه ولو استغرق الذين التركة لإتاه ملكه وقت الوجوب وإن مات قبل الغروب عن أرقاء فالفطره عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والذين وإن مات بعد وجوب فطره عبدا أو وصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وإن مات قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطره على الموصى له لإتاه بالقبول يتبين أنه ملكه من حين موت الموصى وإن رد الوصية فعلى الوارث فطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد وجوب الفطره فوارثه قائم مقامه في الرد والقبول فإن قيل وقع الملك للميت وفطره الرقيق في التركة إن كان للميت تركة ولا بيع منه جزء فيها وإن مات قبل وجوبها أو معه فالفطره على ورثته عن الرقيق إن قبلوا الوصية لإتاه وقت الوجوب كان في ملكهم مغني ونهاية وشرح الروض زاد شرح الباب ومثل ذلك يأتي في الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواجب كما في المجموع اهـ.

لذلك إخراج كل منهما من قوت إحدى البلدين كما لو كان الحر في محل لا قوت فيه واستوى إليه بلدان فإنه يتخير ولا يتعص كما هو ظاهر.

(بَابُ مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ)

أَيُّ شُرُوطِهِ (وَمَا يَجِبُ) الزَّكَاةُ (فِيهِ) أَيُّ أَحْوَالِهِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ قَدْ يَتَّصِفُ بِمَا يُؤْثِرُ فِي الشُّقُوطِ وَبِمَا لَا يُؤْثِرُ فِيهِ كَالْفَصْبِ وَحَاصِلُ التَّرْجِمَةِ بَابُ شُرُوطِ الزَّكَاةِ وَمَوَائِجِهَا وَخَتَمَتُهُ بِفَصْلَيْنِ آخَرَيْنِ لِمُنَاسَبَتَيْهِمَا لَهُ (شَرْطُ) وَجُوبِ (زَكَاةِ الْمَالِ) بِأَنْوَاعِهِ السَّابِقِ تَفْصِيلُهَا (الْإِسْلَامُ) لِقَوْلِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَجُوبُ مُطَالَبَةٍ فِي الدُّنْيَا بَلْ وَجُوبُ عِقَابٍ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بِإِسْلَامِهِ مَا مَضَى تَرْغِيئًا فِيهِ وَخَرَجَ بِالْمَالِ زَكَاةُ الْفِطْرِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا تَلَزَمُ الْكَافِرَ عَنْ مُتَمَوَّنِهِ وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْإِخْرَاجِ لَا

بَابُ مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ

أَيُّ زَكَاةِ الْمَالِ. ■ فُودُ: (أَيُّ شُرُوطِهِ) ■ وَفُودُ: (أَيُّ أَحْوَالِهِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالتَّعَسُّفِ وَالْإِتْسَابِ أَنْ يُقَدَّرَ فِي الْأَوَّلِ الْأَحْوَالُ وَيُلَاحَظُ أَنْسِحَاهُا عَلَى الثَّانِي بِمُقْتَضَى الْعَطْفِ بَصْرِيٍّ.

■ فُودُ: (أَيُّ أَحْوَالِهِ الْإِنْفِ) أَيُّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا تَجِبُ فِي بَيَانِ الْأَغْيَانِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَتَقْدِيرٍ وَغَيْرِهِمَا فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ عَلِمَ مِنَ الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْصَافُ الْمَالِ الزَّكَاوِيِّ بِمَا قَدْ يُؤْثِرُ فِي الشُّقُوطِ وَقَدْ لَا يُؤْثِرُ كَالْفَصْبِ وَالْجُحُودِ وَالضَّلَالِ أَوْ مُعَارَضَتِهِ بِمَا قَدْ يُسْقِطُهُ كَالَّذِينَ وَعَدَمَ اسْتِقْرَارِ الْمِلْكِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

■ فُودُ: (وَحَاصِلُ التَّرْجِمَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَتَلَزَمَ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَسْقُطُ إِلَى وَخَرَجَ وَمَا أَتَبَّهُ عَلَيْهِ.

■ فُودُ: (لِمُنَاسَبَتَيْهِمَا لَهُ) أَيُّ فَكَانَ التَّرْجِمَةُ شَامِلَةً لُهُمَا فَسَاعَ التَّغْيِيرُ بِفَضْلٍ عَ ش. ■ فُودُ: (بِأَنْوَاعِهِ الْإِنْفِ) وَهِيَ الْحَيَوَانُ وَالتَّنَابُثُ وَالتَّقْدَانُ وَالرُّكَازُ وَالتَّجَارَةُ مُعْنَى وَنِهَآيَةً. ■ فُودُ: (بِأَنْوَاعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعُلِمَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيَسْقُطُ إِلَى وَخَرَجَ. ■ فُودُ: (أَصْلِيٍّ) سَيَاتِي حُكْمُ الْمُزْنَدُ. ■ فُودُ: (وَجُوبُ مُطَالَبَةٍ الْإِنْفِ) وَقِيَاسَ مَا قَدَّمَ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَضَاهَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ أَنَّهُ هُنَا لَوْ أَخْرَجَهَا لَا تَصِحُّ لَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَلَا بَعْدَهُ وَيَسْتَرِدُّهَا بِمَنْ أَخَذَهَا وَقَدْ يُقَالُ إِذَا أَخْرَجَهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ بَلْ يُخْتَمَلُ أَوْ قَبْلَهُ يَقَعُ لَهُ تَطَوُّعًا وَيُقَرَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِمَا قَدَّمَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ عَ ش. ■ فُودُ: (مَا مَضَى) أَيُّ عِقَابٍ مَا مَضَى أَوْ ذَاتَ مَا مَضَى؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا فِي الدُّنْيَا بَصْرِيٍّ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ طَلَبَ مَا مَضَى وَالْمُرَادُ بِشُقُوطِ طَلَبِهِ عَدَمُ مُطَالَبَتِهِ بِتَدَاوِيهِ. ■ فُودُ: (لِمَا مَرَّ أَنَّهَا الْإِنْفِ) مَرَّ أَيْضًا أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ عَنْ نَفْسِهِ وَجُوبُ عِقَابٍ لَا مُطَالَبَةٍ فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَلَى وَزَانِ زَكَاةِ الْمَالِ فَكَانَ التَّقْيِيدُ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلًا سَم. ■ فُودُ: (وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَجُوبُ مُطَالَبَةٍ فِي الدُّنْيَا الْإِنْفِ عَ ش. ■ فُودُ: (إِنْ هَذَا) أَيُّ الْإِسْلَامِ.

بَابُ مَنْ تَلَزَمَهُ الزَّكَاةُ وَمَا تَجِبُ فِيهِ

■ فُودُ: (لِمَا مَرَّ أَنَّهَا الْإِنْفِ) مَرَّ أَيْضًا أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ وَجُوبُ عِقَابٍ لَا مُطَالَبَةٍ فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَلَى وَزَانِ زَكَاةِ الْمَالِ فَكَانَ التَّقْيِيدُ بِالْمَالِ لِأَنَّ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلًا.

لأصل الطلب ولا يؤثر فيه أن الشرط الآخر (و) هو (الخيرية) الكاملة لأصل الخطاب؛ لأن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وإن اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رِق وإن قلَّ لقدم ملكه أو ضعفه كما مر. (وتلزم) الزكاة (المعقود) قبل وجوبها (إن أبقينا ملكه) لا إن أزلناه وهما ضعيفان والأصح أنه موقوف فتوقف

فرد: (ولا يؤثر فيه إلخ) أي في كون هذا شرطاً لوجوب الإخراج وهذا جواب سؤال بأن المعطوف شرط لأصل الوجوب فلم لم يكن المعطوف عليه كذلك فأجاب بأن هذا العطف لا يؤثر؛ لأن مدار العطف إلخ كزدي. فرد: (الكاملة) وسباني الوجوب على المبعض سم. فرد: (لأصل الخطاب) أي شرط لأصل إلخ وهو خبر إن الشرط إلخ. فرد: (لأن مدار العطف إلخ) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا فائدة حثيث بل الملحظ الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحيث إن كان المراد بالوجوب أصل الطلب فممنوع إذ الإسلام ليس شرطاً فيه أو وجوب الإخراج أو هم أن الحرية شرط له وليس شرطاً لأصل الطلب فليتأمل محصل قول الشارح لأن مدار إلخ لا يقال المراد بكلاهما فالشرط الأول بالنسبة لأحد المعتبرين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكليف والتعسف بضري وفي سم نحوه بزيادة بسط. فرد: (فلا زكاة إلخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولو مدبراً ومستولدة ومعلق المتقي بصفة لقدم ملكه اه زاد المغني وعلى القديم يملك بتمليك سيده ملكاً ضعيفاً ومع ذلك لا زكاة عليه ولا على سيده في الأصح وإن قلنا يملك بتمليك غير سيده فلا زكاة عليه أيضاً لضعف ملكه كما مر ولا على سيده لأنه ليس له اه. فرد: (هلى من فيه رِق إلخ) هل يشكّل بما يأتي في المبعض سم ولعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقية وبسببه. فرد: (كما مر) أي في الفقرة.

فرد: (الزكاة) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني إلا قوله كلفته إلى ويجزئ وقوله ويغتنر إلى أما إذا. فرد: (الزكاة) أي زكاة المال الذي حال عليه الحول في رذية نهاية ومغني وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد وسيذكر مختزراً.

فرد: (الكاملة) هل يشكّل بما يأتي في المبعض. فرد: (الكاملة) وسباني الوجوب على المبعض.

فرد: (لأن مدار العطف إلخ) فيه بحث ظاهر وهو أننا سلمنا أن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما في شرطية الشرط المذكور وإلا لزم أن يذكر في سياق شروط المذكور ما ليس منها من شروط غيره ولا يخفى قبحه بل فساده وحيث إن كان المشروط هنا أصل الخطاب لم يصح اشتراط الأول فيه وإن كان هو وجوب الإخراج فالثاني إنما هو شرط لأصل الخطاب وإن كان كل منهما فالأول ليس شرطاً لكل منهما إذ ليس شرطاً لأصل الخطاب وإن كان القدر المشترك بينهما فالأول ليس شرطاً له لتحقق القدر المشترك في أصل الخطاب وهو لا يشترط فيه إسلام فلعل الصواب خلاف ما أجاب به ومنه أن يختار الاحتمال الثاني وهو أن المشروط وجوب الإخراج والحرية كما هي شرط لأصل الخطاب شرط لوجوب الإخراج أيضاً وهذا ليس مراد الشارح بدليل قوله وهما

هي أيضًا كفطرة نفسه وقته وألحق بهما بعضه وزوجته فإن أسلم أخرج لما مضى من الأحوال في الردة ليتبين بقائه ملكه ويجزئ إخراجها في رده ويقتصر عدم النية على ما مر في الفطرة وإلا بأن زواله من حين الردة فلم يتعلّق به زكاة وحينئذ فلو كان أخرج في رده فهل يرجع على أخذها بمن لا حق له في الشيء مطلقًا؛ لأنه بأن لا حق له فيما أخذه أو إن عليم الحال نظير ما يأتي في التعجيل كل مُحتمل والأول أقرب ويُفوق بأن المخرج ثم له ولاية الإخراج في الجملة فأنزّل ملك الآخذ المعذور بقدّم العلم ولا كذلك هذا؛ لأنه بأن أن لا ولاية له أصلًا أما

• فود: (وقته) أي المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الإسلام أيضًا كما تقدّم سم. • فود: (والحق بهما) أي بالمرتد وقته. • فود: (بعضه وزوجته) أي المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الإسلام أيضًا. • فود: (عدم النية) أي نية التّقرّب. • فود: (على ما مر في الفطرة) لم يتعرّض في الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر في الأصلي في الإخراج عن نحو قربة المسلم عن البسيط أنه يصح بغير نية وعن المجموع عن الإمام أنه يخفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول المصنف فيجزي دفعها بلا نية تقرب وتجب نية التمييز اه سم أقول ذكر الشارح هناك المرتد عقب الأصلي وفي سياقه فاشار به إلى أن ما ذكره في الأصلي من حيث النية يجزي في المرتد مثله وذكر هناك أيضًا أن ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم أنه لا يتأتى من الكافر إلا نية التمييز فلا اغتراض. • فود: (ولا بأن زواله إلخ) ولا يخفى أنه إنما يتبين زواله بموته مرتدًا فلا يأتي قوله فهل يرجع إلخ فلعّل المراد هل يرجع من له ولاية قبض الشيء فليتأمل سم أي وقوله يرجع ببناء المفعول. • فود: (مطلقًا) أي عليم الآخذ الحال أو لم يعلمه. • فود: (والأول إلخ) أي الرجوع مطلقًا. • فود: (ويُفوق إلخ) والأولى أن يقال في الفرق أنه حيث مات على الردة يتبين أن المال خرج عن ملكه من وقت الردة فأخراجه منه تصرف فيما لا يملكه فصاحبه أخذه من حين القبض فيجب عليه رده إن بقي ويدلّ إن تلف كالقبوض بالشراء الفاسد وأما في المعجلة فالمخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القايض أنه إنما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من بيّنة فيه نظر والأقرب الثاني لأن الأصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن ع ش. • فود: (ثم) أي في الزكاة المعجلة. • فود: (فأثر) أي الإخراج. • فود: (ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموت.

كذلك وإن اختلف المراد بهما فتأمل. • فود: (وقته) أي المسلم ويتبني المرتد أيضًا وعليه فيشترط عوده أيضًا إلى الإسلام كما تقدّم في الحاشية. • فود: (على ما مر في الفطرة) لم يتعرّض في الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر في الأصلي في الإخراج عن نحو قربة المسلم عن البسيط أنه يصح بغير نية وعن المجموع عن الإمام أنه يخفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول المصنف فيجزي دفعها بلا نية تقرب وتجب نية التمييز اه. • فود: (ولا بأن زواله من حين الردة) ولا يخفى أنه إنما يتبين زواله بموته مرتدًا

إذا وجبت ثم ارتد فتؤخذ من ماله مطلقاً ويظهر أنه لو كان أخرج في رذته المتصلة بموته لم تجزئته؛ لأنه بان أنه حالة الإخراج غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتصل الأجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج ذبونه حينئذ إلا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع؛ لأنه لا يستدعي ولاية لأجزائه من الأجنيبي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) ليضعف بملكه عن احتيال الموساة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يورث وصريح به؛ لأنه قد يتوهم من أن له ملكاً وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضاً تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كما سيذكره وكونه لمعين حر الخ فلا زكاة في مال مسجد نقدي أو غيره ولا في موقوف مطلقاً ولا في نتاجه وثمره

• قوله: (مطلقاً) أي سواء أسلم أو قتل مغني ونهاية. • قوله: (ويظهر أنه الخ) أي فيما إذا وجبت ثم ارتد. • قوله: (ويحتصل الأجزاء) جزم به النهاية والمغني.

• قوله (سني): (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده؛ لأن ماله لم يخرج عن ملكه ع ش. • قوله: (ليضعف بملكه) إلى المثنى في النهاية إلا قوله سيعلم إلى يشترط وقوله تمام الملك إلى كونه وقوله حر إلى آخره وقوله في مال إلى في موقوف وكذا في المغني إلا قوله وصرح إلى يشترط. • قوله: (ليضعف بملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لأنه غير مالك له فإن زالت الكتابة بعجز أو عني أو غيره انعقد حوله من حين زوالها بنهاية ومغني قال ع ش وقوله ولا زكاة على السيد الخ أي لا حالاً ولا استقبالاً اه. • قوله: (لأنه قد يتوهم الخ) أو لأنه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح للملك سم. • قوله: (فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة إلى ذكره. • قوله: (في دينه على مكاتبه) أي عن مال الكتابة وكمال الكتابة ذبون المعاملة سم وم ر ويبيده قول المصنف الآتي أو كان غير لازم خلافاً للدميري ع ش.

• قوله: (كما سيذكره) أي: بقوله أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة سم. • قوله: (وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في حيز سيعلم فانظر مم يعلم سم وأيضاً أي حاجة إلى قوله حر مع سبقه في المثنى وما المراد من قوله إلى آخره. • قوله: (فلا زكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر إلا أن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بأن المسجد حر أنه كالحر سم. • قوله: (نفذاً وغيره) كذا في النسخ باللف واجدة قبل الواو وكان الأولى حذفها أو زيادة ألف أخرى. • قوله: (مطلقاً) أي على معين أو غيره كزدي.

فلا يأتي قوله فهل يرجع قلعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض الفني فليأتمل. • قوله: (وصرح به؛ لأنه قد يتوهم الخ) أي: أو لأنه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح للملك. • قوله: (فلا زكاة على مكاتبه) أي عن مال الكتابة. • قوله: (كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كمال كتابة فلا زكاة. • قوله: (وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في حيز سيعلم الخ فانظر مم يعلم سم. • قوله: (فلا زكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر إلا أن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد

إِنْ كَانَ عَلَى جِهَةٍ أَوْ نَحْوِ رِبَاطٍ أَوْ قَنْطَرَةٍ بِخِلَافِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ كَمَا مَرَّ وَتَيَقَّنَ وُجُودَهُ فَلَا يُزَكَّى مَوْقُوفٌ لِجَنِينٍ وَإِنْ بَانَتْ حَيَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْوَقْفِ لَمْ يَكُنْ مَوْثُوقًا بِهِ وَمِنْ ثَمِّ

فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي التَّيْبَةِ الْأُولَى فِي بَابِ زَكَاةِ الثَّيَابِ كُرِدِي. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ عَلَى جِهَةٍ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانُوا مَحْصُورِينَ عِنْدَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ وَيُوجِبُهُ بَأَنُ تَعَيُّنِهِمْ عَارِضٌ.

(فَزَع) اسْتَحَقَّ نَقْدًا قَدْ رَصَابَ مَثَلًا فِي وَقْفٍ مَعْلُومٍ وَظِلْفَةٍ بِأَشْرَافِهَا وَمَضَى حَوْلٌ مِنْ حِينَ اسْتِحْقَاقِهِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ فَهَلْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الَّذِينَ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ وَلَهُ حُكْمُ الدَّيُونِ الَّتِي تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ أَوْ لَا بَلْ هُوَ شَرِيكَ فِي أَغْيَانِ رِيعِ الْوَقْفِ بِقَدْرِ مَا شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ فَإِنْ كَانَتْ الْأَغْيَانُ زَكَاةً لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَإِلَّا فَلَا فِيهِ نَظَرٌ سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ وَاعْتَمَدَ رِيعُ الْأَوَّلِ عِشْرَتَيْنِ وَتَقَدَّمَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ عَنِ الْإِيعَابِ وَالْمُغْنَى مَا يُؤَيِّدُهُ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَخْصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ نِصَابًا لِلشَّرِكَةِ وَصُورَتُهُ أَنْ يَقِفَ بُسْتَانًا وَيَحْصُلَ مِنْ ثَمَرَتِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ عِشْرَتَيْنِ.

فَوَدَّ: (وَتَيَقَّنَ وَجُودَهُ) أَيُّ الْمَلِكِ وَيُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ بِقَوْلِهِ وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنَى أَيُّ: لِأَنَّ الْجَنِينَ لَا يُسَمَّى صَبِيًّا عِشْرَتَيْنِ. فَوَدَّ: (مَوْقُوفٌ لِجَنِينٍ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنَى مَالُ الْحَمْلِ الْمَوْقُوفِ لَهُ بِإِزَاتٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَهْ قَالَ عِشْرَتَيْنِ وَمَا لَوْ أَنْفَصَلَ خُشْيٌ وَوَقِفَ لَهُ مَالٌ هَلْ يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ إِذَا اتَّضَحَ بِمَا يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَهُ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْخُشْيِ كَمَا لَوْ كَانَ الْخُشْيُ ابْنُ أَخٍ فَيَتَقَدَّرُ أُنُوفَتُهُ لَا يَرِثُ وَيَتَقَدَّرُ ذُكُورَتُهُ يَرِثُ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ خُصُوصِ الْمُسْتَحَقِّ مَدَّةَ الْوَقْفِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا لَوْ عَيَّنَ الْقَاضِي لِكُلِّ مِنْ غُرَمَاءِ الْمُفْلِسِ قَدْرًا مِنْ مَالِهِ وَمَضَى الْحَوْلُ قَبْلَ قَبْضِهِمْ لَهُ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ بِتَقْدِيرِ حُصُولِهِ لَهُمْ بَعْدَ وَلَا عَلَى الْمُفْلِسِ لَوْ انْتَفَكَ الْحَجَرُ وَرَجَعَ الْمَالُ إِلَيْهِ وَعَلَّلُوهُ بِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُسْتَحَقِّ مَدَّةَ التَّوَقُّفِ أَهْ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْوَقْفِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنَى لِعَدَمِ الثَّقَةِ بِحَيَاتِهِ أَهْ قَالَ عِشْرَتَيْنِ مَا دَامَ حَمَلًا وَإِنْ حَصَلَتْ حَرَكَةٌ فِي الْبَطْنِ جَازَ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ حَمْلٍ كَالرَّيْحِ وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ فِيمَا لَوْ أَنْفَصَلَ مَيِّتًا مِنْ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْوَرِثَةِ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْحَمْلِ لِلتَّرَدُّدِ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ الْمَالُ فِي عَيْنِ مَنْ انْتَقَلَ لَهُ الْمَالُ وَلَكِنْ يُقَالُ عَنِ الشَّيْخِ الزِّيَادِيِّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيمَا لَوْ تَبَيَّنَ أَنْ لَا حَمْلَ لِحُصُولِ الْمَلِكِ لِلْوَرِثَةِ بِمَوْتِ الْمَوْرِثِ أَهْ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ بِعَيْنِهَا مُوجُودَةٌ فِيمَا لَوْ أَنْفَصَلَ مَيِّتًا بِدَلِيلِ أَنَّ الْفَوَائِدَ الْحَاصِلَةَ فِي الْمَالِ يُحْكَمُ بِهَا لِلْوَرِثَةِ لِحُصُولِ الْمَلِكِ مِنَ الْمَوْتِ وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مِ رِ لِعَدَمِ الثَّقَةِ الْخ أَنَا إِذَا عَلِمْنَا حَيَاتَهُ وَوُجُودَهُ بِخَيْرٍ مَعْصُومٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَقُولُ وَلَيْسَ مُرَادًا لِأَنَّ خَيْرَ الْمَعْصُومِ لَا يَزِيدُ عَلَى انْفِصَالِهِ حَيًّا وَانْفِصَالِهِ حَيًّا مُحَقَّقٌ

بِأَنَّ الْمُسْجِدَ حُرٌّ أَنَّهُ كَالْحُرِّ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ بَحَثُ الْإِسْتَوْثِي أَنَّهُ لَمَّا أَنْفَصَلَ مَيِّتًا لَمْ تَجِبْ الْخ) نَوَازِعُ بَأَنُ الظَّاهِرِ خِلَافَهُ وَقَدْ قَيَّدَ الْإِمَامُ بِخُرُوجِ الْجَنِينِ حَيًّا وَهُوَ قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِيمَا إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ وَالْإِشْتِدَادُ زَمَنَ خِيَارِهِمَا أَنْ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ الْمَلِكُ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِ الْمَلِكِ مَوْقُوفًا وَقَدْ يُقَرَّقُ بِالْحُكْمِ بِإِنْقَالِ الْمَلِكِ لِلْحَمْلِ ظَاهِرًا وَانْفِصَالِهِ مَيِّتًا لَمْ يَتَحَقَّقْ مَعَهُ انْتِفَاءُ سَبَبِ حَيَاتِهِ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ وَقَفُ الْمَلِكِ فِي زَمَنِ خِيَارِهِ وَنَحْوِهِ شَرْحُ مِ رِ.

بَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ انْفَصَلَ مِثْلًا لَمْ تَجِبْ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ لِضَمِّفٍ مِلْكِهِمْ. (وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ يَسْتَفِيهِ وَالْوَلِيُّ مُخَاطَبٌ بِإِخْرَاجِهَا مِنْهُ وَجُوبًا إِنْ اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ سَوَاءَ الْعَامِّيِّ وَغَيْرِهِ وَزَعَمَ أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ مِمَّنْوعٌ بَلْ يَلْزُمُهُ تَقْلِيدُ مَذْهَبِ مُعْتَبَرٍ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ قَبْلَ تَدْوِينِ الْمَذَاهِبِ وَاسْتِقْرَارِهَا وَلَا عِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَوْلَى وَلَا بِاعْتِقَادِ أَبِيهِ غَيْرِ

لُجُودِهِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُوَجِّهْهَا بَعْدَ انْفِصَالِهِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (بَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) مُتَعَمِّدٌ ع ش . فَوَدَّ: (لَمْ تَجِبْ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ الْخُ) أَيِ فِي جَمِيعِ الْمَالِ الْمَوْقُوفِ لِلْجَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْجَنِينِ لَوْ كَانَ حَيًّا وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ ع ش .

فَوَدَّ (سُي): (وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ الْخُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الثُّبَابِ بَعْدَ كَلَامِ قَرَّرَهُ مَا نَصَّهُ وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ تَجِبُ فِي مَالِهِ أَيْ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ لَيْسَ كَمَا قَالَ هَذَا الْقَائِلُ لِأَنَّ الْمُعْنَى بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ ثُبُوتُهُ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا يُقَالُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَهُ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْقَاضِي وَالرَّوْيَانِيُّ فَقَالَ الصَّحِيحُ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ وَغَلِطَ مَنْ قَالَ تَجِبُ فِي مَالِهِ أَيْ لَا عَلَيْهِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا تَقَرَّرَ اهـ س .

فَوَدَّ: (وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ سَوَاءَ الْعَامِّيِّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . فَوَدَّ: (وَالْوَلِيُّ مُخَاطَبٌ الْخُ) وَإِذَا لَمْ يُخْرِجْهَا الْوَلِيُّ وَتَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ كَمَالِ الْمَوْلَى فَيَحْتَمِلُ سَقُوطُهَا عَنْهُ لِأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ إِذْ لَا يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ قَبْلَ كَمَالِهِ وَهَلْ يَضْمَنُ الْوَلِيُّ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي إِنْ قَصَرَ سَمَ وَقَوْلُهُ إِنْ قَصَرَ لَعَلَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَعَ ذَلِكَ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَغْلِبِ الْخُ . فَوَدَّ: (مِنَ) أَيِ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ الْخُ . فَوَدَّ: (إِنْ اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ) أَيِ فِي مَالِهِمْ نِهَايَةً وَمُعْنَى . فَوَدَّ: (سَوَاءَ الْعَامِّيِّ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةُ بَعْدَ ذِكْرِهِمَا إِفْتَاءُ الْقَوَالِ الْآتِي فِي الشَّرْحِ وَلَوْ كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ مُتَمَذِّبٍ بَلْ عَامِّيًّا صِرْفًا فَإِنَّ الزَّمَةَ حَاكِمٌ يَرَاهَا بِإِخْرَاجِهَا قَوَاضِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْأَوَّلُ وَجْهٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْإِحْتِيَاظُ بِبَيْتِلِ مَا مَرَّ عَنْ الْقَوَالِ وَالْأَوَّلُ كَمَا قَالَ أَيْضًا إِنْ قِيمَ الْحَاكِمِ يَعْمَلُ بِمَذْهَبِهِ كَحَاكِمِ أَنَابِهِ حَاكِمٌ آخَرُ يُخَالِفُهُ فِي مَذْهَبِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَلْ عَامِّيًّا صِرْفًا قَدْ يُشِيرُ هَذَا بِأَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يَلْزُمُهُ تَقْلِيدُ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُعْتَبَرَةِ وَفِي حَيْجِ وَالْوَلِيُّ مُخَاطَبٌ بِإِخْرَاجِهَا مِنْهُ سَوَاءَ الْعَامِّيِّ وَغَيْرِهِ وَزَعَمَ الْخُ وَقَوْلُهُ م ر بَيْتِلِ مَا مَرَّ الْخُ أَيِ مِنْ أَنْ يُخَسَّبَ زَكَاتُهُ الْخُ وَلَهُ الرَّفْعُ لِلْحَاكِمِ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُ لَا مَذْهَبَ لِلْعَامِّيِّ كُرْدِي وَلَا عِبْرَةَ الْخُ وَفَاقًا لِلزِّيَادِيِّ وَخِلَافًا لِم (م ر) كَمَا يَأْتِي . فَوَدَّ: (وَلَا عِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَوْلَى) قَدْ يَنْمُنُّ

فَوَدَّ (سُي): (وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) فِي شَرْحِ الثُّبَابِ بَعْدَ كَلَامِ قَرَّرَهُ مَا نَصَّهُ وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ تَجِبُ فِي مَالِهِ أَيْ الْمَحْجُورِ لَا عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ لَيْسَ كَمَا قَالَ هَذَا الْقَائِلُ ؛ لِأَنَّ الْمُعْنَى بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ ثُبُوتُهَا فِي ذِمَّتِهِ كَمَا يُقَالُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَهُ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْقَاضِي وَالرَّوْيَانِيُّ فَقَالَ الصَّحِيحُ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ وَغَلِطَ مَنْ قَالَ تَجِبُ فِي مَالِهِ أَيْ لَا عَلَيْهِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا تَقَرَّرَ وَفَائِدَةُ وَجُوبِهَا فِي الذِّمَّةِ وَجُوبٌ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ تَلَفِ الْمَالِ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ أَقُولُ إِذَا لَمْ يُخْرِجْهَا الْوَلِيُّ وَتَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ كَمَالِ الْمَوْلَى فَيَحْتَمِلُ سَقُوطُهَا عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ إِذْ لَا يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ قَبْلَ كَمَالِهِ وَهَلْ يَضْمَنُ الْوَلِيُّ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي الضَّمَانُ إِنْ قَصَرَ . فَوَدَّ: (وَلَا عِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَوْلَى) قَدْ يَنْمُنُّ فِي الْبَالِغِ السَّفِيهِ وَطَارِي

الولي فيما يظهر وذلك لِحَبَرِ «ابْتَعُوا فِي أُمُوالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الصَّدَقَةُ» وفي رواية «الزكاة» وهو مُرْسَلٌ اعتَصَدَ يَقُولُ خَمْسَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَيُؤْزِدُهُ مُتَّصِلًا مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ وَالْقِيَاسُ عَلَى مُعْشَرِهِ وَفِطْرَتِهِ بَدَنِهِ الْمُوَافِقِ عَلَيْهِمَا الْخَصْمُ أَوْضَحُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يُعْذَرُ وَصِيٌّ أَيْ يَرَى وَجُوبَهَا وَهُوَ مِثَالُ نَهَاءِ الْإِمَامِ عَنْ إِخْرَاجِهَا فَإِنْ خَافَهُ أَخْرَجَهَا سِرًّا هـ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ يَرَى وَجُوبَهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَرَهُ وَنَهَاءُ فَيَنْبَغِي وَجُوبُ امْتِثَالِهِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَدْ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِاعْتِقَادِهِ إِلَّا إِذَا قُلْنَا لَيْسَ لَهُ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مَذْهَبِهِ لِقَعْدِهِ حِينَئِذٍ وَكَانَ هَذَا هُوَ مَلْخُظٌ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَفْرُغُهُ مَا أَخْرَجَهُ

فِي الْبَالِغِ السَّفِيهِ وَطَارِئِ الْجُنُونِ بَعْدَ الْبُلُوغِ سَم.

«قُودُ: (وَذَلِكَ) أَيْ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ الْخُ. «قُودُ: (لِخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُرْسَلٌ) إِلَى (وَالْقِيَاسِ). «قُودُ: (لِخَبَرِ ابْتَعُوا الْخُ) أَيْ وَلِشُمُولِ الْخَبَرِ الْمَارِ لَهُمْ وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّكَاةِ سَدُّ الْخَلَّةِ وَتَطْهِيرُ الْمَالِ وَمَالُهُمَا قَابِلٌ لِإِدَاءِ التَّقَاتِ وَالْغَرَامَاتِ وَلَيْسَتْ الزَّكَاةُ مَخْصُصَةٌ عِبَادَةً حَتَّى تَخْصُصَ بِالْمُكَلَّفِ نِهَایَةً وَمُعْنَى. «قُودُ: (وَفِي رِوَايَةِ الْخُ) وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ خَبَرَ مَنْ وَلِي يَتِيمًا لَهُ فَلْيُتَجَرَّ فِيهِ وَلَا يَتْرَكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ» نِهَایَةً. «قُودُ: (وَالْقِيَاسُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (أَوْضَحُ الْخُ). «قُودُ: (الْمُوَافِقُ عَلَيْهِمَا الْخَصْمُ) أَيْ وَلَمْ يَصِحَّ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ وَلَا فِي تَأْخِيرِ إِخْرَاجِهَا إِلَى الْبُلُوغِ شَيْءٌ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا أَعْرِفُ عَنْ الصَّحَابَةِ شَيْئًا صَحِيحًا أَنَّهُ لَا تَجِبُ مُعْنَى. «قُودُ: (قَالَ) ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يُعْذَرُ الْخُ) أَيْ فِي تَرْكِ الْإِخْرَاجِ سَم. «قُودُ: (وَهُوَ مِثَالُ) أَيْ الْوَصِيِّ فَالْمُرَادُ مُطْلَقٌ وَلِي الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ. «قُودُ: (نَهَاءُ الْإِمَامِ عَنْ إِخْرَاجِهَا) أَيْ مِنْ مَالِ مَوْلَاهُ لِمَعْضِيَانِ الْإِمَامِ بِذَلِكَ. «قُودُ: (فَلِإِنْ خَافَهُ) أَيْ الْإِمَامُ لَوْ أَخْرَجَهَا جَهْرًا. «قُودُ: (أَخْرَجَهَا سِرًّا) أَيْ مُحَافَظَةً عَلَى الْوَاجِبِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. «قُودُ: (يَرَى وَجُوبَهَا) أَيْ فِي مَالِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ. «قُودُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَرَهُ) أَيْ كَالْحَقْنِيِّ لِمَبَابٍ.

«قُودُ: (فَيَنْبَغِي وَجُوبُ امْتِثَالِهِ) أَيْ: وَمَعَ وَجُوبِ الْإِمْتِثَالِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْسَقُطَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ رَأْسًا نَعَمْ إِنْ تُصَوِّرَ حُكْمَ بَانَ ادَّعَى الْمُسْتَحِقُّ الْمُنْخَصِرَ وَحَكْمَ حَاكِمٍ بَعْدَ الْوُجُوبِ بِشَرْطِهِ لَمْ يَتَّعَدْ سَقُوطُهُ سَم عِبَارَةُ الْإِيْعَابِ وَجِبَ عَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يُطِيعَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْوَلِيِّ فَلَا نَظَرَ لِأَمْرِ الْإِمَامِ بِمَا يُخَالِفُهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِي اعْتِقَادِهِ هـ. «قُودُ: (إِذْ لَيْسَ لَهُ حَمْلُ النَّاسِ الْخُ) أَيْ هُوَ الْمُعْتَمَدُ. «قُودُ: (وَكَانَ هَذَا) أَيْ لَيْسَ لِلْإِمَامِ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مَذْهَبِهِ. «قُودُ: (يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ) أَيْ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مِنْ وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ مَعَ التَّهَيُّ عَنْ جَهْرًا أَوْ سِرًّا.

الْجُنُونِ بَعْدَ الْبُلُوغِ. «قُودُ: (قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَلَا يُعْذَرُ) أَيْ فِي الْإِخْرَاجِ فَلَا يَتْرَكُهُ. «قُودُ: (فَيَنْبَغِي وَجُوبُ امْتِثَالِهِ) أَيْ وَمَعَ وَجُوبِ الْإِمْتِثَالِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْسَقُطَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ رَأْسًا نَعَمْ إِنْ تُصَوِّرَ حُكْمَ بَانَ ادَّعَى الْمُسْتَحِقُّ الْمُنْخَصِرَ وَحَكْمَ حَاكِمٍ بَعْدَ الْوُجُوبِ بِشَرْطِهِ لَمْ يَتَّعَدْ سَقُوطُهُ.

ولو سراً وأفتى القفال بأن الاحتياط للولي الحنفى أن يؤخرها لكمالها فيخبره بها ولا يخرجها فيقرمه الحاكم اهـ والاحتياط المذكور بمعنى الوجوب أو بالنسبة لضبطها وإخباره بها إذا كمل وينبغي للشافعي أن يحتاط باستحكام شافعي في إخراجها حتى لا يرفع لحنفي فيقرمه ويأتي قبيل الصلح ما له تعلق بذلك ولو أخرها المعتق للوجوب أتم ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر إخراجها إذا كمل وبسامح

فرد: (أن يؤخرها إلخ) أي أن يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك ثمني . فرد: (والاحتياط المذكور بمعنى الوجوب إلخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده عدم وجوب الزكاة وإنتاع الإخراج عليه إذ العبرة كما علم باعتماد الولي واعتقاده أن لا وجوب سم . فرد: (وينبغي للشافعي إلخ) عبارة الإيماح ومن الاحتياط أن يستأذن الولي الشافعي مثلاً حاكماً شافعياً مثلاً في إخراجها أو يرفع الأمر إليه بعد إخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المخجور عليه بها إذا كمل وظاهر هذا كالاحتياط الذي ذكره القفال أن اعتقاد الولي إنما يدار عليه خطابه بوجوب الإخراج عليه تارة وعدمه أخرى وأما بالنسبة لتعلقها بالمال حتى يلزم المخجور إخراجها إذا كمل فلا يعتبر فيه اعتقاد الولي والآ لا وجبوا على الحنفى عدم الإخراج ولم يقولوا لا يلزمه ولم يكن في ذلك الاحتياط الذي ذكره القفال فائدة بل يكون ممتنعاً؛ لأنه إذا فرض أن الولي حنفى وأن العبرة باعتماده بالنسبة للتعلق بالمال أيضاً لم يتعلق بالمال شيء فلا يجوز له الإخراج ولا يخرج المولى إذا كمل وقد ذكروا ما يدل على خلاف هذين اهـ . فرد: (ولا يخرجها إلخ) أي فإن أخرجه عالماً عايماً بتحريم ذلك عليه فينبغي مع عدم الإجزاء فسقه وانعزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج حيث لم يفسق كان جهل التحريم ثم قلد من وجب الزكاة وصحح إخراجها فينبغي الاعتقاد بإخراجها السابق سم على البهجة اهـ ع ش وقوله فينبغي إلخ تقدم عن الإيماح ما يفيد خلافة . فرد: (فيقرمه) قد يقال هذا لا يقتضي الوجوب لأن له أن يرضى بالغرامة سم أي فينبغي أن يراى بوجوب الإمتثال عدم لزوم الإخراج . فرد: (ولو أخرها المعتق إلخ) لو كان تأخير المعتق للوجوب يخوف أن يقرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر سم أقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقيده بما إذا لم يغلب إلخ صريح في أن ذلك عذر . فرد: (ولو حنفياً إلخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في إخراج ما مضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجها وإن كان يعتقده الولي الوجوب أو شافعياً لزمه وإن كان يعتقده الولي عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولي ونظر

فرد: (فيقرمه الحاكم) قد يقال لا يقتضي الوجوب؛ لأن له أن يرضى بالغرامة . فرد: (بمعنى الوجوب إلخ) أي فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده عدم وجوب الزكاة وإنتاع الإخراج عليه . فرد: (بمعنى الوجوب) أي: إذ العبرة كما علم باعتماد الولي واعتقاده أن لا وجوب . فرد: (ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في إخراج ما مضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجها وإن كان يعتقده الولي الوجوب أو شافعياً

بِقِسْمِهَا إِنْ سَاوَى أُجْرَةَ الضَّرْبِ أَيْ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ وَالتَّخْلِيصِ كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ وَمَرَّ مَا فِيهِ.
(وَكَذَا) تَجِبُ عَلَى (مَنْ مَلَكَ بِمَعْنَى الْخُرُوصِ) فِي الْأَصْح (إِتِمَامٌ مِلْكُهُ وَمَنْ ثُمَّ كَفَّرَ كَالْمُوسِرِ.
(و) تَجِبُ (فِي الْمَفْضُوبِ) وَالْمَسْرُوقِ (وَالضَّالِّ) وَمِنْهُ الْوَاقِعُ فِي بَحْرِ وَالْمَدْفُونُ الْمُنْسِي مَحَلَّهُ

لَا عِتْقَاقَ نَفْسِهِ م ر اه سم وبَصْرِيَّ عِبَارَةٌ ع ش قَالَ الزِّيَادِيُّ وَلَوْ أَخْرَاهَا مُعْتَقِدُ الْوُجُوبِ إِيَّاهُ وَلَزِمَ
الْمُخْجَرُ عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِهِ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ حَقًّا إِذَ الْعِبْرَةُ بِاعْتِقَادِ الْوَلِيِّ اه وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي سَم عَلَى
الْمَنْهَجِ تَبَعًا لِم (ر) وَعِبَارَتُهُ وَانْظُرْ لَوْ اخْتَلَفَ عَقِيدَةُ الْمُخْجَرِ وَالْوَلِيِّ بِأَنْ كَانَ الصَّبِيُّ شَافِعِيًّا وَالْوَلِيُّ
حَقَنِيًّا أَوْ بِالْعَكْسِ وَقَدْ يُقَالُ الْعِبْرَةُ فِي الْزُرُومِ وَعَدَمِهِ بِعَقِيدَةِ الصَّبِيِّ وَفِي وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ وَعَدَمِهِ بِعَقِيدَةِ
الْوَلِيِّ لَكِنْ حِينَئِذٍ لَزِمَ الصَّبِيُّ أَمَّا صَبِيٌّ حَقَنِيٌّ فَلَا يَتَّبِعِي لِلْوَلِيِّ الشَّافِعِيَّ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاتَهُ إِذْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ
اه. ه فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوَاعِدِ التَّقْلِيدِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ مَثَلًا إِذَا لَزِمَهُ حَقٌّ كَزَكَاةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّ
دُونَ أَبِي حَنِيفَةَ فَقُلِّدْ أَبَا حَنِيفَةَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَقُّ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَشْكَلَ قَوْلُهُ
وَلَوْ حَقًّا لَخَ إِذْ غَايَتُهُ بَعْدَ كَمَالِهِ أَنَّهُ كَشَافِعِيٍّ لَزِمَهُ زَكَاةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّ فَقُلِّدْ أَبَا حَنِيفَةَ سَم. ه فَوَدَّ: (بِقِسْمِهَا)
أَيِ غِشِّ الزَّكَاةِ الْمُخْرَجَةِ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى عِبَارَةٌ الْمُغْنِي.

(فَائِدَةٌ): أَجَابَ الشُّبْكِيُّ عَنْ سُؤَالِ صَوْرَتِهِ كَيْفَ تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ أَمْوَالِ الْإِتِمَامِ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمَفْشُوشَةِ
وَالغِشِّ فِيهَا وَلِكُلِّهِمْ بَأَنَ الْغِشِّ إِنْ كَانَ يُمَاطِلُ أُجْرَةَ الضَّرْبِ وَالتَّخْلِيصِ فَيَسَامَحُ بِهِ وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَى
الْإِخْرَاجِ مِنْهَا اه. ه فَوَدَّ: (إِنْ سَاوَى) أَيِ الْغِشِّ. ه فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ بَابِ زَكَاةِ التَّقْدِ.
ه وفَوَدَّ: (مَا فِيهِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فَلَوْ كَانَ لِمُخْجَرٍ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ أَيِ إِخْرَاجِ قَدْرِ الْوَاجِبِ خَالِصًا إِنْ نَقَصَتْ
مُؤَنَةُ السَّبَكِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَنْ قِيَمَةِ الْغِشِّ اه وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنِ الشُّبْكِيِّ إِلَّا أَنَّهُ سَاوَتْ عَنْ أُجْرَةِ
الضَّرْبِ. ه فَوَدَّ: (كَفَّرَ كَالْمُوسِرِ) أَيِ بَغْيِ الْعَتَقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ فَيَكْفُرُ بِالْإِطْعَامِ أَوْ الْكَسْوَةِ لَكِنْ
يَتَّقَى التَّنَظَّرُ فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ التَّكْفِيرِ بِهِمَا الْيَسَارُ بِمَا يُفْضَلُ عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ الْغَالِبِ عَلَى
مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَهَلْ يُعْتَبَرُ يَسَارُهُ بِمَا يَزِيدُ عَلَى تَقَوُّتِهِ الْكَامِلَةِ أَوْ عَلَى نِصْفِهَا لَوْجُوبِ
النُّصْفِ الثَّانِي عَلَى سَيِّدِهِ فِي نَظَرٍ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ ع ش. ه فَوَدَّ: (وَتَجِبُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ
وَقِيلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ سَيَاتِي وَقَوْلُهُ وَلَا حَائِلَ إِلَى الْمُتَنِ. ه فَوَدَّ: (وَتَجِبُ فِي الْمَفْضُوبِ
وَالْمَسْرُوقِ) أَيِ إِذَا لَمْ يُقْدَرْ عَلَى تَرْجِعِهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ. ه فَوَدَّ: (وَمِنَهُ) أَيِ مِنْ
الضَّالِّ.

لَزِمَهُ وَإِنْ كَانَ يَحْتَقِدُ الْوَلِيُّ عَدَمَ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَمَالِ انْقَطَعَ اِزْتِيَابُهُ بِاعْتِقَادِ الْوَلِيِّ وَنَظَرٌ لَاعْتِقَادِ نَفْسِهِ
م ر وقد يُقَالُ قِيَاسُ قَوَاعِدِ التَّقْلِيدِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ مَثَلًا إِذَا لَزِمَهُ حَقٌّ كَزَكَاةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّ دُونَ أَبِي حَنِيفَةَ فَقُلِّدْ
أَبَا حَنِيفَةَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَقُّ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَشْكَلَ قَوْلُهُ وَلَوْ حَقًّا إِذْ غَايَتُهُ بَعْدَ
كَمَالِهِ أَنَّهُ كَشَافِعِيٍّ لَزِمَهُ زَكَاةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّ فَقُلِّدْ أَبَا حَنِيفَةَ وَلَوْ كَانَ تَأْخِيرُ الْمُعْتَقِدِ الْوُجُوبِ لِخَوْفِ أَنْ
يَغَرَّمَهُ الْحَقَنِيُّ فَهَلْ يَكُونُ عُدْرًا فِي التَّأْخِيرِ فِيهِ نَظَرٌ.

(والمجحد) العَيْنُ وسَيَاتِي الدِّينُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِيُوجِدَ النَّصَابَ فِي الْحَوْلِ (وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا) أَيِ الزَّكَاةِ (حَتَّى) يَتِمَّكَنَ مِنَ الْمَالِ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ بِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْلَمَهُ الْقَاضِي أَوْ يَقْدِرُ هُوَ عَلَى خَلَاصِهِ وَلَا حَائِلَ وَمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مُوسِرًا بِهِ أَوْ (يَعُودُ) إِلَيْهِ فَحِينَئِذٍ يُزَكِّي لِلْحَوَالِ الْمَاضِيَةِ إِنْ كَانَتْ الْمَاشِيَةُ سَائِمَةً وَلَمْ يَنْقُصِ النَّصَابُ بِمَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ فَإِذَا كَانَ نِصَابًا فَقَطْ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ جَنْبِهِ مَا يُعَوِّضُ قَدْرَ الْوَاجِبِ لَمْ تَجِبْ زَكَاةُ مَا زَادَ عَلَى الْحَوْلِ الْأَوَّلِ. (و) تَجِبُ عَلَى

• فَوَدُ: (الْعَيْنُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ وَلَا بَيِّنَةٌ بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْقَاضِي إِذْ قَالَ ع ش
أَيِ أَوْ عَلِمَ وَلَمْ يَكُنْ يَمُنُّ بِسَوْغٍ لَهُ الْحُكْمُ بِعَلْمِهِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا أَوْ ائْتَمَعَ مِنَ الْحُكْمِ بِعَلْمِهِ إِه.
• فَوَدُ: (بِأَنْ يَكُونَ لَهُ بِهِ) أَيِ بِالْمَجْهُودِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. • فَوَدُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ لَا تَمْتَنِعُ عَنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ.
• فَوَدُ: (أَوْ يَعْلَمَهُ الْقَاضِي) أَيِ فِي حَالِهِ يَقْضَى فِيهَا بِعَلْمِهِ نِهَائَةً وَمُغْنَى أَيِ بِأَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا أَيِ وَيَسْهَلُ
الِاسْتِخْلَاصُ بِالْبَيِّنَةِ وَعَلِمَ الْقَاضِي فَإِنْ لَمْ يَسْهَلْ بِأَنْ تَوَقَّفَ اسْتِخْلَاصُهُ بِهِمَا عَلَى مَشَقَّةٍ أَوْ غُرْمٍ مَالٍ لَمْ
يَجِبِ الْإِخْرَاجُ إِلَّا بَعْدَ عَوْدِهِ لِيَدَّ ع ش. • فَوَدُ: (أَوْ يَقْدِرُ هُوَ عَلَى خَلَاصِهِ) أَيِ الْمَقْصُوبِ وَنَحْوِهِ نِهَائَةً
وَمُغْنَى. • فَوَدُ: (وَلَا حَائِلَ) أَيِ كَلَامُ غَارٍ وَغَيْبَةٍ وَهَذَا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَقْعَالِ الثَّلَاثَةِ. • فَوَدُ: (وَمَنْ عَلَيْهِ
الدِّينُ مُوسِرًا) عَطَفَ عَلَى اسْمِ يَكُونُ وَخَبَرَهُ لِيَكُنْ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَوْقِعُ هُنَا وَلَعَلَّهُ عَلَى تَوْهَمِ أَنَّهُ قَالَ كَغَيْرِهِ مِنْ
الشُّرُوحِ أَوْ الدِّينِ بَدَلُ سَيَاتِي الدِّينِ وَمَعَ ذَلِكَ يُغْنَى عَنْ قَوْلِهِ وَلَا حَائِلَ. • فَوَدُ: (أَوْ يَعُودُ إِلَيْهِ) فِيهِ أَمْرَانِ
الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَوْ عَادَ بَعْضُهُ يَنْتَقِي وَجُوبُ تَزَكِّيَّتِهِ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَ دُونَ نِصَابٍ لِتِمَامِ النَّصَابِ بِالْبَاقِي فِي
الْمَمْلُوكِ لَهُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْغَائِبِ الْآتِي إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ بَعْضُهُ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ وَالْعَوْدِ إِلَيْهِ
فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا أَوْ عَلَى تَفْصِيلِ التَّنْجِيلِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَخِيرَ سَم.
• فَوَدُ: (إِنْ كَانَتْ الْمَاشِيَةُ سَائِمَةً) لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يَأْذَنَ الْمَالِكُ لِلنَّاصِبِ فِي إِسْمَاتِهَا وَإِلَّا فَالَّذِي مَرَّ أَنَّهُ
إِذَا أَسَامَهَا النَّاصِبُ لَا زَكَاةَ فِيهَا ع ش زَادَ الْبَجَرِيُّ أَوْ يَقْضِيهَا قَبْلَ آخِرِ الْحَوْلِ بِزَمَنِ يَسِيرٍ بِخَيْثُ لَوْ
تُرِكَتْ فِيهِ بِلَا أَكْلٍ لَمْ يَضُرَّهَا وَسَوْمُ الضَّالَّةِ بِأَنْ يَقْضِيَ مَالِكُهَا إِسْمَاتِهَا وَتَسْتَمِيرُ سَائِمَةً وَهِيَ ضَالَّةٌ إِلَى آخِرِ
الْحَوْلِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ قَضَاُ الْإِسَامَةِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ كَمَا قَالَ الْعَنَانِيُّ إِه. • فَوَدُ: (لَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ جَنْبِهِ مَا
يُعَوِّضُ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْبِهِ مَا ذَكَرَ تَجِبُ زَكَاةُ مَا عَدَا الْحَوْلَ الْأَوَّلَ وَهَذَا شَائِلٌ لِلْسَائِمَةِ
فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ غَنَمًا خَمْسِينَ أَوْ سِتَّةَ إِبِلٍ مَثَلًا وَجِبَ زَكَاةُ مَا عَدَا الْحَوْلَ الْأَوَّلَ مِنْهَا سَم.

• فَوَدُ: (حَتَّى يَتِمَّكَنَ أَوْ يَعُودَ) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ عَادَ بَعْضُهُ يَنْتَقِي وَجُوبُ تَزَكِّيَّتِهِ فِي الْحَالِ وَإِنْ
كَانَ دُونَ نِصَابٍ لِتِمَامِ النَّصَابِ بِالْبَاقِي فِي الْمَمْلُوكِ لَهُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْغَائِبِ الْآتِي إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ بَعْضُهُ
وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ وَالْعَوْدِ إِلَيْهِ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا أَوْ عَلَى تَفْصِيلِ التَّنْجِيلِ
فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَخِيرَ. • فَوَدُ: (وَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ جَنْبِهِ مَا يُعَوِّضُ قَدْرَ الْوَاجِبِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
عِنْدَهُ مِنْ جَنْبِهِ مَا ذَكَرَ تَجِبُ زَكَاةُ مَا عَدَا الْحَوْلَ الْأَوَّلَ وَهَذَا شَائِلٌ لِلْسَائِمَةِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ خَمْسِينَ
غَنَمًا أَوْ سِتَّةَ إِبِلٍ مَثَلًا وَجِبَ زَكَاةُ مَا عَدَا الْحَوْلَ مِنْهَا وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ قَبِيلُ قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ وَبُنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ وَقَالَ إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِغَيْرِ

المُشْتَرِي فِي (المُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ) إِذَا مَضَى حَوْلٌ مِنْ حِينَ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ لِمَتَمَكُّنِهِ مِنْ قَبْضِهِ بِدَفْعِ الثَّمَنِ وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَهُ الإِخْرَاجُ حَالًا حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنَ الْقَبْضِ (وَقِيلَ فِيهِ الْقَوْلَانِ) فِي نَحْوِ الْمَقْبُوضِ لِقَدَمِ صِحَّةِ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَجِبَابُ بَأَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ مَلْحَظُ الإِجَابِ بَلْ كَوْنُهُ فِي مِلْكِهِ وَلِزُومِ الإِخْرَاجِ شَرْطُهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ وَيُشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلثَّمَنِ الْمَقْبُوضِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ حُكْمُ الْأَجْرَةِ فَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ مِلْكُهُ

• فَوَدَّ: (إِذَا مَضَى حَوْلٌ مِنْ حِينَ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ) وَهُوَ حِينَ الْعَقْدِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَدَهُ أَوْ لَهَا وَتَمَّ الْبَيْعُ سَمَّ وَعَ شِ أَيْ وَحِينَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ نِهَآيَةً وَمُقْنِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَهُ الإِخْرَاجُ حَالًا) الْخُ أَيِ كَالَّذِينَ الْحَالُ عَلَى مَلِيٍّ مُؤَيَّرٌ نِهَآيَةً وَمُقْنِي. • فَوَدَّ: (بَأَنَّ هَذَا) أَيِ صِحَّةِ التَّصَرُّفِ. • فَوَدَّ: (بَلْ كَوْنُهُ فِي مِلْكِهِ) بَلْ مَلْحَظُ الإِجَابِ كَوْنُهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَلِزُومِ الإِخْرَاجِ) الْخُ أَيِ وَبِأَنَّ لَزُومَ الإِخْرَاجِ الْخُ. • فَوَدَّ: (الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى التَّصَرُّفِ. • فَوَدَّ: (وَيُشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى مَا فِي الثَّمَنِ مِنْ وَجُوبِ زَكَاتِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِهِ. • فَوَدَّ: (لِلثَّمَنِ الْمَقْبُوضِ) أَيِ لِلْبَائِعِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَلْزَمُهُ) أَيِ الْبَائِعِ (إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ) أَيِ الثَّمَنِ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ) أَيِ وَبِالْأَوَّلَى وَإِذَا لَمْ يَقْبُضْهُ

ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (إِذَا مَضَى حَوْلٌ مِنْ حِينَ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ) أَيِ وَهُوَ حِينَ الْعَقْدِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَدَهُ أَوْ لَهَا وَتَمَّ الْبَيْعُ فَقَدْ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي الشَّرْطِ الثَّالِثِ لِرَكَاتِ الْمَوَاشِي الْحَوْلُ. (فَرَعَ): وَإِنْ بَاعَهُ أَيْ النُّصَابَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ وَحَكَمْنَا بِأَنَّ الْمِلْكَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَيْ بِأَنَّ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ أَوْ مَوْقُوفٌ بِأَنَّ كَانَ لَهَا وَفِيهِ الْعَقْدُ فِيهِمَا لَمْ يَتَقَطَّعِ الْحَوْلُ لِعَدَمِ تَجَدُّدِ الْمِلْكَ وَإِنْ تَمَّ أَيْ الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فِي الْأَوَّلَى مُطْلَقًا أَوْ فِي الثَّانِيَةِ وَفِيهِ الْعَقْدُ زَكَاتُهُ أَيْ الْمَبِيعِ وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَإِنْ فُيِّخَ اسْتَأْنَفَ الْبَائِعُ الْحَوْلُ وَإِنْ أَجَارَ فَالزَّكَاءُ عَلَيْهِ وَحَوْلُهُ مِنَ الْعَقْدِ ذَكَرَهُ الْأَصْلُ أَهْ فَقَدْ أَفَادَ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ مِنَ الْعَقْدِ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَدَهُ وَلَا يَكُونُ خِيَارُهُ مَانِعًا مِنْ ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ وَفِيهِمَا فِي بَابِ زَكَاتِ الْمُعْشَرَاتِ فَإِنْ اشْتَرَى تَخِيلًا وَتَمَرَّتْهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ قَبْدًا الصَّلَاحُ فِي مُدَّتِهِ فَالزَّكَاءُ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكَ فِيهَا وَهُوَ الْبَائِعُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَالْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ الْمِلْكَ لَهُ بِأَنَّ أَمَضَى الْبَيْعِ فِي الْأَوَّلَى وَفِيهِ فِي الثَّانِيَةِ وَهِيَ أَيْ الزَّكَاءُ مَوْقُوفَةٌ إِنْ قُلْنَا بِالْوَقْفِ لِلْمِلْكَ بِأَنَّ كَانَ الْخِيَارُ لَهَا فَمَنْ ثَبَّتَ لَهُ الْمِلْكَ وَجَبَتْ الزَّكَاءُ عَلَيْهِ أَهْ. وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ وَقَفَ الْمِلْكَ فِي زَمَنِ خِيَارِهِمَا لَا يَنْتَفِعُ الْإِعْتِدَادُ بِهِ عَلَى مَنْ ثَبَّتَ لَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ انْعِقَادُ الْحَوْلِ فِي الْحَوْلِ حَتَّى إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ كَانَ ابْتِدَاءُ حَوْلِ الْمُشْتَرِي مِنْهُ أَغْنَى الْعَقْدَ فَتَأَمَّلْهُ وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا تَبَهَّثَ عَلَيْهِ لِأَنِّي رَأَيْتُ مَنْ وَهَمَ فِيهِ (بَقِيَ) أَنَّهُ سَيَأْتِي أَيْ فِي الْحَاشِيَةِ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَخِيَارُ الشَّرْطِ لِأَحَدِهِمَا فَهَلْ يَغْلِبُ الْأَوَّلُ فَيَكُونُ الْمِلْكَ مَوْقُوفًا أَوْ الثَّانِي فَيَكُونُ لِذَلِكَ الْأَحَدِ وَأَنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ ثُمَّ نُقِلَ عَنِ الزَّكَاتِيِّ أَنَّ الظَّاهِرَ الثَّانِي أَهْ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ) مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا لَمْ يَقْبُضْهُ وَحَالَ عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ الْقَبْضِ وَانْظُرْ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ قَبْلَ

عليه؛ لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما لزمه إخراج زكاة رأس مالي السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقبضه بدليل أن تغلر المسلم فيه لا يوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري تمكن من الاستقرار كما تغلر؛ لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس تمكن من ذلك؛ لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلف به فإن قلت يمكنه أن يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا إما من شأنه وأيضاً فالثمن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتي في مبحث الاستبدال فاشترط فيه الاستقرار كالأجرة لتمام مشابهته لها بخلاف المبيع فإن عينه مقصودة فكفى التمكن من قبضها ويأتي في إصداق المقيين ما يؤيد ذلك. (ويجب في) الغائب ولا يجب دفعها في (الحال عن الغائب) إلا (إن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكنه الوصول إليه فيه؛ لأنه كمال في صندوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فإن كان ساوياً لم يجب الإخراج عنه

وحال عليه حول قبل القبض وأنظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويصح وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حيث لا حائل من قبض الثمن. □ فؤد: (لأن الثمن إلخ) عبارته في الإيعاب وما دام المبيع لم يقبض فملك البائع على الثمن غير مستقر اه. □ فؤد: (وإنما لزمه إلخ) أي المسلم إليه وهو جواب سؤال منشؤه قولهم للثمن المقبوض إلخ. □ فؤد: (وإن لم يقبض إلخ) بناءً المفعول من الإقباض ونائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم إليه أو المفعول من القبض والضمير للمسلم. □ فؤد: (وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع. □ فؤد: (كما تغلر) أي في قوله يمكنه من قبضه إلخ. □ فؤد: (لأن قبض المبيع ليس إليه إلخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فليتأمل سم. □ فؤد: (لم يكلف به) أي لم يكلف البائع بإقباض المبيع. □ فؤد: (يمكنه أن يضعه إلخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري. □ فؤد: (فكفى التمكن) أي تمكن المشتري. □ فؤد: (من قبضها) أي عين المبيع. □ فؤد: (الغائب إلخ) يعني عن هذا التكلف قول المصنف الآتي ولا فكم مقصوب. □ فؤد: (لأنه) إلى قوله كما اعتمده في النهاية والمغني. □ فؤد: (ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب. □ فؤد: (في بلده) أي بلد المال إن استقر فيه نهايةً ومغني. □ فؤد: (فإن كان) أي المال الغائب نهايةً. □ فؤد: (ساوياً) أي إلى ملكه رشيدياً.

قبضه وبعد قبض المبيع ويصح وجوب الإخراج لاستقراره. □ فؤد: (لأن قبض المبيع ليس إليه إلخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فليتأمل. □ فؤد: (ويجب الإخراج عنه في بلده فإن كان إلخ) ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر شرح م ر.

حتى يصل لِمَالِكِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ كَمَا اعْتَمَدَاهُ هُنَا فَقَوْلُهُمَا فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ إِنْ كَانَ بِبَادِيَةِ صَرْفٍ إِلَى فَقْرَاءِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ أَوْ وَكَيْلُهُ مُسَافِرًا مَعَهُ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ فِي الْحَالِ وَجُوبُ إِخْرَاجِهَا فَوْرًا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِمَحَلٍّ لَا مُسْتَحَقٌّ بِهِ وَبَلَدُ الْمَالِكِ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ أَوْ أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي النِّقْلِ وَأَمَّا فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ التَّوَكُّلُ فَوْرًا لِمَنْ يُخْرِجُهَا بِبَلَدِ الْمَالِ وَلَا يَتَكَلَّفُ عَلَى أَخِيذِ الْقَاضِي أَوْ السَّاعِي لَهَا مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى الْقَاضِي إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْغَائِبِينَ عَلَى مَا يَأْتِي بِهِ رَدُّ الْغَزِيِّ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا (وَالَا) يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِيَتَقَدَّرَ السَّفَرُ إِلَيْهِ لِتَحْوِ خَوْفٍ أَوْ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ أَوْ لِلشُّكِّ فِي سَلَامَتِهِ (فَكَمْفُصُوبٍ) فَإِنْ عَادَ لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ لِمَا مَضَى وَالَا فَلَا وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِيهِ وَفِي نَحْوِ الْغَائِبِ

• فَوَدَّ: (حَتَّى يَصِلَ لِمَالِكِهِ الْإِنْفُ) وَإِذَا وَصَلَ فَهَلْ يَجِبُ الْإِخْرَاجُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَى مَحَلِّ السَّيْرِ وَفَتْ الْوُجُوبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُسْتَحَقٌّ أَوْ فِي بَلَدٍ نَفْسِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ الْآتِي فَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ الْإِنْفُ بَلْ وَقَوْلُهُ فَقَوْلُهُمَا الْإِنْفُ سَمِ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ بَعْدَ وَصُولِهِ يُخْرِجُ زَكَاتَهُ لِمُسْتَحَقٍّ مَحَلِّ الْوُجُوبِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ مَرَّةً وَالْأَوَّلُ أَخَذَ مِنْ أَقْبَضِ الْإِنْفِ هـ. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الْإِنْفُ) أَيِ الْمَالِ.

• فَوَدَّ: (مُحْمُولٌ الْإِنْفُ) مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْصُودُ بِهِ مُجَرَّدَ بَيَانِ مَحَلِّ الصَّرْفِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُحْمُولًا عَلَى مَا إِذَا كَانَ مُسْتَقِيرًا بِهَا هـ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ رَدُّ الْغَزِيِّ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْإِنْفُ) اقْتَصَرَ مَرَّةً فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ سَمِ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى مَا نَقَلَهُ فِي النَّهَايَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ سَاعٍ أَوْ حَاكِمٍ يَأْخُذُ زَكَاتَهُ فِي الْحَالِ انْتَهَتْ وَوَضِيعٌ أَنْ مُرَادَهُ إِذَا كَانَ مَنْ ذَكَرَ يَأْخُذُهَا بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ لَكَ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا يَتَكَلَّفُ الْإِنْفُ وَقَوْلُهُ وَبِهِ رَدُّ الْغَزِيِّ هـ. وَذَكَرَ الْمُغْنِي عَنْ الْأَذْرَعِيِّ غَيْرَ مَا فِي الشَّرْحِ عِبَارَتَهُ فَإِنْ بَعْدَ بَلَدِ الْمَالِ عَنِ الْمَالِكِ وَمَتْنًا نَقَلَ الزَّكَاةَ وَهُوَ الرَّاجِعُ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصُولِ الْمَالِكِ أَوْ نَائِيهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ هُنَاكَ سَاعٍ أَوْ حَاكِمٍ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ دَفَعَهَا إِلَيْهِ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ الزَّكَاةَ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ هـ. وَقَوْلُهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ الْإِنْفُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ ذَكَرَ فِي بَلَدِ الْمَالِكِ لَا بَلَدِ الْمَالِ وَكَلَامُ النَّهَايَةِ قَابِلٌ لِلْحَمْلِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَالَا يَقْدِرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامٌ جَمَعَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ إِلَى الْمُشْنِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ عَادَ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَيَأْتِي مَا مَرَّ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هـ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْمُقْصُوبِ

• فَوَدَّ: (حَتَّى يَصِلَ لِمَالِكِهِ) وَإِذَا وَصَلَ فَهَلْ يَجِبُ الْإِخْرَاجُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَى مَحَلِّ السَّيْرِ وَفَتْ الْوُجُوبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُسْتَحَقٌّ أَوْ فِي بَلَدٍ نَفْسِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ الْآتِي فَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ الْإِنْفُ بَلْ وَقَوْلُهُ فَقَوْلُهُمَا الْإِنْفُ. • فَوَدَّ: (مُحْمُولٌ الْإِنْفُ) مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْصُودُ بِهِ مُجَرَّدَ بَيَانِ مَحَلِّ الصَّرْفِ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ رَدُّ الْغَزِيِّ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا) اقْتَصَرَ مَرَّةً فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ الْإِنْفُ) اعْتَمَدَهُ مَرَّةً.

(نَتَبِيهٌ) حَيْثُ وَجِبَتْ زَكَاةُ الَّذِينَ فَهَلِ الْعَبْرَةُ بِمُسْتَحَقِّي بَلَدِ الدَّائِنِ أَوْ بَلَدِ الْمَدِينِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْمَالِ؛

بِمُسْتَحَقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ لَا التَّمَكُّنِ. (وَالَّذِينَ إِنْ كَانَ) مُعْتَشِرًا أَوْ (مَاشِيَةً) لَا لِتِجَارَةٍ كَأَنْ أَقْرَضَهُ أَرْبَعِينَ شَاءَ أَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِيهَا وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ قَبْضِهِ (أَوْ) كَانَ (غَيْرَ) لَازِمٍ كِمَالِ كِتَابَةٍ فَلَا زَكَاةَ) فِيهِ؛ لِأَنَّ عِلَّتَهَا فِي الْمُعْتَشِرِ الرَّهْوُ فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يُوجَدْ فِي الْمَاشِيَةِ السَّوْمُ وَلَا سَوْمٌ فِيمَا فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ النَقْدِ فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ النَقْدُ وَهِيَ حَاصِلَةٌ وَلِأَنَّ الْجَائِزَ يَقْدَرُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ عَلَى إِسْقَاطِهِ مَتَى شَاءَ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ أَنَّ الْأَيْلَ لِلزُّومِ حُكْمَهُ حُكْمُ الْلازِمِ وَخَرَجَ بِمَالِ كِتَابَةٍ إِحَالَةُ الْمُكَاتَبِ سَيِّدُهُ بِالتَّجُومِ فَيَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ (أَوْ عَرَضًا) لِلتَّجَارَةِ (أَوْ) نَقْدًا فَكَذَا فِي الْقَدِيمِ) لَا تَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مِلْكِهِ (وَفِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ حَالًا) ابْتِدَاءً أَوْ انْتِهَاءً

رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (بِمُسْتَحَقِّي مَحَلِّ الْوُجُوبِ) أَيِ إِنْ كَانَ بِهِ مُسْتَحَقٌّ وَمِنْهُ رُكَابُ السَّفِينَةِ أَوْ الْقَافِلَةِ مَثَلًا الَّتِي بِهَا الْمَالُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَعَذَّرَ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ بَعْدَ وَصُولِ الْمَالِ لِمَالِكِهِ فَيُحْتَمَلُ وَجُوبُ إِزْسَالِهِ لِمُسْتَحَقِّي أَقْرَبَ بَلَدٍ لِمَوْضِعِ الْمَالِ وَقَدْ وَجَبَ الْوُجُوبُ أَوْ دَفَعَهُ إِلَى قَاضٍ يَرَى جَوَازَ التَّقْلِيلِ وَهَذَا أَقْرَبُ وَإِلَّا فَلِلْمُسْتَحَقِّينَ بِأَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ ع ش.

هـ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَالَّذِينَ الْخُ).

(ثَنِيَّةٌ) حَيْثُ وَجَبَتْ زَكَاةُ الدِّينِ فَهَلِ الْيَمْرُؤُ بِمُسْتَحَقِّي بَلَدٍ الدَّائِنِ أَوْ بَلَدٍ الْمَدِينِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْمَالِ لِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَبُّ الْثَانِي سَمٍ وَفِيهِ نَظَرٌ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَالَ سَمٍ وَهَلْ يُعْتَبَرُ بَلَدُ رَبِّ الدِّينِ أَوْ الْمَدِينِ الْمُتَجَبُّ الْثَانِي ثُمَّ رَأَيْتُ م ر اعْتَمَدَ فِي بَابِ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ أَنَّ الْيَمْرُؤَ بِبَلَدِ رَبِّ الدِّينِ وَأَنَّهُ لَا يَتَقَيَّنُ صَرْفُهُ فِي بَلَدِهِ بَلْ صَرْفُهُ فِي أَيِّ بَلَدٍ أَرَادَهُ مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَنَّ التَّعَلُّقَ بِالذِّمَّةِ لَيْسَ مَخْسُوسًا حَتَّى يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ مُغْتَبَرٌ تَامِلْ شَوْبَرِي هـ. هـ فَوَدَّ: (كَأَنْ أَقْرَضَهُ أَرْبَعِينَ شَاءَ الْخُ) أَوْ خَمْسَ أَوْ سِتٍّ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ بَرٍّ.

هـ فَوَدَّ: (الرَّهْوُ) هُوَ يَدُّ الصَّلَاحِ وَهُوَ يَفْتَحُ الزَّايَّ وَسُكُونُ الْهَاءِ مُخَفَّفَةٌ وَبِضْمِهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْوَاوِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلِإِنَّ الْجَائِزَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَمَّا دَيْنُ الْكِتَابَةِ فَلِإِنَّ لِلْعَبْدِ إِسْقَاطَهُ مَتَى شَاءَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلسَّيِّدِ عَلَى الْمُكَاتَبِ دَيْنٌ أَيْ مِنَ الْمُعَامَلَةِ لَا زَكَاةَ فِيهِ وَأَنَّهُ لَوْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ سَيِّدَهُ بِالتَّجُومِ عَلَى شَخْصٍ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْسَقُطُ بِتَعْجِيزٍ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ هـ.

هـ فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَيْلَ لِلزُّومِ حُكْمَهُ الْخُ) مُعْتَمَدٌ أَيِ كَثَمَنِ الْمَبِيعِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لِغَيْرِ الْبَائِعِ ع ش.

هـ فَوَدَّ: (فَتَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ) أَيِ: وَلَا يَنْسَقُطُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ نَفْسِهِ وَلَا قَسْخِهِ فَإِنَّ كَانَ لِلسَّيِّدِ عَلَى مُكَاتَبِهِ دَيْنٌ مُعَامَلَةٌ وَعَجَزَ نَفْسَهُ سَقَطَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ شَرَحَ م ر هـ سَمٍ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَعَجَزَ نَفْسَهُ سَقَطَ أَيِ وَلَا زَكَاةَ فِيهِ قَبْلَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ وَإِنْ قَبِضَهُ مِنْهُ لِسُقُوطِهِ بِتَعْجِيزِ نَفْسِهِ فَكَانَ كَتَجُومِ الْكِتَابَةِ هـ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ غَيْرُ مِلْكِهِ) أَيِ حَقِيقَةُ قَاشِبَةِ دَيْنِ الْمُكَاتَبِ مُغْنِي.

لِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَبُّ الْثَانِي. هـ فَوَدَّ: (فَتَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ) أَيِ وَلَا يَنْسَقُطُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ نَفْسَهُ وَلَا قَسْخِهِ فَإِنَّ كَانَ لِلسَّيِّدِ عَلَى مُكَاتَبِهِ دَيْنٌ مُعَامَلَةٌ وَعَجَزَ نَفْسَهُ سَقَطَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ شَرَحَ م ر.

(وَتَقْدَرُ أَحَدَهُ لِإِعْسَارٍ وَغَيْرِهِ) كَمَطْلٍ أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ جُحُودٍ وَلَا بَيِّنَةً (فَكَمْفَضُوبٍ) فَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ أَمَّا تَقْلُقُهَا بِهِ وَهُوَ فِي الذَّمَّةِ فَبَاقٍ حَتَّى يَتَقْلُقَ بِهِ حَقُّ الْمُسْتَحِقِّينَ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْ قَدْرِهَا مِنْهُ (وَإِنْ تَيَسَّرَ) بَأَنْ كَانَ عَلَى مُقَرَّرٍ مَلِيٍّ بِإِذِلٍّ أَوْ جَاحِدٍ وَبِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي (وَجَبَتْ تَزَكِّيَّتُهُ فِي الْحَالِ) وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَبْضِهِ فَهُوَ كَمَا بِيَدِهِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامٌ جَمَعَ أَنَّ مِنَ الْقُدْرَةِ مَا لَوْ تَيَسَّرَ لَهُ الظَّفَرُ بِقُدْرِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ كِلَاهِمَا خِلَافُهُ (أَوْ مُؤَجَّلًا)

• فَوَدَّ: (وَلَا بَيِّنَةً) أَيُّ وَلَا نَحْوَهَا نِهَايَةً أَيُّ مِنْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ عِلْمٍ الْقَاضِي ع. ش. • فَوَدَّ: (فَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ إلخ) وَلَوْ كَانَ مُقَرَّرًا لَهُ فِي الْبَاطِنِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ دُونَ الْإِخْرَاجِ قَطْعًا قَالَهُ فِي الشَّامِلِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَبِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْلَمُهُ إلخ) أَيُّ وَسَهْلُ الْإِسْتِخْلَاصِ بِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَسْهَلْ بَأَنْ تَوَقَّفَ اسْتِخْلَاصُهُ بِهِمَا عَلَى مَشَقَّةٍ أَوْ عَزَمَ مَالٍ لَمْ يَجِبِ الْإِخْرَاجُ إِلَّا بَعْدَ عَوْدِهِ لِيَدِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي) أَيُّ وَقُلْنَا يَقْضَى بِعِلْمِهِ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامٌ جَمَعَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ه. س. م. • فَوَدَّ: (أَنْ مِنَ الْقُدْرَةِ إلخ) أَيُّ فَيَجِبُ الْإِخْرَاجُ حَالًا ع. ش. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ تَيَسَّرَ لَهُ الظَّفَرُ إلخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا تَيَسَّرَ الظَّفَرُ بِقُدْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَتَيَسَّرَ الظَّفَرُ إِلَّا بِغَيْرِ جَنْبِهِ فَلَا يَتَّجِعُ الْوُجُوبُ فِي الْحَالِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنْ حَقِّهِ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِنْتِغَاعُ بِهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ تَبَيُّعٍ لِتَمْلُكٍ قَدَرِ حَقِّهِ مِنْ تَمَنِّهِ فَلَا يَصِلُ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ م. ر. ه. س. م. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (أَوْ مُؤَجَّلًا) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحُهُ وَإِلَّا بَأَنْ كَانَ مُؤَجَّلًا وَلَوْ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلٍّ أَوْ حَالًا عَلَى مُغْسِرٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ مُمَاطِلٍ أَوْ جَاحِدٍ وَلَا بَيِّنَةً وَلَمْ يَعْلَمَهُ الْقَاضِي فَعِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَبْضِ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا كَالضَّالِّ وَنَحْوِهِ أَه. قَفِيهِ تَضْرِيحُ بَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَفْسِ الْقَبْضِ بَلْ يَكْفِي الْقُدْرَةُ وَهُوَ شَامِلٌ لِصُورَةِ الْمُؤَجَّلِ وَعِبَارَةُ الْبَهْجَةِ وَشَرْحُهَا وَالْحُلُولُ لِذَيْنِهِ الْمُؤَجَّلِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ إِذَا كَانَ الْمَدِينُ مَلِيًّا وَلَا مَانِعٌ سِوَى الْأَجَلِ أَه. س. م. وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَيُقِيدُهُ أَيْضًا مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ الْحَالَ

• فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَقْبِضْهُ) كَذَا م. ر. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامٌ جَمَعَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ تَيَسَّرَ لَهُ الظَّفَرُ بِقُدْرِهِ إلخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا تَيَسَّرَ الظَّفَرُ بِقُدْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَتَيَسَّرَ الظَّفَرُ إِلَّا بِغَيْرِ جَنْبِهِ فَلَا يَتَّجِعُ الْوُجُوبُ فِي الْحَالِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنْ حَقِّهِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِنْتِغَاعُ بِهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ تَبَيُّعٍ لِتَمْلُكٍ قَدَرِ حَقِّهِ مِنْ تَمَنِّهِ فَلَا يَصِلُ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ م. ر.

• فَوَدَّ فِي (سُيِّ): (أَوْ مُؤَجَّلًا) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحُهُ وَإِلَّا بَأَنْ كَانَ مُؤَجَّلًا وَلَوْ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلٍّ أَوْ حَالًا عَلَى مُغْسِرٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ مُمَاطِلٍ أَوْ جَاحِدٍ وَلَا بَيِّنَةً وَلَمْ يَعْلَمَهُ الْقَاضِي فَعِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَبْضِ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا كَالضَّالِّ وَنَحْوِهِ أَه. قَفِيهِ تَضْرِيحُ بَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَفْسِ الْقَبْضِ بَلْ يَكْفِي الْقُدْرَةُ وَهُوَ شَامِلٌ لِصُورَةِ الْمُؤَجَّلِ وَعِبَارَةُ الْبَهْجَةِ وَشَرْحُهَا وَالْحُلُولُ لِذَيْنِهِ الْمُؤَجَّلِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ إِذَا كَانَ الْمَدِينُ مَلِيًّا وَلَا

ثَابِتًا عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمَقْضُوبٍ) فَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ (وَقِيلَ يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ) كَغَائِبٍ يَسْهَلُ إِحْضَاؤُهُ وَيُرَدُّ قِيَاسُهُ بِقَوْلِهِ يَسْهَلُ إِحْضَاؤُهُ فَإِنَّهُ الْفَارِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤَجَّلِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ هُوَ مَا ذَكَرُوهُ وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ قَبْلَ حُلُولِهِ وَسَيَأْتِي تَعْلُقُ الزَّكَاةَ بِعَيْنِ الْمَالِ فَعَلِيهِ يَمْلِكُ الْمُسْتَحِقُّونَ مِنَ الدِّينِ مَا وَجِبَ لَهُمْ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْعِي الْمَالِكُ

انْتِهَاءً كَالْحَالِ ابْتِدَاءً فِي التَّفْصِيلِ السَّابِقِ وَأَمَّا مَا يَذْكُرُهُ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجْعَدْ بَيَانًا مَا يُفِيدُهُ الْمُتَنُ أَكْتِفَاءً بِمَا قَدَّمَ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَجِبُ دَفْعُهَا حَتَّى يَعُودَ. **قُودُ:** (ثَابِتًا) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. **قُودُ:** (ثَابِتًا) إِنْ كَانَ الدِّينُ حَالًا غَيْرَ أَنَّهُ نَذَرُ أَنْ لَا يُطَالِبَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ أَوْصَى أَنْ لَا يُطَالِبَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ سَتَيْنِ مِنْ مَوْتِهِ وَهُوَ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّ فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهُ كَالْمُؤَجَّلِ لِتَعَدُّ الْقَبْضِ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبَلْقِينِيِّ شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ فَلَا أَوْجَهَ إِنْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَ بِهِ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَكِيلِهِ. أَمَّا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى نَذَرِ أَنْ لَا يُطَالِبَهِ وَتَيَسَّرَ التَّوَكُّلُ وَكَانَ عَلَى مُقِرِّ مَلِيٍّ بِإِذِلِّ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ تَزَكِّيَّتِهِ فِي الْحَالِ م ر اه سم قال ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهُ كَالْمُؤَجَّلِ أَيْ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ وَسَهُولَةِ الْأَخِذِ أَوْ وَسَهُولَةِ اخِذِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضِ وَبِالْبَهْجَةِ وَشَرْحِهِمَا عِبَارَةً سَم قَوْلُهُ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ اه.

قُودُ (سُنِّي): (قَبْلَ قَبْضِهِ) مُرَادُهُ بِقَبْلَ حُلُولِهِ فَإِنَّ هَذَا الْوَجْهَ مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ عَلَى مَلِيٍّ وَلَا مَانِعَ سِوَى الْأَجَلِ وَحِينَئِذٍ فَمَتَى حَلَّ وَجِبَ الإِخْرَاجُ قَبْضُ أَوْ لَا نِهَايَةً وَمُفْنِي. **قُودُ:** (وَيُرَدُّ) إِنْ تَأَمَّلَ سَم. **قُودُ:** (بَيِّنَةٌ) أَيْ الْغَائِبُ. **قُودُ:** (وَسَيَأْتِي) إِنْ عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَالنَّهَايَةِ فَائِدَةٌ قَالَ السُّبْكِيُّ إِذَا أَوْجِبْنَا الزَّكَاةَ فِي الدِّينِ وَقُلْنَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلَّقَ شَرِكَةٌ اقْتَضَى أَنْ تَمْلِكَ أَرْبَابُ الْأَصْنَافِ رُبْعَ عَشْرِ الدِّينِ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ وَذَلِكَ يَجْبُرُ إِلَى أُمُورٍ كَثِيرَةٍ وَاقِعٍ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ كَالدَّعْوَى بِالصَّدَاقِ وَالدِّيُونِ؛ لِأَنَّ الْمُدْعِيَ غَيْرَ مَالِكٍ لِلْجَمِيعِ فَكَيْفَ يَدْعِي بِهِ إِلَّا أَنْ لَهُ الْقَبْضُ لِأَجْلِ آدَاءِ الزَّكَاةِ فَيَخْتَلِجُ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ فِي الدَّعْوَى وَإِذَا حَلَفَ عَلَى عَدَمِ الْمُسْقِطِ يَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ أَنَّ ذَلِكَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى حِينِ خَلِيفِهِ لَمْ يَنْقُطْ وَاتَّهَ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ حِينَ خَلِيفَهُ وَلَا يَقُولُ إِنَّهُ بَاقٍ لَهُ انْتَهَى وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا لَوْ عَلَقَ الطَّلَاقَ عَلَى الْإِبْرَاءِ

مَانِعَ سِوَى الْأَجَلِ اه وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَحُلُولُ بِقُدْرَةِ أَيْ مَعَ قُدْرَةِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بَأَنَّ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ بِإِذِلِّ أَوْ جَاجِدٍ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي أَوْ عَلَى غَيْرِهِ وَقَبْضَهُ اه. **قُودُ:** (فَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ هَذَا فِي غَيْرِ الْمُقِرِّ فَنَأْتِلُهُ.

قُودُ (سُنِّي): (وَقِيلَ يَجِبُ دَفْعُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ) مُرَادُهُ قَبْلَ حُلُولِهِ شَرْحُ م ر. **قُودُ:** (وَيُرَدُّ) إِنْ تَأَمَّلَ وَلَوْ كَانَ الدِّينُ حَالًا غَيْرَ أَنَّهُ نَذَرُ أَنْ لَا يُطَالِبَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ أَوْصَى أَنْ لَا يُطَالِبَ بِهِ إِلَّا بَعْدَ سَتَيْنِ مِنْ مَوْتِهِ وَهُوَ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّ فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهُ كَالْمُؤَجَّلِ لِتَعَدُّ الْقَبْضِ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبَلْقِينِيِّ شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ فَلَا أَوْجَهَ إِنْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِبَ بِهِ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَكِيلِهِ أَمَّا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى نَذَرِ أَنْ لَا يُطَالِبَهِ وَتَيَسَّرَ

بالكُلِّ ويَحْلِفُ عليه؛ لَأَنَّ له وَلَايَةَ الْقَبْضِ وَمَنْ تَمَّ لَا يَحْلِفُ أَنَّهُ لَهُ مَثَلًا بَلْ إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ
قَالَ الشُّبْكِيُّ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ تَخْتَصُّ الشَّرَكَةُ بِالْأَعْيَانِ وَبَحَثَ الشُّبْكِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ
يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ إِذَا غَلَبَ عَلَى أَنَّ الدَّائِنَ لَا يُؤْذِي الزَّكَاةَ بِمَا قَبِضَهُ وَلَا أَذَاهَا قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ قَدْرَهَا
وَيُفَرِّقَهُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ ذَيْنِهِ عَلَى مُعْصِرٍ مِنْ زَكَاتِهِ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ مِنْهُ ثُمَّ نَوَاهَا
قَبْلَ أَوْ مَعَ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ أَوْ يُعْطِيهِ مِنْ زَكَاتِهِ ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ عَنْ ذَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. (وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ)
الَّذِي فِي ذِمَّةٍ مِنْ بَيْدِهِ نِصَابٌ فَأَكْثَرُ مُؤْجَلًا أَوْ حَالًا لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ (وُجُوبُهَا) عَلَيْهِ (فِي)
أَفْظِهِرِ الْأَقْوَالِ) لِإِطْلَاقِ التَّنْصُوصِ الْمُوجِبَةِ لَهَا وَلِأَنَّهُ مَالِكٌ لِنِصَابٍ نَافِذٍ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَوْ زَادَ
الْمَالُ عَلَى الدَّيْنِ يَنْصَابُ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ قَطْعًا كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ مَا يُوفِيهِ غَيْرَ مَا بِيَدِهِ وَالثَّانِي يَمْنَعُ
مُطْلَقًا (وَالثَّالِثُ يَمْنَعُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَهُوَ النِّقْدُ الْمَضْرُوبُ وَغَيْرُهُ

مِنْ صَدَاقِهَا وَهُوَ نِصَابٌ وَقَدْ مَضَى عَلَى ذَلِكَ أَحْوَالُ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ لِإِنِّهَا لَا تَمْلِكُ الْإِبْرَاءَ
مِنْ جَمِيعِهِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ حَسَنَةٌ فَتَقَطُّنَ لَهَا فَإِنَّهَا كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَيَخْتَارُ إِلَى الْإِحْتِرَازِ
إِلْخَ أَيُّ كَانَ يَقُولُ فِي ذِمَّتِهِ كَذَا وَلِيَّ وَلَايَةَ قَبْضِهِ وَقَوْلُهُ م ر عَلَى الْإِبْرَاءِ مِنْ صَدَاقِهَا خَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ عَلَنَ
طَلَّاقُهَا عَلَى إِبْرَائِهَا مِنْ بَعْضِ صَدَاقِهَا فَحَيْثُ أَبْرَأَتْ مِنْهُ وَبَقِيَ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ قَدْرُ الزَّكَاةِ وَقَعَ وَقَوْلُهُ م ر
وَهُوَ نِصَابٌ خَرَجَ بِهِ مَا دُونَهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا مِنْ جَنْبِهِ مَا يَكْمُلُ بِهِ النِّصَابَ وَتَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ
الْوُجُوبِ وَقَوْلُهُ م ر لِإِنِّهَا لَا تَمْلِكُ الْإِبْرَاءَ إِلْخَ أَيُّ وَطَرِيقُهَا أَنْ تُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ تُبْرِئَهُ مِنْهُ ع ش.
□ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَا يَخْلِفُ) إِلْخَ أَيُّ وَلَا يَدَّعِي أَنَّهُ لَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ أَوْجَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. □
فَوَدَّ: (تَخْتَصُّ الشَّرَكَةُ) أَيُّ شَرَكَةُ الْمُسْتَحَقِّينَ (بِالْأَعْيَانِ) أَيُّ وَلَا تَوْجَدُ فِي الدُّيُونِ.

□ فَوَدَّ: (أَنْ يَنْزِعَ) إِلْخَ فَاعِلٌ يَنْتَبِهُ. □ فَوَدَّ: (حَلَّى مُفْسِرٍ) أَيُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ) إِلْخَ
أَيُّ وَلَا يُجْزِئُهُ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ وَقَبْلَ يُجْزِئُهُ كَمَا لَوْ كَانَ وَدِيعَةً شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ) مُتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ أَوْ يُعْطِيهِ عِبَارَةً شَيْخُنَا إِلَّا إِنْ قَالَ الْمَدِينُ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ ادْفَعْ لِي مِنْ زَكَاتِكَ وَشَرَطَ الدَّافِعُ أَنْ
يَقْضِيَهُ ذَلِكَ عَنْ ذَيْنِهِ فَلَا يُجْزِئُهُ وَلَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ بِهَا اه وَمَعْلُومٌ أَنَّ طَلَبَ الْمَدِينِ الزَّكَاةَ لَيْسَ بِقَبْدٍ.

□ فَوَدَّ (سُئِيَ): (وَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ) أَيُّ وَإِنْ اسْتَفْرَقَ النِّصَابَ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ اغْتَرَضَهُ
فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمَّا تَكَلَّمُوا إِلَى فَلَا اغْتِرَاضَ وَقَوْلُهُ وَلَا تُرَدُّ إِلَى لِأَنَّهُ. □ فَوَدَّ: (لِلَّهِ)
تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ مِنْ جَنْسِ الْمَالِ أَمْ لَا وَالْأَوْجَهُ الْخَاقُ دَيْنَ الضَّمَانِ بِالْإِذْنِ بِيَاقِي الدُّيُونِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى
قَالَ ع ش إِنَّمَا قَبْدٌ م بِالْإِذْنِ لِقَوْلِهِ الْأَوْجَهُ فَإِنَّهُ حَيْثُ لَا إِذْنَ لَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا آذَاهُ فَالذَّيْنِ الَّذِي ضَمِنَهُ عَلَى
غَيْرِهِ حُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَزِمَهُ مِنَ الدُّيُونِ قَطْعًا اه. □ فَوَدَّ: (غَيْرَ مَا بِيَدِهِ) أَيُّ مِنَ الْمَالِ الزَّكَوِيِّ نِهَآيَةً.
□ فَوَدَّ: (وَالثَّانِي يَمْنَعُ) أَيُّ كَمَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الْحَجِّ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ وَالْمَالِ

التَّوَكُّلِ وَكَانَ عَلَى مُقَرَّرٍ مَلِيٍّ بِإِذْنٍ فَالْوَجْهُ وَجُوبُ تَزَكِّيَّتِهِ فِي الْحَالِ م ر. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَا يَخْلِفُ) أَنَّهُ
لَهُ وَلَا يَدَّعِي أَنَّهُ لَهُ.

ومنه الركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها؛ لأن الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو أن له أن يؤدّي بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للاستيوي دون الظاهر وهو المواشي والزروع والثمار والمعادن ولا ترد هذه على قوله النقذ؛ لأنها لا تُسمى نقذا إلا بعد التخليص من التراب ونحوه؛ لأنه ينمو بنفسه بخلاف الباطن (فعلى الأول) الأظهر (لو حُجِرَ عليه لذين فحال الحول في الحجر فكتمضوب)؛ لأن الحجر لما منع من التصرف كان حائلا بينه وبين ماله فإن عاد له المال بإبراء أو نحوه أخرج لما مضى وإلا فلا هذا إن لم يُعَيَّن القاضي لكل غريم غينا ويُمكنه من أخذها على ما يقتضيه التقييط فإن فعل ولم يتحقق الأخذ حتى حال الحول فلا زكاة قطعا

الظاهر . فود: (ومنه) أي من التقيد وقال المُتَنِي ومن الباطن الركاز . فود: (ولما تكلموا إلخ) أي في بحث أداء الزكاة كزدي وذلك جواب عما قد يقال فلم ذكروها هنا . فود: (على ما يشملها إلخ) أي زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن اه أقول أشار الشارح إلى دفعه بقوله ولو بطريق القياس . فود: (وهو إلخ) أي ما يشملها وقال الكزدي أي التكلم اه . فود: (ذكروها) أي في تفسير المال الباطن ثم؛ لأنها منه ثم لا هنا كزدي . فود: (فلا اعتراض عليه) أي على المُصَنِّف . فود: (دون الظاهر إلخ) حال من قول المُصَنِّف في المال الباطن . فود: (ولا ترد هذه) أي المعادن . فود: (لأنه إلخ) علة لما يفهمه قوله دون الظاهر أي يمنع في المال الظاهر لأنه إلخ . فود: (بخلاف الباطن) أي فإنه إنما ينمو بالتصرف فيه والذين يمنع من ذلك ويحوج إلى صرفه في قضائه نهاية ومُتَنِي . فود: (أو نحوه) أي كقضاء الغير دية . فود: (ولا فلا إلخ) ولو فرق القاضي ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا لزوال ملكه ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أخذ زكاتها لخروجها عن ملك الموصي وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية وأسنى أي ملك كل من الوارث والموصى له أما الوارث فلا حتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا حتمال عدم قبوله ع ش . فود: (فلا زكاة قطعا إلخ) عبارة شرح الروض أي والمُتَنِي فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك ليضعف ملكه وكونهم أحق به وهو ظاهر فيما إذا أخذوه بعد الحول فلو تركوه له فيتبني أن يلزمه الزكاة ليتبين استقرار ملكه اه وسبأتي في التثبي ما

فود: (ولما تكلموا على ما يشملها وهو إلخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن . فود: (دون الظاهر وهو إلخ) والأوجه إلحاق دين الضمان بالإذن بباقي الديون شرح م ر . فود: (فلا زكاة قطعا) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك ليضعف ملكه وكونهم أحق به وهو ظاهر فيما إذا أخذوه بعد الحول فلو تركوه له فيتبني أن يلزمه الزكاة ليتبين استقرار ملكه اه وسبأتي في التثبي ما يتعلّق بهذا الأخير ثم قال في شرح الروض ثم عدم لزومها عليه قال الشبكي إنه ظاهر إن كان من جنس دينهم وإلا فكيف يمكنهم من أخذه بلا بيع أو تفويض إلخ اه أي فإن لم يكن من

لِضَعْفِ الْمِلْكِ حِينَئِذٍ وَقَيْدِ الشُّبْكِيِّ وَالِاسْتَوِيَّ بِمَا إِذَا كَانَ مَا عَيْنُهُ لِكُلِّ مَنْ جِنْسٍ دَيْنِهِ وَالْأَكْثَرُ يُمَكِّنُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِيهِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ تَعْوِضٍ وَهُوَ مُتَّحَةٌ وَإِنْ اعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ (تَنْبِيهُ) مُقْتَضَى مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ وَثَنَانِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْأَجْرَةِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الْإِسْتِقْرَارَ يَتَّبِعُ الْوُجُوبَ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَانِعَ ثُمَّ عَدَمَ الْإِسْتِقْرَارِ الْمُقْتَضَى لِلضَّعْفِ وَقَدْ بَانَ زَوَالُهُ وَالْمَانِعُ هُنَا تَعَلُّقُ حَقِّهِمْ بِهِ الْمُقْتَضَى لِلضَّعْفِ أَيْضًا وَيَقْدَمُ أَخْذُهُمْ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ لَا يَرْفَعُ ذَلِكَ التَّعَلُّقَ مِنْ أَصْلِهِ وَإِنَّمَا الْمُرْتَفَعُ اسْتِمْرَارُهُ فَالضَّعْفُ مَوْجُودٌ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ أَخْذُوا أَوْ تَرَكَوا فَتَأَمَّلُوهُ. (وَلَوْ

يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْآخِرِ سَمِ وَأَشَارَ النَّهَايَةَ إِلَى رَدِّ شَرْحِ الرُّوْضِ بِمَا نَصَّهُ وَالْأَوْجَهُ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَخْذِهِمْ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَتَرْكِهِمْ ذَلِكَ أَيْ الْمَالِ لِلْمَخْجُورِ عَلَيْهِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ. فَوَدَّ: (وَقَيْدُهُ الْخُ) أَيْ عَدَمَ لُزُومِ الزَّكَاةِ فِي الْمَالِ الْمُقْسَطِ الْمَذْكُورِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّحَةٌ) اعْتَمَدَ ذَلِكَ م ر اهـ سَمِ. فَوَدَّ: (مُقْتَضَى مَا ذُكِرَ) أَيْ قَوْلُهُ هَذَا إِذَا لَمْ يُعَيِّنِ الْقَاضِي الْخُ (أَنَّهُ لَا زَكَاةَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ) تَقَدَّمَ عَنْ النَّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ وَعَنِ الْإِسْنَى وَالْمُعْنَى اعْتِمَادُ خِلَافِهِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْأَجْرَةِ. فَوَدَّ: (وَقَدْ بَانَ زَوَالُهُ) عَلَيْهِ مَنَعٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى مَثَلًا فِي مِثَالِ الْأَجْرَةِ الْآتِي لَمْ يَتَّبِعْ أَنَّ الْعِشْرِينَ الَّتِي هِيَ أَجْرَةُ تِلْكَ السَّنَةِ كَانَتْ قَبْلَ التَّمَامِ مُسْتَقَرَّةً حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ بَانَ زَوَالُهُ بَلِ الْعِشْرُونَ الْمَذْكُورَةُ مَوْصُوفَةٌ بِعَدَمِ التَّمَامِ بِكَوْنِهَا قَبْلَ التَّمَامِ كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةً غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ هَذَا الْوَضْعَ انْقَطَعَ بِالتَّمَامِ لِأَنَّهُ بِالتَّمَامِ تَبَيَّنَ انْتِفَاؤُهُ قَبْلَهُ فَهُوَ عَلَى وَزَانٍ مَا ذُكِرَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجَرِ مِنْ اِرْتِفَاعِ الْإِسْتِمْرَارِ دُونَ الْأَصْلِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الْمَالِ هُنَا بِصَدْدِ أَخْذِ الْغُرْمَاءِ لَهُ وَالْأَجْرَةُ لَيْسَتْ بِصَدْدِ الرُّجُوعِ لِلْمُسْتَأْجِرِ بَلْ بِصَدْدِ الْإِسْتِقْرَارِ سَمِ.

جِنْسٍ دَيْنِهِمْ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ وَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا عِنْدَ التَّمَكُّنِ. فَوَدَّ: (وَقَيْدُهُ الشُّبْكِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَ ذَلِكَ م ر. فَوَدَّ: (تَنْبِيهُ مُقْتَضَى مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ الْخُ) وَالْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ م ر عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَخْذِهِمْ لَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَتَرْكِهِمْ ذَلِكَ وَلَوْ تَأَخَّرَ الْقَبُولُ فِي الْوَصِيَّةِ حَتَّى حَالَ الْحَوْلِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَمْ يَلْزَمْ أَخْذًا زَكَاتُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِ الْمُوصِي وَضَعْفِ مِلْكِ الْوَارِثِ وَالْمَوْصِي لَهُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ وَإِنَّمَا لَزِمَتْ الْمُشْتَرِي إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ وَأَجِيزَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْبَيْعِ عَلَى الْلُزُومِ وَتَمَامِ الصَّبْغَةِ وَجَدَّ فِيهِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْمِلْكِ بِخِلَافِ مَا هُنَا شَرْحُ رَوْضِ. فَوَدَّ: (وِثْنَانِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْأَجْرَةِ أَنَّهُ الْخُ) أَقُولُ وَثْنَانِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُتَبَايِعَيْنِ ثُمَّ فُسِّخَ الْعَقْدُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْبَائِعَ الزَّكَاةَ بَلْ قَدْ يُقَالَ إِنَّ الْوُجُوبَ هُنَا أَوْلَى لِلْحَكْمِ بِمِلْكِ الْمُفْلِسِ ظَاهِرًا أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ تَسَلُّطِ الْبَائِعِ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ إِنْقَاءِ الْمِلْكِ وَدَفْعِ الْمُشْتَرِي عَنْهُ بِمَجْرَدِ الْفَسْخِ بِلَفْظٍ أَوْ فِعْلٍ لَا عُسْرَ فِيهِ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي بِمَجْرَدِ الْفَسْخِ الْخُ عَمَّا يُقَالُ الْمُفْلِسُ مَتَمَكَّنٌ مِنْ إِنْقَاءِ مِلْكِهِ وَدَفْعِ الْغُرْمَاءِ بِتَحْوِ الْإِفْتِرَاضِ وَتَوَقُّعِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْعُسْرِ بَلِ الْغَالِبُ تَعْمِيرُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ وَقَدْ بَانَ زَوَالُهُ) عَلَيْهِ مَنَعٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ السَّنَةِ الْأُولَى مَثَلًا فِي مِثَالِ الْأَجْرَةِ الْآتِي لَمْ يَتَّبِعْ أَنَّ الْعِشْرِينَ الَّتِي هِيَ أَجْرَةُ تِلْكَ السَّنَةِ كَانَتْ قَبْلَ التَّمَامِ مُسْتَقَرَّةً حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ بَانَ زَوَالُهُ بَلِ الْعِشْرُونَ الْمَذْكُورَةُ مَوْصُوفَةٌ بِعَدَمِ التَّمَامِ بِكَوْنِهَا قَبْلَ

اجتمع زكاة) أو حج أو كفارة أو نذر (وذين آدمي في تركية) وضائق عنهما (قدمت) الزكاة أو نحوها مما ذكر وإن سبق تعلّق غيرها عليها للخبر الصحيح «فذين الله أحقّ بالقضاء» ولأنّها تصرف للآدمي ففيها حقّ آدمي مع حقّ الله تعالى نعم الجزية والدين يستويان؛ لأنّها وإن كانت حقاً لله تعالى فيها معنى الأجرة (وفي قول الدين)؛ لأنّ حقّ الآدمي مبني على المضايقة وكما يُقدّم القود على قتل نحو الردة ورُدّ بأنّ حدود الله مبناها على الدرء ما أمكن والزكاة فيها حقّ آدمي أيضاً كما تقرّر (وفي قول يستويان) فيوزّع المال عليهما؛ لأنّ حقّ الله تعالى يُصرف للآدمي فهو المُستفيع به ولو اجتمعت الزكاة ونحو كفارة قدّمت الزكاة إن تعلّقت بالعين بأن بقي النصاب وإلا بأن تلف بعد الوجوب والتمكّن استوتت مع غيرها فيوزّع عليهما

«قود: (أو حج) إلى قول المتن والغنيمة في النهاية إلا قوله والزكاة فيها إلى المتن وكذا في المتن إلا قوله لأنّها وإن كانت إلى المتن. «قود: (أو حج إلخ) أي أو جزاء الصيد نهاية ومتني.

«قود: (سني: (وذين آدمي) أي ولو كان الدين لمخجور عليه ع ش. «قود: (قدّمت الزكاة إلخ) أي ولو زكاة فطر على الدين نهاية ومتني وتقدّم في الشرح وفقاً لشيخ الإسلام خلافة. «قود: (وإن سبق تعلّق غيرها إلخ) أي وإن تعلّق الدين بالعين قبل الموت كالمزموين نهاية ومتني. «قود: (فيها معنى الأجرة) عبارة النهاية المُعلّب فيها معنى الأجرة اه. «قود: (مبني على المضايقة) أي لاحتياجه وافتقاره نهاية ومتني. «قود: (ورُدّ بأن إلخ) نشرُ مشوش. «قود: (على النزء) أي الدفع كُردي. «قود: (والزكاة فيها إلخ) انظر الحج الذي ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حقّ آدمي أيضاً كنحو دم التمتع والجنابة. «قود: (كما تقرّر) أي أيّما في قوله ولأنّها تُصرف إلخ. «قود: (ونحو الكفارة) أي من حقوق الله تعالى. «قود: (بأن بقي النصاب) أي كلّ أو بعضه نهاية ومتني. «قود: (فيوزّع عليهما) أي عند الإمكان نهاية قال ع ش أما إذا لم يُمكن التوزيع كأن كان ما يخصّ الحج قليلاً بحيث لا بقي فإنه يُصرف للمُمكنين منهما فلو كان عليه زكاة وحجّ ولم يوجد أجير يزّضى بما يخصّ الحج صرف كلّهُ للزكاة أما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحجّ من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزّع الحاصل بينها ولا يتأثّر التفرقة بينها لإمكان التجزئة دائماً بخلاف الحجّ وكاجتماع الزكاة مع الحجّ اجتماع الحجّ مع بقية الحقوق فيوزّع الواجب إن أمكن على الحجّ وغيره وإلا صرف لغير الحجّ ثم ما

التمام كانت غير مُستحقة غاية الأمر أنّ هذا الوصف انقطع بالتمام إلا أنّه بالتمام يبيّن انبثاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر في مسألة الحجر من ارتفاع الاستغفار دون الأصل ويُمكن أن يُفرّق بأن المال هنا بصدد أخذ الغرماء له والأجرة ليست بصدد الرجوع للمُستأجر بل بصدد الاستغفار. «قود: (قدّمت الزكاة) أي على الدين وإن تعلّق بالعين قبل الموت كالمزموين شرح م ر اه. «قود: (والزكاة فيها حقّ آدمي أيضاً) انظر الحج الذي ذكره معها. «قود: (بأن بقي النصاب) أي أو بعضه م ر. «قود: (فيوزّع عليهما) أي عند الإمكان م ر.

وخرج بتركية اجتماع ذلك على حي ضاق ماله فإن لم يحجر عليه قُدِّمَت الزكاة جزئاً وإلا قُدِّمَ حقّ الآدمي جزئاً ما لم تتعلّق هي بالعين فتقدّم مطلقاً (والغنيمة قبل القسمة). وبعد الحيازة وانقيضاء الحرب (إن اختار الفانيون) المسلمون سواء أكانوا كلّ الجيش أو بعضه كان عزل الإمام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (مملكتها ومضى بعده) أي اختيار التملك (حول) والجميع صنف زكويّ وبلغ نصيب كلّ شخص نصيباً أو بلفظه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) بأن توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الأموال (والا) توجد هذه كلّها بأن لم يختاروا تملكها أو لم يمض حول أو مضى

يخصّ الكفارة عند التوزيع إذا كانت إعتاقاً ولم يف ما يخصها برقبة هل يشتري به بعضها وإن قل ويغنيه أو لا لأن إعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظر والظاهر الثاني ويتّصل إلى الصوم فيخرج عن كلّ يوم مدّاً. وقوله وإلا صرف لغير الحج أنظر لو زاد عن الغير شيء هل يصرّف الزائد إلى الورثة ولهم التصرف فيه أو يؤخر لاحتimal أن يوجد من يرزى به أو كيف الحال. هـ فود: (قُدِّمَت الزكاة إلخ) أي على دين الآدمي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما قُطِّتْ إن أمكن كما فعل به فيما لو اجتمعت في التركة كما تقدّم ع ش. هـ فود: (فتقدّم) أي الزكاة ولو ملك نصيباً فنذر التصدّق به أو بشيء منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وإن كان ذلك في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه نهاية ومغني قال ع ش وإن كان ذلك في الذمة أي أضله في الذمة ثم عيّن ما بيده عنه اهـ. هـ فود: (مطلقاً) أي حجر عليه أم لا ع ش ورشيدني. هـ فود: (وبعد الحيازة وانقيضاء الحرب) كذا في النهاية والمغني. هـ فود: (أي اختيار) إلى قوله نعم في النهاية إلا قوله توجد إلى يكون وكذا في المغني إلا قوله وظاهر كلامهم إلى وعدم المال.

هـ فود (سني): (والجميع صنف زكويّ إلخ) أي ماشية كانت أو غيرها نهاية ومغني. هـ فود: (بأن توجد شروطها السابقة) قد يقال الشروط السابقة إنما هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوع كما هنا فاللّايق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ المجموع نصيباً بغير الخمس ثم رأيت قال الاستوئي في شرح ذلك كلاماً فيه إشارة قوية لما قلنا سم ويشير إلى ما قاله أيضاً اقتصار المغني والنهاية على المخطوف في تصوير الشارح كما مرّ. هـ فود: (ويكون إلخ) عطف على توجد. هـ فود: (والا توجد هذه إلخ) أي وإن انتفى شرط من هذه الشروط الستة مغني.

هـ فود: (بأن توجد شروطها السابقة) قد يقال الشروط السابقة إنما هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوع كما هنا فاللّايق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ المجموع نصيباً بغير الخمس ثم رأيت الاستوئي قال في شرح ذلك ثم إن الخمس لا زكاة فيه فلا أثر للخلطة معهم ثم قال وإما أن يُلغى مجموع الغنيمة حيث ثبتت الخلطة حتّى لا يؤثّر بلوغها بالخمس اهـ وفيه إشارة قوية لما قلنا فتأمل.

وهي أصناف أو صنف غير زكوي أو زكوي ولم يبلغ نصاباً أو بلغه بالخُمس (فلا) زكاة فيها
لعدم الملك أو ضعفه في الأولى بدليل أنه يسقط بالإعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم
كل منهم بما نصيبه وكم نصيبه في الثالثة وظاهر كلامهم فيها أنه لا فرق بين أن يعلم كل
زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس يبعد وإن استبعد الأذرع؛ لأنه لا يعلم مقدار ما
يستقر له وعدم المال الزكوي في الرابعة وعدم بلوغه نصاباً في الخامسة وعدم ثبوت الخلطة
في السادسة؛ لأنها لا تثبت مع أهل الخُمس إذ لا زكاة فيه؛ لأنه لغير معين. (ولو أصدقها
نصاب سائمة معينة) أو بعضه ووجدت خلطة معتبرة (لزمها زكاته إذا) قصدت سومه (وتم حول
من الإصداق) وإن لم يقع وطء ولا قبض؛ لأنها ملكته بالعقد ملكاً تاماً

• قوله: (وهو أصناف) أي ولو زكوة وإن بلغ نصاباً أسنى وإيعاب. • قوله: (لعدم الملك) أي على
المعتد من اشتراط اختيار التملك. • وقوله: (أو ضعفه) أي على الضعيف القائل بأنها تملك بمجرّد
الحيازة فهو مؤزّع على القولين بجبرمي. • قوله: (في الأولى) أي في صورة انتفاء الشرط الأول.
• قوله: (بدليل إلخ) متعلق بقوله أو ضعفه فكان الأولى أن يقدم على قوله في الأولى كما في النهاية
والمغني. • قوله: (وعدم الحول) عطف على عدم الملك. • قوله: (وعدم علم كل منهم ما نصيبه وكم
نصيبه) أي فيكون المالك غير معين بالنسبة إلى أي صنف فرض وهو يسقط للزكاة إما مَرَّ أن شرطها أن
يكون المالك معيناً إيعاب وأسنى ويقولهما بالنسبة إلخ يندفع قول البصري قد يقال هذه العلة متحققة
فيما إذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكثر المال مع أن ظاهر كلامهم عدم الفرق فليتأمل اهـ لظهور
الفرق بين جهل العدد وجهل الصنف. • قوله: (إذ لا زكاة فيه) أي في الخُمس. • قوله: (أو بعضه إلخ)
عطف على نصاب إلخ والضمير له.

• قوله (سني): (لزمها زكاته) ولو طالبت المرأة فانتفع ولم تقدر على خلاصه فكالمنصوب قاله المتولي
نهاية ومغني. • قوله: (وإذا قصدت سومه) أي وأذنت فيه أو استأثرت من يسومها ع ش. • قوله: (لأنها
ملكته إلخ) فإذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجّع في نصف الجميع شائماً إن أخذ الساعي
الزكاة من غير العين المضدقة أو لم يأخذ شيئاً فإن طالبه الساعي بعد الرجوع وأخذها منها أو كان قد
أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجّع أيضاً بنصف قيمة المخرج وإن طلقها قبل الدخول وقبل تمام
الحول عاد إليه نصفها ولزم كلاً منهما نصف شيء عند تمام حوله إن دانت الخلطة وإلا فلا زكاة على
واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية ومغني. قال ع ش قوله م ر رجّع أي على الزوجة ومثل ذلك
يجري فيما لو أطلع في المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رده فمَرَّ إلا إذا أخرجهما من غير
المبيع فإن قبله المشتري وأخذ الساعي الزكاة منه رجّع بقيمة ما أخذه على المشتري لوجوبها عليه قبل
الرد ورضا البائع به جَوَزَ رده مع تفريق الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه
وتحمل البائع له وقوله م ر عند تمام حوله أي الذي يُتَنَدُّ من الطلاق وقوله م ر فلا زكاة على واحد

• قوله: (وليس يبعد) كذا م ر.

أما غير السائِمة فلا فرق فيه بين المُعْتَمِن وغيره نَعَم المُعْتَمِنُ كَالسائِمة كما عَلِمَ من كلامه السابق فإذا أَصَدَقَهَا شَجَرًا أو زَرَعًا مُعَيَّنًا فَإِنْ وَقَعَ الزُّهُوُّ فِي مِلْكِهَا لَزِمَتْهَا زَكَاةُهَا وَأما السائِمةُ التي فِي الدُّمَةِ فلا زكاة فيها لانتفاء السوم كما مرَّ فذكر السائِمة إِيضاحًا لِإِيانِ اشتراطِ تَصْيِينِهَا لَا لِتَفْيِ الْوُجُوبِ عَنْ غَيْرِ السائِمةِ وَكَالِإِصْدَاقِ فِي ذَلِكَ الْخُلُغِ وَالصُّلُغِ عَنْ دَمٍ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بَحْثًا وَكَذَا مَالُ الْجَمَالَةِ أَي بَعْدَ فَرَاغِ الْعَمَلِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي ذَيْنِ جَائِزٍ. (وَلَوْ أَكْرَى دَارًا) يَمْلِكُ مُنْفَعَتَهَا (أَرْبَعُ سِنِينَ بِخَمَانِينَ دِينَارًا) مُعَيَّنَةٌ أَوْ فِي الدُّمَةِ (وَقَبَضَهَا) لَمْ يَسْتَقِرْ مِلْكُهَا إِلَّا

مِنْهُمَا أَي مَالٌ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدِهِمَا مَا يَكْمُلُ بِهِ النِّصَابُ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ فَإِنْ قَبِلَهُ الْمُشْتَرِي صَوَابُهُ الْبَائِغُ.
 ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ السائِمةِ) أَي كَالْتَقْدِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالذَّيْنُ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً الْخُ كُرْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا السائِمةُ الْخُ) عِبَارَةٌ لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَخَرَجَ بِالْمُعْنَى مَا فِي الدُّمَةِ فَلَا زَكَاةَ لِأَنَّ السُّومَ لَا يَثْبُتُ فِي الدُّمَةِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ إِصْدَاقِ التَّقْدِيرِ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ وَإِنْ كَانَا فِي الدُّمَةِ اهـ.
 ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَالدَّيْنُ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً الْخُ كُرْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (فَذَكَرَ السائِمةَ الْخُ) مُتَقَرَّرٌ عَلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ السائِمةِ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (لِلإِيَانِ الْخُ) إِنْ كَانَ صِلَةً إِيضاحًا قَوَاضِيحًا أَوْ عَلَنَةً فَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلإِيَانِ مَعَ قَوْلِهِ مُعَيَّنًا ثُمَّ مَا الْمَانِعُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَغْلُوفَةِ وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ سَم وَقَدْ يُقَالُ الْمُحَوَّجُ لِلإِيَانِ إِنْ هُمَا مُوصُوفٌ بِالْمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (لَا لِتَفْيِ الْوُجُوبِ) عَطَفَ عَلَى الْإِيَانِ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَالِإِصْدَاقِ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (لَا تَجِبُ فِي ذَيْنِ جَائِزٍ) أَي وَمَالُ الْجَمَالَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْعَمَلِ هُوَ ذَيْنُ جَائِزٍ.

٥ قَوْلُهُ (سَبِي): (وَلَوْ أَكْرَى دَارًا أَرْبَعُ سِنِينَ الْخُ) أَي كُلُّ سَنَةٍ بِعَشْرِينَ دِينَارًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (مُعَيَّنَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ التَّفَرُّقُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ عَلِمَ إِلَى الْمُتَنِّ.
 ٥ قَوْلُهُ (سَبِي): (وَقَبَضَهَا) أَي مِنَ الْمُكَتْرِي نِهَايَةً.

٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ السائِمةِ) أَي كَالْتَقْدِ. ٥ قَوْلُهُ: (لِلإِيَانِ الْخُ) إِنْ كَانَ صِلَةً إِيضاحًا قَوَاضِيحًا أَوْ عَلَنَةً فَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلإِيَانِ مَعَ مُعَيَّنًا ثُمَّ مَا الْمَانِعُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَغْلُوفَةِ وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ.
 ٥ قَوْلُهُ فِي (سَبِي): (وَقَبَضَهَا) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقَوْلُهُ وَقَبَضَهَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تُقْبَضْ فَإِنْ كَانَتْ فِي الدُّمَةِ فَعَلَى الْخِلَافِ فِي الذَّيْنِ وَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً فَكَالْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَا بُدَّ مَعَ الْقَبْضِ مِنْ بَقَائِهَا مَعَهُ إِلَى آخِرِ الْمُدَّةِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْجَوَابُ اهـ وَقَوْلُهُ فَكَالْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَي وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَالْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ الْخُ وَانْظُرْ لِمَ شَبَّهَهَا بِالْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ دُونَ الْقَبْضِ مَعَ أَنَّهَا أَشْبَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَنَافِعِ قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ: (فَرَحٌ): قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ لَوْ انْتَهَدَمَتِ الدَّارُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ انْتَفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ فَقَطُّ وَثَبَّتَ اسْتِقْرَارُ مِلْكِهِ عَلَى قِسْطِ الْمَاضِي وَالْحُكْمُ فِي الزَّكَاةِ كَمَا مَرَّ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْأَصْحَابُ فَلَوْ كَانَ أَخْرَجَ زَكَاةَ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ قَبْلَ الْإِنْهَادِ لَمْ يَرْجِعْ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْهَا عِنْدَ اسْتِزْجَاعِ قِسْطِ مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَزِمَهُ فِي مِلْكِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ اهـ وَأَقُولُ لَمَلْ فَاعِلٌ الْاسْتِزْجَاعُ فِي قَوْلِهِ عِنْدَ

على كُلِّ جزءٍ مَضَى ما يُقَابِلُهُ من الزَّمَنِ وِذَكَرَ القَبْضِ هُنا لِتَصَوِيرِ الاستِقْرارِ بَعْدَهُ بِمَضَى ما يُقَابِلُهُ لَكِنْ عُلِمَ مَرَّةً أَنَّ القُدْرَةَ على أَخْذِ الدِّينِ كَقَبْضِهِ فيَجْري ذلِكَ هُنا وَحِينَئِذٍ (فَالأَظْهَرُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلا زَكَاةً ما اسْتَقَرَّ) دُونَ ما لَمْ يَسْتَقِرَّ لِضَعْفِ مِلْكِهِ لَهُ لِتَقَرُّضِهِ لِلشُّقُوطِ بِانْهِدَامٍ أَوْ نَحْوِهِ وَفَارَقَتِ الصَّدَاقُ بِأَنَّها إِنَّمَا تَجِبُ في مُقَابِلَةِ المَنافِعِ وَهُوَ لا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ في مُقَابِلَتِها لا اسْتِقْرارُهُ بِالمَوْتِ قَبْلَ الوُطْءِ. وَتَشْطِيرُهُ بِنَحْوِ طَلاقِ قَبْلِهِ إِنَّمَا نَشَأَ بِتَصَرُّفِ الزَّوْجِ المُفِيدِ لِمِلْكٍ جَدِيدٍ وَلَيْسَ نَقْضًا لِمِلْكِها مِنَ الأَصْلِ كما يَأْتِي فِيهِ وَإِذا لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلا زَكَاةً ما اسْتَقَرَّ وَقَدْ تَسَاوَتْ أَجْرَةُ السَّنِينَ وَأَرَادَ الإِخْراجَ مِنْ غَيْرِ المَقْبُوضِ وَبَقِيَثَ بِمِلْكِهِ إِلَى تَمَامِ المُدَّةِ (فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الأُولَى زَكَاةً عِشْرِينَ) وَهِيَ نِصْفُ دِينَارٍ؛ لِأَنَّها الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْها مِلْكُهُ الآنَ (وَلِتَمَامِ) السَّنَةِ (الثَّانِيَةِ زَكَاةً عِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي زَكَّاهَا (لِسَنَةٍ) وَهِيَ نِصْفُ دِينَارٍ (وَعِشْرِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتِ الآنَ (لِسَنَتَيْنِ) وَهِيَ دِينَارٌ (وَلِتَمَامِ) الثَّالِيَةِ زَكَاةً أَرْبَعِينَ) وَهِيَ الَّتِي زَكَّاهَا (لِسَنَةٍ) وَهِيَ دِينَارٌ (وَعِشْرِينَ) وَهِيَ دِينَارٌ (وَعِشْرِينَ لثَلَاثِ سَنِينَ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْها مِلْكُهُ الآنَ وَهِيَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ. (وَلِتَمَامِ) الرَّابِعَةِ زَكَاةً سِتِّينَ) وَهِيَ الَّتِي زَكَّاهَا (لِسَنَةٍ) وَهِيَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ (وَعِشْرِينَ)

قَوْلُ (سَيِّئُ): (فَالأَظْهَرُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ إِخْج) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ: (فَرَعَ): قال فِي المَجْمُوعِ لَوِ انْهَدَمَتِ الدَّارُ فِي أَثْناءِ المُدَّةِ انْفَسَخَتِ الإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ قَفْطٌ وَبَيَّنَّتْ اسْتِغْرائُ مِلْكِهِ على قِسْطِ المَاضِي وَالْمَعْمُومِ فِي الزَّكَاةِ كما مَرَّ قال المَوازِدِيُّ والأَصْحابُ فَلَوْ كانَ أَخْرَجَ زَكَاةً جَمِيعَ الأَجْرَةِ قَبْلَ الانْهِدَامِ لَمْ يَزْجَعْ بِما أَخْرَجَهُ مِنْها عِنْدَ اسْتِزْجاعِ قِسْطِ ما بَقِيَ لِأَنَّ ذلِكَ حَقٌّ لَزَمَهُ فِي مِلْكِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِهِ على غَيْرِهِ أَه. وَأَقُولُ: لَعَلَّ فاعِلَ الاسْتِزْجاعِ فِي قَوْلِهِ عِنْدَ اسْتِزْجاعِ إِخْجِ المُسْتَأْجِرِ وَلَعَلَّ المُرادَ مِنْ عَدَمِ الرُّجُوعِ المَذْكُورِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ لِلْمُسْتَأْجِرِ حِصَّةً ما بَعْدَ الانْهِدَامِ مِنَ الأَجْرَةِ نَاقِصًا قَدَرِ الزَّكَاةِ الَّتِي أَخْرَجَها عَنْ تِلْكَ الحِصَّةِ سَمَ وما حَكَاهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ ذَكَرَهُ النُّهايَةُ والمُغْنِي فِي ذَيْلِ القَوْلِ الثَّانِي الَّاتِي فِي المَثَنِ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَزْجَعْ بِما أَخْرَجَهُ أَتَى بِناءَ على هَذَا القَوْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ على حَجٍّ نَقْلَ عِبارَةٍ شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ قال وَأَقُولُ: لَعَلَّ فاعِلَ الاسْتِزْجاعِ فِي قَوْلِهِ عِنْدَ الاسْتِزْجاعِ إِخْجِ المُسْتَأْجِرِ وَلَعَلَّ المُرادَ إِخْجٌ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِظاهِرِ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر لَمْ يَزْجَعْ بِما أَخْرَجَهُ مِنْها إِخْجٌ أَه. قَوْلُهُ: (لِضَعْفِ مِلْكِهِ إِخْجٌ) أَتَى وَإِنْ حَلَّ وَطءُ الجاريةِ المَجْمُوعَةَ أَجْرَةً؛ لِأَنَّ الجِلَّ لا يَتَوَقَّفُ على اِرتِفاعِ الضَّعْفِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ نِهايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتِ) أَيِ الأَجْرَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لا يَتَعَيَّنُ إِخْجٌ) عِبارَةُ النُّهايَةِ والمُغْنِي بِخِلَافِ الصَّدَاقِ فَتَأْتِي مَلَكَتُهُ بِالمَقْدَرِ مِلْكًا تَأْمُنًا بِذَلِيلِ أَنَّهُ لا يَسْقُطُ بِمَوْتِها قَبْلَ الوُطْءِ وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمِ المَنافِعَ إِلَى الزَّوْجِ وَتَشْطِيرُهُ إِخْجٌ أَه. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ طَلاقٍ) أَيِ كَالْفَسْخِ. قَوْلُهُ: (وَبَقِيَثَ إِخْجٌ) فِي عَطْفِهِ على قَوْلِهِ وَأَرَادَ إِخْجٌ تَأْمُنًا.

اسْتِزْجاعِ إِخْجِ المُسْتَأْجِرِ وَلَعَلَّ المُرادَ مِنْ عَدَمِ الرُّجُوعِ المَذْكُورِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ لِلْمُسْتَأْجِرِ حِصَّةً ما بَعْدَ الانْهِدَامِ مِنَ الأَجْرَةِ نَاقِصًا قَدَرِ الزَّكَاةِ الَّتِي أَخْرَجَها عَنْ تِلْكَ الحِصَّةِ.

وهي التي استقرت الآن (لا ريب) وهي ديناران أما إذا تفاوتت فيزيد القدر المستقر في بعضها وينقص في بعضها وأما إذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين إلا السنة الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول المجموع عن الشافعي والأصحاب في طروء خلطة الشيوع ردًا على من زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بعين الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو ملحظ كون القمولي لما نقل قول البغوي لو كانت أجره الأربع مئتين عشرين دينارًا لزمه لكل حول نصف دينار إن أخرج من غيرها قال واعترض عليه بأنه ينبغي أن يكون مفروعًا على الضعيف أنها متعلقة بالذمة فعلى تعلقها بالعين ينبغي أن لا تجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جزءًا منها اهـ. ويوافق قول البغوي قول ابن الرفعة وغيره محل قولهم

فرد: (أما إذا تفاوتت إلخ) عبارة النهاية ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الأجرة مُعْجَلًا فَإِنْ أَدَّى الزكاة مِنْ عَيْنِهَا زَكَى كُلُّ سَنَةٍ مَا ذَكَرْنَاهُ نَاقِصًا قَدَرًا مَا أَخْرَجَ عَمَّا قَبْلَهَا وَمَا إِذَا تَسَاوَتْ الْأَجْرَةُ فَإِنْ اخْتَلَفَ فَكُلٌّ مِنْهَا بِحِسَابِهِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا انْفَسَخَتْ تَوَزَّعَ الْأَجْرَةُ الْمُسَمَّاةُ عَلَى أَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي الْمُدَّتَيْنِ الْمَاضِيَةِ وَالْمُسْتَقْبَلَةِ اهـ وعبارة المغني فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ بِالسَّنَةِ الثَّانِيَةِ يَسْتَقَرُّ مِلْكُهُ عَلَى رُبْعِ الثَّمَانِينَ الَّذِي هُوَ حِصَّتُهَا وَلَهُ فِي مِلْكِهِ سَتَانِ وَإِنَّمَا لَمْ يُخْرَجْ عَنْهُ زَكَاةُ السَّنَةِ الْأُولَى عَقِبَ انْقِضَائِهَا لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ إِذْ ذَاكَ فَيَكُونُ قَدْ مَلَكَ الْمُسْتَحَقُّونَ مِنْهُ نِصْفَ دِينَارٍ فَتَنْقُطُ حِصَّةُ ذَلِكَ وَمَكَذَا قِيَاسُ السَّنَةِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ أَجِيبَ بِأَنَّهُ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْأَجْرَةِ فَإِنْ قِيلَ إِذَا أَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهَا قَاوُلُ الْحَوْلِ الثَّانِي فِي رُبْعِ الثَّمَانِينَ بِكَمَالِهِ مِنْ حِينِ آدَاءِ الزَّكَاةِ لَا مِنْ أَوَّلِ السَّنَةِ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِمْ إِلَى حِينِ الْآدَاءِ أَجِيبَ بِأَنَّهُ عَجَّلَ الْإِخْرَاجَ قَبْلَ حَوْلَانِ كُلِّ حَوْلٍ فَلَمْ يَتِمَّ الْحَوْلُ وَلِلْمُسْتَحَقِّينَ حَقٌّ فِي الْمَالِ اهـ. فرد: (إلا السنة الأولى) أي: وأما في غيرها فالواجب أقل من عشرين سم. فرد: (فلا يجب) أي: نصف الدينار. فرد: (الإخراج إلخ) مقول القول. فرد: (بل الملك إلخ) أي ملك المالك عن قدر الزكاة (زال) أي بتمام الحول (ثم رجع) أي: بالإخراج من غير النصاب. فرد: (وكان هذا) أي: قول المجموع. فرد: (عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخرًا سم. فرد: (قول البغوي إلخ) أي: المبني على القول الثاني الآتي. فرد: (قال) أي: القمولي. فرد: (عليه) أي: على قول البغوي. فرد: (أن لا يجب) أي نصف الدينار. فرد: (لإستحقاق المستحقين جزءًا منها) أي: فيتأخر ابتداء الحول الثاني إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الأولى ما ذكر سم.

فرد: (إلا السنة الأولى) أي وأما في غيرها فالواجب زكاة أقل من عشرين. فرد: (لو كانت أجره الأربع مئتين عشرين) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخرًا اهـ. فرد: (لإستحقاق المستحقين جزءًا منها) أي فيتأخر ابتداء الحول الثاني إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الأولى ما ذكر.

لو لم يُزَكَّ أربعين غَنَمًا أحوالاً ولم تزد لَزِمَهُ شاةٌ للحولِ الأوَّلِ فقط إن لم يُخرج من غيرها وإلا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف اهـ ونظر بعض المتأخرين لما مرَّ عن المجموع فقال هنا لا فرق بين إخراجها من العين والغنم؛ لأن الإخراج من الغنم لا يمنع تعلُّق الزكاة بالعين وإنما يتبيَّن به أنَّ الملكَ عادَ بعد زواله اهـ. والجواب الذي يحتجُّ به كلام البقوي وابن الرفعة وغيره ونفيهم الخلاف فيه وأخذ الشراخ منه حمل المتن على ما تقرَّر أنه أُخرج من غيرها وكلام المجموع المنقول عن الشافعي والأصحاب أنه يتعيَّن حمل الأوَّل وما وافقه على ما إذا

فود: (وانظر إلخ) بتخفيف العين. فود: (لما مرَّ إلخ) صلته. فود: (فقال هنا) أي في مسألة المتن. فود: (لا فرق إلخ) أي في كون واجب غير السنة الأولى أقلَّ من عشرين. فود: (ونفيهم إلخ) عطف على كلام البقوي إلخ. فود: (الخلاف فيه) أي في وجود الفرق بين الإخراجين. فود: (وأخذ الشراخ إلخ) ما ذكر يُؤخذ من أصل الروضة بصري. فود: (بمنه) أي من كلام البقوي إلخ. فود: (على ما تقرَّر) أي قبيل قول المتن فيُخرج إلخ. فود: (وكلام المجموع إلخ) عطف على كلام البقوي إلخ. فود: (إنه يتعيَّن إلخ) خبر قوله والجواب إلخ. فود: (حمل الأول) أي قول البقوي وما وافقه أي قول ابن الرفعة وغيره. فود: (على ما إذا إلخ) متعلِّق بالحمل وجرى على هذا النهاية والمغني إلا أنَّهما سكنا عن قوله بشرطه كما تقدَّم.

فود: (يتعيَّن حمل الأول وما وافقه على ما إذا أُخرج من غيرها مُعَجَّلًا) أقول: في حمل المتن على هذا نظر من وجوه: الأول: أنَّ تقييده بالتَّمام في قوله فيُخرج عند تمام السنة الأولى إلخ يُنافي التَّعجيل اللهم إلا أن يُحمل التَّمام على مشاركة التَّمام والثاني: أنه إن أراد أنه يُعجل عن كل سنة ما يجب إخراجُه عند تمامها قبل دخولها أي فيما عدا الأولى لزم التَّعجيل بعامتين والأصحُّ امتناعه أو بعد دخولها اقتضى أنه يُخرج قبل تمام الثانية مثلاً زكاة عشرين لستين مع أنه ملك الفقراء من العشرين الثانية التي قال فيها إنه يُزكيها لستين مقدار زكاة وحيثيذ يتفصُّ العشرون في السنة الثانية فكيف يُخرج زكاة عشرين لستين ودعوى أنهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئاً من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها لا نصح؛ لأن الاستقرار شرط للزوم الإخراج دون أصل الوجوب وإن أراد أن يُعجل زكاة الثمانين لم يوافق كلامه؛ لأنه فرغ قوله فيُخرج عند تمام السنة الأولى إلخ على ما قبله ليبيِّن الإخراج الواجب لأجل ما استقرَّ وفي الأولى لم تستقرَّ زكاة الثمانين اللهم إلا أن يقال المراد بهذا التَّعجيل بيان مقدار ما يجب إخراجُه في الجملة وفي بعض الأحوال لا يبيِّن كيفية الإخراج بالفعل فليُتأمل. والثالث: أنَّ تصوير المسألة بالتَّعجيل قد يُنافي ما نقله عن الجواهر والخادم عن إبيد الزوياني؛ لأنه إذا عُجل في العام الأول فهو عند التَّعجيل لا يعلم أنَّ ملكه نصاب لا حتمال انقضاء الإجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو أغني قسط ما مضى دون النصاب؛ لأن قسط تمام الحول نصاب فقط قسط بعضه دون نصاب قطعاً ومن لا يعلم أنَّ ملكه نصاب لا يُجزئه التَّعجيل فليُتأمل.

أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهَا مُعْجَلًا بِشَرْطِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ فِيهِ وَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَجْرَةِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ الْوَاجِبِ بِالْمَعْنِيِّ أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ لِيَسْبِقَ مِلْكُهُمُ لِلْمُعْجَلِ عَلَى آخِرِ الْحَوْلِ الْمُقْتَضِي لِلتَّعَلُّقِ بِالْمَعْنِيِّ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَجْرَةِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَجْرَةِ وَحِذَاهَا بَلْ بِمَجْمُوعِ الْمَالِ الزَّائِدِ عَلَى نِصَابٍ فَلَا يَنْقُصُ بِالتَّعَلُّقِ عَنِ النِّصَابِ وَإِنَّمَا قُلْتُ بِشَرْطِهِ لِقَوْلِ الْجَوَاهِرِ وَالْخَادِمِ عَنِ الْوَلَدِ الرُّوْبَانِيِّ وَلَوْ عَجَّلَ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ زَكَاةً فَوْقَ قِسْطِهِ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ لَمْ يَنْقَعِدْ فِي الزَّائِدِ أَوْ عَجَّلَ زَكَاةً دُونَ قِسْطِ الْأَوَّلِ كَعِشْرِينَ وَقِسْطُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْحَوْلِ جَازًا أَوْ قَبْلَهُ

• فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيَّ تَعَيَّنَ مَا ذَكَرَ. • فَوُدَّ: (الْمُقْتَضِي الْإِلْخ) أَيَّ آخِرُ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ.

• فَوُدَّ: (وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِلْخ) قَدْ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْمُتَنِّ لِيَبَيِّنَ إِخْرَاجَ وَاجِبٍ مَا اسْتَقَرَّ مِنَ الْأَجْرَةِ بِخُصُوصِهَا وَلِهَذَا اقْتَصَرَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ. • فَوُدَّ: (فَلَا يَتَعَلَّقُ) أَيَّ الْوَاجِبِ.

• فَوُدَّ: (فَلَا يَنْقُصُ) أَيَّ الْمَجْمُوعُ. • فَوُدَّ: (زَكَاةً فَوْقَ قِسْطِهِ) بِإِضَافَةِ كُلِّ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْفَوْقِ أَيَّ زَكَاةَ الْقَدْرِ الزَّائِدِ عَلَى قِسْطِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَجْرَةِ أَيَّ كَانَ عَجَّلَ فِيهِ زَكَاةً أَرْبَعِينَ. • وَفَوُدَّ: (لَمْ يُعْجِزْ) أَيَّ تَعْجِيلَ زَكَاةٍ ذَلِكَ الْقَدْرِ الزَّائِدِ وَهُوَ الرَّبْعُ الثَّانِي. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْحَوْلَ لَمْ يَنْقَعِدْ الْإِلْخ) أَيَّ: لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ مِلْكُ الْمُؤَجَّرِ عَلَيْهِ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِسْتِقْرَارَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ شَرْطٌ لِلزُّومِ الْإِخْرَاجِ دُونَ أَضَلِّ الْوُجُوبِ وَإِلَّا لَمَا وَجَبَ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الرَّبْعِ الثَّانِي مَثَلًا لِسِتِّينَ. • فَوُدَّ: (كَعِشْرِينَ الْإِلْخ) مِثَالٌ لِلذَّوْنِ أَيَّ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ زَكَاةً عِشْرِينَ وَقِسْطُ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ كُرْذِيَّ أَيَّ بَانَ كَانَتْ الْأَجْرَةُ فِي مِثَالِ الْمُتَنِّ مِائَةً.

• فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْإِلْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا التَّفْصِيلِ فَإِنَّ قَدْرَ الزَّكَاةِ لَيْسَ مَوْزَعًا عَلَى أَجْزَاءِ الْحَوْلِ بَلْ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا إِنَّمَا يَجِبُ بِتَمَامِ جَمِيعِ الْحَوْلِ فَمُضِي أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْحَوْلِ لَا يُوْجِبُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الزَّكَاةِ وَلَا شَيْئًا مِنْهَا سَم.

• فَوُدَّ: (مُعْجَلًا) لَا يُقَالُ أَوْ غَيْرَ مُعْجَلٍ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِنَّمَا بِحَسَبِ ابْتِدَاءِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ حِينِ الْإِخْرَاجِ لَا مِنْ حِينِ الْوُجُوبِ لِمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَا يَأْتِي مَعَ تَكُونِ الْمُدَّةِ أَرْبَعَ سِنِينَ فَقَطْ إِذْ يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ الثَّانِي بَعْدَ الْإِخْرَاجِ عَنِ الثَّالِثَةِ دُونَ سَنَةٍ فَتَأَمَّلْهُ وَقَدْ يُقَالُ كَوْنُهُ دُونَ سَنَةٍ لَا يَصُرُّ فِي الْحُكْمِ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ يَتَأَخَّرَ الْحَوْلُ الرَّابِعُ مِنْ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ. • فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْحَوْلِ الْإِلْخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا التَّفْصِيلِ فَإِنَّ قَدْرَ الزَّكَاةِ لَيْسَ مَوْزَعًا عَلَى أَجْزَاءِ الْحَوْلِ بَلْ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا إِنَّمَا يَجِبُ بِتَمَامِ جَمِيعِ الْحَوْلِ فَمُضِي أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْحَوْلِ لَا يُوْجِبُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الزَّكَاةِ وَلَا شَيْئًا مِنْهَا وَقَوْلُهُ لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْلَمُ الْإِلْخَ قَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مِلْكَهُ نِصَابٌ وَإِنْ احْتَمَلَ زَوَالَ الْمِلْكِ كَمَا فِي مَا نَحْنُ فِيهِ وَبَيْنَ مَنْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ كَمَا فِي مَا اسْتَدَلَّ بِهِ وَلَوْ مَنَعَ احْتِمَالُ الزَّوَالِ مَنَعَ فِي الْمِلْكِ الْمُسْتَقَرِّ لثُبُوتِ الْإِحْتِمَالِ مَعَ الْإِسْتِقْرَارِ فَيَلْزَمُ امْتِنَاعُ التَّعْجِيلِ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

لم يجز؛ لأن من لا يعلم أن ما ملكه نصاب لا يجزئه في غير زكاة التجارة التمجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده بجهل قدرها فبانت نصاباً فإنها لا تجزئه لإقدم جزئيه بالنية اهـ. وسأتي قبيل الصوم فيما إذا كانت أجرة السنين الأربع مائة ما يتغير استحضاره هنا (و) القول (الثاني يخرج إتمام) السنة (الأولى زكاة الثمانين)؛ لأنه ملكها ملكاً تاماً ومن ثم جاز طؤها لو كانت أمة ولا أثر لاحتمال شقوطها كالصداق ومز الفرق بينهما.

(فصل في أداء الزكاة)

واغترض بأنه غير داخِل في الباب ومز رده بأنه مناسبت له فصَح إدخاله فيه

• قوله: (لأن من لا يعلم إلخ) انظر من أين لزم عدم العلم في إخراج دون القسط قبل مضي الأربعة الأخماس سم وعبارة الكزدِي يعني يُحتمل انفساخ الإجارة قبل تمام الحول فينقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وقسط ما مضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الأول عشرين كما في مثال المثني لا يجوز التمجيل لذلك؛ لأننا نقول المراد بالتمجيل في مثال المثني الإخراج قبيل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة إلى هذا لوافق تقييد المثني بالتام اهـ أي فالتام فيه مخمول على مشاركة التام.

• قوله: (لا يجزئه إلخ) قد يفرق بين من يعلم أن ملكه نصاب وإن احتمل زوال الملك كما فيما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع في الملك المستقر أيضاً لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التمجيل مطلقاً فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل. • قوله: (ومن ثم جاز إلخ) تقدم عن النهاية والمغني جوابه. • قوله: (لو كانت) أي الأجرة.

• قوله: (ومز الفرق إلخ) أي في شرحه فالأظهر أنه لا يلزمه إلخ.

فصل في أداء الزكاة

• قوله: (واغترض) إلى قول المثني وكذا في النهاية لأقوله ولا نظر إلى ومع عدم إلخ وقوله أو ينمضي إلى المثني. • قوله: (واغترض إلخ) عبارة المغني كان الأولى أن يترجم له بباب وكذا للفضل الذي بعده فإنهما غير داخِلين في التوبيع فلا يحسن التعبير بالفضل ولهذا عقد في الروضة لهذا الفضل والذي بعده ثلاثة أبواب باباً في أداء الزكاة وباباً في تمجيلها وباباً في تأخيرها اهـ وعلم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للإغتراض إلا أن يكون هناك اغتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصَح إلخ ولم يقل فحسن إلخ. • قوله: (ومز رده) أي في أول الباب. • قوله: (فصح إلخ) قد يقال أي باعيت على دعوى

• قوله: (لأن من لا يعلم إلخ) انظر من أين لزم عدم العلم في إخراج دون القسط قبل مضي الأربعة أخماس اهـ.

فصل في أداء الزكاة

• قوله: (ومز رده إلخ) يمكن أن يجاب أيضاً بحمل ما في قوله وما تجب فيه على ما يشمل الأضناف الزكوية كالمصوبات والمجحودات والديون وتشمل الأزمان والأحوال التي يجب فيها أعم من أصل

إِذَا الْأَدَاءُ مُتَرَتَّبٌ عَلَى الْوُجُوبِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْفَصْلِ بِمَدِّهِ. (تَجِبُ الزَّكَاةُ) أَيِ أَدَاؤُهَا (عَلَى الْفَقِيرِ) بَعْدَ الْحَوْلِ لِحَاجَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَيْهَا (إِذَا تَمَكَّنَ) وَإِلَّا كَانَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ فَإِنْ أَخَّرَ أَتَمَّ وَضَمَّنَ إِنْ تَلَفَ كَمَا بَأْتِي نَعَمْ إِنْ أَخَّرَ لانتظار قريب أو جارٍ أو أحوَج أو أصلَح أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه أو تفرقة الإمام أو للثروتي عند الشك في استحقاق الحاضر

إِذَا خَالَ فَلْيَكُنْ تَرْجَمَةً مُسْتَقَلَّةً وَلَيْسَ كُلُّ فَضْلٍ دَاخِلًا فِي ضِمْنِ بَابٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحْتَضِرَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِصُرْطِي عِبَارَتُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ اشْتِمَالِ الْكِتَابِ عَلَى فُصُولٍ مُتَدَرِّجَةٍ فِيهِ دُونَ أَبْوَابِهِ وَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا هـ. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْبَائِثَ لِتِلْكَ الدَّغْوَى مَا قَرَّرُوهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْكِتَابُ وَالْبَابُ وَالْفَضْلُ فَالْأَوَّلُ بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ وَالثَّانِي بِمَنْزِلَةِ النَّوْعِ وَالثَّالِثُ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ. هـ فَوَدَّ: (إِذَا الْأَدَاءُ الْإِلْخُ) تَوْجِيهٌ لِلْمُنَاسَبَةِ. هـ فَوَدَّ: (أَيِ أَدَاؤُهَا) دَفَعَ بِهَا مَا يُقَالُ الزَّكَاةُ اسْمٌ عَيْنٍ لِأَنَّهُ الْمَالُ الْمُخْرَجُ عَنْ بَذْنٍ أَوْ مَالٍ وَالْأَغْيَانُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْأَدَاءِ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَا الْأَدَاءُ بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا وَقْتُ لَهَا مَخْدُودٌ حَتَّى تَصِيرَ قَضَاءً بِخُرُوجِهِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (أَيِ أَدَاؤُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَخَّرَ) أَيِ الْأَدَاءَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ. هـ فَوَدَّ: (لانتظار قريب إلخ) أَيِ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَتَضَرَّرُ بِالْجُوعِ أَوْ الْعُزْيِ وَالْأَقْبَحُ الْتَأْخِيرُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ دَفْعَ ضَرَرِهِ قَرْضٌ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِفَضِيلَةِ شَرْحِ بَاقِضٍ وَنَهَايَةٍ. هـ فَوَدَّ: (مِنْ تَفَرُّقِهِ بِنَفْسِهِ) أَيِ بَأْنِ كَانَ الْإِمَامُ الْحَاضِرُ جَائِزًا وَالْمَالُ بَاطِلًا وَلَمْ يَخْضِرِ الْمُسْتَحِقُّونَ فَيُؤَخَّرُ لِحُضُورِهِمْ س م. هـ فَوَدَّ: (أَوْ تَفَرُّقَهُ الْإِمَامُ) أَيِ بَأْنِ كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا مُطْلَقًا أَوْ بَاطِلًا وَالْإِمَامُ عَادِلٌ وَغَابَ الْإِمَامُ أَوْ لَا يَطْلُبُهَا فَيُؤَخَّرُ لِحُضُورِهِ أَوْ حُضُورِ السَّاعِي مَا دَامَ يَرْجُوهُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لِلثَّرَوِيِّ الْإِلْخُ) أَيِ لِلتَّائِمْلِ فِي أَمْرِهِ وَيَتَّبَعِي أَنْ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ ثَبِتَ اسْتِحْقَاقُهُ ظَاهِرًا وَتَرَدَّدَ فِيْمَا بَلَّغَهُ مِنْ

الْوُجُوبِ أَوْ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فَيَنْدَرِجُ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ فِي الْبَابِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ وَجُوبِ الْأَدَاءِ قَوْلًا بِشَرْطِهِ بَيَانٌ لِرَمْنِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ قَوْلًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِإِذْخَالِ هَذَيْنِ الْفَضْلَيْنِ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ كَالْأَبْوَابِ الَّتِي قَبْلَهُمَا إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ اشْتِمَالِ الْكِتَابِ عَلَى فُصُولٍ مُتَدَرِّجَةٍ فِيهِ دُونَ أَبْوَابِهِ وَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا فَتَأَمَّلْهُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ لَطَلَبِ الْأَفْضَلِ مِنْ تَفَرُّقِهِ بِنَفْسِهِ) فَإِنْ قُلْتُ مَا مَعْنَى التَّأْخِيرِ لَطَلَبِ تَفَرُّقِهِ بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ أَفْضَلَ فَإِنَّ تَفَرُّقَهُ بِنَفْسِهِ لَا تَحْتَاجُ لِتَأْخِيرٍ قُلْتُ مَعْنَاهُ أَنْ يُمَكِّنَ الدَّفْعَ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ بِحُضُورِهِ لَكِنْ يَكُونُ الْأَفْضَلُ تَفَرُّقَهُ بِنَفْسِهِ لِكَوْنِ الْمَالِ بَاطِلًا وَالْإِمَامُ جَائِزًا لَكِنْ لَمْ يَخْضِرِ الْمُسْتَحِقُّونَ فَيُؤَخَّرُ لِحُضُورِهِمْ لَا يُقَالُ هَذَا الْجَوَابُ مُنْتَجِعٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَكُّنِ الْمُسْتَلْزِمِ لِحُضُورِ الْأَصْنَافِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يَكْفِي فِي التَّمَكُّنِ حُضُورُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ كَالسَّاعِي. قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا الْإِمَامُ فَلِلْمَالِكِ تَأْخِيرُهَا مَا دَامَ يَرْجُو مَجِيءَ السَّاعِي وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ ذَكَرَ اغْتِرَاضَ الزَّكَاةِ كَالْأَدْعَى عَلَيْهِ بِمَا مِنْهُ أَنْ تَأْخِيرَهُ يَضَادُّ وَجُوبَ الْأَدَاءِ قَوْلًا ثُمَّ قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوضَةِ وَلِكَوْنِ الدَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ فِيهِ الْبَرَاءَةُ يَقِينًا كَمَا يَأْتِي كَانَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي التَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِذَلِكَ مِنْ بَعْضِ أَغْدَادٍ ذَكَرُوهَا وَمَعَ جَوَازِ التَّأْخِيرِ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

ولم يشتد ضرر الحاضرين لم يأتهم لكنه يضمنه إن تلف ومرو أن الفطرة تجب بما مرو وتتوسع إلى آخر يوم العيد (وذلك) أي التمكن (بمضور المال) مع نحو التصفية للمعسر والمعدن كما عليم بما مرو ولا نظير لقدرة على الإخراج من محل آخر؛ لأنه متيقن ومع عدم الاشتغال بهم ديني أو دنيوي كأكل وحمام أو بمضي مدة بعد الحول يتيسر فيها الوصول لغائب (والأصناف) أو نائهم كالساعي أو بعضهم فهو متمكن بالنسيه ليحضته حتى لو تلفت ضمنها.

استحقاقه وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعذره إذ لا يجوز له الدفع إلا إذا عليم باستحقاق الطالب ع ش ويأتي عن سم ما يوافقه. □ فود: (ولم يشتد ضرر الحاضرين) يتبني رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد ع ش ويصدق الفقراء في دغواهم أي شدة الضرر بنحو الجوع ما لم تدل قرينة على كذبهم اه. □ فود: (لكنه يضمنه إلخ) شامل لمسألة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالذفع لمن ادعى فقرا أو مسكنة فإن قوله مقبول فأخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن عبارة شرح العباب قال الإمام ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير اتفاقا وأقره في المجموع وغيره وكان المراد ترددا لا يمنع الدفع إليهم والأوجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه. وفي العباب لا مدعي تلف ماله المفهود أو وجود عيال لا بيينة اه أي لا يعطيه إلا بيينة ويتبني أن التأخير لإقامة البينة إذا لم يوجد غيره غير مضمن سم.

□ فود (سني): (بمضور المال) أي وإن عسر الوصول إليه نهاية أي لا تساع البلد مثلا أو صياح مفتاح أو نحوه ع ش. □ فود: (مع نحو التصفية إلخ) أي كجفاف الثمار نهاية ومغني. □ فود: (ديني) أي كصلاة مغني. □ فود: (أو بمضي مدة إلخ) عطف على بمضور المال.

□ فود (سني): (والأصناف) ظاهره وإن لم يطلبوا ع ش. □ فود: (ونائهم إلخ) أي ولو في الأموال الباطنة لاستحالة الإعطاء من غير قابض ولا يكفي حضور المستحقين وخذهم حيث وجب الصرف إلى الإمام بأن طلبها من الأموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال ع ش قوله م ر ولو في الأموال الباطنة أي قعدم وجوب دفعها للإمام في الأموال الباطنة لا يمنع من كون المالك متمكن من دفعها حيث وجد الإمام مع عدم المستحقين اه عبارة الرشيد أي فحضور واجد من الإمام والساعي مقتضى للوجوب الفوري وإن قلنا إن له أن يفرقها بنفسه اه. □ فود: (كالساعي) أي أو الإمام مغني ونهاية. □ فود: (حتى لو تلفت إلخ) عبارة النهاية والمغني حتى لو تلف المال ضمن حصتهم اه أي الحاضرين ع ش. □ فود: (أو بمضهم إلخ) أي ويكفي في التمكن حضور ثلاثة من كل صنف وجد ع ش.

□ فود: (ولم يشتد ضرر الحاضرين) يتبني رجوعه لجميع ما ذكر. □ فود: (لكنه يضمنه) شامل لمسألة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالذفع لمن ادعى فقرا أو مسكنة فإن قوله مقبول تأخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رأيت في شرح العباب ما نصه قال الإمام ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير اتفاقا وأقره في المجموع وغيره وكان المراد ترددا لا يمنع الدفع إليهم

(وله) أي للمالك الرشيد أو ولي غيره (أن يؤذي بنفسه زكاة المال الباطن) وليس للإمام أن يطلبها إجماعاً على ما في المجموع نعم يلزمه إذا علم أو ظن أن المالك لا يزكي أن يقول له ما يأتي (وكذا الظاهر) ومز يائهما أيضاً (على الجديد) وانتصر للقديم الموجب لأدائها إليه فيه؛ لأنه لا يقصد إخفاؤه فإن فرق بنفسه مع وجوده لم يحسب بظاهر ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [النساء: ١٠٣] ويجاب بأن الوجوب بتقدير الأخذ بظاهره لعارض هو عدم الفهم له ونفرتهم عنه لقدم استقرار الشريعة وقد زال ذلك كله هذا إن لم يطلب من الظاهر والأوجب الدفع له اتفاقاً ولو جازوا وإن علم أنه يصرفها في غير مصارفها (وله) إذا جاز له التفرقة بنفسه (التوكيل)

• قول (سني): (وله أن يؤذي بنفسه إلخ) أي لمستحقها وإن طلبها الإمام نهايةً ومغني. • فود: (أو ولي غيره) أي من الصبي والمجنون والسفيه وكان الأولى الواو بدل أو. • فود: (وليس للإمام أن يطلبها إلخ) أي قهراً كما هو ظاهر سم. • فود: (على ما إلخ) عبارة النهاية والمغني كما. • فود: (نعم يلزمه إلخ) ومثل الإمام في ذلك الأحاد لكن في الأمر بالدفع لا في الطلب ع ش. • فود: (ما يأتي) أي اتفاقاً في شرح والصرف إلى الإمام. • فود: (ومز يائهما إلخ) وهو أن المال الباطن التقذ وعرض التجارة والركاز وزكاة الفطر والمال الظاهر المواشي والزروع والثمار والمعادن. • فود: (لأدائها إليه فيه) أي أداء الزكاة إلى الإمام أو نائبه في المال الظاهر. • فود: (لأنه لا يقصد) أي المال الظاهر. • فود: (بظاهر إلخ) متعلق بقوله وانتصر إلخ. • فود: (بأن الوجوب) أي وجوب الأداء للإمام. • فود: (بظاهره) أي ظاهر خذ إلخ والجار متعلق بالأخذ. • وفود: (لعارض إلخ) خبر أن. • فود: (عدم الفهم) أي لف المؤمنين في أوائل الإسلام له أي لإداء الزكاة. • فود: (ونفرتهم إلخ) عطف على عدم إلخ. • فود: (هذا) إلى قول المتن وتجب في النهاية لا قوله قاله القفال وقوله قال الأذرعى إلى ومثلها وكذا في المغني لا قوله ومثلها في المتن. • فود: (هذا) أي الخلاف المذكور. • فود: (والأوجب الدفع له) ظاهره وإن حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك. • فود: (اتفاقاً) أي بدلاً للطاعة ويقابلهم إن امتنعوا من تسليم ذلك وله وإن قالوا تسلمها لمستحقها لافتياتهم عليه بخلاف زكاة المال الباطن إذ لا نظر له فيها كما مر نهايةً ومغني أي فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يترأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله أن يؤذي إلخ ع ش. • فود: (ولو جازوا) أي لتفاد حكيه وعدم أنجزاله بالجور نهايةً ومغني. • فود: (إذا جاز له إلخ) أي في المالكين نهايةً ومغني.

والأوجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفي الباب في باب قسم الصدقات لا مدعي تلف ماله المغمود أو وجود عيال إلا يبيته اه أي لا يعطيه إلا يبيته ويتبني أن التأخير لإقامة البينة إذا لم يوجد غيره غير مضمّن. • فود: (وليس للإمام أن يطلبها) أي قهراً كما هو ظاهر. • فود: (والأوجب الدفع له) ظاهره وإن حضر المستحقون وطلبوها.

فيها لِرَشِيدٍ وَكَذَا لِنَحْوِ كَافِرٍ وَمُمَيِّزٍ وَسَفِيهِ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ لَهُ إِنْ صَرَفَهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ (و) لَهُ (الصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ) أَوْ السَّاعِي؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْتَحِقِّينَ فَيَبْرَأُ بِالدَّفْعِ لَهُ وَإِنْ قَالَ أَيُّ الْإِمَامِ أَخَذَهَا مِنْكَ وَأَنْفَقَهَا فِي الْفِسْقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْغَزِلُ بِهِ قَالَ الْقَفَالُ وَيَلْزَمُهُ إِذَا ظَنَّ مِنْ إِنْسَانٍ عَدَمَ إِخْرَاجِهَا أَنْ يَقُولَ لَهُ أَذْهَبْهَا وَإِلَّا فَادْفَعْهَا لِي لِأَقْرَبِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُرْهِقَهُ إِلَى هَذَا أَوْ هَذَا فَلَا يُكْتَفَى مِنْهُ بِوَعْدِ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّهُا فَوْرِيَّةٌ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ نَذْرٌ فَوْرِيٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ كَذَلِكَ.

• فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيُّ فِي تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ وَأَدَائِهَا. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لِنَحْوِ كَافِرٍ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيهِ وَالْمُغْنِي وَشَبَلِ إِطْلَاقَهُ مَا لَوْ كَانَ الرُّكْبَلُ كَافِرًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ سَفِيحًا أَوْ صَبِيًّا مُمَيِّزًا نَعَمْ يُشْتَرَطُ فِي الْكَافِرِ وَالصَّبِيِّ تَعْيِينُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ أَوْ قَالَ عَشْرُ قَفِصَتَيْهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ فِي السَّفِيهِ وَلَا فِي الرَّقِيقِ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُمَا كَالصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ أ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْخ) أَيُّ لِمَنْ دُكِرَ وَشَبَلُ هَذَا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَفِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى مَعَ الْإِفْرَازِ فَأَخَذَهَا صَبِيًّا أَوْ كَافِرًا وَدَفَعَهَا لِلْمُسْتَحِقِّ أَوْ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ أَجْزَاءً إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى غَيْرِ الْمَخْصُورِ وَذَاكَ عَلَيْهِ مَرَّمٌ قَوْلُهُ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ هَلْ وَدَفَعَ بِحَضْرَتِهِ سَمَ عِبَارَةً عَشْرُ قَفِصَتَيْهِ لِلْبِرَاءَةِ الْعِلْمُ بِوُصُولِهَا لِلْمُسْتَحِقِّ أ. وَالظَّاهِرُ وَلَوْ بِإِخْيَارٍ مِنْ دُكِرَ. • فَوَدَّ: (أَفْضَلُ) أَيُّ مِنَ التَّوَكُّلِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فَوَدَّ: (وَلَهُ الصَّرْفُ الْخ) أَيُّ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَالَ أَخَذَهَا الْخ) أَيُّ الْإِمَامِ سَمَ وَنَهَايَةً أَيُّ وَسَوَاءٌ صَرَفَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِمُسْتَحِقِّهَا أَوْ تَلَقَّتْ فِي يَدِهِ أَوْ صَرَفَهَا فِي مَضْرِبٍ آخَرَ وَلَوْ خَرَامًا عَشْرُ. • فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ الْخ) وَمِثْلُ الْإِمَامِ الْآحَادِ فِي الْأَمْرِ بِالدَّفْعِ لَا الطَّلَبِ عَشْرُ. • فَوَدَّ: (أَنْ يَقُولَ لَهُ الْخ) عِنْدَ تَضْيِيقِ ذَلِكَ نَهَايَةً وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ الْمَالِ وَطَلَبِ الْأَصْنَافِ أَوْ شِدَّةِ احتياجهم عَشْرُ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّهُمْ الْخ) أَيُّ الْأَصْحَابِ. • فَوَدَّ: (أَنْ يُرْهِقَهُ الْخ) أَيُّ يُكَلِّفَهُ الْإِمَامُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ أَوْ تَسْلِيمِهَا إِلَى الْإِمَامِ حَالًا. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَيُّ الزَّكَاةِ (فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي لُزُومِ مَا دُكِرَ لِلْإِمَامِ. • فَوَدَّ: (أَوْ كَفَّارَةٌ كَذَلِكَ) أَيُّ فَوْرِيَّةٌ وَأَوْ بِمَغْنَى الْوَاوِ.

• فَوَدَّ: (إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ) يُشَكَّلُ هَذَا الْقَيْدُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَفِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى مَعَ الْإِفْرَازِ فَأَخَذَهَا صَبِيًّا أَوْ كَافِرًا وَدَفَعَهَا لِلْمُسْتَحِقِّ أَوْ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ أَجْزَاءً إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى غَيْرِ الْمَخْصُورِ وَذَاكَ عَلَيْهِ مَرَّمٌ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ) قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي عَنْ قَتْرَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ نَوَى عِنْدَ الْإِفْرَازِ كَفَى أَخَذَ الْمُسْتَحِقُّ أَنَّهُ يَكْفِي أَخْذَ الْمُسْتَحِقِّ مِنْ نَحْوِ الصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ لَهُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْخ) هَلْ وَدَفَعَ بِحَضْرَتِهِ. • فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ الْخ) لَا يَقَالُ يَدْفَعُ هَذَا قَوْلُهُ وَالصَّرْفُ إِلَى الْإِمَامِ مَعَ أَنَّهُ أَفْضَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ عَقِيبُهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا يَدْفَعُهُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ بَلْ هُوَ يَفْهَمُ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّ مَا صَرَّحَ بِهِ عَقِيبُهُ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ بَلْ وَعَلَى إِرَادَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَالَ الْخ) هَذَا الضَّمِيرُ لِلْإِمَامِ بِدَلِيلِ الْكَلَامِ بَعْدَهُ.

(والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل؛ لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب وقبضه مبرئ يقينا بخلاف من يفرق بنفسه؛ لأنه قد يعطي غير مستحق (إلا أن يكون جائرا) في الزكاة فالأفضل أن يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر إليه ولو

«فوق (س): (إن الصرف إلى الإمام إلخ) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش.

«فوق (س): (أفضل) أي من تفرقه بنفسه أو وكيله للمستحقين ولو اجتمع الإمام والساعي فالدفع إلى الإمام أولى كما قاله الماوردى نهاية ومغني. «فود: (بنفسه) أي أو نائبه نهاية. «فود: (قد يعطي غير مستحق) أي فلا يجزئ ع ش. «فود: (في الزكاة) عبارة النهاية والمغني والمراد بالمعدل المعدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردى وظاهره أنه تفسير لكلام الأصحاب في المراد بالمعدل والجور هنا اه. «فود: (فالأفضل أن يفرق بنفسه) أي: لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم للوكيل أفضل منه إلى الجائر لظهور خيائته نهاية. «فود: (مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن. «فود: (لكن في المجموع إلخ) اغتراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع إلا الظاهرة فتسليمها إلى الإمام ولو جائرا أفضل من تفرق المالك أو وكيله وقد علم مما قررناه أي مما نقله عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما في المجموع؛ لأننا نقول قوله إلا أن يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا يرده اه. قال الرشدي أي فكان المصنف قال الصرف إلى الإمام أفضل إلا أن يكون جائرا فليس الصرف إليه أفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع إلخ هذا لا ينافي كلام المصنف؛ لأن في مفهومه تفصيلا اه. «فود: (ندب دفع زكاة الظاهر إليه إلخ) ثم إن لم يطلبها فللمالك تأخيرها ما دام يزجو مجيء الساعي فإن أيس من مجيئه وقرق فجاء وطالبه وجب تصديقه ويخلف ندبا إن اتهم مغني زاد النهاية ولو طلب أكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا أخذها الإمام فهو بالولاية لا بالتبعية أي عن الفقراء كما في تعليق القاضي وهو المعتمد اه قال ع ش قوله م لم يمنع من الواجب أي بل يغطاه ولا

«فود في (س): (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) قال الاستوئي محل هذا الخلاف في الأموال الباطنة أما الظاهر فدفعها إلى الإمام أفضل قطعا وقيل على الخلاف المذكور ولفظ الكتاب يوافق الطريقة المزجوة اه وحيث يذنب يمكن توجيه المنهاج ما يرده عليه مما نقله الشارح عن المجموع من ندب دفع زكاة الظاهرة للجائر بحمل قوله والأظهر أن الصرف للإمام أفضل على ما يشمل زكاتي الباطنة والظاهرة ولا ينافيه ذكر الخلاف إما لأنه مشى على الطريقة المزجوة وإما لأنه أراد حكاية الخلاف في المجموع لا في الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائرا لأن فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يمتد أن وكيله كنفه في ذلك ثم رأيت الاستوئي قال:

(فرغ): لا يزع في أن تفرقته بنفسه أو دفعه إلى الإمام أفضل من التوكيل ولو اجتمع الإمام والساعي فالإمام أولى قاله الماوردى اه. «فود: (لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهرة إليه ولو جائرا) هذا لا ينافي كلام المصنف؛ لأن في مفهومه تفصيلا.

جائزاً. (وتجب النية) في الزكاة ليخبر «إنما الأعمال بالنيات» (فيتوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كهذا زكاة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة ولعل هذا في الزكاة لبيان الأفضل إذ لو اقتصر على نية الزكاة كهذه زكاة كفى؛ لأنها لا تكون إلا فرضاً كرمضان بخلاف الصدقة والظهر مثلاً لما مر أن المعادة نفل (ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لصدقه بالكفارة والنذر وغيرهما قيل هذا ظاهر إن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة

يقال بطله الزائد انقزل عن ولاية القبض اه. ة فود: (وتجب النية في الزكاة) والاغتبار فيها بالقلب كغيرها بنهاية ومغني. ة فود: (ليخبر) إلى قول المتن ولا يكفي في المغني وإلى قوله وبغير المال في النهاية. ة فود: (أو الصدقة المفروضة إلخ) أي أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضرب شموله لصدقة الفطر خلافاً لما في الإرشاد بنهاية زاد سم بدليل إجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول.

(فرغ) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية مجزئة عند الدفع أو قبله فهل هو كما في نحو الصلاة فلا يجزئ أو يفرق ويتجه الأول إلا أن يتذكر مطلقاً.

(فرغ آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرين أخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لا عن الإزب وسقطت النية في هذه الحالة م ر اه. ة فود: (كهذا زكاة) أي أو زكاة المال بنهاية ومغني.

ة فود: (ولعل هذا) أي التقييد بالفرض والوجوب. ة فود: (كفى) وفقاً للنهاية والمغني.

ة فود: (مثلاً) أي أو غيرها من الصلوات الخمس.

ة فود: (سبي) (ولا يكفي فرض مالي) ونقل السبكي في شرحه عن البحر ما يقتضي أنه يكفي نية فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أعم من الزكاة فليتنامل فإن ما نقل من البحر وجبه معنى فإن ما عداها لم يتعلق بالمال أي لم يوجبه الشرع في المال من حيث هو ماله كما في الزكاة بل متعلقه الذمة فقط وإن كان للمال دخل في وجوبه كتعبين العتق مثلاً بالنسبة لقادر عليه بضري ولا يخفى أن توجيهه المذكور لا يظهر بالنسبة لنذر ثلث ماله مثلاً وقوله أي لم يوجبه إلخ ليس في النية المذكورة ما يشير بذلك.

ة فود: (وغيرهما) ما المراد به. ة فود: (قيل هذا) أي: عدم كفاية ما ذكر.

ة فود: (أو الصدقة المفروضة إلخ) مثله فرض الصدقة إذ لا وجه للفرق بينهما خلافاً لابن المقري واحتجاجة بشموله لصدقة الفطر يرده أن ذلك لا يضرب بدليل إجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول.

(فرغ): شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية مجزئة عند الدفع أو قبله فهل هو كما في نحو الصلاة فلا يجزئ أو يفرق ويتجه الأول إلا أن يتذكر مطلقاً.

(فرغ آخر): مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرين أخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لا عن الإزب وسقطت النية في هذه الحالة م ر.

اهـ وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْقَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا تُخَصَّصُ النِّيَّةَ فَلَا عِبْرَةَ بِكَوْنِ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ لَا نَظَرًا لِصِدْقِ مَنْوِيَّهِ بِالْمُرَادِ وَغَيْرِهِ (وَكَذَا الصَّدَقَةُ) فَلَا يَكْفِي هَذَا صَدَقَةُ مَالِي (فِي الْأَصَحِّ) لِصِدْقِهَا بِصَدَقَةِ التَّطَلُّوعِ وَبِغَيْرِ الْمَالِ كَالْتَحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ. (وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ) الْمَخْرُجِ عَنْهُ فِي النِّيَّةِ فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُ إِبِلٍ وَأَرْبَعُونَ شَاةً فَأَخْرَجَ شَاةً نَاوِيًا زَكَاةً وَلَمْ يُعَيِّنْ أَجْزَاءً وَإِنْ رَدَّدَ فَقَالَ هَذِهِ أَوْ تِلْكَ فَلَوْ تَلَفَ أَحَدَهُمَا أَوْ بَانَ تَلَفَهُ جَعَلَهَا عَنْ الْبَاقِي (وَلَوْ عَيَّنَّ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ) وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُّ تَالِفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ الْغَيْرَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ نَوَى إِنْ كَانَ تَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ فَبَانَ تَالِفًا وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ حَاضِرَةٍ وَمِائَتَيْنِ غَائِبَةٍ

هـ فَوَدَّ: (نَظَرًا إِلَى الْخ) عِلَّةٌ لِمَعْدَمِ الْعِبْرَةِ بِمَا ذَكَرَ. هـ فَوَدَّ: (وَبِغَيْرِ الْمَالِ) قَالَ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ نَوَى الصَّدَقَةَ فَقَطَّ لَمْ يُجْزِئْهُ عَلَى الْمَذْهَبِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ الْمَالِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَعْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ» انْتَهَى وَبِتَذْيِيرِهِ يُعْلَمُ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَسَّنِيَّ قَالَ قَوْلُهُ وَبِغَيْرِ الْمَالِ قَدْ يَمْتَنِعُ احْتِمَالُ هَذَا مَعَ الْإِشَارَةِ بِهَذَا إِلَى الْمَخْرُجِ الَّذِي هُوَ مَالٌ فَتَأَمَّلْهُ وَهَلْ يَأْتِي قَوْلُهُ بِغَيْرِ الْمَالِ مَعَ التَّصْوِيرِ بِصَدَقَةِ مَالِي اهـ بَصْرِيٌّ.

هـ فَوَدَّ: (الْمَخْرُجِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَ فِي النِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ أَيْ عِنْدَ الْمَجْلِسِ إِلَى وَلَوْ أَدَّى.

هـ فَوَدَّ: (أَجْزَاءً) عِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ جَارَ وَعَيْتِهِ لِمَا شَاءَ انْتَهَتْ اهـ سَمِ أَيْ وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَقَعُ بِدُونِ تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ رَدَّدَ إِلَى الْخ) غَائِبَةٍ. هـ فَوَدَّ: (جَعَلَهَا عَنْ الْبَاقِي) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا لَا تَقَعُ عَنْ الْبَاقِي بَلَا جُعِلَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ الْأَشْبَةُ بِظَاهِرِ النَّصِّ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً كَلَامَ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى صَرْفٍ انْتَهَى اهـ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُّ تَالِفًا) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ بَانَ أَيْ مَالُهُ الْغَائِبُ تَالِفًا لَمْ يَقَعْ أَيْ الْمُؤَدَّى عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَسْتَرِدَّ إِلَّا إِنْ شَرَطَ الْإِسْتِزَادَ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَانَ قَالَ هَذَا زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ فَإِنْ بَانَ تَالِفًا اسْتَرَدَّ انْتَهَى، وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْإِسْتِزَادِ مُجَرَّدُ عِلْمِ الْمُسْتَحَقِّ بِأَنَّهُ عَنِ الْغَائِبِ مَعَ بَيِّنَةٍ تَلَفِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ صَرَّحَ بِذَلِكَ ثُمَّ

هـ فَوَدَّ: (وَبِغَيْرِ الْمَالِ كَالْتَحْمِيدِ إِلَى الْخ) قَدْ يَمْتَنِعُ احْتِمَالُ هَذَا مَعَ الْإِشَارَةِ بِهَذَا إِلَى الْمَخْرُجِ الَّذِي هُوَ مَالِي فَتَأَمَّلْهُ. هـ فَوَدَّ: (أَيْضًا وَبِغَيْرِ الْمَالِ) هَلْ يَأْتِي مَعَ تَصْوِيرِهِ بِصَدَقَةِ مَالِي. هـ فَوَدَّ: (أَجْزَاءً) عِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ جَارَ وَعَيْتِهِ لِمَا شَاءَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (جَعَلَهَا عَنْ الْبَاقِي) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا لَا تَقَعُ عَنْ الْبَاقِي بَلَا جُعِلَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ الْأَشْبَةُ بِظَاهِرِ النَّصِّ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ وَسَاقِ عِبَارَتِهِ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى صَرْفٍ ثُمَّ أَيْدِ الْأَوَّلَ ثُمَّ فَرَّقَ فَلْيُطَالَعْ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُّ تَالِفًا) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ بَانَ أَيْ مَالُهُ الْغَائِبُ تَالِفًا لَمْ يَقَعْ أَيْ الْمُؤَدَّى عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَسْتَرِدَّ إِلَّا إِنْ شَرَطَ الْإِسْتِزَادَ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَانَ قَالَ هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ فَإِنْ بَانَ تَالِفًا اسْتَرَدَّ اهـ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْإِسْتِزَادِ مُجَرَّدُ عِلْمِ الْمُسْتَحَقِّ بِأَنَّهُ عَنِ الْغَائِبِ مَعَ بَيِّنَةٍ تَلَفِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْ قَوْلِ الْعُبَابِ كَمُعْجَلٍ أَنَّهُ يَكْفِي ثُمَّ قَوْلُهُ هَذِهِ زَكَاةٌ مُعْجَلَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطِ الْإِسْتِزَادَ بِخِلَافِهِ هُنَا إِذَا قَالَ هَذِهِ عَنْ الْمَالِ

أي عن المجلس لا البلد إلا إن جاوزنا النقل ولو أدى عن مال مؤزته بفرض موته وارثه له
ووجوب الزكاة فيه فبان كذلك لم يجرئه للتردد في النية مع أن الأصل عدم الوجوب عند

قال والفرق بين هذا وبين الممجل حيث يكفي فيه قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاستعداد
بخلاف ما هنا أن وصف التعجيل يقتضي أنها لم تجب بعد فالحايز موطن نفسه على الضمان والزكاة
عن الغائب متحققه الوجوب ظاهراً فلم يدخل القايض على عهدة الضمان اهـ سم . هـ فود: (أي عن
المجلس) عبارة النهاية عن محل اهـ قال الرشد في قوله ر ونصاً غائباً عن محل اهـ وهو ساير إليه أو
في برية والبلد الذي به المالك أقرب بلد إليها أو كان يدفعها للإمام والبالغ لا تصح الزكاة عنه إلا
في محل اهـ كما مر اهـ . هـ فود: (أي عن المجلس الخ) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها إن
جوزنا النقل قال في شرحه كأن يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه أو كان غير
مستقر بل سايراً لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقراً ببلد مثلاً ومع ماله
مال آخر وهو برية أو سفينة والبلد أقرب البلاد إليه فإن موضع تفريق المالكين واحد قاله في المجموع
انتهى وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الأجزاء وإن لم يكن ببلد أقرب البلاد إليه
بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتبر ذلك للعدول وعدم
تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه قلنا نبي أن ببلد ليس أقرب البلاد إليه فهل يستمر الأجزاء
أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الإطلاقي الأول فليراجع سم . هـ فود: (إلا إن جاوزنا النقل) أي أو دفعها
إلى نحو الإمام كما هو ظاهر بصري وتقدم ويأتي في الشرح إن أذن الإمام له في النقل كالذفع إليه .

هـ فود: (لو أدى عن مال مؤزته الخ) أي لو قال هذه زكاة مالي إن كان مؤزتي قد مات فبان مؤته
نهاية ومغني . هـ فود: (لم يجرئه الخ) ويتبني مثله في عدم الأجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاة مالي إن
كان مؤزتي قد مات والآخر مالي الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب ع
ش .

الغائب فبان تألفاً فإنه يقع صدقة ولا يرجع إلا إن شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق أن وصف
التعجيل يقتضي أنها لم تجب بعد فالحايز موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققه
الوجوب ظاهراً فلم يدخل القايض على عهدة الضمان اهـ . هـ فود: (أي عن المجلس) قال في الروض
والمراد الغائب في البلد أو عنها إن جاوزنا النقل قال في شرحه كأن يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد
المالك أقرب البلاد إليه أو كان غير مستقر بل سايراً لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو
كان مستقراً ببلد مثلاً ومع ماله مال آخر وهو برية أو سفينة والبلد أقرب البلاد إليه فإن موضع تفريق
المالكين واحد قاله في المجموع اهـ وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الأجزاء وإن لم
يكن ببلد أقرب البلاد إليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله
اغتبر ذلك للعدول وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه قلنا نبي أن ببلد ليس أقرب البلاد
إليه فهل يستمر الأجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الإطلاقي الأول فليراجع .

الإخراج وأخذ منه بعضهم أن من شك في زكاة في ذمته فأخرج عنها إن كانت وإلا فمُعَجَّل عن زكاة تجارته مثلاً لم يُجزئهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ بَأَن لِّهِ الْحَالُ أَوْ لَا وَلَا عَنْ تِجَارَتِهِ لِتَرْدِّدِهِ فِي النِّتَةِ وَلَهُ الْإِسْتِزَادُ إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ الْحَالُ وَإِلَّا فَلَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي وَضُوءِ الْإِحْتِيَاطِ أَنَّ مَنْ شَكَ أَنَّ فِي ذِمَّتِهِ زَكَاةً فَأَخْرَجَهَا أَجْرَانَهُ إِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ لِلضَّرُورَةِ وَبِهِ يُؤَدُّ قَوْلُ ذَلِكَ الْبَعْضِ بَأَن الْحَالُ أَوْ لَا وَلَوْ أَخْرَجَ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ بِنِيتَةِ الْفَرْضِ وَالنَّقْلِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَمْ يُجْزِئْ أَوْ الْفَرْضُ فَقَطْ صَحَّ وَوَقَعَ الزَّائِدُ تَطَوُّعًا. (وَيُلْزَمُ الْوَلِيُّ النِّتَةَ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) وَالسَّفِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَلَهُ تَقْوِيضُ النِّتَةِ لِلسَّفِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فَإِنْ

قُود: (وَأَخَذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَنْ شَكَ الْإِلْخَ) هَلْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا شَكَ فِي أَصْلِ الزُّوْمِ أَوْ فِي الْإِدَاءِ مَعَ تَحَقُّقِ الْوُجُوبِ أَوْ مُطْلَقًا وَالْأَوَجُّهُ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَقَّقَ الْوُجُوبُ وَشَكَ فِي الْإِخْرَاجِ فَلَا يَقْضَرُ التَّرَدُّدُ لَاغْتِيَاذِهِ بِالْأَصْلِ وَهُوَ بَقَاءُ الْوُجُوبِ وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِأَنَّ التَّرَدُّدَ الْمُغْتَضَدَ بِالْأَصْلِ لَا يَقْضَرُ هُنَا هَذَا مَا يَتَخَرَّرُ فِي كَلَامِ الْبَعْضِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي الذِّمَّةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَمِ الْإِجْرَاءِ عَنِ الْمُعْجَلِ حَيْثُ قُلْنَا بِعَدَمِ إِجْرَائِهِ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ فَمَحَلُّ نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ أَهْ بِضَرِيٍّ بِحَذَبٍ. قُود: (إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ الْإِلْخَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْإِسْتِزَادَ وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يُخَالَفَ فَرْقُ شَرْحِ الْعُبَابِ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَارَّةِ سَم.

قُود: (وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ الْإِلْخَ) إِنَّمَا يَتِمُّ مَا ذَكَرَهُ بِفَرْضِ تَسْلِيهِ لَوْ كَانَ تَرْدِيدُ النِّتَةِ فِي وَضُوءِ الْإِحْتِيَاطِ غَيْرَ مُضَيَّرٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَقْضَرُ فَلْيُحَرِّزْ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَقَاصِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَقْضَرُ أَيُّ إِذَا تَبَيَّنَ الْحَدَّثُ وَالْأَفْكَالُ الشَّارِحُ هُنَاكَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْمَضَرَّةِ إِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ. قُود: (مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الْإِلْخَ) أَيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى أَنْ يَضُمَّهُ مَثَلًا عَنِ الْفَرْضِ وَالْبَاقِي نَقْلٌ فَيَصِحُّ وَيَقَعُ النُّصْفُ عَنِ الْفَرْضِ. قُود: (وَالسَّفِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَتَى بَعْضُهُمْ فِي النِّتَةِ وَالْمُغْنَى إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ إِلَى الْمَثْنِ. قُود: (وَلَهُ تَقْوِيضُ النِّتَةِ لِلسَّفِيهِ الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ الْمُتَمَيِّزُ مِنْ أَهْلِ النِّتَةِ أَيْضًا فَهَلْ يَجُوزُ التَّقْوِيضُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ نِيتَةِ الْوَاجِبِ سَم عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِهِ لِلسَّفِيهِ أَيُّ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ وَلَوْ مُتَمَيِّزًا وَفِي سَم عَلَى الْمُنْهَجِ بَلْ يَتَّبَعِي كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ م عَلَى الْبَدِيهَةِ أَنَّهُ يَكْفِي نِيتَةَ السَّفِيهِ وَإِنْ لَمْ يَقْضُضْهَا إِلَيْهِ الْوَلِيُّ أَهْ أَقُولُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَيُقَالُ بِعَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ؛ لِأَنَّ السَّفِيَةَ لَيْسَ لَهُ الْإِسْتِفْلَالُ بِأَخِذِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يَصُورَ بِمَا إِذَا عَزَلَ قَدْرَ الزَّكَاةِ أَوْ عَيْتَهُ لَهُ وَقَالَ لَهُ إِدْفَعْهُ

قُود: (إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ الْحَالُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْإِسْتِزَادَ وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يُخَالَفَ فَرْقُ شَرْحِ الْعُبَابِ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَارَّةِ. قُود: (وَلَهُ تَقْوِيضُ النِّتَةِ لِلسَّفِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا) قَدْ يُقَالُ الْمُتَمَيِّزُ مِنْ أَهْلِ النِّتَةِ أَيْضًا فَهَلْ يَجُوزُ التَّقْوِيضُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ نِيتَةِ الْوَاجِبِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي وَصَبِيٍّ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ وَمَفْهُومُهُ الْجَوَازُ فِي الْمُتَمَيِّزِ لَكِنْ عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوْضِ كَالصَّرِيحَةِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ وَعِبَارَةٌ الْبَهْجَةُ وَشَرْحُهَا صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَوْ أَهْلًا فِي الدَّفْعِ وَالنِّتَةِ جَازٌ وَبَيْنَهُمَا جَمِيعًا أَكْمَلُ أَوْ غَيْرُ أَهْلِ كُفَايِرٍ وَصَبِيٍّ مُتَمَيِّزٍ وَعَبْدٌ فِي إِعْطَاءِ مُتَعَيِّنٍ لَا مُطْلَقًا صَحَّ وَاعْتَبِرَتْ نِيتَةُ الْمُوَكَّلِ أَهْ

دَفَعَ الْوَلِيُّ بِلَا نِيَّةٍ لَمْ تَقَعِ الْمَوْقِعُ وَضَمِنَ مَا دَفَعَهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَالْمُعْنَى عَلَيْهِ قَدْ يُؤْلَى غَيْرُهُ عَلَيْهِ
كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْحَجْرِ وَحِينَئِذٍ يَنْوِي عَنْهُ الْوَلِيُّ أَيْضًا. (وَتَكْفِي نِيَّةُ الْمُؤَكَّلِ عِنْدَ الصَّرْفِ
إِلَى الْوَكِيلِ) عَنْ نِيَّةِ الْوَكِيلِ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُجُودَ النِّيَّةُ مِنَ
الْمُخَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ إِذِ الْمَالُ لَهُ وَبِهِ فَارَقَ نِيَّةَ الْحَجِّ مِنَ النَّائِبِ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلْعِبَادَةِ
وَلِذَلِكَ لَوْ نَوَى الْمُؤَكَّلُ عِنْدَ تَفْرِيقِ الْوَكِيلِ جَازًا قَطْعًا وَتَجَوُّزًا نِيَّتَهُ أَيْضًا عِنْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ
وَبَعْدَهُ إِلَى التَّفْرِيقِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ تَصَدَّقْ بِهَذَا ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ
أَجْزَأُ عَنْهَا.....

لِلْفُقَرَاءِ فَدَفَعَهُ وَاتَّفَقَ لَهُ أَنَّهُ نَوَى الزَّكَاةَ أَهْ أَقُولُ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالْتِهَابَةِ وَالْمُعْنَى فَإِنْ دَفَعَ الْوَلِيُّ الْإِلْحَ
عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِدُونِ تَقْرِيبِ الْوَلِيِّ النَّيَّةَ إِلَيْهِ مُطْلَقًا. ■ فَوُدَّ: (وَضَمِنَ مَا دَفَعَهُ) أَيْ وَاسْتَرَدَّهُ مِنْهُمْ كَمَا فِي
الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَرِدُّهُ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطِ الْإِسْتِرْدَادُ وَهُوَ قَرِيبٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِي صَرَّحَ بِمَا
يُؤَافِقُهُ وَشَرَطَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ كَوْنِهِ مَالِ الْمَوْلَى وَلَوْ بِإِقْرَارِ الْمُسْتَحِقِّ لَا السَّاعِي كَمَا لَا يَقْبَلُ إِفْرَارُ
الْوَكِيلِ وَعَجْزُ الْوَلِيِّ عَنِ الْإِسْتِرْدَادِ لَا يَنْفَعُ الضَّمَانَ عَنْهُ لِيَعَابَ. ■ فَوُدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْحَ) وَتَبِعَهُ عَلَى
ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ لِيَعَابَ.

■ فَوُدَّ (سَيِّ): (وَتَكْفِي نِيَّةُ الْمُؤَكَّلِ الْإِلْحَ) أَيْ وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ الْوَكِيلِ بِإِذْنٍ مِنَ الْمُؤَكَّلِ عِنْدَ صَرْفِ الْمُؤَكَّلِ؛
لِأَنَّهُ إِنَّمَا اغْتَبِرَتْ مِنَ الْوَكِيلِ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَتْ تَبَعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حُجٍّ فِي شَرْحِ
الْأَرْبَعِينَ لَكَيْتَهُ صَرَّحَ فِي بَابِ الْوَكَالَةِ بِخِلَافِهِ ش وَفِي سَم عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ
وَتَتَعَيَّنُ نِيَّةُ الْوَكِيلِ إِذَا وَقَعَ الْفَرَضُ بِمَالِهِ بَأَنَّهُ قَالَ لَهُ مَوْكَلُهُ أَوْ زَكَاتِي مِنْ مَالِكَ لِيَنْصَرِفَ فِعْلُهُ عَنْهُ كَمَا فِي
الْحَجِّ نِيَابَةً فَلَا يَكْفِي نِيَّةُ الْمُؤَكَّلِ أَه. ■ فَوُدَّ: (مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ) أَيْ لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْوَكِيلِ مِنْ جُمْلَةِ فِعْلِ
الْعِبَادَةِ سَم. ■ فَوُدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ) أَيْ بِقَوْلِهِ مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ الْإِلْحَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالثَّانِي لَا يَكْفِي نِيَّةُ
الْمَوْكَلِ وَخَذَهُ بَلَّ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْوَكِيلِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا لَا يَكْفِي نِيَّةُ الْمُسْتَنْتَبِ فِي الْحَجِّ وَفَرَّقَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ
الْعِبَادَةُ فِي الْحَجِّ فَعَلُ النَّائِبِ فَوَجَبَتْ النَّيَّةُ مِنْهُ وَهِيَ هُنَا بِمَالِ الْمُؤَكَّلِ فَكَفَتْ نِيَّتُهُ أَه. ■ فَوُدَّ: (وَلِذَلِكَ)
أَيْ أَنَّ الْمَالِ لِلْمَوْكَلِ. ■ فَوُدَّ: (عِنْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ) أَيْ وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّفْرِيقِ كَالصَّوْمِ لِعُسْرِ
الْإِقْتِرَانِ بِإِعْطَاءِ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ. ■ فَوُدَّ: (وَبَعْدَهُ إِلَى التَّفْرِيقِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ تُقَارِنْ النَّيَّةَ أَخَذَهَا كَمَا فِي
الْمَجْمُوعِ نِيَابَةً وَمُعْنَى. ■ فَوُدَّ: (مِنْهُ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفْرِيقِ. ■ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ جَوَازِ النَّيَّةِ بَعْدَ
الْعَزْلِ وَقَبْلَ التَّفْرِيقِ. ■ فَوُدَّ: (تَصَدَّقْ بِهَذَا) أَيْ تَطَوُّعًا نِيَابَةً وَمُعْنَى. ■ فَوُدَّ: (أَجْزَأُ عَنْهَا) أَيْ إِنْ كَانَ
الْقَابِضُ مُسْتَحِقًّا أَمَّا تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَزْلِ أَوْ إِعْطَاءِ الْوَكِيلِ فَلَا يُجْزِي كَأَدَاءِ الزَّكَاةِ بَعْدَ الْحَوْلِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ
وَلَوْ نَوَى الزَّكَاةَ مَعَ الْإِفْرَازِ فَآخَذَهَا صَبِيٍّ أَوْ كَافِرٍ وَدَفَعَهَا لِمُسْتَحِقِّهَا أَوْ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ بِنَفْسِهِ ثُمَّ عَلِمَ
الْمَالِكُ بِذَلِكَ أَيْ بِإِعْطَاءِ الصَّبِيِّ الْإِلْحَ أَجْزَأُ وَبَرَقَتْ ذِمَّتُهُ مِنْهَا لِيُجُودَ النَّيَّةُ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً

وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا ذَكَرَ أَيْضًا. ■ فَوُدَّ: (مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ) أَيْ: لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْوَكِيلِ مِنْ جُمْلَةِ فِعْلِ

وأفتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في إخراجها يستلزم التوكيل في نييها وفيه نظر بل الذي يتجبه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للتوكيل وبعضهم بأن المستحق لو قال للمؤدي أعطه فلاناً لي جاز وكان فلاناً وكيلاً عنه وفيه كلام مبسوط يأتي في الوكالة. ويجوز تفويض النية للتوكيل الأهل لا كافر وصبي غير مميز وقرن ولو أقرز قدرها بنيتها.....

ليغلبه ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية. هـ فود: (وأفتى بعضهم إلخ) نقل التائيري عن غيره ما يوافق هذا الإفتاء ثم قال وهذا مقتضى ما في العزيز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره أذ عني فطرتي ففعل أجراً كما لو قال أقض ديني اهـ وأقول: كلام الشيخين والروض هنا يقتضي خلاف ذلك اهـ سم باختصار عبارة البصري وفي أصل الروضة ولو وكل وكيلاً وفوض التبة إليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط انتهى وفيه تأكيد لما استوجهه الشارح إذ لو كان التفويض المطلق في الأداء تفويضاً في التبة لم يكن للتخصيص على ذلك وجعله فرعاً مستقلاً محل فليتأمل اهـ. هـ فود: (بل الذي يتجبه إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني.

هـ فود: (ويجوز) إلى قوله غير مميز في المغني وإلى قوله وبه يرد في النهاية إلا قوله غير مميز وقرن بإذن المالك. هـ فود: (وصبي غير مميز) مفهومه الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض وشرح البهجة صريح بعدم أهلية المميز أيضاً ثم رأيت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم أهلية الصبي المميز والعبد للتبة أيضاً فراجعه سم على حجج والأقرب ما أفهمه كلام ابن حجاج من الجواز؛ لأن المميز من أهل التبة فحيث اعتد بدفعه فيتبعه الإعتداد بنية لكن عبارة الزيادي قيده الأذرع بمن هو أهل لها بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً لا صبيّاً ولو مميزاً أو كافراً كما اعتمدته شيخنا الزملي ولا رقيباً انتهى أقول

العبادة. هـ فود: (وأفتى بعضهم بأن التوكيل إلخ) في التائيري نقلاً عن غيره ما يوافق هذا الإفتاء حيث قال إذا وكله أي شخصاً في تفرقة الزكاة أو في إهداء الهدي فقال زك أو أهديني هذا الهدي فهل يحتاج إلى توكيله في التبة قال الحراذي لا يحتاج إلى ذلك بل يزكي ويهدي الوكيل ويتوي؛ لأن قوله زك أهدي يقتضي التوكيل في التبة وهذا الذي قاله مقتضى ما في العزيز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره أذ عني فطرتي ففعل أجراً كما لو قال أقض ديني اهـ وأقول كلام الشيخين هنا يقتضي خلاف ذلك وعبارة الروض ولو دفع إلى الإمام بلا نية لم تجز نية الإمام كالوكيل أي: لأنه لا تجزئ نيته عن الموكل حيث دفعها إليه بلا نية وله تفويض التبة إلى وكيله اهـ وهو ظاهر في أن التوكيل في أداء الزكاة لا يتضمن التوكيل في التبة وإلا لم يثأر أنه لا يجزئ نية التوكيل ولم يحتج بقوله وله تفويض التبة إلى وكيله فليتأمل. قال في شرحه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بأن قال له موكله أذ زكاتي من مالك لينصرف فعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية الموكل اهـ. هـ فود: (لا كافر وصبي غير مميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في أدائها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اهـ وقوله والصبي أي المميز بدليل قوله مع أنه يصح إلخ

لم يَتَمَيَّنْ لها إلا يَبْضُ الْمُسْتَحِقُّ لها يَأْذِنُ الْمَالِكُ سَوَاءَ زَكَاةُ الْمَالِ وَالْبَدَنِ وَإِنَّمَا تَقَيَّسَتْ الشَّاءُ الْمُتَمَيَّنَةُ لِلتَّضَحُّيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْفُقَرَاءِ ثُمَّ فِي غَيْرِهَا وَهَذَا حَقُّ الْمُسْتَحِقِّينَ شَائِعٌ فِي الْمَالِ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ بِقَدْرِهَا فَلَمْ يَنْقَطِعْ حَقُّهُمْ إِلَّا بِقَبْضِ مُعْتَبَرٍ وَبِهِ يُرَدُّ جُزْمُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ أَفْرَزَ قَدْرَهَا بَيْنَهُمَا كَفَى أَخَذَ الْمُسْتَحِقُّ لها مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ الْمَالِكُ. وَمِمَّا يَرُدُّهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ لِأَخِي أَقْبِضْ دَيْنِي مِنْ فُلَانٍ وَهُوَ لَكَ زَكَاةٌ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَنْوِي هُوَ بَعْدَ قَبْضِهِ ثُمَّ يَأْذِنُ لَهُ فِي أَخْذِهَا فَقَوْلُهُمْ ثُمَّ إِلَى آخِرِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ

يَتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فِي السَّابِقِ فَلَا فَرْقَ فِي الْوَكِيلِ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ أَوْ لَا. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مَا سَبَقَ فِي صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِي الدَّفْعِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّقْبِضُ وَعَلَيْهِ قَيُّوِي الْمَالِكُ الزَّكَاةَ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلصَّبِيِّ أَوْ الْكَافِرِ شَوْ قَوْلُهُ وَيُصَرِّحُ بِهَذَا الْجَوَابَ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوْضِ بِخِلَافِ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلِهَا وَمِنْهُ الْكَافِرُ وَالصَّبِيُّ مَعَ أَنَّهُ يَصِحُّ تَوَكُّلُهُمَا فِي أَدَائِهَا لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَغْيِيرُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ هُوَ وَقَوْلُهُ وَالصَّبِيُّ أَيُّ الْمُتَمَيَّنِّ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ مَعَ أَنَّهُ يَصِحُّ الْخَلْفُ لظُهُورِ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَمَيَّنِّ لَا يَصِحُّ تَوَكُّلُهُ فَهَذَا تَضَرُّعٌ بِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْمُتَمَيَّنِّ أَيْضًا خِلَافَ مَفْهُومِ كَلَامِ الشَّارِحِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ سَمِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ الْمُعْتَبَرَةَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَصَبِيُّ غَيْرِ مُتَمَيَّنٍّ هَكَذَا فِي بَعْضِ الشُّنْخِ وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمُخَالَفَتِهِ بِمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَغَيْرِهِ وَالَّذِي فِي الشُّنْخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَصَبِيُّ مُتَمَيَّنٍّ أَيْ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ غَيْرَ أَهْلِ لِلتَّقْبِضِ وَلَوْ مُتَمَيَّنًّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَهْ شَيْخُنَا أَحْمَدُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَصَبِيُّ مُتَمَيَّنٍّ وَضُرِبَ عَلَى قَوْلِهِ غَيْرُهُ.

فَوَدَّ: (لَمْ يَتَمَيَّنْ لَهَا) أَيْ قُلْتُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ وَيَدْفَعُ بِذَلِكَ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (بِإِذْنِ الْمَالِكِ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُصَرِّحُ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِهِ. فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ الْخَلْفُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَخَذَ الْمُسْتَحِقُّ الْأَهْلَ قَبْضَ مُعْتَبَرٍ سَمِ. فَوَدَّ: (جُزْمُ بَعْضِهِمْ الْخَلْفُ) وَهُوَ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدَهُ فِي النَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ الْخَلْفُ) أَيْ وَيَلَا إِذْنَهُ فِي الْأَخْذِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (حَتَّى يَنْوِي هُوَ) أَيُّ الْمَالِكِ (بَعْدَ قَبْضِهِ) أَيْ الْآخِرِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ يَأْذِنُ لَهُ فِي أَخْذِهَا) قَدْ يُقَالُ وَجْهٌ قَوْلُهُمْ ثُمَّ يَأْذِنُ الْخَلْفُ إِنْ قَبْضَهُ عَنْ دَيْنِهِ صَارِفٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِهِ عَنْ الزَّكَاةِ فَاحْتِيجَ إِلَى قَبْضِ تَقْدِيرِي بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا أَنَّ أَخْذَ الْإِمَامِ عَنْ الْمَكْسِ صَارِفٌ عَنْ

لِظُهُورِ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَمَيَّنِّ لَا يَصِحُّ تَوَكُّلُهُ فَهَذَا تَضَرُّعٌ بِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْمُتَمَيَّنِّ أَيْضًا خِلَافَ مَفْهُومِ كَلَامِ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ لِلشَّارِحِ التَّضَرُّعُ بِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الصَّبِيِّ الْمُتَمَيَّنِّ وَالْعَبْدِ لِلتَّيَّةِ فَرَأَيْتُهُ.

فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ جُزْمُ بَعْضِهِمْ الْخَلْفُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَخَذَ الْمُسْتَحِقُّ الْأَهْلَ قَبْضَ مُعْتَبَرٍ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَوْ أَفْرَزَ قَدْرَهَا بَيْنَهُمَا كَفَى أَخَذَ الْمُسْتَحِقُّ لها الْخَلْفُ) عِبَارَةٌ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ تَوَيَّ الزَّكَاةَ مَعَ الْإِفْرَازِ فَأَخْذَهَا صَبِيٍّ أَوْ كَافِرٍ وَدَفَعَهَا لِمُسْتَحِقِّهَا أَوْ أَخْذَهَا الْمُسْتَحِقُّ لِنَفْسِهِ ثُمَّ عَلِمَ الْمَالِكُ بِذَلِكَ أَجْزَاهُ وَبَرَكْتَ ذِمَّتُهُ مِنْهَا لَوْجُودِ التَّيَّةِ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً لِغِيْلِهِ وَيَمْلِكُهَا الْمُسْتَحِقُّ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ انْتَهَتْ. فَوَدَّ: (صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ الْخَلْفُ) قَدْ تَمَنَّعَ الصَّرَاحَةُ وَعَلَى التَّسْلِيمِ فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ.

لا يكفي استبداده بقبضها ويؤجبه بأن للمالك بعد النية والعزل أن يعطي من شاء ويحرم من شاء وتجوز استبداد المستحق بقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصاراً يقتضي ملكهم لها قبل القبض كما يأتي في قسم الصدقات احتمل أن يقال إن ملكهم تعلق بهذا المعين لها وحينئذ ينقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتمل أن يقال هم كغيرهم في أن حقهم إنما هو متعلق بعين المال مشاعاً فيه على ما يأتي وذلك لا ينقطع إلا بقبض صحيح فإن قلت لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت؛ لأن ملكهم إنما هو في عموم المال مشاعاً كما تقرر لا في خصوص هذا المعين فجاز للمالك التصرف فيه والإخراج من غيره كما هو مقتضى القياس في أن أحد الشريكين لو عيّن لشريكه قدر حقه من المشترك أو غيره لم يتعين بمجرّد الإفراز والتعيين فتأمله ويأتي أول الدعاوى أنه لا ظفر في الزكاة ولو وكل في إخراج فطرته أو التضحية عنه انعزل بخروج وقتهما على ما بحثه الأزرقي وقال إنه مقتضى القواعد الأصولية (والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً) خروجاً من مقابل الأصح المذكور. (ولو دفع إلى السلطان) أو نائبه كالساعي (كفت النية عنده) أي عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند الصرف؛ لأنه نائب المستحقين فالدفع إليه

الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة لا صارف لقبضه عنها فيجوز أن يكون قولهم ثم يأذن الخ إما ذكر لا إما أفاده رحمته الله تعالى فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال قوله صريح في أنه الخ قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر انتهى ولعله إشارة إلى ما ذكر بصري. □ فؤد: (لا يكفي استبداده) أي استقلال المستحق كزدي. □ فؤد: (فامتنع) أي الاستبداد. □ فؤد: (ومن ثم الخ) أي من أجل أن للمالك تلك الولاية. □ فؤد: (ومن ثم لو انحصر المستحقون الخ) ظاهر العبارة اغتيال النية مع انحصار المستحقين وملكهم فليراجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الآتي قلت لأن ملكهم.

□ فؤد: (احتمل أن يقال إن ملكهم الخ) وهو الأقرب كما أشار إليه بتفديده. □ فؤد: (بهذا المعين لها) أي بالقدر الذي أقرره المالك للزكاة بنيتها. □ فؤد: (فإن قلت الخ) متفرع على الإحتمال الثاني.

□ فؤد: (بملكهم) أي المحصورين. □ فؤد: (خروجاً) إلى التثنية في المعنى إلا قوله والأفضل إلى المثني وقوله لكن الحق إلى المثني وكذا في النهاية إلا قوله والمقابل إلى المثني. □ فؤد: (وإن لم ينو السلطان) أي أو نائبه. □ فؤد: (وإن تلفت هذه) أي عند السلطان أو نائبه نهاية ومغني. □ فؤد: (هذه الدفع للسلطان الخ) يتبعني أنه ولو نوى المالك بعد الدفع إليه أجزاء إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فإن قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك

□ فؤد: (ومن ثم لو انحصر المستحقون) وملكهم فليراجع. □ فؤد: (هذه الدفع) يحتمل أن يجزئ نية المالك بعد الدفع له وقبل صرفه أو معه كالوكيل وقد ينظر فيه بأنه ليس نائباً للمالك وإن قيل إنه نائب المستحق فليتأمل.

كالدفع إليهم ولهذا أجزأت وإن تليقت عنده بخلاف الوكيل والأفضل للإمام أن ينوي عند التفرقة أيضاً (فإن لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يجوز على الصحيح وإن نوى السلطان) من غير إذن له في النية لما تقرّر أنه نائبيهم والمقابل قوي جداً فقد نص عليه في الأم

لا يتقص عن استغلالهم بأخذه بعد نيته فليتأمل سم . وقوله كما لو عزل المالك إلخ أي على مختار الشهاب الزملي وولده خلافاً للشارح .

هـ قوله (سني) : (لم يجوز على الصحيح) محلّه ما لم ينو المالك بعد الدفع إليه وقبل صرفه وإلا أجزأ شرح م ر ويمكن أن يوجه ذلك بأنه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلا نية إلا أن استدامة القبض قبض فإذا نوى وهو في يد الإمام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض المعتد به لأن النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد إفرازه ويجزئ فيما لو قبضه المستحق بلا نية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلا نية ثم نوى المالك وهي في يد القايض ثم دفعها القايض للإمام أو المستحق ؛ لأن النية وهي في يد القايض بمنزلة النية عند إفرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتنمر رطباً وتنمر في يده ونوى المالك بعد تنمره في يده ومضى بعد نيته إمكان القبض فما تقدّم أنه لا يجزئ وإن تنمر في يده يحمل على نفي الأجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة م ر اه سم . هـ قوله : (من غير إذن له إلخ) أي فلو إذن له في النية جاز كغيره نهاية ومفني عبارة سم قوله من غير إذن إلخ مفهومه الأجزاء إذا إذن له في النية ونوى اه . هـ قوله : (والمقابل قوي إلخ) فلو عبّر بالأصح كما في الروضة كان

هـ قوله في (سني) : (فإن لم ينو لم يجوز على الصحيح) محلّه ما لم ينو بعد الدفع إليه وقبل صرفه وإلا أجزأ اه ويمكن أن يوجه ذلك بأنه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلا نية إلا أن استدامة القبض قبض فإذا نوى وهو في يد الإمام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتد به لأن النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد إفرازه فإذا مضى بعدها إمكان القبض جعل قايضاً ويجزئ فيما لو قبضه المستحق بلا نية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلا نية ثم نوى المالك وهي في يد القايض ثم دفعها القايض للإمام أو المستحق ؛ لأن النية وهي في يد القايض بمنزلة النية عند إفرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتنمر رطباً وتنمر في يده ونوى المالك بعد تنمره في يده ومضى بعد نيته إمكان القبض فما تقدّم أنه لا يجزئ وإن تنمر في يده يحمل على نفي الأجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة م ر .

هـ قوله في (سني) : (لم يجوز) ينبغي أنه لو نوى المالك بعد الدفع إليه أجزأ إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فإن قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا يتقص عن استغلالهم بأخذه بعد نيته فليتأمل . هـ قوله : (من غير إذن له إلخ) مفهومه الأجزاء إذا إذن له في النية ونوى وحيثيذ فيحتمل أنه وكيل المالك في الدفع إلى المستحق فلا يبرأ المالك قبل الدفع للمستحق إذ لا يظهر صحة كونه نائب المالك ونائب المستحق أيضاً حتى يصح قبضه ويحتمل

وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرُونَ لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزَمُ السُّلْطَانَ النَّيَّةُ) عِنْدَ الْأَخِيذِ (إِذَا أَخَذَ زَكَاةَ الْمُتَمَتِّعِ) مِنْ أَدَائِهَا نِيَابَةً عَنْهُ بِنَاءً عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِهَا مِنْهُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ نِيَّتَهُ) أَيُّ السُّلْطَانِ (تَكْفِي) عَنْ نِيَّةِ الْمُتَمَتِّعِ بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَهَرَ قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي التَّفْرِيقِ فَكَذَا فِي وُجُوبِ النَّيَّةِ وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا كَوَلِّيَ الْمَحْجُورِ نَعَمْ لَوْ نَوَى عِنْدَ الْأَخِيذِ مِنْهُ قَهْرًا كَفَى وَبَرِئَ بَاطِلًا وَظَاهِرًا وَتَسْمِيَّتُهُ مُتَمَتِّعًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ لِرُزْوَالِ امْتِنَاعِهِ بَيْنَهُ إِثْمًا ظَاهِرًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا ثَانِيًا فَيَكْفِي جُزْمًا. (نَبِيَّة) أَفْنَى شَارِخُ الْإِرْشَادِ الْكَمَالِ الرَّدُّ إِذَا

أَوَّلَى مُغْنِي. □ فُود: (فَلَا اعْتِرَاضَ) لَوْ أَرَادَ بَعْدَ صِحَّةِ تَغْيِيرِ الْمُصَنَّفِ بِالصَّحِيحِ ظَاهِرًا أَوْ بَعْدَ حُسْنِهِ فَلَا. □ فُود: (هَذَا الْأَخِيذُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ وَالْمُتَوَلَّى لَا عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحْقِّينَ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْنَادِ وَجَزَمَ بِهِ الْقَمُولِيُّ أَنْتَهَى وَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْنَادِ وَجَزَمَ بِهِ الْقَمُولِيُّ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَم. □ فُود: (الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ الْفَخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ الْأَتْسَبُ تَقْدِيمَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأَوَّلَى عِبَارَةً الْمُغْنِي وَلَوْ قَدَّمَ الْمُصَنَّفُ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأَوَّلَى كَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْوُجْهَيْنِ فِي اللَّزُومِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الْوُجْهَيْنِ فِي الْاِكْتِفَاءِ اهـ.

□ فُود (لَسِي): (وَلَا نِيَّةَ تَكْفِي) وَتَكْفِي نِيَّتُهُ عِنْدَ الْأَخِيذِ أَوْ التَّفْرِيقِ نَهَائَةً وَمُغْنِي أَيُّ أَوْ يَتَنَاهَا أَخِيذًا وَمَا تَقَدَّمَ وَمَا يَأْتِي عَنْ ش قَالَهُ ش وَمَحَلُّ اِكْتِفَاءِ نِيَّةِ السُّلْطَانِ عِلْمُ الْمَالِكِ بِنِيَّتِهِ فَإِنْ شَكَّ فِيهَا لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّيَّةِ اهـ. □ فُود: (نَعَمْ لَوْ نَوَى) أَيُّ الْمُتَمَتِّعِ سَم. □ فُود: (هَذَا الْأَخِيذُ مِنْهُ الْفَخ) وَكَذَا لَوْ نَوَى بَعْدَ أَخِيذِ السُّلْطَانِ وَقَبْلَ صَرْفِهِ لِلْمُسْتَحْقِّينَ أَوْ بَعْدَ أَخِيذِهِمْ حَيْثُ مَضَى بَعْدَ نِيَّتِهِ مَا يُمْكِنُ فِيهِ الْقَبْضُ عَنْ ش وَتَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. □ فُود: (بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ) أَيُّ بِاعْتِبَارِ مَا سَبَقَ لَهُ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ وَالْأَقْدَ صَارَ بِنِيَّتِهِ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ فَلَوْ لَمْ يَتَوَّعِ الْإِمَامُ وَلَا الْمَأْخُودُ مِنْهُ لَمْ يَبْرَأْ بَاطِلًا وَكَذَا ظَاهِرًا عَلَى الْأَصَحِّ مُغْنِي زَادَ النَّهَائَةَ وَيَجِبُ رَدُّ الْمَأْخُودِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَبَذَلَهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَيَجِبُ رَدُّ الْمَأْخُودِ الْفَخ أَيُّ عَلَى مَنْ الْمَالُ فِي يَدِهِ مِنْ إِمَامٍ أَوْ مُسْتَحَقٍّ لَكِنَّ لِلْإِمَامِ طَرِيقَ إِلَى إِسْقَاطِ الْوُجُوبِ بِأَنْ يَتَوَّعِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ اهـ.

خِلَافُهُ. □ فُود: (هَذَا الْأَخِيذُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ وَالْمُتَوَلَّى لَا عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحْقِّينَ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْنَادِ وَجَزَمَ بِهِ الْقَمُولِيُّ اهـ وَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْنَادِ وَجَزَمَ بِهِ الْقَمُولِيُّ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَكَتَبَ بِهِامِشَ شَرْحِ الرُّوْضِ إِنَّهُ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُمْ نَزَّلُوا السُّلْطَانَ فِي الْمُتَمَتِّعِ مَنَزَلَتَهُ وَلِذَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ عِنْدَ الْأَخِيذِ فَصَحَّحَ عِنْدَ الصَّرْفِ أَيْضًا. □ فُود: (نِيَابَةً عَنْهُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ اِمْتِنَاعُ نَفْلِهَا عَلَى الْإِمَامِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهُ يُفَرَّقُ بِالنِّيَابَةِ لَا بِالْوِلَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَتَوَّعِ إِلَّا عِنْدَ الصَّرْفِ فَإِنْ نَوَى هَذَا الْأَخِيذَ فَنِيَّةُ نَظَرٍ فَلْيَحْزَرْ.

□ فُود فِي (لَسِي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّ نِيَّتَهُ تَكْفِي) وَتَكْفِي نِيَّتُهُ عِنْدَ الْأَخِيذِ أَوْ التَّفْرِيقِ كَمَا قَالَ جَمْعٌ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر. □ فُود: (قَامَ غَيْرُهُ مَقَامِهِ) يُقِيدُ أَنَّ السُّلْطَانَ نَائِبُ الْمَالِكِ حَيْثُ (قَوْلُهُ نَعَمْ لَوْ نَوَى) أَيُّ الْمُتَمَتِّعِ.

فَيَمَنُ يُعْطِي الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ الْمَكْسُ بِنَيْتِ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَا يُجْزِي ذَلِكَ أَبَدًا وَلَا يَبْرَأُ عَنِ الزَّكَاةِ بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ بِحَالِهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي مُقَابَلَةِ قِيَامِهِ بِسَدِّ الثُّغُورِ وَقَمْعِ الْقُطَاعِ وَالْمُتَلَصِّصِينَ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمْوَالِهِمْ وَقَدْ أَوْقَعَ جَمْعٌ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْفُقَهَاءِ وَهُمْ بِاسْمِ الْجَهْلِ أَحَقُّ أَهْلِ الزَّكَاةِ وَرَخَّصُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا ۝ وَزَكَوا ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ وَفَضَّلَ غَيْرُهُ بَعْدَ ذِكْرِ مُقَدِّمَةِ أَشَارَ إِلَيْهَا الشُّكِيُّ وَهِيَ أَنَّ قَبْضَ الْإِمَامِ لِلزَّكَاةِ هَلْ هُوَ بِمَحْضِ الْوِلَايَةِ إِذْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَوْكِيلِ الْمُسْتَحْقِّينَ لَهُ أَوْ بِحَالَةٍ بَيْنَ الْوِلَايَةِ الْمَحْضِيَّةِ وَالْوَكَالَةِ فَلَهُ نَظَرٌ عَلَيْهِمْ دُونَ نَظَرِ وَلِيِّ الْيَتِيمِ وَفَوْقَ نَظَرِ الْوَكِيلِ أَيْ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَقَالَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِمَامُ بِنَيْتِ الزَّكَاةِ فَالْمُتَّجِّهُ عَدَمُ الْإِجْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ أَيْ فِي ظَنِّهِ فَهُوَ صَارِفٌ لِعَمَلِهِ عَنْ كَوْنِهِ قَبْضًا لَزَكَاةٍ فَاسْتَحَالَ وَوُقُوعُهُ زَكَاةً. وَغَدَمُ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ بِجَهَةِ الزَّكَاةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّ لِيَبْلُوغَ الْحَقَّ

• فَوَدَّ: (الْمَكْسُ) وَمِثْلُهُ الْمُصَادَرَةُ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (فَقَالَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَفْتَى الْخُ عَطَفَ مُفَصَّلٌ عَلَى مُجْمَلٍ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْهُمْ الْخُ) هَذَا الْحَصْرُ ظَاهِرُ الْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (أَهْلُ الزَّكَاةِ) مَفْعُولٌ أَوْقَعَ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ أَوْقَعَ وَقَوْلُهُ رَخَّصُوا وَالْإِشَارَةُ لِنَيْتِ الزَّكَاةِ مِنَ الْمَكْسِ وَاعْتِقَادُ بَرَاءَةِ الذَّمِّ عَنِ الزَّكَاةِ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيْ قَوْلُ الْكَمَالِ الرَّدَّادِ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ ذَلِكَ) أَيْ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ. • فَوَدَّ: (وَفَضَّلَ غَيْرَهُ) أَيْ غَيْرَ الْكَمَالِ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيْ الْمُقَدِّمَةُ. • فَوَدَّ: (فَقَالَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَضَّلَ غَيْرُهُ الْخُ عَطَفَ مُفَصَّلٌ عَلَى مُجْمَلٍ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْخُ) أَيْ مَنْ يُعْطِي الْإِمَامَ الْمَكْسَ. • فَوَدَّ: (أَيْ فِي ظَنِّهِ) أَيْ الْمُغْطَى. • فَوَدَّ: (فَهُوَ الْخُ) أَيْ قَبْضُ الْإِمَامِ الْغَضَبُ. • فَوَدَّ: (وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ الْخُ) بِهَذَا يَنْدَفِعُ أَيْضًا مَا يُقَالُ تَأْيِيدًا لِلْإِجْرَاءِ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْمَدِينُ الَّذِينَ لِرَبِّهِ فَأَخَذَهُ بِقَبْضِ أَنَّهُ هِبَةٌ لَهُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ أَجْزَاءُ الْخِيَاءِ بِقَبْضِ الدَّافِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ) أَيْ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ (الْمُسْتَحَقُّ الْخُ) تَصْرِيحٌ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُسْتَحَقِّ فَحَيْثُ كَانَ الْقَابِضُ الْمُسْتَحَقُّ وَقَعَ الْمَدْفُوعُ زَكَاةً إِذَا نَوَاهَا الدَّافِعُ وَإِنْ أَخَذَهَا الْمُسْتَحَقُّ قَاصِدًا غَيْرَ الزَّكَاةِ كَالْغَضَبِ هَذَا هُوَ الْمُتَّجِّهُ م ر اه سَم وَأَقْرَهُ الْبَصْرِيُّ عِبَارَةً عَنْ شَوْكَنْدَادٍ عَنْ إِفْتَاءِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْإِجْرَاءُ إِذَا كَانَ الْآخِذُ مُسْلِمًا وَنُقِلَ مِثْلُهُ أَيْضًا عَنْ الزِّيَادِيِّ اه وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْمَكْسَ مَثَلًا بِنَيْتِ الزَّكَاةِ أَجْزَاءَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ حَيْثُ كَانَ الْآخِذُ لَهَا مُسْلِمًا فَقِيرًا أَوْ تَخَوَّاهُ مِنَ الْمُسْتَحْقِّينَ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْكَمَالُ الرَّدَّادِيُّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُجْزِي ذَلِكَ أَبَدًا اه وَعِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ وَلَوْ نَوَى الدَّافِعُ الزَّكَاةَ وَالْآخِذُ غَيْرَهَا كَصَدَقَةٍ تَطْلُوعٍ أَوْ هَدِيَّةٍ أَوْ

• فَوَدَّ: (وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ الْخُ) بِهَذَا يَنْدَفِعُ أَيْضًا مَا يُقَالُ تَأْيِيدًا لِلْإِجْرَاءِ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْمَدِينُ الَّذِينَ لِرَبِّهِ فَأَخَذَهُ بِقَبْضِ أَنَّهُ هِبَةٌ لَهُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ أَجْزَاءُ الْخِيَاءِ بِقَبْضِ الدَّافِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ جَلْمِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ بِجَهَةِ الزَّكَاةِ) إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّ لِيَبْلُوغَ الْحَقَّ مَحَلَّهُ تَصْرِيحٌ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُسْتَحَقِّ فَحَيْثُ كَانَ الْقَابِضُ الْمُسْتَحَقُّ وَقَعَ الْمَدْفُوعُ زَكَاةً إِذَا نَوَاهَا الدَّافِعُ وَإِنْ أَخَذَهَا الْمُسْتَحَقُّ قَاصِدًا غَيْرَ الزَّكَاةِ كَالْغَضَبِ هَذَا هُوَ الْمُتَّجِّهُ م ر اه.

محلّه وأما الإمام فلا بُدَّ في الأجزاء من علمه بجهة ما له عليه ولاية وإلا لكان المالك هو الجاني المُقَصِّر وإن أعلّمه بها احتملَ عَدَمُ الأجزاء أيضًا واحتملَ الأجزاء وهو الظاهر اهـ. مُلَخَّصًا وإنما الذي يُشجّه ما استظهره إن أخذها الإمام باسم الزكاة لا بقصد نحو الغصب؛

غيرهما فالغبرة بقصد الدافع ولا يضرُّ صرفُ الأخذ لها عن الزكاة إن كان من المُستحقِّين فإن كان الإمام أو نائبه ضرَّ صرفُهما عنها ولم تقع زكاةٌ ومنه ما يؤخذ من المُكوس والزمايا والعشور وغيرها فلا يتفَعُّ المالك نيّةَ الزكاة فيها وهذا هو المُعْتَمَدُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (انتهى) أي قول الغير. هـ فَوَدَّ: (وإنما يُشجّه ما استظهره إلخ) قد يؤيّد ما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وإن قال أخذها وأتبعها في الفسق ومن قوله ليكن في المجموع نُدْبُ دفع زكاة الظاهر إليه ولو جازيًا أي في الزكاة ويُجاب بأن محلّ ذلك إذا أخذها باسم الزكاة ليكنه يجوزُ فيها بخلاف هذا وفيه تأملٌ فليتأمل.

(فرغ) شخّص نصّبه الإمام لِقَبْضِ ما عدا الزكوات فدفع له إنسان زكاةً بنيتها أو نوى بعد الدفع إليه ثم وصلت للإمام يُشجّه الأجزاء؛ لأنّ التّبة عند الدفع إليه أو بعده بمنزلة التّبة عند الإفراز فإذا وصلت بعد ذلك للإمام فقد وقعت الموقّع سواء كان الواسطة المدفوع إليه ممّن يصحّ قبضه أو لا م ر وهل يشترطُ علمُ الإمام بأنّها زكاةٌ ليتمكّن من صرفها مضرّتها أم لا ومالٌ إليه م ر أخذًا من إطلاقهم عَدَمَ اشتراطِ علمِ المدفوع إليه بجهة الزكاة فيه نظرٌ وقد يؤيّد الثاني إجزاء الدفع إلى الإمام الجائر وإن علم أنّه يضرّ فيها في الفسق وقد يفرّق بأنّه مع العلم متمكّن من صرفها مضرّتها وقد يرتدّع عن تخصيصها والتقصير منه بعلمه بالحال لا من المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل سم ويأتي أيضًا اعتمادُ السيّد عمَر البصريّ الثاني الذي مال إليه الجمال الرمليّ من عَدَمِ اشتراطِ علمِ الإمام بكون المدفوع إليه زكاةً. هـ فَوَدَّ: (إن أخذها الإمام باسم الزكاة) ويتبني أن يكون حالة الإطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وأن يقترون القصد المذكور بالقبض فلز تقدّم لم يضرّ فليتأمل ثم ما اقتضاه كلام القائل المذكور من التفريق بين إغلام الإمام وغيره محلّ تأملٍ فيتبني أن يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعَدَمِهِ؛ لأنّ الإيصال إلى الإمام مُجزئ وإن علم أنّه يضرّ فيها في غير مصارفها كما تقدّم فما فائدة إغلامه وإنما اشترطنا انتفاء القصد المذكور لِمَقَرَضِ توضيح القبض فتأملْه حقّ التأملِ بصريّ وتقدّم عن الشوَبَرِيّ ما يوافقه والأقرب أن حالة جهل حال الإمام حين الأخذ هل قصد نحو الغصب أو الزكاة أو أطلق كحالة إطلاق الإمام إذا الأصل عَدَمُ الصّارف عن صحّة القبض مع قولهم إن الإيصال إلى الإمام مُجزئ وإن الدفع له مُبرئ وإن قال أخذها منك وأتبعها في الفسق وإن دفع زكاة الظاهر إلى الإمام أفضل وإن كان جازيًا في الزكاة

هـ فَوَدَّ: (وإنما الذي يُشجّه ما استظهره إلخ) قد يؤيّد ما استظهره ظاهر قوله السابق ليكن في المجموع نُدْبُ دفع زكاة الظاهر إليه ولو جازيًا أي في الزكاة ويُجاب بأن محلّ ذلك إذا أخذها باسم الزكاة ليكنه يجوزُ فيها بخلاف هذا وفيه تأملٌ فليتأمل. هـ فَوَدَّ: (إن أخذها الإمام باسم الزكاة) بهذا يتدفع أن يرد على عَدَمِ الإجزاء قوله السابق وإن قال أخذها وأتبعها في الفسق؛ لأنّه في هذا أخذها باسم الزكاة ليكن قصد مع ذلك أن يضرّ فيها في غير مضرّتها وما هنا فيما أخذها لا باسم الزكاة فليتأمل.

لأنه يقصده هذا صارف ليعمله عن أن يكون قبض زكاة وشرط وقوعها زكاة أن لا يصرف القابض فعله لغيرها؛ لأنه حينئذ يقبضها عن جهة أخرى فيستحيل وقوعها في هذه الحالة زكاة ووقع للإسنوي وغيره أن للقاضي أي إن لم تفوض هي لغيره وإلا لم يكن له نظر فيها إخراجها عن غائب ورؤ بأنها إنما تجب بالتمكين وتمكن الغائب مشكوك فيه ومن ثم جزم جمع بمنع إخراجها لها قيل والأول ظاهر ويكون تمكن القاضي كتمكن المالك ويمكن حمل الثاني على من علم عدم تمكنه ولم يمض زمن يتمكن فيه بعد اهـ ورؤ بأن للقاضي نقلها فيحتمل أنه استأذن قاضيا آخر فيه كما يأتي وزعم أن تمكنه كتمكن المالك ليس في محله؛ لأن الوجوب إنما يتعلق بتمكن المالك لا غير ونبايته عنه إنما هي بعد الوجوب عليه وحينئذ فلا فائدة للحمل المذكور؛ لأن الملحظ الشك في الوجوب وما دام غائبا الشك موجود وبهذا يتدفع اعتماد جمع الأول وتوجيه بعضهم له بأن الأصل عدم المانع ووجه اندفاعه أن هذا الأصل لا يكفي في ذلك؛ لأن النيابة عن المالك على خلاف الأصل فلا بد من تحقق سببها ولم يوجد مع احتمال أنه استأذن قاضيا آخر في نقلها أو إخراجها أو قلد من يراه.

وحمل ما ذكر على ما إذا أخذها باسم الزكاة وقصدها في غاية البعد كما أشار إليه سم والله أعلم.

قود: (أن لا يصرف القابض) أي الإمام أو نائبه بخلاف المستحق فلا يضرب صرقه كما تقدم.

قود: (إن لم تفوض هي) أي الزكاة وأمرها من طرف الإمام. قود: (عن غائب) أي عن ماله.

قود: (والأول إلخ) أي ما وقع للإسنوي وغيره والثاني ما رد به ذلك كزدي. قود: (ورؤ إلخ) أي ما

قيل. قود: (فيحتمل أنه) أي الغائب. قود: (فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب. قود: (أن تمكنه)

أي القاضي. قود: (ونبايته عنه) أي نيابة القاضي عن الغائب. قود: (وحيثئذ) أي حين أن الوجوب

إنما يتعلق إلخ. قود: (لأن الملحظ) أي ملحظ رد ما وقع للإسنوي. قود: (وبهذا) أي بقوله لأن

الملحظ إلخ. قود: (وتوجيه بعضهم إلخ) عطف على قوله اعتماد جمع إلخ. قود: (عدم المانع) أي

عن الوجوب. قود: (في ذلك) أي في جواز إخراج القاضي الزكاة عن الغائب. قود: (من تحقق

سببها) وهو الوجوب. قود: (أو إخراجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل. قود: (من

يراه) أي الثقل.

(فرغ): شخص نصبه الإمام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له إنسان زكاة بنيتها أو نوى بعد الدفع إليه ثم

وصلت للإمام نتيجة الإجزاء؛ لأن التبة عند الدفع إليه أو بعده بمنزلة التبة عند الإفراز فإذا وصلت بعد

ذلك للإمام فقد وقعت الموقعة سواء أكان الواسطة المدفوع إليه ممن يصح قبضه أو لا م ر وهل يشترط

علم الإمام بأنها زكاة لتمكن من صرفها مضرها أم لا ومال إليه م ر أخذنا من إطلاقهم عدم اشتراط علم

المدفوع إليه بجهة الزكاة فيه نظر وقد يؤيد الثاني إجزاء الدفع إلى الإمام الجائر وإن علم أنه يصرفها في

الفسق وقد يفرق بأنه مع العلم بتمكن من صرفها مضرها وقد يرتدع عن تخصيصها والتقصير منه بعلمه

الحال لا من المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل. قود: (فيحتمل أنه) أي المالك.

(فصل) في التَّعْجِيلِ وَتَوَابِعِهِ

(لا يَصِحُّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ) الْعَيْنِيَّةِ (على مِلْكِ النَّصَابِ) كما إذا مَلَكَ مِائَةَ فَاذَى خَمْسَةَ لِتَكُونَ زَكَاةً إِذَا تَمَّ مِائَتَيْنِ وَحَالَ الْحَوْلُ لِفَقْدِ سَبَبِ الْوُجُوبِ فَاشْتَبَهَ تَقْدِيمَ أَداءِ كَفَّارَةٍ يَحْمِلُ عَلَيْهَا أَثْمًا غَيْرَ الْعَيْنِيَّةِ كَأَنَّهُ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ عَرْضًا قِيمَتُهُ مِائَةُ فَتَعْجَلُ عَنْ مِائَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِمِائَةٍ مِثْلًا وَحَالَ الْحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِيهِمَا فَيُجْزِئُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ النَّصَابَ فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ مُعْتَبَرٌ بِأَخِيرِ الْحَوْلِ وَكَأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا لَهُ تَرَدُّدَ النِّتَةِ إِذْ الْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ لِضَرُورَةِ التَّعْجِيلِ وَالْأَمْرُ لَمْ يَجْزِ تَعْجِيلُ

فَصْلٌ فِي التَّعْجِيلِ وَتَوَابِعِهِ

«قَوْلُهُ: (فِي التَّعْجِيلِ) أَنِّي فِي بَيَانِ جَوَازِهِ وَعَدَمِهِ وَقَدْ مَنَعَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ صِحَّتَهُ وَتَبِعَهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ وَابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ أَثْمَانَا. «وَقَوْلُهُ: (وَتَوَابِعِهِ) أَنِّي مِنْ حُكْمِ الْإِسْتِزَادِ وَمِنْ حُكْمِ الْإِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا فِي مُثَبِّتِ الْإِسْتِزَادِ وَمِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ غِنَاؤُهُ بِهَا وَمِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالمَالِ تَعَلُّقُ شَرَكَةِ بَحِيرٍ مِي.»

«قَوْلُهُ (سُي): (لَا يَصِحُّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ) أَنِّي فِي مَالِ حَوْلِي نِهَائَةً وَمُعْنِي. «قَوْلُهُ: (الْعَيْنِيَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّبِ وَيَجُوزُ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَنِّي وَقَدْ إِلَى ثُمَّ وَقَوْلُهُ وَلِظَهْوَرِ إِلَى جَزَمَ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَأَنَّهُمْ إِلَى وَلَوْ مَلَكَ. «قَوْلُهُ: (الْعَيْنِيَّةِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ قَالَ سَمِ أَنِّي وَمِنْ لَازِمِ تَعْجِيلِ الْعَيْنِيَّةِ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ تَعْجِيلُهَا عَلَى تَمَامِ الْحَوْلِ إِذَا مَا دُونَ النَّصَابِ لَا يَجْزِي فِي الْحَوْلِ أ. «قَوْلُهُ: (إِذَا تَمَّ) أَيِ الْمَالِ سَمِ.

«قَوْلُهُ: (مِائَتَيْنِ) خَبَرْتُكُمْ عَلَى تَضَمِينِهِ مَعْنَى الضَّرُورَةِ. «قَوْلُهُ: (لِفَقْدِ الْإِلْخِ) أَنِّي وَاتَّفَقَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ لِفَقْدِ سَبَبِ وَجُوبِهَا وَهُوَ الْمَالُ الزَّكَاوِيُّ مُعْنِي وَنِهَائَةً. «قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَيِ الْيَمِينِ. «قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ عَرْضًا قِيمَتُهُ مِائَةُ فَتَعْجَلُ عَنْ مِائَتَيْنِ الْإِلْخِ) هَلْ يُشْتَرَطُ هُنَا فِي التَّجَارَةِ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَبْلُغُ النَّصَابَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ الْبَحْرِ فِي الْحُبُوبِ وَالْثَمَارِ كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْمُعْنِي وَالنِّهَائَةِ عَنْهُ وَأَقْرَاهُ أَوْ لَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ فِيمَا سَيَأْتِي بِخِلَافِ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَسَّرُ مَعْرِفَةُ الْقِيَمِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِضَرْفٍ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمُ الثَّانِي بَلَّ تَعْلِيلُهُمْ فِيمَا سَيَأْتِي بِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ تَحْمِينًا يُشِيرُ إِلَى الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. «قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْبَعِمِائَةٍ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْمُعْنِي أَوْ قِيمَتُهُ مِائَتَانِ فَتَعْجَلُ زَكَاةُ أَرْبَعِمِائَةٍ وَحَالَ الْحَوْلِ وَهُوَ يُسَاوِي ذَلِكَ أَجْزَاءَهُ أ. «قَوْلُهُ: (يُسَاوِيهِمَا) لِتَأَمُّلٍ فِي إِجْجَاعِ الضَّمِيرِ بِضَرْفٍ وَبِمُكِّنٍ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الضَّمِيرَ لِلنَّصَابَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْزِيْعِ أَنِّي يُسَاوِي نِصَابَ الْمِائَتَيْنِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَنِصَابَ أَرْبَعِمِائَةٍ فِي الثَّانِيَةِ. «قَوْلُهُ: (تَرَدُّدُ النِّتَةِ) أَيِ التَّرَدُّدِ فِي النِّتَةِ ع. «قَوْلُهُ: (إِذَا) الْأَصْلُ الْإِلْخِ عِلَّةٌ لِلتَّرَدُّدِ. «وَقَوْلُهُ: (لِضَرُورَةِ التَّعْجِيلِ) عِلَّةٌ لِلْإِغْتِفَارِ رَشِيدِي. «قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ الْإِلْخِ) وَإِنْ لَمْ

فَصْلٌ فِي التَّعْجِيلِ وَتَوَابِعِهِ

«قَوْلُهُ: (الْعَيْنِيَّةِ) أَنِّي وَمِنْ لَازِمِ تَعْجِيلِ الْعَيْنِيَّةِ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ تَعْجِيلُهَا عَلَى تَمَامِ الْحَوْلِ إِذَا مَا دُونَ النَّصَابِ لَا يُجْزِي فِي الْحَوْلِ. «قَوْلُهُ: (إِذَا تَمَّ) أَيِ الْمَالِ.

أصلاً؛ لأنه لا يدري ما حاله عند آخر الحول وبهذا اندفع ما للشبكي هنا ولو ملك مائة وعشرين شاة فمَجَّلَ عنها شاتين أي وقد مَيَّزَ لِمَا يَأْتِي عن الشبكي ثُمَّ أُنْتَجَ بعضها سَخْلَةً قبل الحول لم تُجَزَّيْ الْمُعْجَلُةَ عن النصاب الذي كَمُلَ الآنَ كما في الروضة وغيرها عن الأكثرين وقيل تُجَزَّيْ؛ لأنَّ النتاجَ آخِرَ الحول كالموجودِ أَوَّلُهُ وَلِظُهُورِ وجهه وكونه قياساً ما قبله جَزَمَ به الحاروي وَمَنْ تَبِعَهُ لَكِنْ يُوَافِقُ الْأَوَّلُ قولُ الروضة والمجموع لو عَجَّلَ شاةً عن أربعين ثُمَّ هَلَكَتِ الْأَمْهَاتُ لم يُجَزَّيْ الْمُعْجَلُ عن السَّخَالِ. (ويجوزُ) التَّجْمِيلُ للمالكِ دونَ نحوِ الوليِّ (قبل) تمامِ (الحول) وبعدَ انقِضائه بأن يملك النصاب في غيرِ التَّجَارَةِ وتوجدُ نَيْتُهَا مُقَارِنَةً لِأَوَّلِ تَصَرُّفٍ وذلك لِمَا صَحَّ (أَنَّهُ عَلَيْهِ رَخَصَ لِلْعَبَّاسِ فيه قبل الحول) وَلِوُجُوبِهَا بِسَبَبَيْنِ الحول والنصاب فجازَ تَقْدِيمُهَا على أَحَدِهِمَا كَتَقْدِيمِ كَفَّارَةِ اليمينِ على الجَنَاحِ. (ولا تُعْجَلُ لِعَامَتَيْنِ) فَأَكْثَرُ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَأَطَالَ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لم يَتَعَمَّدَ حَوْلُهَا فَكَانَ

يَقْتَضِيهِ التَّرَدُّدُ فِي النَّيَّةِ. □ فَوُدَّ: (أَصْلًا) أَيْ لَا فِي النَّيَّةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا لَا قَبْلَ النَّصَابِ وَلَا بَعْدَهُ.

□ فَوُدَّ: (مَا حَالَهُ) أَيْ الْمَالُ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَيْ يَقُولُهُ وَكَأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا الْخُ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ مَلَكَ مِائَةَ الْخُ) وَلَوْ مَلَكَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَمَجَّلَ شَاتَيْنِ قَبْلَتْ بِالثَّوَالِدِ عَشْرًا لَمْ يُجَزَّزْهُ مَا عَجَّلَهُ عَنِ النَّصَابِ الَّذِي كَمُلَ الآنَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ زَكَاةِ الْيَمِينِ عَلَى النَّصَابِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ أَخْرَجَ زَكَاةَ أَرْبَعِمِائَةٍ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مِائَتَيْنِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (أَيْ) وَقَدْ مَيَّزَ الْخُ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ مَيَّزَ وَاجِبَ النَّصَابِ الْكَامِلِ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ وَوَاجِبَ الَّذِي كَمُلَ بَعْدَ وَقَبْلَ الْحَوْلِ بِالْمُخْرَجَةِ وَلَا لَمْ يُجَزَّزْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَا سَبَّأَتِي فِي قَوْلِهِ وَقَيَّدَهُ الشُّبْكِيُّ الْخُ سَم. □ فَوُدَّ: (قِيَاسٌ مَا قَبْلَهُ) هُوَ قَوْلُهُ كَانَ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ الْخُ. □ فَوُدَّ: (أَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ شَاةٍ عَنْ الْأَرْبَعِينَ الْخُ) أَيْ نَم وَلَدَتْ أَرْبَعِينَ ثُمَّ هَلَكَتْ الْخُ نَهَايَةً.

□ فَوُدَّ: (لَمْ يُجَزَّزْ الْمُعْجَلُ عَنْ السَّخَالِ) أَيْ: لِأَنَّهُ عَجَّلَ الزَّكَاةَ عَنْ غَيْرِهَا نَهَايَةً وَمُغْنِي.

□ فَوُدَّ: (التَّجْمِيلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَيَّدَهُ الشُّبْكِيُّ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا لَفْظَةً نَحْوُ وَقَوْلُهُ وَتَوَجَّدَ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ مُرْسَلَةً أَوْ مُنْقَطِعَةً. □ فَوُدَّ: (دُونَ نَحْوِ الْوَلِيِّ) أَيْ كَالْوَكِيلِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْإِيْعَابِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ أَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّجْمِيلُ عَنْ مَوْلَاهُ سِوَاةِ الْفِطْرَةِ وَغَيْرِهَا نَعَمْ إِنْ عَجَّلَ مِنْ مَالِهِ جَازَ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ قَالَ ع ش وَلَا يَزِجُّ بِهِ عَلَى الصَّبِيِّ وَإِنْ نَوَى الرُّجُوعَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَزِجُّ عَلَيْهِ فِيمَا يَصْرِفُهُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَبَعْدَ انقِضَائِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ وَلَهُ تَجْمِيلُ الْخُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ بَانَ يَمْلِكُ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَوْ مُنْقَطِعَةً. □ فَوُدَّ: (وَتَوَجَّدَ نَيْتُهَا) أَيْ نَيْتُ التَّجَارَةِ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) أَيْ بَانَ الْعِرَاقَتَيْنِ وَجُمْهُورِ الْخُرَاسَانِيِّينَ إِلَّا الْبَقَوِيَّ عَلَى الْأَجْزَاءِ وَنَقَلَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّصِّ وَأَنَّ الرَّافِعِيَّ قَدْ حَصَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ انْكِسَافٌ فِي الثَّقَلِ حَالَةَ التَّصْنِيفِ قَالَ أَيْ الْإِسْنَوِيُّ وَلَمْ أَظْفَرْ بِأَحَدٍ صَحَّحَ

□ فَوُدَّ: (وَقَدْ مَيَّزَ) كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ مَيَّزَ وَاجِبَ النَّصَابِ الْكَامِلِ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ وَوَاجِبَ الَّذِي كَمُلَ بِهِ وَقَبْلَ الْحَوْلِ بِالْمُخْرَجَةِ وَلَا لَمْ يُجَزَّزْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَا سَبَّأَتِي فِي قَوْلِهِ: (وَقَيَّدَهُ الشُّبْكِيُّ الْخُ).

كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية (أنه ﷺ تسلف من العباس صدقة عامتين) مرسلة أو منقطعة مع احتمالها أنه تسلف منه صدقة عامتين مرتين أو صدقة مالين لكل واحد حول مفترد وإذا عجل لعامتين أجزأه ما يقع عن الأول وقبذه السبكي بما إذا ميز واجب كل سنة؛ لأن المجزئ شاة معينة لا مشاعة ولا مبهمة. (وله تعجيل الفطرة من أول) شهر (رمضان) للاتفاق على جوازه بيومين فالحق بهما البقية إذ لا فارق ولوجوبها بسببتي الصوم والفطر وقد وجد

المنع إلا البقوي بعد الفحص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة أسنى زاد النهاية ويرد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ اهـ. ة فود: (تسلف) أي تسلف جفني. ة فود: (صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها والأول أقرب للجواب بقوله مع احتمال إلخ كما في البرماوي ويجزئني أقول على الأول لا مستند فيه للإسنوي حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتعين الثاني. ة فود: (وإذا عجل لعامتين إلخ) أي فأكثر مغني. ة فود: (أجزأه ما يقع عن الأول) أي أجزأ منه ما يخص الأول والباقي يستردّه بجزئمي. ة فود: (وقبذه السبكي إلخ) وفاقاً للإيعاب والأسنى والمغني عبارة الأولين لكن قبذه الإسنوي والأذرع كالسبكي بما إذا ميز حصة كل عام ولا فيتبعي عدم الأجزاء؛ لأن المجزئ عن خمسين شاة مثلاً شاة معينة إلخ وأيده غيرهما بقول البحر لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً اهـ وخلافاً للنهاية عبارته أجزأه عن الأول مطلقاً دون غيره سواء في ذلك أكان قد ميز حصة كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافاً للسبكي والإسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من أنه لو أخرج إلخ ظاهر اهـ قال ع ش وهو أنه في مسألة البحر جمع بين فرض وتعل وفي هذه نوى ما يجزئ وما لا يجزئ مما ليس عبادة أضلاً فلم يصح معارضاً لما نواه اهـ ومال إليه سم فقال وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيسترد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمتجّه الأول اهـ.

ة فود (سني): (وله تعجيل الفطرة) يشعر بأن التأخير أفضل وهو ظاهر خروجاً من خلاف من منعه ع ش. ة فود: (من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومغني. ة فود: (للاتفاق) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمغني. ة فود: (للاتفاق على جوازه) إن كان المراد به الإجماع فواضح أو الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أي وصريح النهاية والمغني فهو دليل إلزامي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصري. ة فود: (فالحق بهما البقية إلخ) أي قياساً بجامع إخراجها في جزء منه نهاية ومغني. ة فود: (الصوم) أي رمضان نهاية. ة فود: (والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على

ة فود: (وقبذه السبكي بما إذا ميز إلخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيسترد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمتجّه الأول فإن عجل الأكثر من عام أجزأه عن الأول وإن لم يميز حصة كل عام والفرق بين هذا وما في البحر أنه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهر م ر.

أحدهما فإن قلت يُنافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما يؤهيه ما ذكر قلت لا يُنافيه؛ لأن آخر الجزء إنما أُسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا يُنافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا إلى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتعجيل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله.

(والصحيح منه قبله)؛ لأنه تقديم على السببين معا. (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الشهر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده)؛ لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور بمتنع قطعاً.

أول الفطرة على حنج ما حاصله أن السبب الأول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إفراك الجزء الأخير ش. هـ فؤد: (يُنافيه) أي قوله الصوم المراد به جميع شهر رمضان. هـ فؤد: (أن الموجب) أي السبب الأول. هـ فؤد: (كما مر) أي في الفطرة. هـ فؤد: (لا أوله) أي أول الصوم.

هـ فؤد: (ما ذكر) أي قوله الصوم. هـ فؤد: (قلت لا يُنافيه إلخ) قد يقال لو تم ما أفاده وَاللَّهُ تَعَالَى لم تجب فطرة من حدث قبيل الغروب من ولد أو عبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذ السبب على ما قرره مجموع رمضان وأول جزء من الفطر وبانتهاء الجزء ينتهي الكل وليس كذلك فتبين أن السببية مُحصرة في الجزء الأخير وأن المناقضة مُحَقَّقة فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيَّ وَتَقَدَّمْ أَنفَاعَ عَنْ ش عَنْ سَم مَا يَذْفَعُ الْمُنَاقِضَةَ بِحَمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَيْهِ. هـ فؤد: (إلى الآخر) هـ فؤد: (والأول) أي من أجزاء رمضان. هـ فؤد: (لتحقق الوجوب إلخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب. هـ فؤد: (أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان. هـ فؤد: (بالنسبة للتعجيل إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِنَظَرِهَا عَلَى التَّسْبِيحِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَظَرِهَا إِلَى الْأَوَّلِ بِالنَّسْبَةِ لِكُونِهِ إِنْ فَقَطُ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْجِيلِ الْمَذْكُورِ التَّعْجِيلُ الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي هُوَ التَّقْدِيمُ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى السَّبَبِ كُلِّهِ أَيْ التَّقْدِيمِ عَلَى مَجْمُوعِ السَّبَبِ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ أَهْ يَلْزَمُهُ اسْتِدْرَاكُ لَفْظِهِ حَقِيقَةً وَلَفْظُهُ كُلُّهُ.

هـ فؤد: (سبب) (منه قبله) أي مُنِعَ التَّعْجِيلُ قَبْلَ رَمَضَانَ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

هـ فؤد: (لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالي تعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لا عليهما فإن كان ثلاثة أسباب لم يجوز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره إيعاب. هـ فؤد: (لأن وجوبها) إلى قوله قيل في النهاية والمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ إِلَى الْمُتَنِ. هـ فؤد: (لأن وجوبها إلخ) وَأَيْضًا لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ تَحْقِيقًا وَلَا تَخْمِينًا مُعْنَى وَنِهَايَةً. هـ فؤد: (وقبل الظهور إلخ) أي وإخراجها قبل إلخ.

(وَيَجُوزُ التَّعْجِيلُ) بَعْدَهُمَا وَلَوْ قَبْلَ الْجَفَافِ وَالتَّصْفِيَةِ لِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ قَدْرِهَا تَخْمِينًا ثُمَّ إِنْ بَانَ نَقَصَ كَمُلُهُ أَوْ زِيَادَةُ فَهِيَ تَبَرُّعٌ. (وَشَرَطُ إِجْرَاءِ الْمُعْجَلِ) أَيُ وَقُوعُهُ زَكَاةَ (بِقَاءِ الْمَالِكِ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ) عَلَيْهِ وَبِقَاءِ الْمَالِ (إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ) فَلَوْ مَاتَ أَوْ تَلَفَ الْمَالُ أَوْ بَاعَ وَلَيْسَ مَالُ تِجَارَةٍ لَمْ يَقَعِ الْمُعْجَلُ زَكَاةً وَلَا يَضُرُّ تَلَفُ الْمُعْجَلِ قِيلَ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْوُجُوبِ الثَّابِتَةِ بِالْإِسْلَامِ

«فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (وَيَجُوزُ بَعْدَهُمَا) وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ عِنَبٍ لَا يَتَزَبَّبُ أَوْ رُطْبٍ لَا يَتَثَمُّ أَجْزَاءً أَقْطَعًا إِذْ لَا تَعْجِيلَ نِهَآةً وَمُغْنِي. «فَوَيْلٌ (وَلَوْ قَبْلَ الْجَفَافِ الْخُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ وَلَوْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَآةِ أَيِ بَعْدَ صَلَاحِ الثَّمَرِ وَاسْتِدَادِ الْحَبِّ قَبْلَ الْجَفَافِ وَالتَّصْفِيَةِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُ النَّصَابِ كَمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ لِمَعْرِفَةِ قَدْرِهِ تَخْمِينًا وَلَآنَ الْوُجُوبِ قَدْ أُثْبِتَ إِلَّا أَنَّ الْإِخْرَاجَ لَا يَجِبُ وَهَذَا تَعْجِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ لَا عَلَى أَصْلِ الْوُجُوبِ فَهُوَ أَوَّلَى بِالْإِخْرَاجِ مِنْ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ اهـ. «فَوَيْلٌ (وَلَوْ قَبْلَ الْجَفَافِ وَالتَّصْفِيَةِ) أَيِ حَيْثُ كَانَ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِ الثَّمَرِ وَالْحَبِّ اللَّذَيْنِ أَرَادَ الْإِخْرَاجَ عَنْهُمَا لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مِنَ الرُّطْبِ أَوْ الْعِنَبِ قَبْلَ جَفَافِهِ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ جَفَ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُخْرَجَ يُسَاوِي الْوَاجِبَ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ شَوْ وَقَوْلُهُ لِمَا تَقَدَّمَ الْخُ أَيِ فِي التَّهَآةِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ هُنَاكَ بَلَّ قَوْلُهُ هُنَا ثُمَّ إِنْ بَانَ نَقَصَ الْخُ ظَاهِرٌ فِي كَوْنِ الْإِخْرَاجِ مِنْ نَفْسِ الثَّمَرِ وَالْحَبِّ عِبَارَةً سَمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ زَكَاةِ الْمُعْشِرِ بَعْدَ وَجُوبِهَا إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُ نَصَابٍ مِنْهُ اهـ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَعَبَّرَ الرَّافِعِيُّ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْمُرَادُ بِهَا مَا ذَكَرَ بَلَّ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِالظَّنِّ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ يَمْتَنِعُ التَّعْجِيلُ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ وَالِاسْتِدَادِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ مِقْدَارِهِ تَحْقِيقًا وَلَا ظَنًّا انْتَهَى اهـ. «فَوَيْلٌ (بَلَّ بَعْضُهُمْ الْخُ) أَيِ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. «فَوَيْلٌ (فَهِيَ تَبَرُّعٌ) يَتَأَمَّلُ سَمَّ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي اسْتِدَادِ الْمُعْجَلِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. «فَوَيْلٌ (فَلَوْ مَاتَ) أَيِ الْمَالِكِ عُيَابٌ. «فَوَيْلٌ (أَوْ بَيْعٌ) يَفْنَى خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ نِهَآةً وَإِعَابٌ. «فَوَيْلٌ (قِيلَ الْخُ) وَاقْفَهُ التَّهَآةِ وَالْمُغْنِي فَقَالَ وَالْمُرَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ مُتَّصِفًا بِصِفَةِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ ثَبَّتَتْ بِالْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَضْفِهِ بِالْأَهْلِيَّةِ وَضْفُهُ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ اهـ. «فَوَيْلٌ (الْوُجُوبُ الْمُرَادُ) وَهُوَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ كُرْدِي.

«فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (وَيَجُوزُ بَعْدَهُمَا) وَالتَّانِي لَا يَجُوزُ لِلْجَهْلِ بِالْقَدْرِ وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ عِنَبٍ لَا يَتَزَبَّبُ أَوْ رُطْبٍ لَا يَتَثَمُّ أَجْزَاءً أَقْطَعًا إِذْ لَا تَعْجِيلَ شَرْحُ م ر. «فَوَيْلٌ (وَيَجُوزُ التَّعْجِيلُ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ أَنَّ الْوُجُوبَ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ هُوَ الْبَدْوُ وَالِاسْتِدَادُ أَنَّ الْإِخْرَاجَ بَعْدَهُمَا إِخْرَاجُ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَلَيْسَ تَعْجِيلًا فَهَلَا قَدَّرَ الْإِخْرَاجَ بَعْدَ التَّعْجِيلِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الْمُتَنِّ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ قَالَ لِأَنَّ الْوُجُوبَ قَدْ ثَبَّتَ إِلَّا أَنَّ الْإِخْرَاجَ لَا يَجِبُ وَالْمُرَادُ بِثُبُوتِ الْوُجُوبِ تَعَلُّقُ حَقِّ الْفُقَرَاءِ وَمُشَارَكَتُهُمْ لِلْمَالِكِ لَا الْخِطَابُ بِإِخْرَاجِهِ فَلِلَّذَلِكَ كَانَ الْإِخْرَاجُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَعْجِيلًا اهـ. «فَوَيْلٌ (وَيَجُوزُ بَعْدَهُمَا) قَالَ فِي الْعُبَابِ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُ نَصَابٍ مِنْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ وَكَذَا الرَّافِعِيُّ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْتِدَالِ وَعَبَّرَ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْمُرَادُ بِهَا مَا ذَكَرَ بَلَّ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِالظَّنِّ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ الْخُ. «فَوَيْلٌ (فَهِيَ تَبَرُّعٌ) يَتَأَمَّلُ.

والحرورية الوجوب المراد فالتعبير بالأهلية ليس بجديد اهـ. وليس في محله؛ لأن الغرض في تمجيل جائز وهو يستلزم أن المراد بأهلية الوجوب هنا دوام شروطه ومنها عدم ردة متصلة بالموت إلى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب إلا كان عاجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وتلفت سبثا وثلاثين قبل الحول لم تجزئ تلك

قود: (وهو يستلزم إلخ) قد يمنع بأن غاية ما يلزم من جواز التمجيل اجتماع الشروط عند التمجيل إلا أن المراد بالأهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتأمل جدا سم وأيضا يقال عليه فحيث عطف قوله وبقاء المال إلخ على كلام المصنف غير جديد. قود: (قوام شروطه) أي الوجوب. قود: (نعم) إلى قوله انتهى في النهاية والمعني إلا قوله قيل. قود: (نعم يشترط إلخ) ولز كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فمجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أصحهما الإجزاء كما اختاره الزواني خلافا للقاضي بناء على أن الإختيار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لا حال الوجوب وهو الأصح كما مر شرح م ر اه قال ع ش قوله م ر فمجل ابن لبون أي وأما لو أراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأخذ جبرانا وجب قبولها وإذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لأنه بدفعها وقت الموقع وهو متبرع وإن أراد دفعها وطلب الجبران فيتبني أن لا يصح؛ لأنه لا حاجة إلى التمجيل وتغريم الجبران للمستحقين وتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظر ولا يتعد الوجوب اهـ. قود: (أن لا يتغير الواجب) أي صفة نهية. قود: (وتلفت سبثا وثلاثين إلخ) أي بالتي أخرجهما رشدي عبارة سم أي بها كما في الروض أو غيرها بالاولى نعم يختلفان فيما إذا تلفت فتأمل اهـ أي كما يأتي أنفا في الحاشية. قود: (لم تجزئ تلك) أي إن كانت باقية فإن تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون؛ إنا إنما نجعل المخرج كالباقي إذا وقع محسوبا عن الزكاة وإلا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لينت المخاض لوقوعها موقعها نهية زاد الأسنى فلو تلفت سبثا وثلاثين غيرها وتلفت لزم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر اهـ قال الرشدي قوله لم يلزم إخراج بنت

قود: (وهو يستلزم إلخ) قد يمنع بأن غاية ما يلزم من جواز التمجيل اجتماع الشروط عند التمجيل؛ لأن المراد بالأهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتأمل جدا. قود: (نعم يشترط إلخ) ولز كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فمجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أصحهما الإجزاء كما اختاره الزواني خلافا للقاضي بناء على أن الإختيار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لا حال الوجوب وهو الأصح كما مر شرح م ر. قود: (فتوالدت وتلفت سبثا وثلاثين) أي بها كما في الروض وبغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما إذا تلفت فتأمل. قود: (لم تجزئ تلك إلخ) قال في الروض إن كانت باقية ثم قال في الروض وشرحه وإن تلفت لم يلزم إخراج لبون؛ إنا إنما نجعل المخرج كالباقي إذا وقع محسوبا عن الزكاة وإلا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول

وإن صارت بنت لبون بل يستردّها ويُعيدها أو يُعطي غيرها. قيلَ ولا تردّ هذه على المثنى؛ لأنّه لا يلزّم من وجود الشرط وجود المشروط اهـ وأحسن منه حمل المثنى على ما إذا لم يتغيّر الواجب؛ لأنّه الغالب وهذه تُغيّر فيها فلم تردّ لذلك (وكون القايض في آخر الحول) المراد به هنا وفيما مرّ وقت الوجوب الشامل لِتحوّ بدوّ الصلاح وأثره؛ لأنّ الحول أغلب من غيره (مستحقاً) فلو زال استحقاقه كأن كان المال أو الآخذ آخر الحول بغير بلّده

لبون أي لقص الذي يُخرج عنه بتلف المُخرج عن سيّ وثلاثين اهـ. ٥ فود: (وإن صارت بنت لبون إلخ) يتّجه أن محلّ ما ذكر من عدم الإجزاء باختيار الدفع السابق واليّة السابقة فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يُمكن فيه القبض وهي بيد المُستحقّ فينبغي أن تقع حينئذٍ عن الزكاة أخذاً من الحاشية السابقة في الفصل الذي قبله على قول المُصنّف فإن لم يتوّل لم يجز على الصحيح وإن نوى السُلطان سم على حجّ اهـ ع ش. ٥ فود: (بل يستردّها) أي إن كانت باقية رشيديّ. ٥ فود: (أو يُعطي إلخ) عطف على يستردّها. ٥ فود: (قيل ولا تردّ هذه إلخ) حاصله ليس معنى قول المُصنّف وشرط إجزاء إلخ أنّه كلّما وجد البقاء وجد الإجزاء حتّى يردّ عليه ذلك لأنّ وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود المشروط وهو الإجزاء بلّ مغناه أنّه كشرط له فليُكنّ له شرط آخر كزديّ.

٥ فود (سني): (وكون القايض في آخر الحول) أي أو عند دخول شوال كزديّ.

٥ فود (سني): (في آخر الحول مستحقاً) أي وإن خرّج الاستحقاق في أثنائه ع ش. ٥ فود: (وفيما مرّ) أي أيّافاً. ٥ فود: (الشامل لِتحوّ بدوّ الصلاح) يقتضي جواز التّعجيل قبل بدوّ الصلاح مع أنّه قد تقدّم امتناع ذلك أي فكان المُناسب أن يقول لِتحوّ الجفاف. ٥ فود: (فلو زال إلخ) أي قبل آخر الحول نهاية.

٥ فود: (كان المال أو الآخذ آخر الحول بغير بلّده) خلافاً للنهاية والمُعني عبارتهما وقد يُفهم أنّه لا بُدّ من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول أي ولو بالاستصحاب فلو غاب عند آخر الحول أو قبله

ولا تجديد لبنت المخاض لوقوعها موقعها والتّصريح بهذا من زيادته اهـ فلو بلغت سيّاً وثلاثين بغيرها وتلفت لزِم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر.

(تنبيه): يتّجه أن محلّ ما ذكره من عدم الإجزاء باختيار الدفع السابق واليّة السابقة فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يُمكن فيه القبض وهي بيد المُستحقّ فينبغي أن تقع حينئذٍ عن الزكاة أخذاً من الحاشية السابقة في الفصل الذي قبله على قول المُصنّف فإن لم يتوّل لم يجز على الصحيح وإن نوى السُلطان م ر.

٥ فود في (سني): (وكون القايض في آخر الحول مستحقاً) اعتدّ شيخنا الشهاب الرّملي أنّه لا يضُرّ كون المال أو القايض في آخر الحول ببلد آخر اهـ وهل يجزئ ذلك في البدن في الفطرة حتّى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجراً أو لا ولا بُدّ من الإخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب في بلد آخر فيه نظر. ٥ فود: (الشامل لِتحوّ بدوّ الصلاح) يقتضي جواز التّعجيل قبل بدوّ الصلاح مع أنّه قد تقدّم امتناع ذلك فتأمّله. ٥ فود: (لِتحوّ بدوّ الصلاح) أي إذا حوّل هنا. ٥ فود: (كان المال أو الآخذ آخر الحول بغير بلّده إلخ) اعتدّ شيخنا الشهاب الرّملي الإجزاء فيما لو كان المال عند آخر الحول بغير بلّده

أو مات أو ارتد حينئذ لم يُجزئ المُعْجَلُ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ عِنْدَ الْوُجُوبِ (وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ الْقَابِضُ (عَنِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ) بِتَحْوِيَّةٍ رَدَّةٍ وَعَادَ فِي آخِرِهِ (لَمْ يُجْزِهِ) أَيِ الْمُعْجَلِ الْمَالِكُ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْأَخِيذِ مُسْتَحَقًّا ثُمَّ اسْتَحَقَّ آخِرَهُ. وَالْأَصَحُّ الْإِجْرَاءُ اكْتِفَاءً بِالْأَهْلِيَّةِ فِيمَا ذَكَرَ وَفَارَقَتْ تِلْكَ بَأَنَّهُ لَا تَعْدِي هُنَا حَالُ الْأَخِيذِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَقَضِيَّةُ الْمُتَيْنِ وَغَيْرِهِ اشْتِرَاطُ تَحَقُّقِ أَهْلِيَّتِهِ عِنْدَ الْوُجُوبِ فَلَوْ شَكَّ فِي حَيَاتِهِ أَوْ احتياجه حينئذ لم يُجزئ واعتمده جمع متأخرون وفرضه بعضهم فيما إذا عُلِمَتْ غَيْبَتُهُ وَقَتَّ الْوُجُوبِ وَشَكَّ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ حَكَّى فِيهِ وَجْهَيْنِ وَأَنَّ الزَّوْيَانِي رَجَّحَ الْإِجْرَاءَ وَبِهِ أَفْتَى الْحَنَاطِيُّ ثُمَّ فَرَّغَ ذَلِكَ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَجُوزُ

وَلَمْ يَغْلَمْ حَيَاتِهِ أَوْ احتياجه أَجْزَاءَ الْمُعْجَلِ كَمَا فِي قَتَاوَى الْحَنَاطِيِّ وَهُوَ أَقْرَبُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْبَحْرَيْنِ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ حَصَلَ الْمَالُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِبَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِ الْقَابِضِ فَلِأَنَّ الْمَذْفُوعَ يُجْزَى عَنِ الزَّكَاةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ غَيْبَةِ الْقَابِضِ عَنْ بَلَدِ الْمَالِ وَخُرُوجِ الْمَالِ عَنْ بَلَدِ الْقَابِضِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَهْلِي: وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لِفُقَرَاءِ بَلَدٍ حَوْلَانُ الْحَوْلِ فِي غَيْرِ الْمُعْجَلَةِ جَفْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الشُّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَهَلْ يَجْزِي ذَلِكَ فِي الْبَدَنِ فِي الْفِطْرَةِ حَتَّى لَوْ عَجَّلَ الْفِطْرَةَ ثُمَّ كَانَ عِنْدَ الْوُجُوبِ فِي بَلَدٍ آخَرَ أَجْزَاءً أَوْ لَا وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِخْرَاجِ ثَانِيًا فِيهِ نَظَرُ أَهْلِي. قَالَ ع ش وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر فَإِنَّ قَضِيَّتَهَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ زَكَاةِ الْمَالِ وَالْبَدَنِ أَهْلِي أَقُولُ وَيَأْتِي عَنِ الْأَسْنَى وَالثَّاهِيَةِ مَا يُصَرِّحُ بِهَا. ه فُود: (أُزِمَات) أَيِ وَلَوْ مُغِيرًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ه فُود: (حِينَئِذٍ) أَيِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ. ه فُود: (لِخُرُوجِهِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ إلخ) أَيِ وَالْقَبْضُ السَّابِقُ إِنَّمَا يَقَعُ عَنْ هَذَا الْوَقْتِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ه فُود: (بِتَحْوِيَّةٍ رَدَّةٍ إلخ) أَيِ كَانَ غَابَ الْمُسْتَحَقُّ عَنْ بَلَدِ الْمَالِ وَعَادَ إِلَيْهِ فِي آخِرِهِ لِيَعَابَ. ه فُود: (أَيِ الْمُعْجَلِ الْمَالِكِ) يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوَّلَ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَالزَّفْعُ تَفْسِيرٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ وَالثَّانِي بِالْتَضْيِيفِ تَفْسِيرٌ لِلضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ. ه فُود: (كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَتْ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي. ه فُود: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ فِي طَرَفِي الْوُجُوبِ وَالْإِدَاءِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ه فُود: (وَفَارَقَتْ) أَيِ الصُّورَةُ الْمَقِيسَةُ وَهِيَ مَا لَوْ زَالَ الْإِسْتِحْقَاقُ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ثُمَّ عَادَ. ه فُود: (تِلْكَ) أَيِ الصُّورَةُ الْمَقِيسَةُ عَلَيْهَا وَهِيَ مَا لَوْ لَمْ يُسْتَحَقَّ عِنْدَ الْأَخِيذِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ آخِرَ الْحَوْلِ. ه فُود: (لَمْ يَجْزِ وَاعْتَمَدَهُ إلخ) الْأَوْجَهُ الْإِجْرَاءُ م ر أَهْلِي سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي مِثْلُهُ. ه فُود: (وَفَرَضَهُ إلخ) أَيِ الْخِلَافُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ. ه فُود: (فِي حَيَاتِهِ) أَيِ أَوْ احتياجه عِنْدَ الْوُجُوبِ. ه فُود: (ثُمَّ حَكَّى) أَيِ ذَلِكَ الْبَغْضِ (فِيهِ) أَيِ فِيمَا إِذَا عُلِمَتْ إلخ. ه فُود: (وَأَنَّ الزَّوْيَانِي إلخ) أَيِ وَحَكَّى أَنَّ الزَّوْيَانِي. ه فُود: (وَبِهِ أَفْتَى إلخ) أَيْضًا مِنَ الْمَحْكِيِّ كَرْدِي. ه فُود: (ثُمَّ فَرَّغَ) أَيِ الْبَغْضِ الْمَذْكُورَ (ذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ

كَمَا لَوْ كَانَ الْأَخِيذُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِغَيْرِ بَلَدِهِ أَهْلِي قَالَ م ر وَمَحَلُّهُ فِي الْأَوَّلِ إِذَا انْتَقَلَ الْمَالُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَوْ لِحَاجَةٍ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ بِخِلَافِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِي انْتِقَالِ الْبَدَنِ أَهْلِي فَلْيُرَاجَعْ. ه فُود: (لَمْ يَجْزِ) وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ إلخ) الْأَوْجَهُ الْإِجْرَاءُ م ر.

النقل وفرضه المذكور غير صحيح؛ لأنه إذا بُني على منع النقل لا يحتاج مع علم الغيبة حال الوجوب إلى الشك في حياته بل وإن عُلمت ولأن الذي صرح به غيره أن الماوردي والرويانِي إنما ذكرا الوجهين فيما إذا تحقق موث الآخذ وشك في تقديمه على الوجوب وبأن الحنطاطي إنما فرض إفتاءه في الشك المجرد وحيث يندفع بناء ترجيح الرويانِي على تجويز النقل وإذا لم يؤثر الشك في صورته ففي صورة الحنطاطي أولى وجمع بعضهم بين هذا وقول بعض شراح الوسيط إذا لم يكن الآخذ يملك المال عند الوجوب لم يُجزئ لِمَنع النقل بحمل عَدَم الإجزاء على من عُلم عَدَم استحقاقه بغيته عن يَلَد المال وقت الوجوب. وزعم أن حضوره يملك المال وقت القبض مُنزَل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كما هو ظاهر وبحمل الإجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدِّهما والحاصل أن المُعتمد الموافق للمنفوق أنه لا بُد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وأنه لا أثر للشك؛ لأن الأصل

وترجيح الرويانِي وإفتاء الحنطاطي ويُحتمل أن الإشارة إلى الترجيح والإفتاء فقط وترجحه قوله الآتي وحيث يندفع إلخ. □ فؤد: (وفرضه إلخ) أي البغض المُتقدم. □ فؤد: (غير صحيح إلخ) محل تأمل من وجوه عديدة بصرِي. □ فؤد: (لا يحتاج إلخ) قد يُمنع بناء على ما تقدّم في الحاشية من اعتماد الشهاب الرّملي سم أي ومن وافقه كالتأية والمُعني ووجه المنع ما تقدّم عن الحفني ويأتي في قول الشارح وزعم أن حضوره إلخ. □ فؤد: (حال الوجوب) مُتعلق بالغيبة. □ وفؤد: (إلى الشك إلخ) مُتعلق بقوله لا يحتاج إلخ. □ فؤد: (بل وإن عُلمت) أي بل لا يُجزئ وإن عُلمت حياته. □ فؤد: (غيره) أي غير البغض السابق. □ فؤد: (وبأن الحنطاطي إلخ) كذا في النسخ بالباء ويظهر أنه مخطوف على قوله أن الماوردي إلخ على توهم أنه قال هناك ولأن غيره صرح بأن الماوردي إلخ. □ فؤد: (في الشك المجرد) أي لا مع علم الغيبة وقت الوجوب كُردِي. □ فؤد: (وحيث يندفع) أي: حين كون فرضه غير صحيح كُردِي ويجوز أن المراد حين كون الوجهين فيما إذا تحقق إلخ وإفتاء الحنطاطي في الشك المجرد. □ فؤد: (بين هذا) أي: ما ذكر من ترجيح الرويانِي وإفتاء الحنطاطي. □ فؤد: (بغيبته إلخ) مُتعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته. □ وفؤد: (وقت الوجوب) ظرف للغيبة. □ فؤد: (وزعم أن حضوره إلخ) تقدّم عن الشهاب الرّملي ولده والمُعني اعتماداً. □ وفؤد: (بعيد) خبر وزعم إلخ. □ فؤد: (وبحمل الإجزاء إلخ) عطف على قوله بحمل عَدَم الإجزاء إلخ كُردِي. □ فؤد: (عن محل الصرف إلخ) أي ولم يعلم غيبته عن يَلَد المال. □ فؤد: (أنه لا بُد من تحقق قيام مانع إلخ) شمل إطلاقه تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم أي في المُعجلة على مَرَضِي الشارح خلافاً لِلنَّهائية والمُعني.

□ فؤد: (لا يحتاج إلخ) قد يُمنع بناء على ما تقدّم في الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب م ر.

□ فؤد: (أنه لا بُد من تحقق قيام مانع به) شمل إطلاقه تحقق الغيبة بناء على منع النقل.

عَدَمَ المَانِعِ وفيما إذا ماتَ المَدْفُوعُ له مَثَلًا يَلْزَمُ المَالِكُ الدَفْعُ ثَانِيًا لِلْمُسْتَحَقِّينَ لِخُرُوجِ القَابِضِ
عَنِ الْأَهْلِيَّةِ حَالَةَ الْوُجُوبِ. (وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ) الْمُعْجَلَةُ لِتَحَوُّ كَثْرَةِ أَوْ تَوَالِدِ وَلَوْ بِهَا مَعَ
غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ إِنْغَاؤُهُ أَمَّا غِنَاهُ بِغَيْرِهَا وَحَدَّهُ فَيَضُرُّ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالسُّبْكِيِّ بِمَا
إِذَا بَقِيَتْ أَوْ تَلَفَتْ وَلَمْ يُؤَدَّ تَقْرِيمُهُ إِلَى فَقْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَسْتَرِدَّ مِنْهُ لِقَلَّةِ يَهُودٍ لِحَالَةِ يَسْتَحِقُّهَا وَنَظَرُ
فِيهِ الْغَرْيُ بِأَنَّهُ ذَيْنَ فِي ذِمَّتِهِ وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ أَنْفَقَهُ وَلَوْ اسْتَفْتَى بِزَكَاةٍ أُخْرَى مُعْجَلَةً

• قُودُ: (وَفِيهَا إِذَا مَاتَ الْخُ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا بُدَّ الْخُ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ اشْتِرَاطُ
تَحَقُّقِ أَهْلِيَّةِ الْخُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْقَابِضُ مُغَيَّرًا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ
لَزِمَ الْمَالِكُ دَفْعُ الزَّكَاةِ ثَانِيًا لِلْمُسْتَحَقِّينَ وَهُوَ كَذَلِكَ وَفِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ إِذَا قَالَ ع ش
قَوْلُهُ مُغَيَّرًا أَيْ أَوْ مُوَسِّرًا بِالْأَوَّلَى اهـ. • قُودُ: (إِذَا مَاتَ الْمَدْفُوعُ لَهُ) شَامِلٌ لِمَوْتِهِ مُوَسِّرًا سَمِ.
• وَقُودُ: (مُوَسِّرًا) لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنْ مُغَيَّرًا بِالْعَيْنِ. • قُودُ: (مَثَلًا) أَيْ أَوْ ازْتَدَّ رِدَّةً مُسْتَمِرَّةً إِلَى حَالِ
الْوُجُوبِ.

• قُودُ (سُيْ): (وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ) وَكَزَكَاةِ الْحَوْلِ فِيهَا دُكِرَ زَكَاةُ الْفِطْرِ أَسْنَى وَنِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر
فِيهَا دُكِرَ أَيْ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمَرْكَبِ وَقَتِ الْوُجُوبِ بِصِفَتِهِ وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَأَنَّهُ لَوْ انْتَقَلَ
الْمُخْرِجُ لِلزَّكَاةِ إِلَى غَيْرِ بَلَدٍ الْمُسْتَحَقُّ أَجْزَأَتَهُ اهـ وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الْمُعْجَلَةُ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهَا.
• قُودُ: (الْمُعْجَلَةُ) إِلَى قَوْلِهِ بَلَّ نَظَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَلَوْ اسْتَفْتَى وَكَذَا فِي الْمُعْنَى
إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ إِلَى وَرُجْعٍ. • قُودُ: (لِتَحَوُّ كَثْرَةُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ لِكَثْرَتِهَا أَوْ لِتَوَالِدِهَا أَوْ
دَرَاهُ أَوْ التَّجَارَةِ فِيهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ كَاجَارَتِهَا. • قُودُ: (وَلَوْ بِهَا مَعَ غَيْرِهَا) لَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظَةِ بِهَا.
• قُودُ: (وَقِيْدَهُ) أَيْ قَوْلُهُمْ وَأَمَّا غِنَاهُ بِغَيْرِهَا الْخُ. • قُودُ: (تَقْرِيمُهُ) أَيْ التَّالِيفُ. • قُودُ: (وَلَا) أَيْ بَأَنَّ
أَدَّى تَقْرِيمُهُ إِلَى فَقْرِهِ. • قُودُ: (بِأَنَّهُ) أَيْ التَّالِيفُ.

• قُودُ: (وَفِيهَا إِذَا مَاتَ الْمَدْفُوعُ لَهُ مَثَلًا) شَامِلٌ لِمَوْتِهِ مُوَسِّرًا. • قُودُ: (يَلْزَمُ الْمَالِكُ الدَفْعُ ثَانِيًا الْخُ) قَالَ
م ر فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْقَابِضُ مُغَيَّرًا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لَزِمَ الْمَالِكُ دَفْعُ الزَّكَاةِ
ثَانِيًا لِلْمُسْتَحَقِّ وَهُوَ كَذَلِكَ وَفِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ اهـ.

• قُودُ فِي (سُيْ): (وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِالزَّكَاةِ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مُعْجَلَتَيْنِ مِمَّا وَكُلُّ مِنْهُمَا يُغْنِيهِ تَحْيَرُ فِي دَفْعِ
أَيُّهُمَا شَاءَ فَإِنْ أَخَذَهُمَا مُرْتَبًا اسْتَرَدَّتِ الْأَوَّلَى عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْفَارِقِيِّ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ
السُّبْكِيُّ أَنَّ الثَّانِيَةَ أَوَّلَى بِالِاسْتِرْدَادِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْبُذْنِجِيِّ وَغَيْرِهِ لَوْ كَانَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمُعْجَلَةُ غَنِيًّا عِنْدَ
الْأَخِذِ فَقِيرًا عِنْدَ الْوُجُوبِ لَمْ يَجْزُ قَطْعًا لِفْسَادِ الْقَبْضِ وَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ غَيْرَ مُعْجَلَةٍ فَالْأَوَّلَى هِيَ الْمُسْتَرَدَّةُ
وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ أَيْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مُعْجَلَةً وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ لَمَّا تَمَّ حَوْلُ أَخْرَاجِ زَكَاتِهِ ثُمَّ عَجَّلَ لِلْحَوْلِ الَّذِي
بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ الْأَوَّلِ افْتَتَحَ الثَّانِي إِذْ لَا مَبَالَاةَ بِعُرُوضِ الْمَانِعِ بَعْدَ قَبْضِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ شَرْحُ م ر.

• قُودُ: (وَلَوْ اسْتَفْتَى بِزَكَاةٍ أُخْرَى الْخُ) فِي الْقَوْبِ مَا نَصَّهُ لَكِنْ لَوْ عَجَّلَ اثْنَانِ فِي آيٍ وَاحِدٍ فَإِنْ لَمْ
تَجْعَلْهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمُعْجَلِ الْوَاحِدِ أَشْكَلَ الْحَالُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَتِهِ اهـ أَقُولُ إِنَّ أَغْنَتْ كُلُّ وَدَفَعَا مِمَّا

أو غير مُعَجَّلَةٍ يَضُرُّ كما اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَصُورَتُهَا أَنْ تَتَلَفَ الْمُعَجَّلَةُ ثُمَّ تَحْصُلَ لَهُ زَكَاةٌ يَسُدُّ مِنْهَا بَدَلَ الْمُعَجَّلَةِ ثُمَّ يَبْقَى مِنْهَا مَا يُغْنِيهِ أَوْ تَبْقَى وَيَكُونُ حَالَهُ قَبْضِهِمَا مُحْتَاجًا لِهَما ثُمَّ يَتَغَيَّرُ حَالُهُ عِنْدَ الْحَوْلِ فَصَارَ يَكْفِيهِ أَحَدُهُما وَهُما بِيَدِهِ وَرَجَعَ السُّبْكِيُّ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُ مُعَجَّلَتَيْنِ أَنَّ الثَّانِيَةَ أَوْلَى بِالِاسْتِزْجَاعِ وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا وَاجِبَةً فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَةَ لَا يَضُرُّ غُرُوضُ الْمَانِعِ بَعْدَ قَبْضِهَا.

هـ فَوَدَّ: (وَصُورَتُهَا) أَيِ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِزَكَاةٍ أُخْرَى. هـ فَوَدَّ: (يَسُدُّ مِنْهَا بَدَلَ الْمُعَجَّلَةِ) أَيِ يَسُدُّ بِمَعْضَاهَا مَسَدَ الْمُعَجَّلَةِ كُزْدِي. هـ فَوَدَّ: (وَرَجَعَ السُّبْكِيُّ إِلَيْهِ) وَالْوَاجِبَةُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مُعَجَّلَتَيْنِ مَعًا وَكُلَّ مِنْهُمَا ثُنْيِيهِ تَخَيَّرَ فِي دَفْعِ إِيهِمَا شَاءَ فَإِنْ أَخَذَهُمَا مُرْتَبًا اسْتَرَدَّتْ الْأُولَى عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْفَارَقِيِّ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ أَنَّ الثَّانِيَةَ أَوْلَى بِالِاسْتِزْجَاعِ وَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ غَيْرَ مُعَجَّلَةٍ فَالْأُولَى هِيَ الْمُسْتَرَدَّةُ وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ شَرْحُ م ر أَيِ وَالْخَطِيبِ وَقَوْلُهُ م ر وَعَكْسُهُ أَيِ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مُعَجَّلَةً وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ لَمَّا تَمَّ حَوْلُ أَخْرَجَ زَكَاةً ثُمَّ عَجَّلَ لِلْحَوْلِ الَّذِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ الْأَوَّلِ افْتَتَحَ الثَّانِي سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر وَعَكْسُهُ أَيِ بَانَ كَانَتْ الثَّانِيَةُ هِيَ الْمُعَجَّلَةُ وَقَوْلُهُ بِعَكْسِهِ أَيِ فَالثَّانِيَةُ هِيَ الْمُسْتَرَدَّةُ وَهِيَ الْمُعَجَّلَةُ أَيْضًا هـ. هـ فَوَدَّ: (فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُ مُعَجَّلَتَيْنِ إِلَيْهِ) أَيِ أَمَّا لَوْ اخْتَلَفَا فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُجْزِيَّ مَا سَبَقَ تَمَامَ حَوْلِهَا سِوَاهُ أَخْرَجَهَا أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا وَبِهَذَا مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِقَوْلِهِ فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ يَظْهَرُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَ تَمَثُّلِهِمُ الْإِسْتِغْنَاءَ بِغَيْرِهَا الْمُضِرِّ بِقَوْلِهِمْ كَزَكَاةٍ أُخْرَى وَاجِبَةً أَوْ مُعَجَّلَةً أَخَذَهَا بَعْدَ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا سَبَقَ حَوْلُ تِلْكَ الْأُخْرَى فَلْيَحْزَرْ سَم. هـ فَوَدَّ: (فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ اخْتَلَفَ حَوْلُهُمَا وَسَبَقَ حَوْلُ الْوَاجِبَةِ أَمَّا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ الْمُعَجَّلَةِ بَانَ عَجَلٌ فِي رَجَبٍ مَا يَتِمُّ حَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ ثُمَّ أَخْرَجَ وَاجِبَةً فِي رَمَضَانَ فَيَتَبَيَّنُ عَدَمُ إِجْزَاءِ الْوَاجِبَةِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْمُعَجَّلَةِ وَوُقُوعِهَا الْمَوْقِعِ وَأَمَّا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُهُمَا فَيَتَبَيَّنُ عَدَمُ إِجْزَاءِ الْوَاجِبَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ تَمَامِ الْحَوْلِ يَتِمُّ أَمْرُ الْمُعَجَّلَةِ وَتَقَعُ مَوْقِعُهَا فَاخْرَاجُ الْوَاجِبَةِ بَعْدَ ذَلِكَ إِخْرَاجٌ لِغَيْرِ مُسْتَحِقٍّ لِاسْتِغْنَائِهَا بِالْمُعَجَّلَةِ مَعَ تَمَامِ أَمْرِهَا فَلْيَحْزَرْ سَم. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ قَبْضِهَا) أَيِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

فَيَتَبَيَّنُ اسْتِزْدَادُ إِحْدَاهُمَا أَوْ مُرْتَبًا فَالثَّانِيَةُ. هـ فَوَدَّ: (وَرَجَعَ السُّبْكِيُّ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُ مُعَجَّلَتَيْنِ) أَمَّا لَوْ اخْتَلَفَا فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُجْزِيَّ مَا سَبَقَ تَمَامَ حَوْلِهَا سِوَاهُ أَخْرَجَهَا أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا فَتَأَمَّلْهُ وَبِهَذَا مَعَ مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى الْمُتَعَلِّقَةِ بِقَوْلِهِ فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ يَظْهَرُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَ تَمَثُّلِهِمُ الْإِسْتِغْنَاءَ بِغَيْرِهَا الْمُضِرِّ بِقَوْلِهِمْ كَزَكَاةٍ أُخْرَى وَاجِبَةً أَوْ مُعَجَّلَةً أَخَذَهَا بَعْدَ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا سَبَقَ حَوْلُ تِلْكَ الْأُخْرَى فَلْيَحْزَرْ. هـ فَوَدَّ: (فَالْمُسْتَرْجَعُ الْمُعَجَّلَةُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا اخْتَلَفَ حَوْلُهُمَا وَسَبَقَ حَوْلُ الْوَاجِبَةِ أَمَّا لَوْ سَبَقَ حَوْلُ الْمُعَجَّلَةِ بَانَ عَجَلٌ فِي رَجَبٍ مَا يَتِمُّ حَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ ثُمَّ أَخْرَجَ وَاجِبَةً فِي رَمَضَانَ فَيَتَبَيَّنُ عَدَمُ إِجْزَاءِ الْوَاجِبَةِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْمُعَجَّلَةِ وَوُقُوعِهَا الْمَوْقِعِ وَأَمَّا لَوْ اتَّفَقَ حَوْلُهُمَا فَيَتَبَيَّنُ عَدَمُ إِجْزَاءِ الْوَاجِبَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ تَمَامِ الْحَوْلِ يَتِمُّ أَمْرُ الْمُعَجَّلَةِ وَتَقَعُ مَوْقِعُهَا فَاخْرَاجُ الْوَاجِبَةِ بَعْدَ ذَلِكَ إِخْرَاجٌ

(وإذا لم يقع المُعْجَلُ زكاةً استردَّ إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) كما إذا عَجَلَ أَجْرَةَ دَارٍ ثُمَّ انْهَدَمَتْ فِي الْمُدَّةِ أَمَّا قَبْلَ الْمَانِعِ فَلَا يُسْتَرَدُّ مُطْلَقًا كَمُتَّبِعٍ بِتَعْجِيلِ ذَنْبٍ مُؤْجَلٍ وَأَمَّا لَوْ شَرَطَهُ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَلَا يُسْتَرَدُّ

«قَوْلُ (سَيِّ): (وَإِذَا لَمْ يَقَعْ الْمُعْجَلُ زَكَاةً) أَيِ لِعَرْضِ مَانِعٍ وَجَبَتْ ثَانِيًا كَمَا مَرَّ نَعَمْ لَوْ عَجَلَ شَاءَ مِنْ أَرْبَعِينَ فَتَلَفْتُ فِي يَدِ الْقَائِضِ لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ أَيِ عَلَى الْمَالِكِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقِيَمَةُ وَلَا يَكْمُلُ بِهَا نِصَابُ السَّائِمَةِ مُغْنِي وَنِهَاءُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّهُ عَرَضَ مَانِعٍ مِنْ وَقُوعِهَا زَكَاةً أَوْ لَا.»

«قَوْلُ (سَيِّ): (اسْتَرَدَّ) أَيِ الْمَالِكُ نِهَاءُ وَمُغْنِي قَالَ ع ش وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْقَائِضِ فِي مُقَابَلَةِ التَّفَقُّعِ؛ لِأَنَّهُ اتَّفَقَ عَلَى نَيْتِهِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ قِيَامًا عَلَى الْقَائِضِ إِذَا جُهِلَ كَوْنُهُ مَقْصُوبًا وَعَلَى الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا أَوْ لَا. وَفِي الْإِيضَاعِ مَا يُخَالِفُهُ عِبَارَتُهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَإِذَا رَجَعَ هَلْ عَلَيْهِ غَرَامَةُ التَّفَقُّعِ الظَّاهِرُ نَعَمْ وَفِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَلَا يُقَالُ إِنَّ الْقَائِضَ مُتَّبِعٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّفِقْ إِلَّا بِظَنٍّ مَلِكِهِ وَمِنْ ثَمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ بَعْدَ عَلَيْهِ عَوْدَ مِلْكِ الدَّافِعِ لَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُودُ مُتَّبِعٌ. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ نَظَرَ فِيمَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَتَتَبَّعْتُ حَمْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ أَوْ لَا.»

«قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْ كَانَ شَرَطُ الْإِسْتِرْدَادِ الْإِنْخ) هَلْ يَتَصَوَّرُ شَرَطُ الْإِسْتِرْدَادِ بِلَا تَضَرِيحٍ بِالتَّعْجِيلِ بَأَن يَقُولَ هَذِهِ زَكَاتِي فَإِنْ عَرَضَ مَانِعٌ اسْتَرَدَدْتُهَا فَإِنْ اعْتَدَّ بِذَلِكَ كَانَ قَوْلُ الْمُحَلِّيِّ أَيِ وَغَيْرِهِ فِي تَفْسِيرِ مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ وَهُوَ ذَكَرُ التَّعْجِيلِ شَامِلًا لِشَرَطِ الْإِسْتِرْدَادِ بِإِغْتِيَارِ الْغَالِبِ فِيهِ مِنْ تَضَمُّنِهِ ذَكَرُ التَّعْجِيلِ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مَعَ التَّعْجِيلِ سَمِ أَيِ فَيُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ كَمَا إِذَا عَجَلَ أَجْرَةَ الْإِنْخِ عِبَارَةُ النِّهَاءِ وَالْمُغْنِي عَمَلًا بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْقَائِضُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِذَا عَرَضَ مَانِعٌ الْإِسْتِحْقَاقِ اسْتَرَدَّ كَمَا إِذَا عَجَلَ الْإِنْخِ أَوْ لَا. «قَوْلُهُ: (أَمَّا قَبْلُ الْمَانِعِ الْإِنْخ) انْظُرْ مَا عَدِيلُهُ وَكُتِبَ عَلَيْهِ الْبَصْرِيُّ مَا نَصَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ قَيْدٌ لِقَوْلِهِ اسْتَرَدَّ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَأَمَّا لَوْ شَرَطَهُ الْإِنْخِ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَيْدٌ لِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ الْإِنْخِ وَقَدْ يُقَالُ هُوَ قَيْدٌ فِيهِمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْ لَا. «قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) شَرَطُ الْإِسْتِرْدَادِ أَوْ لَا. «قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَوْ شَرَطَ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ الْإِنْخ) لَا يُقَالُ هَذَا الشَّرْطُ يَوْجِبُ عِلْمَ الْقَائِضِ بِالتَّعْجِيلِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ كَافٍ فِي الْإِسْتِرْدَادِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ عِلْمُ الْقَائِضِ إِنَّمَا يَكْفِي فِي الْإِسْتِرْدَادِ عِنْدَ عُرُوضِ الْمَانِعِ وَالْكَلَامُ هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمَانِعِ فَلَوْ وَجَدَ هَذَا الشَّرْطَ ثُمَّ عَرَضَ مَانِعٌ فَلَا يَتَعَدَّى جَوَازُ الْإِسْتِرْدَادِ لَوْجُودِ عِلْمِ الْقَائِضِ بِالتَّعْجِيلِ إِذْ قَدْ يُشْتَرَطُ الْإِسْتِرْدَادُ وَلَا يُذَكَّرُ أَنَّهَا مُعْجَلَةٌ سَمِ وَلَكِ أَنْ تَمْنَعَ إِيضَابَ الشَّرْطِ

لِغَيْرِ مُسْتَحَقٍّ لَا سِتْفَانِيَةَ بِالْمُعْجَلَةِ مَعَ تَمَامِ أَمْرِهَا فَلْيَحْزَرْ أَوْ لَا.»

«قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (إِنْ كَانَ شَرَطُ الْإِسْتِرْدَادِ) هَلْ يَتَصَوَّرُ شَرَطُ الْإِسْتِرْدَادِ بِلَا تَضَرِيحٍ بِالتَّعْجِيلِ بَأَن يَقُولَ هَذِهِ زَكَاتِي فَإِنْ عَرَضَ مَانِعٌ اسْتَرَدَدْتُهَا فَإِنْ اعْتَدَّ بِذَلِكَ كَانَ قَوْلُ الْمُحَلِّيِّ أَيِ تَفْسِيرِ مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ وَهُوَ ذَكَرُ التَّعْجِيلِ شَامِلًا لِشَرَطِ الْإِسْتِرْدَادِ بِإِغْتِيَارِ الْغَالِبِ فِيهِ مِنْ تَضَمُّنِهِ ذَكَرُ التَّعْجِيلِ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ إِنْ عَرَضَ مَانِعٌ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مَعَ التَّعْجِيلِ. «قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَوْ شَرَطَهُ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَلَا يُسْتَرَدُّ) لَا يُقَالُ هَذَا الشَّرْطُ يَوْجِبُ عِلْمَ الْقَائِضِ بِالتَّعْجِيلِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ كَافٍ فِي الْإِسْتِرْدَادِ فَيَتَبَيَّنُ ثُبُوتُ الْإِسْتِرْدَادِ لَوْجُوبِ

بل نظّر شارح في صححة القبض مع هذا الشرط (والأصح أنه لو قال هذه زكاتي المَعْجَلَةُ فقط) أي ولم يزد على ذلك (استردّ)؛ لأنّه عيّن الجهة فإذا بطلت رجّع كالأجرة فيما ذكّر وكون الغالب عَدَم الاسترداد لا يؤثّر إلا لو لم يُصرّح بأنّه زكاة مَعْجَلَة أمّا معه فكأنّه أناط هذا التبرّع بالتعجيل بوصف كونه زكاة فإذا انتفى الوصف انتفى التبرّع وبهذا فارق قوله هذه عن مالي الغائب فإنّ تالفاً يقع صدقة؛ لأنّه لم يذكر مشيراً باسترداد، وعلم القابض بالتعجيل كافٍ في الرجوع وإن لم يذكر كما أفاده قوله (و) الأصح (أنّه إن لم يتّبرّع بالتعجيل ولم يعلمه القابض لم يستردّ) الدافع لتفريطه بقدّم الإعلام عند الأخذ ولا فرق فيما ذكّر بين الإمام والمالك ولا أثر للعلم بالتعجيل بعد القبض على أحد احتماليين الأوجه خلافه إن كان قبل تصرفه فيه.

المذكور لعلم القابض بالتعجيل. هـ فوّد: (بل نظّر شارح إلخ) وهو الاستثنائي لكن الظاهر الصّحة مُعْنِي زَادَ النّهاية إن كان عالماً بفساد الشرط اهـ فالقبض فاسد ع ش وأطلق الشارح في الإيجاب عَدَم الصّحة. هـ فوّد (سني): (والأصح أنه لو قال إلخ) أي عند دفعه ذلك ومحلّ الخلاف في دفع المالك بنفسه فإنّ فوّد الإمام استردّ قطعاً إذا ذكّر التعجيل ولا حاجة إلى شرط الرجوع مُعْنِي ونهاية. هـ فوّد (سني): (استردّ) أي سواء أعلم حكم التعجيل أم لا نعم لو قال هذه زكاتي المَعْجَلَة فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم يستردّ كما صرّح به الرافعي نهاية وأسنّى. هـ فوّد: (وكون الغالب إلخ) ردّ لِدَلِيلِ المُقَابِلِ. هـ فوّد: (بالتعجيل) متعلّق بالتبرّع. هـ فوّد: (بوضف إلخ) متعلّق بقوله أناط إلخ. هـ فوّد: (لأنّه لم يذكر مشيراً إلخ) قد يقال وضمّه بالغائب مشيراً باشتراط البقاء. هـ فوّد: (وعلم القابض بالتعجيل إلخ) أي علماً مقارناً لقبض المَعْجَلِ أو حادثاً بعده كما رجّحه السبكي نهاية ومُعْنِي ويأتي في الشرح مثله بزيادة قيد. هـ فوّد: (وإن لم يذكر) أي التعجيل. هـ فوّد: (كما أفاده) أي كفاية العلم. هـ فوّد (سني): (إن لم يتّبرّع بالتعجيل) أي: بأن اقتصر على ذكر الزكاة أو سكّت ولم يذكر شيئاً نهاية ومُعْنِي. هـ فوّد: (لم يستردّ الدافع) أي وإن ادّعى أنّه أعطى قاصداً له وصدّقه الأخذ أسنّى وإيعاب أي ويكون تطوّعاً نهاية ومُعْنِي. هـ فوّد: (لتفريطه) إلى قوله إن كان في النّهاية والمُعْنِي. هـ فوّد: (إن كان إلخ) نظّر فيه الإيعاب كزديّ على بافضل. هـ فوّد: (قبل تصرفه فيه) يتّبعني وقبل تمام الحول إذ بتمايه

علم القابض والشرط المذكور إن لم يقوّه في ذلك ما ناهاه؛ لأنّا نقول علم القابض إنما يكفي في الاسترداد عند عروض المانع والكلام هنا على تقدير عَدَم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يتعدّ جواز الاسترداد لوجود علم القابض بالتعجيل إذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر أنها مَعْجَلَة. هـ فوّد: (بل نظّر شارح في صححة القبض إلخ) اعتمد ر الصّحة.

هـ فوّد (سني): (والأصح إلخ) نعم لو قال هذه زكاتي المَعْجَلَة فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم تستردّ كما صرّح به الرافعي شرح م ر. هـ فوّد: (وعلم القابض بالتعجيل إلخ) أي علماً مقارناً لقبض المَعْجَلِ أو حادثاً بعده كما رجّحه السبكي شرح م ر. هـ فوّد: (الأوجه خلافه إن كان قبل تصرفه فيه) يتّبعني وقبل

(تنبيه) هل يجري هذا التفصيل في غير الزكاة مثلاً هو نظيرها بأن كان له سببان ففجّل عن أحدهما كأن ذبح مُتَمَتِّعَ عَقِبَ فراغ عُمرته ثُمَّ دَفَعَهُ لِلْمُسْتَحَقِّينَ فَبَانَ أَنَّهُ يُمْشَنُ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ فَيُقَالُ إِنَّ شَرْطَ أَوْ قَالَ دَمِي الْمُعْجَلُ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ بِالْتَّعْجِيلِ رَجَعَ وَالْأَوَّلُ أَوْ يَخْتَصُّ هَذَا بِالزَّكَاةِ وَيُفَرَّقُ بَآئِهَا فِي أَصْلِهَا مُوَاسَاةً فَرَفِقَ بِمُخْرِجِهَا مُعْجَلًا لَهَا بِتَوْسِيعِ طُرُقِ الرُّجُوعِ لَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الدَّمِ وَالْكَفَّارَةِ فَإِنَّهُ فِي أَصْلِهِ بَذَلُ جَنَابَةٍ فَضَيَّقَ عَلَيْهِ بِقَدَمِ رُجُوعِهِ فِي تَعْجِيلِهِ مُطْلَقًا كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَقَرَضَهُمْ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ وَلَمْ يَتَقَرَّضُوا لِيُغَيِّرَهَا بِمِثْلِ لِلثَّانِي وَالْمُدْرِكُ يَمِيلُ لِلأَوَّلِ فَتَأْتِلُهُ. (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ) وَهُوَ ذِكْرُ التَّعْجِيلِ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ بِهِ عَلَى مَا فِيهِمَا مِنْ خِلَافٍ أَوْ شَرْطَ الْإِسْتِرْدَادِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ كَمَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ الْمُتَنِّ وَكَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَشَرْطُ الْإِسْتِرْدَادِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَيِ فَعَلَى الْأَصَحِّ

اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ فَلَا أَثَرَ لِلْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا لَزِمَ جَوَازُ الْإِسْتِرْدَادِ مُطْلَقًا إِذْ مِنْ لَازِمِ الْإِسْتِرْدَادِ حُصُولُ هَذَا الْعِلْمِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (فَبَانَ أَنَّهُ يُمْشَنُ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ) أَيِ كَانَتْ عَادَ إِلَى الْمِقَابِ وَأَخْرَجَ بِالْحَجِّ مِنْهُ وَأَنْ لَا يَحُجَّ فِي هَذَا الْعَامِ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ شَرْطَ) أَيِ الْإِسْتِرْدَادِ إِنْ عَرَضَ مَا نَبَعَ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ يَخْتَصُّ هَذَا) أَيِ التَّفْصِيلِ. هـ قَوْلُهُ (وَأَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ الْخ) هَذَا شَامِلٌ لِمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي تَقْصِ الْمَالِ عَنْ النَّصَابِ أَوْ تَلْفِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَقْفَةً نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلِفُ فِي هَذَيْنِ أَيِ التَّقْصِ وَالْتَّلَفِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فَلْيُرْاجَعْ أَه. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَتَّى فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِلَى الْمُتَنِّ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ذَكَرَ التَّعْجِيلَ الْخ) قَالَ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ وَهُوَ ذَكَرَ التَّعْجِيلَ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَشَرْطَ الْإِسْتِرْدَادِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ انْتَهَى أَه. سَم. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ عَدَمِ الْخِلَافِ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ لِذَلِكَ الْخ) أَقُولُ بَلْ أَرَادَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مُثَبِّتَ الْإِسْتِرْدَادِ مُنْهَضٌ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ فِي شَرْطِ الْإِسْتِرْدَادِ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا يَنْتَحِصِرُ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعْجَلَةُ وَعِلْمُ الْقَابِضِ فَقَوْلُهُ وَشَرْطُ الْإِسْتِرْدَادِ عَلَى

تَمَامِ الْحَوْلِ إِذْ بِتَمَامِهِ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ فَلَا أَثَرَ لِلْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا لَزِمَ جَوَازُ الْإِسْتِرْدَادِ مُطْلَقًا إِذْ مِنْ لَازِمِ الْإِسْتِرْدَادِ حُصُولُ هَذَا الْعِلْمِ.

هـ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَأَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ) أَيِ وَمِنْهُ تَقْصِ الْمَالِ عَنْ نَصَابٍ أَوْ أَتْلَفَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَقْفَةً وَلَمْ أَرِ فِيهِ نَصًا شَرَحَ م. ر. هـ قَوْلُهُ: (فِي مُثَبِّتِ الْإِسْتِرْدَادِ) قَالَ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ وَهُوَ ذَكَرَ التَّعْجِيلَ أَوْ عَلِمَ الْقَابِضُ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَشَرْطَ الْإِسْتِرْدَادِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَه. وَقَوْلُهُ وَهُوَ ذَكَرَ التَّعْجِيلَ أَيِ مَعَ شَرْطِ الْإِسْتِرْدَادِ وَالْأَوَّلُ شَامِلٌ لِيَصُورَتِي اشْتِرَاطِ الْإِسْتِرْدَادِ إِنْ عَرَضَ مَا نَبَعَ وَقَوْلُهُ هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعْجَلَةُ فَقَطْ وَقَوْلُهُ وَشَرْطَ الْإِسْتِرْدَادِ أَيِ فَقَطْ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ بِخِلَافِ الْأَصَحِّ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَا يَنْتَحِصِرُ عَلَيْهِ فِي شَرْطِ الْإِسْتِرْدَادِ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَشَرْطَ الْإِسْتِرْدَادِ الْخ) أَقُولُ بَلْ أَرَادَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مُثَبِّتَ الْإِسْتِرْدَادِ مُنْهَضٌ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ فِي

من باب أولى (صَدَقَ الْقَائِضُ) ووارثه لا الدافع خلافا لما وَقَعَ في المجموع بل عُذُّ من سبق القلم (بيمينه)؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَا تَفَاقِهِمْ عَلَى يَمْلِكِ الْقَائِضُ وَالْأَصْلُ اسْتِمْرَارُهُ وَفِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي عِلْمِ الْقَائِضِ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ بِالْتَعْجِيلِ. (ومتى ثَبَتَ) الاسترداد (والمُعْجَلُ) باقي تَعَيَّنَ رُؤْيُ بَعِيْنِهِ كَمَا لَوْ فُسِّخَ الْبَيْعُ وَالشَّمْنُ بَاقِي بَعِيْنِهِ وَلَا يُجَابُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ إِلَى إِبْدَالِهِ وَلَوْ بِأَعْلَى مِنْهُ أَوْ (تَالِفٌ وَجِبَ ضَمَانُهُ) بِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ وَالْقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِعَرَضٍ

مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَيَّ فَقَطُّ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَهُوَ شَرْطُ الْإِسْتِزَادِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذُكِرَ سَم.

• قول (سبي): (صَدَقَ الْقَائِضُ بيمينه) وَلَوْ أَقَامَا يَتَّبِعِينَ فَيَتَّبِعُهُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الدَّافِعِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ لَكِنْ قَالَ م ر مَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ نَعْيْنَا وَقْتًا وَاحِدًا وَحَالًا وَاحِدًا فَلَوْ شَهِدَتْ إِخْدَاهُمَا بَأَنَّهُ شَرْطُ الْإِسْتِزَادِ وَقَدْ كَذَا فِي حَالٍ كَذَا وَالْأُخْرَى بَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَالْحَالِ لَمْ يُشْرَطْ ذَلِكَ وَلَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ تَعَارُضًا؛ لِأَنَّ التَّقْيَ هُنَا مَخْصُورٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

• قول (سبي): (بيمينه) أَنِي وَيَخْلِفُ الْقَائِضُ عَلَى الْبَتِّ وَوَارِثُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

• قول: (عَدَمُهُ) أَيِ الْمُشَبِّتِ. • قول: (يَخْلِفُ) أَيِ الْقَائِضُ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

• وقول: (عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ إلخ) أَنِي عَلَى الْأَصَحِّ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ سَم وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَلِفِ عَلَى الْبَتِّ وَإِلَّا لَكَانَ يَخْلِفُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ عِلْمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. • قول: (بَاقِي) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ خَتَمَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَجِبُ هُنَا إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ وَسُقُوطُ يَدٍ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي وَتَأْخِيرُ الزَّكَاةِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَسُقُوطُ يَدٍ. • قول: (أَوْ تَالِفٌ إلخ) وَفِي مَعْنَى تَلْفِيهِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَهُ مَزْهُونًا وَالْأَقْرَبُ فِيهِ أَخْذُ قِيَمَتِهِ لِلْحَيْلُولَةِ أَوْ يُضْبَرُ إِلَى فِكَاهِهِ أَخْذًا مِمَّا فِي الْبَيْعِ ع ش. • قول: (بِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ) أَيِ: كَالدَّرَاهِمِ (وَالْقِيَمَةِ فِي الْمُتَقَوِّمِ) أَيِ: كَالْفَنَمِ نِهَائَةً.

شَرْطُ الْإِسْتِزَادِ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا يَنْحَصِرُ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعْجَلَةُ وَعِلْمُ الْقَائِضِ فَقَوْلُهُ وَشَرْطُ الْإِسْتِزَادِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَيَّ فَقَطُّ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ فَهُوَ شَرْطُ الْإِسْتِزَادِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذُكِرَ وَلَعَمْرُ اللَّهِ إِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فَالْمَجِبُ كَيْفَ خَفِيَ عَلَيْهِ فَوَقَعَ فِيهَا قَالَ. • قول: (صَدَقَ الْقَائِضُ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ عِلْمِ الْقَائِضِ بِالْتَعْجِيلِ أَمَّا فِيهِ فَيَصْدَقُ الْقَائِضُ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ لَا مِنْ جِهَتِهِ وَلَا مِنْ خِلْفِهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْتَعْجِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اعْتَرَفَ بِمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ يَضْمَنُ شَرْحُ م ر وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَلِفِ عَلَى الْبَتِّ وَإِلَّا لَكَانَ يَخْلِفُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ عِلْمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قول: (صَدَقَ الْقَائِضُ بيمينه) وَلَوْ أَقَامَا يَتَّبِعِينَ فَيَتَّبِعُهُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الدَّافِعِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ لَكِنْ قَالَ م ر مَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ نَعْيْنَا وَقْتًا وَاحِدًا وَحَالًا وَاحِدًا فَلَوْ شَهِدَتْ إِخْدَاهُمَا بَأَنَّهُ شَرْطُ الْإِسْتِزَادِ وَقَدْ كَذَا فِي حَالٍ كَذَا وَالْأُخْرَى بَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَالْحَالِ لَمْ يُشْرَطْ ذَلِكَ وَلَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ تَعَارُضًا؛ لِأَنَّ التَّقْيَ هُنَا مَخْصُورٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قول: (صَدَقَ الْقَائِضُ بيمينه) أَنِي وَيَخْلِفُ الْقَائِضُ عَلَى الْبَتِّ وَوَارِثُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ م ر. • قول: (وَفِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي عِلْمِ الْقَائِضِ يَخْلِفُ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ بِالْتَعْجِيلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَوْ

نفسه ولا يجب هنا المثلّي الصوري مطلقاً على الأصحّ وقولهم يملك الممّجّل يملك القرض معناه أنّه مُشابه له في كونه ملكه بلا بدّل أو لا (والأصحّ) في المتقوّم (اعتبار قيمته يوم القبض)؛ لأنّ ما زاد عليها يومئذ حصل في يملك القايض فلم يضمّنه (و) الأصحّ (أنّه) أي المالك (لو وجّده) أي المسترّد (ناقضاً) نقص صفة كمرّض وسقوط يد (فلا أروش) له؛ لأنّه حدث في يملك القايض كأب رجّع في هبته فرأى الموهوب ناقضاً أمّا نقص جزءٍ مُتميّزٍ كتلف أحد شاتين فيضمّن بدله قطعاً (و) الأصحّ (أنّه) لا يستردّ زيادةً منفصلةً كولد وكسب ولبن ولو بضرع وصوف وإن لم يُجزّ ليحصلوها في ملكه

☐ فود: (مطلقاً) أي: مثلاً أو متقوّماع ش. ☐ فود: (يملك الممّجّل إلخ) أي: يملك المستحقّ العين الممّجّلة زكاة إن لم يتّوّجّب ملكه القرض إيعاب فقول الشارح يملك القرض مفعول مطلق مجازي لقوله يملك الممّجّل.

☐ قول (سني): (اعتبار قيمته يوم القبض) أي: لا يؤمّ التّلف ولا بأقصى القيم نهاية زاد الإيعاب فإن مات القايض ففي تركّبه ذلك البدل من المثل أو القيمة فيردّه وأرثه فإن فقدت التّركة زكى المالك ثانياً ولو استردّها الإمام أو بدّلها صرفاً ثانياً بلا إذن جديد وإن كان البدل القيمة اهـ.

☐ قول (سني): (يوم القبض) أي: وقته نهاية ومغني. ☐ فود: (يومئذ) كأنّه متعلّق بمنجورٍ على لا بزاد سم أقول وكان الأولى إسقاطه؛ لأنّه يغني عنه ضمير عليها. ☐ فود: (حصل في يملك القايض إلخ) يشعر بأن القايض لو كان غير مستحقّ حال القبض أي أو وجد سبب الرجوع قبل التّلف أو معه لزّمه قيمته وقت التّلف لعدم ملكه للزيادة نظير ما يأتي في الزيادة المنفصلة وأروش النقص في هذه الحالة بجزيرمي أقول في الإيعاب ما يصرّح بجميع ذلك إلا قوله أو معه فيأتي هو في الشرح. ☐ فود: (نقص صفة) أي: حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومغني. ☐ فود: (وسقوط يد) كأنّها لما كانت لا تُقرّد بالمعاملة كانت من نقص الصّفة سم. ☐ فود: (كولد إلخ) ولو حدث حمل بعد التّججيل واستمرّ متّصلاً إلى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً أو هو للمستحقّ كما لو حمل المبيع في يد المشتري ثم رده بعتب سم وفي البجيرمي قال شيخنا إن الحمل من المتّصلة كما اعتّمده شيخنا م ر ونوزع فيه قلّيراجع قلوبيّ واعتّمده البرماوي أيضاً اهـ. ☐ فود: (وصوف إلخ) أي: بلغ أو إن الجز عرقاً فيما يظهر كما في شرح العباب سم. ☐ فود: (وإن لم يُجزّ) كذا جزم به أيضاً شارح الرّوض ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلًا عن الجواهر تقييد الصّوف بالمنجوز فلّيأتملّ وليحرّز بصريّ أقول وكذا جزم بذلك النهاية

اختلّفاً في ذكر التّججيل فعن الماوردّي أنّه يخلف على البت وهو متّجّه اهـ ويتّخي أن الاختلاف في شرط الاسترداد كذلك. ☐ فود: (يومئذ) كأنّه متعلّق بمنجورٍ على لا بزاد فتأمله. ☐ فود: (نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع. ☐ فود: (وسقوط يد) كأنّها لما كانت لا تُقرّد بالمعاملة كانت من نقص الصّفة. ☐ فود: (وصوف) أي بلغ أو إن الجز عرقاً فيما يظهر كما في شرح العباب.

والرجوع إنما يرفع العقد من حينه ومن ثم لو بان غير مستحق كقِرْ رَجَعَ عليه بها وبأرش
النقص مطلقاً لَيَبِينَ عَدَمُ مِلْكِهِ وَلِفَسَادِ قَبْضِهِ وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْحَوْلِ مُسْتَحِقًّا وَكَذَا يَضْمَنُهُمَا لَوْ
وُجِدَ سَبَبُ الرُّجُوعِ قَبْلَهُمَا أَوْ مَعَهُمَا أَمَّا الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّمَنِ فَتَتَّبَعُ الْأَصْلَ ثُمَّ خَتَمَ الْبَابَ بِمَسَائِلَ
تَتَعَلَّقُ بِهِ دُونَ خُصُوصِ التَّعْجِيلِ غَيْرِ مُتَرَجِّمٍ لَهَا بِفَصْلِ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ اخْتِصَارًا أَوْ اتِّكَالًا
عَلَى وَضُوحِ الْمُرَادِ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ لَهَا تَعَلُّقًا وَاضِحًا بِالتَّعْجِيلِ إِذِ التَّأْخِيرُ ضِدُّهُ، وَذَكَرَ

والمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَجْزُوزِ فِي كَلَامِ الْجَوَاهِرِ مَا يَشْمَلُ مَا بِالْقُوَّةِ فَيُؤَافِقُ مَا تَقَدَّمَ
عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (وَالرُّجُوعُ) إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَعَلَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ مِنْ حِينِ
سَبَبِ الرُّجُوعِ عِبَارَةُ الْمُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ وَحَيْثُذِ أَيْ وَحِينَ إِذَا اسْتَرَدَّ بِشَرْطِهِ لَا يَخْتِجُ إِلَى تَقْضِي الْمِلْكِ
بَلْفِظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَرَجَعْتُ بَلَّ يَتَّقَضُ بِتَقْضِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مِلْكَ الْمُعْجَلِ يَتَّقَبَلُ
لِلدَّافِعِ بِمَجَرَّدِ وُجُودِ سَبَبِ الرُّجُوعِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَهُوَ كَذَلِكَ اه. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَانَ الْخُ) أَيْ:
الْقَابِضُ سَمِ أَيْ أَوْ الدَّافِعُ عِبَارَةُ الْمُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ نَعَمْ إِنْ حَدَثَتِ الزِّيَادَةُ الْمُتَّفَصِّلَةُ أَوْ الْعَيْبُ وَقَدْ وَجَدَ
سَبَبُ الرُّجُوعِ أَوْ حَدَثَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُ أَيْ قَبْلَ وُجُودِ ذَلِكَ وَلَكِنْ بَانَ عَدَمُ الْإِسْتِحْقَاقِ أَيْ عَدَمُ أَهْلِيَّةِ
الْمَالِكِ أَوْ الْقَابِضِ الزَّكَاءَ وَقَتَ الْقَبْضِ رَجَعَ بِهِمَا مَعَ الْمُعْجَلِ اه. □ فَوَدَّ: (كَقِرْ) أَيْ: وَغْنِي وَكَافِرِ
إِعَابَ. □ فَوَدَّ: (بِهَا) أَيْ: بِالزِّيَادَةِ الْمُتَّفَصِّلَةِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ التَّقِصُّ عَيْنًا أَوْ صِفَةً
وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ بِهَا أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (لَيَبِينَ عَدَمَ مِلْكِهِ الْخُ) أَيْ: فَيَضْمَنُ قِيَمَةَ التَّالِفِ وَقَتَ التَّالِفِ
لَا وَقَتَ الْقَبْضِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُجِيرِمِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا يَضْمَنُهُمَا الْخُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَدَثَ النِّقْصُ بِلا تَقْصِيرِ
كَافَةِ سَمَويَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يُسَلِّمَهَا لِمَالِكِهَا؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِيَرْضَى نَفْسَهُ
رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لَوْ وَجَدَ سَبَبُ الرُّجُوعِ قَبْلَهُمَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ وَحَيْثُذِ يُشْكَلُ
الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ كَمَا ذَكَرَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ وَإِنْ رَفَعَهُ مِنْ حِينِهِ فَمُسْتَنَدٌ إِلَى
السَّبَبِ فَكَانَتْ مِنْ حِينِ السَّبَبِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْإِعَابِ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَهُمَا الْخُ) أَيْ
الزِّيَادَةُ وَالْأَرشُ. □ فَوَدَّ: (كَالسَّمَنِ) أَيْ: وَالتَّعْلِيمُ مُغْنِي وَالْكِبَرُ إِعَابَ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ) أَيْ: إِفْرَادُهَا
بِفَصْلِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (اخْتِصَارًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ غَيْرِ مُتَرَجِّمٍ لَهَا الْخُ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَانَ) أَيْ الْقَابِضُ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا يَضْمَنُهُمَا لَوْ وَجَدَ سَبَبُ الرُّجُوعِ قَبْلَهُمَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ
تَأَخَّرَ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ وَحَيْثُذِ يُشْكَلُ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ كَمَا ذَكَرَهُ إِلَّا أَنْ
يُقَالَ هُوَ وَإِنْ رَفَعَهُ فَمِنْ حِينِهِ مُسْتَنَدًا إِلَى السَّبَبِ فَكَانَتْ مِنْ حِينِ السَّبَبِ فَلْيُرَاجَعْ.
(فَرَعَ): لَوْ حَدَثَ حَمْلٌ بَعْدَ التَّعْجِيلِ وَاسْتَمَرَّ مُتَّصِلًا إِلَى الْإِسْتِزْدَادِ فَهَلْ هُوَ لِلْمَالِكِ تَبَعًا أَوْ هُوَ
لِلْمُسْتَحِقِّ كَمَا لَوْ حَمَلَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ثُمَّ رَدَّهُ بِغَيْبٍ. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ مُتَرَجِّمٍ لَهَا بِفَصْلِ) وَإِنْ كَانَ فِي
أَصْلِهِ اخْتِصَارًا الْخُ أَقُولُ: لَا يَخْفَى بِأَذْنِي تَأَمُّلٍ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِالنَّظَرِ لِهَذَا الْفَضْلِ مُطْلَقًا؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَجِّمْهُ بِالتَّعْجِيلِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا فِيهِ مَقْصُودًا بِمَقْدِهِ مَعَ ظُهُورِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ جَمِيعِ مَا فِيهِ.

الصُّدْنَيْنِ فِي سِيَاقٍ وَاجِدٍ مَعَ تَقْدِيمِ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بَلْ حَسَنٌ لِمَا فِيهِ مِنْ رِعَايَةِ التَّضَادِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَظْهَرِ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ وَأَمَّا مَسَائِلُ التَّعْلُقِ فَلَهَا مُنَاسَبَةٌ بِالتَّعْجِيلِ أَيْضًا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ قَطَعَ تَعْلُقُهُمْ بِالْدَفْعِ لَهُمْ وَلَوْ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَمِنْ غَيْرِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ شَرِكَةٍ حَقِيقِيَّةٍ فَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ حُسْنُ صَنِيعِهِ وَيَنْدَفِعُ مَا اعْتَزَّضَهُ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ. (وَتَأَخِيرُ) الْمَالِكِ إِخْرَاجَ (الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ) بِمَا مَرَّ (يُوجِبُ الضَّمَانُ) أَيِ إِخْرَاجِ قَدْرِ الزَّكَاةِ لِمُسْتَحِقِّهِ (وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ) لِيَقْصِرَ بِهِ بِحَبْسِ الْحَقِّ عَنْ مُسْتَحِقِّهِ وَاحْتَلَفُوا هَلِ التَّمَكُّنُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلضَّمَانِ لَا لِلْوُجُوبِ إِذْ لَوْ تَأَخَّرَ الْإِمْكَانُ مُدَّةً فَايْتَدَأَ الْحَوْلُ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ لَا مِنَ الْإِمْكَانِ

قوله: (إشارة إلخ) بيان للمناسبة كآته قال فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هي الإشارة إلخ فهو بدل من المناسبة أو خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من كونه علة للختم لعدم صحته كما لا يخفى رشدي ويجوز كونه علة للمناسبة فكآته قال فذكرها هنا للإشارة إلى إلخ.

قوله: (له إلخ) أي: للمالك. قوله: (يظهر لك إلخ) جواب الأمر. قوله: (ويندفع) في تأويل المضدر عطفا على قوله حسن إلخ ويحتمل أنه بالجزم عطفا على يظهر إلخ عطفاً مسبب على سبب.

قوله: (ما اعتزضه به الإسنوي إلخ) عبارة الإسنوي أعلم أن هذه المسألة وجميع ما بعدها لا تعلق له بالتعجيل فكان ينبغي إفراده بفضل كما فعل في المحرر اه فإن كان مبني اعتراضه أن الفضل للتعجيل وهذا ليس منه فجوابه منع أن الفضل للتعجيل إذ لم يترجمه به بل هو لجميع ما ذكره فيه وإن كان مبناه أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جمعهما في فضل واحد فجوابه أن المناسبة بينهما كنار على علم إذ كل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجبة وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الأداء وأي مناسبة بعد هذا والله أعلم سم. قوله: (وتأخير المالك) إلى قوله إذ لو تأخر في النهاية والمغني إلا قوله كالصوم والصلاة والحج. قوله: (بما مر) أي في أوائل الفضل الأول.

قوله: (سني) (يوجب الضمان إلخ) أي وإن لم يأتهم كأن آخر يطلب الأخراج كما مر مغني ونهاية.

قوله: (للتقصير إلخ) عبارة النهاية لحصول الإمكان وإنما آخر لغرض نفسه فيتحيد جوارحه بشرط سلامة العاقبة اه. قوله: (والصلاة) ناقش فيه سم.

قوله: (فتأمله يظهر لك حسن صنيعه ويندفع ما اعتزضه به الإسنوي وغيره) عبارة الإسنوي أعلم أن هذه المسألة وجميع ما بعدها لا تعلق له بالتعجيل فكان ينبغي إفراده بفضل كما فعل في المحرر اه فإن كان مبني اعتراضه أن الفضل للتعجيل وهذا ليس منه فجوابه منع أن الفضل للتعجيل إذا لم يترجمه به بل هو لجميع ما ذكره فيه وإن كان مبناه أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جمعهما في فضل واحد فجوابه أن المناسبة بينهما كنار على علم إذ كل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الأداء وأي مناسبة بعد هذا والله أعلم. قوله: (والصلاة والحج) صريح في

أي بالنسبة لما لم يملكه المُستَحِقُّونَ أخذًا من قولهم في مسألة الدار السابقة إذا أُوجِرَتْ أربع سنين بمائة وقد أدى من غيرها فأوّل الحول الثاني في رُبع المائة بِكَمَالِهِ من حين أداء الزكاة لا من أوّل السنة؛ لأنّه باقٍ على ملكهم إلى حين الأداء ثُمَّ رَأَيْتَ الإسْنَوِيَّ قال هنا إذا قلنا الفقراءُ شُرَكَاءُ المَالِكِ فقياسه أن يكون أوّل الثاني من الدفع إذا كان نَصَابًا فقط وهو صَرِيحٌ فيما

قوله: (أَجِدْ الْخ) راجعٌ لِلتَّفْسِيرِ . قوله: (إذا أُوجِرَتْ الْخ) بَدَلٌ مِنْ قولهم الْخ . قوله: (وقد أدى الْخ) أي بَعْدَ تَمَامِ الحَوْلِ . قوله: (أي بالنسبة لما لم يملكه المُستَحِقُّونَ) أي وأما بالنسبة لما مَلَكَوه وهو قَدْرُ الزَّكَاةِ فَمِنْ حِينِ الأداء . قوله: (فأوّل الحول الثاني في رُبع المائة بِكَمَالِهِ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وأقول هو ظاهرٌ بالنسبة لِقَدْرِ الزَّكَاةِ لِأنّه الذي مَلَكَه المُستَحِقُّونَ لا فيما عَدَاهُ مِنْ بَقِيَّةِ رُبعِ المِائَةِ لِأنّه لم يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِ المَالِكِ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنِ النِّصَابِ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ حَوْلِهِ الثَّانِي مِنْ أوّلِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ بَلْ لَوْ نَقَصَ عَنِ النِّصَابِ حِصَّةُ السَّنَةِ بَأَن كَانَ حِصَّةُ كُلِّ سَنَةٍ نَصَابًا فَقَطْ لَكَانَ الْقِيَاسُ فيما عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ مِنْ حِصَّةِ السَّنَةِ مَا ذَكَرَ؛ لِأنّه مَضمومٌ إلى بَقِيَّةِ الحِصَصِ؛ لِأَن جَمِيعَهَا مَمْلُوكٌ لَهُ وَهَذَا الذي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلتَّغْلِيلِ بِقولهم لِأنّه باقٍ على ملكهم إلى حينِ الأداء؛ لِأنّهم لا يَمْلِكُونَ جَمِيعَ الرُّبْعِ بَلْ قَدْرَ زَكَاتِهِ فَقَطْ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ فِي المَأخُوذِ مِنْ مَسْأَلَةِ الدَّارِ أي بالنسبة لما لم يملكه المُستَحِقُّونَ فَتَأَمَّلْ وَقَدْ تَوَوَّلَ عِبَارَتُهُمْ بَأَن المُرَادَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَوْلِ مَجْمُوعِ الرُّبْعِ مِنْ حِينِ الإخْرَاجِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَم . عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ البَصْرِيِّ قَوْلُهُ فِي رُبعِ المِائَةِ بِكَمَالِهِ كَذَا فِي أَصْلِهِ

اِغْتِيَارِ التَّمَكُّنِ فِي وَجوبِهِمَا فَانْظُرْ هَلْ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي فِي الْحِجِّ مَا نَعُثُهُ وَبَقِيَ شَرْطُ خَامِسٍ وَهُوَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ وَجُودِ الإِسْطِطَاعَةِ مَا يُمْكِنُهُ السَّيْرُ فِيهِ لِأداءِ التَّسْلُكِ عَلَى العَادَةِ بِحَيْثُ لَا يَخْتَاجُ لِقَطْعِ أَكْثَرِ مِنْ مَرَحَلَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَوْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَلَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ انْتَهَى ذَلِكَ لَمْ يَجِبِ الْحِجُّ أَصْلًا فَضْلًا عَنْ قَضَائِهِ خِلَافًا لِابْنِ الصَّلَاحِ؛ لِأَن هَذَا عَاجِزٌ فَكَيْفَ يَكُونُ مُسْتَطِيعًا وَإِنَّمَا وَجِبَتِ الصَّلَاةُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ يَسْمَحُ لِإِمْكَانِ تَتَمِيمِهَا بَعْدَهُ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا إِنْ هَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي اِغْتِيَارَ التَّمَكُّنِ فِي وَجُوبِ الْحِجِّ دُونَ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ . قوله: (فأوّل الحول الثاني في رُبع المائة بِكَمَالِهِ مِنْ حِينِ أداءِ الزَّكَاةِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَأقول هو ظاهرٌ بالنسبة لِقَدْرِ الزَّكَاةِ؛ لِأنّه الذي مَلَكَه المُستَحِقُّونَ لا فيما عَدَاهُ مِنْ بَقِيَّةِ رُبعِ المِائَةِ؛ لِأنّه لم يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِ المِائَةِ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنِ النِّصَابِ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ حَوْلِهِ الثَّانِي مِنْ أوّلِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ بَلْ لَوْ نَقَصَ عَنِ النِّصَابِ حِصَّةُ السَّنَةِ بَأَن كَانَ حِصَّةُ كُلِّ سَنَةٍ نَصَابًا فَقَطْ لَكَانَ الْقِيَاسُ مَا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ مِنْ حِصَّةِ السَّنَةِ مَا ذَكَرَ؛ لِأنّه مَضمومٌ إلى بَقِيَّةِ الحِصَصِ؛ لِأَن جَمِيعَهَا مَمْلُوكٌ لَهُ وَهَذَا الذي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلتَّغْلِيلِ بِقولهم؛ لِأنّه باقٍ على ملكهم إلى حينِ الأداء؛ لِأنّهم لا يَمْلِكُونَ جَمِيعَ الرُّبْعِ بَلْ قَدْرَ زَكَاتِهِ فَقَطْ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ فِي المَأخُوذِ مِنْ مَسْأَلَةِ الدَّارِ أي بالنسبة لما لم يملكه المُستَحِقُّونَ فَتَأَمَّلْ وَقَدْ تَوَوَّلَ عِبَارَتُهُمْ بَأَن المُرَادَ أَنَّ ابْتِدَاءَ حَوْلِ مَجْمُوعِ الرُّبْعِ مِنْ حِينِ الإخْرَاجِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ذَكَرْتَهُ وَلَوْ حَدَّثَ بِتَأْخَرِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِمْكَانِ ضُمُّ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَنَحْوِ الصَّلَاةِ بِأَنَّ هُنَا حُكْمَيْنِ مُتَمَايِزَيْنِ الضَّمَانِ وَالْوُجُوبِ وَكُلٌّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ تَخُصُّهُ وَأَمَّا تَمَّ فَلَيْسَ إِلَّا الْوُجُوبُ وَالْقَوْلُ بِهِ مَعَ عَدَمِ التَّمَكُّنِ مُتَقَدِّرٌ فَتَقَعَيْنِ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَيِّدٍ لَا قِيَضَائِهِ أَشِيرَاكَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فِي الْحُكْمِ وَأَنْ مَا قَبْلَهَا أَوْلَى بِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذِ التَّلَفُ هُوَ مَحَلُّ الضَّمَانِ وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْوَاجِبُ الْأَدَاءُ وَيَدْخُلُ مَعَ ذَلِكَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَفْرَمَ لَوْ تَلَفَ الْمَالُ أَهْ وَيُرَدُّ بِمَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ مَعْنَاهُ وَتَأْخِيرُ إِخْرَاجِهَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ يُوجِبُ الْإِخْرَاجَ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ

رَبِّكَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَإِنَّ الْمَمْلُوكَ لَهُمْ رُبْعُ عَشْرِ رُبْعِ الْمِائَةِ فَلْيَحْزَرْ أَه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ حَدَّثَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَوْ تَأَخَّرَ الْإِمْكَانُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ هُنَا حُكْمَيْنِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ وَفِي نَحْوِ الصَّلَاةِ الْحُكْمَانِ الْوُجُوبُ وَالْأَدَاءُ أَيْ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الضَّمَانِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِخْرَاجُ كَمَا تَقَدَّمَ فَتَأْمُلْهُ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بَاتَّهَمَا غَيْرُ مُتَمَيِّزَيْنِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ وَجُوبُ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِدُونِ وَجُوبِ فِعْلِهِ وَلَوْ قَضَاءً.

□ فَوَدَّ: (وَأَمَّا تَمَّ) أَيْ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (وَالْقَوْلُ بِهِ) أَيْ بِالْوُجُوبِ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ.

□ وَفَوَدَّ: (فَتَقَعَيْنِ أَنَّهُ الْخُ) أَيْ التَّمَكُّنُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَذَا صَحِيحٌ) فِي النِّهَايَةِ.

□ فَوَدَّ: (قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِنْ غَيْرَ جَيِّدٍ الْخُ) قَالَ فِي الْمُغْنِي وَفِي جَعْلِهِ التَّلَفُ غَايَةً نَظَرُ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ مَحَلُّ الضَّمَانِ وَأَمَّا قَبْلَ التَّلَفِ فَيُقَالُ وَجَبَ الْأَدَاءُ وَلَا يَحْسُنُ الْقَوْلُ فِيهِ بِالضَّمَانِ فَكَانَ يَنْبَغِي إِسْقَاطُ الْوَائِ اتَّهَى وَقَدْ يُقَالُ الضَّمَانُ الْعُرْمُ بَعْدَ الْإِنْعِدَامِ وَالْإِنْعِدَامُ قَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مُسْتَبْدًا إِلَى أَحَدٍ كَالْمَالِكِ وَقَدْ لَا يَكُونُ كَأَن يَكُونُ بَاقِيَةً سَمَاوِيَّةً وَالمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ الْقِسْمُ الثَّانِي فَيَنْقُي الْأَوَّلَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَوْلَى بِالضَّمَانِ مِنَ الثَّانِي قَبْلَ قَوْلِ الْمُغْتَرِضِ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ مَحَلُّ الضَّمَانِ فَتَأْمُلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَبِالتَّأْمُلِ حَقِيقٌ بِصُرِّي وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَاعِدَةَ الْغَايَةِ تَقْدِيرُ نَقِيضِ الْمَذْكُورِ وَنَقِيضُهُ هُنَا عَدَمُ التَّلَفِ لَا الْإِنْتِلَافُ.

□ فَوَدَّ: (أَشِيرَاكَ مَا قَبْلَهَا) أَيْ الْمُقَدَّرُ وَهُوَ عَدَمُ التَّلَفِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا بَعْدَهَا) أَيْ الْمَذْكُورُ وَهُوَ التَّلَفُ.

□ وَفَوَدَّ: (فِي الْحُكْمِ) أَيْ الضَّمَانِ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَبْلَهُ) الْإِنْسَابُ وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَا قَرَّرْتَهُ الْخُ) أَقُولُ يُرَدُّ أَيْضًا بِجَعْلِ الْوَائِ لِلْحَالِ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي فِيهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِلْإِخْرَاجِ إِنَّمَا هُوَ التَّأْخِيرُ لَا نَفْسُ التَّمَكُّنِ وَهُوَ خِلَافُ مَا مَرَّ مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّكْرَارُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَعَدَمُ تَعَرُّضِهِ لِحُكْمِ الضَّمَانِ فَالْأَصُوبُ فِي دَفْعِ الْإِغْتِرَاضِ جَعْلُ الْوَائِ لِلْحَالِ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنْ تِلْكَ الْأَجْوِبَةِ إِنَّمَا يُلَاقِي الْإِغْتِرَاضَ وَيُدْفَعُهُ لَوْ كَانَ الْإِغْتِرَاضُ بَعْدَ الصَّحَةِ لَا بَعْدَ الْجَوْدَةِ وَالْحُسْنِ كَمَا هُنَا.

□ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَنَحْوِ الصَّلَاةِ بِأَنَّ هُنَا حُكْمَيْنِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ وَفِي نَحْوِ الصَّلَاةِ الْحُكْمَانِ الْمَذْكُورَانِ الْوُجُوبُ وَالْأَدَاءُ أَيْ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الضَّمَانِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِخْرَاجُ كَمَا تَقَدَّمَ فَتَأْمُلْهُ. □ فَوَدَّ: (فَتَقَعَيْنِ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ) يَتَأْمَلُ مَعَ مَا مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى قَوْلِهِ وَالصَّلَاةُ وَالْحَجُّ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَا قَرَّرْتَهُ الْخُ) أَقُولُ يُرَدُّ أَيْضًا بِجَعْلِ الْوَائِ لِلْحَالِ.

وهذا صحيح لا غبار عليه؛ لأن ما قبل التلف وما بعده مُشتركان في وجوب الإخراج وهو قبله أولى بالوجوب منه بعده؛ لأنه يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ سَقَطَ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ مَعَ التَّلَفِ فَأَوَّلَى مَعَ الْبَقَاءِ. (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا تفريط سواء أكان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا وقيد في الإثلاف ببعد الحول (فلا) يلزمه الإخراج لعدم تقصيره مع أن التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) أي النصاب بعد الحول وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعد وقبل التمكن بلا تفريط (فالأظهر أنه يفرض قسط ما بقي) فإذا تلف واحد من خمسة أبعرة وجب

• **قوله:** (وهذا صحيح إلخ) لا يقال يرد عليه أنه إذا كان الضمان بمعنى الإخراج لم يتجبه تقيده بالتأخير؛ لأنه بمجرد التمكن يجب الإخراج ولو لم يوجد تأخير؛ لأننا نقول المقيّد بالتأخير وجوب الإخراج حالتي التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الإمكان سم وفيه نظر. • **قوله:** (وهو) أي المؤخر زكاته بعد التمكن (قبله) أي التلف.

• **قوله (سني):** (ولو تلف قبل التمكن) خرج به ما لو مات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلّق الواجب بتركه ع ش. • **قوله:** (بلا تفريط) إلى قوله وعلى الثاني في النهاية لا قوله ولو نحو صبي إلى أو قصر وقوله ولو اتلفه أجنبي إلى المتن وكذا في المغني لا قوله أم قبله إلى المتن وقوله وكأنه إلى وقبل التمكن وقوله أما لو اتلف إلى المتن. • **قوله:** (بعد الحول) اقتصر عليه المغني وهو الأخسن؛ لأن ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حولان الحول وأيضاً كلام المتن وسياقه كالصريح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتأتى في التلف قبل الحول. • **قوله:** (أم قبله) لكي لا يتقيد بقوله بلا تفريط إذ لا فرق سم. • **قوله:** (فلا يلزمه الإخراج) الأولى فلا ضمان كما في النهاية والمغني. • **قوله:** (لعدم تفصيله) فإن قصر كان وضعه في غير جزر مثله كان ضامناً نهاية ومغني قال الرشيد يغي في صورة ما إذا كان التلف بعد الحول كما هو ظاهر اه. • **قوله:** (هن ذكره) يعني قوله بعد الحول رشيد.

• **قوله:** (وقبل التمكن إلخ) عطف على قوله بعد الحول. • **قوله (سني):** (أنه يفرض إلخ) لو عبّر بال لزوم وبدل الغرم كان أولى وعبارة المحرر ينقضي قسط ما بقي مغني.

• **قوله (سني):** (قسط ما بقي) أي بعد إسقاط الوقف نهاية ومغني. • **قوله:** (فإذا تلف) أي قبل التمكن نهاية. • **قوله:** (واحد من خمسة أبعرة إلخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة أبعرة نهاية ومغني.

• **قوله:** (وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال يرد عليه أنه إذا كان الضمان بمعنى الإخراج لم يتجبه تقيده بالتأخير؛ لأنه بمجرد التمكن يجب الإخراج ولو لم يوجد تأخير؛ لأننا نقول المقيّد بالتأخير وجوب الإخراج حالتي التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الإمكان. • **قوله:** (سواء أكان تلفه بعد الحول أم قبله) أي لكي لا يتأتى التقيّد بقوله بلا تفريط إذ لا فرق.

أربعة أحماس شاة أما لو تَلَفَ زائداً عليه كأربعة من بَسْمَةٍ فيه خلافٌ والأصحُّ أنه تجبُ شاةٌ أيضاً بناءً على أنه شرطٌ للضمانِ وأن الوقصَ غَفْوٌ على أن المَثَنُ قد يصدَّقُ بهذه؛ لأنَّ الشاةَ قِسْطُ الخمسةِ الباقيةِ بِمعنى أنها واجِبُها (وإنَّ أثْلَفَهُ) أي المالكُ ولو نحو صَبِيٍّ ومَجْنُونٍ كما هو ظاهرٌ أو قَصَرَ في دفعِ مثْلَفٍ عنه كأنَّ وضَعَهُ في غيرِ جِرْزِهِ (بعدَ الحولِ وقبل التمكنِ لم تسقط الزكاةُ) لِتَعَدُّيه ولو أثْلَفَهُ أَجَنَبِيٍّ يضمنُ لِرَمِّه بَدَلُ قدرِ الزكاةِ من قيمةِ الْمُتَقَوِّمِ ومِثْلُ المِثْلِيِّ لِلْمُسْتَحْقِّينَ بناءً على الأصحِّ أنهم شُرَكَاءُ في العينِ وبأُتِي ذلك في زكاةِ الفِطْرِ فتستَقِرُّ في ذِمَّتِهِ بِإِثْلَافِهِ المَالِ قبل التمكنِ وبعدهُ وكذا بِتَلْفِهِ بعدَ التمكنِ لا قبله كما في المجموعِ. (وهي تتعلَّقُ بالمالِ) الذي تجبُ في عَيْنِهِ (تعلُّقُ شَرِكَةٍ) بِقدرِها؛ لأنها تجبُ بِصِفَةِ المَالِ جودَةً وَرَدَاءَةً وَتُؤْخَذُ مِنْ عَيْنِهِ قَهْرًا عند الامتناعِ كما يُقسَّمُ المَالُ المُشْتَرَكُ قَهْرًا عند الامتناعِ من

• فَوَدُ: (زائِدٌ عليه) أي على النَّصابِ. • فَوَدُ: (أيضاً) الأولى إسقاطُهُ. • فَوَدُ: (بناءً على أنه) أي التَّمَكُّنُ. • فَوَدُ: (قد يصدَّقُ إلخ) أي بِإِزْجَاعِ ضَمِيرِ بَعْضِهِ إلى المَالِ. • فَوَدُ: (بِهَيْدِهِ) هي قولُهُ لَوْ تَلَفَ زائِدٌ عليه إلخ. • فَوَدُ: (يضمنُ) احتِرازٌ عَنِ الحَرْبِيِّ. • فَوَدُ: (لِرَمِّه بَدَلُ قدرِ الزكاةِ إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْايَةِ وَشَرْحِ الرُّوضِ انْتَقَلَ الحَقُّ إلى القيمةِ كما لَوْ قَتَلَ الرَّقِيقُ الجانيَ أو المَرْهُونَ اهـ. • فَوَدُ: (مِنْ) قيمةِ الْمُتَقَوِّمِ ومِثْلُ المِثْلِيِّ إلخ) وفي شَرْحِ العُبابِ وَعَدَلُ عَنْ تَغْيِيرِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا بِالقيمةِ فِي الأَجَنَبِيِّ إلى البَدَلِ فِيهِ وَفِي المَالِكِ لِيُفِيدَ أَنَّهُ فِي الأَجَنَبِيِّ المِثْلُ فِي المِثْلِيِّ وَالقيمةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَأَنَّهُ فِي المَالِكِ إِخْرَاجٌ مَا كَانَ يُخْرِجُهُ قَبْلَ التَّلْفِ أَنْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ كَبِيرٍ سَمِ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَيْفَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ فِي الأَجَنَبِيِّ القيمةُ مُطْلَقًا وَفَاقًا لِظَاهِرِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا. • فَوَدُ: (لِلْمُسْتَحْقِّينَ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَلَّمُ البَدَلُ لِلْمُسْتَحْقِّينَ فَيَسْقُطُ عَنِ المَالِكِ هُنَا الدَّفْعُ وَالتَّيَّةُ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ أَقُولُ تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ زَكَاةِ الَّذِينَ أَنَّ المُسْتَحْقِّينَ يَمْلِكُونَ مِنَ الدِّينِ مَا وَجِبَ لَهُمْ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْعِي المَالِكُ بِالْكُلِّ وَيَحْلِفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا ولايةَ القَبْضِ اهـ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ ولايةَ القَبْضِ هُنَا لِلْمَالِكِ أَيْضًا. • فَوَدُ: (فَيَسْتَقِرُّ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. • فَوَدُ: (فِي ذِمَّتِهِ) أي مَنْ تَلَزَّمَهُ زَكَاةُ الفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ. • فَوَدُ: (بِإِثْلَافِهِ) أي بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الوُجُوبِ سَمِ. • فَوَدُ: (الذي تجبُ فِي هَيْبَتِهِ) سَيِّئَاتِي مُخْتَرَزُهُ فِي التَّيْبَةِ. • فَوَدُ: (وَتُؤْخَذُ مِنْ هَيْبَتِهِ) أي يَأْخُذُهَا الإِمَامُ مِنْ عَيْنِ المَالِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. • فَوَدُ: (كَمَا يُقسَّمُ المَالُ إلخ) بِنِإِ المَفْعُولِ أي بِقِسْمِهِ الإِمَامُ. • فَوَدُ: (هَذَا الِامْتِنَاعِ) أي اِمْتِنَاعِ بَعْضِ الشُّرَكَاءِ نِهَايَةً وَمُعْنِي.

• فَوَدُ: (مِنْ) قيمةِ الْمُتَقَوِّمِ ومِثْلُ المِثْلِيِّ إلخ) فِي شَرْحِ العُبابِ وَعَدَلُ عَنْ تَغْيِيرِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا بِالقيمةِ فِي الأَجَنَبِيِّ إلى البَدَلِ فِيهِ وَفِي المَالِكِ لِيُفِيدَ أَنَّهُ فِي الأَجَنَبِيِّ المِثْلُ فِي المِثْلِيِّ وَالقيمةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَأَنَّهُ فِي المَالِكِ إِخْرَاجٌ مَا كَانَ يُخْرِجُهُ قَبْلَ التَّلْفِ اهـ بِإِخْتِصَارٍ كَبِيرٍ. • فَوَدُ: (لِلْمُسْتَحْقِّينَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَلَّمُ البَدَلُ لِلْمُسْتَحْقِّينَ فَيَسْقُطُ عَنِ المَالِكِ هَذَا الدَّفْعُ وَالتَّيَّةُ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (بِإِثْلَافِهِ) أي بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الوُجُوبِ.

القِسْمَةِ وَأَمَّا جاز الإخراج من غيره على خلافِ قَاعِدَةِ الْمُشْتَرَكَاتِ رَفَقًا بِالْمَالِكِ وَتَوْسِيعًا عَلَيْهِ لِكُونِهَا وَجِبَتْ مُوَاسَاةً فَعَلَى هَذَا إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ كَشَاةٍ فِي خُمْسِ إِبِلٍ مَلَكَ الْمُسْتَحِقُّونَ مِنْهَا بِقَدْرِ قِيَمَةِ الشَّاةِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْجَنْسِ كَشَاةٍ مِنْ أَرْبَعِينَ فَهَلِ الْوَاجِبُ شَائِعٌ أَيْ رُبْعُ عَشَرَ كُلُّ أَمْ شَاةٍ مِنْهَا مُبْهَمَةٌ وَجِهَانِ الْأَصْحُ الْأَوَّلُ وَعَلَى الثَّانِي تَفْرِيقٌ وَاشْكَالٌ لَيْسَ هَذَا مُحَلٌّ بِسَطِهِ. وَانْتِصَارٌ بَعْضُهُمْ لَهُ وَأَنَّهُ مُقْتَضَى كِلَايَهُمَا مَرْدُودٌ وَإِنْ أَطَالَ وَتَبَجَّحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَمْ جَلَا غُبَارِ الْمَسْأَلَةِ وَأَنَّهُ انْجَلَتْ بِاعْتِمَادِهِ لَهُ كَيْفَ وَهُوَ أَعْنِي الثَّانِي لَا يَتَقَلُّ إِلَّا فِي شَيْءٍ مَثَلًا اسْتَوَتْ قِيَمَتَا كُلُّهُمَا وَهَذَا نَادِرٌ جَدًّا فَلَيْتَ يَشْعُرِي مَا الَّذِي يَقُولُهُ مُعْتَمِدُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ الْأَعْمُ الْأَغْلَبُ فَإِنْ قَالَ بِقِيَمَتِهَا مُرَاعِيًا الْقِيَمَةَ قُلْنَا يَلْزَمُ عَدَمُ انْبِهَائِهَا؛ لِأَنَّ الْمُسَاوِيَةَ لِدَلَالَتِهَا قَدْ تَكُونُ وَاحِدَةً مِنْهَا فَقَطْ بَلْ قَدْ لَا تُؤْخَذُ مِنْهَا ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا قَالُوا يَلْزَمُ قَائِلُهُ بَطْلَانُ الْبَيْعِ فِي الْكُلِّ لَانْبِهَامِ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَاسْتَعْلَمْتُ تَصْرِيحَهُمْ بِصِحَّتِهِ فِيمَا عَدَا قَدَرَهَا وَزَعَمَ أَنَّ الْبَائِعَ قَادِرٌ عَلَى تَمْيِيزِهَا فَإِنَّهُ مُفَوَّضٌ إِلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الْجَهْلُ بِالْمَبِيعِ عِنْدَ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ مُنْشَأٌ

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا جاز إلخ) جواب سؤال ظاهر البيان. • قَوْلُهُ: (رفقًا بالمالك إلخ) أي ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهائية. • قَوْلُهُ: (فعلى هذا) أي أن تعلّقها بتعلّق شركة. • قَوْلُهُ: (بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة مجزئة في الزكاة ولو أقل أفرادها ليصدق الاسم كما مر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوي قيمة الشاة ثلاثًا مثلاً من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه. • قَوْلُهُ: (وجهان إلخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها قطعاً نهائية ومُغْنِي. • قَوْلُهُ: (الأصح الأول) اعتمده م أيضاً سم. • قَوْلُهُ: (وعلى الثاني) وهو الإنباه. • قَوْلُهُ: (وأنه مقتضى إلخ) أي وزعم أنه إلخ. • قَوْلُهُ: (وتبجح) أي افتخر كزدي. • قَوْلُهُ: (من جلا) أي أزال. • قَوْلُهُ: (بإعتماده له) أي للوجه الثاني. • قَوْلُهُ: (لا يتقل إلخ) أي في شيء إلخ) قد يمتنع وسنده جواز إخراج أي شاة شاءها ثم رأيت الفاضل المحشي بته عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الآتي إلا أن هذا لا يأتي إلا إلخ انتهى بصري. • قَوْلُهُ: (مُعْتَمِدُهُ) أي الثاني. • قَوْلُهُ: (في غير ذلك) أي في المتفاوتة قيمتها. • قَوْلُهُ: (الذي إلخ) صفة للغير بإرادة الجنس من الموصول. • قَوْلُهُ: (يعنيها) أي المالك. • قَوْلُهُ: (قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا يرد سم وفيه تأمل. • قَوْلُهُ: (بل قد لا تؤخذ منها) أي لا تخرج الزكاة من نفس الأربعين التي في ملكها. • قَوْلُهُ: (قائلة) أي الثاني. • قَوْلُهُ: (لا يمتنع إلخ) خبر وزعم إلخ.

• قَوْلُهُ: (بقدر قيمة الشاة) قد تساوي قيمة الشاة ثلاثًا مثلاً من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ. • قَوْلُهُ: (الأصح الأول) اعتمده م أيضاً. • قَوْلُهُ: (لا يتقل إلخ) قد يمتنع هذا المقابل ذلك بل هو متقل مطلقاً بدليل أن له إخراج أي واحدة مطلقاً وبهذا يعلم ما في قوله الآتي إلا أن هذا لا يأتي إلا إلخ. • قَوْلُهُ: (قد تكون واحدة منها فقط إلخ) قد يقال هذا عارض فلا يرد.

البطلان في الكل وأن ثبوت الشركة بمبهمه تتعين بتعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشئوع وشوؤ المشاركة ممنوع لو لم يترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد علمت ترتبه عليه نعم إن قلنا إن له تعيين واجدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوي الكل فيعود الفساد السابق. وعلى الأول للمالك تعيين واجدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها قطعاً رفقا به ولأن الشركة غير حقيقية لكنها مع ذلك المغلب فيها جانب التوثي قال الإسنوي وهما مخصوصان بالماشية أما نحو الثقود والحبوب فواجبها شائع اتفاقاً على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله ابن الرفعة عن الجمهور أنه لا فرق ومز أنها تنقل بالدين تغلق شركة أيضاً (وفي قول تغلق رهن) أي المغلب ذلك وهذا هو مرادهم على كل قول

• فود: (وأن ثبوت الشركة إلخ) عطف على قوله أن البائع إلخ. • فود: (تتعين إلخ) صفة مضممة.

• فود: (بتعيينه) أي المالك كزدي. • فود: (أو بالساعي) أي بتعيينه. • فود: (أقرب) هو خبر إن.

• فود: (بالشئوع) متعلق بالضرر سم. • فود: (وشوؤ المشاركة) عطف تفسير للشئوع.

• فود: (ممنوع) خبر وزعم أن ثبوت إلخ. • فود: (عليه) أي الإبهام. • فود: (ذلك الفساد) أي بطلان

البيع في الكل وقال الكزدي وهو قوله كيف وهو إلخ اه. • فود: (فكيف) أي لا يتنع. • فود: (وقد

علمت) أي مما مر اتفاقاً عن الجمع. • فود: (نعم إن قلنا إن له إلخ) إن كان المراد أنه يعين واجدة ثم يورد

البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للإعتراض المفروض في بيع الكل ومخالف

لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وإن أبقي ذلك القدر وإن كان المراد أنه يعين واجدة ثم يورد البيع

على الجميع فيصح فيما عداها ويطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بخلاف. • فود: (إلا أن هذا لا

يأتي إلا عند تساوي الكل) قد علم من هذا الحضر سم. • فود: (فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا

ناذر جداً فليت شعري إلخ. • فود: (وعلى الأول إلخ) وكذا على الثاني كما مر عن النهاية والمغني.

• فود: (مع نية إخراجها) فيه فصل بين الموصوف وصفته بمعمول عامل الموصوف. • فود: (منها

إلخ) من الشياء الأربعين. • فود: (قال الإسنوي) إلى قوله ومز في المغني. • فود: (وهما) أي الوجهان

سم. • فود: (أما نحو الثقود إلخ) أي الكركاز والمعدن والثمار. • فود: (أنه لا فرق) أي والخلاف جار

في الكل. • فود: (أيضاً) أي كالعين نهاية. • فود: (وهذا هو مرادهم إلخ) كان مراده بهذا أن مرادهم

• فود: (أقرب) هو خبر أن وقوله بالشئوع متعلق بالضرر. • فود: (نعم إن قلنا إلخ) إن كان المراد أنه

يعين واجدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للإعتراض على هذا القائل

بأنه يلزمه فيما إذا باع جميع المال بطلان البيع في الجميع وهو مخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر

الزكاة وإن كان المراد أنه يعين واجدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها أو يطل فيها

بخصوصها لأجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد. • فود: (إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوي الكل) قد علم

من هذا الحضر. • فود: (وهما) أي الوجهان. • فود: (وهذا هو مرادهم إلخ) كان مراده بهذا أن مرادهم

فلا يُشكّل تفريقهم على بعضها ما قد يُخالف قضيتَه كقولهم على الأول يجوز ضمائها بالإذن مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن الذمة. وسيأتي في الحوالة جواز إحالة المالك للشاعي بها وعكسه بما فيه وجوزوا الإخراج من أوسط أنواع الحب أو التمر كما مرّ للمسقة ولو كانت حقيقة لأوجبوها من كل نوع وللوارث الإخراج من غير التركة المتعلّقة بقيتها زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مرهون به؛ لأنه لو امتنع من الأداء ولم يوجد الواجب في ماله باع الإمام بعضه واشترى به واجبه كما يُباع المرهون في الدين (وفي قول بالذمة) ولا تعلّق لها بالعين كالقطورة وفي قول تتعلّق بالعين تعلّق الأرض بقرابة الجاني؛ لأنها تسقط بهلاك النصاب أي قبل التمكن كما يسقط الأرض بموت العبد. (فلو باعه) أي الجميع الذي تعلّقت به (قبل إخراجها فالأظهر) بناءً على الأصح أن تعلّقها تعلّق شركة (بطلانها في قدرها)؛ لأنّ يتبع ملك الغير من غير مسوغ له باطل

على كل قول أن المُغْلَب ما ذُكر فيه فانظر على هذا قوله السابق أنّما ليكتها مع ذلك المُغْلَب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردي إلى الجواب عنه بما نصّه قوله وهذا هو إلخ أي المُغْلَب يعني من قال تعلّق شركة مراده المُغْلَب فيه ذلك وكذا الباقي ولا ينافي ذلك ما مرّ أنّما أن المُغْلَب فيها جانب التوثيق؛ لأنه مُغْلَب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يُجاب أيضًا بأن المراد مما سبق المُغْلَب فيها بقدرها جانب التوثيق. فـ: (على بعضها) أي: الأقوال. فـ: (قضية) أي ذلك البغض. فـ: (وسياتي في الحوالة إلخ) أي: مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم. فـ: (ولو كانت) أي: الشركة. فـ: (وللوارث الإخراج إلخ) أي: ولو كانت حقيقة لأوجبوها من عين التركة. فـ: (وعلى الرهن) إلى قوله: (وفي قول تتعلّق) في النهاية وإلى قول المتن فلو باعه في المغني. فـ: (وعلى الرهن إلخ) عطف على قوله على الأول قاله الكردي والأصوب أنه استئناف يبيّن أو عطف على قول المتن وفي قول تعلّق رهن. فـ: (ولم يوجد الواجب في ماله باع الإمام) هذا إنّما يتأتى في الماشية فقط فتأمل.

فـ: (سبي) (في قدرها) أي: وهو جزء من كل شاة في مسألة الشاة مثلاً كما هو قضية ما قدّمه من أن الأصح الأول وصرّح به في شرح العباب. فقوله ويردّه المشتري إلخ أي بأن يردّ شاة في مسألة الأربعين بدليل سياق كلامه فإنّه ظاهر في أن المراد أنه يردّ قدرها معيناً متميّزاً لا شاة في الجميع إذا

على كل قول أن المُغْلَب ما ذُكر فيه فانظر على هذا قوله السابق أنّما ليكتها مع ذلك المُغْلَب فيها جانب التوثيق. فـ: (في قدرها) أي: وهو جزء من كل شاة في مسألة الشاة مثلاً كما هو قضية ما قدّمه من أن الأصح أن الواجب شائع لا مبهّم وأنه في أربعين شاة رُبع عُشر كل واحدة ولهذا قال في شرح العباب في جملة كلامه ومن ثمّ قال القمولي وعلى الأول أي في كيفية الشركة من أن الواجب شائع متعلّق بكل واحدة يبطل البيع في كل جزء من كل شاة اه.

فَيَرُدُّهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَلَايَةُ إِخْرَاجِهِ وَلِأَنَّهُ لَهُ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِهِ وَبَحَثَ أَنَّهُ يَرُدُّهُ
يَنْقَطِعُ تَسَلُّطُ السَّاعِي عَلَى مَا بَقِيَ بِيَدِ الْمُشْتَرِي وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الشَّرِكَةَ غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَتَزُولُ
قَبْضُ الْبَائِعِ لِقَدَرِهَا مَنْزِلَةً اخْتِيَارِهِ الْإِخْرَاجَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَعِنْدَ اخْتِيَارِهِ ذَلِكَ لَيْسَ لِلْسَّاعِي
مُعَارَضَتُهُ فِيهِ قِيلَ وَبِذَلِكَ الْبَحْثُ يَتَأَيَّدُ أَنَّهُ لَا مُطَالَبَةَ عَلَى الْمُشْتَرِي بَعْدَ إِفْرَازِهِ قَدَرِهَا وَأَنَّ مَا
بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ مَحَلُّهُ إِذَا بَاعَ قَبْلَ الْإِفْرَازِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الَّذِي قَطَعَ تَسَلُّطُ السَّاعِي إِنَّمَا هُوَ
قَبْضُ مَنْ لَهُ وَلَايَةُ الْإِخْرَاجِ لِقَدَرِهَا الْمُنْزَلِ مَنْزِلَةً مَا ذُكِرَ وَمُجَرَّدُ إِفْرَازِ الْمُشْتَرِي لَيْسَ كَذَلِكَ
فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ بِهِ تَسَلُّطُ السَّاعِي. وَذَلِكَ أَعْنِي مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ هُوَ مَا مُلْخَصُهُ أَجْرُ أَرْضًا
لِلزُّرْعِ وَأَخَذَ أَجْرَئَهَا مِنْ حَبِّهِ قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ ابْتَاعَهُ فَلِلْفُقَرَاءِ مُطَالَبَتُهُ إِذْ لِلْسَّاعِي
أَخَذَهَا مِنَ الْمُشْتَرِي عَلَى كُلِّ قَوْلٍ وَيَرْجِعُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ عَلَى الزَّارِعِ إِنْ أَيْسَرَ وَطَرِيقُ بَرَاءَتِهِ أَيْ

تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَعْدَ رَدِّ الْمُشْتَرِي قَدَرُهَا مُتَمَيِّزًا يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ مَا بَقِيَ بِيَدِهِ فَيَلْزَمُهُ
بُطْلَانُ الْبَيْعِ فِي جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَأْنٍ ثُمَّ انْقِلَابُهُ بِرَدِّ الْمُشْتَرِي وَاجِدَةً إِلَى الصَّحَةِ فِي جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ وَمِمَّا
عَدَا هَذِهِ الْوَاحِدَةَ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِكَةُ الْمُسْتَحَقِّ ضَعِيفَةً غَيْرَ حَقِيقَةٍ ضَعُفَ
الْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي جُزْءٍ مِنْ كُلِّ وَجَازَ أَنْ يَرْتَفِعَ هَذَا الْحُكْمُ بِرَدِّ الْمُشْتَرِي وَاجِدَةً إِلَى الْبَائِعِ وَبِأَنَّ
غَايَةَ الْبُطْلَانِ بَقَاءُ مِلْكِ الْمُسْتَحَقِّ لِجُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَأْنٍ وَلَكِنْ شَرِكَتُهُ مَعَ الْمُشْتَرِي بِمَنْزِلَةِ شَرِكَتِهِ مَعَ الْبَائِعِ؛
لِأَنَّهُ قَرَعَهُ فِي الْمِلْكِ فَإِذَا رَدَّ وَاجِدَةً إِلَى الْبَائِعِ انْقَطَعَ تَعَلُّقُ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ كُلِّ جُزْءٍ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْبَائِعُ شَأْنًا
أَوْ سَمَ بِحَذْفٍ. ة قَوْلُهُ: (فَيَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ) وَقَضِيَّتُهُ مَا يَأْتِي عَنِ الشُّبْكِيِّ أَنَّ يُرَادُ هُنَا أَوْ يَسْتَأْذِنُ الْبَائِعُ فِي
إِخْرَاجِهَا أَوْ يَتَعَلَّمُ الْإِمَامُ أَوْ السَّاعِي لِيَأْخُذَهَا مِنْهُ فَإِنْ تَعَلَّرَ الْمَالِكُ وَالْإِمَامُ وَالسَّاعِي فَيَنْبَغِي لِيَصَالُهَا
لِلْمُسْتَحَقِّينَ. ة قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ الْبَحْثُ. ة قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيْ قِيلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي قَوْلِ الْخ. ة
قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَالِ الزَّكَوِيِّ. ة قَوْلُهُ: (قَدَرُهَا) أَيْ كَشَاةٌ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِينَ. ة قَوْلُهُ: (وَأَنَّ مَا الْخ) عَطَفَ
عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا مُطَالَبَةَ لِلْخ. ة قَوْلُهُ: (مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ) أَيْ الْآتِي آتِيًا. ة قَوْلُهُ: (إِذَا بَاعَ) الْأَوَّلَى إِذَا
أَعْطَى الْأَجْرَةَ. ة قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ فِيمَا قِيلَ. ة قَوْلُهُ: (مَنْ لَهُ الْإِخْرَاجُ لِلْخ) أَيْ الْمَالِكُ الْبَائِعُ.
ة قَوْلُهُ: (الْمُنْزَلُ لِلْخ) صِفَةُ الْقَبْضِ. ة قَوْلُهُ: (مَنْزِلَةً مَا ذُكِرَ) أَيْ اخْتِيَارُ الْبَائِعِ الْإِخْرَاجَ مِنْهُ لِلْخ.
ة قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ بِمُجَرَّدِ الْإِفْرَازِ. ة قَوْلُهُ: (مُطَالَبَتُهُ) أَيْ الْمُؤَجَّرُ. ة قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ قَوْلٍ) أَيْ مِنْ أَقْوَالِ
التَّعَلُّقِ. ة قَوْلُهُ: (وَيَرْجِعُ) أَيْ الْمُؤَجَّرُ.

ة قَوْلُهُ: (فَيَرُدُّهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ) أَيْ بَأَنَّهُ يَرُدُّ شَأْنًا فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِينَ بِدَلِيلِ سِيَاقِ كَلَامِهِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ
فِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَرُدُّ قَدَرُهَا مُعَيَّنًا مُتَمَيِّزًا لَا شَائِعًا فِي الْجَمِيعِ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ فَتَزُولُ قَبْضُ الْبَائِعِ لِلْخ إِذَا
اخْتِيَارُ الْإِخْرَاجِ إِنَّمَا يُعْتَدُّ بِهِ إِذَا كَانَ فِي مُعَيَّنٍ مُتَمَيِّزٍ لَا فِي شَائِعٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ وَقَوْلُهُ بَعْدَ إِفْرَازِهِ قَدَرُهَا إِذَا
تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَعْدَ رَدِّ الْمُشْتَرِي قَدَرُهَا مُتَمَيِّزًا يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ مَا بَقِيَ بِيَدِهِ فَفِيهِ
إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَبْطُلَ الْبَيْعُ فِي جُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَأْنٍ إِذَا أَرَادَ الْمُشْتَرِي وَاجِدَةً انْقِلَابَ الْبَيْعِ صَحِيحًا

المُؤَجَّر من قدر الزكاة الذي قَبَضَهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الزَّارِعَ فِي إِخْرَاجِهَا أَوْ يُعْلِمَ الْإِمَامَ أَوْ السَّاعِيَ لِيَأْخُذَهَا مِنْهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَيَنْتَفِي إِبْصَالُهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ وَيَنْتَفِي إِشَاعَتُهُ ثُمَّ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي أَنَّهُ يُؤْخَذُ عُشْرُ مَا قَبَضَهُ فَقَطْ أَوْ عُشْرُ جَمِيعِ الزَّرْعِ إِذَا تَعَذَّرَ الْوُصُولُ لِلْبَاقِي مِنَ الْمَالِكِ اهـ. وَقَوْلُهُ إِنْ أَيْسَرَ قَيْدُ الْمَطَالِبَةِ لَا أَصْلَ الرُّجُوعِ وَقَوْلُهُ فَيَنْتَفِي إِبْصَالُهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ فِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ وَلَايَةَ الْإِخْرَاجِ إِنَّمَا هِيَ لِمالِكِ الْحَبِّ وَهُوَ الزَّارِعُ لَا غَيْرُ فَالْوَجْهَ جَفْظُهَا إِلَى تَيْشِيرِ الزَّارِعِ أَوْ السَّاعِيَ وَمِنْهُ الْقَاضِي بِشَرْطِهِ السَّابِقِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ بِهِ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ الْأَوَّلُ لِمَا يُضَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الَّذِي يَبْطُلُ فِيهِ الْبَيْعُ هُوَ قَدْرُهَا مِنَ الْمَبِيعِ سَوَاءً أَكَانَ كُلُّ الْمَالِ الزَّكَوِيِّ أَمْ بَعْضُهُ وَإِذَا تَقَرَّرَ فِي بَيْعِ بَعْضِ النَّصَابِ أَنَّ الَّذِي يَبْطُلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ قَدْرُهَا مِنَ الْمَبِيعِ لَا مِنْ كُلِّ النَّصَابِ تَعَيَّنَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَدَرِهَا الَّذِي فَاتَ عَلَى الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ قَبَضَهُ كَمَا أَنَّ الْمُؤَجَّرَ يَرْجِعُ عَلَى الزَّارِعِ بِجُثْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ مِمَّا قَبَضَهُ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْبَائِعَ أَوْ الزَّارِعَ لَوْ مَاتَ وَقُلْنَا لِلْأَجْنَبِيِّ أَداءَ الزَّكَاةِ عَنْهُ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي وَالْمُؤَجَّرَ حَيْثُ يُذِ إِخْرَاجَ قَدْرِهَا مِنْ مَالِهِ وَحَيْثُ يُطَالِيهِ الْوَرِثَةُ بِقَدْرِهَا مِنَ الْمَبِيعِ أَوْ الْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِلْكِ

• قَوْلُهُ: (أَوِ السَّاعِيَ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ لَانْتِفَاءُ نِيَّةِ الْمَالِكِ وَنَائِيهِ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُتَزَلَّ هَذَا مَثَرَةً لِامْتِنَاعِ فَيْتَكْفِي نِيَّةُ السَّاعِيَ أَيْ أَوْ الْإِمَامَ عِنْدَ الْأَخْذِ سَم. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ) أَيْ وَصُولُ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الزَّارِعِ وَالْإِمَامِ وَالسَّاعِيَ. • قَوْلُهُ: (مِنْ ذَكَرَهُ) أَيْ ذَلِكَ الطَّرِيقَ وَكَذَا ضَمِيرُ إِشَاعَتِهِ. • قَوْلُهُ: (يُؤْخَذُ) أَيْ مِنَ الْمُؤَجَّرِ. • قَوْلُهُ: (قَيْدُ الْمَطَالِبَةِ) أَيْ الْمَفْهُومَةُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَرْجِعُ كُرْدِي وَيَجُوزُ إِرَادَةُ الْمَذْكُورَةِ. • قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهَ جَفْظُهَا الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعَ فَرْضِ السُّبْكِيِّ كَلَامَهُ فِي التَّعَذُّرِ أَيْ تَعَذُّرِ الْمَالِكِ وَالسَّاعِيَ بِضَرِيٍّ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ كَلَامِ السُّبْكِيِّ التَّعَذُّرُ فِي الْحَالِ فَلَا يَنَافِي التَّيَسُّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. • قَوْلُهُ: (أَوِ السَّاعِيَ) أَيْ أَوْ الْإِمَامَ. • قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ السَّابِقِ) أَيْ قَبِيلَ الْفَضْلِ كُرْدِي وَهُوَ أَنْ لَا يُقَوِّضَ أَمْرَ الزَّكَاةِ لِغَيْرِ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) خَبَرٌ وَالَّذِي الْخ وَيُرِيدُ بِالْأَوَّلِ أَخْذَ عُشْرِ مَا قَبَضَهُ الْمُؤَجَّرُ فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الَّذِي يَبْطُلُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (هَنَةً) أَيْ عَنِ الْمَيْتِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ لِلْمُشْتَرِي الْخ) جَوَابُ لَوْ مَاتَ الْخ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنَّ الْبَائِعَ الْخ.

فِي جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِمَّا عَدَا هَذِهِ الْوَاحِدَةَ وَقَدْ يُجَابُ بِالتَّزَامِ ذَلِكَ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِكَةُ الْمُسْتَحَقِّ ضَعِيفَةً غَيْرَ حَقِيقَةٍ ضَعَفَ الْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي كُلِّ جُزْءٍ وَجَازَ أَنْ يَرْتَفِعَ هَذَا الْحُكْمُ بِرَدِّ الْمُشْتَرِي وَاحِدَةً إِلَى الْبَائِعِ أَوْ بِأَنَّ غَايَةَ الْبُطْلَانِ بَقَاءُ مِلْكِ الْمُسْتَحَقِّ لِجُزْءٍ مِنْ كُلِّ شَأٍ وَلَكِنْ شَرِكَتُهُ مَعَ الْمُشْتَرِي بِمَثَرَةٍ شَرِكَتِهِ مَعَ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ فِي الْمِلْكِ فَلِذَا رَدَّ وَاحِدَةً إِلَى الْبَائِعِ انْقَطَعَ تَعَلُّقُ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ كُلِّ جُزْءٍ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْبَائِعُ شَأً فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ تَعَلُّقُ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ كُلِّ جُزْءٍ مِمَّا عَدَاهَا مَعَ أَنْ تَعَلَّقَهُ بِذَلِكَ كَانَ ثَابِتًا مِنْ قَبْلِ لَكِنْ قِيَاسَ أَنَّ الَّذِي يَبْطُلُ فِيهِ الْبَيْعُ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَأٍ مَثَلًا أَنَّ الَّذِي يَرُدُّهُ الْمُشْتَرِي جُزْءٌ مِنْ كُلِّ شَأٍ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (أَوِ السَّاعِيَ) قَدْ يُشْكِلُ لَانْتِفَاءُ نِيَّةِ الْمَالِكِ وَنَائِيهِ فِيهَا وَنِيَّةُ السَّاعِيَ لَا تَكْفِي عِنْدَ الْأَخْذِ.

مُؤَرِّثِهِم وَالزَّكَاءَ قَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ. وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ بِمَا مَرَّ أَنَّ مَا تَحَقَّقَ وَجُوبُ زَكَاتِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ
وَقَدْ بَقِيَ بِيَدِ الْمَالِكِ قَدْرُهَا مِنْهُ بِحُلٍّ أَكَلَهُ وَشَرَّاهُ سَوَاءً أَبْقَاهُ بَيْنَهُمَا أَمْ لَا اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ (وَصَحَّتْهُ
فِي الْبَاقِي) فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ بِنَاءً عَلَى قَوْلِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ الْعِلْمَ بِقَدْرِ
الْوَاجِبِ وَالْأَفْقَضِيَّةُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ الْبُطْلَانُ فِي الْكُلِّ وَبِهِ يُعْلَمُ الْبُطْلَانُ فِي الْكُلِّ فِي نَحْوِ
خَمْسَةِ أُمُورٍ فِيهَا شَاءَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا وَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ حَتَّى يَخْتَصُّ
الْبُطْلَانُ بِمَا عَدَاهُ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَحْمِيضَ وَظَاهِرُ الْمُتَيْنِ أَنَّ هَذَا يَتَفَرَّقُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ
الْإِسَاعَةِ وَالْإِبْهَامِ لَكِنْ بَحْثُ الشُّبْكِيِّ أَنَا إِنْ قُلْنَا الْوَاجِبُ مُشَاعٌ صَحَّ فِي غَيْرِ قَدْرِ الزَّكَاءِ كَمَا
لَوْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ نِصْفَهُ أَوْ مُبْتَهَمٌ يَطْلُ فِي الْكُلِّ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَنَازَعَهُ الْغَزْوِيُّ
وَبَحْثُ الْبُطْلَانِ فِي الْكُلِّ حَتَّى عَلَى الْإِسَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ تَشْقِيصُ الشَّاعِ عَلَى الْفَقِيرِ وَهُوَ

قُود: (بِمَا مَرَّ) لَمَلَّهُ قَوْلُهُ أَنَّ الَّذِي يَطْلُ فِيهِ الْبَيْعُ هُوَ قَدْرُهَا مِنَ الْمَبِيعِ الْخُ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ قَوْلُهُ وَلِأَنَّ لَهُ
وَلَايَةَ الْإِخْرَاجِ مِنْ غَيْرِهِ. قُود: (وَلَمَّا تُخْرَجُ) أَيُّ زَكَاتُهُ. قُود: (مِنْهُ) أَيُّ مِمَّا تَحَقَّقَ الْخُ وَكَذَا ضَمِيرُ
أَكَلَهُ وَشَرَّاهُ الْخُ. قُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيُّ يَظْهَرُ وَجْهَهُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي قُبِيلَ التَّيْبَةِ وَإِنْ أَبْقَاهُ فَعَلَى الشَّرِكَةِ
الْخُ.

قُود (سُ): (صَحَّتْهُ فِي الْبَاقِي) أَيُّ: لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَحَقِّينَ شَائِعٌ فَأَيُّ قَدْرِ بَاعَهُ كَانَ حَقُّهُ وَحَقُّهُمْ نِهَائَةً
وَمُعْنًى. قُود: (فَيَتَخَيَّرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. قُود: (فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي الْخُ) أَيُّ وَإِنْ
أَخْرَجَهَا مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ لِأَنَّهُ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالْعَقْدُ لَا يَتَقَلَّبُ صَحِيحًا فِي قَدْرِهَا مُعْنًى زَادَ النَّهَائَةَ فَإِنْ أَجَارَ
الْمُشْتَرِي فِي الْبَاقِي لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الثَّمَنِ اهـ. قُود: (بِنَاءً عَلَى قَوْلِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَيْنِ
عِبَارَةُ النَّهَائَةِ بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالثَّانِي بَطْلَانُهُ فِي الْجَمِيعِ وَالثَّلَاثُ صَحَّتْهُ فِي
الْجَمِيعِ وَالْأَوَّلَانِ قَوْلَا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَيَأْتِيَانِ عَلَى تَعَلُّقِ الشَّرِكَةِ وَتَعَلُّقِ الزَّهْنِ أَوْ الْأَرْضِ بِقَدْرِ الزَّكَاءِ اهـ
وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ حَقَّ الْمَقَامِ إِمَّا إِفْرَادُ الْقَوْلِ وَإِمَّا ذِكْرُ الثَّانِي قَبْلَ قَوْلِهِ بِنَاءً الْخُ. قُود: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيُّ مِنْ
أَجْلِ أَنَّ الْمُحْكَمَ هُنَا حُكْمُ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ كُرْدِي. قُود: (اشْتِرَاطُ الْعِلْمِ الْخُ) أَيُّ إِمْكَانِ الْعِلْمِ بِقَدْرِ
الْوَاجِبِ وَلَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ كُرْدِي وَفِي سَمِ مَا يُوَافِقُهُ.

قُود: (الْعِلْمُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ) أَيُّ عِلْمُ الْمُتَبَايِعَيْنِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي ثُمَّ الْأَوْجَهُ الْخُ بِضَرِي.
قُود: (الْبُطْلَانُ فِي الْكُلِّ الْخُ) أَيُّ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُتَيْنِ الْبُطْلَانُ فِي قَدْرِ الزَّكَاءِ قَطُّ سَوَاءً كَانَ الْوَاجِبُ
مِنْ الْجَنْسِ أَوْ غَيْرِهِ ش. قُود: (إِنَّ هَذَا الْخُ) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ بَاعَهُ الْخُ. قُود: (أَوْ مُبْتَهَمٌ) عَطَفَ
عَلَى مُشَاعٍ. قُود: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ تَعَلُّقِ شَرِكَةٍ. قُود: (يُلْزَمُ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الْإِسَاعَةِ فِي بَيْعِ

قُود: (وَمِنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ الْعِلْمُ الْخُ) إِنْ أُريدَ الْعِلْمُ حَالِ الْبَيْعِ فَهُوَ مَنعُوعٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ
إِمْكَانُ الْعِلْمِ بِالْبَاطِلِ وَلَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ لِأَجْلِ التَّقْوِيمِ وَالتَّوْزِيْعِ وَإِنْ أُريدَ وَلَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ فَهَذَا مُمَكِّنٌ فَلَا يَتَّبَعِي
الْجَزْمُ بِإِطْلَاقِ الْبُطْلَانِ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ. قُود: (وَالْأَفْقَضِيَّةُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ الْبُطْلَانُ) يُرَاجِعُ.

مُتَّبِعٌ. وَبِحَابِثٍ بِأَنَّ هَذَا الْزُّومَ مُغْتَفَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَضِيَّةُ الْقَوْلِ بِتَعَلُّقِ الْعَيْنِ الَّذِي فِيهِ غَايَةُ الرِّفْقِ
بِالْمُسْتَخْفَيْنِ فَلَمْ يُبَالِ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِهَذَا وَقَدْ اغْتَفَرُوا التَّجْزِئَةَ وَالْقِيَمَةَ فِي مَسَائِلَ مِنَ الزَّكَاةِ
عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِلضَّرُورَةِ فَكَذَا هُنَا أَمَّا لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ قَدْرُهَا فَكَيْبَعِ الْكُلِّ

الرَّابِعِينَ شَاءَ . □ فَوَدَّ: (لِأَجْلِ ذَلِكَ) أَيِ الرِّفْقِ بِهَذَا أَيْ لَزُومِ التَّشْقِيقِ . □ فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ بَاعَ) إِلَى قَوْلِهِ
وَكَذَا لَوْ وَهَبَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ الْكُلَّ) عِبَارَةُ التَّصْحِيحِ بَيْنَ بَعْضِ مَالِ الزَّكَاةِ
كَبَيْعِ الْكُلِّ وَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا وَإِنْ نَوَى بِإِنْقَائِهِ الزَّكَاةَ وَيُقَارِقُ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْنُ الْآتِي بِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ اللَّفْظِي أَقْوَى
مِنْ مُجَرَّدِ الْإِتْقَاءِ وَلَوْ بَنِيَّةُ الزَّكَاةِ وَمَعَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَتَعَيَّنُ إِخْرَاجُ هَذِهِ الشَّأْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَهُ إِخْرَاجُ
غَيْرِهَا م ر .

(فَرَعَ): لَوْ تَلَفَّتِ الشَّأْنُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْنُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَهَلْ تَسْتَمِرُّ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَتَتَقَلُّبُ الزَّكَاةُ إِلَى
ذِمَّتِهِ أَوْ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ فِي قَدْرِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ م ر لِلثَّانِي سَم . □ فَوَدَّ: (فَكَيْبَعِ الْكُلِّ) أَيِ قَيْطُلُ فِي قَدْرِ

□ فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ قَدْرُهَا فَكَيْبَعِ الْكُلِّ الْكُلَّ) عِبَارَةُ التَّصْحِيحِ بَيْنَ بَعْضِ مَالِ الزَّكَاةِ كَبَيْعِ
الْكُلِّ وَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا وَإِنْ نَوَى بِإِنْقَائِهِ الزَّكَاةَ وَيُقَارِقُ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْنُ الْآتِي بِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ اللَّفْظِي أَقْوَى مِنْ
مُجَرَّدِ الْإِتْقَاءِ وَلَوْ بَنِيَّةُ الزَّكَاةِ وَهَذَا جَوَابُ اسْتِشْكَالِ التَّصْحِيحِ الْآتِي م ر .

(فَرَعَ): لَوْ تَلَفَّتِ الشَّأْنُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْنُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَهَلْ تَسْتَمِرُّ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَتَتَقَلُّبُ الزَّكَاةُ إِلَى
ذِمَّتِهِ أَوْ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ فِي قَدْرِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ م ر لِلثَّانِي عَلَى أَقْبَسِ الْوُجْهَيْنِ عِنْدَ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَأَقْرَهُ
الْشَيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا وَنُسِبَ لِلْبَحْرِ أَيْضًا نَعَمْ لَوْ اسْتَنْتَى فَقَالَ بِغُنْكَ ثَمَرَةً هَذَا الْحَائِطُ إِلَّا قَدَرَ الزَّكَاةَ صَحَّ
كَمَا جَزَمَا بِهِ فِي الْبَيْعِ لَكِنْ بِشَرْطِ ذِكْرِهِ أَوْ عُسْرُ أَمْ يَضْفَعُ كَمَا نُقِلَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ وَقَبْلَهُ م ر
بَحْثًا بِمَنْ جَهِلَهُ . أَمَّا الْمَاشِيَةُ فَتَقَلُّ ابْنُ الرِّفْعَةِ وَغَيْرُهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ كَقَوْلِهِ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْنُ صَحَّ فِي كُلِّ
الْمَبِيعِ وَالْأَفْلَا فِي الْأَطْهَرِ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَبَقَ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَالْبَحْرِ مُشْكِلٌ وَمَعَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ لَا
يَتَعَيَّنُ إِخْرَاجُ هَذِهِ الشَّأْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَهُ إِخْرَاجُ غَيْرِهَا م ر وَأَقُولُ: جَوَابُ إِشْكَالِهِ أَنَّهُ هُنَا بِقَوْلِهِ إِلَّا
هَذِهِ الشَّأْنُ قَدْ اسْتَنْتَى قَدَرَ الزَّكَاةَ مُعَيَّنًا فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِفْرَازِهِ بَنِيَّةُ الزَّكَاةِ فَصَحَّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَإِنْ قُلْنَا
إِنَّ الْوَاجِبَ شَائِعٌ فِي كُلِّ شَأْنٍ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ هَذَا الْإِطْلَاقِ كَمَا لَوْ عَزَلَ قَدَرَ الزَّكَاةَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
الْإِخْرَاجِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ الْبَيْعِ فِي الْجَمِيعِ نَعَمْ هَذَا وَاضِحٌ إِنْ نَوَى الزَّكَاةَ عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا هَذِهِ الشَّأْنُ وَالْأَفْلَا
فَمَحَلٌّ وَقَفَّةٌ وَقَضِيَّةُ الْإِطْلَاقِ الصَّحَّةُ أَيْضًا بِخِلَافِ مَا سَبَقَ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ قَدَرَ الزَّكَاةَ فَلَمْ
يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ عَزْلِهَا مَعَ النَّبَةِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ أَبْقَاهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ وَذَلِكَ لَا يُقْبَدُ وَكَاسْتِثْنَاءِ الشَّأْنِ اسْتِثْنَاءُ قَدْرِ
الزَّكَاةِ مِنْ نَحْوِ الثَّمَرِ كَمَا لَا هَذَا الْإِزْدَبَ قِيَصُحُّ الْبَيْعِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ تَرْكِهِ مِنْ
غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ فَلَا يُقْبَدُ صِحَّةُ الْبَيْعِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَبِخِلَافِ اسْتِثْنَاءِ قَدْرِهَا بَلَا تَعْيِينَ كَمَا لَا قَدَرَ الزَّكَاةِ فَلَا
يُقْبَدُ إِلَّا الْقَطْعُ بِالصَّحَّةِ فِيمَا عَدَاهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمَعْنَى فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَلْيُتَأَمَّلْ .

□ فَوَدَّ: (فَكَيْبَعِ الْكُلِّ) أَيِ قَيْطُلُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ مِنَ الْمَبِيعِ لَا فِي قَدْرِهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا قَوْلُهُ

وإن أبقاه فعلى الشركة في صحة البيع وجهان أقبيهما وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطلان أي في قدرها؛ لأن حقهم شائع فأني قدر باعه كان حقه وحقهم نعم إن قال بعثك هذا إلا قدرها صح فيما عداها أي قطعاً ثم الأوجه اشتراط معرفة المتبايعين بقدرها من نحو عشر أو نصفه أو ربعه.

الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقاً كما هو ظاهر وكذا قوله الآتي البطلان أي في قدرها أي من المبيع لا مطلقاً كما صرح في شرح الرّوض بذلك سم عبارة المغني وعلى الأول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعتك هذا إلا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في بابيه لكن يشترط ذكره أهو عشر أم نصفه. وأما الماشية فإن عيّن كقوله إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الأظهر هذا كله في بيع الجميع كما أشار إليه بقوله فلو باع إلخ فأما إذا باع بعضه فإن لم يتو قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع وإن أبقي قدرها بنية الصرف فيها أو بلا نية بطل في قدرها على أقبي الوجهين فإن قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالصحة أجيب بأن الاستثناء اللفظي أقوى من القصد المجرد اه. وفي النهاية يثله إلى قوله على أقبي الوجهين إلا أنه زاد عقب وإلا فلا في الأظهر ما نصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وإن بقي ذلك القدر؛ لأن استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عيّن لها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال ع ش قوله م ر وإلا فلا في الأظهر أي فتبطل في الجميع؛ لأن قدر الزكاة الذي استثناء شاة مبهم وإنها مأى يؤدى إلى الجهل بالمبيع اه. وقال سم قوله م ر لأن استثناء الشاة إلخ أي كما لو عزل قدر الزكاة ببيتها ثم باع الباقي قبل الإخراج فإن الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح إن نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فمحل وكفة وقضية الإطلاق الصحة أيضاً وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو الثمر كإلا هذا الإزدب فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلا تعيين كإلا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل اه. □ فود: (وإن أبقاه) أي: قدر الزكاة بنية صرفه في الزكاة أو بلا نية مغني ونهاية. □ فود: (في قدرها) أي من المبيع. □ فود: (فيما عداها) أي ما عدا قدر الزكاة. □ فود: (أي قطعاً) أي: وبه يفرق بين الاستثناء وعديمه كما تقدّم عن سم. □ فود: (ثم الأوجه إلخ) أي: في صورة الاستثناء كزدي. □ فود: (أو ربعه) أي: ربع العشر في الثمود.

الآتي البطلان في قدرها أي من المبيع مطلقاً كما هو ظاهر وهذا لما قال في شرح الرّوض فإذا باع النصاب أو بعضه أو زهته صح لا في قدرها عقبه في شرحه بقوله من المبيع أو المزمون وإن كان الباقي قدرها في صورة البعض إلى أن قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله للمستحقين اه.

(تنبيه) لا يَتَوَهَّمُ على تَعَلُّقِ الشَّرِكَةِ تَعَدِّي التَّعَلُّقِ لِتَحْوِيلِ لَبْنٍ وَنِتَاجِ حَدَثٍ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ وَمِنْ ثَمَّ اقْتَضَى كَلَامُ التَّيَمُّنَةِ الْأَتْفَاقَ عَلَى ذَلِكَ وَاعْتَمَدُوهُ بَلْ كَادَ بَعْضُهُمْ يَنْقُلُ فِيهِ الْإِجْمَاعَ هَذَا كُلُّهُ فِي زَكَاةِ الْأَعْيَانِ إِلَّا الثَّمَرَ بَعْدَ الْخَرْصِ وَالتَّضْمِينِ لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ فِيهِ حِينَئِذٍ أَمَّا زَكَاةُ التِّجَارَةِ فَيَصْبِحُ بَيْعُ الْكُلِّ وَلَوْ بَعْدَ الْوُجُوبِ لَكِنْ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ هَذِهِ الزَّكَاةِ الْقِيَمَةُ وَهِيَ لَا تَفُوتُ بِالْبَيْعِ وَكَذَا لَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ قَتْلَهَا وَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ فَإِنْ بَاعَهُ بِمُحَابَاةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ فِيمَا قِيَمَتُهُ قَدْرُ الزَّكَاةِ مِنَ الْمُحَابَاةِ وَإِنْ أَفْرَزَ

• قَوْلُهُ: (لِئِنْخَوْ لَبْنٍ الْفَخ) أَي: كَالصَّوْفِ. • قَوْلُهُ: (حَدَّثَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) مَفْهُومُهُ التَّعَدِّي لِمَا حَدَّثَ مِنْ نَحْوِ اللَّبْنِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ قِتَامُلَهُ سَمِ أَيٍ فَالتَّيَمُّنُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ مَحَلُّ التَّوَهُّمِ.
• قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي قَوْلِ الْفَخ. • قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَدَمُ التَّعَدِّي.
• قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ حُكْمِ الْبَيْعِ سَمِ أَيٍ قَبْلَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا الثَّمَرَ بَعْدَ الْخَرْصِ الْفَخ) أَي: فَإِنَّهُ يَصْبِحُ بَيْعٌ جَمِيعُهُ قَطْعًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْفَخَ) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَ لَكِنْ الْفَخَ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ وَهَبَ الْفَخَ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَأَمَّا هَيْبَتُهَا أَي: أَمْوَالِ التِّجَارَةِ وَعِنْتُ رَقِيقَتِهَا وَالْمُحَابَاةُ فِي بَيْعِ عَرْضِهَا فَكَيْتَبِ الْمَاشِيَةِ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَيُظْهَرُ الْحَاقُّ جَعْلَهُ عَوَضَ نَحْوِ بُضْعٍ بِالْهَبَةِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْتُحَرِّزَ عِبَارَةُ الشَّارِحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قَوْلَهُ وَكَذَا لَوْ وَهَبَ إِلَى غَيْرِ مُوسِرٍ مَحَلَّهُ عَقِبَ فَإِنْ بَاعَهُ بِمُحَابَاةٍ إِلَى وَإِنْ أَفْرَزَ قَدَرَهَا سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَالْعُبَابِ فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لِتِجَارَةٍ أَوْ وَهَبَهُ فَكَيْتَبِ الْمَاشِيَةِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمَا يَنْطَلِانِ مُتَعَلِّقَ زَكَاةِ التِّجَارَةِ كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يَنْطَلِ مُتَعَلِّقَ زَكَاةِ الْعَيْنِ وَكَذَا لَوْ جَعَلَهُ صَدَاقًا أَوْ صُلْحًا عَنْ دَمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّ مُقَابِلَهُ لَيْسَ مَالًا فَإِنْ بَاعَهُ مُحَابَاةً فَقَدَرَهَا كَالْمَوْهوبِ فَيَنْطَلِ فِيمَا قِيَمَتُهُ قَدْرُ الزَّكَاةِ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ وَيَصْبِحُ فِي الْبَاقِي تَفْرِيقًا لِلْمُصَفَقَةِ اهـ. • قَوْلُهُ: (لَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ الْفَخَ) أَي: قَبِيلُ الْفَخَ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وَمِثْلُهُمَا كُلُّ مُزِيلٍ لِلْمِلْكِ وَلَكِنْ يَتَّبَعِي سِرَايَةَ الْعَيْنِ لِلْبَاقِي عِنْدَ الْيَسَارِ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ جُزْءًا لَهُ مِنْ مُشْتَرَكٍ فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى حِصَّةِ شَرِيكَهِ ع ش.
• قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَاعَهُ بِمُحَابَاةٍ الْفَخَ) أَي: كَانَ بَاعَ مَا يُسَاوِي أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا بِعِشْرِينَ فَيَنْطَلِ الْبَيْعُ فِي رُبْعِ عَشْرِ الْمُحَابَاةِ بِهِ وَهُوَ مَا يُقَابَلُ نِصْفَ عِشْرِينَ مِنَ الْعِشْرِينَ النَّاقِصَةِ مِنْ ثَمَنِهِ كَذَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا اهـ بِجَوَابِ.
• قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُحَابَاةِ) أَي: مِنَ الْقَدْرِ الْمُحَابَاةِ بِهِ وَهُوَ بَيَانُ لِمَوْصُولِ.

• قَوْلُهُ: (لِئِنْخَوْ لَبْنٍ وَنِتَاجِ حَدَّثَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) مَفْهُومُهُ التَّعَدِّي لِمَا حَدَّثَ مِنْ نَحْوِ اللَّبْنِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ قِتَامُلَهُ. • قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ حُكْمِ الْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ قَتْلَهَا الْفَخَ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَأَمَّا هَيْبَتُهَا أَي: أَمْوَالِ التِّجَارَةِ وَعِنْتُ رَقِيقَتِهَا وَالْمُحَابَاةُ فِي بَيْعِ عَرْضِهَا فَكَيْتَبِ الْمَاشِيَةِ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَيُظْهَرُ الْحَاقُّ جَعْلَهُ عَوَضَ نَحْوِ بُضْعٍ بِالْهَبَةِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْتُحَرِّزَ عِبَارَةُ الشَّارِحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قَوْلَهُ وَكَذَا لَوْ وَهَبَ إِلَى غَيْرِ مُوسِرٍ مَحَلَّهُ عَقِبَ فَإِنْ بَاعَهُ بِمُحَابَاةٍ إِلَى وَإِنْ أَفْرَزَ قَدَرَهَا.

قدرها وأفتى الجلال البلقيني وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها أي بما لا يتفائز به كما هو ظاهر ليخرجها عنها إما فيه من الحيف عليه بل له التأخير إلى أن تساوي قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه أن نية أحدهما تغني عن نية الآخر ولا ینافیہ قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد إلا بإذن؛ لأن محله في غير الخليطين لإذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالإخراج من المشترك مردود بأنه مخالف لإظهار كلامهم والخبر؛ لأن الخلطة تجل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لإذن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه ومز في الخلطة وزكاة النباب ما له تعلق بذلك.

• قوله: (لا يكلف إلخ) أي فيما إذا لم يكن عنده نقد إيعاب. • قوله: (بدون قيمتها) أي التي اشترت بها وإن كان ثمن مثلها في ذلك الوقت أعني تمام الحول بصري وهذا إن كان نقلاً فيها وإلا فالظاهر الذي يفيد التغير بالقيمة دون الثمن والتغليل بالحيف العكس فليراجع. • قوله: (ولا ینافیہ) أي الإغناء المذكور. • قوله: (لأن محله إلخ) علة لعدم المنافاة. • وقوله: (لإذن الشرع إلخ) علة للعلة. • قوله: (والقول بتخصيصه إلخ) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب أنه يرجع على شريكه مع عطف لأن الخلطة إلخ على لإذن الشرع فيه ومز في الخلطة عن النهاية وسم اعتمادهما ذلك القول فيما إذا لم يأذن الشريك الآخر في الإخراج من المشترك. • قوله: (أنه يرجع على شريكه) أي وإن لم يأذن له في الإخراج خلافاً للنهاية وسم والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الصِّيَامِ)

هو لغة الإمساك وشرعا الإمساك الآتي بشرطه الآتية وأركانه النية والإمساك عما يأتي زاد جمع صائم والصائم وهو مبني على غد المصلي والمفوضي مثلاً رُكنا ويحتمل غد البناء والفرق كما مر وفرض رمضان في شعبان ثاني سني الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحلّه كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظير لأيامه أمّا ما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصِّيَامِ

• قوله: (هو لغة) إلى قوله وينقص في النهاية والمفني لإقوله زاد جمع وقوله وهو إلى وفرض .
 • قوله: (هو لغة الإمساك) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] أي: إنساناً وسكوتاً عن الكلام نهاية ومفني .
 • قوله: (وشرها الإمساك الآتي إلخ) أي إنساناً مسلم مميّز بنية عن المفطرات سالم من الحيض والنفس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الإغماء والسكر في بعضه والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتي آية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] نهاية بزيادة من ع ش والزبيدي .
 • قوله: (وهو) أي غد الصائم رُكنا هنا .
 • قوله: (كما مر) أي في صفة الصلاة من أن ماهيته لا وجود لها في الخارج وإنما تتعلّق بتعلّل الفاعل فجعل رُكنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً فلم يحتج للنظر لإفعلها .
 • قوله: (وفرض رمضان في شعبان إلخ) لم يبين هل كان ذلك في أوله أو آخره أو أوسطه فراجع ع ش .
 • قوله: (ومحلّه كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان إلخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس إلا مجموع الفضل المترتب على أيامه فليتنامل جداً سم على حج أقول وقد يمنع الحضر ويقال إن لرمضان فضلاً من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كمغفرة الذنوب لمن صامه إيماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة المعدّ لإصابه وغير ذلك مما ورد أنه يكرّم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصاً أو تاماً وأما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت للكاامل بسببه ما لا يثبت للتاقص ع ش وبصري وشيخنا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصِّيَامِ

• قوله: (ومحلّه كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظير لأيامه) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس إلا مجموع الفضل المترتب على أيامه فليتنامل جداً .

يَتَرْتَّبُ عَلَى يَوْمِ الثَّلَاثِينَ مِنْ ثَوَابٍ وَاجِبَةٍ وَمَنْدُوبَةٍ عِنْدَ سُحُورِهِ وَفِطْرِهِ فَهُوَ زِيَادَةٌ يَفُوقُ بِهَا النَّاقِصَ وَكَانَ حِكْمَةُ (أَنَّهُ ﷺ) لَمْ يَكْمُلْ لَهُ رَمَضَانٌ إِلَّا سَنَةً وَاحِدَةً وَالْبَقِيَّةُ نَاقِصَةٌ زِيَادَةٌ تَطْمِينُ نَفْسِهِمْ عَلَى مُسَاوَاةِ النَّاقِصِ لِلكَامِلِ فِيمَا قَدَّمَاهُ. (يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ) إِجْمَاعًا وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الَّذِينَ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الرَّمِضِ وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ؛ لِأَنَّ وَضْعَ اسْمِهِ عَلَى مُسَمَّاهُ وَافَقَ ذَلِكَ وَكَذًا فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ كَذَا قَالُوهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ اللَّغَاتِ اصْطِلَاحِيَّةٌ. أَمَّا عَلَى أَنَّهَا تَوْفِيقِيَّةٌ أَيْ أَنَّ الْوَاضِعَ لَهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَّمَهَا جَمِيعًا لِأَدَمَ عِنْدَ قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ لَا عَلِمَ لَنَا ...

• قَوْلُهُ: (يَفُوقُ) أَيْ الْكَامِلَ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَكْمُلْ لَهُ رَمَضَانٌ إِلَّا سَنَةً وَاحِدَةً) أَيْ مِنْ تِسْعِ رَمَضَانَاتٍ شَيْخُنَا.
 • قَوْلُهُ: (إِلَّا وَاحِدَةً) كَذَا وَقَعَ لَهُ هُنَا وَقَعَ لَهُ فِي مَحَلِّينِ آخَرَيْنِ إِلَّا سَنَتَانِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُتَذَكِّرُ فِي سُنَّتِهِ قَالَهُ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ أَيْضًا الدِّمِيرِيُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (صَامَ أَرْبَعَةً نَاقِصًا وَخَمْسَةً كَامِلًا) ع ش بِحَذْفٍ وَجَرَى شَيْخُنَا عَلَى مَا قَالَهُ الشَّارِحُ هُنَا. • قَوْلُهُ: (زِيَادَةٌ تَطْمِينُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِحَطِّهِ وَفِيهِ خُلُوعُ جُمْلَةِ الصَّفَةِ عَنِ الْعَائِدِ إِلَّا أَنْ يَفْرَأَ (تَطْمِينُ) بِصِفَةِ الْمَضْدَرِّ بِضَرْيٍ أَقُولُ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْإِضَافَةِ لَا الْوُضْفِيَّةِ وَإِنْ تَكَلَّفَ الْكُرْدِيُّ فِي تَضْحِيحِهَا بِمَا لَا حَاصِلَ لَهُ وَالْجُمْلَةُ تَقَعُ مُضَافًا إِلَيْهَا مُؤَوَّلًا بِالْمَضْدَرِّ بَلَا سَابِقٍ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى قِرَائَتِهِ مَضْدَرًّا نَعَمْ الْمَضْدَرُّ أَوَّلَى وَلِذَا عَبَّرَ بِهِ شَيْخُنَا فَقَالَ وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ تَطْمِينُ نَفْسٍ مَنْ يَصُومُهُ نَاقِصًا مِنْ أَمْتِهِ إِلَّا نَحْ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا قَدَّمَاهُ) أَيْ مِنَ الثَّوَابِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى أَصْلِ صَوْمِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِأَيَّامِهِ. • قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ إِلَّا نَحْ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا إِلَى وَهُوَ أَفْضَلُ وَقَوْلُهُ حَتَّى مِنْ عَشْرِ الْحِجَّةِ وَمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مَعْلُومٌ مِنَ الَّذِينَ بِالضَّرُورَةِ) أَيْ فَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهُ كَفَّرَ مَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ تَرَكَ صَوْمَهُ غَيْرَ جَائِدٍ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ كَمَرَضٍ وَسَفَرٍ حَيْسٍ وَمُنْعِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ نَهَارًا لِيَتَحَصَّلَ صَوْرَةُ الصَّوْمِ بِذَلِكَ نِهَآةً وَمُعْنَى زَادَ الْإِعَابَ وَإِلَآهَ رَبُّمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَتَوَيَّهَ فَيَتَحَصَّلَ لَهُ حَيْثُيَّةٌ حَقِيقَتُهُ هـ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ وَضْعَ اسْمِهِ إِلَّا نَحْ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالثَّاهِيَةِ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَضَعَ أَسْمَاءَ الشُّهُورِ وَافَقَ أَنَّ الشَّهْرَ الْمَذْكُورَ كَانَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَسَمِيَّ بِذَلِكَ كَمَا سَمِيَّ الرَّبِيعَانِ لِمَوَافَقَتِهِمَا زَمَنَ الرَّبِيعِ هـ. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ) عِبَارَةُ الْمَضْبَاحِ فِي مَادَّةِ ج م د وَيُحْكَى أَنَّ الْعَرَبَ حِينَ وَضَعَتِ الشُّهُورَ وَافَقَ الْوَضْعَ الْأَزْمِنَةَ فَاشْتَقَّ لِلشُّهُورِ مَعَانٍ مِنْ تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمَلُوهَا فِي الْأَهْلَةِ وَإِنْ لَمْ تَوَافِقْ ذَلِكَ الزَّمَانُ فَقَالُوا رَمَضَانٌ لَمَّا أَرْمَضَتِ الْأَرْضُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَشَوَّالٌ لَمَّا شَالَتْ الْإِبِلُ بِأَذْنَابِهَا لِلطُّرُوقِ وَذُو الْقَعْدَةِ لَمَّا ذَلَّلُوا الْقَعْدَانِ لِلرُّكُوبِ وَذُو الْحِجَّةِ لَمَّا حَجَّجُوا وَالْمُحَرَّمُ لَمَّا حَرَّمُوا الْقِتَالَ أَوْ التَّجَارَةَ وَالصَّفَرُ لَمَّا غَزَوْا وَتَرَكَوا دِيَارَ الْقُرْمِ صَفَرًا وَشَهْرُ رَبِيعٍ لَمَّا أَرَبَّتِ الْأَرْضُ وَأَمْرَعَتْ وَجُمَادَى لَمَّا جَمَدَ الْمَاءُ وَرَجَبٌ لَمَّا رَجَبُوا الشَّجَرَ وَشَعْبَانٌ لَمَّا أَشْعَبُوا يَثْلُ الْعُودِ هـ ع ش. • قَوْلُهُ: (أَمَّا عَلَى أَنَّهَا تَوْفِيقِيَّةٌ إِلَّا نَحْ) أَيْ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ) انْظُرْ مَعْنَى هَذَا فِي نَحْوِ رَجَبٍ وَجُمَادَى.

فلا يأتي ذلك وهو أفضل الأشهر حتى من عشر الحجّة للخبر الصحيح «رمضان سيّد الشهور» وبحسب أبي زرعة تفضيل يوم عيد الفطر إذا كان يوم الجمعة على أيام رمضان التي ليست يوم الجمعة فيه نظر وإن أطيل في الاستدلال له وتفضيل بعض أصحابنا يوم الجمعة على يوم عرفة الذي ليس يوم الجمعة شاذ وإن وافق مذهب أحمد رحمته فلا دليل فيه نعم يوم عرفة أفضل أيام السنة كما صرحوا به فيفرض شموله لأيام رمضان كما هو الظاهر يُجاب بأن سيّدية رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة لما صَحَّ فيه ممّا يقتضي ذلك وبفرض عدم شموله يُجاب بأن سيّدية رمضان من حيث الشهر وسيّدية يوم عرفة من حيث الأيام فلا تنافي بينهما. وإنما لم نقل بذلك فيما ذكر من يومي العيد والجمعة؛ لأنه لم يصحّ فيهما نظير ما صَحَّ في يوم عرفة حتى يخرجنا من ذلك العموم ويأتي في صوم التطوُّع في عشر الحجّة وعشر رمضان الأخير ما له تعلّق بذلك وأفهم المثنى أنّه لا يُكره قول رمضان بدون «شهر» مطلقاً وهو كذلك

قود: (فلا يأتي ذلك) قد يقال ما المانع من إثباته؛ لأن وضع الله حادث بناء على حدوث الأنفاظ فيجوز أن يكون الوضع وافق ما ذكر تأمل كذا أفاده الفاضل المحشي وقد يتوقّف في قوله لأن إلخ إذا وضعه لها ثابت في حضرة العلم والأنفاظ بالنسبة إليه ليست حادثة نعم قد يقال ما المانع من كون العرب لها اصطلاح وافق ما ذكر بضري أقول وأيضا إن العلم وإن كان قديماً تابع للمعلوم كما تقرّر في محلّه. قود: (في الاستدلال له) أي لأبي زرعة سم. قود: (وتفضيل بعض أصحابنا إلخ) أي المستلزم لتفضيل يوم الجمعة ليس من رمضان على أيام رمضان ليست يوم الجمعة. قود: (فلا دليل فيه) أي لأبي زرعة. قود: (بأن سيّدية رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة) الباء دخل على المقصور عليه. قود: (لما صَحَّ فيه) أي في يوم عرفة. قود: (يجاب بأن سيّدية رمضان إلخ) هذا الجواب يأتي على الفرض الأول أيضاً بالأولى بل المناسيب للفرض الثاني أن يقال بأن سيّدية يوم عرفة مخصوصة بغير أيام رمضان فليتأمل.

قود: (وإنما لم نقل بذلك) أي بما تضمنته الجواب الأول أو الثاني. قود: (من يومي العيد والجمعة) كأنه أراد يوم العيد المصادف ليوم الجمعة على ما مرّ عن أبي زرعة ومطلق يوم الجمعة على ما مرّ عن بعض الأصحاب. قود: (من ذلك العموم) أي عموم تفضيل رمضان على غيره كزدي. قود: (في عشر الحجّة) عبارته هناك في تسع الحجّة وهي الأصوب. قود: (وعشر رمضان) عطّف على صوم إلخ والواو بمعنى مع. قود: (بذلك) أي بتفضيل رمضان. قود: (أنه لا يكره إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني. قود: (مطلقاً) أي مع قرينة إرادة الشهر ويدونها.

قود: (فلا يأتي ذلك) قد يقال ما المانع من إثباته؛ لأن وضع الله حادث بناء على حدوث الأنفاظ فيجوز أن يكون الوضع وافق ما ذكر تأمل. قود: (فلا دليل فيه) أي لأبي زرعة.

للأخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمُسْتَنَدٍ وهو الخبرُ الضعيفُ (أنه من أسماء الله تعالى) (بإكمال شعبان ثلاثين) يومًا وهو واضحُ قال الدارمي ومن رأى هلالَ شعبان ولم يثبت ثبوت رمضان باستكمالهِ ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لِنَفْسِهِ فقط (أو رؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو مِرَاقَةٍ كما هو ظاهرُ ليلة الثلاثين منه بخلاف ما إذا لم ير وإن أُطبِقَ الغيمُ لخبر البخاري الذي لا يقبل تأويلًا ولا مطعن في سنده يُعْتَدُّ به خلافاً لِمَنْ رَعَمَهُمَا «صُومُوا لرؤيته

فود: (للأخبار الكثيرة فيه إلخ) عبارةُ النهاية لِعَدَمِ ثبوتِ التَّهْيِ فيه بَلْ ثَبِتَ ذِكْرُهُ بِدُونِ شَهْرِ فِي أَخْبَارٍ صَحِيحَةٍ كَخَبَرِ «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» اه قال ع ش قوله م ر بَلْ ثَبِتَ ذِكْرُهُ إلخ إنما يَتِمُّ به الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ كَرَاهَتَهُ بِدُونِ شَهْرِ أَمَّا مَنْ قَيَّدَ كَرَاهَتَهُ بِانْتِفَاءِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّهْرُ فَلَا يَتِمُّ الرَّدُّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ لُجُودِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُرَادِ اه. فود: (وهو الخبر الضعيف) واستند أيضًا إلى ورودِ التَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ كَمَا يَبْتَهُ الحُفَاطُ سَم.

فود: (لِنَفْسِهِ فَقَطْ) يَتَّبِعِي وَلِمَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ سَم وَبَضْرِي وَيَأْتِي فِي شَرْحِ وَشَرَطِ الْوَاحِدِ إلخ ما يُفِيدُهُ. فود: (أو رؤية الهلال بعد الغروب إلخ) لَوْ رَأَاهُ حَدِيدُ الْبَصَرِ دُونَ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ عَلَى الْعُمُومِ وَهَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ م ر وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ كَفَى الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ بِرُؤْيِهِ ثَبِتَ بِرُؤْيِهِ حَدِيدُ الْبَصَرِ لَا تَوَقُّفٌ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ بِنَحْوِ أَنَّ لَهَا بَدَلًا حَيْثُ لَا يَلْزَمُ بِسَمَاعِ حَدِيدِ السَّمْعِ أَحَدًا حَتَّى السَّمِيعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِيهِ نَظَرٌ سَم أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ بِأَنَّ الصَّوْمَ مُعَلَّقٌ فِي النَّصُوصِ بِالرُّؤْيَةِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ إِفْرَادِ الرَّائِي قَبْلِي فِي الثَّبُوتِ بِرُؤْيِهِ حَتَّى فِي حَقِّ غَيْرِهِ وَالْمَلْحَظُ فِي الْجُمُعَةِ كَوْنُ الْمَحَلِّ قَرِيبًا بِحَيْثُ يُعَدُّ لِقُرْبِهِ مِنْ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ فَتُظَرِّفُ فِي صَبْطِ الْقَرِيبِ عُرْفًا لِمُتَوَسِّطِ السَّمْعِ؛ لِأَنَّ حَدِيدَهُ قَدْ يَسْمَعُ مِنَ الْبَعِيدِ عُرْفًا وَفِي تَكْلِيْفِهِ فَقَطْ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ حَرَجٌ تَابَاهُ مُحَاسِنُ الشَّرِيعَةِ بِضْرِي وَع ش. فود: (لا بواسطة) الْأَوَّلَى بِلا واسطة. فود: (لا بواسطة نحو مِرَاقَةٍ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا رُؤْيَةٌ وَلَوْ بِتَوَسِّطِ آلَةٍ بِضْرِي وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي عَنْ سَم فِي مَسْأَلَةِ الْغَيْمِ وَكَيْفَايَةُ ظَنْ دُخُولِ رَمَضَانَ بِالْاجْتِهَادِ كَمَا يَأْتِي. فود: (نحو مِرَاقَةٍ) أَيْ كَالْمَاءِ وَالْبُلُورِ الَّذِي يُقَرَّبُ الْبَعِيدُ وَيَكْبُرُ الصَّغِيرُ فِي النَّظَرِ. فود: (بئنه) أَيْ مِنْ شُعْبَانَ. فود: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ إلخ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُتَنَزِّلِ أَوْ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ. فود: (لِمَنْ رَعَمَهُمَا) أَيْ وَجُودِ الطَّمَنِ فِي سَنَدِهِ وَقَبُولِ مَتْنِهِ التَّأْوِيلِ.

فود: (للأخبار الكثيرة فيه) أَيْ كَخَبَرِ «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ» لَا يُقَالُ لَا دَلَالَةٌ فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ لِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِغْمَالَ الشَّارِعِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ اسْتِغْمَالُ غَيْرِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي مَوَاضِعَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ لَوْ ثَبِتَ نَهْيٌ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ حَبِيبُ الثَّبُوتِ الْكِرَاهَةُ بِهِ فِي حَقِّهَا وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهَا اسْتِغْمَالُ الشَّارِعِ لِمَا ذَكَرَ لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ نَهْيٌ عَنْ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِيمَا اسْتِغْمَلَهُ الشَّارِعُ جَوَازٌ مِثْلُهُ مِتَا. فود: (وهو الخبر الضعيف) استند أيضًا إلى ورودِ التَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ كَمَا يَبْتَهُ الحُفَاطُ. فود: (لَكِنْ) بِالنَّسْبَةِ لِنَفْسِهِ فَقَطْ) يَتَّبِعِي وَلِمَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ. فود: (أو رؤية الهلال بعد الغروب) لَوْ رَأَاهُ حَدِيدُ الْبَصَرِ

وَأَفْطَرُوا بِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». وَمَنْ نَزَّ لَمْ تَجْزِ مُرَاعَاةُ خِلَافِ مُوجِبِهِ وَكَهْذَيْنِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِرُؤْيَيْهِ وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ وَظَنَّ دُخُولَهُ بِالاجْتِهَادِ كَمَا يَأْتِي أَوْ بِالْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ الدَّالَّةِ الَّتِي لَا تَتَخَلَّفُ عَادَةً.....

هـ فَوَدَّ: (لَمْ تَجْزِ مُرَاعَاةُ الْخِلَافِ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُقْلِدِ الْقَائِلَ بِهِ فِي ذَلِكَ ع ش أَقُولُ بَلْ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّقْلِيدِ فِي حُكْمٍ أَنْ لَا يَكُونَ الْقَائِلُ بِهِ مُخَالِفًا لِنَصِّ الشَّيْءِ كَمَا هُنَا. هـ فَوَدَّ: (خِلَافُ مُوجِبِهِ) وَهُوَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَطَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ يُعَابُ أَيُّ عِنْدَ إِطْبَاقِ الْغَيْمِ. هـ فَوَدَّ: (وَكَهْذَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ حَصَلَ غَيْمٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ إِلَى وَظَنَّ وَقَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ إِلَى نَعَمْ وَقَوْلُهُ وَلَكِنْ إِلَى وَلَا بِرُؤْيَا النَّبِيِّ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ وَجْهٌ إِلَى فَقَدْ حُكِيَ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ إِلَى ظَنَّ دُخُولِهِ.

هـ فَوَدَّ: (وَكَهْذَيْنِ الْخِلَافِ) أَيِ الْإِكْمَالِ وَالرُّؤْيَا فِي إِيْجَابِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِعُمُومِ النَّاسِ وَجَعَلَ النَّهَايَةَ وَالْإِيْجَابَ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَثْبُتُ بِهِ الشَّهْرُ لِلْمُخْبِرِ فَقَطُّ بِفَتْحِ الْبَاءِ عِبَارَةً الْأَوَّلِ فِي شَرْحِ وَشَرْطِ الْوَاحِدِ الْخِلَافِ وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنْ مَا تَقَرَّرَ بِالنَّسْبَةِ لَوْجِبَ الصَّوْمُ عَلَى عُمُومِ النَّاسِ أَمَا وَجُوبُهُ عَلَى الرَّائِي فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ عَدَلًا فَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَمِثْلُهُ مَنْ أَخْبَرَهُ بِهِ عَدَدُ الثَّوَاتِرِ أ. هـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَمِثْلُهُ مَنْ أَخْبَرَهُ بِهِ عَدَدُ الثَّوَاتِرِ وَالشَّهَابِ ابْنُ حَجَّجٍ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِعُمُومِ النَّاسِ أَيِ فَاتِّخَاذِ عَدَدِ الثَّوَاتِرِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَثْبُتُ بِهِ الشَّهْرُ عَلَى الْعُمُومِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ قَاضِي وَظَاهِرٌ أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمْ أَخْبَرُوا عَنْ رُؤْيَيْهِمْ أَوْ عَنْ رُؤْيَا عَدَدِ الثَّوَاتِرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْطِ عَدَدِ الثَّوَاتِرِ الَّذِي يُعَيِّدُ الْعِلْمَ فَلَيْسَ مِنْهُ إِخْبَارُهُمْ عَنْ وَاحِدٍ رَأَاهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ لَمْ يَبْلُغْ عَدَدَ الثَّوَاتِرِ كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ الْإِسْعَابِ فَتَبَّهَ أ. هـ فَوَدَّ: (وَظَنَّ دُخُولَهُ الْخِلَافِ) أَيِ عِنْدَ الْإِسْتِيْهَاءِ لِتَحْوِي حَسْبَ شَيْخِنَا. هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ فِي أَوَاخِرِ فَصْلِ النَّبِيِّ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِالْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ الْخِلَافِ) وَمِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى تَغْلِيْقُ الْقِنَادِيلِ لَيْلَةَ ثَلَاثِي شَعْبَانَ فَتُثْبِتُ النِّيَّةَ اعْتِمَادًا عَلَيْهَا ثُمَّ تُرَالُ وَيُعْلَمُ بِهَا مَنْ نَوَى ثُمَّ يَتَبَيَّنُ نَهَارًا أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَدْ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصِحَّةِ صَوْمِهِ بِالنِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِإِنِّيْهَا عَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فَإِنْ نَوَى عِنْدَ الْإِزَالَةِ تَرْكَهُ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ م ر وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ قَالَ سَمَ مَا لَمْ يُعْلَمَ بِأَنَّهَا أُرِيْلَتْ لِلشُّكِّ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ أَوْ لَيَّتَيْنِ عَدَمَ دُخُولِهِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِرَفْضِ النَّبِيِّ السَّابِقَةِ حُكْمًا وَرَفْضُهَا لَيْلًا يُطْلَعُ أ. هـ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا فَقَالَ وَلَوْ طُفِئَتِ الْقِنَادِيلُ لَتَحْوِي شُكٌّ فِي الرُّؤْيَا ثُمَّ أَوْقَدَتْ لِلْجَزْمِ بِهَا وَجَبَ تَجْدِيدُ النَّبِيِّ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِطَفْئِهَا دُونَ مَنْ لَمْ يُعْلَمَ بِهِ أ. هـ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الرَّشِيدِيُّ فَقَالَ قَوْلُهُ م ر وَيُعْلَمُ بِهَا أَيِ بِإِزَالَتِهَا احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ أَزَالَهَا بَعْدَ نَوْمِهِ أَوْ نَحْوِهِ فَهَذَا غَيْرُ مَا بَحَثَهُ الشَّهَابُ سَمَ فِيمَا إِذَا عَلِمَ سَبَبَ إِزَالَتِهَا وَأَنَّهُ عَدَمُ ثُبُوتِ الشَّهْرِ مِنْ أَنَّهُ يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ رَفْضَ النَّبِيِّ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ وَقَوْلُهُ م ر فَإِنْ نَوَى عِنْدَ الْإِزَالَةِ الْخِلَافَ خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا حَصَلَ لَهُ تَرَدُّدٌ عِنْدَ الْإِزَالَةِ وَلَمْ يَتَوَثَّقِ التَّرْكَ

دُونَ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ عَلَى الْعُمُومِ وَهَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ م ر وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ كَمَى الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ بِلا رُؤْيَا ثَبَتَ بِرُؤْيَا حَدِيدِ الْبَصَرِ بِلا تَوَقُّفٍ وَتَفَرُّقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ بِنَحْوِ أَنَّ لَهَا بَدَلًا حَيْثُ لَا يَلْزَمُ بِسَمَاعِ حَدِيدِ السَّمْعِ أَحَدًا حَتَّى السَّامِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَفِيهِ نَظَرٌ.

كَرْوِيَةِ الْقَنَادِيلِ الْمُتَقَلِّفَةِ بِالْمَنَائِرِ، وَمُخَالَفَةُ جَمْعٍ فِي هَذِهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ
الاجْتِهَادِ الْمُصَرِّحِ فِيهِ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ لَا قَوْلُ مُنْجِمٍ وَهُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ النِّجْمَ وَحَاسِبٍ وَهُوَ مَنْ
يَعْتَمِدُ مَنَازِلَ الْقَمَرِ وَتَقْدِيرَ سَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَقْلِيدُهُمَا نَعَمْ لِهَذَا الْعَمَلِ بِعِلْمِهِمَا

فَلَا يَصْرُهُ ذَلِكَ لِمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ م ر مِنْ أَنَّ التَّيَّ بَعْدَ عَقْدِهِمَا لَا يَتَطَّلَّهَا إِلَّا رَفَضُهَا أَوْ الرَّدُّ اه رَشِيدِي .
ه قَوْلُهُ: (كَرْوِيَةِ الْقَنَادِيلِ) أَيُّ وَضَرْبِ الْمَدَافِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ شَيْخُنَا . ه قَوْلُهُ: (لَا قَوْلُ
مُنْجِمٍ) بِالْجَزْرِ عَطْفًا عَلَى الْاجْتِهَادِ وَلَوْ أَعَادَ الْبَاءَ لَيُظْهِرُ عَطْفَ قَوْلِهِ وَلَا بِرُؤْيِيَةِ النَّبِيِّ الْخُ عَلَيْهِ لَكَانَ أَوَّلَى .
ه قَوْلُهُ: (وَحَاسِبٍ الْخُ) وَفِي قِتَاوَى الشَّهَابِ الرِّمْلِيِّ سُئِلَ عَنِ الْمُرْجِعِ مِنْ جَوَازِ عَمَلِ الْحَاسِبِ بِجِسَابِهِ
فِي الصَّوْمِ هَلْ مَحَلُّهُ إِذَا قُطِعَ بِوُجُودِهِ وَرُؤْيِيَةِ أَمْ بِوُجُودِهِ وَإِنْ لَمْ يُجُوزْ رُؤْيِيَتُهُ فَإِنْ أَيْمَنَتْهُمْ قَدْ ذَكَرُوا لِلْهَلَالِ
ثَلَاثَ حَالَاتٍ حَالَةً يَقْطَعُ فِيهَا بِوُجُودِهِ وَبِامْتِنَاعِ رُؤْيِيَتِهِ وَحَالَةً يَقْطَعُ فِيهَا بِوُجُودِهِ وَرُؤْيِيَتِهِ وَحَالَةً يَقْطَعُ فِيهَا
بِوُجُودِهِ وَيُجُوزُونَ رُؤْيِيَتَهُ فَأَجَابَ بَأَنَّ عَمَلَ الْحَاسِبِ شَامِلٌ لِلْحَالَاتِ الثَّلَاثِ انْتَهَى وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ
بِالنِّسْبَةِ لِلْحَالَةِ الْأَوَّلَى بَلْ وَالثَّالِثَةِ وَالْعَجَبُ مِنَ الْفَاضِلِ الْمُحَشِّي حَيْثُ نَقَلَ هَذَا الْإِفْتَاءَ وَأَقْرَهُ اه بَصْرِي
عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر نَعَمْ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِجِسَابِهِ الْخُ أَيُّ الدَّالِّ عَلَى وُجُودِ الشَّهْرِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى عَدَمِ
إِمْكَانِ الرُّؤْيِيَةِ كَمَا هُوَ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي كَلَامِ وَالِدِهِ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَيْنَا
الصَّوْمَ بِالرُّؤْيِيَةِ لَا بِوُجُودِ الشَّهْرِ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ فِي أَثْنَاءِ التَّهَارِ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِمْسَاكُ مِنْ وَقْتِ
دُخُولِهِ وَلَا أَظُنُّ الْأَصْحَابَ يَوَافِقُونَ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ بَسَطْتُ الْقَوْلَ عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ اه
وَيَأْتِي فِي شَرْحِ رُؤْيِيَةِ الْهَلَالِ مَا يُصَرِّحُ بِخِلَافِ مَا قَالَهُ الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ جَمِيعًا وَعَنْ
النِّهَايَةِ فِيمَا لَوْ دَلَّ الْحِسَابُ عَلَى كَذِبِ الشَّاهِدِ مَا نَصَّهُ إِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَعْتَمِدِ الْحِسَابَ بَلْ الْغَاةَ بِالْكَلْبَةِ كَمَا
أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه . وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْإِشْكَالَ أَيْضًا وَبِالْجُمْلَةِ يَتَّبِعِي الْجُزْمَ بَعْدَ جَوَازِ عَمَلِ
الْحَاسِبِ بِجِسَابِهِ فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ فَيَتَّبِعِي أَهْلَهَا بِمِثْلِ الْأَوَّلَى فِي عَدَمِ الْجَوَازِ كَمَا مَرَّ عَنْ
السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ وَسَيَأْتِي عَنْ سَمٍ فِي مَسْأَلَةِ الْغَنِيمِ مَا يُؤَيِّدُهُ . ه قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ الْخُ) يَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ
خِلَافَهُ . ه قَوْلُهُ: (نَعَمْ لِهَذَا الْعَمَلِ الْخُ) ذَكَرَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَوَاقَفَهُ الطَّبْلَاوِيُّ الْكَبِيرُ عَلَى
الْوُجُوبِ وَالْإِجْزَاءِ قَالَ م ر وَلَهُمَا الْعَمَلُ بِالْحِسَابِ وَالتَّجْمِيمِ أَيْضًا فِي الْفِطْرِ آخِرَ الشَّهْرِ إِذَا الْمُعْتَمِدُ أَنَّ
لَهُمَا ذَلِكَ فِي أَوَّلِهِ وَأَنَّهُ يُجْزِئُهُمَا عَنْ رَمَضَانَ وَأَنَّ قَضِيَّةَ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ وَكَذَا
مَنْ أَخْبَرَهُ إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُمَا اه . وَقِيَاسُ الْوُجُوبِ إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُمَا الْوُجُوبُ إِذَا لَمْ يَظُنَّ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا

ه قَوْلُهُ: (وَحَاسِبٍ وَهُوَ الْخُ) سُئِلَ الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ عَنِ الْمُرْجِعِ مِنْ جَوَازِ عَمَلِ الْحَاسِبِ بِجِسَابِهِ فِي
الصَّوْمِ هَلْ مَحَلُّهُ إِذَا قُطِعَ بِوُجُودِهِ وَرُؤْيِيَةِ أَمْ بِوُجُودِهِ وَإِنْ لَمْ يُجُوزْ رُؤْيِيَتُهُ فَإِنْ أَيْمَنَتْهُمْ قَدْ ذَكَرُوا لِلْهَلَالِ
ثَلَاثَ حَالَاتٍ حَالَةً يَقْطَعُ فِيهَا بِوُجُودِهِ وَبِامْتِنَاعِ رُؤْيِيَتِهِ وَحَالَةً يَقْطَعُ فِيهَا بِوُجُودِهِ وَرُؤْيِيَتِهِ وَحَالَةً يَقْطَعُ فِيهَا
بِوُجُودِهِ وَيُجُوزُونَ رُؤْيِيَتَهُ فَأَجَابَ بَأَنَّ عَمَلَ الْحَاسِبِ شَامِلٌ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ اه . ه قَوْلُهُ: (نَعَمْ لِهَذَا الْعَمَلِ
الْخُ) ذَكَرَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَوَاقَفَهُ الطَّبْلَاوِيُّ الْكَبِيرُ عَلَى الْوُجُوبِ وَالْإِجْزَاءِ قَالَ م ر وَلَهُمَا الْعَمَلُ
بِالْحِسَابِ وَالتَّجْمِيمِ أَيْضًا فِي الْفِطْرِ آخِرَ الشَّهْرِ إِذَا الْمُعْتَمِدُ أَنَّ لَهُمَا ذَلِكَ وَأَنَّهُ يُجْزِئُهُمَا عَنْ رَمَضَانَ خِلَافًا

وَلَكِنْ لَا يُجْزئُهُمَا عَنْ رَمَضَانَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ أَطَالَ جَمَعَ فِي رَدِّهِ وَلَا بِرُؤْيِيهِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّوْمِ قَائِلًا غَدًا مِنْ رَمَضَانَ لِيُعْمِدَ ضَبِطَ الرَّائِي لَا لِلشُّكِّ فِي الرُّؤْيِي. وَفِيهِ وَجْهٌ بِالْوُجُوبِ كَكُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَلَمْ يُخَالِفْ مَا اسْتَقَرَّ فِي شَرْعِهِ لِكَيْتَهُ شَاذٌ فَقَدْ حَكَى عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَا بِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ

وَهُمَا عَدْلَانِ كَمَا فِي تَطَايُرِ ذَلِكَ أَيْ مَا لَمْ يَتَّخِذْ خَطَاهُ بِمَوْجِبِ قَامَ عِنْدَهُ سَم. □ فُود: (وَلَكِنْ لَا يُجْزئُهُمَا الْإِنْفِ) وَالْمُعْتَمَدُ الْإِجْزَاءُ مُنْفِي وَإِعْيَابٌ وَإِتْحَافٌ وَنَهَايَةُ عِبَارَةِ الْأَخِيرِ وَيُجْزئُهُ عَنْ قَرَضِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ عَدَمٌ إِجْزَائِهِ عَنْهُ وَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ أَنَّ الظَّنَّ يَوْجِبُ الْعَمَلَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَعَلَى مَنْ أَخْبَرَهُ وَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ وَأَيْضًا فَهَوَ جَوَازٌ بَعْدَ حَظَرٍ أَيْ قِيَصْدُقُ بِالْوُجُوبِ اهـ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. □ فُود: (كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ) أَيْ هُنَا كَذَا قِيلَ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ لَيْسَ نَصًّا فِي تَضْحِيحِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ فَإِنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَسَكَتَ عَلَيْهِ وَكَانَ إِنَّمَا لَمْ يَغْتَرِضْهُ لِمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى النَّيِّ مِنْ أَنَّهُ يُجْزئُهُ إِيْعَابٌ. □ فُود: (وَلَا بِرُؤْيِيهِ النَّبِيِّ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى لَا قَوْلٍ مُتَّجِمٍ وَكَذَا قَوْلُهُ وَلَا بِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ الْإِنْفِ عَطَفَ عَلَيْهِ كُزْدِي أَيْ عَلَى تَوْهُمِ أَنَّهُ قَالَ هُنَاكَ لَا بِقَوْلٍ مُتَّجِمٍ بِالْبَاءِ. □ فُود: (فِي النَّوْمِ) أَيْ أَوْ الْمُرَاقَبَةِ وَالْكَشْفِ. □ فُود: (قَائِلًا الْإِنْفِ) أَيْ مُخْبِرًا بِأَنَّ غَدًا الْإِنْفِ.

□ فُود: (لِيُعْمِدَ ضَبِطَ الرَّائِي الْإِنْفِ) أَيْ فَيَحْرُمُ الصَّوْمُ وَغَيْرُهُ اسْتِنَادًا لِذَلِكَ وَلَا عِبْرَةً بِقَطْعِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ تِلْكَ الصُّورَةِ الَّتِي لَا يَتِمُّ الشَّيْطَانُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى هَذَا الْقَطْعِ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا كُلِّفَ بِهِ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ لَا يَتَلَقَّى إِلَّا مِنْ لَفْظٍ أَوْ اسْتِنْبَاطٍ وَهَذَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ وَعِنْدَ تَعَارُضِهِمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْأَرْجَحِ وَهُوَ مَا فِي الْبَيْقَظَةِ إِيْعَابٌ. □ فُود: (فَقَدْ حَكَى عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ عَدَمُ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخْبَرَ ﷺ بِهِ ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مُجَوِّزٌ لِلْعَمَلِ بِهِ لِكُونِهِ تَفْلًا مُتَدَرِّجًا تَحْتَ مَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ أَوْ جَوَازُهُ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ وَالْأَفْلَاحُ شَ عِبَارَةُ الْإِيْعَابِ وَأَمَّا قَوْلُ السُّبْكِيِّ يَحْسُنُ الْعَمَلُ بِمَا سَمِعَهُ مِمَّا لَمْ يُخَالِفْ شَرْعًا ظَاهِرًا فَهَوَ لَا يَتَأْتِي عَلَى الْإِجْمَاعِ أَوْ الْأَصَحِّ السَّابِقِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سَمَاعُهُ لِذَلِكَ مِنْ تِلْكَ الصُّورَةِ الَّتِي لَا يَتِمُّ الشَّيْطَانُ بِهَا يَحْمِلُهُ عَلَى التَّحَرِّيِ وَالْإِحْتِيَاظِ وَالْمُبَادَرَةِ لِلْإِمْتِنَانِ قُنْدِبَ لَهُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُخَالِفْ ظَاهِرَ الشَّرْعِ لَا اسْتِنَادًا لِلرُّؤْيِي وَخَذَهَا بَلْ لِلدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى اجْتِنَابِ الشُّبْهَةِ وَالِاسْتِكْتَارِ مِنَ الطَّاعَةِ مَا امْتَكَنَ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ بِالرُّؤْيِي وَالْحَاصِلُ أَنَّا لَا نَمْنَعُ كَوْنَهَا مُؤَكَّدَةً وَحَامِلَةً عَلَى الْمُبَادَرَةِ لِلْإِمْتِنَانِ مَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ بِقَظَةِ اهـ. □ فُود: (وَلَا بِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ.

(فَرَعَ) رُؤْيِي الْهَلَالِ نَهَارًا يَوْمَ الثَّلَاثَيْنِ مِنْ آخِرِ شَعْبَانَ أَوْ رَمَضَانَ لَا أَثَرُ لَهَا وَلَوْ رُئِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ

لِيَعْضَمُ وَلِمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَأَنَّ قَضِيَّةَ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ وَكَذَا مَنْ أَخْبَرَهُ إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُمَا اهـ وَقَضِيَّةُ عَدَمِ الْوُجُوبِ إِذَا لَمْ يُظَنَّ صِدْقَهُمَا وَلَا كَذِبَهُمَا وَهُمَا عَدْلَانِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ الْوُجُوبِ إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُمَا الْوُجُوبِ إِذَا لَمْ يُظَنَّ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا وَهُمَا عَدْلَانِ كَمَا فِي تَطَايُرِ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

في رمضان وغيره قبل الغروب سواء ما قبل الزوال وما بعده بالنسبة للماضي والمستقبل وإن حصل غيم وكان مرتفعاً قدرًا لولاه لرُئي قطعًا خلافاً للإسنوي؛ لأن الشارع إنما أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب ولما يأتي أن المدار عليها لا على الوجود. (وثبوت رؤيته) في حق من لم

لليلة المستقبل إن رُئي بعد غروبها لا الماضية فلا تُقطر من رمضان ولا تُسبكه من شعبان واحتزوا بيوم الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فإنه لم يقل أحد أنها للماضية لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين اه زاد المغني أي ولا للمستقبل كما في شرح الإزهار لابن أبي شريف اه.

فود: (في رمضان) أي في ثلاثي رمضان نهاية. فود: (سواء ما قبل الزوال إلخ) وقيل إن رُئي قبل الزوال فلهماضية أو بعده فلهماضية إيعاب. فود: (بالنسبة للماضي والمستقبل) أي فلا تُقطر إن كان في ثلاثي رمضان ولا تُسبكه إن كان في ثلاثي شعبان نهاية ومغني. فود: (لولا) أي الغيم (الرئي قطعًا) أي بعد الغروب إيعاب. فود: (لأن الشارع إنما أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب إلخ) يتبني فيما لو دل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى رؤيته لكن لم يوجد بالفعل أن يكفي ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتأتى رؤيته أي لو لم يوجد نحو الغيم من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استشكال البصري والرشدي إفتاء الشهاب الزملي بجواز عمل الحاسب بحسابه مطلقاً. فود: (ولما يأتي أن المدار إلخ) قال البصري بعد سؤق عبارة الشارع في رسالته المسماة بتتوير البصائر والعيون في بيان حكم تبع ساعة من قرار العيون ما نصه فإن ظاهره الإكفاء بالعلم وأنه المراد بالرؤية في التصور فإذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده أي بعد الغروب بحيث يتأتى رؤيته كما مرّ أيضًا عن سم.

فود (سبي): (وثبوت رؤيته بعدل) أي: وإن كانت السماء مضحية ودل الحساب على عدم إمكان الرؤية وانفسم إلى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء؛ لأن الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للسبكي نهاية ومغني وجرى الشارع على ما قاله السبكي هنا كما يأتي وكذا في شرح الباب فقال ما نصه وهو متجه لأن الكلام فيما إذا اتفق الحساب على الاستحالة وعلى أن مقدماتها قطعية فإذا فرض وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤية؛ لأن شرط المشهود به إمكانه عقلاً وعادة وشرعاً ولأن غاية الشهادة الظن وهو لا يعارض القطع وتظهير الزكشي فيه بأن الشرع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية يؤيد بأنه ممنوع بل نظر إليه هنا في جواز صيام الحاسب استناداً إليه وفي بيان اختلاف المطالع واتفاقها وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك اه. فود: (في حق) إلى قوله ولا بُد في النهاية لإاقوله على ما فيه إلى المتن وقوله ولو مع إلى بلفظ وكذا في المغني لإاقوله بحكم القاضي إلى المتن.

فود: (لأن الشارع إنما أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب إلخ) فيتبني فيما لو دل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى رؤيته لكن لم توجد بالفعل أن يكفي ذلك فليتأمل. فود: (وثبوت رؤيته بعدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه م ر.

يرى تحصلُ بِحُكْمِ الْقَاضِي بِهَا يَعْلَمُهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ نَقْدٍ وَرَدٍّ وَتَقْيِيدٍ يَنْتَبِهَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَذَا بِحُكْمِ مُحْكَمٍ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ رَضِيَ بِحُكْمِهِ فَقَطْ عَلَى الْأَوْجِهِ وَ(ب) شَهَادَةُ (عَدِلٍ) وَلَوْ مَعَ إِطْبَاقٍ غَيْمٍ أَيْ لَا يُحِيلُ الرُّؤْيَا عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِلَفْظِ أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ أَوَّانَهُ هَلْ أَوْ نَحْوَهُمَا بَيْنَ يَدَيِ قَاضٍ وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ دَعْوَى؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةُ جَسِيَّةٍ وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ عِنْدِي

■ فَوَدَّ: (بِخَصْلِ الْخ) خَبَّرَ وَثُبُوتُ رُؤْيَا. ■ فَوَدَّ: (بِحُكْمِ الْقَاضِي الْخ) أَيْ كَانَ يَقُولُ ثَبَّتَ أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ مِنْ رَمَضَانَ وَلَزِمَ النَّاسَ الصَّوْمُ لِيَعَابَ. ■ فَوَدَّ: (بِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. ■ فَوَدَّ: (بِعَلْمِهِ) أَيْ حَيْثُ كَانَ يَقْضِي بِعَلْمِهِ بَأَنَّ كَانَ مُجْتَهِدًا كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر فِي بَابِ الْقَضَاءِ ع ش أَيْ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي الثُّخْفَةِ هُنَاكَ. ■ فَوَدَّ: (مِنْ نَقْدٍ) أَيْ اغْتِرَاضٍ (وَرَدٍّ) أَيْ لِهَذَا التَّقْيِيدِ (وَتَقْيِيدٍ) أَيْ: بَأَنَّ لَا يَكُونُ الْقَاضِي حَنْبَلِيًّا وَلَا احْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْحِسَابَ أَيْ مَعَ رَدِّ هَذَا التَّقْيِيدِ فَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ وَرَدَّ عَنْ قَوْلِهِ وَتَقْيِيدَ كَانَ أَوْفَقَ بَكَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عِبَارَتُهُ بَعْدَ التَّقْيِيدِ وَرَدَّهُ لَا يَقَالُ سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَوْلُ الشَّاهِدِ عَدًا مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ حَنْبَلِيًّا أَوْ احْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْحِسَابَ فَكَذَا هُنَا إِنَّمَا يَثْبُتُ بِحُكْمِ الْقَاضِي الْمُسْتَبَدِّ بِعَلْمِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حَنْبَلِيًّا مَثَلًا وَلَا احْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْحِسَابَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ وَالْقَاضِي لَا يَمَاسُ بِهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ سَبَبَ رَدِّ الشَّاهِدِ حِينَئِذٍ احْتِمَالُ أَنْ يَقْتَضِيَ سَبَبًا لَا يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ الْمَشْهُودُ عِنْدَهُ وَهَذَا لَا يَأْتِي فِي الْقَاضِي بَلْ يَنْتَبِهُ أَنْ يَقْبَلَ حُكْمَهُ وَإِنْ احْتَمَلُ أَنَّهُ اسْتَدَّ لِمَا يَرَاهُ مِنْ حِسَابٍ أَوْ غَيْمٍ اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْخ) حَقُّهُ أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ قَوْلِهِ شَهَادَةُ جَسِيَّةٍ تَأْمُلُ. ■ فَوَدَّ: (بِحُكْمِ مُحْكَمٍ الْخ) أَيْ وَلَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ لِيَعَابَ.

■ فَوَدَّ: (وَبِشَهَادَةِ عَدِلٍ) وَكَذَا شَهْرٌ نَزَرَ صَوْمُهُ وَكَذَا الْحِجَّةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقُوفِ وَنَحْوِهِ م ر اهـ سَمِ زَادَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَقَالَ الْقَلْبُوبِيُّ وَكُلُّ عِبَادَةٍ وَتَجْهِيزٍ مَبْتِ كَافِرٍ شَهِدَ عَدْلٌ بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ يُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ غُسْلِهِ وَتُكْفِيهِهِ وَيُذْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَثْبُتُ بِذَلِكَ الْإِزْثُ مِنْهُ أَنْتَهَى اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ إِطْبَاقٍ غَيْمٍ) اعْتَمَدَهُ م ر اهـ سَمِ. ■ فَوَدَّ: (بِلَفْظِ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي بَيْنَ الْخِ مُتَعَلِّقٌ بِشَهَادَةِ عَدِلٍ.

■ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ) وَهُوَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ فَقَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ شَهَادَةُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ بَلْ طَرِيقُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِطُلُوعِ الْهِلَالِ أَوْ عَلَى أَنَّ اللَّيْلَةَ مِنْ رَمَضَانَ مَثَلًا وَنَحْوَ ذَلِكَ وَيَذُلُّ لِلأَوَّلِ الْمُحْتَمَدِ قَبُولُ شَهَادَةِ الْمَرْضِعَةِ إِذَا قَالَتْ أَشْهَدُ أَنِّي أَرْضَعْتُهُ وَلَمْ تَطْلُبْ أَجْرًا مُغْنِيًا وَلِيَعَابَ. ■ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ دَعْوَى) ظَاهِرُهُ جَوَازُ الدَّعْوَى وَلَعَلَّهَا جَائِزَةٌ مِنْ أَيْ مُسْلِمٍ كَانَ بَلْ قَالَ م ر وَبَيْنَ الشَّاهِدِ وَلَعَلَّ مِنْ صَوْرِهَا ادَّعَى أَنَّهُ قَدْ رُئِيَ الْهِلَالُ سَمِ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ هِنْدِي الْخ) فَعَلِمَ أَنَّ الثُّبُوتَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِرُجُوعِ الشَّاهِدِ بَعْدَهُ كَمَا لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ م ر ثُمَّ قَدْ يَذُلُّ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ

■ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ إِطْبَاقٍ غَيْمٍ) اعْتَمَدَهُ م ر. ■ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ دَعْوَى) ظَاهِرُهُ جَوَازُ الدَّعْوَى وَلَعَلَّهَا جَائِزَةٌ مِنْ أَيْ مُسْلِمٍ كَانَ بَلْ قَالَ م ر وَبَيْنَ الشَّاهِدِ وَلَعَلَّ مِنْ صَوْرِهَا ادَّعَى أَنَّهُ قَدْ رُئِيَ الْهِلَالُ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ هِنْدِي الْخ) فَعَلِمَ أَنَّ الثُّبُوتَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِرُجُوعِ الشَّاهِدِ بَعْدَهُ كَمَا لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ م ر. ■ فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ الْخ) هَذَا قَدْ يَذُلُّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ

أَوْ حَكَمْتَ بِشَهَادَتِهِ لَكُنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُعَيَّنٍ مَقْصُودٌ

عَلَى أَنْ مُجَرَّدَ الشَّهَادَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي لَا يُوْجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهَا نَعَمَ إِنْ اعْتَقَدَ صِدْقَ الشَّاهِدِ وَجَبَ عَلَيْهِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ مَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ إِلَّا إِنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ لَا مُطْلَقًا وَإِلَّا لَوْ جَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ بِمُجَرَّدِ الشَّهَادَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي مَعَ سُكُوتِهِ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مَنْنُوعٌ وَأَنَّ مَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ أَوْ سَمِعَ شَهَادَتَهُ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْحَاكِمُ نَحْوُ ثَبَتَ عِنْدِي وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ مَا لَمْ يَنْتَقِضْ خَطَاؤه لِمَوْجِبِ قَامَ عِنْدَهُ سَمَ عَلَى حَيْجِ أَيْ كَضَعْفِ بَصَرِهِ أَوْ الْعِلْمِ بِفُسْطِقِهِ ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ حَكَمْتَ بِشَهَادَتِهِ) وَلَوْ عَلِمَ غَيْرُ الْقَاضِي فَسَقَ الشُّهُودُ أَوْ كَذَبَهُمُ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ لُزُومِ الصَّوْمِ لَهُ إِذْ لَا يَنْتَظَرُ جَزْمُهُ بِالْبَيِّنَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ حَيْثُ يَخْرُجُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ وَلَوْ عَلِمَ فَسَقَ الْقَاضِي الْمَشْهُودَ عِنْدَهُ وَجُهِلَ حَالُ الْعُدُولِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَشْهَدُوا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَنْتَظَرُ بِالْفُسْطِقِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي أَهْلًا لَكِنَّهُ عَدْلٌ فَالْأَقْرَبُ لُزُومُ الصَّوْمِ تَنْفِيزًا لِحُكْمِهِ حَيْثُ كَانَ يَمْنَنُ يَنْتَقِضُ حُكْمُهُ شَرْعًا نِهَائِيَّةً وَفِي الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ عَلِمَ فَسَقَ الْقَاضِي إِنْخِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَنْتَظَرُ بِالْفُسْطِقِ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُؤَلَّى بِفُسْطِقِهِ وَيُؤَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَنْتَظَرُ اه. هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ إِنْخِ) الَّذِي حَرَّرَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كَالْإِتْحَافِ خِلَافَهُ وَعِبَارَةُ الْإِتْحَافِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي قَبُولِ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ فَإِنَّ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ وَجَبَ الصَّوْمُ عَلَى الْكَافَّةِ وَلَمْ يَنْقُضِ الْحُكْمُ إِجْمَاعًا قَالَهُ التَّوَوُّيُّ فِي مَجْمُوعِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِكَوْنِ اللَّيْلَةِ مِنْ رَمَضَانَ وَحَيْثُ قَبُولُ خُذْ مِنْهُ رَدُّ قَوْلِ الرَّزْكَاشِيِّ لَا يَحْكُمُ بِكَوْنِ اللَّيْلَةِ مِنْ رَمَضَانَ مَثَلًا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِزَامٌ لِمُعَيَّنٍ وَمِمَّا يَزِيدُهُ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْحُكْمِ إِنَّهُ إِزَامٌ لِمُعَيَّنٍ مُرَادُهُمْ بِهِ غَالِيًا فَقَدْ ذَكَرَ الْعَلَانِي صَوْرًا فِيهَا حُكْمٌ وَلَا يَنْتَظَرُ فِيهَا إِزَامٌ مُعَيَّنٌ إِلَّا عَلَى نَوْعٍ مِنَ التَّمَسُّفِ انْتَهَى الْمَقْصُودُ نَقْلُهُ وَأَطَالَ فِيهِ جِدًّا بِتَفَاسِي لَا يُسْتَفْنَى عَنْهَا فَعَلِمَ أَنَّهُ هُنَا تَبِعَ الرَّزْكَاشِيُّ فِيمَا قَالَهُ وَالْوَجْهُ مَا حَرَّرَهُ هُنَاكَ خُصُوصًا وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ دَالٌّ عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ

الشَّهَادَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي لَا يُوْجِبُ الصَّوْمَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهَا نَعَمَ إِنْ اعْتَقَدَ صِدْقَ الشَّاهِدِ وَجَبَ عَلَيْهِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ مَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ إِلَّا إِنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ لَا مُطْلَقًا وَإِلَّا لَوْ جَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ بِمُجَرَّدِ الشَّهَادَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي مَعَ سُكُوتِهِ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ بِصَوْمٍ زَيْدٍ بِإِخْبَارٍ مَنْ اعْتَقَدَ زَيْدٌ صِدْقَهُ لَا يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ إِلَّا إِنْ اعْتَقَدَ هُوَ أَيْضًا صِدْقَ مُخْبِرِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ إِخْبَارَ زَيْدٍ لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّهَادَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي مَعَ سُكُوتِهِ بَلْ لَا يَسَاوِيهَا هَذَا بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مَنْنُوعٌ وَأَنَّ مَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ أَوْ سَمِعَ شَهَادَتَهُ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْحَاكِمُ ثَبَتَ عِنْدِي وَلَا نَحْوُ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ مَا لَمْ يَنْتَقِضْ خَطَاؤه بِمَوْجِبِ قَامَ عِنْدَهُ وَإِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى قَوْلِ الْحَاكِمِ مَا ذُكِرَ فِي وَجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى الْعُمُومِ مُطْلَقًا بِحَيْثُ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ ثُبُوتَ الصَّوْمِ عِنْدَهُ إِلَّا بَعْدَ قَوَائِمِ م ر. هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ إِنْخِ) الَّذِي حَرَّرَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كَالْإِتْحَافِ خِلَافَهُ وَعِبَارَةُ الْإِتْحَافِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي قَوْلِ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ

ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمي اذعاه كان حُكْمًا حقيقيًا لا يلفظ إن غدا أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يُقبل وإن عُلِمَ أنه لا يرى الوجوب إلا بالرؤية أو كان موافقًا لمذهب الحاكِم على المُعْتَمَد؛ لأنه لا يخلو عن إيهام ولفساد الصيغة بِقَدَمِ التَّعَرُّضِ للرؤية وذلك للخبر الصحيح (أن ابن عمر رضي الله عنهما رآه فأخبر النبي ﷺ به فصام وأمر الناس بصيامه). وصح أيضًا (أن أعرابيًا شهد به عند النبي ﷺ مرة أخرى فقال يا بلال أذن في الناس فليصوموا) ولا يجوز لمن لم يره الشهادة برؤيته أو بما يُفِيدُها ككونه هل وإن استفاض عنده

على حَجٍّ. وقوله ولم يُنْقَضِ الحُكْمُ ظاهره وإن رَجَعَ الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره الإتحاف عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده. هـ فود: (ومن ثم إلخ) أي من أجل أنه إنما يكون إلخ. هـ فود: (لو ترتب عليه حق آدمي اذعاه إلخ) ليكنه إذا ترتب على مُعَيَّن لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه إذا حَكَمَ الحاكِم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعًا ع ش. هـ فود: (لا يلفظ أن غدا إلخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا النهاية عبارته ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريبه كاحتمال كونه قد يُعْتَقَدُ دخوله بسبب لا يوافقه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حَقًّا يرى إيجاب الصوم ليلة الغنيم أو نحو ذلك اهـ. قال ع ش قوله حَقًّا صوابه حَقًّا؛ لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة الغنيم اهـ وفي الأسنى والإيعاب ما يوافقه.

هـ فود: (وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يُفِيدُ الرؤية. هـ فود: (وإن عُلِمَ إلخ) وفاقا للإيعاب والأسنى وخلافاً لظاهر ما تقدّم عن النهاية أتياً من التقييد بوجود الرؤية. هـ فود: (وذلك) إلى قوله ولا تجوز في النهاية والمُعْنَى. هـ فود: (للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيكفي في الأخبار بدخول وقتها واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر مُعَيَّن ولو ذا الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفى كما رجحه في البحر وجزّم به ابن المُقَرِّي في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروبها قياساً على ما قالوه في القبلة والوقت والأذان ولأنه ﷺ كان يُفْطِرُ بقوله. وبما تقرّر يُعْلَمُ أن إخبار العدل الموجب للإعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيعاب. قال

حاكِم فإن حَكَمَ به حاكِم يراه وجب الصوم على الكافة ولم يُنْقَضِ الحُكْمُ إجماعاً قاله التوحي في مجموعهِ إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يعكّم بكون الليلة من رمضان وحيث يُؤْخَذُ منه رد قول الزركشي ولا يعكّم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً؛ لأن الحُكْمَ لا مدخل له في مثل ذلك؛ لأنه إلزام لمُعَيَّنٍ إلى أن قال ومما يردّه أيضاً أن قولهم في تعريف الحُكْمِ أنه إلزام لمُعَيَّنٍ مرادهم به غالباً فقد ذكر العلاني صوراً فيها حُكْمٌ ولا يتصوّر فيها إلزام لمُعَيَّنٍ إلا على نوع من التّصَفِ اهـ المقصود نقله وأطال فيه جداً بتفائس لا يستغنى عنها فَعُلِمَ أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرّره هناك خصوصاً وكلام المجموع دالٌّ عليه كما تقرّر فليتأمل. هـ فود: (لا يلفظ إن غدا أو الليلة من رمضان) عبارة شرج الرّوض ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان اهـ. هـ فود: (لا يلفظ إن غدا أو الليلة من رمضان إلخ) ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريبه كاحتمال كونه

ذلك بل وإن أخبرته بها عُدُّ التواترِ وعُلِمَ به ضرورة؛ لأنه لا يكفي قوله أشهد أن عَدًا من رمضان كما تَقَرَّرَ بل لا بُدَّ من التصريح بأنه رآه أو بما يتبادر منه ذلك وهذا لم يره ولا ذَكَرَ ما يُفِيدُ أنه رآه والذي يُشْجِه أن الشاهد لا يُكَلِّفُ ذَكَرَ صِفَةِ الْهِلَالِ ولا محله نعم إن ذَكَرَ محله مثلاً وبأن الليلة الثانية بخلافه فإن أمكن عادة الانتقال لم يؤثر وإلا عُلِمَ كذبه فيجِبُ قضاء بدل ما أفطروه برؤيته. ولو تعارضا في محله مثلاً عَمِلَ باتفاقهما على أصل الرؤية كما لو شهدت بيعة بكفر ميت وأخرى بإسلامه فإنهما لا يتعارضان بالنسبة لِنَحْوِ الصلوة عليه نظرًا لِحَقِّ الله تعالى (وفي قول) لا يثبت إلا إن شهد بها (عدلان) وانتَصَرَ له جماعة وأطالوا بما

الرشيدي قوله فَشَهِدَ بِرُؤْيَا هِلَالِهِ عَدْلٌ أَيْ أَوْ أَخْبَرَ بِهَا اهـ وقال ع ش قوله م ر يوجب الفطر أي وإن كان صامَ تسعة وعشرين فقط اهـ. □ فُود: (لأنه لا يكفي إلخ) لا يخفى ما في تقريره. □ فُود: (كما تَقَرَّرَ) في أي محل تَقَرَّرَ ذَلِكَ مَعَ لَفْظِ أَشْهَدُ سَمَ وَقَدْ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ بَلْفَظِ أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ مَعَ قَوْلِهِ لَا بَلْفَظِ إِنَّ عَدَا الْإِلَاحِ الْمُفِيدِ اشْتِرَاطُ الْجَمْعِ بَيْنَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ وَمَا يُفِيدُ الرُّؤْيَا ثُمَّ فِي قَوْلِهِ لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ الْمُفِيدِ لِعَدَمِ كِفَايَةِ تِلْكَ الصَّيْغَةِ وَلَوْ مَعَ ذِكْرِ أَشْهَدُ. □ فُود: (ولا ذَكَرَ ما يُفِيدُ أنه رآه) لا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا وَلَوْ قَالَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذِكْرُ مَا يُفِيدُ الْإِلَاحَ لَصَحَّ. □ فُود: (والذي يُشْجِه إلخ) وَفَاقًا لِصَرِيحِ الْإِيْعَابِ وَظَاهِرِ النِّهَايَةِ. □ فُود: (ذَكَرَ صِفَةَ الْهِلَالِ وَلَا مَحْلَهُ) أَيْ بَانَ يَقُولُ رَأَيْتُهُ فِي نَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ وَيَذْكُرُ صِفَتَهُ وَيَكْبِرُهُ وَتَذْوِيرَهُ وَتَقْوِيرَهُ وَأَنَّهُ بِجِذَاءِ الشَّمْسِ أَوْ فِي جَانِبِ مِنْهَا وَأَنْ ظَهَرَ إِلَى الْجَنُوبِ أَوْ الشَّمَالِ وَأَنَّ السَّمَاءَ مُضْحِيَةً أَوْ لَا إِيْعَابَ وَمُغْنِي. □ فُود: (فَإِنْ أَمَكَّنْ هَادَةَ الْإِلَاحِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ خِلَافَهُ إِيْعَابَ. □ فُود: (قضاء بدل ما أفطروه إلخ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِيْعَابِ قِضَاءُ يَوْمِ بَدَلِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي صَامَهُ مُتَعَمِّدِينَ عَلَى رُؤْيَا هـ وَيَتَّبِعِي حَفْلَهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الشَّهَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ثُمَّ تَبَيَّنَ بِطَرِيقٍ آخَرَ أَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ الشَّهْرِ وَحُمِلَ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ فِي آخِرِ الشَّهْرِ. □ فُود: (ولو تعارضا إلخ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِيْعَابِ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِرُؤْيَا هـ بِصِفَةِ كَوْنِهِ بِالْجَنُوبِ وَشَهِدَ آخَرُ بِخِلَافِهَا كَوْنِهِ فِي الشَّمَالِ لَمْ يَكُنْ تَعَارُضًا لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَا وَقَدْ يَنْتَقِلُ وَكَمَا لَوْ قَامَتْ بَيْتَةٌ بِكُفْرٍ مَيِّتٍ إلخ. □ فُود: (عَمِلَ باتفاقهما إلخ) اغْتَمَدَ ع ش وَقَالَ سَمَ الَّذِي فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَيَّنَّته أَنَّ اخْتِلَافَ شَاهِدَيْنِ فِي نَحْوِ مَحَلِّ الْهِلَالِ لَا يُؤَثِّرُ إِنْ تَقَارَبَا بِحَيْثُ يُمْكِنُ عَادَةُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ انْتَهَى اهـ وَمَرَّ آيَفَا عَنِ الْإِيْعَابِ مَا يَوَافِقُهُ.

□ فُود: (فَلَا يَتَعَارَضَانِ إلخ) أَيْ لِإِمْكَانِ حَمْلِ الْأَوَّلَى عَلَى سَبَبِ الْكُفْرِ وَالثَّانِيَةِ عَلَى طَرَوِ الْإِسْلَامِ وَكَانَ الظَّاهِرُ تَأْيِثُ الْفِعْلِ. □ فُود: (وانتَصَرَ له جماعة إلخ) وَادَّعَى الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ لِرُجُوعِهِ إِلَيْهِ فَمِنِ الْأَمِّ قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ لَا يَجُوزُ عَلَى هِلَالِ رَمَضَانَ إِلَّا شَاهِدَانِ وَنَقَلَ الْبُلْقِينِيُّ مَعَ هَذَا النَّصِّ نَصًّا آخَرَ

قَدْ يَمْتَقِدُ دُخُولَهُ بِسَبَبٍ لَا يَوَافِقُهُ عَلَيْهِ الْمَشْهُودُ عِنْدَهُ بَانَ يَكُونُ أَخَذَهُ مِنْ حِسَابٍ أَوْ يَكُونُ حَتْمًا يَرَى لِإِجَابِ الصَّوْمِ لَيْلَةَ الْغَيْمِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ شَرْحُ م ر. □ فُود: (كما تَقَرَّرَ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ تَقَرَّرَ ذَلِكَ مَعَ لَفْظِ أَشْهَدُ. □ فُود: (عَمِلَ باتفاقهما إلخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَيَّنَّته أَنَّ اخْتِلَافَ شَاهِدَيْنِ فِي نَحْوِ مَحَلِّ الْهِلَالِ لَا يُؤَثِّرُ إِنْ تَقَارَبَا بِحَيْثُ يُمْكِنُ عَادَةُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ اهـ.

رَدَدَتْهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَرُجُوعِ الشَّافِعِيِّ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ قَبْلُ أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَهُ الْخَيْرُ فَلَمَّا ثَبِتَ قُدِّمَ
عَمَلًا بِوَصِيَّتِهِ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ وَمَحَلُّ ثُبُوتِهِ بِقَدْرِ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّوْمِ
وَتَوَابِعِهِ كَالْتِرَاوِيحِ وَالْإِعْتِكَافِ دُونَ نَحْوِ طَلَاقي وَأَجَلٍ عَلَّقَ بِهِ

صِبْغَتُهُ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا يُصَامُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ لَكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ الصَّنِيرِيُّ إِنَّ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ
قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ وَخَذَهُ أَوْ شَهَادَةِ ابْنِ عَمَرَ قَبْلَ الْوَاحِدِ وَالْأَفْلَاقُ قَبْلُ مِنَ اثْنَيْنِ وَقَدْ صَحَّ كُلُّ مِثْلِهِمَا
وَعِنْدِي أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ قَبُولُ الْوَاحِدِ وَإِنَّمَا رَجَعَ إِلَى الْإِثْنَيْنِ بِالْقِيَاسِ لِمَا لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ
سُنَّةً فَإِنَّهُ تَمَسَّكَ لِلْوَاحِدِ بِأَثَرٍ عَنْ عَلِيٍّ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمُخْتَصَرِ وَلَوْ شَهِدَ بَرْزِيَّةٌ عَدْلٌ رَأَيْتُ أَنْ أَقْبَلَهُ لِلْأَثَرِ
فِيهِ اهـ وَمِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ نَهَايَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (قَبْلُ أَنْ يَثْبُتَ) الْأَوَّلَى لَمَّا لَمْ يَثْبُتْ.

هـ قَوْلُهُ: (فَلَمَّا ثَبِتَ الْإِلْحَ) أَيُّ بَعْدَهُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ) أَيُّ بِالْخَيْرِ عَلَى ثُبُوتِهِ أَيْ
ثُبُوتِ الْخَيْرِ فَإِنَّهُ قَالَ إِنَّ ثَبِتَ الْخَيْرُ فَهُوَ قَوْلِي قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ تَغْلِيْقًا خَاصًّا بِخَيْرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْمَذْكُورَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّرَاحِ هُنَا فِيهَا وَإِنْ أَرَادَ التَّغْلِيْقَ الْعَامَّ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ
فَهُوَ مَذْهَبِي وَاضْرَبُوا بِقَوْلِي الْحَائِطَ وَنَحْوَهُ فَيُغْنِي عَنْ هَذِهِ الْعِلَاوَةِ مَا قَبْلَهَا. هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ثُبُوتِهِ) إِلَى
قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ثُبُوتِهِ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. هـ قَوْلُهُ: (وَالْإِعْتِكَافُ الْإِلْحَ) أَيُّ كَأَنَّ
نَذَرَ الْإِعْتِكَافِ فِي رَمَضَانَ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَالْإِعْتِكَافُ وَالْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ الْمُعْلَقَيْنِ بِدُخُولِ
رَمَضَانَ لَا بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَذَيْنٍ مُؤَجَّلٍ وَوُقُوعِ طَلَاقي وَعِنْتِي مُعْلَقَيْنِ لَا يُقَالُ هَلَا يَثْبُتُ ضِمْنًا كَمَا ثَبِتَ
شَوَالٍ بِثُبُوتِ رَمَضَانَ بِوَاحِدٍ وَالتَّسْبُّ وَالْإِزْتُ بِثُبُوتِ الْوِلَادَةِ بِالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمْنِيُّ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ
لَا زِمَ لِلْمَشْهُودِ بِهِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ وَإِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَثْبُتُ ضِمْنًا إِذَا كَانَ التَّائِعُ مِنْ جِنْسِ الْمَثْبُوعِ
كَالصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فَإِنَّهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ وَكَالْوِلَادَةِ وَالتَّسْبُّ وَالْإِزْتُ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَالِ وَالْأَيْلُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ مَا
هُنَا فَإِنَّ التَّائِعَ مِنَ الْمَالِ أَوِ الْإَيْلِ إِلَيْهِ وَالْمَثْبُوعُ مِنَ الْعِبَادَاتِ هَذَا إِنْ سَبَقَ التَّغْلِيْقُ الشَّهَادَةَ فَلَوْ سَبَقَ الثَّبُوتُ
ذَلِكَ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهَا بِعَدْلٍ ثُمَّ قَالَ قَائِلٌ إِنَّ ثَبِتَ رَمَضَانَ فَعَبْدِي حُرٌّ أَوْ زَوْجَتِي طَالِقٌ وَقَعَا وَمَحَلُّهُ كَمَا
قَالَ الْإِسْنَوِيُّ مَا لَمْ يَتَعَلَّقَ بِالشَّاهِدِ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ ثَبِتَ لَا غَيْرَافِهِ بِهِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِنَّ ثَبِتَ رَمَضَانَ
الْإِلْحَ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَتْ صُورَةُ التَّغْلِيْقِ إِنْ كَانَ عَدَا مِنْ رَمَضَانَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَلَا يُعْتَقُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالْفَرْقُ أَنَّ

هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ثُبُوتِهِ بِعَدْلٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّوْمِ وَتَوَابِعِهِ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ وَالْمَشْهُودُ بِهِ
أَشْيَاءٌ أَحَدُهَا مَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَهُوَ هِلَالُ رَمَضَانَ لِصُومِهِ وَقَدْ مَرَّ وَكَذَا غَيْرُهُ لِيَصُومَهُ عَنْ نَذْرِ لَا لِعِبَادَةٍ
أُخْرَى كَوُقُوفٍ عَرَفَةَ قَوْلُهُ: (كَوُقُوفٍ عَرَفَةَ) انْظُرْهُ مَعَ مَا مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ عَنْ م ر وَهَلْ يُقْبَلُ بَطْلُوعُ
الْفَجْرِ مِنْ رَمَضَانَ لِيُتَسَكَّعَ وَيَمُوتَ كَافِرٌ بَعْدَ إِسْلَامِهِ لِيُصَلَّى عَلَيْهِ وَجِهَانِ بِنَاءٌ عَلَى قَبُولِهِ لِرَمَضَانَ
وَمُقْتَضَى الْبِنَاءِ قَبُولُهُ اهـ وَعِبَارَتُهُ هُنَا وَلَا يَثْبُتُ أَيُّ رَمَضَانَ بِوَاحِدٍ لِغَيْرِ الصَّيَامِ كَحُلُولِ دَيْنٍ وَوُقُوعِ طَلَاقي
وَعِنْتِي عَلَّقًا بِثُبُوتِهِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ إِلَّا إِنْ تَعَلَّقْتُ بِالشَّاهِدِ اهـ وَفِي شَرْحِهِ لِلشَّرَاحِ أَنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ لِغَيْرِ الصَّيَامِ
أَنَّ تَوَابِعَ رَمَضَانَ مِنْ نَحْوِ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَالْإِعْتِكَافِ وَالْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ الْمُعْلَقَيْنِ بِدُخُولِ رَمَضَانَ لَا
تَثْبُتُ بَعْدَ لِرَمَضَانَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْإِعْتِكَافُ) أَيُّ كَأَنَّ نَذَرَ الْإِعْتِكَافِ فِي رَمَضَانَ.

نعم إن تعلّق بالرائي عومل به وكذا إن تأخّر التعليق عن ثبوته بقدر قيل صواب العبارة وتبيّث كما بأصله ولا يأتي بالمبتدأ المشير بالحصر اهـ ويُجاب بأن الحصر هنا المعلوم بها هو مقرّر في شرح الإرشاد أول الطهارة لا محذور فيه؛ لأن ذكره ليس إلا ليكون محلّ الخلاف

المعلّق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد والمعلّق عليه فيما ذكرناه الكون من رمضان وهو لم يُعلم اهـ. وفي سم ما يوافقّه. هـ فود: (نعم إن تعلّق بالرائي إلخ) فلو كان علّق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبكّد مخالف في المطلق فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرّر في باب الطلاق أن المعتبر في الطلاق المعلّق برؤية الهلال بلّد التعليق م ر اهـ سم على حجّ وبهجة بقي ما لو رآه الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرّم عليها تمكّنه أم لا فيه نظر لا عتقاده إباحته كما يجب دفع الصبي الهرب بل والقتل إن قذرت عليه كالمصائب على البضع ولا نظر لا عتقاده إباحته كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علّق برؤيتها وإن علّق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها؛ لأنه علّق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكّنه لبقاء الزوجية ظاهراً وباطناً ش . هـ فود: (عومل به) أي مطلقاً سم أي تأخّر التعليق أو لا . هـ فود: (وكذا إن تأخّر التعليق إلخ) مفهومه أنه إذا تقدّم لا يعامل به المعلّق وهو ظاهر في نحو إن جاء أو دخل رمضان أما لو قال إن ثبت رمضان أو حكم حاكم برَمضان ثم ثبت بشهادة عدل أو حكم حاكم بها فينتج الوقوع؛ لأنه علّقه على صفة هي الثبوت أو حكم الحاكم به وقد وجدت سم بخلاف . هـ فود: (وتثبت) أي بدّل وثبوت رؤيته كُردي . هـ فود: (لأن ذكره ليس إلا لكونه محلّ الخلاف) قد يقال كونه محلّ الخلاف لا يقتضي ذكر الحصر مع كونه ليس من محلّ الخلاف نعم قد يجاب عن المصنّف بأن هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالإفتمام وبأن الحصر إضافي على وجه المبالغة وبأن الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله إضافي لعله من تحريف التاسخ وأصله حقيق بقرينة ما بعده .

هـ فود: (نعم إن تعلّق بالرائي إلخ) فلو كان علّق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبكّد مخالف في المطلق فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرّر في باب الطلاق أن المعتبر في الطلاق المعلّق برؤية الهلال بلّد التعليق م ر . هـ فود: (عومل به) أي مطلقاً . هـ فود: (وكذا إن تأخّر التعليق عن ثبوته) مفهومه أنه إذا تقدّم لا يعامل به المعلّق وهو ظاهر في نحو إن جاء أو دخل رمضان أما لو قال إن ثبت رمضان ثم ثبت بشهادة عدل فينتج الوقوع؛ لأنه علّقه على صفة الثبوت وقد وجدت؛ لأن الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواجد؛ لأنه ثبوت شرعاً وقد يؤيد ذلك أنه لو علّق بالحكم كان حكم حاكم برَمضان فحكم به حاكم بعدل فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق بالثبوت والتعليق بالحكم إذ كلّ تعلّق على صفة وجدت بل جعلوا الثبوت هنا بمنزلة الحكم كما تقدّم فليأتمل وليحرز . هـ فود: (لأن ذكره ليس إلا لكونه محلّ الخلاف) قد يقال كونه محلّ الخلاف لا يقتضي ذكر الحصر مع كونه ليس من محلّ الخلاف نعم قد يجاب عن المصنّف بأن مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالإفتمام وبأن الحصر إضافي على وجه المبالغة وبأن الحصر بالنسبة لغير العدل كالصبي والفاسق .

مع عِلْمٍ ما سِوَاهُ مِنْهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى وَيُتَجَّهُ ثُبُوتُهُ بِالْعَدْلِ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهِ وَإِنْ قِيلَ فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُخَالِفُهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَمِنْ فَوَائِدِهِ وَجُوبُ قَضَاءِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي بَانَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ. (وَشَرْطُ الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعُدُولِ) فِي الشَّهَادَةِ (فِي الْأَصْحَ لَا عَبْدًا وَامْرَأَةً)؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ لَا الرِّوَايَةِ نَعَمْ يُكْتَفَى بِالْمُسْتَوْرِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُنَافِيهِ كَوْنُهُ شَهَادَةً لَا رِوَايَةً خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّهُمْ سَامَحُوا فِي ذَلِكَ كَمَا سَامَحُوا فِي الْعَدَدِ احْتِيَاظًا وَهُوَ مِنْ ظَاهِرِهِ التَّقْوَى وَلَمْ يَمْدُلْ عِنْدَ قَاضٍ وَتَقَبَّلَ شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ عَلَى شَهَادَتِهِ وَلَا أَثَرُ لِقَرَادٍ يَبْقَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ لِلِاسْتِنَادِ إِلَى ظَنٍّ مُعْتَمَدٍ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ قَادِحًا عَمِلَ بِهِ بَاطِلًا لَا ظَاهِرًا لِقَرَادٍ يَبْقَى لِلتَّقْوَى وَيَلْزَمُ الْفَاسِقُ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ الْعَمَلُ بِرُؤْيَا نَفْسِهِ وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ فِي إِخْبَارِهِ بِرُؤْيَا

فُود: (وَمَعَ عِلْمٍ مَا سِوَاهُ) أَيِ الْأَكْثَرِ مِنْ عَدْلٍ سَم. فُود: (وَيُتَجَّهُ ثُبُوتُهُ بِالْعَدْلِ فِي أَثْنَائِهِ) أَيِ رَمَضَانَ بَانَ يَشْهَدُ بِرُؤْيَا فِي لَيْلَةٍ قَبْلَ اللَّيْلَةِ الَّتِي رُئِيَ فِيهَا إِبَاعًا. فُود: (فَمِنْ فَوَائِدِهِ) أَيِ الثُّبُوتِ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ. فُود: (الْأَوَّلُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ.

فُود (سَمِي): (وَشَرْطُ الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعُدُولِ) وَلَوْ رَأَى فَاسِقٌ جَهْلَ الْحَاكِمِ فَسَقَهُ الْهَلَالَ فَهَلْ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الشَّهَادَةِ يُتَجَّهُ الْجَوَازُ بَلِ الْوُجُوبُ إِنْ تَوَقَّفَ وَجُوبُ الصَّوْمِ عَلَيْهَا م ر وَسَيَأْتِي تَطْيِيرُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَاتِ سَم وَع ش. فُود: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَهُوَ إِلَى وَتَقَبَّلَ.

فُود: (لِأَنَّهُ) أَيِ الثُّبُوتِ بِالْوَاحِدِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فُود: (نَعَمْ يُكْتَفَى بِالْمُسْتَوْرِ) (لَخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا سَلَامَتُهُ مِنْ خَارِمِ الْمُرُوءَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ش. فُود: (نَعَمْ إِنْ عَلِمَ) (لَخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَلَوْ عَلِمَ أَيِ غَيْرِ الْقَاضِي فَسَقَ الشُّهُودَ أَوْ كَذَبَهُمْ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ لَزُومِ الصَّوْمِ لَهُ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ جَزْمُهُ بِالْبَيِّنَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرُمُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ حَيْثُ يَخْرُمُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ وَلَوْ عَلِمَ فَسَقَ الْقَاضِي الْمَشْهُودَ عِنْدَهُ وَجَهْلُ حَالِ الْعُدُولِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَشْهَدُوا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَتَعَزَّلُ بِالْفِسْقِ اه. فُود: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْمُسْتَوْرِ (كَوْنُهُ) أَيِ الثُّبُوتِ بِالْوَاحِدِ. فُود: (وَهُوَ مِنْ ظَاهِرِهِ) (لَخ) وَقَسَّرَهُ الشَّارِحُ م ر فِي التَّكَاحِ بِأَنَّهُ الَّذِي لَمْ يَفْرَفْ لَهُ مَفْسَقٌ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ تَقْوَى ظَاهِرًا ش. فُود: (وَيَلْزَمُ الْفَاسِقُ) (لَخ) هَلْ يَدْخُلُ فِي الْفَاسِقِ هُنَا الْكَافِرُ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ لَزِمَهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَذَلِكَ م ر اه سَم عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ أَيْضًا عَلَى مَنْ رَأَاهُ أَوْ أَخْبَرَهُ بِالرُّؤْيَا مَوْثُوقٌ بِهِ أَوْ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ وَلَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا أَوْ فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا اه. فُود: (وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ) (لَخ) وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ عِنْدَ الْقَاضِي وَمِثْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ

فُود: (مَعَ عِلْمٍ مَا سِوَاهُ) أَيِ الْأَكْثَرِ مِنْ عَدْلٍ. فُود: (وَشَرْطُ الْوَاحِدِ صِفَةُ الْعُدُولِ) لَوْ رَأَى فَاسِقٌ جَهْلَ الْحَاكِمِ فَسَقَهُ الْهَلَالَ فَهَلْ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الشَّهَادَةِ يُتَجَّهُ الْجَوَازُ بَلِ الْوُجُوبُ إِنْ تَوَقَّفَ وَجُوبُ الصَّوْمِ عَلَيْهَا م ر وَسَيَأْتِي تَطْيِيرُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَاتِ. فُود: (وَيَلْزَمُ الْفَاسِقُ) (لَخ) هَلْ يَدْخُلُ فِي الْفَاسِقِ هُنَا الْكَافِرُ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ لَزِمَهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَذَلِكَ م ر. فُود: (وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ) هَلْ يَجْرِي تَطْيِيرُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يَبَيَّنَ دُخُولُ وَفَتْهَا بِإِخْبَارٍ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ مِنْ نَحْوِ فَاسِقٍ وَصَبِيٍّ

نفسه أو بثبوته في بلدٍ مُتَّحِدٍ مطلقه سواءً أَوَّلَ رَمَضَانَ وَآخِرَهُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَالْمُتَعَمِّدِ أَيْضًا أَنَّ لَهُ بَلَّ عَلَيْهِ اعْتِمَادُ الْعَلَامَاتِ بِدُخُولِ سُؤَالٍ إِذَا حَصَلَ لَهُ اعْتِقَادٌ جَائِزٌ بِصِدْقِهَا كَمَا يَثْبُتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ قِيلَ قَوْلُهُ صِفَةُ الْغُدُولِ بَعْدَ قَوْلِهِ بِقَدَلٍ فِيهِ رَكْعَةٌ فَإِنَّ الْعَدَلَ مِنْ فِيهِ صِفَةُ الْغُدُولِ وَزَعَمَهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْعَبْدَ غَيْرُ عَدْلَيْنِ مَمْنُوعٌ أَهْ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَإِنَّ الْعَدَلَ لَهُ إِطْلَاقَانِ عَدْلٌ رِوَايَةٌ وَعَدْلٌ شَهَادَةٌ وَعَدْلُ الشَّهَادَةِ لَهُ إِطْلَاقَانِ عَدْلٌ فِي كُلِّ شَهَادَةٍ وَعَدْلٌ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الشَّهَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ كَالْمَرْأَةِ وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ بِقَدَلٍ مُحْتَمِلًا لِكُلِّ مِنْهُمَا عَقَبَهُ بِمَا يُبَيِّنُ التَّرَادُّ مِنْهُ وَهُوَ عَدَالَةُ الشَّهَادَةِ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ شَهَادَةٍ وَتَفْنِي عَدَالَةَ الشَّهَادَةِ عَنِ الْعَبْدِ وَاضْبَحَ وَعَنِ الْمَرْأَةِ بِاعْتِبَارٍ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا لَا تُعْطَى حُكْمُ الْغُدُولِ فِي كُلِّ شَهَادَةٍ فَاتَّضَحَ أَنَّهُ لَا غُبَارَ عَلَى عِبَارَتِهِ. (وَإِذَا ضَمْنَا بِقَدَلٍ) وَلَوْ مُسْتَوِرَ الْعَدَالَةِ (وَلَمْ نَزِ الْهِلَالَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ) يَوْمًا (أَفْطَرْنَا) وَجُوبًا (لِأَيِّ الْأَصْحَ وَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُضْحِيَّةً) لَا كَمَالَ الْعَدَدِ كَمَا لَوْ ضَمْنَا بِقَدَلَيْنِ وَالشَّيْءُ قَدْ يَثْبُتُ ضِمْنَا بِطَرِيقٍ لَا يَثْبُتُ فِيهَا مَقْصُودًا كَالنَّسَبِ وَالْإِرْثِ لَا يَثْبُتَانِ بِالنِّسَاءِ وَيَثْبُتَانِ ضِمْنَا لِلْوِلَادَةِ الثَّابِتَةِ بِهِنَّ

بِرُؤُوسِهِ وَجَارِيَّتِهِ وَصَدِيقِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ سَمَ هَلْ يَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يَثْبُتَ دُخُولُ وَقْتِهَا بِإِخْبَارٍ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ مِنْ نَحْوِ فَايِسِي وَصَبِي فَيَكُونُ جَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ الْفَايِسِي وَالصَّبِي وَلَوْ فِيمَا طَرِيقُهُ الْمُشَاهَدَةُ كَالْإِخْبَارِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يُعْتَقَدْ صِدْقُهُ أَوْ لَا يَجْرِي وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَّجِعَةَ الْأَوَّلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُحَرِّزْ أَهْ أَقُولُ كَلَامُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَالشَّارِحُ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الْآتِي صَرِيحٌ فِيمَا تَرَجَّاهُ. ■ قَوْلُهُ: (بَلَّ عَلَيْهِ الْإِنْفُ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَمَ. ■ قَوْلُهُ: (اعْتِمَادُ الْعَلَامَاتِ الْإِنْفُ) أَيِ مِنْ إِقَادِ النَّارِ عَلَى الْجِبَالِ وَسَمِعَ ضَرْبَ الطُّبُولِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَتَعَادُونَ فَعَلَهُ لِذَلِكَ نِهَآيَةً. ■ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَهُ) أَيِ الْمُصَنِّفُ. ■ قَوْلُهُ: (عَقَبَهُ) بِمَا يُبَيِّنُ التَّرَادُّ (لِأَيِّ) أَيِ قَانَ إِطْلَاقَ الْغُدُولِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ مُنْصَرِفٌ إِلَى الشَّهَادَةِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي بِخِلَافِ إِطْلَاقِ الْعَدْلِ فَيُصَدَّقُ بِهَا بِالرَّوَايَةِ أَهْ.

■ قَوْلُهُ (سَمَ): (وَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُضْحِيَّةً) أَيِ: لَا غَيْمَ بِهَا وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي حَالَتِي الصَّخْرِ وَالْغَيْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْإِنْفَارِ فِي حَالِ الْغَيْمِ دُونَ الصَّخْرِ نِهَآيَةً.

■ قَوْلُهُ (سَمَ): (مُضْحِيَّةً) مِنْ أَضْحَتِ السَّمَاءُ انْقَشَعَ عَنْهَا الْغَيْمُ فَهِيَ مُضْحِيَّةٌ أَهْ مُخْتَارٌ أَهْ عَ شَ.

■ قَوْلُهُ: (وَالشَّيْءُ قَدْ يَثْبُتُ الْإِنْفُ) رَدُّ لِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يُفْطَرُ؛ لِأَنَّ الْفُطْرَ يُؤَدِّي إِلَى ثُبُوتِ سُؤَالٍ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ نِهَآيَةً. ■ قَوْلُهُ: (فِيهَا) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْإِنْسَبُ بِهَا بِضَرْيٍ.

فَيَكُونُ جَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ الْفَايِسِي وَالصَّبِي وَلَوْ فِيمَا طَرِيقُهُ الْمُشَاهَدَةُ كَالْإِخْبَارِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يُعْتَقَدْ صِدْقُهُ أَوْ لَا يَجْرِي وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَّجِعَةَ الْأَوَّلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُحَرِّزْ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ بَلَّ عَلَيْهِ الْإِنْفُ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

ولا يُقْبَلُ رُجُوعُ الْعَذْلِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ الشَّرُوعَ فِيهِ كَالْحُكْمِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْعَذْلَيْنِ لَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمَا حِينَئِذٍ أَيْضًا وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بِعَذْلِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ مِنَ الْمُسْتَوْرِ أَنَّهُ لَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مِنْ اعْتِقَادِ صِدْقِهِ لَا يُفْطِرُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَلَا رُؤْيَا وَهُوَ مُتَّجِعٌ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا صَوَّمْنَاهُ احتياطًا فَلَا نُفْطِرُهُ احتياطًا أَيْضًا وَفَارَقَ الْعَذْلُ بَأَنَّهُ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ فَلَزِمَ

فَوَدَّ: (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُ الْعَذْلِ الْخ) فَلَوْ شَهِدَ الشَّاهِدُ بِالرُّؤْيَا فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ رَجَعَ لَزِمَهُمُ الصَّوْمُ عَلَى أَوْجِهِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّرُوعَ فِيهِ بِمَثَرَةِ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَيُفْطِرُونَ بِإِنْتِصَابِ الْعِدَّةِ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ نِهَائِيَّةً وَقَوْلُهُ وَيُفْطِرُونَ الْخ فِيهِ خِلَافٌ يَأْتِي قَالَ ع ش يُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَوْ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِ وَجِبَ الصَّوْمُ وَإِنْ لَمْ يَشْرَعُوا فِيهِ اهـ . فَوَدَّ: (وَمَا الْحَقُّ بِهِ الْخ) هُوَ عَلَى حَذْفِ أَيِ التَّفْسِيرِيَّةِ .
فَوَدَّ: (بِقَوْلٍ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ) أَيِ مِنْ نَحْوِ الْفَاسِيَةِ سَم . فَوَدَّ: (لَا يُفْطِرُ الْخ) خِلَافًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ النَّهْيَةِ . فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَقَدْ بَانَ لَكَ فِيمَا لَوْ صَامَ بِقَوْلٍ غَيْرِ عَذْلٍ يَتَّقِي بِهِ وَلَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ أَنَّ الشَّارِحَ اسْتَظْهَرَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَجُوبَ الصَّوْمِ مَعَ الصَّخْوِ وَتَرْجِيهِ أَنْ يَكُونَ أَقْرَبَ مَعَ الْغَنَمِ وَاسْتَوْجَبَهُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ وَجُوبَ الصَّوْمِ وَأُطْلِقَ فَلَمْ يُقَيَّدَ لَا بِصَخْوٍ وَلَا بِغَنَمٍ وَاسْتَوْجَبَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَجُوبَ الْفِطْرِ مُطْلَقًا . بَقِيَ مَا لَوْ رَجَعَ الْعَذْلُ عَنِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ شُرُوعِ النَّاسِ فِي الصَّوْمِ وَلَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ هَلْ يَجِبُ الْفِطْرُ أَوْ لَا فَبِإِنْ حُجَّ فِي الْإِنْشَافِ وَشَرْحِ الْإِزْشَادِ مَتَّعَ الْفِطْرَ هُنَا كَمَا مَتَّعَهُ فِي غَالِبِ كُتُبِهِ فِيمَنْ صَامَ بِإِخْبَارِ نَحْوِ فَاسِيَةِ اعْتِقَادِ صِدْقِهِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ قَالَ لِأَنَّا إِنَّمَا عَزَلْنَا عَلَيْهِ مَعَ رُجُوعِهِ احتياطًا وَالاحتياطُ عَدَمُ الْفِطْرِ حَيْثُ لَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ كَمَا ذَكَرَ وَابْنُ الزَّمَلِيِّ قَالَ بِالْفِطْرِ هُنَا كَمَا قَالَ بِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فَلَوْ رَجَعَ الْعَذْلُ عَنِ الشَّهَادَةِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ لَمْ يُؤْثَرُ وَكَذَا قَبْلَهُ وَبَعْدَ الشَّرُوعِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ وَالشَّرُوعِ جَمِيعًا امْتَنَعَ الْعَمَلُ بِشَهَادَتِهِ م وَإِذَا كَانَ

فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْإِزْشَادِ الْكَبِيرِ وَتَوَقَّفَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا لَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مَنْ يَتَّقِي بِهِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ مَعَ الصَّخْوِ أَيْ وَلَيْسَ بِعَذْلٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ فِي تَوْقِيفِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ جُمْلَةِ تَوْقِيفِ الْأَذْرَعِيِّ وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضًا فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ هُنَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ قَبْلُ مَا حَاصِلُهُ وَمَنْ حَصَلَ لَهُ اعْتِقَادُ جَازِمٍ بِدُخُولِ شَوَالٍ مِنَ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَزِمَهُ الْفِطْرُ بِالْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ وَإِخْبَارِ الْعَذْلِ الْمَوْجِبِ لِلْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ بِدُخُولِ شَوَالٍ يَوْجِبُ الْفِطْرَ اهـ . وَذَلِكَ لِأَنَّ كَلَامَهُ السَّابِقَ فِي إِخْبَارِ الْعَذْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ وَكُلُّ مِنَ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَإِخْبَارِ غَيْرِ الْعَذْلِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ هُنَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ الشَّيْئَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَصُومُ؛ لِأَنَّ إيجابَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ أَوَّلًا إِنَّمَا كَانَ احتياطًا لِأَجْلِ الصَّوْمِ وَلَا احتياطُ هُنَا فِي الْفِطْرِ بَلِ الاحتياطُ عَدَمُهُ وَلَا يُقَالُ صَوْمٌ الْعِيدِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ حُرْمَتِهِ فِيمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٍ وَظَاهِرٌ تَقْيِيدُهُ بِالصَّخْوِ أَنَّهُ يُفْطِرُ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ إِنْ كَانَ غَنِيمٌ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَصُومُ نَظَرًا لِلاحتياطِ أَيْضًا وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ انْتَهَتْ وَجَزَمَ فِي الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ حَالَةَ الصَّخْوِ وَلَمْ يَتَمَرَّضْ لِحَالَةِ الْغَنَمِ فَقَدْ بَانَ لَكَ فِيمَا لَوْ صَامَ بِقَوْلٍ غَيْرِ عَذْلٍ يَتَّقِي بِهِ وَلَمْ يَزَلْ الْهَلَالُ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ أَنَّ الشَّارِحَ اسْتَظْهَرَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْكَبِيرِ وَجُوبَ الصَّوْمِ

العملُ بِأَنَارِهَا بخلافِ اعتقادِ الصَّديقِ. (وَإِذَا زُرِّي بِبَلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ) قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمَا

رُجُوعُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَ الشُّرُوعِ ثُمَّ لَمْ يَزِ الْهِلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَالسَّمَاءُ مُضْحِيَّةٌ فَهَلْ نَفَطَرُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ
أَنَا نَفَطَرُ لِأَنَّهُمْ جَوَّزُوا الْإِعْمَادَ عَلَيْهِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ م ر وَخَالَفَ شَيْخُنَا فِي الْإِنْحَافِ إِلَخِ اه وَالْقَلْبُ
إِلَى مَا قَالَ الْإِنْحَافُ أَمِيلٌ ع ش وَقَوْلُهُ أَطْلُقَ إِلَخِ لَكِنَّ سِيَاقَهُ كَالصَّرِيحِ فِي الْعُمُومِ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (وَإِذَا زُرِّي بِبَلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ) أَيِ كِبْفَادَا وَالْكُوفَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (قَطْعًا
إِلَخِ) أَيِ لَزُومًا قَطْعِيًّا بِلا خِلَافٍ.

مَعَ الصَّخْرِ وَتُرْجَى أَنْ يَكُونَ أَقْرَبَ مَعَ الْغَنِيمِ وَجَزَمَ فِي الصَّغِيرِ بِوُجُوبِهِ مَعَ الصَّخْرِ وَسَكَتَ عَنِ الْغَنِيمِ
وَاسْتَوْجَبَ فِي شَرْحِ الْجِنَهَاجِ وَجُوبَ الصَّوْمِ وَأُطْلِقَ فَلَمْ يَقْبِذْ لَا بِصَخْرِ وَلَا بِغَنِيمِ. وَاسْتَوْجَبَ فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ وَجُوبَ الْفِطْرِ مُطْلَقًا. بَقِيَ مَا لَوْ رَجَعَ الْعَدْلُ عَنِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ شُرُوعِ النَّاسِ فِي الصَّوْمِ وَلَمْ يَزِ
الْهِلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ هَلْ يَجِبُ الْفِطْرُ أَوْ لَا فَابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِنْحَافِ وَشَرْحِ الْإِزْشَادِ الْكَبِيرِ مَتَعَ الْفِطْرَ هُنَا
كَمَا مَتَّعَهُ فِي غَالِبِ كُتُبِهِ فِيمَنْ صَامَ بِإِخْبَارٍ نَحْوِ فَايِقِ اعْتَقِدَ صِدْقَهُ ثُمَّ لَمْ يَزِ الْهِلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَلَى مَا مَرَّ
قَالَ لِأَنَّا إِنَّمَا عَوَّلْنَا عَلَيْهِ مَعَ رُجُوعِهِ احتياطًا والاحتياطُ عَدَمُ الْفِطْرِ حَيْثُ لَمْ تَزِ الْهِلَالُ كَمَا ذَكَرَ وَابْنُ
الرَّمْلِيِّ قَالَ بِالْفِطْرِ هُنَا كَمَا قَالَ بِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فَلَوْ رَجَعَ الْعَدْلُ عَنِ الشَّهَادَةِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ لَمْ
يُؤَثِّرْ وَكَذَا قَبْلَهُ وَبَعْدَ الشُّرُوعِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ وَالشُّرُوعِ جَمِيعًا امْتَنَعَ الْعَمَلُ بِشَهَادَتِهِ م ر وَإِذَا كَانَ
رُجُوعُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَ الشُّرُوعِ ثُمَّ لَمْ تَزِ الْهِلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَالسَّمَاءُ مُضْحِيَّةٌ فَهَلْ نَفَطَرُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ
أَنَا نَفَطَرُ لِأَنَّهُمْ جَوَّزُوا الْإِعْمَادَ عَلَيْهِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ م ر وَخَالَفَ شَيْخُنَا فِي الْإِنْحَافِ إِلَخِ اه. وَبِعِبَارَةٍ
شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْكَبِيرِ وَلَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ شُرُوعِ النَّاسِ فِي الصَّوْمِ أَيْ وَقَبْلَ الْحُكْمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ م ر
وَنُصِّرُحُ بِهِ عِبَارَتُهُ الْآتِيَةُ أَيْضًا قَتَامُلُ قَلِيلٍ لَا يَلْزَمُ كُرْجُوعُ الشَّاهِدِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَقِيلَ يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ شُرُوعَهُمْ
فِيهِ بِمَثَرَةٍ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ وَرَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ لَكَيْتَهُ تَوَقَّفَ فِي الْإِنْفَاطِرِ فِيمَا لَوْ أَكْمَلَ الْعِدَّةَ وَلَمْ تَزِ الْهِلَالُ
وَالسَّمَاءُ مُضْحِيَّةٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ هُنَا أَيْضًا أَنَّهُمْ لَا يُفْطِرُونَ وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعِلَّةَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ شُرُوعَهُمْ
كَالْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِلِإِحْتِيَاظِ بِلِ الْإِحْتِيَاظِ هُوَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِتَنْزِيلِهِ مَثَرَةً الْحُكْمِ بِهَا
وَحَيْثُذِ قَالُوا هُنَا مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مَنْ يَتَّقُ بِهِ انْتَهَتْ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ تَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَنْ
صَامَ بِقَوْلٍ مَنْ يَتَّقُ بِهِ وَلَيْسَ بِعَدْلٍ هَلْ هُوَ كَالْعَدْلِ هُنَا أَيْضًا أَوْ يَصُومُ جَزْمًا فَالَّذِي يَتَّجِهَ أَنَا إِنْ أَوْجَبْنَا
الصَّوْمَ بِقَوْلِهِ أَوْ لَا أَوْجَبْنَا الْفِطْرَ بِقَوْلِهِ آخِرًا أَيْ وَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُضْحِيَّةً؛ لِأَنَّ قَرَضَ تَوَقَّفَ الْأَذْرَعِيُّ
إِنَّمَا هُوَ مَعَ الصَّخْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْكَبِيرِ وَلِأَنَّ الْجِنَهَاجَ الَّذِي أَخَذَ الشَّارِحُ مِنْهُ مَا خَالَفَهُ
فِي الْمُحْشَى وَاسْتَظْهَرَ عَلَيْهِ بِعِبَارَةِ شَرْحِ الْعُبَابِ أَخَذَ الصَّخْرَ غَايَةً فَلْيَتَامَلُ وَإِنْ جَوَّزَنَاهُ أَوْ لَا لَمْ نَجُوزْهُ
هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ أَمْرَهُ عَلَى حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ حَتَّى يَسْتَمِرَّ عَلَى قَضَائِهَا بخلافِ مَا إِذَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الصَّوْمَ بِهِ
أَوْ لَا فَإِنَّهُ صَارَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فِي حَقِّهِ فَلْيَسْتَمِرَّ عَلَيْهَا اه وَهَذَا أَوْجَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ هُنَا وَقِيلَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ
اعْمَادُهُ. قَوْلُهُ: (شَهَادَةُ عَدْلٍ هُنَا) أَيِ فِي رَمَضَانَ. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ زُرِّي بِبَلَدٍ كَذَا) يَتَّبَعِي إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ
اعْتَقَدَ صِدْقَ تِلْكَ الرَّؤْيِيَةِ وَكَذَا يَقَالُ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّ أَهْلَ بَلَدٍ كَذَا صِيَامَ.

كَبَلَدٍ وَاحِدٍ (تَنْبِيْهٌ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ لَزِمَ الْإِنْحَاءُ أَنَّهُ بِمَجْرُودِ رُؤْيَيْهِ يَبْتَلِدُ يَلْزَمُ كُلُّ بَلَدٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ الصَّوْمُ أَوْ الْفِطْرُ لَكِنْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْتَلِدْ بِالْبَلَدِ الَّذِي أَشْبَهَتْ رُؤْيَيْهِ فِيهَا لَا يَبْتَلِدُ فِي الْقَرِيبَةِ مِنْهُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ صَدَّقَ الْمُخْبِرَ وَأَنَّهُ إِنْ ثَبِتَ فِيهَا ثَبِتَ فِي الْقَرِيبَةِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ طَرِيقٍ يَعْلَمُ بِهَا أَهْلُ الْقَرِيبَةِ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ ثَبِتَ بِنَحْوِ حُكْمِ فَلَا بُدَّ مِنَ اثْنَيْنِ بِشَهَادَتَيْنِ عِنْدَ حَاكِمِ الْقَرِيبَةِ بِالْحُكْمِ وَلَا يَكْفِي وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ يَكْفِي فِيهِ الْوَاحِدُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِثْبَاتَهُ الْحُكْمَ بِالصَّوْمِ لَا الصَّوْمَ أَوْ بِنَحْوِ اسْتِيفَاضَةٍ فَلَا بُدَّ مِنَ اثْنَيْنِ أَيْضًا لِذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ مَنْ يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ أَوْ امْتَنَعَ لَمْ يَبْتَلِدْ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ صَدَّقَ الْمُخْبِرَ بِأَنَّ أَهْلَ تِلْكَ الْبَلَدِ ثَبِتَ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ فَقَلِيلٌ أَوْ لَوْ وَجَدَتْ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فَشَهِدَ اثْنَانِ عَلَى شَهَادَةِ الرَّائِي وَلَوْ وَاحِدًا كَفَى إِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَسْمَعُهَا وَلَا فَكَمَا مَرَّ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ تَكْفِي الشَّهَادَةَ هُنَا مِنْ اثْنَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ أَوْ هُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا (دَوْنُ الْبَعِيدِ فِي الْأَصْحَفِ) لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ (عَنْ كُرَيْبٍ): اسْتَهْلَ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَرَأَاهُ النَّاسُ، فَصَامَ مُعَاوِيَةَ. ثُمَّ قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ. فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى تُكْمَلَ ثَلَاثِينَ فَقُلْتُ: أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيِي مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ (وَالْبَعِيدُ مَسَافَةً الْقَصْبِ)؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أُنَاطَ بِهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ وَاعْتِبَارُ الْمَطَالِيعِ يُحَوِّجُ إِلَى وَتَحْكِيمِ الْمُتَنَجِّمِينَ

• قَوْلُهُ: (الصَّوْمُ) أَيُّ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ الْفِطْرُ أَيُّ فِي آخِرِهِ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ إِنْ ثَبِتَ الْإِنْحَاءُ عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْتَلِدْ الْإِنْحَاءُ. • قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ حُكْمِ) أَيُّ كَقَوْلِهِ ثَبِتَ هُنْدِي أَنَّ عَدَا مِنْ رَمَضَانَ. • قَوْلُهُ: (عِنْدَ حَاكِمِ الْقَرِيبَةِ) أَيُّ أَوْ عِنْدَ مُحْكَمٍ فِيهَا لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ رَضِيَ بِحُكْمِهِ فَقَطَّ كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (بِالْحُكْمِ) أَيُّ: أَوْ نَحْوِهِ. • قَوْلُهُ: (إِثْبَاتُهُ) نَائِبٌ فَاعِلُ الْمَقْصُودِ. • وَقَوْلُهُ: (الْحُكْمُ الْإِنْحَاءُ) خَبَرٌ أَنَّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِنَحْوِ اسْتِيفَاضَةٍ الْإِنْحَاءُ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْإِسْتِيفَاضَةَ تَكْفِي فِي وَجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى عُمُومِ النَّاسِ قَلِيلًا رَاجِعٌ. • قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيُّ: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِثْبَاتُهُ الْإِنْحَاءُ. • قَوْلُهُ: (فَقَلِيلٌ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَتْ الْإِنْحَاءُ مَسْأَلَةُ ثُبُوتِ رَمَضَانَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ مُنْصَرِّصٍ عَلَيْهَا فِي أَضَلِّ الرُّوْضَةِ مَعَ خِلَافٍ وَتَفَارِيعٍ كَثِيرَةٍ قَلِيلًا رَاجِعٌ ثُمَّ بَصُرْتُ. • قَوْلُهُ: (كَفَى) أَيُّ شَهَادَةُ الْإِثْنَيْنِ فَكَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّ) أَيُّ فَلَا تَكْفِي إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ صَدَّقَ الْمُخْبِرَ وَلَوْ وَاحِدًا. • قَوْلُهُ: (يُؤَيِّدُ الْإِنْحَاءُ) بَلْ يَصْرُحُ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (دَوْنُ الْبَعِيدِ) أَيُّ كَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى الْإِلَّا قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ إِلَى وَقَالَ التَّاجُ وَقَوْلُهُ وَكَانَ مُسْتَتَدَّهُ إِلَى وَالشُّكُّ. • قَوْلُهُ: (فَصَامَ الْإِنْحَاءُ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةَ الْإِنْحَاءُ. • قَوْلُهُ: (وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى عَدَمِ الْإِنْخِفَاءِ. • قَوْلُهُ: (سَنِي) (وَالْبَعِيدُ مَسَافَةً الْقَصْرِ) وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (إِلَى تَحْكِيمِ الْمُتَنَجِّمِينَ) أَيُّ الْأَخِيذِ بِقَوْلِهِمْ بُجَيْرِمِي.

وقَوَّعِدَ الشَّرْعُ تَابَاهُ. (وقيل باختلاف المطالع قُلْتُ هذا أصحُّ والله أعلم)؛ لَأَنَّ الْهِلَالَ لَا تَعْلَقُ لَهُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَأَنَّ الْمَنَاطِظَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ وَالْمُرُوضِ فَكَانَ اعْتِبَارُهُمْ أَوَّلَى وَتَحْكِيمُ الْمُتَحَكِّمِينَ إِنَّمَا يَضُرُّ فِي الْأَصُولِ دُونَ التَّوَابِعِ كَمَا هُنَا وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِهَا أَنَّ يَتَّبَاعِدَ الْمُخَلَّانِ بِحَيْثُ لَوْ رُئِيَ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يُرَ فِي الْآخَرِ غَالِبًا قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ. وَقَالَ النَّجَّارُ التَّبْرِيزِيُّ

«قَوْلُ (سَيِّ): (وقيل باختلاف المطالع) أَي يَحْصُلُ الْبُعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ لَا بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ شَرْحُ الْمُنْهَجِ.

«قَوْلُ (سَيِّ): (قُلْتُ هذا أصحُّ).

(فَرَعَ) مَا حُكِّمَ تَعْلَمُ اخْتِلَافَ الْمَطَالِيعِ يَتَّبِعُهُ أَنْ يَكُونَ كَتَعْلَمُ أَدِلَّةُ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَكُونَ فَرَضٌ عَيْنٌ فِي السَّفَرِ وَفَرَضٌ كِفَايَةٌ فِي الْحَضَرِ وَفَاقًا لِمَنْ (ر) سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَالتَّعْبِيرُ بِالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ وَالْأَلَا فَاَلْمَدَارُ عَلَى مَحَلٍّ تَكْثُرُ فِيهِ الْحَاضِرُونَ أَوْ تَقَلُّ كَمَا قَدَّمَهُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ع ش وَقَوْلُهُ الْحَاضِرُونَ صَوَابُهُ الْعَالِمُونَ. «قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْهِلَالَ الْخ) وَلِمَا تَقَدَّمَ مِنْ خَبَرٍ مُسْلِمٍ وَقِيَاسًا عَلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَالشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. «قَوْلُهُ: (وَالْمُرُوضِ) أَعْلَمُ أَنَّ عَرَضَ الْبَلَدِ فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الْهَيْئَةِ عِبَارَةٌ عَنْ بُعْدِ الْبَلَدِ عَنْ خَطِّ الْإِسْتِوَاءِ إِلَى جَانِبِ الْجَنُوبِ أَوْ الشَّمَالِ وَطُولِ الْبَلَدِ عِبَارَةٌ عَنْ بُعْدِهِ مِنْ مَبْدَأِ الْعِمَارَةِ فِي الْغَرْبِ إِلَى جَانِبِ الشَّرْقِ وَمَنَازِلُ الْقَمَرِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا فَالْإِقْصَارُ عَلَى الْعُرُوضِ لَيْسَ عَلَى مَا يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذِكْرُ الْمَطَالِيعِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَطْوَالِ وَخَطُّ الْإِسْتِوَاءِ مَفْرُوضٌ عَلَى الْأَرْضِ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فِي أَقْلَامِ الْهِنْدِ كُرْدِيٍّ. «قَوْلُهُ: (اعْتِبَارُهَا) الظَّاهِرُ التَّذْكِيرُ. «قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَضُرُّ فِي الْأَصُولِ دُونَ التَّوَابِعِ) عِبَارَةٌ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَالْإِعَابُ فِي الْأَصُولِ وَالْأُمُورِ الْعَامَّةِ دُونَ التَّوَابِعِ وَالْأُمُورِ الْخَاصَّةِ أَهْ قَالَ الْبُخَيْرِيُّ وَالْعَطْفُ لِلتَّفْسِيرِ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا ثُمَّ قَالَ وَالْمُرَادُ بِالْأَصُولِ الْوُجُوبُ أَصَالَةً وَاسْتِغْلَالًا وَبِالتَّوَابِعِ الْوُجُوبُ تَبَعًا وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَهْ. «قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِهَا الْخ) عِبَارَةٌ الْكُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ مُعْنَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ أَنْ يَكُونَ طُلُوعُ الْفَجْرِ أَوْ الشَّمْسِ أَوْ الْكَوَاكِبِ أَوْ غُرُوبُهَا فِي مَحَلٍّ مُتَقَدِّمًا عَلَى مِثْلِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ وَذَلِكَ مُسَبَّبٌ عَنْ اخْتِلَافِ عُرُوضِ الْبِلَادِ أَيْ بُعْدِهَا عَنْ خَطِّ الْإِسْتِوَاءِ وَأَطْوَالِهَا أَيْ بُعْدِهَا عَنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ الْغَرْبِيِّ فَمَتَى سَاوَى طُولُ الْبَلَدَيْنِ لَزِمَ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي أَحَدِهِمَا رُؤْيَاهُ فِي الْآخَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَ عَرْضُهُمَا أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ شُهُورٍ وَمَتَى اخْتَلَفَ طَوْلُهُمَا امْتَنَعَ تَسَاوِيُهُمَا فِي الرُّؤْيَا أَهْ وَتَقَدَّمَ عَنْ الْكُرْدِيٍّ بَفَتْحِ الْكَافِ الْفَارِسِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. «قَوْلُهُ: (قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَفِيهِ نَظَرٌ فَمِنِ الْمَجْمُوعِ بَعْدَ بَسْطِ الْخِلَافِ فَحَصَلَ سِتَّةُ أَوْجُهٍ يَلْزَمُ أَهْلَ الْأَرْضِ أَهْلَ إِفْلِيمِ بَلَدِ الرُّؤْيَا وَمَا وَافَقَهَا فِي الْمَطْلَعِ وَهُوَ أَصْحَحُهَا كُلُّ بَلَدٍ لَا يَتَّصِرُ خِفَافُهُ عَنْهُمْ بَلَا عَارِضٍ مِنْ دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ بَلَدُ الرُّؤْيَا فَقَطْ أَهْ فَمَا فِي الْأَنْوَارِ قَرِيبٌ مِنَ الرَّابِعِ وَكَانَ وَجْهٌ مُغَايِرَتُهُ لِلثَّالِثِ أَنَّهُ أَعَمُّ فَحَيْثُ لَمْ يَتَّصِرْ الْخِفَافُ عَنْهُمْ لَزِمَهُمُ الصُّومُ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَطْلَعُ بِخِلَافِهِ عَلَى الثَّالِثِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اتِّفَاقِهِ الْمُسْتَلَزِمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي أَحَدِهِمَا رُؤْيَاهُ فِي الْآخَرِ كَمَا يَأْتِي عَنْ الشُّبْكِيِّ إِلَّا لِمَانِعٍ لِيَعَابُ. «قَوْلُهُ: (وَقَالَ النَّجَّارُ التَّبْرِيزِيُّ) نَقَلَ الْمُعْنَى كَلَامَ التَّبْرِيزِيِّ وَأَقْرَهُ بَصْرِيٍّ. «قَوْلُهُ: (التَّبْرِيزِيُّ) بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَالرَّاءِ وَسُكُونِ الْمَوْحَدَةِ

وتبفوه لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فرسخًا وكان مُستندُه الاستقراء وبه إن
صَحَّ يَنْدَفِعُ قولُ الرافعي عن الإمام يَتَصَوَّرُ اختلافُها في دون مسافةِ القصرِ والشك في اختلافها
كَتَحَقُّقِهِ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ الوجوبِ ومَحَلُّهُ إن لم يَبَيَّنْ آخِرًا أَتَمَّاقُها وإلا وجب القضاء كما قاله
الأذرعي وثبَّه السبكي وبيَّه الإسوي وغيره على أَنه يَلْزَمُ من الرُؤية في البلدِ الشرقي رُؤيته في
البلدِ الغربي من غير عَكْسٍ إِذ اللَّيْلُ يَدْخُلُ في البلادِ الشرقية قَبْلُ وعلى ذلك حَمِلَ حديثُ
كُرَيْبٍ فَإِنَّ الشَّامَ غَرْبِيَّةٌ بالنسبة للمدينة وقَضِيَّتُهُ أَنه متى رُئِيَ في شرقي لَزِمَ كُلُّ غَرْبِي بالنسبة
إليه العملُ بِتلك الرُؤية وإن اختلفت المطالعُ وفيه مُنافاةُ الظاهرِ كلامهم ويُوْجِّه كلامهم بأنَّ
اللازم إنما هو الوجودُ لا الرُؤية إِذ قد يَمْنَعُ منها مانعٌ

والتَّخَيُّتِ وزاي نسبةً إلى تَبْرِيْزَ بَلَدٍ بِأَذْرَبِجَانَ اهـ. لب للسُّيوطي ع ش. هـ فَوَدَ: (لا يُمْكِنُ اختلافُها في
أقل من أربعة وعشرين إلخ) أَفْتَى به الوالدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى والأَوْجَهُ أَنها تَحْدِيدِيَّةٌ كما أَفْتَى به أيضًا نَهَايَةً
قال ع ش وقدره ثلاثة أيامَ لَكِنْ يَنْتَهِى الكلامُ في مَبْدَأِ الثلاثةِ بأيِّ طريقٍ يَفْرَضُ حَتَّى لا تَخْتَلِفَ المطالعُ
بَعْدَهُ رَاجِعُهُ اهـ. وفي الكُرْدِيَّ على بِأَفْضَلٍ وقال القليوبي في حواشي المحلِّي إن ما قاله التَّبْرِيْزِيُّ غيرُ
مُسْتَقِيمٍ بَلْ بِاطِلٌ وكذا قولُ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ في النِّهَايَةِ إِنها تَحْدِيدِيَّةٌ اهـ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْه بأن ما دونَ
الثلاثِ المَراجِلِ يَكُونُ التَّفاوُثُ فيه دونَ دَرَجَةٍ فَكَانَ المُفْقَهُاءُ لم يَلاحِظُوهُ لِقِلَّتِهِ اهـ. هـ فَوَدَ: (وبه إن صَحَّ)
أَنِي بِالاسْتِقْرَاءِ. هـ فَوَدَ: (وَمَحَلُّهُ) أَي عَدَمُ الوجوبِ مَعَ الشَّكِّ في الاختلافِ. هـ فَوَدَ: (وثبَّه السبكي إلخ)
أَقْرَهُ النِّهَايَةَ والمُغْنِي. هـ فَوَدَ: (على أَنه يَلْزَمُ إلخ) أَي إِذَا اختلفتِ المطالعُ نَهَايَةً ومُغْنِي. هـ فَوَدَ: (يَلْزَمُ مِنْ
الرُّؤية في البلدِ الشرقي) أَي حَيْثُ اتَّحَدَتِ الجِهَةُ والعَرْضُ نَهَايَةً أَي قِيلَزَمَ مِنْ رُؤْيَتِهِ فِي مَكَّةَ رُؤْيَتُهُ فِي
مِصْرَ وَلَا عَكْسَ كُرْدِيَّ على بِأَفْضَلٍ. هـ فَوَدَ: (إِذ اللَّيْلُ يَدْخُلُ إلخ) أَي وَمِنْ ثَمَّ لَو مَاتَ مُتَوَارِثَانِ أَحَدُهُمَا
بِالْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ كُلُّ وَفَتِ زَوَالِ بَلَدِهِ وَرِثَ الْغَرْبِيُّ الشَّرْقِيَّ لِتَأَخُّرِ زَوَالِ بَلَدِهِ نَهَايَةً زَادَ الْإِيْمَابُ
فَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فِي الْأَوْقَاتِ لَزِمَ مِثْلُهُ فِي الْأَهْلَةِ وَأَيْضًا فَالْهَلَالُ إِذَا لَمْ يَزِ بِالشَّرْقِ لِكُونِهِ فِي الشُّعَاعِ عِنْدَ
الْغُرُوبِ أَمْكَنَ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الْمَغْرِبِ لِتَأَخُّرِهِ عَنِ غُرُوبِ الشَّرْقِ فَيُخْرَجَ مِنَ الشُّعَاعِ فِي
تِلْكَ الْمَسَافَةِ اهـ. قال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر لِتَأَخُّرِ زَوَالِ بَلَدِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَهْلُ هَذَا الشَّانِ أَنَّ الزَّوَالَ إِنَّمَا
يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الطُّوْلِ لَا بِاخْتِلَافِ الْعَرْضِ فَمَتَى اتَّحَدَ الطُّوْلُ اتَّحَدَ وَقْتُ الزَّوَالِ وَإِنْ اختلفَ الْعَرْضُ
وَإِذَا اختلفَ الطُّوْلُ اختلفَ الزَّوَالَ وَإِنْ اتَّحَدَ الْعَرْضُ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ م ر اهـ وَتَقَدَّمَ عَنْ
الْكُرْدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَ: (وقَضِيَّتُهُ) أَي ما قاله السبكي وَمَنْ تَبِعَهُ. هـ فَوَدَ: (وقبه إلخ) أَي فيما اقْتَضَاهُ
كَلَامُ السَّبْكِ وَمَنْ تَبِعَهُ. هـ فَوَدَ: (مُنافاةُ الظَّاهِرِ كَلَامِهِمْ) قد يُقَالُ بِالتَّأَمُّلِ فِي كَلَامِهِمْ وَوَجْهٌ أَغْيَابِ اتِّحَادِ
المطالعِ يُعْلَمُ أَنه لا مُنافاةَ وَأَنَّ الْمَلْحَظَ وَاحِدٌ فَتَدَبَّرْ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَيُوْجِّهُ إلخ فَلَوْ تَمَّ لَوَرَدَ عَلَى أَغْيَابِ اتِّحَادِ
المطالعِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّي. هـ فَوَدَ: (إِذ قد يَمْنَعُ إلخ) قد يُقَالُ الْاسْتِقْرَاءُ لِمُشَاهَدَةِ لُزُومِ الرُّؤيةِ فِي
الْغَرْبِيِّ لِلرُّؤيةِ فِي الشَّرْقِيِّ كَافٍ فِي حُصُولِ الظَّنِّ بِهَا وَإِنْ مَنَعَ مَانِعٌ أَرْضِيَّ خَفِيَ كَيْسِيرُ بُخَارٍ بِصُرِّي.

والمدار عليها لا على الوجود وَقَعَ تَرَدُّدٌ لَهُوْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ فِيمَا لَوْ ذَلَّ الْحِسَابُ عَلَى كَذِبِ الشَّاهِدِ بِالرُّوْيَةِ وَالَّذِي يُتَّخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحِسَابَ إِنْ اتَّفَقَ أَهْلُهُ عَلَى أَنَّ مُقَدِّمَاتِهِ قَطْعِيَّةٌ وَكَانَ الْمُخْبِرُونَ مِنْهُمْ يَذَلُّكَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ رُدَّتِ الشَّهَادَةُ وَإِلَّا فَلَا وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِ الشُّبْكِيِّ إِنْغَاءَ الشَّهَادَةِ إِذَا ذَلَّ الْحِسَابُ الْقَطْعِيَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ الرُّوْيَةِ وَإِطْلَاقِ غَيْرِهِ قَبُولَهَا وَأَطَالَ كُلُّ لِمَا قَالَهُ بِمَا فِي بَعْضِهِ نَظَرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ. (تَبْيِيهِ) أَثْبَتَ مُخَالَفَةَ الْهِلَالِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ لَزَمْنَا الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى إِبْرَائِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى عَلَى قَوَاعِدِنَا أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي قَبُولِ الْوَاجِدِ مَا لَمْ يَحْكَمْ بِشَّهَادَةِ الْوَاجِدِ حَاكِمٍ يَرَاهُ وَإِلَّا وَجِبَ الصُّومُ وَلَمْ يُنْقَضِ الْحُكْمُ إِجْمَاعًا وَمِنْ مُقْتَضَى إِبْرَائِيهِ أَنَّهُ يَجِبُ قَضَاءُ مَا أَفْطَرْنَاهُ عَمَلًا بِمَطْلَعِنَا وَأَنَّ الْقَضَاءَ فُورِيٌّ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ الْمُصَنَّفُ وَالْإِسْتَوْيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَثْنَاءُ يَوْمِ الشُّكِّ

فُودَ: (وَالْمَدَارُ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْوُجُودِ) هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ سَمَ وَمَرَّ مَا فِيهِ. فُودَ: (لَهُوْلَاءِ) أَيِ الشُّبْكِيِّ وَتَابِعِيهِ كُرْدِي. فُودَ: (وَكَانَ الْمُخْبِرُونَ مِنْهُمْ بِذَلِكَ الْإِنْفِخِ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ إِنَّمَا يُفِيدُ الْقَطْعَ إِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ مَخْسُوسٍ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى جِسِّيَّةِ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ عَنْ قَطْعِيَّةِ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ يُفِيدُ ظَنًّا قَوِيًّا قَرِيبًا مِنَ الْقَطْعِ وَهَذَا الظَّنُّ كَافٍ فِي رَدِّ الشَّاهِدِ بِخِلَافِهِ. فُودَ: (وَإِطْلَاقِ غَيْرِهِ الْإِنْفِخِ) أَيِ كَالنَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. فُودَ: (أَثْبَتَ مُخَالَفَةَ الْهِلَالِ الْإِنْفِخِ) كَانَ مُرَادُهُ حُكْمَ بَقَرِيَّةِ اسْتِشْهَادِهِ بِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّ الثُّبُوتَ لَيْسَ بِحُكْمٍ وَالْحُكْمُ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ الْخِلَافَ لَكِنْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ هَلْ يَكْفِي قَوْلُهُ حَكَمْتُ بِأَنَّ أَوَّلَ رَمَضَانَ يَوْمٌ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا حَقِيقِيًّا كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ حَقِيقِيٍّ كَانَ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ حَقُّ آدَمِيِّ مَحَلٍّ تَأَمَّلِ ثُمَّ مَحَلٍّ مَا ذَكَرَ حَيْثُ صَدَرَ الْحُكْمُ مِنْ مُتَأَمِّلٍ أَوْ غَيْرِ مُتَأَمِّلٍ نَصَبَهُ الْإِمَامُ عَلِيمًا بِحَالِهِ أَمَّا إِذَا صَدَرَ مِنْ غَيْرِ مُتَأَمِّلٍ مُسْتَخْلَفٍ مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي الْكَبِيرِ فَلَا أَثَرَ لِحُكْمِهِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ اسْتِخْلَافِهِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ وَإِنَّمَا تَبَهُّتْ عَلَى ذَلِكَ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِذَا فِي زَمَانِنَا بَضْرِي أَقُولُ تَقَدَّمَ عَنْ سَمَ أَنَّ الشَّارِحَ حَرَّرَ فِي الْإِثْحَافِ أَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي حَكَمْتُ بِأَنَّ عَدَا مِنْ رَمَضَانَ حُكْمٌ حَقِيقِيٌّ وَهُوَ الْوَجْهُ دُونَ مَا هُنَا أَيْ فِي الشُّكِّ وَتَقَدَّمَ عَنْهُ عَن مَرَّ أَيْضًا أَنَّ الثُّبُوتَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ. وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ مَحَلٌّ مَا ذَكَرَ الْإِنْفِخِ) تَقَدَّمَ عَنْ النَّهَائِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. فُودَ: (مُخَالَفَ) أَيِ كَالْحَقِيقِيِّ. فُودَ: (وَلَمْ يُنْقَضِ حُكْمُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ رَجَعَ الشَّاهِدُ ع. ش. فُودَ: (عَمَلًا الْإِنْفِخِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَفْطَرْنَاهُ. فُودَ: (وَأَنَّ الْقَضَاءَ فُورِيٌّ) قَدْ يُنْظَرُ

فُودَ: (وَالْمَدَارُ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْوُجُودِ) هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. فُودَ: (وَكَانَ الْمُخْبِرُونَ مِنْهُمْ بِذَلِكَ التَّوَاتُرِ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ إِنَّمَا يُفِيدُ الْقَطْعَ إِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ مَخْسُوسٍ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى جِسِّيَّةِ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ وَالْكَلَامُ فِيهِ. فُودَ: (وَأَنَّ الْقَضَاءَ فُورِيٌّ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْفُورَ إِنَّمَا وَجِبَ فِي مَسْأَلَةِ الشُّكِّ لِيَنْسَبِتَهُمْ إِلَى تَقْصِيرِ إِذَا تَأَخَّرَ إِبْرَائِيَةُ الْمُخَالَفِ عَنِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ وَلَوْ يَعْلَمُوا بِهِ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلِ.

أَيُّ ثَلَاثِي شَعْبَانَ وَإِنْ لَمْ يَتَحَدَّثْ بِرُؤُوسِهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ لَزِمَهُ قِصَاؤُهُ فَوْرًا كَمَا بَأْتِي. (وَإِذَا لَمْ نُرَاجِبِ) الصَّوْمَ (عَلَى) أَهْلِ (الْبَلَدِ الْآخَرِ) لِاخْتِلَافِ مَطَالِمِهِمَا (فَسَافَرُ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ الرُّوْيَةِ) إِنْسَانٌ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرًا) وَإِنْ أَتَمَّ ثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ بِالانتِقَالِ إِلَيْهِمْ صَارَ مِثْلَهُمْ وَانْتَصَرَ الْأَذْرَعِيُّ لِلْمُقَابِلِ بِأَنَّهُ تَكْلِيفُهُ صَوْمَ أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ بِلَا تَوْقِيفٍ لَا مَعْنَى لَهُ وَبِأَنَّ مَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ كُرَيْمًا بِذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَبِتَسْلِيمِهِ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَمَرَهُ بِهِ لِقَلَّ مُسَاءَ بِهِ الظُّرُّ اهـ وَمَا قَالَهُ فِي الثَّانِي سَهْلٌ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَرَّرَ اعْتِبَارُ الْمَطَالِمِ كَانَ لَهُ مَعْنَى أَيْ مَعْنَى

فِي بَأْنِ الْفَوْزِ إِنَّمَا وَجِبَ فِي مَسْأَلَةِ الشُّكِّ لَيْسَنِيَّتِهِمْ إِلَى التَّقْصِيرِ وَأَيُّ تَقْصِيرٍ هُنَا إِذَا تَأَخَّرَ إثْبَاتُ الْمُخَالَفِ عَنِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَعْلَمُوا بِهِ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

❦ فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ): (أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ) أَيُّ: وَجُوبًا مُغْنِي وَنَهَايَةً قَالَ ع ش قَالَ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ فَلَوْ أَفْسَدَ صَوْمَ الْيَوْمِ الْآخَرَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ قِصَاؤُهُ وَالْكَفَّارَةُ إِذَا كَانَ الْإِسْأَدُ بِجَمَاعٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ عَدَمُ اللَّزُومِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ صَوْمُهُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْمَوَافَقَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْيَوْمُ هُوَ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ مِنْ صَوْمِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ مَا ذَكَرَ أَوْ يَكُونَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ فَيَلْزَمُهُ فَلْيُحَرِّزْ وَقَدْ يُقَالُ الْأَوْجُهُ اللَّزُومُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْهُمْ اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجٍّ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَوَاقِيتِ مَا يُصْرِّحُ بِعَدَمِ لُزُومِ الْكَفَّارَةِ اهـ أَقُولُ وَيَأْتِي عَنْ سَم عَنْ قَرِيبٍ تَرْجِيحُ لُزُومِ الْقِصَاؤِ مُطْلَقًا. ❦ فَوَيْلٌ: (وَلَا أَنْتُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَانْتَصَرَ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي. ❦ فَوَيْلٌ: (وَلَا أَنْتُمْ ثَلَاثِينَ الْخ).

(فَرَحَ) لَوْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي بَلَدٍ غَرِبَتْ شَمْسُهُ ثُمَّ سَارَ لِيَلِدَ مُخْتَلِفَةً الْمَطْلَعِ مَعَ الْأَوَّلَى فَوَجَدَ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ فِيهَا فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ كَمَا فِي تَفْطِيرِهِ مِنَ الصَّوْمِ أَوْ لَا كَمَا لَوْ صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ بَلَغَ فِي الْوَقْتِ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ تَرَدُّدًا وَالْأَوَّلُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالثَّانِي هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ بِخَطِّهِ فِي هَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ وَيُوجِّهُ الثَّانِي بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ بِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ الصَّلَاةِ أَنْ تُكَرَّرَ وَتُكْتَرَّ فَلَوْ أَوْجَبْنَا الْإِعَادَةَ كَانَ مِثْلَهُ الْمَشَقَّةُ أَوْ كَثَرَتِهَا وَبِأَنَّ مِنْ لَازِمِ الصَّوْمِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ الْإِتِّفَاقُ فِيهِ فِي وَقْتِ آدَائِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ مِنْ شَأْنِهَا التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ فِي الْآدَاءِ وَلَوْ عَيَّدَ فِي بَلَدِهِ وَأَذَى زَكَاةَ الْفِطْرِ فِيهِ ثُمَّ سَارَتْ سَفِينَتُهُ لِيَلِدَةَ أَهْلِهَا صِيَامًا وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْإِنْسَاكَ مَعَهُمْ ثُمَّ أَصْبَحَ مُعَيَّدًا مَعَهُمْ فَهَلْ يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ زَكَاةِ الْفِطْرِ فِيهِ نَظَرٌ. وَيُجْزِئُهُ عَدَمُ اللَّزُومِ سَم وَقَوْلُهُ وَيُوجِّهُ الثَّانِي الْخ تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُبَادِرُ بِالْفَائِتِ مَا يُوَافِقُهُ وَنَقَلَ الْجَبْرِيمِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُخَالِفُهُ وَقَوْلُهُ وَيُجْزِئُهُ عَدَمُ اللَّزُومِ تَقَدَّمَ عَنْ ع ش أَيْضًا عَنِ التُّخَفَةِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَوَاقِيتِ مَا يُؤَيِّدُهُ. ❦ فَوَيْلٌ: (لِلْمُقَابِلِ) أَيِ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ الْإِفْطَارِ. ❦ فَوَيْلٌ: (بِلَا تَوْقِيفٍ) أَيِ بِلَا نَهْصٍ مِنَ الشَّارِعِ. ❦ فَوَيْلٌ: (بِذَلِكَ) أَيِ الصَّوْمِ. ❦ فَوَيْلٌ: (فِي الثَّانِي) أَيِ أَنَّ مَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَمَرَ الْخ. ❦ فَوَيْلٌ: (كَانَ لَهُ مَعْنَى الْخ) قَدْ يُقَالُ اغْتِيَارُ الْمَطَالِمِ فِي الْحَقِ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِ الرُّوْيَةِ بِأَهْلِهَا لَا تَأْتِي عَنْهُ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ الْمَوْجِبِ لِصَوْمِ أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ فَتَأْتِي عَنْهُ قَوَاعِدُ الشَّرْعِ فَاحْتَاجَ إِلَى التَّوْقِيفِ.

كما هو ظاهر وأفهم قوله آخرًا أنه لو وصل تلك البلد في يومه لم يفطر وهو وجبة كما قدمته بما فيه قبيل قول المتن ويأيد بالفائت أماً إذا أوجبناه لاتفاق مطالعتهما فيلزم أهل المحل المتنقل إليه الفطر ويقضون يوماً إذا ثبت ذلك عندهم ولا لزمه الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده. (ومن سافر من البلد الآخر الذي لم ير فيه (إلى بلد الرؤية عيّد) أي أفطر معهم) وإن

فود: (في يومه) أي: المختص ببلده وهو اليوم الأول. فود: (لم يفطر إلخ) وفي حواشي المغني لمؤلفه ولو سافر في اليوم الأول من صومه إلى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه كحكمهم اه وهذا هو الموافق لمصحح الشينخين أن العبرة في المسافر بالمحل المتنقل إليه ولذا صححوا وجوب الإنسائك الآتي ثم رأيت الفاضل المحشي قال قد يقال هلاً جاز له الفطر وقضاء يوم كما في قوله الآتي عيّد معهم وقضى يوماً بجامع أنه صار حكمه حكم المتنقل إليهم وإن كان هذا في الأول وذاك في الآخر فليتأمل فإن الوجه الشؤبة بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجده أنه لا يجب قضاء يوم فطره إذا صام مع المتنقل إليهم تسعة وعشرين فليتأمل اه بصري ونقل الجمل عن بامخرمة عن حاشية الروضة للشنهودي مثل ما مر عن حواشي المغني وكذا نقله الحلبي عن م ر عبارته فلو انتقل في اليوم الأول إليهم لا يوافقهم عند حج ويوافقهم عند شينخام ر ولو كان هو الرائي للهلال وعليه يلغز فيقال إنسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطراً بلا عذر اه وعلى هذا فقول المصنف آخرًا ليس بقديم. فود: (كما قدمته إلخ) عبارته هناك ويوجه بأنه استند هنا إلى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو أضعف منها وهو استصحاب المتنقل إليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائماً فانتقل في ذلك اليوم لبلد عيّد فإنه يفطر؛ لأنه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية اه.

فود: (الفطر) أي آخرًا سم. فود: (إذا ثبت ذلك عندهم) إما بشهادته إن كان عادلاً رأى الهلال أو بطريق آخر كزدي. فود: (لزمه إلخ) أي المسافر وكذا من اعتقد صدقه في إخباره بشؤبه كما مر. فود: (ومن سافر من البلد الآخر إلى بلد الرؤية إلخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطراً إلى البلد الأول بأن يبيت الصوم في الأول ثم أصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها إلى الأول فيتجده بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم؛ لأنه بغروب شمس في الأول لزمه حكمهم وبيت بقاء صومه سم. فود: (هيّد معهم) أي وجوباً مغني ونهاية. فود: (أفطر) يتبعي وجوباً سم.

فود: (وأفهم قوله آخرًا أنه لو وصل تلك البلد في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم يصومه وحيث في الإفهام خرازة. فود: (لم يفطر) قد يقال هلاً جاز له الفطر وقضاء يوم كما في قوله الآتي عيّد معهم وقضى يوماً بجامع أنه في كل صار حكمه حكم المتنقل إليهم وإن كان هذا في الأول وذاك في الآخر فليتأمل فإن الوجه الشؤبة بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجده أنه لا يجب قضاء يوم فطره إذا صام مع المتنقل إليهم تسعة وعشرين فليتأمل. فود: (فيلزم أهل المحل المتنقل إليهم الفطر) أي آخرًا.

فود: (ومن سافر من البلد الآخر إلى بلد الرؤية إلخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم

كان لم يصُِّم إلا ثمانية وعشرين يوماً لما مرَّ أنه صار مثلهم (وقضى يوماً) إذا عيَّد معهم في التاسع والعشرين من صومه كما بأصله؛ لأنَّ الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما إذا عيَّد معهم يوم الثلاثين فإنه لا قضاء؛ لأنه يكون تسعة وعشرين. (ومن أصبح مُعَيَّداً فسارَتْ سفينته إلى بلدة بعيدة) عن بلدِه بأنَّ تُخالِفها في المَطْلَع (أهلها صيام) وصورتها لِتُغَايِرَ مسألة الأصحَّ الأولى أنَّه ثمَّ وصلَ إليهم قبل أن يُعيَّدَ وهنا بعد أن عيَّدَ ويدلُّ لذلك أنَّه عيَّرَ ثمَّ بصام وهنا بأمسك.....

• فُود: (وَإِنْ كَانَ) إلى قوله: (وصورتها) في النهاية والمُعْنَى. • فُود: (بخلاف ما إذا عيَّد معهم يوم الثلاثين إلخ) لو كان في هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المُتَقَلِّ عنهم لَكِنته أَخْلَ به فالوجهُ وجوبُ قضاياه وإنَّ كان صامَ تسعة وعشرين غيره؛ لِأنَّه بِأَدْرَاكِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُهُ فَإِذَا قَوَّته اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ وَأَنْ مُجَرَّدَ الْإِنْتِقَالِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِيمَا اسْتَقَرَّ فِيمَا مَضَى فَلَيَتَأَمَّلُ سَم وَكَانَ حَقُّ هَذِهِ الْقَوْلَةِ أَنَّ تُكْتَبَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَوَافِقُهُمْ أَوْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: (هُنَاكَ لِأَنَّهُ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِمْ إلخ) فَتَأَمَّلْ. • فُود: (فإنَّه لا قضاء إلخ) ظاهره وإنَّ ثمَّ شَهْرُ الْمُتَقَلِّ عنهم وَيُوجِبُ بَأَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِمْ لَهُ حُكْمُهُمْ صَارَ الشَّهْرُ فِي حَقِّهِ كَأَنَّهُ نَاقِصٌ بَلْ صَارَ نَاقِصًا فِي حَقِّهِ سَم. • فُود: (لأنَّه يَكُونُ) أَيِ الشَّهْرُ. • فُود (سُي): (سَفِينَتُهُ) أَيِ مَثَلًا نِهَآيَةً.

• فُود (سُي): (إلى بلدة بعيدة) وظاهره أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَصُولِهِ لِنَفْسِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ أَوْ إِلَى مَكَانٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ مِنْهَا حَيْثُ وَافَقَهَا فِي الْمَطْلَعِ بَلْ قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَلَدِ الْمَكَانَ قِيْشْمَلُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ لَكِنْ قَدْ يَتَعَدُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَاسٌ سَم. وقوله: (لأنَّ المراد إلخ) أي وليذا عيَّرَ المنهج بالمحل. • فُود: (أنَّه عيَّرَ ثمَّ بصام وهنا بأمسك) لَعَلَّهُ حِكَايَةً بِالْمَعْنَى وَالْأَقْلَمُ يُعَيَّرُ ثُمَّ بِصَامَ وَلَا هُنَا بِأَمْسَكَ سَم.

قَبْلَ تَنَاوُلِهِ مُفْطَرًا إِلَى الْبَلَدِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ بَيَّتَ الصَّوْمَ فِي الْأَوَّلَى ثُمَّ أَصْبَحَ فِي بَلَدِ الرُّؤْيَةِ ثُمَّ رَجَعَ مِنْهَا إِلَى الْأَوَّلِ فَيُسَبِّحُ بِقَاءَ صَوْمِهِ وَعَدَمَ لُزُومِ قَضَائِهِ يَوْمَ؛ لِأَنَّهُ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ فِي الْأَوَّلِ لَزِمَ حُكْمُهُمْ وَتَبَيَّنَ بَقَاءُ صَوْمِهِ (قوله أي افطر) يَتَّبِعِي وَجُوبًا. • فُود: (بخلاف ما إذا عيَّد معهم يوم الثلاثين إلخ) لو كان في هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المُتَقَلِّ عنهم لَكِنته أَخْلَ به فالوجهُ وجوبُ قضاياه وإنَّ كان صامَ تسعة وعشرين غيره؛ لِأنَّه بِأَدْرَاكِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُهُ فَإِذَا قَوَّته اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ وَأَنْ مُجَرَّدَ الْإِنْتِقَالِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِيمَا اسْتَقَرَّ فِيمَا مَضَى فَلَيَتَأَمَّلْ. • فُود: (فإنَّه لا قضاء) ظاهره وإنَّ ثمَّ شَهْرُ الْمُتَقَلِّ عنهم وَيُوجِبُ بَأَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِمْ لَهُ حُكْمُهُمْ صَارَ الشَّهْرُ فِي حَقِّهِ كَأَنَّهُ نَاقِصٌ بَلْ صَارَ نَاقِصًا فِي حَقِّهِ.

• فُود (سُي): (إلى بلدة بعيدة) وظاهره أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَصُولِهِ لِنَفْسِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ أَوْ إِلَى مَكَانٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ مِنْهَا حَيْثُ وَافَقَهَا فِي الْمَطْلَعِ بَلْ قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَلَدِ الْمَكَانَ قِيْشْمَلُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ لَكِنْ قَدْ يَتَعَدُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَاسٌ.

• فُود: (أنَّه عيَّرَ ثمَّ بصام وهنا بأمسك) لَعَلَّهُ حِكَايَةً بِالْمَعْنَى وَالْأَقْلَمُ يُعَيَّرُ ثُمَّ بِصَامَ وَلَا هُنَا بِأَمْسَكَ.

وَوَقَّعَ لِبَعْضِهِمْ تَصْوِيرَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ وَمِمَّا فِيهِ نَظَرٌ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُمَسِّكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ صَارَ مِثْلَهُمْ.

هـ فَوَدَّ: (وَوَقَّعَ لِبَعْضِهِمْ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَتَتَصَوَّرُ الْمَسْأَلَةُ بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ صَوْمِ الْبَلَدَيْنِ لَكِنَّ الْمُتَنَقِّلَ إِلَيْهِمْ لَمْ يَرَوْهُ وَبِأَنْ يَكُونَ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ صَوْمِهِمْ لِتَأْخُرِ ابْتِدَائُهُ يَوْمَ اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الرَّافِعِيِّ فِي الْعَزِيزِ مَا يُوَافِقُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ التَّصْوِيرَ الثَّانِي يَخْتِاجُ إِلَى مَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَالْأَلَزِمُ التَّكْرَارُ وَأَنَّ التَّصْوِيرَ الْأَوَّلَ لَا يُنَاسِبُ لِفَرْضِ الْكَلَامِ فِي اخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ.

هـ (سُنِّي): (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُنَسِّكُ الْإِنْفَ) يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ قَصْدُ الْإِنْسَانِ الْوَاجِبِ فَلَا يَكْفِي الْإِنْسَانُ مَعَ الْغَفْلَةِ أَوْ لِفَرْضِ آخَرٍ م ر هـ س م. هـ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ الْإِنْفَ) هَلْ يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَبَّهُ أَنَّهُ إِنْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ نَهَارًا لَمْ يَلْزِمَهُ قَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُهُمْ مِنْ حِينِ الْوُصُولِ وَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ الْفَجْرِ لَزِمَهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَقَضَاؤُهُ إِنْ لَمْ يَصُنْهُ بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ هَذَا الْيَوْمُ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ فِي حَقِّهِ وَوَصَلَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ فَجْرِهِ وَأَنْطَرَهُ فَهَلْ يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ أَنَّهُ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَهُمْ لَزِمَ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ صَوْمُهُ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ لِأَنَّهُ بِطَرِيقِ الْعَرْضِ بَلْ قَدْ يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِقَالُ فَيَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ سَم.

(قَائِلَةٌ) يُسْنُّ عِنْدَ رُؤْيَا الْهِلَالِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالتَّوْفِيقِ لِمَا نَحِبُّ وَتَرْضَى رَبُّنَا وَرَبُّكَ اللَّهُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الشَّهْرِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ الْقَدَرِ وَشَرِّ الْمَخْشَرِ وَمَرَّتَيْنِ هِلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ وَثَلَاثًا آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ ثُمَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرِ كَذَا وَجَاءَ بِشَهْرِ كَذَا لِلِإِتِّبَاعِ فِي كُلِّ ذَلِكَ نِهَابَةٌ زَادَ الْمُعْنَى وَيُسْنُّ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ ذَلِكَ سُورَةَ تَبَارَكَ لِأَثَرِهِ فِيهِ وَلِإِتِّهَا الْمُتَجَبُّةُ الْوَاقِئَةُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر يُسْنُّ عِنْدَ رُؤْيَا الْهِلَالِ الْإِنْفَ هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا رَأَاهُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ أَمَا لَوْ رَأَاهُ بَعْدَهَا فَالظَّاهِرُ عَدَمُ سَنِّهِ وَإِنْ سَمِّيَ هِلَالًا فِيهَا بِأَنْ لَمْ تَمُضِ عَلَيْهِ

هـ فَوَدَّ فِي (سُنِّي): (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُنَسِّكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ) يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ قَصْدُ الْإِنْسَانِ الْوَاجِبِ فَلَا يَكْفِي الْإِنْسَانُ مَعَ الْغَفْلَةِ أَوْ لِفَرْضِ آخَرٍ م ر هـ س م. هـ فَوَدَّ: (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُنَسِّكُ بِقِيَّةِ الْيَوْمِ) هَلْ يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ أَخْذًا مِنْ كَوْنِهِ صَارَ مِثْلَهُمْ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَبَّهُ أَنْ يَقَالَ إِنْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ نَهَارًا لَمْ يَلْزِمَهُ قَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُهُمْ مِنْ حِينِ الْوُصُولِ فَلَمْ يُدْرِكِ الْيَوْمَ لِيَتِمَّكَ شُغْلُ ذِمَّتِهِ بِصَوْمِهِ وَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ الْفَجْرِ لَزِمَهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَقَضَاؤُهُ إِنْ لَمْ يَصُنْهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْوُصُولِ إِلَيْهِمْ ثَبَّتَ لَهُ حُكْمُهُمْ وَأَذْرَكَ الصَّوْمَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ فَوَجَبَ عَلَيْهِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ بِوُصُولِهِ إِلَيْهِمْ تَبَيَّنَ وَجُوبُ هَذَا الْيَوْمِ فِي حَقِّهِ فَيَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ هَذَا الْيَوْمُ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ فِي حَقِّهِ وَوَصَلَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ فَجْرِهِ وَأَنْطَرَهُ فَهَلْ يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسٌ أَنَّهُ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَهُمْ لَزِمَ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ صَوْمُهُ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ بِطَرِيقِ الْعَرْضِ بَلْ قَدْ يَتَكَرَّرُ الْإِنْتِقَالُ فَيَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ.

(فَرَعٌ) لَوْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي بَلَدٍ غَرِبَتْ شَمْسُهُ ثُمَّ سَارَ لِيَلِدَ مُخْتَلِفَةً الْمَطْلَعِ مَعَ الْأَوَّلَى فَوَجَدَ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ عَنْهَا فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّهُ بِوُصُولِهِ إِلَيْهَا صَارَ لَهُ حُكْمُ أَهْلِهَا كَمَا فِي نَظَرِهِ مِنْ الصَّوْمِ أَوْ لَا كَمَا لَوْ صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ بَلَغَ فِي الْوَقْتِ لَا يَلْزِمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ تَرَدُّدٌ وَالْأَوَّلُ هُوَ مَا أَقْنَى بِهِ

(فصل في النية وتوابعها)

(النية شرط للصوم) أي: لا بُدُّ منها لِصِحَّتِهِ كما بأصله؛ إذ هي رُكْنٌ دَاجِلَةٌ في ما هِيَ لِمَا مَرُّ في الوُضوء وغيره ومَحَلُّها القلبُ ولا تكفي باللسان وحده ولا يُشترطُ التَّلَفُّظُ بها قَطْعًا فيها كذا قاله شارحُ وُثَافِيهِ ما حَكَاهُ غَيْرُهُ من مُوجِبِ التَّلَفُّظِ بالنية بِطَرْدِهِ في كُلِّ عِبَادَةٍ وَجَبَتْ لَهَا

ثَلَاثُ لَيَالٍ وَإِنْ كَانَ عَدَمُ رُؤْيَيْهِ لَهُ لِيُضَعَّفَ فِي بَصَرِهِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِرُؤْيَيْهِ الْعِلْمُ بِهِ كَالْأَعْمَى إِذَا أُخْبِرَ بِهِ وَالْبَصِيرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ لِمَانِعٍ اهـ .

فصل في النية

• فَوَدَّ: (أَي: لَا بُدَّ مِنْهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَصْلُ فِي الْتَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى الْآقُولَهُ كَذَا إِلَى وَلَا يُجْزِي قَوْلُهُ غَالِيًا إِلَى الْمَتْنِ . • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَي: لِيُخْبِرَ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» نَهَايَةً وَمُعْنَى . • فَوَدَّ: (وَلَا تَكْفِي الْخ) الْأَوَّلَى فَلَا الْخَ كَمَا فِي الْتَّهْيَةِ . • فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ التَّلَفُّظُ الْخ) لِكَيْتِه يُنْدَبُ شَيْخُنَا . • فَوَدَّ: (قَطْعًا فِيهِمَا كَذَا قَالَ الْخ) الْقَطْعُ بَعْدَ اشْتِرَاطِ التَّلَفُّظِ فِي أَصْلِ الرُّضَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَبْسُوطَاتِ الْمَذْهَبِ كَالْجَوَاهِرِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَثَافِيهِ الْخَ؛ لِأَنَّ التَّوَرِيَّ صَرَّحَ فِي الرُّضَةِ فِي الصَّلَاةِ بِتَفْلِيظِ قَائِلِهِ وَوَجْهٌ تَلْفِيظُهُ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنَ الْعَزِيزِ أَنَّ قَائِلَهُ أَخَذَهُ مِنْ نَصِّ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّ الْجُمْهُورَ بَيَّنُّوا النَّصَّ بِطَرِيقِ آخَرَ لَا يُنَافِي الْمَذْهَبَ فَإِنْ أَرَدْتَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ فَرَاجِعُهُ مِنَ الْعَزِيزِ بِصَرِيٍّ . • فَوَدَّ: (وَيُنَافِيهِ الْخ) قَدْ تَمَنَعُ الْمُنَافَاةُ؛ إِذْ غَايَةُ الْمَحْكَمِيِّ أَنَّهُ عَامٌّ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْخَاصَّ سَمَّ فِيهِ تَأَمَّلْ . • فَوَدَّ: (أَنَّ مُوجِبَ التَّلَفُّظِ أَي: مَنْ أَوْجَبَهُ كُرْدِيٍّ . • فَوَدَّ: (بَطَرْدِهِ) أَي: وَجُوبِ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ .

شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالثَّانِي هُوَ مَا اعْتَمَدَ بِخَطِّهِ فِي هَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ وَيُوجِّهُ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوْمِ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الصَّلَاةِ أَنْ تَتَكَرَّرَ وَتَكْثُرَ فَلَوْ أَوْجَبْنَا الْإِعَادَةَ كَانَ مِثْلَ الْمَشَقَّةِ أَوْ كَثُرَتْهَا وَبِأَنَّ مِنْ لَازِمِ الصَّوْمِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ الْإِتِّفَاقُ فِيهِ فِي وَقْتِ آدَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَحَدٌ عَلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ مِنْ شَأْنِهَا التَّحَدُّمُ وَالتَّأَخُّرُ فِي الْإِدَاءِ فَلَوْ لَمْ نَوْجِبْ مُوَافَقَةَ الْمُتَتَابِعِ إِلَيْهِمْ فِي الصَّوْمِ تَحَقَّقَتْ الْمُخَالَفَةُ وَلَوْ لَمْ نَوْجِبْ مُوَافَقَتَهُمْ فِي إِعَادَةِ الْمَغْرِبِ لَمْ تَحَقَّقْ الْمُخَالَفَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَوْ عَيَّدَ بِيَلَدِهِ وَأَدَّى زَكَاةَ الْفِطْرِ فِيهِ ثُمَّ سَارَتْ سَفِيَّتُهُ لِبَلَدَةِ أَهْلِهَا صِيَامٌ وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْإِمْسَاكَ مَعَهُمْ ثُمَّ أَصْبَحَ مُعَيَّدًا مَعَهُمْ فَهَلْ يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ زَكَاةِ الْفِطْرِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ عَدَمُ الزُّرْمِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ تَأْدِيَتَهَا بِيَلَدِهِ وَقَعَ تَعْجِيلًا وَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ الْمُؤَدَّى أَوْ الْمُسْتَحَقُّ أَوْ الْمَالُ وَقْتُ الْوُجُوبِ بِلَدِهِ أُخْرَى كَمَا اعْتَمَدَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ م وَابْنُ دُنْيٍ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ نَظِيرُ الْمَالِ فِي زَكَاةِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

فصل في النية

• فَوَدَّ: (وَيُنَافِيهِ مَا حَكَاهُ غَيْرُهُ الْخ) قَدْ تَمَنَعُ الْمُنَافَاةُ؛ إِذْ غَايَةُ هَذَا الْمَحْكَمِيِّ أَنَّهُ عَامٌّ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْخَاصَّ .

نيةً ويصح تمقيها وإن شاء الله إن قصد التبرك لا التعليق ولا إن أطلق ولا يجزئ عنها التسحر وإن قصد به التقوي على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطير خوف الفجر ما لم يخطر بباله الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية؛ لأن ذلك يستلزم قصده غالباً كما هو ظاهر

• قوله: (إن قصد التبرك) أي: وخذه • وقوله: (لا التعليق) أي: وإن لم يقصد الإتيان به أولاً؛ لأن الإتيان به بعد النية إبطال لها؛ إذ قصد تعليقها بعد وجودها إبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف الإطلاق؛ لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله سم. • قوله: (ولا إن أطلق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فإن النية محلها القلب وجريان لفظ على لسانه من غير قصد ليعناه المنافي للجزم بالنية لا يقتضي تردداً فيها ثم راجعت كلام الشيخين قرأتهما لم يتعرضا لمسألة المشيئة إلا في الصلاة وعبارة ثمة فيها ما نصه ولو عقب النية بقوله إن شاء الله بالقلب وباللسان فإن قصد به التبرك وقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضر وإن قصد الشك لم يصح صلاته انتهت، وقُسر في الخادم الشك بالتحليق فالحاصل أنهما لم يتعرضا لصورة الإطلاق لعدم تعلُّقها في القول القلبي ولعدم ضررها في اللفظ فيما يظهر لما ذكرته فليتأمل حق التأمل بصري أقول قوله لعدم تعلُّقها في القول القلبي يشهد بخلافه الوجدان وقولهم إنما تتصور المعاني بالنسبة إلينا بالفاظها الذهنية ثم رأيت في الإيعاب والنهاية ما نصه ويشتراط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلو أحضر بباله الكلمات ولم يدر معناها لم يصح اه. وهذا صريح فيما قلنا وفي سم ما نصه قوله ولا إن أطلق قد يشكل بنظيره من نحو الإطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده فيه وقد يفرق بأن وضعها التعلُّق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الإطلاق اه وهذا بناء على وجود دال المشيئة في الذهن. • قوله: (التسحر إلخ) أي: أو الشرب لدفع العطش عنه نهائياً ومغني. • قوله: (من تناول مفطير) أي: من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أي: خوف طلوعه نهائياً ومغني.

• قوله: (لأن ذلك إلخ) يعني لو تسحر ليصوم أو امتنع من الفطر خوف طلوع الفجر مع خطوط الصوم بباله كذلك كفاه ذلك؛ لأن خطوط الصوم بباله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه يتضمن قصد الصوم لإيعاب ونهاية ومغني والذي يتجه في هذه المسائل أنه إن وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يغتبر استحضاره أجراً بلا شك، وأما الإكفاء بمجرّد التصوّر والاستحضار فينبذ كل البعد لخلوه عن حقيقة النية سيدي عمر البصري. • قوله: (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض

• قوله: (إن قصد التبرك) أي: وخذه. • قوله: (لا التعليق) أي: وإن لم يقصد الإتيان به أولاً؛ لأن الإتيان به بعد النية إبطال لها؛ إذ قصد تعليقها بعد وجودها إبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف نحو الإطلاق؛ لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله. • قوله: (ولا إن أطلق) قد يشكل بنظيره من نحو الإطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بأن وضعها التعلُّق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الإطلاق. • قوله: (لأن ذلك يستلزم قصده غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض.

وبه يَنْدَفِعُ ما لِلأَذْرَعِيِّ هنا. (وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ) كَرَمَضَانَ أَدَاءً وَقَضَاءً وَكَفَّارَةً وَمَنْذُورًا وَصَوْمًا اسْتِسْقَاءً أَمَرَ بِهِ الإمامُ (التَّبَيُّتُ) أَي: إِبْقَاغُ النِّتَّةِ لَيْلًا أَيْ: فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَوْ فِي صَوْمِ الْمُتَمَيِّزِ وَإِنْ كَانَ نَفْلًا؛ لِأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الْفَرْضِ كَصَلَاتِهِ الْمَكْتُوبَةِ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ» وَالْأَصْلُ فِي النَّفْيِ حَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الْحَقِيقَةِ لَا الْكَمَالِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ، وَيُشْتَرَطُ التَّبَيُّتُ لِكُلِّ يَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَاخْتَلَفُوا فِي اخْتِذِ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي صَوْمٌ غَدٍ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ خِلَافًا لِلشُّبْكِ وَمَنْ تَبِعَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي

سَمِ أَيْ: كَالْإِعَابِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ ما لِلأَذْرَعِيِّ) أَيْ: قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ مُفْتَرَضًا عَلَى الشَّيْخَيْنِ أَنَّ خُطُورَ مَا ذُكِرَ بِبَالِهِ لَا يَخْفَى فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْعَزْمُ عَلَى الصُّومِ بِالصِّفَاتِ الْمُغْتَبَرَةِ فَهَذِهِ نِتَّةٌ جَازِمَةٌ فَلَا يَتَّقَى لِمَا ذُكِرَ مِنَ السُّحُورِ وَغَيْرِهِ مَعْنَى إِيْعَابٍ وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنَّ اغْتِرَاضَ الْأَذْرَعِيِّ أَقْوَى مِنْ دَفْعِهِ وَلِذَا مَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ كَمَا مَرَّ آنِفًا.

□ فَوَدَّ (سَمِ): (التَّبَيُّتُ) أَيْ: خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ إِيْعَابٌ. □ فَوَدَّ: (أَدَاءً وَقَضَاءً) مُتَعَلِّقٌ بِرَمَضَانَ. □ فَوَدَّ: (وَكَفَّارَةً لِلْخ) عَطَفَ عَلَى رَمَضَانَ سَمِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَالْخ) فَلَوْ نَوَى قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ يُجْزِهِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ لِلْخ) أَيْ: صَوْمُ الْمُتَمَيِّزِ. □ فَوَدَّ: (كَصَلَاتِهِ الْمَكْتُوبَةِ) أَيْ: كَمَا يَجِبُ الْقِيَامُ فِي صَلَاتِهِ الْمَكْتُوبَةِ لِذَلِكَ إِيْعَابٌ. □ فَوَدَّ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ» لِلْخ) وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَرْضِ بِقَرِينَةِ الْخَبَرِ الْآتِي فَإِنْ لَمْ يُبَيِّتْ لَمْ يَقَعْ عَنْ رَمَضَانَ بِلَا خِلَافٍ وَهَلْ يَقَعُ نَفْلًا وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمًا عَدَمُهُ وَلَوْ مِنْ جَاهِلٍ وَيُقَرَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَظَائِرِهِ بَأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ فِيمَا لَوْ نَوَى فِي غَيْرِ رَمَضَانَ صَوْمٌ نَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ انْقِصَادُهُ نَفْلًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ أَصُومُ عَنْ الْقَضَاءِ أَوْ تَطَوُّعًا لَمْ يُجْزَ عَنْ الْقَضَاءِ وَيَصِحُّ نَفْلًا فِي غَيْرِ رَمَضَانَ شَرَحَ م ر ه سَمِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لِلْخ) وَلِظَاهِرِ الْخَبَرِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (فِي اخْتِذِ هَذَا) أَيْ اشْتِرَاطُ التَّبَيُّتِ لِكُلِّ يَوْمٍ. □ فَوَدَّ: (لِإِنَّ ذَلِكَ) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي لِلْخ.

□ فَوَدَّ فِي (سَمِ): (وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ التَّبَيُّتُ) أَيْ: فَإِنْ لَمْ يُبَيِّتْ لَمْ يَقَعْ عَنْ رَمَضَانَ بِلَا خِلَافٍ وَهَلْ يَقَعُ نَفْلًا؟ وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمًا عَدَمُهُ وَلَوْ مِنْ جَاهِلٍ، وَيُقَرَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَظَائِرِهِ بَأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ فِيمَا لَوْ نَوَى فِي غَيْرِ رَمَضَانَ صَوْمٌ نَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ انْقِصَادُهُ نَفْلًا إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ أَصُومُ عَنْ الْقَضَاءِ أَوْ تَطَوُّعًا لَمْ يُجْزَ عَنْ الْقَضَاءِ وَيَصِحُّ نَفْلًا فِي غَيْرِ رَمَضَانَ شَرَحَ م ر. □ فَوَدَّ: (أَدَاءً وَقَضَاءً) يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ لِفَرْضِهِ لَا بِقَوْلِهِ كَرَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْهُ قَوْلُهُ وَكَفَّارَةُ لِلْخ وَلَا يَتَأْتِي عَطَفُ كَفَّارَةٍ عَلَى رَمَضَانَ حَتَّى لَا يُنَافِيَ تَعَلُّقُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ نَصْبَ قَوْلِهِ وَمَنْذُورًا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَيُوجِبُ الْعَطْفَ عَلَى أَدَاءٍ ثَمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْوَجْهَ تَعَلُّقُهُ بِرَمَضَانَ وَعَطَفُ كَفَّارَةٍ عَلَى رَمَضَانَ وَجَرَّ مَنْذُورًا وَمَنْعَ نَصْبِهِ.

الكمال والقابل بالاكْتِفَاءِ بها في ليلة عن بَقِيَّةِ الشهر عنده أَنَّ الكمالَ ذلك وهذا أولى من توجيه الإسْتَوِيَّ لِقَدَمِ الأخِذِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ في رَمَضَانَ خَاصَّةً ومن ثَمَّ رُذِّ بِقَدَمِ الفرقِ بين رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ. وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِهَا

• فَوُدَّ: (وَالْقَائِلُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهَا إِنْخَ) هُوَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْلِيدِهِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَغَيْرِهِ وَيُسْنُ لِمَنْ نَسِيَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ أَنْ يَتَوَيَّ أَوَّلَ التَّهَارِ لِأَنَّهُ يُجْزِئُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ فِي الْإِيمَابِ هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلِّدَهُ وَإِلَّا فَهُوَ تَلَبُّسٌ بِبِعَادَةِ فَاسِدَةٍ فِي عَقِيدَتِهِ وَهُوَ حَرَامٌ انْتَهَى اه تَزِدْنِي عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوُدَّ: (عِنْدَهُ) خَبَرٌ مُتَقَدِّمٌ لِلْمَضَرِّ الْمَاخُوذِ بِمَا بَعْدَهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ وَالْقَائِلُ إِنْخَ وَلَوْ قَالَ الْكَمَالُ عِنْدَهُ ذَلِكَ كَانَ أَحْصَرَ وَأَظْهَرَ. • فَوُدَّ: (وَهَذَا) أَيُّ: قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ إِنْخَ). • فَوُدَّ: (إِنَّمَا ذَكَرَهُ) أَيُّ: الْمُصَنَّفُ الْقَوْلَ الْآتِي. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ: لِأَجْلِ عَدَمِ حُسْنِ تَوْجِيهِ الْإِسْتَوِيَّ. • فَوُدَّ: (رُذِّ بِقَدَمِ الْفَرْقِ إِنْخَ) قَدْ يُقَالُ عَدَمُ الْفَرْقِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَكَلَامُ الْإِسْتَوِيَّ بِالنَّظَرِ لِمَا تُعْطِيهِ الْبَيَانَةُ فَإِنَّهَا مُصَوَّرَةٌ فِي رَمَضَانَ وَلَيْسَ غَيْرُهُ مَعْلُومًا مِنْهُ بِالْأَوَّلَى كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَا بِالمُسَاوَةِ لِاحْتِمَالِ تَوَهُمِ الْفَرْقِ؛ إِذْ رَمَضَانَ حَقِيقٌ بِأَنْ يُخْتَاطَ لَهُ مَا لَا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ بِضَرِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُقَالُ فِي الرُّذِّ الْمَذْكُورِ لَوْ ادَّعَى صَاحِبُهُ عَدَمَ صِحَّةِ تَوْجِيهِ الْإِسْتَوِيَّ لَا عَدَمَ حُسْنِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ سِيَاقِ كَلَامِ الشَّارِحِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ شَكَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْزَرْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ إِلَى الْمَثْنِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ شَكَّ إِنْخَ) أَيُّ: عِنْدَ النَّيَّةِ هَلْ وَقَعَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَصِحَّ عِبَارَةً شَرَحَ الْإِزْشَادُ لِلشَّارِحِ وَأَنَّهُ لَوْ نَوَى مَعَ الْفَجْرِ لَمْ يُجْزِهِ وَمَثْلُهُ مَا لَوْ شَكَّ عِنْدَ النَّيَّةِ فِي أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفَجْرِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَقْدِيمِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثَمَّ شَكَّ أَكَانَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ انْتَهَتْ اه سَمِ وَقَوْلُهُ عِبَارَةً شَرَحَ الْإِزْشَادُ إِنْخَ أَيُّ: وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ وَالْعِبَابِ لِلشَّارِحِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِهَا إِنْخَ) أَيُّ: وَلِعَدَمِ الْجَزْمِ فِي

• فَوُدَّ: (وَلَوْ شَكَّ) أَيُّ: عِنْدَ النَّيَّةِ هَلْ وَقَعَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَصِحَّ، قُلْتُ لِتَفْصِيهِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ بِتَأْخِيرِ النَّيَّةِ الْمُرْقِعِ فِي الشَّكِّ بِخِلَافِهِ ثَمَّ فَإِنَّهُ مُلْزَمٌ بِالْعَمَلِ بِقَضِيَّةِ إِنْ غَدَا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ وَجُودِ تَفْصِيهِ مِنْهُ وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى تَرَدَّدَ ثَمَّ يُلْفَى شَرْعًا لَوْ جُوبِ الْإِسْتِصْحَابِ وَصَوْمُ الْغَدِ فَلَا أَثَرُ لَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَعِبَارَةً شَرَحَ الْإِزْشَادُ لِلشَّارِحِ وَأَنَّهُ لَوْ نَوَى مَعَ الْفَجْرِ لَمْ يُجْزِئُهُ وَمَثْلُهُ مَا لَوْ شَكَّ عِنْدَ النَّيَّةِ فِي أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفَجْرِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَقْدِيمِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثَمَّ شَكَّ أَكَانَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ اه. • فَوُدَّ: (وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَصِحَّ) أَيُّ: شَكَّ حَالِ النَّيَّةِ وَوَجْهَ عَدَمِ الصَّحَّةِ أَنْ التَّرَدُّدَ فِي النَّيَّةِ يَنْتَعِ الْجَزْمُ الْمُعْتَبَرُ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي بَقَاءِ اللَّيْلِ لَا تَصِحُّ نِيَّتُهُ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَجْتَنِدَ فَإِذَا ظَنَّ بِالْإِجْتِهَادِ بَقَاءَهُ صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكَلَ مَعَ الشَّكِّ فِي بَقَاءِ اللَّيْلِ فَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ؛ إِذْ الْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ وَلَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِالشَّكِّ وَإِنَّمَا أَثَرُ الشَّكِّ فِي النَّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي الْجَزْمَ الْمُعْتَبَرُ فِيهَا كَمَا تَقَرَّرَ فَالْمُذْرَكُ فِي عَدَمِ صِحَّةِ النَّيَّةِ وَعَدَمِ الْبُطْلَانِ بِالْإِكْلِ مَعَ الشَّكِّ فِيهَا مُخْتَلِفٌ فَتَأَمَّلْ.

ليلاً؛ إذ الأصل في كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثُمَّ شَكَّ هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ
أَوْ لَا؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ طُلُوعِهِ لِلأَصْلِ الْمَذْكُورِ أَيْضاً، وَلَوْ شَكَّ نَهَاراً فِي النَّيَّةِ أَوْ التَّيْبِيتِ فَإِنَّ
ذَكَرَ بَعْدَ مُضِيِّ أَكْثَرِهِ صَحَّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَذَا لَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْغُرُوبِ فِيمَا

النَّيَّةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي بَقَاءِ اللَّيْلِ لَا تَصِحُّ نِيَّتُهُ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فَإِذَا ظَنَّ بِالِاجْتِهَادِ بَقَاءَهُ صَحَّتْ
نِيَّتُهُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكَلَ مَعَ الشَّكِّ فِي بَقَاءِ اللَّيْلِ فَلَا يَتَطَلَّ صَوْمُهُ؛ إِذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ وَلَا يَتَطَلَّ
الصَّوْمُ بِالشَّكِّ وَإِنَّمَا أَثَرُ الشَّكِّ فِي النَّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُنَاقِى الْجُزْمَ الْمُغْتَبَرَ فِيهَا فَالْمُنْزَكُ فِي الْمَقَامَيْنِ مُخْتَلِفٌ
سَم. هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى الْإِنْفَ) وَفَارَقَ مَا مَرَّ الْمُصْرَحُ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ بِغُرُوبِ الشَّكِّ هُنَا بَعْدَ النَّيَّةِ
إِعْمَاب. هـ فَوَدُ: (هَلْ طَلَعَ الْإِنْفَ) أَيِ: هَلْ كَانَ الْفَجْرُ طَالِعاً عِنْدَ النَّيَّةِ أَوْ لَا سَم. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ شَكَّ نَهَاراً فِي
النَّيَّةِ الْإِنْفَ) أَيِ شَكَّ هَلْ وَجَدَتْ مِنْهُ النَّيَّةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ أَوْ عَلِمَتْ أَنَّهَا وَجَدَتْ وَشَكَّ هَلْ وَجَدَتْ فِي اللَّيْلِ أَوْ
النَّهَارِ وَهَذِهِ الثَّانِيَةُ مُغَايِرَةٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ الْإِنْفَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ عَلِمَتْ فِيهَا
وُجُودَ النَّيَّةِ فِي وَقْتِ يَحْتَمِلُ اللَّيْلَ بِخِلَافِ هَذِهِ تَأَمَّلْ سَم وَقد يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الثَّانِيَةَ غَيْرُ الثَّانِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ
فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثُمَّ شَكَّ الْإِنْفَ إِذَا اسْتَمَرَّ الشَّكُّ هُنَاكَ إِلَى مَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَمَا وَجْهُ إِطْلَاقِ
الصَّحِيحَةِ هُنَاكَ وَالتَّفْصِيلُ هُنَا بَصْرِيٌّ. هـ فَوَدُ: (نَهَاراً الْإِنْفَ) خَرَجَ مَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْثَرُ كَمَا
أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَيُفَارِقُ نَظِيرَهُ فِي الصَّلَاةِ بِأَنَّهَا أَضَيَّقَ مِنَ الصَّوْمِ وَكَالصَّلَاةِ الْوُضُوءُ فَيَضُرُّ
الشَّكُّ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْهُ فِي نِيَّتِهِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ أَيْضاً سَم. هـ فَوَدُ: (بَعْدَ مُضِيِّ أَكْثَرِهِ) كَذَا
فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْإِتْسَابُ وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ الْإِنْفَ بَصْرِيٌّ أَيِ: كَمَا فِي الْمُغْنَى.

هـ فَوَدُ: (ثُمَّ شَكَّ الْإِنْفَ) يَنْبَغِي أَنْ يَشْمَلَ مَا لَوْ كَانَ الشَّكُّ عِنْدَ الطُّلُوعِ فِي أَنَّ الطُّلُوعَ كَانَ عِنْدَ النَّيَّةِ أَوْ تَأَخَّرَ
عَنْهَا وَتُفَارِقُ هَذِهِ الْحَالَةَ الْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةَ أَغْنَى الشَّكُّ هَلْ وَقَعَتْ النَّيَّةُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ بِأَنَّهُ هُنَا تَحَقُّقُ
وُقُوعِ النَّيَّةِ فِي حَالَةٍ يَسُوعُ فِيهَا اسْتِصْحَابُ اللَّيْلِ وَلَا كَذَلِكَ فِي تِلْكَ فَتَأَمَّلْهُ. هـ فَوَدُ: (ثُمَّ شَكَّ هَلْ طَلَعَ
الْفَجْرُ) أَيِ: هَلْ كَانَ طَالِعاً عِنْدَ النَّيَّةِ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ شَكَّ نَهَاراً فِي النَّيَّةِ أَوْ التَّيْبِيتِ) أَيِ: شَكَّ هَلْ وَجَدَتْ
مِنْهُ النَّيَّةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ أَوْ عَلِمَتْ أَنَّهَا وَجَدَتْ وَشَكَّ هَلْ وَجَدَتْ فِي اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ وَهَذِهِ الثَّانِيَةُ مُغَايِرَةٌ لِقَوْلِهِ
السَّابِقِ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ الْإِنْفَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ عَلِمَتْ فِيهَا وَجُودَ النَّيَّةِ فِي وَقْتِ
يَحْتَمِلُ اللَّيْلَ بِخِلَافِ هَذِهِ تَأَمَّلْ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ شَكَّ نَهَاراً) خَرَجَ مَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَإِنَّهُ لَا يُؤْثَرُ كَمَا
أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاسْتَدَلَّ بِتَضَرُّجِهِمْ بِذَلِكَ فِي الْكُفَّارَةِ، وَعِبَارَةُ الزُّوْضِ وَشَرْحُهُ فِي بَابِ
الْكُفَّارَةِ فَإِنَّ شَكَّ فِي نِيَّةِ صَوْمٍ يَوْمٍ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الصَّوْمِ وَلَوْ مِنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي شَكَّ فِي نِيَّتِهِ لَمْ يَضُرْ؛
إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الْيَوْمِ وَيُفَارِقُ نَظِيرَهُ فِي الصَّلَاةِ بِأَنَّهَا أَضَيَّقَ مِنَ الصَّوْمِ اهـ وَكَالصَّلَاةِ
الْوُضُوءُ فَيَضُرُّ الشَّكُّ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْهُ فِي نِيَّتِهِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ أَيْضاً. هـ فَوَدُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ
الْإِنْفَ) اعْتَمَدَ مَا قَالَهُ م. ر. هـ فَوَدُ: (وَكَذَا لَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْغُرُوبِ) أَيِ: أَوْ بَعْدَ أَزْمِنَةٍ طَوِيلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ م. ر.

يظهره اه فقول الأنوار إن تذكر قبل أكثره صَحَّ وإلا فلا ضعيف (والصحيح أنه لا يشترط) لصحة النية (النصف الآخر من الليل) أي: وقوعها فيه لإطلاق التبييت في الخبر الشامل لجميع أجزاء الليل. (و) الصحيح (أنه لا يضّر الأكل والجماع) وكل مفطر إلا الردة؛ لأنها تُزيل التأهل للعبادة بكل وجه (بعدها)؛ لأنه تعالى أباح الأكل إلى طلوع الفجر (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد إذا نام ثم تنبه)؛ لأن النوم لا يُنافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضّر قطعاً نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعاً؛ لأنه أتى بمُنافيها نفسها بخلاف نحو الأكل وإنما لم يؤثر

ه فود: (وهو ضعيف إلخ) خلافاً للنهاية والمُعني عبارتهما ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرع صَحَّ أيضاً؛ لأن نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر أخذاً من قولهم في الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزاء بل صرح به في الروضة في باب الحيض والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تكرر الإعادة التضييق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اه قال ع ش قوله م ر قبل قضاء ذلك اليوم أي: ولو كان التذكر بعد سنين وقوله م ر ولو صام ثم شك إلخ هل مثل الصوم بقية خصالها فيه نظر والظاهر التسوية وقوله م ر بطلت إلخ أي: بخلاف الصوم فلا يضّر نيته الخروج منه اه ع ش. ه فود: (والأفلا) جزم به في شرح بأفضل وكتب عليه الكردي ما نصه كذلك الأسنى وفي الشخفة والإمداد وفتح الجواد عن الأذرع وأقرّوه أن التذكر بعد الغروب كهو في النهار وفي الشخفة التي كتب ابن اليتيم حاشيته على الشخفة من الشخفة أن بحث الأذرع ضعيف فحرّزه اه أي: فإن نسخ الشخفة هنا مختلف. ه فود: (لصحة النية) عبارة النهاية والمُعني في التبييت اه والمأل واجد. ه فود: (لإطلاق التبييت إلخ) أي: فيكفي ولو من أوله مُعني ونهاية. ه فود: (وكل مفطر) عبارة النهاية والمُعني وغيرهما من مُنافي الصوم اه. ه فود: (وكل مفطر) أي وكذا الجنون والناس شَرَحَ م ر اه سم. ه فود: (إلا الردة إلخ) عبارة المُعني والنهاية نعم إن رَفَضَ النية قبل الفجر ضرراً لأنه ضدها وكذا لو ارتد بعدما نوى ليلاً ثم أسلم قبل الفجر اه ويأتي مسألة الرَفَضِ في قول الشارح نعم لو قطع النية إلخ. ه فود (سني): (بعدها) أي: النية وقبل الفجر مُعني قال سم يتبني أو معها لأن ذلك لا يُنافيها بخلاف نحو الردة اه وانظر ما أدخل بالتخو.

ه فود (سني): (وأنه لا يجب التجديد إلخ) ويتبني أن يسرَّ خروجاً من الخلاف ع ش. ه فود: (ولو استمر) أي التوَمُّ. ه فود: (قبله) أي الفجر.

ه فود: (وكل مفطر) أي: وكذا الجنون والناس شَرَحَ م ر. ه فود: (إلا الردة) في الباب وإن ارتد بعدها أي: النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه أن الأوجه البطلان. ه فود (سني): (بعدها) يتبني أو معها لأن ذلك لا يُنافيها بخلاف نحو الردة.

قَطَعَهَا نَهَارًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّهَا وُجِدَتْ فِي وَقْتِهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ فَاسْتَحَالَ رَفْعُهَا، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِمْسَاكَ بِالنِّيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَقَدْ وُجِدَ بِهِ فَارَقَ بَطْلَانُ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ قَطْعِهَا. (وَيَصِحُّ النُّقْلُ بِنِيَّتِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ) لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ (أَنَّهُ يُحْتَكَى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ غَدَاءٍ» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَا أَصُومْتُ»، وَالغَدَاءُ يَفْتَحُ الْغَيْنَ وَبِالْمُهْمَلَةِ وَالْمَدِّ اسْمٌ سَمِ لِمَا يُؤْكَلُ قَبْلَ الزَّوَالِ (وَكَذَا بَعْدَهُ فِي قَوْلِي) تَسْوِيَةٌ بَيْنَ أَجْزَاءِ النَّهَارِ وَرُؤْدُ يَخْلُو مُعْظَمَ الْعِبَادَةِ عَنْهَا وَتَنْعَطِفُ النِّيَّةُ عَلَى مَا مَضَى فَيَكُونُ صَائِمًا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَبْعِيضَهُ (وَالصَّحِيحُ اشْتِرَاطُ حُصُولِ شَرْطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ) بِأَنْ يَخْلُو مِنَ الْفَجْرِ عَنْ كُلِّ مُفْطِرٍ وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودُ الصَّوْمِ، وَالْمُقَابِلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ حِينَ النِّيَّةِ

• فُود: (فَاسْتَحَالَ إِلَخ) يَتَأَمَّلُ. • فُود: (وَلِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَخ) لِمَ ذَاكَ سَم. • فُود: (وَبِهِ فَارَقَ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ وَالْغَرَضُ مِنَ الصَّلَاةِ أَقْعَالُ بِنِيَّةٍ مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَضُرَّ نِيَّةُ الْقَطْعِ فَالْأَوَّلَى الْفَرْقُ بِمَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّهُ يَخْتَلِطُ لَهَا مَا لَا يَخْتَلِطُ لَهُ لَا يُقَالُ مَقْصُودُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ مَا يُنَافِي النِّيَّةَ فِي الدَّوَامِ بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا كَالْمُصَادِرَةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ بَضْرِي. • فُود: (بَطْلَانُ نَحْوِ الصَّلَاةِ) أَي: كَالْوُضُوءِ.

• فُود (سَي): (وَيَصِحُّ التَّنْقِيلُ إِلَخ) أَي وَلَوْ نَذَرَ إِنْتِمَاءَهُ وَحَيْثُ يُقَالُ لَنَا صَوْمٌ وَاجِبٌ لَا يَجِبُ فِيهِ تَبْيِثُ النِّيَّةِ حَلَبِيٍّ أَوْ بَجِيرِيٍّ. • فُود: (دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا يَوْمًا إِلَخ) وَيَوْمًا آخَرَ «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِذَا أَفْطَرْتُ وَإِنْ كُنْتُ فَرَضْتُ الصَّوْمَ» نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَي قُدِّرَتْ عَ ش.

• فُود: (وَالْغَدَاءُ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَاخْتَصَّ بِمَا قَبْلَ الزَّوَالِ لِلْخَيْرِ إِذِ الْغَدَاءُ إِلَخ وَالْعِشَاءُ لِمَا يُؤْكَلُ بَعْدَهُ أ. • فُود: (يَفْتَحُ الْغَيْنَ إِلَخ) أَي: وَأَمَّا بِكَسْرِ الْغَيْنِ وَالدَّالِ الْمُتَعَجِّمَةِ فَاسْمٌ لِمَا يُؤْكَلُ مُطْلَقًا عَ ش. • فُود: (لِمَا يُؤْكَلُ قَبْلَ الزَّوَالِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ جِدًّا لَكِنْ فِي الْإِيمَانِ التَّقْيِيدُ بِمَا يُسَمَّى غَدَاءً فِي الْعُرْبِ فَلَا يَحْتَجُّ بِأَكْلِ لَقَمٍ سِيرَةٍ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَقَدَّى وَمِنْهُ مَا اغْتِيَدَ بِمَا يُسَمُّونَهُ فَطُورًا كَشْرَبِ الْقَهْوَةِ وَأَكْلِ الشَّرِيكِ عَ ش.

• فُود (سَي): (وَالصَّحِيحُ اشْتِرَاطُ حُصُولِ إِلَخ) أَي: فِي النِّيَّةِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

• فُود: (وَتَنْعَطِفُ إِلَخ) أَي: عَلَى الْقَوْلَيْنِ. • فُود: (بِأَنْ يَخْلُو) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمُقَابِلُ إِلَى وَيُسْتَنَى. • فُود: (بِأَنْ يَخْلُو إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي بِأَنْ لَا يَسْبِقُهَا مُنَافٍ أَوْ زَادَ الْمُغْنِي لِلصَّوْمِ كُفْرٌ وَجَمَاعٌ وَأَكْلٌ وَجُنُونٌ وَخَيْضٌ وَنَفَاسٌ أ. • فُود: (هَنْ كُلِّ مُفْطِرٍ) أَي وَمَانِعٍ كَتَنَحْوِ خَيْضٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي صَنِيعِهِ بَضْرِي. • فُود: (مَقْصُودُ الصَّوْمِ) هُوَ خُلُوُّ النَّفْسِ عَنِ الْمَوَانِعِ فِي الْيَوْمِ بِالْكُلِّيَّةِ مُغْنِي. • فُود: (وَالْمُقَابِلُ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي لَا يُشْتَرَطُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ صَائِمٌ مِنْ وَقْتِ النِّيَّةِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ صَائِمٌ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَهُوَ الْأَصَحُّ حَتَّى يَثَابَ عَلَى جَمِيعِهِ؛ إِذْ صَوْمُ الْيَوْمِ لَا يَتِمُّ كَمَا فِي الرِّكْمَةِ بِإِذْرَاكِ الرُّكُوعِ فَلَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ شَرَائِطِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ جَزْمًا أ.

• فُود: (فَاسْتَحَالَ رَفْعُهَا) يَتَأَمَّلُ. • فُود: (وَلِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَخ) لِمَ ذَاكَ.

فَيَكُونُ مَا قَبْلَهُ بِمِثَابَةِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَصْرُ تَعَاظِي مُفْطِرٍ فِيهِ، وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى فُسَادِهِ وَأَنَّ رِوَايَةَ الْمُتَوَلَّى لَهُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ وَمَنْ ثَمَّ رَدُّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَفَرُّدِهِ وَيُسْتَشْتَى عَلَى الْأَوَّلِ مَا لَوْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَنْوِ صَوْمًا فَتَمَضُّضٌ وَلَمْ يُبَالِغْ فَسَقَى الْمَاءَ إِلَى جُوفِهِ ثَمَّ نَوَى صَوْمَ تَطَوُّعٍ صَحَّ سَوَاءٌ أَقَلْنَا يُفْطِرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا. (وَيَجِبُ التَّعْيِينُ فِي الْفَرْضِ)

• **قوله:** (وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ) أَيُّ يَقُولُهُ وَالصَّحِيحُ (إِلَى فُسَادِهِ) أَيُّ: الْمُقَابِلِ كُرْدِي. • **قوله:** (وَأَنَّ رِوَايَةَ الْخ) أَيُّ: وَإِلَى أَنَّ الْخ. • **قوله:** (لَهُ) أَيُّ لِلْمُقَابِلِ. • **قوله:** (رَدُّ عَلَيْهِ الْخ) أَيُّ: عَلَى الْمُتَوَلَّى. • **قوله:** (وَيُسْتَشْتَى الْخ) فَائِدَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْقَطْعُ لَا غَيْرُ بَصْرِيَّ عِبَارَةٌ سَمَّ قَدْ يُنْتَعَمُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الصَّوْمِ الْإِحْتِرَازُ عَنِ السَّبْقِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ بِالْفُطْرِ فَالْإِسْتِثْنَاءُ بِاعْتِبَارِ التَّعْمِيمِ.

(فَرَعَ) لَوْ ظَنَّ مَنْ عَادَتُهُ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ مَثَلًا أَنَّ الْيَوْمَ غَيْرُ الْإِثْنَيْنِ فَأَكَلَ مَثَلًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ لِأَنَّهُ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا وَهَذَا مِمَّا لَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِيهِ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أ. • **قوله:** (فَتَمَضُّضُ الْخ) أَيُّ أَوْ اسْتَشْتَقَى مُغْنِي. • **قوله:** (وَلَمْ يُبَالِغْ الْخ) أَيُّ: فَإِنْ بَالَعَ وَوَصَلَ الْمَاءَ إِلَى جُوفِهِ لَمْ يَصِحَّ يَثْبُتُ بَعْدُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّهُ إِنَّمَا أَفْطَرَ بِهِ فِي الصَّوْمِ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَكْرُوهِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْمُبَالِغَةَ فِي حَقِّهِ مَذْبُوحَةٌ لِكَوْنِهِ لَيْسَ فِي صَوْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش وقد يُجَابُ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى سَبْقِ مُفْطِرٍ وَلَوْ كَانَ تَنَاوَلَهُ مَطْلُوبًا. • **قوله:** (صَحَّ) وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يَبْطُلُ بِهِ الصَّوْمُ شَرَحَ م ر أَيُّ كَالْأَكْلِ مُكْرَهًا وَلَا يَتَصَوَّرُ هُنَا الْأَكْلُ نَاسِيًا خِلَافًا لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ م ر ه س م.

• **قوله:** (وَيَجِبُ التَّعْيِينُ الْخ) أَيُّ: وَلَوْ مِنَ الصَّبِيِّ كَمَا فِي الْمُتَقَى عَنِ الْمَجْمُوعِ بَصْرِيَّ وَيُسْتَشْتَى مِنْ وَجُوبِ التَّعْيِينِ مَا قَالَه الْقَفَالُ إِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَيْنِ أَوْ صَوْمٌ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٌ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فَتَوَى صَوْمَ غَدٍ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ صَوْمَ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ جَازَ وَإِنْ لَمْ يَعْينَ عَنْ قَضَاءِ أَحَدِهِمَا فِي الْأَوَّلِ وَلَا نَوَيْهِ فِي الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ جَنْسٌ وَاحِدٌ أَسْنَى وَنَهَايَةٌ وَمُغْنِي.

• **قوله:** (فِي الْفَرْضِ الْخ) وَلَوْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ يَوْمَ الْأَحَدِ مَثَلًا وَهُوَ غَيْرُهُ فَوَجْهَانِ أَوْ جِهَتُهُمَا كَمَا قَالَ

• **قوله:** (وَيُسْتَشْتَى عَلَى الْأَوَّلِ الْخ) قَدْ يُنْتَعَمُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الصَّوْمِ الْإِحْتِرَازُ عَنِ السَّبْقِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ بِالْفُطْرِ فَالْإِسْتِثْنَاءُ بِاعْتِبَارِ التَّعْمِيمِ.

(فَرَعَ) لَوْ ظَنَّ مَنْ عَادَتُهُ صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ مَثَلًا أَنَّ الْيَوْمَ غَيْرُ الْإِثْنَيْنِ فَأَكَلَ مَثَلًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا وَهَذَا مِمَّا لَا يَتَّبِعِي التَّوَقُّفُ فِيهِ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَ ذَلِكَ وَهُوَ صِحَّةُ الصَّوْمِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • **قوله:** (صَحَّ) أَيُّ: وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يَبْطُلُ بِهِ الصَّوْمُ شَرَحَ م ر أَيُّ: كَالْأَكْلِ مُكْرَهًا وَلَا يَتَصَوَّرُ هُنَا الْأَكْلُ نَاسِيًا خِلَافًا لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ م ر.

قوله في (سني): (ويجب التعميم في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره فوجهان

بأن ينوي كُلَّ ليلةٍ أَنه صائمٌ غَدًا عن رَمَضَانَ أو الكَفَّارَةِ وإن لم يُعَيِّن سَبَبَهَا فإن عَيَّن وأخطأ لم يُجْزَى أو النَذْر؛ لأنَّه عِبَادَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى وقتٍ فَوَجِبَ التَّعْيِينُ كَالْمَكْتُوبَةِ نَعَمْ لو تَيَقَّنَ أَن عليه صَوْمٌ يَوْمٌ وَشَكَّ أَهو قِضَاءٌ أو نَذْرٌ أو كَفَّارَةٌ أَجْزَأُهُ نِيَّةُ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ وإن كَانَ مُتَرَدِّدًا لِلضَّرُورَةِ وَلَمْ يَلْزَمَهُ الْكُلُّ كَمَنْ شَكَّ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْخَمْسِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ وَجوبِ كُلِّ مِنْهَا، وَهنا الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّمِّ وَمَنْ ثُمَّ لو كَانَتِ الثَّلَاثَةُ عَلَيْهِ فَأَدَّى اثْنَيْنِ وَشَكَّ فِي الثَّالِثِ لَزِمَهُ الْكُلُّ، أَمَّا النِّفْلُ فَيَصِحُّ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ نَعَمْ بَحَثْ فِي الْمَجْمُوعِ اشْتِرَاطَ التَّعْيِينِ فِي الرَّائِبِ كَعَرَفَةٍ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِمَّا يَأْتِي كَرَوَائِبِ الصَّلَاةِ فَلَا يَحْصُلُ غَيْرُهَا مَعَهَا وَإِنْ نَوَى بِلِ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنَّ نِيَّتَهُمَا مُبْطَلَةٌ

الْأَذْرَعِي الصَّحَّةُ مِنَ الْغَالِيطِ لَا الْعَامِدِ لِتَلَاغِيهِ شَرْحُ م ر ه س م . ٥ فَوَدَّ: (بأن ينوي) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ بَحَثْ فِي الْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (أو التَّنْذِيرُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُعَيِّن نَوْعَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي كَتَبَرِ بَرَّرِ أَوْ لِحَاجَ شَيْخُنَا. ٥ فَوَدَّ: (مُضَافَةٌ إِلَى وَقْتٍ) قَدْ يُشْكَلُ فِي الْكَفَّارَةِ وَالتَّنْذِيرِ الْمُطْلَقِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْوَقْتِ يَوْمُ الصَّوْمِ مُطْلَقًا وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ س م . ٥ فَوَدَّ: (كَالْمَكْتُوبَةِ) أَيِ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَلَوْ نَوَى الصَّوْمَ عَنْ فَرَضِهِ أَوْ عَنْ فَرَضٍ وَقْتَهُ لَمْ يَكْفِ لِيَمَاطٍ وَنِهَائَةً أَي: لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى يَحْتَمِلُ رَمَضَانَ وَغَيْرَهُ وَفِي الثَّانِيَةِ يَحْتَمِلُ الْقِضَاءَ وَالْإِدَاءَ ش وَقَوْلُهُ وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِنْخِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَصْحَ عَدَمُ وَجوبِ تَعَرُّضِ الْإِدَاءِ. ٥ فَوَدَّ: (نَعَمْ لَوْ تَيَقَّنَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ بَحَثْ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا مَا أَتَبَّهُ عَلَيْهِ. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا الْإِنْخِ) أَيِ وَيُعْلَظُ فِي عَدَمِ جَزْمِهِ بِالنِّيَّةِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا ذُكِرَ فِي الْمَجْمُوعِ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (كَمَنْ شَكَّ الْإِنْخِ) رَاجِعٌ لِلْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِنْخِ) أَي: فِيمَنْ نَسِيَ وَاحِدَةً مِنَ الْخَمْسِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لِزِمَهُ الْكُلُّ) كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ إِنْقَاءُ قَوْلِهِمْ كَفَاهُ نِيَّةُ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ عَلَى عُمُومِهِ؛ لِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا هُنَا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا ثُمَّ نِهَائَةً وَمَالِ إِلَيْهِ سَم وَقَالَ الْبَصْرِيُّ وَالْحَقِيقِيُّ بِالْإِغْنَامِ مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَالْمُغْنِي مِنْ لُزُومِ الْكُلِّ ه أ أَي: خِلَافًا لِلنِّهَائَةِ. ٥ فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحَثْ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَائَةِ وَالْأَسْتَى فَإِنْ قِيلَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ هَكَذَا أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ وَتَبْنِي اشْتِرَاطُ التَّعْيِينِ فِي الصَّوْمِ الرَّائِبِ كَعَرَفَةٍ وَعَاشُورَاءَ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ وَبَيْتَةٍ مِنْ شَوَالٍ كَرَوَائِبِ الصَّلَاةِ أَجِبَ بِأَنَّ الصَّوْمَ فِي الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ مُنْصَرَفٌ إِلَيْهَا بَلْ لَوْ نَوَى بِهِ غَيْرَهَا حَصَلَ أَيْضًا كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَجُودَ صَوْمٍ فِيهَا ه زَادَ شَيْخُنَا وَبِهَذَا فَارَقَتْ رَوَائِبِ الصَّلَوَاتِ ه. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا يَحْصُلُ غَيْرُهَا مَعَهَا) لَعَلَّ حَقَّ الْمَقَامِ فَلَا تَحْصُلُ مَعَ غَيْرِهَا. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَوَى) أَي: غَيْرَهَا

أَوْجَهُمَا كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الصَّحَّةُ مِنَ الْغَالِيطِ لَا الْعَامِدِ لِتَلَاغِيهِ وَلَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ مِنْ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَتَوَى يَوْمًا مِنْ سَنَةٍ أُخْرَى غَلَطًا لَمْ يُجْزِهِ كَمَنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ قَتَلَ فَأَعْتَقَ بَيْتَهُ كَفَّارَةٌ ظَهَارٌ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْغَدِ هُنَا أَوْ نِيَّةَ مُعَيَّنَةٍ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ الْغَلَطُ بِخِلَافِهِ فِيمَا ذُكِرَ فَإِنَّ الصَّوْمَ وَاقِعٌ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ وَلَمْ يَحْصُلْ تَغْيِينُهُ وَلَمْ يَقَعْ الصَّوْمُ عَنْهُ شَرْحُ م ر . ٥ فَوَدَّ: (مُضَافَةٌ إِلَى وَقْتٍ) قَدْ يُشْكَلُ فِي الْكَفَّارَةِ وَالتَّنْذِيرِ الْمُطْلَقِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْوَقْتِ يَوْمُ الصَّوْمِ مُطْلَقًا وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. ٥ فَوَدَّ: (لِزِمَهُ الْكُلُّ) يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ هُنَا الْكُلُّ أَيْضًا وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ مَا هُنَا أَوْسَعُ وَالتَّمَلُّقُ أَضْعَفُ لِعَدَمِ وَجوبِهِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ

كما لو نوى الظَهْرَ وسُنَّتَهُ أو سُنَّةَ الظُّهْرِ وسُنَّةَ العصرِ وَالْحَقُّ به الإسْتِثْنَاءُ ما له سَبَبٌ كَصَوْمِ
الاسْتِسْقَاءِ إذا لم يأمر به الإمامُ كَصَلَاتِهِ وهما واضِحَانِ إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فِي كُلِّ ذَلِكَ مَقْصُودًا
لِذَاتِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ وُجُودُ صَوْمٍ فِيهَا وهو ما اعْتَمَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ فَيَكُونُ التَّعْيِينُ شَرْطًا
لِلْكَمَالِ وَحُصُولِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا لَا لِأَصْلِ الصَّحَةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ.
(وَكَمَالُهُ) أَيِ التَّعْيِينِ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَكَمَالُ النِّيَّةِ فِي رَمَضَانَ (أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ) هَذَا وَاجِبٌ لَا
يُذْ مِنْهُ وَيَكْفِي عَنْهُ عُمُومُ يَشْمَلُهُ كَنِيَّةُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ رَمَضَانَ فَيَصْبِحُ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ،
وَأَمَّا قَوْلُ شَارِحٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ لَفْظُ الْغَدِ اشْتَهَرَ فِي تَفْسِيرِ التَّعْيِينِ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ
مِنْ حُدِّهِ وَإِنَّمَا وَقَعَ مِنْ نَظَرِهِمْ إِلَى التَّبْيِيتِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَدِ فَإِنْ أَرَادَ مَا قُلْنَا أَيُّ: لَا تَجِبُ
نِيَّتُهُ بِخُصُوصِهِ بَلْ تَكْفِي عَنْهُ نِيَّةُ الشَّهْرِ كُلِّهِ فَصَحِيحٌ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ هُوَ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ

مَعَهَا. □ قُود: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيُّ: بِالزَّائِبِ. □ قُود: (مَا لَهُ سَبَبٌ كَصَوْمِ الْاسْتِسْقَاءِ) قِيَاسٌ مَا اعْتَمَدَهُ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِي الْإِكْتِفَاءِ إِذَا أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ بِصَوْمٍ نَحْوِ رَمَضَانَ وَالتَّنْذِيرُ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى
التَّعْيِينِ إِذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَجُودُ صَوْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ قُود: (كَصَلَاتِهِ) أَيِ الْاسْتِسْقَاءِ.
□ قُود: (وَهُمَا الْإِنْفِ) أَيُّ: الْبَحْثُ وَالْإِلْحَاقُ كَرَدِّي. □ قُود: (وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَمِنْهُمْ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ وَالثَّهَابِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ قُود: (وَحُصُولِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا) قَدْ يُقَالُ قِيَاسٌ مَنْ يَقُولُ
بِحُصُولِ ثَوَابِ التَّحِيَّةِ إِذَا نَوَى غَيْرَهَا حُصُولُ ثَوَابٍ مَا نَحْنُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَعْيِينٌ فَلَا يَكُونُ التَّعْيِينُ
شَرْطًا لِحُصُولِهِ سَم. □ قُود: (أَيِ التَّعْيِينِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا قَوْلُ شَارِحٍ فِي الثَّهَابِيِّ وَالْمُغْنِي. □ قُود: (وَعِبَارَةُ
الرُّوضَةِ الْإِنْفِ) أَيُّ: وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ التَّعْيِينِ لَكِنْ الْمُرَادُ مِنْهُمَا وَاجِدٌ ش. □ قُود: (صَوْمَ غَدٍ) أَيُّ: الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي اللَّيْلَةَ الَّتِي يَنْوِي فِيهَا نِهَايَةً. □ قُود: (هَذَا الْإِنْفِ) أَيُّ:
تَقَرُّضُ الْغَدِ مُغْنِي. □ قُود: (كَنِيَّةُ أَوَّلِ الْإِنْفِ) بِالْإِضَافَةِ وَتَرْكِهَا. □ قُود: (صَوْمَ رَمَضَانَ) مَقْصُولُهُ.
□ قُود: (لَيْسَ فِي حُدِّهِ) أَيُّ لَيْسَ جُزْءًا مِنْ تَعْرِيفِ التَّعْيِينِ وَتَفْسِيرِهِ. □ قُود: (وَإِنَّمَا وَقَعَ) أَيُّ: ذَلِكَ
الْمُسْتَهْتَرُ. □ قُود: (أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْغَدِ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. □ قُود: (فَإِنْ أَرَادَ الْإِنْفِ) أَيُّ: ذَلِكَ الشَّارِحُ مِنْ
قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ. □ قُود: (أَيُّ: لَا تَجِبُ نِيَّتُهُ بِخُصُوصِهِ) أَيُّ: لِحُصُولِ التَّعْيِينِ بِدُونِهِ نِهَايَةً أَيُّ كَانَ يَقُولُ
الْخَمِيسَ مَثَلًا عَنْ رَمَضَانَ ش وفيهِ تَوَقُّفٌ؛ إِذَا الْخَمِيسَ مُتَعَدِّدٌ فِي رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ يُقَرَّضَ كَلَامُهُ فِي
الْخَمِيسِ الْأَخِيرِ مِنْهُ. □ قُود: (بَلْ يَكْفِي عَنْهُ نِيَّةُ الشَّهْرِ الْإِنْفِ) أَيُّ: فَيَحْصُلُ لَهُ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

بِخِلَافِ الصَّلَاةِ الْأَصْلِيَّةِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْأَوْسَعِيَّةَ هَذَا اشْتِرَاطُ تَعْيِينِ السَّبَبِ فِي الْكُفَّارَةِ. □ قُود: (وَالْحَقُّ بِهِ
الْإِسْتِثْنَاءُ) مَا لَهُ سَبَبٌ كَصَوْمِ الْاسْتِسْقَاءِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ الْإِمَامُ كَصَلَاتِهِ الْإِنْفِ) قِيَاسٌ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ
فِي الْإِكْتِفَاءِ فِي صَوْمِ الْاسْتِسْقَاءِ إِذَا أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ بِصَوْمٍ نَحْوِ رَمَضَانَ وَالتَّنْذِيرُ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى التَّعْيِينِ
إِذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَجُودُ صَوْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قُود: (وَحُصُولِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا) وَيُقَالُ
قِيَاسٌ مَنْ يَقُولُ بِحُصُولِ ثَوَابِ التَّحِيَّةِ إِذَا نَوَى غَيْرَهَا حُصُولُ ثَوَابٍ مَا نَحْنُ فِيهِ بِخُصُوصِهِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ

فهو فاسدٌ على أن أصلَ هذا الأخذِ من ذلك ممنوعٌ فتأملْه. (عن أداءِ فرضِ رمضانَ) بالجرِّ لإضافةِ رمضانَ لما بعده (هذه السنةُ لله تعالى) لصحةِ نيَّه اتفاقاً حينئذٍ ولتتميُّزٍ عن أضدادِها كالقضاءِ والنفلِ ونحوِ النذرِ وسنةٍ أخرى ولم يكفِ عنها الأداءُ؛ لأنَّه قد يُرادُ به مطلقُ الفعلِ واحتيجَ لإضافةِ رمضانَ إلى ما بعده؛ لأنَّ قطعَه عنها يُصيِّرُ هذه السنةَ مُحتمَلاً لكونه ظرفاً لتؤيِّتٍ فلا يبقى له معنى فتأملْه فإنَّه ممَّا يخفى. (وفي الأداءِ والفرضيةِ والإضافةِ إلى الله تعالى

فؤد: (على أن أصلَ هذا الأخذِ من ذلك ممنوعٌ) هو كذلك كيف لا والتبيُّتُ الذي اقتضى التظنُّ إليه نيَّةُ الغدِ ممَّا لا بُدَّ فيه منه سم. فؤد: (بالجرِّ) إلى قوله ورَّده في النهايةِ والمغنيِ إلَّا قوله واحتيجَ إلى المثني. فؤد: (بالجرِّ) الأولى بالكسْرِ. فؤد: (لِتَميُّزٍ) أي: نيَّةُ رَمَضانَ والمرادُ رَمَضانُ المنويِّ وكذا ضميرُ (أضدادِها) يعني القيودَ المذكورةَ فيها. فؤد: (ولم يكن إلخ) عبارةُ النهايةِ واحتيجَ لِذِكْرِ الأداءِ معَ هذه السَّنةِ وإن اتَّخَذَ مختَرَزَهما؛ إذ فَرَضَ غيرَ هذه السَّنةِ لا يكونُ إلَّا قِضَاءً؛ لأنَّ لَفْظَ الأداءِ يَطْلُقُ ويُرَادُ به الفعلُ وقبَّاه أن نيَّةُ الأداءِ في الصَّلَاةِ لا تُغني عن ذِكْرِ اليومِ وآتِه يَسُنُّ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا اه قال الرِّشديُّ صوابُ العبارةِ واحتيجَ لِذِكْرِ السَّنةِ معَه أي: الأداءِ اه. فؤد: (هنا) أي: عَن هذه السَّنةِ. فؤد: (لأنَّه قد يُرادُ به مطلقُ الفعلِ) يُقالُ عليه وحيتُّيَ فَمَا الدَّاعي إِلَيْهِ معَ ذِكْرِ هذه السَّنةِ رَشِيدِيٍّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقالَ إِنَّه مِنْ إغناءِ الْمُتَأخِّرِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ وهو لَيْسَ بِمَعْيِبٍ. فؤد: (لِتَوْيُّتٍ) فيه بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْجُودَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ يَتَوَيَّ لَا تَوْيُّتٌ فَإِنْ أَرَادَ تَوْيُّتٌ فِي عِبَارَةِ التَّائِي فِيهِ أَنْ الْمَدَارَ فِي النَّيَّةِ عَلَى الْقَلْبِ فَإِنْ عَلَّقَ فِي الْقَلْبِ مَعْنَى هَذِهِ السَّنةِ بِمَعْنَى رَمَضانَ تَعَلَّقَ الظَّرْفِيَّةُ كَانَ لَفْظُ التَّائِي مَحْمُولاً عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي نَوَاهُ فَيَكُونُ نَصْبُ هَذِهِ السَّنةِ لِلظَّرْفِيَّةِ لِرَمَضانَ، وَإِنْ عَلَّقَ مَعْنَى هَذِهِ السَّنةِ بِمَعْنَى تَوْيُّتٍ تَعَلَّقَ الظَّرْفِيَّةُ فَسَدَّتِ النَّيَّةُ وَإِنْ تَلَفَّظَ بِإِضَافَةِ رَمَضانَ لِمَا بَعْدَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِتَوْيُّتٍ حِكَايَةً يَتَوَيَّ فِيهِ مَا فِيهِ وَيُجَابُ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْقَطْعَ يَوْمَهُمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ عَلَّقَ هَذِهِ السَّنةَ بِفِعْلِ النَّيَّةِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي اعْتِيَارَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي النَّيَّةِ سم. فؤد: (فلا يبقى له معنى) أي: صَحِيحٌ سم.

تَعْيِينَ فلا يَكُونُ التَّعْيِينَ شَرْطاً لِحُصُولِهِ. فؤد: (على أن أصلَ هذا الأخذِ من ذلك ممنوعٌ) هو كذلك كيف لا والتبيُّتُ الذي اقتضى التظنُّ إِلَيْهِ نيَّةُ الغدِ ممَّا لا بُدَّ فيه مِنْهُ. فؤد: (لِتَوْيُّتٍ) فيه بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ تَوْيُّتٌ بَلْ هُوَ يَتَوَيَّ فَإِنْ أَرَادَ تَوْيُّتٌ فِي عِبَارَةِ التَّائِي فِيهِ أَنْ الْمَدَارَ فِي النَّيَّةِ عَلَى الْقَلْبِ وَإِنْ حَصَلَتْ نِيَّةٌ صَحِيحَةٌ بِالْقَلْبِ كَانَ يُعَلَّقُ مَعْنَى هَذِهِ السَّنةِ بِمَعْنَى رَمَضانَ تَعَلَّقَ الظَّرْفِيَّةُ مَثَلًا كَانَ لَفْظُ التَّائِي مَحْمُولاً عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي نَوَاهُ فَيَكُونُ نَصْبُ هَذِهِ السَّنةِ لِلظَّرْفِيَّةِ مَثَلًا لِرَمَضانَ؛ لِأَنَّ مَنْ أَتَى بِلَفْظٍ نَاوِيًا بِهِ مَعْنَى صَحِيحًا كَانَ لَفْظُهُ عَلَى حَسَبِ مَا تَوَيَّ فَلَا مَخْذُورَ فِي لَفْظِهِ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ نِيَّةٌ صَحِيحَةٌ بِالْقَلْبِ كَانَ يُعَلَّقُ مَعْنَى هَذِهِ السَّنةِ بِمَعْنَى تَوْيُّتٍ تَعَلَّقَ الظَّرْفِيَّةُ فَسَدَّتِ النَّيَّةُ وَإِنْ تَلَفَّظَ بِإِضَافَةِ رَمَضانَ لِمَا بَعْدَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِتَوْيُّتٍ حِكَايَةً يَتَوَيَّ فِيهِ مَا فِيهِ، فَتَأَمَّلْ فِيهِ وَيُجَابُ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْقَطْعَ يَوْمَهُمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ عَلَّقَ هَذِهِ السَّنةَ بِفِعْلِ النَّيَّةِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي اعْتِيَارَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي النَّيَّةِ. فؤد: (فلا يبقى له معنى) أي: صَحِيحٌ.

الخلافة المذكور في الصلاة) لَكِنَّ الْأَصْحَ فِي الْمَجْمُوعِ نَقْلًا عَنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ هُنَا؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَقَعُ إِلَّا فَرْضًا وَالظَّهْرُ قَدْ تَكُونُ مُعَادَةً وَرَدَّهُ الشَّكِيُّ بِوُجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِيهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ وَجُوبَهَا فِيهَا عَلَى مَا مَرَّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتُهَا بَلْ لَيَتِمُّ مُحَاكَاتُهَا لِلأَوَّلَى كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ مَفْقُودٌ هُنَا وَعَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ لَوْ نَوَى وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْفَرْضِيَّةِ ثُمَّ بَلَغَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يَلْزَمَهُ التَّعَرُّضُ لَهَا (وَالصَّحِيحُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ)؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الْيَوْمِ وَهُوَ الْغَدُ يُغْنِي عَنْهُ وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلْغَدِ يُفِيدُ مَا يَصُومُهُ وَلِلسَّنَةِ يُفِيدُ مَا يَصُومُ عَنْهُ؛ إِذْ مِنْ نَوَى صَوْمَ الْغَدِ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ عَنْ فَرْضِ رَمَضَانَ

• فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَصْحَ فِي الْمَجْمُوعِ نَقْلًا عَنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْإِلْحَ) وَهُوَ الْمُتَمَتِّدُ وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُهُ هُنَا كَالرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا اشْتِرَاطُهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. • فَوَدَّ: (وَالظَّهْرُ قَدْ تَكُونُ مُعَادَةً) أَي: وَكَذَا الْجُمُعَةُ فِيمَا لَوْ صَلَّاهَا بِمَكَانٍ ثُمَّ أَذَرَكَ جَمَاعَةً أُخْرَى يُصَلُّونَهَا فَصَلَّاهَا مَعَهُمْ مُغْنِي سَم. • فَوَدَّ: (وَرَدَّهُ) أَي: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ بَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَالصَّلَاةِ. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ الْمُعَادَةِ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْإِلْحَ) فِيهِ لَيْنٌ سَم. • فَوَدَّ: (لَيْسَ الْمُرَادُ الْإِلْحَ) خَبَرٌ أَنَّ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْمُحَاكَاةِ (مَفْقُودٌ هُنَا) أَيِ فِي الصَّوْمِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُسْتَدْرَكَةٌ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ لَوْ نَوَى وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْحَ) يَقْتَضِي أَنَّهُ عَلَى الْمُقَابِلِ يَلْزَمُهُ التَّعَرُّضُ لَهَا وَهُوَ وَاضِحٌ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ إِيْمَاءً إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لَهَا عَلَى الْمُقَابِلِ فِي صَوْمِ الصَّبِيِّ وَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِمَا مَرَّ فِي صَلَاتِهِ وَلِمَا مَرَّ آتِفًا مِنْ اشْتِرَاطِ التَّيْسِيَةِ فِي صَوْمِهِ فَلْيَحْزَرْ وَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (لَوْ نَوَى) أَي: الصَّبِيُّ صَوْمَ رَمَضَانَ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْإِلْحَ) وَلَوْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ وَهُوَ يَغْتَقِدُهُ الْإِثْنَيْنِ فَكَانَ الثَّلَاثَاءُ أَوْ صَوْمَ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ وَهُوَ يَغْتَقِدُهَا سَنَةً ثَلَاثٍ فَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعَ صَحَّ صَوْمُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى صَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ أَوْ صَوْمَ رَمَضَانَ سَنَةً ثَلَاثٍ وَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعَ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ فِي الْأَوَّلَى الْغَدُ وَفِي الثَّانِيَةِ السَّنَةِ الْحَاضِرَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنِ الْوَقْتَ الَّذِي نَوَى فِي لَيْلَتِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ الرَّوْضِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ) أَي: كَمَا لَا يُشْتَرَطُ الْأَدَاءُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُمَا وَاجِدَ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْحَ) أَقْرَاهُ الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةُ. • فَوَدَّ: (مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ) الْأَوَّلَى تَرْكُهُ لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِي التَّصَوُّيرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي التَّيَّةِ سَقَطَ السُّؤَالُ بَصْرِيٌّ وَفِي كُلِّ مِنْ

• فَوَدَّ: (وَالظَّهْرُ قَدْ تَكُونُ مُعَادَةً) أَي: وَكَذَا الْجُمُعَةُ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْإِلْحَ) لَيْنٌ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّنَةِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَلَوْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ وَهُوَ يَغْتَقِدُهُ الْإِثْنَيْنِ فَكَانَ الثَّلَاثَاءُ أَوْ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ يَغْتَقِدُهَا سَنَةً ثَلَاثٍ فَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعَ صَحَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى صَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لَيْلَةَ الْإِثْنَيْنِ أَوْ رَمَضَانَ سَنَةً ثَلَاثٍ فَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعَ وَلَمْ يَخْطُرْ بِهِ الْغَدُ أَي: فِي الْأَوَّلَى كَمَا فِي شَرْحِهِ وَالسَّنَةُ الْحَاضِرَةُ أَي: فِي الثَّانِيَةِ كَمَا فِي شَرْحِهِ أَيْضًا هَذَا. وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ قُلْتُ ذَكَرَ الْغَدَ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ لَا يَقْتَضِي فَرْقًا فَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا فِي الْبَحْرِ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ مَعَ ذِكْرِ

يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: صِيَامُكَ هَذَا الْيَوْمَ عَنْ فَرَضِ هَذِهِ السَّنَةِ أَوْ عَنْ فَرَضِ سَنَةٍ أُخْرَى، وَجِبَابُ بَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي الْأَدَاءِ أَيْضًا وَبَأَنَّهُ الْمُتَبَايِرُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُهُ عَنْ هَذِهِ السَّنَةِ لَا غَيْرُ فَاسْتَقْرَأُوا بِهَذَا الْمُتَبَايِرِ الظَّاهِرِ جَدًّا كَمَا لَا يَخْفَى وَنَظِيرُهُ نَيْتُهُ فَرَضِ الظُّهْرِ الْمُتَبَايِرِ مِنْهَا الْأَدَاءُ فَلَمْ يُوجِبْهُ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ نَيْتُكَ الْفَرَضَ هَلْ هِيَ عَنْ أَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ فَإِنْ قُلْتَ: سَبَقَ أَنَّ الْقَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا تُخَصِّصُ النِّتَةَ قُلْتَ: لَمْ يُعْمَلْ هُنَا بِفَرِيضَةٍ خَارِجِيَّةٍ بَلْ بِالْمُتَبَايِرِ مِنَ الْمَنَوِيِّ لَا غَيْرُ

قوله الأولى تَرْكُهُ لِإِيْهَامِهِ الْإِنْخِ وَقوله ؛ إِذْ لَوْ تَعَرَّضَ الْإِنْخُ نَظَرَ لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ . هـ فَوَدَّ: (يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الْإِنْخُ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ السَّنَةَ إِنَّمَا ذَكَرُوا أَخِيرَ التَّعْوِذِ إِلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ لَا إِلَى الْمُؤَدَّى بِهِ اسْتِثْنَى زَادَ النَّهَايَةَ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ رَمَضَانُ مُضَافًا لِمَا بَعْدَهُ اهـ . هـ فَوَدَّ: (أَوْ عَنْ فَرَضِ سَنَةٍ أُخْرَى) فِيهِ نَظَرٌ مَعَ ذِكْرِ الْأَدَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُخْتَمَلُ مُطْلَقُ الْفِعْلِ سَمَ وَيَدْفَعُ النَّظَرَ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْإِغْتِرَاضَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ عَدَمِ وَجوبِ تَعَرُّضِ الْأَدَاءِ . هـ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ الْإِنْخُ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا أَنَّهُ يَلْزَمُ جَرِيَانُ الْإِغْتِرَاضِ فِي عَدَمِ وَجوبِ الْأَدَاءِ لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ وَجوبُهُ فَفِيهِ أَنْ لَزُومَ ذَلِكَ لَوْ سَلِمَ لَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ كَمَا لَا يَخْفَى فَلَا يَكُونُ جَوَابًا عَنْهُ سَمَ . هـ فَوَدَّ: (يَلْزَمُهُ ذَلِكَ) أَيِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ تَعْيِينِ السَّنَةِ يُعْنِي كَمَا أَنَّ الْغَدَّ يُعْنِي عَنْهُ كَذَلِكَ الْأَدَاءُ يُعْنِي عَنْهُ كَمَا عَلَّلَ بِهِمَا الْمُصَنِّفُ كَرْدِي . هـ فَوَدَّ: (وَيَأْنِ الْمُتَبَايِرُ الْإِنْخُ) قَدْ يُقَالُ فِيهِ تَسْلِيمُ الْإِغْتِرَاضِ وَأَنْ نَفْسَ تَعْيِينِ الْغَدِّ لَمْ يُعْنِ عَنْ تَعْيِينِ السَّنَةِ سَمَ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ التَّبَايُرُ وَنَحْوُهُ مِنْ عَوَارِضِ اللَّفْظِ وَالتَّبَيُّ أَمْرٌ قَلْبِيٌّ مَعْنَوِيٌّ صِرْفٌ فَلَا اسْتِنَادَ إِلَيْهِ لَا يُجْدِي اهـ وَكُلٌّ مِنْهُمَا قَابِلٌ لِلْمَنْعِ بَلْ يُصْرَحُ بِرَدِّ الثَّانِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي بَلْ بِالْمُتَبَايِرِ الْإِنْخُ . هـ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: مِنْ الْغَدِّ كَرْدِي . هـ فَوَدَّ: (بَلْ بِالْمُتَبَايِرِ مِنَ الْمَنَوِيِّ الْإِنْخُ) قَدْ يُقَالُ عَلَيْهِ لَوْ صَحَّ الْعَمَلُ بِالْمُتَبَايِرِ لَمْ يُخْتَجْ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ لِلتَّعَرُّضِ لِكُوزِهَا الْقَبْلِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْ نَيْتِ سُنَّةِ الظُّهْرِ قَبْلَ فِعْلِ الظُّهْرِ أَنَّهَا الْقَبْلِيَّةُ لِعَدَمِ دُخُولِ وَقْتِ الْبُعْدِيَّةِ سَمَ

لَفْظِ الْغَدِّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا قُلْتَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنَ الْبُطْلَانِ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ ذُكِرَ لَفْظُ الْغَدِّ مَمْنُوعٌ كَمَا يُعْلَمُ يَمَّا يَأْتِي قَرِيبًا اهـ . وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْإِنْخِ مِنْ أَنَّهُ يَضُرُّ الْخَطَأَ بِمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ الْيَوْمَ وَاخْطَأَ فِيهِ لَمْ يَضُرَّ لَا فِي الْأَدَاءِ وَلَا فِي الْقَضَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ تَعَلَّقَ صَوْمُ رَمَضَانَ بِوَقْتِهِ فَوْقَ تَعَلُّقِ فَرَضِ الصَّلَاةِ بِوَقْتِهَا بِدَلِيلِ أَنَّ الْوَقْتَ فِي الصَّوْمِ لَا يَقْبَلُ غَيْرَ رَمَضَانَ وَأَنَّهُ بِقَدْرِهِ بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ يَقْبَلُ غَيْرَهَا وَيَزِيدُ عَلَيْهَا فَجَازَ أَنْ يَضُرَّ الْخَطَأُ فِي الْوَقْتِ فِي الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ أَوْ بَأَنَّهُ التَّبَيُّ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا وَقَعَتْ فِي الْوَقْتِ انْصَرَفَتْ لِمَا تَعَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ فَلَمْ يَضُرَّ الْخَطَأُ بِخِلَافِهَا فِي الصَّوْمِ فَلَمَّا وَقَعَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَمْ تَتَّعَيْنْ لِمَا لَهُ الْوَقْتُ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فَضُرَّ الْخَطَأُ وَيُخْتَمَلُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْأَدَاءِ فِي الضَّرَرِ عَلَى مَا إِذَا أَشَارَ إِلَى الْيَوْمِ وَفِي الْقَضَاءِ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ . هـ فَوَدَّ: (أَوْ عَنْ فَرَضِ سَنَةٍ أُخْرَى) فِيهِ نَظَرٌ مَعَ ذِكْرِ الْأَدَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُخْتَمَلُ مُطْلَقُ الْفِعْلِ . هـ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ الْإِنْخُ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا أَنَّهُ يَلْزَمُ جَرِيَانُ الْإِغْتِرَاضِ فِي عَدَمِ وَجوبِ الْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ وَجوبُهُ فَفِيهِ أَنْ لَزُومَ ذَلِكَ لَوْ سَلِمَ لَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ كَمَا لَا يَخْفَى فَلَا يَكُونُ جَوَابًا عَنْهُ وَقوله

وَبَحَثَ الْأُذْرَعِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْأَدَاءِ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ قَبْلَهُ لَزِمَهُ التَّعَرُّضُ لِلْأَدَاءِ وَتَعْيِينُ السَّنَةِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ تَجِبُ نِيَّةُ الْأَدَاءِ حِينَئِذٍ. (وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ غَدٍ) نَفْلًا إِنْ كَانَ مِنْهُ وَالْأَمْرُ رَمَضَانَ صَحَّ لَهُ نَفْلًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ مِنْ رَمَضَانَ فَلَا يَصِحُّ أَصْلًا؛ لِأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ أَوْ صَوْمَ غَدٍ (عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ) وَإِنْ زَادَ بَعْدَهُ وَالْأَمْرُ مُتَطَوِّعٌ أَوْ حَذَفَ إِنْ وَمَا بَعْدَهَا لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ؛ إِذِ الْأَصْلُ بَقَاءُ شَعْبَانَ وَجَزْمُهُ بِهِ عَنْ غَيْرِ أَصْلٍ حَدِيثٍ نَفْسٍ لَا عِبْرَةَ بِهِ (إِلَّا إِذَا) قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ تَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ كَوْنُهُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ فِي نَحْوِ إِهْقَادِ الْقَنَادِيلِ وَلَا يَضُرُّ كَمَا

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الثَّبَاتَ هُنَاكَ لَيْسَ مِنْ نَفْسِ الْمُتَوَيِّ بَلْ مِنْ خَارِجٍ هُوَ عَدَمُ دُخُولِ وَقْتِ الْبَعْدِيَّةِ.
 قُودُ: (وَيَبْحَثُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. قُودُ: (وَهُوَ مَبْنِيٌّ إِلَى) عِبَارَةِ النَّهَايَةِ يُرَدُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ هُنَا الْقِيَاسُ عَلَى الصَّلَاةِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَا يَتَعَيَّنُ ثُمَّ فَلَا يَتَعَيَّنُ هُنَا وَسَبَبُهُ أَنَّ الْأَدَاءَ وَالْقَضَاءَ جَنْسُهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ فَرَضُ رَمَضَانَ فَلَا نَظَرَ لِاخْتِلَافِ نَوْعِهِمَا أ. قُودُ: (نَفْلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا إِذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.
 قُودُ: (نَفْلًا إِنْ كَانَ مِنْهُ) إِلَى: (وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَمَارَةٌ بِنَهَايَةِ وَمُغْنِي. قُودُ: (صَحَّ لَهُ نَفْلًا) أَيُّ: إِنْ كَانَ يَمْتَنُّ بِحُلِّهِ لَهُ صَوْمُهُ بِأَنَّ وَاقِفَ عَادَةٍ لَهُ أَوْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَ نِيَّتِهِ نَهَايَةً وَعُقَابًا. قُودُ: (فَلَا يَصِحُّ أَصْلًا) أَيُّ: لَا عَنْ رَمَضَانَ لِعَدَمِ الْقَرِينَةِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ سَم. قُودُ: (وَإِنْ زَادَ) إِلَى: يُتَأَمَّلُ سَم عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي سَوَاءً أَقَالَ مَعَهُ وَالْأَمْرُ مُتَطَوِّعٌ أَوْ مُتَطَوِّعٌ أَمْ لَا أ. قُودُ: (بَعْدَهُ) أَيُّ: بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنْهُ.
 قُودُ: (أَوْ حَذَفَ) إِلَى: فِي عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ رَكْعَةً عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ لَمْ يَأْتِ بِأَنَّ الذَّالَةَ عَلَى التَّرَدُّدِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا وَالْجَزْمُ فِيهِ حَدِيثٌ نَفْسِهِ إِلَى. قُودُ: (إِنْ وَمَا بَعْدَهَا) الْأَوَّلَى إِنْ كَانَ مِنْهُ وَأَوَّلَى مِنْهُمَا التَّغْلِيظُ. قُودُ: (لِعَدَمِ الْجَزْمِ) إِلَى: أَيُّ: مَعَ أَنَّ الْخ. قُودُ: (وَجَزْمُهُ) إِلَى: أَيُّ: مَعَ حَذْفِهَا. قُودُ: (وَلَا يَضُرُّ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ) إِلَى: الَّذِي قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِإِطْفَائِهَا إِلَّا نَهَارًا فَتَبَيَّنَ صَحِيحَةٌ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ لَيْلًا، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ إِطْفَاءَهَا لَيْسَ لِشَكِّ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ وَلَا لِتَبَيُّنِ عَدَمِ دُخُولِهِ لَمْ يَضُرَّ إِطْفَاؤُهَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لِذَلِكَ أَوْ شَكِّ فِيهِ بَطَلَتْ نِيَّتُهُ أَنْتَهَى سَم وَقَوْلُهُ أَوْ شَكِّ فِيهِ إِلَى: تَقَدَّمَ عَنْ الرَّشِيدِيِّ عَدَمُ الْبُطْلَانِ مَعَ الشَّكِّ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ مَا قَالَ الشَّهَابُ

وَبِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ إِلَى: قَدْ يُقَالُ فِيهِ تَسْلِيمُ الْإِعْزَاضِ وَأَنْ نَفْسَ تَعْيِينِ الْغَدِ الْمُتَعَيَّنِ عَنْ نَفْسِ السَّنَةِ وَقَوْلُهُ بَلْ بِالْمُتَبَادِرِ مِنَ الْمُتَوَيِّ قَدْ يُقَالُ عَلَيْهِ لَوْ صَحَّ الْعَمَلُ بِالْمُتَبَادِرِ لَمْ يُخْتَجِ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ لِلتَّعَرُّضِ لِكَوْنِهَا الْقَبْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ نِيَّةِ السَّنَةِ قَبْلَ فِعْلِ الظُّهْرِ أَتَاهَا الْقَبْلِيَّةُ لِعَدَمِ دُخُولِ وَقْتِ الْبَعْدِيَّةِ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ الْمُطَرِّدَ أَنَّهُ لَا يُفْعَلُ قَبْلَهَا إِلَّا الْقَبْلِيَّةُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (فَلَا يَصِحُّ أَصْلًا) أَيُّ: لَا عَنْ رَمَضَانَ لِعَدَمِ الْقَرِينَةِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ. قُودُ: (وَإِنْ زَادَ) بَعْدَهُ وَالْأَمْرُ مُتَطَوِّعٌ يُتَأَمَّلُ. قُودُ: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى: الَّذِي قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِإِطْفَائِهَا إِلَّا نَهَارًا فَتَبَيَّنَ صَحِيحَةٌ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ لَيْلًا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ إِطْفَاءَهَا لَيْسَ لِشَكِّ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ وَلَا لِتَبَيُّنِ عَدَمِ دُخُولِهِ لَمْ يَضُرَّ إِطْفَاؤُهَا

قاله بعضهم إزالتها بعد النيّة لإشاعة أنّ الهلال لم يُر إذا بان بعد أنّه رُئي؛ لأنّ الجبرة يظنّ كونه منه عند النيّة وقد وُجِدَ. وَكَأَنَّ (اعْتَقَدَ) أَي: ظنّ (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرعِي وإعادة الإسْنَوِيّ رُشْداء إلى هَذَيْنِ غَلَطَ (أو صبيان رُشْداء) أَي: لم يُجْرَبْ عليهم الكذب أو صبيّ مُعَيَّرٌ كذلك كما في المجموع في موضعين واعتَمَدَ الشُّبْكِيّ وغيره وقول الإسْنَوِيّ الْمُعْتَمَدُ اشتراطُ الجمع؛ لأنّ الْجُمْهُورَ عليه رُده الأذرعِي بأنّ الْجُمْهُورَ على خلافه ويؤيِّدُه ما يأتي أنّه يُقْبَلُ قوله في نحو إصالي هَدْيَةٌ ولو أمة

الزَّمَلِيّ من الْبُطْلانِ بالشك؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْقَطْعِ. هـ فَوَدَّ: (لِإِشَاعَةِ أَنَّ الْهَيْلَالَ لَمْ يُرْ) أَي: وَلَمْ يَفْلَمْ التَّائِي بِإِزَالَتِهَا أَوْ لَمْ يَتَرَدَّدْ بِسَبَبِهَا سَم. هـ فَوَدَّ: (وَكَأَنَّ اعْتَقَدَ الْإِنْسَانَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ الْإِنْسَانُ. هـ فَوَدَّ (مِنْ عَبْدِ الْإِنْسَانِ) أَي: أَوْ فَابِتِي نَهَائَةً وَمُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَأَعَادَةُ الْإِسْنَوِيّ رُشْداءَ إِلَى هَذَيْنِ غَلَطَ) حَاشَى لِلَّهِ وَجِبَارَةُ الْإِسْنَوِيّ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ رُشْداءَ أَي: لَمْ يُجْرَبْ عَلَيْهِمْ كَذِبٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي الصَّبِيَّانِ وَيُحْتَمَلُ عَوْدُهُ إِلَى الْجَمِيعِ اهـ وَلَا يَخْفَى عَلَى مُنْصِفٍ مُتَأَمِّلٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرُّشْدُ هُنَا بِمَعْنَى عَدَمِ تَجْرِبَةِ الْكَذِبِ كَانَ رُجُوعُهُ إِلَى الْجَمِيعِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ؛ لِأَنَّ مَنْ جُرَّبَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ لَا يَوْثُقُ بِقَوْلِهِ حَتَّى يُظَنَّ كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلِهِ. وَحَيْثُ يُدْرِكُ فَاحْتِمَالُ رُجُوعِ هَذَا الْقَيْدِ لِلْجَمِيعِ لَا شُبْهَةَ لِلْعَاقِلِ فِي صِحَّتِهِ بَلْ فِي تَعْيِينِهِ لَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ بِهَذَا الْقَيْدِ بَعْدَ فَرْضِ الْوُثُوقِ بِهِمَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: أَمَّا أَوَّلًا فَهَذَا إِنَّمَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْحَاجَةِ لَا الْفَسَادَ وَالْغَلَطَ كَمَا زَعَمَهُ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الصَّبِيَّانِ بَلَا فَرْقٍ فَالْصَّوَابُ صِحَّةُ مَا قَالَ الْإِسْنَوِيّ وَأَنَّ الْأَذْرَعِيَّ غَالِطٌ فَتَذَبَّرُ سَم وَبَضْرِيَّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرُّشْدَ قَيَّدَ فِي الصَّبِيَّانِ وَيُحْتَمَلُ عَوْدُهُ إِلَى الْبَاقِي وَقَالَ فِي التَّوَسُّطِ إِعَادَةُ قَوْلِهِ رُشْداءَ إِلَى جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ غَلَطَ وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ ذَلِكَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَي: لَمْ يُجْرَبْ) إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبَعُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيّ إِلَى لِأَنَّهُ يُقَيَّدُ.

وَأَنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَذَلِكَ أَوْ شَكَّ فِيهِ بَطَلَتْ نِيَّتُهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِإِشَاعَةِ أَنَّ الْهَيْلَالَ لَمْ يُرْ) أَي: وَلَمْ يَفْلَمْ التَّائِي بِإِزَالَتِهَا أَوْ لَمْ يَتَرَدَّدْ بِسَبَبِهَا. هـ فَوَدَّ: (وَأَعَادَةُ الْإِسْنَوِيّ رُشْداءَ إِلَى هَذَيْنِ غَلَطَ) حَاشَى لِلَّهِ وَجِبَارَةُ الْإِسْنَوِيّ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ رُشْداءَ أَي: لَمْ يُجْرَبْ عَلَيْهِمْ كَذِبٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي الصَّبِيَّانِ وَيُحْتَمَلُ عَوْدُهُ إِلَى الْجَمِيعِ اهـ وَلَا يَخْفَى عَلَى مُنْصِفٍ خَالٍ عَنِ التَّمَصُّبِ مُتَأَمِّلٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرُّشْدُ هُنَا بِمَعْنَى عَدَمِ تَجْرِبَةِ الْكَذِبِ كَانَ رُجُوعُهُ إِلَى الْجَمِيعِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ؛ لِأَنَّ مَنْ جُرَّبَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ مِنْ عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ لَا يَوْثُقُ بِقَوْلِهِ حَتَّى يُظَنَّ كَوْنَهُ مِنْهُ بِقَوْلِهِ. وَحَيْثُ يُدْرِكُ فَاحْتِمَالُ رُجُوعِ هَذَا الْقَيْدِ لِلْجَمِيعِ لَا شُبْهَةَ لِلْعَاقِلِ فِي صِحَّتِهِ بَلْ فِي تَعْيِينِهِ لَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ بِهَذَا الْقَيْدِ بَعْدَ فَرْضِ الْوُثُوقِ بِهِمَا؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ الْوُثُوقُ بِهِمَا إِلَّا مَعَ هَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ أَمَّا أَوَّلًا فَهَذَا إِنَّمَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْحَاجَةِ لَا الْفَسَادَ وَالْغَلَطَ كَمَا زَعَمَهُ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الصَّبِيَّانِ بَلَا فَرْقٍ فَالْصَّوَابُ صِحَّةُ مَا قَالَ الْإِسْنَوِيّ وَأَنَّ الْأَذْرَعِيَّ غَالِطٌ فِي تَذَبُّرِهِ وَكَأَنَّ مَنْشَأَ مَا وَقَعَ فِيهِ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ أَرَادَ بِالرُّشْدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ الْمُعْنَى

ويجمل الوطء اعتياداً على قوله؛ لأنه يُفِيد الظن وهو هنا كافٍ كهو في أوقات العبادات. ومع ظن ذلك لا بُدَّ أن لا يأتي بما يُشِيرُ بالتردد وإلا كأصوم عن رمضان فإن لم يكن منه قَطُّوعٌ لم يصح وإن بان منه على ما في الروضة لكن الذي رجحه الشبكي والإسنوي ما اقتضاه كلام المجموع في موضع من الصحة؛ لأن التردد حاصل في القلب وإن لم يذكر ذلك وقصده

فرد: (لأنه يُفِيد إلخ) علة للإستثناء ولكن الأولى لأن الظن هنا إلخ عبارة المُعْنَى والنهاية؛ لأن غلبة الظن هنا كاليقين كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبنيّة عليه حتى لو تبيّن ليلاً كون غدٍ من رمضان لم يحتاج إلى نية أخرى اهـ. فرد: (وهو هنا كافٍ إلخ) فنتبه أنه يكفي ظن دخول وقت الصلاة بأذان المُمَيِّز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية سم. فرد: (كهو في أوقات العبادات) انظر هل هو مخالف لما صحّحوه في أبواب الصلاة أنه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع أنه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك إذا لم يعتدّ صِدْقُهُ أخذاً مما مرّ عن النهاية والمُعْنَى أيضاً بل كلامهما ككلام الشارح صريح في أن ما يُفِيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب الصلاة فما صحّحوه يُحْمَلُ على ما إذا لم يظن الصدق. فرد: (لكن الذي رجحه الشبكي والإسنوي إلخ) اعتمد شيوخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمدته النهاية والمُعْنَى عبارةً عنهما نعم لو قال مع الإخبار الماز أصوم غداً عن رمضان إن كان منه وإلا قَطُّوعٌ فإن منه صح كما اعتمدته الإسنوي والوالد رحمه الله تعالى خلافاً لابن المقري؛ لأن النية معني قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكره إلخ اهـ. فرد: (ما اقتضاه كلام المجموع إلخ) لم يبين على هذا أنه لو لم يبين منه هل يصح تطوعاً حيث جاز أو لا وكذا لو لم يبين ذلك على الأول سم ويأتي عن الإيعاب أيضاً ما يصرّح بالصحة. فرد: (من الصحة إلخ).

(فرغ) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه غيره يتجّه أن يقال إن اعتدّ غيره أنه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمد على خبر من اعتدّ صِدْقُهُ ممن يعتدّ ذلك الغير صِدْقُهُ لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقاً أخبره واعتدّ صِدْقُهُ فإن اعتدنا صِدْقُهُ عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم وإلا فلا هكذا يتجّه فليتأمل م راه سم.

المقرّر في باب الحجر وهو ممنوع فليتأمل. فرد: (وهو هنا كافٍ كهو في أوقات العبادات إلخ) قضية ذلك أنه يكفي ظن دخول وقت الصلاة بأذان المُمَيِّز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية. فرد: (كهو في أوقات العبادات) انظر هل هو مخالف لما صحّحوه في أبواب الصلاة أنه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع أنه قد يحصل به الظن. فرد: (على ما في الروضة) أي: عن الإمام. فرد: (لكن الذي رجحه الشبكي والإسنوي) أي: واعتمدته شيوخنا الشهاب الرملي. فرد: (ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا أنه لو لم يبين منه هل يصح تطوعاً حيث جاز أو لا وكذا لم يبين ذلك على الأول.

لِلصَّوْمِ لِأَنَّهُ هُوَ يُتَّقَدَّرُ كونه منه فهو كالترُّدِّ بعدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي الْمَعْنَى وَأَنَّهُ مَتَى زَالَ يَذْكُرُ ذَلِكَ ظَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ وَالْأَصَحُّ عَلَيْهِ يُحْمَلُ الْكَلَامُ، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ بِكَلَامِ عَدَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ يَتَحَقَّقُ يَوْمُ الشُّكِّ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي صِحَّةِ النَّيَّةِ اعْتِمَادًا عَلَى خَبَرِهِمْ ثُمَّ إِنَّ بَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَحْتَاجْ لِإِعَادَتِهَا وَلَا كَانَ يَوْمُ شُكٍّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِيمَابِ بَعْدَ كَلَامِ نَصِّهَا فَإِذَا لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَهُوَ تَطَرُّعٌ أَوْ خَطَرٌ وَلَمْ يَلْتَمِثْ إِلَيْهِ لَمْ يُنْظَرْ حِينَئِذٍ لِلتَّرُّدِ الْحَاصِلِ فِي الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ الْإِسْتِنَادُ لِخَبَرٍ مِنْ ذِكْرٍ وَهُوَ أَقْوَى مِنْهُ فَعُمِلَ بِهِ وَأَمَّا إِذَا تَلَقَّتْ إِلَيْهِ فَقَدْ صَيَّرَ التَّرُّدُ مَقْصُودًا وَلَمْ يَقُولْ عَلَى خَبَرٍ مِنْ ذِكْرٍ قَائِلًا؛ إِذْ لَا مُعَارَضَ لَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ) أَيُّ: مَا يُشِيرُ بِالتَّرُّدِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (قَضَاهُ لِلصَّوْمِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ إِنْ وَخَبَرِهِ. • فَوَدَّ: (بِذِكْرِ ذَلِكَ) أَيُّ: فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَتَطَرُّعٌ كَرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى أَيُّ: مَا يُشِيرُ بِالتَّرُّدِ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ الْخُ) أَيُّ: التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَآيَةِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ: مَا ذُكِرَ فِي الْمَثَرِ مِنَ الْإِسْتِنَاءِ. • فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيُّ: فِي فَضْلِ شُرُوطِ الصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ. • فَوَدَّ: (مِنْ هَؤُلَاءِ) أَيُّ: السَّابِقَةُ فِي الْمَثَرِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا الْخُ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ ظَنَّ صِدْقِ هَؤُلَاءِ مُصْطَحٌّ لِلنِّيَّةِ فَقَطُّ ثُمَّ إِنَّ تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ مُعْتَبَرَةٍ صَحَّ صَوْمُهُ اعْتِمَادًا عَلَى هَذِهِ النَّيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فَهُوَ يَوْمُ شُكٍّ يَحْرُمُ صَوْمُهُ هَذَا إِنْ لَمْ يَتَّخِذْ صِدْقَهُمْ فَإِنَّ اعْتَقَدَ ذَلِكَ إِنْ وَقَعَ الْجُزْمُ بِخَبَرِهِمْ صَحَّ الصَّوْمُ بَلْ وَجَبَ اعْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ رَشِيدِيٍّ أَيُّ: فَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ فَحِينَ الْجُزْمِ وَمَا هُنَا فَحِينَ الظَّنِّ وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي يَوْمِ الشُّكِّ حِينَ الظَّنِّ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ، وَقَالَ الْمُغْنِي: إِنَّ مَا يَأْتِي فَحِينَ الشُّكِّ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ تَفْسِيرِ يَوْمِ الشُّكِّ الْآتِي نَعَمْ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ رَأَى مِنْ ذِكْرٍ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَقَوِيِّ فِي طَائِفَةِ أَوَّلِ الْبَابِ، وَتَقَدَّمَ فِي أَثْنَائِهِ صِحَّةُ نِيَّةِ الْمُعْتَقِدِ لِذَلِكَ وَوُقُوعُ الصَّوْمِ عَنْ رَمَضَانَ إِذَا تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْهُ قَالَ الشَّارِحُ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ مَا ذُكِرَ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ اهـ أَيُّ: لِأَنَّ يَوْمَ الشُّكِّ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَظُنَّ الصَّدْقَ هَذَا مَوْضِعٌ وَأَمَّا مَنْ ظَنَّهُ أَوْ اعْتَقَدَهُ صَحَّتْ النَّيَّةُ مِنْهُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَهَذَانِ مَوْضِعَانِ وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ فِي الرُّوْضَةِ وَشَرْحِ الْمُهَذَّبِ مُتَنَاقِضٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ وَفِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ وَفِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ اهـ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ الْمُعْتَقِدُ الْخُ أَيُّ: الظَّنُّ لِذَلِكَ كَمَا مَرَّ تَفْسِيرُهُ بِهِ فِي كَلَامِهِ وَيُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَأَمَّا مَنْ ظَنَّهُ الْخُ وَهُوَ الَّذِي يَتَدَفَّعُ بِهِ التَّنَافِي.

• فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ عَنْ رُغْمِ التَّنَافِي بَيْنَ مَا هُنَا مِنَ الصَّحَّةِ وَمَا يَأْتِي مِنْ

(فَرَعَ) نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثَيْنِ صَوْمَ رَمَضَانَ فَهَلْ يَتَّبِعُهُ غَيْرُهُ يُتَّجَعُ أَنْ يُقَالَ إِنْ اعْتَقَدَ غَيْرَهُ أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي نِيَّتِهِ عَلَى مَا لَوْ حَصَلَ لِذَلِكَ الْغَيْرِ لَزِمَهُ الصَّوْمُ كَانَ اعْتَمَدَ عَلَى خَبَرٍ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ مِنْ يَوْمٍ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ الْغَيْرُ صِدْقَهُ لَزِمَهُ الصَّوْمُ وَالْأَوَّلَى وَلَوْ أَخْبَرَ أَنَّ فَايِسًا أَخْبَرَهُ وَاعْتَقَدَ صِدْقَهُ فَإِنَّ اعْتَقَدْنَا صِدْقَهُ عَنْ ذَلِكَ الْفَايِسِ وَصَدَّقَ ذَلِكَ الْفَايِسُ لَزِمَنَا الصَّوْمُ وَالْأَوَّلَى هَكَذَا يُتَّجَعُ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر .

فظاهر أن قوله قبل الفجر تصوير وأن معنى ما أفاده المتن من وقوعه عنه إجزاء نيته لو بان منه ولو بعد الفجر وإن حكمنا بأنه يوم شك إنما هو باعتبار الظاهر فإذا بان خلافه مع وقوع النية صحيحة وجب وقوعه عن رمضان وفارق هذا ما مر من وجوب الصوم على معتقده صديق مخبره؛ لأن ذلك في الاعتقاد الجازم وهذا في الظن كما تقرر وشأن ما بينهما (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزأه إن كان منه)؛ لأن الأصل بقاؤه وحذف من أصله أنه لا أثر لتردد يبقى بعد حكم الحاكم ولو بقدي؛ لأنه واضح. (ولو اشتباه رمضان على نحو أسير أو محبوس

الإمتناع والحزمة وتقل الشارح في الإيعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره وأقره. □ فؤد: (فظاهر أن قوله إلخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فكأن المراد قول القائل وإن لم يتقدم مرجع مخصوص بصري والظاهر أن مرجع الضمير الشارح على سبيل التجريد. □ فؤد: (تصوير) يؤيده أن كلامهما في أصل الرخصة مطلق وعبارتهما فإن لم يستبد اعتقاده إلى ما يميز ظناً فلا اغتيار به وإن استند إليه بأن اعتقد قول من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوي رشد ونوى صومه عن رمضان أجزأه إذا بان من رمضان اه بصري. □ فؤد: (إجزاء نيته لو بان منه ولو بعد الفجر) قد يقال قضية هذا المعنى جواز إمساكه على رجاء التبين إلى الغروب وعليه فمعنى قوله السابق وإلا كان يوم شك إلخ أي: بحسب الظاهر كما يأتي وفيه ما لا يخفى فلعل الأقرب ما مر آنفاً عن المغني. □ فؤد: (ما أفاده المتن) أي: الاستثناء المتقدم. □ فؤد: (خلافه) أي: خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر. □ فؤد: (وفارق هذا) أي: ما في المتن هنا من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) أي: في المتن في أول الباب.

□ فؤد: (كما تقرر) أي: في تفسير اعتقده بقوله أي: ظن. □ فؤد: (وحذف) أي: المنهاج (من أصله) أي: من كلام المحرر. □ فؤد: (أنه لا أثر لتردد يبقى إلخ) عبارة النهاية وله الاعتقاد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لتردد إلخ وبذلك علم رد ما جرى عليه في الإسماع وبقي الشمس الجزري من جعل حكمه مفيداً للجزم اه. □ فؤد: (ولو بقدي) قال السبكي وهذا ظاهر فيمن جهل حال الشاهد أما العالم بفسقه وكذبه فالظاهر أنه لا يلزمه الصوم إذ لا يتصور منه الجزم بالنية بل لا يجوز له صومه حيث جرم صومه كيزم الشك مغني وأسنى وتقدم عن النهاية مثله بزيادة. □ فؤد: (لأنه واضح) أي: ولفهجه من كلامه مغني.

□ فؤد (سني): (ولو اشتباه إلخ) وفي المجموع لو وطئ في صوم الاجتهاد وصادف رمضان كثر وإلا فلا إيعاب اه سم. □ فؤد: (رمضان) إلى الفضل في المغني إلا قوله وإن نوى به القضاء وكذا في النهاية إلا قوله أو وافق رمضان السنة إلى أو أنه كان. □ فؤد: (رمضان) وبمثل معين نذر صومه إيعاب. □ فؤد: (على نحو أسير إلخ) كقريب عهد بالإسلام.

(صَامَ شَهْرًا بِالاجْتِهَادِ) كَمَا يَجْتَهِدُ لِلصَّلَاةِ فِي نَحْوِ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتِ فَلَوْ صَامَ بِلَا اجْتِهَادٍ لَمْ يُجْزِئَهُ وَإِنْ بَانَ رَمَضَانُ لِتَرَدُّدِهِ وَلَوْ تَخَيَّرَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ لِقَدَمِ تَيَقُّنِ دُخُولِ الْوَقْتِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ لَزِمَهُ التَّخَيُّرُ وَالصَّوْمُ وَلَا قَضَاءُ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ لَهُ شَيْءٌ

❑ فَوَلَّى (سُئِلَ): (صَامَ شَهْرًا بِالْإِخْلَافِ) وَلَوْ تَخَيَّرَ لِشَهْرٍ نَذَرَهُ فَوَافَقَ رَمَضَانَ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَى التَّذَرُّعَ وَرَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ قَضَاءً فَأَتَى بِهِ فَوَافَقَ رَمَضَانَ فَلَا يَصِحُّ آدَاءُ وَلَا قَضَاءُ أَسْتَأْنَى وَمُعْنَى وَيُعَابُ زَادَ النَّهَايَةَ وَلَوْ صَامَ يَوْمَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنْ تَقْلِيدِ شَيْءٍ لَمْ يَتَوَّعَ فِي أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَنْزِلْ أَمَّا الْفَرَضُ أَوْ التَّقْلِيدُ لَزِمَتْهُ إِعَادَةُ الْفَرَضِ أَهـ.

❑ فَوَلَّى (سُئِلَ): (بِالاجْتِهَادِ) أَنِّي بِأَمَارَاتِ كَالرَّبِيعِ وَالْخَرِيفِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ مُعْنَى وَنَهَايَةَ. ❑ فَوَلَّى: (كَمَا يَجْتَهِدُ لِلصَّلَاةِ بِالْإِخْلَافِ) وَلَوْ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى قَوَاتِ رَمَضَانَ وَأَرَادَ قَضَاءَهُ فَالْوَجْهُ قَضَاءُ ثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَمَالُ رَمَضَانَ نَعَمْ لَوْ عَلِمَ نَقْصَ رَمَضَانَ الْفَائِتِ كَفَاهُ قَضَاءُ تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ وَكَذَا إِنْ ظَنَّ نَقْصَهُ بِالاجْتِهَادِ فِيمَا يَظْهَرُ بَانَ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى شَهْرٍ مُعْتَبَرٍ سَابِقٍ وَعَلِمَ نَقْصَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ❑ فَوَلَّى: (فِي نَحْوِ الْقِبْلَةِ بِالْإِخْلَافِ) أَيِ كَسَائِرِ الْمَوَرَةِ. ❑ فَوَلَّى: (وَإِنْ بَانَ) أَيِ: وَافَقَ نَهَايَةَ وَمُعْنَى. ❑ فَوَلَّى: (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) أَيِ: مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْوُجُوبُ فَإِنْ تَحَقَّقَ وَلَا بُدَّ وَجَبَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَمَا إِذَا مَضَى عَلَيْهِ مُدَّةٌ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ مَضَى فِيهَا رَمَضَانَ وَلَا بُدَّ فَلْيُرْجَعْ رَشِيدِي أَقُولُ وَيُعِيدُهُ قَوْلُهُمْ لِقَدَمِ تَيَقُّنِ دُخُولِ الْوَقْتِ. ❑ فَوَلَّى: (لِقَدَمِ تَيَقُّنِ بِالْإِخْلَافِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةَ فَإِنْ قِيلَ يَتَيَقَّنُ أَنْ يَلْزَمَهُ الصَّوْمُ وَيَقْضَى كَالْمُتَحَيَّرِ فِي الْقِبْلَةِ أَجِيبُ بِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْوُجُوبُ وَلَمْ يَظُنَّهُ وَأَمَّا فِي الْقِبْلَةِ فَقَدْ تَحَقَّقَ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَعَجَزَ عَنْ شَرْطِهَا فَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ لِحُزْمَةِ الْوَقْتِ أَهـ. ❑ فَوَلَّى: (وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّيْلَ بِالْإِخْلَافِ) أَيِ وَاسْتَمَرَّتِ الظُّلْمَةُ نَهَايَةَ وَمُعْنَى وَيُعَابُ. ❑ فَوَلَّى: (إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ بِالْإِخْلَافِ) أَيِ: بَعْدَ الصَّوْمِ بِالتَّخَيُّرِ. ❑ فَوَلَّى: (وَلَا قَضَاءَ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ لَهُ شَيْءٌ) أَيِ: وَإِنْ نَقَصَ الشَّهْرُ الَّذِي صَامَهُ بِالاجْتِهَادِ إِذَا انْطَبَقَ صَوْمُهُ عَلَى أَوَّلِ الْهِلَالِ؛ لِأَنَّهُ رَمَضَانُ شَرْعًا فِي حَقِّهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَامَ مِنْ أَثْنَائِهِ يُكْمَلُ ثَلَاثِينَ كَذَا قَالَ م ر وَيُتَجَهَّزُ بِهِ لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّهُ رَمَضَانُ شَرْعًا فِي حَقِّهِ

❑ فَوَلَّى فِي (سُئِلَ): (صَامَ شَهْرًا بِالاجْتِهَادِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ وَفِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ وَطِئَ فِي صَوْمِ الْاجْتِهَادِ وَصَادَفَ رَمَضَانَ كَفَّرَ وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا لَا اسْتِمْرَارِ الظُّلْمَةِ عَلَيْهِ تَخَيَّرَ وَصَامَ وَجُوبًا وَلَا قَضَاءً وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ صَامَ اللَّيْلَ وَأَفْطَرَ النَّهَارَ قَضَى اتِّفَاقًا أَهـ. وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ صَامَ بَعْضَ اللَّيَالِي أَوْ بَعْضَ الْأَيَّامِ وَلَمْ يَعْلَمْ مِقْدَارَ الْأَيَّامِ الَّتِي صَامَهَا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْيَقِينِ فَمَا تَيَقَّنَهُ مِنْ صَوْمِ الْأَيَّامِ أَجْزَاءَهُ وَقَضَى مَا زَادَ عَلَيْهِ. ❑ فَوَلَّى: (وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ لَزِمَهُ بِالْإِخْلَافِ) قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ وَاسْتَمَرَّتِ الظُّلْمَةُ لَزِمَهُ التَّخَيُّرُ وَالصَّوْمُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ بِالْإِخْلَافِ أَهـ. وَلَوْ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى قَوَاتِ رَمَضَانَ وَأَرَادَ قَضَاءَهُ فَالْوَجْهُ قَضَاءُ ثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَمَالُ رَمَضَانَ نَعَمْ لَوْ عَلِمَ نَقْصَ رَمَضَانَ الْفَائِتِ كَفَاهُ قَضَاءُ تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ وَكَذَا إِنْ ظَنَّ نَقْصَهُ بِالاجْتِهَادِ فِيمَا يَظْهَرُ بَانَ أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى شَهْرٍ مُعْتَبَرٍ سَابِقٍ وَعَلِمَ نَقْصَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❑ فَوَلَّى: (وَلَا قَضَاءَ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ لَهُ شَيْءٌ) وَإِنْ نَقَصَ الشَّهْرُ الَّذِي صَامَهُ بِالاجْتِهَادِ إِذَا انْطَبَقَ صَوْمُهُ عَلَى أَوَّلِ الْهِلَالِ؛ لِأَنَّهُ رَمَضَانُ شَرْعًا فِي حَقِّهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَامَ مِنْ أَثْنَائِهِ يُكْمَلُ ثَلَاثِينَ كَذَا قَالَ م

(فإن) بأن له الحال وأنه وافق رمضان أجرأه ووقع أداءه وإن كان نوى به القضاء أو (وافق ما بعد رمضان أجرأه) وغايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لغير ذلك جائز ككسبه (وهو قضاء على الأصح) يؤقوعه بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء لا عن الماضي أو أنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قطعاً. (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد (وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر) بناءً على أنه قضاء وفي عكس ذلك يُفطر اليوم الأخير إذا

فليتأمل سم أقول صنيعة هذا كالصريح في أن قول الشارح ولا قضاء إلخ راجع للمتن أيضاً وصنيع الإيعاب والنهاية والمغني صريح في أنه راجع لما في الشرح فقط وعلى كل منهما يُغني عنه قول الشارح الآتي ولو لم يبين الحال إلخ. هـ فود: (أنه وافق) أي: صومه مُغني. هـ فود: (وإن كان نوى به القضاء) أي: لغيره بطله خروجه نهاية ومغني فمراذ الشارح وإن نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن قوابل رمضانها.

هـ فود (سب): (أجزاء) أي: قطعاً وإن نوى الأداء كما في الصلاة نهاية ومغني. هـ فود: (أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى إلخ) وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والمباب وشرجهما ما نُصه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن قوابل رمضان سنة فتوى قضاء فصادقه وإذا تقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارح وإن نوى به القضاء إن أراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كأن قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لرمضانها فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن قوابل رمضانها مع الغفلة عما اجتهد له فتجزي عن رمضانها ويمكن حمل كلامه عليه لكونه بعيد جداً من سياقه اه عبارة شرح المنهج:

(تنبيه): لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لا عن القضاء اه قال البخاري قوله وقع عنها إلخ محلّه ما لم يتو بالصوم القضاء؛ لأنه لا يلزم من فعل القضاء أن يتو القضاء حلبي وقوله ما لم يتو بالصوم القضاء أي: ولا فلا يجزي لا عن القضاء؛ لأن رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء؛ لأنه صرّفه عنه بالنية المذكورة ع ش اه. هـ فود: (أو أنه كان يصوم الليل إلخ) ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فما يتقنه من صوم الأيام أجزاء وقضى ما زاد عليه سم. هـ فود: (وفي عكس ذلك) أي: بأن كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً.

ر ويُسبّغ أنه لا فرق؛ لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتأمل. هـ فود: (أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء) قال في الروض ولو تحرى لشهر نذره فوافق رمضان لم يسقطا قال في شرجه لأنه إنما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره قال ويثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان اه. وفي الباب فيما لو اشتبه رمضان وتحرى وصام ما نُصه أو ظهر في رمضان عابه أجزاء وكان أداءه أو في رمضان قابل وقع عنه وقضى الماضي قال في شرجه كما في الكفارة وغيرها ثم قال في الباب ولو تحرى لشهر نذره فوافق رمضان أو لزمه قضاء فوافق رمضان المُقبل لم يصح اه. قال في شرجه وأما

عرف الحال بناءً على ذلك أيضًا ولو وافق صومه سؤالًا حُسِبَ له تسعة وعشرون إن كُمِلَ
والأفثمانية وعشرون أو الحجَّة حُسِبَ له سبعة وعشرون إن كُمِلَ والأفخمسة وعشرون (ولو
غلبَ بالتقديم وأدركَ رمضانَ لزمه صومه) لِتَمَكُّبِهِ مِنْهُ فِي وَقْتِهِ (وَالْإِلا يُدْرِكُهُ بَأَن لَمْ يَظْهَرْ لَهُ وَقْتُهُ
فَالْجَدِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ)؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْعِبَادَةِ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَمْ تُجْزِئْهُ كَالصَّلَاةِ وَلَوْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. (وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ عِدِّ قَبْلَ انْقِطَاعِ دِمَهِا ثُمَّ انْقَطَعَ لَيْلًا صَحَّ إِنْ تَمَّ لَهَا فِي

• وَفُودُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: أَنَّهُ قَضَاءٌ وَإِنْ كَانَ الَّذِي صَامَهُ وَرَمَضَانَ تَائِبِينَ أَوْ نَاقِصِينَ أَجْزَاءَهُ بِلَا جِلَافٍ
نِهَائِيَّةٍ. • فُودُ: (حُصِبَ لَهُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ إِنْ كُمِلَ) أَي: فَإِنْ تَمَّ رَمَضَانُ أَيْضًا قَضَى يَوْمًا أَوْ نَقَصَ فَلَا
قَضَاءَ. • وَفُودُ: (وَالْأَفْثَمَانِيَّةُ وَعِشْرُونَ) أَي: فَإِنْ نَقَصَ رَمَضَانُ أَيْضًا قَضَى يَوْمًا أَوْ تَمَّ قَضَى يَوْمَيْنِ.
• وَفُودُ: (أَوِ الْحِجَّةُ حُصِبَ لَهُ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ إِنْ كُمِلَ) أَي: فَإِنْ كُمِلَ رَمَضَانُ أَيْضًا قَضَى أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ أَوْ
نَقَصَ قَضَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. • وَفُودُ: (وَالْأَفْخَمَةُ وَعِشْرُونَ) أَي: فَإِنْ نَقَصَ رَمَضَانُ أَيْضًا قَضَى أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ أَوْ
تَمَّ قَضَى خَمْسَةَ أَيَّامٍ عُجَابٌ.

• فُودُ (سُي): (وَلَوْ غَلِطَ) أَي: فِي اجْتِهَادِهِ وَصَوْمِهِ (وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ) أَي: بَعْدَ تَبَيُّنِ الْحَالِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.
• فُودُ: (لِتَمَكُّبِهِ مِنْهُ فِي وَقْتِهِ) أَي: وَيَقَعُ مَا فَعَلَهُ أَوْ لَا تَفْلًا مُطْلَقًا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ صَوْمُ فَرَضٍ أَخَذًا مِمَّا
تَقَدَّمَ عَنِ الْبَارِزِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَرَضٌ وَقَعَ عَنْهُ وَمَحُلٌّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُقَيِّدْهُ بِكَوْنِهِ عَنْ هَذِهِ السَّنَةِ
وَالْأَفْلَا يَقَعُ عَنِ الْفَرَضِ الْآخَرِ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ ش. • فُودُ: (بَأَن لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فِي وَقْتِهِ)
أَي: بَأَن ظَهَرَ بَعْدَهُ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ. • فُودُ: (فَالْجَدِيدُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ) أَي: لِمَا فَاتَهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.
• فُودُ: (وَلَوْ لَمْ يَبَيِّنِ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَإِنْ بَانَ لَهُ الْحَالُ الْإِنِّ.

• فُودُ (سُي): (وَلَوْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ عِدِّ الْإِنِّ) أَي: وَقَدْ اعْتَقَدَتْ انْقِطَاعَهُ لَيْلًا لِعِلْمِهَا بِأَنَّهُ يَتِمُّ فِيهِ أَكْثَرُ
الْحَيْضِ أَوْ قَدَّرَ الْعَادَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْأَفْلَا لَمْ تَكُنْ جَازِمَةً بِالْيَتَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَبُضْرِي وَقَوْلُهُمَا كَمَا هُوَ
ظَاهِرٌ أَي: وَيَقِيْدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ لِحُجْزِهَا بِأَنَّهُ عَدَّهَا الْإِنِّ.

• فُودُ (سُي): (قَبْلَ انْقِطَاعِ نَبِيهَا) قَالَ فِي الْعُجَابِ وَوَقَّتَتْ بِعَادَةِ انْقِطَاعِهِ لَيْلًا أَهَ سَمَ وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُكْتَبَ

الْثَانِيَّةُ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا الْبُخَارِيُّ فَلَمَّا ذَكَرْتَهُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا أَي: مِنْ أَنَّ رَمَضَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ وَمَا هُوَ مُخَاطَبٌ
بِهِ بِاطْنًا وَهُوَ رَمَضَانُ لَمْ يَتَوَهَّ قَلَمٌ يَقَعُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَهَ. وَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ رَمَضَانَ سَنَةٌ لَا يَقْبَلُ
قَضَاءَ رَمَضَانَ غَيْرَهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَنَّ قَوَاتِ رَمَضَانَ سَنَةً فَتَوَى قَضَاءَهُ فَصَادَفَهُ كَمَا قَالَ فِي الثُّبَابِ وَإِنْ
ظَنَّ قَوَاتِ رَمَضَانَ قَضَاءَ قَوَاتٍ رَمَضَانَ أَجْزَاءَهُ أَهَ وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ إِشْكَالُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِنْ
نَوَى بِهِ الْقَضَاءَ إِنْ أَرَادَ قَضَاءَ مَا اجْتَهَدَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِيَاقِهِ كَانَ قَصْدُ قَضَاءِ سَنَةٍ ثَلَاثِ الَّتِي اجْتَهَدَ
لِرَمَضَانِهَا فَصَادَفَ رَمَضَانَ سَنَةً أَرْبَعَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ قَضَاءَ السَّنَةِ الْحَاضِرَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا لَظَنَّ قَوَاتِ
رَمَضَانِهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَمَّا اجْتَهَدَ لَهُ فَتَحَرَّى عَنْ رَمَضَانِهَا وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَيْهِ لَكَيْتَهُ بَعِيدٌ جِدًّا مِنْ
سِيَاقِهِ. • فُودُ: (قَبْلَ انْقِطَاعِ نَبِيهَا) قَالَ فِي الْعُجَابِ وَوَقَّتَتْ بِعَادَةِ انْقِطَاعِهِ لَيْلًا أَهَ.

• فُودُ فِي (سُي): (انْقِطَاعِ نَبِيهَا) أَي: وَقَدْ اعْتَقَدَتْ انْقِطَاعَهُ لَيْلًا لِعِلْمِهَا بِأَنَّهُ يَتِمُّ فِيهِ أَكْثَرُ الْحَيْضِ أَوْ قَدَّرَ

الليل أكثر الحيض) لجزئها بأن عَدها كُلُّه ظهر والتصوير بالانقطاع للغالب وإلا فقد عُلِمَ من كلامه في الحيض أن الزائد على أكثره دُمٌ فساد لا يُؤثِّر في الصوم. (وكذا) إن تم لها (قدر) العادة) التي لم تختلف وهي دون أكثره فيصيح صومها بتلك النية (في الأصح)؛ لأن الظاهر استمرار عاداتها فكانت نيتها مبنية على أصل صحيح بخلاف ما إذا لم يتم لها ما ذكر أو اختلفت عاداتها لعدم بناء نيتها على أصل صحيح والنفاس كالحيض.

(فصل في بيان المفطرات)

(شرط) صِحَّة (الصوم) من حيث الفعل (الإسك عن الجماع) إجماعاً فيفطر به وإن لم ينزل...

على قول المتن وكذا قدر العادة. هـ قوله: (التي لم تختلف) يتبني أو أكثر العادة المختلفة سم عبارة النهاية والمغني سواء اتحدت أم اختلفت وأتسقت ولم تنس أساقها بخلاف ما إذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض لئلا أو كان لها عادات مختلفة أو متسقة ونسبت أساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها لئلا؛ لأنها لم تجز ولم يثبت على أصل ولا أماره. هـ قوله: (ما ذكر) أي: من أكثر الحيض أو قدر العادة الغير المختلفة. هـ قوله: (والنفاس كالحيض).

(فرغ) أفنى ابن الصلاح بأنه لو ظهر لها انقطاع حيضها فتحملت بقطنه ونوت ثم أخرجنها نهاراً ولم تر دمًا لا تفطر وزده ابن الأستاذ بما ذكره في أول الفصل الآتي من أن انتزاع الخيط مفطر قال في شرح الباب وهو ظاهر اهـ والوجه ما قاله ابن الصلاح سم أي: لظهور الفرق بين الإخراج من الفوق والإخراج من التحت فإن الأول ملحق بالاستبراء والثاني ينحو البول.

فصل في بيان المفطرات

هـ قوله: (من حيث الفعل) إلى التثنية في النهاية والمغني إلا قوله بأن يتقن إلى المتن وقوله ومز إلى المتن وقوله لكن يسر إلى أما إذا. هـ قوله: (من حيث الفعل) أي: لا من حيث الفاعل والوقت ع ش وكردني. هـ قوله: (إجماعاً) نعم في إثبات البهيمه أو الدبر إذا لم ينزل خلاف قليل لا يفطر بناء على أن فيه التعزير فقط مغني وقوله قليل لا يفطر إلخ ويمن قال بذلك أبو حنيفة قليوبه اهـ بجريمي. هـ قوله: (فيفطر به) أي: ولو بحائيل كما هو ظاهر سم.

العادة كما هو ظاهر وإلا لم تكن جازمة بالنية فليتأمل. هـ قوله: (التي لم تختلف) يتبني أو أكثر العادة المختلفة.

(فرغ) أفنى ابن الصلاح بأنه لو ظهر لها انقطاع حيضها فتحملت بقطنه ونوت ثم أخرجنها نهاراً ولم تر دمًا لا تفطر وزده ابن الأستاذ بما ذكره في أول الفصل الآتي من أن انتزاع الخيط مفطر قال في شرح الباب وهو ظاهر اهـ والوجه ما قاله ابن الصلاح.

فصل في بيان المفطرات

هـ قوله في (سني): (الإسك عن الجماع) أي: ولو بحائيل كما هو ظاهر.

إِنْ عَلِمَ وَتَقَعَّدَ وَاخْتَارَ وَيُشْتَرَطُ هُنَا كَوْنُهُ وَاضِحًا فَلَا يُفْطِرُ بِهِ خُشْيٌ إِلَّا إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفُسْلُ
بَأَنْ تَيَقَّنَ كَوْنَهُ وَاطْلُقًا أَوْ مَوْطُوءًا فَلَا أَثَرَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعُ لِإِبْلَاجِ رَجُلٍ فِي قُبُلِهِ بِخِلَافِ دُبُرِهِ
وَلَا لِإِبْلَاجِ خُشْيٍ فِي قُبُلِ خُشْيٍ أَوْ دُبُرِهِ أَوْ فِي امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ، وَالْمُرَادُ بِالشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَا
الاصْطِلَاحِي وَإِلَّا لَمْ يَبْقَ لِلصَّوْمِ حَقِيقَةٌ؛ إِذْ هِيَ النِّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ (وَالِاسْتِقَاءَةُ) مِنْ مَنْ عَامِدٍ عَلَيْهِ
مُخْتَارٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ دَرَعَهُ الْقِنَاءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ» وَدَرَعَهُ
بِالْمُجْمَعَةِ عَلَيْهِ أَمَّا نَاسٌ وَجَاهِلٌ غَيْرُ

«قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ الْخُ) أَيُّ: بِالتَّحْرِيمِ قُلُوْكَ كَانَ جَاهِلًا مَغْذُورًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يُفْطِرْ بِهِ وَكَذَا لَا يُفْطِرُ بِهِ لَوْ كَانَ
مُكْرَمًا إِنْ قُلْنَا بِتَصَوُّرِ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْوُطْءِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ لَا يَتَأْتِي الْإِكْرَاهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
مِثْلٌ وَاخْتِيَارٌ لَا يَخْصُلُ لَهُ انْتِشَارٌ وَلَا يُفْطِرُ إِلَّا بِإِذْخَالِ كُلِّ الْحَشَفَةِ أَوْ قَدْرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا فَلَا يُفْطِرُ بِإِذْخَالِ
بَعْضِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَاطِي وَأَمَّا الْمَوْطُوءُ فَيُفْطِرُ بِإِذْخَالِ الْبُغْضِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَلَتْ عَيْنُ جَوْفِهِ فَهُوَ مِنْ هَذَا
الْقَبِيلِ لَا مِنْ قَبِيلِ الْوُطْءِ شَيْخُنَا. «قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ) أَيُّ: فِي الْإِنْفَاتِرِ بِالْجَمَاعِ (كَوْنُهُ) أَيُّ: الصَّائِمِ.

«قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعُ الْخُ) أَيُّ: بِخِلَافِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةِ قِيُوْزٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛
لِأَنَّ الْوُطْءَ بِالزَّائِدِ أَوْ فِيهِ مَعَ الْإِنْزَالِ لَا يَنْحَطُّ عَنِ الْإِنْزَالِ بِاللَّمْسِ بِنَحْوِ الْيَدِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ إِلَّا إِنْ أَنْزَلَ مِنْ
فَرْجِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي سَمٌ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَمَّا مِنْ حَيْثُ دُخُولُ عَيْنٍ إِلَى الْجَوْفِ فَيُؤْثَرُ أَزَادَ الْبَصْرِيُّ
وَقَالَ الْفَاضِلُ الْمُحْسَنِيُّ أَيُّ: بِخِلَافِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةِ قِيُوْزٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أ. ه. وَالْحَاصِلُ:
إِنْ لَاحِظْنَا نَفْيَ التَّأثيرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْخُشْيِ كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ كَانَ مُحْتَزَرَةً مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ وَإِنْ لَاحِظْنَا بِالنِّسْبَةِ
لِلرَّجُلِ أَتَجِبُ مَا أَفَادَهُ الْمُحْسَنِيُّ أ. ه. «قَوْلُهُ: (النِّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ) أَيُّ: وَالصَّائِمِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ جَمْعٍ.

«قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَالِاسْتِقَاءَةُ).

(فَرَحٌ) لَوْ شَرِبَ خَمْرًا بِاللَّيْلِ وَأَصْبَحَ صَائِمًا فَرَضًا فَقَدْ تَعَارَضَ وَاجِبَانِ الْإِمْسَاكِ وَالتَّقْيُّوْزِ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ
رَأْيِهِ أَنَّهُ يُرَاعَى حُرْمَةُ الصَّوْمِ لِلِاتِّفَاقِ عَلَى وَجوبِ الْإِمْسَاكِ فِيهِ وَالِاخْتِلَافِ فِي وَجوبِ التَّقْيُّوْزِ عَلَى غَيْرِ
الصَّائِمِ شَرْحُ الْعُبَابِ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي صَوْمِ الْفَرَضِ وَأَمَّا فِي التَّقْلِ فَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ وَجوبِ الْقِنَاءِ وَإِنْ جَازَ
مُحَافَظَةُ عَلَى حُرْمَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ رِسْمٍ عَلَى حَيْثُ أَدْعَى ش. «قَوْلُهُ: (أَمَّا نَاسٌ الْخُ) أَيُّ: لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْجَمَاعِ
وَالِاسْتِقَاءَةِ ع. ش.

«قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعُ) أَيُّ: بِخِلَافِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةِ قِيُوْزٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ
الْوُطْءَ بِالزَّائِدِ أَوْ فِيهِ مَعَ الْإِنْزَالِ لَا يَنْحَطُّ عَنِ الْإِنْزَالِ بِاللَّمْسِ بِنَحْوِ الْيَدِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ إِلَّا إِنْ أَنْزَلَ مِنْ
فَرْجِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

«قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَالِاسْتِقَاءَةُ).

(فَرَحٌ) شَرِبَ خَمْرًا بِاللَّيْلِ وَأَصْبَحَ صَائِمًا فَرَضًا فَقَدْ تَعَارَضَ وَاجِبَانِ الْإِمْسَاكِ وَالتَّقْيُّوْزِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ
يُرَاعَى حُرْمَةُ الصَّوْمِ لِلِاتِّفَاقِ عَلَى وَجوبِ الْإِمْسَاكِ فِيهِ وَالِاخْتِلَافِ فِي وَجوبِ التَّقْيُّوْزِ عَلَى غَيْرِ الصَّائِمِ
أ. ه. شَرْحُ الْعُبَابِ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي صَوْمِ الْفَرَضِ وَأَمَّا فِي التَّقْلِ فَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ وَجوبِ التَّقْيُّوْزِ وَإِنْ جَازَ

لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ عَالَمِي ذَلِكَ وَمُكْرَةٍ فَلَا يُفْطِرُونَ بِذَلِكَ وَكَذَا كُلُّ مُفْطِرٍ مِمَّا يَأْتِي
وَمِنَ الْإِسْتِيقَاءِ نَزْعُهُ لِيُخَيِّطَ ابْتَلَقَهُ لَيْلًا وَمَرًّا فِي مَبِحِثِ الْمُسْتَحَاضَةِ

هـ فَوَدَّ: (لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ إِلَهِ) وَمَالَ فِي الْبَحْرِ إِلَى أَنَّ الْجَاهِلَ يُعَذِّرُ مُطْلَقًا وَالْمُعْتَمِدُ خِلَافَهُ كَمَا قَيَّدَهُ
الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِمَا ذَكَرَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ فَوَدَّ: (عَنِ عَالَمِي ذَلِكَ) أَنِّي حُكِّمَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْجَمَاعِ وَالْإِسْتِيقَاءِ
وَأَنَّ لَمْ يُحْسِنَ غَيْرَهُ ش. هـ فَوَدَّ: (وَمُكْرَةٍ) أَيِ: وَلَوْ عَلَى الزَّانَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِالْإِفْطَارِ
حَبِئْزَ؛ لِأَنَّ الزَّانَا لَا يُبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ حِفْظِي وَسُلْطَانٌ وَعَزِيزِي لَيْكُنْ فِيهِ ع ش عَلَى م ر خِلَافَهُ أَهْ يُجْبِرُ مِي
عِبَارَةً ع ش قَوْلُهُ م ر وَمُكْرَةٌ ظَاهِرَةٌ وَإِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ عَلَى الزَّانَا مَعَ أَنَّ الزَّانَا لَا يُبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَلْ
الْأَمْرُ كَذَلِكَ؟ وَتَلْهِلُ شَرْحَ الرُّوضِ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ أَيِ قِيْفُطِرُ بِهِ وَسَيَاتِي مَا يُوَافِقُهُ فَلْيُرَاجِعْ
وَلْيَحْرُزْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أَهْ وَمَرًّا عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادَ عَدَمِ الْإِفْطَارِ بِالْوُطْءِ مُكْرَمًا. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يُفْطِرُونَ
بِذَلِكَ) أَيِ بِالْإِسْتِيقَاءِ أَوْ بِمَا ذَكَرَ مِنْهَا وَمِنَ الْجَمَاعِ وَلَعَلَّ الْحَمْلَ عَلَى الثَّانِي أَوْلَى لِعَدَمِ تَبْيِيهِ فِي الْجَمَاعِ
مُخْتَرَزَ الْقِيُودِ وَلِتَذْكِيرِهِ اسْمَ الْإِشَارَةِ بَصْرِيٍّ وَاقْتَصَرَ ع ش عَلَى الثَّانِي كَمَا مَرَّ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا كُلُّ مُفْطِرٍ
إِلَهِ) أَيِ: فِي التَّقْيِيدِ بِتِلْكَ الْقِيُودِ وَعَدَمِ الْفِطْرِ عِنْدَ عَدَمِ وَاجِدِ مِنْهَا وَتَقْيِيدِ عَذْرِ الْجَاهِلِ بِمَا ذَكَرَ.

هـ فَوَدَّ: (وَمِنَ الْإِسْتِيقَاءِ نَزْعُهُ لِيُخَيِّطَ إِلَهِ) عِبَارَةً مُغْنِي وَشَرْحَ الرُّوضِ: (فَرَعُ): لَوْ ابْتَلَعَ بِاللَّيْلِ طَرَفَ
خَيْطٍ قَاصِبِصَ صَائِمًا فَإِنْ ابْتَلَعَ بَاقِيَهُ أَوْ نَزَعَهُ أَفْطَرَ وَإِنْ تَرَكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَطَرِيقُهُ فِي صِحَّةِ صَوْمِهِ
وَصَلَاتِهِ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنْهُ آخَرُ وَهُوَ غَافِلٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَافِلًا وَتَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِ النَّازِعِ أَفْطَرَ؛ لِأَنَّ التَّنَزُّعَ مُوَافِقَ
لِغَرَضِ التَّنَاسُ فَهُوَ مَنُوسَبٌ إِلَيْهِ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الدَّفْعِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَنْ طَعَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَتَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِهِ قَالَ

مُحَافِظَةٌ عَلَى حُرْمَةِ الْعِبَادَةِ م ر. هـ فَوَدَّ: (لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِهِ إِلَهِ) هَذَا التَّقْيِيدُ هُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِمَا
مَالَ إِلَيْهِ فِي الْبَحْرِ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَمِنَ الْإِسْتِيقَاءِ إِلَهِ) يَتَّبِعِي أَنَّ مِنْهَا أَيْضًا إِخْرَاجَ ذُبَابٍ نَزَلَ إِلَى جَوْفِهِ نَعَمْ
إِنْ تَضَرَّرَ بَبْقَائِهِ فَلَهُ إِخْرَاجُهُ لَيْكُنْ يُفْطِرُ كَمَا لَوْ تَضَرَّرَ بِالْجُوعِ فَكُلَّ م ر ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِيمَا
يَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (وَمِنَ الْإِسْتِيقَاءِ نَزْعُهُ لِيُخَيِّطَ ابْتَلَقَهُ لَيْلًا).

(فَرَعُ) قَالَ فِي الرُّوضِ: لَوْ ابْتَلَعَ طَرَفَ خَيْطٍ قَاصِبِصَ صَائِمًا فَإِنْ ابْتَلَعَ بَاقِيَهُ أَوْ نَزَعَهُ أَفْطَرَ وَإِنْ تَرَكَ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنْهُ وَهُوَ غَافِلٌ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ عَارِفٌ
بِهَذَا الطَّرِيقِ وَيُرِيدُ هُوَ الْخِلَاصَ فَطَرِيقُهُ أَنْ يُجْبِرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى نَزْعِهِ وَلَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُكْرَهِ بَلْ لَوْ
قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِالنَّزْعِ بِاخْتِيَارِهِ لَمْ يَتَّعِدْ تَنْزِيلًا لِإِجَابِ الشَّرْعِ مَنْزِلَةَ الْإِكْرَاهِ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيْطَانٌ فِي هَذِهِ
اللَّيْلَةِ فَوَجَدَهَا حَائِضًا لَا يَحْتُتُ بِزَكِ الْوُطْءِ أَهْ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَافِلًا وَتَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِ النَّازِعِ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ؛
لِأَنَّ التَّنَزُّعَ مُوَافِقَ لِقَرَضِ النَّفْسِ فَهُوَ مَنُوسَبٌ إِلَيْهِ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الدَّفْعِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَنْ طَعَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ
وَتَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِهِ أَهْ. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بَعْدَ نَقْلِهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَرَدُّ بَاتَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ
الشَّرْعَ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَيْنًا لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ الْأَمْرَانِ قَدَّمَ مَصْلَحَةَ الصَّلَاةِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا نَظَرَ
بِهِ فِيهِ أَهْ.

ما له تعلق به وبَحَثَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ نَزْعُ قُطْبَةٍ مِنْ بَاطِنِ إِحْلِيلِهِ أَدْخَلَهَا لَيْلًا (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ) بِأَن تَقِيًّا مُنْكَسًا (يَطْلُ) صَوْمُهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْاسْتِيقَاءَ مُفْطِرَةٌ لِنَفْسِهَا لَا لِوُجُوعِ شَيْءٍ إِلَى الْجَوْفِ. (وَأَنْ غَلَبَهُ الْقَنِيُّ فَلَا بَأْسَ) لِلخَبَرِ (وَكَذَا) لَا يُفْطِرُ (لَوْ اقْتَلَعَ نُخَامَةٌ) مِنَ الدَّمَاعِ أَوْ الْبَاطِنِ (وَلَفِظَهَا) أَي: رَمَاهَا (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لِذَلِكَ تَتَكَوَّرُ فَرُخَصَ فِيهِ لَكِنْ يُسَنُّ قِضَاءُ يَوْمٍ كَكُلِّ مَا فِي الْفِطْرِ بِهِ خِلَافٌ يُرَاعَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ...

الزَّكَاسِيُّ وَقَدْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ عَارِفٌ بِهَذَا الطَّرِيقِ وَيُرِيدُ هُوَ الْخِلَاصَ فَطَرِيقُهُ أَنْ يُجَبِّرهَ الْحَاكِمُ عَلَى نَزْعِهِ وَلَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُكْرَهِ بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِالتَّنَزُّعِ بِاخْتِيَارِهِ لَمْ يَتِمَّ تَنْزِيلًا لِإِجَابِ الشَّرْعِ مَنَزَلَةً الْإِكْرَاهِ كَمَا إِذَا حَلَفَ لِيَطَّاهَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فَوَجَدَهَا حَائِضًا لَا يَحْتُسُّ بِتَرْكِهِ الرُّوْطَةَ اهـ. هَذَا الْقِيَاسُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا مَدَّوْحَةَ لَهُ إِلَى الْخِلَاصِ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ اهـ زَادَ النُّهَاجُ وَحَيْثُ لَمْ يَتَّبِعْ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ يَجِبُ عَلَيْهِ نَزْعُهُ أَوْ ابْتِلَاغُهُ مُحَافَظَةً عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا أَغْلَظُ مِنْ حُكْمِ الصَّوْمِ لِقَتْلِ تَارِكِهَا دُونَهُ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَأَثَّرْ قَطْعُ الْخَيْطِ مِنْ حَدِّ الظَّاهِرِ مِنَ الْقَمِ فَإِنْ تَأَثَّرَ وَجِبَ الْقَطْعُ وَابْتِلَاغُ مَا فِي حَدِّ الْبَاطِنِ وَإِخْرَاجُ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ وَإِذَا رَاعَى مُصْلَحَةَ الصَّلَاةِ فَيَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَتَنَلَّعَهُ وَلَا يُخْرِجَهُ لِئَلَّا يُؤْذِيَ إِلَى تَنَجُّسٍ فِيهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَنْ يَتَزَعَهُ مِنْهُ آخَرُ وَهُوَ غَافِلٌ أَي: فَلَا يَكُونُ هُوَ سَبَبًا فِي نَزْعِهِ فَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ بِقَلْعِهِ فَقَلَعَهُ مِنْهُ بَعْدَ غَفْلَتِهِ بَطَلَ صَوْمُهُ وَقَوْلُهُ م ر لِأَنَّهُ كَالْمُكْرَهِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ ذَهَبَ إِلَى الْحَاكِمِ وَاخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَأَكْرَهَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرِ الْحَاكِمُ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا فَهَلِ الذَّهَابُ لِلْحَاكِمِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ لَا يُسَاعِدُهُ اهـ ع ش .

فَوَدَّ: (مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً تَرَكْتَ الْحَشْوَةَ نَهَارًا وَاقْتَصَرْتَ عَلَى الْعَصَبِ مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ لَا الصَّلَاةَ عَكْسُ مَا قَالُوهُ فَيَمْنُ ابْتَلَعَ خَيْطًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحَاضَةَ عِلَّةٌ مَزْمُونَةُ الظَّاهِرِ دَوَامُهَا فَلَوْ رُوِيَ الصَّلَاةُ رَبَّمَا تَعَدَّرَ قِضَاءُ الصَّوْمِ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ اهـ. فَوَدَّ: (لِخَيْطِ ابْتَلَعَهُ الْخُ) أَي: كَالْكُنَافَةِ الْمَعْرُوفَةِ شَيْخُنَا. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ أَنَّهُ الْخُ) اعْتَمَدَ هَذَا الْبَحْثُ م ر. وفود: (مِنْ بَاطِنِ إِحْلِيلِهِ) أَي: أَوْ أَذْنُهُ م ر اهـ سَمَ وَيَتَّبِعِي أَوْ دُبْرَهُ أَوْ قُبْلَهَا كَمَا مَرَّ قُبَيْلَ الْفَضْلِ عَنْ سَم. فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ) أَي: الْمَارِ آيَفًا. فَوَدَّ: (أَوْ الْبَاطِنِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ اقْتِلَاعَهَا مِنَ الْبَاطِنِ وَلَوْ نَجَسَتْ لَيْسَ مِنْ قُبَيْلِ الْقَنِيِّ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ سَم.

فَوَدَّ (وَسَيِّ): (نُخَامَةٌ) هِيَ الْفَضْلَةُ الْغَلِيظَةُ الَّتِي يَلْفِظُهَا الشَّخْصُ مِنْ فِيهِ وَيُقَالُ لَهَا التُّخَاعَةُ بِالْعَيْنِ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَبَحَثَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ الْخُ) اعْتَمَدَ هَذَا الْبَحْثُ م ر. فَوَدَّ: (مِنْ بَاطِنِ إِحْلِيلِهِ) أَي: أَوْ أَذْنُهُ م ر. فَوَدَّ: (أَوْ الْبَاطِنِ) هَلْ يَلْزَمُهُ تَطْهِيرُ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ حَدِّ الظَّاهِرِ حَيْثُ حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهَا أَوْ يُغْنَى عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّ الْعَفْوُ م ر. فَوَدَّ: (أَوْ الْبَاطِنِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ اقْتِلَاعَهَا مِنَ الْبَاطِنِ وَلَوْ نَجَسَتْ لَيْسَ مِنْ قُبَيْلِ الْقَنِيِّ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ.

أما إذا لم يقتلها بأن نزلت من محلها من الباطن إليه أو قلّتها بشمال أو غيره فلَقَطَها فإنه لا يُفْطِرُ قطعاً وأما لو ابتلّتها مع قُدْرَتِهِ على لفظها بعد وُضُوئِها لِحَدِّ الظاهر فإنه يُفْطِرُ قطعاً (فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء المهملة فما بعده باطن

• فُود: (أما إذا لم يقتلها إلخ) عبارة النهاية والمُغْنِي واحْتَرَزَ بقوله اقْتَلَعَ عَمَّا لَوْ لَقَطَها مَعَ نُزُولِها بِنَفْسِها أو بَعَلَبَةِ سُعالٍ فلا بَأْسَ به جَزَماً وِلَفْظِها عَمَّا لَوْ بَقِيَتْ فِي مَحَلِّها فلا يُفْطِرُ جَزَماً وَعَمَّا لَوْ ابْتَلَعَهَا بَعْدَ خُرُوجِها لِلظَّاهِرِ فَيُفْطِرُ جَزَماً اهـ. • فُود: (بأن نزلت من محلها إلخ) عبارة الرشيدي بأن نقلها من محلها الأصلي منه إلى محل آخر منه اهـ. • فُود: (إليه) أي: إلى الباطن. • فُود: (أو قلّتها بشمال إلخ) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى والتَّغْيِيرُ بَقْلَعٍ لَا يَلَايِمُ لِأَن هَذِهِ مِنْ مُحْتَزَّاتِ اقْتَلَعَ كَمَا أَفَادَهُ فَلَا تَنْسَبُ تَغْيِيرُ الْمُغْنِي مَعَ نُزُولِها بِنَفْسِها أو غَلَبَةِ سُعالٍ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ مَعَ نُزُولِها إلخ الأَوَّلَى بَأْوُ نُزَلَتْ. • فُود: (لِحَدِّ الظاهر إلخ) وهل يَلْزَمُهُ تَطْهِيرُ ما وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ حَدِّ الظَّاهِرِ حَيْثُ حَكَمْنَا بِنَجَاسِها أو يُغْنِي عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْعَفْوَمُ ر اهـ سم على حَجٍّ وعليه لَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ وَحَصَلَ لَهُ ذَلِكَ لَمْ تَبْطُلْ بِهِ صَلَاتُهُ وَلَا صَوْمُهُ إِذَا ابْتَلَعَ رِيقَهُ وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الْعَفْوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً؛ لِأَن هَذِهِ حُصُولُها نَائِزٌ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْقَيْءِ وَهوَ لَا يُغْنِي عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَلَامَهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ ابْتَلَى بِذَلِكَ كَدَمَ اللَّثَّةُ إِذَا ابْتَلَى بِهِ ع ش وقوله نَائِزٌ إلخ يَمْنَعُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ لِأَن الْحَاجَةَ لِدَٰلِكَ تَتَكَرَّرُ.

• فُود (سني): (فلو نزلت من دماغه وحصلت إلخ) أي بأن انصبت من دماغه في الثقب النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم نهاية ومغني. • فُود: (وهو) أي: حد الظاهر مخرج الحاء المهملة هذا يُشْكَلُ مَعَ قَوْلِهِ مِنَ الْفَمِ سِوَا جُعِلَتْ مِنْ بَيَانِيَّةٍ أَوْ تَبْعِيضِيَّةٍ؛ إِذْ مَخْرَجُ الْحَاءِ خَارِجٌ عَنِ الْفَمِ كُلًّا وَبَعْضًا إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ ابْتِدَائِيَّةً وَالْمَعْنَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْفَمِ أَيْ: الَّذِي ابْتِدَأُوهُ الْفَمُ حُدُّهُ أَيْ آخِرُهُ مِنْ جِهَةِ الْجَوْفِ مَخْرَجُ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَحَصَلَتْ إلخ أَنَّهَا حَصَلَتْ فِي ذَلِكَ أَوْ مَا بَعْدَهُ إِلَى جِهَةِ الْخَارِجِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فُود: (فما بعده إلخ) وهو مخرج الهاء والهمزة مغني زاد النهاية ومغني الحلقي عند الفقهاء أَخْصَصَ مِنْهُ عِنْدَ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذِ الْمُعْجَمَةُ وَالْمُهِمْلَةُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِيِّ عِنْدَهُمْ أَيْ: أَيْمَةُ الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ كَانَ مَخْرَجُ الْمُعْجَمَةِ أَذْنَى مِنْ مَخْرَجِ الْمُهِمْلَةِ ثُمَّ دَاخِلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ إِلَى مُنْتَهَى الْغُلْصَمَةِ وَالْخِشُومِ لَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ فِي الْإِفْطَارِ بِاسْتِخْرَاجِ الْقَيْءِ إِلَيْهِ وَابْتِلَاعِ التَّخَامَةِ مِنْهُ وَعَدَمِهِ بِدُخُولِ شَيْءٍ فِيهِ وَإِنْ أَمْسَكَه وَإِذَا تَنَجَّسَ وَجَبَ غَسْلُهُ، وَلَهُ حُكْمُ الْبَاطِنِ فِي عَدَمِ الْإِفْطَارِ بِابْتِلَاعِ الزِّيْقِ مِنْهُ وَفِي سُقُوطِ غَسْلِهِ مِنْ نَحْوِ الْجُنُبِ وَفَارَقَ وَجُوبَ غَسْلِ التَّجَاسَةِ عَنْهُ بَأَن تَنَجَّسَ الْبَدَنُ أَنْدَرُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَضَبِّقَ فِيهِ دُونَهَا اهـ. وقوله: ثم داخل الفم إلخ في شرح بافضل مثله إلا أنه أبدل منتهى الغلصمة بمنتهى المهملة

• فُود: (وهو) أي: حد لظاير مخرج الحاء المهملة هذا يُشْكَلُ مَعَ قَوْلِهِ مِنَ الْفَمِ سِوَا جُعِلَتْ مِنْ بَيَانِيَّةٍ أَوْ تَبْعِيضِيَّةٍ؛ إِذْ مَخْرَجُ الْحَاءِ خَارِجٌ عَنِ الْفَمِ كُلًّا وَبَعْضًا إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ ابْتِدَائِيَّةً، وَالْمَعْنَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْفَمِ أَيْ: الَّذِي ابْتِدَأُوهُ الْفَمُ حُدُّهُ أَيْ آخِرُهُ مِنْ جِهَةِ الْجَوْفِ مَخْرَجُ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَحَصَلَتْ إلخ أَنَّهَا حَصَلَتْ فِي ذَلِكَ أَوْ مَا بَعْدَهُ إِلَى جِهَةِ الْخَارِجِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(تنبيه) ذكر حد غير محتاج إليه في عبارته وإن أتى به شيخنا في مختصرها بل هو موهم إلا أن تجعل الإضافة بيانية وإنما يحتاج إليه من يريد تحديده، وذكر الخلاف في الحد أهو المعجمة وعليه الراجع وغيره أو المهملة وهو المعتد كما تقرّر فيدخل كل ما قبله، ومنه المعجمة (فليقطعها من مجراها وليتجهها) إن أمكنه حتى لا يصل منها شيء للباطن (فإن تركها مع القدرة) على لفظها (فوصلت الجوف) يعني: جاوزت الحد المذكور (أفطر في الأصح) لتقصيره بخلاف ما إذا لم تصل للظاهر، وإن قدر على لفظها، وما إذا وصلت إليه وعجز عن ذلك.

قال ع ش قوله أخص منه أي: هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم؛ لأنه ليس جزئياً من جزئيات مطلق الحلق، وإنما هو جزء منه قال في المصباح والغلصة أي: بمفجعة مفتوحة فلام ساكنة فمهملة رأس الحلقوم، وهو الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم وقوله ثم داخل الفم أي: إلى ما وراء مخرج الحاء المهملة وداخل الأنف إلى ما وراء الخياشيم اه وقال الكزدي على بأفضل فالخيشوم جميعه من الظاهر قال في الثباب والقصة من الخيشوم اه وهي فوق المارن وهو ما لأن من الأنف اه. ة فؤد: (هيز محتاج إليه) موجه بصري. ة فؤد: (في مختصرها) أي: في مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج. ة فؤد: (بل هو موهم) محل تأمل؛ لأن حكم ما عداه معلوم منه بالأولى اللهم إلا أن يقال الإيهام بالنظر ليأتي الرأي لكن قوله إلا أن تجعل الإضافة بيانية يقتضي أن الإيهام حقيقي لا ظاهري؛ إذ مقتضاه أن الإيهام يرتفع بجعلها بيانية، والحال أن الإيهام الظاهري لا يرتفع بذلك. ة فؤد: (إلا أن تجعل الإضافة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص وجهي وما هنا ليس كذلك. ة فؤد: (تحديده) أي: بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن المعنى بيان حد الظاهر وتفرقه. ة فؤد: (وذكر الخلاف إلخ) عطف على قوله تحديده. ة فؤد: (أهو المفجعة) أي: مخرجها. ة فؤد: (وهو المعتد) وفاقاً للنهاية والمعنى. ة فؤد: (فيدخل) أي: في الظاهر. ة فؤد: (كل ما قبله) أي: قبل مخرج المهملة. ة فؤد: (إن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف إلخ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ومثله إلى وبخلاف إلخ. ة فؤد: (إن أمكنه إلخ) قلز كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدّر على مجها إلا بظهور حرفين أي: أو أكثر لم تبطل صلاته بل يتعين أي القلح مراعاة لمصلحتيهما أي: الصوم والصلاة كما يتحقق لتعذر القراءة الواجبة كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية مع زيادة من ع ش.

ة فؤد: (وهو المعتد) قال في شرح الثباب فالحق في قولهم الواصل إليه مفطر مخمول على ما ضبطوا به الباطن منه فهو عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية اه أي: فإن كلاً من مخرج الحاء المهملة ومخرج الحاء المعجمة من الحلق عند أئمة العربية دون الفقهاء هنا؛ إذ لا فطر بالوصول لحد المهملة لخروجه عن الباطن المراد هنا.

(و) الإمساك (عن وصول العين) أي عين كانت، وإن كانت أقل ما يدرك من نحو حجر (إلى ما يُسمى جوفاً)؛ لأن فاعل ذلك لا يُسمى مُمسِكاً بخلاف وصول الأثر كالطعم والريح بالشم، ومثله وصول دخان نحو البخور إلى الجوف والقول بأن الدخان عين ليس المراد به

قول (سبي): (وهو وصول العين) أي: الذي من أعيان الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يُفطر بها الصائم شيئاً عبارة ع ش.

(فائدة) قال شيخنا العلامة الشوزي إن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير إمار الجنة جملنا الله تعالى من أهلها. فإن كانت العين من إمارها لم يُفطر بها ثم رأيت في الإنحاف اه.

فود: (أي عين كانت إلخ) ومن العين الدخان المشهور وهو المُسمى بالثَن ومثله الثَبَاك فيفطر به الصائم؛ لأن له أثرًا يُحسُّ كما يشاهد في باطن العود شيئاً عبارة الكُردي على بأفضل وفي التُخفة وفتح الجواد عَدَم ضرر الدخان وقال سم في شرح أبي شجاع فيه نظر؛ لأن الدخان عين اه وعبارة بعض الهوامش المُعتبرة ويفطر الصائم بشرب الثَبَاك لأنه يفعل فاعل يتوَلَّد منه لا أثر وقد صرح بذلك الشيخ علي بن الجمال المكي وغيره كاليرماوي على الغزي والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد بأقنير وغيرهم اه. فود: (وإن كانت أقل إلخ) عبارة النهاية والمفني وإن قلت كسَمِية أو لم يؤكل كَحَصَاة اه قال ع ش.

(فائدة) لا يضرب بُلْع ريقه إثر ماء المضمضة وإن أمكنه مجبه لِعُسْرِ التَّحَرُّزِ عنه اه ابن عبد الحق اه.

قول (سبي): (إلى ما يُسمى جوفاً) أي: مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار نهاية. فود: (لأن فاعل ذلك إلخ) عبارة النهاية إجماعاً في الأكل والشرب ولما صَحَّ من خبرٍ يُوَالِغُ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً وقس بذلك بقية ما يأتي، وصَحَّ عن ابن عباس «إنما الإفطر مما دَخَلَ وليس مما خَرَجَ» أي: الأصل ذلك اه أي: فلا تَرُدُّ الاستِقَاءَ ع ش. فود: (ومثله وصول دخان نحو البخور إلخ) أي: وإن فتح فاه قَصْداً لذلك عبارة النهاية بعد كلامٍ ويُؤْخَذُ منه أن وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يُفطر به وإن تَعَمَّدَ فَتَحَ فيه لِأَجْلِ ذَلِكَ وهو ظاهر وبه أفتى الشمس اليرماوي لما تَقَرَّرَ أنها لَيْسَتْ عَيْنًا أي: عَرُفًا؛ إذ المدارُّ هُنا عليه وإن كانت مُلْحَقَةً بِالْعَيْنِ في باب الإحرام وقد عَلِمَ من ذَلِكَ أن فَرَضَ المسألة أنه لم يَغْلَمْ انفصالَ عَيْنِ هُنا قال ع ش قوله م ر لما تَقَرَّرَ إلخ يُؤْخَذُ منه أن شَرِبَ ما هو المعروف الآن بالدخان لا يُفطر لما ذَكَرَهُ أن المدارَّ على العَرَفِ هُنا فإنه لا يُسمى فيه عَيْنًا كما أن الدخان المُسمى بالبخور لا يُسمَّاهَا، وقد نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُنْتِي بِذَلِكَ أَوَّلًا ثُمَّ عَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ تَلَامِيذِهِ قَصَبَةً مِمَّا يُشْرَبُ فِيهِ وَكَسَرَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَرَاهُ مَا تَجَمَّدَ مِنْ أَثَرِ الدَّخَانِ فِيهَا وَقَالَ لَهُ هَذَا عَيْنٌ فَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ حِينَئِذٍ كَانَ عَيْنًا يُفَطِّرُ وَنَاقَشَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ تَلَامِيذِهِ أَيْضًا بَأَنَّهُ مَا فِي الْقَصَبَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الرَّمَادِ الَّذِي يَتَّقَى مِنْ أَثَرِ النَّارِ لَا مِنْ عَيْنِ الدَّخَانِ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَقَالَ: الظَّاهِرُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ م ر مِنْ عَدَمِ الْإِفْطَارِ بِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ غَيْرَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ م

العين هنا وبخلاف الوصول لما لا يُسمى جوفاً كدأخل مُخ الساق، أو لحيه بخلاف جوف آخر، ولو بأمره لمن طعنه فيه ولا يضُرُّ سُكُوتُهُ مع تَمَكُّنِهِ من دفعه؛ إذ لا فعل له وإنما نزلوا تَمَكَّنَ المُحَرِّم من الدفع عن الشعر منزلة فعله؛ لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا. نعم يُشكِّلُ عليه ما يأتي في الأيمان أنه لو حلف ليأكل ذا الطعام غداً فأتلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حيث إلا أن يُجَابَ بأنَّ المُلْحَظَ ثُمَّ تَفْوِثُ الْبِرِّ باختياره وسُكُوتُهُ مع قُدْرَتِهِ يُطْلَقُ عليه عُرفاً أنه قُوَّةٌ وهنا تعاطي مُفْطِرٍ وهو لا يصدق عليه عُرفاً ولا شرعاً أنه تعاطاه وما فيما إذا جرت الثخامة بنفسها مع قُدْرَتِهِ على مجبها إلا أن يُجَابَ بأنَّ ثُمَّ فاعلاً يُحَالُ عليه الفعل فلم يُنسَبَ للشاكت شيء بخلاف نزول الثخامة وأيضاً فمن شأن دفع الطاعين أن

ر وإن تَمَكَّنَ فَتَحَ فيه لأجل ذلك قد يَفْتَضِي أَنَّهُ لَوْ ابْتَلَعَهُ أَفْطَرَ وَعَدَمَ تَسْمِيَتِهِ عَيْنًا يَفْتَضِي عَدَمَ الْفُطْرِ اهـ. أقول هذه المناقشة مع مخالفتها لِلْمَحْسُوسِ تُرَدُّ بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ أَنَّ مَا فِي الْقَصْبَةِ مِنَ الزَّمَادِ الْمَذْكُورِ قَمَا التَّصَقَّ بِالْقَصْبَةِ مِنْهُ عَشْرُ أَغْشَارٍ مَا وَصَلَ مِنْهُ إِلَى الدِّمَاغِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالْمُعْتَمَدُ بَلِ الصَّوَابُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا وَاسْمِ ابْنِ الْجَمَالِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْإِفْطَارِ بِذَلِكَ وَيَأْتِي عَنْ ابْنِ زِيَادِ الْيَمَنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَ: (العين هنا) وهي ما يُسَمَّى عَيْنًا عُرفاً كَرُدِّي. هـ فَوَدَ: (كدأخل مُخ الساق إلخ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ مَا لَوْ افْتَصَدَ مِثْلًا فِي الْأَثْنَيْنِ وَدَخَلَتْ أَلَةُ الْفُصْدِ إِلَى بَاطِنِهِمَا ع ش. هـ فَوَدَ: (بخلاف جوف آخر) كَذَا فِيمَا رَأَيْنَاهُ مِنْ نَسْخِ الشَّارِحِ وَلَعَلَّهُ عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ مِنَ الْكُتُبِ بَيَانٌ لِمُخْتَرَزِ مَا الْمَوْصُوفِ الَّتِي فِي الْمَثْنِ الْوَاقِعَةِ عَلَى جُزْءِ الصَّائِمِ. هـ فَوَدَ: (ولو بأمره إلخ) راجع إلى المتن أي ولو كان وصول العين بأمره إلخ فإنه يجب الإنساک عنه كَرُدِّي عبارة شَرَحَ بِأَفْضَلِ الشَّارِحِ وَكَجَوْفٍ وَصَلَ إِلَيْهِ طَعْنَةٌ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَذْنِهِ وَلَا يَضُرُّ وَصُولُهَا لِمُخِّ سَاقِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْفٍ اهـ وَعبارة الْعَبَابِ وَلَوْ طَمَعَنَ نَفْسَهُ أَوْ طَمَعَنَ بِأَذْنِهِ لَا بَغْيَرِهِ وَلَوْ بِقُدْرَةِ دَفْعِهِ بِسَكِينٍ فَوَصَلَ جَوْفَهُ لَا مُخِّ سَاقِهِ أَفْطَرَ وَإِنْ بَقِيَ بَعْضُ السَّكِينِ خَارِجًا اهـ وَعبارة النَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنِي وَلَوْ طَمَعَنَ نَفْسَهُ أَوْ طَعْنَهُ غَيْرُهُ بِأَذْنِهِ فَوَصَلَ السَّكِينُ جَوْفَهُ أَوْ أَذْخَلَ فِي إَخْلِيلِهِ أَوْ أَذْنُهُ عُرْدًا أَوْ نَحَوَهُ فَوَصَلَ إِلَى الْبَاطِنِ أَفْطَرَ اهـ. هـ فَوَدَ: (وإنما نزلوا تَمَكَّنَ المُحَرِّم من الدفع إلخ) أي: مِنْ دَفْعِ حَالِي شَعْرِهِ بَلَا أَذْنُهُ فَإِنَّهُ كَمَا لَوْ حَلَقَ بِأَذْنِهِ. هـ وَفَوَدَ: (بخلاف ما هنا) أي: فَإِنَّ الْإِفْطَارَ بِهِ مَنْوُطٌ بِمَا يُنْسَبُ فَعَلَهُ إِلَى الصَّائِمِ لِيَعَابَ. هـ فَوَدَ: (يُشكِّلُ عليه) أي: عَلَى قَوْلِهِمْ وَلَا يَضُرُّ سُكُوتُهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ إِلْخ. هـ فَوَدَ: (فاتلفه إلخ) أي: وَلَوْ قَبْلَ الْغَدِ. هـ فَوَدَ: (وما مر إلخ) عَطَفَ عَلَى مَا يَأْتِي إِلْخ.

هـ فَوَدَ: (إلا أن يُجَابَ بأنَّ ثُمَّ فاعلاً إلخ) يُبَيِّلُ هَذَا الْجَوَابُ كَلَامَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْخَبِيطِ الْمَبْلُوعِ لَيْلًا فَلْيُرَاجَعْ بَصْرِيَّيْ أَيْ: مِنْ قَوْلِهِمْ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ غَافِلًا وَتَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِ التَّارِعِ أَفْطَرَ إِذَا التَّرْعُ مُوَافِقٌ لِعَرَضِ النَّفْسِ فَهُوَ مَسْرُوبٌ إِلَيْهِ فِي حَالِهِ تَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَنْ طَعْنَهُ بَغْيَرٍ أَذْنُهُ وَتَمَكَّنَ مِنْ مَنَعِهِ اهـ وَلَكِ أَنْ تَمْنَعَ دَعْوَى الْبُطْلَانِ بِأَنَّ كَلَامَهُمُ الْمَذْكُورَ لَا يُنَافِي ثُبُوتَ فَرْقِي بَيْنَ مَسْأَلَةِ الطَّعْنِ وَمَسْأَلَةِ الثَّخَامَةِ غَيْرِ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرُوهُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الطَّعْنِ وَمَسْأَلَةِ الْخَبِيطِ.

يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ هَلَاكٌ أَوْ نَحْوُهُ فَلَمْ يُكَلَّفِ الدَّفْعَ وَإِنْ قَدَّرَ بِخِلَافِ مَا عَدَاهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُهُ عَلَى دَفْعِهِ كِفَعِلِهِ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ مَسْأَلَةُ النُّخَامَةِ وَتَقْيِيدُهُمْ عَدَمَ الْفِطْرِ بِفَعْلِ الْغَيْرِ بِالْمُكْرَهِ وَكَالْمَنِ رِبْقَةُ الْمُتَنَجِّسِ يَنْحَوِ دَمَ لَبَنِهِ وَإِنْ صَفَا، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ أَثَرٌ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُرِّمَ ابْتِلَاغُهُ لِنَتَجَنِّسِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ أَجَنَّبِيَّةٍ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا) الْمَذْكُورِ مِنْ كَوْنِهِ يُسَمَّى جَوْفًا (أَنْ يَكُونَ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ) بِكَسْرِ غَيْنِهِ ثُمَّ مُعْجَمَةٌ (وَالدَّوَاءُ)؛ لِأَنَّ مَا لَا تُحِيلُهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَدَنُ فَكَانَ الْوَاصِلُ إِلَيْهِ كَالوَاصِلِ لِغَيْرِ جَوْفٍ، وَرَدُّهُ بِأَنَّ الْوَاصِلَ لِلْخَلْقِ مُفْطِرٌ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحِيلٍ فَالْحَقُّ بِهِ كُلُّ جَوْفٍ كَذَلِكَ. (فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ بَاطِنُ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنُ وَالْأَمْعَاءُ) وَهِيَ الْمَصَارِينُ جَمْعٌ (مَعْنَى بَوَازِينِ رِضَا وَالْمِثْلَةُ) بِالْمِثْلَةِ وَهِيَ مَجْمَعُ الْبَوْلِ (مُفْطِرٌ بِالِإِسْعَاطِ أَوِ الْأَكْلِ أَوِ الْحُقْنَةِ) أَيِ: الْإِحْتِقَانِ لَفٍّ وَنَشْرٍ مُرْتَّبٌ؛ إِذِ الْحُقْنَةُ وَهِيَ أَدْوِيَةٌ مَعْرُوفَةٌ تُعَالَجُ بِهَا الْمِثْلَةُ أَيْضًا.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا عَدَاهُ) أَيِ: مَا عَدَا طَعْنَ السَّائِكِ الْمُتَمَكِّنِ مِنْ دَفْعِهِ كَمَا إِذَا صُبَّ مَاءٌ مِثْلًا فِي خَلْفِهِ وَهُوَ سَائِكٌ قَائِدٌ عَلَى دَفْعِهِ أَوْ أَذْخَلَ نَحْوَهُ أَصْبَعَهُ إِلَى مَا يَضُرُّ وَصَوَلَ الْمُفْطِرُ إِلَيْهِ كَذَلِكَ سَمٌ وَكُرْدِيٌّ.

• فَوَدَّ: (وَتَقْيِيدُهُمْ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَسْأَلَةِ النُّخَامَةِ. • فَوَدَّ: (بِالْمُكْرَهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ. • فَوَدَّ: (وَكَالْمَنِ) إِلَى الْمَنِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ دَمِ لَبَنِهِ الْخُ) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَلًى بِهِ كَمَا يَأْتِي.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَنْ يَكُونَ فِيهِ) أَيِ: الْجَوْفُ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (بِكَسْرِ غَيْنِهِ الْخُ) يُطْلَقُ عَلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ مُعْنَى.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَالدَّوَاءُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمَوْجُودُ فِي أَكْثَرِ نُسَخِ الْمَنِ وَفِي نُسَخِ الرِّوَضَةِ (أَوْ) وَهِيَ أَنْسَبُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ لَا يَشْتَرِطُهُمَا مَعًا بَضْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَا لَا يُحِيلُهُ) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْغِذَاءِ وَالِدَّوَاءِ وَيَجُوزُ أَنَّ الْإِفْرَادَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْوَائِ بِمَعْنَى أَوْ. • فَوَدَّ: (لِلْخَلْقِ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مَخْرَجُ الْهَاءِ وَمَا فَوْقَهُ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَالْأَمْعَاءُ) أَيِ: وَالْوَصُولُ إِلَى الْأَمْعَاءِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى بَاطِنِهَا عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ بَاطِنَ الْأَمْعَاءِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لَفٍّ وَنَشْرٍ الْخُ) أَيِ: فَقَوْلُهُ بِالِاسْتِيعَاطِ رَاجِعٌ لِلدِّمَاغِ وَقَوْلُهُ أَوِ الْأَكْلِ رَاجِعٌ لِلْبَطْنِ وَقَوْلُهُ أَوِ الْحُقْنَةِ رَاجِعٌ لِلْأَمْعَاءِ وَالْمِثْلَةُ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

• فَوَدَّ: (أَيِ: الْإِحْتِقَانِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى:

(تَنْبِيْهٌ): كَانَ الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بِالْإِحْتِقَانِ؛ لِأَنَّ الْحُقْنَةَ هِيَ الْأَدْوِيَةُ الَّتِي يَخْتَقِنُ بِهَا الْمَرِيضُ اهـ.

• فَوَدَّ: (تُعَالَجُ بِهَا الْمِثْلَةُ) لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُفْطِرٌ لِقُوَّتِهِ وَلَا قَمَرُفُ الْأَطِبَّاءِ بِخِلَافِهِ بَضْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (الْمِثْلَةُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ اهـ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالدُّبْرِ.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا عَدَاهُ) أَيِ كَمَا لَوْ صَبَّ إِنْسَانٌ مَاءً مِثْلًا فِي خَلْفِهِ وَهُوَ سَائِكٌ قَائِدٌ عَلَى دَفْعِهِ أَوْ أَذْخَلَ نَحْوَهُ أَصْبَعَهُ إِلَى مَا يَضُرُّ وَصَوَلَ الْمُفْطِرُ إِلَيْهِ كَذَلِكَ.

(أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما)؛ لأنه جوف مُحِيلٌ وكان التقييدُ بالباطن؛ لأنه الذي يأتي على الوجهين فاندفع ما قيل. قضيته أن وصولَ عَيْنِ لِظَاهِرِ الدِّمَاغِ أو الْأَمْعَاءِ لَا يُفْطِرُ وليس كذلك بل لو كان بِرَأْسِهِ مأمومة فَوَضَعَ عليها دَوَاءً فَوَصَلَ خَرِيطةَ الدِّمَاغِ

❦ قوله (سني): (أو الوصول من جائفة ومأمومة إلخ) قال الإسنوي رحمته الله تَمَلَّنَ إِنْ جِلْدَةَ الرَّاسِ وَهِيَ الْمُشَاهَدَةُ عِنْدَ حَلْقِ الرَّاسِ يَلِيهَا لَحْمٌ وَيَلِي ذَلِكَ اللَّحْمَ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ تُسَمَّى السَّمْحَاقُ، وَيَلِيهَا عَظْمٌ يُسَمَّى الْقِخْفَ وَيَعْدُ الْعَظْمَ خَرِيطةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى دُهْنٍ وَذَلِكَ الدُّهْنُ يُسَمَّى الدِّمَاغَ وَتِلْكَ الْخَرِيطةُ تُسَمَّى خَرِيطةَ الدِّمَاغِ وَتُسَمَّى أَيْضًا أُمُّ الرَّاسِ، وَالْجَنَابَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَى الْخَرِيطةِ الْمَذْكُورَةِ الْمُسَمَّاةِ أُمُّ الرَّاسِ تُسَمَّى مأمومةً إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَلَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مأمومةً فَوَضَعَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سَمَ.

❦ قوله: (لأنه جوف) إلى قوله لَكِنْ ضَعَفَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمَنِيِّ وَقَوْلَهُ لَوْ أَنَّهُ إِلَى الْمَنِيِّ وَكَذَا فِي الْمُنْغَنِ إِلَّا قَوْلَهُ كَانَ التَّقْيِيدُ إِلَى قَضِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ اهـ. ❦ قوله: (وَكَانَ التَّقْيِيدُ بِالْبَاطِنِ إلخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ أَصْلِ الرُّوضَةِ فَلَاوَلَى الدَّفْعِ بَأَن مَرَادَ الْمُصَنِّفِ بِيَاظِنِ الدِّمَاغِ بَاطِنُ الْقِخْفِ وَيُعْطَفُ قَوْلُهُ وَالْبَطْنُ وَالْأَمْعَاءُ عَلَى بَاطِنٍ لَا عَلَى الدِّمَاغِ فَإِنَّ صَنِيعَ الرُّوضَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَرَادَهُمْ بِيَاظِنِ الدِّمَاغِ مَا ذَكَرَ بَصْرِي. ❦ قوله: (لأنه إلخ) أي: بَاطِنٌ مَا ذَكَرَ. ❦ قوله: (قَضِيَّتُهُ) أَي قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَاطِنُ الدِّمَاغِ إلخ مُنْغَنِي. ❦ قوله: (أو الأمعاء) أَي أَوْ لِظَاهِرِ الْأَمْعَاءِ قَضِيَّةٌ أُنْدِفَاعٌ هَذَا أَنَّ الْوُصُولَ لِظَاهِرِ الْأَمْعَاءِ لَا يُفْطِرُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَيَرْدُّهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالْبَطْنُ؛ لِأَنَّ الْوُصُولَ لِبَاطِنِهِ وَوُصُولَ لِظَاهِرِ الْأَمْعَاءِ بَلْ قِيَاسُ ذَلِكَ الْإِكْتِفَاءُ فِي الْفَطْرِ عَلَيْهِمَا بِظَاهِرِ الدِّمَاغِ حَيْثُ كَانَ دَاخِلَ الْقِخْفِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي اكْتَفَى بِمُحِيلِ الدَّوَاءِ وَدَاخِلَ الْقِخْفِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ❦ قوله: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) أَي: وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إلخ مُنْغَنِي.

❦ قوله في (سني): (أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) قال الإسنوي: - رحمته الله - تَنَبُّهُ سَتَفَرُّفٍ فِي الْجَنَابَاتِ أَنَّ جِلْدَةَ الرَّاسِ وَهِيَ الْمُشَاهَدَةُ عِنْدَ حَلْقِ الشَّعْرِ يَلِيهَا لَحْمٌ وَيَلِي ذَلِكَ اللَّحْمَ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ تُسَمَّى السَّمْحَاقُ وَتِلْكَ الْجِلْدَةُ يَلِيهَا عَظْمٌ يُسَمَّى الْقِخْفَ وَيَعْدُ الْعَظْمَ خَرِيطةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى دُهْنٍ وَذَلِكَ الدُّهْنُ يُسَمَّى الدِّمَاغَ وَتِلْكَ الْخَرِيطةُ تُسَمَّى خَرِيطةَ الدِّمَاغِ وَتُسَمَّى أَيْضًا أُمُّ الرَّاسِ وَالْجَنَابَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَى الْخَرِيطةِ الْمَذْكُورَةِ الْمُسَمَّاةِ أُمُّ الرَّاسِ تُسَمَّى مأمومةً إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَلَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مأمومةً أَوْ عَلَى بَطْنِهِ جَائِفَةٌ فَوَضَعَ عَلَيْهِمَا دَوَاءً فَوَصَلَ جَوْفَهُ أَوْ خَرِيطةَ دِمَاغِهِ أَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ بَاطِنُ الْأَمْعَاءِ أَوْ بَاطِنُ الْخَرِيطةِ كَذَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ فَتَلَخَّصَ أَنَّ بَاطِنَ الدِّمَاغِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ وَلَا الدِّمَاغُ نَفْسَهُ بَلِ الْمُتَعَبَّرُ مُجَاوِزَةُ الْقِخْفِ وَكَذَا الْأَمْعَاءُ لَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا بَاطِنُهَا عَلَى خِلَافِ مَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ اهـ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالْبَطْنُ أَذَلُّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ بَاطِنُ الْأَمْعَاءِ فَهُوَ دَافِعٌ لِإِيهَامِ وَالْأَمْعَاءِ أَوْ مَا نَعِيَ مِنْهُ بَلْ وَقَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي مُجَاوِزَةُ الْقِخْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قوله: (أو الأمعاء) أَي: أَوْ لِظَاهِرِ الْأَمْعَاءِ قَضِيَّةٌ أُنْدِفَاعٌ هَذَا أَنَّ الْوُصُولَ لِظَاهِرِ الْأَمْعَاءِ لَا يُفْطِرُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَيَرْدُّهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالْبَطْنُ؛ لِأَنَّ

أَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ بَاطِنَ الْخَرِيطَةِ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ بَاطِنَ الدِّمَاغِ لَيْسَ بِشَرِطٍ بَلْ وَلَا الدِّمَاغُ نَفْسُهُ؛
لأنَّه فِي بَاطِنِ الْخَرِيطَةِ وَكَذَا لَوْ كَانَ يَبْطِئُهُ جَائِفَةٌ فَوَضَعَ عَلَيْهَا دَوَاءً فَوَصَلَ جَوْفَهُ أَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ
يَصِلْ بَاطِنَ الْأَمْعَاءِ هـ. (والتقطير في باطن الأذن والإحليل) وهو مخرج بولٍ ولَبَنٍ وَإِنْ لَمْ
يُجَاوِزِ الْحَشْفَةَ أَوْ الْحَلْمَةَ (مُفِطِّرٌ فِي الْأَصْبَحِ) بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْجَوْفَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ
مُحِيلًا، وَكَذَا يُفِطِّرُ بِإِدْخَالِ أَدْنَى جُزْءٍ مِنْ أَصْبُعِهِ فِي دُبُرِهِ أَوْ قُبْلَيْهَا بَأَنَّهُ يُجَاوِزُ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ
فِي الْاسْتِنْجَاءِ نَقَمَ قَالَ الشَّيْخُ: قَوْلُ الْقَاضِي يُفِطِّرُ بِوُضُوءٍ رَأْسَ أَنْثَلَيْهِ إِلَى مَسْرُوبَتِهِ مَحَلَّهُ إِنْ
وَصَلَ لِلْمُخْوَفِ مِنْهَا دُونَ أَوَّلِهَا الْمُنْطَبِقِ؛ إِذْ لَا يُسَمَّى جَوْفًا وَالْحَقُّ بِهِ أَوَّلُ الْإِحْلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ
عِنْدَ تَحْرِيكِهِ بَلْ أَوَّلَى. قَالَ وَلَهُ: وَقَوْلُ الْقَاضِي الْاِحْتِيَاظُ أَنْ يَنْقَطِعَ بِاللَّيْلِ مُرَادُهُ أَنَّ إِيقَاعَهُ فِيهِ
خَيْرٌ مِنْهُ بِالنَّهَارِ لِئَلَّا يَصِلَ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِ مَسْرُوبَتِهِ لَا أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِتَأْخِيرِهِ لِلَّيْلِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُؤْمَرُ
بِمَضْرُوءَةٍ فِي بَدَنِهِ. (وَشَرَطُ الْوَاصِلِ كَوْنُهُ فِي مَنَقَذٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَالِثِهِ (مَفْتُوحٌ فَلَا يَصُرُ وَوُضُوءُ الدَّهْنِ
يَشْتَرِبُ الْمَسَامَ) جَمْعُ سَمٍّ يَتَثَلَّبُ أَوَّلُهُ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ وَهِيَ ثَقْبٌ لَطِيفَةٌ جِدًّا لَا تُدْرِكُ كَمَا لَوْ
طَلَى رَأْسَهُ أَوْ بَطْنَهُ بِهِ، وَإِنْ وَجَدَ أَثَرَهُ بِبَاطِنِهِ كَمَا لَوْ وَجَدَ أَثَرُ مَا اغْتَسَلَ بِهِ (وَلَا الْاِحْتِيَاظُ وَإِنْ
وُجِدَ لَوْنُهُ فِي نَحْوِ نُخَامَتِهِ وَطَعْمُهُ) أَيِ: الْكُحْلِ (بِخَلْقِهِ)؛ إِذْ لَا مَنَقَذَ مِنْ عَيْنِهِ لِخَلْقِهِ فَهُوَ

هـ فَوَدَ: (أَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَخ) أَيِ: كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ نِهَائَةً. هـ فَوَدَ: (وَلَا الدِّمَاغُ نَفْسُهُ) أَيِ: بَلْ
الْمُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْقَحْفِ سَم.

هـ فَوَدَ (سَي): (وَالْتَقَطِيرُ فِي بَاطِنِ الْأَذْنِ إِلَخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى الدِّمَاغِ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ فِي شَرْحِ
الْبَهْجَةِ لِأَنَّهُ نَافِذٌ إِلَى دَاخِلِ قَحْفِ الرَّأْسِ وَهُوَ جَوْفُ أَمْعٍ ش. هـ فَوَدَ: (مَخْرَجُ بُولٍ) أَيِ: مِنْ الذِّكْرِ
(وَلَبَنٍ) أَيِ: مِنْ التَّدْيِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ فَوَدَ: (فِي دُبُرِهِ) أَيِ: الصَّائِمِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى. هـ فَوَدَ: (لَا أَنَّهُ يُؤْمَرُ
إِلَخ) قَدْ لَا يَصُرُ التَّأْخِيرُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِ كَلَامِ الْقَاضِي بِظَاهِرِهِ عَلَى هَذَا سَم وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ.

هـ فَوَدَ (سَي): (فِي مَنَقَذٍ إِلَخ) فِي مَعْنَى مِنْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الرُّوْضَةِ بَصْرِيٌّ.

هـ فَوَدَ (سَي): (مَفْتُوحٌ) أَيِ: عُرْقًا أَوْ فَتْحًا يُدْرِكُ سَم. هـ فَوَدَ: (كَمَا لَوْ وَجَدَ إِلَخ) أَيِ: كَمَا لَا يَصُرُ
اغْتِسَالُهُ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ وَإِنْ وَجَدَ لَهُ أَثَرًا بِبَاطِنِهِ بِجَمِيعِ أَنَّ الْوَاصِلَ إِلَيْهِ لَيْسَ مِنْ مَنَقَذٍ مُعْنَى. هـ فَوَدَ: (لَوْنُهُ)
أَيِ الْكُحْلِ وَلَوْ أَظْهَرَ هُنَا لَا سَتَفَتَى عَنِ التَّسْيِيرِ الْآتِي. هـ فَوَدَ: (إِذْ لَا مَنَقَذَ مِنْ عَيْنِهِ إِلَخ) فِيهِ أَنَّ أَهْلَ
التَّشْرِيحِ يَتَّبِعُونَهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لِيَخْفَاهُ وَصَرِّهَ مُلْحَقٌ بِالْمَسَامِ وَلِهَذَا قَالَ فَهُوَ كَالوَاصِلِ إِلَخ بَصْرِيٌّ.

الْوُصُولُ لِبَاطِنِهَا وَوُصُولُ لظَاهِرِ الْأَمْعَاءِ بَلْ قِيَاسُ ذَلِكَ الْاِحْتِصَاءُ فِي الْفِطْرِ عَلَيْهِمَا بِظَاهِرِ الدِّمَاغِ حَيْثُ كَانَ
دَاخِلُ الْقَحْفِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي اكْتَفَى بِمُحِيلِ الدَّوَاءِ وَدَاخِلِ الْقَحْفِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَ: (لَا
أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِتَأْخِيرِهِ لِلَّيْلِ) قَدْ لَا يَصُرُ التَّأْخِيرُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِ كَلَامِ الْقَاضِي بِظَاهِرِهِ عَلَى هَذَا.
هـ فَوَدَ: (وَهِيَ ثَقْبٌ لَطِيفَةٌ إِلَخ) فَقَوْلُهُ أَيِ: فِي الْمَنْزِ مَفْتُوحٌ أَيِ: عُرْقًا أَوْ فَتْحًا يُدْرِكُ.

كالواصل من المسام وروى البيهقي والحاكم (أنه عليه السلام) كان يكتحل بالإنميد وهو صائم لكن ضعفه في المجموع ومع ذلك قال لا يكره وفيه نظر لقوة خلاف ما ليك في الفطر به فالوجه قول الجلية أنه خلاف الأولى وقد يحمل عليه كلام المجموع. (وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو يفوضه) لم يفطر لكن كثيرا ما يسقى الإنسان في إخراج ذبابة وصلت لحد الباطن وهو خطأ؛ لأنه حينئذ فيء مفطر نعم إن خشي منها ضررا يبيح التيمم لم يبعد جواز إخراجها، وجوب القضاء (أو غبار الطريق وغرلة الدقيق لم يفطر)؛ لأن التحرز عنه من شأنه أن يمسر

فود: (ومع ذلك قال) أي: مع تضعيف المصنف ذلك الخبر في المجموع قال فيه. فود: (لا يكره) جزم به في النهاية والمغني. فود: (فالوجه قول الجلية أنه خلاف الأولى) أقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة اللهم إلا أن يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف أن عدم المراجعة خلاف الأولى ع ش. فود: (وقد يحمل عليه كلام المجموع) أي بأن يراى بالكراهة المنفية الكراهة الشديدة.

فود (سني): (وكونه) أي: الواصل نهاية. فود: (لم يبعد جواز إخراجها إلخ) أي كما لو أكل لمرض أو جوع مضرم ر سم على البهجة ويتبني أنه لو شك هل وصلت في وصولها إلى الجوف أم لا فأخرجها عابدا عالما لم يضرب بل قد يقال بوجوب الإخراج في هذه الحالة إذا خشي نزولها للبطن كالشامة الآتية ع ش.

فود (سني): (أو غبار الطريق إلخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان سم وفي فتاوى ابن زياد اليمني بعد بسط كلام ما نضه قلخص من ذلك أن الماشي لا يكلف إطباق فيه إذا لم يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جوفه، ومثل ذلك الدخان المذكور في السؤال أي: فلا يكلف المصلي إطباق فيه بل لا يضرب تعمده لفتح فيه إلا إذا قصد به دخول الدخان جوفه؛ لأنه عين كما ذكره في التجاسات، وما أفتى به الزماوي من أنه لا يفطر بوصول الدخان إلى جوفه إذا احتوى على مخرمة البخور يتعين حملها على ما إذا لم يفتح فاه قاصدا وصول الدخان إلى جوفه والله أعلم اه وتقدم عن سم وابن الجمل وشيخنا وغيرهم ما يوافقهم من أن الدخان عين يفطر.

فود (سني): (وغرلة الدقيق) الغرلة إدارة الحب في الغربال لينتهي خبثه وينقى طيبه وفي كلام العرب من غربل الناس نخلوه أي: فتنس عن أمورهم وأصولهم جعلوه نخالة مغني زاد البجيرمي والمراد بها هنا النخل بدليل إضافتها للدقيق فلو قال نحو دقني لسملتهما اه والروا في المتن بمعنى أو كما عبر به شرخ المنهج.

فود (سني): (لم يفطر) أي: وإن أمكنه اجتناب ذلك بإطباق الفم أو غيره نهاية ومغني.

فود في (سني): (أو غبار الطريق إلخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان.

فَحُفِّفَ فِيهِ كَذَمُ الْبَرَاغِيثِ، وَقَضِيَّتْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ غُبَارِ الطَّرِيقِ وَالنَّجَسِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّجَسَ لَا يَمَسُّ عَلَى الصَّائِمِ تَجَنُّبُهُ وَلَا بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِأَنْ فَتَحَ فَاهُ عَمْدًا حَتَّى دَخَلَ لَمْ يُفْطِرْ

• فَوُدَّ: (كَذَمَ الْبَرَاغِيثَ) أَيِ: الْمُقْتُولَةَ عَمْدًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتْهُ) أَيِ: التَّشْبِيهِ بِذَمِّ الْبَرَاغِيثِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ غُبَارِ الطَّرِيقِ وَالنَّجَسِ) وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ م ر ه سَمَّ خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ وَالزِّيَادِيِّ حَيْثُ قَيَّدَهُ بِالطَّاهِرِ وَعِبَارَةُ سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ الْأَوْجَهُ اشْتِرَاطُ طَهَارَتِهِ فَإِنْ كَانَ نَجَسًا أَفْطَرَمَ م ر ه وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يَتَّبِعِي الْمُدُولُ عَنْهُ لِيُخْلِطَ أَمْرَ التَّجَاسَةِ وَلِئِنَّدَرَةَ حُصُولِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلطَّاهِرِ ع ش عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي التَّحْفَةِ أَنَّ الْغُبَارَ النَّجَسَ يَضُرُّ مُطْلَقًا وَالطَّاهِرُ إِنْ تَعَمَّدَهُ بِأَنْ فَتَحَ فَاهُ حَتَّى دَخَلَ غُفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ غُفَى عَنْهُ وَإِنْ كَثُرَ وَأَمَّا الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ أَيِ وَمِثْلُهُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ اعْتَمَدَ فِي نِهَآيَةِ الْعَمْرِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَثُرَ وَتَعَمَّدَ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالطَّاهِرِ وَكَذَا أُطْلِقَ فِي شَرْحِ نَظْمِ الزَّيْدِ لَهُ وَقَالَ يُلْمِئُهُ الْقَلْبِيُّ لَا يَضُرُّ وَلَوْ كَانَ نَجَسًا وَكَثِيرًا وَأَمَكْنَهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ بِنَحْوِ إِطْبَاقِ فِيهِ مَثَلًا هـ.

• فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يُتَجَنَّبُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْقَلِيلُ الْحَاصِلُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ م ر وَالثَّانِي: أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِنْهُ حَيْثُ يَدْخُلُ فَمُورًا أَوْ يُغْفَى عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ جَزَمَ بَعْضُهُمْ أَيِ: الْخَطِيبُ فِي شَرْحِهِ بِوُجُوبِ الْغَسْلِ فَمُورًا فَلْيُرَاجَعْ فَإِنْ كَانَ مَنْقُولًا فَذَلِكَ وَالْأَوَّلُ لَا يَتَعَمَّدُ الْعَمْرُ نَعَمْ إِنْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ لِيَدْخُلَ فِيهِ الْعَمْرُ عَلَى هَذَا نَظَرٌ سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ الْأَوْجَهُ وَجُوبُ الْغَسْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْقُولًا؛ إِذْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ عَدَمِ الْفِطْرِ، وَوُجُوبِ الْغَسْلِ ع ش. • فَوُدَّ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِأَنْ فَتَحَ فَاهُ عَمْدًا وَالنَّجَسَ) وَلَوْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ سَدَّ فَاهُ لَمْ يَدْخُلْ أَفْطَرَ لِقَوْلِ الْأَنْوَارِ وَلَوْ فَتَحَ فَاهُ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ أَفْطَرَ وَفِيهِ أَيِ: الْأَنْوَارُ لَوْ وَضَعَ شَيْئًا فِيهِ عَمْدًا أَيِ: لِعَرَضٍ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي وَابْتَلَعَهُ نَاسِيًا لَمْ يُفْطِرْ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الدَّارِمِيِّ لَوْ كَانَ بَفِيهِ أَوْ أَتَفَهُ مَاءٌ فَحَصَلَ لَهُ نَحْوُ عُطَاسٍ

• فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ غُبَارِ الطَّرِيقِ وَالنَّجَسِ) وَالنَّجَسِ وَالْأَوْجَهُ الْفِطْرُ فِي النَّجَسِ.

(أَقُولُ) هَذَا يُعَارِضُ اعْتِمَادَ م ر فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ قَرِيبًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ تَأْمَلْ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ دَمِيَتْ لَشَتَّ وَبَصَقَ حَتَّى صَفَا رِيْقُهُ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ أَفْطَرَ وَقَدْ يُفَرَّقُ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يُتَجَنَّبُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْقَلِيلُ الْحَاصِلُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ م ر وَالثَّانِي: أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِنْهُ حَيْثُ يَدْخُلُ فَمُورًا أَوْ يُغْفَى عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ جَزَمَ بَعْضُهُمْ فِي شَرْحِهِ بِوُجُوبِ الْغَسْلِ فَمُورًا فَلْيُرَاجَعْ فَإِنْ كَانَ مَنْقُولًا وَالْأَوَّلُ لَا يَتَعَمَّدُ الْعَمْرُ نَعَمْ إِنْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ لِيَدْخُلَ فِيهِ الْعَمْرُ عَلَى هَذَا نَظَرٌ. • فَوُدَّ: (وَلَا بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِأَنْ فَتَحَ فَاهُ عَمْدًا حَتَّى دَخَلَ لَمْ يُفْطِرْ) وَلَوْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ سَدَّ فَاهُ لَمْ يَدْخُلْ أَفْطَرَ لِقَوْلِ الْأَنْوَارِ وَلَوْ فَتَحَ فَاهُ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ أَفْطَرَ وَيُوجِبُهُ بِأَنْ مَا مَرَّ إِنَّمَا غُفَى عَنْهُ لِعَرَضٍ تَجَنُّبُهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَفِيهِ لَوْ وَضَعَ شَيْئًا فِيهِ عَمْدًا أَيِ لِعَرَضٍ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي، وَابْتَلَعَهُ نَاسِيًا لَمْ يُفْطِرْ

إِنْ قُلَّ عُرْفًا، وَقَوْلِي حَتَّى دَخَلَ هُوَ عِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ وَقَضِيَّتُهَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ فَتْحِهِ لِيَدْخُلَ أَوْ لَا، وَبِهِ صَرَّحَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخِّرُونَ فَقَالُوا: لَوْ فَتَحَ فَاهُ قَصْدًا لَذَلِكَ لَمْ يُفْطِرْ عَلَى الْأَصَحِّ فَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْخَادِمِ مِنْ أَنَّهُ مُفْطِرٌ يُحْمَلُ عَلَى الْكَثِيرِ وَلَوْ خَرَجَتْ مَقْعَدَةُ مَبْشُورٍ لَمْ يُفْطِرْ بِقَوْدِهَا، وَكَذَا إِنْ أَعَادَهَا كَمَا قَالَه الْبَغَوِيُّ وَالْخَوَارِزْمِيُّ وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ بَلْ جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا ضَيْطَرَّاهُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ هَذَا كَالْأَكْلِ جَوْعًا الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلَهُ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ الْفِطْرُ وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ كَالْأَكْلِ جَوْعًا أَمَّا لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصَّوْمَ شَرِيعٌ لِيَتَحَمَّلَ الْمُكَلَّفُ مَشَقَّةَ الْجُوعِ الْمُؤَدِّيَ إِلَى صَفَاءِ نَفْسِهِ فَفَرَطُ جُوعٍ يَضْطُرُّهُ الْمُكَلَّفُ مَعَهُ إِلَى الْفِطْرِ مَعَ أَكْلِهِ آخِرَ اللَّيْلِ نَادِرٌ غَيْرُ دَائِمٍ كَالْمَرَضِ فَجَازَ بِهِ الْفِطْرُ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ. وَأَمَّا خُرُوجُ الْمَقْعَدَةِ فَهُوَ مِنَ الدَّاءِ الْعُضَالِ الَّذِي إِذَا وَقَعَ دَامَ فَاقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ الْعَفْوَ عَنْهُ وَأَنَّهُ لَا فِطْرَ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَمَرَّ فِي قَلْعِ التُّخَامَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا رُخِّصَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَتَكَوَّرُ إِلَيْهِ وَهَذِهِ أُولَى بِالْحُكْمِ مِنْهَا فِي ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ، وَعَلَى الْمُسَامَحَةِ بِهَا فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُهَا عَمَّا عَلَيْهَا مِنَ الْقَذَرِ؛ لِأَنَّهُ

فَنَزَلَ بِهِ الْمَاءُ جَوْفَهُ أَوْ صَعِدَ لِدِمَاغِهِ لَمْ يُفْطِرْ وَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنَ الْفِطْرِ بِسَبْقِ الْمَاءِ الَّذِي وَضَعَهُ فِي فِيهِ أَيْ: لَا لِعَرَضٍ؛ لِأَنَّ الْعُدْرَ هُنَا أَظْهَرَ صَرَّحَ بِهِ ر. ه. س. م. قُودُ: (إِنْ قُلَّ عُرْفًا) وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَدَمُ الْفَرْقِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي أَيْ: بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ س. م. ع. ش. قُودُ: (وَقَضِيَّتُهَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِنْخِ) اِعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي. قُودُ: (وَبِهِ صَرَّحَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ إِنْخِ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيْضًا س. م. عَلَى بَهْجَةٍ وَفِي الْعُبَابِ الْجَزْمُ بِالْفِطْرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ع. ش. وَتَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ زِيَادٍ مَا يُوَافِقُهُ. قُودُ: (وَكَذَا إِنْ أَهَادَهَا إِنْخِ) أَيْ: وَإِنْ تَوَقَّعْتَ إِعَادَتَهَا عَلَى دُخُولِ شَيْءٍ مِنْ أَضْبَعِهِ ع. ش. قُودُ: (كَمَا قَالَه الْبَغَوِيُّ إِنْخِ) اِعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي. قُودُ: (لَا ضَيْطَرَّاهُ إِلَيْهِ) أَيْ: إِلَى الْإِعَادَةِ وَالرَّدِّ. قُودُ: (الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ إِنْخِ) نَعَتْ لِلتَّشْبِيهِ الْمَثْنِيِّ الَّذِي تَضَمَّنَتْ قَوْلَهُ وَلَيْسَ هَذَا كَالْأَكْلِ جَوْعًا. قُودُ: (وَأَنَّهُ إِنْخِ) عَطَفَ عَلَى الْعَفْوِ. قُودُ: (بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ) أَيْ: مِنَ الْإِعَادَةِ. قُودُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ: التَّرْخُصِ وَعَدَمُ الْفِطْرِ بِهَا وَفِي بَعْضِ الْبَاءِ.

قَالَ م. ر. وَكَذَا يُتَبَخَّرُ أَوْ سَبَقَهُ أَمَّا قَوْلُهُ لَوْ وَضَعَ شَيْئًا أَيْ: وَمِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِوَضْعِهِ فِي الْفَمِ لِعَرَضٍ نَحْوِ الْجَفِظِ م. ر. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الدَّارِمِيِّ لَوْ كَانَ بَفِيهِ أَوْ آتِيهِ مَاءٌ فَحَصَلَ لَهُ نَحْوُ عَطَاسٍ فَتَزَلَّ الْمَاءُ جَوْفَهُ أَوْ صَعِدَ لِدِمَاغِهِ لَمْ يُفْطِرْ وَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنَ الْفِطْرِ بِسَبْقِ الْمَاءِ الَّذِي وَضَعَهُ فِي فِيهِ لِأَنَّ الْعُدْرَ هُنَا أَظْهَرَ وَقَدْ مَرَّ عَدَمُ فِطْرِهِ بِالرَّائِحَةِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْأَنْوَارِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ وَصُولُ الدُّخَانِ الَّذِي فِيهِ رَائِحَةُ الْبَخُورِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْجَوْفِ لَا يُفْطِرُ بِهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَتَنَحَّ فِيهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبِهِ أَفْتَى الشَّمْسُ الْبِرْمَاوِيُّ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَيْنًا أَيْ: عُرْفًا؛ إِذَا الْمَدَارُ هُنَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ مُلْحَقَةً بِالْعَيْنِ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ لَا تَرَى أَنَّ ظُهُورَ الرِّيحِ وَالطَّغَمِ مُلْحَقٌ بِالْعَيْنِ فِيهِ كَمَا هُنَا صَرَّحَ بِهِ م. ر. قُودُ: (إِنْ قُلَّ عُرْفًا) وَكَذَا إِنْ كَثُرَ فِي الْأَوْجِهِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ صَرَّحَ بِهِ م. ر. قُودُ: (وَبِهِ صَرَّحَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَمُتَأَخِّرُونَ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيْضًا. قُودُ: (وَكَذَا إِنْ أَهَادَهَا إِنْخِ) اِعْتَمَدَهُ م. ر.

يُخْرِجُهُ مَعَهَا صَارَ أَجَنَّبِيًّا فَيَضُرُّ عَوْدُهُ مَعَهَا لِلْبَاطِنِ أَوْ لَا؟ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ وَعَلَيْهِ رَيْقُ الْآتِي بِعَلَّتِهِ الْجَارِيَةُ هُنَا؛ لِأَنَّ مَا عَلَيْهَا لَمْ يُقَارَنْهُ مَعْدِنُهُ كُلُّ مُحْمَلٍّ وَالثَّانِي أَقْرَبُ وَالْكَلَامُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يَضُرَّهُ غَسْلُهَا وَلَا تَقْيُّنُ الثَّانِي قِيلَ جَمَعَ الذُّبَابَ وَأَفْرَدَ الْبِعُوضَةَ تَأْمِيًّا بِلَفْظِ الْقُرْآنِ ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾، ﴿بِعُوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا﴾ اهـ وَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَاكَ لِحِكْمَةٍ لَا تَأْتِي هُنَا فَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الذُّبَابَةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ مَا لَا يَصِحُّ هُنَا بَعْضُهُ كِتَابِيَّةُ الدِّينِ فَفِيهَا إِيهَامٌ

• فَوَدَّ: (وَالثَّانِي أَقْرَبُ الْخ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ عَلَى لِسَانِ عَلَيْهِ رَيْقٌ مَحَلٌّ تَأْمِلُ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْفَسْلِ فَوَاضِحُ الْفَسَادِ؛ إِذِ الرِّيقُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِيَضْرِيَ الْعَوْدَ فَلِأَنَّ مَا ذُكِرَ بِخُرُوجِهِ صَارَ كَالْأَجَنَّبِيِّ لِيُجُوبَ غَسْلُهُ بِخِلَافِ الرِّيقِ الَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَنَجَّسَ ضَرَّ بَلْغَمُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْفَمِ لِيَصِيرَ وَرَثَةً كَالْأَجَنَّبِيِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْجَزْمُ بِوُجُوبِ الْغَسْلِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِمَقْدَمِ الْوُجُوبِ بِوَجْهِهِ وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِي ضَرَرِ الْعَوْدِ وَالْأَقْرَبُ مِنْهُ أَنَّهُ يَضُرُّ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ صَيْرُورَتِهِ كَالْأَجَنَّبِيِّ بِضَرَرِيٍّ وَظَاهِرٌ أَنَّ التَّرَدُّدَ فِيمَا يَزُولُ بِالْغَسْلِ بِخِلَافِ الدَّمِ السَّائِلِ مِنْهَا فَلَا يَجِبُ غَسْلُهَا عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ بِالْغَسْلِ. • فَوَدَّ: (قِيلَ الْخ) وَافَقَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (جَمَعَ الذُّبَابَ الْخ) وَفِي آدَبِ الْكَاتِبِ لَا بَيْنَ قُتِيْبَةٍ أَنَّ الذُّبَابَ مُفْرَدٌ وَجَمْعُهُ ذِبَابٌ كَغُرَابٍ وَغُرَبَانٍ وَعَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ بَلَّ لَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَعِبَارَةُ الْبِيضَاوِيِّ فِي الْآيَةِ وَالذُّبَابُ مِنَ الذَّبِّ؛ لِأَنَّهُ يَذُبُّ وَجَمْعُهُ أَذِبَةٌ وَذِبَابٌ انْتَهَتْ رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (تَأْمِيًّا بِلَفْظِ الْقُرْآنِ) أَيُّ: وَلِأَنَّ الْبِعُوضَةَ لَمَّا كَانَتْ أَضْعَفَ جِزْمًا مِنَ الذُّبَابِ وَاسْتَرْعَ دُخُولًا مَعَ أَنَّ جَمَعَ الذُّبَابِ مَعَ كِبَرِ جَزْمِهِ وَنُدْرَةِ دُخُولِهِ بِالنِّسْبَةِ لَهَا لَا يَضُرُّ عُلِمَ أَنَّ جَمَعَ الْبِعُوضِ لَا يَضُرُّ بِالْأَوَّلَى فَافْرَدَ الْبِعُوضَ وَجَمَعَ الذُّبَابَ لِفَهْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ نِهَايَةً وَقَدْ يُقَالُ بَعْدَ تَسْلِيمِ قَوْلِهِ وَاسْتَرْعَ دُخُولًا وَقَوْلُهُ وَنُدْرَةُ دُخُولِهِ الْخ أَنَّ مُقْتَضَى هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ يَتْرَكَ الْبِعُوضَةَ بِالْكَلِّيَّةِ. • فَوَدَّ: (لَنْ يَخْلُقُوا) [الجمع: ٧٣] الْخ) أَيُّ: وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الجمع: ٧٣] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِعُوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] مُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِحِكْمَةٍ لَا تَأْتِي هُنَا) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ النَّاسِي لِلتَّبَرُّكِ مَعَ عَدَمِ قُوَّةِ الْمَقْصُودِ هُنَا وَهُوَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَكْثَرِ لِيُظْهِرَ اتِّحَادَ الْجِنْسَيْنِ فِي الْحُكْمِ هُنَا فَتَأْمَلْهُ سَم.

• فَوَدَّ: (بَيْنَ مَا لَا يَصِحُّ الْخ) أَيُّ: بَيْنَ مَعَانٍ لَا يَصِحُّ الْخ. • فَوَدَّ: (فَفِيهَا إِيهَامٌ) هَذَا الْإِيهَامُ مُتَدَفِّعٌ بِذِكْرِ الْوُصُولِ لِيُجَوِّفَهُ سَم.

• فَوَدَّ: (قِيلَ: جَمَعَ الذُّبَابَ وَأَفْرَدَ الْبِعُوضَةَ) وَقِيلَ: لِأَنَّ الْبِعُوضَةَ لَمَّا كَانَتْ أَضْعَفَ جِزْمًا مِنَ الذُّبَابِ وَاسْتَرْعَ دُخُولًا مَعَ أَنَّ جَمَعَ الذُّبَابِ مَعَ كِبَرِ جَزْمِهِ وَنُدْرَةِ دُخُولِهِ بِالنِّسْبَةِ لَهَا لَا يَضُرُّ عُلِمَ أَنَّ جَمَعَ الْبِعُوضِ لَا يَضُرُّ بِالْأَوَّلَى فَافْرَدَ الْبِعُوضَ وَجَمَعَ الذُّبَابَ لِفَهْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِي بِالْأَوَّلَى شَرْحٌ م ر. • فَوَدَّ: (لِحِكْمَةٍ لَا تَأْتِي هُنَا) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ النَّاسِي لِلتَّبَرُّكِ مَعَ عَدَمِ قُوَّةِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَكْثَرِ لِيُظْهِرَ اتِّحَادَ الْجِنْسَيْنِ فِي الْحُكْمِ هُنَا فَتَأْمَلْهُ. • فَوَدَّ: (فَفِيهَا إِيهَامٌ) هَذَا الْإِيهَامُ مُتَدَفِّعٌ بِذِكْرِ الْوُصُولِ لِيُجَوِّفَهُ.

فإنه المعروف أو النحل أو غيرهما مما يصح كُله هنا. (ولا يفطر ببلع ريقه من معدنيه) إجماعاً وهو منبغته تحت اللسان (فلو) ابتلع ريق غيره أفطر جزئاً وما جاء (أنه) كان يمض لسان عائشة وهو صائتة واقعة حال فعلية مُحتملة أنه يمضه ثم يمضه أو يمضه ولا ريق به أو (خرج من الفم) لا على لسانه ولو إلى ظهر الشفة (ثم رده) بلسانه أو غيره (وابتلقه أو بل غطيلاً) أو سواكاً (بريقه) أو بماء (فرده) إلى فيه وعليه رطوبة تفصيل (وابتلقها) (أو ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره) الطاهر كصبيغ خيط قتله بقمه (أو ابتلقه) (متنجساً)

• قوله: (وهو منبغته إلخ) لكن الوجه أن المراد بمعدنيه هنا جميع الفم سم ونهاية وشرح بأفضل ويأتي في الشرح ما يصرح بذلك. • قوله: (أفطر جزئاً) وفقاً للنهاية والمغني. • قوله: (لا على لسانه) إلى قوله ويتبني في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى أن لا أخرج وقوله ويظهر إلى ومثل ذلك وكذا في المغني إلا قوله وكذا دحوله إلى المغني. • قوله: (لا على لسانه) سيذكر مُحترزة.

• قول (سني): (أو بل غطيلاً إلخ) أي: كما يُغتاد عند الغفل نهاية ومغني. • قوله: (الطاهر) كغيره تبعاً للشرح المحقق يتأمل بصري ويظهر أن التقييد بذلك لمجرد التحرز عن التكرار مع قول المصنف أو متنجساً. • قوله: (كصبيغ إلخ) عبارة المغني وشرح بأفضل كان قتل خيطاً مضبوغاً تتغير به ريقه اه. زاد النهاية أي: ولو بلون أو ريح فيما يظهر من إطلاقهم إن انفصلت عين منه، وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما يتفصل لقلته أو غصره أو لجفافه فإنه لا يضراً اه قال ع ش قوله م ر فيما يظهر إلخ أقول أي فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون أو ريح مع قوله إن انفصلت إلخ سم على حج. وقوله م ر إن انفصلت عين منه أفهم أنه لا يضراً ابتلاعه متغيراً بلون أو ريح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبيغ لكن قضية قوله م ر بعد وخرج بذلك إلخ أن المراد بالعين هنا ما يتفصل من الريق المتصل بالخيط، وعليه فمضى ظهر فيه تتغير ضر وإن لم يعلم انفصال شيء من الصبيغ لكنه قد يتوقف فيه بالنسبة للريح اه عبارة الرشدي قوله م ر إن انفصلت إلخ عليم منه أن المدار على العين لا على لون ولا على ريح فلا حاجة إلى الغاية بل هي توهم خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون إلا عيناً كما هو ظاهر اه وعبارة الكزدي على بأفضل وقع للشرح في الإمداد الضرر فيما إذا قتل خيطاً مضبوغاً تتغير به ريقه ولو بمجرّد ريح أو لون فيما يظهر من إطلاقهم لانفصال عين بهما اه. ونظر فيه الوجه ابن زياد اليمن في الريح بما ذكرته مع ما يتعلق به في الأصل وغير في النهاية بنحو عبارة الإمداد وقبده بقوله إن انفصلت عين منه

• قوله: (وهو منبغته تحت اللسان) لكن الوجه أن المراد بمعدنيه هنا جميع الفم. • قوله: (كصبيغ خيط) أي: تتغير به ريقه أي: ولو بلون أو ريح فيما يظهر من إطلاقهم إن انفصلت عين منه لسهولة التحرز عن ذلك ومثله كما في الآثار ما لو استاك وقد غسل السواك وبيث فيه رطوبة تتفصل وابتلعها وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما يتفصل لقلته أو غصره أو جفافه فإنه لا يضراً شرح م ر أقول أي فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون أو ريح مع قوله إن انفصلت.

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر)؛ لأنه بانفصاله واختلاطه وتنجسيه صار كقنن أجنبيّة ويظهر العفو عن ابتلع بدم لثته بحيث لا يُمكِنه الاحتراز عنه قياساً على ما مرّ في مقفدة المبسور ثم رأيت بعضهم يَحْتَجُّوا واستدلّ له بأدلة رفع الحرج عن الأئمة والقياس على العفو عما مرّ في شروط الصلاة ثم قال فمتى ابتلعه مع عليه به وليس له عنه بُدّ فصومته صحيح أمّا لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتلع ما عليه فإنه لا يُفطر خلافاً للشرح الصغير؛ لأنه لم يتفصل عن الفم؛ إذ اللسان كداخله (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يُفطر في الأصح) كابتلاعه مُتَفَرِّقاً من معدنه أمّا لو اجتمع بلا فعل فلا يضُرُّ قطعاً. (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل ليدماغه

أه وعليه يُحْمَلُ ما في الإمداد فمراده إذا نشأت تلك الرائحة من عَيْنٍ وفي الإيماب بعد كلام قضية ما مرّ أن المُجاوِر لا يحصل منه عَيْنٌ بل تَرَوُّحُ أنه لا يضُرُّ التغيُّر به هنا مطلقاً إلا أن يَفْرُقَ ثم ذَكَرَ كلامَ القمولي والمجموع ثم قال قضيته أنه لا يضُرُّ التغيُّر بالمجاوِر وأنه يضُرُّ التغيُّر بالمخالط مطلقاً فإنهم لم يَفْرُقُوا بين الجزم وغيره إلا في المُجاوِر انتهت أي: وما هنا من قبيل المُجاوِر فلا يضُرُّ تغيُّر الريح به.
 • فود: (بدم أو غيره إلخ) كَمَنْ أَكَلَ شَيْئاً نَجَساً وَلَمْ يَغْسِلْ فَمَهْ أَوْ دَمِيَتْ لِسْتُهُ وَلَمْ يَغْسِلْ وَإِنْ ابْتَضَّ رِيقَهُ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ صَافِياً مُغْنِي وَنَهَايَهُ.

• قول (سني): (أفطر) أي: وإن كَانَ خِيَاطاً كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافاً لِمَا فِي الدِّمِيرِيِّ عَنِ الْفَارِقِيِّ م ر أه سم وع ش. • فود: (لأنه بانفصاله) أي: في المسألة الأولى والثانية (واختلاطه) أي: في الثالثة (وتنجسيه) أي: في الرابعة. • فود: (بحيث لا يُمكِنُ إلخ) عبارة النهاية ولو عَثَتْ بِلَوَى شَخْصٍ بَدَنِي لِسْتِهِ بِحَيْثُ يَجْرِي دَائِماً أَوْ غَالِيباً سَوِيحَ مَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَيَكْفِي بَصْفُهُ وَيُعْفَى عَنْ أَثَرِهِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَكْلِيفِهِ غَسْلَهُ جَمِيعَ نَهَارِهِ؛ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ يَجْرِي دَائِماً أَوْ يَتَرَشَّعُ وَرُبَّمَا إِذَا غَسَلَهُ زَادَ جَرِيَانُهُ كَذَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ يَقَعُ ظَاهِرٌ أَهْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى كَذَا. • فود: (والقياس إلخ) بالجزم عَطَفَ عَلَى آدِلَةٍ رَفَعَ إلخ. • فود: (أما لو أخرج لسانه إلخ) مُحْتَرَزٌ لَا عَلَى لِسَانِهِ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَبَقِيَ مَا لَوْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ عَلَيْهِ نَحْوُ نَضْفِ فِضَّةٍ وَعَلَى النُّضْفِ مِنْ أَغْلَاهُ رِيقٌ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى فَمِهِ فَهَلْ يُفْطَرُ ابْتِلَاعُهُ أَوْ لَا لِأَنَّهُ لَا يَفَارِقُ مَعْدِنَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَا فَلَئِنْ الْحَمْدُ ع ش. • فود: (ولو جمع ريقه إلخ) أي: وَلَوْ بَنَحُو مُضْطَكِّي مُغْنِي وَنَهَايَهُ.

• قول (سني): (ولو سبق ماء المضمضة إلخ) وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْ حُصُولُ أَضْلِ الْمَضْمُضَةِ أَوْ الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا بِالسَّبْقِ فَلَا يَتَعَدُّ حَيْثُ يُذِيقُ الْفِطْرَ بِالسَّبْقِ مِنْهُمَا وَعَدَمُ نَذْيِهِمَا بَلْ حُرْمَتُهُمَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْوَاجِبِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى

• فود في (سني): (أفطر) أي وإن كَانَ خِيَاطاً كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافاً لِمَا فِي الدِّمِيرِيِّ عَنِ الْفَارِقِيِّ م ر.

• فود: (أما لو أخرج لسانه) مُحْتَرَزٌ لَا عَلَى اللِّسَانِ أَهْ.

• فود في (سني): (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلخ) لَوْ لَمْ يَكُنْ حُصُولُ أَضْلِ الْمَضْمُضَةِ أَوْ الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا بِالسَّبْقِ فَلَا يَتَعَدُّ حَيْثُ يُذِيقُ الْفِطْرَ بِالسَّبْقِ مِنْهُمَا وَعَدَمُ نَذْيِهِمَا بَلْ حُرْمَتُهُمَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ

أَوْ بَاطِنِهِ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِنْ بَالَغَ) مَعَ تَذَكُّرِهِ لِلصُّومِ وَعِلْمِهِ بِقَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ (أَفْطَرَ)؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ مِنْهُيٌّ عَنِ الْمُبَالَغَةِ كَمَا مَرَّ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا بِأَنْ يَمْلَأَ فَمَهُ أَوْ أَنْفَهُ مَاءً بِحَيْثُ يَسْبِقُ غَالِيًا إِلَى الْجَوْفِ وَمِثْلُ ذَلِكَ سَبَقُ الْمَاءِ فِي غُسْلِ تَبَرُّدٍ أَوْ تَقَطُّبٍ وَكَذَا دُخُولُ جَوْفِ مُنْفَمِسٍ مِنْ نَحْوِ فِيهِ أَوْ أَنْفِهِ لِكِرَاهَةِ الْغَمْسِ فِيهِ كَالْمُبَالَغَةِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَحْتَدِ أَنَّهُ يَسْبِقُهُ وَالْأَيْمُ وَأَفْطَرَ قَطْعًا (وَالَا) يُبَالِغُ (فَلَا)

تَحْصِيلُ الْمُنْدُوبِ ثُمَّ وَقَعَ الْبَحْثُ مَعَ مَرِّ فَوَاقِقَ عَلَى ذَلِكَ سَمِ . □ فَوَدُ: (أَوْ بَاطِنِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَانَ الظَّاهِرُ الْإِثْبَاتُ بِالْوَاوِ بَدَلًا أَوْ بَصْرِيٍّ . □ فَوَدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي الرُّضْوَةِ . □ فَوَدُ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا بِأَنْ يَجْعَلَ بِفِيهِ أَوْ أَنْفِهِ مَاءَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ضَرَرُ السَّبْقِ بِالْمُبَالَغَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَإِنْ لَمْ يَمْلَأْ فَمَهُ أَوْ أَنْفَهُ كَمَا ذُكِرَ سَمِ عَلَى حَجِّجِ أَهْلِ شِ . □ فَوَدُ: (بِحَيْثُ يَسْبِقُ غَالِيًا الْخُ) أَيُّ: لِكَثْرَتِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا لَكِنَّهُ بَالِغٌ فِي إِدَارَتِهِ فِي الْفَمِ وَجَذْبِهِ فِي الْأَنْفِ إِدَارَةً وَجَذْبًا يَسْبِقُ مَعَهُمَا الْمَاءُ غَالِيًا بَصْرِيٍّ . □ فَوَدُ: (وَكَذَا دُخُولُهُ جَوْفِ مُنْفَمِسٍ الْخُ) أَيُّ وَلَوْ فِي غُسْلِ وَاجِبٍ . □ فَوَدُ: (مِنْ نَحْوِ فِيهِ الْخُ) قِيَاسُ ذَلِكَ أَوْ أَذْنِهِ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ عَرِفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ الْمَاءُ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاعِهِ بِالْإِنْفِمَاسِ وَلَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْإِنْفِمَاسُ وَيُفْطَرُ قَطْعًا نَحْمَ مَحَلُّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْغُسْلِ لَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ وَالْأَفْلَا يُفْطَرُ فِيمَا يُظْهَرُ أَهْلُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ إِنَّهُ لَوْ عَرَفَ مَنْ عَادَتِهِ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى غَلِيَةِ الظَّنِّ فَحَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَبَقُ الْمَاءِ بِالْإِنْفِمَاسِ أَفْطَرَ بِوُصُولِ الْمَاءِ إِلَى جَوْفِهِ وَالْأَفْلَا وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ مَرَّ وَبِخِلَافِ سَبْقِ مَاءِ غُسْلِ التَّبَرُّدِ الْخُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِمَاسَ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ وَيُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ خَجَّجٍ وَكَذَا دُخُولُهُ جَوْفِ مُنْفَمِسٍ الْخُ أَهْ . □ فَوَدُ: (وَمَحَلُّهُ الْخُ) أَيُّ: مَحَلُّ قَوْلِهِ وَكَذَا دُخُولُهُ الْخُ . □ فَوَدُ: (وَالَا) يُبَالِغُ (فَلَا) وَفِي الْعُبَابِ وَلَا إِنْ

الوَاجِبُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى تَحْصِيلِ الْمُنْدُوبِ ثُمَّ وَقَعَ الْبَحْثُ مَعَ مَرِّ فَوَاقِقَ عَلَى ذَلِكَ . □ فَوَدُ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا بِأَنْ يَمْلَأَ فَمَهُ أَوْ أَنْفَهُ مَاءَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ضَرَرُ السَّبْقِ بِالْمُبَالَغَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَإِنْ لَمْ يَمْلَأْ فَمَهُ أَوْ أَنْفَهُ كَمَا ذُكِرَ . □ فَوَدُ: (وَكَذَا دُخُولُهُ جَوْفِ مُنْفَمِسٍ) أَيُّ: وَلَوْ فِي غُسْلِ وَاجِبٍ . □ فَوَدُ: (مِنْ فِيهِ) قِيَاسُ ذَلِكَ أَوْ أَذْنِهِ . □ فَوَدُ: (وَالَا) يُبَالِغُ (فَلَا) فِي الْعُبَابِ وَلَا إِنْ وَضَعَ شَيْئًا بِفِيهِ عَمْدًا أَيُّ: لِعَرَضٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ ثُمَّ ابْتَلَمَهُ نَاسِيًا أَيُّ: لَا يُفْطَرُ بِذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ النَّاسِيَّ لَا فِعْلَ لَهُ يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا تَقْصِيرَ وَمُجَرَّدُ تَعَمُّدٍ وَضَعَهُ فِيهِ لَا يُعَدُّ تَقْصِيرًا؛ لِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْهُ بِخِلَافِ السَّبْقِ اعْتِمَادُ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصْرُ السَّبْقُ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَنْشَأُ عَنِ الْوَضْعِ أَوْ الْغَمْسِ عَادَةً وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ فِي سَبْقِ الْمَاءِ فِي نَحْوِ التَّبَرُّدِ وَالْإِنْفِمَاسِ وَاتَّجَعَ مِنْ خِلَافِ أَطْلَقَهُ فِي الْمَجْمُوعِ فِيمَا لَوْ وَضَعَ مَاءً فِي فِيهِ أَوْ أَنْفِهِ بَلَا عَرَضٍ فَسَبَقَ إِلَى جَوْفِهِ أَنَّهُ يُفْطَرُ لِتَقْصِيرِهِ بِالْوَضْعِ الْمَبْثِّ الْمُسَبِّبِ عَنْهُ السَّبْقُ أَهْ . □ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ بِخِلَافِ السَّبْقِ الْخُ أَنَّ السَّبْقَ يَصْرُ وَإِنْ كَانَ الْوَضْعُ لِعَرَضٍ خِلَافَ قَضِيَّةِ قَوْلِهِ لِتَقْصِيرِهِ بِالْوَضْعِ الْمَبْثِّ الْخُ وَيُؤَافِقُ الْأَوَّلَ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ الْآتِي قُبِيلَ الْفَضْلِ وَلَا يُعَذَّرُ هُنَا بِالسَّبْقِ أَيْضًا وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ أَيُّ: إِنْ كَانَ

يُفْطِرُ مَا لَمْ يُزِدْ عَلَى الْمَشْرُوعِ لِغُذْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَقَهُ مِنْ نَحْوِ رَابِعَةٍ وَهُوَ ذَاكَ لِلْمَصُومِ
عَالِمٌ بِقَدَمِ مَشْرُوعِهَا لِلَّهِ بِهَا كَالْمُبَالِغَةِ

وَضَعَ شَيْئًا فِيهِ عَمْدًا أَيْ لِعَرَضٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ نَاسِيًا أَيْ : لَا يُفْطِرُ بِذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ فِي
شَرْحِهِ كَمَا فِي الْأَتَوَارِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ النَّاسِيَ لَا يَفْعَلُ لَهُ يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا تَقْصِيرُ وَمُجَرَّدُ تَعَمُّدٍ وَضَعِهِ فِيهِ لَا يُعَدُّ
تَقْصِيرًا ؛ لِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْهُ بِخِلَافِ السَّنْبِقِ فَإِنَّهُ يَنْشَأُ عَنِ الْوَضْعِ أَوْ الْغَمْسِ عَادَةً اهـ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ
السَّنْبِقَ يَضُرُّ وَإِنْ كَانَ الْوَضْعُ لِعَرَضٍ لَكِنْ قَالَ م ر لَا يُفْطِرُ السَّنْبِقُ وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ إِنْ كَانَ الْوَضْعُ لِعَرَضٍ
فَلْيُحَرِّزْ سَم . هـ فَوَدَّ : (فَلَا يُفْطِرُ الْخ) أَيْ : لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَمَّا سَنْبِقُ مَاءٍ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ
كَأَنَّ جَعَلَ الْمَاءَ فِي قَيْهِ أَوْ أَتَيْهِ لَا لِعَرَضٍ أَوْ سَبَقَ مَاءَ غُسْلِ التَّبَرُّدِ أَوْ الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْمَضْمُوعَةِ أَوْ
الِاسْتِشْقَاقِ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِذَلِكَ بَلْ مَتَّهِى عَنْهُ فِي الرَّابِعَةِ مُغْنِي زَادَ التَّهَابُ وَخَرَجَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ
سَبَقَ مَاءَ الْغُسْلِ مِنْ خَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ جَنَابَةٍ أَوْ مِنْ غُسْلِ مَسْنُونٍ فَلَا يُفْطِرُ بِهِ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْوَالِدُ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْجَنَابَةِ وَنَحَوَهَا فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُمَا لَا يُفْطِرُ وَلَا
نَظَرَ إِلَى إِمْكَانِ إِمَالَةِ الرَّأْسِ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ لِيُغْسِرَهُ شَرْحُ م ر اهـ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ
بِذَلِكَ قَضَيْتُهُ تَخْصِيصُ الْغَرَضِ الْمُسَوِّغِ لَوْضَعِهِ فِي قَيْهِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ مِنَ الْإِفْطَارِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ وَعَلَيْهِ
فَلْيَتَأَمَّلْ مَعْنَى الْغَرَضِ فِيمَا تَقَلَّهَ عَنِ الْأَتَوَارِ فِيمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ وَفِيهِ لَوْ وَضَعَ شَيْئًا فِي قَيْهِ عَمْدًا أَيْ : لِعَرَضٍ
بَقَرِيَّةٍ مَا يَأْتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَم عَلَى حَجِّ صَوْرَةٍ بِمَا لَوْ وَضَعَهُ لِنَحْوِ الْحِفْظِ وَكَانَ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ
بَوْضَعِهِ فِي الْفَمِ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِنَ التَّحْوِ مَا لَوْ وَضَعَ الْخُبْزَ فِي قَيْهِ لِمَضْيَعِهِ لِنَحْوِ الطُّفْلِ حَيْثُ احْتِيَاجُ إِلَيْهِ
أَوْ وَضَعَ شَيْئًا فِي قَيْهِ لِمُدَاوَاةِ أَسْنَانِهِ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لِدَفْعِ غَثَيَانٍ خِيفَ مِنْهُ الْقَيْءُ اهـ .

هـ فَوَدَّ : (مِنْ نَحْوِ رَابِعَةٍ) أَيْ يَقِينًا بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ أَتَى بِاثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ فَرَادَ أُخْرَى فَالْمُتَّجِعُ أَنَّهُ لَا
يَضُرُّ دُخُولَ مَائِهَا سَم عَلَى الْبَهْجَةِ اهـ ع ش أَيْ : كَمَا يُقَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ لِلتَّهَابِ الْخ . هـ فَوَدَّ : (كَالْمُبَالِغَةِ)
(فَرَع) أَكَلَ أَوْ شَرَبَ لَيْلًا كَثِيرًا وَعَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا أَصْبَحَ حَصَلَ لَهُ جُشَاءٌ يُخْرِجُ بِسَبَبِهِ مَا فِي جَوْفِهِ
هَلْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ كَثْرَةُ مَا ذُكِرَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ بَأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ كَثْرَةِ ذَلِكَ لَيْلًا وَإِذَا أَصْبَحَ وَحَصَلَ
لَهُ الْجُشَاءُ الْمَذْكُورُ يَلْفِظُهُ وَيَغْبِلُ قَمَهُ وَلَا يُفْطِرُ وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ مِرَارًا كَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا

الْوَضْعُ لِعَرَضٍ فَلْيُحَرِّزْ . هـ فَوَدَّ : (مَا لَمْ يُزِدْ عَلَى الْمَشْرُوعِ الْخ) قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ سَبَقِ مَائِهَا
غَيْرِ الْمَشْرُوعَيْنِ كَانَ جَعَلَ الْمَاءَ فِي قَيْهِ أَوْ أَتَيْهِ لَا لِعَرَضٍ وَبِخِلَافِ سَبَقِ مَاءِ غُسْلِ التَّبَرُّدِ وَالْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ
وَخَرَجَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ سَبَقَ مَاءَ الْغُسْلِ مِنْ خَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ جَنَابَةٍ أَوْ مِنْ غُسْلِ مَسْنُونٍ وَلَوْ بِالْإِنْغِمَاسِ ؛ لِأَنَّ
الْغُسْلَ مَطْلُوبٌ فِي نَفْسِهِ وَكَرَاهَةُ الْإِنْغِمَاسِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ مَطْلُوبًا م ر فَلَا يُفْطِرُ بِهِ كَمَا أَقْتَى
بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْجَنَابَةِ وَنَحَوَهَا فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى الْجَوْفِ مِنْهُمَا
لَا يُفْطِرُ وَلَا نَظَرَ إِلَى إِمْكَانِ إِمَالَةِ الرَّأْسِ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ لِيُغْسِرَهُ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ
عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ الْمَاءُ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاعِهِ بِالْإِنْغِمَاسِ وَلَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ
الْإِنْغِمَاسُ وَيُفْطِرُ قَطْعًا نَعَمْ مَحَلُّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْغُسْلِ لَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ وَإِلَّا فَلَا يُفْطِرُ شَرْحُ م ر .

نعم لو تنجس فمه فبالغ في غسله فسبقه لجوفه لم يفطر لجوب المبالغة عليه ليتنقى كل ما في حد الظاهر من الفم ويتنقى أن الأنف كذلك. (ولو بقي طعام بين أسنانه فجري به ريقه) بطبعه لا يفعله (لم يفطر إن عجز) نهاراً وإن أمكنه ليلاً (عن تمييزه ومجبه) لغيره بخلاف ما إذا لم يعجز وقيل إن تخلل لم يفطر وإلا أفطر ويؤخذ منه تأكد ندب التخلل بعد الأكل ليلاً خروجا من هذا الخلاف وخرج بخري ابتلاعه قصداً فإنه مفطر جزئاً. (ولو أوجز) طعاماً أي: أسيك فمه وضب فيه

ذكره الشارح م ر في قوله الآتي وهل يجب عليه الجلال ليلاً إلخ ع ش. ه فود: (نعم لو تنجس فمه إلخ) لو لم يمكن تطهير فيه إلا على وجوه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويقتصر السبق؛ لأنه يكره شرعاً على التطهير الموجب للسبق أو يتطّل صومه كما في مسألة نزع الخيط حيث لم يتحقق نزع غيره له فإنه يجب عليه نزعه تقديمًا لمصلحة الصلاة ويتطّل صومه فيه نظر قاله سم، ثم قال قوله لم يفطر يتنقى ولو تعمّن السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة م ر اه سم وقدمنا عن النهاية في مسألة الانغماس ما يفيد.

ه فود: (سبي): (ولو بقي طعام بين أسنانه إلخ).

(قائلاً) ما خرج من الأسنان إن أخرجه بالخلال كره أكله أو بالأصابع فلا كما نؤول عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه مفتي. ه فود: (إن عجز نهاراً إلخ) وافق شيخنا الشهاب الرملي بأن مراده بالعجز عن التمييز والمجّ المعجز في حال صبروته أي: جريانه وإن قدر أي: نهاراً قبلها على إخراجها من بين أسنانه فلم يفعل نهاية وسم. ه فود: (لغيره) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله بما يخص إلى المن وكذا في المفتي إلا قوله ويؤخذ إلى وخرج. ه فود: (إن تخلل) أي: ليلاً. ه فود: (ويؤخذ منه) أي: من هذا الخلاف. ه فود: (ابتلاعه قصداً) أي: مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد ومع العلم بالتحريم فخرج الجاهل المغذور. ه فود: (طعاماً أي: أسيك إلخ) عبارة النهاية والإيجار صب الماء على حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الإيجار اه.

ه فود: (نعم لو تنجس فمه فبالغ في غسله فسبقه إلخ) لو لم يمكن تطهير فيه إلا على وجوه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويقتصر السبق؛ لأنه يكره شرعاً على التطهير الموجب للسبق أو يتطّل صومه كما في مسألة نزع الخيط حيث لم يتحقق نزع غيره له بأنه يجب عليه نزعه تقديمًا لمصلحة الصلاة ويتطّل صومه فيه نظر. ه فود: (لم يفطر) يتنقى ولو تعمّن السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة م ر.

ه فود: (سبي): (إن عجز عن تمييزه ومجبه) وافق شيخنا الشهاب الرملي بأن مراده بالعجز عن التمييز والمجّ في حالة صبروته أي: جريانه وإن قدر على إخراجها من بين أسنانه فلم يفعل شرع م ر.

ه فود: (نهاراً) صادق بما قبل الجريان فليُنظر. ه فود: (ابتلاعه قصداً) أي: مع تذكر الصوم فخرج

(مُكْرَهًا لَمْ يَفْطِرْ) لانتفاء فعله (فَإِنْ أَكْرَهَ) بِمَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِكْرَاهُ عَلَى الطَّلَاقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (حَتَّى أَكَلَ) أَوْ شَرِبَ (أَفْطَرَ فِي الْأَفْطَرِ)؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ دَفْعًا لِضَرَرٍ نَفْسِهِ كَمَا لَوْ أَكَلَ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجُوعِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَفْطِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ كَمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَصَارَ فَعْلُهُ كَلَا فَعَلَ وَحِينَئِذٍ أَشَبَّ النَّاسِي وَبِهِ فَارَقَ مَنْ أَكَلَ لِدَفْعِ الْجُوعِ قِيلَ لَمْ يُصَرِّحِ الرَّافِعِيُّ فِي كُتُبِهِ بِتَرْجِيحِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا فَهَمَّتِ الْمُصَنِّفُ مِنْ سِيَاقِهِ فَأَسْنَدَهُ إِلَيْهِ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِالْمُكْرَهَةِ مِنْ فَاجَأَةٍ قُطَاعٌ فَابْتَلَعَ الذَّهَبَ خَوْفًا عَلَيْهِ وَالَّذِي يُشْجَعُ خِلَافَهُ وَشَرَطُ عَدَمِ فِطْرِ الْمُكْرَهَةِ أَنْ لَا يَتَنَاوَلَ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ لِشَهْوَةِ نَفْسِهِ بَلْ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَا غَيْرَ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ. (وَإِنْ أَكَلَ نَاسِيًا لَمْ يَفْطِرْ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمِّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ (إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ فِي الْأَصْح) لِثَدْرَةِ النَّسْيَانِ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثَمَّ أَبْطَلَ الْكَلَامَ الْكَثِيرُ نَاسِيًا الصَّلَاةَ وَضَبَطَ فِي الْأَنْوَارِ الْكَثِيرِ بِثَلَاثِ لُقَمٍ

«قَوْلُ (نَسِيَ) (مُكْرَهًا) أَيُّ أَوْ مُغْنَى عَلَيْهِ أَوْ نَاسِيًا مُغْنِي وَنَهَائَةً. «قَوْلُ: (قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَفْطِرُ) لَمْ يُفَرَّقُوا هُنَا بَيْنَ الْإِكْرَاهِ بِحَقٍّ وَغَيْرِهِ سَمَّ عِبَارَةً النَّهَائَةَ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ الْفِطْرُ حَالَةَ الْإِخْتِيَارِ أَوْ يَجِبَ عَلَيْهِ لَا لِلْإِكْرَاهِ بَلْ لِخَشْيَةِ التَّلَفِّ مِنْ جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ أَوْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِنْقَادُ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ غَرَقٍ أَوْ نَحْوِهِ وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْفِطْرِ فَأَكْرَهَ عَلَيْهِ لِذَلِكَ إِذَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ إِنْخَ مُعْتَمَدٌ أَه. «قَوْلُ: (أَشَبَّ النَّاسِي) بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْأَكْلِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْإِكْرَاهِ عَنْ نَفْسِهِ وَالنَّاسِي لَيْسَ مُخَاطَبًا بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ مُغْنِي وَنَهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِإِنْخَ هَذَا التَّغْلِيلُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ السَّبْكِ أَخْرَافِي غَيْرِ جَمْعِ الْجَوَابِعِ أَه. «قَوْلُ: (وَبِهِ إِنْخَ) أَيُّ: بِهَذَا التَّغْلِيلِ. «قَوْلُ: (فَارَقَ مَنْ أَكَلَ لِدَفْعِ الْجُوعِ) أَيُّ حَيْثُ يَفْطِرُ بِهِ ع ش. «قَوْلُ: (بِتَرْجِيحِ الْأَوَّلِ) أَيُّ لِإِفْطَارِهِ. «قَوْلُ: (وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ إِنْخَ) وَهُوَ الْكِندِيُّ الْمِصْرِيُّ. «قَوْلُ: (وَالَّذِي يُشْجَعُ خِلَافَهُ) بَلْ غَيْرُ صَحِيحٍ نَهَائَةً أَيُّ: فَيَفْطِرُ بِلَعْمِهِ الذَّهَبَ ع ش. «قَوْلُ: (وَشَرَطُ عَدَمِ فِطْرِ الْمُكْرَهَةِ إِنْخَ) أَقْرَهُ وَمُحْشَوْهُ قَوْلُ ع ش لَا يَفْطِرُ وَإِنْ أَكَلَ ذَلِكَ بِشَهْوَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ لَعْمُهُ لِعَدَمِ إِطْلَاعِهِ عَلَى ذَلِكَ أَيُّ: مَا قَالَ الشَّارِحُ. «قَوْلُ: (بِالْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَالْأَكْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمُثْنِ وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا كَفَّارَةَ. «قَوْلُ: (وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ) مِنْ تَبَيُّنِ الْحَدِيثِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِي. «قَوْلُ: (وَضَبَطَ فِي الْأَنْوَارِ إِنْخَ) أَقْرَهُ النَّهَائَةَ وَالْمُغْنِي.

النَّسْيَانُ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ شَيْئًا بَقِيَّةً عِنْدًا ثُمَّ ابْتَلَعَهُ نَاسِيًا لَمْ يَفْطِرْ فَلْيَتَأَمَّلْ. «قَوْلُ فِي (نَسِيَ) (مُكْرَهًا) يَخْرُجُ مَا لَوْ انْتَفَى الْإِكْرَاهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ الطَّعْنِ مِثْلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِيهِ. «قَوْلُ: (قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَفْطِرُ) لَمْ يُفَرَّقُوا هُنَا بَيْنَ الْإِكْرَاهِ بِحَقٍّ وَغَيْرِهِ. «قَوْلُ: (وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِالْمُكْرَهَةِ إِنْخَ) هَذَا الْإِلْحَاقُ مَزْدُودٌ وَلَمَّا نُقِلَ فِي الْقَوَائِدِ هَذَا قَالَ وَهُوَ غَرِيبٌ.

وفيه نظر فقد ضبطوا القليل ثم بثلاث كلمات وأربع (قلت الأصح لا يفطر والله أعلم) لعموم الخبر وفارق المصلي بأن له حالة تذكره فكان مقصرا بخلاف الصائم وكالأكل فيما ذكر كل منافع الصوم فعلة ناسيا له لا يفطر إلا الردة وإن أسلم فوراً على الوجه والناهي جاهل بحرمة ما تعاطاه إن عذر يقرب إسلامه أو بعده عن العلماء بذلك وليس من لازم ذلك عذم صحة نيته للصوم نظراً إلى أن الجهل بحرمة الأكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما تجهل حقيقة لا تصح نيته؛ لأن الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص من المفطرات النادرة ومن علم تحريم شيء وجهل كونه مفطراً لا يعذر وبهاهم الروضة وأصلها عذره غير مراد؛ لأنه كان من حقه إذا علم الحرمة أن يمتنع. (والجماع كالأكل) فيما مر فيه من النسيان والإكراه والجهل (على المذهب) فيأتي فيه ما تقرّر من أنه لا يفطر به مكره بناءً على الأصح أنه يتصور الإكراه عليه وناس وإن طال وجاهل عذر (و) شرطه أيضاً الإمساك (عن الاستمنا) وهو

فؤد: (وفيه نظر فقد ضبطوا إلخ) قد يقال المزعج العرف ولا مانع من أن يعد الثلاث اللقم كثيراً والثلاث الكلمات قليلاً ثم رأيت الفاضل المحضّي قال قد يفرّق بأن الثلاث اللقم تستدعي زمناً طويلاً في مضمينها بصري. فؤد: (لعموم الخبر) أي: المارّ آتياً. فؤد: (وفارق المصلي إلخ) أي حيث تبطل صلاته بالكثير ناسياً دون القليل ع ش. فؤد: (وكانتاسي) إلى قوله ومن علم في المضي: فؤد: (عن العلماء بذلك) أي: بحرمة ما تعاطاه وإن لم يخسبوا غيره. فؤد: (ذلك) أي جهل ما ذكر. فؤد: (نظراً إلخ) علة للزوم. وفؤد: (لأن الكلام إلخ) علة لثبوت الزوم. فؤد: (لا يفطر) تقدّم نظير ذلك في مبطلات الصلاة سم. فؤد: (لأنه كان إلخ) علة لثبوت المذمور. فؤد: (سني: والجماع كالأكل) لو أكره على الزنا فتبني أن يفطر به تنفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أي لأن الإكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش وتقدّم عن الحفني وسُلطان والعناني خلافه ثم رأيت في الإيعاب ما يوافقهم من ترجيح عذم الإفطار بالزنا مكرهاً. فؤد: (فيما مر) إلى قوله قال الأذرع في المضي وإلى قوله وهو ظاهر إلخ في النهاية.

فؤد: (سني: عن الاستمنا) أي: ولو بحائل كما هو ظاهر بصري وع ش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بحائل اه وقصيته أن من عبث بذكره بحائل حتى أتزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر وفي شرح الروض في باب الإغتكاف عقب قول الروض فيحرم به أي: بالإغتكاف الثقيل واللمس

فؤد: (وفيه نظر فقد ضبطوا إلخ) قد يفرّق بأن الثلاث اللقم تستدعي زمناً طويلاً في مضمينها. فؤد: (لا يفطر) تقدّم نظير ذلك في مبطلات الصلاة.

فؤد: (سني: وعن الاستمنا) عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بحائل اه وقصيته أن من عبث بذكره بحائل حتى أتزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر وفي شرح الروض في باب الإغتكاف عقب قول الروض فيحرم به أي: بالإغتكاف الثقيل واللمس

استخراج المنى بغير جماع حراما كان كإخراجه بيده أو مباحا كإخراجه بيده حليته (يفطر به) واضح وكذا مشكل خرج من فرجه إن علم وتمم واختار؛ لأنه أولى من مجزئ الإيلاج ولو حك ذكره لعارض سوداء أو حكة فأنزل لم يفطر قال الأذرعى إلا إذا علم أنه إذا حكه ينزل وهو ظاهر إن أمكنه الصبر وإلا فلا لما مر أنه يفتقر له حينئذ في الصلاة وإن كثر ولا يفطر محتلم إجماعا؛ لأنه مفلوب (وكذا خروج المنى) لا المذي خلافا للمالكية (يلمس)

عنه بذكره بحائيل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر اه وعبارة شيخنا والحاصل أن الاستمناة وهو طلب خروج المنى مع نزوله مفطر مطلقا ولو بحائيل اه. ة فود: (خرج من فرجه) أي: أو وطئ بهما مغني وعباب. ة فود: (من فرجه) أي: بخلافه من أحدهما نعم لو أنشئ من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه؛ لأنه أفطر يقينا بالإنزال أو الحيض نهاية زاد الإيحاب فإن استمر الدم بعد ذلك أياما لم يبطل في يوم انفراده كيوم انفراد الإماء وخبر حكما بفطره فلا كفارة ومثل ذلك أن يحبس بفرج النساء وطأ بفرج الرجال فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال أنه امرأة اه. ة فود: (لم يفطر) أي: في الأصح؛ لأنه تولد من مباشرة مباحة نهاية ومغني. ة فود: (قال الأذرعى إلخ) معتمد. ة فود: (إلا إذا علم إلخ) أي: ظنه ظنا قويا. ة فود: (ولا فلا) معتمد. ة فود: (خلافا للمالكية) أي: والحناابلة ع ش.

بشهوة فإذا أنزل معهما أفسده كالاستمناة اه ما نصه بخلاف ما إذا لم ينزل معهما أو أنزل معهما وكان بلا شهوة كما في الصوم اه وفيه تصريح كما ترى بأن مجزئ الإنزال عن مباشرة لا يبطل الصوم بل لا بد مع ذلك من أن يكون بالشهوة. ة فود: (وكذا مشكل خرج من فرجه) أي: بخلافه من أحدهما نعم لو أنشئ من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لأنه أفطر يقينا بالإنزال أو الحيض وما مر من أن خروج المنى من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسأ الأصلي شرح م ر.

ة فود في (سني): (وكذا خروج المنى بلمس وقبلة ومضاجعة) أي: بلا حائيل بخلاف ما لو كان بحائيل وإن رقى قوله بخلاف ما لو كان بحائيل الوجه أن محل ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائيل إخراج المنى أما إذا قصد ذلك وخرج المنى فهذا استمناة مبطل، وكذا لو لمس المحرم بقصد إخراج المنى فإذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه المتعين خلافا لما يوهمه الروض وشرحه م ر كما هو قضيته إطلاقهم ومثله لمس ما لا يتقضى لمسه كمحرم. قوله ومثله لمس ما لا يتقضى لمسه هذا ليس على إطلاقه بدليل التقييد في قوله حيث قل ذلك إلخ ودخل في قوله ما لا يتقضى لمسه الشعر لكن إذا لمس البشرة من ورائه بحيث انكبس تحت العضو الماس حتى أمس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمناة وخروج المنى فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللمس بحائيل رقي إلا أن يفرق بين الشعر والحائيل؛

ولو لَذَكَرَ أو فَرَجَ قُطِعَ وَبَقِيَ اسْمُهُ (وَقَبْلَةُ وَمُضَاجَعَةٌ) مَعَهَا مُبَاشَرَةٌ شَيْءٌ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ مِنْ بَدَنِ
مَنْ ضَاجَعَهُ فَخَرَجَ مَسْ بَدَنُ أَمْرَدٍ نَقَمَ يَنْبَغِي الْقَضَاءُ كَمَا يُنْدَبُ الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّهِ رِعَايَةً لِمُوجِبِهِ
وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أُنْزِلَ بِمُبَاشَرَةٍ بِخِلَافِ ضَمِّ امْرَأَةٍ مَعَ حَائِلٍ

• فَوَدَّ: (وَلَوْ لَذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فَخَرَجَ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلَهُ أَوْ لَيْلًا إِلَى وَلَوْ قَبْلَهَا وَقَوْلَهُ
خُرُوجُهُ بِنَحْوِ مَسِّ فَرْجٍ بَهِيمَةٍ وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلَهُ وَاعْتَادَ الْإِنْزَالَ بِهِمَا .
• فَوَدَّ: (وَلَوْ لَذَكَرَ أَوْ فَرَجَ قُطِعَ الْخ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ نِهَايَةً وَمُغْنِي . • فَوَدَّ: (مَعَ
مُبَاشَرَةٍ شَيْءٍ الْخ) أَيُّ: بَلَا حَائِلٍ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بِحَائِلٍ وَإِنْ رَقِيَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ
إِطْلَاقِيَّةٌ وَيَثْلُهُ لَمَسٌ مَا لَا يَنْقُضُ لَمَسُهُ كَمَحْرَمٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا يُفْطِرُ بِلَمْسِهِ وَإِنْ أُنْزِلَ حَيْثُ فَعَلَ نَحْوُ
ذَلِكَ لِتَنْحِرِ شَفَقَةٍ أَوْ كَرَامَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ كَلَمْسِ الْعُضْوِ الْمُبَانِ أَيُّ وَإِنْ اتَّصَلَ بِحَرَارَةِ الدَّمِ
حَيْثُ لَمْ يُخَفِّ مِنْ قُطْعِهِ مَخْذُورٌ تَيَمَّمَ وَإِلَّا أَفْطَرَ أَهْ قَالَ سَمَ بَعْدَ سَرِّهِ قَوْلُهُ مَ رَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بِحَائِلٍ
إِلْخَ الْوَجْهَ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِالضَّمِّ مَعَ الْحَائِلِ إِخْرَاجَ الْمَنِيِّ أَمَّا إِذَا قَصَدَ ذَلِكَ وَخَرَجَ الْمَنِيُّ
فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُبْطِلٌ وَكَذَا لَوْ مَسَّ الْمُحْرَمَ بِقَصْدٍ إِخْرَاجَ الْمَنِيِّ فَلَمَّا خَرَجَ بَطَلَ صَوْمُهُ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ
الْمُتَعَيَّنُ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ الرُّوضُ وَشَرْحُهُ مَ رَ وَقَوْلُهُ مَ رَ وَيَثْلُهُ لَمَسٌ مَا لَا يَنْقُضُ لَمَسُهُ الْخَ وَيَثْلُهُ أَيْضًا
بَدَنُ الْأَمْرَدِ مَ رَ وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ لَمَسُهُ الشَّعْرَ لَكِنْ إِذَا لَمَسَ الْبَشِرَةَ مِنْ وَرَائِهِ بِحَيْثُ انْكَبَسَ تَحْتَ الْعُضْوِ
الْمَاسِّ حَتَّى أَحَسَّ بِالْبَشِرَةِ وَكَانَ ذَلِكَ لِقَصْدِ الْاسْتِثْنَاءِ وَخَرَجَ فَالْوَجْهَ بَطْلَانُ الصَّوْمِ وَقَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ
مَا تَقَدَّمَ فِي اللَّامِ بِحَائِلٍ رَقِيٍّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْحَائِلِ وَقَوْلُهُ مَ رَ حَيْثُ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَنْحِرِ شَفَقَةٍ
إِلْخَ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ أَهْ كَلَامٌ سَمَ وَقَالَ عَ شَ قَوْلُهُ مَ رَ وَيَثْلُهُ لَمَسٌ مَا لَا يَنْقُضُ الْخَ وَمِنْهُ
الْأَمْرَدُ وَبِهِ صَرَّحَ حَجَّ أَيُّ: حَيْثُ أَرَادَ بِهِ الشَّفَقَةَ أَوْ الْكَرَامَةَ وَإِلَّا أَفْطَرَ أَخْذَا مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَ رَ وَمِنْهُ
أَيْضًا الشَّعْرُ وَالسُّنُّ وَالظُّفْرُ وَقَوْلُهُ مَ رَ كَلَمْسِ الْعُضْوِ الْمُبَانِ خَرَجَ بِهِ مَا زَادَ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا قِيلَ
فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِلَمْسِهِ أَهْ .

• فَوَدَّ: (نَعَمْ يَنْبَغِي الْخ) أَيُّ: يُسَنُّ بِصُرِّي . • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْخ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ
ضَمِّ امْرَأَةٍ الْخ) أَيُّ: فَلَا يُفْطِرُ بِهِ قَالَ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِالْمُضَاجَعَةِ وَنَحْوِهَا إِخْرَاجَ الْمَنِيِّ
فَإِنْ قَصَدَ ذَلِكَ أَفْطَرَ؛ لِأَنَّهُ حَبِيزٌ اسْتِثْنَاءٌ مُحْرَمٌ أَهْ بِالْمَعْنَى أَهْ عَ شَ .

إِذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي خُرُوجِ الْمَنِيِّ الْمُبْطِلِ بِالْمُبَاشَرَةِ أَنْ تَكُونَ الْمُبَاشَرَةُ لِنَفْسِ الذَّكَرِ بِدَلِيلِ الْقَبْلَةِ وَنَحْوِهَا مَ رَ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا يُفْطِرُ بِلَمْسِهِ وَإِنْ أُنْزِلَ حَيْثُ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَنْحِرِ شَفَقَةٍ أَوْ كَرَامَةٍ خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ
وَيَثْلُهُ بَدَنُ الْأَمْرَدِ مَ رَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ كَلَمْسِ الْعُضْوِ الْمُبَانِ أَيُّ: وَإِنْ اتَّصَلَ بِحَرَارَةِ الدَّمِ
حَيْثُ لَمْ يُخَفِّ مِنْ قُطْعِهِ مَخْذُورٌ تَيَمَّمَ وَإِلَّا أَفْطَرَ شَرْحُ مَ رَ .

• فَوَدَّ: (وَلَوْ لَذَكَرَ أَوْ فَرَجَ قُطِعَ وَبَقِيَ اسْمُهُ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ . • فَوَدَّ: (فَخَرَجَ مَسْ
بَدَنُ أَمْرَدٍ) فِيهِ نَظَرٌ .

أو لَيْلًا فَلَوْ بَاشَرَ وَأَعْرَضَ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَمْنَى عَقِبَهُ لَمْ يُفْطِرْ وَلَوْ قَبَّلَهَا صَائِمًا ثُمَّ فَارَقَهَا ثُمَّ أُنْزِلَ أَفْطَرَ إِنْ كَانَتْ الشَّهْوَةُ مُسْتَضْجِبَةً الذَّكَرَ قَائِمًا وَلَا فَلَا (لَا) خُرُوجُهُ بِنَحْوِ مَسْ فَرَجٍ بِهَيْمَةٍ وَلَا بِنَحْوِ الْمُبَاشَرَةِ بِحَائِلٍ وَلَا بِنَحْوِ (الْفِكْرِ) وَالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ) وَإِنْ كَوَّرَ هُمَا وَاعْتَادَ الْإِنْزَالَ بِهِمَا لَا تَنْفَاءَ الْمُبَاشَرَةِ فَأَشْبَهَ الْإِحْتِلَامَ نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ لَوْ أَحْسَ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ وَتَهَيُّتِهِ لِلخُرُوجِ بِسَبَبِ اسْتِدَامَتِهِ النَّظَرَ فَاسْتَدَامَهُ أَفْطَرَ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصِحُّ مَعَ تَرْيِيفِهِمْ لِلْقَوْلِ أَنَّهُ إِنْ اعْتَادَ الْإِنْزَالَ بِالنَّظَرِ أَفْطَرَ. وَقَدْ أَطْلَقُوا حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ بِأَنَّ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ لَا يُفْطِرُ وَفِي الْمُهْمَلَاتِ عَنْ جَمْعٍ وَاعْتَمَدَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ يَحْرُمُ تَكْرِيرُهَا وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الَّذِي فِي كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا أُنْزِلَ وَيُؤَيِّدُهُ قَبُولُ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْحَاوِي وَإِذَا كَوَّرَ النَّظَرَ فَأُنْزِلَ أَيْمَ عَلَى أَنَّ فِي الْإِثْمِ مَعَ الْإِنْزَالِ نَظَرًا؛ لِأَنَّهُ لَا مُقْتَضَى لَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ حَيْثُذَ مَظْنَّةً لَا رِتْكَابَ نَحْوِ جَمَاعٍ.

■ قُود: (أَوْ لَيْلًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ حَائِلٍ وَلَعَلَّ عَدَمَ الْفُطْرِ بِالْخُرُوجِ بِالضَّمِّ لَيْلًا إِذَا لَمْ يَدْرِ أَنَّ مَنْ ضَمَّهُ امْرَأَةً وَلَا فِإِطْلَاقَهُ مَحَلٌّ وَقَفَّةً وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَطَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى فَلْيُرَاجَعْ.

■ قُود: (لَمْ يُفْطِرْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ الشَّهْوَةُ مُسْتَضْجِبَةً وَالذَّكَرَ قَائِمًا وَهُوَ وَاضِحٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي لَا يَجِبُ بَصْرِي.

■ وَقَوْلُ (سَيِّ) (لَا الْفِكْرَ) وَهُوَ إِعْمَالُ الْخَاطِرِ فِي الشَّيْءِ مُغْنِي. ■ قُود: (وَلَا بِنَحْوِ الْمُبَاشَرَةِ الْإِنْخِ) هَذَا مُكْرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِ ضَمِّ امْرَأَةٍ مَعَ حَائِلٍ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنْ سَمْعٍ ش وَشَيْخِنَا أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِخْرَاجَ الْمَنِيِّ وَلَا أَفْطَرَ.

■ قُود: (وَتَهَيُّتِهِ الْإِنْخِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ ش. ■ قُود: (أَفْطَرَ قَطْعًا) مُعْتَمَدٌ ش. ■ قُود: (وَكَذَا لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ) وَإِنَّمَا يَظْهَرُ التَّرْدُّدُ إِذَا بَدَّرَهُ الْإِنْزَالَ وَلَمْ يَغْلَمَهُ مِنْ عَادَتِهِ شَرَحَ م رَاهُ سَمْعٌ بِإِبْرَاهِيمَ ش قَوْلُهُ م ر وَكَذَا لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ الْإِنْخِ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ م ر وَإِنَّمَا يَظْهَرُ التَّرْدُّدُ الْإِنْخِ قَالَ سَمْعٌ عَلَى الْبَهْجَةِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الضَّمِّ بِحَائِلٍ م ر انْتَهَتْ.

■ قُود: (وَاعْتَمَدَهُ هُوَ الْإِنْخِ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى وَيَأْتِي عَنْ سَمْعٍ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ (قَوْلُهُمْ يَحْرُمُ تَكْرِيرُهَا) أَيُّ: بِشَهْوَةٍ نَهْيًا وَمُغْنَى.

■ قُود: (تَكْرِيرُهَا) أَيُّ الْمَذْكُورَاتِ قِيَسَمَلُ الْمُبَاشَرَةِ بِحَائِلٍ سَمْعٌ.

■ قُود: (نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِي الْإِنْخِ) اعْتَمَدَهُ م ر. ■ قُود: (وَكَذَا لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ) وَإِنَّمَا يَظْهَرُ التَّرْدُّدُ إِذَا بَدَّرَهُ الْإِنْزَالَ وَلَمْ يَغْلَمَهُ مِنْ عَادَتِهِ شَرَحَ م ر. ■ قُود: (يَحْرُمُ تَكْرِيرُهَا) أَيُّ الْمَذْكُورَاتِ يَشْمَلُ الْمُبَاشَرَةَ بِحَائِلٍ.

(وَتَكَرَّهَ الْقُبْلَةَ) فِي الْفَمِّ وَغَيْرِهِ وَهِيَ مِثَالٌ؛ إِذْ مِثْلُهَا كُلُّ لَمَسٍ لِشَيْءٍ مِنَ الْبَدَنِ بِلا حَائِلٍ (لَمَسَ حَرَكْتُ شَهْوَتَهُ) حَالًا كَمَا أَفَادَهُ عُدُولُهُ عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ تَحْرُكٌ؛ لِأَنَّهُ رُخْصٌ فِيهَا لِلشَّيْخِ دُونَ الشَّابِّ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّيْخَ يَمْلِكُ إِرْبَتَهُ بِخِلَافِ الشَّابِّ فَأَفْهَمَ التَّعْلِيلُ أَنَّ النَّهْيَ دَائِرٌ مَعَ تَحْرِيكِ الشَّهْوَةِ الَّتِي يُخَافُ مِنْهُ الْإِمْنَاءُ أَوْ الْجَمَاعُ وَعَدَمُهُ (وَالأَوَّلَى لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا) حَسْمًا لِلْبَابِ وَلِأَنَّهَا قَدْ تَحْرُكُ وَلِأَنَّ الصَّائِمَ يُسْنُّ لَهُ تَرْكَ الشَّهَوَاتِ وَلَمْ تُكْرَهْ لِضَعْفِ أَدَائِهَا إِلَى الْإِنْزَالِ (قُلْتُ)

فَوَيْلٌ (سُيْ): (وَتَكَرَّهَ الْقُبْلَةَ الْخُ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَالْمُرَادُ بِتَحْرِيكِهَا أَنْ يَصِيرَ بَعِيْثٌ يَخَافُ مَعَهَا الْجَمَاعُ أَوْ الْإِنْزَالُ كَمَا قَالَ فِي التَّيْمَةِ وَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ بِمَجْرَدِ التَّلَذُّذِ أَهْ بَرُّ لَسِيٍّ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَحْرُمِ الْقُبْلَةُ بِمَجْرَدِ التَّلَذُّذِ لَا يَحْرُمُ النَّظَرُ وَالْفِكْرُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى فَحَيْثُ قِيلَ بِحُرْمَةِ تَكْرِيرِهَا بِشَهْوَةٍ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يُرَادَ بِالشَّهْوَةِ خَوْفُ الرُّوْطَةِ أَوْ الْإِنْزَالِ سَم. فَوَيْلٌ: (فِي الْفَمِّ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَالِإِحْتِيَاطِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ تُكْرَهْ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ وَيَقِي إِلَى الْمُشْنِ، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِلا خِلَافٍ. فَوَيْلٌ: (بِلا حَائِلٍ) قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي مِنَ التَّعْلِيلِ الْإِطْلَاقِ.

فَوَيْلٌ (سُيْ): (إِنْ حَرَكْتُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِي فِي نُسْخِ الْمَحَلِّيِّ وَالْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ لِمَنْ حَرَكْتَ بَصْرِيٍّ أَقُولُ وَيُرْجَحُهَا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَالْأَوَّلَى لِغَيْرِهِ الْخُ.

فَوَيْلٌ (سُيْ): (إِنْ حَرَكْتَ شَهْوَتَهُ) أَيُّ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً كَمَا هُوَ الْمُتَّجِعُ فِي الْمُهْمَاتِ بَعِيْثٌ يَخَافُ مَعَهُ الْجَمَاعُ أَوْ الْإِنْزَالُ مُغْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَعِيْثٌ يَخَافُ مَعَهُ الْخُ أَيُّ: فَلَا يُضَرُّ انْتِصَابُ الذِّكْرِ وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ مَذْيِ أَه. فَوَيْلٌ: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيُّ: التَّقْيِيدُ بِالْحَالِ. فَوَيْلٌ: (كَمَا أَفَادَهُ عُدُولُهُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَدَلَ هُنَا وَفِي الرُّوْضَةِ عَنْ قَوْلِ أَصْلَيْهِمَا تَحْرُكٌ إِلَى حَرَكْتُ لِمَا لَا يَخْفَى لَهُ أَه ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ حَرَكْتَ مَا ضِيقُ قِيَمَتِهِ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ جَرَّبَ نَفْسَهُ وَعَرَفَ مِنْهَا ذَلِكَ بِخِلَافِ تَحْرُكٍ فَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا دُكِرَ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِلْحَالِ وَالِاسْتِغْبَالِ أَه. فَوَيْلٌ: (إِنْ نَهَيْ) أَيُّ وَجُودًا وَعَدَمًا. فَوَيْلٌ: (الَّذِي يَخَافُ الْخُ) هُوَ ضَابِطٌ تَحْرِيكِ الشَّهْوَةِ نَهَايَةً. فَوَيْلٌ: (وَعَدَمِهِ) أَيُّ: عَدَمُ تَحْرِيكِ الشَّهْوَةِ. فَوَيْلٌ (سُيْ): (وَالأَوَّلَى لِغَيْرِهِ الْخُ) أَيُّ لِمَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتَهُ وَلَوْ شَابًّا مُغْنَى.

فَوَيْلٌ (سُيْ): (وَتَكَرَّهَ الْقُبْلَةَ لِمَنْ حَرَكْتَ شَهْوَتَهُ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَالْمُرَادُ بِتَحْرِيكِهَا أَنْ يَصِيرَ بَعِيْثٌ يَخَافُ مَعَهَا الْجَمَاعُ أَوْ الْإِنْزَالُ كَمَا قَالَ فِي التَّيْمَةِ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الرُّوْضَةِ بِقَوْلِهِ يُكْرَهُ لِمَنْ حَرَكْتَ شَهْوَتَهُ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ أَغْنَى الْإِسْنَوِيُّ وَقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ بِمَجْرَدِ التَّلَذُّذِ وَتَقَلُّ الْإِمَامُ فِي الظَّهَارِ عَنْ بَعْضِهِمُ التَّحْرِيمَ وَخَطَأَهُ فِيهِ أَه بَر. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَحْرُمِ الْقُبْلَةُ بِمَجْرَدِ التَّلَذُّذِ لَا يَحْرُمُ النَّظَرُ وَالْفِكْرُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى فَحَيْثُ قِيلَ بِحُرْمَةِ تَكْرِيرِهَا بِشَهْوَةٍ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يُرَادَ بِالشَّهْوَةِ خَوْفُ الرُّوْطَةِ أَوْ الْإِنْزَالِ فَلَا يَحْرُمَانِ بِمَجْرَدِ التَّلَذُّذِ بِالْأَوَّلَى فَتَأَمَّلْهُ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَدَلَ هُنَا وَفِي الرُّوْضَةِ عَنْ قَوْلِ أَصْلَيْهِمَا تَحْرُكٌ إِلَى حَرَكْتُ لِمَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّ حَرَكْتَ مَا ضِيقُ قِيَمَتِهِ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ جَرَّبَ نَفْسَهُ وَعَلِمَ مِنْهَا ذَلِكَ بِخِلَافِ تَحْرُكٍ فَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا دُكِرَ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِلْحَالِ وَالِاسْتِغْبَالِ أَه.

هي كراهة تحريم) إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا (فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهِ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ فِيهَا تَقَرُّضًا قَوِيًّا لِإِفْسَادِ الْعِبَادَةِ. وَبَقِيَ مِنَ الْمُفْطِرَاتِ الرَّدَّةُ وَالْمَوْتُ وَكَذَا قَطْعُ النَّبَةِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ لَكِنِ الْأَصَحُّ عِنْدَهُمَا خِلَافُهُ (وَلَا يُفْطِرُ بِالْفَصْدِ) بِلَا خِلَافٍ (وَالْحِجَامَةُ عِنْدَ) أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِيَخْبَرَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَجَجَ وَهُوَ صَائِمٌ وَاحْتَجَجَ وَهُوَ مُحَرِّمٌ) وَهُوَ نَاسِخٌ لِلْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ «أَفْطَرُ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» لِتَأْخُرِهِ عَنْهُ كَمَا بَيَّنَّهَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَحَّ فِي خَبَرٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ نَعَمْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا يُضْعِفَانِهِ. (وَالِاحْتِطَاءُ أَنْ لَا يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِتَقْيُنٍ) لِيَخْبَرَ «دَعَّ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» (وَيُجَلِّ) بِسَمَاعِ أَذَانِ عَبْدِ عَارِفٍ وَبِإِخْبَارِهِ بِالْفُرُوبِ عَنْ مُشَاهَدَةِ نَظِيرٍ مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ وَ (بِالاجْتِهَادِ) بِوَرْدِ وَنَحْوِهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَوَقْفِ الصَّلَاةِ وَقَوْلِ الْبَحْرِ لَا يَجُوزُ بِخَبَرِ الْعَدْلِ كِهَلَالِ شَوَّالٍ رُدُّهُ بِمَا صَحَّ (أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا كَانَ صَائِمًا

- قَوْلُ (سَيِّئٌ): (هِيَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمُ الْخُ) وَالْمُعَانَقَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ بِالْيَدِ كَالْتَّقْيِيلِ نِهَآيَةً. • قَوْلُ: (تَرَكَ الشَّهَوَاتِ) أَيُّ مُطْلَقًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُ: (إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا) أَيُّ: وَأَمَّا التَّقْلُّ فَيَجُوزُ قَطْعُهُ بِمَا شَاءَ نِهَآيَةً.
- قَوْلُ: (وَالْمَوْتُ) فَلَوْ مَاتَ فِي آثَنِ النَّهَارِ بَطَلَ صَوْمُهُ كَمَا لَوْ مَاتَ فِي آثَنِ صَلَاتِهِ وَقِيلَ لَا كَمَا لَوْ مَاتَ فِي آثَنِ نُسُكِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ عَمَّ قَوْلُهُ مَرَّ بَطَلَ صَوْمُهُ أَيُّ فَلَا يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الصَّائِمِينَ فِي الْفُسْلِ وَالتَّكْفِينِ بَلْ يُسْتَفْتَلُ الطَّبُّ وَنَحْوُهُ فِي كَفِّهِ يَمَّا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ لِلصَّائِمِ وَقَوْلُهُ مَرَّ فِي آثَنِ صَلَاتِهِ أَيُّ: فَلَا يُثَابُ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْهَا ثَوَابُ الصَّلَاةِ وَلَكِنْ يُثَابُ عَلَى مُجَرِّدِ الذِّكْرِ فَقَطْ وَلَا حُرْمَةٌ عَلَيْهِ حَيْثُ أَخْرَمَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ مَا يَسْتَمُهَا أَحَدٌ ش. • قَوْلُ: (وَكَذَا قَطْعُ النَّبَةِ) أَيُّ نَهَارًا وَلَا فَقَطْعُهَا لَيْلًا يُؤْتَرُ سَمَ أَيُّ: فَيَجِبُ تَجْدِيدُهَا. • قَوْلُ: (لِتَأْخُرَ هُنَا) أَيُّ: بِسَتَتَيْنِ وَزِيَادَةٍ مُغْنِي. • قَوْلُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ: التَّأْخِيرُ.
- قَوْلُ: (نَعَمْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُمَا) هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَهُ فِعْلُهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ بَلْ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ عَمَّا (لِأَنَّهُمَا يُضْعِفَانِهِ) هَذَا فِي الْمَحْجُومِ وَأَمَّا الْحَاجِمُ فَرُبَّمَا أَفْطَرَ بِوُصُولِ شَيْءٍ إِلَى جَوْفِهِ بِوَسِطَةِ مَسِّ الْمَخْجَمَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخُنَا وَهَذَا جَوَابُ آخَرٍ.
- قَوْلُ (سَيِّئٌ): (إِلَّا بِتَقْيُنٍ) أَيُّ: لِتَأْمَنَ الْغَلَطُ وَذَلِكَ بِأَنْ يَرَى الشَّمْسُ قَدْ غَرَبَتْ فَإِنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغُرُوبِ حَائِلٌ فَيُظْهِرُ اللَّيْلَ مِنَ الْمَشْرِقِ نِهَآيَةً. • قَوْلُ: (دَعَّ مَا يَرِيكَ الْخُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَهُوَ الْأَفْصَحُ وَالْأَشْهُرُ مِنْ رَابٍ وَيَضْمُهُ مِنْ أَرَابٍ أَيُّ: اتَّزَكَ مَا تَشَكُّ فِيهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ إِلَى مَا لَا تَشَكُّ فِيهِ مِنَ الْحَلَالِ كَزُدِّي عَلَى بَاقِصِل. • قَوْلُ: (وَبِالِاجْتِهَادِ) أَيُّ: أَمَّا بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ فَلَا يَجُوزُ وَلَوْ بَطْنٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ مُغْنِي.
- قَوْلُ (سَيِّئٌ): (فِي الْأَصَحِّ) وَيَجِبُ إِسْكَافُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ لِيَتَحَقَّقَ الْغُرُوبُ نِهَآيَةً. • قَوْلُ: (كَوَقْفِ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي (وَرَدَّوهُ بِمَا صَحَّ الْخُ) وَاجِبُ الزَّرْكَشِيِّ عَنِ الزَّوْيَانِيِّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَرَضَ مَا قَالَهُ فِي الشَّهَادَةِ الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا الْقَاضِي وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى إِخْبَارِ

• قَوْلُ: (وَكَذَا قَطْعُ النَّبَةِ) أَيُّ: نَهَارًا وَلَا فَقَطْعُهَا لَيْلًا يُؤْتَرُ.

أَمَرَ رَجُلًا فَأَوْفَى عَلَى نَشْرِ إِذَا قَالَ: قَدْ غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرُوا) وَبِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَا قَالُوهُ فِي الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتِ وَالْأَذَانِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِلَالِ شَوَالٍ بِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ رَفْعُ سَبَبِ الصَّوْمِ مِنْ أَصْلِهِ فَاحْتِطَ لَهُ بِخِلَافِ هَذَا (وَيَجُوزُ الْأَكْلُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ) بِاجْتِهَادٍ أَوْ إِنْجِبَارٍ (قُلْتُ وَكَذَا لَوْ شَكَّ أَيْ تَرَدَّدَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِ الطَّرَفَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ وَحَكَى فِي الْبَحْرِ وَجْهَيْنِ فِيمَا لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ هَلْ يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الْوَاحِدِ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ الزُّرُومِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنَّ فَاسِقًا ظَنَّ صِدْقَهُ كَذَلِكَ (وَلَوْ أَكَلَ) أَوْ شَرِبَ (بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا) أَيْ: قَبْلَ الْفَجْرِ فِي ظَنِّهِ (أَوْ آخِرًا) أَيْ: بَعْدَ الْغُرُوبِ كَذَلِكَ (ف) بِمَدٍّ ذَلِكَ (بِأَنَّ الْغَلَطَ) وَأَنَّهُ أَكَلَ نَهَارًا (يَطْلُ صَوْمُهُ) أَيْ: بِأَنَّهُ يُطْلَانَهُ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءً صَحَّ صَوْمُهُ (أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا (بِلا ظَنٍّ) يُعْتَدُّ بِهِ فَإِنْ هَجَمَ أَوْ ظَنَّ

الوَاحِدِ اهـ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ مَنْ يَقُولُ بِهِ وَصَدَّقَهُ يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ إِيْعَابٌ. هـ فَوَدَّ: (وَبِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَا قَالُوهُ فِي الْقِبْلَةِ) هَلْ تَأْتِي تَفَاصِيلُ التَّقْلِيدِ فِي الْقِبْلَةِ هُنَا كَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مَا قَالُوهُ فِي الْقِبْلَةِ سَم. هـ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِلَالِ شَوَالٍ) كَانَ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَقَيَّدْ صِدْقَ الْعَدْلِ وَالْأَقْدَقُ تَقَدُّمٌ لِلشَّارِحِ أَيْ: كَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى اعْتِمَادُ قَوْلِ الْوَاحِدِ الْمُتَقَيَّدِ صِدْقَهُ فِي شَوَالٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا فَكَيْفَ بِالْعَدْلِ بَصْرِيٌّ.

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (وَكَذَا لَوْ شَكَّ) وَهَذَا بِخِلَافِ النَّبِيِّ لَا تَصِحُّ عِنْدَ الشَّكِّ إِلَّا إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ بِاجْتِهَادٍ صَحِيحٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ النَّبِيِّ وَمَا فِي حَوَاشِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ يَمْنَعُ النَّبِيَّ سَم أَيْ إِذْ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْجَزْمُ. هـ فَوَدَّ: (أَيْ: تَرَدَّدَ الْخُ) شَمِلَ ظَنُّ عَدَمِ الْبَقَاءِ فِيهِ وَفَقَّةٌ سَم عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا إِذَا كَانَ الطَّرَفُ الْقَرِيبُ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ أَوْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُتَرَجِّحُ مَبْنِيًّا عَلَى الْاجْتِهَادِ أَمَّا إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْاجْتِهَادِ فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ اهـ. أَقُولُ وَمُقَابِلَةُ الشَّكِّ هُنَا لِلظَّنِّ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّكِّ تَسَاوِي الطَّرَفَيْنِ فَقَطْ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ) أَيْ: فِي هِلَالِ رَمَضَانَ مُبْتَدَأً. هـ وَفَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ: فِي زُرُومِ الْإِمْسَاكِ خَيْرٌ أَنَّ وَالْجُمْلَةَ خَيْرٌ مُبْتَدَأً.

هـ فَوَدَّ: (فِي ظَنِّهِ) تَفْسِيرٌ مُرَادٌ لِلْاجْتِهَادِ. هـ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ: فِي ظَنِّهِ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءً) أَيْ: مِنَ الْخَطَا وَالْإِصَابَةِ أَيْ: أَوْ بَانَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَّهُ نِهَايَةً قَالَ ع ش هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَمَّا يَبَيِّنُ غَلَطَهُ أَوْ

هـ فَوَدَّ: (وَبِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَا قَالُوهُ فِي الْقِبْلَةِ) هَلْ تَأْتِي تَفَاصِيلُ التَّقْلِيدِ فِي الْقِبْلَةِ هُنَا كَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مَا قَالُوهُ فِي الْقِبْلَةِ.

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (قُلْتُ وَكَذَا لَوْ شَكَّ) وَهَذَا بِخِلَافِ النَّبِيِّ لَا تَصِحُّ عِنْدَ الشَّكِّ إِلَّا إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ بِاجْتِهَادٍ صَحِيحٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ النَّبِيِّ وَمَا فِي حَوَاشِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ يَمْنَعُ النَّبِيَّ. هـ فَوَدَّ: (أَيْ: تَرَدَّدَ) شَمِلَ ظَنُّ عَدَمِ الْبَقَاءِ فِيهِ وَفَقَّةٌ.

من غير أمارَةٍ ويَأْتُمُ آخِرًا لَا أَوَّلًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

(ولم يَبَيِّنِ الْحَالُ صَحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ وَيَطْلُ) إِنْ وَقَعَ (فِي آخِرِهِ) عَمَلًا بِأَصْلٍ بَقَاءِ كُلِّ مَنِهَا وَإِنْ بَانَ الْغَلَطُ فِيهِمَا قَضَى أَوِ الصَّوَابُ فِيهَا فَلَا وَفَارَقَ الْقُبْلَةَ إِذَا هَجَمَ فَأَصَابَهَا بِأَنَّهُ ثُمَّ شَاكَ فِي شَرْطِ انْعِقَادِ الصَّلَاةِ وَهَذَا فِي الْمُفْسِدِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُمَا وَالْمُرَادُ بِطَلُّ وَصَحَّ هَذَا الْحُكْمُ بِهِمَا وَلَا فَالْمَدَارُ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

(وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ) الصَّادِقُ (وَفِيهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ) قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ مِنْهُ شَيْءٌ لَجَوْفُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ مِنْهُ لَكِنْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَوْ أَبْقَاهُ وَلَمْ يَنْزِلْ مِنْهُ شَيْءٌ لَجَوْفُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَلَا يُعَذَّرُ هَذَا بِالسَّبْقِ

عَدَمَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صِحَّةُ صَوْمِهِ اهـ.

• فَوُدَّ: (وَيَأْتُمُ آخِرًا إلخ) أَي: مَنْ يَهْجُمُ أَوْ يَطْلُبُ بِلَا مُسْتَبِيدٍ فِي آخِرِ النَّهَارِ دُونَ أَوَّلِهِ. • فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحِلُّ بِالِاجْتِهَادِ فِي الْأَصَحِّ مَعَ قَوْلِهِ: (قُلْتُ إلخ).

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (إِنْ وَقَعَ) أَي: الْأَكْلُ (فِي أَوَّلِهِ) يَغْنِي آخِرَ اللَّيْلِ. • وَفَوُدَّ: (فِي آخِرِهِ) أَي: آخِرِ النَّهَارِ نِهَائِيَّةً. • فَوُدَّ: (عَمَلًا) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ فِي النَّهَائِيَّةِ. • فَوُدَّ: (وَفَارَقَ الْقُبْلَةَ إلخ) أَي: خِيْتُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ. • فَوُدَّ: (وَالَا فَالْمَدَارُ إلخ) انْظُرْ مَا تَمَرَّتُهُ. • فَوُدَّ: (الصَّادِقُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ حُكِيَ) فِي النَّهَائِيَّةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يُعَذَّرُ) إِلَى الْمُتَنِّ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (فَلَفَظَهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَمْسَكَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ صَوْمُهُ لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعَ سَبْقِ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ كَمَا لَوْ وَضَعَهُ فِيهِ نَهَارًا فَسَبَقَ مِنْهُ شَيْءٌ.

• فَوُدَّ: (وَلَا يُعَذَّرُ هَذَا بِالسَّبْقِ) أَي: وَيُعَذَّرُ بِالنَّسْبَانِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ فَيَمْنُ وَضَعَهُ فِيهِ

• فَوُدَّ (فِي سُئِيَ): (وَفِيهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فَلَفَظَهُ مَا لَوْ أَمْسَكَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ صَوْمُهُ لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعَ سَبْقِ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ كَمَا لَوْ وَضَعَهُ فِيهِ نَهَارًا فَسَبَقَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهـ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُعَذَّرُ هَذَا بِالسَّبْقِ إلخ) يُتَأَمَّلُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَجَرَى بِهِ رِقَهُ لَمْ يُفْطَرْ إلخ مَعَ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ الْعَجْزُ بِقَوْلِهِ نَهَارًا وَإِنْ أَمْسَكَهُ لَيْلًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَا فِي الْفَمِ وَبَيْنَ مَا بَقِيَ بَيْنَ الْأَسْنَانِ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَمَّا الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ الْكَلَامُ هُنَاكَ فِي جَرَيَانِ الرِّبِّ بِهِ هَذَا لَا يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ الْعَجْزُ حَالِ الْجَرَيَانِ قَبْلَ أَنْ يَنْصَحِيَ بَعْدَ الْفَجْرِ زَمَنٌ يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجْهٍ وَهَذَا فِي سَبْقِ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنٍ بَعْدَ الْفَجْرِ تَمَكَّنَ فِيهِ مِنْ لَفْظِهِ وَلَمْ يَقْعَلْ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُعَذَّرُ هَذَا بِالسَّبْقِ) قَدْ يُشْكِلُ بِمَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَجَرَى بِهِ رِقَهُ وَعَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجْهٍ أَي: حَالِ جَرَيَانِهِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَفْطَرُ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ السَّبْقِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الْعُدْرَ هُنَاكَ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَ الْأَسْنَانِ مِنَ الطَّعَامِ قَدْ تَشَقُّ وَقَدْ لَا يَشْعُرُ بِبَقَاءِ الطَّعَامِ بَيْنَهُمَا وَلَا كَذَلِكَ الطَّعَامُ فِي الْفَمِ أَوْ يُقَيَّدُ الْفُطْرُ بِالسَّبْقِ هَذَا بِمَا إِذَا قَدَّرَ حَالِ السَّبْقِ عَلَى تَمْيِيزِهِ وَمَجْهٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُعَذَّرُ هَذَا بِالسَّبْقِ) أَي: وَيُعَذَّرُ بِالنَّسْبَانِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ فَيَمْنُ وَضَعَهُ شَيْئًا فِيهِ عَمْدًا ثُمَّ ابْتَلَعَهُ

لِتَقْصِيرِهِ بِإِمْسَاكِهِ كَمَا لَوْ وَضَعَهُ بِفِيهِ نَهَارًا (صَحَّ صَوْمُهُ) لِقَدَمِ الْمُتَنَافِي (وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا) عِنْدَ ابْتِدَاءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ (فَنَزَعَ فِي الْحَالِ) أَيُ: عَقِبَ طُلُوعِهِ فَلَا يُفْطِرُ وَإِنْ أَنْزَلَ؛ لِأَنَّ النَّزَعَ تَرْكُ لِلْجَمَاعِ وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ تَرْكَهُ وَلَا يَبْطُلَ كَمَا قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ وَقَيَّدَ الْإِمَامُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ظَنَّ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْجَمَاعِ أَنَّهُ يَقِي مَا يَسْعُهُ فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ أَفْطَرَ وَإِنْ نَزَعَ مَعَ الْفَجْرِ لِتَقْصِيرِهِ وَقَدْ حَكَى الرَّافِعِيُّ فِي جَوَازِهِ إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا يَسْعُ.....

عَمْدًا ثُمَّ ابْتَلَاهُ نَاسِيًا لَكِنَّ الْوَجْهَ أَنَّ التَّنْيَانَ هُنَا كَالسَّبْقِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْوَضْعَ ثُمَّ لِعَرَضٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَالْإِمْسَاكُ هُنَا بِلَا غَرَضٍ؛ إِذَا لَا غَرَضَ فِي إِمْسَاكِ الطَّعَامِ بِفِيهِ نَهَارًا سَم. ه. وَفَوَدُ: (كَمَا لَوْ وَضَعَهُ بِفِيهِ الْخُ) أَيُ: لِأَنَّهُ وَضِعَ بِلَا غَرَضٍ؛ إِذَا لَا غَرَضَ فِي وَضْعِ الطَّعَامِ فِيهِ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْفِطْرِ بِالسَّبْقِ هُنَا الْقَوْلُ بِبَيْتِهِ فِيمَا لَوْ وَضَعَ دِزْهَمًا بِفِيهِ لِعَرَضٍ نَحْوِ حِفْظِهِ فَتَنَزَّلَ إِلَى جَوْفِهِ بَلْ يُحْتَمَلُ الْفَرْقُ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ أَمْسَكَهُ فِيهِ فَكَمَا لَوْ لَقَطَهُ لَكَيْتَهُ لَوْ سَبَقَهُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ أَفْطَرَ كَمَا لَوْ وَضَعَهُ فِيهِ نَهَارًا فَسَبَقَ إِلَى جَوْفِهِ كَمَا مَرَّ أَهْلُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَمَا مَرَّ أَيُ: فِي قَوْلِهِ م ر كَانَ جَعَلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ الْخُ وَعَلَيْهِ فَيَقْيَدُ مَا هُنَا بِمَا لَوْ وَضَعَهُ فِيهِ بِلَا غَرَضٍ وَحَيْثُ فَلَا تَخَالَفَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَتْنِهِ لِيَحْتَمِلَ مَا فِيهِ عَلَى مَا لَوْ وَضَعَهُ لِعَرَضٍ أ. ه. فَوَدُ: (أَيُ: عَقِبَ طُلُوعِهِ الْخُ) أَيُ: لَمَّا عَلِمَ بِهِ وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ بِالصَّحَّةِ أَنْ يُجَسَّ وَهُوَ مُجَامِعٌ تَبَاشِيرِ الصُّبْحِ فَيَنْزِعُ بِحَيْثُ يُوَافِقُ آخِرَ النَّزَعِ ابْتِدَاءَ الطُّلُوعِ نَهَايَةً وَمُغْنِي.

ه. فَوَدُ: (أَنْ يَقْصِدَ بِهِ تَرْكَهُ) أَيُ: يَقْصِدُ بِنَزْعِهِ تَرْكَ الْجَمَاعِ لَا التَّلَذُّذَ نَهَايَةً قَالَ ع ش قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ م ر لَا التَّلَذُّذَ خِلَافُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ الْمُرَادُ بِالتَّلَذُّذِ مَا عَدَا قَصْدَ التَّرْكِ فَيَدْخُلُ فِيهِ حَالَةُ الْإِطْلَاقِ اسْتِضْحَاحًا لِمَا هُوَ مَقْصُودُهُ مِنَ الْجَمَاعِ فَيَبْطُلُ صَوْمُهُ أَهْ أَقُولُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَلَا يَبْطُلُ كَقَوْلِ الْمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْإِطْلَاقَ مُبْطِلٌ وَعِبَارَةُ الْحَفَنِيِّ فَالْإِطْلَاقُ مُضَرٌّ كَمَا يَضُرُّ قَصْدُ اللَّذَّةِ أَه.

ه. فَوَدُ: (وَقَيَّدَ الْإِمَامُ ذَلِكَ) أَيُ: عَدَمَ الْإِفْطَارِ فِيمَا إِذَا نَزَعَ فِي الْحَالِ. ه. فَوَدُ: (فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ الْخُ) مَفْهُومُهُ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِالتَّقْصِيرِ أَنَّهُ إِذَا تَرَدَّدَ لَا يُفْطِرُ أَيُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ بَلْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِ قُلْتُ وَكَذَا لَوْ شَكَّ وَلِيَرِاجِعْ. ه. فَوَدُ: (فِيمَا إِذَا لَمْ يَبْقَ) أَيُ: مِنَ اللَّيْلِ.

نَاسِيًا لَكِنَّ الْوَجْهَ أَنَّ التَّنْيَانَ هُنَا كَالسَّبْقِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْوَضْعَ ثُمَّ لِعَرَضٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَالْإِمْسَاكُ هُنَا بِلَا غَرَضٍ؛ إِذَا لَا غَرَضَ فِي إِمْسَاكِ الطَّعَامِ بِفِيهِ نَهَارًا.

ه. وَفَوَدُ: (كَمَا لَوْ وَضَعَهُ) أَيُ: الطَّعَامَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِلَا غَرَضٍ؛ إِذَا لَا غَرَضَ فِي وَضْعِ الطَّعَامِ فِيهِ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْفِطْرِ بِالسَّبْقِ هُنَا الْقَوْلُ بِبَيْتِهِ فِيمَا لَوْ وَضَعَ دِزْهَمًا بِفِيهِ لِعَرَضٍ نَحْوِ حِفْظِهِ فَتَنَزَّلَ إِلَى جَوْفِهِ بَلْ يُحْتَمَلُ الْفَرْقُ. ه. فَوَدُ: (كَمَا لَوْ وَضَعَهُ بِفِيهِ نَهَارًا) يُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَنَى مَا لَوْ وَضَعَهُ بِقَدْرِ الْعَادَةِ لِلْحَاجَةِ.

الإيلاج دون النزاع وجهين وينبغي بناء ما قاله الإمام على الوجه المحرم وهو الأحوط الذي صدّر به الرافعي (فلان مكث) بأن لم ينزع حالاً (بطل) يعني لم ينقيد كما صححه في المجموع وعجيب اختيار الشبكي لظاهر المتن مع قول الإمام أنه خيال ومحال والبندنجي كشيخه أبي حامد من قال به لا يعرف مذهب الشافعي. ومع القول بالأول تلزمه الكفارة؛ لأنه لما منع الانعقاد بمكثه كان بمنزلة المفسد له بالجماع فإن قلت ينافي هذا عدم وجوب الكفارة فيما لو أحرم مجامعاً مع أنه منع الانعقاد أيضاً قلت يفرق بأن وجوب الكفارة هنا أقوى منها ثم كما يعلم من كلامهم في البائين وأيضاً فالتحلل الأول لما أثر فيها النقص مع بقاء العبادة فلأن يؤثر فيها عدم الانعقاد عدم الوجوب من باب أولى أما لو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به ثم مكث فلا كفارة؛ لأن مكثه مسبوق بطلان الصوم ولا ينافي العلم بأول

فؤد: (وجهين) عن ابن خيران منع الإيلاج أي: وهو الظاهر وعن غيره جوازُه مُعْنِي. فؤد: (بناء إلخ) فاعل يتبني. فؤد: (على الوجه المحرم) اعتمدَه م ر ا ه سم. فؤد: (صدّر به الرافعي) أي: وشرح المنهج. فؤد: (ينفي لم ينقيد) كذا في النهاية والمُعْنِي. فؤد: (لظاهر المتن) أي من الفساد بعد الانعقاد. فؤد: (ومع القول بالأول إلخ) نعم إن استدّام بطل أن صومه بطل وإن نزع فلا كفارة عليه لأنه لم يقصد تلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرّح به الماوردي والزباني شرح م ر ا ه سم. فؤد: (قلت يفرق إلخ) ويفرق أيضاً بأن التّبة هنا مُتَقَدِّمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم فسد بخلافها ثم نهاية. فؤد: (منها) أي: من وجوب الكفارة فكان الأولى التذكير. فؤد: (لما أثر فيها النقص) أي: بأن لم تجب البدنة بل الشاة كما يأتي كُرْدِي. فؤد: (عدم الانعقاد) فاعل يؤثر. فؤد: (عدم الوجوب) مفعوله. فؤد: (أما لو مضى) إلى الفصل في النهاية والمُعْنِي. فؤد: (أما لو مضى زمن بعد طلوعه إلخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به سم على حجة ا ه ش. فؤد: (ثم مكث) أي: أو نزع حالاً نهاية ومُعْنِي. فؤد: (ولا ينافي إلخ) عبارة المُعْنِي والنهاية فإن قيل كيف يعلم بأول طلوع

للحاجة. فؤد: (على الوجه المحرم) اعتمدَه م ر.

فؤد في (س): (فلان مكث بطل) نعم إن استدّام بطل أن صومه بطل وإن نزع فلا كفارة عليه؛ لأنه لم يقصد تلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرّح به الماوردي والزباني شرح م ر. فؤد: (قلت يفرق إلخ) ويفرق بأن التّبة هنا مُتَقَدِّمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار مُعْلِي الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق أن ابتداء فعله لا كفارة فيه فتعلقت بأجره لئلا يخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خالٍ عن مقابلة المهر؛ إذ المهر في النكاح يقابل جميع الوطآت شرح م ر. فؤد: (أما لو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به إلخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به.

طُلُوعَهُ تَقَدَّمَهُ عَلَى عِلْمِنَا بِهِ؛ لَأَنَّا لَا نُكَلِّفُ بِذَلِكَ بَلٍ بِمَا يَظْهَرُ لَنَا.

(فصل) فِي شُرُوطِ الصَّوْمِ

مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ وَالْوَقْتُ وَكَثِيرٌ مِنْ سُنَّتِهِ وَمَكْرُوهَاتِهِ. (شُرْطُ) صِبْغَةِ (الصَّوْمِ) مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ قَابِلِيَّةُ الْوَقْتِ وَمِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ (الإِسْلَامُ) فَلَا يَصِحُّ صَوْمُ كَافِرٍ بِأَيِّ كُفْرٍ كَانَ إِجْمَاعًا (وَالْعَقْلُ) أَيِ التَّمْيِيزِ (وَالنِّقَاطُ مِنَ الْحَبْضِ وَالنَّفَاسِ) إِجْمَاعًا (جَمِيعُ النَّهَارِ) قَيْدٌ فِي الْأَرْبَعَةِ فَلَوْ طَرَأَ فِي لَحْظَةٍ

الْفَجْرِ لِأَن طُلُوعَهُ الْحَقِيقِيُّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى عِلْمِنَا بِهِ أَجِيبَ بَأَنَّا إِنَّمَا تَعْبُدُنَا بِمَا نَطَّلِعُ عَلَيْهِ وَلَا مَعْنَى لِلصَّبْغِ إِلَّا طُلُوعُ الصُّورِ لِلتَّائِيهِ وَمَا قَبْلَهُ لَا حُكْمَ لَهُ فَإِذَا كَانَ الشَّخْصُ عَارِفًا بِالْأَوْقَاتِ وَمَنَازِلِ الْفَجْرِ وَرَصَدَ بَحْنُثَ لَا حَائِلَ فَهُوَ أَوَّلُ الصُّبْحِ الْمُعْتَبَرِ اهـ.

فَضْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ وَالْوَقْتُ

• فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ الْقِفَالِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ: بَنِيَّةُ الصَّوْمِ إِلَى الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (وَكَثِيرٌ مِنْ سُنَّتِهِ الْخُ) أَيِ وَفِي كَثِيرِ الْخُ. • فَوَدَّ: (قَابِلِيَّةُ الْوَقْتِ) أَيِ: وَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعَبْدِ الْخُ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (الإِسْلَامُ) قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ اشْتِرَاطَ الإِسْلَامِ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ وَقَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ فَلَوْ أَزْتَدَّ فِي بَعْضِهِ بَطْلُ صَوْمِهِ بِطُلُوعِ الصَّوْمِ بِالْإِزْتِدَادِ وَإِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ فِي بَقِيَّةِ يَوْمِهِ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الشُّيُوطِيِّ فِي فَتَاوِيهِ سَمَ بِتَصَرُّفٍ. • فَوَدَّ: (بِأَيِّ كُفْرٍ كَانَ الْخُ) أَيِ: أَضْلِيًّا كَانَ أَوْ مُزْتَدًّا وَلَوْ نَاسِيًّا لِلصَّوْمِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ تَضَمَّنَتْ عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ لَوْ أَزْتَدَّ بِقَلْبِهِ نَاسِيًّا لِلصَّوْمِ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي يَوْمِهِ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ وَلَا أَحْسِبُ الْأَصْحَابَ يَسْمَحُونَ بِهِ وَلَا أَنَّهُ أَرَادَهُ وَإِنْ شَمَلَهُ لَفْظُهُ انْتَهَتْ وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الإِسْلَامُ جَمِيعَ النَّهَارِ أَنَّهُ يُفْطِرُ هُنَا نِهَايَةً وَمَرَّ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنْ سَمَ مَا يُوَافِقُهُ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَالْعَقْلُ) أَيِ: فَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْمَجْنُونِ وَالطُّفْلِ لِإِقْدَانِ التِّيَّةِ وَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ مُتَمَيِّزٍ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَيِ: التَّمْيِيزِ) الْأَوَّلَى أَنْ يُفَسَّرَ الْعَقْلُ هُنَا بِالْغَرِيزَةِ وَإِنْ فُسِّرَ بِالتَّمْيِيزِ فِي تَوَاقُصِ الْوُضُوءِ شَ عِبَارَةُ سَمَ قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَيِ: التَّفْسِيرِ بِالتَّمْيِيزِ مَا يَأْتِي مِنْ صِحَّتِهِ مَعَ اسْتِغْرَاقِ التَّوْمِ وَوُجُودِ نَحْوِ الإِغْمَاءِ وَالسُّكْرِ فِيمَا عَدَا لَحْظَةً مَعَ أَنَّهُ لَا تَمْيِيزَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ فَإِنْ أَرَادَ الْإِحْتِرَازَ عَنْ

فَضْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ وَالْوَقْتُ وَكَثِيرٌ مِنْ سُنَّتِهِ وَمَكْرُوهَاتِهِ

• فَوَدَّ فِي (سُنِّي): (الإِسْلَامُ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ إِذَا أَزْتَدَّ الصَّائِمُ ثُمَّ عَادَ إِلَى الإِسْلَامِ فِي بَقِيَّةِ يَوْمِهِ فَهَلْ يُعْتَدُّ بِصَوْمِهِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ ذَكَرَ صَاحِبُ الْبَحْرِ الْمَسْأَلَةَ وَحَكَى فِيهَا وَجْهَيْنِ مُبَيِّنَيْنِ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّوْمِ هَلْ تُبْطِلُهُ وَمُقْتَضَاهُ تَضَحِيحُ عَدَمِ الْبُطْلَانِ فَإِنَّهُ الْأَصَحُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا اهـ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ اشْتِرَاطَ الإِسْلَامِ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ وَقَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ فَلَوْ أَزْتَدَّ فِي بَعْضِهِ بَطْلُ صَوْمِهِ بِالْبُطْلَانِ وَإِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (أَيِ: التَّمْيِيزِ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْ صِحَّتِهِ مَعَ اسْتِغْرَاقِ التَّوْمِ وَوُجُودِ نَحْوِ الإِغْمَاءِ وَالسُّكْرِ فِيمَا عَدَا لَحْظَةً مَعَ أَنَّهُ لَا تَمْيِيزَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ فَإِنْ أَرَادَ

منه ضِدُّ واحدٍ منها بَطَلَ صَوْمُهُ كَمَا لَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَزِدْ مَا وَيَحْرُمُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ عَلَى حَائِضٍ وَنُفْسَاءِ الْإِمْسَاكِ أَيِ: بِنْيَةِ الصَّوْمِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا تَعَاطِي مُفْطِرٍ وَكَذَا فِي نَحْوِ الْعِيْدِ خِلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَهُ فِيهِ وَذَلِكَ اكْتِفَاءً بِقَدَمِ النِّيَّةِ (وَلَا يَضُرُّ النَّوْمُ الْمُسْتَفْرَقُ) لِجَمِيعِ النَّهَارِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِبَقَاءِ أَهْلِيَّةِ الْخِطَابِ فِيهِ وَبِهِ فَارَقَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ فَإِنْ اسْتَيْقَظَ لَحْظَةً صَبَحَ إِجْمَاعًا. (وَالْأَطْهَرُ أَنَّ الْإِغْمَاءَ لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ) يَعْنِي خَلَا عَنْهُ وَإِنْ لَمْ تَوْجِدْ إِفَاقَةً مِنْهُ، كَأَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَلَا إِغْمَاءَ بِهِ وَبَعْدَ لَحْظَةٍ طَرَأَ الْإِغْمَاءُ وَاسْتَمَرَّ إِلَى الْغُرُوبِ فَهَذَا خِلَا لَا أَفَاقَ وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (لَحْظَةً مِنْ نَهَارِهِ) اكْتِفَاءً بِالنِّيَّةِ مَعَ الْإِفَاقَةِ فِي جُزْءٍ

الْجُنُونُ فَقَطْ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّفْسِيرِ بِالتَّمْيِيزِ مَعَ إِيْهَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ فَوَدَّ: (ضِدُّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أَيِ: رِدَّةٌ أَوْ جُنُونٌ أَوْ خَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر رِدَّةٌ أَنِي وَلَوْ نَاسِيًا كَمَا تَقَدَّمَ اهـ وَقَالَ سَم وَبِمن الضَّدَّ الرَّدَّةُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ فِي بَقِيَّةِ النَّهَارِ اهـ أَقُولُ بَلْ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي لَحْظَةٍ مِنْهُ إِلَخ. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ وَلَدَتْ إِلَخ) أَيِ: خِلَافًا لِمَا قَدْ يُفْهَمُهُ صَنِيعُهُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ تَزِدْ مَا) أَيِ: كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَالتَّحْقِيقُ نِهَائِيَّةٌ وَأَسَى زَادَ الْمُغْنَى لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ بَلَلٍ وَإِنْ قُلَّ اهـ عِبَارَةٌ سَم وَقَدْ يَوْجُهُ الْبُطْلَانُ بَأَنَّ الْوِلَادَةَ مِظَنَّةُ الدَّمِ فَأَقْبَمَتِ الْمِظَنَّةُ مَقَامَ الْمِثْنَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَيِ بِنْيَةِ الصَّوْمِ إِلَخ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ عَلَى قَصْدِ التَّعَبُّدِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ حَقِيقَةَ الصَّوْمِ الشَّرْعِيَّ؛ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ قَدْ يُشْرَعُ كَمَا فِي تَارِكِ النِّيَّةِ فَقَصْدُهُ تَلَبُّسٌ بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَّ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ يَتَّبِعِي تَحْرِيمَ الْإِمْسَاكِ وَلَوْ بِدُونِ نِيَّةٍ مُطْلَقًا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ عِبَادَةً اهـ وَيُحْتَمَلُ بَقَاءُ عِبَارَةِ الْأَنْوَارِ عَلَى إِطْلَاقِهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ مُنَابَذَةً لِلشَّرْعِ حَيْثُ أَمَرَهُمَا بِالْإِنْفَاطِقِ لِخَشْيَةِ الضَّرَرِ وَمَزِيدُ الضَّغْفِ ثُمَّ رَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ الْفَضْلَاءِ نَقْلًا عَنْ الْمَجْمُوعِ وَلَوْ أَمْسَكَتْ لَا بِنْيَةَ الصَّوْمِ لَمْ تَأْتُمْ وَإِنَّمَا تَأْتُمْ إِذَا نَوَّتَهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَقَدَّرُ اهـ بِضَرِيٍّ وَيَتَّبِعِي حَمْلُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ عَلَى مَا مَرَّ مِنْهُ وَمِنْ سَم. □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَهُ فِيهِ) أَيِ: أَوْجَبَ التَّعَاطِي فِي نَحْوِ يَوْمِ الْعِيْدِ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ: عَدَمُ وَجُوبِ التَّعَاطِي. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَيْقَظَ إِلَخ) أَيِ: التَّائِمُ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (لَا يَضُرُّ إِذَا أَفَاقَ إِلَخ) أَيِ: فَإِنْ لَمْ يَبْقَ ضَرٌّ مُعْنَى. □ فَوَدَّ (سَمِي): (إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِغْمَاءُ بِفِعْلِهِ وَفِي حَجِّ تَقْيِيدِ عَدَمِ الضَّرَرِ رُبَّمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ فَإِنْ كَانَ بِفِعْلِهِ بَطَلَ صَوْمُهُ ع ش وَقَوْلُهُ بِفِعْلِهِ أَيِ: لِغَيْرِ حَاجَةٍ. □ فَوَدَّ: (يَعْنِي خِلَا) ثُمَّ. □ فَوَدَّ: (فَهَذَا خَلَى) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ تَعَلَّقَ بِخَطِّهِ الْأَوَّلِ بِالْإِفِ وَالثَّانِي بِيَاءٍ فَلْيَنْظُرْ مَا وَجَّهَ ذَلِكَ بِضَرِيٍّ.

الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْجُنُونِ فَقَطْ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّفْسِيرِ بِالتَّمْيِيزِ مَعَ إِيْهَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ فَوَدَّ: (ضِدُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَخ) مِنْ الضَّدَّ الرَّدَّةُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ فِي بَقِيَّةِ النَّهَارِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَزِدْ مَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ وَقَدْ يَوْجُهُ الْبُطْلَانُ هُنَا بَأَنَّ الْوِلَادَةَ مِظَنَّةُ الدَّمِ فَأَقْبَمَتِ الْمِظَنَّةُ مَقَامَ الْمِثْنَةِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ: بِنْيَةِ الصَّوْمِ) الْمُتَّجَعُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ التَّحْرِيمُ عَلَيْهَا عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ لَيْلًا بَلْ يَتَّبِعِي

وكالإغماء الشكر وقول الفقهاء لو نوى ليلاً ثم استغرق شكره اليوم صَحَّ؛ لأنه مخاطَب؛ إذ لا تلزمه الإعادة بخلاف المُتَعَدِّي عليه ضعيفٌ ووهيمٌ من زعم حمل كلامه على غير المُتَعَدِّي؛ لأنه مُصْرَحٌ بأنه في المُتَعَدِّي. (تنبيه) وقَعَ هنا عباراتٌ مُتَنَافِيَةٌ فَيَمَنْ شَرِبَ ذَوَاءَ لَيْلٍ فَزَالَ تَمَيِّزُهُ نَهَارًا وَقَدْ يَبْتَثُّهَا مَعَ مَا فِيهَا فِي شَرْحِ الْقُبَابِ ثُمَّ قُلْتُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَرْبَ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَالشُّكْرَ لَيْلًا وَالْإِغْمَاءَ

■ فَوُدَّ: (وَالْإِغْمَاءُ الشُّكْرُ) فَلَوْ شَرِبَ مُسَكِّرًا لَيْلًا وَبَقِيَ سُكْرُهُ جَمِيعَ النَّهَارِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ صَحَا فِي بَعْضِهِ فَهُوَ كَالْإِغْمَاءِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ قَالَهُ فِي التَّيْمَةِ وَيُؤْخَذُ بِمَا مَرَّ أَنَّ عَقْلَهُ هُنَا لَمْ يَزَلْ نِهَائِيَّةً أَيْ: بَلْ تَغْطِي فَقَطُّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَبَقِيَ سُكْرُهُ الْخَظْمُ ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ تَعَدَّى بِسُكْرِهِ أَمْ لَا وَبِهِ صَرَّحَ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ وَصَرَّحَ بِمِثْلِهِ أَيْضًا فِي الْإِغْمَاءِ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ عِبَارَةَ الرَّشِيدِيِّ شَيْلَ مَا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا وَبِهِ صَرَّحَ الشَّهَابُ سَم فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ خِلَافًا لِلشَّهَابِ حَجَّ أَهْ. ■ فَوُدَّ: (لَوْ نَوَى الْخَ) أَيْ: السَّكْرَانُ.

■ وَفَوُدَّ: (صَحَّ) أَيْ: صَوْمُهُ إِمَابٌ وَلَقُلْ ثَمَرَةُ الصَّحَةِ مَعَ لُزُومِ الْإِعَادَةِ كَمَا بَاقِي عَدَمِ إِنْشَاءِ التَّوَكُّلِ وَأَنْ لَا يَجُوزُ لِيُغَيِّرَهُ أَنْ يُطْعِمَهُ. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مُصْرَحٌ بِالْخَ) أَيْ: بِدَلِيلِ تَغْلِيلِهِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ كَزَدِي زَادَ سَم وَلِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَعَدِّي لَا يَصِيحُ صَوْمُهُ مَعَ اسْتِغْرَاقِ سُكْرِهِ الْيَوْمَ أَهْ. ■ فَوُدَّ: (وَقَعَ هُنَا عِبَارَاتٌ مُتَنَافِيَةٌ بِالْخَ) الَّذِي يَظْهَرُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ مَقَالَتِي الْبَقْوِيِّ وَالْمُتَوَلِّي مَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ النَّهَائِيَّةِ مِنْ أَنَّ كَلَامَ الْأَوَّلِ مَفْرُوضٌ فِي زَوَالِ الْعَقْلِ بِشَرْبِ الدَّوَاءِ وَمِثْلُ شَرْبِ الدَّوَاءِ حَبِثِيذُ الشُّكْرِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ الشُّكْرِ وَشَرْبِ الدَّوَاءِ إِنْ أزالَ الْعَقْلَ الْحَقَّ بِالْجُنُونِ أَوْ غَمَرَهُ الْحَقُّ بِالْإِغْمَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَّ تَبَّهَ عَلَى مَا فِي التَّنْبِيهِ مِنْ خَلَلٍ وَتَنَافٍ فَمَنْ رَامَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ بِمُراجَعَةِ الْحَاشِيَةِ سَم بِضَرْبِي وَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ لَقُلْ صَوَابُهُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ لَا يَتَسَجَّمُ مَعَ الْحَاصِلِ الْآتِي فِي كَلَامِهِ وَعِبَارَةُ الْكَزَدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ عِنْدَ قَوْلِ شَرْحِهِ وَلَا يَضُرُّ الْإِغْمَاءُ وَالشُّكْرُ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ إِنْ أَتَى لَخُطْئِهِ فِي النَّهَارِ نَصُّهَا أَمَّا إِذَا تَعَدَّى بِهِ فَيَأْتِي وَيَتَطَّلُ صَوْمُهُ وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ كَانَ فِي لَخُطْئِهِ مِنَ النَّهَارِ، وَكَذَا إِنْ شَرِبَ ذَوَاءَ مُزِيلًا لِلْعَقْلِ لَيْلًا تَعَدَّى فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ فَهُوَ كَالْإِغْمَاءِ فَإِنْ اسْتَفْرَقَ النَّهَارَ بَطَلَ صَوْمُهُ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَلَا إِنْ شَرِبَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَفْرِقْ زَوَالَ عَقْلِهِ النَّهَارَ صَحَّ صَوْمُهُ وَلَا قَضَاءُ وَأَمَّا الْجُنُونُ مِنْ غَيْرِ تَسَبُّبٍ فِيهِ فَمَتَى طَرَأَ فِي لَخُطْئِهِ مِنَ النَّهَارِ أَوْ فِي جَمِيعِهِ بَطَلَ صَوْمُهُ وَلَا قَضَاءُ وَلَا إِنْ شَرِبَ عَلَيْهِ هَذَا مُلْخَصٌ مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ أَوَّلًا فِي التَّخْفِيفِ مُلْخَصًا لَهُ مِنْ شَرْحِ الْقُبَابِ لَهُ ثُمَّ اضْطَرَّ بِكَلَامِهِ اضْطِرَابًا عَجِيبًا وَتَنَاقُضًا غَرِيبًا وَقَدْ يَبْتَثُّ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ وَأَوْضَحْتُهُ بِمَا لَمْ أَعْلَمْ مَنْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ أَهْ. ■ فَوُدَّ: (إِنْ شَرِبَ الدَّوَاءَ) أَيْ: لَيْلًا مَعَ زَوَالِ التَّمْيِيزِ سَم وَكَزَدِي.

■ فَوُدَّ: (وَالشُّكْرُ) وَقَوْلُهُ: (وَالْإِغْمَاءُ) أَيْ: مَعَ التَّعَدِّي فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمِهِ فِي الثَّانِي كَمَا بَيَّنَّاهُ كَلَامُهُ الْآتِي أَيْضًا وَحَمَلًا لَهَا عَلَى مَا هُوَ الْغَالِبُ فِيهِمَا. ■ فَوُدَّ: (لَيْلًا) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ الْإِغْمَاءِ لِيُظْهَرَ رُجُوعُهُ

تَحْرِيمِ الْإِنْسَاكِ وَلَوْ بِدُونِ نِيَّةِ صَوْمٍ مُطْلَقًا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اغْتِيَادِ كَوْنِهِ عِبَادَةً.

■ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مُصْرَحٌ بِأَنَّهُ فِي الْمُتَعَدِّي) أَيْ: بِدَلِيلِ تَغْلِيلِهِ وَلِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَعَدِّي لَا يَصِيحُ صَوْمُهُ مَعَ اسْتِغْرَاقِ سُكْرِهِ الْيَوْمَ. ■ فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ إِنْ شَرِبَ) أَيْ: مَعَ زَوَالِ التَّمْيِيزِ.

إِنْ اسْتَفْرَقَتْ النَّهَارَ أَثِمَ فِي الشُّكْرِ وَالِدَوَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَبَطَلَ الصَّوْمُ وَوَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْكُلِّ وَإِنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْهَا فِي بَعْضِ النَّهَارِ فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ بَطَلَ الصَّوْمُ وَأَثِمَ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدِّ بِهِ فَلَا

لِكُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ. ■ فَوُدَّ: (إِنْ اسْتَفْرَقَتْ) أَي: زَوَالَ التَّمْيِيزِ بِشُرْبِ الدَّوَاءِ وَالشُّكْرِ وَالْإِغْمَاءِ. ■ فَوُدَّ: (أَثِمَ فِي الشُّكْرِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي سُكْرِ تَعَدَّى بِهِ مَعَ ظُهُورِ أَنْ مَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ كَذَلِكَ فِي الْبُطْلَانِ وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ كَالْإِغْمَاءِ فَهَلَّا قَالَ وَأَثِمَ فِي الشُّكْرِ إِنْ تَعَدَّى بِهِ لِيَبْقَى مَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ دَاخِلًا فِي عِبَارَتِهِ وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ التَّسَبُّبَ فِي الْإِغْمَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ لَا أَثِمَ فِيهِ سَمَ وَقَوْلُهُ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بَطَلَ الصَّوْمُ وَأَثِمَ صَرِيحٌ فِي الْإِثْمِ. ■ فَوُدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَي: فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَالشُّكْرِ وَالْإِغْمَاءِ. ■ فَوُدَّ: (وَإِنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْهَا الْخُ) شَامِلٌ لِلْإِغْمَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْبُطْلَانِ بِوُجُودِهِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَلَوْ مُتَعَدِّيًا بَلْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الْإِثْمِ حَيْثُ يُضَاهَى وَهُوَ مُتَجَعِّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَ التَّعَدِّي مَا يَقُوتُ صَلَاةُ حَضَرَتْ أَوْ يورَثُ ضَرَرًا بَلْ لَا وَجْهَ أَيْضًا لِلْبُطْلَانِ فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ وَالْمُسْكِرِ وَلَوْ تَعَدَّدَا فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَزُلْ بِهِمَا الْعَقْلُ الْحَقِيقِيُّ بَلِ التَّمْيِيزُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ وَوُجِدَا فِي بَعْضِ النَّهَارِ فَقَطْ؛ إِذَا الْفَرَضُ أَنْ تَنَاولَهُمَا كَانَ لَيْلًا سَمَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُتَجَعِّ الْخُ فِيهِ مَا مَرَّ أَيْفَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ الْكُرْدِيِّ فِي حَاشِيَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ فِي الْأَوَّلِ. ■ فَوُدَّ: (مِنْهَا) أَي: زَوَالِ التَّمْيِيزِ بِالدَّوَاءِ وَالْإِغْمَاءِ وَالشُّكْرِ. ■ فَوُدَّ: (فَلِإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ بَطَلَ الصَّوْمُ الْخُ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَمْنَعُ التَّعَدِّيَ سَمَ وَلَكِ دَفَعُهُ بِمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَمَلِ التَّعَدِّي فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ عَلَى مَا كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَغَيْرِ التَّعَدِّي فِيهِ عَلَى ضِدِّهِ.

■ فَوُدَّ: (أَثِمَ فِي الشُّكْرِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي سُكْرِ تَعَدَّى بِهِ مَعَ ظُهُورِ أَنْ مَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ كَذَلِكَ فِي الْبُطْلَانِ وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ كَالْإِغْمَاءِ فَهَلَّا قَالَ وَأَثِمَ فِي الشُّكْرِ إِنْ تَعَدَّى بِهِ لِيَبْقَى مَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ دَاخِلًا فِي عِبَارَتِهِ وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ التَّسَبُّبَ فِي الْإِغْمَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ لَا أَثِمَ فِيهِ. ■ فَوُدَّ: (وَإِنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْهَا الْخُ) شَامِلٌ لِلْإِغْمَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْبُطْلَانِ بِوُجُودِهِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَلَوْ مُتَعَدِّيًا بَلْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الْإِثْمِ حَيْثُ يُضَاهَى وَهُوَ مُتَجَعِّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَ التَّعَدِّي مَا يَقُوتُ صَلَاةُ حَضَرَتْ أَوْ يورَثُ ضَرَرًا بَلْ لَا وَجْهَ أَيْضًا لِلْبُطْلَانِ فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ وَالْمُسْكِرِ وَلَوْ تَعَدَّدَا فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَزُلْ بِهِمَا الْعَقْلُ الْحَقِيقِيُّ بَلِ التَّمْيِيزُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ وَوُجِدَا فِي بَعْضِ النَّهَارِ فَقَطْ؛ إِذَا الْفَرَضُ أَنْ تَنَاولَهُمَا كَانَ لَيْلًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

■ فَوُدَّ: (وَإِنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْهَا فِي بَعْضِ النَّهَارِ) إِنْ كَانَ الْفَرَضُ إِنْ شُرِبَ الدَّوَاءُ أَوْ الْمُسْكِرُ وَقَعَ فِي اللَّيْلِ فَالْوَجْهُ صِحَّةُ الصَّوْمِ حَيْثُ أَفَاقَ لَحْظَةً وَلَمْ يَزُلْ عَقْلُهُ وَإِنْ تَعَدَّى فَلَا يَصِحُّ تَفْصِيلُهُ فِي الْبُطْلَانِ أَوْ وَقَعَ فِي النَّهَارِ فَالْوَجْهُ الْبُطْلَانُ مُطْلَقًا كَتَنَاولَهُ الْمُفْطِرُ فَلَا يَصِحُّ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ فَوُدَّ: (فِي بَعْضِ النَّهَارِ) أَي: وَالْفَرَضُ أَنْ تَنَاولَ الدَّوَاءَ أَوْ الْمُسْكِرَ كَانَ لَيْلًا كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ وَلَا لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدِّ بِهِ الْخُ فَتَأَمَّلْهُ. ■ فَوُدَّ: (فَلِإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ بَطَلَ الصَّوْمُ الْخُ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَمْنَعُ التَّعَدِّي.

إِثْمٌ وَلَا بَطْلَانٌ، وَقَوْلُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرِهِ الْمُتَدَاوِي كَالْمَجْنُونِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ لَا فِي عَدَمِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَا صُنْعَ لَهُ بِخِلَافِ الْمُتَدَاوِي وَفِي الْمَجْمُوعِ زَوَالُ الْعَقْلِ يُمَحَرِّمُ يُوجِبُ الْقَضَاءَ وَإِثْمَ التَّرِكِ وَيَمْرُضُ أَوْ دَوَاءٌ لِحَاجَةٍ كَالْإِغْمَاءِ فَيَلْزِمُهُ قَضَاءُ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ وَلَا يَأْتِيهِمُ بِالتَّرِكِ أَوْ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ التَّشْبِيهَ فِي قَوْلِ الرَّافِعِيِّ شُرْبُ الدَّوَاءِ لِلْمُتَدَاوِي كَالْمَجْنُونِ وَسَفَهًا كَالشُّكْرِ إِنَّمَا هُوَ فِي صِحَّةِ الصَّوْمِ فِي الثَّانِي إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً وَلَا فَلَ وَيَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ وُجِدَ فِي لَحْظَةٍ وَلَا قَضَاءٌ وَلَا إِثْمٌ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ أَيْضًا حَاصِلُ مَا فِي

فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرِهِ الْمُتَدَاوِي الْإِثْمُ) أَيُّ فِيمَا إِذَا اسْتَفْرَقَ زَوَالُ عَقْلِهِ جَمِيعَ النَّهَارِ كَزِدِّي عَلَى بِأَفْضَلٍ. فَوَدَّ: (لَا فِي عَدَمِ الْقَضَاءِ) لِيَتَأَمَّلَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا قَضَاءٌ وَلَا إِثْمٌ بِضَرِّي. فَوَدَّ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ زَوَالُ الْعَقْلِ الْإِثْمُ) أَيُّ: التَّمْيِيزُ بِذَلِيلٍ وَيَمْرُضُ؛ إِذْ زَوَالُ الْعَقْلِ الْحَقِيقِيُّ بِالْمَرَضِ لَا قَضَاءٌ مَعَهُ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَى الْمَجْنُونِ سَم. فَوَدَّ: (زَوَالُ الْعَقْلِ) أَيُّ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ. فَوَدَّ: (وَإِثْمُ التَّرِكِ) أَيُّ: تَرْكُ الصَّوْمِ بِسَبَبِ زَوَالِ الْعَقْلِ كَزِدِّي. فَوَدَّ: (فَيَلْزِمُهُ قَضَاءُ الصَّوْمِ) أَيُّ فِيمَا إِذَا اسْتَفْرَقَ الزَّوَالُ جَمِيعَ النَّهَارِ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ كَالْإِغْمَاءِ؛ إِذْ لَا يَلْزِمُ الْقَضَاءُ فِيهِ إِلَّا حِينَئِذٍ كَزِدِّي عَلَى بِأَفْضَلٍ. فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيُّ: بِمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيُّ: بِالْحَاصِلِ أ. ه. فَوَدَّ: (يُعْلَمُ أَنَّ التَّشْبِيهَ الْإِثْمُ) قَدْ يُقَالُ إِذَا صَحَّ الصَّوْمُ مَعَ إِفَاقَةِ لَحْظَةٍ فِي الْمُتَعَدِّي بِالِاسْتِعْمَالِ قَبْلَ تَبَيُّنِ الصَّحَّةِ فِي غَيْرِهِ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً بِالْأَوَّلَى وَأَيْضًا فَهُوَ مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ وُجِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا فِي بَعْضِ النَّهَارِ فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ الْإِثْمُ فَلْيَتَأَمَّلَ بِضَرِّي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ أَنَا مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَعَدَمُ صِحَّتِهِ فِي الْأَوَّلِ الْإِثْمُ) هَذَا يُنَافِي مَا قَرَّرَهُ فِي الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ وُجِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ غَيْرِ مُتَعَدِّ بِهِ فَلَا إِثْمٌ وَلَا بَطْلَانٌ فَإِنْ هَذَا رَاجِعٌ أَيْضًا قَطْعًا لِشُرْبِ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ أَقُولُ مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ عَلَى مَا إِذَا زَالَ الْعَقْلُ الْحَقِيقِيُّ فَإِنْ كَانَ الشُّرْبُ لِلْمُتَدَاوِي فَلَا قَضَاءَ كَالْمَجْنُونِ أَيُّ بِغَيْرِ سَبَبٍ وَإِلَّا فَهَذَا أَيْضًا جُنُونٌ وَإِنْ كَانَ سَفَهًا وَجِبَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ جُنُونٌ مُتَعَدِّ بِهِ حِينَئِذٍ كَمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ بِالشُّكْرِ الْمُتَعَدِّي بِهِ الْمُسْتَفْرِقِ فَلْيَتَأَمَّلَ سَم. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَمَا ذَكَرَهُ فِي مَعْنَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ مِنْهَا أَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنْ حَاصِلِ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَمَّا فِي الشَّقِّ الثَّانِي فَقَدْ قَدَّمَ فِي ذَلِكَ الْحَاصِلِ أَنَّهُ عِنْدَ التَّعَدِّي فِي الدَّوَاءِ أَوْ الْإِغْمَاءِ أَوْ الشُّكْرِ يَتَبَلَّلُ صَوْمُهُ وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ وَفِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ قَدْ شَرِبَ الدَّوَاءَ سَفَهًا فَمَا بِهِ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً صَحَّ صَوْمُهُ وَأَمَّا فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ فَقَدْ قَدَّمَ فِي ذَلِكَ الْحَاصِلِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَدِّ فِي شُرْبِ الدَّوَاءِ أَوْ الْإِغْمَاءِ أَوْ الشُّكْرِ وَوُجِدَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ فَلَا إِثْمٌ وَلَا

فَوَدَّ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ زَوَالُ الْعَقْلِ) أَيُّ: التَّمْيِيزُ بِذَلِيلٍ وَيَمْرُضُ الْإِثْمُ؛ إِذْ زَوَالُ الْعَقْلِ الْحَقِيقِيُّ بِالْمَرَضِ لَا قَضَاءٌ مَعَهُ كَمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَى الْمَجْنُونِ. فَوَدَّ: (وَعَدَمُ صِحَّتِهِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ وُجِدَ فِي لَحْظَةٍ) هَذَا يُنَافِي مَا قَرَّرَهُ فِي الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ وُجِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا فِي بَعْضِ النَّهَارِ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ غَيْرِ مُتَعَدِّ بِهِ فَلَا إِثْمٌ وَلَا بَطْلَانٌ فَإِنْ هَذَا رَاجِعٌ أَيْضًا قَطْعًا لِشُرْبِ الدَّوَاءِ لِحَاجَةٍ فَإِنَّهُ أَحَدُ الْمَذْكُورَاتِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ وُجِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا فَتَأَمَّلْهُ، ثُمَّ أَقُولُ مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ عَلَى مَا إِذَا زَالَ

المجموع عن البقوي أن شرب الدواء كالإغماء أي إن كان لحاجة. (ولا يجوز ولا يصح) صوم في رمضان عن غيره وإن أبيض له فطره لينحو سقر؛ لأنه لا يقبل غيره بوجه

بطلان فما باله هنا حكم بعدم صحة الصوم إن وجد في لحظة منه ومنها أنه في الشئ الثاني من كلام المجموع قال إنه كالإغماء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالتترك أي: بترك أداء الصوم أولاً فما باله هنا صار كالمجنون وأنه لا قضاء. ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه إلخ يقال له ماذا يعلم هذا المعنى وهو مناقض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمؤتمد أن الجنون بطوره في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالأولى كما صرحوا به في المتن فضلاً عن غيره وأطلقهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بفعله أو لا وأما الإغماء والسكر فإن أفاق منهما لحظة في النهار صح صومه وإلا فلا وهذا أيضاً قد صرحوا به، وأما القضاء فيلزم في الإغماء والسكر إن استغرق النهار مطلقاً ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقاً وأما إن تسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسبب ما فيه وأما الإثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حاجة وإلا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء لحاجة فيه ثلاثة آراء متباينة مأخوذة من كلامهم تضيحاً وتلويحاً أحدها لزوم القضاء إن استغرق النهار فقط وثانيها لزومه مطلقاً وثالثها عدم لزومه مطلقاً وإن شربه سقها فيه هذه الآراء الثلاثة أيضاً إلا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث الثقل اهـ. هـ فوه: (أي: إن كان لحاجة) الوجه أنه كالإغماء وإن لم يكن لحاجة في أنه إن استغرق ضرراً وإلا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جارٍ على ما ذكره بقوله السابق وإن وجد واحد منها في بعض النهار إلخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل سم. هـ فوه: (لحاجة) قياس كلامه المتقدم أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فرائت بخطه رحمته تغل لغير حاجة ثم ضرب على لغير وزيدت لأم قبل حاجة فلعل هذا من إضلاح غيره بصري وقوله وقياس كلامه المتقدم إلخ لعله أراد به الحاصل المار ويظهر أن ما أخذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر أن قياسه إسقاط لفظة غير. هـ فوه: (ولا يجوز ولا يصح صوم في رمضان عن غيره إلخ) تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يعني عن ذلك سم وقد يقال: إنما أعاده الشارح لاستيفائه أقسام الوقت الذي لا يقبل الصوم.

العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوي فلا قضاء كالمجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضاً جنون وإن كان سقها وجب القضاء؛ لأن الحاصل جنون متعدي به حيث يتعدى كما يجب القضاء بالسكر المتعدي به المستغرق فليتأمل. هـ فوه: (أي: إن كان لحاجة) الوجه أنه كالإغماء وإن لم يكن لحاجة في أنه إن استغرق ضرراً وإلا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جارٍ على ما ذكره بقوله السابق وإن وجد واحد منها في بعض النهار إلخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل. هـ فوه: (ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره إلخ) تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يعني عن ذلك.

ولا (صَوْمُ الْعِيدِ) الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى اتِّفَاقًا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ. (وَكَذَا التَّشْرِيقُ) وَلَوْ لِلْمُتَمَتِّعِ (فِي الْجَدِيدِ) وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ يَوْمِ النَحْرِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ صِيَامِهَا (وَلَا يَجُزُّ) (التَّطَرُّعُ يَوْمَ الشُّكِّ بِلَا سَبَبٍ) لِمَا صَحَّ عَنْ عُمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ غَضَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَلَا تَخْتَصُّ الْحُرْمَةُ بِهِ بَلْ يَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ أَوْ يَكُنْ لِسَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي وَلَوْ أَفْطَرَ بَعْدَ صَوْمِهِ الْمُتَّصِلِ بِالنِّصْفِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ بَعْدَهُ بِلَا سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِزَوَالِ الْأَتِّصَالِ الْمُجَوِّزِ لِصَوْمِهِ.

(فَلَوْ صَامَهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ) كَيَوْمِ الْعِيدِ بِجَمَاعٍ التَّحْرِيمِ لِلذَّاتِ

- فَوَدَّ: (وَلَا صَوْمُ الْعِيدِ الْخ) وَلَوْ عَنْ وَاجِبٍ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ نَذْرُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةً.
- فَوَدَّ: (الْفِطْرِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلذَّاتِ أَوْ لِزِمِهَا وَقَوْلُهُ كَأَنَّ نَذْرَ إِلَى أَمَّا نَذْرُ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ أَفْطَرَ إِلَى الْمَتْنِ.
- فَوَدَّ: (اتِّفَاقًا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ) فِي هَذَا التَّغْيِيرِ قُصُورٌ عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ زَادَ الْمَغْنِيُّ وَالْإِجْمَاعُ اهـ.
- فَوَدَّ (لِسُنِّي): (فِي الْجَدِيدِ) وَفِي الْقَدِيمِ يَجُوزُ صَوْمُهَا لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا عَدِمَ الْهَدْيَ عَنِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْحَجِّ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ فِيهَا نِهَايَةً زَادَ الْمَغْنِيُّ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَيُّ: لَا يَجُوزُ) أَيُّ يَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ مُغْنِي.
- فَوَدَّ (لِسُنِّي): (بِلَا سَبَبٍ) أَيُّ يَنْقُضِي صَوْمَهُ وَأَقْبَلَهُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَوْمُهُ احْتِيَاظًا لِرَمَضَانَ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لَهُ لِعَدَمِ وَقُوعِهِ عَنْهُ فَلَا احْتِيَاظَ نِهَايَةً زَادَ الْمَغْنِيُّ فَإِنْ قِيلَ هَلَا اسْتَحِبَّ صَوْمُهُ إِنْ أَطْبَقَ الْغَنِمُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ حَيْثُ قَالَ بِوُجُوبِ صَوْمِهِ حَيْثُ أَجِيبَ بَأَنَّ لَا تُرَاعِي الْخِلَافُ إِذَا خَالَفَ سُنَّةَ صَرِيحَةٍ وَهِيَ مِمَّا خَبَرَ «فَإِنْ هُمْ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا هَذِهِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» اهـ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَوَّلُ الْبَابِ مَا يُوَافِقُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.
- فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَ شُكٍّ فَإِنْ كَانَ حَرَمٌ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ يَوْمَ شُكٍّ فَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ احْتِيَاظًا وَعَنْ ش قَبِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَسُنُّ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ مَا يُصَرِّحُ بِخِلَافِهِ.
- فَوَدَّ: (وَلَوْ أَفْطَرَ بَعْدَ صَوْمِهِ الْخ) أَيُّ فَلَوْ صَامَ الْخَامِيسَ عَشَرَ وَتَالِيَهُ ثُمَّ أَفْطَرَ السَّابِعَ عَشَرَ حَرَمَ عَلَيْهِ الثَّانِينَ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ صَوْمُ يَوْمٍ بَعْدَ النِّصْفِ لَمْ يَوْصَلْ بِمَا قَبْلَهُ نِهَايَةً قَالَ ع ش أَيُّ: فَشَرَطَ الْجَوَازَ أَنْ يَصِلَ الصَّوْمُ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ فَمَتَّى أَفْطَرَ يَوْمًا مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَلَمْ يَتَعَقَّدْ مَا لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَقِي مَا لَوْ صَامَ شَعْبَانَ بِقَصْدٍ أَنْ لَا يَصُومَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ النِّصْفَ الْآخِرَ بِهَذَا الْقَصْدِ ثُمَّ عِنْدَ آخِرِ الشَّهْرِ عَنْ لَهُ صِيَامُهُ فَهَلْ يَصِحُّ صَوْمُهُ نَظَرًا لِاتِّصَالِ الصَّوْمِ بِمَا قَبْلَهُ أَوْ لَا يَصِحُّ نَظَرًا لِلْقَصْدِ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ.

أو لازِمها (وله) من غير كراهية (صومه عن القضاء) ولو لِنَفْلٍ كَأَن شَرَعَ فِي نَفْلٍ فَأَنفَسَهُ (والتَّنْذِيرُ) كَأَن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ كَذَا فَوَافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ أَمَّا نَذَرُ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ فَلَا يَنْتَقِذُ وَالْكَفَّارَةُ مُسَارَعَةٌ لِّرَاعَةِ ذِمَّتِهِ وَلَآنَ لَهُ سَبَبٌ فَجَازَ كَتَنظِيرِهِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَمَنْ ثُمَّ يَأْتِي فِي

فَوَدَّ: (أَوْ لَا زِمَهَا) أَي: لَا زِمَ ذَاتِ الصَّوْمِ وَهُوَ الْإِغْرَاضُ بِهِ عَنِ ضِيَاغَةِ اللَّهِ تَعَالَى. فَوَدَّ: (كَأَن شَرَعَ الْإِنْفَاقَ) أَي: وَكَالتَّغْلِي الْمَوْقُوتِ كَصَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ قَصَاؤُهُ مُطْلَقًا رَشِيدِي وَعَ ش. فَوَدَّ: (كَأَن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ الْإِنْفَاقَ) أَي: أَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ ثُمَّ أَرَادَ صَوْمَ يَوْمِ الشُّكِّ عَنْهُ سَمَ وَنَهَاةً. فَوَدَّ: (أَمَّا نَذَرُ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ فَلَا يَنْتَقِذُ) أَي: كَتَنَذَرَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْمِيدَيْنِ لِأَنَّهُ مَخْصِيَةٌ نِهَآةً قَالَ عَ ش قَوْلُهُ مَرَّ أَمَّا نَذَرُ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ أَي: مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَوْمُ الشُّكِّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ وَقَتَ التَّنْذِيرِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ كَالْخَمِيسِ الْآتِي مَثَلًا ثُمَّ طَرَأَ شُكٌّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ تَبَيَّنَ عَدَمُ اتِّعَادِ نَذَرِهِ فَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُ اهـ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِ أَيْضًا كَأَن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ كَذَا الْإِنْفَاقَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ فَلْيُجَاجِ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ يَأْتِي فِي التَّخْزِي هُنَا الْإِنْفَاقَ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَلَوْ أَخَّرَ صَوْمًا لِيَوْقَعَهُ يَوْمَ الشُّكِّ فَقِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُنْهِي عَنْهَا تَخْرِيمُهُ نِهَآةً وَاسْتِئْثْنَى وَمُعْنَى قَالَ عَ ش قَوْلُهُ مَرَّ فَلَوْ أَخَّرَ صَوْمًا أَي: وَلَوْ وَاجِبًا وَقَوْلُهُ مَرَّ فَقِيَاسُ كَلَامِهِمْ الْإِنْفَاقَ مُتَعَمِّدٌ بَلْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ تَحَرَّى تَأْخِيرَهُ لِيَوْقَعَهُ فِي النُّصْبِ الثَّانِي مِنْ شُعْبَانِ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَلَمْ يَنْتَقِذْ عَ ش وَقَالَ سَمَ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا أَي: مَا مَرَّ عَنْ الْأَسْنَى ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ الْقَضَاءِ دُونَ نَحْوِ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ آدَاءٌ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَغْنَى يَوْمَ الشُّكِّ أَيْضًا فَهُوَ نَظِيرُ الْمَضَرِّ إِذَا قَصَدَ تَأْخِيرَهُ لِلْإِضْفَارِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِذُ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْوَقْتِ قُلْتَ يُفَرِّقُ بَتَوَقُّتِ الْمَضَرِّ بِذَلِكَ الْوَقْتِ بِخُصُوصِهِ وَنَحْوِ الْكَفَّارَةِ لَمْ تَوَقَّتْ بِخُصُوصِ يَوْمِ الشُّكِّ اهـ.

فَوَدَّ فِي (سَبِي): (وَلَهُ صَوْمُهُ عَنِ الْقَضَاءِ وَالتَّنْذِيرِ الْإِنْفَاقَ) وَأَنَّهُمْ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَوْمُهُ احْتِيَاطًا لِرِمَاضَانِ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لَهُ لِعَدَمِ وَقُوعِهِ عَنْهُ فَلَا احْتِيَاطَ شَرَحَ مَرَّ أَقُولُ يَتَأَمَّلُ فِيهِ قَالَ فِي الرُّوْضِ قَالَ يَغْنِي الْإِسْنَوِيُّ فَلَوْ أَخَّرَ صَوْمًا لِيَوْقَعَهُ يَوْمَ الشُّكِّ فَقِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُنْهِي عَنْهَا تَخْرِيمُهُ اهـ كَلَامُ شَرَحِ الرُّوْضِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ الْقَضَاءِ دُونَ نَحْوِ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ آدَاءٌ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَغْنَى يَوْمَ الشُّكِّ أَيْضًا فَهُوَ نَظِيرُ الْمَضَرِّ إِذَا قَصَدَ تَأْخِيرَهُ لِلْإِضْفَارِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِذُ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْوَقْتِ قُلْتَ يُفَرِّقُ بَتَوَقُّتِ الْمَضَرِّ بِذَلِكَ الْوَقْتِ بِخُصُوصِهِ وَنَحْوِ الْكَفَّارَةِ لَمْ تَوَقَّتْ بِخُصُوصِ يَوْمِ الشُّكِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَضَرَّ إِنَّمَا انْتَقَذَ وَقَتَ الْإِضْفَارِ مَعَ تَخْزِي تَأْخِيرِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا عُنِيَ لَهُ بِخُصُوصِهِ وَنَحْوِ الْكَفَّارَةِ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ وَقْتُ بِخُصُوصِهِ لَا يَوْمُ الشُّكِّ وَلَا غَيْرُهُ.

(فَرَعُ) عَمَّتِ الْبُلُوَى كَثِيرًا بِبُيُوتِ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَثَلًا ثُمَّ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِرُؤْيَيْهِ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ وَظَنَّ صِدْقَهُمْ وَلَمْ يَثْبُتْ فَهَلْ يَنْدَبُ صَوْمُ يَوْمِ السَّبْتِ الَّذِي هُوَ التَّاسِعُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِكُونِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى تَقْدِيرِ كَمَالِ ذِي الْقَعْدَةِ أَمْ يَحْرُمُ لِاحْتِمَالِ كُونِهِ يَوْمَ الْعِيدِ وَنُقْصَانِ الْقَعْدَةِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّنَلِيُّ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ مَفْسَدَةَ الْحَرَامِ مُقَدِّمَةً عَلَى تَخْصِيلِ مَصْلَحَةِ الْمُنْدُوبِ. فَوَدَّ: (كَأَن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ كَذَا فَوَافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ) أَي: أَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ ثُمَّ أَرَادَ صَوْمَ يَوْمِ الشُّكِّ عَنْهُ.

التَّحَرِّي هُنا ما مرَّ ثُمَّ. (وَكَذا لَوْ وافَقَ عاَدَةُ تَطْلُوعِهِ) كَأَنَّ اعتادَ سَرَدَ الصَّوْمِ أَوْ صَوْمَ نَحْوِ الاثْنَيْنِ أَوْ صَوْمَ يَوْمٍ وَفَطَرَ يَوْمَ فَوافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ يَوْمَ صَوْمِهِ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ بِذَلِكَ قالَ بَعْضُهُمْ وَتَبَيَّنَتِ العاَدَةُ هُنا بِمَرَّةٍ (وَهُوَ) أَي: يَوْمَ الشُّكِّ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ بِسَبَبَيْنِ كَوْنُهُ يَوْمَ شُكٍّ وَكَوْنُهُ بَعْدَ

فَوْقِ (سُي): (وَكَذا لَوْ وافَقَ عاَدَةُ الْفَجْرِ) وَلَوْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ قِضَاءً عَنِ صَوْمٍ يُسْتَحَبُّ قِضَاؤُهُ لَمْ يُحَسَّبْ ذَلِكَ وَرِزًا لَهُ حَتَّى يَصُومَهُ عَنِ الْقَابِلِ لِيَعَابَ قَالَ سَمَ لَوْ اخْتَلَفَتْ عاَدَتُهُ فَيَتَّبِعِي اعْتِبَارُ عامِ آخِرِ العاَدَاتِ وَأُظُنُّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ أَقْنَى بِذَلِكَ أَهْ وَقَالَ ع ش وَكَتَبَ سَمَ عَلَى شَرْحِ البَهْجَةِ وَقَدْ يُشْكِلُ تَصْوِيرُ العاَدَةِ ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ بَعْدَ النُّصْفِ بِلَا سَبَبٍ مُمْتَنِعٌ فَيُخْتاجُ لِعاَدَةٍ فَيُنْقَلُ الْكَلَامُ إِلَيْهَا فَيَسْتَلْسَلُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ يُصَوَّرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا صَامَ الاثْنَيْنِ مَثَلًا قَبْلَ النُّصْفِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ صَوْمَهُ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ عاَدَةً لَهُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ عاَدَتُهُ كَانَ اعْتادَ الاثْنَيْنِ فِي عامِ والخميسِ فِي آخِرِ فَهَلْ يُغْتَبَرُ الْآخِرُ أَوْ نَقُولُ كُلُّ صَارَ عاَدَةً لَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الثَّانِي نَعَمْ إِنْ عَزَمَ عَلَى هَجْرِ أَحَدِهِمَا وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ لَا يُغْتَبَرُ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مَا يُقَالُ عَنْ إِفْنَاءِ الْإِدِّ الشَّارِحِ م ر أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعاَدَتِهِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ الْمَاضِيَةِ لَا الْقَدِيمَةِ أَهْ. فَوَدَّ: (كَانَ اعْتادَ سَرَدَ الصَّوْمِ) انْظُرْ مَا تَصَوَّرَهُ الْخَالِي عَنْ اعْتِبَارِ الْإِنْتِصَالِ بِالنُّصْفِ الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (قالَ بَعْضُهُمْ الْفَجْرُ) عِبارةُ النِّهايةِ وَتَبَيَّنَتِ عاَدَتُهُ الْمَذْكُورَةُ بِمَرَّةٍ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَهْ. فَوَدَّ: (بِمَرَّةٍ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ صَامَ فِي أَوَّلِ شَعْبَانَ يَوْمَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ ثُمَّ أَفْطَرَ بَاقِيَهُ فَوافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ يَوْمًا لَوْ دَامَ عَلَى حَالِهِ الْأَوَّلِ مِنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَفَطَرَ يَوْمَ لَوَقَعَ يَوْمَ الشُّكِّ مُوافِقًا لِيَوْمِ الصَّوْمِ صَحَّ صَوْمُهُ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ صَامَ يَوْمًا قَبْلَ الْإِنْتِصَافِ عَلِمَ أَنَّهُ يوافقُ آخِرَ شَعْبَانَ وَاتَّفَقَ أَنَّ آخِرَ شَعْبَانَ حَصَلَ فِيهِ شُكٌّ فَلَا يَحْرُمُ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ عاَدَةً لَهُ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ عَنْ فتاوى الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَكْتَفِي فِي العاَدَةِ بِمَرَّةٍ إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ فِطْرٌ مِثْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي اعْتادَهُ فَإِذَا اعْتادَ صَوْمَ يَوْمِ الاثْنَيْنِ فِي أَكْثَرِ أَسابِيعِهِ جازَ لَهُ صَوْمُهُ بَعْدَ النُّصْفِ وَيَوْمَ الشُّكِّ وَإِنْ كَانَ أَفْطَرَ قَبْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عَرَفًا أَنَّهُ مُعْتادَهُ وَإِنْ تَخَلَّلَ بَيْنَ عاَدَتِهِ وَصَوْمِهِ بَعْدَ النُّصْفِ أَفْطَرَهُ وَأَمَّا إِذَا اعْتادَهُ مَرَّةً قَبْلَ النُّصْفِ ثُمَّ أَفْطَرَ مِنَ الْأُسْبُوعِ الَّذِي بَعْدَهُ ثُمَّ دَخَلَ النُّصْفَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ العاَدَةَ حِينَئِذٍ بَطُلَتْ بِفِطْرِ الْيَوْمِ الثَّانِي بِخِلَافِ مَا إِذَا صَامَ الاثْنَيْنِ الَّذِي قَبْلَ النُّصْفِ ثُمَّ دَخَلَ النُّصْفَ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلِ يَوْمِ اثْنَيْنِ آخَرَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُ يَوْمِ الاثْنَيْنِ الْوَاقِعِ بَعْدَ النُّصْفِ ؛ لِأَنَّهُ اعْتادَهُ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ مَا يَبْطُلُ العاَدَةُ فَإِذَا صَامَهُ ثُمَّ أَفْطَرَ مِنْ أُسْبُوعٍ ثَانٍ ثُمَّ صادَفَ الاثْنَيْنِ الثَّالِثَ يَوْمَ الشُّكِّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ وَلَا يَضُرُّ

فَوَدَّ فِي (سُي): (وَكَذا لَوْ وافَقَ عاَدَةُ تَطْلُوعِهِ) لَوْ اخْتَلَفَتْ عاَدَتُهُ فَيَتَّبِعِي اعْتِبَارُ عامِ آخِرِ العاَدَاتِ وَأُظُنُّ شَيْخَنَا أَقْنَى بِهِ. فَوَدَّ: (قالَ بَعْضُهُمْ وَتَبَيَّنَتِ العاَدَةُ بِمَرَّةٍ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخَنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ تَصَوُّرُ العاَدَةِ ؛ إِذَا يَجُوزُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ ابْتِدَاءً بِلَا سَبَبٍ وَالْمَرَّةُ الْأُولَى الَّتِي تَبَيَّنَتْ بِهَا العاَدَةُ لَا سَبَبَ لَهَا فَيَمْتَنِعُ وَيُجَابُ بِتَصَوُّرِهَا بِأَنَّهُ يَصُومُ قَبْلَ النُّصْفِ يَوْمًا مُعَيَّنًا كَالِاثْنَيْنِ فَإِذَا وافَقَ يَوْمَ الشُّكِّ الاثْنَيْنِ فَلَهُ صَوْمُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبابِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ حَيْثُ قالَ وَقَدْ غَبَّرَ الْعُبابُ بِذَلِكَ العاَدَةُ بِالْوَرْدِ مَا نَصَّهُ وَهَلْ

النصف من شعبان (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس) أي: جمع منهم بحيث يتوَلَّد من تحدثهم الشك في الرؤية فيما يظهر وأما قول الروض الذي يتحدث فيه بالرؤية من يُظَنُّ صدقه فهو مخالفة لجملة أصليه وعجيب كون شيخنا لم ينبّه على ذلك وهي إذا وقع في الألسن أنه رُئي ولم يقل عدل أنا رأيته أو قاله ولم يقبل الواحد أو قاله عدّد من النساء أو العبيد أو المُشَاقُّ وُظِنَ صدقهم انتهت فظنُّ الصدق إنما اشترطه في قول غير الأهل لا في التحدث. فالوجه أنه لا يُشترط فيه ظنُّ صدق بل تولّد شك كما ذكرته (برؤيته) أي: بأن الهلال رُئي ليلته وإن أطنق الغيْم على الأوجه ولم يُعلم من رآه (أو شهد) أي: أخبر؛ إذ لا يُشترط ذكر ذلك عند حاكم

تخلّل فطره؛ لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كافٍ وذلك ما ظهر لي الآن ولعلنا نزداد فيه علماً أو نقلاً تشهداه وهذا يخالفه إطلاق ما مرّ عن ع ش وفي سم ما يوافق هذا الإطلاق. ه فود: (بحيث يتولّد من تحدثهم الشك إلخ) هل يُعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل أحد حتى لا يحرّم صومه من حيث إنه يوم شك على الخالي عنهما الظاهر نعم وإن اقتضى كلام الأذرع المنقول في النهاية خلافه بصري أقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل أحد من المحال العادي كما هو ظاهر. ه فود: (وأما قول الروض إلخ) أي: بدل قول المصنّف إذا تحدث إلخ. ه فود: (من يظن صدقه) مغناه بمن شأنه أن يظن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن احترازاً عما ليس كذلك فإن تحدثه لا يؤثّر شيئاً ولا شكاً وحيث فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شريحه فليتأمل سم. ه فود: (وهي) أي عبارة الروضة. ه فود: (وظن صدقهم انتهت) وقول الروضة وظن صدقهم يحتمل عوده إلى الجميع بل هو الظاهر بناء على ما صرحوا به في الوقف من أن القيد الأخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتأمل. ثم رأيت الفاضل المحشي قال قول الروضة يظن صدقه مغناه ما من شأنه إلخ اه بصري. ه فود: (على الأوجه) أي: خلافاً لصاحب البهجة حيث قيده بعدم إطباقه نهايةً ومغني.

يثبت الورد بمرّة حتى لو صام الإثنين قبل نصف شعبان مثلاً بمرّة جاز له صوم يوم الشك إذا وافق ذلك فيه نظر وقياس كلامهم في الحيض وغيره نعم إلا أن يفرّق ثم رأيت الزكشي قال: لم يتعرّضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقدّرهما بمرّة أو بالعزف اه بقي أنه لو اعتاد صوم شعبان أو نصفه الثاني مع اليوم الذي قبله فهل له الإقتصار على صوم يوم الشك لأنه من جملة العادة فيه نظر فإن صح ذلك صح التصريح به أيضاً فليتأمل فإن الظاهر أن ذلك صحيح؛ إذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادة له ولو تقدّمت هذه المسألة واختلفت عادته اغتبر عام آجر العادات. ه فود: (من يظن صدقه) مغناه من من شأنه أن يظن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكنه لم يظن احترازاً عما ليس كذلك فإن تحدث لا يؤثّر شيئاً ولا شكاً وحيث فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شريحه فليتأمل.

ومن ثمَّ عُبِّرَ أَصْلُهُ بِقَالَ (بِهَا صِبْيَانٌ أَوْ غُيُبٌ أَوْ فَسَقَةٌ) أَوْ نِسَاءٌ وَظَنَّ صِدْقَهُمْ أَوْ عَدْلَ وَرُدُّ وَيَكْفِي
اثنانِ مِنْ كُلِّ عَلَى مَا أُخِذَ مِنْ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَاشْتَرِطَ الْعَدْلَ هُنَا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي النِّتَةِ احْتِيَاظًا
فِيهِمَا فَإِنَّ فَقْدَ ذَلِكَ حَرُمَ صَوْمُهُ لِيَكُونَ بَعْدَ النِّصْفِ لَا لِيَكُونَ يَوْمَ شَكٍّ. وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّ مَنْ
اعْتَقَدَ صِدْقَ مَنْ أَخْبَرَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ لَزِمَهُ الصَّوْمُ وَيَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ مَا أَوْهَمَهُ
كَلَامُهُ مِنَ التَّنَافِي ثُمَّ فِي النِّتَةِ وَهنا بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ ذَكَرْتُهَا مَعَ مَا فِيهَا فِي شَرْحِ الْفُتُوحِ وَمَنْ
أَحْسَنَهَا مَا قَدَّمْتُهُ فِي مَبْحَثِ النِّتَةِ (وَلَيْسَ إِبْطَاقُ الْغَيْمِ بِشَكٍّ)؛

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نِسَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ جَمَعُوا فِي النِّتَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقُولَهُ وَاشْتَرِطَ الْعَدْلَ إِلَى وَمَرَّ.
☐ قَوْلُهُ: (وَرُدُّ) أَيُّ: عَلَى الْمَرْجُوحِ السَّابِقِ عَ شِئٍ أَوْ لِأَمْرِ آخَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي اثنانِ الْفَخ) وَمِثْلُهُمَا
الوَاحِدُ كَمَا يَأْتِي عَ شِ. ☐ قَوْلُهُ: (احْتِيَاظًا فِيهِمَا) يُتَأَمَّلُ مَعْنَى الْإِحْتِيَاظِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا هُنَا فَإِنَّهُ إِنْ وَجَدَ
الْمُجَوِّزُ لِيَصِحَّ مَا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ نَحْوِ وَضَلٍ بِمَا قَبْلَهُ أَوْ عَادَةً جَازَ الصَّوْمُ مُطْلَقًا وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ مُطْلَقًا سَمِ
وَلَكَّ أَنْ تُجِيبَ أَنَّ الْمُرَادَ كَمَا عُبِّرَ بِهِ غَيْرُهُ احْتِيَاظًا لِلْعِيَادَةِ وَتَحْرِيمِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ جَمَعُوا الْفَخ) قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي يَوْمِ الشَّكِّ فِي عُمُومِ النَّاسِ لَا فِي أَفْرَادِهِمْ فَيَكُونُ شَكًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى
غَيْرِ مَنْ ظَنَّ صِدْقَهُمْ وَهُوَ أَكْثَرُ النَّاسِ دُونَ أَفْرَادٍ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُمْ لَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَكٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ
رَأَاهُ مِنَ الْفَسَاقِ وَالْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ بَلْ هُوَ رَمَضَانُ فِي حَقِّهِمْ قَطْعًا وَهُوَ حَسَنٌ جِدًّا سَمِ وَقَوْلُهُ اعْتَقَدَ أَرَادَ بِهِ
مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ بِدَلِيلِ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَوَافَقَهُ أَيُّ: الْأَذْرَعِيُّ الْمُغْنِي فَقَالَ: نَعَمْ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ رَأَاهُ
يَمُنُّ دُكْرَ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَغَوِيِّ فِي طَائِفَةِ أَوَّلِ الْبَابِ وَتَقَدَّمَ فِي أَثْنَانِهِ صِحَّةُ نِتَةِ الْمُعْتَقِدِ
أَيُّ: الظَّنُّ لِذَلِكَ وَوُقُوعُ الصَّوْمِ عَنْ رَمَضَانَ إِذَا تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْهُ قَالَ الشَّارِحُ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ مَا ذُكِرَ فِي
الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ أَهْ أَيُّ لِأَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ هُوَ عَلَى مَنْ لَمْ يَظُنَّ الصَّدْقَ هَذَا مَوْضِعٌ وَأَمَّا
مَنْ ظَنَّهُ أَوْ اعْتَقَدَهُ صَحَّتِ النِّتَةُ مِنْهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَهَذَانِ مَوْضِعَانِ وَفِي هَذَا رَدُّ عَلَى قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ
إِنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ فِي الرُّوضَةِ وَشَرْحِ الْمُهَذَّبِ مُتَنَاقِضٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ وَفِي مَوْضِعٍ
يَجُوزُ وَفِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا قَدَّمْتُهُ فِي مَبْحَثِ النِّتَةِ) حَاصِلُ ذَلِكَ وَمَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ مَ إِنْ
ظَنَّ صِدْقَ هَؤُلَاءِ مُصَحِّحٌ لِلنِّتَةِ فَقَطُّ ثُمَّ إِنْ تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ مُعْتَبَرَةٍ صَحَّ صَوْمُهُ اعْتِمَادًا عَلَى
هَذِهِ النِّتَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فَهُوَ يَوْمَ شَكٍّ يَحْرُمُ صَوْمُهُ هَذَا إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ صِدْقَهُمْ فَإِنَّ اعْتَقَدَ ذَلِكَ بَانَ وَقَعَ

☐ قَوْلُهُ: (احْتِيَاظًا) يُتَأَمَّلُ مَعْنَى الْإِحْتِيَاظِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا هُنَا فَإِنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْمُجَوِّزُ لِيَصِحَّ مَا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ
نَحْوِ وَضَلٍ بِمَا قَبْلَهُ أَوْ عَادَةً جَازَ الصَّوْمُ مُطْلَقًا وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ مُطْلَقًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ
صِدْقَ مَنْ أَخْبَرَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ لَزِمَهُ الصَّوْمُ وَيَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ وَقَدْ جَمَعُوا الْفَخ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْكَلَامُ فِي يَوْمِ الشَّكِّ فِي عُمُومِ النَّاسِ لَا فِي أَفْرَادِهِمْ فَيَكُونُ شَكًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ مَنْ ظَنَّ صِدْقَهُمْ وَهُوَ
أَكْثَرُ النَّاسِ دُونَ أَفْرَادٍ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُمْ لَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَكٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ رَأَاهُ مِنَ الْفَسَاقِ وَالْعَبِيدِ
وَالنِّسَاءِ بَلْ هُوَ رَمَضَانُ فِي حَقِّهِمْ قَطْعًا وَهُوَ حَسَنٌ جِدًّا.

لَا تَقْبَلُنَا فِيهِ بِإِكْمَالِ الْعَدَدِ كَمَا مَرَّ. (وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ؛ إِذَا تَيَقَّنَ الْغُرُوبَ)

الجزء بخبرهم صحَّ الصومُ اعتمادًا على ذَلِكَ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (لَا تَقْبَلُنَا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (لَا تَقْبَلُنَا فِيهِ الْخُ) أَيُّ: فَلَا يَكُونُ هُوَ يَوْمَ شَكٍّ بَلْ يَكُونُ مِنْ شَعْبَانَ لِلْخَبَرِ الْمَازٍ وَلَا أَثَرُ لَظْنِنَا رُؤْيَاهُ لَوْلَا السَّحَابُ لِيُعْذِرَ عَنِ الشَّمْسِ وَلَوْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُضْحِيَةً وَتَرَاءَى النَّاسُ فَلَمْ يَتَحَدَّثْ بِرُؤْيَاهُ فَلَيْسَ بِيَوْمٍ شَكٍّ وَقِيلَ هُوَ يَوْمَ شَكٍّ وَلَوْ كَانَ فِي السَّمَاءِ قِطْعٌ سَحَابٍ يُمْكِنُ أَنْ يُرَى الْهَلَالُ مِنْ جَلَالِهَا وَأَنْ يَخْفَى تَحْتَهَا وَلَمْ يَتَحَدَّثْ بِرُؤْيَاهُ فَقِيلَ هُوَ يَوْمَ شَكٍّ وَقِيلَ لَا قَالَ فِي الرُّوْضَةِ الْأَصْحَحُ لَيْسَ بِشَكٍّ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَقِيلَ هُوَ يَوْمَ شَكٍّ أَنْظُرْ مَا فَائِدَةُ الْخِلَافِ مَعَ أَنَّهُ يَحْرُمُ صَوْمُهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ إِذْ يَفْرَضُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَكٍّ هُوَ يَوْمٌ مِنَ النُّصَبِ الثَّانِي مِنْ شَعْبَانَ، وَصَوْمُهُ حَرَامٌ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ قَالَ مَا نَصُّهُ قَوْلُهُ وَإِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ حَرُمَ الصَّوْمُ الْخُ هَذَا قَدْ يَوْجِبُ أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِيَوْمٍ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْوَضَلِ بِمَا قَبْلَهُ يَجُوزُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ وَغَيْرِهِ وَمَعَ عَدَمِ الْوَضَلِ يَمْتَنِعُ صَوْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ الْخُصُوصِيَّةُ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْوَضَلِ يَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ مِنْ جِهَتَيْنِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا فَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي التَّعَالِيْقِ كَمَا لَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ الْيَوْمُ الْفُلَانِي يَوْمَ شَكٍّ فَعَبْدِي حُرٌّ أَوْ نَحْوَهُ فَيُؤَاخَذُ بِذَلِكَ حَيْثُ قُلْنَا: إِنَّهُ شَكٌّ ع ش.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ) أَيُّ بَتْنَاوَلِ شَيْءٍ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ حُصُولِ سُنَّةِ التَّعْجِيلِ بِالْجَمَاعِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إَضْعَافِ الْقُوَّةِ وَالضَّرَرِ شَرْحُ م ر أَهْ سَمَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهُوَ مُحْتَمَلٌ مُتَعَمِّدٌ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِي وَقَضَيْتُهُ أَيُّ: مَا فِي الْجَوَاهِرِ أَيْضًا عَدَمُ حُصُولِهَا بِالِاسْتِقَاءَةِ أَوْ إِدْخَالِ نَحْوِ عَوْدٍ فِي أُذُنِهِ أَوْ إِخْلِيلِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ م ر مِنَ التَّعْلِيلِ يَأْبَى ذَلِكَ أَهْ وَقَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِبْعَابِ مَا نَصُّهُ وَعَبَّرَ أَيُّ: الْمُصَنَّفُ كَالْقَمُولِيِّ بَتْنَاوَلِ الْمُفْطَرِّ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِالْغُرُوبِ، وَقَضَيْتُهُ حُصُولُ أَضَلِّ السُّنَّةِ بِسَائِرِ الْمُنَافِيَاتِ لِلصَّوْمِ كَالْجَمَاعِ أَهْ. وَجَمَعَ شَيْخُنَا بِمَا نَصُّهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْجَمَاعَ أَفْطَرَ عَلَيْهِ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا يُسَنُّ الْفِطْرُ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا وَجَدَ غَيْرَهُ أَهْ.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (تَعْجِيلُ الْفِطْرِ) يَنْتَفِي سُنُّ ذَلِكَ وَلَوْ مَارًا بِالطَّرِيقِ وَلَا تَنْحَرُمُ مَرُوءَتُهُ بِهِ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ مِنْ طَلَبِ الْأَكْلِ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَوْ مَارًا بِالطَّرِيقِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (إِذَا تَيَقَّنَ الْغُرُوبَ) خَرَجَ بِهِ ظَنُّهُ بِاجْتِهَادٍ فَلَا يُسَنُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ بِهِ وَظَنُّهُ بِلا اجْتِهَادٍ وَشَكُّهُ فَيَحْرُمُ بِهِمَا كَمَا مَرَّ ذَلِكَ مُغْنِي وَإِبْعَابُ وَأَسْنَى وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ وَقَالَ فِي النَّهَائِيَةِ وَمَحَلُّ التَّذَبُّبِ إِذَا تَحَقَّقَ الْغُرُوبُ أَوْ ظَنَّهُ بِأَمَارَةٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ ظَنَّهُ بِأَمَارَةٍ قَدْ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي جَوَازِ الْفِطْرِ إِذَا ظَنَّ الْغُرُوبَ بِالْاجْتِهَادِ وَهُوَ مُقْتَضٍ لِتَذَبُّبِ التَّأَخِيرِ أَهْ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ هَذَا أَيُّ: عَدَمُ سُنِّ التَّعْجِيلِ مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ الْغُرُوبِ هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي كَلَامِهِمْ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ نَظْمِ الزَّيْدِ لِلْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ وَخَرَجَ بِعِلْمِ الْغُرُوبِ ظَنُّهُ فَلَا يُسَنُّ

هـ فَوَدَّ فِي (سُنِّي): (وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ) أَيُّ: بَتْنَاوَلِ شَيْءٍ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ حُصُولِ سُنَّةِ التَّعْجِيلِ بِالْجَمَاعِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إَضْعَافِ الْقُوَّةِ وَالضَّرَرِ شَرْحُ م ر وَيُكَرَّهُ تَأَخِيرُ الْفِطْرِ إِنْ قَصِدَ ذَلِكَ وَرَأَى أَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ شَرْحُ م ر.

وتقديمه على الصلاة للخبر الصحيح لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطره ويسن كونه وإن تأخر كما أفادته عبارة أصله (على تعي) وأفضل منه رُطِبَ وَجَدَ لِمَا صَحَّ (كان رسول الله ﷺ يُفطر قبل أن يُصلي على رطبات؛ فإن لم يكن فعلى تمرات؛ فإن لم يكن حسا حسوات من

إسراع الفطر به ولكنه يجوز إلخ ووقع له في النهاية ومحل التذنب إذا تحقق الغروب أو ظنه بأمارته انتهى اهـ. فؤد: (وتقديمه على الصلاة) ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرم الإمام أو قرب إخرائه وكان بحيث لو أفطر على نحو التمر بقي بين أسنانه وخشي سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتطيف فيه فاته الجماعة أو فضيلة أول الوقت أو تكبير الإحرام مع الإمام فينبه هنا تقديم الإحرام مع الإمام وتأخير الفطر وهذا لا ينافي أن المطلوب من الإمام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الأفضل مثلاً وتعارض في حق الواجد بينهم مثلاً ما ذكر قدم الإحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تنوق نفسه إليه لأن التوقان غير لازم هنا وكلامنا عند عديمه سم. فؤد: (للخبر الصحيح لا يزال الناس إلخ) زاد الإمام أحمد وأخروا السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والتصارى وكثير من المبتدعة كالشيعه يؤخرونه إلى ظهور النجم إيعاب وكذا في المغيي إلا قوله وكثير إلخ. فؤد: (ويسن إلخ) ويكره أن يؤخره إن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة وإلا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الأم وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض أي بعد الغروب بماء ويمنجه وأن يشربه ويتنأه إلا لضرورة قال وكأته شبيه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يؤبل الخلوف اهـ وهذا كما قاله الزركشي إنما يأتي على القول بأن كراهة السواك لا تزول بالغروب والأكثر أن على خلافه مغيي وإيعاب وأسنى وكذا في النهاية إلا أنه عقب كلام الزركشي بأنه يرد بأن الظاهر تأنيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما اهـ. وفي سم بعد توضيح الرد وتأييده ما نصه ولعل محل الكراهة في مضمضة هي مظنة إزالة الخلوف بأن اشتملت على تحريك الماء في الفم وأما كراهة شربه ثم تقبؤه فيمكن أن يوجه بأن فيه إضعافاً للصائم والمطلوب تقويته اهـ وقال ع ش قوله م لوضوح الفرق إلخ أي: وهو أن السواك مستحب ولا يكرهه إلا لسبب وقد زال بخلاف المضمضة فإنها ليست مطلوبة فإذا زالت الخلوف بها تعد عبثاً حيث لا غرض اهـ.

فؤد: (وأفضل منه إلخ) أي: ومن العجوة أيضاً ع ش. فؤد: (كان ﷺ إلخ) بدل من ما سم.

فؤد: (فإن لم يكن) أي: الرطب. فؤد: (حسا إلخ) الحسوة التجرع أي: شرب الماء شيئاً فشيئاً

فؤد: (وتقديمه على الصلاة) ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرم الإمام أو قرب إخرائه وكان بحيث لو أفطر على نحو التمر بقي بين أسنانه وخشي سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتطيف فيه فاته الجماعة أو فضيلة أول الوقت وتكبير الإحرام مع الإمام فينبه هنا تقديم الإحرام مع الإمام وتأخير الفطر وهذا لا ينافي أن المطلوب من الإمام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الأفضل مثلاً وتعارض في حق الواجد بينهم مثلاً ما ذكر قدم الإحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تنوق نفسه إليه؛ لأن التوقان غير لازم هنا وكلامنا عند عديمه. فؤد: (كان رسول الله ﷺ) بدل من ما.

ماء). وقضيته عَدَمُ حُصُولِ السُّتَةِ بالبُسْرِ وَإِنْ تَمَّ صَلَاحُهُ وبالأولى ما لم يَتِمَّ صَلَاحُهُ، ولو قِيلَ بالإلْحَاقِ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَمُدَّ (وَالَا) يَتَسَرَّ لَهُ أَحَدُهُمَا أَي: حَالُ إِرَادَةِ الْفِطْرِ فَلَوْ تَعَارَضَ التَّعْجِيلُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّأخِيرُ عَلَى التَّمْرِ قُدِّمَ الْأَوَّلُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ التَّعْجِيلِ فِيهَا حِصَّةٌ تَقُودُ عَلَى النَّاسِ أَشِيرَ إِلَيْهَا فِي لَا يَزَالُ النَّاسُ إِلَى آخِرِهِ، وَلَا كَذَلِكَ التَّمْرُ وَفِي خَبَرٍ سَنَدُهُ حَسَنٌ «أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا» (فَمَاءٌ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلْيُفِطِرْ عَلَى التَّمْرِ» زَادَ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَاتِهِ «فَإِنَّهُ بَرَكَتٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْرَ فَعَلَى الْمَاءِ فَإِنَّهُ طَهُورٌ» وَأَخَذَ مِنْهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ وَغَيْرُهُ وَجُوبَ الْفِطْرِ عَلَى التَّمْرِ، وَالتَّثْلِيثُ الَّذِي أَفَادَهُ الْمُثَنَّى فِي التَّمْرِ وَالتَّخْبِيرِ فِي الْكُلِّ شَرْطٌ لِكَمَالِ السُّتَةِ لَا لِصَلِيلِهَا كَالترتيبِ الْمَذْكُورِ

كُرِدِّي. هـ فُود: (وقضيته) أي الحديث المذكور. هـ فُود: (ولو قيل بالإلحاق في الأول إلخ) اغتمده شيخنا فقال ويقدم على التمر الرطب وفي معناه المعجزة ثم البسر ثم الماء وماء زمزم أولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو ما لم تمسه النار كالزبيب واللبن والمسل واللبن أفضل من المسل واللحم أفضل منهما ثم الحلو وهي الحلاوة المفروقة المعجولة بالنار ولذلك قال بعضهم:

فَمِنْ رُطْبٍ فَالْبُسْرِ فَالتَّمْرِ زَمَزَمَ فَمَاءٌ فَحَلَوًى ثُمَّ حَلَوًى لَكَ الْفِطْرُ

اه. وفي تقديم البسر على التمر الوارد وقفة وقال ع ش يتبني أن يقدم المسل على اللبن؛ لأنهم نظروا للحلو في هذا المحل بعد فقد التمر والماء ونحوهما مما ورد اه. هـ فُود: (ولا يتيسر له إلخ) عبارة النهاية والمغني ولا بأن لم يجده فمأ اه قال الرشيد قوله م ر بأن لم يجده فقيته أنه لو افطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على الماء فليراجع اه أقول يصرح بخلافه قول الشارح الآتي أيضا كالترتيب المذكور إلخ. هـ فُود: (أخذهما) أي: الرطب والتمر. هـ فُود: (وأخذ منه) أي: من الخبر. هـ فُود: (وهيرة) أي: ابن حزم إيعاب. هـ فُود: (وجوب الفطر على التمر) أي إذا وجد. هـ فُود: (والتثليث الذي أفاده المثن) وجه إفادته أن التمر اسم جنس جمعي وأقل ما يتطلق عليه ثلاث وفيه بحث؛ لأن التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب خصوص التثليث؛ إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليأمل سم ولك أن تجيب بأن مراد الشارح من التثليث عَدَمُ التَّفْصِيلِ عَنِ الثَّلَاثِ. هـ فُود: (والخبر في الكل) الخبر إنما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رأيت الفاضل المحمدي نبه عليه بضري. هـ فُود: (والخبر في الكل) أي: وهو قضية نص الشافعي رحمه الله في خرمة وجمع من الأصحاب ولا ينافيه تغيير آخرين بتمرة؛ لأنه ليان أصل السنة وهذا أي التثليث كمأها إيعاب ونهاية ومغني. هـ فُود: (شرط لكمال السنة لا لأصلها) أي يحصل أصل السنة بواجدة من التمر ونحوه وكذلك بالثنتين وأما كمأها فيحصل بالثلاث فأكثر من الأوتار شيخنا. هـ فُود: (كالترتيب إلخ) خلافا لإظهار صنيع النهاية والمغني كما مر عن الرشيد. هـ فُود: (المذكور) أي: في المثني

هـ فُود: (والتثليث الذي أفاده المثن) وجه إفادته أن التمر اسم جنس جمعي وأقل ما يتطلق عليه ثلاث

فَيَحْصُلُ أَصْلُهَا بِأَيِّ شَيْءٍ وَجَدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا فِي تَمَرٍ قَوِيَّتْ شَبْهَتُهُ وَمَاءٍ خَفِئَتْ أَوْ عُذِمَتْ شَبْهَتُهُ إِنَّ الْمَاءَ أَفْضَلُ لَكِنْ قَدْ يُعَارِضُهُ حُكْمُ الْمَجْمُوعِ بِشُدُودِ قَوْلِ الْقَاضِي الْأُولَى فِي زَمَانِنَا الْفِطْرُ عَلَى مَاءٍ يَأْخُذُهُ بِكَفِّهِ مِنَ النَّهْرِ لِيَكُونَ أَبْعَدَ عَنِ الشَّبْهَةِ أَوْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ سَبَبَ شُدُودِ مَا بَيْنَهُ غَيْرُهُ أَنَّ مَاءَ النَّهْرِ كَالدُّجَلَةِ لَيْسَ أَبْعَدَ عَنِ الشَّبْهَةِ؛ لِأَنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي عَلَى حَافَتِهَا يَحْفِرُونَ حُفَرًا لِيَصِيدَ السَّمَكُ فَتَمْتَلِئُ مَاءً ثُمَّ يَشْدُونَ عَلَيْهِ فَإِذَا أَخَذُوا السَّمَكَ مِنْهُ فَتَحُوا السِّدَّ فَتَخْتَلِطُ مَاؤُهُمُ الْمَمْلُوكُ بِغَيْرِهِ وَهَذِهِ شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ فِيهِ أَيْ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمُ الْآتِي فِي الْإِحْيَاءِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ شَرِيكًا بِقَوْدِهِ لِلنَّهْرِ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّا نَسَلِّمُ ذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ وَهُوَ مُلْحَظُ الشَّبْهَةِ وَبِقَرَضِ أَنَّ الشُّدُودَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ فَلَعَلَّهُ مِنْ حَيْثُ

وَالْخَبَرِ. هـ فَوَدُ: (فَيَحْصُلُ أَصْلُهَا الْخ) أَيِ هَذِهِ السُّتَةُ الْخَاصَّةُ وَإِلَّا فَافْضَلُ سُّتَةُ التَّعْجِيلِ يَحْصُلُ بِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَفِي حُصُولِهِ بَنَحْوِ مِلْحٍ وَمَاءٍ مِلْحٌ نَظَرٌ، وَكَذَا بَنَحْوِ تُرَابٍ وَحَجَرٍ لَا يَضُرُّ وَالْحُصُولُ مُحْتَمَلٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيِ: كَقَدَمِ الْحُصُولِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْفَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ إِزَالَةُ خَرَادَةِ الصَّوْمِ بِمَا يُضْلِعُ الْبَدَنَ وَهُوَ مُتَنَبِّ مَعَ ذَلِكَ مَعَ أَنْ تَنَاقُلَ التُّرَابِ وَالْمَدَرِ مَعَ انْتِفَاءِ الضَّرَرِ مَكْرُوهٌ فَلَا يَتَّبِعِي حُصُولُ السُّتَةِ بِهِ ع. ش. هـ فَوَدُ: (وَجَدَ الْخ) أَيِ التَّعْجِيلُ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْبَاقِي مِنْهَا. هـ فَوَدُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ: الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ. هـ فَوَدُ: (فِي الْإِحْيَاءِ) أَيِ: فِي بَابِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ. هـ فَوَدُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ: التَّسْلِيمِ. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ مُلْحَظُ الشَّبْهَةِ) قَدْ يُقَالُ لَا اغْتِيَابَ بِمِثْلِ هَذِهِ الشَّبْهَةِ لِلْقَطْعِ بِطَبِيبٍ خَاطِرٍ مَالِكِهِ

وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِاسْمِ الْجَنَسِ الْجَمْعِيُّ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى طَلَبِ خُصُوصِ الثَّلَاثِ؛ إِذْ مُفَادُهُ لَيْسَ إِلَّا الْجَمْعُ وَهُوَ صَادِقٌ بِغَيْرِ الثَّلَاثِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدُ: (فَيَحْصُلُ أَصْلُهَا) أَيِ: هَذِهِ السُّتَةُ الْخَاصَّةُ وَإِلَّا فَافْضَلُ سُّتَةُ التَّعْجِيلِ يَحْصُلُ بِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَفِي حُصُولِهِ بَنَحْوِ مِلْحٍ وَمَاءٍ مِلْحٌ نَظَرٌ، وَكَذَا بَنَحْوِ تُرَابٍ وَحَجَرٍ لَا يَضُرُّ وَالْحُصُولُ مُحْتَمَلٌ وَفِيهِ أَيِ: الْمَجْمُوعُ عَنْ صَاحِبِ الْبَيَانِ كُرْهٌ أَنْ يَتَمَضَّضَ بِمَاءٍ وَيَتَجَمَّعُ، وَأَنْ يَشْرَبَهُ وَيَتَقَايَاهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ قَالَ: وَكَانَتْ شَبْهَةٌ بِالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ لِكُونِهِ يُزِيلُ الْخُلُوفَ أَوْ قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ كَرَاهَةَ السَّوَاكِ لَا تَزُولُ بِالْفُرُوبِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلَافِهِ يُرَدُّ بِأَنَّ الظَّاهِرَ تَأْتِيهِ مُطْلَقًا لِيُوضَّحَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَذَا فِي شَرْحِ م. ر. وَقَدْ يَوْضَعُ الرَّدُّ بِأَنَّ الْخُلُوفَ بَعْدَ الْفُرُوبِ لَمَّا كَانَ مِنْ آثَارِ الصَّوْمِ كُرْهٌ مَا هُوَ مِثْلُهُ إِزَالَتُهُ مِمَّا لَا يَطْلُبُ إِلَّا فِي طَهَارَةٍ وَهُوَ الْمَضْمُضَةُ وَبِهَذَا يُفَارِقُ السَّوَاكِ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ رَجَعَ السَّوَاكِ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الطَّلَبِ وَالْمَضْمُضَةُ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ هُنَا وَلَا يُخْتَانُجُ إِلَيْهَا وَهِيَ مِثْلُهُ إِزَالَةُ آثَرِ الصَّوْمِ فَكُرْهَتْ وَقَضِيَتْ هَذَا كَرَاهَةُ التَّمَضُّضِ وَإِنْ لَمْ يُمْجِهْ بَلْ ابْتَلَمَهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَلَعَلَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ فِي مَضْمُضَةٍ هِيَ مِثْلُهُ إِزَالَةُ الْخُلُوفِ إِنْ اشْتَمَلَتْ عَلَى تَحْرِيكِ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَأَمَّا كَرَاهَةُ شُرْبِهِ ثُمَّ تَقْوُوه فَيُمْكِنُ أَنْ يُوَجِّهَ بِأَنَّهُ فِيهِ إِضْعَافٌ لِلصَّائِمِ وَالْمَطْلُوبُ تَقْوِيَّتُهُ وَيُسْنُ السُّحُورُ. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ مُلْحَظُ الشَّبْهَةِ) قَدْ يُقَالُ لَا اغْتِيَابَ بِمِثْلِ هَذِهِ الشَّبْهَةِ لِلْقَطْعِ بِطَبِيبٍ خَاطِرٍ مَالِكِهِ وَرِضَاهُ بِأَخْذِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّهُ يَقْطَعُ عَادَةً

إيهائه تقديم الماء مُطلقاً. وصريح كلامهم كالخبرين ندب التمر قبل الماء حتى بِمَكَّةَ وقول
 المُجِبِّ الطَّبْرِيِّ يُسْنُّ له الْفِطْرُ على ماء زَمْزَمَ ولو جمع بينه وبين التمر فَحَسَنَ مردودٌ بأنَّ أَوَّلَهُ
 فيه مُخَالَفَةٌ لِلنَّصِّ الْمَذْكُورِ وَآخِرُهُ فِيهِ اسْتِدْرَاكُ زِيَادَةِ عَلَى السُّنَّةِ الْوَارِدَةِ وَهُمَا مُتَمَتِّعَانِ إِلَّا
 بِدَلِيلٍ وَيُزَادُ أَيْضًا بِأَنَّهُ ﷺ (صَامَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ) وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مَا
 يُخَالِفُ عَادَتَهُ الْمُسْتَقَرَّةَ مِنْ تَقْدِيمِ التَّمْرِ فَذُلَّ عَلَى عَمَلِهِ بِهَا حِينَئِذٍ وَإِلَّا لَنُقِلَّ وَجُحِمَتْهُ أَنَّهُ لَمْ
 تَمْسَهُ نَارٌ مَعَ إِزَالَتِهِ لِضَعْفِ الْبَصَرِ، الْحَاصِلُ مِنَ الصَّوْمِ لإخراجه فضلات المعدة إِنْ كَانَتْ
 وَلَا تَقْذِئَتُهُ لِلْأَعْضَاءِ الرَّئِيسَةِ وَقَوْلُ الْأَطْبَاءِ أَنَّهُ يُضْعِفُهُ أَيُّ: عِنْدَ الْمُدَاوِمَةِ عَلَيْهِ وَالشَّيْءُ قَدْ يَنْفَعُ

وَرِضَاهُ بِأَخِذِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، عَلَى أَنَّهُ يَقْطَعُ عَادَةً فِي الْغَالِبِ بِأَنَّهُ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ خَالِصِ الْمُبَاحِ سَمٌ.

• قَوْلُهُ: (كَالْخَبَرَيْنِ) أَيُّ: الْمَازَيْنِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (حَتَّى بِمَكَّةَ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (يُسْنُّ
 لَهُ) أَيُّ: لِمَنْ بِمَكَّةَ أَوْ لِمَنْ وَجَدَ مَاءَ زَمْزَمَ وَلَوْ فِي خَارِجِ مَكَّةَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمْرِ الْإِنِّ)
 لَعَلَّ الْمُرَادَ الْجَمْعَ عَلَى وَجْهِ يُدْخِلَانِ بِهِ الْبَاطِنَ مَعًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٌ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ أَوَّلَهُ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلنَّصِّ)
 عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْإِبْعَابِ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَخْبَارِ وَالْمُعْنَى الَّذِي شَرَعَ الْفِطْرُ عَلَى التَّمْرِ لِأَجْلِهِ وَهُوَ جَفْظُ
 الْبَصَرِ فَإِنَّ الصَّوْمَ يُضْعِفُهُ وَالتَّمْرُ يَزِيدُهُ وَإِنَّ التَّمْرَ إِذَا نَزَلَ إِلَى مَعِدَةٍ فَإِنَّ وَجَدَهَا خَالِيَةً حَصَلَ الْغِذَاءُ وَإِلَّا
 أَخْرَجَ مَا هُنَاكَ مِنْ بَقَايَا الطَّعَامِ وَهَذَا لَا يَوْجَدُ فِي مَاءِ زَمْزَمَ وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا زِيَادَةٌ عَلَى السُّنَّةِ الْوَارِدَةِ
 وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلْيَفِطْرْ عَلَى التَّمْرِ فَإِنَّ لَمْ يَجِدِ التَّمْرَ فَعَلَى الْمَاءِ فَإِنَّهُ طَهُورٌ» رَوَاهُ
 التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحُوهُ وَالْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى التَّصْوِصِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مَمْنُونٌ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِيمَا شَرَعَهُ لَنَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اهـ. • قَوْلُهُ: (لِلنَّصِّ الْمَذْكُورِ) أَيُّ: فِي قَوْلِهِ وَصَرِيحُ كَلَامِهِمْ الْإِنِّ. • قَوْلُهُ: (وَهُمَا) أَيُّ:
 مُخَالَفَةُ النَّصِّ وَالْإِسْتِدْرَاكِ. • قَوْلُهُ: (وَيُزَادُ الْإِنِّ) أَيُّ: قَوْلُ الْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ. • قَوْلُهُ: (فَذُلَّ الْإِنِّ) أَيُّ: عَدَمُ
 ثَقُلِ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيُّ: وَإِنْ خَالَفَهَا (لِنَقْلِ) أَيُّ: لِقَوْرِ الدَّوَاعِي عَلَى ثَقُلِ مِثْلِهِ لِيَعَابَ.

• قَوْلُهُ: (وَجُحِمَتْهُ) أَيُّ: إِثَارَتِ التَّمْرِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَمْ تَمْسَهُ نَارٌ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِبْعَابِ وَالْقَصْدُ بِذَلِكَ كَمَا
 أَفَادَهُ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ أَنَّ لَا يَدْخُلُ أَوَّلًا فِي جَوْفِهِ مَا مَسَّهُ النَّارُ وَكَأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا مِمَّا فِي مِنْهَاجِ الْحَلِيمِيِّ أَنَّهُ
 يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفِطْرَ بِشَيْءٍ مَسَّهُ النَّارُ وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثًا اهـ. • قَوْلُهُ: (لِإِخْرَاجِهِ الْإِنِّ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ عَلَيْهِ
 لِلْإِزَالَةِ فَالْأَوَّلَى وَإِخْرَاجُهُ الْإِنِّ بِالْعَطْفِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَالْإِبْعَابِ. • قَوْلُهُ: (وَالَا الْإِنِّ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ
 تَوْجَدْ فِي الْمَعِدَةِ فَضْلًا وَكَانَتْ خَالِيَةً فَلْيَقْذِئْهُ الْإِنِّ. • قَوْلُهُ: (لِلْأَعْضَاءِ الرَّئِيسَةِ) وَهِيَ الْقَلْبُ وَالْدَّمَاعُ
 وَالْكَبِدُ وَالْأَثْنَانِ كُزْدِي. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْأَطْبَاءِ الْإِنِّ) جَوَابٌ عَمَّا يَزِيدُ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ إِزَالَتِهِ لِضَعْفِ الْبَصَرِ.
 • قَوْلُهُ: (أَيُّ عِنْدَ الْمُدَاوِمَةِ الْإِنِّ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الْأَطْبَاءِ.

فِي الْغَالِبِ بِأَنَّهُ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ خَالِصِ الْمُبَاحِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمْرِ الْإِنِّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الْجَمْعَ
 عَلَى وَجْهِ يُدْخِلَانِ بِهِ الْبَاطِنَ مَعًا فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَجُحِمَتْهُ أَنَّهُ لَمْ تَمْسَهُ نَارٌ مَعَ إِزَالَتِهِ لِضَعْفِ الْبَصَرِ الْإِنِّ)
 لَا يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي مَاءِ زَمْزَمَ أَخَذًا مِنَ الْخَبَرِ الْوَارِدِ بِأَنَّهُ لِمَا شَرِبَ لَهُ قَيْتَبْنِي أَنْ يُسَاوِيَ التَّمْرَ

قَلِيلُهُ وَيَضُرُّ كَثِيرُهُ وَضَرِيحُهُمَا أَيْضًا أَنَّهُ لَا شَيْءَ بَعْدَ التَّمْرِ غَيْرُ الْمَاءِ. فَقَوْلُ الرُّومَانِ إِنْ قُتِلَ التَّمْرُ فَخَلَوْا آخَرَ ضَعِيفٌ وَالْأَذْرَعِيُّ الزَّبِيبُ أَخُو التَّمْرِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِتَشْبِيهِهِ غَالِبًا بِالْمَدِينَةِ. كَذَلِكَ وَيُسَنُّ السَّحُورُ كَمَا بِأَصْلِهِ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ مِنْ شُنَنِ الْمُرْسَلِينَ. (تَنْبِيْهٌ) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ يَنْقُضِي وَيَتِمُّ بِتَمَامِ الْغُرُوبِ وَعَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بِالْفَجْرِ الثَّانِي وَمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ بِالْإِسْفَارِ أَوْ طُلُوعِ الشَّمْسِ زَلَّةٌ قَبِيحَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ نَازَعَ فِي صِحَّةِ الثَّانِي عَنْ قَائِلِهِ قَالَ أَصْحَابُنَا وَيَجِبُ إِمْسَاكُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ بَعْدَ الْغُرُوبِ لِيَتَحَقَّقَ بِهِ اسْتِكْمَالُ النَّهَارِ أَيْ: فَلَيْسَ بِصَوْمٍ شَرْعِيٍّ وَيُعْتَبَرُ كُلُّ مَحَلٍّ يَطْلُوعُ فَجْرِهِ وَغُرُوبُ شَمْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا وَأَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» أَيْ: حَقِيقَةُ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَيْنِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ غُرُوبَهَا عَنْ الصُّيُومِ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَغَيَّبَتْ وَلَا تَكُونُ غَرْبَتْ حَقِيقَةً فَلَا بُدَّ مِنْ إِقْبَالِ اللَّيْلِ أَيْ: دُخُولِهِ. (وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ)؛ لِأَنَّ «الْأُمَّةَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَيُسَنُّ كَوْنُهُ بِتَمْرِ لِحَبْرِ فِيهِ وَهُوَ بِضَمِّ السِّينِ الْأَكْلُ فِي السَّحْرِ

• قَوْلُهُ: (وَضَرِيحُهُمَا الْخُ) أَيِ الْخَبْرَيْنِ كُرْدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَذْرَعِيُّ الْخُ) أَيِ: قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْخُ) أَيِ: ذَكَرَ التَّمْرَ. • قَوْلُهُ: (كُذِّبَكَ) أَيِ: ضَعِيفٌ كُرْدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ السَّحُورُ الْخُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ وَذَكَرَهُ قَبِيلُ الْمُتَنِ الْآتِي كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى أَنَّهُ) أَيِ الصَّوْمِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلصَّائِمِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ الْخُ) تَنَازَعَ فِيهِ الطُّلُوعُ وَالْغُرُوبُ. • قَوْلُهُ: (فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ الْخُ) أَيِ: فِي شَرْحِهِ وَبَيَانِهِ. • قَوْلُهُ: (فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمَ) مَعْنَاهُ انْقَضَى صَوْمُهُ وَتَمَّ وَلَا يَوْصَفُ إِلَّا بِأَنَّهُ صَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ خَرَجَ التَّهَارُ وَدَخَلَ اللَّيْلُ وَاللَّيْلُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلصَّوْمِ شَرْحُ مُسْلِمٍ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا ذَكَرَ الْخُ) مَقُولُ قَالَ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَيْنِ الْخُ) أَيِ: مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ الْآخَرَ. • قَوْلُهُ: (لِيُبَيِّنَ أَنَّ غُرُوبَهَا عَنْ الصُّيُومِ لَا يَكْفِي الْخُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ مُسْلِمٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي وَادٍ وَنَحْوِهِ بِحَيْثُ لَا يُشَاهَدُ غُرُوبُ الشَّمْسِ فَيَعْتَمِدُ إِقْبَالَ الظَّلَامِ وَإِذْبَارَ الضِّيَاءِ أ. • قَوْلُهُ: (لِإِنَّ الْأُمَّةَ الْخُ) أَيِ: وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى عَلَى الْعِبَادَةِ وَصَحَّ «نَسَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ وَكَانَ قَدَرُ مَا بَيْنَهُمَا خَمْسِينَ آيَةً» وَفِيهِ ضَبْطٌ لِقَدْرِ مَا يَخْصُلُ بِهِ سُنَّةُ التَّأْخِيرِ نِهَاجًا. • قَوْلُهُ: (بِتَمْرِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا بِمَا يَنْدَبُ الْفُطْرُ عَلَيْهِ أ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِضَمِّ السِّينِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَظْهَرَهُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ يُرَدُّ إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُقَالُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَجِهَانِ إِلَى إِنَّمَا يُسَنُّ وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّهُمْ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (بِضَمِّ السِّينِ الْأَكْلُ الْخُ) وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَإِنْ قِيلَ أَكْثَرُ الرِّوَايَةِ

وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ أَمَّا أَوَّلًا فَلَمْ سَلِّمْ وَجُودَ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ وَالْأَفْطَحْتَمَلُ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَنْقُضِي مُسَاوَةً مَا طَلَبَهُ الشَّارِعُ بِخُصُوصِهِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ لَهُ مِنَ التَّأْثِيرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا لَيْسَ لِمَاءِ زَمَرَمَ وَأَمَّا ثَانِيًا فَقَدْ يَكُونُ وَجُودُ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ مِنْ جِهَةِ بَرَكَتِهِ وَفِي التَّمْرِ مِنْ جِهَةِ خَاصَّتِهِ وَوَضْعِهِ لِهَذَا التَّمْرِ فَهُوَ أَبْلَغُ فِيهِ.

ويفتحها اسم للمأكول حينئذ ويحصل أصل شئيه ولو بجرعة ماء ويدخل وقته ينصف الليل وحكمته التقوى أو مخالفة أهل الكتاب وجهان والذي يشجعه أنها في حق من يتقوى به التقوى وفي حق غيره مخالفتهم وبه يرد قول جمع متقدمين إنما يُسنُّ لمن يرجو نفعه ولعلمهم لم يروا حديث «تسحروا ولو بجرعة ماء» فإن من الواضح أنه لم يذكر هذه الغاية للنفع بل ليبيان أقل مجزئ نفع أولاً (ما لم يقع في شك) وإلا كأن تردّد في طلوع الفجر فالأولى تركه ليخبر «دع ما يريئك إلى ما لا يريئك».

(فرغ) يحرم علينا لا عليه ﷺ الوصال بين صومتين شرعيتين عمداً مع علم النهي بلا غدير وإن لم ينو به التقرب قال جمع متقدمون وهو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين وعليه

الفتح فقد قيل الصواب الصم؛ إذ الأجر والبركة في الفعل حقيقة والمأكول مجازاً إيعاب.

• فود: (حينئذ) أي: في وقت السحر. • فود: (أصل شئيه) أي: السحور مُغني. • فود: (ولو بجرعة ماء) رُبَّطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية ويحصل بقليل المعلوم وكثيره ليخبر «تسحروا ولو بجرعة ماء» اه. • فود: (والذي يشجعه أنها إلخ) وقد يقال إنه لهما مُغني. • فود: (التقوى) يتبغى ومخالفتهم أيضاً سم. • فود: (وبه يرد إلخ) أي بهذا الجمع. • فود: (قول جمع متقدمين إلخ) وافقهم النهاية عبارته ومحل استنبابه إذا رُجى به منفعة إلخ اه قال الرشيد قوله ومحل استنباب إلخ انظره مع ما مرّ ويأتي من حصول الشك بالقليل كالكثير اه. • فود: (ولعلمهم لم يروا حديث إلخ) هذا ليس نصاً في الرد عليهم كما لا يخفى سم وقد يُمنع. • فود: (تركة) أي: السحور. • فود: (يحرم علينا لا عليه ﷺ إلخ) ولم يَر ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما ذلك خصوصية له ﷺ فكان يواصل وواصل مرة تسعة عشر يوماً ثم أفطر على سمن ليلتين أعضاه وصبر ليومها ولبن لأنه ألطف غذاء أيضاً قال الأذعي ولو قيل يختص التحريم بمن يتضرر به بخلاف ولي غذاؤه المعارف الإلهية لم يتعد إيعاب. • فود: (بين صومتين) أي فرضين أو نقلين أو مختلفين إيعاب ونهاية ومغني. • فود: (شريعين) قال السنوي وتغيير الزايفي أي: وغيره بأن يصوم يومين يقتضي أن الأمور بالإنسالك كتارك التبة لا يكون امتناعه لئلا من تعاطي المفطر وصالاً لأنه ليس بين صومتين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى نهاية زاد المغني وهذا ظاهر؛ لأن تحريم الوصال للضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات، وهو حاصل في هذه الحالة اه.

قال ع ش قوله م ر إنه جرى على الغالب أي: فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومتين أو لا اه عبارة الإيعاب وعبر في المجموع باليومين تارة وبالصومتين أخرى ليبيان أن المراد بهما وجود صورة صوم فيهما أو حقيقة وحينئذ فلا يحتاج لقول السنوي إلخ اه. • فود: (قال جمع متقدمون إلخ) مُتَمَدَّ ع ش.

• فود: (والذي يشجعه أنها في حق من يتقوى به التقوى) يتبغى مخالفتهم أيضاً. • فود: (ولعلمهم لم يروا حديث «تسحروا ولو بجرعة ماء») ليس نصاً في الرد عليهم كما لا يخفى.

فَيُزُولُ بِجَمَاعٍ أَوْ نَحْوِهِ لَكُنْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُهُ وَاسْتَظْهَرَهُ الْإِسْتِوَى وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ عَلَّنَا بِالضَّعِيفِ وَهُوَ مَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ أَتَجَهَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ فَلَا يُزُولُ إِلَّا بِتَطَاعِي مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَوِّي كَيْسِيَّةً بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَمَاعِ أَوْ بَأَنَّ فِيهِ صُورَةٌ إِبْقَاعِ عِبَادَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا أَثَرُ أَيٍّ: مُفِطِرٌ لَكُنْ كَلَامُ الْأَصْحَابِ كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ (وَلَيْضَنْ) نَدَبًا مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ فَلَا يُنَافِي وَجُوبُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى (لِسَانَهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالْغِيَةِ) حَتَّى الْمُبَاحَيْنِ بِخِلَافِ الْوَاجِبَيْنِ كَكُذِبِ الْإِنْقَازِ مَظْلُومٍ وَذِكْرِ غَيْبِ نَحْوِ خَاطِبٍ وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ «مَنْ لَمْ يَدَّعِ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلُ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَّعِ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» وَنَحْوُ الْغِيَةِ الْمُحَرَّمَةِ يُبْطِلُ ثَوَابَ صَوْمِهِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَأَقْرَبُهُمْ فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ يُزِدُ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ حُصُولَهُ وَعَلَيْهِ إِثْمٌ مَعْصِيَتِهِ أَيَّ أَخْذًا بِمَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَقْصُوبِ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ يُبْطِلُ أَصْلُ صَوْمِهِ وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَقْصُوبِ وَخَبِرَ «خَمْسُ نَفْسَاتٍ الْغِيَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالْكَذِبِ وَالْقُبْلَةِ وَالْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ» بِإِبْطَالِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْمَآوَرْدِيُّ وَبِفَرْضِ صِيغَتِهِ فَالْثَرَادُ يُبْطِلُ الثَّوَابَ لَا الصَّوْمَ نَفْسِهِ

«قُودُ: (فَيُزُولُ بِجَمَاعٍ الْخ) وَمَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَإِعَابٌ وَظَاهِرُ كَلَامِ النِّهَايَةِ اِغْتِمَادُهُ أَيْضًا.
«قُودُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ: التَّحْلِيلُ بِالضَّعِيفِ. «قُودُ: (نَدَبًا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ اِقْتَصَرَ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ حَتَّى الْمُبَاحَيْنِ إِلَى وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ وَقَوْلُهُ كَمَا دَلَّتْ إِلَى وَخَبِرَ الْخ. «قُودُ: (حَتَّى الْمُبَاحَيْنِ) أَيُّ: كَالْكَذِبِ لِحَاجَةٍ مِنْ إِصْلَاحِ الْبَيْنِ وَغَيْرِهِ وَالْغِيَةِ لِنَحْوِ تَطْلُمِ كُرْدِيٍّ عَلَى بِافْضَلِ. «قُودُ: (وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ اِقْتَصَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا دَلَّتْ إِلَى وَعَنْ نَحْوِ الشَّمِ. «قُودُ: (وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ لِسَانَهُ سَم. «قُودُ: (وَنَحْوُ الْغِيَةِ الْمُحَرَّمَةِ الْخ) أَيُّ: دُونَ الْمُبَاحِ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يُخْبِطُ ثَوَابُ الصَّوْمِ وَإِنْ نُدِبَ تَزَكُّهُ كُرْدِيٍّ عَلَى بِافْضَلِ. «قُودُ: (يُبْطِلُ ثَوَابَ صَوْمِهِ الْخ) وَلَوْ اِغْتَابَ أَيُّ: مَثَلًا وَتَابَ لَمْ تُؤَثِّرِ التَّوْبَةُ فِي التَّقْصِصِ الْحَاصِلِ بَلْ فِي رَفْعِ الْإِثْمِ فَقَطَّ قَالَهُ السُّبُكِيُّ نَفَقَهَا وَجَزَى عَلَيْهِ الْخَادِمُ وَكَذَلِكَ الْمُحَرِّمُ لَوَرَفَّتْ ثُمَّ تَابَ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَقُولَ عَادَ حُجَّه كَامِلًا وَلَا فَرْقَ فِي التَّوْبَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْقَضَاءِ زَمَنَ الصَّوْمِ أَوْ بَعْدَهُ إِيْعَابٌ وَفِي عِشْرَةِ عَنْ عَمِيرَةَ مِثْلُهُ. «قُودُ: (وَبِهِ يُزِدُ الْخ) أَيُّ: بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالتَّصَوُّصِ. «قُودُ: (حُصُولُهُ) أَيُّ: الثَّوَابِ. «قُودُ: (بِمَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ الْخ) وَهُوَ حُصُولُ الثَّوَابِ لِلْمُصَلِّي فِي الْمَقْصُوبِ لَكِنْ يَأْتِي فِي الرَّدَّةِ مَا يُخَالِفُهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْحَقُّ كُرْدِيٍّ. «قُودُ: (يُبْطِلُ) أَيُّ: اِزْتِكَابُ الصَّائِمِ مُحَرَّمًا. «قُودُ: (وَخَبِرَ خَمْسُ الْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ بِإِبْطَالِ.

«قُودُ: (وَجَمِيعِ جَوَارِحِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ لِسَانَهُ. «قُودُ: (أَخْذًا بِمَا مَرَّ الْخ) يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بَأَنَّ الْمَاءَ إِذَا وَقَعَ عَلَى خَرْقِ الْأَذْنِ نَزَلَ بِطَبْعِهِ إِلَى بَاطِنِهَا وَلَمْ يَتَأَثَّرْ عَادَةً دَفَعَهُ عَنِ الزُّورِ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا وَضَعَ الْمَاءَ فِي نَحْوِ الْفَمِ وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يُفْصَلَ فَيَلْتَزِمَ الْفِطْرُ بِزُرُومِهِ لِمَا ذُكِرَ كَمَا تَقَدَّمَ بَحْثُ ذَلِكَ عَنْ نَحْوِ الْأَذْرَعِيِّ فِي مَبْحَثِ الْمُبَالِغَةِ.

قال الشبكي ومن هنا حسنُ عَدِّ الاحترازِ عنه من أَدَبِ الصومِ وإن كان واجِبًا مُطْلَقًا اهـ. وعن نحوِ الشَّمِّ ولو بِحَقٍّ فَإِنْ شَتَّمَهُ أَحَدٌ فَلْيَقُلْ ولو في نَفْلٍ إِنِّي صَائِمٌ لِيُخْبِرَ الصَّحِيحَيْنِ بِذَلِكَ أَي يَقُولُهُ فِي نَفْسِهِ تَذْكِيرًا لَهَا وَيَلْسَانَهُ حَيْثُ لَمْ يَظُنْ رِيَاءَ مُؤْتَرِّينَ أَوْ ثَلَاثًا زَجْرًا لِيُخَصِّصَهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْأُولَى يَلْسَانَهُ (و) لِيُصْنَعَ نَدْبًا أَيْضًا (نَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ) الْمُبَاحَةِ مِنْ مَسْمُوعٍ وَمُبْصَرٍ وَمَسْمُومٍ كَنَظَرِ رِيحَانٍ أَوْ مَسِّهِ بِلِ قَالَ الْمُتَوَلَّى بِكَرَاهَةِ نَظَرِهِ وَجَزَمَ غَيْرُهُ بِكَرَاهَةِ شَمِّ مَا يَصِلُ رِيحُهُ لِدِمَاعِهِ أَوْ مَلْبُوسٍ فَإِنَّ ذَلِكَ سِرُّ الصَّوْمِ وَمَقْصُودُهُ الْأَعْظَمُ

• فَوَدَّ: (وَمِنْ هُنَا) أَي: يُطْلَانِ ثَوَابِ الصَّوْمِ بِنَحْوِ الْغِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْإِخْفَ) أَيِ الْإِحْتِرَازَ عَنْ ذَلِكَ.
• وَفَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: عَلَى الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (وَعَنْ نَحْوِ الشَّمِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَرِّ هُنَ الْكَذِبِ. • فَوَدَّ: (تَذْكِيرًا لَهَا) أَي: لِيُتَصَبَّرَ وَلَا تُشَايِمَ فَتَذْهَبَ بَرَكَةُ صَوْمِهَا أَسْنَى وَلِيَعَابَ زَادَ الْمُغْنِي.
(فَائِدَةٌ) سُبُلُ أَكْثَمُ بَنٍ صَنِيفِي كَمْ وَجَدْتَ فِي ابْنِ آدَمَ مِنْ عَيْبٍ فَقَالَ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى وَالَّذِي أَحْصَيْتَهُ مِنْهَا ثَمَانِيَةَ آلَافٍ عَيْبٍ وَيَسْتُرُ جَمِيعَ ذَلِكَ حِفْظُ اللِّسَانِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَيَلْسَانَهُ الْإِخْفَ) وَهُوَ أَيِ الْجَمْعُ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ.

(فَائِدَةٌ) قَالَ حَجَّ فِي فَتَاوِيهِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي جَوَابِ هَلِ الذَّكْرُ اللِّسَانِيُّ أَفْضَلُ أَوْ غَيْرُهُ؟ مَا نَصَّهُ (وَالذَّكْرُ الْخَفِيُّ) قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ مَا هُوَ بِالْقَلْبِ فَقَطُّ وَقَدْ يُرَادُّ بِهِ مَا هُوَ بِاللِّسَانِ بَعِيْثٌ يُسْمِعُ نَفْسَهُ وَلَا يَسْمَعُهُ غَيْرُهُ، وَمِنْ «خَيْرِ الذَّكْرِ الْخَفِيِّ» أَي: لَا يَنْتَظَرُ إِلَيْهِ الرِّيَاءُ وَأَمَّا حَيْثُ لَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ فَلَا يُعْتَدُ بِحَرَكَةِ لِسَانِهِ وَإِنَّمَا الْعَبْرَةُ بِمَا فِي قَلْبِهِ عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَيْمَنَّا وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ لَا ثَوَابَ فِي ذِكْرِ الْقَلْبِ وَخَذَهُ وَلَا مَعَ اللِّسَانِ حَيْثُ لَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ وَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا ثَوَابَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الذَّكْرُ الْمَخْصُوصُ، أَمَّا اشْتِغَالُ الْقَلْبِ بِذَلِكَ وَتَأَمُّلُهُ لِمَعَانِيهِ وَاسْتِغْرَاقُهُ فِي شُحُودِهِ تَعَالَى فَلَا شَكَّ أَنَّهُ بِمُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ يُثَابُّ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ وَيُؤَيِّدُهُ خَبَرُ الْبَيْهَقِيِّ «الذَّكْرُ الَّذِي لَا تَسْمَعُهُ الْحَقِيقَةُ يَزِيدُ عَلَى الذَّكْرِ الَّذِي تَسْمَعُهُ الْحَقِيقَةُ سَبْعِينَ ضِعْفًا» انْتَهَى اهـ. ع ش عبارة الشارح في فتاويه الحديثية الصغرى وسئل رحمه الله عن قول الترمذي في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من ذكر القلب اهـ فهل يؤخذ من كلامه أنه إذا ذكر الله بقلبه دون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذورًا أم لا وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة أم لا فأجاب بقوله الذكر بالقلب لا فضيلة فيه من حيث كونه ذكرًا متعبدًا بلفظه وإنما فيه فضيلة من حيث استحضاره لِمَعْنَاهُ مِنْ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجْتِلَالِهِ بِقَلْبِهِ وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِ التَّوَوُّيِّ الْمَذْكُورِ وَقَوْلِهِمْ ذَكَرَ الْقَلْبَ لَا ثَوَابَ فِيهِ فَمَنْ نَفَى عَنْهُ الثَّوَابَ أَرَادَ مِنْ حَيْثُ لَفْظُهُ وَمَنْ أَثَبَّتْ فِيهِ ثَوَابًا أَرَادَ مِنْ حَيْثُ حُضُورُهُ بِقَلْبِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. • فَوَدَّ: (فَالْأُولَى يَلْسَانَهُ) فِيهِ تَأَمُّلٌ.

• فَوَدَّ: (الْمُبَاحَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِّ وَالْقُبْلَةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَثَبَّ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَنَظَرِ رِيحَانٍ إِلَى فَإِنَّ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (بِمِنْ مَسْمُوعٍ الْإِخْفَ) أَي: وَمَلْبُوسٍ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَنَظَرِ رِيحَانٍ الْإِخْفَ) أَي: وَسَمَاعِ الْغِنَاءِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَلْبُوسٍ) وَيُكَرَّرُ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَإِنْ ذَلِكَ الْإِخْفَ) أَي:

لِيَتَفَرَّغَ لِلْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا الْأَكْمَلُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ) وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ (قَبْلَ الْفَجْرِ) لِئَلَّا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ نَحْوِ أُذُنِهِ أَوْ دُبُرِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنْ وَصُولُهُ لَذَلِكَ مُفْطِرٌ وَلَيْسَ غَمُومُهُ مُرَادًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْهُ أَنَّ سَبْقَ مَاءٍ نَحْوِ الْمَضْمُضَةِ الْمَشْرُوعِ أَوْ غَسْلِ الْفَمِ النَّجِسِ لَا يُفْطِرُ لِغُذْرِهِ فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى مُبَالَغَةٍ مِنْهِيَ عَنْهَا أَوْ نَحْوِهَا وَيُكْرَهُ لَهُ دُخُولُ الْحُثَامِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَصُرَهُ فَيُفْطِرُ وَمَنْ تَمَّ لَوْ اعْتَادَهُ مِنْ غَيْرِ تَأْذِيهِ أَلْبَتَّةَ لَمْ يُكْرَهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ (و) يُسَنُّ (أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الْجَعَامَةِ) وَالْفَصْدِ لِمَا مَرَّ فِيهِمَا (و) عَنِ (الْقُبْلَةِ) الْمَكْرُوهَةِ لِمَا مَرَّ فِيهَا بِتَفْصِيلِهَا وَأَعَادَهَا هُنَا اعْتِنَاءً بِشَأْنِهَا لِكَثْرَةِ الْإِيتِلَاءِ بِهَا (و) عَنِ (ذَوِي الطَّعَامِ) وَغَيْرِهِ بَلْ يُكْرَهُ خَوْفًا مِنْ وَصُولِهِ إِلَى حَلْقِهِ (و) عَنِ (الْعَلَلِكِ)

كَفَّ جَوَارِحَهُ عَنْ تَعَاطِي مَا تَشْتَهِيهِ نَهَايَةً وَإِعَابًا. □ فَوَدَّ: (لِيَتَفَرَّغَ إِلَيْهِ) أَيْ لِيَتَكَيَّرَ نَفْسُهُ عَنِ الْهَوَى وَتَقْوَى عَلَى حَقِيقَةِ التَّقْوَى إِعَابًا وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (عَلَى وَجْهِهَا الْأَكْمَلُ إِلَيْهِ) قَالَ فِي الْأَثْوَارِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ الْخَنْمِ الَّذِي عَلَى قَمِي نَهَايَةً وَإِعَابًا قَالَ ع ش وَمِثْلُهُ الْخَاتَمُ الَّذِي عَلَى قَمِي الْعِبَادِ وَوَجْهُ الْكِرَاهَةِ أَنَّهُ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ اهـ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيُسْتَحَبُّ إِلَيْهِ) وَلَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ أَوْ التَّمَسُّاءُ لَيْلًا وَنَوَتِ الصَّوْمَ وَصَلَتْ أَوْ صَامَ الْجُنُبُ بِلَا غَسْلِ صَحِّ رَوْضٍ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِئَلَّا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَيْهِ) أَيْ وَلِيُؤَدِّيَ الْعِبَادَةَ عَلَى الطَّهَارَةِ وَلِيُخْرِجَ مِنْ خِلَافِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَيْثُ قَالَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقِيَّاسُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ اسْتِحْبَابُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْإِغْتِسَالِ عَقِبَ الْإِحْتِلَامِ نَهَارًا أَسْنَى وَمُغْنِي زَادَ النَّهْيَ وَقِيلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الرَّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِلَى بَاطِنِ نَحْوِ أُذُنِهِ إِلَيْهِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَغْسِلَ هَذِهِ إِنْ لَمْ يَنْتَهِيَ لَهُ الْغُسْلُ الْكَامِلُ نَهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ: قَبْلَ الْفَجْرِ بِنَيْتٍ رَفَعَ الْجَنَابَةَ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ هَذَا لِمَنْ يَتَأَذَّى بِهِ دُونَ مَنْ اعْتَادَهُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّرَفُّهِ الَّذِي لَا يُنَاسِبُ حِكْمَةَ الصَّوْمِ اهـ وَفِي الْأَسْنَى وَالْإِعَابِ وَالنَّهْيِ نَحْوُهَا.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (عَنِ الْجَعَامَةِ) أَيْ مِنْهُ لِغَيْرِهِ وَعَكْسِيهِ شَرَحُ بِأَفْضَلِ أَيْ: وَمِنْ غَيْرِهِ لَهُ. □ فَوَدَّ: (عَنِ الْجَعَامَةِ وَالْفَصْدِ) أَيْ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُضْعِفُهُ فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ جَزَمَ فِي أَصْلِ الرِّوَاةِ بِكَرَاهِيَةِ وَقَالَ الْمُحَامِلِيُّ يُكْرَهُ أَنْ يَخْبُجَ غَيْرَهُ أَيْضًا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ فِيهِمَا) أَيْ: مِنْ أَتَمَّهَا يُضْعِفَانِي. □ فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ إِلَيْهِ) نَعَمْ إِنْ احتَاجَ إِلَى مُضْغٍ نَحْوِ خَبْزٍ لِيُطْفِلَ لَمْ يُكْرَهُ نَهَايَةً وَإِعَابًا قَالَ ع ش قَوْلُهُ نَعَمْ إِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ قَضِيَّةٌ اقْتِصَارِهِ عَلَى ذَلِكَ كَرَاهَةً ذَوِي الطَّعَامِ لِقَرَضِ إِصْلَاحِهِ لِمَتَاعِيهِ وَيَتَّبِعِي عَدَمَ كَرَاهِيَةِ لِلْحَاجَةِ وَإِنْ كَانَ عَنْده مُفْطِرٌ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْرِفُ إِصْلَاحَهُ مِثْلَ الصَّائِمِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (إِلَى حَلْقِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنْ وَصُولُهُ قَهْرًا عَلَيْهِ مُفْطِرٌ وَلَا يَتَعَدَّى فِيهَا إِذَا احتَاجَ إِلَى الذَّوْقِ أَنْ لَا يَصْرُ

□ فَوَدَّ: (إِلَى حَلْقِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنْ وَصُولُهُ قَهْرًا عَلَيْهِ مُفْطِرٌ وَلَا يَتَعَدَّى فِيهَا إِذَا احتَاجَ إِلَى الذَّوْقِ أَنْ لَا يَصْرُ سَبْقُهُ إِلَى الْجَوْفِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الْأَثْوَارِ.

□ فَوَدَّ فِي (سُنِّي): (وَذَوِي الطَّعَامِ وَالْمِلْكِ) وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مَا يَتَقَنَّنُ أَمَّا هُوَ فَإِنْ تَيَقَّنَ وَصُولَ بَعْضِ جِزْمِهِ

يَفْتَحُ الْعَيْنَ بَلْ يُكْرِهْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُعْطَشُ وَيُفْطِرُ عَلَى قَوْلِ أَثَا يَكْسِرُهَا فَهُوَ الْمُعْلُوكُ وَتَصِحُّ
إِرَادَتُهُ لَكِنْ بِتَقْدِيرِ مَضِغٍ وَالْكَلَامِ فِي غَلْظٍ لَمْ تَنْفَصِلْ مِنْهُ عَيْنٌ بِأَنْ مَضِغٌ قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى ذَهَبَتْ
رُطُوبَتُهُ أَوْ مَضِغٌ فِيهِ عَيْنٌ لَكِنْ لَمْ يَتَلَعْ مِنْ رَيْقِهِ الْمَخْلُوطِ شَيْقًا. (و) يُسْنُ (أَنْ يَقُولَ عِنْدَ فِطْرِهِ)
أَي: عَقِبَهُ (اللَّهُمَّ لَكَ) قَدْ قَدْ إِفَادَةُ الْإِحْلَاصِ أَيْ: لَا يَغْرَضُ وَلَا لِأَحَدٍ غَيْرِكَ (ضَمْتُ وَعَلَى
رِزْقِكَ) أَيْ الْوَاصِلِ إِلَيَّ مِنْ فَضْلِكَ لَا بِخَوْلِي وَقُوَّتِي (أَفْطَرْتُ) لِلاتِّبَاعِ وَلَا بِضَرْ إِرْسَالِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي
الْفَضَائِلِ عَلَى أَنَّهُ وَصَلَ فِي رِوَايَةٍ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ «ذَهَبَ الظَّمَأُ» وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ «اللَّهُمَّ
ذَهَبَ الظَّمَأُ» وَلَمْ أَرَاهُ فِي أَبِي دَاوُدَ «وَابْتَلَبَ الرُّوْقُ» وَبَيَّنَّ الْأَجْزَاءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

سَبَقَهُ إِلَى الْجَوْفِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الْأَنْوَارِ سَم. ه فُود: (يَفْتَحُ الْعَيْنَ) إِلَى قَوْلِهِ
وَالْكَلَامِ فِي الْمُنْفِي وَإِلَى الْمُنْزِي فِي النَّهَايَةِ. ه فُود: (وَالْكَلَامُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مَا يَفْتَحُ
أَمَّا هُوَ فَإِنْ تَمَقَّنَ وَصُولَ بَعْضِ جَزْمِهِ عِنْدًا إِلَى جَوْفِهِ أَفْطَرَ وَحِينَئِذٍ يَحْرُمُ مَضْغُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَكَّ أَوْ
وَصَلَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ لِأَنَّهُ مُجَاوِرٌ وَكَالْعِلْكِ فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلِ اللَّبَانُ الْأَبْيَضُ فَإِنْ كَانَ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ يَسَّ
وَاشْتَدَّ كُرْهُ مَضْغُهُ وَالْأَحْرَمُ قَالَهُ الْقَاضِي أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر اللَّبَانُ الْأَبْيَضُ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالشَّامِيِّ
وَقَوْلُهُ م ر لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ أَيْ: مَاءُ الْفَمِ وَهُوَ الرِّيقُ أَوْ مَا يُدْخِلُهُ فَمَهُ لِإِيْيَابِهِ وَقَوْلُهُ م ر وَاشْتَدَّ أَيْ: بِحَيْثُ
لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ أَه. ه فُود: (أَيْ: عَقِبَهُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي وَعِبَارَةُ الْإِعَابِ عَقِبَ تَنَازُلِ الْمُفْطِرِ
قَالَ سُلَيْمٌ وَنَصَرَ الْمُقْدِسِيُّ وَيُسْنُ أَنْ يَغْفِدَ نَيْتَ الصَّوْمِ حِينَئِذٍ وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَكَانَ وَجْهُهُ
خَشْيَةَ الْغَفْلَةِ أَه. ه فُود: (لِلاتِّبَاعِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ وَزَادَ الدَّارَقُطْنِيُّ «فَتَقَبَّلَ مِنِّي
إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الْمُقْدِسِيُّ يَزِيدُ بَعْدَ أَفْطَرْتُ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ «اللَّهُمَّ إِنَّكَ غَفُورٌ نَجِبٌ الْعَفْوُ فَاحْفَظْ عَنِّي» قَالَ الْمُتَوَلَّى وَيُسْنُ أَنْ يَزِيدَ «وَبِكَ أَمْنْتُ وَعَلَيْكَ
تَوَكَّلْتُ وَلِرَحْمَتِكَ رَجَوْتُ وَإِلَيْكَ أَتَيْتُ» لِيَعَابَ. ه فُود: (وَرَوَى) إِلَى قَوْلِهِ وَغَيْرُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي إِلَّا
قَوْلَهُ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ إِلَى وَابْتَلَّتْ. ه فُود: (وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ) أَيْ: وَالنَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي وَشَرَحَ
بِأَفْضَلِ اللَّهُمَّ ذَهَبَ إِلْخُ أَيْ: بِزِيَادَةِ اللَّهُمَّ. ه فُود: (وَلَمْ أَرَاهُ فِي أَبِي دَاوُدَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَرَوَى
أَيْضًا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَقْرَأَ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُ الرَّاويِ أَبَا دَاوُدَ بِضَرْيٍّ أَقُولُ صَنِيعُ شَرْحِ الرُّوضِ
وَالنَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي حَيْثُ قَالُوا عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» مَا نَصَّهُ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ مُرْسَلًا وَرَوَى أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ حِينَئِذٍ: «اللَّهُمَّ ذَهَبَ الظَّمَأُ وَابْتَلَّتْ الرُّوْقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

عِنْدًا إِلَى جَوْفِهِ أَفْطَرَ وَحِينَئِذٍ يَحْرُمُ مَضْغُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَكَّ أَوْ وَصَلَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ لِأَنَّهُ مُجَاوِرٌ
وَكَالْعِلْكِ فِي ذَلِكَ اللَّبَانُ الْأَبْيَضُ فَإِنْ كَانَ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ يَسَّ وَاشْتَدَّ كُرْهُ مَضْغُهُ وَالْأَحْرَمُ قَالَهُ الْقَاضِي
شَرْحُ م ر وَأَقُولُ قَوْلَهُ أَوْ وَصَلَ طَعْمُهُ إِلَى آخِرِهِ فَلَا يُشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ فِي التَّجَاسَةِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ
دَلَالَتَهُ عَلَيْهَا غَيْرُ قَاطِعَةٍ وَلِهَذَا إِذَا نَغَلَفَ الْفَمُ بِالْمَاءِ مِنَ الْمَرْ كَالصَّبْرِ يَتَقَى الطَّعْمُ مَعَ زَوَالِ الْعَيْنِ وَإِنَّمَا
اِكْتَفَيْنَا بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي التَّجَاسَةِ لِتَحْقُوقِهَا أَوَّلًا وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا قَالُوهُ فِي حِكْمَةِ الْمَضْمُونَةِ.

وغيره «يا واسع الفضل اغفر لي» (و يُسنُّ أي: يتأكد من حيث الصوم وإلا فذلك سنة في كل زمن. (أن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان) ليخبر الترمذي وقال غريث (أي الصدقة أفضل؟ قال: «صدقة في رمضان» ولأن الحسنات تُضاعف فيه وليخبر الصحيحين (أن جبريل كان يلقى النبي ﷺ في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض ﷺ القرآن عليه) (وأن يعتكف)

تعالى «أه كالصريح في أن روى ببناء الفاعل ويمكن أن يجاب بأن أبا داود روى ذلك في غير سننه أو فيه ونسخه مختلفة. «قود: (وغيره) أي: غير أبي داود. «قود: (يا واسع الفضل اغفر لي) (وورد أنه ﷺ كان يقول: «الحمد لله الذي أهانني فصنت ورزقني فأفطرت» إيعاب. «قود: (ويسنُّ إلخ) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشيهم ليخبر «من فطر صائماً فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء» رواه الترمذي وصححه فإن عجز عن عشايتهم فطهرهم على شربة ماء أو ثمرة أو نحوهما لما روى أن بعض الصحابة قال يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر به الصائم فقال: «يعطي الله تعالى هذا الثواب من فطر صائماً على ثمرة أو شربة ماء أو مذقة لبن» مغني وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب وأكله معهم أفضل لما فيه من مجابرتهم ومزيد برهم ولو كان الصائم قد تناول ما أبطل ثوابه فهل يحصل لمفطره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر واللائق بسمعة الفضل الحصول أه وفي الكردني على بأفضل ويسنُّ للمفطر عند الغير أن يقول ما صحَّ أنه ﷺ كان يقوله إذا أفطر عند قوم وهو: «أكل طعامكم الأبرار وضلت عليكم الملائكة وأفطر عندكم الصائمون» أه.

«قود (سنن): (أن يكثر الصدقة) أي: والجود وزيادة التوسعة على العيال والإحسان إلى ذوي الأرحام والجيران ليخبر الصحيحين أنه ﷺ كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل. والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم. «قود: (وتلاوة القرآن) أي: في كل مكان غير نحو الحش حشى الحمام والطريق إن لم يلقه عنها بأن أمكنه تدبرها والتلاوة في المصحف أفضل ويسنُّ استقبال القبلة والجهر إن أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم نهاية قال ع ش قوله م ر والتلاوة في المصحف إلخ أي: وإن قوي حفظه؛ لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة ويتبني أن محله ما لم يذهب خشوعه وتدبره بقراءته في المصحف وإلا فلا يكون أفضل أه.

«قود (سنن): (وتلاوة القرآن) أي ومدارسته وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه نهاية ومغني زاد الإيعاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم أه عبارة ع ش قوله ويقرأ غيره إلخ أي: ولو غير ما قرأه الأول فيمنه ما يسمى بالمداسة الآن وهي المعبر عنها في كلامهم بالإدارة أه. «قود: (فيعرض إلخ) وفي رواية قيادته القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها أنه كان مرة يدارسه ومرة يقرضه عليه إيعاب. «قود: (ليخبر الترمذي) إلى قوله ومن ثم في المغني.

«قود (سنن): (وأن يعتكف) لو قال الاعتكاف كان أولى؛ لأن الاعتكاف مستحب مطلقاً لكنه يتأكد

فيه كثيراً؛ لأنه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشديد الياء وقد تُخَفَّفُ ويجوز في الاسم بعدها الجر وهو الأرجح وقسيماء وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (في العشر الأخير منه) فيتأكد له إكثار الثلاثة المذكورة للتأنيب ورجاء مُصادفة ليلة

في رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن مُغْنِي. هـ فود: (فيه) إلى قوله ومن ثم في النهاية. هـ فود: (فيه) أي: في رمضان وأن يُخَيَّرَ مِنْ ذَلِكَ لِلتَّائِبِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ نِهَآيَةً لَكِنْ سِيَاقُ كَلَامِ الشَّارِحِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ الْعَشْرُ الْآخِرِ.

هـ فود (سني): (لا سيما) سني من سيما اسم بمنزلة مثل وزننا ومعنى وعينه في الأصل أو إلا أنها قُلِبَتْ ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة وفي الرضي أن الواو التي تدخل على سيما في بعض المواضع اغترابية؛ إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد أي: ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني أي: هو كان أخص به واشد إخلاصاً في المجيء وخبر لا محذوف اسم.

هـ فود: (الجر) أي: على الإضافة وما زائدة أشمونى وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سني زيد زعم ابن هشام الخضراوي الأول ونص سيوتيه على الثاني ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان صبان. هـ فود: (وقسيماء) أي: الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتصب على التمييز أو بفعل محذوف إذا كان نكرة وأما إذا كان معرفة فالجمهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم بإضمار فعل أو على أن ما كافة وأن لا سيما نزلت منزلة إلا لإسنياء فيتصب على الإسنياء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بقرظ أو جملة يفلية اه أي: كما في عبارة المصنف فإن الظاهر أنه أراد بالقرظ ما يشمل الجار والمجرور سم عبارة الرشدي بعد كلام، واعلم أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أما فيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة والجار والمجرور صلتهما فلا محل له من الإعراب والتقدير لا مثل الإغتكاف الذي في العشر الأخير اه.

هـ فود (سني): (في العشر الأخير إلخ) ويسن أن يمتكث مُعْتَكِفًا إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ وَأَنْ يَتَكَبَّرَ قَبْلَ دُخُولِ الْعَشْرِ نِهَآيَةً عِبَارَةً الْعُبَابِ وَيَتَّبِعِي لِمُعْتَكِفِ الْعَشْرِ الْآخِرِ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ غُرُوبِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ وَيَخْرُجَ مِنْهُ بَعْدَ الْغُرُوبِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَمُكْتَهُ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمُصَلَّى أَوَّلَى اه قال الشارح في شرحه ويسن اغتكاف يوم قبل العشر لاحتمال التقصيص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه.

هـ فود (سني): (لا سيما) سني من سيما اسم بمنزلة مثل وزننا ومعنى وعينه في الأصل أو إلا أنها قُلِبَتْ ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة قال الدماميني في شرح التسهيل: ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مُخْطِئٌ هَذَا كَلَامُهُ وَسَيَأْتِي فِي الْأَصْلِ خِلَافُ هَذَا اه وقوله وسَيَأْتِي إِلَى آخِرِهِ إِشَارَةٌ لِقَوْلِ التَّسْهِيلِ وَقَدْ يُقَالُ لَا سِيَمَا بِالتَّخْفِيفِ أَيُّ: وَحَذَفِ الْوَائِ اه. وفي الرضي: واعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض

القدر؛ إذ هي مُنْخَصِرَةٌ فيه عندنا كما دَلَّت عليه الأحاديثُ الصحيحةُ الكثيرةُ ومن ثَمَّ لو قال لِرُؤُوسِهِ: أَتَيْتَ طَالِيَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَإِنْ كَانَ قَالَهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ قَبْلَهَا طَلَّقْتَ فِي اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ فِي يَوْمٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِثْلًا لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنْ السَّنَةِ الْآتِيَةِ نَعَمْ لَوْ رَأَاهَا فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِثْلًا مِنْ سَنَةِ التَّعْلِيْقِ فَهَلْ يَحْتَسِبُ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ طَائِفٌ بِأَنَّهَا تُدْرِكُ وَتُعْلَمُ فَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَلْ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ مَنْ يُعْتَقَدُ صِدْقُهُ بِأَنَّهُ رَأَاهَا حَيْثُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ عِلَامَاتِهَا خَفِيَّةٌ جِدًّا وَمُتَعَارِضَةٌ فَرُؤْيَاهُ بَعْضُهَا أَوْ كُلُّهَا لَا تَقْتَضِي الْجَنَّتْ؛ لِأَنَّهُ لَا جَنَّتْ بِالشَّكِّ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِنْ حَصَلَ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلَامَاتِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهَا وَقَدْ أَوْقَفُوا الطَّلَاقَ بِنَظِيرِ ذَلِكَ فِي مَسَائِلَ تُعْرَفُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي بَابِهِ.

هـ فُود: (عندنا) أي: باتفاق الشافعية وأنا بالنسبة إلى اختلاف أئمة الإسلام فهو خلاف طويل يبيّن طرقاته في الأصل وفي نهاية م ر للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً، وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجرٍ اختلف في تعيينها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري كزدي على الأفضل. هـ فُود: (أول ليلة الخ) أي حاجة للفظ أول سم. هـ فُود: (أو في يوم إحدى وعشرين مثلاً الخ) هذا إنما يظهر على قول لزوم ليلة القدر بليلة في العشر الأخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق أصحابنا على اللزوم أيضاً فليراجع. هـ فُود: (حيث) خبر إن. هـ وفود: (أو لا) عطفت على قوله يحتمل وعديل له.

المواضع غير اضية؛ إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد أي: ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني أي: هو كان أخص بي وأشد إخلاصاً في المجيء وخبر لا محذوف اه وقوله ويجوز في الاسم بعدها الجر قال في التسهيل بالإضافة وما زائدة وقوله وقسماء أي الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كما في التسهيل قال الدماميني ويتبني أن يكون الحذف واجباً؛ لأنه كذلك مسموع والتضرب ولم يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فتضربه على التمييز أو بفعل محذوف وتارة يكون معرفة والجمهور على امتناع انتصابه وجوزّه بعضهم بإضمار فعل أو على أن ما كافة وأن لا سيما نزلت منزلة إلا للاستثناء فتتصب على الاستثناء المقتطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف أو جملة فعلية اه أي: كقولك يُعْجِنِي الإغتكاف ولا سيما عند الكعبة أي: وكما في عبارة المصنف فإن الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور كقولك يُعْجِنِي كلامك زيدا لا سيما بعبارة قال في التسهيل وإن جر أي الاسم بعد لا سيما قبل الإضافة وما زائدة وإن رفع فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي أي: أو نكرة موصوفة اه قال الدماميني وعلى كل من وجهي الرفع والجر فتشعّه أي: سي إغراب لأنه مضاف ثم قال في وجه التضرب إن ما كافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل. هـ فُود: (كان قاله أول ليلة إحدى وعشرين) أي حاجة للفظ أول اه.

فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته

(شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) فلا يجب على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما ويجب على السكران المتعدي كما عليم من كلامه في الصلاة والإسلام ولو فيما مضى بالنسبة للمرتد حتى يلزمه القضاء إذا عاد للإسلام بخلاف الكافر الأصلي نعم يعاقب عليه في الآخرة نظير ما مر في الصلاة وأخذ من تكليفه به حرمة إطعام المسلم له في نهار رمضان؛ لأنه إعانة على معصية وفيه نظر؛ لأنه ليس مكلفاً به بالنسبة للأحكام الدنيوية؛ لأننا نقره على تركه ولا نعامله بقضية كفره إلا أن يجاب بأن معنى إقراره عدم التعرض له لا معاونة كما يعلم مما

فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته

• قوله: (في شروط) إلى قوله ومن الحق في النهاية والمغني إلا قوله ويجب إلى الإسلام وقوله وأخذ إلى المتن وقوله وقيل إلى وبما تقرّر. • قوله: (ومخصصاته) أي: ما يبيح ترك صوم رمضان نهايةً ومغني أي: وما يتبع ذلك من الإنسائك والفدية ع ش. • قوله: (على السكران المتعدي إلخ) يؤخذ من قوله الآتي وبما تقرّر عليم إلخ أن الوجوب على المتعدي بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه فحيتيذ فغير المتعدي كذلك كالمغني عليه فما وجه التقييد بالمتعدي فليتأمل والحاصل أن كلاً من السكر والإغماء بتعد أو دونه إن استفرق التهاز وجب القضاء كما سيأتي وإلا وقد نوى لئلا أجزأه كما عليم بما تقدّم سم. • قوله: (وأخذ من تكليفه) أي: الكافر الأصلي. • قوله: (حرمة إطعام المسلم له إلخ) أفتى بالحرمة أخذاً وما ذكر شيخنا الشهاب الزملي لكن يحتاج إلى الفرق بين هذا وجواز الإذن له في دخول المسجد وإن كان جنباً سم وقد يقال إن الفرق بين الإذن في المعصية والإعانة عليها واضح غني عن البيان. • قوله: (لأنه ليس مكلفاً بالنسبة للأحكام الدنيوية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك؛ لأنه إن أراد به أنه غير مخاطب في الدنيا بالأحكام فليس بصحيح ومما يبطله عقابه في الآخرة عليها فإنه

فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته

• قوله: (ويجب على السكران المتعدي إلخ) يؤخذ من قوله الآتي وبما تقرّر عليم إلخ أن الوجوب على المتعدي بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه فحيتيذ فغير المتعدي كذلك كالمغني عليه فما وجه التقييد بالمتعدي فليتأمل والحاصل أن كلاً من السكر والإغماء بتعد أو دونه إن استفرق التهاز وجب القضاء كما سيأتي وإلا وقد نوى لئلا أجزأه كما عليم بما تقدّم. • قوله: (وأخذ من تكليفه به حرمة إطعام المسلم له إلخ) أفتى بالحرمة أخذاً وما ذكر شيخنا الشهاب الزملي. • قوله: (حرمة إطعام المسلم له) يحتاج إلى الفرق بين هذا وجواز الإذن له في دخول المسجد وإن كان جنباً. • قوله: (لأنه ليس مكلفاً بالنسبة للأحكام الدنيوية إلخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك؛ لأنه إن أراد بكونه ليس مكلفاً بالنسبة لما ذكر أنه غير مخاطب في الدنيا بالأحكام فليس بصحيح ومما يبطله عقابه في الآخرة عليها فإنه فرغ مخاطبته بها في الدنيا إذ لا يعاقب أحد على ما لم يخاطب به وإن أراد به أنه لا يؤمر من جهة الإمام أو غيره بأدائها

يأتي في الجزية (واطاقته جشاً وشرعاً) فلا يلزم عاجزاً بمرض أو كثير إجماعاً ولا حائضاً أو نفساً؛ لأنهما لا يطبقانه شرعاً ووجوب القضاء عليهما إنما هو أمر جديد وقيل وجب عليهما ثم سقط وعليهما بنويان القضاء لا الأداء على الأول خلافاً لابن الرقعة؛ لأنه فعل خارج وقته المقدّر له شرعاً ألا ترى أن من استفرق نومه الوقت بنوي القضاء وإن لم يخاطب بالأداء وبما تقرّر عليم أن من عبّر بوجوبه على نحو حائض ومفتمى عليه وسكران مراده وجوب انعقاد سبب ليعتدب عليهم القضاء لا وجوب التكليف لإقدم صلاحيتهم للخطاب ومرو أن المردّد مخاطب به خطاب تكليف لصلاحيته لذلك ومن الحق بأوليئك فمراده أنه بوصف الردّة لا

فرغ مخاطبته بها في الدنيا؛ إذ لا يعاقب أحد على ما لم يخاطب به وإن أراد بذلك أنه لا يؤمر من جهة الإمام أو غيره بأدائها مع كونه مخاطباً بها فهذا لا يعارض أن تركه الصوم تلبّس بمغصية وأن إعانته عليه إعانة على مغصية سم.

• قوله (سني): (واطاقته) أي: الصوم والصحة والإقامة أخذاً بما يأتي مفني ونهاية. • قوله: (ولا حائضاً إلخ) أي ولا مسافراً كما يعلم مما يأتي نهاية ومفني. • قوله: (لا يطبقانه) التذكير هنا وفيما يأتي لتأويل الشخصين. • قوله: (عليهما) أي: وعلى المريض والمسافر والسكران والمفتمى عليه نهاية ومفني. • قوله: (وعليهما) أي: على كل من هذين الوجهين. • قوله: (على الأول) الأولى أن يؤخره عن قوله خلافاً لابن الرقعة. • قوله: (وبما تقرّر) أي: بقوله ولا حائضاً أو نفساً؛ لأنهما لا يطبقانه شرعاً إلخ. • قوله: (إن مراده وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بانعقاده وجوده وإضافة وجوب من إضافة المسبب للسبب أو بيانية هذا على أن القضاء بالأمر الأول لا بأمر جديد بجبرمي وقال سم قوله هذا مع قوله السابق إنما هو بأمر جديد يقيد أن وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بأمر جديد؛ لأنه ذكر فيما سبق أن وجوب القضاء على الحائض والنفساء بأمر جديد وذكر هنا أن الوجوب عليهما وجوب انعقاد سبب اه. • قوله: (ومرو إلخ) أي: أيّاً. • قوله: (ومن الحق إلخ) الملحق الشارح المحلّي وحكم بسنوه بذلك في شرح المنهج قال فإن وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب انعقاد سبب وإلا لم يعاقب في الآخرة إذا مات على رذته كما لا يعاقب هؤلاء إذا ماتوا على حالهم سم وحكم بسنوه

مع كونه مخاطباً بها فهذا لا يعارض أن تركه الصوم تلبّس بمغصية وأن إعانته عليه إعانة على مغصية نعم حرمة إطلاعيه تشكّل بجواز الإذن له في دخول المسجد إذا كان جنباً فيحتاج لفرق واضح بينهما. • قوله: (خلافاً لابن الرقعة) قد يتجّه ما قاله ابن الرقعة على قول حكاه في جمع الجوامع أن عليها أحد الشهرين. • قوله: (مراده وجوب انعقاد سبب) هذا مع قوله السابق إنما هو بأمر جديد يقيد أن وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بأمر جديد؛ لأنه ذكر فيما سبق أن وجوب القضاء على الحائض والنفساء بأمر جديد وذكر هنا أن الوجوب عليهما وجوب انعقاد سبب اه. • قوله: (ومن الحق بأوليئك إلخ) الملحق هؤلاء الشارح المحلّي وحكم بسنوه بذلك في شرح المنهج قال فإن وجوبه وجوب

يُخاطَبُ به أصالة بل تبعاً لمُخاطَبِيَّةِ بالإسلام عَيْنَا المُستَلَزِمِ لذلك فكان خطابه به بِمَثَلِ
الخطاب بالصوم لانعقاد السبب من هذه الحيثية ولا يُريدُ الكافر الأصلي؛ لأنه وإن خوطب
بالإسلام يُكتفى منه بِبَذْلِ الجزية فلم يستلزم خطابه بالصوم أصالة ولا تبعاً فمن ثم لم يلزمه
قضاء؛ إذ لم يُنقَدِ السبب في حقه. (وَقَوْلُهُ بِهِ الصَّيِّ) الشاملُ للأثنى؛ إذ هو للجنس أي بِأَمْرِهِ
به وليه وجوباً (لَسَبْعٍ إِذَا أَطَاقَ) وَمَيَّزَ وَيَضْرِبُهُ وَجوباً على تركه لِغَشْرِ إِذَا أَطَاقَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي
الصلاةَ فِيهِمَا وَالتنظيرُ بِأَنَّ الضربَ عُقوبةً فيقتصرُ.....

أَيْضاً الْمُغْنِي وَكَذَا النِّهَايَةُ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ يُمكنُ الجوابُ عَنْ كَلَامِ الشَّارِحِ بِأَنَّ وَجوبَ ائْتِقَادِ سَبَبٍ فِي حَقِّهِ
لَا يُنافي الْقَوْلَ بِكَوْنِ الْخِطَابِ لَهُ خِطَابٌ تَكْلِيفٍ اهـ. ة فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَي: الْمُخاطَبَةُ بِالصَّوْمِ.
ة فَوَدَّ: (لِائْتِقَادِ السَّبَبِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ) أَي: مِنْ حَيْثُ مُخاطَبَتُهُ بِالْإِسْلَامِ عَيْنَا الْخ. ة فَوَدَّ: (يُكْتَفَى مِنْهُ
بِبَذْلِ الْجَزْيَةِ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِكْتِفَاءَ مِنْهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ تَعَرُّضِنَا لَهُ بِالْأَمْرِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا لَا
يَقْتَضِي عَدَمَ مُخاطَبَتِهِ مُطْلَقاً حَتَّى يُفَرَّغَ عَلَيْهِ عَدَمُ الْإِسْتِلْزَامِ الْمَذْكُورِ وَكَيْفَ يَصِحُّ نَفْيُ الْمُخاطَبَةِ أَصَالَةً
وَتَبَعاً مَعَ عِقَابِهِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ سَم. ة فَوَدَّ: (فَلَمْ يَسْتَلْزِمَ) أَي: خِطَابُهُ بِالْإِسْلَامِ. ة فَوَدَّ: (إِذْ
لَمْ يُنْقَدِ السَّبَبُ) قَدْ يُنَافِيهِ تَعْلِيلُ عَدَمِ وَجوبِ الْقَضَاءِ إِذَا اسْلَمَ بِالْتَرْغِيبِ بَلِ الْوَجْهَ حَيْثُ تَعْلِيلُهُ بِعَدَمِ
الْخِطَابِ وَعَدَمِ ائْتِقَادِ السَّبَبِ سَم. ة فَوَدَّ: (الشَّامِلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالتَّنْظِيرُ فِي الْمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (الشَّامِلُ الْخ) عِبَارَةُ
النِّهَايَةِ وَالصَّيَّةُ كَالصَّيِّ اهـ. ة فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ لِلْجِنْسِ) أَيِ الشَّامِلِ لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى عَلَى رَأْيِ ابْنِ حَزَمٍ
مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (أَيِ بِأَمْرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالتَّنْظِيرُ فِي النِّهَايَةِ. ة فَوَدَّ: (وَالْتَّنْظِيرُ الْخ) أَيِ فِي الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ
عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ فَرَّقَ الْمُجِبُّ الطَّبَرِيُّ بَيْنَهُمَا اهـ زَادَ الْمُغْنِي بِأَنَّهُ إِنَّمَا ضَرَبَ عَلَى الصَّلَاةِ لِلتَّحْدِيثِ،

تَكْلِيفٍ اهـ أَي: لَا وَجوبَ ائْتِقَادِ سَبَبٍ وَإِلَّا لَمْ يُعَاقَبْ فِي الْآخِرَةِ إِذَا مَاتَ عَلَى رِذْيَتِهِ كَمَا لَا يُعَاقَبُ
هَؤُلَاءِ إِذَا مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ وَفِي هَامِشٍ شَرْحُ الْمُنْهَجِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبِرُّسِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَمَنْ
الْحَقُّ بِهِمُ الْمُزْتَدُّ يُرِيدُ الشَّيْخُ جَلَالَ الَّذِينَ الْمُحَلِّيَ رَجَمَهُمَا اللَّهُ وَغَرَضُ الشَّارِحِ رَحْمَةُ اللَّهِ يَغْنِي شَارِحُ
الْمُنْهَجِ أَنَّ الْمُزْتَدَّ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ وَيَجِبُ قَضَاؤُهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَضِيَّةُ الْإِحَاقَةِ بِالْحَائِضِ
وَنَحْوِهَا عَدَمُ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ إِذَا مَاتَ عَلَى رِذْيَتِهِ وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ جَلَالَ الَّذِينَ ظَاهِرُهَا أَنَّ حُكْمَهُ
كَالْحَائِضِ وَلَكِنْ مَنْ تَأَمَّلَهَا أَوَّلًا وَآخِرًا اسْتَعَادَ مِنْهَا هَذَا الَّذِي حَاوَلَهُ الشَّارِحُ نَعَمْ إِنْ كَانَ غَرَضُ الشَّارِحِ
أَنَّ الْمُزْتَدَّ يُطَالَبُ بِهَا أَيْضاً فِي الدُّنْيَا بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا بَعْدَ وَجودِ الشَّرْطِ وَلَا كَذَلِكَ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ أَتَجَهَّ
اغْتِرَاضُهُ إِنْ لَمْ يَصِحَّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ اهـ. ة فَوَدَّ: (يُكْتَفَى مِنْهُ بِبَذْلِ الْجَزْيَةِ) فِيهِ بَحْثٌ
ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْإِكْتِفَاءَ مِنْهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ تَعَرُّضِنَا لَهُ بِالْأَمْرِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي عَدَمَ مُخاطَبَتِهِ مُطْلَقاً
حَتَّى يُفَرَّغَ عَلَيْهِ عَدَمُ الْإِسْتِلْزَامِ الْمَذْكُورِ وَكَيْفَ يَصِحُّ نَفْيُ الْمُخاطَبَةِ أَصَالَةً وَتَبَعاً مَعَ عِقَابِهِ فِي الْآخِرَةِ
عَلَى ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ. ة فَوَدَّ: (إِذْ لَمْ يُنْقَدِ السَّبَبُ) قَدْ يُنَافِيهِ تَعْلِيلُ عَدَمِ وَجوبِ الْقَضَاءِ إِذَا اسْلَمَ بِالْتَرْغِيبِ
بَلِ الْوَجْهَ حَيْثُ تَعْلِيلُهُ بِعَدَمِ الْخِطَابِ وَعَدَمِ ائْتِقَادِ السَّبَبِ.

فيها على محلٍّ وُزِدَها بِرُدِّ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ كَوْنَهُ عُقُوبَةً وَلَا نَتَقَيَّدُ بِالتَّكْلِيفِ وَالْمَعْصِيَةِ وَأَنَّمَا الْقَصْدُ مُجَرَّدُ الْإِصْلَاحِ بِإِلْفِ الْعِبَادَةِ لِيَنْشَأَ عَلَيْهَا. (ويُباح تركه) أي رمضان ومثله بالأولى كُلُّ صَوْمٍ وَاجِبٍ (للمريض) أي: يجب عليه (إذا وجد به ضررًا شديدًا) بحيث يبيح التَّيَمُّمُ لِلتَّصَرُّعِ وَالْإِجْمَاعُ وَإِنْ تَعَدَّى بِسَبَبِهِ؛

وَالصَّوْمُ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَمُكَابَدَةٌ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَلَا يَصِحُّ الْإِلْحَاقُ بِهِ. ٥ فَوُدَّ: (فيها) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ.

٥ فَوُدَّ: (يُرَدُّ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ إِلَخ) لَا يُخْفَى مَا فِي مَنَعِ كَوْنِهِ عُقُوبَةً مِنَ التَّعْشِيفِ مَعَ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الرَّدِّ مَنَعُ امْتِنَاعِ الْقِيَاسِ فِي الْمُقُوبَاتِ فَإِنَّهُ اسْتَفِيدَ مِنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ اعْتِمَادُ جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ كَقَطْعِ السَّرِقَةِ مَعَ أَنَّهُ عُقُوبَةٌ سَم.

٥ فَوُدَّ (سُئِيَ): (وَيُبَاحُ تَرْكُهُ) أَيُ: بِنِيَّةِ التَّرْخِصِ مُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (أَيِ رَمَضَانَ) إِلَى الْمَشْرِ فِي النَّهَايَةِ.

٥ فَوُدَّ (سُئِيَ): (لِلْمَرِيضِ إِلَخ) وَلَمْ يَنْ غَلَبَهُ الْجُوعُ أَوْ الْعَطَشُ حُكْمُ الْمَرِيضِ نَهَايَةً وَمُغْنِي أَيُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِحَيْثُ يَخَافُ مِنْهُ مُبِيحٌ تَيَمُّمٍ شَرْحُ بِأَفْضَلِ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَا أَثَرَ لِلْمَرِيضِ الْيَسِيرِ كَصُدَاعٍ وَوَجَعَ الْأَذْنِ وَالسِّنِّ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الزِّيَادَةَ بِالصَّوْمِ فَيَقْطُرُ نَهَايَةً زَادَ الْإِعْمَابُ وَالْحَقُّ بِخَوْفِ زِيَادَةِ الْمَرِيضِ خَوْفُ مُجُومٍ عِلَّةٌ لَهُ. ٥ فَوُدَّ: (أَيُ: يَجِبُ إِلَخ) لَا يُنَافِيهِ التَّغْيِيرُ بِالْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مُطْلَقُ الْجَوَازِ الشَّامِلِ لِلْوُجُوبِ الْإِعْمَابُ. ٥ فَوُدَّ: (أَيُ: يَجِبُ عَلَيْهِ) خِلَافًا لِلْعُبَابِ وَتَبَعَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ أَيُ: الْعُبَابُ يُبَاحُ الْفِطْرُ مِنَ الْفَرْضِ بِشِدَّةِ جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ يَخَافُ مِنْهُ مُبِيحٌ التَّيَمُّمِ وَيَجِبُ إِنْ خَافَ هَلَاكَهُ وَيَمْرَضُ وَلَوْ تَسَبَّبَ بِهِ إِذَا أَجْهَدَ الصَّوْمُ مَعَهُ أَهْ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَمَا اقْتَضَاهُ صَنَعَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ صَوْرَةَ الْإِبَاحَةِ غَيْرُ صَوْرَةِ الْوُجُوبِ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلِ الَّذِي يَنْجِيهِ أَنَّهُ مَتَى خَافَ مُبِيحٌ تَيَمُّمٍ لَزِمَهُ الْفِطْرُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْجَوَاهِرِ صَرَّحَ بِهِ وَيَجِبُ أَيْضًا عَلَى حَامِلِ خَشْيَةِ الْإِسْقَاطِ إِنْ صَامَتْ أَهْ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ أَنَّهُ مَتَى خَافَ مُبِيحٌ تَيَمُّمٍ لَزِمَهُ الْفِطْرُ وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبِ الشَّرِينِيِّ وَالْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَنَّ مُبِيحَ التَّيَمُّمِ مُبِيحٌ لِلْفِطْرِ وَإِنْ خُوفُ الْهَلَاكِ مُوجِبٌ لَهُ أَهْ.

٥ فَوُدَّ (سُئِيَ): (إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرَرٌ إِلَخ) وَهُوَ مُبِيحٌ عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ لِلْمَرِيضِ الَّذِي يَضُمُّ عَلَيْهِ أَوْ يَنَالُهُ بِهِ ضَرَرٌ شَدِيدٌ فَاقْتَضَى الْإِكْتِفَاءُ بِأَحَدِهِمَا وَهُوَ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الصَّوَابُ مُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ لَزِمَهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: وَيُبَاحُ فِي النَّهَايَةِ. ٥ فَوُدَّ: (بِحَيْثُ يَبِيحُ التَّيَمُّمُ) أَيُ: بَأَنَ يَخْشَى لَوْ صَامَ عَلَى نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَانَ رَأْيَ غَرِيفًا لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ إِنْقَاذِهِ أَوْ صَائِلًا يَلْزِمُهُ دَفْعُهُ وَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْ دَفْعِهِ إِلَّا بِفِطْرِهِ لِشِدَّةِ مَا بِهِ مِنْ جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ الْإِعْمَابُ. ٥ فَوُدَّ: (وَإِنْ تَعَدَّى بِسَبَبِهِ) أَيُ: بَأَنَ تَعَاطَى لَيْلًا مَا يَمْرَضُهُ نَهَارًا قَصْدًا وَشَمَلَ الضَّرَرَ مَا لَوْ زَادَ مَرَضُهُ أَوْ خَشِيَ مِنْهُ طَوْلَ الْبَرَاءِ نَهَايَةً.

٥ فَوُدَّ: (يُرَدُّ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ كَوْنَهُ عُقُوبَةً إِلَخ) لَا يُخْفَى مَا فِي مَنَعِ كَوْنِهِ عُقُوبَةً مِنَ التَّعْشِيفِ مَعَ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الرَّدِّ مَنَعُ امْتِنَاعِ الْقِيَاسِ فِي الْمُقُوبَاتِ فَإِنَّهُ اسْتَفِيدَ مِنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ امْتِنَاعُ جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ كَقَطْعِ السَّرِقَةِ مَعَ أَنَّهُ عُقُوبَةٌ. ٥ فَوُدَّ: (بِحَيْثُ يَبِيحُ التَّيَمُّمُ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَا أَثَرَ لِلْمَرِيضِ الْيَسِيرِ كَصُدَاعٍ

لأنه لا ينسب إليه ثم إن أطبق مرضه فواضح ولا فإن وجد المرض المعتبر قبيل الفجر لم تلزمه التية ولا لزمته وإذا نوى وعاد أفطر ولو لزمه الفطر فصام صبح؛ لأن معصيته ليست لذات الصوم (و) يباح تركه لنحو حصاد أو بناء لنفسه أو لغيره تبرعاً أو بأجرة وإن لم ينحصر الأمر فيه أخذاً مما يأتي في المرضعة خاف على المال إن صام وتعذر العمل ليلاً أو لم يفنه فيؤدي

فود: (لأنه لا ينسب) أي: المرض (إليه) أي: المريض. فود: (فواضح) أي: فله ترك التية بالليل (ولاً) أي: كان يحتم وقتاً دون وقت. وفود: (قبيل الفجر) أي: وقت الشروع في الصوم مئني. فود: (قبيل الفجر إلخ) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم التية عليه سم. فود: (ولاً لزمته) أي: وإن علم أنه سيعود له عن قرب نهاية. فود: (ولو لزمه الفطر إلخ) عبارة المئني ويجب الفطر إذا خشي الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وجزم به الأذرع اه زاد النهاية فإن صام ففي انعقاده احتمالان أوجههما انعقاده مع الإثم اه قال ع ش قوله م ر إذا خشي الهلاك مفهومه أنه لو لم يخف الهلاك لكان خاف بطلان البرء أو الشين الفاجش أو زيادة المرض لم يخرم لكن في حاشية شيننا الزيادي أنه متى خاف مريضاً يبيع التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج أي: يجب عليه إذا وجد به ضرراً شديداً بحيث يبيع التيمم ويتبني أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدروا على القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب إن تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقابلهم اه. فود: (ويباح) إلى قوله ولو توقف ذكره ع ش عن الشارح وأقره. فود: (ويباح تركه لنحو حصاد إلخ) أفتى الأذرع بأنه يجب على الحصادين تبييت التية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر وإلا فلا نهاية زاد الإيعاب وظاهره أنه يلحق بالحصادين في ذلك سائر أرباب الصنائع المشقة وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين المالك والأجير الغني وغيره والمترع ويشهد له إطلاقهم الآتي في المرضعة الأجرة أو المترعة وإن لم تتعين نعم يتجه أخذاً مما يأتي فيها تفيد ذلك بما إذا احتيج لفعل تلك الصنعة بأن خيف من تركها نهاراً فوات مال له وقع عرفاً اه قال الرشيد في قوله م ر ثم من لحقه منهم مشقة شديدة إلخ ظاهره وإن لم تبيع التيمم ولعل الأذرع يرى ما رآه الشهاب وقياس طريقة الشارح م ر المتقدمة أنه لا بد من أنها تبيع التيمم اه عبارة ع ش وظاهره وإن لم تبيع التيمم كما يفهم من قول حج إن خاف على المال إن صام ويحتمل وهو الظاهر تفيد ذلك بمبيع التيمم فليراجع اه. فود: (إن صام) أي: فلم يقدّر على العمل نهاراً.

ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر شرخ م ر. فود: (قبيل الفجر) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم التية عليه. فود: (ويباح تركه لنحو حصاد إلخ) أفتى الأذرع بأنه يجب على الحصادين تبييت التية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر وإلا فلا شرخ م ر.

قال السبكي بحثًا ولا لمن لا يرجو زمانًا يقضي فيه لإدامته السفر أبدًا وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه ولو نذر صوم شهر معين كرجب أو قال أصومه من الآن جاز له الفطر بعذر السفر عند القاضي كرمضان بل أولى وخالفه تلميذه البغوي وفرق بأن الشارع جَوَّزَ له الفطر بعذر السفر وهذا لم يجوزه حيث لم يستثنه والأول أوجه ولا يحتاج لاستثنائه لعلمه بما جَوَّزه الشارع بل بالأولى ثم رأيت الأنوار جزم به من غير عزوه للقاضي وصريح كلام الأذرعي والزر كشي امتناع الفطر في سفر التزهة على من نذر صوم الدهر؛ لأنه انسَدَّ عليه القضاء بخلاف رمضان.

الشرع م ر وَجَزَمَ بِعَدَمِ الْإِبَاحَةِ هُنَا فِي الرُّوْحِ فِي بَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ لَكِنَّ الَّذِي فِي الْأَنْوَارِ خِلَافُهُ اهـ .
 ٥ فَوُدَّ: (قال السبكي إلخ) اعتمدته النهاية فقال وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ تَقْيِيدَ الْفِطْرِ بِمَنْ يَرْجُو إِقَامَةَ يَقْضِي فِيهَا بِخِلَافِ مُدِيمِ السَّفَرِ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ فِي تَجْوِيزِ الْفِطْرِ لَهُ تَغْيِيرُ حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ بِخِلَافِ الْقَضْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَمِثْلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَلِّ بَحْثِهِ الْأَذْرَعِيُّ مَا لَوْ كَانَ الْمُسَافِرُ يُطِيقُ الصَّوْمَ وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ إِلَى أَنْ يَقْضِيهِ لِمَرَضٍ مَخُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ اهـ وَنَظَرَ الشَّارِحُ فِي الْأَوَّلَى هُنَا بِمَا يَأْتِي وَفِي كِلْتُمَا فِي الْإِيْعَابِ وَالْإِمْدَادِ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر تَغْيِيرُ حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ قَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْ فِطْرِهِ ذَلِكَ لِحُجُوزِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ السَّفَرِ فَقَدْ يُصَادِفُ أَنَّ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ مَشَقَّةً قَوِيَّةً كَشِدَّةً حَرًّا فَيُفْطِرُ وَيَقْضِيهِ فِي زَمَنِ لَيْسَ فِيهِ تِلْكَ الْمَشَقَّةُ كَزَمَنِ الشَّتَاءِ وَقَوْلُهُ م ر وَهُوَ ظَاهِرٌ إلخ أَنَّ مَحَلَّ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِسَبَبِ الصَّوْمِ صَرَرٌ يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ وَلَا جَازَ لَهُ الْفِطْرُ بَلْ وَجِبَ اهـ ع ش وَهَذَا جَارٍ عَلَى طَرِيقَةِ الشَّارِحِ وَالزِّيَادِيِّ دُونَ طَرِيقَةِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ . ٥ فَوُدَّ: (ولا لمن لا يرجو زمانًا يقضي فيه) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ أَنْ يُفْطِرَ رَمَضَانَ بِقَصْدِ الْقَضَاءِ بَعْدَ فِي السَّفَرِ فَيَجُوزُ م ر اهـ سم . ٥ فَوُدَّ: (وفيه نظر ظاهر) تَقَدَّمَ عَنْ ع ش بَيَانُهُ . ٥ فَوُدَّ: (فالأوجه خلافه) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَنْ يُدِيمُ السَّفَرَ أَوْ لَا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ . ٥ فَوُدَّ: (أو قال أصومه من الآن) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمَ شَهْرِ أَصُومُهُ مِنَ الْآنَ سم . ٥ فَوُدَّ: (جواز له الفطر إلخ) اعتمدته م ر اهـ سم . ٥ فَوُدَّ: (والأول أوجه) وَفَاقًا لِلْنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ . ٥ فَوُدَّ: (امتناع الفطر) أَيُّ: فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَمَا يَأْتِي . ٥ فَوُدَّ: (في سفر التزهة إلخ) أَيُّ: بِخِلَافِ سَفَرٍ غَيْرِ التَّزْهَةِ فَيَتَّبِعِي جَوَازَ الْفِطْرِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْقَضَاءُ

٥ فَوُدَّ: (قال السبكي بحثًا ولا لمن لا يرجو زمانًا يقضي فيه) وَهُوَ أَيُّ: مَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ ظَاهِرٌ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَمِثْلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مَا لَوْ كَانَ الْمُسَافِرُ يُطِيقُ الصَّوْمَ وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ إِلَى أَنْ يَقْضِيهِ لِمَرَضٍ مَخُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ شَرْحُ م ر . ٥ فَوُدَّ: (ولا لمن لا يرجو زمانًا يقضي فيه) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ أَنْ يُفْطِرَ رَمَضَانَ بِقَصْدِ الْقَضَاءِ بَعْدَ فِي السَّفَرِ فَيَجُوزُ م ر . ٥ فَوُدَّ: (أو قال أصومه من الآن) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمَ شَهْرِ أَصُومُهُ مِنَ الْآنَ . ٥ فَوُدَّ: (جواز له الفطر) اعتمدته م ر . ٥ فَوُدَّ: (في سفر التزهة) مَقْهُومُهُ الْجَوَازُ فِي سَفَرٍ غَيْرِ التَّزْهَةِ عِنْدَهُمَا أَيْضًا وَإِنْ أَفْسَدَ الْقَضَاءُ أَيْضًا . ٥ فَوُدَّ: (في سفر التزهة) أَيُّ: بِخِلَافِ سَفَرٍ غَيْرِ التَّزْهَةِ فَيَتَّبِعِي جَوَازَ الْفِطْرِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْقَضَاءُ هُنَا م ر وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ السُّبْكِيِّ .

(ولو أصبح صائماً ففرض أفطن) لوجوب سبب الفطر قهراً عليه ويشتراط في جل الفطر بالمقدّر قصد الترخّص على الأوجه كمحصّر يريّد التحلّل وليتميّز الفطر المباح من غيره ورجّح الأذرعى مقابله كتخلّل الصلاة وفيه نظرٌ ويُفترق بأنّ تحللها واقع مع انقضاءها وليس مُبطلًا لها وما هنا في أثناء العبادة ومُبطلٌ لها فتتعيّن إلحاقه بتخلّل المحصر وسيأتي في قول المثنى في فصل الكفارة وكذا يغيرها أنّه صريح في الوجوب (وإن) أصبح صائماً ثم (سافر فلا) يفطر تغليظاً للمحصّر؛ لأنّه الأصل ولأنّه باختياره. (ولو أصبح المريض والمسافر صائمين) بأنّ نويًا ليلاً (ثم أراد الفطر جازاً) بلا كراهية لوجود سبب الترخّص وإنما امتنع القصر بعد نيّة الإتمام؛ لأنّه يكون تاركاً للإتمام الذي التزمه لا إلى بدّلٍ وهنا يترك الصوم يبدّل هو القضاء قال والبدّ الروياني

هنا م ر وقد يُشكّل على ما تقدّم عن السبكيّ سم .

• قول (سبي) (ولو أصبح) أي: المقيم نهايةً ومُغني . • فود: (ويشتراط إلخ) وفاقاً للنهاية والمُغني .
• فود: (في جل الفطر إلخ) يتبني وكذا الترخّص في جل ترك التبيّة قبيل الفجر لِتحو المريض فإنّ تركها بدون قصد الترخّص حتّى طلّع الفجر ثم أراد الفطر فالوجه أنّه لا بدّ من قصد الترخّص ليجوز له ترك الإمساك م ر اه سم . • فود: (قصد الترخّص) مفهومه الإثم إذا لم يتوّدك ع ش . • فود: (وليتميّز إلخ) عطف على قوله كمحصّر إلخ . • فود: (ورجّح الأذرعى مقابله إلخ) أي: فقال لا يشتراط فيه التبيّة كما لا تُشترط في تحلّل الصلاة كزديّ . • فود: (في قول المثنى إلخ) أي: في شرحه . • وفود: (وكذا يغيرها) مقول القول . • وفود: (إنه إلخ) فاعل سيأتي والضمير لقول المثنى المذكور . • فود: (صريح في الوجوب) أي وجوب قصد الترخّص كزديّ . • فود: (فلا يفطر) أي: بمقدّر السفر بخلاف ما إذا غلبه الجوع أو العطش كما هو ظاهر .

• قول (سبي) (جازاً) أي: بشرط نيّة الترخّص مُغني . • فود: (بلا كراهية إلخ) وفاقاً للنهاية والمُغني .
• فود: (قال والبدّ الروياني إلخ) اعتمدته النهاية والمُغني أيضًا وقال سم قال في شرح الإزشاد وفيه نظرٌ وقضية ما يأتي في التذر أنّه حيث سنّ الصوم أو القصر أو الإتمام فنذرّه انقعد نذرّه ولم يجز الخروج منه إلّا إن تضرّر وفارق جواز الخروج من الواجب أصالةً بأنّه ثمّ رخصةً وهنا قد أتى بما يُنافيها وهو الترام الإتمام المندوب له انتهى اه .

• فود: (ويشتراط في جل الفطر) يتبني وكذا في جل ترك التبيّة قبيل الفجر لِتحو المريض فإنّ تركها بدون قصد الترخّص حتّى طلّع الفجر ثم أراد الفطر فالوجه أنّه لا بدّ من قصد الترخّص ليجوز له ترك الإمساك م ر . • فود: (على الأوجه) اعتمدته م ر . • فود: (قال والبدّ الروياني إلخ) قال في شرح الإزشاد وفيه نظرٌ وقضية ما يأتي في التذر أنّه حيث سنّ الصوم أو القصر أو الإتمام فنذرّه انقعد نذرّه ولم يجز له الخروج منه إلّا إن تضرّر وفارق جواز الخروج من الواجب أصالةً بأنّه ثمّ رخصةً وهنا قد أتى بما يُنافيها

ولهما ذلك وإن نذرا الإثم؛ لأن إيجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر أو الإثم فإنه لا يتغير الحكم أي: من حيث الإجزاء على ما يعلم مما يأتي في النذر (فلو أقام) المسافر الذي نوى (وشفي) المريض كذلك قبل أن يتأولا مفطرا (حرم الفطر على الصحيح) لانتفاء المبيح. (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) للآية (وكذا الحائض) والنفساء إجماعا وذكرها استيعابا لأقسام من يقضي وإن قدمها في الحائض؛ لأنها من أحكامه فلا تكرار (والمفطر بلا عذر)؛ لأنه أولى بالإيجاب من المعذور ومن ثم لزمت الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك النية الواجبة ولو سهوا)؛ لأنه لم يصم إنما لم يؤثر الأكل ناسيا؛ لأنه منهى عنه والسيان يؤثر فيه بخلاف النية فإنها مأثور بها والسيان لا يؤثر فيه ويسر نتائج قضاء رمضان ولا يجب فور في قضائه إلا إن ضاق الوقت أو تعدى بالفطر كما يأتي. (ويجب قضاء ما فات) من رمضان (بالإغماء)؛ لأنه نوع مرض وفارق الصلاة بمتيقنة تكررها.

• فود: (ولهما ذلك) أي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهاية أي: فلا إثم عليهما سم. • فود: (وإن نذرا الإثم) أي إثم رمضان وبقي ما لو نذر المسافر صوم تطوع في السفر هل يتعقد نذره أو لا فيه نظر ويتبني أنه كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا أتمقد نذره وإلا فلا حش وقوله إثم رمضان أي: إثم صوم رمضان. • فود: (فإنه لا يتغير الحكم) كذا في القوت سم. • فود: (من حيث الإجزاء) يراجع ثم إن رجع أيضا لما قاله والد الروياني ففيه نظر بل ظاهره الجمل أيضا م ر ه سم. • فود: (كذلك) أي: الذي نوى ليلا. • فود: (قبل أن يتأولا) تنازع فيه الفعلان. • فود: (للآية) أي: لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ أي: فافطر ﴿فَصِدَّةٌ مِنْ أَنْفَادٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 181] مغني وأسنى. • فود: (وإن قلنهما إلخ). • وفود: (لأنها) أي: قضاء الحائض على حذف المضاف. • فود: (ولو سهوا) كذا في النهاية والمغني. • فود: (ولا يجب) إلى قوله كما يأتي في النهاية والمغني. • فود: (ولا يجب فور إلخ) أي: وإن نسي التية اتفاقا كما في شرح المهذب بخلاف يوم الشك سم. • فود: (كما يأتي) أي: في آخر باب صوم التطوع. • فود: (سني) (بالإغماء) أي: وإن لم يتعد به بخلاف الجنون ع ش أي: وإنما يجب القضاء به إذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية وغيره. • فود: (لأنه نوع) إلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا لو ظن إلى المتن وقوله ومن أفطر إلى المتن وقوله وهنا يلزمه إلى وثاب وكذا في المغني إلا قوله ويؤخذ إلى المتن. • فود: (لأنه نوع مرض) أي فاندرج تحت قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ [البقرة: 181] الآية نهاية ومغني.

وهو التزام الإثم المندوب له اه. • فود: (ولهما ذلك) أي: فلا إثم عليهما م ر. • فود: (فإنه لا يتغير الحكم) كذا في القوت. • فود: (أي: من حيث الإجزاء) يراجع ثم إن رجع أيضا لما قاله والد الروياني ففيه نظر بل ظاهره الجمل أيضا م ر. • فود: (ولا يجب فورا إلخ) أي: وإن نسي التية اتفاقا كما في شرح المهذب بخلاف يوم الشك.

(والردة)؛ لأنه التزم الوجوب بالإسلام (دون الكفر الأصلي) إجماعاً وترغيباً في الإسلام (والضبا والجنون) لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جئ قضى جميع أيام الجنون أو سكر ثم جئ قضى أيام السكر فقط إما مرة في الصلاة. (ولو بلغ الصبي بالنهار) في حال كونه (صائماً) بأن نوى ليلاً (وجب إتمامه بلا قضاء)؛

ه قول (سني): (والردة) أي: يجب قضاء ما فات بها إذا عاد إلى الإسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به مغني.

ه قول (سني): (دون الكفر الأصلي) أي: قلوا خالف وقضاء لم يتفق قياساً على ما قدمه الشارح م ر في الصلاة من أنه لو قضاها لا تنقذ ثم رأيت في سم على حجة ما يوافقه ع ش.

ه قول (سني): (والجنون) يتبني إلا أن يكون تعدى به سم وجزم به النهاية كما تقدم. ه فوه: (أو سكر ثم جئ إلخ) قال سم بعد ذكر كلام لشرح الروض ما نصه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع أيام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء أيام الجنون الواقع فيه وبعدهم قضاء أيام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام في المتعدي بالسكر؛ إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع في السكر الذي لم يتعد به كما هو معلوم من كلام الشارح في شرح الإرشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح أو سكر ثم جئ إلخ؛ لأنه في الجنون عقب السكر اه. ه فوه: (ولو ارتد ثم جئ) بقي ما لو قازن الجنون الردة بأن قازن قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة أو لا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا بهامش عن بعضهم أقول والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش بحذف. ه فوه: (الصبي) أي: بالمعنى الشامل للصبي كما مر

ه فوه في (سني): (والجنون) يتبني إلا أن يكون تعدى به أخذاً مما قدمه الشارح في باب الصلاة من وجوب قضائها مع جنون تعدى به بل أولى؛ لأن الصوم قد يجب قضاؤه حيث لا يجب قضاء الصلاة كما في الإغماء ومما ذكره في الحاصل السابق قبيل قول المصنف ولا يصح صوم العبد. ه فوه: (نعم لو ارتد ثم جئ قضى جميع أيام الجنون أو سكر ثم جئ قضى أيام السكر فقط) عبارة الروض عطفاً على من يقضي وذو إغماء وسكر استغراقاً ولو جئ في سكره قال في شرحه فإنه يقضي ما فاتته هذا إن أراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذي تخلل جنون وإن لم يصرح به أضله فإن أراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وإن قصرت عنه عبارته فما ذكره عكس ما ذكره الأصل وشبهه بالصلاة وصححه في المجموع اه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع أيام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء أيام الجنون الواقع فيه وعلله الشارح في شرح الإرشاد بأن سقوط القضاء بمغز الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدي بالسكر كالمترد اه وبعدهم قضاء أيام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام في المتعدي بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع في السكر الذي لم يتعد به كما هو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح أو سكر ثم جئ إلخ؛ لأنه في الجنون عقب السكر. ه فوه: (ولو بلغ الصبي بالنهار في حال كونه صائماً وجب إتمامه إلخ) عبارته في شرح الإرشاد فإن أطر الصبي بعد بلوغه صائماً لزمه الإمساك والقضاء مع الكفارة لو جامع؛

لأنه صار من أهل الوجوب ومن ثم لو جامع بعد البلوغ. لزمته الكفارة. (ولو بلغ فيه) أي: النهار (مفطرًا أو أفاقًا أو أسلم فلا قضاء في الأصح) لقدم تمكنه من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت قدر ركعة ثم جئ (ولا يلزمهم) أي: هؤلاء الثلاثة (إمساك بقية النهار في الأصح)؛ لأنهم أفطروا لعذر فاشتبهوا المسافر والمريض. (ويُلزم) الإمساك (من تغدى بالفطر) ولو شرعًا كأن ارتد عقوبة له (أو نسي النية) من الليل؛ لأن نسيانه يُشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع تقصير وكذا لو ظل بقاء الليل فأكل ثم بان خلاته (لا مسافرًا ومريضًا) ومثلهما حائض ونفساء ومن أفطر لقطش أو جوع خشي منه مبيع يتيم فنقل

نهاية ومغني. ٥ قوله: (لأنه صار من أهل الوجوب) وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأن الصوم وإن كان خصلة واحدة لا تتبعض لكن الثواب المترتب عليها يمكن تبعضه ش. ٥ قوله: (لزمته الكفارة) أي: مع القضاء سم.

٥ قول (سني): (ولا يلزمهم إمساك بقية النهار إلخ) لكنه يستحب لحزمة الوقت روض وبفضل ومغني زاد النهاية ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا يتعرض للتهمة والعقوبة وعلم من نذب الإمساك أنه لا جناح عليه في جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلت اه قال الرشيد في الاضواء اغتسلت أي: الحائض اه وقد يفيد جميع ما ذكر قول الشارح فاشتبهوا المسافر والمريض. ٥ قوله: (ومثلهما حائض ونفساء) وقياس ما يأتي في المسافر نذب الإمساك ع ش.

لأنه لو صار من أهل الوجوب وإن استمر لم يلزمه شيء كما يأتي اه.

٥ قوله في (سني): (أو أفاقًا أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الإمساك والقضاء بل يستحبان اه وفيه تضييع باستحباب إمساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن أفتى شيخنا الشهاب الزملي بعدم استحباب قضائه ترغيبًا في الإسلام ويوجب بعدم المنافاة؛ لأن كلام الروض في يوم الإسلام وكلام شيخنا في قضاء ما فات في الكفر والفرق بينهما لا يقع فإنه في مسألة الروض صار في أثناء اليوم من أهل التكليف على الإطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات في الكفر؛ لأنه كان مخاطبًا به وإنما سقط الطلب تخفيفًا أو لا يصح؛ لأن الأصل في العبادة حيث لم تكن مطلوبة مطلقًا أن لا تصح والقضاء غير مطلوب منه مطلقًا فيه نظر وعلى الثاني يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على صحته منها بناء على كراهته بأن الحائض من أهل خطاب المطالبة قطعًا في الجملة بل هي مخاطبة خطاب مطالبة بالفعل حال الحيض بأمور كثيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل أن شيخنا الشهاب الزملي أفتى بأن الصلوات الفاتية في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولا يصح اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وتقدم في الحاشية في فصل إنما تجب الصلاة عن فتاوى الشيوخي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم.

بعضهم عن بعض شروح الحاوي أنه يلزمه الإمساك وصَوَّبَهُ ليس في محله؛ لأنَّ كلامهم كما ترى مُصَرَّحٌ بخلافه بجامع عَدَمِ التَّعَدِّي بِالْفِطْرِ مع عَدَمِ التَّقْصِيرِ (زَالَ عَذْرُهُمَا بَعْدَ الْفِطْرِ)؛ لأنَّ زَوَالَ الْقُدْرِ بَعْدَ التَّرْخُصِ لَا أَثَرَ لَهُ كَمَا لَوْ أَقَامَ بَعْدَ الْقَصْرِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ نَعَمْ يُسَنُّ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَيُسَنُّ لَهُمَا أَيْضًا إِخْفَاءُ الْفِطْرِ خَوْفَ التَّهْمَةِ أَوْ الْعُقُوبَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مُحَلَّهُ فِيمَنْ يُخْشَى عَلَيْهِ ذَلِكَ دُونَ مَنْ ظَهَرَ سَفَرُهُ أَوْ مَرَضُهُ الزَّائِلُ بِحَيْثُ لَا يُخْشَى عَلَيْهِ ذَلِكَ (وَلَوْ زَالَ) عَذْرُهُمَا (قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَا) أَيِ يَتَنَاوَلَا مُفْطِرًا (وَلَمْ يَنْوِيَا لَيْلًا فَكَذَا) لَا يَلْزَمُهُمَا إِمْسَاكٌ (فِي الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّ تَارِكَ النِّيَّةِ مُفْطِرٌ حَقِيقَةٌ فَهوَ كَمَنْ أَكَلَ أَمَّا إِذَا نَوَى لَيْلًا فَيَلْزَمُهُمَا إِتِمَامُ صَوْمِهِمَا كَمَا مَرَّ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيِ: الْإِمْسَاكُ (يَلْزَمُ مَنْ) تَرَكَ النِّيَّةَ لَيْلًا وَمَنْ (أَكَلَ يَوْمَ الشَّكِّ) فَأُولَى مَنْ لَمْ يَأْكُلْ وَهُوَ هُنَا يَوْمُ ثَلَاثِينَ شَعْبَانَ وَإِنْ لَمْ يَتَحَدَّثْ فِيهِ بِرُؤْيَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (فَمَنْ ثَبَّتَ كَوْنَهُ مِنْ رَمَضَانَ) لِتَبَيُّنِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَكَلَ لِجَهْلِهِ بِهِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ الْأَكْلُ مَعَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ

• قَوْلُهُ: (إِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِنْفُ) أَيِ: مَنْ ذَكَرَ الْحَائِضَ وَنَفْسَهُ وَمَنْ أَفْطَرَ الْإِنْفَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَرْجِعُ الْقَصِيرِ مَنْ أَفْطَرَ الْإِنْفَ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْإِنْفُ) خَبَرٌ قَتِيلٌ الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا تَرَى) فِيهِ تَأْمُلٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِكَلَامِهِمْ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُمَا الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُسَنُّ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ) وَيُسْتَحَبُّ الْإِمْسَاكُ أَيْضًا لِمَنْ طَهَّرَتْ مِنْ نَحْوِ حَيْضِهَا وَلِمَنْ أَفَاقَ أَوْ اسَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَيُنْدَبُ لِهَذَيْنِ الْقَضَاءِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ عِبَارَةٍ سَمِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِسَنَةِ لِحَائِضٍ وَنَفْسَاءِ طَهَّرَا أَثْنَاءَ النَّهَارِ اهـ وَعِبَارَةٌ بِأَعَشَى وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ الْفِطْرُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بَلْ يُسَنُّ وَمَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا أَوْ بَاطِنًا فَقَطَّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ اهـ وَالشُّقُّ الْأَوَّلُ يَشْمَلُ مَنْ أَفْطَرَ لِعَطَشٍ أَوْ جُوعٍ الْإِنْفَ قَيْسَنُ لَهُ الْإِمْسَاكُ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ لَهُمَا الْإِنْفُ) أَيِ: لِلْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيِ وَمِثْلُهُمَا غَيْرُهُمَا يَمُنُّ زَالَ عَذْرُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَغَيْرِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنَ التَّعْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ أَقَامَ وَشَفِيَ الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (مَنْ تَرَكَ النِّيَّةَ لَيْلًا) مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَلْزَمُ مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشَّكِّ الْإِنْفَ) أَيِ: وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ نَهَايَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (فَأُولَى مَنْ لَمْ يَأْكُلْ) وَنُدِبَ لَهُ نِيَّةُ الصِّيَامِ عِبَابٌ زَادَ النَّهَايَةَ أَيِ الْإِمْسَاكُ اهـ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا ثَبَّتَ كَوْنَهُ مِنْ رَمَضَانَ أَوَائِلَ النَّهَارِ اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر أَيِ: الْإِمْسَاكُ قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بَنِيَّةُ الصَّوْمِ نِيَّةُ الْإِمْسَاكِ فَمَا وَجْهُ تَقْيِيدِ اسْتِحْبَابِ النِّيَّةِ بِكَوْنِ الثَّبُوتِ قَبْلَ النَّحْوِ الْأَكْلِ هَذَا وَالْمَشْهُورُ إِبْقَاءُ نِيَّةِ الصَّوْمِ عَلَى ظَاهِرِهَا لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَائِلِ بِوُجُوبِهَا حَيْثُ إِذَا كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ عَنْ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا أَنْ قُلَّده فَلْيُرَاجَعْ اهـ. وَفِي ع ش مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِنْفُ) أَيِ: بِقَوْلِهِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَكَلَ الْإِنْفَ. • قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ الْإِنْفُ) أَيِ: أَنِفًا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا مُسَافِرًا الْإِنْفَ.

• قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُسَنُّ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ) صَرَّحَ فِي الْإِزْشَادِ بِسَنَةِ لِحَائِضٍ وَنَفْسَاءِ طَهَّرَا أَثْنَاءَ النَّهَارِ اهـ وَأَنْظَرَ هَلْ يُسَنُّ الْقَضَاءُ لَهُمَا.

من رمضان وهنا يلزمه القضاء على الفور وإن نازع فيه جمع؛ لأنهم مَقْصُورُونَ بِقَدَمِ الْأُطْلَاحِ على الهلال مع رؤية غيرهم له فهو كِنَسَبَتِهِمْ نَاسِي النِّتْيَةِ لِتَقْصِيرِهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ بِلِأُولَى وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ وَجُوبِ الْفَوْرِ مَعَ عَدَمِ التَّحَدُّثِ هُوَ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرُهُ بِلِ تَعْلِيلِ الْأَصْحَابِ وَجُوبِ الْفَوْرِ بِوُجُوبِ الْإِمْسَاكِ صَرِيحٍ فِيهِ وَإِنَّمَا خَالَفْنَا ذَلِكَ فِي نَاسِي النِّتْيَةِ لِأَنَّ عُذْرَهُ أَعْمٌ وَأُظْهِرَ مِنْ نِسْبَتِهِ لِلتَّقْصِيرِ فَكَفَى فِي عُقُوبَتِهِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ فَحَسِبَ وَيُثَابَ مَا تَوَرَّ بِالْإِمْسَاكِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَوْمٍ شَرْعِيٍّ (وَأِمْسَاكِ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصِّ رَمَضَانَ بِخِلَافِ النَّذْرِ وَالْقَضَاءِ) لَانْتِفَاءِ شَرْفِ الْوَقْتِ عَنْهُمَا وَلِذَا لَمْ تَجِبْ فِي إِفْسَادِهِمَا كُفَّارَةٌ.

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب ولها تارة تجامع للقضاء وتارة تنفرد عنه

فؤد: (وَهُنَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ) أَي: عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِكَيْتَهُ مُخَالَفٌ لِلْقَاعِدَةِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنْ فُطِرَهُ رُبَّمَا كَانَ فِيهِ نَوْعٌ تَقْصِيرٍ لِعَدَمِ الْاجْتِهَادِ فِي الرُّؤْيَةِ وَطَرَدًا لِلْبَابِ فِي بَقِيَّةِ الصَّوْرِ شَرْحُ بَاقِضٍ قَالَ الْكَرْدِيُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مُخَالَفٌ لِلْقَاعِدَةِ هِيَ أَنَّ الْمَعْدُورَ لَا يَلْزَمُهُ الْفَوْرُ فِي الْقَضَاءِ وَقَوْلُهُ وَطَرَدًا لِلْبَابِ الْخُ أَي: فِي صُورَةٍ مَا إِذَا بَدَلَ جَهْدَهُ فِي طَلَبِ الْهَلَالِ اهـ. فؤد: (هَلَى الْفَوْرِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. فؤد: (وَإِنَّمَا خَالَفْنَا ذَلِكَ الْخُ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْفَوْرِ عَلَى النَّاسِي وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْفَوْرِ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمُتْرُوكَةِ نِسْيَانًا سَم. فؤد: (فِي نَاسِي النِّتْيَةِ) يُشِيرُ بِوُجُوبِ الْفَوْرِ عَلَى تَارِكِهَا عَمْدًا وَإِلَّا لَقَالَ فِي تَارِكِ النِّتْيَةِ لَيْكُنْ فِي حَاشِيَةِ الْفَاضِلِ عَمِيرَةً عَلَى الْمُحَلِّي مَا نَصَّهُ:

(فَرَّغَ) فِي الْخَادِمِ عَنْ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ أَنَّ تَارِكَ النِّتْيَةِ وَلَوْ عَمْدًا قَضَاؤُهُ عَلَى التَّرَاخِي بِإِلْخَافٍ وَاعْتَرَضَ الشُّبْكِيُّ مَسْأَلَةَ الْعَمْدِ انْتَهَى بِصَرِيحٍ عِبَارَةُ الْإِيْعَابِ وَقَضِيَّتُهُ أَي: كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ النِّتْيَةَ عَمْدًا يَلْزَمُهُ الْفَوْرُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُ الزَّزْكَشِيِّ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي بِإِلْخَافٍ سَهْوٌ مِنْهُ اهـ وَكَلَامُ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى فِي آخِرِ الْبَابِ الْآتِي كَالصَّرِيحِ أَوْ صَرِيحٍ أَيْضًا فِي أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ.

فؤد: (وَيُثَابُ مَا مَوَّرَ بِالْإِمْسَاكِ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْإِمْسَاكِ لَا ثَوَابٍ الصَّائِمِ وَيُتَّبَعِي أَنْ يُشْرَعَ لَهُ مَا يُشْرَعُ لِلصَّائِمِ مِنَ السُّنَنِ وَالْآدَابِ إِيْعَابٌ. فؤد: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَوْمٍ شَرْعِيٍّ) فَلَوْ ازْتَكَبَ فِيهِ مَحْظُورًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْإِثْمِ نِهَائِيٍّ وَمُغْنَى إِيْعَابٌ قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَبَيَّنَ لَهُ أَحْكَامُ الصَّائِمِينَ فَيُكْرَهُ لَهُ شَمُّ الرِّيَاحِينَ وَنَحْوُهَا وَيُؤَيِّدُهُ كَرَاهَةُ السُّوَالِكِ فِي حَقِّهِ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِ اهـ وَتَقَدَّمَ عَنْ الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُ.

فصل في بيان فدية الصوم

فؤد: (فِي بَيَانِ فِدْيَةِ الصَّوْمِ الْخُ) أَي: وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ كَعَدَمِ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَالْإِعْتِكَافِ عَمَّنْ مَاتَ ع ش. فؤد: (الْوَاجِبُ) لِيَبَانَ الْوَاقِعُ لَا لِلْإِحْتِرَازِ ع ش.

فؤد: (وَإِنَّمَا خَالَفْنَا ذَلِكَ الْخُ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْفَوْرِ عَلَى النَّاسِي وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْفَوْرِ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمُتْرُوكَةِ نِسْيَانًا.

فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ

(من فاتته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء) بأن مات في رمضان أو قبل غروب ثاني العيد أو استمر به نحو حيض أو مرض من قبيل غروبه أيضًا أو سفره المباح من قبل فجره إلى موته (فلا تذاك له) أي: لفائت يفدية ولا قضاء لقدم تقصيره (ولا إثم) كما لو لم يتمكن من

فوق (سني): (من فاتته) أي: من الأحرار المغني وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن التأثري ما نصه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية على العبد لا قبل العتق ولا بعده لا في مسألة العجز لئلا يحرّم ولا في مسألة التأخير إلى رمضان آخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة إذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يتعد أن يسّده بل ووليّه الصوم والإطعام عنه فليتاكمل مراه وقوله قبل إمكان القضاء لعله من تحريف التايخ وأصله بعد إمكان الخ.

فوق (سني): (من رمضان) أي: أو غيره من نذر أو كفارة نهاية أي: كما يأتي في المثني. فود: (بأن مات) إلى قوله أو صوم في المغني والنهاية. فود: (نحو حيض) أي كالحمل والإرضاع نهاية. فود: (من قبيل غروبه) في التقييد بقبيل نظر بل يكفي مطلق القبليّة سم أي: كما عبّر به المغني وقد يجاب أن ما قبل القبيل مفهوم منه بالأولى. فود: (أو سفره المباح الخ) فالمراد بالإمكان هنا عدم العذر شرح الرّوض سم. فود: (من قبل فجره) يتبني وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم سم.

فود: (بفدية ولا قضاء) هذا لا يخالف ما يأتي من أن من أفطر لهرم أو عجز عن صوم لزمانة أو مرض لا يرجى برؤه وجب عليه مد لكل يوم؛ لأنه فيمن لا يرجى البرء وما هنا بخلافه ثم رأيت في سم على

فود في (سني): (من فاتته) قال في شرح المنهج من الأحرار اه. وفي التأثري في فدية التأخير الآتية ما نصه: (تنبيه): هذا في الحر أما العبد إذا فاتته صوم أو لزمه قضاء رمضان وأخر القضاء إلى رمضان آخر فهل تلزمه الكفارة مع القضاء أم لا فإن قلتم تلزمه فمين أين يكفر وإن قلتم لا تلزمه فهل يكون قياساً على العبد إذا جامع في نهار رمضان فإنه يكفر بالصيام دون العتق والإطعام قال الأصبحي هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من أهلها فلا تجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعي في شرحه في نظير لها فإن عتق العبد ففي وجوبها عليه خلاف مرتّب على الشيخ إذا عجز عن الصوم قلنا تلزمه الفدية وكان مفسراً فأيسر وأولى بأن لا تجب على العبد؛ لأنه لم يكن من أهل الفدية عند الإفطار اه. أي: بخلاف المفسر فاندفع ما قد يقال العبرة في الكفارة بوقت الأداء؛ لأن ذلك إذا كان من أهل الوجوب وقته لكن اختلف حاله فتأمله وقضية ذلك عدم الوجوب عليه لا قبل العتق ولا بعده لا في مسألة العجز لئلا يحرّم ولا في مسألة التأخير إلى رمضان آخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة إذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يتعد أن يسّده بل ووليّه الصوم والإطعام عنه فليتاكمل مراه. فود: (من قبيل غروبه) في التقييد بقبيل نظر بل يكفي مطلق القبليّة.

فود: (أو سفره المباح من قبل فجره) قال في شرح الرّوض فالمراد بالإمكان هنا عدم العذر.

فود: (من قبل فجره) يتبني وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم.

الحج إلى الموت هذا إن فات بعذر ولا أثم وتدارك عنه وإليه يفدية أو صوم (وإن مات) الحر ومثله القن في الإثم كما هو ظاهر لا التدارك؛ لأنه لا علقه بينه وبين أقاربه حتى ينوبوا عنه نعم لو قيل في حر مات وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يفد؛ لأن الميت أهل للإنابة عنه (بعد التمكّن) وقد فات بعذر أو غيره أثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون وأجزوا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها فأخذه مع التمكّن إلى أن مات قبل الفعل وإن ظن السلامة فيمضي من آجر زمن الإمكان كالحج؛ لأنه لما لم يعلم الآخر كان التأخير له مشروعًا بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين لا إثم فيه بالتأخير عن زمن إمكان أدائه. (ولم يصم عنه وإليه في الجديد)؛ لأن الصوم عبادة بذنية لا تقبل نيابة في الحياة فكذا بعد الموت

المنهج ما نصّه لا يشكّل على ما تقرّر الشيخ الهرم إذا مات قبل التمكّن؛ لأن واجبه أصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اهـ ع ش. فود: (ولا أثم) أي: ولو رقيقًا كما هو ظاهر سم. فود: (وتدارك هته) أي: في الحر دون غيره أخذًا بما يأتي آتيا سم أي: ويأتي ما فيه. فود: (أو صوم) أي على القديم الآتي رشيد. فود: (ومثله القن) يتردّد النظر في البعض ويتبني أن يكون كالحر؛ لأن له تركة ويته وبين أقاربه علاقة؛ لأنهم يرثون ما ملكه ببعضه الحر بصري وفي البجيرمي عن ع ش ما يوافقه. فود: (لا التدارك) لا يبعد أن محله إذا لم يتمكّن بعد عتقه ولا فيتبني التدارك قد يقال هلّا جاز لقربيه أن يتدارك عنه بنفسه أو ماله سيما والرق زال بالموت والوجه أنه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرقق إذا مات وعليه صيام فلسيده وغيره الفداء عنه من ماله؛ إذ لا تركة للرقق اهـ وعبارة البجيرمي على شرح المنهج قال شيخنا وإنما قيد بالحر لأجل قوله فيما بعد أخرج من تركته ولا فالرقيق كذلك يخرج عنه قربيه أو سيده أو يصوم عنه واحد منهما أو يصوم عنه الأجنبي بإذنه هو أو إذن قربيه أو يخرج عنه أجنبي ولو بغير إذنه على الأوجه كقضاء الدين بغير إذن المدين انتهى ثم رأيت مثله في الزيادي اهـ. فود: (وقد فات) إلى المتن ذكره ع ش عن الشارح وأقره. فود: (إثم) قضيته الإثم إذا تمكّن وقد فات بعذر سم وقوله قضيته إلخ الأولى صريحه. فود: (كما أفهمه المتن) أي: حيث قيد عدم الإثم بالموت قبل إمكان القضاء. فود: (وصرح به) أي: بالإثم. فود: (ولم يصم إلخ) عطف على قوله إثم أي: لا يصح صومه عنه. فود: (لأن الصوم) إلى قوله ليخبر فيه في النهاية والمغني.

فود: (ولا إثم) أي ولو رقيقًا كما هو ظاهر. فود: (وتدارك هته) أي: في الحر دون غيره أخذًا بما يأتي آتيا. فود: (لا التدارك) لا يبعد أن محله إذا لم يتمكّن بعد عتقه ولا فيتبني التدارك؛ لأنه من أهل الوجوب في الوقت ويغده على أنه في الشق الأول قد يقال هلّا جاز لقربيه أن يتدارك عنه بنفسه أو ماله سيما والرق زال بالموت والوجه أنه يجوز له ذلك. فود: (إثم) قضيته الإثم إذا تمكّن وقد فات بعذر قال في العباب: (فرغ): لا يصام عن حي وإن أيس منه قال في شرحه قال الزركشي ولا ينافي ذلك

كالصلاة وخَرَجَ بِمَاتٍ مِنْ عَجَزٍ فِي حَيَاتِهِ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْهُ مَا دَامَ حَيًّا (بَلْ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّتْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّ طَعَامٍ) مِمَّا تُجْزِي فِطْرُهُ لِخَبَرٍ فِيهِ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُثْمَانَ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مِنْ تَرَكَّتْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَجَنِيِّ الْإِطْعَامُ عَنْهُ وَهُوَ مُتَجَنِّهٌ؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْ بَدَنِيٍّ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْإِطْعَامِ فِي الْأَنْوَاعِ الْآتِيَةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ

■ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِمَاتٍ الْخُ) وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ هَذَا عَنْ حِكَايَةِ الْقَدِيمِ ثُمَّ يَقُولُ وَخَرَجَ بِفَرَضٍ الْخِلَافِ فِي الْمَيِّتِ مَنْ عَجَزَ الْخُ رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (عَجَزَ فِي حَيَاتِهِ بِمَرَضٍ الْخُ) أَيُّ: وَلَوْ أَيْسَ مِنْ بُرْهَةِ نِهَآيَةٍ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَخْبَرَهُ بِهِ مَفْصُومٌ أَهْ أَيُّ: بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ مُدٍّ لِكُلِّ يَوْمٍ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ. ■ قَوْلُهُ: (لَا يُصَامُ عَنْهُ) أَيُّ: بَلَا خِلَافٍ كَمَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ تَبَعًا لِلْمَاوَزِدِيِّ وَغَيْرِهِ إِنَّهُ إِجْمَاعٌ مُغْنِي وَنِهَآيَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ إِنَّهُ إِجْمَاعٌ مُتَمَتِّدٌ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ حَيًّا) قَالَ فِي الْعُبَابِ: (فَرَعٌ): لَا يُصَامُ عَنْ حَيٍّ وَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِجَمْعِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَتَبِعَهُ الشَّيْخَانِ فَيَمَنْ نَدَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ وَأَفْطَرَ مُتَعَدِّيًّا ظَاهِرًا أَنْ وَلِيَّهُ يَصُومُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ سَمَّوَعُ ش.

■ قَوْلُهُ (سَنِي): (مُدَّ طَعَامٍ) وَهُوَ رَطْلٌ وَثُلُثُ الرُّطْلِ الْبَغْدَادِي كَمَا مَرَّ وَبِالْكَيْلِ الْبَصْرِي يَنْصَفُ قَدَحٌ مِنْ غَالِبٍ قَوْتٌ بَلَدُهُ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مِنْ تَرَكَّتْهُ الْخُ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْيِيدُ بِمَا ذَكَرَ لِيَبَانَ مَحَلُّ الْوُجُوبِ عَلَى الْوَلِيِّ لَا لِيَبَانَ الْمَحَلُّ الَّذِي يَتَعَيَّنُ مِنْهُ الْإِخْرَاجُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي عِبَارَةً شَيْخِنَا قَوْلُهُ مِنْ تَرَكَّتْهُ أَيُّ: إِنْ كَانَ لَهُ تَرَكَّةٌ وَلَا جَازَ لِلْوَلِيِّ بَلْ لِلْأَجَنِيِّ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْإِطْعَامِ مِنْ مَالِهِ عَنْ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ وَفَاءِ دَيْنِ الْغَيْرِ وَهُوَ صَحِيحٌ أَهْ وَقَضِيَّةٌ التَّغْلِيلُ جَوَازُ إِخْرَاجِ الْوَلِيِّ أَوْ الْأَجَنِيِّ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ تَرَكَّةٌ. ■ قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ لِلْأَجَنِيِّ الْإِطْعَامُ عَنْهُ الْخُ) أَيُّ اسْتِغْلَالًا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي فَمَا هُنَا كَذَلِكَ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَهَلْ لَهُ أَيُّ لِلْأَجَنِيِّ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْإِطْعَامِ لِأَنَّهُ مَخْضُ مَالٍ كَالَّذِينَ أَوْ يُفَرَّقُ بَاتَهُ هُنَا بَدَلًا عَمَّا لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ وَجَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ الْقَانِي أَهْ عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَمَنْ سَنَّ لَهُ الصِّيَامَ فَلَهُ الْإِطْعَامُ عَنْهُ أَهْ وَفِي سَمِّ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ شَرْحِ الْعُبَابِ وَالْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ لِلْأَجَنِيِّ الْإِطْعَامَ بِالْإِذْنِ كَالصِّيَامِ بِالْإِذْنِ وَأَنْ لَهُ الْإِسْتِغْلَالَ بِالْإِطْعَامِ عَنْ الْمَيِّتِ فِي كَفَّارَةِ الْبَحِينَ أَهْ.

■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَجَنِّهٌ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَشَرْحِي الْعُبَابِ وَالْإِزْشَادِ. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْ بَدَنِيٍّ) أَيُّ: مَخْضُ حَتَّى تَظْهَرَ مُفَارَقَةُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ بَدَنِيٍّ أَيُّضًا إِلَّا أَنْ فِيهِ شَائِبَةٌ مَالٍ سَمَّوَعُ ش. ■ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُ) أَيُّ لِلْأَجَنِيِّ.

خِلَافًا لِجَمْعِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَتَبِعَهُ الشَّيْخَانِ فَيَمَنْ نَدَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ وَأَفْطَرَ مُتَعَدِّيًّا ظَاهِرًا أَنْ وَلِيَّهُ يَصُومُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْ بَدَنِيٍّ) أَيُّ: مَخْضُ حَتَّى تَظْهَرَ مُفَارَقَةُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ بَدَنِيٍّ أَيُّضًا إِلَّا أَنْ فِيهِ شَائِبَةٌ مَالٍ وَأَمَّا أَنْ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا بَدَلُ بَدَنِيٍّ وَالْحَجُّ لَيْسَ بَدَلًا كَذَلِكَ بَلْ هُوَ نَفْسُ الْبَدَنِيٍّ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الْبَدَلُ لِكَوْنِهِ بَدَلُ بَدَنِيٍّ فَامْتِنَاعُ الْبَدَنِيٍّ الْأَصْلِيِّ أَوْلَى.

إخراج الفطرة بلا إذن فيأتي ذلك في الكفارة فما هنا كذلك ويُؤخذ مما مر في الفطرة أن المراد هنا بالبلد التي يُعتَبَرُ غالب قوتها المحل الذي هو به عند أول مخاطبته بالقضاء. (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها أي: صومهما فإذا مات قبل تمكّنه من قضائه فلا تدارك ولا إثم إن فات بعذر أو بعده فات بعذر أم لا وجب لكل يوم مُدٌ يُخرج عنهما والقديم أنه لا يتغيّر الإطعام فيمن مات مُسْلِمًا بل يجوز للولي أيضًا أن يصوم عنه بل في شرح مُسْلِمٍ أنه يُسنُّ

• فَوَدَّ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أَي: مِثْلُ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (فَمَا هُنَا كَذَلِكَ) أَي: فَيَجُوزُ إِطْعَامُ الْأَجَنِيِّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ لَا بِاسْتِغْلَالٍ. • فَوَدَّ: (الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْخُفْ) قَدْ يُقَالُ هُوَ لَا يُخَاطَبُ بِالْإِطْعَامِ عِنْدَ أَوَّلِ مُخَاطَبَتِهِ بِالْقَضَاءِ بَلْ لَا يُخَاطَبُ بِهِ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا الْمُخَاطَبُ بِهِ وَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرَ الْمَحَلُّ الَّذِي هُوَ بِهِ حَالِ الْمَوْتِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَطْرِ وَاضِحٌ بَصْرِيٌّ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَكَذَا النَّذْرُ وَالْكَفَارَةُ) أَي: فِي تَدَارُكِهِمَا الْقَوْلَانِ فِي رَمَضَانَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِأَنْوَاعِهَا) أَي: وَتَقْيِيدُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ بِكَفَارَةِ الْقَتْلِ غَرِيبٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَائِهِ الْخُفْ) لَا يُقَالُ الْقَضَاءُ إِنْ تُصَوَّرُ فِي النَّذْرِ بَأَنْ يَنْذَرَ الصَّوْمَ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَيَمُوتَ لَا يَتَّصِرُ فِي الْكَفَارَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ بَلْ يَتَّصِرُ فِيهَا فِي نَحْوِ كَفَارَةِ الْمُتَمَتِّعِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَتْنِ فِي صَوْمِهَا الْآتِي فِي الْحَجِّ وَلَوْ فَاتَهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يُفَرَّقُ فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ وَسَيُعْلَمُ مِنْ ثُمَّ أَنَّ صَوْمَ الْمُتَمَتِّعِ لَا يَخْلُفُهُ إِطْعَامٌ سَم. • فَوَدَّ: (إِنْ فَاتَ بِعُذْرٍ) أَي: وَلَا إِثْمَ وَتَدَارَكَ عَنْهُ وَلَيْهِ بِغَضِيَّةٍ أَوْ صَوْمٌ كَمَا مَرَّ عِبَارَةً سَم قَوْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ الْخُفْ يَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ أَوْ قَبْلَهُ وَفَاتَ بِلا عُدْرٍ اه. • فَوَدَّ: (وَالْقَدِيمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ قَوْلِ الْخُفْ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْقَدِيمُ الْخُفْ) وَسَيَأْتِي تَرْجِيحُهُ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ الْخُفْ) أَي: فَالْوَاجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ مَعَ وُجُودِ التَّرَكَّةِ اخْتِيارُ الْأَمْرَيْنِ الصَّوْمِ أَوْ الْإِطْعَامِ سَم عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَخْلُفْ تَرَكَّةً فَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثُ إِطْعَامٌ وَلَا صَوْمٌ بَلْ يُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ وَيَتَّبِعِي نَذْبَهُ لِمَنْ عَدَا الْوَرِثَةَ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَقَارِبِ إِذَا لَمْ يَخْلُفْ تَرَكَّةً أَوْ خَلَفَهَا وَتَعَدَّى الْوَارِثُ بِتَرَكِّ ذَلِكَ اه. • فَوَدَّ: (فَيَمُنَّ مَاتَ مُسْلِمًا) أَي:

• فَوَدَّ: (فَمَا هُنَا كَذَلِكَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَوْلُ الْقَاضِي لِلْأَجَنِيِّ الْإِسْتِغْلَالُ بِالْإِطْعَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ لَهُ الْإِسْتِغْلَالَ بِالصِّيَامِ اه. وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَقِيلَ بِالْإِطْعَامِ؛ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ مَالٍ كَالَّذِينَ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّهُ هُنَا بَدَلٌ عَمَّا لَا يَسْتَقِيلُ بِهِ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمُ الثَّانِي اه وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ لِلْأَجَنِيِّ الْإِطْعَامَ بِالْإِذْنِ كَالصِّيَامِ بِالْإِذْنِ وَأَنَّ لَهُ الْإِسْتِغْلَالَ بِالْإِطْعَامِ عَنِ الْمَيِّتِ فِي كَفَارَةِ الْيَمِينِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَائِهِ) لَا يُقَالُ الْقَضَاءُ إِنْ تُصَوَّرُ فِي النَّذْرِ بَأَنْ يَنْذَرَ الصَّوْمَ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَيَمُوتَ لَا يَتَّصِرُ فِي الْكَفَارَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ بَلْ يَتَّصِرُ فِيهَا فِي نَحْوِ كَفَارَةِ الْمُتَمَتِّعِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَتْنِ فِي صَوْمِهَا الْآتِي فِي الْحَجِّ وَلَوْ فَاتَهُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يُفَرَّقُ فِي قَضَائِهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ وَسَيُعْلَمُ مِنْ ثُمَّ أَنَّ صَوْمَ الْمُتَمَتِّعِ لَا يَخْلُفُهُ إِطْعَامٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي فَضْلِ الْكَفَارَةِ هُنَا لَا يَتَّصِرُ الْقَضَاءُ فِي كَفَارَةِ الْإِطْعَامِ إِذَا فُعِلَتْ بَعْدَ الْعَوْدِ وَالْوُطْءِ؛ لِأَنَّ وَقْتِ أَدَائِهَا بَيْنَهُمَا ذَكَرَهُ الْبُزْجِيُّ، وَالرَّوَانِيُّ اه كَلَامُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَفِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَهُ الْخُفْ) يَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ أَوْ قَبْلَهُ وَفَاتَ بِلا عُدْرٍ.

• فَوَدَّ: (وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ الْإِطْعَامُ فَيَمُنَّ مَاتَ مُسْلِمًا) خَرَجَ مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا قَالَ التَّائِيْرِيُّ وَهَذَا فَيَمُنَّ

لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ» ثُمَّ إِنْ خَلَفَ تَرْكُهُ وَجِبَ أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى نَذِبَ وَظَاهِرُ قَوْلِ شَرِيحِ مُسْلِمٍ يُسْتَنْ أَنْ أَفْضَلُ مِنَ الْإِطْعَامِ وَهُوَ بَعِيدٌ كَيْفَ وَفِي إِجْزَائِهِ الْخِلَافُ الْقَوِيُّ وَالْإِطْعَامُ لَا خِلَافَ فِيهِ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْإِطْعَامَ أَفْضَلُ مِنْهُ (قُلْتُ الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ) وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ أَيْضًا فَقَالَ إِنْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ اخْتِيَارُهُ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ فَإِنَّ الْمَذْهَبَ هُوَ الْجَدِيدُ.

فَإِنْ ارْتَدَّ وَمَاتَ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ وَيَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ قَطْعًا نِهَائِيَّةً زَادَ الْإِعْيَابُ كَذَا قِيلَ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا لَا يَحُجُّ عَنْهُ لِثَلَاثِ يَلْزَمُ وَقُوعُ الْحُجِّ لَهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ أَهْ أَنْ: وَالْإِطْعَامُ بِدَلِّ الصَّوْمِ قِيلَ زَمَ وَقُوعُ الصَّوْمِ لَهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ سَمِ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْإِطْعَامَ فِيهِ حَقُّ الْعِبَادِ وَهُوَ الْغَالِبُ فِيهِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالْحُجِّ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ م ر لَمْ يَصُمْ عَنْهُ أَنْ: لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ الْآنَ وَقَوْلُهُ م ر وَيَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ أَنْ: بِمَا خَلَفَهُ أَهْ. هُ فُودُ: (وَالْأُخْرَى نَذِبَ) أَنْ أَحَدُهُمَا.

هُ فُودُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِ شَرِيحِ مُسْلِمٍ الْخُ) أَنْ: الْمَارِ آتِيًا. هُ فُودُ: (فَالْوَجْهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْنِّهَائِيَّةِ. هُ فُودُ: (وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ ائْتَمَعَ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ إِلَى وَفِي الرِّوَايَةِ وَقَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَسَفِيهَا إِلَى الْمُتَنِ. هُ فُودُ: (فَقَالَ الْخُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِخُصُوصِهَا لِإِعْيَابِ فَالْفَاءُ تَفْسِيرِيَّةٌ.

هُ فُودُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِعْيَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَانَ الصَّوَابُ لِلتَّوَوُّيِّ أَنْ يَقُولَ الْمُخْتَارُ دَلِيلًا الصَّوْمِ وَاجْتِلَالُ الشَّافِعِيِّ يَوْجِبُ عَدَمَ التَّصَوُّبِ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَمْ يُصَوِّبْ عَلَيْهِ بَلْ صَوَّبَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِوَصَايَتِهِ الَّتِي أَكَّدَ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِخُصُوصِهَا إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ وَقَدْ قَدَّمْتُ أَوَّلَ الصَّلَاةِ مَا يُغْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ حَيْثُ قَالَ فِي شَيْءٍ بَعَيْنُهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فِي هَذَا قُلْتُ بِهِ وَجِبَ تَنْفِيزُ وَصِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّظَرِ فِي وُجُودِ مُعَارِضٍ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَبْقَ عَنْهُ أَحْتِمَالُ مُعَارِضٍ إِلَّا صِحَّةُ الْحَدِيثِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَأَيْنَا حَدِيثًا صَحَّ بِخِلَافِ مَا قَالَهُ فَلَا يَجُوزُ لَنَا تَرْكُ مَا قَالَهُ لَهُ حَتَّى نَنْظُرَ فِي جَمِيعِ الْقَوَادِحِ وَالْمَوَانِعِ فَإِنْ انْتَهَتْ كُلُّهَا عَمِلَ بِوَصَايَتِهِ حَيْثُ يَنْبَغِي وَلَا فَلَا وَبِهَذَا يُرَدُّ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ مَا وَقَعَ لَهُ هُنَا مِنْ أَنَّ مُجَرَّدَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ لَا يَقْتَضِي الْعَمَلُ بِوَصِيَّتِهِ وَوَجْهُهُ

مَاتَ مُسْلِمًا أَمَّا مَنْ ارْتَدَّ ثُمَّ مَاتَ فَلَا يُصَامُ عَنْهُ بَلْ يَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ أَهْ. هُ فُودُ: (وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ) أَنْ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ مَعَ وُجُودِ التَّرَكَةِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الصَّوْمِ أَوْ الْإِطْعَامِ. هُ فُودُ: (قُلْتُ الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَنْ مَاتَ مُسْلِمًا أَمَّا مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَيَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ عَنْهُ قَطْعًا كَذَا قِيلَ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي أَنَّ مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا لَا يَحُجُّ عَنْهُ لِثَلَاثِ يَلْزَمُ وَقُوعُ الْحُجِّ لَهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ كَذَا فِي شَرِيحِ الْعُبَابِ أَنْ وَالْإِطْعَامُ بِدَلِّ الصَّوْمِ قِيلَ زَمَ وَقُوعُ الصَّوْمِ لَهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ. هُ فُودُ: (قُلْتُ الْقَدِيمُ هُنَا أَظْهَرُ الْخُ) فِي شَرِيحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ تَعَدَّدَتِ الْوَرِثَةُ وَلَمْ يَصُمْ عَنْهُ قَرِيبٌ وَزَعَتْ عَلَيْهِمُ الْأَمْدَادُ عَلَى قَدْرِ إِيْزِهِمْ ثُمَّ مَنْ خَصَّهُ شَيْءٌ لَهُ إِخْرَاجُهُ وَالصَّوْمُ عَنْهُ وَيُجْبَرُ الْكُسْرُ أَهْ وَفِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ مُدٍّ وَبَعْضُ مُدٍّ لِلْفَقِيرِ فَيَنْبَغِي إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمْ إِخْرَاجَ مَا لَزِمَهُ وَفِيهِ كُسْرَانِ يَصُومُ إِلَى كُسْرِهِ كُسْرَ آخَرٍ مِنْهُمْ لِيُجْزِيَ الْإِخْرَاجُ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ صَامَ أَحَدُهُمْ وَجَبَرَ الْكُسْرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْسُقَطَ عَنْ رَفِيقِهِ مُقَابِلُ كُسْرِهِ فَتَأْتِلُهُ.

وفي الروضة المشهور في المذهب تصحيح الجديد وذَهَب جماعة من مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا إِلَى تصحيح القديم وهو الصواب بل ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من الشئ والخبر الوارد بالإطعام ضعيف اهـ وانتصر له جماعة بأنه القياس وبه أفتى أصحابنا فتعين حمل الصيام في الخبر على بذله وهو الإطعام كما سُمِّي في الخبر الثراب وضوعاً لكونه بذله ويدل له أن عائشة فائلة بالإطعام مع كونها روائية وفيه ما فيه (والولي كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ) لخبر مسلم «صومي عن أمك» لمن قالت له أمي ماتت وعليها صوم نذر

رَدَّ أَنَا لَمْ نَعْمَلْ هُنَا بِمَجَرَّدِ صِحَّتِهِ بَلْ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِخُصُوصِهَا إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَفِي الرُّوضَةِ الْخ) تَأْيِيدٌ لِلْمَتَنِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الصَّوَابُ) أَيُّ: الْقَدِيمُ. □ فَوَدَّ: (الْجُزْمُ بِهِ) أَيُّ بِالْقَدِيمِ. □ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) أَيُّ: وَمَعَ ضَعْفِهِ فَالْإِطْعَامُ لَا يُنْتَفَعُ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالصَّوْمِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَإِعْيَابُ. □ فَوَدَّ: (وَانْتَصَرَ لَهُ) أَيُّ: لِلْجَدِيدِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْخَبَرِ) أَيُّ: الْمَارُّ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ آتِفاً. □ فَوَدَّ: (لِكَوْنِهِ) أَيُّ: الثَّرَابُ. □ فَوَدَّ: (لَهُ) أَيُّ: لِلْحَمْلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (رِوَايَتُهُ) أَيُّ: حَدِيثُ الصَّوْمِ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَيُّ: فِي انْتِصَارِ الْجَدِيدِ بِمَا ذَكَرَ (مَا فِيهِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا مَرَّ آتِفاً عَنِ الْإِعْيَابِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْإِطْعَامَ لَا يُنْتَفَعُ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالصَّوْمِ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَالْوَلِيُّ) أَيُّ: الَّذِي يَصُومُ عَلَى الْقَدِيمِ (كُلُّ قَرِيبٍ) أَيُّ: لِلْمَيِّتِ بِأَيِّ قَرَابَةٍ كَانَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا وَلَا وَلِيًّا مَالٍ وَلَا غَايِبًا مُغْنِي زَادَ النَّهْيَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَه الزَّكَّاشِيُّ اشْتِرَاطُ بُلُوغِهِ اهـ زَادَ الْإِعْيَابُ وَكَوْنُهُ عَاقِلًا وَإِنْ كَانَ قَتْلًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِأَيِّ قَرَابَةٍ الْخ أَيُّ: بِشَرْطِ أَنْ يَعْرِفَ نَسَبَهُ مِنْهُ وَيُعَدُّ فِي الْمَادَّةِ قَرِيبًا لَهُ شَوَبَرِيٌّ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ رَقِيقًا اهـ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (عَلَى الْمُخْتَارِ) ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوَلِيُّ صِيَامَ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ وَارِثٍ أَوْ حَيْثُ لَا تَرَكَةَ فَإِنْ كَانَ وَارِثًا وَثَمَّةٌ تَرَكَةَ لَزَمَهُ إِمَّا الْإِطْعَامُ وَإِمَّا الصَّوْمُ بِتَنْفِيهِ أَوْ مَا ذُوْنَهُ بِأَجْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلِلْوَلِيِّ الْإِذْنُ بِأَجْرَةٍ فَتَدْفَعُ مِنَ التَّرَكَةِ نَعْمَ إِنْ زَادَتْ عَلَى الْفِدْيَةِ اعْتَبِرَ رِضَا الْوَرِثَةِ فِي الزَّائِدِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِ

□ فَوَدَّ: (فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الصِّيَامِ) التَّعَيُّنُ مَمْنُوعٌ وَلَوْ قَالَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَنَا أَصُومُ وَأَخَذَ الْأَجْرَةَ جَازَ شَرْحُ م ر وَلَوْ قَالَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ نَطْعِمُ وَبَعْضُهُمْ نَصُومُ أَجِيبُ الْأَوَّلُونَ كَمَا رَجَّحَهُ الزَّكَّاشِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ الْإِطْعَامِ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْوَرِثَةُ وَلَمْ يَصُمْ عَنْهُ قَرِيبٌ وَرُغَتْ عَلَيْهِمُ الْأَمْدَادُ عَلَى قَدْرِ إِزْثَمِ ثُمَّ مَنْ خَصَّهُ شَيْءٌ لَهُ إِخْرَاجُهُ وَالصَّوْمُ عَنْهُ وَيُجْبَرُ الْكُسْرُ نَعْمَ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ يَوْمًا لَمْ يَجُزْ تَبْعِيضُ وَاجِبِهِ بَلْ لَا تَنْصَوِّرُ صَوْمًا وَإِطْعَامًا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ لَا بِمَنْزِلَتِهَا وَلَوْ إِذْنُوا لِمَنْ يَكْفُرُ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ فَإِنْ فَدَى رَجَعَ أَوْ صَامَ تَأْتَى فِيهِ الْوُجْهَانِ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ الْخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ نَحْوَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ لَا يَجُوزُ تَبْعِيضُهَا بِصَوْمٍ بَعْضٍ وَإِطْعَامٍ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُمَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِيمَا لَوْ كَفَّرَ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ بِالصَّوْمِ وَقُلْنَا لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْحَالِيفِ قَلِيلٌ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا قَابِلُ الْأَمْدَادِ مِنَ الصَّوْمِ وَقِيلَ لَا شَرْحَ الْإِزْثَامِ.

وهو يُبطلُ احتمالُ أن يُرادَ به وليُّ المالِ أو وليُّ المُصَوِّبَةِ ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثرُ فصامها أقاربُه أي أو مآذونو الميِّتِ أو قَريبُه في يومٍ واحدٍ أَجْزَأَتْ كما بَحَثَه في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حجٌ إسلامٍ وحجٌ نَذْرٍ وحجٌ قضاءٍ فاستأجَرَ عنه ثلاثةُ كَلَا لِوَاحِدَةٍ في سنةٍ واحدةٍ.

الصَّوْمُ وَلَوْ قَالَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَنَا أَصَوْمُ وَأَخَذَ الْأَجْرَةَ جَازًا إِذَا رَضِيَ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ بِصَوْمِهِ وَاسْتَأْجَرُوهُ هُم أَوْ الْوَصِيُّ لِذَلِكَ وَإِنْ تَشَاخَوْا قُسِّمَتِ الْأَمْدَادُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ إِرْثِهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنَ الْأَقَارِبِ إِلَّا الْوَرِثَةُ أَوْ امْتَنَعَ غَيْرُ الْوَرِثَةِ مِنَ الصَّوْمِ وَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ يَوْمًا لَمْ يَجْزِ تَبْعِيضُ وَاجِبِهِ صَوْمًا وَطَعَامًا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ نَصَوْمُ وَبَعْضُهُمْ نَطْعِمُ أَجِيبَ مَنْ دَعَا إِلَى الْإِطْعَامِ لِإِعَابٍ وَنَهَايَةَ زَادِ الْأَوَّلِ وَلَوْ إِذْنُوا لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَكْفُرَ وَيَرْجِعَ عَلَيْهِمْ فَإِنْ أَطْعَمَ رَجَعَ عَلَى كُلِّ بِحَصَّتِهِ وَإِنْ صَامَ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَنْجُو أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ بِشَيْءٍ أَهْ وَزَادَ الثَّانِي فِي مَسْأَلَةِ تَقْسِيمِ الْأَمْدَادِ نَمَ مَنْ خَصَّهُ شَيْءٌ لَهُ إِخْرَاجُهُ وَالصَّوْمُ عَنْهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَجْزِ تَبْعِيضُ الْإِنْفِ أَيِ: فَالطَّرِيقُ أَنْ يَتَّقُوا عَلَى صَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ يُخْرِجُوا مُدَّ طَعَامٍ فَإِنْ لَمْ يَقْعُلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ إِجْبَارُهُمْ عَلَى الْفِذْيَةِ أَوْ اخِذَ مُدَّ مِنْ تَرِكَتِهِ وَإِخْرَاجِهِ وَقَوْلُهُ م ر أَجِيبَ مَنْ دَعَا الْإِنْفِ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِقَدْرِ حَصَّتِهِ فَقَطْ أَهْ ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ يُبْطِلُ الْإِنْفِ) أَيِ: فَإِنَّ عَدَمَ اسْتِفْصَالِهِ عَنْ إِرْثِهَا وَعَدَمَهُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ نَهَايَةَ.

• قَوْلُهُ: (أَجْزَأَتْ الْإِنْفِ) وَسَوَاءٌ فِي جَوَازِ فِعْلِ الصَّوْمِ كَذَلِكَ أَكَانَ قَدْ وَجَبَ فِيهِ التَّائِبُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ التَّائِبَ إِنَّمَا وَجَبَ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ لِمَعْنَى لَمْ يَوْجَدْ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ وَلِأَنَّهُ التَّزَمَ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى أَصْلِ الصَّوْمِ فَسَقَطَتْ بِمَوْتِهِ نَهَايَةُ وَأَمْدَادُ وَإِعَابُ.

• قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ فِي الْمَجْمُوعِ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ وَالْمَعْنَى أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَأْجَرَ) أَيِ: الْوَلِيُّ.

• قَوْلُهُ: (فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ) أَيِ: فَحَتَجُوا عَنْهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ لِإِعَابِ.

• قَوْلُهُ: (أَجْزَأَتْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ قِيلَ وَمَحَلُّ الْجَوَازِ فِي صَوْمٍ لَمْ يَجِبْ فِيهِ التَّائِبُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّائِبَ إِنَّمَا وَجَبَ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ لِمَعْنَى لَمْ يَوْجَدْ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ هُوَ التَّزَامُ لَهُ زِيَادَةٌ عَلَى أَصْلِ الصَّوْمِ فَسَقَطَ بِمَوْتِهِ أَهْ فَلْيَتَأَمَّلْ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَنْ الزُّرْكَشِيِّ أَنَّ الْوَارِثَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْفِذْيَةِ وَالصَّوْمِ وَالِاسْتِجَارِ وَالْوَلِيُّ غَيْرُ الْوَارِثِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأَخِيرَيْنِ فَقَطْ أَهْ. وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِقَرِيبِهِ الْإِنْفِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوَلِيُّ صِيَامٌ وَهُوَ مَا تَقَلُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ وَارِثٍ أَوْ حَيْثُ لَا تَرِكَةٌ فَإِنْ كَانَ وَارِثًا وَتَمَّ تَرِكَةٌ لَزِمَهُ إِمَّا الْإِطْعَامُ وَإِمَّا الصَّوْمُ بِنَفْسِهِ أَوْ مَا ذُوْنَهُ بِأَجْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَهْ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ اسْتِثْنَاءُ مَا ذُوْنِ الْمَيِّتِ وَالْقَرِيبِ فَلَا يَقْدُمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَرْحُ م ر.

• قَوْلُهُ: (فَاسْتَأْجَرَ عَنْهُ ثَلَاثَةَ كُلِّ لَوَاحِدَةٍ فِي سَنَةٍ) بَقِيَ مَا لَوْهُ وَجَبَ التَّثَرُّيقُ كَصَوْمِ التَّمَتُّعِ فَهَلْ يَجِبُ التَّثَرُّيقُ عَلَى الْوَلِيِّ أَوْ يَسْقُطُ فِيهِ نَظَرٌ.

(ولو صام أجنبي) على هذا (بإذن) الميت بأن يكون أوصاه به أو يأذن (الولي) ولو سفيها فيما يظهر؛ لأنه أهل للعبادة (صح) ولو بأجرة كالحج (لا) إن صام عنه (مستقلا) فلا يجزئ (في الأصح)؛ لأنه لم يزد وفارق الحج بأن للمال فيه دخلا فأشبه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الإذن أو لم يتأهل لتعويضه لم يأذن الحاكم على الأوجه بل إن كانت تركة

❦ قول (سني): (ولو صام أجنبي بإذن الولي) ولا يشترط في الآذن والمأذون له الحرية فيما يظهر؛ لأن القن من أهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الإرشاد عبارة الإيعاب أي الغريب إن تأهل بأن يكون بالغا عاقلا وإن كان قنًا فيما يظهر اهـ وعبارة ع ش قول المصنف ولو صام أجنبي خرج به ما لو أذن الأجنبي المأذون له لأجنبي آخر فلا يعتد بإذنه وقوله بإذن الولي أي: السابق الذي يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وإن بعد ولم يكن اهـ وإرتا اهـ وعبارة سم قول المصنف بإذن الولي شامل لغير الوارث اهـ. ❦ فود: (بإذن الميت إلخ) وقضية كلام الزايفي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر نهاية وإيعاب أي؛ لأن القريب قائم مقام الميت فكأنه إذن لهما وعليه قلوا صاما عن الميت قدر ما عليه فإن وقع ذلك مرتبا وقع الأول عنه والثاني نفلا للصائم ولو وقعا معا احتمل أن يقال وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والآخر عن الصائم ع ش. ❦ فود: (ولو بأجرة) وهي عند استيجار الوارث من رأس المال نهاية قال ع ش ومحل ذلك حيث كان حائزا أو غيره واستأجر بإذن الورثة والآ كان ما زاد على ما يخصه تبرعا منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اهـ عبارة سم قال في شرح الإرشاد عن الزركشي إن الوارث مخير بين إخراج الفدية والصوم والاستيجار والولي غير الوارث مخير بين الأخيرين فقط اهـ.

❦ قول (سني): (مستقلا) أي: بلا إذن سم. ❦ فود: (ولو امتنع الولي إلخ) أي: ولم يصم ولم يطعم سم. ❦ فود: (أو لم يتأهل إلخ) أي: أو لم يكن قريب مغني وإيعاب. ❦ فود: (على الأوجه) وفاقا للأسنى والمغني وخلافا للنهاية عبارته ولو قام بالقرب ما يمنع الإذن كصبا وجنون أو امتنع الأهل من الإذن والصوم أو لم يكن قريب إذن الحاكم فيما يظهر خلافا لمن استوجه عدته اهـ قال ع ش قوله م ر إذن الحاكم أي: وجوبا؛ لأن فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اهـ وعبارة سم قوله على الأوجه كذا في شرح الروض وقد يقال المثجبه أنه

❦ فود في (سني): (بإذن الولي) شامل لغير الوارث. ❦ فود: (ولو بأجرة) قال في شرح العباب فتدفع من التركة نعم إن زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة أي: في الزائد لعدم تعيين الصوم اهـ. ❦ فود: (مستقلا) أي: بلا إذن. ❦ فود: (ولو امتنع الولي) أي: ولم يصم ولم يطعم. ❦ فود: (أو لم يتأهل) أي: للإذن لتعويضه إلخ في شرحه للإرشاد والذي يظهر أنه يشترط في الآذن والمأذون البلوغ لا الحرية؛ لأن القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتي من اشتراط بلوغ من يجع عن الغير وإنما اشترط حرته؛ لأن القن ليس من أهل حجة الإسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اهـ. ❦ فود: (على الأوجه) كذا في شرح الروض بعد أن نقل قول الأذرع في قل يأذن الحاكم فيه نظر اهـ وقد يقال المثجبه أنه يأذن

تَعَيَّنَ الإِطْعَامُ وَالْأَمْرُ بِحُجْبِ شَيْءٍ. (وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ لَمْ يُفْعَلْ عَنْهُ وَلَا فِدْيَةٌ) تُجْزَى عَنْهُ لِقَدَمٍ وَزُودَ ذَلِكَ (وَفِي الْعِتِكَافِ قَوْلٌ) إِنَّهُ يُفْعَلُ عَنْهُ كَالصَّوْمِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا قَوْلٌ: إِنَّهَا تُفْعَلُ عَنْهُ أَوْصَى بِهَا أَمْرٌ لَا حَكَاةَ الْقَبَادِي عَنْ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ إِسْحَاقَ وَعَطَاءٍ لِيُخْبِرَ فِيهِ لِكَيْتَهُ مَعْلُومٌ بَلْ نَقَلَ ابْنُ بُرْهَانَ عَنِ الْقَدِيمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ أَيْ: إِنْ خَلَفَ تَرَكَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ كَالصَّوْمِ وَوَجَّهَ عَلَيْهِ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مَدًّا وَاخْتَارَ جَمْعٌ مِنْ مُتَحَقِّقِي الْمُتَأَخَّرِينَ الْأَوَّلَ وَقَالَ بِهِ الشُّبْكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّ نَقْلَ جَمْعٍ شَافِعِيٍّ وَغَيْرِهِمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْمَنْعِ الْمُرَادُ بِهِ إِجْمَاعُ الْأَكْثَرِ وَقَدْ تُفْعَلُ هِيَ

يَأْذُنُ بَلْ وَيَسْتَأْجِرُ مِنَ التَّرَكَةِ م ر هـ. فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ الإِطْعَامُ) صَرِيحٌ فِي امْتِنَاعِ الْإِسْتِجَارِ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعُهُ جَوَازُهُ س م. فَوَدَّ: (لِقَدَمٍ وَزُودَ ذَلِكَ) وَهَلْ يُسْنَأُ أَنْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ فِي الصَّلَاةِ الْآتِي عَنْ حَجٍّ قَرِيبًا شَ عِبَارَةً شَيْخِنَا وَقِيلَ يُصَلِّيَ عَنْهُ وَقِيلَ يَنْدِي عَنْهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَدٌّ وَعَنْ اعْتِكَافٍ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَدٌّ وَلَا بَأْسَ بِتَقْلِيدِ ذَلِكَ فَإِنَّ قُلْدَ الْحَقِيقَةِ فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ الْمَشْهُورِ كَانَ حَسَنًا هـ. فَوَدَّ: (وَفِي الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ تُفْعَلُ أَقْرَبُهُ ش. فَوَدَّ: (أَنَّهَا تُفْعَلُ) أَيْ: جَازٌ لِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِذْنِهِ أَنْ يُفْعَلَ عَنْ الْمَيِّتِ. فَوَدَّ: (حَكَاةَ الْمَبَادِي عَنْ الشَّافِعِيِّ إِنْخ) وَاخْتَارَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالشُّبْكِيُّ وَمَالَ إِلَى تَرْجِيحِهِ ابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ شَرْحِ التَّنْبِيهِ لِلْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُ يَصِلُ لِلْمَيِّتِ ثَوَابُ كُلِّ عِبَادَةٍ تُفْعَلُ عَنْهُ وَاجِبَةٌ كَانَتْ أَوْ مُتَطَوِّعًا عَنْهُ انْتَهَى وَكُتِبَ الْحَقِيقَةُ نَاصَةً عَلَى أَنَّ لِلْإِنْسَانَ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لِيُغِيرَهُ صَلَاةً أَوْ صَوْمًا أَوْ صَدَقَةً وَفِي شَرْحِ الْمُخْتَارِ لِمَوْلَانِهِ مِنْهُمْ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ لِلْإِنْسَانَ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ وَصَلَاتِهِ لِيُغِيرَهُ وَيَصِلَهُ وَعَلَيْهِ فَلَا يَتَّبَعُ أَنَّهُ لَهُ الصَّلَاةُ وَغَيْرُهَا عَنْهُ وَصَحَّ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ مَاتَتْ أَثْمُهَا وَعَلَيْهَا صَلَاةٌ أَنْ تُصَلِّيَ عَنْهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا لِإِبْعَابٍ. فَوَدَّ: (أَنْ يُصَلِّيَ إِنْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِتَقْسِيمِهِ أَوْ مَادُونِهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ مُتَبَرِّعًا وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلِيِّ هُنَا مُطْلَقُ الْقَرِيبِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الصَّوْمِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (وَوَجَّهَ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُ إِنْخ أَيْ: وَجْهٌ قَائِلٌ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُطْعِمَ إِنْخ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الصَّوْمِ عَنْ شَيْخِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّ لِلْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ الإِطْعَامَ مِنْ مَالِهِ عَنْ الْمَيِّتِ. فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيْ: أَنَّ الصَّلَاةَ تُفْعَلُ عَنْهُ ش وَكَرْدِي. فَوَدَّ: (وَقَالَ بِهِ الشُّبْكِيُّ إِنْخ) عِبَارَتُهُ فِي الْإِبْعَابِ قَالَ ابْنُ أَبِي عَصْرُونَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ وَلَا الْقِيَاسُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ ثَوَابِ الصَّلَاةِ لِلْمَيِّتِ وَرَوَى فِيهَا أَخْبَارٌ غَيْرُ مَشْهُورَةٍ وَاسْتَظْهَرَ الشُّبْكِيُّ مَا قَالَ لِحَدِيثِ مُرْسَلٍ «مَنْ بَرَّ الْوَالِدَيْنِ أَنْ تُصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ» قِيلَ تَذَعُّوْهُمَا وَلَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَالَ وَمَاتَ لِي قَرِيبٌ عَلَيْهِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَقَعَلْتُهَا عَنْهُ قِيَاسًا عَلَى الصَّوْمِ هـ. فَوَدَّ: (عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ) عِبَارَةٌ شَيْخِنَا فِي أَنَّهُ هـ. فَوَدَّ: (وَقَدْ تُفْعَلُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَيُسْتَشْنَى مِنْ مَنَعِ الصَّلَاةِ وَالْإِعْتِكَافِ عَنْ الْمَيِّتِ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ زَكَمَاتِ الطَّوَابِ إِنْخ. فَوَدَّ: (وَقَدْ تُفْعَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ لَا تُطَاقُ عَادَةٌ.

بَلْ وَيَسْتَأْجِرُ مِنَ التَّرَكَةِ م ر هـ. فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ الإِطْعَامُ) صَرِيحٌ فِي امْتِنَاعِ الْإِسْتِجَارِ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعُهُ جَوَازُهُ.

والاعتكاف عن ميّت كركعتي الطواف فإنها تفعل عنه تبعاً للحجّ وكما لو نذر أن يعتكف صائماً فمات فيعتكف الولي أو ما دونه عنه صائماً. (والأظهر وجوب المدة) ولا قضاء عن كل يوم من رمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة (على من أفطر للكبير) أو المريض الذي لا يرجى برؤه بأن يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا تطاق عادة؛ لأن ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا مخاليف لهم وفارق المريض المرجو البرء والمسافر بأنهما يتوقعان زوال عذرهما أما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو وكترجو البرء وخرج بأفطر ما لو تكلف وصام فلا فدية كما في الكفاية عن البندنجي واعترضه الاستوئي بأن قياس ما صححوه وهو أنه مخاطب بالفدية ابتداءً عدم الكيفية بالصوم وقد يجاب بأن محل مخاطبته بها ابتداءً ما لم يرد الصوم فحينئذ يكون هو المخاطب به وقضية كلام المشي وغيره وجوبها ولو على فقير

• قوله: (كركتي الطواف إلخ) أي: من الحاج عن غيره ومن الولي المخرج عن غير متميز لعاب.
 • قوله: (فيعتكف الولي أو ما دونه صائماً) أي: وإن كانت التوبة لا تجزئ في الاعتكاف أي: المنفرد شيئاً. • قوله: (أو نذر) أي: نذره حال قدرته؛ إذ لا يصح نذره حال عجزه المذكور نهايةً ومغني.
 • قوله: (لا يرجى برؤه) أي: بقول أهل الخبرة شيئاً. • قوله: (مشقة شديدة) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس ما مر في المريض أنها التي يخشى منها مخذور تثم ع ش عبارة شيئاً أي: بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزيادي أو تبيح التثمم عند الرملي اه وكلام الشارح هنا موافق لما نقله عن الزيادي وفيما يأتي في الحامل والمريض موافق لما نقله عن الرملي ولعله هو الظاهر فينبغي أن يحمل ما هنا على ما يأتي. • قوله: (لأن ذلك) أي: وجوب المدة أو إخراجها بلا قضاء.
 • قوله: (ولا مخاليف لهم) أي: فكان إجماعاً سكوتاً. • قوله: (فهو كترجو البرء) أي: فيلزمه إيقاعه فيما يطيقه فيه نهاية. • قوله: (فلا فدية إلخ) أي: كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلها حيث أجزأته عن واجبه فلا يرد عليه قول الاستوئي قياس إلخ نهاية. • قوله: (بأن قياس إلخ) أي: قضيته.
 • قوله: (وهو أنه) أي: نحو الشيخ الهرم. • قوله: (ابتداءً) أي لا بدلاً عن الصوم نهايةً ومغني.
 • قوله: (وقد يجاب إلخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفي للإكفاء بالصوم أنه الأصل وإنما سقط للمعذر وما سقط للمعذر يجوز الرجوع إليه فليتأمل بل قد عهد إجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كما في الجمعة حيث أجزأت من لم يجب عليه من نحو الأثني والرتقي سم وتقدم جوابه الثاني عن النهاية. • قوله: (فحينئذ) أي: حين إرادته الصوم. • قوله: (يكون هو المخاطب إلخ) أي: ابتداءً فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الإطعام بمجرّد هذه الإرادة بصري.

• قوله: (وقد يجاب إلخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفي للإكفاء بالصوم أنه الأصل وإنما سقط للمعذر وما سقط للمعذر يجوز الرجوع إليه فليتأمل بل قد عهد إجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كما في الجمعة حيث أجزأت من يجب عليه من نحو الأثني والرتقي.

فَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ لَكِنَّهُ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ سُقُوطَهَا عَنْهُ كَالْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّهُ عَاجَزٌ حَالُ التَّكْلِيفِ بِهَا وَلَيْسَتْ فِي مُقَابَلَةِ جَنَائِهِ وَنَحْوِهَا فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ حَقُّ اللَّهِ الْمَالِي إِذَا عَجَزَ عَنْهُ الْعَبْدُ وَقَتِ الْوُجُوبِ ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِ إِذَا كَانَ يَسْتَبِ مِنْهُ وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ؛ إِذْ سَبَبُهُ فِطْرُهُ قُلْتَ كَوْنُ السَّبَبِ فِطْرُهُ مَمْنُوعٌ وَالْأَزِمَتِ الْفِدْيَةُ لِلْقَادِرِ فَقُلِمْنَا أَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا هُوَ عَجْزُهُ الْمُقْتَضِي لِفِطْرِهِ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ فَاتَّضَحَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَوْ قَدَّرَ بَعْدَ عَلَى الصَّوْمِ

• قَوْلُهُ: (فَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ) اعْتَمَدَهُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَالنَّهْأَةُ وَكَذَا شَيْخُنَا ثُمَّ قَالَ وَهَذَا فِي الْحُرِّ وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِذَا أَفْطَرَ لِكِبَرِهِ أَوْ مَرَضٍ وَمَاتَ رَقِيقًا وَبَجُورُ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَفْدِيَ عَنْهُ وَلِقَرِيْبِهِ أَنْ يَفْدِيَ أَوْ يَصُومَ عَنْهُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنٍ؛ لِأَنَّهُ اجْتَنَبِيْهِ إِدْ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ الْخُ تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَالْبُخَيْرِيِّ مَا يُخَالِفُهُ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ سُقُوطَهَا) أَيُّ فَلَا تَجِبُ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ وَقَتِ الْوُجُوبِ وَهَذَا فِي الْحُرِّ وَكَذَا فِي الرَّقِيقِ بِالْأَوَّلَى وَإِنْ عَتَقَ وَأَيْسَرَ بَعْدَ وَقَتِ الْوُجُوبِ وَمَا تَقَرَّرَ هُنَا فِي الرَّقِيقِ يُحْتَمَلُ جَرَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ الْآتِيَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ وَأَيْسَرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الْمَالِ وَقَتِ الْوُجُوبِ خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِلْقُقَالِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ) أَيُّ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَزِمَتِ الْفِدْيَةُ الْخُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَفْطَرَهُ بِشَرِّطِ الْعَجْزِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ عَجْزُهُ الْمُقْتَضِي لِفِطْرِهِ) قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ لَيْسَ الْعَجْزُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَزِمَتْ الْفِدْيَةُ مَنْ تَكَلَّفَ وَصَامَ لَتَحَقَّقَ عَجْزُهُ الْمُقْتَضِي لِفِطْرِهِ مَعَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَدَّرَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْأَصَحُّ فِي النَّهْأَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ تَتَّعِينَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَفِي نَسْخِ إِلَى الْفِدْيَةِ وَقَوْلُهُ وَأَيْضًا أَمَّا الْمُرْضِعَةُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَتْ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ وَقَعَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ كَانَتْ إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَدَّرَ الْخُ) وَلَوْ أَخَّرَ نَحْوُ الْهَرَمِ الْفِدْيَةَ عَنِ السَّنَةِ الْأَوَّلَى لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ لِلتَّأَخِيرِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِلْحَامِلِ أَوْ الْمُرْضِعِ الْآتِيَةِ تَعْجِيلُ فِدْيَةٍ يَوْمَيْنِ فَكَثُرَ وَلَهُمْ تَعْجِيلُ فِدْيَةٍ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ نِهَآةً قَالَعَ ش قَوْلُهُ م ر وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِلْحَامِلِ الْخُ وَإِذَا قُلْنَا بَعْدَ الْإِعْتِدَادِ بِمَا عَجَّلَهُ هَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْآخِذُ بِكَوْنِهَا مُعْجَلَةً أَخَذًا بِمَا مَرَّ فِيمَا لَوْ

• قَوْلُهُ: (فَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ سُقُوطَهَا عَنْهُ) فَلَا تَجِبُ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ وَقَتِ الْوُجُوبِ وَهَذَا فِي الْحُرِّ وَكَذَا فِي الرَّقِيقِ بِالْأَوَّلَى وَإِنْ عَتَقَ وَأَيْسَرَ بَعْدَ وَقَتِ الْوُجُوبِ لَا يُعَالُ الْعَبْرَةُ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّ اعْتِيَارَ وَقْتِ الْأَدَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَوْدِيِّ بَعْدَ ثُبُوتِ الْوُجُوبِ فِي وَقْتِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ هُنَا كَذَلِكَ وَمَا تَقَرَّرَ هُنَا فِي الرَّقِيقِ يُحْتَمَلُ جَرَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ الْآتِيَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ وَأَيْسَرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الْمَالِ وَقَتِ الْوُجُوبِ خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِلْقُقَالِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَزِمَتِ الْفِدْيَةُ الْخُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ فِطْرُهُ بِشَرِّطِ الْعَجْزِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ عَجْزُهُ الْمُقْتَضِي لِفِطْرِهِ) قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ لَيْسَ الْعَجْزُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَزِمَتْ الْفِدْيَةُ مَنْ

لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءٌ كَمَا قَالَه الْأَكْثَرُونَ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ الْآتِي فِي الْمَعْصُوبِ بِأَنَّهُ هُنَا مُخَاطَبٌ بِالْفِدْيَةِ ابْتِدَاءً فَأَجْزَأَتْ عَنْهُ وَتَمَّ الْمَعْصُوبُ مُخَاطَبٌ بِالْحَجِّ وَإِنَّمَا جَازَتْ لَهُ الْإِنَابَةُ لِلضَّرُورَةِ وَقَدْ بَانَ عَدَمُهَا. (وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ) غَيْرُ الْمُتَحَيِّرَةِ وَلَيْسَتْ فِي سَفَرٍ وَلَا مَرَضٍ (فَإِنْ أَفْطَرْنَا خَوْفًا عَلَى نَفْسَيْهِمَا) أَنْ يَحْصُلَ لِهَما مِنَ الصَّوْمِ مَبِيحٌ تَتِمُّ (وَجِبَ الْقَضَاءُ بِهَا فِدْيَةً) كَالْمَرِيضِ الْمَرْجُوِّ الْبَرِّ وَإِنْ انْصَمَّ لَذَلِكَ الْخَوْفُ عَلَى الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا وَلِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَانِعُ

أَخْرَجَ غَيْرَ الْجَنَسِ فَإِنَّهُ يُسْتَرَدُّ مِنْهُ مُطْلَقًا لِفَسَادِ الْقَبْضِ وَتَقَدَّمَ أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ كُلُّ مَا لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ وَكَانَ قَبْضُهُ فَائِدًا وَكَذَا لَوْ عَجَلَ لَيْلًا الْمُفْطِرُ لِلْكَبِيرِ أَوْ الْمَرَضِ ثُمَّ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَصَامَ صَبِيحَةً لَيْلَةَ التَّجْمِيلِ فَيَتَيَّنُ عَدَمُ وَقُوعِ مَا عَجَلَهُ الْمَوْقِعُ وَيُسْتَرَدُّ عَلَى مَا مَرَّاهُ عَشْرَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ عَلِمَ الْآخِذُ بِكَوْنِهَا مُعْجَلَةً. **قوله:** (وَلَوْ قَدَّرَ بَعْدَ) أَي: لَوْ قَدَّرَ مَنْ ذَكَرَ بَعْدَ الْفِطْرِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. **قوله:** (لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ الْإِخ) أَي: وَإِنْ كَانَتْ الْفِدْيَةُ بَاقِيَةً فِي ذِمَّتِهِ عَشْرَ عِبَارَةٍ شَبَّخْنَا سَوَاءَ كَانَتْ الْقُدْرَةُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْفِدْيَةِ أَوْ قَبْلَهُ اهـ. **قوله:** (وَفَارَقَ نَظِيرَهُ الْآتِي الْإِخ) هَذَا الْفَرْقُ لَا يَتَأْتِي فِيمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ لِمَا أَفَادَهُ مَعَ أَنْ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ عُمُومٌ عَدَمُ لُزُومِ الْقَضَاءِ بَصْرِيٍّ. **قوله:** (بِأَنَّهُ هُنَا مُخَاطَبٌ بِالْفِدْيَةِ الْإِخ) وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ كَانَ الْخُطَابُ ابْتِدَاءً هُنَا بِالْفِدْيَةِ دُونَ الصَّوْمِ وَفِي الْمَعْصُوبِ بِالْحَجِّ دُونَ الْإِنَابَةِ. **قوله:** (وَتَمَّ الْمَعْصُوبُ مُخَاطَبٌ بِالْحَجِّ) أَي: ابْتِدَاءً رَشِيدِي قَالَ عَشْرَ وَيَقَعُ الْحَجُّ الْأَوَّلُ لِلتَّائِبِ وَيُسْتَرَدُّ مِنْهُ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَجْرَةِ اهـ. **قوله:** (وَأَمَّا الْحَامِلُ الْإِخ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْحَمْلُ مِنْ زِنَا أَوْ بغيرِ أَدَمِي وَلَا فَرْقَ فِي الرِّضْعِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَدَمِيًّا أَوْ حَيَوَانًا مُحْتَرَمًا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الزِّيَادِي عَشْرَ.

قوله: (وَالْمُرْضِعُ) يَتَّبِعِي وَلَوْ لِحَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ غَيْرِ أَدَمِيٍّ سَمَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ فَيَجُوزُ لَهُمَا الْإِفْطَارُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى الْوَلَدِ سَوَاءَ كَانَ الْوَلَدُ وَلَدَ الْمُرْضِعَةِ أَمْ لَا وَسَوَاءَ كَانَتْ مُسْتَأْجَرَةً أَمْ لَا وَيَجِبُ الْإِفْطَارُ إِنْ خَافَتْ هَلَكَ الْوَلَدُ وَكَذَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجَرَةِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرِّوَايَةِ لِتَمَامِ الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ تَخَفْ هَلَكَ الْوَلَدُ وَأَمَّا الْقَضَاءُ فَإِنْ أَفْطَرْنَا خَوْفًا الْإِخ. **قوله:** (عَلَى نَفْسَيْهِمَا) الْأَوَّلَى أَنْفُسُهُمَا. **قوله:** (غَيْرُ الْمُتَحَيِّرَةِ الْإِخ) سَبَدَّكَرُ مُحْتَرَزٌ ذَلِكَ.

قوله: (أَنْ يَحْصُلَ لَهُمَا مِنَ الصَّوْمِ الْإِخ) وَيَتَّبِعِي فِي اعْتِمَادِ الْخَوْفِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِخْبَارِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ عَدْلٍ وَلَوْ رَوَايَةً أُخِذَ بِمَا قِيلَ فِي التَّيْمُمِ عَشْرَ. **قوله:** (لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ مَا يُقَالُ إِنَّهُ ارْتَفَقَ بِهِ شَخْصَانِ فَكَانَ حَقُّهُ لُزُومُ الْفِدْيَةِ وَوَجْهُ الرَّدِّ أَنَّ الْخَوْفَ هُنَا تَابِعٌ لِحَوْفِهَا عَلَى نَفْسَيْهِمَا وَيُفْتَقَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْمَشْبُوعِ وَالْفِطْرِ فِي الْإِنْفَاقِ الْآتِي لَمْ يَجِبْ عَيْنًا بَلْ لِكَوْنِهِ وَسِيلَةً إِلَى الْإِنْفَاقِ الْوَاجِبِ فَالْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ لَيْسَ أَصْلِيًّا فَوَجِبَتْ الْفِدْيَةُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِزْتِاقِ بَصْرِيٍّ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ

تَكَلَّفَ وَصَامَ لِتَحَقُّقِ عَجْزِهِ الْمُقْتَضِي لِإِفْطَرِهِ مَعَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى فَإِنْ قُلْتَ الْمُرَادُ أَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْعَجْزُ مَعَ الْفِطْرِ بِالْفِعْلِ أَي: هَذَا الْمَجْمُوعُ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ الَّذِي هُوَ جُزْؤُهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ قُلْتَ قَوْلَ الْمُتَنِ وَالْمُرْضِعُ يَتَّبِعِي وَلَوْ لِحَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ غَيْرِ أَدَمِيٍّ.

وهو الخوف على النفس ألا ترى أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ خَوْفَ الْهَلَاكِ عَلَى نَفْسِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ يَنْتَفِي عَنْهُ الْمُدُّ وَالْمُقْتَضِي وَهُوَ الْخَوْفُ عَلَى الْوَلَدِ غُلْبَ الْمَايَغِ (أَوْ خَافَتْهُ عَلَى الْوَلَدِ) وَحَدَهُ أَنْ تُجْهَضَ أَوْ يَقِلَّ اللَّبَنُ فَيَتَضَرَّرَ بِمُيَبِّحٍ تَيْمُمٍ وَلَوْ مِنْ تَبَرُّعَتْ بِإِرْضَاعِهِ أَوْ اسْتَوْجِرَتْ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيْنْ بِأَنْ

إِذَا خَافَتْهُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا مَعَ وَلَدَيْهِمَا فَهُوَ فِطْرٌ اِزْتَمَقَ بِهِ شَخْصَانِ فَكَانَ يَنْتَفِي الْفِذْيَةُ قِيَاسًا عَلَى مَا سَيَأْتِي أَجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي عَدَمِ الْفِذْيَةِ فِيمَا إِذَا أَفْطَرْنَا خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ مَعَ غَيْرِهِمَا أَوْ لَا وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٥] إِلَى آخِرِهَا اهـ. ة فُود: (وَهُوَ الْخَوْفُ الْإِنْفِ) كَوْنُهُ مَائِمًا مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ إِلَّا تَرَى الْإِنْفَ مَا يَدُلُّ لِذَلِكَ فَتَأْمُلُ بِضَرِي.

ة فُود: (بِغَيْرِ ذَلِكَ) يَعْني بِدُونِ الْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ. ة فُود: (أَوْ خَافَتْهُ عَلَى الْوَلَدِ) أَي: وَلَوْ حَزَبِيًا عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّهُ مُحْتَرَمٌ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرَّزْكَشِيِّ إِيْعَابٌ. ة فُود: (وَلَوْ حَزَبِيًا) أَي: بَأَنِ اسْتَوْجِرَتْ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةً لِإِرْضَاعِ وَلَدٍ حَزَبِيٍّ مِثْلَاعٍ ش. ة فُود: (وَلَوْ مِنْ تَبَرُّعَتْ الْإِنْفَ) الْأَوَّلَى اسْقَاطُ لَفْظَةٍ مِنْ.

ة فُود: (وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيْنِ الْإِنْفَ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالْأَسْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ مَحْمَلُ مَا ذَكَرَ أَي: جَوَازُ الْفِطْرِ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْفِذْيَةِ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمُتَطَوِّعَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُرْضِعَةٌ مُفْطِرَةٌ أَوْ صَائِمَةٌ لَا يَضُرُّهَا الْإِرْضَاعُ اهـ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ مِنْ أَنَّ مَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمُتَطَوِّعَةِ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ مُرْضِعَةٌ مُفْطِرَةٌ الْإِنْفَ مَحْمُولٌ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ عَلَى مَا إِذَا غُلِبَ عَلَى ظَنِّهَا احتياجها إِلَى الْإِفْطَارِ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَالْأَفَالِاجَارَةِ بِالْإِرْضَاعِ لَا تَكُونُ إِلَّا إِجَارَةً عَيْنٍ وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهَا اهـ وَأَقْرَهُ م ر قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا غُلِبَ عَلَى ظَنِّهَا الْإِنْفَ وَحَيْثُ فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ لِعَدَمِ قُدْرَتِهَا عَلَى تَسْلِيمِ الْمَنْفَعَةِ شَرْعًا وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهَا مَا ذَكَرَ فَتَصِحُّ الْإِجَارَةُ وَيَجُوزُ لَهَا الْفِطْرُ بَلْ يَجِبُ وَيُمْتَنَعُ عَلَيْهِ دَفْعُ الطِّفْلِ لِغَيْرِهَا وَهُوَ مَوْضِعُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَهُوَ حَاصِلُ قَوْلِهِ م ر وَالْأَفَالِاجَارَةُ الْإِنْفَ اهـ.

ة فُود: (وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيْنِ الْإِنْفَ) مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَعَ أَنَّ مَحَلُّ مَا ذَكَرَ أَي: مِنَ الْفِطْرِ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْفِذْيَةِ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمُتَطَوِّعَةِ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ مُرْضِعَةٌ مُفْطِرَةٌ أَوْ صَائِمَةٌ لَا يَضُرُّهَا الْإِرْضَاعُ مَحْمُولٌ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ عَلَى مَا إِذَا غُلِبَ عَلَى ظَنِّهَا احتياجها إِلَى الْإِفْطَارِ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَالْأَفَالِاجَارَةِ بِالْإِرْضَاعِ لَا تَكُونُ إِلَّا إِجَارَةً عَيْنٍ وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهَا شَرْحُ م ر. ة فُود: (وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيْنِ) بِأَنَّ تَعَدَّدَتِ الْمَرَاضِعُ ثُمَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَا نَصَّهُ وَبَحَثَ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمُتَبَرِّعَةِ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ مُرْضِعَةٌ مُفْطِرَةٌ أَوْ صَائِمَةٌ لَا يَضُرُّهَا الْإِرْضَاعُ أَي: وَتَبَرُّعَتْ كُلُّ مِنْهُمَا بِهِ لَكِنْ يَرُدُّهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ لَوْ كَانَ هُنَاكَ نِسْوَةٌ مَرَاضِعُ فَلَوْاجِدَةٌ مِنْهُنَّ إِزْضَاعُهُ تَقَرُّبًا وَالْفِطْرُ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ عَلَيْهَا فَتَأْمُلُ تَضْوِيرَهُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ ثُمَّ مَرَاضِعُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيْنِ تَجِدُهُ صَرِيحًا فِي رَدِّ ذَلِكَ الْبَحْثِ اهـ وَأَقُولُ صَرَاخَتُهُ فِي ذَلِكَ مَمْنُوعَةٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ ذَلِكَ التَّضْوِيرِ وَذَلِكَ الْقَوْلِ صَادِقٌ مَعَ وُجُودِ مُفْطِرَةٍ أَوْ مَنْ لَا يَضُرُّهَا الْإِرْضَاعُ مَعَ عَدَمِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَيُمْكِنُ تَخْصِيصُهُ بِالثَّانِي فَأَيُّنِ الصَّرَاحَةَ مَعَ ذَلِكَ فَتَأْمُلُهُ.

تَعَدَّدَتِ الْمَرَضِيُّعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَبَيَّنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً﴾ [البقرة: ١٨٤] أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ إِلَّا فِي حَقِّهِمَا وَفِي نُسْخِ لَزِمَتْهُمَا الْقَضَاءُ وَكَذَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَأَحْسَنُهُ مِنْ إِصْلَاحِ ابْنِ جِعْوَانَ وَالْفِدْيَةُ هُنَا عَلَى الْأَجِيرَةِ وَفَارَقَتْ كَوْنُ دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِأَنْ فَعَلَ تِلْكَ مِنْ نَيْتَةِ إِصْصَالِ الْمَنْفَعَةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا وَفَعَلَ هَذَا مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَأَيْضًا فَالْعِبَادَةُ هُنَا وَقَعَتْ لَهَا وَتَمَّ وَقَعَتْ لَهُ

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ) أَيُّ: مِنْ مَالِهِمَا مَعَ الْقَضَاءِ مُغْنِي زَادَ التَّهْيَاةُ وَالْفِطْرُ فِيمَا ذَكَرَ جَائِزٌ بَلَّ وَاجِبٌ إِنْ خِيفَ نَحْوُ هَلَاكِ الْوَلَدِ وَلَا تَتَعَدَّدُ الْفِدْيَةُ بِتَعَدُّدِ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنِ الصَّوْمِ بِخِلَافِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهَا فِدَاءٌ عَنِ كُلِّ وَاحِدِهِ.

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ الْفَخ) أَيُّ: مَعَ الْقَضَاءِ وَلَا تَتَعَدَّدُ الْفِدْيَةُ بِتَعَدُّدِ الْأَوْلَادِ نَاسِرِي وَرَوْضُ وَالظَّاهِرُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ أَيُّ: لَزُومُ الْفِدْيَةِ بِرَمَضَانَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْيِيرُ الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ الثَّانِي أَيُّ: مِنْ طُرُقِ الْفِدْيَةِ قَوَاتٍ فَضِيلَةُ رَمَضَانَ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ الْفَخ) أَيُّ: وَالتَّاسِخُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَالْقَوْلُ بِنُسْخِهِ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ كَوْنُ دَمِ التَّمَتُّعِ الْفَخ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ فَإِنَّ الْإِرْضَاعَ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْيَانِ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ أَه سَم بِحَذْفٍ. ❏ قَوْلُهُ: (بِأَنْ فَعَلَ تِلْكَ) أَيُّ: وَهُوَ فِطْرُهَا كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ أَيُّ: وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي أَه سَم.

❏ قَوْلُهُ: (الْوَجِبُ الْفَخ) يُخْرِجُ الْمُتَطَوُّعَةَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَيْضًا الْفَخ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (وَفَعَلَ هَذَا) أَيُّ: الدَّمِ أَسْنَى وَمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَالْعِبَادَةُ الْفَخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِبَادَةِ هُنَا الْفِطْرُ وَفِي إِطْلَاقِ أَنَّهَا عِبَادَةٌ وَأَنَّهُ لَهَا مَعَ أَنْ نَفْعُهُ لِلطُّفْلِ أَيْضًا بَلَّ هُوَ الْمَقْصُودُ بِتَفْعِهِ نَظَرٌ تَمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا مِمَّا حَاصِلُهُ تَضْوِيبُ إِطْلَاقِ

❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ فِي الْأَظْهَرِ) أَيُّ: مَعَ الْقَضَاءِ قَالَ التَّائِيَرِيُّ وَلَا تَتَعَدَّدُ الْفِدْيَةُ بِتَعَدُّدِ الْأَوْلَادِ الرُّضْعَاءِ فِي الْأَصَحِّ أَه وَبِعِبَارَةِ الرِّوَضِ وَلَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَوْلَادِ أَه قَالَ فِي الْعُبَابِ وَتَبَقَّى فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرَةِ وَالتَّرْقِيقَةِ إِلَى الْيَسَارِ أَه. ❏ قَوْلُهُ: (لَزِمَتْهُمَا الْفِدْيَةُ) الظَّاهِرُ اخْتِصَاصُ هَذَا بِرَمَضَانَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْيِيرُ الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ الثَّانِي أَيُّ: مِنْ طُرُقِ الْفِدْيَةِ قَوَاتٍ فَضِيلَةُ رَمَضَانَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ كَوْنُ دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْفَخ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ فَإِنَّ الْإِرْضَاعَ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْيَانِ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ فَإِنْ أُريدَ بِوُجُوبِ إِصْصَالِ الْمَنْفَعَةِ عَلَيْهَا الَّذِي هُوَ الْإِرْضَاعُ وَجُوبُهُ بِمُقْتَضَى الْإِجَارَةِ فَالْإِنْيَانُ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْأَجِيرِ بِمُقْتَضَى الْإِجَارَةِ وَإِنْ أُريدَ وَجُوبُ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى التَّكْلِيفِ فَكَمَا أَنَّ أَعْمَالَ الْحَجِّ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ فَيَصَالُ اللَّبَنُ وَاجِبٌ عَلَى وَلِيِّ الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ الْمُكَلَّفُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْشِرْهُ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ جَازٍ مَعَ إِمْكَانِ مَبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ بِأَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ وَصِيًّا مِنْ أُمِّ وَإِنْ عَلَتْ لَهَا لَبَنٌ فَمَا مَغْنَى الْفَرْقِ. ❏ قَوْلُهُ: (بِأَنْ فَعَلَ تِلْكَ) أَيُّ: وَهُوَ فِطْرُهَا كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ. ❏ قَوْلُهُ: (الْوَجِبُ عَلَيْهَا) يُخْرِجُ الْمُتَطَوُّعَةَ بِخِلَافِ وَأَيْضًا الْآتِي أَيُّ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدُ وَأَيْضًا فَالْعِبَادَةُ هُنَا الْفَخ.

❏ قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا فَالْعِبَادَةُ هُنَا) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِبَادَةِ هُنَا الصَّوْمُ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِوُقُوعِهَا وَلَوْ بِقَضَائِهَا

أَمَّا الْمَرْضِعَةُ الْمُتَخَيِّرَةُ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا لِلشُّكِّ وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَتَرَخَّصَتْ لِأَجَلِهِ أَوْ أَطْلَقَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَخَّصَتْ لِلرَّضِيعِ وَالْحَمْلِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَرْضِعِ) فِيمَا ذَكَرَ فِيهَا مِنَ التَّفْصِيلِ (مَنْ) أَفَادَ قَوْلُهُ يُلْحَقُ أَنَّ الْمُتَقِدَّةَ الْمُتَخَيِّرَةَ أَوْ الْمُسَافِرَةَ أَوْ الْمَرِيضَةَ فَيَهْنُ هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ (أَفْطَرَ لِإِنْفَادٍ)

وَجُوبُ الْفِطْرِ فَيَكُونُ عِبَادَةً مُطْلَقًا إِمَّا سَمَ بِحَذْفٍ . ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْضِعَةُ الْإِنْفَادُ) وَكَذَا الْحَامِلَةُ الْمُتَخَيِّرَةُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ تَحِيضُ نِهَاءً وَمُعْنَى وَشَرَحُ بِأَفْضَلٍ . ٥ قَوْلُهُ: (لِلشُّكِّ) أَيُّ: فِي أَتَاهَا حَائِضٌ أَوْ لَا مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا الْإِنْفَادُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا أَفْطَرَتْ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا قَاقِلٌ فَإِنْ أَفْطَرَتْ أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ لِمَا زَادَ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا يُحْتَمَلُ فَسَادُهُ بِالْحَيْضِ حَتَّى لَوْ أَفْطَرَتْ كُلَّ رَمَضَانَ لَزِمَهَا مَعَ الْقَضَاءِ فِدْيَةُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا نِهَاءً وَمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (لِلْأَجَلِ) أَيُّ: السَّفَرِ أَوْ الْمَرَضِ نِهَاءً .

٥ قَوْلُهُ: (وَتَرَخَّصَتْ) أَيُّ: وَإِنْ خِيفَ عَلَى الْوَلَدِ سَمَ . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَتْ) أَيُّ: قَصِدَا التَّرْخِصَ لَكِنْ لَمْ يَقْصِدَاهُ لِأَجْلِ السَّفَرِ أَوْ الْمَرَضِ أَوْ لِأَجْلِ الرِّضَاعِ أَوْ الْحَمْلِ وَيَتَّقَى إِذَا لَمْ يَقْصِدَا تَرْخِصًا مُطْلَقًا سَمَ وَقَوْلُهُ وَيَتَّقَى مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدَا الْإِنْفَادَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا حَيِّتُذُ مَفْطَرَةٍ بَلَا عَذْرٍ فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي لَا الْمُتَقَدِّي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ عِبَادَةً شَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَلَوْ أَفْطَرَتْ الْمَرِيضَةُ أَوْ الْمُسَافِرَةُ بِنِيتَةِ التَّرْخِصِ أَيُّ: لِأَجْلِ السَّفَرِ أَوْ الْمَرَضِ لَمْ يَلْزَمْنَاهَا فِدْيَةً وَكَذَا إِنْ لَمْ تَقْصِدَا ذَلِكَ وَلَا الْخَوْفَ عَلَى الْوَلَدِ أَوْ قَصِدْنَا الْأَمْرَيْنِ إِمَّا وَهِيَ شَامِلَةٌ لِمَا إِذَا لَمْ تَقْصِدَا تَرْخِصًا أَصْلًا . ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَخَّصَتْ الْإِنْفَادُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَ فِيهَا الْإِنْفَادُ) هَذَا مَحَلٌّ تَأَمَّلِ عِبَادَةَ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَيُّ: فِي إِيْجَابِ الْفِدْيَةِ مَعَ الْقَضَاءِ إِمَّا وَهِيَ الظَّاهِرَةُ . ٥ قَوْلُهُ: (مِنَ التَّفْصِيلِ) أَيُّ: فَيَفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يُفْطَرَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ وَخَدَهُ أَوْ مَعَ الْمُشْرِفِ أَوْ عَلَى الْمُشْرِفِ وَخَدَهُ سَمَ . ٥ قَوْلُهُ: (أَفَادَهُ الْإِنْفَادُ) حَقُّ الْمَرْجِ أَنْ يُؤْخَرَهُ وَيَذْكُرَهُ قُبِيلَ التَّيْبِ . ٥ قَوْلُهُ: (يُلْحَقُ) أَيُّ: الْإِنْفَادُ . ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُتَقِدَّةَ) إِلَى التَّيْبِ فِي النِّهَايَةِ .

وَيَكُونُ حَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّ الْفِدْيَةَ وَقَرُوعُهَا هُنَا لِيَجْبِرَ الصَّوْمَ حَيْثُ فَاتَتْ فَضِيلَةً وَفَتَهُ وَالصَّوْمُ وَاقِعٌ لَهَا وَالْفِدْيَةُ فِي الْحَجِّ لِيَجْبِرَهُ وَهُوَ وَاقِعٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْفِطْرُ وَفِي إِطْلَاقِ أَتَاهَا عِبَادَةً وَأَنَّهُ لَهَا مَعَ أَنْ نَفَعَهُ لِلطُّفْلِ أَيْضًا بَلْ هُوَ الْمَقْصُودُ بِتَفْعِهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا مِمَّا حَاصِلُهُ تَضْوِيبُ إِطْلَاقِ وَجُوبِ الْفِطْرِ فَيَكُونُ عِبَادَةً مُطْلَقًا . ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْضِعَةُ الْمُتَخَيِّرَةُ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا الْإِنْفَادُ) ثُمَّ مَحَلٌّ مَا ذَكَرَ فِي الْمُتَخَيِّرَةِ إِذَا أَفْطَرَتْ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا قَاقِلٌ فَإِنْ أَفْطَرَتْ أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ لِمَا زَادَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُحْتَمَلُ قَضَاؤُهُ بِالْحَيْضِ حَتَّى لَوْ أَفْطَرَتْ كُلَّ رَمَضَانَ لَزِمَهَا مَعَ الْقَضَاءِ فِدْيَةُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا تَبَّ عَلَيْهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي شَرَحَ م ر . ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي سَفَرٍ الْإِنْفَادُ) هَذَا التَّفْصِيلُ فِي الْقَوْبِ .

٥ قَوْلُهُ: (وَتَرَخَّصَتْ الْإِنْفَادُ) أَيُّ: وَإِنْ خِيفَ عَلَى الْوَلَدِ . ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَتْ) أَيُّ: قَصِدَا التَّرْخِصَ لَكِنْ لَمْ يَقْصِدَاهُ لِأَجْلِ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ وَلِأَجْلِ الرِّضَاعِ وَالْحَمْلِ وَيَتَّقَى إِذَا لَمْ يَقْصِدَا تَرْخِصًا مُطْلَقًا .

٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَخَّصَتْ لِلرَّضِيعِ وَالْحَمْلِ) وَاقِفٌ عَلَى ذَلِكَ م ر .

٥ قَوْلُهُ فِي (سَبِي): (مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْفَادٍ الْإِنْفَادُ) أَيُّ: فَيَفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يُفْطَرَ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ وَخَدَهُ أَوْ مَعَ الْمُشْرِفِ أَوْ

أَدَمِي مُحْتَرَمٌ خُرُّ أَوْ قِنٌّ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ (مُشْرِفٌ عَلَى هَلَاكِ) بِفَرْقٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَتِمَّ كُنَّ مِنْ تَخْلِيصِهِ إِلَّا بِالْفِطْرِ بِجَمَاعٍ أَنْ فِي كُلِّ إِفْطَارٍ يَسْتَبِيبُ الْغَيْرِ. (تَنْبِيهُ) مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ الْأَدَمِيَّ بِأَقْسَامِهِ الْمَذْكُورَةِ يَجْرِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْمُرْضِعِ هُوَ مَا يُصْرِّحُ بِهِ إِطْلَاقُ الْقَفَالِ فِي الْأَدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُرْفَقُ بِالْفِطْرِ لِأَجْلِهِ شَخْصَانِ وَإِطْلَاقُ الْقَاضِي وَجُوبُهَا فِي كُلِّ فِطْرٍ مَأْذُونٌ فِيهِ لِأَجْلِ الْغَيْرِ وَالْأَنْوَازِ وَجُوبُهَا فِي الْحَيَوَانِ وَالْمَجْمُوعِ وَجُوبُهَا فِي الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ وَلَا يُنَافِي هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا أَفَادَهُ الْمَثَلُ أَنَّ هَذَا يَجْرِي فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ فِيمَا أَلْحَقَ بِهِ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الْمُطْلِقِينَ الْوُجُوبُ هُنَا الْوُجُوبُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْمُتَلَحِّقِ بِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ نَصِّ الْمَثَلِ عَلَى جَوَابِ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ هُنَا وَخَرَجَ بِالْأَدَمِيِّ بِأَقْسَامِهِ الْحَيَوَانُ الْمُحْتَرَمُ وَالْمَالُ الْمُحْتَرَمُ الَّذِي

• فَوُدَّ: (أَدَمِيٍّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُنْفِي. • فَوُدَّ: (أَدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ) وَكَذَلِكَ حَيَوَانٌ آخَرٌ مُحْتَرَمٌ بِخِلَافِ الْمَالِ لِتَفْسِيهِ أَوْ لِغَيْرِهِ نِهَائَةً وَمُنْفِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُمَا فِي الْأَوَّلَيْنِ دُونَ الْآخِرِ.

• قَوْلُ (سُيِّ): (مُشْرِفٌ عَلَى هَلَاكِ) أَيُّ: أَوْ عَلَى إِتْلَافِ عُضْوٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ شَرَحَ بِأَفْضَلِ زَادَ النِّهَائَةَ وَمَحَلَّهُ فِي مُنْقِذٍ لَا يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ لَوْلَا الْإِنْقَادُ أَمَّا مَنْ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ لِمُذَرِّ كَسَفَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَافْطَرَّ فِيهِ لِلْإِنْقَادِ وَلَوْ بِلَا نِيَّةِ التَّرْخِصِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ وَتَنْجِيهِ تَقْيِيدُهُ بِمَا مَرَّ آتِفًا فِي الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ نِهَائَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ فَاْفْطَرَّ فِيهِ لِلْإِنْقَادِ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ قَيْصَبٌ حَذْفُهُ لِذَلِكَ وَلَيَتَأْتِي قَوْلُهُ بَعْدَ وَتَنْجِيهِ تَقْيِيدُهُ بِمَا مَرَّ أَهْوَ قَالَ عَمَّ ش قَوْلُهُ بِمَا مَرَّ آتِفًا أَيُّ: بِأَنَّ أَفْطَرَ لِنَحْوِ السَّفَرِ لَا لِلْإِنْقَادِ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ أَوَّلًا لِلْإِنْقَادِ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ أَهْ. • وَفَوُدَّ: (لِنَحْوِ السَّفَرِ) أَيُّ: أَوْ أَطْلَقَ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يُمْكِنْ تَخْلِيصُهُ الْخُ) يَتَّبِعِي وَإِنْ أَمَكَنَّ غَيْرَهُ تَخْلِيصُهُ بِلَا فِطْرٍ سَم. • فَوُدَّ: (الْمَذْكُورَةُ) أَيُّ: فِي قَوْلِهِ أَدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ الْخُ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ يَزْتَفِقُ بِالْفِطْرِ لِأَجْلِهِ شَخْصَانِ) وَهُوَ حُصُولُ الْفِطْرِ لِلْمُفْطِرِ وَالْخِلَاصُ لِغَيْرِهِ مُعْنَى عِبَارَةِ الْقَلْبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّ وَهُمَا الْغَرِيقُ وَالْمُفْطِرُ وَازْتِنَاقُ الْمُفْطِرِ تَابِعٌ لِازْتِنَاقِ الْغَرِيقِ كَمَا فِي الْمُرْضِعِ أَهْ. • فَوُدَّ: (وَإِطْلَاقُ الْقَاضِي) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِطْلَاقُ الْقَفَالِ. • وَفَوُدَّ: (وَالْأَنْوَازِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي وَجُوبُهَا الْخُ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا يَتَضَاءُ شَحْمَةً وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَالْمَجْمُوعُ وَجُوبُهَا الْخُ. • فَوُدَّ: (هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ) أَيُّ: الْأَرْبَعَةُ. • فَوُدَّ: (إِنَّ هَذَا الْخُ) بَيَانٌ لِمَا أَفَادَهُ الْمَثَلُ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ مَنْ أَفْطَرَ لِلْإِنْقَادِ.

• فَوُدَّ: (فِيمَا أَلْحَقَ بِهِ) أَيُّ فِي الْمُرْضِعِ الَّذِي أَلْحَقَ بِهِ مَنْ أَفْطَرَ لِلْإِنْقَادِ فَقَوْلُهُ أَلْحَقَ بِهِ صِلَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِبْرَازَ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَدَمِ الْمُنَافَاةِ وَعِلَّةٌ لَهُ. • فَوُدَّ: (فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْخُ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِفْطَارُ لِإِنْقَادِ الْمُشْرِفِ الْمُحْتَرَمِ وَحْدَهُ. • فَوُدَّ: (الَّذِي الْخُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ

عَلَى الْمُشْرِفِ وَحْدَهُ. • فَوُدَّ: (أَدَمِيٍّ) وَكَذَا حَيَوَانٌ آخَرٌ مُحْتَرَمٌ رَمَلِيٍّ. • فَوُدَّ: (أَدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ) أَيُّ: بِخِلَافِ الْمَالِ لِتَفْسِيهِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَإِنْ اِزْتَفَقَ بِهِ شَخْصَانِ مَرَّ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالشَّخْصَيْنِ الْمُتَقِذُّ وَالْمُنْقَذُ.

• فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتِمَّ كُنَّ مِنْ تَخْلِيصِهِ إِلَّا بِالْفِطْرِ) يَتَّبِعِي وَإِنْ أَمَكَنَّ غَيْرَهُ تَخْلِيصُهُ بِلَا فِطْرٍ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتِمَّ كُنَّ مِنْ تَخْلِيصِهِ إِلَّا بِالْفِطْرِ بِجَمَاعٍ الْخُ) وَمَحَلُّهُ فِي مُنْقِذٍ لَا يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ لَوْلَا الْإِنْقَادُ أَمَّا مَنْ يُبَاحُ لَهُ

لا رُوح فيه والذي أفاده قول القفال لو أفطر لِتَخْلِيصِ ماله لم تَلْزَمه فِدْيَةٌ؛ لأنّه لم يَرْتَفِقْ به إلا شَخْصٌ واحدٌ أَنْ كُلاًّ منهما إِنْ كَانَ له فلا فِدْيَةٌ أو لِغَيْرِهِ فَالْفِدْيَةُ وكَلَامُ الْقَاضِي يُفْهَمُ هَذَا أَيْضًا وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ فِي الْجَمَادِ؛ لأنّه لَمَّا لم يُتَصَوَّرْ فِيهِ نَفْسُهُ ارْتِفَاقٌ تَأْتِي الْفَرْقُ فِيهِ بَيْنَ مَا لِلْمُنْقِذِ فَلا فِدْيَةَ لِمَا ذَكَرَهُ وَمَا لِغَيْرِهِ ففِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لأنّه ارْتَفَقَ به شَخْصَانِ الْمَالِكُ وَالْمُنْقِذُ. وَأَمَّا الْحَيَوَانُ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِيهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا لَهُ وَلِغَيْرِهِ؛ لأنّه فِي الْأَوَّلِ ارْتَفَقَ به اثنانِ الْمُنْقِذُ وَالْمُنْقَذُ وَفِي الثَّانِي ارْتَفَقَ به ثَلَاثَةٌ هُمَا وَمَالِكُ الْمُنْقِذِ وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْمَجْمُوعِ لِرُؤْمِ الْفِدْيَةِ مع تَعْبِيرِهِ بِالْمُشْرِفِ الْأَعْمَمِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْجَمَادِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَهُوَ وَإِنْ وُفِّقَ إِطْلَاقُ الْمَشْرِعِ بِعَيْدِ الْمَدْرِكِ وَكَأَنَّ شَيْخَنَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ رَأَى بَعْدَ هَذَا الْمَدْرِكِ فَخَصَّ الْوُجُوبَ بِالْأَدْمِيِّ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ صَرِيحَ كَلَامِ الْقَاضِي وَمَفْهُومِ كَلَامِ الْقِفَالِ يُنَازِعُ الشَّيْخَ فِي تَعْمِيمِهِ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ فِي غَيْرِ

إِنْ كُلاًّ إِنْخَرُجَ. □ فَوُدَّ: (لَوْ أَفْطَرَ إِنْخَرُجَ) بَدَلَ مِنْ قَوْلِ الْقِفَالِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا) أَيُّ: مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْمَالِ الْجَمَادِ الْمُخْتَرَمِينَ. □ فَوُدَّ: (وَكَلَامُ الْقَاضِي) أَيُّ: الْمُتَعَدِّمُ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ إِنْخَرُجَ) وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْأَسْنَى وَالثَّاهِيَةُ وَالْمُعْنَى لِرُؤْمِ الْفِدْيَةِ فِي الْحَيَوَانِ الْمُخْتَرَمِ مُطْلَقًا أَدْمِيًّا أَوْ لَا لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ وَعَدَمُ لِرُؤْمِهَا فِي غَيْرِهِ مُطْلَقًا أَوْ لِغَيْرِهِ.

□ فَوُدَّ: (نَفْسِهِ) تَأْكِيدٌ لِلتَّصْمِيرِ الْمَجْرُورِ. □ فَوُدَّ: (لِمَا ذَكَرَهُ) أَيُّ: مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِقْ بِهِ إِلَّا شَخْصٌ وَاحِدٌ إِنْخَرُجَ.

□ فَوُدَّ: (وَأَمَّا الْحَيَوَانُ إِنْخَرُجَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ لِلْمُنْقِذِ. □ وَفَوُدَّ: (فِي الثَّانِي) أَيُّ إِذَا كَانَ لِغَيْرِهِ.

□ فَوُدَّ: (وَمَالِكُ الْمُنْقِذِ) بِفَتْحِ الْقَافِ. □ فَوُدَّ: (بَعِيدُ الْمَدْرِكِ) وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقِفَالِ عَدَمُ لِرُؤْمِ ذَلِكَ أَيُّ: الْفِدْيَةِ فِي الْمَالِ وَلَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَيَوَانًا وَإِنْ كَانَ الْقِفَالُ فَرَضَهُ فِي مَالٍ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ ارْتَفَقَ بِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ الْمُخْتَرَمِ وَلَوْ بِهَيْمَةٍ فَإِنَّهُ ارْتَفَقَ بِهِ شَخْصَانِ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (وَمَفْهُومُ كَلَامِ الْقِفَالِ) أَيُّ الثَّانِي.

الْفِطْرُ لِمَذْرُوعٍ كَسَفَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَافْطَرَ فِيهِ لِلْإِنْفَاقِ وَلَوْ بِلَا نِيَّةِ التَّرْخِصِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ شَرَحَ م ر بِتَأْمُلٍ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ إِذَا كَانَا فِي سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ فَالْوَجْهُ جَرِيَانُ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ هُنَا وَظَاهِرُهُ. بَعْدَ قَوْلِهِ وَلَوْ بِلَا نِيَّةِ التَّرْخِصِ أَنَّ جَوَازَ الْفِطْرِ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نِيَّةِ التَّرْخِصِ مَعَ تَوَقُّفِهِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ الْمَرِضِ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَزِمَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِطْرِ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْمَرِضِ وَالْمُسَافِرِ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِ كَمَا هُنَا وَفِي الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ احْتِيَاجَ الْغَيْرِ صَارَفَ عَنْ كَوْنِ الْفِطْرِ عِبَتًا بَلْ يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ إِذَا ضَرَّ الصُّوْمَ الْمَرِضُ أَنْ لَا يَخْتِاجَ لِنِيَّةِ التَّرْخِصِ لُجُوبُ الْفِطْرِ وَلَا مَعْنَى مَعَ وَجُوبِهِ لِنِيَّةِ التَّرْخِصِ م ر.

الْأَدَمِيّ مِنْ حَيَوَانٍ وَجَمَادٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ وَمِمَّا يُنَازِعُهُ أَيْضًا إِطْلَاقُ الْأَنْوَارِ وَجُوبُهَا فِي الْحَيَوَانِ وَعَدَمُ وَجُوبِهَا فِي غَيْرِهِ. وَإِطْلَاقُ الْأَوَّلِ مُوَافِقٌ لِمَا رَجَحْتَهُ وَكَذَا الثَّانِي إِلَّا فِي مَالِ الْغَيْرِ وَالْأَرْجَحُ مَا ذَكَرْتَهُ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَكَانَ اخْتِلَافُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ هُوَ سَبَبُ اخْتِلَافِ نُسْخِ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَدْ عَلِمْتَ الْمُتَعَدِّي مِمَّا قَرَّرْتَهُ فَاسْتَفِيدَ وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لِمَنْ مَعَهُ نَقْدٌ خَشِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْتَلِقَهُ وَأَنَّهُ لَوْ ابْتَلَقَهُ لَيْلًا فَخَرَجَ مِنْهُ أَيُّ: مِنْ فِيهِ نَهَارًا لَمْ يَفْطِرْ وَلَا يُلْحَقْ إِدْخَالُهُ الْمُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِهِ بِالِاسْتِقَاةِ وَالْفِطْرِ الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّخْلِيصُ لِلْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَاجِبٌ كَمَا أَطْلَقُوهُ وَتَقْيِيدُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِمَا إِذَا تَقَيَّنَ عَلَيْهِ يَزُودُهُ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمُرْضِعَةِ الْغَيْرِ مُتَقَيِّدَةً وَرَدُّهُ الشُّبْكِي بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ (لَا الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ) فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِالْمُرْضِعِ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَعَ أَنَّ الْفِدْيَةَ لِجُحْمَةِ اسْتَأْثَرِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَجِبْ فِي الرُّدَّةِ فِي رَمَضَانَ مَعَ أَنَّهَا أَفْحَشُ مِنَ الْوَطْءِ نَعَمْ يُعَزَّرُ تَعَزُّرًا شَدِيدًا لَا يَفْقَأُ بِعَظِيمِ جُرْمِهِ وَتَهَوُّرِهِ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ جُزِيَ تَعَمُّدُ تَرْكِ الْبَعْضِ بِسُجُودِ السَّهْوِ كَمَا مَرَّ وَالْقَتْلُ الْعَمْدُ بِالْكَفَّارَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ

• قَوْلُهُ: (وَإِطْلَاقُهُ) أَيُّ: الْأَنْوَارِ الْأَوَّلُ وَهُوَ وَجُوبُهَا فِي الْحَيَوَانِ (مُوَافِقٌ لِمَا رَجَحْتُهُ) وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا الْحَيَوَانُ فَالَّذِي يُتَجَبَّ فِيهِ الْإِنْفُ وَكَذَا الثَّانِي وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِهَا فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ كُرِّدِي.
 • قَوْلُهُ: (وَالْأَرْجَحُ الْإِنْفُ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ: مِنْ أَنَّهُ كَانَ لِلْمُتَقَيِّدِ فَلَا فِدْيَةَ أَوْ لِغَيْرِهِ فَفِيهِ الْفِدْيَةُ. • قَوْلُهُ: (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيُّ: مِنَ الْإِتْجَاهَيْنِ كُرِّدِي. • قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ: مِنْ إِطْلَاقِ الْمَجْمُوعِ وَالْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (وَجُوبُهَا فِي الْحَيَوَانِ) أَيُّ: بِالْمَنْطُوقِ (وَعَدَمُ وَجُوبِهَا الْإِنْفُ) أَيُّ: بِالْمَفْهُومِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ يَبْتَلِقَهُ) أَيُّ: فِي النَّهَارِ. • قَوْلُهُ: (وَالْفِطْرِ الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْفُ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِلْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَاجِبٌ) أَيُّ: بِخِلَافِ الْمَالِ الْمُحْتَرَمِ لَا يَجِبُ الْفِطْرُ لِأَجْلِهِ بَلْ هُوَ جَائِزٌ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (يَزُودُهُ مَا مَرَّ فِي الْمُرْضِعَةِ) قَدْ يَدُلُّ هَذَا عَلَى وَجُوبِ فِطْرِ الْمُرْضِعَةِ وَبِعِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ أَيُّ: وَالْمُعْنَى أَفْطَرْنَا أَيُّ: الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ وَلَوْ مُسْتَأْجَرَةً وَمُتَطَوِّعَةً بِهَ الْخَائِفَتَيْنِ عَلَى الْأَوْلَادِ جَوَازًا بَلْ وَجُوبًا إِنْ خَافْنَا هَلَاكَهُمْ أَوْ يَتَّبَعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْهَلَاكِ تَلَفُ غَضَبٍ أَوْ مُنْفَعَةٍ سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَائَةِ مَا يُوَافِقُ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ نَقْلًا وَفَهْمًا وَبِعِبَارَةِ الْعُبَابِ وَيَجِبُ أَيُّ الْإِفْطَارُ إِنْ أَهْلَكَهُ أَيُّ الْوَلَدَ الصُّومُ أَوْ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ تَبَعَ فِي ذَلِكَ شَيْخَنَا وَلَيْسَ بِشَرْطٍ فَلَوْ قَالَ إِنْ أَضَرَّهُ الصُّومُ كَمَا عَبَّرُوا بِهِ كَانَ أَوَّلَى أَوْ. • قَوْلُهُ: (وَرَدُّهُ الشُّبْكِي الْإِنْفُ) أَيُّ: التَّقْيِيدُ الْمَذْكُورُ. • قَوْلُهُ: (فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ الْإِنْفُ) أَيُّ: مَعَ الْقَضَاءِ يَلْزَمُهُ بَلْ الْقَضَاءُ فَقَطْ مُعْنَى.
 • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ) بِعِبَارَةِ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى مَعَ أَنَّ الْفِدْيَةَ غَيْرُ مُتَقَيِّدَةٍ بِالْإِثْمِ بَلْ إِنَّمَا هِيَ جُحْمَةٌ اسْتَأْثَرِ اللَّهُ تَعَالَى الْإِنْفُ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُعَزَّرُ الْإِنْفُ) أَيُّ: الْمُتَعَدِّي بِالْفِطْرِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَالْقَتْلُ الْإِنْفُ) أَيُّ: وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ نَهَائَةً.

• قَوْلُهُ: (يَزُودُهُ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمُرْضِعَةِ الْإِنْفُ) قَدْ يَدُلُّ هَذَا عَلَى وَجُوبِ فِطْرِ الْمُرْضِعَةِ وَبِعِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ أَفْطَرْنَا أَيُّ الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ وَلَوْ مُسْتَأْجَرَةً وَمُتَطَوِّعَةً بِهَ الْخَائِفَتَيْنِ عَلَى الْأَوْلَادِ جَوَازًا بَلْ وَجُوبًا إِنْ خَافْنَا

لم يرد أيضا قلت أما الأول فلأنَّ المجبور به من جنس المثلوك والصلاة قد عهد فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فإنها أجنبية بكل وجه فقصرت على الوارد فقط وأما الثاني فلأنه حق آدمي وهو محتاط في التغليظ فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أغلظ منه. (ومن آخر قضاء رمضان مع إمكانه) بأن خلا عن السفر والمرضى قدر ما عليه بعد يوم عيد الفطر في غير يوم النحر وأيام التشريق (حتى دخل رمضان آخر

■ قوله: (فقصرت إلخ) قد يرد عليه إلحاق المنقذ بالمريض.

■ قوله (سني): (ومن آخر إلخ) أي: من الأحرار كلاً أو بعضاً ولا فرق في الثاني بين أن يكون بينه وبين سيده مهادنة وأن لا تكون ع ش عبارة النهاية وأما القرن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره؛ لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الأوجه عدم الوجوب اهـ.

■ قوله (سني): (قضاء رمضان) أي: أو شيئاً منه نهاية ومغني.

■ قوله (سني): (مع إمكانه) يتنفي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين سم. ■ قوله: (بأن خلا) إلى قوله ومراؤه في النهاية والمغني. ■ قوله: (عن السفر) أي وعن الحمل والإرضاع ع ش أي: وعن الإنقاذ.

■ قوله: (قدر ما عليه إلخ) عبارة النهاية وقضية كلامهما أنه لو شفي أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الاستوى اهـ.

هلاكم اهـ ويتنفي أن يلحق بالهلاك تلف عضو أو متفعة.

■ قوله (سني): (ومن آخر قضاء رمضان إلخ) أما القرن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره؛ لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الأوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذاً من قولهم ولزمت ذمة حر عاجز وما فرق به البعوي من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم من أهل الوجوب في حالته وإنما اختلفت وضعه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لالتزام الفدية وقت الوجوب شرح م ر قال في شرح الرزوي وأقهم كلامه كاضله أنه لو فاته شيء بلا عذر وآخر قضاء بسفر أو نحوه لم تلزمه الفدية وبه صرح المتولي وسليم الرازي لكن سياتي في صوم التطوع بما لما نقله الأصل عن التهذيب وأقره أن التأخير لقضاء الفائت بلا عذر للسفر حرام وقضيته لزومها اهـ قضية ذلك أنه على أنه ليس بجرام لا لزوم.

■ قوله (سني): (مع إمكانه) يتنفي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين.

لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا؛ لِأَنَّ سِتَّةَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَفْتَوْا بِذَلِكَ وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفَتْ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَخْلُ كَذَلِكَ فَلَا فِدْيَةَ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْأَدَاءِ بِذَلِكَ جَائِزٌ فَالْقَضَاءُ أَوْلَى نَعَمْ نَقْلًا عَنْ
الْبَقَوِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَا تَعَدَّى بِفِطْرِهِ يَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ بِغُذْرِ السَّفَرِ وَإِذَا حُرِّمَ كَانَ بِغَيْرِ غُذْرٍ فَتَجِبَ
الْفِدْيَةُ وَخَالَفَ جَمْعٌ فَقَالُوا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَعَدِّي بِهِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ أَخَّرَهُ لَيْسَانِ .

❦ فَوَيْلٌ (سُنِّي): (لَزِمَهُ الْإِنْفُ) وَيَأْتِي بِهَذَا التَّأخِيرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مُغْنِي وَنَهَايَةً وَإِعَابًا وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا
يُفِيدُهُ.

❦ فَوَيْلٌ (سُنِّي): (لَزِمَهُ الْإِنْفُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: إِنْ لَمْ يَوْجِبْ فِطْرُهُ كَفَّارَةً وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا إِذَا
أَوْجِبَ فِطْرُهُ كَفَّارَةً كَالْجَمَاعِ فَلَا فِدْيَةَ كَمَا رَجَّحَهُ الْقَاضِي مِنْ اِحْتِمَالَيْنِ وَالَّذِي يُتَجَّهُ هُوَ الثَّانِي وَمِنْ ثَمَّ
أُطْلِقَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا اللَّزُومَ وَلَمْ يَمْتَدِّوا بِتَرْجِيحِ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ اهـ سَمِ . ❦ فَوَيْلٌ: (وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ
مُخَالَفَتٌ) أَيُّ: فَصَارَ إِجْمَاعًا سَكُوتِيًّا. ❦ فَوَيْلٌ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَخْلُ كَذَلِكَ الْإِنْفُ) أَيُّ كَانَ اسْتِمْرَارًا مُسَافِرًا أَوْ
مَرِيضًا أَوْ الْمَرْأَةَ حَامِلًا أَوْ مُرَضِعًا حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ الْقَابِلُ مُغْنِي وَنَهَايَةً وَإِعَابًا قَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنَّ
مِنَ التَّأخِيرِ بِغُذْرٍ مَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَعْبَانَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَفَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ قَضَائِهِ حَتَّى
دَخَلَ شَعْبَانُ فَيُغْذِرُ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ إِلَى شَوَالٍ مَثَلًا؛ لِأَنَّ صَوْمَ شَعْبَانَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ بِالتَّنْذِيرِ قَبْلَ
اسْتِحْقَاقِ صَوْمِهِ عَنِ الْقَضَاءِ اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا سَبَقَ التَّنْذِيرُ عَلَى الْفَوَاتِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ وَالْأَقْنِيهِ
تَوَقَّفْتُ فَلْيُرَاجَعْ. ❦ فَوَيْلٌ: (بِغُذْرِ السَّفَرِ) أَيُّ: وَنَحْوِهِ إِعَابًا. ❦ فَوَيْلٌ: (فَتَجِبَ الْفِدْيَةُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَإِلَيْهِ
يَمِيلُ الْأَسَنَى وَالْإِعَابُ. ❦ فَوَيْلٌ: (وَخَالَفَ جَمْعٌ الْإِنْفُ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ قَالَ الْكَزْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ
الْإِمْدَادُ وَلَمْ يَصْرَحْ التَّحْفَةُ بِتَرْجِيحِ اهـ أَيُّ: وَمِيلُهُ إِلَى الْأَوَّلِ. ❦ فَوَيْلٌ: (نَعَمْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْفُ) عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَشْنَى مِنَ الْكِتَابِ مَا إِذَا نَسِيَ الْقَضَاءَ أَوْ جَهَلَهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ
فَإِنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ كَمَا أَقْهَمَهُ كَلَامُهُمْ اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْقُطُ بِذَلِكَ الْإِنْتِمَاءُ لَا الْفِدْيَةُ اهـ وَعِبَارَةٌ النَّهْيَةِ
وَسَبَقَهُ أَيُّ: الْأَذْرَعِيُّ لِذَلِكَ أَيُّ الْإِسْتِثْنَاءِ الرَّوْيَانِي لَكِنْ خَصَّهُ بِمَنْ أَفْطَرَ بِغُذْرٍ وَإِلَّا وَجَّهَ عَدَمَ الْفَرْقِ
وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ سُقُوطَ الْإِنْتِمَاءِ بِهِ دُونَ الْفِدْيَةِ وَمِثْلُهُمَا الْإِكْرَاهُ كَمَا فِي نَظَائِرِ ذَلِكَ وَمَوْنُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ يَمْنَعُ

❦ فَوَيْلٌ فِي (سُنِّي): (لَزِمَهُ الْإِنْفُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ إِنْ لَمْ يَوْجِبْ فِطْرُهُ كَفَّارَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ أَمَّا إِذَا أَوْجِبَ فِطْرُهُ
كَفَّارَةً فَلَا فِدْيَةَ كَمَا رَجَّحَهُ الْقَاضِي حَيْثُ قَالَ هُنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِطْرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةً فَإِنْ كَانَ كَالْجَمَاعِ وَلَمْ
يَقْضِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ فَهَلْ يَلْزِمُهُ لِلتَّأخِيرِ فِدْيَةٌ فِيهِ جَوَابَانِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَزِمَ فِي
هَذَا الْيَوْمِ كَفَّارَةً فَلَا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ وَالثَّانِي يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ لِلتَّأخِيرِ وَالْكَفَّارَةُ لِلنَّهْيِ اهـ وَالَّذِي يُتَجَّهُ هُوَ
الثَّانِي الْإِنْفُ اهـ. ❦ فَوَيْلٌ: (لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا) أَيُّ: وَهُوَ آيَتُهُ شَرْحُ م ر. ❦ فَوَيْلٌ: (وَخَالَفَ جَمْعٌ
فَقَالُوا لَا فَرْقَ) وَاقْتِضَاءُ كَلَامِهِمَا كَثِيرُهُمَا شَرْحُ م ر. ❦ فَوَيْلٌ: (نَعَمْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ أَخَّرَهُ الْإِنْفُ) وَسَبَقَهُ
لِذَلِكَ الرَّوْيَانِي لَكِنْ خَصَّهُ بِمَنْ أَفْطَرَ لِمُذَرٍّ وَالْأَوْجَهُ عَدَمَ الْفَرْقِ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ سُقُوطَ الْإِنْتِمَاءِ بِهِ دُونَ
الْفِدْيَةِ وَمِثْلُهُمَا الْإِكْرَاهُ وَمَوْنُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ يَمْنَعُ فِيهِ شَرْحُ م ر.

أو جهل فلا فدية كما أفهمه كلامهم ومُراده الجهل بِحُرْمَةِ التَّأخِيرِ وَإِنْ كَانَ مُخَالِطًا لِلْعُلَمَاءِ لِخَفَاءِ ذَلِكَ لَا بِالْفِدْيَةِ فَلَا يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِ بِهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ عَلِمَ حُرْمَةً نَحْوِ التَّنَحُّجِ وَجَهْلُ الْبُطْلَانِ وَأَفْهَمَ الْمَثَلُ أَنَّهَا هُنَا لِلتَّأخِيرِ وَفِي الْكَبِيرِ لِأَصْلِ الصَّوْمِ وَالْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ لِفَضِيلَةِ الْوَقْتِ (وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ) أَيِ الْمُدِّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ (بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ)؛ لِأَنَّ الْحُقُوقَ الْمَالِيَّةَ لَا تَتَدَاخَلُ وَلَوْ أَخْرَجَهَا عَقِبَ كُلِّ عَامٍ تَكَرَّرَتْ قَطْعًا (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ مَعَ إِمَّاكِنِهِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ (فَمَاتَ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّانِ مُدِّ اللَّقَوَاتِ) إِنْ لَمْ يُصِمَّ عَنْهُ أَوْ عَلَى الْجَدِيدِ

تَمَكَّنَتْ فِيهِ إِذَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَوَّلُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَيْ: بَيِّنَ مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرِ وَغَيْرِهِ فَكُلُّ مَنْ الْجَهْلُ وَالتَّسْبِيحُ عَذْرٌ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ م ر وَمَوْنُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ أَيْ: وَلَوْ كَانَ مُفْطِرًا وَقَوْلُهُ يَمْنَعُ تَمَكَّنَتْ فِيهِ أَيْ: فَلَا يَكُونُ سَبَبًا فِي تَكَرُّرِ الْفِدْيَةِ إِذْ ع ش. ه فَوَدَّ: (أَوْ جَهْلٌ) أَيْ بِتَحْرِيمِ التَّأخِيرِ سَمَّ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ وَظَاهِرٌ مَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ الْجَهْلُ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ. ه فَوَدَّ: (أَوْ جَهْلٌ) أَيْ: أَوْ أَكْرَهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. إِيضًا. ه فَوَدَّ: (كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ) وَفَاقًا لِلْإِيضَابِ وَالتَّهْيَاةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ.

ه فَوَدَّ: (وَمُرَادُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ الْخُ ذَكَرَ ع ش مِثْلَهُ عَنِ الزِّيَادِيِّ عَنِ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ. ه فَوَدَّ: (لَا بِالْفِدْيَةِ) أَيْ: أَوْ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ. ه فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى الْمَثَلِ فِي الْمُغْنِيِّ. ه فَوَدَّ: (أَنَّهَا) أَيْ: الْفِدْيَةُ. ه فَوَدَّ: (وَفِي الْكَبِيرِ) أَيْ وَنَحْوِهِ مُغْنِي. ه فَوَدَّ: (أَيِ الْمُدِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَجُوزُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ. ه فَوَدَّ: (أَيْ: الْمُدِّ الْخُ) أَيْ: إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُ نِهَآةً وَمُغْنِي.

ه فَوَدَّ (سُي): (بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ) أَيْ: بِقَيْدِهِ الْمَارِّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَهُوَ الْإِمَّاكِنُ فَلَا يَكْفِي لِتَكَرُّرِ الْفِدْيَةِ وَجُودُ الْإِمَّاكِنِ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ فَقَطْ بَلْ يُعْتَبَرُ الْإِمَّاكِنُ فِي كُلِّ عَامٍ ع ش وَسَمَّ.

ه فَوَدَّ (سُي): (مَعَ إِمَّاكِنِهِ) وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِمَّاكِنِ مَا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يَصُومُ قَبْلَ رَمَضَانَ لِتَقْصِيرِهِ بِالْيَمِينِ فَتَكَرَّرَ الْفِدْيَةُ إِذَا أَخْرَعَ ش. ه فَوَدَّ: (حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ) أَيْ وَلَوْ حُكْمًا عِبَارَةً الْمُغْنِيِّ تَجِبُ فِدْيَةُ التَّأخِيرِ بِتَحَقُّقِ الْفَوَاتِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ رَمَضَانُ فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَمَاتَ لِيَوَاقِي خُمْسَ مِنْ شَعْبَانَ لَزِمَهُ خُمْسَةُ عَشَرَ مُدًّا عَشْرَةً لِأَصْلِ الصَّوْمِ إِذَا لَمْ يُصِمَّ عَنْهُ وَلِيَهُ وَخُمْسَةُ لِلتَّأخِيرِ لِأَنَّهُ لَوْ عَاشَ لَمْ يُمْكِنَهُ إِلَّا قَضَاءُ خُمْسَةِ إِذَا زَادَ الْإِيضَابُ وَالتَّهْيَاةُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَمَضَانَ الثَّانِي مَا يَسَعُ قَضَاءُ جَمِيعِ الْفَوَائِتِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي الْحَالِ الْفِدْيَةُ عَمَّا لَا يَسَعُهُ أَمْ لَا حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ وَجِهَانِ وَالْمُعْتَمَدُ مَا صَوَّبَهُ الزَّرْكَاشِيُّ مِنْ لَزُومِهَا حَالًا أَمْ.

ه فَوَدَّ: (أَوْ جَهْلٌ) أَيْ: بِتَحْرِيمِ التَّأخِيرِ. ه فَوَدَّ: (أَنَّهَا هُنَا لِلتَّأخِيرِ) وَلَوْ عَجَّلَ فِدْيَةَ التَّأخِيرِ لِيُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ مَعَ الْإِمَّاكِنِ أَجْزَأُ أَنَّهُ وَإِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ التَّأخِيرَ فَرَحُّ م ر وَلَهُ تَعَجُّلُ فِدْيَةِ كُلِّ يَوْمٍ عَنْهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ أَمْ رَفَرَّاجُهُ.

ه فَوَدَّ (سُي): (وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ الْخُ) يَتَّبِعِي اعْتِبَارَ كَوْنِ التَّأخِيرِ مَعَ الْإِمَّاكِنِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْوَامِ أَيْضًا. ه فَوَدَّ: (وَلَوْ أَخْرَجَهَا عَقِبَ كُلِّ عَامٍ تَكَرَّرَتْ قَطْعًا) عِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَمَحَلُّ هَذَا الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ

(ومُدُّ للتأخير)؛ لأنَّ كُلًّا منهما مُوجِبٌ عند الانفراد فكذا عند الاجتماع ويُفَرَّقُ بينه وبين الهمِّ إذا لم يُخْرِجِ الفدية أعوامًا فإنَّها لا تَتَكَرَّرُ بأنَّ المُدَّ فيه للفَوَاتِ كما مرَّ وهو لم يَتَكَرَّرْ وهنا للتأخير وهو غيرُ الفَوَاتِ هذا إنْ أُخِّرَ سَنَةً فَقَطْ ولا تَتَكَرَّرُ مُدُّ التأخير كما مرَّ. (ومَصْرُفُ الفدية الفقراءُ والمساكينُ) دُونَ بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ لقوله تعالى ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [بدر: ١٨٤] وهو شامِلٌ للفقيرِ أو الفقيرِ أسوأَ حالاً منه فيكونُ أُولَى (وله صَرَفُ أُمْدَادٍ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ) بخلاف مُدِّ وَاحِدٍ لِشَخْصَيْنِ ومُدِّ وَبَعْضِ مُدِّ آخَرٍ لِوَاحِدٍ فلا يَجُوزُ؛ لأنَّ كُلَّ مُدِّ فِدْيَةٍ تَامَّةٌ وَقَدْ أَوْجِبَ تَعَالَى صَرَفَ الفِدْيَةِ لِوَاحِدٍ فلا يَنْقُصُ عنها وإنَّما جازَ صَرَفُ فِدْيَتَيْنِ إِلَيْهِ كَصَرَفِ زَكَاَتَيْنِ إِلَيْهِ

فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ الْخُ).

(تَثْبِيهٌ) تَعَجُّيلُ فِدْيَةِ التَّأخِيرِ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ الثَّانِي لِئَوْخَرَ الْقَضَاءِ مَعَ الْإِمْكَانِ جَائِزٌ فِي الْأَصَحِّ كَتَعَجُّيلِ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْجَنُثِ الْمُحْرَمِ وَيُخَرِّمُ التَّأخِيرُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْهَرَمِ وَلَا الزَّيْمِ وَلَا مَنْ اسْتَدْتَتْ مَسَقَّةَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ لِتَأخِيرِ الفِدْيَةِ إِذَا أَخْرَوْهَا عَنِ السَّنَةِ الْأُولَى وَلَيْسَ لَهُمْ وَلَا لِلْحَامِلِ وَلَا لِلْمَرْضِعِ تَعَجُّيلُ فِدْيَةِ يَوْمَيْنِ فَأَكْثَرَ كَمَا لَا يَجُوزُ تَعَجُّيلُ الزَّكَاةِ لِعَامَتَيْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَجَّلَ مَنْ ذَكَرَ فِدْيَةَ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَإِعَابٌ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: أَيْضًا قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ الْخُ. فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ أَخَّرَ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَنْثَنِ سَم. فَوَدَّ: (دُونَ بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ) أَيُّ: الثَّمَانِيَةِ الْآتِيَةِ فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ أَيْضًا فِي الْمَنْثَنِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ شَامِلٌ لِلْفَقِيرِ الْخُ) وَلَا يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَلَهُ صَرَفُ أُمْدَادِ الْخُ) أَيُّ: مِنَ الفِدْيَةِ وَلَهُ تَقْلُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ التَّقْلِ خَاصَّةٌ بِالزَّكَاةِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَاتِ وَالتَّغْيِيرِ بِذَلِكَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ صَرَفَهُ لِأَشْخَاصٍ مُتَعَدِّدِينَ أُولَى وَهُوَ كَذَلِكَ عِبَارَةٌ شَرَحَ النَّوَاوِيُّ عَلَى مَنَظُومَةِ الْأَكْلِيِّ لِابْنِ الْعِمَادِ: (فَائِدَةٌ): لَوْ سَدَّ جَوْعَةُ مَسْكِينٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ هَلْ أَجَرَهُ كَأَجْرِ مَنْ سَدَّ جَوْعَةَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا فَقَدْ يَكُونُ فِي الْجَمْعِ وَلِيَّ وَقَدْ حَثَّ اللَّهُ عَلَى الْإِحْسَانِ لِلصَّالِحِينَ وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي وَاحِدٍ وَلِأَنَّهُ يُرْجَى مِنْ دُعَاءِ الْجَمْعِ مَا لَا يُرْجَى مِنْ دُعَاءِ الْوَاحِدِ انْتَهَى اه ع ش. فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ) لَعَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالنَّسْبَةِ لِبَعْضِ الْمُدِّ فَقَطَّ سَم عِبَارَةٌ ع ش أَيُّ: فِي الدُّنْيِ وَفِيمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ اه. فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ مُدِّ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَهُوَ لَا يَتَّبَعُ اه. فَوَدَّ: (فَلَا يَنْقُصُ عَنْهَا) لَعَلَّ الْمَعْنَى لَا يَنْقُصُ الْمَضْرُوفُ لِوَاحِدٍ عَنِ الفِدْيَةِ التَّامَّةِ الَّتِي هِيَ الْمُدُّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْفِعْلَ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ فَلَا يَنْقُصُ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ عَنِ الفِدْيَةِ التَّامَّةِ الَّتِي هِيَ الْمُدُّ. فَوَدَّ: (كَصَرَفِ زَكَاَتَيْنِ الْخُ) أَيُّ: قِيَاسًا عَلَيْهِ.

قَدْ أَخْرَجَ الفِدْيَةَ فَإِنْ أَخْرَجَهَا ثُمَّ لَمْ يَقْضِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخَرُ وَجَبَ ثَانِيًا بِلَا خِلَافٍ وَهَكَذَا حُكْمُ الْعَامِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ فَصَاعِدًا الْخُ اه. فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ أَخَّرَ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَنْثَنِ. فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ) لَعَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالنَّسْبَةِ لِبَعْضِ الْمُدِّ فَقَطَّ.

ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة إلى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنف والعامل؛ لأنه زكاة مستقلة وهي بالنص يجب صرفها لهؤلاء؛ لأن تعلق الأطعام بها أشد وأما جاز صرف جزاء الصيد لمتقدين؛ لأنه قد يجب التقدُّ فيها ابتداءً بأن أُلِّفَ جمع صيداً وأيضاً فهو مُحَيَّر وهو يُتَسامَح فيه ما لا يُتَسامَح في المُرْتَب وأيضاً فآيته فيها جمع المساكين كآية الزكاة بخلاف الآية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فيأتي فيها ما مرُّ ثم قال القفال ويُعتَبَرُ فضلها عَمَّا يُعتَبَرُ ثم.

(فصل) في بيان كفارة جماع رمضان

(يجب) على واطيٍ بشبهة أو نكاح أو زنا (الكفارة بإفساد) أو منع انعقاد (صوم يوم من رمضان)

قوله: (لأنه) أي صاع الفطرة. قوله: (فيها) أي: جزاء الصيد والثاني بتأويل الفدية. قوله: (وأيضاً) فآيته فيها جمع المساكين (الخ) قد يقال الآية هنا فيها جمع المساكين على قراءة نافع وابن عابر وهي سبعة فسارث آتي جزاء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة هنا لمتقدي والجواب عن ذلك ما أشار إليه الجعبري في شرح الشاطبية بقوله وجه جمع مساكين مناسبة ﴿وَعَلَى الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ لأن الواجب على جماعة إطعام جماعة وأما وجه التوحيد فيبان أن الواجب على كل واحد إطعام واحد اه بصري. قوله: (قال القفال) (الخ) يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وإن الواجب تعلق بالتركة وبغد التعلق بالتركة فأي شيء عليه بغد موته يحتاج في إخراج الكفارة إلى زيادة ما يُخْرِجُهُ عَنْهُ بِلِ الْقِيَّاسِ أَنْ يُقَالَ يُعْتَبَرُ لُوجُوبُ الإِخْرَاجِ فَضْلُ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ مُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ وَيُقَدَّمُ ذَلِكَ عَلَى ذَيْنِ الْآدَمِيِّ إِنْ قُرِضَ أَنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنًا نَعَمْ مَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ عَ شِ أَقُولُ الْكَلَامَ فِي مُطْلَقِ فِدْيَةِ الصَّوْمِ الشَّامِلِ لِمَا عَلَى الْهَرِمِ وَالْمَرِيضِ وَالْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ وَالْمُتَقَدِّرِ وَمُؤَخَّرِ الْقَضَاءِ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُدِّ الَّذِي نَوَجُّهُ هُنَا وَفِي الْكَفَّارَاتِ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ قُوَّةِ كَزَكَاةِ الْفِطْرِ قَالَ الْقَفَالُ فِي قَتَاوِهِ وَكَذَا عَمَّا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكِنٍ وَمَلْبُوسٍ وَخَادِمٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كِتَابِ الْكَفَّارَاتِ اه . وقوله: (هنا) أي: في الصوم.

فصل في بيان كفارة جماع رمضان

قوله (سبي): (يجب) (الخ) أي: قوِّزاً شَيْخُنَا وَيَأْتِي فِي شَرْحِ مِثْلِهِ . قوله: (على واطيٍ) (الخ) وهو مُكَلَّفٌ بالصَّوْمِ وَخَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ بِجَمَاعِهِ شَيْخُنَا وَمُغْنِي وَأَسْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ . قوله (سبي): (الكفارة) أي والتغزير مُغْنِي وَشَيْخُنَا وَشَرْحُ بَأَفْضَلِ قَالَ الْكَزْدِيُّ عَلَيْهِ وَمَحَلُّ التَّغْزِيرِ فِي غَيْرِ مَنْ جَاءَ تَائِبًا مُسْتَقْتِنًا مَاذَا يَلْزَمُهُ أَمَّا هُوَ فَلَا يُعْزَرُ اه . قوله: (أو منع انعقاد) (الخ) كذا في النهاية والمُغْنِي . قوله (سبي): (من رمضان) أي: يَقِينًا وَخَرَجَ بِهِ الْوُطْءُ فِي أَوَّلِهِ إِذَا صَامَهُ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْهُ أَوْ

فصل في بيان كفارة جماع نهار رمضان

على نفسه (بجماع) تام في قُبُل أو دُبُر ولو ليَتهِمَة ولو مع وجود خرقَة لَهَا على ذَكَرِهِ (إِلْم به

في صَوْم يَوْم الشَّكِّ حَيْثُ جَازَ قَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ نِهَايَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م رَ يَقِينًا يَفْنِي ظَنًّا مُسْتَنِدًّا إِلَى رُؤْيِي كَمَا يُعْلَمُ وَمَا يَأْتِيهِ اه وقال ع ش قَوْلُهُ م ر حَيْثُ جَازَ أَيُّ : بَأَنَ أَخْبَرَهُ مَوْثُوقٌ بِهِ بِرُؤْيِيهِ الْهِلَالِ فَصَامَ اغْتِمَادًا عَلَى ذَلِكَ اه وقال الْبُخَيْرِيُّ أَيُّ بَأَنَ صَامَهُ عَنْ قَصَاءٍ أَوْ نَذَرَ قَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ م ر اه . وفي الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةٌ سَمِ بِشْتَرِكٍ فِي لُزُومِ الْكَفَّارَةِ أَيْضًا تَيَقُّنُ كَوْنِ الْيَوْمِ مِنْ رَمَضَانَ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ مِنْ رَمَضَانَ يَقِينًا ثُمَّ قَالَ وَخَرَجَ بِالْيَقِينِ الْوُطْءُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ إِذَا صَامَهُ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْهُ اه قال فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَحَاصِلُ عِبَارَتِهِ أَنَّ نَحْوَ الْمَحْبُوسِ إِذَا صَامَ بِالْإِجْتِهَادِ ثُمَّ أَفْطَرَ بِالْجَمَاعِ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ صَادَقَ رَمَضَانَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ لَمْ يُصَادَفْهُ أَوْ شَكَّ هَلْ صَادَقَهُ أَوْ لَا لَمْ تَلْزَمْهُ انْتَهَتْ وَبِهَا تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ رَمَضَانَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ هَذَا خَارِجٌ بِقَوْلِهِمْ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ؛ إِذْ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا لِلْيَوْمِ الَّذِي فِي عِلْمِنَا اه لَكِنْ اغْتِيَارُهُ التَّيَقُّنُ قَدْ يُشْكِلُ فَإِنَّ الصَّوْمَ بِإِخْبَارٍ عَدْلٍ وَاحِدٍ لَا يَتَيَقَّنُ مَعَهُ مِنْ أَنَّ الظَّاهِرَ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِإِفْسَادِهِ بِالْوُطْءِ بَلْ قَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا صَامَ بِإِخْبَارٍ نَحْوِ فَاسِقٍ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ وَيُجَابُ بَأَنَ الشَّارِعِ أَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ مَقَامُ الْيَقِينِ أَيُّ : إِذَا أَخْبَرَ الْقَاضِي بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الصَّوْمُ بِإِخْبَارِهِ عَلَى الْعُمُومِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ اه قَوْلُهُ أَيُّ : إِذَا أَخْبَرَ الْقَاضِي الْخُ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ .

• قَوْلُ (سَيِّ) : (بِجَمَاعٍ) قَدْ يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِجَمَاعٍ وَخَدَهُ لَوْ قَارَنَ الْجَمَاعُ مُفْطِرٌ آخَرُ لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ مُتَّبَعٌ ؛ إِذْ إِسْنَادُ الْإِفْسَادِ إِلَى الْجَمَاعِ لَيْسَ أَوَّلَى مِنْ إِسْنَادِهِ إِلَى الْمُفْطِرِ الْآخَرِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَعَدَمُ الْوُجُوبِ سَمِ وَشَيْخُنَا . • قَوْلُهُ : (تَامٌ) سَيَأْتِي مَا فِيهِ . • قَوْلُهُ : (فِي قُبُلٍ الْخُ) أَيُّ : لَا بِذَكَرٍ زَائِدٍ أَوْ فِي فَرْجٍ زَائِدٍ م ر اه سَمِ . • قَوْلُهُ : (وَلَوْ لَيْتَهُمَة الْخُ) أَيُّ : أَوْ مَيْتَةً وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ نِهَايَةً .

• قَوْلُهُ : (بِجَمَاعٍ) أَيُّ : لَا بِذَكَرٍ زَائِدٍ أَوْ فِي فَرْجٍ زَائِدٍ م ر .

(تَنْبِيْهٌ) : قَوْلُهُمْ فِي الضَّابِطِ بِجَمَاعٍ الْخُ قَدْ يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِجَمَاعٍ وَخَدَهُ حَتَّى لَوْ قَارَنَ الْجَمَاعُ مُفْطِرٌ آخَرُ لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ مُتَّبَعٌ ؛ إِذْ إِسْنَادُ الْإِفْسَادِ إِلَى الْجَمَاعِ لَيْسَ أَوَّلَى مِنْ إِسْنَادِهِ إِلَى الْمُفْطِرِ الْآخَرِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَعَدَمُ الْوُجُوبِ .

(تَنْبِيْهٌ آخَرُ) يُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْكَفَّارَةِ أَيْضًا تَيَقُّنُ كَوْنِ الْيَوْمِ مِنْ رَمَضَانَ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ مِنْ رَمَضَانَ يَقِينًا ثُمَّ قَالَ وَبِالْيَقِينِ أَيُّ : وَخَرَجَ بِالْيَقِينِ الْوُطْءُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ إِذَا صَامَهُ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْهُ اه قال فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ وَحَاصِلُ عِبَارَتِهِ أَنَّ نَحْوَ الْمَحْبُوسِ إِذَا صَامَ بِالْإِجْتِهَادِ ثُمَّ أَفْطَرَ بِالْجَمَاعِ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ صَادَقَ رَمَضَانَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ لَمْ يُصَادَفْهُ أَوْ شَكَّ هَلْ صَادَقَهُ أَوْ لَا لَمْ يَلْزَمْهُ انْتَهَتْ وَبِهَا تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ رَمَضَانَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَلْ هُوَ مَوْهَبٌ فَلَوْ أَبْدَلَ أَوَّلَ يَوْمٍ لَكَانَ أَوَّلَى وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ هَذَا خَارِجٌ بِقَوْلِهِمْ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ؛ إِذْ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا لِلْيَوْمِ الَّذِي فِي عِلْمِنَا اه فَكُنَا هُنَا تَرَكَ التَّعَرُّضَ لِهَذَا الْقَيْدِ الْآخِرِ لَكِنْ اغْتِيَارُهُ التَّيَقُّنُ قَدْ يُشْكِلُ فَإِنَّ الصَّوْمَ بِإِخْبَارٍ عَدْلٍ وَاحِدٍ لَا يَتَيَقَّنُ

بِسَبَبِ الصَّوْمِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ وَلَا شُبْهَةٌ لَهُ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ. (وَلَا كُفَّارَةٌ عَلَى مَنْ قُيِّدَ فِيهِ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ (نَاسٍ) وَمُكْرَهٍ وَجَاهِلٍ غَيْرِ لانتفاء الإفساد بل لا كفارة وإن قلنا بالإفساد لانتفاء إثمِهِ بِهِ (وَلَا) عَلَى (مُفْسِدٍ) صَوْمٍ (غَيْرِ رَمَضَانَ) مِنْ نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ كُفَّارَةٍ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ لَاخْتِصَاصُهُ بِقَضَائِلَ لَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ وَلَا عَلَى مُفْسِدٍ صَوْمٍ غَيْرِهِ كَمُسَافِرٍ جَامِعٍ حَلِيلَتَهُ فَافْسَدَ صَوْمَهَا (أَوْ) مُفْسِدٍ صَوْمَ نَفْسِهِ لَكِنْ (بِغَيْرِ جَمَاعٍ)؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ أَغْلَظَ فَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ غَيْرُهُ وَلَا عَلَى مُفْسِدٍ صَوْمِهِ بِجَمَاعٍ غَيْرِ تَامٍ وَهُوَ الْمَرَأَةُ؛ لِأَنَّهَا تُفْطِرُ بِدُخُولِ رَأْسِ الذَّكَرِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَشْفَةِ كَذَا قُيِّدَ بِالتَّمَامِ احْتِرَازًا عَنْ هَذِهِ لِكَيْتَهُ يُوْهِمُ أَنَّهَا لَوْ جُومِغَتْ وَهِيَ نَائِمَةٌ أَوْ مُكْرَهَةٌ أَوْ نَاسِيَةٌ ثُمَّ زَالَ نَحْوُ النَّوْمِ بَعْدَ تَمَامِ دُخُولِ الْحَشْفَةِ وَإِدَامَتِهِ اخْتِرَازًا لَهُ يَلْزَمُهَا كُفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَهَا فَسَدَ بِجَمَاعٍ تَامٍ لَكِنْ الْمُنْقُولُ خِلَافُهُ لِنَقْصِ صَوْمِهَا

• فَوَدَّ: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الْفَخْرِيِّ) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ: الشَّرُوطِ الْعَشْرَةِ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْإِفْسَادِ بِالْجَمَاعِ وَخَذَهُ وَكَوْنُ الْجَمَاعِ بِذَكَرٍ أَصْلِيٍّ وَفِي فَرْجٍ وَكَوْنُ الْيَوْمِ مِنْ رَمَضَانَ يَقِينًا وَيَأْتِي عَنْ شِ اسْتِرَاطِ كَوْنِ الْفَرْجِ مُتَّصِلًا فَتَصِيرُ خُمْسُهُ عَشْرًا. • فَوَدَّ: (نَحْوُ نَاسٍ) أَيُّ: لِلصَّوْمِ أَوْ لِلتَّيَّةِ لِيَلَّا كُزْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ الْمُتَّعْنِي وَمَنْ نَسِيَ التَّيَّةَ وَأَمَرَ بِالْإِمْسَاكِ فَجَامَعَ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ قَطْعًا أَه. • فَوَدَّ: (وَمُكْرَهٍ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُتَّعْنِي. • فَوَدَّ: (وَجَاهِلٍ) أَيُّ لِيَتَحَرِيمِ الْجَمَاعَ وَلَوْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَجَهْلٌ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ وَجَبَتْ قَطْعًا نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ الْخُ شَمَلٌ مَا لَوْ عَلِمَ بِالتَّحْرِيمِ وَجَهْلٌ إِنْطَالَهُ الصَّوْمُ أَه. • فَوَدَّ: (هَلِيزَ) أَيُّ: بَانَ قُرْبَ إِسْلَامِهِ أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنْ الْعُلَمَاءِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَع ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْنَا الْفَخْرِيُّ) أَيُّ عَلَى الضَّعِيفِ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ بِغَيْرِ جَمَاعٍ) أَيُّ كَالْأَكْثَلِ وَالشَّرْبِ وَالِاسْتِمْنَاءَ وَالْمُبَاشَرَةَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى الْإِنْزَالِ مُغْنِي زَادَ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ أَه. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا تُفْطِرُ الْفَخْرِيُّ) أَيُّ: وَالتَّامُّ يَخْصُلُ بِالتَّيَّةِ الْبِخْتَانِيْنِ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (كَذَا قُيِّدَ الْفَخْرِيُّ) أَيُّ فِي الرِّوَايَةِ وَأَصْلُهَا. • فَوَدَّ: (لَكَيْتَهُ يُوْهِمُ الْفَخْرِيُّ) أَيُّ: التَّقْيِيدَ بِالتَّمَامِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ زَالَ نَحْوُ النَّوْمِ) أَيُّ: بَانَ تَسْتَقْبِظُ أَوْ تَتَذَكَّرُ أَوْ تَقْدِرُ عَلَى الدَّفْعِ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (لَكِنْ) الْمُنْقُولُ الْفَخْرِيُّ وَهُوَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى الْمُوْطُوءَةِ مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (لِنَقْصِ صَوْمِهَا الْفَخْرِيُّ) أَيُّ وَلِإِنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا فِي الْخَبَرِ إِلَّا الرَّجُلُ الْمُجَامِعُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ وَلِإِنَّهَا غُرْمٌ مَالِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ فَيَخْتَصُّ بِالرَّجُلِ الْوَاطِئِ كَالْمَهْرِ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُوْطُوءَةِ فِي الْقُبْلِ أَوْ الدُّبْرِ وَلَا عَلَى الرَّجُلِ الْمُوْطُوءِ كَمَا نَقَلَ

مَعَهُ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ بِإِفْسَادِهِ بِالْوَطْءِ بَلْ قَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا صَامَ بِإِخْبَارٍ نَحْوِ فَاسِقٍ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ بَانَ الشَّارِعَ أَقَامَ خَبَرَ الْعَدْلِ مُقَامَ الْيَقِينِ أَيُّ: إِذَا أَخْبَرَ الْقَاضِي بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الصَّوْمُ بِإِخْبَارِهِ عَلَى الْمُعْصِيَةِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَأَمَّا مَنْ أَخْبَرَهُ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَلْزَمَهُ الْكُفَّارَةُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَتْنِ وَتَلْزَمُ مَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ وَجَامَعَ فِي يَوْمِهِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِجْتِهَادِ الْمَذْكُورَةِ عَنْ الْمَجْمُوعِ أَه.

يَتَقَرُّ بِهِ كَثِيرًا لِلْفَسَادِ يَنْحَوِ الْحَيْضُ فَلَمْ يَقْرَ عَلَى إِيْجَابِ كَفَّارَةٍ وَحِينَئِذٍ فَلَا مَحْتَاجَ لِهَذَا الْقَيِّدِ وَمَنْ ثُمَّ حَدَّثَاهُ هُنَا وَإِنْ ذَكَرَاهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا. نَقِمَ قَدْ مَحْتَاجٌ إِلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْطُوءِ فِي ذُرِّيهِ فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ أَوْلَجَ فِيهِ نَائِمًا مَثَلًا ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَأَدَامَ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ لِصِدْقِ الضَّابِطِ بِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَإِنْ قِيلَ فِيهِ بَحْثٌ؛ إِذْ قَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمْ بِتَقْصِصِ الْمَرْأَةِ أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ فَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ مِثْلُهَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِثْلُهَا فِي بُطْلَانِ صَوْمِهَا قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْحَشْفَةِ إِذَا كَانَا عَالِمَيْنِ مُخْتَارَيْنِ (وَلَا) عَلَى مَنْ لَمْ يَأْتِ بِجَمَاعِهِ نَحْوُ (مُصَافِي) أَوْ مَرِيضٍ صَائِمٍ (جَمَاعَ بِنْيَةِ التَّرْخُصِ)؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ لَهُ ذَلِكَ (وَكَذَا) مَنْ أَتَمَّ بِهِ لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ كَأَنَّ جَمَاعَ

ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ نِهَائَةً وَأَسْنَى وَمُعْنَى وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ) أَيِ: بَلْ يَضُرُّ لِمَا مَرَّ مِنْ الْإِيْهَامِ. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْطُوءِ) (إِلَيْهِ) أَيِ: لِإِخْرَاجِهِ مِنَ الضَّابِطِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ) (إِلَيْهِ) تَعْلِيلٌ لِصِحَّةِ الْإِيْهَامِ السَّابِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ) (إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْأَسْنَى وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْكَزْزَدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ وَكَلَامُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ صَرِيحٌ فِي خِلَافٍ مَا فِي الشُّخْفَةِ وَكَلَامُهُ فِي بَقِيَّةِ كُتُبِهِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِهِ كَالْإِنْتِهَافِ وَالْإِمْدَادِ وَفَتْحِ الْجَوَادِ وَالْإِيْهَامِ وَكَذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا وَالْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُمْ فَمَا بَحَثَ فِي الشُّخْفَةِ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ الْجَمَاعَةِ فَتَبَّهَ لَهُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ خِلَافٌ مَا فِيهَا وَفِي الْإِيْهَامِ نَعَمٌ يَتَّبَعِي نَذْبَ التَّكْفِيرِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ اه. □ قَوْلُهُ: (إِذْ قَضِيَّةُ) (إِلَيْهِ) تَعْلِيلٌ لِمَا اسْتَظْهَرَهُ مِنْ لُزُومِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْمَوْطُوءِ الْمَذْكُورِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَإِشَارَةً إِلَى وَجْهِ رَدِّ الْقَبِيلِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ: فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ (وَقَوْلُهُ فَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ مِثْلُهَا يُحْمَلُ) (إِلَيْهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ كَلَامِ مَهْدَهُ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْطُوءِ وَلَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَوْطُوءِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ اه. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ابْنَ الرَّفْعَةِ نَقَلَ عَدَمَ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الرَّجُلِ وَهَذَا لَا يُنَاسِبُهُ الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مِثْلُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

□ قَوْلُهُ: (فِي بُطْلَانِ صَوْمِهَا) الْأَوَّلَى إِفْرَادُ الضَّمِيرِ وَتَذَكُّرُهُ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ) أَيِ: وَخَدَهُ بَلْ لِأَجْلِهِ مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ التَّرْخُصِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَشَيْخُنَا وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمِ قَدْ يُمْنَعُ إِذْ لَوْلَا الصَّوْمُ لَمْ يَأْتِ وَالْإِبَاحَةُ مَعَ نِيَّةِ التَّرْخُصِ لَا تُنَافِي أَنَّ الْإِثْمَ مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ فَلْيَتَأَمَّلْ جَدًّا اه. □ قَوْلُهُ: (قِيلَ) (إِلَيْهِ) وَاقْفُ النَّهْيَةَ فَقَالَ وَقَدْ احْتَرَزَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ أَتَمَّ بِهِ؛ إِذْ كَلَامُهُ فِي أَتَمَّ لَا يُبَاحُ لَهُ الْفَطْرُ بِحَالٍ وَيَصِحُّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ عَنْ جَمَاعِ الصَّبِيِّ اه. لَكِنْ عَقَّبَهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّه قَوْلُهُ م ر إِذْ كَلَامُهُ فِي أَتَمَّ إِلَيْهِ يُقَالُ عَلَيْهِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ اه.

□ قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ مِثْلُهَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِثْلُهَا فِي بُطْلَانِ صَوْمِهَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ كَلَامِ مَهْدَهُ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْطُوءِ وَلَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَوْطُوءِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ اه. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ابْنَ الرَّفْعَةِ نَقَلَ عَدَمَ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الرَّجُلِ وَهَذَا لَا يُنَاسِبُهُ الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اه. □ قَوْلُهُ: (لَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ) قَدْ يُمْنَعُ؛ إِذْ لَوْلَا الصَّوْمُ لَمْ يَأْتِ وَالْإِبَاحَةُ مَعَ نِيَّةِ التَّرْخُصِ لَا تُنَافِي أَنَّ الْإِثْمَ

نحو المُسافر (بغيرها) أي: مع عَدَم نية التَّرخُّص (في الأصح)؛ لأنَّه وإنَّ أَيْمَ بِقَدَم نية التَّرخُّص لَكِنَّ الإفطارَ مُباحٌ له فصار شُبْهَةً في ذَرِّه الكُفَّارة وبما قَرَّرَته يَنْدَفِعُ قَوْلُ شارِحٍ قَبْلَ هَذَا مُحْتَزُّ قَوْلِهِ أَيْمَ بِهِ وفيه نَظَرٌ فَإِنَّهُ أَيْمَ إِذَا لَمْ يَتَوَّ التَّرخُّصَ فَتَرُدُّ هَذِهِ عَلَى الضَّائِبِ نَعَمْ يَصِحُّ أَنْ يُحْتَزَّ بِهِ عَنِ جَمَاعِ الصَّبِيِّ اهـ وَوَجْهُ انْدِفَاعِهِ أَنَّ مَا قَبْلَ كَذَا مُحْتَزُّ أَيْمَ بِهِ وَمَا بَعْدَهَا مُحْتَزُّ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَمَنْ مُحْتَزُّ أَيْمَ بِهِ قَوْلُهُ أَيْضًا (وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ) أَي: بَقَاءَهُ فِجَامِع (فَبَانَ نَهَارًا) وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظُنْ شَيْقًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَجُوزُ الْأَكْلُ مَعَ الشَّكِّ آخِرَ اللَّيْلِ بَلْ لَا كُفَّارَةً هُنَا وَإِنْ أَيْمَ كَانَ ظَنُّ الْغُرُوبِ بَلَا أَمَارَةٍ أَوْ شَكٌّ فِيهِ فِجَامِعِ فَبَانَ نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْهَتَكَ وَالْكَفَّارَةُ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ كَالْحَدِّ فَلَا نَظَرَ لِأَيْمِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفِطْرُ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا بِاجْتِهَادٍ وَكَذَا لَا كُفَّارَةَ كَمَا

فَوَدَّ: (يَصِحُّ أَنْ يُحْتَزَّ بِهِ عَنْ جَمَاعِ الصَّبِيِّ) صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِقَدَمِ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي جَمَاعِ الصَّبِيِّ سَم. فَوَدَّ: (عَنْ جَمَاعِ الصَّبِيِّ) عِبَارَةٌ سَمَ عَلَى شَرْحِ الْهَجَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ أَيْ: بِقَوْلِهِ أَيْمَ بِهِ لِلصَّوْمِ مَا لَوْ جَامَعَ يُقْتَضَى أَنَّهُ صَبِيٌّ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ بِالْعَا عِنْدَ الْجَمَاعِ لَعَدَمَ إِثْمِهِ وَتُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِتَقْصِيرِهِ بِقَدَمِ مَعْرِفَةِ حَالِهِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَسْأَلَةُ ظَنِّ بَقَاءِ اللَّيْلِ اهـ وَكَتَبَ بِهَامِشٍ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ اغْتِنَادَ الصَّبِيِّ لَا يُبَيِّحُ الْجَمَاعَ فِي رَمَضَانَ وَسُقُوطِ الْإِثْمِ لَعَدَمِ التَّكْلِيفِ لَا يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ كَمَا يُنْتَعَمُ مِنَ الزُّنَا فَالْوَجْهُ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ وَلَا تَأْيِيدَ فِيمَا ذَكَرَهُ لِلْفَرَقِ الظَّاهِرِ بَيْنَ إِبَاحَةِ الْإِقْدَامِ وَعَدَمِهِ اهـ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ الصَّبِيَّ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ يُلَوِّغُهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ كَمَنْ ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ بَلْ هَذَا أَوَّلَى لِعُسْرِ مَعْرِفَةِ الْبُلُوغِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَعْرِفَةِ بَقَاءِ اللَّيْلِ لِسَهُولَةِ الْبَحْثِ عَنْهَا وَأَمَّا ثَانِيًا فَغُرْمَةُ الْفِطْرِ لَا تَسْتَلْزِمُ الْكَفَّارَةَ كَمَا يَأْتِي فِي ظَنِّ دُخُولِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا جَامَعَ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ لِلشُّبْهَةِ وَإِنْ حَرَّمَ جَمَاعُهُ ش. فَوَدَّ: (مُحْتَزُّ بِسَبَبِ الصَّوْمِ) أَيْ: إِذَا الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ الرَّادَّ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَخَدَهُ وَالْإِثْمُ هُنَا بِسَبَبِهِ مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ التَّرخُّصِ عِبَارَةٌ سَمَ كَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ كَوْنُهُ بِمُجَرَّدِ الصَّوْمِ وَلَوْ كَانَ الْإِثْمُ هُنَا لِمُجَرَّدِ الصَّوْمِ حَصَلَ وَإِنْ تَوَّى التَّرخُّصَ اهـ. فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظُنْ) إِلَى قَوْلِهِ لَوْ لَا مَا يَبَيِّنُ الْإِنْفِخَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا ذَكَرَهُ إِلَى أَوْ شَكٌّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ شَكٌّ فِيهِ.

فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ: فِي الْجَمَاعِ. فَوَدَّ: (بِالشُّبْهَةِ) وَهِيَ عَدَمُ تَحَقُّقِ الْمَوْجِبِ عِنْدَ الْجَمَاعِ الْمُعْتَصِدِ بِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ نِهَايَةً عِبَارَةٌ سَمَ كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّبْهَةِ هُنَا احْتِمَالُ دُخُولِ اللَّيْلِ اهـ. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ الْإِنْفِخَ) تَغْلِيلُ لِلْإِثْمِ. فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا كُفَّارَةَ الْإِنْفِخَ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمَغْنِي أَيْضًا.

مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا. فَوَدَّ: (نَعَمْ يَصِحُّ أَنْ يُحْتَزَّ بِهِ عَنْ جَمَاعِ الصَّبِيِّ) صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِقَدَمِ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي جَمَاعِ الصَّبِيِّ. فَوَدَّ: (وَمَا يَغْنَاهَا مُحْتَزُّ بِسَبَبِ الصَّوْمِ) كَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ كَوْنُهُ بِمُجَرَّدِ الصَّوْمِ وَلَوْ كَانَ الْإِثْمُ هُنَا لِمُجَرَّدِ الصَّوْمِ حَصَلَ وَإِنْ تَوَّى التَّرخُّصَ. فَوَدَّ: (وَالْكَفَّارَةُ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ) كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّبْهَةِ هُنَا احْتِمَالُ دُخُولِ اللَّيْلِ. فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا كُفَّارَةَ الْإِنْفِخَ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

ذَكَرَهُ شَارِحٌ لَكِنْ نَظَرَ غَيْرُهُ فِيهِ لَوْ شَكَّ أَتَى أَمْ لَا فَجَامَعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ نَوَى وَإِنْ فَسَدَ صَوْمُهُ وَإِثْمٌ بِالْجَمَاعِ وَهَاتَانِ قَدْ تَرَدَّانِ عَلَى الضَّابِطِ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَ فِيهِمَا مِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ فَإِنْ زِيدَ فِيهِ وَلَا شُبْهَةٌ كَمَا قَدَّمْتَهُ لَمْ تَرِدَا وَلَا عَلَى مَنْ نَوَى يَوْمَ الشَّكِّ قَضَاءً مَثَلًا ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ ثَبِتَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَإِنْ صَدَّقَ عَلَيْهِ الضَّابِطُ لَوْلَا مَا يَبَيِّنُ بِهِ مُرَادَ الْمُتَنِّ بِقَوْلِي الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَأْتِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ لِجَهْلِهِ بِهِ حَالِ الْوُطءِ بَلْ مِنْ حَيْثُ غَيْرُهُ وَهُوَ نَحْوُ الْقَضَاءِ فِي ظَنِّهِ. وَمَا قِيلَ إِنَّ هَذِهِ تَخْرُجُ لَوْ قَالَ عَنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ لَا عَنْهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذِ الْقَضَاءُ عَنْهُ لَا مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ نَقَمَ تَخْرُجُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبِتَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ بَانَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَوْمٍ أَصْلًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ غَيْرُهُ وَمَرَّ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فِيمَا لَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَقَلِمَ وَاسْتَدَامَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَفْسُدْ تَنْزِيلًا لِيَمْنَعَ الْإِنْعَادَ مِنْزِلَةَ الْإِفْسَادِ (وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ مُتَعَلِّقٌ

• قَوْلُهُ: (وَهَاتَانِ) أَيُّ: مَسْأَلَةُ ظَنِّ الْغُرُوبِ بِلَا أَمَارَةٍ أَوْ شَكٍّ وَمَسْأَلَةُ الشَّكِّ فِي النَّيَّةِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الضَّابِطِ) أَيُّ بِطَرِيقِهِ مُقْنِي. • قَوْلُهُ: (كَمَا قَدَّمْتَهُ) أَيُّ: فِي شَرْحِ الضَّابِطِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا عَلَى مَنْ نَوَى الْإِثْمَ) عَطَفَ بِالْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ لَوْ شَكَّ أَتَى الْإِثْمَ. • قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيُّ: أَوْ نَذَرًا أَوْ كَفَّارَةً. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَدَّقَ عَلَيْهِ الْإِثْمَ) وَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مُفْطِرٌ حَقِيقَةً لِتَبَيُّنِ عَدَمِ صِحَّةِ صَوْمِهِ عَنْ غَيْرِ رَمَضَانَ وَعَنْهُ أَيْضًا لَانْتِفَاءُ نَيْتِهِ لَهُ نِهَائِيَّةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ ثَبِتَ الْإِثْمَ) وَكَذَا لَا كَفَّارَةَ فِي عَكْسِهِ بَانَ ثَبِتَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ جَامَعَ لِأَنَّهُ غَيْرُ آثِمٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَجُوبَ الْإِمْسَاكِ وَالْإِفْثَامُ بِسَبَبِ الْإِمْسَاكِ لَا الصَّوْمِ. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِي الْإِثْمَ) أَيُّ: عَقَّبَ بِسَبَبِ الصَّوْمِ سَمٍ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ بِقَوْلِي بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ بِهِ وَكَانَ الْوَاضِحُ الْأَخْصَرُ أَنْ يُقَالَ لَوْلَا يَبَيِّنُ مُرَادَ الْمُتَنِّ الْإِثْمَ. • قَوْلُهُ: (هَلِيهِ) أَيُّ: مَسْأَلَةُ يَوْمِ الشَّكِّ. • قَوْلُهُ: (تَخْرُجُ) أَيُّ: عَنْ الضَّابِطِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ: يَوْمَ الشَّكِّ الَّذِي تَوَاهَ قَضَاءُ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ الْإِثْمُ) أَيُّ: رَمَضَانَ. • قَوْلُهُ: (إِذَا الْقَضَاءُ) أَيُّ: قَضَاءُ رَمَضَانَ سَمٍ. • قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ الْإِثْمَ) أَيُّ: فَلَا يَكْفِي فِي الْإِحْتِرَازِ مُجَرَّدُ عَنْ رَمَضَانَ بَلْ يَخْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ آدَاءِ مُقْنِي. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْإِثْمَ) أَيُّ: وَانْتَهَى نَيْتُهُ لَهُ نِهَائِيَّةً. • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَاخِرِ فَصْلِ الْمُفْطِرَاتِ. • قَوْلُهُ: (فَقَلِمَ الْإِثْمَ) أَيُّ: حَالًا عَقِبَ الطَّلُوعِ. • قَوْلُهُ: (تَنْزِيلًا الْإِثْمَ) عِلَّةٌ لَوْجُوبِ الْكَفَّارَةِ.

• قَوْلُهُ (سَمِي): (وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ) أَيُّ: عَامِدًا مُقْنِي.

• قَوْلُهُ (سَمِي): (بَعْدَ الْأَكْلِ الْإِثْمَ) أَيُّ: أَوْ الْجَمَاعُ نَاسِيًا. • قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقٌ) أَيُّ: قَوْلُهُ نَاسِيًا.

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ ثَبِتَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ) وَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مُفْطِرٌ حَقِيقَةً لِتَبَيُّنِ عَدَمِ صِحَّةِ صَوْمِهِ عَنْ غَيْرِ رَمَضَانَ شَرْحٌ مَرَّرَ. • قَوْلُهُ: (بِقَوْلِي) أَيُّ: عَقَّبَ بِسَبَبِ الصَّوْمِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا الْقَضَاءُ) أَيُّ: قَضَاءُ رَمَضَانَ. • قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ) أَيُّ: فَلَا تَخْرُجُ هَذِهِ بِالنَّسْبَةِ لِقَضَاءِ رَمَضَانَ وَلَوْ قَالَ عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقٌ) أَيُّ: قَوْلُهُ نَاسِيًا وَقَوْلُهُ بِالْأَكْلِ أَيُّ لَا يُجَامِعُ.

بِالْأَكْلِ (وَقَدْ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ) لَا عَيْتَاقَهُ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ (وَأِنْ كَانَ الْأَصْحُ بَطْلَانٌ صَوْمِهِ) بِهَذَا الْجَمَاعِ
 كَمَا لَوْ جَامَعَ ظَانًّا بَقَاءَ اللَّيْلِ فَبِإِنْ خَلَّاهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَظُنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ؛ إِذْ لَا عُذْرَ لَهُ بِوُجْهِ
 وَهَذَا إِنْ عَلِمَ وَجُوبَ الْإِمْسَالِكِ بَعْدَ الْفِطْرِ خَارِجٍ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَإِلَّا فَيَأْتِمُّ بِهِ (وَلَا) عَلَى (مَنْ زَنَى
 نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ وَصَرَّحَ بِهَذَا مَعَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَلَى نَاسٍ؛ لِأَنَّهُ
 مِمَّا يَخْفَى وَيَبْصُرُ كَمَا قَالَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُفْرَعًا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ النَّاسِيَّ يَفْسُدُ صَوْمُهُ
 وَحِينَئِذٍ لَا تَكَرَّرُ فِيهِ بِوُجْهِ. (وَلَا مُسَافِرٍ أَفْطَرَ بِالزَّنَا مُتَرَحِّصًا)؛ لِأَنَّ فِطْرَهُ جَائِزٌ لَهُ وَإِثْمُهُ لِلزَّنَا لَا
 لِلصَّوْمِ فَذَكَرَ التَّرَحُّصَ لِذَلِكَ وَإِلَّا فَهُوَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَنْتِ التَّرَحُّصَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ
 وَكَذَا بِغَيْرِهَا (وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الزَّوْجِ عَنْهُ) دُونَهَا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا زَوْجَةَ الْمُجَامِعِ مَعَ
 مُشَارَكَتِهَا لَهُ فِي السَّبَبِ وَلَئِنْ صَوَّمَهَا نَاقِصٌ كَمَا مَرَّ (وَفِي قَوْلِهِ) تَلَزَمَتْهُ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ لِكَيْتَهَا
 تَكُونَ (عَنْهُ وَعَنْهَا) لِمُشَارَكَتِهَا لَهُ فِي السَّبَبِ وَلِهَذَا الْقَوْلُ تَفْرِيعٌ وَتَقْيِيدٌ لَيْسَ مِنْ غَرَضِنَا ذِكْرُهُ

• قَوْلُهُ: (بِالْأَكْلِ) أَيُّ: لَا بِجَامِعِ سَم. • قَوْلُهُ: (لَا عَيْتَاقَهُ الْخُ) تَقْلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ
 الْخُ. • قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ) أَيُّ: جَزَاءُ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ: مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الْأَكْلِ الْخُ.
 • قَوْلُهُ: (بِهَذَا) أَيُّ: بِمَدَمِ الزَّوْجِ عَلَى مَنْ زَنَى نَاسِيًا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى) قَدْ يُقَالُ هُوَ لَا يَخْفَى
 بَعْدَ ذِكْرِ مَا سَبَقَ سَم. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ لَا تَكَرَّرُ الْخُ) أَيُّ: لِأَنَّ مَا سَبَقَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ النَّاسِيَّ لَا يَفْسُدُ
 صَوْمُهُ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ يَفْسُدُ صَوْمُهُ سَم. • قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيُّ: لِلتَّشْبِيهِ عَلَى أَنَّ إِثْمَهُ لِلزَّنَا لَا لِلصَّوْمِ.
 • قَوْلُهُ: (مُشَارَكَتِهَا لَهُ الْخُ) أَيُّ: لِأَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةِ هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهَا لَيْتَهُ نَهَايَةً.
 • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَائِلِ الْفَصْلِ.
 • قَوْلُهُ (سَمِي): (وَفِي قَوْلِهِ عَنْهُ وَعَنْهَا) أَيُّ: يَلْزَمُهُمَا كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ وَيَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ وَعَلَى هَذَا قَبْلَ يَجِبُ
 كَمَا قَالَ الْمُحَامِلِيُّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا يَضَعُهَا ثُمَّ يَتَحَمَّلُ الزَّوْجُ مَا وَجَبَ عَلَيْهَا وَقِيلَ يَجِبُ كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى
 عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا كَفَّارَةُ تَامَةً مُسْتَقِلَّةً وَلَكِنْ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا ثُمَّ يَتَدَاخِلَانِ وَهَذَا مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ
 وَمَحَلُّ هَذَا الْقَوْلِ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةٌ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَى الزَّوْجِ أَمَّا الْمَوْطُوءَةُ بِالشُّبْهَةِ أَوْ الْمَزْنِيَّةُ بِهَا فَلَا
 يَتَحَمَّلُ عَنْهَا قَطْعًا نَهَايَةً وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى) قَدْ يُقَالُ هُوَ لَا يَخْفَى بَعْدَ ذِكْرِ مَا سَبَقَ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ النَّاسِيَّ يَفْسُدُ
 صَوْمُهُ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَلَوْ زَنَى الْمُقِيمُ نَاسِيًا لِلصَّوْمِ وَقُلْنَا الصَّوْمُ يَفْسُدُ بِالْجَمَاعِ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى
 الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ نَاسٍ لَهُ أَه. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ لَا تَكَرَّرُ فِيهِ بِوُجْهِ) أَيُّ: لِأَنَّ مَا
 سَبَقَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ النَّاسِيَّ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ يَفْسُدُ صَوْمُهُ.
 • قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (وَفِي قَوْلِهِ عَنْهُ وَعَنْهَا) قَالَ الْإِسْتَوْيُّ أَيُّ: يَلْزَمُهَا أَيْضًا كَفَّارَةُ وَلَكِنْ الزَّوْجُ مُكَلَّفٌ
 بِإِخْرَاجِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ تَقَعُ عَنْهُ وَعَنْهَا بِطَرِيقِ التَّحَمُّلِ قَالَ وَحَكِي فِي الْبَحْرِ عَنْ هَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُوهُ أَحَدُهَا مَا
 ذَكَرْنَا وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةُ مُسْتَقِلَّةً وَلَكِنْ يَحْمِلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ

(وفي قول عليها كفارة أخرى) قياساً على الرجل. (وتلزم) الكفارة (من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه)

❏ قول (سني): (وفي قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا في غير المتخيرة أما هي فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضاً والذي قبله إذا مكثت طائفة عالمية فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعاً ولا يتطل صومها ومحل القول الأول منهما من أصله إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كانا من أهله لكونيهما مفسرين أو مملوكين لزم كل واحد صوم شهرين لأن العبادة البدنية لا تتحمل وإن كان من أهل العتق أو الإطعام وهي من أهل الصيام فاعتق أو أطعم فالأصح أنه يجزئ عنهما إلا أن تكون أمة فإنه لا يجزئ عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج غير أهل للتحمل هذا والمذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً نهاية أي حرة أو أمة زوجة أو غيرها ع ش .

❏ قول (سني): (وتلزم من انفرد برؤية الهلال) خرج به الحاجب والمُتَّجِم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ويوجه بأنهما لم يتيقنا بذلك دخول الشهر فأشبهها ما لو اجتهد من اشتبه عليه رمضان فأداه اجتهداه إلى شهر فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة عليه ع ش أي: إذا لم يتحقق أنه من رمضان أخذاً بما تقدم عن النهاية والعباب في أول الفصل .

❏ قول (سني): (برؤية الهلال إلخ) عبارة الروض وشرحه: (فزع): من رأى الهلال أي هلال رمضان وخذه صام وجوباً وإن ردت شهادته فإن جامع لزمته الكفارة ومتى رأى شوالاً وخذه لزمه الفطر فإن شهد ثم أفطر لم يعزز وإن ردت شهادته وإلا بان أفطر ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزز وحقه إذا أفطر أن يخفيه أي الإفطار والظاهر أنه على وجه التذنب انتهت باختصار اه سم وفي النهاية والمغني ما

الرافعي والثاني تجب كفارتان كما ذكرناه إلا أن الزوج لا يتحمل فإذا أخرجهما سقطت عنها وتصير كالذين المضمون والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها اه .

❏ فود في (سني): (وفي قول عليها كفارة أخرى) قال الاستوئي ومحل هذا القول إذا وطئت في القبل أما إذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في الكفاية وحكى الماوردئي وجهاً أنه يجب على الزوج إخراج كفارتين واجد عنه وأخرى عنها .

(تنبيهان): (أحدهما): أن محل القول الثاني والثالث إذا كانت المرأة صائمة ومكثت طائفة عالمية (الثاني): أن فائدة القول الأول والثاني تظهر في مسائل منها لو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج ليس أهلاً للتحمل ومنها إذا وطئت برناً أو بشبهة فلا كفارة عليها على الأول وتلزمها على الثاني لانتفاء سبب التحمل وهو الزوجية اه كلام الاستوئي .

❏ فود في (سني): (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) عبارة الروض وشرحه: (فزع): من رأى الهلال أي: هلال رمضان وخذه صام وجوباً وإن ردت شهادته فإن جامع لزمته الكفارة ومتى رأى

لِيَصِدَّقَ الضَّابِطُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا عِنْدَهُ وَيُلْحَقَ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ أَحْبَرِهِ مَنْ اعْتَقَدَ صِدْقَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ كَالرَّائِي. (وَمَنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ لَزَمَهُ كَفَّارَتَانِ)؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلَلَةٌ كَحَجَّتَيْنِ أَوْ حَجَّابٍ جَامِعٍ فِي كُلٍّ؛ أَمَّا جَمَاعٌ ثَانٍ أَوْ أَكْثَرُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَوْطُوتَاتُ؛ لِأَنَّ الْإِفْسَادَ لَمْ يَتَكَرَّرْ. (وَحُدُوثُ السَّفَرِ) وَالرَّدَّةُ (بَعْدَ الْجَمَاعِ لَا يُسْقِطُ الْكُفَّارَةَ)؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ حَالَ الْجَمَاعِ (وَكَذَا الْمَرْصُ) أَيُّ حُدُوثِهِ بَعْدَهُ لَا يُسْقِطُهَا

يُوافِقُ ذَلِكَ الْفَرْعُ وَزَادَ الْأَوَّلُ عَقِبَ قَوْلِهِ وَعُزِّرَ وَاسْتَشْكَلَ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ صِدْقَهُ مُحْتَمَلٌ وَالْمَقْبُورَةُ تُذَرَأُ بِدُونِ هَذَا قَالَ وَلَمْ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مَنْ عَلِمَ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ وَمَنْ يُعْلَمُ مِنْهُ ضِدُّ ذَلِكَ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ لِرَمَضَانَ مَعَ وجودِ قَرِينَةِ التَّهْمَةِ اقْتَضَى وَجُوبَ التَّشْدِيدِ فِيهِ وَعَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الصَّالِحِ وَغَيْرِهِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (لِيَصِدَّقَ الضَّابِطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَدَمَ ذِكْرِهِ الْخُ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُلْحَقُ إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ الْخُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ ظَنَّ بِالِاجْتِهَادِ دُخُولَ رَمَضَانَ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ مَعَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ سَمِ عَلَى حَجِّ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ تَصَدِيقَ الرَّائِي أَقْوَى مِنَ الْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُ بِتَصَدِيقِهِ تَزَلُّ مَنَزِلَةُ الرَّائِي وَالرَّائِي مُتَقَيِّنٌ فَمَنْ صَدَّقَهُ بِمِثْلِهِ حُكْمًا وَلَا كَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ ع ش.

• قَوْلُهُ (سُيْ): (وَحُدُوثُ السَّفَرِ الْخُ) أَيُّ وَلَوْ طَوِيلًا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَالرَّدَّةُ) يَتَّبِعِي وَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا الْجُنُونُ سَمِ وَيُخَالِفُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي بِخِلَافِ حَدُوثِ الْجُنُونِ.

شَوَالًا وَخَدَهُ لَزِمَهُ الْفِطْرُ فَإِنْ شَهِدَ ثُمَّ أَفْطَرَ لَمْ يُعَزَّرْ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ وَإِلَّا بِأَنْ أَفْطَرَ ثُمَّ شَهِدَ بِرُفُوتِهِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ وَعُزِّرَ وَحَقُّهُ إِذَا أَفْطَرَ أَنْ يُخَفِّيه أَيُّ الْإِفْطَارِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ التَّذَبُّهِ اهـ بِاخْتِصَارِ.

• قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ ظَنَّ بِالِاجْتِهَادِ دُخُولَ رَمَضَانَ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ مَعَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ.

• قَوْلُهُ فِي (سُيْ): (وَحُدُوثُ السَّفَرِ الْخُ) بِخِلَافِ حَدُوثِ الْمَوْتِ كَمَا يَأْتِي أَيُّ: وَلَوْ بَقِيَ نَفْسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنَ الصَّوْمِ بِخِلَافِ تَنْظِيرِهِ فِي لَأَكَلَنَ ذَا الرِّغِيفِ عَدَا لِتِمَامِ الْيَمِينِ ثُمَّ وَتَقَوُّيَتُهُ مَا التَزَمَهُ بِاخْتِيَارِهِ وَبِخِلَافِ حَدُوثِ الْجُنُونِ نَعَمْ لَوْ شَرِبَ لَيْلًا دَوَاءً يَعْلَمُ أَنَّهُ يُجَنِّتُهُ فِي النَّهَارِ ثُمَّ أَصْبَحَ صَائِمًا ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ حَصَلَ الْجُنُونُ مِنْ ذَلِكَ الدَّوَاءِ فَهَلْ تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ بَسَّيْهِ فِيهِ بِمَنَزِلَةِ الْمُتَعَدِّيِّ بِهِ نَهَارًا فِيهِ تَنْظَرُ وَقَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِلتَّعَدِّيِّ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ اللَّيْلَ وَقْتُ الْوُجُوبِ فِي الْجُمْلَةِ بِدَلِيلِ الْمُخَاطَبَةِ فِيهِ بِالنِّبَةِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَلَوْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ جُنُونٌ أَوْ مَوْتُ فَالظَّاهِرُ أَيْضًا سَقُوطُ الْإِثْمِ قَالَ التَّائِيْرِيُّ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُسْقِطَ عَنْهُ إِثْمُ قَصْدِ تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ سَقَطَ عَنْهُ إِثْمُ عَدَمِ الْإِنْيَانِ بِهَا كَمَا إِذَا وَطِئَ زَوْجَتَهُ ظَانًّا أَنَّهَا أَجَنِبِيَّةٌ وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَالرَّدَّةُ) يَتَّبِعِي وَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا الْجُنُونُ.

(على المذهب) لذلك فتَحَقَّقَ منهما هَتَكُ الحُرْمَةِ بخلاف حدوث الجنون والموت؛ لأنه يَتَبَيَّنُ بهما زوالُ أهليَّةِ الوجوبِ من أوَّلِ اليومِ فلم يَكُنْ

• **قوله:** (بخلاف حدوث الجنون إلخ) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم ليلدِ مُخَالَفٍ مَطْلَعُ بَلَدِهِ فَوَجَدَهُمْ مُعَيَّدِينَ فَعَيَّدَ مَعَهُمْ كَمَا أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لِتَبَيُّنِ عَدَمِ وَجوبِ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ عَلَيْهِ بَلْ عَدَمُ جَوَازِهِ انْتَهَى وَلَوْ عَادَ قَبْلَ الْغُرُوبِ إِلَى الْبَلَدِ الْأَوَّلِ فَيَتَجَهَّ وَجوبُ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعُوْدُهُ إِلَيْهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حُكْمِهِ وَلَوْ لَمْ يُعَدَّ إِلَيْهِ لَكِنْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَوَالٍ عِنْدَ أَهْلِهِ فَالْوَجْهُ عَدَمُ وَجوبِ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَالُ الْجَمَاعِ كَانَ فِي شَوَالٍ حَقِيقَةً شَرْعًا وَإِنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ يَوْمٍ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ فَقَطْ؛ لِأَنَّ قَضَاءَهُ لَيْسَ عَنْ هَذَا الْيَوْمِ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلصَّوْمِ فِي أَوَّلِهِ بَلْ هُوَ عَنْ يَوْمٍ فَاتَهُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ ثُمَّ قَبْلَ الثَّلَاثِينَ بِمُفْطِرٍ لِمَحَلِّ مُخْتَلِفِ الْمَطْلَعِ وَجَدَهُمْ صَائِمًا أَيْضًا ثُمَّ تَبَيَّنَ ثُبُوتُ شَوَالٍ فِي حَقِّ الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ فَهَلْ يُجْزِئُهُ هَذَا الصَّوْمُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الْأَوَّلُ سَمَ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ اهـ ع ش . • **قوله:** (والموت) أي: وَلَوْ بَقِيَ نَفْسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنَ الصَّوْمِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَلَوْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ جُنُونٌ أَوْ مَوْتُ فَالظَّاهِرُ أَيْضًا سَقُوطُ الْإِثْمِ قَالِ النَّاسِرِيُّ يَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ إِثْمُ قَضَاءِ تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ سَقَطَ عَنْهُ إِثْمُ عَدَمِ الْإِثْبَانِ بِهَا كَمَا إِذَا وَطِئَ زَوْجَتَهُ ظَانًّا أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ انْتَهَى اهـ س م . • **قوله:** (لأنه يتبين بهما إلخ) بقي ما لَوْ شَرِبَ دَوَاءً لَيْلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُجَنِّتُهُ فِي النَّهَارِ ثُمَّ أَصْبَحَ صَائِمًا ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ حَصَلَ الْجُنُونُ مِنْ ذَلِكَ الدَّوَاءِ فَهَلْ تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُخَاطَبًا بِالصَّوْمِ حِينَ الثَّعَاطِي وَبَقِيَ مَا لَوْ تَعَدَّى بِالْجُنُونِ نَهَارًا بَعْدَ الْجَمَاعِ كَانَ الْقَتْلُ نَفْسَهُ مِنْ شَاهِدٍ فَجُنَّ بِسَبَبِهِ هَلْ تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِ أَيْضًا سَقُوطُ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ لَمْ يَصُدَّقْ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَفْسَدَ صَوْمَ يَوْمٍ لِأَنَّهُ بِجُنُونِهِ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الصَّوْمِ وَإِنْ أَثِمَ بِالسَّبَبِ الَّذِي صَارَ بِهِ مَجْنُونًا ع ش وَقَوْلُهُ وَالْأَقْرَبُ فِيهِ إِنْ تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ آيَةً فِي حَدُوثِ الْمَوْتِ بِفِعْلِهِ مَا يُوَافِقُهُ .

• **قوله:** (بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم ليلدِ مُخَالَفٍ مَطْلَعُ بَلَدِهِ فَوَجَدَهُمْ مُعَيَّدِينَ فَعَيَّدَ مَعَهُمْ كَمَا أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لِتَبَيُّنِ عَدَمِ وَجوبِ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ عَلَيْهِ بَلْ عَدَمُ جَوَازِهِ اهـ وَلَوْ عَادَ قَبْلَ الْغُرُوبِ إِلَى الْبَلَدِ الْأَوَّلِ فَيَتَجَهَّ وَجوبُ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعُوْدُهُ إِلَيْهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حُكْمِهِ وَقَدْ أَفْسَدَ صَوْمَهُ بِالْجَمَاعِ وَلَوْ لَمْ يُعَدَّ إِلَيْهِ لَكِنْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَوَالٍ عِنْدَ أَهْلِهِ فَالْوَجْهُ عَدَمُ وَجوبِ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَالُ الْجَمَاعِ كَانَ فِي شَوَالٍ حَقِيقَةً شَرْعًا وَإِنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ يَوْمٍ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ فَقَطْ؛ لِأَنَّ قَضَاءَهُ لَيْسَ عَنْ هَذَا الْيَوْمِ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلصَّوْمِ فِي أَوَّلِهِ بَلْ هُوَ عَنْ يَوْمٍ فَاتَهُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا يَوْمَ الثَّلَاثِينَ ثُمَّ قَبْلَ الثَّلَاثِينَ بِمُفْطِرٍ لِمَحَلِّ مُخْتَلِفِ الْمَطْلَعِ وَجَدَهُمْ صَائِمًا أَيْضًا ثُمَّ تَبَيَّنَ ثُبُوتُ شَوَالٍ فِي حَقِّ الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ فَهَلْ يُجْزِئُهُ هَذَا الصَّوْمُ فِيهِ نَظَرٌ م ر . • **قوله:** (بخلاف حدوث الجنون والموت) بقي الحَيْضُ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّ حَدُوثَ الْجُنُونِ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ لِتَعَدِّيهِ بِهِ أَنْ لَا يَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ .

من أهل الوجوب حالة الجماع. (ويجب معها) أي الكفارة (قضاء يوم) أو أيام (الإفساد على الصحيح)؛ لأنه إذا لزم المعذور فغيره أولى ورؤى أبو داود (أنه ﷺ أمر بها المجاميع). (وهي) أي: الكفارة (عشق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا) كما في الخبر السابق وسيأتي بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة (فلو عجز عن الجميع استقرت) مرتبة (في ذمته في الأظهر)؛ لأنه ﷺ أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه إليه مع إخباره له بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة حينئذ وعدم ذكره له إما لفهمه من

• **قوله:** (من أهل الوجوب إلخ) وإذا قلنا بوجوب الكفارة عليها فطرأ عليها خيصر أو نفاس أسقطها؛ لأن ذلك ينافي صحة الصوم فهو كالجنون مغني وقوله وإذا قلنا إلخ أي على القول الثالث المار.

• **قوله (سني):** (ويجب معها إلخ) والواجب على المفسد المذكور خمسة أشياء واحد عند الله تعالى وهي المتابعة إن لم يتجاوز عنه وأربعة في الدنيا وهي القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والإنساک لذلك اليوم كزدي على بأفضل.

• **قوله (سني):** (فصيام شهرين إلخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق إنما يكفر بالصوم سم.

• **قوله (سني):** (فإطعام ستين مسكينا) أي أو فقيرا ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة نذبت له عنقها ولو شرع في الإطعام ثم قدر على الصوم نذبت له نهاية ومغني أي: ويترك في الأول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الإطعام ويقع له ما فعله من الصوم أو الإطعام نفلا مطلقا ع ش. • **قوله:** (السابق) أي: في أول الفصل. • **قوله:** (مرتبة) أي: على المعتد كما بيته في شرح الروض وم راه سم.

• **قوله:** (لأنه ﷺ إلخ) أي: ولأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها العبد وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البدل كجزاء الصيد وفدية الحلقي أو لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ورد التمتع والقران أسنى ومغني. • **قوله:** (فدل) أي: ذلك الأمر. • **قوله:** (حينئذ) أي: حين العجز. • **قوله:** (وهدم ذكره) أي: الإسترار.

• **قوله في (سني):** (ويجب معها أي: الكفارة إلخ) قال في شرح الروض ويجب معها التعزير أيضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي والبقوي وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بأنه - عليه الصلاة والسلام - لم يعز الأعرابي ولو عززه لنقل ولم ينقل لا يقال لعله إنما لم يعززه لأنه جاهل؛ لانا نقول لو كان جاهلا لم تلزمه الكفارة وقد قررتم دلالة الخبر على لزومها له مع فقهه مع قولكم إنها لا تلزم الجاهل فليتأمل إلا أن يقال للإمام ترك التعزير في حقوق الله تعالى إذا رأى ذلك فله - عليه الصلاة والسلام - رأى ذلك.

• **قوله في (سني):** (فصيام شهرين إلخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق إنما يكفر بالصوم. • **قوله:** (مرتبة) أي: على المعتد كما بيته في شرح الروض وم ر.

كلامه كما تقرر أو لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز (فإذا قدر على خصلته ففعلها) فوراً وجوباً؛ لأن كل كفارة تغدو بسببها يجب الفور فيها (والأصح أن له القدول عن الصوم) إلى الإطعام (ليشدة الغلظة) أي: الحاجة إلى الوطء لئلا يقع فيه أثناء الصوم فيحتاج لاستينافه وهو حرج شديد وورد أنه ﷺ لما أمر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم فأمره بالإطعام. (و) الأصح (أنه لا يجوز للفقير) المكفر (صرف كفارته إلى عياله) كالزكاة وقوله ﷺ للمجاميع: بعد أن أخبره بجزه فجاز له قدر الكفارة فأعطاه له فقال يا رسول الله ما بين لابتيها أهل يتب أحوج إليه منا أطعمه أهلك؛ يحتمل أنه تصدق به عليه أو ملكه إياه ليكفر به فلما أخبره بقره أذن له في صرفه لأهله إعلاناً بأن الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير عنه

• فود: (إلى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة أسنى ومغني.

• فود (سني): (فإذا قدر على خصلته إلخ) وكلام التثنية يقتضي أن الثابت في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي أبي الطيب يقتضي أنه إحدى الخصال الثلاث وأنها مخيرة وكلام الجمهور يقتضي أنها الكفارة وأنها مرتبة في الذمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المقتضد ثم إن قدر على خصلته ففعلها أو أكثر رتب أسنى ونهاية ومغني.

• فود (سني): (ليشدة الغلظة) بغني مضمومة ولام ساكنة شدة الحاجة للنكاح نهاية ومغني.

• فود: (لئلا يقع فيه إلخ) أي: لأن حرارة الصوم وشدة الغلظة قد يفضيان به إلى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستينافهما ليطلان السابغ وهو حرج شديد مغني ونهاية.

• فود: (كالزكاة) إلى الباب في النهاية والمغني. • فود: (ما بين لابتيها) وهما الحرثان أي: الجبلان المحيطان بالمدينة. • فود: (أهل بيت) مبتدأ خبره أخوج وبين لابتيها حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية فعلى الأول أخوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين إلخ خبراً مقدماً وأهل بيت مبتدأ وأخوج بالرفع على أنه صفة لأهل إلخ ويجوز نصبه على أنه حال ويستوي على هذا الحجازية والتميمية ع ش. • فود: (أطعمه أهلك) مقول قوله ﷺ. • فود: (يحتمل إلخ) خبره. • فود: (أنه تصدق به) أي والمراد أطعمه أهلك على وجه أنه صدقة منه ﷺ عليه مع بقاء الكفارة في ذمته شينخا.

• فود: (ليكفر به) أي وأمره بالتصدق به نهاية وأسنى ومغني. • فود: (أو أنه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى إذن سم واقتصر النهاية والمغني والأسنى

• فود: (أو أنه تطوع بالتكفير عنه) لا يرد عليه قوله قبله أو ملكه إياه إلخ بأن يقال إذا ملكه إياه لم يملك بعد ذلك أن تطوع بالتكفير عنه؛ لأن قوله أو ملكه إياه ليس مقطوعاً به بل هو احتمال أو أراد أن يملكه بل يقطع بأنه لم يوجد منه إلا قوله تصدق بهذا من غير إقباض له قبل قوله أطعمه أهلك فليتأمل.

• فود: (أو أنه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى إذن.

وَسَوْغَ لَهُ صَرْفُهَا لِأَهْلِهِ إِعْلَامًا بِأَنَّ الْمُكْفَرَ الْمُتَطَوِّعَ يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهَا لِمُتَمَوِّنٍ الْمُكْفَرِ عَنْهُ وَبِهَذَا أَخَذَ أَصْحَابُنَا فَقَالُوا يَجُوزُ لِلْمُتَطَوِّعِ بِالتَّكْفِيرِ عَنِ الْغَيْرِ صَرْفَ لِمُتَمَوِّنٍ الْمُكْفَرِ عَنْهُ وَاحْتَرَزَ عَنْهُ الْمُتَمَوِّنُ بِقَوْلِهِ كَفَّارَتُهُ إِلَى عِيَالِهِ.

(بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ)

وَهُوَ مَا لَمْ يُفْرَضْ وَلِلصَّوْمِ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْمَثُوبَةِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْ ثَمَّ أَضَافَهُ تَعَالَى إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ فَقَالَ «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» وَأَيْضًا فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَعْظَمِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ بَلْ أَعْظَمُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلَغَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِخْبَارٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا قِيلَ إِنَّ التَّبَعَاتِ لَا تَتَقَلَّبُ بِهِ يَزُودُهُ خَيْرٌ مُسْلِمٍ

عَلَى الْأَوَّلِ. هـ فَوَدَّ: (وَسَوْغَ لَهُ صَرْفُهَا لِأَهْلِهِ) أَيِ: مَعَ كَوْنِ أَهْلِهِ سِتِّينَ مِسْكِينًا شَيْخُنَا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمَ يَبْقَى الْكَلَامُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْعَدِيدِ الْمَضْرُوفِ إِلَيْهِ فَيَجُوزُ كَوْنُ عَدَدِ الْأَهْلِ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ قَالَ عَشْرَ مِائَةٍ فَيَجُوزُ كَوْنُ عَدَدِ الْأَهْلِ أَيِ: لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِمْ مِئَةً تَلَزُمُهُ مُؤْتَتِهِمْ أَوْ بِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمِ قَوْلُهُ وَسَوْغَ لَهُ صَرْفُهَا لِأَهْلِهِ فِيهِ أَنَّ كَوْنَ أَهْلِهِ سِتِّينَ مِنْ أَبْعَدِ الْبُعِيدِ هـ. فَوَدَّ: (إِعْلَامًا لِلْخ) وَبَعْضُهُمْ أَجَابَ بِأَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ لَهُ ﷺ شَيْخُنَا. هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُكْفَرَ لِلْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى بِأَنَّ لِغَيْرِ الْمُكْفَرِ التَّطَوُّعَ بِالتَّكْفِيرِ عَنْهُ بِإِذْنِهِ وَأَنَّ لَهُ صَرْفُهَا لِأَهْلِ الْمُكْفَرِ عَنْهُ أَيِ وَلَهُ فَيَأْكُلُ هُوَ وَهُمْ مِنْهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ السَّنْجِيُّ وَالْقَاضِي نَقْلًا عَنْ الْأَصْحَابِ وَحَاصِلُ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَنَّهُ صَرَفَ لَهُ ذَلِكَ تَطَوُّعًا قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ الْعِيدَ وَهُوَ الْأَقْرَبُ هـ. فَوَدَّ: (وَاحْتَرَزَ عَنْهُ لِلْخ) أَيِ: عَنِ الْمُكْفَرِ الْمُتَطَوِّعِ؛ لِأَنَّ الصَّارِفَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْأَجَنَّبِيُّ الْمُكْفَرُ مُغْنَى وَنَهَايَةُ. هـ فَوَدَّ: (بِقَوْلِهِ كَفَّارَتُهُ لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى بِقَوْلِهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ صَرْفَ كَفَّارَتِهِ إِلَى عِيَالِهِ أَوْ هِيَ تَقْتَضِي أَنَّ الْإِحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ لِلْفَقِيرِ لِلْخ لَا بِقَوْلِهِ كَفَّارَتُهُ لِلْخ وَلَعَلَّهَا أَعْمَدُ بَصْرِي.

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا لَمْ يُفْرَضْ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ التَّطَوُّعُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَيْسَ بِفَرَضٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ هـ. فَوَدَّ: (لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلَغَ لِلْخ) إِنْ أُرِيدَ الْقَطْعُ بِهِ فَمُسَلَّمٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّيَّةِ وَهِيَ أَمْرٌ قَلْبِيٌّ إِلَّا أَنَّ هَذَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ عِبَادَةٍ تَتَوَقَّفُ عَلَى التَّيَّةِ كَالصَّلَاةِ وَإِنْ أُرِيدَ مُطْلَقًا فَمَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّا إِذَا رَأَيْنَا شَخْصًا تَنَاوَلَ شَيْئًا عِنْدَ السَّحَرِ ثُمَّ أَمْسَكَ إِلَى الْغُرُوبِ ثُمَّ تَنَاوَلَ شَيْئًا آخَرَ نَظَرْنَا كَوْنَهُ صَائِمًا بِصُرِّي وَلَكِ أَنْ تَخْتَارَ الشُّقَّ الثَّانِي وَتُحْمِلَ كَلَامَ الشَّارِحِ عَلَى الشَّائِنِ وَالْغَالِبِ؛ إِذَا مَا صَوَّرَهُ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ مِنَ التَّوَادِرِ بَلْ يَدْعِي ائْتِنَاعَ الْإِطْلَاعِ عَلَى إِسْنَاكِهِ مِنَ الْمُفْطِرَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ. هـ فَوَدَّ: (وَمَا قِيلَ لِلْخ) أَيِ: فِي تَوْجِيهِهِ الْإِضَافَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (إِنَّ التَّبَعَاتِ) أَيِ: حُقُوقَ الْعِبَادِ. هـ فَوَدَّ: (يَزُودُهُ لِلْخ) أَقْرَهُ الْمُغْنَى وَاعْتَمَدَهُ

هـ فَوَدَّ: (وَسَوْغَ لَهُ صَرْفُهَا لِأَهْلِهِ) فِيهِ أَنَّ كَوْنَ أَهْلِهِ سِتِّينَ مِنْ أَبْعَدِ الْبُعِيدِ.

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

أَنَّهُ يُؤْخَذُ مَعَ جُمْلَةِ الْأَعْمَالِ فِيهَا وَبَقِيَ فِيهِ سَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ قَوْلًا لَا تَخْلُو عَنْ خَفَاءٍ وَتَقْصِفِ نَقْمٍ قِيلَ إِنَّ التَّضْعِيفَ فِي الصَّوْمِ وَغَيْرِهِ لَا يُؤْخَذُ؛ لِأَنَّهُ مُحَضٌّ فَضْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ الْأَصْلُ وَهُوَ الْحَسَنَةُ الْأُولَى لَا غَيْرُ وَإِنَّمَا يَتَّجِهْ إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنِ الصَّادِقِ وَإِلَّا وَجِبَ الْأَخْذُ بِعُمُومٍ مَا أَخْبَرَ بِهِ مَنْ أَخَذَ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ تَبْقَ لَهُ حَسَنَةٌ وَضَعَ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِ الْمَظْلُومِ فَإِذَا وَضَعَ عَلَيْهِ سَيِّئَاتِهِ فَأُولَى أَخَذَ جَمِيعَ حَسَنَاتِهِ الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ صَارَ لَهُ وَمَحَضُّ الْفَضْلِ جَارٍ فِي الْأَصْلِ أَيْضًا كَمَا هُوَ مُعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ. (يُسَنُّ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ (أَنَّهُ ﷺ) كَانَ يَتَخَوَّى صَوْمَهُمَا وَيَقُولُ: «إِنَّهُمَا تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ فَأَجِبَ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِتٌ» أَيِ تُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا تُعْرَضُ فِي لَيْلَةِ نِصْفِ شَعْبَانَ وَفِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَالْأَوَّلُ عَرَضُ إِجْمَالِيٍّ بِاعْتِبَارِ الْأُسْبُوعِ وَالثَّانِي بِاعْتِبَارِ السَّنَةِ وَكَذَا الثَّالِثُ وَفَائِدَةُ تَكَرُّرِ ذَلِكَ إظهارُ شَرَفِ الْعَامِلِينَ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَأَمَّا عَرَضُهَا تَفْصِيلًا فَهُوَ رَفْعُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا بِاللَّيْلِ مَرَّةً وَبِالنَّهَارِ مَرَّةً وَعَدُّ الْحَلِيمِيِّ اعْتِيَادَ صَوْمِهِمَا مَكْرُوهًا شاذًّا وَتَسْمِيَّتُهُمَا بِذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ الْأَحَدُ وَنَقْلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَنَاقَضَهُ السَّهْلِيُّ فَقَتَلَ عَنِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا ابْنَ

النَّهْيَةَ فَقَالَ وَالصَّحِيحُ تَمَلُّقُ الْفُرْمَاءِ بِهِ كَسَائِرِ الْأَعْمَالِ لِخَبَرِ الصَّحْبَيْنِ وَحَبِطِيزِ فَتَخْصِيصُهُ بِكَوْنِهِ لَهُ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُؤْخَذُ) أَيِ: الصَّوْمُ. □ فَوَدَّ: (مَعَ جُمْلَةِ الْأَعْمَالِ) أَيِ: فُرُوضِهَا وَسُنَنِهَا وَمَا ضَوِّفَ مِنْهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ: التَّجَمُّعَاتِ. □ فَوَدَّ: (وَبَقِيَ فِيهِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَقْوَالٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ قَوْلًا اهـ. □ فَوَدَّ: (لَا يُؤْخَذُ) أَيِ: فِي التَّجَمُّعَاتِ. □ فَوَدَّ: (عَنِ الصَّادِقِ) أَيِ: الشَّارِعِ. □ فَوَدَّ: (جَازَ فِي الْأَصْلِ أَيْضًا) يَغْنِي أَنَّ الْأَصْلَ أَيْضًا مَحَضُّ الْفَضْلِ كُرْدِيٍّ.

□ فَوَدَّ (سَيِّئَةٍ): (يُسَنُّ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) وَيُسَنُّ أَيْضًا الْمُحَافَظَةُ عَلَى صَوْمِهِمَا نِهَآيَةً قَالَ ع. ش. رَأَيْتُ بِهِامِشَ أَنَّ الشَّيْخَ الرَّمْلِيَّ أَفْتَى أَنَّ صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الْخَمِيسِ اهـ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ فِيهِ بَغْتَةً ﷺ وَمَمَاتَهُ وَسَائِرَ أَطْوَارِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا تُعْرَضُ فِي لَيْلَةِ نِصْفِ شَعْبَانَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ يُعْرَضُ فِي لَيْلَةِ النَّصْفِ مَا يَقَعُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مَا يَقَعُ مِنْ لَيْلَةِ النَّصْفِ إِلَيْهَا فَلَا تَكَرَّرَ بَيْنَ الثَّانِيِ وَالثَّالِثِ وَأَمَّا أَصْلُ التَّكَرَّرِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَالْأَوَّلُ عَرَضُ إِجْمَالِيٍّ الْخُ) مُقْتَضَى صَنِيعِهِ أَنَّ الثَّانِيِ وَالثَّالِثِ لَا إِجْمَالِيٍّ وَلَا تَفْصِيلِيٍّ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ صَنِيعِهِ أَنَّ قَوْلَهُ بِاعْتِبَارِ السَّنَةِ الْمُرَادُ بِهِ عَرَضُ إِجْمَالِيٍّ بِاعْتِبَارِ السَّنَةِ فَلَا إِشْكَالَ. □ فَوَدَّ: (وَفَائِدَةُ تَكَرُّرِ ذَلِكَ الْخُ) سَكَتَ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ عَنِ الثَّالِثِ وَمَا إِلَى رَفْعِ أَعْمَالِ الْأُسْبُوعِ مُفْصَلَةً وَأَعْمَالِ الْعَامِ جُمْلَةً وَسَكَتَا عَنْ كَيْفِيَّةِ رَفْعِ الْأَعْمَالِ بِاللَّيْلِ مَرَّةً وَبِالنَّهَارِ مَرَّةً. □ فَوَدَّ: (وَعَدُّ الْحَلِيمِيِّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (شَاذٌ) أَيِ: وَمُنَافٍ لِمَا قَالَه السَّهْلِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «لَا يَفْتَنُكَ صِيَامُ الْاِثْنَيْنِ فَرَأَيْتَ وَلَدْتَ فِيهِ وَبِعِثْتَ فِيهِ وَأَمُوتَ فِيهِ» أَيْضًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ.

جرير أَنَّ أَوَّلَهُ السَّبْتُ وَسَيَأْتِي بَسْطُ ذَلِكَ فِي النَّذْرِ (و) يُسْتَبَلُّ بَلَّ يَتَأَكَّدُ صَوْمُ تِسْعِ الْحِجَّةِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا الْمُقْتَضَى لِأَفْضَلِيَّتِهَا عَلَى عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ وَلِذَا قِيلَ بِهِ لِكُنْهَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَفْضَلِيَّتَهَا عَلَى مَا عَدَا رَمَضَانَ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِأَنَّهُ سَيَدُ الشُّهُورِ مَعَ مَا تَمَيَّزَ بِهِ مِنْ فَضَائِلٍ أُخْرَى وَأَيْضًا فَاخْتِيَارُ الْفَرَضِ لِهَذِهِ وَالتَّغْلِيلُ لِيَتْلِكَ أَذَلُّ دَلِيلٍ عَلَى تَمَيُّزِ هَذِهِ. فَرَعَمُ أَنَّ هَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ اللَّيَالِي؛ لِأَنَّ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَتِلْكَ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْأَيَّامُ؛ لِأَنَّ فِيهَا يَوْمُ عَرَفَةَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَإِنْ أَطْنَبَ قَائِلُهُ فِي الْاسْتِدْلَالِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَا لَا مُقَيِّعَ فِيهِ فَضْلًا عَنْ صَرَاحِيهِ وَأَكْثَرُهَا تَأْسِغُهَا وَهُوَ يَوْمُ (عَرَفَةَ) لِغَيْرِ حَاجٍ وَمُسَافِرٍ؛ لِأَنَّهُ «يُكْفَرُ السَّنَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَالتِّي بَعْدَهَا» كَمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَآخِرُ الْأَوَّلَى سَلَخُ الْحِجَّةِ وَأَوَّلُ الثَّانِيَةِ أَوَّلُ الْمُحَرَّمِ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ حَمَلًا

■ فَوَدَّ: (إِنْ أَوَّلَهُ السَّبْتُ) وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَيُسْتَبَلُّ بَلَّ يَتَأَكَّدُ الْخَبَرِ) لَكِنْ صَوْمُ مَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ مِنْ الثَّمَانِيَةِ أَيَّامٍ يُسْتَبَلُّ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ بَاقِضِل. ■ فَوَدَّ: (الْمُقْتَضَى لِأَفْضَلِيَّتِهَا الْخَبَرِ) الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَكَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا مَعَ مَا قَدَّمَهُ أَوَّلُ كِتَابِ الصَّوْمِ أَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ الصَّادِقَةُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا مِنْ جَمِيعِ رَمَضَانَ وَلَا مِنْ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْهُ بَلَّ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْهُ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ. ■ فَوَدَّ: (لَكِنْهُ غَيْرُ صَحِيحِ الْخَبَرِ) وَافْتَى الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَشَرَ رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّ رَمَضَانَ سَيَدُ الشُّهُورِ نِهَآيَةً. ■ فَوَدَّ: (لِهَذِهِ) أَيُّ: لِلْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ. ■ وَفَوَدَّ: (لِيَتْلِكَ) أَيُّ: لِيَتْسَعَ الْحِجَّةِ. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ: مَا اسْتَدَّلَّ بِهِ (لَا مُقَيِّعَ الْخَبَرِ) أَيُّ: لَا يُفِيدُ الظَّنَّ. ■ فَوَدَّ: (وَمُسَافِرٍ) أَيُّ: وَمَرِيضٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. ■ فَوَدَّ: (الَّتِي هُوَ فِيهَا) وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ فَيَكُونُ وَضْفُهَا بِكَوْنِهَا قَبْلَهُ بِاعْتِبَارِ مُنْظَمِهِ سَم. ■ فَوَدَّ: (وَآخِرُ الْأَوَّلَى) أَيُّ: الَّتِي هُوَ فِيهَا. ■ وَفَوَدَّ: (سَلَخُ الْحِجَّةِ) أَيُّ آخِرُهَا. ■ وَفَوَدَّ: (وَأَوَّلُ الثَّانِيَةِ) أَيُّ: الَّتِي بَعْدَهَا. ■ وَفَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيُّ: سَلَخُ الْحِجَّةِ.

■ فَوَدَّ: (فَرَعَمُ أَنَّ هَذِهِ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ اللَّيَالِي الْخَبَرِ) افْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّ عَشَرَ رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّ رَمَضَانَ سَيَدُ الشُّهُورِ شَرْحُ م ر. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ) سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي الشَّارِحِ أَنَّ صَوْمَهُ لِلْحَاجِّ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَقَبْلَ مَكْرُوهٍ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ انْتِزَاعِ خِلَافِ الْأَوَّلَى أَوْ الْكَرَاهَةِ بِصَوْمِ مَا قَبْلَهُ لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي صَوْمِ الْجُمُعَةِ مَعَ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ فِيهِمَا بَلَّ هَذَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يُغْتَضَرُ فِي خِلَافِ الْأَوَّلَى مَا لَا يُغْتَضَرُ فِي الْمَكْرُوهِ وَقَدْ يُفَرَّقُ أَنَّ الْقُوَّةَ الْحَاصِلَةَ بِالْظَّنِّ هُنَا مِنْ تَكْمِيلَاتِ الْمَغْفِرَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْحَجِّ لِجَمِيعِ مَا مَقَّسَ مِنَ الْعُمْرِ وَلَيْسَ فِي ضَمِّ صَوْمِ مَا قَبْلَهُ إِلَيْهِ جَابِرٌ بِخِلَافِ الْفُطْرِ ثُمَّ فَإِنَّهُ مِنْ تَكْمِيلَاتِ مَغْفِرَةِ تِلْكَ الْجُمُعَةِ فَقَطَّ وَفِي ضَمِّ يَوْمٍ لَهُ جَابِرٌ فَإِنْ قِيلَ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ صَوْمَ هَذَا أَوَّلَى بِالْكَرَاهَةِ مِنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَلَنَا صَدَّ عَنْ ذَلِكَ وَرُودُ التَّنْهِى الْمُتَّقِي عَلَى صِحَّتِهِ ثُمَّ بِخِلَافِهِ هُنَا شَرْحُ م ر. ■ فَوَدَّ: (الَّتِي هُوَ فِيهَا) وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الَّتِي قَبْلَهُ فَيَكُونُ وَضْفُهَا بِكَوْنِهَا قَبْلَهُ بِاعْتِبَارِ

لِخِطَابِ الشَّارِعِ عَلَى عَرَفَةٍ فِي السَّنَةِ وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَالْمُكْفَرُ الصَّغَائِرُ الْوَاقِعَةُ فِي السَّنَتَيْنِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَغَائِرُ زُفِقَتْ دَرَجَتُهُ أَوْ وَقِيَ اقْتِرَافُهَا أَوْ اسْتِكْثَارُهَا وَقَوْلُ مُجَلِّي تَخْصِيصِ الصَّغَائِرِ تَحْكُمَ مَرْدُودَ وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى نَحْوِهِ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ بِأَنَّهُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا وَرَدَ فِي الْحَجِّ وَغَيْرِهِ لَذَلِكَ الْمُسْتَنَدِ لِتَصْرِيحِ الْأَحَادِيثِ بِذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُكْفَرَةِ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي تَكْفِيرِهَا اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ وَحَدِيثُ تَكْفِيرِ الْحَجِّ لِلثُّبَعَاتِ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْحَفَظَاتِ بَلْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى شِدَّةِ ضَعْفِهِ أَمَّا الْحَاجُّ فَيُسَرُّ لَهُ فِطْرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضْعِفْهُ الصَّوْمُ عَنِ الدُّعَاءِ تَأْسِيًا

• فَوَدَّ: (عَلَى عَرَفَةٍ) أَيِ: الشَّارِعِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَالْمُكْفَرُ الصَّغَائِرُ) مُتَعَمِّدٌ ش. • فَوَدَّ: (الصَّغَائِرُ الْوَاقِعَةُ الْخ) قَالَهُ الْإِمَامُ وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ وَأَمَّا الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَامَ الْإِمَامِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ كَلَامَ مُجَلِّي ثُمَّ كَلَامَ ابْنِ الْمُثَنِّيرِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ فَكَانَ وَاقِفَهُ وَلِهَذَا قَالَ الْقَلْبِيُّ عَمَّهُ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ فِي الْكِبَائِرِ أَيْضًا وَمَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الذَّخَائِرِ وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ م ر فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ أَهْ وَقَدْ أَشْبَهْتَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ وَبَيَّنْتَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا صَرَّحْتَ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ بَأَنَّ شَرْطَ التَّكْفِيرِ اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ لَا شُبُهَةٌ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ الْكِبَائِرِ وَمَا صَرَّحْتَ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ بِأَنَّهُ يُكْفَرُ الْكِبَائِرُ لَا يَتَّبَعِي التَّوَقُّفَ فِيهِ بِأَنَّهُ يُكْفَرُهَا وَيَتَّقَى الْكَلَامَ فِيمَا أَطْلَقْتَ الْأَحَادِيثَ التَّكْفِيرَ فِيهِ وَمِلْتُ فِي الْأَصْلِ إِلَى أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَشْمَلُ الْكِبَائِرَ وَالْفَضْلُ وَاسِعٌ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلٍ وَفِي الْمُنْفِي مِثْلُ مَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ لَكِنْ ذَكَرَ النَّهَايَةَ آخِرًا بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ يَخْتَارُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ ثُمَّ قَضَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَحَدِيثُ تَكْفِيرِ الْحَجِّ الْخ أَنَّهُ مَا ثَبَتَ حَدِيثٌ يَصِيحُ الْإِسْتِذْلَالَ بِهِ يُصَرِّحُ بِتَكْفِيرِ الْكِبَائِرِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَقِيَ الْخ) فِيهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ نَظَرُ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَيِ: التَّخْصِيصُ.

• وَفَوَدَّ: (الْمُسْتَنَدِ) بِكَسْرِ التَّوْنِ نَعَتْ لَاسِمِ الْإِشَارَةِ الرَّاجِعِ لِلْإِجْمَاعِ. • فَوَدَّ: (لِتَصْرِيحِ الْأَحَادِيثِ الْخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّقْيِيدَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ وَالْقِيَاسِ لَا مَدْخَلُ لَهُ فِي الثَّوَابِ سَمِ هَذَا لَوْ سَلِمَ مُجَرَّدُ بَحْثٍ فِي مُسْتَنَدِ الْإِجْمَاعِ وَالْأَقْبَعُ ثُبُوتُ الْإِجْمَاعِ لَا يَسَعُنَا مُخَالَفَتُهُ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ مُسْتَنَدَهُ. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) نَعَتْ لِلْأَحَادِيثِ وَالْمُشَارَ إِلَيْهِ التَّكْفِيرُ. • وَفَوَدَّ: (فِي كَثِيرٍ الْخ) وَفَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْخ) مُتَعَلِّقَانِ بِالتَّصْرِيحِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ التَّخْصِيصُ وَأَنْ قَوْلَهُ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْخ بَدَلُ مِنْ قَوْلِهِ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وَحَدِيثُ الْخ) جَوَابُ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ. • فَوَدَّ: (بَلْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ الْخ) أَيِ: فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِذْلَالُ بِهِ أَصْلًا حَتَّى فِي الْفَضَائِلِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْحَاجُّ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ إِنْ أَجْهَدَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي لِأَقْوَلِهِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِلَى نَعَمَ.

مُعْظَمِهِ. • فَوَدَّ: (لِتَصْرِيحِ الْأَحَادِيثِ بِذَلِكَ الْخ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّقْيِيدَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ وَالْقِيَاسِ لَا مَدْخَلُ لَهُ فِي الثَّوَابِ مَعَ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «مَا اجْتَنَيْتَ الْكِبَائِرَ» هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تُجْتَنَبْ لَا يُكْفَرُ بِشَيْءٍ مُطْلَقًا أَوْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ الْكِبَائِرُ بَلْ يُكْفَرُ الصَّغَائِرُ.

به ﷺ فَإِنَّهُ وَقَفَ مُفْطِرًا وَتَقَوَّيَا عَلَى الدُّعَاءِ فَصَوْمُهُ خِلَافُ الْأُولَى. وَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي نَكَبِ التَّنْبِيهِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ لِيَصْحَةَ النَّهْيِ عَنْهُ نَقِمٌ يُسَنُّ صَوْمُهُ لِمَنْ أَخَّرَ وَقُوفَهُ إِلَى اللَّيْلِ أَيْ وَلَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا لِنَصِّ الْإِمْلَاءِ عَلَى أَنَّهُ يُسَنُّ فِطْرُهُ لِلْمُسَافِرِ وَمِثْلُهُ الْمَرِيضُ لِمَنْ مَجَلُّهُ إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ أَيْ: اتَّقَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ الزَّرْكَشِيِّ لَهُ عَلَى مَنْ يُضْعِفُهُ الصَّوْمُ وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَامِنِ الْحِجَّةِ احْتِيَاظًا لَهُ (وَعَاشُورَاءَ) بِالْمَدِّ وَهُوَ عَاشِرُ الْمُحَرَّمِ وَشَدُّ

• قَوْلُهُ: (فَصَوْمُهُ خِلَافُ الْأُولَى الْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ عَدَمُ انْتِفَاءِ خِلَافِ الْأُولَى أَوْ الْكَرَاهَةِ بِصَوْمٍ مَا قَبْلَهُ لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي صَوْمِ الْجُمُعَةِ مَعَ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ فِيهِمَا وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْقُوَّةَ الْحَاصِلَةَ بِالْفِطْرِ هُنَا مِنْ مُكْمَلَاتِ الْمُفْطَرَةِ بِالْحَجِّ لِجَمِيعٍ مَا مَضَى مِنَ الْمُفْرِ بِخِلَافِ الْفِطْرِ ثُمَّ فَإِنَّهُ مِنْ مُكْمَلَاتِ مُفْطَرَةِ تِلْكَ الْجُمُعَةِ فَقَطُّ شَرَحَ م ر ه سَمَ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَمَالَ الْإِمْدَادُ وَالتَّهْيَأُ إِلَى عَدَمِ زَوَالِ كَوْنِهِ خِلَافَ الْأُولَى أَوْ مَكْرُوهًا بِصَوْمٍ مَا قَبْلَهُ اه. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَيْ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ أَخَّرَ وَقُوفَهُ إِلَى اللَّيْلِ الْخُ) أَيْ: بِإِنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا وَقَصَدَ أَنْ يَحْضُرَ عَرَفَةَ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَسَارَ بَعْدَ الْغُرُوبِ بِخَيْرٍ مِي. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا) أَيْ: بِالتَّهَارِ وَقَصَدَ عَرَفَةَ لَيْلًا عَشْرًا قَوْلُهُ لِلْمُسَافِرِ وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِ السَّفَرِ وَقَصِيرِهِ نِهَآيَةً وَلِيَعَابَ قَالَ سَمَ قَوْلُهُ لِلْمُسَافِرِ أَيْ: إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنَقَلَهُ الشَّارِحُ فِي إِتْحَافِهِ عَنْهُ فَلَا يُخَالِفُ مَا قَرَّرَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ أَنَّ الصَّوْمَ لِلْمُسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ سَمَ وَعِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْأَسْنَى وَالْمُنْفِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ وَأَمَّا الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ فَيُسَنُّ لَهُمَا فِطْرُهُ مُطْلَقًا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِمْلَاءِ اه ع ش قَوْلُهُ م ر مُطْلَقًا كَانَ مَعْنَاهُ: سَوَاءٌ كَانَ حَاجًّا أَوْ لَا فَلَا يُنَافِي قَوْلَ الْأَذْرَعِيِّ إِنْ التَّصَّ مَحْمُولٌ عَلَى مُسَافِرٍ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ اه وَلَا مُخَالَفَةَ عَلَى هَذَا بَيْنَ كَلَامِ التُّخَفَةِ وَكَلَامِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ قَضَيْتُ صَنِيعَ سَمَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ الْخُ لَيْسَ فِي نُسْخَتِهِ مِنَ الشَّارِحِ وَالْأَوَّلُ الشَّارِحُ هُنَا مُصَرِّحٌ بِمَا قَدَّرَهُ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْإِتْحَافِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَكِنْ الْخُ رَاجِعٌ لِلْمُسَافِرِ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلُّهُ) أَيْ: التَّصَّ. • قَوْلُهُ: (قَالَهُ) أَيْ قَوْلُهُ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حَمْلِ الزَّرْكَشِيِّ لَهُ) أَيْ: لِلتَّصَّ. • قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَامِنِ الْحِجَّةِ الْخُ) أَيْ فَالْثَامِنُ مَطْلُوبٌ مِنْ جِهَةِ الْإِحْتِيَاظِ لِعَرَفَةَ وَمِنْ جِهَةِ دُخُولِهِ فِي الْعَشْرِ غَيْرِ الْعِيدِ كَمَا أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ مَطْلُوبٌ مِنْ جِهَتَيْنِ أَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ أَيْ: كَوْنِهِ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَكَوْنِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ كُرْدِي.

• قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَعَاشُورَاءَ) وَلَا بَأْسَ بِإِفْرَادِهِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَنِهَآيَةً وَسَمَ. • قَوْلُهُ: (بِالْمَدِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ يَقَعُ الْخُ فِي النَّهْيِ وَالْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَشَدُّ) إِلَى (لِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ أَوْهَ يَوْمًا بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَاشِرُ الْمُحَرَّمِ) وَيُسَنُّ التَّوْبَةُ عَلَى الْعِيَالِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ لِيُوسِّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّنَةَ كُلَّهَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ

• قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ يُسَنُّ فِطْرُهُ لِلْمُسَافِرِ) أَيْ: إِنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنَقَلَهُ الشَّارِحُ فِي إِتْحَافِهِ عَنْهُ فَلَا يُخَالِفُ مَا قَرَّرَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ أَنَّ الصَّوْمَ لِلْمُسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ. • قَوْلُهُ: (لِلْمُسَافِرِ) قَالَ فِي شَرَحِ الْعِيَالِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمُسَافِرِ بِتَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ اه. • قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَعَاشُورَاءَ) كَلَامُهُمْ كَالضَّرِيحِ فِي عَدَمِ كَرَاهَةِ إِفْرَادِهِ وَهُوَ الرَّجْهُ الْوَجِيهُ وَالْحِكْمَةُ

من قال إنه تاسع؛ لأنه يُكْفَرُ السنة الماضية رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَلَكِنْ أَجْرُنَا ضِعْفُ أَجْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ كَانَ ثَوَابٌ مَا خُصَّصْنَا بِهِ وَهُوَ عَرَفَةُ ضِعْفٍ مَا شَارَكْنَاهُمْ فِيهِ وَهُوَ هَذَا (وَتَاسِعُوعًا) بِالْمَدِّ وَهُوَ تَاسِعُهُ لِيَخْبِرَ مُسْلِمٌ «لَيْتَ بَقِيْتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَ مِنَ التَّاسِعِ» فَمَاتَ قَبْلَهُ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ وَيُسَنُّ صَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ أَيْضًا (وَالْإِيمَانُ) اللَّيَالِي (الْبَيْضُ) وَهِيَ الثَّلَاثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ لِيَصْحَةَ الْأَمْرِ بِصَوْمِهَا وَالْإِحْتِيَاظُ صَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مَعَهَا. نَعَمْ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ فِي

الْحَسَنِ وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ رَوَاةِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ جَرَّبَهُ فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ الْمَنَاوِي فِي شَرْحِ الشَّمَايِلِ وَرَدَ «مَنْ وَسَّعَ عَلَى هَيْالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّنَةَ كُلَّهَا» وَطَرَفَهُ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَمِيمَةً لَكِنْ اكْتَسَبَتْ قُوَّةً بِضَمِّ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ بَلْ صَحَّحَ بَعْضُهَا الزَّيْنُ الْمِرَاقِي كَابِنِ نَاصِرِ الدِّينِ وَخُطْبَى ابْنِ الْجَوَازِي فِي جَزْمِهِ بِوَضْعِهِ وَأَمَّا مَا شَاعَ فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْإِنْفَاقِ وَالْخِضَابِ وَالْإِدْهَانِ وَالْإِكْتِحَالِ وَطَبَخِ الْحُبُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَقَالَ شَارِحُ مَوْضُوعٍ مُفْتَرَى قَالُوا الْإِكْتِحَالُ فِيهِ بَدْءُ ابْتِدَاعِهَا قَتْلُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يَكْفُرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ) هَلِ الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الْمَاضِيَةِ سَنَتُهُ وَوَضَفَهَا بِالْمَاضِيَةِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِهَا الَّذِي هُوَ التَّسْعَةُ الْآيَاتِمُ قَبْلَ عَاشُورَاءَ أَوِ الْمُرَادُ بِهَا سَنَةٌ كَامِلَةٌ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْمُرَادُ سَنَةٌ آخِرُهَا تَاسِعُوعًا أَوْ سَنَةٌ آخِرُهَا سَلَخُ الْحِجَّةِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا سَنَةٌ كَامِلَةٌ قَبْلَهُ آخِرُهَا عَاشُورَاءَ. □ فَوَدَّ: (أَهْلُ الْكِتَابِ) يَعْنِي أُمَّةَ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ.

□ فَوَدَّ: (خُصَّصْنَا) بَيْنَهُ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّخْصِيسِ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ: عَاشُورَاءَ. □ فَوَدَّ: (مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي الْإِحْتِيَاظُ لَهُ لِاحْتِمَالِ الْغَلَطِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَالْمُخَالَفَةُ لِلْيَهُودِ فَإِنَّهُمْ يَصُومُونَ الْعَاشِيرَ أَيُّ قَطُّ وَالْإِحْتِرَازُ مِنْ إِفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ كَمَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ اهـ زَادَ النِّهَايَةُ وَإِنَّمَا لَمْ يُسَنَّ هُنَا صَوْمُ التَّالِيَيْنِ احْتِيَاظًا لِحُصُولِهِ بِالتَّاسِعِ وَلِكُونِهِ كَالْوَسِيلَةِ لِلْعَاشِيرِ فَلَمْ يَتَأَكَّدْ أَمْرُهُ حَتَّى يُطَلَّبَ لَهُ احْتِيَاظًا بِخُصُوصِهِ نَعَمْ يُسَنَّ صَوْمُ الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْحِجَّةِ ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ اهـ وَأَقْرَأَهُ سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ صَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ الْخُ) أَيُّ لِيَخْبِرَ فِيهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَلِحُصُولِ الْإِحْتِيَاظِ بِهِ وَإِنْ صَامَ التَّاسِعَ لِأَنَّ الْغَلَطَ قَدْ يَكُونُ بِالتَّقْدِيمِ وَبِالتَّأَخِيرِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَأَسْنَى وَنِهَآيَةُ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَالْإِحْتِيَاظُ صَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ الْخُ) أَيُّ لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَوَّلُ الثَّلَاثَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَمِ. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ) أَيُّ: مُرِيدَ التَّطَوُّعِ.

الْمَذْكُورَةُ لَا تُثَاقِفُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يَكْفُرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ) هَلِ الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الْمَاضِيَةِ سَنَتُهُ وَوَضَفَهَا بِالْمَاضِيَةِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِهَا الَّذِي هُوَ التَّسْعَةُ الْآيَاتِمُ قَبْلَ عَاشُورَاءَ أَوِ الْمُرَادُ بِهَا سَنَةٌ كَامِلَةٌ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْمُرَادُ سَنَةٌ آخِرُهَا تَاسِعُوعًا أَوْ سَنَةٌ آخِرُهَا سَلَخُ الْحِجَّةِ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ صَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ أَيْضًا) كَانَ الْمُرَادُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنَّ الصَّوْمَ مَطْلُوبٌ لِهَذِهِ الْجِهَاتِ الْخَاصَةِ فَلَا يُثَاقِفُ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ ذَلِكَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ قَبْلَ بَآئِهِ يُسْتَحَبُّ صَوْمُ التَّالِيَيْنِ احْتِيَاظًا كَتَنْظِيرِهِ فِيمَا مَرَّ لَكَانَ حَسَنًا اهـ وَأَجِيبُ بَأَنَّ التَّاسِعَ لِكُونِهِ كَالْوَسِيلَةِ لِلْعَاشِيرِ لَمْ يَتَأَكَّدْ أَمْرُهُ حَتَّى يُطَلَّبَ لَهُ احْتِيَاظًا بِخُصُوصِهِ نَعَمْ يُسَنَّ صَوْمُ الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهُ نَظِيرَ مَا فِي الْحِجَّةِ ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ شَرْحُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَالْإِحْتِيَاظُ صَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مَعَهَا) أَيُّ لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَوَّلُهَا. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ الْأَوْجَهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

الْحِجَّةُ يَصُومُ السَّادِسَ عَشَرَ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ بَدَلَ الثَّالِثِ عَشَرَ وَحِكْمُهُ كَوْنُهَا ثَلَاثَةً أَنَّ الْحَسَنَةَ عَشَرَ أَمْثَالِهَا فَصَوْمُهَا كَصَوْمِ الشَّهْرِ كُلِّهِ وَلِلذَلِكَ حَصَلَ أَصْلُ السَّنَةِ بِصَوْمِ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ وَخُصِّتْ هَذِهِ لِتَعْمِيمِ لَيَالِهَا بِالثُّورِ الْمُنَاسِبِ لِلْعِبَادَةِ وَالشُّكْرِ عَلَى ذَلِكَ وَيَقْتَضِي تَعْمِيمُ الْيَوْمِ بِعِبَادَةِ غَيْرِ الصَّوْمِ وَيُسَنُّ صَوْمُ أَيَّامِ الشُّوْبِ خَوْفًا وَرَهْبَةً مِنْ ظُلْمَةِ الدُّنُوبِ وَهِيَ السَّابِعُ أَوِ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ وَتَالِيَاهُ فَإِنْ بَدَأَ بِالثَّامِنِ وَتَقَصَّ الشَّهْرُ صَامَ أَوَّلَ تَالِيهِ لَا سِتْفِرَاقِي الظَّالِمَةِ لِلَّيْلَةِ أَيْضًا وَحِينَئِذٍ يَقَعُ صَوْمُهُ عَنْ كَوْنِهِ أَوَّلَ الشَّهْرِ أَيْضًا فَإِنَّهُ يُسَنُّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ. (تَبِيَّةٌ) مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ مَنْ قَالَ أَوَّلُهَا السَّابِعُ يَنْبَغِي أَنْ يَقُومَ إِذَا تَمَّ الشَّهْرُ يُسَنُّ صَوْمُ الْآخِرِ خُزُوجًا مِنْ خِلَافِ الثَّانِي وَمَنْ قَالَ الثَّامِنُ يُسَنُّ صَوْمُ السَّابِعِ احْتِيَاظًا فَتَنْتَجِ سُنُّ الصَّوْمِ الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ إِذَا تَمَّ الشَّهْرُ عَلَيْهِمَا (وَيْسَتْ) فِي نُسْخَةِ بَيْتٍ بَلَا تَأْ كَمَا فِي الْحَدِيثِ وَعَلَيْهَا فَسَوَّغَ حَذْفُهَا حَذْفَ الْمَعْدُودِ (مِنْ سَوَالٍ)؛ لِأَنَّهَا مَعَ صِيَامِ رَمَضَانَ أَيُّ: جَمِيعِهِ وَالْأَمْرُ لَمْ يَحْصُلِ الْفَضْلُ الْآتِي وَإِنْ أَفْطَرَ لِعَذْرِ كَصِيَامِ الدَّهْرِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيُّ: لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي رِوَايَةٍ

قوله: (السَّادِسَ عَشَرَ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى. قوله: (بَدَلَ الثَّالِثِ عَشَرَ) أَيُّ: لِأَنَّ صَوْمَهُ مِنْ ذَلِكَ حَرَامٌ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قوله: (وَلِلذَلِكَ حَصَلَ أَصْلُ السَّنَةِ الْخُ) وَالْحَاصِلُ كَمَا أَفَادَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَأَنْ تَكُونَ أَيَّامَ الْبَيْضِ فَإِنَّ صَامَهَا أَتَى بِالسَّنَتَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنَى أَيُّ: سَنَةٌ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَسَنَةٌ صَوْمِ أَيَّامِ الْبَيْضِ. قوله: (وَالشُّكْرُ عَلَى ذَلِكَ) أَيُّ: وَلِيَقَعَ شُكْرًا عَلَى ذَلِكَ لَا أَنَّهُ يَنْتَوِي بِهِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ لَنَا صَوْمٌ يُسَمَّى بِذَلِكَ الْإِسْمِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ تُسَمَّى صَلَاةَ الشُّكْرِ ش. قوله: (خَوْفًا الْخُ) أَيُّ: وَطَلَبًا لِكَشْفِ السَّوَادِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قوله: (أَوَّلُهَا السَّابِعُ) أَيُّ: وَالْعِشْرُونَ. قوله: (فَتَنْتَجِ سُنُّ الصَّوْمِ الْأَرْبَعَةِ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. قوله: (عَلَيْهِمَا) أَيُّ الْقَوْلَيْنِ.

قوله: (وَيْسَتْ) بِإِثْبَاتِ التَّاءِ مَعَ حَذْفِ الْمَعْدُودِ لُغَةً وَالْأَصَحُّ حَذْفُهَا كَمَا وَزَدَ فِي الْحَدِيثِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قوله: (لِأَنَّهَا مَعَ صِيَامِ رَمَضَانَ الْخُ) أَيُّ: فِي كُلِّ سَنَةٍ أَمَّا لَوْ صَامَ سِتًّا مِنْ سَوَالٍ فِي بَعْضِ السَّنِينَ دُونَ بَعْضِ فَالسَّنَةُ الَّتِي صَامَ السَّتَّ فِيهَا يَكُونُ صَوْمُهَا كَسَنَةٍ وَالَّتِي لَمْ يَصُمْ فِيهَا تَكُونُ كَعَشْرَةٍ أَشْهُرَ ش وَسَم. قوله: (الْفَضْلُ الْآتِي) أَيُّ: ثَوَابُ صِيَامِ الدَّهْرِ قَرْضًا بَلَا مُضَافَةً.

قوله: (وَلِلذَلِكَ حَصَلَ أَصْلُ السَّنَةِ الْخُ) وَالْحَاصِلُ كَمَا أَفَادَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَأَنْ تَكُونَ أَيَّامَ الْبَيْضِ فَإِنَّ صَامَهَا أَتَى بِالسَّنَتَيْنِ قَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْأُمُورُ بِصِيَامِهَا فِيهِ نَظَرٌ شَرْحٌ م ر. قوله: (خَوْفًا وَرَهْبَةً الْخُ) هَذِهِ الْحِكْمَةُ هُنَا لَا تَقْتَضِي انْتِفَاءَهَا عَنْ أَيَّامِ الْبَيْضِ. قوله: (مَنْ قَالَ أَوَّلُهَا السَّابِعُ) أَيُّ: السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ. قوله: (لِأَنَّهَا مَعَ صِيَامِ رَمَضَانَ) أَيُّ: دَائِمًا فَلَا تَكُونُ الْمَرَّةُ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ وَبَيْتٌ سَوَالٍ كَصِيَامِ الدَّهْرِ بِدَلِيلِ رِوَايَةٍ: «صِيَامُ رَمَضَانَ بِمَشْرُوعٍ» أَشْهُرٌ إِلَى قَوْلِهِ: «فَلِلذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ» الْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مَرَّةٍ بَسَنَةٍ.

الرملي سندها حسن ولفظها صيام رمضان بقشرة أشهر وصيام بيته أهام أي: من سؤال
بشهرين فذلك صيام السنة أي: مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قالوه في خبره قل هو الله
أحد، تعديل ثلث القرآن وأشباهه. والمراد ثواب الفرض وإلا لم يكن لخصوصية بيته سؤال
معنى؛ إذ من صام مع رمضان بيته غيرها يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تتميز تلك إلا
بذلك وحاصله أن من صامها مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فرضاً بلا مضاعفة ومن
صام بيته غيرها كذلك تكون كصيامه نفلاً بلا مضاعفة كما أن يصوم ثلاثة من كل شهر
تحصله أيضاً وقضية المثني نذرها حتى لمن أظفر رمضان وهو كذلك إلا فيمن تقدى بغيره؛
لأنه يلزمه القضاء فوراً بل قال جمع متقدمون يكرهه لمن عليه قضاء رمضان

• وفرد: (والمراد إلخ) كذا في النهاية والمغني. • فرد: (ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان
وبيته من سؤال فمن فاته رمضان فقضاء في سؤال وصام السنة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب
السنة فرضاً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم أقول ويغني أيضاً كلام الشارح وإلا لم يكن إلخ
ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في سؤال قضاء أو نذراً أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له
ثواب تطوعها كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى تبتاً للبارزي والأصفهني والتاثيري والفقير علي بن
صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب لا سيما من فاته
رمضان وصام عنه سؤالاً؛ لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اهـ. وفي المغني ما يوافقه.

• فرد: (غيرها) صفة بيته والضمير لسؤال. • فرد: (يحصل له ثواب الدهر) أي: نفلاً.
• فرد: (بيته غيرها) أي غير بيته سؤال. • وفرد: (كذلك) أي: مع رمضان كل سنة. • فرد: (يخصل
إلخ) أي: ثواب صيام الدهر نفلاً بلا مضاعفة. • فرد: (كصيامه نفلاً) هلاً كان كصيام خمسة أسدابه
فرضاً وسدبيه نفلاً سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه. • فرد: (وقضية) إلى قوله إلا فيمن إلخ في
المغني وإلى قوله ولو فاته في النهاية. • فرد: (لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع نذرها
وحصولها في ضمن القضاء الفوري فيثاب عليها إذا قصدها أيضاً أو أطلق وكذا يقال بالأولى إذا كان
فطر رمضان بعذر وما يأتي عن الجمع يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء
رمضان فلا ينافي حصوله معه سم وفي النهاية والمغني ما يوافقه قال الرشيدي يعني يحصل له أصل

• فرد: (والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وبيته من سؤال فمن فاته رمضان فقضاء
في سؤال وصام السنة في ذي القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب السنة فرضاً كما أفتى به شيخنا
الشهاب الرملي. • فرد: (كصيامه نفلاً) هلاً كان كصيام خمسة أسدابه فرضاً وسدبيه نفلاً اهـ.

• فرد: (وقضية المثني نذرها إلخ) وقضية قول المحامي كشيخه الجرجاني يكرهه لمن عليه قضاء
رمضان أن يتطوع بالصوم كرامة صومها لمن أظفره بعذر فينافي ما مر إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو
يحمل ذاك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء شرع م ر.

• فرد: (لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء الفوري فيثاب

أي: من غير تعدُّ تطوُّع بِصَوْم ولو فاتَه رمضان فصام عنه شِوَالاً سُنُّ له صَوْمٌ سِتٌّ من القَعْدَةِ؛ لأنَّ من فاتَه صَوْمٌ رَاتِبٌ يُسَنُّ له قضاؤه ومَرٌّ في مَبْحَثِ النِّيَّةِ عن المجموع وغيره في اشتراطِ التَّعْيِينِ في هذه الروايتِ ما يَنْبَغِي مُراجعتُه (وتابُها) عَقِبَ العِيدِ (أَفْضَلُ) مُبادَرةٌ لِلْعِبَادَةِ وإِيهامُ العامَّةِ وَجوبُها مَمْنُوعٌ على أَنَّهُ لا يُؤْتَرُ؛ إِذْ اعتِقَادُ الوُجُوبِ بالنَدْبِ لا يُفِيدُه بل يُؤَكِّدُه.

سِتَّةُ الصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ سِتَّةُ شَوَالٍ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْقَوَابِ الْكَامِلُ اهـ. ة فَوَدُ: (أَيُّ: مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ) أَيُّ: أَمَّا مَعَ التَّعَدِّي فَيَحْرُمُ لُوجُوبُ الْقَضَاءِ قَوْرًا وَالتَّطَوُّعُ يُنَافِيهِ أَيِ اسْتِقْلَالٍ سَم. ة فَوَدُ: (سُنُّ لَه صَوْمٌ سِتٌّ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ كَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ الصَّوْمَ فِي شَوَالٍ لِقَضَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ يَحْصُلُ بِهِ مَا نَوَاه مَعَ سِتَّةِ شَوَالٍ أَيْضًا وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلٍ مَا أَقْنَى بِهِ عَلَى مَا إِذَا صَرَفَ الصَّوْمَ فِيهِ عَنْ سِتَّةٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَهَا أَيْضًا أَوْ أَطْلَقَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْإِكْمَلَ ذَلِكَ لَا يُقَالُ لَا يَصْدُقُ عَلَى حُصُولِ سِتَّةِ شَوَالٍ إِذَا قَصَدَهَا أَوْ أَطْلَقَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «اتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ»؛ لِأَنَّ ذِكْرَ التَّبَعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِإِغْيَارٍ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فِي زَمَنِهِ لَا مُطْلَقًا سَم وَفِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُحْتَمَلُ الْإِنْفِخُ. ة فَوَدُ: (لَا مِنْ فَاتِهِ صَوْمٌ رَاتِبٌ الْإِنْفِخُ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّتَهُ بَلَّ صَرِيحُهُ أَنَّ مَنْ فَاتَهُ صَوْمٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ سُنُّ لَه قضاؤه وَهُوَ ظَاهِرٌ لِكَيْتِه أَقْنَى بِأَنَّهُ لَا يُسَنُّ وَهُوَ مُنَافٍ لِإِفْتَائِهِ الْأَوَّلِ قِيَّتَنِي الْأَخْذُ بِإِفْتَائِهِ الْأَوَّلِ سَم وَنِهَايَةُ. ة فَوَدُ: (وَتَابُهَا عَقِبَ الْعِيدِ أَفْضَلُ) أَيُّ: تَحْصُلُ السِتَّةُ بِصَوْمِهَا مُتَّفَرِّقَةً وَلَكِنْ تَتَابُهَا وَاتِّصَالُهَا بِيَوْمِ الْعِيدِ أَفْضَلُ نِهَايَةُ. ة فَوَدُ: (عَقِبَ الْعِيدِ) كَذَا فِي الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ. ة فَوَدُ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ الْإِنْفِخُ) يَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الْمُخَالِفِ أَنَّ اعْتِقَادَ الْمُنْدُوبِ وَاجِبًا

عَلَيْهَا أَيْضًا إِذَا قَصَدَهَا أَيْضًا أَوْ أَطْلَقَ وَلَوْلَا نَذْبُهَا مَا أُثِيبَ عَلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَكَذَا يُقَالُ بِالْأَوَّلَى إِذَا كَانَ فِطْرُ رَمَضَانَ بِمُدَّرٍ وَمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنِ الْمُحَامِلِيِّ يُمكنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُكْرَهُ تَقْدِيمُ التَّطَوُّعِ عَلَى قَضَاءِ رَمَضَانَ فَلَا يُنَافِي حُصُولَهُ مَعَهُ. ة فَوَدُ: (أَيُّ: مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ) أَيُّ: أَمَّا مَعَ التَّعَدِّي فَيَحْرُمُ لُوجُوبُ الْقَضَاءِ قَوْرًا وَالتَّطَوُّعُ يُنَافِيهِ أَيِ اسْتِقْلَالًا. ة فَوَدُ: (سُنُّ لَه صَوْمٌ سِتٌّ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ كَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ الصَّوْمَ فِي شَوَالٍ لِقَضَاءٍ وَغَيْرِهِ يَحْصُلُ بِهِ مَا نَوَاه مَعَ سِتَّةِ شَوَالٍ أَيْضًا وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلٍ مَا أَقْنَى بِهِ عَلَى مَا إِذَا صَرَفَ الصَّوْمَ فِيهِ عَنْ سِتَّةٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَهَا أَيْضًا أَوْ أَطْلَقَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْإِكْمَلَ ذَلِكَ. ة فَوَدُ: (سُنُّ لَه صَوْمٌ سِتٌّ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) لِأَنَّ مَنْ فَاتَهُ صَوْمٌ رَاتِبٌ يُسَنُّ لَه قضاؤه أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ حُكْمًا وَتَغْلِيلًا وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا التَّغْلِيلِ بَلَّ صَرِيحُهُ أَنَّ مَنْ فَاتَهُ صَوْمٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ سُنُّ لَه قضاؤه وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ نَظَرُهُ مِنْ رَاتِبِ نَفْلِ الصَّلَاةِ لَكِنْ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُسَنُّ صَوْمُهُ كَمَا سَيَأْتِي عَنْهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَهُوَ مُنَافٍ لِإِفْتَائِهِ الْأَوَّلِ خُصُوصًا مَا ذَكَرَهُ فِيهِ مِنَ التَّغْلِيلِ قِيَّتَنِي الْأَخْذُ بِإِفْتَائِهِ الْأَوَّلِ ثُمَّ مَحَلُّ صَوْمِ سِتَّةٍ مِنَ الْقَعْدَةِ عَنْ سِتَّةِ شَوَالٍ إِذَا صَرَفَ صَوْمٌ شَوَالٍ عَنْهَا أَمَّا لَوْ قَصَدَهَا بِهِ أَيْضًا أَوْ أَطْلَقَ أَتَاهَا لَا تَحْصُلُ كَمَا فِي نَظَرِهِ مِنَ التَّحْيَةِ لَا يُقَالُ لَا يَصْدُقُ عَلَى حُصُولِ سِتَّةِ

(ويُكره إفراد الجمعة) بالصوم ليخبر الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده وعِلته الضعف به عَمَّا يَتَمَيَّزُ به من العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن يؤدّه ما مر من ندب فطر عرفة ولو لمن لم يضعف به ويؤجّه بأن من شأن الصوم الضعف وإنما زالت الكراهة بضَمِّ غيره إليه كما صَحَّ به الخبر وبصومه إذا وافق عادة أو نذرًا أو قضاء كما صَحَّ به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبب؛ لأنَّ صوم المضموم إليه وقُضِيَ ما يقع فيه مُجِبٌّ ما فات منه ولو أراد اعتكافه سُئِلَ صَوْمُهُ على أحد احتمالين حكاهما المُصَنِّفُ خُرُوجًا من خلاف من أبطل اعتكاف المُفْطِرِ وقول الأذرعِي يكره تخصيصه بالاعتكاف

مَخْطُورٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْثَرِ فِي صِحَّتِهِ بِضَرِيٍّ . ۞ قَوْلُهُ: (بِالصَّوْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَرَادَ اعْتِكَافَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . ۞ قَوْلُهُ: (وَعِلَّتُهُ الضَّعْفُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كَرَاهَةَ صَوْمِهِ لَيْسَتْ ذَاتِيَّةً بَلْ لِأَمْرِ عَارِضٍ وَيُؤَدُّهُ انْعِقَادُ نَذَرِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي التَّذْوِيرِ وَيُقَاسُ بِهِ الْيَوْمَانِ الْآخَرَانِ؛ إِذْ لَا تَخْتَصُّ كَرَاهَةُ الْإِفْرَادِ بِالْجُمُعَةِ نِهَائِيَّةً . ۞ قَوْلُهُ: (تَمَيَّزَ) أَيُّ: يَوْمُ الْجُمُعَةِ . ۞ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا زَالَتِ الْكَرَاهَةُ الْخُ) أَيُّ كَرَاهَةُ إِفْرَادِ كُلِّ مِنَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ نِهَائِيَّةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ . ۞ قَوْلُهُ: (بِضَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ) الْمُبَادِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الضَّمُّ عَلَى وَجْهِ الْإِتِّصَالِ سَم . ۞ قَوْلُهُ: (إِذَا وَافَقَ هَادَةً) أَيُّ: كَانَ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا فَوَافَقَ يَوْمَ صَوْمِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى وَلِيَعَابَ . ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ نَذَرًا الْخُ) وَكَذَا إِذَا وَافَقَ يَوْمًا طَلَبَ صَوْمَهُ فِي نَفْسِهِ كَمَا شَرَاهُ أَوْ عَرَفَهُ وَنَضِفَ شَعْبَانَ نِهَائِيَّةً وَسَم . ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ قَضَاءً) أَيُّ أَوْ كَفَّارَةً نِهَائِيَّةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ . ۞ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ: فِي الْجُمُعَةِ . ۞ قَوْلُهُ: (وَفِي الْفَرْضِ) أَيُّ الشَّامِلِ لِلْقَضَاءِ وَالتَّذْوِيرِ وَالْكَفَّارَةِ . ۞ قَوْلُهُ: (مَا يَقَعُ فِيهِ) أَيُّ: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ نَحْوِ مَوَافَقَةِ الْعَادَةِ . ۞ قَوْلُهُ: (سُنَّ صَوْمُهُ الْخُ) قَالَ النَّهَايَةُ بَعْدَ كَلَامٍ وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي كَرَاهَةِ إِفْرَادِ بَيْنَ مَنْ يُرِيدُ اعْتِكَافَهُ وَغَيْرِهِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يُرَاعَى خِلَافٌ مِنْ مَنَعَ الْإِعْتِكَافَ مَعَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ رِعَايَةِ الْخِلَافِ أَنْ لَا يَقَعَ فِي مُخَالَفَةِ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ أَه . وَفِي الْإِمْدَادِ وَالْإِيمَابِ وَالْفَتْحِ وَالْإِنْحَادِ مِثْلُهُ وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا فِي التَّحْفَةِ لِيَتَبَيَّنَ مِنْهُ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ .

شَوَالٍ إِذَا قَصَدَهَا أَوْ أَطْلَقَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «اتَّبَعَهُ مِثْلًا مِنْ شَوَالٍ»؛ لِأَنَّ ذِكْرَ التَّبَعَةِ إِنَّمَا هُوَ بِإِغْتِيَابِ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فِي زَمَانِهِ لَا مُطْلَقًا .

۞ قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ) أَيُّ: وَإِنْ أَرَادَ اعْتِكَافَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَلَا يُرَاعَى خِلَافُ مَا نَهَى الْإِعْتِكَافَ مَعَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ رِعَايَةِ الْخِلَافِ أَنْ لَا يَقَعَ فِي مُخَالَفَةِ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ شَرَحَ م . ۞ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا زَالَتِ الْكَرَاهَةُ بِضَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ) الْمُبَادِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الضَّمُّ عَلَى وَجْهِ الْإِتِّصَالِ وَقَوْلُهُ وَافَقَ هَادَةً الْخُ يَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَ مَوَافَقَةِ الْعَادَةِ وَمَا ذَكَرُوهُ مَعَهَا مَا إِذَا طَلَبَ صَوْمَهُ فِي نَفْسِهِ كَبُرَ النَّصِفِ مِنْ شَعْبَانَ فَإِذَا وَافَقَ يَوْمَ جُمُعَةٍ يَتَّبَعِي أَنْ لَا يُكْرَهُ بَلْ يُطَلَّبُ وَيُخَصَّصُ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ

كالصوم وصلاة ليته يتسليمه لا يُردُّ؛ لأنَّ كُلَّ مَنَّا في غير التخصيص (والفراذ السبب) بغير ما ذُكِرَ في الجمعة للخبر المذكور وعِلَّتُهُ أَنَّ الصوم إمساكٌ وتخصيصُهُ بالإمساك أي: عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم فيشبه تعظيم اليهود له ولو بالفطر. ومن ثمَّ كُره له إفراذ الأحد إلا لسببٍ أيضًا؛ لأنَّ النصارى تُعَظِّمُه بخلاف ما لو جمعهما؛ لأنَّ أحدًا لم يقل بتعظيم المجموع ومن ثمَّ روى النسائي (أنه عليه السلام) كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت والأحد وكان يقول: «إنهما يوما عيد للمشرِّكين. فأجِبْ أن أحالفهم» (قيل ولا نظير لهذا في

قود: (لأنَّ كُلَّ مَنَّا في غير التخصيص) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْإِفْرَادَ هُنَا لَا يَسْتَلْزِمُ التَّخْصِصَ سَمَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْمُتَبَاذَرُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ كُلَّ مَنَّا فِي اغْتِكَافِ أَيَّامٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ. قود: (بغير ما ذُكِرَ في الجمعة) أي: ما وافق عادة له أو نحو عاشوراء أو نذرا أو قضاء أو كفارة. قود: (للخبر المذكور) أي بقوله السابق أيضًا وفي الفرض في السبب عبارة المُغْنِي لِخَبَرِ «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ اه. قود: (إمساك) أي: عن المُفْطِرَاتِ. قود: (أي: عن الاشتغال إلخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَتَكَرَّرُ حَدُّ الْأَوْسَطِ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ. قود: (أو تُعَظِّمُ إلخ) عُلِفَ عَلَى (إمساك). قود: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ. قود: (كُره إفراذ الأحد إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَزَمَ عَلَى صَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ مَعَ أَوْ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ مَعَ ثُمَّ صَامَ الْأَوَّلَ وَعَنْ لَهُ تَرْكُ الْيَوْمِ الثَّانِي فَهَلْ تَنْتَهِي الْكَرَاهَةُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي إِذْ لَا يُشْتَرَطُ لِكِرَاهَةِ الْإِفْرَادِ قَضَاهُ قَبْلَ الصَّوْمِ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا صَامَ السَّبْتَ كُرهَ الْإِفْتِصَارُ عَلَيْهِ سَوَاءً قَصَدَهُ أَوْ لَا عَشْرًا وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْإِبَاعِ عَنْ الْمَجْمُوعِ عِبَارَتُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْعَزْمَ عَلَى وَصْلِهِ بِمَا بَعْدَهُ يَدْفَعُ كِرَاهَةَ إِفْرَادِهِ إِذَا طَرَأَ لَهُ عَدَمُ صَوْمٍ مَا بَعْدَهُ وَلَوْ لَغَيْرِ عُدْرٍ وَإِلَّا لَزِمَ الْحُكْمُ بِكَرَاهَةِ الْفِعْلِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ لِاتِّفَاقِهَا حَالَ التَّلَبُّسِ بِهِ مَا دَامَ عَازِمًا عَلَى صَوْمٍ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ اه. قود: (وَمِنْ ثَمَّ رَوَى النَّسَائِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحِيلَ عَلَى هَذَا مَا رَوَى النَّسَائِيُّ إلخ أي: عَلَى الْجَمْعِ. قود: (فَأَجِبْ أَنَّ أَحَالَفَهُمُ) السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ حُصُولُ الْمُخَالَفَةِ بِمَجَرَّدِ الصَّوْمِ وَكَانَ قِيَاسُ ذَلِكَ عَدَمَ كِرَاهَةِ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ التَّهْيُّ عَنْ الْإِفْرَادِ سَمَ.

الجمعة بالامر بصوم يوم النصف وقد يقال بين الأمرين المذكورين عمومٌ وخصوصٌ من وجوه فإذا خصصنا عموم كل بخصوص الآخر تعارضاً في يوم الجمعة إذا وافق يوم النصف فيحتاج للترجيح وقد يرجح المنع لآلته الاحتياط وقد يرجح خلافه لأن الأصل في العبادة طلبها وعدم المنع منها. قود: (لأنَّ كُلَّ مَنَّا في غير التخصيص) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْإِفْرَادَ هُنَا لَا يَسْتَلْزِمُ التَّخْصِصَ. قود: (فَأَجِبْ أَنَّ أَحَالَفَهُمُ) السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ حُصُولُ الْمُخَالَفَةِ بِمَجَرَّدِ الصَّوْمِ وَكَانَ قِيَاسُ ذَلِكَ عَدَمَ كِرَاهَةِ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ التَّهْيُّ عَنْ الْإِفْرَادِ.

أَنَّهُ إِذَا ضُمَّ مَكْرُوهٌ لِمَكْرُوهٍ آخَرَ تَزُولُ الْكَرَاهَةُ وَفِي الْبَحْرِ لَا يُكْرَهُ إِفْرَادُ عِيدٍ مِنْ أَعْيَادِ أَهْلِ الْمِلَّةِ
بِالصَّوْمِ كَالنِّيْزِ وَاهـ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ هَذِهِ لَمْ تُشْتَهَرْ فَلَا يُتَوَهَّمُ فِيهَا تَشَبُّهُ. (وَصَوْمُ الدَّهْرِ غَيْرُ
الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ مَكْرُوهٌ لِغُلْفٍ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ هَوَتْ حَقٌّ) وَلَوْ مَتَدَوَّنَا كَمَا رَجَحَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذًا
مِنْ كَرَاهَةِ قِيَامِ كُلِّ اللَّيْلِ لِهَذَا الْمَعْنَى وَذَلِكَ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ»
(وَمُسْتَحَبٌّ لِغَيْرِهِ) لِخَبَرِهَا «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»

«قَوْلُهُ: (إِذَا ضُمَّ مَكْرُوهٌ لِغُلْفٍ) قَدْ يُقَالُ الْمَكْرُوهُ هُوَ الْإِفْرَادُ لَا نَفْسُ الصَّوْمِ وَمَعَ الْقِسْمِ لَا إِفْرَادٌ فَلَيْسَ فِيهِ
ضَمُّ مَكْرُوهٍ لِمَكْرُوهٍ يَضُرُّهُ وَلَقَدْ لِهَذَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِصِيغَةِ التَّنْزِيهِ.
«قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَصَوْمُ الدَّهْرِ).

(قَائِلَةً): قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ الدَّهْرُ الْأَبَدُ الْمَمْدُودُ وَالْجَمْعُ أَذْهَرُ وَدُحُورٌ أَمَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ
فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» فَمَعْنَاهُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ مِنَ الدَّهْرِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ فَاعِلُهُ لَيْسَ الدَّهْرُ فَإِذَا سَبَّيْتُ بِهِ
الدَّهْرَ فَكَأَنَّكَ أَرَدْتَ اللَّهَ مُعْنِي.

«قَوْلُهُ (سُنِّي): (غَيْرُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ) أَيُّ: أَمَا صَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا فَحَرَامٌ كَمَا مَرَّ
نِهَائَةً وَمُعْنِي.

«قَوْلُهُ (سُنِّي): (مَكْرُوهٌ لِغُلْفٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ مُبِيحًا لِلتَّيَمُّمِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ صَوْمُ رَمَضَانَ مَعَ
ذَلِكَ فَلَقَدْ لَمَّزَ الرُّمَادُ بِالضَّرَرِ هُنَا مَا دُونَ ذَلِكَ فَرَاغَهُ قَلْبِي. وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَحْرُمُ لِغُلْفٍ) هَذَا عَلَى مَرَضِي
الشَّارِحِ خِلَافًا لِلنِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّ الْمُحْرَمَ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا هُوَ خَوْفُ الْهَلَاكِ فَقَطُّ كَمَا مَرَّ.
«قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَتَدَوَّنَا) وَفَاقًا لِلنِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. «قَوْلُهُ: (كُلُّ اللَّيْلِ) الْأَوَّلَى إِمَّا تَنْكِيرُ اللَّيْلِ أَوْ جَمْعُهُ.

«قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ لِغُلْفٍ) قَالَ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لِأَيِّ الدَّرَدَاءِ لَمَّا
فَعَلَ ذَلِكَ قَبَّلْتُ أُمَّ الدَّرَدَاءِ: «إِنْ لَبَّيْتُكَ حَقًّا وَلِأَهْلِكَ حَقًّا وَلِجَسَدِكَ حَقًّا وَلِغُلْفِكَ حَقًّا فَصُمَّ
وَأَفْطِرْ وَتَمَّ وَتَمَّ وَأَتِ أَهْلَكَ وَاهْطِ كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ» وَخَبَرِ «لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ» مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ
صَامَ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَوْ شَيْئًا مِنْهَا اهـ.

«قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَمُسْتَحَبٌّ لِغَيْرِهِ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَا يُخَالِفُهُ تَغْيِيرُ الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوَضَةِ وَالْمَجْمُوعِ بَعْدَ
الْكَرَاهَةِ لِصِدْقِهِ بِالِاسْتِخْبَابِ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ انْتَقَدَ نَذَرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهًا كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ نِهَائَةً
وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَحَيْثُ انْتَقَدَ نَذَرُهُ لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يَشُقُّ مَعَهُ الصَّوْمُ أَوْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلٌ حَقٌّ أَوْ نَحْوُهُ وَمِمَّا
يَمْنَعُ انْتِقَادَ التَّنْذِيرِ هَلْ يُؤْتَرُ أَوْ لَا فَيَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ مَعَ الْمَشَقَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِمَعْجَرِهِ عَنْ فِعْلِ
مَا التَّزَمَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَقْتُ يُمْكِنُ قَضَاؤُهُ فِيهِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر السَّابِقُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ
وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الْمُدِّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِغُلْفٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَذَرَ صَوْمًا لَمْ يَصِحَّ نَذَرُهُ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْفِطْرِ لَمْ
يَلْزَمْهُ قَضَاؤُهُ اهـ. «قَوْلُهُ: (مَنْ صَامَ يَوْمًا لِغُلْفٍ) أَيُّ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِ مُطْلَقِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ الشَّائِلِ
لِصَوْمِ الدَّهْرِ.

وَصَحَّ «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضُيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا وَعَقَّدَ تِسْعِينَ» أَي عَنْهُ فَلَمْ يَدْخُلْهَا أَوْ لَا يَكُونُ لَهُ فِيهَا مَحَلٌّ وَالْخَيْرُ الْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى وَصَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْهُ لِيُخْبِرَهُمَا «أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَوَافَقَ فِطْرُهُ يَوْمًا يُسَنُّ صَوْمُهُ كَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَالْبَيْضِ يَكُونُ فِطْرُهُ فِيهِ أَفْضَلُ لِيَتِمَّ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ صَوْمَهُ لَهُ أَفْضَلُ. (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاةٍ) أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ التَّطَوُّعَاتِ إِلَّا التُّسُكُ وَذَكَرَ الْعِلْمُ غَيْرَهُمَا مِنْهُمَا بِالْأُولَى (فَلَهُ قَطْعُهُمَا) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» وَقِيَاسُ بِهِ الصَّلَاةُ وَغَيْرُهَا

«قَوْلُهُ: (وَعَقَّدَ تِسْعِينَ) قَالَ الْحَلِيمِيُّ هُوَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِثْمَامَ وَيَجْعَلَ السَّبَابَةَ دَاخِلَةً تَحْتَهُ مَطْبُوقَةً جِدَاعُ شِ عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ وَالتَّسْعِينَ كِنَايَةٌ عَنْ عَقْدِ السَّبَابَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ ثَلَاثِينَ أ. «قَوْلُهُ: (أَوْ لَا يَكُونُ لَهُ الْخُ) لَا يَظْهَرُ مُغَايَرَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. «قَوْلُهُ: (وَالْخَيْرُ الْأَوَّلُ مَحْمُولٌ الْخُ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَذَلِكَ لِيُخْبِرَ الصَّحِيحَيْنِ الْخُ. «قَوْلُهُ: (لِيُخْبِرَهُمَا أَفْضَلُ الصَّيَامِ الْخُ) وَفِيهِ أَيْضًا لَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. «قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ الْخُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَيْضًا أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَوَافَقَ صَوْمُهُ يَوْمًا يُكْرَهُ إِفْرَادُهُ بِالصَّوْمِ كَالسَّبَبِ يَكُونُ صَوْمُهُ أَفْضَلُ لِيَتِمَّ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يَوَافِقُهُ. «قَوْلُهُ: (يَوْمًا يُسَنُّ صَوْمُهُ) يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِعُ أَنَّ صَوْمَهُ أَفْضَلُ وَلَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَفِطْرِ يَوْمٍ بِخِلَافِ سِتَّةِ شَوَالٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مَوَالِئُهَا فَإِنَّ مَوَالِئَهَا لَيْسَتْ مُؤَكَّدَةٌ كَتَأَكِيدِ صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ سَم. «قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ) أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَضِيَّةٍ إِبْلَاقِ الشَّارِحِ م ر أَي: وَالْمُغْنِي مَوَافِقَةُ الْأَوَّلِ ع ش. «قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ التَّطَوُّعَاتِ) أَي: كَاغْتِكَافِ وَطَوَافِ وَوُضُوءِ وَقِرَاءَةِ سُورَةِ الْكَهْفِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَهَا وَالتَّسْبِيحَاتِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. «قَوْلُهُ: (إِلَّا التُّسُكُ) أَي: أَمَّا التَّطَوُّعُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ فَيَجِبُ إِتِمَامُهُ لِمُخَالَفَتِهِمَا غَيْرَهُمَا فِي لُزُومِ الْإِثْمَامِ وَإِنْ قَسَدَا وَالْكَفَّارَةُ بِالْجَمَاعِ نِهَايَةً وَالْمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَمَّا التَّطَوُّعُ بِالْحَجِّ الْخُ أَي: بَأَنَّ كَانَ الْفَاعِلُ لَهُمَا عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا وَعَلَيْهِ فَالْوُجُوبُ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّبِيِّ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَلِيِّ أ. «قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ) أَي: خُصَّ تَطَوُّعُ الصَّوْمِ وَتَطَوُّعُ الصَّلَاةِ بِالذِّكْرِ. «قَوْلُهُ: (أَمِيرُ نَفْسِهِ) هُوَ بِالرَّاءِ وَرُويَ بِالتَّوْنِ أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّوَبَرِيُّ. «قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ صَامَ) أَي: أَتَمَّ صَوْمَهُ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ ع ش.

«قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ الْخُ) أَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَيْضًا أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَوَافَقَ صَوْمُهُ يَوْمًا يُكْرَهُ إِفْرَادُهُ بِالصَّوْمِ كَالسَّبَبِ يَكُونُ صَوْمُهُ أَفْضَلُ لِيَتِمَّ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ. «قَوْلُهُ: (يَوْمًا يُسَنُّ صَوْمُهُ) يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِعُ أَنَّ صَوْمَهُمَا أَفْضَلُ وَلَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَفِطْرِ يَوْمٍ بِخِلَافِ سِتَّةِ شَوَالٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مَوَالِئُهَا فَإِنَّ مَوَالِئَهَا لَيْسَتْ مُتَأَكَّدَةٌ كَتَأَكِيدِ صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ. «قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ) أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْلُوا أَعْنَكَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] مَحَلُّهُ فِي الْفَرْضِ ثُمَّ إِنْ قَطَعَ لِغَيْرِ عُذْرٍ كُفْرَةٌ وَإِلَّا كَأَنْ شَقَّ عَلَى الضَّيْفِ أَوْ الْمَضِيفِ صَوْمَهُ لَمْ يُكْرَهْ بَلْ يُسَنُّ وَيَثَابُ عَلَى مَا مَضَى كَكُلِّ قَطْعٍ لِفَرْضٍ أَوْ نَفْلِ بِعُذْرٍ (وَلَا قَضَاءً) لِمَا قَطَعَهُ أَيُّ: لَا يَلْزَمُهُ وَإِلَّا لَحُزْمُ الْخُرُوجِ نَقِمَ يُسَنُّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجِبِهِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (أَنَّ أُمَّ هَانِيٍّ كَانَتْ صَائِمَةً صَوْمَ تَطَوُّعٍ فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَنْ تُفَطِّرَ بِلا قَضَاءٍ وَبَيْنَ أَنْ تُتِمَّ صَوْمُهَا). (وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءٍ لِيُوجِبَ حُرْمَ عَلَيْهِ قَطْعُهُ إِنْ كَانَ عَلَى الْفُورِ وَهُوَ صَوْمٌ مِنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ) أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشُّكِّ كَمَا مَرَّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّأَخِيرُ وَلَوْ بِعُذْرٍ كَسَفَرٍ

• فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ قَطَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ قَطَعَ الْخُ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي الصُّومِ وَالصَّلَاةِ لَا زَيْطٍ بِمَعْضِ أَجْزَائِهَا بِمَعْضِ أَمَّا قِرَاءَةُ سُورَةِ الْكَهْفِ وَالتَّسْنِيحَاتِ وَنَحْوَهُمَا فَهَلِ الْمُرَادُ بِقَطْعِهِ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ وَالِاسْتِغْنَاءُ بِغَيْرِهِ وَتَرْكُ انْتِمَائِهِ أَوْ الْمُرَادُ مَا يَشْمَلُ قَطْعَهُ بِكَلَامٍ وَإِنْ لَمْ يَطْلُ ثُمَّ الْعُودُ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي مَا لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مَطْلُوبًا كَرَدِّ السَّلَامِ وَإِجَابَةِ الْمُؤَدِّعِ ش. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ شَقَّ عَلَى الضَّيْفِ الْخُ) أَيُّ: أَوْ عَلَى أَحَدِ آبَوَيْهِ وَمِنْ الْعُذْرِ مَا لَوْ احتاجَ لِلْسَّعْيِ فِي أَمْرِ دِينِي وَلَا يَتِمُّ لَهُ كَمَالُهُ إِلَّا بِالْقَطْعِ فَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ أَفْضَلُ حَيْثُ يُدْرِكُ مِنْ اعْتِنَادِ صَوْمِ تَطَوُّعٍ فَرَّقْتُ إِلَيْهِ امْرَأَةً سُنَّ لَهُ تَرْكُهُ أَبَامَ الرِّفَافِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَرِدِيُّ إِيْعَابٌ. • فَوَدَّ: (عَلَى الضَّيْفِ الْخُ) أَيُّ: الْمُسْلِمِ شَوْبَرِيٍّ أَوْ بُجَيْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُكْرَهْ) أَيُّ: أَمَّا إِذَا لَمْ يَشُقَّ ذَلِكَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا أَفْضَلَ عَدَمُ الْقَطْعِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِيْعَابٌ وَمُغْنَى وَنَهْيَةٌ. • فَوَدَّ: (وَيَثَابُ عَلَى مَا مَضَى) أَيُّ: ثَوَابٌ بِمَعْضِ الْعِبَادَةِ الَّتِي بَطَلَتْ ع. ش. • فَوَدَّ: (نَقِمَ يُسَنُّ خُرُوجًا الْخُ) أَمَّا مَنْ فَاتَهُ وَلَهُ عَادَةٌ بِصِيَامِهِ كَالْإِثْنَيْنِ فَلَا يُسَنُّ لَهُ قَضَاؤُهُ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَكَيْتَ أَرْجَاهَا بِمَا مَرَّ مِنْ إِفْتَائِهِ بِقَضَاءِ سِتٍّ مِنَ الْقَعْدَةِ عَنْ سِتٍّ مِنْ شَوَالٍ مُعَلَّلًا لَهُ بِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ قَضَاءُ الصُّومِ الرَّائِبِ وَهَذَا أَيُّ: مَا مَرَّ مِنْ إِفْتَائِهِ بِاسْتِحْبَابِ الْقَضَاءِ هُوَ الْأَوْجَهُ نِهْيَةً وَسَمَّ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ اعْتِمَادُهُ وَقَالَ ع. ش. وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْلُ الْكُنْ الْمُغْنَى اعْتَمَدَ إِفْتَاءَهُ بَعْدَ سَنِّ الْقَضَاءِ. • فَوَدَّ: (وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الْخُ) الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ نَقِمَ يُسَنُّ الْخُ. • فَوَدَّ: (أَنَّ أُمَّ هَانِيٍّ) بِكُسْرِ التَّوْنِ وَبِالْهَمْزِ آخِرَهُ مَعَ التَّوْنِ وَاسْمُهَا فَاحِشَةُ بَرْمَاضِيٍّ أَوْ بُجَيْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (لِيُوجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْرِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشُّكِّ الْخُ) بِخِلَافٍ مِنْ نِسْيِ النَّيَّةِ فَإِنَّ الْمُصْرَحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ قَضَاءَهُ عَلَى التَّرَاخِي بِلا خِلَافٍ نِهْيَةً وَمُغْنَى وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي شَرْحِ نَمِ ثَبَّتَ كَوْنُهُ مِنْ

• فَوَدَّ: (نَقِمَ يُسَنُّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجِبِهِ) أَمَّا مَنْ فَاتَهُ وَلَهُ عَادَةٌ بِصِيَامِهِ كَالْإِثْنَيْنِ فَلَا يُسَنُّ لَهُ قَضَاؤُهُ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ كَذَا أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي سِتَّةِ شَوَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَيُّ: قَوْلُهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجِبِهِ؛ لِأَنَّ خِلَالَهُ فَيَمَنْ قَطَعَهُ بَعْدَ التَّلَبُّسِ بِهِ لَا فَيَمَنْ تَرَكَ ابْتِدَاءً أَيْضًا. • فَوَدَّ: (أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشُّكِّ الْخُ) بِخِلَافٍ مِنْ نِسْيِ النَّيَّةِ فَإِنَّ الْمُصْرَحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ قَضَاءَهُ عَلَى التَّرَاخِي بِلا خِلَافٍ شَرْحُ م. ر. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِعُذْرٍ كَسَفَرٍ) كَذَا فِي

تَدَارُكَ لِيُزَوِّطَ الْإِثْمُ أَوْ التَّقْصِيرُ الَّذِي ارْتَكَبَهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْأَصَحِّ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعْدَى بِالْفِطْرِ)؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَلَبَّسَ بِالْفَرْضِ كَمَنْ شَرَعَ فِي آدَاءِ فَرْضٍ أَوَّلٍ وَقَبْلَهُ نَعْمٌ مَرُّهُ مَتَى ضَاقَ الْوَقْتُ بِأَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ شَعْبَانَ إِلَّا مَا يَسْتَعِ الْفَرْضُ وَجِبَ الْفَوْرُ وَإِنْ فَاتَ بِمُذَرٍّ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِرْ هُنَا نَظِيرُ وَجْهِ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَجِبُ الْفَوْرُ فِي قَضَائِهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الصَّوْمِ يَنْتَهِي إِلَى حَالَةٍ يَتَضَيَّقُ فِيهَا وَيَجِبُ فِعْلُهُ فِيهَا فَوْرًا كَمَا تَقَرَّرُ فَصَارَ مُؤَقَّتًا كَالْآدَاءِ بِخِلَافِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا أَمَدَ لَهُ وَأَيْضًا الصَّلَاةُ لَا يَسْقُطُ فِعْلُهَا آدَاءً بِمُذَرٍّ نَحْوِ مَرَضٍ وَسَقَرٍ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَضَيِّقُ فِي قَضَائِهَا مَا لَمْ يُضَيَّقْ فِي قَضَائِهِ وَكَالْقَضَاءِ فِي حُرْمَةِ الْقَطْعِ كُلِّ فَرْضٍ عَيْنِي يُبْطِلُهُ الْقَطْعُ أَوْ يَفُوتُ وَجُوبُهُ الْفَوْرِيُّ بِخِلَافِ نَحْوِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا فَرْضُ كِفَايَةِ هُوَ جِهَادٌ أَوْ تُشْكُ أَوْ صَلَاةٌ جِنَازَةٌ وَحَرْمٌ جَمْعٌ قَطْعُهُ مُطْلَقًا إِلَّا الْإِشْغَالُ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِرَأْسِهَا وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَّتْ صِفَةً تَابِعَةً وَهُوَ ضَعِيفٌ وَإِنْ أَطَالَ التَّاجُ الشُّبْكِيُّ فِي

رَمَضَانَ. □ فَوَدَّ: (تَدَارُكَ لِيُزَوِّطَ الْإِثْمُ) أَيُّ: وَبِهِ يُفَارِقُ جَوَازَ قَطْعِ آدَاءِ رَمَضَانَ بِالسَّقَرِ وَمِثْلُهُ آدَاءُ التَّنْذِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم. □ فَوَدَّ: (أَوْ التَّقْصِيرُ الْخُ) رَاجِعٌ لِيَوْمِ الشُّكِّ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ فَاتَ بِمُذَرٍّ) أَيُّ: قُيُسِتْنِي مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ الْخُ مِنْ أَنْ مَا لَمْ يَتَّعَدْ بِفِطْرِهِ لَا يَجِبُ فِيهِ الْفَوْرُ سَم. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ: فِي الصَّوْمِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: تَعْدَى بِفَوْرِهَا أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ نَعْمٌ مَرُّ الْخُ. □ فَوَدَّ: (كُلُّ فَرْضٍ الْخُ) أَيُّ: كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ يَفُوتُ وَجُوبُهُ الْخُ) أَيُّ: كَاغْتِيَابِ مَنُذُورٍ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ هَذَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ قِرَاءَةِ الْخُ) فِيهِ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ كُلُّ فَرْضٍ عَيْنِي الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا فَرْضُ كِفَايَةِ الْخُ) أَيُّ: يَحْرُمُ قَطْعُهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ صَلَاةٌ جِنَازَةٌ) قَالَ فِي الْإِمْدَادِ لِمَا فِي الْإِعْرَاضِ عَنْهَا مِنْ هُنَا حُرْمَةُ الْمَيْتِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ الصَّلَاةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ يَجِبُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ وَيَمْتَنِعُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ بَعْدَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ نَعْمَ يُتَّجَهُ جَوَازُ الْإِعْرَاضِ بِمُذَرٍّ نَحْوِ تَعَبِ الْحَامِلِ أَوْ الْحَافِرِ فَتَرْكُهُ لِغَيْرِهِ وَنَحْوُ تَرْكِهِ لِمَنْ قَصَدَ التَّيْرُكُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْمُخْرِجَةِ لِلتَّيْرُكِ عَنْ هُنَا لِحُرْمَةِ قَتْلِ شَوْبَرِيٍّ أَوْ بُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (قَطْعُهُ) أَيُّ: فَرْضُ الْكِفَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ ضَعِيفٌ) أَيُّ: مَا جَرَى عَلَيْهِ الْجَمْعُ.

الرَّوْضِ لَكِنْ فِي الْأَتَوَارِخِ خِلَافُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَلِلْمُسَافِرِ سَقَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا.

□ فَوَدَّ: (تَدَارُكَ لِيُزَوِّطَ الْإِثْمُ) بِهِ يُفَارِقُ جَوَازَ قَطْعِ آدَاءِ رَمَضَانَ بِالسَّقَرِ وَمِثْلُهُ آدَاءُ التَّنْذِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ فَاتَ بِمُذَرٍّ) أَيُّ: قُيُسِتْنِي مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعْدَى بِالْفِطْرِ مِنْ أَنْ مَا لَمْ يَتَّعَدْ بِفِطْرِهِ لَا يَجِبُ فِيهِ الْفَوْرُ. □ فَوَدَّ: (لِإِنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِرَأْسِهَا) قَضِيَّتُهُ تَحْرِيمُ قَطْعِ الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ وَفِيهِ كَلَامٌ فِي حَاشِيَةِ جَمْعِ الْجَوَابِ لِلْكَمَالِ قَرِاجَةُ.

الانتصار له ولا لزم حُرْمَةُ قَطْعِ الْحَرْفِ والصَّنَائِعِ ولا قَائِلَ به ويحرم على الزوجة أن تصوم تطوعاً أو قضاءً مؤثماً وزوجها حاضراً إلا بإذنه أو عِلْمِ رضاه كما يأتي.

• فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ) إلى الكتاب في النهاية والمُعْنَى إلا قوله أو قضاءً مؤثماً.

• فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ على الزوجة إلخ) فَلَوْ صَامَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا كَالصَّلَاةِ فِي دَارِ مَغْصُوبَةٍ وَسَيَاتِي فِي التَّفَقَّاتِ عَدَمُ حُرْمَةِ صَوْمِ نَحْوِ عَاشُورَاءَ عَلَيْهَا أَمَّا صَوْمُهَا فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا عَنْ بَلَدِهَا فَجَائِزٌ قَطْعًا وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ صَوْمُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ مَعَ حُضُورِهِ نَظَرًا لِحُجُوزِ إِفْسَادِهِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يُهَابُ عَادَةً فَمَنْعُهُ التَّمَتُّعُ وَلَا يُلْحَقُ بِالصَّوْمِ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ لِقِصْرِ زَمَنِهَا وَالْأَمَةُ الْمُبَاحَةُ لِلسَّيِّدِ كَالزَّوْجَةِ وَغَيْرُ الْمُبَاحَةِ كَأَخِيهِ وَالْعَبْدُ إِنْ تَضَرَّرَ بِصَوْمِ التَّطَوُّعِ لِيُضْغَبَ أَوْ لِيُغَيَّرَ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ وَلَا جَازَ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَلِيَعَابَ قَالَ ع ش قوله م ر صَحَّ أَيُّ: وَتَثَابُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر عَدَمُ حُرْمَةِ صَوْمِ إلخ أَيُّ: بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَقَوْلُهُ م ر نَحْوِ عَاشُورَاءَ أَيُّ: يَتِمَّا لَا يَكْثُرُ وَقَوْلُهُ م ر مَعَ حُضُورِهِ أَيُّ: وَلَوْ جَرَتْ عَادَتُهُ بَأَنَ يَغِيبَ عَنْهَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ لاحتِمَالِ أَنْ يَطْرَأَ لَهُ قَضَاءٌ وَطَرِهَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ وَقَوْلُهُ م ر صَلَاةُ التَّطَوُّعِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَثُرَ مَا تَوَنَّى؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ شَأْنِهَا قِصَرُ زَمَنِهَا وَقَوْلُهُ م ر وَالْأَمَةُ الْمُبَاحَةُ إلخ أَيُّ: الَّتِي أَعْدَهَا لِلتَّمَتُّعِ بَأَنَ تَسْرَى بِهَا أَمَّا أَمَةُ الْخِدْمَةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْ لِلْسَّيِّدِ تَمَتُّعٌ بِهَا وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهَا إِرَادَتُهُ مِنْهَا فَلَا يَتَّبِعِي مَتَمُّعًا مِنَ الصَّوْمِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (أو قضاءً مؤثماً) سَكَتَ عَنْهُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنَى وَقَالَ ع ش قوله م ر أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا خَرَجَ بِهِ الْفَرَضُ فَلَا يَحْرُمُ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ قَطْعُهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ لِنَذْرِ مُطْلَقٍ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ اه. • فَوَدَّ: (وَزَوْجُهَا إلخ) أَيِ الَّذِي يَتَأْتِي بِهِ اسْتِمْتَاعٌ وَلَوْ بِغَيْرِ طَرَفٍ وَمَرَّ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَمَرَ بِصَوْمِ الْإِسْتِسْقَاءِ وَجَبَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُهُ حَتَّى عَلَى النِّسَاءِ وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الْمَنَعُ حَبِيزًا لِيَعَابَ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ: فِي التَّفَقَّاتِ.

(خَاتِمَةٌ) أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرُمُ وَرَجَبٌ وَأَفْضَلُهَا الْمُحْرَمُ ثُمَّ رَجَبٌ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ فَضَّلَهُ عَلَى الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ثُمَّ بَاقِيهَا وَظَاهِرُهُ الْإِسْتِوَاءُ ثُمَّ شَعْبَانَ لِخَيْرِ (كَانَ) يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ وَخَيْرِ (كَانَ) يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا قَالَ الْعُلَمَاءُ اللَّفْظُ الثَّانِي مُفَسَّرٌ لِلأَوَّلِ فَالْمُرَادُ بِكُلِّهِ غَايَتُهُ وَإِنَّمَا أَكْثَرُ ۞ مِنَ الصَّوْمِ فِي شَعْبَانَ مَعَ كَوْنِ الْمُحْرَمِ أَفْضَلَ مِنْهُ لِأَنَّهُ كَانَتْ تَعْرِضُ لَهُ فِيهِ أَغْدَارُ تَمَتُّعِهِ مِنْ إِكْثَارِ الصَّوْمِ فِيهِ أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَعْلَمْ فَضْلَ الْمُحْرَمِ إِلَّا فِي آخِرِ

• فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ على الزوجة أن تصوم تطوعاً) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَيَحْرُمُ عَلَى امْرَأَةٍ صَوْمَ نَفْلِ مُطْلَقٍ ثُمَّ قَالَ وَيُلْحَقُ بِهِ فِي ذَلِكَ صَلَاةُ نَفْلِ مُطْلَقٍ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِقِصْرِ زَمَنِهَا وَسَيَاتِي فِي التَّفَقَّاتِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا صَوْمُ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ اه وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَابِ وَسَيَاتِي فِي التَّفَقَّاتِ حُكْمُ صَوْمِ الْحَلِيلَةِ وَمِنْهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا صَوْمُ تَطَوُّعٍ غَيْرِ نَحْوِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ بِغَيْرِ إِذْنِ حَلِيلِهَا الْحَاضِرِ بِالْبَلَدِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَا يُلْحَقُ بِهِ فِي ذَلِكَ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ لِقِصْرِ زَمَنِهَا اه. • فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ على الزوجة) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالْأَمَةُ الْمُبَاحَةُ لِسَيِّدِهَا كَالزَّوْجَةِ وَغَيْرُ الْمُبَاحَةِ كَأَخِيهِ وَالْعَبْدُ إِنْ تَضَرَّرَ بِصَوْمِ التَّطَوُّعِ لِيُضْغَبَ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَلَا جَازَ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ اه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَيَاتِهِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ صَوْمِهِ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ) قَالَ الْعُلَمَاءُ وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ ذَلِكَ لِثَلَا يُظَنُّ وَجُوبُهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَكَذَا فِي الْإِيمَابِ إِلَّا أَنَّهُ مَالَ إِلَى تَقْدِيمِ ذِي الْحِجَّةِ عَلَى رَجَبٍ وَفِيهِ أَيْضًا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ «صُمُّ مِنَ الْحَرَمِ وَاتْرُكْ» وَإِنَّمَا أَمَرَ الْمُخَاطَبَ بِالتَّرُكِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ إِكْتِنَارُ الصَّوْمِ كَمَا جَاءَ التَّضْرِيحُ بِهِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ أَمَّا مَنْ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ فَصَوْمُ جَمِيعِهَا لَهُ فَضِيلَةٌ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْجُرْجَانِيُّ وَغَيْرُهُ يَنْدَبُ صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ كُلِّهَا اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

هو لغة لزوم الشيء ولو شراً وشرعاً مكث مخصوص على وجه يأتي والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو من الشرائع القديمة وأركانها أربعة معتكف ومعتكف فيه ولبت ونية (هو مستحب كل وقت) إجماعاً (و) هو (في العشر الأخير من رمضان أفضل) منه في غيرها ولو بنية رمضان؛ لأنه ﷺ داوم عليه إلى وفاته قالوا وجكته أنه (يطلب ليلة القدر) أي: الحكم والفضل أو الشرف المختصة به عندنا وعند أكثر العلماء والتي هي خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة قدر فهي أفضل ليالي السنة ومن ثم صبح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

□ فؤد: (هو لغة) إلى قول المتن: وإنما يصح في النهاية ألا قوله: وفي رواية وما تتأخر وقوله واختار إلى ويسن وقوله وشذ إلى وعلامتها وما أتته عليه وكذا في المغني ألا قوله والتي يفرق إلى وعلامتها.
□ فؤد: (لزوم الشيء) أي: ملازمته نهاية ومغني. □ فؤد: (مكث مخصوص الخ) أي ثبت في مسجد بقصد القرية من مسلم مميّز عاقل طاهر عن الجنابة والحيز والنماسة صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم نهاية. □ فؤد: (وهو من الشرائع القديمة) أي لقوله تعالى: ﴿وَعَهْدًا إِلَّا لِيُحْصِيَ وَلَا تَسْمِعُ أَنْ يَنْهَى بَيْنَ الظَّالِمِينَ وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥] نهاية ومغني.
□ فؤد (سنن): (مستحب) أي: سنة مؤكدة نهاية.

□ فؤد (سنن): (كل وقت) أي: في رمضان وغيره نهاية ومغني أي: حتى في أوقات الكراهة وإن تحرّاه ع ش وشيخنا. □ فؤد: (داوم عليه الخ) أي: ثم اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومغني. □ فؤد: (قالوا) أي العلماء (وجكته) أي حكمه أفضلية الاعتكاف في العشر المذكور مغني ونهاية.

□ فؤد (سنن): (يطلب ليلة القدر) أي: فيحییها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء ويستحب أن يكثر فيها من قول اللهم إني أعوذُ بحب العفو فاعف عني مغني. □ فؤد: (والفضل) عطف تفسير. □ فؤد: (أو الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لتسميتها بالقدر. □ فؤد: (المختصة الخ) صفة الليلة. □ فؤد: (به) أي بالعشر الأخير مغني. □ فؤد: (والتي الخ) عطف على المختصة. □ فؤد: (فهي) أفضل ليالي السنة) أي: في حقنا لكن بغد ليلة المولود الشريف وتلي ليلة القدر ليلة الإسرائ ثم ليلة عرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

«مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا أَوْ تَصَدِيقًا بِهَا وَاحْتِسَابًا أَوْ: لِقَائِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» وَفِي رِوَايَةٍ «وَمَا تَأَخَّرَ» وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ «مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقَضِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَقَدْ أَخَذَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحِطِّ وَافِرٍ» وَخَبَرَ «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ» وَقَدْ هَذَا فِي شَتَّى الصُّومِ لِإِبْنِ تَيْمِيَّةٍ ثُمَّ نَذَبَهُ لِلصُّومِ وَهَذَا نَذَبَهُ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ أَفْطَرَ لِمُغْذِرٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا تَلَزُمُ لَيْلَةٍ بِعَيْنِهَا مِنْ لَيَالِي الْعَشْرِ وَأَرْجَاهَا الْأَوْتَارُ (وَمِثْلُ الشَّاهِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَتَمِّهَا) أَوْ: تِلْكَ اللَّيْلَةُ الْمُعَيَّنَةُ (لَيْلَةُ الْحَادِي) وَالْعِشْرِينَ (أَوْ) لَيْلَةُ (الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ)

ثُمَّ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ ثُمَّ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَبَعَانَ وَأَمَّا بَقِيَّةُ اللَّيَالِي فَهِيَ مُسْتَوِيَّةٌ وَاللَّيْلُ أَفْضَلُ مِنَ النَّهَارِ وَأَمَّا فِي حَقِّهِ ﷺ فَالْأَفْضَلُ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَالْمِغْرَاجِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِيهَا شَيْخُنَا. «قَوْلُهُ: (تَصَدِيقًا بِهَا) أَيُّ: بِأَنَّهَا حَقٌّ وَطَاعَةٌ (وَاحْتِسَابًا) أَيُّ: طَلَبًا لِإِرْضَاءِ اللَّهِ وَتَوَابِهِ لَا رِيَاءَ وَسُمْعَةَ وَنَصْبُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ أَوْ التَّمْيِيزِ أَوْ الْحَالِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَعَلَيْهِ فَهُمَا حَالَانِ مُتَدَاخِلَانِ أَوْ مُتَرَادِفَانِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَحَدُ ش. «قَوْلُهُ: (حَتَّى يَنْقَضِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ الْخ) أَيُّ: لَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَلَاذِمَةِ جَمِيعِ الشَّهْرِ ع. ش.

«قَوْلُهُ: (وَقَدْ هَذَا) أَيُّ: نَذَبَ الْإِعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. «قَوْلُهُ: (وَهَذَا نَذَبَهُ الْخ) أَيُّ: وَذَكَرَ هُنَا نَذَبَهُ الْخ فَلَا تَكَرَّرَ قَالَ الْمُغْنِي وَأَعَادَهَا لِذِكْرِ حِكْمَةِ الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْمَذْكُورِ أَهْ وَقَالَ النَّهَائِيُّ وَمَا هُنَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ أَه. «قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَفْطَرَ لِمُغْذِرٍ) لَعَلَّ التَّقْيِيدَ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ غَيْرِهِ بَلْ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ عَدَمِ التَّنْذِيرِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ لِمُغْذِرٍ لِمَكَانِ الْمُغْذِرِ سَم. «قَوْلُهُ: (وَالْمَذْهَبُ الْخ) وَفِي الْقَدِيمِ أَرْجَاهَا لَيْلَةُ الْإِحْدَى أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ بَقِيَّةُ الْأَوْتَارِ ثُمَّ أَشْفَاعُ الْعَشْرِ الْآخِرِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَجَمَاعَةٌ إِنَّهَا فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ وَخَصَّهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَوْتَارِ الْعَشْرِ الْآخِرِ وَبَعْضُهُمْ بِأَشْفَاعِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَفِيهَا نَحْوُ الثَّلَاثِينَ قَوْلًا مُغْنِي.

«قَوْلُهُ: (أَنَّهَا تَلَزُمُ لَيْلَةٍ بِعَيْنِهَا الْخ) ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا تَكُونُ عِنْدَ كُلِّ قَوْمٍ بِحَسَبِ لَيْلِهِمْ فَلِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَنَا نَهَارًا لِغَيْرِنَا تَأَخَّرَتْ الْإِجَابَةُ وَالثَّوَابُ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ اللَّيْلُ عِنْدَهُمْ وَيُحْتَمَلُ لَزُومُهَا لِوَقْتٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ نَهَارًا بِالنَّسْبَةِ لِقَوْمٍ وَلَيْلًا بِالنَّسْبَةِ لِآخَرِينَ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِيَنْطَبِقَ عَلَيْهِ مُسَمًّى اللَّيْلُ عِنْدَ كُلِّ مَنَّهُمَا أَخْذًا. وَمِمَّا قِيلَ فِي سَاعَةِ الْإِجَابَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَوْقَاتِ الْخُطْبِ ع. ش.

«قَوْلُهُ (سَبِي): (لَيْلَةُ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ أَوْ الثَّالِثِ الْخ) هَذَا نَهَى الْمُخْتَصِرِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنْ يَمِيلَ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ لَا غَيْرَ نِهَائِهِ وَمُغْنِي قَالَ شَيْخُنَا وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّهَا لَيْلَةُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١٠) إِلَى ﴿سَلَّمَ هِيَ﴾ (القدر: ٥) فَإِنَّ كَلِمَةَ (هِيَ)

«قَوْلُهُ: (أَيُّ: تَصَدِيقًا بِهَا) هَلِ الْمُرَادُ التَّصَدِيقُ بِبُيُوتِهَا فِي نَفْسِهَا أَوْ الْمُرَادُ التَّصَدِيقُ بِأَنَّ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الَّتِي قَابَلَهَا هِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِيهِ نَظَرٌ. «قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَفْطَرَ لِمُغْذِرٍ) لَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُغْذِرِ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ غَيْرِهِ بَلْ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ عَدَمِ التَّنْذِيرِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ لِمَكَانِ الْمُغْذِرِ.

لأنه عليه السلام (أرئيتها في العشر الأواخر في ليلةٍ وثُر منه وأنه سَجَدَ صَبِيحَتَهَا في ماءٍ وطِينٍ) فكان ذلك ليلةَ الحادي والعشرين كما في الصحيحين وليلةُ الثالث والعشرين كما في مُسْلِمٍ واختار جمعُ أنها لا تُلزَمُ ليلةٌ بعينها من العشر الأواخر بل تُثَقَّلُ في لياليها فعمامًا أو أعمامًا تكونُ وثرا إحدى أو ثلاثًا أو غيرهما وعمامًا أو أعمامًا تكونُ شَفْعًا بُتْنَيْنِ أو أربعمًا أو غيرهما قالوا ولا تجتمع الأحاديثُ المتعارضةُ فيها إلا بذلك وكلامُ الشافعي رحمته الله في الجمع بين الأحاديثِ يقتضيه ويُسنُّ إرائيها كثُمها ولا ينالُ فضلُها أي: كماله إلا من أطلَّعه الله عليها وحِكْمَةُ إِبْهَامِها في

السابعة والعشرون من كلماتِ السورة وهي كنايةٌ عن ليلةِ القدرِ وعليه العملُ في الأغصارِ والأمنصارِ وهو مذهبُ أكثرِ أهلِ العلمِ اهـ. قوله: (أرئيتها) أي: في المنام. قوله: (وأنه يسجدُ إلخ) أي: وأرى أنه إلخ قوله واختار إلى قوله ويُسنُّ في المثني. قوله: (أنها لا تُلزَمُ ليلةٌ بعينها) وعليه جرى الصوفيةُ وذكرُوا لِذَلِكَ ضابطًا وقد نظَّمَهُ بعضهم بقوله:

وَأَنَا جَمِيعًا إِنْ نَحْنُمْ يَوْمَ جُمُعَةٍ
وَإِنْ كَانَ يَوْمَ السَّبْتِ أَوَّلَ صَوْمِنَا
وَإِنْ هَلْ يَوْمَ الصَّوْمِ فِي أَحَدٍ قَفِي
وَإِنْ هَلْ فِي الْإِثْنَيْنِ فَاغْلَمَ بَاتُهُ
وَيَوْمَ الثَّلَاثَةِ إِنْ بَدَأَ الشَّهْرُ فَاغْتَمِذْ
وَفِي الْأَرْبَعِ إِنْ هَلْ يَا مَنْ يَرُومُهَا
وَيَوْمَ الْخَمِيسِ إِنْ بَدَأَ الشَّهْرُ فَاجْتَمِذْ
قَفِي تَابِعِ الْعِشْرِينَ خُذْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ
فَحَادِي وَعِشْرِينَ اغْتَمِذْهُ بَلَا عُذْرِ
سَابِعِ الْعِشْرِينَ مَا رُمِتْ فَاسْتَقْرِ
يُوفِيكَ تَبْلُ الوُضْلِ فِي تَابِعِ الْعِشْرِي
عَلَى خَامِسِ الْعِشْرِينَ تَخْطِ بِهَا فَادِرْ
قَدَوْتُكَ فَاطْلُبْ وَضْلَهَا سَابِعِ الْعِشْرِي
تُوفِيكَ بَعْدَ الْعِشْرِ فِي لَيْلَةِ الْوُثْرِ

شَبَّخْنَا وفي التَّجْرِمِيِّ عن البرماوي والقلوبي قال الغزالي وغيره إِنْ كَانَ أَوَّلُ الشَّهْرِ يَوْمَ الْأَحَدِ أَوْ الْأَرْبَعَاءِ فَهِيَ لَيْلَةُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَوْ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ فَهِيَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَهِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ أَوْ يَوْمَ الْخَمِيسِ فَهِيَ لَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ فَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ قال الشيخ أبو الحسن ومُذْ بَلَّغْتُ مِنَ الرُّجَالِ مَا فَاتَتْني لَيْلَةُ الْقَدْرِ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ اهـ.

قوله: (إحدى أو ثلاثًا أو غيرهما) أي: وعشرين. قوله: (بُتْنَيْنِ أو أربعمًا أو غيرهما) أي: وعشرين. قوله: (قالوا ولا تجتمع الأحاديثُ المتعارضةُ فيها إلخ) قال في الزوضة وهو قويٌّ وقال في المجموع إنه الظاهرُ المُختارُ لكن المذهبُ الأولُ مُثْنِي أي أنها تُلزَمُ ليلةٌ بعينها من ليالي العشر الأخير. قوله: (وُيَسَّنُّ إرائيها كثُمها) أي: لأنها كالكرامةٍ وهي يُسْتَحَبُّ كُثْمُها ع ش.

قوله: (ولا ينالُ فضلُها أي: كمالُها إلا من أطلَّعه الله عليها) قد يُشْكِلُ هَذَا على قوله في الحديث «فَرَفِغَتْ - أي: رُفِعَ عِلْمُ عَيْنِها - وَهِيَ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ» فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ عَدَمِ عِلْمِها بِالْإِجْتِهَادِ فِي لَيَالِي الْعِشْرِ وَأَيَّامِهِ يَزِيدُ كَثِيرًا على ما فات من كمالِ فضلِها.

العشر إحياء جميع ليليه وهي من خصائصنا وباقيّة إلى يوم القيامة والتي يُفرّق فيها كُل أمر حكيم وشذّ وأغرّب من زَعَمها ليلة النصف من شعبان وعلّامتها أنّها مُعتدلة وأنّ الشمس تطلّع صبيحتها وليس لها كثير شعاع لعظيم أنوار الملائكة الصاعدين والنازلين فيها وفائدة ذلك معرفة يومها؛ إذ يُسنّ الاجتهاد فيه كليلتها. (وإنما يصحّ الاعتكاف) لمن هو أو ما اعتمد عليه فقط من بذنه قوله سابع العشرين لا يخفى ما في وزنه على من له إلمام بفنّ العروض

• فود: (إحياء جميع إلخ) أي: بالعبادة والدعاء نهاية. • فود: (وباقيّة إلى يوم القيامة) أي: إجماعاً وتُرى حقيقة المراد برفيعها في خبر «فُرِفِضَتْ وَحَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرَ الْكَم» رَفَعُ عِلْمٍ غَنِيهَا وَإِلَّا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْتِمَاسِهَا وَمَعْنَى «حَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرَ الْكَم» أي: لِنَزْعِهَا فِي طَلَبِهَا وَالْاجْتِهَادِ فِي كُلِّ اللَّيَالِي وَلِكثَرِ فِيهَا وَفِي يَوْمِهَا مِنَ الْعِبَادَةِ بِاخْلَاصٍ وَصِحَّةٍ يَقِينٍ وَمِنْ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ إِنَّكَ غَفُورٌ تُحِبُّ الْغُفْرَ فَاغْفُ عَنَّا نِهَآيَةً. • فود: (والتي يُفرّق فيها إلخ) أي: وأما مَا يَقَعُ لَيْلَةُ نِصْفِ شَعْبَانَ إِنْ صَحَّ فَتَحْمُولُ عَلَى أَنْ ابْتِدَاءَ الْكِتَابَةِ فِيهَا وَتَمَامُ الْكِتَابَةِ وَتَسْلِيمُ الصُّحُفِ لِأَرْبَابِهَا إِنَّمَا هُوَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ شَ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا قَضَمِيرُ فِيهَا رَاجِعٌ إِلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ عِنْدَ الْمُجْمُوعِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَبَعْضُهُمْ رَجَعَهُ لِللَّيْلِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَتَقْدَرُ الْأَشْيَاءُ وَتُبَيَّنُ فِي الصُّحُفِ فِيهَا وَتُسَلَّمُ لِأَرْبَابِهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ اهـ. • فود: (مُعتدلة) أي: لا حارة ولا باردة سم. • فود: (وليس لها كثير شعاع) ويستخرج ذلك إلى أَنْ تَزَيَّعَ كَرُمُحٌ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ عَ شَ.

• فود: (لعظيم إلخ) عبارة النهاية لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وسعودها فيها فَسَتَرَتْ بِاجْتِهَادِهَا وَأَجْسَامِهَا اللَّطِيفَةِ ضَوْءَ الشَّمْسِ وَشُعَاعِهَا اهـ قَالَ عَ شَ قَوْلُهُ مَ رَ فَسَتَرَتْ إِنْ لَمْ يُقَالِ اللَّيْلَةُ تَقْضِي بَطْلُوعِ الْفَجْرِ فَكَيْفَ تَسْتُرُ بِسُجُودِهَا وَنُزُولِهَا فِي اللَّيْلِ ضَوْءَ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يَجُوزُ أَنْ ذَلِكَ لَا يَنْتَهِي بِطْلُوعِ الْفَجْرِ بَلْ كَمَا يَكُونُ فِي لَيْلَتِهَا يَكُونُ فِي يَوْمِهَا وَيَقْدِيرُ أَنَّهُ يَنْتَهِي نُزُولُهَا بِطْلُوعِ الْفَجْرِ فَيَجُوزُ أَنْ الصُّعُودَ مُتَأَخِّرٌ وَيَقْدِيرُ كَوْنَهُ لَيْلًا فَيَجُوزُ أَنَّهَا إِذَا صَحِدَتْ يَكُونُ مُحَادَثَاتُهَا لِلشَّمْسِ وَقَدْ مُرِرَ فِيهَا مُقَابَلَتُهَا نَهَارًا اهـ. • فود: (وفائدة ذلك إلخ) عبارة النهاية والمُعْنَى وفائدة معرفة صفتها بعد قُوَّتها بعد طلوع الفجر أنّه يُسنّ اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها وليجتهدها في مثلها مِنْ قَابِلٍ بِنَاءٍ عَلَى عَدَمِ انْتِقَالِهَا اهـ. • فود: (إذ يُسنّ الاجتهاد فيه إلخ) وهو العمل في يومها خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْفَجْرِ لَيْسَ فِيهَا صَبِيحَةُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ قِيَاسًا عَلَى اللَّيْلِ ظَاهِرُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقْلِيلِ صَرِيحٍ فَلْيُرَاجَعْ شَ. • فود: (كليلتها) الأَوْضَحُ كَهَيِّ وَلَعَلَّ الْإِضَافَةَ بَيَانِيَّةٌ.

• فود: (وإنما يصحّ الاعتكاف إلخ) ولا يفتقر شيء من العبادات إلى المسجد إِلَّا التَّحِيَّةُ وَالْإِعْتِكَافُ وَالطَّوَافُ نِهَآيَةً وَمَعْنَى. • فود: (أو ما اعتمد عليه فقط إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَوْ اعْتَمَدَ عَلَى

• فود: (مُعتدلة) أي: لا حارة ولا باردة. • فود: (كليلتها) الأَوْضَحُ كَهَيِّ وَلَعَلَّ الْإِضَافَةَ بَيَانِيَّةٌ. • فود: (أو ما اعتمد عليه فقط) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَوْ اعْتَمَدَ عَلَى الدَّخِيلَةِ مِنْ رِجْلَيْهِ وَالْخَارِجَةِ مِنْهَا مَعًا ضَرَّ وَهُوَ مَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِنَّهُ الْأَوْجَهُ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَسَيَأْتِي فِي ذَلِكَ كَلَامٌ آخَرُ

وقوله في تاسيع الفشري وكذلك قوله سابع الفشري وتوافيك بعد الفشري كذلك كل ذلك يكسر العين أي: العشرين اهـ من بعض الهوامش (في المسجد) إن كانت أرضه غير مُحْتَكَرَةٍ؛ لأنه ﷺ وأصحابه حتى نساءه لم يعتكفوا إلا فيه سواءً سطّحه وروشته وإن كان كله في هواءٍ شاربٍ مثلاً ورحبته المعدودة منه وإن خُصَّ بطائفةٍ ليس منهم؛ لأن إثمته إن فُرِضَ لأمرٍ خارجٍ

الداخل من رجليه والخارجة منهما معاً ضرٌّ وهو ما قال في شرح الإزباد إنّه الأوجه وفي شرح الزواهي إنّه الأقرب ويأتي في ذلك كلام آخر في شرح ولا يضر إخراج بعض الأعضاء وفي الحاشية على ذلك ومنه أن ذلك لا يضر م ر اهـ سم .

• قول (سني): (في المسجد) أي ولو ظناً فيما يظهر وعبارة الشارح م ر في باب الغسل بعد قول المصنّف واللبث بالمسجد إلخ والاستيفاضة كافية ما لم يُعلَم أصله كالمساجد المُحَدَثَةِ بِمَنَى انْتَهَتْ اهـ ع ش أقول ويصرّح بما استظهره أيضاً قول النهاية الآتي قَبْلَ قول المصنّف والجامع أوّلَى قال العزُّ بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنّه مسجداً فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ فَلَهُ أَجْرُ قَصْدِهِ وَاعْتِكَافِهِ وَإِلَّا فَقَصْدُهُ فَقَطْ اهـ . • قوله: (إن كانت) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمُعْنَى . • قوله: (سواءً سطّحه إلخ) .

(فرغ) شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجة هل يَصِحُّ الإعتكاف على الأغصان أو لا والذي يُتَّبَعُ الصَّحَّةُ وَلَوْ انْعَكَسَ الْحَالُ فَكَانَ أَصْلُ الشَّجَرَةِ خَارِجَهُ وَأَغْصَانُهَا دَاخِلَهُ فَفِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّبَعُ الصَّحَّةُ أَيْضًا أَخْذًا مِنْ صَرِيحِ كَلَامِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ فِي بَابِ الْحَجِّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَاجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ بِجُزْءٍ مِنْ أَرْضِ عَرَافَاتٍ حَيْثُ ذَكَرَ مَا يُقِيدُ التَّسْوِيَةَ فِي الْإِعْتِكَافِ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ ع ش وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ الصَّحَّةُ ظَاهِرٌ إِنْ لُفِّقَ وَلَوْ كَانَ الْأَغْصَانُ فِي هَوَاءٍ مِلْكٍ غَيْرِهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ فَلْيُرَاجَعْ .

• قوله: (وروشة) وكذا هواؤه شَيْخُنَا . • قوله: (مثلاً) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهِ نَحْوَ الْمَوَاتِ بِخِلَافِ مِلْكٍ الْغَيْرِ فَلْيُرَاجَعْ . • قوله: (المعدودة منه) خَرَجَتْ بِهِ الَّتِي تَقَرَّنُ حَدُوثَهَا بَعْدَ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ فَلَا يَكُونُ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ وَرَحْتُهُ مَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْمَسْجِدِ كَزَيْدٍ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَشَيْخُنَا وَقَوْلُهُمَا الَّتِي تَقَرَّنُ حَدُوثَهَا إلخ أي: وَلَمْ يَعلَمْ وَقَفَهَا مَسْجِداً . • قوله: (لأن إثمته إن فُرِضَ إلخ) سَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْوُقُوفِ وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ إلخ عَنْ فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ وَالَّذِي يَتَرَجَّعُ التَّفْصِيلُ فَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى أَشْخَاصٍ مُعَيَّنَةٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَيَكْرٍ مَثَلًا أَوْ ذُرِّيَّةٍ فَلَا يَجَازُ

فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى ذَلِكَ وَمِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ م ر . • قوله: (لأن إثمته إن فُرِضَ إلخ) سَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْوُقُوفِ وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي وَقْفِ الْمَسْجِدِ اخْتِصَاصَهُ بِطَائِفَةٍ إلخ عَنْ فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَا نَعَصَهُ الْمَسْجِدُ الْمَوْقُوفُ عَلَى مُعَيَّنٍ هَلْ يَجُوزُ لِغَيْرِهِمْ دُخُولُهُ وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَالإِعْتِكَافُ بِأَذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ نَقْلُ الْإِسْتَوِيِّ فِي الْأَلْعَازِ أَنَّ كَلَامَ الْقَطَالِ فِي فِتَاوَاهِ يَوْمَهُ الْمَنْعُ ثُمَّ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ مِنْ عِنْدِهِ وَالْقِيَاسُ جَوَازُهُ وَأَقُولُ الَّذِي يَتَرَجَّعُ التَّفْصِيلُ فَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى أَشْخَاصٍ مُعَيَّنَةٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَيَكْرٍ مَثَلًا أَوْ ذُرِّيَّةٍ فَلَا يَجَازُ الدُّخُولُ بِأَذْنِهِمْ

أَنَا مَا أَرْضُهُ مُحْتَكَرَةٌ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ إِلَّا إِنْ بَنَى فِيهِ مَسْطَبَةً أَوْ بَلَطَهُ وَوَقَّفَ ذَلِكَ مَسْجِدًا لِقَوْلِهِمْ

الدُّخُولُ وَالصَّلَاةُ وَالْإِعْتِكَافُ فِيهِ بِأَذْنِهِمْ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى أَجْناسٍ مُعَيَّنَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ أَذْنُوا فَرَّاجِعُهُ سَم. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ فِيهِ) أَيُّ: بِأَنْ يَكُونَ فِي أَرْضِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ عَلَى نَحْوِ جِدَارِهِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ وَلَا فِيهَا أَرْضُهُ مُسْتَأْجَرَةٌ وَوَقَّفَ بِنَاؤُهُ مَسْجِدًا عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَالْحِيلَةُ فِي الْإِعْتِكَافِ فِيهِ أَنْ يَبْنِيَ فِيهِ مَسْطَبَةً أَوْ صُفَّةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَيُوقِفُهَا مَسْجِدًا فَيَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهَا كَمَا يَصِحُّ عَلَى سَطْحِهِ وَجُدْرَانِهِ وَلَا يُغْتَرَّ بِمَا وَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَبْنِ فِيهِ نَحْوَ مَسْطَبَةٍ وَقَدْ عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقِفَ الْمَنْقُولِ مَسْجِدًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَا يَصِحُّ وَقِفَ الْمَنْقُولِ الْخَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَثْبَتَ وَنَقَلَ عَنْ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ خِلَافَهُ فَلْيُفَرِّجْ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي عَنْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ أَيُّ: مِنْ صِحَّةِ وَقِفِ الْمَنْقُولِ إِذَا أَثْبَتَ بِنَحْوِ التَّسْمِيرِ وَقَوْلُهُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَثْبَتَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ فَلَا يَخْرُجُ بِنَحْوِ التَّسْمِيرِ عَنِ الْمَنْقُولِيَّةِ. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ بَنَى فِيهِ) أَيُّ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أَرْضُهُ مُحْتَكَرَةٌ ع ش. هـ فَوَدَّ: (مَسْطَبَةٍ) أَيُّ: أَوْ سَمَرٍ فِيهِ دَكَّةٌ مِنْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِ سَجَادَةٍ م ر سَمِ عَلَى حَجِّ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي مِلْكِهِ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ طَوِيلٍ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ وَعَنِ النَّهَائِيَّةِ فِي الْوَقْفِ فِي عَدَمِ جَوَازِ وَقِفِ الْمَنْقُولِ مَسْجِدًا مَا نَصَّهُ وَالْقِيَاسُ عَلَى تَسْمِيرِ الْخَشَبِ أَنَّهُ لَوْ سَمَرُ السَّجَادَةِ صَحَّ وَقِفُهَا مَسْجِدًا وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْعِنَانِيَّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ قَالَ وَإِذَا سَمَرُ حَصِيرًا أَوْ قُرُوءَةً فِي أَرْضٍ أَوْ مَسْطَبَةٍ وَوَقِفُهَا مَسْجِدًا صَحَّ ذَلِكَ وَجَرَى عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ وَيَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهِمَا وَيَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ الْمُكْتُ فِيهِمَا وَغَيْرُ ذَلِكَ اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِذَا أُرْبِلَتِ الدَّكَّةُ الْمَذْكُورَةُ أَوْ نَحْوُ الْبَلَاطِ أَوْ الْخَشْبَةِ الْمَبْنِيَّةِ زَالَ حُكْمُ الْوَقْفِ كَمَا نَقَلَهُ سَمِ فِي حَوَاشِي التَّخْفَةِ فِي الْوَقْفِ عَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ ثُمَّ قَالَ سَمِ وَلْيُنْظَرْ لَوْ أَعَادَ بِنَاءَ تِلْكَ الْأَلَاتِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بَوَاجُوهُ صَحِيحٌ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَذَلِكَ هَلْ يَعُودُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ بِشَرْطِ الثَّبُوتِ فِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى اهـ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مِنْ زَوَالِ حُكْمِ الْمَسْجِدِيَّةِ عَنْ نَحْوِ الدَّكَّةِ بِإِزَالَتِهِ هُوَ الظَّاهِرُ الْمُوَافِقُ لِإِطْلَاقِ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ بَقَائِهِ بَعْدَ التَّرْعِ وَقَدْ أَطَالَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ بَقَائِهِ بَعْدَ التَّرْعِ وَقَدْ أَطَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلٍ فِي رَدِّهِ وَإِنْ وَافَقَ ذَلِكَ

وَإِنْ كَانَ عَلَى أَجْناسٍ مُعَيَّنَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ أَذْنُوا فَرَّاجِعُهُ. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ فِيهِ) أَيُّ: بِأَنْ يَكُونَ فِي أَرْضِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ عَلَى نَحْوِ جِدَارِهِ. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ بَنَى فِيهِ مَسْطَبَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بَعْدَ تَقْلِي الْمُبَابِ لِهَذَا عَنْ بَعْضِهِمْ وَذَكَرَ هُوَ أَنَّ الْقَمُولِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْبَعْضُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا نَصَّهُ وَعَلَى كُلِّ فَهْوٍ أَوْجَهُ وَمِمَّا وَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ مِنْ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ تُبْنِ فِيهِ مَسْطَبَةٌ بَلْ عِنْدَ التَّائِمْلِ لَا وَجَهَ لِمَا قَالَهُ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ عَقِبَ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ الْمُتَّجِهَ صِحَّتُهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنْ لَمْ تُفَرِّشْ بِالْبِنَاءِ تَبَعًا لِلْحَيْطَانِ وَالسَّقْفِ وَإِنْ جَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ الْمُحْتَكَرَةِ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ مُحِيطٌ بِهِ اهـ مُلْخَصًا مَا قَالَهُ عَجِيبٌ وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى السَّقْفِ لَا تَحْتَهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بَلَطَهُ) أَيُّ: أَوْ سَمَرٍ فِيهِ دَكَّةٌ مِنْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِ سَجَادَةٍ م ر.

يَصِحُّ وَقْفُ السُّفْلِ دُونَ الْعُلُوِّ وَعَكْسُهُ وَهَذَا مِنْهُ وَمَا وَقَفَ بَعْضُهُ مَسْجِدًا شَائِقًا يَحْرُمُ الْمُكُثُّ فِيهِ عَلَى الْجُنُبِ وَلَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهِ احْتِيَاظًا فِيهِمَا (وَالْجَامِعُ أَوْلَى) لِكَثْرَةِ جَمَاعَتِهِ غَالِبًا وَالْاِسْتِغْنَاءُ بِهِ عَنِ الْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ اشْتَرَطَهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ أَوْلَى وَإِنْ قُلْتُ جَمَاعَتُهُ وَلَمْ يَحْتَجْ لِلْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ لِكُونِهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ أَوْ لِقَصْرِ مُدَّةِ اِعْتِكَافِهِ وَيَجِبُ إِنْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ مُدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ تَتَخَلَّلُهَا جُمُعَةٌ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا وَلَمْ يُشْتَرَطِ الْخُرُوجُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَهَا بِلَا شَرْطٍ يَقْطَعُ التَّتَابُعَ أَيْ لِقُصْصِيرِهِ بِعَدَمِ شَرْطِهِ الْخُرُوجِ لَهَا مَعَ عَلَيْهِ بِمَجِيئِهَا وَاعْتِكَافِهِ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ وَبِهِ فَارَقَ مَا بَأْتِي فِي الْخُرُوجِ لِتَحْرِيقِ شَهَادَةِ تَعَيُّنَتِ عَلَيْهِ أَوْ لِإِكْرَاهِ وَحَيْثُ اِنْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ كَالْجَنَسِيِّ

الْبُغْضُ شَيْخُنَا فَقَالَ وَلَوْ وَقَفَ إِنْسَانٌ نَحْوَ قُرُوءِ كَسْبَادَةِ مَسْجِدٍ فَإِنْ لَمْ يَنْتَبِئْهَا حَالُ الْوَقْفَةِ بِنَحْوِ تَسْمِيرِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ اثْبَتَهَا حَالُ الْوَقْفَةِ بِذَلِكَ صَحَّ وَإِنْ أَزِيلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقْفَةَ إِذَا ثَبَتَتْ لَا تَزُولُ وَبِهَذَا يُلْفَظُ فَيُقَالُ لَنَا شَخْصٌ يَحْمِلُ مَسْجِدَهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَيَصِحُّ اِعْتِكَافُهُ عَلَيْهَا حَيْثُ يَزِيدُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ نَظِيرُ الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الْوُقُوفِ عَلَى حَجَرٍ مَنقُولٍ مِنْ عَرَافَاتٍ إِلَى خَارِجِهَا. □ فَوَدَّ: (يَصِحُّ وَقْفُ السُّفْلِ دُونَ الْعُلُوِّ) وَمِنْهُ الْخِلَافُ وَالْيُوثُ الَّتِي تَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْمَسَاجِدِ وَهِيَ مَشْرُوطَةٌ لِلْإِمَامِ أَوْ نَحْوِهِ وَيَسْكُنُونَ فِيهَا بِرُؤُوسِهِمْ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْوَاقِفَ وَقَفَ مَا عَدَاهَا مَسْجِدًا جَازَ الْمُكُثُّ فِيهَا مَعَ الْحَبِطِ وَالْجَنَابَةِ وَالْجَمَاعِ فِيهَا وَالْأَحْرَمَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَسْجِدِيَّةَ عَ ش.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَالْجَامِعُ) هُوَ مَا تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ. □ فَوَدَّ: (أَوْلَى) أَيِ: بِالْاِعْتِكَافِ مِنْ غَيْرِهِ وَيُسْتَتْنَى مِنْ أَوْلَوِيَةِ الْجَامِعِ مَا لَوْ عَيَّنَ غَيْرُهُ فَالْمَعْيُنُ أَوْلَى إِنْ لَمْ يَخْتِجْ لَخُرُوجِهِ لِلْجُمُعَةِ نِهَاجَةً وَمُغْنَى وَلِإِعَابٍ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْإِنْفِ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْإِنْفِ عَ ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْتُ جَمَاعَتُهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ائْتَفَتِ الْجَمَاعَةُ مِنْهُ بِالْمَرَّةِ كَأَنَّهُ هَجَرَ فَيَكُونُ غَيْرُهُ أَوْلَى عَ ش. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ الْإِنْفِ) أَيِ: الْجَامِعُ نِهَاجَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَهَا) أَيِ خُرُوجِهِ لِلْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (لِقُصْصِيرِهِ الْإِنْفِ) أَيِ: وَعَلَيْهِ قُلُوْ نَوَى اِعْتِكَافَ تِلْكَ الْمُدَّةِ هَلْ تَبْطُلُ نَيْتُهُ أَوْ لَا تَبْطُلُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ لِأَجْلِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ وَإِنْ ائْتَفَتِ التَّتَابُعُ فِيهِ نَظَرُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي عَ ش. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْإِنْفِ) أَيِ: بِقَوْلِهِ لِقُصْصِيرِهِ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتِكَافُهُ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ اِنْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْإِنْفِ) أَيِ: لِأَنَّهُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْاِحْتِرَازِ عَنْ هَذَا الْاِكْرَاهِ بِاشْتِرَاطِ الْخُرُوجِ أَوْ اِلْعَتِكَافِ فِي الْجَامِعِ فَقَدْ قَصَرَ بَقِيَ مَا لَوْ اِعْتَكَفَ فِي الْجَامِعِ لَكِنْ عَرَضَ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) اسْتَوْجَهَهُ مَرَّ اِیْضًا.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَالْجَامِعُ أَوْلَى) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ وَيُسْتَتْنَى اِیْضًا مِنْ أَوْلَوِيَةِ الْجَامِعِ مَا لَوْ عَيَّنَ فِي نَذَرِهِ غَيْرُهُ فَهُوَ أَوْلَى مَا لَمْ يَخْتِجْ لِلْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ اِهْ شَرْحُ مَر. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْإِنْفِ) كَذَا مَر. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ اِنْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْاِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ كَالْجَنَسِيِّ) أَيِ: لِأَنَّهُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْاِحْتِرَازِ عَنْ هَذَا الْاِكْرَاهِ بِاشْتِرَاطِ الْخُرُوجِ أَوْ اِلْعَتِكَافِ فِي الْجَامِعِ فَقَدْ قَصَرَ بَقِيَ مَا لَوْ اِعْتَكَفَ فِي الْجَامِعِ لَكِنْ عَرَضَ

وَأْتَجَعَ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تُقَامُ فِي غَيْرِ جَامِعٍ أَوْ أُحْدِثَ الْجَامِعُ بَعْدَ اعْتِكَافِهِ لَمْ يَضُرَّ الْخُرُوجُ لَهَا لِقَدَمِ تَقْصِيرِهِ وَإِذَا خَرَجَ لَهَا تَعَيَّنَ أَقْرَبُ جَامِعٍ إِلَيْهِ إِنْ أَتَجَدَّ وَقْتُ صَلَاةِ الْجَامِعَيْنِ وَإِلَّا جَازَ الذَّهَابُ لِلْأَسْبَقِ وَارْأَيْتُ أَيُّهُمَا؛ لِأَنَّ سَبْقَهُ مُرْجِعٌ لَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَهُ بِالْأُولَى مَا تَيَقَّنَ جُلُ مَالِ بَانِيهِ وَأَرْضُهُ دُونَ ضِدِّهِ. (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اعْتِكَافُ الْمَرْأَةِ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَهَا وَهُوَ الْمُحْتَزَلُ الْمُهَيَّأُ لِلصَّلَاةِ) فِيهِ لِحُلُّ تَفْسِيرِهِ وَالْمُكْتَفِ فِيهِ لِلْجُنُبِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيهِ وَلِأَنَّهُ لَوْ أَعْنَى عَنِ الْمَسْجِدِ لَمَا اعْتَكَفَ أَهْمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرَّ مِنَ الْمَسْجِدِ وَالْخُشْيِ كَالرَّجُلِ وَخِشْتُ كَرَّةَ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَيْهِ لِلْجَمَاعَةِ وَمَرَّ تَفْصِيلُهُ

بَعْدَ اعْتِكَافِهِ تَعْطِيلُ الْجُمُعَةِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ فَهَلْ يُقْتَضَرُ الْخُرُوجُ لَهَا قِيَاسًا عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي إِحْدَاثِ الْجَامِعِ أَوْ يُتْرَقُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوْجَةَ الْأُولَى سَم. □ قَوْلُهُ: (وَأْتَجَعَ الْإِنْفِ) عُطِفَ عَلَى انْتَدَفَعِ الْإِنْفِ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ جَامِعٍ) أَيُّ: بَيَّنَّ أَبْنِيَةَ الْقَرْيَةِ نِهَاجًا وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أُحْدِثَ الْإِنْفِ) لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ ضَمِيرُ أَتَاهَا لِلْقَصَصَةِ لَا لِلْجُمُعَةِ عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ صَغِيرَةً لَا تَتَمَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَهْلِهَا فَأُحْدِثَ بِهَا جَامِعٌ وَجَمَاعَةٌ بَعْدَ نَذَرِهِ وَاعْتِكَافِهِ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ وَخَالِيَةٌ عَنِ التَّكْلِيفِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ الْخُرُوجُ لَهَا الْإِنْفِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقْتَضَرَ لَهُ بَعْدَ فِعْلِهَا مَا وَرَدَ الْحُثُّ عَلَى طَلَبِهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ دُونَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَالسُّنَّةِ الْبَغْدِيَّةِ وَالتَّسْبِيحَاتِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّابِعَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ خُرُوجُهُ مِنْ مَحَلِّ اعْتِكَافِهِ لِلْجُمُعَةِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُمَكِّنُ إِفْرَاقَ الْجُمُعَةِ فِيهِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ وَإِنْ قُوَّتِ التَّكْبِيرُ لِأَنَّ فِي الْإِعْتِكَافِ جَابِرًا لَهُ عَشْرُ قَوْلِهِ وَإِنْ قُوَّتِ الْإِنْفِ فِيهِ وَقَفَةُ ظَاهِرَةٌ بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا اسْتَظْهَرَهُ أَوَّلًا. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا جَازَ الذَّهَابُ لِلْأَسْبَقِ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَازَ التَّمَدُّدُ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ صَحِيحَةٌ فِي السَّابِقَةِ اتِّفَاقًا وَمُخْتَلَفٌ فِيهَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ احْتِجَّ إِلَيْهَا عَشْرُ.

□ قَوْلُهُ (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِنْفِ) وَالْقَدِيمُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَكَانٌ صَلَاتُهَا كَمَا أَنَّ الْمَسْجِدَ مَكَانٌ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَخْتَصُّ بِمَوْضِعٍ بِخِلَافِ الْإِعْتِكَافِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ اعْتِكَافِهَا فِي بَيْنِهَا يَكُونُ الْمَسْجِدُ لَهَا أَفْضَلُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ نِهَاجًا وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَالْخُشْيِ كَالرَّجُلِ) أَيُّ فَلَا يَجْرِي فِيهِ الْقَدِيمُ سَم. □ قَوْلُهُ: (لَمَّا اعْتَكَفَ الْإِنْفِ) قَدْ تَمَنَعُ الْمُلَازِمَةُ. □ قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيُّ: الْمَسْجِدِ.

بَعْدَ اعْتِكَافِهِ تَعْطِيلُ الْجُمُعَةِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ فَهَلْ يُقْتَضَرُ الْخُرُوجُ لَهَا قِيَاسًا عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي إِحْدَاثِ الْجَامِعِ أَوْ يُتْرَقُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوْجَةَ الْأُولَى. □ قَوْلُهُ: (لَعَدَمُ تَقْصِيرِهِ) وَجْهُهُ فِي الْأُولَى أَنَّهُ مُضْطَرَّرٌ لِلْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ وَلَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِي نَذَرٍ مَدَّةً تَحُلُّهَا جُمُعَةٌ لِنَلَا يَتَسَدُّ بِأَبِ الْإِسْتِكْنَارِ مِنَ الْخَيْرِ وَالْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ وَالْجَزْءِ عَلَى حُصُولِهِ بِالتَّزَامِهِ فَانْتَدَفَعَ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ مُقَصَّرٌ بِتَذَرِ الْمَدَّةِ الْمَذْكُورَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْخُشْيِ كَالرَّجُلِ) أَيُّ: فَلَا يَجْرِي فِيهِ الْقَدِيمُ.

كُرِّهَ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ. (وَلَوْ عَيَّنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي نَذْرِهِ الْإِعْتِكَافَ تَعَيَّنَ) وَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِزِيَادَةِ فَضْلِهِ وَالْمُضَاعَفَةِ فِيهِ؛ إِذِ الصَّلَاةُ فِيهِ بِمِائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ ثَلَاثًا فِيمَا سِوَى الْمَسْجِدَيْنِ الْآتِيَيْنِ كَمَا أَخَذْتَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَبَسَطْتَهُ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَسَنَاتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْكَعْبَةُ وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا وَلَوْ عَيَّنْتُهَا أَجْزَاءً عَنْهَا بَقِيَّتُهُ الْمَسْجِدُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ شُمُولِ الْمُضَاعَفَةِ لِلْكُلِّ وَقَالَ كَثِيرُونَ تَتَعَيَّنُ هِيَ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ (وَكَذَا) يَتَعَيَّنُ (مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ) وَهُوَ مَسْجِدُهُ ﷺ

■ فَوَدَّ: (كُرِّهَ الْإِعْتِكَافُ الْإِنِّحَاءُ) عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ يُسَنُّ الْإِعْتِكَافُ لِلْعَجُوزِ فِي ثِيَابٍ بِذَلِكَهَا وَيُكْرَهُ لِلشَّابَّةِ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهَا إِنْ كَانَتْ مُتَّجِمَةً وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا عِنْدَ ظَنِّ الْفِتْنَةِ وَمَعَ كَوْنِهِ مَكْرُوهًا أَوْ مُحَرَّمًا يَصِحُّ لِأَنَّ ذَلِكَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَلِذَلِكَ انْتَقَدَ نَذْرُهَا بِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ اه. ■ فَوَدَّ: (كُرِّهَ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ) كَانَ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ سَم. ■ فَوَدَّ: (وَالْمُضَاعَفَةُ الْإِنِّحَاءُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَضْلُهُ. ■ فَوَدَّ: (إِذِ الصَّلَاةُ الْإِنِّحَاءُ) ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ الْمُضَاعَفَةِ بِالصَّلَاةِ فَقَطْ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ شَيْخُنَا الْحَلَبِيُّ فِي سِيرَتِهِ وَفِي كَلَامٍ غَيْرِهِ عَدَمُ اخْتِصَاصِ الْمُضَاعَفَةِ بِهَا بَلْ تَشْمَلُ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ فَلْيُرَاجَعْ ش وَبَيَّنَّا عَنْ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ■ فَوَدَّ: (وَسَنَاتِي) أَيُّ: فِي شَرْحٍ وَلَا عَكْسَ (وَقَوْلُهُ إِلَيْهِ) أَيُّ: الْأَخِذِ. ■ فَوَدَّ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَالْمُرَادُ بِهِ) أَيُّ: بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ فِي التَّنْذِيرِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ زِيَادَةُ الْفَضْلِ وَأَجْزَاءُ الْمَسْجِدِ كُلُّهَا مُتَسَاوِيَةٌ فِي آدَاءِ الْمُنْذُورِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ جُزْءٌ مِنْهُ بِالتَّعْيِينِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا) أَيُّ: كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ فَعَلِيهِ لَا يَتَعَيَّنُ جُزْءٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بِالتَّعْيِينِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ نَهَايَةَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا شَامِلٌ لِمَا زِيدَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا كَانَ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا يَصْرُحُ بِهِ كَلَامُهُ بَعْدَ عِبَارَةِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا لَعَلَّ التَّخْصِصَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا نِيَطُ بِلَفْظِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنَ الْمُضَاعَفَةِ بِمِائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ أَمَّا الْمُضَاعَفَةُ بِمِائَةِ أَلْفٍ فَلَا يَدْخُلُهَا فِي عُمُومِ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ بِمِائَةِ أَلْفٍ حَسَنَةً فَتَبَّهَ لَهُ اه. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَيَّنْتُهَا) أَيُّ: الْكَعْبَةُ. ■ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ الْإِنِّحَاءُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ نَذَرَ صَلَاةً فِيهَا اه. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَسْجِدُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَوَّلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاعْتَزَّضَ إِلَى وَالْفَرْقُ. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَسْجِدُهُ ﷺ) الْإِنِّحَاءُ مُتَعَمَّدٌ بَقِيَ أَنَّهُ هَلْ مَحَلُّ تَعَيَّنِ مَسْجِدِهِ ﷺ مَا إِذَا عَيَّنَهُ كَانَ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِهِ أَوْ أَرَادَ بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ لَفُظًا وَنِيَّةً فَلَا يَتَعَيَّنُ لِصِدْقِهِ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي حُكِمَهَا كَسَائِرُ الْمَسَاجِدِ لِعَدَمِ الْمُضَاعَفَةِ فِيهَا سَم عَلَى حَيْجِ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ حَمْلُهُ عَلَى مَا كَانَ فِي زَمَنِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْفَضْلُ الْمَذْكُورُ فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ لَفْظُ التَّادِيرِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ مِنْ تَخْصِصِهِ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ بِالذِّكْرِ إِنَّمَا هُوَ لِإِرَادَةِ زِيَادَةِ الثَّوَابِ ع

■ فَوَدَّ: (كُرِّهَ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ) كَانَ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَسْجِدُهُ ﷺ) دُونَ مَا زِيدَ فِيهِ) بَقِيَ أَنَّهُ هَلْ مَحَلُّ تَعَيَّنِ مَسْجِدِهِ ﷺ مَا إِذَا عَيَّنَهُ كَانَ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِهِ أَوْ أَرَادَ بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ لَفُظًا وَنِيَّةً فَلَا يَتَعَيَّنُ لِصِدْقِهِ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي حُكِمَهَا كَسَائِرُ الْمَسَاجِدِ لِعَدَمِ الْمُضَاعَفَةِ فِيهِ نَظَرٌ.

دُونَ مَا زِيدَ فِيهِ كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ مُرَدُّدٌ كَمَا هُوَ مَبْشُوطٌ فِي الْحَاشِيَةِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي الْخَبَرِ أَشَارَ فَقَالَ «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا» فَلَمْ يَتَأَوَّلْ مَا حَدَّثَ بِمَعْنَاهَا وَفِي الْأَوَّلِ غَبَّرَ بِالمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالزِّيَادَةُ تُسَمَّى بِذَلِكَ (وَالْأَقْصَى فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّهُمَا تُشَدُّ إِلَيْهِمَا الرَّحَالُ كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَلَا يَتَعَيَّنُ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ بِالتَّعْيِينِ لِكِنَّ الْمُتَعَيَّنَ أَوَّلَى وَبِحَثِّ تَعَيُّنِ مَسْجِدِ قُبَاءَ؛ لِأَنَّهُ رَكَعَتَيْنِ فِيهِ كَكُمْرَةٍ كَمَا فِي الْحَدِيثِ (وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا)؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا (وَلَا عَكْسَ) لِذَلِكَ (وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى)؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ (وَلَا عَكْسَ) لِذَلِكَ؛ إِذِ الصَّلَاةُ فِيهِ بِخَمْسِمِائَةٍ فِي رِوَايَةٍ وَبِأَلْفٍ فِي أُخْرَى فِيمَا يَبْوَى الثَّلَاثَةَ وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفٍ فِي الْأَقْصَى وَفِي مَسْجِدِ مَكَّةَ بِمِائَةِ أَلْفٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ فَحَصَلَ مَا مَرَّ عَلَى رِوَايَةِ الْأَلْفِ فِي الْأَقْصَى وَيَتَعَيَّنُ زَمَنُ الْاِعْتِكَافِ إِنْ عَيَّنَ لَهُ زَمَنًا فَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِ لَمْ

ش. **قُود:** (وَاعْتَرَضَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَرَأَى جَمَاعَةً عَدَمَ الْإِخْتِصَاصِ وَأَنَّهُ لَوْ وَسَّعَ مِنْهُمَا وَسَّعَ فَهُوَ مَسْجِدُهُ كَمَا فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ إِذَا وَسَّعَ فَتِلْكَ الْفَضِيلَةُ ثَابِتَةٌ لَهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَرَأَى جَمَاعَةً الْخُ ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ كَمَا فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ إِذَا وَسَّعَ الْخُ أَيُّ: مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْجِلِّ أَه. **قُود:** (وَفِي الْأَوَّلِ غَبَّرَ بِالمَسْجِدِ الْحَرَامِ) قَدْ يُقَالُ هُنَا أَيْضًا فِيهِ إِشَارَةٌ بِاللَّامِ بِضَرْيٍ. **قُود:** (وَلَا يَتَعَيَّنُ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَالْأَصَحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَحَصَلَ إِلَى وَيَتَعَيَّنُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمَشْنِ. **قُود:** (وَلَا يَتَعَيَّنُ الْخُ) أَيُّ: كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُهُ وَيُشْعِرُ أَيْضًا تَغْيِيرُهُ بِالْاِعْتِكَافِ أَنَّهُ إِنْ نَدَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يَتَعَيَّنْ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هِيَ أَوَّلَى بِالتَّعْيِينِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ مُغْنِي. **قُود:** (وَبَحَثَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْحَاقُّ الْبَغَوِيُّ بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ سَائِرَ مَسَاجِدِهِ **قُود:** مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْخَبَرَ وَكَلَامَ غَيْرِهِ يَأْيِيَانَهُ وَيَهْ يُعْلَمُ رَدُّ الْحَاقِّ بَعْضُهُمْ مَسْجِدَ قُبَاءَ بِالثَّلَاثَةِ وَإِنْ صَحَّ خَبَرُ «صَلَاةٌ فِيهِ كَكُمْرَةٍ» وَلَوْ شَرَعَ فِي اِعْتِكَافٍ مُتَابِعٍ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ تَعَيَّنَ لِقَلَا يَطْلُعُ التَّابِعُ نَعَمْ لَوْ عَدَلَ لَمَا خَرَجَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ مِثْلَ مَسَافَتِهِ فَأَقْلُ جَازَ لِاتِّبَاعِ الْمَخْذُورِ أَه. **قُود:** (لِلذَلِكَ) أَيُّ: لِأَنَّهُمَا دُونَهُ فِي الْفَضْلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

قُود: (وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ الْخُ) أَيُّ الْقَدْرُ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِهِ **قُود:** (إِذَا الصَّلَاةُ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِكُلِّ مَنْ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ لِذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ. **قُود:** (وَبِأَلْفٍ فِي أُخْرَى) وَعَلَيْهَا فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ ضَعِيفٌ أَه.

قُود: (وَبَحَثَ تَعَيَّنَ مَسْجِدَ قُبَاءَ الْخُ) وَالْحَاقُّ الْبَغَوِيُّ بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ سَائِرَ مَسَاجِدِهِ **قُود:** مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْخَبَرَ وَكَلَامَ غَيْرِهِ يَأْيِيَانَهُ وَيَهْ يُعْلَمُ رَدُّ الْحَاقِّ بَعْضُهُمْ مَسْجِدَ قُبَاءَ بِالثَّلَاثَةِ وَإِنْ صَحَّ خَبَرُ «صَلَاةٌ فِيهِ كَكُمْرَةٍ» شَرَحَ م ر.

قُود: (وَيَقُومُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ) أَيُّ الْقَدْرُ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِهِ **قُود:** بِدَلِيلِ الْاِحْتِجَاجِ بِقَوْلِهِ وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفٍ فِي الْأَقْصَى. **قُود:** (فَحَصَلَ مَا مَرَّ) أَيُّ: مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ

يُحْسَبُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ كَانَ قِضَاءً وَإِثْمٌ إِنْ تَعَمَّدَ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِعْتِكَافِ لُبُّ قَدْرِ يُسَمَّى عُكُوفًا)؛ لِأَنَّ مَادَّةَ لَفْظِ الْإِعْتِكَافِ تَقْتَضِيهِ

• قوله: (وَإِثْمٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ فَاتَهُ بَعْدُ لَا إِثْمَ فِيهِ وَيَجِبُ الْقِضَاءُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ عَيَّنَ فِي نَذْرِهِ أَحَدَ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهَا مَقَامَهَا بَلْ يَنْتَظِرُ إِمْكَانَ الذَّهَابِ إِلَيْهَا فَمَتَى امْتَكَنَهُ فَعَلَهُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيَّنَ فِي نَذْرِهِ زَمَنًا فَظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ عَيَّنَ وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ صَارَ قِضَاءً وَيَجِبُ فَعَلُهُ مَتَى امْتَكَنَ ع ش .

• قوله: (فَحَصَلَ مَا مَرَّ) أَيُّ: مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ ثَلَاثًا فِيمَا سِوَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِيهِ بِمِائَةِ أَلْفٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَكَانَتْ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفٍ فِي الْأَقْصَى وَكَانَتْ فِي الْأَقْصَى بِأَلْفٍ فِي غَيْرِ الْأَقْصَى كَانَتْ فِيهِ بِمِائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ ثَلَاثًا فِي غَيْرِ الثَّلَاثَةِ .

• قوله (سُئِلَ): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْخُ) وَعَلَيْهِ يَصِحُّ نَذْرُ اغْتِكَافٍ سَاعَةٍ وَلَوْ نَذَرَ اغْتِكَافًا مُطْلَقًا كَفَاهُ لَخُظَّةٌ نَعَمْ يُسَنُّ يَوْمٌ كَمَا يُسَنُّ لَهُ نِيَّةُ الْإِعْتِكَافِ كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ نَهَايَةً وَمُعْنَى وَشَرَحُ بِأَفْضَلٍ قَالَ ع ش قوله م ر سَاعَةً وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تُحْمَلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى السَّاعَةِ اللَّفْظِيَّةِ فَيَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ ذَلِكَ بِلَخُظَّةٍ فِيمَا يَظْهَرُ وَقوله م ر كَفَاهُ لَخُظَّةٌ أَيُّ: فَلَوْ مَكَتْ زِيَادَةً عَلَيْهَا وَقَعَ كُلُّهُ وَاجِبًا وَقِيَاسٌ مَا قِيلَ لَوْ طَوَّلَ الرُّكُوعَ وَنَحْوَهُ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ وَهُوَ قَدْرُ الطَّمَانِينَةِ أَنْ مَا زَادَ يَكُونُ مُتَدَوِّيًا أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ ع ش وَيَأْتِي عَنْهُ اسْتِغْرَابُ الْأَوَّلِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ نَحْوِ الرُّكُوعِ وَمَالِ إِلَيْهِ شَيْخُنَا فَقَالَ وَوَجَّهَ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ بِأَنَّا لَوْ قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَقَعُ جَمِيعُهُ فَرَضًا لاحتاج الزَّائِدُ إِلَى نِيَّةٍ وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ بِخِلَافِ الرُّكُوعِ وَمَسْحِ الرَّاسِ مَثَلًا اه وقال الكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلٍ قَوْلُهُ كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ خُرُوجِهِ عَازِمًا عَلَى الْعَوْدِ وَإِلَّا كَفَاهُ الْعَزْمُ كُلُّ مَرَّةٍ عَنْ إِعَادَةِ النِّيَّةِ إِذَا عَادَ اه .

• قوله (سُئِلَ): (لُبُّ قَدْرِ يُسَمَّى عُكُوفًا) وَعَلَيْهِ فَلَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَاصِدًا الْجُلُوسَ فِي مَحَلٍّ مِنْهُ اشْتَرَطَ لِصِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ تَأْخِيرَ النِّيَّةِ إِلَى مَوْضِعِ جُلُوسِهِ أَوْ مَكْنَاهُ عَقِبَ دُخُولِهِ قَدْرًا يُسَمَّى عُكُوفًا لِتَكُونِ نِيَّتُهُ مُقَارِنَةً لِلْإِعْتِكَافِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى حَالَ دُخُولِهِ وَهُوَ سَائِرُ لِمَقْدَمِ مُقَارِنَةِ النِّيَّةِ لِلْإِعْتِكَافِ كَذَا بَحَثُ فَلْيُرَاجَعْ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي الصَّحَّةَ مُطْلَقًا لِتَحْرِيمِهِمْ ذَلِكَ عَلَى الْجَنْبِ حَيْثُ جَعَلُوهُ مَكْنَأً أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْإِيمَابِ لَابِنِ حَجٍّ مَا نَهَى وَشُتْرَطُ مُقَارِنَتِهَا لِلْبُيْتِ فَلَا يَصِحُّ أَثَرُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِقَصْدِ اللَّبْتِ قَبْلَ وُجُودِهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ شَرْطَ النِّيَّةِ أَنْ تَقْتَرَنَ بِأَوَّلِ الْعِبَادَةِ وَأَوَّلُ الْإِعْتِكَافِ اللَّبْتُ أَوْ نَحْوُ التَّرَدُّدِ لَا مَا قَبْلَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْأَوَّلِ وَفِيهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِعْتِكَافِ التَّرَدُّدُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَتَصِحُّ النِّيَّةُ مَعَ فَلَيْسَ فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ قَصَدَ مَحَلًّا مُعَيَّنًا حَيْثُ يَحْرُمُ عَلَى الْجَنْبِ الْمُرُورُ إِلَيْهِ

أَلْفِ أَلْفِ ثَلَاثًا فِيمَا سِوَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِيهِ بِمِائَةِ أَلْفٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَكَانَتْ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفٍ فِي الْأَقْصَى وَكَانَتْ فِي الْأَقْصَى بِأَلْفٍ فِي غَيْرِ الْأَقْصَى كَانَتْ فِيهِ بِمِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ ثَلَاثًا فِي غَيْرِ الثَّلَاثَةِ .

بأن يزيد على أقل طمأنينة الصلاة ولا يكفي قدرها ويكفي عنه التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كالوقوف بعرفة قال المصنف ومُسْنٌ للمارّ نية الاعتكاف تحصيلاً له على هذا الوجه اهـ وإنما يتجه إن قلّد قائله وقلنا يجعل تقليد أصحاب الوجوه وإلا كان متلبساً بعبادة فاسدة وهو حرام (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي: قريب منه وقيل يشترط مكث يوم. (ويطّل بالجماع) من عالم عابد مختار ولو في غير المسجد كأن كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكان فيه ولو في هوائيه محرم مطلقاً وخارجاً لا يحرم إلا إن كان مندوراً ولا يطّل ما مضى إلا إن نذر

التابع

ع ش أقول ولك أيضاً أن تمنع قول الإيعاب وأول الإيعاب اللبث أو نحو التردد لا ما قبلهما بأن نسبتته إليهما كنسبة انحناء السجود إلى وضع الرأس إلى موضعه. هـ فود: (بأن يزيد) إلى المتن في النهاية والمغني. هـ فود: (قول المصنف) إلى قوله وقلنا في شرح بأفضل مثله. هـ فود: (وقلنا يجعل تقليد إلخ) سيأتي في آداب القضاء جواز تقليدهم للعمل كزدي. هـ فود: (ولاً إلخ) أي: وإن لم يقلده أو لم نقل بصحة التقليد. هـ فود: (من هاب) إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمغني إلا قوله بأن قال إلى المتن. هـ فود: (من هاب عالم إلخ) أي وواضح ولو أُلج في دبر خشي بطل اعتكافه أي وأُلج في قبله أو أُلج الخشي في رجل أو امرأة أو خشي ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أي: المصنف وأظهر الأقوال إلخ نهاية قال ع ش قوله م ر أو أُلج الخشي إلخ سيأتي في كلامه ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بزول المتن من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما لو نزل من فرجه اهـ. هـ فود: (في طريق) بلا تنوين. هـ فود: (مطلقاً) أي: سواء كان معتكفاً أو لا نهاية. هـ فود: (إلا إن كان مندوراً) أي: أو مندوباً وقصد المحافظة على الإيعاب وإلا فلا يحرم لجواز قطع التفلع ع ش وكتب عليه سم أيضاً ما نصه ظاهره وإن لم يجب التابع وفيه حيتيظ نظراً؛ لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه اهـ أقول ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الإيعاب ثم قال سم وظاهره البطلان حيتيظ رأساً فيسقط الثواب ولا يتقلب ثقلًا وقد يتوقف في ذلك اهـ ويأتي في الشرح في سكر المعتكف أن المراد بطلان الماضي عدم وقوعه عن التابع لا عدم ثوابه وعبارة الكزدي على بأفضل هنا هو يوم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مراداً كما أوضحته في الأصل اهـ وعبارة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متابعاً ويستأنفه وإلا فلا سواء كان قرصاً أو ثقلًا اهـ.

هـ فود: (من هاب إلخ) وأوضح شرح م ر. هـ فود: (إلا إن كان مندوراً) ظاهره وإن لم يجب التابع وفيه حيتيظ نظراً؛ لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه. هـ فود: (إلا إن نذر التابع) ظاهره البطلان حيتيظ رأساً فيسقط الثواب ولا يتقلب ثقلًا وقد يتوقف في ذلك ويترق بيته وبين تعمّد إبطال الصلاة بأنها لا تجزي بخلافه ومعلوم أن ثواب القصد لا يسقط فليحذر.

وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم أو غيبة أو أكل حرام (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة كلنس وقبلة بطله إن أنزل وإلا فلا) كالصوم فيأتي هنا جميع ما مر ثم (و) من ثم (لو جامع ناسيا فهو) (كجامع الصائم) فلا يبطل. (ولا يفتر التطيب والتزئ) بسائر وجوه الزينة وله أن يتزوج ويتزوج

قوله: (وفي الأنوار يبطل ثوابه إلخ) يتأمل ما في الأنوار فإنه قد يعتكف شهرا متواليا مثلا ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على حج أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك فقط قياسا على ما لو قارن الإمام في الأفعال في صلاة الجماعة ش عبارة البصري نقل في المغني والتهاية كلام الأتوار وأقره ثم ظاهره أن يبطل الثواب مختص بما ذكر فهل هو كذلك أو يلحق به غيره من المعاصي ينبغي أن يتأمل فإن المحل من محال التوقف اه أقول الظاهر الثاني وأن ما ذكر إنما هو على وجه التمثيل. قوله: (يبطل ثوابه) أي لا نفسه سم عبارة ش يحتمل أن المراد نفي كمال الثواب والأصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حيثئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما اعتبه الشارح م ر من أن الفائت فيها كمال الثواب لا أصله اه.

قوله (سني): (وأظهر الأقوال إلخ) وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فإنه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل جزما والاستيناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الحثي من بطلان الإعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه أي: في بطلان اعتكافه الإنزال من فرجه نهاية وكذا في المغني إلا أنه قال حرام في المسجد إن لم منها مكث فيه وهو جنب وكذا خارجة إن كان الإعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة سم.

قوله (سني): (إن المباشرة إلخ) أي: ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم اه وعبارة ش قوله م ر في المسجد أي: أما خارجة فإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرّم لجواز قطع الثقل وقوله م ر والاستيناء إلخ أي: ولو بحائيل اه وقوله م ر فإنه لا يبطل قال شيخنا أي: ما لم يكن عادته الإنزال إذا نظر أو تفكر اه. قوله: (بسائر وجوه الزينة) أي: باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومغني. قوله: (وله أن يتزوج إلخ) أي بخلاف المهرم ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة إلا إن كثرت ولم تكن كتابة علم وله الأمر بإصلاح معاشه وتعهّد ضياعه والأكل والشرب وغسل اليد والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل أي للبد في إناء حيث يتعد نظر الناس ومحل ذلك

قوله: (وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم إلخ) يتأمل ما في الأنوار فإنه قد يعتكف شهرا متواليا مثلا ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك.

قوله: (وفي الأنوار يبطل ثوابه) أي: لا نفسه.

قوله (سني): (أن المباشرة) أي: ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم.

(و) لَا يَصْرُ (الْفِطْرُ بِلِ يَصْحُ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحْدَهُ) لِلنَّحْبَرِ الصَّحِيحِ «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». (وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ صَائِمٌ) بَأَنْ قَالَ عَلِيٌّ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا وَأَنَا فِيهِ صَائِمٌ أَوْ أَنَا فِيهِ صَائِمٌ بِلَا وَارٍ أَوْ أَكُونُ فِيهِ صَائِمًا (لَوْمَهُ) اعْتِكَافُ الْيَوْمِ فِي حَالِ الصَّوْمِ أَحَدُهُمَا وَيَجُوزُ كَوْنُ الْيَوْمِ عَنْ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ صَوْمًا بِلِ اعْتِكَافًا بِصِفَةِ وَقَدْ وَجَدْتُ. (وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا) أَوْ يَصُومَ (أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفًا) أَوْ بِاعْتِكَافٍ (لَوْمَاهُ) أَيِ:

حَيْثُ لَمْ يَزُرْ بِهِ أَيِ: الْمَسْجِدَ ذَلِكَ وَإِلَّا حَرَّمَ كَالْحِزْفَةِ فِيهِ حَيْثُ يُذَكَّرُ الْمُعَاوَضَةُ فِيهِ بِلَا حَاجَةٍ وَإِنْ قُلْتُ وَيَجُوزُ نَفْسُهُ بِمُسْتَقْمَلٍ كَمَا اخْتَارَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَحَرَّمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَأَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْبَقْوِيُّ وَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَجِمَ أَوْ يَقْتَصِدَ فِيهِ فِي إِنْاءٍ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا آمَنَ ثَلَاثُ الْمَسْجِدِ وَيُلْحَقُ بِهِمَا سَائِرُ الدَّمَاءِ الْخَارِجَةِ مِنَ الْآدَمِيِّ كَالِاسْتِحَاضَةِ لِلْحَاجَةِ فَإِنْ لَوْثُهُ أَوْ بَالٌ أَوْ تَقَوُّطٌ وَلَوْ فِي إِنْاءٍ حَرَّمَ وَلَوْ عَلَى نَحْوِ سَلْسٍ؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ أَفْحَشُ مِنَ الدَّمِ إِذْ لَا يُغْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ بِحَالٍ وَيَحْرُمُ أَيْضًا إِذْخَالَ نَجَاسَةٍ فِيهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَإِنْ كَانَتْ فَلَا بَدِيلَ جَوَازٍ إِذْخَالَ التَّمَلُّ الْمُتَجَسِّسَةِ فِيهِ مَعَ أَمْنِ الثَّلَاثِ وَالْأَوَّلَى بِالْمُعْتَكِفِ الْإِسْتِغْفَالُ بِالْعِبَادَةِ كَعِلْمٍ وَمُجَالَسَةِ أَهْلِهِ وَقِرَاءَةِ وَسَمَاعِ نَحْوِ الْأَحَادِيثِ وَالرِّقَاقِ وَالْمَغَازِي الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ وَتَحْتَمِلُهَا أَفْهَامُ الْعَامَّةِ أَمَّا قَصَصُ الْأَنْبِيَاءِ وَحِكَايَاتُهُمُ الْمَوْضُوعَةُ وَتُتَوَخَّ الشَّامُ وَنَحْوُهَا الْمُنْسُوبُ لِلْوِاقِدِيِّ فَتَحْرُمُ قِرَاءَتُهَا وَالِاسْتِمَاعُ لَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ نِهَآيَةً وَأَكْثَرُ مَا ذُكِرَ فِي الْمُغْنِيِّ أَيْضًا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَمْ تَكُنْ كِتَابَةً عَلِيمٌ أَيِ: وَلَوْ لغيرِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ شَرَفٌ مَا يَسْتَفِيدُ بِهِ وَقَوْلُهُ م ر بِلَا حَاجَةٍ وَلَيْسَ مِنْهَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ أَنْ مَنْ يَبْتَئِهِمْ تَسَاجُرٌ أَوْ مُعَامَلَةٌ وَيُرِيدُونَ الْحِسَابَ فَيَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ لِقَضْلِ الْأَمْرِ يَبْتَئِهِمْ فِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَمَحَلٌّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ تَشْوِيشٌ عَلَى مَنْ فِي الْمَسْجِدِ كَكُوزِهِ وَقَتَّ صَلَاةٍ وَلَا يَحْرُمُ وَقَوْلُهُ م ر وَيَجُوزُ نَفْسُهُ الْخُ يَبْتَئِي أَنْ مَحَلٌّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلَ بِهِ تَقْذِيرٌ لِلْمَسْجِدِ وَإِلَّا حَرَّمَ وَقَوْلُهُ م ر فَإِنْ كَانَتْ فَلَا الْخُ وَمِنْهَا قُرْبُ الطَّرِيقِ لِمَنْ يَبْتَئِي بِجَوَارِ الْمَسْجِدِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ دُخُولُهُ حَامِلًا لِلتَّجَسُّ بِقَضْدِ الْمُرُورِ مِنَ الْمَسْجِدِ حَيْثُ آمَنَ الثَّلَاثُ وَكَذَا لَوْ احتَاجَ لِإِذْخَالِ الْجَمْرِ الْمُتَّخِذِ مِنَ التَّجَاسُّ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر وَالرِّقَاقِ أَيِ: حِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ وَقَوْلُهُ م ر وَتَحْتَمِلُهَا أَفْهَامُ الْعَامَّةِ أَيِ: فَإِنْ لَمْ تَحْتَمِلُهَا حَرَّمَ قِرَاءَتُهَا لَهُمْ لَوْ قَرَعَهُمْ فِي لَبْسٍ أَوْ اغْتِنَادَ بَاطِلٍ أَوْ ع ش وَيَذَلِكَ يُغْلَمُ حُرْمَةُ مُطَالَعَةِ وَقِرَاءَةِ نَحْوِ الْفُتُوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصْرُ الْفِطْرُ الْخُ) هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ وَحِكْمِي قَوْلٌ قَدِيمٌ أَنَّ الصَّوْمَ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ وَحَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (بَلِ يَصْحُ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ الْخُ) أَيِ: وَاعْتِكَافُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

قَوْلُهُ: (اعْتِكَافُ الْيَوْمِ) أَيِ: بِتَمَامِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (إِفْرَادُ أَحَدِهِمَا) يَعْني إِفْرَادَ الْإِعْتِكَافِ.

قَوْلُهُ: (وغيره) أَيِ: وَلَوْ تَقْلًا مُغْنِي وَسَمِ أَيِ: أَوْ نَذَرَ نِهَآيَةً.

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ كَوْنُ الْيَوْمِ عَنْ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ) أَيِ: وَلَوْ تَقْلًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر.

الاعتكاف والصوم؛ لأنه التزم كلاً على جذبه فلا يكفيه أن يعتكف وهو صائم عن رمضان أو نذر آخر مثلاً ولا أن يصوم في يوم اعتكفه عن نذر آخر قبل أو بعد وفازت هذه ما قبلها مع أن الحال وصف في المعنى بأنها وإن كانت كذلك لكنها تميزت عن مطلق الصفة جملة كانت كما مر أو مفرداً بأنها قيد في عاملها ومبينة لهيئة صاحبها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عاملها فوجباً بخلاف الصفة فإنها لتخصيص موضوعها عن غيره كما هنا أو توضيحاً والتخصيص يحصل مع كون اليوم موضوعاً يوقوع صوم فيه وهذا لا يقتضي التزام ذلك الصوم لما تقرر أنه ذكر لمجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجيهين آخرين في غاية البعد والخروج عن القواعد إلا أن يريد قائلهما ما تقرر: أحدهما أن قوله اعتكف يوماً التزام صحيح وقوله أنا فيه صائم إخبار عن حالة يكون عليها في المستقبل والإخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح تطلبها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضاً هو جملة وهي لا تكون معمولة للمصدر بخلاف صائماً أو يصوم فإنه ليس إخباراً عن حالة مستقبلية فهو إنشاء محض تقديره أن اعتكف يوماً وأن أصوم فيه وهذا بطرد في أن أصلي صائماً أو خاشعاً وأن أضحج راكباً. ثانيهما أن أنا فيه صائم حال من يوماً وهو مفعول فتقديره يوماً مضموماً ومضموماً إخباراً ليس بصفة التزام وصائماً حال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه أن أنشئ اعتكافاً وضوماً (تنبيه) ما ذكر في وأنا صائم هو ما جرى عليه غير واحد ولا

• قوله: (وفازت هذا ما قبلها إلخ) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو وأنا فيه صائم وسيتكلم عليه في التبيين الآتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه سم. • قوله: (جملة كانت إلخ) أي: الصفة. • قوله: (أو مبينة إلخ) لا يخفى على العارف مخالفة هذا التاميد للمعنى وكلام الثعالب ابن قاسم أقول وفي نسخة ومبينة بالواو بصرى وكذا في النهاية والمغني بالواو. • قوله: (ومقتضى ذلك التزامها) هذا مجرد دعوى لم ينتجها ما مهدها لها سم اه بصرى. • قوله: (وجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسألة وما قبلها. • قوله: (والخروج إلخ) عطف تفسير على البعد. • قوله: (أحدهما) أي: التوجيهين.

• قوله: (وقوله أنا فيه صائم) أي: ونحوه. • قوله: (والإخبار عن الحالة المستقبلية إلخ) يعني والحالة المستقبلية التي يخبر عنها لا يصح إلخ. • قوله: (وهي لا تكون معمولة إلخ) فيه نظر. • قوله: (وهذا إلخ) أي: ما ذكره في أن اعتكف صائماً أو يصوم من لزوم مضمون العاقل والمعمول معاً. • قوله: (يوماً مضوماً) أي مضوماً فيه كزدي. • قوله: (بصفة التزام) الإضافة لليان. • قوله: (ما ذكر إلخ) أي: من عدم

• قوله: (وفازت هذه ما قبلها إلخ) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو وأنا فيه صائم وسيتكلم عليه في التبيين الآتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه. • قوله: (أو مبينة لهيئة صاحبها ومقتضى إلخ) لا يخفى على العارف مخالفة هذا التاميد للمعنى وكلام الثعالب وأن قوله ومقتضى ذلك إلخ مجرد دعوى لم ينتجها ما مهدها لها. • قوله: (ومقتضى ذلك إلخ) قد يمنع ومن أين ذلك.

يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي صَائِمًا وَإِنْ كَانَ الْحَالُ مُفَادَهَا وَاحِدًا مُفْرَدَةً أَوْ جُمْلَةً لِمَا يَبْتَنِيهِ فِي شَرْحِ
الْإِرْشَادِ أَنَّ الْمُفْرَدَةَ غَيْرُ مُسْتَقْلِلَةٍ فَذَلَّتْ عَلَى التِّزَامِ إِنْشَاءً صَوْمَ بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ وَأَيْضًا فَتَلَكُ قَيْدٌ
لِلْإِعْتِكَافِ فَذَلَّتْ عَلَى إِنْشَاءِ صَوْمٍ تَقْيِيدُهُ وَهَذِهِ قَيْدٌ لِلْيَوْمِ الظَّرْفِ لَا لِلْإِعْتِكَافِ الْمَطْرُوفِ فِيهِ
وَتَقْيِيدُ الْيَوْمِ يَصْدُقُ بِإِبْقَاعِ إِعْتِكَافٍ فِيهِ وَهُوَ مَصُومٌ عَنْ نَحْوِ رَمَضَانَ أَوْ يُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنَّ
الْمُصْرُوحَ بِهِ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ النُّحْوِ أَنَّ تَبْيِينَ الْهَيْئَةِ الْمُفِيدَةِ لِتَقْيِيدِ الْعَامِلِ وَقَعَ بِالْمُفْرَدِ قَصْدًا لَا
ضِمْمًا بِخِلَافِ الْوَصْفِ فِي رَأْيِ رَجُلًا رَاكِبًا فَإِنَّهُ إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ تَقْيِيدُ الْمَنْعُوتِ لَا تَقْيِيدُ الْعَامِلِ
لِكَيْتَهُ يَسْتَلْزِمُهُ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ نَعْيِهِ الرُّكُوبُ بَيَانُ هَيْئَةِ حَالِ الرُّؤْيَا لَهُ وَالْحَالُ الْجُمْلَةُ الْغَالِبُ فِيهَا
مُشَابَهَةُ الْوَصْفِ بِدَلِيلِ اشْتِرَاطِ كَوْنِهَا خَبَرِيَّةً قَالُوا؛ لِأَنَّهَا نَعَتْ فِي الْمَعْنَى وَمِنْ ثَمَّ قُدِّرَ فِي

وُجُوبِ الصَّوْمِ فِي بَلِّ الْإِعْتِكَافِ فِي حَالَةِ الصَّوْمِ كُزْدِي. ۞ فَوَدَّ: (مُفَادَهَا وَاحِدًا) الْجُمْلَةُ خَيْرٌ كَانَ وَلَوْ
نُصِبَ وَاحِدٌ لَكَانَ أَحْسَنَ (لِمَا يَبْتَنِيهِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقْيِيدِ الْإِشْكَالِ وَعِلَّةٌ لَهُ. ۞ فَوَدَّ: (غَيْرُ مُسْتَقْلِلَةٍ الْإِنْفِ) أَيْ:
فَتَتَّبِعُ الْجُمْلَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِعَامِلِهَا إِنْشَاءً وَإِخْبَارًا وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي سَمِّ مِمَّا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَذَلَّتْ عَلَى التِّزَامِ الْإِنْفِ
فِي بَحْثِ ظَاهِرٍ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُسْتَقْلِلِ يَدُلُّ عَلَى الْإِلتِزَامِ وَالْمُسْتَقْلِلُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَا يُقَالُ الدَّلِيلُ
عَلَى ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ الْمُسْتَقْلِلِ لَا يُقَيَّدُ فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِخْبَارِ فَيَحْمَلُ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَالْإِلتِزَامِ بِخِلَافِ
الْمُسْتَقْلِلِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ؛ إِذْ غَيْرُ الْمُسْتَقْلِلِ قَدْ يَكُونُ فِي الْإِخْبَارِ كَمَا فِي جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَإِنَّهُ
صَحِيحٌ قَطْعًا وَهُوَ لِمَخْضِ الْإِخْبَارِ أ. ۞ فَوَدَّ: (فَتَلَكُ قَيْدٌ لِلْإِعْتِكَافِ الْإِنْفِ) فِي هَذِهِ التَّفْرِيقَةِ بَحْثُ ظَاهِرٍ؛
لِأَنَّ الْحَالَ مُطْلَقًا قَيْدٌ لِلْعَامِلِ فَهِيَ قَيْدٌ لِلْإِعْتِكَافِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فَلْيَتَدَبَّرْ ثُمَّ قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ
الْحَالَ الْجُمْلَةَ فِي نَحْوِ عَلَيٍّ أَنْ اغْتَكِفَ وَأَنَا صَائِمٌ كَالْمُفْرَدَةِ بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ فَلْيُرَاجِعِ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ
سَم. ۞ فَوَدَّ: (صَوْمٌ بِقْيِيدِهِ) الْمُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ اغْتِكَافٌ بِقْيِيدِهِ. ۞ فَوَدَّ: (وَهَذِهِ) أَيْ: الْحَالُ الْجُمْلَةُ.

۞ فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيْ مَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ. ۞ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ أَيْضًا) أَيْ: بَيْنَ الْحَالِ الْمُفْرَدَةِ وَالْحَالِ
الْجُمْلَةِ. ۞ فَوَدَّ: (وَالْحَالُ الْجُمْلَةُ الْإِنْفِ) لَمَلَّهُ حَالٌ مِنَ الْوَصْفِ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْوَصْفِ الْإِنْفِ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ
مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْمُصْرُوحُ بِهِ الْإِنْفِ. ۞ فَوَدَّ: (الْغَالِبُ الْإِنْفِ) هَذَا لَا يَقْتَضِي مُشَابَهَتَهَا الْوَصْفِ فِي عَدَمِ
التَّقْيِيدِ لِلْعَامِلِ لَا سَيِّمًا مَعَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْحَالَ مُطْلَقًا لِتَقْيِيدِهِ سَم.

۞ فَوَدَّ: (فَتَلَكُ قَيْدٌ لِلْإِعْتِكَافِ الْإِنْفِ) فِي هَذِهِ التَّفْرِيقَةِ بَحْثُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مُطْلَقًا قَيْدٌ لِلْعَامِلِ فَهِيَ قَيْدٌ
لِلْإِعْتِكَافِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ الْعَامِلُ فَلْيَتَدَبَّرْ ثُمَّ قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ الْحَالَ الْجُمْلَةَ فِي نَحْوِ عَلَيٍّ أَنْ اغْتَكِفَ وَأَنَا
صَائِمٌ كَالْمُفْرَدَةِ بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ فَلْيُرَاجِعِ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ. ۞ فَوَدَّ: (فَذَلَّتْ الْإِنْفِ) فِيهِ بَحْثُ ظَاهِرٍ وَمَا
الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُسْتَقْلِلِ يَدُلُّ عَلَى الْإِلتِزَامِ وَالْمُسْتَقْلِلُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَا يُقَالُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ
الْمُسْتَقْلِلِ لَا يُقَيَّدُ فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِخْبَارِ فَيَحْمَلُ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَالْإِلتِزَامِ بِخِلَافِ الْمُسْتَقْلِلِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا
مَمْنُوعٌ؛ إِذْ غَيْرُ الْمُسْتَقْلِلِ قَدْ يَكُونُ فِي الْإِخْبَارِ كَمَا فِي جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَإِنَّهُ صَحِيحٌ قَطْعًا وَهُوَ لِمَخْضِ
الْإِخْبَارِ. ۞ فَوَدَّ: (وَالْغَالِبُ الْإِنْفِ) هَذَا لَا يَقْتَضِي مُشَابَهَتَهَا الْوَصْفِ فِي عَدَمِ التَّقْيِيدِ لِلْعَامِلِ لَا سَيِّمًا مَعَ مَا

الطلبية حالاً ما يُقدَّر فيها صفة من القول. وإذا قد تقرر ذلك اتضح الفرق بين الحالين؛ لأنه لا معنى لكون التقييد في المفردة هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فإنه غير مقصود فكان غير ملتزم فأجزأ اعتكاف مقارن لصوم لم يلتزمه فتأمله (والأصح وجوب جمعهما) لما بينهما من المناسبة؛ إذ كل كف وبه فارق أن أصلي صائماً أو اعتكف مصلياً فلو شرع في الاعتكاف صائماً ثم أفتقر لزومه استيفاهما ولو قال أن اعتكف يوم العيد صائماً وجب اعتكافه ولما قوله صائماً وبحت السنوي أنه يكفي يوم الصوم اعتكافه لحظة فيه

• قوله: (إلا التزامه) أي: التقييد وفيه أن التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزماً بهذا التذر فتأمله سم. • قوله: (فإنه غير مقصود) إن أراد أن التقييد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو لصوم آخر بل ومنايف لقولهم الحال ولو جملة قيد للمايل وإن أراد أنه غير مقصود بالذات بل ضمناً فممنوع أيضاً؛ إذ كلام الثعاة ناص على خلافه والتمسك بأن الغالب مشابهتها الوصف إن سلم لا يفيد مع نصهم على أن الحال مطلقاً للتقييد سم.

• قوله (سني): (والأصح وجوب جمعهما) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفريقهما وهو أفضل نهاية ومغني أي: ويلزمه دم ش قال الزبيدي شمل أي قوله م ر تفريقهما التمتع فانظر هل هو كذلك أو المراد خصوص الأفراد والظاهر الأول. • قوله: (لما بينهما) إلى قول المشي ولو نوى في النهاية والمغني إلا قوله أو غيره. • قوله: (لما بينهما إلخ) عبارة المغني والنهاية لأنه قرينة فلزم بالتذر الثاني لا؛ لانهما عبادتان مختلفتان فاشبه ما لو نذر أن يعتكف مصلياً أو عكسه حيث لا يلزم جمعهما وقرئ الأول بأن الصوم ينايب الإعتكاف إلخ. • قوله: (وبه إلخ) أي: التعليل. • قوله: (أن أصلي صائماً إلخ) يُحتمل أن الوضوء كالصلاة بجامع أن كلاً فعل سم. • قوله: (وبحت السنوي إلخ) وهو الأوجه مغني ونهاية. • قوله: (أنه يكفي إلخ) أي: فيما لو نذر أن يعتكف صائماً إلخ ع عبارة سم يتبني الإكتفاء بها في كل من أصوم معتكفاً أو اعتكف صائماً اه. • قوله: (اعتكاف لحظة إلخ) أي: فلو مكث زيادة عليها

نص عليه كلامهم أن الحال مطلقاً لتقييده. • قوله: (إلا التزامه) أي: التقييد وفيه أن التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزماً بهذا التذر فتأمله وإذا انتهت لما أشرنا لك إليه عجبت غاية العجب من دعواه مع ذلك اتضاح الفرق فعملك بالتأمل الصحيح واجتناب التلبيقات. • قوله: (فإنه غير مقصود) إن أراد أن التقييد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو لصوم آخر بل ومنايف لقولهم الحال ولو جملة قيد للمايل وإن أراد أنه غير مقصود بالذات بل ضمناً فممنوع أيضاً إذ كلام الثعاة ناص على خلافه والتمسك بأن الغالب مشابهتها الوصف إن سلم لا يفيد مع نصهم على أن الحال مطلقاً للتقييد.

• قوله في (سني): (والأصح وجوب جمعهما) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفريقهما وهو أفضل شرح م ر. • قوله: (أن أصلي) يُحتمل أن الوضوء كالصلاة بجامع أن كلاً فعل. • قوله: (أو اعتكف مصلياً) أي: حيث لا يلزم جمعهما. • قوله: (أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة) يتبني الإكتفاء في

ولا يلزمه استيفاءه بالاغتكاك لإمكان تبعضه واللفظ صادق بالقليل والكثير بخلاف الصوم.
(ويُشترط) في ابتداء الاعتكاف لا دوايه إما يأتي في مسألة الخروج مع عزم العود (نية
الاعتكاف)؛ لأنه عبادة وأراد بالشرط ما لا بُد منه؛ إذ هي ركن فيه كما مر (وينوي) وجوباً
(في) الاعتكاف أو غيره (النذر أي: المنذور النذر أو (الفرضية) لِيَتَمَيَّزَ عن التطوع ولا يُشترط
أن يُعَيَّنَ سببها وهو النذر؛ لأنه لا يجب إلا به بخلاف الصوم والصلاة. (وإذا) (أطلق)
الاعتكاف بأن لم يُعَيَّنَ له مُدَّة (كففته نيته) أي: الاعتكاف (وإن طال مُكثه) ليشمول النية

هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة فيه نظر والأقرب الأول ويُفرق بينه وبين ما لو مسح جميع الرأس أو
طول الركوع فإن ما زاد على أقل مُجزئ يقع مندوباً بأن ذاك خوطب فيه بقدر معلوم كمقدار الطمأنينة
في الركوع فما زاد على مقدارها مُتميز يثاب عليه ثواب المندوب وما هنا خوطب فيه بالإغتكاك
المطلق وهو كما يتحقق في السير يتحقق فيما زاد فلينأمل ع ش ولذا قالوا هناك واللفظ يصدق بالقليل
والكثير وقوله بأن ذاك خوطب فيه إلخ أي خطاب إيجاب. ة فؤد: (ولا يلزمه استيفاءه إلخ) نعم يسر
خروجاً من خلاف من جعل اليوم شرطاً لصحة الإغتكاك نهاية.

ة فؤد (سني): (ويُشترط إلخ) أي: سواء المنذور وغيره تعين زمانه أم لا نهاية ومُغني. ة فؤد: (كما مر)
أي: في أول الباب. ة فؤد: (أو غيره) زيادة هذا لا تناسب السياق وإن صح الحكم سم. ة فؤد: (النذر
إلخ) مفعول يتوي. ة فؤد: (ولا يُشترط أن يُعَيَّن إلخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله وغيره سم.
ة فؤد: (أن يُعَيَّن سببها إلخ) ولو كان عليه اغتكاك مندور فائت ومنذور غير فائت قال الأذاعي يُشبه
أن يجيء في التعرض للإداء والقضاء بخلاف المذكور في الصلاة ولو دخل في الإغتكاك ثم نوى
الخروج منه لم يتطل في الأصح مُغني ونهاية. ة فؤد: (بخلاف الصوم والصلاة) أي: فلا بُد فيهما من
تعين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لأنه لا يجب
إلا به أنه لو نذر الضحى أو العبد مثلاً ثم قال في نيته نوي صلاة العبد أو الضحى المفروضة كفاه
ذلك؛ لأن فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالتلويح ش. ة فؤد: (وإذا أطلق الإغتكاك) شامل
لِلوَجِبِ كَانَ نَذْرٌ أَنْ يَغْتَكِفَ وَأُطْلِقَ ثُمَّ أُطْلِقَ نِيَّتَهُ سم. ة فؤد: (الإغتكاك) أي نية الإغتكاك نهاية
ومُغني. ة فؤد: (أي الإغتكاك) أي: مُطلق الإغتكاك.

ة فؤد (سني): (وإن طال مُكثه) ويخرج عن عهدة التذير بلخطة وما زاد عليها في وقوعه واجباً أو مندوباً
ما قدَّمناه والأحوط في حقه أن يقول في نذره لله علي أن اغتكَف في هذا المسجد ما دُمْتُ فيه ثم يتوي
الإغتكاك المنذور فيكون متعلقاً بالنية جميع المُدة التي يمكثها ع ش أقول قولهم ليشمول النية المطلقة

كُلٌّ مِنْ أَصَوِّمَ مُتَعَكِّفًا أَوْ اغْتَكِفَ صَائِمًا. ة فؤد: (أو غيره) زيادة هذا لا تناسب السياق وإن صح
الحكم. ة فؤد: (ولا يُشترط أن يُعَيَّن سببها إلخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله أو غيره.
ة فؤد: (الإغتكاك) شامل لِلوَجِبِ كَانَ نَذْرٌ أَنْ يَغْتَكِفَ وَأُطْلِقَ ثُمَّ أُطْلِقَ نِيَّتَهُ.

المُطْلَقَةُ لذلك (لكن لو خَرَجَ) غير عازِم على العود (وعادَ احتاج إلى الاستِثْناء) للثَّيَّةِ حتى يصير مُعْتَكِفًا بعدَ عَوْدِهِ؛ لأنَّ ما مَضَى عِبَادَةٌ فانتَهَتْ بالخُرُوجِ ولو لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَمَا إِذَا خَرَجَ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ فَلَا يَحْتَاجُ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ خُرُوجِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِنِيتِهِ عِنْدَ الْعُودِ لِقِيَامِ هَذَا

لِذَلِكَ كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَعَادَ الْخُ. ٥ فَوَدَّ: (أَمَا إِذَا خَرَجَ عَازِمًا إِلَى الْخُ) وَلَوْ نَوَى بَعْدَ خُرُوجِهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَطَعَ الْإِعْتِكَافَ فَهَلْ يَنْقَطِعُ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعِ الْإِعْتِكَافُ بِنِيتِهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا غَيْرُ مُعْتَكِفٍ حَالُ خُرُوجِهِ يَنْتَهِجُ الْإِنْقِطَاعَ ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّ رَفَضَ نِيَّةِ الصَّوْمِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُبْطِلُهَا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ هُنَا بِجَمَاعٍ تَقْدُمُ النِّيَّةُ عَلَى الْعِبَادَةِ فِيهِمَا وَرَفَضُهَا قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِهَا سَم. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى الْعُودِ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ الْإِعْتِكَافِ نِهَآيَةً أَيْ: بِخِلَافِ الْعَزْمِ عَلَى الْعُودِ بِدُونِ مُلَاحَظَةِ الْإِعْتِكَافِ فَلَا يَكْفِي سَم. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخُ) أَيُّ: وَإِنْ وَجَدَ مِنْهُ مُنَافِي الْإِعْتِكَافِ حَالُ خُرُوجِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الْمُنْهَجِ أَمَا مُنَافِي النِّيَّةِ كَالرَّدَةِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ انْتِفَائِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَوْلِهِ إِنْ طَالَ الْخُ وَفِي شَرْحِي الْإِيضَاحِ لِلْجَمَالِ الرَّمَلِيِّ وَابْنِ عَلَاوٍ وَإِنْ صَدَّرَ مِنْهُ مَا يُنَافِي الْإِعْتِكَافَ لَا مَا يُنَافِي النِّيَّةَ انْتَهَى اهـ وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ

٥ فَوَدَّ: (أَمَا إِذَا خَرَجَ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ) لَوْ نَوَى بَعْدَ خُرُوجِهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَطَعَ الْإِعْتِكَافَ فَهَلْ يَنْقَطِعُ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعِ الْإِعْتِكَافُ بِنِيتِهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا غَيْرُ مُعْتَكِفٍ حَالُ خُرُوجِهِ يَنْتَهِجُ الْإِنْقِطَاعَ ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّ رَفَضَ نِيَّةِ الصَّوْمِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُبْطِلُهَا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ هُنَا بِجَمَاعٍ تَقْدُمُ النِّيَّةُ عَلَى الْعِبَادَةِ فِيهِمَا وَرَفَضُهَا قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِهَا وَالْإِعْتِكَافُ نَظِيرُ الصَّوْمِ فِي أَنْ كُلًّا لَا يَنْقَطِعُ بِنِيتِهِ الْقَطْعُ. ٥ فَوَدَّ: (أَمَا إِذَا خَرَجَ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ) أَيُّ: لِلْإِعْتِكَافِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي لِأَنَّ نِيَّةَ الزِّيَادَةِ وَجَدَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ الْخُ؛ إِذْ لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ مَتَوَيَّةً قَبْلَ الْخُرُوجِ وَلَا يَكُونُ كَمَا قَالُوهُ فَيَمْنُ نَوَى فِي الثَّقَلِ الْمُطْلَقِ الْخُ إِذَا عَزَمَ عَلَى الْعُودِ لِلْإِعْتِكَافِ بِخِلَافِ الْعَزْمِ عَلَى مُجَرَّدِ الْعُودِ بِدُونِ مُلَاحَظَةِ الْإِعْتِكَافِ فَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ م رَافَقَ عَلَى ذَلِكَ. ٥ فَوَدَّ: (عَازِمًا عَلَى الْعُودِ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ الْإِعْتِكَافِ شَرْحُ م ر. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا يَحْتَاجُ) لَا يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ عَدَمِ الْمُنَافِي حَالُ خُرُوجِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمُنْهَجِ فِيمَا سَبَقَ وَيَنْقَطِعُ أَيُّ: الْإِعْتِكَافُ كَتَابِعُهُ بِرَدَّةٍ وَسُكْرِ وَنَحْوِ خِيضٍ تَخْلُو مُدَّةَ اعْتِكَافٍ عَنْهُ غَالِبًا وَجَنَابَةً مُفْطَرَّةً اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ لَتَبَرَّزَ أَوْ نَحْوِهِ لِمُنَافَاةِ كُلِّ مِنْهُمَا الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ اهـ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِيشِهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنْ طَرَأَ شَيْءٌ الْخُ قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ سَوَاءٌ قُلْنَا إِنَّهُ حَالُ خُرُوجِهِ مُعْتَكِفٌ أَمْ لَا اهـ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ وَكَلَامُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُهُ لَا يَدُلُّ لَهُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْقِطَاعِ الْإِعْتِكَافِ انْقِطَاعُ النِّيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ انْتِفَاءُ الْمُنَافِي حَالُ الْخُرُوجِ أَنَّ الزَّوْكَشِيَّ وَابْنَ الْعِمَادِ نَازَعَا فِي الْإِعْتِكَافِ بِنِيتِهِ الْعُودِ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُدَّتَيْنِ ابْتِدَاءً بَأَنَّ قَضِيَّتَهُ خُرْمَةٌ جَمَاعَةٍ فِي خُرُوجِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَكِفٌ وَهُوَ بَعِيدٌ وَاجِبٌ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَنْعِ أَنْ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ إِذَا اسْتِصْحَابَ الْإِعْتِكَافَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ النِّيَّةِ لَا يَقْتَضِي اسْتِصْحَابَهُ مُطْلَقًا اهـ فَتَأَمَّلْ نَعَمْ هَذَا فِي مُنَافِي الْإِعْتِكَافِ أَمَا مُنَافِي النِّيَّةِ كَالرَّدَةِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ انْتِفَائِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

العزم مقامها؛ لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المذتين معاً كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق ركعتين ثم نوى قبل السلام ركعتين. (ولو) (نوى) في اعتكاف تطوع أو نذر (مدة) مطلقاً

نية العود وإن كان غايلاً عن حقيقة الاعتكاف بأن أطلق نية العود بل إطلائهم صادق بما إذا نوى العود ليخبر أخذ متاع له به أي فتجزئه هذه النية أيضاً وقياس الزيادة في صلاة النفل أنه لا بد في نية العود من استحضار حقيقة الاعتكاف فليتامل اهـ. ■ قوله: (لأن نية الزيادة إلخ) مع قوله كما قالوه إلى المثنى كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة للخروج بل يكفي تقدمه عليه سم. ■ قوله: (فكانت كنية المذتين معاً) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمتين مفترقتين وقد يفرق فليتامل سم عبارة ع ش قوله كنية المذتين أي: مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد لئلا لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد اهـ. ■ قوله: (كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق إلخ) ولا نظر لكون الصلاة لم تخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تخلل الخروج المُنافي لمطلق الاعتكاف؛ لأن تخلل المُنافي هنا معتبر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المُنافي فيه وهو الخروج نهاية.

■ قول (سني): (ولو نوى مدة) قال الإسني أي للإعتكاف تطوعاً أو كان قد نذر أياً ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسباني حكمه اهـ ثم قال في قوله لزمه الاستئناف وتغييره بال لزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود وأما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اهـ ومثله في شرح م ر فانظره مع قوله أياً ما غير معينة وقول الشارح أو معينة إلخ إلا أن يقال كلام الإسني في المنذور وكلام الشارح في المنوي وفيه شيء فليحرز سم. ■ وقوله: (مطلقاً) أي: كيوم أو شهر.

■ قوله: (لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج) مع قوله: (كما قالوه) إلى قوله: (ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة العزم للخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المذتين معاً قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمتين مفترقتين وقد يفرق فليتامل.

■ قوله في (سني): (ولو نوى مدة) قال الإسني أي للإعتكاف تطوعاً أو كان قد نذر أياً ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره ما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها ك (هذا العشر) فسباني حكمه اهـ. ثم قال في قوله: (لزمه الاستئناف) وتغييره بال لزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود وأما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اهـ ومثله في شرح م ر فانظره مع قوله أياً ما غير معينة وقول الشارح أو معينة إلخ إلا أن يقال كلام الإسني في المنذور وكلام الشارح في المنوي وفيه شيء فليحرز. ■ قوله: (مطلقاً) أي: كيوم أو شهر.

أَوْ مُعَيَّنَةً وَلَمْ يَشْتَرِطْ تَتَابُعًا وَاعْتَكَفَ لِوَفَاءِ نَذْرِهِ فِي صُورَتِهِ (فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ) لِلْإِعْتِكَافِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ الْمَذْكُورَ قَطَعَهُ (أَوْ)

«وَفُودَ: (أَوْ مُعَيَّنَةً) يُتَأَمَّلُ سَمِ أَيُّ: فَإِنَّ التَّعْيِينَ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّابِعِ فَلَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُمْ وَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّابِعَ وَلِذَا اقْتَصَرَ الْإِسْنَوِيُّ وَالنَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ عَلَى أَيَّامٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ. «وَفُودَ: (وَلَمْ يَشْتَرِطْ تَتَابُعًا وَاعْتَكَفَ الْخُ) يُتَأَمَّلُ سَبْكُهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ. «وَفُودَ: (فِي صُورَتِهِ) أَيُّ: النَّذِيرُ. «وَفُودَ: (فَخَرَجَ فِيهَا الْخُ) أَيُّ: غَيْرِ عَازِمٍ عَلَى الْعَوْدِ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ هُنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَكَذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ نَعَمْ ذَكَرَهُ الْقَلِيبِيُّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ وَقَالَ كَالْتِي قَبْلَهَا بَلْ أَوَّلَى؛ إِذْ هُنَا قَوْلٌ بِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ مُطْلَقًا وَشَيْخُنَا م ر لَمْ يَوَافِقْ فِي هَذِهِ عَلَى ذَلِكَ وَفِي الْحَلَبِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ جَدَّدَ التَّيَّةَ أَيُّ عِنْدَ دُخُولِهِ وَإِنْ كَانَ عَزَمَ عِنْدَ خُرُوجِهِ عَلَى الْعَوْدِ لِلْإِعْتِكَافِ كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَنِيعِهِ وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ يَكْتَفِي فِيهَا بِذَلِكَ بِالْأَوَّلَى اهـ. وَفِي الشُّوَبَرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْعَزْمُ هُنَا كَالْتِي قَبْلَهَا وَهُوَ مَا نُقِلَ أَنَّ شَيْخَنَا الرَّمْلِيَّ أَفْتَى بِهِ وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا تَأَمَّلْ أَنْتَهُي وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ إِنَّهُ يَكْفِي الْعَزْمُ هُنَا بِالْأَوَّلَى فَلْيُحَرَّرْ أَنْتَهُي اهـ وَوَافَقَهُ شَيْخُنَا فَقَالَ وَيُجَدَّدُ التَّيَّةُ إِلَّا إِذَا عَزَمَ عَلَى الْعَوْدِ فِيهِمَا أَيُّ: الْمُطْلَقِي وَالْمُقَيَّدُ بِمُدَّةٍ مِنْ غَيْرِ تَتَابُعٍ أَوْ كَانَ خُرُوجُهُ لِيَتَبَرَّزَ فِي الثَّانِي اهـ.

«فَوَلَّ (سَمِي): (لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ) يُتَأَمَّلُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ أَوْ مُعَيَّنَةً وَلَمْ يَشْتَرِطْ تَتَابُعَهُ مَعَ قَوْلِ الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ وَلَوْ عَيَّنَ مُدَّةً وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّابِعِ فَجَامَعَ أَوْ خَرَجَ بِلا عُذْرِ ثُمَّ عَادَ لِيَتِمَّ الْبَاقِي جَدَّدَ التَّيَّةَ اهـ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بِعُذْرٍ لَا يُجَدَّدُ التَّيَّةُ وَمِنْ لَازِمِهِ عَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ يُنَافِي لَزُومَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَلْزِمِ لِتَجَدُّدِ التَّيَّةِ فَإِنَّ الْعُذْرَ أَعْمُ مِنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ سَمِ أَيُّ: وَتَقَدَّمَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ الْمُدَّةَ الْمُعَيَّنَةَ كَهَذَا الشَّهْرِ فِي حُكْمِ الْمَشْرُوطَةِ التَّابِعِ. «وَفُودَ: (لِلْإِعْتِكَافِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي وَالْمَنْهَجِ وَشَرَحَ الْإِزْشَادُ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ لِلتَّيَّةِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي تَغْيِيرِ أَيُّمِنَا وَيَوْمِهِمْ تَغْيِيرُ التَّخْفَةِ بِالْإِعْتِكَافِ بَطْلَانًا مَا اغْتَكَفَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا وَفِي الرُّوْضِ لَوْ نَذَرَ اغْتِكَافَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْضَهُ لَمْ يَسْتَأْنِفْ وَفِي شَرْحِهِ بَلْ يَجِبُ قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ فَقَطَّ اهـ. وَفِي التَّخْفَةِ فِي شَرْحِ وَيَطْلُ بِالْجَمَاعِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَبْطُلُ مَا مَضَى إِلَّا إِنْ نَذَرَ التَّابِعُ تَغْيِيرُ غَيْرِ التَّخْفَةِ أَوْضَحَ وَأَحْسَنَ اهـ كُرْدِيُّ أَيُّ: فَكَلَامُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: لِنَبْيَةِ الْإِعْتِكَافِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَطَعَهُ دُونَ أَبْطَلَهُ. «وَفُودَ: (لِلْإِعْتِكَافِ) فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِلتَّيَّةِ لِصِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ إِنْ أَرَادَهُ بَعْدَ الْعَوْدِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُ الزَّمَنَ لِقَطْعِهِ الْأَوَّلِ بِالْخُرُوجِ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَأَمَّا الْعَوْدُ فَلَا يَلْزِمُهُ فِي التَّغْلِيلِ لِحُجُوزِ الْخُرُوجِ مِنْهُ اهـ.

«وَفُودَ: (أَوْ مُعَيَّنَةً) يُتَأَمَّلُ.

«وَفُودَ فِي (سَمِي): (فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ) يُتَأَمَّلُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ أَوْ مُعَيَّنَةً وَلَمْ يَشْتَرِطْ تَتَابُعَهُ مَعَ قَوْلِ الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ وَلَوْ عَيَّنَ مُدَّةً وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّابِعِ فَجَامَعَ أَوْ خَرَجَ بِلا عُذْرِ ثُمَّ عَادَ لِيَتِمَّ الْبَاقِي جَدَّدَ التَّيَّةَ اهـ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ بِعُذْرٍ لَا يُجَدَّدُ التَّيَّةُ وَمِنْ لَازِمِهِ عَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ

خَرَجَ (لَهَا) أَيِ لِلْحَاجَةِ وَهِيَ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِمَا الرِّيحُ لِشِدَّةِ قُبْحِهِ فِي الْمَسْجِدِ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ خِلَافَهُ وَكَأَنَّ الْمُعْتَكِفَ شُوِيَخَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ (فَلَا) يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فَهُوَ كَالْمُسْتَنَى عِنْدَ النِّيَّةِ (وَقِيلَ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ خُرُوجِهِ) وَلَوْ لِلْحَاجَةِ كَمَا أَفَادَهُ سِيَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَرَّ لَهَا فَلْيُغَيِّرْهَا أَوَّلَى (اسْتَأْنَفَ) لِيَتَعَذَّرَ الْبِنَاءَ (وَقِيلَ لَا يَسْتَأْنَفُ مُطْلَقًا) أَيِ: لِأَنَّ عَوْدَهُ يَنْصَرِفُ لِمَا نَوَاهُ. (وَلَوْ نَذَرَ مُدَّةً مُتَابِعَةً فَخَرَجَ لَعَذَّرَ لَا يَقْطَعُ التَّائِبُ) وَإِنْ كَانَ مِنْهُ بُدٌّ كَالْأَكْلِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْحَيْضِ وَالْخُرُوجِ نَاسِيًا (لَمْ يَجِبْ اسْتِنَافُ النِّيَّةِ) عِنْدَ الْعَوْدِ لِشُمُولِهَا جَمِيعَ الْمُدَّةِ وَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ لِلْعَوْدِ غَيْبَ زَوَالِ الْعُذْرِ فَإِنْ أَخَّرَ عَالِمًا ذَاكِرًا مُخْتَارًا انْقَطَعَ التَّائِبُ وَتَعَذَّرَ الْبِنَاءُ (وَقِيلَ إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْحَاجَةِ وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ) وَنَحَوَيْهَا (وَجِبَ) اسْتِنَافُ النِّيَّةِ لِخُرُوجِهِ عَنِ

• قُود: (أَيِ: لِلْحَاجَةِ) بَقِيَ مَا لَوْ شَرَكَ مَعَ الْحَاجَةِ غَيْرَهَا هَلْ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِنَافُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ قَصَدَ الْجُنُبُ بِالْقِرَاءَةِ الذِّكْرَ وَالْإِعْلَامَ ع ش. • قُود: (وَهِيَ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ) أَيْ فَقَطْ فَلَيْسَ مِنْهَا غُسْلُ الْجَنَابَةِ عَلَى الْمُعْتَكِفِ إِيْعَابٌ. • قُود: (أَنْ يُلْحَقَ بِهِمَا الرِّيحُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ لَكِنْ عَقِبَهُ الْكَرْدِيُّ بِأَنَّ الْمُعْتَكِفَ خِلَافَهُ ثُمَّ قَالَ فَإِذَا لَمْ يَتَغَيَّرُوا عَلَى الرَّاجِحِ فِي هَذَا الْقِسْمِ غَيْرَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ يَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ وَنَحْوِهِ فَقَدَّمَ الْإِغْتِسَارَ فِي الرِّيحِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى اه. • قُود: (فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ) أَيْ: اسْتِنَافُ النِّيَّةِ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • قُود: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيْ: التَّعْمِيمُ. • قُود: (أَيِ: لِأَنَّ هَوَافَهُ الْإِغْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ النِّيَّةَ شَمَلَتْ جَمِيعَ الْمُدَّةِ بِالتَّعْيِينِ اه. • قُود: (وَلَنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَنْدَرَعِيُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قُود: (كَالْأَكْلِ) أَيْ: فَإِنَّهُ مَعَ امْتِنَانِهِ فِي الْمَسْجِدِ يَجُوزُ الْخُرُوجُ لَهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحْيِي مِنْهُ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ فِيهِ بِخِلَافِ الشُّرْبِ فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ لَهُ مَعَ امْتِنَانِهِ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحْيِي مِنْهُ الْإِغْ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمَهْجُورَ الَّذِي يَنْذُرُ طَارِقَهُ يَأْكُلُ فِيهِ زِيَادِي أَيْ: فَلَوْ خَرَجَ لِأَكْلِ فِي غَيْرِهِ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ وَمُقْتَضَى الْعِلَّةِ أَيْضًا أَنَّ أَهْلَ الْمَسْجِدِ لَوْ كَانُوا مُجَاوِرِينَ بِهِ اعْتَادُوا الْأَكْلَ فِيهِ مَعَ اجْتِمَاعِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ لَمْ يَجُزِ الْخُرُوجُ مِنْهُ لِاجْتِمَاعِ الْأَكْلِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مِنْ شَأْنِ الْأَكْلِ بِحُضُورِ النَّاسِ الْإِسْتِخْيَاءَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مُجَاوِرِينَ أَمْ لَا وَهَذَا أَقْرَبُ ع ش وَيُظْهِرُ أَخْذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا أَنَّ مِثْلَ الْمَسْجِدِ الْمَهْجُورِ الْإِغْ مَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَكِفُ فِي نَحْوِ خِيْمَةٍ تَسْتُرُهُ عَنِ النَّاطِرِينَ وَالسَّائِلِينَ. • قُود: (وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ الْإِغْ) وَمِثْلُهُ فِي هَذَا الْقِسْمِ الرِّيحُ فِيمَا يَظْهَرُ شَوْبَرِيٍّ وَشَيْخُنَا وَكَرْدِيٍّ عَلَى بَاقِضٍ. • قُود: (وَنَحَوَيْهَا) أَيْ: يَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ نَهَايَةُ وَمُغْنِي.

وَذَلِكَ يَنَافِي لُزُومَ الْإِسْتِنَافِ الْمُسْتَلْزِمِ لِيَتَجَدَّدَ النِّيَّةُ فَإِنَّ الْعُذْرَ أَعْمَ مِنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ فَإِنْ قِيلَ يُحْمَلُ التَّعْيِينُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى التَّعْيِينِ بِالشَّخْصِ كَهَذَا الْأُسْبُوعِ وَفِي كَلَامِ الرُّؤُوسِ عَلَى التَّعْيِينِ بِالْقَدْرِ كَأُسْبُوعٍ احْتِرَازًا عَنْ إِطْلَاقِ الْإِعْتِكَافِ فَلَنَا هَذَا لَا يَظْهَرُ بِهِ الْفَرْقُ لِأَنَّ عَدَمَ التَّجْدِيدِ فِي الْمُعْتَكِفِ بِالشَّخْصِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَى كَانَ مُسَاوِيًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

العبادة بما منه بُدٌ بخلاف ما لا بُدَّ منه أمّا ما يقطعُه فيجبُ استثنائها جزئاً. (وشرطُ المُتَكَيِّفِ الإسلامُ والعقلُ) فلا يصحُّ من كافرٍ ومجنونٍ وسكرانٍ ومُغْمَى عليه ونحوهم؛ إذ لا نيةَ لهم ولو طَرَأَ نحوُ إغماءٍ علي مُتَكَيِّفٍ فسيأتي (والنقاءُ عن الحيضِ) والنفاسِ (والجنابةِ) لحرمةِ المُكَبِّ بالمسجِدِ حيثُ وأخذَ منه أنْ مثلُهم من به نحوُ قُرُوحٍ ثلوثُ المسجدِ ولا يُمكنُ التحوُّزُ عنها قال الأذرعِي وهذا موضعُ نظيرِ اهـ أي: لأنَّ الحرمةَ هنا لِعَارِضٍ لا لِذَاتِ اللَّبِثِ بخلافِها ثم فلا قياسَ ومن ثمَّ صحَّ اعتكافُ زُوجَةٍ وقُرْبَى بلا إذْنِ زَوْجٍ وسَيِّدٍ مع الإثمِ.....

• فَوَدَّ: (أما ما يقطعُه فيجبُ استثنائها) أي: إذا خَرَجَ مِنْهُ غَيْرَ عَازِمٍ عَلَى الْعَوْدِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِي هَذَا لَمْ يَحْضُرْنِي الْوُقُوفُ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ غَيْرَ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْكِتَابِ خَاصَّةً وَعَلِيهِ فَإِذَا عَادَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَكُونُ عَوْدُهُ ابْتِدَاءَ مَدَّةِ الْإِعْتِكَافِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ اعْتِكَافٍ بِغَزْمِهِ عَلَى الْعَوْدِ عَنْ إِعَادَةِ النَّيَّةِ اهـ أي: وَلَا يَجِبُ مَا مَضَى مِنَ التَّنْذِرِ. • فَوَدَّ: (مَنْ كَافِرٍ) أَيْ مُطْلَقًا.

• فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُمْ) أي: كَمُبْرَسَمٍ وَمَنْ لَا تَمَيِّزَ لَهُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ عَدَمُ صِحَّةِ اعْتِكَافٍ كُلِّ مَنْ حَرُمَ عَلَيْهِ الْمُكَبُّ فِي الْمَسْجِدِ كَذِي خُرَاجٍ وَقُرُوحٍ وَاسْتِحَاضَةٍ وَنَحْوِهَا حَيْثُ لَمْ يُمكنَ حِفْظُ الْمَسْجِدِ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ تَأْثِيرِ الْحُرْمَةِ لِعَارِضٍ. • فَوَدَّ: (صَحَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُشْكَلُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمَرَّ أَنْ قَوْلُهُ: (صَحَّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَيَصِحُّ مِنَ التَّمَيِّزِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَإِنْ كَرِهَ لِلذَّوَاتِ الْهَيْئَةِ كَخُرُوجِهَا لِلْجَمَاعَةِ وَحَرَمُ بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدٍ وَزَوْجٍ نَعَمْ إِنْ لَمْ تَنْفُتْ بِهِ مَنَفْعَةٌ كَانَ حَضَرَ الْمَسْجِدَ بِإِذْنِهِمَا فَتَوْبًا جَازَ وَلَوْ نَذَرَا اعْتِكَافَ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ بِالْإِذْنِ ثُمَّ انْتَقَلَ الْعَبْدُ لِآخِرِ بَنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ إِزَابٍ أَوْ طَلَقَتْ وَتَزَوَّجَتْ آخَرَ جَازَ لَهُمَا بَغِيرِ إِذْنِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَحَقًّا قَبْلَ وَجُودِهِ لَكِنْ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ وَلَهُمَا إِخْرَاجُهُمَا وَلَوْ مِنَ التَّنْذِيرِ مَا لَمْ يَأْذَنَّا فِيهِ وَفِي الشُّرُوعِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَمَنُهُ مُعَيَّنًا وَلَا مُتَّابِعًا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَزَمَنُهُ مُعَيَّنٌ وَكَذَا إِذَا أَذِنَا فِي الشُّرُوعِ فِيهِ فَقَطَّ وَهُوَ مُتَّابِعٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَمَنُهُ مُعَيَّنًا فَلَا يَجُوزُ لَهُمَا إِخْرَاجُهُمَا فِي الْجَمِيعِ لِإِذْنِهِمَا فِي الشُّرُوعِ مُبَاشَرَةً أَوْ بِوَاسِطَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي التَّنْذِيرِ الْمُعَيَّنِ إِذْنٌ فِي الشُّرُوعِ فِيهِ وَالْمُعَيَّنُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ وَالْمُتَّابِعُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ الْعِبَادَةِ الْوَاجِبَةِ بِلَا عَذْرِ وَيَجُوزُ مِنَ الْمُكَاتَّبِ بِلَا إِذْنٍ إِنْ أَمَكَّنَ كَسْبُهُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ كَانَ لَا يَخْلُ بِهْ وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَلَا مَهَابَاةَ كَالْقِرْنِ وَلَا كَانَ فِي تَوْبَتِهِ كَحُرٍّ وَفِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ كَقِرْنٍ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِذَوَاتِ الْهَيْئَةِ وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِنَّ الْخُشْيُ الشَّابُّ فَيُكْرَهُ لَهُ الْخُرُوجُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ احتياطًا وقوله م ر بَغِيرِ إِذْنِ الثَّانِي وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ نَذَرَتْ صَوْمًا وَهِيَ خَلِيَّةٌ أَوْ مُتَزَوَّجَةٌ ثُمَّ طَلَقَتْ وَتَزَوَّجَتْ بِآخَرَ فَلَهَا أَنْ تَصُومَ بِحُضُورِ الزَّوْجِ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ م ر وَلَهُمَا إِخْرَاجُهُمَا الْخُ أي: وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِمَا حَيْثُ وَيَقِي مَا لَوْ اخْتَلَفَ اعْتِقَادُ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ هَلِ الْعَبْرَةُ بِاعْتِقَادِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ

• فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ أَنْ مِثْلَهُمُ الْخُ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (صَحَّ) كَذَا م ر.

وَمَرَّ أَنْ مَنْ اعْتَكَفَ فِيمَا وَقَفَ عَلَى غَيْرِهِ صَحَّ وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي نَحْوِ الْحَائِضِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُكِبِّ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُكْنًى وَعَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ وَالْأَوَّلُ ذَاتِي وَالثَّانِي عَارِضٌ وَنَظِيرُهُ الْخُفُّ الْمَقْصُوبُ وَخُفُّ الْمُحْرِمِ الْحُرْمَةُ فِي الْأَوَّلِ لِمُطْلَقِي الْأَسْتِعْمَالِ وَفِي الثَّانِي لِخُصُوصِ اللَّبَسِ فَأَجْزَأُ مَسْحُ ذَلِكَ لَا هَذَا. (وَلَوْ) (ارْتَدَّ الْمُعْتَكِفُ أَوْ سَكِرَ) سُكْرًا تَعَدَّى بِهِ (بَطُلَ) اعْتِكَافُهُ زَمَنَ الرَّدَّةِ وَالشُّكْرِ لانتفاء أهليته (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافيهما المتتابع) فَيَجِبُ اسْتِثْنَاهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْبَحُ مِنْ مُجَرَّدِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ. وَمَنْ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِبُطْلَانِ الْمَاضِي عَدَمُ وَقُوعِهِ عَنِ التَّاتِبِ لَا عَدَمُ ثَوَابِهِ إِذَا أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ لِكِبَرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ بَطْلَانُ ثَوَابِ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَإِنْ أَسْلَمَ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا وَكَذَا يُقَالُ فِي التَّاتِبِ حَيْثُ بَطُلَ وَثْنُ الضَّمِيرِ مَعَ الْعَطْفِ بَأَوْ وَفِي غَيْرِ لِيُضَدَّنِ تَنْزِيلًا لِهَما مِثْلَهُمَا عَلَى أَنَّ

الْأَوَّلُ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي مِنْ أَنَّ الْبَيْزَةَ بِاعْتِقَادِ الْفَاعِلِ وَقَوْلُهُ م ر أَوْ كَانَ لَا يُخْلُ بِهَ أَيِ بِالْكَسْبِ أَيِ: أَوْ كَانَ مَعَهُ مَا يَتَّبَعُ بِالنُّجُومِ وَقَوْلُهُ م ر وَفِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ الْخُفُّ أَنْظُرْ لَوْ أَرَادَ اغْتِكَافًا مَنذُورًا مُتَابِعًا وَلَا تَسَعُهُ تَوْبَتُهُ وَكَأَنَّ نَذْرَهُ قَبْلَ الْمُهَيَّاءِ أَوْ بَعْدَهَا فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ أَوْ فِي تَوْبَةِ نَفْسِهِ وَهِيَ لَا تَسَعُهُ وَيُتَّبَعُ حَيْثُ الْمَنْعُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَابِعًا فَلَهُ اغْتِكَافٌ قَدَرُ تَوْبَتِهِ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخُفُّ) أَيِ: فِي شَرْحِ فِي الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (وَنَظِيرُهُ) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ صِبْخَةِ الْإِغْتِكَافِ لِلثَّانِي وَغَدِيهَا لِلْأَوَّلِ لِمَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (لِمُطْلَقِي الْأَسْتِعْمَالِ) أَيِ لِحَقِّ الْغَيْرِ.

□ فَوَدَّ: (سُكْرًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ طَرَأَ فِي الْمُغْنَى وَالتَّهْيِئَةِ الْآقُولُهُ فِي غَيْرِ الضَّدِّينِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (سُكْرًا تَعَدَّى بِهِ) أَيِ أَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدَّى فَيُشَبِّهُهُ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ إِنَّهُ كَالْمُغْنَى عَلَيْهِ نِهَآةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (مِنْ مُجَرَّدِ الْخُرُوجِ الْخُفُّ) أَيِ: مِنْ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بِلَا غُدْرٍ وَهُوَ يَقْطَعُ التَّاتِبَ نِهَآةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ الْخُفُّ) أَيِ: مِنْ التَّغْلِيلِ.

□ فَوَدَّ: (لَا عَدَمَ ثَوَابِهِ الْخُفُّ) لَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَوَّلُ الْحَجِّ مِنْ حُبُوطِ الثَّوَابِ بِالرَّدَّةِ وَإِنْ لَمْ تَنْصِلْ بِالمَوْتِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْعَدَمَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ مُرَادًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا سَمِ.

□ فَوَدَّ: (إِذَا أَسْلَمَ الْخُفُّ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ الْمُرَادُ بِالْبُطْلَانِ عَدَمُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ لَا حُبُوطُهُ بِالْكُلِّيَّةِ اه زَادَ الْمُغْنَى وَهَذَا فِي السُّكْرَانِ وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ تُخْبِطُ الثَّوَابَ إِنْ لَمْ تَنْصِلْ بِالمَوْتِ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ فَهِيَ مُحْطَةٌ لِلْعَمَلِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ اه قَالَ ع ش الْأَقْرَبُ أَنَّ غَيْرَ الْمُرْتَدِّ يَثَابُ عَلَى مَا مَضَى ثَوَابُ التَّغْلِيلِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ اغْتِكَافٌ آخَرُ وَاجِبٌ وَلَا وَقَعَ عَنْهُ اه.

□ فَوَدَّ: (سُكْرًا تَعَدَّى بِهِ) أَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدَّى فَيُشَبِّهُهُ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ أَنَّهُ كَالْمُغْنَى عَلَيْهِ شَرْحُ م ر.

□ فَوَدَّ: (لَا عَدَمَ ثَوَابِهِ إِذَا أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ) لَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَوَّلُ الْحَجِّ مِنْ حُبُوطِ الثَّوَابِ بِالرَّدَّةِ وَإِنْ لَمْ تَنْصِلْ بِالمَوْتِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْعَدَمَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ مُرَادًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا.

ذلك لا يرد عليه من أصله؛ إذ المطفأ بأو في الفعل لا الفاعل فلم يرجع الضمير على معطوف بأو. (ولو) (طراً جُنُوناً أو إغماء) على الْمُعْتَكِفِ (لم يَطْلُ ما مضى) من اعتكافه (إن لم يخرج) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَذَا إِنَّ أَخْرَجَ شَقُّ حِفْظِهِ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ لَا كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لِغُذْرِهِ كَالْمُكْرَهَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ جَازَتْ إِدَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْأَوَّلُ كَانَ إِخْرَاجُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ كَمَا إِخْرَاجُ الْمُكْرَهَةِ بِحَقِّ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ يَصْرُّ إِخْرَاجَهُ إِذَا شَقُّ حِفْظِهِ فِي الْمَسْجِدِ أَي: بِأَنْ حُرِّمَ إِبْقَاؤُهُ فِيهِ وَأَخَذَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ مِنَ التَّعْلِيلِ بِالْغُذْرِ

• فَوَدَّ: (إِذَا الْمَطْفُؤُ بِأَوِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَبَيِّنَاتٌ بَعْضُ الْهَوَائِشِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ سَمِئْتُ: مِنْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ بِأَوِ الْمُتَوَعُّةِ الْأَوَّلَى فِيهِ تَنْبِيْهُ الضَّمِيرِ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يَزَجِعِ الضَّمِيرُ عَلَى مَعْطُوفِ بِأَوِ) أَي: بَلَّ عَلَى الْمُرْتَدِّ وَالسَّكَرَانِ الْمَفْهُومَيْنِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا فَصَحَّ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِمَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ (سُئِي): (أَوْ إِغْمَاءً) وَمِثْلُهُ السُّكْرُ بَلَا تَعَدُّ كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِنْ اِغْتِكَافِهِ) أَي: الْمُسْتَابِعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ (سُئِي): (إِنْ لَمْ يَخْرُجْ) لَمْ يَزِدِ الْإِسْنَوِيُّ فِي بَيَانِ مَفْهُومِهِ عَلَى قَوْلِهِ: (تَنْبِيْهُ): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَمَّا إِذَا أَخْرَجَ وَحُكْمُهُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ حِفْظُهُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَطْلُ أَيْضًا اِغْتِكَافَهُ كَمَا لَوْ حُجِلَ الْعَاقِلُ مُكْرَهًا فَأَخْرَجَ وَإِنْ أَمَكَّنَ بِمَشَقَّةٍ فَكَالْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ تَابِعُهُ أَهْ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ م ر وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ بِمَشَقَّةٍ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ بَلَا مَشَقَّةٍ بَطَلُ وَهُوَ صَرِيحُ قَوْلِ الرُّوضِ بَطَلُ تَابِعُهُ إِنْ أَمَكَّنَ حِفْظُهُ فِي الْمَسْجِدِ بَلَا مَشَقَّةٍ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنْ إِخْرَاجُهُ حَيْثِيذٌ لَا يُقْصَصُ عَنْ إِخْرَاجِ الْعَاقِلِ مُكْرَهًا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْجُمْهُورَ أَطْلَقُوا عَدَمَ الْبُطْلَانِ وَكَذَا الْمَجْمُوعُ أَيُّدُ الْإِطْلَاقِ بِمَسْأَلَةِ الْإِكْرَاهِ قَالَ بِجَامِعِ أَنْ كَلًّا لَمْ يَخْرُجْ بِاخْتِيَارِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ كَالْمُكْرَهَةِ إِشَارَةٌ أَيْضًا إِلَى ذَلِكَ سَمِئْتُ وَفِي الْمُغْنِي بَعْدَ مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ مَا نَصَّهُ فَكَانَ يَتَّبِعِي تَرْكُ التَّقْيِيدِ بِعَدَمِ الْخُرُوجِ لَاسْتِوَاءِ حُكْمِهِمَا أَهْ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ الْقِيَاسِ عَلَى الْمُكْرَهَةِ. • فَوَدَّ: (أَنْ) مَحَلُّهُ) أَي: عَدَمُ ضَرَرِ الْإِخْرَاجِ. • فَوَدَّ: (وَأَخَذَ ابْنُ الرُّفْعَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ طَرَأَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ لَا يُغْذَرُ فِيهِ كَالسُّكْرِ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ اِغْتِكَافُهُ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْبُزْجِيِّ فِي الْجُنُونِ وَبَحْثِهِ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْإِغْمَاءِ أَهْ.

• فَوَدَّ: (إِذَا الْمَطْفُؤُ بِأَوِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَبَيِّنَاتٌ بَعْضُ الْهَوَائِشِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ أَهْ. • فَوَدَّ (سُئِي): (إِنْ لَمْ يَخْرُجْ) لَمْ يَزِدِ الْإِسْنَوِيُّ فِي بَيَانِ مَفْهُومِهِ عَلَى قَوْلِهِ: (تَنْبِيْهُ): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَمَّا إِذَا أَخْرَجَ وَحُكْمُهُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ حِفْظُهُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَطْلُ اِغْتِكَافَهُ كَمَا لَوْ حُجِلَ الْعَاقِلُ مُكْرَهًا فَأَخْرَجَ وَإِنْ أَمَكَّنَ بِمَشَقَّةٍ فَكَالْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ تَابِعُهُ أَهْ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ م ر وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ بِمَشَقَّةٍ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَّنَ بَلَا مَشَقَّةٍ بَطَلُ وَهُوَ صَرِيحُ قَوْلِ الرُّوضِ بَطَلُ تَابِعُهُ إِنْ أَمَكَّنَ حِفْظُهُ فِي الْمَسْجِدِ بَلَا مَشَقَّةٍ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنْ إِخْرَاجُهُ حَيْثِيذٌ لَا يُقْصَصُ عَنْ

أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ نَحْوُ الْجُنُونِ بِسَبَبِهِ انْقَطَعَ بِإِخْرَاجِهِ مُطْلَقًا (وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ). كَمَا فِي الصَّوْمِ فِيهِمَا (أَوْ طَرَأَ) (الْعِزُّ) أَوْ النَّفَاسُ أَوْ نَجَسٌ غَيْرُهُمَا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْمُكْتُفُ بِالْمَسْجِدِ (وَجِبَ الْخُرُوجُ) لِتَحْرِيمِ مُكْنِهِمْ (وَكَذَا الْجَنَابَةُ) إِذَا طَرَأَتْ بِنَحْوِ احْتِلَامٍ يَجِبُ الْخُرُوجُ لِلْفُسْلِ (إِنْ تَقَدَّرَ الْفُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ) لِلضَّرُورَةِ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ يَتَيَّمُ وَأَمَكَّنَهُ التَّيَّمُّ بِغَيْرِ ثَرَابِهِ وَهُوَ مَا رَفِيَ فِيهِ لَمْ يَجْزْ لَهُ الْخُرُوجُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ (فَلَوْ أَمَكَّنَ) الْفُسْلُ

فَوَدَّ: (بِإِخْرَاجِهِ مُطْلَقًا) قَدْ يُقَالُ إِذَا حَصَلَ الْجُنُونُ بِسَبَبِهِ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَنْقَطِعَ وَإِنْ لَمْ يُخْرَجْ لِانْقِضَاءِ أَهْلِيَّتِهِ مَعَ تَعَدِّيهِ كَالسَّكْرَانِ الْمُتَعَدِّيِّ بِضَرِيٍّ وَتُجِيرِمِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُقِيدُهُ وَيُقِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ شَرْحِ بَاقِضٍ وَيُطْلَقُ بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ إِنْ طَرَأَ بِسَبَبِ تَعَدِّيِّهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُمَا حَيَثُوبَا كَالسَّكْرَانِ أَهْ قَالَ الْكَزْدِيُّ قَوْلُهُ إِنْ طَرَأَ الْإِنْسَانُ أَيْ: الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ فَيُطْلَقُ اغْتِكَافُهُ فِي حَالِ طَرُوءِهِ مَعَ مَا مَضَى إِنْ كَانَ مُتَابِعًا وَظَاهِرًا لِإِطْلَاقِهِ الْبُطْلَانُ فِي ذَلِكَ مُطْلَقًا وَهُوَ التَّحْقِيقُ كَمَا يَتَبَيَّنُ فِي الْأَصْلِ فَقَوْلُهُ فِي التَّحْقِيقِ بِإِخْرَاجِهِ لَيْسَ يَقِيدُ أَهْ.

فَوَدَّ (سُي): (وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ) أَيْ مَا دَامَ مَا كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ حَلِّيٍّ وَكَزْدِيُّ عِبَارَةً سَمِ أَيْ: وَإِنْ لَمْ يُفَقَّ لَحْظَةً فِي كُلِّ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ مَدَّةِ الْإِعْتِكَافِ نَظِيرُ الْيَوْمِ الْوَاحِدِ فِي الصَّوْمِ وَشَرْطُ الْحُسْبَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ لَا يُخْرَجَ وَإِنْ أَوْهَمَ الصَّنِيعُ خِلَافَهُ أَهْ.

فَوَدَّ (سُي): (مِنَ الْإِعْتِكَافِ) أَيْ: الْمُتَابِعِ نِهَآئَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الصَّوْمِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَآئَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَاسْتَشْكَلَ إِلَى نَعَمْ وَقَوْلُهُ بَأَنَّ كَانَ إِلَى وَإِلَّا وَمَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الصَّوْمِ) أَيْ: إِذَا أَعْمِيَ عَلَيْهِ بَعْضُ النَّهَآئِ نِهَآئَةً وَمُغْنِي أَيْ أَوْ جُنَّ فِيهِ حَيْثُ يَطْلُقُ الصَّوْمُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (أَوْ نَجَسَ) الْإِنْسَانُ عِبَارَةً النَّهَآئَةِ وَالْمُغْنِي وَأَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ فَإِنَّ أَمِنَتْ التَّلَوِيثَ لَمْ تُخْرَجْ مِنْ إِعْتِكَافِهَا فَإِنْ خَرَجَتْ بَطَلَتْ تَتَابُعُهَا أَهْ. فَوَدَّ: (نَحْوِ احْتِلَامٍ) أَيْ: مِمَّا لَا يَطْلُقُ الْإِعْتِكَافُ كَأَنْزَالِ بِلَا مُبَآشِرَةٍ وَجَمَاعِ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ مُكْرَهٍ. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ يَتَيَّمُ) أَيْ: لِقَفْدِ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ.

فَوَدَّ: (وَأَمَكَّنَ) التَّيَّمُّ الْإِنْسَانُ أَيْ وَالْأَوْجِبُ الْخُرُوجُ لِأَجْلِ التَّيَّمِّ. فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا رَفِيَ فِيهِ) أَيْ: مِنْ غَيْرِ مُكْنٍ وَلَا تَرَدُّدٍ نِهَآئَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزْ لَهُ الْخُرُوجُ) عِبَارَةً النَّهَآئَةِ وَالْمُغْنِي لَمْ يَجِبْ خُرُوجُهُ أَهْ قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ جَوَازُ الْخُرُوجِ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَعِبَارَةً حَاجَ لَمْ يَجْزْ لَهُ الْخُرُوجُ الْإِنْسَانُ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْفُسْلِ مِنْ جَوَازِ الْخُرُوجِ وَإِنْ أَمَكَّنَ فِي الْمَسْجِدِ بِلَا مُكْنٍ جَوَازُهُ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَعْدَ طَوْلِ زَمَنِ التَّيَّمِّ عَادَةً فَاثْتَنَعَ الْخُرُوجُ لِأَجْلِهِ أَهْ.

إِخْرَاجُ الْمَاقِلِ مُكْرَهًا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْجُمْهُورَ أَطْلَقُوا عَدَمَ الْبُطْلَانِ وَكَذَا الْمَجْمُوعُ أَيْدِ الْإِطْلَاقِ بِمَسْأَلَةِ الْإِكْرَاءِ قَالَ بِجَمِيعِ أَنْ كَلَّا لَمْ يُخْرَجْ بِاخْتِيَارِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ كَالْمُكْرَهِ إِشَارَةٌ أَيْضًا إِلَى ذَلِكَ.

فَوَدَّ (سُي): (وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يُفَقَّ لَحْظَةً فِي كُلِّ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ مَدَّةِ الْإِعْتِكَافِ نَظِيرُ الْيَوْمِ الْوَاحِدِ فِي الصَّوْمِ وَشَرْطُ الْحُسْبَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ لَا يُخْرَجَ وَإِنْ أَوْهَمَ الصَّنِيعُ خِلَافَهُ. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ يَتَيَّمُ) كَأَنَّ كَانَ الْمَاءُ مَقْفُودًا. فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا رَفِيَ فِيهِ) أَيْ: بِخِلَافِهِ مَعَ الْمُكْنِ أَوْ التَّرَدُّدِ.

فيه (جاءَ الخروجُ)؛ لأنه أقربُ للشُرُوعِ وصيانةُ المسجدِ وتلزمُه المُبادرةُ به (ولا يلزمُه) بل له الفُسلُ في المسجدِ رعايةً للتتابعِ واستشكيلَ بأن نضجَ المسجدِ بالماءِ المُستعملِ حرامٌ ويُردُّ بأن هذا لا نضجُ فيه؛ إذ هو أن يرُسَّه به وأما هذا فهو كالوضوءِ فيه وقد اتَّفَقُوا على جوازِهِ نعم محلُّ جوازِهِ فيه كما قاله الشبكي حيث لا مُكثُ فيه بأن كان فيه نهرٌ يخوضُه وهو خارجٌ وإلا وجبَ الخروجُ قال الأذرعِي وكذا لو كان مُستَجِمًا لِحرمةِ إزالةِ النجاسةِ في المسجدِ أي: وإن لم يحكم بِنجاسةِ المُسالةِ أو يحصلُ بِفُسالَتِهِ ضررٌ للمَسْجِدِ أو المُصَلِّين (ولا يُحسَبُ زَمَنُ الحَيْضِ ولا الجنابةِ) من الاعتكافِ إذا اتَّفَقَ المُكثُ مع أحدهما في المسجدِ لِغُذُرٍ أو غيرِهِ؛ لأنه حرامٌ وإنما أبيعُ للضرورةِ وسيأتي حُكْمُ البناءِ في الحَيْضِ.

﴿فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع﴾

(إذا نذرَ

• فَوَدَّ: (المُبادرةُ بِهِ) أي بِالْفُسلِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكِلَ) أي: قولُ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَلْزَمُهُ.
• فَوَدَّ: (حَرَامٌ) تَقَدَّمَ عَنِ التَّهْيِيةِ وَالْمُغْنِي خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (بِأَن هَذَا) أي: الْفُسلُ. • فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أي: التَّضَعُ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا هَذَا) أي: الْفُسلُ فِي الْمَسْجِدِ. • فَوَدَّ: (هَلَى جَوَازِهِ) أي الْوُضُوءُ فِي الْمَسْجِدِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ مَحَلُّ جَوَازِهِ فِيهِ) أي الْفُسلِ فِي الْمَسْجِدِ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ) عِبَارَةٌ التَّهْيِيةِ وَالْمُغْنِي نَعَمْ لَوْ كَانَ الْجُنُبُ مُسْتَجِمًا بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ وَجَبَ خُرُوجُهُ وَتَحَرُّمُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ إِذَا حَصَلَ بِالْفُسالَةِ ضَرَرٌ لِلْمَسْجِدِ أَوِ الْمُصَلِّينَ كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَجَبَ خُرُوجُهُ أَيْ لِيَقْتَصِلَ خَارِجَهُ احْتِرَازًا مِنْ وَصُولِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي النِّجَاسَةِ لِلْمَسْجِدِ اه. • فَوَدَّ: (أَوْ يَخْصُلُ الْإِنْفُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُسْتَجِمًا الْإِنْفُ.
• فَوَدَّ: (سَيِّئٌ) (زَمَنُ الْحَيْضِ) أي: وَالنَّفَاسِ. • فَوَدَّ: (حُكْمُ الْبِنَاءِ الْإِنْفُ) أي: عَلَى مَا مَضَى مِنْ اغْتِكَافِهَا مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع

• فَوَدَّ: (سَيِّئٌ) (إِذَا نَذَرَ مَدَّةَ الْإِنْفُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ: (فَصَلَّ) نَذَرَ اغْتِكَافَ شَهْرٍ مَثَلًا يَتَنَاوَلُ اللَّيَالِي مِنْهُ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَمِيعِ لَا التَّابِعِ لَهُ اهْ وَصَرِيحُ هَذَا الْإِطْلَاقِ وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ وَجُوبُ اللَّيْلَةِ الْأُولَى وَجَمِيعِ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةِ إِذَا فُرِّقَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا وَلَوْ نَذَرَ اغْتِكَافَ

• فَوَدَّ: (وَتَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ) لَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُتَنِ وَلَا يَلْزَمُ قِتَامُهُ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ مَحَلُّ جَوَازِهِ الْإِنْفُ) كَذَا م ر.
• فَوَدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (أَوْ يَخْصُلُ بِفُسالَتِهِ ضَرَرٌ لِلْمَسْجِدِ) كَذَا م ر.

فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع

• فَوَدَّ: (سَيِّئٌ) (إِذَا نَذَرَ مَدَّةَ الْإِنْفُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ: (فَصَلَّ) نَذَرَ اغْتِكَافَ شَهْرٍ مَثَلًا يَتَنَاوَلُ اللَّيَالِي مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَمِيعِ لَا التَّابِعِ لَهُ اهْ وَصَرِيحُ هَذَا الْإِطْلَاقِ وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ وَجُوبُ

مُدَّة مُتَابَعَةٍ لَزَمَهُ التَّائِبُ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ مَقْصُودَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِالْعِبَادَةِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى
النَّفْسِ (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ) أَيْ الشَّأْنُ (لَا يَجِبُ التَّائِبُ بِهَا شَرْطٌ) وَإِنْ نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الزَّمَنِ كَأَسْبُوعٍ
أَوْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ صَادِقٌ بِالتَّمَرُّقِ أَيْضًا وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَثِّرِ النِّيَّةُ فِيهِ

يَوْمَيْنِ أَوْ عَشْرَيْنِ يَوْمًا لَمْ تَجِبِ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةُ إِلَّا إِذَا شَرَطَ التَّائِبُ أَوْ نَوَاهُ كَعَمَلِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ وَفِي
الرُّوْضِ أَيْضًا وَإِنْ قَالَ فِي النَّذْرِ أَيَّامَ الشَّهْرِ أَوْ شَهْرًا نَهَارًا لَمْ تَلْزَمَهُ اللَّيَالِي حَتَّى يَتَوَيَّهَا أَهْ فَقَلِيمٌ دُخُولُ
اللَّيَالِي فِي نَحْوِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَدُخُولُ الْأَيَّامِ فِي نَحْوِ عَشْرِ لَيَالٍ بِشَرْطِ التَّائِبِ وَبَنِيَّةِ اللَّيَالِي فِي الْأَوَّلِ
وَنِيَّةِ الْأَيَّامِ فِي الثَّانِي وَإِذَا نَوَى اللَّيْلَةَ فِي نَذْرِ يَوْمٍ فَالْمُتَّجِعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَنَّهَا السَّابِقَةُ عَلَيْهِ وَظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا
نَوَى التَّائِبُ أَوْ شَرَطَهُ فِي نَحْوِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لَا تَجِبُ لَيْلَةُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ سَمَ بِحَذْفٍ وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا
يُؤَافِقُهُ .

« فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) : (مُدَّة مُتَابَعَةٍ) أَيْ : كَقَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَيَّ عَشْرَةُ أَيَّامٍ مُتَابَعَةٍ . « فَوَيْلٌ : (لَزَمَهُ التَّائِبُ) أَيْ إِنْ صَرَّحَ
بِهِ لَفْظًا وَلَا يَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ اغْتِكَافُ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةِ بَيْنَهَا إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَا فَتَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي
مُسَمًّى الْأَيَّامِ مُغْنَى وَنَهَايَةً وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ . « فَوَيْلٌ : (التَّائِبُ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَوْ دَخَلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا
قَوْلُهُ وَقَدْ مَرَّ إِلَى الْمُنَى .

« فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) : (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّائِبُ) لَكِنْ يُسَنُّ مُغْنَى وَنَهَايَةً . « فَوَيْلٌ : (وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَثِّرِ النِّيَّةُ الْفُحْ) عِبَارَةٌ
مُغْنَى وَنَهَايَةً وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشَرْطِ التَّائِبُ لَا يَجِبُ وَإِنْ نَوَاهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا قَالَهُ تَبَعًا
لِلْبُخَارِيِّ كَأَصْلِ النَّذْرِ وَإِنْ اخْتَارَ السُّبْكِيُّ الزُّوْمَ وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ إِذَا نَوَى اغْتِكَافَ اللَّيَالِي
الْمُتَخَلِّلَةِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَتَاهَا تَلْزَمُهُ مَعَ أَنْ فِيهِ وَقْتًا زَائِدًا فَوْجُوبُ التَّائِبِ أَوَّلَى لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَضُفِّ أُجِيبَ بَأَنَّ
التَّائِبَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ اللَّيَالِي بِالنِّسْبَةِ لِلْأَيَّامِ أَيْ : وَبِالْعَكْسِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِيْجَابِ
الْجِنْسِ بَنِيَّةُ التَّائِبِ إِيْجَابٌ غَيْرُهُ بِهَا أَهْ . وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ فَقُلِمَ أَنَّ نِيَّةَ
التَّائِبِ تَوْجِبُ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةَ دُونَ نَفْسِ التَّائِبِ فَإِذَا نَذَرَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَنَوَى تَتَابُعَهَا جَازَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا مُتَفَرِّقَةً
فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَنِيَّةُ التَّائِبِ قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ اللَّيَالِي بَنِيَّةُ التَّائِبِ لِلْأَيَّامِ وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ
اللَّيَالِي وَقَوْلُهُ م ر قِيلَ لَمْ تَلْزَمَهُ اللَّيَالِي حَتَّى يَتَوَيَّهَا ظَاهِرٌ فِي خِلَافِهِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ هُنَا بَنِيَّةُ التَّائِبِ

اللَّيْلَةُ الْأَوَّلَى مُطْلَقًا وَجَمِيعُ اللَّيَالِي إِذَا فَرَّقَهُ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ الطَّلَبَةُ وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا وَلَوْ نَذَرَ اغْتِكَافَ
يَوْمَيْنِ أَوْ عَشْرَيْنِ يَوْمًا لَمْ تَجِبِ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ التَّائِبُ أَوْ نَوَاهُ كَعَمَلِهِ أَهْ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ
فَقَلِيمٌ وَجُوبُ دُخُولِ اللَّيَالِي فِي نَحْوِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ أَوْ عَشْرَيْنِ يَوْمًا مُتَوَالِيَةٍ أَوْ نِيَّةِ التَّوَالِيِ وَعُلِمَ أَيْضًا
وَجُوبُ دُخُولِ الْأَيَّامِ فِي نَحْوِ عَشْرِ لَيَالٍ مُتَوَالِيَةٍ أَوْ نِيَّةِ التَّوَالِيِ وَفِي الرُّوْضِ أَيْضًا قَبْلَ ذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي
النَّذْرِ أَيَّامَ الشَّهْرِ أَوْ شَهْرًا نَهَارًا لَمْ تَلْزَمَهُ اللَّيَالِي حَتَّى يَتَوَيَّهَا كَمَنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ يَوْمٍ أَيْ : لَا يَلْزَمُ ضَمُّ اللَّيْلَةِ
إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَا أَهْ فَقَلِيمٌ دُخُولُ اللَّيَالِي بِشَرْطِ التَّائِبِ وَبَنِيَّةِ اللَّيَالِي وَإِذَا نَوَى اللَّيْلَةَ فِي نَذْرِ يَوْمٍ
فَالْمُتَّجِعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَنَّهَا السَّابِقَةُ عَلَيْهِ وَظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا نَوَى التَّائِبُ أَوْ شَرَطَهُ فِي نَحْوِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ أَنَّهُ لَا
تَجِبُ لَيْلَةُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ . « فَوَيْلٌ : (وَإِنْ نَوَاهُ) كَذَا م ر .

كما لا تُؤثِّرُ في أصل النذر وأن نُوزِعَ فيه وإنما تَعَيَّنَ التوالي في لا أَكْمِلُهُ شَهْرًا؛ لأنَّ القصد من اليمين الهجر ولا يَتَحَقَّقُ بدون التتابع ولو شرطَ التفريقَ أَجْزَاءً عنه التتابع؛ لأنَّه أَفْضَلُ منه مع كونه من جنسِه وفارقَ نذرَ التفريقِ في الصومِ بما يَأْتِي فيه (و) الصحيحُ وفي الروضة الأصحُّ وقد مرَّ أنَّ مثلَ هذا مُنْشَأُهُ اختِلَافُ الاجتهادِ في الأرجحيةِ فعندَ التعارضِ يرجعُ إلى تأمُّلِ المُدْرِكِ (أنَّه لو نَذَرَ يومًا لم يَجِزْ تفريقُ سَاعَاتِهِ) من أَيَّامٍ بل يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ قبلَ الفجرِ أي: بحيثُ يُقَارَنُ لَبْسُهُ أَوَّلَ الفجرِ ويَخْرُجُ منه بعدَ الغروبِ أي: عَقِبَهُ؛ لأنَّ المفهُومَ من لفظِ اليومِ هو الاتِّصَالُ فلو دَخَلَ الظُّهْرُ وَمَكَثَ إلى الظُّهْرِ ولم يَخْرُجْ لَيْلًا لم يُجْزِئْهُ كما رَجَّحاه وإن نُوزِعَا فيه؛ لأنَّه لم يَأْتِ يَتِمُّ مُتَوَاصِلِ السَّاعَاتِ واللَّيْلَةِ لَيْسَتْ من اليومِ

التَّابِعُ اللَّازِمُ لِنَيْتِ اللَّيَالِي لا التَّابِعُ الْمَغْنَوِيُّ بِمُجَرَّدِهِ اهـ وَلَمَّا أَقْرَبَ ما قاله سَم؛ إِذْ كَلَّامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ لُزُومِ التَّابِعِ فِيمَا لَوْ نَذَرَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مَعَ لَيَالِيهَا. هـ فَوُدَّ: (كَمَا لَا تُؤْثِّرُ الْخُ) أَي: قِيَاسًا عَلَيْهِ.
هـ فَوُدَّ: (وَأَمَّا تَعَيَّنَ الْخُ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ. هـ فَوُدَّ: (مَعَ كَوْنِهِ مِنْ جَنْبِهِ) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْفَا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي رَدِّ زِيَاعٍ خِلَافِهِ. هـ فَوُدَّ: (بِمَا يَأْتِي فِيهِ) أَي: مِنْ أَنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ فِيهِ التَّفْرِيقُ فِي حَالَةٍ وَهِيَ صَوْمُ التَّمَتُّعِ فَكَانَ مَطْلُوبًا فِيهِ التَّفْرِيقُ بِخِلَافِ الْإِعْتِكَافِ لَمْ يُطْلَبْ فِيهِ التَّفْرِيقُ أَصْلًا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ فَوُدَّ: (فَعِنْدَ التَّمَارُضِ) أَي: تَمَارُضِ الْاجْتِهَادِ.
هـ فَوُدَّ (نَفْسٍ): (لَمْ يَجِزْ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى قَدَرَ الْيَوْمَ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا أَطْلَقَ فَإِنَّ نَوَى يَوْمًا كَامِلًا وَجِبَ بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ نَوَى قَدَرَ الْيَوْمَ اكْتَفَى بِهِ وَلَوْ مِنْ أَيَّامٍ وَبَقِيَ مَا لَوْ نَذَرَ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ الدَّجَالِ هَلْ يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ بِأَنْ يُقَدَّرَ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي قَبْلَ خُرُوجِهِ كِمَا نَدَّ دَرَجَةً أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْيَوْمِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ أَيَّامِهِ وَيَخْرُجُ مِنَ الْعَهْدَةِ وَلَوْ بِأَجْرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش. هـ فَوُدَّ: (لَمْ يُجْزِئْهُ الْخُ) وَعِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يُجْزِئُ لِحُصُولِ التَّابِعِ بِالْبَيْتُوتَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَسَم.

هـ فَوُدَّ: (وَأِنْ نُوزِعَ فِيهِ) مِنْ جُمْلَةِ التَّرَاعِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّاجِعُ إِيحَابَ اللَّيَالِي بِنَيْتِ التَّابِعِ فِيمَا لَوْ نَذَرَ إِعْتِكَافَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ مَثَلًا مَعَ أَنَّ فِيهِ وَقْتًا زَائِدًا فَوْجُوبُ التَّابِعِ بِالنَّيْتِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَضَبٌّ وَاجِبٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِأَنَّ التَّابِعَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الزَّمَنِ الْمُنْذُورِ بِخِلَافِ اللَّيَالِي بِالنَّيْتِ لِلْأَيَّامِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِيحَابِ الْجِنْسِ بِنَيْتِ التَّابِعِ إِيحَابُ غَيْرِهِ بِهَا اهـ فَعَلِمَ أَنَّ نَيْتَ التَّابِعِ تَوْجِبُ اللَّيَالِي الْمُتَخَلَّلَةَ دُونَ نَفْسِ التَّابِعِ فَإِذَا نَذَرَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَنَوَى تَتَابُعَهَا جَازَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا مُتَفَرِّقَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ شَرَطَ التَّفْرِيقَ أَجْزَاءً عَنْهُ التَّابِعُ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ إِنْ نَوَى أَيَّامًا مُعَيَّنَةً كَسَبْعَةِ أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةً أَوَّلُهَا غَدٌ تَعَيَّنَ التَّفْرِيقُ ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَهُوَ مُتَعَيَّنٌ لِنَعْيَيْنِ زَمَنِ الْإِعْتِكَافِ بِالتَّعْيِينِ وَمَا قَالَاهُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى طَرِيقَتَيْهِمَا مِنْ أَنَّ النَّيْتَ تُؤْثِّرُ كَالْفَلِظِ وَقَدْ عَرِفَ مَا فِيهِ اهـ قَالَ م ر الْمُعْتَمَدُ مَا قَالَاهُ. هـ فَوُدَّ: (لَمْ يُجْزِئْهُ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْمَنْهَجِ فَقَدْ الْأَكْثَرِينَ الْإِجْزَاءَ وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ خِلَافَهُ قَالَ الشَّيْخَانِ وَهُوَ الرَّجْحُ فَعَلِيهِ لَا اسْتِثْنَاءَ اهـ

فَإِنْ قَالَ نَهَارًا نَذَرْتَهُ مِنَ الْآنَ لَزِمَهُ مِنْهُ إِلَى مِثْلِهِ وَدَخَلَتْ اللَّيْلَةُ تَبَعًا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ فَاَعْتَكَفَ لَيْلَةً أَوْ عَكْسَهُ فَإِنْ عَيَّنَ زَمَنًا وَفَاتَهُ كَفَى إِنْ كَانَ مَا أَتَى بِهِ قَدْرَهُ أَوْ أَزِيدَ

• فَوَدَّ: (فَإِنْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَجَّحَ غَيْرُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُوجِبُهُ إِلَى أَمَّا لَوْ شَرَطَ .
 • فَوَدَّ: (فَإِنْ قَالَ الْخُ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ بِدَلِّ الْفَاءِ . • فَوَدَّ: (نَهَارًا نَذَرْتَهُ مِنَ الْآنَ) لَيْسَ هَذَا التَّصْوِيرُ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ أَوَّلُهُ الظُّهْرُ مَثَلًا كَانَ كَذَلِكَ لِيَعَابَ . • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ الْخُ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَالَ نَذَرْتُ يَوْمًا مِنَ الْآنَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ نَذَرْتُ هَذَا الْيَوْمَ وَالتَّهَارُ مِنَ الْآنَ فَالظَّاهِرُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِلَى الْمَغْرِبِ فَلْيُرَاجَعْ . • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ مِنْهُ إِلَى مِثْلِهِ الْخُ) أَنَّى وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ لَيْلًا بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ نِهَايَةً وَمُغْنَى . • فَوَدَّ: (وَلَوْ نَذَرْتَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ الْخُ) وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ قُدُومَ زَيْدٍ قَدِّمَ لَيْلًا لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ وَسُنَّ كَمَا فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الصَّوْمِ قَضَاءُ اعْتِكَافِ يَوْمٍ شُكْرًا كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا أَجْزَأَهُ مَا بَقِيَ مِنْهُ وَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاءُ مَا مَضَى مِنْهُ نَعَمْ يَسُنُّ قَضَاءُ يَوْمٍ كَامِلٍ وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ إِنْ قَدِمَ حَيًّا مُخْتَارًا فَلَوْ قَدِمَ بِهِ مَيِّتًا أَوْ مُكْرَمًا لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ دَخَلَتْ لَيْلَالُهُ حَتَّى أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْهُ وَيُجْزئُهُ وَإِنْ نَقَصَ الشَّهْرُ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِهِ وَكَانَ نَاقِصًا لَا يُجْزئُهُ لِتَجْدِيدِ قَضَائِهِ لَهَا فَعَلِمَهُ اعْتِكَافَ يَوْمٍ بَعْدَهُ وَسُنَّ لَهُ فِي هَذِهِ اعْتِكَافَ يَوْمٍ قَبْلَ الْعَشْرِ لَا حِثْمًا لِنَقْصَانِ الشَّهْرِ فَيَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمُ دَاخِلًا فِي نَذَرِهِ؛ إِذْ هُوَ أَوَّلُ الْعَشْرِ مِنْ آخِرِهِ فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ ثُمَّ بَانَ التَّقْصُرُ أَجْزَأَ عَنْ قَضَاءِ يَوْمٍ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْخِلَافُ فِيمَنْ يَتَقَرَّنَ طَهْرًا وَشُكًّا فِي صِدْقِهِ فَتَوَضَّأَ مُخْتَطِئًا فَبَانَ مُحْدِثًا أَنَّى: فَلَا يُجْزئُهُ نِهَايَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر اعْتِكَافَ يَوْمٍ شُكْرًا أَنَّى: بِنَيْتِ الْقَضَاءِ وَيَقَعُ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى لَا أَنَّهُ يَتَقَرَّنُ أَنْ يَقُولَ شُكْرًا وَقَوْلُهُ م ر مَا بَقِيَ مِنْهُ أَنَّى: وَيُغْتَبَرُ ذَلِكَ مِنْ وَصُولِهِ مَا يَنْقَطِعُ بِهِ سَفَرُهُ وَقَوْلُهُ م ر كَمَا قَطَعَ بِهِ الْخُ مُتَعَمِّدًا ع ش . • فَوَدَّ: (زَمَنًا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى يَوْمًا ثُمَّ قَالَا بِخِلَافِ الْيَوْمِ الْمُطْلَقِ لِمَتَّكِنِهِ مِنَ الْوَفَاءِ بِنَذَرِهِ عَلَى صِفَتِهِ الْمُتَلَزِمَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَيَّنُ أَمْ . • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ مَا أَتَى بِهِ قَدْرَهُ الْخُ) أَنَّى: وَلَا لَمْ يَكْفِهِ نِهَايَةً أَنَّى: فَيَخْتِجُ إِلَى مُكْتَبٍ مَا يَتِمُّ بِهِ مِقْدَارُ الْيَوْمِ ع ش زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ لَوْ كَانَتْ أَطْوَلُ مِنْهُ هَلْ يَكْتَفِي بِمِقْدَارِ الْيَوْمِ مِنْهَا أَوْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِعَابِهَا أَمْ وَالْقِيَاسُ

وَالْمُتَعَمِّدُ مَا قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ م ر . • فَوَدَّ: (وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ) مِنْ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يُجْزئُ قَضَائِهِ فِي يَوْمٍ أَقْصَرَ مِنْهُ . • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ مَا أَتَى بِهِ قَدْرَهُ الْخُ) لَيْسَ فِي عِبَارَةِ الْمَجْمُوعِ تَضَرُّعٌ بِهَذَا وَعِبَارَتُهُ: (فَرَعَ): قَالَ الْمُتَوَلَّى لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ فَاَعْتَكَفَ بِذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَيَّنَ الزَّمَانَ لَمْ يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْوَفَاءِ بِنَذَرِهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَلَزِمَةِ وَإِنْ كَانَ عَيَّنَ الزَّمَانَ فِي نَذَرِهِ فَفَاتَ فَاَعْتَكَفَ بِدَلِّ الْيَوْمِ لَيْلَةً أَجْزَأَهُ كَمَا لَوْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ نَهَارًا فَقَضَاهَا فِي اللَّيْلِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَسَبَبُهُ أَنَّ اللَّيْلَ صَالِحٌ لِلْاعْتِكَافِ كَالنَّهَارِ وَقَدْ فَاتَ الْوَقْتُ فَوَجِبَ قَضَاءُ الْقَدْرِ الْفَائِتِ وَأَمَّا الْوَقْتُ فَيَسْقُطُ حُكْمُهُ بِالْفَوَاتِ أَمْ نَعَمْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لَهُ وَجْهٌ فَإِنَّ الْإِعْتِكَافَ يَتَّبَعُ فَاَمْكَنَ مُرَاعَاةُ نَذْرِ الْفَائِتِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ حَيْثُ أَجْزَأَ يَوْمٌ قَصِيرٌ عَنْ طَوِيلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ وَقَدْ يُشِيرُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ فَوَجِبَ قَضَاءُ الْقَدْرِ الْفَائِتِ بِمَا قَالَهُ الشَّارِحُ .

والأ فلا (و) الصحيح (أنه لو) (عَوْنُ مُدَّةٍ كَأَسْبُوعٍ) مُعَيَّنٍ كهذا الأسبوع (وتَقَرُّضُ الشَّائِعِ وفاتته) تلك المُدَّةُ (لَزِمَهُ التَّابِعُ فِي الْقَضَاءِ) لِتَصَرُّيهِ بِهِ فَصَارَ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ (وَأَنْ لَمْ يَتَقَرَّضْ لَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ فِي الْقَضَاءِ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ ضَرُورَةِ الْوَقْتِ فَلَيْسَ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ. (وَإِذَا) (ذَكَرَ النَّاذِرُ) (الشَّائِعَ) وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ مُبَاحٍ مَقْصُودٍ لَا يُنَافِي الْاِعْتِكَافَ (صَحَّ الشَّرْطُ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَ بِالتَّزَامِهِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِهِ فَإِنْ عَيَّنَ شَيْئًا لَمْ يَتَجَاوِزْهُ وَلَا خَرَجَ لِكُلِّ غَرَضٍ وَلَوْ دُنْيَوِيًّا

الأوَّل. □ فَوَدَّ: (وَالَا إِلَخَ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ زَمَنًا وَهُوَ كَذَلِكَ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْوَفَاءِ بِتَذَرِهِ عَلَى صِفَتِهِ الْمُتَزَمَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَيَّنُ وَمَا إِذَا عَيَّنَهُ وَلَمْ يَقْتَضِ سَمًا. □ فَوَدَّ: (مُعَيَّنَ إِلَخَ) وَلَوْ لَمْ يُعَيَّنِ الْأُسْبُوعُ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيهِ قَوَاتٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ: الشَّائِعَ (حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ عَدَمِ تَقَرُّضِ الشَّائِعِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ضَرُورَةِ الْوَقْتِ) أَيْ: مِنْ ضَرُورَةِ تَعَيُّنِ الْوَقْتِ فَاشْتَبَهَ الشَّائِعُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا ذَكَرَ النَّاذِرُ إِلَخَ) أَيْ: فِي تَذَرِهِ لَفْظًا نِهَائَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سُي): (وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ) وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ شَرَطَ قَطَعَ الْاِعْتِكَافَ لِعَارِضٍ فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ عِنْدَ زَوَالِ الْعَارِضِ بِخِلَافِ شَرَطِ الْخُرُوجِ لَهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَسَم. □ فَوَدَّ: (مُبَاحٍ مَقْصُودٍ إِلَخَ) يَظْهَرُ فِيهِمَا إِذَا أُطْلِقَ الْمَرْضُ صِحَّةَ الشَّرْطِ وَانْتَصَرَ لَهُ لِمَا ذَكَرَ بَلْ قَدْ يَدْعِي أَنَّهُ مُرَادُ الشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (فَلَنْ عَيَّنَ شَيْئًا) أَيْ: تَوْعَا أَوْ قَرَّضَا كَمِيَادَةِ الْمَرْضَى أَوْ زَيْدٍ. □ وَفَوَدَّ: (لَمْ يَتَجَاوِزْهُ) أَيْ: خَرَجَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَهَمُّ مِنْهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَالَا فَلَ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ زَمَنًا وَهُوَ كَذَلِكَ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْوَفَاءِ بِتَذَرِهِ عَلَى صِفَتِهِ الْمُتَزَمَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَيَّنُ وَمَا إِذَا عَيَّنَهُ وَلَمْ يَقْتَضِ.

□ فَوَدَّ (سُي): (وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ) خَرَجَ مَا لَوْ شَرَطَ قَطَعَ الْاِعْتِكَافَ لِعَارِضٍ فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ عِنْدَ زَوَالِ الْعَارِضِ بِخِلَافِ شَرَطِ الْخُرُوجِ لَهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ شَرْحُ م ر قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَوْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ عَشْرِينَ يَوْمًا لَمْ تَجِبِ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ الشَّائِعُ أَوْ نَوَاهُ كَعَكْسِهِ أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَجِبْ هُوَ أَيْ الشَّائِعُ فَنِيَّةُ الشَّائِعِ تَوْجِبُ اللَّيَالِي دُونَ الشَّائِعِ قَوْلُهُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ إِلَخَ أَيْ فَتَجِبُ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةُ وَخَرَجَ بِالْمُتَخَلِّلَةِ السَّابِقَةِ عَلَى الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ قَالَ الْعَشْرَةُ الْآخِرَةُ دَخَلَتْ اللَّيَالِي وَبُجِرَتْ وَإِنْ نَقَصَ الشَّهْرَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِهِ اه وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ إِلَخَ أَيْ: فَإِذَا كَانَ نَاقِصًا لَزِمَهُ أَنْ يَتَمَكَّنَفَ بَعْدَهُ يَوْمًا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَسَمٌ فِي هَذِهِ أَنْ يَتَمَكَّنَفَ يَوْمًا أَيْ: نَاوِيًا بِهِ الْفَرْضُ أَوْ التَّنَزُّرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا لَمْ يُمَكِّنَ إِجْرَاؤُهُ وَلَا يَضُرُّ التَّرَدُّدُ فِي النَّيَّةِ وَيَكْفِي لِصِحَّتِهَا اِحْتِمَالُ دُخُولِهِ قَبْلَ الْعَشْرِ لِاحْتِمَالِ نَقْصِ الشَّهْرِ فَيَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمَ دَاخِلًا فِي تَذَرِهِ لِكُونِهِ أَوَّلَ الْعَشْرِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ فَلَوْ قَعَلَ ذَلِكَ ثُمَّ بَانَ النَقْصُ فَهَلْ يُجْزِئُهُ عَنْ قَضَاءِ يَوْمٍ قَطَعَ الْبَقْوِيُّ بِأَجْزَائِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْخِلَافُ فَيَمُنَّ تَبَيَّنَ ظُهُرًا أَوْ شَكَّ فِي ضِدِّهِ فَتَوَضَّأَ مُخْتَاطًا قَبَانَ مُحْدِثًا اه وَالْمُعْتَمَدُ مَا قَطَعَ بِهِ الْبَقْوِيُّ.

مُبَاخَا كِلِقَاءِ الْأَمِيرِ لَا لِنَحْوِ نَزْهَةٍ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى غَرْصًا مَقْصُودًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ غَرْفًا فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ فِي السَّفَرِ أَنَّهَا غَرْصٌ مَقْصُودٌ أَمَّا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجُ لِمَحْزَمٍ كَشَرْبِ خَمْرٍ أَوْ لِمَنَافٍ كَجِمَاعٍ فَيَبْطُلُ نَذْرُهُ نَقِمٌ لَوْ كَانَ الْمُنَافِي لَا يَقْطَعُ التَّنَائِعَ كَخِيضٍ لَا تَخْلُو عَنْهُ مُدَّةُ الْاِعْتِكَافِ غَالِبًا صَحَّ شَرَطُ الْخُرُوجِ لَهُ وَأَمَّا لَوْ شَرَطَ الْخُرُوجُ لَا لِعَارِضٍ كَأَن قَالِ إِلَّا أَن يَبْدُو لِي فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ نَذْرُهُ وَجِهَانِ رُجِّعَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْبُطْلَانُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَرُجِّعَ غَيْرُهُ عَدَمُهُ وَلَوْ نَذَرَ نَحْوَ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ وَشَرَطَ الْخُرُوجَ لِعَارِضٍ فَكَمَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي

• فَوَدَّ: (مُبَاخَا) أَي: لَا مَكْرُوهًا كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ لَا لِنَحْوِ نَزْهَةٍ. • فَوَدَّ: (كِلِقَاءِ أَمِيرٍ) أَي: لِحَاجَةِ اقْتَضَتْ خُرُوجَهُ لِلِقَائِهِ لَا مُجَرَّدَ التَّفَرُّجِ عَشْرَ عِبَارَةِ الْقَلْبِيِّ لَا لِنَحْوِ تَفَرُّجٍ عَلَيْهِ بَلْ لِنَحْوِ سَلَامٍ أَوْ مَنَاصِبٍ وَمِثْلُ السُّلْطَانِ الْحَاجِّ اه. • فَوَدَّ: (إِنهَا غَرْصٌ مَقْصُودٌ) أَي: لِلْعُدُولِ عَنْ أَفْصَرِ الطَّرِيقَيْنِ إِلَى أَطْوَلِهِمَا بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (لِمَنَافٍ الْخ) أَي: أَوْ لِغَيْرِ مَقْصُودٍ كَنَزْهَةٍ فَلَا يَنْتَقِذُ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَن يَبْدُو لِي) أَي: الْخُرُوجُ وَلَمْ يَقُلْ لِعَارِضٍ فَإِنَّ قَالَهُ صَحَّ بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَكَمَا تَقَرَّرَ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ رُجُوعُ تَطْيِيرِ قَوْلِهِ الْآتِي وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ الْخ إِلَى هَذَا أَيْضًا فَإِنَّ شَرَطَ الْخُرُوجِ لِعَارِضٍ فِي نَذْرِ الْمَذْكُورَاتِ وَخَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ التَّلَبُّسِ بِهَا لِعَارِضٍ فَإِنَّ كَانَتْ

(تَنْبِيهَاتُ): (الْأَوَّلُ) عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَتَوَى الشَّائِعَ جَزَاءَ التَّفَرُّقِ فَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَخَذَهُ بِلَا لَيْلَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ اللَّيَالِي الْمَتَخَلِّلَةَ وَلَيْلَةُ الْأَوَّلِ غَيْرُ مَتَخَلِّلَةٍ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يُجْزِئَهُ اِعْتِكَافُ تِسْعَةِ الْأَيَّامِ بِلَيَالِيهَا مُتَابِعَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً ثُمَّ اِعْتِكَافُ يَوْمٍ بَعْدَهَا بِلَا لَيْلَةٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ التَّرْتِيبَ بَانَ يَبْدَأُ بِالْيَوْمِ الْخَالِي عَنْ لَيْلَتِهِ لَا يَجِبُ فَلْيَتَأَمَّلِ (الثَّانِي) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ قَالَ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ السَّبْتِ مَثَلًا لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ اِعْتَكِفَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَوَّلُهَا هَذَا الْيَوْمُ فَهَلْ يَكْفِيهِ تِسْعَةٌ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ وَتُحَسَّبَ بِقِيَّتِهِ يَوْمًا عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيبِ أَوْ لَا بَدُ مِنْ اِعْتِكَافٍ قَدَرٍ مَا مَضَى مِنْهُ مِنَ الْحَادِي عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ عَشْرَةٌ وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ فَمَنْ بَعْضُ النَّاسِ الْأَوَّلُ وَالْوَجْهُ هُوَ الثَّانِي وَفَاقًا ل (م ر). (الثَّالِثُ) لَوْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ لَيْلَةٍ الْقَدَرِ مِنْ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَتَرَكَ اِعْتِكَافَ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ تِلْكَ السَّنَةِ أَوْ تَرَكَ بَعْضَهُ فَهَلْ يَكْفِيهِ اِعْتِكَافُ لَيْلَةٍ مِنْ شَوَالٍ أَوْ لَا بَدُ مِنْ اِعْتِكَافِ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ فِيهِ وَفَاقًا ل (م ر) هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا لَوْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بَعَيْنِهِ فَفَاتَهُ ذَلِكَ الرَّمَضَانُ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ اِعْتِكَافُ يَوْمٍ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ رَمَضَانُ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ يَوْمٍ جُمُعَةٍ بَعَيْنِهِ فَفَاتَهُ يَكْفِيهِ اِعْتِكَافُ يَوْمٍ بَعْدَهُ وَلَوْ غَيْرُ جُمُعَةٍ وَلَوْ كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلَ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ خِلَافًا لِقَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ إِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ اِعْتِكَافُ لَيْلَةٍ فِي شَوَالٍ مَثَلًا وَيَجْرِي فِيمَا لَوْ نَذَرَ اِعْتِكَافَ يَوْمٍ عَرَفَةَ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَفَاتَهُ وَاعْتَكَفَ يَوْمًا بَعْدَهُ لِغَيْرِ عَرَفَةَ. • فَوَدَّ: (لَا لِنَحْوِ نَزْهَةٍ وَيُوجِّهُ الْخ) لَمْ يُفْصَحْ فِي مَسْأَلَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودِ كَالنَّزْهَةِ بَانَ شَرَطُهُ يَبْطُلُ التَّنْذَرُ أَوْ لَا وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْتَهَجِ كَالْمُصْرَحَةِ بِبُطْلَانِهِ. • فَوَدَّ: (فَكَمَا تَقَرَّرَ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ رُجُوعُ تَطْيِيرِ قَوْلِهِ الْآتِي وَالزَّمَانُ الْمَضْرُوفُ إِلَيْهِ الْخ إِلَى هَذَا أَيْضًا فَإِنَّ شَرَطَ الْخُرُوجِ لِعَارِضٍ فِي نَذْرِ الْمَذْكُورَاتِ وَخَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ

في النذر ما له تعلّق بذلك بخلاف نحو الوقف لا يجوز فيه شرط احتياج مثلاً؛ لأنه يقتضي الانفكاك عن اختصاص آدمي به فلم يقبل ذلك الشرط كالعتق (والزمان المصروف إليه) أي لذلك المعارض (لا يجب تداركه إن عيّن المدة كهذا الشهر)؛ لأن زمن المنذور من الشهر إنما هو اعتكاف ما عدا المعارض (والا) يُعيّن مدة كـشهر (فيجب) تداركه لتتِم المدة المُلتزَمة وتكون فائدة الشرط تنزّل ذلك المعارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به. (وينقطع التابع) بأشياء أخرى

مُعَيَّنَةٌ كَرَكْعَتَيْنِ فِي وَقْتٍ كَذَا أَوْ كَصَوْمِ يَوْمٍ كَذَا أَوْ حَجٍّ عَامٍ كَذَا وَلَمْ يَتَّقِ الْوَقْتَ الْمُعَيَّنَ بَعْدَ فَرَاغِ الْعَارِضِ لَمْ يَلْزَمَهُ التَّدَارُكُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ كَعَلِّي صَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ وَصَوْمِ يَوْمٍ وَحَجٍّ أَوْ مُعَيَّنَةٍ وَبَقِيَ الْوَقْتُ كَأَنْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ وَبَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْعَامِ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْحَجَّ لَزِمَ التَّدَارُكُ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ سَم.

• فَوَدَّ: (فَكَمَا تَقَرَّرَ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ نَوَى الصَّلَاةَ بَعْدَ النَّذْرِ جَازَ أَنْ يَقُولَ فِي نِيَّتِهِ وَأَخْرُجَ مِنْهَا إِنْ عَرَضَ لِي كَذَا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ فَنِيَّتُهُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ فَتَمَّتْ عَرَضَ لَهُ مَا اسْتِثْنَاهُ جَازَ لَهُ الْخُرُوجُ وَإِنْ كَانَ فِي تَشْهَدِ الصَّلَاةِ وَجَازَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّوْمِ وَإِنْ كَانَ قَرِيبَ الْغُرُوبِ فَلْيُرَاجَعْ ع. ش. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَقْفِ) هَلْ يَبْطُلُ بِهَذَا الشَّرْطِ سَم أَقُولُ قَوْلَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ الشَّرْطُ لِإِنْ كَانَ الصَّرِيحُ فِي صِحَّةِ الْوَقْفِ وَيُطْلَانِ الشَّرْطُ وَعَدَمُ تَأْثِيرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (أَيْ: لِذَلِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّهِ وَلَوْ عَادَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِلَى الْمُتَنَبِّهِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَالَا فَيَجِبُ) يَتَّبِعِي وَكَذَا لَوْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ لَكِنَّهُ خَرَجَ لِغَيْرِ مَا شَرَطَ الْخُرُوجَ لَهُ مِمَّا لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ أَمَّا مَا يَقْطَعُهُ مِمَّا لَمْ يَشْرُطِ الْخُرُوجَ لَهُ فَيُوجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ سَم. • فَوَدَّ: (وَالَا يُعَيَّنُ إِلَّا) قَدْ يُقَالُ فَلَوْ قَصِدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ اسْتِثْنَاءَ الْخُرُوجِ لِلْعَارِضِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْمُدَّةِ الْغَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِقَصْدِهِ أَوْ لَا مَحَلَّ تَأَمُّلٍ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ بِضَرِي.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ) يَتَّبِعِي أَنْ تَجْرِيَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالتَّابِعِ انْقِطَاعًا وَعَدَمَهُ وَقَضَاءَ لَزَمَنِ الْخُرُوجِ وَعَدَمَهُ فِي التَّابِعِ فِي الْقَضَاءِ حَيْثُ وَجِبَ سَم.

التَّابِعُ بِهَا لِلْعَارِضِ فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةٌ كَرَكْعَتَيْنِ فِي وَقْتٍ كَذَا أَوْ كَصَوْمِ يَوْمٍ كَذَا أَوْ حَجٍّ عَامٍ كَذَا وَلَمْ يَتَّقِ الْوَقْتَ الْمُعَيَّنَ بَعْدَ فَرَاغِ الْعَارِضِ لَمْ يَلْزَمَهُ التَّدَارُكُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ كَعَلِّي صَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ وَصَوْمِ يَوْمٍ وَحَجٍّ أَوْ مُعَيَّنَةٍ وَبَقِيَ الْوَقْتُ كَأَنْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ وَبَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْعَامِ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْحَجَّ لَزِمَ التَّدَارُكُ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَقْفِ) هَلْ يَبْطُلُ بِهَذَا الشَّرْطِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَالَا فَيَجِبُ) يَتَّبِعِي وَكَذَا لَوْ عَيَّنَ الْمُدَّةَ كَهَذَا الشَّهْرِ لَكِنَّهُ خَرَجَ لِغَيْرِ مَا شَرَطَ الْخُرُوجَ لَهُ مِمَّا لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ أَمَّا مَا يَقْطَعُهُ مِمَّا لَمْ يَشْرُطِ الْخُرُوجَ لَهُ فَيُوجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ اهـ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ إِلَّا) يَتَّبِعِي أَنْ تَجْرِيَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالتَّابِعِ انْقِطَاعًا وَعَدَمَهُ وَقَضَاءَ لَزَمَانِ الْخُرُوجِ وَعَدَمِهِ فِي التَّابِعِ فِي الْقَضَاءِ حَيْثُ وَجِبَ أَيْ: كَمَا يَخْرُجُ لِذَيْنِ مَطْلُوبٍ.

زيادة على ما مرّ (بالخروج بلا عُذْرٍ) مِنَّا يَأْتِي وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُ لِمُنَافَاتِهِ اللَّبَثُ (ولا يَصْرُ إِخْرَاجُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ (كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ الشَّرِيفَ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ إِلَى عَائِشَةَ فَتَسْرُحُهُ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ نَعَمْ إِنْ أَخْرَجَ رَجُلًا أَيْ مَثَلًا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا فَقَطْ بِحَيْثُ لَوْ زَالَتْ سَقَطَ ضَرْبُ بَخْلَافٍ مَا لَوْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَقْوِيِّ وَاسْتَظْهَرَهُ غَيْرُهُ وَقَالَ شَيْخُنَا الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَصْرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِيهِمَا لَوْ وَقَفَ جُزْئًا شَائِعًا مَسْجِدًا اهـ

• فَوَدَّ: (زيادة على ما مرّ) أي: في نحو قوله فالْمَذْهَبُ بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ اغْتِكَافَيْهِمَا الْمُتَابِعِ أَي: مِنْ حَيْثُ التَّابِعُ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الطَّارِئَ عَلَى الْإِعْتِكَافِ الْمُتَابِعِ إِمَّا أَنْ يَقْطَعَ تَابِعَهُ أَوْ لَا وَالَّذِي لَا يَقْطَعُ تَابِعَهُ إِمَّا أَنْ يُخَسَّبَ مِنَ الْمُدَّةِ وَلَا يَقْضَى أَوْ لَا فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الَّذِي يَقْطَعُ التَّابِعَ الرَّدَّةَ وَالْكَسْرَ وَنَحْوَ الْحَيْضِ الَّذِي تَخْلُو عَنْهُ الْمُدَّةُ غَالِيًا وَالْجَنَابَةُ الْمُفْطِرَةُ وَغَيْرُ الْمُفْطِرَةِ إِنْ لَمْ يُبَادِرْ بِالطَّهْرِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بِلَا عُذْرٍ وَالَّذِي لَا يَقْطَعُهُ وَيَقْضَى كَالْجَنَابَةِ غَيْرِ الْمُفْطِرَةِ إِنْ بَادَرَ بِالطَّهْرِ وَالْمَرْضَى وَالْجُنُونِ وَالْحَيْضِ الَّذِي لَا تَخْلُو عَنْهُ الْمُدَّةُ غَالِيًا وَالْعِدَّةُ وَالزَّمَنُ الْمَضْرُوفُ لِلْعَارِضِ الَّذِي شَرَطَ فِي نَذَرِهِ الْخُرُوجَ لَهُ إِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَالَّذِي لَا يَقْضَى كَزَمَنِ الْإِغْمَاءِ وَالتَّبَرُّزِ وَالْأَكْلِ وَغُسْلِ الْجَنَابَةِ وَأَذَانِ الرَّائِبِ وَزَمَنِ الْعَرْضِ الَّذِي شَرَطَ الْخُرُوجَ لَهُ فِي نَذَرِهِ إِنْ عَيَّنَ مُدَّةً اهـ.

• فَوَدَّ (سُي): (بالخروج إلخ) أي: مِنَ الْمَسْجِدِ بِجَمِيعِ يَدَيْهِ أَوْ بِمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ أَوْ رَأْسِهِ قَائِمًا أَوْ مُتَخَنِّيًا أَوْ مِنَ الْعَجَزِ قَاعِدًا أَوْ مِنَ الْجَنْبِ مُضْطَجِعًا نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَي: مِنْ الْأَعْذَارِ نِهَآةً. • فَوَدَّ: (لِمُنَافَاتِهِ اللَّبَثُ) أَي: إِذْ هُوَ فِي مُدَّةِ الْخُرُوجِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ مُعْتَكِفٍ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بِالْتَّحْرِيمِ مُخْتَارًا نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا لَوْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا) أَي: لَمْ يَصْرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُرُوجِ مُغْنِي زَادَ النَّهَآةُ وَسَمَّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيهِمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَادْخَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْشَى أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخُرُوجُ وَعَدَمُ الدُّخُولِ فَعَمِلْنَا فِيهِمَا بِالْأَصْلِ اهـ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَقْوِيِّ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهَآةُ وَسَمَّ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِيهِمَا لَوْ وَقَفَ إلخ) قَدْ يُفَرِّقُ الْبَقْوِيُّ بَاتَهُ فِي الشَّائِعِ لَمْ يَسْتَقِرَّ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ فِي مَخْضِ الْمَسْجِدِ؛ إِذَا مِنْ جُزْءٍ إِلَّا وَفِيهِ غَيْرُ الْمَسْجِدِيَّةِ وَيُمْنَعُ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْخَارِجَةِ

• فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: فِي نَحْوِ قَوْلِهِ فَالْمَذْهَبُ بَطْلَانُ مَا مَضَى مِنْ اغْتِكَافَيْهِمَا الْمُتَابِعِ أَي: سُنَّ حَيْثُ التَّابِعُ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَقْوِيِّ) أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُرُوجِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيهِمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَادْخَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْشَى أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخُرُوجُ وَعَدَمُ الدُّخُولِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي ابْتِدَاءِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لَوْ ادْخَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ دُونَ الْأُخْرَى وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُسْتَضَحَبُ فِي ذَلِكَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ دُخُولٍ أَوْ خُرُوجٍ م ر. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِيهِمَا لَوْ وَقَفَ إلخ) قَدْ يُفَرِّقُ الْبَقْوِيُّ بَاتَهُ فِي الشَّائِعِ لَمْ يَسْتَقِرَّ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ فِي مَخْضِ الْمَسْجِدِ؛ إِذَا مِنْ جُزْءٍ إِلَّا وَفِيهِ غَيْرُ الْمَسْجِدِيَّةِ

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّ الْمَانِعَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي (وَلَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) إجماعًا؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ وَلَا تَشْتَرِطُ بِيَدْتِهَا وَلَا كُلْفُ الْمَشْيِ عَلَى غَيْرِ سَجَّيْهِ فَإِنْ تَأْتَى أَكْثَرُ مِنْهَا ضَرْوً وَمِثْلُهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَإِزَالَةُ نَجَسٍ وَأَكْلٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ وَأَخِذَ مِنْهُ أَنَّ الْمَهْجُورَ الَّذِي يَنْذُرُ طَارِقُوهَ بِأَكْلٍ فِيهِ وَيَشْرَبُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً فِيهِ وَلَا مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِيهِ وَلَهُ الْوُضُوءُ بَعْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَبَعًا؛ إِذْ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ لَهُ قَصْدًا إِلَّا إِذَا تَقَدَّرَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا لِقُسْلٍ مُسْتَوِيٍّ وَلَا لِنَوْمٍ (وَلَا يَجِبُ فِعْلُهَا فِي غَيْرِ دَارِهِ) كِسْقَايَةِ الْمَسْجِدِ وَدَارِ صَدِيقِهِ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ لِلْحَيَاءِ مَعَ الْبَيْتَةِ فِي الثَّانِيَةِ وَأَخِذَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ السَّقَايَةِ يُكَلِّفُهَا (وَلَا يَضُرُّ بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ) يَكُونَ لَهُ دَارٌ أَقْرَبُ مِنْهَا أَوْ (يَفْشُشُ) الْبَعْدُ (فَيَضُرُّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ فِي

مَعَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الدَّخِيلَةِ أَيْضًا مَانِعٌ سَم.

❦ قَوْلُ (سَمِي): (لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) أَيْ: مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ وَمِثْلُهُمَا الرِّيحُ نِهَائَةً وَسَوْبَرِيٌّ وَشَيْخُنَا.

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ الْخُ) أَيْ: وَلَوْ كَثُرَ لِمَارِضِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَأْتَى الْخُ) وَزُجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ عَلَى عِبَادَتِهِ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِزَالَةُ نَجَاسَةٍ) أَيْ: كَرَعَاظٍ مُغْنِي وَنِهَائَةٍ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِزَالَةُ نَجَسٍ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ وَإِنْ كَانَ مَغْفُورًا عَنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَكْلُ الْخُ) قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنْ شَرِبَ نَحْوِ الشَّرْبَةِ كَالْأَكْلِ فَلْيُرَاجِعْ وَكَذَا قَضِيَّتُهُ أَنْ مِثْلَ الْمَسْجِدِ الْمَهْجُورِ مَا إِذَا كَانَ الْمُتَكَيِّفُ فِي نَحْوِ خِيَمَةٍ فِي الْمَسْجِدِ تَسْتُرُهُ عَنِ النَّاطِقِينَ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمَهْجُورَ الْخُ) أَيْ: وَالْمُخْتَصَّ نِهَائَةٍ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحْيِي الْخُ) أَيْ: بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَهُ فِيهِ أَوْ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الْخُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَهُ الْوُضُوءُ) أَيْ: وَاجِبًا كَانَ أَوْ مَتَدُونًا نِهَائَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا لِقُسْلٍ الْخُ) وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَنَّ الْوُضُوءَ الْمُنْدُوبَ لِقُسْلِ الْإِحْتِلَامِ مُتَقَرَّرٌ كَالْتَّلِيبِ فِي الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

❦ قَوْلُ (سَمِي): (وَفِي غَيْرِ دَارِهِ) أَيْ: الَّتِي يَسْتَحِقُّ مُتَقَرَّرَةً نِهَائَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْحَيَاءِ) أَيْ: فِيهِمَا نِهَائَةً. ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ الْبَيْتَةِ الْخُ) الْأَوَّلَى وَمَعَ الْخُ بِالْوَاوِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَخِذَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ السَّقَايَةِ الْخُ) وَكَذَا إِذَا كَانَتِ السَّقَايَةُ مَصْنُوعَةً مُخْتَصَّةً بِالْمَسْجِدِ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا أَهْلُ ذَلِكَ الْمَكَانِ كَمَا بَحَثْنَاهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

❦ قَوْلُ (سَمِي): (وَلَا يَضُرُّ بَعْدَهَا) أَيْ: دَارَهُ الْمَذْكُورَةَ عَنِ الْمَسْجِدِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَارٌ أَقْرَبُ الْخُ) هَلْ يُسْتَنْتَى مَا لَوْ كَانَتِ الْأَقْرَبُ إِزْوَاجَةً أُخْرَى غَيْرَ ذَاتِ الْيَوْمِ وَقَدْ يُقَالُ دُخُولُهُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَهَوِّ لَوْضِعِ مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ سَم.

وَيَمْتَنِعُ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى الْخَارِجَةِ مَعَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الدَّخِيلَةِ أَيْضًا مَانِعٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّ الْمَانِعَ الْخُ) قَدْ يَمْتَنِعُ أَنْ مُجَرَّدَ إِخْرَاجِ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَانِعٌ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَارٌ أَقْرَبُ مِنْهَا) هَلْ يُسْتَنْتَى مَا لَوْ كَانَتِ الْأَقْرَبُ إِزْوَاجَةً أُخْرَى غَيْرَ ذَاتِ الْيَوْمِ وَقَدْ يُقَالُ دُخُولُهُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَهَوِّ لَوْضِعِ مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ.

عوده أيضاً إلى البول فيمضي يومه في التردد نعم لو لم يجد غيرها أو وجد غير لائق به لم يضُر
ويؤخذ من التعليل أن ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت المنذور في التردد وبه صرح
البغوي. (ولو) (عاد مريضاً) أو زار قديماً (في طريقه) لتحو قضاء الحاجة (لم يضُر ما لم يطل
وقوفه) فإن طال بأن زاد على قدر صلاة الجنابة أي: أقل مجزئ منها فيما يظهر ضرراً أما قدرها
فيحتمل لجميع الأغراض (أو) لم (يعدل عن طريقه) فإن عدل ضرراً وإن قصر الزمن ليخبر أبي
داود (أنه عليه السلام) كان يمشي بالمريض وهو متعكف فيمشي كما هو يسأل عنه ولا يعرج) وله صلاة
على جنازة إن لم ينتظر ولا عرج إليها وهل له تكرير هذه كالعيادة على موتى أو مرضى مؤبدين
في طريقه بالشرطين المذكورين أخذاً من جعلهم قدر صلاة الجنابة معفواً عنه لكل غرض في

• قوله: (أن يذهب أكثر الوقت) أي: الذي نذر اعتكافه زيادتي أهـ شـ ورشدي عبارة شينخا كان
يكون وقت الاعتكاف يوماً فيذهب ثلثه ويبقى ثلثه أهـ. • قوله: (أو زار قديماً) إلى قوله وهل له في
النهاية والمغني إلا قوله أي: أقل مجزئ إلى ضرراً وقوله أما قدرها إلى المتن. • قوله: (لتحو قضاء
الحاجة) أي: كغسل الجنابة.

• قول (سني): (ما لم يطل إلخ) أي: بأن لم يقف أضلاً أو وقف يسيراً كان اقتصر على السلام والسؤال
بهاية ومغني.

• قول (سني): (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الزواي ما لم يطل مكثه سم عبارة
البحر في المراد بالوقوف المكث ولو كان قاعداً أهـ. • قوله: (بأن زاد إلخ) عبارة النهاية والمغني فإن
طال وقوفه عرفاً ضرراً أهـ. • قوله: (بأن زاد) إلى المتن نقله عـ شـ عنه وأقره. • قوله: (أي أقل مجزئ منها)
عبارة شرح بأفضل صلاة الجنابة المعتدلة قال الكزدي وكذلك الإمداد وغير في التخصة بأقل مجزئ
إلخ وأطلق شيخ الإسلام والخطيب الشربيني والجمال الزملي أن له صلاة الجنابة أهـ.

• قول (سني): (أو لم يغدل إلخ) أو بمعنى الواو بصري أي: كما عثر به المنهج وأفضل ويغده أيضاً
قول الشارح الآتي بالشرطين بالتثنية.

• قول (سني): (عن طريقه) أي: بأن كان المريض أو القادم فيها نهاية ومغني. • قوله: (فإن عدل) أي:
بأن يدخل متعظفاً غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فإن كان نافذاً لم يضُر قلبوبه ولعله إذا لم
يكن الطريق الثاني أطول من الأول فليراجع. • قوله: (وله إلخ) أي: لمن خرج لتحو قضاء الحاجة.
• قوله: (وهل له) إلى المتن نقله عـ شـ عنه وأقره. • قوله: (كالعيادة) الأولى أو العيادة.
• قوله: (بالشرطين إلخ) ومما عدّم طول الوقوف وعدّم العدول.

• قوله في (سني): (ما لم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الزواي ما لم يطل مكثه.
• قوله: (ليخبر أبي داود إلخ) إيراد هذا الخبر هنا يقتضي أن اعتكافه - عليه الصلاة والسلام - كان
منذوراً متتابعاً ويحتمل أنه كان متطوعاً ليكنه أحب متابعه.

حَقٌّ مَنْ خَرَجَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَوْ لَا يَقُولُ إِلَّا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا فِعْلَهُ لِتَحْرِصِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِأَنَّهُ يَسِيرُ وَوَقَعَ تَابِعًا لَا مَقْصُودًا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ نَحْوِ الْعِبَادَةِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَزِيَارَةِ الْقَادِمِ وَالَّذِي يَتَجَهَّأُ لَهُ ذَلِكَ وَمَعْنَى التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ كُلًّا عَلَى جِدَّتِهِ تَابِعٌ وَزَمَنُهُ يَسِيرُ فَلَا نَظَرَ لِصَمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ الْمُقْتَضِي لِطُولِ الزَّمَنِ وَنَظَرِيهِ مَا مَرُّ فَيَمُنُّ عَلَى بَدَنِهِ دَمٌ قَلِيلٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ وَتَكْوَرُّ بِحَيْثُ لَوْ جَمِيعٌ لَكَثُرَ فَهَلْ يُقَدَّرُ الْاجْتِمَاعُ حَتَّى يَضُرَّ أَوْ لَا حَتَّى يَسْتَمِيرَ الْمَغْفُورُ فِيهِ خِلَافٌ لَا يَبْغُذُ مَجِئُهُ هُنَا وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ يَحْتَاطُ لِلصَّلَاةِ بِالنَّجَاسَةِ مَا لَا يَحْتَاطُ هُنَا وَأَيْضًا فَمَا هُنَا فِي التَّابِعِ وَهُوَ يُقْتَضَرُّ فِيهِ مَا لَا يُقْتَضَرُّ فِي الْمَقْصُودِ. (وَلَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِضَرَرٍ) وَمَنْهَ جُنُودٌ أَوْ إغْمَاءٌ (يُخْرِجُ إِلَى الْخُرُوجِ) بِأَنَّهُ خَشِيَ تَنْجُسَ الْمَسْجِدِ أَوْ احْتِاجَ إِلَى فَرَشٍ وَخَادِمٍ وَمِثْلُهُ خَوْفٌ حَرِيقٍ وَسَارِقٍ بِخِلَافِ نَحْوِ صُدَاعٍ وَخُمَى خَفِيفَةٍ فَإِنْ أَخْرَجَ لِأَجْلِ ذَلِكَ فَقَدْ مَرَّ بِمَا فِيهِ (و) لَا يَنْقَطِعُ بِالْخُرُوجِ لِشَهَادَةِ تَمَيُّنٍ

• فُود: (وَالَّذِي يَتَجَهَّأُ إِلَيْهِ) جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ مَا لَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا م ر ا ه. • فُود: (أَنَّ لَهُ ذَلِكَ) أَيُّ كُلِّ مِنَ التَّكْرِيرِ وَالْجَمْعِ. • فُود: (فَيَمُنُّ عَلَى بَدَنِهِ دَمٌ قَلِيلٌ إِلَيْهِ) إِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ فَالصَّحِيحُ الْمَغْفُورُ عَنِ الْكَثِيرِ اجْتِمَاعٌ أَوْ تَفَرُّقٌ سَم.

• فُود (لِسِي): (بِمَضْرُوبِ إِلَيْهِ) أَيُّ: بِخُرُوجِهِ لَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فُود: (أَوْ إغْمَاءً) الْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ بِالْوَاوِ بِضَرَرٍ. • فُود: (بِأَنَّهُ خَشِيَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ فَإِنْ أَخْرَجَ إِلَى الْمَثْنِ وَمَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. • فُود: (بِأَنَّهُ خَشِيَ تَنْجُسَ الْمَسْجِدِ) أَيُّ بِخُرُوجِ إِسْهَالٍ وَإِذْرَارٍ. • فُود: (إِلَى فَرَشٍ إِلَيْهِ) أَيُّ وَتَرُدُّ طَبِيبَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فُود: (تَنْجُسَ الْمَسْجِدِ) أَيُّ: أَوْ اسْتِغْذَارَهُ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. • فُود: (وَمِثْلُهُ) أَيُّ: الْمَضْرُوبِ الْمَذْكُورِ (خَوْفٌ حَرِيقٍ إِلَيْهِ) أَيُّ: فَإِنَّ زَالَ خَوْفُهُ عَادَ لِمَكَانِهِ وَبَنَى عَلَيْهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَعَلَّهُ فَيَمُنُّ لَمْ يَجِدْ مَسْجِدًا قَرِيبًا يَأْتُنْ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي تَتَمَيَّنُّ بِالتَّغْيِينِ أَمَّا هِيَ فَلَا يَكْفِي اغْتِكَافُهُ فِي غَيْرِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • فُود: (بِخِلَافِ نَحْوِ صُدَاعٍ) أَيُّ فَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِالْخُرُوجِ لَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فُود: (خَفِيفَةً) رَاجِعٌ لِنَحْوِ صُدَاعٍ أَيْضًا. • فُود: (فَقَدْ مَرَّ إِلَيْهِ) أَيُّ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ إِلَيْهِ. • فُود: (لِلشَّهَادَةِ تَمَيُّنَتْ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ خَرَجَ لِإِدَاءِ شَهَادَةٍ تَمَيَّنَ عَلَيْهِ حَمْلُهَا وَأَدَاؤُهَا لَمْ يَنْقَطِعْ تَابِعُهُ لِاضْطِرَارِهِ إِلَى الْخُرُوجِ وَإِلَى سَبَبِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا

• فُود: (فَيَمُنُّ عَلَى بَدَنِهِ دَمٌ قَلِيلٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ وَتَكْوَرُّ بِحَيْثُ لَوْ جَمِيعٌ لَكَثُرَ إِلَيْهِ) إِنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ فَالصَّحِيحُ الْمَغْفُورُ عَنِ الْكَثِيرِ اجْتِمَاعٌ أَوْ تَفَرُّقٌ. • فُود: (وَمِثْلُهُ خَوْفٌ حَرِيقٍ وَسَارِقٍ) فَإِنَّ زَالَ خَوْفُهُ عَادَ لِمَكَانِهِ وَبَنَى عَلَيْهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَعَلَّهُ فَيَمُنُّ لَمْ يَجِدْ مَسْجِدًا قَرِيبًا يَأْتُنْ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ شَرْحٌ م ر.

• فُود: (وَلَا يَنْقَطِعُ بِالْخُرُوجِ لِشَهَادَةِ تَمَيُّنَتْ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ أَوْ خَرَجَ لِإِدَاءِ شَهَادَةٍ تَمَيَّنَ حَمْلُهَا وَأَدَاؤُهَا أَوْ تَمَيَّنَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَمَيَّنْ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْخُرُوجِ وَلَا فَتَحَمْلُهُ لَهَا إِنَّمَا يَكُونُ لِلْأَدَاءِ فَهُوَ بِاخْتِيَارِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ هَذِهِ إِذَا تَحَمَّلَ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الْإِغْتِكَافِ وَالْأَفْلا

أَوْ لِحَدِّ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ (بِخِيضٍ إِنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ) بِأَنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو عَنْ الْحَيْضِ غَالِبًا
فَتَبْنِي عَلَى مَا سَبَقَ إِذَا طَهَّرَتْ؛ لِأَنَّهُ يَغْيِرُ اخْتِيَارَهَا وَمِثْلَهَا فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنْ تَزِيدَ عَلَى خَمْسَةِ
عَشَرَ يَوْمًا وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ وَالْمِثْرَيْنِ تَخْلُو عَنْهُ غَالِبًا؛ إِذْ غَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ

لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا أَوْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فَهُوَ مُسْتَقَرٌّ عَنِ الْخُرُوجِ وَلَا
فَتَحْمَلُهُ لَهَا إِنَّمَا يَكُونُ لِلْأَدَاءِ فَهُوَ بِاخْتِيَارِهِ وَقِيَدِهِ الشَّيْخُ بَحْثًا بِمَا إِذَا تَحَمَّلَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْإِعْتِكَافِ
وَالْأَفْلَاقُ يَقْطَعُ الْوَلَاءَ كَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ الذَّهْرِ فَفَوْتُهُ لَصَوْمَ كَفَّارَةٍ لَزِمَتْهُ قَبْلَ التَّنْذِيرِ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ اهـ .
وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الرُّوْضِ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَى وَقِيَدِهِ الشَّيْخُ مَا نَصَّهُ فَقَوْلُ الشَّارِحِ لِشَهَادَةِ تَعَيَّنَتْ إِنْ أَرَادَ
تَعَيَّنَتْ أَدَاءً وَتَحَمُّلاً وَإِنْ لَمْ يَتَبَادَرَ وَافَقَ ذَلِكَ اهـ وَقَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ تَعَيَّنَتْ الْخُ أَيُّ: كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ
بِأَفْضَلِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ الْحَدُّ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ خَرَجَ لِإِقَامَةِ حَدٍّ أَوْ تَغْيِيرِ ثَبُتٍ بِالْبَيِّنَةِ لَمْ يَقْطَعُ أَيْضًا
بِخِلَافِ مَا إِذَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ وَمَحَلٌّ مَا تَقَرَّرَ إِذَا أَتَى بِمَوْجِبِ الْحَدِّ قَبْلَ الْإِعْتِكَافِ فَإِنْ أَتَى بِهِ حَالَ
الْإِعْتِكَافِ كَمَا لَوْ قَذَفَ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الْوَلَاءَ وَلَا يَقْطَعُهُ خُرُوجُ امْرَأَةٍ لِأَجْلِ قَضَاءِ عِدَّةٍ حَيَاةً أَوْ وَفَاةً وَإِنْ
كَانَتْ مُخْتَارَةً لِلنِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ لِلْعِدَّةِ بِخِلَافِ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ مَا لَمْ تَكُنْ بِسَبَبِهَا كَانَ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا
بِتَقْوِيصِ ذَلِكَ لَهَا أَوْ عَلَتْ الطَّلَاقُ بِمَشِيئَتِهَا فَنَشَأَتْ وَهِيَ مُعْتَكِفَةٌ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ لاختيارها الخُروجَ فَإِنْ أَذِنَ
لَهَا الزَّوْجُ فِي إِعْتِكَافِ مُدَّةٍ مُتَابِعَةٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا فِيهَا أَوْ مَاتَ قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِخُرُوجِهَا قَبْلَ
مُضِيِّ الْمُدَّةِ الَّتِي قَدَّرَهَا لَهَا زَوْجُهَا إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَكَذَا لَوْ
اعْتَكَفَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَأَذِنَ لَهَا فِي إِنْتِمَائِهَا فَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِخُرُوجِهَا اهـ . وَفِي الْمُغْنِيِّ مِثْلُهَا
إِلَّا قَوْلَهُ وَمَحَلٌّ مَا تَقَرَّرَ إِلَى وَلَا يَقْطَعُهُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ اعْتَكَفَتْ الْخُ . □ فَوَدَّ: (بِأَنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو عَنْ
الْحَيْضِ غَالِبًا) أَيُّ: كَشَّهَرُ كَمَا مَثَّلَ بِهِ الزَّوْيَانِيُّ مُغْنِيٍّ وَقَالَ شَيْخُنَا بِأَنْ كَانَتْ تَزِيدُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا
فِي الْحَيْضِ وَعَلَى نِسْمَةِ أَشْهُرٍ فِي النِّفَاسِ لِاحْتِمَالِ طُرُوقِهَا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ اهـ وَيَأْتِي عَنِ النِّهَايَةِ وَالْإِمْدَادِ
مَا يُوَافِقُهُ . □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَيُّ: الْمُدَّةُ الَّتِي لَا تَخْلُو عَنْ الْحَيْضِ غَالِبًا . □ فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ
الْخُ) وَجَبَابٌ عَنْهُ بِأَنْ الْمُرَادَ بِالْغَالِبِ هُنَا أَنْ لَا يَسَعُ زَمَنُ أَقْلِ الطُّهْرِ الْإِعْتِكَافُ لَا الْغَالِبُ الْمَفْهُومُ وَمِمَّا مَرَّ
فِي بَابِ الْحَيْضِ وَبُوجُهُ بَاتَهُ مَتَى زَادَ زَمَنُ الْإِعْتِكَافِ عَلَى أَقْلِ الطُّهْرِ كَانَتْ مُعْرَضَةً لَطُرُورِ الْحَيْضِ
فَعُلِيزَتْ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ وَتَطْهَرُ غَالِبَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْغَالِبَ قَدْ يَنْجَزُ نِهَايَةً
وَأَمْدَادًا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَدْ يَنْجَزُ أَيُّ: بِأَنْ يَوْجَدَ نَارَةً فِي شَهْرِ قَدَرٍ مَخْصُوصٍ وَفِي آخَرِ دُونِهِ أَوْ أَكْثَرُ
مِنْهُ اهـ . وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ النِّهَايَةِ وَالْإِمْدَادِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ أَقَرَّ الشَّارِحُ

يَنْقَطِعُ التَّابِعُ أَيُّ: إِنْ تَعَيَّنَ الْأَدَاءُ كَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ الذَّهْرِ فَفَوْتُهُ لَصَوْمَ كَفَّارَةٍ لَزِمَتْهُ قَبْلَ التَّنْذِيرِ لَا يَلْزِمُهُ
الْقَضَاءُ اهـ فَقَوْلُ الشَّارِحِ لِشَهَادَةِ تَعَيَّنَتْ أَيُّ: إِنْ أَرَادَ تَعَيَّنَتْ أَدَاءً وَتَحَمُّلاً وَإِنْ لَمْ يَتَبَادَرَ وَوَافَقَ ذَلِكَ م ر .
□ فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) أَجِيبَ بِأَنْ الْمُرَادَ بِالْغَالِبِ هُنَا أَنْ لَا يَسَعُ أَقْلُ الطُّهْرِ الْإِعْتِكَافُ لَا مَا
ذُكِرَ فِي بَابِ الْحَيْضِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا زَادَ زَمَنُ الْإِعْتِكَافِ عَلَى أَقْلِ الطُّهْرِ كَانَتْ مُعْرَضَةً لَطُرُورِ الْحَيْضِ
فَعُلِيزَتْ شَرْحُ م ر .

وبقيّة الشهر طهر؛ إذ هو غالباً لا يكون فيه إلا حيض واحد وطهر واحد والنفاس كالحيض.
 (فإن كانت بحيث تغلو عنه انقطع في الأظهر) لإمكان التوالاة بشروطها عقيب الطهر (ولا بالخروج) مكرهاً بغير حق أو (ناسياً على المذهب) كما لا يطُل الصوم بالأكل ناسياً ولا نُسَلَّم أن له هيئَةً تُذكره بخلاف الصائم ومثله جاهل يُعذرُ بجَهْلِهِ (ولا بخروج المؤذن الزايب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لَكُنْهَا قَرِيبَةً مِنْهُ مَبْنِيَّةً لَهُ

إشكال الإستوى في الثخفة والإيعاب قال في الإيعاب والحاصل أن المدة ثلاثة أقسام الخمسة العشر فأقل تغلو بيقين والخمسة والعشرون فأكثر لا تغلو غالباً وما يبتئها يغلو غالباً وأولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقمة بالأولى إلخ اهـ. ة فؤد: (والنفاس كالحيض) ولا تخرج لاستحاضة بل تخرز عن تلويث المسجد ويتبني أن محلّه إن سهل احترازها ولا خرجت ولا انقطاع نهاية.

ة فؤد: (مكرهاً بغير حق) ومنه ما لو حُمِل وأُخرج بغير إذنه أي: إذا لم يمكنه التخلّص فإن أُخرج مكرهاً بحق كالزوجة والعبد يتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزومه أو خرج خوف غريم له وهو غني ممّاطل أو مُغِيرٍ وله بيته أي: وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تائبه لتقصيره نهاية ومغني وقولهما وثم حاكم يقبلها أي بلا حبس. ة فؤد: (يغذرُ بجَهْلِهِ) عبارة النهاية والمغني يخفى عليه ما ذكر اهـ قال ع ش قوله يخفى عليه إلخ ظاهره أنه لا فرق بين كونه قرب عنده بالإسلام أم لا نشأ ببادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة اهـ.

ة فؤد (سئ): (الزائب) ومثل الزايب نائيه حيث استتابه لمُذِرٍ سم على حج أقول ويتبني أنه لا فرق حيث كان الزايب كالأصيل فيما طُلب منه ع ش.

ة فؤد (سئ): (إلى منارة) بفتح الميم وبحت الأذرع امتناع الخروج للمنارة فيما إذا حصل السعار بالأذان بظهور السطح لعدم الحاجة إليه كالمنارة محل عالٍ بقرب المسجد اغتيد الأذان له عليه وكذا إن لم يكن عالياً لكن توقف الإعلام عليه لكون المسجد في مُتَطَفٍ مثلاً شرح م ر وانظر بحث الأذرع مع أن مقابل الأصح نظرٌ للاستغناء بالسطح سم. ة فؤد: (مبنية له) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كان خرب مسجد ويبعث منارته فجدد مسجد قريب منها واغتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع إن صورة المسألة في منارة مبنية له جرى

ة فؤد: (ولا بالخروج مكرهاً بغير حق) وكالاحتراز ما لو حُمِل وأُخرج بغير إذنه وإن أمكنه التخلّص على ما اقتضاه إطلاقهم ويحتمل تقيده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله الأقرب فإن أُخرج مكرهاً بحق كالزوجة والعبد يتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزومه أو أُخرج خوف غريم له وهو غني ممّاطل أو مُغِيرٍ وله بيته أي: وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تائبه لتقصيره شرح م ر.

ة فؤد في (سئ): (ولا بخروج المؤذن الزايب إلى منارة إلخ) وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كان خرب مسجد ويبعث منارته فجدد مسجد قريب منها واغتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع إن صورة المسألة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا

(للأذان في الأصح)؛ لأنها مبنية لإقامة شعائر المسجد معدودة من توابعه وقد أُلِفَ الناسُ صوته فغُذِرَ وجُعِلَ زَمَنُ أَذَانِهِ كُمُسْتَثْنَى مِنَ الْإِعْتِكَافِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَنَارَةِ فَارْقَتِ الْخُلُوةَ الْخَارِجَةَ عَنِ الْمَسْجِدِ الَّتِي بَائِهَا فِيهِ فَيَنْقَطِعُ بِدُخُولِهَا قَطْعًا أَمَّا غَيْرُ رَاتِبٍ فَيَضُرُّ صُغُودَهُ لِمُنْفَصِلَةٍ لَانْتِفَاءِ مَا ذُكِرَ فِي الرَاتِبِ وَأَمَّا بَعِيدَةٌ عَنِ الْمَسْجِدِ أَيْ بِحَيْثُ لَا تُنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ مِنْ ضَبْطِهِ بَأَن تَكُونُ خَارِجَةً عَنِ جَوَارِ الْمَسْجِدِ وَجَاوِزَةً أَرْبَعُونَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِمَا جَاوَزَ حَرِيمَ الْمَسْجِدِ أَوْ مَبْنِيَّةً لِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ مُتَّصِلًا بِهِ فَيَضُرُّ صُغُودَهَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمُتَّصِلِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ الْمُتَّصِلَةَ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ وَأَمَّا مُتَّصِلَةٌ بَأَن يَكُونَ بَائِهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ رَحْبَتِهِ فَلَا يَضُرُّ صُغُودَهَا مُطْلَقًا.

على الغالب فلا مفهوم له شَرَحُ م ر وَهَلْ نَائِبُ الرَاتِبِ كَالرَاتِبِ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ اسْتَنَابَهُ لِمُذِرٍ أَوْ لَا إِنْ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي قَرِيبٌ سَم .

• قول (س) : (للأذان) ويتبعني أن مثل الأذان ما اعتيد من التشبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيها لا اعتياد الناس التهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فَيُلْحَقُ بِالْأَذَانِ ع ش عبارة شينخا ومثل الأذان التشبيح آخر الليل المسمى بالأولى والثانية، ولا بدو ما يُفْعَلُ قَبْلَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ مِنْ قِرَاءَةِ آيَةِ وَالسَّلَامِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ لِأَجْلِ التَّهَيُّؤِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ اه . • قوله : (أما غير راتِبٍ إلخ) عبارة النهاية والمغني بخلاف خروج غير الراتِبِ لِلْأَذَانِ وَخُرُوجِ الرَاتِبِ لِغَيْرِ الْأَذَانِ وَلَوْ بِحُجْرَةٍ بَائِهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ لِلْأَذَانِ لَكِنْ بِمَنَارَةٍ لَيْسَتْ لِلْمَسْجِدِ أَوْ لَهُ لَكِنْ بَعِيدَةٌ عَنْهُ وَعَنْ رَحْبَتِهِ اه . • قوله : (فيما يظهر) اعتمدته النهاية والمغني . • قوله : (ثم رأيت بعضهم ضبطه إلخ) عبارة النهاية والمغني وإن ضبطه بعضهم إلخ . • قوله : (مطلقًا) أي : وَلَوْ كَانَتْ قَرْيَةً وَالْمُؤَذِّنُ رَاتِبًا . • قوله : (فلا يضر صُغُودَهَا إلخ) قال في الكنز إذ تعد منه ويصح الإعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سَمَتِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا اه سم . • قوله : (مطلقًا) أي : وَلَوْ لِغَيْرِ الْأَذَانِ وَخَرَجَتْ عَنْ سَمَتِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ كَمَا رَجَّحَاهُ وَتَرْبِيعَهُ ؛ إِذْ هِيَ فِي حُكْمِ الْمَسْجِدِ كَمَنَارَةٍ مَبْنِيَّةٍ فِيهِ مَالَتْ إِلَى الشَّارِعِ فَيَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهَا وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَكِفُ فِي مَوَاقِفِ الشَّارِعِ وَأَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ لِلْمَسْجِدِ جَنَاحٌ إِلَى الشَّارِعِ فَاعْتَكَفَ فِيهِ صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ صَحِيحٌ وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مُزْدَوْدٌ بَأَن الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَنَاحِ وَالْمَنَارَةِ لَا يَحُصِّلُ أَي : لِكُونِ الْمَنَارَةِ تُنْسَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَيُخْتِاجُ إِلَيْهَا غَالِبًا فِي إِقَامَةِ شَعَائِرِهِ بِخِلَافِ الْجَنَاحِ فِيهَا نِهَائِيَّةٌ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ مَا

مَفْهُومٌ لَهُ شَرَحُ م ر وَهَلْ نَائِبُ الرَاتِبِ كَالرَاتِبِ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ اسْتَنَابَهُ لِمُذِرٍ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي قَرِيبٌ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ امْتِنَاعَ الْخُرُوجِ لِلْمَنَارَةِ إِذَا حَصَلَ الشُّعَارُ بِالْأَذَانِ بِظَهْرِ السَّطْحِ لِقَدَمِ الْحَاجَةِ وَكَالْمَنَارَةِ مَحَلٌّ عَالٍ بِقُرْبِ الْمَسْجِدِ اعْتِدَ الْأَذَانُ لَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِيًا لَكِنْ تَوَقَّفَ الْإِعْلَامُ عَلَيْهِ لِكُونِ الْمَسْجِدِ فِي مُتَعَلِّقٍ مَثَلًا شَرَحُ م ر وَانْظُرْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ مَعَ أَنَّ مُقَابِلَ الْأَصْحِ نَظَرٌ إِلَى اسْتِفْنَاءِ السَّطْحِ . • قوله : (فلا يضر صُغُودَهَا مُطْلَقًا) قال في الكنز : إِذْ تَعَدُّ مِنْهُ وَيَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهَا اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سَمَتِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا .

(ويجب) قضاء أوقات الخروج بالأعدان السابقة؛ لأنه غير مُعتَكِف فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة)؛ لأنَّ حُكْمَ الاعتكاف مُنْجَبٌ عليها ولهذا لو جامع في زَمَنِها من غير مُكْبِت بَطَلَ ونَارَعَ جَمَعَ في هذا الحصرِ وألْحَقُوا به نَقْلًا عن الشيخ أبي علي وغيره خُرُوجُ مُؤَذِّنٍ لأَذَانٍ وَجُنُبٍ لِأَغْتِسَالٍ وغيرهما مِمَّا يُطْلَبُ الْخُرُوجُ له وَيَقِلُّ زَمَنُهُ عَادَةً بِخِلَافِ مَا يَطُولُ زَمَنُهُ كَحَيْضٍ وَعِدَّةٍ وَمَرَضٍ. (فرغ) سَوَّوْا بين إدامَةِ الاعتكاف ونَحْوِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ واعتَرَضَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَمْتَكِفُ نَفْلًا وَلَا يَخْرُجُ لَذَلِكَ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ نَحْوِ رَجَمٍ وَجَارٍ وَصَدِيقٍ أَفْضَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

زَعَمَهُ الْبَعْضُ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ فِي الْجَنَاحِ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنْ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُ مَا فِي النَّهَايَةِ.

«قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ الْخُرُوجِ) أَيْ: مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْ نَذْرِ اعْتِكَافٍ مُتَتَابِعٍ (بِالْأَعْدَانِ) أَيْ: الَّتِي لَا يَنْقَطِعُ بِهَا التَّاتِبُ كَوَقْتِ أَكْلِ أَوْ حَفِيزٍ وَنَفَاسٍ وَاغْتِسَالٍ جَنَابِيَّةٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. «قَوْلُهُ: (وَنَارَعَ جَمَعَ) (إِلَخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا وَانْتَصَرَاهُ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ مِثَالُ: إِذَا أَوْجَهَ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ تَبَعًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ جَرَيَانَهُ فِي كُلِّ مَا يُطْلَبُ الْخُرُوجُ لَهُ وَلَمْ يَطُلْ زَمَنُهُ عَادَةً كَأَكْلِ وَغُسْلِ جَنَابِيَّةٍ وَأَذَانِ مُؤَذِّنٍ رَاتِبٍ بِخِلَافِ مَا يَطُولُ إِلَخَ اه. «قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يُطْلَبُ الْخُرُوجُ لَهُ إِلَخَ) وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَدَمُ لَزُومِ تَجْدِيدِ التَّيَّةِ لِمَنْ خَرَجَ لِمَا ذَكَرَ بَعْدَ عَوْدِهِ إِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ طَالَ زَمَنُهُ كَثُرَ غُسْلُ وَغُسْلُ وَاجِبٌ وَأَذَانٌ جَازَ الْخُرُوجُ لَهُ أَوْ لِمَا مِنْهُ بُدَّ لِمُشْمُولِ التَّيَّةِ جَمِيعِ الْمُدَّةِ وَلَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّاتِبِ فَجَامَعَ أَوْ خَرَجَ بِلَا غُلْرِ ثُمَّ عَادَ لِتَسْمِيمِ الْبَاقِي جَدَّدَ التَّيَّةَ وَلَوْ أَحْرَمَ مُعْتَكِفٌ بِشُكِّ فَإِنْ لَمْ يَخْشَ الْفَوَاتِ أَتَمَّهُ أَيْ: ثُمَّ خَرَجَ لِحَجَّتِهِ وَالْإِخْرَاجَ لَهُ وَلَا يَبْنِي بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الشُّكِّ عَلَى اعْتِكَافِهِ الْأَوَّلِ وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ بَعَثَهُ قَبْلَ انْقِضَائِهِ قَبْلَ تَلَرِّهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اعْتِكَافَ شَهْرٍ قَدْ مَضَى مُحَالٌ نَهَايَةً وَقَوْلُهُ مَرَّ وَلَوْ أَحْرَمَ إِلَخَ فِي الْمَغْنِيِّ مِثْلُهُ. «قَوْلُهُ: (فَرَعَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمَغْنِيِّ. «قَوْلُهُ: (سَوَّوْا إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهَلْ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَنَحْوُهَا لَهُ أَيْ لِلْمُعْتَكِفِ أَفْضَلُ أَوْ تَرَكَهَا أَوْ هُمَا سَوَاءٌ وَجَوَّهَ أَرْجَحُهَا أَوَّلُهَا اه. قَالَ سَمَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَرْجَحُهَا الْآخِرُ فَقَدْ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَمَحَلُّهُ فِي عِيَادَةِ الْأَجَانِبِ أَمَّا الْأَقَارِبُ وَذَوُو الرَّجَمِ وَالْأَصْدِقَاءُ وَالْجِيرَانُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَتِهِمْ أَفْضَلُ لَا سَيِّمًا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ تَخَلُّفُهُ انْتَهَى اه. «قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ) لَا سَيِّمًا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ عِبَارَةُ الْقَاضِي حُسْنِ مَصْرُوحَةٍ بِذَلِكَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي.

«قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَيَجِبُ قَضَاءُ إِلَخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ فِي اعْتِكَافٍ مَنُذُورٍ مُتَتَابِعٍ. «قَوْلُهُ: (سَوَّوْا بَيْنَ) إِدَامَةِ الْإِعْتِكَافِ وَنَحْوِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ . . . إِلَى آخِرِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُمَا طَاعَتَانِ مَنُذُوبَتَانِ إِلَيْهِمَا فَاسْتَوَيَا اه. وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَهُ الْخُرُوجُ مِنْ تَطَرُّعٍ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَتَشْيِيعِ جِنَازَةٍ وَهَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ هُوَ سَوَاءٌ وَجَوَّهَ اه. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَرْجَحُهَا الْآخِرُ فَقَدْ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ قَالَ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَمَحَلُّهُ فِي عِيَادَةِ الْأَجَانِبِ أَمَّا الْأَقَارِبُ وَذَوُو الرَّجَمِ وَالْأَصْدِقَاءُ وَالْجِيرَانُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَتِهِمْ أَفْضَلُ لَا سَيِّمًا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ تَخَلُّفُهُ اه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

هو بفتح وكسر لُغة القصد أو كثرته إلى مَنْ يُعْظَمُ وشرعاً قصد الكعبة للتشكُّك الآتي على ما في المجموع وعليه يُشكَّل قولهم أركان الحج سِتَّةٌ إلا أن يُؤوَّل أو هو نفس الأفعال الآتية، وهو الظاهر بيدي الرأي لكن يُعَكِّر عليه أن المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي

كتاب الحج

هـ فُود: (لُغة القصد) عبارة المُعْنَى لُغة القصد كما قاله الجوهري وقال الخليل: كَثُرَ القصد إلى مَنْ يُعْظَمُ اهـ وعبارة شَيْخنا قوله: (لُغة القصد) أي: سواء كان لِلْبَيْتِ الحرام لِلتَّشْكُّكِ أو لِغَيْرِهِ كالغَيْطِ والأكل والشرب فالمعنى اللغوي أَعَمُّ مِنَ الشرعي كما هو الغالب وظاهره أنه لُغة مُطلق القصد وقيل القصد لِمُعْظَمِ اهـ هـ فُود: (وعليه يُشكَّل إلخ) وجه الإشكال أن قَصْدَ الكعبة إلخ شيء واحد لا يَتَجَزَّأ سِتَّةً كُرْدِي قَالَ سم أقول لا إشكال؛ لأنَّ الحُكْمَ بِأَنَّها أركانٌ باغْتِيَارٍ مَعْنَى آخَرَ لِلْحَجِّ قَتَامْلُهُ اهـ عبارة النهاية ويُجاب بأنَّ هذه أركانٌ لِلْمَقْصودِ لا لِلْقَصْدِ الذي هو الحجُّ فَتَسْمِيَّتُها أركانَ الحجِّ على سَبِيلِ التَّجَوُّزِ اهـ هـ فُود: (إلا أن يُؤوَّل) أي والتقدير واجبات أعمال الحجِّ بِحَذْفِ المُضَافِ وإرادة مُطلق الواجب مِنَ الرُّكْنِ قال الشارح في حاشية الإيضاح بأن يُقال اللَّامُ فيه بِمَعْنَى مع كُرْدِي عبارة شَيْخنا قوله شَرَعاً قَصْدَ الكعبة لِلتَّشْكُّكِ أي: قَصْدَ البَيْتِ الْمُحَرَّمِ الْمُعْظَمِ لِأَجْلِ الإِثْنَيْنِ بِالتَّشْكُّكِ مع الإِثْنَيْنِ به بِالْفِعْلِ فلا يُقال إنَّ التَّحْرِيفَ يَشْمَلُ قَصْدَ البَيْتِ الحرام لِلتَّشْكُّكِ ولو كان جالِسا في بَيْتِهِ وفي الحقيقة الحجُّ شَرَعاً هو التَّشْكُّكُ الذي هو النِّيَّةُ والطَّوافُ والسَّعْيُ والوقوفُ بِعَرَفَةَ وتَرْتِيبُ الْمُعْظَمِ فهو نفسُ هذه الأَعْمَالِ كما أنَّ الصَّلَاةَ نفسُ الأَعْمَالِ المَعْرُوفَةِ فلا يَخْلُو هذا التَّحْرِيفُ مِنْ مُسَامَحَةٍ، وإنَّ كان هو الموافق لِلْقَاعِدَةِ مِنْ أَنَّ المعنى الشرعي يَكُونُ أَخْصَ مِنَ المعنى اللغوي لَكِنَّها قَاعِدَةٌ أَغْلَبِيَّةٌ اهـ هـ فُود: (إنَّ المعنى الشرعي يَجِبُ اشْتِمَالُهُ إلخ) دَعَوَى هذا الوجوبُ مَمْنُوعَةٌ بَلِ الواجبُ في كُلِّ مَقُولٍ شَرَعاً أو غَيْرِهِ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُعْتَبَرِينِ الْمُتَقُولِ عَنْهُ وَالْمَقُولِ إِلَيْهِ كما قَرَّرَهُ أَيْمَةُ المِيزَانِ، وهي حاصِلَةٌ هنا سم ولا يَخْفَى أَنَّ ما دَكَرَهُ مَالَ الجوابِ الثَّانِي الآتي في الشَّرْحِ.

كتاب الحج

هـ فُود: (وعليه يُشكَّل إلخ) أقول لا إشكال؛ لأنَّ الحُكْمَ بِأَنَّها أركانٌ باغْتِيَارٍ مَعْنَى آخَرَ لِلْحَجِّ قَتَامْلُهُ. هـ فُود: (أنَّ المعنى الشرعي يَجِبُ اشْتِمَالُهُ على المعنى اللغوي بِزِيَادَةٍ) دَعَوَى هذا الوجوبُ مَمْنُوعَةٌ بَلِ الواجبُ في كُلِّ مَقُولٍ شَرَعاً أو غَيْرِهِ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُعْتَبَرِينِ الْمُتَقُولِ عَنْهُ أو الْمُتَقُولِ إِلَيْهِ كما قَرَّرَهُ أَيْمَةُ المِيزَانِ، وهي حاصِلَةٌ هنا، فَإِنَّ تلكَ الأَفْعَالَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَقْصِدِ وَمُتَلَوِّهَةٌ بِأَمَثِلَةٍ مِنْهُمَا الْفِعْلُ، فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ لِمَا يَصْدُرُ عَنِ الْفَاعِلِ وَعِنْدَ النُّحَاةِ لِلْفِعْلِ الْمُخْصُوصِ وَلَيْسَ مُشْتَمِلاً عَلَى المعنى اللغوي إِذْ لَيْسَ دَاخِلاً فِيهِ كما لا يَخْفَى.

بزبادية، وذلك غير موجود هنا إلا أن يقال إن ذلك أغلبي أو إن منها النية، وهي من جزئيات المعنى اللغوي ونظيره الصلاة الشرعية لاشتغالها على الدعاء والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع، وهو من الشرائع القديمة روي أن آدم صلى الله على نبينا وعليه وسلم حج أربعين سنة من الهند ماشيا وأن جبريل قال له: إن الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة. وقال ابن إسحاق: لم يعقب الله نبيا بعد إبراهيم إلا حج والذي صرح به غيره أنه ما من نبي إلا حج خلافا لمن استثنى هوذا وصالحا صلى الله عليهم وسلم وفي وجوبه على من قبلنا وجهان قيل: الصحيح أنه لم يجب إلا علينا واستغرب قال القاضي،

فرد: (إلا أن يقال إلخ) لا حاجة لهذا التمسك، فإن الإيراد مبني على غير أساس كما لا يخفى على من له بقواعد العلوم مسائل على أن ذلك الاشتغال متحقق هنا، فإن الحج لغة القصد وشرعا قصد، وهو النية، وزيادة الأفعال كالصلاة دعاء وزيادة الأفعال سم ولا يخفى أن ما ذكره الشارح من الأغلبية نص عليه النهاية وع ش وشيخنا وغيرهم وأنه غير منافي لما تقرر في علم الميزان وأن قول المحشي على أن ذلك إلخ هو مآل قول الشارح أو أن منها النية إلخ. فرد: (وهي من جزئيات المعنى اللغوي إلخ) يعني فيكون إطلاق الحج على الأفعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه ع ش أقول وقد يمتنع هذا الجواب قولهم في المعنى اللغوي إلى من يعظم فتدبر. فرد: (والأصل فيه) إلى قوله وحج في النهاية والمعنى. فرد: (إلا حج) عبارة المعنى إلا وقد حج البيت ويجعل آل للعهد الحضور أي: الذي بناه إبراهيم يندفع المنافاة بين قول ابن إسحاق وقول غيره. فرد: (أنه ما من نبي إلخ) أي ولم يقم بمن بعد إبراهيم سم. فرد: (ما من نبي) شمل عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالإعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال: عيسى مع بقاء نبوته ممدود في أمة النبي وداخل في زمرة الصحابة، فإنه اجتمع بالنبي ﷺ، وهو حي مؤمنا به ومصدقا وكان اجتماعه به مراتب في غير ليلة الإسراء من جملتها بمكة روى ابن عدي في الكامل عن أنس قال (بيننا نحن مع رسول الله ﷺ إذ رأينا برذا ويدا فقلنا يا رسول الله ما هذا البرذ الذي رأيناه واليد قال: قد رأيناه) قلنا نعم قال: (ذاك عيسى ابن مريم سلم علي) وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال -كنت أطوف مع رسول الله ﷺ حول الكعبة إذ رأيته صافح شيئا ولا نراه فقلنا يا رسول الله رأيته صافحت شيئا ولا نراه قال ذلك أخي عيسى ابن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه - انتهى بحروفيه اهـ ع ش. فرد: (قيل إلخ) ولا ينافيه ما تقدم أنه من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عند هذا القائل مندوب ع ش. فرد: (واستغرب) أي: قال جمع أنه غريب بل وجب على غيرنا أيضا نهاية

فرد: (إلا أن يقال إلخ) لا حاجة لهذا التمسك، فإن الإيراد مبني على غير أساس كما لا يخفى على من له بقواعد العلوم مسائل على أن ذلك الاشتغال متحقق هنا، فإن الحج لغة القصد وشرعا قصد، وهو النية وزيادة الأفعال كالصلاة دعاء وزيادة الأفعال سم ولا يخفى أن ما ذكره الشارح من الأغلبية نص عليه النهاية وع ش وشيخنا وغيرهم وأنه غير منافي لما تقرر في علم الميزان وأن قول المحشي على أن ذلك إلخ هو مآل قول الشارح أو أن منها النية إلخ. فرد: (وهي من جزئيات المعنى اللغوي إلخ) يعني فيكون إطلاق الحج على الأفعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه ع ش أقول وقد يمتنع هذا الجواب قولهم في المعنى اللغوي إلى من يعظم فتدبر. فرد: (والأصل فيه) إلى قوله وحج في النهاية والمعنى. فرد: (إلا حج) عبارة المعنى إلا وقد حج البيت ويجعل آل للعهد الحضور أي: الذي بناه إبراهيم يندفع المنافاة بين قول ابن إسحاق وقول غيره. فرد: (أنه ما من نبي إلخ) أي ولم يقم بمن بعد إبراهيم سم. فرد: (ما من نبي) شمل عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالإعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال: عيسى مع بقاء نبوته ممدود في أمة النبي وداخل في زمرة الصحابة، فإنه اجتمع بالنبي ﷺ، وهو حي مؤمنا به ومصدقا وكان اجتماعه به مراتب في غير ليلة الإسراء من جملتها بمكة روى ابن عدي في الكامل عن أنس قال (بيننا نحن مع رسول الله ﷺ إذ رأينا برذا ويدا فقلنا يا رسول الله ما هذا البرذ الذي رأيناه واليد قال: قد رأيناه) قلنا نعم قال: (ذاك عيسى ابن مريم سلم علي) وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال -كنت أطوف مع رسول الله ﷺ حول الكعبة إذ رأيته صافح شيئا ولا نراه فقلنا يا رسول الله رأيته صافحت شيئا ولا نراه قال ذلك أخي عيسى ابن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه - انتهى بحروفيه اهـ ع ش. فرد: (قيل إلخ) ولا ينافيه ما تقدم أنه من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عند هذا القائل مندوب ع ش. فرد: (واستغرب) أي: قال جمع أنه غريب بل وجب على غيرنا أيضا نهاية

وهو أفضل العبادات لاشتماله على المال والبدن، وفي وقت وجوبه خلاف قبل الهجرة أول سنيها ثانيها وهكذا إلى العاشرة والأصح أنه في السادسة (وخرج رحمته قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة جحبًا لا يُدْرَى عَدُّهَا) وتسمية هذه جحبًا إنما هو باعتبار الصورة إذ لم تكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسيء وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك

قال ع ش وشيخنا قوله م ر بل وجب على غيرنا مُعْتَمِدًا هـ. فود: (وهو أفضل العبادات إلخ) وتقدّم أن الزجاج أن الصلاة أفضل منهم مُعْنَى ونهاية قال ع ش قال الزياتي والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المُعْتَمِدِ إن مات في حجه أو بعده وقبل تمكّنه من أدائها هـ عبارة شيخنا والصلاة أفضل منهم خلافاً للقاضي حسين، وإن كان يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات، وهي حقوق الآدميين إن مات في حجه أو بعده وقبل تمكّنه من أدائها مع غزبه عليه وكذلك الفرق في البحر إذا كان في الجهاد، فإنه يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات هـ. فود: (لاشتماله على المال إلخ)، وهو ما يجب أو يُندب من الدماء الآتية ع ش والأولى، وهو الاستطاعة هـ. فود: (قبل الهجرة إلخ) بيان للخلاف والأقوال.

هـ. فود: (والأصح أنه في السادسة) كذا في النهاية والمُعْنَى قال ع ش يُشْكِلُ عليه أن مكة إنما فتحت في السنة الثامنة وقبل الفتح لم يكن المسلمون مُتَمَكِّنِينَ من الحج إلا أن يجاب بأن الفرضية قد تنزل وتأخر الإيجاب هـ. فود: (وتسميته هذه حجباً إنما هو باعتبار الصورة إلخ) أقول قضية صنيعه أن حجه رحمته بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجباً شرعياً، وهو مُشْكِلٌ سم على حج وقد يقال لا إشكال فيه؛ لأن فعله رحمته بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعياً بهذا الوجه الذي استقرّ عليه الأمر فيحمل قول حج إذ لم يكن على قوانين الشرع إلخ على أنه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه؛ لأنه لم يكن بوحي بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعياً بهذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذاك ولكنه كان مصوناً كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة ع ش. فود: (باعتبار ما كانوا إلخ) أي: الناس يفعلونه من النسيء أي: تأخير حُرْمَةِ الشهر إلى آخر كانوا إذا جاء شهر حرام وهم يحاربون فيه أحلّوه وحرّموا مكانه شهراً آخر حتى رَفَضُوا خصوص الأشهر واعتبروا مجرد العدد كزدي.

هـ. فود: (باعتبار ما كانوا يفعلونه إلخ) والأولى بل على ما كانوا إلخ. هـ. فود: (بل قيل في حجة أبي بكر) قال في الخادم حجّ أبي بكر في التاسعة كان في ذي القعدة لأجل النسيء وكان بتقرير من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله رحمته إن الزمان قد استدار إلخ انتهى ما في الخادم ونقله الفاضل عميرة وأقرّه، وهو واضح ولا غبار عليه ولا يردّ عليه قول الشارح؛ لأنه رحمته لا يأمر فتأمله بصري.

هـ. فود: (وخرج رحمته قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة جحبًا لا يُدْرَى عَدُّهَا وتسمية هذه جحبًا إنما هو باعتبار الصورة إلخ) أقول قضية صنيعه أن حجه - عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجباً شرعياً، وهو مُشْكِلٌ جداً.

لكن الوجه خلافه؛ لأنه ﷺ لا يأمر إلا بحج شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أُمِر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبمدها حجة الوداع لا غير.

(هو فرض) معلوم من الدين بالضرورة فيكفر منكره إلا إن أمكن خفاؤه عليه (وكذا الغمرة، وهي) بضم فسكون أو ضم ويفتح فسكون لفة زيارة مكان عامر وشرعاً قصد الكعبة للتشكك الآتي أو نفس الأفعال الآتية (في الأظهر) للخبر الصحيح: «حج عن أبيك واعتَمِر» وصح عن عائشة رضي الله عنها هل على النساء جهاد؟ قال: «جهاد لا قتال فيه. الحج والغمرة» وخبر الترمذي

فرد: (لكن الوجه خلافه إلخ) قد يقال إن صح أن الحج وجب مع بيان المُعتبرات فيه رُكناً وشرطاً وغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكليّة وإلا فكون الوجه خلافه محل تأمل إذ لا محذور في موافقة ما لم يؤمروا بخلافه ألا ترى أنه ﷺ كان يوافقهم في أصل الفعل وتوابعه قبل أن يؤمر فيه بشيء بضري. فرد: (وبمدها إلخ) عطف على قوله وقبل الهجرة. فرد (سني): (هو فرض).

(فائدة): التشكك إما فرض عيني، وهو على من لم يحج بالشروط الآتية وإما فرض كفاية، وهو إحياء الكعبة كل سنة بالحج والغمرة وإما تطوع ولا يتصور إلا في الأرقاء والصبيان إذ فرض الكفاية لا يتوجه إليهم لكن لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية سقط الفرض عن المخاطبين به كما بحثه بعض المتأخرين قياساً على الجهاد وصلاة الجنازة ثماني وكذا في النهاية إلا أنه مال إلى اعتبار التكليف وعدم السقوط بفعل غير المكلفين وتقدم في الجماعة وسنأتي في الجهاد ترجيح الشارح السقوط بذلك قال ع ش قوله م ر في الأرقاء والصبيان أي والمجانين على ما يأتي وقوله م ر اختيار التكليف مُعْتَمَد اهـ.

فرد: (معلوم) إلى المثني في النهاية والمثني. فرد: (إن أمكن خفاؤه عليه) أي: بأن كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء شيخنا. فرد: (زيارة مكان عامر إلخ) وسُميت غمرة؛ لأنها تُفعل في الغمر كله نهايةً ومثني. فرد: (وصح عن عائشة إلخ) قد يقال لا يلزم من حديث عائشة المذكور كون الغمرة فرض عيني الذي هو المطلوب بضري. فرد: (وصح) إلى قوله ومتى أخر في النهاية والمثني إلا قوله قصد إلى فلا يشكّل وقوله بقرينة إلى أو بكونيهما. فرد: (وخبر الترمذي إلخ)

فرد في (سني): (هو فرض) قد يكون فرض عيني، وهو حجة الإسلام بشرطه وقد يكون فرض كفاية، وهو ما زاد عليها من البالغين العقلاء الأحرار وسنأتي في الجهاد أنه لا يتعلّق فرض الكفاية في الحج بالصبيان ولا الأرقاء ولا المجانين، وإن الأوجه أنه مع ذلك يسقط بهم كما تسقط صلاة الجنازة عن المكلفين برّد غيرهم بأن القصد منهم التأمين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار، وهو حاصل وتقدم في صلاة الجماعة أن الأوجه اعتبار البلوغ فيمن يسقط به ثم فرق بينه وبين سقوط صلاة الجنازة بفعل الصبي بأن القصد ثم الدعاء، وهو منهم أقرب إلى الإجابة وبينه وبين سقوط فرض إحياء الكعبة بنحو الصبيان والأرقاء بما فيه خفاء فراجعهم وفي شرح العباب في صلاة الجماعة وسنأتي في سقوط فرض الحج والغمرة عنهم أي بالصبيان ونحو الأرقاء كلام لا يبعد مجيئه هنا اهـ.

بِقَدَمٍ وَجُوبِهَا وَحَشَنَهُ أَتَّفَقَ الْحُقَاطُ عَلَى ضَعْفِهِ وَلَا يُغْنِي عَنْهَا الْحَجُّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَصْلٍ قَصِدَ مِنْهُ مَا لَمْ يُقْصَدِ مِنَ الْآخِرِ أَلَا تَرَى أَنَّ لَهَا مَوَاقِيتَ غَيْرَ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَزَمَنًا غَيْرَ زَمَنِ الْحَجِّ وَحَيْثُ يَكُنْ فَلَا يُشْكِلُ بِإِجْزَاءِ الْفُسْلِ عَنِ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا قَصِدَ بِهِ الْوُضُوءُ مَوْجُودٌ فِي الْفُسْلِ وَلَا يَجِبَانِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً وَهُمَا عَلَى التَّرَاخِي بِشَرِطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَ وَأَنَّ لَا يَنْصَرِفُ بِنَذِيرٍ أَوْ خَوْفٍ غَضَبٍ أَوْ تَلَفٍ مَالٍ بِقَرِينَةٍ وَلَوْ ضَعِيفَةً كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُمْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَوْشِعِ إِلَّا إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَمَكُّنُهُ مِنْهُ أَوْ بِكَوْنِهِمَا قَضَاءً عَمَّا أَفْسَدَهُ وَمَتَى أَخَّرَ فَمَاتَ تَبَيَّنَ فَسَقَهُ بِمَوْتِهِ مِنْ آخِرِ سِنِيهِ الْإِمْكَانِ إِلَى الْمَوْتِ

عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنَى وَأَمَّا خَبَرُ التِّرْمِذِيِّ عَنْ جَابِرٍ (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا وَإِنْ تَعْتَمِرَ غَيْرَ لَكَ») فَضَعِيفٌ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ أَتَّفَقَ الْحُقَاطُ عَلَى ضَعْفِهِ وَلَا يَغْتَرُّ بِقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ فِيهِ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ إِنَّهُ بَاطِلٌ قَالَ أَصْحَابُنَا وَلَوْ صَحَّ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُمْ عَدَمُ وَجُوبِهَا مُطْلَقًا لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ عَلَى السَّائِلِ لَعَدَمِ اسْتَطَاعَتِهِ قَالَ وَقَوْلُهُ وَأَنْ تَعْتَمِرَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ اهـ. ة فَوَدَّ: (أَلَا تَرَى أَنَّ لَهَا مَوَاقِيتَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ نَظَرَ إِلَى الْحَقِيقَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَوَارِضِ فَكُلُّ مُعْتَمِرٍ فِي الْعُمْرَةِ مُعْتَمِرٌ فِي الْحَجِّ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى الْمَوَارِضِ الْخَارِجِيَةِ كَالْمَوَاقِيتِ فَالْوُضُوءُ وَالْفُسْلُ مُخْتَلِفَانِ فِيهَا أَلَا تَرَى أَنَّ لِكُلِّ مَوْجِبَاتٍ تَخْصُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرَرِي. ة فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ مَا قَصِدَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ إِذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِ، وَإِنَّمَا حُطَّ عَنْهُ إِلَى الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ تَخْفِيفًا فَاعْنَى عَنْ بَدَلِهِ اهـ. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبَانِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ الْخ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحُجَّ بَعْدَ فَرَضِ الْحَجِّ إِلَّا مَرَّةً وَاجِدَةً وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ وَلِيَخْبِرَ مُسْلِمًا: (أَحْبَبْنَا هَذَا لِعَامِنَا أَمْ لِلْأَبِيدِ؟ قَالَ: «بَلِ لِلْأَبِيدِ») مُغْنَى زَادَ النَّهْيَةَ وَصَحَّ (عَنْ سُرَاقَةَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عُمْرَتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبِيدِ؟ فَقَالَ: «بَلِ لِلْأَبِيدِ») اهـ. ة فَوَدَّ: (وَهُمَا عَلَى التَّرَاخِي الْخ) أَيِ عِنْدَنَا وَأَمَّا عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ فَعَلَى الْفَوْرِ وَلَيْسَ لِأَبِي حَنِيفَةَ نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ صَاحِبَاهُ فَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَى التَّرَاخِي وَقَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَى الْفَوْرِ شَيْخُنَا. ة فَوَدَّ: (بِشَرِطِ الْعَزْمِ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَزْمُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْحَجِّ فِي أَوَّلِ سِنِيهِ الْيَسَارِعِ ش. ة فَوَدَّ: (عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَ) أَيِ: فِي الْمُسْتَقْبَلِ نَهَايَةً وَمُغْنَى. ة فَوَدَّ: (أَوْ خَوْفٍ غَضَبٍ) أَيِ: بِقَوْلِ طَلِيبٍ عَدَلٍ أَوْ مَعْرِفَةِ نَفْسِهِ مَنَسَكُ الْوَنَائِي وَقَوْلُهُ بِقَوْلِ طَلِيبٍ عَدَلٍ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ الْمَكِّيِّ وَالْبُجَيْرِمِيُّ وَلَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ اهـ. ة فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ الْخ) أَيِ: وَمَعَ خَوْفٍ غَضَبٍ وَتَلَفٍ الْمَالِ لَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَمَكُّنُهُ كُرْدِي. ة فَوَدَّ: (مِنْ آخِرِ سِنِيهِ الْإِمْكَانِ الْخ) وَيُتَّجَهُ أَنَّ ابْتِدَاءَ وَقْتِ الْفُسْتِ أَوَّلُ الزَّمَنِ الَّذِي يُمَكِّنُ

ء فَوَدَّ: (وَمَتَى أَخَّرَ فَمَاتَ تَبَيَّنَ فَسَقَهُ بِمَوْتِهِ مِنْ آخِرِ سِنِيهِ الْإِمْكَانِ إِلَى الْمَوْتِ) لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِفْصَاحٌ عَنْ تَعْيِينِ ابْتِدَاءِ وَقْتِ الْفُسْتِ وَلَا بَيَانُ الْمُرَادِ بِآخِرِ سِنِيهِ الْإِمْكَانِ وَيُتَّجَهُ أَنَّ ابْتِدَاءَ وَقْتِ الْفُسْتِ أَوَّلُ الزَّمَنِ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ السَّبْرَ الَّذِي يُذَكِّرُكَ بِهِ الْحَجُّ عَلَى الْعَادَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلْمَشَارِحِ مَا نَهَى قَوْلُهُ مِنْ السَّنَةِ الْآخِرَةِ هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مِنْ أَوَّلِهَا أَوْ آخِرِهَا أَوْ قَبِيلَ فَجَرِ التَّحْرِيمِ لَمْ أَرُ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ وَالَّذِي يَقْدَحُ أَنْ يُقَالَ

فَيُرَدُّ مَا شَهِدَ بِهِ وَيُنْقَضُ مَا حَكَمَ بِهِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ بِوُجُودِ مَا لَمْ يَلْمِ بِهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَحْكُمُ بِمُسْقَاطِهِ لِمَنْزَرِهِ. (وَشَرْطُ صِحَّتِهِ) الْمُطْلَقَةُ أَيُّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (الْإِسْلَامَ) فَقَطْ فَلَا يَصَحُّ مِنْ كَافِرٍ أَوْ مُرْتَدٍّ بَلْ لَوْ ارْتَدَّ أَثْنَاءَهُ بَطُلَ وَلَمْ يَجِبْ مُضِيٌّ فِي فَايِدِهِ وَبِهَذَا فَارَقَ بَاطِلُهُ فَايِدَهُ بِجَمَاعٍ كَمَا بَأْتِي وَلَا تُحِيطُ الرُّدَّةُ غَيْرُ الْمُتَّصِلَةِ بِالمَوْتِ مَا مَضَى أَيُّ ذَاتِهِ

فِي السَّبَرِ الَّذِي يُذَكِّرُ بِهِ الْحَجَّ عَلَى الْعَادَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْصَاحِ لِلشَّارَحِ مَا نَصَّهُ وَالَّذِي يَنْقَدِحُ أَنْ يُقَالَ يَتَبَيَّنُ فَسْقَهُ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِ قَافِلَةٍ بِلَيْهِ لِتَبَيُّنِ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ يَلْزُمُهُ الْمُضِيُّ مَعَهُمْ فِيهِ انْتَهَى اهـ سَمِ فِيهِ أَنَّ مَا ذُكِرَ وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا يَخْصُلُ الْإِثْمُ بِالتَّأَخِيرِ عَنْهُ لَا بِهِ فَالظَّاهِرُ مَا فِي الْوَنَائِي وَمَا نَصَّهُ أَيُّ: مِنْ وَقْتِ لَوْ ذَهَبَ فِيهِ لِلْحَجِّ لَمْ يُذَكِّرْ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَيُرَدُّ مَا شَهِدَ بِهِ الْفَخ) بَلْ جَمِيعُ مَا يُغْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ كَعَقْدِ النِّكَاحِ.

قَوْلُهُ (سَبَرُ): (وَشَرْطُ صِحَّتِهِ الْفَخ) وَلَهُمَا مَرَاتِبُ خَمْسٌ صِحَّةٌ مُطْلَقَةٌ وَصِحَّةٌ مُبَاشِرَةٌ وَوُقُوعٌ عَنِ التَّنْذِيرِ وَوُقُوعٌ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَوُجُوبُهُمَا وَلِكُلِّ مَرْتَبَةٍ شُرُوطٌ فَيَشْتَرِطُ مَعَ الْوُقُوعِ الْإِسْلَامُ وَخَدَهُ لِلصَّحَّةِ وَمَعَ التَّمْيِيزِ لِلْمُبَاشَرَةِ وَمَعَ التَّكْلِيفِ لِلتَّنْذِيرِ وَمَعَ الْحُرِّيَةِ لَوُقُوعِهِ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَتِهِ وَمَعَ الْإِسْطَاعَةِ لِلْوُجُوبِ نِهَائِيَّةً وَشَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (الْمُطْلَقَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (الْمُطْلَقَةُ) أَيُّ غَيْرِ الْمُقْبِدَةِ بِالمُبَاشَرَةِ وَلَا غَيْرِهَا شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الْحَجَّ فَقَطْ وَتُعْرَفُ الْعُمْرَةُ بِالمُقَاسَةِ وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ يُفْرَدُ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَوْلِ الْأَلْفِيَّةِ فِي بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ وَغَيْرُهُ مَعْرُوفَةٌ مَا نَصَّهُ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا تُفْرَدُ الْإِشَارَةُ إِذَا قُلْتَ وَغَيْرُ ذَلِكَ اهـ. فَلَا إِشْكَالَ فِي إِفْرَادِ الْمُصَنِّفِ الضَّمِيرَ هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ رُجُوعِهِ لَهَا سَمِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصَحُّ الْفَخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِ جَمْعِ صِحَّةٍ حَجٍّ مُسْلِمٍ بِالتَّبَعِيَّةِ، وَإِنْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ اعْتِقَادُهُ مِنْهُمْ لَقَوْلِهِمْ نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدَهُ مَعَ إِخْرَامِهِ لَمْ يَنْقَدِحْ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَنِيَّةُ الْإِبْطَالِ وَهِيَ هُنَا تُؤَثِّرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ دُونَ الدَّوَامِ نِهَائِيَّةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدَهُ مَعَ إِخْرَامِهِ الْفَخَ يَخْرُجُ مَا لَوْ اعْتَقَدَهُ مَعَ إِخْرَامِ وَلَيْهِ فَلَا أَثَرَ لَهُ وَقَوْلُهُ، وَهِيَ هُنَا تُؤَثِّرُ الْفَخَ وَمِثْلُ ذَلِكَ الصَّوْمُ وَالْإِغْتِكَافُ فَلَا يَنْقَطِعُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَنِيَّةُ الْإِبْطَالِ اهـ. ع. ش. وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا الْوُضُوءُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالتَّيَمُّمِ فَتَبْطُلُهُمَا مُطْلَقًا مَنْسَكُ الْوَنَائِي. قَوْلُهُ: (فِي فَايِدِهِ) الْأَوَّلَى فِي بَاطِلِهِ أَوْ فِيهِ.

يَتَبَيَّنُ فَسْقَهُ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِ قَافِلَةٍ بِلَيْهِ لِتَبَيُّنِ أَنَّ هَذَا الْوَقْتُ هُوَ الَّذِي كَانَ يَلْزُمُهُ الْمُضِيُّ مَعَهُمْ فِيهِ اهـ. قَوْلُهُ: (هُنَا وَفِيمَا بَعْدَهُ) أَيُّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الْحَجَّ فَقَطْ وَتُعْرَفُ الْعُمْرَةُ بِالمُقَاسَةِ وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ يُفْرَدُ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَوْلِ الْأَلْفِيَّةِ فِي بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ وَغَيْرُهُ مَعْرُوفَةٌ مَا نَصَّهُ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا تُفْرَدُ الْإِشَارَةُ إِذَا قُلْتَ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿تَوَّأْتِ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَاقَتَدَرُوا بِوَدِّهِ﴾ [الرعد: ١٨] أَيُّ بِذَلِكَ اهـ. فَلَا إِشْكَالَ فِي إِفْرَادِ الْمُصَنِّفِ الضَّمِيرَ هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ رُجُوعِهِ لَهَا.

حتى لا يجب قضاؤه بل ثوابه كما نص عليه قيل: عبارته لا تفي بقول أصله لا يشتَرَطُ لصحته إلا الإسلام اهـ. وليس في محله؛ لأن تعريف الجزأين يُفيد الحصر على أنه اعترض بأنه يُشترَطُ أيضًا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت أفعال التُّشكِك منه اتفاقًا لم يعتد بها لكن ورد ذكر النية بأنها ركن ويرد ذكر الوقت؛ لأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الإحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى فليس شرطًا لانقياد الإحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانقياده تصوُّره بوجه.

(فللولي) على المال ولو وصيًا وقِيَمًا بنفسه أو مأذونه ولو لم يخُج أو كان مُحَرَّمًا بخُج عن نفسه، وإن غاب المولى،

• فؤد: (لأن تعريف الجزأين إلخ) أي: مع ظهور فسادِ حصر الخبر في المُبتدأ هنا فتعين العكس سم.

• فؤد: (لكن رد ذكر النية إلخ) وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضُر ذلك في الحصر الذي أفادته عبارة المُصنّف كآصله لإمكان جفله إضافيًا بالإضافة إلى ما يُشترَطُ في المراتب الآتية سم.

• فؤد: (بأنه معلوم إلخ) فيه تأمل. • فؤد: (بل يكفي لانقياده إلخ) أي: فهذا أيضًا شرط كالإسلام فلم يُفد هذا الرد شيئًا سم وبصري.

• قول (سني: (فللولي إلخ) أي: يجوز له ذلك بل هو مندوب؛ لأن فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم أن إخرامه عنه إنما يكون بعد تجريد من الثياب ع ش.

• فؤد: (على المال) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى لا قوله وفارق إلى المتن وقوله أو عمله به وليه. • فؤد: (ولو وصيًا إلخ) يعني أن لولي المال من أب فجد قوصي من تأخر موته منهما فحاكم أو قِيَمه ولو بمأذونه، وإن لم يؤد الولي نُسكهُ أو كان مُحَرَّمًا بالإحرام بخُج أو عُمرة أو بهما عن صغير مُسلم ولو تبعًا وتائي وكردّي على بافضل. • فؤد: (عن نفسه) ليس بقيد. • فؤد: (وإن غاب المولى) لكنه يُكره الإحرام عنهما أي الصبي والمجنون في غيبيتهما لاحتمال أن يرتكبا شيئًا من مخطورات الإحرام

• فؤد: (وليس في محله؛ لأن تعريف الجزأين يُفيد الحصر) أي مع ظهور فسادِ حصر الخبر في المُبتدأ هنا فتعين العكس (وأقول) هذا الجواب إنما يصح إن أثبت أن مثل ذلك تعريف هذين الجزأين يُفيد حصر الأول في الثاني ولا فقد يكون الأمر بالعكس فلا يُفد وقضية قول السعد واللفظ لمختصره والحاصل أن المُعرّف فاللأم الجنس إن جعل مُبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة، وإن جعل خبرًا فهو مقصور على المُبتدأ اهـ أن الأمر هنا بالعكس أي أن الثاني مخصور في الأول، وهو عكس المطلوب. • فؤد: (لكن رد ذكر النية إلخ) وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضُر ذلك في الحصر الذي أفادته عبارة المُصنّف كآصله لإمكان جفله إضافيًا بالإضافة إلى ما يُشترَطُ في المراتب الآتية. • فؤد: (بأنه لو حصل بعد الإحرام إلخ) قد يسبق إلى الفهم أن هذا لا يجري في الصلاة. • فؤد: (بل يكفي لانقياده تصوُّره) أي فهذا أيضًا شرط كالإسلام فلم يُفد هذا الرد شيئًا

وفازق الأجير بأنه يُباشِرُ العبادة عن الغير فاشترط وقوعها منه والولي ليس كذلك ومن ثم لا يُرمى عنه بشرطه إلا إن رمى عن نفسه (أن يُحرّم عن الصبي) الشامل للصبيّة إذ هو الجنس (الذي لا يُغَيَّرُ) أي ينوي جعله مُحَرِّمًا أو الإحرام عنه لِخبرِ مُسْلِمٍ: (أنه يُكْتَبُ لَقِي رَكْبًا بِالرُوحَاءِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِ أَجْرُهُ»)، وفي رواية لأبي داود: (أَخَذْتُ بَعْضَ صَبِيِّ فَرَفَعْتَهُ مِنْ مِحْفَتِهَا)، وهو ظاهرٌ في صِغَرِهِ جَدًّا وَيُكْتَبُ لِلصَّبِيِّ ثَوَابٌ مَا عَمِلَهُ أَوْ عَمِلَهُ بِهِ وَلِيَّهُ مِنَ الطَّاعَاتِ كَمَا أَفَادَهُ الْخَيْرُ وَلَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ مَعْصِيَةٌ إِجْمَاعًا (وَالْمَجْنُونِ) الشَّامِلِ لِلْمَجْنُونَةِ لِذَلِكَ قِيَامًا عَلَى الصَّبِيِّ وَأَجَابُوا عَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ اعْتِبَارِ وِلَايَةِ الْمَالِ وَالْأُمِّ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بِاحْتِمَالِ أَنَّهَا وَصِيَّةٌ أَوْ أَنَّ وَلِيَّهُ إِذِنْ لَهَا أَنْ تُحَرِّمَ عَنْهُ أَوْ أَنَّ الْحَاصِلَ لَهَا

لَعَدَمِ عِلْمِهَا وَتَمَكُّنِ الْوَلِيِّ مِنْ مَنَعِهَا سَمِ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِخْضَارُهُ لِأَعْمَالِ الْحَجِّ، فَإِنْ لَمْ يُخْضِرْهُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ أَوْ مُنِعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ نَحْوُ الْوَصِيِّ مُتَعَدِّدًا، فَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا صَحَّ إِخْرَامُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا إِنْ تَرْتَّبَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا لَمْ يَصِحَّ إِخْرَامُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ فَيَكُونُ مُبَاشِرًا عَنْ نَفْسِهِ وَوَكِيلًا عَنِ الْآخَرِ وَلَهُمَا الْإِذْنُ لِثَلَاثٍ يُحْرَمُ عَنِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَيَكُونُ وَكِيلًا عَنْهُمَا فِي الْإِخْرَامِ ع. ش. فَوُدَّ: (وَفَازَقَ الْأَجِيرَ الْخُ) أَي: حَيْثُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَثَانِي أَي: أَجِيرُ الْعَيْنِ وَأَمَّا أَجِيرُ الذَّمَّةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا ذَكَرَ. فَوُدَّ: (فَاشْتَرَطَ وَقَوْعُهَا) أَي سَبَقَهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. فَوُدَّ: (مَنَّةٌ) أَي: مِنْ الْأَجِيرِ سَم. فَوُدَّ: (وَالْوَلِيُّ لَيْسَ كَذَلِكَ) أَي: لَا يُبَاشِرُ الْعِبَادَةَ عَنِ الْغَيْرِ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: لِأَجْلِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. فَوُدَّ: (لَا يَزِمِي) أَي: الْوَلِيُّ (هَنَةً) أَي: الصَّبِيُّ (بَشْرَطُهُ) أَي: إِذَا عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ. فَوُدَّ: (أَي: يَنْوِي الْخُ) أَي: يَنْوِي الْوَلِيُّ بِقَلْبِهِ جَعَلَ مَوْلَاهُ مُحَرِّمًا أَوْ يَقُولُ أَي: بِقَلْبِهِ أَحْرَمْتُ عَنْهُ وَلَا يَصِيرُ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ مُحَرِّمًا وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْإِخْرَامُ عَنِ الْمُمَيِّزِ أَيْضًا وَأَقْنَمَ كَلَامُهُ عَدَمَ صِحَّةِ إِخْرَامِ غَيْرِ الْوَلِيِّ كَالْجَدِّ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (بِالرُّوحَاءِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمَدِّ اسْمٌ وَإِدْ مَشْهُورٌ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعِينَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ. فَوُدَّ: (مِنْ مِحْفَتِهَا) بِكسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ مَرْكَبٌ مِنْ مَرَائِبِ النِّسَاءِ بِضَبٍّ أَهْ بِجَيْرِ مِي. فَوُدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَي: الْأَخْذُ بِمَضْئِهِ وَالْإِخْرَاجُ مِنَ الْمِحْفَةِ. فَوُدَّ: (فِي صِغَرِهِ الْخُ) أَي: فِي آتِهِ لَا تَمَيِّزَ لَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (لِلذَّلِكَ) الْإِشَارَةُ تَرْجِعُ لِقَوْلِهِ قَبْلُ فِي الصَّبِيِّ إِذْ هُوَ لِلْجِنْسِ سَم. فَوُدَّ: (وَأَجَابُوا الْخُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَةً عَلَى قَوْلِهِ وَيُكْتَبُ الْخُ. فَوُدَّ: (بِاحْتِمَالِ أَنَّهَا وَصِيَّةٌ) أَي: فَتَكُونُ وَلِيٍّ مَالٍ سَم. فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّ وَلِيَّهُ إِذِنْ لَهَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْوَاقِعَةُ فِيهَا قَوْلٌ، فَتَعُمُّ فَيُشْكِلُ الْحَالُ سَم.

فَوُدَّ: (فَاشْتَرَطَ وَقَوْعُهَا مَنَّةٌ) أَي مِنْ الْأَجِيرِ. فَوُدَّ: (أَي يَنْوِي جَعْلَهُ مُحَرِّمًا أَوْ الْإِخْرَامَ هَنَةً) أَي وَلَا يَصِيرُ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ مُحَرِّمًا. فَوُدَّ: (الشَّامِلِ لِلْمَجْنُونِ لِلذَّلِكَ) الْإِشَارَةُ تَرْجِعُ لِقَوْلِهِ قَبْلُ فِي الصَّبِيِّ إِذْ هُوَ لِلْجِنْسِ. فَوُدَّ: (بِاحْتِمَالِ أَنَّهَا وَصِيَّةٌ) أَي فَتَكُونُ وَلِيٍّ مَالٍ. فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّ وَلِيَّهُ إِذِنْ لَهَا أَنْ تُحَرِّمَ هَنَةً) قَدْ يُقَالُ الْوَاقِعَةُ فِيهَا قَوْلٌ فَتَعُمُّ فَيُشْكِلُ الْحَالُ.

أَجْرُ الْحَمْلِ وَالنَّفَقَةِ لَا الْإِحْرَامَ إِذْ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهَا أَحْرَمَتْ عَنْهُ وَحَيْثُ صَارَ الْمَوْلَى مُحَرَّمًا وَجِبَ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَا يُمَكِّنُ فِعْلَهُ كِلَا حَضَارِهِ عَرَفَةً وَسَائِرِ الْمَوَاقِفِ. وَمِنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّمْيِ فَيَلْزَمُهُ إِحْضَارُهُ إِثَاءَ حَالَةِ رَمْيِهِ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ شَيْئَانِ الْحُضُورُ وَالرَّمْيُ فَلَا يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِسُقُوطِ الْآخَرِ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَنْهُ مَا لَا يُمَكِّنُ كَالرَّمْيِ بَعْدَ رَمْيِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَوْ جَعَلَ الْحَصَاةَ بِيَدِهِ أَنْ يَرْمِيَ بِهَا وَيُظْهِرُ فِي جَعْلِهَا بِيَدِهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ بِهِ مِنْهُ إِلَّا إِنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ لِلرَّمْيِ فَيُعْطَى حُكْمُهُ وَيُؤَيَّدُ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْحَصَاةَ

هـ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ ثُمَّ إِذَا جَعَلَ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ مُحَرَّمًا بِإِحْرَامِ الْوَلِيِّ أَوْ مَا ذُوْنَهُ أَوْ بِإِخْرَاجِهِ، وَهُوَ مُمَيَّزٌ بِإِذْنٍ وَلِيٍّ فَعَلَى الْوَلِيِّ مَنَعُهُ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ وَعَلَيْهِ إِخْضَارُهُ الْمَوَاقِفَ كُلَّهَا وَجُوبًا فِي الْوَاجِبَةِ وَتَذَبُّبًا فِي الْمُنْدُوبَةِ وَعَلَيْهِ وَجُوبًا أَوْ تَذَبُّبًا كَمَا ذَكَرَ أَمْرُهُ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْ أَفْعَالِ التُّشْكِ كَقُفْلٍ وَتَجَرُّدٍ عَنْ مَخِيطٍ وَلَيْسَ إِزَارٌ وَرِدَاءٌ وَغَيْرُهَا، وَإِنَابَةٌ عَنْهُ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ هـ. فَوَدَّ: (صَارَ الْمَوْلَى) أَيِ: الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ مُغْنِي وَاسْم. هـ فَوَدَّ: (أَنْ يَفْعَلَ بِهِ) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ مَا ذُوْنَهُ وَتَأْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ بِهِ الْخ) أَيِ: وَإِذَا قَدَّرَ عَلَى الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ عَلَّمَهُ ذَلِكَ وَالْأَطَافَ وَسَعَى وَلَوْ أَرَكَبَهُ دَابَّةً اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ سَائِقًا أَوْ قَائِدًا إِنْ كَانَ الرَّكَّابَ غَيْرَ مُمَيَّزٍ، وَأَمَّا يَفْعَلُهُمَا أَيِ السَّعْيِ وَالطَّوَافِ بَعْدَ فِعْلِهِمَا عَنْ نَفْسِهِ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ بَعْدَ فِعْلِهِمَا عَنْ نَفْسِهِ قَضَيْتُهُ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُبَاشِرًا لِلْأَعْمَالِ هـ وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُمَيَّزِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي قَيْطُوفٌ نَحْوُ الْوَلِيِّ أَوْ نَائِيهِ بَعْدَ طَوَافِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ الْمُمَيَّزِ بِشَرْطِ سَتَرِهَا وَطَهَارَتَيْهَا مِنْ الْخَبَثِ وَالْحَدِيثِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْمُمَيَّزُ يَطُوفُ وَيُصَلِّي وَيَسْعَى وَيَحْضُرُ الْمَوَاقِفَ وَيَرْمِي الْأَخْجَارَ بِنَفْسِهِ هـ. فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَفِي الْمَغْنِيِّ نَحْوُهَا قَيَانُوهُ هُوَ أَوْ نَائِيهِ الْحَجَرُ لِيَرْمِيَ بِهِ إِنْ قَدَّرَ وَلَا رَمَى عَنْهُ بَعْدَ رَمْيِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا وَقَعَ لِلرَّامِي، وَإِنْ نَوَى بِهِ الصَّبِيُّ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنْ الْأَصْحَابِ يُسَنُّ وَضْعَ الْحَصَاةِ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيَرْمِي بِهَا وَلَا يَأْخُذُهَا مِنْ يَدِهِ ثُمَّ يَرْمِي بِهَا وَلَوْ رَمَاهَا عَنْهُ ابْتِدَاءً جَازَ هـ قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ كَلَامِهِ م أَنَّ الْمُنَاوِلَةَ لَا يُشْتَرَطُ لِلْإِعْتِدَادِ بِهَا كَوْنُ الْمُنَاوِلِ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ وَبَحَثَ حَجَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ مُنَاوِلَةَ الْحَجَرِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الرَّمْيِ فَتُعْطَى حُكْمُهُ وَقَوْلُهُ م ر، وَإِنْ نَوَى بِهِ الصَّبِيُّ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الصَّرْفَ وَلَا لَمْ يَقَعْ عَنِ الرَّامِي لِصَرْفِهِ لِيَأْهَ بِقَصْدِ الرَّمْيِ عَنِ الصَّبِيِّ هـ. أَقُولُ وَقَضَيْتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْمُنَاوِلَةُ ثُمَّ الْأَخْذُ مُطْلَقًا. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ لِلرَّمْيِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمُنَاوِلَةِ وَيُجْزَى أَخْذُ الْأَخْجَارِ مِنَ الْأَرْضِ حَلْبِيٍّ وَاعْتَمَدَهُ الْجَفْنِيُّ بِجَعْرِمِيٍّ أَقُولُ يُصَرِّحُ بِخِلَافِ ذَلِكَ قَوْلُ الْمَغْنِيِّ مَا نَصَّهُ، فَإِنْ قَدَّرَ مَنْ ذَكَرَ عَلَى الرَّمْيِ رَمَى وَجُوبًا، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَنَاوُلِ الْأَخْجَارِ نَاوَلَهَا لَهُ وَلِيَّهُ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ اسْتَحَبَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَضَعَ الْحَجَرَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَرْمِيَ بِهِ بَعْدَ رَمْيِهِ عَنْ نَفْسِهِ هـ وَمَرَّ

هـ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ صَارَ الْمَوْلَى) شَامِلٌ لِلْمَجْنُونِ. هـ فَوَدَّ: (وَالطَّوَافُ) شَامِلٌ لِلْمَجْنُونِ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ رَمْيِهِ عَنْ نَفْسِهِ) لَمْ يَقَيِّدْ بِتَطْيِيرِ هَذَا فِي نَحْوِ الطَّوَافِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الطَّوَافُ بِهِ عَنْهُ، وَإِنْ حَمَلَهُ وَطَافَ بِهِ وَلَمْ يُطَفِّ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ بَحْثِ الطَّوَافِ فِيمَا لَوْ حَمَلَ غَيْرَهُ وَطَافَ بِهِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُمَا أَيِ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ بِهِ بَعْدَ فِعْلِهِمَا عَنْ نَفْسِهِ.

بيده غير الولي وأذونه لا يُعتدُّ به وكذا لو أحضره غيره كما شملهما كلاهما ويُصلي عنه سنة الطواف والإحرام ويُشترط في الطواف به طهر الولي وكذا الصبي على الأوجه فيوضه الولي وينوي عنه وخرج بالذي لا يُمَيِّزُ المُمَيِّزُ فلا يجوز له الإحرام عنه على ما نقله الأذرع عن النص والجمهور واعتمده لكن المصحح في أصل الروضة الجواز، فإن شاء أحرم عنه أو أذن له أن يحرم عن نفسه فاعتراضه غفلة عن أن المفهوم إذا كان فيه خلاف قوي أو تفصيل لا يرد لإفادة القيد حيثيذ. وخرج بالصبي والمجنون المُغنى عليه فلا يحرم أحد عنه إذ لا ولي

عن النهاية ما يوافقه. فود: (وُشْتَرَطُ) إلى قوله وخرَجَ في النهاية والمغني. فود: (وُصَلِّيَ عَنْهُ) أي: عن غير المُمَيِّزِ استيجاباً لنهاية. فود: (وُشْتَرَطُ فِي الطَّوَّافِ بِهِ الْإِنْفُ) هل يُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةُ الْوَلِيِّ؛ لآنه غير مُحَرَّمٍ حَتَّى يُقَالَ نِيَّةُ التُّسْكِ شَمَلَتْ الطَّوَّافَ فَلَا حَاجَةَ لِلنِّيَّةِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ عَنْهُ شَمِلَ مَا يَقَعُ بِهِ فِيهِ نَظَرُ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُمَيِّزَ لَوْ أَحْرَمَ عَنْهُ لَا يَخْتَاجُ فِي طَوَّافِهِ إِلَى نِيَّةٍ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ فِي التُّسْكِ وَلَوْ بِإِحْرَامِ الْوَلِيِّ عَنْهُ يَشْمَلُ أَعْمَالَهُ كَالطَّوَّافِ سَم. فود: (طَهَّرَ الْوَلِيَّ الْإِنْفُ) وَسَتَرُ عَوْرَتِهِ نِهَائَةً وَمَغْنَى أَيْ: أَوْ نَائِيهِ وَثَانِي. فود: (وَكَذَا الصَّبِيُّ الْإِنْفُ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا كَمَا اعْتَمَدَهُ الْوَالِدُ وَكَذَلِكَ تَمَلَّكَ وَمِثْلُ الصَّبِيِّ الْمَجْنُونِ نِهَائَةً. فود: (فَيُوضُّهُ الْوَلِيَّ الْإِنْفُ) يَتَّبِعِي وَيَغْسِلُهُ إِنْ كَانَ جُنُبًا وَإِذَا وَضَّاهُ الْوَلِيُّ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ ثُمَّ بَلَغَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، وَهُوَ بَطْهَارَةُ الْوَلِيِّ أَوْ كَانَ مَجْنُونًا قَافًا وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمَا نَاقِضٌ لِلْوُضوءِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُعْتَدَّةٌ بِهَا أَوْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَا تَرَدَّدَ فِيهِ سَم ثُمَّ قَالَ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ أَهْ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ نَزَلَ فَعَلَّ وَلِيَهُ مَنَزِلَةً فَعَلَّهُ فَاعْتَدَّ بِهِ وَصَارَ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ فَتَصَحَّ صَلَاتُهُ بِهِ ع. ش. فود: (لَكِنَّ الْمُصْحَحَ الْإِنْفُ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمَغْنَى. فود: (فَإِنْ شَاءَ أَحْرَمَ عَنْهُ الْإِنْفُ) أَيْ: فَإِنْ أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَصِحَّ نِهَائَةً وَمَغْنَى وَثَانِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. فود: (فَاعْتَرَضَهُ الْإِنْفُ) أَيْ: الْإِعْزَاضُ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ لَيْسَ عَلَى مَا يَتَّبِعِي كَرَدِي. فود: (قَوِي) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَصْرِي.

فود: (لِإِفَادَةِ الْقَيْدِ الْإِنْفُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمَيُّزِ الْوُرُودِ وَعِلَّةٌ لَهُ وَالْمُرَادُ بِالْقَيْدِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ قَالَ الْمَغْنَى وَمَعَ هَذَا لَوْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يُمَيِّزْ أَوْ مَيَّزَ كَانَ أَوْلَى أَه. فود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَرَدَّدُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا إِلَى وَلِلشَّيْءِ. فود: (فَلَا يُحْرَمُ أَحَدٌ عَنْهُ الْإِنْفُ) يَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا رَجَا زَوَالَهُ عَنْ

فود: (وُشْتَرَطُ فِي الطَّوَّافِ بِهِ طَهَرُ الْوَلِيِّ وَكَذَا الصَّبِيُّ الْإِنْفُ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةُ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ حَتَّى يُقَالَ نِيَّةُ التُّسْكِ شَمَلَتْ الطَّوَّافَ فَلَا حَاجَةَ لِلنِّيَّةِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ عَنْهُ شَمِلَ مَا يَقَعُ بِهِ فِيهِ نَظَرُ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُمَيِّزَ لَوْ أَحْرَمَ عَنْهُ الْوَلِيُّ لَا يَخْتَاجُ فِي طَوَّافِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى نِيَّةٍ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ فِي التُّسْكِ وَلَوْ بِإِحْرَامِ الْوَلِيِّ عَنْهُ يَشْمَلُ أَعْمَالَهُ كَالطَّوَّافِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ ثُمَّ طَافَ أَوْ أَعَادَ الطَّوَّافَ لَمْ يَخْتَجِ فِيهِ لِنِيَّةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. فود: (وَكَذَا الصَّبِيُّ) سَكَتَ عَنِ الْمَجْنُونِ. فود: (فَيُوضُّهُ الْوَلِيُّ) يَتَّبِعِي وَيَغْسِلُهُ إِنْ كَانَ جُنُبًا وَانْظُرْ هَذَا الْوُضوءَ أَوْ الْغُسْلَ هَلْ يَزْفَعُ الْحَدَّثَ حَقِيقَةً مُطْلَقًا بِحَيْثُ لَوْ مَيَّزَ أَوْ بَلَغَ قَبْلَ حُصُولِ نَاقِضٍ صَلَّى بِهِ مَثَلًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِيَضْرُورَةٍ فَيَزُولُ بَزَوَالِهَا فِيهِ نَظَرُ يُحْتَمَلُ الْأَوَّلُ وَيُحْتَمَلُ الثَّانِي وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ.

له إلا على ما يأتي أوّل الحجر وللشَّيْد أَنْ يُحْرِمَ عَنْ قِتَّةِ الصَّغِيرِ لَا الْبَالِغِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْمُبْغِضِ الصَّغِيرِ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي النِّكَاحِ وَحَيْثُ يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيَّهُ وَسَيِّدُهُ مَقَالًا أَحَدُهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ مُهَابَاةً إِذْ لَا دَخَلَ لَهَا إِلَّا فِي الْإِكْسَابِ وَمَا يَتِمُّهَا كَزَكَاةِ الْفِطْرِ لِإِنَاطَتِهَا بِمَنْ تَلَزَمَتْ النَّفَقَةُ وَيُحْتَمَلُ صِحَّةُ إِحْرَامِ أَحَدِهِمَا عَنْهُ وَلِلشَّيْدِ إِذَا كَانَ الْمُحْرِمُ الْوَلِيُّ تَحْلِيلُهُ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ، فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ جَمْعٍ وَحُكْمِي عَنْ الْأَصْحَابِ مَنْ بَعْضُهُ حَرَّمَ لَهُ حُكْمُ الْفِرْقِ فِي تَحْلِيلِ الشَّيْدِ لَهُ إِلَّا فِي الْمُهَابَاةِ إِنْ أَحْرَمَ فِي نَوْبَتِهِ وَوَسَّعَتْ نُسْكُهُ فَلَهُ حَيْثُ يُنَافِي حُكْمُ الْحَرِّ قُلْتُ: لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ التَّحْلِيلَ يَتَعَلَّقُ بِالْكَسْبِ أَيْضًا فَاتَّزَتْ فِيهِ الْمُهَابَاةُ بِخِلَافِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِالْكَسْبِ.

قُرْبِ وَالْأَصَحُّ إِحْرَامُهُ عَنْهُ كَالْمَجْنُونِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ مَحَلَّهُ حَيْثُ رَجَا زَوَالَهُ عَنْ قُرْبِ أَبِي: إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ع. ش. قُود: (عَنْ قِتَّةِ الصَّغِيرِ) وَلِيُّ الصَّبِيِّ يَأْذُنُ لِقَتِهِ أَوْ يُحْرِمُ عَنْهُ حَيْثُ جَازَ إِخْرَاجُهُ نِهَابَةً أَيْ: بَأَنَّ لَمْ يَفُوتْ مَضْلَعَةٌ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْأَزْمَ عَلَيْهِ غَرْمُ زِيَادَةِ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضِرِ ع. ش. قُود: (لَا الْبَالِغِ) أَيْ: الْعَاقِلُ نِهَابَةً أَيْ: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ عَنْهُ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الرِّقِيُّ فَيُحْرِمُ بِنَفْسِهِ وَلَوْ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَحْلِيلُهُ وَتَأْتِي وَسَم. قُود: (فِي الْمُبْغِضِ) يَتَّبِعِي وَفِي الْمُشْتَرَكِ الصَّغِيرِ سَم. قُود: (وَإِنْ كَانَتْ مُهَابَاةً) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ السَّيِّدِ وَلِيُّ الْمُبْغِضِ الْحَرِّ الْمُتَمَيِّزِ وَلَوْ فِي تَوْبَةِ أَحَدِهِمَا م. ر. ه. سَم. قُود: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَتَأْتِي إِحْرَامُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يُرَادَ بِهِ جَعْلُ جُمْلَتِهِ مُحْرِمًا إِذْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِذْ وَلَايَتُهُ عَلَى بَعْضِ الْجُمْلَةِ لَا عَلَى كُلِّهَا وَلَا جَعْلُ بَعْضِهِ مُحْرِمًا إِذْ إِحْرَامُ بَعْضِ الشَّخْصِ دُونَ بَعْضٍ غَيْرُ مُتَّصِرٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَّعِينَ إِذْنُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ فِي الْإِحْرَامِ عَنْهُ لِيَكُونَ إِحْرَامُهُ عَنْ جُمْلَتِهِ بِوَلَايَتِهِ وَوَلَايَةِ مُوَكَّلِهِ سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ أَوْ يَتَّبِعَا عَلَى أَنْ يَتَّعَا زَانَا فِي الصَّبِيغَةِ بِأَنْ يَوْقِعَاهَا مَعَ ش. زَادَ الْوَنَائِي أَوْ يَأْذَنَ لَهُ إِنْ كَانَ مُتَمَيِّزًا أَوْ يُوَكَّلَا أَجْنَبِيًّا ه.

قُود: (يُنَافِي ذَلِكَ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُهَابَاةِ وَعَدَمِهَا كُرْدِي. قُود: (قُلْتُ لَا يُنَافِيهِ الْإِنْفُ) يُتَأَمَّلُ سَم عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ عَدَمُ الْمُتَنَافَاةِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، فَإِنْ قَوْلُهُمْ إِنْ أَحْرَمَ فِي نَوْبَتِهِ وَوَسَّعَتْ نُسْكُهُ صَرِيحٌ فِي الْإِسْتِثْلَالِ بِالْإِحْرَامِ حَيْثُ يُتَّبِعِي أَنْ يُسْتَقِيلَ بِهِ أَيْضًا وَلِيُّ الصَّغِيرِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُمَا عِنْدَ عَدَمِ الْمُهَابَاةِ وَمِنْ صَاحِبِ التَّوْبَةِ أَوْ وَلِيِّهَا ثُمَّ إِنْ وَسَّعَتْ فَلَا تَحْلِيلَ لِلْآخَرِ إِلَّا قَلَّةُ التَّحْلِيلِ ه. قُود: (لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَا تَعَلَّقُ لَهَا الْإِنْفُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، فَإِنْ وَجَّهَ تَعَلَّقُ التَّحْلِيلِ بِالْكَسْبِ أَنَّهُ سَبَبُ

قُود: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْمُبْغِضِ الصَّغِيرِ) يَتَّبِعِي وَفِي الصَّغِيرِ الْمُشْتَرَكِ. قُود: (وَإِنْ كَانَتْ مُهَابَاةً) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ السَّيِّدِ وَلِيُّ الْمُبْغِضِ الْحَرِّ الْمُتَمَيِّزِ وَلَوْ فِي تَوْبَةِ أَحَدِهِمَا م. ر.

قُود: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَتَأْتِي إِحْرَامُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يُرَادَ بِهِ جَعْلُ جُمْلَتِهِ مُحْرِمًا إِذْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِذْ وَلَايَتُهُ عَلَى بَعْضِ الْجُمْلَةِ لَا عَلَى كُلِّهَا وَلَا جَعْلُ بَعْضِهِ مُحْرِمًا إِذْ إِحْرَامُ بَعْضِ الشَّخْصِ دُونَ بَعْضٍ غَيْرُ مُتَّصِرٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَّعِينَ إِذْنُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ فِي الْإِحْرَامِ عَنْهُ لِيَكُونَ إِحْرَامُهُ عَنْ جُمْلَتِهِ بِوَلَايَتِهِ وَوَلَايَةِ مُوَكَّلِهِ. قُود: (قُلْتُ لَا يُنَافِيهِ الْإِنْفُ) يُتَأَمَّلُ

(وَأَمَّا تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ) أَي مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْقُمْرَةِ (مِنَ الْمُسْلِمِ الْمُتَمَيِّزِ) وَلَوْ قُنَا كَكُلِّ عِبَادَةٍ بَذَنِيَّةٍ نَعَمْ تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ إِحْرَامِهِ عَلَى إِذْنِ وَلِيِّهِ كَمَا مَرُّهُ أَوْ سَيِّدِهِ لاحتياجه للمالِ أَي شَأْنُهُ ذَلِكَ، وَهُوَ مُحْجُوزٌ عَلَيْهِ فِيهِ وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ كُلُّ دَمٍ لَزِمَ الْمَوْلَى وَمَا زَادَ عَلَى مُؤَنَّتِهِ فِي الْحَضَرِ وَمُؤَنَّةٌ

لِحَبْلِ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْإِكْتِسَابِ كَالِاضْطِجَاعِ فَكَذَا يُقَالُ فِي الْإِحْرَامِ أَنَّهُ سَبَبٌ لِحُرْمَةِ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ بِضَرِيٍّ.
 • قَوْلُ (سُنِّيٍّ) (مِنَ الْمُسْلِمِ) أَي: وَلَوْ بِتَبَعِيَّةِ السَّابِي أَوْ الدَّارِ نَعَمْ لَوْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ مَعَ إِحْرَامِهِ لَمْ يَتَعَقَّدْ لِمُقَارَنَةِ الْمُتَانِي لِلتَّبَعِيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اعْتَقَدَهُ مَعَ إِحْرَامِ وَلِيِّهِ عَنْهُ مَرَّاهُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قُنَا) إِلَى الْمُنَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ إِلَى وَيَلْزَمُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قُنَا) أَي: صَغِيرًا نَهَايَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ، فَإِنْ شَاءَ أَحْرَمَ عَنْهُ الْخ. • قَوْلُهُ: (أَوْ سَيِّدُهُ) أَي: إِنْ كَانَ هُوَ غَيْرَ بَالِغٍ وَإِلَّا فَالْمُتَمَيِّزُ هُنَا شَامِلٌ لِلْبَالِغِ وَالْعَبْدُ الْبَالِغُ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ إِحْرَامِهِ عَلَى إِذْنِ سَيِّدِهِ سَم. • قَوْلُهُ: (أَي: شَأْنُهُ ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى إِذْنِ وَلِيِّهِ، وَإِنْ فُرِضَ عَدَمُ احتياجه للمالِ رَأْسًا، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِمَنْ أَخَذَ مِنْ ظَاهِرِ التَّغْلِيلِ عَدَمَ التَّوَقُّفِ إِذَا فُرِضَ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ مَرَّاهُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَإِذَا صَارَ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ مُحْرَمًا غَرِمَ وَلِيُّهُ دُونَهُ زِيَادَةُ تَفَقُّدِ احتياجِ إِلَيْهَا بِسَبَبِ التُّشْكِكِ فِي التَّغْيِيرِ وَغَيْرِهِ عَلَى تَفَقُّدِ الْحَضَرِ إِذْ هُوَ الْمَوْقِعُ لَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا يَغْرُمُ مَا يَجِبُ بِسَبَبِهِ كَدَمِ قِرَانٍ أَوْ تَمَتُّعٍ أَوْ قَوَاتٍ وَكَفَيْدِيَّةٍ شَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِهِ كَفَيْدِيَّةٍ جَمَاعَةٍ وَحَلْقِهِ وَقَلْبِهِ وَلُبِّهِ وَتَطْيِئِهِ سَوَاءً أَفَعَلَهُ بِنَفْسِهِ أَمْ فَعَلَهُ بِهِ وَلِيُّهُ وَلَوْ لِحَاجَةِ النَّصِيِّ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ لَزُومِ جَمِيعِ ذَلِكَ لِلْوَلِيِّ إِذَا كَانَ مُتَمَيِّزًا هُوَ الْمُتَعَمِّدُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَفِيرُهُمَا خِلَافًا لِمَا فِي الْإِسْعَادِ تَبَعًا لِلْإِسْتَوْيِّ وَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرْنَاهُ قَوْلُهُمْ يَضْمَنُ النَّصِيُّ الْمُتَمَيِّزُ الضَّيْدُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مُحْرَمٍ بَأَنَّهُ أَتْلَفَهُ فِي الْحَرَمِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى فَعَلَ مَحْظُورًا، وَهُوَ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ فَلَا فَيْدِيَّةَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ مُتَمَيِّزٍ بَأَنَّهُ تَطْيَبَ أَوْ لَيْسَ نَاسِيًا فَكَذَلِكَ وَمِثْلُهُ الْجَاهِلُ الْمَعْدُورُ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِنْ تَعَمَّدَ أَوْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ أَوْ قَتَلَ صَنِيدًا وَلَوْ سَهْوًا فَالْفَيْدِيَّةُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ وَلَوْ فَعَلَ بِهِ أَجَنَبِيٌّ وَلَوْ لِحَاجَةِ أَي: كَانَ رَأَى بَرْدَانًا فَالْبَسَهُ لَزِمَتْهُ الْفَيْدِيَّةُ كَالْوَلِيِّ اهْ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ مِنْهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَإِنْ ارْتَكَبَ مِنْهُمَا شَيْئًا، وَهُوَ مُتَمَيِّزٌ وَتَعَمَّدَ فَالْفَيْدِيَّةُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ فِي الْأَظْهَرِ أَمَّا غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ فَلَا فَيْدِيَّةَ فِي ارْتِكَابِهِ مَحْظُورًا عَلَى أَحَدٍ اه. • قَوْلُهُ: (لَزِمَ الْمَوْلَى) شَامِلٌ لِلْمُتَمَيِّزِ الَّذِي أَحْرَمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَيُؤَافِقُهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي رُوِّطَهُ الْخُذْلُ لَا إِذْنُهُ مَا صَحَّ إِحْرَامُهُ سَم.

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّيٍّ): (وَأَمَّا تَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ) أَي وَلَوْ بِتَبَعِيَّةِ السَّابِي أَوْ الدَّارِ نَعَمْ لَوْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ مَعَ إِحْرَامِهِ لَمْ يَتَعَقَّدْ لِمُقَارَنَةِ الْمُتَانِي لِلتَّبَعِيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اعْتَقَدَهُ مَعَ إِحْرَامِ وَلِيِّهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلتَّبَعِيَّةِ هُوَ الْوَلِيُّ فَلَا تَأَثَّرُ نِيَّتُهُ عَنْهُ بِذَلِكَ الْإِعْقَادِ مَرَّاهُ سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ سَيِّدِهِ) أَي إِنْ كَانَ هُوَ غَيْرَ بَالِغٍ وَإِلَّا فَالْمُتَمَيِّزُ هُنَا شَامِلٌ لِلْبَالِغِ وَالْعَبْدُ الْبَالِغُ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ إِحْرَامِهِ عَلَى إِذْنِ سَيِّدِهِ. • قَوْلُهُ: (أَي: شَأْنُهُ ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى إِذْنِ وَلِيِّهِ، وَإِنْ فُرِضَ عَدَمُ احتياجه للمالِ رَأْسًا، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِمَنْ أَخَذَ مِنْ ظَاهِرِ التَّغْلِيلِ عَدَمَ التَّوَقُّفِ إِذَا فُرِضَ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ مَرَّاهُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ كُلُّ دَمٍ لَزِمَ الْمَوْلَى) شَامِلٌ لِلْمُتَمَيِّزِ الَّذِي أَحْرَمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَيُؤَافِقُهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي رُوِّطَهُ إِذْ لَوْلَا إِذْنُهُ مَا صَحَّ إِحْرَامُهُ.

قضاء ما أفسده بجماعه لوجود شروط جماع البالغ المُفْسِد فيه؛ لأنه الذي ورطه في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة وبه فازق وجوب أجره تعليمه ومؤن من تزوجها له في مال المولى؛ لأنه لو لم يُعلمه احتاج للتعليم بعد بلوغه وقد يظن الولي أن تلك الزوجة التي فيها المصلحة نفوت لو أخر للبلوغ. (وإنما يقع) ما أتى به المحرم (عن) نذر إن كان مُسْلِمًا مُكَلَّفًا وعن (حجة الإسلام) وعمرته (بالمباشرة) عن نفسه أو عن ميت أو معصوب فاندفع قول السنوي ومن قلده إنه تقييد مُضِرٌّ (إذا باشره المُكَلَّف) في الجملة لا بالحج أي البالغ العاقل (الحن) ولو بالتبين، وإن كان حال الفعل قنًا ظاهرًا. (فيجزئ حج الفقير) وعمرته عن حجة الإسلام وعمرته أداء أو قضاء لما أفسده كما لو تكلف مريض حضور الجمعة

• فود: (لوجوده) لعله من تخريف الكاتب والأصل لو وجد عبارة النهاية ويُفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكبير اه وعبارة المُغْنِي وإذا جامع الصبي في حجه فسَدَ وقضى ولو في الصبا كالبالغ المُتَطَوِّع بجامع صحته إخراج كل منهما فيعتبر فيه إفساد حجه ما يُعتبر في البالغ من كونه عايدًا عالمًا بالتخريم مُختارًا مُجامعًا قَبْلَ التَحْلُلَيْنِ اه. • فود: (وبه) أي بقوله من غير حاجة ولا ضرورة (فازق) أي: الوجوب هنا (وجوب أجره تعليمه) أي: لما ليس بواجب نهاية ومُغْنِي. • فود: (ومؤن إلخ) عطف على أجره تعليمه. • وفود: (في مال إلخ) مُتَمَلِّقٌ بوجوب إلخ. • فود: (من تزوجها له) أي: امرأة قَبْلَ الولي نكاحها لِلْمُمَيَّرِ مُغْنِي ونهاية. • فود: (نفوت لو أخر إلخ) أي: والتسك يُمكن تأخيرهُ إلى البلوغ نهاية ومُغْنِي. • فود: (عن نفسه إلخ) مُتَمَلِّقٌ بالمباشرة. • فود: (فاندفع قول السنوي إلخ) مُسَلِّمٌ لكته مُسْتَدْرَكٌ بصري أي: يُغْنِي عَنْهُ قول المُصَنِّف إذا باشره إلخ. • فود: (أنه) أي: قول المُصَنِّف بالمباشرة (تقييد مُضِرٌّ) أي، فإنه يَشْتَرِطُ في وقوع الحج عن فرض الإسلام أن يكون الذي باشره مُكَلَّفًا حرًا سواء كان الحج لِلْمُبَاشِرِ أم كان نائِبًا عن غيره مُغْنِي. • فود: (في الجملة) قد يُقال لا معنى له مع تفسير المُكَلَّفِ بالبالغ العاقل فتأمل سم. • فود: (لا بالحج) أي: وليس المراد المُكَلَّفُ بالحج.

• فود: (ولو بالتبين إلخ) أي بعد تمام الفعل ونائبي. • فود: (وإن كان حال الفعل قنًا إلخ) ومثله ما لو كان صبيًا ظاهرًا أو تبين بلوغه ش ونائبي. • فود: (فيجزئ حج الفقير وعمرته إلخ) أي وكُلُّ عاجز اجتمع فيه الحرية والتكليف نهاية ومُغْنِي. • فود: (أو قضاء لما أفسده) ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضا كفاه عن حجة الإسلام ولو تكلف وأحرم بتقل وقَعَ عَنْ فَرَضِهِ أَيْضًا فَلَوْ أفسده ثم قضا كان الحكم كَذَلِكَ نهاية ومُغْنِي قال ع ش. قوله م ر. ولو تكلف وأحرم بتقل انظر ما صورته ويُمكن

• فود: (في الجملة) قد يُقال لا معنى له مع تفسير المُكَلَّفِ بالبالغ العاقل فتأمل.

• فود في (س): (فيجزئ حج الفقير) لا يُقال كيف يُجزئ مع أنه غير مُخاطَب به؛ لأننا نقول هو بمنزلة المُخاطَب به؛ لأن فيه صلاحية الخطاب به، وإنما منع منه مجرد التخفيف والإجزاء يكفي فيه كونه مُخاطَبًا حكمًا لوجود تلك الصلاحية فيه فتأمل.

وَعَنِّي خَطَرُ الطَّرِيقِ (فَوْنُ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ) فَلَا يَمَقُّ نُشْكُهُمَا عَنْ نُشْكِ الْإِسْلَامِ إِجْمَاعًا وَلَا ذُو الْحُجِّ لِكُونِهِ وَظِيفَةُ الْعُمْرِ وَلَا يَتَكَرَّرُ اعْتِبَارُهُ وَقُوْعُهُ حَالِ الْكَمَالِ هَذَا إِنْ لَمْ يُنْذِرْكَ وَاقِفَ الْحُجِّ وَطَوَافِ الْعُمْرَةِ كَامِلَيْنِ وَالْأَبَانُ بَلَّغٌ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ الطَّوَافِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِمَا أَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ

تَصْوِيرُهُ بِأَنْ يَقْصِدَ حَاجًا غَيْرَ الْقَضَاءِ فَيَكُونُ ثَقْلًا مِنْ حَيْثُ الْإِثْنَاءُ وَوَاجِبًا مِنْ حَيْثُ حُصُولُ إِحْيَاءِ
الْكُفْيَةِ بِهِ قَبْلَهُ ذَلِكَ الْقَضْدُ وَيَقَعُ عَنِ الْقَضَاءِ وَقَوْلُهُ مَرَّكَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَيْ: وَقَعَ عَنْ قَرْضِهِ أَهْرَاسَ
عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِسُكِّ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ غَيْرُهُ وَكَذَا الْقَضَاءُ وَالتَّنْذِرُ،
وَهِيَ مُرْتَبَةٌ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَى شَخْصٍ حَاجَةٌ الْإِسْلَامِ وَتَنْذِرُ وَقَضَاءُ بِأَنْ أَفْسَدَ نُسْكَهَ نَاقِصًا
وَكَمَّلَ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَتَنْذَرَ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ وَقَعَ مَا أَتَى بِهِ أَوَّلًا عَنْ قَرْضِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ تَوَى غَيْرَهُ لِأَصَالَتِهِ
ثُمَّ مَا أَتَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَقَعُ عَنِ الْقَضَاءِ، وَإِنْ تَوَى غَيْرَهُ لِيُجِيبَهُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ وَلَا يُجْزِئُ عَنِ التَّنْذِرِ لِكُونِهِ
تَذَاكُرًا لِمَا أَفْسَدَ ثُمَّ مَا أَتَى بِهِ يَقَعُ تَنْذَرًا وَلَوْ تَوَاهُ ثَقْلًا نَعَمْ لَوْ أَفْسَدَهُ فِي حَالِ كَمَالِهِ وَقَعَتِ الْحَاجَةُ الْوَاحِدَةُ
عَنْ قَرْضِهِ وَقَضَائِهِ وَكَذَا عَنْ تَنْذَرِهِ إِنْ عَيَّنَ سَنَةً وَحَجَّ فِيهَا هـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُنِي خَطَرُ الطَّرِيقِ) أَيْ: وَحَجَّ
نَهَايَةً وَمُغْنِي.

« قَوْلُ (سَيِّئِ) (دُونَ الصَّيِّ وَالْعَبْدِ) أَيْ : إِذَا كَمَّلَا بَعْدَهُ نِهَابَهُ وَمُغْنِي . قَوْلُهُ : (فَلَا يَنْقُصُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَابِ وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ : (إِجْمَاعًا) أَيْ : لِيَخْبَرَ «إِيْمَا صَيِّ خَجَّ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلِيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى وَأَيُّمَا عَبْدٍ خَجَّ ثُمَّ عَتَقَ فَعَلِيهِ حَجَّةٌ أُخْرَى» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ نِهَابَهُ وَمُغْنِي . قَوْلُهُ : (هَذَا) أَيْ : عَدَمُ وَقُوعِ نُسُكَيْهِمَا عَنْ نُسُكِ الْإِسْلَامِ . قَوْلُهُ : (أَوِ الطَّوَافُ) أَيْ : لِلْعُمْرَةِ . قَوْلُهُ : (أَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ الْإِلَخْ) أَخْرَجَ بَعْدَ الطَّوَافِ فِي الْعُمْرَةِ وَالْفَرْقُ لَا يَنْبَغُ سَمِ أَيْ : خِلَافًا لِلنَّهَابِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ كَمُلَ مِنْ ذِكْرِ فِي أَثْنَاءِ الطَّوَافِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَمُلَ قَبْلَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَيْ : وَيُعِيدُ مَا مَضَى قَبْلَ كَمَالِهِ بَلْ لَوْ كَمُلَ بَعْدَهُ ثُمَّ أَعَادَهُ كَفَى فِيمَا يَطْلُهُ كَمَا لَوْ أَعَادَ الْوُقُوفَ بَعْدَ الْكَمَالِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الرَّوْضِ وَالطَّوَافُ فِي الْعُمْرَةِ كَالْوُقُوفِ فِي الْحَجِّ اهـ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فَهُوَ كَمَا لَوْ كَمُلَ قَبْلَهُ أَيْ : فَتَجَرَّبُهُ عُمْرَتُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ اهـ عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَمُلَ الْإِلَخْ أَيْ : فَيَكْفِيهِ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى

«قود: (وَالْأَبَانُ بَلَّغٌ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْوُقُوفِ الْخُ) قال في شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ لَا يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بَلَّغَ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا أَجْزَاءَهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا لَتَكْرَرُهَا يُسَامَحُ فِيهَا وَلِأَنَّهَا الْخُ فَرَّاجِعَةٌ. «قود: (أَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ) أَخْرَجَ بَعْدَ الطَّوَائِفِ فِي الْعُمْرَةِ وَالْفِرْقُ لَا يَحْجُوعُ وَبِعِبَارَةِ الرُّؤْيَةِ وَلَوْ بَلَّغَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَقَبْلَ خُرُوجِ وَفَيْهِ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَى الْمَوْقِفِ لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الصَّحِيحِ الْخُ اهـ. فَلْيَنْظُرْ هَلْ تَرَكَ الْعُودِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ جَائِزٌ، وَإِنْ لَزِمَ تَقْوَيْتُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِثْبَانِ بِهَا وَتَقْدِيمِ الثَّقَلِ عَلَيْهَا وَيُوجِبُ الْجَوَازُ مَعَ ذَلِكَ بَكْوَنِهِ شَرْعٌ قَبْلَ التَّكْلِيفِ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَهَلْ تَسْتَقِرُّ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا لَمْ يَعُدَّ لِكُونِهِ تَمَكَّنَ فِيهَا بِالْعُودِ لِلْوُقُوفِ أَوْ يَحْرُمُ تَرَكَ الْعُودِ وَيَجِبُ الْعُودُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ.

وعادَ وأدركه قبل فجر النحر أجزأهما عن حجة الإسلام وعُمُرته لوقوع المقصود الأعظم في حال الكمال. وبحسب الإسنوي أنه إذا كان عَوْدُهُ للوقوف بعد الطواف لزمه إعادته كالشمي بعده ليقع في حال الكمال ومثلهما الحلُّ كما هو ظاهر ويُؤخذ من ذلك أنه يُجزئ عَوْدُهُ

إعادته ولا يُنافيه قوله م ر بعد أي: ويُعيد ما مضى قبل كماله، فإنه لا يصلح أن يكون شَرْحاً لِكَلَامِ المجموع ومن ثم قال حَجٌّ في شَرْحِ الإزْشَادِ إنَّ الْمُتَّبِعَةَ الْإِكْتِفَاءَ بِمَا أَذْرَكَ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ فَلَمَّا ذَكَرَهُ م ر مِن قَوْلِهِ أَي: وَيُعِيدُ الْخُصْرُفُ لِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَأَنَّ الْمُعْتَمِدَ عِنْدَهُ م ر أَنَّ مَا قَعَلَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُعِدْهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ اه وما ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الإزْشَادِ هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ التَّخْفِيفِ أَوَّلًا وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَأَقْرَهُ مَا قَالَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي وَسَمَّ مِنْ وَجوبِ إِعَادَةِ مَا قَعَلَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ. ه فَوُد: (وَعَادَ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّضَا وَلَوْ بَلَغَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَقَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهِ وَلَمْ يَعُدْ إِلَى الْمَوْقِفِ لَمْ يُجْزِئَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الصَّحِيحِ اه. فَلْيَنْظُرْ هَلْ تَرَكَ الْعَوْدُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ جَائِزًا، وَإِنْ لَزِمَ تَقْوِيَةُ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا وَيُوجِبُ الْجَوَازُ مَعَ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ شَرْعٌ قَبْلَ التَّكْلِيفِ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَوْ يَحْرُمُ تَرَكَ الْعَوْدِ وَيَجِبُ الْعَوْدُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ سَمِ أَقُولُ وَظَاهِرُ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي اعْتِمَادُ الْأَوَّلِ. ه فَوُد: (وَعَادَ وَأَذْرَكَ الْخُ) أَي: وَاعَادَ مَا مَضَى مِنَ الطَّوَافِ فِي صُورَةِ الْإِتْيَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي بِثَلَاثَةِ عَشْرَ وَفِي شَرْحِ الإزْشَادِ خِلَافُهُ.

ه فَوُد: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي أَيْضًا. ه فَوُد: (بَعْدَ الطَّوَافِ) أَيِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ع ش. ه فَوُد: (لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ الْخُ) أَي: فَلَوْ لَمْ يَعُدْ اسْتَقَرَّتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ فِي ذِمَّتِهِ لِتَقْوِيَتِهَا مَعَ امْتِنَانِ الْفِعْلِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ بِهِ سَمِ عَلَى حَجِّ ع ش. ه فَوُد: (كَالْشَمِيِّ بَعْدَهُ الْخُ) أَي: بَعْدَ الْقُدُومِ وَيُخَالِفُ الْإِحْرَامَ، فَإِنَّهُ مُسْتَدَامٌ بَعْدَ الْكَمَالِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِإِتْيَانِهِ بِالْإِحْرَامِ فِي حَالِ التَّقْصِيرِ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا فِي وَسْجِهِ وَلَا إِسَاءَةَ وَحَيْثُ أَجْزَأَهُ مَا أَتَى بِهِ عَنْ فَرَضِ الْإِسْلَامِ وَقَعَ إِحْرَامُهُ أَوْ لَا تَطَوُّعًا وَانْقَلَبَ عَقِبَ الْكَمَالِ فَرَضًا عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَجْمُوعِ مُغْنِي زَادَ النَّهَائِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ فِيهِ عَنْ الدَّارِمِيِّ لَوْ فَاتَ الصَّبِيُّ الْحَجَّ، فَإِنْ بَلَغَ قَبْلَ الْفَوَاتِ فَعَلِيهِ حَجَّةٌ وَاجِدَةٌ تُجْزِي عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءُ أَوْ بَعْدَهُ لَزِمَهُ حَجَّتَانِ حَجَّةٌ لِلْفَوَاتِ وَأُخْرَى لِلْإِسْلَامِ وَيَتَدَأُ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ أَفْسَدَ الْحُرُّ الْبَالِغُ قَبْلَ الْوُقُوفِ حَجَّهُ ثُمَّ فَاتَهُ أَجْزَأَتْهُ وَاجِدَةٌ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْفَوَاتِ وَالْقَضَاءِ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ لِلْإِفْسَادِ وَأُخْرَى لِلْفَوَاتِ اه. ه فَوُد: (وَمِثْلُهُمَا الْحَلُّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ إِجْزَاؤُهُ أَيِ الْحَجِّ عَنْ فَرَضِهِ أَيْضًا إِذَا تَقَدَّمَ الطَّوَافُ أَوْ الْحَلُّ وَاعَادَهُ بَعْدَ إِعَادَةِ الْوُقُوفِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِذَا تَقَدَّمَ الطَّوَافُ أَوْ الْحَلُّ مَفْهُومُهُ أَنَّهُمَا لَوْ تَقَدَّمَا وَاعَادَهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يُجْزِي عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَيُوجِبُ بَاتَهُ وَقَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَكَانَ حَجَّةً ثُمَّ فِي حَالِهِ نَقْصَانُهُ لَكِنْ فِي حَجِّ مَا نَصَّهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْخُ،

ه فَوُد: (وَعَادَ وَأَذْرَكَ الْخُ) أَيِ وَاعَادَ مَا مَضَى مِنَ الطَّوَافِ فِي صُورَةِ الْإِتْيَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ه فَوُد: (لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ الْخُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْإِجْزَاءَ لَا يَتَيَسَّرُ بِتَرْكِ إِعَادَةِ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ بَلْ حُكْمُ مَنْ تَرَكَ إِعَادَتَهَا حُكْمُ الْكَامِلِ إِذَا أَتَى بِمَا عَدَاهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولو بعد التحللين، وإن جامع بعدهما، وهو مُحْتَمَلٌ فِيمَعْدُ ما فَعَلَهُ بعد وَقُوفِهِ لِيَقَعَ فِي حَالِ الكَمَالِ وعليه فَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَمَعْدُ إِحْرَامُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَوَابِعِ الإِحْرَامِ الْأَوَّلِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَتَفْصِيلِهِمْ فِي سُجُودِ الشَّهْرِ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَ سَهْوًا فَيَعُودُ أَوْ عَمْدًا فَلَا بَأْسَ بِتَحْصِيلِ الْحَجِّ الْكَامِلِ صَعِبَ فَسُومِخَ فِيهِ بِاسْتِدْرَاكِهِ وَلَوْ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ بِالتَّحْلُلَيْنِ مَا لَمْ يُسَامَحْ ثُمَّ وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّ إِفَاقَةَ الْمَجْنُونِ مُحْكُمًا مَا ذُكِرَ وَجَزَمَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَابْنُ الْقَيِّبِ،

وهو صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ، وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ تُجْزئُ إِعَادَتُهُمَا وَيَتَعَدُّ بِهِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ اهـ
عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر إِذَا تَقَدَّمَ الطَّوَافُ أَوْ الْحَلْقُ أَيِ : عَلَى الْكَمَالِ وَكَذَا لَوْ تَقَدَّمَ مَعًا كَمَا فِي التَّحْفَةِ
اهـ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ بَعْدَ التَّحْلُلَيْنِ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ تُجْزئُهُ الْمُعْمَرَةُ إِذَا أَعَادَ طَوَافَهَا الَّذِي بَلَغَ بَعْدَهُ سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعِيِّ مَا يُوَافِقُهُ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُمَا الْإِنْفِ) وَيُوجِبُهُ بَأَنَ وَقُوعِهِ مَعَ اغْتِيَادِ التَّحْلُلَيْنِ يُخْرِجُهُ عَنْ الْعَمْدِيَّةِ سَم . قَوْلُهُ : (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) لَكِنَّهُ بَعِيدٌ لِيُخْرِجَهُ عَنْ الْحَجِّ بِصُرِّي أَيِ : عَنْ أَرْكَانِهِ . قَوْلُهُ : (وَعَلَيْهِ فَيُظْهَرُ الْإِنْفِ) قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحْسِنِيُّ فِيهِ تَأْمُلٌ اهـ . وَقَالَ الْفَاضِلُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ فِي كَوْنِهِ لَا يَعُودُ إِحْرَامُهُ إِذَا أَرَادَ إِعَادَةَ الْوُقُوفِ نَظَرَ ظَاهِرٌ إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ وَقُوفٌ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَكَوْنُهُ مِنْ أَثَرِ الإِحْرَامِ السَّابِقِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ أَحَدٌ بِجَوَازِ الْوُقُوفِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ حَقِيقِيٍّ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَعُودُ بِالسَّامَحَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَإِذَا عَادَتْ أَحْكَامُهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَغَيْرِهَا هَذَا مَا يَتَّبِعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ يَخْفُ الْإِشْكَالُ بِصُرِّي . قَوْلُهُ : (إِحْرَامُهُ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ لَا يَعُودُ . قَوْلُهُ : (بَيْنَ هَذَا) أَيِ : جَوَازِ الْعُودِ هُنَا بَعْدَ التَّحْلُلَيْنِ . قَوْلُهُ : (وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ مَا فِيهَا م ر اهـ سَم . قَوْلُهُ : (أَنَّ إِفَاقَةَ الْمَجْنُونِ الْإِنْفِ) مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ النَّهْيَةِ أَيْضًا وَأَوَّلُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ بِمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بِصُرِّي . قَوْلُهُ : (مَا ذُكِرَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِلَّا بَأَنَ بَلَغَ أَوْ عَتَقَ الْإِنْفِ كُرْدِي .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ بَعْدَ التَّحْلُلَيْنِ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ تُجْزئُهُ الْمُعْمَرَةُ إِذَا أَعَادَ طَوَافَهَا الَّذِي بَلَغَ بَعْدَهُ .
قَوْلُهُ : (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) وَيُوجِبُهُ بَأَنَ وَقُوعِهِ مَعَ اغْتِيَادِ التَّحْلُلَيْنِ يُخْرِجُهُ عَنْ الْعَمْدِيَّةِ . قَوْلُهُ : (فَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَمَعْدُ إِحْرَامُهُ) فِيهِ تَأْمُلٌ .

(فَرَزَغُ) : فِي الرُّوضَةِ فَرَزَغٌ لَوْ جَامَعَ الصَّبِيُّ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا وَقُلْنَا عَمْدُهُ خَطَأٌ فَفِي فُسَادِ حُجَّتِهِ قَوْلَانِ كَالْبَالِغِ إِذَا جَامَعَ نَاسِيًا أَظْهَرُهُمَا لَا يَفْسُدُ، وَإِنْ قُلْنَا عَمْدُهُ عَمْدٌ فَسَدَ حُجَّتُهُ وَإِذَا فَسَدَ فَهَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ إِحْرَامٌ صَحِيحٌ فَوَجَبَ بِإِفْسَادِهِ الْقَضَاءُ كَحَجِّ الطَّلُوعِ فَعَلَى هَذَا هَلْ يُجْزئُهُ الْقَضَاءُ فِي حَالِ الصَّبَا قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا نَعَمْ اغْتِيَاظًا بِالْأَدَاءِ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِذَا جَوَزْنَا الْقَضَاءُ فِي حَالِ الصَّبَا فَشَرَعَ فِيهِ وَبَلَغَ قَبْلَ الْوُقُوفِ انْتَصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ اهـ . وَفِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ وَإِذَا جَامَعَ الصَّبِيُّ فِي حُجَّتِهِ فَسَدَ حُجَّتُهُ وَقَضَى وَلَوْ فِي الصَّبَا، فَإِنْ بَلَغَ فِي الْقَضَاءِ قَبْلَ قَوَاتِ الْوُقُوفِ أَجْزَأَهُ قَضَاؤُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدَهُ انْتَصَرَفَ الْقَضَاءُ إِلَيْهَا أَيْضًا وَبَقِيَ الْقَضَاءُ فِي هَذِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ انْتَصَرَفَ الْقَضَاءُ إِلَيْهَا قَدْ يُشْكِلُ بِمَا تَقَدَّمَ عَنْ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَلَمْ يَمَعْدُ لَمْ يُجْزئَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بَأَنَّهُ وَقَفَ هُنَا بَنِيَّةً بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ . قَوْلُهُ : (وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ مَا فِيهَا م ر .

واعتمده الزركشي والجلال البلقيني وغيرهم وتبعهم شيخنا، وهو قياس ما ذكروه في الصبي غير المميز لكن الذي جرى عليه الشيخان أنه يُشترط إفاقة في الأركان كلها حتى عند الإحرام ونقله في المجموع عن الأصحاب وقال معناه أنه يُشترط ذلك في وقوعه عن حجة الإسلام ونقل الزركشي ذلك عن الأصحاب أيضًا وبكلام المجموع يندفع تأويل شيخنا لكلاميهما بأن إفاقة عند الإحرام إنما هي شرط لسقوط زيادة النفقة عن الولي على أن صنيع الروضة يراد هذا التأويل أيضًا، فإن قلت: ما الفرق بين الصبي غير المميز والمجنون قلت: يُفروق بأن في إحرام الولي عن المجنون خلافاً ولا كذلك الصبي فليقوة إحرامه عنه وقع عن حجة الإسلام بخلاف المجنون. وذكرت في شرح الباب فرقا آخر مع الانتصار للمنفوق وأولئك غفلوا عنه، وإن كان ظاهر النص يؤيدهم ثم اشترط الإفاقة عند الحلّي هو ما بحثناه بناءً على أنه ركن ونازع فيه شارح بأنهم إنما سكتوا عنه؛ لأنه لا يُشترط فيه فعل قال حتى لو وقع،

• قوله: (واغتمده الزركشي إلخ) وكذا اغتمده النهاية والمغني. • قوله: (لكن الذي جرى إلخ) عبارة المغني، وإن كان في عبارة الروضة ما يوجب اشتراط الإفاقة عند الإحرام اه. • قوله: (وبكلام المجموع) هو قوله معناه أنه إلخ. • قوله: (ما الفرق بين الصبي غير المميز والمجنون) أي: في أن الصبي الغير المميز إذا بلغ قبل الوقوف وقع إحرامه عن حجة الإسلام بخلاف المجنون كزدي. • قوله: (بين الصبي غير المميز إلخ) لا يخفى أن الكلام ليس في غير المميز بل في الصبي مطلقاً بل تعقل ما ذكر في غير المميز في الحج لا يخلو عن خفاء، فإن كون الحاج في أول حجه غير مميز وفي آخره بالغاً مستبعد ويفرض تحقّقه فهو في غاية الدور ومن المعلوم أن الخلاف في إحرام الولي عن الصبي المميز أقوى من الخلاف في المجنون، فإن الخلاف في الأول منقول عن النص والجمهور كما تقدّم في كلام الشارح بخلاف الخلاف في المجنون، فإنه ضعيف جداً وعبارة الروضة في المجنون ما نصّه وفيه وجه غريب ضعيف أنه لا يجوز الإحرام عنه انتهت اه بصري. • قوله: (فليقوة إحرامه عنه وقع عن حجة الإسلام إلخ) هذا نصريح بأن الإحرام عن الصبي الغير المميز قد يقع عن حجة الإسلام وقد يستشكل بأن عدم التمييز الذي سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الإحرام عنه عند عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو بعده في عايه حتى يتصور الوقوع عن حجة الإسلام فاما أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب إلى قرب البلوغ سم وكزدي. • قوله: (للمنفوق) أي: في المجموع عن الأصحاب كزدي. • قوله: (ونازع فيه) أي: فيما بحثناه. • قوله: (إنما سكتوا عنه) أي: عن اشتراط الإفاقة عند الحلّي.

• قوله: (فليقوة إحرامه عنه وقع عن حجة الإسلام إلخ) هذا نصريح بأن الإحرام عن الصبي الغير المميز قد يقع عن حجة الإسلام وقد يستشكل بأن عدم التمييز الذي سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الإحرام عنه عند عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو بعده في عايه حتى يتصور الوقوع عن حجة الإسلام فاما أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب إلى قرب البلوغ أو بما إذا زال عند قرب البلوغ فأخبر عنه حيثيذ فليتأمل.

وهو نائِم كفى فيما يظهر اهـ. ويرد أن محل كونه لا يُشترط فيه فعل إذا كان مُتأهلاً لا مُطلقاً كما هو واضح فأتجه ما بحثناه وإذا اشترط لوقوع الوقوف الذي لا يُشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صارت عن حجة الإسلام إفاقته عنده فالحلق كذلك. (وشرط وجوبه) أي ما ذكر من الحج والعمرة (الإسلام) فلا يجب على كافر أصلي إلا للعقاب عليه نظير ما مر في الصلاة وغيرها ولا أثر لاستطاعته في كفره أما المُرْتَد فيخاطب به في رَدِّته حتى لو استطاع ثم أسلم لزمه الحج، وإن افتقر، فإن أخره حتى مات حُجَّ عنه من تركه (والتكليف والخُرُوء والاستطاعة) بالإجماع فلا يجب على أصداد هؤلاء لنقصهم. وعلم من كلامه مع ما مر فيه أن المراتب خمس صِحَّة مُطلقة وصِحَّة مباشرة فوقوع عن نذر فوقوع عن فرض الإسلام فوجوب وأن الاستطاعة الواحدة كافية للحج والعمرة كذا أطلقوه ومحلّه كما هو واضح في استطاعة الحج أما استطاعة العمرة

فرد: (ويرد إلخ) قضية هذا الرد أنه لو زال شعر غير المتأهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم.
 فرد: (عن حجة الإسلام) متعلق بالوقوع. فرد: (أي: ما ذكر) إلى قوله وأن الاستطاعة في النهاية والمُعني. فرد: (أما المُرْتَد إلخ) عبارة شينخنا البكري، فإن أسلم مُعِيراً بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في المُرْتَد انتهت اهـ سم. فرد: (حتى لو استطاع) أي: في رَدِّته نهاية.
 فرد: (سب): (والخُرُوء) أي كلاً فلا يجب على المُبْصِر، وإن كان بينه وبين سيده مهابة ونوبة المُبْصِر فيها تسع الحج ع ش وشينخنا. فرد: (مع ما مر فيه) أي: في شرح عن حجة الإسلام من زيادة شروط الوقوع عن النذر. فرد: (وأن الاستطاعة إلخ) الظاهر أنه مَعْطُوف على جملة أن المراتب إلخ وعليه فلي تأمل وجه عليه مما ذكر بصري. فرد: (واضح في استطاعة الحج) أي: بأن يقرن وإلا فلا

فرد: (ويرد إلخ) قضية هذا الرد أنه لو زال شعر غير المتأهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم. فرد: (ولا أثر لاستطاعته في كفره) لك أن تقول إن أريد نفى الأثر بالنسبة للعقاب بمعنى أنه يعاقب، وإن لم يستطع فهو مُشْكِل مَنوع؛ لأنه لا وجه للعقاب ما لم يوجد سبب الوجوب، وإن أريد نفى الأثر بالنسبة للاستقرار بعد الإسلام بمعنى أنه لو استطاع في حال كفره ثم أسلم لم يستقر واعتبرت استطاعته بعد الإسلام فقد يقال لا حاجة لهذا التقي للأثر؛ لأن الإسلام يقتضي السقوط ترغيباً فلي تأمل.
 فرد: (أما المُرْتَد إلخ) عبارة شينخنا البكري في كثره، فإن أسلم مُعِيراً بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في المُرْتَد اهـ.

فرد: (سب): (والاستطاعة، وهي نوهان أحدهما استطاعة مباشرة) لو استطاع مباشرة أحد التَّسَكُّين دون الآخر بحيث لو أتى بأحدهما عجز عن مباشرة الآخر بحيث لا يمكن الإتيان به إلا باستنابة غيره فهل يتخير في المباشرة بينهما أو تجب مباشرة الحج الذي يظهر الثاني؛ لأن الحج أفضل وأعظم وأعم إحياء ولهذا لا يحصل بالعمرة الإحياء الواجب ولأنه مُتَقَي على وجوبه بخلاف العمرة. فرد: (ومحلّه كما هو واضح في استطاعة الحج إلخ) انظر لو وجد مؤن الذهاب وأيام الحج إلى وقت التقير والمود

في غير وقت الحج فلا يَتَوَهَّمُ الاكتفاء بها للحج. (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم أنه لا عبرة بقُدرة ولي على الوصول إلى مكة وعرفة في لحظة كرامة، وإنما العبرة بالأمر الظاهر العادي فلا يُخاطَبُ ذلك الولي بالوجوب إلا إن قدر كالعادة ثم رأيت ما يُصَرِّحُ بذلك، وهو ما سأذكره وأجزز الرهن أنه لا بُدَّ في قبضه من الإمكان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب. وهذا يدل على أنه لا يُحكم بما يُمكن من كرامات الأولياء ولهذا لم يلحق من تزوج بمصر امرأة بمكة فولدت ليسة أشهر من العقيد وتلقبته الزركشي بكلام لابن الرُّفعة أولته بما حاصله حملهُ على أن الولي إذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كما لو حج هنا أمّا أنه يُكَلَّفُ بفعل يقدر عليه كرامة فلا لإطباقيهم كما قال الياضي على أنه ينبغي له التنزه عن قصد الكرامة وفعلها ما أمكنه (أحدها وجود الزاد وأوعيته) حتى الشفرة أي مثلاً (ومؤنة) نفسه وغيرها ممّا يحتاج إليه في (ذهابه وإيابه) أي أقلّ مدة يُمكن فيها

يَتَضَحَّ فيها أيضاً كما أشار إليه اه سم. ه. فود: (في غير وقت الحج إلخ) قال العلامة ابن الجمل في شرح الإيضاح وكذا استطاعة الممرة وخدّها في وقت الحج بالنسبة للممكي إذ يُمكن أن يجد ما يحتاج إليه لإتيان بها من أذن الجل دون ما يحتاج إليه للوصول بمرقة ولو قرّن بل ولغيره أيضاً، خلافاً لما يوهّمه صنيع التُخفة وشرح المُختصر انتهى اه محمّد صالح الرئيس.

ه. فود (سني): (استطاعة مباشرة) أي: لحج أو عمرة بنفسه (ولها شروط) أي: سبعة وغاليتها يؤخذ من المتن ولكن المُصنّف عدّها أربعة مُعني ووثاني. ه. فود: (أنه لا عبرة بقُدرة ولي إلخ) هذا هو الأقرب، وإن اختار الشيخ الطبرلاوي الوجوب عليه ع ش ووثاني. ه. فود: (وهذا) أي: النص المذكور. ه. فود: (من تزوج بمصر إلخ) فيه إيجاز وأصل التغيير ولد امرأة بمكة بمن تزوجها بمصر فولدت له إلخ. ه. فود: (وتلقبته إلخ) الضمير يرجع إلى القاضي، وإنما قال بكلام إلخ إشارة إلى أنه لا اغتياب به؛ لأن التذكير للتخفيف كزدي. ه. فود: (حملهُ) أي كلام ابن الرُّفعة. ه. فود: (كما لو حج هنا) أي: قَسَطُ عنه نُسك الإسلام.

ه. فود (سني): (وجود الزاد إلخ) أي: الذي يكفيه ولو من أهل الحرم نهاية. ه. فود: (حتى الشفرة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمُعني إلّا قوله وحكمهُ إلى المتن وقوله وعبر إلى المتن. ه. فود: (حتى الشفرة) هي طعام يتخذها المسافرين وأكثر ما يُحمل في جلد مُستدير فتُقل اسم الطعام إلى الجلد وسُمي به وللجلد المذكور معاليق تُنضم وتُفَرِّج قبل الإفراج سُميت سُفرة؛ لأنها إذا حُلَّتْ معاليقها انفرجت فأسفرت عما فيها كزدي على بأفضل. ه. فود: (وغيرها إلخ) أي: غير الزاد والأوعية والمؤنة أو غير نفسه، وهو الأقرب. ه. فود: (ومِمّا يحتاج إليه إلخ) بيان للمؤنة. ه. فود: (في ذهابه إلخ) مُتعلّق بوجود الزاد إلخ.

عقب التفر فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب التفر عجز عن العود أو قدّمها على الحج لم يدركه أو عجز عن العود فهل تجب العمرة في هذه الحالة مع الحج، فإن وجبت معه فيشكل لعدم استطاعته لهما، وإن لم يجب فلم يكف استطاعته الحج لهما.

ذلك بالشير المعتاد الآتي من بلده مع مدة الإقامة المعتادة بمكة وهذا عام بعد خاص وحكمة ذكر الخاص وروده في الخبر الذي صححه جنع وضغفه آخرون أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن السبيل في الآية فقال: «الزاد والراحلة». (وقيل إن لم يكن له ببلده أهل) هم بمن نجب نفقتهم (وعشيرة) هي بمعنى أو؛ لأن وجود أحدهما كاف في الجزم باشتراط ذلك وهم أقاربه مطلقاً (لم يشترط) في حقه (نفقة) عبّر بها بعد تعبيره بمؤنة ليبين أن المراد منهما واحد هو مفهوم المؤنة الأعم فاندفع اعتراضه بأن التعبير بالنفقة قاصر (الإياب) أي قدرته على مؤنة من الزاد والراحلة لاستواء كل البلاد إليه حينئذ، وزدوه بما في الغربة من الوحشة ومشقة فراق الوطن المألوف بالطبع

• قوله: (من بلده) أي وإلى بلده مغني والمراد ببلده محلّه كما عبّر به النهاية. • قوله: (مع مدة الإقامة إلخ) كقوله من بلده متعلّق بقول المتن ذهابه إلخ. • قوله: (وهذا إلخ) أي: قول المتن ومؤنة ذهابه إلخ سم أي: فإن المؤنة تشمل الزاد وأوعيته نهاية.

• قوله (سبي): (وقيل إلخ) محلّ الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز جزءة تقوم بمؤنته وإلا اشترطت مؤنة الإياب جزماً نهايةً ومغني. • قوله (سبي): (إن لم يكن له ببلده أهل وعشيرة) أي: إن لم يكن له واحد منهما ولم يتعرّضوا للمعارف والأصدقاء ليتيسر استبدالهم قاله الرافعي نهايةً ومغني. • قوله: (هم من نجب نفقتهم) أي: كزوجة وقريب نهايةً ومغني. • قوله: (هي بمعنى أو إلخ) قد يقال الواو تصدق بإفادة ذلك؛ لأن التقى الداخل على متعدّد صادق بتفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمل سم عبارة البصري كونه بمعنى أو في جانب الإثبات واضح، وهو الذي يلائم تعليله وأما جانب التقى كعبارة المصنف، فإن جُعِلَتْ فيه بمعنى أو صار المعنى وقيل إن انتفى أحدهما لم يشترط إلخ وانتهاء أحدهما صادق بتحقيق الآخر على أنه لا يطبق عليه التعليل اه، وقد يجاب بأن الواو لمطلق الجمع الصادق للجميع وللمجموع نفياً وإثباتاً وأو في سياق التقى للمعوم. • قوله: (مطلقاً) أي: ولو من جهة الأم نهايةً ومغني. • قوله: (وهو مفهوم المؤنة إلخ) قد يقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم التفقة الأخص؛ لأن كون اللاحق تفسيراً للسابق أقرب من العكس وهذا قصور قطعاً ولم يتدفع قائله سم. • قوله: (وزدوه) أي ذلك القول.

• قوله: (وهذا عام بعد خاص) الإشارة إلى قول المتن ومؤنة ذهابه وإيابه.

• قوله (سبي): (وقيل إن لم يكن له ببلده إلخ) ومحلّ الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز جزءة تقوم بمؤنته وإلا اشترطت مؤنة الإياب جزماً شرح م ر. • قوله (سبي): (وعشيرة) خرج المعارف والأصدقاء. • قوله: (هي بمعنى أو؛ لأن وجود أحدهما كاف) قد يقال الواو تصدق بإفادة ذلك؛ لأن التقى الداخل على متعدّد صادق بتفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمل. • قوله: (هو مفهوم المؤنة الأعم) قد يقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم التفقة الأخص؛ لأن كون اللاحق تفسيراً للسابق أقرب من العكس وهذا قصور قطعاً ولم يتدفع قائله.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ لَهُ وَطَنٌ وَنَوَى الرُّجُوعَ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِمَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ فَمَنْ لَا وَطَنَ لَهُ وَلَهُ بِالْحِجَازِ مَا يُقَيِّتُهُ لَا تُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ مُؤْنَةُ الْإِيَابِ قَطْعًا لَا سَتَوَاءٍ سَائِرِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ وَكَذَا مَنْ نَوَى الْإِسْطِطَانَ بِمَكَّةَ أَوْ قُرْبَهَا. (وَلَوْ) لَمْ يَجِدْ مَا ذُكِرَ لَكِنْ (كَانَ يَكْسِبُ) فِي السَّفَرِ (مَا يَفِي بِزَادِهِ) وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْنِ (وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ) أَيِ مَرَحَلَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ (لَمْ يُكَلَّفْ الْحَجَّ)، وَإِنْ كَانَ يَكْسِبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ فِي اجْتِمَاعِ تَقَبُّ السَّفَرِ وَالْكَسْبِ مَشَقَّةً شَدِيدَةً عَلَيْهِ (وَإِنْ قَصَرَ) سَفَرُهُ بَأَنَّ كَانَ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ (وَهُوَ يَكْسِبُ فِي يَوْمٍ) أَوَّلَ مِنْ أَيَّامِ سَفَرِهِ وَوَقَعَ فِي نُسْخَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَهِيَ وَهْمٌ (كِفَايَةَ أَيَّامٍ كُتِّفَ) السَّفَرُ لِلْحَجِّ مَعَ الْكَسْبِ فِيهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَأَطَالَ لَانْتِفَاءِ الْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ فَغَدُ مُسْتَطَبِقًا وَبَحَثَ ابْنُ النَّقِيبِ أَنَّ الْمُرَادَ

فُودَ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: الرَّدِّ. فُودَ: (أَنَّ الْكَلَامَ الْإِنْفِ) أَيِ: الْخِلَافَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُخَالِفُهُ. فُودَ: (ضَبْطُهُ) أَيِ الْوَطَنِ. فُودَ: (وَلَهُ بِالْحِجَازِ مَا يُقَيِّتُهُ) أَيِ: بِخِلَافِ مَنْ لَيْسَ لَهُ بِهِ مَا يُقَيِّتُهُ أَيِ: وَلَهُ بِغَيْرِهِ مَا يُقَيِّتُهُ وَالْأَوَّلُ كَالْأَوَّلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِسُهُولَةِ الْعَيْشِ وَزِيَادَةِ الرُّخْصِ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ. فُودَ: (مَا يُقَيِّتُهُ) شَامِلٌ الْمَضَرَ الْمُعْتَادَ وَتَأْتِي. فُودَ: (وَكَذَا مِنْ نَوَى الْإِنْفِ) أَيِ: كَمَنْ لَا وَطَنَ لَهُ مَنْ لَهُ وَطَنٌ وَنَوَى الْإِسْطِطَانَ بِمَكَّةَ أَوْ كَمَنْ لَهُ شَيْءٌ يُقَيِّتُهُ مَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يُقَيِّتُهُ وَلَكِنَّهُ نَوَى الْإِسْطِطَانَ بِمَكَّةَ كُلُّ مُحْتَمَلٍ بِضَرْيٍ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا. فُودَ: (لَمْ يَجِدْ مَا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ وَجْهُ الْإِنْفِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَوَقَعَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَأَطَالَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً أَوَّلَ وَقَوْلُهُ ابْنُ النَّقِيبِ إِلَى الْإِسْنَوِيِّ. فُودَ: (لِأَنَّ فِي اجْتِمَاعِ الْإِنْفِ) وَلِأَنَّهُ قَدْ يَنْقَطِعُ عَنِ الْكَسْبِ لِمَارِضٍ نَحْوِ مَرَضِ نَهَائَةٍ وَمُغْنِي. فُودَ: (بِأَنَّ كَانَ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ الْإِنْفِ) أَيِ أَوْ كَانَ بِمَكَّةَ نَهَائَةً وَمُغْنِي. فُودَ: (وَهُوَ يَكْسِبُ الْإِنْفِ) أَيِ: كَسْبًا لَا يَتَقَا بِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَعَاطِيهِ غَيْرَ اللَّائِقِ بِهِ عَارًا وَذَلَالًا شَدِيدًا أَخَذًا يَمَّا قَالُوهُ فِي التَّفَقَّاتِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ بِغَيْرِ لَائِقٍ بِهِ كَانَ لِرُؤُوسِهِ الْفُسْخُ بِذَلِكَ عَ ش.

فُودَ: (فِي يَوْمٍ أَوَّلٍ مِنْ أَيَّامِ سَفَرِهِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَ ش وَتَأْتِي. فُودَ: (أَوَّلُ) الْأَسْبَكُ تَقْدِيرُهُ بَيْنَ فِي وَمَذْخُولِهِ. فُودَ: (كُلَّفَ السَّفَرَ لِلْحَجِّ مَعَ الْكَسْبِ) لَا يُقَالُ الْوَاجِبُ السَّفَرُ لَا الْكَسْبُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ الْمُؤْنَةُ بِنَحْوِ افْتِرَاضِ حَصَلِ الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِوُجُوبِ السَّفَرِ وَالْكَسْبِ وَجُوبٌ فِعْلٍ ذَلِكَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي بَلِ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْإِسْتِفْرَافُ وَلَوْ اعْتَبَرْنَا الْكَسْبَ أَيْضًا لَمْ يَتَأَثَّرِ الْإِسْتِفْرَافُ إِذْ هُوَ حِينَئِذٍ غَيْرُ مُسْتَطَبِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. فُودَ: (لِإِنْتِفَاءِ الْمَشَقَّةِ الْإِنْفِ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يَكْسِبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا يَكْفِيهِ بِهِ فَقَطُّ فَلَا يُكَلَّفُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْقَطِعُ عَنِ كَسْبِهِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ مُغْنِي وَنَهَائَةً.

فُودَ: (كُلَّفَ السَّفَرَ لِلْحَجِّ مَعَ الْكَسْبِ) لَا يُقَالُ الْوَاجِبُ السَّفَرُ لَا الْكَسْبُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ الْمُؤْنَةُ بِنَحْوِ افْتِرَاضِ حَصَلِ الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِوُجُوبِ السَّفَرِ وَالْكَسْبِ وَجُوبٌ فِعْلٍ ذَلِكَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي بَلِ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْإِسْتِفْرَافُ وَلَوْ اعْتَبَرْنَا الْكَسْبَ أَيْضًا لَمْ يَتَأَثَّرِ الْإِسْتِفْرَافُ إِذْ هُوَ حِينَئِذٍ غَيْرُ مُسْتَطَبِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بأيام أقل الجمع، وهو ثلاثة والإسنوي أخذًا من كلامهم. وصرح به في الذخائر أن المراد أيام الحج وقدرها بما يقرب مما قدرها به في المجموع من أنها ما بين زوال سابع الجحفة وزوال ثالث عشرة أي في حق من لم ينفر النفر الأول وكان وجه اعتبار زوال السابع وما بعده أي إن أراد الأفضل أنه يأخذ حينئذ في استماع خطبة الإمام وأسباب توجهه من الغدو إلى منى والثالث عشر أنه قد يهبط الأفضل، وهو إقامته بمنى وواضح أنه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره إلى مكة ذهابًا ورجوعًا وخرج بقولنا أول قدرته على أن يكتسب بعده أو في الحضر ما بقي في الكل فلا يلزمه قصر السفر أو طال خلافا للإسنوي؛ لأن تحصل سبب الوجوب لا

فقد: (والإسنوي إلخ) عبارة النهاية وأيام الحج ستة إذ هي من زوال سابع الجحفة إلى زوال ثالث عشره وقول المجموع إنها سبعة مع تحديده بذلك فيه اختيار الطرقتين واستنبطه الإسنوي من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج أنها من خروج الناس غالبًا، وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وما ادعاه في الإسعاد من كون تعليلها بثلاثة أيام كما قاله ابن القيم أقرب فيه نظر والأقرب ما قاله الإسنوي اهـ. فقد: (مما قدرها به في المجموع إلخ) اعتمدته المغني أيضًا. فقد: (من أنها ما بين إلخ) بيان لما قدرها به في المجموع. فقد: (أي: في حق من لم ينفر النفر الأول) كذا في النهاية والمغني أي: وأما في حق من نفر النفر الأول فهي ما بين زوال سابع ذي الجحفة وزوال ثاني عشره شيخنا ووثائي. فقد: (وواضح أنه لا بد مع ذلك إلخ) قد يفهم من قوة هذا السياق أن المراد أنه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة أيام الحج في يوم وفي الباب وجد كفاية من يؤمنه ذهابًا وعودًا وقدر أن يكتسب في كل يوم كفاية أيام الحج وفي شرحه ويؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله أن قول المتن وجد كفاية من يؤمنه إلخ المفتضي أنه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع أنه لو أمكنه تحصيلها من كسبه لزمه أيضًا، وهو ظاهر اهـ سم. فقد: (من قدرته على مؤنة أيام سفره إلى مكة إلخ) أي: بوجودها بالفعل أو بإمكان كسبها في أول يوم من أيام سفره كما مر عن سم. فقد: (إلى مكة) أي: ومن مكة. فقد: (بقولنا أول) أي: عقب قول المصنف في يوم. فقد: (وخرج) إلى قوله: (فإن قلت) في المغني وإلى قوله: (فانضح) في النهاية. فقد: (بغلة) أي بعد أول يوم من سفره. فقد: (خلافا للإسنوي) أي: حيث قال إنه لو كان يقدر في الحضر على أن يكتسب في يوم ما يكفي لذلك اليوم وللحج لزمه إن قصر السفر؛ لأنهم إذا لزموه به في السفر فهي الحضر أولى وكذا إن طال

فقد: (وواضح أنه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره إلى مكة ذهابًا وإيابًا) قد يفهم من قوة هذا السياق أن المراد أنه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة أيام الحج في يوم وفي الباب وجد كفاية من يؤمنه ذهابًا وعودًا وقدر أن يكتسب في كل يوم كفاية أيام الحج وفي شرحه ويؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله أن قول المتن وجد كفاية من يؤمنه إلخ المفتضي أنه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من عبارة المجموع أنه لو أمكنه تحصيلها من كسبه لزمه أيضًا، وهو ظاهر اهـ.

يَجِبُ وَمَنْ نَقَلَ الْجُورِيَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ اكْتِسَابَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ لَا يَجِبُ. فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ يَنْصَحِ الْفَرْقُ بَيْنَ إِلْزَامِهِ الْكَسْبَ فِي أَوَّلِ السَّفَرِ لَا فِي الْحَضَرِ بَلْ قَدْ يُتَخَيَّلُ أَنَّ إِلْزَامَهُ الْكَسْبَ فِي الْحَضَرِ أَوْلَى؛ لَأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ بِهِ مَشَقَّتَا السَّفَرِ وَالْكَسْبِ بِخِلَافِ ذَاكَ قُلْتُ: بَلِ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ أَوَّلَ سَفَرِهِ عُدَّ مُسْتَطِيعًا لَهُ وَلَا كَذَلِكَ قُدِّرَتْهُ فِي الْحَضَرِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ بِهَا مُسْتَطِيعًا لِلْسَّفَرِ

لَا بُشَاءَ الْمَخْذُورِ نِهَاءً وَمُغْنِي.

«قُودُ: (وَمِنْ نَم) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنْ تَحْصِلَ الْإِنْفَ. «قُودُ: (نَقَلَ الْجُورِيَّ) عِبَارَةُ النِّهَاءِ وَالْمُغْنِي نَقَلَ الْخَوَارِزْمِيَّ اهـ.

«قُودُ: (الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ اكْتِسَابَ الزَّادِ الْإِنْفَ) أَي: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ مُغْنِي زَادَ النِّهَاءِ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا فِيمَا إِذَا قَصَرَ السَّفَرُ وَكَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةً أَيَّامَ كَمَا مَرَّ اهـ.

«قُودُ: (قُلْتُ بَلِ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ الْإِنْفَ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ لِلْعَارِفِ الْمُتَأَمِّلِ الْمُتَنَصِّفِ قَالَهُ سَمِ ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ، وَإِنْ عُدَّهُ مُسْتَطِيعًا فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمَ عُدَّهُ كَذَلِكَ فِي الثَّانِي مُجَرَّدُ دَعْوَى لَا دَلِيلَ لَهَا بَلْ تَحْكُمُ قُلْتُ كَانَ وَجْهَ الْفَرْقِ وَعُدَّهُ مُسْتَطِيعًا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِمَّا كَانَ شُرُوعِهِ حَالًا فِي السَّفَرِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِتَوَقُّفِ الشُّرُوعِ عَلَى الْإِكْتِسَابِ وَتَحْصِيلِ الْمُؤْنَةِ قَبْلَهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ هَذَا التَّوَقُّفُ لَا يَمْنَعُ الْإِسْطَاعَةَ كَمَا لَمْ يَمْنَعَهَا تَوَقُّفُ شُرُوعِ ذِي الْمَالِ عَلَى شِرَاءِ الْمُؤْنِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ اهـ.

«قُودُ: (عُدَّ مُسْتَطِيعًا لَهُ) أَي: لِلْسَّفَرِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ تَحْصِيلِ الْكَسْبِ نِهَاءً.

«قُودُ: (قُلْتُ: بَلِ الْفَرْقُ ظَاهِرٌ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ لِلْعَارِفِ الْمُتَأَمِّلِ الْمُتَنَصِّفِ، فَإِنْ قُلْتُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ، وَإِنْ عُدَّهُ مُسْتَطِيعًا فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمَ عُدَّهُ كَذَلِكَ فِي الثَّانِي مُجَرَّدُ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا بَلْ تَحْكُمُ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ كَانَ يَقْدِرُ فِي الْحَضَرِ عَلَى أَنْ يَكْتَسِبَ فِي يَوْمٍ مَا يَكْفِيهِ لَهُ وَلِلْحَجِّ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِكْتِسَابُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ تَفَقُّهَا إِنْ كَانَ السَّفَرُ قَصِيرًا لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَلْزَمُوهُ بِهِ فِي السَّفَرِ قَفِيَ الْحَضَرِ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا فَكَذَلِكَ لَا بُشَاءَ الْمَخْذُورِ اهـ. وَالْمُتَّبِعُ خِلَافَهُ فِي الطَّوِيلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِكْتِسَابُ لِإِيْفَاءِ حَقِّ الْآدَمِيِّ فَلَا يَجِبُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ لِإِيْفَائِهِ أَوْلَى وَالْوَاجِبُ فِي الْقَصِيرِ إِنَّمَا هُوَ الْحَجُّ لَا الْإِكْتِسَابُ وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ فِي الطَّوِيلِ ذَلِكَ فَالْمُتَّبِعُ هَدَمُ الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي الْقَصِيرِ لِقِلَّةِ الْمَشَقَّةِ غَالِيًا اهـ. وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ الْمَذْكُورُ لِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ قُلْتُ كَانَ وَجْهَ الْفَرْقِ وَعُدَّهُ مُسْتَطِيعًا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِمَّا كَانَ شُرُوعِهِ حَالًا فِي السَّفَرِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِتَوَقُّفِ الشُّرُوعِ عَلَى الْإِكْتِسَابِ وَتَحْصِيلِ الْمُؤْنَةِ قَبْلَهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ هَذَا التَّوَقُّفُ لَا يَمْنَعُ الْإِسْطَاعَةَ كَمَا لَمْ يَمْنَعَهَا تَوَقُّفُ شُرُوعِ ذِي الْمَالِ عَلَى شِرَاءِ الْمُؤْنِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ، وَكَوْنُ الْحَجِّ لَا بَدَلَ لَهُ بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ أَيَّامِ الْحَجِّ بِخِلَافِ الْمَاءِ فِي التَّيَمُّمِ، فَإِنَّ لَهُ بَدَلَ، وَهُوَ التُّرَابُ.

بل مُحصلاً لسبب الاستطاعة بالسفر وقد تقرر أن تحصيل سبب الوجوب لا يجب فأنصح الفرق والإجماع المذكور وغلط من أخذ من هذا الإجماع أنه لا يجب اكتساب نحو الزاد سفراً ولا حضراً ويعتبر في العمرة القدرة على مؤنة ما يستلزمها غالباً، وهو نحو نصف يوم مع مؤنة سفره.

(الثاني وجود الراحلة) بشرائه أو استفجاري بموضع المثل لا بأزيمته منه، وإن قل نظير ما مر في التيمم وصريح به هنا ابن الرفعة كالروماني. وكون الحج لا بدل له بخلاف التيمم إيماره أن الحج على التراخي فكما أنه غير مضطر لينذل الزيادة ثم للتبدلية فكذا هنا للتراخي أو وقف عليه

■ فؤد: (بل مُحصلاً إلخ) أي: مقتدياً على تحصيل سبب الاستطاعة عبارة النهاية لا يُعد مستطيماً له إلا بعد حصول الكسب؛ لأن الفرض أنه لا يُقدر على الكسب في السفر فلا يجب تحصيله إما مره. ■ فؤد: (وغلط إلخ) عطف على الفري.

■ فؤد: (ويُعتبر) إلى قوله قلوا قدر في النهاية إلا قوله نظير ما مر إلى أو وقف وقوله مدة يُمكن فيها الحج وقوله لا من ماله إلى المتن وقوله، وإن لم يلق إلى واعتبروا. ■ فؤد: (نحو نصف يوم) عبارة النهاية نحو ثلثي يوم اهـ.

■ فؤد (سبي): (وجود الراحلة) أي: الصالحة لِمثله نهاية ومغني أي: بأن كانت تليق به ع ش. قال الكزدي على بأفضل وعليه جرى الشارح في الإيعاب وفتح الجواد واعتمده سم وعبد الرؤوف وابن الجمال وغيرهم وخالف في التخصة فقال، وإن لم يلق به ركوته اهـ. ■ فؤد: (بشراء إلخ) الأولى ليشمل ما في ملكه بالفعل أن يقال ولو بشراء إلخ. ■ فؤد: (وإن قل) أي الزائد نهاية. ■ فؤد: (بخلاف التيمم) أي: بخلاف الماء في التيمم، فإن له بدلاً، وهو الثراب سم وبصري. ■ فؤد: (إيماره إلخ) قد تُمنع المعارضة بذلك؛ لأن التراخي وصف الأداء بعد تحقق الوجوب أي اللزوم، والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل، فإنه دقيق سم وقد يدفع المنع بالجامع الذي ذكره الشارح بقوله: (فكما أنه غير مضطر إلخ). ■ فؤد: (أن الحج على التراخي) أي: أصالة فلا يتغير الحكم لو تضيّق فيما يظهر إيعاب اهـ شؤري. ■ فؤد: (أو وقف) عطف على شراء سم وع ش عبارة النهاية أو ركوته موقوف عليه إن قبله أو

■ فؤد: (إيماره إلخ) قد تُمنع المعارضة بذلك؛ لأن التراخي وصف الأداء بعد تحقق الوجوب أي اللزوم والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل، فإنه دقيق ولنا أيضاً أن نقول بناء على أن التراخي وصف الوجوب أنه تابع للوجوب في الثبوت فهو متأخر عنه في الثبوت؛ لأن ثبوت الوصف متأخر عن ثبوت الموصوف فكيف يلاحظ في أصل الوجوب أو عدمه قلنا، فإنه أيضاً دقيق ثم لو سلمنا قلنا إن إثبات الوجوب بالتراخي أولى من إثبات عدمه به؛ لأن المانع من الوجوب إنما هو الزيادة ومع تراخيه لا يتحقق إذ قد يؤخر إلى أن يسقط بنحو رخص العوض، فإن قلت: يؤيد ما قاله ما يأتي عنهم في الدين المؤجل، قلنا: هو مشكك كما نبهنا عليه فيما يأتي. ■ فؤد: (أو وقف) عطف على شراء.

أو إيصاء له بمنفقته مدة يُمكن فيها الحج أو على هذه الجهة أو إعطاء الإمام إياها له من بيت المال لا من ماله كما لو وهبها له غيره للمنة وذلك للخبر السابق (لَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ) وإن أطاق المشي بلا مشقة؛ لأنها من شأنه حينئذ نعم هو الأفضل خروجاً من خلاف مَنْ أوجبه والأوجه أن المرأة التي لا يُخشى عليها فتنة منه بوجه كالرجل في نذبه، وهي النافقة التي تصلح لأن تُزحل وأرادوا بها كُلَّ ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذي يسلكه ولو نحو

لم يقبله وصححناه اه أي: على المزجوج قال ع ش قوله م ر أو قبله وهل يجب قبول قائم بتركه أو لا لما في قبول الوقف من المنة وكذا يقال فيما لو وصى له بمال ومات الموصي هل يجب قبول الوصية أو لا لما تقدم فيه نظر ولا يمتد فيهما عدم الوجوب لما ذكر اه. وفي الكزدني على بأفضل عن حاشية الإيضاح للشارح ما يوافقه (أو إيصاء له) أي: أو لهذه الجهة وثاني. فود: (أو على هذه الجهة) عطف على عليه سم ومزجج الإشارة مكة رشيدني. فود: (أو إعطاء الإمام إلخ) أي: حيث جاز له ذلك حاشية الإيضاح وثاني أي: بأن يكون له فيه ما بقي بذلك سميذ باعثن على الوثاني عبارة النهاية وشرح بأفضل والأوجه الوجوب على مَنْ حمله الإمام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم اه قال ع ش قوله م ر على مَنْ حمله الإمام إلخ ويتبع وجوب السؤال إذا ظن الإجابة اه.

فود: (لا من ماله) أي: ولا من زكاة وثاني عبارة الكزدني على بأفضل قال الشارح في حاشية الإيضاح: ويتردد النظر فيما لو أعطي من نحو زكاة والقياس أنه لا يلزمه القبول أيضاً أي: كالوصية؛ لأنه لا يخلو عن مئة اه أي وإذا قبل لزمه التسك ليملكه ذلك بالقبول اه. فود: (وذلك) راجع للمتن (للخبر السابق) أي قبيل قول المصنف: (وقيل إلخ). فود: (وإن أطاق) إلى قوله: (فلو قدر) في المعنى إلى قوله: (وإن لم يلن) إلى (واعتبروا). فود: (نعم هو الأفضل إلخ) عبارة المعنى والنهاية وشرح بأفضل لكن يستحب للقادر على المشي الحج خروجاً من خلاف مَنْ أوجبه وقضية كلام الرافعي أنه لا فرق في استيجاب المشي بين الرجل والأنثى قال في المهمات: وهو كذلك، وهو المتمد ولوليتها منعها كما قاله في التريب، والركوب لواجب الزاحلة قبل الإحرام وينداه أفضل للإتباع والأفضل أيضاً لمن قدر أن يركب على القتب والرحل فعل ذلك اه. وعبارة الوثاني والكزدني على بأفضل وأما القادر عليه في سفر القصر فيسأل له ذلك ولو امرأة لم يُخش عليها فتنة من المشي بوجه إن كانت في الغرض ما لم يعول على السؤال والآخرة له، ولعصية المرأة كالوصي والحاكم منعها من حج تطوع لمجرد تهمته وفرض إن قوت اه. فود: (هو الأفضل إلخ) أي المشي إن كان واجداً للزاد، أو أمكنه تحصيله بإيجار نفسه في الطريق، أو كان يناسب كل يوم، أو في بعض الأيام كفايته شيخنا. فود: (وهي) أي: الزاحلة.

فود: (أو على هذه) عطف على عليه. فود: (والأوجه أن المرأة) جرى عليه م ر. فود: (وهي النافقة) أي الزاحلة.

بَقْلٍ وَجَمَارٍ، وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ رُكُوبُهُ وَبَقَرٍ بَنَاءً عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ جَلِّ رُكُوبِهِ. وَمَعْنَى كَوْنِهَا لَمْ تُخْلَقْ لَهُ كَمَا فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ مَنَافِعِهَا وَاعْتَبَرُوا الْمَسَافَةَ مِنْ مَكَّةَ هُنَا، وَفِي حَاضِرِي الْحَرَمِ مِنْهُ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ فِيهِمَا وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى اسْتِجَارِ رَاحِلَةٍ إِلَى دُونِ مَرَحِلَتَيْنِ وَعَلَى مَشْيِ الْبَاقِي فَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ سَبَبِ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ (فَإِنْ لَحِقَتْهُ) أَيِ الذِّكْرِ (بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ)، وَهِيَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يُبَيِّحُ التَّيْتُمَ أَوْ يَحْضُلُ بِهِ ضَرَرٌ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ (اشْتَرَطَ وَجُودَ مُحْمِلٍ) بِفَتْحِ مِيمِهِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ وَقِيلَ عَكْسُهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ، فَإِنْ لَحِقَتْهُ بِالْمُحْمِلِ اشْتَرَطَ.....

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ الْإِلَاحُ) كَذَا فِي الزِّيَادِيِّ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْحَجُّ لَا يَبْدُلُ لَهُ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْمُعَادِلِ الْآتِي حِينَ اشْتَرَطْتُ فِيهِ الْبَاقِيَةَ بِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الضَّرَرُ بِمُجَالَسَتِهِ بِخِلَافِ الدَّائِمَةِ شَرٌّ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَالْإِيْمَابِ وَغَيْرِهِمْ اشْتِرَاطُ الْبَاقِيَةِ هُنَا أَيْضًا خِلَافًا لِلشَّخْفَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى كَوْنِهَا) أَيِ: الْبَقَرَةِ. • وَقَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِلَاحُ) أَيِ: الرُّكُوبِ. • قَوْلُهُ: (وَاعْتَبَرُوا الْإِلَاحُ) أَيِ: إِنَّمَا اعْتَبَرُوا مَسَافَةَ الْقَضِرِ هُنَا مِنْ مَبْدَأِ سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ لَا إِلَى الْحَرَمِ عَكْسًا مَا اعْتَبَرُوهُ فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْمُتَمَتِّعِ رِعَايَةً لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِمَا نِهَايَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (مِنَهُ) أَيِ: الْحَرَمِ.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ سَبَبِ الْوُجُوبِ) قَدْ يُقَالُ مُرَادُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ مَنْ ذَكَرَ يُخَاطَبُ بِالْوُجُوبِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ لَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ ثُمَّ حَيْثُ يُخَاطَبُ بِوُجُوبِ التُّسْبُكِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ تَحْصِيلِ سَبَبِ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْحَقُ بِمَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَكْسُهُ كَأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَحَلِّ دَائِمَةٍ لَهُ تَوَصُّلُهُ إِلَى مَكَّةَ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحْسِنِي قَالَ قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ هَذَا مِنْ تَحْصِيلِ سَبَبِ الْوُجُوبِ بَلْ هُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُعَدُّ مُسْتَطْبَعًا وَلَقَدْ عَمِرَ اللَّهُ إِنَّ هَذَا فِي غَايَةِ الظُّهُورِ لِلتَّامُّلِ انْتَهَى اهـ بَضْرِي. • قَوْلُهُ: (وَهِيَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي وَمِنْ بَيْنِهِ الْإِلَاحُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ يَحْضُلُ إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ وَلَا مَشْهُورًا إِلَى وَمِنْ ثُمَّ. • قَوْلُهُ: (مَا يُبَيِّحُ التَّيْتُمَ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهْيَةُ وَشَرُوحُ بِأَفْضَلِ وَالْإِزْشَادُ لِلشَّارِحِ.

• وَقَوْلُهُ: (أَوْ يَحْضُلُ بِهِ الْإِلَاحُ) جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْإِيْصَاحِ وَالْإِيْمَابِ وَالْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَابْنُ عَلَانَ فِي شَرْحِي الْإِيْصَاحِ اهـ. كَرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْضُلُ بِهِ الْإِلَاحُ) لَمَلَّ أَوْ بِمَعْنَى بَلْ وَلَا فَهَذَا يُغْنِي عَمَّا قَبْلَهُ ثُمَّ كَانَ الْأَوَّلَى أَوْ مَا يَحْضُلُ الْإِلَاحُ.

• قَوْلُهُ (سَيِّ) (وُجُودَ مُحْمِلٍ) أَيِ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ بَعْوَضٍ مِثْلِ نِهَايَةٍ وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ مِيمِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: فَإِنْ لَحِقَتْهُ بِهَا إِلَى أَمَّا الْمَرْأَةُ. • قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ مِيمِهِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ) أَيِ: بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ خَشَبٌ وَنَحْوُهُ يُجْعَلُ فِي جَانِبِ الْبَعِيرِ لِلرُّكُوبِ فِيهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى وَشَرُوحُ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكَزْدِيُّ عَلَيْهِ أَيِ بَلَا شَيْءٍ يَسْتُرُ الرَّكِيبَ فِيهِ وَالْكَنِيسَةُ هِيَ الْمُحْمِلُ إِلَّا أَنَّ عَلَيْهِ أَغْوَادًا عَلَيْهَا مَا يُبْظِلُ مِنَ الشَّمْسِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ رُكُوبُهُ) مَنُوعٌ م. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ رُكُوبُهُ) قَدْ يُشْكَكُ مَا يَأْتِي فِي الشَّرَاءِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ سَبَبِ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ) قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ تَحْصِيلِ سَبَبِ الْوُجُوبِ، بَلْ هَلْ هُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُعَدُّ مُسْتَطْبَعًا وَلَقَدْ عَمِرَ اللَّهُ إِنَّ هَذَا فِي غَايَةِ الظُّهُورِ لِلتَّامُّلِ.

نحو كنيسة، وهي المسئلة الآن بالمحارة، فإن لحقته بها فمحققة، فإن لحقته بها فسريز يحمله رجال على الأوجه فيهما ولا نظر لزيادة مؤنتهما ؛ لأن الفرض أنها فاضلة عما يأتي. أما المرأة والخنى فبشترط في حقهما القدرة على المحمل، وإن اعتادا غيره كنساء الأعراب على الأوجه ؛ لأنه أستر لهما ولا ينافيه ما مر من نذب المشي لها ؛ لأنه محتاط للواجب أكثر (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) أي وجوده بشرط أن تليق به مجالسته بأن لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة، ولا شديد العداوة له فيما يظهر أخذا مما يأتي في الوليمة بل أولى ؛ لأن المسئلة هنا أعظم بطول مصاحبته ومن ثم اشترط فيما يظهر أيضا أن لا يكون به نحو برص وأن يوافق على الركوب بين المحملين إذا نزل لقضاء حاجة ويغلب على ظنه وفاؤه. بذلك وقضية المشن وغيره تعين الشريك، وإن قدر على المحمل بتمامه ؛ لأن بذل الزيادة خسران لا مقابل له لكن الأوجه أنه متى سهلت معادلته بما يحتاج لاستصحابه أو

• قوله: (نحو كنيسة) أي كالشؤذف وثاني. • قوله: (بالمحارة) وهي المعروفة الآن بالشقوع ش عبارة المغني، وهي أعود مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستر دافع للحر والبرد اه. • قوله: (فمحققة إلخ) بالكسر، وهي المعروفة الآن بالثخت واستشكل السيد عمر البصري تصور المفضوب إذ وصول الشخص إلى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة أن يحمل على محقة أو سريز على الأغنياء في غاية الدور انتهى وأقره ابن الجمل في شرح الإيضاح اه كزدي على بافضل. • قوله: (فيهما) أي: في المحقة والسريز. • قوله: (وإن اعتادا إلخ) أي: وإن لم يتضررا نهاية وشرح بافضل. • قوله: (كنساء الأعراب) أي: والأكراد والتركمان، فإن الواحدة منهن تزكب الخيل في السفر الطويل بلا مشقة مغني. • قوله: (للوأجب) لعل الأنسب للإيجاب بصري.

• قوله (سريز) (واشترط إلخ) أي: في حق راكب المحمل ونحوه أيضا نهاية. • قوله: (بشترط أن تليق إلخ) أي: وقدر على مؤنته أو أجرته إن كان لا يخرج إلا بها شيئا. • قوله: (بشترط أن تليق به مجالسته إلخ) عبارة في الإيجاب أن يكون عدلا ذا مروءة تليق به مجالسته إن كان الآخر كذلك اه. ولم أر إذا كان الآخر كذلك في غير الإيجاب اه كزدي على بافضل. • قوله: (بنحو مجنون) ، وهو عدم الحياء من فعل وثاني. • قوله: (نحو برص) أي: كالجدام نهاية. • قوله: (وقضية المشن وغيره تعين الشريك إلخ) اغتمده المغني. • قوله: (لكن الأوجه إلخ) عبارة النهاية والأقرب أنه إن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسك له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة اكتفى بها وإلا فالأقرب تعين الشريك اه. • قوله: (متى سهلت معادلته إلخ) قال الشيخ عبد الرزوف وقياس الشريك اللياقة اه أي في الأمية وفي

• قوله: (لكن الأوجه أنه متى سهلت معادلته إلخ) في شرح م ر والأقرب أنه إن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يمسك له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة اكتفى بها وإلا فالأقرب تعين الشريك اه.

يُرِيدُهُ مِنْهُ تَقَيُّنَتْ هِيَ أَوْ الشَّرِيكَ (وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا) أَيُّ مَكَّةَ (فَوْنِ مَرَحَلَتَيْنِ)، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَرَفَةَ مَرَحَلَتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَمُقْتَضَاهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ قَرُبَ مِنْ عَرَفَةَ وَبَعْدَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يُعْتَبَرِ (وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ يَلْزَمُهُ الْحُجُّ) لِقَدَمِ الْمَشَقَّةِ غَالِيًا. (فَإِنْ ضَعُفَ) عَنِ الْمَشْيِ بِحَيْثُ يَلْحَقُهُ بِهِ الْمَشَقَّةُ السَّابِقَةُ (فَكَالْعَبْدِ) فِيمَا مَرَّ وَخَرَجَ بِالْمَشْيِ نَحْوَ الْحَبْوِ فَلَا يَجِبُ مُطْلَقًا لِعِظَمِ مَشَقَّتِهِ (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ) السَّابِقَيْنِ وَمِثْلَهُمَا ثَمَنُهُمَا وَأَجْرَةُ خِفَارَةٍ وَنَحْوُ مُحْرَمٍ امْرَأَةٍ وَقَائِدٍ أَعْمَى وَمَحْمِلٍ اشْتَرَطَ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ مُؤْنِ السَّفَرِ (فَاضْلِلِينَ عَنْ ذَنْبِهِ) وَلَوْ مُؤْجَلًا، وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ أَوْ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى كَنْزِيرٌ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّةَ قَدْ تَخْتَرِمُهُ فَتَبْقَى الذَّمُّ مُرْتَبِنَةً وَبِفَرْضِ حَيَاتِهِ قَدْ لَا يَجِدُ بَعْدَ صَرْفِ مَا مَعَهُ لِلْحُجِّ مَا يَسُدُّ بِهِ

حَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ وَمَنْ يَلِيقُ بِهِ الرُّكُوبُ بَنَحْوِ هَوْدَجٍ كَمَقْعَدٍ مُرْتَبِعٍ يَوْضَعُ بَيْنَ الْجَوَالِقِ لَا يَخْتَاجُ لِشَرِيكَ اهْ وَنَحْوَهُ فِي عِيدِ الزَّوْفِ اهْ كَرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَفِي الْوَنَائِي مَا يُوَافِقُهُ. ٥ فَوَدُ: (لَمْ يُعْتَبَرِ) أَيُّ: هَذَا الْقُرْبُ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَثَانِيهَا وَجُودُ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَيْنِ وَلَوْ قَرُبَ مِنْ عَرَفَةَ رَاحِلَةً الْخِ اهْ. ٥ فَوَدُ (سُيْ): (يَلْزَمُهُ الْحُجُّ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَلِيقْ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ ع ش. ٥ فَوَدُ (سُيْ): (وَهُوَ قَوِيٌّ الْخِ) أَيُّ: بَأَنَّ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ مَشَقَّةُ تَبِيحِ التَّيَمُّمِ وَنَائِيٍّ وَلَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي الْمَشَقَّةُ السَّابِقَةُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوِيِّ هُنَا مَنْ لَا يَحْصُلُ لَهُ بِالْمَشْيِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ تُجِ تَبِيحِ التَّيَمُّمِ. ٥ فَوَدُ: (لِقَدَمِ الْمَشَقَّةِ) أَيُّ: فَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ الرَّاحِلَةُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِلَّا الْمَرَاةُ وَنَائِيٍّ. ٥ فَوَدُ: (فَكَالْعَبْدِ فِيمَا مَرَّ) أَيُّ قَيْشَرَطَ فِي حَقِّهِ وَجُودُ الرَّاحِلَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةً. ٥ فَوَدُ: (نَحْوُ الْحَبْوِ) أَيُّ: كَالزَّخْفِ نَهَايَةً. ٥ فَوَدُ: (فَلَا يَجِبُ مُطْلَقًا) أَيُّ: وَإِنْ أَطْلَقَهُ نَهَايَةً وَمُغْنِي. ٥ فَوَدُ: (وَمِثْلَهُمَا ثَمَنُهُمَا) قَدْ يَسْتَفْنِي عَنْ ذَلِكَ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِمَا فَاضِلَيْنِ فَضْلٌ عَيْنِيهِمَا إِنْ وَجَدَا عَنْدهُ وَثَمَنُهُمَا إِنْ لَمْ يَوْجَدَا عَنْدهُ سَم. ٥ فَوَدُ: (وَأَجْرَةُ خِفَارَةٍ) هِيَ بَضْمُ الْخَاءِ وَكُسْرُهَا الْجِرَاسَةُ مُخْتَارٌ اهْ بِجَبْرِ مِيٍّ. ٥ فَوَدُ: (وَنَحْوُ مُحْرَمٍ الْخِ وَقَوْلُهُ وَقَائِدٍ الْخِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى خِفَارَةٍ. ٥ فَوَدُ: (وَمَحْمِلٍ الْخِ) كَقَوْلِهِ وَأَجْرَةُ الْخِ وَقَوْلُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ بِالزَّعِ عَطْفًا عَلَى ثَمَنِيهِمَا. ٥ فَوَدُ (سُيْ): (فَاضِلَيْنِ الْخِ) أَيُّ: عِنْدَ خُرُوجِ الْقَافِلَةِ وَنَائِيٍّ. ٥ فَوَدُ: (وَلَوْ مُؤْجَلًا) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّةَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ٥ فَوَدُ: (وَبِفَرْضِ حَيَاتِهِ الْخِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ جِهَةٌ تَرْجُو الْوَفَاءَ مِنْهَا عِنْدَ حُلُولِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش وَيَمْنَعُ ظُهُورُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي إِنْ الْمَدَارَ عَلَى التَّغْلِيلِ السَّابِقِ.

٥ فَوَدُ: (وَمِثْلَهُمَا ثَمَنُهُمَا الْخِ) قَدْ يَسْتَفْنِي عَنْ ذَلِكَ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِمَا فَاضِلَيْنِ فَضْلٌ عَيْنِيهِمَا إِنْ وَجَدَا عَنْدهُ وَثَمَنُهُمَا إِنْ لَمْ يَوْجَدَا عَنْدهُ.

٥ فَوَدُ (سُيْ): (فَاضِلَيْنِ عَنْ ذَنْبِهِ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا اِغْتِيَارُ الْفَضْلِ عَنِ الدِّينِ، وَإِنْ لَمْ نَعْتَبِرِ الْفَضْلَ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا اِغْتِيَارَ الْفَضْلِ هُنَا وَلَمْ يَخْكُوا فِيهِ خِلَافًا مَعَ حِكَايَتِهِمُ الْخِلَافَ هُنَاكَ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ بِحَقَارَةِ الْفِطْرَةِ غَالِيًا بِالنِّسْبَةِ لِلذِّنِّ فَسَوِيحٌ بِوُجُوبِهَا مَعَ الدِّينِ عَلَى أَحَدِ الرَّائِيَيْنِ بِخِلَافِ

وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تضييق الحج وعذمه، لكن قضية تعليلهم بأن الدين ناجز والحج على التراخي خلافه، وهو مُحتمَل كاجتماع الدين والزكاة أو الحج في التركة قاله الأذرعى. وقوله وهو مُحتمَل فيه نظر؛ لأن المدار على التعليل السابق ولأنهم مع ذلك صرحوا بأن الدين المؤجل كالحال فدل على أن نجاز الدين غير شرط فكذا تراخي الحج، ودئنه الحال على مليء مقر به أو به بينة أو يعلمه القاضي كالذي بيده وإلا فكالمعذور نعم ما يسهل عليه الظفر به بشرطه كالحاصل أيضاً (و) عن دُست ثوب يليق به نظير ما يأتي في المفلس وعن كُتب نحو الفقيه بتفصيله الآتي في قسم الصدقات وخيل الجندى الآتي ثم، وآلة المحترف

• فود: (وظاهر كلامهم أنه لا فرق إلخ) ثم قوله عنهم (والحج على التراخي) قد يشكّل بأن اتصافه بالتضييق أو التراخي فرع الوجوب والكلام يند في شروط الوجوب فتأمل، فإنه دقيق سم. • فود: (بين تضييق الحج) أي: كأن خاف المضرب أو الموت. • فود: (على التعليل السابق) أي: بقوله: لأن المنية قد تخترمه إلخ. • فود: (مع ذلك) أي: تعليلهم بأن الدين ناجز إلخ. • فود: (ودئنه) إلى المنى في النهاية وكذا في المفتي إلا قوله وآلة المحترف. • فود: (مقر به أو به بينة) ينبغي وثم حاكم يخلص الحق بلا أخذ شيء وإخراج إلى مشقة لا تختمل عادة. • فود: (أو يعلمه القاضي) أي وثم قاض يرى القضاء بعلمه فيما يظهر بضري. • فود: (ما يسهل عليه الظفر به) أي: بأن تنفني المشقة التي لا تختمل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بأن يحتاج فيه إلى المشقة أو يتوقع حصول الضرر ولعل هذا التفصيل أولى من إطلاق الوجوب فليتأمل سم. • فود: (نحو الفقيه) أي: كالمحدث والمفتي. • فود: (بتفصيله إلخ) عبارة الواناني وعن كُتب الفقيه إلا أن يكون له من تصنيف واحد نسختان فيبيع إحداهما فلز كان إحداهما أصح والأخرى أحسن أو مبسطة والأخرى وجيزة ترك له الأصح والمبسطة إن لم يكن مدرسا ولا ترك له المبسطة والوجيزة اه. وقال الشرقاوي ينبغي للمدرس من كل كتاب نسختان إذ لا تخلو نسخة غالبا عن غلط فيحتاج لثانية للمراجعة اه. • فود: (وخيل الجندى) أي: وسلاحه سواء كان متطوعا أو مرتزقا كزدي. • فود: (وآلة المحترف) أي: وبهايم زراع ونحو ذلك شبعنا قال ع ش. يمكن الفرق بين آلة المحترف وبين ما يأتي في مال التجارة بأن المحترف محتاج إلى الآلة حالا بخلاف مال التجارة، فإنه ليس محتاجا إليه في الحال اه وفيه ما لا يخفى.

مؤن الحج فليتأمل. • فود: (وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تضييق الحج وعذمه) ثم قوله عنهم والحج على التراخي قد يشكّل بأن اتصافه بالتضييق أو التراخي فرع الوجوب والكلام يند في شروط الوجوب فتأمل، فإنه دقيق. • فود: (نعم ما يسهل عليه الظفر به) أي بأن تنفني المشقة التي لا تختمل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بأن يحتاج فيه إلى مشقة لا تختمل أو يتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل أولى من إطلاق عدم الوجوب فليتأمل. • فود: (وآلة المحترف) قد يشكّل اغتيال الفضل عنها وثمها مع لزوم صرف مال التجارة وثمن المستغلات، وإن لم يكن له كسب كما يأتي فتأمل.

وَتَمَنُّ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِمَّا ذُكِرَ وَغَيْرِهِ كَهَوٍ وَعَنْ (مُؤْنَةٍ مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِبَابِهِ) وَإِقَامَتِهِ
كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ لِفُلَا يَضِيعُوا وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ نَفَقَةً، وَإِنْ كَانَ قَدْ بُرِّدَ بِهَا مَا يُرَادُ بِالمُؤْنَةِ
وَمَنْ ثُمَّ قَالَ نَفَقَتُهُمْ مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ مُؤْنَتُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقْدِرُونَ عَلَى النَفَقَةِ فَلَا يَلْزَمُ الْمُتَقَيُّ إِلَّا
المُؤْنَةُ الزَائِدَةُ لِتَشْمَلَ الْكِسْوَةَ وَالْخِدْمَةَ وَالشُّكْنَى وَإِعْفَافَ الْأَبِ وَتَمَنُّ ذَوَاءٍ وَأَجْرَةَ طَبِيبٍ
وَنَحْوَهَا وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ حَتَّى يَتْرَكَ تِلْكَ الْمُؤْنَةَ

• فَوَدَّ: (وَتَمَنُّ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ) مُبْتَدَأٌ • وَفَوَدَّ: (كَهَوٍ) خَبَرُهُ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَمُؤْنَةٍ مَنْ عَلَيْهِ إِلَيْهِ) أَي: عَلَى الْوَجْهِ اللَّاتِي بِهَ وَبِهِمْ نَهَايَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ.

• فَوَدَّ: (وَإِقَامَتُهُ) أَي: الْمُعْتَادَةُ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا اهْ كُرْدِيٍّ عَلَى أَفْضَلِ. • فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ
ذَهَابِهِ وَإِبَابِهِ. • فَوَدَّ: (وَعَدَلَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمَغْنَى وَالتَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى لِيَشْمَلَ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ
إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ نَفَقَتُهُمْ قَالَهُ سَمِ أَقُولُ بَلْ يَقُولُهُ مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ إِلَيْهِ عِبَارَةُ الْمَغْنَى كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ مَنْ
عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْدِرُ عَلَى التَّفَقُّهِ فَلَا تَجِبُ دُونَ الْمُؤْنَةِ فَتَجِبُ اه. • فَوَدَّ: (لِيَشْمَلَ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ
قَبْلَ وَعَدَلَ سَمِ. • فَوَدَّ: (وَالْخِدْمَةُ) أَي: إِنْ احتِجَّ إِلَيْهَا نَهَايَةً. • فَوَدَّ: (وَإِعْفَافَ الْأَبِ) أَي: بِتَرْوِيجِهِ أَوْ
تَسْرِيهِ كُرْدِيٍّ عَلَى أَفْضَلِ. • فَوَدَّ: (وَتَمَنُّ ذَوَاءٍ وَأَجْرَةَ طَبِيبٍ) أَي: لِحَاجَةِ قَرِيْبِهِ أَوْ مَمْلُوكِهِ إِلَيْهِمَا وَلِحَاجَةِ
غَيْرِهِمَا إِذَا تَعَيَّنَ الصَّرْفُ إِلَيْهِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَتَنَائِي قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلَهُ وَلِحَاجَةِ غَيْرِهِمَا أَي:
غَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَالْقَرِيبِ وَالْمُرَادُ غَيْرُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَلَوْ أَجَانِبَ أَوْ أَهْلَ ذِمَّةٍ أَوْ أَمَانٍ فَفِي السَّيْرِ مِنَ الْمُنْهَاجِ
مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ دَفْعُ ضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ كَكِسْوَةِ عَارٍ وَإِطْعَامِ جَائِعٍ إِذَا لَمْ يَتَدَفَّعْ بِزَكَاةٍ وَبَيْتِ الْمَالِ وَفِي
التَّخْفَةِ وَضَرَرُ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْأَمَانِ وَيَلْحَقُ بِالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا كَأَجْرَةِ طَبِيبٍ وَتَمَنُّ أَذْوِيَةِ إِلَيْهِ
لَكِنْ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَنْ وَجَدَ زِيَادَةً عَلَى كِفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلِمُؤْنَتِهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ اه. وَفِي بَاعْشَنِ
عَلَى الثَّانِي عَنْ الْفَتْحِ مَا يُوَافِقُ جَمِيعَ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَتْرَكَ تِلْكَ الْمُؤْنَةَ إِلَيْهِ) أَي: كُلَّهَا وَهَذَا قَدْ يُخَالِفُ
مَا ذَكَرَهُ ر فِي الْجِهَادِ مِنْ أَنَّ الْمُتَّجَةَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ لَهُمْ نَفَقَةَ يَوْمِ الْخُرُوجِ جَازَ سَفَرُهُ اه. وَفِي كَلَامِ الزَّيَادِيِّ

• فَوَدَّ: (وَتَمَنُّ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِمَّا ذُكِرَ وَغَيْرِهِ كَهَوٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْوُجُوبِ
الْفَضْلُ عَنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَعَنْ تَمَنُّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ اسْتِقْرَارِ الْحُجِّ فِي
الْحَالَتَيْنِ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ مَعَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا أَوْ إِلَى تَمَنُّهَا وَهَذَا بِخِلَافِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّنَكَاحِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ
يَجْعَلُوهَا مَانِعَةً مِنَ الْوُجُوبِ كَمَا سَبَّأْنِي وَلَعَلَّ الْفَرْقَ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِتَغْلِيلِ عَدَمِ كَوْنِهَا مَانِعَةً مِنَ الْوُجُوبِ
بِأَنَّهَا مِنَ الْمَلَاذِ لَكِنْ بَحَثَ ر الْحَاقُّ تَمَنُّ الْمَذْكُورَاتِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِيهَا بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى صَرْفٍ مَا مَعَهُ فِي
التَّنَكَاحِ فَلَا يَمْنَعُ اسْتِقْرَارَ وَجُوبِ الْحُجِّ بِخِلَافِ الْإِحْتِيَاجِ لِدَسَاتِ الْقَوْبِ أَوْ تَمَنُّهِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ فَيَمْنَعُ
الْوُجُوبُ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْمَذْكُورَاتِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ فَيَمْنَعُ الْوُجُوبُ أَيْضًا وَفَرْقٌ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ
وَمَا إِذَا كَانَ تَمَنُّهَا بِأَنَّهُ إِذَا صَرَفَهُ فِيهَا فَقَدْ بَاشَرَ بِاخْتِيَارِهِ تَضْيِيعُ مَا يُمَكِّنُ الْحُجَّ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ خِلَافُ
ظَاهِرٍ صَنِيعِهِمْ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقْدِرُونَ إِلَيْهِ) هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي الزَّوْجَةِ إِذْ يَلْزَمُ نَفَقَتُهَا، وَإِنْ قَلَرَتْ
عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ نَفَقَتُهُمْ. • فَوَدَّ: (لِيَشْمَلَ الْكِسْوَةَ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَ وَعَدَلَ.

أَوْ يُؤْكَلُ مَنْ بَصَرُهَا مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ أَوْ يُطْلَقَ الزَّوْجَةُ أَوْ يَبِيعَ الْقِنْ. (وَالْأَصْحَحُّ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ) أَيِ الْمَذْكُورِ الْفَاضِلِ عَمَّا مَرَّ (فَاضِلًا) أَيْضًا (عَنْ مَسْكِيهِ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِخِدْمَتِهِ) لِزِمَانَةٍ أَوْ مَنْصِبٍ أَوْ عَنْ تَعْنِيهِمَا الَّذِي يُحْصِلُهُمَا بِهِ كَمَا يَبْقِيَانِ فِي الْكُفَّارَةِ هَذَا إِنْ اسْتَفْرَقَتْ حَاجَتُهُ الدَّارَ وَكَانَتْ مَسْكَنٌ مِثْلُهُ وَلَاقَ بِهِ الْعَبْدُ وَالْأَمْرُ أَنْ أَمَكَّنَ يَبِيعُ بَعْضُهَا أَوْ الِاسْتِبدَالُ عَنْهَا أَوْ عَنْ الْعَبْدِ بِلَاثِنِ وَكَفَى التَّفَاوُثُ مُؤَنَ الْحَجِّ تَقِيْنُ، وَإِنْ أَلْفَهُمَا قَطْعًا هُنَا لَا فِي الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّ لَهَا بَدَلًا أَيْ مُجْزِئًا فَلَا يَحْتَزُّ بِأَنَّ كُلًّا مِنْ خِصَالِهَا أَصْلُ بَرَأِيهِ

أَنَّ عَدَمَ الْجَوَازِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ فَلَا يَكْلُفُ بَدْفِعُهَا إِلَّا؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ يَوْمًا يَوْمٌ أَوْ فَضْلًا بِفَضْلٍ وَعَلَيْهِ فَمَا هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ بَاطِنًا وَمَا فِي السَّيْرِ عَنِ الْبَلْقَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَوَازِ ظَاهِرًا شَأْنُ أَقُولُ كَلَامُ الشَّارِحِ فِي التَّفَقَّاتِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ ظَاهِرًا أَيْضًا.

• فَوَدَّ: (أَوْ يُؤْكَلُ الْخُ) أَيِ: أَوْ يَسْتَصْحِبُ مَنْ عَلَيْهِ مُؤَنَتُهُ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ) أَيِ: أَوْ فِي حُكْمِهِ بِأَنْ يَكُونَ دَيْنًا عَلَى مَلِيٍّ يَأْخُذُ الشُّرُوطَ الْمُتَقَدِّمَةَ فِيمَا يَظْهَرُ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (أَوْ يُطْلَقُ الزَّوْجَةُ) أَيِ مَا لَمْ تَأْذَنْ لَهُ، وَهِيَ كَامِلَةٌ وَتَأْتِي بِعِبَارَةِ الْكُرْدِيٍّ عَلَى بِافْضَلٍ هَذَا عِنْدَ الشَّارِحِ وَعِنْدَ الْجَمَالِيِّ الرَّمْلِيِّ عَلَيْهِ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى دِيَانَةً لَا حُكْمًا فَلَا يُجْبِرُهُ الْحَاكِمُ اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ يَبِيعُ الْقِنْ) لَوْ قَالَ أَوْ يُزِيلُ مِلْكَهُ عَنْهُ لَكَانَ أَعْمٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْإِعْتِدَادُ بِأَذْنِ مُؤَنِيهِ فِي أَنْ يُسَافِرَ وَيَتْرَكَهُ بِغَيْرِ إِنْثَاقٍ أَوْ نَحْوِهِ إِنْ كَانَ رَشِيدًا وَكَانَ لَهُ جِهَةٌ يُتَّقَى مِنْهَا كَأَنْ يَكُونَ كَسْوًا كَسْبًا خَلَا لَا لِنَقَا بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (أَيِ: الْمَذْكُورُ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ السَّرِّيَّةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (عَنْ مَسْكِيهِ) أَيِ: اللَّاتِي بِهَ الْمُسْتَفْرِقِ لِحَاجَتِهِ (وَعَبْدٍ) أَيِ: يَلِيقُ بِهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى بَاطِنِ فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (لِزِمَانَةٍ) يَنْفِي لِعَجْزِ نِهَايَةٍ وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ مَنْصِبٍ) مَا ضَاطِعُهُ قَدْ يُقَالُ ضَاطِعُهُ مَا يُعَدُّ عَرَفًا أَنْ صَاحِبَهُ لَا يَلِيقُ بِهِ خِدْمَةُ نَفْسِهِ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (أَوْ عَنْ تَعْنِيهِمَا الْخُ) فَلَوْ كَانَ مَعَهُ نَقْدٌ يُرِيدُ صَرْفَهُ إِلَيْهِمَا مَكَّنَ مِنْهُ مُغْنَى قَالَ الْبَصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ ابْنِ شُهْبَةَ مَا نَهَى وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ يُرِيدُ الْخُ اغْتِيَابُ إِرَادَةِ تَحْصِيلِهِمَا مَعَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِمَا وَلَا يَكْتَفِي بِمَجْرَدِ الْإِحْتِيَاجِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فَيَمَنْ يَغْتَادُ السَّكْنَ بِالْأَجْرَةِ مَا يُؤْنَدُهُ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ: مَحَلُّ الْخِلَافِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَكَانَتْ مَسْكَنٌ مِثْلُهُ وَلَاقَ بِهِ الْعَبْدُ الْخُ) وَمِثْلُهُمَا التَّوْبُ التَّقِيْسُ نِهَايَةً وَلِإِمَابٍ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَمَكَّنَ يَبِيعُ بَعْضُهَا) أَيِ الدَّارِ وَلَوْ غَيْرَ نَفْسِيَّةٍ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (تَقِيْنُ ذَلِكَ) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْبَيْعِ وَالِاسْتِبدَالِ. • فَوَدَّ: (أَيِ مُجْزِئًا) أَيِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَدَلِ الْخَلْفُ.

• فَوَدَّ: (أَيِ مُجْزِئًا) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ نَعَمْ نَوَزَعُ بِأَنَّ كُلَّ خَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِهَا مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا وَلَيْسَتْ بَدَلًا عَنْ غَيْرِهَا وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ وَتَسْلِيْمِهِ فَالْمُرَادُ بِالْبَدَلِيَّةِ أَنَّ لَهَا خَلْفًا فَلَا يُضَيَّقُ فِيهَا بِخِلَافِ مَا لَا خَلْفَ لَهُ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ الْفِطْرَةُ كَالْحَجِّ إِذْ لَا خَلْفَ لَهَا أَيْضًا وَمِثْلُهَا التَّوْبُ التَّقِيْسُ اهـ. وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الْفِطْرِ فَلَوْ كَانَا نَفْسَيْنِ يُمْكِنُ إِندَالُهُمَا بِلَاثَيْنِ بِهِ وَيُخْرِجُ التَّفَاوُثَ لَزِمَهُ ذَلِكَ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي الْحَجِّ قَالَ لَكِنْ فِي لُزُومِ بَيْعِهِمَا إِذَا كَانَا مَالَوْقَيْنِ وَجِهَانِ فِي الْكُفَّارَةِ فَيَجْرِيَانِ هُنَا وَفَرَّقَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ

في الجملة فلا يُتَقَضُّ بالمرتبة الأخيرة منها وأمة الخدمة كالعبد فيما ذكر بخلاف السرية، فإن احتاج لها لنحو خوف غنَب لم يُكَلَّفَ بيعةها، وإن تَضَيَّقَ عليه الحج فيما يظهر، لكن يستقرُّ الحج في ذمته أخذًا بما قاله فيمن ليس معه إلا ما يصرفه للحج أو النكاح واحتاج إليه أنه يُقَدِّمَهُ ويستقرُّ الحج في ذمته. فإن قُلْتَ: كيف يؤمَّرُ بما يكون سببًا لفسقه لو مات عَقِبَ سنة التمكن قُلْتَ: لم يؤمَّرَ بما هو سبب ذلك إذ سببه مُطْلَقٌ تراخيه لا خصوصُ المأمور به فكانه مأمور به بشرط سلامة العاقبة ويُؤْخَذُ من قولهم الآتي لا يُنْظَرُ في الحج للمستقبلات أن

• وفود: (في الجملة) مُتَعَلِّقٌ بِبَدَلٍ سَم. • فود: (فلا يُتَقَضُّ إلخ) وجه الإتيان أن المرتبة الأخيرة منها لا يَدُلُّ لها ولما قال في الجملة أي: في بعض الأفراد اندفع الإتيان كُرْدِي. • فود: (بخلاف السرية) خالفه النهاية والمغني فقالا إن الأمة كالعبد ولو للإستمتاع كما قاله ابن العباد خلافًا لما بَحَثَهُ الإسنوي اه. • فود: (لم يُكَلَّفَ بيعةها) الظاهر أنه لا يُكَلَّفُ مُخَالَعةَ رُوحَتِهِ، وإن تيسَّرَ بَعْوَضٌ يَقي بِمؤنة الحج، وإن كان كارهاً لها، وهو ظاهر م ر اه سم. • فود: (بيعتها) الظاهر ولا استبدالها سم. • فود: (أنه يُقَدِّمُهُ إلخ) أي: والحاجة إلى النكاح لا تمنع الزوج ولا الإستقرار، وإن خاف العنت؛ لأن النكاح من الملاذ ومع ذلك إذا مات ولم يحج يُقَضَى مِنْ تَرْكِه؛ لأنه تأخيرٌ مشروطٌ بسلامة العاقبة نهاية وهل يَتَبَيَّنُ عِصْيَانُهُ مِنْ آخِرِ سِنِي الإمكان أو لا فيه نَظَرٌ والأقرب الأول ثم رأيت سم على حَجٍّ صَرَّحَ بما قلناه ثَلَاثًا عَنْ م ر لكن في حواشي شرح الرُّوضِ للشَّهابِ الرَّمْلِيُّ ما حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَأْتُمُّ كَمَا فِي قَوَاعِدِ الرَّزْكَانِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَمْ يَأْخُذْ فِيهِ مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ ش وَفِي البُجَيْرِيِّ عَنْ الْحَلَبِيِّ وَلَا إِنْ عَلَيْهِ خِلَافًا لِحَجِّ اه. • فود: (بما يكون سببًا إلخ)، وهو تقديم النكاح على التَّسْكُّ لِأَجْلِ خَوْفِ الْوُقُوعِ فِي الزَّانِيَةِ. • فود: (عقب سنة إلخ) الأولى بَعْدَ سَنَةِ إلخ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفَسْقِهِ لَا بِمَاتَ. • فود: (لا خصوصُ المأمور به فكانه إلخ) قد يقال لا حاجة مع قوله لا خصوصُ المأمور به إلى ما بَعْدَهُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ يَجْرُ إِلَى الْأَمْرِ بِمَا لَا يُطَاقُ فَتَأَمَّلْهُ سم. • فود: (الآتي) أي عَنْ قَرِيبَ. • فود: (ويؤخذ) إلى قوله: (وظاهر كلامهم) في النهاية والمغني.

وَالرَّوَضَةُ بَأَنَّ لِلْكَفَّارَةِ بَدَلًا أَيْ فِي الْجُمْلَةِ إلخ اه فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُ الثَّوْبُ التَّفَيْسُ. • فود: (أي مُجْعَرًا) أي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَدَلِ الْخَلْفُ. • فود: (في الجملة) مُتَعَلِّقٌ بِبَدَلٍ. • فود: (لم يُكَلَّفَ بيعةها) الظاهر أنه لا يُكَلَّفُ مُخَالَعةَ رُوحَتِهِ، وإن تيسَّرَ بَعْوَضٌ يَقي بِمؤنة الحج، وإن كان كارهاً لها، وهو ظاهر م ر، وإن أَوْجَبْنَا التَّزْوِيلَ عَنْ وَظِيفَةٍ لَهُ تيسَّرَ التَّزْوِيلُ عَنْهَا بِمَا يَقي بِمؤنة الحج عَلَى قِيَاسِ إِفْتَاءِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ بِوُجُوبِ التَّزْوِيلِ عَنْهَا لِقَوَائِدِ الدِّينِ وَذَلِكَ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّزْوِيلِ وَالْمُخَالَعةِ م ر. • فود: (فإن قُلْتَ كيف يؤمَّرُ بما يكون سببًا لفسقه إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ النِّكَاحَ وَمَاتَ عَقِبَ سَنَةٍ التَّمَكُّنِ عَصَى وَفَسَقَ؛ لِأَنَّ التَّأْخِيرَ، وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ تَقْدِيمِ النِّكَاحِ الْمَطْلُوبِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ م ر. • فود: (لا خصوصُ المأمور به فكانه إلخ) قد يقال لا حاجة مع قوله لا خصوصُ المأمور به إلى ما بَعْدَهُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ يَجْرُ إِلَى الْأَمْرِ بِمَا لَا يُطَاقُ فَتَأَمَّلْهُ.

المكففة بإسكان زوج والساكين في بيت مدرسة بحق لا يترك لهما مسكن ومخالفة السنوي في هذا والذي قبله مردودة وظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما هو مستأجر له، وإن طالت مدة الإجارة، وهو محتمل؛ لأن هذا له مدة محدودة متروقة الزوال فليس كالمسكن الأصلي بخلاف ذلك ثم رأيت عن السبكي أن من يعتاد السكن بالأجرة لا يترك له مسكن، وهو بعيد جدًا فالوجه خلافه نعم إن قصد أنه، وإن اشتراه لا يسكن فيه بل فيما اعتاده فلا يعتبر في حقه حينئذ كما هو ظاهر. ونقل بعضهم عن السبكي ما هو قريب منه فليحمل عليه ومن ثم تبعه الأذعري وغيره ويردّد النظر في الموصى له بمنفقتة مطلقًا أو مدة معلومة والذي يشجه في الأول أنه لا يشتري له مسكن بخلاف الثاني نظير ما مر في الموقوف والمستأجر ثم رأيت الأذعري أطلق أن المستحق منفقته بوصية كهو بوقف، وهو ظاهر فيما ذكر به إذ القياس على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة والأوجه فيمن لا يصبر على ترك الجماع

• قوله: (والساكن في بيت مدرسة إلخ) ظاهر إطلاقه ولو كان مشروطًا بنحو عدم التزوج وفي نية أن يتزوج بعد فليراجع. • قوله: (ومخالفة السنوي إلخ) عبارة النهاية قال السنوي وكلامهم يشمل المرأة المكففة بإسكان الزوج وإخدايمه، وهو متجه؛ لأن الزوجية قد تنقطع فتحتاج إليهما وكذا المسكن للمنفقة الساكنين بيوت المدارس والصفوة بالربط ونحوهما والأوجه ما قاله ابن العباد من أن هؤلاء يستطيعون لاستغنائهم في الحال، فإنه المعتبر ولهذا تجب زكاة الفطر على الغني ليلة العيد فقط اه. زاد المغني ويؤيد ذلك أنهم لما تكلموا على استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته قال الزركشي هناك أن المراد بالحاجة حاجة اليوم والليلة كما اقتضاء كلام الغزالي في الإحياء فلم يعتبروا حاجته في المستقبل اه قال ع ش قوله والأوجه ما قاله ابن العباد إلخ مغمّد اه. • قوله: (في هذا) أي في الساكن إلخ (والذي قبله) أي في المكففة إلخ انظر ما فائدة هذا التوطيل مع تيسر الأداء بضمير أو إشارة الثانية. • قوله: (وظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما هو مستأجر له إلخ) أي: فيترك له المسكن مع ذلك سم.

• قوله: (بخلاف ذلك) أي: مسكن الزوج والمسكن الوقف. • قوله: (وهو بعيد) أي: ما نقل عن السبكي. • قوله: (إن قصد) أي: من يعتاد السكن إلخ. • قوله: (ومن ثم) أي من أجل هذا التعليل الثاني أو حمل التعليل الأول عليه (تبعه إلخ) أي: السبكي. • قوله: (في الأول) أي: المطلق، • وقوله: (بخلاف الثاني) أي: المقيد بمدة معلومة. • قوله: (نظير ما مر في الموقوف والمستأجر) نشر على ترتيب اللف. • قوله: (إذ القياس على الوقف إلخ) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقفت هذا على زيد سنة ثم

• قوله: (وظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما هو مستأجر له إلخ) أي فيترك له المسكن مع ذلك. • قوله: (إذ القياس على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقفت هذا على زيد سنة ثم على الفقهاء كما سباني في كتاب الوقف إلا أن يجاب بأن المراد قياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين؛ لأن الكلام في الوقف الذي لا تعيين فيه.

أنه لا يُشترط قُدْرَتُهُ على سُرِّيَّةٍ أو زوجةٍ يَسْتَصِحُّهَا فيسْتَوِي الحجُّ في ذِمَّتِهِ. (والأصحُّ) أنه (يلزِمُهُ صرفُ مالٍ تجارته) وَثَمَنُ مُسْتَفْلَاتِهِ التي يُحْصَلُ منها كِفَايَتُهُ (اليهما) أي الزاد والراحلة

على الفقراء كما سَيَأْتِي في كتاب الوقفِ إلَّا أن يُجَابَ بأنَّ المراد قياسه على الوقفِ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّعْيِينِ؛ لأنَّ الكلامَ في الوقفِ الذي لا تَعْيِينَ فيه سم ولا يَخْفَى أنَّ هذا المعنى هو الظاهرُ المُتبادِرُ من كلام الشارح. هـ. فَوَدَّ: (أنه لا يُشترطُ قُدْرَتُهُ إلخ) قال ابنُ الجمالِ ظاهره، وإن ظَنَّ لُحُوقَ ضَرَرِ يُمِيعِ الثِّمَمِ لو تَرَكَ الجَمَاعَ بِالتَّجَرِبَةِ أو بِإِخْبَارِ عَدْلِي رِوَايَةِ عَارِفَيْنِ، وهو غَيْرُ وَاضِحٍ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَظْهَرَ في المِنَحِ في هذه الحَالَةِ لِلوُجُوبِ اشْتِرَاطِ قُدْرَتِهِ على حَلِيلَةٍ يَسْتَصِحُّهَا وَجَزَمَ به يَلْمِيزُهُ في شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَمَالٌ إِلَيْهِ مَوْلَانَا السَّيِّدُ عُمَرُ البَصْرِيُّ ثَمَّ قَالَ وعليه فَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ مِيعِ الثِّمَمِ حُصُولُ الْمَشَقَّةِ الظَّاهِرَةِ التي لا تُحْتَمَلُ في الْعَادَةِ ثَمَّ بَلَّغْنِي أَنَّ الشَّهَابَ سَمَّ صَوَّبَ مَا فِي الْمِنَحِ انْتَهَى اهـ. كُزِدْنِي على بِأَفْضَلِ وَجَزَمَ بِمَا فِي الْمِنَحِ الْوَنَائِي أَيْضًا.

هـ. فَوَدَّ (سني): (وَأَنَّهُ يَلْزَمُ صَرْفُ مَالٍ تِجَارَتِهِ إلخ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُصْطَفِ وَغَيْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَسْبٌ أَوْ لَا، وَإِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِيهِ بَعْدُ قَالَ فِي الْإِخْيَاءِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْحِجَّ وَلَمْ يَحِجَّ حَتَّى أَقْلَسَ فَعَلِيهِ الْخُرُوجُ إِلَى الْحِجَّ، وَإِنْ عَجَزَ لِلْإِفْلَاسِ فَعَلِيهِ أَنْ يَكْتَسِبَ قَدْرَ الزَّادِ، فَإِنْ عَجَزَ فَعَلِيهِ أَنْ يَسْأَلَ الزَّكَاةَ وَالصَّدَقَةَ وَيَحِجَّ، فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ وَمَاتَ مَاتَ عَاصِيًا مُعْتَنِي زَادَ التَّهَابَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ التُّشْكَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ إِذْ لَا يَنْتَضِيقُ إِلَّا بِوُجُودِ مُسَوِّغٍ ذَلِكَ فَمُرَادُهُمْ بِذَلِكَ اسْتِقْرَارُ الْوُجُوبِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي وَحَيْثُ لَا فَاوَقُقَ لِكُلَّامِهِمْ فِي الدِّينِ عَدَمُ وَجُوبِ سُؤَالِ الصَّدَقَةِ وَنَحْوِهَا وَعَدَمُ وَجُوبِ الْكَسْبِ عَلَيْهِ لِأَجْلِ مَا لَمْ يَنْتَضِيقْ اهـ أي: بَأَنَّ خَافَ الْعَضْبَ أَوْ الْمَوْتَ ع ش. هـ. فَوَدَّ (سني): (صَرْفُ مَالٍ تِجَارَتِهِ إلخ) أي: وَالتَّزَوُّلُ عَنِ الْجَائِيكِيَّةِ وَالْوُظُفَةِ وَنَائِي عِبَارَةٌ ع ش. (تَنْبِيْهُ): قِيَاسُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَدِينِ التَّزَوُّلُ عَنِ وَظَائِفِهِ بِمَوْضِعٍ إِذَا امْكَنَهُ ذَلِكَ لِفَرَضٍ وَفَاءِ الدِّينِ وَجُوبِ الْحِجَّ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ وَظَائِفُ امْكَنَهُ التَّزَوُّلُ عَنْهَا بِمَا يَكْفِيهِ لِلْحِجَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا هِيَ وَلَوْ امْكَنَهُ الْحِجَّ بِمَوْقُوفٍ لِمَنْ يَحِجُّ وَجَبَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَا يَلْحَقُهُ مِنْهُ مَشَقَّةٌ فِي تَحْصِيلِهِ مِنْ نَحْوِ نَظِيرِ الْوَقْفِ وَإِلَّا فَلَا وَجُوبَ م ر وَفِي قَنَاطِ الْجَلَالِ الشُّيُوطِيِّ رَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَهُ وَظَائِفٌ فَهَلْ يَلْزَمُهُ التَّزَوُّلُ عَنْهَا بِمَالٍ لِيَحِجَّ الْجَوَابُ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ بَيْعِ الضَّيْعَةِ الْمُعَدَّةِ لِلتَّقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعَارَضَةٌ مَالِيَّةٌ وَالتَّزَوُّلُ إِنْ صَحَّحْنَاهُ مِثْلُ التَّبَرُّعَاتِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ م ر وَمِثْلُ الْوُظَائِفِ الْجَوَامِكِ وَالْمَحَلَّاتِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهِ إِذَا انْخَصَرَ الْوَقْفُ فِيهِ وَكَانَ لَهُ وَلَايَةُ الْإِيجَارِ فَيُكَلَّفُ إِيجَارَهُ مَدَّةَ تَمَيُّنِ الْحِجَّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي شَرْطِ الْوَاقِفِ مَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِيجَارَةِ وَظَاهِرُهُ فِي التَّزَوُّلِ عَنِ الْوُظَائِفِ وَلَوْ تَعَطَّلَتِ الشَّعَائِرُ بِزَوْلِهِ عَنْهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَضَحُّيٌّ عِبَادَةً غَيْرَهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَقَدْ مَنَّ مُسْتَفْلَاتِهِ إلخ) أي وَثَمَنُ ضَبِيتِهِ التي يَسْتَفْلَتُهَا، وَإِنْ بَطَلَتْ تِجَارَتُهُ وَمُسْتَفْلَاتُهُ نِهَابَةً. قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَنَّ مُسْتَفْلَاتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا

هـ. فَوَدَّ: (وَقَدْ مَنَّ مُسْتَفْلَاتِهِ إلخ).

(تَنْبِيْهُ) قِيَاسُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَدِينِ التَّزَوُّلُ عَنِ وَظَائِفِهِ بِمَوْضِعٍ إِذَا

مع ما ذُكِرَ معهما كما يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم بأنه يحتاج إليها حالاً، وهو يُتَّخَذُ ذخيرةً للمستقبل والحج لا يُنظَرُ فيه للمستقبلات وبه يُردُّ على مَنْ نظر لها فقال لا يلزمه صرفه لهما إذا لم يكن له كسب بحال لا سيّما والحج على التراخي. (الثالث أمن الطريق) ولو ظلّا الأمن اللائئ بالسير دون الحضر على نفسه وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه إن أمن عليه بئله ولا على مال غيره إلا إذا لزمه حفظه والسير به فيما يظهر وذلك ؛ لأن خوفه بمنع استطاعة السبيل ويشتراط أيضاً وجود رفقة يخرج معهم وقت العادة إن خاف وحده ولا أثر للوحشة هنا ؛ لأنه لا بدل له وبه فارق الوضوء ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته كما يثبت في الحاشية. (فلو خاف على نفسه)

على مال إلخ) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ونحوه إلخ. □ فود: (وهو) أي: مال التجارة (يُتَّخَذُ ذخيرةً إلخ) أقول يرد على هذا الفرع خيل الجندي وآلة المخرّف وبهائم زراع، فإنها كالمستقبلات ذخيرة للمستقبل مع أنه لا يلزم صرفها للحج. □ فود: (نظر لها) أي: للمستقبلات. □ فود: (صرفه) أي: مال التجارة (لهما) أي: الزاد والزاجلة. □ فود: (ويشتراط أيضاً إلخ) قد يقال لا حاجة لقولهم ويشتراط إلخ بقدر ما تقرر من أن المدار على الأمن ولو مع الوحدة بصري. □ فود: (وجود رفقة إلخ) وسن أن يكون لمريد السك رفيق موافق راغب في الخير كاره للشّر إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه ويتحمل كل منهما صاحبه ويرى له عليه فضلاً وحزماً، وإن رأى رفيقاً عالماً ديناً كان ذاك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر ابتغ الرفيق قبل الطريق، فإن عرض لك أمر نصرك، وإن احتجت إليه فقدك مغني. □ فود: (لأنه لا يدل إلخ) يعارضه أن الحج على التراخي نظير ما تقدّم في بذل الزيادة القليلة فراجع بصري. □ فود: (ولو اختص الخوف به لم يستقر إلخ) كذا م ر اه سم عبارة النهاية والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص الخوف بواجب لم يقض من تركه خلافاً لما نقله البلقيني عن النصّ وجزم به في الكفاية اه أي: والمغني عبارته والمراد بالأمن الأمن العام حتى لو كان الخوف في حقّه وحده قضى من تركه كما نقله البلقيني عن النصّ إلخ. □ قول (سني): (فلو خاف) أي: في طريقه (على نفسه) أي: أو عضويه أو نفس مختومة معه أو عضوها مغني ونهاية.

أمكنه ذلك لغير وفاء الدين وجوب الحج على مَنْ بيده وظائف أمكنه الثرول عنها بما يكفي للحج، وإن لم يكن له إلا هي ولو أمكنه الحج بموقوف لمن يحجّ وجب والظاهر أن محلّه حيث لم يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف وإلا فلا وجوب م ر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه الثرول عنها بما له ليحجّ الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيقة المعدّة للمتعة ؛ لأن ذلك معاوضة مآلة والثرول عن الوظائف إن صحّحناه مثل التبرعات اه. □ فود: (ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته) كذا م ر.

أَوْ يُضْعِه (أَوْ مَالِهِ)، وَإِنْ قُلَّ (سَبْعًا أَوْ عَشْرًا) مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا (أَوْ رَصْدًا) وَهُوَ مَنْ يُرْصِدُ النَّاسَ أَيْ يَرْقُبُهُمْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْقَرْيَ لِأَخِذِ شَيْءٍ مِنْهُمْ ظُلْمًا (وَلَا طَرِيقَ) لَهُ (سِوَاهُ لَمْ يَجِبِ الْحَجَّ) لِحُصُولِ الضَّرَرِ نَعَمْ يُسْنُ الْخُرُوجُ وَقِتَالُ الْكَافِرِ إِنْ أَمَكْنَ وَلَمْ يَجِبْ هُنَا، وَإِنْ زَادَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الضَّعْفِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحُجَّاجِ عَدَمُ اجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ وَضَعْفُ جَانِبِهِمْ فَلَوْ كُفُّوا الْوُقُوفَ لَهُمْ كَانُوا طُعْمَةً لَهُمْ وَذَلِكَ يَبْغُذُ وَجُوهَهُ وَيُكْرَهُ بِذَلِّ مَالٍ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَلٌّ بِخِلَافِهِ لِلْمُسْلِمِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنْ قِتَالِهِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بِهِ يَتَقَوَّى عَلَى التَّقَرُّضِ لِلنَّاسِ كُرَّةً أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ بِذَلِّ الْإِمَامِ لِلرَّصِيدِ وَجِبَ الْحَجُّ وَكَذَا أَجَنَّبِيَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ حَيْثُ لَا يَتَضَوَّرُ لِحُقُوقٍ مِنْهُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ بَوَاحٍ أَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ سِوَاهُ فَيَجِبُ شُلُوكُهُ، وَإِنْ كَانَ أَطْوَلَ إِنْ وَجَدَ مُؤَنَ شُلُوكِهِ. (وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ) عَلَى الرَّجُلِ وَكَذَا الْمَرْأَةُ (إِنْ) وَجَدَتْ

• فَوَدَّ: (أَوْ يُضْعِيهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَوْ يُضْعِ اهْ وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي عَلَى نَفْسٍ وَيُضْعِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ اهْ .
• فَوَدَّ (سُنِّي): (أَوْ مَالِهِ) خَرَجَ بِهِ الْإِخْتِصَاصُ فَلَا يُشْتَرَطُ الْأَمْنُ عَلَيْهِ كُرْدِيَّ عَلَى بِأَفْضَلِ . • فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَالْأَظْهَرُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي الْإِقْوَالُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ بِذَلِّ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى أَمَّا لَوْ كَانَ .
• فَوَدَّ (سُنِّي): (أَوْ رَصْدًا) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِهَا نِهْيَةً وَمُغْنِي وَيَمْلُ الرَّصْدِيَّ بِلِ أَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمِيرُ الْبَلَدِ إِذَا مَنَعَ مِنْ سَفَرِ الْحَجِّ إِلَّا بِمَالٍ وَلَوْ بِاسْمِ تَذَكُّرَةِ الطَّرِيقِ . • فَوَدَّ (سُنِّي): (لَمْ يَجِبِ الْحَجَّ) أَيْ : وَلَا الْعُمْرَةَ نِهْيَةً . • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِبْ هُنَا الْخُ) هَذَا إِذَا لَمْ يَغْبِرُوا بِلَادَنَا وَلَا فَتَجِبَ مُقَاتَلَتُهُمْ مُطْلَقًا كَمَا سَيَأْتِي فِي مَحَلِّهِ رَشِيدِي . • فَوَدَّ: (وَضَعْفُ جَانِبِهِمْ) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ بَنُوْنَ قِبَاءٍ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ جَاشُهُمْ بِالشِّينِ وَلَا يَظْهَرُ مُنَاسَبَةٌ مَغْنَاهُ، وَهُوَ اضْطِرَابُ الْقَلْبِ هُنَا فَلَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنْ جَائِهِمْ بِالنَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَهُوَ الْحَرَكَةُ وَعِبَارَةُ الْمُحَقِّقِي الْكُرْدِيَّ بِفَتْحِ الْكَافِ الْفَارِسِيَّةِ قَوْلُهُ وَضَعْفُ جَانِبِهِمْ أَيْ : شَرَائِكِهِمْ اهْ وَعَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ كَانَ الْمُنَاسِبُ الْمَوَافِقُ لِلْقَامُوسِ أَيْ : اجْتِمَاعُهُمْ . • فَوَدَّ: (بِذَلِّ مَالٍ لَهُ) أَيْ : لِلْكَافِرِ مُطْلَقًا سَم . • فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيْ : الْمُسْلِمِ . • فَوَدَّ: (كُرَّةً أَيْضًا الْخُ) بِلِ حَرَمٍ فِيمَا يَظْهَرُ بِضَرِي .
• فَوَدَّ: (وَكَذَا أَجَنَّبِيَّ الْخُ) عِبَارَةُ الْكُرْدِيَّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَكَذَا الْأَجَنَّبِيَّ كَمَا فِي الْعِبَابِ وَشَرْحِهِ لَكِنْ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَالْمَنَعَ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِلْيَمْنَةِ وَنَظَرُ فِيهِ فِي الْأَسْنَى وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ الْوُجُوبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ زِيَادٍ وَنَقَلَهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَنَّ الْمَنَعَ إِنَّمَا هُوَ إِذَا دَفَعَ عَنْ وَاحِدٍ بِخُصُوصِهِ اهْ وَعِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ وَكَذَا أَجَنَّبِيَّ الْخُ وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ زِيَادٍ هُوَ الْمُعْتَمِدُ وَنَقَلَهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ اهْ .
• فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي فَقَالَ بِخِلَافِ الْأَجَنَّبِيَّ لِلْيَمْنَةِ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ اهْ قَالَ ع شِ قَوْلُهُ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ هُوَ الْمُعْتَمِدُ اهْ وَمَرَّ مَا فِيهِ . • فَوَدَّ: (وَكَذَا الْمَرْأَةُ) كَذَا فِي الْمَغْنِي وَزَادَ النَّهْيَةَ وَالْجَبَانَ اهْ . • فَوَدَّ: (إِنْ) وَجَدَتْ مَحَلًّا الْخُ جَزَمَ بِهِ الْوَنَائِي وَقَالَ الْبُضْرِيُّ قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِذَا أَدَّى

• فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ بِذَلِّ مَالٍ لَهُ) أَيْ مُطْلَقًا .

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَحْرِ إِنْ خَلَبَتِ السَّلَامَةُ) قَالَ فِي الرُّوضِ ، فَإِنْ رَكِبَهُ وَمَا بَيْنَ

لها محلاً تنقزل فيه عن الرجال كما هو ظاهرٌ وتعيّن طريقاً ولو لِنحو جذب البرِّ وعطفه كما هو ظاهرٌ خلافاً لقول الجوري ينتظر زوال عارض البرِّ و (غلبت السلامة) وقت السفر فيه؛ لأنه حينئذ كالبرِّ الآمين بخلاف ما إذا غلب الهلاك أو استويا بالحرمة زكوبه حينئذ

عَدَم انزعاجها إلى مخدورٍ من نحو خلوةٍ مُحَرَّمَةٍ أو خَوْفٍ فِتْنَةٍ وإلا فاشتراط ذلك مُطلقاً محلّ نظير فليَتأمل اهـ ويؤيد الأول اشتراط المعجل لها مُطلقاً. هـ فود: (وتعيّن إلخ) يتأمل عطفه على وجدت إلخ المفيد لاختصاص شرط تعيّن الطريق بالمرأة وليس كذلك وتكلف الكُرْدِي المُحْشِي فقال هو عطف على وجدت عطف عام على خاص؛ لأن هذا يعُمُّ الرَجُلَ والمرأة وذاك خاصٌّ بالمرأة وكذا الحكم في قوله و غلبت السلامة اهـ وفيه ما لا يخفى. هـ فود: (لِنحو جذب البرِّ إلخ) أي: كتملُّرِ سلوكه لعدو أو لِقِلَّة ما يضرُّه في مؤنَّته ع ش. هـ فود: (بخلاف إلخ) إلى قوله: (وظاهر إلخ) في النهاية والمُعْنَى.

هـ فود: (بخلاف ما إذا غلب الهلاك إلخ) فإذا رَكِبَهُ حينئذٍ، فإن كان ما بيّن يَدِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا قَطَعَهُ فَلَهُ الرُّجُوعُ إِلَى وَطَنِهِ أو ما بيّن يَدِيهِ أَقْلُ أو تَسَاوَا فلا رُجُوعَ لَهُ بَلْ يَلْزُمُهُ التَّمَادِي لِقُرْبِهِ مِنْ مَقْصِدِهِ فِي الْأَوَّلِ

يَدِيهِ أَكْثَرَ فَلَهُ الرُّجُوعُ أو أَقْلُ أو تَسَاوَا فلا اهـ وهُنَا أَمُورٌ مِنْهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَمَا بَيْنَ يَدَيْهِ أَكْثَرَ فَلَهُ الرُّجُوعُ شَامِلٌ لِمَا لو كان مُحَرِّمًا وَلَا مانِعٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَهُ الرُّجُوعُ وَسُلُوكُ طَرِيقٍ آخَرَ إِنْ امْكَنَ وَلَا تَحَلُّلَ بِشَرْطِهِ وَمِنْهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي قَوْلِهِ أو أَقْلُ أو تَسَاوَا فلا ما نُصَّهُ وَهَذَا بِخِلَافِ جَوَازِ تَحَلُّلِ الْمُحَرِّمِ فِيمَا إِذَا أَحَاطَ بِهِ الْعَدُوُّ وَإِنَّ الْمُخَصَّرَ مَخْبُوسٌ وَعَلَيْهِ فِي مُصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ شَقَّةٌ بِخِلَافِ رَاكِبِ الْبَحْرِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا كَانَ كَالْمُخَصَّرِ، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنَ الرُّجُوعِ مَعَ أَنَّ الْحِجَّ عَلَى التَّرَاخِي؛ لِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ فَيَمْنُ خَشَى الْعُضْبَ أو أَخْرَمَ بِالْحِجِّ وَضَاقَ وَقْتُهُ أو نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ تِلْكَ السَّنَةَ أو أَنَّ مُرَادَهُمْ بِذَلِكَ اسْتِثْرَاقُ الْوُجُوبِ اهـ. وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِنْخِ الْمُعْتَمِدُ خِلَافَهُ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ وَلَا التَّحَلُّلُ إِذَا كَانَ مُحَرِّمًا وَقَوْلُهُ إِذَا أَخْرَمَ بِالْحِجِّ وَضَاقَ الْوَقْتُ مَفْرُوضٌ كَمَا تَرَى فِي صُورَةِ الْأَقْلِ وَالْمُسَاوَةِ وَهَلْ يَجْرِي فِي صُورَةِ الْأَكْثَرِ فَيَكُونُ مَحَلُّ تَجْوِيزِ الرُّجُوعِ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحَرِّمًا بِالْحِجِّ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فِيهِ نَظَرٌ وَمِنْهَا أَنَّ الْأَذْرَعَ بَحَثٌ أَنَّ مَحَلَّ النَّظَرِ إِلَى الْأَكْثَرِ وَغَيْرِهِ إِذَا اسْتَوَى جَمِيعُ الْمَسَافَةِ فِي الْخَوْفِ أو عَدَمِهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى الْمَخُوفِ وَغَيْرِهِ حَتَّى لو كَانَ مَا أَمَامَهُ أَقْلٌ لَكِنَّهُ أَخَوْفٌ جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ، وَإِنْ كَانَ أَطْوَلَ لَكِنَّهُ سَلِيمٌ وَخَلْفَ الْمَخُوفِ وَرَاءَهُ لَزِمَهُ التَّمَادِي وَمِنْهَا قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ ثُمَّ تَفْهِيمُ جَوَازِ الْعَوْدِ تَارَةً وَإِثْبَاتُهُ أُخْرَى دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا التَّفْرِيعَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى الْحِجِّ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْمَغْصِيَةِ إِذْ فَرَضَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي حَالِ غَلَبَةِ الْهَلَاكِ أو التَّسَاوِي فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْعَوْدِ إِذَا كَانَ مَا أَمَامَهُ أَكْثَرَ وَحُرْمَتُهُ إِذَا كَانَ مَا أَمَامَهُ أَقْلٌ وَتَخْيِيرُهُ إِذَا اسْتَوَا اهـ وَقَدْ يُقَالُ قَصْدُ الشُّكِّ عَارِضٌ مِنْ جِهَةِ الْمَغْصِيَةِ فَلَا نَظَرَ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ م ر وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرَّوْضِ، فَإِنْ رَكِبَهُ إِنْخِ امْتِنَاعُ التَّحَلُّلِ إِذَا كَانَ مُحَرِّمًا، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِهِ إِذْ لَيْسَ مَنْنُوعًا وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ فَلَهُ الرُّجُوعُ عَدَمُ وَجُوبِهِ لَا يُقَالُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَغْصِيَةِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ عَارِضُهُ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ، وَهُوَ قَصْدُ الشُّكِّ مَعَ قَضِيَّتِهِ كَمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّا نَمْنَعُ دَوَامَ الْمَغْصِيَةِ إِذْ هِيَ فِي ابْتِدَاءِ الرُّكُوبِ فَقَطُّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الْأَوَّلِ لَهُ الرُّجُوعُ شَرْحُ م ر.

للحج وغيره وظاهر تعبيرهم بقلبة السلامة أنه لو اعتيد في ذلك الزمن الذي يُسافر فيه أنه يفرق فيه تسعة ويسلم عشرة لزم ركوبه ويُؤيده إلحاقهم الاستواء بقلبة الهلاك ولا يخلو عن بُعد فلو قيل: المعتبر العرف فلا يكتفي بتفاوت الواحد ونحوه لم يعضد ويُؤيده ما يأتي في الفرار عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضاً لا الحقيقي. وخرج به الأنهاز العظيمة كجنيحون والنيل فيجب ركوبها قطعاً؛ لأن المقام فيها لا يطول والخوف لا يعظم، وقول الأذرعى: (مخله إذا كان يقطعها عرضاً وإلا فهي في كثير من الأوقات كالبحر وأخطر مردود بأن البر فيها قريب أي غالباً فيسهل الخروج إليه (و) الأظهر (أنه تلزمه أجرة البذرية) بالمهملة

واستواء الجهتين في حقه في الثاني وهذا بخلاف جواز تحلل المخرم فيما إذا أحاط به العدو؛ لأن المخصر مخبوس وعليه في مصابرة الإحرام مشقة بخلاف رايب البحر نعم إن كان مخرمًا كان كالمخصر، فإن قيل كيف يصح القول بوجوب الذهاب ومنعه من الانصراف مع أن الحج على التراخي أجيب بأن صورة المسألة فيمن خشي العضب أو أخرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج تلك السنة أو أن المراد بذلك استقراؤ الوجوب هذا إن وجد بعد الحج طريقاً آخر في البر ولا قلله الرجوع لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في رجوعه قال الأذرعى وما ذكره من الكثرة والتساوي المتبادر منهم النظر إلى المسافة، وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أما لو اختلفت فبتبني أن ينظر إلى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان ما أمامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه الثمادي، وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم واختلف المخوف وراءه لزمه ذلك اهـ، وهو بحث حسن مغني وشرح الروض وكذا في النهاية إلا قولهما نعم إن كان مخرمًا كان كالمخصر فقال بذلك ولو مخرمًا فلا يكون كالمخصر خلافاً لبعض المتأخرين اهـ ووافقه سم فقال وقول شرح الروض نعم إلخ المتمد خلافة فليس له الرجوع ولا التحلل إذا كان مخرمًا اهـ إلا أنه قيد أصل المسألة بما إذا لم تنذر التجاء ثم قال نعم لو نذرت السلامة منه فالأوجه وجوب الرجوع في حالة جوازه في غيرها اهـ.

• فود: (للحج وغيره) أي: إلا أن يكون للفرار على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر التجاء وإلا حرم حتى للفرار نهاية. • فود: (وخرج به إلخ) أي: بالبحر أي الملبح إذ هو المراد عند الإطلاق نهاية. • فود: (وعليه) أي: على ما استقر به الشارح بقوله: (فلو قيل إلخ). • فود: (فوجب ركوبها) أي: مطلقاً طولاً وعرضاً ما لم يغلب على ظنه الهلاك لتخو شدة مطر وريح عاصف وثاني. • فود: (مردود إلخ) نعم يظهر إلحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها إذا ركبها طولاً ويمكن حمل كلام الأذرعى عليه نهاية عبارة المغني، وهو كما قال الأذرعى خصوصاً أيام زيادة النيل وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ١٧٨] اهـ. • فود: (بالمهملة) إلى قوله: انتهى في النهاية والمغني. • فود: (بالمهملة إلخ) أي: بموحدة مفتوحة وذال ساكنة مهملة ومُعجمة

• فود: (ويؤيده إلحاقهم إلخ) يتأمل.

والمُعْجَمَةُ مُعْرَبَةٌ، وهي الْخِفَارَةُ فإذا وَجَدُوا مَنْ يَحْرُسُهُمْ بحيثُ يَأْمَنُونَ معهم ظَنًّا لَزِمَهُمْ استِفْجَارُهُمْ بأَجْرَةِ المِثْلِ لَا بِأَزْيَدَ، وَإِنْ قُلْ؛ لَأَنهَا مِنْ أَهْبِ السَّفَرِ كَأَجْرَةِ دَلِيلٍ لَا يَعْرِفُ الطَّرِيقَ إِلَّا بِهِ.

(وَيُشْتَرَطُ) لِلْجُوبِ أَيْضًا (وُجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعْتَادِ حَمْلُهُ مِنْهَا بِثَمَنِ المِثْلِ، وهو الْقَدْرُ اللَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ) فَلَوْ خَلَا بَعْضُ الْمَنَازِلِ أَوْ مَحَالُ الْمَاءِ الْمُعْتَادَةُ عَنْ ذَلِكَ فَلَا وَجُوبَ؛ لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْمِلْ ذَلِكَ مَعَهُ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ حَمَلَهُ عَظُمَتِ الثُّمُونَةُ. وكذا لو لَمْ يَجْذُهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ المِثْلِ، وَإِنْ قُلْتَ الزِّيَادَةُ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ: وَكَانَ هَذَا كَتَشْيِيلِ الرَّافِعِيِّ بِحَمْلِ الزَّادِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى مَكَّةَ وَحَمْلِ الْمَاءِ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بِاعْتِبَارِ عَادَةِ طَرِيقِ الْعِرَاقِ وَأَمَّا طَرِيقُ بَصْرَ وَالشَّامِ فَاعْتَادُوا حَمْلَ الزَّادِ - إِلَى مَكَّةَ - وَالْمِيَاهِ الْمَرَاجِلَ الْأَرْبَعَ وَالْخُمْسَ فَيَنْبَغِي اعْتِبَارُ الْعُرْفِ الْمُخْتَلِفِ بِاخْتِلَافِ النُّوَاحِي أ هـ، ...

أَعْجَمِيَّةٌ مُعْرَبَةٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. ة فُودَ: (وَإِنْ قُلْ) مُعْتَمَدٌ ش.

ء قولُ (سَيِّ): (وَهُوَ الْقَدْرُ اللَّائِقُ بِهِ الْخُ) أَي: وَإِنْ غَلَّتِ الْأَسْعَارُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي وَلَا نَظَرَ لِمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ نَعَمْ لَا تُعْتَبَرُ حَالَةُ الْإِضْطِرَارِ الَّتِي يَقْصَدُ فِيهَا الْقَوْتُ لِسَدِّ الرَّمَقِ كَزِدِّي عَلَى بِأَفْضَلِ أَي فَحَيْثُ لَا وَجُوبَ؛ لَأَنَّ الشَّرْبَةَ قَدْ تَبَاعَ بِذَنَائِبٍ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ ذَلِكَ لَائِقًا بِهَا حَيْثُ حَاشِيَةُ الْإِبْضَاحِ. ة فُودَ: (فَلَوْ خَلَا بَعْضُ الْمَنَازِلِ الْخُ) أَي: فَإِنْ لَمْ يَوْجَدَا أَوْ أَحَدُهُمَا كَانَ عَامَ جَذْبٍ وَخَلَا بَعْضُ الْمَنَازِلِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ انْقَطَعَتِ الْمِيَاهُ أَوْ وَجَدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ مُعْنِي وَنِهَائِي. ة فُودَ: (أَوْ مَحَالُ الْمَاءِ الْخُ) أَي: وَلَوْ مَرَحَلَةً شَرَحَ بِأَفْضَلِ. ة فُودَ: (هَئِذَا ذَلِكَ) أَي: عَمَّا ذُكِرَ مِنَ الْمَاءِ وَالزَّادِ أَوْ أَحَدِهِمَا. ة فُودَ: (وَإِنْ قُلْتَ الزِّيَادَةُ) نَعَمْ تُفْتَقَرُ الزِّيَادَةُ الْبَسِيرَةُ وَلَا يَجْرِي فِيهِ كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ الْخِلَافُ فِي شِرَاءِ مَاءِ الطَّهَارَةِ؛ لَأَنَّ لَهَا بَدَلًا بِخِلَافِ الْحَجِّ شَرَحَ م ر أَي: وَالْمُعْنِي أ هـ سَمَ وَمَالَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّ فَقَالَ: وَأَقُولُ: هُوَ قِيَاسُ قَطْمِهِمْ بَيْعِ الْمَالُوفِ مِنْ عَبْدٍ وَدَارٍ وَفَرَقَهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفَّارَةِ بِأَنَّ لَهَا بَدَلًا بَلْ قَدْ يُقَالُ: هَذَا أَوْلَى لِسَهُولَةِ بَذْلِ الزِّيَادَةِ الْبَسِيرَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمُقَارَقَةِ الْمَالُوفِ أ هـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر. نَعَمْ تُفْتَقَرُ الزِّيَادَةُ الْخُ وَلَقُلْ ضَابِطُهَا مَا يُعَدُّ عَدَمَ بَذْلِهِ فِي تَحْصِيلِ مِثْلِ هَذَا الْقَرْضِ بِالنِّسْبَةِ لِذَائِفِهِ رُعُونَةً وَاغْتِفَارُ الزِّيَادَةِ الْبَسِيرَةِ هُنَا يُشْكَلُ بِمَا مَرَّ فِي ثَمَنِ الرَّاحِلَةِ وَأَجْرَتِهَا إِذَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ المِثْلِ وَأَجْرَةِ المِثْلِ، وَإِنْ قُلْتَ الزِّيَادَةُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَاءَ وَالزَّادَ لِكَوْنِهِمَا لَا تَقُومُ الْبَيْئَةُ بَدُونِهِمَا لَا يُسْتَقْنَى عَنْهُمَا سَفَرًا وَلَا حَضَرًا لَمْ تُعَدَّ الزِّيَادَةُ الْبَسِيرَةُ خُسْرَانًا بِخِلَافِ الرَّاحِلَةِ أ هـ.

ء فُودَ: (كَأَنَّ هَذَا) أَي قَوْلُ الْمَنِيِّ: (وَيُشْتَرَطُ وَجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ الْخُ). ة فُودَ: (بِإِغْتِبَارِ عَادَةِ الْخُ) خَبِرَ كَانَ هَذَا الْخُ وَقَدْ يَنْتَعِ دَعْوَى اخْتِصَاصِ مَا فِي الْمَنِيِّ بِعَادَةِ طَرِيقِ الْعِرَاقِ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَنْ عَادَةُ

ء فُودَ: (وَإِنْ قُلْتَ الزِّيَادَةُ) نَعَمْ تُفْتَقَرُ الزِّيَادَةُ الْبَسِيرَةُ وَلَا يَجْرِي فِيهِ كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ الْخِلَافُ فِي شِرَاءِ مَاءِ الطَّهَارَةِ؛ لَأَنَّ لَهَا بَدَلًا بِخِلَافِ الْحَجِّ شَرَحَ م ر.

وإنما يُشجّه مع ما فيه إن اطرّد عُرِفَ كُلُّ ناحيةٍ بذلك وكثيرٌ من أهلِ مصرَ والشامِ لا يحملون ذلك أصلاً اتكالاً على وجوده في مواضعٍ معروفةٍ في طريقهم.

(و) وجودُ (عَلَفِ الدائبةِ في كُلِّ مرحلةٍ) لأنَّ المؤنةَ تعظمُ في حملِها لِكثرتِه كذا نقله عن جنح وأقره، لكنْ بحثَ في المجموعِ ما صرحَ به غيره من اعتبارِ العادةِ فيه أيضاً واعتمده الأذرعِي وغيره قالوا وإلا لم يلزمَ آفاقاً الحجَّ أصلاً (و) يُشترطُ (في) الوجوبِ على (المرأةِ) لا في الأداءِ فلو استطاعتْ ولم تجدْ مَنْ يأتي لم يُقَضَّ مَنْ تركتها على المُتمتدِ (أنْ يخرجَ معها زوج) ولو فاسقاً؛ لأنه مع فسقه يغارُ عليها من مواقعِ الرِّيبِ. وبه يُعلمُ أنَّ مَنْ عَلِمَ منه أنه لا غيره له كما هو شأنُ بعضِ مَنْ لا خلاقَ لهم لا يُكتفى به (أو محرمٌ) بنسبٍ أو رضاعٍ أو مصاهرةٍ ولو فاسقاً أيضاً بالتفصيلِ المذكورِ في الزوجِ فيما يظهرُ فيهما ويكفي على الأوجهِ مُراهقٌ

طريقِ العراقِ وطريقِ مصرَ والشامِ وغيرها على حدِّ سواءٍ. هـ. فُود: (وإنما يُشجّه) أي: ما قاله الأذرعِي وغيره. هـ. فُود: (وكثيرٌ من أهلِ مصرَ إلخ) قد يقالُ القياسُ أنَّ العُرْفَ إذا اختلفَ نُظِرَ لِلغالبِ ولا نُظِرَ لِغيره، وإن كانَ أهلهُ كثيرينَ فَلْيَتَأَمَّلْ بصريّ. هـ. فُود: (لا يحملون ذلك أصلاً إلخ) لَمَلَمَ باختيارِ زَمَنِهِ عبارةَ النهايةِ والمُغني والضابطُ في مثلِ ذلك العُرْفُ ويختلفُ باختلافِ التواحي فيما يظهرُ وإلا فَجَرَتْ عادةُ كثيرٍ من أهلِ مصرَ على حملِها إلى العقبةِ اهـ.

هـ. قولُ (سبي): (وعَلَفِ الدائبةِ) بفتحِ اللامِ نهايةٌ ومُغني. هـ. فُود: (لأنَّ المؤنةَ) إلى المتنِ في النهايةِ والمُغني. هـ. فُود: (واعتمده الأذرعِي إلخ)، فإنْ عَدِمَ شيئاً مِمَّا ذُكِرَ في أثناءِ الطريقِ جازَ له الرجوعُ ولو جهلَ مانعَ الوجوبِ من نحوِ وجودِ عدوٍّ أو عَدَمَ زادٍ وثُمَّ أضلَّ من وجودٍ أو عَدَمَ استصحبَه وعَمِلَ به وإلا وجبَ الخروجُ إذ الأضلُّ عَدَمَ المانعِ وَيَتَبَيَّنُ وجوبُ الخروجِ بَيِّنٍ عَدَمَ المانعِ فَلَوْ ظَنَنَ فَتَرَكَ الخروجَ من أجلِه ثم بانَ عَدَمُهُ لَزِمَهُ التُّسُّكُ نهايةٌ ومُغني أي: استقرَّ في ذِمَّتِهِ ع ش. هـ. فُود: (في الوجوبِ) إلى قوله وفي الأمرِ في النهايةِ إلّا قوله وبِه يُعلمُ إلى المتنِ وقوله بالتفصيلِ إلى ويكفي وقوله واشترطَ إلى وكونه وقوله ويُجابُ إلى أما الجوازُ وقوله حتَّى يُحرَمَ إلى نعم وكذا في المُغني إلّا قوله وأعمى. هـ. فُود: (على المرأةِ) أي: ولو عَجوزاً مَكَيَّةَ لا تُشْتَهَى وتائي وشرَحَ بأفضل. هـ. فُود: (لا في الأداءِ) عَطَفَ على في الوجوبِ سم.

هـ. قولُ (سبي): (أنْ يخرجَ معها زوجٌ أو محرمٌ) أي: بأنْ تكونَ بَحِيْثٌ لو خَرَجَتْ لَخَرَجَ معها مَنْ ذُكِرَ رَشِيدٌ. هـ. فُود: (أنْ مَنْ عَلِمَ مِنْهُ إلخ) وقوله الآتي بالتفصيلِ إلخ أقره الكُرْدِي على بأفضلِ وجَزَمَ به الوتائي. هـ. قولُ (سبي): (أو محرمٌ) هل يَشْمَلُ الأتَى ويؤَيِّدُه ما يأتي في الحُثِّي سم أقولُ قَصِيَّةَ قولِ الشارحِ الآتي (وبِمَحارِمِ إلخ) عَدَمُ الشُّمولِ. هـ. فُود: (فيهما) أي: في قوله: (ولو فاسقاً) وقوله: (بالتفصيلِ إلخ).

هـ. فُود: (لكنْ بحثَ في المجموعِ إلخ) اغتَمَدَهُ م. هـ. فُود: (لا في الأداءِ) عَطَفَ على في الوجوبِ. هـ. فُود: (أو محرمٌ) هل يَشْمَلُ الأتَى ويؤَيِّدُه ما يأتي في الحُثِّي اهـ. هـ. فُود: (ويكفي على الأوجهِ) كذا م.

وأعنى لهما جذق بمنع الزينة واشترط البلوغ في النسوة على ما يأتي احتياطاً ولأنهن مَطْمَوْعٌ فيهن وكونه في قافلتهما، وإن لم يكن معها، لكن بشرط قربه بحيث تمتنع الزينة بوجوده والحق بهما جمع عبدها الثقة أي إذا كانت هي ثقة أيضاً، والأجنبي المنسوخ إن كانا ثقتين أيضاً لجل نظرهما لها وخلوتهما بها كما يأتي (أو نسوة) بضم أوله وكسره ثلاث فأكثروا (ثقات) أي بالغات مُتَّصِفَاتٌ بالمدالة ولو إماء. ويُشجعه الاكتفاء بالمراهقات بقِيَّده السابق وبمحارم فسقهن بغير زنا أو قيادة ونحو ذلك لحرمة سفرها وحدها، وإن قصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرحت به الأحاديث الصحيحة يخوف استمالتها وخديقتها، وهو مُتَّعٍ بمصاحبتها لمن ذكر حتى النسوة؛ لأنهن إذا كثرن وكُنَّ ثقات انقطعت الأطماع عنهن، لكن نازع جمع في اشتراط ثلاث المصريح به كلامهما وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين

• قوله: (وأعنى) خلافاً للمعنى عبارته وشرط العبادي في المخرم أن يكون بصيراً ويقاس به غيره اهـ. وقال النهاية واشترط العبادي البصر فيه مخمول على من لا فطنة معه ولا فكثير من العُمَيَّانِ اعْرِفَ بالأمور وأدفع للثَمِّ والزَيِّبِ من كثير من البُصْرَاءِ اهـ. • قوله: (على ما يأتي) فيه أن الآتي كما هنا سم أقول بل الآتي مُعَقَّبٌ بقوله ويُشجعه الاكتفاء إلخ. • قوله: (وكونه إلخ) عطف على قوله مُراهق ومزجج الضمير من يخرج مع المرأة من زوجها أو محرماً. • قوله: (والحق بهما جمع إلخ) جزم به النهاية والمُعْنِي. • قوله: (إذا كانت هي ثقة إلخ) والمراد من كونهما ثقتين المدالة لا العفة عن الزنا فقط كُرِدِي على بأفضل. • قوله: (والأجنبي المنسوخ) أي: الذي لم يبق فيه شهوة للنساء وتأتي. • قوله: (كما يأتي) أي: في باب النكاح. • قوله: (بقِيَّده السابق)، وهو الجذق الذي يمنع الزينة. • قوله: (ولو إماء) وسواء المجاوز وغيرهن نهاية. • قوله: (وبمحارم فسقهن إلخ) قلَّوْ غَلَبَ على الظنَّ حَمَلُنَّ لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة أيضاً نهاية. • قوله: (وذلك إلخ) أي: اشتراط ما ذكر في الوجوب سم. • قوله: (وإن قصر) أي: وكانت شوهاً وتأتي. • قوله: (كما صرحت به الأحاديث الصحيحة) هي مخمولة على غير فرض الحج ومثله العُمرة لما سيأتي من قوله ولها أيضاً أن تخرج له وخذاً إلخ سم. • قوله: (وكن ثقات) أي: أو محارم فسقهن بغير نحو زنا أو قيادة. • قوله: (وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين) اعتمدته النهاية والمُعْنِي وحاشية الإيضاح ومختصر الإيضاح وشرح المنهج.

• قوله: (على ما يأتي) فيه أن الآتي كما هنا. • قوله: (ويشجعه الاكتفاء إلخ) كذا م ر. • قوله: (وذلك) أي اشتراط ما ذكر في الوجوب لحرمة سفرها وخذاً وفيه بحث؛ لانه إن أريد حرمة سفرها وخذاً في الجملة أي في غير سفر الحج ونحوه من الواجبات فهذا لا ينتج الاشتراط المذكور، وإن أريد حرمة ذلك في الحج فهو ممنوع لجواز سفرها وخذاً مع الأمن للحج كما سيأتي فليتنامل. • قوله: (كما صرحت به الأحاديث الصحيحة) هي مخمولة على غير فرض الحج ومثله العُمرة لما سيأتي من قوله ولها أيضاً أن تخرج له وخذاً إلخ وهل بقيت الأسفار الواجبة كسفر الحج والعُمرة. • قوله: (وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين) اعتمدته م ر.

وَيُجَابُ بِأَنْ خَطَرَ السَّفَرِ اقْتَضَى الاحتياطُ في ذلك على أنه قد يَعْزُضُ لإحداهِنَّ حاجةٌ تَبْرُزُ ونحوه فيذْهَبُ إِنْثَانٍ وَتَبْقَى إِنْثَانٍ وَلَوْ اكْتَفَى بِثَنَتَيْنِ لَذَهَبَتْ وَاحِدَةٌ وَحَدَّاهَا فَيُخْشَى عَلَيْهَا وَاعْتِبَارُهُنَّ إِنَّمَا هُوَ لِلْجُوبِ أَمَّا الْجَوَازُ فَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ لِأَدَاءِ فَرَضِ الْإِسْلَامِ مَعَ امْرَأَةٍ يُقَى كَمَا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْمَجْمُوعِ فَهُمَا مَسْأَلَتَانِ. كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ خَلَّافًا لِمَنْ تَوَهَّمَتْ تَنَاقُضَ كَلَامِهِ وَلَهَا أَيْضًا أَنْ تَخْرُجَ لَهُ وَحَدَّاهَا إِذَا تَيَقَّنَتْ الْأَمْنَ عَلَى نَفْسِهَا هَذَا كُلُّهُ فِي الْفَرَضِ وَلَوْ نَذَرًا أَوْ قَضَاءً عَلَى الْأُوجْهِ أَمَّا النُّفْلُ فَلَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لَهُ مَعَ نِسْوَةٍ، وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمَكِّيَّةِ التَّطَوُّعُ بِالْمُفْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ مَعَ النِّسَاءِ خَلَّافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ نَعَمَ لَوْ مَاتَ نَحْوُ الْمُحْرِمِ،

• قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَفْرُضُ الْإِنْفَ) قَدْ يُقَالُ أَنَّهُ لَوْ نَظَرَ لِنَحْوِ ذَلِكَ لَاشْتَرَطَ التَّمَعُّدَ فِي نَحْوِ الْمُحْرِمِ بِضَرْبٍ عِبَارَةً سَمِ قَدْ يَفْرُضُ التَّبَرُّزُ لِمَنْ عَدَّاهَا فَالْتَّظَرُّ لِدَلَالِكَ قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ اغْتِيَابِ كَوْنِ الثَّلَاثِ غَيْرَهَا أَوْ عَدَمَ الْإِكْتِيَابِ بِهِنَّ اهـ. • قَوْلُهُ: (لِأَدَاءِ فَرَضِ الْإِسْلَامِ) أَيِ: مِنَ الْحَجِّ وَالْمُفْرَةِ نِهَائَةً قَالَ الْكَزْزَدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ إِنَّمَا قَيَّدَ بِفَرَضِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَالْأَفْكَلُ سَفَرٌ وَاجِبٌ مِثْلُهُ اهـ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَيَكْفِي فِي الْجَوَازِ لِفَرَضِهَا وَلَوْ نَذَرًا أَوْ قَضَاءً، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَطِيعَةٍ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَلَّانٍ وَكَذَا كُلُّ عِبَادَةٍ مَقْرُوضَةٍ كَالْهَجْرَةِ امْرَأَةً وَاحِدَةً وَكَذَا إِذَا تَيَقَّنَتْ الْأَمْنَ نَفْسًا وَيَضَعًا وَنَحْوَهُمَا اهـ. • قَوْلُهُ: (فَهُمَا مَسْأَلَتَانِ) أَيِ: إِخْدَاهُمَا شَرْطُ وَجُوبِ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ وَالثَّانِيَةُ شَرْطُ جَوَازِ الْخُرُوجِ لِأَدَائِهَا وَقَدْ اشْتَبَهَتْ عَلَى كَثِيرِينَ حَتَّى تَوَهَّمُوا اخْتِلَافَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي ذَلِكَ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِكَوْنِهِمَا مَسْأَلَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا تَيَقَّنَتْ الْأَمْنَ الْإِنْفَ) وَعَلَيْهِ حُمِلَ مَا دَلَّ مِنَ الْأَخْبَارِ عَلَى جَوَازِ سَفَرِهَا وَحَدَّاهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَلَى نَفْسِهَا) أَيِ مِنَ الْخَدِيعَةِ وَالْإِسْتِمَالَةِ إِلَى الْفَوَاحِشِ إِيْعَابٌ أَيِ: وَأَمَّا الْأَمْنُ عَلَى الْمَالِ وَالنَّفْسِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حِفْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْفَرَضِ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا فُرِضَ عَلَيْهَا بِالْفِعْلِ أَوْ مَا يَتَّبَعُ فَرَضًا، وَإِنْ لَمْ يُفْرَضْ عَلَيْهَا لِعَدَمِ اجْتِمَاعِ شُرُوطِ الْإِسْتِطَاعَةِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ بِضَرْبٍ وَتَقَدَّمَ آيْنًا عَنِ الْوَنَائِي الْجَزْمُ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا النُّفْلُ الْإِنْفَ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ يَقَعُ فَرَضٌ كِفَايَةً بِاعْتِشَانِ عِبَارَةِ النِّهَائَةِ أَمَّا سَفَرُهَا، وَإِنْ قَصَرَ لِغَيْرِ فَرَضٍ فَحَرَامٌ مَعَ النِّسْوَةِ مُطْلَقًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَإِنْ قَصَرَ الْإِنْفَ وَمِنْهُ خُرُوجُهُنَّ لِيَزَارَةَ الْقُبُورِ حَيْثُ كَانَ خَارِجَ السُّورِ وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ اهـ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمَكِّيَّةِ التَّطَوُّعُ بِالْمُفْرَةِ الْإِنْفَ) وَالْحِيلَةُ أَنْ تُنْذِرَ التَّطَوُّعَ وَثَانِيٌّ لَكِنْ يَتَّبَعِي أَنْ تَقْصِدَ بِذَلِكَ التَّنْذِيرِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى لَا التَّوَصُّلَ لِلْخُرُوجِ أَوْ السَّفَرِ لَهُ بِاعْتِشَانِ. • قَوْلُهُ: (نَعَمَ لَوْ مَاتَ الْإِنْفَ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِي مَعْنَى مَوْتِهِ انْقِطَاعُهُ بِأَسْرِ أَوْ غَيْرِهِ أَمَّا مَوْتُهُ

• قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَفْرُضُ لِإِحْدَاهُنَّ حَاجَةً تَبْرُزُ الْإِنْفَ) قَدْ يَفْرُضُ التَّبَرُّزُ لِمَنْ عَدَّاهَا فَالْتَّظَرُّ لِدَلَالِكَ قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ اغْتِيَابِ كَوْنِ الثَّلَاثِ غَيْرَهَا أَوْ عَدَمَ الْإِكْتِيَابِ بِهِنَّ. • قَوْلُهُ: (نَعَمَ لَوْ مَاتَ نَحْوُ الْمُحْرِمِ، وَهِيَ فِي التَّطَوُّعِ فَلَهَا إِثْمَانُهُ) كَذَا فِي الْعُبَابِ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّوْيَانِيُّ لِاضْطِرَارِهَا إِلَى الْإِثْمَانِ مَعَ أَنَّهُ يُتَعَمَّرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُتَعَمَّرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِي مَعْنَى مَوْتِهِ انْقِطَاعُهُ بِأَسْرِ أَوْ غَيْرِهِ أَمَّا مَوْتُهُ قَبْلَ

وهي في تطويع فلها إثمائه ويشتَرط في الخُنثى المُشكِيل محرّم رجل أو امرأة ويكفي نساء بناء على الأصح من جلّ خلوة رجل بامرأتين، وفي الأمرد أي الحسن أخذًا مِمّا يأتي في نظيره أن يخرج معه سيّد أو محرّم يأمُر به على نفسه على الأوجه (والأصح أنه لا يُشترط وجود محرّم) أو نحو زوج (الإحداهن) لما تفرّز من انقطاع الأطماع عنهن عند اجتماعهن (و) الأصح (أنه تلزمها أجره) مثل (المحرّم) أو الزوج أو النسوة (إذا لم يخرج) من ذكر (إلا بها) كأجرة البذرقة بل أولى؛ لأن هذه لمعنى فيها فأشبهت مؤنة المحيل وفائدة وجوبها تعجيل دفعها في الحياة

قَبْل إخراجها فيظهر أنه يلزمها رعاية ما هو أبعد عن التهمة فلو كان ما خلفها أو أمامها أقل أو أخفّ لزم سلوكه ولو تعارض الأقل مسافة والأعظم في الأمن وجبت رعاية الثاني كما هو ظاهر ومؤيّد ما ذكرته فيما يأتي في الهجرة من دار الحزب انتهى شرح الباب اه سم وفي الوناني عن شرح الإيضاح للزملي مثله وعبارة النهاية ولو تطويعت بحجّ ومعه محرّم فمات فلها إثمائه كما قاله الروياني أي: إن أمنت على نفسها في المضى وحرم عليها التحلل حينئذٍ ولا جاز لها التحلل وظاهر تغييره بالإثمam لزوم الرجوع لها لو مات قبل إخراجها، وهو مُحتمَل بشرط أن تأمن على نفسها في الرجوع ويَحتمَل أن لها الإحرام مطلقًا اه. قود: (لو مات إلخ) أي: أو مرض أو أيسر وثاني. قود: (وهي في تطويع إلخ) فلو كانت في فرض كان أولى بجواز الإثمam بل يجب سم. قود: (ويكفي نساء) أي اجنبيات نهاية قال البصري قوله نساء يقتضي اغتياز ثلاث نظير ما مرّ اه أقول: قول الشارح من جلّ خلوة رجل بامرأتين قد يقتضي الإكفاء هنا بيّتين. قود: (وفي الأمرد إلخ) قال في المغني إن خاف على نفسه اه وقال في شرح الإيضاح يتجّه أنه لا يُكتفى بمثله، وإن تعلّد لحزمة نظير كلٍّ للآخر والخلوة به وبه فارق النسوة السابقة انتهى اه وثاني. قود: (على الأوجه) وفاقًا للمغني. قود: (أو محرّم إلخ) يتبني أو نسوة كذلك بصري. قود: (أو نحو زوج) إلى قوله كما مرّ في الثالث في النهاية إلا قوله ومرّ ضابطها وقوله ويظهر إلى المتن وقوله وكذا مال نفسه إلى المتن وقوله: وإن اغتيد كما شمله كلامهم وكذا في المغني إلا قوله؛ لأن هذا عاجز إلى وسادس. قود: (أو نحو زوج) أدخل بالنحو عبدا الثقة. قود: (أو الزوج أو النسوة) قد يقال أو الاجنبي المنسوخ بناء على ما أسلفه فلا تغفل بصري. قود: (كأجرة البذرقة إلخ) أي: إن وجدتها فاضلة عما مرّ كأجرة البذرقة بل أولى بالزوم نهاية. قود: (وفائدة وجوبها) أي: وجوب الأجرة مع كون الشك على التراخي نهاية ومغني. قود: (تعجيل دفعها في الحياة إلخ) أي وجوب تعجيل الدفع والحج في الحياة.

إخراجها فيظهر أنه يلزمها رعاية ما هو أبعد عن التهمة فلو كان ما خلفها أو أمامها أقل أو أخفّ لزم سلوكه ولو تعارض الأقل مسافة والأعظم في الأمن وجبت رعاية الثاني كما هو ظاهر ومؤيّد ما ذكرته فيما يأتي في الهجرة من دار الحزب اه شرح الباب وقوله، وهي في تطويع إلخ فلو كانت في فرض كان أولى بجواز الإثمam، بل يجب وقوله أما مؤنه قبل إخراجها إلخ يتبني أن يجري ذلك فيمن أرادت الفرض أيضًا، بل هذا الكلام شامل اه.

إِنْ تَصَيَّقَ بِنَذِيرٍ أَوْ خَوْفٍ غَضَبٍ، أَوْ الْإِسْتِقْرَارِ إِنْ قَدَّرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى يُحْجَّ عَنْهَا مِنْ تَرَكْتَهَا وَلَيْسَ لَهَا إِجْبَارٌ مُحَرِّمٌ إِلَّا إِنْ كَانَ قَتْلُهَا، وَلَا زَوْجُهَا إِلَّا إِنْ أَفْسَدَ حَجَّهَا وَلَزِمَهُ إِحْجَاجُهَا فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ بِلَا أَجْرَةٍ.

(الرابعُ أَنْ يُثَبِّتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ) أَوْ نَحْوِ الْمُحْمِلِ (بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ)، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَصْلًا أَوْ ثَبَّتَ بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَمَرَّ ضَابِطُهَا انْتَفَتِ اسْتَطَاعَةُ الْمُبَاشَرَةِ، (وَعَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ) وَالْعُمْرَةُ (إِنْ وَجَدَ) مَعَ مَا مَرَّ (قَائِدًا) يَقُودُهُ لِحَاجَتِهِ وَيَهْدِيهِ عِنْدَ رُكُوبِهِ وَتُزَوَّلُهُ لَاسْتَطَاعَتِهِ حِينَئِذٍ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا قَدَّمْتُمْ فِي الشَّرِيكِ (وَهُوَ) أَيِ الْقَائِدِ فِي حَقِّهِ (كَالْمُحَرَّمِ فِي حَقِّ الْمَرَاةِ) فَيَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ ثُمَّ

• فَوَدَّ: (أَوْ الْإِسْتِقْرَارِ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ • فَوَدَّ: (إِنْ قَدَّرْتَ عَلَيْهَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: (كَأَجْرَةِ الْبَذْرِ الْإِنْفِ).
• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَهَا الْإِنْفِ) وَلَيْسَ لِلْمَرَاةِ الْحَجُّ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَرَضًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ الْإِنْفِ) أَيِ مُحَرَّمُهَا نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ أَفْسَدَ حَجَّهَا وَلَزِمَهُ إِحْجَاجُهَا الْإِنْفِ) وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْمُبَابِ مَا نَفَعَهُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أَكْرَهَهَا لَمْ يَفْسُدْ نُسْكُهَا أَوْ طَاوَعَتْهُ فَهِيَ الْمُقْصَرَّةُ اهـ.
• فَوَدَّ: (وَلَزِمَهُ إِحْجَاجُهَا)، وَهُوَ الرَّاجِعُ عَ ش. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ الْمُحْمِلِ) عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ مُرَادِهِ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْمُحْمِلَ فَالْكَنِسَةَ فَالْمَحَقَّةَ فَالسَّرِيرَ الَّذِي يَحْمِلُهُ الرَّجَالُ كَمَا عَلِمَ مِنَّا تَقَدَّمَ اهـ.
• فَوَدَّ: (وَمَرَّ ضَابِطُهَا) أَيِ: فِي شَرْحِ فَإِنْ لَحِقَهُ بِالرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ الْإِنْفِ عِبَارَةُ الْوَنَانِيِّ ثُبُوتٌ عَلَى مَرْكُوبٍ بِلَا ضَرَرٍ شَدِيدٍ لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يُحِبَّ التَّيَمُّمَ كَذَوْرَانِ رَأْسِ اهـ وَيُورِيقُهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَلَا تَقْصُرُ مَشَقَّةٌ تُحْتَمَلُ فِي الْعَادَةِ اهـ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (إِنْ وَجَدَ قَائِدًا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِحْسَانُهُ الْمَشْيَ بِالْعَصَا، وَإِنْ قُلْنَا بِكَفَايَتِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَيُوجَّهُ بِبُعْدِ الْمَسَافَةِ هُنَا وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْأَعْمَالِ الْكَثِيرَةِ الْمَشَقَّةِ وَالْمُخْتَلِفَةِ الْأَمَاكِينِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْأَوَّجِ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَكْنِيًا وَأَحْسَنَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا وَلَا يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ لِيُبْعِدَ الْمَسَافَةَ عَنِ مَكَانِ الْجُمُعَةِ غَالِيًا اهـ وَقَوْلُهُ غَالِيًا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ بِتَسْلِيمٍ مَا ذُكِرَ يُقَالُ بِمِثْلِهِ فَيَمَنْ يَصْحَبُ الْمَرَاةَ أَوْ السَّفِيَةَ أَوْ الْأَمْرَدَ أَوْ الْخُنْثَى بَصْرِيٍّ وَلَكِ مَنْعُهُ بِظُهُورِ الْفَرْقِ بِمُبَاشَرَةِ الْقَائِدِ بِخِدْمَةِ الْأَعْمَى دُونَ مَنْ يَصْحَبُ مَنْ ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (مَا قَدَّمْتُمْ فِي الشَّرِيكِ) أَيِ: شَرِيكِ الْمُحْمِلِ كُرْدِيٍّ أَيِ: مِنْ اشْتِرَاطِ نَحْوِ عَدَمِ نَحْوِ الْفُسْقِ وَشِدَّةِ الْعِدَاوَةِ. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ: مِنْ اشْتِرَاطِ الْقُدْرَةِ عَلَى أَجْرَتِهِ إِنْ طَلَبَهَا سَمِ.

• فَوَدَّ: (وَلَا زَوْجُهَا لَا إِنْ أَفْسَدَ حَجَّهَا وَلَزِمَهُ إِحْجَاجُهَا فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ بِلَا أَجْرَةٍ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ وَعَلَى زَوْجِهَا الْمُتَسِيدِ مُؤَنَّةً سَفَرَهَا لِلْقَضَاءِ وَالْإِذْنُ فِيهِ اهـ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أَكْرَهَهَا لَمْ يَفْسُدْ نُسْكُهَا أَوْ طَاوَعَتْهُ فَهِيَ الْمُقْصَرَّةُ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (إِنْ وَجَدَ قَائِدًا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِحْسَانُهُ الْمَشْيَ بِالْعَصَا، وَإِنْ قُلْنَا بِكَفَايَتِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَيُوجَّهُ بِبُعْدِ الْمَسَافَةِ هُنَا وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْأَعْمَالِ الْكَثِيرَةِ الْمَشَقَّةِ وَالْمُخْتَلِفَةِ الْأَمَاكِينِ. • فَوَدَّ: (فَيَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ الْقُدْرَةِ عَلَى أَجْرَتِهِ إِنْ طَلَبَهَا.

وَيُشْتَرَطُ فِي مَقْطُوعٍ نَحْوِ أَرْبَعَةٍ وَجُودُ مُعَيَّنٍ لَهُ، (وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لِسْفِهِ كَثِيرُهُ) فِي وَجُوبِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مُكَلِّفٌ حَجًّا (لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالَ) الَّذِي هُوَ مِنْ مَالِ الشَّفِيهِ (إِلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ يُثْلِفُهُ وَكَذَا مَالُ نَفْسِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ فِي مَعْصِيَةٍ وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالُ نَفْسِهِ وَمَلَكَهُ لَهْ لَزِمَهُ نَزَاعُهُ مِنْهُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ (بَلْ يَخْرُجُ مَعَهُ الْوَلِيُّ) إِنْ شَاءَ لِيَحْفَظَهُ وَيُتَّفِقَ عَلَيْهِ مَا يَلِيقُ بِهِ. (أَوْ يَنْصِبُ شَخْصًا لَهُ) ثِقَةً يَنْوُبُ عَنِ الْوَلِيِّ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى كَقَائِدِ الْأَعْمَى إِنْ لَمْ يَجِدْ ثِقَةً مُتَّبِعًا، وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ فِي الْحَضَرِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ نَفَقَةَ أُسْبُوعٍ فَأُسْبُوعٍ حَيْثُ أَمِنَ مِنْ إِتْلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ يُرَاقِبُهُ فَيَمْتَنِعُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنْ إِتْلَافِهَا بِخِلَافِهِ فِي السَّفَرِ لِيَتَّقِيَ الْمُرَاقَبَةَ فِيهِ وَيَقِي شَرْطَ حَامِسٍ، وَهُوَ

- **قُودُ:** (فِي مَقْطُوعٍ نَحْوِ أَرْبَعَةٍ) أَي: فِي مَقْطُوعِ الْأَطْرَافِ لَوْ امْتَكَنَ ثُبُوتُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.
- **قُودُ (سَنِي):** (وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بَسْفُهُ) مَقْهُومُهُ أَنَّ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَمْتَنِعُ مِنْهُ لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ الْفَرَمَاءِ بِأَمْوَالِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْحَجُّ قُورِيًّا بِأَنْ أَتَسَدَّ الْحَجُّ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ بِالْفُلْسِ فَلْيُرَاجَعَ ش.
- **قُودُ:** (فِي وَجُوبِ الْحَجِّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فِي وَجُوبِ التُّسْكِ عَلَيْهِ وَلَوْ بَنَحُو نَذْرَ قَبْلَ الْحَجْرِ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ بَعْدَهُ أَوْ تَقَلَّ شَرَعٌ فِيهِ قَبْلَ الْحَجْرِ أَهْ زَادَ الْوَنَائِي أَمَّا فِي التَّطَوُّعِ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ فَيَمْتَنِعُهُ الْوَلِيُّ مِنْهُ وَجُوبًا وَكَذَا فِي نَذْرِ بَعْدَ حَجْرِ إِنْ زَادَتْ نَفَقَةُ سَفَرِهِ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ وَلَا كَسْبَ لَهُ يَبْقَى بِهَا فَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ وَيَأْتُرُهُ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ تَخْلِيلُهُ أَهْ أَي: لَا يَلْزَمُهُ إِنَّمَا عَلَيْهِ حَبْسُهُ فَقَطُّ مُحْتَمِدُ صَالِحٍ.
- **قُودُ (سَنِي):** (لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالَ إِلَيْهِ الْإِنْفِ) أَي: وَإِنْ قَصُرَتْ مُدَّةُ السَّفَرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. **قُودُ:** (الَّذِي هُوَ مِنْ مَالِ الشَّفِيهِ) أَي: فَإِنْ تَبَرَّعَ الْوَلِيُّ بِالْإِنْفَاقِ وَأَعْطَاهُ الشَّفِيهِ مِنْ غَيْرِ تَمْلِيكِ فَلَا مَنَعَ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي.
- **قُودُ:** (وَكَذَا مَالُ نَفْسِهِ) أَي: الْوَلِيُّ إِذَا أَعْطَاهُ الشَّفِيهِ مِنْ غَيْرِ تَمْلِيكِ. **قُودُ:** (مِنْ مَالِ الْمَوْلَى الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْأَوْجَهُ أَنْ أَجْرَتَهُ كَأَجْرَةٍ مَنْ يَخْرُجُ مَعَ الْمَرْأَةِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَالْأَوْجَهُ أَنْ أَجْرَتَهُ الْإِنْفِ أَي: أَجْرَةُ كُلِّ مِنَ الْوَلِيِّ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَهْ. **قُودُ:** (لِأَنَّهُ يُرَاقِبُهُ الْإِنْفِ) فَضِيَّتُهُ أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا خَرَجَ مَعَهُ جَازَ أَنْ يُسَلِّمَهُ نَفَقَةَ أُسْبُوعٍ فَأُسْبُوعٍ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ بِخِلَافِهِ فِي السَّفَرِ الْإِنْفِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ الْوَلِيُّ لَكِنْ قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ لِيَتَّقِيَ الْمُرَاقَبَةَ فِيهِ خِلَافُهُ سَمَ وَيُمْكِنُ دَفْعُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِحَمْلِ التَّقْسِيرِ عَلَى التَّعْذِيرِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فِي الْحَضَرِ يُرَاقِبُهُ، فَإِنْ أَتْلَفَهَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ السَّفَرِ فَرُبَّمَا أَتْلَفَهَا وَلَا يَجِدُ مَنْ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ فَيَضِيعُ أَهْ، وَهِيَ كَالضَّرِيحِ فِيمَا قُلْتُ. **قُودُ:** (لِيَتَّقِيَ الْمُرَاقَبَةَ فِيهِ) فِيهِ نَظَرٌ إِنْ أَرَادَ وَلَوْ مَعَ خُرُوجِ الْوَلِيِّ مَعَهُ؛ لِأَنَّ مِلَازِمَةَ الْوَلِيِّ لَهُ فِي السَّفَرِ أَقْرَبُ وَأَقْوَى مِنْهَا فِي الْحَضَرِ سَمَ.

- **قُودُ:** (لِأَنَّهُ يُرَاقِبُهُ الْإِنْفِ) فَضِيَّتُهُ أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا خَرَجَ مَعَهُ جَازَ أَنْ يُسَلِّمَهُ نَفَقَةَ أُسْبُوعٍ فَأُسْبُوعٍ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ (بِخِلَافِ السَّفَرِ الْإِنْفِ)؛ لِأَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ الْوَلِيُّ لَكِنْ قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ لِيَتَّقِيَ الْمُرَاقَبَةَ فِيهِ خِلَافُهُ. **قُودُ:** (بِخِلَافِهِ فِي السَّفَرِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُ الْوَلِيُّ وَقَوْلُهُ لِيَتَّقِيَ الْمُرَاقَبَةَ فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ إِنْ أَرَادَ وَلَوْ مَعَ خُرُوجِ الْوَلِيِّ مَعَهُ؛ لِأَنَّ مِلَازِمَةَ الْوَلِيِّ لَهُ فِي السَّفَرِ أَقْرَبُ وَأَقْوَى مِنْهَا فِي الْحَضَرِ.
- **قُودُ:** (بِخِلَافِهِ فِي السَّفَرِ) أَي: إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ الْوَلِيُّ أَهْ.

أَنْ يَبْقَى بَعْدَ وُجُودِ الْإِسْطَاعَةِ مَا يُمَكِّنُهُ الشَّيْءُ فِيهِ لِأَدَاءِ التَّشْلُكِ عَلَى الْمَادَةِ بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ لِقَطْعِ أَكْثَرِ مِنْ مَرَحَلَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَوْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ اعْتِيدَ كَمَا شَجَّلَهُ كَلَامُهُمْ، فَإِنْ انْتَفَى ذَلِكَ لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ أَصْلًا فَضْلًا عَنْ قَضَائِهِ خِلَافًا لِابْنِ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَاجِزٌ جِسْمًا فَكَيْفَ يَكُونُ مُسْتَطِيعًا، وَإِنَّمَا وَجِبَتِ الصَّلَاةُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ يَسْفُهَا لِإِمْكَانِ تَمْيِيمِهَا بَعْدَهُ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا التَّزَاوُعِ فِي وَصْفِهِ بِالْإِيجَابِ فَيُوصَفُ بِهِ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ. وَيَجُوزُ الِاسْتِجَارُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ قَطْعًا بِخِلَافِهِ عَلَى مُقَابِلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ وَفِي جَوَازِ الِاسْتِجَارِ عَنْهُ خِلَافٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ مِنْهُ الْجَوَازُ أَيْضًا وَسَادِسٌ، وَهُوَ أَنَّ يُوجَدَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْإِيجَابِ فِي الْوَقْتِ، فَلَوْ اسْتَطَاعَ فِي رَمَضَانَ مِثْلًا ثُمَّ افْتَقَرَ فِي شَوَّالٍ أَوْ بَعْدَ حُجَّتِهِمْ وَقَبْلَ الرُّجُوعِ لِمَنْ هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّهِ فَلَا وَجُوبَ وَسَائِقَ وَثَامِنَ وَهَمَا

قُودَ: (لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ الْإِلْحَ) أَي: إِنْ تَعَذَّرَ الْبَحْرُ وَتَأْتِي قَالَ بَاعِشَن قَوْلُهُ إِنْ تَعَذَّرَ الْبَحْرُ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَعَذَّرَ رُكُوبُهُ بَانَ وَجَدَتْ شُرُوطُ الْإِسْطَاعَةِ فِيهِ دُونَ الْبَرِّ وَجِبَ رُكُوبُهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ اجْتِمَاعَ شُرُوطِهَا فِي سَفَرِ الْبَرِّ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ مَخَوْفٌ كَمَا فِي سَفَرِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَبَعْضُهُ يَسِيرُونَ فِيهِ سَيْرًا مُشَقًّا؛ لِأَنَّهُمْ يَقْطَعُونَ فِي مَرَاجِلَ كَثِيرَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ اللَّيْلَةِ مَا يَزِيدُ عَلَى الْمَرْحَلَةِ بِكَثِيرٍ كَمَا فِي سَفَرِ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ إِلَى الْحَجِّ وَلَكِنَّ الْبَحْرَ تَوَجَّدَ فِيهِ شُرُوطُهَا ه. أَي: لَوْ لَمْ يَوْجَدْ حِينَ رُكُوبِهِ أَوْ خُرُوجِهِ مِنْهُ بَنَحُو جَدَّةَ أَخَذُوا مَالًا ظَلَمًا كَمَا هُوَ أَيِ الْأَخْذُ مَوْجُودٌ فِي زَمَانِنَا. قُودَ: (وَإِنَّمَا وَجِبَتْ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَذَهَبَ ابْنُ الصَّلَاحِ إِلَى أَنَّهُ شَرْطٌ لِاسْتِغْرَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ لَا لِوُجُوبِهِ بَلْ مَتَى وَجِدَتْ اسْتَطَاعَتُهُ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهِ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ كَالصَّلَاةِ تَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ يَسْفُهَا وَتُسْتَقَرُّ فِي الذِّمَّةِ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فَعْلَهَا فِيهِ وَاجِبَ الْأَوَّلُ بِإِمْكَانِ تَمْيِيمِهَا بَعْدَ بَخْلَافِ الْحَجِّ ه. قُودَ: (لِإِمْكَانِ تَمْيِيمِهَا بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ أَوَّلِ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْخُلُوعَ عَنِ الْمَانِعِ قَدْرَ مَا يَسْفُهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا، فَإِنَّمَا تَقْطَعُ بِوُجُودِ الْمَانِعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَاشِيَّ سَمَّ قَالَ وَفِي الْكَتَرِ لِشَيْخِنَا الْبَكْرِيِّ وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ بِتَكْبِيرَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ ثُمَّ امْتِدَادُ السَّلَامَةِ مَعَ ذَلِكَ وَتَصْوِيرُ ذَلِكَ هُنَا فِي الْحَجِّ لَا يَتَأْتِي فَتَأَمَّلْهُ انْتَهَى اهـ بَصْرِي. قُودَ: (فِي الْإِيجَابِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُعْتَبَرِ. قُودَ: (فِي الْوَقْتِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَنْ يَوْجَدَ.

قُودَ: (لِمَنْ هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّهِ) أَي: بِأَنْ تَوَى الرُّجُوعُ أَوْ أَطْلَقَ قَاوُلٌ وَقَبْلَ الْإِسْطَاعَةِ خُرُوجُ قَائِلَتِهِ فِي وَقْتِ الْمَادَةِ وَآخِرُهُ الرُّجُوعُ إِلَى وَطَنِهِ إِنْ اعْتَبِرَ فِي حَقِّهِ أَوْ الْمَوْتُ بَعْدَ الْحَجِّ فَلَوْ لَمْ يَغْتَبِرَ فِي حَقِّهِ كَمَنْ تَوَى الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ وَمَعَهُ مَا يَكْفِيهِ لِلْإِقَامَةِ كَصَنْعَةٍ أَوْ مَاتَ بَعْدَ حُجَّتِهِمْ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ وَمِنْ ثُمَّ عَصَى وَحَاصِلُ مَسَائِلِ الْعِضْيَانِ وَعَدِمَهُ فَيَمُنْ أَخَّرَ الْحَجَّ بَعْدَ الْإِسْطَاعَةِ وَمَاتَ أَوْ عَضَبَ فِي سَنَتِهِ أَنَّ الشَّخْصَ إِنْ اسْتَطَاعَ وَقْتُ خُرُوجِ قَائِلَتِهِ بَلَدَهُ ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَضَبَ، فَإِنْ مَاتَ أَوْ عَضَبَ قَبْلَ حُجِّ النَّاسِ تَلَفَ مَالُهُ قَبْلَ

قُودَ: (وَإِنَّمَا وَجِبَتِ الصَّلَاةُ الْإِلْحَ) فِي الْكَتَرِ لِشَيْخِنَا الْبَكْرِيِّ وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ بِتَكْبِيرَةٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ ثُمَّ امْتِدَادُ السَّلَامَةِ مَعَ ذَلِكَ وَتَصْوِيرُ ذَلِكَ هُنَا لَا يَأْتِي فَتَأَمَّلْهُ.

خُرُوجَ رُفْقَةٍ مَعَهُ وَقْتَ الْمَادَةِ كَمَا مَرَّ فِي الثَّالِثِ الْمُفْهِمِ لِأَوَّلِيهِمَا.

(تَنْبِيْه) اسْتَطَاعَ ثُمَّ افْتَقَرَ لَزِمَهُ الْكَسْبُ لِلْحَجِّ وَالْمَشْيِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَوْ فَوْقَ مَرَحَلَتَيْنِ وَكَذَا السُّؤَالُ عَلَى مَا فِي الْإِحْيَاءِ وَاسْتَبْعَدَ وَيُؤَيِّدُ اسْتِعَاذَهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ السُّؤَالُ لَوْفَاءَ ذَيْنِ آدَمِيٍّ غَضَى بِهِ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ فِي بَابِ التَّفْلِيسِ فَالْحَجُّ أَوَّلِيٌّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَسْبِ بِأَنَّ أَكْثَرَ النَّفْسِ تَسْمَحُ بِهِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ بِخِلَافِ السُّؤَالِ مُطْلَقًا.

(النُّزْعُ الثَّانِي اسْتَطَاعَةَ تَحْصِيلِهِ بِغَيْرِهِ فَمَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ) وَاجِبٌ

أَحَدِهِمَا أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ حَجِّهِمْ أَوْ بَعْدَ حَجِّهِمْ وَقَبْلَ رُجُوعِهِمْ أَوْ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّ لَمْ يَنْصِبْ فِي الْعَشْرِ الصَّوَرِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ غَضِبَ بَعْدَ حَجِّهِمْ وَقَبْلَ رُجُوعِهِمْ، فَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ قَبْلَ حَجِّهِمْ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ غَضِبَ لَمْ يَنْصِبْ فِي الْأَرْبَعِ الصَّوَرِ، وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ غَضِبَ وَقَبْلَ رُجُوعِهِمْ أَوْ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّ لَمْ يَنْصِبْ فِي صَوْرِ الْمَضْبِ الثَّلَاثِ وَيَنْصِبُ فِي صَوْرِ الْمَوْتِ الثَّلَاثِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ غَضِبَ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ، فَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ قَبْلَ حَجِّهِمْ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ رُجُوعِهِمْ لَمْ يَنْصِبْ أَوْ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ وَقَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ غَضِبَ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّ غَضَى فَهَذِهِ ثَلَاثُونَ صُورَةً يَنْصِبُ فِي تِسْعِ صَوَرٍ مِنْهَا وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمُمْرَةِ وَثَانِيٍّ. ة فُود: (لَمَنْ هُوَ مُتَمَيِّزٌ فِي حَقِّهِ الْخُ) مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: (أَمَّا لَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ الْخُ) فِيهِ تَدَاخُلٌ بِالنِّسْبَةِ لِصُورَةِ تَلَفِهِ قَبْلَ الْإِيَابِ، فَإِنْ مُقْتَضَى مَا هُنَا عَدَمُ الْوُجُوبِ وَمَا هُنَاكَ الْوُجُوبُ وَعَدَمُ التَّمَكُّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ الْوُجُوبَ الْمُتَمَيِّزُ هُنَا الْوُجُوبُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَالْمُتَبَيَّنُّ فِيمَا سَيَأْتِي الْوُجُوبُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ بَصْرِيٍّ. ة فُود: (خُرُوجَ رُفْقَةٍ مَعَهُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلا بُدَّ مِنْ وُجُودِ رُفْقَةٍ تَخْرُجُ مَعَهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ الْمُتَعَادَ، فَإِنْ تَقَدَّمُوا بِحَيْثُ زَادَتْ أَيَّامُ السَّفَرِ أَوْ تَأَخَّرُوا بِحَيْثُ احْتِيَاجُ أَنْ يَقْطَعَ مَعَهُمْ فِي يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ مَرَحَلَةٍ فَلَا وَجُوبَ لِزِيَادَةِ الْمُؤَنَةِ فِي الْأَوَّلِ وَتَضَرُّرِهِ فِي الثَّانِي وَمَحَلُّ اغْتِيَابِ الرُّفْقَةِ عِنْدَ خَوْفِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ كَانَتْ آيَةً بِحَيْثُ لَا يَخَافُ فِيهَا الْوَاحِدُ لَزِمَهُ، وَإِنْ اسْتَوْحَشَ وَفَارَقَ التَّيْمَمَ وَغَيْرَهُ بَاتَهُ لَا يَبْدَلُ لِمَا هُنَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ اهْ وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيٍّ قَوْلُهُ خُرُوجَ رُفْقَةٍ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ اه. ة فُود: (الْمُفْهِمُ) أَي: الثَّالِثُ (لِأَوَّلِيهِمَا) أَي لَاشْتِرَاطِ خُرُوجِ رُفْقَةٍ مَعَهُ. ة فُود: (لَزِمَهُ الْكَسْبُ لِلْحَجِّ وَالْمَشْيِ، وَإِنْ قَدَرَ الْخُ) كَانَ وَجُوبُهُ إِذَا خَافَ نَحْوَ الْمَضْبِ وَالْأَفَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي وَقَدْ يَسْتَطِيعُ أَيْضًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الْإِفْتِقَارَ بَعْدَ الْإِسْطَاعَةِ كَالْمَضْبِ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ الْآتِي سَم. ة فُود: (عَلَى مَا فِي الْإِحْيَاءِ) أَقْرَبُهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. ة فُود: (وَاسْتَبْعَدَ الْخُ) وَافَقَهُ لِنِهَايَةِ عِبَارَتِهِ فَلَا وَفَقَ لِكَلَامِهِمْ فِي اللَّذَيْنِ عَدَمُ وَجُوبِ سُؤَالِ الصَّدَقَةِ وَنَحْوِهَا وَعَدَمُ وَجُوبِ الْكَسْبِ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ مَا لَمْ يَنْصَبْ قِ. اه. أَي: بِأَنَّ خَافَ الْمَضْبِ أَوْ الْمَوْتَ ع ش.

ة فُود: (تَحْصِيلُهُ) أَي الْحَجِّ. ة فُود: (فَمَنْ مَاتَ) أَي غَيْرَ مُرْتَدٍّ. ة فُود: (وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ وَاجِبٌ)

ة فُود: (اسْتَطَاعَ ثُمَّ افْتَقَرَ لَزِمَهُ الْكَسْبُ لِلْحَجِّ وَالْمَشْيِ إِنْ قَدَرَ الْخُ) كَانَ وَجُوبُهُ إِذَا خَافَ نَحْوَ الْمَضْبِ وَالْأَفَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي وَقَدْ يَسْتَطِيعُ أَيْضًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الْإِفْتِقَارَ بَعْدَ الْإِسْطَاعَةِ كَالْمَضْبِ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ الْآتِي. ة فُود: (فَمَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ) أَي وَلَوْ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا

بأن تَمَكَّنَ مِنَ الْأَدَاءِ بعد الوجوبِ أو عُمْرَةً واجبةً كذلك (وجِبَ) على الوصي، فإن لم يكن فالوارث الكامل، فإن لم يكن فالحائز إن لم يُرَدِّ فَعَلَ ذلك بنفسه (الإحجاج) أو الاعتمادُ (عنه من تركه) فوراً ليخبر البخاري: (إن أُمِّي نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحُجَّ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ؟» قَالَتْ: نعم، قَالَ: «اقضوا اللهَ فالله أحقُّ بالوفاء») شَبَّهَ الْحَجَّ بِالذِّنِّ وَأَمَرَ بِقَضَائِهِ فَذَلَّ عَلَى وَجوبه وخرج بتركه ما إذا لم يخلف تركة فلا يلزم أحدًا الحج ولا الإحجاج عنه، لكنه يُسَنُّ للوارث وللأجنبي، وإن لم يأذن له الوارث ويُفَرَّقُ بينه وبين توقُّفِ الصوم عنه على إذن القريب بأن هذا أشبه بالدَّيْنِ فَأَعْطِيَ مُحْكَمَهَا بخلاف الصوم ولكلِّ الحجِّ والإحجاج عَمَّنْ لم يستطع في حياته على الْمُعْتَمِدِ نَظَرًا

أي: ولو كان قضاءً أو نذرًا أو مُسْتَأْجَرًا عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ مُغْنِي وَنَهَاةً وَفِي سَمْعٍ عَنِ الْكَثْرِ مِثْلُهُ.

• قَوْلُهُ: (وَاجِبٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَالْمَغْضُوبُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: (إِنْ لَمْ يَرُدِّ) إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (وَاجِبٌ بِأَنْ تَمَكَّنَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَاجِبٌ مُسْتَقَرٌّ بِأَنْ تَمَكَّنَ بَعْدَ اسْتِطَاعَتِهِ مِنْ فِعْلِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيره وَذَلِكَ بَعْدَ انْتِصَافِ ثَلَاثَةِ الْفَجْرِ وَمَضَى امْتِكَانُ الرَّمِيِّ وَالطَّوَائِفِ وَالسَّغِيِّ إِنْ دَخَلَ الْحَاجُّ بَعْدَ الْوُقُوفِ ثُمَّ مَاتَ أَيْتَمَّ وَلَوْ شَابًا، وَإِنْ لَمْ تَرْجِعِ الْقَافِلَةُ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْأَدَاءِ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ ذَلِكَ التَّمَكُّنَ خَارِجٌ عَنِ شُرُوطِ الْوُجُوبِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ يُقَالُ هُوَ مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ سَمٌّ وَقَدْ يُجَابُ أَخْذًا يَمَّا مَرَّ آيَفَاءً عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوبِ هُنَا الْإِسْطِطَاعَةُ فَقَطُّ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَجِبَ الْإِحْجَاجُ عَنْهُ الْخُ) هَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِوُجُودِ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْبَيْتِ لَا بِأَزْدٍ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْمَغْضُوبِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ لِلْكَرْدِيِّ مَا يُفِيدُ التَّقْيِيدَ الْمَذْكُورَ بِعِبَارَتِهِ وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَ أَيُّ: وَجُوبُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ إِنْ خَلَفَ تَرَكَةً فَاضِلَةً عَمَّا تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ وَعَنْ مُؤَنِّ التَّجْهِيزِ بِمَا يَرْضَى بِهِ الْأَجِيرُ مِنْ أَجْرَةِ الْبَيْتِ قَاطِلٌ وَالْأَلَا لَمْ يَجِبْ عَلَى أَحَدٍ الْحَجَّ عَنْهُ اهـ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَرُدِّ الْخُ) أَيُّ: مَنْ ذَكَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لِتَحْوِ الْوَصِيِّ إِقَامَةَ نَفْسِهِ فِيمَا أَوْصَى بِهِ إِلَيْهِ كَمَا أَقْنَى بِهِ ابْنُ زَيْدٍ بِاعْتِسَنِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (الْإِحْجَاجُ عَنْهُ الْخُ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَوْصِ بِهِ نَهَايَةً وَثَانِيٌّ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ مُسَاوَاتُهُ لِلْمَحْجُوجِ عَنْهُ فِي الذِّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ فَيَكْفِي حُجُّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ كَعَكْسِهِ أَخْذًا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَتِيِّ عَ شَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدُهُ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَلْزَمُ أَحَدًا الْحَجَّ الْخُ) لَا عَلَى الْوَارِثِ وَلَا فِي بَيْتِ الْمَالِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ الْخُ) أَيُّ كُلِّ مِنَ الْحَجِّ وَالْإِحْجَاجِ عَمَّنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ حَجٌّ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (يُسَنُّ لِلْوَارِثِ الْخُ) أَيُّ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ وَيَبْرَأُ بِهِ الْمَيْتُ نَهَايَةً. • قَوْلُهُ: (أَشْبَهَ بِالْذَّيْنِ) لِمَا فِيهِ مِنْ شَائِبَةِ الْمَالِيَةِ بِاعْتِبَارِ احتياجه غَالِيًا إِلَى الْمَالِ بِضَرِي. • قَوْلُهُ: (عَمَّنْ الْخُ) أَيُّ: عَنِ الْمَيْتِ

أو كان استؤجر عليه إجارة ذمّة كنز. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْأَدَاءِ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ ذَلِكَ التَّمَكُّنَ خَارِجٌ عَنِ شُرُوطِ الْوُجُوبِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ يُقَالُ هُوَ مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ. • قَوْلُهُ: (عَمَّنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِي حَيَاتِهِ) أَيُّ عَنِ الْمَيْتِ الَّذِي لَمْ يَسْتَطِعْ الْخُ.

إلى وقوع حجة الإسلام عنه، وإن لم يكن مخاطباً بها في حياته ولا يُنافيه المشن؛ لأن قوله: (وفي ذمته) قيد للوجوب وليس كلاً مناه فيه، وبقوله: (في ذمته) التقل فلا يجوز حجه عنه إلا إن أوصى به. أما لو لم يتمكن بعد الوجوب بأن أخر فمات أو جُنَّ قبل تمام حج الناس أي، قبل مُضي زمن بعد نصف ليلة النحر يسع بالنسبة لإعادة حج بلده فيما يظهر ما لم يتمكنهم تقديمه من الأركان ورمى جمرة العقبة أو تلف ماله أو غضب قبل إياهم لم يقض من تركته ولو لزمه

الذي لم يستطع سم. هـ فؤد: (وبقوله في ذمته إلخ) عطف على قوله بتركته سم. هـ فؤد: (فلا يجوز حجه إلخ) قال في شرح العباب ولا تصح النيابة في التطوع إلا عن ميت أوصى به وعن مفضوب أناب من يحج عنه مرة أو أكثر انتهى باختصار فتحصل جواز إنابة المفضوب في الفرض والتقل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت في الفرض مطلقاً وفي التقل إن أوصى به ويمتنع إنابة القادر مطلقاً سم. هـ فؤد: (إلا إن أوصى به) وقيل يصح من الوارث، وإن لم يوص به باعثن وقوله من الوارث هل المراد بنفسه أو نايه وهل المراد بالوارث مطلق القريب أخذاً مما مر في الصوم فليراجع. هـ فؤد: (أما لو لم يتمكن بعد الوجوب إلخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتأمل سم وبصري وتقدم الجواب بأن المراد بالوجوب هنا مجرّد الاستطاعة. هـ فؤد: (ما لم يتمكنهم تقديمه) أي على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السفي إذا دخل الحاج قبل الوقوف لإمكانه بعد طواف القدوم سم.

هـ فؤد: (من الأركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض أي: والمفني قال السنوي ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويُعتبر الأمن في السير إلى مكة للطواف ليلاً انتهى ونوزع في

هـ فؤد: (وبقوله في ذمته) عطف على قوله بتركته. هـ فؤد: (إلا إن أوصى به) قال في التثبي ولا تجوز النيابة في حج التطوع في أحد القولين وتجوز في الآخر اه. والثاني هو الأصح وقوله ولا تجوز النيابة في حج التطوع قال ابن التقي أي حيث تجوز في حج الفرض اه. وأشار بذلك إلى امتناع إنابة القادر في التقل كالفرض ثم قال والقولان يجريان في صحة الوصية بحج التطوع وفي حج الوارث أو الأجنبي عمن مات ولم يجب عليه اه. وفي العباب ولا تصح النيابة أيضاً عن مرجو البرء، وإن اتصل به أي بمرجو البرء اليأس منه أي من البرء أو الموت ثم قال فيه وفي شرحه ولا تصح النيابة أيضاً في التطوع عن حي غير مفضوب ولا عن ميت لم يوص به إلا عن ميت أوصى به وإلا عن مفضوب أناب من يحج عنه مرة أو أكثر اه. باختصار فيحصل جواز إنابة المفضوب في الفرض مطلقاً وفي التقل إن أوصى به ويمتنع إنابة القادر مطلقاً. هـ فؤد: (أما لو لم يتمكن بعد الوجوب إلخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتأمل. هـ فؤد: (ما لم يتمكنهم تقديمه) أي على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السفي فيما إذا دخل الحاج قبل الوقوف لإمكانه بعد طواف القدوم. هـ فؤد: (من الأركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض قال يعني السنوي ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويُعتبر الأمن في السير إلى مكة للطواف ليلاً اه. ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة إلى اعتباره لإمكان فعله في حال السير م. هـ فؤد: (أو غضب قبل إياهم إلخ) انظره مع قوله الآتي إن غضب قبل

الحج فارتد ومات مُرتداً لم يُقَضَّ من تركته على أنه لا تركة له؛ لأنه بان زوال ملكه بالردة.
(والمعضوب) بالمُعْجَمَةِ مِنَ الْعَضْبِ، وهو القطع وبالمُهْجَلَةِ كأنه قَطَعَ عَصْبَهُ وبمن ثم فسرّه
بقوله (العاجز) فهو صِفَةٌ كاشِفَةٌ والخبر إن إلخ أو خبره عنه نظراً لِتَقْيِيدِ المعجز بكونه عن الحج
والأول أولى (عن الحج بنفسه) لنحو زمانة أو مرض لا يرجى بُرؤُهُ (إن وجد أجره من يَحُجُّ عنه)

اغْتِيَارَ زَمَنِ الْحَلْقِ بَعْدَ الْحَاجَةِ إِلَى اغْتِيَارِهِ لِإِمْكَانِ فِعْلِهِ فِي حَالِ السَّيْرِ م ر هـ. سم عبارة النهاية، وهو
أي: ما قاله الاستوئيّ مردودٌ إذ الحلق أو التقصير لا يتوقّف على زَمَنِ يَخْصُهُ؛ لأنّ تَقْصِيرَ ثَلَاثِ
شَهْرَاتٍ أَوْ حَلْقَهَا أَوْ تَنْفِهَا كَافٍ وَيُمْكِنُ فِعْلُهُ، وهو سائرٌ إِلَى مَكَّةَ فَيَنْتَرْجُ زَمَنُهُ فِي زَمَنِ السَّيْرِ إِلَيْهَا زَادَ
الْوَنَائِيّ وَكَذَا لَا يُغْتَبَرُ لِمَيِّتٍ مُزْدَلِفَةٌ زَمَنٌ لِحُصُولِهِ بِالْمُرُورِ فِيهَا بَعْدَ التَّصْفِ وَلَا لِلْسَّغِيِّ إِنْ دَخَلَ أَهْلُ
بَلَدِهِ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ لِإِمْكَانِ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ وَلَا اغْتِيَارَ هـ.
فَوَدَّ: (لأنه بان زوال ملكه إلخ).

(فرغ): لو تَمَكَّنَ شَخْصٌ مِنَ التُّسُكِ سِنِينَ وَلَمْ يَفْعَلْهُ حَتَّى مَاتَ أَوْ عَضَبَ عَصَى مِنْ آخِرِ سِنِيهِ الْإِمْكَانِ
فَيَتَبَيَّنُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ عَضْبِهِ فُسْقُهُ فِي الْآخِرَةِ بَلْ وَفِيمَا بَعْدَهَا فِي الْمَعْضُوبِ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ عَنْهُ فَلَا يُحْكَمُ
بشهادته بَعْدَ ذَلِكَ وَيَقْضَى مَا شَهِدَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ بَلْ وَفِيمَا بَعْدَهَا فِي الْمَعْضُوبِ إِلَى مَا ذُكِرَ كَمَا فِي نَقْضِ
الْحُكْمِ بِشُهُودِ بَنَانٍ فُسْقَهُمْ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْوَارِثِ أَوْ الْمَعْضُوبِ الْإِسْتِنَابَةُ قَوْراً لِلتَّقْصِيرِ نَعَمْ لَوْ بَلَغَ مَعْضُوبُنَا
جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ الْإِسْتِنَابَةِ كَمَا فِي الرُّضَا نَهَايَةً وَنَوَائِيٍّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِيَّا قَوْلَهُ: (وعلى كل إلخ).
فَوَدَّ: (بالمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ حَضَرَ إلخ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِيَّا قَوْلَهُ: (أو خبره) إِلَى
الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ: (وَالْإِمَامُ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ: (مُطْلَقاً) وَقَوْلَهُ: (فَلِإِنْ حَبَزَ) إِلَى (وَلَوْ شَفِي). فَوَدَّ: (وهو
القطع) أَي: كَأَنَّهُ قَطَعَ عَنْ كَمَالِ الْحَرَكَةِ نَهَايَةً.

فَوَدَّ (سني): (العاجز إلخ) أَي: حَالاً وَمَا لَ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش هل يَكْفِي فِي الْعَجْزِ عِلْمُهُ مِنْ نَفْسِهِ
بَذَلِكَ أَوْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى إِنْخِبَارِ طَبِيبٍ عَدَلٍ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ مِنَ التَّيْمُمِ وَنَحْوِهِ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي
الْعُبَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْخِبَارِ طَبِيبَيْنِ عَدْلَيْنِ هـ عبارة النَوَائِيّ، وهو المايوس من قُدْرَتِهِ عَلَى التُّسُكِ بِنَفْسِهِ
بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ طَبِّ أَوْ بِمَعْرِفَتِهِ، وهو عَارِفٌ بِالطَّبِّ بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَارِفِ وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ حُصُولُ الْعَضْبِ،
فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي هـ. فَوَدَّ: (أو خبره إلخ) فِي عَطْفِهِ عَلَى صِفَةِ إلخ الْمُتَعَرِّعُ عَلَى قَوْلِهِ فَسَّرَهُ إلخ مَا لَا
يَخْفَى. فَوَدَّ: (هنة) أَي: عَنِ الْمَعْضُوبِ. فَوَدَّ: (والأول) أَي: مِنَ الْإِغْرَائِيَيْنِ (أولى) أَي وَلِذَا اقْتَصَرَ
عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (لنحو زمانة إلخ) الْمُرَادُ بِالزَّمَانَةِ هُنَا الْعَامَةُ الَّتِي تَمْنَعُ مِنْ رُكُوبِ نَحْوِ

الْوُجُوبِ إلخ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَضْبَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ يَمْنَعُ الزُّرُومَ وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَضْبَ أَوْ
التَّمَكُّنَ لَا يَمْنَعُ الزُّرُومَ وَجِبَابُ بَانَ هَذَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَمَكَّنَ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيره فِيمَا بَعْدَ عَامِ
الْعَضْبِ بِخِلَافِ الْآتِي، فَإِنَّهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَكَّنَهُ الْإِسْتِنَابَةُ لِاسْتِطَاعَتِهِ بغيره حَيْثُ
بِخِلَافِ ذَاكَ لِمَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِطَاعَةٍ مُطْلَقاً فِيمَا بَعْدَ عَامِ الْعَضْبِ وَكَذَا فِيهِ أَمَّا بِنَفْسِهِ فَلِعَضْبِهِ قَبْلَ الْإِيَابِ
الْمُغْتَبَرِ فِي الْوُجُوبِ وَأَمَّا بغيره فَلأنه ليس من أهلِ الْإِنَابَةِ لِتَأْخِيرِ عَضْبِهِ عَنْ وَقْتِ الْحَجِّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولو ماشيًا (بأجرة المثل) لا بأزبد، وإن قلَّ نظير ما مرَّ آنفًا. وللإمام بحثٌ ضعيفٌ في الزيادة على مهرٍ مثل الخُرَّةِ بحثُ الزركشي مجيئه هنا مع وضوح الفرق بأنَّ هناك التخلُّص من ورطة رِقِّ الولدِ فاحتجِّل في مُقابَلته زيادةٌ يسيرةٌ بخلافه هنا (لزمه) الإحجاجُ عن نفسه فورًا إنَّ عُصِبَ بعد الوجوبِ والتَّمكُّنِ وعلى التراخي إنَّ عُصِبَ قبل الوجوبِ أو معه أو بعده ولم يُمكنه الأداءُ وذلك ؛ لأنه مُستطيعٌ إذ الاستطاعةُ بالمالِ كهي بالنفسِ ولخبرِ الصحيحين: (إنَّ فريضةَ الله على عباده في الحجِّ أدركتْ أبي شيخًا كبيرًا لا يثبتُ على الرَّاحِلَةِ أفأُحجُّ عنه؟ قال: «نعم») وذلك في حُجَّةِ الوداعِ هذا إنَّ كان بينه وبين مَكَّةَ مسافةُ القصرِ وإلا لم تجز له الإنابةُ مُطلقًا بل يُكلِّفه بنفسه، فإنَّ عَجَزَ حُجِّ عنه بعد موته من تركته هذا ما اقتضاه إطلاقهم وله وجهٌ وجيهٌ نظرًا إلى أنَّ عَجَزَ القريبِ بكلِّ وجهٍ نادرٌ جدًّا فلم يُعتَبَر. وإنَّ اعتَبَرَه جُمعٌ

الْحَقَّةُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَيَنْحُوها الضَّعْفُ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ بَعِيْثٌ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الْمَرْكُوبِ وَلَوْ عَلَى سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ رَجَالٌ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. فُود: (وَلَوْ مَاشِيًا) أَي: ما لم يكن أضلاً أو قرعاً كما يؤخذ مما يأتي في المطاعِ نِهائَةً وَمُغْنِي.

فُود (سني): (بأجرة المثل) أَي: فَمَا دُونَهَا نِهائَةً وَمُغْنِي. فُود: (لا بأزبد، وإن قلَّ إلخ) مُتَمَدِّعٌ ش. فُود: (نظير ما مرَّ إلخ) أَي: فِي الرَّاحِلَةِ وَنَحْوَهَا. فُود: (فَوْرًا إِنْ عُصِبَ إلخ) بِهَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْفَوْرِيَّةِ مَعَ إِطْلَاقِهَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَيَجِبُ الْإِذْنُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي فَوْرًا إلخ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِجَارِ وَالْإِنَابَةِ فِي الْفَوْرِيَّةِ، وَأَنَّهَا تَجِبُ مُطْلَقًا فِي الْإِنَابَةِ وَفِي الْإِسْتِجَارِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ سَم.

فُود: (بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ) قَدْ يُقَالُ: التَّمَكُّنُ مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ سَم وَمَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ.

فُود: (وَلَمْ يُمْكِنَهُ) قَيْدٌ لِلْآخِرِ فَقَط. فُود: (إِذِ الْإِسْطَاعَةُ بِالْمَالِ) أَي: وَبِطَاعَةِ الرُّجَالِ نِهائَةً وَمُغْنِي. فُود: (إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِي (أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خُفَعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ) إلخ. فُود: (مُطْلَقًا) أَي: عَجَزَ بِكُلِّ وَجْهِ أَوْ لَا. فُود: (بَلْ يُكَلِّفُهُ بِنَفْسِهِ) أَي: لِقَلَّةِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ نَقْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَاقْرَأْهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ قَدْ لَا يُمْكِنُهُ الْإِنْيَانُ بِهِ قَبْضُطُهُ إِلَى الْإِسْتِنَابَةِ انْتَهَى، وَهُوَ ظَاهِرٌ مُغْنِي وَنِهائَةً. فُود: (إِنْ عَجَزَ الْقَرِيبُ) أَي: مِنْ مَكَّةَ. فُود: (وَإِنْ اعْتَبَرَهُ جُمْعٌ مَتَاخِرُونَ إلخ) اعْتَمَدَ التَّهَابِي وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آنفًا.

فُود: (فَوْرًا إِنْ عُصِبَ إلخ) بِهَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْفَوْرِيَّةِ مَعَ إِطْلَاقِهَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَيَجِبُ الْإِذْنُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي فَوْرًا إلخ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِجَارِ وَالْإِنَابَةِ فِي الْفَوْرِيَّةِ وَأَنَّهَا تَجِبُ مُطْلَقًا فِي الْإِنَابَةِ وَفِي الْإِسْتِجَارِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَفِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ مُبَالَغَةٌ عَلَى حُكْمِ ذِكْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِجَارُ وَالْإِسْتِنَابَةُ وَاجِبَتَيْنِ عَلَى الْفَوْرِ فِي حَقِّ مَنْ عُصِبَ مُطْلَقًا فِي الْإِنَابَةِ وَبَعْدَ يَسَارِهِ فِي الْإِسْتِجَارِ أَه. ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ فِيهِ وَالتَّفْصِيلَ بِمَغْنَى آخَرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعَ امْتِنَانِ حَمَلِ الْفَوْرِيَّةِ بَعْدَ الْيَسَارِ عَلَى التَّفْصِيلِ فَلْيَتَأَمَّل. فُود: (بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ) قَدْ يُقَالُ التَّمَكُّنُ مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ.

مُتَأَخَّرُونَ فَجُوزُوا لَهُ الْإِنَابَةُ أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ بِخَفَةِ الْمَشَقَّةِ وَتَبِعْتَهُمْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَلَوْ شَفِي
بَعْدَ الْحَجِّ عَنْهُ بَانَ فَسَادُ الْإِجَارَةِ وَوُقُوعُهُ لِلنَّائِبِ وَلَزُومُ الْمَعْضُوبِ الْحَجَّ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ
حَضَرَ مَعَهُ ثُمَّ فَاتَ الْحَجَّ، وَإِنْ وَقَعَ لِلْأَجِيرِ، لَكُنْهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ هُنَا؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنَ
الْمَعْضُوبِ مَعَ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ هُنَا (وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا) أَيِ الْأَجْرَةِ (فَاضِلَةً عَنِ الْحَاجَاتِ الْمَذْكُورَةِ
فِيْمَنْ يَحُجُّ بِنَفْسِهِ، لَكِنْ لَا يُسْتَرْطُ) هُنَا (نَفَقَةُ الْعِيَالِ) الَّذِينَ تَلَزَّمَتْهُ مُؤَنَّتُهُمْ (فَهَايَا وَإِيَايَا)؛ لِأَنَّهُ مُقِيمٌ
عِنْدَهُمْ فَيُحْصَلُ مُؤَنَّتُهُمْ وَلَوْ بِاقْتِرَاضٍ أَوْ تَقَرُّضٍ لِيَصْدَقَ فَاَنْدَفَعُ قَوْلُ السُّبُكِيِّ فِي الزَّامِ مَنْ لَا

فُود: (مِنَ التَّغْلِيلِ) أَيِ: تَغْلِيلِ تَكْلِفِهِ الْحَجَّ بِنَفْسِهِ. فُود: (فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) أَيِ وَشَرْحِي الْعُبَابِ
وَمُخْتَصَرٍ بِأَفْضَلٍ وَيَتَّبِعِي اعْتِمَادَهُ كَرْدِي وَنَائِي. فُود: (وَلَوْ شَفِي الْخُ) أَيِ: مَعْضُوبٌ مُسْتَتِيبٌ فِي حَجٍّ
وَعُمْرَةٍ مِنْ عَضْبِهِ، فُود: (بَانَ فَسَادُ الْإِجَارَةِ) أَيِ: لَعَدَمُ جَوَازِ الْإِسْتِنَابَةِ وَنَائِي. فُود: (وَوُقُوعُهُ
لِلنَّائِبِ) أَيِ: عَلَى الْأَظْهَرِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ: فَيَرُدُّهَا إِنْ كَانَ قَبْضَهَا؛ لِأَنَّ
الْمُسْتَأْجِرَ لَمْ يَتَّبِعْ بِعَمَلِهِ وَنَائِي وَكَرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ حَضَرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ
لَوْ حَضَرَ مَكَّةَ أَوْ عَرَفَةَ فِي سَنَةِ حَجِّ أَجِيرِهِ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ لَتَعَيْنُ مُبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ وَلَوْ بَرَأَ بَعْدَ حَجِّ الْأَجِيرِ وَقَعَ
تَفْلًا لِلْأَجِيرِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَلَا ثَوَابَ انْتَهَى أَهْ قَوْلُهُ وَلَا ثَوَابَ فِيهِ تَأْمُلُ قَالَ الْبُصْرِيُّ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ
اجْتَمَعَا بِالْمِيقَاتِ وَأَخْبَرَهُ الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنَّهُ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ عَنْ نَفْسِهِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ أَوْ لَا وَعَلَى
الثَّانِي هَلْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا لِقِسْطِ مَا مَضَى مِنْ بَلَدِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ أَهْ وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُهُمْ بَانَ التَّقْصِيرَ مِنَ
الْمَعْضُوبِ مَعَ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ أَنَّ الْأَجِيرَ يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ. فُود: (مَعَ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ الْخُ) أَيِ: ظَاهِرًا
وَبَاطِنًا وَنَائِي عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ مَعَ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ هُنَا قَالَ الْمُحَسِّنِيُّ سَمِ حَزْرَهُ أَهْ وَقَدْ يُقَالُ لَا إِشْكَالَ
فِي صِحَّةِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ عِنْدَ مُبَاشَرَتِهِ؛ لِأَنَّ تَكْلَفَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَعْضُوبًا عَاجِزًا بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ
الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ يَبَيِّنُ بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْضُوبٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ.

فُود (سَنِي): (لَكِنْ لَا يُسْتَرْطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ الْخُ) أَيِ مُؤَنَّتُهُمْ وَمُؤَنَّتُهُ كَمُؤَنَّتِهِمْ نَعَمْ يُسْتَرْطُ كَوْنُ الْأَجْرَةِ
فَاضِلَةً عَنْ مُؤَنَّتِهِ وَمُؤَنَّتِهِمْ يَوْمَ الْإِسْتِجَارِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ. فُود: (فَيَحْصُلُ مُؤَنَّتُهُمْ) أَيِ:
وَمُؤَنَّتُهُ نَهَايَةُ وَمُغْنِي. فُود: (فَاَنْدَفَعُ قَوْلُ السُّبُكِيِّ الْخُ) فِي انْدِفَاعِ الْبُعْدِ بِمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ لَا يَخْفَى سَمِ.

فُود: (بَانَ فَسَادُ الْإِجَارَةِ وَوُقُوعُهُ لِلنَّائِبِ) أَيِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ م. ر. فُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ حَضَرَ مَعَهُ ثُمَّ فَاتَ
الْحَجَّ الْخُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ لَوْ حَضَرَ مَكَّةَ أَوْ عَرَفَةَ فِي سَنَةِ حَجِّ أَجِيرِهِ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ لَتَعَيْنُ مُبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ وَلَوْ بَرَأَ
بَعْدَ حَجِّ الْأَجِيرِ وَقَعَ تَفْلًا لِلْأَجِيرِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَلَا ثَوَابَ أَهْ. فُود: (لَكِنْهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ هُنَا) عِبَارَةُ شَرْحِ
الْعُبَابِ قَالُوا: أَيِ الشَّيْخِ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُ: وَمَعَ عَدَمِ وَقُوعِهِ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ يَلَزَّمُ لِلْأَجِيرِ الْأَجْرَةُ وَقَرَّقَ
الْأَخْرَعِيُّ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا بَرَأَ بَعْدَ بَصِحَّةِ الْإِجَارَةِ هُنَا وَيَذَلُّ الْأَجِيرُ مَنَفَقَتَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ
نَظَرَ فِيهِ أَيْضًا وَالَّذِي يُتَّخَذُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِي حَقِّ الْأَجِيرِ بِالْبُزْءِ بِخِلَافِ الْمُضْجُورِ، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ وَرَّطَ
الْأَجِيرُ مَقْصَرٌ بِهِ فِي حَقِّهِ فَلَزِمَتْهُ أَجْرَتُهُ وَسَيَاتِي قَرِيبًا نَظِيرُ ذَلِكَ أَهْ. فُود: (مَعَ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ هَامَنَا) حَزْرَهُ.
فُود (سَنِي): (لَكِنْ لَا تُسْتَرْطُ نَفَقَةُ الْعِيَالِ) أَيِ وَلَا نَفَقَتُهُ هُوَ كَثَرُ. فُود: (فَاَنْدَفَعُ قَوْلُ السُّبُكِيِّ الْخُ) فِي

كسب له ويصير كلاً على الناس إذا خرج ما في يده بعد على أنه لا نظر هنا للمستقبلات كما مر. (ولو بذل) أي أعطى (ولده) أي فرعه، وإن سفل ذكرنا كان أو أنشأ أو والده، وإن علا كذلك (أو أجني ما لا) له (للاجرة) لمن يخرج عنه (لم يجب قبوله في الأصح) لما في قبول المال من الميتة ومن ثم لو أراد الأصل أو الفرع العاجز أو القادر استجار من يخرج عنه أو قال له أحدهما استاجر وأنا أدفع عنك لزمه الإذن له في الأولى أو الاستجار في الثانية كما يثبت في الحاشية؛ لأنه ليس عليه مع كون البذل من أصله أو فرعه كبير ميتة فيه بخلاف بذله له ليستاجر هو به عن نفسه أخذاً من قولهم إن الإنسان يستثكف الاستعانة بمال الغير، وإن قل دون بذله ولا شك أن أجيره كبذنه ومن ثم لو رضي الأجير بدون أجره المثل لزمه إنابته لضعف الميتة هنا أيضاً (ولو بذل الولد الطاعة) للمعصوب بأن يخرج عنه بنفسه (وجب قبوله)

فرد: (ويصير كلاً إلخ) بفتح الكاف أي: ثقبلاً كزدي. فرد: (على أنه لا نظر هنا للمستقبلات) في هذه العلاوة المفتضية للتزول عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذهاباً وإياباً فيمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل سم. فرد: (أي: أعطى) إلى قوله في الأولى في النهاية والمغني إلا قوله أو القادر وقوله أو قال إلى لزومه.

فرد (سني): (لم يجب قبوله إلخ) ولو وجد دون الأجرة ورضي الأجير به لزمه الاستجار لاستطاعته والميتة فيه دون الميتة في المال نهاية ومغني ويأتي في الشرح مثله. فرد: (لما في قبوله المال من الميتة) ولو كان البذل الإمام من بيت المال وله فيه حق وجب عليه القبول وتأتي وكزدي وتقدم في الشرح والنهاية ما يفيد. فرد: (العاجز) اقتصر عليه النهاية والمغني وقال الرشدي قال في التلخيص أو القادر اه. وأخذ الشيخ ع ش في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهره والظاهر أنه بحسب ما فهم ولم يطلع على ما قاله في التلخيص فليراجع اه. فرد: (لزمه الإذن له في الأولى) كذا في النهاية والمغني خلافاً لما وقع في ع ش اه رشدي. فرد: (والاستجار في الثانية) خلافاً للنهاية والمغني. فرد: (ولا شك أن أجيره إلخ) قد يقال الأجير في الثانية ليس أجيره بل هو أجير المعصوب، فإنه الذي استأجره كذا أفاده المحقق سم ولعل تخصيصه الثانية لوضوح ما أفاده فيها وإلا فواضح جريانه في الأولى أيضاً؛ لأنه في الحقيقة أجير المعصوب والبعض وكيل عنه في العقد بصري. فرد: (لزمه إنابته إلخ) وفقاً للنهاية والمغني.

فرد (سني): (ولو بذل الولد إلخ) أي: وإن سفل ذكرنا كان أو أنشأ نهاية ومغني. فرد: (للمعصوب) إلى الفرع في النهاية والمغني إلا قوله: (وإن تضيقت) إلى (ولو توسم) وقوله: (وقد يؤخذ) إلى: (ولو كان).

انذاف البعد بما ذكره بعد لا يخفى. فرد: (على أنه لا نظر هنا للمستقبلات) في هذه العلاوة المفتضية للتزول عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذهاباً وإياباً فيمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل. فرد: (ولا شك أن أجيره كبذنه) قد يقال الأجير في الثانية ليس أجيره، بل هو أجير المعصوب، فإنه الذي استأجره.

بأن يأذن له في الحج عنه لحصول الاستطاعة حينئذ، فإن امتنع من الإذن لم يأذن الحاكم عنه ولا يُخبره عليه، وإن تضيّق إلا من باب الأمر بالمعروف فقط ولو توشم الطاعة ولو من أجنبي لزمه أمره نعم لا يلزمه الإذن لفرع أو أصل أو امرأة ماشٍ إلا إن كان بين المطيع وبين مكة دون مرحلتين وأطاقه ولا يقربه أو أجنبي مَقُول على كسبٍ إلا إذا كان يكتسب في يوم كفاية أيام بشرطه السابق أو سؤال؛ لأنه يشق عليه مع أن لولي المرأة منعها من المشي فلم يعتد بطاعتها ويحب الإذن هنا، وفيما يأتي فوراً، وإن لزمه الحج على التراخي لقلّ يرجع الباذل إذ لا وازع يحمله على الاستمرار على الطاعة. والرجوع جائز له

• فؤد: (ولو توشم الطاعة إلخ) أي: ظنّ بقرائن أحواله إجابة ذلك وخرّج به ما لو شك في طاعته فلا يلزمه أمره كُرْدِي على بأفضل وباعشن. • فؤد: (ولو من أجنبي إلخ) عبارة الوفاي، وإن كان من أجنبي أجنبيّة غير ماشية بخلاف الماشية ولو موليته؛ لأن لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها فلا أثر ليطاعتها ومن ثمّ كان لوليها إذا أراد ولده أن يحجّ عن غيره ماشياً أن يمنعه؛ لأن له منعه من السفر ليحجّ التطوع وقول ابن العماد وابن المقرئ ليس لوليها المنع محمول على ما إذا كان أجيراً كما في شرح الإيضاح وحاشيته اهـ. • فؤد: (أمره) أي سؤاله شرح بأفضل. • فؤد: (أو امرأة ماشٍ) عبارة شرح الرّوض وكالين والأب البثّ والأُم ومثلها موليته، وإن لم تكن من الأبعاض إلخ اهـ سم. • فؤد: (إلا إن كان بين المطيع وبين مكة إلخ) أي وبين المطاع وبينها مرحلتان أو أكثر على ما تقدّم في قوله أو أجزّ الصفحة السابقة هذا إذا كان بينه وبين مكة مسافة القصر إلخ سم. • فؤد: (مَقُول على كسب إلخ) أي: أو مُقرّر بنفسه بأن يزكّب مفارقة لا كسب بها ولا سؤال؛ لأن التّقرير بالنّفس حرامّ نهيةً ومُغني. • فؤد: (بشرطه السابق) أي: أيّاً في قوله: (إن كان بين المطيع إلخ). • فؤد: (لأنه يشق) أي: مشي المطيع المبعّض أو تعويله على الكسب أو السؤال مطلقاً، • فؤد: (عليه) أي المعضوب المطاع. • فؤد: (إذ لا وازع إلخ) أي: لا زاجر كُرْدِي والمناسيب الموافق لما في القاموس لا مُغري. • فؤد: (والرجوع جائز له إلخ) أي للباذل عبارة النهاية والمُغني وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن أحرّم ولو مات المطيع أو المطاع أو رجّع المطيع، فإن كان بعد إمكان الحجّ سواء أذن له المطاع أم لا استقرّ الوجوب في ذمة المطاع وإلا فلا اهـ قال ع ش قوله م ر لم يرجع أي: لم يجز له الرجوع حتى لو رجّع وترتب على رجوعه

• فؤد: (نعم لا يلزمه الإذن لفرع أو أصل أو امرأة ماشٍ إلخ) عبارة الرّوض فلو كان الابن أو الأب ماشياً أو مَقُولاً على الكسب أو السؤال أو الأجنبي أي أو الابن أو الأب مَقُولاً بنفسه لم يلزمه القبول اهـ. واعتزّضها شارحها بما يوافق ما ذكره الشارح لكن وجهها أن بعضه كتفسيه فكما لا يلزمه المشي ولا السؤال لا يلزمه احتمال مشي بعضه أو سؤاله بخلاف الأجنبي. • فؤد: (أو امرأة ماشٍ) عبارة شرح الرّوض وكالين والأب البثّ والأُم ومثلها موليته، وإن لم تكن من الأبعاض إلخ. • فؤد: (إلا إن كان بين المطيع ومكة دون مرحلتين) أي وبين المطاع وبينها مرحلتان أو أكثر على ما تقدّم في قوله: (هذا إن كان بينه وبين مكة مسافة القصر إلخ).

قبل الإحرام وبه يتبين عَدَمُ الوجوبِ على المعضوبِ إذا كان قبل إمكان الحج عنه ولا استقر عليه لا على المطيع وإن أَوْهَمَهُ المجموعُ وقد يُؤخَذُ من قولهم والرجوعُ جائزٌ له ؛ لأنه لو لم يجز بأن نَذَرَ إطاعته نَذَرًا مُتَقَيِّدًا لم يلزمه الفورُ ويَحْتَمَلُ الأخذُ بإطلاقهم نظرًا للأصل وبما ذَكَرَ فارقَ هذا عَدَمُ وجوبِ المُباشرةِ على المُستطيع فورًا ؛ لأنَّ له وإِزْعًا بحمله على الفعل، وهو وجوبه عليه ولو كان له مالٌ أو مُطيعٌ لم يعلم به استقرَّ في ذمته والعلمُ وعَدَمُهُ إِنَّمَا يُؤْتِرَانِ في الإثمِ وعَدَمِهِ (وكذا الأجنبيُّ) ونحوُ الأخِ والأبِ إذا بَذَلَ الطاعةَ بِجِبِّ قَبُولِهِ (في الأصح) ولو مَاشِيًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا اسْتِكَافَ بالاستعانةَ بِبَذَنِ الْغَيْرِ ولأنَّ مَشْيَ هَذِهِ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وشرطُ البَذْلِ الَّذِي يَجِبُ قَبُولُهُ أَنْ يَكُونَ حُرًّا مُكَلَّفًا

اِئْتِنَاعُ الْمُطِيعِ مِنَ الْفِعْلِ تَبَيَّنَ عِضَائِهِ وَاسْتِقْرَارُ الْحَجِّ فِي ذِمَّتِهِ . فَوُدَّ : (قَبْلَ الْإِحْرَامِ) أَيِ : لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِشَيْءٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الشَّرْعُ وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلَا لَانْتِفَاءِ ذَلِكَ مُغْنِي . فَوُدَّ : (وَبِهِ يَتَّبِعُونَ عَدَمَ الْوُجُوبِ لِلْخ) مِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْوُجُوبَ وَالِاسْتِقْرَارَ قَدْ يَخْصُلَانِ حَالَ الْمَعْصِيَةِ دُونَ مَا قَبْلَهُ سَم . فَوُدَّ : (وَأَنَّ أَوْهَمَهُ لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ إِنَّمَا هُوَ فِي ذِمَّةِ الْمُطِيعِ غَيْرِ مُرَادٍ ، وَإِنْ اغْتَرَبَ فِي الْإِسْمَاعِ إِذْ كَيْفَ يَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ جَوَازِ الرَّجُوعِ كَمَا مَرَّ وَوُجُوبِ قَبُولِ الْمُطِيعِ خَاصًّا بِالْمَعْصُوبِ فَلَوْ تَطَوَّعَ آخَرُ عَنْ مَيْتٍ بِفِعْلِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْوَارِثِ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْإِسْتِغْلَالَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ كَمَا مَرَّ اه . فَوُدَّ : (لَمْ يَلْزَمَهُ الْفَوْرُ) أَيِ : فِي الْإِذْنِ . فَوُدَّ : (وَبِمَا ذَكَرَ لِلْخ) هُوَ قَوْلُهُ : (إِذَا وَازَعَ لِلْخ) كُرْدِي . فَوُدَّ : (اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ) أَيِ اغْتَبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيِ : وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِعُدْوَةِ ش . فَوُدَّ (سَيِّئًا) : (وَكَذَا الْأَجْنَبِيُّ) أَيِ : وَإِنْ كَانَ أَتَى شَرْحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَفِي الْإِيمَابِ لَكِنْ يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحْزَمٌ أَوْ رُجُوعٌ إِذِ النَّسْوَةُ لَا تَكْفِي هُنَا ؛ لِأَنَّ بَذَلَ الطَّاعَةِ لَا يُوْجِبُهُ عَلَى الْمُطِيعِ لِحُجُوزِ رُجُوعِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ اه . فَوُدَّ : (نَحْوُ الْأَخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْأَخُ فِي بَذْلِ الطَّاعَةِ كَالْأَجْنَبِيِّ اه . فَوُدَّ : (وَلَوْ مَاشِيًا) يُتَأَمَّلُ فِي الْأَبِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ لَا يَلْزَمُهُ الْإِذْنُ لِقَرَعِ أَوْ أَصْلِ لِلْخ إِلَّا أَنْ يَقْبِذَ مَا هُنَا فِي الْأَبِ بِدُونِ الْمَرْحَلَتَيْنِ أَوْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ عِنْدَ التَّوَسُّمِ فَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ نَحْوِ الْمَشْيِ بِخِلَافِ الْبَذْلِ يَلْزَمُ قَبُولُهُ مُطْلَقًا وَفِيهِ نَظَرٌ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَوْلُهُ ، وَهُوَ مَا شِ ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِذْنِ لِلْأَجْنَبِيِّ الْمَاشِيَةِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُهُ مِمَّا بَيَّنَّتْهُ فِي الْأَصْلِ اه أَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ الْوَنَائِي مَا يُخَالِفُهُ إِلَّا أَنْ يُفَرِّضَ كَلَامَهُ فِيمَا دُونَ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ عِنْدَ التَّوَسُّمِ فَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ نَحْوِ الْمَشْيِ بِخِلَافِ الْبَذْلِ حُرًّا لِلْخ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَإِنْ كَانَ قِتًا فِي الظَّاهِرِ وَهَذَا فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَمَّا التَّطَوُّعُ

فَوُدَّ : (وَبِهِ يَتَّبِعُونَ عَدَمَ الْوُجُوبِ لِلْخ) مِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْوُجُوبَ وَالِاسْتِقْرَارَ قَدْ يَخْصُلَانِ حَالَ الْمَعْصِيَةِ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمُطِيعُ أَوْ رَجَعَ عَنِ الطَّاعَةِ بَعْدَ إِمْكَانِ الْحَجِّ اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ اه . فَوُدَّ : (وَلَوْ مَاشِيًا) يُتَأَمَّلُ فِي الْأَبِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ لَا يَلْزَمُهُ الْإِذْنُ كَقَرَعِ أَوْ أَصْلِ لِلْخ إِلَّا أَنْ يَقْبِذَ مَا هُنَا فِي الْأَبِ بِدُونِ الْمَرْحَلَتَيْنِ أَوْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ عِنْدَ التَّوَسُّمِ فَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ نَحْوِ الْمَشْيِ بِخِلَافِ الْبَذْلِ يَلْزَمُ قَبُولُهُ مُطْلَقًا وَفِيهِ نَظَرٌ .

موثوقاً به أدى فرض نفسه وأن لا يكون معضوباً.

(فرغ) مات أجبر العين قبل الإحرام لم يستحق شيئاً أو بعده استحق ؛ لأنه أتى ببعض المستأجر عليه، وإن لم يجز عن المستأجر له بالقسط بأن توزع أجره المثل على السائر والأعمال ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من أجره المثل والذي يتجه الأول أخذاً مما يأتي قبيل ما يحرم من النكاح ثم رأيت شيخنا جزم به وسيأتي في الإجارة أنها لا تصح على زيارته عليه السلام سواء أريد بها الوقوف عند القبر المكرم أو الدعاء ثم يقدم انضباطه وقضيته أنه لو انضبط كأن كتب له بوزقة صحت، وهو مثجعة وأما الجمالة فلا تصح على الأول؛ لأنه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه لو استعجل من جماعة على الدعاء

فيصح أن يكون الأجبر فيه صبياً مميزاً أو عبداً أو أمة اهـ. وفي شرح الإيضاح لابن علان نجزئ إنابة الرقيق في حج نذر انتهى كزدي على بأفضل عبارة النهاية وتجوز النيابة في نسل التطوع كما في النيابة عن الميت إذا وصى به ولو كان النائب فيه صبياً مميزاً أو عبداً بخلاف الفرض؛ لانهما من أهل التطوع بالنسك لاتفسيهما اهـ. فود: (مؤثوقاً به) أي: بأن يكون عدلاً وإلا لم تصح إنابته ولو مع المشاهدة ولو في الإجارة والجمالة؛ لأن نيته لا يطلع عليها كذا في حاشية الإيضاح للشارح سم ووثاني وفي فتح الفتاح للكردي مثله إلا أنه استثنى من عيته الموصي العالم بفنقه وعبارته في حاشيته على بأفضل بعد ذكر مثل ما مر عن حاشية الإيضاح عن الجمال الزملي وابن علان في شرح الإيضاح نصها نعم إن كان المستأجر مفضوباً واستأجر عن نفسه فاصحاً يحج عن نفسه صحت الإجارة وقيل قوله حجب كما في فتاوى الشارح اهـ وفي باعثن على الوثاني ما يوافقهما. فود: (أدى فرض نفسه) يعني لم يكن عليه حج ولو نذراً نهاية ومغني وشرح بأفضل. فود: (وأن لا يكون مفضوباً) أي: وإن صح حجه لو تكلف وثاني. فود: (مات أجبر إلخ) على حذف أداة الشرط. فود: (بالقسط) متعلق بقوله استحق.

فود: (أو بغذه استحق إلخ) عبارة فتح القدير للكردي أو بعد الإحرام وقبل تمام الأركان أئيب المخرج عنه على ذلك واستحق الأجبر قسطه من المسمى إلا العايل في الجمالة ويعتبر ذلك من ابتداء السير وتنفيس الإجارة، وإن مات بعد تمام الأركان دون باقي الأعمال الواجبة أو المسنونة لم يؤثر ذلك في صحة الإجارة لكن يلزم الأجبر خط قسط ما بقي من الواجبات والسنة وتجب الواجبات والسنة بدم، وهو على المستأجر على المعتد اهـ. فود: (الأول) أي: من المسمى. فود: (جزم به) أي: بالأول. فود: (سواء أريد بها الوقوف عند القبر) أي: لأنه لا يقبل النيابة. فود: (لقد انضباطه) أي: الدعاء. فود: (وقضيته) أي: التخلي. فود: (على الأول) أي: الوقوف. فود: (بل على الثاني) أي: الدعاء ولا يضرك الجهل بنفس الدعاء فتح القدير. فود: (وهليه) أي: على صحة الجمالة على

فود: (مؤثوقاً به) أي: بأن يكون عدلاً وإلا لم تصح استنابته ولو مع المشاهدة؛ لأن نيته لا يطلع عليها وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره بإجارة أو جمالة كذا في حاشية الإيضاح للشارح.

ثم صَحَّ فإذا دَعَا لِكُلِّ مِنْهُمْ اسْتَحَقَّ جَمْلُ الْجَمِيعِ لِتَقْدِيرِ الْمُجَاعِلِ عَلَيْهِ، وَإِنْ اتَّخَذَ الشَّيْءُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ اسْتَعَجَلَ عَلَى رَدِّ آيَتَيْنِ لِمُلَّاكٍ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ مَنْ مَرَّ بِمُتَنَاضِلِينَ فَقَالَ لِذِي النَّوْبَةِ إِنَّ أَصْبَحْتَ بِهَذَا الشَّهْمِ فَلَكَ دِينَارٌ فَأَصَابَ اسْتَحَقَّهُ وَحُسِبَتْ لَهُ الْإِصَابَةُ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا مَعَ اتِّحَادِ عَمَلِهِ. وَلَا يُنَافِيهِ مَا لَوْ كَانَ مِثْلَانِ بِقَبْرِ فَاسْتَعَجَلَ عَلَى أَنْ يقرأَ عَلَى كُلِّ خَشْمَةٍ لِرَمَاهِ خَشْمَتَانِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَقْصُودٌ فَإِذَا شَرَطَ تَقْدُّدَهُ وَجَبَ بِخِلَافِ لَفْظِ الدُّعَاءِ وَلِتَفَاوُتِ ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ وَنَفْعِهَا لِلْمَيِّتِ وَتَفَاوُتِ الْخُشُوعِ وَالتَّذَكُّرِ فَلَمْ يُمَكِّنِ التَّدَاخُلَ فِيهَا فَتَأَثَّلَهُ.

الدُّعَاءُ . هـ . فُودُ : (فَإِذَا دَعَا لِكُلِّ مِنْهُمْ الْخُ) أَوْ بَأَن قَالَ : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِكُلِّ مِنْهُمْ) .

هـ . فُودُ : (لِتَقْدُّدِ الْمُجَاعِلِ عَلَيْهِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الضَّمْنِي كُزْدِي . هـ . فُودُ : (وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ) أَيِ : اسْتِحْقَاقِ جَمْلِ الْجَمِيعِ . هـ . فُودُ : (اسْتَحَقَّهُ) أَيِ الدِّينَارُ . هـ . فُودُ : (وَجِبَتْ لَهُ) أَيِ : لِذِي النَّوْبَةِ . هـ . فُودُ : (لَهُ عَلَيْهَا) أَيِ لِذِي النَّوْبَةِ عَلَى الْإِصَابَةِ . هـ . فُودُ : (لَأَنَّ لَفْظَ الْقُرْآنِ الْخُ) عِلَّةٌ لِتَفْهِمِ الْمُنَافَاةِ . هـ . فُودُ : (بِخِلَافِ لَفْظِ الدُّعَاءِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اتِّحَادِ الدُّعَاءِ أَيِ : كَاللَّهُمَّ أَفْعَلْ كَذَا بَعْلَانِ وَقُلَانِ مَثَلًا . هـ . فُودُ : (فَلَمْ يُمَكِّنِ التَّدَاخُلَ الْخُ)

(خَاتِمَةٌ) : يَجُوزُ أَنْ يُحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ بِالتَّفَقُّعِ وَهِيَ قَدْرُ الْكِفَايَةِ كَمَا يَجُوزُ بِالْإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةِ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ بِهَا لَمْ يَصِحَّ لِجِهَالَةِ الْعِيُوضِ وَلَوْ قَالَ الْمَغْضُوبُ مَنْ حَجَّ عَنِّي فَلَهُ يَأْتُهُ دِرْهَمٌ فَمَنْ حَجَّ عَنْهُ مِثْرَ سَمْعَةٍ أَوْ سَمِعَ مَنْ أَخْبَرَهُ عَنْهُ أَيِ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ اسْتَحَقَّهَا ، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْهُ أَتَانِ مَرْتَبًا اسْتَحَقَّهَا الْأَوَّلُ ، وَإِنْ أَحْرَمَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ مِنْهُمَا مَعَ جُهِلِ سَبْقِهِ أَوْ بَدْوَنِهِ أَيِ : بَأَن عِلِمَ السَّبْقِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَ السَّابِقِ وَقَعَ حُجَّتُهُمَا عَنْهُمَا وَلَا شَيْءَ لَهُمَا عَلَى الْقَائِلِ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ وَلَوْ عِلِمَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا أَيِ : بِعَيْنِهِ ثُمَّ نَسِيَ قِيَاسَ نَظَائِرِهِ تَرْجِيحُ الْوَقْفِ أَيِ : فِي الْعِيُوضِ وَلَوْ كَانَ الْعِيُوضُ مَجْهُولًا كَانَ قَالَ مَنْ حَجَّ عَنِّي فَلَهُ ثَوْبٌ وَقَعَ الْحَجُّ عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ ثُمَّ الْإِسْتِجَارُ فِيمَا دُكِرَ ضَرْبَانِ اسْتِجَارَ عَيْنٍ وَاسْتِجَارَ ذِمَّةٍ فَالْأَوَّلُ كَاسْتِجَارَتِكَ لِتَحُجَّ عَنِّي أَوْ عَنْ مِثِّي هَذِهِ السَّنَةِ ، فَإِنْ عَيْنَ غَيْرِ السَّنَةِ الْأَوَّلَى لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَإِنْ أُطْلِقَ صَحَّ وَحُمِلَ عَلَى السَّنَةِ الْحَاضِرَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى مَكَّةَ إِلَّا لِسِتَيْنِ فَأَكْثَرَ فَالْأَوَّلَى مِنْ بَيْنِ إِمْكَانِ الْوُصُولِ وَشُرْطُ لِيَصِحَّ الْعَقْدُ قُدْرَةُ الْأَجِيرِ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ وَاتِّسَاعُ الْمُدَّةِ لَهُ وَالْمَكِّيُّ وَنَحْوُهُ أَيِ : كَأَهْلِ الْيَمَنِ يَسْتَأْجِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَالضَّرْبُ الثَّانِي كَقَوْلِهِ أَلَزَمْتُ ذِمَّتَكَ تَحْصِيلُ حُجَّةٍ وَيَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ فِي هَذَا الضَّرْبِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِنْ أُطْلِقَ حُمِلَ عَلَى الْحَاضِرَةِ فَيُطْلَقُ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَا يُشْتَرَطُ قُدْرَتُهُ عَلَى السَّفَرِ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ وَلَوْ قَالَ أَلَزَمْتُ ذِمَّتَكَ لِتَحُجَّ عَنِّي بِتَفْسِيكِ صَحَّ وَتَكُونُ إِجَارَةٌ عَيْنٍ وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْعَاقِدَيْنِ أَعْمَالِ الْحَجِّ أَيِ : مِنْ أَرْكَانِ

هـ . فُودُ : (بِخِلَافِ لَفْظِ الدُّعَاءِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اتِّحَادِ الدُّعَاءِ أَيِ كَاللَّهُمَّ أَفْعَلْ كَذَا بَعْلَانِ وَقُلَانِ مَثَلًا .

باب للمواقيت

جُمِعَ مِيقَاتُ، وَهُوَ لُغَةُ الْحُدِّ وَشَرَعًا هُنَا زَمَنُ الْعِبَادَةِ وَمَكَائِهَا فإِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ حَقِيقِي

وَوَاجِبَاتٍ وَسُنَنِ وَلَا يَجِبُ ذِكْرُ الْمِيقَاتِ وَيُحْمَلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمِيقَاتِ الشَّرْعِيِّ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ لِلقِرَانِ فَالْدَمُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، فَإِنْ شَرَطَهُ عَلَى الْأَجِيرِ بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ لِلْقِرَانِ مُفسِرًا فَالصَّوْمُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ الدَّمِ عَلَى الْأَجِيرِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُ، وَهُوَ الْإِيَّامُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَجِّ وَالَّذِي فِي الْحَجِّ مِنْهُمَا هُوَ الْأَجِيرُ وَجَمَاعُ الْأَجِيرِ مُفسِدٌ لِلْحَجِّ وَتَنْفِيسُ بِهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ لَا إِجَارَةُ الدَّمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُخْتَصُّ بِزَمَانٍ وَيَتَقَلَّبُ فِيهِمَا الْحَجُّ لِلْأَجِيرِ كَمُطِيعِ الْمَغْضُوبِ إِذَا جَامَعَ فَسَدَ حُجُّهُ وَانْقَلَبَ لَهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي فَائِدِهِ وَالْكَفَّارَةِ وَعَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الدَّمَةِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الْقَضَاءِ عَنْ نَفْسِهِ بِحَجٍّ آخَرَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي عَامٍ آخَرَ أَوْ يَسْتَتِيبَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فِيهِمَا الْخِيَارُ فِي الْفَسْخِ عَلَى التَّرَاحِي لِتَأْخُرِ الْمَقْصُودِ وَيَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ بِمَالٍ حَرَامٍ كَمَغْضُوبٍ، وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا كَمَا فِي الصَّلَاةِ فِي مَغْضُوبٍ أَوْ ثَوْبٍ حَرِيرٍ مُغْنِي. وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ عَقَّبَ قَوْلَهُ صَحَّ وَتَكُونُ إِجَارَةُ عَيْنٍ بِمَا نَصَّهُ عَلَى مَا فِي الرِّزْوَةِ هُنَا عَنِ الْبَغَوِيِّ وَقَالَ الْإِمَامُ يُبْطَلِئُهَا وَتَبِعَهُ فِي الرِّزْوَةِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. وَفِي الْوَنَائِي بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الشَّارِحِ فِي الْحَاشِيَةِ وَالْإِيَّامِ يَثُلُ مَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي مِنْ أَنَّهَا إِجَارَةُ عَيْنٍ صَحِيحَةٌ مَا نَصَّهُ وَيَصِحُّ كَوْنُ مَنْ لَمْ يَحُجَّ أَجِيرَ ذِمَّةٍ فَيَحُجُّ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ عَنْ الْمُسْتَأْجِرِ فِي سَنَةٍ أُخْرَى لَا أَجِيرَ عَيْنٍ؛ لِأَنَّهَا تَتَغَيَّرُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى أَه عِبَارَةٌ فَتَحَقُّ الْقَدِيرُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِجَارَةِ الدَّمِيَّةِ أَنْ يُبَايِثَ الْأَجِيرُ عَمَلَ التُّسْلُكِ الَّذِي اسْتَوْجَرَ لَهُ بِنَفْسِهِ وَلَا قُدْرَتُهُ عَلَى الشَّرْعِ فِي الْعَمَلِ وَلَا أَنْ يَكُونَ قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ خَوْفُ الْأَجِيرِ مَوْتَهُ أَوْ مَرَضَهُ إِذْ لَهُ الْإِنَابَةُ فِيهَا وَلَوْ بَلَا غُذْرٍ وَلَوْ بَشِيءٌ قَلِيلٌ دُونَ مَا اسْتَوْجَرَ بِهِ وَيَجُوزُ لَهُ حَيْثُ أَكَلَ الزَّائِدَ نَعَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ لَا يَسْتَأْجِرَ إِلَّا عَدْلًا أَه.

باب: المواقيت

ه فَوَدَّ: (فَإِطْلَاقُهُ) أَيِ: الْمِيقَاتِ (عَلَيْهِ) أَيِ: الْمَكَانِ (حَقِيقِي) أَيِ اضْطِلَاحًا. (فَرَعَ): أَتَى بِأَعْمَالِ الْحَجِّ وَتَوَابِعِهِ ثُمَّ شَكَّ فِي أَصْلِ نَيْتِهِ هَلْ كَانَ أَتَى بِهَا أَوْ لَا فَالْقِيَاسُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ، وَهُوَ نَظِيرُ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ مِنَ الْإِجْزَاءِ فَارِقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِأَنَّ قَضَاءَهُ يَشُقُّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ سَم، وَقَوْلُهُ: اضْطِلَاحًا، أَيِ: وَلُغَةً، وَقَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ إِلَيْهِ)، أَيِ: قِيَاسًا عَلَى نَحْوِ الصَّوْمِ وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْقَلْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ اعْتِمَادَهُ عَشْرَ وَالْوَنَائِي كَمَا يَأْتِي.

باب: المواقيت

ه فَوَدَّ: (فَإِطْلَاقُهُ) أَيِ الْمِيقَاتِ عَلَيْهِ أَيِ الْمَكَانِ حَقِيقِي أَيِ اضْطِلَاحًا. (فَرَعَ): أَتَى بِأَعْمَالِ الْحَجِّ وَتَوَابِعِهِ ثُمَّ شَكَّ فِي أَصْلِ نَيْتِهِ هَلْ كَانَ أَتَى بِهَا أَوْ لَا فَالْقِيَاسُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ، وَهُوَ نَظِيرُ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ مِنَ الْإِجْزَاءِ فَارِقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِأَنَّ قَضَاءَهُ يَشُقُّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، قَالَ فِي شَرْحِ الرِّزْوَةِ: وَلَوْ أُخْرِمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ شَكَّ هَلْ أُخْرِمَ

إلا عند مَنْ يَخُصُّ التوقيت بالحدِّ بالوقت، فتَوَسَّعَ (وقت) إحرام (الحجِّ شَوَّالٍ وذو القعدة) بفتح القاف أَفْصَحَ من كسرِها (وعَشْرُ لَيَالٍ من ذي الحِجَّةِ) بكسرِ الحاءِ أَفْصَحَ من فتحِها أي ما بين مُنتَهَى غُرُوبِ آخِرِ رَمَضَانَ بالنسبةِ لِلْبَلَدِ الذي هو فيه فيصِحُّ إحرامُه به فيه، وإنِ انْتَقَلَ بعده إلى بَلَدٍ أُخَرَى تُخَالِفُ مَطْلَعُ تلكَ وَوَجَدَهُمْ صِيَامًا على الأوجهِ ؛ لأنَّ وُجُوبَ موافقته لهم في الصوم لا يقتضي بَطْلَانَهُ حُجُّه الذي انقَدَرَ لِشِدَّةِ تَشَبُّثِ الحجِّ ولُزُومِهِ بل قال في الخادمِ نقلًا عن غيره: لا تَلْزِمُهُ الكُفَّارَةُ لو جامع في البلدِ الثانيةِ، وإنْ لَزِمَهُ الإِمْسَاكُ

• فَوُدَّ: (إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَخُصُّ الْخُ) عبارةٌ شَبَّخْنَا وبعضُهم خَصَّهُ بِالزَّمَانِي نَظَرًا لِأَخْذِهِ مِنَ الْوَقْتِ وَالْأَشْهُرِ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلزَّمَانِي وَالْمَكَانِي اهـ. • فَوُدَّ: (بِالْحَدِّ) الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُقْصُورِ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (بِالْوَقْتِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَدِّ. • فَوُدَّ: (فَتَوَسَّعَ) يَغْنِي فَيُسْتَعْمَلُ عِنْدَهُ فِي الْمَكَانِ مَجَازًا كَرْدِيٌّ أَي: بِعِلَاقَةِ التَّشْيِيدِ ثُمَّ هَذَا بِالنَّظَرِ لِأَصْلِ اللَّغَةِ وَالْأَقْدَادُ صَارَ الْمِيقَاتُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً فِي كُلِّ مِنَ الزَّمَنِ وَالْمَكَانِ حَقِيقَةً.

• فَوُدَّ (سُي): (وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ الْخُ) أَي: لِمَكْنِيٍّ وَغَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (وَذُو الْقَعْدَةِ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِعْوَادِهِمْ عَنِ الْقِتَالِ فِيهِ. • فَوُدَّ: (وَعَشْرُ لَيَالٍ) أَي: بِالْأَيَّامِ بَيْنَهَا، وَهِيَ تِسْعَةٌ، • فَوُدَّ: (مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِ الْحَجِّ فِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَيُّ مَا بَيْنَ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا فَسَّرَ بِهِ ذَكَرَهُ ش عَنْ الشَّارِحِ وَأَقْرَأَهُ. • فَوُدَّ: (فَيَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِهِ فِيهِ الْخُ) عبارةٌ الْوَنَائِي فَلَوْ أَخْرَمَ فِي بَلَدٍ بَعْدَ ثُبُوتِ شَوَّالٍ عِنْدَهُ أَوْ بَيِّنَ ثُبُوتَهُ بَعْدَ ثُمَّ سَافَرَ إِلَى بَلَدٍ لَمْ يَزْ فِيهَا لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ وَافَقَ أَهْلُهَا فِي الصَّوْمِ أَمَا لَوْ أَخْرَمَ بَعْدَ الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهَا لَمْ يَنْتَقِذْ حُجًّا اهـ. • فَوُدَّ: (وَوَجَدَهُمْ) أَي: أَهْلَ الْبَلَدِ الْأُخَرَى. • فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) اغْتَمَدَهُ شَبَّخْنَا.

• فَوُدَّ: (لَا يَقْتَضِي بَطْلَانُ حُجِّهِ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرِيدَ بَطْلَانُ خُصُوصِ الْحَجِّ أَمَا أَصْلُ التُّسْلِكِ فَلَا يَتَوَهَّمُ بَطْلَانُهُ مَعَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَنْتَقِذُ عُمرَةً سَم. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ الْخُ) الْأَوَّلَى، وَإِنْ لَزِمَهُ الصَّوْمُ بَانَ وَصَلَهَا قَبْلَ أَنْ يُعِيدَ، فَإِنْ لَزِمَ الْكُفَّارَةَ إِنَّمَا يَتَوَهَّمُ حَيْثِيَّةً وَأَمَا صُورَةُ الْإِمْسَاكِ فَهِيَ فِيمَا إِذَا وَصَلَهَا بَعْدَ أَنْ عِيدَ فَلَا كُفَّارَةَ قَطْعًا ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْخَادِمِ مُصَرَّحَةً بِأَنَّ الْكَلَامَ

بِحَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ فَهُوَ عُمرَةٌ وَلَوْ أَخْرَمَ بِحَجٍّ ثُمَّ شَكَّ هَلْ كَانَ إِحْرَامُهُ فِي أَشْهُرِهِ أَوْ قَبْلَهَا قَالَ الصَّنِمَرِيُّ كَانَ حُجًّا؛ لِأَنَّهُ يَتَقَرَّرُ إِحْرَامُهُ الْآنَ وَشَكَّ فِي تَقْدِيمِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ قِيلَ وَالْأَوَّلَى الْإِحْتِيَاظُ كَمَا لَوْ أَخْرَمَ بِأَحَدٍ تُسَكِّنُ ثُمَّ نَسِيَ اهـ. وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ الصَّنِمَرِيُّ أَنَّ الصَّائِمَ لَوْ عَلِمَ بَعْدَ الْغُرُوبِ أَنَّهُ نَوَى الْغَدَ مِنْ رَمَضَانَ وَشَكَّ حَيْثِيَّةً هَلْ كَانَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ بَعْدَهُ حُكِمَ بِصِحَّةِ نِيَّتِهِ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَخْرَمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ فِي أَشْهُرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ حَيْثُ شَكَّ كَمَا لَوْ نَسِيَ مَا أَخْرَمَ بِهِ فَيَتَوَيَّرُ الْقِرَانُ أَوْ الْحَجُّ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْإِحْرَامِ. • فَوُدَّ: (لَا يَقْتَضِي بَطْلَانُ حُجِّهِ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرِيدَ بَطْلَانُ خُصُوصِ الْحَجِّ أَمَا أَصْلُ التُّسْلِكِ فَلَا يَتَوَهَّمُ بَطْلَانُهُ مَعَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَنْتَقِذُ عُمرَةً. • فَوُدَّ: (لَا تَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ لَوْ جَامَعَ فِي الْبَلَدِ الثَّانِيَةِ، وَإِنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ) قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ فَكَيْفَ تَصِحُّ نِيَّتُهُ مَعَ دُخُولِ شَوَّالٍ فِي حَقِّهِ حَيْثِيَّةً، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَوَ فَبُذِلَ لَا كُفَّارَةَ

قال: وقياسه أنه لا تجب فطرته من لزمته فطرته بغروب شمسهِ وعلى هذا يصح الإحرام فيه إعطاء له حكم سؤال ١ هـ. وما ذكره في الكفارة قريب؛ لأنها تسقط بالشبهة، وفي الفطرة يتعين فرضه فيما إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثاني

مفروض في مسألة الصوم لا في مسألة الإنسائك بصري وقد يجاب بما في سم من تصوير المسألة بما إذا انتقل في الليلة التي رُئي فيها هلال شوال في البلد الأول إلى البلد الثاني فوجدهم لم يروا الهلال وقد بينوا التية فييتها معهم فلو جامع في البلد الثاني فلا يتعد عدم وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عيد في حق المتقبل إليهم أيضاً ولا ينافي ذلك التصوير قوله، وإن لزمه الإنسائك؛ لأن المراد أنه إذا جامع في هذا اليوم يلزمه الإنسائك ولا كفارة هـ.

هـ فؤد: (قال) أي: الزركشي في الخادم. هـ فؤد: (وقياسه) أي عدم لزوم الكفارة فيما ذكر. هـ فؤد: (من لزمته) الأنسب من تلزمه بصري أي: من شأنه أن تلزمه فطرته. هـ فؤد: (بغروب شمسهِ) أي: البلد المتقبل إليه. هـ فؤد: (وعلى هذا يصح الإحرام) أي: يتعقد الإحرام بالحج حجا سم. هـ فؤد: (فيه) أي في البلد الثاني. هـ فؤد: (بالشبهة) لعل المراد بها هنا عدم كونه من رمضان في حقه أصالة بل تبعا لهم ويحتمل أنه ما مر عن سم آنفا. هـ فؤد: (فيما إذا حدث المؤدى عنه إلخ) أي: كولد أو رفيق حدث في

بجماعه، وإن كان في الثانية من أول الشهر ولم يفارقها إذ لم تُفسد صوماً وكلا القسمين مما لا يحتل التوقف فما موقع هذا الكلام وحيثيذ فما ذكره في الكفارة لا يمكن غيره فلا يقتصر على أنه قريب ولا يحتاج إلى توجيه بسقوطها بالشبهة، فإن قلت يمكن تصوير ذلك بما إذا انتقل في الليلة التي رُئي فيها هلال شوال في البلد الأول إلى البلد الثاني فوجدهم لم يروا الهلال وقد بينوا التية فييتها معهم قلت عدم الكفارة حيثيذ بعيد مع أن هذا التصوير لا يوافق قوله: وإن لزمه الإنسائك وقد يجاب بمنع البعد المذكور مع احتمال كون هذا اليوم يوم عيد في حق المتقبل إليهم ومنع عدم الموافقة المذكورة؛ لأن المراد أنه إذا جامع في هذا اليوم يلزمه الإنسائك ولا كفارة. هـ فؤد: (وعلى هذا يصح الإحرام) أي يتعقد الإحرام فيه بالحج حجا. هـ فؤد: (وفي الفطرة يتعين فرضه فيما إذا حدث إلخ) قد يشكّل فرضه فيما ذكر أيضاً؛ لأن ظاهر عبارته أن كلامه في الوجوب بغروب شمس هذا اليوم لا في لزوم الإخراج في البلد الثاني وحيثيذ فالوجه الوجوب، وإن كان المؤدى عنه في البلد الأول غاية الأمر أنه يلزم الإخراج فيها في الثاني، فإن قلت لا يصح الحمل على ظاهر عبارته لقطع بحصول الوجوب؛ لأن السبب فيه إما غروب هذا اليوم أو الذي قبله وقد وجد جميعاً فلا يصح نفي الوجوب قلت يتصور ذلك بما إذا لم يدرك من تلزمه فطرته غروب ما قبل هذا اليوم كولد أو رفيق حدث في هذا اليوم لكن قد ينافي الحمل على الظاهر المذكور قوله من لزمته فطرته؛ لأن ظاهره تحقق لزوم عنده وأن كلامه ليس إلا في وجوب الإخراج إلا أن يؤول على اللزوم باختيار ما من شأنه نعم قد يجاب عن الإشكال بال التزام أن المعتبر في كل من أصل الوجوب ومن الإخراج بلد المؤدى عنه فلا يلزم فطرته إذا لم يدرك غروب شمس رمضان باختيار بلده، وإن كان أدركها باختيار غيرها، وإن كان المؤدى بذلك الغير

والأ فالوجه لزومها ؛ لأن العبرة فيها بمحل المؤدى عنه وأما الإحرام في الثانية فالذي يُتَجَهَّ عَدَمَ صِبْخَتِهِ ؛ لأنه بعد أن انتَقَلَ إليها صارَ مثلهم في الصوم فكذا الحج ؛ لأنه لا فارقَ بينهما ولا تَرُدُّ الكُفَّارَةُ لِمَا عَلِمْتَ ، وَقَجِرَ النَحْرُ كَذَا فَسَّرَ بِهِ جَمْعُ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ﴾ [بقره: ١٩٧] أَي وَقْتُهُ ذَلِكَ وَقَوْلُ جَمْعٍ مُجْتَهِدِينَ بِجَوَازِ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَلَكِنْ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ رُؤْيَا أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُمْ وَافَقُونَا عَلَى تَوْقِيتِ الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ فَأَيُّ فَارِقٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الإِحْرَامِ . فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا كَانَ غَيْرُ الإِحْرَامِ

الْبَلَدِ الْأَوَّلِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَذْرَكَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ بِاِغْتِيَارِ الْبَلَدِ وَجَبَتْ الْفِطْرَةُ وَلَا كَلَامٌ أَوْ بِاِغْتِيَارِ الْبَلَدِ الثَّانِي فَقَطْ بِأَنْ حَدَثَ بَعْدَ غُرُوبِ رَمَضَانَ الْبَلَدِ الْأَوَّلِ فِيهِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ سَم . هـ . قَوْلُهُ : (وَالْأ) أَي : بِأَنْ حَدَثَ فِي الْبَلَدِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ غُرُوبِ الْيَوْمِ الثَّانِي . هـ . قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْخ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ وَلَا أَيْضًا . هـ . قَوْلُهُ : (فَكَذَا الْحَجِّ) أَي : فَلَا يَتَعَقَّدُ الْإِحْرَامُ فِيهِ بِالْحَجِّ حَجًّا . (فَرَعَ) : مَنْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ الْحَجَّ إِنْ كَانَتْ مِنْ شَوَالٍ وَلَا قَمْعَرَةَ قَبَانَتْ مِنْ شَوَالٍ فَحَجَّ وَلَا قَمْعَرَةَ وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ مُتَعَقِّدًا تَقَدَّمَ عَلَى الْوَقْتِ قَبَانَ فِيهِ أَجْزَاهُ وَلَوْ أَخْطَأَ الْوَقْتَ كُلَّ الْحَجِيجِ فَهَلْ يُتَعَقَّرُ كَخَطَا الْوُقُوفِ أَوْ يَتَعَقَّدُ عُمْرَةً وَجِهَانِ الْأَوْفَقِ الثَّانِي كَذَا فِي الْعُبَابِ أَي : وَالنَّهْيَةُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَوَّلَى يُخَالِفُ نَظِيرَهَا فِيمَا لَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ عِيدٍ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ قَبَانَ حَيْثُ لَا يَقَعُ عَنْهُ إِلَّا بِالضَّرِيطِ السَّابِقِ فِي مَحَلِّهِ وَالْفَرْقُ شِدَّةُ تَعَلُّقِ الْحَجِّ سَم وَع ش . هـ . قَوْلُهُ : (لِإِذَا عَلِمْتَ) أَي مِنْ أَنَّهُا تَنْقُطُ بِالشُّبْهَةِ . هـ . قَوْلُهُ : (وَقَجِرَ النَحْرُ) عَطَفَ عَلَى مُتَتَّهِ فِي قَوْلِهِ أَي : مَا بَيْنَ مُتَتَّهِ غُرُوبِ الْخ سَم . هـ . قَوْلُهُ : (كَذَا فَسَّرَ بِهِ) أَي : بِمَا فِي الْمَثْنِ مِنْ شَوَالٍ وَذِي الْقَعْدَةِ وَعَشْرِ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ نِهَآةً وَمُغْنِي وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَضَمِيرُهُ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ أَي : مَا بَيْنَ الْخ هـ . هـ . قَوْلُهُ : (أَي : وَقْتُهُ ذَلِكَ) أَي : وَقْتُ الْإِحْرَامِ بِهِ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ إِذْ فَعَلَهُ لَا يَخْتَاجُ لِأَشْهُرٍ وَأُطْلِقَهَا عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ شَهْرٍ تَغْلِيظًا أَوْ إِطْلَاقًا لِلْجَمْعِ عَلَى مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ نِهَآةً وَمُغْنِي . هـ . قَوْلُهُ : (بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ الْخ) أَي وَيَتَعَقَّدُ حَجًّا .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَذْرَكَ وَقْتُ الْوُجُوبِ بِاِغْتِيَارِ الْبَلَدِ وَجَبَتْ الْفِطْرَةُ وَلَا كَلَامٌ أَوْ بِاِغْتِيَارِ الْبَلَدِ الثَّانِي فَقَطْ بِأَنْ حَدَثَ بَعْدَ غُرُوبِ رَمَضَانَ الْبَلَدِ الْأَوَّلِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ . هـ . قَوْلُهُ : (فَكَذَا الْحَجِّ) أَي فَلَا يَتَعَقَّدُ الْإِحْرَامُ فِيهِ بِالْحَجِّ حَجًّا .

(فَرَعَ) : مَنْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ الْحَجَّ إِنْ كَانَتْ مِنْ شَوَالٍ وَلَا قَمْعَرَةَ قَبَانَتْ مِنْ شَوَالٍ فَحَجَّ وَلَا قَمْعَرَةَ وَمَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ مُتَعَقِّدًا تَقَدَّمَ عَلَى الْوَقْتِ قَبَانَ فِيهِ أَجْزَاهُ وَلَوْ أَخْطَأَ الْوَقْتَ كُلَّ الْحَجِيجِ فَهَلْ يُتَعَقَّرُ كَخَطَا الْوُقُوفِ أَوْ يَتَعَقَّدُ عُمْرَةً وَجِهَانِ الْأَوْفَقِ الثَّانِي كَذَا فِي الْعُبَابِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَوَّلَى يُخَالِفُ نَظِيرَهَا فِيمَا لَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ عِيدٍ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ قَبَانَ مِنْهُمْ حَيْثُ لَا يَقَعُ عَنْهُ إِلَّا بِالضَّرِيطِ السَّابِقِ فِي مَحَلِّهِ وَالْفَرْقُ شِدَّةُ تَعَلُّقِ الْحَجِّ . هـ . قَوْلُهُ : (وَقَجِرَ النَحْرُ) عَطَفَ عَلَى مُتَتَّهِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ أَي مَا بَيْنَ مُتَتَّهِ غُرُوبِ آخِرِ رَمَضَانَ .

مِمَّا ذَكَرَ مثله في التوقيت بذلك بالنسبة لِمَنْعِ تَقْدِيمِهِ فَلِمَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ قُلْتُ: لِأَنَّهُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ كَمَا عَلِمْتُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَلِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ مَنْعِ تَقْدِيمِ الإِحْرَامِ مَنْعُ تَقْدِيمِ غَيْرِهِ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ نَبَغَ لَهُ وَبِهَذَا يُظَاهَرُ انْدِفَاعُ الِاعْتِرَاضِ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الإِحْرَامِ مُوَجِّهٌ (وَفِي لَيْلَةِ النَحْرِ) وَهِيَ لَيْلَةُ عَاشِرِ الْحِجَّةِ (وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الإِحْرَامُ فِيهَا بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّ اللَّيَالِي تَبْعُ لِلْأَيَّامِ وَيَوْمُ النَحْرِ لَا يَصِحُّ الإِحْرَامُ فِيهِ بِهِ فَكَذَا لَيْلَتُهُ وَيُرْوَدُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ الْمُصَرَّحُ بِخِلَافِهِ وَعَلَى الْأَصَحِّ يَصِحُّ الإِحْرَامُ بِهِ فِيهَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَإِذَا فَاتَتْهُ تَحَلَّلَ بِمَا بَاقِي.

• فَوُدَّ: (فَلِمَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ) أَي: الْمُصْتَفَى عَلَى الإِحْرَامِ. • فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَي: بِالْتَّغْلِيلِ الثَّانِي.

• فَوُدَّ: (وَعَلَى الْأَصَحِّ يَصِحُّ الإِحْرَامُ بِهِ فِيهَا الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ هُنَا عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ إِذَا ضَاقَ زَمَنُ الْوُقُوفِ عَنْ إِدْرَاكِهِ وَبِهِ صَرَّحَ الرَّوْيَانِيُّ أَهْ زَادَ الثَّانِي وَمُرَادُهُمْ أَنَّ هَذَا وَقْتُهُ مَعَ امْتِنَانِهِ فِي بَقِيَّةِ الْوَقْتِ حَتَّى لَوْ أُحْرِمَ مِنْ مِصْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ لَمْ يَتَّقِدْ الْحَجَّ بِلَا شَكِّ قَالَهُ فِي الْخَادِمِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَمُرَادُهُمْ أَنَّ هَذَا الْخ قد يَتَوَقَّفُ فِي أَنَّ هَذَا مُرَادُهُمْ بَعْدَ قَرْصِ الْكَلَامِ فَيَمْنُ أُحْرِمَ فِي لَيْلَةِ النَحْرِ وَلَمْ يَتَّقِ مِنَ الْوَقْتِ مَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْوُقُوفَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَمُرَادُهُمْ أَنَّ هَذَا الْخ انْظُرْ مَا مُرَادُ الشَّارِحِ م ر بِسِيَاقِ هَذَا عَقِبَ كَلَامِ الرَّوْيَانِيِّ هَلْ مُرَادُهُ تَعَقُّبُهُ أَوْ مُجَرَّدُ إِثْبَاتِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَهُمَا أَوْ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ وَحَيْثُذِ قَمَا وَجْهَ الْمُغَايِرَةِ فَلْيُحَرِّزْ وَسَيَاتِي فِي الْبَابِ الْآتِي مَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهِ لِكَلَامِ الرَّوْيَانِيِّ أَهْ وَكَذَا عَقَّبَ سَم كَلَامَ النَّهْيَةِ بِمَا نَصَّهُ وَقَوْلُ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ الْإِخْصَارِ وَلِهَذَا لَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ عَرَفَةَ بِالشَّامِ لَمْ يَجْزَلْهُ التَّحَلُّلُ أَي: فِي الْحَالِ بِسَبَبِ الْفَوَاتِ أَهْ قَضَيْتُهُ انْعِقَادُ الْحَجِّ وَعَدَمُ انْعِقَادِهِ عُمْرَةً أَهْ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ عَلِمَ الْخ)

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ أُحْرِمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ شَكَّ هَلْ أُحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَهُوَ عُمْرَةٌ أَوْ أُحْرِمَ بِحَجٍّ ثُمَّ شَكَّ هَلْ كَانَ إِحْرَامُهُ فِي أَشْهُرِهِ أَمْ قَبْلُهَا قَالَ الصَّبْرِيُّ كَانَ حَجًّا؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ إِحْرَامَهُ الْآنَ وَشَكَّ فِي تَقْدِيمِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَقَالَ سَم بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَوْلُهُ لَوْ أُحْرِمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ الْخ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ فِي أَشْهُرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ حَيْثُ شَكَّ كَمَا لَوْ نَسِيَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَيَتَوَيَّ الْقِرَانَ أَوْ الْحَجَّ كَمَا سَيَاتِي فِي بَابِ الإِحْرَامِ أَهْ.

• فَوُدَّ: (قُلْتُ لِأَنَّهُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ الْخ) أَقُولُ يَكْفِي فِي صِحَّةِ الْاِقْتِصَارِ وَاتِّجَاهِهِ صِحَّةُ الإِحْرَامِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمُدَّةِ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَعْمَالِ أَهْ. • فَوُدَّ: (وَعَلَى الْأَصَحِّ يَصِحُّ الإِحْرَامُ بِهِ فِيهَا الْخ) صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَمُرَادُهُمْ أَنَّ هَذَا وَقْتُهُ مَعَ امْتِنَانِهِ فِي بَقِيَّةِ الْوَقْتِ حَتَّى لَوْ أُحْرِمَ مِنْ مِصْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ لَمْ يَتَّقِدْ الْحَجَّ بِلَا شَكِّ قَالَهُ فِي الْخَادِمِ قَالَ وَفِي انْعِقَادِهِ عُمْرَةً تَرَدَّدُ وَالْأَرْجَحُ نَعَمْ شَرْحُ م ر. • فَوُدَّ: (وَإِنْ عَلِمَ الْخ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ الْإِخْصَارِ فَضَّلَ، وَإِنْ وَجَدَ الْمُحْضَرُّ طَرِيقًا وَاسْتِطَاعَ سُلُوكَهُ لَزِمَهُ سُلُوكُهُ، وَإِنْ طَالَ حَتَّى يَصِلَ الْبَيْتَ، وَإِنْ عَلِمَ الْفَوْتَ؛ لِأَنَّ سَبَبَ التَّحَلُّلِ هُوَ الْحَضَرُ لَا خَوْفُ الْفَوَاتِ وَلِهَذَا لَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ عَرَفَةَ بِالشَّامِ لَمْ يَجْزَلْهُ التَّحَلُّلُ أَي: فِي الْحَالِ بِسَبَبِ الْفَوَاتِ أَهْ وَقَضَيْتُهُ قَوْلُهُ وَلِهَذَا الْخ انْعِقَادُ الْحَجِّ وَعَدَمُ انْعِقَادِهِ عُمْرَةً.

(فلو أحرّم) حلال (به في غير وقته) المذكور (انقصد غمرة) مُجَزَّئَةً عن غمرة الإسلام (على الصحيح) عَلِمَ أو جهل؛ لأن الإحرام شديد التعلُّق فانصَرَفَ لِمَا يَتعلَّقُ. ويظهر أنه لا يجرّم عليه ذلك؛ لأنه ليس فيه تلبّس بعبادة فاسدة بوجه ثم رأيت في المسألة قولين الحرمة والكراهة وقد عَلِمْتُ أَنَّ الثاني هو الراجح وَعَلِمَ من كلامه بالأولى أنه لو أحرّم به مطلقاً في غير أشهره انقصد غمرة أيضاً. (وجميع السنة وقت لإحرام الغمرة) وغيره ممّا يتعلّق بها؛ لأنها صَحَّتْ عنه ﷺ وعن غيره في أوقات مُختلفة ثلاث مرّات مُتفرّقات في ثلاث سنين في القعدة ومرة في شوال ومرة في رمضان على ما رواه البيهقي ومرة في رجب، وإن أنكرتها عائشة رضي الله عنها واعتصمت بأمره من التنعيم رابع عشر ذي الحجة وصح: «غمرة في رمضان تعدل حجة معي» وقد يفتنح الإحرام بها لعارض كتحريم بها وكحاج لم ينفر من متى نفراً صحيحاً، وإن لم يكن بها؛

• قوله (سني): (فلو أحرّم به إلخ) أي الحج أو أحرّم مطلقاً نهايةً ومغني ويأتي في الشرح مثله.
• قوله: (حلال) إلى قوله: (لأنها تقع إلخ) في النهاية إلّا قوله: (ويظهر) إلى (وعلم) وقوله: (وضور) إلى (ولا تنقصد) وكذا في المغني إلّا قوله: (وهي أفضل إلخ). • قوله: (حلال) خرج به ما لو كان مُحَرِّماً بغمرة ثم أحرّم بحج في غير أشهره، فإن إحرامه لم يتقدّم حجاً لكونه في غير أشهره ولا غمرة؛ لأن الغمرة لا تدخل على الغمرة كما ذكره القاضي أبو الطيب مغني ونهاية. • قوله: (لا يجرّم عليه) أي العالم بالحال شوبري. • قوله: (لأنه ليس فيه تلبّس بعبادة فاسدة) قد يقال تعمّد قصد عبادة لا تحصل لا يتّجه إلّا أن يكون مُتَنَبِّهاً؛ لأنه إن لم يكن تلاعّباً بالعبادة كان شبيهاً به سم وقد يجاب هو أن الأمر هنا عَدَمُ بطلانها من كلّ وجه إذ الباطل إنّما هو قصد الحج دون مطلق الإحرام. • قوله: (علِمْتُ إلخ) أي: من قوله ويظهر أنه لا يجرّم عليه ذلك؛ لأنه ليس إلخ. • قوله: (أن الثاني هو الراجح) وفي الوناني ويخرّم إبدال لفظ الغمرة بالحج سواء قصد الغمرة أو لم يقصد شيئاً كما يُعلّم من الحاشية اهـ. • قوله: (لأنه لو أحرّم به مطلقاً) كذا في نسخة المصنّف والصواب ترك به بضري أقول يمكن تصحيحه بإزجاع الضمير للتسك. • قوله: (لأنها صَحَّتْ إلخ) الذي ذكره غير الشارح رحمه الله تعالى أنه ﷺ اعتصم ثلاث مرّات في ذي القعدة في ثلاث سنين ومرة في رجب ومرة في رمضان ومرة في شوال إذا عَلِمْتُ ذلك فتأمل قوله صَحَّتْ عنه وعن غيره إلخ ثم تفصيله بقوله ثلاث مرّات إلخ يظهر لك ما فيه من الإيهام بضري.
• قوله: (ومرة في رجب إلخ) أي: قدلّت السنة على عَمَلِ التّائِيَةِ نِهَايةً ومغني.

• قوله: (وكحاج لم ينفر إلخ) أي أما إحرامه بها بعد نَفَرِهِ فَصَحِيحٌ، وإن كان وقت الرمي بعد التفر الأول باقياً؛ لأنه بالتفر خرج من الحج وصار كما لو مضى وقت الرمي مغني ونهاية زاد الوناني ومن

• قوله: (لأنه ليس فيه تلبّس بعبادة فاسدة) قد يقال تعمّد قصد عبادة فاسدة لا تحصل لا يتّجه إلّا أن يكون مُتَنَبِّهاً؛ لأنه إن لم يكن تلاعّباً بالعبادة كان شبيهاً به اهـ. • قوله: (وقد عَلِمْتُ أَنَّ الثاني هو الراجح) من أين عَلِمَ ذلك.

لأن بقاء أثر الإحرام كبقاء نفس الإحرام. ومن هذا عُلِمَ بالأولى امتناع حجّتين في عام واحد ويُقَلَّ فيه الإجماعُ وصوّر تقدُّده بصوّر ردّتها في حاشية الإيضاح ولا تنقِذ كالحجّ بمنزلة أحرم بها، وهو مُجامع أو مُرتدّ ويُسنُّ الإكثارُ منها لا سيّما في رمضان للحديث المذكور، وهي أفضل من الطواف على المُعْتَمِدِ إذا استويا في الزمَنِ المصروفِ إليهما؛ لأنها لا تقع من المُكَلَّفِ الحرِّ إلا فرضاً، وهو أفضل من التطوُّع. (والميقاَتُ المكانية للحجّ) ولو في حقّ القارِنِ تغليباً للحجّ (في حقّ من بمكة) ولو آفاقياً (نفس مكة) لا خارجها ولو مُحاذيها على المُعْتَمِدِ

عليه رَمَيَ التَّشْرِيقُ كُلُّهُ أو بعضه وقد خَرَجَ وقتُه حَلَّ إحرامه ونكاحه وغيرهما ولا يَتَوَقَّفُ على بَدَلِ الرَّمْيِ؛ لأنه غيرُ مُحَرَّم ولا بَقِيَ عليه أثرُ الإحرامِ بخلاف من بَقِيَ عليه رَمَيَّ من يَوْمِ التَّحْرِيرِ ولو حَصَاة؛ لأنه ما دام لم يَحْلُلِ التَّحْلِيلَيْنِ هو باقٍ على إحرامه، وإن خَرَجَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وبَدَل رَمَيَّ يَوْمِ التَّحْرِيرِ يَتَوَقَّفُ عليه التَّحْلُلُ ولو صَوَّماً فلا يَصِيحُّ مِنْهُ قَبْلَهُ إحرامٌ ولا نِكَاحٌ ولا وَطْءٌ ولا مُتَعَلِّقَاتُهُ اهـ وقوله بخلاف من بَقِيَ عليه رَمَيَّ من يَوْمِ التَّحْرِيرِ إلخ في سَمِ ما يوافقه. هـ فَوَدَّ: (لأن بقاء أثر الإحرام إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الرَّمْيُ وَالْمَبِيتُ وَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ أَيَّ وَلَمْ يَنْفِرْ فَتَغْيِيرُ كَثِيرٍ بِيَمْنٍ إِنَّمَا هُوَ بِاغْتِيَابِ الْأَصْلِ وَالْغَالِبِ نِهَايَةً وَفِي الْوَنَائِي مَا يَوَافِقُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ هَذَا الْإِلْخ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ وَكَحَاجٍ لَمْ يَنْفِرْ مِنْ مَتَى نَفَرَا إلخ. هـ فَوَدَّ: (وَصُورَةُ تَعْلِيلِهِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَضْوِيرُ الزَّرْكَشِيِّ وَقُوعُهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ مَزْدُودٌ اهـ قَالَ ع ش، قَوْلُهُ: وَتَضْوِيرُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِلْخ أَي: بَأَن يَأْتِي مَكَّةَ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَطُوفُ وَيَسْمَى بَعْدَ الْوُقُوفِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَتَى لِحُصُولِ التَّحْلِيلَيْنِ بِمَا فَعَلَهُ وَوَجْهَ رَدِّهِ بَقَاءُ أَثَرِ الْإِحْرَامِ الْمَانِعِ مِنْ حَجِّهِ الْحِجَّةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَبِيتِ بِيَمْنٍ وَرَمَيَّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الْإِكْثَارُ مِنْهَا الْإِلْخ) أَي: وَلَوْ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ فَلَا تُكْرَهُ فِي وَقْتٍ وَلَا يُكْرَهُ تَكَرُّرُهَا فَقَدْ (أَعْمَرَ ﷺ عَائِشَةَ فِي عَامِ مَرَّتَيْنِ وَاعْتَمَرَتْ فِي عَامِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ) وَفِي رِوَايَةٍ: (ثَلَاثَ عُمَرٍ) قَالَ فِي الْكِفَايَةِ: وَفَعَلَهَا فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ وَيَوْمَ التَّحْرِيرِ لَيْسَ بِفَاضِلٍ كَفَضْلِهِ فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ فَعْلُ الْحَجِّ فِيهِمَا مَعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَلَا يُكْرَهُ تَكَرُّرُهَا بَلْ يُسَنُّ الْإِكْثَارُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ (أَعْتَمَرَ ﷺ فِي عَامِ مَرَّتَيْنِ) وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ وَيَتَأَكَّدُ فِي رَمَضَانَ وَفِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهِيَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ إلخ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَهِيَ أَفْضَلُ الْإِلْخ) أَي: وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ حُرٍّ سَم. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا فَرْضاً) أَي: لِأَنَّ التَّغْلُّلَ مِنْهَا يَصِيرُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ وَاجِباً كَزُدِّي.

هـ فَوَدَّ (سُي): (لِلْحَجِّ) أَي فِي حَقِّ مَنْ يُحْرَمُ عَنْ نَفْسِهِ وَنَاتِي. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ مُحَازِيهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ) خِلَافاً لِلنِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى قَالَ الْكُزْدِيُّ عَلَى بَافْضِلٍ وَالْخَطِيبِ فَقَالُوا: لَوْ أَحْرَمَ مِنْ مُحَازَاتِهَا فَلَا إِسَاءَةَ وَلَا دَمَ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ مِنْ مُحَازَاةِ سَائِرِ الْمَوَاقِيتِ اهـ.

هـ فَوَدَّ: (لأن بقاء أثر الإحرام كبقاء نفس الإحرام) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُحْصَلِ رَمَيَّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ التَّحْرِيرِ وَفَاتَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ امْتَنَعَ الْإِحْرَامُ بِالْعُمُرَةِ قَبْلَ الْإِثْبَانِ بِبَدَلِهِ بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ تَوَقُّفِ التَّحْلِيلِ الثَّانِي عَلَى الْإِثْبَانِ وَلَوْ صَوَّماً وَذَلِكَ نَفْسُ الْإِحْرَامِ حَيْثُ. هـ فَوَدَّ: (وَهِيَ أَفْضَلُ الْإِلْخ) أَي وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ حُرٍّ.

للخبير الآتي حتى أهل مكة من مكة (وقيل كل الحرم) لاستوائه معها في الحرمة ويؤدّه تمثّلها عليه بأحكام أخر ولا حجة له في خبر «فأهلنا من الأبطح» لاحتمال أن العماره كانت تنتهي إليه إذ ذاك بل هو الظاهر كما يدل له خبر نزوله به على أن العماره الآن متصلة بأوله. فلو أحرّم خارج بُنيانها أي في محلّ يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها ولم يحدّ إليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم على الأول بخلاف ما إذا عاد، لكن قبل وصوله لمسافة القصر ولا تعيّن الوصول

• فود: (للخبير الآتي) أي: في شرح فمقائه مسكنه • وفود: (حتى أهل مكة إلخ) بدّل من الخبر الآتي. • فود: (لاحتمال أن العماره إلخ) قد يقال ما الحامل على ارتكاب هذه التّعسف؛ لانه منزّلهم الذي قصدوا الإقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع إهلالهم، وإن كان خارج مكة لا ترى أن أهل منى إذا أرادوا الإحرام بالحج يهلّون من محلّهم فكذا هؤلاء فلينأمل بصرّي أقول ما ذكره أولاً يؤدّه ما يأتي في التثبيّه من قول الشارح: (أو دون مرحلتين إلخ) إلا أن يفرض ذلك فيما إذا خرج إلى غير جهة منى ولا دليل له وأما قوله لا ترى أن أهل منى إلخ فظاهر السقوط؛ لأن الكلام فيمن بمكة. • فود: (بل هو الظاهر إلخ) وأيضاً فقد تقدّم تردّد في اختيار مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخيص المسافر من قرية لا سور لها، فإن قلنا باختيار ذلك أمكن الجواب باحتمال أو ظهور أن الأبطح أو بعضه مما يلي مكة كان محلّ ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك سم. • فود: (على أن العماره إلخ) هذا صريح في أن المعابدة من مكة فلا يجوز إقامة جمعة فيها مع سبعة المسجد الحرام للجميع. • فود: (متصلة بأوله) والعماره في زمننا متجاوزة عن المحصّب. • فود: (فلو أحرّم) إلى قوله كذا قالوه في النهاية والاسنى. • فود: (على الأول) أي: الأصح من أنه نفس مكة. • فود: (وبخلاف ما إذا عاذا إلخ) أي: فإنه ينسقط الدم نهاية أي: إذا كان العود قبل التلبس بشكّ ونائي. • فود: (ولاً) أي: بأن وصل إلى مسافة القصر. • فود: (تعيّن الوصول إلخ) أي: في السقوط بمعنى أنه لا ينسقط الدم إلا إذا

• فود: (لاحتمال أن العماره كانت تنتهي إليه إذ ذاك، بل هو الظاهر إلخ) وأيضاً فقد تقدّم تردّد في اختيار مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخيص المسافر من قرية لا سور لها، فإن قلنا باختيار ذلك أمكن الجواب باحتمال أو ظهور أن الأبطح أو بعضه مما يلي مكة كان محلّ ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك. • فود: (أساء ولزمه دم) قال في شرح الرّوض نعم إن أحرّم من مُحاذاتها فالظاهر أنه لا إساءة ولا دم كما لو أحرّم من مُحاذاة سائر المواقيت ثم رأيت المحبّ الطبري نبه عليه بخلافه. ولقابل أن يقول قياس الإكفاء بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الإساءة وعدم الدم الإكفاء بمحاذاتها يميناً وشمالاً، وإن بلغ مسافة القصر في بُعده عنها لوجود المُحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبالإحرام خارجها من جهة طريق المدينة قبل الوصول إليها أو إلى مُحاذاتها؛ لانه مع ذلك يمرّ بها أو بمحاذاتها وذلك كاف في سائر المواقيت وكلّ ذلك مخالف لقول الشارح كشّارح الرّوض وغيره ولم يحدّ إليها إلخ الشامل للخارج في سائر الجهات لكن ما تقدّم عن شرح الرّوض يبيّن أنه أراد غير المُحاذاة. • فود: (ولاً تعيّن إلخ) أي في السقوط بمعنى أنه لا ينسقط

إلى ميقات الآفاقي كذا قالوه، وهو صريح في أنه لا تكفيه مسافة القصر وظاهر أن محله ما إذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها أبعد من مرحلتين فيتعين هنا الوصول للميقات أو محاذاته بخلاف ما إذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين أو لم يكن لها ميقات فيكفي الوصول إليها، وإن لم يصل لعين الميقات، وإنما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقاً؛ لأن هذا فيه إساءة

وصل لميقات الآفاقي وفي عدم الإساءة كما في شرح الرزح عن البلقيني ولعل محل عدم الإساءة بوصول ميقات إن قصد ابتداء الوصول إليه أو العود إليها للإخرام منها أو محرماً بخلاف ما إذا فارقتها بقصد الإخرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فيتبعي تخريمه، وإن وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها وقد يقال يتبعي عدم الترخيم عند الإطلاق سم ووثاني. هـ قوله: (إلى ميقات الآفاقي) شامل لسائر الجهات واعلم أن المثبته أن قولهم تعين الوصول إلى ميقات الآفاقي لم يريدوا فيه اغتيال الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذاه يميناً أو شمالاً، وإن بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الآتي فيتعين الوصول للميقات أو محاذاته سم. هـ قوله: (أن محله) أي: عدم كفاية مسافة القصر. هـ قوله: (للميقات إلخ) أي: أو مثل مسافته بضري وباعش. هـ قوله: (أو محاذاته) بالجر عطفًا على الميقات ويجوز رفعه عطفًا على الوصول إلخ (فيكفي الوصول) أي: قبل التلبس بشك ووثاني. هـ قوله: (وإن لم يصل لعين الميقات) أي: في الأولى سم. هـ قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان في جهة خروجه ميقات أبعد من مرحلتين أو لا عبارة الونائي فلو كان هذا الخارج من مكة آفاقاً متمتعا ووصل لمرحلتين من مكة، فإن كان ميقاتاً سقط عنه الدمان أي: دم التمتع ودم ترك الميقات، وهو مكة وإلا أي: إن لم يكن ميقاتاً، فإن كان في جهة بها ميقات قدم التمتع دون الميقات اهـ. هـ قوله: (لأن هذا إلخ) أي الخروج من مكة بلا إخراج.

الدم إلا إذا وصل لميقات الآفاقي وفي عدم الإساءة كما قال في شرح الرزح قال البلقيني ومحل الإساءة فيما ذكر أي من مفارقة بئبائها بغير إخراج إذا لم يصل إلى ميقات ولا فلا إساءة صرح به القاضي أبو الطيب كما في شرح المهذب إلخ اهـ. ما في شرح الرزح ولعل محل عدم الإساءة بوصول ميقات إن قصد ابتداء الوصول إليه أو العود إليها للإخرام منها أو محرماً بخلاف ما إذا فارقتها بقصد الإخراج خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فيتبعي تخريمه، وإن وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها فليأتل. وقد يقال يتبعي عدم الترخيم عند الإطلاق لاحتمال حالة الجواز واعلم أن المثبته أن قولهم تعين الوصول إلى ميقات الآفاقي لم يرز فيه اغتيال الوصول لعين الميقات، بل يكفي الوصول لمحاذاه يميناً أو شمالاً، وإن بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الآتي فيتعين الوصول للميقات أو محاذاته وحيث فلا حاجة لقوله بخلاف إلى قوله فيكفي الوصول إليها إلخ إذ هذه الكفاية لا تخص بما إذا كان ميقات خروجه على مرحلتين إلا أن يريد كفاية ما ذكر، وإن لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيه نظر أيضاً فليأتل. هـ قوله: (إلى ميقات الآفاقي) شامل لسائر الجهات. هـ قوله: (وإن لم يصل لعين الميقات) أي في الأولى.

بَرَكِ الإِحْرَامِ مِنْ مَكَّةَ فَشَدَّدَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ وَلَأنَّهُ يُبْعِدُهُ عَنْهَا مَرَحِلَتَيْنِ انْقَطَعَتْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهَا فَصَارَ كَالْآفَاقِي فَتَعَيَّنَ مِيقَاتُ جِهَتِهِ أَوْ مُحَازِيهِ.

(تَنْبِيهِ) عَلِيمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْآفَاقِي الْمُتَمَتِّعَ لَوْ دَخَلَ مَكَّةَ وَفَرَعَ مِنْ أَعْمَالِ عُمْرَتِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَحَلٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَرَحِلَتَانِ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ أَوْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ جَازَ لَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى أَنْ يَدْخُلَهَا بَلْ لَوْ أَحْرَمَ مِنْ مَحَلِّهِ لَزِمَهُ دُخُولُهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ الْوُصُولِ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ مِثْلِهِ، وَفِي الرُّوضَةِ إِذَا كَانَ مِيقَاتُ الْمُتَمَتِّعِ الْآفَاقِي فِي مَكَّةَ فَأَحْرَمَ خَارِجَهَا لَزِمَهُ دَمُ الإِسَاءَةِ أَيْضًا مَا لَمْ يَمُذَّ لِمَكَّةَ أَوْ لِلْمِيقَاتِ أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ نَعَمْ قَوْلُهُ لِلْمِيقَاتِ يُحْمَلُ عَلَى مَا حَمَلْتُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ مِيقَاتُ الْآفَاقِي.

• فَوُدَّ: (أَوْ مُحَازِيهِ) أَيِ: أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ بِضَرْيٍ وَبِاعْشَنَ. • فَوُدَّ: (مِنْ مِيقَاتِهِ) أَيِ: مِيقَاتِ جِهَةِ خُرُوجِهِ أَيِ: أَوْ مُحَازِيهِ أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ إِنْ كَانَ فِيهَا مِيقَاتٌ وَالْأَقْرَبُ مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ رَأَيْتَ قَالَ سَمِ قَوْلُهُ مِنْ مِيقَاتِهِ يَنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ مِيقَاتُ جِهَتِهِ أَوْ مُحَازِيهِ أَمْ أَيِ: أَوْ مِثْلَ مَسَافَتِهِ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَعَيَّنَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ سَمِ وَكُرْدِي. • فَوُدَّ: (أَوْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ مَرَحِلَتَانِ. • فَوُدَّ: (أَوْ الْوُصُولُ إِلَيْهِ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ دُخُولُهَا. • فَوُدَّ: (إِلَى الْمِيقَاتِ إِلَيْهِ) أَيِ: أَوْ مُحَازِيهِ. • فَوُدَّ: (فَأَحْرَمَ خَارِجَهَا) لَمَلَّ مَحَلًّا هَذَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ إِذْ لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَرَحِلَتَانِ لَمْ يَتَأَثَّرِ التَّأْخِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ مَا لَمْ يَمُذَّ لِمَكَّةَ أَوْ لِلْمِيقَاتِ إِلَيْهِ بَلْ تَعَيَّنَ الإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ) دَعَوَى الصَّرَاحَةَ فِيمَا ذَكَرَهُ عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِ الرُّوضَةِ فَأَحْرَمَ إِلَيْهِ فَيَبَارِئُهَا مُسَاوِيَةً لِلْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ بِضَرْيٍ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَنِ الرُّوضَةِ عَيْنَ قَوْلِ الشَّارِحِ بَلْ لَوْ أَحْرَمَ مِنْ مَحَلِّهِ إِلَيْهِ مَالًا. • فَوُدَّ: (يُحْمَلُ عَلَى مَا حَمَلْتُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ الْحَمْلُ السَّابِقُ مُسْتَقْنَى عَنْهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِذَا الْكَلَامُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَ إِخْرَامُهُ مِنْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ بِضَرْيٍ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا حَمَلْتُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِلَيْهِ كُرْدِي.

• فَوُدَّ: (تَنْبِيهِ عَلِيمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ إِلَيْهِ) مِمَّا ذَا عَلِيمٌ؟ • فَوُدَّ: (لَزِمَهُ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ) يَنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ مِيقَاتُ جِهَتِهِ أَوْ مُحَازِيهِ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَعَيَّنَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي جِهَةِ خُرُوجِهِ مِيقَاتٌ كَفَاهُ الإِحْرَامُ عَلَى مَرَحِلَتَيْنِ هَذَا وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ، وَإِنَّمَا سَقَطَ دَمُ التَّمَتُّعِ بِالْمَرَحِلَتَيْنِ مُطْلَقًا عَدَمٌ وَجُوبُ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ، بَلْ يَكْفِي الإِحْرَامُ بِهِ مِمَّا دُونَهُ إِذَا كَانَ مَرَحِلَتَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الدَّمِ بِالْمَرَحِلَتَيْنِ جَوَازُ الإِحْرَامِ مِنْهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (فَأَحْرَمَ خَارِجَهَا) لَمَلَّ مَحَلًّا هَذَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ إِذْ لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَرَحِلَتَانِ لَمْ يَتَأَثَّرِ التَّأْخِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ مَا لَمْ يَمُذَّ لِمَكَّةَ أَوْ لِلْمِيقَاتِ إِلَيْهِ. بَلْ تَعَيَّنَ الإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(وأما غيره فمقات المتوجه من المدينة ذو الخليفة) تصغير الحلفة بفتح أوله واجدة الحلفاء نبات معروف، وهو المسمى الآن بأبيار علي كرم الله وجهه لزعم العامة أنه قاتل الجر فيها على نحو ثلاثة أميال من المدينة (ومن الشام) إذا لم يسلكوا طريق تبوك (ومصر والمغرب الجحفة)، وهي بعيد رابع شرقي المتوجه إلى مكة نحو خمس مراحل من مكة والإحرام من رابع الذي اعتيد ليس مفضولاً لكونه قبل المقات؛ لأنه لضرورة انبها الجحفة على أكثر الحجاج ولعدم

فوق (سني): (وأما غيره إلخ)، وهو من لم يكن بمكة عند إرادته الحج نهاية.

فوق (سني): (ذو الخليفة) أي: إن سلك طريقها ولا بأن سلك طريق الجحفة فهي مقاته إن مر بعين الجحفة ونائي. فوق: (بفتح أوله إلخ) قال في المختار كقصبة وطرفة وقال الأصمعي حلفة بكسر اللام انتهى اهـ ش. فوق: (لزم العامة إلخ) أي: ولا أضل له كزدي على بافضل بل تنسب إليه لكونه حفرها باعشرين. فوق: (على نحو ثلاثة أميال إلخ) وتصحیح المجموع وغيره أنها على ستة أميال لعله باختيار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر والزاعمي أنها على ميل لعله باختيار عمرانها الذي كان من جهة الخليفة، وهي أبعد المواقيت من مكة نهاية عبارة المغني قال الشيخان، وهو على نحو عشر مراحل من مكة فهي أبعد المواقيت من مكة اهـ.

فوق (سني): (ومن الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نائلس وأخبره العريش قاله ابن جبان وقال غيره حده طولاً من العريش إلى الفرات وعرضاً من جبل طي من نحو القبلة إلى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد، وهو مذكّر على المشهور نهاية ومغني. فوق: (إذا لم يسلكوا طريق تبوك) سكّت عن مقاتهم إذا سلكوها وقضية قول الإيعاب في الإيجار للحج، وإن كان للبذل طريقان مختلفا المقات كالجحفة وذو الخليفة لأهل الشام، فإنهم تارة يمرّون بهذا وتارة يمرّون بهذا فالراجح لا يشترط بيان المقات ويحمل على مقات المخجوج عنه في العادة الغالية اهـ أنه ذو الخليفة. فوق: (ومصر) وهي المدينة المعروفة تذكّر وتؤثت وحدها طولاً من بركة التي في جنوب البحر الرومي إلى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان وما سامتها من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماً سُميت باسم من سكنها أولاً، وهو مصر بن بيصر بن نوح نهاية وفي المغني وحاشية شيخنا على الفزي مثله إلا أنّهما زادا ابن سام قبل ابن نوح.

فوق (سني): (الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة، وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرساً كما قاله الرافعي وهي أوسط المواقيت سُميت بذلك، لأن السبل أجحفها أي: أزالها فهي الآن خراب ولذلك بدلوا الآن برايع شيخنا ونهاية ومغني. فوق: (وهي بعيد رابع إلخ) تصغير بعد الإحرام من رابع إحرام قبل المقات وبينهما قريب من نصف يوم كزدي على بافضل.

فوق: (والإحرام) إلى قوله، فإن قلت في النهاية. فوق: (لكونه إلخ) متعلق بمفضولاً. وفوق: (لأنه إلخ) متعلق بليس إلخ. فوق: (لأنه لضرورة انبها الجحفة إلخ) قال الشيخ أبو الحسن البكري فلو

مائها، فإن قلت: كيف جعلت ميقاتاً مع نقل جَمْعِي المدينة أنها أوائل الهجرة لكونها مسكن اليهود بدعائه ﷺ حتى لو مر بها طائر حُمُ قلت: ما عَلِمَ من قواعِد الشرع أنه ﷺ لا يأمر بما فيه ضررٌ يُوجبُ حمل ذلك على أنها انتقلت إليها مُدَّة مقام اليهود بها ثم زالت بزوالهم من الحجاز أو قبله حين التوقيت بها. (ومن تهامة اليمن يلملم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن) بإسكان الرء (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) ويسن لهم الإحرام من العقبي قبيلها لخبر فيه ضعيف وكُل من الثلاثة على مرحلتين من مكة وذلك للنص الصحيح في الكل حتى ذات عرق وتوقيت عمره ﷺ بها اجتهاد وافق النص وعُزِّ بالمتوجه ليوافق الخبر «هَن لَهَن» أي لأهلِهَن «ولمَن أتى عليهن من غير أهلِهَن» مبني أراد الحج والعمرة ويستثنى مما ذكر

عَرَفَ واحدٌ عَيْنُهَا يَتَيْنَا كان تَوَجُّهُهُ إلى الإحرام منها أَفْضَلَ انْتَهَى وبمحاذاتها من الطريق بني عَمَانِ في زماننا عن يمين الطريق واحد والآخر عن يسارها كُرْدِيٌّ على بأفضل. فود: (بدعائه إلخ) مُتَعَلِّقُ بقوله نَقَلَ إلخ. فود: (ثم زالت) يَتَّبِعِي الإقْصَارُ على هذا وحذف قوله بزوالهم إلخ؛ لأنه لا يَدْفَعُ الإشْكَالَ بضرِّي. فود: (أو قبله) أي قَبْلَ زوالهم إلخ. فود: (حين التوقيت إلخ) وقد أَقَتَ التَّيُّ ﷺ المواقيت عام حَجِّهِ (نهاية ومغني).

فود (سني): (ومن تهامة اليمن) أي: من الأرض المُنْخَفِضَةِ من أرض اليمن فالتَّهَامَةُ اسمٌ للأرض المُنْخَفِضَةِ ويُقَابِلُهَا نَجْدٌ، فإن مَعْنَاهُ الأرضُ المُرْتَفِعَةُ واليَمَنُ الذي هو أَقْلَمٌ مَعْرُوفٌ مُشْتَمِلٌ على نجد وتهامة وفي الحجاز مثلُهما وهما المرادان عند الإطلاق شَيْخُنَا ونهاية ومغني إلا أن الآخرين قالوا إذا أُطْلِقَ نَجْدٌ فالمرادُ نَجْدُ الحجاز اه. فود (سني): (قرن) جَبَلٌ عند الطائف على مَرَحَلَتَيْنِ من مكة قِيلَ والمَحْرَمُ الآنَ سَبِيلٌ مَعْرُوفٌ مُحَاذٍ لِمَعْضِ الجبالِ ثم لكن لا يُعْرَفُ من جهة مكة اه وعليه فَيَتَعَيَّنُ الإحتياطُ كذا في الفتح ونائي. فود (سني): (يللملم) بالثَّخْتَةِ المَفْتُوحَةِ ويُقَالُ أَلْمَلَمَ وَيَرْمَزُ جَبَلٌ من جبال تهامة جنوبي مكة مشهور في زماننا بالسَّعْدِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مكة مَرَحَلَتَانِ كُرْدِيٌّ. فود: (بإسكان الرء) أي: وقول الصحاح بفتحها وأن أَوْنَسَ القرنِيَّ منها مَزْدُودٌ، وإنما هو مَسْنُوبٌ لِقَبِيلَةٍ من مراد كما ثَبَتَ في مُسْلِمٍ قال المِناوِيُّ في مناسِكَه جَبَلٌ أَمْلَسُ كَأَنَّهُ بَيْضَةٌ في تَذْوِيرِهِ مُطْلٌ على عَرَفَةَ كُرْدِيٌّ على بأفضل وكذا في النهاية والمغني إلا قوله قال المِناوِيُّ إلخ. فود: (وغیره) أي: كَمُرَّاسان ونائي.

فود (سني): (ذات عرق) هي جَبَلٌ قَبِيلُ السَّبِيلِ لِلآتِي من جهة المشرق بَعْدَ وادي العقبي على مَرَحَلَتَيْنِ تَقْرِيْبًا ونائي. فود: (وكل من الثلاثة إلخ) كذا في النهاية والمغني وقال الونائي يَلْمَلَمُ جَبَلٌ من تهامة على مَرَحَلَتَيْنِ ونضيف اه. فود: (اجتهاد وافق النص) مراده به الجَمْعُ بَيْنَ ما وَقَعَ للأصحاب من الخلاف في أن ذلك بالنص أو باجتهادِ عُمَرُ ﷺ كما حَكَاهُ الأذْرَعِيُّ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لا خِلَافَ بَيْنَ الأَصْحَابِ في المعنى رَشِيدِيٌّ. فود: (هَن لَهَن إلخ) بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ. فود: (أني لأهلِهَن) والخبرُ يَشْمَلُ ذلك صَرِيحًا سم. فود: (ويستثنى) إلى قوله: (فإن أحرَمَ) في النهاية والمغني.

فود: (ليوافق الخبر) فيه أنه لا يَشْمَلُ الْمُتَوَجَّهَ. فود: (أهلِهَن) والخبرُ يَشْمَلُ ذلك صَرِيحًا.

الأجبر، فإنه يُحرّم من مثل مسافة ميقات من أحرّم عنه إن كان أبعد من ميقاته، فإن أحرّم من ميقات أقرب فوجهان أحدهما عليه دم الإساءة والخط ورجحه البقوي وآخرون والثاني لا شيء عليه وعليه الأكثرون ونُقِلَ عن النصّ وأنه علّله بأن الشرع سوى بين المواقيت ورجحه الأذرعى، لكن مفهوم قول الروضة وأصلها إذا عدل أجبر عن ميقات مُعَيَّن لفظاً أو شرعاً إلى

• فَوَدَّ: (الأجبر) أي والمُتَبَرِّعُ وثاني. • فَوَدَّ: (من مثل مسافة ميقات من أحرّم عنه) عبارة النهاية والمُعْنَى من ميقات المنوب عنه فإن مرّ بغير ذلك الميقات أحرّم من مَوْضِعٍ بإزائه إذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكّة حكاها في الكيفيّة عن الفوراني وأقرّه اه قال ع ش قوله م ر من ميقات المنوب عنه أي: أو ما قَيَّدَ به من أبعد كما يُعلّم من كتاب الوصيّة انتهى شَرْحُ المنهَج أقول: فإن جاوزَه بغير إخراج فالأقرب أنّه إن أحرّم من مثله فلا دم عليه ولا فعليه دم وفي حَجٍّ ما يوافقُه أمالو عيّن له مكان ليس ميقاتاً لأحد كان قال له أحرّم من يضرّ فهل يلزمه دم بمجاورته أم لا فيه نظّر والظاهر عَدَمُ اللّزوم لكن يُخطّ قِسْطٌ من المُسَمَّى باختيارِ أجرة المثل، فإن كان أجرة مثل المدة بتمايها من يضرّ مثلاً عشرة ومن الموضع الذي أحرّم منه تسعة خطّ من المُسَمَّى عشره اه عبارة الوناني ويلزم الأجبر ليحجّ أو عُمره أن يُحرّم ممّا عيّن له في العقد إن كان أبعد من ميقات المخجوج عنه، فإن كان مثله لم يتعيّن قلّه الإخراج من الميقات وأبعد منه، فإن أحرّم من دون ميقات مُستأجره ولو من ميقات آخر أساء ولزمه العود إلى ميقات المُستأجر، فإن لم يعد إليه ولو لِعُدْرِ فعليه الدم ويُخطّ من الأجرة ما يُقابل المسافة المتروكة باختيار السير والأعمال، فإن شَرَطَ عليه أن يُحرّم بعد الميقات فسد العقد، فإن فَعَلَ وَقَعَ للمُستأجر بأجرة المثل للإذن والدم على المعضوب أو الولي المُستأجر عن الميت إذ هو مُقَصَّر بتعيين ذلك وكذا المُتَبَرِّعُ قَلَّ استَوْجَر مَكِّي أو تَبَرَّعَ عَنْ مَيْتٍ آفَاقِي بِحَجٍّ أو عُمره حَرَمَ عليه أن يُحرّم من مكّة وفيه ما ذكّر أي: الخط والدم اه. قال باعشن قوله: ولو من ميقات آخر إلخ أي: إلا على ما عليه الجمال الطبري وتبعه في مواضع من الإيعاب والحاشية فيكفي ولا دم ولا خط وقوله فعليه الدم إلخ أي على المُعْتَمِدِ خِلافاً لِلْجَمَالِ الطَّبْرِي وقوله حَرَمَ عليه أن يُحرّم من مكّة إلخ هذا على المُعْتَمِدِ ومَرَّ عَنِ الْجَمَالِ الطَّبْرِي أن العبارة بميقات الأجبر قال في المنع ومضى عليه جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ اه باعشن عبارة الرئيس قوله وفيه ما ذكّر أي خِلافاً لِلْجَمَالِ الطَّبْرِي وَجَمَاعَةٌ حَيْثُ قَالُوا مِيقَاتُهُ مِيقَاتُ الْأَجْبَرِ أَوْ الْمُتَبَرِّعِ اه. • فَوَدَّ: (وأنه علّله بأن إلخ) أي ونُقِلَ أن النصّ علّله إلخ. • فَوَدَّ: (مفهوم قول الروضة إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله: (أنه إذا كان إلخ) كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (ورجحه الأذرعى) عبارة حاشية الإيضاح قال الأذرعى والظاهر أنه المذهب ثم استشكله بأن مُقْتَضَى اغْتِيَارِ بَلَدِ الْمُخْجُوجِ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى أَقْرَبِ مِنْهُ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِيقَاتُهُ أَقْرَبَ مِنْ مِيقَاتِ طَرِيقِهِ جَازَ لَهُ مُجَاوَزَتُهُ بِلَا إِخْرَامٍ إِلَى مُحَاذَاةِ مِيقَاتِ بَلَدِ الْمُخْجُوجِ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ وَلَا أَرَاهُمْ يَسْمَحُونَ بِذَلِكَ وَأَجِيبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ لَوْ سَلَكَ طَرِيقَ بَلَدِ الْمُخْجُوجِ عَنْهُ وَإِلَّا فَلَا لِمَا ذَكَرَهُ

آخرُ مُساوٍ له أو أبعدَ لا شيءَ عليه أنه إذا كان أقربَ عليه شيءٌ وبه يترجَّحُ الوجه الأولُ. قال
الإنسويُّ وفَرَعَ المُجِبُّ الطبريُّ على ذلك فرعاً طويلاً في مكِّي استَوْجَرَ عن آفاقيٍّ بحجٍّ أو
عُمْرة فأَحْرَمَ من مَكَّة وتَرَكَ مِيقَاتِ المُسْتَأْجِرِ عنه فعلى الوجه الأولُ يلزَمُه ما مرَّ بالأولى وعلى
مُقابِلِه يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا شيءَ عليه ؛ لأنَّ مَكَّةَ مِيقَاتٍ شرعيٍّ وأَصْحَمَا عليه دَمٌ

• فَوَدَّ: (عليه شيءٌ) خَبَرُ أَنَّهُ إلَخ. • فَوَدَّ: (وبه إلَخ) بهذا المفهوم. • فَوَدَّ: (يترجَّحُ الوجه الأولُ) هذا
اغْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي مُعْظَمِ كُتُبِهِ وَشَيَّخُ الإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِي
مَوَاضِعٍ مِنْ حَاشِيَةِ الإِيضَاحِ وَالْإِيْعَابِ الْإِكْتِفَاءَ بِمِيقَاتِ آفَاقِيٍّ يَمُرُّ عَلَيْهِ الْأَجِيرُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْ
مِيقَاتِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ وَاعْتَمَدَهُ سَمَ فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ كَزْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَأَقُولُ إِنَّمَا يَظْهَرُ التَّرْجِيحُ
بِذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ التَّغْيِينُ لَفْظِيًّا بَأَنٍ عَيْنُوا فِي الْعَقْدِ مِيقَاتِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ شَرْعِيًّا بَأَنٍ
لَمْ يَتَمَرَّضُوا لِلْمِيقَاتِ، فَإِنَّهُ لَا عُدُولَ حَيْثُ، فَإِنَّ مِيقَاتِ الْأَجِيرِ مِيقَاتٍ شَرْعِيٍّ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (على ذلك)
أَي: الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (فِي مَكِّي) أَي: فِيمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَلَوْ آفَاقِيًّا. • فَوَدَّ: (مِنْ مَكَّةَ) أَي: أَوْ مِنْ
نَحْوِ التَّغْيِيمِ. • فَوَدَّ: (فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) أَي الَّذِي رَجَّحَهُ الْبَنَوِيُّ. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَي: مِنْ الدَّمِ
وَالْحَطِّ. • فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلَى) أَي: لِأَنَّ مَكَّةَ لَيْسَتْ مِيقَاتًا لِغَيْرِ مَنْ فِيهَا. • فَوَدَّ: (وَعَلَى مُقَابِلِهِ) أَي الَّذِي
رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ. • فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا لَا شيءَ عليه) عِبَارَةٌ بِاعْتِنِ وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ مِنْ جَوَازِ الْعُدُولِ لِلْأَقْرَبِ

الشَّافِعِيُّ وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَحُوا بِذَلِكَ لِأَجْلِ مُرُورِهِ عَلَى مِيقَاتِ شَرْعِيٍّ لَا نَظَرَ لِجَانِبِ
الْمَخْجُوجِ عَنْهُ أَهْ وَقَضِيَّةُ الْجَوَابِ عَنِ الثَّانِي التِّزَامُ أَتَاهُمْ لَا يَسْمَحُونَ بِمَا ذُكِرَ وَعَلَى هَذَا فَيُحْتَمَلُ أَنَّ
يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَ مِضْرِيٌّ بِمِضْرٍ عَنْ مَكِّيٍّ مَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ غَضِبَ بِهَا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِهَا بَعْدَ امْتِنَاعِ عَلَيْهِ
مُجَاوَزَةَ الْجُحْفَةِ لِلْإِحْرَامِ مِنْ مَكَّةَ الَّتِي هِيَ مِيقَاتُ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ مَدَنِيٌّ
عَنْ مِضْرِيٍّ حَيْثُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مُجَاوَزَةُ ذِي الْحُلَيْفَةِ لِلْإِحْرَامِ مِنَ الْجُحْفَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْجَوَابُ
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يُفْرَقَ بَأَنَ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ فِي صُورَتِنَا لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُهُ قَطْعُ الْمَسَافَةِ الَّتِي قَبْلَ مِيقَاتِهِ فَلَمْ يَلْزَمْ
نَائِيهِ ذَلِكَ فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ مِيقَاتِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ فِي الْجَوَابِ عَنِ الثَّانِي التِّزَامُ
أَتَاهُمْ يَسْمَحُونَ بِمَا ذُكِرَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُمْ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ عَنْهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

(تَنْبِيْهُ): قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ لَا يُشْتَرَطُ أَيُّ فِي صِحَّةِ الْإِسْتِجَارِ ذِكْرُ الْمِيقَاتِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى مِيقَاتِ تِلْكَ
الْبَلَدَةِ فِي الْعَادَةِ الْغَالِيَةِ أَهْ. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَأَنَّهُ قَصَدَ بِهَذَا رَدَّ طَرِيقَةِ ضَعِيفَةِ حَكَاهَا بَعْدُ،
وَهِيَ إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ طَرِيقَانِ مُخْتَلِفَانِ الْمِيقَاتِ أَوْ طَرِيقٌ يُفْضِي إِلَى مِيقَاتَيْنِ كَالْعَقِيقِ وَذَاتِ عِزْقٍ لِأَهْلِ
الْعِرَاقِ وَكَالْجُحْفَةِ وَذِي الْحُلَيْفَةِ لِأَهْلِ الشَّامِ، فَإِنَّهُمْ تَارَةً يَمُرُّونَ بِهَذَا وَتَارَةً يَمُرُّونَ بِهَذَا اشْتَرَطَ بَيَانُهُ وَإِلَّا
فَلَا أَهْ. وَالرَّاجِحُ لَا يُشْتَرَطُ وَيُحْتَمَلُ عَلَى مِيقَاتِ بَلَدِ الْمَخْجُوجِ عَنْهُ فِي الْعَادَةِ الْغَالِيَةِ أَهْ. وَيَقْبَى الْكَلَامُ
فِي حَالِ الْإِسْتِوَاءِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ وَأَنْ يَتَغَيَّرَ مَا سَلَكَه بِالْفِعْلِ وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ حُكْمُ أَجِيرِ أَهْلِ الرُّومِ
الَّذِينَ تَارَةً يَمُرُّونَ عَلَى مِضْرٍ وَتَارَةً عَلَى الشَّامِ.

الإساءة والخطأ، وإن عيَّنها له الولي في الإجارة ولو شرط عليه ميقات أبعد لزمه منه اتفاقاً.
(والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات أو فيه إلا المكِّي لما يأتي فيه (من أول الميقات) ليقطع
باقية مُحَرَّمًا واستثنى السبكي ذا الحليفة فالإحرام من عند مسجدِها أفضل للتباعد قال الأذرعِي،
وهو حق إن عِلِمَ أنَّ ذلك المسجد هو المسجد الموجود آثاره اليوم والظاهر أنه هو. اهـ.

أن المكِّي لو استؤجر ليحج عن آفائي جاز الإحرام من مكة ولا شيء عليه واغتمده الجمال الطبري
مكن اغتمد المحب الطبري لزوم الخروج إلى الميقات ولو أقرب من ميقات المنوب عنه على ما تقدم
من جواز العدول، فإن خالف لزمه الدم والخطأ اهـ ولا يسع لأهل مكة إلا تقليد ما اغتمده الجمال
الطبري ولا يقيمون عند عدم الخروج إلى الميقات بترك الدم وترك الخطأ. فود: (وإن عيَّنها له الولي
إلخ) بل هو مفيد للعقد كما مر عن الونائي. فود: (ولو شرط عليه ميقات إلخ) والحاصل أن العبرة
بالأبعد من ميقات الأجير وميقات المناب عنه وما شرطه فيجب الأبعد من هذه الثلاثة وأنه يتخير في
حالة الاستواء وإن له العدول عما وجب من ميقات شرعي أو نذري أو شرطي إلى مثله في المسافة
فيحرم منه، وإن لم يكن ميقاتاً باعثن. فود: (لما يأتي إلخ) أي: في أوائل فصل المحرم. فود: (أو
فيه) محل تأمل.

فود (س): (من أول الميقات) وهو الطرف الأبعد من مكة نهاية ومعني. فود: (ليقطع) إلى قول
المنبي: (وإن لم يحاذ شيئاً) في المعني إلا قوله: (فإن لم يظهر) إلى المنبي وإلى قول المنبي: (ومن
منكبه إلخ) في النهاية إلا قوله: (وهي على مرحلتين) إلى المنبي. فود: (من عند مسجدِها إلخ)
وقيل: من البيداء ونائي أي: الذي قدام ذي الحليفة باعثن. فود: (والظاهر أنه هو) قال الشارح في
حاشية الإيضاح: ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المزجوح أنه يسر

فود: (واستثنى السبكي إلخ) قال الشارح في الحاشية وكأنه أي السبكي اغتمد في إخرامه منه أي
المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الإحرام وسبأتي عنه نفسه أن الأحاديث الكثيرة
الشهيرة تدل على أنه إنما أحرم عند أنبعات راحلته أي ومنها حديث أنس في البخاري (ثم ركب
حتى استوت به راحلته على البيداء ثم حمد الله ﷻ وسبح ثم أهل بالحج والعمرة) على أن رواية
ابن عباس ضعيفة كما يأتي وحيث في استثناء ذي الحليفة نظر في هذا النظر نظر؛ لأن الحديث
الضعيف يعمل به في الفضائل إلا أن يقال ما لم يعارضه صحيح كما هنا فلي تأمل هل المأرضة لازمة أو
لا لاحتمال اتصال البيداء بالمسجد، بل الأقرب عدم الاستثناء نعم ينبغي استثنائها من وجوه آخر، وهو
أن الإحرام من البيداء أفضل من بقيتها، وإن فرض أنه ليس الأبعد من مكة أتباعاً له ﷻ ثم قال ويلحق
به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المزجوح أنه يسر الإحرام عقب ركعتيه، وهو
جائز أما على الصحيح، وهو نذبه إذا توجه فالأولى أن يصلي ركعتيه بالمسجد ثم إن قرب طرف
الميقات الأبعد من مكة توجه إليه وأحرم منه، وإن بعد بحيث يطول الفصل بين الإحرام وركعتيه حتى
لم تنسب إليه عرفاً توجه إلى ما دونه وأحرم اهـ.

(ويجوزُ) الإحرامُ (من آخره) لِصِدْقِ الاسمِ عليه والعبارةُ بالبقعة لا بما بَنَى ولو قَرِيبًا منها.
(ومن سَلَكَ طريقًا) في بَرٍّ أو بحرٍ ينتهي إلى ميقاتٍ فهو ميقاتُهُ، وإن حاذَى غيره أو لا أو (لا) ينتهي إلى ميقاتٍ، فإن حاذَى بالمعجمة (ميقاتًا) أي سامته بأن كان على يمينه أو يساره ولا عبرة بما أمامه أو خلفه (أحرمَ من مُحاذاته)، فإن اشتبه عليه وضِعُّ المُحاذاة اجتَهَدَ ويُسنُّ أن يستظهرَ لِيَتَقَيَّنَ المُحاذاةَ، فإن لم يظهر له شيءٌ تَعَيَّنَ الاحتياطُ (أو حاذَى (ميقاتينِ) بأن كان إذا مرَّ على كُلِّ تَكُونُ المسافةُ منه إليه واحدةً (فالأصحُّ أنه يُحرمُ من مُحاذاةِ أبَعِدِهِما) من مكَّةَ،

الإحرامُ عَقِبَ رَكَعَتَيْهِ، وهو جالِسٌ أما على الصحيح، وهو نَذْبُهُ إذا تَوَجَّهَ فالأولى أن يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْهِ بالمسجد ثم إن قَرُبَ طَرَفُ الميقاتِ الأبعدِ من مكَّةَ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ وأحَرَمَ منه، وإن تَعُدَّ بِحَيْثُ يطولُ الفضلُ بَيْنَ الإحرامِ وَرَكَعَتَيْهِ حَتَّى لم تُنسَبِا إِلَيْهِ عُرْفًا تَوَجَّهَ إلى ما دونه وأحَرَمَ انتهى اهـ سم. ٥. فَوُدَّ: (لا ما بَنَى إلخ) أي: ولو بَنَفِضَهَا، وإن سُمِّيَ باسمِها وتَأَنَّى ونهايةً. ٥. فَوُدَّ: (إلى ميقاتٍ) أي: عِنْتَهُ عبارةُ الونائِي وَيَجِبُ الإحرامُ من البُقعةِ أو من مُحاذيها يَمَنَةً أو يَسْرَةً لكن إن حاذَى أَحَدَهُما وَمَرَّ بِعَيْنٍ الْآخِرِ فَالْعَبْرَةُ بالثاني إذ المُرورُ بالعينِ أَقْوَى من المُحاذاةِ كما إذا حاذَى ذا الحُلَيْفَةِ وَمَرَّ بِعَيْنِ الجُحْفَةِ اهـ.

٥. فَوُدَّ (سني): (فإن حاذَى ميقاتًا إلخ) أي بِمُفْرَدِهِ مُعْنَى. ٥. فَوُدَّ: (ولا عبرة بما أمامه أو خلفه) أي: ؛ لأنَّ الأولَّ أمامَهُ والثاني وراؤُهُ نهايةً. ٥. فَوُدَّ: (موضِعُ المُحاذاةِ) أي: أو الميقاتِ نهايةً. ٥. فَوُدَّ: (اجتَهَدَ) أي: إن لم يَجِدْ مَنْ يُخْبِرُهُ عَن عِلْمٍ ولا يَقْلُدُ غَيْرَهُ في التَّحَرِّيِ إلَّا أن يَنْجِزَ عنه كالأَعْيى نهايةً عبارةُ الونائِي وَيَفْعَلُ بقولِ المُخْبِرِ عَن عِلْمٍ ثم يَجْتَهِدُ إن عِلْمُ أدِلَّةِ المُحاذاةِ وإلَّا قَلَّدَ مُجْتَهِدًا اهـ. ٥. فَوُدَّ: (لِيَتَقَيَّنَ المُحاذاةَ) أي: أو أنه فَوْقَ الميقاتِ نهايةً. ٥. فَوُدَّ: (فإن لم يظهر له شيءٌ إلخ) أي: وإن تَحَيَّرَ في اجْتِهَادِهِ لَزِمَهُ الإِسْظَهَارُ إن خافَ قُوَّةَ الحجِّ أو كان قد تَصَبَّقَ عليه نهايةً وَوَتَأَنَّى عبارةُ الكُرْدِي على بأفضل وَكُونُ ما ذَكَرَ سُنَّةَ جَرَى عليه شَيْخُ الإسلامِ في شَرْحِ البَهْجَةِ والخطيبُ في شَرْحِ المِنْهَاجِ والتَّيْبِيهِ والجمالُ الرَّمْلِيُّ في شَرْحِ الزَّبِيدِ والبَهْجَةُ زادُ الشَّارِحِ حَجَّ في سائرِ كُتُبِهِ وَجوبُ الاحتياطِ عليه إذا تَحَيَّرَ في اجْتِهَادِهِ وكان قد تَصَبَّقَ عليه الحجُّ أو خافَ قُوَّتَهُ وأَقْرَأَ الأذْرَعِي على ذلك في الأسْنَى والجمالُ الرَّمْلِيُّ في شُرُوحِهِ على المِنْهَاجِ والإيضاحُ والدُّلْجِيَّةُ وَرَأَيْتُ في حاشيةِ الإيضاحِ لِلشَّارِحِ وفي شَرْحِهِ لابنِ عَلَّانٍ لو تَصَبَّقَ عليه وكان الإِسْظَهَارُ يُؤَدِّي إلى تَقْوِيهِ فالظَّاهِرُ أنَّ ذلك يَكُونُ عُدْرًا في عَدَمِ وَجوبِ الإِسْظَهَارِ حَيْثُ إِذ الأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الدَّمِ وَعَدَمُ العِصْيَانِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ المُجَاوِزَةِ وهذا هو السَّبَبُ في إطلاَقِهِم استِخْبابَ الإِسْظَهَارِ وَحَيْثُ قُلْنَا بِوُجوبِهِ فَمَحَلُّهُ كما هو ظاهِرٌ إذا لم يَخْشَ قُوَّةَ رُقُوعِهِ وَأَمِنَ على مُخْتَرَمٍ وَقَدْ عَارِفًا يَقْلُدُهُ انتهى اهـ. ٥. فَوُدَّ: (بأن كان إلخ) كَأَنَّهُ تَفْسِيرُ مُرَادٍ وإلَّا فَمُحاذاةُ الميقاتَيْنِ أَعْمُ من ذلك سم أي: كما يَظْهَرُ بِمُراجَعَةِ النِّهَايَةِ والمُعْنَى. ٥. فَوُدَّ: (إذا مرَّ) أي: من طَرِيقِهِ. ٥. فَوُدَّ: (بِئْه) يَنْفَى من طَرِيقِهِ.

٥. فَوُدَّ: (بأن كان إذا مرَّ إلخ) كَأَنَّهُ تَفْسِيرُ مُرَادٍ وإلَّا فَمُحاذاةُ الميقاتَيْنِ أَعْمُ من ذلك.

وإن حاذى الأقرب إليها أولاً ليس له انتظار الوصول إلى مُحاذاة الأقرب إليها كما ليس للمار على ذي الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة، فإن استوت مسافتُهما في القرب إلى طريقه وإلى مكة أحرم من مُحاذاتيهما ما لم يُحاذِ أحدهما قبل الآخر وإلا فمَنه. أمّا إذا لم تستو مسافتُهما إليه بأن كان بين طريقه وأحدهما إذا مر عليه ميلان والآخر إذا مر عليه ميل فهذا هو ميقاته، وإن كان أقرب إلى مكة، (وإن) لم يُحاذِ شيئاً من المواقيت (أحرم على مرحلتين من مكة)؛ لأنه لا ميقاتٌ دونهما وبه يندفع ما قيل قياس ما يأتي في حاضِر الحَرَم أن المسافة منه لا من مكة أن يكون هنا كذلك ووجه اندفاعه أن الإحرام من المرحلتين هنا بذل عن أقرب ميقات إلى مكة وأقرب ميقات إليها على مرحلتين منها لا من الحَرَم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لا يُقال المواقيت مُستغرقة لجهات مكة فكيف يُتصور عَدَم مُحاذاته لميقات فينبغي أن المراد عَدَم المُحاذاة في ظَنّه دون نفس الأمر؛ لأننا نقول يُتصور بالجائي من سواكُنْ إلى جِدة من غير أن يمر برايح ولا يتلمس؛ لأنهما حينئذٍ أمامه فيصِلُ جِدة قبل مُحاذاتيهما، وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته.

• فَوَدَّ: (وإن حاذى الأقرب إليها أولاً) أي كأن كان الأبعد مُنَحَرِّقاً أو وغراً قَلَوُ جَاوَزَهُمَا مُرِيداً لِلتُّسْكِ ولم يُعرف موضع المُحاذاة ثم رَجَعَ إلى الأبعد أو مثل مسافته سَقَطَ الدَّمُ أو إلى الآخر أي: الذي هو الأقرب لم يَسْقُطْ نهايةً ومُغْنِي. • فَوَدَّ: (وليس له إلخ) أي: إذا حاذى الأبعد أولاً سم. • فَوَدَّ: (على ذي الحليفة) أي عَيْنِهِ. • فَوَدَّ: (ما لم يُحاذِ أحدهما قبل الآخر) وَيُتَصَوَّرُ مُحاذَاةُ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْآخَرِ مع كَوْنِ الْفَرَضِ الْإِسْتِوَاءِ الْمَذْكُورِ بَنَحْرِ انْجِرَافِ طَرِيقِ أَحَدِهِمَا إِلَى مَكَّةَ سَمَ وَكُرْدِي. • فَوَدَّ: (أما إذا لم تستو مسافتُهما إلخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ بَأَن كَانَ إِذَا مَرَّ إلخ. • فَوَدَّ: (وأحدهما إلخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى طَرِيقِهِ. • فَوَدَّ: (والآخر إلخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى أَحَدِهِمَا إلخ. • فَوَدَّ: (فهذا ميقاته إلخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعِبْرَةَ أَوَّلًا بِالْقُرْبِ إِلَيْهِ ثُمَّ بِالْبُعْدِ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ بِالْمُحَاذَاةِ أَوَّلًا، فَإِنْ انْتَهَى جَمِيعُ ذَلِكَ فَمِنْ مُحَاذَاتِيهِمَا كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوَدَّ (سَمَ): (مِنْ مَكَّةَ) أي: وَيَحْصُلُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بَأَن كَانَ عِنْدَهُ مَن يَعْرِفُ تِلْكَ الْمَسَافَةَ أَوْ بَأَن يَجْتَهِدُ فِيهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (وبه إلخ) أي: بِالتَّمْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (قياس ما يأتي) أي: فِي فَصْلِ الْأَرْكَانِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أن المسافة إلخ) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ. • فَوَدَّ: (أن يكون إلخ) خَبَرُ قَوْلِهِ: (قياس إلخ). • فَوَدَّ: (منها) أي: مَكَّةَ. • فَوَدَّ: (فينبغي إلخ) جَزَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (يُتَصَوَّرُ) أي: عَدَمُ الْمُحَاذَاةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. • فَوَدَّ: (فيصِلُ جِدة قبل مُحاذاتيهما إلخ) قَالَ سَمَ فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ: لَا بُدَّ مِنْ مُحَاذَاةِ الْجُحْفَةِ عِنْدَ وُصُولِ جِدة أَوْ بَعْدَ مُجَاوَزَتِهَا فَهَلَا اعْتَبِرَتِ الْمُحَاذَاةُ وَلَوْ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ جِدة إلخ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

• فَوَدَّ: (وليس له انتظار الوصول إلى مُحاذاة الأقرب) أي إذا حاذى الأبعد أولاً. • فَوَدَّ: (ما لم يُحاذِ أحدهما قبل الآخر) أي وَيُتَصَوَّرُ مُحاذَاةُ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْآخَرِ مع كَوْنِ الْفَرَضِ الْإِسْتِوَاءِ الْمَذْكُورِ بَنَحْرِ انْجِرَافِ طَرِيقِ أَحَدِهِمَا إِلَى مَكَّةَ.

(وَمَنْ مَسَّكَهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ فَمِيقَاتُهُ مَسَّكَهُ) يَقُولُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ الْمَوَاقِيتِ «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَشَأُ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»، فَلَوْ جَاوَزَ مَسَّكَهُ إِلَى جِهَةِ مَكَّةَ بِأَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَحَلٍّ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ أَسَاءَ وَلَزِمَهُ دَمٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا دَمٌ إِسَاءَةٌ فَلَا يَسْقُطُ عَنْ حَاضِرٍ وَلَا غَيْرِهِ بِخِلَافِ دَمِ التَّمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ، وَفِي مَنْ مَسَّكَهُ بَيْنَ مِيقَاتَيْنِ كَأَهْلِ بَذْرِ وَالصَّفَرَاءِ كَلَامٌ مُهِمٌّ ذَكَرْتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَحَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ مِنْهُ أَنَّ مِيقَاتَهُمُ الْجُحْفَةُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ: يَنْزُرُ مِيقَاتُ أَهْلِهَا فَكَيْفَ أُخْرَ الْمَصْرُيُونَ إِحْرَامَهُمْ عَنْهُ. (وَمَنْ بَلَغَ مِيقَاتًا) مَنْصُوصًا أَوْ مُحَادِثَةً أَوْ جَاوَزَ مَحَلَّهُ الَّذِي هُوَ مِيقَاتُهُ (غَيْرَ مُرِيدٍ نُسْكًَا لَمْ أَرَادَهُ فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ) وَلَا يُكَلِّفُ الْعَوْدَ إِلَى الْمِيقَاتِ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ يَمُتُّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَعَ قَوْلِهِ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ وَمَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي فِي الْعُمْرَةِ أَنَّ مَنْ أَرَادَهَا، وَهُوَ بِالْحَرَمِ لَزِمَهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَدْنَى الْجِلِّ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ إِلَّا حَيْثُ يَنْزِلُ. (وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيدًا) لِلنُّسْكِ وَلَوْ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ مِثْلًا،

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (فَمِيقَاتُهُ مَسَّكَهُ) أَيُّ قَرْيَةٍ كَانَتْ أَوْ مَحَلَّةٍ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي أَوْ مَنَزَلًا مُفْرَدًا اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيُّ: فِي شَرْحٍ، وَقِيلَ: كُلُّ الْحَرَمِ. كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (كَأَهْلِ بَذْرِ وَالصَّفَرَاءِ) أَيُّ، فَاتَهُمْ يَنْزِلُ فِي الْحَلِيقَةِ وَقَبْلَ الْجُحْفَةِ وَتَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّ مِيقَاتَهُمُ الْجُحْفَةُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَالْمُخْتَصَرِ وَتَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (مَا قِيلَ يَنْزُرُ مِيقَاتُ أَهْلِهَا) أَيُّ: فَتَكُونُ مِيقَاتًا لِمَنْ يَأْتِي عَلَيْهَا كَأَهْلِ بَذْرِ فَكَيْفَ أُخْرَ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ جَاوَزَ مَحَلَّهُ) عُطِفَ عَلَى مُقَدِّرٍ وَالتَّقْدِيرُ وَمَنْ بَلَغَ مِيقَاتًا وَجَاوَزَهُ أَوْ جَاوَزَ الْخَ كُرْدِي وَيُغْنِي عَنِ التَّقْدِيرِ ادِّعَاءُ أَنَّ الشَّارِحَ حَمَلَ بَلَغَ عَلَى مَعْنَى جَاوَزَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي بِعِبَارَتِهِمَا وَمَنْ بَلَغَ يَغْنِي جَاوَزَ مِيقَاتًا مِنَ الْمَوَاقِيتِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا أَوْ مَوْضِعًا جَعَلْنَاهُ مِيقَاتًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِيقَاتًا أَصْلًا اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مَحَلَّةٌ) ضَمِيرُهُ لِمَنْ الْمُقَدِّرُ بِالْعَطْفِ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ) أَيُّ: مَوْضِعُ الْإِرَادَةِ وَيُسَمَّى الْمِيقَاتِ الْعَنُويُّ أَوْ الْإِرَادِي، وَهُوَ مِثْلُ الْمِيقَاتِ الشَّرْعِيِّ فِي الْحُكْمِ كَالْمِيقَاتِ الشَّرْطِيِّ، وَهُوَ مَا عُمِنَ لِلْأَجِيرِ، وَالتَّنْذِرِي، وَهُوَ مَا عُمِنَ فِي تَنْذِيرِهِ إِنْ كَانَ كُلُّ قَوْفٍ شَرْعِيٍّ، فَإِنْ كَانَ دُونَهُ لَعَا الشَّرْطُ وَفَسَدَتِ الْإِجَارَةُ وَلَمْ يَتَمَقَّدِ التَّنْذِرُ وَتَعَيَّنَ الْمِيقَاتُ الشَّرْعِيُّ وَتَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ) أَيُّ: فِي شَرْحِ ذَاتِ عِزِّي كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّنْ أَرَادَ الْخَ) بِذَلِّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ) تَبَيَّنَ كَمَا مَرَّ آتِفًا فَمِنْ حَيْثُ أَتَشَأُ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَعْلُومٌ الْخَ) تَخْصِصٌ لِمَعْنَى الْمَنْ بِمَا يَأْتِي فِي الْعُمْرَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْخُرُوجُ الْخَ) أَيُّ لَوْجُوبِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْجِلِّ وَالْحَرَمِ وَتَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ الْخَ) أَيُّ: قَصْدُ الْعُمْرَةِ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَإِنْ بَلَغَهُ) أَيُّ وَصَلَ إِلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِلنُّسْكِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْعَامِ إِلَى الْمَنْ. ❦ قَوْلُهُ: (لِلنُّسْكِ) أَيُّ: الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ أَيُّ: أَوْ الْمُطْلَقِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ الْمَنْهَجِ

وَأَنْ أَرَادَ إِقَامَةً طَوِيلَةً يَبْلُغُ قَبْلَ مَكَّةَ (لَمْ تَجْزِ مُجَاوِزَتَهُ) إِلَى جِهَةِ الْحَرَمِ غَيْرَ نَاوِ الْعُودِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى

وَالرُّوضِ كَمَا يَأْتِي بِإِبْرَارِهِ الرَّائِي وَمَنْ بَلَغَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ حَجَرٌ وَقَالَ مَرَّ أَيْ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ مُرِيدًا لِلْحَجِّ فِي عَامِهِ أَوْ الْعُمْرَةِ مُطْلَقًا أَهْ قَالَ بَاعَشَنَ وَاعْتَمَدَهُ مَا قَالَ مَرَّ الزِّيَادِيُّ وَالْحَلَبِيُّ وَظَاهِرُ كَلَامِ السَّيِّدِ عَمَرٌ يَمِيلُ إِلَيْهِ وَاسْتَظْهَرَهُ ابْنُ الْجَمَالِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الدَّمَاءِ هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَرَادَ إِقَامَةً طَوِيلَةً الْخُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ أَتَى السَّفَرَ بِقَصْدِ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ مُشْكِلٌ لِاقْتِضَائِهِ وَجُوبَ الْإِحْرَامِ عَلَى مَنْ مَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ مَعَ إِنْشَاءِ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْحَرَمِ كَجِدَّةَ وَالطَّائِفِ، وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا وَخَرَجَ تَأْبَاهُ مُحَاسِنُ الشَّرِيعَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي فَتَاوَى الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ مَا نَصَّهُ سُئِلَ الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ عَمَّنْ قَصَدَ التُّسُكَ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ وَدَخَلَ مَكَّةَ بِهَذَا الْقَصْدِ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ بِتُسُكِهِ لِلدُّخُولِ أَوْ لَا فَأَجَابَ أَنَّ الدَّخِيلَ إِلَى مَكَّةَ بِالْقَصْدِ الْمَذْكُورِ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِتُسُكِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَجِبُ عَلَى مُقَابِلِهِ أَنْتَهَى مَكَذَا رَأَيْتُهُ أَطْلَقَ التُّسُكَ الْمَقْصُودَ فِي الْقَابِلِ وَلَمْ يَقْنِئْهُ بِالْحَجِّ فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّيَّ عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَفِي فَتَاوَى الشَّهَابِ الرَّزْمَلِيِّ مَا نَصَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ مَعَ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ بِبَنْدَرٍ جِدَّةَ شَهْرًا أَوْ نَحْوِهِ لِلتَّبَيُّعِ وَالشَّرَاءِ فَهَلْ يُبَاحُ لَهُ مُجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ لِتَخْلُلِ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ بِجِدَّةٍ أَمْ لَا يُبَاحُ لَهُ الْمُجَاوِزَةُ فَأَجَابَ مَنْ بَلَغَ مِيقَاتًا مُرِيدًا تَسْكُلًا لَمْ تَجْزِ لَهُ مُجَاوِزَتُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، وَأَنْ قَصَدَ الْإِقَامَةَ بِبَنْدَرٍ بَعْدَ الْمِيقَاتِ شَهْرًا مَثَلًا لِلتَّبَيُّعِ وَنَحْوِهِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْإِقَامَةَ بِالْبَنْدَرِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَهْ قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْنِئَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْبَنْدَرُ فِي جِهَةِ الْحَرَمِ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ مُشْكِلٌ لِاقْتِضَائِهِ أَنَّ مَنْ مَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَاصِدًا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ نَاوِيًا الْإِقَامَةَ بِبَنْدَرِ الصَّفْرَاءِ أَوْ بَنْدَرٍ أَنْ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ انْتَهَتْ قَالَ بَاعَشَنَ عَنِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ جَمَلِ اللَّيْلِ فِي جَوَابِ سَوَالٍ فِي ذَلِكَ نَعَمْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي مَحَلِّ إِنْشَاءِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ يَجِبُ كَوْنُهُ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ مِنْ مِثْلِ مَسَافَتِهِ وَعَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ يَجُوزُ إِنْشَاؤُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَقَامَ بِهِ شَهْرًا أَوْ نَحْوَهُ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا مَرَّ عَنِ ابْنِ الْجَمَالِ الْمَوْافِقُ لِمَا قَالَ الشَّارِحُ فِيهِ خَرَجَ شَدِيدٌ لَا سِيَّمَا فِيمَا إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ فِي نَحْوِ الصَّفْرَاءِ نَحْوَ سَنَةِ هـ. قَوْلُهُ: (إِلَى جِهَةِ الْحَرَمِ غَيْرَ نَاوِ الْخُ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُمَا.

هـ. قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (لَمْ تَجْزِ مُجَاوِزَتُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ) عِبَارَةُ الْإِيضَاحِ، فَإِنْ جَاوَزَهُ غَيْرُ مُحْرِمٍ عَصَى وَلَزِمَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ قَالَ السَّيِّدُ فِي حَاشِيَتِهِ مُقْتَضَاهُ الْعِضْيَانُ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ التُّلُوسِ بِتُسُكٍ وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ أَنَّ جُمْهُورَ الْأَصْحَابِ لِرُؤَايَا الْإِسَاءَةِ بِالْعُودِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَهَلْ يَكُونُ مُسِيئًا بِالْمُجَاوِزَةِ إِذَا عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ حَيْثُ سَقَطَ الدِّمُّ فِيهِ وَجِهَانِ حَكَاهُمَا فِي الْفُرُوعِ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسِيئًا؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ مُحَرَّمًا إِلَى أَنْ قَالَ السَّيِّدُ عَنِ الشُّبْكِيِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْأَصَحُّ كَوْنُهُ مُسِيئًا خِلَافًا لِمَا قَالَ صَاحِبُ الْفُرُوعِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَأَوَّلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسِيئًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ حُكْمَ الْإِسَاءَةِ اِزْتَمَعَ بِرُجُوعِهِ وَتَوَرَّيْتِهِ وَحَيْثُ لَا يَبْقَى خِلَافٌ إِلَى أَنْ قَالَ السَّيِّدُ قُلْتُ يَتَعَيَّنُ اغْتِيَاؤُ نِيَّةِ الْعُودِ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْإِسَاءَةِ، وَهُوَ حَيْثُ يَنْتَجِبُ وَلَا فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشُّبْكِيُّ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدْ اسْتَدَلَّ لَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِمَا صَحَّحُوهُ مِنْ أَنَّ الْمَكِّيَّ يَجُوزُ لَهُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ بِنَاءً عَلَى سُقُوطِ الدِّمِّ وَلَا

مثله (بغير إحرام) أي بالتشك الذي أرادَه على أحد وجهين في المجموع فيمن أحرم بمغفرة من الميقات ثم بعد مُجاوَزته أدخلَ عليها حجًّا وقَضِيَّةٌ تعليله لكلُّ منهما تفصيل في ذلك جرى عليه السبكي والأذرعِي حاصِلُه أنه متى كان قاصِدًا للإحرام بالحج عند المُجاوِزة فأحرم بالمغفرة ثم أدخله عليها بعد لزِمه الدَّم، وإن لم يطرأ له قَصْدُه إلا بعد مُجاوِزته فلا. ويُقاس بذلك ما لو قَصَدَ الإحرام بالمغفرة وحدها عند المُجاوِزة فأحرم بالحج وحده أو عكسه هذا كُلُّه إن أمكن ما قَصَدَه وإلا كأن نوى الحج في العام القابل تَقَيَّنَتِ المغفرة، وفي الأول أعني المُرِيد ثم المُذْخِل إشكالٌ أُجِبت عنه في الحاشية حاصِلُه أنه متى أخر ما نواه عند المُجاوِزة

• فَوَدَ: (وقَضِيَّةٌ تعليله) مُبْتَدَأٌ والضميرُ يَرْجِعُ إلى (المجموع). • فَوَدَ: (تفصيلُ الخ) خَبَرُهُ كُزِدِي.

• فَوَدَ: (تفصيل في ذلك) الأولى أن في ذلك تفصيلًا. • فَوَدَ: (جرى عليه الخ) أي: التفصيل وكذا ضميرُ حاصِلِه. • فَوَدَ: (أنه متى كان قاصِدًا الخ) عبارةٌ الونائي يُؤخَذُ من التَّخْفَةِ والفَنَوى أن من مرَّ بالميقات فأحرم بالمغفرة ثم بعد مُجاوِزته أخرَمَ بالحج، فإن كان مُريدًا لهما على وجه القران ابتداءً وكان ذلك في أشهرِ الحجَّ وجبَ الدَّمُ للإساءة فيجب عليه العودُ فورًا لِسُقُوطِ دَمِهِ لا لِسُقُوطِ دَمِ القران، فإن لم يُعَدَّ إلا بعدَ دخولِ مَكَّةَ وقَبْلَ التَّشْكِ سَقَطَا، فإن لم يُعَدَّ حَتَّى تَلَبَّسَ بِشُكِّ غيرِ عَرَفَةَ سَقَطَ دَمُ القران فَقَطْ ولو جاوزَ الميقات مُريدًا حجَّ السَّنةِ الثانيةِ وأقامَ بِمَكَّةَ وأحرمَ منها وجبَ الدَّمُ بخلاف ما لو أخرَمَ في الأولى بحجٍّ في وقتِه أو بمغفرة في ميقاتِه بعدَها مَكَّةَ ولو أرادَ الحجَّ في الأولى فَحَجَّ الثانيةَ فلا دَمَ ولو أرادَ حجَّ الأولى ومرَّ بالميقات في أشهرِه فأحرمَ بمغفرة وجبَ الدَّمُ إن لم يُعَدَّ في إحرامِ الحجِّ للميقات أو أرادَ المغفرة فأحرمَ بحجٍّ وجبَ في إحرامِ المغفرة بعدَ ذلك الحجَّ الميقات، فإن أخرَمَ بها من أَذْنَى الجِلِّ لَزِمَهُ

الدَّمُ اه قال باعثنِ قوله وجبَ الدَّمُ للإساءة مرَّ عن التشلي أنه لا دَمَ؛ لأنَّ المَخْذُورَ مُجاوِزةَ الميقاتِ غيرَ مُحرَمٍ وهذا مُحرَمٌ وقوله ولو أرادَ حجَّ الأولى ومرَّ بالميقات في أشهرِه فأحرمَ بمغفرة وجبَ الدَّمُ الخ أي: لأنه لم يُحرم بما أرادَه على الوجه الذي أرادَه وقد مرَّ مُخالفةُ عبدِ الرزوف والتشلي في هذه والتي بعدَها اه. • فَوَدَ: (للإحرام بالحج) يعني مع المغفرة وبه يَنْدَفِعُ قولُ سمَّ قوله أو عكسه يتأمل اه إلا أن يُريدَ به أنه مَعْلُومٌ مِنَ المَقِيسِ عليه بالأولى. • فَوَدَ: (هذه المُجاوِزة) أي: في أشهرِ الحج. • فَوَدَ: (لَزِمَهُ الدَّمُ) أي: دَمُ الإساءة بالمُجاوِزة بلا تَيَّةِ الحج. • فَوَدَ: (بذلك) أي: بالأول. • فَوَدَ: (فأحرم بالحج) أي: وخذه.

• فَوَدَ: (أو عكسه)، وهو ما لو قَصَدَ عندَ المُجاوِزة الإحرامَ بالحجَّ وخذه فأحرمَ بالمغفرة أي: وخذه. • فَوَدَ: (هذا كُلُّه) أي: من المَقِيسِ بصورتيه والمَقِيسِ عليه ومَعْلُومٌ أَنَّ الصُّورَةَ الثانيةَ مُمَكِّنَةٌ دَائِمًا. • فَوَدَ: (في العام القابل) أي: أو في غيرِ أشهرِ الحجَّ ونائي. • فَوَدَ: (أعني المُرِيد ثم المُذْخِل) أي:

يُقَالُ إنَّ المَكِّيَّ لم يُجاوِزِ الميقاتَ بخلافِ هذا؛ لأنَّا نَقُولُ قد انتَهَكَ المَكِّيَّ حُرْمَةَ الميقاتِ بعدَ الخروجِ إلى الجِلِّ عندَ الإحرام كما انتَهَكَ ذلك بالمُجاوِزةِ واعتَمَرَ ذلك فاستَويا، فإنه صَرِيحٌ في إثمِ المَكِّي إذا أخرَمَ بالمغفرة في الحَرَمِ بلا تَيَّةِ الخُروجِ لِأَذْنَى الجِلِّ بعدَ ذلك، وإن خَرَجَ إِلَيْهِ فَنَامَلَهُ.

لَقَدْ إِمَكَانَهُ كَثِيرَةُ الْقِرَانِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي صَوْرَتِنَا فَلَا دَمَ بِخِلَافٍ مَا هُنَا، فَإِنْ تَأَخَّرَ لَهُ مَعَ نَيْتِهِ وَإِمَكَانِهِ تَقْصِيرٌ أَوْ تَقْصِيرٌ فَلَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ الْإِذْخَالُ لِرَفْعِهِ وَذَلِكَ لِلخَيْرِ السَّابِقِ أَمَّا إِذَا جَاوَزَهُ مُرِيدُ الْعُودِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِشُكِّكَ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِالْمُجَاوِزَةِ إِنْ عَادَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِسَاءَةِ ارْتَفَعَ بِعَوْدِهِ وَتَوَبَّتْهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَعُدْ وَبِهَذَا جُمِعَ الْأَذْرَعِيُّ بَيْنَ قَوْلٍ جَمَعَ لَا تَحْرُمُ الْمُجَاوِزَةُ بَنِيَّةَ الْعُودِ وَإِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ حُرْمَتَهَا قَوْلَ الْمُحْشِي: (لِزَوَالِ الْخ) لَعَلَّهُ عِلَّةٌ لِشَيْءٍ سَقَطَ مِنَ الْعِبَارَةِ وَتَعْلِيلُهُ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بَنِيَّةُ الْعُودِ إِلَيْهِ بَانَ أَنْ لَا إِسَاءَةَ أَصْلًا،

بَلَا قَيْدٍ إِمَكَانٍ مَا أَرَادَهُ حِينَ الْمُجَاوِزَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَقَدْ إِمَكَانَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ آخَرُ. □ قَوْلُهُ: (فِي صَوْرَتِنَا) أَيِ: فِي الْمُرِيدِ ثُمَّ الْمُدْخِلِ بِدُونِ قَيْدِ الْإِمَكَانِ. □ وَقَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مَا هُنَا) أَيِ: الْمُرِيدِ ثُمَّ الْمُدْخِلِ مَعَ الْإِمَكَانِ. □ قَوْلُهُ: (تَقْصِيرٌ أَوْ تَقْصِيرٌ) مَرَّ عَنِ بَاعِثَيْنِ عَنِ التَّشْبِيلِ خِلَافَهُ وَيُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ الْمُتَنِّ وَشُكُوتُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيِ: بِالشُّكِّ الَّذِي أَرَادَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ (لَمْ تَجُزْ مُجَاوِزَتَهُ الْخ). □ قَوْلُهُ: (لِلْخَيْرِ السَّابِقِ) أَيِ: فِي شَرْحِ ذَاتِ عِزِّي وَاسْتَدْلُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِالْإِجْمَاعِ. □ قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الْعُودِ إِلَيْهِ) أَيِ: مُحَرِّمًا أَوْ لِيُحَرِّمَ مِنْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ التَّلْبِيسِ الْخ) ظَرْفٌ لِلْعُودِ. □ قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ السَّنَةِ) أَيِ: الَّتِي أَرَادَ التُّسْكُ فِيهَا وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْعُودِ أَوْ بِالتَّلْبِيسِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ هَادَ) وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي نَحْوَهُ وَفِي شَرْحِي الْإِيضَاحِ لِلْجَمَالِ الرَّمَلِيِّ وَابْنِ عَلَّانٍ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الْعُودَ عِنْدَ الْمُجَاوِزَةِ لَا إِثْمَ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ عَادَ فَلَا دَمَ أَيْضًا وَالْأَلَزَمَهُ الدَّمُ وَإِذَا عَصَى وَذَبَحَ الدَّمَ، فَإِنَّمَا يَقْطَعُ دَوَامَ الْإِثْمِ لَا أَصْلَهُ فَلَا يَدُّ فِيهِ مِنَ التَّوْبَةِ انْتَهَى اهْ كُرْدِي عَلَى بَافْضِل. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا جَمَعَ الْأَذْرَعِيُّ بَيْنَ قَوْلٍ جَمَعَ لَا تَحْرُمُ الْخ) الَّذِي يُتَّبِعُهُ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ ثُمَّ إِذَا أَحْرَمَ وَلَمْ يَعُدْ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ يَأْتُمُّ مِنْ حَبِيتِيذٍ وَقَوْلُهُمُ الْآتِي يَجُوزُ الْإِحْرَامُ مِنْ مَكَّةَ الْخ يُؤَيِّدُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرْفِي وَتَقَدَّمَ عَنِ شَرْحِي الْإِيضَاحِ لِلرَّمَلِيِّ وَابْنِ عَلَّانٍ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ وَالْوَنَانِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَتَعْلِيلُهُ) أَيِ: تَعْلِيلُ قَوْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ الْخ □ قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيِ: بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِسَاءَةِ الْخ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بَنِيَّةُ الْعُودِ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْظِيرَ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَى تَحَقُّقِ الْإِسَاءَةِ ثُمَّ ازْتِفَاعِ حُكْمِهَا وَأَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ بَانَ عَدَمُ تَحَقُّقِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ الْبِنَاءِ فِي قَوْلِهِ وَلَعَلَّهُ مَبْنِي الْخ، فَإِنْ كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ رَفَعَ الْعُودَ فِيمَا يَأْتِي تَضَمَّنَ تَحَقُّقَ الْإِسَاءَةِ لَكِنْ يَرْتَفِعُ إِثْمُهَا وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّفْعَ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ سَوَاءَ أُرِيدَ الرَّفْعُ مِنَ الْأَصْلِ أَوْ رَفْعُ الْإِسْتِمْرَارِ سَم.

□ قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الْعُودِ إِلَيْهِ) أَيِ مُحَرِّمًا أَوْ لِيُحَرِّمَ مِنْهُ كَمَا يُؤْخَذُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي قَوْلُهُمْ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْمَعْمُورَةِ مِنْ مَكَّةَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بَنِيَّةُ الْعُودِ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّنْظِيرِ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَى تَحَقُّقِ الْإِسَاءَةِ ثُمَّ ازْتِفَاعِ حُكْمِهَا وَأَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ، بَلْ بَانَ عَدَمُ تَحَقُّقِهَا وَحَبِيتِيذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ الْبِنَاءِ فِي قَوْلِهِ وَلَعَلَّهُ مَبْنِي الْخ، فَإِنْ كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ رَفَعَ الْعُودَ فِيمَا يَأْتِي تَضَمَّنَ تَحَقُّقَ الْإِسَاءَةِ لَكِنْ يَرْتَفِعُ إِثْمُهَا وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّفْعَ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ سَوَاءَ أُرِيدَ الرَّفْعُ مِنَ الْأَصْلِ أَوْ رَفْعُ الْإِسْتِمْرَارِ.

وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعُودَ فِيمَا يَأْتِي بِرَفْعِ الْإِثْمِ مِنْ أَصْلِهِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ خِلَافُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ
 ذَفَرَ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ الْمَجْمُولِ كَفَّارَةٌ لَهُ بِالنَّصِّ لَا بِرَفْعِ إِثْمِهِ مِنْ أَصْلِهِ بَلْ يَقْطَعُ دَوَامَهُ
 وَاسْتِمْرَارَهُ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ التَّقْيِيدَ قَوْلُهُمْ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ بِالْقُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى أَدْنَى
 الْجِلِّ، فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ أَنَّ نِيَّةَ الْعُودِ لَا تُفِيدُهُ رَفْعُ الْإِثْمِ إِلَّا إِنْ عَادَ، قَوْلُهُمْ لَوْ ذَهَبَ مِنَ
 الصَّفِّ بَنِيَّةُ التَّخَوُّفِ أَوْ التَّحْيِينَ جَازَ وَلَا يَلْزَمُهُ تَحْقِيقُ قَصْدِهِ بِالْعُودِ قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَأَنَّهُ ثُمَّ بَنِيَّةُ
 ذَلِكَ زَالِ الْمَعْنَى الْمُحَرَّمُ لِلانْتِصِرَافِ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ أَهْلِ الصَّفِّ أَوْ خِذْلَانِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَّا
 هُنَا فَالْمَعْنَى الْمُحَرَّمُ لِلْمُجَاوِزَةِ، وَهُوَ تَأْدِي الشُّكِّ بِإِحْرَامِ نَاقِصٍ مَوْجُودٍ، وَإِنْ نَوَى الْعُودَ
 فَاسْتَرْطَ تَحْقِيقَهُ لِمَا نَوَاهُ بِالْعُودِ حَيْثُ لَا عُذْرَ وَلَا فَالْإِثْمَ بَاقٍ عَلَيْهِ. وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا إِلَى جِهَةِ
 الْحَرَمِ مَا لَوْ جَاوَزَهُ بِمَنَّةٍ أَوْ بِسِرَّةٍ فَلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُحَرِّمَ مِنْ مَحَلِّ مَسَافَتِهِ
 إِلَى مَكَّةَ مِثْلَ مَسَافَةِ ذَلِكَ الْمِيقَاتِ كَمَا قَالَ الْمَأْوَرِدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْجَائِيَّ مِنَ
 الْيَمَنِ فِي الْبَحْرِ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ مِنْ مُحَازَاةٍ يَلْمَلُمُ إِلَى جِدَّةَ؛ لِأَنَّ مَسَافَتَهَا إِلَى مَكَّةَ كَمَسَافَةِ

فُودَ: (وَلَعَلَّهُ) أَي: ذَلِكَ التَّغْلِيلُ كُرْدِيٌّ. فُودَ: (فِيمَا يَأْتِي) أَي: فِي الْمَنَى. فُودَ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ التَّقْيِيدَ
 الْإِنْفِ) حَاصِلُ قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا جَاوَزَهُ إِلَى هُنَا أَنْ تُفِيدَ الْمَنَى بِقَوْلِهِ غَيْرِنَا وَالْعُودُ الْإِنْفِ صَحِيحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ لَكِنْ
 تَغْلِيلُ مَفْهُومِ الْقَيْدِ بِمَا ذُكِرَ فِيهِ فَسَادٌ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ الْقَيْدِ أَنَّهُ بِالْعُودِ بَعْدَ نِيَّتِهِ لَا إِسَاءَةَ أَضْلًا وَالتَّغْلِيلُ يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ الْإِسَاءَةَ ثَبَتَتْ ثُمَّ اِزْتَفَعَ حُكْمُهَا بِالْعُودِ وَنِيَّتِهِ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَلَوْ بُنِيَ عَلَى مَا يَأْتِي وَأُرِيدَ مِنْهُ رَفْعُ
 الْإِثْمِ مِنْ أَصْلِهِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ لَكِنْ الْمُنْتَجَبُ فِيمَا يَأْتِي عَدَمُ رَفْعِ الْإِثْمِ فَاتَّضَحَ أَنَّ التَّغْلِيلَ فَاسِدٌ وَمَفْهُومُ الْقَيْدِ
 صَحِيحٌ وَبِهَذَا الْمَفْهُومِ جَمَعَ الْأَذْرَعِيُّ بَيْنَ قَوْلِ الْجَمْعِ وَإِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ كُرْدِيٌّ. فُودَ: (أَنَّ نِيَّةَ الْعُودِ
 الْإِنْفِ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ. فُودَ: (فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ الْإِنْفِ) كَلَامُهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ بِعَدَمِ الْعُودِ فِيمَا ذُكِرَ يَأْتِمُ
 بِالْمُجَاوِزَةِ وَلَا يَتِمُّدُ أَنْ يَمْتَنَعَ ذَلِكَ وَيَجْعَلَ الْإِثْمَ بِعَدَمِ الْعُودِ أَي: بِلَا عُذْرٍ سَمَّ وَفِي الْوَنَائِي مَا يُوَافِقُهُ.

فُودَ: (زَالِ الْمَعْنَى الْمُحَرَّمُ الْإِنْفِ) زَوَالَ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لِلنِّيَّةِ سَمَّ. فُودَ: (أَوْ خُذْ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِ) أَوْ لِمَنْعِ
 الْخُلُوءِ. فُودَ: (وَهُوَ تَأْدِي الشُّكِّ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مُوجِبٌ لِلدَّمِ فَقَطْ دُونَ الْإِثْمِ، وَإِنَّمَا يُوَجِّهُ التَّجَاوُزُ
 بِلَا نِيَّةِ الْعُودِ وَلِذَا يَأْتِمُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يُحَرِّمَ أَضْلًا. فُودَ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

فُودَ: (مِثْلَ مَسَافَةِ ذَلِكَ الْإِنْفِ) أَي: أَوْ أَبْعَدَ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فُودَ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْجَائِيَّ مِنَ الْيَمَنِ فِي
 الْبَحْرِ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِنْفِ) وَمِمَّنْ قَالَ بِالْجَوَازِ التَّشْيِيلِيَّ مُعْنَى مَكَّةَ وَالْفَقِيهَ أَحْمَدُ بِلِحَاجٍ وَابْنُ زَيْدٍ الْيَمَنِيَّ
 وَغَيْرُهُمْ وَمِمَّنْ قَالَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بِأَمْخَرَمَةٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْأَشْخَرِيُّ وَتَلْمِيزُ الشَّارِحِ
 عَبْدُ الرَّهْمَنِ قَالَ؛ لِأَنَّ جِدَّةَ أَقَلُّ مَسَافَةٍ بِتَخَوُّ الرُّبْعِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ وَقَالَ ابْنُ عَلَّانٍ فِي شَرْحِ الْإِبْرَاقِ

فُودَ: (فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ الْإِنْفِ) كَلَامُهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ بِعَدَمِ الْعُودِ فِيمَا ذُكِرَ يَأْتِمُ بِالْمُجَاوِزَةِ وَلَا يَتِمُّدُ أَنْ
 يَمْتَنَعَ ذَلِكَ وَيَجْعَلَ الْإِثْمَ بِعَدَمِ الْعُودِ. فُودَ: (زَالِ الْمَعْنَى الْمُحَرَّمُ لِلانْتِصِرَافِ مِنْ كَسْرِ الْإِنْفِ) زَوَالَ ذَلِكَ
 غَيْرُ لَازِمٍ لِلنِّيَّةِ.

يَلْمَلَمُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ بِخِلَافِ الْجَائِي فِيهِ مِنْ مِصَرٍّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ عَنْ مُحَاذَاةِ الْجُحْفَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَحَلٍّ مِنَ الْبَحْرِ بَعْدَ الْجُحْفَةِ أَقْرَبُ إِلَى مَكَّةَ مِنْهَا فَتَجِبُ لِدَلِّكَ، فَإِنَّهُمْ بِهِ يُعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ مِثْلَ مَسَافَةِ الْمِيقَاتِ يُجْزَى الْعَوْدُ إِلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِيقَاتًا لَكُنْ غَيْرَ جَمْعٍ مُتَقَدِّمُونَ بِمِثْلِ مَسَافَتِهِ مِنْ مِيقَاتٍ آخَرَ وَأَخَذَ بِمُقْتَضَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ

وَلَيْسَ هَذَا بِمَا يَزْجَعُ لِنَظَرٍ فِي الْمَدَارِكِ حَتَّى يَفْعَلَ فِيهِ بِالتَّرْجِيحِ بَلْ هُوَ أَمْرٌ مَخْسُوسٌ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ لِمَعْرِفَتِهِ بِذَرْعِ حَبْلِ طَوِيلٍ الْخُ أَهْ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ الْوَنَائِي قُلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ مِنْ مُحَاذَاةِ يَلْمَلَمُ إِلَى رَأْسِ الْعِلْمِ الْمَعْرُوفِ قَبْلَ مَرَسَى جِدَّةَ، وَهُوَ حَالٌ تَوَجُّهُ السَّفِينَةِ إِلَى جِهَةِ الْحَرَمِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ إِلَى جِدَّةَ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ مِنْ يَلْمَلَمُ بِنَحْوِ الرَّيْبِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّ جِدَّةَ وَيَلْمَلَمُ مَرَحَلَتَانِ مُرَادُهُمْ أَنَّ كُلًّا لَا يَتَقَصُّ عَنْ مَرَحَلَتَيْنِ، وَإِنْ تَفَاوَتَتِ الْمَسَافَتَانِ كَمَا حَقَّقَهُ مِنْ سَلَكِ الطَّرِيقَيْنِ وَهَمَّ عَدَدُ كَادُوا أَنْ يَتَوَاتَرُوا فَمَا فِي التَّخْفَةِ مِنْ جَوَازِ التَّأخِيرِ إِلَى جِدَّةَ فَهُوَ لِقَدَمِ مَعْرِفَتِهِ الْمَسَافَةَ فَلَا يُغْتَرُّ بِهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ تَلْمِيْذُهُ عَبْدُ الرَّءُوفِ بْنُ يَحْيَى الزَّمْزَمِيُّ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَلَوْ أَخْبَرَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ مَا أَتَى بِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ الْجَمَالِ : وَمَا فِي التَّخْفَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى اتِّحَادِ الْمَسَافَةِ الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَإِذَا تَحَقَّقَ التَّأَوُّتُ فَهُوَ قَائِلٌ بِعَدَمِ الْجَوَازِ قَطْعًا بِدَلِيلِ صَدْرِ كَلَامِهِ النَّصُّ فِي ذَلِكَ انْتَهَى . وَأَيْضًا كُلُّ مَحَلٍّ مِنَ الْبَحْرِ بَعْدَ رَأْسِ الْعِلْمِ أَقْرَبُ إِلَى مَكَّةَ مِنْ يَلْمَلَمُ وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ فِي الْجُحْفَةِ وَنَصَّ بِعِبَارَتِهِ بِخِلَافِ الْجَائِي فِيهِ مِنْ مِصَرٍّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ مِنْ مُحَاذَاةِ الْجُحْفَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَحَلٍّ مِنَ الْبَحْرِ بَعْدَ الْجُحْفَةِ أَقْرَبُ إِلَى مَكَّةَ مِنْهَا أَهْ وَبِعِبَارَةِ بَاعِثِينَ وَلَا وَجْهَ لِمَا فِي التَّخْفَةِ إِلَّا أَنْ قِيلَ إِنَّ مَبْنَى الْمَوَاقِيتِ عَلَى التَّقْرِيبِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يُعَلَّلُ بِهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحٌ تَبَعًا لِشَيْخِهِ إِدْرِيسَ الصَّعِيدِيَّ جَوَازِ تَأخِيرِ الْإِحْرَامِ إِلَى جِدَّةَ وَيُقْتَى بِهِ أَوْ يَكُونُ جَبَلٌ يَلْمَلَمُ مُنْتَدًا بَعْدَ السَّعْدِيَّةِ بِحَيْثُ يَكُونُ بَيْنَ آخِرِهِ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ . وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ الثَّقَاتِ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ صَالِحَ الْمَذْكُورَ كَانَ يَقُولُ بِذَلِكَ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ يَلْمَلَمَ جَبَلٌ مُحَازٍ لِلْسَّعْدِيَّةِ وَسَمِعْتُ أَنَّ بَحْدَاءَ السَّعْدِيَّةِ جَبَلَيْنِ أَحَدُهُمَا بَيْنَ طَرَفِهِ الْمُحَازِي لِمَكَّةَ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَكْثَرُ مِنْ مَرَحَلَتَيْنِ وَالثَّانِي مُنْتَدًا لِجِهَةِ مَكَّةَ وَبَيْنَهُ مَكَّةَ بِأَغْيَارِ طَرَفِهِ الَّذِي بِجِهَتِهَا مَرَحَلَتَانِ قَاقُلٌ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ الْآخِرُ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ مِنْ جِدَّةَ فَحَرَزَ جَبَلٌ يَلْمَلَمُ، فَإِنْ تَحَقَّقَ وَتَحَقَّقَتْ الْمَفَارِقَةُ الَّتِي يَقُولُونَهَا فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَهُ فِي التَّخْفَةِ بَلْ يُشْمَرُ بِذَلِكَ قَوْلُ التَّخْفَةِ ؛ لِأَنَّ مَسَافَتَهَا أَيْ جِدَّةَ كَمَسَافَةِ يَلْمَلَمُ إِلَى مَكَّةَ أَهْ . فَإِذَا تَحَقَّقَ التَّأَوُّتُ بِعَلَلِ الْمُسَاوَةِ وَيَطَّلُ مَا بُنِيَ عَلَيْهَا مِنْ جَوَازِ التَّأخِيرِ إِلَى جِدَّةَ، وَهُوَ وَاضِحٌ إِلَّا أَنْ قَبِلْتُ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ لِلَّذَيْنِ سَفَنَاهُمَا أَهْ أَقُولُ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ أَنَّ مَبْنَى الْمَوَاقِيتِ عَلَى التَّقْرِيبِ، كَلَامُ التَّخْفَةِ وَالتَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي، وَغَيْرُهُمْ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ وَالْأَمْرُ الثَّانِي، وَهُوَ كَوْنُ جَبَلٍ يَلْمَلَمُ مُنْتَدًا بَعْدَ السَّعْدِيَّةِ الْخُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ الْآخِرَ مِنَ الْجَبَلَيْنِ اللَّذَيْنِ بِحْدَاءِ السَّعْدِيَّةِ الَّذِي بَيْنَ طَرَفِهِ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ قَاقُلٌ وَقَدْ نَصَّ التَّخْفَةُ وَالتَّهَابَةُ وَالْمُغْنِي وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا مِيقَاتَ أَقْلُ مِنْ مَرَحَلَتَيْنِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ جَبَلٌ يَلْمَلَمُ، وَإِنَّمَا هُوَ الْأَوَّلُ مِنَ الْجَبَلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ الَّذِي بَيْنَ طَرَفِهِ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَكْثَرُ مِنْ مَرَحَلَتَيْنِ . هُودُ : (هَبْرَ جَمْعٍ مُتَقَدِّمُونَ الْخُ) وَبِعَمَهُمُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ .

والذي يُتَّجه هو الأوَّلُ بدليلٍ تعبيريٍّ بعضُ الأصحابِ بقوله من محلٍّ آخرَ ولم يُعَبِّرْ بالمِقاتِ، وفي الخادِمِ فيَمُرُّ مِقاتُهُ على مَرَحَلَتَيْنِ من مَكَّةَ فسلَّكَ طريقًا لا مِقاتَ لها وجاوَزَ مُسَيِّقًا وقَدَّرَ على العودِ إلى مِقاتٍ فَهَلْ يُجْزِئُهُ العودُ لِتَمَرَحَلَتَيْنِ لَمْ أَرِ فِيهِ نَصًّا والوجهُ الاكتفاءُ بأحدهما أ هـ. وما ذَكَرَهُ واضِئٌ ؛ لأنَّ ما عَدَلَ عنه غيرُ مقصودٍ عَيْنُهُ بخلافِ ما لو عَدَلَ عن مِقاتٍ منصوصٍ، فَإِنَّه كانَ القِياسُ أَنَّهُ لا يُجْزِئُهُ وإلا لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْمِينِ معنى فإذا خولِفَ هذا ؛ لأنَّ رِعايةَ الْمُتَعَمِّينِ قد تَعَسَّرَ فلا أَقلَّ من رِعايةِ مِثْلِ ذَلِكَ الْمُتَعَمِّينِ ولا يَحْصُلُ ذَلِكَ إلا بِمِثْلِ مَسافَتِهِ من مِقاتٍ آخَرَ هذا غايةُ ما يُوجِبُهُ به كَلامُ هُؤَلاءِ ومع ذَلِكَ الأوجهُ مَذَرَكًا إِجْزَاءً مِثْلَ المِساْفَةِ مُطْلَقًا ولا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّعْمِينَ لِأَجْلِ تَعَمِّينَ عَيْنِهِ، وإِنَّمَا هو لِتَعَمِّينِ مِثْلِ مَسافَتِهِ لا غيرَ فَتَأَمَّلْهُ.

(فَإِنْ فَعَلَ) بِأَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا بِلَا إِحْرَامٍ وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

• فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَشَرَحَ بِإِضْطِحَالٍ وَالْكَرْدِيُّ عَلَيْهِ وَالْوَنَائِي. • فَوَدَّ: (بِأَحَدِهِمَا) أَيِ: بِالْعُودِ إِلَى مِقاتٍ أَوْ إِلَى مَرَحَلَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَا عَدَلَ عَنْهُ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ ابْتِدَاءَ مَرَحَلَتَيْنِ فِي طَرِيقِهِ الَّتِي سَلَكَهَا. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ) أَيِ: الْعُودُ إِلَى مِثْلِ مَسافَتِهِ. • فَوَدَّ: (كَلَامُ هُؤَلاءِ) (إِلَيْهِ) أَيِ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَوَّلًا. • فَوَدَّ: (إِجْزَاءً مِثْلَ الْمَسافَةِ) (إِلَيْهِ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ عَشْرًا وَالْوَنَائِي وَالْكَرْدِيُّ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: مِنْ مِقاتٍ آخَرَ أَوَّلًا.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (فَإِنْ فَعَلَ) أَيِ، فَإِنْ خَالَفَ وَقَعَلَ مَا مَنَعَ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُنْعًى. • فَوَدَّ: (بِأَنْ جَاوَزَهُ) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعُدَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ حَتَّى لَوْ آخَرَ إِلَى وَسَاوَى، وَقَوْلُهُ فِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ إِلَى أَوْ كَانَ بِهِ، وَقَوْلُهُ أَوْ خَافَ إِلَى وَلَوْ قَدَّرَ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ جَاوَزَهُ) أَيِ إِلَى جِهَةِ الْحَرَمِ.

(تَنْبِيْهُ): مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ لِزِيَارَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَارَ ثُمَّ وَصَلَ ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْمِقاتِ قاصِدًا نُسْكًَا حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِقاتِ بِذَلِكَ النُّسْكِ أَيِ: إِنْ أَمَكَّنَ أَوْ بَنْطِيرِهِ أَيِ: إِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَالْأَلْزَمَةُ الدَّمُ بِشَرْطِهِ أَيِ: إِنْ لَمْ يَعُدَّ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِالنُّسْكِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْمِقاتِ قاصِدًا وَطَنَهُ أَوْ غَيْرَهُ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ قَصْدُ مَكَّةَ لِنُسْكِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِقاتِ بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْحَجَّ، وَهُوَ بِمَكَّةَ حَجٌّ أَوْ أَنَّهُ رُبَّمَا خَطَرَتْ لَهُ الْمُمْرَةُ، وَهُوَ بِمَكَّةَ فَيَفْعَلُهَا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ قاصِدًا الْحَرَمَ بِمَا قَصِدَ لَهُ مِنَ النُّسْكِ، وَإِنَّمَا هُوَ قاصِدُهُ لِمَعْنَى آخَرَ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتَاوَى الْكُبْرَى وَنَائِي.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ نَاسِيًا) (إِلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ جَاوَزَهُ مُتَعَمِّيًا عَلَيْهِ وَيُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ لِخُرُوجِهِ بِالْإِغْمَاءِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْعِبَادَةِ فَسَقَطَ أَثَرُ الْإِرَادَةِ السَّابِقَةِ رَأْسًا سَمَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ قَالَ الْوَنَائِي وَالْبُصْرِيُّ وَمِثْلُ السَّاهِي التَّائِبُ وَغَيْرُ الْأَهْلِ لِلْعِبَادَةِ كَالْمُتَعَمِّ عَلَيْهِ هـ. • فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلًا) وَلَا يَتَصَوَّرُ وَلَا كَرِهَ هُنَا إِذْ مَحَلُّ التَّيَّةِ الْقَلْبُ، فَإِنْ أَكْرَهَهُ عَلَى فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ أَخْبَرَهُ بِالْإِحْرَامِ حَيْثُ آمَنَ غَائِلَتَهُ وَإِلَّا فَلَا وَالدَّمُ فِي الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى الْمُكْرَهِ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُكْرَهِ بِكَسْرِهَا إِنْ عَلِمَ بِإِحْرَامِهِ وَنَائِي.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا) بَقِيَ مَا لَوْ جَاوَزَهُ مُتَعَمِّيًا عَلَيْهِ وَيُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ لِخُرُوجِهِ بِالْإِغْمَاءِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْعِبَادَةِ فَسَقَطَ أَثَرُ الْإِرَادَةِ السَّابِقَةِ رَأْسًا.

(لَزِمَهُ الْعُودُ) وَلَوْ مُحَرَّمًا كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَوْ (لِإِحْرَامِهِ مِنْهُ) تَدَارُكًا لِإِثْمِهِ أَوْ تَقْصِيرِهِ. وَلَا يَتَعَيَّنُ الْعُودُ إِلَى عَيْنِهِ بَلْ يُجْزَى إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ حَتَّى لَوْ أَخَّرَ إِحْرَامَهُ عَمَّا أَرَادَهُ فِيهِ بَعْدَ الْمِيقَاتِ أَجْزَاهُ الْعُودُ إِلَيْهِ وَإِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ كَمَا سَجَلَهُ كَلَامُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مِيقَاتُهُ وَلَا نَظَرَ لِخُصُوصِهِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْعُودِ تَدَارُكُ مَا فُوتَهُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِذَلِكَ وَسَاوَى الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي غَيْرَهُمَا فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ يَسْتَوِي فِي وَجُوبِ تَدَارُكِهِ الْمَعْدُورُ وَغَيْرُهُ نَعَمْ اسْتَشْكِلَ مَا إِذَا قِيلَ فِي النَّاسِي لِلْإِحْرَامِ بَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ حَيْثِيذٌ مُرِيدًا لِلتَّشْكِكِ وَأَجِيبَ بِأَنْ يَسْتَجِرَّ قَصْدُهُ إِلَى حِينَ الْمَجَاوِزَةِ فَيَسْهُو حَيْثِيذٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي لُزُومِ الدِّمِ وَعَدَمِهِ بِحَالِهِ عِنْدَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الْمِيقَاتِ وَحَيْثِيذٍ فَالْشَّهْوُ إِنْ طَرَأَ عِنْدَ ذَلِكَ الْجُزْءِ فَلَا دَمَ أَوْ بَعْدَهُ فَالِدَمُ (إِلَّا إِذَا) كَانَ لَهُ عُذْرٌ كَأَن (صَاقَ الْوَقْتُ) عَنِ الْعُودِ بِأَنْ خَشِيَ فُوتَ الْحَجَّ لَوْ عَادَ (أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ مَخُوفًا) أَوْ خَافَ انْقِطَاعًا عَنِ الْوَفْقَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ مُجْرَدَ الْوَحْشَةِ هُنَا لَا تُعْتَبَرُ، أَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ يَشُقُّ مَعَهُ الْعُودُ

ه فَوَيْلٌ (لَزِمَهُ الْعُودُ) أَي : بِقَصْدِ تَدَارُكِ الْوَاجِبِ وَتَأْنِي أَي : لَا مُتَتَرِّفًا أَوْ أَطْلَقَ وَهَذَا شَرْطٌ لِدَفْعِ الْإِثْمِ دُونَ الدِّمِ بِاعْتِسَانٍ. ه فَوَيْلٌ : (تَدَارُكًا لِإِثْمِهِ) أَي : فِيمَا إِذَا كَانَ مُكَلَّفًا عَابِدًا بِالْحُكْمِ وَبَيْنَهُ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ الْمَجَاوِزَةِ وَلَوْ بَعْدَ حِينَ وَلَمْ يَتَوَقَّفْ جَوَازَ إِخْرَامِهِ عَلَى إِذْنٍ غَيْرِهِ كَالْقِرْنِ وَالزَّوْجَةِ فِي الثَّقَلِ أَوْ تَقْصِيرِهِ أَي : فِي النَّاسِي وَالْجَاهِلِ الْمَعْدُورِ وَتَأْنِي. ه فَوَيْلٌ : (وَلَا يَتَغَيَّنُ الْعُودُ إِلَى عَيْنِهِ إِلَّا الْخُ) فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ مِنْهُ مِثَالُ نِهَآيَةٍ. ه فَوَيْلٌ : (أَوْ إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ) أَي : مُطْلَقًا وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَقَالَ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ مِنْ مِيقَاتِ آخِرِهِ. ه فَوَيْلٌ : (عَمَّا أَرَادَهُ فِيهِ) أَي : عَنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَرَادَ الْإِحْرَامَ فِيهِ يَغْنِي عَنْ الْمِيقَاتِ الْعَنُويِّ وَتَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ مَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ، وَهُوَ بِالْحَرَمِ قَبْلَ زَمَانِهِ الْخُرُوجَ إِلَى أَذْنَى الْجِلِّ مُطْلَقًا. ه فَوَيْلٌ : (بَعْدَ الْمِيقَاتِ) حَالٌ عَنْ قَوْلِهِ مَا أَرَادَهُ إِلَّا الْخُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَرَادَ. ه فَوَيْلٌ : (لِخُصُوصِهِ بِهِ) أَي : خُصُوصِ الْعُودِ بِالْمِيقَاتِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كُرْدِي. ه فَوَيْلٌ : (وَهُوَ) أَي : التَّدَارُكُ (حَاصِلٌ بِذَلِكَ) أَي بِالْعُودِ إِلَى مِثْلِ مَسَافَةِ الْمِيقَاتِ. ه فَوَيْلٌ : (فِي ذَلِكَ) أَي : لُزُومِ الْعُودِ. ه فَوَيْلٌ : (فِي النَّاسِي إِلَّا الْخُ) أَي : وَبِالْأَوَّلَى فِي نَحْوِ النَّائِمِ. ه فَوَيْلٌ : (لِلْإِحْرَامِ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّاسِي. ه فَوَيْلٌ : (وَأَجِيبَ إِلَّا الْخُ) أَقْرَبُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. ه فَوَيْلٌ : (عِنْدَ آخِرِ جُزْءٍ إِلَّا الْخُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ تَتَبُّعِ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ مَتَى تَحَقَّقَتِ الْإِرَادَةُ فِي جُزْءٍ مِنَ الْمِيقَاتِ وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَهَذَا لَا يُنَافِي السَّهْوَ فِي جُزْءٍ آخَرَ بَصْرِيٍّ وَتَأْنِيٍّ وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ نَحْوَ النَّاسِي فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمِيقَاتِ لَا يَلْزَمُهُ عُودٌ وَلَا دَمٌ بِاتِّفَاقٍ.

ه فَوَيْلٌ (سُنِّي) : (أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ مَخُوفًا) أَي : بِأَنْ خَافَ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَدَخَلَ فِي الْمَالِ مَا لَوْ كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي يَخَافُ عَلَيْهِ فِي رُجُوعِهِ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الدِّمِ الَّذِي يَلْزَمُهُ حَيْثُ لَمْ يَعُدَّ أَوْ دُونَهَا وَقِيَاسُ مَا فِي التَّيْمُمِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ خَافَ عَلَى مَالٍ يُسَاوِي ثَمَنَ مَاءِ الطَّهَّارَةِ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ فَيَجِبُ الْعُودُ، وَإِنْ خَافَ وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ مَا هُنَا إِسْقَاطُ لِمَا ارْتَكَبَهُ وَمَا فِي التَّيْمُمِ طَرِيقٌ لِلطَّهَّارَةِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ أَضْيَقُ مِمَّا هُنَا فَلَا يَجِبُ الْعُودُ وَلَا إِثْمٌ بَعْدَهُ ع. ش. ه فَوَيْلٌ : (وَالْأَصَحُّ إِلَّا الْخُ) اعْتَمَدَهُ الْوَنَائِي. ه فَوَيْلٌ : (أَوْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ يَشُقُّ إِلَّا الْخُ) أَي : أَوْ كَانَ سَاهِيًا عَنْ لُزُومِ الْعُودِ أَوْ جَاهِلًا بِهِ وَتَأْنِيٍّ.

مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً، أَوْ خَافَ عَلَى مُحْتَرَمٍ بِتَرْكِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ لِلضَّرَرِ بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى وَكَذَا الْأَخِيرَةُ إِنْ أَدَّى إِلَى تَفْوِيتِ مُحْتَرَمٍ كَقَضَائِهِ. وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الْعَوْدِ مَاشِيًا بِلَا مَشَقَّةٍ أَوْ بَهَا، لَكُنْهَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لَزَمَهُ وَلَوْ فَرَّقَ مَرَحِلَتَيْنِ عَلَى الْأُجُوهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ بِتَقْدِيرِهِ هُنَا (فَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ لَزَمَهُ دَمٌ) إِنْ اعْتَمَرَ مُطْلَقًا أَوْ حَجٌّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ أَوْ فِي الْقَابِلَةِ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَأْتِي بِإِحْرَامٍ نَاقِصٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُحْرَمِ أَصْلًا أَوْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ بَعْدَ تِلْكَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ لِنَقْصِ التُّشْلُكِ لَا يَبْدُلُ عَنْهُ وَفَارَقَتِ الْعُمُرَةُ الْحَجَّ بِأَنْ إِحْرَامَهُ فِي سَنَةٍ لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهَا بِخِلَافِهَا، فَإِنَّ وَقْتَ إِحْرَامِهَا لَا يَتَأَقُّتُ وَلَوْ جَاوَزَهُ كَافِرٌ مُرِيدًا لِلتُّشْلُكِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَأَحْرَمَ وَلَمْ يَحْدُثْ لَزَمَهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِالْفُرُوعِ

• فَوُدَّ: (بِتَرْكِهِ) بَيَّاهُ الْجَزْءَ وَفِي نُسْخَةِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الشَّرْحِ يَتْرُكُهُ بِالْبَاءِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ عَلَى مُحْتَرَمٍ يَتْرُكُهُ أَيِ: أَوْ يَسْتَضْجِيهِ فَذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ لِلْغَالِبِ اهْ وَبِعِبَارَةِ الْوَنَائِي وَمَحَلُّ وَجُوبِ الْعَوْدِ إِذَا لَمْ يَخْشَ عَلَى مُحْتَرَمٍ يَتْرُكُهُ أَوْ يَسْتَضْجِيهِ أَوْ يُضْعِ أَوْ مَالٍ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَرَمًا كَزَانٍ مُخْصَنٍ إِلَخْ اه. • فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) يَغْنِي مَسْأَلَةَ خَشْيَةِ الْفَوَاتِ بِضَرْبٍ أَيِ: وَلَوْ طَنًّا وَثَانِيًا. • فَوُدَّ: (وَلَوْ قَدَرَ الْإِلْحَ) أَيِ: تَارَكَ الْمِيقَاتِ وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَثَانِيًا وَهَذَا التَّعْمِيمُ قَدْ يُنَافِي مَا يَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى آيَةً وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بِتَقْدِيرِهِ هُنَا. • فَوُدَّ: (وَلَوْ فَرَّقَ مَرَحِلَتَيْنِ إِلْحَ) قَالَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ قَدْ تَعَدَّى بِمُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَيُقْبِذُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَفَارَقَ إِلْحَ. • فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ: فِي الْحَجِّ مَاشِيًا مِنَ التَّثْقِيلِ بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (فَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ) أَيِ: لِيُعْذِرَ أَوْ غَيْرِهِ (لَزَمَهُ دَمٌ) أَيِ: بِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى زَادَ الْوَنَائِي وَلَوْ تَكَرَّرَتِ الْمُجَاوَزَةُ الْمُحْرَمَةُ وَلَمْ يُحْرَمِ إِلَّا مِنْ آخِرِهَا لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا دَمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ أَيْمَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اه. • فَوُدَّ: (إِنْ اعْتَمَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمُجَاوَزَةُ الْوَلَوِيِّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ فِي الْقَابِلَةِ إِلَى بِخِلَافِ إِلْحَ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ سَنَتِهِ ع ش. • فَوُدَّ: (فِي تِلْكَ السَّنَةِ) أَيِ: سَنَةِ الْمُجَاوَزَةِ. • فَوُدَّ: (أَوْ فِي الْقَابِلَةِ إِلْحَ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَشَرْحِي الْمَنْهَجِ وَالرَّوَضِ عِبَارَةٌ بِأَعَشِينَ قَوْلُهُ أَوْ فِي الْقَابِلَةِ خَالَفَهُ الشُّهَابَانِ الزَّمَلِيُّ وَابْنُ قَاسِمٍ وَقَالَا لَا دَمَ فِيمَا لَوْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلْحَجِّ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ وَأَحْرَمَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ عَوْدٍ اه. • فَوُدَّ: (فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ) إِشَارَةٌ لِقَوْلِهِ وَلَوْ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ حَجٌّ فِي الْقَابِلِ مِنْ غَيْرِ الْمِيقَاتِ كَمَكَّةَ وَإِلَّا فَلَا دَمَ فَلْيُرِ اجْعَ سَم. • فَوُدَّ: (لِإِنِّهَا إِلْحَ) أَيِ: الثَّلَاثَةِ مِنَ الْعُمُرَةِ مُطْلَقًا وَالْحَجُّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَفِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ كُرْدِي. • فَوُدَّ: (بَعْدَ تِلْكَ السَّنَةِ) أَيِ: فِي غَيْرِ الصُّورَةِ السَّابِقَةِ كُرْدِي أَقُولُ وَيُمْكِنُ إِزْجَاعُ اسْمِ الْإِشَارَةِ هُنَا إِلَى كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (لَزَمَهُ دَمٌ إِلْحَ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (فَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ) أَيِ لِيُعْذِرَ أَوْ غَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ إِلْحَ وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ حَجٌّ فِي الْقَابِلِ مِنْ غَيْرِ الْمِيقَاتِ كَمَكَّةَ وَإِلَّا فَلَا دَمَ فَلْيُرِ اجْعَ.

أَوْ قِنْ كَذَلِكَ ثُمَّ عَتَقَ وَأَحْرَمَ لَا ذَمَّ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ عِنْدَ الْمُجَاوِزَةِ غَيْرُ أَهْلِ لِلْإِرَادَةِ؛ لَأَنَّهُ مُحْجُوزٌ

عليه لِحَقِّ غَيْرِهِ وَمُجَاوِزَةُ الْوَلِيِّ بِمَوْلَاهُ ثَرِيدًا التُّشْكُ بِهِ فِيهَا الدَّمُ عَلَى الْأُوجِهِ بِالتَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ. (وَإِنْ أَحْرَمَ ثُمَّ عَادَ فَلَا صُحَّحَ أَنَّهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلْبِيسِهِ بِتُشْكٍ سَقَطَ) عَنْهُ (الدَّمُ) لِقَطْعِهِ الْمَسَافَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ مُحَرِّمًا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الدَّمَ وَجِبَ ثُمَّ سَقَطَ بِالْعَوْدِ، وَهُوَ وَجْهٌ وَالَّذِي صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ دِينَجِي أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، فَإِنْ عَادَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَلَا بَانَ أَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ وَالْمَاوَرِدِيُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَصْلًا وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ دَفَعَ الدَّمَ لِلْفَقِيرِ وَشَرَطَ الرُّجُوعَ إِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ (وَالَا) يُمْذُ قَبْلَ ذَلِكَ بَانَ عَادَ

يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُحْرِمَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ اه سم وفي الوناني ما يوافقُه إلَّا أَنَّهُ قَيَّدَ التُّشْكُ بِالتَّغْلِي.

• فَوُدَ: (وَمُجَاوِزَةُ الْوَلِيِّ بِمَوْلَاهُ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْوَنَانِيِّ وَلَوْ نَوَى نَحْوُ الْوَلِيِّ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ مَوْلَاهُ الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ فَجَاوَزَ بِهِ الْمِيقَاتِ ثُمَّ أَحْرَمَ عَنْهُ بَعْدَهُ أَوْ إِذْنٌ لِمُمَيِّزٍ فَأَحْرَمَ وَجِبَ الدَّمُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ إِنْ لَمْ يُمْذُ بِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ وَلَوْ بَوَكِيلِهِ مَعَهُ أَمَا لَوْ عَنَ لَهُ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ فَأَحْرَمَ عَنْهُ أَوْ إِذْنٌ فَلَا شَيْءَ وَإِرَادَةُ الْمَوْلَى لِلْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ لَا غِنَى، فَإِنْ كَمَلَ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ فَمِيقَاتُهُ حَيْثُ عَنَ لَهُ وَلَوْ بِعَرَفَةَ وَوَكِيلُ الْوَلِيِّ إِنْ قَصَرَ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي الْإِحْرَامِ لَهُ مِنَ الْمِيقَاتِ فَالدَّمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ إِذْنٌ لَهُ الْوَلِيُّ فِي الْمُجَاوِزَةِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْوَلِيِّ، وَوَلِيُّ الْكَافِرِ مَعَ مَوْلَاهُ كَهُو فِي إِرَادَتِهِ لِنَفْسِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ لِيَتَبَعَهُ فَيُحْرِمَ عَنْهُ اه. • فَوُدَ: (بِالتَّفْصِيلِ إِلَخَ) أَيُ: إِذَا أَحْرَمَ عَنْهُ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ فِي سَتِيهَا وَلَمْ يُمْذُ بِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِتُشْكٍ.

• فَوُلَّ (سُنِّي): (وَإِنْ أَحْرَمَ إِلَخَ) أَيُ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. • فَوُدَ: (فَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ إِنْ عَادَ إِلَخَ) أَيُ: سَوَاءٌ أَكَانَ دَخَلَ مَكَّةَ أَوْ لَا مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فَوُلَّ (سُنِّي): (قَبْلَ تَلْبِيسِهِ بِتُشْكٍ) قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ رُكْنًا كَانَ كَالْوُقُوفِ وَطَوَافِ الْمُمَرَّةِ أَوْ مَسْنُونًا عَلَى صُورَةِ الرُّكْنِ كَطَوَافِ قُدُومٍ بِخِلَافِ مَسْنُونٍ عَلَى صُورَةِ الْوَاجِبِ كَمَيْبٍ مَنَى لَيْلَةَ التَّائِبِ كَمَا رَجَّحَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الزَّمُوفِ أَوَّلًا عَلَى صُورَةِ شَيْءٍ؛ كَالْإِقَامَةِ بِنِجْرَةٍ يَوْمَ التَّائِبِ اه كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَسْنُونٍ عَلَى صُورَةِ الْوَاجِبِ إِلَخَ يَأْتِي عَنْ الْوَنَانِيِّ خِلَافَهُ. • فَوُلَّ (سُنِّي): (سَقَطَ الدَّمُ) وَحَيْثُ سَقَطَ الدَّمُ بِالْعَوْدِ لَمْ تَكُنِ الْمُجَاوِزَةُ حَرَامًا كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُحَامِلِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الْمُجَاوِزَةُ بِنِيتَةِ الْعَوْدِ كَمَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةً. • فَوُدَ: (أَنَّهُ مَوْقُوفٌ إِلَخَ) صَرَّحَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ بِتَرْجِيحِ الْوَقْفِ بِضَرْبِي. • فَوُدَ: (وَالْمَاوَرِدِيُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَصْلًا) أَيُ: لِأَنَّ وَجُوبَهُ تَعَلَّقَ بِفَوَاتِ الْعَوْدِ وَلَمْ يَفُتْ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةً أَقُولُ قَضِيَّتُهُ هَذَا التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ دِينَجِيٍّ وَمَا صَحَّحَهُ الْمَاوَرِدِيُّ؛ لِأَنَّ حَدُوثَ الْعَوْدِ بَعْدَ غَيْرِ مَعْلُومٍ عِنْدَ الْمُجَاوِزَةِ. • فَوُدَ: (فِيمَا لَوْ دَفَعَ الدَّمَ لِلْفَقِيرِ وَشَرَطَ الرُّجُوعَ إِلَخَ) أَيُ: وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَرْجِعُ وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ دِينَجِيٍّ وَالْمَاوَرِدِيُّ يَرْجِعُ. • فَوُدَ: (وَالَا يُمْذُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا يَجِبُ الْمَشْيُ) فِي الْهَيَاةِ وَالْمُغْنِي الْإِقُولُ: (أَيُ بَعْدَ مُجَاوِزَتِهِ) إِلَى الْمَتْنِ.

• فَوُدَ: (فِيمَا لَوْ دَفَعَ الدَّمَ لِلْفَقِيرِ وَشَرَطَ الرُّجُوعَ إِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ) وَحَيْثُ لَمْ يَجِبْ بِعَوْدِهِ لَمْ تَكُنِ مُجَاوِزَتُهُ مُحَرَّمَةً كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُحَامِلِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ نَعَمْ يَشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْمُجَاوِزَةُ بِنِيتَةِ الْعَوْدِ كَمَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ شَرْحُ م ر.

بعد شروعه في طواف القدوم أي بعد مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسقط الدم عنه لتأدي نُسكِهِ بإحرام ناقص. (والأفضل) لِمَنْ فوق الميقات وليس بحائض ولا نَفَسَاء (أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَقَدْ فَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (وَفِي قَوْلٍ مِنَ الْمِيقَاتِ قُلْتُ: الْمِيقَاتُ أَظْهَرُ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، فَإِنَّهُ ﷺ أَخَّرَ إِحْرَامَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحُلَيْفَةِ، إِجْمَاعًا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَكَذَا فِي عُثْرَةِ الْحَذَنِيَّةِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَلِأَنَّهُ أَقَلُّ تَغْيِيرٍ بِالْعِبَادَةِ لِمَا فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى وَاجِبَاتِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَقَدْ يَجِبُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ كَأَن نَذَرَهُ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ كَمَا يَجِبُ الْمَشْيُ بِالنَّذْرِ، وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا وَكَمَا مَرَّ فِي أَجِيرِ مِيقَاتِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ أَبَقْدُ مِنْ مِيقَاتِهِ وَقَدْ يُسْنُ كَمَا لَوْ خَشِيتُ طُرُقَ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ عِنْدَ الْمِيقَاتِ وَكَمَا لَوْ قَصَدَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لِلْخَبَرِ الضَّعِيفِ «مَنْ أَهْلٌ بِحُجَّةٍ أَوْ عُثْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» أَوْ «وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» شَكَ الرَّاوِي.

(وَمِيقَاتُ الْعُثْرَةِ لِمَنْ هُوَ خَارِجَ الْحَرَمِ مِيقَاتُ الْحَيْجِ) يَقُولُهُ ﷺ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ «مَنْ أَرَادَ الْحَيْجَ وَالْعُثْرَةَ (وَمَنْ بِالْحَرَمِ) مَكِّيًّا أَوْ غَيْرَهُ بِمَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا (يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى أَدْنَى الْجَلِّ) يَقِينًا أَوْ ظَنًّا

• فَوَدُ: (بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ) أَيِ: أَوْ الْوَدَاعِ الْمُسْنُونِ عِنْدَ الْخُرُوجِ لِعَرَفَةَ أَوْ طَوَافِ الْعُثْرَةِ وَتَأْنِي وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنِ ابْنِ الْجَمَالِ. • فَوَدُ: (بِمَا تَقَدَّمَ الْخُ) أَيِ: مِنَ التَّيَّةِ قَبْلَ مُحَاذَاةِ الْحَجَرِ ثُمَّ مُحَاذَاتِهِ وَاسْتِيلَايِهِ وَتَقْيِيلِهِ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ. • فَوَدُ: (أَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ) أَيِ: أَوْ الْمَيْبِتِ بِمَعْنَى لَيْلَةِ التَّاسِعِ وَتَأْنِي وَتَقَدَّمَ عَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَابْنِ الْجَمَالِ خِلَافَهُ. • فَوَدُ: (وَلَيْسَ بِحَائِضٍ الْخُ) أَيِ: وَلَا جُنُبٌ عَ ش.

• فَوَدُ (سُي): (قُلْتُ الْمِيقَاتُ) أَيِ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِحْرَامَ مِنْهُمْ أَفْضَلُ سَمَ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. • فَوَدُ: (فَإِنَّهُ ﷺ أَخَّرَ الْخُ) أَيِ: وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي اتِّبَاعِهِ ﷺ كَزِدِّي عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوَدُ: (وَلِأَنَّهُ أَقَلُّ تَغْيِيرًا الْخُ)، وَإِنَّمَا جَازَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ الْمَكَانِي دُونَ الزَّمَانِي؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْعِبَادَةِ بِالْوَقْتِ أَشَدُّ مِنْهُ بِالْمَكَانِ وَلِأَنَّ الْمَكَانِي يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبِلَادِ بِخِلَافِ الزَّمَانِي نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدُ: (كَأَن نَذَرَهُ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ الْخُ) وَلَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِيقَاتِ فَكَيْفَ انْعَقَدَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَانِعُ مِنَ الْإِنْعِقَادِ هُوَ الْمَكْرُوهُ لَا مَا كَانَ غَيْرَهُ أَفْضَلَ مِنْهُ عَ ش. • فَوَدُ: (وَكَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ ذَاتِ عِزِّي. • فَوَدُ: (فِي أَجِيرٍ) بِالتَّثْوِينِ. • فَوَدُ: (وَقَدْ يُسْنُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيُسْتَنْتَى مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ صَوَّرَ مِنْهَا الْحَائِضُ وَالنَّفَسَاءُ فَالْأَفْضَلُ لَهُمَا الْمِيقَاتُ كَمَا مَرَّ وَمِنْهَا مَا لَوْ شَكَّ فِي الْمِيقَاتِ لِخَرَابِ مَكَانِهِ فَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ يَسْتَظْهِرَ نَذْبًا وَقِيلَ وَجُوبًا وَمِنْهَا مَسْأَلَةُ التَّنْذِيرِ الْمُتَقَدِّمَةِ هـ. • فَوَدُ: (فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ) أَيِ: فِي شَرْحِ ذَاتِ عِزِّي. • فَوَدُ: (مَنْ أَرَادَ الْحَيْجَ وَالْعُثْرَةَ) مَقُولُ الْقَوْلِ. • فَوَدُ: (مَكِّيًّا أَوْ غَيْرَهُ الْخُ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدُ (سُي): (يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ الْخُ) أَيِ لِلْجَمْعِ فِيهَا بَيْنَ الْجَلِّ وَالْحَرَمِ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

• فَوَدُ (سُي): (قُلْتُ الْمِيقَاتُ) أَيِ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِحْرَامَ مِنْهُ أَفْضَلُ.

بأن يجتهدَ ويعملَ بما غَلَبَ على ظَنِّه بالنسبةِ لما لم يتقوضوا لِتَحْدِيدِ الْحَرَمِ فِيهِ وَكَذَا فِي سَائِرِ
الْأَحْكَامِ كَمَا يَبْينُ فِي الْحَاشِيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَجِدْ عَلَامَةً لِلْاجْتِهَادِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ
الاحتياطُ بأن يصلَ إلى أبعدِ حَدٍّ عن يمينه أو يساره (ولو بخطوة) من أيِّ جهة شاء؛ لَأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ
«أَرْسَلَ عَائِشَةَ مَعَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَاعْتَمَرَتْ مِنَ التَّنْعِيمِ» وَلَوْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لَمَا
أَرْسَلَهَا لِضَيْقِ الْوَقْتِ قَبْلَ قَوْلِهِ وَلَوْ بِخُطْوَةٍ يُوهِمُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَقْلٌ مِنْ خُطْوَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهـ.
وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْخُطْوَةَ تَصْدُقُ بِمُجَرَّدِ نَقْلِ الْقَدَمِ عَنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَلَاصِقِهِ وَلَا أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ فَصَحَّ مَا
ذَكَرَهُ وَوَاضِحٌ مِنْ نَظَائِرِهِ، ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ رَجُلًا فَقُطِعَ إِلَى الْجِلِّ اشْتَرَطَ اعْتِمَادُهُ عَلَيْهَا
وَحَدَّهَا وَلَوْ أَرَادَ مَنْ بِمَكَّةَ الْقِرَانَ لَمْ يَلْزِمَهُ ذَلِكَ تَغْلِيظًا لِلْحَجِّجِ كَمَا مَرَّ قَوْلُهُ مُوَافِقٌ كَذَا بِخَطِّ
الْشَيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّنَ وَالْأُولَى التَّانِيثُ أَهـ. مِنْ هَامِشٍ (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَاتَى بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ)

• فَوَدَّ: (بأن يجتهدَ إلخ) أي: إنَّ لَمْ يَجِدْ مُخْبِرًا عَنْ عِلْمٍ وَلَا لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ وَالظَّاهِرُ اخْتِذَا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي
الاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ أَنَّهُ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَى الْاجْتِهَادِ لَمْ يَجْزَلْهُ التَّقْلِيدُ وَلَا لَزِمَهُ وَاتَّهَ لَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ
يَأْتِي مَا مَرَّ ثَمَّةَ حَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ. • فَوَدَّ: (بِالنسبةِ لِمَا إلخ) أي: لِجِهَةٍ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا إلخ) أي: يَجِبُ
الْعَمَلُ بِمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بِالْاجْتِهَادِ. • فَوَدَّ: (إِلَى أَبْعَدِ حَدٍّ إلخ) لَمَلَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ إِلَى مُحَاذِي
أَبْعَدِ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ الْحَرَمِ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَلَوْ بِخُطْوَةٍ) أي: بِقَلِيلٍ نِهَائِيَّةٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ أَقْلٌ أَهـ، وَهِيَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي مِنْ
الِاغْتِرَاضِ وَالْأَوَّلُ مُوَافِقٌ لِرَدِّهِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (مِنْ أَيْ جِهَةٍ) إِلَى الْمَشْنِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي الْإِقْوَلُ قِيلَ إِلَى
وَلَوْ أَرَادَ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ الْخُرُوجُ. • فَوَدَّ: (لِضَيْقِ الْوَقْتِ) أَيْ بِرَحِيلِ الْحُجَّاجِ نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (قِيلَ إلخ)
وَافَقَهُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَانَتْ الْقَدَمَانِ ابْتِدَاءً مَوْضُوعَتَيْنِ بِحَيْثُ خَرَجَتْ
رُءُوسُ أَصَابِعِهِمَا فَقَطُّ فَرَفَعَ مَا عَدَا رُءُوسَهُمَا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، فَإِنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ
خَارَجَ وَلَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ خُطْوَةً كَمَا لَا يَخْفَى وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ تِلْكَ الْخُطْوَةَ
كِنَايَةٌ عَنْ مُطْلَقِ الْقِلَّةِ سَمَ بِحَذْفٍ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ، وَالْمِيقَاتُ الْمَكَانِيُّ لِلْحَجِّ.

• فَوَدَّ (سُي): (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ) أَيْ إِلَى أَذْنَى الْجِلِّ وَاتَى بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ أَيْ: بَعْدَ إِخْرَاجِهِ بِهَا فِي الْحَرَمِ
نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَلَا أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ) يُمَكِّنُ مَعَهُ بِأَنَّ مَنَعَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَقْلِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ رَخَّخَ قَدَمَيْهِ الْمُلَاصِقَتَيْنِ
لِاخْتِزَامِ جُزْءٍ مِنَ الْحَرَمِ حَتَّى خَرَجَتْ رُءُوسُ أَصَابِعِهِمَا فَقَطُّ عَنْ الْحَرَمِ ثُمَّ اعْتَمَدَ عَلَى رُءُوسِ أَصَابِعِهِمَا
وَرَفَعَ مَا عَدَاها، فَإِنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ وَلَا يَبْدُو خُطْوَةً وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ يَبْدُو قَرِيرًا مَا لَوْ كَانَتْ الْقَدَمَانِ ابْتِدَاءً
مَوْضُوعَتَيْنِ بِحَيْثُ خَرَجَتْ رُءُوسُ أَصَابِعِهِمَا فَقَطُّ فَرَفَعَ مَا عَدَا رُءُوسَهُمَا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ،
فَإِنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ خَارَجَ وَلَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ خُطْوَةً كَمَا لَا يَخْفَى وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ
الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ تِلْكَ الْخُطْوَةَ كِنَايَةٌ عَنْ مُطْلَقِ الْقِلَّةِ.

أَيْمَ اتَّفَاقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (وَأَجْزَأَتَهُ) عَنْ عُثْرَةِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهَا (فِي الْأَطْلَهِي) لَانِعْقَادِ إِحْرَامِهِ اتَّفَاقًا وَمَنْ حَكَى فِيهِ خِلَافًا فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ غَيْرِ مِيقَاتِهِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) لِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ (فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْجَلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ) وَقَبْلَ الشُّرُوعِ فِي طَوَافِهَا (سَقَطَ الدَّمُ) أَيُّ لَمْ يَجِبْ (عَلَى الْمَذْهَبِ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فَيَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَعَادَ إِلَيْهِ.

(وَأَفْضَلُ بِقَاعِ الْجَلِّ) لِيُزِيدَ الْاعْتِمَارَ (الْجِعْرَانَةُ) بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ (اعْتَمَرَ مِنْهَا لَيْلًا ثُمَّ أَصْبَحَ كَبَائِبَ رُجُوعِهِ مِنْ بَحْتَيْنِ سَنَةِ ثَمَانٍ فَتَحَ مَكَّةَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَحَكَى الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الْجُنْدِيِّ فِي فَضَائِلِ مَكَّةَ أَنَّهُ اعْتَمَرَ مِنْهَا ثَلَاثُمِائَةِ نَبِيٍّ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ اثْنَا عَشَرَ مِيلًا وَقِيلَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَجُزَمَ بِهِ جَمْعٌ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْمِيلَ مَا مَرَّ فِي صَلَاةٍ مُسَافِرٍ (ثُمَّ التَّعْمِيمُ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ (أَمَرَ عَائِشَةَ بِالْاعْتِمَارِ مِنْهُ) كَمَا مَرَّ، وَهُوَ الْمُسْتَسَى الْآنَ بِمَسَاجِدِ عَائِشَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ وَالْمُعْتَبَرُ فِي حُدِّهِ مَا بِالْأَرْضِ لَا مَا بِالْعُلَى الْجَبَلِ (ثُمَّ الْحُدُودِيَّةُ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ أَفْصَحُ مِنْ تَشْدِيدِهَا بِثَرٍّ قَرِيبٍ حُدَّهُ.....

• فَوَدَّ: (أَيْمَ الْخُ) أَيُّ: إِذَا كَانَ مُكَلَّفًا عَالِمًا عَامِدًا مُسْتَقِلًّا وَلَمْ يَتَوَّجَّهْ خُرُوجَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) أَيُّ: فَيَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ. • فَوَدَّ: (هَنْ عُثْرَةِ الْإِسْلَامِ) إِلَى (الْبَابِ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ: (وَمَنْ حَكَى) إِلَى (كَمَا لَوْ أَحْرَمَ) وَقَوْلُهُ: (لَيْلًا) إِلَى (وَحَكَى) وَقَوْلُهُ: (وَقِيلَ) إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَبَرُ) إِلَى الْمَشْنِ وَمَا أُتْبِعَ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَانِعْقَادِ إِحْرَامِهِ) أَيُّ: وَإِتْيَانَهُ بَعْدَهُ بِالْوَجَائِبِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَقَبْلَ الشُّرُوعِ فِي طَوَافِهَا) أَيُّ: قَبْلَ مُجَاوَزَتِهِ الْحَجَرَ فَلَا عِبْرَةَ بِمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا كَمَا مَرَّ.

• فَوَدَّ (سَقَطَ الدَّمُ) أَيُّ: وَأَمَّا الْإِثْمُ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ بِهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ عَازِمًا عَلَى الْخُرُوجِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَلَا إِثْمَ وَلَا أَيْمَ وَطَلَّتْ أَنَّ الثَّقَلَ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَمْعٌ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَفْصَحِ) أَيُّ: وَيَجُوزُ كَسْرُ الْعَيْنِ وَتَثْقِيلُ الرَّاءِ، وَهِيَ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ عَلَى سَبِيلِ فَرَايِخٍ مِنْ مَكَّةَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي زَادَ الْوَنَائِي وَبِهَا مَا شَدِيدُ الْعُدُوبَةِ فَقَدْ قِيلَ (إِنَّهُ ﷺ حَفَرَ مَوْضِعَهُ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ الْمُبَارَكَةِ فَاتَّبَعَهُ وَشَرِبَ مِنْهُ وَسَقَى النَّاسَ أَوْ غَرَزَ رُمَحَهُ فَتَبَعَ) اهـ. • فَوَدَّ: (اعْتَمَرَ مِنْهَا) أَيُّ: مِنَ الْجِعْرَانَةِ قَالَ الْوَاقِدِيُّ إِنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنْهَا مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي تَحْتَ الْوَادِي بِالْعُدُودِ الْقُصُورِ فِي لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ لَيْثْنِي عَشْرَةَ بَقِيَتْ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ اهـ وَنَائِي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ أَصْبَحَ) أَيُّ: ثُمَّ عَادَ بَعْدَ الْإِعْتِمَارِ إِلَى الْجِعْرَانَةِ فَاصْبَحَ فِيهَا فَكَانَتْ بَاتَ فِيهَا وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا. • فَوَدَّ: (رُجُوعُهُ الْخُ) أَيُّ: حِينَ رُجُوعِهِ. • فَوَدَّ: (فَتَحَ مَكَّةَ) بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ ثَمَانٍ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَجُزَمَ بِهِ جَمْعٌ) يُوَافِقُهُ مَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْوَنَائِي. • فَوَدَّ: (أَمَرَ عَائِشَةَ بِالْإِعْتِمَارِ مِنْهُ) وَقَدَّمَهُ عَلَى الْجِعْرَانَةِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ أَوْ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ سَمَّى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى يَمِينِهِ جَبَلًا يُقَالُ لَهُ نَعِيمٌ وَعَلَى يَسَارِهِ جَبَلًا يُقَالُ نَاعِمٌ وَالْوَادِي نَعْمَانٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ) أَيُّ: فَرَسَخٌ فَهُوَ أَقْرَبُ أَطْرَافِ الْجَلِّ إِلَى مَكَّةَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَثَّرَ) الْخُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَهِيَ اسْمٌ لِثَرٍّ بَيْنَ طَرِيقِ جِدَّةٍ وَطَرِيقِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ جَبَلَيْنِ عَلَى سَبِيلِ فَرَايِخٍ مِنْ مَكَّةَ

بِالْمُهْمَلَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَا مَرَّ فِي الْجِمْرَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ (صَلَّى بِهَا وَأَرَادَ الدُّخُولَ لِعُمْرَتِهِ مِنْهَا) وَمَنْ قَالَ: هُمْ بِالِاعْتِمَارِ مِنْهَا فَقَدْ وَهَمَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ كَمَا مَرَّ.

(بَابُ الْإِحْرَامِ)

يُطْلَقُ عَلَى نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي التُّسْلُكِ

أه وإِبراءُ البصريّ يَبَيِّنُ جَبَلَيْنِ يُقَالُ لَهَا بَثْرُ شُمْسٍ عِنْدَ مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ انْتَهَى مُخْتَصَرُ الْإِيضَاحِ لِلْبُخَارِيِّ وَفِي الْأَسْنَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ سِتَّةُ فَرَايِخٍ أه. فَوَدَّ: (بِالْمُهْمَلَةِ) أَيِ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدَةِ كَذَا فِي هَامِشِ الْوَنَائِي مِنْ مَنَهَوَاتِهِ لَكِنِ الَّذِي فِي الْقَامُوسِ أَنَّهُ بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَلْسِنَةِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) صَلَّى بِهَا وَأَرَادَ الدُّخُولَ (إِلَيْهِ) أَيِ: فَصَلَّاهُ بِهَا وَإِرَادَتُهُ الدُّخُولَ مِنْهَا دَلَالَةً عَلَى شَرَفِ لَهَا وَمَرْيَّةٍ عَلَى بَقِيَّةِ بَقَاعِ الْجَلِّ مِمَّا لَمْ يَذُلْ الدَّلِيلُ عَلَى مَرْيَّتِهِ عَلَيْهَا فَفَضَّلَ الْإِحْرَامَ مِنْهَا عَلَى الْإِحْرَامِ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرَ سَم. فَوَدَّ: (لِعُمْرَتِهِ) أَيِ الَّتِي أُحْرِمَ بِهَا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حَاشِيَةً الْإِيضَاحِ.

فَوَدَّ: (وَمَنْ قَالَ إِنْخ) هُوَ الْغَزَالِيُّ نِهَآيَةً. فَوَدَّ: (فَقَدْ وَهَمَ إِنْخ) وَيُجَابُ بِإِمَّاكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ هُمُ أَوَّلًا بِالِاعْتِمَارِ مِنْهَا ثُمَّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ هُمُ بِالْدُّخُولِ مِنْهَا كَذَا فِي النَّهَآيَةِ وَقَدْ يُقَالُ يَتَعَدُّ مَا ذَكَرَهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ أَثَرُهُم بِالِاعْتِمَارِ فَصَدَّه الْكُفَّارُ وَلَمْ يَصُدُّوهُ عَنِ الْإِعْتِمَارِ بَلْ عَنِ الدُّخُولِ بِصُرِّي.

فَوَدَّ: (وَأَرَادَ الدُّخُولَ مِنْهَا) أَيِ: فَقَدَّمَ فِعْلَهُ ثُمَّ أَمَرَهُ ثُمَّ هَمَّهُ، وَإِنْ زَادَتْ مَسَافَةُ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش، قَوْلُهُ: (فَقَدَّمَ فِعْلَهُ إِنْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ جَمِيعَ إِحْرَامَاتِهِ بِالْعُمْرَةِ كَانَ مِنَ الْجِمْرَانَةِ فَلْيُرَاجَعْ أه. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَحَادِيثِ (حَاطِمَةً) يُنْذَبُ لِمَنْ لَمْ يُحْرَمَ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ بَطْنَ وَإِذَا لَمْ يُحْرَمَ وَسُنُّ الْخُرُوجِ عَقِبَ الْإِحْرَامِ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ مِنْ غَيْرِ مُكْتَبٍ بَعْدَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (بَطْنَ وَإِ) أَيِ أَيِّ وَإِذَا كَانَ أه.

بَابُ: الْإِحْرَامِ

فَوَدَّ: (يُطْلَقُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (أَوْ كِلَيْهِمَا) فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَهَذَا) إِلَى (هُوَ) وَقَوْلُهُ (وَأَمَّا لَمْ تَنْتَقِذْ) إِلَى (أَوْ بَعْضُ حِجَّةٍ). فَوَدَّ: (يُطْلَقُ عَلَى نِيَّةِ الدُّخُولِ إِنْخ) أَيِ يُطْلَقُ شَرْعًا عَلَى الْفِعْلِ الْمَصْدَرِيِّ قَبْرَاؤُهُ بِتِيَّةِ الدُّخُولِ فِي التُّسْلُكِ إِذْ مَعْنَى أُحْرِمَ بِهِ نَوَى الدُّخُولَ فِي ذَلِكَ وَيُطْلَقُ عَلَى الْآثَرِ الْحَاصِلِ بِالْمَصْدَرِ قَبْرَاؤُهُ بِهِ نَفْسُ الدُّخُولِ فِي التُّسْلُكِ أَيِ الْحَالَةُ الْحَاصِلَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى التِّيَّةِ وَنَائِي. فَوَدَّ: (فِي التُّسْلُكِ) مَا هُوَ

فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) صَلَّى بِهَا وَأَرَادَ الدُّخُولَ لِعُمْرَتِهِ مِنْهَا) أَيِ فَصَلَّاهُ بِهَا وَإِرَادَتُهُ الدُّخُولَ مِنْهَا دَالًّا عَلَى شَرَفِ لَهَا وَمَرْيَّةٍ عَلَى بَقِيَّةِ بَقَاعِ الْجَلِّ مِمَّا لَمْ يَذُلْ الدَّلِيلُ عَلَى مَرْيَّتِهِ عَلَيْهَا فَفَضَّلَ الْإِحْرَامَ مِنْهَا عَلَى الْإِحْرَامِ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرَ.

بَابُ الْإِحْرَامِ

فَوَدَّ: (يُطْلَقُ عَلَى نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي التُّسْلُكِ) مَا هُوَ التُّسْلُكُ الَّذِي الدُّخُولُ فِيهِ بِالتِّيَّةِ.

وبهذا الاعتبار يُقدَّرُ كُنَّا وعلى نفس الدخول فيه بالنية لاقتضائه دخول الحرم كأنجد أي دخل نجدًا وتحريم الأنواع الآتية وهذا هو الذي يُفسد الجماع وتبطله الردة، وهو المراد هنا (ينقذ مُعْتَبَرًا بأن ينوي حجًا أو عُمرَةً) أو حَجَّتَيْنِ فأكثر، وإنما لم تنقذ الثانية عُمرَةً لِتَعْدِلَهَا حَجًّا كهُوَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُبْطَلُ ثُمَّ لِأَصْلِ الإِحْرَامِ لِقَبُولِهِ لَهُ وَهَذَا انْتِقَادُ الْحَجِّ بِمَنْعِ انْتِقَادِ مِثْلِهِ مَعَهُ فَوَقَعَ لَفْظًا مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يُمْكِنْ صَرْفُهُ لِلْعُمَرَةِ أَوْ بَعْضِ حُجَّةٍ فَتَنْقِذُ كَامِلَةٌ

النُسْكَ الذي الدخول فيه بالنية سم وقد يقال المراد به هنا حالة حُرْمٍ عليه بها ما كان حلالاً .

• فَوَدَّ: (وبهذا الاختيار) أي المعنى . • فَوَدَّ: (فيه) عبارة النهاية والمُعْنَى فِي حَجٍّ أَوْ عُمَرَةٍ أَوْ فِيهِمَا أَوْ فِيمَا يَصْلُحُ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَهُوَ الْمُطْلَقُ أ. • فَوَدَّ: (وهذا هو الذي يُفسد الجماع) قد يُشْكِلُ الْحَضَرُ بِالرَّدَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي عَدَمِ فَسَادِ النَّيَّةِ بِالْجَمَاعِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يُقَالُ لَوْ فَسَدَتْ بِهِ مَا وَجِبَ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ سَمَ وَقَدْ يُقَالُ كَمَا قَرَّرُوا بَيْنَ الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ فِي أَصْلِ النَّسْكِ مَا الْمَانِعُ أَنْ يُقَرَّرَ أَنَّ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ بِالنَّيَّةِ فَيَجِبُ الْمُضِيُّ مَعَ فَسَادِهِ دُونَ بَطْلَانِهَا بِضَرِيٍّ .

• فَوَدَّ: (لاقتضائه إلخ) أي سَمِيَ بِذَلِكَ لاقتضائه إلخ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . • فَوَدَّ: (وتحريم الأنواع) عَطَفَ عَلَى دُخُولِ سَمٍ وَلَعَلَّ الْوَارِثَ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى . • فَوَدَّ: (وهو المراد إلخ) أي المعنى الثاني نِهَآيَةً وَمُعْنَى . • فَوَدَّ: (أو حَجَّتَيْنِ) هَلْ مَحَلُّهُ إِذَا جَمَعَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْبَيَانَةِ كَتَوَيْتُ حَجَّتَيْنِ وَأَمَّا لَوْ عَطَفَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى كَتَوَيْتُ حِجَّةً وَحِجَّةً أُخْرَى فَيَنْقِذُ قَوْلُهُ وَحِجَّةً أُخْرَى عُمَرَةً فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ ، فَإِنَّ الْإِنْعِقَادَ عُمَرَةً مُسْتَبَعَدٌ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَنْقِذِ الثَّانِيَةَ إِنْخِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ سَمَ بِحَذَفٍ . • فَوَدَّ: (لتعذرها إلخ) عِلَّةٌ لِتَنْقِذِ الْمُنْفِيِّ سَمَ وَكُرْدِيٍّ . • فَوَدَّ: (كهو إلخ) أي كَتَعَذَّرَ الْحَجَّ ، • فَوَدَّ: (لأنه إلخ) عِلَّةٌ لِتَنْقِذِ الْإِنْعِقَادِ كُرْدِيٍّ . • فَوَدَّ: (لقبوله) أي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ (لَهُ) أَيْ لِأَصْلِ الْإِحْرَامِ . • فَوَدَّ: (فوق لفظ إلخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ بِضَرِيٍّ عِبَارَةً سَمَ أَنْظُرْ هَذَا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ مِثْلَهُ الْمُمَآثِلَةُ فِي مُطْلَقِ كَوْنِهِ نُسْكًَا وَحَيْثُ قَدْ يَمْنَعُ مَنَعَ الْإِنْعِقَادِ . أ. • أَيْ وَلَوْ قَالَ : لَأَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ تَصْحِيحَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ وَلَا ضَرُورَةَ هَذَا لِتَمِّ التَّقْرِيبِ . • فَوَدَّ: (أو بعض حجة) أي أَوْ نِصْفَ حُجَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ

• فَوَدَّ: (وتحريم) عَطَفَ عَلَى دُخُولِ . • فَوَدَّ: (وهذا هو الذي يُفسد الجماع وتبطله الردة) قد يُشْكِلُ الْحَضَرُ بِالرَّدَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي عَدَمِ فَسَادِ النَّيَّةِ بِالْجَمَاعِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يُقَالُ لَوْ فَسَدَتْ بِهِ مَا وَجِبَ الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ . • فَوَدَّ: (أو حَجَّتَيْنِ) هَلْ مَحَلُّهُ إِذَا جَمَعَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْبَيَانَةِ كَتَوَيْتُ حَجَّتَيْنِ وَأَمَّا لَوْ عَطَفَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى كَتَوَيْتُ حِجَّةً وَحِجَّةً أُخْرَى فَيَنْقِذُ قَوْلُهُ وَحِجَّةً أُخْرَى عُمَرَةً كَمَا لَوْ قَالَ تَوَيْتُ الْحَجَّ وَالْعُمَرَةَ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ قَارِنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَحِجَّةً أُخْرَى كَقَوْلِهِ وَالْعُمَرَةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَنَعَ مِنْ انْتِقَادِهِ حَجًّا مَانِعٌ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ نِيَّةِ الْحَجِّ فَهُوَ كَنِيَّةِ الْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ ، فَإِنَّ الْإِنْعِقَادَ عُمَرَةً مُسْتَبَعَدٌ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَنْقِذِ الثَّانِيَةَ إِنْخِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ . • فَوَدَّ: (لتعذرها حجة) عِلَّةٌ لِتَنْقِذِ . • فَوَدَّ: (فوق لفظ إلخ) أَنْظُرْ هَذَا التَّفْرِيعَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مِثْلَهُ فِي مُطْلَقِ كَوْنِهِ نُسْكًَا وَحَيْثُ قَدْ يَمْنَعُ مَانِعَ الْإِنْعِقَادِ فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى

وكذا الغنمة (أو كليهما) بالإجماع (ومطلقاً بأن لا يزيد على نفس الإحرام) لصحة الخبر به (والتعيين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفي قول الإطلاق)؛ لأنه زُيِّمَ عَرْضُ له عُذْرُ كَمَرَضٍ فَيَمَكُنُ من صرفه إما لا يخاف فوته، ورواية (أنه ﷺ أَحْرَمَ إِحْرَامًا مُبْتَهَمًا ثُمَّ انْتَقَلَ الْوَحْيُ) فِي تَعْيِينِ أَحَدِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ مَرْدُودَةٌ بِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ (أَنَّهُ أَحْرَمَ مُعَيَّنًا) وَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ عَائِشَةُ فَقَوْلُهَا: (خَرَجَ لَا يُسَمَّى حَجًّا وَلَا غَنِمَةً) مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ إِحْرَامِهِ

الْكُسُورِ وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مِنَ الْبَعْضِ قَوْلَ بَعْضِ الْعَامَّةِ نَوَيْتَ الْإِحْرَامَ بِالْجَبَلِ إِذَا هُوَ إِحْرَامٌ بِمَحَلِّ رُكْنٍ أَوْ قَوْفٍ فَيَلْزَمُ الْإِتْيَانُ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْكَشْفِ وَالْإِطَاءِ أَوْ بِالشَّيْءِ أَوْ بِمَكَّةَ أَوْ بِالطَّوَافِ أَوْ بِالسَّعْيِ أَوْ بِالْحَلْقِ أَوْ بِالْكُعْبَةِ أَوْ بِالصَّفَا أَوْ بِالْمَزْوَةِ لَكَانَ يَتَعَقَّدُ مُطْلَقًا وَلَوْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ وَنَضَفَ غَنِمَةً أَوْ بِالْمَكْسِ أَوْ بِنَضْفِهِمَا انْتَقَدَتْ مَعًا فَيَكُونَانِ قِرَانًا وَثَانِي. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْغَنِمَةُ) أَيِ فَلَوْ أَحْرَمَ بِغَنِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْضَ غَنِمَةٍ أَوْ نَضَفَ غَنِمَةً أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْكُسُورِ انْتَقَدَتْ وَاحِدَةً وَثَانِي. هـ قَوْلُهُ: (بِالْإِجْمَاعِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَدَّمَ الْحَجَّ وَاتَّهَ لَيْسَ مِنْ إِدْخَالِ الْغَنِمَةِ عَلَى الْحَجِّ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ سَمْعُ عِبَارَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحٍ قَوْلُهُ: (أَوْ كِلَيْهِمَا) بِأَنَّهُ يُخَصِّرُهُمَا فِي ذَهْنِهِ حَالَ الْإِحْرَامِ وَهَلْ يَقُولُ: نَوَيْتَ الْحَجَّ وَالْغَنِمَةَ وَأَحْرَمْتَ بِهِمَا لِلَّهِ تَعَالَى، فِيهِ خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ وَالْإِحْتِيَاظُ أَنْ يَقُولَ: نَوَيْتَ الْحَجَّ وَالْغَنِمَةَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ أَه. وَقَوْلُهُ: أَنْ يَقُولَ نَوَيْتَ الْحَجَّ وَالْغَنِمَةَ لَعَلَّ صَوَابَهُ نَوَيْتَ الْغَنِمَةَ وَالْحَجَّ.

هـ قَوْلُهُ (سُبِّ): (وَمُطْلَقًا لِغ) وَلَوْ قَيَّدَ الْإِحْرَامَ بِزَمَنِ كَيَوْمٍ أَوْ أَكْثَرَ انْتَقَدَ مُطْلَقًا أَيِ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِالزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ وَلَوْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَبْلَ التَّعْيِينِ قَالِيهِمَا عَيْنُهُ كَانَ مُفْسِدًا لَهُ نَهَايَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ (سُبِّ): (بِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ لِغ) أَيِ بِأَنَّهُ يَتَوَيَّ الدُّخُولُ فِي التَّسْلُكِ الصَّالِحِ لِلْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَوْ يَتَقَصَّرُ عَلَى قَوْلِهِ أَحْرَمْتَ نَهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ الْوَنَائِي قَيِّدًا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ التَّعْيِينُ، وَلَا قَصْدُ الْفِعْلِ وَلَا نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ نَعَمْ يَجِبُ التَّعْيِينُ فِيمَا لَوْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلِذَا قَالَ حَجَّ فِي حَاشِيَةِ الْفَتْحِ الْوَاجِبُ عِنْدَ نِيَّةِ الْحَجِّ تَصَوُّرُ كَيْفِيَّتِهِ بَوَجْهِهِ وَكَذَا عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي كُلِّ مِنْ أَرْكَانِهِ انْتَهَى وَلَوْ وَقَّتْ الْإِحْرَامَ بِزَمَنِ كَأَحْرَمْتَ بِغَنِمَةٍ هَذَا الشَّهْرَ أَوْ يَوْمَيْنِ انْتَقَدَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالزَّمَنِ الْمُعَيَّنِ فَلَوْ انْقَضَى مِنْ غَيْرِ تَحَلُّلٍ بَقِيَ مُحْرَمًا بِهَا حَتَّى يَتَحَلَّلَ كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ خِلَافًا لِلْفَتْحِ حَيْثُ قَالَ لَا يَتَعَقَّدُ أَه. وَثَانِي وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُ مَا فِي الْمُخْتَصَرِ. هـ قَوْلُهُ: (وَرِوَايَةُ لِغ) أَقْرَبُ النَّهْيَةِ هُنَا هَذِهِ الرِّوَايَةُ وَعَقَّبَهُ ش بَأَنَّهُ سَيَأْتِي لَهُ فِي أَرْكَانِ الْحَجِّ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الصَّوَابَ (أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْغَنِمَةَ) وَخُصَّ بِجَوَازِهِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لِلْحَاجَةِ لِغ. هـ قَوْلُهُ: (وَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ) أَيِ أَنَّهُ أَحْرَمَ مُعَيَّنًا. هـ قَوْلُهُ: (فَقَوْلُهَا) أَيِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

التَّسْلُكُ بِمَا ذَكَرُوهُ فِي مَنْعِ إِدْخَالِ الْغَنِمَةِ عَلَى الْحَجِّ وَالْمُقَارَنَةِ كَذَلِكَ وَقَدْ يُشْكَلُ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ: (أَيِ) فِي الْمَثْنِ بَعْدَ ذَلِكَ (أَوْ كِلَيْهِمَا). هـ قَوْلُهُ: (بِالْإِجْمَاعِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَدَّمَ الْحَجَّ، وَاتَّه لَيْسَ مِنْ إِدْخَالِ الْغَنِمَةِ عَلَى الْحَجِّ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ.

أو على أنه لم يُسْتَهْمَا في تلبيته أي في دوام إحراميه. (فإن أحرم مطلقاً) بكسر اللام وفتحها حالاً أو مصدراً (في أشهر الحج صرّفه بالنية) لا بمجرّد اللفظ (إلى ما شاء من الشككين)، وإن ضاق وقت الحج أو فات على الأوجه الذي اقتضاه إطلاقهم خلافاً لجمع ويؤجّه بأنه بالصرف يتبيّن أنه كان كالمحرم بما صرّفه إليه فإذا صرّفه للحجّ فقلّ ما يفعله من فاته الحج ممّا يأتي ويسن له صرّفه للعمرة خروجاً من الخلاف (أو إليهما لم اشتغل بالأعمال) ولا يُجزّئه العمل قبل الصرف بالنية نعم إن طاف ثم صرّفه للحجّ وقع عن طواف القدوم ولا يُجزّئه الشعبي بعده قبل الصرف على الأوجه؛ لأنه يُحتاط للركن ما لا يُحتاط للسنة (وإن أطلق في غير أشهره فالأصح انعقاده عمرة)؛ لأنّ الوقت لا يقبل غيرها (فلا يصرفه إلى الحجّ في أشهره

• فود: (حالاً أو مصدراً) نشر على ترتيب اللف. • فود: (لا بمجرّد اللفظ) إلى قوله أو فات في النهاية والمغني. • فود: (لا بمجرّد اللفظ) ويسن التلقظ بالنية وثاني. • فود: (وإن ضاق الوقت) أي بأن كانوا لا يصلون لعمرة قبل طلوع فجر يوم التخرّ فيكون عند صرّفه إلى الحجّ كمن أحرم بالحجّ في تلك الحالة نهايةً ومغني أي، وهو يتعقّد ويقوّه بطلوع الفجر فيتحلّل بعمل عمرة ويقضيه من قابل ع ش.

• فود: (أو فات إلخ) خلافاً للنهية والمغني والثاني عبارتهم، فإن لم يصلح الوقت لهما بأن فات وقت الحجّ صرّفه أي بالنية للعمرة كما قاله الزوياني. اهـ. • فود: (خلافاً لجمع) منهم الزوياني، فإنه قال في صورة الفوات صرّفه إلى العمرة أي فلا ينصرف إليها من غير صرف سم وتقدّم أيضاً عن النهاية والمغني اعتماده. • فود: (ولا يُجزّئه) إلى قوله وليس منهم في النهاية والمغني إلا قوله قبل الصرف.

• فود: (ولا يُجزّئه العمل) شامل للوقوف سم. • فود: (وقع عن طواف القدوم) أي، وإن كان من سنن الحجّ نهايةً ومغني. • فود: (ولا يُجزّئه السنّي بغدّه) أي خلافاً لشرح العباب والظاهر أنه ليس له إعادته لسنّي بغدّه لسقوط طلبه بفعله الأوّل فتعيّن تأخير السنّي وثاني. • فود: (قبل الصرف) قال سم في شرح أبي شجاع: قضيته أنه لو سعى بغدّ الصرف اعتد به وتردّد فيه شيخ الإسلام انتهى. وقال المغني والنهاية: الأوجه خلافه، أي: فلا يُجزّئ وعليه جرى الشارح حجّ في سائر كتبه كزدي على بأفضل، أقول: ظاهر صنيع الشارح هنا أن قوله (قبل الصرف) متعلّق بالسنّي فيفيد الإجزاء وأما جعله حالاً من الضمير ليوافق ما في المغني والنهاية فخلافاً للظاهر. • فود: (على الأوجه) أي من احتمالين للإسنوي سم. • فود: (لأنه يُحتاط للركن إلخ) أي فلا يُعتدّ به إلا إذا وقع بغدّ طواف عليم أي حين الشروع أنه من أعمال الحجّ قرضاً أو ستّة ع ش. • فود: (لأن الوقت لا يقبل إلخ)، فإن صرّفه إلى الحجّ قبل أشهره كان كإحرامه قبلها فيتعقّد عمرة على الصحيح نهايةً ومغني.

• فود: (خلافاً لجمع) منهم الزوياني، فإنه قال في صورة الفوات صرّفه إلى العمرة أي فلا ينصرف إليها من غير صرف ولا يبقى منهما، فإن صرّفه للعمرة فذاك أو للحجّ فكمن فاته الحجّ كما هما احتمالان القاضيان. • فود: (ولا يُجزّئه العمل) شامل للوقوف. • فود: (على الأوجه) أي من احتمالين للإسنوي.

(وله) أي مُريد التشكك (أن يُحرّم كل إحرَام زَيْد)؛ لأنَّ (أبا موسى أحرَمَ كل إحرَام النبي ﷺ فَلَمَّا أَحْبَزَهُ قَالَ قَدْ أَحْسَنْتُ وَكَذَا فَقُلْ عَلَيَّ تَبَيُّنًا) رواهما الشيخان (فإن لم يكن زَيْد مُحَرَّمًا) أو كان مُحَرَّمًا إحرَامًا فإيْدًا (انْعَقَد إحرَامُهُ) إحرَامًا (مُطْلَقًا)؛ لأنَّ قَصْدَ الإحرَامِ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ فَإِذَا بَطَلَتْ بَقِيَ أَصْلُ الإحرَامِ (وقيل إنَّ عَلِمَ عَدَمَ إحرَامِ زَيْدٍ لم يَنْقُضْ) كما لو عَلِقَ بِأَن أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى

❦ قول (سني)؛ (وله أن يُحرّم كل إحرَام زَيْد إلخ) قال في الرّوض: وإنَّ أحرَمَ كل إحرَام زَيْد وَعَمَرُو صَارَ مِثْلُهُمَا إِنْ اتَّفَقَا وَإِلَّا صَارَ قَارِنًا قَالَ فِي شَرْحِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ إحرَامُهُمَا فَايِدًا انْعَقَدَ إحرَامُهُ مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوْ إحرَامُ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ فَالْقِيَاسُ أَنَّ إحرَامَهُ يَنْقُضُ صَحِيحًا فِي الصَّحِيحِ وَمُطْلَقًا فِي الْفَايِدِ. انْتَهَى. وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَمُطْلَقًا فِي الْفَايِدِ أَنَّ لَهُ صَرْفَهُ إِلَى مَا شَاءَ، فَإِنْ صَرْفَهُ لِأَحَدِ التَّسْكِينِ وَكَانَ إحرَامُ الْآخَرِ الصَّحِيحِ بِالْآخَرِ صَارَ قَارِنًا وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ إحرَامُ الْآخَرِ الصَّحِيحِ بِحُجٍّ قِيَصْرُفُ هَذَا الْمُطْلَقِ لِعُمُومَةِ سَمِّ بِحَذْفٍ وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الرّوضِ وَشَرْحِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مِثْلُهُ. ❦ قول (سني)؛ (كل إحرَام زَيْد) أَي كَانَ يَقُولُ أَحرَمْتُ بِمَا أَحرَمَ بِهِ زَيْدٌ أَوْ كإحرَامِهِ مُغْنِي وَنِهَايَةُ. ❦ قوله: (أَوْ كَانَ مُحَرَّمًا إلخ) أَي أَوْ كَانَ كَافِرًا بِأَن أَتَى بِصُورَةِ الإحرَامِ مُغْنِي عِبَارَةَ النِّهَايَةِ أَوْ أَتَى بِصُورَةِ إحرَامِ فَايِدٍ لِكُفْرِهِ أَوْ جَمَاعِهِ اهـ.

❦ قول (سني)؛ (مُطْلَقًا) أَي وَلَقَّتْ الإِضَافَةُ إِلَى زَيْدٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ❦ قوله: (فَإِذَا بَطَلَتْ بَقِيَ أَصْلُ الإحرَامِ) أَي كَمَا لَوْ أَحرَمَ عَنْ نَفْسِهِ وَمُسْتَأْجَرِهِ نِهَايَةً أَي فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَعَيَّنَ مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الإحرَامِ، وَهُوَ كَوْنُهُ عَنْ نَفْسِهِ ع ش. ❦ قوله: (كَمَا لَوْ عَلِقَ بِأَن أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى إلخ) قَدْ يُقَالُ صَرَّحُوا بِأَنَّ التَّعْلِيلَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ حَتَّى أُولُوا كُلَّ تَعْلِيلٍ لَا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْوَلِيِّ الْإِمْرَانِيِّ فِي فَتَاوِيهِ قَدْ يُعْلَقُ الْإِنْشَاءُ عَلَى مَاضٍ فَيَقُولُ إِنْ كُنْتُ أَبرَأَنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قُلْتُ لَمْ يُعْلَقْ هُنَا إِلَّا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ، وَهُوَ تَبَيُّنُ إِبرَائِهَا، فَإِنَّهُ شَكُّ هَلْ صَدَرَ مِنْهَا إِبرَاءٌ مُتَقَدِّمٌ فَقَالَ إِنْ كُنْتُ أَبرَأَنِي أَي إِنْ تَبَيَّنَ لِي وَظَهَرَ أَنَّكَ أَبرَأَنِي وَالتَّبَيُّنُ وَالظُّهُورُ حَادِثٌ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا بَعْدَ التَّعْلِيلِ انْتَهَى وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ التَّعْلِيلَ بِمُسْتَقْبَلٍ حَتَّى فِي قَوْلِهِ إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا أَي إِنْ تَبَيَّنَ إلخ فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّي وَقَدْ يُجَابُ بِأَن مَا

❦ قوله في (سني)؛ (وله أن يُحرّم كل إحرَام زَيْد إلخ) قال في الرّوض: وإنَّ أحرَمَ كل إحرَام زَيْد وَعَمَرُو صَارَ مِثْلُهُمَا إِنْ اتَّفَقَا وَإِلَّا صَارَ قَارِنًا قَالَ فِي شَرْحِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ إحرَامُهُمَا فَايِدًا انْعَقَدَ إحرَامُهُ مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوْ إحرَامُ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ فَالْقِيَاسُ أَنَّ إحرَامَهُ يَنْقُضُ صَحِيحًا فِي الصَّحِيحِ وَمُطْلَقًا فِي الْفَايِدِ اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَمُطْلَقًا فِي الْفَايِدِ أَنَّ لَهُ صَرْفَهُ إِلَى مَا شَاءَ، فَإِنْ صَرْفَهُ لِحُجٍّ وَكَانَ إحرَامُ الْآخَرِ الصَّحِيحِ بِحُجٍّ أَوْ بَعْمُومَةٍ وَكَانَ إحرَامُ الْآخَرِ الصَّحِيحِ بِعُمُومَةٍ صَارَ كَمَا لَوْ أَحرَمَ ابْتِدَاءً بِحُجَّتَيْنِ أَوْ عُمُومَتَيْنِ فَعَلِيهِ حُجَّةٌ أَوْ عُمُومَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ صَرْفَهُ لِأَحَدِهِمَا وَكَانَ إحرَامُ الْآخَرِ الصَّحِيحِ بِالْآخَرِ صَارَ قَارِنًا وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ إحرَامُ الْآخَرِ الصَّحِيحِ بِحُجٍّ قِيَصْرُفُ هَذَا الْمُطْلَقِ لِعُمُومَةِ هَذَا الْمُطْلَقِ وَلَا يُقَالُ يَلْزَمُ إِذْخَالُ الْعُمُومَةِ عَلَى الْحُجِّ كَمَا تَوَقَّعَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ لَيْسَ ابْتِدَاءً إحرَامًا، فَإِنَّ الإحرَامَ مُنْعَقِدٌ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَالصَّرْفُ تَفْسِيرٌ لَهُ وَهَلْ يَجْزِيهِ الْعَمَلُ قَبْلَ الصَّرْفِ نَظَرًا لِلإحرَامِ الْآخَرِ الْمُعَيَّنِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّهُ إحرَامٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يَتَّعَيْنْ بِشَايِهِ.

كان مُحَرِّمًا فَأَنَا مُحَرِّمٌ أَوْ فَقَدْ أَحْرَمْتُ وَلَمْ يَكُنْ مُحَرِّمًا وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ هُنَا جَازِمٌ بِالْإِحْرَامِ بِخِلَافِهِ عِنْدَ التَّعْلِيلِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِجَازِمٍ بِهِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِهِ مِنْ زَيْدٍ بِخِلَافٍ إِذَا أَوْ إِنْ أَوْ مَتَى أَحْرَمَ فَأَنَا مُحَرِّمٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْقَعِدُ، وَإِنْ كَانَ مُحَرِّمًا؛ لِأَنَّهُ هُنَا عُلِّقَ بِمُسْتَقْبَلٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ غَرَرًا مِنْهُ بِحَاضِرٍ فَسُومِخَ فِيهِ مَا لَمْ يُسَامَحْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ التَّشْكُّ فِيهِ أَقْوَى وَلَيْسَ مِنْهُ أَنَا مُحَرِّمٌ غَدًا أَوْ رَأْسَ الشَّهْرِ أَوْ إِذَا دَخَلَ فَلَانٌ بَلْ إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ صَارَ مُحَرِّمًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْلِيلَ فِيهِ يُنَافِي الْجَزْمَ بِحَاضِرٍ وَلَا مُسْتَقْبَلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ جَزْمٌ بِالْإِحْرَامِ بِصِفَةِ وَفَارَقَ إِنْ أَحْرَمَ فَأَنَا مُحَرِّمٌ أَنَا مُحَرِّمٌ إِذَا أَحْرَمَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ يُنَافِي الْجَزْمَ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ الثَّانِي وَنَظِيرُهُ مَا يَأْتِي فِي تَعْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرَفَعُهُ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ الْمَانِعَ بَطَلَ إِقْرَارُهُ، وَإِنْ أَخَّرَهُ فَلَا وَالْأَوْجَهُ أَنْ ذَكَرَ الْإِحْرَامَ مِثَالًا فَمَثَلُ إِنْ كَانَ فِي الدَّارِ فَأَنَا مُحَرِّمٌ يَنْقَعِدُ إِنْ كَانَ فِيهَا وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الْوَارِدَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَحْرَمْتُ كَالْإِحْرَامِ زَيْدٌ إِذَا اسْتَنْبَطُوا مِنْهُ مَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِهِ لَزِمَ جَزْمُهُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ التَّعْلِيلِ بِغَيْرِ الْإِحْرَامِ.

هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ أَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ لَا تَقْلِبُ كَلِمَةً كَانَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ زَأَيْتُ فِي الْوَنَائِي مَا نَصَّهُ: وَقَوْلُهُمْ إِنْ تَخَلَّصَ أَيُّ الْفِعْلِ لِلْإِسْتِقْبَالِ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَ كَانَ. اهـ.

فَوَدَّ: (وَلَمْ يَكُنْ مُحَرِّمًا) أَيُّ وَأَمَّا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مُحَرِّمًا فَيَنْقَعِدُ إِخْرَامُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَكُنْ مُحَرِّمًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ جَهِلَ عَدَمَ إِخْرَامِهِ. فَوَدَّ: (إِلَّا هُنْدَ وَجُودِهِ) هَذَا قَدْ يَظْهَرُ عِنْدَ الْعِلْمِ بِإِخْرَامِهِ لَا عِنْدَ الْجَهْلِ بِهِ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يَنْقَعِدُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ جَهِلَ سَم. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ مُحَرِّمًا) أَيُّ كَذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنَا مُحَرِّمٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (بِحَاضِرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِصَمِيرٍ مِنْهُ الرَّاجِعُ لِلتَّعْلِيلِ.

فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ التَّعْلِيلِ بِمُسْتَقْبَلٍ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا تَعْلِيلَ فِيهِ الْخُ) يَتَأَمَّلُ سَم وَقَدْ يُجَابُ بِمَا يَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ أَنَّ مَا هُنَا تَأْقِيتٌ لَا تَعْلِيلٌ. فَوَدَّ: (وَلَفَارَقَ إِنْ أَحْرَمَ) الْأَنْسَبُ إِذَا أَحْرَمَ وَقَدْ يُقَالُ فِي تَحْقِيقِ الْفَرْقِ إِنْ إِذَا أَحْرَمَ فَأَنَا مُحَرِّمٌ تَعْلِيلٌ وَعَكْسُهُ تَأْقِيتٌ لَا تَعْلِيلَ فِيهِ قَدْ تَبَيَّرَ بَصْرِيٌّ. فَوَدَّ: (إِذَا أَحْرَمَ) يَتَّبِعِي أَوْ إِنْ الْخُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّنْظِيرُ الْمَذْكُورُ سَم. فَوَدَّ: (وَنَظِيرُهُ مَا يَأْتِي الْخُ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ سَم. فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ الْخُ) أَيُّ الْوَارِدُ. فَوَدَّ: (فِي غَيْرِهِ) أَيُّ كَذَا كَانَ زَيْدٌ مُحَرِّمًا فَأَنَا مُحَرِّمٌ.

فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ إِنْ ذَكَرَ الْإِحْرَامَ الْخُ) أَيُّ فِي إِنْ أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى كَانَ مُحَرِّمًا فَأَنَا مُحَرِّمٌ أَوْ فَقَدْ أَحْرَمْتُ

سم

فَوَدَّ: (وَلَمْ يَكُنْ مُحَرِّمًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ جَهِلَ عَدَمَ إِخْرَامِهِ. فَوَدَّ: (إِلَّا هُنْدَ وَجُودِهِ) هَذَا قَدْ يَظْهَرُ عِنْدَ الْعِلْمِ بِإِخْرَامِهِ لَا عِنْدَ الْجَهْلِ بِهِ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يَنْقَعِدُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ جَهِلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ فِيهِ مَا يُنَافِي الْجَزْمَ الْخُ فَتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (أَنَا مُحَرِّمٌ إِذَا أَحْرَمَ) إِذَا انْتَقَدَ هَذَا انْتَقَدَ أَنَا مُحَرِّمٌ إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا بِالْأَوَّلِ فَتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (إِذَا أَحْرَمَ) يَتَّبِعِي أَوْ إِنْ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّنْظِيرُ الْمَذْكُورُ. فَوَدَّ: (وَنَظِيرُهُ مَا يَأْتِي الْخُ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ أَنْ ذَكَرَ الْإِحْرَامَ) أَيُّ فِي إِنْ أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى كَانَ مُحَرِّمًا، فَأَنَا مُحَرِّمٌ أَوْ فَقَدْ أَحْرَمْتُ.

(وإن كان زَيْدٌ مُحَرَّمًا انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ كِلَاهِمَا) من حَجٍّ أو عُمْرَةٍ أو قِرَانٍ أو إِطْلَاقٍ وفي هذه لا يَلْزَمُهُ أَنْ يَصْرِفَ لِمَا صَرَفَ لَهُ زَيْدٌ إِلَّا إِذَا أَرَادَ إِحْرَامًا كِلَاهِمَا بَعْدَ صَرْفِهِ وَلَيْسَ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ بِمُسْتَقْبَلٍ؛ لِأَنَّهُ هُنَا جَازِمٌ حَالًا أَوْ يُقْتَضَرُ ذَلِكَ فِي الْكَيْفِيَّةِ دُونَ الْأَصْلِ وَلَوْ أَحْرَمَ زَيْدٌ مُطْلَقًا ثُمَّ عَيَّنَ أَوْ بَعْمَرَهُ نَاوِيًا التَّمَتُّعَ أَوْ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ هَذَا كِلَاهِمَا انْعَقَدَ لَهُ فِي الْأُولَى مُطْلَقًا وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْمَرَهُ اعْتِبَارًا بِأَصْلِ الْإِحْرَامِ مَا لَمْ يَنْوَ التَّشْبِيهَ بِهِ حَالًا وَيَجِبُ أَنْ يَمْتَلِ بِمَا أَخْبَرَهُ بِهِ زَيْدٌ

• قوله (سني): (وإن كان زَيْدٌ مُحَرَّمًا) أي إِحْرَامًا صَحِيحًا سَمَ وَنَهَايَةً وَمُعْنَى • قوله: (من حَجٍّ) إلى قوله هذا كُلُّهُ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَنَوَى الْحَجَّ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ شَكَّ إِلَى الْمُتَنَبِّهِ • قوله: (وفي هذه) أي فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ سَمَ • قوله: (إِلَّا إِذَا أَرَادَ إِحْرَامًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ وَتَخْيِيرٍ فِي الْمُطْلَقِ كَمَا يَتَخَيَّرُ زَيْدٌ وَلَا يَلْزَمُهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا يَصْرِفُهُ زَيْدٌ وَلَوْ عَيَّنَ زَيْدٌ قَبْلَ إِحْرَامِ عَمْرٍو حَجًّا انْعَقَدَ إِحْرَامُ عَمْرٍو مُطْلَقًا وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ زَيْدٌ بَعْمَرَهُ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ فَيَنْعَقِدُ بَعْمَرُهُ لَا قِرَانًا وَلَا يَلْزَمُهُ إِذْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ التَّشْبِيهَ فِي الْحَالِ فِي الصُّورَتَيْنِ فَيَكُونُ فِي الْأُولَى حَاجًا وَفِي الثَّانِيَةِ قَارِنًا وَلَوْ أَحْرَمَ كِلَاهِمَا قَبْلَ صَرْفِهِ فِي الْأُولَى وَقَبْلَ إِذْخَالِ الْحَجِّ فِي الثَّانِيَةِ وَقَصَدَ التَّشْبِيهَ بِهِ فِي حَالِ تَلْبِيهِ بِإِحْرَامِهِ الْحَاضِرِ وَالْآتِي فَقِي الرُّوْضَةُ عَنِ الْبَقْوِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ بِمُسْتَقْبَلٍ إِلَّا أَنْ يُقَالُ إِنَّهُ جَازِمٌ فِي الْحَالِ أَوْ يُقْتَضَرُ ذَلِكَ فِي الْكَيْفِيَّةِ دُونَ الْأَصْلِ أَهْ قَالَ سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ قَوْلِهِ وَلَوْ أَحْرَمَ كِلَاهِمَا قَبْلَ صَرْفِهِ فِي الْأُولَى الْخ عَنْ الْأَسْنَى وَمُوَافِقِهِ عَنِ الْإِيعَابِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ تَدُلُّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا صَرَفَ زَيْدٌ انْصَرَفَ لِهَذَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الصَّرْفِ. أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّرَ فِي الرُّوْضَةِ عَنِ الْبَقْوِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ الْخ أَيِ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَتَّبَعَ زَيْدًا فِيمَا يَقَعْلُهُ بَعْدَ أَهْ أَيِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الصَّرْفِ • قوله: (لِمَا صَرَفَ) الْأُولَى يَصْرِفُ بِالْمُضَارِعِ.

• قوله: (وَلَيْسَ الْخ) أَيِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمَذْكُورِ • قوله: (ثُمَّ عَيَّنَ) أَيِ حَجًّا مَثَلًا • قوله: (نَاوِيًا التَّمَتُّعَ) أَيِ بَأَنْ قَصَدَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِهَا عَشْرَ • قوله: (فِي الْأُولَى) أَيِ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ ثُمَّ التَّمَتُّعِ • قوله: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ بِصُورَتَيْهَا • قوله: (وَيَجِبُ أَنْ يَمْتَلِ بِمَا أَخْبَرَهُ بِهِ زَيْدٌ الْخ) أَيِ، وَإِنْ ظَنَّ

• قوله (سني): (وإن كان زَيْدٌ مُحَرَّمًا) أي إِحْرَامًا صَحِيحًا • قوله: (وفي هذا) أيِ الْإِطْلَاقِ • قوله: (إِلَّا إِذَا أَرَادَ إِحْرَامًا كِلَاهِمَا) قَضِيَّةٌ اسْتِثْنَاءٌ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَصْرِفَ الْخ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ مَا ذَكَرَ لَزِمَهُ أَنْ يَصْرِفَ وَلَا يَصْرِفُ بِنَفْسِهِ وَفِيهِ شَيْءٌ فَلْيُرَاجَعْ • قوله: (إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ أَحْرَمَ كِلَاهِمَا قَبْلَ صَرْفِهِ فِي الْأُولَى وَقَبْلَ إِذْخَالِهِ الْحَجَّ فِي الثَّانِيَةِ وَقَصَدَ التَّشْبِيهَ بِهِ فِي حَالِ تَلْبِيهِ بِإِحْرَامِهِ الْحَاضِرِ وَالْآتِي فَقِي الرُّوْضَةُ عَنِ الْبَقْوِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ بِمُسْتَقْبَلٍ إِلَّا أَنْ يُقَالُ إِنَّهُ جَازِمٌ فِي الْحَالِ أَوْ يُقْتَضَرُ ذَلِكَ فِي الْكَيْفِيَّةِ لَا فِي الْأَصْلِ أَهْ وَقَدْ تَدُلُّ الْعِبَارَةُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا صَرَفَ زَيْدٌ انْصَرَفَ لِهَذَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الصَّرْفِ وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَا نَصَّهُ

ولو فاسقًا؛ لأنه لا يعرف إلا منه (فإن تغذّر معرفة إحرامه بموته) أو مجنونه المتّصل به مثلاً لم يتحرّ إذ لا مجال للاجتهاد فيه ونوى الحجّ أو (جعل نفسه قارناً) بأن ينوي القرآن كما لو شكّ في إحرام نفسه هل هو بقران أو بأحد التّسكين والقران أولى (وعمل أعمال التّسكين) أي الحجّ؛ لأنّ عُمرَةَ القارن مغمورة في حجّه؛ لأنه يخرج بذلك عن الفهدة بيقين ويخرجته عن الحجّ ولو حجّة الإسلام إن نوى قبل أن يعمل شيئاً من الأعمال إلا العُمرة؛ لأنّ الأصحّ أنه لا

خلافه نهايةً ومُغني. ٥ فود: (ولو فاسقاً إلخ)، فإن أخبره بعُمرة فإن مُحَرِّماً بحجّ كان إحرامه هذا بحجّ تبعاً له وعند قوّة الحجّ يتحلّل للقواب ويرى دماً ولا يرجع به على زيد، وإن غره؛ لأنّ الحجّ له ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه، فإن تعمّد لم يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله أي مع سبق ما يناقضه وإلا فيتملّ به قاله ابن العباد وغيره نهايةً وكذا في الرنائي إلا أنه قال بدّل قوله، فإن تعمّد إلخ عمل بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالأول ناسياً اهـ ومآلهما واحد قال ع ش قوله م ر، فإن تعمّد أي بأن ذلك قرينة على تعمّده اهـ.

٥ فود (سني): (فإن تغذّر إلخ) أي تعمّر بدليل التمثيل بالغنية الطويلة، فإنها لا تقتضي التّغذّر م ر اه سم وفي النهاية ما يوافقه. ٥ فود (سني): (معرفة إخراجيه) أي سواء أحرّم أم جهل حاله مُغني. ٥ فود: (أو مجنونه) أي أو غير ذلك كغنية بعيدة ونسيان المحرم ما أحرّم به مُغني ونهاية. ٥ فود: (به) أي بالموت. ٥ فود: (كما لو شك إلخ).

(فرغ): شكّ بعد جميع أعمال الحجّ هل كان نوى أو لا فالقياس عدم صحته كما في الصلاة، وفرّق بعض الناس بأن قضاء الحجّ يشكّ لا أثر له بل هو وهم سم على حجّ أقول وقد يقال: الأقرب عدم القضاء قياساً على ما لو شكّ في التّبة بعد فراغ الصّوم ويُفرّق بينه وبين الصلاة بأنهم توسّعوا في نيّة الحجّ ما لم يتوسّعوا في نيّة الصلاة ع ش بخلاف وأقرّه الرنائي ثم قال وأفتى بالصّحة ابن زياد وغيره اهـ. ٥ فود: (في إخراج نفسه إلخ) يتبني أو شكّ في أن إخراجته بحجّ أو عُمرَة سم وتقدّم عن النهاية والمُغني ما يوافقه.

٥ فود: (والقران أولى) أي لتحصل البراءة من العُمرة أيضاً على وجوه أسنى ومُغني. ٥ فود: (بذلك) أي بعمل أعمال التّسكين. ٥ فود: (بيقين) أي: لانه إما مُحَرِّم بالحجّ أو مُذخّل له على العُمرة نهايةً ومُغني. ٥ فود: (إن نوى قبل أن يعمل شيئاً) كأنه احتراز عما لو نوى بعد أن عمل شيئاً منها فلا يُجزيه

ولو قال قبل الصّرف على أن اتّبعه فيما سيصرف إخراجاً إليه فالذي يتّبعه ترجيحه من تردّد الزركشي أنه يلزمه ما يميّنه زيد عملاً بما شرطه اهـ وقد يدلّ على أنه يلزمه ما يميّنه زيد من غير تعيين منه هو فليتأمل. ٥ فود: (ولو فاسقاً) أي، وإن ظنّ خلافه شرّح م ر اهـ.

٥ فود (سني): (فإن تغذّر) أي تعمّر بدليل التمثيل بالغنية الطويلة، فإنها لا تقتضي التّغذّر م ر. ٥ فود: (كما لو شك في إخراج نفسه إلخ) يتبني أو شكّ في أن إخراجته بحجّ أو عُمرَة. ٥ فود: (والقران أولى) قال في شرح الرّوض لتحصل البراءة من العُمرة أيضاً على وجوه اهـ. ٥ فود: (إن نوى قبل أن يعمل شيئاً إلخ) كأنه احتراز عما لو نوى بعد أن عمل شيئاً منها فلا يُجزيه عن شيء لاحتمال أنه مُحَرِّم بعُمرة

يجوز إذخالها عليه ويَحْتَمَلُ أنه كان أَحْرَمَ بالحج ولا يلزمه دَمُ القِرَانِ؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ ذمته نعم يُسْنُ أَمَّا لو لم يقرنْ ولا أفرَدَ بل اقتصرَ على أعمالِ الحج من غير نيَّةٍ فيحصلُ له التَّحْلُلُ لا البراءةُ من شيءٍ منهما، وإن تيقَّنَ أنه أتى بأحدهما؛ لأنه مُبْتَهَمٌ أو على عَمَلِ العُمْرة لم يحصلِ التحلُّلُ أيضًا، وإن نواها لاحتمالِ أنه أَحْرَمَ بحجٍّ ولم يَتِمَّ أعماله مع بقاءِ وقته هذا كُلُّهُ إن كان غَرَضُ ذلك قبل شيءٍ مِنَ الأعمالِ وإلا، فإن كان بعد الوقوفِ وقبل الطوافِ، فإن بقي وقتُ الوقوفِ فقرنَ أو نوى الحجَّ ووقَّفَ ثانيًا وأتى ببتقية أعمالِ الحجَّ حصلَ له الحجُّ فقط ولا دَمَ لِمَا مرَّ، وإن فاتَ الوقوفُ أو تركه أو فعله ولم يقرنْ ولا أفرَدَ لم يحصلْ له شيءٌ لاحتمالِ إحرامه بها أو بعد الطوافِ وقبل الوقوفِ أو بعده ففيه تفصيلٌ ليس هذا محلُّ بسطه وخرج بقولي المُتَّصِلِ به ما لو أفاق وأخبرَ بخلافِ ما فعله، فإنَّ المدارَ على ما أخبرَ به كما هو واضح.

عَنْ شَيْءٍ لاحتمالِ أنه مُحْرَمٌ بعُمْرةٍ والحج لا يَدْخُلُ عليها بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ سَم. هـ. فَوَدَّ: (وَيُحْتَمَلُ الْإِنْفِ) جُمْلَةً حَالِيَةً. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِيهِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُفْنِي إِذِ الْحَاصِلُ لَهُ الْحَجُّ فَقَطَّ واحتمالُ حُصُولِ الْعُمْرَةِ فِي صُورَةِ الْقِرَانِ لَا يُوْجِبُهُ إِذْ لَا وَجُوبَ بِالشَّكِّ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (نَعَمْ يُسْنُ) أَيِ الدَّمِ لاحتمالِ كَوْنِهِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فَيَكُونُ قَارِنًا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى نِهَائَةً. هـ. فَوَدَّ: (فَيُحْصَلُ لَهُ التَّحْلُلُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ مَا يَشْمَلُ الرَّمْيَ سَم. هـ. فَوَدَّ: (وَأَنْ تَيَقَّنَ الْإِنْفِ) أَيِ وَالْحَالُ الْإِنْفِ ع ش. هـ. فَوَدَّ: (مَعَ بَقَاءِ وَقْتِهِ) فَلَوْ فَاتَ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَلَا يَتَرَأَّى مِنْ شَيْءٍ مِنْهُمَا سَم. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ غَرَضُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّمَذُّرِ كَالشَّكِّ فِي إِحْرَامِ نَفْسِهِ سَم. هـ. فَوَدَّ: (وَقَبْلَ الطَّوَّافِ) أَيِ طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ.

هـ. فَوَدَّ: (فَقَرَنَ) أَيِ نَوَى الْقِرَانَ. هـ. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْأَصْحَ الْإِنْفِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِنْفِ. هـ. فَوَدَّ: (لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ) أَيِ لَا الْحَجَّ لِاحْتِمَالِ الْإِنْفِ وَلَا الْعُمْرَةَ لِمَا مَرَّ أَيْضًا مِنْ احْتِمَالِ أَنَّهُ أَحْرَمَ بِحَجٍّ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ الطَّوَّافِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَالْمُرَادُ بِالطَّوَّافِ هُنَا مَا يَشْمَلُ طَوَّافَ الْقُدُومِ وَطَوَّافَ الْإِفَاضَةِ بِذَلِكَ مَا بَعْدَهُ. هـ. فَوَدَّ: (مَا لَوْ أَفَاقَ وَأَخْبَرَ بِخِلَافِ مَا فَعَلَهُ) أَيِ، فَإِنْ الْمَدَارَ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ فَلَوْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ كَانَ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَوَقَعَ هَذَا الْإِخْبَارُ بَعْدَ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَتَرَأَّى مِنَ الْعُمْرَةِ أَيْضًا سَم.

وَالْحَجُّ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ. هـ. فَوَدَّ: (فَيُحْصَلُ لَهُ التَّحْلُلُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ مَا يَشْمَلُ الرَّمْيَ. هـ. فَوَدَّ: (مَعَ بَقَاءِ وَقْتِهِ) فَلَوْ فَاتَ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَلَا يَتَرَأَّى مِنْ شَيْءٍ مِنْهُمَا. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ غَرَضُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّمَذُّرِ كَالشَّكِّ فِي إِحْرَامِ نَفْسِهِ. هـ. فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ إِحْرَامِهِ بِهَا) أَيِ الْعُمْرَةِ يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّغْلِيلُ. هـ. فَوَدَّ: (مَا لَوْ أَفَاقَ وَأَخْبَرَ بِخِلَافِ مَا فَعَلَهُ)، فَإِنْ الْمَدَارَ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ فَلَوْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ كَانَ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَوَقَعَ هَذَا الْإِخْبَارُ بَعْدَ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَتَرَأَّى مِنَ الْعُمْرَةِ أَيْضًا.

﴿فصل المحرم﴾

أي مُريد الإحرام (ينوي) بقلبه وجوبًا بالخبر «إنما الأعمال بالنيات» ولسانه نذرًا للاتباع (و) عقبتهما (يُلَبِّي) نذرًا فيقول نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم إلخ ولا تجب نية الفرضية جزمًا؛ لأنه لو نوى النفل وقَعَ عن الفرض ولا عثرة بما في لفظه بخلاف ما في قلبه

فصل: المُعْرَم

• فَوَدَّ: (أي مُريد الإحرام) إلى قول المتن: (فإن لبي) في النهاية والمُفْنِي إلّا قوله: (للإتباع). • فَوَدَّ: (ينوي بقلبه إلخ) أي دُخُولَهُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ كِلَيْهِمَا أَوْ مَا يَصْلُحُ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَهُوَ الْإِحْرَامُ الْمُطْلَقُ نِهَايَةً وَمُفْنِي. • فَوَدَّ: (ولسانه) يَظْهَرُ أَنَّهُ يُبَيِّرُ بِهَا أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي التَّلْبِيَةِ الَّتِي يُسَمِّي فِيهَا مَا يُحْرِمُ بِهِ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (للإتباع) إِنْ أَرَادَ بِالْإِتْبَاعِ تَسْمِيَةَ مَنْوِيهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ فَمُخْتَلٌ لَكِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمُدْعَى؛ لِأَنَّ الْمُبَادَرَ أَنْ مُرَادَهُ التَّلْفِظُ بِتَحْوِيلِ نَوَيْتِ الْحَجِّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِتْبَاعَ فِي هَذَا أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ ذَكَرَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْهِدَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الزَّوَادِ لِنُسُكِهِ ﷺ رَوَى أَنَّهُ سَمِعَهُ ﷺ يَقُولُ نَوَيْتِ الْعُمْرَةَ وَلَا الْحَجَّ انْتَهَى. وَفِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ لِهَيْثَرَامٍ وَمِمَّا يُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ تَرْكُ التَّلْفِظِ بِمَا يُحْرِمُ بِهِ وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ كَرَاهَةَ التَّلْفِظِ بِذَلِكَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ يَغْنِي الْمُخْتَصَرُ وَتَرْكُ التَّلْفِظِ بِهِ انْتَهَى اهـ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (وَعَقِبَهُمَا إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُفْنِي وَيُلَبِّي مَعَ نِيَةِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ التَّلْفِظِ بِهَا فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ وَيَقُولُ بِلِسَانِهِ نَوَيْتِ الْحَجَّ مَثَلًا وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ إلخ وَلَا يُسْنُ ذِكْرُ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ التَّلْبِيَةِ الْأُولَى اهـ. • فَوَدَّ: (فَيَقُولُ نَوَيْتِ الْحَجَّ إلخ) وَيَقُولُ مَنْ يُحْرِمُ عَنْ غَيْرِهِ: نَوَيْتِ الْحَجَّ عَنْ فُلَانٍ أَوْ عَمَّنْ اسْتَوْجَزْتُ عَنْهُ وَأَحْرَمْتُ بِهِ عَنْهُ لِلَّهِ تَعَالَى إلخ، وَيُسَمِّعُ نَفْسَهُ بِالتَّلْبِيَةِ الْأُولَى وَلَا يُسْنُ ذِكْرُ مَنْ أَحْرَمَ عَنْهُ وَمَا أَحْرَمَ بِهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فِي غَيْرِهَا وَتَانِي. وَقَالَ بَاعِشُنْ قَوْلُهُ أَوْ عَنْ مَنْ اسْتَوْجَزْتُ إلخ أَي كَمَا مَرَّ فِي حَجِّ الْأَجِيرِ أَنَّهُ يَكْفِي أَدْنَى تَمْيِيزٍ لِمَنْ يَحُجُّ عَنْهُ وَلَوْ آخَرَ عَنْ فُلَانٍ عَنْ وَأَحْرَمْتُ بِهِ فَأَقْبَى الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ أَنَّ ظَاهِرَ الْإِبْضَاحِ أَنَّهُ يَصْرُ وَأَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْرُ إِنْ كَانَ عَازِمًا عِنْدَ قَوْلِهِ نَوَيْتِ الْحَجَّ عَلَى أَنْ يَقُولَ عَنْ فُلَانٍ وَإِلَّا وَقَعَ لِلْحَاجِّ نَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (وَيُسَمِّعُ نَفْسَهُ إلخ) أَي فَقَطَّ اهـ. وَفِي هَامِشِ الْوَنَائِي الْمُنْسُوبِ إِلَى صَاحِبِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ اسْمَ الْمُسْتَأْجِرِ عَنْ قَوْلِهِ وَأَحْرَمْتُ بِهِ وَكَانَ عِنْدَ قَوْلِهِ نَوَيْتِ الْحَجَّ نَاوِيًا بِقَلْبِهِ عَنْ فُلَانٍ مَثَلًا كَفَى؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ بِالْقَلْبِ وَلَوْ قَالَ نَوَيْتِ الْحَجَّ عَمَّنْ اسْتَوْجَزْتُ عَنْهُ وَعَقَّدَ بِقَلْبِهِ ذَلِكَ صَحَّ عَرَفَ اسْمَهُ أَمْ لَا اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَا تَجِبُ نِيَةُ الْفَرْضِيَةِ إلخ) وَكَذَا لَا تُنْذَبُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ تَلْمِيزُهُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ بَصْرِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى النِّفْلَ إلخ) أَي مِنْ حَيْثُ الْإِيتِدَاءُ بِهِ بِأَنْ سَبَقَ مِنْهُ فَرَضُ الْإِسْلَامِ أَمَا بَعْدَ فِعْلِهِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا قَرْضًا، وَإِنْ تَكَرَّرَ،

فصل: المُعْرَمُ يَنْوِي وَيُلَبِّي

(فزع): شَكُّ بَعْدَ جَمِيعِ أَعْمَالِ الْحَجِّ هَلْ كَانَ نَوَى أَوْ لَا فَالْقِيَاسُ عَدَمُ صِحَّتِهِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَفَرَّقَ بَعْضُ النَّاسِ بَأَنَّهُ قَضَاءُ الْحَجِّ يَشُقُّ لَا أَثَرُ لَهُ بَلْ هُوَ وَهُمْ اهـ.

وَيُسَنُّ الاستقبالُ عند النية (فإن لَبَّى بلا نية لم ينعقد إحرامه) كما لو غَسَلَ أَعْضَاءَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ (وإن نَوَى ولم يَلْبَسْ انقصد على الصحيح) كما أَنَّ نَحْوَ الطَّهَّارَةِ وَالصَّوْمِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ لَفْظٌ مَعَ النِّيَّةِ وَوُجُوبُ التَّكْبِيرِ مَعَ النِّيَّةِ لِلنَّصِّ عَلَى إِجْبَائِهِمَا.

(وَيُسَنُّ الْفُسْلُ لِلإِحْرَامِ) لِكُلِّ أَحَدٍ فِي كُلِّ حَالٍ وَلَوْ نَحْوَ حَائِضٍ، وَإِنْ أَرَادَتْهُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ عَلَى الْأَوَجِّهِ لِلاتِّبَاعِ حَشَنَةُ التَّارِمْذِيِّ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ وَإِحْرَامُ الْجُنُبِ وَغَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ بِغَسْلِهِ وَلَيْسَ بِهِ وَنَوَى عَنْهُ وَتَنَوَّى الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ هُنَا وَفِي سَائِرِ الْأَغْسَالِ الْفُسْلُ الْمَسْنُونُ كَغَيْرِهِمَا وَيَكْفِي تَقْدُّمُهُ عَلَيْهِ إِنْ نُسِبَ لَهُ غُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُسَنُّ لَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بِمَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ قَبْلَ الْفُسْلِ وَقَوْلُ شَارِحِينَ كَمَا تَقَدَّمَ هَذِهِ الْأُمُورُ فِي غُسْلِ الْمَيْتِ مُرَادُهُمْ مُجْمَعُهَا

فَإِنَّ التُّسُكَّ مِنَ الْبَالِغِ الْحُرِّ لَا يَكُونُ إِلَّا قَرَضًا وَلَا يَقَعُ نَفْلًا إِلَّا مِنَ الصَّبِيِّ وَالرَّقِيقِ وَالْمَجْنُونِ إِذَا أَحْرَمَ عَنْهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ أَوْ أَحْرَمَ بِإِذْنٍ وَلَيْسَ بِهِ. **قوله:** (وَيُسَنُّ الاستقبالُ عند النية) أَيِ وَأَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ أَحْرَمَ لَكَ شَفْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي نِهَائَةً وَمُغْنِي. **قوله:** (كَمَا لَوْ غَسَلَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لِخَبَرٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» اهـ. **قوله:** (وَوُجُوبُ التَّكْبِيرِ الْخُ) رَدُّ دَلِيلِ الْمُقَابِلِ.

قوله (سني): (لِلإِحْرَامِ) أَيِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ مُطْلَقًا نِهَائَةً وَمُغْنِي. **قوله:** (لِكُلِّ أَحَدٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَيْنِ: (وَلِدُخُولِ مَكَّةَ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي الْآقُولَةُ: (وَإِنْ أَرَادَتْهُ) إِلَى الْإِتْبَاعِ وَقَوْلُهُ: (وَيَكْفِي) إِلَى (وَيُسَنُّ) وَقَوْلُهُ: (وَقَوْلُ شَارِحِينَ) إِلَى (وَأَنْ يَلْبَسَ). **قوله:** (عَلَى الْأَوَجِّهِ) لَمَلَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ مَا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ اسْتِمْرَارَ الْحَيْضِ إِلَى مُجَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ، أَمَّا إِذَا عَلِمْتَهُ فَيَتَّبَعِي أَنْ يَطْلُعَ بِنَدْبِهِ لَهَا حَيْثُ يَبْصُرِي.

قوله: (وَالإِحْرَامُ الْجُنُبِ) أَيِ إِحْرَامُهُ جُنُبًا نِهَائَةً وَمُغْنِي وَلِيَعَابَ. **قوله:** (وَالإِحْرَامُ الْجُنُبِ) يَتَّبَعِي وَنَحْوُ حَائِضٍ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بَصْرِي. **قوله:** (وَلَيْسَ) أَيِ: وَلَوْ بِنَائِيهِ وَتَأْنِي. **قوله:** (الْفُسْلُ الْمَسْنُونُ الْخُ) أَيِ: بِخُصُوصِهِ كَتَوَيْتُ غُسْلَ الْإِحْرَامِ وَلَا يَكْفِي الْإِطْلَاقُ. **قوله:** (وَتَنَوَّى الْحَائِضُ الْخُ) وَالْأَوَّلَى لَهَا تَأْخِيرُ الْإِحْرَامِ إِلَى طَهْرِهِمَا إِنْ امْكَنَتْهُمَا الْمَقَامُ بِالْمِيقَاتِ لَيَقَعَنَّ إِحْرَامُهُمَا فِي أَكْمَلِ أَحْوَالِهِمَا نِهَائَةً وَمُغْنِي.

قوله: (بِمَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ) أَيِ مِنْ نَحْوِ أَخْذِ الظُّفْرِ وَشَعْرِ الْإِبْطِ وَالْعَانَةِ وَإِزَالَةِ الرِّيحِ وَالْوَسْخِ سَمَّ زَادَ النَّهْيَةَ وَالْمُغْنِي وَغُسْلُ رَأْسِهِ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ اهـ. **قوله:** (هَذِهِ الْأُمُورُ) أَيِ: الْمَارَّةُ فِي الْجُمُعَةِ كُرْدِي.

قوله (سني): (وَيُسَنُّ الْفُسْلُ لِلإِحْرَامِ الْخُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ: وَيَخْتَصُّ أَيِ الْفُسْلُ بِمَنْ يَحْضُرُهَا وَلَوْ امْرَأَةً قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ: تَخْصِيصُهُ بِمَا ذَكَرَ يَفْتَضِي قَوَاتِهِ بِفِعْلِهَا فَيَتَمَثَّلُ قَضَاؤُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكَى أَفْتَى بِأَنَّ الْأَغْسَالَ الْمَسْنُونَةَ لَا تَقْضَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لِلْوَقْتِ فَقَدْ قَاتَتْ أَوْ السَّبَبُ فَقَدْ زَالَ وَنُسْتَنَّى مِنْهُ نَحْوُ دُخُولِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ دُخُولُهُ وَقَدْ يَفْهَمُهُ كَلَامُهُ لِأَنَّ السَّبَبَ إِلَى الْآنَ لَمْ يَزَلْ إِذْ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالِاسْتِقْرَارِ بَعْدَ تَمَامِ الدُّخُولِ اهـ. **قوله:** (وَالإِحْرَامُ الْجُنُبِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُكْرَهُ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا إِحْرَامُهُ جُنُبًا اهـ. **قوله:** (بِمَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ) أَيِ مِنْ نَحْوِ أَخْذِ الظُّفْرِ وَشَعْرِ الْإِبْطِ وَالْعَانَةِ وَإِزَالَةِ الرِّيحِ وَالْوَسْخِ.

لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يُكره لِشُرَيْدِ التَّضَحِّيَةِ إِزَالَةُ شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ ظَفَرِهِ أَوْ شَعْرِهِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ كَمَا بَأْتِي وَكَذَا لِلْجُنُبِ كَمَا مَرَّ وَأَنْ يُلْبَسَ الرَّجُلُ بَعْدَهُ شَعْرُهُ بِنَحْوِ صَنْغٍ صَوْنًا لَهُ عَنِ الْقُمْلِ وَالشَّعْبِ (فَإِنْ عَجَزَ) جَسًا لِفَقْدِ الْمَاءِ أَوْ شَرَعًا لِخَشْيَةِ مُبِيعِ تَيْمُمٍ مِمَّا مَرَّ (تَيْمُمٌ)؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ يُرَادُّ لِلْقُرْبَةِ وَالنَّظَافَةِ فَإِذَا تَعَذَّرَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْآخَرُ وَلَأنَّهُ يَنْبُوْثُ عَنِ الْوَاجِبِ فَالْمَنْدُوْبُ أَوَّلَى وَيَأْتِي هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ وَلَوْ وُجِدَ مِنَ الْمَاءِ بَعْضٌ مَا يَكْفِيهِ فَالَّذِي يُشْجِهُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَبْدِيهِ تَغْيِيرَ أَزَالِهِ بِهِ وَالَا، فَإِنْ كَفَى الْوُضُوءُ تَوْضُؤًا بِهِ وَالَا غَسَلَ بِهِ بَعْضُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَحِينَئِذٍ إِنْ نَوَى الْوُضُوءَ تَيْمُمٌ عَنْ بَاقِيهِ غَيْرَ تَيْمُمِ الْغُسْلِ وَالَا كَفَى تَيْمُمُ الْغُسْلِ،

• فَوَدَّ: (لَا تَفْصِيْلُهَا الْفَخ) أَي: لِأَنَّ الْمَذْهَبَ كَرَاهَةُ نَحْوِ أَخْذِ ظَفَرِ الْمَيْتِ وَشَعْرٍ إِنْطِهَ وَعَاتِيهِ سَمَ وَنِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَكَذَا الْجُنُبِ الْفَخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ وَيُسْنُّ لِلْجُنُبِ تَأْخِيرُ الْأَخْذِ مِنَ الْأَجْزَاءِ حَتَّى يَنْظَهَّرَ وَقَدْ يُنَافِيهِ التَّصُّ فِي الْحَائِضِ عَلَى أَنَّهَا تَأْخُذُهَا إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَن تَطَهَّرَهَا غَيْرَ مُتَرَقِّبٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَرَقَّبَتْه وَامْتَكَنَهَا الصَّبْرُ إِلَيْهِ سُنَّ لَهَا التَّأْخِيرُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي انْتَهَى سَم. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي بَابِ الْغُسْلِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ يُلْبَسَ الرَّجُلُ الْفَخ) أَي وَمَنْعٌ بِالْحِجَاءِ لَوَجْهِهِ مَرْوَجَةٍ وَخَلِيَّةٍ غَيْرِ مُجَدَّةٍ عَلَى مَيْتٍ وَلَوْ عَجُوزًا أَوْ خَضْبٌ كَفَيَهُمَا بِالْحِجَاءِ تَغْيِيمًا أَمَّا بَعْدُ الْإِحْرَامِ فَمَكْرُوهٌ وَكَذَا الْإِحْرَامُ إِلَّا لِحَلِيلَةٍ قِيَسَ وَأَمَّا التَّقَشُّ وَالْتَّسْوِيدُ وَالتَّطْرِيفُ فَيَحْرُمُ كُلُّ مِنْهَا كَتَخْمِيرِ الرَّجُلَةِ عَلَى خَلِيَّةٍ وَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا حَلِيلُهَا وَلَا عَلِمَتْ رِضَاهُ وَحَرَّمَ خَضْبُ الْبَيْدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ بِحِجَاءٍ وَنَحْوِهَا عَلَى خُتْنٍ وَرَجُلٍ بِلَا عُذْرٍ وَمُجَدَّةٍ لَا بَآئِنَ وَنَآئِي أَي فَيُكْرَهُ لَهَا بِاعْتِسَنِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَهُ الْفَخ) أَي الْغُسْلُ عِبَارَةٌ الْوَنَائِي وَيَعْدُ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ سُنَّ تَلْبِيْدُ رَأْسِهِ بَأَن يَفْقِصَهُ وَيَضْرِبَ عَلَيْهِ بِنَحْوِ صَنْغٍ لِيَدْفَعَ نَحْوَ الْقُمْلِ، وَإِنْ طَالَ زَمَنُهُ وَاعْتَادَ الْجَنَابَةَ أَوْ الْحَيْضَ وَبَجُورُ الْحَلْقِ لِحَاجَةِ الْغُسْلِ وَيَقْدِي وَلَا يَكْفِيهِ التَّيْمُمُ بَدَلُ الْغُسْلِ كَمَا قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَعَبْدُ الرَّهْوَفِ وَجَرَى عَلَى صِحَّةِ التَّيْمُمِ حُجٌّ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ وَالْإِنْدَادِ وَاسْتَظْهَرَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعَلَيْهِ يَقْضِي الصَّلَاةُ لِنُدْرَةِ عُذْرِهِ اه. • فَوَدَّ: (شُغْرُهُ) أَي شَعْرُ رَأْسِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ خَشِيَ عُرُوضَ جَنَابَةٍ بِاحْتِلَامٍ أَوْ خَشِيَتْ الْمَرْأَةُ خُصُولَ حَيْضٍ وَيَتَّبَعِي عَدَمَ اسْتِحْبَابِهِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ عُرُوضَ مَا ذُكِرَ يُخَوِّجُ إِلَى الْغُسْلِ وَلِإِصَالِ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّعْرِ وَإِزَالَةِ نَحْوِ الصَنْغِ، وَهُوَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى إِزَالَةِ بَعْضِ الشَّعْرِ عَنِ شَوْقِهِ وَيَتَّبَعِي الْفَخَ مَرَّ آيْنًا عَنِ الْوَنَائِي خِلَافَهُ. • فَوَدَّ: (وَلَا تَنْبُوْثُ هُنَّ الْوَاجِبِ) أَي فَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَنْظُرْ لِمَا يَخْصُلُ بِهِ مِنَ التَّشْوِيْعِ ش. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي هَذَا) أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ عَجَزَ الْفَخَ (فِي جَمِيعِ الْأَغْسَالِ) أَي فَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ عَقِبَ الْأَغْسَالِ الْآتِيَةِ مُقْنِي. • فَوَدَّ: (تَيْمُمٌ هُنَّ بَاقِيهِ غَيْرَ تَيْمُمِ الْغُسْلِ) هَذَا هُوَ الْأَوَّجَهُ

• فَوَدَّ: (لَا تَفْصِيْلُهَا) أَي؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ كَرَاهَةُ نَحْوِ أَخْذِ ظَفَرِ الْمَيْتِ وَشَعْرٍ إِنْطِهَ وَعَاتِيهِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لِلْجُنُبِ كَمَا مَرَّ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ وَيُسْنُّ لِلْجُنُبِ تَأْخِيرُ الْأَخْذِ مِنَ الْأَجْزَاءِ حَتَّى يَنْظَهَّرَ وَقَدْ يُنَافِيهِ التَّصُّ فِي الْحَائِضِ عَلَى أَنَّهَا تَأْخُذُهَا إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَن تَطَهَّرَهَا غَيْرَ مُتَرَقِّبٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَرَقَّبَتْه وَامْتَكَنَهَا الصَّبْرُ إِلَيْهِ سُنَّ لَهَا التَّأْخِيرُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي اه. • فَوَدَّ: (تَيْمُمٌ هُنَّ بَاقِيهِ غَيْرَ تَيْمُمِ الْغُسْلِ) هُوَ الْأَوَّجَهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ.

فإن فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به أعالي بَدَنِهِ (ولِدُخُولِ) الْحَرَمِ ثُمَّ لِدُخُولِ (مَكَّةَ) وَلَوْ حَلَالًا لِلاتِّبَاعِ نَعَمْ قَالَ الْمَأُورِدِيُّ لَوْ خَرَجَ مِنْهَا فَأَحْرَمَ بِالْمُعْتَمِرَةِ مِنْ نَحْوِ التَّنْعِيمِ وَاعْتَسَلَ مِنْهُ لِإِحْرَامِهِ لَمْ يُسْأَلْ لَهُ الْغُسْلُ لِدُخُولِهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَدِيثِيَّةِ أَيْ بِمَا يَقْلِبُ فِيهِ التَّغْيِيرُ وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مِنْ نَحْوِ التَّنْعِيمِ بِالْحَجِّ لِكُونِهِ لَمْ يَخْطُرَ لَهُ إِلَّا حَيْثُ يُذِئِدُ أَوْ مُقِيمًا ثُمَّ بَلَّ، وَإِنْ أُخْرِجَ إِحْرَامُهُ تَقْدِيمًا وَاعْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ لَا يَفْتَسِلُ لِدُخُولِهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ لِدُخُولِ الْحَرَمِ أَوْ لِنَحْوِ اسْتِسْقَاءِ بِمَحَلٍّ قَرِيبٍ مِنْهَا لَا يَفْتَسِلُ لِدُخُولِهَا أَيْضًا وَيُتَّجِهُ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ تَغْيِيرٍ وَلَا شَيْءٍ مُطْلَقًا (وَاللُّؤُوفُ بِهَرَفَةٍ) وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَيَحْصُلُ أَصْلُ سُتْنِهِ بِالْغُسْلِ بَعْدَ الْفَجْرِ فِيمَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى غُسْلِ الْجُمُعَةِ (و) لِلُّؤُوفِ (بِمُرْدَلَفَةِ عَدَاةِ النَّحْرِ)

فِي شَرْحِ الزَّوَالِ وَمَلَا كَفَى تَيْتُمُ الْغُسْلِ عَنْ تَيْتُمِ بَقِيَّةِ الْوُضُوءِ كَمَا كَفَى عَنْ تَيْتُمِ الْوُضُوءِ سَمِ .
 • فَوَدَّ: (وَلِدُخُولِ الْحَرَمِ) إِلَى قَوْلِهِ (كَغُسْلِ الْعِيدِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ (بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَدِيثِيَّةِ) إِلَى (وَأُخِذَ) وَقَوْلُهُ (بَلَّ) إِلَى (وَاعْتَسَلَ) وَقَوْلُهُ (وَيُؤْخَذُ) إِلَى (وَيُتَّجِهُ) وَكَذَا فِي الْمُرْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ (وَيُتَّجِهُ) إِلَى الْمُرْنِيِّ . فَوَدَّ: (وَلِدُخُولِ الْحَرَمِ) أَيْ الْمَكِّيَّ وَالْمَدَنِيَّ وَلِدُخُولِ الْكَعْبَةِ وَلِدُخُولِ الْمَدِينَةِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَوَتَائِي . فَوَدَّ: (ثُمَّ لِدُخُولِ مَكَّةَ) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بِذِي طَوًى أَيْ الزَّاهِرِ لِمَارِّ بِهَا وَالْأَقْوَمُ بِمِثْلِ مَسَافَتِهَا وَلَوْ فَاتَهُ الْغُسْلُ نُدِبَ قَضَاؤُهُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَغْسَالِ كَذَا فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ أَيْ وَالْمُرْنِيِّ خِلَافًا لِلْحَاشِيَةِ وَالنِّهَايَةِ وَتَائِي أَيْ حَيْثُ لَمْ يُلْحَقْ بِقِيَّةِ الْأَغْسَالِ بِغُسْلِ دُخُولِ مَكَّةَ فِي نُدْبِ الْقَضَاءِ . فَوَدَّ: (لِدُخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ حَلَالًا) قَالَ السُّبْكِيُّ وَحَيْثُ لَا يَكُونُ هَذَا مِنْ أَغْسَالِ الْحَجِّ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَقَعُ فِيهِ نِهَآيَةٌ وَمُرْنِي . فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ) رَوَاهُ الشُّيْخَانِ فِي الْمُحْرِمِ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَلَالِ مُرْنِي .
 • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَدِيثِيَّةِ الْإِنِّ) أَيْ كَالْجُفْرَانَةِ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْغُسْلَ مِنَ الْوَادِي لَا يَكْفِي لِدُخُولِ الْحَرَمِ فَضْلًا عَنْ دُخُولِ مَكَّةَ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ . فَوَدَّ: (لَمْ يَخْطُرَ الْإِنِّ) أَيْ الْإِحْرَامُ . فَوَدَّ: (أَوْ مُقِيمًا الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَخْطُرَ الْإِنِّ . فَوَدَّ: (بَلَّ، وَإِنْ أُخْرِجَ إِحْرَامُهُ الْإِنِّ) إِلَى نَحْوِ التَّنْعِيمِ . فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ قَرِيبٍ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِاغْتَسَلَ . فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ قُرْبَ مَحَلٍّ غُسْلِهِ مِنْ مَكَّةَ أَمْ لَا . فَوَدَّ: (وَالْأَفْضَلُ الْإِنِّ) كَذَا فِي شُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَالْمُبَآبِ وَمُخْتَصَرِّ بِأَفْضَلِ وَفِي الْمُرْنِيِّ وَفِي شُرُوحِ الْإِنْهَاجِ وَالزُّبَيْدِ وَبِالْبَهْجَةِ لِلْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ وَجَزَى حَاشِيَةُ الْإِبْصَاحِ وَمُخْتَصَرُّهُ وَشَرْحُهُ لِعَبِيدِ الرَّهْوَفِ وَشُرُوحُ الْإِبْصَاحِ وَالدَّلَجِيَّةِ لِلْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ وَابْنِ عَلَّانٍ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ كَوْنُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ لِلْخِلَافِ الْقَوِي فِي عَدَمِ دُخُولِ وَفْتِهِ إِلَّا بِالزَّوَالِ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ . فَوَدَّ: (كَوْنُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ) أَيْ وَفِي نَجْمَةٍ وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّتْنَةِ فِي غَيْرِهَا نِهَآيَةٌ وَمُرْنِي . فَوَدَّ: (وَيَحْصُلُ أَصْلُ سُتْنِهِ بِالْغُسْلِ بَعْدَ الْفَجْرِ) لَكِنْ تَقْرِيبُهُ لِلزَّوَالِ أَفْضَلُ كَتَقْرِيبِهِ مِنْ ذِمَائِهِ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَسُمِّيَتْ عَرَفَةً قِيلَ: لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ تَعَارَفَا ثُمَّ، وَقِيلَ: لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَرَفَ فِيهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنَاسِكَهَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ مُرْنِي وَنِهَآيَةُ عِبَارَةِ الْكُرْدِيٍّ عَلَى

• فَوَدَّ: (غَيْرِ تَيْتُمِ الْغُسْلِ) مَلَا كَفَى تَيْتُمُ الْغُسْلِ عَنْ تَيْتُمِ بَقِيَّةِ الْوُضُوءِ كَمَا كَفَى عَنْ تَيْتُمِ الْوُضُوءِ .

أي بعد فجره ظُرف للوقوف المحذوف ويدخل وقت هذا الغسل ينصف الليل كمُغسل العيد
فَيُتَوَه به أيضًا (وفي أيام التشريق) الثلاثة أي في كُل يوم منها قبل زواله أو بعده على الأوجه وبه
يتأيد ما قَدَّمته آينًا (للزمني) لِإِتَارٍ وَرَدَتْ فيها ولأنها مواضع اجتماع ولا يُسنُّ لدُخول مُزْدَلِفَةَ
ولا لِزمني جُمرة العقبة اكتفاء بما قبله ومنه يُؤخذ أنه لو لم يفتَسل لِوقوف مُزْدَلِفَةَ يُسنُّ له

بأفضل ويدخل وقته من الفجر على الرَّاجح خلافًا لِمَنْ بَحَثَ تَقْيِيدَ دُخول الوقت بِالزَّوالِ اهـ .

• فَوَدَّ: (فَيُتَوَه به أيضًا) هذا يَدُلُّ على أَنَّ كُلًّا مِنْ غُسلِ العيدِ وَغُسلِ الوقوفِ بِمُزْدَلِفَةَ مَطْلُوبٌ غَايَةُ
الْأَمْرِ حُصُولُهُمَا بِغُسلٍ وَاحِدٍ إِذَا نَوَاهُمَا لِاتِّحَادٍ وَفَتْهِمَا وَقَدْ يُقَالُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى غُسلٍ وَاحِدٍ نَاوَيْتَ بِهِ
أَحَدَهُمَا فَقَطْ فَهَلَا اكْتَفَى بِهِ عَنِ الْآخِرِ كَمَا اكْتَفَى بِمَا قَبْلَ دُخولِ مُزْدَلِفَةَ وَرَمَى التَّخَرُّعَ عَنْ غُسلِهِ بَلْ قَدْ
يُقَالُ الْإِكْتِفَاءُ هُنَا أَوَّلَى لِاتِّحَادِ الْوَقْتِ بَلْ تَقَرَّرَ فِي الْغُسلِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى أَحَدَ الْأَغْسَالِ الْمُسْنُونَةِ حَصَلَ بَاقِيهَا
فَلَا حَاجَةَ مَعَ غُسلِ العيدِ إِلَى نِيَّةِ غُسلِهِ أَغْنَى الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ
يَتَوَه بِمَا مَعَ هَذَا الْغُسلِ، وَإِنْ كَفَى غُسلٌ وَاحِدٌ وَحَصَلَ هُوَ مَعَهُ بَدُونِ نِيَّةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَيِ عِنْدَ النِّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَهُ) وَهُوَ الْأَفْضَلُ سَمِ وَتَأَنَّى. • فَوَدَّ: (عَلَى
الْأَوْجِه) اقْتَصَرَ النِّهَايَةَ عَلَى الْبُعْدِ فَعَلِمَ أَنَّ الْأَوَّلَى قَلْبُ الْمُعْطَفِ. • فَوَدَّ: (مَا قَدَّمْتَهُ آيِنًا) هُوَ قَوْلُهُ يَنْصُفُ
اللَّيْلَ كُرْدِي وَلَمَلَّ الصَّوَابَ هُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ فِيمَا يَظْهَرُ. • فَوَدَّ: (لِإِتَارٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النِّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ إِلَى وَلَا يُسَنُّ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُسَنُّ لِدُخولِ مُزْدَلِفَةَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ أَيِ
وَالْمُعْنَى مَبِيتُ مُزْدَلِفَةَ وَيَظْهَرُ أَنَّهَا أَوَّلَى. • فَوَدَّ: (اِكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ) الْمُرَادُ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمُزْدَلِفَةَ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي
غُسلُ عَرَفَةَ أَوْ غُسلُ دُخولِ الْحَرَمِ بِضَرْيٍ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْخُ) كَذَا فِي نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ وَالْأَوَّلَى
حَذْفُهُ لِإِغْنَاءِ مَا سَبَقَتْ عَنْهُ بِضَرْيٍ. • فَوَدَّ: (اِكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ حَصَلَ تَغْيِيرٌ لَكِنَّ الْمُتَجَنِّهَ سَنَهُ
حَبِيبٌ إِنْ حَصَلَ اِزْدِحَامٌ ثُمَّ قَدْ يَسْتَشْكِلُ الْإِكْتِفَاءُ بِمَا قَبْلَ دُخولِ مُزْدَلِفَةَ، وَهُوَ غُسلُ الْوُقُوفِ بِبُعْدِهِ عَنْهُ
لَا سِيَّما إِذَا أَتَى بِهِ عَقِبَ الْفَجْرِ سَمِ .

• فَوَدَّ: (فَيُتَوَه به أيضًا) هذا يَدُلُّ على أَنَّ كُلًّا مِنْ غُسلِ العيدِ وَغُسلِ الوقوفِ بِمُزْدَلِفَةَ مَطْلُوبٌ غَايَةُ
الْأَمْرِ حُصُولُهُمَا بِغُسلٍ وَاحِدٍ إِذَا نَوَاهُمَا لِاتِّحَادٍ وَفَتْهِمَا وَقَدْ يُقَالُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى غُسلٍ وَاحِدٍ نَاوَيْتَ بِهِ
أَحَدَهُمَا فَقَطْ فَهَلَا اكْتَفَى بِهِ عَنِ الْآخِرِ كَمَا اكْتَفَى بِمَا قَبْلَ دُخولِ مُزْدَلِفَةَ وَرَمَى التَّخَرُّعَ عَنْ غُسلِهِ بَلْ قَدْ
يُقَالُ الْإِكْتِفَاءُ هُنَا أَوَّلَى لِاتِّحَادِ الْوَقْتِ بَلْ تَقَرَّرَ فِي الْغُسلِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى أَحَدَ الْأَغْسَالِ الْمُسْنُونَةِ حَصَلَ بَاقِيهَا
فَلَا حَاجَةَ مَعَ غُسلِ العيدِ إِلَى نِيَّةِ غُسلِهِ أَغْنَى الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ
يَتَوَه بِمَا مَعَ هَذَا الْغُسلِ، وَإِنْ كَفَى غُسلٌ وَاحِدٌ وَحَصَلَ هُوَ مَعَهُ بَدُونِ نِيَّةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ زَوَالِهِ
أَوْ بَعْدَهُ عَلَى الْأَوْجِه) لَا يَتَيَسَّرُ أَنْ كَوْنَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ أَفْضَلَ وَأَنْ يَطْلُبَ تَأْخِيرَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَإِنْ كَانَ
ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ فِي نَظَرِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ أَنْ تَقْرِيْبَهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلَ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ تَأْخِيرَهُ عَنْ ذَهَابِهِ، وَإِنْ كَانَ
قَبْلَ الزَّوَالِ لَظْهَورِ الْفَرْقِ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْحُضُورَ إِلَى مَحَلِّ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَلَا يَطْلُبُ إِلَى مَحَلِّ الزَّمَنِ
قَبْلَهُ. • فَوَدَّ: (اِكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ) زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلِاتِّسَاعِ وَقْتِ الْأَوَّلِ بِغْنَى رَمَى جُمرة العقبة وَعَدَمِ

لِزِمِيهَا، وَهُوَ مُثَجَّةٌ وَلَا يُسْنُ لِلطَّوَافِ بِاتِّوَاعِهِ وَلَا لِخَلْقِ لَأْتِسَاعٍ وَقَتِيهِمَا وَلَا لِكُتْفَاءٍ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ بِغُسْلِ دُخُولِ مَكَّةَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَقَوْلِهِمُ السَّابِقِ اكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ غُسْلَ عَرَفَةَ وَدُخُولَ الْحَرَمِ سُنَّ لِدُخُولِ مُزْدَلِفَةَ أَوْ غُسْلِ وَقُوفِهَا وَالْعِيدِ سُنَّ لِزِمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ أَوْ غُسْلِ دُخُولِ مَكَّةَ أَوْ طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَوَافِ الْقُدُومِ سُنَّ لَهُ.

(وَأَنْ يُطَيَّبَ) الذَّكْرُ وَغَيْرُهُ غَيْرُ الصَّائِمِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنْهَا مَرَّةً فِي الْجُمُعَةِ (بَذَنَهُ لِلْإِحْرَامِ)

• فَوَدَّ: (لِاتِّسَاعٍ وَقَتِيهِمَا) أَيِ قَتَعِلِ الرَّخْمَةَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَقَضِيَّةُ الْعِلَّةِ نَذْبُهُ عِنْدَ أَزْدِحَامِ النَّاسِ فِيهَا كَأَيَّامِ الْحَجِّ وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ الْمُرْشِيدِ وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِقَوْلِ الرَّوَضَةِ: يُسْنُ الْفُسْلُ لِكُلِّ اجْتِمَاعٍ انْتَهَى اهـ. سَم. زَادَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِيْعَابِ: وَلَوْ حَصَلَ لَهُ تَغْيِيرٌ بَنَحْوِ عَرَفِي سُنَّ لَا مَحَالَةَ اهـ. وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ وَشُرُوحِهِ لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَابْنِي الْجَمَالِ وَعَلَّانِ أَنَّ قَوْلَهُمْ: لَا يَغْتَسِلُ لِلطَّوَافِ أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ طَوَافًا أَمَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ اجْتِمَاعًا فَيُسْنُ انْتَهَى اهـ.

• فَوَلَّ (سُنِّي): (وَأَنْ يُطَيَّبَ الْخُ) أَيِ بَعْدَ الْفُسْلِ نِهَآيَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ وَتَوَاتِي. • فَوَدَّ: (الذَّكْرُ) إِلَى قَوْلِهِ لِلْجَلَّالِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ غَيْرُ الصَّائِمِ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُسْنُ لِمَبْنُوتَةٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ إِلَى الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (وَعِزُّهُ) أَيِ مِنْ خُشْيٍ أَوْ امْرَأَةٍ شَابَةٍ أَوْ عَجُوزًا خَلِيَّةً أَوْ مُتَرَوِّجَةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (غَيْرُ الصَّائِمِ الْخُ) قَالَ فِي الْجَنَحِ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ أَيِ اسْتِثْنَاءُ الصَّائِمِ وَالْمَبْنُوتَةِ بِمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ فَيَمْنُ عَلَيْهِ زَوَائِحُ تَوَقَّفَتْ إِزَالَتُهَا عَلَى الطَّيِّبِ فَيُسْنُ لَهُ أَيِ لِلْمُحْرَمِ مُطْلَقًا دَفْعًا لِلْأَذَى عَنِ النَّاسِ الْأَهَمِّ بِالرَّعَايَةِ مِنْ غَيْرِهِ اهـ، وَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُجَدَّةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اهـ كُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ.

• فَوَلَّ (سُنِّي): (لِلْإِحْرَامِ) أَيِ لِإِرَادَتِهِ وَيَحْتَ الْأَذْرَعِيُّ نَذْبَ الْجَمَاعِ إِنْ أَمَكْنَهُ قَبْلَ إِخْرَافِهِ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ

الْإِحْتِيَاجُ فِي الثَّانِي يَغْنِي الْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ اهـ. • فَوَدَّ: (اِكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ حَصَلَ تَغْيِيرٌ لَكِنْ الْمُتَجَّةُ سَنَهُ حَيْثُ إِذْ حَصَلَ أَزْدِحَامٌ ثُمَّ قَدْ يُسْتَشْكَلُ الْإِكْتِفَاءُ بِمَا قَبْلَ دُخُولِ مُزْدَلِفَةَ، وَهُوَ غُسْلُ الْوُقُوفِ بِيَعْدِهِ عَنْهُ لَا سَيِّمًا إِذَا أَتَى بِهِ عَقِبَ التَّخَرُّ. • فَوَدَّ: (اِكْتِفَاءً بِمَا قَبْلَهُ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْمُنْهَجِ فِي الثَّانِي اِكْتِفَاءً بِطَهْرِ الْعِيدِ اهـ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ اِكْتِفَاءً بِطَهْرِ الْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةَ عُدَّةَ التَّخَرُّ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَضِيَّةُ الْعِلَّةِ الْأَوَّلَى أَيِ الْإِكْتِفَاءُ بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ لِمَا قَبْلَ يَوْمِ التَّخَرُّ سُنَّ الْفُسْلُ لَهُ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ صَرَّحَ بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَغْتَسِلْ لِعَرَفَةَ وَلَا لِمُزْدَلِفَةَ وَلَا لِلْعِيدِ سُنَّ لَهُ الْفُسْلُ لِلزَّمْنِيِّ أَخْذًا مِنَ الْعِلَّةِ السَّابِقَةِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ اهـ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يُلْحَقَ بِتَرْكِ الْفُسْلِ لِمَا قَبْلَ مَا لَوْ حَصَلَ بِغَيْرِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيْضًا وَيَتَجَهَّ أَنْ هَذَا التَّقْصِيلُ الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُسْنُ لِلطَّوَافِ بِاتِّوَاعِهِ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ ثُمَّ يُقْبَضُ أَيِ مِنْ يَوْمِ التَّخَرُّ إِلَى مَكَّةَ وَيَغْتَسِلُ وَيَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ قَالَ ابْنُ التَّقِيبِ وَقَوْلُ الشَّيْخِ وَيَغْتَسِلُ قَالَ الْغَزَالِيُّ إِنَّ هَذَا الْفُسْلَ اسْتَحَبَّهُ فِي الْقَدِيمِ دُونَ الْجَدِيدِ اهـ. • فَوَدَّ: (لِاتِّسَاعٍ وَقَتِيهِمَا) أَيِ قَتَعِلِ الرَّخْمَةَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَضِيَّةُ الْعِلَّةِ نَذْبُهُ عِنْدَ أَزْدِحَامِ النَّاسِ فِيهَا كَأَيَّامِ الْحَجِّ وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ الْمُرْشِيدِ

للاتِّباع مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا لَمْ يُسَنَّ لِغَيْرِ الرَّجُلِ التَّطَيُّبُ لِنَحْوِ الْجُمُعَةِ لِضَيْقِ وَقْتِهَا وَمَحَلُّهَا فَلَا يُمَكِّنُهَا تَجَنُّبُ الرِّجَالِ نَعْمَ لَا يَجُوزُ لِمُحَدَّةٍ وَلَا يُسَنَّ لِمَجْتَبِوتَةٍ وَالْأَفْضَلُ الْمِسْكُ وَخَلَطُهُ بِهَمَاءِ الْوَرْدِ لِيَذْهَبَ جُرْمُهُ (وَكَذَا قَوْلَاهُ) أَيِ إِزَارَهُ وَرِدَاؤُهُ يُسَنَّ أَنْ يُطَيِّبَهُ أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ) كَالْبَدَنِ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ تَطْيِيبُهُ جُزْأً لِلخِلَافِ الْقَوِي فِي حُرْمَتِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَمَا هُوَ قِيَاسٌ كَلَامِهِمْ فِي مَسَائِلَ صَرَّحُوا فِيهَا بِالْكَرَاهَةِ لِأَجْلِ الْخِلَافِ فِي الْحُرْمَةِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْقَاضِيَّ أَبَا الطَّيِّبِ وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِالْكَرَاهَةِ (وَلَا بَأْسَ) أَيِ لَا حُرْمَةَ (بِاسْتِدَاقَتِهِ) فِي تَوْبٍ أَوْ بَدَنِ (بَعْدَ الْإِحْرَامِ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْضِ الْمِسْكِ أَيِ بَرِيْقِهِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرِّمٌ) وَخَرَجَ بِاسْتِدَاقَتِهِ مَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ تَوْبِهِ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ فَتَلَزَّمَهُ الْفِدْيَةُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَأْتِيَ (وَلَا بِطَيِّبٍ لَهُ جُورٌ) سِوَا مَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَمَا بَعْدَهُ كَالْحِثَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ (لَكِنْ لَوْ نَزَعَ قَوْلُهُ الْمُطَيِّبُ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِطَيِّبِهِ رِيحٌ لَكِنْ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ رُشَّ بِهَمَاءٍ ظَهَرَ رِيحُهُ (لَمْ يَبْسَ لَزِمَتَهُ الْفِدْيَةُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ لَبَسَ مُطَيِّبٌ. (و) يُسَنَّ (أَنْ تُغَضَّبَ) الْمَرْأَةُ غَيْرَ الْمُحَدَّةِ (لِلْإِحْرَامِ يَذْهَابُ) أَيِ كُلِّ يَدٍ مِنْهَا

مِنْ دَوَاعِيهِ نِهَائَةٍ وَكَزْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ الْوَنَائِيٍّ وَيُسَنَّ الْجَمَاعُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَيَتَأَكَّدُ لِمَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ تَرْكُهُ اهـ. فَوَدَّ: (لِضَيْقِ وَقْتِهَا وَمَحَلُّهَا فَلَا يُمَكِّنُهَا) الْأُولَى تَذَكِيرُ الضَّمَائِرِ الثَّلَاثَةِ بِضَرْبٍ.

فَوَدَّ: (لِإِمْنُونَةٍ) كَذَا ضَبَطَ فِي نُسْخٍ وَعَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ مُبَانَةٌ إِلَّا إِنْ صَحَّ بَأَنَ بِمَعْنَى أَبَانَ وَفِي نُسْخٍ مَبْنُوتَةٌ بِضَرْبٍ. فَوَدَّ: (بِهَمَاءِ الْوَرْدِ) أَيِ وَنَحْوِهِ كَذَهْنِ الْعَالِيَةِ وَنَائِيٍّ أَيِ ذَهْنِ الْبَانِ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ. فَوَدَّ: (أَيِ إِزَارَهُ وَرِدَاؤَهُ) أَيِ غَيْرُهُمَا وَنَائِيٍّ. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ الْخُ) وَصَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا الْإِبَاحَةُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةٍ وَمُغْنِيٍّ وَنَائِيٍّ.

فَوَدَّ (سَنِيٍّ): (وَلَا بَأْسَ بِاسْتِدَاقَتِهِ الْخُ) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ يُسْتَنَى مِنْ جَوَازِ الْإِسْتِدَامَةِ مَا إِذَا لَزِمَهَا الْإِحْدَاثُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَتَلَزَّمَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُغْنِيٍّ وَنِهَائَةٍ. فَوَدَّ: (لِخَبَرِ مُسْلِمٍ الْخُ) دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِدَامَةِ يُخَيِّرُ مِيَّ. فَوَدَّ: (إِلَى وَبَيْضِ الْخُ) بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ بَعْدَ الْوَاوِ فَوَدَّ: (فِي مَفْرِقِ الْخُ) بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا وَسَطُ الرَّاسِ. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَحْمِيرُ وَجَنَةٍ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِيٍّ إِلَّا قَوْلَهُ سِوَا إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ نَعْمَ إِلَى وَأَمَّا الْمُحَدَّةُ وَقَوْلُهُ كَمَا نَصَّ إِلَى وَالْمُخْتَلَى. فَوَدَّ: (مَا لَوْ أَخَذَهُ الْخُ) وَلَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ عَمْدًا لَزِمَتَهُ الْفِدْيَةُ وَيَكُونُ مُسْتَعْمِلًا لِلطَّيِّبِ ابْتِدَاءً جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا عِزَّةَ بِإِتْقَالِ طَيِّبٍ بِإِسَالَةِ الْعَرَقِ وَلَوْ تَغَطَّرَ قَوْلُهُ مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يَقْضَ جُزْأً نِهَائَةٍ وَمُغْنِيٍّ وَأَسْنَى وَقَوْلُهُمْ وَلَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ الْخُ أَيِ وَالتَّصَقُّ بِهَا مِنْهُ شَيْءٌ وَنَائِيٍّ وَعَ ش. فَوَدَّ: (وَمَا بَعْدَهُ) أَيِ وَاسْتِدَاقَتُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ. فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمُحَدَّةِ) يَتَّبِعِي

وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِقَوْلِ الرُّوضَةِ يُسَنَّ الْقُسْلَ لِكُلِّ اجْتِمَاعٍ اهـ. فَوَدَّ: (لَكِنْ لَوْ نَزَعَ قَوْلُهُ الْمُطَيِّبُ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ عَمْدًا فَعَلِمَهُ الْفِدْيَةُ وَيَكُونُ مُسْتَعْمِلًا لِلطَّيِّبِ ابْتِدَاءً جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ.

إلى كونهما بالجناء تعميماً وكذلك وجهها ولو خلية شاة؛ لأنها تحتاج لكشفيهما وذلك يستتر لونهما ويكره لها به بعد الإحرام؛ لأنه زينة ولا فدية فيه؛ لأنه ليس بطيب نعم إن تركته قبل غمداً أو نسياناً احتيل أن تفعله بعده خشية المفسدة لا للزينة وأما المجددة فيحرم عليها وكذا الرجل إلا لضرورة كما نص عليه الشافعي والأصحاب وبه ردذت في مؤلف مبسوط على جمع يمتنعين أطالوا الاعتراض على المصنف والاستدلال للجل في مؤلفات حتى ادعى بعضهم فيها الاجتهاد ولذا سئمت سن الغارة على من أظهر معرة تقوله في الجناء وعوارزه والخنى كالرجل ويسن لغير المحرمة أيضاً إن كانت حليلة ولا كربة ولا يسن لها نقش

والمنبوتة على قياس ما تقدم فيحرم على الأولى ولا يسن للثانية بصري وباعثن . فود: (إلى كونهما) أي فقط نهاية ومغني . فود: (وذلك يستتر لونهما) الغرض حصول الستر في الجملة ولا فتظرهما مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا أن يكون هناك جزم سائر فلا حزمة كما هو ظاهر أيضاً سم . فود: (ويكره) أي أن تحضب . وفود: (به) أي بالجناء، وهو متعلق بالضمير المرفوع بيكره فقيه ما فيه سم .

فود: (واحتيل الخ) أي بلا كراهة . فود: (وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس واللحية بالجناء جائز للرجل بل سته صرح به التوي في شرح المهذب نقلاً عن اتفاق أصحابنا وأما خضاب اليدين والرجلين بالجناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال انتهى وقضية التقييد باليدين والرجلين عدم حزمة خضاب غيرهما لكن يتبني استثناء ما في معنى اليدين والرجلين كالمغني والوجه فليراجع سم . فود: (إلا لضرورة) أي ليخبر أبي داود في سنيته عن سلمى خديم رسول الله ﷺ (ما كان أحد يشتكي إلى رسول الله ﷺ وجعاً في رايه إلا قال: «احتجم» ولا وجعاً في رجله إلا قال «خضبهما») اه زاد البخاري في تاريخه (بالجناء) فتح الدود .

فود: (وبه الخ) أي بذلك النص . فود: (على المصنف) أي في غير المنهاج . فود: (سن الغارة) أي نفرتها (على من أظهر معرة تقوله) أي على من أظهر من أظهر إثم قوله الباطل في الجناء . وفود: (وعوارزه) عطف على معرة الخ أي وأظهر عيب تقوله كزدي عبارة الأقبانوس يقال سن الماء على الشراب إذا قرقه ويقال سن الغارة عليهم إذا صبها من كل وجه اه . فود: (ويسن لغير المخرمة الخ) أي لكنه للمخرمة أكد نهاية ومغني . فود: (ولاً) أي بأن كانت خلية من زوج أو سيد نهاية ومغني . فود: (ولا يسن لها نقش الخ) عبارة الكزدي على بافضل وأما النقش والتسويد وخضب أطراف الأصابع فمكره حيث كان لها حليل وأذن لها فيه وإلا حرم حيث لم تعلم رضا ويجري ذلك في التميم كما في الأسنى

فود: (وذلك يستتر لونهما) الغرض حصول الستر في الجملة ولا فتظرهما مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا أن يكون هناك جزم سائر فلا حزمة كما هو ظاهر أيضاً فليتأمل . فود: (ويكره) أي أن تحضب .

فود: (به) أي بالجناء، وهو متعلق بالضمير المرفوع بيكره فقيه ما فيه . فود: (فيحرم عليها وكذا الرجل إلا لضرورة الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس واللحية بالجناء

وَتَسْوِيدٌ وَتَطْرِيفٌ وَتَحْمِيرٌ وَجَنَةٌ بَلْ يَحْرُمُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ عَلَى خَلِئَةٍ وَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا حَلِيلُهَا.
 (وَيَتَجَرَّدُ) بِالرَّفْعِ كَمَا فِي خَطِّهِ فَيَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ تَبَعًا لِلْمُتَجَمِّعِ كَالْمُزِيرِ
 وَبِالنَّصَبِ فَيَكُونُ مَثْبُوتًا وَعَلَيْهِ آخَرُونَ تَبَعًا لِلْمُنَاسِبِ، وَهُوَ مُقْتَضَى الرُّوضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ
 وَأَطَالَ كُلُّ فِي الاسْتِذْلَالِ لِمَا قَالَهُ بِمَا بَسَطْتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ مَعَ بَيَانِ الْحَقِّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ
 مِنْ حَيْثُ الْفَتْوَى الْأَوَّلُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَذْرُوكُ الثَّانِي (الرَّجُلُ) وَلَوْ مَجْنُونًا وَصَبِيًّا؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ أَيْضًا
 عَلَى مَا يُقَابِلُ الْمَرْأَةَ كَمَا هُنَا (لِإِحْرَامِهِ عَنْ مَخِيطِ الثِّيَابِ) ذِكْرُ الثِّيَابِ مِثَالٌ وَكَذَا مَخِيطٌ إِنْ
 كَانَ بِالْمُعْجَمَةِ وَالْمَرْأَةُ أَنَّهُ يَجِبُ أَوْ يُنْذَبُ لَهُ التَّجَرُّدُ عَنْ كُلِّ مَا فِيهِ إِحَاطَةٌ لِلْبَدَنِ أَوْ غَضَبٌ مِنْهُ
 بِمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ كَحُفٍّ وَسُرْمُوزَةٍ (وَيَلْبَسُ إِذَا زَارًا وَرِدَاءً)

وَكَلَامُ الشَّارِحِ خَبْرٌ فِي الزَّوَاجِ يُفِيدُ كَرَاهَتَهُ مُطْلَقًا وَيَجْرِي التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي وَشْرِ الْإِنْسَانِ أَيْ
 تَحْدِيدِهَا فِي الْوَضْعِ اهـ. فَوُدَّ: (وَتَطْرِيفٌ) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْمَرْأَةُ بِالتَّطْرِيفِ الْمُحْرَمِ تَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ
 بِالْحِجَاءِ مَعَ السَّوَادِ أَمَّا بِالْحِجَاءِ وَخَدَهُ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ شَرْحُ الْعُبَابِ وَكَذَا يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِي التَّقْسِ
 سَم. فَوُدَّ: (وَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ لِلْخ) أَيْ وَلَا عَلِمَتْ رِضَاهُ وَنَائِي وَيَضْرِي وَكَزْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.
 فَوُدَّ: (حَلِيلُهَا) أَيْ مِنْ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ. فَوُدَّ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِالنَّصَبِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.
 فَوُدَّ: (فَيَقْتَضِي الْوُجُوبَ) أَيْ: لِأَنَّ مُطْلَقَاتِ الْمُلُومِ ضَرُورِيَّةٌ. فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ لِلْخ) ، وَهُوَ
 الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ الْوَنَائِي وَكَذَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ تَجْرِيْدَهُ مَوْلَاهُ الذَّكَرُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَبِّرَهُ مُخْرِمًا
 اهـ. فَوُدَّ: (وَبِالنَّصَبِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ. فَوُدَّ: (تَبَعًا لِلْمُنَاسِبِ) أَيْ لِلْمُصَنَّفِ. فَوُدَّ: (وَهُوَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ
 لِلْخ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ أَيْضًا سَمِ أَيْ وَالْمُغْنِي.
 فَوُدَّ (السِّي): (الرَّجُلُ) أَيْ بِخِلَافِ الْأُنْثَى وَالْخُنْثَى إِذَا لَا يَزَاحُ عَلَيْهِمَا فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ اهـ وفَوُدَّ:
 (عَنْ مَخِيطٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمَرْأَةُ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ كُلِّ مُحِيطٍ بِضَمِّ الْمِيمِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ
 وَلَوْ لَبَدًا وَمُنْسُوجًا نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (وَكَا مَخِيطٌ لِلْخ) أَيْ ذَكَرَهُ مِثَالٌ سَم وَكَزْدِي. فَوُدَّ: (أَنَّهُ
 يَجِبُ) أَيْ عَلَى الْمُعْتَمَدِ (أَوْ يُنْذَبُ) أَيْ عَلَى مُقَابِلِهِ. فَوُدَّ: (التَّجَرُّدُ لِلْخ) وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّطْيِيبِ
 نِهَايَةً وَقَالَ الْمُغْنِي قَبْلَ التَّطْيِيبِ اهـ. فَوُدَّ: (وَسُرْمُوزَةٍ) أَيْ الْمَكْطَبِ وَنَائِي.
 فَوُدَّ (السِّي): (وَيَلْبَسُ إِذَا زَارًا لِلْخ) أَيْ وَيُسْنُ أَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ إِذَا زَارًا لِلْخ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

جَائِزٌ لِلرَّجُلِ بَلْ سُنَّةٌ صَرَّحَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ نَقْلًا عَنْ أَتْفَاقِ أَصْحَابِنَا قَالَ الشُّيُوطِيُّ وَأَمَّا
 خِضَابُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ بِالْحِجَاءِ فَمُسْتَحَبٌّ لِلْمَرْأَةِ الْمُتَزَوِّجَةِ وَحَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ اهـ وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ
 بِالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ عَدَمُ حُرْمَةِ خِضَابٍ غَيْرِهِمَا لَكِنْ يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ مَا فِي مَعْنَى الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ كَالْمَعْنَى
 وَالْوَجْهِ فَلْيُرَاجَعَ. فَوُدَّ: (وَتَطْرِيفٌ) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْمَرْأَةُ بِالتَّطْرِيفِ الْمُحْرَمِ تَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ بِالْحِجَاءِ
 مَعَ السَّوَادِ أَمَّا الْحِجَاءُ وَخَدَهُ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ اهـ. هَكَذَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَذَا يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِي
 التَّقْسِ. فَوُدَّ: (وَهُوَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ لِلْخ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ أَيْضًا. فَوُدَّ: (وَكَا مَخِيطٌ) أَيْ ذَكَرَهُ مِثَالٌ.

لِصِحَّةِ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ فَعَمَلًا وَأَمْرًا وَيُسْنُ كَوْنُ الْإِزَارِ وَالرُّدَاءِ (أَبْيَضَيْنِ) لِمَا مَرَّ فِي الْكَفَنِ وَجَدِيدَيْنِ نَظِيفَيْنِ وَلَا فَنَظِيفَيْنِ وَيُكْرَهُ الْمُتَنَجِّسُ الْجَافُّ وَالْمَصْبُوغُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ قَبْلَ النَّسِجِ عَلَى الْأَوْجِهِ نَعَمْ يُتَجَنَّبُ الْبَعْضُ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُ وَقَعَ وَمَرَّ الْخِلَافُ فِي حُرْمَةِ الْمَرْغَفِ وَالْمُعْصَفِ فَيَتَعَيَّنُ اجْتِنَابُهُمَا (وَتَعْلِيهِ) وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا جَدِيدَيْنِ كَذَلِكَ وَالْمُرَادُ بِالتَّعْلِيلِ مَا لَا يَحْرُمُ فِي الْإِحْرَامِ مِنْ نَحْوِ الْمَدَائِسِ الْمَعْرُوفِ الْيَوْمَ وَالتَّاسُومَةِ (وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ)

• فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ الْمُتَنَجِّسُ الْجَافُّ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِ كَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ قَبْلَ النَّسِجِ الْخ.

• فَوَدَّ (سَيِّئًا): (أَبْيَضَيْنِ) قَالَ فِي الْإِيمَابِ يُسْنُ لِلْمَرْأَةِ الْبَيَاضَ وَالْجَدِيدَ أَيْضًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيُكْرَهُ لَهَا الْمَصْبُوغُ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَيِ لِيَخْبَرَ «السَّوَامِ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ» نَهَايَةً وَمُغْنَى.

• فَوَدَّ: (وَجَدِيدَيْنِ الْخ) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالْأَخْوَاطُ أَنَّ يَغْسِلَ الْجَدِيدَ الْمُقْصُورَ لِتَشْرِيقِ الْقَضَائِرِ لَهُ عَلَى الْأَرْضِ وَقَضِيَّةُ تَعْلِيلِهِ أَنَّ غَيْرَ الْمُقْصُورِ كَذَلِكَ أَيِ إِذَا تَوَهَّمَتْ نَجَاسَتَهُ لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ بَدْعَةٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نَهَايَةً وَمُغْنَى عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَيُسْنُ غَسْلُ جَدِيدِ تَوَهَّمَتْ نَجَاسَتَهُ بِأَمْرٍ قَرِيبٍ لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ بَدْعَةٌ قَالَه حَجَّ أَهْ قَالَ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ قَوْلُهُ بِأَمْرٍ قَرِيبٍ أَيِ قَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ أَه. • فَوَدَّ: (وَالْمَصْبُوغُ) وَإِنَّمَا كَرِهُوا هُنَا الْمَصْبُوغَ بِغَيْرِهِمَا أَيِ الزَّغْفَرَانِ وَالْمُعْصَفِ خِلَافَ مَا قَالُوهُ ثُمَّ أَيِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ أَشْعَثُ أَغْبَرُ فَلَا يُنَاسِبُهُ الْمَصْبُوغُ مُطْلَقًا أَسْنَى وَنَهَايَةُ وَالْمُعْتَمَدُ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ عَدَمُ كَرَاهَةِ الْمَصْبُوغِ مُطْلَقًا مَا عَدَا الْمَرْغَفَ وَالْمُعْصَفَ سَمِ عِبَارَةُ بِأَعَشَى قَوْلُهُ وَالْمَصْبُوغُ الْخ أَيِ إِنْ وَجَدَ غَيْرُهُ وَلَوْ لَامْرَأَةً أَه.

• وَفَوَدَّ: (وَلَوْ قَبْلَ النَّسِجِ) كَذَا عَمَّ فِي النَّهَايَةِ مَعَ أَنَّهُ مَشَى فِيمَا مَرَّ فِي مَبْنَعِ اللَّبَاسِ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا سِوَاةَ قَبْلِ النَّسِجِ أَوْ بَعْدَهُ وَقِيلَ فِي الْأَسْنَى التَّيْسُودُ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالزَّوْيَانِي وَأَقْرَبَهُ بَلِ أَيْدَهُ بِقَوْلِهِ وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ انْتَهَى وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْمُغْنَى بِضَرْبِي وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَالنَّهَايَةُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي اللَّبَاسِ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) هَذَا إِنْ وَجَدَ الْبَيَاضَ وَإِلَّا فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْمَصْبُوغِ بَعْدَ وَتَابِي. • فَوَدَّ: (نَعَمْ يُتَجَنَّبُ الْخ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ: وَإِنْ قُلَّ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ وَمَا لِيَّهِ الْوَنَائِي. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخِلَافُ الْخ) أَيِ وَتَزَجَّجَ أَنَّهُمَا يَخْرُمَانِ لِلرَّجَالِ إِذَا كَانَ أَكْثَرُ الثَّوْبِ مَصْبُوعًا بِهِمَا وَجَرَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ عَلَى حُرْمَةِ الْمَرْغَفِ وَكَرَاهَةِ الْمُعْصَفِ عَلَى الرَّجَالِ وَاخْتَلَفَ فِي الْوَزَنِ وَالزَّاجِعُ الْجِلُّ وَيَجُلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ طَلَبِي الْبَدَنِ بِالزَّغْفَرَانِ أَهْ كُرْدِي عَلَى بِإِفْضَالٍ.

• فَوَدَّ (سَيِّئًا): (وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ) أَيِ وَيُسْنُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِحْرَامِ فَلَوْ أَخْرَمَ قَبْلَ الصَّلَاةِ

• فَوَدَّ: (وَالْمَصْبُوغُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَإِنَّمَا كَرِهُوا هُنَا الْمَصْبُوغَ بِغَيْرِهِمَا أَيِ الزَّغْفَرَانِ وَالْمُعْصَفِ خِلَافَ مَا قَالُوهُ ثُمَّ أَيِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ أَشْعَثُ أَغْبَرُ فَلَا يُنَاسِبُهُ الْمَصْبُوغُ مُطْلَقًا م لَكِنْ قَبْدَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِي بِمَا صَبَّغَ بَعْدَ النَّسِجِ وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ أَهْ وَالْمُعْتَمَدُ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ عَدَمُ كَرَاهَةِ الْمَصْبُوغِ مُطْلَقًا مَا عَدَا الْمَرْغَفَ وَالْمُعْصَفَ عَلَى مَا فِيهِ م ر.

• فَوَدَّ (سَيِّئًا): (وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ) لَوْ أَخْرَمَ بِلا صَلَاةٍ هَلِ يُطَلَّبُ تَدَارُكُهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ فِيهِ نَظَرٌ.

ينوي بهما سنة الإحرام للاتباع مُتَّفَقٌ عليه بقرأ سِرًّا ليلًا ونهارًا خلافاً لِمَنْ رَعَمَ الجهرَ فيهما ليلًا كسنة الطواف في الأولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الإخلاص ويُغني عنهما غيرهما كسنة تحية المسجد في تفصيلها السابق لأن القصد وقوع الإحرام إثر صلاة كما أفاده نص البوطي أي بحيث لا يطول الزمن بينهما عُرْفًا نظير ما مر في نحو سنة الوضوء ويحرمان وقت الكراهة في غير الحرم (ثم) بعدهما (الأفضل أن يحرم) لا عقبتهما بل (إذا

فأنت؛ لأنها ذات سبب فلا تُقضى وتأتي. • فود: (ينوي) إلى قوله: (ومن لا مسكن) في النهاية إلا قوله: (سِرًّا) إلى (في الأولى) وقوله: (في تفصيلها السابق) وقوله: (أي توجّهت) إلى المتن وقوله: (به مع) إلى (الأفضل) وكذا في المغني إلا قوله: (وبه مع ما مر إلخ). • فود: (ينوي بهما إلخ) والأفضل أن يُصلّيَهما في مسجد الميقات إن كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتيهما بين الذكر وغيره مُغني ونهاية. • فود: (في الأولى) مُتَعَلِّقٌ بِقَرَأ سم. • فود: (غيرهما) أي فريضة أو نافلة نهاية. • فود: (في تفصيلها السابق) أي من أنه إن نواها مع الغير أثبت عليها أيضًا وإلا سقط الطلب وتأتي وثابت عند النهاية أي والمغني، وإن لم يتوها معه محمد صالح الرئيس. • فود: (ويحرمان) الأولى الثابت.

• فود: (وقت الكراهة إلخ) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا يحرمان فيه لكن هل يُستحبان حينئذٍ أو لا؛ لأن التافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الأولى فيه نظر لكن يُتجه الاستحباب؛ لأن هذه ذات سبب، وإن كان متأخرًا قلها مزية على التافلة المطلقة وعبارة في شرح الباب كالمصرحة بذلك سم. • فود: (في غير الحرم) وقع السؤال عمن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل يتعقد نذره أو لا؛ لأن التافلة أي المطلقة في ذلك خلاف الأولى وأفتى بعضهم بالإنعقاد؛ لأن التافلة قرينة في نفسها وكونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الإنعقاد فليتأمل سم على حجة أقول الأقرب عدم الإنعقاد؛ لأن شرط صحة النذر كون المندور قرينة وخلاف الأولى منهية عنه في حد ذاته، وهو المكروه غايته أن الكراهة فيه خفيفة ع ش.

• فود (سني): (ثم الأفضل إلخ) لا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها نهاية ومغني.

• فود: (في الأولى) مُتَعَلِّقٌ بِقَرَأ. • فود: (في غير الحرم) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا يحرمان فيه لكن هل يُستحبان حينئذٍ أو لا؛ لأن التافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الأولى فيه نظر لكن يُتجه الاستحباب لأن هذه ذات سبب، وإن كان متأخرًا قلها مزية على التافلة المطلقة وعبارة في شرح الباب كالمصرحة بذلك، فإنه لما قال في الباب يسُنُّ أن يُصلّي ركعتين للإحرام بمسجد الميقات إن كان لا حيث نُكِّره التافلة اه شرح قوله لا حيث إلخ بقوله لا حيث أي لا في مكان أو زمان نُكِّره فيه التافلة تنزيهاً في الأول وتخريماً في الثاني بخلافه في حرم مكة يُصلّيها فيه أي وقت أراد اه وقد وقع السؤال عمن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل يتعقد نذره أو لا؛ لأن التافلة في ذلك خلاف الأولى وأفتى بعضهم بالإنعقاد؛ لأن التافلة قرينة في نفسها وكونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الإنعقاد فليتأمل.

انْبَقِثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَي تَوَجَّهَتْ بِهِ دَائِبَتُهُ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى جِهَةٍ مَقْصِدِهِ سَائِرَةً لَا مُجَرَّدَ ثَوْرَانِهَا (أَوْ تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ مَاشِيًا) لِلاتِّبَاعِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَبِهِ مَعَ مَا مَرَّ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّ الْمَكْنَى أَنَّ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ثُمَّ يَأْتِي إِلَى بَابِ مَحَلِّهِ السَّائِكِينَ بِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ فَيُحَرِّمُ مِنْهُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ سَيْرِهِ ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ لَطَوَافِ الْوُدَاعِ الْمَسْنُونِ وَمَنْ لَا مَسْكَنَ لَهُ يَنْبَغِي أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يُحَرِّمَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ قُلْتُ: تُدْبِ إِحْرَامُهُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ سَيْرِهِ لِجِهَةِ مَقْصِدِهِ يُنَافِيهِ إِذَا كَانَ مَقْصِدُهُ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ كَعَرَفَةَ مَا مَرَّ أَنَّهُ يُسْنُّ الْاِسْتِقْبَالَ عِنْدَ النِّيَّةِ قُلْتُ: لَا يُنَافِيهِ فَيُسْنُّ لَهُ عِنْدَ ابْتِدَائِهِ فِي السَّيْرِ لِجِهَةِ عَرَفَةَ أَنْ يَكُونَ مُلْتَفِتًا إِلَى الْقِبْلَةِ (وَفِي قَوْلِ يُحَرِّمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ) لِخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَقَدْ أَمَّ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ وَأَشْهُرُ نَعَمْ الشُّنَّةُ لِلْإِمَامِ عَلَى مَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ نَوِزَ فِيهِ أَنْ يَخْطُبَ لِلثَّرْوَةِ مُحَرِّمًا مَعَ أَنَّ سَيْرَهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي بَلِيَهُ (وَيُسْتَحَبُّ إِكْتَارُ التَّلْبِيَةِ) لِلاتِّبَاعِ (وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا) وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ بَحِيثٌ لَا يُجْهَدُ نَفْسُهُ وَلَا

فَوَدَّ: (لَا مُجَرَّدَ الْخُ) لَعَلَّهُ بِالْجَرِّ عَطْفًا بِحَسَبِ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ أَي تَوَجَّهَتْ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ أَيْضًا أَي الْمُرَادُ بِالْإِنْبِعَاطِ مَا ذَكَرَ لَا مُجَرَّدَ الْخُ. فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ ثُمَّ الْأَفْضَلُ الْخُ. فَوَدَّ: (مَعَ مَا مَرَّ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ الْأَفْضَلِ أَنْ يُحَرِّمَ مِنْ أَوَّلِ الْمِيقَاتِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ وَجْهَ عِلْمِ قَوْلِهِ ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ الْخُ مِمَّا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (وَإِذَا كَانَ الْخُ) ظَرَفَ لِنَافِيهِ. فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) فَاعِلُهُ. فَوَدَّ: (مُلْتَفِتًا) الْخُ أَي بِصَدْرِهِ لَا بِمُجَرَّدِ وَجْهِهِ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (يُحَرِّمُ عَقِبَ الصَّلَاةِ) أَي جَالِسًا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ إِقَامَةٍ) فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَخَذًا) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: (فَيَقْدُمُهَا) إِلَى (وَتُكْرَهُ). فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ) وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ مُعْنَى وَنَهَآيَةٍ. فَوَدَّ: (لِلثَّرْوَةِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ يَوْمَ السَّابِعِ أَهْ قَالَ الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ: لِلثَّرْوَةِ يَنْتَبِغِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فِي وَجْهِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّ يَوْمَ السَّابِعِ يُسَمَّى يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَيَوْمَ الثَّانِي يَوْمَ الثَّرْوَةِ مَعَ أَنَّ الْخُطْبَةَ فِي الْأَوَّلِ أَهْ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ اللَّامَ لِلتَّغْلِيلِ أَي لِيَبَانَ الثَّرْوَةُ وَمَا يُنَاسِبُهَا. فَوَدَّ (سَيِّ): (وَيُسْتَحَبُّ إِكْتَارُ التَّلْبِيَةِ) لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ طَاهِرٍ وَحَائِضٍ وَجُنُبٍ مُعْنَى وَنَهَآيَةٍ.

فَوَدَّ: (وَرَفَعَ صَوْتَهُ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ) أَي حَيْثُ لَا يُشَوُّشٌ عَلَى نَحْوِ مُصَلٍّ وَقَارِيٍّ وَنَائِمٍ، فَإِنْ شَوَّشَ بِأَنْ أَزَالَ الْخُشُوعَ مِنْ أَصْلِهِ كَرِهَ، فَإِنْ زَادَ التَّشْوِيشَ حَرَّمَ وَتَأْتِي فِي سَمْعِ الْإِعْيَابِ مَا يُوَافِقُهُ زَادَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ: يَكْفِي قَوْلُ الْمُتَأَذِّي؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ أَهْ. فَوَدَّ: (بَحِيثٌ) لَا

فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ) وَهُوَ الْأَصَحُّ شَرْحُ م ر.

فَوَدَّ (سَيِّ): (وَيُسْتَحَبُّ إِكْتَارُ التَّلْبِيَةِ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا فِي قَوَامِ إِحْرَامِهِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَتَتَأَكَّدُ لِتَغَايِرِ الْأَحْوَالِ كَصُومٍ وَهُبُوطٍ إِلَى أَنْ قَالَ: وَبِكُلِّ مَسْجِدٍ حَتَّى الْإِحْرَامِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَنْ يَرَفَعَ بِالذِّكْرِ صَوْتَهُ، قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ: وَلَوْ فِي الْمَسَاجِدِ مَا لَمْ يُشَوَّشَ عَلَى مُصَلٍّ أَوْ ذَاكِرٍ أَوْ نَائِمٍ وَلَا كَرِهَ كَمَا مَرَّ أَهْ. نَعَمْ إِنْ قَصَدَ التَّشْوِيشَ حَرَّمَ.

يَنْقَطِعُ صَوْتُهُ (فِي) مُتَعَلِّقٌ بِإِكْتَارٍ وَزَنْعٍ (دَوَامٍ إِحْرَامِهِ) أَيِ جَمِيعِ حَالَاتِهِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ» وَاحْتِرَازٌ بِدَوَامِ إِحْرَامِهِ عَنِ التَّلْبِيَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِابْتِدَائِهِ فَيُسْنُ الْإِسْرَازُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ يُسْنُ فِيهَا ذِكْرُ مَا أَحْرَمَ بِهِ فَطَلَبَتْ مِنْهُ الْإِسْرَازُ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَقُ بِالْإِخْلَاصِ وَيَقُولُهُ صَوْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى فَيُسْنُ لِهَما إِسْمَاعُ أَنْفُسِهِمَا فَقَطْ وَيُكْرَهُ لِهَما الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ الْأَذَانِ لِمَا مَرَّ فِيهِ وَيُسْنُ لِلْمُلْتَمِي جَمْلُ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَانَ أَخَذًا مِنْ خَبَرٍ فِيهِ فِي ذَلَالَتِهِ عَلَيْهِ نَظَرٌ وَلِذَا لَمْ يُحَفَظْ عَنْهُ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ (وَعَاطِئَةً) بِمَعْنَى خُصُوصًا (عِنْدَ تَغَايُرِ الْأَحْوَالِ كَزُكُوبٍ وَتُرُوبٍ وَضُعُودٍ وَهُبُوبٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِمَا وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهَما اسْمَا مَكَانَيْهِمَا (وَإِخْتِلَاطُ رُفْقَةٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكُسْرِهِ وَإِقْبَالُ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَوَقْتُ السَّحْرِ وَفَرَاغُ صَلَاةٍ فَيَقْدُمُهَا عَلَى الْأَذْكَارِ بَعْدَهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَتُكْرَهُ فِي نَحْوِ

يُجْهَدُ نَفْسَهُ) أَيِ جُهْدًا يُخْتَمَلُ فِي الْعَادَةِ وَالْأَحْرَمِ ع ش. قُود: (أَيِ جَمِيعِ حَالَاتِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَيِ مَا دَامَ مُحْرَمًا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ اه. قُود: (وَاحْتِرَازٌ بِدَوَامِ إِحْرَامِهِ) أَيِ الْمُتَبَادُرِ فِي مُقَابَلَةِ ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الْبُضْرِيِّ تَأَمَّلْ فِي هَذَا الْإِحْتِرَازِ مَعَ تَفْسِيرِ وَدَوَامِ إِحْرَامِهِ بِجَمِيعِ حَالَاتِهِ اه. قُود: (وَيُكْرَهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَإِنْ جَهَّزْتَ كُرَّةَ حَيْثُ يُكْرَهُ جَهْرُهَا فِي الصَّلَاةِ اه. قَالَ ع ش بَأَنَّ كَانَتْ بِحَضْرَةِ أَجَانِبٍ، فَإِنَّ كَانَتْ بِحَضْرَةِ مُحْرَمٍ أَوْ خَالِيَةٍ فَلَا كَرَاهَةَ اه. وَفِي الْإِيمَابِ مَا يُوَافِقُهُ.

قُود: (بِخِلَافِ الْأَذَانِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ أَذَانُهَا لِلْأَمْرِ بِالْإِضْغَاءِ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ وَهَذَا كُلُّ وَاحِدٍ مُسْتَقِلٌّ بِتَلْبِيَةِ نَفْسِهِ عَنْ تَلْبِيَةِ غَيْرِهِ اه. قُود: (عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى فَقَالَا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَانَ فِي صَحِيحِهِ اه. وَجَزَمَ الْوَنَائِي بِقَدَمِ سَنَةِ. قُود: (بِمَعْنَى خُصُوصًا) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ هُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ مُخْتَرَمٌ بِالتَّاءِ بِمَعْنَى الْمَضْدَرِّ، وَهُوَ خُصُوصًا أَيِ بِتَأْكِيدِ اه. قُود: (بِضَمِّ أَوَّلِهِمَا) أَيِ بِخَطِّهِ مَضْدَرٌّ وَيَجُوزُ فَتْحُهُ اسْمٌ لِمَكَانٍ يُضَعَّدُ فِيهِ وَيُهْبَطُ مُغْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَكُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ هَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اه.

قُود: (سُنِّي: (وَإِخْتِلَاطُ رُفْقَةٍ) أَوْ غَيْرِهِمْ أَيِ اجْتِمَاعٍ وَافْتِرَاقٍ وَعِنْدَ نَوْمٍ وَيَقِظَةٍ وَهُبُوبٍ وَرِيحٍ وَزَوَالِ شَمْسٍ وَتَأَكُّدِ اسْتِحْبَابِهَا فِي الْمَسَاجِدِ كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْخَيْفِ وَمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ نِهَابَةً وَمُغْنَى. قُود: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ كَمَا مَرَّ فِي التَّيْمِيمِ اسْمٌ لِحِجَابَةٍ يَرْفُقُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ اه. قُود: (وَنَهَارٍ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ. قُود: (وَوَقْتُ السَّحْرِ الْإِنْفِ) وَعِنْدَ سَمَاعِ رَعْدٍ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَلِّجًا وَمُسْتَلْقًا رَاكِبًا وَمَاشِيًا مُغْنَى. قُود: (وَفَرَاغُ صَلَاةٍ) أَيِ وَلَوْ نَفْلًا بِجَيْرِمَيٍّ وَكُرْدِيٍّ. قُود: (فَيَقْدُمُهَا عَلَى الْأَذْكَارِ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ الْوَنَائِي وَيُظْهَرُ حُصُولُ أَصْلِ السُّنَةِ

قُود: (فَيُسْنُ لِهَما إِسْمَاعُ أَنْفُسِهِمَا فَقَطْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَذَلِكَ كَمَا فِي قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُمَا يَجْهَرَانِ بِحَضْرَةِ الْمُحَارِمِ فِي الْخَلْوَةِ اه. وَفِي شَرْحِ م ر، فَإِنْ جَهَّزْتَ أَيِ الْمَرْأَةَ كُرَّةَ حَيْثُ يُكْرَهُ جَهْرُهَا فِي الصَّلَاةِ اه.

خلاء ومحل نجس كسائر الأذكار (ولا تُستحب في طواف القدوم) والشعبي بعده؛ لأن لكل منهما أذكاراً مخصوصة فيه كطوافي الإفاضة والوداع (وفي القديم تُستحب فيه بلا جهر) لإطلاق الأدلة وألحق به الشعبي بعده لا في الآخرين جزماً، (ولفظها) الذي صرح عنه (لبيك) مصدراً منتهى قصد به التكثير من لب أقام أو أجاب أي إقامة على طاعتك بعد إقامة وإجابة لأمرِكَ لنا بالحج على لسان خليلك إبراهيم لما يأتي أول باب دخول مكة وخبيبك مُحَمَّد ﷺ بعد إجابة ولا اختصاص الحج بمناداة إبراهيم الآتية طولب كل من تلبس به بإظهار إجابة ذلك (اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن) الأولى كسرهما ونقل اختيار الفتح عن

بالإثبات بها قال الكُردي على بأفضل بعد أذكار الصلاة قُوراً اه وقال ع ش ويتبني تقديم الأذكار على التلبية لأساع وقت التلبية وعدم قوايتها وتقديم إجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها اه لكن في البجيري عن الجفني وسُلطان مثل ما في الشارح من تقديم التلبية على الأذكار . قُود: (على الأذكار بعدها) أي ولو كانت مُقيدة بعدم الكلام؛ لأن الكلام الذي يتقيد بعده هو ما يُبطل الصلاة وهذه لا تُبطلها محمد صالح الرئس . قُود: (ومحل نجس) أي الممعد لذلك ويتبني أن يراد به التجاسة الخفيفة ع ش عبارة بأعشن وقد أطلقوا منعها كغيرها من الأذكار في محل التجاسة والإطلاق يشمل القليل كبرة غنم ونحوها وفيه وقفة إذ لا يخلو غالب الطرق ولو في الخلاء من ذلك ويلزم عليه تعطيل الذكر في كثير أو أكثر الأماكن ولو قيل في كل محل به نجس يجعل بالتعظيم لكان له وجه وجية اه .

قُود: (كسائر الأذكار) مثلها قراءة القرآن كما هو ظاهر إن لم تشملها سم وفي الكُردي على بأفضل عن الإيعاب المراد أن التلبية في ذلك أشد كراهة ولأفسائر الأذكار تكرر في محل التجاسة اه .

قُود: (والشعبي بعده) أي وفي الطواف المتطوع به مغني ونهاية . قُود: (فيه) لا حاجة إليه .

قُود: (وألحق به الشعبي بعده) أي والطواف المتطوع به في أثناء الإحرام نهاية ومغني . قُود: (مصدراً منتهى إلخ) مفعول ليفعل مخذوف والتقدير ألبي لبيك لك فحذف الفعل، وهو ألبي وجوباً وأقيم المصدراً مقامه ثم حذف التوّن للإضافة واللام للتخفيف فصار لبيك شيخنا . قُود: (وإجابة إلخ) الانسب لما قبله أو يدل الواو .

قُود (سني): (اللهم) اضله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم نهاية ومغني وشذ الجمع بينهما شيخنا . قُود: (لبيك إلخ) تأكيد للأول شيخنا .

قُود (سني): (لا شريك لك) أراد بنفي الشريك مخالفة المشركين، فإنهم كانوا يقولون لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك نهاية ومغني . قُود: (ونقل اختيار الفتح إلخ) عبارة الكُردي على بأفضل وقول الاستوي إن الزمخشري نقل عن الشافعي اختيار الفتح ركه الأذرعى بأن اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري أي؛ لأن أصحابه أذرى باختياراته من غيرهم ولم يتفلقوا ذلك عنه اه .

قُود: (كسائر الأذكار) مثلها قراءة القرآن كما هو ظاهر إن لم تشملها .

الشافعي مردود؛ لأن الاستئناف لا يؤهم ما يؤهمه التعليل من التقييد (الحمد والنعمة) بالنصب ويجوز الرفع (لك والمُلك) ويُسن الوقف هنا وكأنه لِفلاً يوصل بالنفي بعده فيؤهم (لا شريك لك) ويُستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكرزها كلها ثلاثاً متوالية ثم يُصلي ثم يسأل كما يأتي ويكرز السلام عليه أثناءها؛ لأنه يكرز له قطعها إلا برّد السلام فيندب وإلا لخشية محذور توقّف على الكلام فتحب واستحب في الأم زيادة لبيك إله الحق؛ لأنها صحت عنه ﷺ (وإذا رأى ما يهجه)

• **فرد:** (لأن إلخ) علة لأولية الكسر عبارة الكزدي على بأفضل؛ لأن من كسر قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها كأنه يقول لبيك لأجل أن الحمد لك ولا يقدح أن الكسر قد يدل على التعليل؛ لانه خلاف المتبادر منها؛ لأن التعليل فيها ضمني من حيث إن الجملة استئنافية، وهي قد تُفيد ضمناً اهـ وعبارة شينخا والكسر أجود عند الجمهور؛ لأن الكسر يفيد أن الإجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ، وإن كان قصد التعليل في المعنى والفتح يفيد أن الإجابة مختصة بهذا السبب؛ لأن معناه لبيك لهذا السبب بخصوصه اهـ. • **فرد:** (بالنصب) إلى قوله واستحب في النهاية والمغني. • **فرد:** (ويجوز الرفع) أي على الابتداء والخبر لك فخير إن محذوف أو بالعكس سم ومغني ونهاية. • **فرد:** (ويُسن الوقف هنا) أي ثم يتبدى بلا شريك لك نهاية ومغني عبارة اليوناني والأولى وقفة لطيفة على لبيك الثالث والمُلك اهـ. • **فرد:** (وكانه لِفلاً يوصل بالنفي بعده فيؤهم) أي أنه نهي لما قبله قال ابنا الجمال وعلان يؤخذ من هذا التعليل أنه يُسن الوقوف على لبيك الثالث اهـ وأقول لا يتعد طلب الوقف قبيل قوله إن الحمد إلخ ليكون أبعَد عن إيهام التعليل اهـ كزدي على بأفضل عبارة الكزدي بفتح الكاف الفارسي قوله فيؤهم أي يؤهم الكفر؛ لأنه يصير المعنى المُلك لا يكون لك والشريك حصل لك اهـ. • **فرد:** (ويُستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات) أي ولا ينقص عنها ولا تكرر الزيادة عليها لما في الصحيحين من أن ابن عمر كان يزيد في تلبية رسول الله ﷺ لبيك وسعديك والخير بيدك والرغاء إليك والعمل نهاية زاد الترمذي بعد بيدك لبيك، وهو ما أورده الرافعي اهـ. • **فرد:** (عليه) أي الملبّي (أثناءها) أي التلبية. • **فرد:** (فيندب) أي رد السلام نهاية زاد المغني واليوناني وتأخيرها هنا أحب اهـ. • **فرد:** (لخشية محذور إلخ) أي كأن رأى أغمى يقع في بشر مغني ونهاية. • **فرد:** (إله الحق) زاد في الإيعاب لبيك كزدي على بأفضل.

• **فرد (سني):** (وإذا رأى ما يهجه إلخ) يتبني إناطة الحكم بمطلق العلم، وإن حصل بغير الرؤية، وإنه

• **فرد:** (لأن الاستئناف لا يؤهم ما يؤهمه التعليل من التقييد) قد يقال: إيهام التعليل لازم للكسر؛ لأن المكسورة كثيراً ما تكون للتعليل، فالتعليل مُحتمل فهو مؤهم فالتقييد مؤهم إلا أن يقال: الإيهام لازم في الفتح للزوم التعليل له. • **فرد:** (ويجوز الرفع) أي على الابتداء والخبر لك فخير إن محذوف أو بالعكس.

• **فرد (سني):** (وإذا رأى ما يهجه إلخ) يتبني إناطة الحكم بمطلق العلم، وإن حصل بغير الرؤية وأنه لا

أو يكرِّهه (قال) نَذْبًا (لَيْتِكَ إِنَّ الْعَيْشَ) أَيِ الْهَنْيءِ الَّذِي لَا يَعْقُبُهُ كَدَرٌ وَلَا يَشُوْبُهُ مُنْعَصَرٌ هُوَ (عَيْشٌ) الدَّارِ (الْأَجْرَةِ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي أَسْرٍ أَحْوَالِهِ «لَمَّا رَأَى جَمْعَ الْمُسْلِمِينَ بِغَزَّةٍ وَفِي أَشَدِّهَا فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ» وَيُظْهِرُ تَقْيِيدُ الْإِثْنَيْنِ بِلَيْتِكَ بِالْمَحْرَمِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ السِّيَاقُ فَغَيْرُهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ الْإِنْسَ كَمَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ فِي الْأَخْيَرَةِ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَزِيَّةَ يُلَبِّي بِلِسَانِهِ، فَإِنْ تَرَجَّمَ بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ حُزْمٌ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ تَشْبِيهُهُمْ لَهَا بِتَسْبِيحِ الصَّلَاةِ لَكِنْ الْأَوْجَةُ هُنَا الْجَوَازُ يُؤْضِحُ فُرْقَانِ مَا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا (وَإِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (النَّحْر: ١٠) أَيِ لَا أَذْكَرُ إِلَّا وَتَذْكَرُ مَعِيَ كَمَا مَرُّ وَالْأُولَى صَلَاةُ التَّشْهِيدِ الْكَامِلَةِ وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ صَوْتُهُ بِهَا وَيَمَّا بَعْدَهَا أَخْفَضَ مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيَةِ (وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى) نَذْبًا (الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ) وَمَا أَحَبُّ (وَاسْتَعَاذَ) بِهِ (مِنَ النَّارِ)

لَا فَرْقَ فِيمَا يُفْعِلُهُ بَيْنَ الْأُمُورِ الْمُخْشَوَةِ وَالْأُمُورِ الْمَفْقُولَةِ سَمٌ وَحَاشِيَةٌ الْإِبْضَاحُ زَادَ الْجَمَالَ فَيَشْمَلُ مِنْ طَعِيمٍ أَوْ شَمٍّ أَوْ لَمَسٍ أَوْ سَمِعٍ شَيْئًا أَعْجَبَهُ ثُمَّ مُقْتَضَاهُ كَثِيرُهُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِأَعْجَابِهِ هُوَ لَا غَيْرُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِيمَا يَكْرَهُهُ أ.هـ. فُودٌ: (أَوْ يَكْرَهُهُ) وَتَرَكَهُ الْمُصَنِّفُ اخْتِصَاءً بِذِكْرِ مُقَابِلِهِ كَمَا فِي «سَرِيحِ تَفِيحِكُمْ الْخَرَّ» (الْمَل: ٨١) أَيِ وَالْبَرْدَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فُودٌ: (نَذْبًا) إِلَى (التَّثْبِيهِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى (وَمَنْ لَا يُحْسِنُ) وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (لِلْإِتْبَاعِ الْإِنْسَ).

فُودٌ (سُي): (إِنَّ الْعَيْشَ الْإِنْسَ) مَنْ اسْتَخْصَرَ هَذَا الْمَضْمُونُ لَمْ يَلْتَمِثْ لِتَعْيِمِ غَيْرِهَا وَلَمْ يَتَزَعَّجْ مِنْ كَرِّهِ ابْنُ الْجَمَالِ أ.هـ. كُرْدِي. فُودٌ: (فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ) وَفِي شَرْحِ سَمَائِلِ التَّرْمِذِيِّ لِلشَّارِحِ أَنَّهُ مُقَرَّبٌ وَلِذَلِكَ اجْتَمَعَ فِيهِ الْخَاءُ وَالذَّالُ وَالْقَافُ، وَهِيَ لَا تَجْتَمِعُ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ انْتَهَى أ.هـ. كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

فُودٌ: (فِي الْأَخْيَرَةِ) أَيِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ. فُودٌ: (بِلِسَانِهِ) أَيِ بِلُغَتِهِ ع. ش. فُودٌ: (لَكِنْ الْأَوْجَةُ هُنَا الْجَوَازُ) أَيِ مَعَ الْكَرَاهَةِ قِيلَ: كَلِجَابَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهِ: لَيْتَكَ وَيَخْرُومُ أَنْ يُجِيبَ بِهَا كَافِرًا كَمَا نُقِلَ عَنْ الشَّيْخِ خَضِرٍ وَثَانِي قَالَ بَاعَشَنِي قَوْلُهُ قِيلَ الْإِنْسَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ فَفِي الْأَذْكَارِ قِيلَ أَذْكَارُ التَّكَاحِ مَسْأَلَةٌ يُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ مَنْ نَادَاكَ بِلَيْتِكَ وَسَفَدْنِكَ أَوْ بِلَيْتِكَ وَخَذَهَا أ.هـ. وَثَانِي. فُودٌ: (لِوُضُوحِ فُرْقَانِ مَا بَيْنَ الصَّلَاةِ الْإِنْسَ)، وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ مُفْسِدٌ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ بِخِلَافِ التَّلْبِيَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

فُودٌ (سُي): (صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ الْإِنْسَ) قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ وَيُصَلِّي عَلَى آلِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ زَادَ فِي الثُّبَابِ وَآلِهِ وَزَادَ الْقَلُوبِيُّ وَصَحَّحَهُ أ.هـ. فُودٌ: (وَالْأُولَى صَلَاةُ التَّشْهِيدِ الْإِنْسَ) وَلِيُضْمَ إِلَيْهَا السَّلَامُ فَيَقُولُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَثَانِي.

فُودٌ (سُي): (وَسَأَلَ اللَّهُ) أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَثَانِي.

فُودٌ (سُي): (الْجَنَّةَ وَالرِّضْوَانَ وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ) أَيِ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ رِضَاكَ وَالْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ سَخَطِكَ وَالتَّارِعِ ش. وَثَانِي وَشَيْخُنَا.

فَرْقٌ فِيمَا يُفْعِلُهُ بَيْنَ الْأُمُورِ الْمُخْشَوَةِ وَالْأُمُورِ الْمَفْقُولَةِ. فُودٌ: (لَكِنْ الْأَوْجَةُ هُنَا الْجَوَازُ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

لِلاتِّبَاعِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

(تنبيه) ظاهرُ المتن أنَّ المُرادَ بتَلْبِيته ما أَرادها فلو أَرادها مرَّاتٍ كثيرةً لم تُسنَّ له الصَّلَاةُ ثم الدُّعَاءُ إلا بعد فراغِ الكُلِّ، وهو ظاهرٌ بالنسبةِ لأصلِ السُّنَّةِ وأما كُلُّها فينتهي أنَّ لا يحصلُ إلا بأنَّ يُضَلِّي ثم يدعُو عَقِبَ كُلِّ ثَلَاثِ مرَّاتٍ فيأتي بالتلبيةِ ثَلَاثًا ثم الصَّلَاةُ ثم الدُّعَاءُ ثم بالتلبيةِ ثَلَاثًا ثم الصَّلَاةُ ثم الدُّعَاءُ وهكذا ثم رأيتُ عبارةَ إِيضاحِ المُصنِّفِ وغيره ظاهره فيما ذكرته.

(بابُ دخوله)

أي المُحرِّمِ وخصُّ؛ لأنَّ الكلامَ فيه وإلا فكثيرٌ مِنَ السُّنَنِ الآتِيَةِ يُخاطَبُ بها الحلالُ أيضًا ومن ثمَّ حَذَفَ الضميرُ في نُسْخِ (مكة) قِيلَ: الأَنْسَبُ تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ بِبَابِ صِفَةِ الْحَجِّ؛ لأنَّه ذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِمَّا لَا تَعَلَّقُ لَهُ بِدُخُولِهَا بِلِ الْحَجِّ عَرَفَةٌ وَلَا تَعَلَّقُ لَهَا بِهَا وَيُرَدُّ أَنَّ دُخُولَهَا يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ فَكَتَفِي بِهِ عَنْهُ، وَهُوَ بِالْمِيمِ وَالْبَاءِ لِلتَّلَدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلْحَرَمِ وَبِالْبَاءِ لِلْمَسْجِدِ وَقِيلَ بِالْمِيمِ لِلتَّلَدِ وَبِالْبَاءِ لِلْبَيْتِ أَوْ الْمَطَافِ

• فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ الْإِنْفِ) وَيُسْنُ أَنْ يَدْعُو بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا أَحَبَّ دِينًا وَدُنْيَا قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ قَيِّقُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لَكَ وَلِرَسُولِكَ وَأَمَنُوا بِكَ وَوَقَفُوا بِوَعْدِكَ وَوَقَّعُوا بِعَهْدِكَ وَاتَّبَعُوا أَمْرَكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ وَفْدِكَ الَّذِينَ رَضِيتَ وَارْتَضَيْتَ اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي آدَاءَ مَا نَوَيْتَ وَتَقَبَّلْ مِنِّي يَا كَرِيمُ نِهَايَةً وَمُغْنِيًا وَشَيْخُنَا زَادَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَيُسْنُ أَنْ يَخْتِمَ دُعَاةَ بَرَبْنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ اه. • فَوَدَّ: (ثُمَّ الصَّلَاةِ) أَيِ ثَلَاثًا قَلِيلِيًّا اه كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

باب: دُخُولُهُ مَكَّةَ

• فَوَدَّ: (وُخْصَ) أَيِ الْمُحَرِّمِ. • فَوَدَّ: (وَالَا فَكَثِيرُ الْإِنْفِ) بَلْ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ بِالنَّسْبَةِ لِقَوْلِهِ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ حَذَفَ الضَّمِيرُ الْإِنْفِ) وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْحَذْفَ أَنَّ يُجْعَلَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الدَّخِيلِ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولٍ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ حَيْثُ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْمُحَرِّمُ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا سَم. • فَوَدَّ: (تَبْوِيبُ التَّنْبِيهِ) أَيِ لَأَمِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيَّ. • فَوَدَّ: (لَهَا بِهَا) يَعْنِي لَوُقُوفِ عَرَفَةَ بِدُخُولِ مَكَّةَ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْإِنْفِ) هَذَا لَا يَرُدُّ دَعْوَى الْمُغْتَرِّضِ الْأَنْسَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ رَدًّا لَهُ لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الصَّحَّةِ فَتَأَمَّلْهُ سَم. • فَوَدَّ: (يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ) فِيهِ تَأَمُّلٌ سَم. • فَوَدَّ: (لِلتَّلَدِ) وَلَهَا نَحْوُ ثَلَاثَيْنِ اسْمًا وَلِهَذَا

(باب: دُخُولُهُ مَكَّةَ)

• فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ حَذَفَ الضَّمِيرُ) يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْحَذْفَ أَنَّ يُجْعَلَ مَرْجِعُهُ الدَّخِيلِ أَيِ دَاخِلِ الْمَفْهُومِ مِنْ دُخُولِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ حَيْثُ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا الْمُحَرِّمُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا وَلَوْ كَانَ يُنَافِيهِ بَطْلُ فَايِدَةِ قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ الْإِنْفِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ الْإِنْفِ) هَذَا لَا يَرُدُّ دَعْوَى الْمُغْتَرِّضِ الْأَنْسَبِيَّةِ فَلَيْسَ رَدًّا لِأَغْيَاضِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ رَدًّا لَهُ لَوْ ادَّعَى عَدَمَ الصَّحَّةِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (يَسْتَدْعِي كُلَّ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ بَعْدَ تَمَامِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي الدُّخُولَ فَهُوَ أَعْمُ وَالْمَطْلُوبُ بَيَانُهُ بِالْوَجْهِ الْأَعْمِ

وهي كبتية الحرم أفضل الأرض عندنا وعند جمهور العلماء للأخبار الصحيحة المصروفة بذلك وما عارضها بعضه ضعيف وبعضه موضوع كما بينته في الحاشية ومنه خبر «إنها أي المدينة أحب البلاد إلى الله تعالى» فهو موضوع اتفاقاً، وإنما صبح ذلك من غير نزاع فيه في مكة إلا الثربة التي ضمت أعضائه الكريمة ﷺ فهي أفضل إجماعاً حتى من العرش والتفضيل قد يقع بين الدوات، وإن لم يلاحظ ارتباط عمل بها كالمصحف أفضل من غيره فاندفع ما لبعضهم هنا وتيسر المجاورة بها إلا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرماتها واجتناب ما ينفي اجتنابه ويستشعر المقيم بها قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُؤَدِّ فِيهِ بِالْحَكَامِ﴾ (الحج: ٢٥) أي ميل ﴿يُظْلِمُ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (الحج: ٢٥) فترتب إذاقة العذاب الموصوف بالآليم المترتب مثله على الكفر في آيات، وإن كان الآثم مقولاً بالتشكيك على مجرد إرادة المعصية به ولو صغيرة ولا نظر لمخالفة ذلك للقواعد؛ لأنه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية

قال المصنف: لا نعلم بلداً أكثر اسماً من مكة والمدينة؛ لكونيهما أفضل الأرض وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى نهاية زاد المعنى، ولهذا كثرت أسماء الله تعالى ورسوله ﷺ حتى قيل: إن لله تعالى ألف اسم ورسوله ﷺ كذلك اهـ. فود: (وهي) إلى قوله: (وليستشعر) في النهاية إلا قوله: (وما عارضه) إلى (إلا الثربة) وقوله: (والتفضيل) إلى (وتس) وكذا في المعنى إلا قوله: (حتى من العرش). فود: (عندنا إلخ) أي خلافاً لما لك في تفضيل المدينة معني. فود: (مئة) أي من الموضوع أو بما عارضها. فود: (إلا الثربة إلخ) استثناء من قوله: (أفضل الأرض) إلخ. فود: (كالمصحف إلخ) ما المانع من أن المعنى في كون المصحف أفضل من غيره من بقية الكتب الإلهية أن الثواب المترتب على تلاوته مثلاً أكثر من الثواب المترتب عليها بصري. فود: (إلا لمن لم يثق إلخ) عبارة النهاية والمعنى إلا أن يغلب على ظنه وقوع مخدور منه بها اهـ. فود: (إلا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرماتها واجتناب ما ينبغي إلخ) ظاهره، وإن غلب على ظنه أنه إن فارقها وقع منه المخدور في غيرها أيضاً بل وظاهره، وإن كان المخدور في غيرها أكثر منها، وهو ظاهر إن قيل بتضاعف السيئة فيها، وهو مزجوح لكنا، وإن لم نقل بالمضاعفة فمفارقة فيها صون لها عن انتهاكها بالمعاصي مع شرفها ع ش. فود: (وإن كان الآثم مقولاً بالتشكيك) يعني أن الآثم يوجد في جميع أنواع العذاب وأفراده لكن حصول مغناه في بعضها أشد منه في بعض؛ لأن الآثم على قدر المعصية شدة وضخماً والكفر أشد المعاصي فود: (على مجرد إلخ) متعلق بـ (ترتب) كزدي. فود: (لمخالفة ذلك للقواعد) أي: لأن قواعد الشرع تدل على أن إرادة المعصية ليست بمعصية إلا إن صمم عليها كزدي عبارة البصري لعل وجه المخالفة أن الصغيرة لا تقابل بهذا الوعيد الشديد أو لعل وجه ترتب الوعيد على الإرادة ولو على وجه الخطور من غير عزم وتضميم مع أن المقرر أنه لا يعاقب على الهمة بالمعصية إلا إذا صمم على خلاف في التضميم أيضاً اهـ.

لا بوجه أنه من توابع الدخول فدغوى الأولوية في محلها وما دكر في ردّها لا يصلح له فليتأمل.

فتدبره مع قول بعض السلف إن هذا بعمومه مُرتَّب على مُجرّد الإرادة بغير الحرّم، وإن لم يدخله أي وفيه مُتعلّق بالحادٍ وكان ابنُ عباس وغيره أخذوا منه قولهم إن الشّيات تُضاعفُ بها كما تُضاعفُ الحسناتُ أي تعظمُ فيها أكثرُ منها في غيرها لا أنها تتقدّد لِقَلَّا يُنافي الآية والأحاديثُ المُصرّحة بَعْدَ التعدّد في السيئةِ وآية ﴿وَمَنْ يُرِدْ﴾ لا تقتضي غير ذلك العظم كما هو ظاهر وقد صحَّ على نزاع فيه خبرٌ «أنَّ حسنةَ الحرّم بمائة ألف حسنة» ودلّت الأخبارُ كما يثبتُ في الحاشية على أنَّ الصلاة أي بالمسجد الحرام على الأصحّ وقيل بكلِّ الحرّم امتازت على الكلِّ بمضاعفة كلِّ صلاة فرض أو نفل

• فؤد: (فتدبره) أي قوله تعالى المذكور أو قول الشارح: (فرتّب) إلخ. • وفؤد: (إن هذا) أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ﴾ إلخ، • وفؤد: (مرتّب إلخ) بصيغة اسم الفاعل على المجاز في الإسناد وحذف المفعول. • فؤد: (أخذوا منه إلخ) أي من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ﴾ إلخ. • فؤد: (أي تعظم فيها إلخ) هذا التفسيرُ بخلاف الظاهر المُتبادر ولا ضرورةَ إليه إذ من المعلوم أن تخديد الثواب والعقاب مِنّا لا مجال للرأي فيه فَمَا المانع من اطلاع القائلين بذلك على أمرٍ لم يُطْلِع عليه غيرُهم أو لم يثبت عنده صحته وما أفاده من المنافاة محلّ تأملٍ إذ لا مانع من التخصيص إلا ترى أن الآيات مُصرّحة بتضعيف الحسنة بقشر أمثالها ولم يقتصر عليها في الحرمة لما ثبت فيها بخصوصها ثم رأيت المُحسّي قال قوله المُصرّحة بَعْدَ التعدّد أقول من الواضح أنها لم تُصرّح بَعْدَ التعدّد في السيئة بالنسبة لكلِّ فردٍ إذ التغيير فيها بصيغة العموم كَمَنْ جاء في الآية وصيغة العموم ليست نصّاً في كلِّ فرد بل بالنسبة للجُملة وهذا لا يُنافيه خروجُ بعض الأفراد إلا ترى أنهم صرّحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المُقدّم هو الخاصّ فدعوى المنافاة على ذلك التقدير ممنوعة منعا لا خفاء فيه نعم لهم أن يجيبوا ابنَ عباسٍ بتخصيصها بعموم الآية والأحاديث والتخصيص يحتاجُ لِذليلٍ فليتأمل انتهى وقوله نعم إلخ يؤخذ دفعه مِنّا أسلفناه من أن الظاهر أن ذلك لا مجال للرأي فيه فله حكمُ المرفوع بصريّ وقوله يؤخذ دفعه إلخ يمنع هذا الأخذ قول الشارح وكان ابنُ عباس وغيره إلخ. • فؤد: (امتازت) أي الصلاة (عن كلِّ) أي عن سائر الحسنات والعبادات. • فؤد: (أي بالمسجد الحرام إلخ) المراد به الكعبة وما اتّصل بها من المسجد الأصلي وغيره وجعل ابنُ حزم التفضيل الثابت بمكة ثابتاً لِجميعِ الحرّم ولعرفةً ونائيً.

• فؤد: (لئلا يُنافي الآية إلخ) أقول لزومُ المنافاة ممنوعة منعا ظاهرا؛ لأن غاية ما في الآية والأحاديث عمومٌ والخصوص لا يُنافيه بل يُقدّم عليه كما تقرّر في الأصول. • فؤد: (والأحاديث المُصرّحة بَعْدَ التعدّد في السيئة) بالنسبة لكلِّ فردٍ إذ التغيير فيها بصيغة العموم كَمَنْ جاء في الآية وصيغة العموم ليست نصّاً في كلِّ فرد بل بالنسبة للجُملة وهذا لا يُنافيه خروجُ بعض الأفراد إلا ترى أنهم صرّحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المُقدّم هو الخاصّ فدعوى المنافاة على ذلك التقدير ممنوعة منعا لا خفاء فيه نعم لهم أن يجيبوا ابنَ عباسٍ بتخصيصها بعموم الآية والأحاديث والتخصيص يحتاجُ لِذليلٍ فليتأمل.

إلى مائة ألف ألف صلاة ثلاثاً كما مرّ وبهذا كالذي قبله يرُدُّ على مَنْ زَعَمَ مِنَّا أَفْضَلِيَّةَ الشُّكْنَى بالمدينة؛ لأنَّ ما وَرَدَ من فضلها لا يُؤاْزي هذا وأفضَّلُ موضعُ منها بعد المسجدِ بيتُ خديجةَ المشهورُ الآنَ بِرُفَاقِ الحَجَرِ المُسْتَفِيضِ بينَ أَهْلِ مَكَّةَ خَلْفًا عَنِ سَلَفِ أَنْ ذَلِكَ الحَجَرُ البارِزُ فيه هو المُرَادُ بقوله ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ بِمَكَّةَ» (الأفضل) لِمُحَرِّمِ بَحْجٍ أَوْ قِرَانِ (دُخُولِهَا قَبْلَ الوُقُوفِ) إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَهُ لِلاتِّبَاعِ وَاعْتِنَانًا لِعِظَمِ ثَوَابِ الْعِبَادَاتِ بِهَا فِي عَشْرِ الْحِجَّةِ الَّذِي صَحَّ فِيهِ خَبَرٌ مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعَمَلِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ. (وَأَنْ يَفْتَسِلَ دَاخِلُهَا) أَي مَرِيدُ دُخُولِهَا وَلَوْ حَلَالًا وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ غُسْلُ الْجَانِي (مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ)، وَهِيَ طَرِيقُ التَّنْعِيمِ الَّتِي يَدْخُلُ مِنْهَا أَهْلُ مِصْرَ وَالشَّامِ وَنَحْوَهُمَا (بِذِي طَوًى) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ وَالْفَتْحِ أَفْصَحُ أَي بِمَاءِ الْبَيْرِ الَّتِي فِيهِ عِنْدَهَا بَعْدَ الْمَبِيتِ وَصَلَاةُ الصُّبْحِ بِهِ لِلاتِّبَاعِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَحَلٌّ بَيْنَ الْمُحَلِّينَ الْمُسْتَفِيضِينَ الآنَ بِالْحَجَّوَيْنِ بِهِ بِفَرْ مَطْوِيَّةٍ أَي مَبْنِيَّةٍ بِالْحِجَارَةِ فَنُسِبَ الْوَادِي إِلَيْهَا وَفِي الْبُخَارِيِّ رَوَايَةٌ تَقْتَضِي أَنْ اسْمَهُ طَوًى وَرُذْتُ بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّهُ ذُو طَوًى لَا طَوًى وَتَمَّ الآنَ أَبَا مُتَعَدِّدَةً وَأَقْرَبُ أَنَّهَا الَّتِي إِلَى بَابِ سَبِيكَةِ أَقْرَبَ أَمَّا الدَّاخِلُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الطَّرِيقِ، فَإِنْ أَرَادَ الدُّخُولَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ سُنُّ لَهُ الْغُسْلُ مِنْ ذِي طَوًى أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَمُرُّ بِهَا وَإِلَّا اغْتَسَلَ مِنْ مِثْلِ مَسَافَتِهَا. (وَأَنْ يَدْخُلَهَا) كُلُّ

• قَوْلُهُ: (إِلَى مِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ صَلَاةٍ) إِنْخَ أَي فِيمَا سِوَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَالْأَفْصَى كَمَا مَرَّ فِي الْإِغْتِكَافِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَي قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَحَّ) إِنْخَ (كَالَّذِي قَبْلَهُ) أَي قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ) إِنْخَ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) إِنْخَ عِبَارَةٌ الْتَهَايَةِ وَأَفْضَلُ بَقَائِهَا الْكَفَّةُ الْمُشْرِفَةُ ثُمَّ يَبْتَثُ خَدِيجَةُ بَعْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِرُفَاقِ الْحَجَرِ) الْبَاءُ بِغَنَى فِي. • وَقَوْلُهُ: (الْمُسْتَفِيضُ) إِنْخَ نَعَتْ لِرُفَاقِ الْحَجَرِ.

• قَوْلُهُ: (لِلْمُحَرِّمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الْبُخَارِيِّ) فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَي بِمَاءٍ) إِلَى (وَهُوَ). • قَوْلُهُ (سُنِّي) (وَأَنْ يَفْتَسِلَ دَاخِلُهَا) إِنْخَ إِطْلَاقُهُمْ يَشْمَلُ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (وَنَحْوَهُمَا) أَي كَالْمَغْرِبِ نِهَايَةً. • قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ) أَي بِالْقَضْرِ وَيَجُوزُ فِيهَا الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَكَانِ أَوْ الْبُعْدِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (هَنْدَهَا) أَي يَفْتَسِلُ عِنْدَ الْبَيْرِ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَحَلٌّ بَيْنَ الْمُحَلِّينَ) إِنْخَ وَأَقْرَبُ إِلَى الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى مُغْنَى وَتَانِي. • قَوْلُهُ: (سُنُّ لَهُ الْغُسْلُ) إِنْخَ عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالتَّهَايَةِ وَأَمَّا الْجَانِي مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ كَالْيَمْنَى فَيَفْتَسِلُ مِنْ نَحْوِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ إِنَّهُ لَوْ قِيلَ بِاسْتِحْبَابِهِ لِكُلِّ حَاجٍّ وَمُغْتَمِرٍ لَمْ يَتَّعِدْ أَنْتَهَى وَالْمُتَعَمِّدُ الْأَوَّلُ اهـ وَفِيمَا قَالَهُ الشَّارِحُ جَمَعَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ. • قَوْلُهُ: (يَمُرُّ بِهَا) فِي عُمُومِهِ تَوَقُّفٌ. • قَوْلُهُ: (وَالْإِنْخَ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الدُّخُولُ مِنْهَا. • قَوْلُهُ (سُنِّي) (وَيَدْخُلَهَا) إِنْخَ وَيُسْنُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ أَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي قَلْبِهِ مَا أَمَكَّنَهُ مِنْ

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (دُخُولُهَا) أَي مَرِيدُ دُخُولِهَا اهـ.

أحد ولو حلالاً (من ثنية كداه) بفتح الكاف والمد والتنوين وعذمه وتسمى على نزاع فيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمقلاة، وإن لم يكن بطريقه ويخرج، وإن لم تكن على طريقه ولو إلى غرفة على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وعذمه، وهو المشهور الآن بباب الشبكة للاتباع فيها وزعم أن دخوله من العليا اتفاقي؛ لأنها بطريقه ترده المشاهدة القاضية بأنه ترك طريقه الواصلة إلى الشبكة وخرج عنها إلى تلك التي ليست بطريقه قصداً مع صعوبتها وسهولة تلك ولا ينافي طلب التبرج إليها السابق أنه لم يحفظ عنه عند مجيئه من الجمرات محرماً بالمعصرة ولا من منى عند نفيه؛

الخشوع بظاهره وباطنه وتذكر جلاله الحرم ومزيته على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمك فحرمني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجملي من أولياك وأهل طاعتك ويقول عند وصوله مكة اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جنت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك متبعاً لأمرك راضياً بقدرك مسليماً لأمرك أسألك مسألة المضطر المشفي من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تذلني جنتك مغني وثاني. هـ فود: (كل أحد) إلى قوله: (وهو المشهور) في النهاية والمغني إلا قوله: (وعذمه) إلى (وإن لم تكن) وقوله: (وإن لم تكن) إلى (من ثنية) وقوله: (وعذمه). هـ فود: (وتسمى الخ) عبارة النهاية والمغني، وهي الثنية العليا، وهي موضع بأعلى مكة اهـ. هـ فود: (والثنين وعذمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعذمه سم. هـ فود: (ولو إلى غرفة) جزم به في المختصر والحاشية واعتمد العلامة عبد الرزاق استثناء الخروج لمرافق وإليه منيل سم وقال التوحي في التعميم إنه غريب بعيد وثاني. هـ فود: (بالضم الخ) وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين جبلين نهاية ومغني. هـ فود: (ولا ينافي طلب التبرج الخ) أما ما أفاده من عدم المنافاة لما في الجمرات فواضح لوقوعها خيفة وأما بالنسبة إلى دخوله من العليا في التفر من منى وخروجه من السفلى في الذهاب إلى غرفة فيبعد عادة كل البعد وقوعه وعذم الاطلاع عليه، وإن أمكن عقلاً ثم رأيت المحشي سم قال قوله ولا يلزم من عدم الثقل عدم الوقوع لا يخفى أن وقوع ذلك من بعد البعيد وأنه لو وقع لنقل؛ لأنه يحتاج إلى دوران كثير فهو مما يستغرب وتقصي العادة بنقله وقوله فقدم المعلوم الخ قد يقال إنما يتضح المعلوم في الموضعين لو عم أو لم يظهر الفرق مع أنه لا عموم والفرق قريب جداً، فإن دخوله أولاً منها لم يحتاج فيه لتبرج كثير وخروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله إليها من منى وخروجه لعرفة، فإنه يحتاج لدوران وتبرج كثير كما هو معلوم لمن عرف ما هناك انتهى اهـ بصري. هـ فود: (السابق) أي في قوله: (كما هو الأفضل) وفي قوله: (وإن لم تكن بطريقه).

هـ فود: (والثنين وعذمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعذمه اهـ. هـ فود: (ولا ينافي طلب التبرج الخ) يدل على طلب الدخول من كداه للجاني من منى ولو يوم التفر والخروج من كدى للخارج إلى غرفة.

لأنه لا يلزم من عدم الثقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتمريجه إليها قصداً أولاً معلوم فقدّم وكذا يقال في الخروج من السفلى إنه معلوم وإلى عرفة أو غيرها إنه مشكوك فيه فقدّم المعلوم وما قيس به وحكمته الإشعار بقلو قدر ما يدخله على غيره وفي الخروج بالعكس أو ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم لما أمره الله تعالى بعد بناء الكعبة أن يؤذن في الناس بالحج كان نداؤه على الشيئة العليا فأوثر بالدخول منها لذلك كما أوثر لفظ ليحك قصداً لإجابة ذلك النداء كما مر ولا ينافي ذلك رواية أنه نادى على مقابيه أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج إلى بيته فحجّوا فأجابته التطف في الأصلاب بليحك لاحتمال أنه أذن على كل منها ومقامه هو حجّره المنزل إليه من الجنة كما يأتي وعلم بما تفرّز نذب التمريج لمن ليست على طريقه للدخول لا للفعل؛ لأن حكمة الدخول لا تتأتى إلا بشلوها بخلاف الفعل ويُسْنُ أن يدخل

• قوله: (فهو إلخ) أي مجيئه من الجفراة ومنى. • قوله: (وما قيس به) لعل الأنسب إسقاط لفظه ما. • قوله: (وحكمته إلخ) أي الدخول من ثنية كداء بالمد عبارة النهاية والمغني فيه أي الخروج وفي الدخول بما مرّ الذهاب من طريق والإياب من أخرى كما في العيد وغيره وخُصّت العليا بالدخول لقصدي الداخل موضحاً على المقدار والخارج عكسه ولأن العليا محلّ دعاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله: ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ رَبِّكَ النَّاسَ يَنْبُؤَ إِلَيْهِمْ﴾ [لبرهم: ٣٧] كما روي عن ابن عباس فكان الدخول منها أبلغ في تحقيق استجابة دعاء إبراهيم ولأن الداخل منها يكون مواجهاً لإياب الكعبة وجهته أفضل الجهات اهـ وكذا في المغني إلا قوله والمعنى إلى وخُصّت وقوله ولأن الداخل إلخ. • قوله: (ولا ينافي ذلك رواية أنه نادى إلخ) إن كان النداء على العليا بيا أيها الناس إلخ كان منافياً بحسب الظاهر واحتاج إلى الجمع باحتمال التكرّر، وإن كان بقوله تعالى ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ رَبِّكَ النَّاسَ يَنْبُؤَ إِلَيْهِمْ﴾ [لبرهم: ٣٧] الآية كما رواه السهيلي عن ابن عباس ونقله في شرح الرّوض أي والنهاية والمغني وأقرّه فلا منافاة أصلاً كما هو واضح بصري. • قوله: (نذب التمريج) إلى قوله ومنازعة إلخ في النهاية والمغني. • قوله: (لأن حكمة الدخول) أي السابق آنفاً. • قوله: (بخلاف الفعل) أي، فإن حكمته التظافه، وهي حاصلة في كل موضع نهاية. • قوله: (ويُسْنُ أن يدخل إلخ) أي وأن يختار في

• قوله: (لأنه لا يلزم من عدم الثقل عدم الوقوع) لا يخفى أن وقوع ذلك من أبعد البعيد وأنه لو وقع لثقل؛ لأنه يحتاج لدوران كبير فهو مما يستغرب وتقصي العادة بقله. • قوله: (فقدّم المعلوم وما قيس به) قد يقال إنما يتضح تقديم المعلوم في الموضعين لو عمّ أو لم يظهر الفرق مع أنه لا عموم والفرق قريب جداً، فإن دخوله أولاً منهما لم يختج فيه لتفريق كبير وخروجه من السفلى لفسره كذلك بخلاف دخوله إليها من منى وخروجه لعرفة، فإنه يحتاج لدوران وتفريق كبير كما هو معلوم لمن عرّف ما هناك.

ولو في الغمرة نهارًا وبعد الصبح والذكر ماشيًا وحافيًا إن لم يخش نجاسة أو مشقة.
(و) أن (يقول) رافقًا يذنه ولو حلالًا فيما يظهر (إذا أبصر البيت) بالفعل أو وصل نحو الأعمى
إلى محل يراه منه لو كان بصيرًا ومنازعة الأذرع في نحو الأعمى مردودة (اللهم زد هذا البيت

دخوله عن الإيذاء بدائيته أو غيرها ويتلطف بمن يراجحه ويمهّد عنده وأن يستخضر عند وصوله الحرم
ومكة وعند رؤية البيت ما أمكنه من الخشوع والخضوع بقلبه وجوارحه لرب هذه الامنية داعيًا
مقتصرًا ويتذكر شرها على غيرها ونائي. هـ فود: (نهارًا إلخ) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين
الرجل والمراة ويتبني كما قال الأذرع أن يكون دخول المراة في نحو هودج ليلًا أفضل مغني قال
السيد البصري ولم يذكر أصحابه أنه يسن الخروج منها ليلًا أو نهارًا لكن أخرج سعيد بن منصور عن
إبراهيم التيمي كانوا يستحبون دخولها نهارًا والخروج منها ليلًا اه حاشية الإيضاح وقد يقال إطلاق
قولهم يتدب أن يكون السفر في أول النهار صادق بمكة بصري أقول حديث صحيح البخاري وسنن أبي
داود كالصريح في (أنه) خرج في حجة الوداع من مكة في أواخر الليل. هـ فود: (وبعد الصبح) أي
أول النهار بعد صلاة الفجر نهاية ومغني. هـ فود: (والذكر إلخ) والأفضل للمراة ومثلها الخشوع دخولها
في هودجها ونحوه نهاية زاد الونائي وكذا الأمر الجميل اه. هـ فود: (ماشيا) أي إن لم يشق عليه ذلك
مغني زاد الونائي ولم يضعفه عن الوظائف اه قال النهاية وفارق المشي هنا المشي في بقية الطريق بأنه
هنا أشبه بالتواضع والادب وليس فيه قواث مهنم ولأن الراكب في الدخول يتعرض للإيذاء بدائيته في
الرحمة اه. هـ فود: (وحافيًا إلخ) ، وإن لم يلق به وفي الحاشية يسن الحفا من أول الحرم ونائي.

هـ فود: (رافقًا يذنه) أي ورافقًا في محل لا يؤذي ولا يتأذى فيه مستخضرًا ما يمكنه من الخضوع والذلة
والمهابة والإجلال ونائي ونهاية. هـ فود: (ولو حلالًا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك
القول كلما أبصر البيت لا يتعد أنه كذلك م ر اه سم وأقره الشيخ الرئيس .

هـ فود (سني): (إذا أبصر البيت إلخ) والبيت كان الداحل من القبة العليا يراه من رأس الرذم أي المسمى
الآن بالمدعى والآن لا يرى إلا من باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لا في رأس الرذم لذلك بل لكونه
موقف الأخير نهاية وحاشية الإيضاح قال الرشيد في قوله م ر لا في رأس الرذم لذلك إلخ أي لا الوقوف
في رأس الرذم فلا يسن لأجل الدعاء الآتي لانقضاء سببه من رؤية البيت بل إنما يسن لكونه موقف
الأخير فالحاصل أن سن الوقوف به لمرتين الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الأخير فحيث زال
الأول بقي الثاني فيستحب الوقوف اه. عبارة الونائي ويسن أن يقف بالمحل المسمى الآن بالمدعى
ويذعر بما أراد من خير الدين والدنيا اه. هـ فود: (أو وصل نحو الأعمى إلخ) أي أو وصل محل رؤيته
ولم يره لعمى أو ظلمة أو نحو ذلك انتهى ومغني .

هـ فود: (ولو حلالًا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما أبصر البيت لا يتعد أنه
كذلك م ر .

تشریفًا وتعظيمًا وتكریمًا ومهابةً) وجاء في مُرسلي ضعيف ومرفوع فيه مُتَّهَمٌ بالوضع «وبُوراه» أي زيادة «في زائريه» وأعرض عنه الأصحاب كأنه لعلَّه رأوها فيه (ورُذ من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتمره تشریفًا) هو الترفيع والإعلاء (وتكریمًا) أي تفضيلًا (وتعظيمًا وبُوراه) رواه الشافعي عن النبي ﷺ مُرسلاً إلا أنه قال «وكرمه بدل عظمه» وكان حكمة تقديم التعظيم على التكریم في البيت وعكسه في قاصده أن المقصود بالذات في البيت إظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته بإكرام زائريه بإعطائهم ما طلبوه، وإنجازهم ما أمثلوه وفي زائريه وجود كرامته عند الله تعالى بإسباغ رضاه عليه وغفوه عثما جناه واقتزفه ثم عظمته بين أبناء جنسه بظهور تقواه وهدايته ويرشد إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة إذ هي التوقير والإجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكریم إذ هو الاتساع في الإحسان فتأمل (اللهم أنت السلام) أي السالم من كل ما يليق بجلال الربوبية وكمال الألوهية أو المسلم يقبيدك من الآفات (ومنك) لا من غيرك (السلام) أي السلامة من كل مكروه ونقص (فحسنا ربنا بالسلام) أي الأمن مما جئناه والعفو عما اقترفناه رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه إسناده ليس بالقوي، (ثم يدخل) فوراً (المسجد) ولو حلالاً فيما يظهر أيضاً لما يأتي أنه يسأل له طواف القدوم

• قول (سني): (تشریفًا) أي ترفعًا وعلواً (وتعظيمًا) أي تبجيلًا (وتكریمًا) أي تفضيلًا (ومهابةً) أي توقيرًا وإجلالاً نهابةً ومُغني. • قول: (هتة) أي عن ذلك الخبر وأعماله.

• قول (سني): (وبُوراه) هو الاتساع في الإحسان والزيادة فيه نهابةً ومُغني. • قول: (ثم كرامته) بالرفع عطفًا على الإظهار. • قول: (بإكرام زائريه إلخ) فضيحه أن التكریم ليس للنيب بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم سم. • قول: (وفي زائريه) عطف على في البيت كزدي. • قول: (وجود كرامته إلخ) قد يقال كل من التكریم والتعظيم للزائر بالحقيقة إلا أن التكریم دون التعظيم فبدأ به ترقياً سم.

• قول: (ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة أو الرفع عطف على الوجود. • قول: (في الإحسان) أي في فعل الحسن ع ش. • قول: (أي السالم إلخ) الأولى بقاء المضدر على ظاهره قصداً للمبالغة بصري. • قول: (أي السلامة إلخ) ومن أكرمه بالسلام فقد سلم نهابةً ومُغني (فحسنا ربنا بالسلام) أي سلمنا بتحريك من جميع الآفات ويدعو بعد ذلك بما أحب من المهابات وأهمها المغفرة نهابةً ومُغني أي له وللائمة ونائي. • قول: (فوراً) إلى قوله وصح في النهاية لا قوله، وهو إلى، وإن لم يكن.

• قول: (ولو حلالاً إلخ) ونقل سم عن م ر، وإن كان مقيماً بمكة ونائي.

• قول: (ثم كرامته بإكرام زائريه إلخ) فضيحه أن التكریم ليس للنيب بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم. • قول: (وفي زائريه وجود كرامته إلخ) قد يقال كل من التكریم والتعظيم للزائر بالحقيقة إلا أن التكریم دون التعظيم فبدأ به ترقياً.

(من باب بني شيبه)، وهو المسمى الآن بباب السلام، وإن لم يكن على طريقه لما صح (أنه) **دُخِلَ** منه في غمرة القضاء) والظاهر أنه لم يكن على طريقه، وإنما الذي كان عليها باب إبراهيم كذا قاله الرافعي واعترض بأنه عرج للدخول من الثنية العليا فلزم أنه على طريقه ويزد بإمكان الجمع بأن التعريج إنما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في غمرة القضاء ولأن الدوران إليه لا يشق ومن ثم لم يجر هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريج للثنية العليا ولأنه جهة باب الكعبة والبيوت تؤتى من أبوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها الأربع وصح الحجر الأسود يمين الله في الأرض، أي يمينه وبركته أو من باب الاستعارة التمثيلية إذ من قصد ملكاً أم بابه وقيل يمينه ليمينه معروفاً ويزول روعه وخوفه ويسر الخروج للشمي من باب بني مخزوم ويسمى الآن بباب الصفا وإلى بلده مثلاً من باب الحزون، فإن لم يتيسر فباب الغمرة كما حوزته في الحاشية، (ويبدأ) بعد تفرغ نفسه من أَعْدَارِهَا إلا نحو كراء بيت مُتَيَسِّرٍ بعد

• قول (سني): (من باب بني شيبه) أخذ أبواب المسجد وشيبة اسم رجل مفتاح الكعبة في ولده، وهو ابن عثمان بن طلحة الجهني مغي. • قوله: (باب السلام) قال القليوبي: هو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الأسود وباب الكعبة إلخ وفي تاريخ الخميس عن بحر العميق فيه ثلاث مداخيل إلخ كُرِدِي على بأفضل. • قوله: (وإن لم يكن على طريقه) وفقاً للمغني وشرحي المنهج والزواجر. • قوله: (فلا ينافي ما في غمرة القضاء) قد يقال مقتضاه حبيذ أن يكون (دخوله) من الثنية السفلى، وهو ينافي ما تقرر حتى على طريقة الرافعي وقد يجاب بمنهها، فإن الأغلب من أحواله (دخوله) من العليا كما صح في حجة الوداع وعام الفتح فليكن دخوله في غمرة القضاء ليان الجواز وأيضاً فغمرة القضاء متقدمة على الفتح وحجة الوداع بصري. • قوله: (ولأن الدوران إلخ) عطف على قوله لما صح إلخ. • قوله: (لا يشق إلخ) عبارة المغني قال الرافعي: أطبقوا على استيجاب الدخول منه لكل قادم سواء كان في طريقه أم لا بخلاف الدخول من الثنية العليا، فإن فيه الخلاف الماز والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلد اه. • قوله: (جهة باب الكعبة) أي والحجر الأسود أسنى ومغني وكان ينبغي أن يزيده الشارح ليطهر قوله الآتي وصح الحجر إلخ. • قوله: (أو من باب الاستعارة إلخ) يتأمل وجه كونه استعارة تمثيلية بصري قد يقال وجهه ما أفاده قوله: (إذ من قصد) إلخ، وإن كان فيها بشاعة.

• قوله: (ويسر) إلى قوله: (كما حوزته) في الأسنى والمغني إلا أنهما اقتصرا في الخروج إلى بلده على باب الغمرة عبارة النواني وخروج أي للإغمار وغيره من باب الغمرة كما عليه م ر وقال: حج في الفتح وخرج من باب الغمرة أو الحزورة، وهو أفضل وقيد في الإمداد بالخروج إلى بلده فلعل أفضلية باب الغمرة عند الخروج للإغمار وأفضلية باب الحزورة كقصوره عند الخروج للبلد اه.

• قول (سني): (ويبدأ) أي نبدأ أول دخوله المسجد مغني ونهاية عبارة النواني عند دخول مكة اه.

• قوله: (إلا نحو كراء بيت إلخ) أي كسفي ذوابه وخط رجليه إذا أمن على امتنعه مغني.

وَتَقْيِيرُ ثِيَابٍ لَمْ يُشَكَّ فِي طَهْرِهَا (بَطْوَابِ الْقُدُومِ) لِلاتِّبَاعِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلأنَّهُ تَحِيَّةُ الْبَيْتِ إِلَّا لِمَارِضٍ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَرَضَ أَيُّ لَمْ يَلْزَمَهُ الْفَوْرُ فِي قَضَائِهَا وَلَا وَجِبَ تَقْدِيمُهَا وَلَمْ تَكُنْ

فَوْدُ: (وَتَقْيِيرُ الْخُ) بِالْجَرِّ عُطِفَ عَلَى الْكِرَاءِ. فَوْدُ: (لَمْ يُشَكَّ فِي طَهْرِهَا) أَيُّ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا رِيحُ كَرِيهَةٍ يَتَأَدَّى بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بَضَرِيٍّ.

فَوْدُ (سُ): (بَطْوَابِ الْقُدُومِ) أَيُّ لَا بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذْ تَحْصُلُ بِرَكْعَتَيْهِ وَلَوْ جَلَسَ عَمْدًا قَبْلَهُمَا أَوْ لَمْ يُصَلِّهُمَا أَوْ آخَرُهُمَا أَوْ آخَرَ الطَّوَابِ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ، وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ فَاتَتْ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا تَقُوتُ بِطَوْلِ الْفَضْلِ وَلَوْ مَعَ الْقِيَامِ غَيْرَ أَنَّهُ اغْتَفِرَ اشْتِغَالَهُ عَنْهَا بِالطَّوَابِ فَإِذَا آخَرَ الْإِشْتِغَالَ بِهِ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ فَاتَتْ وَكَذَا تَقُوتُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ فَلَا يُثَابُ عَلَيْهَا إِذَا صَرَفَ رَكْعَتَيِ الطَّوَابِ عَنْهَا بِأَنْ نَوَى بِهِمَا رَكْعَتَيِ الطَّوَابِ دُونَ ثَوَابِ التَّحِيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَاهُمَا أَيْضًا أَوْ أَطْلَقَ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا حُصُولُ ثَوَابِ التَّحِيَّةِ بِرَكْعَتَيِ الطَّوَابِ إِذَا أَطْلَقَ، وَإِنْ قُلْنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ إِذَا أَطْلَقَ فَصَلَّى قَرْضًا أَوْ نَفْلًا آخَرَهُ رَأْسَهُ بِاخْتِصَارٍ وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَحَيْثُ قَدَّمَ الطَّوَابَ الَّذِي هُوَ تَحِيَّةُ الْبَيْتِ انْتَرَجَتْ تَحِيَّةُ بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ فِي رَكْعَتَيْهِ أَيُّ سَقَطَ طَلِبُهَا وَأَنْبَيَ إِنْ نَوَاهَا مَعَهُمَا أَوْ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَوَقَعَ لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فِي شَرْحِ الدَّلَجِيَّةِ هُنَا مَوَاقِفُ الشَّارِحِ فِي سَقُوطِ الطَّلَبِ فَقَطُّ حَيْثُ لَمْ يَتَوَّاهُ. فَوْدُ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيُّ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَى وَكَخَشْيَةِ الْخُ وَقَوْلُهُ مَكْتُوبَةٌ لَا غَيْرَهَا وَكَذَا فِي النَّهَائِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ مَنَعَهُ الْخُ. فَوْدُ: (فَائِتَةٌ فَرَضَ) أَيُّ وَلَوْ بِالتَّنْذِيرِ وَثَانِي. فَوْدُ: (وَلَمْ تَكُنْ الْخُ) مَحَلٌّ تَأْمِلُ فَالْأَوْجَهُ مَا اقْتَضَاهُ

فَوْدُ: (وَيَنْبَدُ بِطَوَابِ الْقُدُومِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَا يَنْبَدُ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذْ تَحْصُلُ بِرَكْعَتَيْهِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ غَالِيًا قَالَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الطَّوَابِ لَا تَحْصُلُ لَهُ التَّحِيَّةُ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ أَمَّا تَحِيَّةُ الْبَيْتِ فَفِي الطَّوَابِ ثُمَّ قَالَ فِي عِبَارَةٍ عَنْ بَعْضِهِمْ وَتَقُوتُ رَكْعَتَا الطَّوَابِ مَقَامَهَا أَيُّ التَّحِيَّةِ صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الرَّفْعَةِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ آخَرَهُمَا فَقَدْ قُوتَ هَذِهِ التَّحِيَّةُ وَلَوْ اشْتَعَلَ قَبْلَ الطَّوَابِ بِصَلَاةٍ لَنَحْوِ خَوْفِ قُوتٍ لَمْ يُخَاطَبَ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ أَيُّ لِأَنَّهُ رَاجِعُهَا فِيهَا أ. فَوْدُ: (وَلِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْبَيْتِ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ طَوَابِ الْقُدُومِ يُسَمَّى التَّحِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْبُقْعَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيُّ الْكُفَّةِ لَا الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الْمُهْمَاتِ الْخُ أ. قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَحْصُلُ أَيُّ طَوَابِ الْقُدُومِ بِطَوَابِ نَذَرَةٍ أَوْ لَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ وَتَشْبِيهِ ذَلِكَ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِالنَّسْبَةِ لِبَعْضِ صَوَرِهَا شَرْحُ م. ر. وَلَوْ جَلَسَ أَيُّ عَمْدًا بَعْدَ الطَّوَابِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْهِ فَاتَتْ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ عَمْدًا، وَإِنْ قَصَرَ م. ر. وَقِيَّاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ تَأْخِيرَ الطَّوَابِ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ، وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ فَاتَتْ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهَا تَقُوتُ بِطَوْلِ الْفَضْلِ وَلَوْ مَعَ الْقِيَامِ غَيْرَ أَنَّهُ اغْتَفِرَ اشْتِغَالَهُ عَنْهَا بِالطَّوَابِ فَإِذَا آخَرَ الْإِشْتِغَالَ بِهِ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ فَاتَتْ وَكَذَا تَقُوتُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ فَلَا يُثَابُ عَلَيْهَا إِذَا صَرَفَ رَكْعَتَيِ الطَّوَابِ عَنْهَا بِأَنْ نَوَى بِهِمَا رَكْعَتَيِ الطَّوَابِ دُونَ ثَوَابِ التَّحِيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَاهُمَا أَيْضًا أَوْ أَطْلَقَ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا حُصُولُ ثَوَابِ التَّحِيَّةِ بِرَكْعَتَيِ الطَّوَابِ إِذَا أَطْلَقَ، وَإِنْ قُلْنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ إِذَا أَطْلَقَ فَصَلَّى قَرْضًا أَوْ نَفْلًا آخَرَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ م. ر.

بحيث يموت بها فورئته الطواف عرفاً وإلا قَدِمَ الطواف فيما يظهر وكخشية فوت راتبة أو سنة مؤكدة أو مكتوبة أو جماعة تُسنُّ له معهم، فإن أُقيمت فيه جماعة مكتوبة لا غيرها قطعاً

إطلاقهم لما فيه من براءة الذمة من الواجب بضري. ة فود: (والأقدم الطواف) لا يقال ظاهره، وإن وجب قضاؤها فوراً؛ لأننا نمنع أن ظاهره ذلك فتأمل سم. ة فود: (أو مكتوبة) ينبغي أن محله ما لم يعلم أو يظن فوت المكتوبة لو بدأ به وإلا وجب تقديمها سم. ة فود: (أو جماعة إلخ) أي ولو في نافلة سم عبارة الوثاني ولم تقم الجماعة المشروعة ولو في نفل ولم تقرب إقامتها بحيث لا يفرغ قلبها وحينئذ يصلي تحية المسجد إن كان يفرغ منها قبل الإقامة وإلا انتظرها قائماً اه وعبارة الكزدي على بأفضل والمراد الجماعة المطلوبة بأن يصلي مؤداة خلف مؤداة أو مقضية خلف مقضية مثلها نقله ابن الجلال عن الإيعاب وفي الإيعاب أيضاً نعم إن يتقن حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال أتجه أن البداء بالطواف حينئذ أولى لما فيه من تحصيل فضيلتين تحية البيت والجماعة اه.

ة فود: (فإن أُقيمت فيه) أي في أثناء الطواف. ة فود: (جماعة إلخ) قال في شرح العباب ولو على جنازة ولو قال وكذا لو عرَضَ ذلك في أثناءه لكان أعم إذا تذكر الفائتة وضيق وقت المؤداة إذا عرَضَ له في أثناءه يقطع له أيضاً اه. وفي حاشيته للإيضاح أي والمغني أن الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة اه قال الروض وشرحه هذا أي البدء بطواف القدوم إن لم تقم جماعة الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة أو راتبة أو فريضة، فإن كان شيء من ذلك قَدِمَ على الطواف ولو كان في أثناءه اه فالحاصل أنه يُقدَّم عليه ابتداءً ودواماً جماعة الفريضة وما ضاق وقته مما ذكر لا ما لم يضيق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض سم وقوله فالحاصل إلخ في النهاية والوثاني ما يوافقه وقوله وانظر إلخ عبارة الوثاني ويكره تفريق الطواف كالسعي بلا عذر له وإلا فلا كراهة ولا خلاف

ة فود: (والأقدم الطواف) لا يقال ظاهره، وإن وجب قضاؤها فوراً لأننا نمنع أن ظاهره ذلك فتأمل. ة فود: (أو مكتوبة) ينبغي أن محله ما لم يعلم أو يظن فوت المكتوبة لو بدأ به وإلا وجب تقديمها. ة فود: (أو جماعة تُسنُّ له معهم) شاملاً جماعة التأفلة، وهو مع قوله، فإن أُقيمت فيه جماعة مكتوبة المخرج الجماعة التأفلة يقتضي الفرق في لجماعة التأفلة بين الابتداء والاثناء. ة فود: (أو جماعة) أي ولو في نافلة تُسنُّ فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب. ة فود: (فإن أُقيمت فيه جماعة) قال في شرح العباب ولو على جنازة وقال فيه ولو قال وكذا لو عرَضَ ذلك في أثناءه لكان أعم إذا تذكر الفائتة وضيق وقت المؤداة إذا عرَضَ له في أثناءه يقطع له أيضاً اه. وفي حاشية الإيضاح وسبب أن الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة ولما قال الروض أنه يبدأ بطواف القدوم ثم قال هذا إن لم تقم جماعة الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة قال في شرحه أو راتبة أو فريضة، فإن كان شيء من ذلك قَدِمَ على الطواف ولو كان في أثناءه؛ لأن ذلك يموت والطواف لا يموت اه فالحاصل أنه يُقدَّم عليه ابتداءً ودواماً جماعة الفريضة وما ضاق وقته مما ذكر لا ما لم يضيق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض.

وَصَلَّى وَتَوَخَّرَ جَمِيلَةً وَغَيْرَ بَرَزَةِ الطَّوَافِ إِلَى اللَّيْلِ مَا لَمْ تَخْشَ طَرُفُ حَيْضٍ يَطُولُ وَلَوْ مَنَعَهُ النَّاسُ صَلَّيَ التَّحِيَّةَ كَمَا لَوْ دَخَلَ وَلَمْ يُرْذَهِ.
(وَيَخْتَصُّ طَوَافَ الْقُدُومِ)، وَهُوَ شَتَّةٌ وَقِيلَ وَاجِبٌ وَمَنْ ثُمَّ كَرِهَ تَرْكُهُ بِخِلَالٍ مُطْلَقًا وَ(وَبِحَاجٍ) أَيِ مُحَرِّمٍ بِحُجٍّ مَعَهُ عُمْرَةً أَمْ لَا (دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ)؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَالْمُعْتَمِرُ دَخَلَ وَقْتَ طَوَافِهِمَا الْمَفْرُوضِ فَلَمْ يَصْغُ تَطَوُّعُهُمَا، وَهُوَ عَلَيْهِمَا كَأَصْلِ الْحَجِّ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ دَخَلَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَقَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ سُنُّ لَهُ طَوَافٌ

الْأَوَّلَى وَالْمُنْزَرُ كِلَا قَامَةِ جَمَاعَةٍ مَكْتُوبَةٍ مُؤَدَّاةٌ، وَإِنْ لَمْ يَخْشَ قَوْتَ الْجَمَاعَةِ وَعُرُوضَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَشْرَبٍ مَنْ ذَهَبَ خُشُوعُهُ بِقَطْعِهِ وَسُجُودِ تِلَاوَةِ لَا جِنَازَةَ لَمْ تَتَّعَيْنَ عَلَيْهِ وَرَآئِيَةِ اهـ. هـ. قُودُ: (وَتَوَخَّرَ) أَيِ نَذَبًا (جَمِيلَةً) أَيِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْخَنَائِي وَنَائِي. هـ. قُودُ: (وَفَيْرَ بَرَزَةٍ) أَيِ وَالنَّهْيِ لَا تَبْزُرُ لِلرَّجَالِ وَجَرَى الْمَنَحِ وَالْإِيْعَابِ وَفَرَحًا الْإِيضَاحِ لِلْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ وَابْنُ عَلَانَ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَاتِ الْهَيْئَةِ وَالْبَرَزَةِ فَيُنْتَدِبُ التَّأْخِيرُ مُطْلَقًا لَكِنَّهُ يَتَأَكَّدُ ذَلِكَ لِلْجَمِيلَةِ وَالشَّرِيفَةِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمَا اهـ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. هـ. قُودُ: (وَلَوْ مَنَعَهُ الْخُ) أَيِ لَوْ مَنَعَ مِنَ الطَّوَافِ النَّاسُ الدَّخَالَ الْمَرِيدَ لِلطَّوَافِ لِنَحْوِ رَحْمَةِ كُنْجَاسَةٍ وَنَائِي.

هـ. قُودُ (سُنِّي): (طَوَافُ الْقُدُومِ) وَيُسَمَّى أَيْضًا طَوَافَ الْقَادِمِ وَطَوَافَ الْوُرُودِ وَطَوَافَ الْوَارِدِ وَطَوَافُ التَّحِيَّةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ. قُودُ: (بِخِلَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. هـ. قُودُ: (بِخِلَالٍ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَخْتَصِّ الْوُقُوفِ وَدَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ دُخُولُهَا عَلَى الْمَقْصُورِ نَحْوُ نَحْصُكَ يَا اللَّهُ بِالْعِبَادَةِ شَيْخُنَا (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَحْوَ صَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيِّزٍ دَخَلَ بِهِ وَلِيَّهُ.

هـ. قُودُ: (أَيِ مُحَرِّمٍ الْخُ) وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الصَّغِيرِ إِذَا دَخَلَ بِهِ وَلِيَّهُ وَهَلْ يُشْرَعُ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ أَوْ لَا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا شُرِعَ لَهُ مُطْلَقًا مُمَيِّزًا أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِكُونُهُ مِنْ تَوَاجِعِ التُّسْلُكِ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا شُرِعَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ فَلَا بَصْرِيٍّ فِيهِ تَوَقُّفٌ يَظْهَرُ وَجْهَهُ عَمَّا يَأْتِي عَنْ ع ش عَنْ قَرِيب. هـ. قُودُ: (فَلَمْ يَصْغُ تَطَوُّعُهُمَا الْخُ) فَلَوْ قَصَدَ طَوَافَ الْقُدُومِ فَقَطْ وَقَعَ عَنْ الْفَرْضِ وَلَا يَنْصَرِفُ وَنَائِي. هـ. قُودُ: (كَأَصْلِ الْحَجِّ) أَيِ وَالْعُمْرَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ. قُودُ: (سُنُّ لَهُ طَوَافُ

هـ. قُودُ: (لِأَنَّهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَالْمُعْتَمِرُ دَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِمَا الْخُ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ وَلَا طَوَافَ لِلْقُدُومِ بَعْدَ الْوُقُوفِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَا عَلَى الْمُعْتَمِرِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْمَفْرُوضَ عَلَيْهِمَا قَدْ دَخَلَ وَقْتُهُ وَخُوطِبَ بِهِ فَلَا يَصِغُّ قَبْلَ أَدَائِهِ أَنْ يَتَطَوَّعًا بِطَوَافٍ قِيَاسًا عَلَى أَصْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا نَحْنُ فِيهِ الصَّلَاةَ حَيْثُ أَمَرَ بِالتَّحِيَّةِ قَبْلَ الْفَرْضِ فَطَوَافُ الْقُدُومِ مُخْتَصٌّ بِخِلَالٍ دَخَلَ مَكَّةَ وَبِحَاجٍ دَخَلَهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ إِلَى أَنْ قَالَ قَوْلَ الْأَصْلِ وَيُجْزِي طَوَافَ الْعُمْرَةِ عَنْ طَوَافِ الْقُدُومِ أَيِ تَحِيَّةِ الْبَيْتِ وَالْأَقْلَيْسُ عَلَى الْمُعْتَمِرِ طَوَافُ قُدُومٍ كَالْحَاجِّ الَّذِي دَخَلَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ. اهـ. وَقَوْلُهُ فَلَيْسَ عَلَى الْمُعْتَمِرِ أَيِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَلَا يُشْرَعُ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ اللَّزُومَ وَالْأَقْلَيْسُ الْمَنْفِيَّ عَنْ الْحَاجِّ الَّذِي دَخَلَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ.

الْقُدُومِ كما يأتي؛ لأنه لم يدْخُلْ وقت طوافه وبطوافِ الفرض يُثابُّ عليه إن قَصَدَهُ كَتَحِيَّةِ المسجد وقد يُؤْخَذُ مِنَ الْمُتَرِّ هُنَا وَمِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ بِقَرَفَةٍ أَنْ مَنْ دَخَلَهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ لَا يَفُوتُ طَوَافُ الْقُدُومِ فِي حَقِّهِ إِلَّا بِالْوُقُوفِ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ قِضَاءٌ وَتَذْبُهُ لِمَنْ وَقَفَ وَدَخَلَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِنَّمَا هُوَ لِهَذَا الدُّخُولِ لَا لِدُخُولِهِ الَّذِي قَبْلَ الْوُقُوفِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْبَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ كَالْمَقْصُورِ فَلَا اعْتِرَاضَ.

الْقُدُومِ (إِلْخ) فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ فَنِي أَثْنَاهُ دَخَلَ نِصْفَ اللَّيْلِ فَأَرَادَ أَنْ يَكْمُلَهُ هَلْ يَنْصَرِفُ مَا أَتَى بِهِ لِلْفَرْضِ الْأَقْرَبِ نَعَمْ ثُمَّ يُكْمَلُ التَّكْلُ بَعْدَ ذَلِكَ لَكِنْ إِنْ بَاءَهُ بِالْفَرْضِ الْمَذْكُورِ يَقْطَعُ الْمَوَالَةَ ابْنَ الْجَمَالِ اهـ وَنَاتِي. ة فُود: (إِنْ قَصَدَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ طَوَافَ الْفَرْضِ لِيُشْمَلَ نِيَّةُ الشُّكِّ لَهُ وَلَا يَقْصُرُ الْإِقْصَارُ عَلَى قِصْدِ طَوَافِ الْقُدُومِ فِي حُصُولِ طَوَافِ الْفَرْضِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ طَوَافَ الْقُدُومِ وَقَعَ عَنْ تَحِيَّةِ الْكَعْبَةِ حَتَّى يُثَابَّ عَلَيْهَا مَعَ وَقُوعِهِ عَنِ الْفَرْضِ أَيْضًا فَهُوَ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ مِنْ أَنَّ مَعْنَى حُصُولِهَا بِغَيْرِهَا أَنَّهُ إِنْ نَوَيْتَ مَعَهُ حَصَلَ ثَوَابُهَا وَإِلَّا سَقَطَ طَلِبُهَا أَنْتَهَى وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْعُمْرَةِ طَوَافَ قُدُومٍ إِلَّا أَنَّهُ مُنْتَرَجٌ فِي طَوَافِهَا سَم.

ة فُود: (كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ) قِيَاسُ التَّشْبِيهِ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يُثَابُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذَا صَلَّى فَرَضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْبَهْجَةِ سَم وَقَوْلُهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ (إِلْخ) أَيِ كَالرَّمْلِيِّ وَالْخَطِيبِ. ة فُود: (وَهُوَ كَذَلِكَ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (إِنَّمَا هُوَ لِهَذَا الدُّخُولِ (إِلْخ) وَعَلَيْهِ يَأْتِي بِهِ مَنْ ذَكَرَ، وَإِنْ أَتَى بِهِ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍ. ة فُود: (تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْصَحُ خِلَافَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ة فُود: (فَلَا اعْتِرَاضَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ الْوَلِيُّ الْبِرَاقِي

ة فُود: (إِنْ قَصَدَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ طَوَافَ الْفَرْضِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قِصْدُهُ لِيُشْمَلَ نِيَّةُ الشُّكِّ لَهُ وَلَا يَقْصُرُ الْإِقْصَارُ عَلَى قِصْدِ طَوَافِ الْقُدُومِ فِي حُصُولِ طَوَافِ الْفَرْضِ بَلْ قَالُوا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافُ إِفَاضَةٍ مَثَلًا فَصَرَفَهُ لَغَيْرِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ وَيَقَعُ عَنِ الْإِفَاضَةِ إِلَّا أَنْ مَا نَحْنُ فِيهِ يَزِيدُ بِحُصُولِ مَا قَصَدَهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي ضِمْنِ ذَلِكَ الْفَرْضِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَطَالَ هُنَا بِمَا مِنْهُ مَا نَصَّهُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْقَمُولِيِّ إِذَا نَوَى بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ طَوَافَ الْقُدُومِ وَقَعَ عَنْ التَّحِيَّةِ أَيْ تَحِيَّةِ الْكَعْبَةِ حَتَّى يُثَابَّ عَلَيْهَا فَهُوَ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ مِنْ أَنَّ مَعْنَى حُصُولِهَا بِغَيْرِهَا أَنَّهُ إِنْ نَوَيْتَ مَعَهُ حَصَلَ ثَوَابُهَا وَإِلَّا سَقَطَ طَلِبُهَا وَلَا يُتَوَهَّمُ مِنْ كَلَامِ الْقَمُولِيِّ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّنَ أَنَّ الطَّوَافَ انْصَرَفَ بِهَذِهِ النِّيَّةِ عَنِ طَوَافِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ بِمَا يَأْتِي أَنَّ طَوَافَ الْفَرْضِ لَا يَنْصَرِفُ بِطَوَافِ غَيْرِهِ وَحَيْثُ يَزِيدُ فَمَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّهُ وَقَعَ عَنْ التَّحِيَّةِ مَعَ وَقُوعِهِ عَنِ الْفَرْضِ أَيْضًا وَعِبَارَتُهُ ظَاهِرَةٌ فِي ذَلِكَ، وَهِيَ إِلَى آخِرِ مَا بَسَطَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْعُمْرَةِ طَوَافَ قُدُومٍ إِلَّا أَنَّهُ مُنْتَرَجٌ فِي طَوَافِهَا.

ة فُود: (كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ) قِيَاسُ التَّشْبِيهِ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يُثَابُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذَا صَلَّى فَرَضًا أَوْ نَفْلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْبَهْجَةِ. ة فُود: (لَا لِدُخُولِهِ الَّذِي قَبْلَ الْوُقُوفِ) كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الدُّخُولِ وَلَا يَكُونُ قِضَاءً بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُوتُ بِمُجَرَّدِ الْوُقُوفِ بَلْ

(وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ) أَوْ الْحَرَمَ (لَا لِشُكِّ اسْتَحْبَبَ) لَهُ وَلَوْ نَحَوُ حَطَّابٍ (أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ) يُذَرِّكُهُ فِي أَشْهُرِهِ (أَوْ غُمْرَةٍ) قِيَاسًا عَلَى التَّحِيَّةِ وَلَا يَجِبُ لِمَا مَرَّ فِي خَبَرِ الْمَوَاقِيتِ «هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ مَرَّ

اغْتَرَضَ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُصَنِّفِ بَأَنَّهُ مَقْلُوبٌ وَصَوَابُهُ وَيَخْتَصُّ حَاجٌّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِطَوَائِفِ الْقُدُومِ، فَإِنَّ الْبَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُقْصُورِ انْتَهَى لَكِنْ هَذَا أَكْثَرُ لَا كُلِّي فَالتَّغْيِيرُ بِالصَّوَابِ خَطَأٌ أَهَ قَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِيْرَادِ الْجَلَالِ عَلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ الْقَصْرَ إِضَافِي لِإِخْرَاجِ الْمُعْتَبَرِ وَالْحَاجُّ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِقَرِينَةٍ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُتَلَبِّسِ بِشُكِّ أَهَ.

❑ قَوْلُ (سَيِّئُ): (وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمَ) أَيُّ وَلَوْ مَكِّيًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ أَتَى لَمْ يَأْذَنْ لَهُمَا سَيِّئٌ أَوْ زَوْجٌ فِي دُخُولِهِمَا الْحَرَمَ إِذِ الْحُرْمَةُ مِنْ جِهَةٍ لَا تُتَافَى التَّدْبِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى شَرَحَ م ر أَهَ سَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ مَكِّيًّا إِنْخَ أَيُّ وَتَكَرَّرَ دُخُولُهُ كَالْحَطَّابِ وَالصِّيَادِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَفِي قَوْلِي يَجِبُ إِلَّا أَنْ إِنْخَ أَهَ وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنْ أَثْنَاءِ الْحَرَمِ هَلْ يُسَنُّ لَهُ الْإِحْرَامُ إِذَا دَخَلَهَا غَيْرُ مَرِيدِ الشُّكِّ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلَهَا مَرِيدًا لَهُ أَوْ لَا، مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَهَ. أَقُولُ: إِنَّ قَوْلَ الْوَنَائِي: وَسَنُ أَنْ يُحْرِمَ مَنْ قَصَدَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمَ مِنْ مَكَانٍ خَارِجٍ عَنْهُ لَا لِأَجْلِ شُكِّ إِنْخَ قَدْ يُفْهَمُ عَدَمُ سَنِّ الْإِحْرَامِ فِي الْأَوَّلَى وَلَكِنْ قَضِيَّةٌ إِطْلَاقُهُمْ هُنَا وَتَقْيِيدُهُمْ فِيمَا يَأْتِي بِقَوْلِهِمْ مِنَ الْحَرَمِ السَّنُّ فِيهَا وَأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْمَوَاقِيتِ صَرِيحٌ فِي وُجُوبِهِ فِي الثَّانِيَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ الْحَرَمَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَغْنَى وَكَذَا فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَجِبُ إِلَى الْمُتَنِ.

❑ قَوْلُ (سَيِّئُ): (اسْتَحْبَبَ إِنْخَ) وَسَنُّ بَتْرِكِهِ دَمٌ وَفِي الْفَتْحِ وَالْمُرَادُ بِكَوْنِ هَذَا تَطَوُّعًا فِي غَيْرِ الصَّبِيِّ وَالْقُرْنِ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ ابْتِدَآؤُهُ، وَإِنْ كَانَ لَوْ وَقَعَ وَقَعَ فَرَضٌ كِفَايَةً إِذَا مَنْ تَلَبَّسَ بِفَرْضٍ كِفَايَةً يَفْعُ فِعْلُهُ فَرَضًا، وَإِنْ سَبَقَهُ غَيْرُهُ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُعَادًا كَمَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ثُمَّ أَعَادَهَا عَلَيْهَا بَعِيْنَهَا انْتَهَى أَهَ. وَثَانِيٌّ.

❑ قَوْلُ (سَيِّئُ): (أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ) هَلْ يُسْتَحَبُّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُحْرِمَ عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي دَخَلَ بِهِ سَمَّ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُحْرِمَ عَنِ الصَّبِيِّ إِنْخَ مَا نَصَّهُ أَيُّ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعُونَةً عَلَى حُصُولِ الثَّوَابِ لِلصَّبِيِّ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَنْدُوبٌ أَهَ. ❑ قَوْلُهُ: (يُذَرِّكُهُ فِي أَشْهُرِهِ) أَيُّ إِنْ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيُمْكِنُهُ إِذْرَاكُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى.

❑ قَوْلُ (سَيِّئُ): (أَوْ غُمْرَةٍ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ نِهَآيَةً.

مع دُخُولِ وَقْتِ طَوَائِفِ الْفُرْضِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

❑ قَوْلُهُ فِي (سَيِّئُ): (وَمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ) أَيُّ أَوْ الْحَرَمَ وَلَوْ مَكِّيًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ أَتَى لَمْ يَأْذَنْ لَهُمَا سَيِّئٌ أَوْ زَوْجٌ فِي دُخُولِهِمَا الْحَرَمَ إِذِ الْحُرْمَةُ مِنْ جِهَةٍ لَا تُتَافَى التَّدْبِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى شَرَحَ م ر. وَهَلْ يُشْكِلُ مَا ذَكَرَ هُنَا فِي الْعَبْدِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَبْنَحِ الْمَجَاوِزَةِ أَنَّ مُجَاوِزَةَ الْعَبْدِ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ سَيِّئُهُ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ لَا تَوْجِبُ دَمًا أَوْ يُفَرَّقُ.

❑ قَوْلُهُ فِي (سَيِّئُ): (أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ) هَلْ يُسْتَحَبُّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُحْرِمَ عَنِ الصَّبِيِّ الَّذِي دَخَلَ بِهِ.

عليهنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْمُعْتَمِرَةَ، فَلَوْ وَجِبَ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ لَمَا عَلَّقَهُ بِالْإِرَادَةِ (وفي قولٍ يَجِبُ) وَصَحَّحَهُ جَمَاعَةُ لِطَبَاقِ النَّاسِ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ كَرَّةَ تَرْكُهُ (إِلَّا أَنْ) يَكُونَ فِيهِ رِقٌّ أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ أَوْ (يَتَكَوَّرُ دُخُولُهُ كَحَطَّابٍ وَصَيَّادٍ) لِلْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ أَوْ يَدْخُلُ مِنَ الْحَرَمِ أَوْ لِقِتَالِ مُبَاحٍ أَوْ خَائِفًا مِنْ ظَالِمٍ وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ جِزْمًا.

﴿فصل في واجبات الطواف وكثير من سننهِ﴾

(لِلطَّوَّافِ بِأَنْوَاعِهِ)، وَهِيَ طَوَافٌ قُدُومٌ وَرُكْنٌ أَوْ تَحْلُلٌ أَوْ وِدَاعٌ وَنَذِيرٌ وَتَطَوُّعٌ (وَاجِبَاتٌ) أَرَّكَانَ وَشُرُوطَ (وَسُنَنَ) وَمَا اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِهِ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ (أَمَّا الْوَاجِبُ) لِلطَّوَّافِ بِأَنْوَاعِهِ الشَّامِلِ لِلْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ (ف) ثَمَانِيَةٌ مِنْهَا أَنَّهُ (يُشْتَرَطُ) فِي كُلِّ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ (سِتْرُ الْعَوْرَةِ)، فَإِنْ قُلْتُ: سِتْرُ الْعَوْرَةِ هُوَ الْوَاجِبُ لَا اشْتِرَاطُهُ

• قَوْلُهُ: (لِلطَّابِقِ النَّاسِ عَلَيْهِ) أَيِ وَأَتَافِقِ النَّاسِ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِهِ لِثُبُوتِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى السُّنَنِ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ) فِي هَذَا الْمَطْفِ حَزَازَةٌ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ خَبَرٌ يَكُونُ فِيهِ رِقٌّ وَاسْمُهَا مُسْتَيَّرٌ سَم. • قَوْلُهُ: (مِنْ ظَالِمٍ) أَيِ أَوْ غَرِيمٍ، وَهُوَ مُغَيَّرٌ لَا يُمَكِّنُهُ الظُّهُورُ لِادَاءِ التُّسْلُكِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَالَا) رَاجِعٌ إِلَى الْأَسْيَانِ الْأَوَّلِ وَنَفْيُ التَّقْيِ إِثْبَاتٌ أَيِ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْمُسْتَتَبَاتِ لَمْ يَجِبْ الْإِنْعَاقُ وَلَوْ حَذَفَ إِلَّا وَابْدَلُ الْوَاوَ بِالْفَاءِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ.

فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الطَّوَّافِ وَسُنَنِهِ

• قَوْلُهُ: (فِي وَاجِبَاتِ الطَّوَّافِ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْهَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُنْهِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمَا اخْتَلَفَ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (فِي وَاجِبَاتِ الطَّوَّافِ الْإِنْعَاقُ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَوُقُوعِ الطَّوَّافِ لِلْمَحْمُولِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَرُكْنٌ) فِي حَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ أَوْ هُمَا. • قَوْلُهُ: (لَوْ تَحْلُلٌ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُنْهِي وَمَا يَتَحْلَلُ بِهِ فِي الْفَوَاتِ اه. • قَوْلُهُ: (وَوِدَاعٌ) أَيِ وَاجِبٌ أَوْ مَسْنُونٌ. • قَوْلُهُ: (أَرَّكَانَ وَشُرُوطَ) يَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجِبَاتِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَيَشْمَلُ الشُّرُوطَ قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ لَوْ قِيلَ إِنَّ الطَّهَارَةَ عَنِ الْحَذَائِثِ وَالتَّجَسُّسِ، وَالسُّتْرَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنِ الْبَسَارِ وَكَوْنَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَوْنَهُ خَارِجًا عَنِ الْبَيْتِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ شَرْطًا، وَإِنْ نَبَتَ حَيْثُ تُعْتَبَرُ وَعَدَمُ الصَّارِفِ وَكَوْنُهُ سَبْعًا رُكْنًا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أَنْتَهَى كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • قَوْلُهُ: (الشَّامِلُ) نَعَتْ لِلْوَجِبِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهَا أَنَّهُ الْإِنْعَاقُ) هَذَا التَّقْدِيرُ يَزِيدُ الْإِشْكَالَ فَالْأَصُوبُ أَنَّ التَّقْدِيرَ قِيَالُ فِي بَيَانِهِ يُشْتَرَطُ الْإِنْعَاقُ غُبَارَ عَلَى هَذَا سَم.

• قَوْلُهُ (سُنَنِ): (سِتْرُ الْعَوْرَةِ) أَيِ سِتْرُ عَوْرَةِ الصَّلَاةِ مَعَ الْقُنْدَرَةِ وَهِيَ مَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةٍ غَيْرِ الْحُرَّةِ يَقِينًا

• قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ) فِي هَذَا الْمَطْفِ حَزَازَةٌ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ خَبَرٌ يَكُونُ فِيهِ رِقٌّ وَاسْمُهَا مُسْتَيَّرٌ.

فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الطَّوَّافِ وَكثِيرٍ مِنْ سُنَنِهِ

• قَوْلُهُ: (مِنْهَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْإِنْعَاقُ) هَذَا التَّقْدِيرُ يَزِيدُ الْإِشْكَالَ فَالْأَصُوبُ أَنَّ التَّقْدِيرَ قِيَالُ فِي بَيَانِهِ يُشْتَرَطُ الْإِنْعَاقُ وَلَا غُبَارَ عَلَى هَذَا.

قُلْتُ: أَرَادَ بِالْوُجُوبِ هُنَا خِطَابَ الْوَضْعِ الَّذِي هُوَ وُرُودُ الْخِطَابِ النَّفْسِيِّ بِكَوْنِ الشَّيْءِ شَرْطًا أَوْ كُنَّا أَوْ سَبَبًا أَوْ مَانِعًا فَتَأَمَّلْهُ عَلَى أَنَّ الْأَوْضَحَ أَنْ يُقَالَ أَرَادَ بِالْوَجِبِ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ يُشْتَرَطُ الْإِنْعَاءُ، (وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ) الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ (وَالنَّجَسِ) فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ بِتَفْصِيلِهَا السَّابِقِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ صَلَاةً كَمَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ وَصَحَّ أَيْضًا «لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْبَانٌ» نَعَمْ يُعْفَى أَيَّامَ الْمَوْسِمِ وَغَيْرِهَا عَمَّا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فِي الْمَطَافِ مِنْ نَجَاسَةِ الطُّيُورِ وَغَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمَشْيَ عَلَيْهَا

وَجَمِيعُ بَدَنِ الْحَرَّةِ وَلَوْ شُكًّا كَالْخُنْثَى أَوْ شَفَرًا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ وَتَائِي.

(مَسْأَلَةٌ): قَالَ الشَّيْخُ مَنصُورُ الطَّبْلَاوِيِّ سُبُلَ شَيْخِنَا سَمِعَ عَنْ أَمْرٍ شَافِعِيَّةِ الْمَذْهَبِ طَافَتْ لِلْإِفَاضَةِ بِغَيْرِ سُرَّةٍ مُغْتَبِرَةٍ جَاهِلَةً بِذَلِكَ أَوْ نَاسِيَةً ثُمَّ تَوَجَّهَتْ إِلَى بِلَادِ الْيَمَنِ فَتَكَلَّمَتْ شَخْصًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهَا فَسَادُ طَوَافِهَا فَأَرَادَتْ أَنْ تُقَلِّدَ أَبَا حَنِيفَةَ فِي صِحَّتِهِ لِيَتَصَيَّرَ بِهِ حَلَالًا وَتَتَبَيَّنَ صِحَّةُ التَّكَاحِ وَحَيْثُيذِ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَتَتَضَمَّنُ صِحَّةَ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْعَمَلِ فَأَتَتْ بِالصَّحَّةِ وَأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ وَأَقْنَتْهُ بِبَعْضِ الْأَفَاضِلِ أَيْضًا تَبَعًا لَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ ع. ش. قُودَ: (قُلْتُ أَرَادَ الْإِنْعَاءُ) فِيهِ بَحْثٌ أَمَّا أَوَّلًا فَخِطَابُ الْوَضْعِ لَيْسَ هُوَ وُرُودُ الْخِطَابِ بِذَلِكَ الْكُؤُنِ بَلْ هُوَ الْخِطَابُ الْوَارِدُ بِذَلِكَ الْكُؤُنِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَكُلُّ مَنْ وُرُودُ الْخِطَابِ أَوْ الْخِطَابُ الْوَارِدُ لَيْسَ هُوَ الْإِشْتِرَاطُ كَمَا لَا يَخْفَى وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَا حَاجَةَ لِهَذَا التَّكْلُفِ لَوْ تَمَّ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَمَّا بَيَانُ الْوَاجِبِ فَيُقَالُ فِيهِ يُشْتَرَطُ الْإِنْعَاءُ وَاشْتِرَاطُ السَّرِّ بَيَانُ الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ السَّرُّ فَتَأَمَّلْهُ نَعَمْ يَتَوَقَّفُ فِي قَوْلِنَا لَيْسَ الْخِطَابُ هُوَ الْإِشْتِرَاطُ سَم. قُودَ: (الْأَكْبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلِي فِيهِ فِي الثَّيَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ تَبَيَّنَ إِلَى وَلَوْ عَجَزَ وَقَوْلُهُ فِيهِ إِلَى يَجُوزُ. قُودَ: (نَعَمْ يُعْفَى أَيَّامَ الْمَوْسِمِ وَغَيْرِهَا عَمَّا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فِي الْمَطَافِ الْإِنْعَاءُ) ظَاهِرُهُ الْعَفْوُ فِي الْمَطَافِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِنْ أَمَكْنَهُ الطَّوَافُ فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ الْخَالِيَةِ عَنِ النَّجَاسَةِ سَم. قُودَ: (إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمَشْيَ الْإِنْعَاءُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَهُ ضَرُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَنْهَا مَنَدُوحَةٌ وَهَذَا ظَاهِرُ الثَّيَابَةِ وَشَرَحِي الْإِبْضَاحُ لِصَاحِبِهَا وَلَا يَنْ عَلَانٍ أَيْضًا وَصَرَّحَ بِهِ

قُودَ: (قُلْتُ أَرَادَ بِالْوُجُوبِ هُنَا خِطَابَ الْوَضْعِ الْإِنْعَاءُ) فِيهِ بَحْثٌ أَمَّا أَوَّلًا فَخِطَابُ الْوَضْعِ لَيْسَ هُوَ وُرُودُ الْخِطَابِ بِذَلِكَ الْكُؤُنِ بَلْ هُوَ الْخِطَابُ الْوَارِدُ بِذَلِكَ الْكُؤُنِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَكُلُّ مَنْ وُرُودُ الْخِطَابِ أَوْ الْخِطَابُ الْوَارِدُ لَيْسَ هُوَ الْإِشْتِرَاطُ كَمَا لَا يَخْفَى، وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَا حَاجَةَ لِهَذَا التَّكْلُفِ لَوْ تَمَّ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَمَّا بَيَانُ الْوَاجِبِ فَيُقَالُ فِيهِ يُشْتَرَطُ الْإِنْعَاءُ وَاشْتِرَاطُ السَّرِّ بَيَانُ الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ السَّرُّ فَتَأَمَّلْهُ نَعَمْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي قَوْلِنَا لَيْسَ الْخِطَابُ الْوَارِدُ هُوَ الْإِشْتِرَاطُ. قُودَ: (نَعَمْ يُعْفَى عَمَّا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فِي الْمَطَافِ) ظَاهِرُهُ الْعَفْوُ فِي الْمَطَافِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِنْ أَمَكْنَهُ الطَّوَافُ فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ الْخَالِيَةِ عَنِ النَّجَاسَةِ، وَقَدْ يُقَالُ مَعَ هَذَا الْإِمْكَانِ لَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ قِيَمُوتُ شَرْطِ الْعَفْوِ فَلْيُرَاجَعْ، وَقَدْ يُقَالُ سَبَاتِي أَنَّهُ يَتَّبِعِي كَرَاهَةً الطَّوَافِ خَارِجَ الْمَطَافِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَيْمَةِ قَصَرَ صِحَّةَ الطَّوَافِ عَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي الْعَفْوُ، وَإِنْ أَمَكْنَهُ فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ احْتِرَازًا مِنْ الْكَرَاهَةِ وَمُرَاعَاةً لِهَذَا الْخِلَافِ.

ولم تكن رطوبة فيها أو في ثيابها كما مر قبيل صفة الصلاة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع.

(تنبيه) لا ينافي ما ذكر من التسوية بين زرق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين: الفرض غلبة النجاسة بزرق الطيور مطلقاً وبغيره في أيام الموسم. اهـ؛ لأن هذا الفرض مجزؤ تصوير لا غير، وإنما المدار على النظر لما أصابه، فإن غلب غفي عنه مطلقاً أو لا فلا مطلقاً ولو عجز عن الشتر طاف عارياً ولو للركن إذ لا إعادة عليه أو عن الطهارة جساً أو شرعاً ففيه اضطراب

الشارح في شرعي الإزاشاد وجري في الجنح والإيعاب ومختصر الإيضاح على أنه إذا لم يكن عنه مندوحة بأن لم يجد مغدلاً لا يقصر ووافق عبد الرزوف في شرح المختصر اهـ كزدي على بأفضل وكذا وافقه الوناني في الجاف كما يأتي. هـ فوه: (ولم تكن رطوبة إلخ) كذلك فتح الجواد والإيعاب وشرح بأفضل والجمال الرنلي في شرعي المنهاج والإيضاح وعبد الرزوف في شرح مختصر الإيضاح وقال في الإمداد قضية تشبيه المجموع ذلك بدم نحو القمل وطين الشارع المتيقن نجاسته أنه لا فرق بين الرطوبة وغيرها اهـ وجري عليه مختصر الإيضاح أيضاً اهـ كزدي على بأفضل وجري الوناني على الأول فقال: فإن تمدد وطأه وله غنى عن وطئه أبطل طوافه، وإن قل وجف وإلا فلا لكن الرطب يقصر مطلقاً حتى مع الثسيان وعدم المندوحة قال الشمس الرنلي ومما شاهدته مما يجب إنكاره ما يفعله الفراشون بالمطاف من تطهير ذري الطير بمسحه بخزقة مبتلة بل يصير غير مغفوء عنه قال ابن علان قد ذكرت ذلك مراراً للفراشين ولشيخ الحرم وما حصل منهم اغتناء فيمضى عنه لقلبة الجهل وعموم البلوى انتهى اهـ.

هـ فوه: (من البدع) قد يناع في إطلاقه البدعة كون المطاف من أجزاء المسجد الذي حث الشارع على تنظيفه وكنسه والغسله طريق إليه، وإن لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم إلا أن يقال المراد أن تنظيفه بهيئة الغسل لم يكن في الصدر الأول فلا ينافي ما تقرر بصري عبارة سم والمثجبه أنه لا بدعة في غسله من المغفوء عنه بل إن ذلك مستحب م ر اهـ أي كما يشعر بذلك تغييرهم بالمغفوء. هـ فوه: (لما أصابه) أي المطاف. هـ فوه: (غفي عنه مطلقاً إلخ) أي من ذري الطير أو غيره في أيام الموسم أو في غيرها.

هـ فوه: (ولو عجز) إلى قوله أو عن الطهارة في المضي. هـ فوه: (أو عن الطهارة إلخ) عبارة النهاية وبحث السنوي أن القياس منع المتيقن والمتنجس العاجز عن الماء من طواف الركن وقطع في طواف التفل والدواع بأن له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام أن الأوجه الذي صرح به كلام الإمام وغيره أن له فعل طواف الركن بالتيقن لفقيد ماء أو لجرح عليه جيرة في أعضاء التيقن ونحو ذلك مما تجب معه الإعادة حيث لم يزج البرء أو الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الإعادة لشدّة المشقة

هـ فوه: (ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع) قد تدل العبارة أن المراد غسله حتى من التجس المغفوء عنه والمثجبه أنه لا بدعة في غسله من المغفوء عنه بل إن ذلك مستحب م ر. هـ فوه: (أو عن الطهارة إلخ) وبحث السنوي أن القياس منع المتيقن والمتنجس العاجز عن الماء من طواف الركن

حرزته في الحاشية وحاصل المضمّد منه أنه يجوز لمن عَزَمَ على الرحيل أن يطوف ولو للرُكن، وإن اتسع وقته لِمَشَقَّةِ مُصَابِرَةِ الإحرام

في بقاءه مُخْرَماً مع عَوْدِهِ إلى وطنه وَتَجِبُ إِعَادَتُهُ إِذَا تَمَكَّنَ بِأَن عَادَ إِلَى مَكَّةَ لِزَوَالِ الضَّرُورَةِ؛ لَأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ خِلَالاً بِالنِّسْبَةِ لِإِبَاحَةِ الْمُحْظَرَاتِ لَهُ قَبْلَ الْعَوْدِ لِلضَّرُورَةِ إِلَّا أَنَّهُ مُخْرَمٌ بِالنِّسْبَةِ لِبَقَاءِ الطَّوَافِ فِي ذِمَّتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعِيدُ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ الطَّوَافَ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ وَمَا قَالَهُ أَيْ الْإِسْتَوِي فِي طَوَافِ التَّنْفِيلِ صَحِيحٌ أَمَّا طَوَافُ الْوِدَاعِ فَلَا قُرْبَ فِيهِ جَوَازُهُ بِهِ أَيْ بِالتَّيْمُمِ أَيْضاً نَعَمْ يَمْتَنِعَانِ أَيْ التَّنْفِيلُ وَالْوِدَاعُ عَلَى فَائِدِ الطَّهْرَيْنِ كَطَوَافِ الرُّكْنِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى وَيَسْقُطُ عَنْهُ طَوَافُ الْوِدَاعِ بِذَلِكَ وَبِالتَّجَاسَةِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَى طَهْرِهَا وَلَا دَمَ عَلَيْهِ كَالْحَائِضِ أَهْ بِحَذْفِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِالتَّيْمُمِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ بِالتَّجَاسَةِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهَا عَلَيْهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَالْحَائِضِ فَيَخْرُجُ مَعَ رُقَّتِهِ إِلَى خَبَثٍ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ فَيَتَحَلَّلُ كَالْمُحْصِرِ فَإِذَا عَادَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَمَ وَطَافَ أَه. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بِذَلِكَ أَيْ بِقُدْرِ الطَّهْرَيْنِ وَقَوْلُهُ وَبِالتَّجَاسَةِ الْخُ أَي، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِعْلُهُمَا مَعَهَا كَمَا مَرَّ أَه. ه قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ عَزَمَ عَلَى الرَّحِيلِ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْآفَاقِ قَيْسُ نَاقِذٍ مِنْهُ أَنَّ الْمَكِّيَّ لَيْسَ لَهُ فِعْلُ ذَلِكَ بِالتَّيْمُمِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ غَيْرُ هَذَا الْكِتَابِ وَنَظَرَ فِيهِ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بِمَشَقَّةِ مُصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ، وَإِنْ كَانَ مَكِّيًّا قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ أَنَّ الْمَكِّيَّ إِذَا رَجَا حُصُولَ الْبُرْءِ أَوْ الْمَاءِ فِي زَمَنٍ قَرِيبٍ لَا تَغْلُظُ فِيهِ مَشَقَّةُ مُصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ وَالْإِجَازُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُكْرِيَّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ لِلتَّوَوُّيِّ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَه كُرِّدِي عَلَى بِأَفْضَلٍ وَكَذَا فِي الْوَنَائِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ الْخُ.

لُوجُوبُ الْإِعَادَةِ فَلَا فَايِدَةَ فِي فِعْلِهِ؛ وَإِنَّ وَقْتَهُ لَيْسَ مَحْدُودًا كَالصَّلَاةِ أَيْ فَلِذَا جَازَتْ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَأَمَّا الطَّوَافُ فَلَا آخِرَ لِقَوْتِهِ لَكِنَّ هَذَا الْفَرْقَ مُسَلَّمٌ فِي صُورَةِ الْمُتَجَسِّسِ وَقُطْعَ فِي طَوَافِ التَّنْفِيلِ وَالْوِدَاعِ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُمَا مَعَ ذَلِكَ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأَوْجَةَ الَّتِي يُصْرِّحُ بِهَا كَلَامُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّ لَهُ فِعْلَ طَوَافِ الرُّكْنِ بِالتَّيْمُمِ لِقُدْرِ أَوْ لِحُجْرٍ عَلَيْهِ جَبِيْرَةٌ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمَا تَجِبُ مَعَهُ الْإِعَادَةُ خَبَثٌ لَمْ يَزَجْ الْبُرْءُ أَوْ الْمَاءُ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ فِعْلِهِ عَلَى وَجْهِ مُعْزِيٍّ عَنِ الْإِعَادَةِ لِشِدَّةِ الْمَشَقَّةِ فِي بَقَائِهِ مُخْرَماً مَعَ عَوْدِهِ إِلَى وَطَنِهِ وَتَجِبُ إِعَادَتُهُ إِذَا تَمَكَّنَ بِأَن عَادَ إِلَى مَكَّةَ لِزَوَالِ الضَّرُورَةِ حَيْثُ؛ لَأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ خِلَالاً بِالنِّسْبَةِ لِإِبَاحَةِ الْمُحْظَرَاتِ لَهُ قَبْلَ الْعَوْدِ لِلضَّرُورَةِ إِلَّا أَنَّهُ مُخْرَمٌ بِالنِّسْبَةِ لِبَقَاءِ الطَّوَافِ فِي ذِمَّتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعِيدُ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ الطَّوَافَ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ، وَلَمْ أَرْ تَضْرِيحاً بِذَلِكَ وَمَا قَالَهُ فِي الطَّوَافِ التَّنْفِيلِ صَحِيحٌ أَمَّا طَوَافُ الْوِدَاعِ فَلَا قُرْبَ فِيهِ جَوَازُهُ بِهِ أَيْضاً نَعَمْ يَمْتَنِعَانِ عَلَى فَائِدِ الطَّهْرَيْنِ كَطَوَافِ الرُّكْنِ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ طَوَافُ الْوِدَاعِ بِذَلِكَ وَبِالتَّجَاسَةِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَى طَهْرِهَا وَلَا دَمَ عَلَيْهِ كَالْحَائِضِ أَه. وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْإِسْتَوِي الْمُتَقَدِّمِ جَوَازُ التَّنْفِيلِ وَالْوِدَاعِ مَعَ نَجَسٍ لَا يُغْفَى عَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ فِي طَوَافِ الرُّكْنِ لِضَرُورَةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّحَلُّلِ لَكِنَّ الْأَوْجَةَ اِمْتِنَاعُ الطَّوَافِ مُطْلَقًا وَلَوْ طَوَافُ الرُّكْنِ عَلَى مَنْ بِهِ نَجَسٌ لَا يُغْفَى عَنْهُ فَلْيُتَأَمَّلْ. ه قَوْلُهُ: (لِمَشَقَّةِ مُصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ بِالتَّيْمُمِ) سَكَتَ عَنِ التَّجَاسَةِ.

بالتَّيْمُمِ وَيَتَحَلَّلُ بِهِ، وَإِذَا جَاءَ مَكَّةَ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ وَلَا يَلْزَمُهُ عِنْدَ فِعْلِهِ تَجَرُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ، فَإِنْ مَاتَ وَجِبَ الإِجْحَاجُ عَنْهُ بِشَرْطِهِ

• فَوُدَّ: (بِالتَّيْمُمِ) سَكَتَ عَنِ النَّجَاسَةِ وَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ الطَّوَافِ مُطْلَقًا وَلَوْ طَوَّافَ الرُّكْنِ عَلَى مَنْ بِهِ نَجَسٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي، فَإِنْ كَانَ بِهِ نَجَاسَةٌ مُنْجَسَةً لَا يَقْدِرُ عَلَى طَهْرِهَا فَكَذَلِكَ أَيْ مِثْلُ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ عِنْدَ م ر وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَلِلْمُحَدِّثِ أَيْ بِلَا نَجَاسَةٍ أَوْ مُتَّجِسٍ أَيْ مُحَدِّثٍ عَدِمَ الْمَاءَ طَوَّافٌ وَدَاعٌ بِالتَّيْمُمِ وَكَذَا التَّحَلُّلُ لِلْمُحَدِّثِ لَا الْمُتَّجِسِ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَهُمَا أَيْ الْمُحَدِّثِ الْمُتَّجِسِ وَالْمُحَدِّثِ الْغَيْرِ الْمُتَّجِسِ عَلَى الْأَوْجَهِ طَوَّافُ الرُّكْنِ بِالتَّيْمُمِ لِفَقْدِ مَاءٍ أَوْ نَحْوِ جُرْحٍ، وَإِنْ لَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا الْإِعَادَةُ خَبْرٌ لَمْ يَزُجْ الْبُرْءُ أَوْ الْمَاءُ قَبْلَ رَحِيلِهِ لِشِدَّةِ الْمَشَقَّةِ فِي بَقَائِهِ مُخْرِمًا وَتَجِبُ إِعَادَتُهُ إِذَا عَادَ لِمَكَّةَ لِقَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ لَهُ نَحْوُ الْوُطْدِ لِلضَّرُورَةِ اهـ. • فَوُدَّ: (وَإِذَا جَاءَ مَكَّةَ إلخ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعَوْدُ لِذَلِكَ، وَهُوَ مُفَادٌ غَيْرُ هَذَا الْكِتَابِ أَيْضًا وَتَقَلَّ سَمٌ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْمَجِيءُ قَوْرًا وَنَحْوَهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَقَالَ ابْنُ الْجَمَالِ وَعَبْدُ الرَّؤُوفِ وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَخَفْ نَحْوَ عُضْبٍ وَإِلَّا وَجِبَ قَوْرًا وَإِذَا أُخْرَ قَمَاتٍ فَيَنْبَغِي عَضْبَانَهُ مِنْ آخِرِ سِنِي الْإِمْكَانِ وَنَائِيٌّ وَكُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوُدَّ: (لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ) وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ ذَلِكَ التُّسْلُكِ بَلْ أَوَّلَى سَم. • فَوُدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ إلخ) أَيْ قِيْعُدُ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ الطَّوَافَ فَقَطُّ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ نِهَآيَةً. • فَوُدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ هَذَا فِعْلُهُ) أَيْ إِذَا جَاءَ. • وَفَوُدَّ: (وَلَا غَيْرُهُ) شَامِلٌ لِلْإِحْرَامِ فَلَا يَلْزَمُهُ وَيُقِيدُ عَدَمَ حُرْمَةِ الْمُحَرَّمَاتِ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِيٍّ قَوْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ شَمِلَ النَّبَةَ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ مِنْ اِحْتِمَالَيْنِ لِابْنِ قَاسِمٍ وَنَقَلَهُ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّوَافِ أَفَادَهُ ابْنُ الْجَمَالِ اهـ. • فَوُدَّ: (فَلَنْ مَاتَ وَجِبَ الإِجْحَاجُ هُنَا) أَيْ لَا امْتِنَاعَ الْبِنَاءِ فِي الْحَجِّ مَعَ انْتِفَاءِ الْأَهْلِيَّةِ بِخِلَافِ مَنْ عُضِبَ وَعَلَيْهِ الطَّوَافُ فَيَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ فِيهِ لِمُذْمَرِهِ مَعَ بَقَاءِ أَهْلِيَّتِهِ هَذَا حَاصِلُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ اهـ سَمِ زَادَ الْوَنَائِيُّ وَلَوْ سَمَى لِلرُّكْنِ بَعْدَ هَذَا الطَّوَافِ الْمَفْعُولِ بِالتَّيْمُمِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَجِبَ إِعَادَتُهُ بَعْدَ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ لِلضَّرُورَةِ تَبَعًا لِصِحَّةِ الطَّوَافِ لِلضَّرُورَةِ اهـ. • فَوُدَّ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ أَنْ يَتَمَكَّنَ مِنَ الْعَوْدِ وَلَمْ يَعُدْ وَأَنْ

• فَوُدَّ: (وَإِذَا جَاءَ مَكَّةَ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ) وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا عَادَ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ ذَلِكَ التُّسْلُكِ كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْعَاكِفِ بِمَنْىِ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ ذَلِكَ التُّسْلُكِ بَلْ أَوَّلَى لِقَائِهِ بَعْضُ الْأَرْكَانِ هُنَا وَيَقَائِهِ مُخْرِمًا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ جِلِّ الْمَخْظُورَاتِ م ر. • فَوُدَّ: (لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ) وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ ذَلِكَ التُّسْلُكِ. • فَوُدَّ: (لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ) يُحْتَمَلُ وَجُوبُ النَّبَةِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْإِحْرَامِ السَّابِقِ بِالطَّوَافِ السَّابِقِ فَلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ التُّسْلُكِ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ مُتَّنَاوِلَةً لَهُ وَيُحْتَمَلُ عَدَمُ وَجُوبِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَاقٍ فِي الْإِحْرَامِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّوَافِ فَقَطُّ. • فَوُدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ هَذَا فِعْلُهُ) أَيْ إِذَا جَاءَ. • فَوُدَّ: (وَلَا غَيْرُهُ) شَامِلٌ لِلْإِحْرَامِ فَلَا يَلْزَمُهُ. • فَوُدَّ: (وَلَا غَيْرُهُ) يُقِيدُ عَدَمَ حُرْمَةِ الْمُحَرَّمَاتِ. • فَوُدَّ: (فَلَنْ مَاتَ وَجِبَ الإِجْحَاجُ هُنَا) أَيْ لَا امْتِنَاعَ الْبِنَاءِ فِي الْحَجِّ مَعَ انْتِفَاءِ الْأَهْلِيَّةِ بِخِلَافِ مَنْ عُضِبَ وَعَلَيْهِ الطَّوَافُ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ فِيهِ لِمُذْمَرِهِ مَعَ بَقَاءِ الْأَهْلِيَّةِ هَذَا حَاصِلُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفائِد الطهورين بل الأوجه أنه يسقط عنه طواف الوداع ولو طراً حبسها قبل طواف الركن ولم يُمكنها التحلُّف لنحو فقد نفقة أو خوف على نفسها رَحَلَتْ إِنْ شَاءَتْ ثم إذا وصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه إلى مكة تتحلل كالمُحَصِّر ويبقى الطواف في ذمتها فيأتي فيه ما تقرر وفي هذه المسألة مزيد بسط بيّنه في الحاشية، وإن

يوجد في تركه ما بقي بأجرة من يحج عنه ش وقضيته عذم وجوب الإحجاج عنه إذا لم يتمكن من العود، وإن كان في تركه ما بقي بالأجرة وفيه وقفة ثم رأيت قال الشيخ محمد صالح ما نصه قوله بشرطه أي إن خلف تركه اه، وهو ظاهر. هـ فود: (ولا يجوز طواف الركن ولا غيره إلخ) قال باعثن في حاشية منسك الوناني حاصل ما مرّ ويأتي أن فائد الشتره له الطواف بأنواعه ولا إعادة كالصلاة ومثله مُتِمَّ عَجَزَ عَنِ الْمَاءِ وَتِمَّ تَيْمُمًا لَا إِعَادَةَ مَعَهُ كَأَن كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ نَجَاسَةٌ وَلَا جَبِيرَةٌ بَعْضُ تَيْمَمٍ، فَإِنْ قُفِيَ شَرْطُ مِنْهَا وَقَدْ عَجَزَ عَنِ الْمَاءِ فَلَهُ الطَّوْفُ بِأَنْوَاعِهِ حَتَّى طَوَّافَ الرُّكْنِ لَكِنْ عِنْدَ رَحِيلِ الْآفَاقِ لَا قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ طَوَّافِ الرُّكْنِ مَتَى عَادَ لِمَكَّةَ مَا لَمْ يَخَفْ عَضْبًا أَوْ نَحْوَهُ وَالْأَوْجَبُ قَوْلًا وَلَا يَلْزَمُهُ لِفَعْلِهِ إِحْرَامٌ وَلَا نَبْتٌ لَكِنْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ إِحْرَامٌ بِسُكِّ آخِرٍ حَتَّى يَقَعْلَهُ لِبَقَاءِ عُلُقَةِ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّ الْحَائِضَ وَفَائِدَ الطَّاهِرِينَ لَا طَوَّافَ لَهُمَا لَكِنْ لَوْ خَرَجَا لِمَحَلٍّ يَتَمَلَّرُ الرُّجُوعُ مِنْهُ فَلَهُمَا التَّحَلُّلُ وَيَخْرُجَانِ مِنَ التُّسُكِّ كَالْمُحَصِّرِ عِنْدَ سَمٍ وَلَا يَخْرُجَانِ مِنْهُ بَلْ يَبْقَى عَلَيْهِمَا الطَّوْفُ فَقَطْ مَتَى عَادَا عِنْدَ مَرٍّ وَحَجَّ كَالْمُتِمِّمِ الَّذِي عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَلَا إِحْرَامٌ عِنْدَ إِرَادَةِ فِعْلِهِ فِي فَائِدِ الطَّاهِرِينَ عِنْدَهُمَا، وَكَذَا فِي الْحَائِضِ عِنْدَ حَجٍّ، وَذُو نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ كَفَائِدِ الطَّاهِرِينَ عِنْدَ مَرٍّ وَيُثَلِّمُ مُتِمِّمٌ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ عِنْدَ حَجٍّ لَكِنْ فِي الْفَتْحِ أَنَّهُ لَا طَوَّافَ نَقَلَ لَهُ اه. هـ فود: (ولم يُمكنها التحلُّف إلخ) هل يأتي نظير ذلك في فائِدِ الطَّاهِرِينَ وَالمُتَجَسِّسِ لَا يَتَعَدُّ الْإِنْيَانُ وَقَوْلُهُ كَالْمُحَصِّرِ قَضِيَّةُ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّهَا بِالتَّحَلُّلِ تَخْرُجُ مِنَ التُّسُكِّ وَيَبْقَى بِتَمَامِهِ فِي ذِمَّتِهَا لَكِنْ قَوْلُهُ وَيَبْقَى الطَّوْفُ الْخُ مَصْرُوحٌ بِخِلَافِهِ، وَإِنَّمَا الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهَا مُجَرَّدُ الطَّوْفِ فَيَكُونُ التَّشْبِيهِ بِالنَّسْبَةِ لِمُجَرَّدٍ مَا يَتَحَلَّلُ بِهِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْإِنْيَانِ بِتَمَامِ التُّسُكِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَحَلِّلَ يَقْطَعُ التُّسُكَّ وَيَخْرُجُ مِنْهُ سَمٍ وَسَيَّاتِي عَنِ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ اعْتِمَادِهِ. هـ فود: (كالمُحَصِّرِ) أَي بَأَن تَذْبِيعَ وَتَحْلِقَ أَوْ تُقْصِرُ بِنَيْةِ التَّحَلُّلِ ع ش. هـ فود: (فيأتي ما تقرر) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا جَاءَ الْخُ سَمٍ عِبَارَةُ الْوَنَانِيِّ وَقَالَ النَّهَائِيُّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ أَي الْعَوْدُ عَلَى التَّرَاخِي وَأَنَّهَا تَحْتَاجُ عِنْدَ فِعْلِهِ إِلَى إِحْرَامٍ لَخُرُوجِهَا مِنْ تَسْكِيهَا بِالتَّحَلُّلِ بِخِلَافِ مَنْ طَافَ بِتَيْمَمٍ تَجِبُ

هـ فود: (ولم يُمكنها) إِلَى قَوْلِهِ: (تَتَحَلَّلُ كَالْمُحَصِّرِ إلخ) هل يأتي نظير ذلك في فائِدِ الطَّاهِرِينَ وَالمُتَجَسِّسِ لَا يَتَعَدُّ الْإِنْيَانُ. هـ فود: (كالمُحَصِّرِ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّهَا بِالتَّحَلُّلِ تَخْرُجُ مِنَ التُّسُكِّ وَيَبْقَى بِتَمَامِهِ فِي ذِمَّتِهَا لَكِنْ قَوْلُهُ وَيَبْقَى الطَّوْفُ فِي ذِمَّتِهَا الْخُ مَصْرُوحٌ بِخِلَافِهِ، وَإِنَّمَا الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهَا مُجَرَّدُ الطَّوْفِ فَيَكُونُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ كَالْمُحَصِّرِ بِالنَّسْبَةِ لِمُجَرَّدٍ مَا يَتَحَلَّلُ بِهِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْإِنْيَانِ بِتَمَامِ التُّسُكِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَحَلِّلَ يَقْطَعُ التُّسُكَّ وَيَخْرُجُ مِنْهُ. هـ فود: (ما تقرر) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا جَاءَ الْخُ.

الأحوط لها أن تُقْلَدَ مَنْ يَرَى بَرَاءَةَ ذِمَّتِهَا بطوافها قبل رحيلها.
(ولو أحدث فيه) حدثاً أصغر أو أكبر أو انكشفت عَوْرَتُهُ (قَوْضاً) أو اغْتَسَلَ أو اسْتَرَّ (وَبَنَى)، وإن

معه الإعادة لِعَدَمِ تَحْلِيلِهِ حَقِيقَةٌ اهـ. وقال أيضاً والقياسُ مِنَ المَحَلِّ الذي أَخْرَمَتْ مِنْهُ أَوَّلًا وَلَا تُعِيدُ غَيْرَهُ اهـ قال ع ش قوله م ر إلى إخراج أي لِلإِثْنَيْنِ بالطواف فَقَطْ دُونَ مَا فَعَلْتَهُ كَالْوُقُوفِ اهـ أي قُتِّعَ بِحُرْمِ الطَّوَّافِ فَقَطْ وَتَكْشِفُ وَجْهَهَا فِيهِ وَلَا تُحْرَمُ بِمَا أَخْرَمْتَ بِهِ أَوَّلًا قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَقَالَ سَمِ الْأَوْجِهَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الإِجْرَامِ أَيِ بِمَا أَخْرَمْتَ بِهِ أَوَّلًا وَالْإِثْنَيْنِ بِتَمَامِ الشُّكِّ اهـ أَيِ قُتِّعَ بِحُرْمِ بَفْرِضِهَا وَيَكُونُ مَا فِي ذِمَّتِهَا زَائِدًا فَلَا يَخْتِاجُ لَطَوَافَيْنِ وَإِذَا أَعَادَتِ الإِجْرَامَ نَوَتْ الإِجْرَامَ بِالشُّكِّ أَوْ الإِجْرَامَ بِالطَّوَّافِ فَقَطْ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ سَمِ وَع ش وَقَالَ حَجَّ لَا تَخْتِاجُ إِلَى إِثْنَاءِ إِجْرَامِ اهـ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِإِفْضَلِ وَيَبْتَدِئُ فِي الْفَوَائِدِ الْمَدَنِيَّةِ أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَائِضِ وَمِثْلِهَا مَسْأَلَةُ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ أَنَّهُ إِذَا تَحَلَّلَتْ كَالْمُحْصَرِ تَخْرُجُ مِنَ الشُّكِّ رَأْسًا فَيَجِبُ عَلَيْهَا شُكٌّ جَدِيدٌ بِإِجْرَامِ جَدِيدٍ وَحَقَّقْتُ ذَلِكَ بِالتَّقْوِيلِ الصَّرِيحِ اهـ. وَأَقْرَأَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنْ تُقْلَدَ مَنْ يَرَى الْإِلْحَ) قَالَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي تَقْلَدَ أَبَا حَنِيفَةَ وَاحْمَدَ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عِنْدَهُ فِي أَنَّهَا تَهْجُمُ وَتَطُوفُ وَتَلْزَمُهَا بَدَنُهُ وَتَأْتِمُ بِدُخُولِهَا الْمَسْجِدَ وَثَانِي.

هـ. قَوْلُهُ (سَمِي): (وَلَوْ أَحْدَثَ الْإِلْحَ) يَتَأَمَّلُ وَفِي نُسْخِ قَلَوُ بِالْفَاءِ بَصْرِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (حَدَّثًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمُرَادُ إِلَى لِعَدَمِ وَجُوبِهَا وَقَوْلُهُ أَوْ دَاعَا إِلَى أَمَّا غَيْرُهُ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا إِلَى وَيَجِبُ وَقَوْلُهُ كَمَا حَرَزْتَهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ مَنَكُوسًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ انْكَشَفَتْ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ أَوْ بَدَنُهُ أَوْ مَطَافُهُ بِمَا لَا يُغْفَى عَنْهُ أَوْ انْكَشَفَتْ شَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهِ كَانَ بَدَا شَيْءٌ مِنْ شَعْرِ رَأْسِ الْحُرَّةِ أَوْ ظَفَرٍ مِنْ رِجْلِهَا لَمْ يَصِحَّ الْمَفْعُولُ بَعْدُ، فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ بَنَى عَلَى مَا مَضَى كَالْمُحْدِثِ، وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ) أَيِ وَلَمْ يَسْتَرْهَا حَالًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَثَانِي عِبَارَةُ سَمِ وَلَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ بَنَحَوْ رِيحَ فَسْتَرَهَا فِي الْحَالِ لَكِنَّهُ قَطَعَ جُزْأً مِنَ الطَّوَّافِ حَالِ انْكِشَافِهَا فَهَلْ يُحْسَبُ لَهُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مُغْتَضَّرٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ كَذَلِكَ اهـ.

هـ. قَوْلُهُ (سَمِي): (وَبَنَى) أَيِ بِخِلَافِ الإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ فَيَسْتَأْنِفُ لِخُرُوجِهِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْعِبَادَةِ حَلْبِيَّ عِبَارَةُ ع ش قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخَارِجُ بِالْإِغْمَاءِ نَصَّ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الْوُضُوءَ وَالطَّوَّافَ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا وَالْفَرْقُ زَوَالُ التَّكْلِيفِ بِخِلَافِ الْمُحْدِثِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مِثْلَ الإِغْمَاءِ الْجُنُونُ بِالْأَوَّلَى وَمِثْلُهُ أَيْضًا السُّكْرَانُ سَوَاءٌ تَعَدَّى بِهِمَا أَوْ لَا وَيَقِي مَا لَوْ ازْتَدَّ هَلْ يَنْقَطِعُ طَوَّافُهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ م ر عَدَمُ بَطْلَانِ مَا مَضَى؛ لَأَنَّ الْوَلَاءَ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى تَكْلِيْفِهِ فَإِذَا اسْلَمَ بَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ قَبْلَ الرُّدَّةِ بَنِيَّةً جَدِيدَةً لِبَطْلَانِ النَّيَّةِ الْأَوَّلَى لَكِنْ سَيَأْتِي فِي شَرْحٍ وَكَذَا يَفْسُدُ الْحَجُّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْإِلْحَ إِنْ

هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ) لَوْ انْكَشَفَتْ بَنَحَوْ رِيحَ فَسْتَرَهَا فِي الْحَالِ لَكِنَّهُ قَطَعَ جُزْأً مِنَ الطَّوَّافِ حَالِ انْكِشَافِهَا فَهَلْ يُحْسَبُ لَهُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مُغْتَضَّرٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَحَبِيزٌ فَلَا يُنَافِي هَذِهِ الْحَالَةَ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ كَذَلِكَ.

تَقْدَمُ وَطَالَ الْفَصْلُ لِقَدَمِ اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ فِيهِ كَالْوُضُوءِ بِجَمِيعِ أَنْ كُلِّ عِبَادَةٍ بِجَوْرٍ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا (وَفِي قَوْلِي بِسْتَأْنِيفٍ) كَالصَّلَاةِ وَفُرْقِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِيهِ مِنْ نَحْوِ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِيهَا وَمَعَ ذَلِكَ الِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَسَكَتَ عَنِ النَّيَّةِ وَالْثَرَادِ بِهَا هُنَا قَصْدُ الْفِعْلِ عَنْهُ لِقَدَمِ وَجُوبِهَا وَمَحَلُّهُ فِي طَوَافِ التَّشْلُكِ لَوْ قُدُّومًا أَوْ ودَاعًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُنَابِيكِ أَمَّا غَيْرُهُ كَنَذَرٍ وَتَطَوُّعٍ فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِيهِ وَأَمَّا مُطْلَقُ قَصْدِ أَصْلِ الْفِعْلِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ حَتَّى فِي طَوَافِ التَّشْلُكِ وَيَجِبُ أَيْضًا عَدَمُ صَرْفِهِ لِفَرْضِ آخَرٍ وَإِلَّا كُلُّحَقٍّ غَرِيمٍ أَوْ صَدِيقٍ

الْحَجُّ يَنْطَلِقُ بِالرَّذَةِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ مَا لَوْ اِزْتَدَّ فِي أَثْنَاءِ وَضُوءِهِ ثُمَّ اسْتَلَمَ بِإِمْكَانٍ تَوَزِيْعِ النَّيَّةِ عَلَى أَعْضَائِهِ فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ بُطْلَانٍ بَعْضُهَا بُطْلَانُ كُلِّهَا بِخِلَافِهَا فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَوَزِيْعُهَا عَلَى أَجْزَائِهِ اهـ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الطَّوَافَ يَنْطَلِقُ بِالرَّذَةِ لِشُمُولِ قَوْلِهِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَهُ وَلِأَنَّ نِيَّتَهُ لَا يُمَكِّنُ تَوَزِيْعُهَا عَلَى أَجْزَائِهَا؛ لِأَنَّ الْأُسْبُوحَ كَالرَّحْمَةِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ.

• فَوَدَّ: (وَطَالَ الْفَصْلُ) أَيِ وَلَوْ سِنِينَ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَسَكَتَ الْفَخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُنْفِي وَسَابِغُهَا نِيَّةُ الطَّوَافِ إِنْ لَمْ يَشْمَلْهُ تَشْلُكُ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُنَابِيكِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي بِخِلَافِ مَا شَمِلَهُ تَشْلُكٌ، وَهُوَ طَوَافُ الرُّكْنِ وَالْقُدُومِ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِشُمُولِ نِيَّةِ التَّشْلُكِ لَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (هَنْ النَّيَّةِ) أَيِ لِأَصْلِ الطَّوَافِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبِنَاءَ حَيْثُ انْقَطَعَ كَأَصْلِ الطَّوَافِ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ نِيَّةٌ حَيْثُ لَمْ يُشْتَرَطْ لِأَصْلِهِ • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ عَدَمِ وَجُوبِهَا سَم. • فَوَدَّ: (فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِيهِ) أَيِ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ وَتَقْدَمُ تَفْسِيرُهَا بِقَصْدِ الْفِعْلِ عَنِ الطَّوَافِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ كَالْتَذَرِ أَوْ الْفَرْضِيَّةِ فِي التَّنْذِيرِ وَكَكُونِهِ ودَاعًا فِي الْوَدَاعِ سَم. • فَوَدَّ: (وَيَجِبُ أَيْضًا هَذِمُ صَرْفِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ غَفَلَ عَنْهُ أَكْثَرُ النَّاسِ أَنْ يُسْرِعَ خُطَاهُ لِيَلْحَقَ غَيْرَهُ حَتَّى يَكَلِّمَهُ مَثَلًا بِصُرِّيَّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي السَّابِغِ عَدَمُ صَرْفِهِ لِغَيْرِهِ كَطَلَبِ غَرِيمٍ فَقَطُّ فَلَوْ شَرِكَ لَمْ يَضُرَّ كَمَا فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ صَرْفَهُ انْقَطَعَ فَلَهُ إِعَادَتُهُ وَالْبِنَاءُ لَوْ زَاخَمَتْهُ امْرَأَةٌ فَاسْرَعَ فِي الْمَشْيِ أَوْ عَدَلَ إِلَى جَانِبٍ آخَرَ خَشْيَةَ انْتِقَاضِ طَهْرِهِ بِلَمْسِهَا ضَرَّ إِذَا لَمْ يُصَاحِبْهُ قَصْدُ الطَّوَافِ وَلَوْ قَصَدَ الطَّوَافَ قَدَقَمَهُ آخَرُ فَمَشَى خُطَوَاتِ بِلَا قَصْدٍ اعْتَدَّ بِهَا؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ قَالَ سَم وَقَوْلُنَا لِغَيْرِهِ يُخْرِجُ مَا إِذَا صَرْفَهُ إِلَى طَوَافٍ آخَرَ فَلَا يَتَصَرَّفُ سِوَاءَ قَصْدٍ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ فِي الْإِمْدَادِ أَيِ وَالتَّهَايَةِ وَمَنْ عَلَيْهِ طَوَافٌ إِفَاضِيَّةٌ أَوْ تَذَرٍ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ زَمَنُهُ وَدَخَلَ وَقْتُ مَا عَلَيْهِ فَتَوَيَّ غَيْرَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ عَنْ نَفْسِهِ تَطَوُّعًا أَوْ قُدُومًا أَوْ ودَاعًا

• فَوَدَّ: (وَسَكَتَ هَنْ النَّيَّةِ) أَيِ لِأَصْلِ الطَّوَافِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبِنَاءَ حَيْثُ انْقَطَعَ كَأَصْلِ الطَّوَافِ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ نِيَّةٌ حَيْثُ لَمْ يُشْتَرَطْ لِأَصْلِهِ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ عَدَمِ وَجُوبِهَا. • فَوَدَّ: (فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِيهِ) أَيِ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ وَتَقْدَمُ تَفْسِيرُهَا بِقَصْدِ الْفِعْلِ عَنِ الطَّوَافِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ كَالْتَذَرِ أَوْ الْفَرْضِيَّةِ فِي التَّنْذِيرِ وَكَكُونِهِ ودَاعًا فِي الْوَدَاعِ وَعَلَى هَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَنَظَائِرِهِ كَالْإِغْتِكَافِ بِأَنَّ الطَّوَافَ أَوْسَعُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ يَتَوَيَّ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ وَيَقَعُ عَمَّا عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلْيُرَاجَعْ.

انْقَطَعَ نَعَمْ لَا يَضُرُّ النُّؤْمُ مَعَ التَّمَكُّنِ فِي أَثْنَائِهِ.

(وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ) وَيُزِيرُ إِلَى نَاحِيَةِ الْحَجَرِ بِالْكَسْرِ لِلِإِتِّبَاعِ وَمَعَ وُجُودِ هَذَيْنِ لَا أَثَرَ كَمَا حُورَّتْهُ فِي الْحَاشِيَةِ لِكُونِهِ مَنكُوسًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ أَوْ وَجْهِهِ أَوْ حَاطِيًا أَوْ زَاجِفًا وَلَوْ بَلَا عُذْرٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَّ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ الْمَشْيَ تَلَقَاءَ الْحَجَرِ، وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ عَنْ يَسَارِهِ كَأَنْ جَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَمَشَى نَحْوَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ أَوْ نَحْوَ الْبَابِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ وَمَشَى الْقَهْقَرَى لِمُنَابَذَتِهِ فِيهِمَا الشَّرْعُ فِي أَصْلِ الْوَارِدِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَأَمَّا فِي تِلْكَ الصُّوَرِ وَنَظَائِرِهَا فَلَمْ يَخْتَلِّ سِوَى الْكَيْفِيَّةِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِقَدَمِ ضَرْبِ الزَّحْفِ وَالْحَبْوِ مَعَ قُدْرَةِ الْمَشْيِ فَلْيُلْحَقْ بِهِمَا

وَقَعَ عَنِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ التَّنْذِيرِ انْتَهَى. قَوْلُهُ: (كَطَلَبِ غَرِيمٍ لِنُخْ) أَيِ أَوْ هَرَبٍ مِنْهُ أَوْ طَلَبٍ مَحَلٍّ يَسْجُدُ فِيهِ لِلثَّلَاوَةِ أَوْ الشُّكْرِ وَلَوْ أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ لِحَرَارَةِ أَرْضِ الْمَطَافِ أَوْ دَفَعَهُ آخِرُ إِلَى جِهَةِ الْحَجَرِ وَقَدْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ بَعْدَ النَّيَّةِ فَمَشَى خُطَوَاتٍ بَلَا قَصْدَ لِيَصَارِفَ اغْتَدُّ بِهَا وَثَانِي. هـ فَوَدُ: (وَلَا يَضُرُّ النُّؤْمُ لِنُخْ) أَيِ وَيَقْتَدِرُ فِي الْمَدِّ عَلَى يَقِينِهِ إِذَا اسْتَقْبَلَ قَبْلَ تَكْمِيلِ طَوْفِهِ أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ جَمْعٌ مُتَوَاتِرٌ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ نِهَاجَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر جَمْعٌ مُتَوَاتِرٌ أَيِ وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ وَصِيَّانٍ وَفَسَقَةٍ أَهـ.

هـ فَوَدُ (سَمِي): (وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ صَيِّيًا أَوْ مَحْمُولًا وَثَانِي وَع ش.

هـ فَوَدُ: (لِكُونِهِ مَنكُوسًا) أَيِ بَأَنْ جَعَلَ رَأْسَهُ لَأَسْفَلَ وَرِجْلَيْهِ لَأَعْلَى نِهَاجَةً. هـ فَوَدُ: (مَنكُوسًا) خِلَافًا لِلْمُغْنَى. هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ جَعَلَ الْبَيْتَ لِنُخْ) فَلْيَخْتَرِزِ الطَّائِفُ الْمُسْتَقْبَلَ لِلْبَيْتِ لِنُخْ دُعَاءِ كَرْخَمَةٍ عَنْ أَنْ يَمُرَّ مِنْهُ أَذْنَى جِزْءٍ قَبْلَ عَوْدِهِ إِلَى جَعْلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ وَثَانِي وَنِهَاجَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ.

هـ فَوَدُ: (كَأَنَّ جَعَلَهُ لِنُخْ) أَيِ أَوْ اسْتَقْبَلَهُ أَوْ اسْتَدْبَرَهُ وَطَافَ مُغْتَرِضًا نِهَاجَةً وَمُغْنَى. هـ فَوَدُ: (أَوْ نَحْوِ الْبَابِ) أَيِ كَأَنَّ مَشَى الْقَهْقَرَى وَفِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ الطَّوَافِ يَمِينٍ أَوْ يَسَارٍ الْجَوَابُ يَسْرِي إِلَى ذَهْنٍ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ اشْتِرَاطِنَا جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِ الطَّائِفِ أَنَّ الطَّوَافَ يَسَارٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ هُوَ يَمِينٌ وَيَبَانُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الطَّائِفَ عَنْ يَمِينِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَنْ يَسَارِ شَيْءٍ فَذَلِكَ الشَّيْءُ عَنْ يَمِينِهِ، الثَّانِي: أَنَّ مَنْ اسْتَقْبَلَ شَيْئًا ثُمَّ أَرَادَ الْمَشْيَ عَنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ عَنْ يَسَارِهِ قَطْعًا وَقَدْ ثَبَّتَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ (أَنَّهُ ﷺ أَتَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ ثُمَّ مَشَى عَنْ يَمِينِهِ) انْتَهَى أَهـ سَم. هـ فَوَدُ: (فِي أَصْلِ الْوَارِدِ)، وَهُوَ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ الْيَسَارِ مَارًا تَلَقَاءَ وَجْهِهِ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ.

هـ فَوَدُ: (أَوْ نَحْوِ الْبَابِ) أَيِ كَأَنَّ مَشَى الْقَهْقَرَى فِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ الطَّوَافِ يَمِينٍ أَوْ يَسَارٍ الْجَوَابُ: يَسْرِي إِلَى ذَهْنٍ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ اشْتِرَاطِنَا جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِ الطَّائِفِ أَنَّ الطَّوَافَ يَسَارٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ هُوَ يَمِينٌ وَيَبَانُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الطَّائِفَ عَنْ يَمِينِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَنْ يَسَارِ شَيْءٍ فَذَلِكَ الشَّيْءُ عَنْ يَمِينِهِ الثَّانِي مَنْ اسْتَقْبَلَ شَيْئًا ثُمَّ أَرَادَ الْمَشْيَ عَنْ جِهَةِ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ عَنْ يَسَارِهِ قَطْعًا، وَقَدْ ثَبَّتَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ: (أَنَّهُ ﷺ أَتَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ ثُمَّ مَشَى عَنْ يَمِينِهِ) أَهـ.

غيرهما مِمَّا دُكِرَ وَبُحِثَ أَنَّ الْمَرِيضَ لَوْ لَمْ يَتَأْتِ حَتْلُهُ إِلَّا وَوَجْهُهُ أَوْ ظَهْرُهُ لِلْبَيْتِ صَحَّ طَوَافُهُ لِلضَّرُورَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِلَّا التَّقَلُّبُ عَلَى جَنْبَيْهِ بِجَوْرِ طَوَافِهِ كَذَلِكَ سِوَاكَ كَانَ رَأْسُهُ لِلْبَيْتِ أَمْ رِجْلَاهُ لِلضَّرُورَةِ هُنَا أَيْضًا وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَحْمِلُهُ وَيَجْعَلُ يَسَارَهُ لِلْبَيْتِ وَالْأُخْرَى لَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ فَاضِلَةِ عَمَّا مَرَّ فِي نَحْوِ قَائِدِ الْأَعْمَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (مُبْتَدِئًا بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ) أَيِ رُكْنِهِ، وَإِنْ قُلِعَ مِنْهُ وَحَوَّلَ مِنْهُ لِغَيْرِهِ مِنْهُ (مُحَادَاةً) بِالْمُعْجَمَةِ (لَهُ) أَوْ لِيَعْبُدَهُ وَاسْتِعْمَادَ تَصَوُّرِهِ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَدَنِ عَرْضُ مُقَدِّمِهِ لَا عَلَى أَنَّهُ الشَّقُّ الْأَيْسَرُ (فِي مُرُورِهِ) عَلَيْهِ ابْتِدَاءً (بِجَمِيعِ بَدَنِهِ) أَيِ شِقِّهِ الْأَيْسَرِ بِأَنْ يَجْعَلَهُ إِلَيْهِ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْحَجَرِ أَوْ مَحَلِّهِ مَا يُسَامِيهِ وَيَمْنِي أَمَامَ وَجْهِهِ وَتَجِبُ مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ حَيْثُ وَجِبَتْ أَوْ أَرَادَ فَضْلَهَا لِمَا تَجِبُ مُحَادَاةُ مِنْهُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقِفَ بِجَانِبِهِ مِنْ جِهَةِ الْيَمَانِيِّ بِحَيْثُ يَصِيرُ مِنْكِبُهُ الْأَيْمَنُ عِنْدَ طَرَفِهِ ثُمَّ يَمُرُّ

فَوَدَّ: (وَبُحِثَ) إِلَى الْمُتَنِّ اعْتَمَدَهُ ابْنُ عَلَانَ وَقَالَ ع ش نَقَلَ عَنِ الشَّارِحِ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي الطُّفْلِ الْمَحْمُولِ اهـ. فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) (لِخ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الْبَحْثِ. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ ذَلِكَ الْمَأْخُودِ. فَوَدَّ: (أَيِ رُكْنِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مُحَادَاةً) جَاءَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَاسْتِعْمَادًا) إِلَى الْمُتَنِّ. فَوَدَّ: (مُحَادَاةً لَهُ أَوْ لِيَعْبُدَهُ) وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُحَادَاةِ شَيْئًا مِنَ الْحَجَرِ بَعْدَ الطَّوْفِ السَّابِعَةِ مِمَّا حَازَاهُ أَوَّلًا نِهَايَةً وَمُغْنَى عِبَارَةِ الرُّنَائِي الثَّالِثِ أَنْ يُحَادِثَ فِي أَوَّلِ الطَّوَافِ وَآخِرِهِ كُلِّ الْحَجَرِ أَوْ بَعْضُهُ بِأَعْلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ الْمُحَادِثَ لِيَصْدِرَ، وَهُوَ الْمُنْكَبُ فَيَجِبُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ جُزْءٌ مِنْهُ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ وَفِي الْإِنْتِهَاءِ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الَّذِي حَازَاهُ مِنَ الْحَجَرِ آخِرًا هُوَ الَّذِي حَازَاهُ أَوَّلًا أَوْ مُقَدِّمًا إِلَى جِهَةِ الْبَابِ لِيَحْصُلَ اسْتِعْمَالُ الْبَيْتِ بِالطَّوَافِ وَزِيَادَةُ ذَلِكَ الْجُزْءِ احْتِيَاظًا وَهَذِهِ دَقِيقَةٌ يُغْفَلُ عَنْهَا أَكْثَرُ الطَّائِفِينَ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهَا سَيِّمًا مَنْ يَتَوَيَّ أَسْبُوعًا ثَانِيًا مُتَّصِلًا بِالْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَدِّمُ بَنِيَّةَ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْأُسْبُوعِ الْأَوَّلِ بِفَرَاغِهِ يَكُونُ قَدْ مَرَّ بِالْحَجَرِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ أَغْنَى إِذَا ابْتَدَأَ بِآخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ إِذْ لَا يَتِمُّ طَوَافُهُ الْأَوَّلُ إِلَّا بِمُحَادَاةِ ذَلِكَ الْجُزْءِ كَمَا تَقَرَّرَ فَتَقَعُ النِّيَّةُ فِي الْأُسْبُوعِ الثَّانِي مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ وَحَيْثُ فَلَا يُقَدِّمُ بِهَا وَلَا بِطَوَافِهِ بَعْدَهَا كَذَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اهـ قَالَ بَاعِشِينَ قَوْلُهُ فَتَقَعُ النِّيَّةُ فِي الْأُسْبُوعِ الثَّانِي (لِخ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْمُحَادَاةَ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُ فِي السَّابِعَةِ هِيَ تَتِمُّ لِأُسْبُوعِهِ الْأَوَّلِ لَا ابْتِدَاءً لِأُسْبُوعِهِ الثَّانِي فَلَمْ يَصِحَّ اهـ.

فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلِعَ مِنْهُ) أَيِ مِنْ رُكْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ. فَوَدَّ: (لِغَيْرِهِ مِنْهُ) أَيِ لِغَيْرِ رُكْنِ الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ. فَوَدَّ: (وَاسْتِعْمَادَ تَصَوُّرِهِ) أَيِ الْمُحَادَاةِ لِيَعْبُدَ الْحَجَرِ بِجَمِيعِ الْبَدَنِ. فَوَدَّ: (بِأَنْ يَجْعَلَهُ (لِخ) أَيِ بِأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ جُزْءٌ مِنْ بَدَنِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ أَوْ مَحَلِّهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (حَيْثُ وَجِبَتْ) أَيِ بِأَنْ لَمْ يَكُنِ الطَّوَافُ فِي ضِمْنِ الشُّلُوكِ كَطَوَافِ التَّنْذِيرِ وَالتَّلَوُّعِ. فَوَدَّ: (أَوْ أَرَادَ فَضْلَهَا) أَيِ بِأَنْ كَانَ فِي ضِمْنِ شُلُوكِ كَطَوَافِ رُكْنٍ وَقُدُومِ وَكَذَا الْوَدَاعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَنَاسِكِ. فَوَدَّ: (وَالْأَفْضَلُ (لِخ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَصِفَةُ الْمُحَادَاةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْبَيْتَ وَيَقِفَ بِجَانِبِ الْحَجَرِ الَّذِي إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْكِبُهُ الْأَيْمَنُ عِنْدَ طَرَفِهِ ثُمَّ يَتَوَيَّ الطَّوَافُ ثُمَّ يَمْنِي مُسْتَقْبِلَ الْحَجَرِ مَارًا إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ حَتَّى يُجَاوِزَهُ فَإِذَا جَاوَزَهُ انْقَلَبَ وَجَعَلَ يَسَارَهُ إِلَى الْبَيْتِ وَلَوْ فَعَلَ هَذَا مِنَ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ اسْتِقْبَالَ

مُتَوَجِّهًا لَهُ حَتَّى يُجَاوِزَهُ فَيَنْقُطَ جَاعِلًا يَسَارَهُ مُحَاطًا بِجَزَاءٍ مِنَ الْحَجَرِ بِشَقِّهِ الْأَيْسَرِ، وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ إِذَا جَاوِزَهُ انْقَطَعَ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَبَسَطْتُ الْكَلَامَ

الْحَجَرِ جَازَ لَكِنْ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ قَالَ فِي مَنَاسِكَهِ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الطَّوَافِ يَجُوزُ مَعَ اسْتِغْبَالِ الْبَيْتِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُرُورِهِ فِي ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فِي الطَّوْفَةِ الْأُولَى لَا غَيْرُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ غَيْرُ الْاسْتِغْبَالِ الْمُسْتَحَبِّ عِنْدَ لِقَاءِ الْحَجَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالطَّوَافِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ لَا خِلَافَ فِيهِ وَسُنَّةٌ مُسْتَعْلَّةٌ. كَذَا فِي الْأَسْنَى وَنَحْوُهُ فِي الْمُغْنَى وَالثَّهَابِ وَزَادَ فِيهِ وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ مِنْ إِجْزَاءِ الْإِنْفِتَالِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ جَمِيعِ الْحَجَرِ هُوَ الْمُعْتَمِدُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ أَبِي الطَّيِّبِ وَالزَّوْيَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَابْنُ الرَّفْعَةِ خِلَافَهُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ قَبْلَ مُفَارَقَةِ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي ذَوَابِهِ انْتَهَى. وَكَذَلِكَ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ بَالِغٌ فِي اعْتِمَادِ مَا اقْتَضَاهُ عِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ وَرَدَّ مُخَالَفَةَ التُّخْفَةِ لِظَاهِرِهَا بِتَأْوِيلِهَا بِإِبْلَغِ رَدِّ قَلِيلٍ رَاجِعٍ بِضَرْبِ عِبَارَةِ الْوَنَائِيِّ وَسُنَّ قَبْلَ الْبَدْءِ بِالطَّوَافِ عِنْدَ خُلُوعِ الْمَطَافِ اسْتِغْبَالِ الْحَجَرِ ثُمَّ يَتَأَخَّرُ جِهَةً يَسَارِهِ بَعْدَ أَنْ يَصِيرَ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ يَتَوَيَّ نَذْبًا وَقِيلَ وَجُوبًا كَالَّتِي قَبْلَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ يَغْشَى مُسْتَقْبَلَ الْحَجَرِ جِهَةً يَمِينَهُ إِلَى أَنْ يُحَاطِيَ مَنِكَبَهُ الْأَيْسَرَ طَرَفَ الْحَجَرِ الَّذِي جِهَةُ الْبَابِ فَيَتَحَرَّفُ عَلَى يَسَارِهِ فَيَجْعَلَ جَمِيعَ يَسَارِهِ لَطَرَفِ الْحَجَرِ ثُمَّ يَتَوَيَّ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا إِنْ غَفَلَ عَنِ النَّيَّةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ هُوَ هَذَا الْإِنْجِرَافُ وَمَا قَبْلَهُ مُقَدِّمَتُهُ لَا مِنْهُ فَلَوْ قَعَلَ هَذَا الْإِنْجِرَافُ مِنَ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ اسْتِغْبَالَهُ بِأَنْ حَاطَى الطَّرَفَ مِمَّا يَلِي الْبَابَ بِمَنِكَبِهِ الْأَيْسَرِ ابْتِدَاءً فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ وَقِيلَ اسْتِغْبَالُهُ بِالْوَجْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ وَانْتِهَائِهِ وَاجِبٌ فَالْإِحْطَاءُ الثَّامُّ فَقُلْ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِغْبَالِهِ عِنْدَ لِقَائِهِ قَبْلَ ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ هَذَا مَا تَلَخَّصَ مِنَ التُّخْفَةِ وَالْفَتْحِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ. وَذُكِرَ فِي الثَّهَابِ أَنَّ الْإِنْجِرَافَ يَكُونُ بَعْدَ مُفَارَقَةِ جَمِيعِ الْحَجَرِ أَهْ وَقَالَ ابْنُ الْجَمَالِ الرَّاجِعُ مِنْ حَيْثُ التَّقَلُّ مَا قَالَهُ الزَّمَلِيُّ وَمِنْ حَيْثُ الْمَذْكُورُ مَا قَالَهُ حَنَجٌ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ أَيْ مَا قَالَهُ حَنَجٌ أَخْوَطَ لِعَدَمِ الْخِلَافِ حَيْثُ فِيهِ صِحَّتُهُ أَه. قَوْلُهُ: (بِشَقِّهِ الْأَيْسَرِ) الْأُولَى تَقْدِيمُهُ عَلَى جَاعِلًا لِأَنَّهُ بَلَّ تَرْكُهُ بِالْكَلِّيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ) أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ. قَوْلُهُ: (إِذَا جَاوِزَهُ) الْخُفَّيْ أَقُولُ هَذَا الْكَلَامُ لَا يَتَّبِعِي، فَإِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورَ كَمَا لَا يَخْفَى صَرِيحٌ فِي خِلَافِ ذَلِكَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ فِي

قَوْلُهُ: (فَيَنْقُطُ جَاعِلًا لِأَنَّهُ) ذُكِرَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ حَقِيقَةَ الطَّوَافِ إِنَّمَا تَوْجَدُ عِنْدَ هَذَا الْإِنْفِتَالِ عِنْدَ مُحَاطَةِ طَرَفِ الْحَجَرِ، وَهُوَ حَيْثُ قَدْ حَاطَاهُ بِيَسَارِهِ ثُمَّ قَالَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنَ الطَّوَافِ مَعَ اسْتِغْبَالِ الْبَيْتِ إِلَّا هَذَا وَبِمَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الطَّوَافَ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حِينَ الْإِنْفِتَالِ يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ صَوْرَتُهُ أَه. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَكَلَّفَ مُنَابَذَ لِعِبَارَةِ الْمَجْمُوعِ وَالْمَنَاسِكِ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فِيمَا يَأْتِي فَلْيَحْذَرْ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ إِذَا جَاوِزَهُ) الْخُفَّيْ أَقُولُ هَذَا الْكَلَامُ لَا يَتَّبِعِي، فَإِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورَ كَمَا لَا يَخْفَى صَرِيحٌ فِي خِلَافِ ذَلِكَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ فِي ذَلِكَ لِغَيْرِهِ كَالْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَابْنِ الْبُنْدُوجِيِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ كَمَا بَسَطْتُ ذَلِكَ ابْنُ التَّقِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ بِمَا يَصْرُحُ بِصِرَاحَةٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ فِيمَا ذُكِرَ كَقَوْلِ مَنْ ذُكِرَ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ اسْتِغْبَالِهِ يَقْطَعُ

عليه في شرح الباب ولا يجوز شيء من الطواف مع استقبال البيت إلا هذا

ذلك لغيره كالقاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصلاح وبالجمله فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الإفتال بعد المجاوزة وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الإفتال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرقعة عنه سم بخذف .

فرد: (ولا يجوز شيء إلخ) هذا صريح في الإعتداد بما قبل الإنجراف فيافي ما ذكره في شرح

جزءاً من البيت ، وهو عن يساره نعم إن كان الشرط أن يكون البيت عن يساره بعد مجاوزة الحجر لا عند مُحاذاته فلا إشكال وكلام أبي الطيب والبندنجي السابق صريح فيه وإجله قال التوي ولا يجوز استقبال البيت في شيء منه إلا في هذا الحال . اهـ . فتأمل . قوله وكلام أبي الطيب والبندنجي صريح فيه وإجله قال التوي إلخ تعلم بأنه مصرح بأن كلام التوي وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وأنه لا يجب مُحاذاة شيء منه بيساره بل يكفي أن يحاذي به أول ما يليه فكيف مع ذلك يسوغ التغير بالإيهام والجزم بخلافه فالصواب اعتماد ما دلت عليه عبارة التوي كهؤلاء الأئمة وبالله التوفيق . قال في شرح الروض قال في المجموع وصيغة المُحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومُنكب اليمين عند طرفه ثم يتوي الطواف ثم ينشئ مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انقلب وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاته الفضيلة قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الأسود إلخ . اهـ . فقوله فإذا جاوزه انقلب إلخ يدل على أن الإفتال بعد المجاوزة وأنه لا يجب عند الإفتال أن يحاذي يساره جزءاً من الحجر بل يكفي مُحاذاته حينئذٍ لأول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن الرقعة أن هذا مراده حيث نظر فيه بأن فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف . اهـ . وهذا لقوله في مناسكه وليس شيء من الطواف إلى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح الباب عن نظر ابن الرقعة بأن حقيقة الطواف إنما توجد عند الإنجراف عند مُحاذاة طرف الحجر ، وهو حينئذٍ قد حاذاه بيساره قال فاندفع ما قاله من التخلف . اهـ . فهو لا يوافق ما ذكر عن المناسك المصرح كما لا يخفى بأن ما قبل الإنجراف محسوب من الطواف والظاهر جداً في أن الإفتال بعد مجاوزة الحجر نعم قد يؤيد ما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الأول إلخ إذ لو كان المراد أن الإفتال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار مُحاذياً لشيء من الحجر لم يصح هذا إذ لا يصح ابتداءه أولاً بجعل المجاوز الحجر فقط عن يساره إلا أن يجاب بأن المراد بقوله ، ولو فعل هذا إلخ أنه لو جعل البيت عن يساره أي بشرطه . والحاصل أن مرادهم من ذلك أنه لو ترك الاستقبال واقتصَرَ على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الإشارة إلى جميع ما في قوله ، فإن جاوزه انقلب إلخ ومما يصرح بأن مراده ذلك تغيير ابن القيم عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعله على يساره أولاً وترك الاستقبال جاز . اهـ . وبالجمله فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن

في الأول لا غير وينبغي أن لا يفعله إلا مع الخلوة لئلا يضر غيره.

(تنبيه) يظهر أن المراد بالشق الأيسر أعلاه المحاذي للصنبر، وهو المنكب فلو انحرَف عنه بهذا أو حاذاه ما تحته من الشق الأيسر لم يكف، وأفهم المثل أنه لو استقبل الحجر ابتداء ببعض شقه الأيسر وبعضه مجاور لجانب الباب لم يصح قبل عذو له عمّا بأصله للحالية يؤهم أنهما ليسا بشرطين، وأنهما قيدان في اشتراط جعل البيت عن اليسار فلا يجب في غير ابتداء. اهـ. وإنما يؤهم ذلك إن جُمِلَ حالاً من فاعِلٍ يحمل وليس كذلك

الغُباب وغيره من أن أول الطواف إنما هو الانحراف دون ما قبله وأجاب عنه في شرح الغُباب بقوله وبما قدّمته أن الطواف حقيقة إنما هو من حين الإنفصال يُعلم أن هذا الاستثناء، وهو قوله إلا هذا صوري قال تلميذه العلامة ابن قاسم ولا يخفى أنه تكلف مُناذٍ لِمِباراة المجموع والمناسك وثاني. هـ. فود: (في الأول) أي في أول الطواف ويُغني ما قبله عنه. هـ. فود: (فلو انحرَف عنه إلخ) هذا واضح لكن يتفرع على ذلك أيضاً أنه لو حاذى بالأعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب أجزأه ذلك، وهو بعيد جداً بصري. هـ. فود: (وأفهم المثل إلخ) قال النهاية ولو حاذى ببعض يديه وبعضه مجاور إلى جانب الباب لم يُغْتَد بطوقه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزأه كما في الروضة فيهما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية إن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمُحاذاة الحجر في المسألتين استنباله وأن عَدَمَ الصَّحَةِ في الأولى لِعَدَمِ المُرُورِ بِجَمِيعِ البدن على الحجر فلا بُدَّ في استنباله المُغْتَدِّ به مِمَّا تَقَدَّمَ، وهو أن لا يُقَدَّمَ جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور اهـ. ولا يخفى أن هذا يخالف ما في المنح مِمَّا نُصِّه لو ساءت الحجر ينصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة اليماني أو الباب صَحَّ؛ لآته إذا انفصل قبل مُجَاوِزَةِ الحجر إلى الباب فقد حاذى كُلَّ الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بِجَمِيعِ شِقِّهِ الأيسر اهـ ولعلَّ منشأ الخلاف أن ما قبل الإنفصال محسوب من الطواف عند النهاية دون الشارح. هـ. فود: (يوهم أنهما إلخ) أقول هذا الإيهام مَذْفُوعٌ بقوله فلو بدأ إلخ إذ هو صريح كما لا يخفى في شرطية البداءة بالحجر وقرينة على شرطية المُحاذاة سم ويرد عليه نظير ما أورده على التُخْفَةِ في القولة الآتية من أن التوجيه بما ذكر لا يَدْفَعُ الإيهام بصري. هـ. فود: (إن جُمِلَ) أي قوله مُتَبَدِّلاً بالحجر الأسود مُحاذياً إلخ.

لم تكن صريحة في أن الإنفصال بعد المُجَاوِزَةِ وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الإنفصال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرُّفْعَةِ عنه وأن قول المجموع ولو قَعَلَ هذا إلخ لا يدلُّ دلالة مُغْتَدِّ بها على ما يمارض ذلك لاحتِماليه وقُرْبِ حَمَلِهِ على ما ذكرناه فليُتَأَمَّلْ ثم لا يخفى عليك مُخَالَفَةُ ما في هذا الشارح لما تَقَرَّرَ عن شرح عب من أن أول الطواف إنما هو الانحراف دون ما قبله، فإن قوله هنا ولا يجوز شيء من الطواف إلخ صريح في الإغتياد بما قبل الانحراف أيضاً. هـ. فود: (يوهم أنهما ليسا بشرطين إلخ) أقول هذا الإيهام مَذْفُوعٌ بقوله فلو بدأ إلخ إذ هو صريح كما لا يخفى في شرطية البداءة بالحجر وقرينة على شرطية المُحاذاة فتأمل، فإنه في غاية الظهور.

بل هو حال من فاعل ستر وما بعده المبيث فيه بقوله: ولو أحدث إلى آخره أنه شرط في جميعه ومَرَّ في مسح الكف أن مثل هذه الحال لكونها من فعل المأمور يُفِيدُ الشرطيَّة (فلو بدأ بغير الحجري) كالباب (لم يُحسب) ما فعله لإخلاله بالترتيب حتى ينتهي للحجر (فلذا انتهى إليه)، وهو مُستَحْضِرُ لِلثَّيَّةِ حيثُ وَجِبَتْ (ابتداءً منه) وَحَسِبَ له من حيثُ كَمَا لو قَدَّمَ مُتَوَضِّئٌ غيرَ الوجه عليه حَسِبَ له ما تأخَّرَ عنه دُونَ ما تَقَدَّمَ عليه. (ولو مشى على الشاذرَوان)، وهو عَرْضُ جِدَارِ البَيْتِ نَقَصَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا} مِنْ عَرْضِ الْأَسَاسِ لَمَّا وَصَلَ أَرْضَ الْمَطَافِ لِمَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ ثُمَّ سَنَّ بِالرَّخَامِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعَامَّةِ كَانَ يَطُوفُ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ صَنَّفَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ فِي وُجُوبِ ذَلِكَ التَّسْلِيمِ لَطَوَافِ الْعَامَّةِ، وَهُوَ مِنَ الْجِهَةِ الْغَرْبِيَّةِ وَالْيَمَانِيَّةِ وَكَذَا مِنْ جِهَةِ الْبَابِ

• فَوَدَّ: (بَلْ هُوَ حَالُ الْخ) أَقُولُ الْإِيهَامُ الْمَذْكُورُ جَارٍ هُنَا أَيْضًا بِالنَّسْبَةِ لِلسَّيْرِ فَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِرَادَةُ شَرْطِيَّةِ طَهَارَةِ الْحَدِيثِ فِي جَمِيعِهِ بِذَلِيلٍ فَلَوْ أَحْدَثَ الْخُ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا لَا يَدْفَعُ إِيهَامَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِشَرْطَيْنِ بَلْ قَيَّدَانِ لِاشْتِرَاطِ السَّيْرِ وَالطَّهَارَةِ فِي جَمِيعِهِ فَتَأْمَلُ وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِيَّةِ مَعَ هَذَا الْفَضْلِ الْكَبِيرِ . • فَوَدَّ: (الْمُبَيِّنُ فِيهِ) أَيِ فِيمَا بَعْدَ السَّيْرِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِلْمَنْ . • فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخ) أَيِ مَا بَعْدَ السَّيْرِ . • فَوَدَّ: (لَمْ يُحْسَبْ مَا فَعَلَهُ) أَيِ وَلَوْ سَهَوَا نِهَاقًا وَشَرَحُ بِالْفَضْلِ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُسْتَحْضِرٌ) إِلَى الْمَنْ فِي الْمُغْنِي . • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُسْتَحْضِرٌ لِلثَّيَّةِ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحْضِرًا لَهَا وَجِبَ تَجْدِيدُهَا إِنْ أَوْجَبْنَاهَا بِأَنَّ كَانَ فِي تَذَرٍ أَوْ تَطَوُّعٍ كَمَا مَرَّ أَيْضًا كُرْدِي . • فَوَدَّ: (مَا تَأَخَّرَ الْخ) أَيِ مَعَ الْوَجْهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْوَجْهَ أَوَّلَ وَضُوئِهِ اهـ .

• فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ، وَهُوَ يَفْتَحُ الذَّالِ الْمُفْجَمَةَ الْخَارِجُ عَنْ عَرْضِ جِدَارِ الْبَيْتِ مُرْتَفِعًا عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ قَدْرَ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ تَرَكْتَهُ قُرَيْشٌ لِضَيْقِ التَّقِيَّةِ، وَهُوَ كَمَا فِي الْمَنَاسِكِ وَغَيْرِهَا عَنْ الْأَصْحَابِ ظَاهِرٌ فِي جَوَانِبِ الْبَيْتِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَكَأَنَّهُمْ تَرَكُوا رَفْعَهُ لِتَهْوِينِ الْإِسْلَامِ وَقَدْ حَدَّثَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ عِنْدَهُ شَاذِرَوَانُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م فِي جَوَانِبِ الْبَيْتِ مُفْتَمَدٌ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِ الْبَيْتِ بِذَلِكَ صَرَّحَ ابْنُ حَجَرٍ وَقَوْلُهُ م لَكِنْ لَا يَظْهَرُ الْخُ أَيِ وَلَا فَهْرُ فِيهِ لَكِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَقَوْلُهُ م ر عِنْدَهُ أَيِ الْحَجَرِ اهـ . • فَوَدَّ: (ثُمَّ سَنَّ الْخ) أَيِ سَنَّهُ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ وَكَانَ قَبْلَهُ مِثْلُ الدُّكَّةِ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ . • فَوَدَّ: (وَكَذَا مِنْ جِهَةِ الْبَابِ) قَالَ التَّهْيَاةُ وَلَوْ مَسَّ الْجِدَارَ الَّذِي فِي جِهَةِ الْبَابِ

• فَوَدَّ: (بَلْ هُوَ حَالُ الْخ) أَقُولُ الْإِيهَامُ الْمَذْكُورُ جَارٍ هُنَا أَيْضًا بِالنَّسْبَةِ لِلسَّيْرِ فَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِرَادَةُ شَرْطِيَّةِ طَهَارَةِ الْحَدِيثِ فِي جَمِيعِهِ بِذَلِيلٍ فَلَوْ أَحْدَثَ الْخُ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا لَا يَدْفَعُ إِيهَامَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِشَرْطَيْنِ بَلْ قَيَّدَانِ لِاشْتِرَاطِ السَّيْرِ وَالطَّهَارَةِ فِي جَمِيعِهِ فَتَأْمَلُهُ وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِيَّةِ مَعَ هَذَا الْفَضْلِ الْكَبِيرِ . • فَوَدَّ: (وَكَذَا مِنْ جِهَةِ الْبَابِ الْخ) وَلَوْ مَسَّ الْجِدَارَ الَّذِي فِي جِهَةِ الْبَابِ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوَازِيهِ شَاذِرَوَانُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ وَيُلْحَقُ بِهِ كُلُّ جِدَارٍ لَا شَاذِرَوَانُ بِهِ كَذَا فِي شَرْحِ م ر .

كسر في الحاشية ففي موازاته الآتية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه؛ لأنه على القواعد يُرَدُّ بأن كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو الثراء بالشاذروان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود وعند اليماني (أو من الجدار) الموصوف بكونه (في موازاته) أي الشاذروان أي مسامته له أو دخل شيء من بدنه وكذا ملبوسه على أحد احتمالين لي فيه في هواء الشاذروان، وإن لم يمس الجدار ثم رأيت بعضهم جزم بأنه لا يضرب دخول ملبوسه في هوائه وفيه نظر. وقياس إلحاقهم الطواف بالصلاة في أكثر أحكامها، ومنها أن الملبوس كالبدن يرُدُّ ذلك الجزم (أو دخل من إحدى فتحتي الجحفي)، وهو بكسر أوله ما بين الركنين الشاميَّين عليه جدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة كان زرية لغم إسماعيل عليه السلام وروي أنه دفن فيه ويسمى حطيمًا لكن الأشهر أن الحطيم

لم يضرب؛ لأنه لا يوازيه شاذروان كما قاله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذروان به اه قال ع ش قوله ويلحق بذلك إلخ يتأمل هذا مع قوله فيما مر، وهو ظاهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وقول جمع منهم شيخ الإسلام ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضرب؛ لأنه لا يوازيه شاذروان ممنوع انتهت عبارة الإمداد كذا قاله شيخنا، وهو وهم بل الصواب أنه عام في الجهات الثلاث كما أوضحته في الحاشية اه. **فرد:** (وهذا إلخ) أي النقص المذكور.

فرد: (وكذا ملبوسه إلخ) خلافا للشهاب الرملي والنهاية والمغني عبارة الرناني وكذا ثوبه المتحرك بحركته كما في شرحي الإزبادي ومختصر الإيضاح وشرحه وجزم النهاية أي والمغني بعدم الضرر ولا يضرب دخول عود بيده ودأبه وحاييله اه أي إذا كان الزايب والمحمول خارجا بجميع البدن وكذا بثوبه عند حجر. **فرد:** (ثم رأيت بعضهم إلخ)، وهو الشهاب الرملي وتبعه ولده والخطيب وغيرها باعثن وبصري.

فرد: (أو دخل إلخ) أي أو خلف من الحجر قدر الذي من البيت، وهو ستة أذرع وافتتح الجدار وخرج من الجانب الآخر مغني ونهاية. **فرد:** (جدار قصير) أي يزيد على القامة ع ش. ولعله أراد بالقامة البدن المتوسط إلى الكتفين فقط ولو قال دون القامة لاستغنى عن التكلف. **فرد:** (كان زرية إلخ) استشكل المحشي سم كونه زرية مع كونه بعضه من البيت وأجاب باحتمال جواز ذلك في شرع إسماعيل - عليه الصلاة والسلام - أو أن إيواء الدواب في بعضه ولك أن تقول إنما يحتاج إلى ذلك إن ثبت كونه زرية بعد بناء البيت وإلا فلا إشكال بصري وفيه نظر إذ أصل بناء البيت مقدم على بناء إبراهيم صلوات الله على نبيينا وعليه. **فرد:** (وروي أنه دفن إلخ).

فرد: (كان زرية لغم إسماعيل) قد يشكل على أن بعضه من البيت؛ لأن البيت مسجّد ويمتنع إيواء الدواب فيه المستلزم لتنجسه إلا أن يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع إسماعيل عليه الصلاة والسلام أو لعل الإيواء كان في بعضه.

ما بين الحجر الأسود ومقام إبراهيم، وهو كما يأتي في اللعان أفضل محل بالمسجد بعد الكعبة وحجرها بكسر أوله (وخرج من لأخرى) أو وضع أناملته على طرف جدار الحج القصير كما يفعله كثير من العائى (لم تصح طوقته) أي بعضها الذي قازنه ذلك المس أو الدخول؛ لأنه حيثيذ طائف في البيت لا به المذكور في الآية وأما في الأولى فلأن هواء الشاذروان من البيت كما عليم من تعريفه، وأما في الحجر فهو، وإن لم يكن فيه من البيت إلا ستة أذرع أو سبعة لكن الغالب على الحج التعبد، وهو والتعبد والخلفاء الراشدون ومن بعدهم لم يطوفوا إلا خارجه فوجب اتباعهم فيه وجعل في موازاته حالاً من فاعل مس الذي سلكه شارح يستلزم بناء على أن له مفهوم المبني على أنه ليس في جهة الباب أن مسه لجدار لا شاذروان تحته يضرب إذا كان مسامياً لجدار تحته شاذروان، ولو قبل الوصول إليه وليس كذلك كما هو ظاهر.....

(قائلة): قال ابن أسباط بين الركن والمقام وزمزم قبور تسعة وتسعين نبياً وأن قبر هود وصالح وشعيب وإسماعيل في تلك البقعة مغني. هـ فود: (وهو الخ) أي ما بين الحجر الأسود والمقام. هـ فود: (أو وضع أناملته الخ) عبارة اليوناني فلز أدخل نحو يده في هواء جدار الحجر أو على أعلى جداره أو في هواء الشاذروان، وإن لم يمس الجدار لم يصح من حيثيذ لا ما مضى فليرجع لذلك الموضع فيطوف خارجاً عن البيت وتحسب طوقته حيثيذ اهـ. هـ فود: (القصير) قد يقال ما فائدة التقييد به وقد يقال هو صفة للطرف لا للجدار ويكون المراد به الرفرف الآتي لكن يجده الجزم هنا والتردد فيما يأتي فلي تأمل بصري. هـ فود: (أو الدخول) أي أو المشي أو الوضع. هـ فود: (المذكور الخ) أي بالبيت. هـ فود: (الإستلزام الخ) الصحيح أن الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع تتصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة نهاية ومغني. هـ فود: (وجعل الخ) محل تأمل بصري لعل وجه التأمل منع الاستلزام المذكور بل الذي يستلزمه الجعل المذكور أن مسه لجدار تحته شاذروان لا يضرب إذا لم يكن حين المس مساوياً له بل لجدار لا شاذروان تحته ويحتمل أن وجه التأمل ما يأتي عن سم آفا. هـ فود: (بناء على أن له) أي للشاذروان يعني أن هذا الاستلزام مبني على أن يكون للشاذروان مفهوم مخالف، وهو غير الشاذروان، وهو مبني على أن لا يكون الشاذروان في جهة الباب لا على ما سبق من الشارح فقوله المبني منجور على أنه صفة لقوله أن له مفهوماً وقوله أن مسه الخ مفعول يستلزم وضمير إليه يرجع إلى جدار الشاذروان كزدي وقوله أي للشاذروان الأولى أي لفي موازاته وقوله إلى جدار، الشاذروان أي جدار تحته شاذروان. هـ فود: (إذا كان مسامياً لجدار الخ) قد يقال يتبني أن يقول إن كان الماس مسامياً أي محاذياً للشاذروان؛ لأن الهاء في موازاته للشاذروان فلي تأمل فإذا أحسنت التأمل علمت أن ما أورده

هـ فود: (إذا كان مسامياً لجدار تحته شاذروان) قد يقال يتبني أن يقول إن كان الماس مسامياً أي محاذياً للشاذروان؛ لأن الهاء في موازاته للشاذروان فلي تأمل. فإذا أحسنت التأمل علمت أن ما أورده على هذا الشرح وارد على ما قدره هو أيضاً فتأملته تعرفه.

وينبغي لمُقبِل الحجر أن يُقِرَّ قدميه حتى يمتدِل قائماً؛ لأنه حال التقبيل في هواء البيت بناءً على الأصح إن ثم شاذروان فمتى زالت قدمه عن محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءاً من البيت، وهو في هوائه فلا يُحسب له وكذا يُقال في مُستَلِم اليماني (وفي مسألة المس) للجدار الذي عنده شاذروان (وجه) أنه لا يضر؛ لأنه خرج عن البيت بمُعظم بدنه ويُزَدُّ بأن المراد على الأتباع كما تقرر.

(تنبيه) الظاهر في وضع الحجر الموجود الآن أنه على الوضع القديم فتجب مُراعاهه ولا نظر لاحتمال زيادته أو نقص فيه نعم في كل من فتحتَه فجوة نحو ثلاثة أذرع بالحديد خارجة عن سنت ركن البيت بشاذروانه ودخله في سنت حائط الحجر فهل تغلب الأولى فيجوز الطواف فيها أو الثانية فلا كل مُحتمَل، والاحتياط الثاني ويزدُّ النظر في الرفرف الذي بحائط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن جماعة حوَّز عَرْض جدار الحجر بما لا يطابق الخارج الآن إلا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه.....

على هذا الشرح وإدَّ على ما قلَّده هو أيضاً فتأملُه تعرِّفه سم أقول لم يظهر لي وجه الورود على ما قلَّده الشارح فليُحَرَّر. □ فؤد: (وينبغي) إلى قوله وكذا إلخ في المغني إلا قوله بناءً إلى فمتى. □ فؤد: (لمقبِل الحجر إلخ) أي ومُستَلِمه. □ فؤد: (أن يُقِرَّ قدميه) أي في محلَّهما من المطاف. □ فؤد: (حتى يفتدِل إلخ) أي ويُخرج رأسه ونحوه من هواء الشاذروان ونائي. □ فؤد: (بناءً على الأصح إلخ) أقول بل وبناءً على مُقابله أيضاً؛ لأن الحجر حصل فيه إثراء بحيث دخل في الجدار كما يدل على ذلك المُشاهدة سم. □ فؤد: (قبل اعتداله) أي وقيل جعل البيت عن يساره باعثن. □ فؤد: (كان قد قطع إلخ) قد يقال المُلازمة ممنوعة إذ يتصور تقديم القدم مع عدم مُفارقة ما في هواء البيت لمحلّه كما تشهد به المُشاهدة بصري أقول بل الذي تشهد به المُشاهدة حصول القطع المذكور بالاغتدال بعد التقدُّم بخطوة عادية الذي هو مراد الشارح لا ما يشمل التقدُّم بنحو أضعفين. □ فؤد: (وهو في هوائه) أي جزء منه كزايه ونحوه في هواء الشاذروان. □ فؤد: (فلا يُحسب له) أي فلا بد من عوده لذلك الموضع ولا يرد أنه خفي تجهله العامة فيفتقر لهم؛ لأن الإغفار إنما هو في المنهي عنه أما الواجب من ركن أو شرط فلا يُفتقر لأحد باعثن. □ فؤد: (الذي عنده إلخ) بيان للواقع لا مفهوم له كما مر.

(تنبيه): إلى قوله وقد أطلق نقله ابن الجمل عنه ولم يتعقبه ونائي. □ فؤد: (ويزدُّ إلخ) فيه أن الاستدلال بالاتباع إنما سبق منه في مسألة الدخول لا في مسألة المس. □ فؤد: (فجوة) أي فرجة. □ فؤد: (هل تغلب الأولى)، وهي خارجة. □ فؤد: (أو الثانية) وهي داخلية كزدي. □ فؤد: (في الرفرف إلخ)، وهو ثلاثة أصابع في بناء الحجر من أعلاه محمد صالح الزنيس.

□ فؤد: (بناءً على الأصح) أقول بل وبناءً على مُقابله أيضاً؛ لأن الحجر حصل فيه إثراء بحيث دخل في الجدار كما يدل على ذلك المُشاهدة.

ولا مَنْ مَسَّ جِدَارَ الْحِجْرِ الَّذِي تَحْتَ ذَلِكَ الرَّفْرَفِ وَقَدْ أَطْلَقَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَجُوبَ الْخُرُوجِ عَنْ جِدَارِ الْحِجْرِ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَرَأَيْتُ تَخَالَفَ ابْنِ جَمَاعَةَ وَالْأَزْزَقِيَّ وَغَيْرِهِمَا فِي أُمُورٍ أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِالْحِجْرِ لَا حَاجَةَ بِنَا الْآنَ إِلَى تَحْرِيرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ لَهَا بِصِحَّةِ الطَّوَافِ بَعْدَ تَمْهِيدِ وَجُوبِ الْخُرُوجِ عَنْ كُلِّ الْحِجْرِ وَحَائِطِهِ.
(وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا) لِلتَّبَاعِ فَلَوْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ كَالصَّلَاةِ.....

• قَوْلُهُ: (وَلَا مَنْ مَسَّ الْخُ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمَاسَّ حَبِطٌ فِي هَوَاءِ الْحِجْرِ لَا خَارِجَهُ سَمٌّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ مَنْ مَسَّ جِدَارَ الْحِجْرِ الْخُ شَامِلٌ لِمَنْ أَسْفَلَ الْمُتَّصِلِ بِالْمَطَافِ بِطَرَفِ الرَّجُلِ.
• قَوْلُهُ (سَبْعًا) (وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا) أَيِ يَمِينًا، وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا لِغَيْرِ عُدْرٍ فَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا، وَإِنْ قَلَّ لَمْ يُجْزِئْهُ نِهَآةً وَوَتَائِيًّا. • قَوْلُهُ: (لِلتَّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَى، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ.
• قَوْلُهُ: (فَلَوْ شَكَّ الْخُ) أَيِ قَبْلَ الْفَرَاغِ عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ وَلَوْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ قَبْلَ تَمَامِهِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ

• قَوْلُهُ: (وَلَا مَنْ مَسَّ جِدَارَ الْحِجْرِ الْخُ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمَاسَّ حَبِطٌ فِي هَوَاءِ الْحِجْرِ لَا خَارِجَهُ.
• قَوْلُهُ فِي (سَبْعًا) (وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعًا) لَوْ طَافَ سَبْعًا فِي اعْتِقَادِهِ ثُمَّ نَوَى وَطَافَ سَبْعًا فِي اعْتِقَادِهِ وَهَكَذَا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَطُفْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِلَّا سِتًّا فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ وَأَخْرَمَ بِغَيْرِهَا قَبْلَ تَمَامِهَا سَهْوًا ثُمَّ تَذَكَّرَ وَقَدْ قَالُوا فِي ذَلِكَ إِنْ قَصُرَ الْفَضْلُ بَيْنَ السَّلَامِ وَالتَّذَكُّرِ بَنَى عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَا يَطْلُغُ وَعَلَّلُوا الْبُطْلَانَ بِالسَّلَامِ مَعَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَيَقَالُ هُنَا إِنْ قَصُرَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى وَالتَّيْبِينَ بَنَى، وَإِلَّا فَلَا أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ بِأَنَّ الطَّوَافَ أَوْسَعُ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافٌ وَنَوَى غَيْرَهُ وَقَعَ عَنْهُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَكْمُلُ الْمَرَّةُ الْأُولَى بِشَوَاطِئِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَيَلْفُو بِاقِيهَا لَوْ قَوَّعَهُ بِلَا نِيَّةٍ إِذِ النِّيَّةُ إِنَّمَا قَارَنَتْ أَوَّلَ الشَّوْطِ الْأَوَّلِ وَقَدْ كَمَّلَ بِهِ الْمَرَّةَ الْأُولَى وَمَا بَعْدَهُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ نِيَّةٌ فَلَا يُحْسَبُ وَتَكْمُلُ الثَّانِيَةُ بِشَوَاطِئِ مِنَ الثَّالِثَةِ وَيَلْفُو بِاقِيهَا لِمَا ذُكِرَ وَهَكَذَا أَوَّلًا فِيهِ نَظَرٌ وَالتَّكْمِيلُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَإِنَّ الْأَوْجَعَ الْفَرْقُ لِحَوَازِ التَّفْرِيقِ هُنَا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. اه. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ شَكَّ) أَيِ قَبْلَ الْفَرَاغِ فِي الْعَدَدِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ عِبَارَةُ عِبِ وَشَرْحُهُ وَلَوْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ قَبْلَ تَمَامِهِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ إِنْجَمَاعًا، وَإِنْ ظَنَّ خِلَافَهُ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ بَعْدَهُ أَيِ بَعْدَ فَرَاغِهِ لَمْ يُؤَثِّرْ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ شَكَّ فِي بَعْضِ الْفَاتِحَةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَمَامِهَا أَثَّرَ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ لَمْ يُؤَثِّرْ. اه. وَقَوْلُهُ نَعَمْ يُسْنُ الْخُ عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ وَلَوْ أَخْبَرَ عَدْلَانِ بِالْإِتِمَامِ وَعِنْدَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ لَمْ يُجْزِ أَنْ يَلْتَمِثَ إِلَى إِنْجَابِهِمَا بَلْ وَلَا إِلَى إِنْجَابِ مَا زَادَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ كَثُرَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ أَوْ أَخْبَرَاهُ أَوْ عَدَلَ وَاجِدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ جَزَمَ بِهِ وَتَبِعُوهُ بِالتَّقْصِصِ عَنِ السَّبْعِ وَعِنْدَهُ أَنَّهُ أَتَمُّهَا نُدِبَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ قَبُولُهُمَا بِخِلَافِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا غَيْرُ مُبْطِلَةٍ فَلَا مَحْذُورَ فِي الْأَخْذِ بِقَوْلِهِمَا مُطْلَقًا بِخِلَافِهِمَا فِي الصَّلَاةِ. اه. وَمِنْهُ يَظْهَرُ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِالْإِنْجَابِ بَعْدَ الْفَرَاغِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ وَحَصَلَ بِهِ شَكٌّ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فَلَوْ شَكَّ الْخُ لَكِنْ هَذَا لَا يَنَاسِبُ قَوْلَ الشَّرْحِ إِلَّا إِنْ أَوْزَعَهُ الْخُ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ لَا يُؤَثِّرُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

نعم يُسنُّ هنا الاحتياط لو أُخْبِرَ بخلاف ما في ظَنِّه ولا يلزمه أن يأخذ بخبر ناقصٍ عما في اعتقاده إلا إن أوردته الخبرُ تردُّداً،

إجماعاً، وإن ظنَّ خلافه أو شكَّ في ذلك بعد فراغه لم يؤثِّر اهـ سم. هـ قوله: (نعم يُسنُّ إلخ) يُمكن أن يُجملَ شاملاً لما بعد الفراغ كان اعتقده أنه طاف سبْعاً فأخبرَ بأنها سيِّئٌ ولما قبله كان اعتقده أنه طاف سيِّئاً فأخبرَ بأنها خمسٌ أي ولم يحصل له شك. هـ قوله: (لو أُخْبِرَ إلخ) عبارة العُبابِ وشرحه ولو أُخْبِرَ عدلان بالإتمام وعنده أنه لم يُتمَّ لم يُجزَّ أن يَلْتَمِثَ إلى إخبارِهما بل ولا إخبارٍ ما زاد عليهما، وإن كثروا نظير ما مرَّ في الصَّلَاة أو أخبراه أو عدلٌ واحدٌ كما هو ظاهر ثم رأيتُ في المجموع جَزَمَ به وتبعوه بالتقصُّص عن السبع وعنده أنه أتمها نُدِبَ كما في المجموع عن الشافعي والأصحاب قبولُهما بخلافه في الصَّلَاة، فإنه لا يجوزُ الرجوعُ إليهما؛ لأنَّ الزيادة هنا غيرُ مُبْطِلَةٍ فلا محذور في الأخذ بقوليهما مُطلقاً بخلافها في الصَّلَاة انتهى. ومنه يظهرُ تصويرُ المسألةِ بإخبارِ الواقع بعد الفراغ، فإن كان قبله وحصل به شكٌ دخل في قوله السابق فلو شكَّ إلخ لكن هذا لا يناسب قولَ الشارح إلا إن أوردته إلخ؛ لأنَّ الشكَّ بعد الفراغ لا يؤثِّرُ فليَتأمل سم فلمَّا قوله وإنما امتنع إلخ متعلِّق بقوله يُسنُّ هنا إلخ فقط لا بقوله ولا يلزمه إلخ أيضاً، وإن كان الظاهرُ تعلُّقه بهما وبالتالي فقط بصري. هـ قوله: (بخلاف ما في ظَنِّه) قضيتُ الإكثفاء بظنه مع أنَّ الشكَّ ولو مع رُجحانٍ يوجبُ البناءَ على اليقين إلا أن يُراد بالظنِّ الإعتقادُ ثم رأيتُ الرُّوضَ عبَّرَ بقوله ويُعمَلُ باعْتقاده لا بخبرٍ غيره والاحتياطُ أولى اهـ. ويوافقُه قوله هنا عما في اعتقاده سم أقول وكذا عبَّرَ النهاية والمُفني بالاعتقاد كما مرَّ لكن فسَّره ع ش بعلية الظنِّ. هـ وقوله: (ولا يلزمه إلخ) يتبني تصويره بما قبل الفراغ لقوله لا إن أوردته إلخ؛ لآته بعد الفراغ لا يؤثِّرُ التردُّدُ فلا يلزمه أن يأخذ بالخبرِ المذكور، وإن أوردته ذلك فليَتأمل سم عبارة النهاية والمُفني فلو اعتقده أنه طاف سبْعاً فأخبرَ عدلٌ بأنه سيِّئٌ سنَّ له العملُ بقوله كما في الآثارِ وجَزَمَ به السبكي ويُعارفُ عدَدَ ركعاتِ الصَّلَاة بأنَّ زيادةَ الركعاتِ مُبْطِلَةٌ بخلافِ الطَّوافِ اهـ. وعبارةِ الوناني ولو أُخْبِرَ بالتقصُّصِ نُدِبَ الأخذ بقولِ المُخْبِرِ إن لم يتردَّد من الخبرِ وإلا وجبَ أو بالإتمام لم يُجزَّ الرجوعُ له إلا إن بلغَ المُخْبِرُونَ عدَدَ التواترِ ولا يؤثِّرُ الشكَّ بعد الفراغ فلو شكَّ بعده في شيءٍ من الشروط لم يؤثِّر، وإن كان قبلَ التحلُّلِ كما في الحاشية ومقتضى شرح الإزشاء

هـ قوله: (نعم يُسنُّ إلخ) يُمكن أن يُجملَ شاملاً لما بعد الفراغ كان اعتقده أنه طاف سبْعاً فأخبرَ بأنها سيِّئٌ ولما قبله كان اعتقده أنه طاف سيِّئاً فأخبرَ بأنها خمسٌ أي ولم يحصل له شك، وقوله ولا يلزمه إلخ يتبني تصويره بما قبل الفراغ لقوله لا إن أوردته إلخ؛ لآته بعد الفراغ لا يؤثِّرُ التردُّدُ فلا يلزمه أن يأخذ بالخبرِ المذكور، وإن أوردته ذلك فليَتأمل هـ قوله: (لو أُخْبِرَ بخلاف ما في ظَنِّه) قضيتُ الإكثفاء بظنه مع أنَّ الشكَّ، ولو مع رُجحانٍ يوجبُ البناءَ على اليقين إلا أن يُراد بالظنِّ الإعتقادُ الجازمُ ثم رأيتُ الرُّوضَ عبَّرَ بقوله ويُعمَلُ باعْتقاده لا بخبرٍ غيره والاحتياطُ أولى اهـ. ويوافقُه قوله هنا عما في اعتقاده وعلى هذا فهل يكتفي بالاعتقاد في الصَّلَاة أيضاً أو يفرَّق فيه نظر.

وإنما امتنع نظيره ثم ليطلائها بتقدير الزيادة بخلافه ولا يُكره في الوقت المنهي عن الصلاة فيه للخبر السابق ثم المصْرُح بجوازه فيه (داخل المسجد) ولو على سطحه، وإن كان أعلى من الكعبة على الْمُعْتَمِد؛ لأنه يصدق أنه طائِف بها إذ لَهَوَاتِهَا حُكْمُهَا وقولُ جمعِ القصد هنا نفسُ بنائها وفي الصلاة ما يشتمل هواءها ضعيف والفرق فيه تحكّم، وإن حال بين الطائِف والبيت حائل كالسُفَاية والشواري نعم ينبغي الكراهة هنا بل خارج المطاف؛ لأن بعض الأئمة قَصَرَ صِحَّتَهُ عليه فلا يصحُّ خارجه إجماعاً ويمتدُّ بامتداده، وإن بَلَغَ الحِلُّ على تردّد فيه الأوجه منه خلافه؛ لأن الأصل فيما وَقَعَ مُسْتَمِرّاً بالحرم دون غيره اختصاصه به إذ الغالب على ما يتعلّق بالمنايلك وتوابعها التَّعَبُّدُ.

(وإنما السُّنَنُ فَإِنْ يَطُوفُ) القادر الذي لا يحتاج للركوب حتى يظهر فيستفتى أو يُقْتَدَى به قائماً

لِلرُّمَلِيٍّ اهـ. فَوَدَّ: (وإنما امتنع نظيره إلخ) لا يقال هذا مُشْكِلٌ، فَإِنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا أَوْرَثَهُ الْخَبَرُ تَرَدُّدًا صَارَ شَاكًا وَالشَّكُّ يُلْزِمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُرَادُ نَظِيرُ الْأَخْذِ الْمَذْكُورِ أَيَّ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يُلْزَمْ سَمَ وَبَضْرِي. فَوَدَّ: (ولو على سطحه إلخ) أي أو في سِرْدَابٍ وَتَائِي. فَوَدَّ: (وإن كان إلخ) أي سَطْحُ الْمَسْجِدِ. فَوَدَّ: (القصد هنا نفسُ بنائها) أي فإذا عَلَا لَمْ يَكُنْ طَائِفًا بِهِ. فَوَدَّ: (وفي الصلاة ما يشتمل هواءها) أي فإذا عَلَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا نِهَآةً. فَوَدَّ: (وإن حال إلخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ عَلَى سَطْحِهِ. فَوَدَّ: (هنا) أي مع الحَائِلِ. فَوَدَّ: (بل خارج المطاف) أي ولو بلا حَائِلٍ بَأَن يَزَالَ نَحْوُ السَّوَارِي. فَوَدَّ: (صِحَّتُهُ) أي الطَّوَافِ (عليه) أي المطاف. فَوَدَّ: (فلا يصحُّ خارجه) أي المسجد سم. فَوَدَّ: (الأوجه خلافه) أي فَلَوْ وَسَّخَ الْمَسْجِدَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْحِلِّ وَطَافَ فِي الْحَاشِيَةِ الَّتِي مِنَ الْحِلِّ لَمْ يَصِحَّ مُغْنِي وَتَائِي زَادَ النِّهَآةَ وَأَوَّلَ مَنْ وَسَّخَ الْمَسْجِدَ التَّيَّيُّ وَأَتَّخَذَ لَهُ جِدَارًا ثُمَّ عُمِّرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِدَوْرِ اشْتَرَاهَا وَزَادَهَا فِيهِ وَأَتَّخَذَ لَهُ جِدَارًا دُونَ الْقَامَةِ ثُمَّ وَسَّعَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَتَّخَذَ الْأُرُوقَةَ ثُمَّ وَسَّعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ثُمَّ الْمَنْصُورُ ثُمَّ الْمَهْدِيُّ وَعَلَيْهِ اسْتَقَرَّ بِنَاؤُهُ إِلَى وَقْتِنَا كَذَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَاعْتَرَضَ أَيَّ عَلَى الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا بِأَن عَبْدَ الْمَلِكِ وَسَّعَهُ قَبْلَ وَلَدِهِ وَيَأْنِ الْمَأْمُونُ زَادَ فِيهِ بَعْدَ الْمَهْدِيِّ وَبِمَا تَقَرَّرَ أَوَّلًا يُعْلَمُ أَنَّ أَلْ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِلْعَهْدِ الذُّهْنِيَّ أَيِ الْمَوْجُودِ الْآنَ أَوْ حَالِ الطَّوَافِ لَا مَا كَانَ فِي زَمَنِهِ فَفَقَطْ اهـ.

فَوَدَّ: (القادر) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَطَالَ الْخُ فِي النِّهَآةِ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (القادر الذي لا يحتاج إلخ) نعم إِنْ كَانَ بِهِ عُدْرٌ كَمَرَضٍ أَوْ احْتِاجٌ إِلَى ظَهْرِهِ لَيْسَتْفَتِي فَلَا بَأْسَ بِهِ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ - فَفَقَطْ - قَالَ لَأَمْ سَلَمَةً وَكَانَتْ مَرِيضَةً: «طوفي وراء الناس وأنت رَكِيبَةٌ» وَأَنَّهُ فَطَفَ رَاكِبًا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِيُظْهَرَ

فَوَدَّ: (وإنما امتنع نظيره ثم ليطلائها إلخ) لا يقال هذا مُشْكِلٌ، فَإِنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا أَوْرَثَهُ الْخَبَرُ تَرَدُّدًا صَارَ شَاكًا وَالشَّكُّ يُلْزِمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُرَادُ نَظِيرُ الْأَخْذِ الْمَذْكُورِ أَيَّ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يُلْزَمْ. فَوَدَّ: (فلا يصحُّ خارجه) أي المسجد.

و (ماشياً) ولو امرأة وحافياً لا زاحفاً ولا حايئاً ولا راكباً البهيمه أو آدمي لمناقاته الخضوع والأدب فإن ركب بلا غدر لم يكره كما نقله عن الأصحاب، وإن أطال جفغ في رده والنص على الكراهه محمول على اصطلاح المتقدمين أنهم يغيرون بها عما يشمل خلاف الأولى وفارق هذا حرمة إدخال غير مُمَيِّز المسجد إذا لم يؤمن تلوينها وكراهته إن أمن بالحاجه إلى إقامة النسك في الجملة كإدخال غير المُمَيِّز للطواف به كذا قيل: وفيه نظر بل لا فارق بينهما؛ لأن غرض النسك كما اقتضته عبارات أو الطواف كما اقتضته عبارات أخرى....

فَيُسْتَفْتَى) ثم محل جواز إدخال البهيمه المسجد عند أمن تلوينها وإلا كان حراماً على المُعْتَمِد ولا يقاس ذلك على إدخال الصبيان المخرمين المسجد؛ لأن ذلك ضروري وأيضاً يمكن الاحتراز عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البهيمه نهايةً ومُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وحافياً) أي ما لم يتأذ بالحفا نهايةً أي أو يخشى انتقاض طهارته بلمس النساء ش. ٥. فَوَدَّ: (لا زاحفاً إلخ) أي ماشياً على الإسب (ولا حايئاً) أي ماشياً على البطن كزدي. ٥. فَوَدَّ: (ولا حايئاً) كان ينبغي ولا مُتَعَلِّقاً بصري قال الوائلي ويتنقل لشدّة الحر أو البرد وفي الفتح وحرّم أي الحفا إن اشتدّ الأذى لنحو حرّ مفرط كما هو ظاهر خلافاً لبعض الجهال الذين يرون ذلك قرينة في هذه الحالة اه. ٥. فَوَدَّ: (فإن ركب إلخ) أي ولو على أكتاف الرجال م ر اه سم. ٥. فَوَدَّ: (لم يكره إلخ) أي بل هو خلاف الأولى نهايةً ومُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (محمول إلخ) الأوجه حمل الكراهه مع أمن التلوين على الإدخال فيهما بدون حاجه وعديهما على الحاجه إليه وطواف المغدور محمولاً أولى منه ركباً صيانة للمسجد من الدابة وركوب الإبل أيسر حالاً من ركوب البغال والحمير نهايةً ومُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (بالحاجه) متعلق بفارق كزدي. ٥. فَوَدَّ: (كذا قيل) راجع إلى قوله وفارق إلخ. ٥. فَوَدَّ: (بينهما) أي البهيمه والصبي الغير المُمَيِّز. ٥. فَوَدَّ: (أو الطواف) أي: وإن لم يكن في نسك سم.

٥. فَوَدَّ: (فإن ركب) أي ولو على أكتاف الرجال م ر. ٥. فَوَدَّ: (لم يكره كما نقله عن الأصحاب إلخ) ثم محل جواز إدخال البهيمه المسجد عند أمن تلوينها وإلا كان حراماً على المُعْتَمِد وقول الإمام وفي القلب من إدخال البهيمه التي لا يؤمن تلوينها المسجد شيء، فإن أمكن الاستيثاق فذاك أي خلاف الأولى وإلا فإدخالها مكروه محمول على كراهه التحريم لما يأتي في الشهادات أن إدخال البهائم التي لا يؤمن تلوينها المسجد حرام وما فرق به من أن إدخال البهيمه إنما هو لحاجه إقامة السنه كما قلناه ﷺ إطلاقه ممنوع؛ لأن ذلك إذا لم يخف تلوينها، ولا يقاس إدخال الصبيان المخرمين المسجد مع الأمن على البهائم مع ذلك لإمكان الفرق بأن ذلك ضروري وأيضاً فالاحتراز فيهم بالتحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمه هذا، والأوجه حمل الكراهه مع أمن التلوين على الإدخال فيهما بغير حاجه وعديهما على الحاجه إليه شرخ م ر. ٥. فَوَدَّ: (أو الطواف) أي، وإن لم يكن في نسك.

مُجَوِّزٌ لِدُخُولِ كُلِّ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ تَلَوِيْهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ الْغَرَضُ مُجَوِّزٌ إِنْ أَمِنَ فَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ فَارَقَ غَرَضُ التُّسْلِكِ أَوْ الطَّوَافِ غَيْرَهُ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ دُخُولُ الدَّائِيَةِ وَغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ فَأَخَذْنَا بِإِطْلَاقِهِ وَأَخْرَجْنَاهُ عَنْ نَظَائِرِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لَمْ يَرَدْ فِيهِ ذَلِكَ فَأَجْرُنَا فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَمْنِ التَّلَوِيْثِ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِاعْتِبَارِ الْعَادَةِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ نَجَسٌ يَصِلُ لِلْمَسْجِدِ مِنْهُ شَيْءٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَحْكَمَ شَدُّ مَا عَلَى فَرْجِهِ بِحَيْثُ أَمِنَ تَلَوِيْثَ الْخَارِجِ لِلْمَسْجِدِ، فَإِنْ قُلْتُ: صَرَّحُوا بِحُرْمَةِ إِخْرَاجِ نَحْوِ الْبَوْلِ بِالْمَسْجِدِ، وَإِنْ أَمِنَ التَّلَوِيْثَ فَلَيْمَ لَمْ يُنْظَرْ هُنَا إِلَى أَمْنِ الْخُرُوجِ وَعَدَمِهِ قُلْتُ: يُحْتَاطُ لِلْإِخْرَاجِ الْمُتَيَقِّنِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلْمُتَظَنِّينَ، وَإِنْ زَحَفَ أَوْ حَبَا بِلَا عُذْرِ كَرِهَةٍ وَأَنْ يُقْصَرَ خُطَاهُ تَكْثِيرًا لِلْأَجْرِ.

• فَوُدَّ: (مُجَوِّزٌ لِدُخُولِ كُلِّ الْخ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي خِلَافُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الدَّائِيَةِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ بِالْخ) صَادِقٌ مَعَ ظَنِّ التَّلَوِيْثِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا سِيَّما فِي صُورَةِ الدَّائِيَةِ سَم. • فَوُدَّ: (أَوْ الطَّوَافِ) هَلْ وَلَوْ لِغَيْرِ تُّسْلِكِ.

(تَنْبِيْهُ): لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَهِيْمَةِ وَغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ فِي أَنْ كُلًّا إِنْ أَمِنَ تَلَوِيْثَ الْمَسْجِدِ جَازَ دُخُولُهُ مَعَ الْكِرَاهَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً وَبِدُونِهَا إِنْ كَانَتْ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ تَلَوِيْثُهُ حَرَمَ إِدْخَالُهُ وَهَذَا شَامِلٌ لِإِدْخَالِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ الْمُحْرَمِ لِقَرَضِ الطَّوَافِ م ر ه سَم. • فَوُدَّ: (وَهَذَا شَامِلٌ الْخ) وَجِيْهٌ لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُخَالِفُهُ وَأَقْرَهُ الْوَنَائِي عِبَارَتُهُ وَذَكَرَ فِي النَّهْيَةِ حُرْمَةَ إِدْخَالِ بَهِيْمَةٍ لَا يُؤْمَنْ تَلَوِيْثُهَا الْمَسْجِدَ بِخِلَافِ مُحْرَمٍ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ لِيَطُوفَ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ تَلَوِيْثُهُ لِلضَّرُورَةِ ه. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ غَرَضِ التُّسْلِكِ وَالطَّوَافِ. • فَوُدَّ: (فَلَيْكَ التَّفْصِيلُ) أَيِ الْجَوَازِ عِنْدَ أَمْنِ التَّلَوِيْثِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ عِنْدَ عَدَمِ أَمْنِهِ كُرْدِي.

• فَوُدَّ: (فَلَيْمَ لَمْ يُنْظَرْ هُنَا إِلَى أَمْنِ الْخُرُوجِ الْخ) قَدْ يُقَالُ هُوَ مُرَادُهُمْ سَم. • فَوُدَّ: (بِحَيْثُ أَمِنَ الْخ) أَيِ أَمَّا مُسْتَنَدًا إِلَى الشَّدِّ الْمَذْكُورِ لَا إِلَى الْعَادَةِ بَأَنَّ لَا يَكُونُ لَهُ عَادَةٌ تُغْلِبُ شَيْئًا عَلَى الظَّنِّ أَوْ لَهُ عَادَةٌ تُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ عَدَمَ الْأَمْنِ بَصْرِي. • فَوُدَّ: (وَإِنْ زَحَفَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. • فَوُدَّ: (وَأَنْ يُقْصَرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَثْنِ أَنْ يَطُوفَ مَا شِئَا عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَسُنَّ أَنْ يُقْصَرَ مَشْيُهُ بِغَيْرِ تَبَخُّرٍ عِنْدَ عَدَمِ الزَّحْمَةِ مَعَ سَكِينَةٍ حَيْثُ لَا يُشْرَعُ لَهُ زَمَلٌ لِيُكْثِرَ خُطَاهُ فَيُكْثِرَ الْأَجْرَ وَأَمَّا التَّبَخُّرُ فَمَكْرُوهٌ بَلْ حَرَامٌ إِنْ قُصِدَ بِهِ الْخِيَلَاءُ وَلَا يُسْنُّ ذَلِكَ فِي الزَّحْمَةِ إِنْ آدَى أَوْ تَأَدَّى ه.

• فَوُدَّ: (مُجَوِّزٌ لِدُخُولِ كُلِّ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ تَلَوِيْثُهُ) صَادِقٌ مَعَ ظَنِّ التَّلَوِيْثِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا سِيَّما فِي صُورَةِ الدَّائِيَةِ. • فَوُدَّ: (أَوْ الطَّوَافِ) هَلْ وَلَوْ لِغَيْرِ تُّسْلِكِ.

(تَنْبِيْهُ): لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَهِيْمَةِ وَغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ فِي أَنْ كُلًّا إِنْ أَمِنَ تَلَوِيْثَ الْمَسْجِدِ جَازَ دُخُولُهُ مَعَ الْكِرَاهَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً وَبِدُونِهَا إِنْ كَانَتْ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ تَلَوِيْثُهُ حَرَمَ إِدْخَالُهُ وَهَذَا شَامِلٌ لِإِدْخَالِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ الْمُحْرَمِ لِقَرَضِ الطَّوَافِ م ر. • فَوُدَّ: (فَلَيْمَ لَمْ يُنْظَرْ هُنَا إِلَى أَمْنِ الْخُرُوجِ وَعَدَمِهِ) قَدْ يُقَالُ هُوَ مُرَادُهُمْ.

(وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ أَوْ مَحَلَّهُ لَوْ أُخِذَ أَوْ نُقِلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ (أَوَّلَ طَوَافِهِ) بِيَدِهِ وَالْيَمِينِ أُولَى وَلَا يُقْبَلُهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَقْبِيلِ الْحَجَرِ كَمَا أَفْهَمَهُ كِلَاهُمَا كَالْأَصْحَابِ لَكِنْ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ وَصَرَحَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ أَنَّهُ يُقْبَلُهَا مُطْلَقًا، فَإِنْ شَقَّ فَيَنْحُو خَشَبَةً أَوْ فِي الْيَمْنَى ثُمَّ الْيُسْرَى نَظِيرُ مَا يَأْتِي (وَيُقْبَلُهُ) لِلتَّبَاعِ فِيهِمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

• قول (سني): (وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْخ) أي يَلِمُسُهُ بِيَدِهِ نِهَآيَةً عِبَارَةُ الْوَنَائِي أَي يَلْتَمِسُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِيَدِهِ بِلَا حَائِلٍ بَيْنَهُ وَيَتَنَاهَا إِلَّا لِعُدْرَةِ كَشِدَّةٍ حَرَارَةٍ أَوْ نَجَاسَةٍ فِيهِ أَهْ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ لَوْ نُقِلَ الْحَجَرُ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَثَلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ لَهُ حُكْمُهُ حَتَّى لَا يُسَنَّ تَقْبِيلُهُ وَلَا اسْتِلَامُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْحَجَرُ؛ لِأَنَّ فَضِيلَتَهُ مَشْرُوطَةٌ بِبَقَايِهِ بِمَحَلِّهِ فَلْيُرَاجَعْ أَهْ. • فَوُدَّ: (أَوْ مَحَلَّهُ الْخ) وَقَوْلُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ وَالتَّقْبِيلِ رَدُّهُ الْمُصَنَّفُ بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْحَجَرِ حَيْثُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ مَحَلِّهِ نِهَآيَةً. • فَوُدَّ: (أَوْ مَحَلَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا تَثَلَّثَ الْإِسْلَامُ وَقَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ إِلَى وَلَا يُسَنُّ. • فَوُدَّ: (وَالْيَمِينِ أُولَى) فَلَمَّا قُطِعَتْ اسْتَلَمَ بِالسَّارِ سَم. • فَوُدَّ: (وَلَا يُقْبَلُهَا الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر أَي وَالْخَطِيبِ أَهْ سَم عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَي شَرْحُ بِالْفَضْلِ أَنَّهُ عِنْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَتَقْبِيلِهِ وَالسُّجُودِ عَلَيْهِ لَا يَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَصَرَّحَ بِاعْتِمَادِهِ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لَكِنَّهُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ كُتُبِهِ وَكَذَلِكَ شَنِخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَقَدْ ذَكَرْتُ عِبَارَاتِهِمْ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ قُلْتُ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ لَكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ تَقْلًا عَدَمُ تَذَبُّبِ تَقْبِيلِ الْيَدِ مَعَ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ وَأَنَّ الْمُخْتَارَ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ نَذَبُهُ ثُمَّ الْإِسْلَامُ عِبَارَةً عَنْ مَسْحِ الْحَجَرِ بِكَفِّهِ قَبْضُ يَدِهِ عَلَيْهِ ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى فِيهِ أَهْ. • فَوُدَّ: (كَمَا أَفْهَمَهُ كِلَاهُمَا الْخ) مُعْتَمَدٌ ش. • فَوُدَّ: (إِنَّهُ يُقْبَلُهَا مُطْلَقًا) أَي يَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ بِهَا، وَإِنْ قَبَّلَ الْحَجَرَ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. • فَوُدَّ: (فَيَنْحُو خَشَبَةً) أَي كَرَّاسٍ كُفَّهُ وَتَانِي. • فَوُدَّ: (فَإِنْ شَقَّ) أَي الْإِسْلَامُ بِالْيَدِ كُرْدِي. • فَوُدَّ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَي فِي اسْتِلَامِ الْيَمَانِيِّ.

• قول (سني): (وَيُقْبَلُهُ) أَي دُونَ رُكْنِهِ مَا دَامَ الْحَجَرُ مَوْجُودًا فِيهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا يُسَنُّ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ إِلَّا

• فَوُدَّ فِي (سني): (وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ) لَوْ نُقِلَ الْحَجَرُ إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَثَلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ لَهُ حُكْمُهُ حَتَّى لَا يُسَنَّ تَقْبِيلُهُ وَلَا اسْتِلَامُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْحَجَرُ؛ لِأَنَّ فَضِيلَتَهُ مَشْرُوطَةٌ بِبَقَايِهِ بِمَحَلِّهِ فَلْيُرَاجَعْ.

(فَائِدَةٌ): جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْتَلِمُوا الرُّكْنَ أَيِ الْحَجَرِ فِي طَوَافٍ أَوْ غَيْرِهِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ اسْتِلَامُهُ إِلَّا فِي ضِمَنِ طَوَافٍ. أَهْ. مِنْ شَرْحِ الْعَبَابِ. • فَوُدَّ: (وَالْيَمِينِ أُولَى) فَلَمَّا قُطِعَتْ اسْتَلَمَ بِالسَّارِ وَلَا يُشْكَلُ بَأَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ لَمْ يُبَيِّزْ فِي الشَّهَادَةِ بِمُسَبَّحَةِ الْيُسْرَى؛ لِأَنَّ لِلْيَسَارِ هُنَاكَ هَيْئَةً تَقُوتُ بِالْإِشَارَةِ بِهَا؛ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ مَبْنِيَّةً عَلَى تَرْكِ الْحَرَكَةِ إِلَّا مَا وَرَدَ. • فَوُدَّ: (وَلَا يُقْبَلُهَا الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوُدَّ: (كَمَا أَفْهَمَهُ كِلَاهُمَا كَالْأَصْحَابِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ. أَهْ.

وَيُكْرَهُ إِظْهَارُ صَوْتٍ يُقْبَلَتُهُ (وَيَضَعُ جَنَّهُتَهُ عَلَيْهِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَيُسْنُ تَكْرِيرَ كُلِّ مِّنَ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثًا وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُسَلِّمَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً ثُمَّ يَقْبُلُ كَذَلِكَ ثُمَّ يَسْجُدُ كَذَلِكَ وَلَا يُسْنُ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ لَامْرَأَةٍ أَوْ خُتْنَى إِلَّا عِنْدَ خُلُوعِ الْمِطَافِ مِنَ الرِّجَالِ وَالْخَنَائِي وَلَوْ نَهَارًا. وَيُظْهَرُ أَنَّهُ

فِي طَوَافٍ وَرُدُّ عَلَيْهِ بِأَنْ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَقْبَلَهُ وَيُجَابُ بِأَنْ فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ غَيْرَ حُجَّةٍ كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ وَالْإِمْدَادُ وَشَرَحَ الْغِيَابَ وَأَقْرَأَهُ سَمَ اهْ وَثَانِي. هـ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ لِلْخُتْنَى وَالْمُغْنَى وَيُسْنُ تَخْفِيفُ الْقَبْلَةِ بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ لَهَا صَوْتٌ اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُسْنُ تَخْفِيفُ الْقَبْلَةِ الْإِنْفِ أَيْ لِلْحَجَرِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ كُلِّ مَا طَلِبَ تَقْيِيلُهُ مِنْ يَدِ عَالِمٍ وَلَوْ وَوَالِدٍ وَأَضْرَحَ اهْ.

هـ قَوْلُهُ (سُيْ): (وَيَضَعُ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ لِلْوَنَائِي ثُمَّ يَضَعُ جَنَّهُتَهُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ زَحْمَةً وَيُسْنُ تَنْظِيفُ قِيَمِهِ مِنْ رِيحٍ كَرِيهِهِ وَيَجِبُ إِنْ عَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِذَا غَيْرِهِ وَلِيَحْذَرُ الْمُحْرِمُ مِنْ تَقْيِيلِهِ وَمَسَّهُ حَيْثُ كَانَ مُطْلَبًا، فَإِنْ كَانَ زَحْمَةً انْتَهَزَ إِنْ لَمْ يُوْذِ أَوْ يَتَأَذَّ اهْ. هـ قَوْلُهُ (سُيْ): (وَيَضَعُ جَنَّهُتَهُ عَلَيْهِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِي بَوَضْعِ الْجَنَّهُتِ وَلَوْ بِحَائِلٍ لَكِنِ الْاَكْمَلُ الْوَضْعُ بِلَا حَائِلٍ.

(فَرَعَ): لَوْ تَعَارَضَ التَّقْيِيلُ وَوَضْعُ الْجَنَّهُتِ بِأَنْ أَمَكَّنَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا كَانَ خَافَ هَلَاكًا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا دُونَ أَحَدِهِمَا فَهَلْ يُؤْثِرُ التَّقْيِيلُ لِسَبْقِهِ أَوْ وَضْعُ الْجَنَّهُتِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْخُضُوعِ فِيهِ نَظَرٌ.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسْنُ تَقْيِيلُ يَدِ الصَّالِحِ بِلَ وَرَجُلِهِ فَلَوْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ فَهَلْ يَأْتِي فِيهِ مَا يُمَكِّنُ مِنْ تَقْيِيرٍ مَا هُنَا حَتَّى يَسْتَلِمَ الْيَدَ أَوْ الرَّجْلَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ تَقْيِيلِهَا ثُمَّ يَقْبُلُ مَا اسْتَلَمَ بِهِ وَحَتَّى يُشِيرَ إِلَيْهَا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِلَامِهَا أَيْضًا ثُمَّ يَقْبُلُ مَا أَشَارَ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ سَمَ عَلَى حَيْثُ أَقُولُ الْأَقْرَبُ عَدَمُ سَنَ ذَلِكَ وَالْفَرْقُ أَنَّ أَعْمَالَ الْحَجِّ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْإِتِّبَاعُ فِيمَا وَرَدَ فَعَلَهُ عَنِ الشَّارِعِ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لِغَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَلَا كَذَلِكَ يَدِ الصَّالِحِ، فَإِنْ تَقْيِيلُهَا شَرَعَ تَعْظِيمًا لَهُ وَتَبَرُّكًا بِهَا فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ التَّنْبِيْهِ فَهَلْ يُؤْثِرُ التَّقْيِيلُ الظَّاهِرُ نَعَمْ لِثَبُوتِهِ فِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ وَضْعِ الْجَنَّهُتِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (مِنَ الثَّلَاثَةِ) عِبَارَةٌ لِلْخُتْنَى وَالْمُغْنَى مِنَ التَّقْيِيلِ وَالسُّجُودِ اهْ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يُسْنُ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ لَامْرَأَةٍ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ لَمْ لَا يُسْنُ لَهُمَا فَعَلٌ مَا ذُكِرَ مَعَ الْحَائِلِ الْمَانِعِ مِنَ الرُّؤْيَةِ وَقَدْ نُقِلَ فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَأَقْرَأَهُ أَنْ فَعَلٌ مَا ذُكِرَ بِحَائِلٍ خِلَافَ الْأَفْضَلِ إِنْ كَانَ بِلَا عُذْرٍ وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ الرَّجُلِ عُذْرٌ بِالنِّسْبَةِ لِتَحْوِ الْمَرَأَةِ

هـ قَوْلُهُ فِي (سُيْ): (وَيَضَعُ جَنَّهُتَهُ عَلَيْهِ) أَيْ بِلَا حَائِلٍ كَمَا فِي سُجُودِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْ الْاَكْمَلُ ذَلِكَ.

(فَرَعَ): لَوْ تَعَارَضَ التَّقْيِيلُ وَوَضْعُ الْجَنَّهُتِ بِأَنْ أَمَكَّنَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا كَانَ خَافَ هَلَاكًا بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا دُونَ أَحَدِهِمَا فَهَلْ يُؤْثِرُ التَّقْيِيلُ لِسَبْقِهِ أَوْ وَضْعُ الْجَنَّهُتِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْخُضُوعِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْفِي وَضْعُ الْجَنَّهُتِ وَلَوْ بِحَائِلٍ لَكِنِ الْاَكْمَلُ الْوَضْعُ بِلَا حَائِلٍ.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسْنُ تَقْيِيلُ يَدِ الصَّالِحِ بِلَ وَرَجُلِهِ فَلَوْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ فَهَلْ يَأْتِي فِيهِ مَا يُمَكِّنُ مِنْ تَقْيِيرٍ مَا هُنَا حَتَّى يَسْتَلِمَ الْيَدَ أَوْ الرَّجْلَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ تَقْيِيلِهَا ثُمَّ يَقْبُلُ مَا اسْتَلَمَ بِهِ وَحَتَّى يُشِيرَ إِلَيْهَا عِنْدَ الْعَجْزِ

يكفي خُلُوهُ من جهة الحجر فقط بأن تأمن مجيء ونظر رجل غير مُحَرَّم حالة فعلها ذلك (فإن عَجَزَ) عن التقبيل والسجود أو عن السجود فقط لينحو رَحْمَةً ويظهر ضَبْطُ المعجز هنا بما يُجَلُّ بالخشوع من أصله له أو لغيره، وإن ذلك هو مُرادهم بقولهم لا يُسنُّ استلام ولا ما بعده في مرة من مرّات الطواف إن كان بحيث يُؤذي أو يتأذى. (استلم) أي اقتصر على الاستلام في الأولى أو عليه وعلى التقبيل في الثانية ثم قُبِلَ ما استلم به من يده أو غيرها للتأبّع رواه مُسْلِمٌ وَرَوَى الشافعي وأحمد رضي الله عنهما عن عُمَرَ رضي الله عنه هأن النبي ﷺ قال له يا عُمَرُ إنك رجل قَوِيٌّ لا تُراجِم على الحجر فتؤذي الضعيف إن وجدت خلوةً ولا فُهْلٌ وكبره ويؤخذ منه أنه يُنْدَبُ لِمَنْ لم يتيسر له الاستلام خصوص التهليل والتكبير، وهو واضح، وإن لم يُصْرَحوا به بل هذا أولى من كثير من أذكار استحبوها مع عدم ورودها عنه ﷺ أصلاً (فإن عَجَزَ) عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) إليه (بيده) اليمنى فاليسرى.....

وبالجُمْلَةِ فاضل السَّيِّئَةِ حاصل مع الحائِل هذا وقد يدعى أن كلامهم شامِلٌ لِمَا ذُكِرَ؛ لأن المُراد خُلُوهُ يَمْنَعُ مَخْذُورًا مِنْ رُؤْيَا مُحَرَّمَةٍ أو تَرَاخُمٍ يُؤْذِي إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَ: (وَنَظَرَ رَجُلٌ إِلَيْكَ) الْإِنْسَبُ لِمَا تَقَدَّمَ نَزَكَ رَجُلٌ فَالْمُرَادُ رَجُلٌ وَلَوْ احْتِمَالًا بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي بِأَنْ يَأْمَنَ أَيُّ غَيْرِ الذَّكَرِ أَنْ يَجِيءَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ أَوْ يَنْظُرَهُ ثُمَّ اه. □ فَوُدَ: (أَوْ عَنْ السَّجْدِ فَقَطْ) قَدْ يُقَالُ أَوْ عَنْ التَّقْبِيلِ فَقَطْ وَلَا وَجْهَ لِتَرْكَ هَذَا الْقِسْمِ وَحُكْمُهُ ظَاهِرٌ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ وَجْهَهُ نُذْرَتُهُ أَوِ الْإِشَارَةُ إِلَى إِثَارِ التَّقْبِيلِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لَا عَنْ أَحَدِهِمَا. □ فَوُدَ: (لِنَحْوِ رَحْمَةٍ) وَفِي الْمَنْحِ إِنْ رَجَا زَوَالَ الرَّحْمَةِ عَنْ قُرْبٍ عَرَفَا فَالْأَوَّلَى أَنْ يَنْتَظِرَ زَوَالَ ذَلِكَ مَا لَمْ يُؤْذِ بِوُجُوهِهِ أَوْ يَتَأَذَّاهُ كُزْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ.

□ فَوُدَ (سُئِيَ): (استلم) أي بيده، فإن عَجَزَ عَنِ الْإِسْتِلَامِ بِيَدِهِ فَيَنْحَوِ الْعَصَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فَوُدَ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي فِي صُورَةِ الْعَجْزِ عَنِ التَّقْبِيلِ وَالسَّجْدِ. □ فَوُدَ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي فِي صُورَةِ الْعَجْزِ عَنِ السَّجْدِ فَقَطْ. □ فَوُدَ: (ثُمَّ قَبْلَ مَا اسْتَلَمَ بِهِ) أَي حَتَّى فِي الثَّانِيَةِ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ النَّصِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ أَيٍ وَلَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ كَالْأَصْحَابِ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَ: (ثُمَّ قَبْلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَوَى الشَّافِعِيُّ) فِي الثَّانِيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَ: (وَرَوَى الشَّافِعِيُّ الْخ) وَقَالَ فِي الْبَوَيْطِيِّ: وَلَوْ كَانَ الزَّحَامُ كَثِيرًا مَضَى وَكَبُرَ وَلَمْ يَسْتَلِمَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ، وَقَالَ الْبَنْدَنِيجِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ: إِلَّا فِي أَوَّلِ الطَّوَافِ وَآخِرِهِ فَأَجِبَ لَهُ الْإِسْتِلَامُ وَلَوْ بِالزَّحَامِ وَهَذَا مَعَ تَوَقُّفِي التَّأْذِي وَالْإِيذَاءِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مُعْنَى. □ فَوُدَ: (وَهُوَ وَاضِحٌ الْخ) وَعَلَيْهِ فَظَاهِرٌ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ يُنْدَبُ فِيهِ التَّثْلِيثُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَكُونُ مُقَارِنًا لِلْإِشَارَةِ الْآتِيَةِ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَ: (عَنِ اسْتِلَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُعْنَى.

عَنِ اسْتِلَامِهَا أَيْضًا ثُمَّ يَقْبَلُ مَا أَشَارَ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوُدَ: (ثُمَّ قَبْلَ مَا اسْتَلَمَ بِهِ مِنْ يَدِهِ) أَي حَتَّى فِي الثَّانِيَةِ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ النَّصِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوُدَ فِي (سُئِيَ) وَ(شَرَحَ): (أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ اليمنى) قَالَ

فما في اليمينى فما في اليسرى للاتباع رواه البخاري ثم قَبِلَ ما أشار به وخرج بيده فمَهْ فَتَكَرَه
الإشارة به لِلتَّقْبِيلِ لِقَبْجِهِ وَيُظْهَرُ فِي الإِشَارَةِ بِالرَّأْسِ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى مَا لَمْ يَمْجُزْ عَنِ الإِشَارَةِ
بِيَدَيْهِ وَمَا فِيهِمَا فَيُسْنُ بِهِ ثُمَّ بِالطَّرْفِ كَالْإِيمَاءِ فِي الصَّلَاةِ وَيَنْبَغِي كِرَاهَتُهَا بِالرُّجُلِ بَلْ صَرَّخَ
الزَّرْكَشِيُّ بِحُرْمَةِ مَدِّ الرُّجُلِ لِلْمُصْحَفِ فَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْكَعْبَةَ مِثْلُهُ لَكِنَّ الْفَرْقَ أَوْجَهُ (وَيُرَاغَى
ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ كُلُّهُ مَعَ تَكَرُّرِهِ ثَلَاثًا وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الْيَمَانِيِّ وَكَذَا الدُّعَاءُ الْآتِي (فِي كُلِّ طَوْفَةٍ)
لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ، وَهُوَ
فِي الْأَوْتَارِ أَكْثَرُ وَأَكْثَرُهَا الْأَوَّلَى وَالْأَخِيرَةُ، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ طَوَافَ سَبْعَةِ أَسَابِيعَ بِتَقْبِيلِ
الْحَجَرِ وَاسْتِلَامِ الْيَمَانِيِّ أَفْضَلُ مِنْ.....

• فَوَدَّ: (فَمَا فِي الْيَمْنَى الْإِنْفِخَ) وَقَدْ يُقَالُ: الإِشَارَةُ بِمَا فِي الْيَدِ تَسْتَشِيعُ الإِشَارَةَ بِالْيَدِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى اغْتِيَارِ
الإِشَارَةِ بِمَا فِيهَا وَقَدْ يُصَوِّرُ الْإِنْفِخَاكُ بَيْنَهُمَا بِمَا لَوْ كَانَ بِالْيَدِ أَفَنَ تَمْنَعُ رَفَعَهَا نَحْوَ الْحَجَرِ وَلَا تَمْنَعُ
تَحْرِيكَ مَا فِيهَا وَرَفَعَهُ نَحْوَ الْحَجَرِ سَمِ أَقُولُ قَدْ يَصْرُخُ بِرَدِّ التَّصَوُّيرِ الْمَذْكُورِ اسْتِدْلَالُهُمْ هُنَا بِخَبَرِ
الْبُخَارِيِّ (أَنَّهُ ﷺ طَافَ عَلَى بَعْضِ كُلِّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ عِنْدَهُ وَكَثُرَ).

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَيُرَاغَى ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ) لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِفْصَاحٌ بِأَنْ يُرَاعِيَ فِي آخِرِ الطَّوْفَةِ الْأَخِيرَةَ
فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي أَوَّلَ الْفَضْلِ مِنْ قَوْلِهِ لَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَرَعَ مِنْ طَوَافِهِ قَبْلَ
الْحَجَرِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَمَسَّ بِهَا وَجْهَهُ)، وَهُوَ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُطْلَبُ فِي آخِرِ الْأَخِيرَةِ التَّقْبِيلُ وَنَحْوَهُ
مِمَّا يَأْتِي سَمِ. • فَوَدَّ: (كُلُّهُ) أَيُّ كُلِّ مِنَ الْإِسْتِلَامِ وَالتَّقْبِيلِ وَوَضْعِ الْجَنْبَةِ وَالْإِشَارَةِ بِمَا تَقَدَّمَ كُرْدِي عَلَى
بِأَفْضَلِ. • فَوَدَّ: (مَعَ تَكَرُّرِهِ) قَدْ يَشْمَلُ الإِشَارَةَ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَالْكُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ وَيُسْنُ تَثْلِيثُ كُلِّ
مِنَ الْإِسْتِلَامِ وَالتَّقْبِيلِ وَوَضْعِ الْجَنْبَةِ وَالْإِشَارَةَ بِالْيَدِ وَغَيْرِهَا كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ اه. • فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ) إِلَى
قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ أَكْثَرُ الْإِنْفِخَ) أَيُّ لِحَدِيثِ -أَنَّ اللَّهَ وَثَرُ يُجِبُّ الْوَثَرَ-
وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَلِمًا فِي افْتِتَاحِهِ وَاخْتِتَامِهِ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَأكْثَرُهَا الْأَوَّلَى وَالْأَخِيرَةُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ
نَسَاوِي الْأَوَّلَى وَالْأَخِيرَةُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَوَافِهِ الْإِنْفِخَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَكْثَرُ وَوَجْهَهُ
تَمَيُّزُهَا بِشَرْفِ الْبُدَاءَةِ بِصُرْفِ.

فِي الْمُنْهَجِ فِيمَا فِيهَا ثُمَّ قَالَ ثُمَّ قَبْلَ مَا أَشَارَ بِهِ. اه. وَقَدْ يُقَالُ الإِشَارَةُ بِمَا فِي الْيَدِ تَسْتَشِيعُ الإِشَارَةَ بِالْيَدِ
فَلَا حَاجَةَ إِلَى اغْتِيَارِ الإِشَارَةِ بِمَا فِيهَا وَقَدْ يُصَوِّرُ الْإِنْفِخَاكُ بَيْنَهُمَا بِمَا لَوْ كَانَ بِالْيَدِ أَفَنَ تَمْنَعُ رَفَعَهَا نَحْوَ
الْحَجَرِ وَلَا تَمْنَعُ تَحْرِيكَ مَا فِيهَا وَرَفَعَهُ نَحْوَ الْحَجَرِ. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِيَدِهِ فَمَهْ فَتَكَرَهَ) الإِشَارَةُ بِهِ لِلتَّقْبِيلِ
لِقَبْجِهِ) هَلْ يَنْتَهَى عَنِ الإِشَارَةِ بِالْجَنْبَةِ لِلْسُّجُودِ عَلَى الْحَجَرِ عِنْدَ الْعَجْزِ كَمَا نَهَى عَنِ الإِشَارَةِ بِالْفَمِ
لِلتَّقْبِيلِ أَوْ يَفَرَّقُ بَقْبِجِ تِلْكَ دُونَ هَذِهِ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ (سَنِي): (وَيُرَاغَى ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ) لَيْسَ فِي ذَلِكَ
إِفْصَاحٌ بِأَنْ يُرَاعِيَ فِي آخِرِ طَوْفَةٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي أَوَّلَ الْفَضْلِ مِنْ قَوْلِهِ صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَرَعَ مِنْ
طَوَافِهِ قَبْلَ الْحَجَرِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَمَسَّ بِهَا وَجْهَهُ). • فَوَدَّ: (مَعَ تَكَرُّرِهِ) قَدْ يَشْمَلُ الإِشَارَةَ.

عَشْرَةَ خَالِيَةً عَنْ ذَلِكَ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثٍ فِيهِ أَنَّ «مَنْ طَافَ أَسْبُوعًا حَاسِرًا بَعْضَ طَوِّفِهِ وَبِقَارِبِ حُطَاهُ وَلَا يَلْتَفِتُ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ فِي كُلِّ شَوْطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا كُتِبَ لَهُ وَذَكَرَ مِنْ الثَّوَابِ مَا لَا يُقَدَّرُ قَدْرُهُ» وَالْعَهْدَةُ فِيهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ بِرُوي وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ رَوَاهُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ حَاسِرًا لَا يُؤَافِقُ قَضِيَّةَ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ يُكْرَهُ كَالصَّلَاةِ وَبِفَرْضِ وُروده فَاسْتَدَلَّ بِهِ لِمَا ذَكَرَ عَجِيبٌ .
(وَلَا يَقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِئَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا) لِلاتِّبَاعِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (وَيَسْتَلِمُ) الرُّكْنَ (الْيَمَانِي) لِلخَبَرِ الْمَذْكُورِ بِيَدِهِ الِیْمَنِی فَا لیسری فَمَا فِي الِیْمَنِی فَالِیسری ثُمَّ يَقْبَلُ مَا اسْتَلَمَ بِهِ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ بِتَرْتِيبِهِ ثُمَّ قَبَّلَ مَا أَشَارَ بِهِ عَلَى الْأُوجْهِ (وَلَا يَقْبَلُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ وَخَصَّ رُكْنَ الْحَجَرِ

فُود: (فِيهِ) أَي فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ . فُود: (حَاسِرًا) ، وَهُوَ مَنْ لَا جَبَّةَ لَهُ كَزُدِّي عِبَارَةُ أَوْفِيَانُوسَ يُقَالُ رَجُلٌ حَاسِرٌ أَي لَا مِغْفَرَ لَهُ وَلَا دِرْعَ أَوْ لَا جَبَّةَ لَهُ اهـ وَالْاِتِّبَاعُ هُنَا الْمَعْنَى الْأَوَّلُ . فُود: (وَذَكَرَ فِيهِ) أَي ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَعْضُ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ . فُود: (عَجِيبٌ) أَي إِذَا لَا تَعَرَّضَ فِيهِ بِوَجْهِ لِمَا ادَّعَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ خُصُوصَ السَّبْعَةِ وَالْعَشْرَةِ لِلتَّمْثِيلِ وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ مَا فِيهِ سَم . فُود: (أَنَّهُ يُكْرَهُ) أَي الطَّوَافُ مَكْشُوفَ الرَّاسِ .

فُود: (الرُّكْنَيْنِ الشَّامِئَيْنِ) وَهُمَا اللَّذَانِ عِنْدَهُمَا الْحَجَرُ بِكَسْرِ الْمُهِمْلَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى .
فُود: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يَوْمِي فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَي بِاِغْتِيَابٍ إِلَى وَأَمَّا الشَّامِيَانِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ أَي مِنْ كُلِّ إِلَى الْمُتَنِي وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ . فُود: (فَالِيسْرَى فَمَا فِي الِیْمَنِی الْخُ) فَالِاسْتِلَامُ بِالِيسْرَى يُقَدَّمُ عَلَى الْاِسْتِلَامِ بِمَا فِي الِیْمَنِی وَتَقَدَّمَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ بِمَا فِي الِیْمَنِی مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِشَارَةِ بِالِيسْرَى وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ سَم . فُود: (ثُمَّ قَبَّلَ الْخُ) أَي كَمَا فِي الْفَتْحِ وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى تَبَيَّنَ لِإِفْتَاءِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَجَزَمَ فِي مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ وَمُخْتَصَرِ بَافْضِلٍ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مَا أَشَارَ بِهِ وَاسْتَقَرَّ بِهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَالْإِيضَاحِ وَالْإِمْدَادِ وَنَائِي زَادَ الْكَزْدِيُّ عَلَى بِافْضِلٍ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُتَمَتِّدُ اهـ . فُود: (عَلَى الْأُوجْهِ) بِهِ أَقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَتَعَرَّضْ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ اِسْتِلَامُ الْيَمَانِي أَوْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَتَقْبِيلُ مَا اسْتَلَمَ بِهِ أَوْ أَشَارَ بِهِ أَوَّلًا وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى التَّكْرِيرِ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَنِفَا مَعَ تَكَرُّرِهِ ثَلَاثًا وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الْيَمَانِي سَم أَقُولُ وَفِي شَرْحِ بَافْضِلٍ وَالْوَنَائِي التَّصْرِيحُ بِسَبْنِ تَكَرِيرِ جَمِيعِ مَا ذَكَرَ كَمَا فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

فُود: (وَبِفَرْضِ وُروده فَاسْتَدَلَّ بِهِ لِمَا ذَكَرَ عَجِيبٌ) أَي إِذَا لَا تَعَرَّضَ فِيهِ بِوَجْهِ لِمَا ادَّعَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ خُصُوصَ السَّبْعَةِ وَالْعَشْرَةِ لِلتَّمْثِيلِ وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ مَا فِيهِ . فُود: (فَالِيسْرَى فَمَا فِي الِیْمَنِی الْخُ) فَالِاسْتِلَامُ بِالِيسْرَى يُقَدَّمُ عَلَى الْاِسْتِلَامِ بِمَا فِي الِیْمَنِی وَتَقَدَّمَ عَنْ عِبَارَةِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ بِمَا فِي الِیْمَنِی مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِشَارَةِ بِالِيسْرَى وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ . فُود: (ثُمَّ قَبَّلَ مَا أَشَارَ بِهِ) هُوَ شَامِلٌ لِلْيَدِ وَمَا فِيهَا . فُود: (عَلَى الْأُوجْهِ) بِهِ أَقْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَتَعَرَّضْ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ اِسْتِلَامُ الْيَمَانِي أَوْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَتَقْبِيلُ مَا اسْتَلَمَ بِهِ أَوْ أَشَارَ بِهِ أَوَّلًا وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى

بنحو التقبيل؛ لأن فيه فضيلتي كون الحجر فيه وكونه على قواعِد إبراهيم صلى الله على نبيِّنا وعليه وسلم واليماني ليس فيه إلا الثانية أي باعتبار رأيه فلا يُنافي أن عنده شاذروان كما مرُّ وأما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين؛ لأن أساسهما ليس على القواعِد فلم يُسنَّ تقبيلهما ولا استلامهما ومن ثم قال الشافعي رحمه الله وأبي البيت قَبِلَ فَحَسَنَ غَيْرَ أَنَا نُؤْمَرُ بِالْإِتْبَاعِ وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ غَيْرَ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْحَسَنِ هُنَا الْمُبَاحُ.

(وَأَنْ يَقُولَ) سِرُّ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ أَجْمَعَ لِلْخُشُوعِ نَعْمَ يُسَنُّ الْجَهْرُ لِتَعْلِيمِ الْغَيْرِ حَيْثُ لَا يَتَأَذَى بِهِ أَحَدٌ (أَوَّلُ طَوَافِهِ) وَفِي كُلِّ طَوَافَةٍ، وَالْأَوْتَارُ أَكْثَرُ وَأَكْثَرُهَا الْأَوَّلَى (بِسْمِ اللَّهِ) أَيِ اطْوُفْ (وَاللَّهُ أَكْثَرُ) أَيِ مِنْ كُلِّ مَنْ هُوَ بِصُورَةٍ مَعْبُودٍ مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ نَاسَبَ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ (اللَّهُمَّ إِمَامَنَا بِكَ) أَيِ أَوْمِنُ أَوْ اطْوُفْ فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ أَوْ لِأَجْلِهِ (وَقَصْدِي بِكَتَابِكَ وَوَفَاءٌ بِعَهْدِكَ) أَيِ الَّذِي أَلْزَمْنَا بِهِ نَبِيَّنَا ﷺ مِنْ امْتِثَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي وَقِيلَ.....

• فَوَدَّ: (أَيِ بِاخْتِيَارِ رَأْيِهِ) سِيَاقُهُ يُشِيرُ بِاخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْيِمَانِيِّ مَعَ أَنَّ رُكْنَ الْحَجَرِ كَذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ سَم. • فَوَدَّ: (لَيْسَ عَلَى الْقَوَاعِدِ) وَكَانَ الْمُرَادُ لَيْسَ عَلَى آخِرِ الْقَوَاعِدِ وَلَا فَهُوَ عَلَى الْقَوَاعِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَالْمُرَادُ بَعْدَ تَقْيِيلِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ كَوْنِهِ سُنَّةً فَلَوْ قَبْلُهَا أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهًا وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى بَلْ يَكُونُ حَسَنًا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَأَيِ الْبَيْتِ الْخُ اه. • فَوَدَّ: (إِنْ مُرَادَهُ بِالْحَسَنِ هُنَا الْخُ) أَيِ فَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ غَيْرَ أَنَا نُؤْمَرُ بِالْإِتْبَاعِ نِهَايَةً.

• فَوَدَّ: (سِرُّ الْخُ) أَيِ مَا لَمْ يَخْشَ الْغَلَطَ عِنْدَ الْإِسْرَافِ ش (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَجْمَعَ لِلْخُشُوعِ) وَفِي الْفَتْحِ وَيُكْرَهُ جَهْرًا آذَى بِهِ غَيْرُهُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ وَالطَّلَبَةِ الْمُرَاتِنِ يُؤْذُونَ الطَّائِفِينَ بِجَهْرِ هَمَّ بِهِمَا أَيِ الذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ وَلَوْ دَعَا وَاجِدًا وَآمَنَ جَمَاعَةً فَحَسَنَ وَتَأْتِي عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْإِبْرَاقِ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْجَهْرُ بِالْدَّعَاءِ وَلَا يَغْفَرُ؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلَحَةِ الْكُلِّ اه. • فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا يَتَأَذَى بِهِ أَحَدٌ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلِ الْعِبَابِ وَيُسَنُّ الْإِسْرَافُ بِهِمَا بَلْ قَدْ يَحْرُمُ الْجَهْرُ بِأَن تَأَذَى بِهِ غَيْرُهُ آذَى لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً اه. • فَوَدَّ: (وَفِي كُلِّ طَوَافَةٍ) أَيِ فِي أَوَّلِهِ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَوَفَاءً) أَيِ تَمَامًا نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَيِ الَّذِي أَلْزَمْنَا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى، وَهُوَ الْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا بِامْتِثَالِ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ وَأَفَادَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا

التَّكْرِيرِ قَوْلُهُ السَّابِقُ آتِيًا مَعَ تَكَرُّرِهِ ثَلَاثًا وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الْيِمَانِيِّ. • فَوَدَّ: (أَيِ بِاخْتِيَارِ رَأْيِهِ الْخُ) سِيَاقُهُ يُشِيرُ بِاخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْيِمَانِيِّ مَعَ أَنَّ رُكْنَ الْحَجَرِ كَذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ. • فَوَدَّ: (لَيْسَ عَلَى الْقَوَاعِدِ) وَكَانَ الْمُرَادُ لَيْسَ عَلَى آخِرِ الْقَوَاعِدِ وَلَا فَهُوَ عَلَى الْقَوَاعِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَعْدَ. • فَوَدَّ: (أَوَّلُ طَوَافِهِ) وَفِي كُلِّ طَوَافَةٍ سَكَتَ عَنِ آخِرِ الْأَخِيرَةِ فَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ الْآتِي مِنْ قَوْلِهِ لَكِنْ يُعْكَرُ عَلَيْهِ الْخُ، وَهُوَ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَطْلُبُ فِي آخِرِ الْأَخِيرَةِ التَّقْيِيلَ

أمره تعالى بكتب ما وقع يوم ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٧٢] ويأذراجه في الحجر وقد يؤمى إليه خبير أنه يشهد لمن استلمه بحق أي إسلام (وأتباعا لسنّة) أي طريقة (نبيك محمد ﷺ) روى ذلك حديثا وزد بأنه لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع «يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد ﷺ» ولما رواه الشافعي رحمه الله في الأم قال هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الرواق يسر رفع يده حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة، وهو ضعيف، وإن وافقه بحث المحدث الطبري أنه يجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة؛ لأنه ضعيف أيضا بل شاذ، وإن تبعه بعضهم. (وليفل قبالة الباب) أي جهته كما قاله الشارح، وهو واضح، فإن الظاهر أنه يقوله كالذي قبله، وهو ماش إذ الغالب أن الوقوف في المطاف مضى وعليه فلا يضرب كونهما يستغرقان أكثر من قبالتني الحجر والباب؛ لأن المراد هما وما يزاياهما وكذا في كل ما يأتي (اللهم البيت بيتك)

خلق آدم استخرج من ضلبي ذريته وقال ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأنعام: ١٧٢] فأمر أن يكتب بذلك عهد وينزع في الحجر الأسود اهـ. فود: (أمره بكتب إلخ) أي بما تضمنته ذلك الكتاب المأمور به من الميثاق. فود: (روي إلخ) عبارة النهاية والمغني أتباعا للسلف والخلف اهـ. فود: (بأنه لا يعرف) أي أنه حديث كزدي. فود: (هكذا) أي ما جاء في هذا الخبر. فود: (وفي الزونقي يسر إلخ) أقره النهاية والمغني. فود: (وهو ضعيف إلخ) قال في حاشية الإيضاح بل بدعة وثاني عبارة سم وإذا قلنا بضعفه وشذوذه فهل يسر فيه نظر وظاهر كلامهم أنه لا يسر أيضا ويؤيده عدم وروده بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتأمل اهـ.

فول (سني): (وليفل) أي ندبا (قبالة الباب) بضم القاف أي في الجهة التي تقابلها اللهم البيت إلخ وعند الانتهاء إلى الركن العراقي أي تقريرا اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والتفارق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب أي تقريرا اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقني بكأس محمد ﷺ شرابا هنيئا لا أظمأ بعده أبدا يا ذا الجلال والإكرام وبين الركن الشامي واليماني اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً وتجارة لن تبور يا عزيزاً غفوراً أي واجعله ذنباً مغفوراً وقس به الباقي والمناسيب للمغفر أن يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخير ويقصد المغني اللقوي، وهو القصد بته عليه السنوي في الدعاء الآتي في التزل ويجل الدعاء بهذا إذا كان في ضمن حج أو عمرة ولا يقصدو بما أحب نهاية ومغني. فود: (وهو ماش) أي يقوله حالة المشي وضمير كونهما يرجع إلى الدعاءين وضميرهما يرجع إلى القبالتين كزدي.

ونحوه مما يأتي. فود: (لأنه ضعيف أيضا بل شاذ) وإذا قلنا بضعفه وشذوذه فهل يسر فيه وظاهر كلامهم أنه لا يسر أيضا ويؤيده عدم وروده فيه بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليتأمل.

أي الكامل الواصل لغاية الكمال اللاتي به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير، وكذا ما بعده.
 (والحزم حزمك والأمن أمك وهذا) أي مقام إبراهيم كما قاله الجوزني وقول ابن الصلاح إنه غلط فاجش بل يعني نفسه ليس في محله؛ لأن الأول أنسب وألحق إذ من استحضر أن الخليل استعاد من النار أي بنحو ﴿وَلَا تُخْزِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ (الشعراء: ٨٧) أوجب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع ما لا يوجب له الثاني بعض معشاره على أنه لو لم يرد الأول لكان ذكره في هذا المحل بخصوصه عارياً عن الحكمة (مقام العائذ بك من النار) قيل: لا يعرف هذا أثراً ولا خبراً (وبين اليمانيين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) فهما أقوال كل منها عين أهم أنواع الحسنة عنده، وهو كالتحكيم فالوجه أن مراده بالأولى كل خير دنيوي يجرى لخير أخروي وبالثانية كل مستند أخروي يتعلّق بالبدن والروح. (وقنا عذاب النار) سنده صحيح لكن بلفظ «رئنا» وبه عجز في المجموع وفي رواية «اللهم رئنا»، وهي أفضل ومن ثم عجز بها الشافعي رحمه الله قيل: ولفظ «اللهم» وحده كما وقع في المتن أي والروضة خلافاً لمن زعم أن عبارتها كعبارة الشافعي لم ترد. (وليدع) ندبا (بما شاء).....

• فود: (أي مقام إبراهيم) فيشير إليه بالقلب ع ش ووتاني. • فود: (كما قاله الجوزني) وهذا هو المعتد كما جزم به في الأثر وشيخنا في شرح الروض مغني ونهاية. • فود: (إنه غلط) أي كقول المشار إليه مقام إبراهيم. • فود: (هزنا إلخ) محل تأمل بصري. • فود: (أثرا ولا خبراً) الأثر قول التابعي والخبر قول الصحابي كزدي والأولى تفسير الأول بقول الصحابي والتابعي والثاني بقول النبي ﷺ.

• فود: (فيهما أقوال إلخ) قيل في الأولى هي المزة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك وقيل في الثانية هي الجنة وقيل المقو وقيل غير ذلك نهاية ومغني. • فود: (وهو كالتحكيم) مسلم إن لم يكن مستنداً إلى دليل، وهو بعيد سيما والمنقول عنهم ذلك منهم صحابة ومنهم تابعون أجلاء والحاصل أن التخصيص ليس من مقتضى اللفظ، فإن كان للدليل فلا تحكم أو لغيره فهو مستحيل ممن ذكر بصري ولك أن تختار الشق الثاني وتريد بالدليل ما ليس له نوع قوة كما أشار إليه الشارح بقوله كالتحكيم بالكاف. • فود: (كل غير إلخ) قد يقال موضوع التكرار الفرد المنتشر ولا يراود منها الموم إلا في مواطن ليس هذا منها بصري وقد يجاب بأن الموم مستفاد من المقام كما في قوله تعالى ﴿عَلِمْتَ نَقَسَ مَا قَدَّمْتَ﴾ (الانطار: ٥) وقولهم ثمرة خير من جرادة. • فود: (دنيوي إلخ) عبارة الوناني كل خير ديني أو ما يجر له اه. • فود: (والروح) لعل الواو بمعنى أو. • فود: (سنده صحيح) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف إلي وأجب أن يقال في كله أي الطواف نهاية ومغني. • فود: (بلفظ رئنا) أي بدل اللهم ع ش. • فود: (لمن زعم إلخ)، وهو المحلي ع ش. • فود: (كعبارة الشافعي) أي اللهم رئنا. • فود: (لم يرد) خبر ولفظ اللهم.

• قول (سني): (وليدع بما شاء) أي في جميع طوافه فهو سنة ماثورا كان أو غيره، وإن كان أفضل كما قال (وماثور الدعاء) بالمثلثة أي المنقول من الدعاء في الطواف نهاية ومغني.

من كُلِّ دُعَاءٍ جَائِزٍ لَهُ وَغَيْرِهِ، وَالْأَفْضَلُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ (وَمَأْثُورُ الدُّعَاءِ) الشَّامِلُ لِلذِّكْرِ؛ لِأَنَّ كُلًّا قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ مَا يَتَمُّ الْآخَرُ فِي الطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ الشَّائِقَةِ، وَهُوَ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَبَقِيَ مِنْهُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ أَشْيَاءُ ذَكَرْتُ أَكْثَرَهَا مَعَ بَيَانِ سَنَدِهَا فِي الْحَاشِيَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمْ يَصْخُ مِنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا «رَبَّنَا آتِنَا إِلَى آخِرِهِ» وَاللَّهُمَّ قَنِّعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي وَبَارِكْ لِي فِيهِ وَاخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ غَائِبَةٍ لِي مِنْكَ بِخَيْرٍ، فَإِنْ قُلْتُ: رَوَى ابْنُ مَاجَهٍ خَبَرًا فِيهِ فَضْلٌ عَظِيمٌ لِمَنْ طَافَ أَسْبُوعًا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ فَلِمَ لَمْ يَتَعَرَّضْ الْأَصْحَابُ لِتَذْبِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي الطَّوَافِ قُلْتُ: قَدْ صَرَّحُوا بِهِ فِي قَوْلِهِمْ: وَمَأْثُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ وَأَشَارُوا إِلَيْهِ أَيْضًا بِذِكْرِ حَدِيثِهِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ. فَإِنْ قُلْتُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْكَارِ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمْ فِي طَوَافِهِ بِغَيْرِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ وَهَذَا مُنَافٍ لِتَذْبِهِمْ جَمِيعَ مَا مَرَّ فِي مُحَالِهِ قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعَ تَحْصِيلِهِ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَمْ يَأْتِ فِيهِ بِغَيْرِهَا مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِثْنَيْنِ بِالْأَذْكَارِ فِي مُحَالِهَا وَأَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَلَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ (أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ) أَيِ الْاِسْتِغْثَالِ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْاِسْتِغْثَالِ بِهَا وَلَوْ

فُود: (مِنْ كُلِّ دُعَاءٍ جَائِزٍ إلَخ) مُقْتَضَى كَلَامِهِ هُنَا أَنَّ الدُّعَاءَ بِدُنْيَوِيٍّ مَدْنُوبٌ وَأَنَّ الْأَفْضَلَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأُخْرَوِيٍّ وَفِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ الدُّنْيَوِيَّ جَائِزٌ لَا مَدْنُوبٌ فَلْيَحْزَرْ بَصْرِيٌّ. فُود: (لَهُ إلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِلِيَذْغُ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ كُلًّا) أَيِ مِنْ لَفْظِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ. فُود: (فِي الطَّوَافِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَأْثُورِ. فُود: (وَهُوَ مَا وَرَدَ إلَخ) أَيِ وَلَوْ ضَعِيفًا وَثَانِيًا. فُود: (وَبَقِيَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمَأْثُورِ. فُود: (وَاللَّهُمَّ قَنِّعْنِي إلَخ) يَقُولُهُ بَيْنَ الْيَمَانَتَيْنِ أَيْضًا شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَثَانِيًا. فُود: (وَاخْلُفْ عَلَى كُلِّ غَائِبَةٍ إلَخ) أَيِ كُنْ خَلْفًا عَلَى كُلِّ نَفْسٍ غَائِبَةٍ لِي مُلَاسًا بِخَيْرٍ أَوْ اجْعَلْ خَلْفًا عَلَى كُلِّ غَائِبَةٍ لِي خَيْرًا وَتَشْدِيدٌ عَلَيَّ، تَضْحِيقُهُ وَثَانِيًا عِبَارَةٌ الْكُرْدِيَّ عَلَى بِأَفْضَلِ الْمَشْهُورِ تَشْدِيدُ الْبَاءِ مِنْ عَلَى لَكِنْ قَالَ الْمُتَلَمِّذُ عَلِيُّ الْقَارِي الْحَنْفِيُّ فِي شَرْحِ الْحَضَنِ الْحَصِينِ وَاخْلُفْ بِهَمْزَةٍ وَضَلَّ وَضَمَّ لَا يَمُوهُ أَيِ كُنْ خَلْفًا عَلَى كُلِّ غَائِبَةٍ أَيِ نَفْسٍ غَائِبَةٍ لِي بِخَيْرٍ أَيِ مُلَاسًا لَهُ أَوْ اجْعَلْ خَلْفًا عَلَى كُلِّ غَائِبَةٍ لِي خَيْرًا فَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ وَأَمَّا مَا لَهَجَ بِهِ بَعْضُ الْعَامَّةِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيَّ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فَهُوَ تَضْحِيقٌ فِي الْمَبْنَى وَتَخْرِيفٌ فِي الْمَعْنَى كَمَا لَا يَخْفَى أَهْ قَرَأْجَهُ أَهْ.

فُود: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْخَيْرِ. فُود: (شَرَطَ فِيهِ) أَيِ فِي الْخَيْرِ الْمَذْكُورِ. فُود: (وَإِنَّمَا الَّذِي يَلْزَمُهُ أَنَّهُ إلَخ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ. فُود: (أَنَّهُ مَعَ تَحْصِيلِهِ إلَخ) أَيِ أَنَّ الطَّائِفَ مَعَ إِثْبَانِهِ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ إلَخِ وَاقْتِصَارِهِ فِي الطَّوَافِ عَلَيْهَا أَوْ أَنَّ الطَّوَافَ مَعَ اسْتِثْنَائِهِ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ وَاقْتِصَارِهِ عَلَيْهَا. فُود: (مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِثْنَيْنِ إلَخ) يَنْبَغِي أَنْ كُلًّا مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ سُبْحَانَ اللَّهِ إلَخِ، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ مَفْضُولًا بِالنِّسْبَةِ لِلْإِثْنَيْنِ الْأَذْكَارِ الْمَارَّةِ فِي مَحَلِّهَا. فُود: (وَأَفْضَلُ إلَخ) عُطِفَ عَلَى مَفْضُولٍ.

فُود: (وَأَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ) هَلِ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَأْثُورِ الدُّعَاءِ إلَخِ.

لِحَوِّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإعلام: ١٠) على ما اقتضاه إطلاقهم خلافاً لِمَنْ فَضَّلَ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهَا لَمْ تُحْفَظْ عَنْهُ ﷺ فِيهِ، وَحُفِظَ عَنْهُ غَيْرُهَا فَذُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ مَنَعَهَا فِيهِ بَعْضُهُمْ فَمَنْ تَمَّ اكْتِفَى فِي تَفْضِيلِ الْإِشْتِغَالِ بِغَيْرِهَا عَلَيْهَا بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْمَحَلِّ بِخُصُوصِهِ بِأَدْنَى مُرْجَحٍ يُورِودُهُ عَنْ صَحَابِيٍّ وَلَوْ مِنْ طَرِيقٍ ضَعِيفٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ (وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مَا لَوْ)؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الذِّكْرِ وَجَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنِ «مَنْ شَقَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مَا أَعْطَى السَّائِلِينَ وَفَضَّلَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ خَلْقِهِ».

(وَأَنْ يَرْمَلَ) الذِّكْرُ الْمُحَقَّقُ (فِي) جَمِيعِ (الْأَشْوَاطِ) لَا تَنَافِيهِ كِرَاهَةُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ تَسْمِيَةَ الْمَرْءِ شَوْطًا؛ لِأَنَّهَا كِرَاهَةُ أَدْبِيَّةٌ إِذِ الشَّوْطُ الْهَلَاكُ كَمَا كُرِيَ تَسْمِيَةٌ مَا يُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ عَقِيقَةً لِإِشْعَارِهَا بِالْعُقُوقِ فَلَيْسَتْ شَرْعِيَّةً لِصِحَّةِ ذِكْرِ الْعَقِيقَةِ فِي الْأَحَادِيثِ، وَالشَّوْطُ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى اخْتِيَارِ الْمَجْمُوعِ عَدَمَ الْكِرَاهَةِ عَلَى أَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْكِرَاهَةَ الْمَذْهَبُ وَلَكِنَّهَا خِلَافُ الْمُخْتَارِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّهَا كِرَاهَةُ أَدْبِيَّةٌ لَا غَيْرُ، فَإِنْ قُلْتُ: يُؤَيِّدُهُ كِرَاهَةُ تَسْمِيَةِ الْمِشَاءِ عَتَمَةً شَرْعًا قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَأَنَّ ذَاكَ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِلْفِظِّ الشَّارِعِ بِخِلَافِ هَذَا. (الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ) بَأَنَّ يَسْرِعَ مِشْيَهُ مُقَارِبًا خَطَاهُ) بَأَنَّ لَا يَكُونُ فِيهِ وَثُوبٌ وَلَا عَذْوٌ مَعَ هَرٍّ كَتَفِيهِ (وَيَمُشِي عَلَى هَيْئَتِهِ فِي الْبَاقِي)، وَهُوَ الْأَشْوَاطُ الْأَرْبَعَةُ لِلتَّبَاعِ فِيهِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَسَيَبْهَ «قَوْلُ

• قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا) أَيِ الْقِرَاءَةِ. • وَقَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الطَّرَافِ. • قَوْلُهُ: (فَبِمَنْ تَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الطَّرَافَ لَيْسَ مَحَلَّ الْقِرَاءَةِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ. • قَوْلُهُ: (لِإِنَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ لَا تَنَافِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الْإِنِّ) يَعْني أَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ ذِكْرِ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ الذِّكْرِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • قَوْلُهُ: (الذِّكْرُ الْإِنِّ) أَيِ الْمَاشِي وَلَوْ صَبِيًّا مُغْنَى وَنِهَايَةً. • قَوْلُهُ: (لَا تَنَافِيهِ الْإِنِّ) مَحَلَّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الطَّرَافِ أَشْوَاطًا كَمَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، وَإِنْ اخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَدَمَهَا أَوْ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَكُرِيَ أَدْبًا تَسْمِيَةُ الطَّرَافِ شَوْطًا وَدَوْرًا أَيِ يَتَّبِعِي التَّنْزُّ عَنِ التَّلَفُّظِ بِهِمَا لِإِشْعَارِهِمَا بِمَا لَا يَتَّبِعِي؛ لِأَنَّ الشَّوْطَ الْهَلَاكُ وَالْدَوْرُ كَاتَهُ مِنْ دَائِرَةِ السَّوَاءِ أَوْ قَالَ الْمُغْنَى وَالْمُخْتَارُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ تَسْمِيَةَ الطَّرَافِ شَوْطًا أَوْ. • قَوْلُهُ: (فَلَيْسَتْ الْإِنِّ) أَيِ الْكِرَاهَةُ فِيهِمَا (قَوْلُهُ وَحَيْثُ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ أَدْبِيَّةً (لَا يَحْتَاجُ) أَيِ فِي دَفْعِ الْمُنَافَاةِ. • قَوْلُهُ: (هَلَى أَنَّهُ) أَيِ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ.

• قَوْلُهُ: (يُؤَيِّدُهُ) أَيِ كَوَّنَ الْكِرَاهَةَ شَرْعِيَّةً. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَاكَ الْإِنِّ) أَوْ بِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ نَهَى عَنِ الشَّارِعِ ﷺ بِخِلَافِ هَذَا بَصْرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ لَا يَكُونُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَفِي قَوْلِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مَعَ هَرٍّ كَتَفِيهِ. • قَوْلُهُ: (مَعَ هَرٍّ كَتَفِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بِسُرْعِ بَصْرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (وَسَيَبْهَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَالْحِكْمَةُ

• قَوْلُهُ: (لَا تَنَافِيهِ كِرَاهَةُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ الْإِنِّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ، وَإِنْ اخْتَارَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَدَمَهَا شَرْخُ م ر.

المُشْرِكِينَ لَمَّا دَخَلَ ﷺ بِأَصْحَابِهِ مُعْتَمِرًا سَنَةَ سَبْعٍ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ بَسَنَةِ وَهْتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ أَيَّ فَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ طَاقَةٌ بِقِتَالِنَا فَأَمَرَهُمْ ﷺ بِهِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ بَقَاءَ قُوَّتِهِمْ وَجَلَدَهُمْ وَشَرَعَ مَعَ زَوَالِ سَبَبِهِ لِيَتَذَكَّرَ بِهِ مَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ مِنَ الضَّعْفِ بِمَكَّةَ ثُمَّ نَعِمَةُ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ وَإِعْزَازُهُ وَتَطْهِيرُ مَكَّةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى مَرِّ الْأَعْوَامِ وَالسَّنِينَ؛ وَيَرْمُلُ الْحَابِلُ بِمَحْمُولِهِ وَيُحْرَكُ الرَّايِبُ دَائِتُهُ وَيُكْرَهُ تَرْكُ ذَلِكَ وَقَضَاءُ الرَّمْلِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفْوِيتَ سُنَّتِهَا مِنَ الْهَيْئَةِ (وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ بِطَوَافٍ يَفْعَلُهُ سَعْيًا) مَطْلُوبٌ أَرَادَهُ كَطَوَافٍ مُعْتَمِرٍ وَلَوْ مَكِّيًّا أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ وَحَاجًّا أَوْ قَارِنًا قَدِيمَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ.....

فِي اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ مَعَ زَوَالِ الْمَعْنَى الَّذِي شُرِعَ لِأَجْلِهِ وَهُوَ (أَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَدْ وَهْتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ غَدًا قَوْمٌ قَدْ وَهْتَهُمُ الْحُمَى فَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً فَجَلَسُوا وَمِمَّا يَلِي الْجَبَرُ بِكَسْرِ الْحَاءِ فَأُطْلِعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَلَى مَا قَالُوهُ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَأَنْ يَمْشُوا أَرْبَعًا بَيْنَ الرُّكَّتَيْنِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكُونَ جَلَدَهُمْ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهْتَهُمْ هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا) أَنْ فَاعِلُهُ يَسْتَحْضِرُ بِهِ سَبَبَ ذَلِكَ، وَهُوَ ظُهُورُ أَمْرِهِمْ فَيَتَذَكَّرُ نِعْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى إِعْزَازِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ اهـ. وَقَوْلُهُمَا أَرْبَعًا الْأَوَّلَى الْمَوَافِقُ لِمَا يَأْتِي عَنِ الْكُرْدِيِّ أَيْضًا إِسْقَاطُهُ.

• فَوَدَّ: (مُعْتَمِرًا الْخ) أَيِ عُمَرَةَ الْقَضَاءِ وَفِي حَدِيثِهَا (أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكَّتَيْنِ) وَجَرَى عِنْدَنَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا يَرْمُلُ بَيْنَ الْيَمَانَيْنِ لَكِنْ الرَّاجِحُ مَا وَقَعَ لَهُ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنَ الرَّمْلِ فِي جَمِيعِ الطَّرَافَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ نَاسِخٌ لِمَا وَقَعَ فِي عُمَرَةِ الْقَضَاءِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ عُمَرَةَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَهَا فِيهِ ذَكَرَ سَبَبَ مَشْرُوعِيَةِ الرَّمْلِ اهـ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • فَوَدَّ: (وَيَرْمُلُ الْحَابِلُ الْخ) وَأَفْهَمُ كَلَامُهُ أَيِ الْمُصْطَفَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ فِي بَعْضِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ أَتَى بِهِ فِي بَاقِيهَا نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (وَيُحْرَكُ الرَّايِبُ الْخ) يَتَّبِعِي مَعَ هَرٍّ كَيْفِيَّةٍ؛ لِأَنَّ تَحْرِيكَهَا إِنَّمَا يَقُومُ مَقَامَ الْإِسْرَاعِ فِي الْمَشْيِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمَحْمُولِ بِضَرْفٍ وَفِيهِ وَقْفَةٌ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ تَرْكُ ذَلِكَ) أَيِ تَرْكِ الرَّمْلِ بِلَا عُذْرٍ نِهَآيَةً زَادَ الْمُعْنَى وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْإِسْرَاعِ فِيهِ اهـ.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ الْخ) وَيُسَمَّى خَبِيثًا نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (يَفْعَلُهُ سَعْيًا) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ بَعْدَهُ سَعْيًا مَطْلُوبٌ اهـ زَادَ الْوَنَائِي أَرَادَهُ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ طَرَأَ لَهُ تَأْخِيرُ السَّعْيِ اهـ. • فَوَدَّ: (مَطْلُوبٌ) أَيِ بَأَنَ يَكُونُ بَعْدَ طَوَافٍ قُدُومٍ أَوْ رُكْنٍ، فَإِنَّ رَمْلًا فِي طَوَافٍ الْقُدُومِ وَسَعَى بَعْدَهُ لَا يَرْمُلُ فِي طَوَافٍ الرُّكْنِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ بَعْدَهُ حَيْثُ يُدْرِكُ مَطْلُوبًا وَلَا رَمْلًا فِي طَوَافٍ الْوَدَاعِ لِذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَرَادَهُ الْخ) أَيِ شَرْطِهِ ثَلَاثَةً أَنْ يَكُونَ

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيَخْتَصُّ الرَّمْلُ بِطَوَافٍ يَفْعَلُهُ سَعْيًا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فِي طَوَافٍ الْحِجِّ أَوْ الْعُمَرَةِ إِنْ عَقَبَهُ سَعْيًا. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ بَعْدَهُ سَعْيًا مَطْلُوبٌ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَرَادَهُ) خَرَجَ مَا لَوْلَمْ يُرَدِّهِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ أَرَادَ تَرْكَهُ وَلِمَا لَوْلَمْ يُرَدِّ شَيْئًا فَلْيُرَاجِعْ.

وبعد نصف الليل ليلة النحر (وفي قول) يختص (بطواف القدوم)، وإن لم يرد الشعي عقيب؛ لأنه الذي رمل فيه ﷺ وكان قارئاً في أجبر أمره وأجاب الأول بأنه سمي بعده فليس الرمل فيه لخصوص القدوم، وإن لم يسع؛ لأن الواقع خلافه بل لكونه أراد الشعي عقيب ولو أراد الشعي عقيب طواف القدوم ثم سقى ولم يرمل لم يقضه في طواف الإفاضة، وإن لم يسع رمل فيه، وإن كان قد رمل في القدوم.

(وليفعل فيه) أي الرمل أو في المحال التي لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام فيه في الحاشية (اللهم اجعله) أي ما أنا متلئس به من العمل.....

بعده سقى وأن يكون السقي مطلوباً وأن يكون مريداً له بالنسبة للقدوم قبل الوقوف بعرفة كزدي على بأفضل قال سم خرج بقوله أراد ما لو لم يرد، وهو شامل لما لو أراد تزكته ولما لو لم يرد شيئاً فليراجع اهـ. قوله: (وبعد نصف ليلة النحر) أي بخلاف ما إذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفها وطاف لذلك القدوم كما هو سنة فلا يجزئ السقي بعد ذلك الطواف كما يأتي. هـ. قوله: (ولو أراد) إلى المتن في المعنى. هـ. قوله: (لم يقضه في طواف الإفاضة) أي: لأن السقي بعده حيث لا يطلب نهاية ومعنى.

هـ. قوله: (أي في المحال التي إلخ) صريح كلام التثبيته أن دعاء الرمل المذكور مع التكبير أوله يختص بمحاذاة الحجر وأما فيما عداه فيدعو بما أحب وأقره المصنف عليه في التصحيح واعتمده الإسنوي لكن اعترض عليه بأن ظاهر كلام الشيخين والأهم أن ذلك لا يختص به؛ لأن لمحاذاة الحجر ذكرنا يخصها عند كل طوفة وعليه فيقول في الأماكن التي ليس لها ذكر مخصوص انتهى من حاشية الشارح على الإيضاح، وجزم شيخ الإسلام في الأسنى بكلام التثبيته من غير عزوه له ولا تعقيب بما ينافيه وأما صاحباً المعنى والنهاية فلم يتعرضا بخصوص المحل بل قالاً فيه أي في الرمل لا غير بصري أقول بل ظاهر المعنى والنهاية أن الدعاء المذكور في المتن يندب في جميع الرمل وأن الدعاء الآتي في الشرح يندب في جميع الأربع الأخيرة إلا أن يقال إنهما سكتا عن مثل قول الشارح هنا أي في المحال إلخ وفيما يأتي أي في تلك المحال اعتماداً على عليه من قول المصنف السابق وأن يقول أول طواف إلخ.

هـ. قول (سني): (اللهم اجعله إلخ) عبارة الباب وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذياً للحجر الأسود اللهم إلخ قال في شرحه عقيب قوله محاذياً للحجر إلخ ما نصه كما قاله الإسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع أنه يندب في جميع رمله وعبارته ويستحب أن يدعو في رمله بما أحب

هـ. قوله في (سني): (اللهم اجعله إلخ) عبارة الباب وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذياً للحجر الأسود اللهم إلخ قال في شرحه عقيب قوله محاذياً للحجر إلخ ما نصه كما قاله الإسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع أنه يندب في جميع رمله وعبارته ويستحب أن يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وآكده اللهم اجعله حجاً مبروراً إلخ نص عليه واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اهـ.

المصحوب بالذنب والتقصير غالبًا بل دائمًا إذ الذنب مقولٌ بالتشكيك على غير الكمال كالْمَغْفِرَة (حجًا مبرورًا) أي سليمًا من مُصاحبة الإثم، مِنَ الْيَرِّ وهو الإحسان أو الطاعة ويأتي بهذا ولو في الغمرة؛ لأنها تُسمى حجًا أصغر كما وردَ في خبر (وَدُنْيَا) أي واجعلْ دُنْيَا (مَغْفُورًا وسعيًا مشكورًا) للاتباع على ما ذكره الرافعي ويقول في الأربعة الأخيرة أي في تلك المحال رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ وتجاوزَ عما تعلمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً إِلَى آخِرِهِ. (وَأَنْ يَضْطَبَّحَ) الذَّكَرُ الْمُحَقَّقُ ولو صبيًّا فَيُسْنُ لِلْوَلِيِّ فَعَلَهُ بِهِ (فِي جَمِيعِ كُلِّ طَوَافٍ يَرْمُلُ فِيهِ) أَي يُشْرَعُ فِيهِ الرَّمْلُ، وَإِنْ لَمْ يَرْمُلْ لِلْإِتْبَاعِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ وَلَوْ تَرَكَهُ فِي بَعْضِهِ أَتَى بِهِ فِي بَاقِيهِ (وَكَذَا) يُسْنُ الْأَضْطَبَّاحُ (فِي) جَمِيعِ (الشَّعْيِ عَلَى الصَّحِيحِ) قِيَاسًا عَلَى الطَّوَافِ.....

مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَكَّدَهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا الْخُ نَصُّ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا عَلَيْهِ انْتَهَتْ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ النَّصِّ ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَ اه. سم. ه. قُود: (المصحوب بالذنب الْخُ) انظر التَّيْسِدَ بالمصحوب بما ذَكَرَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَي سَلِيمًا الْخُ، فَإِنَّهُ مَعَ فَرْضِ مُصَاحَبَتِهِ لِمَا ذَكَرَ لَا يُمْكِنُ سَلَامَتُهُ مِنْ ذَلِكَ فَكَيْفَ يَتَأْتِي سُؤَالُهُ السَّلَامَةَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالمصحوبِ مَا مِنْ شَأْنٍ تَوَعَّه أَنْ يَكُونَ مُصْحُوبًا بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ يَذْفَعُ الْإِشْكَالَ مِنْ أَصْلِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ إِذَا الذَّنْبُ مَقُولٌ الْخُ إِذَا الذَّنْبُ بِمَعْنَى عَدَمِ الْكَمَالِ لَا يَنْهَاهِ السَّلَامَةُ عَنِ الْإِثْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ه. قُود: (كَالْمَغْفِرَةِ) أَي، فَإِنَّهَا مَقُولَةٌ بِالتَّشْكِكِ عَلَى الْكَمَالِ فَلَا تُنَافِي الْعِصْمَةُ عَنِ الْإِثْمِ. ه. قُود: (وَيَأْتِي بِهَذَا الْخُ) أَي لَفِظَ حَجًّا مَبْرُورًا وَقَالَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَالْمَنَائِكُ لِلْمُتَمَيِّزِ أَنْ يَقُولَ غُمْرَةً مَبْرُورَةً وَيُخْتَلَمُ اسْتِخْبَابُ التَّغْيِيرِ بِالحجِّ مُرَاعَاةً لِلتَّخْبِيرِ وَيُقْصَدُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ، وَهُوَ الْقَصْدُ اه. ه. قُود: (لِأَنَّهَا تُسَمَّى الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِمَّا ذَكَرَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا الْحَجُّ الْمُطْلَقُ بِصُرْفِيٍّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ يُطْلَقَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ شَائِعٌ.

ه. قُود (سُي): (وَسَعْيًا مَشْكُورًا) أَي وَاجْعَلْ سَعْيِي سَعْيًا مَشْكُورًا أَي عَمَلًا مُتَّبَلًا شَرَحَ الْمُبَابُ اه. سم. ه. قُود: (فِي تِلْكَ الْمَحَالِ الْخُ) عِبَارَةُ الْوَنَائِي، فَإِنْ فَرَعَ مِنْ دُعَاءٍ مَحَلٌّ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْآخِرِ قَالَ فِي غَيْرِ الرَّمْلِ كَالْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ الْخُ وَقَالَ فِي الرَّمْلِ أَيِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا إِلَى مَشْكُورًا اه. وَتَقَدَّمَ أَنَّ ظَاهِرَ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمَجْمُوعِ أَنَّ هَذَا يُنْدَبُ فِي جَمِيعِ الرَّمْلِ وَظَاهِرُ الْأَوَّلِينَ أَنَّ الْأَوَّلَ يُنْدَبُ فِي جَمِيعِ الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ. ه. قُود: (الذَّكَرُ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ الْخُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ هَذَا إِنْ كَانَ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلَهُ وَلَمْ يَنْ أَطْلَقَ عَدَمَهَا وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ قَصَدَ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلَهُ وَلَعَلَّهُ الْخُ.

ه. قُود (سُي): (وَكَذَا فِي الشَّعْيِ الْخُ) أَي سِوَاةِ اضْطَبَّحَ فِي الطَّوَافِ قَبْلَهُ أَمْ لَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. قُود: (قِيَاسًا عَلَى الطَّوَافِ) أَي بِجَمِيعِ قَطْعِ مَسَافَةِ مَأْمُورٍ بِتَكَرُّرِهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ظَفِرَتْ فِيهِ بِحَدِيثٍ

اه. ه. قُود: (كَالْمَغْفِرَةِ) أَي، فَإِنَّهَا مَقُولَةٌ كَذَلِكَ.

ه. قُود فِي (سُي) وَ(شَرْحُ): (وَدُنْيَا) أَي: وَاجْعَلْ دُنْيَا مَغْفُورًا قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ: قَالَ الْعُلَمَاءُ:

وَيُكْرَهُ فِعْلُهُ فِي الصَّلَاةِ كَشُئْنِ الطَّوَافِ (وَهُوَ) لُغَةً افْتِمَالٌ مِنَ الضَّبْعِ بِاسْكَانِ الْبَاءِ وَهُوَ الْمُضْدُ وَشَرْعًا (جَمَلٌ وَسَطٌ) بَفَتْحِ السِّينِ فِي الْأَفْصَحِ (رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرَفِيهِ عَلَى) مَنْكِبِهِ (الْأَيْسَرِ) وَيَدْعُ مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ مَكْشُوفًا كَذَابِ أَهْلِ الشُّطْرَةِ الْمُتَنَائِبِ لِلرَّمْلِ هَذَا إِذَا كَانَ مُتَجَرِّدًا إِذِ الظَّاهِرُ فِعْلُهُ لِلْأَيْسَرِ وَلَوْ بَغَيْرِ عُذْرٍ (وَلَا تَرْمُلُ الْمَرْأَةُ) وَمِثْلُهَا الْخُثْيُ (وَلَا تَضْطَبِعُ)، وَإِنْ خَلَا الْمَطَافُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَلِيقَانِ بِهِمَا فَيُكْرَهُانِ لِهَذَا بَلْ يَحْرُمَانِ إِنْ قَصِدَا التَّشْبِيهَ بِالرِّجَالِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ الْحُرْمَةَ وَلِمَنْ أَطْلَقَ عَدَمَهَا. (وَأَنْ يَهْرُبَ) الذِّكْرُ مُطْلَقًا حَيْثُ لَا إِيْدَاءَ

صَحِيحٌ، وَهُوَ (أَنَّهُ) طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ طَارِحًا بِرِدَائِهِ). انْتَهَى. وَلَيْسَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى خُصُوصِ الْإِضْطِبَاعِ بِوَاضِحَةٍ إِيحَابًا أَهْ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ فِعْلُهُ فِي الصَّلَاةِ) أَيِ فَعِيلُهُ عِنْدَ إِرَادَتِهَا وَيُعِيدُهُ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّغْيِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (الْفِتِمَالُ مِنَ الضَّبْعِ)، وَهُوَ مُضْدَرٌّ ضَبْعٌ زَيْدٌ فِيهِ بِالْهَمْزَةِ وَالْتَاءِ فَصَارَ اضْطَبِعَ إِذْ مِنْ قَوَاعِيدِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاءٌ افْتَمَلَ صَادًا أَوْ ضَادًا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً فَلَيْتَ تَأْوُهُ طَاءً كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. ه. قَوْلُهُ: (مَكْشُوفًا) أَيِ إِنْ أَمَكْنَ وَتَنَائِي أَيِ بَانَ لَمْ يَتَمَلَّزْ بِبَزْدٍ أَوْ حَرَّ يَضْرُهُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ. ه. قَوْلُهُ: (هَذَا الْإِنْفِ) أَيِ قَوْلُهُ وَيَدْعُ مَنْكِبَهُ الْإِنْفِ. ه. قَوْلُهُ: (إِذَا الظَّاهِرُ فِعْلُهُ الْإِنْفِ) أَيِ فِعْلُ الْإِضْطِبَاعِ لِلْأَيْسَرِ الْمُخِيطِ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ كَشْفٍ كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَيُسْنُ فِعْلُهُ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْمُحِيطِ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَغَيْرِ عُذْرٍ) هَذَا مَا اسْتَظْهَرَهُ فِي الْحَاشِيَةِ مَعَ نَقْلِهِ عَنْ بَعْثِ الزَّزْكَشِيِّ أَنَّهُ لَا يُسْنُ مُطْلَقًا وَعَنْ بَعْثِ غَيْرِهِ أَنَّهُ يُسْنُ إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ وَلَا فَلَ انْتَهَى أ. ه. بَصْرِيٌّ، عِبَارَةُ الطَّائِفِيٍّ قَوْلُهُ بَغَيْرِ عُذْرٍ وَبَيَّاهُ بِالْأَوَّلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَوْ كَانَ لَهُ رِدَاءٌ إِنْ فَاضْطَبَعَ بِأَعْلَاهُمَا وَسَنَّ مَنْكِبَهُ بِأَسْفَلِهِمَا حَصَلَ السُّتَةُ أَيِ أَضْلَاهَا بَلْ كَمَالُهَا حَيْثُ كَانَ لِعُذْرٍ كَحَرٍّ وَبَزْدٍ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَلَا الْمَطَافُ) أَيِ وَلَوْ لَيْلًا نِهَائَةً. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ يَحْرُمَانِ الْإِنْفِ) قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ وَكَوْنُهُ ذَابَ أَهْلُ الشُّطْرَةِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَهُ كَمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى التَّشْبِيهِ بِالرِّجَالِ بَلْ بِأَهْلِ الشُّطْرَةِ مِنْهُمْ وَالتَّشْبِيهِ بِهِمْ حَرَامٌ انْتَهَى. وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ مُقْتَضَى الْمُحَرَّرِ التَّحْرِيمُ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمَا فِي بَقِيَّةِ كُتُبِهِمَا يَأْبَى ذَلِكَ فَالْأَوْجَهُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ قَصْدِ التَّشْبِيهِ انْتَهَى وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ سَلِمَ أَنَّهُ مِنَ الزَّيِّ الْمُخْتَصِّ بِالرِّجَالِ فَيَتَّبِعِي التَّحْرِيمَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ وَلَا فَيَتَّبِعِي عَدَمُ التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا إِذْ لَا مَعْنَى لِلْقَصْدِ حَيْثُ يَبْصُرِي. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ قَصِدَ التَّشْبِيهَ الْإِنْفِ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَا، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّشْبِيهَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الزَّيِّ الْمُخْتَصِّ بِالرِّجَالِ سَمَ وَفِيهِ نَظَرٌ. ه. قَوْلُهُ: (الذِّكْرُ مُطْلَقًا) أَيِ أَمَّا الْمَرْأَةُ وَالْخُثْيُ فَيَكُونَانِ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ، فَإِنْ طَافَا خَالِيَيْنِ فَكَالزَّجَلِ فِي اسْتِحْبَابِ الْقُرْبِ مُغْنِي وَنِهَائَةً زَادَ الْوَنَائِيُّ قَالَ عَبْدُ الرَّءُوفِ وَالْخُثْيُ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ أ. ه. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا إِيْدَاءَ الْإِنْفِ) حَاصِلُ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُ يَتَوَقَّى التَّأْدِي وَالْإِيْدَاءَ بِالزَّحَامِ مُطْلَقًا

تَقْدِيرُهُ اجْعَلْ ذَنْبِي ذَنْبًا مَغْفُورًا وَسَمْعِي سَمْعًا مَشْكُورًا أَيِ عَمَلًا مُتَقَبَّلًا يَزْكُو لِصَاحِبِهِ وَمَسَاعِي الرِّجُلِ أَعْمَالُهُ وَاجِدَتْهَا: مَسْمُوءَةٌ. أ. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ يَحْرُمَانِ إِنْ قَصِدَا التَّشْبِيهَ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ.

ولا تأذي بنحو رَحْمَةٍ (مِنَ الْبَيْتِ) تَبَرُّكًا بِهِ لِشَرَفِهِ وَلأنَّهُ أَسْرُ لِنَحْوِ الْاِسْتِلَامِ لَكِنْ قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ
الْأَفْضَلُ أَنْ يَمُدَّ مِنْهُ ثَلَاثَ خُطَوَاتٍ لِتَأَمَّنَ الطَّوْفُ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ وَلَقَلَّهٗ بِاعْتِبَارِ زَمَنِهِ لَمَّا كَانَ
الشَّاذِرَوَانُ مُسَطَّحًا يَطُوفُ عَلَيْهِ الْعَوَامُ وَكَانَ عَرْضُهُ دُونَ ذِرَاعٍ أَمَّا الْآنَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الْإِمَامَ الْمُحِبَّ الطَّبْرِيَّ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا اجْتَهَدَ فِي تَسْنِيمِهِ وَتَتْمِيمِهِ ذِرَاعًا وَبَقِيَ إِلَى الْآنِ عَمَلًا
بِقَوْلِ الْأَزْرَقِيِّ وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَزْمًا حَسَنًا رَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ وَفِي آخِرِهِ أَنَّهُ اسْتَنْتَجَ مِنْ خَبِيرٍ عَائِشَةً
«لَوْلَا قَوْلُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَهَدَمَتِ الْبَيْتَ» الْحَدِيثُ أَنَّهُ بِجَوْرِ التَّغْيِيرِ فِيهِ لِمَصْلَحَةٍ ضَرُورِيَّةٍ
أَوْ حَاجِيَّةٍ أَوْ مُسْتَحْسِنَةٍ، وَقَدْ أَلْفَتُ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا سَمَّيْتُهُ الْمَنَاهِلَ الْعَذْبَةَ فِي إِصْلَاحِ مَا
وَهِيَ مِنَ الْكَمِيَةِ دَعَا إِلَيْهِ خَبِطُ جَمْعٍ فِيهِ لَمَّا وَرَدَتِ الْمَرَاسِيمُ بِصِمَارَةِ سَقْفِهَا سَنَةً نَسَجَ
وَحَمْسِينَ لِمَا أَتَاهَا سَدَّتْهَا مِنْ خَرَابِهِ.

(فَلَوْلَا فَاتُ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ لِزَحْمَةٍ) أَوْ خَشْيَ صَدَمَ نِسَاءٍ (فَالرَّمْلُ) حَيْثُ لَمْ يَرَجُ فُرْجَةٌ عَلَى قُرْبٍ
عُرْفًا وَلَمْ يُؤْذِ أَوْ يَتَأَذَّ بِوُقُوفِهِ (مَعَ بُعْدٍ) لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَاشِيَةِ الْمَطَافِ لِلْخِلَافِ فِي صِحَّةِ

وَيَتَوَقَّى الزَّحَامَ الْخَالِيَّ عَنْهُمَا إِلَّا فِي الْإِتْدَاءِ وَالْآخِرَةِ بَصْرِيٍّ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ الْحَاصِلِ النَّهَايَةَ وَشَرَحُ
بِأَفْضَلٍ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ زَحْمَةٍ) أَيِ كَتَبْتَجِسِ الْمَحَلَّ الْقَرِيبَ وَتَأْتِي. قَوْلُهُ: (وَلَقَلَّهٗ الْإِنِّخ) ذَكَرَ فِي النَّهَايَةِ نَحْوَ
ذَلِكَ عِبَارَتُهُ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ ظُهُورِ الشَّاذِرَوَانِ أَمَّا عِنْدَ ظُهُورِهِ فَلَا احتِيَاظَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى وَقَالَ
فِي الْمُغْنَى وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ثَلَاثَ خُطَوَاتٍ لِتَأَمَّنَ مُرُورَ بَعْضِ جَسَدِهِ
عَلَى الشَّاذِرَوَانِ انْتَهَى أَقُولُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ أَوْجَهَ لِأَنَّ التَّسْنِيمَ لَا يَمْنَعُ دُخُولَ جِزْءٍ مِنْهُ كَيْدَهُ فِي هَوَاءِ
الشَّاذِرَوَانِ فَالاحتِيَاظُ فِي الْبُعْدِ بِنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الزَّعْفَرَانِيُّ وَمِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الْأَمْنُ مِمَّا ذَكَرَ ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْمِيزَ
الْشَّارِحِ نَقَلَ كَلَامَهُ هَذَا فِي شَرْحِهِ عَلَى مُخْتَصَرِ الْإِبْرَاقِ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْإِبْعَادُ قَلِيلًا أَوَّلَى أَمْ
بَصْرِيٍّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَالاحتِيَاظُ الْإِبْعَادُ عَنِ الْبَيْتِ بِذِرَاعٍ أَمْ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ عَنْ مُخْتَصَرِ
الْإِبْرَاقِ لِلشَّارِحِ وَعَنِ الْبَكْرِيِّ وَابْنِ عَلَانَ بِنَحْوِ ذِرَاعٍ أَمْ. قَوْلُهُ: (وَصَنَّفَ) أَيِ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيَّ فِي ذَلِكَ
أَيِ فِي وَجُوبِ التَّسْنِيمِ صَوْنًا لَطَوَافِ الْعَامَّةِ ش. قَوْلُهُ: (اسْتَنْتَجَ) لَعَلَّهٗ بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَلْفَتُ الْإِنِّخ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ نَفْسِهِ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي جَوَازِ التَّغْيِيرِ فِي الْبَيْتِ لِمَا
ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (دَعَا إِلَيْهِ) أَيِ التَّالِيفِ. قَوْلُهُ: (جَمْعٌ) أَيِ كَثِيرٌ (فِيهِ) أَيِ فِي جَوَازِ التَّغْيِيرِ. قَوْلُهُ: (لِمَا وَرَدَتْ
الْإِنِّخ) بِكَسْرِ اللَّامِ. قَوْلُهُ: (لَمَّا أَتَاهَا) بِفَتْحِهَا وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى السَّقْفِ وَ(سَدَّتْهَا) خَدَمَهَا كُرْدِيٍّ
وَالْأَوَّلَى أَوْ الصَّوَابُ عَكْسُ مَا ذَكَرَهُ فِي اللَّامَيْنِ وَأَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ لِمَا الْمُصُولَةِ. قَوْلُهُ: (سَنَةً نَسَجَ
وَحَمْسِينَ) أَيِ وَتِسْمِيَانَةَ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (لِزَحْمَةٍ) أَيِ وَنَحْوِهَا نِهَآيَةً وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَرَجُ) إِلَى قَوْلِهِ وَدَلِيلُ عَدَمِ الْإِنِّخِ فِي
النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَرَجُ فُرْجَةٌ الْإِنِّخ) أَيِ، فَإِنَّ رَجَاها وَقَفَ لِيَرْمَلَ فِيهَا نِهَآيَةً
وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَاشِيَةِ الْمَطَافِ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةَ تَبَيَّنَا لِيَحْتَبِ الْإِنْسَوِيُّ ذَلِكَ
وَخَالَفَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَمَسَى عَلَى مَا يَقْتَضِي إِطْلَاقُهُمْ أَنَّ الرَّمْلَ مَعَ الْبُعْدِ أَوَّلَى، وَإِنْ خَرَجَ

طوافه حينئذٍ (أولى)؛ لأن ما تعلّق بذات العبادة أفضل مما تعلّق بمحلّها كالجماعة بغير المسجد الحرام أولى من الانفرد به (إلا أن يخاف صدم النساء) إذا بقّد (فالقرب بلا رمل أولى) من البعد مع الرمل محافظة على الطهارة، ومن ثمّ لو خاف مع القرب أيضًا لمسهرّ كان ترك الرمل أولى هنا أيضًا ويُسَنُّ لتاركه كالعُدُوّ الآتي في الشعي أن يتحرك في مشيه ويرى أنه لو أمكنه أكثر من ذلك لَفَعَلَ.

(وأن يوالي) عرفًا الذكّر وغيره (طوافه) أتباعًا وخروجًا من خلاف موجب، ودليل عدم وجوبه القياس على الوضوء بجامع أن كلاً منهما عبادة يجوز أن يتخلّلها ما ليس منها وسيعلم مما

عَمَّا ذَكَرَ بَصْرِيّ عبارة الونائي فلا يَتَعُدُّ بِحَيْثُ يَكُونُ طَوَافُهُ خَارِجًا عَنِ الْمَطَافِ الْمَعْنُودِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّحْفَةِ وَنَقَلَهُ سَمَ عَنْ الرَّمْلِيِّ وَاسْتَوْجَبَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ قَالِ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَقَوْلُ بَعْضِ الْأَيْمَةِ بِعَدَمِ صِحَّةِ الطَّوَافِ وَرَاءَ زَمْرَمَ وَالْمَقَامِ إِنْ قَالَ بِالْبُطْلَانِ مَعَ الْعُذْرِ أَيْضًا فَهُوَ بَعِيدٌ وَفِي الْمَجْمُوعِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّبَاعُدُ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خَارِجَهُ أَوْ ظَاهِرَهُ أَوْ صَرِيحَهُ أَنَّهُ لَا يُقْتَدُّ بِذَلِكَ الْخِلَافُ فَحَيْثُ يَتَعُدُّ، وَإِنْ خَرَجَ عَنِ الْمَطَافِ لِلْإِثْنَانِ بِالرَّمْلِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ أَوْ بِعِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ إِذَا لَمْ يَتَعُدُّ بِحَيْثُ يَكُونُ طَوَافُهُ مِنْ وَرَاءِ زَمْرَمَ وَالْمَقَامِ وَالْأَفْقَرُ مَعَ تَرْكِ الرَّمْلِ حَيْثُ أَوَّلَى لِكِرَامَةِ الطَّوَافِ وَرَاءَ مَا ذَكَرَ عَلَى الْمُتَعَدِّ خِلَافًا لِلْإِيْعَابِ فِي أَخْذِهِ بِإِطْلَاقِهِمْ أ. هـ. قَوْلُهُ: (كَالْجَمَاعَةِ الْخُفِّ) بِعِبَارَةِ الْمُفْنِيِّ لَا تَرَى أَنَّ الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ فِي الْبَيْتِ أَوَّلَى مِنَ الْإِنْفِرَادِ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرَ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثِ أَوْ كَذَا فِي النَّهَايَةِ لَا قَوْلَهُ غَيْرَ الْمَسَاجِدِ الْخُفِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَتَ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ هُنَا أَكْثَفًا بِمَا قَدَّمَهُ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ) أَيِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُفْنِيِّ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ.

هـ. قَوْلُهُ (سُيِّ): (إِلَّا أَنْ يَخَافَ صَدْمَ النِّسَاءِ) أَيِ بَأَنَّ كُنْ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ نِهَآةً وَمُفْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبِهِ) أَيِ كَالْحَنَابِلَةِ وَيَتَلَخَّصُ بِمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْأَصْلِ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ مَنْ فَرَّقَ كَثِيرًا نُدِبَ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ كَانَ لِعُذْرِ فَلَا كِرَامَةَ بَلْ فِي الْإِيْعَابِ وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ لِعُذْرِ غُذِرَ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي ذَكَرَهَا فَهُوَ مَكْرُوهٌ وَقَيَّدَ فِي الْإِمْدَادِ الْكِرَامَةَ بِطَوَافِ الْفَرْضِ وَقَالَ فِي الْإِيْعَابِ: قَطَعَ طَوَافِ الثَّقَلِ وَتَفَرَّقَهُ لَا يَكْرَهُ مُطْلَقًا قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيْصَاحِ وَلَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ كِرَامَةِ التَّفَرِيقِ الْوُقُوعُ فِي الْخِلَافِ، وَهُوَ جَارٍ فِي الْفَرْضِ وَالثَّقَلِ وَاسْتَوْجَبَ فِي الْمَنْحِ أَنَّهُ لَا يَصْرُحُ بِتَخْلِيلِ إِعْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ أَثْنَاءَ الطَّوَافِ، وَأَنَّ النَّصَّ بِخِلَافِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمَوَالَةِ قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ فِي شَرْحِ الْإِيْصَاحِ تَبَا لِحَاشِيَةِ الشَّارِحِ وَحَيْثُ أَرَادَ الْقَطْعَ فَلَا أَوَّلَى أَنْ يَقْطَعَهُ عَنْ وَثَرٍ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ عِنْدِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَحَيْثُ قَطَعَهُ لِعُذْرِ أَتَيْبَ عَلَى مَا مَضَى وَالْأَفْلَا وَلَا يَسْجُدُ فِيهِ سَجْدَةٌ صَ بِخِلَافِ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ أَوْ كُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَقَوْلُهُ نُدِبَ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مُطْلَقًا يَأْتِي فِي شَرْحِهِ فِي قَوْلِهِ تَجِبُ الْمَوَالَةُ الْخُفِّ مَا يُخَالِفُ دَعْوَى الْإِطْلَاقِ وَيَقْيِدُ التَّذَبُّ بِعَدَمِ الْعُذْرِ وَقَوْلُهُ وَاسْتَوْجَبَ فِي الْمَنْحِ الْخُفِّ اغْتَمَدَهُ بِاعْتِنَائِهِ عِبَارَتَهُ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي أَنَّ لِلْمُفْنِيِّ عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ الْبِنَاءَ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ وَأَنَّ النَّصَّ الْمُتَقَدِّمَ مَبْنِيٌّ

يأتي أول الفصل نذب الموالاة بين الطواف والركعتين وبينهما وبين الاستلام وبينه وبين السعي.

(و) أن (يُصَلِّيَ بعده ركعتين) والأفضل للاتباع رواه الشيخان فعُلِّمَ (خَلْفَ المَقَامِ) الذي أُتْرِلَ مِنَ الْجَنَّةِ لِيَقُومَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ لَمَّا أَمَرَ بِهِ وَأُرِيَ مَحَلَّهَا بِسَحَابَةٍ عَلَى قَدَرِهَا فَكَانَ يُقَصِّرُ بِهِ إِلَى أَنْ يَتَنَاوَلَ الْآلَةَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ يُطَوِّلُ إِلَى أَنْ يَضُمَّهَا ثُمَّ بَقِيَ مَعَ طَوْلِ الزَّمَنِ وَكَثْرَةِ الْأَعْدَاءِ بِجَنْبِ بَابِ الْكَعْبَةِ حَتَّى وَضَعَهُ عَلَيْهِ بِمَحَلِّهِ الْآنَ عَلَى الْأَصْحَى مِنْ اضْطِرَابٍ فِي ذَلِكَ، وَلَمَّا صَلَّى خَلْفَهُ رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ قَرَأَ ﴿وَأَنذِرُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلٍّ﴾ [البقرة: ١٢٥] كَمَا قَرَأَ مَا يَتَقَلَّقُ بِالصَّفَا وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ عِنْدَ وَصُولِهِ إِلَيْهِمَا إِعْلَامًا لِلْأُمَّةِ بِشَرَفِهَا، وَاحْيَاءً لِذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ كَمَا أَحْيَا ذِكْرَهُ بِكَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَبُ الرَّحِيمُ الدَّاعِي بِبِعْتَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ لِيَهْدِيَهُمْ وَتُكْمِلَهُمْ، وَالْمُرَادُ بِخَلْفِهِ كُلُّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ عُرْفًا.....

على القولِ بأشراطِ الموالاة اهـ وتقدّم عن ع ش ترجيحُ خلافه. هـ قوله: (نذب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويُسنُّ له إذا أخرهما إراقة دم أي كدم التمتع ويصليهما الأجير عن المستاجر ولو مغضوبًا والولي عن غير المتميز نهايةً ومغني وقولهما إذا أخرهما إلخ ولعل الأقرب ضبط التأخير بتظهير ما مرَّ في ركعتي الوضوء بضري وقولهما ويصليهما الأجير عن المستاجر إلخ فلو تركهما الولي والأجير فيتبني أن يسن دم ويسقط من أجرة الأجير ما يقابل الركعتين ع ش.

هـ قوله (سني): (وأن يصلي بعده ركعتين) ويُجزئ عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الإحرام نهايةً ومغني. هـ قوله (سني): (خلف المقام) أفضليته بالنسبة لسنّة الطواف خاصة اهـ كُرِدِي على بأفضل. هـ قوله: (بمحله الآن) لو نُقِلَ عَنْ مَحَلِّهِ الْآنَ فَالوجه اغتيالُ مَحَلِّهِ الْآنَ فَيُصَلِّي خَلْفَهُ لَا خَلْفَ الْمَحَلِّ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ سَم. هـ قوله: (فكان) أي المقام (يقصّر به) أي بإبراهيم يعني يقصّر لأجله ليسهل عليه تناول الآلة من الحجر ونحوه ثم يطول ليسهل له وضع الآلة في الموضع المرتفع كُرِدِي. هـ قوله: (بشرفها) أي المقام والصفا والمشعر الحرام. هـ قوله: (كل ما يصدق عليه ذلك إلخ) أي خلف المقام قال الشيخ أبو الحسن البكري والقرب مغتبر بقدر شرة المصلي، وإن زاد بحيث يمدُّ خلفه حصل أصل السنّة وواضح أنه لو زاد على ثلاثمائة ذراع بينه وبين المقام لم تحصل تلك السنّة إذ لا يمدُّ خلفه عرفًا ولم أرَ من حرّز هذا اهـ كُرِدِي على بأفضل عبارة شرح مناسك الشيخ الرئيس وضبطه بعض المتأخرين بتلخيصه

هـ قوله: (بمحله الآن) لو نُقِلَ عَنْ مَحَلِّهِ الْآنَ فَالوجه اغتيالُ مَحَلِّهِ الْآنَ فَيُصَلِّي خَلْفَهُ لَا خَلْفَ الْمَحَلِّ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَبَيِّنُ أَنَّ خَلْفَ مَحَلِّهِ الْآنَ هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ وَأَنَّهُ الْمَشْرُوعُ، وَإِنْ وَجَدَ الْحَجَرَ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ أَيْ مَحَلِّهِ الْآنَ لَيْسَ إِلَّا عِلَامَةٌ عَلَى مَحَلِّ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَالْكَلَامُ بَعْدَ مَحَلِّ تَظْهِيرٍ.

وَحَدَّثَ الْآنَ فِي السَّقْفِ خَلْفَهُ زِينَةً عَظِيمَةً بِذَهَبٍ وَغَيْرِهِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الصَّلَاةِ تَحْتَهَا وَيَلِيهِ فِي الْفَضْلِ دَاخِلُ الْكَعْبَةِ فَتَحَتِ الْمِزَابَ فَبَقِيَّةُ الْحَجَرِ فَالْحَطِيمُ فَوَجْهُ الْكَعْبَةِ فَبَيْنَ الْيَمَانَيْنِ فَبَقِيَّةُ الْمَسْجِدِ فَدَارُ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَكَعْكَةُ فَالْحَرَمُ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرَهَا وَتَوَقَّفَ الْإِسْنَوِيُّ فِي دَاخِلِ الْكَعْبَةِ رَدُّوهُ بِأَنْ فَعَلَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ هُوَ الثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ وَبِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي أَفْضَلِيَّةِ ذَلِكَ بَلْ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَلَا يَجُوزُ فَعَلُهُمَا إِلَّا خَلْفَهُ وَمَالِكٌ أَنَّ أَدَاءَهُمَا يَخْتَصُّ بِهِ وَيُرَدُّ أَيْضًا بِتَصَرُّحِهِمْ بِأَنَّ النَّافِلَةَ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْهَا بِالْكَعْبَةِ لِلتَّبَاعِ. (يَقْرَأُ) نَذْبًا (فِي الْأُولَى) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [التكوير: ١٠] (وَفِي الثَّانِيَةِ) بَعْدَهَا أَيْضًا (الْإِعْلَامُ) لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (وَيَجْهَرُ) وَلَوْ بِخَضِرَةِ النَّاسِ (لَيْلًا) وَبَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا يُعَارِضُهُ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ قَوْلُهُمْ يُسَنُّ التَّوَسُّطُ فِي نَافِلَةِ اللَّيْلِ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِي النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ وَلَوْ نَوَاهَا مَعَ مَا سَنَّ الْإِسْرَارُ فِيهِ كَرَاتِيَةِ الْعِشَاءِ احْتِمِلَ نَذْبُ الْجَهْرِ مُرَاعَاةً لَهَا لِتَعَمُّرِهَا بِالْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي وُجُوبِهَا وَالسُّرِّ مُرَاعَاةً لِلزَّاتِيَةِ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْهَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَهَذَا أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَحْتَجُّ أَنَّهُ يُتَوَسَّطُ بَيْنَ الْإِسْرَارِ وَالْجَهْرِ مُرَاعَاةً لِلصَّلَاتَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّوَسُّطَ بَيْنَهُمَا بَقَرَضٍ تَصَوُّرُهُ وَأَنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا لَيْسَ فِيهِ مُرَاعَاةٌ لَوَاجِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ إِلَّا فِي النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ كَمَا تَقَرَّرَ (وَفِي قَوْلِي حُجِبَ الْمَوَالِاةُ) بَيْنَ أَشْوَاطِهِ.....

فِرَاعٌ أَخَذًا مِنْ مَقَامِ الْمَأْمُورِ مَعَ الْإِمَامِ اهـ. فَوَدَّ: (وَحَدَّثَ الْآنَ فِي السَّقْفِ الْخُ) هَذَا بِإِعْتِبَارِ زَمَنِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ أَصَحَّحْتُ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ. فَوَدَّ: (وَنَلِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَيَّنَّتْ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فَدَارُ خَدِيجَةَ. فَوَدَّ: (دَاخِلُ الْكَعْبَةِ) يُقَدِّمُ مِنْهُ مُصَلَّاهُ ﷺ فَمَا قُرْبَ مِنْهُ ابْنُ الْجَمَالِ عِبَارَةً مُخْتَصِرَ الْإِيضَاحِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْصِدَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَجْمَلُ ظَهْرَهُ لِلْبَابِ وَيَسْتَقْبِلَ الْجِدَارَ الْمُقَابِلَ لَهُ وَيَجْمَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ قِيَصَلِّيَ اهـ. فَوَدَّ: (فَبَقِيَّةُ الْحَجَرِ) وَفِي الْإِيضَاحِ ثُمَّ بَقِيَّةُ السَّنَةِ الْأَنْزُوعُ وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ وَشَرْحُهُ لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيُّ ثُمَّ مَا قُرْبَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْبَيْتِ.

فَوَدَّ: (فَدَارُ خَدِيجَةَ) وَفِي الْإِيضَاحِ ثُمَّ بَقِيَّةُ الْأَمَاكِنِ الْمَأْمُورَةِ بِمَكَّةَ وَحَرَمِهَا اهـ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ.

فَوَدَّ: (فَالْحَرَمُ) أَيِ ثُمَّ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْأَمْكِنَةِ فِيمَا شَاءَ مِنَ الْأَزْمِنَةِ وَلَا تَفَوْتَانِ إِلَّا بِمَوَازِنِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَتَصَوَّرُ هَذَا بِمَنْ لَمْ يُصَلِّ بَعْدَ الْكَلِيَّةِ وَفِي مَنْ صَرَفَ صَلَاتَهُ عَنْهُمَا كُرْدِيٌّ. فَوَدَّ: (فِي دَاخِلِ الْكَعْبَةِ) أَيِ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ خَلْفِ الْمَقَامِ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَمَالِ الْإِسْنَوِيِّ إِلَى أَنَّ فَعَلَهَا فِي الْكَعْبَةِ أَوَّلَى مِنْهُ خَلْفَ الْمَقَامِ وَالْأَفْضَلُ مَا فِي الْمَثَرِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ بَابُ اتِّبَاعٍ إِلَى آخِرِ مَا فِي الشَّرْحِ. فَوَدَّ: (فِي أَفْضَلِيَّةِ ذَلِكَ) أَيِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ مُتَوَازَتْ لَا يُشْكُ فِيهِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَيَبْغُذُ الْفَجْرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ نَوَاهَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهَذَا أَقْرَبُ أَيِ تَغْلِيًّا لِلاَّفْضَلِ وَثَانِي. فَوَدَّ: (بَحَثُ أَنَّهُ يَتَوَسَّطُ الْخُ) أَقْبَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ جَازِمًا بِهِ بَصْرِيٌّ. فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا) يَتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ أَيْضًا.

فَوَدَّ: (بَيْنَ أَشْوَاطِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا إِلَى؛ لِأَنَّهُ وَقَوْلُهُ وَقَوَّتْ

وبعضها (والصلاة) غُيِبَ الطواف الفرض وكذا النقل عند جمع؛ لأنه ﷺ أتى بهما وقال «تُحْذَرُ عَنِّي مَنَابِكُكُمْ» وجوابه أن ذلك لا يكفي في الوجوب، ولا لَوْجِبَ جميعُ السَّنَنِ بل لا بُدَّ من عَدَمِ دَالٍّ على النذْبِ، وقد دَلَّ عليه في الموالاة ما مرَّ وفي الصلاة الخَيْرُ المشهورُ «هل عَلَيَّ غيرها قال لا إلا أن تَطْلُوعَ» ومحلُّ الخلاف في تفريق كثير بأن يُغْلِبَ على الظنِّ أنه أَضْرَبَ عن الطواف بلا عَذْرِ ومنه إقامة جماعة مكتوبة وفَوْث راتبة لا فِعْلُ جَنَازَةٍ ومكتوبة أَسْعَ وقتها، وهو فرض فيكره قطعه على الأول تسقُطُ بغيرها أي ثم إن نويت أُنِيبَ عليها ولا سَقَطَ الطَّلَبُ فقط نظير ما مرَّ في تحيية المسجد ونحوها واستشكَلَ هذا بقولهم لا يسقُطُ طلبنا ما دام حيًّا وأُجِيبَ بأنَّ محلَّهُ إذا نفاها عند فِعْلِ غيرها وبأنهم صرَّحوا بأن الاحتياط أن يُصَلِّيَهَا بعد فِعْلِ الفريضة.....

راتبة وقوله ومكتوبة أَسْعَ وقتها. ﷺ: (وبعضها) الأتسب وأبعاضها بصري. ﷺ: (وكذا النقل إلخ) خلافاً للنهاية والمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا والقولان في وجوب رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ إذا كان فَرَضًا، فإن كان نَفْلًا فَسُنَّةٌ قَطْعًا وعلى الوجوب يَصِحُّ الطَّوَّافُ بدونهما لانتفاء رُكْنَيْهِمَا وشرطيَّتهما اه. ﷺ: (وقد دَلَّ عليه) أي على التذنب. ﷺ: (ما مرَّ) أي من القياس على الوضوء. ﷺ: (أنه أَضْرَبَ عن الطَّوَّافِ) أي أو أنه أتمه نهاية ومُعْنَى. ﷺ: (بلا عَذْرِ) أي، فإن فَرَّقَ يَسِيرًا أو كَثِيرًا بعَذْرِ لم يَصُرْ جِزْمًا كالوضوء مُعْنَى ونهاية. ﷺ: (ومنه إقامة جماعة إلخ) أي وعروض حاجة لا بُدَّ منها شَرَحَ بأفضل أي كَثُرَ مِنْ ذَهَبَ خُشُوعُهُ بَعَطْشُهُ وَثَانِي. ﷺ: (وفَوْث راتبة) خلافاً لِيَصْرِحَ بالإيعاب وظاهرِ النهاية والمُعْنَى.

ﷺ: (لا فِعْلُ جَنَازَةٍ) قَيَّدَهَا فِي الإيعاب وابن الجَمَالِ بما إذا لم تَتِمَّ عَلَيْهِ وَيُنْذَبُ قَطْعُ النَّفْلِ لِذَلِكَ اه كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ كَذَا قَيَّدَهَا بِذَلِكَ الْمُعْنَى وَالْوَثَانِي وَقَالَ ع ش، وَإِنْ تَمَيَّنَ وَيُعَذَّرُ فِي التَّأخِيرِ إِلَى فَرَاغِهِ، فَإِنْ خِيفَ تَغْيِيرُ الْمَبِيتِ قَيَّدَ فِي وَجُوبِ قَطْعِهِ اه. ﷺ: (وعلى الأول) أي القائل بكَوْنِ هَذِهِ الصَّلَاةِ سُنَّةً. ﷺ: (بغيرها) أي سواء كان الغَيْرُ فَرَضًا أو نَفْلًا اه كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. ﷺ: (ولا سَقَطَ الطَّلَبُ) وقال م ر أي والخطيبُ يَحْصُلُ الثَّوَابُ، وَإِنْ لَمْ تَتَوَّ وَثَانِي. ﷺ: (واستشكَلَ هذا) أي سَقُوطُ صَلَاةِ الطَّوَّافِ بغيرها. ﷺ: (بأن محلَّهُ إذا نفاها) أي أو لم يَصَلْ بَعْدَ الطَّوَّافِ أَضْلَاحَ ش وَثَانِي. ﷺ: (وبأنهم صرَّحوا إلخ) عُطِفَ عَلَى بَانَ مَحَلَّهُ إلخ عِبَارَةُ الْوَثَانِي أو بَانَ يَحْوِلُ قَوْلُهُمْ أَيْ لَا يَسْقُطُ إلخ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ سَقَطَ طَلَبُهَا نَظَرًا إِلَى قَوَائِدِ مَذْهَبِنَا لَكِنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ بِالنِّسْبَةِ لِقَوَائِدِ مَذْهَبٍ مَنْ أَوْجَبَهَا فَيُسَنُّ فِعْلُهَا بَعْدَ فِعْلِ الْفَرِيضَةِ احْتِيَاظًا نَظَرًا لِذَلِكَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِهِ اه وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ وَيَسْتَفْنِي عَمَّا تَكَلَّفَهُ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَبِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا إلخ مَحَلٌّ تَأْمِلُ فَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مَقْوُولُ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ إِذَا سَقَطَ فَاتَى تَتَقَيَّدُ الصَّلَاةُ بِتِلْكَ النَّيَّةِ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ الْإِحْتِيَاظُ وَقَدْ يُجَابُ عَلَى بَعْدِ بَانَ قَوْلُهُ وَبِأَنَّهُمْ إلخ مَعْطُوفٌ عَلَى

ﷺ: (وبأنهم صرَّحوا بأن الاحتياط أن يُصَلِّيَهَا بَعْدَ فِعْلِ الْفَرِيضَةِ) قد يُجَابُ بَانَ مَحَلَّهُ مَا ذَكَرَ أَيْضًا

والأفضل لِمَنْ طَافَ أَسَابِيعَ فَعَلَهَا عَقِبَ كُلِّ وَهْلِهِ مَا لَوْ أَخْرَجَهَا إِلَى مَا بَعْدَ الْكُلِّ ثُمَّ صَلَّى لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَهْلِهِ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ لِلْكُلِّ وَعَلَى الثَّانِي بِجِبِّ تَقَدُّدِهَا بِقَدْرِ الْأَسَابِيعِ، وَالْقِيَامُ فِيهَا وَتَوَقُّفُ التَّحَلُّلِ عَلَيْهَا عَلَى وَجْهِ الْأَصْحَحِ خِلَافُهُ وَيَصْحُحُ الشَّعْيُ قَبْلَهَا أَتَمَّاقًا.
(فَرَعَ) مِنْ سُنَنِ الطَّوَاغِ الشُّكِينَةُ وَالْوَقَارُ وَعَدَمُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي خَيْرٍ كَتَعْلِيمِ جَاهِلٍ بِرَفِيٍّ إِنْ قُلَّ وَسُجْدَةِ الثَّلَاوَةِ لَا الشُّكْرِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛

قوله بقولهم إلخ وسكت عن جوابه لِمَلَمَ مِنَ الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ اهـ. فود: (وَيَأْتِيهِمْ صَرْحُوا بَانَ الْإِحْتِيَاظُ بِالْإِلْخِ) قَدْ يُجَابُ بَانَ مَحَلَّهُ مَا ذَكَرَ أَيْضًا أَيِ مِنَ الثَّانِي وَيَأْتِي السَّاقِطُ بِغَيْرِهَا أَضَلُّ الطَّلَبُ لَا كَمَالَهُ سَمَ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الْمُطْلَبِ عَلَى بِقَوْلِهِمْ إلخ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا مَا يُعْنِي عَنْهُ.
فود: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى الثَّانِي فِي الْمُغْنِي وَالتَّهْيَةِ. فود: (وَهْلِهِ مَا لَوْ أَخْرَجَهَا إلخ) أَيِ بِلَا كَرَاهَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنِي. فود: (وَهْلِهِ مَا لَوْ اقْتَصَرَ إلخ) أَيِ بِلَا كَرَاهَةٍ فَهُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ وَثَانِي. فود: (مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى قَصْدِ كَوْنِهِمَا عَنِ الْجَمِيعِ بِالنِّسْبَةِ لِسُقُوطِ الطَّلَبِ وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحَصُولِ الثَّوَابِ فَلَمَّا قَلَّ الْأَقْرَبُ اشْتِرَاطُهُ بِصُرِّي. فود: (لِلْكُلِّ) أَيِ لِلْمَجْمُوعِ.
فود: (وَعَلَى الثَّانِي) أَيِ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ صَلَاةِ الطَّوَاغِ. فود: (وَالْقِيَامُ فِيهَا) يُخَالِفُهُ قَوْلُ الْوَنَائِي وَيَجُوزُ فَعْلُهُمَا مَعَ الْقُعُودِ، وَإِنْ قِيلَ بِالْوُجُوبِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. فود: (السُّكِينَةُ إلخ) وَمِنْهَا أَيْضًا نَبِيَّةٌ إِنْ كَانَ طَوَافٌ نُسِكَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافٌ إِفَاضِيَّةٌ أَوْ تَنْذِرٌ وَلَوْ لَمْ يَتَّعِنَ زَمَنُهُ وَدَخَلَ وَقْتُ مَا عَلَيْهِ فَتَوَى غَيْرَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ عَنْ نَفْسِهِ تَطَوُّعًا أَوْ قُدُومًا أَوْ وَدَاعًا وَقَعَ عَنِ طَوَافِ الْإِفَاضِيَّةِ أَوْ التَّنْذِرِ كَمَا فِي وَاجِبَاتِ الْحَجِّ وَالْمُعْرَةِ فَقَوْلُهُمْ إِنَّ الطَّوَاغِ يَقْبَلُ الصَّرْفَ أَيِ إِذَا صَرَفَهُ لِغَيْرِ طَوَافٍ آخَرَ كَطَّلَبِ غَرِيمٍ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ لِذَلِكَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. فود: (وَعَدَمُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي خَيْرٍ إلخ) قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ عَلَى الْإِيضَاحِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِيهِ بِغَيْرِ الذِّكْرِ إِلَّا كَلَامًا هُوَ مَخْبُوبٌ كَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ وَاجِبٍ أَوْ مَنُودٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُتَكَبَّرٍ مَكْرُوهٍ أَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ إِفَادَةٍ عِلْمٍ لَا يَطْلُوعُ الْكَلَامُ فِيهِ وَهَذَا الْقَيْدُ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّنْهِي عَنْ الْمُتَكَبَّرِ الْوَاجِبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فَعْلُ ذَلِكَ وَإِزَالَةُ هَذَا بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ طَالَ زَمَنُهُ انْتَهَى اهـ وَثَانِي. فود: (كَتَعْلِيمِ جَاهِلٍ إلخ) أَيِ وَجَوَابِ مُسْتَقْتَبِ وَيُكْرَهُ الْبَضْعُ فِيهِ بِلَا عُلْفٍ وَجَعْلُ يَدَيْهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ مُتَكَبَّرًا وَوَضْعُ يَدَيْهِ عَلَى فِيهِ إِلَّا فِي حَالَةِ تَنَاقُضِهِ فَيُسْتَحَبُّ وَتَشْيِيكُ أَصَابِعِهِ أَوْ تَفَرُّقُهَا وَكَوْنُهُ حَاقِيًا أَوْ حَاقِيًا أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ تَتَوَقَّفُ نَفْسُهُ لَهُ وَكَوْنُ الْمَرْأَةِ مُتَّقِيَةً وَلَيْسَتْ مُخْرِمَةً وَيَظْهَرُ حَمْلُهُ عَلَى تَنْقِيبِ بِلَا حَاجَةٍ بِخِلَافِهِ لَهَا كَوُجُودُ مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهَا وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِيهِ وَكَرَاهَةُ الشُّرْبِ أَخْفَ نِهَائِيَّةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَيْسَتْ إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَكْلُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُكْرَهُ الْبَضْعُ فِيهِ أَيِ فِي الطَّوَاغِ وَإِذَا قَعَلَهُ فَلْيَكُنْ بِطَرَفِ تَوْبِهِ أَمَّا لِقَاؤُهُ فِي أَرْضِ الْمُطَافِ فَحَرَامٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَقَوْلُهُ م ر وَجَعْلُ يَدَيْهِ إلخ وَهَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مُتَافَاةٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ هَيْئَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ.
قوله: (وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ) أَيِ مَا لَمْ تَذَعْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ اهـ. فود: (لَا الشُّكْرُ إلخ) أَقْرَهُ ابْنُ الْجَمَالِ وَالْوَنَائِي وَالْكَرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيمَا ذَكَرَهُ وَمِمَّا يَذْفَعُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةُ إلخ

لأنه صلاة، وهي تحرّم فيها ولا تُطلَب فيما يُشبهها ورفَع اليَدَين في الدُّعاء كما في الخِصالِ ومنه مع تشبيههم الطواف بالصلاة في كثير من واجباته وسُنَّه الظاهرة في أنه يُسنُّ ويُكرَه فيه كُلُّ ما يُتَصَوَّر من سُنَنِ الصلاة ومَكروهاتها يُؤخَذُ أَنَّ السُّنَّةَ في يَدَي الطائِفِ إِنْ دَعَا رَفَعَهُمَا وَلَا فَعَلَهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ بِكَيْفِيَّتِهِمَا ثُمَّ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الطَّوْفَ بَعْدَ الصُّبْحِ أَفْضَلُ مِنَ الْجُلُوسِ ذَاكِرًا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةً رَكَعَتَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ هَذَا الثَّانِي أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ لِفَاعِلِهِ ثَوَابَ حَجَّةٍ وَعَشْرَةَ ثَائِتَيْنِ وَلَمْ يَرِدْ فِي الطَّوْفِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا يُقَارِبُ ذَلِكَ وَلِأَنَّ بَعْضَ الْأَيْمَةِ كَرِهَ الطَّوْفَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَمْ يَكْرَهُ

قَوْلُهُمْ: يُسَنُّ تَعْلِيمُ الْجَاهِلِ مَعَ أَنَّ التَّعْلِيمَ فِي الصَّلَاةِ حَرَامٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الطَّوْفِ.
 فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ سَجْدَةِ الشُّكْرِ. فَوَدَّ: (فِي الْخِصَالِ) اسْمُ كِتَابٍ كُرِّدِي. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ سُنِّ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ فِي الطَّوْفِ وَالْجَارُّ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي يُؤخَذُ الْخ. فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ الْخ) أَيِ التَّشْبِيهِ كُرِّدِي. فَوَدَّ: (كُلَّمَا يَتَصَوَّرُ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فِي طَوَافِهِ خَاشِعًا خَاضِعًا حَاضِرَ الْقَلْبِ مُلَازِمًا لِلْأَدَبِ بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ مُسْتَحْضِرًا فِي قَلْبِهِ عَظَمَةَ مَنْ هُوَ طَائِفٌ بَيْنَهُ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَصُونَ نَظَرَهُ عَمَّا لَا يَجِلُّ نَظَرُهُ إِلَيْهِ وَقَلْبُهُ عَنِ احْتِقَارِ مَنْ يَرَاهُ مِنَ الضُّعَفَاءِ وَالْمَرْضَى مُغْنِي. فَوَدَّ: (مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ) وَمِنْ سُنَنِ الطَّوْفِ كَمَا قَالَ الطَّبْرِيُّ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ وَيَسْأَلَهُ عَنْ حَالِهِ وَأَهْلِهِ أَيْ إِذَا لَمْ يَطْلُ زَمَنُهُ كَأَفَادَةِ الْعِلْمِ بَلِ أَوَّلَى وَيَحْتَ ابْنُ جَمَاعَةَ تَقْيِيدَهُ أَيْضًا بِغَيْرِ الْمُشْتَقِلِ بِالذِّكْرِ وَالْأَلَمْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ كَالْمَلْتَمِي بَلِ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا ثَانِي الْأَوَّلِيَّةُ إِنْ كَانَ مُسْتَعْرِفًا فِيهِ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي جَوَابِ السَّلَامِ عَلَى الْقَارِي وَيُسَنُّ لِلطَّائِفِ وَمَنْ قُرْبَ مِنْهُ أَنْ لَا يَزِفَعَ صَوْتَهُ بِقِرَاءَةٍ أَوْ ذِكْرِ لَيْتَلَا يَشْوَشَ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ شَوَّشَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِإِخْبَارِ السَّامِعِ لَهُ بِذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا يَعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ كَرِهَ لَهُ عَلَى مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَتَّبَعُ الْحُزْمَةُ إِنْ تَحَقَّقَ تَأْذِيهِ بِذَلِكَ وَلَا يَتَّبَعُ أَيْضًا كَرَاهَةُ الضَّحِكِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَدَبِ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ كَرَاهَةِ جَعْلِ يَدَيْهِ وَرَاءَ ظَهْرِهِ مُكْتَنِمًا اهـ حَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ. فَوَدَّ: (وَمَكْرُوهَاتُهَا) أَيْ كَوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ وَالْمَشْيِ عَلَى رِجْلٍ وَالتَّنَظُّرِ إِلَى السَّمَاءِ وَثَانِي. فَوَدَّ: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ الْخ) سِئَلَ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ هَلِ الْأَفْضَلُ لِمُصَلِّي الصُّبْحِ بِمَكَّةَ الذِّكْرُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ أَمْ الطَّوْفُ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ الطَّوْفُ انْتَهَى وَيَشْهَدُ لَهُ مَا فِي الْفَرَى لِلْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَسَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَوَافَانِ لَا يَوَافِقُهُمَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ إِلَّا أَخْرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ يَغْفَرُ لَهُ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا بِالْفَتْحِ مَا بَلَغَتْ طَوَافٌ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فَرَاغَهُ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَطَوَافٌ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَصْرِ فَرَاغَهُ مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ» أَخْرَجَهُ الْأَزْرَقِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْدِيُّ انْتَهَى ثُمَّ رَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ ثَقُلَ إِفْتَاءُ بَعْضِ الْمَشَايخِ بِمَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ أَبْدَى فِي الْمُرَادِ بِالْبَغْدِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ احْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا مُطْلَقُ الْبَغْدِيَّةِ فَيَشْمَلُ مَنْ أَتَى بِأَسْبُوعٍ قُبِيلَ الطُّلُوعِ أَوْ الْغُرُوبِ ثَانِيهِمَا اسْتِعَابُ الزَّمَنِ ثُمَّ قَالَ: وَلَعَلَّهُ الْأَظْهَرُ وَالْأَقَالُ قَبْلَ الطُّلُوعِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ اهـ بَضْرِي.

أَحَدُ تِلْكَ الْجِلْسَةِ بَلْ أَجْتَمَعُوا عَلَى نَذِيهَا وَعَظِيمِ فَضْلِهَا، وَالِاشْتِفَالُ بِالْمَغْمَرَةِ أَفْضَلُ مِنْهُ
بِالطَّوَافِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِذَا اسْتَوَى زَمَانُهُمَا كَمَا مَرُّ وَالْوُقُوفُ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِخَبَرِ
«الْحَجِّ عَزَقَهُ أَيُّ مُعْظَمِهِ كَمَا قَالُوهُ وَلِتَوَقُّفٍ صِحَّةِ الْحَجِّ عَلَيْهِ وَلَأنَّهُ جَاءَ فِيهِ مِنْ حَقَائِقِ الْقُرْبِ
وَعُمُومِ الْمَغْفِرَةِ وَسِعَةِ الْإِحْسَانِ مَا لَمْ يَرِدْ فِي الطَّوَافِ وَاعْتِفَارِ الصَّارِفِ فِيهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى
أَفْضَلِيَّتِهِ؛ لِأنَّهُ لِعَظِيمِ الْعِنَايَةِ بِخُصُولِهِ رِفْقًا بِالنَّاسِ لِصُعُوبَةِ قَضَاءِ الْحَجِّ لَا لِيَكُونَ قُرْبَةً غَيْرَ مُسْتَقِلَّةٍ
بَلْ عَدَمُ اسْتِقْلَالِهِ مِمَّا يَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأنَّهُ لِيُزَيِّتَهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مُقَوِّمًا لِلْحَجِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَفْضَلِ
الْعِبَادَاتِ بَلْ هُوَ أَفْضَلُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ فَانْدَفَعَ ادِّعَاءُ أَفْضَلِيَّةِ الطَّوَافِ مُطْلَقًا أَوْ مِنْ حَيْثُ تَوَقُّفُهُ
عَلَى شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَشُرُوطِ التَّطَوُّعِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَلَوْ حَمَلَ الْحَلَالَ) وَاجِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ وَلَوْ مُحْدِثًا (مُحَرِّمًا) لَمْ يَطْفُفْ عَنْ نَفْسِهِ وَلَوْ صَغِيرًا لَمْ

• فَوَدَّ: (وَالِاشْتِفَالُ بِالْمَغْمَرَةِ) وَهَلِ الْأَفْضَلُ التَّطَوُّعُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِالطَّوَافِ أَوْ الصَّلَاةُ قَالَ
الْمَاوَزْدِيُّ الطَّوَافُ أَفْضَلُ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ غَيْرُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الصَّلَاةُ
لِأَهْلِ مَكَّةَ وَالطَّوَافُ لِلْغُرَبَاءِ مُغْنِي وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (وَالْوُقُوفُ أَفْضَلُ) الْإِنِّ قَالَ
ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالْمَرْوَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّافِ وَالطَّوَافُ أَفْضَلُ الْأَرْكَانِ حَتَّى الْوُقُوفُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ
بَلْ أَفْضَلُهَا الْوُقُوفُ وَالْأَوْجُهَةُ مَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَسْنَى وَنَحْوُهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ زَادَ فِيهَا وَقَدْ يُقَالُ
الطَّوَافُ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ وَالْوُقُوفُ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ رُكْنًا لِلْحَجِّ لِقَوَائِمِهِ بِهِ وَتَوَقُّفٍ صِحَّةِ عَلَيْهِ،
وَيُحْمَلُ كَلَامُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَكَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى الثَّانِي بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَلِتَوَقُّفٍ صِحَّةِ
الْحَجِّ عَلَيْهِ) أَيِ بَحْثٍ لَا يُجَبِّرُ بَشْيَءٌ بِاتِّفَاقٍ بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ بَقِيَّةُ الْأَرْكَانِ
كَذَلِكَ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَاعْتِفَارُ) الْإِنِّ رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُخَالَفِ. • فَوَدَّ: (لِعَظِيمِ) الْإِنِّ خَيْرٌ أَنْ. • فَوَدَّ: (وَرِفْقًا) عِلَّةٌ
لَهُ. • فَوَدَّ: (لِصُعُوبَةِ) الْإِنِّ عِلَّةٌ لِلْمِلَّةِ، • فَوَدَّ: (لَا لِيَكُونَ) الْإِنِّ عَطْفٌ عَلَى لِعَظِيمِ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ
لِأَفْضَلِيَّةِ الْوُقُوفِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنْ حَيْثُ تَوَقُّفُهُ) الْإِنِّ أَيِ مِنْ حَيْثُ مُسَابَهَتُهُ لِلصَّلَاةِ فِي الْمَشْرُوطِ
وَمَشْرُوعِيَّةِ التَّطَوُّعِ بِهِ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ حَمَلَ الْحَلَالَ) الْإِنِّ أَيِ لِمَرَضٍ أَوْ صِغَرٍ أَوْ لَا نِيَاةٍ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَمْ يَطْفُفْ) إِلَى
قَوْلِهِ لَكِنْ بُحِثَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ حَتَّى قَالَ إِلَى وَيَأْتِي وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا مَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَطْفُفْ
عَنْ نَفْسِهِ) أَيِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ لِإِخْرَاجِهِ فَكَمَا لَوْ حَمَلَ حَلَالَ حَلَالًا وَسَيَأْتِي نِيَاةً وَمُغْنِي أَيِ
فِي شَرْحٍ وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ الْإِنِّ.

وَبِأَنَّ السَّاقِطَ بِغَيْرِهَا أَصْلُ الطَّلَبِ لَا كَمَالُهُ. • فَوَدَّ: (وَلِتَوَقُّفٍ) الْإِنِّ قَدْ يُقَالُ بَقِيَّةُ الْأَرْكَانِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.
• فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ حَمَلَ الْحَلَالَ مُحَرِّمًا) الْإِنِّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْكَافِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي أَحْكَامِ الْمَحْمُولِ بَيْنَ
الطَّوَافِ وَالسَّنِيِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ إِذْ لَا وَجْهَ لِلنَّظَرِ مَعَ كَوْنِهِ يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ
الصَّارِفِ كَالطَّوَافِ، وَإِنْ حَمَلَهُ فِي الْوُقُوفِ أَجْزَاءً فِيهِمَا يَعْني مُطْلَقًا شَرْحُ م ر.

يُمَيِّزُ لَكِنْ إِنْ كَانَ حَامِلُهُ الْوَلِيِّ أَوْ مَأْذُونُهُ الْمُتَطَهِّرُ أَيْضًا لِيَتَوَقَّفَ صِحَّةُ طَوَافِهِ عَلَى مُبَاشَرَةِ الْوَالِيِّ أَوْ مَأْذُونِهِ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ (وَطَافَ بِهِ حَسِبَ لِلْمَحْمُولِ) إِنْ دَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ وَوُجِدَتِ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ فِيهِ وَنَوَاهُ الْحَامِلُ لَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَصْرِفْهُ الْمَحْمُولُ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَرَاكِبٌ بَهِيمَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَعِدَ شَرَطَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا لَوْ تَوَلَّاهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا فَلَاحِقَ بِهِ وَقَدْ يَقَعُ لِلْحَامِلِ

• فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْمُحْرِمِ الْمَحْمُولِ. • فَوُدَّ: (لِيَتَوَقَّفَ صِحَّةُ طَوَافِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمُيَمِّزِ. • فَوُدَّ: (وَاحِدًا) الْإِنْسَانِ أَيْ الْمُحْرِمِ الْمَحْمُولِ. • فَوُدَّ: (وَوُجِدَتِ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ) أَيِ لِلطَّوَافِ (فِيهِ) أَيِ الْمَحْمُولِ.
• فَوُدَّ: (وَنَوَاهُ الْحَامِلُ لَهُ) أَيِ لِلْمَحْمُولِ. • فَوُدَّ: (أَوْ أَطْلَقَ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ عَدَمُ التَّيَّةِ، وَكَذَا فِي الصُّورَةِ الْآتِيَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِنَيْتَةِ النَّفْسِ فَقَطْ فِيهِمَا مُطْلَقُ التَّيَّةِ لَا تَقْيِيدُهَا بِالنَّفْسِ، فَإِنَّ قَصْدَهُ فَهُوَ مَخْصُصٌ تَأْكِيدٌ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ شُهْبَةَ نَقَلَ هُنَا عَنِ الْكِفَايَةِ مَا نَصَّه: وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَهُ إِذَا لَمْ يَتَوَلَّ الْحَامِلُ شَيْئًا أَوْ نَوَاهُ لِلْمَحْمُولِ الْإِنْسَانِ فَمَيَّزَ عَنِ صُورَةِ الْإِطْلَاقِ بِقَوْلِهِ لَمْ يَتَوَلَّ الْحَامِلُ شَيْئًا، وَهُوَ عَيْنُ مَا اسْتَظْهَرْنَاهُ بِضَرْيٍ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَصْرِفْهُ الْمَحْمُولُ عَنْ نَفْسِهِ) تَبَعَ الشَّارِحُ فِي ذَلِكَ ابْنَ شُهْبَةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِإِغْنَاءِ قَوْلِهِ وَوُجِدَتِ الشُّرُوطُ الْإِنْسَانِ عَنْهُ إِذْ مِنْ جُمْلَةٍ مَا سَبَقَ فَقَدْ الصَّارِفُ بِضَرْيٍ. • فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ نَوَاهُ) أَيِ الْحَامِلُ سَم. • فَوُدَّ: (فَلَا يَقَعُ لَهُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَقَعَ لَهُ أَيِ لِلْحَامِلِ عَمَلًا بِنَيْتِهِ فِي حَقِّهِ اه.
• فَوُدَّ: (وَقَدْ يَقَعُ لِلْحَامِلِ إِنْ وَجِدَ فِيهِ الْإِنْسَانُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ قَدْ لَا يَقَعُ لَهُ مَعَ تَوَقُّفِ الشُّرُوطِ، وَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ، فَإِنَّ أَرَادَ الْإِحْتِرَازَ عَمَّا لَوْ صَرَفَهُ مَعَ تَوَقُّفِهَا فَهُوَ خِلَافُ الْفَرْصِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَامِلِ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ فَقَطْ أَوْ مَعَ مَحْمُولِهِ وَقَعَ لَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ قَصَدَ الْمَحْمُولَ فَقَطْ وَقَعَ لِلْمَحْمُولِ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَطْلَقَ، فَإِنْ كَانَ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا طَافَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ طَوَافِهِ وَقَعَ لِلْمَحْمُولِ وَالْأَبَانُ كَانَ مُحْرِمًا لَمْ يَطْلَفْ عَنْ نَفْسِهِ وَدَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ وَقَعَ لَهُ بِضَرْيٍ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَوْ حَمَلَ طَائِفًا أَوْ أَكْثَرَ جَامِعًا لَشُرُوطِ الطَّوَافِ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا طَافَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ طَوَافِهِ أَوْ دَخَلَ وَلَمْ يَطْلَفْ سِوَا الْقُدُومِ وَالْإِفَاضَةِ وَطَوَافِ الْمُعْمَرَةِ، وَغَيْرِهَا مُحْرِمًا لَمْ يَطْلَفْ عَنْ نَفْسِهِ، وَدَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ وَقَعَ لِلْمَحْمُولِ إِنْ نَوَاهُ الْحَامِلُ أَوْ أَطْلَقَ إِلَّا إِنْ أَطْلَقَ وَكَانَ الْحَامِلُ كَالْمَحْمُولِ فَلِلْحَامِلِ كَمَا لَوْ قَصَدَ الْحَامِلُ نَفْسَهُ فَقَطْ أَوْ كِلَيْهِمَا كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالتَّخْفَةِ فَهَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ صُورَةً سَبْعَةٌ لِلْمَحْمُولِ وَتِسْعَةٌ لِلْحَامِلِ وَلَا غَيْرَ بِقَصْدِ الْمَحْمُولِ نَفْسَهُ وَلَوْ تَوَلَّى أَحَدُ حَامِلَيْنِ نَفْسَهُ وَالْآخَرُ الْمَحْمُولَ لَمْ يَقَعْ لِلْمَحْمُولِ وَلَا لِلْحَامِلِ الْآخَرُ بَلِ لِلْحَامِلِ الْتَّائِي نَفْسَهُ وَلَا أَثَرُ لِنَيْتَةِ الْحَامِلِ مُخَدِّثٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَشَرَطَ حَمْلَ غَيْرِ الْوَلِيِّ لِغَيْرِ الْمُيَمِّزِ إِذْ الْوَلِيُّ كَمَا فِي الْفَتْحِ فَلَا يَصِحُّ الطَّوَافُ لِغَيْرِ مُيَمِّزٍ مَحْمُولٍ أَوْ رَاكِبٍ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ نَحْوِ سَفِينَةٍ إِلَّا إِنْ كَانَ الْحَامِلُ أَوْ السَّائِقُ أَوْ الْقَائِدُ أَوْ الْجَاذِبُ الْوَلِيُّ أَوْ مَأْذُونُهُ وَحَمَلَ الْوَلِيُّ أَوْ مَأْذُونُهُ لَهُ يَأْتِي فِيهِ جَمِيعُ مَا مَرَّ مِنَ الْأَقْسَامِ. اه. وَفِي هَاسِشٍ لَهُ مَا نَصَّه وَحَاصِلُ مَا يُقَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْحَامِلَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ إِمَّا حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا طَافَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَطْلَفْ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ

• فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ نَوَاهُ) أَيِ الْحَامِلِ.

إِنْ وُجِدَ فِيهِ شَرْطُهُ (وَكَذَا لَوْ حَمَلَهُ) أَيِ الْمُحْرِمِ الْوَاحِدُ أَوْ الْمُتَعَدِّدُ (مُحْرِمٌ) كَذَلِكَ (قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ) مَا تَضَمَّنَتْهُ إِحْرَامُهُ مِنْ طَوَافٍ قُدُومٍ أَوْ رُكْنٍ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ طَوَافِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْحَلَالِ فَيَأْتِي فِيهِ جَمِيعُ مَا مَرَّ فِي الْحَلَالِ (وَالَا) يَكُنِ الْمُحْرِمُ الْحَامِلُ قَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيِ الشَّانِ أَوْ الْحَامِلِ (إِنْ قَصَدَهُ لِلْمَحْمُولِ فَلَهُ) أَيِ الْمَحْمُولِ يَكُونُ الطَّوَافُ خَاصَّةً حَيْثُ لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ نَفْسِهِ وَيَكُونُ الْحَامِلُ كَالذَّائِبَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ

طَوَافِهِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ وَالْمَحْمُولُ لَهُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ مُحْرِمٌ لَمْ يَطُفْ عَنْ نَفْسِهِ وَدَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لِلْحَامِلِ إِمَّا أَنْ يَتَوَيَّ لِلْمَحْمُولِ أَوْ يَطْلُقَ أَوْ يَتَوَيَّ لِنَفْسِهِمَا أَوْ لِنَفْسِهِ وَهَذِهِ أَيْضًا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ فِي نِيَّةِ الْحَامِلِ تُضْرَبُ فِي أَحْوَالِهِ الْأَرْبَعَةِ تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ ثُمَّ يُقَالُ إِنْ تَوَيَّ الْحَامِلُ لِلْمَحْمُولِ أَوْ أَطْلَقَ وَقَعَ الطَّوَافُ لِلْمَحْمُولِ فَهَذِهِ صَوْرَتَانِ تُضْرَبَانِ فِي أَحْوَالِ الْحَامِلِ فَتَبْلُغُ ثَمَانِيَةً وَتُسْتَنْتَى مِنْ هَذِهِ الثَّمَانِيَةِ مَا إِذَا أَطْلَقَ الْحَامِلُ النَّيَّةَ، وَكَانَ الْحَامِلُ كَالْمَحْمُولِ لِكَوْنِهِ مُحْرِمًا لَمْ يَطُفْ عَنْ نَفْسِهِ وَدَخَلَ وَقْتُ طَوَافِهِ وَأَمَّا إِذَا تَوَيَّ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا وَقَعَ الطَّوَافُ لِلْحَامِلِ وَهَاتَانِ صَوْرَتَانِ إِذَا ضُرِبَتَا فِي أَحْوَالِ الْحَامِلِ كَانَتْ ثَمَانِيَةً. اهـ. فَوَدَّ: (وَالْمُتَعَدِّدُ) الْوَاحِدُ بِمَعْنَى أَوْ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ.

❦ فَوَدَّ (سُيِّ): (إِنْ قَصَدَهُ لِلْمَحْمُولِ فَلَهُ) اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِهِمْ فِيمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافٌ إِفَاضَةً أَوْ مَنْذُورٍ مُعَيَّنٍ الْوَقْتُ أَوْ لَا فَنَوَى غَيْرَهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ لِلْإِفَاضَةِ أَوْ الْمَنْذُورِ فِي وَقْتِهِ لَا عَنْ غَيْرِهِ، وَاجَابَ ابْنُ الْمُقَرِّي فَقَالَ لَعَلَّ الشَّرْطَ فِي الصَّرْفِ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ طَوَافٍ أَمَّا إِذَا صَرَفَهُ إِلَى طَوَافٍ آخَرَ فَلَا يَتَصَرَّفُ سِوَا قَصْدِهِ بِنَفْسِهِ أَمْ غَيْرِهِ سَم. فَوَدَّ: (أَوْ قَصَدَهُ كُلُّ) أَيِ مِنَ الْحَامِلِ وَالْمَحْمُولِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْهُ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّهُ الطَّائِفُ وَلَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ نَفْسِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ

❦ فَوَدَّ فِي (سُيِّ): (إِنْ قَصَدَهُ لِلْمَحْمُولِ فَلَهُ) اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِهِمْ فِيمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ طَوَافٌ إِفَاضَةً أَوْ مَنْذُورٍ مُعَيَّنٍ الْوَقْتُ أَوْ لَا فَنَوَى غَيْرَهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ لِلْإِفَاضَةِ أَوْ الْمَنْذُورِ فِي وَقْتِهِ لَا عَنْ غَيْرِهِ وَاجَابَ ابْنُ الْمُقَرِّي فَقَالَ لَعَلَّ الشَّرْطَ فِي الصَّرْفِ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ طَوَافٍ أَمَّا إِذَا صَرَفَهُ إِلَى طَوَافٍ آخَرَ فَلَا يَتَصَرَّفُ سِوَا قَصْدِهِ بِنَفْسِهِ أَمْ غَيْرِهِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْحَامِلَ جَعَلَ نَفْسَهُ آلَةً لِمَحْمُولِهِ فَانْصَرَفَ فِعْلُهُ عَنِ الطَّوَافِ، وَالْوَاقِعُ لِمَحْمُولِهِ طَوَافُهُ لَا طَوَافُ الْحَامِلِ كَمَا فِي رَاكِبِ الذَّائِبَةِ بِخِلَافِ النَّوَاسِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ، فَإِنَّهُ أَتَى بِطَوَافٍ لَكِنَّهُ صَرَفَهُ لِطَوَافٍ آخَرَ فَلَمْ يَتَصَرَّفْ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْأَوَّلَ خَاصٌّ بِالْمَحْمُولِ وَالثَّانِي بِغَيْرِهِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَقَوْلُهُ أَنَّ يَصْرِفُهُ عَنْ نَفْسِهِ كَانَ الْمُرَادَ عَلَى وَجْهِ الْآلِيَةِ لَا مُطْلَقًا. فَوَدَّ: (إِنْ قَصَدَهُ لِلْمَحْمُولِ فَلَهُ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ بِمَا لَوْ اسْتَنْابَ الْعَاجِزُ عَنِ الرَّمْيِ مَنْ لَمْ يَزِمَ عَنْ نَفْسِهِ حَيْثُ يَقَعُ رَمْيُ النَّائِبِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْمُسْتَنْتَبِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الرَّمْيَ مَخْصُصٌ فِعْلُ النَّائِبِ فَلَمْ يَتَصَرَّفْ عَنْهُ مَعَ كَوْنِهِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ لِلْمَحْمُولِ طَوَافُ الْحَامِلِ كَالذَّائِبَةِ كَمَا قَرَّرُوهُ فَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ نَفْسِهِ) بَقِيَ مَا لَوْ صَرَفَهُ عَنْ نَفْسِهِ

الطواف أَنْ لَا يَصْرِفَهُ لِغَرَضٍ آخَرَ (وَأَنْ قَصَدَهُ) جَمِيعَهُ (لِنَفْسِهِ أَوْ لِهَمَا) أَوْ أَطْلَقَ أَوْ قَصَدَهُ كُلَّ
لِنَفْسِهِ أَوْ تَقَدَّدَ الْحَامِلُ وَقَصَدَ أَحَدَهُمَا نَفْسَهُ وَالْآخَرَ الْمَحْمُولَ عَلَى الْأُوجِهِ (فَلِلْحَامِلِ) يَكُونُ
(فَقَطْ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ نَفْسِهِ وَطَوَّافُهُ لَا يَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ وَنَزَعَ الْإِسْنَوِيُّ فِي قَوْلِهِمَا أَوَّلَهُمَا بِمَا
بَالِغَ الْأَذْرَعِيِّ فِي تَوْهِيئِهِ فِيهِ حَتَّى قَالَ إِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ ثِقَةً كَثِيرُ الْوَهْمِ فِي النُّقْلِ وَالْفَهْمِ، وَإِنْ
الْحَامِلُ لَهُ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ النِّزَاعُ مَعَ السَّاهِلِ حُبُّ التَّفْطِيلِ. اهـ. وَالْإِسْنَوِيُّ أَجَلَ مِنْ أَنْ يُطْلَقَ
فِيهِ ذَلِكَ لَكِنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ كَمَا تَدْبِيئُ ثَدَانُ وَيَأْتِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ فِي الشَّعْبِ بِنَاءً
عَلَى الْمُتَعَمِّدِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ فَقْدُ الصَّارِفِ كَالطَّوَافِ وَخَرَجَ بِحَمَلٍ مَا لَوْ جَذَبَ مَا هُوَ عَلَيْهِ
كَخَشَبَةٍ أَوْ سَفِينَةٍ، فَإِنَّهُ لَا تَقْلُقُ لِكُلِّ بِطَوَّافٍ الْآخِرِ لَكِنْ يُحِثُّ جَزِيَّانِ تِلْكَ الْأَحْكَامِ هُنَا أَيْضًا،

حَمَلَ خِلَالَ خِلَالًا وَتَوَيَّا وَقَعَ لِلْحَامِلِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُقَاسُ بِالْمُخْرَمَيْنِ الْحَلَالَيْنِ التَّوَابِينَ
فَيَقَعُ لِلْحَامِلِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَوْ طَافَ مُخْرَمٌ بِالْحَجِّ مُتَعَدِّدًا أَنْ إِخْرَامَهُ عُمُرَةً قَبَانَ حَجًّا وَقَعَ عَنْهُ كَمَا
لَوْ طَافَ عَنْ غَيْرِهِ وَعَلَيْهِ طَوَّافٌ. اهـ. قُود: (فِي السَّفِينِ) أَيِ بِخِلَافِ الْوُقُوفِ فَيَقَعُ لَهُمَا مُطْلَقًا إِذَا لَا يَصْرُ
فِيهِ الصَّارِفُ وَتَأْتِي وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. قُود: (بِنَاءً عَلَى الْمُتَعَمِّدِ الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ هُنَا وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى
وَالنَّهَايَةِ فِي مَبْحَثِ الزَّمَنِ حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ وَأَمَّا السَّفِينُ فَالظَّاهِرُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَخَذًا مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ
كَالْوُقُوفِ. اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ الْإِنْفِ ضَعِيفٌ. اهـ. قُود: (مَا لَوْ جَذَبَ مَا هُوَ عَلَيْهِ) يَنْتَجِ أَنَّهُ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ إِذَا أُزْكِبَ غَيْرُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُتَمِّزٍ وَسَاقَهُ أَوْ قَادَ الْمَرْكُوبَ. قُود: (أَوْ سَفِينَةٍ) يَنْبَغِي أَنْ الْحُكْمُ كَذَلِكَ
فِيمَا لَوْ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسِيرُ لَهَا أَحَدُهُمَا فَقَطْ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْمَسَافَةِ حَبِيبٌ لَا يُنْسَبُ لِأَحَدِهِمَا
دُونَ الْآخَرِ وَكَذَا يُقَالُ لَوْ رَكِبَا دَابَّةً وَسَيَّرَهَا أَحَدُهُمَا سَم. قُود: (فَإِنَّهُ لَا تَقْلُقُ لِكُلِّ الْإِنْفِ) أَيِ فَيَقَعُ لِلْحَامِلِ
وَالْمَحْمُولِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ الْإِنْفِ نَهَايَةُ أَيِ سَوَاءٍ نَوَى الْحَامِلُ نَفْسَهُ أَوْ هُمَا أَوْ أَطْلَقَ أَمَّا لَوْ نَوَى الْمَحْمُولُ فَقَطْ
فَقَدْ صُرِفَ فِعْلُهُ عَنْ طَوَّافٍ نَفْسِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَقْبَلُ الصَّرْفَ حَيْثُ قَصَدَ بِهِ غَيْرَ الطَّوَافِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ حَجَّ
نَعَمْ إِنْ قَصَدَ الْجَاذِبُ الْإِنْفِ عَشْرُ.

إِلَى الْحَامِلِ وَصَرَفَ الْحَامِلُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْمَحْمُولِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَقَعَ لِلْحَامِلِ أَخَذًا مِنْ جَوَابِ الْإِشْكَالِ
الْمَذْكُورِ فِيمَا مَرَّ كَقَوْلِهِ فِيهِ أَمَّا إِذَا صَرَفَهُ إِلَى طَوَّافٍ آخَرَ فَلَا يَنْصَرِفُ الْإِنْفِ. وَجْهُ الْأَخْذِ أَنَّهُ لَمَّا صَرَفَهُ
الْمَحْمُولُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْحَامِلِ صَارَ الْحَامِلُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَرَفَهُ لَطَوَّافٍ غَيْرِ الْمَحْمُولِ، وَمَنْ عَلَيْهِ طَوَّافٌ
وَصَرَفَ الطَّوَافُ لَطَوَّافٍ آخَرَ لَمْ يَنْصَرِفْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قُود فِي (سَفِينِ): (فَلِلْحَامِلِ فَقَطْ) شَامِلٌ لِصُورَةٍ مَا إِذَا قَصَدَهُ أَحَدُ الْحَامِلَيْنِ لِلْمَحْمُولِ فَلْيُرَاجَعْ.
قُود: (لَوْ جَذَبَ مَا هُوَ عَلَيْهِ) يَنْتَجِ أَنَّهُ الْأَمْرُ كَذَلِكَ إِذَا أُزْكِبَ غَيْرُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُتَمِّزٍ وَسَاقَهُ أَوْ قَادَ
الْمَرْكُوبَ. قُود: (أَوْ سَفِينَةٍ) يَنْبَغِي أَنْ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسِيرُ لَهَا
أَحَدُهُمَا فَقَطْ؛ لِأَنَّ قَطْعَ مَسَافَةِ حَبِيبٌ لَا يُنْسَبُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَكَذَا يُقَالُ لَوْ رَكِبَا دَابَّةً وَسَيَّرَهَا
أَحَدُهُمَا.

وله وجه نعم إن قصَدَ الجاذِبُ المشيَ لأجلِ الجذبِ بطلَ طوافه؛ لأنه صَرَفَه ولِحامِلٍ مُحَدِّثٍ أو نحوه كالهيمة فلا أثرَ لِنِيَّتِهِ.

(فصل)

في واجبات السَّعْيِ وكثيرٍ من سُنَنِهِ. (مُسْنَدٌ) له بعد ركعتي الطواف (أن) يأتي زَمَزَمَ فيشرِبُ منه ويصُبُّ على رأسه للأتباع كما حرَّرتَه في الحاشية ثم (يستلِمُ) نَذْبًا القادرُ الذكرُ وغيرُه بشرطه (الحَجَرُ بعد الطواف وصلاته) وذَهابِهِ لِزَمَزَمَ وَيُقْبَلُهُ ويضَعُ جَنَتهُ عليه على الكيفية السابقة لِعَمُودٍ عليه بَرَكَةُ استلامه في بقية نُشكِه، فإن عَجَزَ فَعَلَ ما مرَّ وأفهمَ كلامه أنه لا يأتي المُلتَزِمَ ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما، وهو كذلك مُبادَرةً لِلسَّعْيِ وَعَدَمَ وُروِده، ومُخالَفةً المأوردي وغيره في ذلك شاذَّةٌ كما في المجموع قال لمُخالَفتَه للأحاديث الصحيحة ثم صَوَّبَ ما هو المذهبُ أنه لا يشتغلُ عَقِبَ الركعتين إلا بالاستلام ثم الخُروجُ إلى الصفا لكن يُعَكِّرُ عليه ما صحَّ أنه ﷺ لَمَّا فَرَعَ مِنْ طَوافِهِ قَبْلَ الْحَجَرِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ،

• فَوَدَّ: (صَرَفَهُ) أَي عَنْ نَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (وَحَامِلٌ مُحَدِّثٌ الْخَطِّ) بَقِيَ ما لو صَرَفَهُ الْمَحْمُولُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْحَامِلِ وَصَرَفَهُ الْحَامِلُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْمَحْمُولِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَقَعَ لِلْحَامِلِ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ فِي جَوَابِ الْإِشْكَالِ أَمَّا إِذَا صَرَفَهُ إِلَى طَوَافٍ آخَرَ فَلَا يَنْصَرِفُ الْخَطُّ وَجْهَ الْاِخْتِذَا أَنَّهُ لَمَّا صَرَفَهُ الْمَحْمُولُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى الْحَامِلِ صَارَ الْحَامِلُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَرَفَهُ لَطَوَافٍ غَيْرِ الْمَحْمُولِ وَمَنْ عَلَيْهِ طَوَافٌ وَصَرَفَ الطَّوَافَ لَطَوَافٍ آخَرَ لَمْ يَنْصَرِفْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْوَجْهِ.

فصل في واجبات السَّعْيِ

وَكثيرٌ مِنْ سُنَنِهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فِيمَا يُخْتَمُ بِهِ الطَّوَافُ وَيَبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ السَّعْيِ. اهـ. • فَوَدَّ: (نَفْلًا) إِلَى الْمَنِّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وغيره) أَي غَيْرُ الذِّكْرِ، وَهُوَ الْاِثْنَى وَالْخَتْنَى بِشَرْطِهِ، وَهُوَ خُلُوفُ الْمَطَافِ ع ش. • فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ كَلَامَهُ الْخَطُّ) وَاقْتِصَارُهُ عَلَى الْإِسْتِلَامِ يَقْتَضِي عَدَمَ سُنَّةِ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ وَالسُّجُودِ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ سَنَ ذَلِكَ قَالَ الزَّركَشِيُّ وَعِبَارَةُ الشَّافِعِيِّ تُشِيرُ إِلَيْهِ نِهَايَةً وَسَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَصَرَّحَ أَبُو الطَّيِّبِ وَصَاحِبُ الذَّخَايِرِ بِأَنَّهُ يَقْبَلُهُ أَي وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ الْإِسْتِلَامِ أَكْثَفًا بِمَا بَيَّنَّاهُ فِي أَوَّلِ الطَّوَافِ. انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. • فَوَدَّ: (لَا يَأْتِي) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيِ الْمَجْمُوعِ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا صَوَّبَهُ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْحَضَرِ عَلَى الْإِسْتِلَامِ.

فصل: في واجبات السَّعْيِ وكثيرٍ من سُنَنِهِ

• فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ كَلَامَهُ الْخَطُّ) أَفْهَمَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُسَنُّ حَيْثُذُ أَي بَعْدَ الطَّوَافِ وَصَلَاتِهِ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ وَلَا السُّجُودُ عَلَيْهِ قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْهِدِ وَالظَّاهِرُ سَنَ ذَلِكَ قَالَ الزَّركَشِيُّ وَعِبَارَةُ الشَّافِعِيِّ تُشِيرُ إِلَيْهِ وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي التَّقْبِيلِ. اهـ.

وأنه لما فرغ من صلاته عاد إلى الحجر ثم ذهب إلى زمزم فشرب منها وصب منها على رأسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع إلى الصفا فقال أبداً بما بدأ الله به قال الزركشي فينبغي فعل ذلك كله. اهـ. وفي حديث ضعيف ما يدل على نذب إثيان الملتزم، وهو يعمل به في الفضائل خلافاً لمن رده بأنه ضعيف وعليه فينبغي حملُه على ما إذا لم يكن هناك سعي لكن ينبغي أن يكون بعد الركعتين لتصريحهم بأن الأكمل فيهما أن يكونا عقب الطواف (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) للإتباع رواه مسلم، وهو أعني السعي ركن كما سيُصرَّح به للخبر الحسن «يا أيها الناس اسقوا، فإن الله شجَّعنا كَتَبَ عليكم السعي».

(وشرطه) ليَقَعَ عن الركن (أن يبدأ) في الأولى وما بعدها من الأوتار (بالصفا)، وهو بالقصر طرف جبل أبي قبيس وشهرته تُغني عن تحديده، وهو أفضل من المروة كما بينته في الحاشية ويبدأ في الثانية وما بعدها من الأشفاع بالمروة والآن عليها عقد واسع علامة على أولها فلو ترك خامسة مثلاً جعل الشابعة خامسة، وأتى بسادسة وسابعة وذلك إما صَحَّ أنه بأنه بدأ به

فود: (أبدأ إلخ) بصيغة المتكلم وحده. فود: (قال الزركشي إلخ) عبارة النواني وإذا فرغ من ركعتي الطواف والدعاء بغدَّهما استلَمَ نَذْباً هنا وفيما يأتي فوراً الحجر الأسود مع التَّحْيِيلِ والسُّجُودِ كما مرَّ قاله حج ولا يأتي الملتزم ولا الميزاب لا بغد الركعتين ولا قبلهما إذا كان سعى فيخرج له عقب ذلك من باب الصفا نذباً وإلا سُنَّ أن يأتي الملتزم بغد الركعتين كما في التَّخْفَةِ وقال في الإمداد قبلهما قال في الفتح فليُلبِصْ صَدرَه وَوَجْهَه به وَيَسْطُرْ يَدَيْه عليه اليُمْنَى إلى الباب واليُسْرَى إلى الركن ثم يدعو بما أحب. اهـ. فود: (وهو) أي الحديث الضعيف. فود: (زدة) أي ذلك الحديث.

فود: (وعليه) أي على العمل بذلك الحديث.

فود: (سعي) (ثم يخرج) أي نذباً. فود: (للسعي) أي بين الصفا والمروة نهايةً ومُغْنِي.

فود: (لِلإِتِّبَاعِ) إلى المثني في النهاية. فود: (وشرطه) أي شرطه نهايةً ومُغْنِي. فود: (وهو أفضل إلخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي والأَسْنَى. فود: (وشهرته) أي الصفا. فود: (ويبدأ) إلى المثني في النهاية والمُغْنِي إلا قوله والآن إلى فلو ترك. فود: (فلو ترك خامسة إلخ) أقول صورة ذلك أن يذهب بغد

فود: (وهو أفضل من المروة كما بينته في الحاشية) قال في شرح الرُّوضِ قال ابن عبد السلام والمروة أَفْضَلُ مِنَ الصَّفا؛ لآتِهَا مُرُورُ الْحَاجِّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ والصَّفا مُرُورُهُ ثَلَاثًا وَالبُداءُ بِالصَّفا وَسِيلَةٌ إِلَى اسْتِغْبَالِهَا قَالَ م. ر. وَالطَّوَّافُ أَفْضَلُ أَرْكَانِ الْحَجِّ إلخ. فود: (فلو ترك خامسة إلخ) أقول صورة ذلك أن يذهب بغد الرَّابِعَةِ التي انْتَهَاؤُهَا بِالصَّفا مِنْ غَيْرِ السَّعْيِ إِلَى الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ فِي الْمَسْعَى إِلَى الصَّفا ثُمَّ يَعُودُ مِنَ الصَّفا فِي الْمَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ فَقَدْ تَرَكَ الْخَامِسَةَ؛ لِأَنَّهُ بَغَدَ الرَّابِعَةِ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْمَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ بَلْ ذَهَبَ فِي غَيْرِهَا فَلَا يَحْسِبُ ذَلِكَ خَامِسَةً، وَلِئَلَّا مِنْ عَدَمِ حُسْبَانِهِ خَامِسَةً إِنْغَاءَ السَّادِسَةِ الَّتِي هُوَ عَوْدُهُ بَعْدَ هَذَا الذَّهَابِ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفا؛ لِآتِهَا مَشْرُوطَةٌ بِتَقَدُّمِ الْخَامِسَةِ عَلَيْهَا وَلَمْ

أَي وَخَتَمَ بِالْمَرْوَةِ كَمَا يَأْتِي وَقَالَ «ابْدَعُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ».

(وَأَنْ يَسْمَى سَبْعًا) يَقِينًا، فَإِنْ شَكَّ فِكَمَا مَرَّ فِي الطَّوَافِ (ذَهَابَهُ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً وَعَوْدَهُ مِنْهَا إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى)؛ لِأَنَّهُ صَلَّى «بَدَأَ بِالصَّافَا وَخَتَمَ بِالْمَرْوَةِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَانْدَفَعَ قَوْلُ جَمْعِ أُنْهَمَا مَرَّةً إِذْ يَلْزَمُهُمُ الْخَتَمُ بِالصَّافَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُسَنَّ رِعَايَةَ خِلَافِهِمْ لِشُدُودِهِ وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ الْمَسَافَةِ

الرَّابِعَةِ الَّتِي أَنْتَهَاؤُهَا بِالصَّافَا مِنْ غَيْرِ الْمَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ فِي الْمَسْعَى إِلَى الصَّافَا ثُمَّ يَعُودُ مِنَ الصَّافَا فِي الْمَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ فَقَدْ تَرَكَ الْخَامِسَةَ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْمَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ بَلْ ذَهَبَ فِي غَيْرِهَا فَلَا يَحْسِبُ ذَلِكَ خَامِسَةً وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ حُسْبَانِهِ خَامِسَةَ الْإِلْغَاءِ السَّادِسَةِ الَّتِي هِيَ عَوْدُهُ بَعْدَ هَذَا الذَّهَابِ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّافَا؛ لِأَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ بِتَقَدُّمِ الْخَامِسَةِ عَلَيْهَا وَلَمْ يَوْجَدْ، وَأَمَّا السَّابِعَةُ الَّتِي هِيَ ذَهَابُهُ بَعْدَ هَذِهِ السَّادِسَةِ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ فَقَدْ وَقَعَتْ خَامِسَةً فَاحْتَاجَ بَعْدَهَا إِلَى سَادِسَةٍ وَسَابِعَةٍ سَمَّ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِهِ الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ ابْدَعُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ) رَوَاهُ التَّنَائِي بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ (أَبْدَأَ) عَلَى الْخَبَرِ لَا الْأَمْرِ وَرَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ بِلَفْظٍ (بَدَأَ) بِالتَّوْنِ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَبْعًا) (وَأَنْ يَسْمَى سَبْعًا) أَي وَلَوْ مَنكُوسًا أَوْ كَانَ يَمْشِي الْقَهْقَرَى فِيمَا يَظْهَرُ نِهَائَةً.

• قَوْلُهُ (سَبْعًا) (إِلَى الْمَرْوَةِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَأَصْلُهَا الْحَجَرُ الرَّخْوُ، وَهِيَ فِي طَرَفِ جَبَلٍ قُعُقَعَانِ.

• قَوْلُهُ: (مَرَّةً) بِالرَّفْعِ خَبَرٌ ذَهَابُهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ إِلَى لَا بَعْدَ طَوَافِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ الْمَسَافَةِ) (إِلْخ) أَي الَّتِي بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَلَوْ التَّوَى فِي سَفْعِهِ عَنْ مَحَلِّ السَّغْيِ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - نِهَائَةً. وَقَوْلُهُ وَلَوْ التَّوَى الْخَ إِنْ كَانَ مَعَ الْخُرُوجِ عَنْ عَرْضِ الْمَسْعَى فَقَرِيبٌ بَلْ كَلَامُهُمْ مُصَرَّحٌ بِخِلَافِهِ وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلتَّقْيِيدِ بِالسَّيْرِ وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا النَّصُّ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّأْوِيلِ وَالْمُرَاجَعَةِ، وَفِي تَارِيخِ الْقُطُبِ الْحَنْفِيِّ الْمَكِّيِّ تَقْلًا عَنْ تَارِيخِ الْفَاكِهِيِّ أَنَّ عَرْضَ الْمَسْعَى خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرَاعًا. انْتَهَى. ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَسِّنِيَّ سَمَّ قَالَ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَجِبُ أَنْ يَسْمَى فِي بَطْنِ الْوَادِي وَلَوْ التَّوَى فِيهِ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ قَالَ شَارَحُهُ بِخِلَافِهِ كَثِيرًا بَحْثٌ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ سَمْتِ الْعَقْدِ الْمُشْرِفِ عَلَى الْمَرْوَةِ إِذْ هُوَ مُقَارِبٌ لِعَرْضِ الْمَسْعَى مِمَّا بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الَّذِي ذَكَرَ الْفَارَسِيُّ أَنَّهُ عَرْضُهُ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ فِي الْمَجْمُوعِ حَيْثُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ لَا يَجُوزُ السَّغْيُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ السَّغْيِ فَلَوْ مَرَّ وَرَاءَ مَوْضِعِهِ فِي زُقَاقِ الْمَطَارِينَ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ سَفْعُهُ؛ لِأَنَّ السَّغْيَ مُخْتَصٌّ بِهِ فَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ كَالطَّوَافِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلِذَا قَالَ الدَّارِمِيُّ إِنْ التَّوَى فِي مَوْضِعِ سَفْعِهِ يَسِيرًا جَازٌ، وَإِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَوْ زُقَاقِ الْمَطَارِينَ فَلَا. انْتَهَى. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْعُبَابِ وَلَوْ التَّوَى فِيهِ يَسِيرًا الْمُرَادُ بِالسَّيْرِ فِيهِ مَا لَا يَخْرُجُ عَنْهُ فَتَأَمَّلْهُ. انْتَهَى كَلَامُ الْمُحَسِّنِيِّ. هَذَا وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّقْدِيرَ لِعَرْضِهِ بِخَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ أَوْ نَحْوِهَا عَلَى التَّقْرِيبِ إِذْ لَا نَصَّ فِيهِ يُحْفَظُ عَنْ السَّيْرِ فَلَا يَضُرُّ الْإِلْتِزَامُ السَّيْرِ لِذَلِكَ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ تَقْدِيرِ الْعَرْضِ وَلَوْ عَلَى التَّقْرِيبِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ اعْتَمَدَهُ الْوَنَائِي فَقَالَ: لَكِنْ لَوْ التَّوَى فِي

في كُلِّ بَأْنٍ يُلَصِّقُ عَقِبَهُ أَوْ عَقِبَ أَوْ حَافِزَ مَرْكُوبِهِ بِأَصْلِهِ مَا يَذْهَبُ مِنْهُ وَرَأْسُ إصْبَعِ رِجْلِهِ أَوْ رِجْلٍ أَوْ حَافِزَ مَرْكُوبِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ وَبَعْضُ دَرَجِ الصَّفَا مُحَدَّثٌ فَلْيُحْتَضَطْ فِيهِ بِالرُّقْيَةِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ وَصُولَهُ لِلدَّرَجِ الْقَدِيمِ كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ (قَوْلُهُ: التَّائِيثُ) كَذَا بِأَصْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخَطِّهِ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ عَنِ التَّذْكِيرِ. اهـ من هَامِشٍ. وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ هَذَا بِاعْتِبَارِ زَمَنِهِمْ وَأَمَّا الْآنَ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُحَدَّثٌ لِعَلُّو الْأَرْضِ حَتَّى غَطَّتْ دَرَجاتٍ كَثِيرَةً. (وَأَنْ يَسْقَى بَعْدَ طَوَافٍ زَكَاةً أَوْ قُدُومًا)؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ عَنْهُ ﷺ بَلْ حُكِيَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ فَلَا يَجُوزُ بَعْدَ

سَعْيِهِ عَنْ مَحَلِّ السَّعْيِ يَسِيرًا بَحِثٌ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ سَمْتِ الْعَقْدِ الْمُشْرِفِ عَلَى الْمَرْوَةِ لَمْ يَضُرَّ وَذِكْرُ الْفَارِسِيِّ أَنَّ عَرْضَ الْمَسْعَى مَا بَيْنَ الْمِيلَيْنِ، فَإِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَوْ مَرَّ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ فَلَا يَصِحُّ. اهـ.
 ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ عَقِبَ الْإِلَهِ) أَيِ كَأَنَّ رَكِبَ آدَمِيًّا سَم. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ عَقِبَ أَوْ حَافِزَ مَرْكُوبِهِ) ثُمَّ قَالَ أَوْ رِجْلٍ أَوْ حَافِزَ مَرْكُوبِهِ الْإِلَهِ أَنْظِرْ هَلْ يَكْفِي ذَلِكَ فِي رَاكِبِ الْمِحْفَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْفِي؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الدَّابَّتَيْنِ الْحَامِلَتَيْنِ لِلْمِحْفَةِ مَرْكُوبٌ لَهُ سَمٌ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ تَخْتَلِفَ مَسَافَةُ الْمَسْعَى بِالنَّسْبَةِ لِلْمَاشِي وَالرَّاكِبِ بَضْرِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَرَأْسُ إصْبَعِ رِجْلِهِ الْإِلَهِ) أَيِ وَلَا يَكْفِي رَأْسُ الثَّقَلِ الَّذِي تَنْقُصُ عَنْهُ الْأَصَابِعُ وَتَأْتِي. ٥ قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ) هَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامُ وَأَقْرَهُ الْمُقَنِّي وَجَرَى عَلَيْهِ الرَّمْلِيُّ فِي التَّهْيِاتِ وَشَرَحَ الدَّلَجِيَّةَ وَخَالَفَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ وَكَذَلِكَ ابْنُ عَلَانَ فَجَرَى عَلَى أَنَّ الدَّرَجَ الْمُشَاهَدَ الْيَوْمَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ بِمُحَدَّثٍ وَأَنَّ سَعْيَ الرَّاكِبِ صَحِيحٌ إِذَا أَلَصَقَ حَافِزَ دَابَّتِهِ بِالدَّرَجَةِ السُّفْلَى بَلِ الْوُصُولُ لِمَا سَامَتْ آخِرُ الدَّرَجِ الْمَذْفُونَةِ كَافٍ، وَإِنْ بَعْدَ عَنْ آخِرِ الدَّرَجِ الْمَوْجُودِ الْآنَ بِأَذْرَعٍ قَالَ وَفِي هَذَا فُسْحَةٌ كَبِيرَةٌ لِأَكْثَرِ الْعَوَامِّ، فَإِنَّهُمْ يَصِلُونَ لِآخِرِ الدَّرَجِ بَلْ يَكْتَفُونَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ هَذَا كُلُّهُ فِي دَرَجِ الصَّفَا أَمَّا الْمَرْوَةُ فَقَدْ اتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى أَنَّ الْعَقْدَ الْكَبِيرَ الْمُشْرِفَ الَّذِي بَوَاجِهُهَا هُوَ حُدُّهَا لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَمُرَّ تَحْتَهُ وَيَرْقَى عَلَى الْبِنَاءِ الْمُزْتَفِعِ بَعْدَهُ. اهـ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُحْمَلُ الْإِلَهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابِ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِيهَا بِإِغْتِيَابٍ مَا كَانَ وَأَمَّا الْآنَ أَصْلُهَا دَرَجٌ مَذْفُونٌ فَيَكْفِيهِ الْإِصَاقُ الْعَقِبِ أَوْ الْأَصَابِعُ بِآخِرِ دَرَجِهَا وَأَمَّا الْمَرْوَةُ فَهِيَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ تَحْتَ الْعَقْدِ الْمُشْرِفِ ثُمَّ يَكُونُ قَدْ وَصَلَهَا وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِإِدْلَائِهِ فِي الْحَاشِيَةِ انْتَهَتْ اهـ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا بِإِغْتِيَابِ زَمَنِهِمْ وَأَمَّا الْآنَ الْإِلَهِ) أَقْرَهُ الرِّشِيدِيُّ وَقَدْ اِزْتَدَمَّتْ تِلْكَ الدَّرَجُ بَلِ وَبَعْضُ الدَّرَجِ الْأَصْلِيَّةِ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (هَطُطْتُ) أَيِ: سَرَرْتُ كُرْدِيٌّ.

يُوجَدُ وَأَمَّا السَّابِعَةُ الَّتِي هِيَ ذَهَابُ بَعْدَ هَذِهِ السَّادِسَةِ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ فَقَدْ وَقَعَتْ خَاسِئَةً إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ بِهَا يُعْتَدُّ بِهِ إِلَّا أَرْبَعٌ؛ لِأَنَّ الْخَاسِئَةَ مَثْرُوكَةً وَالسَّادِسَةَ لَغَوٌ كَمَا تَقَرَّرَ فَصَارَتْ السَّابِعَةُ خَاسِئَةً وَاحْتِاجَ بَعْدَهَا إِلَى سَادِسَةٍ وَسَابِعَةٍ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ عَقِبَ الْإِلَهِ) أَيِ كَأَنَّ رَكِبَ آدَمِيًّا. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ عَقِبَ أَوْ حَافِزَ مَرْكُوبِهِ) ثُمَّ قَالَ أَوْ رِجْلٍ أَوْ حَافِزَ مَرْكُوبِهِ أَنْظِرْ هَلْ يَكْفِي ذَلِكَ فِي رَاكِبِ الْمِحْفَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْفِي؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الدَّابَّتَيْنِ الْحَامِلَتَيْنِ لِلْمِحْفَةِ مَرْكُوبٌ لَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ هَذَا بِإِغْتِيَابِ زَمَنِهِمْ وَأَمَّا الْآنَ الْإِلَهِ) عِبَارَةٌ شَارِحَ الْعُبَابِ وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِيهَا بِإِغْتِيَابٍ مَا كَانَ وَأَمَّا الْآنَ فَمِنْ أَصْلِهَا دَرَجٌ مَذْفُونٌ فَيَكْفِيهِ الْإِصَاقُ

طواف نفل كأن أحرم من بمكة بحج منها ثم تنقل بطواف وأراد السعي بعده كما في المجموع وقول جمع بجواره حينئذ ضعيف كقول الأذرع في توضيحه الذي تبين لي بعد التنقيب أن الراجح مذهبنا صحته بعد كل طواف صحيح بأي وصف كان لا بعد طواف وداع بل لا يتصور كما قاله وقوعه بعده؛ لأنه لا يسمى طواف وداع إلا إن كان بعد الإتيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقي عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصوّره في حقه حينئذ وتصوّره فيمن أحرم بحج من مكة ثم أراد خروجاً قبل الوقوف؛ لأنه يُسّر له طواف الوداع لا نظراً إليه؛ لأن كلامهما كما قاله الأذرع في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لا في كل وداع وقول جمع في هذه الصورة أن له السعي بعده إذا عاد ضعيف كما في المجموع وإذا أراد السعي بعد طواف القدوم.....

فرد: (كما في المجموع)، وهو المقتضى نهاية. فرد: (وقول جمع إلخ) ونص البيهقي والخفاف والإسنوي والإمراني والبذنجي وابن الرقعة أن السعي يجرى بعد طواف الوداع والتقل الصحيح محمد صالح عبارة النهاية وصوب الإسنوي وقوعه بعد طواف نفل بأن يحرم المكي بالحج ثم يتنقل بطواف ثم يسمى بعده وقد جزم بالأجزاء في هذه المحب الطبري ويوافقه قول ابن الرقعة اتفقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلاً إلا طواف الوداع ويؤدّه ما مرّ عن المجموع. اهـ. فرد: (إلا بعد طواف إلخ) الظاهر ولا بعد إلخ لا يقال هو مستثنى مما قبله فيكون من تيمّة كلام الأذرع؛ لأنه خلاف الواقع فكلام الأذرع على العموم، وإنما استثناء طواف الوداع فقط في كلام ابن الرقعة هذا ومن تأمل السباق والسياق لم يشك فيما ذكرته ثم رأيت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو فيها فلعله من تصرف بعض القاصرين بصري (قوله: لأنه لا يسمى إلخ) عبارة المغني؛ لأنه إذا بقي السعي لم يكن المائي به طواف وداع. اهـ. فرد: (وتصوّره) إلى التثنية في المغني وكذا في النهاية إلا قوله كما هو الأفضل. فرد: (ثم أراد خروجاً إلخ) أي ولو إلى متى يؤم التامن للمبيت بها ليلة التابع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير متى بين الخروج لمسافة القصر وما دونها فليراجع سم. أقول صرح بعدم الفرق النهاية والمغني وشيخ الإسلام ونقله الوناني عن الإمداد والفتيح. فرد: (وقول جمع إلخ) منهم الإسنوي والبذنجي والإمراني وفي نص البيهقي وكلام الخفاف ما يوافقه ومع ذلك فالمقتضى ما قاله في المجموع من أن ظاهر كلام الأصحاب اختصاصه بما بعد القدوم والاستيفاضة نهاية. فرد: (إذا هاء) كان التقييد بالموء؛ لأن السعي قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف فيخبرجه

العقب أو الأصابع بأخر درجها وأما المزوء فهم متيقنون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد بينت ذلك كله بأدليته في الحاشية اهـ. فرد: (ثم أراد خروجاً قبل الوقوف) أي ولو إلى متى يؤم التامن للمبيت بها ليلة التابع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير متى بين الخروج لمسافة القصر وما دونها فليراجع. فرد: (إذا هاء) كان التقييد بالموء؛ لأن السعي قبل

كما هو الأفضل؛ لأنه الذي صَحَّ عنه ﷺ لم تلزمه الموالاة بينهما بل له تأخيرُهُ، وإن طال لكن (بحيث لا يتخلَّل بينهما) أي السمي وطواف القدوم (الوقوف بقرعة)؛ لأنه يقطع تبعيته للقدوم قبله فيلزمه تأخيرُهُ إلى ما بعد طواف الإفاضة. (تنبيه) أحرم بالحج من مكة ثم خرج ثم عاد لها قبل الوقوف فهل يُسنُّ له طواف القدوم نظراً

عن كونه وداعاً فليتأمل سم. ه. فود: (كما هو الأفضل) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية عبارة والأفضل تأخيرُهُ عن طواف الإفاضة كما أفقَى به الوالد رحمه الله تعالى قال؛ لأن لنا وجهاً باستيجاب إعادته بعده. اه. وعبارة سم قوله كما هو الأفضل كلام الإيضاح صريح في ذلك ثم كونه الأفضل شاملاً لوقوعه عقب طواف القدوم ولتراخيه عنه اه. ه. فود: (بل له تأخيرُهُ إلخ) ولو طاف للقدوم فهل له أن يسمى بعده بعض السمي ويكملُه بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر والأقرب لسلامتهم المنع نهاية وفي الوانئي عن الإمداد مثله. ه. فود: (تنبيه آخرم بالحج إلخ) الذي في شرح الباب وقد يدخل في قولهم أو قدوم ما لو أحرم المكي مثلاً بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف، فإنه الآن يُسنُّ له طواف القدوم فينبغي إجزاء السمي بعده كما شمله كلامهم. انتهى. فجزم بسن طواف القدوم واقتصر على أنه

خروجه يوجب المكث بعد الطواف ولتراخيه عنه.

ه. فود: (في سنن) (بحيث لا يتخلَّل بينهما الوقوف بقرعة) عبارة العراقي في شرح البهجة لكن يشترط أن لا يتخلَّل بينهما ركن كالوقوف والحلق. اه. وهو يدلُّ على أنه لو حلق بعد انتصاب ليلة التحريم قبل الوقوف امتنع السمي، وقد يشكك على هذا بعد تسليمه أن الحلق لا يدخل وقته قبل الوقوف ولهذا قال في الباب كشرح الروض وأول وقت غيره أي غير الذبح من الحلق وغيره لمن وقف من انتصاب ليلة التحريم. اه. فدلَّ قوله لمن وقف على توقف دخول وقت الحلق على الوقوف، فإن قلت لكنه مع عدم دخول وقته يُجزئ قلت ممنوع إلا بتقل حتى إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف طويلاً بالحلق إن أمكن بأن ثبت الشعر أو كان قد قصر فقط. ه. فود: (فيلزمه تأخيرُهُ إلى ما بعد طواف الإفاضة) قال في شرح الإيضاح ومر عن الأذرع أن يُسنُّ لمن دفع من عرفة إلى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له السمي بعده وقد يفهمه قولهم لو وقف لم يُجز السمي إلا بعد طواف الإفاضة لدخول وقته، وهو فرض فلم يُجز بعد تقل مع إمكانه بعد فرض. اه. فافهم التعليل بدخول وقته إلخ جوازه قبله، وهو خلاف قوله الاتي ولا يُجزئه السمي حيثيذ إلى استناب قال م ر في شرحه ولو دخل خلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السمي حيثيذ كما اقتضاه إطلاقهم أو لا، ويحمل كلامهم على ما لو صدر طواف القدوم حال الإحرام لشمول نية الحج لهما حيثيذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك فالمجانسة متفية بينهما كل مُحتمل، وظاهر كلامهم الاتي في طواف الوداع يؤيد الثاني، وهو الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له أن يسمى بعض السمي ويكملُه بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضاً والأقرب لسلامتهم المنع. اه. ه. فود: (تنبيه آخرم بالحج من مكة إلخ) الذي في

لِدُخُولِهِ أَوْ لَا تَنْظُرًا لِقِدَمِ انْقِطَاعِ نِسْبَتِهِ عَنْهَا أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَنْوِي الْعَوْدَ إِلَيْهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ لَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَلَوْ قِيلَ بِالثَّالِثِ لَمْ يَبْغُذْ إِلَّا أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِمْ نَذْبُهُ لِلْحَلَالِ الشَّامِلِ لِمَا إِذَا فَارَقَ عَازِمًا عَلَى الْعَوْدِ ثُمَّ عَادَ يُؤَبِّدُ الْأَوَّلَ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي كَلَامِ الْمُحِبِّ الطَّيْرِي مَا يُصْرِّحُ بِالْأَوَّلِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ وُجُوبِ طَوَافِ الْوَدَاعِ عَلَى الْخَارِجِ الْمَذْكُورِ بِأَنْ طَوَّافَ الْوَدَاعِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ فِرَاقِ الْمُنَاسِلِكِ كُلِّهَا، وَلَا كَذَلِكَ طَوَافُ الْقُدُومِ وَعَلَيْهِ فَيُجْزِئُ الشَّعْبِي بَعْدَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ عَادَ لِمَكَّةَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَقَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ يُسَنُّ لَهُ الْقُدُومُ وَلَا يُجْزِئُهُ الشَّعْبِي حِينَئِذٍ بِأَنْ الشَّعْبِي مَتَى أَخَّرَ عَنِ الْوُقُوفِ وَجَبَتْ وَقُوعُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ (وَمَنْ سَقَى بَعْدَ) طَوَافِ (الْقُدُومِ وَلَمْ يُعِدْهُ) أَيِ لَمْ يُنْذَبْ لَهُ إِعَادَتُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَلْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى وَأَصْحَابُهُ لَمْ يَسْقُوا إِلَّا

يَتَّبِعِي إِجْزَاءَ الشَّعْبِي بَعْدَهُ سَمِ. قُود: (بَيْنَ أَنْ يَنْوِي الْعَوْدَ إِلَيْهَا) أَيِ فَلَا يُسَنُّ. قُود: (أَوْ لَا) أَيِ قَيْسُن. قُود: (يُؤَبِّدُ الْأَوَّلَ) عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَإِذَا أَخْرَمَ مَكِّيً بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ وَخَرَجَ مِنْهَا وَلَوْ لِغَيْرِ سَفَرٍ قَصِيرٍ وَعَازِمًا عَلَى الْعَوْدِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا سَنُّ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ كَمَا لَوْ كَانَ حَلَالًا وَيُجْزِئُ الشَّعْبِي بَعْدَهُ كَمَا فِي التَّحْفَةِ وَلَوْ دَخَلَ حَلَالًا مَكَّةَ فَطَافَ لِلْقُدُومِ ثُمَّ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ لَمْ يُجْزِئِ الشَّعْبِي بَعْدَهُ كَذَا فِي الْإِمْدَادِ وَالتَّهْيِئَةِ. اه. قُود: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ سَنُّ طَوَافِ الْقُدُومِ لِلْخَارِجِ الْمَذْكُورِ. قُود: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْأَوَّلِ. قُود: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ الْعَائِدِ الْمَذْكُورِ حِينَئِذٍ يُسَنُّ لَهُ الطَّوَّافُ وَيُجْزِئُ الشَّعْبِي بَعْدَهُ. قُود: (وَلَا يُجْزِئُهُ الشَّعْبِي إِلَّا) جَزَمَ بِهَذَا تَلْمِيزُهُ عَبْدَ الرَّءُوفِ مُخَالَفًا لِمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَنَائِيً عِبَارَةً سَمِ قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْطِاحِ وَمَرَّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يُسَنُّ لِمَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ طَوَافُ الْقُدُومِ فَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ لَهُ الشَّعْبِي بَعْدَهُ وَقَدْ يَقْنِئُهُمْ قَوْلُهُمْ أَوْ وَقَفَ لَمْ يُجْزِئِ الشَّعْبِي إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ لِدُخُولِ وَقْتِهِ، وَهُوَ قَرَضٌ فَلَمْ يُجْزِئْ بَعْدَ تَقْلٍ مَعَ امْتِنَانِهِ بَعْدَ قَرَضٍ. انْتَهَى. فَأَقْنِئَهُمُ التَّغْلِيلُ بِدُخُولِ وَقْتِهِ إِلَّا جَوَازَهُ قَبْلَهُ، وَهُوَ خِلَافٌ كَلَامِهِ هُنَا. اه. وَاعْتَمَدَ ش مَا هُنَا عِبَارَتُهُ وَقَضَيْتُهُ أَيِ التَّغْلِيلِ عَدَمَ امْتِنَانِ الشَّعْبِي قَبْلَ انْتِصَافِ لَيْلَةِ التَّحْرِ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجَّ حَيْثُ قَالَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ عَادَ لِمَكَّةَ إِلَّا. اه. قُود: (بَلْ يُكْرَهُ) هَذَا مَا جَزَمَ بِهِ فِي الرُّؤُوسِ وَأَقْرَأَهُ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ النَّهَايَةِ وَقَالَ فِي الْمُغْنِيِّ هِيَ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَقَبْلَ مَكْرُوهَةٍ. اه. وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ ابْنُ شُهْبَةَ هَذَا وَلَوْ قِيلَ بِحُرْمَتِهَا بِنَاءً عَلَى عَدَمِ سَنِّهَا لَمْ يَبْغُذْ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّلَبُّسِ بِبَيَادَةِ فَاسِدَةٍ بَصُرِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ وَقَبْلَ يُسْتَحَبُّ الْإِعَادَةُ كَمَا حَكَاهُ الْمُغْنِيُّ وَالتَّهْيِئَةُ وَصَاحِبُ الْقَوْلِ الرَّاجِعِ لَا يَقْطَعُ نَظَرَهُ عَنِ الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ بِالْكَلِّيَّةِ.

شَرْحُ الْمُبَابِ مَا نَصَّهُ: وَقَدْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِمْ أَوْ قُدُومٍ مَا لَوْ أَخْرَمَ الْمَكِّيُّ مَثَلًا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسَنُّ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ فَيَتَّبِعِي إِجْزَاءَ الشَّعْبِي بَعْدَهُ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ. اه. فَجَزَمَ بَيْنَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَاقْتِصَارِ عَلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي إِجْزَاءَ الشَّعْبِي بَعْدَهُ. قُود: (بَلْ يُكْرَهُ) لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ عَنِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَتَقَدَّمَ خِلَافُهُ.

بعد طواف القدوم، رواه مسلم ومن ثم لم يُسنَّ للقارن رعاية خلاف موجبها ومزَّ وجوبها على من كمل قبل فوات الوقوف.

(وُستَحَبَّ) للذكر (أن يرقى على الصفا والمروة قدرَ قامةٍ) للاتباع فيهما رواه مسلم والرقى الآن بالمروة مُتَعَذِّرٌ لكنَّ بآخِرِها دَكَّةٌ فينبغي رُقْيُها عَمَلًا بالوارد ما أمكن أمَّا المرأة والخُتْنَى.....

• فَوَدَّ: (لَمْ يُسَنَّ لِلْقَارِنِ الْإِلْحَ) جَرَى عَلَيْهِ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِ الدَّلَجِيَّةِ وَجَرَى فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ وَالْخَطِيبُ فِي الْمُغْنَى عَلَى نَذْبِ مَقْفَعَيْنِ لَهُ وَعَلَيْهِ جَرَى سَمُ وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَابْنُ عَلَّانٍ وَغَيْرُهُمْ قَالَ الْحَلَبِيُّ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ امْتِنَاعُ مَوَالِاةِ الطَّوَاقِيْنَ وَالسَّعْيَيْنِ قَيْطُوفٌ وَيُسَمَّى ثُمَّ يَطُوفُ وَيُسَمَّى. اهـ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ. عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَنُسْنٌ لِلْقَارِنِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُمَا عَلَيْهِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَحْثًا، وَهُوَ حَسَنٌ. اهـ. وَقَالَ بَاعَشَنٌ عَلَى الْوَنَائِي الْمُعْتَمِدُ مَا قَالَه حَجَّ مِنْ عَدَمِ السَّيَّةِ. اهـ. • فَوَدَّ: (رِعَايَةُ خِلَافٍ مُوجِبِهَا)، وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ نَذْبَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَنْ لَا يَمَارِضَ سَنَةً صَحِيحَةً وَقَدْ صَحَّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّهُ لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا) كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَمَزَّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالْأَفْضَلُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ اللَّهُمَّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَحَاقًا إِلَى وَمُتَّطَهَّرًا. • فَوَدَّ: (وَمَزَّ وَجُوبُهَا إِلَى الْإِلْحِ) الْمُرَادُ بِوُجُوبِهَا كَوْنُهَا شَرْطًا فِي الْإِجْزَاءِ عَنْ نُسْكِ الْإِسْلَامِ لَا أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ بِحَيْثُ يَأْتُمُ بِتَرْكِهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَتَوَقَّرَ فِيهِ شُرُوطُ الْإِسْطَاعَةِ وَيَخْشَى عُرُوضَ نَحْوِ عَضْبٍ فَلَا يَتَعَدَّى الْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي فِيمَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ. نَعَمْ مَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِيمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ أَمَّا بَعْدَ التَّلَبُّسِ بِهِ فإِطْلَاقُ الْوُجُوبِ وَاضِحٌ عَلَى مَا يَصْرُحُ بِهِ كَلَامُهُمْ مِنْ أَنَّهُ بَعْوَدُهُ لِلْوُقُوفِ وَتَلَبُّسُهُ بِهِ يَنْصَرِفُ نُسْكَهُ لِفَرِيضَةِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ زَانَتْ الْمُحْشَى سَمَ قَالَ قَوْلُهُ وَجُوبُهَا إِلَى الْإِلْحِ أَيِ إِذَا أَعَادَ الْوُقُوفَ. انْتَهَى بِضَرِيٍّ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ كَمَلَ الْإِلْحِ) أَيِ يَبْلُوغُ أَوْ عِنْتِي سَمَ.

• فَوَدَّ (سَمَ): (أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ) أَيِ لِإِنْسَانٍ مُعْتَدِلٍ وَأَنْ يُشَاهِدَ الْبَيْتَ قِيلَ إِنَّ الْكَعْبَةَ كَانَتْ تُرَى فَحَالَتْ الْأَبْنِيَّةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَرْوَةِ وَالْيَوْمَ لَا تُرَى الْكَعْبَةُ إِلَّا عَلَى الصَّفَا مِنْ بَابِ الصَّفَا مُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِلذَّكْرِ) التَّقْيِيدُ بِالذَّكْرِ جَزَمَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْغَرَرِ وَكَذَا فِي الْأَسْنَى إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِيهِ حِكَايَةَ بَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ وَقَالَ شَيْخُ مَشَايِخِنَا الشَّمْسُ الْخَطِيبُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ الرُّقْيُ مِنَ الْمَرْوَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالْخُتْنَى مُطْلَقًا. اهـ. وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ لَا يُسْنُّ لَهُمَا إِلَّا أَنْ خَلَا الْمَحَلُّ عَنْ غَيْرِ الْمَحَارِمِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَتَبِعَهُ تَلْمِيزُهُ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ. انْتَهَى. بِضَرِيٍّ وَمَالٌ إِلَيْهِ أَيْضًا سَمُ وَالْوَنَائِي. • فَوَدَّ: (دَكَّةً) أَيِ مُسَطَّبَةً مُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْمَرْأَةُ الْإِلْحِ) قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ نَقْلًا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ قَضِيَّةَ إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ عَدَمَ الْفَرْقِ وَأَيْضًا تَحْتَاطُ بِالرُّقْيِ كَالرَّجُلِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ. انْتَهَى. أَقُولُ إِنَّ ثَبْتَ خِلَافٍ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْوُجُوبِ مُطْلَقًا فَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِنَذْبِ الرُّقْيِ لِلْمَرْأَةِ أَوِ الْخُتْنَى بِضَرِيٍّ.

• فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ كَمَلَ) أَيِ يَبْلُوغُ أَوْ عِنْتِي. • فَوَدَّ: (قَبْلَ فَوَاتِ الْوُقُوفِ) أَيِ إِذَا أَحَادَ الْوُقُوفَ.

فَلَا يُسْنُ لَهُمَا رُقْيًى وَلَوْ فِي خَلْوَةٍ عَلَى الْأُوجَةِ الَّذِي اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ
 اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَا يَقْعَانِ فِي شَكٍّ لَوْلَا الرُقْيَى فَيُسْنُ لَهُمَا حِينَئِذٍ عَلَى الْأُوجَةِ احتياطًا (فإذا رُقِيَ)
 بكسر القاف الذكور وغيره واشترائط الرُقْيَى ليس قِيدًا فِي نَذْبٍ مَا بَعْدَهُ لِنَذْبِهِ لِغَيْرِ الرَّاقِي أَيْضًا بَلْ
 فِي حِيَازَةِ الْأَفْضَلِ لَا غَيْرَ اسْتَقْبَلَتْ ثُمَّ (قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا
 هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ
 بِيَدِهِ) أَيْ قُدْرَتَهُ وَقُوَّتَهُ (الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ إِلَّا يُحْيِي وَيُمِيتُ
 فَالْإِسْنَوِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ وَالْأَيْدِي الْخَيْرُ فَذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ قِيلَ: وَلَمْ يَرُدَّ زَادَ مُسْلِمٌ بَعْدَ قَدِيرٍ «لَا
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعَدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» (ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ دِينًا وَدُنْيَا
 قُلْتُ: وَيُعِيدُ الذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ «بَعْدَ مَا ذَكَرْتُ ثُمَّ دَعَا.....

• قَوْلُهُ: (فَلَا يُسْنُ لَهُمَا رُقْيًى وَلَوْ فِي خَلْوَةٍ الْخ) قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَهُوَ مُتَّجَهٌ وَقَالَ ابْنُ الْجَمَالِ، وَهُوَ
 أَوْجَهُ مِمَّا فِي الْحَاشِيَةِ وَمَنْ الْمُخْتَصَرِ وَاعْتَرَضَهُ سَمِىَ أَيْ تَبَعًا لِلنَّهْيَةِ أَنَّ الرُقْيَى مَطْلُوبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ غَيْرَ أَنَّهُ
 سَقَطَ عَنِ الْأَتْنَى وَالْخُتْنَى طَلَبًا لِلتَّسْوِيَةِ فَإِذَا وَجِدَ ذَلِكَ مَعَ الرُقْيَى صَارَ مَطْلُوبًا إِذَا الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا
 وَعَدَمًا. اهـ كَرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. • قَوْلُهُ: (وَاشْتَرِاطُ الرُقْيَى الْخ) أَيْ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِذَا رُقِيَ كَرْدِي.

• قَوْلُهُ: (بَلْ فِي حِيَازَةِ الْأَفْضَلِ) أَيْ بِالنَّسْبَةِ لِلذِّكْرِ الْمُحَقَّقِ.

• قَوْلُهُ (سَمِىَ): (اللَّهُ أَكْبَرُ) أَيْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. • وَقَوْلُهُ: (وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا لِغَيْرِهِ كَمَا يُشِيرُ بِهِ
 تَقْدِيمُ الْخَيْرِ. • وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا هَدَانَا) أَيْ دَلَّنَا عَلَى طَاعَتِهِ بِالْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ. • وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا أَوْلَانَا) أَيْ
 مِنْ نِعْمَةٍ الَّتِي لَا تُحْصَى. • وَقَوْلُهُ: (لَهُ الْمُلْكُ) أَيْ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا لِغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ) زَادَ بَعْدَهُ الْأَتْنَى وَالْمُغْنِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ
 الْكَافِرُونَ. اهـ.

• قَوْلُهُ (سَمِىَ): (ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ الْخ) وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ ادْعُونِي اسْتَجِبْ لَكُمْ، وَإِنَّكَ لَا
 تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ أَنْ لَا تَنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَوْفَانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي
 زَادَ الْأَتْنَى اللَّهُمَّ اغْصِنْنَا أَيْ احْفَظْنَا بِدِينِكَ وَطَوَاعِيَّتِكَ وَطَوَاعِيَةِ رَسُولِكَ وَجَنِّبْنَا حُدُودَكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا

• قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ) فِي شَرْحِ م ر وَمَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْمَرْأَةِ وَمِثْلُهَا
 الْخُتْنَى إِخْفَاءُ شَخْصِهَا مَا امْكَنَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي خَلْوَةٍ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُسْنُ لَهَا التَّخْوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي
 خَلْوَةٍ يَرُدُّ أَنَّ الرُقْيَى مَطْلُوبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ غَيْرَ أَنَّهُ سَقَطَ عَنِ الْأَتْنَى وَالْخُتْنَى طَلَبًا لِلتَّسْوِيَةِ فَإِذَا وَجِدَ ذَلِكَ مَعَ
 الرُقْيَى صَارَ مَطْلُوبًا إِذَا الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ وَجُودًا وَعَدَمًا وَبِأَنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْوِيَةِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهَا
 مُثِيرَةٌ لِلشَّهْوَةِ وَمُحَرِّكَةٌ لِلْفِتْنَةِ، وَلَا كَذَلِكَ الرُقْيَى فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ وَيُزِيدُ الْإِسْنَوِيُّ مَا مَرَّ فِي جَهْرِ الصَّلَاةِ
 وَالْقَوْلِ أَنَّ إِخْفَاءَ الشَّخْصِ يُخْتَاطُ لَهُ فَرْقٌ الصَّوْتِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ سَمَاعَ الصَّوْتِ يَكُونُ سَبَبًا لِحَضُورِ مَنْ
 سَمِعَهُ مِنْ بُعْدٍ، وَلَا كَذَلِكَ الرُقْيَى فِي الْخَلْوَةِ. اهـ.

بين ذلك قال هذا ثلاث مرات» وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الدُّعَاءَ بِأَمْرِ الدُّنْيَا مُبَاحٌ فَقَطْ كَمَا فِي الصَّلَاةِ.

(وَأَنْ) يَكُونَ مَاشِيًا وَحَافِيًا إِنْ أَمِنَ تَنَجُّسَ رِجْلَيْهِ وَسَهَّلَ عَلَيْهِ وَمُتَطَهِّرًا وَمُسْتَوْرًا وَالْأَفْضَلُ تَحْرِي خُلُوِّ الْمَسْعَى أَيْ إِلَّا إِنْ فَاتَتْ الْمَوَالِدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا وَقِيَاسُهُ نَذْبُ تَحْرِي خُلُوِّ الْمَطَافِ حَيْثُ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمُبَادَرَةِ بِهِ وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ اتِّفَاقًا عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ لَكِنْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ كَرَاهَتَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ جَمْعًا مُجْتَهِدِينَ قَائِلُونَ بِامْتِنَاعِهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُمْ خَالَفُوا مَا صَحَّ أَنَّهُ رَكِبَ فِيهِ وَأَنْ يُؤَالِي بَيْنَ مَرَاتِهِ بَلْ يُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِيهِ لِتَحْدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ وَمَرُّهُ أَنَّهُ يَضُرُّ صِرْفُهُ كَالطَّوَافِ لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ كَيْفِيَّةٌ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا قَطْعُ الْمَسَافَةِ وَأَنْ (يَفْشِيَ أَوَّلَ السَّعْيِ وَأَخْرَجَهُ) عَلَى هَيْئَتِهِ (وَأَنْ) (يَعُدُّوا الذِّكْرَ).....

نُجِبَكَ وَنُجِبَ مَلَائِكَتُكَ وَأَنْبِيَاكَ وَرُسُلُكَ وَنُجِبَ عِبَادُكَ الصَّالِحِينَ اللَّهُمَّ يَسِّرْنَا لِلْيُسْرَى وَجَبِّنَا الْعُسْرَى وَاغْفِرْ لَنَا فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى وَاجْعَلْنَا مِنْ أُمَّةِ الْمُتَّقِينَ اهـ. فَوَدَّ: (بَيِّنَ ذَلِكَ) أَيْ بَيَّنَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّوْحِيدِ ش. فَوَدَّ: (تَحْرِي خُلُوِّ الْمَسْعَى) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ لَعَلَّ الرُّمَادَ بِالْخُلُوءِ مَا يَتَّسِرُ مَعَهُ السَّعْيُ بِلَا مَسْقَةٍ لَهَا وَقَعٌ، وَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّكَاةِ وَالْقَوِيَّ وَغَيْرِهِمَا وَلَيْسَ الرُّمَادُ بِالْخُلُوءِ خُلُوُّ الْمَحَلِّ بِالْكَلْبَةِ. اهـ كَرَدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرُّ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (وَلَا يُكْرَهُ الرُّكُوبُ) أَيْ إِلَّا عِنْدَ الزَّحْمَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُسْتَقْتَى وَإِلَّا فَلَا مَا لَمْ يَغْلِبِ الْإِيذَاءُ وَتَانِي. فَوَدَّ: (اتِّفَاقًا) مُتَّعِمِدٌ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ سَنِّ الْمَشْيِ فِيهِ ع ش. فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، فَإِنْ رَكِبَ بِلَا عُذْرٍ لَمْ يُكْرَهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ أَنَّ الشَّافِعِيَّ كَرِهَ السَّعْيَ رَاكِبًا إِلَّا لِعُذْرٍ مَحْمُولٌ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُمْ خَالَفُوا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِأَنَّهُ خِلَافُ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَهِيَ رُكُوبُهُ رَكِبَ فِيهِ فِي بَعْضِهِ وَسَعْيُ غَيْرِهِ بِهِ بِلَا عُذْرٍ كَصِغَرٍ أَوْ مَرَضٍ خِلَافُ الْأَوَّلَى نِهَايَةً أَقُولُ وَقَدْ يَمْنَعُ الْمُخَالَفَةَ بِأَنْ رُكُوبَهُ رَكِبَ فِيهِ كَانَ لِعُذْرٍ أَنْ يَظْهَرَ قَبْسُتَقْتَى وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَيْفِيَّةُ السَّعْيِ وَيَرَى جَمَالَهُ الْمُشْتَاقُونَ وَالْمُتَعَطِّشُونَ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَهْلُ مَكَّةَ ذُكُورُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ وَصَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ كَانُوا مُتَزَاجِمِينَ فِي الْمَسْعَى وَفِي الْبُيُوتِ الَّتِي فِي حَوَالِيهِ وَأَسْطَحَتِهَا لَيْتِلَ سَعَادَةٌ مُشَاهِدَةً طَلَعَتِ الشَّرِيفَةَ. فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ الْوُقُوفُ الْخُ) وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ بَعْدَهُ نِهَايَةً وَتَانِي. فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ كَيْفِيَّةٌ الْخُ) أَيْ فَلَهُ السَّعْيُ الْمُنْكَوسُ أَوْ الْقَهْقَرَى وَنَحْوُهَا سَمَ وَبَصْرِيَّ أَيْ مِمَّا لَا يُجْزَى فِي الطَّوَافِ وَيَكْفِي الطَّيْرَانُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَتَانِي. فَوَدَّ: (عَلَى هَيْئَتِهِ) إِلَى

فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُمْ خَالَفُوا مَا صَحَّ الْخُ) قَدْ يُجَبِّونَ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَكِبَ لِعُذْرٍ كَانَ يَظْهَرُ لِبُسْتَقْتَى مِنْهُ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ. فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ كَيْفِيَّةٌ) أَيْ فَلَهُ السَّعْيُ الْقَهْقَرَى وَنَحْوُهَا.

لا غيره مطلقاً عذواً شديداً طاقته حيث لا تأذي ولا إيذاء قاصداً الشئ لا نحو المسابقة (في الوسط) للاتباع فيهما رواه مسلم ويحرك الراكب دابته، والمراد بالوسط هنا الأمر التقريبي إذ محل العذو أقرب إلى الصفا منه إلى المروة بكثير (وموضع النوعين) أي المشي والعذو (مهروف) فموضع العذو قبل الميل الأخضر بركن المسجد وحدث مقابلة آخر بيته أذرع إلى أن يتوسط الميلين الأخضرين أحدهما بجدار دار العباس رحمه الله ، وهي الآن رباط منسوب إليه والآخر دار المسجد وما عدا ذلك محل المشي.

الفصل في النهاية وكذا في المعني إلا قوله حيث إلى المعني . فود: (لا غيره مطلقاً) وقيل إن خلت الأنتى بالليل سعت كالذكر والخنى في ذلك كالأنتى معني . فود: (طاقته) عبارة النهاية والمعني فوق الرمل اهـ . فود: (قاصداً الشئ إلخ) أي وإلا لم يصح سعيه على المعتد لأنه يقبل الصرف كالطواف خلافاً لشيخ الإسلام والشيخ الحسن البكري وموضع من الإيعاب ومن النهاية قال ابن الجمل ويترفع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت سعيه محرمًا كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعلى مرجح من قال يشترط فقد الصاريف ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من قال لا يشترط فيه فقد الصاريف يقع عنهما . انتهى اهـ كزدي وتقدم في الشرح قبيل الفصل أنه يأتي فيه تفصيل طواف الحامل والمحمول . فود: (لا نحو المسابقة) أي كاللعب فيخرج عن كونه سعيًا بقصدها نهايةً ووثاني . فود: (ويحرك الدابة) أي بحيث لا يؤذي المشاة نهاية . فود: (بيته إلخ) متعلق بقيل الميل إلخ . فود: (وما عدا ذلك محل المشي) ويسن أن يقول الذكر في عذوه وكذا المرأة والخنى في محله كما بحثه بعض المتأخرين رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم معني عبارة النهاية ويسن أن يقول في السعي ولو أنتى رب اغفر وارحم إلخ ويوافقها قول الونائي قائلًا عذوه ومشيه رب اغفر وارحم إلخ اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة إلخ والبراءة في السعي أفضل من غير الذكر الوارد اهـ .

(فرغ): قال في العباب وأن أي ويجب أن يسعى في بطن الوادي ولو التوى فيه يسيرًا لم يقصر . اهـ . قال في شرحه بخلافه كثيرًا بحيث يخرج عنه وضبط ذلك في الحاشية بأن يخرج عن سعت العقيد المشرف على المروة إذ هو مقارب لعرض المسعى مما بين الميلين الذي ذكره الفارسي أنه عرضه ثم ما ذكره هو ما في المجموع حيث قال : قال : الشافعي والأصحاب لا يجوز السعي في غير موضع السعي فلو مر وراء موضعه في رفاق المطارين أو غيره لم يصح سعيه ؛ لأن السعي يختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطواف إلى أن قال ولذا قال الدارمي إن التوى في سعيه يسيرًا جاز ، وإن دخل المسجد أو رفاق المطارين فلا . اهـ . وبه يعلم أن قول العباب ولو التوى فيه يسيرًا المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتأمل .

فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه

(يُسْتَحَبُّ لِلإِمَامِ) إِذَا حَضَرَ الْحَجَّ (أَوْ مَنْصُوبِهِ) لِإِقَامَةِ الْحَجِّ وَنَصْبِهِ وَاجِبٌ عَلَى الإِمَامِ (أَنْ) يَخْطُبَ بِمَكَّةَ وَكَوْنُهَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَوْ بِبَابِهَا حَيْثُ لَا مَنَبَرٌ أَفْضَلُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ مُحَرِّمًا وَاسْتَفْرَغَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ إِنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَيُّ: وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ وَيَفْتَحُهَا الْمُحَرِّمُ بِالتَّلْبِيَةِ وَغَيْرِهِ بِالتَّكْبِيرِ وَبَحَثَ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ أَنَّ مَنْ تَوَجَّهُوا لِعَرَفَةَ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ يُسَنُّ لَهُمْ ذَلِكَ غَرِيبٌ (فِي سَابِعِ ذِي الْحِجَّةِ) وَيُسَمَّى يَوْمَ الزَّيْنَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُزَيِّنُونَ فِيهِ هَوَادِجَهُمْ (بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ).....

فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه

• فَوَدَّ: (إِذَا حَضَرَ الْحَجَّ) أَيَّ خَرَجَ مَعَ الْحَجَّاجِ نَهَايَةً وَمُغْنَى.
 • فَوَدَّ (سُنِّي): (أَوْ مَنْصُوبِهِ) أَيُّ الْمُؤَمَّرِ عَلَيْهِمْ إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الإِمَامُ مُغْنَى وَنَهَايَةً.
 • فَوَدَّ (سُنِّي): (أَنْ) يَخْطُبَ بِمَكَّةَ أَيُّ إِنْ لَمْ يُنْصَبْ غَيْرُهُ لِلْخُطَابَةِ وَتَأْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ بِبَابِهَا) كَذَا فِي أَصْلِ الْمُصَنَّفِ وَمُرَادُهُ التَّسَاوِيَّ عِنْدَ عَدَمِ الْجُمُوعِ بَيْنَ الْكُوفِ عِنْدَهَا وَالْكُوفِ بِبَابِهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَوْلَى لِمَزِيدِ شَرْفِهِ وَكَوْنِهِ أَبْلَغَ فِي التَّلْبِيَةِ فَلَوْ أَتَى بِالْوَاوِ بَدَلًا أَوْ لَكَانَ أَوْلَى نَعَمْ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِثْنَيْنِ بِهَا أَيُّ الْوَاوِ يَحْتَمِلُ الْكَلَامَ مُغْنَيْنِ لِكُلِّ مَنَّهُمَا وَجْهٌ وَجْهٌ الْأَوَّلُ عَلَى تَقْدِيرِ كُوفٍ حَيْثُ الْخُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكُوفَيْنِ فَيَكُونُ مُحْصَلُهُ أَنَّ الْكُوفَ عِنْدَهَا حَيْثُ لَا مَنَبَرٌ أَفْضَلُ وَأَفْضَلُهُ الْكُوفُ بِبَابِهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَاصِدَقَاتِ الْأَوَّلِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى تَقْدِيرِ كُوفِهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالثَّانِي وَمُحْصَلُهُ أَنَّ الْكُوفَ عِنْدَهَا أَفْضَلُ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ فَالْكُوفُ بِبَابِهَا حَيْثُ لَا مَنَبَرٌ عِنْدَهَا أَفْضَلُ بِضَرْفٍ أَقُولُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ أَوْ لِمَجَرَّدِ الْإِضْرَابِ وَالتَّرْقِي وَحَيْثُ الْخُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكُوفِ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَبِهِمَا مَعْنَى قَيْدُ الْكَلَامِ حَيْثُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ بَلَا تَكْلُفٍ. • فَوَدَّ: (قَالَ) الْمَاوَرْدِيُّ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَقَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ غَرِيبٌ وَقَوْلُهُ يَظْهَرُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ لَتَوَجَّهَهُمْ لِابْتِدَاءِ التَّسْلُكِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبَحَثَ الْمُجِبُّ إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (قَالَ) الْمَاوَرْدِيُّ الْخُ جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ مُحَرِّمًا هـ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ مُحْتَمَلٌ) بِكُسْرِ الْمِيمِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَيَفْتَحُهَا الْمُحَرِّمُ الْخُ) لَمْ يَبَيِّنْ مِقْدَارَ مَا يَفْتَحُ بِهِ مِنْ تَلْبِيَةٍ أَوْ تَكْبِيرٍ سَمَّ عِبَارَةَ الْوَنَائِي وَيَفْتَحُهَا بِالتَّلْبِيَةِ إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا، وَهُوَ أَفْضَلُ وَالْأَقْبَلُ التَّكْبِيرُ وَيَحْمَدُ اللَّهُ وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا بَعْدُ، فَإِنَّكُمْ جِئْتُمْ مِنْ آفَاقٍ شَتَّى وَفُودًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْرِمَ وَفَدَهُ فَمَنْ كَانَ جَاءَ يَطْلُبُ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنَّ طَالِبَ اللَّهِ لَا يَخِيبُ فَصَدَّقُوا قَوْلَكُمْ بِفِعْلٍ، فَإِنَّ مَلَكَ الْقَوْلِ الْعَمَلُ وَالتَّيَّةُ نَيْةُ الْقُلُوبِ اللَّهُ اللَّهُ فِي أَيَّامِكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّهَا أَيَّامٌ تُغْفَرُ فِيهَا الذُّنُوبُ جِئْتُمْ مِنْ آفَاقٍ شَتَّى فِي غَيْرِ تِجَارَةٍ وَلَا طَلَبِ مَالٍ وَلَا دُنْيَا تَرْجُونَهَا ثُمَّ يَلْتَمِي أَيُّ إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا وَيُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الْمَنَاسِكَ الْخُ هـ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْمُجِبُّ الْخُ) أَقْرَأَهُ النَّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَلَوْ تَوَجَّهُوا

فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه

• فَوَدَّ: (وَيَفْتَحُهَا الْمُحَرِّمُ بِالتَّلْبِيَةِ الْخُ) لَمْ يَبَيِّنْ مِقْدَارَ مَا يَفْتَحُ بِهِ مِنْ تَلْبِيَةٍ أَوْ تَكْبِيرٍ.

أو الجمعة ويظهر تقييد نذيتها بأداء فعل الظهر فتفوت بقوات أدائها؛ لأن المداز في العبادات على الاتباع ما أمكن، وهو $\frac{١}{٢}$ لم يفعلها إلا بعد أداء الظهر فلا تفعل فيما بعد ذلك (خطبة فردة بأثر فيها) المتمتعين والمكئين بطواف الوداع بعد إحرامهم وقبل خروجهم؛ لأنه مندوب لهم لتوجيههم لابتداء الشك دون المفردين والقارين لتوجيههم لإتمامه جميع الحجاج (بالقدوم أي: السير بعد صبح الثامن ويسمى يوم التروية؛ لأنهم كانوا يترؤن الماء فيه ليلته إذ ذاك بتلك الأماكن.....

للموقف قبل دخول مكة استحب لإمامهم أن يفعل كما يفعل إمام مكة قاله المحب الطبري قال الأذري ولم أره لغيره اه قال ع ش قوله م ر أن يفعل كما يفعل إلخ أي بأن يخطب في سابع ذي الحجة إلى آخر ما يأتي اه.

• قوله: (أو الجمعة) أي إن كان يومها نهاية. • قوله: (ويظهر تقييد نذيتها إلخ) عبارة الوناني، وإن لم يصلوها كما بحثه في الحاشية وقال في الشفحة ويظهر إلخ اه قال باعثن قوله كما بحثه إلخ اعتمد عبد الزواف وابن الجمال اه. • قوله: (فلا يفعل إلخ) أقرب فيما يظهر نذب فعلها ولو قبل الشروع في السير لحصول المقصود بها من إخبارهم بما أمامهم من المناسك نعم الأكمل فعلها فيما ذكر بصري وسم. • قوله: (فيما بعد ذلك) أي بعد قوات أداء الظهر.

• قوله (سني): (خطبة فردة) ولا تكفي عنها خطبة الجمعة؛ لأن السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقرر وإن القصد بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية ومغني. • قوله: (لأنه إلخ) أي هذا الطواف ع ش. • قوله: (لتوجيههم لابتداء الشك) محل تأمل ثم رأيت المحسني قال يتأمل معنى ذلك بصري وقد يجاب بأن المراد بالشك هنا ما عدا الإحرام ولو مندوبا ومعلوم أن الأولتين لم يسبق على توجيههم شيء غير الإحرام والأخيرتين سبق على توجيههم أيضا السفر إلى مكة نحو طواف القدوم. • قوله: (دون المفردين والقارين) أي الآفاقيين سم قال السيد عمر الظاهر أن مثلهم من أحرم بالحج من مكة ولو متعلدا بمجاورة الميقات اه. وفيه نظر. • قوله: (لتوجيههم لإتمامه) عبارة الأسنى والنهاية والمغني بخلاف المفرد والقارين الآفاقيين لا يؤمران بطواف الوداع؛ لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل إقامتهما اه. • قوله: (وجميع الحجاج) عطف على المتمتعين. • قوله: (إذ ذاك إلخ) أي وأما اليوم فالماء كثير فيها بجري.

• قوله: (فلا تفعل فيما بعد ذلك) لو قال تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود. • قوله: (دون المفردين) أي الآفاقيين. • قوله: (لتوجيههم لابتداء الشك) قد يقال هذا موجود في القارين إذ المفرد والقارين متجدين في العمل. • قوله: (والقارين) أي الآفاقيين. • قوله: (لتوجيههم لإتمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص القارين به مع استواء المفرد والقارين في العمل، وعبارة شرح الزواهي وبذلك علم أن المفرد والقارين الآفاقيين لا يؤمران بطواف الوداع؛ لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل إقامتهما اه.

(إلى منى) بحيث يكونون بها أوّل الزوال وما وَقَعَ لهما في موضع آخر أن الشئ بعد الزوال ضعيف وعلى الأول يُستثنى من تلزمه الجماعة كحاج انقطع سفره إذا كان الثامن الجماعة فلا يجوز له الخروج بعد الفجر إلا إن غُذِرَ أو أُقيمت صحيحة بينى.

(تنبيه) مرّ وجوب صوم الاستسقاء بأمر الإمام أو منصوبه وقياسه وجوب ما يأمر به أحدهما هنا بجامع أنه مسنون أمر به فيهما وقد يُفَرَّق بأن في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين؛ لأنه قد يكون الشبب في الغيب بخلافه هنا نعم م ر ثم ما يُعلّم منه أن ما فيه مصلحة عامة يصير بأمره واجبا باطنا أيضا بخلاف ما ليس فيه تلك المصلحة لا يجب إلا ظاهرا فقط فكذا يقال هنا لا يجب إلا ظاهرا ومرّ ثم أيضا ما يُعلّم منه أن ولاية القضاء تشمل ذلك وحيث قد فهل الخطيب الذي ولّاه الإمام الخطابة لا غير كذلك، أو يُفَرَّق بأن من شأن القضاء النظر في المصالح العامة بخلاف الخطابة (ويُعلّمهم) في هذه الخطبة (ما أُمروا من المناسك) كلها كما أفاده كلامه كغيره ونص عليه في الإملاء، وهو الأكمل لترسخ في أذهانهم بإعادتها في الخطب الآتية ولأن كثيرا منهم قد لا يحضر فيما بعدها لكثرة أشغالهم.....

• قول (سني): (إلى منى) بكسر الميم بالصرْفِ وعَدَمِهِ وتذكُّرُ، وهو الأغلب وقد توثقت وتخفيف نوزها أشهر من تشديدها سُميت بذلك لكثرة ما يُمنى أي يراق فيها من الدماء نهاية ومغني. • فود: (وعلى الأول) أي المُعْتَمَد. • فود: (إلا إن حُلِرَ) لم يظهر وجه استثناء المغذور بعد فرض الكلام فيمن تلزمه الجماعة بصري. • فود: (أو أُقيمت صحيحة بينى) أي بأن أخذت بها قرينة استوطنها أربعون كامِلون نهاية ومغني. • فود: (وقياسه وجوب ما يأمر به أحدهما إلخ) يُحتمل أن مرادهم بالأمر في هذا المقام الإخبار باتهم مأمورون بذلك من جهة الشرع، فإن فرض أنه أمر فَيُتَّبَعُ أنه إن كان لمصلحة عامة وجب الإمتثال كما في الاستسقاء وإلا فلا فليَتَأَمَّلْ سم. • فود: (أو يُفَرَّقُ إلخ) اعتمدته الوناني.

• فود: (ويُعلّمهم في هذه الخطبة إلخ)، فإن كان فقيها قال هل من سائل وخطب الحج أربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم التفر الأول وكلها فَرَادَى وَبَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَّا يَوْمَ عَرَفَةَ فَيُتَنَانِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي نِهَايَةً وَمَغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • فود: (كما أفاده كلامه إلخ) عبارة المغني والنهاية وقضية كلام المصنف أنه يُخْبِرُهُمْ فِي كُلِّ خُطْبَةٍ بِمَا يَتَنَبَّهُ مِنْ الْمُنَاسِكِ إِلَى الْخُطْبَةِ الْآخَرَى وَلَا مُنَافَاةَ إِذَ الْإِطْلَاقِ بَيَانٌ لِلْأَكْمَلِ وَالتَّقْيِيدُ بَيَانٌ لِلْأَقْلِ اه. • فود: (بإعادتها في الخطب الآتية) ظاهره أنه يُعِيدُ فِي كُلِّ مِنْهَا جَمِيعَ الْمُنَاسِكِ الْمَاضِيَةِ وَالْآتِيَةِ وَصَرِيحُ كَلَامٍ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ الْآتِي

• فود: (وقياسه وجوب ما يأمر به أحدهما إلخ) يُحتمل أن مرادهم بالأمر في هذا المقام الإخبار باتهم مأمورون بذلك من جهة الشرع، فإن فرض أنه أمر فَيُتَّبَعُ أنه إن كان لمصلحة عامة وجب الإمتثال كما في الاستسقاء وإلا فلا فليَتَأَمَّلْ.

أَوِ إِلَى الْخُطْبَةِ الْأُخْرَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ قِيلَ: وَهَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الْعِلْمِيَّةَ كُلَّمَا قُلْتُ حُفِظَتْ وَضُبِّطَتْ وَيُرْوَدُ خَيْرُ الْبَيِّنَاتِ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ «كَانَ ﷺ إِذَا كَانَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ خُطِّبَ النَّاسُ وَأَخْتَبَرَهُمْ بِمَنَاسِكَهِمْ» فَالْجَنُوحُ الْمُضَافُ فِيهِ دَلِيلٌ لِمَا قُلْنَاهُ وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ مَا أَمَاتَهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ لِمَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَلَوْ قِيلَ: يَنْبَغِي التَّعَرُّضُ لَهُ أَيْضًا لِبَعْرِقِهِ، أَوْ يَتَذَكَّرُهُ مَنْ أَخْلَ بِهِ لَمْ يَبْغُذْ. (وَأَنَّ (يَخْرُجُ بِهِمْ) فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَفِيهِ إِنْ لَمْ تَلْزَمَهُمْ وَلَا قَبْلَ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَتَعَطَّلِ الْجُمُعَةُ بِمَكَّةَ (مِنْ).....

وَأَنَّهُمَ الْخُتْبَةُ أَنَّهُ يُعِيدُ الْآيَةَ فَقَطْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِلَى الْخُطْبَةِ الْآخِيَةِ) عَطَفَ عَلَى كُلِّهَا كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ الْخُتْبَةُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ تَذَلُّ عَلَى التَّكْرَارِ مَعَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَخُجَّ بَعْدَ الثَّبُوتِ بِالنَّاسِ غَيْرَ حَاجَةِ الْوَدَاعِ وَبُجَابُ بَاتِنَا إِنَّمَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ مَعَ الْمَضَارِعِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قِيلَ يَنْبَغِي الْخُتْبَةُ) يُعْلَمُ مِمَّا سَنَقَلَهُ عَنِ الْأَسْنَى فِي خُطْبَةِ النَّخْرِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا أَخَذَهُ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَبْغُذْ) وَيُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ بِبَصْرِي وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. □ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْآخِيَةِ) الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مِنْ غَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ إِنْ لَمْ تَلْزَمَهُمُ الْخُتْبَةُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى، فَإِنْ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ نَذِبَ أَنْ يَخْرُجَ بِهِمْ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ يَوْمَهَا بَلَا عَذْرٍ كَتَخَلَّفَ عَنْ رُقَّتِهِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَقِيلَ فَعَلَهَا إِلَى حَيْثُ لَا يَصَلِّي الْجُمُعَةَ حَرَامٌ فَمَجَلُّهُ فِيمَنْ تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَلَمْ تُمْكِنْهُ إِقَامَتُهَا بِمَكَّةَ وَلَا بَأَنْ أُخِذَتْ ثُمَّ قَرِيَّةٌ وَاسْتَوَظَّنَتْهَا أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ جَازَ خُرُوجُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ لِيَصَلِّيَ مَعَهُمْ، وَإِنْ حُرِّمَ الْبِنَاءُ ثُمَّ أَهْ زَادَ الْوَنَائِي، وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ قَوَاتُ الْجُمُعَةِ عَلَى أَهْلِ بَلَدِهِ بَأَنْ كَانُوا مِنَ الْأَرَبِيِّينَ وَقَوْلُهُمْ يَخْرُمُ تَغْطِيلُ بَلَدِهِمْ عَنْهَا مَحْمُولٌ عَلَى تَغْطِيلٍ بِغَيْرِ حَاجَةٍ كَمَا فِي التَّخْفِيفِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَإِنْ حُرِّمَ الْبِنَاءُ الْخُتْبَةُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا صِحَّةُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي السَّنَائَةِ الْكَائِنَةِ بِبُولَاقَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي حَرِيمِ الْبَحْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ الْحُرْمَةِ وَصِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَتَعَطَّلِ الْجُمُعَةُ) قَالَ سَم بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ فَالْحَاصِلُ جَوَازُ كُلِّ مِنَ التَّغْطِيلِ وَالسَّفَرِ لِحَاجَةٍ إِذَا امْتَكَّتْهُ فِي مَجَلٍّ آخَرَ أَيْ أَوْ تَقْصُرَ

□ فَوَدَّ: (كَانَ ﷺ إِذَا كَانَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ الْخُتْبَةُ) قَدْ يُقَالُ كَانَ تَذَلُّ عَلَى التَّكْرَارِ مَعَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَخُجَّ بَعْدَ الثَّبُوتِ بِالنَّاسِ غَيْرَ حَاجَةِ الْوَدَاعِ وَبُجَابُ بَاتِنَا إِنَّمَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ مَعَ الْمَضَارِعِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَتَعَطَّلِ الْجُمُعَةُ بِمَكَّةَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ عَقِبَ قَوْلِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّامِنُ جُمُعَةً خَرَجَ مَنْ تَلْزَمُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَإِنْ خَرَجُوا بَعْدَ الْفَجْرِ وَأَمَكَّنَ فَعَلَهَا بِمَكَّةَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَخَلَّفَ بِمَكَّةَ مَنْ يُقِيمُ الْجُمُعَةَ وَأَنْ لَا وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُمْ مُسِينُونَ بِتَغْطِيلِ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُبَادَرَ مِنْهُ تَعَلَّقَ بِحَيْثُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ إِلَّا فِي قَوْلِ الْإِيضَاحِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فَإِذَا بَنَى بِهَا أَيْ بِمَكَّةَ قَرِيَّةٌ وَاسْتَوَظَّنَتْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ أَقَامُوا الْجُمُعَةَ هُمْ وَالنَّاسُ مَعَهُمْ أَهْ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي قَوْلِ الْإِيضَاحِ قَبْلَ مَا ذُكِرَ مَا نَصَّهُ، فَإِنْ كَانَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَرَجُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَه. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَتَعَطَّلِ الْجُمُعَةُ بِمَكَّةَ) فِيهِ أَمْرَانِ

بعد صلاة صُبح (غدا) والأفضل ضُحى للاتباع (إلى منى) و يُستحب للحُجاج كلهم أن (يبيتوا بها) وأن يُصلُّوا بها العصرين والعشاءين والصُّبح للاتباع رواه مُسلم والأولى صلاتها بمسجد الخيف والنزول بمنزله ﷺ، أو قريب منه، وهو بين منحره وقبلة مسجد الخيف، وهو إليها أقرب (فإذا طلعت الشمس) أي: أشرقَت على ثبير، وهو المُطل على مسجد الخيف قاله المُصنِّف وغيره، وإن اعترضه المُحب الطبري.....

بتخلُّفه عن الرُّفعة فيما يُتَّجه، وإن خرَّج بُعد الفجر وقياس ذلك جوازُ التَّعطيل فيما نحن فيه إذا أمكَّتهم في منى مثلاً، وإن خرَّجوا بُعد الفجر؛ لآته خروجُ لحاجة بل قد يُتَّجه هناك وهنا جوازُ الخروج قبل الفجر، وإن لزم التَّعطيل وعدمُ إدراكها في محلِّ لعدم التَّكليف حيثيِّدُ فليتأمل بخلافه بُعد الفجر فمن لزم من خروجه التَّعطيل امتنع، وإن أدركها بمحلٍّ آخر ومن لا، فإن لزمته امتنع أيضاً إلا أن أدركها بآخرها اهـ وقوله امتنع في موضعين مُقيَّد أخذاً من أوَّل كلامه ومما مرَّ عن النهاية والمُعني أنفاً بعدم العذر. هـ قوله: (بُعد صلاة) إلى قوله والنزول في النهاية والمُعني. هـ قوله: (للحُجاج كلهم) أي حتى من كان مُقيماً بمنى ومن لم يكن بمكة سم. هـ قوله: (وأن يبيتوا بها) أي نذباً فليس بركن ولا واجب بإجماع قال الزعفراني يسُّر المشي من مكة إلى المناسك كلها إلى انقضاء الحج لمن قدر عليه وأن يقصد مسجد الخيف فيصلي فيه ركعتين ويكبر التَّلبية قبلهما وبعدهما نهايةً ومُعني قال ع ش قوله م ولِمَنْ قدر عليه أي ولم يخف تأدياً ولا نجاسة اهـ. هـ قوله: (والأولى صلاتها بمسجد الخيف) أي عند الأحجار أمام منارته التي بوسطه الآن ونائي. هـ قوله: (وهو المُطل إلخ) عبارة النهاية والمُعني والروائي، وهو بفتح المُثلثة جَبَل كبيرٌ بمزدلفة على يمين الذَّاهِب من منى إلى عرفات اهـ.

الأول أن التَّعطيل إنما يكون بذهاب من تتَّعقد به بخلاف ذهاب من تلزمه أو لا تتَّعقد به كالمقيم غير المُتوطِّن فقوله ما لم تتَّعطل بمكة أي بأن كان المُستوطن تمام من تتَّعقد به أو جميع من تتَّعقد به الثاني أنه قدَّم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أي أهل القرية تَعطيل محلهم من إقامتها والذهاب إليها في بلدٍ أخرى ثم قوله وقيدَه أي جواز سفر من لزمته إذا أمكَّته في طريقه أو مقصده صاحب التَّعجيز بحثاً بما إذا لم يُبطل الجمعة ببلده بأن كان تمام الأربعين وكأنه أخذه مما مرَّ أنفاً من حُرمة تَعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح، فإن هؤلاء مُعطَّلون لغير حاجة بخلاف المُسافر، فإن فرض أن سفره لغير حاجة أتجه ما قاله، وإن تمكَّن منها في طريقه اهـ وقضية قرَّره أنهم لو عطَّلوه لحاجة جاز وحيثيِّد فالحاصل جواز كل من التَّعطيل والسفر لحاجة إذا أمكَّته في محلٍّ آخر أي أو تضرَّر بتخلُّفه عن الرُّفعة فيما يُتَّجه، وإن خرَّج بُعد الفجر وقياس ذلك جوازُ التَّعطيل فيما نحن فيه إذا أمكَّتهم في منى مثلاً، وإن خرَّجوا بُعد الفجر؛ لآته خروجُ لحاجة بل قد يُتَّجه هناك وهنا جوازُ الخروج قبل الفجر، وإن لزم التَّعطيل وعدمُ إدراكها في محلِّ لعدم التَّكليف حيثيِّدُ فليتأمل بخلافه بُعد الفجر فمن لزم من خروجه التَّعطيل امتنع، وإن أدركها بمحلٍّ آخر ومن لا، فإن لزمته امتنع أيضاً إلا أن أدركها بآخر. هـ قوله: (ويُسحب للحُجاج كلهم) أي حتى من كان مُقيماً بمنى ومن لم يكن بمكة.

وقال بل هو مُقابِلُه الذي على يسارِ الذاهِبِ لِعَرَفَةَ وَجَمَعَ بَأَنْ كَلَّا يُسَمَّى بِذلِكَ ومع تسليمه المُرَادُ الأوَّلُ أَيْضًا (فَقَصِدُوا عَرَفَاتَ) من طريقِ ضَبٍّ وَكَأَنَّهُ الذي يَنْقَطِعُ عَنِ الِيَمِينِ قُرْبَ المَشْرِقِ الحَرَامِ مُكِبِّرِينَ لِلتَّائِبِيَّةِ وَالذِّكْرِ وما حَدَّثَ الْآنَ من مَبِيتِ أَكْثَرِ النَّاسِ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِعَرَفَةَ بِذَعَةِ قَبِيحَةِ اللّٰهِمَّ إِلَّا مَنْ يَخَافُ رَحْمَةً، أَوْ عَلَى مُحْتَرَمٍ وَلَوْ بَاتَ بِبَيْتِي، أَوْ وَقَعَ شَكٌّ فِي الْهَلَالِ يَقْتَضِي فَوْتَ الْحَجِّ بِفَرْضِ الْمَبِيتِ فَلَا بِذَعَةٍ فِي حَقِّهِ وَمَنْ أَطْلَقَ نَذْبَ الْمَبِيتِ بِهَا عِنْدَ الشَّكِّ فَقَدْ تَسَاهَلَ إِذْ كَيْفَ تَتْرَكَ الشُّكُّ وَحُجَّهٌ مُّجْزِئٌ بِتَقْدِيرِ الْغَلَطِ إِجْمَاعًا فَالْوَجْهَ التَّقْيِيدُ بِمَا ذَكَرْتَهُ (قُلْتُ:) وَإِذَا سَارُوا مِنْ مَبِيتِي بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَى عَرَفَةَ فَالشُّكُّ لَهُمْ أَنَّهُمْ (لَا يَدْخُلُونَهَا بَلْ يُقِيمُونَ بَنَجْرَةَ)، وَهِيَ يَفْتَحُ فَكْسِرٌ وَيَفْتَحُ، أَوْ كَسِرٌ فَشُكُونٌ مَحَلٌّ مَعْرُوفٌ ثُمَّ (بِقُرْبِ عَرَفَاتَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلتَّابِعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَيُسْنُ الْفُسْلُ بِهَا لِلْوُقُوفِ كَمَا مَرَّ مَعَ بَيَانِ وَقْتِهِ (لَمْ) غَيَّبَ الزَّوَالَ يَذْهَبُ إِلَى مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ وَزَعَمَ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِإِبْرَاهِيمَ أَحَدِ أَمْثَرِاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ بَابُ إِبْرَاهِيمَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَصَدَرَ مِنْ عُرْنَةِ بَضْمٍ أَوَّلُهُ وَبِالتَّوْنِ وَأَخْرَجَهُ مِنْ عَرَفَةَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ نَحْوُ أَلْفِ ذِرَاعٍ.

❦ قَوْلُ (سُئِيَ): (فَقَصِدُوا عَرَفَاتَ) وَيُسْنُ لِلتَّابِعِ إِلَيْهَا أَنْ يَقُولَ اللّٰهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ وَوَجَّهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ فَاجْتَمَلَ ذَنْبِي مَغْفُورًا وَحُجَّتِي مُبْرُورًا وَازْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ نِهَايَةً وَمُغْنِي .
❦ قَوْلُ: (مِنْ طَرِيقِ ضَبٍّ) ، وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُطَّلُ عَلَى مَبِيتِي أَيْ الَّذِي مَسْجِدُ الْخَيْفِ فِي أَصْلِهِ ، وَهُوَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ وَيَعُودُوا عَلَى طَرِيقِ الْمَازِمِينَ ، وَهُوَ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ الْكَائِتَيْنِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ وَيُسْنُ لِلتَّابِعِ إِلَى عَرَفَاتَ أَنْ يَعُودَ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ مَا ذَهَبَ فِيهَا وَلَوْ كَانَ ذَهَابُهُ وَإِيَابُهُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَأَنْ يُقَيَّرَ مَمْشَاهُ كَالْعِيدِ وَتَائِيٍّ وَنِهَايَةً وَمُغْنِي . ❦ قَوْلُ: (بِفَرْضِ الْمَبِيتِ) أَيْ بِمَبِيتِي . ❦ قَوْلُ: (فَلَا بِذَعَةٍ فِي حَقِّهِ) وَمِثْلُهُ دُخُولُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ إِذَا كَانَ الزَّحَامُ يَخَافُ مِنْهُ مَا ذَكَرَ ابْنُ عَلَانَ . ❦ قَوْلُ: (وَمَنْ أَطْلَقَ الْإِنْفَ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ الشَّكُّ يَقْتَضِي فَوْتَ الْحَجِّ أَوْ لَا يَقْتَضِيهِ كُرْدِي . ❦ قَوْلُ: (بِهَا) أَيْ بِعَرَفَاتَ . ❦ قَوْلُ: (وَحُجَّهٌ مُّجْزِئٌ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ وَالْوُقُوفِ الْيَوْمَ الْعَاشِرِ بِشَرْطِهِ مُجْزِئٌ إِجْمَاعًا قَالَهُ حَجَّجٌ أَه . ❦ قَوْلُ: (بِتَقْدِيرِ الْغَلَطِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْغَلَطَ بِالْوُقُوفِ فِي الْعَاشِرِ وَلَمْ يَقْلُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ سَم . ❦ قَوْلُ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِكَوْنِ الشَّكِّ يَقْتَضِي فَوَاتَ الْحَجِّ بِفَرْضِ الْمَبِيتِ بِمَبِيتِي كُرْدِي .

❦ قَوْلُ (سُئِيَ): (قُلْتُ) أَيْ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . ❦ قَوْلُ: (وَإِذَا سَارُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَهُمْ الْآنَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيَتَّبِعُ إِلَى الْمَشْرِقِ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى وَصْدُوهُ . ❦ قَوْلُ: (وَزَعَمَ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ الْإِنْفَ) جَزَمَ بِهِ ابْنُ شُهَبَةَ بِصُرِّي . ❦ قَوْلُ: (وَصَدْرُهُ) هُوَ مَحَلُّ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ . ❦ قَوْلُ: (وَأَخْرَجَهُ الْإِنْفَ) وَيُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا صَخْرَاتُ كِبَارٍ فَرِشَتْ هُنَاكَ نِهَايَةً وَمُغْنِي . ❦ قَوْلُ: (وَبَيْنَهُ الْإِنْفَ) أَيْ الْمَسْجِدِ .

❦ قَوْلُ: (وَحُجَّهٌ مُّجْزِئٌ بِتَقْدِيرِ الْغَلَطِ إِجْمَاعًا) كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْغَلَطَ بِالْوُقُوفِ فِي الْعَاشِرِ وَلَمْ يَقْلُوا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ .

و (يُخَطِّبُ الإمام بعد الزوال) الناس (خُطْبَتَيْنِ) قبل الصلاة وَيُعَلِّمُهُمْ في أولاهما ما أماتهم كُلَّهُ، أو إلى الخُطْبَةِ الأُخْرَى نظير ما مرَّ ويُحَرِّضُهُمْ على إكثار ما يَأْتِي في عَزْفَةٍ ثم يجلس بقدر سورة الإخلاص فإذا قام للخُطْبَةِ الثانية أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ في الأذان لا الإقامة على الْمُعْتَمِدِ وَيُخَفِّفُهَا بحيث يُفَرِّغُهَا مع فراغ الأذان ولم ينظر لِمَنْعِهِ سَمَاعُهَا؛ لأنَّ القصد بها مُجَرَّدُ الدُّعَاءِ والمُباراة إلى اتِّساع وقت الوقوف (ثم يُقِيمُ) وَيُصَلِّي بالناس الذين يجوز لهم القصر وهم الآن قليلون جدًا إذ أكثر الحجيج يدخلون مكة قبل الوقوف بدون أربعة أيام كوايل بنيَّة إقامة فوق أربعة أيام بها بعده وقد مرَّ في باب صلاة المُسَافِرِينَ أنَّ سفرهم هل ينقطع بذلك، أو لا

فؤد: (وَيُخَطِّبُ الإمام) أي أو منصوبه على منبر أو مُرتَفَعٍ نِهائَةً.

فؤل (سني): (خُطْبَتَيْنِ) أي خَفِيفَتَيْنِ وتكون الثانية أَخَفَّ من الأولى نِهائَةً ومُغْنِي. فؤد: (ما يَأْتِي في عَزْفَةٍ) أي من الذِّكْرِ والتَّلبِيَةِ نِهائَةً ومُغْنِي. فؤد: (لأنَّ القصد بها مُجَرَّدُ الدُّعَاءِ) أي وأنَّ التَّعْلِيمَ إنما هو في الأولى نِهائَةً. فؤد: (الذين يجوز لهم القصر) وفي المجموع عَنِ الشَّافِعِيِّ والأصْحَابِ أَنَّ الْحُجَّاجَ إِذَا دَخَلُوا مَكَّةَ وَنَوَّزُوا أَنْ يُقِيمُوا بها أَرْبَعًا لَزِمَهُمُ الْإِتِمَامُ فإذا خَرَجُوا يَوْمَ التَّزْوِيَةِ إِلَى مَنَى وَنَوَّزُوا الذَّهَابَ إِلَى أوطانهم عند فراغ نُسُكِهِمْ كان لهم القصر من حين خَرَجُوا؛ لأنَّهم اتَّشَنُّوا سَفَرًا تُقْصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ اهـ. مُغْنِي زاد النِّهَايَةَ وظاهر أنَّ مَجْلَدَ ذلك فيما كان مَعْهُودًا في الزَّمانِ الْقَدِيمِ مِنْ سَفَرِهِمْ بَعْدَ تَقَرُّهِمْ مِنْ مَنَى يَوْمَ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا الآنَ فَاطْرَدَتْ عَادَةُ أَكْثَرِهِمْ بِإِقَامَةِ أَمِيرِهِمْ بَعْدَ التَّقَرُّ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ كَوَائِلَ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِمَّنْ عَزَمَ عَلَى السَّفَرِ مَعَهُمْ قَصْرٌ وَلَا جَمْعٌ؛ لأنَّهم لم يُتَشَنُّوا حَيْثُ شَاءُوا سَفَرًا تُقْصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ اهـ.

فؤد: (بَعْدَهُ) أي بَعْدَ الْوُقُوفِ وَالتَّقَرُّ وَتَأْتِي. فؤد: (هل يَنْقَطِعُ الْخُ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ وَحَيْثُ تَقَرُّ فِي تَعْلِيلٍ مَا جَزَمَ بِهِ مِنْ أَنَّهُمْ الآنَ قَلِيلُونَ جِدًّا بِقَوْلِهِ إِذْ أَكْثَرَ الْحَجَّاجُ الْخُ مَا لَا يَخْفَى إِذْ كَيْفَ يَجْزِمُ بِالْقِلَّةِ الَّتِي لَا تَنْبَنِي إِلَّا عَلَى الْإِنْقِطَاعِ ثُمَّ يُعَلِّلُهَا بِمَا فِيهِ تَرَدُّدٌ رَجَحَ مِنْهُ فِيمَا سَبَقَ عَدَمَ الْإِنْقِطَاعِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ وَالَّذِي اسْتَوَجَّهَ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ أَنَّ سَفَرَهُمْ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِالْعَوْدِ إِلَى مَكَّةَ وَحَيْثُ فَلَا مَجْلَدَ لِقَوْلِهِ وَهُمْ الآنَ الْخُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَاشِيَّ تَبَّهَ عَلَيْهِ اهـ. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ ثُمَّ يُقِيمُ الصَّلَاةَ ثُمَّ يَجْمَعُ الْمُعْصِرِينَ تَقْدِيمًا وَيُقْصِرُهُمَا بِالْمُسَافِرِينَ الَّذِينَ لَهُمُ الْقَصْرُ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَوَّأ إِمَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ كَوَائِلَ، وَهُوَ مَا كَثَرَ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَخَلَ الْحُجَّاجُ مَكَّةَ قُبَيْلَ الْوُقُوفِ وَنَوَّزُوا إِمَامَةً مَا ذُكِرَ بَعْدَ فَيْتَمَا كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ وَالْفَتْحُ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ وَالنِّهَايَةِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ فِيمَا لَوْ تَوَّأ الْحُجَّاجُ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ مَكَّةَ قُبَيْلَ الْوُقُوفِ بِنَحْوِ يَوْمٍ أَنْ يُقِيمُوا بِهَا بَعْدَ التَّقَرُّ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ كَوَائِلَ فَلَا اقْتِرَابَ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ سَفَرُهُمْ بِوُصُولِهِمْ لِمَكَّةَ نَائِيًا مَا ذُكِرَ، فَإِنَّ كَانَ الْإِمَامُ مُقِيمًا أَنْابَ مُسَافِرًا وَيَأْمُرُ بِالْإِتِمَامِ

فؤد: (هل يَنْقَطِعُ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ وَحَيْثُ تَقَرُّ فِي تَعْلِيلٍ مَا جَزَمَ بِهِ مِنْ أَنَّهُمْ الآنَ قَلِيلُونَ جِدًّا بِقَوْلِهِ إِذَا أَكْثَرَ الْحَجَّاجُ الْخُ مَا لَا يَخْفَى إِذْ كَيْفَ يَجْزِمُ بِالْقِلَّةِ الَّتِي لَا تَنْبَنِي إِلَّا عَلَى الْإِنْقِطَاعِ ثُمَّ يُعَلِّلُهَا بِمَا فِيهِ تَرَدُّدٌ رَجَحَ مِنْهُ فِيمَا سَبَقَ عَدَمَ الْإِنْقِطَاعِ فَتَأَمَّلْهُ.

(الظُّهْرُ والعَصْرُ) قَصْرًا و (جَمْعًا) لِلاتِّبَاعِ رواه مُسْلِمٌ وَبُيُورٌ بِالْقِرَاءَةِ وَهَذَا الْجَمْعُ بِسَبَبِ السَّفَرِ لَا التَّشْكِ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ وَيُسْنَى لِلْإِمَامِ إِعْلَانُهُمْ بِقَوْلِهِ بَعْدَ سَلَامِهِ أَتُوا وَلَا تَجْمَعُوا، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ وَبَقِيَ خُطْبَتَانِ مَشْرُوعَتَانِ إِحْدَاهُمَا يَوْمَ النَحْرِ وَالْأُخْرَى ثَلَاثَةَ بَيِّنَاتٍ وَالْأُورْبَةُ فَرَادَى وَبَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَّا الَّتِي بَنَجْرَةٍ وَإِذَا فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ سُئِلَهُمْ أَنْ يُبَادِرُوا إِلَى عَرَفَةَ (و) أَنْ (يَقِفُوا) بِهَا (إِلَى) تَكَامُلِ (الْغُرُوبِ) لِلاتِّبَاعِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَ الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَسَيَأْتِي أَنْ أَصْلَ الْوُقُوفِ رُكْنٌ قِيلَ: فِي تَرْكِيبِهِ نَظَرٌ إِذْ تَقْدِيرُهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَقِفُوا فَلَوْ أَفْرَدَهُ فَقَالَ وَيَقِفُ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ لَكَانَ أَوَّلَى أَهْ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ خَصَّ الْإِمَامَ، أَوْ نَائِبَهُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ بِنَحْوِ يَخْطُبُ وَيُخْرِجُ بِهِمْ وَعَمَّهُ وَغَيْرُهُ بِمَا لَا يَخْتَصُّ بِهِ بِنَحْوِ يَبْتَئُونَ وَقَصَدُوا وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ يَدْفَعُهُ مَا تَقَرَّرَ الْمَعْلُومُ مِنْ صَنِيعِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ

وَعَدَمَ الْجَمْعِ غَيْرَهُ اهـ. فَوَدَّ: (قَصْرًا) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبُيُورٌ بِالْقِرَاءَةِ.
 قول (سُئِلَ): (جَمْعًا) أَيِ تَقْدِيمًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (وَبُيُورٌ بِالْقِرَاءَةِ) أَيِ فِيهِمَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ عَمِيرَةٍ. فَوَدَّ: (وَهَذَا الْجَمْعُ) أَيِ وَالْقَصْرُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَصَحِّ) أَيِ خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَنَابِيكِه الْكُبْرَى مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لِلتَّشْكِ أَهْ مُغْنَى عَلَيْهِ فَيَجْمَعُ الْمَكِّيَ أَيْضًا وَنَائِبِي.
 فَوَدَّ: (ثَلَاثَةَ بَيِّنَاتٍ) أَيِ يَوْمَ النَّحْرِ الْأَوَّلِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (إِلَّا الَّتِي بَنَجْرَةٍ) أَيِ، فَإِنَّهَا اثْنَتَانِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ سَم. فَوَدَّ: (وَإِذَا فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ) أَيِ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ الرَّاثِيَةِ وَنَائِبِي.
 قول (سُئِلَ): (وَيَقِفُوا) أَيِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْصُوبُهُ وَالتَّاسِ (إِلَى الْغُرُوبِ) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقِفُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ حَتَّى تَزُولَ الصُّمُرَةُ قَلِيلًا، فَإِنْ قِيلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ يَقِفُوا مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى يَخْطُبُ فَيَقْتَضِي اسْتِحْبَابَ الْوُقُوفِ مَعَ أَنَّهُ وَاجِبٌ أَجِيبَ بِأَنَّهُ قَيْدُ الْوُقُوفِ بِالِاسْتِمْرَارِ إِلَى الْغُرُوبِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ عَلَى الصَّحِيحِ مُغْنَى وَنِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (قِيلَ فِي تَرْكِيبِهِ نَظَرٌ إِلَخْ) هَذَا الْإِعْتِرَاضُ يَجْرِي أَيْضًا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيَبْتَئُونَ بِهَا فَتَأَمَّلْهُ سَم. فَوَدَّ: (وَيُخْرِجُ بِهِمْ) فِي كَوْنِ الْخُرُوجِ بِهِمْ مُخْتَصًّا بِهِ تَأَمَّلْ لَا يُقَالُ الْخُرُوجُ بِهِمْ الْخَاصُّ بِهِ أَخْصَ مِنْ مُطْلَقِ الْخُرُوجِ الشَّامِلِ لَهُمْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يُمَكِّنُ اغْتِيَارَ نَحْوِ ذَلِكَ فِي الْمَبِيتِ وَنَحْوِهِ فَمَا وَجْهَ التَّخْصِيسِ وَالْحَقُّ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ قُدَّسَ سِرُّهُ لَا تَخْلُو عَنْ شَيْءٍ لِمَا فِيهَا مِنْ تَشْتِيتِ الضَّمَائِرِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا وَاضِحًا فَرُدُّ الْأَوَّلِيَّةِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ بَصْرِي. فَوَدَّ: (وَعَمَّهُ وَغَيْرُهُ) الضَّمِيرُ لِلْإِمَامِ.
 وفود: (وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ إِذْ تَقْدِيرُهُ إِلَخْ وفود: (مَا تَقَرَّرَ) هُوَ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ خَصَّ الْإِمَامَ إِلَخْ كُرْدِي. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ يَدْفَعُهُ إِلَخْ) كَيْفَ يَدْفَعُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْمَطْفَ عَلَى يَخْطُبُ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ سَم.

فَوَدَّ: (إِلَّا الَّتِي بَنَجْرَةٍ) أَيِ، فَإِنَّهَا اثْنَتَانِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ. فَوَدَّ: (قِيلَ فِي تَرْكِيبِهِ نَظَرٌ إِذْ تَقْدِيرُهُ إِلَخْ) هَذَا الْإِعْتِرَاضُ يَجْرِي أَيْضًا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيَبْتَئُونَ بِهَا فَتَأَمَّلْهُ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ يَدْفَعُهُ) كَيْفَ يَدْفَعُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْمَطْفَ عَلَى يَخْطُبُ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبِهِ.

(ويذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل) والوارد من ذلك أولى ومن ثم اختص الإكثار بالتهليل لخبر الثرمذي وحسنه «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» وروى المستغفري خبر «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ألف مرة يوم عرفة أعطي ما سأل» وقرأ سورة الحشر ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات لما صبح «اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج» ويستغفر جهده فيما يمكنه من ذلك ومن الخضوع والدلة.....

• قول (سبي): (ويذكروا الله ويدعوه) أي بإكثار نهاية ومعني. • قوله: (والوارد من ذلك إلخ) (ومن أذعيته المختارة «رَبَّنَا إِنَّا فِي الذُّنُوبِ حَسَنَةً» [البقرة: ٢٠١] الآية اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة واكفني بحلالك عن حرامك واغنني بفضلك عمن سواك ونور قلبي وقبري واغني عن الشر كله واجمع لي الخير كله اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى مغني وكذا في الأسنى إلا قوله اللهم إني إلى الله انقلني. • قوله: (لا إله إلا الله إلخ) أي مائة أو ألفاً ونائياً.

• قوله: (وهو على كل شيء قدير) وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرخ لي صدري وسر لي أمري مغني زاد الأسنى والنهاية اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيراً مما تقول اللهم لك صلاتي وتسكبي ومخايبي ومماتي وإليك مآبي ولك ثرائي اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم إني أعوذ بك من شر ما تحي به الريح ويكون كل دعاء ثلاثاً ويفتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة والسلام على النبي ﷺ ويختتمه بمثل ذلك مع التأمين اه. • قوله: (وروى المستغفري إلخ) وفي اليهود للشعراني روى البيهقي أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم وقف حشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا إله إلا الله وحده إلى قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد وعلينا معهم مائة مرة إلا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبادي هذا سبحني وعللني وكرمني وعظمني وعرفني وأثنى عليّ وصلى على نبيّي أشهدوا يا ملائكتي آتي قد غفرت له وشفعت في نفسه ولو سألتني عبادي هذا شفعتني في أهل الموقف» اه. • قوله: (ويقرأ سورة الحشر) عبارة النهاية ويستحب أن يكثّر من قراءة سورة الحشر وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصريف إن تيسر وإلا فما قلت شُبُهته، فإن المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص التّية وحلّ المطمئن والمشرّب مع مزيد الخضوع والإنكسار وليتخذ الواقف من المخاصمة والمُشامة والكلام المباح ما أمكنه وأتاه السائل واحتقار أحد اه. زاد الوناني وسن أن يتلطف بمخاطبه حتى في نهيه عن منكر وأن يستكثر من أعمال الخير وأهمها العتق والصدقة هنا وفي عشرة ذي الحجة، وهي الأيام المغلومات وأيام التشريق هي المغدودات اه.

• قوله: (ولمن استغفر له الحاج) زاد المغني بقية ذي الحجة والمحرّم وصفر وعشراً من ربيع

وتفريغ الباطن والظاهر من كُلِّ مذموم، فإنه في موقف تُسكب فيه العبرات وتُقَال فيه العثرات ورَوَى البيهقي عن ابن عباس «رأيت رسول الله ﷺ يدعو بعرفة يده إلى صدره كاستطعام المسكين» كيف، وهو أعظم مجاميع الدنيا وفيه من الأولياء والخواص ما لا يُحصى وصَحَّ أَنَّ الله يُباهي بالواقفين الملائكة ويُسنُّ لِلذَّكْرِ كَامِرَةً فِي هُوْدَجٍ أَنْ يَقِفَ رَاكِبًا وَمُنْتَظَرًا وَمُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ بِمَوْقِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ وَأَنْ يُكْثِرَ الصَّدَقَةَ وَأَفْضَلُهَا الْغَنَى

الْأَوَّلُ اهـ. فَوَدَّ: (وَتَفْرِغُ الْبَاطِنَ الْإِلَخ) أَي مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِقِ الدُّنْيَوِيَّةِ الَّتِي تَشْغَلُهُ عَمَّا هُوَ بِصَدَدِهِ وَتَأْتِي. فَوَدَّ: (الْعِبْرَاتُ) أَي الدُّمُوعُ ع ش. فَوَدَّ: (الْعَثَرَاتُ) أَي مَا ارْتَكَبَهُ الشَّخْصُ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. فَوَدَّ: (يَدَاهُ إِلَى صَدْرِهِ الْإِلَخ) وَيُسَنُّ رَفْعَ يَدَيْهِ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ وَالْإِفْرَاطُ فِي الْجَهْرِ بِالْدُّعَاءِ مَكْرُوهٌ وَأَنْ يَبْزُزَ لِلشَّمْسِ إِلَّا لِعَذْرِ كَنْقَصِ دُعَاءٍ أَوْ اجْتِهَادٍ فِي الْأَذْكَارِ نِهَآيَةً وَأَسْنَى عِبَارَةٌ الْوَنَائِي وَخَفَضَ الصَّوْتُ بِالْدُّعَاءِ وَالذَّكْرُ مَطْلُوبٌ إِلَّا أَنْ أَرَادَ تَغْلِيْمًا أَوْ طَلَبَهُ مِنْهُ مَنْ لَا يُحْسِنُ الدُّعَاءَ لِيُؤْمِنَ بَعْدَهُ فَيُسَنُّ الْجَهْرُ وَسُنَّ أَنْ لَا يَتَكَلَّفَ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ وَلَا فَلَا بَاسَ بِهِ وَأَنْ يُكْثِرَ فِيهِ مِنَ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَإِظْهَارِ الذَّلِّ وَالْإِفْتِقَارِ وَأَنْ يُلِحَّ وَلَا يَسْتَبْطِئَ الْإِجَابَةَ بَلْ يَقْوِي رَجَاءَهُ فِيهَا اهـ وَعِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَلَا يَتَكَلَّفُ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ وَلَا بَاسَ بِالسَّجْعِ إِذَا كَانَ مَحْفُوظًا أَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهُ اهـ.

فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ لِلذَّكْرِ الْإِلَخ) أَي أَمَّا الْأُنْثَى فَيُنْذَبُ لَهَا الْجُلُوسُ فِي حَاشِيَةِ الْمَوْقِفِ وَيُثْلَا الْخُثَى أَسْنَى زَادَ النَّهَآيَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا هُوْدَجٌ وَالْأَوَّلَى الرُّكُوبُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. فَوَدَّ: (كَامِرَةً فِي هُوْدَجٍ) أَي كَمَا يُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَقِفَ فِي الْهُودَجِ. فَوَدَّ: (وَمُنْتَظَرًا) أَي مِنَ الْحَدَّثَيْنِ وَالْخَبَثِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَاسْتِخْبَابُ التُّطَهْرِ وَمَا بَعْدَهُ شَامِلٌ لِكُلِّ وَاقِفٍ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ صَنِيعُهُ بِضَرْيٍ. فَوَدَّ: (وَمُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ) أَي وَمُسْتَوَرَّ الْعُورَةِ وَمُنْتَظَرًا إِنْ وَقَفَ نَهَارًا مُغْنَى وَنِهَآيَةً. فَوَدَّ: (وَبِمَوْقِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةَ وَأَفْضَلُ لِلذَّكْرِ وَلَوْ صَبِيًّا مَوْقِفُهُ ﷺ، وَهُوَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمَفْرُوشَةِ تَحْتَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي بَوَسَطَ عَرَفَاتٍ، فَإِنْ تَعَلَّزَ الْوُصُولُ لِهَذَا الْمَوْقِفِ قَرَّبَ مِنْهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ اهـ زَادَ الْوَنَائِي وَيَقِفُ الْأَمْرَدُ الْحَسَنُ خَلْفَ الرِّجَالِ وَيَجْعَلُ الرَّائِبُ بَطْنَ مَرْكُوبِهِ لِلصَّخَرَاتِ وَالرَّاجِلُ يَقِفُ عَلَيْهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَسَرَّ ذَلِكَ فَيَقْرُبُ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَيَكُونُ غَيْرُهُ مِنْ أُنْثَى وَخُثَى بِحَاشِيَةِ الْمَوْقِفِ مَا لَمْ يَخْشَ ضَرَرًا قَاعِدًا أَوْ يَهْودِجَهُ وَفِي الْمَنَاحِ وَأَحْسَنُ مَنْ حَرَّزَ الْمَوْقِفَ الشَّرِيفَ الْبَذْرُ بَنُ جَمَاعَةٍ وَجَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ وَنَقَلَهُ عَنْهُ وَلَهُ الْعِزُّ وَغَيْرُهُ وَأَقْرَبُهُ وَقَالَ إِنَّهُ الْفُجُوءُ الْمُسْتَعْلِيَّةُ بَيْنَ الْجَبَلِ الْمُسَمَّى بِجَبَلِ الرَّحْمَةِ وَالْبِنَاءِ الْمُرْبَعِ عَنْ يَسَارِهِ أَي، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِبَيْتِ آدَمَ وَوَرَاءَهَا صَخَرَاتٌ مُتَّصِلَةٌ بِصَخْنِ الْجَبَلِ، وَهِيَ إِلَى الْجَبَلِ أَقْرَبُ بِقَلِيلٍ بِحَيْثُ يَكُونُ الْجَبَلُ قُبَالَةَ الْوَاقِفِ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَيَكُونُ طَرَفُ الْجَبَلِ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ وَالْبِنَاءُ الْمُرْبَعُ عَنْ يَسَارِهِ بِقَلِيلٍ فَمَنْ ظَنَرَ بِذَلِكَ إِلَّا فَلْيَقِفْ بَيْنَ الْجَبَلِ وَالْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ عَلَى جَمِيعِ الصَّخَرَاتِ وَالْأَمَاكِنِ بَيْنَهُمَا لَعَلَّهُ أَنْ يُصَادِفَ الْمَوْقِفَ التَّبَوِّيَّ اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ) وَبَيْنَ مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ وَمَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ مِيلٍ نِهَآيَةً. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْإِلَخ) أَي الْمَحَلُّ الْمَعْرُوفُ بِأَنَّهُ مَوْقِفُ النَّبِيِّ ﷺ لَا خُصُوصَ

وَأَنْ يُحْسِنَ ظَنَّهُ بَرَّهَ تَعَالَى وَمَنْ ثُمَّ لَمَّا رَأَى الْفَضِيلَ رَضِيَ بِكَاءِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ صَرَبَ لَهُمْ مَثَلًا لِيُرِيدَهُمْ إِلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ مَعَ كَثْرَتِهِمْ لَوْ دَهَبُوا لِرَجُلٍ فَسَأَلُوهُ دَائِمًا مَا خَبَّرَهُمْ فَكَيْفَ بِأَكْرَمِ الْكُرَمَاءِ وَالْمَغْفِرَةِ عِنْدَهُ دُونَ دَائِمِي عِنْدَنَا وَصَحَّ خَبَرٌ «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ أَنْ يَمُوتَ فِيهِ عَبْدًا مِنْ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ» وَلِيَحْذَرَ مِنْ صُعُودِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ بِوَسْطِ عَرَفَةَ، فَإِنَّهُ بِذَعَةٍ خَلَفًا لِيَجْمَعَ زَعَمُوا أَنَّهُ سُنَّةٌ وَأَنَّهُ مَوْقِفُ الْأَنْبِيَاءِ (فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ) جَمِيعُهَا (فَقُصِدُوا مُزْدَلِفَةَ) عَلَى طَرِيقِ الْمَازِنَيْنِ أَيْ الْجَبَلَيْنِ وَعَلَيْهِمُ الشُّكِينَةُ وَالْوَقَارُ مُكْثِرِينَ مِنَ التَّلْبِيَةِ قَالَ الْقَفَالُ وَالتَّكْبِيرُ وَكَذَا فِي الذَّهَابِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ لِمَنْ عَلَى خِلَافِ كَلَامِ الْقَفَالِ الَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ فِيمَا مَرَّ أَنْ إِحْيَاءَ لَيْلَةِ الْعِيدِ بِالتَّكْبِيرِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ لِصَلَاتِهِ سُنَّةٌ مَجْلُهُ فِي غَيْرِ الْحَاجِّ مَا دَامَ لَمْ يَتَحَلَّلْ كَمَا مَرَّ ثُمَّ

الْمَكَانِ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ بِعَيْنِهِ ع. ش. ٥. قُود: (صَرَبَ) أَيْ بَيَّنَّ. ٥. قُود: (إِلَى ذَلِكَ) أَيْ حُسْنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى. ٥. قُود: (وَصَحَّ الْخَبَرُ) وَرَأَى سَالِمٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ سَائِلًا يَسْأَلُ النَّاسَ فِي عَرَفَةَ فَقَالَ يَا عَاجِزُ فِي هَذَا الْيَوْمِ يَسْأَلُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ إِذَا وَاقَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ غَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى لِكُلِّ أَهْلِ الْمَوْقِفِ أَيْ بِلَا وَاسِطَةٍ وَفِي غَيْرِهِ بِوَاسِطَةٍ أَيْ يَهَبُ مُسْتَهْمَ لِمُحْسِنِهِمْ مُغْنِي زَادَ الْوَنَائِي أَيْ وَكَفَى مَنْ غَفَرَ لَهُ بِدُونِهَا شَرَفًا جَعَلَهُ مَقْصُودًا لَا تَبَا وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ «أَفْضَلُ الْأَيَّامِ يَوْمُ عَرَفَةَ»، فَإِنْ وَاقَى الرُّقُوفَ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّةً فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ اه. ٥. قُود: (وَلِيَحْذَرَ الْخَبَرُ).

(فَرَعَ): التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ عَرَفَةَ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ النَّاسِ بَعْدَ الْمَضِيِّ يَوْمَ عَرَفَةَ لِلدُّعَاءِ لِلْسَّلَفِ فِيهِ خِلَافٌ فَقِي الْبُخَارِيُّ أَوَّلُ مَنْ عَرَفَ بِالْبَصْرَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى الْمَضِيَّ يَوْمَ عَرَفَةَ أَخَذَ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ وَالضَّرَاعَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ عَرَفَةَ وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ أَرَجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَقَدْ فَعَلَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ وَكَرِهَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مَالِكٌ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ جَعَلَهُ بِذَعَةٍ لَمْ يُلْحِقْهُ بِفَاجِسِ الْبِدْعِ بَلْ يُخَفَّفُ أَمْرُهُ أَيْ إِذَا خَلَا مِنْ اخْتِلَاطِ الرُّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَإِلَّا فَهُوَ مِنْ أَفْحَشِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ عِبَارَةِ الْوَنَائِي وَلَا كَرَاهِيَةَ فِي التَّعْرِيفِ بِغَيْرِ عَرَفَةَ بَلْ هُوَ بِذَعَةٍ حَسَنَةٌ، وَهُوَ جَمْعُ النَّاسِ الْخَبَرُ اه. وَكَذَا اعْتَمَدَ ش. عَدَمَ الْكَرَاهَةِ. ٥. قُود: (فَإِنَّهُ بِذَعَةٍ الْخَبَرُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَمَّا صُعُودُ الْجَبَلِ فَلَا فَضِيلَةَ فِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ وَالْمَازِرِيُّ وَابْنُ دِينَجِي أَنَّهُ مَوْقِفُ الْأَنْبِيَاءِ اه.

٥. قُود: (سُي: قُصِدُوا مُزْدَلِفَةَ)، وَهِيَ كُلُّهَا مِنَ الْحَرَمِ وَحَدُّهَا مَا بَيْنَ مَازِنِي عَرَفَةَ وَوَادِي مُحَسَّرٍ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. ٥. قُود: (عَلَى طَرِيقِ الْمَازِنَيْنِ) تَشْبِيهُ مَازِمٍ بِهَمْزَةٍ أَوْ أَلِفٍ قَزَائِي مَكْسُورَةٍ، وَهُوَ كُلُّ طَرِيقٍ صَبَقِي بَيْنَ جَبَلَيْنِ وَالْمُرَادُ هُنَا الطَّرِيقُ الَّتِي بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ اللَّذَيْنِ فِيمَا بَيْنَ عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ حَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ.

٥. قُود: (وَعَلَى خِلَافِ كَلَامِ الْقَفَالِ الْخَبَرُ) يَغْنِي أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ سَنَ إِحْيَاءِ لَيْلَةِ الْعِيدِ بِالتَّكْبِيرِ فِي غَيْرِ الْحَاجِّ بِنَاءً عَلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْقَفَالِ فَهُمْ وَغَيْرُهُمْ سَوَاءٌ كُرْدِيٌّ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَيَتَأَكَّدُ إِحْيَاءُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ لَهُمْ كَغَيْرِهِمْ بِالذِّكْرِ وَالْفِكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَالْجَزْصِ عَلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمُزْدَلِفَةَ لِلِاتِّبَاعِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَسَافَةَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَنَى وَمِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى كُلِّ مِنْ عَرَفَةَ وَمَنَى قَرَسَخَ ذَكَرَهُ فِي الرِّزْوَةِ اه. ٥. قُود: (الَّذِي الْخَبَرُ) صِفَةً لِلْخِلَافِ. ٥. قُود: (أَنْ إِحْيَاءَ الْخَبَرُ) بَيَانٌ لِمَا ٥. قُود: (سُنَّةٌ) خَبَرٌ أَنَّ وَجْهَهُ مَجْلُهُ فِي غَيْرِ الْحَاجِّ

وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً أَسْرَعَ وَأَمَّا مَا اعْتِيدَ مِنَ التَّرَاحُمِ بَيْنَ الْعَلَمَتَيْنِ ثُمَّ الْحَاجِزَيْنِ بَيْنَ نَيْرَةٍ وَعَرْفَةٍ، أَوْ بَيْنَ الْجَلِّ وَالْحَرَمِ وَمِنْ إِقَادِ الشُّمُوعِ لَيْلَةَ التَّابِعِ بِعَرْفَةٍ فَيَذَعَتَانِ مَذْمُومَتَانِ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا مَفَايِدٌ لَا تُحْصَى.

(وَأُخْرُوا) أَيِ الْمُسَافِرِينَ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمُ الْقَصْرُ لَهُمُ الْقَصْرُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْجَمْعَ لِلْسَفَرِ لَا لِلشُّكِّ عَلَى الْأَصَحِّ (الْمَغْرِبِ) نَذْبًا (لِيُصَلُّوها مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ) مِنَ الْإِزْدِلَافِ، وَهُوَ الْقُرْبُ لِقُرْبِهِمْ مِنْ مَبْنَى أَوْ الْجَمْعَ لاجتماعهم بها وتُسَمَّى جَمْعًا لِذَلِكَ، أَوْ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِيهَا، أَوْ لاجتماع آدمَ وَخَوَاءَ ﷺ بِهِمَا (جَمْعًا) أَيِ: جَمْعٍ تَأْخِيرٍ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَيُسْنَى بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِنْاخَةُ كُلِّ جَمَلَةٍ ثُمَّ يَمْقِلُهُ ثُمَّ يُصَلُّونَ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَحْلُونَ لِلاتِّبَاعِ ثُمَّ يُصَلُّونَ الرُّوَاتِبَ

خَيْرٌ لِمَا. هـ فَوَدَ: (وَمَنْ وَجَدَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لِلْجَمْعِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ مِنَ التَّرَاحُمِ إِلَى وَمِنْ إِقَادِ إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْنَى فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا مَا ذَكَرَ. هـ فَوَدَ: (أَسْرَعَ) وَيَحْرُكُ دَابَّتَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهَا وَمَنْ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ إِذْرَاكُ الرُّقُوفِ وَصَلَاةُ الْعِشَاءِ قَدَّمَ الرُّقُوفَ وَجُوبًا وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَائِي.

هـ فَوَدَ (سَنِي): (وَأُخْرُوا الْمَغْرِبَ الْفَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفَائِدَةُ التَّنْصِيفِ عَلَى نَذْبِ التَّأْخِيرِ هُنَا مَعَ مَا مَرَّ فِي الْقَصْرِ أَنَّهُ أَفْضَلُ فِي حَقِّ السَّائِرِ وَقَدْ أَوَّلَى بَيَانُ أَنَّهُ هُنَا أَفْضَلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَائِرًا وَقْتَهَا وَلَوْ قُلْنَا إِنْ عَدِمَ الْجَمْعُ أَفْضَلُ وَلَوْ صَلَّى كُلًّا بِوَقْتِهَا أَوْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ وَخَذَهُ أَوْ صَلَّى إِحْدَاهُمَا مَعَ الْإِمَامِ وَالْأُخْرَى وَخَذَهُ جَامِعًا أَوْ لَا أَوْ صَلَّى بِعَرْفَةٍ أَوْ الطَّرِيقِ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ اهـ سَم. هـ فَوَدَ: (أَوْ الْجَمْعَ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْقُرْبِ. هـ فَوَدَ: (أَوْ لِلْجَمْعِ) عَطْفٌ عَلَى لِذَلِكَ. هـ فَوَدَ: (بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ الْفَخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَفِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يُصَلُّوا قَبْلَ حَطِّ رِحَالِهِمْ بِأَنْ يُنْبِخَ كُلُّ جَمَلَةٍ وَيَمْقِلَهُ ثُمَّ يُصَلُّونَ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَيُصَلِّي كُلُّ رَوَاتِبِ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا مَرَّ قَبْلَ بَابِ الْجُمُعَةِ وَلَا يَنْتَفِلُ نَفْلًا مُطْلَقًا اهـ أَيِ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ ع ش وَهَذِهِ كَالصَّرِيحَةِ فِي أَنَّ الْإِنْاخَةَ قَبْلَ الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا وَيُمْكِنُ بَعْدَ حَمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى مَا إِذَا صَلَّوْا الْمَغْرِبَ فِي عَرْفَةٍ كَمَا فِي الرُّوَاتِبِ عِبَارَتُهُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَأَخَّرُوا بِعَرْفَةٍ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا ثُمَّ دَفَعُوا إِلَى مُزْدَلِفَةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ نَذِبَ أَنْ يُنْبِخَ كُلُّ جَمَلَةٍ ثُمَّ يَمْقِلَهُ ثُمَّ يُصَلُّونَ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَحْطُونَ رَوَاتِبَهُمْ ثُمَّ يُصَلُّونَ الرُّوَاتِبَ وَالْوِثْرَ وَأُخْرَ الْمُسَافِرِ الْمَغْرِبَ نَذْبًا إِلَى وَقْتِ الْعِشَاءِ لِيَجْمَعَ فِيهَا تَأْخِيرًا اهـ. هـ فَوَدَ: (ثُمَّ يُصَلُّونَ الرُّوَاتِبَ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ

هـ فَوَدَ فِي (سَنِي) (وَالشَّرْحِ): (وَأُخْرُوا الْمَغْرِبَ نَذْبًا لِيُصَلُّوها مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفَائِدَةُ التَّنْصِيفِ عَلَى نَذْبِ التَّأْخِيرِ هُنَا مَعَ مَا مَرَّ فِي الْقَصْرِ أَنَّهُ أَفْضَلُ فِي حَقِّ السَّائِرِ وَقَدْ أَوَّلَى بَيَانُ أَنَّهُ هُنَا أَفْضَلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَائِرًا وَقْتَهَا وَلَوْ قُلْنَا إِنْ عَدِمَ الْجَمْعُ أَفْضَلُ وَلَوْ صَلَّى كُلًّا بِوَقْتِهَا أَوْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ وَخَذَهُ أَوْ صَلَّى إِحْدَاهُمَا مَعَ الْإِمَامِ وَالْأُخْرَى وَخَذَهُ جَامِعًا أَوْ لَا أَوْ صَلَّى بِعَرْفَةٍ أَوْ الطَّرِيقِ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ اهـ. هـ فَوَدَ: (ثُمَّ يُصَلُّونَ الرُّوَاتِبَ وَالْوِثْرَ بِمَبْنَى) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ وَأَنْ يُصَلُّوا الرُّوَاتِبَ بَعْدَ

وَالْوُحُوفُ هَذَا إِنْ ظَنُّوا وَصُولَهَا قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتِ اخْتِيَارِ الْعِشَاءِ وَإِلَّا صَلَّوْهُمَا بِالطَّرِيقِ.
(وَوَاجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ) أَي: الْمَحْرَمِ (بِجُزْءٍ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ)، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، وَإِنْ كَثُرَ
اِخْتِلَافُهُمْ فِي بَعْضِ حُدُودِهَا لِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ «وَقَفْتُ هَهُنَا وَعَرَفَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ
مُكُثٌ وَلَا قَصْدٌ بَلْ لَوْ قَصَدَ غَيْرَهُ لَمْ يُؤْثَرْ وَمَنْ ثُمَّ أَجْزَأَ (وَإِنْ) لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةٍ وَلَا أَنَّ

وَأَنْ يُصَلَّوْا الرُّوَاتِبَ بَعْدَ الْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ وَمُزْدَلِفَةٍ عَلَى الْكِفَايَةِ السَّابِقَةِ فِي بَابِ الْجَمْعِ لَا التَّفْلِ الْمُطْلَقِ بَيْنَ
الصَّلَاتَيْنِ وَلَا بَعْدَهُمَا لِثَلَا يَنْقَطِعُوا عَنِ الْمَنَابِكِ أَهْ زَادَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ بَلْ قَالَ جَمْعٌ إِنَّهُ لَا تُسَنُّ
الرُّوَاتِبُ وَلَا غَيْرُهَا انْتَهَى سَم. ه. فَوَدَّ: (هَذَا) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ه. فَوَدَّ: (وَقَفْتُ اخْتِيَارِ
الْعِشَاءِ)، وَهُوَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ عَلَى الرَّاجِحِ وَتَأْنِي وَكُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. ه. فَوَدَّ: (وَالْأَصْلُوهُمَا إِلَيْهِ) أَيِ جَمْعًا
مُغْنَى وَتَأْنِي.

ه. فَوَدَّ (سَم): (حُضُورُهُ إِلَيْهِ) أَيِ أَذْنَى لَخَطْلَةٍ بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ عَرَفَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى.
ه. فَوَدَّ (سَم): (بِجُزْءٍ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ).

(فَرَعُ): شَجَرَةٌ أَصْلُهَا بِعَرَفَةٍ خَرَجَتْ أَغْصَانُهَا لِغَيْرِهَا هَلْ يَصِحُّ الْوُقُوفُ عَلَى الْأَغْصَانِ كَمَا يَصِحُّ
الِاغْتِكَافُ عَلَى أَغْصَانِ شَجَرَةٍ خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي أَصْلُهَا فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ عَدَمُ الصَّحَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ
وَلَوْ انْعَكَسَ الْحَالُ فَكَانَ أَصْلُ الشَّجَرَةِ خَارِجَةً وَأَغْصَانُهَا دَاخِلَةً فَفِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا وَيُتَّجَهُ الصَّحَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ
سَم عَلَى حَجٍّ وَيَتَبَنَّى أَنْ مِثْلَهُ فِي عَدَمِ الصَّحَةِ مَا لَوْ طَارَ فِي هَوَاءِ عَرَفَةٍ ثُمَّ رَأَيْتَ سَم عَلَى حَجٍّ نَقَلَ مِثْلَهُ
عَنْ م ر ر عَلَيْهِ فَيَقْرَأُ بَيْنَ مَنْ طَارَ فِي الْهَوَاءِ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ وَقُوفُهُ وَبَيْنَ مَنْ وَقَفَ عَلَى الْأَغْصَانِ الدَّاخِلَةِ
فِي الْحَرَمِ فَيَصِحُّ بِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِي نَفْسِهِ عَلَى جِزْمٍ فِي هَوَاءِ عَرَفَةٍ فَأَشْبَهَ الْوَاقِفَ فِي أَرْضِهِ هَذَا لَكِنْ نُقِلَ عَنْ
شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوزَرِيِّ فِي حَوَاشِي التَّخْرِيرِ التَّنْوِيَّةِ بَيْنَهُمَا أَيِ الْمُضْنِ وَالطَّيْرَانِ فِي عَدَمِ الصَّحَةِ أَقُولُ
وَلَوْ قِيلَ بِالصَّحَةِ فِي الصُّورَتَيْنِ تَنْزِيلًا لِهَوَائِهِ مَنَزَلَةً أَرْضِهِ لَمْ يَتَّعَذَّ ش، وَهُوَ وَجِيهٌ وَيُؤَيَّدُ مَا مَرَّ عَنْ سَم
عَنِ الْحَاشِيَةِ مِنْ صِحَةِ الطَّيْرَانِ فِي السَّغْيِ. ه. فَوَدَّ: (وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ) وَلَيْسَ مِنْهَا نَمِرَةٌ وَلَا عَرَنَةٌ وَدَلِيلُ
وُجُوبِ الْوُقُوفِ «الْحَجُّ عَرَفَةً مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ نِهَايَةً
زَادَ الْمُغْنَى وَحَدَّ عَرَفَةً مَا جَاوَزَ عَرَنَةً إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ يَمَّا يَلِي بَسَاتِينَ ابْنِ عَامِرٍ ه. ه. فَوَدَّ: (لِيُخْبِرَ
مُسْلِمًا) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَطَالَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَفَارَقَ إِلَى، وَإِنَّمَا يُجْزَى وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَ
فِي الْمُغْنَى عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي.

الْجَمْعُ بِعَرَفَةٍ وَمُزْدَلِفَةٍ عَلَى الْكِفَايَةِ السَّابِقَةِ فِي بَابِ الْجَمْعِ لَا التَّفْلِ الْمُطْلَقِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَلَا بَعْدَهُمَا
لِثَلَا يَنْقَطِعُوا عَنِ الْمَنَابِكِ أَهْ. زَادَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ بَلْ قَالَ جَمْعٌ إِنَّهُ لَا تُسَنُّ الرُّوَاتِبُ وَلَا غَيْرُهَا
ه. ه. فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مُكُثٌ وَلَا قَصْدٌ إِلَيْهِ) هَلْ يُشْتَرَطُ حُصُولُهُ بِأَرْضِهَا أَوْ بِمَا هُوَ بِأَرْضِهَا مِنْ نَحْوِ
دَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ بِهَا حَتَّى لَوْ كَانَ وَلِيًّا قَمَرًا عَلَيْهَا فِي الْهَوَاءِ لَمْ يَكْفِ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فَيَكْفِي مَا ذُكِرَ.
(فَرَعُ): شَجَرَةٌ أَصْلُهَا بِعَرَفَةٍ خَرَجَتْ أَغْصَانُهَا لِغَيْرِهَا هَلْ يَصِحُّ الْوُقُوفُ عَلَى الْأَغْصَانِ كَمَا يَصِحُّ

المكان مكانها ولو (كان ماؤا في طلب آبي ونحوه) وفارق ما مر في الطواف بأنه قربة مستقلة
أشبهت الصلاة بخلاف الوقوف والحق السعي والرمي بالطواف؛ لأنه عهد التطوع بنظيرهما
ولا كذلك الوقوف.

(تنبيه) لو شك في المحل الذي وقف فيه هل هو من عرفة فقياس ما مر في الميقات أن له
الاجتهاد والعمل بما يلب على ظنه ويحتمل أنه لا بد من التيقن لسهولة الاطلاع عليه هنا
لشهرة عرفة وعلم أكثر الناس بها بخلافه ثم، وإنما يجزئ ذلك الحضور (بشرط كونه محرمًا)
أهلاً للعبادة لا ممغى عليه فلا يجزئه إذ لا أهلية فيه للعبادة ومثله بالمساواة سكران تعدى، أو
لا وبالأولى مجنون كذلك نعم يقع لهم نفلاً كما قاله، وإن أطال جمع في اعتراضه ويوافقه
قولهم شرط الصحة المطلقة الإسلام فمن غير بغائه الحج أراد فاته فرضه إذ شرط حسابه عن

• فويل (سبي): (ونحوه) أي كغريم ودابة شاردة نهاية. • فود: (والحق السعي والرمي إلخ) قد يدل
اقتضاه عليهما على أن الحلق كالوقوف فليراجع سم. • فود: (لأنه عهد التطوع إلخ) فيه تأمل، فإن
نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلهما. • فود: (ويحتمل إلخ) يتجه أن يجري هنا ما قيل في الاجتهاد
في القبلة إذا قدر على سؤال المخير عن علم سم عبارة البصري وقد يؤيد الاحتمال الثاني بأن هذا ركن
ويحتاج له ما لا يحتاج للواجب اه. • فود: (بشرط كونه) أي المخرج (أهلاً للعبادة) أي إذا أحرّم بنفسه
نهاية زاد المغني أما من أحرّم به وليه فلا يشترط فيه ما ذكر وغير المخرج لا يكتفى بوقوفه اه. • فود: (لا
ممغى عليه) أي في جميع وقت الوقوف، فإن أفاق لحظة كفى كما في الصوم ممغى ونهاية.
• فود: (كذلك) أي تعدى أو لا. • فود: (فلا يجزئه إلخ) أي لا قرصاً ولا نفلاً ومثله سكران لم يزل
عقله تعدى بسكره أو لا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقاً فيقع له نفلاً والفرق بين الممغى
عليه والمجنون أنه ليس له ولي يحرّم عنه بخلاف المجنون شرع م ر اه سم قال ع ش قوله م ر والفرق
إلخ يؤخذ منه أنه لو طرأ الإغماء عليه بعد الإحرام وقع حجه صحيحاً، وإن أغمى عليه جميع مدة
الوقوف اه. • فود: (ويوافقه إلخ) أي ما قاله. • فود: (فمن غير إلخ) أي في الممغى عليه ممغى.

الإغتكاف على أغصان شجرة خرجت من المسجد الذي أضلها فيه فيه نظر ويتجه عدم الصحة فليتأمل
ولو اتمكس الحال فكان أضل الشجرة خارجاً وأغصانها داخله ففيه نظر أيضاً ويتجه الصحة فليتأمل.
• فود: (والحق السعي والرمي) قد يدل اقتضاه عليهما على أن الحلق كالوقوف فليراجع وما ذكره في
السعي خالفه في شرح الروض فقال في مبحث الرمي الظاهر أنه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه أغني في
السعي إثناء شينها الشهاب الرنلي. • فود: (ويحتمل إلخ) يتجه أن يجري هنا ما قيل في الاجتهاد في
القبلة إذا قدر على سؤال المخير عن علم. • فود: (فلا يجزئه إلخ) أي لا قرصاً ولا نفلاً ومثله سكران لم
يزل عقله تعدى بسكره أو لا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقاً فيقع له نفلاً والفرق بين
الممغى عليه والمجنون أنه ليس له ولي يحرّم عنه بخلاف المجنون شرع م ر.

الغرض كونه أهلاً عند الإحرام والوقوف والطواف والشعبي والحلق قيل: ظاهر المتن أنه لا يقع للمُغْتَمَى عليه مُطْلَقاً بخلاف المجنون والفرق أن المُغْتَمَى عليه لا ولي له اهـ وَيُطْبَلُ فرقَه ما يأتي أوائل الحَجْرِ أنه يُؤَلَّى عليه إذا أيس من إفاقته فالحق أنه حَيِّثُذِ والمجنون سواء كما تَقَرَّرَ (ولا بأس بالنوم) المُسْتَفْرِقِ كما في الصوم

(وَوَقَّتِ الْوُقُوفَ مِنَ الزَّوَالِ) أي: عَقِبَهُ (يومَ عَرَفَةَ) لِلاتِّبَاعِ الْمُتَدَفِّعِ بِهِ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» قَوْلُ أَحْمَدَ بِدُخُولِهِ قَبْلَهُ وَفِي وَجْهِهِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مُضِيِّ قَدْرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَيُؤَدُّهُ نَقْلُ جَمِيعِ كَاتِبِي الْمُتَنَذِرِ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى دُخُولِهِ بِالزَّوَالِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ أَيْضًا قَوْلُ شَارِحِ يَنْبَغِي اعْتِبَارُ مُضِيِّ قَدْرِ الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ وَالْخُطْبَتَيْنِ لِلاتِّبَاعِ وَكَمَا قَالُوا.....

• قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِحْرَامِ) تَأْتِلُ بِضَرْفٍ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْكَلَامَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْتَمَى فِيمَنْ أُخْرِمَ بِتَقْسِيمِهِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْإِلْحَاقُ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي لَا قَرَضًا وَلَا تَقْلًا .

• وَقَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ) أَي يَقَعُ لَهُ تَقْلًا بِضَرْفٍ. • قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ الْإِلْحَاقُ) اعْتَمَدَ هَذَا الْفَرْقُ مَرَّاهِمَ عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ تَقْلًا ابْنُ شُهْبَةَ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ وَالْفَرْقُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ وَالْوُضُوحِ فَمَنْ رَامَ الْإِطْلَاعَ عَلَى كُنْهِهِ فَعَلِيهِ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ فِي الشَّرْحِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيُطْبَلُ فَرقُهُ الْإِلْحَاقُ) فَقَدْ يَنْمَعُ أَنَّ ذَلِكَ مُطْبَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي يُؤَلَّى عَلَيْهَا سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَكَلَامُ التَّخْفَةِ يَوْهَمُ أَنَّ الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ لَا يَكُونُ كَالْمَجْنُونِ إِلَّا عِنْدَ الْيَأْسِ مِنْ إِفَاقَتِهِ فَلَا يَقَعُ حَجُّهُ تَقْلًا إِلَّا حَيِّثُذِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ حَيْثُ وَجَدَ لِلْمُغْتَمَى عَلَيْهِ حَالَةً يُؤَلَّى عَلَيْهَا الْحَقَنَاءُ بِالْمَجْنُونِ مُطْلَقًا فِي وَقْعِ حَجِّهِ تَقْلًا أَوْ أَنَّ مُرَادَهُ يَكُونُ حَيِّثُذِ كَالْمَجْنُونِ فِي كَوْنِ وَلِيٍّ يَنْبَغِي عَلَى إِخْرَامِهِ بِقِيَّةِ أَعْمَالِ التَّسْكُكِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُولَّ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي عَلَى إِخْرَامِهِ إِلَى إِفَاقَتِهِ فَيَتَعَمَّلُ الْأَعْمَالُ بِتَقْسِيمِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عِبَارَتُهُ فِي شُرُوحِهِ عَلَى الْإِرْشَادِ وَالْمُبَابِ اهـ. • قَوْلُهُ: (فَالْحَقُّ أَنَّهُ حَيِّثُذِ الْإِلْحَاقُ) أَي حِينَ إِذْ يَيْسُ مِنْ إِفَاقَتِهِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (هُوَ وَالْمَجْنُونُ سَوَاءٌ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْتَمَى وَخِلَافًا لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَشَرْحِي الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ اهـ كُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • قَوْلُهُ: (الْمُسْتَفْرِقُ) أَي جَمِيعُ الْوَقْتِ مُغْتَمَى .

• قَوْلُ (سَمِ): (يَوْمَ عَرَفَةَ)، وَهُوَ تَأْسِيعُ الْحِجَّةِ نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (الْمُتَدَفِّعُ الْإِلْحَاقُ) صِفَةٌ لِلاتِّبَاعِ • وَقَوْلُهُ: (قَوْلُ أَحْمَدَ الْإِلْحَاقُ) فَاعِلُهُ. • قَوْلُهُ: (هَلَّى دُخُولَهُ بِالزَّوَالِ) أَي عَدَمُ تَخَلُّفِهِ عَنِ الزَّوَالِ فَلَا يُنَافِي أَنْ يَقَادَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِدُخُولِهِ بِالْفَجْرِ بِضَرْفٍ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِلْحَاقُ) أَي بِالْإِجْمَاعِ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ شَارِحِ) هُوَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْمُقَنَّزِ بِضَرْفٍ. • قَوْلُهُ: (لِلاتِّبَاعِ) مُتَعَلِّقٌ بِشَرْطِ كُرْدِيِّ أَقُولُ صَنِيعُ عِبَارَةِ ذَلِكَ الشَّارِحِ وَسَرَدَهَا السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِتَبَتُّي الْإِلْحَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَكَمَا قَالُوا الْإِلْحَاقُ) عَطَفَ عَلَى

• قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ الْإِلْحَاقُ) اعْتَمَدَ هَذَا الْفَرْقُ مَرَّاهِمَ. • قَوْلُهُ: (وَيُطْبَلُ فَرقُهُ الْإِلْحَاقُ) قَدْ يَنْمَعُ أَنَّ ذَلِكَ مُطْبَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي يُؤَلَّى عَلَيْهَا فِيهَا اهـ. • قَوْلُهُ: (فَالْحَقُّ أَنَّهُ حَيِّثُذِ) أَي حِينَ إِذْ يَيْسُ مِنْ إِفَاقَتِهِ

بمثله في دخول وقت الأضحية وقد بسطت رده مع الفرق في شرح الإرشاد وقرئ بعضهم بما فيه نظر ظاهر للتأمل، وإن قال إنه فرق دقيق واستدل بقاعدة أصولية إذ هي لا تشهد له بل عليه وأحسن من فرقه أن الترتيب ثم لم يؤخذ إلا من نصه عليه السلام على أن من ذبح قبل ذلك لم تصح أضحيته ولا كذلك هنا فحملنا فعله عملاً بذلك الإجماع المتقدم على خبر «خذوا عني مناسككم» على أنه إحيازة فضيلة أول الوقت لا لكونه شرطاً في دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاءه إلى فجر يوم النحر) لما صح أنه عليه السلام قال حين خرج للصلاة يوم النحر بمؤذلفة من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً، أو نهراً فقد تم حجه وقضى نفيه وأنه قال «من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد أدرك حجه» وفيه؛ لأنه إنما سماها ليلة جمع رداً لما قيل إنها تسمى ليلة عرفة وإن هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار وكان قائله توهمه من إعطائها حكم يوم عرفة في إدراك الوقوف، وهو فاسد كما هو ظاهر (فلو وقف نهراً لم فازق عرفة قبل الغروب ولم يغد) إليها قبل فجر النحر، أو ليلاً فقط (أراق دماً)، وهو دم الترتيب والتقدير (استحباً) لخبر فقد تم حجه ولو وجب الدم لتقص حجه واحتاج للجبر (وفي قول يجب) لأنه ترك نسكاً (وإن عاد فكان بها عند الغروب فلا دم)؛ لأنه جمع بين الليل

لإلتباس. ◻ فود: (بمثله)، وهو اختيار مضي قدر الركعتين والخطبتين. ◻ فود: (رذة) أي قول ذلك الشارح. ◻ فود: (وفرّق بعضهم إلخ) نقل هذا الفرق بتفصيله ابن شعبة عن الأذري ثم نظر فيه والفرق الذي أشار التثنية إلى رذة هو هذا الفرق ويعلم بمراجعتي أن رذة أولى بالرد فراجعه فتأمله إن كنت من أهله بصري عبارة النهاية ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة اغماله فوسّع له الوقت ولم يضيّق عليه باشتراط توقّفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضحي اهـ. ◻ فود: (أن الترتيب) أي اختيار مضي القدر المذكور. ◻ فود: (فحملنا بفعله) أي تقديمه عليه السلام الصلاة على الوقوف. ◻ فود: (حملنا إلخ) علة للحمل.

◻ فود: (على خبر إلخ) متعلّق بالمقدم. ◻ فود: (على أنه إلخ) متعلّق بحملنا. ◻ فود: (إحيازة فضيلة إلخ) أي لئلا يشغل عنها بالوقوف بصري ومغني. ◻ فود: (للصلاة) أي صلاة الصبح. ◻ فود: (وقضى نفيه) والتثنية ما يتعلّق المحرم عند تحلّله من إزالة شعث ووسخ وحلق شعر وقلم ظفر أسنى ومغني. ◻ فود: (وفيه) أي في الحديث الأخير والجار متعلّق بقوله الآتي رد إلخ. ◻ فود: (لأنه إلخ) علة متوسطة بين جزأي المدعى. ◻ فود: (رداً لما قيل إلخ) أي؛ لأنه عليه السلام إنما سماها ليلة جمع لا ليلة عرفة كزدي عبارة البصري قوله رداً إلخ فيه نظر إذ اللازم من ذلك إطلاق ليلة جمع لذلك نظراً للحقيقة، وهو لا يمنع إطلاق ليلة عرفة عليها نظراً؛ لأن لها حكم يومها والحاصل أن قائل ذلك إن كان مستنده التعلّل فلا محيد عنه ولا يرّده الحديث المذكور أو الاستنباط مما ذكر فهو غير لازم كما أشار إليه الشارح اهـ.

◻ فود: (نهاراً) أي بعد الزوال نهاية ومغني. ◻ فود: (دم الترتيب إلخ) الأسبب التذكير لما في التعريف من إيهام الحضر بصري. ◻ فود: (ترك نسكاً)، وهو الجمع بين الليل والنهار والأصل في ترك

والنهار (وكذا إن عاد ليلاً في الأصح) لذلك (ولو وقفوا اليوم الحادي عشر لم يجز مطلقاً، أو العاشر) أو ليلة الحادي عشر (غلطاً) أي غالطين، أو لأجل الغلط سواءً أبان بعد الوقوف أم في أثنايه أم قبله بأن غم هلال الحجة فأكملوا القعدة ثلاثين ثم نثت رؤيته ليلة الثلاثين وهم بمكة

التسك وجوب الدم إلا ما خرج بدليل نهاية ومغني. هـ فود: (لذلك) أي لجمع بين الليل والنهار. ش.
 هـ قول (سني): (ولو وقفوا إلخ) ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهد به فرددت شهادته يقف قبلهم لا معهم إذ العبرة في دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده كمن شهد برؤية هلال رمضان فرددت شهادته مغني زاد النهاية وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه اه عبارة الوفاي ومن رأى الهلال ورد وقف وجوباً قبلهم لا معهم وكذا من اعتقد صدقه كما في النهاية وخبره في الحاشية وشرح الباب اه قال الرشيد في قوله م ر وشهد به فرددت شهادته ليس بقيد فالمدار على أنه رآه وقوله م ر قبلهم لا معهم ظاهره، وإن لم يمكنه الوقوف إلا معهم وقوله م ر وقياسه إلخ وانظر هل يجري هنا ما مر في الصوم بالعمل بالحساب اه. هـ فود: (الحادي عشر) إلى الفضل في النهاية إلا قوله أي غالطين وقوله ودخول إلى المتن وقوله كما يثبت إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله أو ليلة الحادي عشر وقوله إذا وقفوا إلى المتن. هـ فود: (لم يجز إلخ) عبارة النهاية والمغني ولو غلطوا بيومين فأنكر أو في المكان لم يصح جزماً لئذرة ذلك اه. هـ فود: (مطلقاً) أي عمداً أو غلطاً قلوا أو كثروا. هـ فود: (أو ليلة الحادي عشر) خلافاً لشرح المنهج والمغني وفاقاً للنهاية عبارته ومقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادي عشر لا يجزئ، وهو ما صححه القاضي حسين لكن بحث الشبكي الإجزاء كالعاشر؛ لأنه من تيمته، وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير وفروعه وإفتاء الوالد، وهو الأقرب اه قال ع ش قوله م ر لكن بحث الشبكي الإجزاء هو المعتقد اه عبارة سم وفي حاشية الإيضاح بعد كلام قرره فقول القاضي حسين لا يصح الوقوف ليلة الحادي عشر ضعيف انتهى م ر اه وعبارة الكزدي على بافضل والمعتقد أن ليلة الحادي عشر كالعاشر خلافاً للأسنى والمغني اه. هـ فود: (بأن هم إلخ).
 (تنبيه): المتجه فيما لو وقع الغلط وبيان الحال قبل الإحرام صحة إخراجهم ووقوفهم بعد ذلك لوجود المعنى، وهو مشقة القضاء.

(تنبيه آخر): لا فرق في إجزاء الوقوف غلطاً في العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين واحداً واحداً مثلاً

هـ فود في (سني): (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً أجزأهم) قال في شرح الباب ومفهوم كلام الحاوي الصغير وفروعه أن وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر إلى فجر الحادي عشر، وهو ظاهر ومن ثم اعتمد الشبكي وغيره، وإن اقتصر معظم الأصحاب على العاشر فقط قال الأذرع ولا يجزئ وقوفهم قبل الزوال تنزيلاً له منزلة التام اه. وفي حاشية الإيضاح بعد كلام قرره فقول القاضي الحسين لا يصح الوقوف ليلة الحادي عشر ضعيف اه م ر. هـ فود: (أو ليلة الحادي عشر) كذا م ر. هـ فود: (بأن هم هلال الحجة) وقول الشارح بأن غم هلال ذي القعدة أي الهلال الفاصل بين ذي القعدة وذي الحجة شرح م ر.

ليلة العاشر ولم يتمكنوا من المضي لعرفة قبل الفجر ودُخُولُ هذا في تقدير غالطين باعتبار وقوع الغلط الماضي منهم مجازاً شائع بل قال جماع أصوليون إن ذلك حقيقة فزعم تعين المفعول لأجله ممنوع.....

كما هو ظاهر، وإن توهم بعض الطلبة خلافة.

(فرغ): الوجه أنه إذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادي عشر هو العيد شرعاً في حق كل من كان محرماً بالحج أو أحرّم به في ذلك اليوم فلا يُجزئ تضحّيته في اليوم التاسع لا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر سم وقوله في اليوم التاسع لا العاشر صوابه في اليوم العاشر.
 هـ فود: (ودُخُولُ هذا) أي قوله أم قبله بأن غم إلخ كُرِدِي. هـ فود: (فزعم تعين إلخ) ويمتن زعمه في النهاية والمُعني قال سم أقول بل زعم نفس صحة المفعول لأجله ممنوع فضلاً عن نفيه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العايل والمفعول لأجله كما تقرّر في محله نعم في الرضي في بيان المراد بالاتحاد ما يُسهّل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيّونه والأقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان اهـ. هـ فود: (ممنوع) قد يقال يكفي في نفيه أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من اللفظ لانتهاء القرينة عليه فالحمل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ، وهو لا يجوز بغير ضرورة سم.

(تنبيه): المتّجه فيما لو وقع الغلط وبيان الحال قبل الإحرام صحة إخراجهم وقوفهم بعد ذلك لوجود المعنى، وهو مشقة القضاء.

(تنبيه آخر): لا فرق في إجزاء الوقوف غلطاً في العاشر بين وقوفهم فيه ممّا أو مرتين واحداً واحداً مثلاً كما هو ظاهر، وإن توهم بعض الطلبة خلافة.

(فرغ): الوجه أنه إذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة شرعاً والحادي عشر هو العيد شرعاً في حق كل من كان محرماً بالحج أو أحرّم به في ذلك اليوم فلا يُجزئ تضحّيته في اليوم التاسع لا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر. هـ فود: (فزعم تعين المفعول لأجله ممنوع) أقول بل زعم نفس صحة المفعول لأجله ممنوع فضلاً عن نفيه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العايل والمفعول لأجله كما تقرّر في محله نعم في الرضي في بيان المراد بالاتحاد ما يُسهّل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيّونه والأقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان وفي المعنى في بحث إذ في قوله تعالى ﴿إِلَّا تَصْرُوهُ فَقَدْ نَسَرَهُ اللَّهُ﴾ [هـ: ١٠٠] الآية ما نفىه الأولى ظرف لصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنتين وفيهما وفي إبدال الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول فكيف يبدل ثان منه ثم قال وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة يترّلها مترلة المتحدّة أشار إلى ذلك أبو الفتح اهـ فيؤخذ من ذلك جواب آخر لتقارب زمن الوقوف وزمن الغلط. هـ فود: (فزعم تعين المفعول لأجله ممنوع) قد يقال يكفي في نفيه أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من اللفظ لانتهاء القرينة عليه فالحمل

(أجزأهم) إجماعاً لِمَشَقَّةِ القضاء عليهم مع كثرتهم مشقة عظيمة ولأنهم لا يأمنون وقوع مثله في القضاء وخرج بالغلط بالمعنى المذكور ما لو وقع ذلك بسبب الحساب فلا يُجزئهم لتقصيرهم وإذا وقفوا في ذلك كان أداء لا قضاء فتَحَسَّبَ أيام التشريق لهم على حساب وقوفهم كما يثبت في الحاشية مع فروع غريبة لا يُستغنى عن مراجعتها (إلا أن يقلوا على خلاف

فول (سني): (أجزأهم) أي وقوفهم وإذا وقفوا العاشر غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يحثه الأذرع بل بعده ولا يصح رمي يوم نحره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضي قدر ركعتين وخطين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية عبارة سم عن شرح العباب ومفهوم كلام الحاوي الصغير وفروعه أن وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر إلى فجر الحادي عشر، وهو ظاهر ومن ثم اغتمده الشبكي وغيره اهـ. فود: (لتقصيرهم) أي بعدم تحرير الحساب ع ش. فود: (فتحسب أيام التشريق إلخ) خلافاً للأسنى والمثني. فود: (على حساب وقوفهم) أي فالحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهل يثبت كون الحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الأضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كان هو الرائي أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل مقتضى تلك الرؤية ومما يعين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين، وإن كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج ففي غيرهم أولى ومن لم يسلم من الغلط بأن لم ير هو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل

عليه حمل على ما لا يقهمن من اللفظ، وهو لا يجوز بغير ضرورة إليه. فود: (فتحسب أيام التشريق لهم) أي كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي. فود: (على حساب وقوفهم) أي فالحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق وهل يثبت كون الحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الأضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كان هو الرائي أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل مقتضى تلك الرؤية ومما يعين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزمه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين، وإن كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج ففي غيرهم أولى وعبارة العباب ومن رأى الهلال وخذه أو مع مزدود الشهادة وقف في التاسع عنده، وإن وقف الناس بعده اهـ ومن لم يسلم من الغلط بأن لم ير هو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل خلافه؛ لأن هذا من خصائص الحج ألا ترى أنهم لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل البيرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لأهل مكة ومن وافقهم في المطلق أما من خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليأمل.

العادة) في الحجيج (فيَقضون) حجَّهم هذا (في الأصح) لِقَدَمِ المَشَقَّةِ العائِةِ (وإن وقَّعوا في) اليومِ (الثَّامِنِ غَلَطًا) بأنَّ شَهِدَ اثْنانِ بِرُؤْيَةِ الهَلالِ لَيْلَةَ ثَلَاثِي القَعْدَةِ ثم بَانَا فاسِقَيْنِ (وعَلِمُوا) بذلك (قبل فوت الوقت وجب الوقوف في الوقت) تدارَكًا له (وإن عَلِمُوا بعده وجب القضاء) لهذه الحجَّةِ في عامٍ آخَرَ (في الأصح)، وإن كَثُرُوا فَارَقَ ما مرَّ بأنَّ تَأخِيرَ العِبَادَةِ عن وقتها أَقْرَبُ إلى الاحتسابِ من تقديمها عليه وبأنَّ الغَلَطَ بالتقديمِ إِنَّمَا نَشَأَ عن غَلَطِ حِسَابِ، أو غَلَطِ شُهودٍ، وهو يُمكنُ الاحترازُ عنه.

(فصل) في المبيت بمزدلفة وتوابعه

ولكون ما فيه أعمالاً مُرتَبَةً على ما قبلها عَطَفَهَا عليه فقال (ويستون).....

جَلَّاهُ؛ لأنَّ هذا مِن خَصَائِصِ الحجِّ الَّا تَرَى أَنَّهُم لو تَرَكَوا الحجَّ ووقَّعوا في هذا الغَلَطِ لم يَثْبُتْ في حَقِّهم هذا الحُكْمُ كما هو ظاهِرٌ بل العِبرةُ في حَقِّهم بما تَبَيَّنَ وهذا كُلُّهُ بالنِّسْبَةِ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ وافَقَهُم في المَطْلَعِ أَمَّا مَنْ خَالَفَهُم فيه فلا تَوَقَّفْ في عَدَمِ ثُبُوتِ ما ذَكَرَ في حَقِّهم مُطْلَقًا كما هو ظاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَالِاحْتِمَالَ الثَّانِي هو الظَّاهِرُ . . . قَوْلُهُ: (فاسِقَيْنِ) أَيِ أو كَافِرَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . . . قَوْلُهُ: (وهو يُمكنُ إلخ) أَيِ كُلُّ من غَلَطَ الحِسَابَ وَخَلَّلَ الشُّهُودَ وَيُمْكِنُ الإِحْتِرازُ عَنْهُ وَالغَلَطُ بِالتَّأخِيرِ قد يَكُونُ بِالغَنِيمِ المَانِعِ مِنَ الرُّؤْيَةِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لا يُمكنُ الإِحْتِرازُ عَنْهُ مُغْنِي وَنِهَايَةً.

فصل: في المبيت بمزدلفة وتوابعه

. . . قَوْلُهُ: (بِمَزْدَلِفَةَ) بِكَسْرِ اللَّامِ وَطَوَّلِهَا سَبْعَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ وَفِي الكُرْدِيِّ على بِأَفْضَلِ عَنِ قَيْصِ الاثْنَيْنِ مِنْ كُتُبِ الحَقِيقَةِ طَوْلُ مَزْدَلِفَةَ سَبْعَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ وَثَمَانُونَ ذِرَاعًا وَأَرْبَعَةُ أَصْبَاعِ ذِرَاعٍ اهـ . . . قَوْلُهُ: (وتوابعه) أَيِ كَالذَّفْعِ مِنْهَا وَطَلَبِ الدَّمِ على تَرْكِ المَبِيتِ وَسَنَ أَخَذِ الحَصَى مِنْهَا وَالْوُقُوفِ بِالمَشْعَرِ الحَرَامِ وَرَمِي جَمْرَةَ العَقَبَةِ ثم الذَّبْحِ ثم الحَلْقِ أو التَّصْغِيرِ ثم دُخُولِ مَكَّةَ لِطَوَائِفِ الإِفَاضَةِ . . . قَوْلُهُ: (على ما قَبْلُهَا إلخ) يَغْنِي على الأَعْمَالِ المَذْكُورَةِ في الفَصْلِ السَّابِقِ . . . قَوْلُهُ: (عَطَفَهَا إلخ) أَيِ وَجُمْلَةُ قَوْلِهِ فَضَّلَ أَيِ هذا فَضَّلَ اغْتِرَاضِيَّةً يَجُوزُ الفَضْلُ بِهَذَا كما صَرَّحُوا بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَغْطُوفُ عَلَيْهِ مُقَدَّرًا أَيِ فَضْلٌ يَفْعَلُونَ ما ذَكَرَ وَيَبْتَغُونَ وَأَنْ تَكُونَ الرِّوَاؤُ اسْتِثْنائِيَّةً فِيهِ سَمَ . . . قَوْلُهُ (وَيَبْتَغُونَ إلخ) هَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ لا يَكُونَ مَجْنُونًا وَلَا مُغْمًى عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ لَوْ بَقِيَ جَمِيعُ النُّصَبِ

فصل: في المبيت بمزدلفة وتوابعه

. . . قَوْلُهُ: (عَطَفَهَا عَلَيْهِ) ، فَإِنْ قُلْتَ قِيلَ زُمْ فَضَّلَ هذا المَغْطُوفُ بِجُمْلَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ فَضَّلَ أَيِ هذا فَضَّلَ قُلْتَ الفَضْلُ جَائِزٌ بِما لَمْ تَتَمَحَّضْ أَجْنَبِيَّةً وَمِنْهُ جُمْلَةُ الإِغْتِرَاضِ كما صَرَّحُوا بِهِ وَهَذِهِ الجُمْلَةُ اغْتِرَاضِيَّةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَغْطُوفُ عَلَيْهِ مُقَدَّرًا بَعْدَ الفَضْلِ أَيِ فَضْلٌ يَفْعَلُونَ ما ذَكَرَ وَيَبْتَغُونَ وَأَنْ تَكُونَ الرِّوَاؤُ اسْتِثْنائِيَّةً . . . قَوْلُهُ (وَيَبْتَغُونَ) هَلْ يَشْتَرِطُ أَنْ لا يَكُونَ مُغْمًى عَلَيْهِ كَمَا فِي وَقُوفِ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ بَقِيَ مُغْمًى

وَجُوبًا أَي الدافعون من عَرَفَةَ بعد الوُقُوفِ (بمزدلفة) لِلاتِّبَاعِ فَيُجْبَرُ بِدَمٍ وَقِيلَ شَتَّةٌ وَرَجَحَهُ الرَّافِعِيُّ وَقِيلَ رُكْنٌ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ وَاخْتَارَهُ السَّبْكَيُّ وَيُحْصَلُ بِلَحْظَةٍ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي وَلَوْ بِالْمُرُورِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ أَخَذًا مِنَ الْأُمِّ وَالْإِمْلَاءِ وَعَلَيْهِ يُحْصَلُ تَعْبِيرُ شَارِحٍ وَغَيْرِهِ بِمَكْنَى لَحْظَةٍ وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مُعْظَمُ اللَّيْلِ وَرَجَحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ إِلَّا قَرِيبًا مِنْ رُبْعِ اللَّيْلِ مَعَ جَوَازِ الدَّفْعِ مِنْهَا عَقِبَ نِصْفِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَارَقَ هَذَا مَا بَأْتِي فِي مَبِيتٍ مِنِّي بِأَنَّهُ ثُمَّ وَرَدَ لَفْظُ الْمَبِيتِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِلْمُعْظَمِ وَلَمْ يَرَدْ هُنَا مَعَ أَنَّ تَعْبِيلَهُ بِمَكْنَى

مَجْنُونًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ هَلْ يَسْقُطُ الدَّمُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ عُذْرٌ وَالْمَبِيتُ يَسْقُطُ بِالْعُذْرِ بِخِلَافِ وَقُوفٍ وَعَرَفَةَ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُجْعَلَ عُذْرًا لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ لَهُ وَلِيٌّ أَحْرَمَ عَنْهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْضَارُهُ وَإِلَّا فَعَلَى الْوَلِيِّ الدَّمُ سَمَ عَلَى حَجٍّ. قَوْلُهُ: (أَحْرَمَ عَنْهُ الْخُ) يَخْرُجُ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْجُنُونُ أَوْ الْإِغْمَاءُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَى الْوَلِيِّ إِذَا لَمْ يُخْفِضْهُ فَلْيُرَاجَعْ عَنِ عِبَارَةِ الْوَلِيِّ فَيَكْفِي الْمُرُورُ وَلَوْ ظَنَّنَا غَيْرَ مُزْدَلِفَةَ أَوْ بَنِيَّةَ غَرِيمٍ أَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ سَكَرَانًا وَهَذَا أَيِ الْإِجْزَاءِ مِنْ نَحْوِ الْمَجْنُونِ هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَقَالَ الشُّمُسُ الرَّمْلِيُّ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْعِبَادَةِ وَجَمَعَ ابْنُ الْجَمَالِ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِ وَالثَّانِي عَلَى الْمُتَعَدِّيِ أَه.

❦ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاخْتَارَهُ السَّبْكَيُّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُحْصَلُ بِلَحْظَةِ الْخُ) أَيِ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ نِهَآةً وَمُغْنِي فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ الْحَاشِيَةِ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ بِالنَّصْرِفِ وَأَنَّهُ يُجْزِئُ، وَإِنْ قَصَدَ آيَقًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مُزْدَلِفَةٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْزِي ذَلِكَ فِي مَنَى فَيُحْصَلُ الْمَبِيتُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَنَى وَقَصَدَ غَيْرَ الْوَاجِبِ مَرَّاهُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيَأْتِي فِيهِ أَيِ مَبِيتٍ مُزْدَلِفَةَ مَا مَرَّ فِي عَرَفَةَ مِنْ جَهْلِهِ بِالْمَكَانِ وَحُصُولِهِ فِيهِ لِطَلَبِ آيِقٍ وَنَحْوِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخُ) أَيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْجَمْعُ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ) أَيِ الرَّافِعِيُّ اشْتَرَاطَ مُعْظَمِ اللَّيْلِ ❦ وَقَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ الْمُغْتَمَدُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرَدْ الْخُ) أَيِ لَفْظِ

عَلَيْهِ جَمِيعِ النِّصْفِ الثَّانِي هَلْ يَسْقُطُ الدَّمُ؛ لِأَنَّ الْإِغْمَاءَ عُذْرٌ وَالْمَبِيتُ يَسْقُطُ بِالْعُذْرِ بِخِلَافِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ مَجْنُونًا وَعَلَيْهِ لَوْ بَقِيَ مَجْنُونًا فِي جَمِيعِ النِّصْفِ الثَّانِي فَهَلْ يَسْقُطُ الدَّمُ وَيُجْعَلُ الْجُنُونُ عُذْرًا وَالْمَبِيتُ يَسْقُطُ بِالْعُذْرِ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُجْعَلَ عُذْرًا لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ لَهُ وَلِيٌّ أَحْرَمَ عَنْهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْضَارُهُ وَإِلَّا فَعَلَى الْوَلِيِّ الدَّمُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَيُحْصَلُ بِلَحْظَةٍ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي وَلَوْ بِالْمُرُورِ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ بَلْ قَالَ السَّبْكَيُّ يُجْزِئُ الْمُرُورُ كَمَا فِي عَرَفَاتٍ وَعَلَيْهِ يَذُلُّ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَه وَقَضَيْتُهُ قَوْلَهُ كَمَا فِي عَرَفَاتٍ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ بِالنَّصْرِفِ وَأَنَّهُ يُجْزِئُ، وَإِنْ قَصَدَ آيَقًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مُزْدَلِفَةٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْزِي ذَلِكَ فِي مَنَى فَيُحْصَلُ الْمَبِيتُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَنَى وَقَصَدَ غَيْرَ الْوَاجِبِ مَرَّاهُ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ الْخُ) كَانَ يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الْإِشْكَالِ لِتَخْصِصِ جَوَازِ الدَّفْعِ عَقِبَ النِّصْفِ بَمَنْ وَصَلَهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ لَكِنَّهُ خِلَافٌ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الشُّنَّةُ

لِلضَّغْفَةِ بَعْدَ النِّصْفِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ وُجُوبِ الْمُعْظَمِ عَلَى أَنَّهُمْ ثُمَّ مُسْتَقَرُّونَ وَهَذَا عَلَيْهِمْ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ شَاقَّةٌ فَخَفَّفَ عَلَيْهِمْ لِأَجْلِهَا وَيُسْرُ إِحْيَاءُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ لِلِاتِّبَاعِ وَلِأَنَّ عَلَى الْحَاجِّ فِي صَبِيحَتِهَا أَعْمَالًا شَاقَّةً فَأَرِيخَ لَيْلًا لِيَسْتَعِينَ عَلَيْهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُسْرْ لَهُ التَّنْقُلُ الْمُطْلَقُ فِيهَا (وَمَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، أَوْ قَبْلَهُ، بِغُذْرٍ، أَوْ غَيْرِهِ (وَعَادَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِحُصُولِهِ بِهَا فِي جِزَاءٍ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِي النِّصْفِ الثَّانِي أَرَأَى دَمًا وَفِي وُجُوبِهِ الْقَوْلَانِ) الشَّابِقَانِ فَيَمُتَنَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَمُتْ لَكِنْ الْأَصَحُّ هُنَا الْوُجُوبُ

المبييت. هـ. فُود: (وَلِأَنَّ عَلَى الْحَاجِّ الْإِنْفَ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الصَّنِيعِ بَصْرِيٌّ بِعِبَارَةِ سَمِ هَذَا تَغْلِيلٌ لِكَوْنِ الْإِحْيَاءِ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ دُونَ غَيْرِهِمَا مِمَّا يَتَعَبُ كَالصَّلَاةِ اهـ. هـ. فُود: (فَأَرِيخَ لَيْلًا الْإِنْفَ) وَاقْتَصَرَ ﷺ فِي الْمُرْدَفَةِ عَلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ قَصْرًا وَرَقَدَ بَقِيَّةَ اللَّيْلِ مَعَ كَوْنِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ حَتَّى تَوَرَّجَتْ قَدَمَاهُ وَلَكِنَّهُ أَرَاخَ نَفْسَهُ الشَّرِيفَةَ لِمَا تَقَدَّمَ فِي عَرَفَةَ وَلِمَا هُوَ بِصَدَدِهِ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْ كَوْنِهِ نَحَرَ بَيْنَهُ الْمُبَارَكَةُ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً وَذَهَبَ إِلَى مَكَّةَ لِعُطَافِ الْإِفَاضَةِ وَرَجَعَ إِلَى مَتْنِ فَتْرِكَ ﷺ قِيَامَ اللَّيْلِ بِتِلْكَ اللَّيْلَةِ وَنَامَ حَتَّى أَصْبَحَ - انْتَهَى مِنَ الْمَوَاطِبِ اللَّذْنِيَةِ اهـ بَصْرِيٌّ. هـ. فُود: (لَمْ يُسْرْ لَهُ التَّنْقُلُ الْإِنْفَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ بَصْرِيٌّ بِعِبَارَتُهُمَا وَيُسْرُ الْإِنْكَارُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ مِنَ الثَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَالصَّلَاةُ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ هُنَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ الْمُرَادُفُ لِلدُّعَاءِ الْمَارِ فِي كَلَامِهِ م وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الدُّعَاءَ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ فِيمَا مَرَّ أَوْ مُرَادُهُ بِالصَّلَاةِ الزَّوَاتِبُ غَيْرَ التَّنْقُلِ الْمُطْلَقِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا مَرَّ لَهُ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ حَمْلِ الشَّيْخِ ع ش لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِالذِّكْرِ اهـ. هـ. فُود: (التَّنْقُلُ الْمُطْلَقُ الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْعُبَابِ وَإِطْلَاقُهُ أَيِ الْمَجْمُوعِ الصَّلَاةُ مُسْتَتْنَى نَفْلُهَا الْمُطْلَقُ لِلِاتِّبَاعِ لِمَا صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ اضْطَجَعَ بَعْدَ رَايَةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فَكَانَ إِحْيَاؤُهُ بِالذِّكْرِ وَالْفِكْرِ أَفْضَلَ) اهـ وَهَلِ الْمُرَادُ بِرَايَةِ الْعِشَاءِ مَا يَشْمَلُ الْوِتْرَ لَيْلًا يَلْزَمُهُ قُوَّتُهُ سَمِ.

هـ. فُود (سُنِّي: (بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ) أَيِ وَلَمْ يَمُتْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ. فُود: (بِغُذْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَآخَذَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَكِ رَدُّهُ فِي النَّهْيَةِ. هـ. فُود (سُنِّي: (وَعَادَ الْإِنْفَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ قَبْلَهُ فَقَطَّ شَرْحُ م ر اهـ سَمِ. هـ. فُود (سُنِّي: (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِي النِّصْفِ الثَّانِي) أَيِ فِي جَمِيعِهِ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِهَا بِلَخْطَةِ مِثْنٍ فَالظَّرْفُ الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْقُلِ لَا بِالْمُغْنِي وَيَخْتَلِفُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُغْنِي وَالْمُرَادُ بِالنِّصْفِ الثَّانِي جُزْءُ مِثْنٍ. هـ. فُود: (لَكِنْ الْأَصَحُّ الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَقَضِيَّةُ هَذَا الْبِنَاءِ عَدَمُ وُجُوبِ الدَّمِ فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا كَمَا

كما هُوَ ظَاهِرٌ. هـ. فُود: (وَلِأَنَّ عَلَى الْحَاجِّ الْإِنْفَ) تَغْلِيلٌ لِكَوْنِ الْإِحْيَاءِ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ دُونَ غَيْرِهِمَا مِمَّا يَتَعَبُ كَالصَّلَاةِ. هـ. فُود: (وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُسْرْ لَهُ التَّنْقُلُ الْمُطْلَقُ فِيهَا) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْعُبَابِ وَإِطْلَاقُهُ أَيِ الْمَجْمُوعِ الصَّلَاةُ مُسْتَتْنَى نَفْلُهَا الْمُطْلَقُ لِلِاتِّبَاعِ لِمَا صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ اضْطَجَعَ بَعْدَ رَايَةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَكَانَ إِحْيَاؤُهُ بِالذِّكْرِ وَالذِّكْرِ أَفْضَلَ) اهـ. وَهَلِ الْمُرَادُ بِرَايَةِ الْعِشَاءِ مَا يَشْمَلُ الْوِتْرَ لَيْلًا يَلْزَمُهُ قُوَّتُهُ. هـ. فُود (سُنِّي: (وَعَادَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ قَبْلَهُ فَقَطَّ شَرْحُ م ر.

حيث لا عُذْر مِمَّا يَأْتِي فِي مَبِيتٍ مَنَى وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْقَيْنِي أَنْ مِنْ شَرِطٍ مَبِيتُهُ بِمَنْزَرَةٍ لَوْ نَامَ خَارِجَهَا لِيَخُوفَ عَلَى مُحْتَرَمٍ لَمْ يَنْقُصَ مِنْ جَائِكِيهِ شَيْءٌ كَمَا لَا دَمَ هُنَا عَلَى الْمَعْذُورِ وَلَكِنْ رَدُّهُ لِبُضُوحِ الْفَرْقِ بِاخْتِلَافِ مَلْحَظِ الْبَائِسِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْجَعَالَةِ فَلَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا إِنْ أَتَى بِالْعَمَلِ الْمَشْرُوطِ عُذْرٌ أَمْ لَا وَهَذَا تَفْوِيتٌ وَحَيْثُ عُذْرٌ فَلَا تَفْوِيتٌ وَسَيَأْتِي آخِرُ الْجَعَالَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الرَّاجِحُ فِي ذَلِكَ وَمِنْ الْعُذْرِ هُنَا اشْتِغَالُهُ بِالْوُقُوفِ،

لَوْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بِمَنَى لَيْلَةً عَرَفَةً لَكِنْ رَجَّحَ الْمُصَنِّفُ فِيمَا عَدَا الْمُنْهَاجَ مِنْ كُتُبِهِ الْوُجُوبَ وَقَالَ السُّبْكِيُّ إِنَّهُ الْمَنْصُوصُ فِي الْأَمِّ وَالصَّحِيحُ مِنْ جِهَةِ الْمَذْهَبِ أَيْ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْبِنَاءِ الْإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ اهـ .
 ٥ فَوُدَّ: (حَيْثُ لَا عُذْرَ الْخ) أَيْ وَأَمَّا الْمَعْذُورُ بِمَا سَيَأْتِي فِي مَبِيتٍ مَنَى فَلَا دَمَ عَلَيْهِ جَزَاءً مُغْنِي .
 ٥ فَوُدَّ: (مِمَّا يَأْتِي فِي مَبِيتٍ مَنَى) وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ وَشَرْحُهُ لِلْجَعَالِ الزَّمَلِيُّ الْأَوْجَهُ مَجِيءٌ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَعْدَارِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْجَعَالَةِ هُنَا كَتَمَرِضُ قَرِيبٌ وَنَحْوُ صَدِيقٍ لَا مُتَعَهِّدَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُشْرِفْ عَلَى الْمَوْتِ الْخ وَفِي الْإِيضَاحِ يَلْحَقُ بِهِ كُلُّ ذِي حَاجَةٍ لَهَا وَقَعَ اهـ . كَرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ .
 ٥ فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْقَيْنِي الْخ) نَقَلَهُ عَنْهُ فِي النِّهَايَةِ وَأَقْرَأَهُ اهـ بِضَرِي . ٥ فَوُدَّ: (أَنْ مِنْ شَرِطٍ مَبِيتُهُ الْخ) تَنْظِيرُ ذَلِكَ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي الْجَعَالَةِ مِمَّا نَصَّهُ خَاتِمَةُ لَوْ تَوَلَّى وَطِيفَةً وَأَكْرَهَ عَلَى عَدَمِ مُبَاشَرَتِهَا أَفْتَى الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ الْفَزَارِيُّ بِاسْتِحْقَاقِ الْمَعْلُومِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ لِأَنَّهَا جَعَالَةٌ، وَهُوَ لَمْ يُبَاشِرْ أَنْتَهَى فِإِثْنَاءِ التَّاجِ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْبُلْقَيْنِي وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ مُوَافِقَ لِرَدِّ الشَّارِحِ سَم . ٥ فَوُدَّ: (بِمَنْزَرَةٍ) أَيْ مَثَلًا ٥ وَفَوُدَّ: (لِيَخُوفَ عَلَى مُحْتَرَمٍ) أَيْ مِنْ نَفْسٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ مَالٍ أَوْ نَحْوِهَا نِهَايَةً . ٥ فَوُدَّ: (مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الرَّاجِحُ الْخ) لَمْ يَزِدْ فِي آخِرِ الْجَعَالَةِ عَلَى نَقْلِهِ كَلَامَ التَّاجِ الْفَزَارِيِّ الْمَذْكُورَ فِيمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَتَعَقُّبِهِ بِقَوْلِهِ وَاعْتِرَاضَ الزَّرْكَشِيِّ الْخ يُجَابُ عَنْهُ الْخ سَم . ٥ فَوُدَّ: (وَمِنْ الْعُذْرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنَى وَحَصَى الزَّمَلِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُوجِبُهُ إِلَى نَعْمَ وَقَوْلُهُ أَيْ إِنْ أَرَادُوا إِلَى الْمَنَى وَقَوْلُهُ قِيلَ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ بَأَنَّ وَقَفَ إِلَى نَعْم . ٥ فَوُدَّ: (وَمِنْ الْعُذْرِ هُنَا الْخ) وَمِنْهُ مَا لَوْ خَافَتِ الْمَرْأَةُ طُرُوءَ الْحَيْضِ أَوْ التَّنَافُسِ فَبَازَرَتْ إِلَى مَكَّةَ لِلطَّوَافِ مُغْنِي وَنِهَايَةً وَأَقُولُ هُوَ وَاضِحٌ لَكِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَضَرُّعِهِمْ أَنَّ الْإِشْتِغَالَ بِطَوَافِ الرُّكْنِ عُذْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ بَلْ رُبَّمَا يَوْمُهُ خِلَافَ مَا صَرَّحُوا بِهِ بِضَرِي زَادَ عَ شَ وَقَدْ يُقَالُ أَشَارَ بِذِكْرِهِ م إِلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِي فِيهِ تَنْظِيرُ الْإِمَامِ الْآتِي اهـ . ٥ فَوُدَّ: (اشْتِغَالُهُ بِالْوُقُوفِ) وَقَبْلَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِمَا

٥ فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْقَيْنِي أَنْ مِنْ شَرِطٍ مَبِيتُهُ بِمَنْزَرَةٍ لَوْ نَامَ خَارِجَهَا لِيَخُوفَ الْخ) تَنْظِيرُ ذَلِكَ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي الْجَعَالَةِ مِمَّا نَصَّهُ خَاتِمَةُ لَوْ تَوَلَّى وَطِيفَةً وَأَكْرَهَ عَلَى عَدَمِ مُبَاشَرَتِهَا أَفْتَى الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ الْفَزَارِيُّ بِاسْتِحْقَاقِ الْمَعْلُومِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهَا جَعَالَةٌ، وَهُوَ لَمْ يُبَاشِرْ اهـ فِإِثْنَاءِ التَّاجِ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْبُلْقَيْنِي وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ مُوَافِقَ لِرَدِّ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَسَيَأْتِي آخِرُ الْجَعَالَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخ . ٥ فَوُدَّ: (مَا يُعْلَمُ مِنْهُ الرَّاجِحُ الْخ) لَمْ يَزِدْ فِي آخِرِ الْجَعَالَةِ عَلَى نَقْلِهِ كَلَامَ التَّاجِ الْفَزَارِيِّ الْمَذْكُورَ فِيمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَتَعَقُّبِهِ بِقَوْلِهِ وَاعْتِرَاضَ الزَّرْكَشِيِّ إِلَى آخِرِ مَا حَكَاهُ فِي اعْتِرَاضِهِ ثُمَّ قَالَ يُجَابُ عَنْهُ الْخ .

أو بطواف الإفاضة بأن وَقَفَ ثم دَهَبَ إليه قبل النصف، أو بعده ولم يَمْزُ بِمُزْدَلِفَةَ، وإن لم يضطُرَّ إليه ويُوَجِّهْ بأن قَصَدَهُ تحصيل الركن ينفي تقصيره نظير ما مرَّ في تعمُّد المأموم ترك الجلوس مع الإمام لِلتَّشْهيدِ الأوَّلِ نعم ينفي أنه لو فرَغَ منه وأمكنه العودَ لِمُزْدَلِفَةَ قبل الفجر لَزِمَهُ ذلك.

(وَيُسْنُ تقديم النساءِ والضعفة) وتقدُّمهم، وإن لم يُؤْمَرُوا على الأوجه (بعد نصف الليل إلى منى) للاتباع رواه الشيخان وليتموا قبل الرحمة أي: إن أرادوا تعجيل الرمي وإلا فالسنة لهم تأخيرهُ إلى طلوع الشمس كغيرهم لما صحَّ أنه ﷺ أمرهم أن لا يرموا إلا بعد طلوع الشمس (ويبقى) نَذْبًا مُؤَكَّدًا (غيرهم حتى يُصَلُّوا الصُّبْحَ مُغْلَسِينَ) فالتغليس هنا أشدُّ استحبابًا منه في سائر الأيام كما دلَّ عليه خبرُ الشيخين لِتَسْبِيحِ الوقت (ثم يدفعون إلى منى) للاتباع مُتَّفَقٌ عليه قيل: وتأكَّد صلاة الصُّبْحِ بِمُزْدَلِفَةَ مع الإمام لِجَزَائِنِ قولٍ بِتَوَقُّفِ صِحَّةِ الْحَجِّ على ذلك.

إذا لم يُمكنه الدَّفْعُ إلى مُزْدَلِفَةَ لَيْلًا أي بلا مَسَقَّةٍ وإلا وَجِبَ جَمْعًا بَيْنَ الْوَاجِبَيْنِ، وهو ظاهرُ نهايةٍ ومُغْنِي. ٥. قُود: (أو بطواف الإفاضة إلخ) نَظَرَ فِيهِ الإمامُ بآتِهِ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْوُقُوفِ كَذَا فِي الْتَّهْيِةِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ الْمَشَارُ إِلَى رَدِّهِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ، وإن لم يَضْطُرَّ إلخ بِضَرِي. ٥. قُود: (أو بعده ولم يَمْزُ إلخ) ظاهرُهُ ولو مع إمكاني المُرُورِ مِنْهَا سَمِ عِبَارَةُ الْبَضْرِيِّ قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ عَدَمُ مُرُورِهِ بِهَا مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهِ لِنَحْوِ خَوْفٍ فَهُوَ الْمُنْذَرُ أَوْ مَعَ التَّمَكُّنِ فَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّهُ يُجَابُ الْمُرُورُ بِهَا حَيْثُ زَالَتْ أَوَّلَى مِنْ إِيْجَابِ الْعُودِ إِلَيْهَا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَفُرِضَ أَنَّ الْخَوْفَ زَالَ بَعْدَ الْمُرُورِ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. ٥. قُود: (وإن لم يَضْطُرَّ إلخ) مُتَّعِدٌّ ش. ٥. قُود: (إِلَيْهِ) أَيِ الطَّوَافِ وَثَانِي. ٥. قُود: (نَعَمْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ فَرَّغَ مِنْهُ إلخ) يَنْبَغِي مِنَ الْوُقُوفِ أَوْ الطَّوَافِ حَتَّى يَشْمَلَ الْمَسْأَلَتَيْنِ سَمِ وَثَانِي وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ.

٥. قُود (سَمِ): (وَيُسْنُ تقديم النساءِ إلخ) أَيِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً بِأَن صَحِبَهُمْ مَحْرَمٌ أَوْ نَحْوَهُ وَثَانِي. ٥. قُود: (أَيِ إِنْ أَرَادُوا تَعْجِيلَ الرَّمْيِ إلخ) أَيِ أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ قَبْلَ رَحْمَةِ النَّاسِ فِي سَيْرِهِمْ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مِنْى أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَانُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنَ الرَّمْيِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ قَبْلَ مَجِيءِ غَيْرِهِمْ وَازْدِحَامِهِمْ مَعَهُ ش.

٥. قُود (سَمِ): (ثُمَّ يَدْفَعُونَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ (إِلَى مِنْى) وَشِعَارُهُمْ مَعَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ النِّسَاءِ وَالضَّعْفَةِ التَّلْبِيَةُ وَالتَّكْبِيرُ تَأْتِي بِهِ ﷺ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ٥. قُود: (لِجَزَائِنِ قَوْلِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فُرِضَ عَلَى الرُّجَالِ أَنْ يُصَلُّوا مَعَ الْإِمَامِ الَّذِي يُقِيمُ الْحَجَّ بِمُزْدَلِفَةَ قَالَ وَمَنْ لَمْ

٥. قُود: (وَلَمْ يَمْزُ بِمُزْدَلِفَةَ إلخ) ظاهرُهُ ولو مع إمكاني المُرُورِ مِنْهَا. ٥. قُود: (نَعَمْ يَنْبَغِي) هَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ شَارِحِ الْبَهْجَةِ وَلَمْ يُمكنه الْعُودُ إِلَى مُزْدَلِفَةَ لَيْلًا كَمَا أَجَابَ بِهِ الْقَطَالُ وَغَيْرُهُ اهـ. ٥. قُود: (أَنَّهُ لَوْ فَرَّغَ مِنْهُ) يَنْبَغِي مِنَ الْوُقُوفِ أَوْ الطَّوَافِ حَتَّى يَشْمَلَ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

(ويأخذون من مُزْدَلِفَةٍ لَيْلًا وَقَبْلَ بَعْدِ الصُّبْحِ واختيرَ لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ الْآتِي عَلَيْهِ وَالْمَثْنِ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى يَدْفَعُونَ وَرُذُّ بَأَنِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ النِّسَاءَ وَالضَّعْفَةَ لَا يُسْنُّ لَهُمْ ذَلِكَ وَالْمَنْقُولُ لَا فَرْقَ فَالضَّوَابُّ عَطْفُهُ عَلَى يَبِيتُونَ (حَصَى الرُّمِي) لِيَوْمِ النَّحْرِ، وَهُوَ سَبْعُ حَصَيَاتٍ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ غَدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ التَّقِطْ لِي حَصَى قَالَ فَلَقِطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ» وَيَزِيدُ قَلِيلًا لِقَلَّا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ وَاسْتَشْكَلَ بِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ ﷺ لَمَّا وَصَلَ مُحَسِّرًا قَالَ عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّتِي تُرْمَى بِهِ الْجَثْرَةُ» وَجَبَابُ بِخَبْلِهِ عَلَى غَيْرِ حَصَى رُمِي يَوْمِ النَّحْرِ إِذِ الْأُولَى أَخَذَهَا مِنْهُ، أَوْ مِنْ مِثْنَى غَيْرِ الرُّمِيِّ وَمَا احْتُمِلَ اخْتِلَاطُهُ بِهِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهُمْ بِذَلِكَ لِيَتَدَارَكَ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِأَخْذِهِ مِنْهَا إِلَّا الْقَرِيبُونَ مِنْهُ، فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ كَرَاهَةِ التَّيَمُّمِ بِثَرَابِ الْأَرْضِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا عَذَابُ كَرَاهَتِهِ

يَقْتَضِي ذَلِكَ فَلَا حَاجَ لَهُ أ. هـ. فَوُدَّ: (وَالْمَثْنِ؛ لِأَنَّهُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى الْخَبَرِ. هـ. فَوُدَّ: (وَرُذُّ) أَيُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ الْخُ. هـ. فَوُدَّ: (بَأَنِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْخُ) قَدْ يُمْنَعُ اللَّزُومُ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنْ نُدِبَ الْأَخْذُ لَهُمَا لَيْلًا لِعَدَمِ بَقَائِهِمَا إِلَيْهِ سَمِ أَيُ التَّهَارِ. هـ. فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيُ أَخْذُ الْحَصَى مِنْ مُزْدَلِفَةٍ. هـ. فَوُدَّ: (فَالضَّوَابُّ الْخُ) مَحَلُّ نَظَرٍ بَلِ الضَّوَابُّ عَطْفُهُ عَلَى يَدْفَعُونَ لِيَتَنَاسَبَ السِّبَاقُ وَالسِّبَاقُ وَأَمَّا حُكْمُ الضَّعْفَةِ فَمَعْلُومٌ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ بَصْرِي. هـ. فَوُدَّ: (عَطْفُهُ الْخُ) أَيُ وَاسِثَانَهُ سَمِ. هـ. فَوُدَّ: (عَطْفُهُ عَلَى يَبِيتُونَ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِيهَامُ أَنَّهُ وَاجِبٌ كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أ. هـ. فَوُدَّ: (لِيَوْمِ النَّحْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ) بِإِعْجَابِ الْخَاءِ وَالذَّالِ السَّائِكَةِ ع. ش. هـ. فَوُدَّ: (وَيَزِيدُ) أَيُ عَلَى السَّنْعِ. هـ. فَوُدَّ: (لِقَلَّا يَسْقُطُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى قَرُبًا يَسْقُطُ الْخُ أ. هـ. فَوُدَّ: (وَاسْتَشْكَلَ) أَيُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ. هـ. فَوُدَّ: (إِذِ الْأُولَى الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَسَكَتَ الْجُمْهُورُ عَنْ مَوْضِعِ أَخْذِ حَصَى الْجِمَارِ لِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ فَقَالَ ابْنُ كَيْجٍ تُؤْخَذُ مِنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ وَازْتِصَاهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَالَ الشُّبْكِيُّ لَا يُؤْخَذُ لِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا مِنْ مِثْنَى نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْإِمْلَاءِ انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ حُصُولُ السَّنَةِ بِالْأَخْذِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أ. هـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ بِالْأَخْذِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ أ. هـ. عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَسُنَّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ حَصَى رُمِي يَوْمِ النَّحْرِ لَيْلًا إِنْ أَرَادَ التَّفَرُّقَ مِنْهَا لَيْلًا وَالْأَقْبَعُ الْفَجْرِ أَمَّا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَمِنْ نَحْوِ جِبَالِ مِثْنَى أ. هـ. فَوُدَّ: (مِثْنَى) أَيُ الْمُحَسِّرِ. هـ. فَوُدَّ: (وَمَا احْتُمِلَ الْخُ) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَرْمِيِّ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُ الْخُ) وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ. هـ. فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتُ قِيَاسُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ وَمِنْ الْحَدِيثِ بِتَسْلِيمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُدَّعِي طَلَبُ الْقِطَاطِ الْحَصَى مِنْ مُحَسِّرٍ وَمَحَلُّ الْعَذَابِ عَلَى مَا يُفْهَمُ كَلَامُهُ الْآتِي بَطْنُهُ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُمْ وَالْحَدِيثُ عَلَى مَا عَدَاهُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عَلَى أَنَّ لَكَ

هـ. فَوُدَّ: (وَرُذُّ بَأَنِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْخُ) قَدْ يُمْنَعُ اللَّزُومُ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنْ نُدِبَ الْأَخْذُ لَهُمَا لَيْلًا لِعَدَمِ بَقَائِهِمَا إِلَيْهِ.
هـ. فَوُدَّ: (فَالضَّوَابُّ عَطْفُهُ عَلَى يَبِيتُونَ) أَيُ وَاسِثَانَهُ.

الرَّمْيَ بِأَحْجَارٍ مُحَسَّرٍ بِنَاءٍ عَلَى وَقُوعِ الْعَذَابِ بِهِ قُلْتُ: يُنَكِّرُ ذَلِكَ وَيُنَكِّرُ الْفَرْقَ بَأَنَّ التُّرَابَ آلَةٌ لِيُظْهَرَ الْبَذَنَ الْمُجَوِّزَ لِلصَّلَاةِ فَاحْتِطَ لَهُ أَكْثَرُ، فَإِنْ قُلْتُ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَرَاهَةِ الرَّمْيِ بِمَا رُمِيَ بِهِ قُلْتُ: الْفَرْقُ أَنَّ هَذَا قَارَنَهُ الرَّدُّ فَكَانَ أَقْبَحَ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَيَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِ مُزْدَلِفَةٍ وَمُحَسَّرٍ لَكِنْ يُكْرَهُ مِنْ مَسْجِدٍ لَمْ يَمْلِكْهُ، أَوْ يُوقَفُ عَلَيْهِ وَالْأَحْزَمُ وَوَضِيعُ أَنَّ مَجْلُ كَرَاهَةِ الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ إِنْ عَلِمَ رِضَا مَالِكِهِ، أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ وَالْأَحْزَمُ أَيْضًا وَمِنْ حُشٍّ وَكَذَا كُلُّ مَجْلٍ نَجَسٍ مَا لَمْ يَغْسِلْهُ، وَإِنَّمَا لَمْ تَزُلْ كَرَاهَةُ الْأَكْلِ فِي إِنْاءٍ بَوَلٍ وَالرَّمْيِ بِحَجَرٍ حُشٍّ غُسْلًا لِبَقَاءِ اسْتِقْذَارِهِمَا بَعْدَ غَسْلِهِمَا وَيُسْنُ غَسْلُ الْحَصَى حَيْثُ قُرْبَ احْتِمَالِ تَنْجِيسِهِ احْتِطَاءً وَكَرَاهَةُ غَسْلٍ نَحْوِ ثَوْبٍ جَدِيدٍ قَبْلَ لُبْسِهِ مَحَلُّهُ فِيمَا لَمْ يَقْرَبِ احْتِمَالُ تَنْجِيسِهِ وَمِنْ الرَّمْيِ لِمَا وَرَدَ بِلِ

مَنْعِ الدَّلَالَةِ إِذْ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِبَيَانِ الْمَجْلِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقَلْبُ أَمِيلٌ إِلَى مَا نَقَلَهُ السُّنَنُ عَنْ نَصِّ صَاحِبِ الْمُتَهَذِّبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ أَخْذَهُ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنْ غَيْرِ مَنِيٍّ، وَالْأَخْذُ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ التَّضَرُّعُ بِهِ فَهُوَ الظَّاهِرُ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ) إِلَى الْمَنِيِّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْيِ إِلَّا قَوْلَهُ وَوَضِيعُ إِلَى وَمِنْ حُشٍّ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَغْسِلْهُ إِلَى وَمِنْ الرَّمْيِ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ الْبِنَاءُ إِلَى الْمَنِيِّ.

□ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ أَخْذَهُ) أَيُّ أَخْذُ حَصَى رَمَى التَّخْرِ وَغَيْرِهِ بِنَهْيَةٍ وَمُنْيٍ. □ فَوَدَّ: (مِنْ مَسْجِدٍ لَمْ يَمْلِكْهُ الْإِنْفِ) أَيُّ مِمَّا جُلِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَصَى الْمُبَاحِ وَقُرِشَ فِيهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ مُنْيٍ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَمْلِكْهُ) فَاعِلٌ يَمْلِكُهُ الْمَسْجِدُ وَمَفْعُولُهُ الْحَصَى سَم. □ فَوَدَّ: (وَوَضِيعُ أَنَّ مَجْلُ كَرَاهَةِ الْمَمْلُوكِ الْإِنْفِ) مَجْلٌ تَأْمِلُ الْجُزْمَ بِالْكَرَاهَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِالرِّضَا أَوْ مَعَ الْإِعْرَاضِ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَعْرَضَ) الْأَوَّلَى أَوْ إِعْرَاضَهُ.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ حُشٍّ) بِقَشْعِ الْمُهْمَلَةِ أَشْهُرٌ مِنْ ضَمِّهَا، وَهُوَ الْمِزْحَاضُ مُنْيٍ. □ فَوَدَّ: (وَكَمَا كُلُّ مَجْلٍ نَجَسٍ الْإِنْفِ) قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْحُشِّ لَا تَزُولُ كَرَاهَةُ الرَّمْيِ بِهِ بِغُسْلِهِ بِخِلَافِ الْمَأْخُودِ مِنْ غَيْرِهِ

□ فَوَدَّ: (قُلْتُ يُنَكِّرُ ذَلِكَ الْإِنْفِ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ إِذْ كَيْفَ يَأْمُرُ بِمَكْرُوهٍ أَوْ يُرْشِدُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَرْضِ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهَا وَمَا نَزَلَ بِهَا عَذَابٌ فَلْيُرَاجَعَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ كَرَاهَةِ التَّيْمُمِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ يُكْرَهُ مِنْ مَسْجِدٍ لَمْ يَمْلِكْهُ) فَاعِلٌ يَمْلِكُهُ الْمَسْجِدُ وَمَفْعُولُهُ الْحَصَى. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ حُشٍّ وَكَذَا كُلُّ مَجْلٍ نَجَسٍ مَا لَمْ يَغْسِلْهُ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ بَقَاءُ الْكَرَاهَةِ وَلَوْ غَسَلَ الْمَأْخُودَ مِنَ الْمَوَاضِعِ التَّجَسُّسِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ نَعَمْ الْمُتَجَسُّسُ الَّذِي لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَجْلٍ مُتَجَسِّسٍ تَزُولُ كَرَاهَتُهُ بِالْغُسْلِ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِنَذْبِهِ فَائِدَةٌ بِخِلَافِ الْمَأْخُودِ مِنْ مَجْلٍ نَجَسٍ، فَإِنَّهُ، وَإِنْ زَالَتْ كَرَاهَتُهُ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسُّ لَكُنْهَا تَبْقَى مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِغْذَارُ كَمَا يُكْرَهُ الْأَكْلُ فِي إِنْاءٍ الْبَوَلِ بَعْدَ غَسْلِهِ هـ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِهِ هُنَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْحُشِّ وَغَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ التَّجَاسُّ وَأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْأَوَّلِ لَا تَزُولُ كَرَاهَةُ الرَّمْيِ بِهِ بِغُسْلِهِ بِخِلَافِ الْمَأْخُودِ مِنَ الثَّانِي لَكِنْ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ صَرِيحٌ فِي اسْتِثْنَائِهِمَا فِي عَدَمِ زَوَالِ الْكَرَاهَةِ بِالْغُسْلِ وَيُؤَقِّفُهُ قَوْلُ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ كَفَرِهِ بَقَاءُ الْكَرَاهَةِ فِي الْمَأْخُودِ مِنَ الْمَوَاضِعِ

صَحَّ أَنْ مَا يُقْبَلُ رُفِعَ وَإِلَّا لَسَدُ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ وَمِنَ الْجَلِّ. (فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشَقَّ) مَأخُودٌ مِنَ الشَّعِيرَةِ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ (الْحَرَامِ) أَيِ: الْمُحَرَّمِ فِيهِ الصَّيْدُ وَغَيْرُهُ، أَوْ ذَا الْحُرْمَةِ الْأَكِيدَةِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمَوْجُودُ الْآنَ بِمُزْدَلِفَةَ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ (وَقَفُوا) مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ ذَاكِرِينَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا تَأْذِي وَلَا إِذَاءٌ لِلرُّحْمَةِ ثُمَّ وَالَا فَتَحْتَهُ (وَدَعَوْا) وَتَصَدَّقُوا وَأَعْتَقُوا (إِلَى الْإِسْفَارِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَبِحَصْلِ أَصْلِ الشُّنَّةِ بِالْوُقُوفِ بِغَيْرِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ بَلْ وَبِالْمُرُورِ (لَمْ) عَقِبَ الْإِسْفَارِ لِكِرَاهَةِ التَّأْخِيرِ إِلَى الطُّلُوعِ (يَسِيرُونَ) إِلَى مِثْنَى بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ذَاكِرِينَ وَمُتَلَبِّينَ وَمَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ فُرْجَةً أَسْرَعَ فَإِذَا بَلَغُوا بَطْنَ مُحَسَّرٍ، وَهُوَ أَعْنَى مُحَسَّرًا.....

مِنْ مَوَاضِعِ التَّجَاسَةِ وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالخَادِمِ صَرِيحٌ فِي اسْتِوَائِهِمَا فِي عَدَمِ زَوَالِ الْكِرَاهَةِ بِالْفُغْلِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْإِيْمَابِ ثُمَّ قَالَ نَعَمْ الْمُتَجَسِّسُ الَّذِي لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَجَلٍّ مُتَجَسِّسٍ تَزُولُ كِرَاهَتُهُ بِالْفُغْلِ سَمِ أَقُولُ وَكَلَامُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى كَالصَّرِيحِ فِي الْمُسَاوَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا. هـ فُود: (وَمِنَ الْجَلِّ) أَيِ لِمُدُولِهِ مِنَ الْحَرَمِ الْمُحْتَرَمِ مُغْنَى. هـ فُود: (أَوْ ذَا الْحُرْمَةِ الْخُ) أَيِ الْمَنْعُوعِ مِنْ أَنْتِهَايَةِ جَاهِلِيَّةٍ وَإِسْلَامًا ع. هـ فُود: (وَهُوَ الْبِنَاءُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى، وَهُوَ بِفَتْحِ الْمِيمِ فِي الْأَشْهَرِ وَحُكِّي كَسْرُهَا جَبَلٌ صَغِيرٌ آخِرُ الْمُزْدَلِفَةِ اسْمُهُ قَرْحٌ بَضْمُ الْقَافِ وَبِالزَّايِ وَسَمِي مَشْعَرًا لِمَا فِيهِ مِنَ الشُّعَارِ، وَهِيَ مَعَالِمُ الدِّينِ إِذَا زَادَ الْوَنَائِي عَلَيْهِ الْبِنَاءُ الْمَوْجُودُ الْآنَ هـ. فُود: (مُسْتَقْبِلِينَ) إِلَى قَوْلِهِ وَحُكْمَتُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَصَدَّقُوا وَأَعْتَقُوا وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ فَيُصَلُّونَ الْخُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ عَلَى قَوْلِ إِلَى أَوْ أَنْ رَجُلًا وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ يُسَمِّيه إِلَى أَوْ أَنَّ الْبِيضَاوِيَّ. هـ فُود: (ذَاكِرِينَ) وَيُكْثِرُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ «رَبَّنَا مَا نَكُنْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً» [البقرة: ٢٠١] الْآيَةِ وَمِنْ جُمْلَةِ ذِكْرِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ نِيهَايَةً وَمُغْنَى. هـ فُود: (وَالَا فَتَحْتَهُ) أَيِ إِنْ أَمَكَّنَ وَالَا بَعْدُوا وَتَانِي.

هـ فُود: (سَمِي) (وَدَعَوْا) وَمِنْ جُمْلَةِ دُعَائِهِ اللَّهُمَّ كَمَا أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَزَيْتَنَا إِيَّاهُ فَوَفَّقْنَا لِدَعْوِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا وَغَيَّرْنَا لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ وَقَوْلِكَ الْحَقُّ «فَمَاذَا أَفَضْتَهُ مِنْ عَرَقَتِ» [البقرة: ١٦٨] إِلَى قَوْلِهِ «وَأَسْتَفِيرُوا اللَّهَ إِنْ كُنَّ أَلْفَةُ عَفُورٍ رَجِيَّةً» [البقرة: ١٦٩] نِيهَايَةً وَمُغْنَى. هـ فُود: (بَطْنَ مُحَسَّرٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدَةِ وَرَاءَ مُغْنَى. هـ فُود: (وَهُوَ أَعْنَى مُحَسَّرًا الْخُ) وَفِي حَاشِيَةِ السَّيِّدِ وَقَدْ قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ وَادِي مُحَسَّرٍ لَيْسَ مِنْ مِثْنَى ثُمَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ أَنَّ لَفْظَ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ تَذُلُّ

التَّجَسُّسِ، وَإِنْ غَسَلَهُ لِلْإِزْدِرَاءِ بِالْعِبَادَةِ حَيْثُ أُجِزَ مِنْ مَكَانٍ مُسْتَقْفَرٍ كَمَا يُكْرَهُ الْأَكْثَلُ فِي إِنَاءِ الْبُولِ بَعْدَ غَسْلِهِ قَالَ فِي الْخَادِمِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ عَنْهُ مِمَّا حَاصِلُهُ زَوَالُ الْكِرَاهَةِ بِالْفُغْلِ فِي الْمُتَجَسِّسِ الْغَيْرِ الْمَأْخُودِ مِنْ مَوَاضِعِ التَّجَاسَاتِ. هـ فُود: (وَهُوَ أَعْنَى مُحَسَّرًا مَا يَبِينُ مُزْدَلِفَةَ وَمِثْنَى) فِي حَاشِيَةِ السَّيِّدِ وَقَدْ قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ وَادِي مُحَسَّرٍ لَيْسَ مِنْ مِثْنَى ثُمَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ أَنَّ لَفْظَ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ تَذُلُّ عَلَى آتِهِ مِنْ مِثْنَى وَسَاقَهَا ثُمَّ قَالَ وَلِهَذَا قَالَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ إِنَّ فِي حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ مَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّ وَادِي مُحَسَّرٍ مِنْ مِثْنَى وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمَطَالِيعِ مَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُ مِنْ مِثْنَى وَبَعْضُهُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ وَصَوَّبَ ذَلِكَ هـ.

ما بين مُزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَبَطْنَهُ مَسِيلٌ فِيهِ أَسْرَعُ الْمَاشِي جَهْدَهُ وَخَرُوكَ الرَّايِكُ دَائِبَتُهُ كَذَلِكَ حَيْثُ لَا ضَرَرَ حَتَّى يَقْطَعَ غَرَضُ ذَلِكَ الْمَسِيلِ، وَهُوَ قَدَرُ رَمِيَةِ حَجَرٍ لِلْأَتْبَاعِ وَحِكْمَتُهُ أَنَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ أَهْلِكُوا ثُمَّ عَلَى قَوْلِ الْأَصْحِ خِلَافُهُ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا الْحَرَمَ، وَإِنَّمَا أَهْلِكُوا قُرْبَ أَوَّلِهِ، أَوْ أَنَّ رَجُلًا اصْطَادَ ثُمَّ فَتَزَلَّتْ نَارُ أَحْرَقَتْهُ وَمِنْ ثُمَّ تُسَمِّيهِ أَهْلُ مَكَّةَ وادي النَّارِ فَهُوَ لِكُونِهِ مَجْلُ نُزُولِ عَذَابٍ كَدِيدٍ ثَمُودَ الَّتِي صَخَّ أَمْرُهُ ﷺ لِلْمَازِينَ بِهَا أَنْ يُسْرِعُوا لِقَاءَ يُصِيبُهُمْ مَا أَصَابَ أَهْلَهَا وَمِنْ ثُمَّ يَنْبَغِي الإسْرَاعُ فِيهِ لِغَيْرِ الْحَاجِّ أَيْضًا، أَوْ أَنَّ النَّصَارَى كَانَتْ تَقِفُ ثُمَّ فَأَمَرْنَا بِالْثُبَالْفَةِ فِي مُحَالَفَتِهِمْ (فَيَصِلُونَ مِنَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَارْتِفَاعِهَا كَرُمُحٍ (فِي مِثْلِ كُلِّ شَخْصٍ) مِنْهُمْ (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذَا وَصَلَهَا رَاكِبًا، أَوْ مَاشِيًا مِنْ غَيْرِ تَعْرِيجٍ عَلَى غَيْرِ الرَّمْيِ؛ لِأَنَّهُ تَحِيَّةٌ مِنِّي وَهَذَا أَعْنِي كَوْنَهُ عَقِبَ ارْتِفَاعِهَا كَرُمُحٍ أَفْضَلُ أَوْقَاتِ الرَّمْيِ لِلْأَتْبَاعِ فَمَنْ وَصَلَ قَبْلَهُ هَلْ يَغْلِبُ كَوْنَهُ تَحِيَّةً فِيمَا أَوْ يُرَاعِي الْوَقْتَ الْفَاضِلَ فَيُؤَخِّرُ إِلَيْهِ كُلَّ مُحْتَمَلٍ وَقَضِيَّةٍ مَا مَرَّ فِي الضَّمْفَةِ الثَّانِي (سَبْعَ حَصِيَّاتٍ إِلَى جُمُوعَةِ الْعَقَبَةِ) لِلْأَتْبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.....

عَلَى أَنَّهُ مِنْ مِنَى وَسَاقَهَا ثُمَّ قَالَ وَلَهَذَا قَالَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ إِنَّ فِي حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَادِي مُحَسَّرٍ مِنْ مِنَى وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمَطَالِيعِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُ مِنْ مِنَى وَبَعْضُهُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ وَصَوَّبَ ذَلِكَ أَهْلُ سَم. ة فَوَدَّ: (مَا بَيْنَ مُزْدَلِفَةَ وَمِنَى) قَالَ الْأَزْرَقِيُّ وَادِي مُحَسَّرٍ خُمْسُمَاةٌ ذِرَاعٍ وَخُمْسَةُ وَأَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (أَسْرَعُ الْمَاشِي الْخُ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ قُرْجَةً وَهَذَا الإسْرَاعُ لِلذِّكْرِ وَنَائِي. ة فَوَدَّ: (وَأَنَّهُمْ الْخُ) عَطَفَ عَلَى خِلَافِهِ. ة فَوَدَّ: (هَلَى قَوْلِي) أَقْرَهُ الْمُغْنِي وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. ة فَوَدَّ: (قُرْبَ أَوَّلِهِ) أَي أَوَّلِ الْحَرَمِ. ة فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّ رَجُلًا الْخُ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الْخُ. ة فَوَدَّ: (لِغَيْرِ الْحَاجِّ) بَلْ وَلِلْحَاجِّ فِي حَالِ الذَّهَابِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِنَّ صَخَّ نُزُولِ النَّارِ بِهِ عَلَى الصَّائِدِ نَعَمْ قَدْ يَجِدُهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ الإسْرَاعُ فِي حَالِ الذَّهَابِ إِلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تَرَكَهُ بَيَانًا لِلْجَوَازِ بِضَرْفٍ.

ء فَوَدَّ (سَي): (فَيَصِلُونَ مِنَى الْخُ) وَيَخْسُنُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى إِذَا وَصَلَ مِنَى أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ اللَّهُمَّ هَذِهِ مِنَى قَدْ أَتَيْتُهَا وَأَنَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ أَسْأَلُكَ أَنْ تَمَنَّ عَلَيَّ بِمَا مَنَنْتَ بِهِ عَلَى أَوْلِيَائِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَزْمَانِ وَالْمُصِيبَةِ فِي دِينِي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ قَالَ وَرَوَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّهُمَا لَمَّا رَمَيَا جُمُوعَةَ الْعَقَبَةِ قَالَا اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَدَبَّا مَغْفُورًا مُغْنِي وَنَهَايَةً.

ء فَوَدَّ (سَي): (بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) أَي وَارْتِفَاعِهَا قَدَرُ رُمُحٍ نَهَايَةً وَمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (وَاكِبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ تَعْرِيجٍ) أَي مِنْ غَيْرِ مَبْلٍ كُرْدِي. ة فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ تَحِيَّةٌ مِنِّي) أَي فَلَا يَتَنَدَّ فِيهَا بِغَيْرِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ الْوَنَائِي إِلَّا لِعَلَّزِ كَرَحْمَةٍ وَخَوْفٍ عَلَى نَحْوِ مَحْرَمٍ وَانْتِظَارٍ وَقَتٍ فَضِيلَةٍ أَه. ة فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ الْخُ) هُوَ قَوْلُهُ فَالَسُّ لَهَا تَأْخِيرُهُ الْخُ كُرْدِي.

ء فَوَدَّ (سَي): (إِلَى جُمُوعَةِ الْعَقَبَةِ) وَتُسَمَّى الْجُمُوعَةُ الْكُبْرَى أَيْضًا وَلَيْسَتْ مِنْ مِنَى بَلْ هِيَ حَدُّ مِنَى مِنْ

ويجب رميها من بطن الوادي ولا يجوز من أعلى الجبل خلفها وكثير من العامة يفعلونه فيرجعون بلا رمي ما لم يقلدوا القائل به ويسئ أن يجعل مكة عن يساره ويمنى عن يمينه ويستقبلها حالة الرمي للاتباع ويختص هذا يوم النحر لتمييزها فيه بخلاف بقية أيام التشريق، فإن السنة استقبله للقبلة في رمي الكل.

(تنبيه) هذه الجمرة ليست من منى بل ولا عقبها كما قاله الشافعي والأصحاب خلافاً لجمع كما يثبت في الحاشية.

(ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) فلا يعود إليها للاتباع ولأنها شعار الإحرام وبالرمي أخذ في التحلل ومن ثم لو ترك الأفضل بأن قدم الطواف، أو ألحق قطع التلبية عنده وقطعها المعتبر عند ابتداء طوافه (ويكبر مع كل حصاة) للاتباع رواه مسلم وقضية الأحاديث وكلامهم أنه

الجانب الغربي جهة مكة منى ونهاية وقال في المغني في محل آخر وليست من منى بل منى تنتهي إليها بصرى. هـ قوله: (ويجب رميها من بطن الوادي) أي أن يقع رميها في بطن الوادي، وإن كان الرامي في غيره كما هو ظاهر سم أي وبهذا التأويل يوافق كلامه كلام غيره والسنة أن يرمي جمره العقبة من بطن الوادي وقد يأتي عن هذا التأويل قوله الآتي وكثير من العامة ألح المقتضي أن مراد الشارح بخلفها بطن الوادي، وإنما سماه خلف الجمرة أي شاخصها نظراً لموقف الرامي. هـ قوله: (ولا يجوز من أعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح في شرح بأفضل وقال الكردبي في حاشيته قوله من أغلاها أي إلى خلفها أما إذا رمى من أغلاها إلى المرمى، فإنه يكفي خلافاً لما فهم من هذه العبارة ونحوها عدم الإجزاء فقد صرح بالإجزاء في الإيعاب وقال القسطلاني في شرح البخاري اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل انتهى بحروفيه ونقل التوحي في شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذي ذكرته ابن الأثير في شرح مسند الشافعي والزركشي في الخايم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد أضيفت الكلام على ذلك في بعض الفتاوى اهـ وتقدم عن سم أيضاً ما يوافق هـ. هـ قوله: (وكثير من العامة يفعلونه) لعله في رَمَهِه وإلا فالموجود في زمنا رمي بعض العامة من أعلى الجبل إلى بطن الوادي وتقدم أنه جائز وخلاف السنة. هـ قوله: (ما لم يقلدوا القائل به) قضيه أن بعض الأئمة يجوز الرمي من أعلى الجبل إلى خلف الشاخص فليراجع. هـ قوله: (ويسئ) إلى قوله وقضيه ألح في النهاية والمغني إلا قوله ولا عقبها إلى المتن. هـ قوله: (قطع التلبية عنده) أي مستبدلاً عنها بالتكبير مع الحلقي أو بالأذكار الخاصة مع الطواف ونائي. هـ قوله: (وقطعها ألح) عطف على قول المتن وقطع ألح. هـ قوله: (للاتباع ألح) ويسئ أن يرمي بيده اليمنى رافعاً لها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومثلها الخش فلا ترفع ولا يقف الرامي

هـ قوله: (ويجب رميها من بطن الوادي) أي أن يقع رميها في بطن الوادي، وإن كان الرامي في غيره كما هو ظاهر.

يقتصر على تكبيرة واحدة قاله المصنف راداً به نقل المازردي عن الشافعي تكريره له ينتين، أو ثلاثاً مع توالي كلمات بينها (ثم يذبح من معه هدي) نذر، أو تطوع هديه ومن معه ذلك ومن لا هدي معه أضحيته (ثم يحلق أو يقصر) لثبوت هذا الترتيب في مسلم (والحلق) للذكر الواضح (أفضل) غالباً (من التقصير) اتباعاً وإجماعاً ولأنه ﷺ «دعا للمحلقين بالرحمة ثلاثاً ثم للمقصرين» مرة رواه الشيخان ويُسْنُ الابتداء بشقه الأيمن واستيعابه ثم استيعاب البقية حتى يبلغ عظمي الصدغين وأن يستقبل المحلوق ويكبر معه وعقبه اقتداء بالسلف،

للدعاء عند هذه الجفرة وسنأتي شروط الزمي ومستحباته في الكلام على زمني أيام التشريق نهاية ومغني. هـ. فود: (نقل المازردي إلخ) اعتمدته الأسنى والمغني والنهاية وشرح بأفضل والإيعاب والإمداق والتمح عبارة النهاية فيقول الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد زاد المغني والأسنى كما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه اهـ. هـ. فود: (تكريره له) أي تكرير التكبير لكل خصاة. هـ. فود: (مع توالي كلمات) متعلق بالتكرير. هـ. فود: (بينها) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ظَرَفَ لِلتَّوَالِي وَالضَّمِيرُ لِلتَّكْبِيرَاتِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِصِغَةِ الْمُضِيِّ وَضَمِيرُهُ الْمُسْتَرِيرُ لِلْمَاوَزْدِيِّ وَالْبَارِزُ لِلْكَلِمَاتِ.

هـ. فود (سني): (هذي) بإسكان الدال وكسرها مع تخفيف الياء في الأولى وتشديدها في الثانية لفتان فصيحتان، وهو كما قال الزواني اسم لما يهدي لِمَكَّةَ وَحَرَمِهَا تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ نَعَمٍ وَغَيْرِهَا مِنْ الْأَمْوَالِ نَذراً كَانَ أَوْ تَطَوُّعاً لَكَنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اسْمٌ لِلْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ نِهَآيَةً وَمَغْنِي. هـ. فود: (هذيه) مفعول يذبح. هـ. فود: (ومن معه ذلك إلخ) عطف على من معه هدي والإشارة إلى الهدي. هـ. فود: (أضحيته) مفعول ليذبح المقدّر بالمطّرف وكان الأخصر الأوضح أن يقول عقب المتن وأضحيته نذراً أو تطوعاً ذلك عبارة الونائي ثم يذبح هديه أو دم الجبرانات والمحظورات أو أضحيته إن كان اهـ.

هـ. فود (سني): (ثم يحلق إلخ) أي الذكر نهاية ومغني. هـ. فود: (اتباعاً) إلى قوله قاله المازردي في المغني إلا قوله معه وقوله كذا أطلقوه إلى وأن يأخذ وكذا في النهاية إلا ما يأتي في مسألة تقديم الحج على العمرة. هـ. فود: (ويُسْنُ الابتداء إلخ) وغير المَحْرَمِ مثله فيما ذكر غير التكبير نهاية ومغني وأسنى. هـ. فود: (وأن يستقبل إلخ) وطهره من الحدثين والخبث وكوّن الحالب مسلماً وطاهراً مما ذكر وعذلاً ونائياً. هـ. فود: (ويكبر معه إلخ) قال الدميري وفي منير الغرام الساكنين عن بعض الأئمة أنه قال أخطأت

هـ. فود في (سني): (ثم يحلق أو يقصر) قال في الروض عطفًا على ما يستحب والتقصير قدر أنملة من جميع الرأس قال في شريحه وحكم تقصير ما زاد عليها حكم الحلق اهـ وعبارة العباب وفوق الأنملة كالحلق قال الشارح في شريحه تبع فيه غيره وقضيته أن مثله للرجل في حصول الأفضلية به وللمراة والخش في كراهية تارة وحرمته أخرى والأول غير مراد كما هو ظاهر والثاني هو المراد لكن بشرط أن يحصل له شين كشين الحلق وأنه لو نذره الرجل لم يتعقد نذره بناء على عدم انعقاد نذر التقصير؛ لأنه

وإن استغزبه في المجموع ويدفن شعره وما يصلح للوصل أكد وأن لا يشارط الحلاق. كذا أطلقوه وينبغي حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فإن رضي وإلا زاده لا أنه يسكت إلى فراغه؛ لأن ذلك زوما تولد منه نزاع إذا لم يرض الحلاق بما يعطيه له وأن يأخذ شيئا من نحو شاربيه وظفره عند فراغه وأن يتطيب ويلبس وخرج بغاليتا الممتنع فيسن له أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج؛ لأنه الأكمل ومجمله كما في الإملاء إن لم يسود رأسه أي: يكثر به شعر يزال وإلا فالحلق وكذا لو قدم الحج وأخر العمرة، فإن كان لا يسود رأسه عندهما قصر في الحج ليحصل له ثواب التقصير فيه والحلق فيها إذ لو عكس فاته الركن فيها من أصله، وإن كان يسود حلق فيهما.....

في حلق رأسي في خمسة أحكام علمتها حجام بيئتي فقلت بكم تخلق رأسي فقال إيراني أنت قلت نعم قال الشك لا يشارط عليه قال فجعلت متحرقا عن القبلة فقال لي حول وجهك إلى القبلة فحوته وأزنته أن يخلق من الجانب الأيسر فقال لي أدير اليمين فأدزته فجعل يخلق وأنا ساكت فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قمت لأذهب فقال صل ركعتين ثم انصت قلت له من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء بن رباح يفعل شرج الروض اهذع ش. ه. فود: (وإن استغزبه إلخ) أي سن التكبير عقب فراغ الحلق. ه. فود: (ويدفن شعره) أي في محل غير مطروق وأن يقول بعد حلق الشك اللهم آتني بكل شعرة حسنة وامح عني بها سيئة وازفع لي بها درجة واغفر لي وللمحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين أسئتي ونهاية ومغني زاد الونائي وسن في التقصير التيامن والاستقبال وقوله ما مر والتطيب واللبس اه. ه. فود: (أكد) أي لئلا يؤخذ للوصل نهاية ومغني. ه. فود: (على أن مرادهم أنه يعطيه إلخ) لعل مجله إن لم يحلن نفسه على تطيب نفس الحلاق بما يرضيه وإلا فواضح أنه أكمل بضرعي أي كما يشعر بذلك التعليل الآتي. ه. فود: (من نحو شاربيه إلخ) أي كتمنقته وعانيه وما يؤمر بإزالته للفترة ونائي. ه. فود: (ومجمله) أي محل كون ذلك أكمل. ه. فود: (وإن كان يسود خلق فيهما) يناع في إطلاق شرج مسلم استيجاب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكمل العبادتين شرج م ر

مفضل ونذر المفضل من خصال الواجب المخير فيه غير متعقد وظاهر أنه لا يخفى من نذر الرجل الحلق فليتامل. ه. فود: (فإن رضي وإلا زاده) قد يقال هذا ممكن بعد الفراغ فلا حاجة إلى تعجيل الإعطاء إلا أن يقال الابتداء بالإعطاء أقرب إلى الرضا وترك المنازعة من تأخيرها على ما هو المعتاد، فإنه في الابتداء يحرض على الموافقة خوفا من إغراض المخلوق عنه فليتامل. ه. فود: (وإن كان يسود خلق فيهما) أي وإطلاق شرج مسلم استيجاب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكمل العبادتين محمول على ما إذا لم يسود رأسه قبل الحج وإلا خلق في العمرة أيضا أخذا من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي من النص أن مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرج مسلم المذكور يناع فيه شرج م ر أقول ممنوع لوجود الحلق في الحج على التقدير المذكور.

ولم يخلق بعض الرأس الواحد في أحدهما وباقيه في الآخر؛ لأنه من القرع المكروه (وتقصّر المرأة) ولو صغيرة واستثناء السنوي لها غلطه فيه الأذرعى إذ لا يشرع الحلق لأننى مطلقاً إلا يوم سابع ولادتها للصدق بوزنه وإلا لئداو، أو استخفاء من فاسق يريد سوءاً بها ومثلها الخنثى

أقول النزاع ممنوع لوجود الحلق على تقدير المذكور سم. هـ. فود: (لأنه من القرع المكروه) ويؤخذ من ذلك أنه لو خلق له رأسان لم يكره خلق أحدهما في العمرة والآخر في الحج لانتهاء القرع مغني ونهاية وسم زاد الوانتي هذا إن كانا أصليتين؛ لأنه يكتفي بإزالة من أحدهما، فإن علمت زيادة أحدهما لم يكتف بالأخذ منه، وإن اشبه وجب الأخذ من كل منهما كما قاله ع ش اه وقال البصري بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما مر عن المغني والنهاية ما نصه، وهو ظاهر، وإنما يتردد النظر في أنه هل الأفضل في حقه ذلك أو تقصير الإثنين جميعاً في الشك الأول ثم خلقهما جميعاً في الثاني محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه. هـ. فود: (ولو صغيرة) أي لم تنته إلى زمن ترك فيه شعرها نهاية ومغني.

هـ. فود: (غلطه فيه الأذرعى) لا شبهة لمُنْصِف في أن هذا التغليط تساهل قبيح إذ ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله السنوي وغاية ما يوجد إطلاق لا ينافي التقييد الشاهد له المغني سم. هـ. فود: (إذ لا يشرع لها الحلق إلخ) أي بالتص والإجماع ويؤخذ من ذلك أن المرأة الكافرة إن أسلمت لا تخلق رأسها وأما قوله ﷺ: «التي هنك شجر الكفر ثم اغتسل» مخمول على الذكر مغني ونهاية. هـ. فود: (أو استخفاء من فاسق إلخ) أي ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة نهاية ومغني.

هـ. فود: (ولم يخلق بعض الرأس الواحد إلخ) أفهم أن من له رأسان يخلق واحداً في أحدهما والآخر في الأخرى. هـ. فود: (ولو صغيرة)، وهو الأوفق لكلامهم، وإن بحث السنوي واعتد به غير استثناء الصغيرة التي تنتهي إلى زمن ترك فيه شعرها شرح م ر. هـ. فود: (واستثناء السنوي لها غلطه فيه الأذرعى إلخ) لا شبهة لمُنْصِف في أن هذا الغلط تساهل قبيح إذ ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله السنوي وغاية ما يوجد إطلاق لا ينافي التقييد الشاهد له المغني. هـ. فود: (إذ لا يشرع الحلق لأننى مطلقاً إلا يوم سابع ولادتها) عبارة م ر في شرحه وكرة الحلق ونحوه من إخراج أو إزالة بنورة أو تنف لغير ذكر من أننى وخنثى؛ لأنه لهما مثله ومن ثم لو نذر أحدهما لم يتعقد بخلاف التقصير ومراؤه بالمرأة الأنثى فيشمل الصغيرة انتهت وقال أيضاً ولو منع السيد الأمة منه أي من الحلق حرّم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما بحثه أيضاً قيل هو متبجح إن لزم منه فوات تمتع أو نقص قيمة وإلا فالإذن لها في الشك إذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل، وإن كان مفضولاً ويرد بأن الإذن المطلق ينزل على حالة في التهي والحلق في حقها منهى عنه ويحرّم على المرأة المزوجة إن منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضاً فيما يظهر ويتبيح الحرمة أيضاً إذا لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع م ر وبحث أيضاً أنه يمتنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الأزج خلافه إلا أن يقتضي نهيه مصلحتها. هـ. فود: (واستخفاء من فاسق يريد سوءاً بها) أي ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة شرح م ر.

ويُكره لهما الحلق بل بَحَثَ الْأَذْرَعِي الْجَزْمَ بِحُرْمَتِهِ عَلَى زَوْجَةٍ، أَوْ أُمَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجٍ، أَوْ سَيِّدٍ وَيُنْذَبُ لَهَا أَنْ تَغُمَّ الرَّأْسَ بِالتَّقْصِيرِ وَأَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ أَنْمُلَةٍ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ إِلَّا الذَّوَائِبَ؛ لِأَنَّ قَطْعَ بَعْضِهَا يَشِينُهَا (وَالْحَلْقُ) أَيِ إِزَالَةُ الشَّعْرِ الْمُشْتَجِلِ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ بِأَنْ وَجَدَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ التَّحْلِيلِ.....

• فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْتَهْيَاةِ وَكُرْهَ الْحَلْقِ وَنَحْوَهُ مِنْ إِخْرَاقٍ أَوْ إِزَالَةٍ بِنُورَةٍ أَوْ تَنْفِ بِغَيْرِ ذِكْرِ مِنْ أَتَى وَخُتْنِي؛ لِأَنَّهُ لَهَا مِثْلَةٌ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَذَرَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَتَقَيَّدْ بِخِلَافِ التَّقْصِيرِ وَلَوْ مَنَعَ السَّيِّدُ الْأُمَّةَ مِنَ الْحَلْقِ حَرَمٌ وَكَذَا لَوْ لَمْ يَمْنَعْ وَلَمْ يَأْذَنْ وَيَحْرُمُ عَلَى الْحُرَّةِ الْمَرْجُوعَةِ إِنْ مَنَعَهَا الزَّوْجُ وَكَانَ فِيهِ قَوَاتُ اسْتِمْتَاعٍ فِيمَا يَظْهَرُ وَبَحَثَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ بِمَنَعَ الْوَالِدِ لَهَا وَفِيهِ وَقْفَةٌ بَلِ الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَ نَهْيُهُ مَصْلَحَتَهَا اهـ وَيَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَمْنَعْ الزَّوْجُ وَكَانَ فِيهِ قَوَاتُ اسْتِمْتَاعٍ م ر اهـ سَمِ عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِهِ إِنْ مَنَعَهَا الزَّوْجُ الْإِنْفِ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأُمَّةِ أَنْ يَمْلَأَ الْمَنَعَ مَا لَوْ لَمْ يَأْذَنْ وَلَمْ يَنْهَ وَأَنَّ الْمَنَعَ لَا يَقَوِّفُ عَلَى قَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ فِي حَقِّهَا مِنْهُي عَنْهُ اهـ. فَوَدَّ: (بَلِ بَحَثَ الْأَذْرَعِي الْجَزْمَ الْإِنْفِ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ يُنْقِصُ اسْتِمْتَاعَهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَمِنْ الْعِلَّةِ يُؤْخَذُ أَنْ نَحْوَ أُخْتِ السَّيِّدِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِذَا لَا اسْتِمْتَاعَ لَهُ بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْصٌ لِقِيَمَتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي فِيمَا يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ أَنْ مَجَلَّهُ إِنْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِيهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّعْرِ الْجَدِيدِ الْمُزِيلِ لِلنَّقْصِ سَمِ (أَوْ سَيِّدٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الزَّوْجُ سَمِ وَيُنْذَبُ لَهَا وَمِثْلُهَا الْخُتْنِي نِهَائَةً وَمُعْنِي. • فَوَدَّ: (قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُنَاسِبُ حَذْفُ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَقْذُولَ عَنِ الْمَاوَرْدِيِّ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ الذَّوَائِبِ كَمَا بَصُرُحُ بِذَلِكَ كَلَامُ ابْنِ شُهْبَةَ تَقْلًا عَنْ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَأَقْرَبُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ حَذْفَ الْهَاءِ مِنْ بَعْضِ الشُّنْخِ، وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ بِضَرَرِي. • فَوَدَّ: (أَيِ إِزَالَةِ الشَّعْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا فِي الْمُعْنِي وَكَذَا فِي الْتَهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَصَحَّ إِلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (أَيِ إِزَالَةِ الشَّعْرِ الْإِنْفِ) أَيِ إِزَالَةِ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ التَّقْصِيرِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فِي وَقْتِهِ نِهَائَةً وَمُعْنِي. • فَوَدَّ: (بِأَنْ وَجَدَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ التَّحْلِيلِ) خَرَجَ مَا وَجَدَ بَعْدَ دُخُولِهِ فَلَا يُؤْمَرُ بِحَلْقِهِ لِعَدَمِ اسْتِمَالِ الْإِحْرَامِ عَلَيْهِ اهـ شَرْحُ الرُّوضِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَيِ مَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ انْتِظَارُ نَبَاتِهِ بَلِ لَا يَجِبُ

• فَوَدَّ: (بَلِ بَحَثَ الْأَذْرَعِي الْجَزْمَ بِحُرْمَتِهِ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ يُنْقِصُ اسْتِمْتَاعَهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَمِنْ الْعِلَّةِ يُؤْخَذُ أَنْ نَحْوَ أُخْتِ السَّيِّدِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ إِذَا لَا اسْتِمْتَاعَ لَهُ بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْصٌ لِقِيَمَتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي فِيمَا يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ أَنْ مَجَلَّهُ إِنْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِيهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّعْرِ الْجَدِيدِ الْمُزِيلِ لِلنَّقْصِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَشَمِلَ مَا مَرَّ الْمَرْأَةُ الْكَافِرَةُ إِذَا أَسْلَمَتْ فَلَا تَحْلِقُ رَأْسَهَا وَأَمَّا خَبَرُ «أَلْقِي عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ ثُمَّ اغْتَسِلْ» فَتَحْمُولٌ عَلَى الذَّكَرِ اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ سَيِّدٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الزَّوْجُ اهـ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ وَجَدَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ التَّحْلِيلِ) خَرَجَ مَا وَجَدَ بَعْدَ دُخُولِهِ فَلَا أَثَرَ لَهْ قَالَ فِي الرُّوضِ فَلَا أَثَرَ لِمَا نَبَتْ بَعْدَ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْحَلْقِ فَلَا يُؤْمَرُ بِحَلْقِهِ لِعَدَمِ اسْتِمَالِ الْإِحْرَامِ عَلَيْهِ اهـ. وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَيِ مَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ انْتِظَارُ نَبَاتِهِ بَلِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَلْقُ مَا نَبَتْ إِذَا لَمْ

في حج، أو غمرة (نُسْك) لا استباحة محظور كلبيس المخطط (على المشهور) فيثاب عليه للثفاصيل بينهما في الخير، وهو إنما يكون في العبادات وصح خير؛ «لكل من حلق رأسه بكل شعرة سقطت نور يوم القيامة» (وأقله) أي: الحلق بالمعنى المذكور (ثلاث شعرات)، أو جزء من كل من ثلاثة لا أقل من شعر الرأس، وإن استرسل وخرج عن حده ولو على دفعات كما في المجموع وغيره وإيهام الروضة لخالفه غير مراد، أو يثنان أو واحدة إن لم يكن غيرهما أو غيرها وذلك لقوله تعالى: ﴿تَحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ (النح: ٢٧) أي: شعرا فيها إذ هي لا تحلق، وهو جمع أقله ثلاث وبهذا اندفع ما يقال الآية حجة على التعميم؛ لأن التقدير شعر رءوسكم، وهو

عليه خلق ما نبت إذا لم يتناول الإحرام أو قوله بل لا يجب الخ قد يفهم الاستحباب ، وهو متجه إذ لا يتقص عن لا شعر برأسه حيث يستحب إمرار موسى عليه سم . هـ قوله : (في حج الخ) متعلق بالخلق في المتن . هـ قوله : (للفاضل بينهما الخ) يعني أن الخلق أفضل من التخصيص للذكر والتخصيل إنما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتي وقيل واجب والثاني هو استحابة مخطور لا ثواب فيه نهاية ومغني . هـ قوله : (أي الخلق الخ) أي إزالة شعر الرأس أو التخصيص نهاية ومغني .

❑ قول (نسي): (ثلاث شمرات) أي إزالتهما على حذف المضاف. ❑ فوُد: (لا أقل) عطف على قول المصنف ثلاث إلخ. ❑ وفوُد: (من شعر إلخ) نعت ليقول المصنف المذكور. ❑ فوُد: (من شعر الرأس) أي فلا يُجزئ شعر غيره، وإن وجبت فيه العذية أيضا نهاية ومغني. ❑ فوُد: (وان استرسل) أي فيكفي، وإن طال ع ش. ❑ فوُد: (ولو على دفعات) أي في أزيمة متفرقة رشيد. ❑ فوُد: (وليها المروضة لخلابه) أي لمنع التفريق نهاية ومغني. ❑ فوُد: (غير مراد) نعم يزول بالتفريق الفضيلة مغني زاد النهاية والأحوط تواليها اه. ❑ فوُد: (أو إثنان إلخ) عطف على قول المثنى ثلاث شمرات سم. ❑ فوُد: (وهو) أي لفظ شعر (جمع) أي اسم جنس جمعي نهاية. ❑ فوُد: (وبهذا) أي بتقدير لفظ الشعر منكرا مقطوعا عن الإضافة مغني. ❑ فوُد: (انذفع ما يقال إلخ) قد يؤيد ما يقال بأن تقدير المضاف هو الأقرب السابق إلى الفهم فهو الأرجح والحمل على الأرجح واجب حيث لا صارف عنه ولا سيما إذا تأكد بقرينة أخرى كغيبه عليه الصلاة والسلام هنا واعلم أنه لا يُجزئ قطع شجرة واحدة في ثلاث دفعات فلو قطعها فنبتت فقطعها فنبتت فقطعها فلبس نظر ويختل عدم الإجزاء.

يَتَنَاوَلُهُ الْإِحْرَامُ اهـ. وَقَوْلُهُ لَا يَجِبُ قَدْ يُفْهِمُ الْإِسْتِحْبَابَ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِذَا لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ لَا شَغْرَ بِرَأْسِهِ حَيْثُ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ جِدًّا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ثِنْتَانِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَرَجِّمِ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) اَنْدَفَعَ مَا يُقَالُ (لِخ) قَدْ يُؤَيِّدُ مَا يُقَالُ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الْمُضَافِ هُوَ الْأَقْرَبُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيْبِ الشَّائِعِ فِي مِثْلِهِ فَهُوَ أَرْجَحُ وَالْحَمْلُ عَلَى الْأَرْجَحِ وَاجِبٌ حَيْثُ لَا صَارِفَ عَنْهُ وَلَا سِيَّمَا إِذَا تَأَكَّدَ بِقَرِينَةٍ أُخْرَى كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُنَا عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْمُضَافِ وَحَمْلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْعُمُومِ هُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا سَبَقَتْهُ مِنْ وَجوبِ الْكُلِّ عَلَى التَّائِيْدِ إِذَا قَالَ رَأْسِي فَلْيَتَأَمَّلْ

بالموسى أي: بحيث لا يظهر منه شيء لَمَنْ هو في مجلس التخاطب فيما يظهر ثم إن قال خلق رأسي فالكُلُّ، أو الحلق، أو أن أخلق كفى ثلاث شَرَاتٍ ويجري ذلك في نذر غير الذكر التقصير المطلوب وظاهر كلامهم هنا أن الرجل لا يصح نذره للتقصير وعليه فهو مُشكِلٌ؛ لأنَّ الدُّعاءَ للمُقَصِّرِينَ يقتضي أنه مطلوب منه فهو كَنَذَرِ المشي وقد يُجاب بأنه انضمَّ لكونه مفضولاً كونه شعار النساءِ عُرفاً بخلاف نحو المشي.
(ومن لا شعر برأسه) خِلْقَةً، أو لِحْلَفِهِ ولا عماره عَقِبَهُ (استحب) له (إمراؤ موسى عليه) إجماعاً

وأُسئى. فود: (أي بحيث لا يظهر منه الخ) أي لِمُعْتَدِلِ البصرِ نهايةً وسم.

فود: (في مجلس التخاطب) عبارة النهاية عند قُرْبِهِ مِنَ الرَّأْسِ اه. فود: (فيما يظهر) بقي ما لو نَذَرَ نَحْوَ الإخراقِ أو الثَّغْبِ هل يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ لِكَوْنِهِ مَطْلُوبًا مِنْ حَيْثُ عُمُومُهُ وَيُجْزِيهِ نَحْوُ الْحَلْقِ وما لو نَذَرَ حَلْقَ بَعْضِ الرَّأْسِ وقد يُتَّبَعُهُ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وقد يُقَالُ كَرَاهَتُهُ لِخَارِجٍ فَلَا تَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ فَلْيُراجِعْ سَمَ أَقُولُ وَعَلَى فَرْضِ أَنَّهَا لِخَارِجٍ فَهُوَ لَا زِمَ وَالْخَارِجُ الْحُكْمُ الَّذِي الدَّائِي. فود: (ثم إن قال الخ) أي التَّائِيُ نِهَآةً وَمُعْنَى. فود: (ويجزي ذلك) أي قوله إن نَذَرَ الذَّكَرِ الخ. فود: (التقصير المطلوب)، وهو كَوْنُهُ بِقَدْرِ أُمَّلَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَائِبِ أَوْ مِمَّا عَدَا الذَّوَائِبِ عَلَى مَا مَرَّ بِصُرِّي أَقُولُ هَذَا إِنْ صَرَّحْتَ بِالِاسْتِيعَابِ أَوْ قَالَتْ لِلَّهِ عَلَيَّ تَقْصِيرُ رَأْسِي وَأَمَّا إِذَا أَطْلَقْتَ كَفَاها ثَلَاثَ شَرَاتٍ كَمَا يَفِيدُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَالْمُعْنَى. فود: (وعليه فهو مُشكِلٌ) الْأَوَّلَى، وهو مُشكِلٌ. فود: (فهو كَنَذَرِ المشي) أي فِي الْحَجِّ مَعَ أَنَّهُ مَفْضُولٌ سَم. فود: (بخلاف نحو المشي) وَأَيْضًا فَالْمَشْيُ مَقْصُودٌ لِلشَّارِعِ فِي مَوَاضِعَ بِخِلَافِ التَّقْصِيرِ سَم.

فود (سئى): (ومن لا شعر برأسه الخ) وَلَوْ عَجَزَ عَنْ أَخْذِهِ لِنَحْوِ جِرَاحَةٍ صَبَرَ إِلَى قُدْرَتِهِ وَلَا يَنْقُطُ عَنْهُ نِهَآةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ لِنَحْوِ جِرَاحَةٍ أَيْ يَتَوَقَّعُ زَوَالُهَا عَنْ قُرْبِ اه. فود: (خِلْقَةً) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ سَوَاءً فِي النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى. فود: (واختياره عَقِبَهُ) وَيَتَّبِعِي أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ سَم.

فود (سئى): (استحب له الخ) أَيْ فَإِذَا نَبَتْ بَعْدَ فَلَا يُؤْمَرُ بِإِزَالَتِهِ وَلَا يَفْدِي عَاجِزٌ عَنْهُ لِنَحْوِ جُرْجِ كَالَمْ يَمْنَعُ إِزَالَةَ الشَّعْرِ الْمُجْزِي بَلْ يَصْبِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ وَلَا يَمْتَدُّ بِإِزَالَتِهِ مَعَ نَحْوِ نَوْمٍ كَجُنُونٍ وَإِعْمَاءٍ نَعَمْ إِنْ

يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ لِكَوْنِهِ مَطْلُوبًا مِنْ حَيْثُ عُمُومُهُ وَيُجْزِيهِ نَحْوُ الْحَلْقِ وما لو نَذَرَ حَلْقَ بَعْضِ الرَّأْسِ وقد يُتَّبَعُهُ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وقد يُقَالُ كَرَاهَتُهُ لِخَارِجٍ فَلَا تَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ فَلْيُراجِعْ. فود: (بحيث لا يظهر منه شيء) أَيْ لِمُعْتَدِلِ الْبَصَرِ فِيمَا يَظْهَرُ. فود: (فهو كَنَذَرِ المشي) أَيْ فِي الْحَجِّ مَعَ أَنَّهُ مَفْضُولٌ.

فود: (بخلاف نحو المشي) وَأَيْضًا فَالْمَشْيُ مَقْصُودٌ لِلشَّارِعِ فِي مَوَاضِعَ بِخِلَافِ التَّقْصِيرِ.

فود: (ولا اختياره) يَتَّبِعِي أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

فود (سئى): (استحب إمراؤ موسى عليه) قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَإِنْ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالْوَاوُ فِي وَشَارِبِهِ بِمَعْنَى أَوْ وَلَوْ عَبَّرَ بِهَا كَأَصْلِهِ كَانَ أَوَّلَى اه ثم قال فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ نَبَتْ

تَشَبُّهًا بِالْحَالِقِينَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيَّ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِالذَّكَرِ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ لَيْسَ مَشْرُوعًا لِغَيْرِهِ وَالْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِيَعِضِ رَأْسِهِ شَعْرٌ سُمِّيَ إِمْرَأُ الْمَوْسَى عَلَى الْبَاقِي أَيْ سِوَاهُ أَحْلَقَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَمْ قَصَّرَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِلتَّشَبُّهِ الْمَذْكُورِ أَيْ إِذْ هُوَ كَمَا يَكُونُ فِي الْكُلِّ يَكُونُ فِي الْبَعْضِ وَلَيْسَ فِيهِ جُمُوعٌ بَيْنَ أَصْلٍ وَبَدَلٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ لاختلاف مَحَالِّهِمَا عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِمْرَأَ لَيْسَ بِذَلَا وَلَا لَوْجَبَ فِي الْبَعْضِ حَيْثُ لَا شَعْرَ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَا يَلْزَمُهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّقْصِيرِ أَنَّ يُجِرُّ الْمَوْسَى عَلَى بَقِيَّةِ رَأْسِهِ. (فَإِذَا حَلَّقَ، أَوْ قَصَّرَ دَخَلَ مَكَّةَ) إِنَّ ذَلِكَ ضَحَى (وَطَافَ طَوَافَ الرُّكْنِ) وَيُسَمَّى أَيْضًا طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَطَوَافَ الزِّيَارَةِ وَقَدْ يُسَمَّى طَوَافَ الصَّدْرِ

اسْتَيْقَظَ أَوْ أَفَاقَ وَلَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ لِيَكُونَهُ حَلْقٌ، وَهُوَ نَائِمٌ مَثَلًا سَقَطَ عَنْهُ الْوَاجِبُ وَتَأَنَّى وَهَلْ يَدْخُلُ فِي تَحْوِ التَّوَمِ الْإِكْرَاهُ أَمْ لَا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَ حَلْقِي نَفْسِهِ وَحَلْقِي غَيْرِهِ بِإِكْرَاهٍ مِنْ غَيْرِ الْمُحْرِمِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ فِي الْأَوَّلِ الْأَوَّلُ وَفِي الثَّانِي الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ. ٥ قَوْلُ (سَمِي): (إِمْرَأُ الْمَوْسَى الْخُ) وَيَتَّبِعِي اسْتِخْبَابَ إِمْرَأِ آلَةِ الْقَصَصِ فِيمَنْ يُسْتَحَبُّ فِي حَقِّهِ التَّقْصِيرُ تَشْبِيهًا بِالْمُقَصِّرِينَ سَمِ عَ ش قَوْلُهُ تَشْبِيهًا الْخُ قَالَ الشُّبُوطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالتَّظَايِيرِ وَنَظِيرُهُ إِمْرَأُهَا عَلَى ذَكَرٍ مَنْ وَلَدَ مَخْتُونًا ذَكَرَهُ أَحَدُ بَصَرِيِّ.

٥ قَوْلُهُ: (تَشْبِيهًا بِالْحَالِقِينَ) وَيُسَمَّى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَارِبِهِ أَوْ شَعْرٍ لِحْيَتِهِ شَيْئًا لِيَكُونَ قَدْ وَضَعَ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا لِلَّهِ تَعَالَى وَالْمَوْسَى بِالْفِ فِي آخِرِهِ وَتَذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ آلَةٌ مِنَ الْحَدِيدِ مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهَايَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَوْ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ أَوْ شَارِبِهِ شَيْئًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ لِقَلَّ يَخْلُو عَنْ أَخِذِ الشَّعْرِ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمُتَوَلَّى أَنَّ سَائِرَ مَا يُزَالُ لِلْفِطْرَةِ كَذَلِكَ بَلِ الْوَجْهَ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِمَا يُزَالُ فِيهَا وَصَرَّحَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْمُقَصِّرِ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ وَصَحَّ (أَنَّهُ) لَمَّا حَلَّقَ رَأْسَهُ قَصَّ أَظْفَارَهُ) أَيْ قِيسُنُ لِلْحَالِقِ أَيْضًا أَهْ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ م ر لِلْفِطْرَةِ أَيْ الْخِلْقَةِ وَالْمُرَادُ مَا يُزَالُ لِتَحْسِينِ الْهَيْئَةِ وَقَوْلُهُ م ر قِيسُنُ لِلْحَالِقِ أَيْ مُطْلَقًا مُخَرِّمًا أَوْ غَيْرَهُ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَصَرَّحَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ يُنْدَبُ الْخُ هَذَا لَيْسَ فِي خُصُوصٍ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ كَوْنِهِ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ بَلِ هُوَ وَمَا يَنْدُهُ حُكْمٌ عَامٌّ أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيَّ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ) عَطْفٌ عَلَى وَلَيْسَ فِيهِ الْخُ أَيْ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ مَنْ بِجَمِيعِ رَأْسِهِ شَعْرٌ عَلَى التَّقْصِيرِ أَنَّ يُجِرُّ الْمَوْسَى عَلَى الْبَاقِي كُزْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى التَّقْصِيرِ) أَيْ لِيَعِضِ رَأْسِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنْ يُجِرَّ الْمَوْسَى الْخُ) أَيْ سَنَ أَنْ يُجِرَّ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُسَمَّى) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا هُوَ الْمُسَمَّى فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ إِشْكَالٌ يَبَيِّنُهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْمُحَرَّرَ إِلَى الْمُتَيْنِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَمَا يَأْتِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُسَمَّى الْخُ) فَالْسُّنَةُ أَنَّ يَزِمِي بَعْدَ اِرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرُ رُمَحٍ ثُمَّ يَنْحَرُ ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ يَطُوفُ صُخْرَةَ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي.

٥ قَوْلُهُ: (وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ) أَيْ وَطَوَافُ الْفَرَضِ مُغْنِي عَ ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَطَوَافُ الصَّدْرِ الْخُ) وَالْأَشْهُرُ أَنَّ

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَلَّقَ رَأْسَهُ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ) وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ وَأَظْفَارِهِ إِذَا رَمَى الْجَنَّةَ أَهْ وَيَتَّبِعِي اسْتِخْبَابَ إِمْرَأِ آلَةِ الْقَصَصِ فِيمَنْ يُسْتَحَبُّ فِي حَقِّهِ التَّقْصِيرُ تَشْبِيهًا بِالْمُقَصِّرِينَ.

بفتح الدالِ ويُسنُّ عقبه أن يشرب من سقاية العباس من زمزم للأتباع (وسقى) بعد الطواف لوجوب الترتيب بينهما كما يأتي فوراً ندباً (إن لم يكن سقى) بعد طواف القدوم كما هو الأفضل (ثم يعود إلى منى) بحيث يذكرك أول وقت الظهر بمنى حتى يوصلها بها للأتباع رواه الشيخان فهي بها أفضل منها بالمسجد الحرام، وإن فاتته مضاعفته على الأصح؛ لأن في فضيلة الأتباع ما يربو على المضاعفة ورواية مسلم أنه ﷺ صلى الظهر بمكة محمولة على ما في المجموع وفيه إشكال يثبت في الحاشية على أنه صلاها بها أول وقتها ثم ثانياً بمنى إماماً لأصحابه كما صلى بهم في بطن نخيل مرتين وأبي داود والثرمذي أنه أخر طواف يوم النحر إلى الليل محمولة على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يُسنُّ ترتيبها كما ذكرنا) في الوقت الذي ذكرنا للأتباع، فإن خالف صح لإدنيه ﷺ في ذلك رواه الشيخان .

(ويدخل وقتها) أي: الأعمال المذكورة إلا الذبح لمن وقف بعرفة (ينصف ليلة النحر) ليصح

طواف الصدر طواف الوداع فالفرض لتمامه والإفاضة لإثباتهم به عقب الإفاضة من منى، والزياره لأنهم يأتون من منى زائرين البيت ويعودون في الحال مغني. ء فود: (كما هو الأفضل) وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية. ء فود: (للإتباع) هذا لا يأتي مع الحمل الآتي سم أي عن المجموع. ء فود: (محمولة على ما في المجموع) أقره النهاية والمغني. ء فود: (على أنه صلاها بها إلخ) هذا الحمل ينافيه ما تقدم من طلب إدراك أول وقت الظهر بمنى للإتباع ويُمكن أن يكون هذا هو المراد بالإشكال الذي يثبت في الحاشية أو من جملته وذلك لأنه إذا صلاها بمكة أول وقتها لا يُمكن مع ذلك إدراك أول وقتها بمنى؛ لأن بينهما فرساً بل قيل أكثر وقد دل قوله للإتباع على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدرك أول وقتها بمنى وأيضاً على هذا لا يثبت قوله فهي بها أفضل منها بالمسجد الحرام إلخ سم. ء فود: (إلا الذبح) أي ذبح الهدي المسوق تقرباً إلى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الأضحية كما سيأتي نهايةً ومغني وقد يقال لا موقع لهذا الإِسْتِثْناء في حل كلام المُحَرِّر. ء فود: (لمن وقف بعرفة) أي قبل نصف الليل أما إذا قلها بعد انقضاء الليل وقبل الوقوف، فإنه يجب عليه إعادتها نهايةً ومغني وإيعاب .

ء فود: (للإتباع) هذا لا يأتي مع الحمل الآتي. ء فود: (محمولة على ما في المجموع إلخ) هذا الحمل ينافيه ما تقدم من طلب إدراك أول وقت الظهر بمنى للإتباع ويُمكن أن يكون هذا هو المراد بالإشكال الذي يثبت في الحاشية أو من جملته وذلك؛ لأنه إذا كان صلاها بمكة أول وقتها لا يُمكن مع ذلك إدراك أول وقتها بمنى؛ لأن بينهما فرساً بل قيل أكثر وقد دل قوله للإتباع على أنه - عليه الصلاة والسلام - أدرك أول وقتها بمنى وأيضاً على هذا لا يثبت قوله فهي بها أفضل منها بالمسجد الحرام إلخ .

ء فود: (لمن وقف بعرفة) كذا في الباب وشرح الزواجر قال في شرح الباب دون غيره على المنقول المعتمد اهـ .

الخبر به في الرمي وقيس به غيره (ويبقى وقت الرمي) الذي هو وقت فضيلة إلى الزوال، واختياراً (إلى آخر يوم النحر) ليخير البخاري به وجوازاً إلى آخر أيام التشريق هذا هو الْمُعْتَمَد من اضطراب طويل في ذلك (ولا يختص الذنب) للهدايا (بزمان) كما وقع في المحرّر هنا، وإن اختص بمكان هو الحرم بخلاف الضحايا تختص بيوم النحر والثلاثة بعده (قلت: الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية وسياها) أن المحرّر ذكره كذلك (في آخر باب مخرومات الإحرام على الصواب والله أعلم) وتمحل جمع للمحرّر كالعزيز فحملوا ما هنا من عدم الاختصاص على الدماء الواجبة ليخير، أو حظير، فإنها قد تسمى هذياناً نعم ما عصى منها بسببه يجب فعله فوراً خروجاً من المعصية وما يأتي من الاختصاص على ما سبق تقرّباً ولو مندوراً وهذا هو المستسنى هذياناً حقيقة ومن ثم طعن في الجمع بأنه خلاف ظاهر عبارته والمُتبادر منها (والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها)؛ لأن الأصل عدم التأقيت نعم.....

• قوله: (وقيس به غيره) أي قيس بالرمي الطواف والحلق بجامع أن كلاً من أسباب التحلل نهاية ومعنى. • قوله: (هذا هو الْمُعْتَمَد إلخ) عبارة المُعْنَى ظاهره أي كلام المُصَنِّف أنه لا يكفي الرمي بعد الغروب وبه صرح في أصل الروضة لعدم وروده واغترض بأنه سيأتي أنه إذا أخر رمي يوم ما بعده من أيام الرمي يقع أداء وقضيته أن وقته لا يخرج بالغروب وهذا هو الْمُعْتَمَد اهـ. • قوله: (للهدايا) أي المُتَقَرَّب بها نهاية ومعنى.

• قوله في (سني): (وسياها) وقوله في الشرح (أن المحرّر ذكره كذلك) فيه تأمل، فإن الآتي ليس أن المحرّر ذكره كذلك سم أي فكان المناسب عن المحرّر إلخ بإبدال أن بعن وقد يغتذر بأن ما في الشرح على حذف مضاف أي مُفِيد أن المحرّر إلخ. • قوله: (كالعزيز) راجع للمحرّر. • قوله: (فحملوا ما هنا إلخ) جرى عليه النهاية والمعنى وأطال الثاني في تأييده راجعه. • قوله: (وهذا) أي ما سبق تقرّباً (هو المستسنى هذياناً إلخ) قال في النهاية والمعنى الهذيان مشترك بينهما. • قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن التسمية الأولى مجازية. • قوله: (طعن) بيناء المفعول اهـ. • قوله: (والمُتبادر منها) أي وخلاف المُتبادر من عبارة الرَّافِعِي في المحرّر والعزيز.

• قول (سني): (والحلق) أي بالمعنى السابق أو التخصيص (والسعي) أي إن لم يكن قبل بعد طواف قدوم نهاية ومعنى. • قوله: (لأن الأصل) إلى قوله وبحت في النهاية والمعنى. • قوله: (لأن الأصل عدم التأقيت) أي ويبقى من هي عليه ذلك مخروماً حتى يأتي بها كما في المجموع نهاية ومعنى.

• قوله في (سني): (ولا يختص الذنب بزمان) عبارة المحرّر وذنب الهذيان لا يختص بزمان اهـ. والتقييد بالهذيان يُستفاد منه أنه المراد من عبارة المنهاج؛ لآته المذكور فيما سبق بقوله ثم يذبح من معه هذياناً. • قوله في (سني): (وسياها).

• وقوله في (شرح): (أن المحرّر ذكره كذلك) فيه تأمل، فإن الآتي ليس أن المحرّر ذكره كذلك.

يُكره تأخيرها عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة ولا يُنافيه خلافاً للإسنوي أن طواف الوداع يقع عن الركن؛ لأن هذا ليقاء بعض نسيكه لا يلزمه طواف وداع كما مر. ويبحث ابن الرفعة حرمة تأخير التحلل الأول إلى قابل؛ لأنه يصير مُحَرَّمًا بالحج في غير أشهره وكما أن من فاتته الحج يلزمه التحلل أي: فوراً ويحرم عليه تأخيرها إلى قابل؛ لأن استدامته كابتدائه وابتدأه لا يصح وزده السبكي وفوق بأن وقوف عرفة مُعْظَم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كُل وقت فكانه غير مُحَرَّم بخلاف من فاتته، فإن مُعْظَم حجه باقي فيلزم من بقائه على إحرامه بقاؤه حاجاً في غير أشهر الحج ويُؤيده أنه لو أَحْصِرَ بعد الوقوف لا يلزمه التحلل والإسنوي بأن وقت الحج يخرج بفجر يوم النحر والتحلل قبله لا

• فؤد: (يُكره تأخيرها إلخ) أي بغير عذر كما هو ظاهر. • فؤد: (ولا يُنافيه) أي لا يُنافي الخروج من غير فعلها وصورة المُنافاة أن يقال إن طواف الوداع واجب فَمَتَى طافه وَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ فلا يُتَصَوَّرُ الخروج من غير طواف فَدَفَعَهُ بقوله؛ (لأن هذا) أي هذا الرَّجُلُ لِقَاءَ الْخُ كُرْدِي. • فؤد: (كما مر) أي في فضل وإيجاب السعي في شرح قول المصنف وأن يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ قُدُومِ أَوْ رُكْنِ كُرْدِي. • فؤد: (لا يلزمه طواف وداع) أي: فإن كان طاف لِلْوَاعِ وَخَرَجَ وَقَعَ عَنِ طَوَافِ الْفَرْضِ، وإن لم يُطَفِ لِلْوَاعِ وَلَا غَيْرِهِ لم يَسْتَحِبَّ النَّسَاءَ، وإن طال الزمان ليقائه مُحَرَّمًا بِهَايَةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قوله م ر لِقَائِهِ مُحَرَّمًا وَهَلْ لَهُ إِذَا تَعَلَّرَ عَزْدَهُ إِلَى مَكَّةَ التَّحَلُّلُ كَالْمُحْصَرِ أَوْ لَا لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الطَّوَافِ مَعَ تَمَكُّنِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْحَائِضِ، وإن كانت مَعْذُورَةٌ وَتَقْصِيرُهُ بِتَرْكِ الطَّوَافِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا يَنْتُجُ لِقِيَامُ الْمَذْرُوبِ بِه الْآنَ كَمَنْ كَسَرَ رَجُلِيَهُ عَمْدًا فَعَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ حَيْثُ يُصَلِّي جَالِسًا وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ لَوْ شَفِيَ بَعْدَ ذَلِكَ أ. هـ. • فؤد: (إلى قابل) أي سَنَةً ثَانِيَةً. • فؤد: (وزَّكَّهُ السَّبْكَيُّ إلخ) عبارة الْمُعْنَى وَالثَّانِيَةِ، فإن قيل بَقَاؤُهُ عَلَى إِحْرَامِهِ يُشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْفَوَاتِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى إِحْرَامِهِ لِلْسَّنَةِ الْقَابِلَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْإِحْرَامِ كَابْتِدَائِهِ وَابْتِدَاؤُهُ لَا يَجُوزُ أَجِيبَ بِأَنَّهُ فِي تِلْكَ لَا يَسْتَفِيدُ بَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ شَيْئًا غَيْرَ مَخْصِي تَغْذِيبِ نَفْسِهِ لِخُرُوجِ وَقْتِ الْوُقُوفِ فَحَرَمَ بَقَاؤُهُ عَلَى إِحْرَامِهِ وَأَمَرَ بِالتَّحَلُّلِ وَأَمَّا هُنَا فَوَقْتُ مَا آخَرَهُ بَاقٍ فَلَا يَحْرُمُ بَقَاؤُهُ عَلَى إِحْرَامِهِ وَلَا يُؤْمَرُ بِالتَّحَلُّلِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ مَنْ أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا ثُمَّ مَدَّهَا بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ أ. هـ. • فؤد: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ. • فؤد: (والإسنوي) عَطَفَ

• فؤد: (لا يلزمه طواف وداع)، فإن طاف لِلْوَاعِ وَخَرَجَ وَقَعَ عَنِ طَوَافِ الْفَرْضِ شَرَحَ م ر. • فؤد: (إلى قابل؛ لأنه يصير مُحَرَّمًا إلخ) قَضِيَّةٌ تَغْلِيهِ أَنْ الْمُرَادَ بِقَابِلٍ مَا بَعْدَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَيْثُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّأْخِيرَ عَنِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَيْ شَوَالٍ وَالْقَعْدَةِ وَعَشْرِ الْحِجَّةِ مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِي جَوَازِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ رَدَّ الْإِسْنَوِيِّ الْآتِي. • فؤد: (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَأْخِيرُهُ إِلَى قَابِلٍ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أُريدَ مَا بَعْدَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَالتَّأْخِيرُ إِلَيْهِ مِنْ لَزِمِ الْفَوَاتِ فَيَكْفِي بَيَانُ لَزُومِ الْفَوْرِيَّةِ أَوْ أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي الْعَامِ الْآتِي أَشْكَلُ قَوْلُهُ وَابْتِدَاؤُهُ لَا يَصِحُّ.

يَجِبُ اتِّعَافًا بِلِ الْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالنَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ وَيَمْتَدُّ إِلَى، وَهُوَ نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا (وَإِذَا قُلْنَا الْحَلْقُ نُسْكَ)، وَهُوَ الْمَشْهُورُ (فَفِعْلُ الثَّانِي مِنَ الرَّمْيِ) لِجَمْعَةِ الْعَقَبَةِ (وَالْحَلْقِ)، أَوْ التَّقْصِيرِ (وَالطَّوَافِ) الْمَشْبُوعِ بِالشَّعْمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى (حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ) مَنْ تَحَلَّلِي الْحَجَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِرَأْيِهِ شَعَرَ حَصَلَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْبَاقِينَ. (وَحُلَّ بِهِ اللَّبْسُ) وَنَحْوُهُ (وَالْحَلْقُ وَالْقَلَمُ) وَالطَّيْبُ بِلِ يُسْنُ التَّطَيُّبُ وَاللَّبْسُ لِلتَّبَاعِ كَمَا مَرَّ (وَكَذَا الصَّيْدُ وَعَقْدُ النِّكَاحِ) وَالتَّمَتُّعُ دُونَ الْفَرَجِ وَلَوْ بِشَهْوَةٍ (فِي الْأَطْهَرِ) كَالْحَلْقِ بِجَمَاعٍ عَدَمِ إِفْسَادِ كُلِّ لِلْحَجِّ (قُلْتُ: الْأَطْهَرُ لَا يَحِلُّ عَقْدُ النِّكَاحِ) وَلَا التَّمَتُّعُ كَالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْعَةَ فَقَدْ حُلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ» (وَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثُ) الْبَاقِي مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ (حَصَلَ التَّحَلُّلُ الثَّانِي) وَحُلَّ بِهِ بَاقِي الْمُحْرَمَاتِ إِجْمَاعًا، وَإِنْ بَقِيَ عَلَيْهِ الْمَبِيتُ وَبَقِيَّةُ الرَّمْيِ.....

عَلَى السُّبُكِيِّ: وَفُودُ: (بِلِ الْأَفْضَلُ الْخُ) أَيُ فَكَيْفُ يَكُونُ الْإِسْتِدَامَةُ كَالِاتِّدَاءِ: وَفُودُ: (بِالنَّافِلَةِ الْخُ) أَيُ مِنَ الصَّلَاةِ كَزِدِّي. فُودُ (سُيْ): (وَإِذَا قُلْنَا الْحَلْقُ نُسْكَ الْخُ) قَالَ فِي التَّثْبِيهِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنْ الْحَلْقُ لَيْسَ بِسُكِّ حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ وَهُمَا الرَّمْيُ وَالطَّوَافُ وَحَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي بِالثَّانِي انْتَهَى اه. سم. فُودُ: (وَهُوَ الْمَشْهُورُ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَادَ الْبُلْقَيْنِي فِي التَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْمُغْنِي وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. فُودُ: (وَهُوَ الْمَشْهُورُ) وَيُؤَيِّدُ مُقَابِلَهُ الْخَبَرُ الْآتِي آتِيًا. فُودُ: (وَنَحْوُهُ) أَيُ كَسَرِ الرَّاسِ لِلذَّكْرِ وَالْوَجْهَ لِلْأُنْثَى نِهَابَةً وَمُغْنِي. فُودُ (سُيْ): (وَالْحَلْقُ) أَيُ إِنْ لَمْ يَقْعَلْ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ نُسْكَ نِهَابَةً وَمُغْنِي. فُودُ: (وَالْتَّمَتُّعُ الْخُ) أَيُ كَالْقَبْلَةِ وَالْمَلَامَةِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. فُودُ: (وَلَوْ بِشَهْوَةٍ) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. فُودُ: (وَلَا التَّمَتُّعُ كَالنَّظَرِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابَةِ وَكَذَا الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرَجِ اه. فُودُ: (إِلَّا النِّسَاءَ) أَيُ أَمْرُهُنَّ عَقْدًا وَتَمَتُّعًا سَم.

فُودُ (سُيْ): (وَحُلَّ بِهِ بَاقِي الْمُحْرَمَاتِ) وَيُسْنُ تَأْخِيرُ الْوُطْءِ عَنْ بَاقِي أَيَّامِ الرَّمْيِ لِيَزُولَ عَنْهُ أَثَرُ الْإِحْرَامِ وَلَا يُعَارِضُهُ خَيْرٌ «أَيَّامٌ مَنَى أَكَلٌ وَشَرْبٌ وَبِعَالٌ» أَيُ جَمَاعٍ لِحَوَازِ ذَلِكَ فِيهَا، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ لِلْحَاجِّ تَرْكَ الْجَمَاعِ لِمَا ذَكَرَ شَرْحُ م ر أَيُ وَالْخَطِيبِ لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ قَضِيَّةُ إِزْسَالِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمْ سَلَمَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لِلطَّوَافِ لِتَحِلُّ سَم عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَالَ فِي الْأَسْنَى وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْوُطْءِ عَنْ رَمْيِ بَاقِي الْأَيَّامِ أَيُ أَيَّامِ الرَّمْيِ، وَهِيَ أَيَّامُ الشَّرِيقِ لِيَزُولَ عَنْهُ أَثَرُ أَيَّامِ الْإِحْرَامِ كَذَا جَزَمَ بِهِ الشَّيْخَانِ

فُودُ فِي (سُيْ): (وَإِذَا قُلْنَا الْحَلْقُ نُسْكَ الْخُ) قَالَ فِي التَّثْبِيهِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنْ الْحَلْقُ لَيْسَ بِسُكِّ حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُوَ الرَّمْيُ وَالطَّوَافُ وَحَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي بِالثَّانِي اه. فُودُ: (إِلَّا النِّسَاءَ) أَيُ أَمْرُهُنَّ عَقْدًا وَتَمَتُّعًا. فُودُ فِي (سُيْ): (وَحُلَّ بِهِ بَاقِي الْمُحْرَمَاتِ) وَيُسْنُ تَأْخِيرُ الْوُطْءِ عَنْ بَاقِي أَيَّامِ الرَّمْيِ لِيَزُولَ عَنْهُ أَثَرُ الْإِحْرَامِ وَلَا يُعَارِضُهُ خَيْرٌ «أَيَّامٌ مَنَى أَكَلٌ وَشَرْبٌ وَبِعَالٌ» لِحَوَازِ ذَلِكَ فِيهَا، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ لِلْحَاجِّ تَرْكَ الْجَمَاعِ لِمَا ذَكَرَ شَرْحُ م ر لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ قَضِيَّةُ إِزْسَالِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمْ سَلَمَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لِلطَّوَافِ لِتَحِلُّ.

ولو فاتته الرمي توقّف التحلل على الإتيان ببذله ولو صومًا كما قالاه، وإن أطال جمع في اعتراضه تنزيلاً للبذل منزلة المُبَدِّل، وإنما لم يتوقّف تحلل المُحَصِّر عليه؛ لأنه واجد فيشقُّ بقاؤه مُحَرِّمًا من سائر الوجوه ولا كذلك هنا أمّا العُمرَةُ فليس لها إلا تحلل واحد؛ لأنَّ الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فأبيع بعض مُحَرِّماته في وقت وبعضها في وقت آخر تخفيفًا للمَشَقَّة بخلافها ونظير ذلك الحيض لَمَّا طال زمنه جُعِلَ لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة. وزاد البلقيني تحللًا ثالثًا، وهو حلق شعر بقيّة البدن لِحَلِّه بحلّي الركن، أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره وهو الأوجه الأوفق بكلامهم، وإن ملّت إلى الأوّل في الحاشية.

ونقله ابن الرُّفعة عن الجمهور قال المُجِبُّ الطَّبْرِيُّ ولا معنى له ويشكّل عليه خبر «إيام منى أيام اكمل وشرب وبمالي» وخبر «آته» بَعَثَ أُمَّ سَلَمَةَ لِتَطُوفَ قَبْلَ الْفَجْرِ وكان يؤمّها فَأَحَبَّ أَنْ تَوَافِيَ لِيَوَاقِعَهَا فِيهِ) وعليه بَوَّبَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ بَابَ الرَّجُلِ يَزُورُ الْبَيْتَ ثُمَّ يَوَاقِعُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْى انْتَهَى وَأَجَابَ فِي الْمُغْنَى وَالنَّهْيَةِ عَنْ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ انْتَهَى وَأَنَّ خَبِيرَ بْنَ عَفْرَةَ هَذَا التَّأْوِيلُ جَدًّا مَعَ ذِكْرِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ مَعَهُ فَذَكَرَهُمَا مَعَهُ قَرِينَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَشْرُوعِيَّتَهُمَا لَا مَنَاعَةَ الصَّوْمِ فِيهَا انْتَهَتْ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فَاتَهُ الزَّمَنُ) أَي زَمَنِي يَوْمَ التَّحَرُّ بِأَنْ خَرَجْتَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ قَبْلَهُ.

□ وَفَوَدَّ: (بِبَذْلِهِ) وَهُوَ الذَّبْحُ ثُمَّ الصَّوْمُ وَنَائِي. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحْلُلُ الْمُحَصِّرِ) أَي الْعَادِمِ لِلْهَدْذِي (عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْبَدَلِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَأَسْنَى أَي بَدَلٌ مَا يَتَحَلَّلُ بِهِ، وَهُوَ الْهَدْذِي لَا بَدَلُ الزَّمَنِي كَمَا تَوَقَّفَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ الْفَخ) أَي تَحْلُلُ الْمُحَصِّرِ سَم. □ فَوَدَّ: (فَيَشْقُ بَقَاؤُهُ مُحَرِّمًا مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ) أَي شَقَّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ عَلَى سَائِرِ مُحَرِّمَاتِ الْحَجِّ إِلَى الْإِثْنَانِ بِالْبَدَلِ وَالَّذِي يَقَوُّهُ الزَّمَنِي يُمَكِّنُهُ الشَّرُوعُ فِي التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فَإِذَا أَتَى بِهِ حَلٌّ لَهُ مَا عَدَا التَّكَاحُ وَمُقَدِّمَاتِهِ وَعَقْدَهُ فَلَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الْإِقَامَةِ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْبَدَلِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ) أَي، فَإِنَّهُ لَمَّا قَصُرَ زَمَنُهَا جُعِلَ لارتفاع محظوراتها محل واحد نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَزَادَ الْبَلْقِينِي تَحْلُلًا ثَالِثًا) أَقُولُ إِبْلَاقُهُمْ أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَحْوِ شَارِبِهِ بَعْدَ الْحَلِّ مَعَ قَوْلِهِمْ أَنَّ لَهُ تَقْدِيمَ الْحَلِّ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَسْبَابِ يُؤَيِّدُ كَلَامَهُ فَتَأَمَّلْهُ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ الْفَخ) اعْتَمَدَ تَلْمِيذُهُ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِبْرَاقِ جَوَازَ إِزَالَةِ شُعُورِ الْبَدَنِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْحَلِّ مُطْلَقًا سِوَا قَدَمَيْهَا عَلَيْهِ أَوْ لَا تَبَعًا لِكَلَامِ نَقْلِهِ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ وَجِيهٌ فَرَّاجِحٌ مِنْ مَحَلِّهِ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ سَقُوطِهِ) عَطَفَ عَلَى حَلِّ الرُّكْنِ وَالضَّمِيرُ لَهُ.

□ فَوَدَّ: (وَأَمَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحْلُلُ الْمُحَصِّرِ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْبَدَلِ أَي بَدَلٌ مَا يَتَحَلَّلُ بِهِ، وَهُوَ الْهَدْذِي لَا بَدَلُ الزَّمَنِي كَمَا تَوَقَّفَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ أَيِ الْإِسْنَوِيِّ، فَإِنْ قِيلَ مَا الْفَرْقُ عَلَى الْأَوَّلِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمُحَصِّرِ إِذَا عَدِمَ الْهَدْذِي، فَإِنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ تَوَقُّفِ التَّحْلُلِ عَلَى بَذْلِهِ، وَهُوَ الصَّوْمُ فَلَمَّا الْفَرْقُ أَنَّ التَّحْلُلَ إِنَّمَا أُبِيحَ لِلْمُحَصِّرِ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَضَرَّرَ بِالْمَقَامِ عَلَى الْإِحْرَامِ فَلَوْ أَمْرَنَاهُ بِالصَّبْرِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالْبَدَلِ لَتَضَرَّرَ وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْمُحَصِّرَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا تَحْلُلٌ وَاحِدٌ الْفَخ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَي تَحْلُلُ الْمُحَصِّرِ.

فهرست

کتابُ الزکاة ۵

۳۲	(فصل) في بيان كيفية الإخراج لما مرَّ وبعضِ شروطِ الزكاة
۶۳	(بابُ زكاةِ النبات)
۱۰۸	(بابُ زكاةِ النقد)
۱۴۱	(بابُ زكاةِ المعدن)
۱۵۸	(فصل) في زكاةِ التجارة
۲۲۲	(بابُ من تلزَّمه الزكاة)
۲۴۹	(فصل) في أداءِ الزكاة
۲۶۸	(فصل) في التَّعجيلِ وتوابعه

(کتابُ الصَّیام) ۳۰۰

۳۲۶	(فصل) في النية وتوابعها
۳۴۷	(فصل) في بيان المفطرات
۳۷۸	(فصل) في شروطِ الصوم
۴۰۳	(فصل) في شروطِ وجوبِ الصومِ ومُرخصاته
۴۱۵	(فصل) في بيان فدية الصوم الواجب وأنها تارة تُجامع القضاء وتارة تنفرد عنه
۴۳۸	(فصل) في بيان كفارةِ جماعِ رمضان
۴۵۰	(بابُ صومِ التطوع)
۴۹۳	(فصل) في الاعتكافِ المندورِ المُتتابع

کتابُ الحج ۵۰۸

۵۶۵	(بابُ المواقیت)
۵۹۶	(بابُ الإحرام)
۶۰۵	(فصل) المَحْرَمُ
۶۲۱	(بابُ دُخولِهِ)

٦٣٥	(فصل) في واجبات الطواف وكثير من سُنتِه
٦٨٢	(فصل)
٦٩٣	(فصل في الوقوف بعرفة) وبعض مُقدماته وتوابِعه
٧١٢	(فصل) في المبيت بمزْدَلِفة وتوابِعه

